

UNIVERSITY

۱۳۲۸

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
التي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
الذي هو خير الموفقين



گنجینه تحف الشرق
اسلامك الله اعلم



لكنه محل ما قاله هو العلم بالحكام قد شاع خلاف العلم على مورد خصوص التصديق باليقين مطلق الادراك الشامل له وللصو ونفس المسائل البينة
العلوم في المعلومات بالعلوم التصديق وهي النسبة الثانية المغايرة للتصديق بالاعتبار كما بين في محله وعلى الملكة التي يقدر بها على استنباط المسائل
ويطلق الحكم على التصديق على النسبة الثانية الخيرة وعلى خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين وعلى ما بين الاحكام الخمسة الشرعية وعلى ما بينها والوضعيات
منها السببية والشرعية والمناجعة والصحة والبطالان واد الوضوح في العلم مع وجوب الاحكام ارتقى الارتفاع الاثني عشر في التصديق منها وجوب معدية وتوضيح
الحالات الاثني عشر من وجوب العلم لا مانع من رادته في المقام واما الثالث فلا يرتبط بالاحكام واما الرابع فهو وان يتأخر بالاحكام الا انه لا يلزم من كون
الواقع بعد ان الملكة انما تحصل من المزاولة والممارسة ولا تحصل من الاولية التفضيلية ويمكن ان يقتضيه ذلك جعل الظرف من تعلقات الاحكام او التصديق
المتعلق بالملك الذي يكون حجابا في الاشياء البهية واما وجوب الاحكام فلا يقتضيه رادته الاولى منها في المقام ولا يرتبط بالعلم باحد المعاني التي يكون ضرورية
لاحصل للتصديق بالتصديق بالملك التصديق بالتصديق والتصديق بالتصديق والتصديق بالتصديق والتصديق بالتصديق والتصديق بالتصديق والتصديق بالتصديق
وتعبر بعض الافاضل من نفس الاحكام بالتصديق بالعلم على ما بين في محله يمكن جعل العلم على مطلق الملكة المجردة عن التصديق فيجب تعلقه بالتصديق
وبعد ان المعروف في جعل العلم على الملكة هو رادته ملكة العلم من غير ان يكون له القوة القريبة من الفعل الملكة المطلقة ليعلم تعلقه بالعلم من تعلقاته الا ان
الحقائق خلاف العلم على علم على الملكة واد في الاستعانة بغيره كما بين في المقام بالاحكام او الجاهل او الجاهل ولا بد من حصول تلك الملكة له فاقطع صحتها على ما يستلزم
ان كان ما أطلق عليه من ملكات العلوم وان كان بعد من ظاهر الظاهر فيجب ان يكون لظرف من تعلقات الاحكام فادكره من تعلقات الظرف بالعلم غير محتمل وكذا ان
بالتصديق بالتصديق بالعلم على ما بين في محله يمكن جعل العلم على مطلق الملكة المجردة عن التصديق فيجب تعلقه بالتصديق
التي لا يوجد في المقام وعدم كونه من مصطلحاته الا في الوجودات والافعال لا يبعد جعله سببا قبل بيان الاصطلاح مضافا الى قيام بعض التواضع للمعنى للمعنى على
المصطلح كما تعرف واما الثالث فلا يقتضيه رادته في المقام بل العلم بنفس الخطاب ففهمها سواء فسر الخطاب بتوجيه الكلام نحو الغير والكلام الموجبه نحوه
وايضاً المعنى لتعلق الاول بها اذ من جملة الادلة الكتاب الستة وما بين الخطاب على الثاني فيجوز المدلول والدليل وقد وقع الخطاب بها على الاول فلا يكون
دليل على ما يجب ان لا يشرع عن ذلك بناء على ما ذهبوا اليه من القول بالكلام التفسيري جعل الاحكام على الخطابات التفسيرية وما عدا ذلك من التفسيرية
فجعلوا الثانية على الاول او رادته عليه بعضا فاضل العصر بان الكلام اللفظي في كاشف عن المدعى انه مثبت للادعى فلا يكون دليل على ما يجب
الاصطلاح وبذلك انما يتم في قولنا الكلام التفسيري مدلول الكلام اللفظي اعني نفس ما دل عليه اللفظ من حيث انه مدلول له من الواضح عدم كون اللفظ دليل على
معناه في الاصطلاح وان كان ذلك لا يبعد في انما اذا فسر الكلام القائم بالذات لادلة المدلول عليه بالخطاب اللفظي كما هو الظاهر من مدعيهم حيث يدعون ان
كونه من الصفات القديمة للخطاب اللفظي دليل على ما يجب ان لا يشرع عن ذلك بناء على ما ذهبوا اليه من القول بالكلام التفسيري جعل الاحكام على الخطابات التفسيرية
في المقام فباس هذا القول من هذا ما دل على الخطاب اللفظي على قيامه بالذات لادلة المدلول عليه بالخطاب اللفظي وهو مطابق للحقيقة فيجوز ان خطاب التفسير
هو ذلك وقد عرفت في المحاشية عدم كون الخطاب اللفظي دليل على ما يجب ان لا يشرع عن ذلك بناء على ما ذهبوا اليه من القول بالكلام التفسيري جعل الاحكام على الخطابات التفسيرية
الدليل على العلم به على سبيل الاجمال وهو غير حاصل في المقام واما الخطابات التفسيرية انما تعلم بعد ملاحظة الخطابات التفسيرية من غير علم بها قبل تلك الصلابة
اجمالا ولا تفصيلاً وانما جبري بعد وضوح ما ذكره من الدعوى في ان لا يلزم تقدم العلم الاجمالي في الدليل على الدليل بل يكون ذلك من لوازم الدليل على الغير
المصطلح بل يكون العلم به متكرراً على الدليل كما اذا حصل الانتقال الى التاثير بعد ما بين في الخطابات لادلة المدلول عليه بالخطاب اللفظي وهو مطابق للحقيقة فيجوز ان خطاب التفسير
والثاثير وهو غير ما ذكره من لوازم الاستدلال وانه لا مانع من تقدم العلم بالخطابات التفسيرية على ما عدا ذلك من الخطابات التفسيرية التفسيرية كما بين
وثبتت الاحكام على سبيل الاجمال من ضروريات ذلك انما اشار اليه في الجواب لاجل ان دعواه وذلك عند عدم العلم بالخطابات التفسيرية على الاجمال وهو متقدم في
المعرفة على ما بين في الخطابات التفسيرية وهو ظاهر هذا وقيل لاجل ان دعواه ذلك انما اشار اليه في الجواب لاجل ان دعواه ذلك عند عدم العلم بالخطابات التفسيرية على الاجمال وهو متقدم في
والله من الادلة ان الخطابات التفسيرية فيكون الفرق بين المدلول والدليل بالاجمال التفسيرية قلت ان جبري بما فيه لا يحصل ما ذكره من الفرق فان من
الذين لا يجهلون في المقام انما هي الخطابات التفسيرية وهي التي يتوقف ثبوتها على الادلة والمفروض في الحد المذكور كون الدليل عليه هي الخطابات التفسيرية
التي هي عين تلك المدلول لجهول الجاهل والمدكور على حاله واعتبار العلم بها على سبيل الاجمال لا يقتضيه رادته الاولى منها في المقام ولا يرتبط بالعلم باحد المعاني التي يكون ضرورية
الحجالي الخامل في المقام على نحو ما بين في العلوم الاجمالية المتعلقة بالثبوت عند طلب الدليل عليها ومن لم يكن له دليل لتفصيل الحاصل من الدليل ولما لا يعل
ذلك لعلوم الخامل بل هو عين الجهول لعلوم على جهة الاجمال الحاصل من الدليل القائم عليه على انه من الواضح ان العلم بتلك الخطابات على سبيل الاجمال ليس من
الفقه في الشيء تحديد به ثم ان ما ذكرناه على فرض عمل الخطاب في الحد المذكور الحكم على ظاهر معناه واما ان اول ما يجعل جامعاً بين الاحكام الخمسة الشرعية
الوضعيات كما هو ظاهر كلامهم في ذلك المقام حيث جعلوه مقسماً لذلك الاحكام جميعاً الى المعنى الخاص لا يتوجه عليه شيء من الابهاد من المذكورين واما الرابع فبعد
تسليم شيوخ الطلاق الحكم على خصوصية رادته في المقام يخرج معظم مسائل الفقه عنه كبنائهم على العبادات وموافقتها واسباب وجوبها والجمعة على الصحة وفسادها
الذي هو مقتضى الامر في قسم المقامات والشرام الاستطارة في جميعها او كون تحت عنهما من جملة الاحكام التكميلية لثبوتها ولذا قبل ان يخصها الاحكام في خمسة
الشرعية واجماع الوضعيات البهية كما نرى في ذلك على القول بالخصص الاحكام في التكميلية وارجاع الوضعيات البهية الى ما وجع فلا مانع من جعلها على ذلك الا ان البناء
على ذلك غير محتمل كما نرى في محله واما الخامس فلا مانع من رادته في المقام الا ان شرعاً لصفات الخاصة المحمودة كما هو الظاهر من ملاحظة حدود الاحكام الشرعية كما بين
تعلق التصديق بها الا بوجع من التاويل لا يتعلق التصديق بالاشياء النسبية وان فسر بتأنيب تلك المحمولات الى موضوعها فان نسبتها كما هو واحد الوجهين في
تفسيرها في تعلق التصديق بها من غير تأويل بل المراد بها ان نوع خاص من النسب لثبوتها على اي من الوجهين يكون فتد الشريعة وتوضيحاً ان لا يكون الحكم المد

الا

٥

الاشارة وما ياتي من خارج الاحكام الشرعية كما لو كان الذي يتركه سائر العلوم والصناعات والحاصل بمقتضى العادة وبما كان ذلك خارجا عن المصطلح
 فتعديله من المصطلح ودورها المذكور في كتاب الاصول وقد يجعل هذا لغيره ايضا فوضعت ابنا على دعوى فهو الاحكام في الشريعة الشرعية
 بنظر في ذلك من هذا الموضع لا يخرج عن اهل الواجبات المتعلق بالعبادة لا يتناول الاصول كوجوب العمل بالكتاب لستة مندوب في الاصطلاح خطا
 وكذا اعتبر من الاحكام فلا وجه لصرافها الى خصوص المصطلح مع شيوخ اهل الفقه على ما يصرح به المصطلح في كل ما هو الحكم من ملاحظة الاستعمال وقد
 بين بان الاصطلاح مما اعتدلت الحكم مقتضاها بالشرع لذكرها في الحكم الشرعي المبادي الاحكامية بالمعنى المذكور وقصده الى الامتثال المعروف فلا يكون التقيد
 بالشرعية ايضا لغوا هذا وقد ظهر مما ذكرنا من ارجوع اليمين التفرقة المتعارفة الى جهة واحدة وهو القدر الجامع بين الاحكام الشرعية وبين شمول الاحكام الشرعية
 وعدمه على الخلاف المذكور والمرد بالشرعية المتعينة الى الشرع وان كان ذلك كما يحضر العقل من غير توسع في بيان الشارع اصلا كما قد يتفق في بعض الفروع
 او كان العلم بها ملاحظة بها كذا هو الحال في معظم المسائل وكان معلوما بالوجهين قد تفرقت بالماخوذة من الشرع وان كان العلم بها لا يقتضي في كل فرع من
 الاول عنه وقد تفرقت بينهما من شأنه فيكون من الشارع فلا مانع من استقلال العقل في الحكم ببعضها وانفاذ في ذلك من دون بيان الشارع وبما تفرقت
 عن جامع استخرج بعض الاحكام الشرعية كوجوب الحكم بيقول الشارع والحكم بيقول الرسول والحكم بيقول المجتهد في المصطلح لا يفسر من شأن الاحكام المذكورة الا
 من الشارع فالنبيات وجوبها بقول الرسول كما يكون بعد ثبوت كونه رسولا ولا يوجب في المصطلح كونه رسولا ولا يوجب في المصطلح كونه رسولا ولا يوجب في المصطلح كونه رسولا
 وجوب ثبات لولا بعد حصوله وكذا وجوب ثبات الشارع والشرع في المصطلح كونه رسولا ولا يوجب في المصطلح كونه رسولا ولا يوجب في المصطلح كونه رسولا
 بين الحكم بها قبل ثبات النبي بعد وهو على الخلاف في شكل على ان يثبت حكمها شرعا بعد العلم بحكم الشارع لا يجعل التصديق به مأخوذا من الشارع كالمصطلح
 قبل العلم بحكمه مضافا الى ان كون الحكم شرعا علمه لا يكون كذلك فغاية الامر ان توقف العلم بعباده والمرد بالشرعية ما يتعلق بغيره في مقابلته الاصول
 اعني اصول الدين في اصول الفقه قد تفرقت بالعلم بالعبادة والاسطة وبشكل يخرج كثير من مسائل الفقه عن مسائل الميراث وبعض مسائل الجاساس لعدم
 تعلقيها بالعلم بالعبادة والاسطة ودخول ما ليس من الفقه فيه كوجوب جوع المقتدر الى المجتهد في المصطلح كونه رسولا ولا يوجب في المصطلح كونه رسولا ولا يوجب في المصطلح كونه رسولا
 مما يتوقف عليه حصول الاسلام في محله العلم بتلك المعقولات ليس كذا في حصوله من دون حصول التسليم والانفاذ والاول من مسائل اصول الفقه والآثار
 يتعلق باصول الدين لودفع ذلك بالبناء على تخصيص العلم باعمال الجوارح فخرج عدد من الجوارح كوجوب كونه رسولا ولا يوجب في المصطلح كونه رسولا ولا يوجب في المصطلح كونه رسولا
 وسائر الاحكام الثابتة لا على القلب كحكمة الله وكرامته وفضل المؤمنين وكرامته واستحقاق التقدير والذكر وجوب الحب في الله والبنفس في الله الى غير
 ذلك مما لا يحصى في المصطلح في المقام حاله التسليم الى العلم فان مسائل اصول الفقه معروفة بحسب الاصطلاح فالمراد بالشرعية سائر الاحكام الشرعية
 بما لا يندرج في شيء من الامور الدينية كذا في قوله تعالى انها امة متعلقة بالعلم او بالاحكام او بعباد المقدس من افعال لغوا والمخصوص بقدر رصفه للعلم والاحكام
 ولولمنا الاحكام بمقتضى التسمية وما يعلم الاحكام التكليفية والوضعية لا يثبت الا بالادلة الشرعية التي هي الامور المتعلقة بمقتضى رصفه لكان بان التسليم
 او المعلوم شرعا انما هو اضافة الى الفقهية فلهذا لا بد من اعتبارها في الاستغراق وبهذا هو سوق الاحكام بمقتضى الفقه وقد تفرقت تلك على الاستغراق
 ويجعل مقابلة بالاحكام من مقابلة الجمع بالجمع فيكون راد في المقام وذلك بان يراود كون شمول تقاطع العلم بالاحكام عن جميع الادلة لا كون العلم بكل واحد
 منها ككل واحد واحد من الادلة كما هو العلم بالجموع لا بد من العلم بالجموع لا بد من العلم بالجموع لا بد من العلم بالجموع لا بد من العلم بالجموع لا بد من العلم بالجموع
 الخارج ولا مأخوذ في صدق الفقه ولو جعل ذلك على رادة العلم بمجمل نواع الادلة ففقد مع خروجه عن ظاهر الاستغراق ان غير معتبر في صدق الفقهية كالا
 يخفى المراد بالتقسيمية ما يفيد ثبوت الحكم على جهة التفصيل وان كان ما يستدل به من الادلة من جنس واحد كما اذا فرض استنباط جميع الاحكام الشرعية كما
 قد يفرض بالنسبة الى بعض اصحاب الامة عليهم السلام وبما عليها الادلة الاجابية وهي ما لا يفيد الحكم الا من جهة اجابية تجارية في جميع فان لقلنا انما يعلم الحكم من
 فقول المجتهد من جهة كون حكمه عليه بحسب ظاهر التكليف لا من جهة كون ذلك هو حكم المسئلة في نفسها وليس لتبديل الفقه عند الامضاء تلك الاحكام
 من تلك الجهة واحدة فهو انما يعلم الاحكام من تلك الجهة الاجابية التجارية في جميع هذا بخلاف ما اذا اخذ الاحكام كلها من الامام فان قوله مثبت للحكم في نفسه
 وكذا الكلام في كتاب الاجماع دليل العقل منه ما قل قد يفسر التفصيلية بما يكون ذات وجوب وشعبي هو الحال في ادلة المجتهد في بيان كلامه في الاشارة
 اليه انتم قوله يخرج بالتقيد بالاحكام العلم بالذات وهذا اذا فسر العلم بمطلق الادراك وما اذا اخذ بمعنى التصديق فالعلم بالذات بمعنى تصورهما
 كما هو ظاهر العبارة خارج عن الجنس قوله بالصفات ككراهية وشجاعة الخ الخ انما ارد به تصور تلك الصفات والافعال كما هو في الهمعطفها على الذات والاداة
 انساب تلك الصفات والافعال ليس كما قد يؤول اليه اضافة الى الفقهية الشرعية لاختلاف انتسابها لغيرها بقيد الاحكام غير ظاهرا لا بجماله على المعنى المصطلح
 وقد عرفت ان يكون هذا الشرع في توضيحها لوجه الحكم يخرج العقلية بالتقيد بها الامع لئلا على الوجه المقدم وقد ورد في المقام بان يخرج المذكرة
 من جهة التقيد بالاحكام كذا يخرج بل العلم بالموضوعات الشرعية كالزكاة والصلاة والحج والوضوء والغسل نحوها مع ان بيانها من شأن الفقهية والمعرفة بها
 انما تحصل في الفقه فلا ينعكس احد ويدفع ان الحكم بان الصلوة كذا والصوم كذا والاحكام الشرعية وضعية مفرقة من صاحب الشرع لانه لا يحصل الاحكام او جهة
 في عدد فلا يخرج لها من كونها موضوعات لمسائل الفقه يتناقص يخرج تصوراتها عن الفقه هو كذا لوضوح خروج التصورات عن مسائل الفقه ومع
 العطف على التفصيل المذكور فلا مانع من ان يخرجها عن الفقه لوضوح كونها موضوعات خارجة عن الفقه وانما يخرجها عن مسائل الفقه وكذا التصديق في
 لها وكون العلم بها في الفقه وبيانها من شأن الفقه لا يقتضي ما ندرجها في مسائل الفقه كالمصطلح في تصور جريان موضوعات في سائر الفنون فان العلم بها
 غالبا انما يكون تلك الفنون المدونة وبيانها من شأنها بانها خارجة عن الفقه وهذا قد يؤول الى هذا الحد لا بد ان يكون محالها البحث
 ليركن لاجل ما يخرج من غير ذلك من كذا التقيد بالاحكام بالنسبة الى الخ الخ المذكورة لغيرها بالتقيد بالشرعية الشرعية فالاول ان يجعل

اقتدر في راض على الله
 روجر البنية فان كان
 والكتاب في الفقه
 الجوارح الا ان الله العز
 كنه الله هو من غير
 اخذ من الفقه
 نبي او الله هو من
 ارفق واما لها

[illegible]

المقرر في علم العقائد ان الحكم المقر بغير صلب الشريعة من حيث تفرعها عنه وان كان ثبوتها الواقعي واعتقادها صحيحا موقوفا على صحة الشريعة ولذا عدل الكلام من
مباديها للتصديق كما ينبغي الاشارة اليه انتم كنتم كان ارجح الضروريات المذكورة مناسبة لبيست مسائل الفنون المدونة لاعتبارها على المطالب النظرية
التي تميزها دون الحكم الضرورية فكما ان الضروريات خارجة عن مسائل سائر الفنون المدونة فكذلك هذا العلم وبذلك يتم ضعف ما حكاه الفاضل المذكور
عن اخباره في الرد على المجتهد من ان ما ذكره مما يثبت على طريقة الحكماء والمتكلمين حيث ان تدوير المسائل لبدئية في باب التعليم والتعليم مستحسن الفقهاء
فلو ان ذلك لم يبعث جارها وليس كل كاشف من الحكماء الشرعية يذهب بمقتضى الدليل والسبب في ذلك انها كلها محتاجة الى السماع من صاحب الشريعة
ووضوح الدليل لا يستلزم بطلان المدعى ذلك الماعرف من ان المقصود في الفقه انما هو انبائ الاحكام من صاحب الشريعة ولما كان دور بعض الحكماء عن ضرورة
عند الامور كان بمنزلة سائر الضروريات الخيرية سائر العلوم ولا حاجة في بيانها صاحب الشريعة الى اقامة حجة فاقوهوه من الفرق بين المقتضى وبين غيره وبطلان بعضها
الى حد الضرورة المذكورة في واصلها الاسلام لا يمنع منه ذلك المانع من وجوبه بعد ذلك الفقه المصطلح لدوران الامر انه اذ لم يجر وجهه بدور ذلك كغيره من سائر
العلوم ثم ان ما ذكرناه لا يستلزم ان يكون الفقه مجرد العلم بصدد الاحكام من صاحب الشريعة بل من ان لا يكون الكلام من مباديها لتفتت مع ما فيه من الخالفة
لحدوده المقرقة بل المقصود ان المنطوق به ان العلم المذكور انما هو ذلك ان كان العلم بنفس المسئلة الذي هو عبارة عن الفقه وتوفا على صحة الشريعة وذلك المقيد
كان في صحة ما قرناه فتم والاصل ان العلم بضروريات الدين ان كان حاصله الدليل لكن ليس حاصله الاشارة الى الفقهية بل الى الادلة الكلية كذا
على صحة الشريعة المقدسة وصدق التوقيف فيها ان يرد ذلك مما لا يقر في الفقه لاربع بوضعه مما ذكرنا في لوجه ارجح الضروريات المذكورة عن حد الفقه
وهو ان يجعل قولهم عن ادلة الاشارة الى الادلة المعروفة في الفقه من الكتاب والسمع وغيرهما يستلزم بها المطالب الفقهية على وقوع الحكم عن صاحب
الشريعة فيكون الاضافة عهدة ومن لم يثبت بضروريات الدين غير ما حوزة عن تلك الادلة وان قامت عليها المقتضى وكانت في افضل ما حوزة عنها وقد اشار الى
الوجه فيه وقد يشكك بان ذلك يبين جاز في ضروريات المذهب في العلوم بالضرورة هناك ثبوت الحكم على اتمامه وثبوت الواقعي متوقف على صدق العام
فيحكم به وهو بغير مسائل الكلامية فلا يكون العلم بالمسئلة هناك حاصل الاشارة الى الفقهية المعهودة فيخرج ضروريات المذهب والقول بان ثبوت الحكم
على الامام على سبيل الضرورة لا يثبت على هذا الحكم من الامام على سبيل المشافهة مع حصول القطع بما هو مراد ولا يثبت في القول الصادق ومنه دليل فقولنا
بجته موقوفة على علم الكلام فكذلك الحال في المقام مدفوع بمران ذلك بعينه في ضروريات الدين في تلك الحجة هناك هو قول النبي فيكون قيام الضرورة هناك على
ثبوتها بمنزلة سماع ذلك منه ولا يثبت قولنا عند السماع منه بجهة فقهية ويمكن ان يقال ان العلوم بالضرورة في ضروريات الدين هو نفس الحكم المقر في الشريعة
لا قوله ليدرج في الادلة فنفس الحكم المقر منه ضروري لا يحتاج الى دليل بخلاف ضروريات المذهب فيلزم حكم الشارع بما ضرورياتها واما الضروريات في
حكم الامام به وليس هو بنفسه حكما شرعيا اذ ليسوا عليهم سلام بشارعين للحكام فهو في الحقيقة دليل على حكم الشارع لما دل على عصمتهم عن الخطا فيندرج
بلا حجة في الادلة الفقهية هذا غاية ما يتجمل في الفرق ولا يتجمل في اشكال فتم قوله وخرج بالتفصيل علم المقتضى يمكن ان يرد عليه من وجه واحد هاتان
التقليد مغاير للعلم ولذا يجعل فيهما البحث فهو الاعتقاد في العلم والظن والتقليد في الجهل المركب فاعتقاد المقتضى غير مندرج في الجنس يمكن دفعه
بان التقليد المقابل للعلم غير التقليد المصطلح في المقام فان المراد به هناك هو الاخذ بقول الغير عن حجة واخذ المقلد بقول المجتهد ليس كذلك لكون اخذ بعين
دليل صفة محسوسة وما بمنزلة ما وكبره طبعه ظاهرة يحصل العلم بها اذ في الثقات قد يتقربون الى محله فانها ان علم المقلد غير حاصل في الادلة واما
يحصل في دليل واحد الجاني مطر في جميع المسائل والجواب عنه ما عرفت من ان المراد بالادلة في المقام جنبها ولذا لو فرض كون الفقه عالما بجميع الاحكام الشرعية
لا يمكن ما نفع من صدق الفقه في حجة غير ضرورية في المقام كما لو سلم بلا حجة في حجة فتم فقد كفى في صدقها بلا حجة بعد اذ ان قول كل مجتهد دليل
بالنسبة اليه وكذلك واحد من فتاوه دليل بالنسبة الى الحكم الذي اقر به ومع الفرض عن ذلك فالادلة الاجمالية في شأنها ايضا متعددة فانه قد يكون الحجة
عليه قول المجتهد في الحجة الاصل ثم المفضل ثم قول معظم الاموات في ان لا يمكن من قول الحجة يمكن من تحصيل الشهوة ثم الاصل من الاموات ثم قول من يمتهم وقد يثبت
في الاخذ بالاحتياط اذا تمكن من تحصيله الى غير ذلك من الوجوه المذكورة في محله هناك ادلة الجاهلية في شأنه وان كانت مترتبة في الحجة بالنسبة الى المسائل
المقدمة فانها انما بعد الحكم يكون المقلد اخذ عن الادلة فلا يثبت تفصيل فيها فان قول المجتهد بالنسبة اليه كقول النبي والامام بالنسبة الى المجتهد فلكل واحد ايضا
عام وخاص مطلق ومقتضى خاص بل ناسخ منسوخ نظرا الى ما يطرأ من المدول في بعض الاحكام وكذا قد اخذ الحكم عنه مشافهة وقد اخذ بالواسطة مع
اتحادها وتعددها مع اختلاف مراتب العدالة وكيفية ثبوتها عند اعتراف ماعرف في الادلة المترتبة مع الفرض هو ذلك كله فقد ثبت الدليل
الاجمالي الى الادلة التفصيلية كما لا يخفى على القول به فيصدق ان على علمه ما حوزة الادلة التفصيلية مع عدم صدق الفقه على ما اخذ على سبيل التقليد
وبدفع ما من من شأنه من ادلة المقلد في حجة الحكم على سبيل التفصيل وانما يقيد على حجة الاجمالية من وليس حجة الادلة فاضبا يكونها تفصيلية
كان اتحاد نوع الدليل للمجتهد في صورة الاكفا به لا يجعله الجاهل على ان يحججه عليه هو قول المجتهد وهو دليل واحد الجاهل الى التفصيل المذكور واما يقع في معرفة
حكمه وطريقه في شأنه والعلم به مما ذكرنا يعرف في الحال في المجتهد بالنسبة الى ما اخذ على سبيل التقليد هذا وانت خبير بان الظن من الادلة في المقام هو الادلة
المعروفة للفقه بناء على ظهور الاضافة هناك في عهد حسب مراتب الاشارة اليه في حجة الادلة في حجة التفصيلية وبعبارة اخرى لا يعرف المقتضى في التقليد
اندر فيها بالدليل بل يجعل المعرفة على حجة التقليد مقابل الادلة عن الدليل كما لا يخفى في حجة كون التقليد بالتفصيلية توضيحا فان بعض فاضل العصر
انه يمكن ان يكون قبل التفصيلية لاجل الادلة الجاهلية لان ثبوت الحكم في الجملة من ضروريات الدين في قول على ثبوت الحكم اجمالا من الضرورة في شأن
مشاعومات الايات والاخبار الدالة على ثبوت الحكم اجمالا لادلة لكن اجابا لا تفصيل وهذا لا يخفى في حجة الفقه هو معرفة تلك الاحكام الاجمالية
على ادلة التفصيلية وفي ان الظن من العلم بالاحكام واثبت بالاحكام على حجة الجاهل حاصل من الضرورة كما ذكر عليه ليس لعل الحاصل منها علما حاصل من

هذا هو المقام
في حجة التفصيلية
فانما هو الذي
لا يخفى على
المتأمل

التبدل ومن لم يعبه انتفى ما بقا يخرج من التصور بائن لغيره بقوله من علم دلته ابعلا بان لا يبقى العلم الحاصل منها على ما حصل له من قبل مع ذلك كره في
 المقام ما حكاه والجميع من ذلك نتيجة من قول العلماء انما كيف غفوا وعرف ذلك لم يسبق له ما ذكره احد فيما يعلم قوله بالضرورة ان ذلك الحكم المعين قد
 بقى في المقام ان التبدل المذكور ليس بل العلم المقتضى بالحكم في ما هو دليل على جواز عمله وبوجوه الاخذ به وكونه حجة عليه كان للجمهور نظير ما يقع في العقل ان العلم
 بالاحكام الشرعية وليس هذا دليل على ان بقا يخرج من التصور بالاعتدال المذكور وان خبر بان العلم يتوقف على العلم فلا يعلم بالحكم وصح منه الاعمال
 المتوقفة على الفقه وصد الاثنان كيف هو عام بما هو مكلفه في الشريعة فان ما اتفق به المفسر هو حكم الله في نفسه ولذا يقع الحكم بالمسئلة ان اخذها عن
 الجمهور في وجهه فقولنا قوله دليل شرعي بالنسبة اليه هو الحكم بالمسئلة دليل وليت شعري كيف يعقل القول بكونه غير عالم بالحكم مع قطعنا عنده من العلم المذكور
 المتعين ان يكون ما اتفق به المفسر هو حكم الله في نفسه واقصى ما يرد من العلم بالاحكام القطع بالحكمة نعم وهو حاصله بمقتضى التبدل القاطع المذكور وغاية الامر ان لا يكون
 الحكم المذكور الواقعي الاول هو غير حاصل للجمهور بل يقضى في المثال كما سمع الكلام في هذا فنقول ان كان المراد بالاحكام البعض كما تراه من اجل اللزوم على الجنس الصادق
 على البعض اذا رادوا العلم الذي في المثال لا وجه له في المقام قوله لم يطرأ ما كانت مساوات الحد المذكور ومعتبر في صحة التقدير ان كان مرجع ان تساوى او موافقة كليته
 اعتبر في صحة الحد من صدق قضيتين موجبتين كليتين احدهما صدق الحد والآخر على مصاديق الحد فلهذا عليه كذا والآخر عكس اعني صدق الحد على جميع مصاديق
 الحد ووجه عليه ذلك ان لم يكن عكسا بالمصطلح فغيره في الاول بالاطراد وعرف الثاني بالانعكاس فالقصد بالاطراد هو اطراد صدق الحد وصدق مصاديق الحد فلا يكون
 شي من مصاديق الحد الا وصدق عليه الحد ووجه عكس هو اطراد صدق الحد على الحد فيكون عكسا وبالعكس انما اعتبر الاول الصادق والثاني عكسا وذلك العكس
 الاول هو في صحة الحد بدلا الحد في مساواة الحد في النسب ان يجعل موضوعا في الكمية الاولى فوض في الاخره عكسها هذا والجامع بين لا يخرج عن الحد
 من اطراد الحد ودوامه باعتبار ان لا يصدق الحد على غير اطراد الحد وذلك فيكون صدق الحد على اطراد الحد وذلك فيكون صدق الحد على اطراد الحد وذلك فيكون صدق الحد على اطراد الحد
 كما تراه نارة والاعكس اخرى بالجمع المتبع وقد يقال ان اطراد صدق الحد في الثبوت في كل ما يصدق عليه الحد صدق عليه الحد ودوامه في الاكسار في المثال
 في الاستدلال في كل ما يصدق عليه الحد صدق عليه الحد وذلك في بعض الاقسام لا فاصل فيمكن ارجاعه الى ما قلنا وقد يؤخذ بالاطراد من الطرفين بمعنى المنع
 اي كون الحد مانع عن اندراج غير الحد فيه ولا يمانع من ذلك الانعكاس لا يوجب بعيد قوله لا يتصور على هذا التقدير ان كان العلم لا يخرج
 انما يقول بعد حجة الظن الحاصل المتغيري لا عدم امكان حصول الاصول التي ببعض الاحكام دون البعض مما لا يحال انكاره ويمكن دفعه بان لا دلالة التقديرات
 بناء على ما ذكره انما تكون دلالة النسبة الى الحد المطابق دون غيره فيخرج ما يستنبطه المتغيري عن كماله في الجوزة وقد اشار اليه في بعض بقوله كذا في دلالة
 وعلى ما ساندكم من حال العلم على البقوع الاحكام على الظاهرة في غير وجه ظاهره لا يقين له في الاحكام الظاهرة في قوله قد يترتب عليه بقاء القائل بطلان المتغيري انما
 بول به بالنسبة الى المسائل الاجتهادية دون الاحكام القطعية لا كلال في حجة القطع الحاصل في الدلالة القاطعة بحجة ولو لم يخرج المحقق المطلق كيف العلم بضره وتبنا
 المذهب حاصل للكل مع اندراجها في الفقه كما عرفت فغاية الامر توقف الحكم على البعض على الحكم بالكل في المسائل الاجتهادية والفقهية وما غيرها كما هو مقتضى
 الحد المذكور على ما اخذاه المصنف في تفسيره علم ايضا القائل بعدم المتغيري في المسائل الاجتهادية انما يقول بقاء هذا الفصل ونحوها التوقف معرفة الاحكام
 على الاجتهاد واستفراغ الوسع من صاحب الملك وما بالنسبة الى عصر الامام ع فلا كلام في مكان العلم ببعض الاحكام دون الباقي فان من اخذ بعض الاحكام منه
 بالمشاهدة مثلا يجوز له العمل به قطعان لا يقصر الامام عن المجتهدين الذي يؤخذ عن الاحكام فكيف بقى بعدم انفكاك العلم ببعض عن الكل والحاصل انما يتوقف
 بعدم جواز المتغيري في الاجتهاد لا عدم امكان المعرفة ببعض المسائل دون بعض مطوم مع العرف عن ذلك فلا يذهب علمك ان ما ذكره من ان انفكاك العلم
 البعض عن العلم بالكل اوضح فلا يقضي بتصح الحد وان رفعه لا ينقض المذكور على التقدير المفروض ان ليس لفقه عبارة عن علم بمسئلة واحدة وانك العلم
 له كسائر اسما العلوم اسم المسائل المتكثرة التي يجمعها واحد والعلم بتلك المسائل انما الظاهر ان اسما العلوم ليست من قبيل اسما الاجناس لتصادق على القليل
 وكثير كالماء الصادق على القطرة والجر على حد سواء بل اكثر من مائة في مفهومها معتبرة في وضعها كما هو ظن من ملأ خطه اظرافا فسادا الانفكاك بين
 الامر ليس مصلح الحد ولا يصح الحد على الحد كما لا يخفى قوله فالعلم المذكور داخل في الفقه ان عني برصد عليه موافاة فتدفع طاهره اعرف من عدم صدق
 سائر العلوم على مسئلة واحدة وانك من مسائلها ولا خصا لاسم الفقه في الاصطلاح من بين سائر اسما العلوم وان راد برصد كونه من الفقه فاسم
 فيد شيا في تصحيح الحد اقصى ما يقصر الامام عن المجتهدين الذي يؤخذ عن الاحكام فكيف بقى بعدم انفكاك العلم ببعض عن الكل والحاصل انما يتوقف
 بغيره من المسائل المذكورة لا يخرج من الفقه بل يخرج من بعض مسائله فيكون ذلك يعرف مسئلة واحدة وانك العلم
 يعرف بعض الفقه لا يخرج من الفقه بل يخرج من بعض مسائله فيكون ذلك يعرف مسئلة واحدة وانك العلم
 بغيره من المسائل المذكورة لا يخرج من الفقه بل يخرج من بعض مسائله فيكون ذلك يعرف مسئلة واحدة وانك العلم
 لتفصيله وانما يحصل العلم به من غير وجعل متعلقا بالاحكام اشكال الحال في اخرج العلوم المذكورين من تفصيلها الا ان بقا يخرجها عن الجنس لا يجعل
 الاحكام بمعنى ان يقيد بقا على ما في الاشارة اليه ويجعل من متعلقات متعلق الملكة المذكورة اعني ملكة العلم بالاحكام عرلا فيكون قوله عن دلالتها متعلقة بالعلم
 الذي يتعلق بالمذكورة ولا يخرج شي من الوجهين المذكورين عن بعد كما لا يخفى هذا وقد يورد عليه ان لا يمتنع استعمال جميع الاحكام كقول العلم بالجميع فلهذا متعلق
 ومتعلق بالحصول الوقت المتغير من قولنا انما في كثير من المسائل لو بعد استفراغ الوسع وبذلك الوجه في حصول قوة فو توجب لا يتوقف في شي من الاحكام بعد ذلك
 ومع هذا لا يمتنع في الاحكام المتحققة في الاحكام فلا يبرهن على حاله كذا اورده شيخنا في الجاهة وقد يجاب عنه بان لا يتوقف في المسئلة انما يكون لانها لا تعلق بالعلم ولا ضعف
 دلالة الشاهدة وانما يصدق بعضها البعض من جهة ضعف في القوة بل قد يكون زيادة القوة بلغة على زيادة الاسكان في المسئلة من جهة سعة الباع بالاعانة
 في استخراج سائر وجوه مستنباه فتدبر سائر الاضافات المتعينة في ظاهر الحال وتضعف بعض الدلالة لقوة تفرق في ارباب العلم ووجه الاكسار في الفقه

الظاهر من كلام المفسر وما لو كان مبنيا على حال الحكم الظاهري التكليفية فلا ان من الواضح خلافها بخلاف الاول لا ان المقطع بتكليف كل مجتهد ومقتل به بالاشارة
التي ظهروا على اية من احكام شرعية متعلقة بخلاف الشارع غاية الامر انها على فرض مخالفتها للواقع احكام ثانوية فهي اية متطابقة على الوجه المذكور وكشف الحال
ان هناك حكيم حكيم واقفي هو الذي كلفنا به ولا لولا جهل المكلف لما منع من تعلق التكليف به وهو الذي يجب علينا البتة اعلم به التعمد
ببرق ظاهر الشارع بتفصيل الادلة الشرعية سواء علمنا مطابقة الاول ونسناه او شككنا فيها وظننا خلافه او علمنا مخالفتها كما هو بطلان الفرض بالنسبة اليها
عموم من وجهه والفقه يجب ان يصلح هو الثاني وانما يحصل من ذلك الشرعية التي فترها صاحب الشريعة واجبه علينا العمل بمقتضاها وهي الادلة التفصيلية
التي كونه في الحد علم بذلك ان تفصيل الاحكام الظاهرية يتم واقعية يتم فلا حاجة الى جعلها على الاعم من الظاهرية والواقعية كما في كلام بعض الفاضل بل لا يخفى
ظاهر ما ذكره من اننا قد قلنا لو كان الامر كما ذكرنا فربما بين للصوتية والخطية والمفروض مطابقة الحكم المذكور للواقع ايضاً وان كان مخالفاً للحكم
الاولي غاية الامر ان يكون الثاني نافذاً ولا شك ان الاحكام الواقعية ليست كلها اولوية بخلاف الاحكام الواقعية باختلاف الاحوال كالقدرة والعجز والصحة
المرض والحض والسفر وغيرها من الامور التي لا بد من النظر في كل واحد منها على المكلف فقلت فرق بين الامرين فان المطلوب للشارع في المقام حقيقة هو الاول وانما يتعلق بالتكليف بالامر
في النظر الى اشياء المكلف في حقيقة ان يحصل الفقيه في حاصل من جهة نفس الفعل اما بما لظنة دالة او ما راعى اعتباراً دالة ولو انضام تعلق الامر بالامر هو
الحكم الواقعي والامر بالحسن او القبح الظاهري عليه وعلى تركه من جهة شئنا المكلف في حقيقة ما هو عليه وعدم امكان وصوله اليه من غير ان يكون لنفسه الفعل او
الترك او بعض اعتباراته ابعث عليه فهو الظاهر في المصادق للواقع بين الامرين بكون بعدد ان الحكم بالامتنان يكون مع بقاء العقلة والجهل
وانما بعد فهمه في حال فلا امتثال لما هو مطلوب الامر في كل من ذلك كلف الظاهر في المفروض الحكم بمصداق الامتنان الوان بالفعل انما يثبت ما يستلزم العمل
وانما بعد انكشاف المخالف فيرجع الامر الى التكليف الاول فان كان الوقت باقياً وجب عادة بمقتضى الفصل بقا التكليف وجوب الامتنان وان كان فائتاً
وجب انقضاءه بقا الوقت فان قلت كيف يتم ان يقول بعدم تحقق الامتنان مع تعلق التكليف بما ان من الفعل قطعاً فيكون الامتنان به قاضياً بالامر
محصلاً للطاعة والامتنان بل انما قلنا انك في حصول الطاعة اداء ما ثبت في الشرع وكذا في حصول العصبية تركه وان لم يكن مطابقاً للواقع
نقول ان كلامنا من الطاعة والعصبية قد يحصل بالامتنان بما هو مطلوب الامر في جهة وجوب وتركه مثلاً وقد يحصل اداء ما يعتقده كونه من حيث من الذي
الشارع او تركه كمن مع انقضاء المطابقة الا ان هناك فرقاً بين التصورين وذلك انما يكون فعل المأمور به وترك المنهي عنه مطلوباً بالامر مراداً من ذلك الامتنان
فيما يستند طاعة وتركه لمخالفة من حيث انك لا تترك ذلك المطلوب له بل من ذلك انما القاطع والتمسك به على الرجوع الى الطريق المفروض فاذ فرض موافقة
ما في الواقع كان الحسن فيه من حيث تركه كذلك في صورة مخالفة مع انقضاء المطابقة فالحسن لا يوجب الامتنان في جهة الخير كما هو الحال في التكليف الاختياري
فان الحسن والقبح فيها ليس الا من جهة تعلق الامر بالامر والتمسك به في حصول الظاهر فيكون انك بعد انكشاف الحال يظهر ان لا وجوب لا تخترم للفعل في نفسه كذا في المقام وان حصل
ان حصل الامتنان والعصبية من جهة الموافقة او المخالفة المفترضة فان انكشف المخالف بغير عدم الامتنان بما هو مطلوب الامر فيجب تركه بالاعادة والامتنان
على فرض ثبوت نقصان فيه وكذا الحال لو كان الاشياء في الموضوع في حال في التكليف الظاهرية المجتهد من جهة اشتباهه الاحكام نظير الحال في التكليف الاختياري
ومن الدلائل في ذلك تضع حقيقة المرام في المقام وليس لتكليف الاختيارية تكاليف صورته بحد ذاته خالية من حقيقة التكليف كما يظهر من جملة من الاعلاء
وسيجي بيان في المحل الذي يفرق فصار المحصل ان الواجب والحرام والواقي هو ما كان مطلوباً بالشارع او مبغوضاً في نفسه الظاهر هو ما يكون كذا محققاً
المكلف نظر الى الطريق الذي قرره المكلف واجبه الخدين من حيث كونه موصل الى الواقع فان تطابقا فقد اجتمع الحكمان والاصل الاخرى من انما يميز
فانك وجوب العمل بمقتضى الدليل انما يكون في الغالب من حيث كونه طريقاً موصل الى الواقع فاذا انكشف المخالف بغير عدم حصول الامتنان اداء
التكليف نظر الى انقضاء الحقيقة المذكورة وعدم حصول ما هو مطلوب للشارع لكن لا يخرج بذلك الفعل الواقع قبل الانكشاف عن كونه متعلقاً بالتكليف
مراد للشارع لو وقع حال تعلق التكليف به كذا لا انك بعد فهمه في حال يكون التكليف المتعلق على نحو التكليف الاختياري بحسب الاشياء التي تفصيل الكلام في
هذا المرام بما لا بد من المقام ولعلنا تفصيل القول في مقام اخر ان تقرر ذلك فلنرجع الى ما كنا فيه نقول قد عرفت ان الاحكام الظاهرية مع مخالفتها للواقع واقعية ايضاً
وجود وان تكون واقعية بمعنى ان الظاهر والقبح هو العلم بتلك الاحكام وهي احكام شرعية مستفادة من الادلة التفصيلية سواء طابقت الحكم الاول ولا فان قلت ان
العلم بالاحكام الظاهرية انما يحصل من الدليل الاجمالي والادلة التفصيلية فان قصاصها افادة الحق بالحكم قلنا ان تلك الادلة ليست مفيدة لليقين
بل لظنة انفسها وانما بما لظنة الدليل القاطع والتمسك به في القطع القاضى بحجتها في يقين قطعاً عن حاجتها الى صلاحية الدليل الاجمالي المفروض من
دلالة الدليل الاجمالي اجال لذلك لتفصيل فم فان قلنا ان الفقه بها بخطا بعضهم بعضاً وبخالف بعضهم اخر وبغير كماله من الادلة على اشياء مطلوبة في
صلحية من اليقين ان ما اختلفوا فيه هو طائفة لظنية وانما في المجموع غما في تلك الصناعة والفقه اسم لتلك المطائفة النظرية المتداولة بينهم وظاهر
ايضا ان ليس الاختلاف الواقع بينهم بالنسبة الى الحكم الظاهري ضرورة اتفاق الكل على تعدده بحسب تعديداً والوجه في ذلك انما هو اختلافهم في فهمهم للاجماع
على وجوب خذ كل منهم بظنه وعدم جوارحه بقول الآخر وان اعتقد كل منهم خطئ صاحب قبل خذ انهم لا بالنسبة الى الحكم الواقعي الثابت في نفسه
مع قطع النظر عن ثبوت حقيقة صحه او مقلده فلا يكون الاحكام الفقهية الا بالنظر الى الواقع فكيف يحال الحكم على الظاهرية قلنا كون المحقق عنه
موافقاً للحكمة الواقعية لا يثبت ان يكون لفقه هو الحكم الظاهرية فالاحكام الفقهية الحاصلة المجتهد من حيث وجوب الخدين بها والحكم بمقتضاها ان يكون فيها
وهي هذه الحقيقة تكون معاوية للتعبير وقطوعاً بها عنده ومن حيث مطابقتها للواقع ولتفصيل الادلة الشرعية تكون في الغالب مورد الاعتناء
وهذه الحقيقة تكون متعلقة بالزمان في وقوع الخلاف في المسائل الفقهية وكون المنطوق من الاستدلال الى الوصول الى الواقع واصابته ما هو مقتضى
الادلة الموجبة لا يقتضي كون المحقق في صدق لفقه هو الحكم الواقعية بل انما كان ثبوت الحكم في الظاهر منوطاً بغير موافقة للواقع ولتفصيل الادلة الشرعية

هذا هو الوجه في كون التكليف الواقعي هو الذي يجب عليه المكلف في كل وقت وانما التكليف الظاهري هو الذي يجب عليه في كل وقت وانما التكليف الواقعي هو الذي يجب عليه في كل وقت وانما التكليف الظاهري هو الذي يجب عليه في كل وقت

او القطع بهما مع امكانه كان المقتضى هناك اوقع وموردى الدليل فوقع الاختلاف بينهما من ذلك الوجه وان كانت حجتا وجوب الاختلاف بها ونحوها على المكلف بحسب الشريعة
فتمها وان كانت معلومة للفقيه فالجبهة الاولى جبهة الاجتهاد والثانية جبهة الفقهاء والوجه الاول مقدم على الثانية ويؤيد ما ذكرناه ان الفقيه ظاهر كلامهم اسم
للعلم بالحكم الشرعي من جهة الاستنباط لا من جهة الادراك والحكم المستنبط من جهة الادراك من جهة كونها كذا وان قلنا يكون سائلا على العلوم موضوعا لنفس
المسائل ولذا اخرجوا علوم الملائكة والانبيا والائمة على الفقه نظر الى ما مر مع وضوح علمهم بالحكم الشرعي على ان وجهه فيكون جهة تعلق العلم بها على الوجه المذكور
معتبر في صدق الفقه وهو جبهة الفقهاء حسب ما مرنا وايضا ملخصا عند المجتهدين من الادلة التفصيلية فبعد عدم مع اختلافهم في صوابه اوقع وعدم القطع
بعد صوابه اوقع وعدم القطع بعدم صوابه بعضهم سوا جعلنا الفقه اسما لنفس العلوم المفردة والمعلوما من حيث تعلق العلم المفروض بها فيكون ذلك
شاملا على اختلاف جبهة الفقهاء لجبهة التوقيف لحد من جهة ما في مسائل الفقهية وذلك اجاب بعض الافاضل عن الاشكال المتقدم بوجهين احدهما ان جبهة الادراك
فنية المدرك لا يستلزم فنية الادراك والمدرك المضمون انما هو حكم الله الظاهري فلا بد ان ادراكه على فاضل التوقيف ان الفقه هو العلم بالظواهر الشرعية
وان ثبت عندك مع وضوح هذا التوهم انما يرد ان جعلنا كلمة المجاورة في التعريف متعلقا بالعلم وانما ان جعلنا ما متعلقا بالحكم وقلنا يكون طرفا
مستقرا لصلة الاحكام ويجعل الاختراع عن علم الله والملائكة بقية الجبهة العترة في الحدود فانه من ذلك ما انما المتقدم من تعلقاتها بالعلم انما كان جريا على
هذا القوم انهم لا يذهب عليك ضعف الجوابين المذكورين اما الاول ففقيه ولا بد ان ادراكه بالامر المذكور ولا يدخل في دفعه المذكور فيكون العلم
بها من حاصل العلم بالادلة التفصيلية وانما يحصل عن الدليل الاجمالي كما قلنا في الجواب غير مرتبة به نعم لو او در عليه بانك ان يتردد العلم والظن بوضع
الجواب عن علمك فانما ان ادراكه ان يقول ان فنية المدرك لا يستلزم فنية الادراك المستلزم به من الفاضل في الامور من ان ادراكه لا يستلزم
فنية الادراك كما هو ادراكه في ذلك لا ان ليس هناك ادراك متعلق بالحكم الظاهري حتى يكون احدهما مطلقا والاخر مقطوعا وكان ما ذكره من سبق على
ان يرد بالحكم الظاهري هو اوقع المضمون فيكون المضمون متعلقا في الاحكام فالعلم بالادلة التفصيلية هو العلم بالاحكام الواضحة المضمونة عن ادلتها التفصيلية
وهو سادس فلا بد من العلم باصل النسبة مع فرض مضمونيتها وهو مع اشتغالها على المدعى فلا بد من الدليل باعادة العلم بمضمونيتها او من غير ما في
التصنيفات غير حاصل على الادلة التفصيلية بل هو حاصل من الضرورة والوجدانية وقد نص في كلامه على جعل كلمة المجاورة من متعلقان العلم ولو قلنا لا يكون
العلم به حاصل على ذلك ولو بالواسطة من جهة بعضها على حصول الظن الفاضل بالعلم به على سبيل الضرورة فضعف ظنهم من ان يخفى ايضا من الواضحات العلم بمضمون
الحكم ليس فقها في الاصطلاح ان الفقه عبارة عن العلم بالحكم ما يقع وليس من الوجوديات ثباتا لاجل حصول المظنة كما يتلخص من كلامه وهو انما انما
ذكره لنا من غفلته في تفسير حكم الظاهري في التحقيق فيه ما قد مرنا وان ادرك من العلم بالنسبة المضمونة العلم بوجوب العمل بها والبناء عليها فبعضه مخالف للشرع
الظاهر كما مر حيث جعل جوابا مستقرا عن الامور المشكوك فيها في ذلك المقام انما ليس لفقه عبارة عن العلم بوجوب العمل بموردى الاجتهاد من المسائل
الاصولية والبنائية من العلم بوجوب العمل بموردى الاجتهاد من المسائل
انما عرفنا انما وجد علم بالحكم بالحاصل من ادلتها انما يصدر ذلك علم المجتهدين بالاحكام الحاصلة عن ادلتها عند كذا يصدر على علم مقلد بتلك الحكم
الحاصلة عنده من غير فرق بل يصدر ذلك على علم الله وعلم الملائكة والمصوبين بالاحكام الحاصلة عند المجتهدين لصدق الحد المذكور عليهم من غير فرق فوهم
من وجها باعتبار الجبهة المذكورة بين الفاضل كما مرنا في الاشارة اليه لو سلم اخراجه لعلوم المذكورين فانما يخرج به علمهم بنفس الاحكام وانما علمهم بالاحكام
الحاصلة عند المجتهدين فلا ادعاء باعتبار الجبهة المذكورة مرتبطة بالعلم صح ما ذكره كذا فساد لعدم ارتباطها بالعلم اصلا ان الجبهة المذكورة في نظائر المقام هي
المقررة لعنوان ما يقيد والمبينة للاعتناء والوصف للعنوان فيما اخذت منه لاداعي فهمها من الاطلاق وهذا انما يعنى بتحديد الاحكام دون العلم بغيرها
اولا لاجل الاحكام على التفسير ومما قد جعل الفرق مستقرا لاداء لبيت لتب صلاته على انهم يمكن ان يجعل الفرق متعلقا بالظن في المضمون
الاحكام بالتفسير الذي ذكره او المستنبط ونحوها من الافعال الخاصة وح لكون الفرق مستقرا بمعنى المعروف مع ما فيه من البعد وهذا قد ظهر بما اخبرناه
من الجواب عن اصله من كل من احكام المجتهدين واقوالهم المتعددة في مسألة واحدة من الفقه مع القطع بالخطأ فيها بغير دليل او احيانا بقيام احتمال الخطأ في
كل من ادعاءاته ان يكون كل من تلك الاحكام حكما ظاهرا يقع التكليف في الظن بالخطأ في الواقع فقلنا في العلم بغيرها فساد لعدم ارتباطها بالعلم اصلا ان الجبهة المذكورة في نظائر المقام هي
الجميع ومقتضاها انما هي اشارة الى الفقه في هذه النسبة الى قوله مع عدم التقصير في الاجتهاد وما نقهنا اهل الخلاف فليسوا اعداء على سبيل التحقيق
هو مع تقصيرهم في تحصيل الحق وانما لو فرض ذلك سعيهم في ذلك فغاية الامر القول بكونهم معدومين لانهم مكلفون شرعا بما ادعى اليه باجتهادهم لكون ذلك
حكما شرعيا وانما هو على الخط من فقهاء اهل الحق كما هو في اصول المذهب بان تقصير القول فيه في محله انما كان هذا الكتاب موضوعا في الفقه وكذا
تقرره لغيره لبيان الاصول من باب المقدمة فمقتضى المقام على بيان هذا الفقه وحسب كان المضمون بالاجتهاد عندنا هو الكلام في اصول الفقه في المحرر ان شرعية
نقول قد مر من طريقة القوم على بيان معنى الاشارة والعلو من البين ان المقصود المقام هو الثاني واما بيان الاول فاما ما قيل من انما هي المناسبة بين معنى العلم
اولا دعوى انما هو على الحق العلم بالحق خصوصا معناه في الخارج بحسب المصدق في ذلك وهو الذي حاولوا جعله من احد بنى احكام بحسب
معناه الاشارة الى العلم بمعناه العلم مشبهين بذلك الى ان بيان معناه الاشارة الى انما هو على الحق العلم بالحق خصوصا معناه في الخارج بحسب المصدق في ذلك وهو الذي حاولوا جعله من احد بنى احكام بحسب
انتم ثم انتم قد بدع كون لفظ الاصول حين اضافته الى الفقه على هذا العلم على ان يكون التقيد بالخطأ في الفقه هو العلم بالحق خصوصا معناه في الخارج بحسب المصدق في ذلك وهو الذي حاولوا جعله من احد بنى احكام بحسب
البنظام الاشارة الى ان لا بعد كون معنى الفقه مقصودا في استعمال اصول الفقه وربما يكون معنى الترتيب ما خوذ في معنى الاصطلاح ان يكون
قد خصص معنى الترتيب بعض مضامينه ففقدت تلك الخصوصية في معنى الاشارة الى انما هو على الحق العلم بالحق خصوصا معناه في الخارج بحسب المصدق في ذلك وهو الذي حاولوا جعله من احد بنى احكام بحسب
عباس وعنه في تعيين ابن عباس في عبد الله لا يوافق كل من اخفى ابن عباس وغير مستعمل في معنى التحقيق ان كان

ما طلاق الفقه على علم
فقد انما في جبهة
الاستنباط في نظائر
الاصول في نظائر
الاصول في نظائر
ان في الاستنباط
نظائر في الاستنباط

١٠

المذكور حاصل من جهة إطلاق ذلك المركب على خصوص ذلك المعنى فيكون قد تعين ذلك لفظاً بملاحظة معناه المركب بخصوص ذلك المعنى ويجوز في اللغة لفظ
الرقم بعد خصائصه من جهة الوضع الظاهري فالتعريف الوصفي المحوطة بلفظ واحد ليس اسماً للنفس الذات فالقول بمثل ذلك لفظاً أصول الفقه غير بعيداً
من فلا بد من ملاحظة معناه التركيبي معناه العليّ بلفظ واحد وكيف كان فالمراد في الكلام في المقام على حسب ما ذكره فنقول ما أحسنه من معناه الأصلية فتوقف على بيان المعنى وقد
تم الكلام في بيان الفقه المراد هنا هو المعنى الاصطلاحي وهو الأصل وهو في اللغة بمعنى ما يبنى عليه الشيء سواء كان ابتداءً عليه حساً كما في أصل الخبز وأصل
أو معنواً كما يتناهى العلم والمداول على العلم بالذليل وبطاقة في الاصطلاح حسب ما تقرر على ما عرفت من أن الاربعة المتضمنة لقاعدة والدليل والواجب
الاستصحاب في كونها متضمنة بحسب الاصطلاح في كل من الاربعة المذكورة نظراً كيشكان فلا بد من إيراد شيء منها في المقام سوى الدليل وهو لا ينطبق على شيء من
مسائل الفقه من جهة إرادته الفقه موضوع لهذا الفن ومن البين خروج موضوع كل فن من ذلك هو ذلك الفقه من حيث إرادته الفقه وقد بين أن المقصود من ذلك هو دلالة
الفقه من حيث إرادته عليه فهو ملاحظة الحقيقة في ظاهر تلك العبارة في جميع المراتب لا دلالة لفظاً على الفقه إثبات ذلك كما لا بد من أن يكون في الأصول
فماثل هو ثبوت الدلالة لكل من تلك الدلالة لا على الأمر على الوجوه والأشياء والتمسك على التخييل والفساد ودلالة الأمر الشيء على الشيء عريضه ونحو ذلك على الكلام
في مباحث الفقه والنقل فالتحقيق فيها ليس على الدلالة فيفضل أن يكون ذكرها في الأصول على سبيل الاستطراد ويمكن إدراج مباحث الفقه في النظر إلى أن
دلالة تلك الدلالة على ثبوت الأحكام الشرعية إنما هي بالنسبة إلى جميع الشرائع المخصوصة وهو بلفظ محقق بلفظ من حيث حال الدلالة وإن كانت خبراً دالة الفقه من
حيث إرادته عليه على الموضوع لعلم الأصول في تلك الحقيقة أيضاً فباعتبار الفقه في ملاحظتها من حيث دلالة المعنى لا بحسب الدلالة من حيث مضافها إلى
الفرق بين بين أخذ الدلالة بالمعنى التقويضي وملاحظتها متعلقة بالحكم والتصديق والمخوف في المسائل إنما هو الثاني فمدلول المركب المفروض لا يرد على الأول
فكيف يتحقق ذلك على مسائل الأصول إلى أن دالة الفقه تشمل الدلالة التقصيرية المذكورة في علم الاستدلال بل هي الظاهر فيها فكيف يدعى بلفظ المعنى الإضافي
على في الأصول كما أن هو محسب ما يأتي الإشارة إليه فظهر بما قلنا أن أخذ الأصول في المقام بمعنى الدلالة كما ذكره جماعة من علماء ليس على ما ينبغي سبباً إذا اردت تطبيق
على المعنى العلمي والأول حل الأصول هنا على معناه اللغوي ثم قلنا أن هناك سبباً ثالثاً وهو ضرورة التصور المعنى الإضافي فلو أن إضافة اسم المعنى على ما
دل على معنى حاصل في الذات سواء دل معناه على الذات كما في المشتقات لا ينفصل لخصائص المضاف بالمضاف إليه في المعنى الذي عين له لفظ المضاف أعني وصفه
النوعان وإنما اختصاص ذلك باسم المعنى فإن كان مضافاً باسم المعنى فبعبارة الاختصاص عندهم نظر إلى عدم تعين ما به الاختصاص من ذلك لا سيما في تلك
بما يشبه ذلك لفظاً كما في دأود بن جعفر وعمر بن الخطاب وغيرهم من المعنى فإن وجه الاختصاص متعين هناك فإن قولك مكتوب يد ومملوك عمر وإنما يفيد الاختصاص
في وصفه لعنوان على كونه في السلوكية واستندوا في الدعوى المذكورة إلى تبادل ذلك بحسب تعريف كاهنهم من ملاحظة المثلث المذكورين في نسخها
فقالوا إن إضافة الأصول إلى الفقه تفيد اختصاص الأصول بالفقه كونه أصولاً لا يخرج عنه سائر العلوم مما يبنى عليه الفقه وليس تلك العلوم مما يحتل الفقه
في توقفها على الوقت غير من العلوم بغير علمها وماعلم الأصول وإن كان كثيراً من مسائل الجارح في غير الفقه إنما لأنه لما كان تدوينه ووضعها لخصوص الفقه كان له
الخصائص به بحسب التدوين فيقولون ذلك لأن بقاء اختصاصها بالفقه فيكون على معناه العلمي فيصير المفهوم المذكور معناه له لا شاملة على خاصته وبذلك تعد
مسألة الإضافات المذكورة في الفن ويمكن لنا أن نقول في رفع ما فيه من التكاليف بأنه يسبق على ما عرفت من فائدة الإضافات لاختصاص هو على إطلاقه محل منع وتوضيح
الكلام فإن مفاد الإضافات هو انتسابها إلى الشيء الذي نسبتها فاختصاصها من إضافة اسم المعنى هو انتسابه إلى شيء خصوص من صفات عنوان كاهنهم من التمسك
في استمالة لا تفرق بين أن كان انتساباً إلى الشيء الذي نسبتها إليه ما غامض انتساباً إلى شيء فإن كان انتساباً إلى شيء كان مملوك تدوينه ومكتوب عمر
أولاً يمكن أن يكون جميع ذلك الشيء مملوكاً أو مكرراً بالشيء من فاد الاختصاص كما استغنى الاختصاص من حيث مضافاً على ذلك من غير أن يكون مستنداً إلى الوضع
أولاً وإن لم يكن كذلك بل كان قابلاً للانتساب إلى شيء أو أشياء كما في قولك محبوب يد ومطلوب عمر ومقصود بكر ومخوفاً تقداً لاختصاصاً أصلاً كان ذلك
الله ربّي ومخوفاً وورثي وصوتك ومخوفاً الأعلى عدم كونه تقيداً وأخلاقاً وداراً ومصوراً الغيرة وهو لا يطلق ولا يخرج فنقول في المقام أن كون الشيء أصلاً للفقه
لا ينافي كونه أصلاً للغير أي حتى يكون انتساباً إلى الفقه في ذلك ما غامض انتساباً إلى غير فلا يتجوز دلالته على اختصاصه به ما ذكره من التفرقة بغيرها فقلنا
أن دعوى تطابق معناه الإضافي على معناه العلمي غير واف مع مضافاً إلى أنه قد يناقش في اختصاص ما دون من العلوم لخصوص الفقه بالأصول كما سببنا الإشارة إلى
ذلك وأما ما ذكره بالاعتراض على هذا المصنف من الخارجه جماعة من المتأخرين هو العلم بالقواعد الشرعية لا استنباط الأحكام الشرعية الشرعية فخرج بالقواعد العلم المتعلق
بالجزيات كعلم الرجال ما عدا الاستنباط الأحكام العلوم الشرعية لا بغيره ولا بغيره بالتقيد بالشرعية علم المتعلق ليس بمقتضى الاستنباط الأحكام الشرعية بل بالاطلاق يخرج
تصريحاً في كتابنا لفظاً بغيره وكذا ما مر من القواعد لاستنباط الأحكام العقلية وبالغريبة ما يتقرر من القواعد بعض المقامات لاستنباط الأحكام
الأصولية وقد يستشكل في الحد بلزوم إدراج القواعد المقررة في الفقه مما يستنبط منها الأحكام الشرعية المترتبة عليها في الأصول وقد يجاب بالمرام إدراج جملة
منها في مباحث الأصول كحالة الفقه في العقول والاصالة صفة تصرفات المسلم ونحوها مما تقرر لأجل استنباط الأحكام وإدراج جملة منها في الفقه مما يكون
المقصود منها بيان نفس الحكم الشرعي أن استنباط منه حكم شرعي لزم أن لا منافاة وبين أن إدراج بعض تلك القواعد في الفقه لا يفتقر إلى وجهها من الحداد له
بأنه فيه عدم إدراج تلك القواعد في الأحكام الشرعية لأن بقاء أن الحكم من اعتبار كونها مهيأة لاستنباط الأحكام الشرعية لأن تكون هي من جملة الأحكام الشرعية
لكن في إدراج جميع ما تقرر من القواعد الشرعية لاستنباط الأحكام الشرعية في الأصول أصل وقد يجعل التقيد بالشرعية معناه العلم الدارياً فاتها موضوع
لاستنباط الأحكام الشرعية في الأصول أصلاً كانت وفرة تلك المقصود منها معرفة الحديث وهو بغيره التوعين وفيه الملاحظة هناك معرفة الحديث بغيره
استنباط الأحكام الشرعية ومن البين أن الحد بغيره في الأحكام الشرعية ونحوها من القصص نحوها وإن كان معظم ما أراد منها الأحكام الشرعية بل
الشرعية هذا ذكر بعض الأحكام التي لا تستنبط بالهيئة يخرج علم المتعلق والشرعية ونحوها مما يستنبط منها الأحكام ولكن لم يعمد لذلك بالأحكام ما

لذلك

وقال في ذلك بعض المتأخرين

١١

[illegible]

10

مادری

ما ذكر من تشابه الاسماء على التحويلات كور وجواز كون الواسطة في المرض مبينة للمرض كذا ما مثل له من عرض اللون المحيطة بوسط السطح وما مثل ايضا
من عرض الحركة لجالس السقفية فابن فساد منه ولو اريد بالحركة في المقام محركة من جهة الى اخر فلا بد من كونها عارضة لذات الجالس وان ارد بها
صدور الحركة منه ومبينة لها فاعلم ان ليس حقيقة الحركة ليس مستند الى السقفية بل مستند الى الماء والارض والحركة لها الوصف ذلك بدعي
جعل الفاس في السقفية مبدا للحركة المفروضة تروى بالحركة بواله فبعد تسليم ان ذلك غير عارض للجالس في السقفية يوجد ليس مبدا للحركة
المفروضة لا اصالة ولا تبعاً وانما هو من عوارض السقفية خاصة وهو ثابت من ما ذكر من اعتبار المساواة في الوجود في الاعراض لذاتية اذا كان عرضها
لا مغيره لذات لكون المراد بالمباين في الاعراض لغيره لانه هو المباين في الوجود مما لا يكاد يقع كذا لا يخفى كذا بالنسبة الى الواسطة في المرض اما الواسطة
في الثبوت فيمكن حصول المباينة فيها قطعاً كما مر في الاشارة اليه وما قد يتوهم من ان المباين في نفسه لا يعقل ان يكون عرض المرض مبايناً له وانما
الارتباط الحاصل بينهما هو الواسطة وهو ما يتحقق عليه بدفع باننا ننقل الكلام الى الارتباط المرض فانه ايضا من عوارض حمله عليه بوسط الامر لما
ثابتها ان عارض المرض لا يتم من عوارض الذاتية غير متجهة فان الظاهر عدم كونه من العوارض لذاتية لان العرض لا يضره بغيره اتحاداً مع الامر وصدق عليه
فهو من العوارض لذاتية لا يتم ان قلت ان عارض المرض ليس مساوياً لغيره بل كل واحد منهما في كل واحد منهما بوسط اتحاداً مع الامر وصدق عليه
بالنسبة الى ذلك الامر المساوي خاصة حسب ما مر في الجزء الاخر قلت فربما بين الامر من فاعلم ان المساوي عندهم هو المقوم للنوع ويتحصل الجنس
اعني الجنس الامر فذات النوع انما يكون بالفصل القريب فيكون الجنس متصلاً بمتصل وح فالعوارض لا حقيقة للفصل لا حقيقة لذات النوع ولو بالواسطة
بجانب واحد والجنس فانه لا يتحقق لذلك لذات في الحقيقة وليس يجوز الاستعداد حاصل في خصوصها ومجتمعة كون ذلك الجنس اتي النوع لا يقتضي
كون عوارضه ذاتية للمعرفة من عدم ارتباطها الا بالامر العام وتوضيح المقام ان التحقيق في العوارض لذاتية انها هي المستند الى ذات المرض استناداً
او لبا او بالواسطة بان يكون معروضها هي تلك الذات ابتداءً وبواسطة مرتبطة بها ارتباطاً ذاتياً وهو لا يدخل المساوي على ما عرف من كونه الاصل في
قوام النوع وانما يكون نوعاً مخصوصاً من جهة فاللواحق لذاتية عليه طارئة على ان النوع المخصوص مما يكون لذلك النوع الخاص مدخلية في عرضها
وكذا الحال في الخارج المساوي نظر الى عرضها ابتداءً علما هو مساوياً للذات فتكون من العوارض لا حقيقة لذلك لذات من غير ان ينضم اليها ما يخص
ويتقدم به ذلك النوع حيث ان ذلك النوع موضوعاً لعارض المرض ان افترض في ذلك الى ضم الوصف بالموصوفات لا افتقاراً الى كونه لا يقتضي
مخرج ذلك عن عوارض النوع المفروض كما يعرف الى ان من التفرق وساطة الثبوت والحاصل ان العارض بوسط الخارج المساوي من عوارض لذات مباين
هو تلك الذات وهذا بخلاف ما لو كانت الواسطة في المرض عام واخص ولو كانت ذاتية فقلت على هذا يكون جميع العوارض لذاتية لعارض المساوي
من العوارض لذاتية للشيء مع انه فاسد على الملازمة في محركة كون العرض اتي بالنسبة الى العرض لذات ولو كان مساوياً لا يقتضي كونه ذاتياً بالنسبة
الى معروضه كما في عرض الشدة والسرعة الجسم بواسطة البياض المحركة العارضين لها فانها من عوارضها لذاتية والعارضين لها كورين من الاعراض
الذاتية بالنسبة اليها ومع ذلك فليس من الاعراض لذاتية الجسم صلا ولو فرض كون المحركة او البياض من الاعراض المساوية ولو نوع منه قلت الكلام
في المقام انما هو في العوارض لا حقيقة للشيء مما يقتضي من ذلك شيء على سبيل الحقيقة وان كان تعالى العارض لذاتية لعارض المساوي
الامر ان لا يكون في بعض صور ذاتية والشدة والسرعة في المباينين من المرضين مما لا يقتضي الجسم بها الاعلى سبيل الحجاز من باب توصيف متعلقة
بوصف متعلقة فما خارجا عن محل الكلام والحاصل ان الامر مما ذكر ان يكون لعارض الشيء بوسط عرض المساوي عرضاً ذاتياً وهو كذا في الاستعداد
ذلك ان يكون جميع الاعراض لذاتية لعارض المساوي بغير عارضها بذاتية وان لم يتحقق هناك تضاهين الامر من فان قلت كيف يعقل القول بعدم تضاهي العرض
بالوصف الحاصل لعارضه لما فيه مع ما هو ظاهر من عدم إمكان قيام العرض لا بالجوهر مع حصول القيام لذات من الاضغاطية الامر ان لا يكون ذلك تضاهياً
ذاتياً قلت ملازمة بين الامر من فان محركة القيام بالواسطة لا يقتضي صحة التضاهي قد يكون قيامه بذات العرض من جهة اعتبارها بشرط لا اى لا على وجه
حله على المرض حسب ما قرناه ووجه فلا يلزم من تضاهي العرض بغير تضاهي المرض حسب ما قرناه ناكاً هو المفروض في المباينين من كورين فان الشدة والسرعة انما يتضاهيان
لبياض المحركة باعتبار ملاحظتها بياضاً ومركبة اعني اعتبارها بشرط لا بالمعنى المتقدم باعتبارها الابيض المحركة اعني اعتبارها بالابيض نعم لو كان التضاهي صلاً
باعتبار الاضغاطية لعارضها الموصوفات على سبيل الحقيقة وان لم يكن التضاهي ذاتياً في بعض الصور وهذا مما قرناه بغيره في حال في العارض لعارضه لا فاسد ليس لذات
النوع المخصوص مدخلية في عرضها فلا يكون ذلك من العوارض المتعلقة بذات النوع المفروض وانما هو من لواحق ذلك الامر العام ويكون تضاهي النوع جميعه
اتحاداً مع الواسطة المفروضة وما اشبهه لذلك انهم تصور على ان لعارضه خارج عام ليس من الاعراض لذاتية كما مر في الاشارة مع ان الامر العام
قد يستند الى الجنس الذي هو غير الذات فيكون مستند اليه مستند الى الذات حسب ما ذكره في عوارض الفصل بالجملة لوجعل المناط في كون العرض
ذاتياً كونه متعلقاً بنفس الذات وبعض اتيانها ولو بالواسطة لزم دراج ذلك في الاعراض لذاتية بل جري ذلك جميع ما عارضه في الاعراض كذا عارضها
يكون لا استعداد حاصل في نفس الذات ذاتية بلا واسطة او مع الاستعداد بمعنى هناك عرض غير بشيء من الانواع وهو خلاف الواقع وما مضى عليه وان جعل الذات
غير كون المرض لا استعداد حاصل في ذات المرض من جهة كونها ذاتاً مخصوصاً سواء كان بلا واسطة ومعها كما يخرج عن كونها عرضاً خارج عام كذا
يخرج ما يكون لا مردخل عام من غير فاصلا فظهر من ذلك ان ما نبول عليه من الفرق بين الامر من غير محركة يحصل ما ذكرنا ان العرض لذات ما يكون عارضاً
للشيء بنفس ذاته من غير واسطة في المرض ولا مساوياً للذات سواء كان داخل في الذات وعارفاً كذا في الحقيقة من محقق المناظرين فيكون كل من العوارض
الذاتية والغيرية اسماً ما للشيء والواسطة المحركة في المقام انما هي الواسطة في المرض وذات الثبوت فادكره بعض الاجلة وحكاية التفاضل في شرحه
من ان المقصود بالواسطة في الثبوت فاسد كما عرف تفصيل الحال في غير ما قرناه اننا قلنا ان تفسير الموضوع بالمعنى المذكور لا يكاد يطبق على شيء من موضوع

ما ذكر من تشابه الاسماء على التحويلات كور وجواز كون الواسطة في المرض مبينة للمرض كذا ما مثل له من عرض اللون المحيطة بوسط السطح وما مثل ايضا
من عرض الحركة لجالس السقفية فابن فساد منه ولو اريد بالحركة في المقام محركة من جهة الى اخر فلا بد من كونها عارضة لذات الجالس وان ارد بها
صدور الحركة منه ومبينة لها فاعلم ان ليس حقيقة الحركة ليس مستند الى السقفية بل مستند الى الماء والارض والحركة لها الوصف ذلك بدعي
جعل الفاس في السقفية مبدا للحركة المفروضة تروى بالحركة بواله فبعد تسليم ان ذلك غير عارض للجالس في السقفية يوجد ليس مبدا للحركة
المفروضة لا اصالة ولا تبعاً وانما هو من عوارض السقفية خاصة وهو ثابت من ما ذكر من اعتبار المساواة في الوجود في الاعراض لذاتية اذا كان عرضها
لا مغيره لذات لكون المراد بالمباين في الاعراض لغيره لانه هو المباين في الوجود مما لا يكاد يقع كذا لا يخفى كذا بالنسبة الى الواسطة في المرض اما الواسطة
في الثبوت فيمكن حصول المباينة فيها قطعاً كما مر في الاشارة اليه وما قد يتوهم من ان المباين في نفسه لا يعقل ان يكون عرض المرض مبايناً له وانما
الارتباط الحاصل بينهما هو الواسطة وهو ما يتحقق عليه بدفع باننا ننقل الكلام الى الارتباط المرض فانه ايضا من عوارض حمله عليه بوسط الامر لما
ثابتها ان عارض المرض لا يتم من عوارض الذاتية غير متجهة فان الظاهر عدم كونه من العوارض لذاتية لان العرض لا يضره بغيره اتحاداً مع الامر وصدق عليه
فهو من العوارض لذاتية لا يتم ان قلت ان عارض المرض ليس مساوياً لغيره بل كل واحد منهما في كل واحد منهما بوسط اتحاداً مع الامر وصدق عليه
بالنسبة الى ذلك الامر المساوي خاصة حسب ما مر في الجزء الاخر قلت فربما بين الامر من فاعلم ان المساوي عندهم هو المقوم للنوع ويتحصل الجنس
اعني الجنس الامر فذات النوع انما يكون بالفصل القريب فيكون الجنس متصلاً بمتصل وح فالعوارض لا حقيقة للفصل لا حقيقة لذات النوع ولو بالواسطة
بجانب واحد والجنس فانه لا يتحقق لذلك لذات في الحقيقة وليس يجوز الاستعداد حاصل في خصوصها ومجتمعة كون ذلك الجنس اتي النوع لا يقتضي
كون عوارضه ذاتية للمعرفة من عدم ارتباطها الا بالامر العام وتوضيح المقام ان التحقيق في العوارض لذاتية انها هي المستند الى ذات المرض استناداً
او لبا او بالواسطة بان يكون معروضها هي تلك الذات ابتداءً وبواسطة مرتبطة بها ارتباطاً ذاتياً وهو لا يدخل المساوي على ما عرف من كونه الاصل في
قوام النوع وانما يكون نوعاً مخصوصاً من جهة فاللواحق لذاتية عليه طارئة على ان النوع المخصوص مما يكون لذلك النوع الخاص مدخلية في عرضها
وكذا الحال في الخارج المساوي نظر الى عرضها ابتداءً علما هو مساوياً للذات فتكون من العوارض لا حقيقة لذلك لذات من غير ان ينضم اليها ما يخص
ويتقدم به ذلك النوع حيث ان ذلك النوع موضوعاً لعارض المرض ان افترض في ذلك الى ضم الوصف بالموصوفات لا افتقاراً الى كونه لا يقتضي
مخرج ذلك عن عوارض النوع المفروض كما يعرف الى ان من التفرق وساطة الثبوت والحاصل ان العارض بوسط الخارج المساوي من عوارض لذات مباين
هو تلك الذات وهذا بخلاف ما لو كانت الواسطة في المرض عام واخص ولو كانت ذاتية فقلت على هذا يكون جميع العوارض لذاتية لعارض المساوي
من العوارض لذاتية للشيء مع انه فاسد على الملازمة في محركة كون العرض اتي بالنسبة الى العرض لذات ولو كان مساوياً لا يقتضي كونه ذاتياً بالنسبة
الى معروضه كما في عرض الشدة والسرعة الجسم بواسطة البياض المحركة العارضين لها فانها من عوارضها لذاتية والعارضين لها كورين من الاعراض
الذاتية بالنسبة اليها ومع ذلك فليس من الاعراض لذاتية الجسم صلا ولو فرض كون المحركة او البياض من الاعراض المساوية ولو نوع منه قلت الكلام
في المقام انما هو في العوارض لا حقيقة للشيء مما يقتضي من ذلك شيء على سبيل الحقيقة وان كان تعالى العارض لذاتية لعارض المساوي
الامر ان لا يكون في بعض صور ذاتية والشدة والسرعة في المباينين من المرضين مما لا يقتضي الجسم بها الاعلى سبيل الحجاز من باب توصيف متعلقة
بوصف متعلقة فما خارجا عن محل الكلام والحاصل ان الامر مما ذكر ان يكون لعارض الشيء بوسط عرض المساوي عرضاً ذاتياً وهو كذا في الاستعداد
ذلك ان يكون جميع الاعراض لذاتية لعارض المساوي بغير عارضها بذاتية وان لم يتحقق هناك تضاهين الامر من فان قلت كيف يعقل القول بعدم تضاهي العرض
بالوصف الحاصل لعارضه لما فيه مع ما هو ظاهر من عدم إمكان قيام العرض لا بالجوهر مع حصول القيام لذات من الاضغاطية الامر ان لا يكون ذلك تضاهياً
ذاتياً قلت ملازمة بين الامر من فان محركة القيام بالواسطة لا يقتضي صحة التضاهي قد يكون قيامه بذات العرض من جهة اعتبارها بشرط لا اى لا على وجه
حله على المرض حسب ما قرناه ووجه فلا يلزم من تضاهي العرض بغير تضاهي المرض حسب ما قرناه ناكاً هو المفروض في المباينين من كورين فان الشدة والسرعة انما يتضاهيان
لبياض المحركة باعتبار ملاحظتها بياضاً ومركبة اعني اعتبارها بشرط لا بالمعنى المتقدم باعتبارها الابيض المحركة اعني اعتبارها بالابيض نعم لو كان التضاهي صلاً
باعتبار الاضغاطية لعارضها الموصوفات على سبيل الحقيقة وان لم يكن التضاهي ذاتياً في بعض الصور وهذا مما قرناه بغيره في حال في العارض لعارضه لا فاسد ليس لذات
النوع المخصوص مدخلية في عرضها فلا يكون ذلك من العوارض المتعلقة بذات النوع المفروض وانما هو من لواحق ذلك الامر العام ويكون تضاهي النوع جميعه
اتحاداً مع الواسطة المفروضة وما اشبهه لذلك انهم تصور على ان لعارضه خارج عام ليس من الاعراض لذاتية كما مر في الاشارة مع ان الامر العام
قد يستند الى الجنس الذي هو غير الذات فيكون مستند اليه مستند الى الذات حسب ما ذكره في عوارض الفصل بالجملة لوجعل المناط في كون العرض
ذاتياً كونه متعلقاً بنفس الذات وبعض اتيانها ولو بالواسطة لزم دراج ذلك في الاعراض لذاتية بل جري ذلك جميع ما عارضه في الاعراض كذا عارضها
يكون لا استعداد حاصل في نفس الذات ذاتية بلا واسطة او مع الاستعداد بمعنى هناك عرض غير بشيء من الانواع وهو خلاف الواقع وما مضى عليه وان جعل الذات
غير كون المرض لا استعداد حاصل في ذات المرض من جهة كونها ذاتاً مخصوصاً سواء كان بلا واسطة ومعها كما يخرج عن كونها عرضاً خارج عام كذا
يخرج ما يكون لا مردخل عام من غير فاصلا فظهر من ذلك ان ما نبول عليه من الفرق بين الامر من غير محركة يحصل ما ذكرنا ان العرض لذات ما يكون عارضاً
للشيء بنفس ذاته من غير واسطة في المرض ولا مساوياً للذات سواء كان داخل في الذات وعارفاً كذا في الحقيقة من محقق المناظرين فيكون كل من العوارض
الذاتية والغيرية اسماً ما للشيء والواسطة المحركة في المقام انما هي الواسطة في المرض وذات الثبوت فادكره بعض الاجلة وحكاية التفاضل في شرحه
من ان المقصود بالواسطة في الثبوت فاسد كما عرف تفصيل الحال في غير ما قرناه اننا قلنا ان تفسير الموضوع بالمعنى المذكور لا يكاد يطبق على شيء من موضوع



④

من
 ان ليس
 من ذلك
 الالف
 بالوضع
 لغناه
 لغنا
 المشك
 حيا
 حله

19

ان يصل الى هذا الحقيقة وقد يكون اطلاقه عليه على سبيل الحقيقة كما اذا كان من قبيل اطلاق كل على الفرض لا بزيادة الخصية من اللفظ فتشاع الاطلاق المذكور
الى ان تعين اللفظ له وانسبوا الى الفهم بخصوص كما يحتمل في ذلك في الدابة والقارون فلا يكون لفظه من مسبوقا بالجاروف في كلام العلماء في قولهم ان مشاركة الى
والبحث قال واعلم ان لغزها العام تحضر في ميزان الاول والثاني الجواز بحيث يصير حقيقة غير الجواز في الثاني تخصيصا لاسم بعض مستمعا كالدابة المشتقة
من الدبب تخص بعض اللفظ فان مقابلة الجواز في عدم كون استعمال في الثاني جواز ان يكون الحقيقة ملحقا في استعماله فله قول وان كان بدون
المناصفة هو المرجح فله حصول الغلبة في المرجح على قول المتقدم وخلافه عن المناصفة في الجواز بين المقول والفقير بين الجواز من احدهما ذلك
والفرض حصول الغلبة في الجواز وان جازيل لم يردوا في استعماله بل في حصول الغلبة في الفرض من الوضع والمناصفة من قولهم لا يستعمل في استعماله لغزها
ما يتصرف في تصحيح ذلك ان يقر ببلوغ الوضع في الجملة ويذكر اعتبارا ما في الفرض من المناصفة بينهما وبين المعنى الاول من جهة ذلك لللفظة يحصل نوع تبعية للمعنى
فيكون التكلف ليس ان اعتبار ذلك في المرجح غير معلوم ولا منقول في كلامهم من المناصفة في وضع الاول فيحصل الوضع للفرض في احد معاينه وفيه مع ما فيه من كلفة
البيان ان اعتبار ذلك في المرجح غير معلوم ولا منقول في كلامهم وانما الاعتبار في عدم ملائمة المناصفة وان كانت موجودة وبين ذلك من اعتبار ما في الفرض من المناصفة
لان اعتبار الغلبة في غير ظاهرها لم يعتبر في ذلك في هذا ومع البقاء على اعتبارها في غير مرجح قبل الغلبة عن جميع الامسا المذكور في ظاهرها اعتبارا لاندراجها في الجواز
بين لفظها وظاهرها فلا في المرجح في كلامهم يعطى اعتبارا ما في وضعه الثاني في الوضع الاول ولو بالاعتبار من جهة اختلاف لغزها الذي وقع الوضع في حصول
هناك الجواز الاول ولا في موضع حيث ان المصنف اقصاه في مباحث الالفاظ على قليل من مطالبها وهذا في بيان الاشارة اليها ومطابقا لوجهه فيوقف
كثير من المباحث المتعلقة باللفظ على ما كان في الاشارة الى ما يقع لتمام ذلك كما هو الوضع في ذلك في قولهم الاول ان دلالة اللفظ على المعنى قد يكون بالوضع وقد يكون
بغيره في الاول دلالة اللفظ على ما استعمل فيه للمعاني المطابقة للحقيقة ومن الثاني دلالة المعاني الحقيقية والاولى امته فان دلالة المعاني من جهة استعمالها
الكل في غير الملزوم لان في هاتين من جهة العقل من غير تباطل بالوضع وقد جعل دلالة المعاني في وضعها لثبوتها على الوضع هو الذي اعتبره المنطقيون
فكذلك كون الدلالة لثبوتها في وضعها وما ذكرنا في قولهم ان كونها في كمالها هو الاول في المقام وكيف كان في البحث لفظي فاما في جهة فان قيل في الدلالة
الوضعية بما يكون للوضع من غلبة في حصولها سواء كانت بلا واسطة او معها اندرج ذلك في الوضعية ضرورة توقفها على الوضع ان دلالة اللفظ على المعاني الحقيقية
والاولى امته في ذلك على المعاني المطابقة المتوقفة على الوضع وان قسرت بما يكون مستند الى الوضع بتدليلها كما هو الظاهر في معناها لم تكن من الوضعية وقد
يقول بالتخصيص بين الحقيقة والاولى امته في ذلك على المعاني الحقيقية والاولى امته في ذلك على المعاني الحقيقية والاولى امته في ذلك على المعاني الحقيقية
الاخرى اوضح ذلك وهذا محال لا لتمامه وان هناك في ذلك من ملاحظة الاجزاء بل بالاحد وهو محال الكل وبين ملائمة كل منهما منفردا في المحال والمعنى
هو الاخر ولا في غير ذلك على الكل وما قد يكون من انما يكون الاجزاء مدلوله لللفظ بما في الحقيقة في ضمن الكل لا منفردة في مدلوله بل على الكل فلهذا
يجعل الدلالة على الجرم مغايرة للدلالة على الكل مدفع باهما انما يتحدانا لا اعتبارا بمعنى ان هناك دلالة واحدة ان نسبت الى الكل كانت مطابقة واذا
نسبت الى الاجزاء كانت متضاربة في المحال فاذا كانت تلك الدلالة بالما في الحقيقة الاولى وضعية لم يستلزم ان تكون بالاعتبار الثاني ايضا فكذلك في
ان اعتبارا ملاحظة الجرم في ضمن الكل الجواز مستقل غير ملاحظة في ضمن الكل بما في الحقيقة الكل فالجزم مدلوله في ضمن الكل على النحو الثاني الا ان اعتبارا كون الدلالة في الحقيقة
حاصل بالاعتبار الاول فلا ينافي ذلك ما في الحقيقة مستقلا لا ولو اعتبر كونه في ضمن الكل فلا تغفل وقد ظهر فيما ذكرنا ان الاظهر ان راجح المفاهيم ونحوها في ذلك
العقلية كما برز الاستلزامات العقلية كدلالة الامر الشئ على التزم غرضه الخاص ونحوها وقد يتفرع على الوجهين جوار الاعتماد في ذلك على الظن ان قبل يكون
الدلالة في هاتين من عدم الاختلاف بالقطع مع كونهما عقليتين لعدم الاعتداد بالظنون العقلية وبغيره كالكفاء بالظن في الدلالات للظن في ان استعمال
عليه فلا فرق بين جعلها وضعية وعقلية نعم العقلية لصفة العبر المشتمل من اللفظ على حساب الجواطات العرفية لا بد فيها من القطع سواء كانت ملازمة في الامر
بين الامر وبينها بالامور او غير ذلك كما هو الحال في الاستلزامات العقلية من دلالة الامر الشئ امر عقدي منة ونحوها فانها خارجة عن الدلالات للظن وان
كانت دلالة عليها بواسطة اللفظ ولذا لم يندرج في شيء من الدلالات لثبوتها في الاول دلالة الجواز على المعاني الجواز في تمامها حتى استعمال الجواز من
جهة تخصيص الوضع وان في استعماله هو بطريقه من الوضع النوعي فتكون دلالتها على المعاني ايضا بالمطابقة لكونها تمام الموضوع له بالوضع المذكور وقد
بانه الحاجة في ذلك لللفظ على معاني الجواز الى الوضع بعد وجوه الحقيقة ضرورة ان المعاني الجواز من اللزوم الذهنية للمعاني الحقيقية ولو جعلها في
العادة بعد انضمام الحقيقة في الانتقال اليها يحصل من المعاني الحقيقية المنضمة في الحقيقة هي ان لا تكون لازمة للموضوع له مطم ككفاها الدلالة في الجملة ولو
اضاف الحقيقة وذلك كان في حصول الالتزام غايبا لانه لا يكون لازمة مطم ولذا نص علماء البنا على كون الدلالة في الجواز من قبل الالتزام وحيث فيكون الحال
فيها كما بالدلالة لا لاعتبارية في عدم استنادها الى الوضع بلا واسطة ان ليس لترخيص الوضع ناشر في دلالتها على تلك المعاني اصلا وليس الانتقال اليها
الاستناد الى ما ذكرنا فيقولون ان كونها من قبل الثاني على نحوها من المداليل لا لاعتبارية من وجه ما قد يفي بان الوضع لترخيصها في الجواز وان
لا يكون مقبولا في الدلالة لللفظ على المعاني هو الثاني في الحقائق ان الدلالة في هذا حاصلة مع قطع النظر عن جهة انضمام الحقيقة الا ان جواز استعمال اللفظ في
حسب اللفظ كان امر واقع في موضوعه وترجع عليه لا يجوز استعمال اللفظ في اي شيء ولا في موضوعه انما يتبع جواره لترخيص المذكور والمعاير
من يتبع استعمال هذا للسان في المعاني الجواز بغيرها ما وضع اللفظ بانها على لسان المذكور فيكون دلالتها لهذا الاعتبار وضعية من جهة في الحقيقة كما قد
دلت بالاعتبارية للمعاني الحقيقية وفيما ذكرنا اعتبارا ما في الجواز في استعماله تلك المعاني على ان الوضع وترجعه من افضل الدلالات في غير مستند الى ان
وتقهره في المقام هو حال الدلالة في الجواز في استعماله والمطابق كون الدلالة في وضعية وعقلية كون المباحث على الانتقال الى ذلك المدلول في هذا هو
الوضع والعقل فلا يمكن ان الدلالة في المقام منقطة بالوضع المفروض كانت حاصلة من جهة لتمام ذلك المعاني الحقيقية ولو بواسطة الحقيقة لم يكن الحكم بكونها في

وكان يصلي التلخيص
عزوف بالاداء في
الحقبة من هذا القبيل
والجدة الاشياء التي
يجوز ان يكون فيها
بكون ملاطعة بها
المعرضة في الحقة
الاولى

في الكتاب ما يكون من اعداد المتلذذين في الوحي الى الارض فيكم ثبوت احد هاتين في ثبوت الاخر هناك قد قصدنا اثبات الارادة الخاصة فيكون الحكم بثبوت
الارادة الواسعة البتة قد ثبت منها ثبات الارادة من غير منافات بين لقصدنا اطلاق الجواز في الجواز وان فرض جعل ارادة المعنى الحقيقي صلة الى الانتقال
المعينة القوية فانه لما كان الانتقال على غير النحو المذكور لم يمكن الجمع بينهما كما في التفسير العام المحض من نحوها فالفارق بينهما كون التعبير في الكتاب على
نحو لا ينافي ارادة الموضوع له ارادة الموضوع له بخلاف الجواز الذي لم نقل بجواز استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه بل لو قلنا بجوازه للمنافاة بينهما ايضا
الارادة الخاصة المتعلقة بكل منهما ولذا نص اهل العلم بان يكون الجواز ملزوما للقرينة المعادة لارادة الحقيقة والقصد في الكتابية مرتبطان بخلاف استعمال
في الحقيقة والجواز لا يقتضي كل من الارادتين هناك عن الاخر فكان كل منهما هو المراد من اللفظ دون الاخر حسب ما في الكلام فينا ثم نعم هذا على ما هو الظاهر
في تفسير الكتاب وبسبب فساد من كلام السكاك حيث نص على ان الحقيقة في المفسر والكتابة في التفسير ان يكونا حقيقين في نفس واحد في التفسير وعدم من الانتقال في
في التلويح حيث قال انه لا بد في الكتاب من ان يقصد تصوير المعنى الاصيل في ذهن السامع بل متل عنه في المكتوب فيكون الموضوع له مقصودا في الكتابية حيث
التصور دون التصديق انتهى فان كان كذلك لم يلزم بجواز الموضوع له مقصود في اللفظ الا انه ليس مقصودا بالتصديق في الغرض من الانتقال الى المكتوب
عند التصديق به فيكون استعماله في الكتابية هو الموضوع له حسب ما ذكرناه فاما اورد عليه بعض الافاضل من انه لا بد في الجواز ايضا من تصوير المعنى الحقيقي
بفهم المعنى الجوازي المشتد على المناسبة لمصلحة الاستعمال فيكون الموضوع له مقصودا في الكتابية دون الجواز تحكيم من اللفظ في المفسر ليس من المقامير
فان المعنى الموضوع له من اللفظ في الكتابية بخلاف الجواز الذي لم يستعمل اللفظ فيه الا في المعنى الجوازي غاية الامر ان يدل على المعنى الحقيقي بمقتضى الوضع ان كان
به وينقل منه الى ما استعمل فيه اللفظ بمعونة القرينة وان ذلك من استعمال اللفظ في جوده ارادة تصويره في ذهن السامع كما في الكتابية وقد بين بجواز استعمال
فيه في الكتابية هو المعنى الكتابي خاصة غير ان جوده ارادة الموضوع له ايضا وليس معها قرينة معاندة لارادة الحقيقة وتوضيح ذلك ان المعنى الكتابي مقصود
من الكتابية قطعاً اما استعمال اللفظ فيه فلا يكون الموضوع له من اطلاق استعماله في الموضوع له والانتقال ليس يتوسطه فيكون الموضوع له من استعماله
وقد ينطبق من ذلك من جهة ما هو المعروف من ان اللفظ لا بد من لازم معناه جواز ارادته مع جملة على كون الارادة ملزمة من العبارة قطعاً وما الموضوع له فيكون
ان جوده من استعمال اللفظ في الموضوع له وينقل منه الى الارادة وان الارادة معاندة لثبوتها في نفس الارادة لثبوتها في الموضوع له في الجواز فيكون
الاختلاف الاول يكون حقيقة اصولية وعلى الثاني بجواز اصولية بحيث انها محتملة للامرين وليس معها قرينة صارفة لارادة الموضوع له راسخا على ما
البيان اثنان وجعلوا الما بينهما وبين الجواز وجود القرينة للمادة وفيه تخرجه دوران اللفظ بين الوجهين المذكورين لا يجعلوا اثنان في المقام
غاية الامر ان يصح عمل اللفظ على الحقيقة في النحو المذكور وعلى الجواز من البين ان عدم الكتابية قسم الحقيقة والجواز ليس مبتدأ على حجة الاستدلال في الجواز
فانما الاختلاف المذكور بل ليس الا كونها نحو خاصا من استعمال بخلاف الجواز في الحقيقة والتفسير المذكور في كلامهم وهو ما يتناهى والظن ان هذا المذكور
على ما ذكرناه ان حقيقة ما ذكره الحد كون المعنى الكتابي مراداً قطعاً وكون ارادة الموضوع له معاندة لثبوتها من البين ان ذلك مما يصح مع عدم استعمال اللفظ
في المعنى الكتابي ابتداء مع استعماله في الحقيقة استعمال المعنى الحقيقي ايضا اهل القول بجواز استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه وليس ذلك من الكتابية في
شأنه كما ينبغي انفسه فالفهم من ارادة الارادة منها ليس باستعمالها ابتداء بل يكون مقصودا بالارادة من العبارة وان كان بوجه فيهم ملزم ومخرج فيمكن
ان يكون الملزوم مقصودا بالارادة ايضا فبالكلام المذكور اعادة امرين وان لا يكون بان يكون المراد من اعادة الارادة خاصة ليس المقصود ذلك فكل ما يجمع
الكتاب بل المراد ان ارادة المعنى الكتابي من حيث هو لا ينافي ارادة المعنى الموضوع له كما تنافيا ارادة المعنى الجوازي فالاعتدال المذكور قائم في الكتابية في نفسها مع
قطر لظن الخارج فلا ينافي قيام قرينة خادجة مانعة لارادة الموضوع له حسب ترتيبها كيف لو حمل العبارة على غير ذلك لزم اندراج الكتابية في الحقيقة
ان نقتصر على كون الموضوع له مقصودا بالارادة في الجواز كما هو الارادة على التفسير المذكور فلا ينعكس الحد وما قرنتا ظهر ما في كلام التفتازاني في شرح التحرير
حيث نص في غير موضع من على ان استعماله في الكتابية ما هو غير ما وضع لللفظ في الاثر بجواز ارادة الموضوع له ايضا فالجواز اهل البحث في الحقيقة والجواز ان الكتابية
لا يستعمل في الموضوع له بل انما استعماله في الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومخرجه جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه انتهى اذ من الظن
ان ان قام هناك قرينة توجب التفرغ عن الموضوع له فلا يوجب الانتقال ارادة وتبين ذلك في الجواز وليس من الكتابية في شيء وان لم تقم هناك قرينة صادقة
تعتبر الجواز على حقيقة اخذ القاعدة المعروفة التي حث عليها الخاطبات من بدو اللفظ فبقا احتمال ارادة الموضوع له على الوجه المذكور مما لا وجه له فان
قلت انه لا بد من قيام القرينة على ارادة المعنى الكتابي قطعاً لكن يقوم هناك احتمال ارادة الموضوع له معاندة لثبوتها من البين الجواز قلت ان كان
المقصد ان احتمال المذكور استعمال كل من المعنيين المذكورين كان مبنيا على جواز استعمال اللفظ في معاندة الحقيقة في الجواز في عدم كونه مرجوحا بالاشبه
استعماله في الجواز خاصة واما مع عدم جوازه او مرجوحته بالاشبه في استعماله في خصوص الجواز في فلا يوجب لهذا الاحتمال ان اراد استعماله في المجموع المركب من
المعنيين فلا شك في كون استعماله هناك مجازا متوقفا على وجود القرينة الصادقة وليس ذلك من الكتابية في شيء وهو موقوف وقد ينزل ما ذكره على ما بينا
وبينما الوجه فيه بما لخصه ما في بيان في اخر هذه القواعد فالحق ما ذكرناه ان الكتابية مستعملة ابتداء في معنى الحقيقة فينتقل منه الى الامر خارج عنه سواء
كان لفظ هو اعادة ذلك الامر خارج خاصة و اعادة المعنى الحقيقي معاندة لثبوتها من البين ان ذلك ايضا مخالفة للظن فلا يحمل العبارة على ما مع قيام قرينة على
كون لفظ هو في الكلام ببيان مدلوله الحقيقي في الجملة سواء كان المدلول الحقيقي مقصودا بالارادة ايضا ولا وهذا الوجه كما ترى في خصوص خاص في التعبير
بخلاف التعبير بكل من الحقيقة والجواز ويقع فيه الاختلاف في الدلالة وضوحا وغناء على نحو الجواز ولذا جعلوه احدا المقاصد في كتابنا فجعلوا الكتابية
الحقيقة والجواز فسموا الالفاظ على اقسام ثلثة واعتبروا في الجواز الاخران بالقرينة المعاندة لارادة الحقيقة ومنها الاستعمال في قول السكاك حيث ذهب الى
انها مستعملة في معناها الحقيقية وان لفظ فيها في امر على اطلاق اسم الشبهة على المشبهة لا بعد اعادة قوله في جنس المشبهة فاذا كان نقل اسم المشبهة الى

72

22

جرت العرف جرت بل لفظة ضارب من حيث انه تحقق فيه الهيئة الكلية موضوعا لمقام به الضرب من حيث انه تحقق فيه المعنى الكلي عني من قام بالمبدئ ولا يلزم من ذلك تجوز في لفظة ضارب اذا ارد به من قام به الضرب كما ان لا يلزم التجوز في إطلاق الكلي على الفرد مثل بدأنا والجمل وضع اللفظة الكلي للمعنى الكلي مستلزما لوضع اللفظة الجزئية للمعنى الجزئية لان اللفظة الجزئية موضوع للمعنى الجزئية بالاستقلال بل بالخطأ المعنى الكلي انتهى فانه به عليه ولا ان ما ذكره من كون الموضوع في المقام عامتا متصفا وهو ما كان على انه فاعل غير محتمل فثبت ذلك ان يكون المفهوم المذكور موضوعا ما زاد المعنى المفروض من خصوص اللفظة وقد عرفت انه في غاية البعد ثانيا ان إطلاق المشتقات على معانيها بناء على ما ذكره انما يكون حقيقة اذا ارد بها مفهوم ما قام به المبدئ لكن على وجه مخصوص ليقاد من يكون الموضوع من قام به الضرب من قام به المبدئ ولم يؤخذ فيه ذلك المفهوم أصلا وحيث فعل القول يكون الموضوع له هو مفهوم ما قام به المبدئ كيف يعقل القول بكون استعماله فيها قام به الضرب حقيقة وهو مفهوم مغاير للمفهوم المذكور قطعاً وما ذكره من انتزاع عن تطبيق عليه فان المراد بالانتزاع هو مفهوم الانتزاع قد جعل على بدل لا يتواءم مع ان من ذلك مما نحن فيه المثال الموافق للمقام إطلاق الماشي فادارة مفهوم الحيوان منه نظر لمصدق مفهوم الكمال عليه لا ريب انه ليس استعماله في الموضوع له أصلا وقد يكون ذلك في بعض الصور غلطاً وانما ان لو سلم كون ذلك استعمالاً له في المفهوم المذكور المختار مع فلا شك انه ليس المراد به مطلق ذلك المفهوم لكونه خصوصاً من اللفظة ان ليس المفهوم من لفظة ضارب بالخصوص من قام بالمبدئ الذي هو الضرب فليس ذلك خصوصاً مراداً الا من نفس اللفظة ولا شك ان كون اللفظة إطلاقاً الكلي على الفرد مجاز اذا ارد بالخصوص من اللفظة وقد بينت عن ان الخصص المذكورة انما نزاه من المادة فغناه الهيئة على حاله من غير تصرف فيه سوى إطلاقه على ذلك فيمكن دفع الوجه الثاني بما اشار اليه من ان قوله لم يرد عليه هذا وقد يستدل على عدم كون الموضوع في المقام عامتا بانه لو كان كذلك لزم ان لا يكون شيء من استعماله خصوصاً الصنيع حقيقة ضرورة عدم تعلق الموضوع كل من تلك الافراد المتدبر تحت تلك الامور العام ولا مجازاً بضرب ليس ذلك من استعمال اللفظة الموضوع في غير ما وضع له من جهة علاقة الموضوع بل استعمال اللفظة الموضوع فيها وضع له ما يناسب تلك اللفظة فهو على عكس المجاز لكون وضع اللفظة هناك لغرض مخصوص فباعتبار تلك اللفظة في غير ما قبله ووهنا قد تقرر ان وضع للمعنى بلفظة مفروض فباعتبار غيره لا يتباين ذلك اللفظة ارتباطاً بالخاص بالعام والمقتيد بالظن بالجملة ان الوضع لتعلق الكلي على ما فرض في المقام لا يبرر في افراده في بقاءه على افعالها فلا يصح استعمالها مع بعض عدل في غاية الامر ان تكون تلك الاستعمالان مجازات او واسطة من الحقيقة والمجاز لوقولنا بثبوت الواسطة بينهما وعلى ان من الوجهين فلا شك في خروج ذلك عن مقتضى اللفظ فلا وجه للائتمام به في جميع تلك الاستعمالان من غير ما عرفت عليه وفي ان وضع الكلي لعن فاض موضوعه جميع من ثباته من حيث تتجاذب تلك الطبيعة الكلية كما هو الحال في الاوضاع الشخصية حسب ما عرفت فليس لتعمل ح مغاير للموضوع حتى يرد ما ذكره ان تقرير من تتجاذب الطبيعة الكلية مع افرادها في الخارج واجب عليه بان يستعمل هنا انما هو موضوع الجزئيات المتقومه خصوص المواد لا مطلق النوع المتحد معها المفهوم من لفظة ضارب مثلاً والذات المتصبة للضرب وهو ملول المطابق لمعلوم بالرجوع الى تعريف اللفظة ولو كان استعمال اللفظة النوع الكلي الحاصل في ضمنه كان معناه مطلق الذات المتصبة بالمبدئ من غير ان يؤخذ فيه الاقتصار بخصوص الضرب أصلاً لوضوح عدم وضع النوع للمادة الشخصية مع انها مستفادة من نفس اللفظة قطعاً ولا يتم ذلك الا بقول بتعلق الوضع بخصوص كل من تلك اللفظة الخاصة وما قد سبق من ان استفادة تلك الخصص انما تجوز من ملاحظة وضعها المادي لتعلقها بالمبدئ الخاص بفرد انضمام الوضع الكلي الى ذلك يكون مفاد المشتق وضعاً لموضوع المعنى المذكور فخرج بان اعتبار خصوص المادة غير فاض بذلك بقا انما اذا قبل بان وضعها الكلي لا يلائم على ذات ما ثبت له المبدئ مطر فظاهر ان المتفاد من خصوص تلك اللفظة بعد ملاحظة الوضعين هو ذلك المعنى ومعنى المادة وابن من مفاد المشتقات كضارب نظيره وانما اذا قبل بوضعها لا يلائم على ان ما ثبت له خصوص المبدئ المقترن به فلا ان المفهوم المذكور باقياً مرعاه حاصل في جميع المشتقات غايه الامر ان يلزم من ذلك بعد ملاحظة وضع المادة كون تلك الذات متصفة بالمبدئ الخاص كالضرب مثلاً فلا يكون خصوص ان ثبت له الضرب معنى مطابقاً لضارب بل مراداً باللائم من ملاحظة وضع النوع لتعلقها بالهيئة والشخصي لتعلقها بالمواد لا مطلقاً فلا بد من مفاد ضارب بتدوال الذات ثبت له المبدئ المقترن بالهيئة لموضوعه الذي هو الضرب بملاحظة معنا المادي في فهمهم بعد ملاحظة انهم ان الضارب من ثبت له الضرب ما يتوقف فهم اللفظة على ملاحظة وسطه لا يكون اللفظة موضوعاً باذنه ضرورة عدم الحاجة في فهم المعنى الحقيقي بعد العلم بالوضع الى وسطه لا يكون الانتقال من جهة واحدة او احياناً وضعها الجسمي لمن قام به المبدئ ليس على نحو تكرار ملاحظة المبدئ في تصديق المتدبر تحت تلك الاعوان بان اللفظة نادرة مباديها الخاصة لموضوعه بالاضاع الشخصية ثم بالاحاطة فيها المبدئ على سبيل الاجمال نظر الى احوالها كالتصديق وضعها الجسمي حتى يكون الحال فيها على ما ذكره بل ليس مدلول كل من تلك التصنيع بملاحظة الوضعين المذكورين الا من قام به ذلك المبدئ الخاص بالحاصل فيه ليعرف ان دلالتها على المادة بملاحظة وضعها المادي دلالتها على من يقوم به ذلك بوضعها النوعي الكلي فالموضوع له بوضعها الجسمي هي الذات من حيث قيام المبدئ بها فغناها الجسمي مفهوم ناقص تعلق لا يتم الا بما دلتها في المادة في معناها الجسمي انما هو كونها من متمات ذلك المفهوم لا كونها جزء منه بل توقف تصور ما عليها حيث كان وضعها الجسمي متوطناً بوضعها المادي كان معناها الجسمي من حيث في ذاته معناها المادي ان لم اخذ معناها المادي في معناها الجسمي ليعتبر بذلك تصوره في المادة المتخولة في وضعها الجسمي مرة لملاحظة معناها المادي على سبيل الكلية والجمال فلذلك في توقف تصوره عليها فاذا فرض قيام تلك الهيئة بمادة مخصوصة تعين ذلك الكلي في ضمن تلك المادة وكان مفاداً لغيره هو من قام به ذلك المبدئ فاداً مخصوص من قام به ذلك المبدئ الخاص ليس بجزء واحد من الموضوع له ولا متعلقاً به على ما يرد على ملاحظة الوضعين المذكورين ان التعيين المذكور من لوازم ذلك المعنى حيث خذ في مفهومه الارتباط الى ان يقع تعين ذلك لغير بوضعها المادي لا بد من تعيينه فظهر ان ما ذكره من توقف دلالة الضارب على ذات ثبت له الضرب على ملاحظة الوسط بناء على كون ما وضع له الهيئة كلياً ان رغبه عدم كفاية وضع الهيئة فيه لا بد من ملاحظة وضع المادة ايضاً فهو في الكلام فيه لوضوح عدم تمامية وضع تلك اللفظة على الوجه المذكور لا بها المعرف من ارتباط

غير قابل للصدق على كثير من اوصافها كما ان بعض اللفظ تصور له او لم تصور له او لم تصور له او لم تصور له
عنوانه ومرة الملاحظة ليعلم بذلك ان اللفظ بازانة هذا وجوه اربعة لا سبيل الى الثاني منها ضرورة ان الخاص لا يمكن ان يكون عنوان للعام ومرة
الملاحظة الا ان يجعل مقبلا ان تصور كان تصور جزئيا من الجزئيات يضع اللفظ بازانة نوعه وهو خروج عن المفروض لتصور ذلك الامر العام بنفسه فكان
ذلك بعد تصور الخاص فيبقى هناك وجوه ثلثة احدها ان تصور معنى جزئيا غير قابل للصدق على كثير من وضع اللفظ بازانة فيكون اوضاعا والموضوع
لما يضع خاصا ولا خلاف في وقوعه كاهو الحال في العلم بالتحصيص وفي معناه ما ازانة في مفهومها جزئيا وجعل مراد الملاحظة مفهومها جزئيا بتصادفان وضع اللفظ
بازانة ذلك الامر كما ان تصور هذا الكاتب وضع اللفظ بازانة ثانيا في تصور مفهومها عامات قابل للصدق على كثير من وضع اللفظ بازانة
فيكون كل من اوضاع والموضوع له عالما وهو ايضا لا كلام في تحققة كاهو الحال في معظم الافعال او مناقشة بعض الافعال في جعل هذا الصورة من قبل الوضع
العام نظر الى ان العلوم في الوضع له علاقة من جهة واحدة ليست تحققة كاهو الحال في معظم الافعال او مناقشة بعض الافعال في جعل هذا الصورة من قبل الوضع
في حال اوضاع فلا مشاحة في الاصطلاح ومع الضرر عن ذلك وضع الموضوع له وشعيرة لا فائدة بقضى العلوم الوضع ايضا سران في جميع المصاديق لتدريج ذلك
الامر العام فيصير اطلاق ذلك اللفظ عليها على سبيل الحقيقة من حيث انصافها على تلك الطبيعة المتحركة معها وحيث ان العلم المحقق في المقام هو العلم المنطقي
فلا يندرج فيه العلم الاصولي لعدم صدق على كل من جزئياتها في مقدار تدريج كون الوضع فيه من غير انقسم الاول وليس كذلك فان معنى العلوم ايضا على كل منطوق
بالنسبة الى موارد وان لم يكن كذلك بالنظر في الجزئيات المتدججة في العلوم الحاصل في كل عمل غير الحاصل في كل مرة وهكذا والمحقق في وضع كل العلوم
هو المعنى شامل للجمع وهكذا الكلام في نظائره في مندرجة في هذا القسم فمعنا ان لا يندرج فيه نحو كل انسان الا ان يتم اتفاق هناك وضع مجموع اللفظ في الو
عام بالنسبة الى كل منها ومن هذا القبيل اوضاع الموضوع المتعلق باسم الاجناس والاعمال وان كان في الاخر اجتناب النقص والمحمول في ذلك من فان ذلك ايضا امر على
في وضعها على جهة الاجمال فغيرها من جهة الحد كون مع اختلاف حضورها باختلاف الازمان والاشخاص في بعض اوضاعها على ان يكون من كل من
تلك الجزئيات ومعها هو لا يقضى بعد المعنى والمفروض ان الموضوع له نفس الطبيعة الكلية وتلك خصوصيات خارجة عن الموضوع له ومن ذلك ايضا اوضاع
التكرار والمتممة وقد يشكل الحال في المشتقة نظر الى ان المحقق في اوضاعها هو المعنى العام شامل بخصوص كل من المعاني الخاصة الشاملة لكل ما يندرج في الصفة
ولهذا المفروض في عوص كل واحد منها مع ان الموضوع له هو تلك خصوصياتها فيكون مراد وضع هناك عامات والموضوع له خصوص جزئياتها وذلك اخذ العصبك فيها
ويجعلها كالبشرى وكون كل من تلك المعاني الخاصة ايضا عامات شاملة لما تحتها من الافراد لا ينافي ذلك ولا يقتصر لثلاث ان يكون الموضوع له خصوص جزئيات الحقيقة
ويمكن دفعه بان لا كان كل من تلك اللفظة الخاصة متصورا اجمالا في ذهن الامر العام المحقق في الوضع من وضعه لا ينافي ان كل من معانيها متصورا على سبيل الحال
ايضا لكن الوضع المتعلق بتلك الجزئيات يتناقل بكل منها بالنظر في معنى الشخص حسب ما مر في بيان الوضع النوعي فلفظة صارتا ووضعت ضمن ذلك الوضع
لخصوص من قام به الضم واللفظ عالم بخصوص من قام به العلم وهكذا فنحل الوضع المذكور الى اوضاع شتى متعلقة باللفظ متعديرة لمعان مختلفة فالوضع المتعلق
بكل لفظ من تلك اللفظة انما هو اطلاقا بل من المعنى المعنى المحقق في وضع كل منها عام والموضوع له ايضا ذلك المعنى لخصوص جزئياتها فلفظة ما يتخصص كل
من تلك المعاني في الوضع انما هي من جهة ملاحظة ما يتخصص كل واحد من تلك اللفظة المتعديرة بازانة كل منها في حيث لا ينفك لفظا لخصوص صلاتها هناك معنى
واذا اطلاق كل لفظ منها بازانة ما يتخصص من المعنى كل من الوضع والموضوع له بالنسبة له عامات بتلك الملاحظة التي هي اوضاع في وضع كل من تلك اللفظة بحسب
الحقيقة فان قلت ان شيئا من تلك المعاني الخاصة لم يلحقه من الوضع مخصوصا وتما المحقق هو مفهوم من قام به مبدؤه وهو امر عام شامل للجمع فكيف تصور ذلك
يكون كل من المعاني الخاصة ملحقا للوضع قلت ان كل من تلك المعاني وان لم يكن ملحوظا بنفسه لكنه ملحوظ بما يباين ويساوقه فان مفهوم من قام به مبدؤه اذا لو
بالنظر الى خصوص كل واحد من تلك اللفظة المختلفة في المبادى كقائم وقاعدانم ونحوها انطبق على المفهوم من كل واحد منها من غير ان يكون عام منه فلا يكون المعنى
المحقيق في وضع كل من تلك اللفظة لعنا ما يندرج في ذلك المعنى وعندها وان لم يكن كل من تلك اللفظة اوضاعا خاصة ملحوظة بخصوصها لا باعتبارها فيكون كل من الوضع والموضوع
له عامات ان يكون الموضوع له متصورا على سبيل التحصيل بل وجعل بعض وجوه عنوانا لتصوره فوضع اللفظ بازانة كان جازيا كما مر في بيانها فيكون في كل من الوضع
والوضع له خاصا والحاصل ان مفهوم من قام به المبدأ ليس متعلقا الوضع به على اطلاقه ولا جزئياتها من حيث انصافها على ذلك المفهوم كاهو الحال في اسماء
الاشياء ونحوها بل جعل المفهوم المذكور عنوانا لخصائص تلك اللفظة المختلفة المتدججة في حيث لا ينفك لفظا للموضوع في ذهن الامر العام المفروض في وضع
كل من تلك اللفظة المختلفة المحققة على سبيل الاجمال لكل من تلك اللفظة المختلفة المتساوية للمفهوم المذكور بعد ملاحظة المادة الخاصة المعتمدة في كل لفظ من تلك
اللفظة المتحصنة فلفظة ذلك المعاني على سبيل الاجمال انما هي كون اللفظة اوضاعا بازانة للمفهوم وتلك الملاحظة اجمالية فمنه لا تقتصر في وضع كل لفظ
منها لعنا الخاص بها اذا ذكر اللفظة في موضوع ومعان خاصة ونما وضعت كل من تلك اللفظة المذكورة لكل من تلك المعاني المرفوضة فانه وان اختلف اللفظ والمعاني في
حالا الوضع على نحو الاجمال الا انه منظر لفظا لا تفصيل كما مر في الاشارة الى الفرق بين اشتقاق اسم الاشارة ونحوها اطلاقا لا يندرج في ذلك الوضع فيكون الوضع فيها
تلك والموضوع له خاصا جعلها من قبل احد هو اوضاعا وان اردت ان يكون كفاها لمختلفة ملحوظة في الوضع نوعا متعلق بها لفظا واحد فهو الامر لا يندرج في ذلك
وهذا التحققة في اوضاع عديده وتعين بسبب لفظا متعددة لمعان كلية مختلفة فبشأن يكون الاختلاف في تلك اللفظة نظر الى الاختلاف الاعتباري المذكور
وتدريجها في ازانة وتكون الموضوع في المقام هو ما تصور الوضع من المفهوم الكلي اعني مفهوم ما كان على هيئة فاعل مثالا وخصوصا لا لفظا المتدججة
بشأن المفهوم المذكور صارتا والموضوع له هو الجزئيات المتدججة في مفهومها عامات او موضوع له خاصا من غير شكل كما اذا كانا يكون
الموضوع له ايضا ذلك المفهوم في كل من الوضع والموضوع له عامات فليما وانما يجري لوجهها المذكور ولا يكون الموضوع له خصوص جزئيات المفهوم المذكور خصوص
جزئيات المفهوم الاخر المفروض من حصول الاعتبار وان كان اللفظ هو عامات لجملة من المحققين من من كون كل من الوضع والموضوع له في كل من تلك اللفظة المذكورة

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a list of names, written in a cursive style. The text is arranged in a single column, with some lines starting with a large initial letter. The script is dense and fills the page.

بدون ذكر الصلة فهو ان كان امرا كليا صادقا على كثير من الامور لا يمكن استعمال اللفظ منه بدون ذكر الصلة التي يتحقق بها المعنى المذكور وبمنه يحصل له ذلك
المعنى فذكر الصلة مما يوقف عليه حصول المفهوم المذكور ويقتصر اليه اتفاقا اذا اتي بالبيان القبيح فيها ما هو في ذلك وضع تلك الالفاظ وان كان الصلة
فلا يفتقر الى اداة ذلك المفهوم بدون وجود الصلة ولا جلة ذلك لخصها بالبيان فلا يمكن استعمال تلك الالفاظ في غيرها الا مع ذكر صلتها وان امكن حصول
ذلك المعنى ووضع اللفظ بآثاره من دون ضم صلة خاصة وخصوصيات الصلة على حدة الاجمال لكن يتوقف على ملاحظة تفصيلها بالصلة ولو على وجه كمال
حسب ما اشرنا اليه في اورد عليه من لزوم جواز استعمال الذي في مطلق الشيء المعين بصلته فيصير على الخطيبين الاعيان في مضافا لان المفهوم من ذلك
يجمع استعماله هو نفس الشيء سواء اختلفت في الخصوصيات المعروفة معرفة القول لا يكون الوضع في الموضوع عاماد الموضوع له خاصة كما ترى في كونه الغرض عن ما ذكرنا
فلا يفتقر الى ما لم يفتقر اليها موضوعه المتعلق بالبيان المعقود به متعلقا بها الموصولة مرانا الى حال غير ما حسبنا فصله على ذلك المعنى الرابطة اخذت الوضع على وجه
كلى الا انه لا يمكن ان اورد من اللفظ الا بذكر ما يربطه فلا يمكن استعمال اللفظ في ذلك المعنى الكلى الا في ضمن الخصوصيات الخاصة من مع ما جعل مرادنا من
خطبه لغرض المعنى الرابطة في الحقيقة في ضمن الجزئية هنا ايضا من لزوم الاستعمال فيما وضعه بالنقل لا الاعتبار بالاختلاف في وضع تلك الصلة
فلم يستعملها في العام على اطلاقه انما هو لعدم امكان اورد من كل اللفظ بغير الوضع به كما زعموا فكون المستعمل منها انما هو الطبيعة المفترضة في
شيء لا ينافي وضعها للطبيعة لا يشترط ان كان استعمالها فيها مستلما لمعنى ما يخصه واستعمالها في ذلك المقام غير استعمالها في تلك الملاحظة لئلا يستعمل
لما فيها وضعت لا تعرف من عدم اتفاق الوضع بها من تلك الجهة فلو جاز ان نراهم الفاعل بعوم الموضوع له يجوز استعمالها في كل وكذا الحال في الافعال بالنية
للمعاني بالنية فاما في الحقيقة معانيها لا يمكن حصولها الا بذكر متعلقها احكاما وذكرناه في الجزئية وان بعد انتم فيما ذكرناه نعرف ضعف ما ذكرناه
هذه الجزئية وسائر مجمل الامور كما تشير اليها في دفع ظاهرها ببيانها ومن ما ذكره المحقق الشريف في شرح لمفتاح عند ثبوت القول المذكور من ان الموضوع له
عندنا هو الامر الكلي بشرط استعماله في ثبوتها العينية وقال في حاشيته له هناك لفظه انما مثل موضوعه على الولى لا مركبه هو المتكلم المفرد لكنه اشترط في
وضعها الاستعمال في ثبوتها ثم حكم بربطها كثر القول المذكور واستعمل القول الا في اذ ليس في كلام الذاهبين الى القول المذكور اشارة الى ذلك عدلت
من المتأخرين في الاشارة الى ذلك في كل امر كما اشرنا اليه كما انه الجارية اليه ما يترتب من توقف صحيح كلام الفاعل به على تلك نظر الامور في هذه الجزئية وغير ما كان يظهر من
الفتاوى في التزامه بوقوعه في ثبوتها القول المذكور بانه لا حاجة الى اعتبار المذكور باصلا في التزامه في استعمالها المتداول كما اوردناه الشرط
فما عرفت من الاجابة ان استعمال القول المذكور على ما ذكرناه في كمال الوهم والركاكة في اعتبارها الشرط المذكور في اوضاع تلك الالفاظ من النتيجة ما لا يخفى بل
مرجع ذلك بمقتضى ما ذكرنا من كون الاستعمال في الجزئيات بخصوصها لا في حيث اضيقا فانك عليها الى كون تلك الالفاظ بمقتضى الاشتراط المذكور بمقتضى الحقيقة
بازاء تلك الجزئيات فيكون من جعل اللفظ الوجه لا القول الاخر نعم وقل ان استعمالها في الجزئيات لا من حيث الموضوعية بل من حيث لطيفات الكليات التي وضعت
بازاءها على ما يجعل ثمرة الاشتراط المذكور وعدم جواز استعمالها في تلك الكليات على الوجه الاخر نظر لما كون الوضع في الحقيقة لا يجوز التعدي فيه عما اعطى الوضع
اكثر من وجهه في القول المذكور الا ان فيه خروجا عن الطريقة المعروفة في الاوضاع لان فيه تفكيكا بين الوضع ولا بد من اورد في الاحتجاج المذكور ثابته انما هو
كانت موضوعه للمعاني الكلية كانت الالفاظ المذكورة مجازية لا حقا في معناها نظر لعدم استعمالها في المعاني الكلية اصلا في مجموع ما عرفت من الجدل لا وجهه لا
لزام من دون قيام دليل ظاهر على ادعائهم الى العمل بالاستعمال في المعرف على الجواز والقول بوضع تلك الالفاظ المتداولة لغير استعمالها في اصلا كيف
ومن المفرد كون الصلة الاستعمال الحقيقة حتى يبين انهم خرج مضافا الى انهم لو كان الحال فيها على ما ذكرنا احتجوا في التمثيل للجوازات الى الاحتجاج بها الى التمثيل
بالاشارة المتأخرة كلفظ الرحمن الا انهم في المسئلة عن الزمان مع فيها من المناقشة وكان التمثيل بالالفاظ المذكورة المعنى في المقام في العقل عن كماله هو
التمثيل بتلك الاشياء الحقيقية فلا يظاهرها على انفس المذكور القول والجواب عنه ظاهر ما بيننا اذ لا داعي الى التزام المجوزة في تلك الالفاظ بالنظر الى اطلاقها
على تلك المعاني الخاصة لا يفسر ذلك الا من قبل اطلاق الكليات على الفرد ومن البين انتم انما يكون على وجه الحقيقة اذ لم يوجب المفهوم والماد من اللفظ ما يربط
نفسه الموضوع له كما هو الحال في المقام اذ ليس المراد من لفظ هذا مثلا في سائر الموارد الا مراد واحد وان اطبق في ذلك على من مختلفه وقدرت ان اطلاقها
على خصوص لا يفر من اللوازم الظاهرة لاستعمالها في معانيها الموضوع له حيث لا يمكن اوردتها في اللفظ الا في ضمن الفرد فليست تلك المعنى ما يربط
اللفظ بمقتضى المعنى الموضوع له في الاستعمال بل انما يكون اداة تلك الخصوصيات باستعمال تلك الالفاظ فيما وضعه فاغراه المحقق الشريف في ذلك اللفظ
بمعنى الموضوع له في تلك الالفاظ من التزام المجوزة استعمالها في ثبوتها للمقول المذكور لا على وجه الحقيقة فلو عرفت ان موضوع
فاسد لا وجهه لا لزومهم به وكيف دللوا على ذلك كانت الجوازات الى الحقيقة لها امر اشيا عند عدم وجه لا خلافها فيها ولا يمكن لها ان يكون
الثابته فيها في ذلك فلا يظاهرها على كون الاستعمال في الشائبة واقعة عند عدم وجه الحقيقة مع ذلك فاما لم الى كون الموضوع له هناك هو المعاني
المطلقة دون كل من تلك الامور الخاصة ثابته ان انشاء ذلك اللفظ عند الاطلاق انما هو المعاني الخاصة دون المعاني الكلية وهو دليل على كونها
موضوعه لذلك دون ما ذكر من المعاني المطلقة نظر الانبياء اما في الحقيقة بالنسبة الى الاول ولما راد الجوازات الى التثنية والجواب عنه ظاهر ما
من منع انشاء البناء المذكور الى نفس اللفظ اذ مع عدم انعكاس اداة المعاني المذكورة من تلك الالفاظ عن تلك والدلالة على اداة تلك المعاني
ثبات جواز الدلالة على ما من غير توقف على امر اخر غير ما لا ينبغي ظهوره في استناد البناء والمسمى الى نفس المعاني المعنى دليل على الوضع ما ذكرنا
ظهر الحال فيما ذكر من عدم انشاء المعاني المطلقة وانعكاسها انما لو كانت موضوعه للمعاني الكلية كانت تلك المعاني هي المفهوم منها ولا عند
وكانت المعاني الجزئية مفهومة بواسطة الاستعمال في تلك المعاني بعد قيام القرينة الضاربة من اذنها كما هو الشأن في الجوازات الى كل قطع
اذ المفهوم من لفظ هذا مثلا هو الشخص المشار اليه من غير خصوص المفهوم المشار اليه بصله وجوابه معلوم بعد القول بعدم الجواز في مع من تلك الاستعمال

عزاداد الموضوع له حتى يتوقف في معناها على وجود الغرضية فهي مما تكون مفهومة بأداة الموضوع له ودعوى عدم حصول واسطة في فهم خصوصية اللفظ
بالمرتبعة بل بما هو من جهة استعماله في إيرادها على إرادة الموضوع له نعم كانت الملازمة هناك واضحة جدا يترتب في بادي النظر من هذا اللفظ ابتداء
وليس ذلك بطريق التمام وما ذكر من عدم حصول مفهوم المشار إليه بالبيان لا يرد به عدم فهم ذلك المفهوم لمحوها بالاستقلال كما هو الحال في اللفظ المشار إليه
لا فاعل بوضع اللفظ هذا الذي حصل وان كان لا يرد به عدم فهم شيء يشير إليه وجعلنا الإشارة مراد بالملحظة فهو بين النفس كيف ليس المفهوم من لفظه هذا في العرف لا
ذلك خاصها أنه لو كان كاد كرم لزم اتحاد معاني الحروف والاستعمال يكون كل من من وإلى على موضوعا على هذا التقدير لطلق الابتداء والانهاء والاستعمال
التي هي من المعاني الاسمية المستقلة بالمفهوم ولذا وضع ما رتقا اللفظ الابتداء والانهاء والاستعمال التي هي من الأسماء وهو واضح لفتا ضرورية لاختلاف
معاني الأسماء والحروف بمحيط مفهوم حيث أن الأولى مستقلة بالمفهوم وبفتح الحكم عليها بها بخلاف الثانية لعدم استقلالها بالمفهومية وعدم صحة الحكم
عليها وبها أصلا ويجري ذلك في الأفعال أيضا بالتسوية في معانيها التسمية في معانيها مع البقاء على الوجه المذكور تكون مقاسمة مستقلة باللفظ
والجواب عن ذلك أن الفرق بين المعاني الاسمية والحروف ليس من جهة عموم الموضوع له في الأسماء وعدمه في الحروف حتى يقتصر المعاني الحرفية عن المعاني الاسمية على القول
بوضع الحروف بخصوص الجريئات دون القول بوضعها للمفاهيم المطلقة كيف من الجريئات تلك المفاهيم أيضا أمور مستقلة بالمفهومية على نحو مفهوم
الكل كما أن مطلق الابتداء ومفهوم مستقل كل الابتداء الخاص وان افترقت معرفت خصوصية إلى ملحظة متعلقة فان ذلك يخرج من الاستقلال صحة الحكم
عليه وبه بل الفرق بين الأمرين في كيفية الملحظة حيث أن الملحظة في المعاني الاسمية هو ذات المفهوم بنفسه الملحظة في المعاني الحرفية تكون له ومراد بالملحظة غيرها
ومن الجريئات ما جعل له الملحظة الغير يكون ملحوظا بذاته بل ملحوظا بالذات هنا هو ذلك الغير فلهذا الملحظة لا يمكن حصولها إلا بالملحظة الغير فلهذا المثال
لا يمكن حصولها إلا بالملحظة الغير ولذا قالوا انها غير مستقلة بالمفهومية وان لا يمكن الحكم عليها بها والتوقف تلك على ملحظة المفهوم بذاته فحصول المعاني الحرفية
في ذلك من مفهوم غير ما كان وجود الاعراض في الخارج متقوم بوجود جمع فخصا لاختلاف المعاني الاسمية فانها أمور متصلة في إيرادها وانضمها وان كان
المفهوم في المقابيل من واحد واضح فكما يمكن اعتبار الجريئات ابتداء مثلا من ملحظة الغير فبق بوضع لفظه من كل منها كما يمكن اعتبار مطلق الابتداء من ملحظة
مفهوم الغير بفتح بوضع من بارائه فيكون الابتداء ملحوظا بذاته من المعاني الاسمية وملحوظا باعتبار كونه له ومرادنا الحال الغير من المعاني الحرفية مع كون ذلك المفهوم
كلها في صورتين والحاصل أن الاختلاف بين المعاني الاسمية والحروف بحسب الذات واما الاختلاف بينهما بحسب الملحظة والاعتبار فيكون المعنى واحدا باعتبار
أما اعتبارها باعتبار الاعراض فبما اقتضاهما وتفرع على ذلك مكان إرادة نفس المفهوم على الملازمة في الأسماء من جهة في الموضوع بخلاف المعنى الحرفي فلا يمكن
إرادته من اللفظ الاسمي في الغير ضرورة كونه غير مستقلة بالمفهومية في تلك الملحظة فلا يمكن إرادته من اللفظ الاسمي لخصوصية ببناءه وذلك يقتضي بوضعه لكل
من تلك الخصوصيات فان قلت ان الابتداء المأخوذ من الحال الغير لا يكون الغير بفتح من جريئات الابتداء متقوما في الملحظة بخصوص متعلقة فلا يعقل أن يؤخذ
الابتداء من الحال الغير حتى يكون مفاد لفظه من هو الابتداء على الملازمة قلت توقف تحقق الجريئة المأخوذة في الوضع على تحقق المفهوم المذكور في ضمن جريء من
جريئاته وكون ما أطلق عليه اللفظ دائما مخصوص الجريئة لا يستلزم أن تكون تلك الخصوصيات مأخوذة في الوضع إذ لا مانع من تعلق الوضع بنفس المفهوم وتكون
تلك الخصوصيات من لوازم الجريئة المعتبرة في المعنى الموضوع له فلا يمكن استعمال اللفظ فيها إلا في ضمن جريء من تلك الجريئات حسب ما أشرنا إليه باعتبار الابتداء
لحال الغير بما يكون في ضمن خصوصية المنتهية إلى المعنى الملحوظ في الوضع هو القدر الجامع بينهما اعني مفهوم الابتداء من حيث كونه مرادنا الحال الغير فلهذا المفهوم
تلك الجريئة لا يمكن حصوله ولا إرادته إلا في ضمن الجريئات من غير أن تكون تلك الجريئات ملحوظة من الوضع ولو على سبيل الإجمال حسب ما ذكره فليس المقصود من
مطلق الابتداء موضوعا له للفظه من أن يكون ذلك المفهوم بملحظة حال الظاهر كما هو الحال في حال تصوره موضوعا له لذلك اللفظ بل المقصود من ذلك المفهوم
لا خصوص جريئاته موضوعا له لذلك ان اعتبرنا هناك جريئة في الوضع لا يمكن تحقيقها إلا في ضمن الجريئات فالوضع له في ضمن تلك الجريئات هو القدر الجامع
بينها اعني مفهوم الابتداء من حيث كونه مرادنا الملحظة الغير تلك الخصوصيات من لوازم تلك الجريئة المعتبرة في الوضع فلهذا اللفظ الملحوظ في الوضع ليس موضوعا له
لفظ من تلك الملحظة ضرورة أنه ليس في تلك الملحظة ضرورة أن يكون في تلك الملحظة ضرورة أن يكون في تلك الملحظة ضرورة أن يكون في تلك الملحظة ضرورة أن يكون
الحال الغير عن الملحظة كما كان كيف المعنى الحرفي غير مستقل في الملحظة وتعلق الوضع بالمعنى يستلزم استقلالها في الحال فلا يعقل تعلق الوضع بالمعنى الحرفي
حيث أنه معنى حرفي بل ذلك المفهوم من حيث أنه معنى سمعي يجعل عنوانا لكونه معنى حرفيا ووضع اللفظ بانه هو في تلك الملحظة نظير ملحظة المعد والمطلق
الحكم عليه بانه لا يمكن عليه كونه حال الغير في الحكم على المعنى الحرفي بانه لا يمكن عليه ولا به فالغفل ويجري ما قلناه بعينه في المعاني التسمية الملحوظة في وضع الأفعال
هي أيضا معاني حرفية والحال فيها على نحو سادسها أنهم صرحوا بأن الحروف الضمائر أسماء الإشارة وغيرها من الألفاظ التي وقع النزاع فيها معان حقيقية
ومعاني مجازية ويحسون حملها على معانيها الحقيقية مع ذلك ولا يذهبوا بين غير ما حال الإطلاق وهو لا يتم إلا على القول بوضعها للمعاني الجريئة ولو قبل بوضعها
للفاهيم الكلية لزم أن يكون جميع تلك الاستعالات مجازية فلا وجه للتفصيل ولا لزوم إرادة المعاني الحقيقية على غيرها لوضوح اشتراك الجميع في المجازية بحسب
الاستعمال وجوابه بما ذكرنا من الحاجة إلى عادة تبيين القول بوضعها للمفاهيم الكلية بوجه أحد ما قلنا هل اللفظ بان هذا اللفظ لا يمكن استعماله وان كان
ومن لا يثبت في اللفظ والانهاء والاستعمال في غير ذلك وتلك المفاهيم أمور كلية تأبها أن ظاهر كلامهم في تقسيم الألفاظ انحصار استعمال المعنى في اشتراك
المستعمل والمرجل والحقيقة والحال ولو كان الوضع في تلك الألفاظ لخصوص الجريئات لكانت من متعدد المعنى فطامع عدم اندراجها في شيء من المذكور
فكونها في كلامهم ما يقتضي كلام القوم تأنيها وهو واضعها أنها لو كانت موضوعا بآراء الجريئات لزم استحصالها بالابتداء في حال تعلق الوضع بها
من حيث توقف الوضع على تصور المعنى وهو واضح البطلان وجب على الأقل جعل كلامهم على إرادة المصداق دون المفهوم كيف مقصود من تبيين معاني تلك
الألفاظ هو معرفة المخرج منها في الاستعمال لا من تبيين أن المراد منها في الاستعمال فهو ذلك ونفس المفهوم لا يتناقض على عدم جواز الاستعمال فيه وعن

الثاني بان تقسيم الالفاظ الى الاصنام المعروفة لما كان من القدر ما وهبت ان يتسوه هذا النوع من الوضع لم يذكر وهو الاصل والمناظرين مع اثباتهم لذلك
 لم يتغير الحال في التقسيم فاجرى عليه ليقوم بل جروا في ذلك على منوالهم واشادوا الى ما اخذوه في المسئلة في مقام اخر وفي الثالث بما هو ظاهر من الفرق
 بين الخوض في الجار والتفصيل في القدر واللازم في الوضع هو الاول والمستحيل بالنسبة الى البشر انما هو الثاني قلت وان بعد ذلك في جميع ما ذكرناه تعرف
 قبح الوضع في المقام على كل من الوجهين المذكورين وان لا دليل هناك يفيد تعيين احد التصورين ان كان الاظهر هو ما حكى عن المتقدم افعلى الوجه الذي يقررناه لما
 عرفنا من تطبيق الاستعمال عليه فلا حاجة الى التزام التعارض بين المعنى المنصوص حال الوضع والموضوع له فانه تكلف مستغنى عنه بخلاف ما هو في الدخا الاوصاف
 بل وكذا لا وفق عندنا في بظاهر الاستعمال ولو لا ان عدنا من الوجوه المذكورة قد الجازات المناظرين الى اختيار الوجه المذكور لما عدنا لواقعنا في تعيينه فلو وضع
 وبما ضده ظاهر كلام الجمهور وبوجه ظاهر ما حكى عن اهل اللغة وحمل كلامهم على الوجه المتقدم وان كان ممكنا الا انه لا داعي اليه مع خوضنا عن الظاهر وما ذكرنا من
 قيام الشاهد عليه مدفوع بما عرفنا من تطبيق الاستعمال على كل من الوجهين المذكورين وعليك بالتمسك فيما فصلناه فاني ارا احداهما حوله ما قررتنا فان كان
 حقيقا بالقبول فهو من الله ولا حول ولا قوة الا بالله السادسة هب جماعة من علماء العربية الى تخصيص الوضع بالمفردات فلا حاجة وان المركبات لا وضع فيها من
 حيث لا تنبى لوصول المقصود من الانتقال الى المعنى التركيبي بوضع المفردات فلا حاجة في استفادة ذلك منها الى تخصيص اخر وفيه ان تجرد وضع المفردات عن كونها
 بمراد من المركبات فان الجمل الخبرية مثلا اذا اردت بها الاخبار عما تضمنته كانت حقيقة دون ما اذا اردت بهلغير ذلك فتكون موضوعا لا فادته وهو مرداه
 ما بعبارة وضع المفردات فانه حاصل فيها مع عدم اعادة الاخبار وايضا فانه اذا اردت بها اعادة الملح او بيان الجزئية والتخصيص والانتفاء والتشعيع والتفصيل
 والوهن ونحو ذلك كان مقاما للمفردات في الجميع على حاله من غير تفاوت بالنسبة الى المعنى التركيبي فلو لا القول بثبوت الوضع لهيئة التركيبية لكانت
 يكونها حقيقة في الاخبار منصرفا اليه عند الاطلاق مجازا في غيره وفيد دلالة المفردات بعد ضم بعضها الى البعض كافة في اعادة التسمية او هو مدلول لذلك
 الالفاظ مع قطع النظر عن جميع الامور الخارجية اما كون الموضوع سارا لغويا لترتبة على الكلام فلا بد من قيام شاهد عليه في الالفاظ المفردات بالذات على
 اذاتها بعد قيام القرينة على ما تضمنته المفردات مجازا قطعاً وكذا المركب ان لم يكن مجرد تلك العبارة كما في ما من دون ما تضمنته القرينة فان قيل
 اطلاق الجمل الخبرية في خصوص الاخبار يعمونها لا يستلزم كونها موضوعا بل انما ما عرفت من ان السبب في الضم لها اليه هو ما تضمنته وضعها الاخرى مع مخلوق
 عن القرين بالذات على اعادة وكذا اقتضاد اعادة سائر المقاصد في ضم القرين اليه لا اذاتها لا يفيد كونها مجازا عند اذاتها والحاصل ان استعمال الفعل
 فاعلا وحل المحول على موضوعه وان على ثبوت تلك النسبة الذاتية وبعد ضم هذا الى الاخر يحصل لك فلو جرد لك من سائر القرين فاذا ركون المقصود هو
 الاخبار عن ذلك الشيء من دون حاجة الى وضع اخر متعلق بالهيئة التركيبية ولو اضم اليه ما يفيد اعادة سائر المقاصد متمثلة له لكانت عليه بتلك الهيئة من
 دون لزوم مجازا لصلها اذ كان المقصود استعمال المحول في موضوعاتها على سبيل الحقيقة وما اذا لم يكن سنادها الى موضوعاتها مقصود في ذلك المقام
 بل كان المقصود شيئا ما يلزم ذلك من التخصيص ونحوه كما في قولك ناعبدك وانما ملوك فلان يرد في المخرج من مقتضى الوضع اذ ليس المقصود في المقام شيئا ما
 بعضهم معنى المفردات بحسب ضاعتها فيمكن ان يجرى في الجوز في المفردات كان يرد بعد ذلك ويملوك مثلا لا اذته وفي المركب بان يرد من الحكم بثبوت النسبة
 المذكورة لانها وعلى كل حال فالجوز لا يرد في ذلك حاصل هناك فظهر مما ذكرنا ان الجمل المذكور تندرج في الحقيقة بارة وفي الجاز اخرى فان قلت استعمال
 الجمل الخبرية في الدعاء ومعنى الامر مجازا قطعاً ولو لا وضعها الاخبار لما وقع ذلك قلت ان المجاز هناك في المفردات عن الفعل استعمال في المعنى المذكور مثلا
 اخر بعبارة اعادة ذلك عن منقضى وضعه فان قلت ان استعماله الحاصل في الجمل الخبرية الفعل المشتملة على الفعل بما يبدل عليه صريح العبارة مع ان اوضاع المفردات
 بما لا يدل عليه فليس ذلك الا من جهة التركيب قلت لك من جهة وضع المركب وانما هو من جهة الطوارئ الواردة على الكلمة فانها انما يكون بحسب اوضاع التوجه
 المتعلقة بذلك المفردة في النحو فان الاعراب الواردة على تلك الكلمات هي الموضوع بارة النسبة لربطه بين الموضوع والمحول وكذا سائر الالفاظ
 الحاصلة بين الكلمات انما يستلزم الاعراب الواردة عليها واد بها يتم الى ذلك ملاحظة التقديم والتأخير نحوها المأخوذة في تلك الكلمات اذ يرد بوضع المركب
 ما ذكرناه فلا كلام اذ ثبوت اوضاع المذكورة بما لا ينبغي التنبه له بخلاف حكمه وان اردت به غير ذلك فهو ما لا شاهد عليه فان قلت قد نص علماء اللسان
 على ثبوت المجاز في المركبات وقد جعلوه فيها للمجاز في المفردات ولا يتم ذلك لامع ثبوت الوضع في المركبات لكون المجاز فرع الوضع وقاعدته بعضهم عن عدم تغير
 الحقيقة في المركبات بكون النقص الحقيقي غير مقصود بالذات في فن البياض ذلك يصح في ثبوت الوضع في المركبات قلت لا منافاة بين نفي الوضع من جهة التسمية
 واد وضع المفردات والقول بثبوت الحقيقة والمجاز في التركيبية فان المعاني التركيبية مستندة الى الاوضاع قطعاً الا انه لا حاجة فيه الى اعتبار اوضاعها على اوضاع
 المفردات وما يتعلق بها من خصوصياتها انما هو الاستعمال في اوضاعها من معانيها الخاصة بالخصوص الحاصلة عند ضم بعضها الى البعض كان المعنى الحاصل في
 مجموع ذلك حقيقة مركبة وان استعملت في غير ما كان الانتقال اليه من تلك الحقيقة المركبة كان مجازا كما في قولك فلا يبعد ان يكون ما اشتمل عليه من المفردات
 مجازا ايضا وان استعملت في معانيها الموضوع لها ابتداء من المقصود منها احصا معانها التركيبية والانتقال منها الى المعنى المجازي فلا يكون معانيها الحقيقية
 في المقصود بالا فادته قد عوى كوضا دن مستعملة في معانيها الحقيقية وان نحو انما هو في المركب في شرح التلخيص ليس على ما ينبغي ان ينبغي ان يكون
 المناط في استعمال اللفظ ابتداء وان اردنا انتقال منه في غيره وقد عرفت ما فيه ويمكن تحصيل ان المجاز في المفرد هو الكلمة المستعملة في غير ما وضع له بان يكون
 ذلك المعنى قد استعمل في الكلمة ابتداء وان كان ذلك مقصودا منها بالواسطة والمفروض انتفاء الامر من في المقام فتكون مستعملة في الوضع على معنى
 في الحقيقة فالجواز انما يكون بالنسبة الى المعنى التركيبي المحصل من اوضاع المفردات لا باستعمال الجميع فيه ابتداء قد عرفت انه غير متصور في المقام بل الانتقال
 اليه بالمعنى المذكور حسب ما مروج فيكون التجوز في المعنى التركيبي خاصة وان لم نقل بثبوت وضع خاص بالنسبة اليه فيمكن الانتقال اليه لا سيما في المعنى
 المركب من غير ملاحظة خصوص كل من مدلول المفردات كان التجوز في المركب ان كان فيه مخرج من مقتضى اوضاع المفردات ايضا الا ان ذلك تناقض بالنسبة

للمعنا

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page's content.

مع حصول الشك بزيادة الموضوع له وانما ما يقتضي ذلك في اشارة نظر الى ان الحجج في المقام هو الظن الحاصل من ذلك فاذ اضرنا انما هو من جهة فلا بد
المذكورة وان لم تكن حجتها لانها ما يقتضي الاستدلال بالحجة مستقلة لها عن الحجج وقد ثبت على ان بعض فاضل المناظرين حيث قال ان حاشية الحقيقة هي مثبتة
دليل على اعتبارها ولو مع انفسا المنفعة لان الفيد الثابت هو حجة وهو مضمون بالنسبة الى العالم بالاصلاح واما ان يدعى ان ثبت فظاهر ولا يمنع من الحجج
مع انفسا المنفعة والظن من جملة من اصحاب البنا على الاصل المذكور ومنهم من يقوم دليل على جلاله كما يظهر من ملاحظة كلامهم في المسائل في كلام بعض الفاضل
ان التحقيق القول بلزوم العمل بظواهر الفاظ الاصل الظن منها باواقع وباداة المتكلم منها ظواهرها واما مع الشك في ذلك فلا يجوز القول بعلها الا ان
يقوم دليل على لزوم العمل بها من باب التبعيد الفيد الثابت هو ما اذا عارضها ما يوجب الشك والظن بخلافها اياهم دليل من الشرع على حجة احوال
الاصل المنع من العمل بها بدون الظن لان يقوم دليل على لزوم العمل من باب التبعيد فيقتصر على مورد الدليل فثبت الذي يقتضيه التحقيق في المقام ان
بالفرض بين ما يكون باعنا على الخروج عن الظن بعد حصول الدلالة بحسب العرف وانصرف للفتحة اليه في متفاهم الناس ما يكون مانعا من دلالته العبارة بالاعرف
العرف وباعنا على عدم انصرف الفتحة اليه بحسب المتعارف في الحقيقة وان لم يكن ظاهرا في خلافه صادقا بالعرف فليس وقد ينزل عليه ما يحكي عن بعض الفاضل
المناظرين من المنع عن اخذ الاصل المذكور لا مع الظن بمقتضاها وما يحكي عن بعض جماعة من البنا على الاخذ به الا مع قيام الدليل على جلاله ولو فرض ان
لدي غير الحمل المذكور فهو من الاشتباه في مورد كما يتحقق كثيرا في سائر الامور من نظائره وفي كل مكان لا يتصور انما هو على المنزلة المذكور فيرفع الخلاف في
الغنى وكيف كان ففي الصواب الاصل يقتضي الاستدلال في العبارة حتى يثبت الحجج وحجتها الشك في حصوله والظن الغير المعتبر لا يكفي فيه فلو شاست في مورد مقتصر
على العام وضمن حصوله من غير طريق شرعي وجب البنا على العام ويدل عليه على العلماء خلفا عن سلفه بالعبارة وسائر الظواهر على ان الحمل المذكور حتى يثبت الحجج
بفريق شرعي كيف من المسلمات بينهم بحجة استحسان العموم حتى يثبت التخصيص واستصحاب الحق يثبت لنا ويلزم بخلاف من ينادي بحجة الاستصحاب
الاحكام والمنكرين له وقد حكوا الاجماع عليه من الكل كما سيجي الاشارة في محله انتم نعم والحاصل انه بعد قيام حجة دلالته على شيء لا بد من الاخذ بمقتضاها ولو فرض
عليها حتى يقوم حجة اخرى فاضمة بالخروج عن ظاهرها وذلك ما يستفاد منها والظن ان ذلك طريقه جارية بالنسبة الى التكليف الصادرة في العبادات من البولي
لعبه والاولاد ولدوا للحاكم وعنه من بل كل الحال في غير التكليف من سائر المحاضرات الواقعة بينهم واما الثانية فلا يتصور فيها الاستدلال في الوضع في الحجج
في المحاضرات لغيرها مما هو في العبارة على حسب الفهوى في العرف العادة فاذا قام هناك ما يرجح الحمل على الجواز لان رجحان الحقيقة بل بان يجعل ذلك مساويا
للظن في الحاصل في جانب الحقيقة لو حصل لتفاهم بحسب عرف المتعارفين وان كان الظن هو الحاصل في العبادات وضعية وفي الاخر عادية فيلزم التوقف عند
الحكم باحد ما حق به من شاهد اخر يرجح الحمل على احد الوجهين في ذلك من تفاهم المعقوف من الدلالة مبتدأ على التبعيد مما هو من جهة حصول الظن والدلالة العرفية على
المزاد والمضروب في تلك المقام ومن هناك ذهب جماعة الى التوقف في الجواز انما فلا يحمل الفتحة عندهم على خصوص الحقيقة والجواز لا بعد قيام الفرضية على
ارادة احد المعنيين منهم المصروفة في تلك الحالة في الكتاب كما سيجي انتم وقد خالف فيه جماعة فرجحوا الحمل على الحقيقة واخرون فخلوه مع الاطلاق على الجواز والظن يقتضي
ما يبنه التخصيص والقول بكل من الاقوال المذكورة بحسب اختلاف مراتب الشهرة فان لم تكن بالغة الى حد عبادات الظن الحاصل من ملاحظة الظهور الحقيقة تعين الحمل
على الحقيقة والا فان كان معادلا للحقيقة في الرجحان لزم التوقف فلا يحمل الفتحة على احد المعنيين الا لفرضية والتعليق انما كانت ملاحظة انما حجة الحمل على الجواز
بان كان الظن الحاصل منها غالبا على الظهور الحاصل من الوضع كان متعين حمله على الجواز ويجري ما ذكرناه من التخصيص بالنسبة الى سائر الفرضيات القائمة في تلك
مما انضم الى الظاهر الكلام فانه قد يثبت لمعنى الجواز الى الفهم من غير ان يبلغ به الظن في درجة حقيقة فتعني معها الحمل على الحقيقة ايضا وان ضعف بها الظن
الحاصل فيها او يجعل مساويا لارادة الحقيقة او غالبا عليها فينوقف في الاول ولا يحمل الفتحة على الحقيقة مع عدم كون الفرضية صادقة عنها الى غير هذا وان
عن الحمل عليها ويجعل رادة الجواز مكافئة لارادتها فاذ لا يميز بين رادتها وادتها ويعني حمله على الجواز في الاصلين في المحاطات على الخلق الحاصلة من اعتبار
هو انما كانت حاصلة في ملاحظة الاوضاع وانضمام الفرضين على اختلاف مراتبها في الوضوح والخفاء اذ لا يعتبر في الفرضية ان يكون مقيد للقطع بالمراد فظهر مما تقدم ان
ان لا يصرح بمقتضى حصول الظن بالفعل بما هو مقتضى المتكلم في الواقع ولا التزام بالخروج عن مقتضى قاعده عدم حجة الفاظ مع عدم ظهورها في مقتضى ذلك الظن
دلالة فظهر لوجوب ما يعارضها نظر الى وجود الدليل على لزوم الاخذ بها في بعض المقامات مع انفسا الظن ايضا حسب ما قد متناحكة على فاضل المذكور بل قد
ان الاصل المذكور معقول عليه في الثانية من غير حاجة الى التزام الخروج عن الاصل في شيء من المقامات هذا كله مع العلم بوجود الشواهد المفروضة المتعارفة
العبادة والعلم بانفساها او الظن باحد الجانبين اما لو لم يعلم بمقدار الفرضين ولا بعد ما واحتمل وجودها بحسب الواقع ولو لم يحصل فظن باحد الجانبين فخل بحكمها باسنا
الحمل على الظن لا ينافي من دون ظن بالمراد وبما هو مودول العبارة بحسب الواقع ولا بد من التوقف لعدم العلم والظن بانفسا المعنى المفروض من العبارة حين الثانية
وبدلالة عليها بحسب العادة حتى يستصحب البناء عليه كما في الفرض المتقدم وجهها الوجه الاول اخذ بظاهر الفتحة مع ثبوت ما يوجب العبد وعنده الشك فهو الظن عدم
جريان الطريقة المتداولة في الاحكام العادية والبناء في فهم المحاضرات الجارية بين الناس كالحطاب لاصل من المولى في العبد الحكم الى الرعية على ذلك هو لفظية الجارية
في العمل بالزوايات لواردة من جملان يجعل احتمال مقداريتها ما يوجب التصرف عن ظاهرها باعنا على التوقف عن العمل بها ايضا المتحصل الاصل وهو اخذ بظاهر
الفتحة مع الفرضين والامارات المنقطة له عند من يرد الخطاب عليه من غير انفسا في احتمال حصول ما يوجب الخروج عن الفرضين المناظرة او المقارنة الصادرة
عن الظن فاما التسامع لمرة كل من الحقيقة والجواز طريق عدل احدها تصب على اوضاع بالوضع او بوارده وبغيره ونفي لوارده ثابها النقل المتواتر وما يترتب من
التسامع والتضام والاحاد وحجة الاول ظاهرة الا انه قد يناقش في وجوده ويدفعه ملاحظة الوجها وبدل على حجة الثاني عموم البولي في تعليم اللغاب و
عدم حصول الفهم عنهما مع انهما طريق لفظي في كثير منها فلا مناص عن اخذ بالظن فيها وجريان الطريقة من الاول والاولى على الاعتناء على نقل النقل والرجوع الى
الاعتناء المعتد لذلك من غير نكير كان اجابا من لكل والقول بعد افاة كلامهم للظن لاحتمال ببناء على بعض الاصول الفاسدة كالقياس في اللغة او لعدم

بعدہ

بعد ثبوت ما يخالفه من المعنى والذات فيكون على وجهه ان المعنى مرجوح في الاول ولا يجوز ان يكون المعنى ضروري في ذلك لا لفظ المعنى في الجملة
نظر الى توقف كل من الحقيقة والمجاز على ما يفسرهما من الاستعمال فيكون ذلك هو الموضوع له في تعيين الموضوع له بالاستعمال بعد العلم بما لا يخالف في انشاء الموضوع
لعدم عدم العلم بتوقف الموضوع لا اجالا ولا تقصيرا كما هو المفروض في المقام فيكون ظاهر الاستعمال هناك شاهدا على تعيين الموضوع له بعد تحقق حصول الموضوع واثبات
ذلك من ثبات اصل الموضوع بمرجع قضا الاصل عليه وهو دعوى فهو عدم خروج المستعمل عن مقتضى اوضاعه في حصوله فليس بمشابهة يمكن ان يخالف الاصل من جهة الحكم
بحدوث ما حدث بعد ذلك مع ما في الاشتراك من مخالفة المعنى لوجه شتى ثم لو علمنا ان هذا الموضوع له لا يوافق في بعض اللفاظ ووجدناه مستعملا في معنيين اخرين
اسكن اثباتا على الموضوع بهما واشتراك بينهما نظر الى ما ذكرناه فيثبت بذلك صحة ما ليس كلام الجماعة ما ينافي ذلك فهو لا يوافق لما ذكرناه دون ما هو المفروض
في محل البحث ثم ان دعوى قلة المؤثر في الاشتراك مع المعنى لا تقاوم في بعضه فان ما يلاحظه حال الاستعمال وقرب بين ما ينظر الى استعماله في كل من المعنيين بخلاف
المجاز لا يلاحظ في اللفظ المسوق للاستعمال في معنيين مختلفين بل ان الغالب في هذا القليلة الصارفة والمعنوية اما الموضوع له في تعيين اللفظ في المعنيين فمفروض
على كل حال مضافا الى الاشتراك في اللفظ في المقام الذي هو المحكى في الموضوع له في المجاز وما ذكرنا من استنباط اهل اللغة في ثبات توقف اللفظ على استعماله في
الوارد على وجهه وما ينافي من استنادهم الى بعض الاطلاقات لا يثبت دعواهم على جهة الاستعمال فيكون المحكى هناك تبادر ذلك المعنى من كلامهم والرجوع الى
غيره من كلامهم الحقيقة كيف البناء على اصل الحقيقة في كل لسان مع ما بين اهل اللغة ولا منقول عنهم في الكتب الصوفية وقد ظهر بما ذكرناه ما قد يستدل به للفتاوى بالاصالة
الحقيقة في المعنى ايضا والوجه في تضعيفه لا انه لا يخرج بين القولين الا في بعض الصور وتوضيح المقام ان مع استعمال اللفظ في المعنيين اما ان يقوم بعض امارات الحقيقة على
وضع كل منهما او بعض على المجاز على عدم تحقق الموضوع لشيء منها او تقوم الامارة على كون الحقيقة في احدهما مجازا في الآخر او يقوم امارات المجاز في احدهما من غير
امارة الحقيقة او المجاز في الآخر او يقوم امارات الحقيقة في احدهما مكانا ولا يقوم شيء من الامارات في شيء من الامرين فعلى الثالثة الاول الكلام وكذا على الرابع فخر وجهه ايضا
عن محل الكلام لكونه من مقتضى المعنى كما عرفت على الخاص فيكون في الآخر لاصالة انشاء الموضوع فيه والغلبة للمجاز وقلة مؤثره في غير ذلك مما امر في قوله بين القولين هنا
فأما وجهه واثباته من وجهه على محل البحث هو ضعفه في كل من القولين بالبناء على الحقيقة من غير اشتراط الى التقصير وعلى السادس قد عرفت ان حال فيه الا انه لا يفرغ هنا
مرة على القولين لوجوه التوقف في فهم المراد مع انشاء الحقيقة على وجهين وتوقف حله على احدهما على قيام الحقيقة في كل من المذهبين هذا وقد يحكى قولان احران في
المقام احدهما القول بتقديم المجاز على الحقيقة وهو الاستعمال في المجاز في مقتضى المعنى معتد به فقد عرفت ان بعض المتأخرين الميل الى المحكى عن ابن جني من غلبة المجاز
على الحقيقة وان اكثر اللفظة مجازات فالظن بالمعنى المشكوك بالاعم الغلبة هو بطلان الفقه لو كان كذلك لم يزد من ظهور اللفظ في معنى الموضوع له حال المجاز في اللفظ
وكان محل اللفظ على معنى المجاز في المعنى من حله على الحقيقة وقد عرفت فساد بل صوابه من مقتضى الضمير وقد ذكرنا في الغلبة المدعاة اما اذا قلنا ان المقام
يبدو فخرنا بوجوهنا حيث سندنا المصداق لمتناول لكل قيام الى واحد كذا الحال في سائر الافعال المستندة الى سائر اللفظ على كذا اللفظ في ذلك نحو اسم جميع اللفظ في الغلبة
منها والبقية وقيل على خلاف ذلك وبما اخترنا ذلك نظائره يظهر عدم خلوت من اللفظ في المجاز انما داروا هذا كما ترى بين بطلان ظهوره في المادة المخوفة في
ضمن اللفظ انما وضع المطلق لحدوث الصادق على كل من اللفظ لان يكون موضوعا بازا ومجوعها ولا يثبت باعتماد على كثرة ليس البين في جميع اللفظ في المجاز
والباقي ما هو في وضع الكلام واما اخذ منه على وجهه كل باي الاشارة اليه على محل آخر انتم قد دعوى التجوز في المثال المذكور ونحوه مجازا واهية ودماء بوجهها
ذكر بان اكثر التركيب المتداول في السنة للبناء مستعمل في معانيها المجازية لا ليدون غالبا من التركيب المجازية مثلا ما وضعت في زناها واما ما يراى منها في
الغالب المدح والذم او التخرين والتفخيم والبالغة ونحوها وهو ضعف من سابقه وهو مع اختصاصا بالتركيب خصوص لو ارد منها في كلام البليغا في مقام البلاغة فلا
يجري في المعنى بل لا في كلامهم بل ولا في كلامهم في غير المقام المذكور على ظاهره فيعرف عدم حصول التجوز في شيء من الكلمات المذكورة في كثير من استعمالها لانهما
ومع المعنى في ذلك فالدعوى المذكورة في كثير من استعمالها لانهما على ظاهره فيعرف عدم حصول التجوز في شيء من الكلمات المذكورة في كثير من استعمالها لانهما
ذلك بعض المحققين قولا في المقام فجمع القول في المسئلة اربعة واخاره بعض الافعال العصرية قال في المسئلة وهو عري لم يجد مصرعا بذلك بل استنادهم الى اصالة الحقيقة
في مقتضى المعنى معروف وقد عرفت حكايته بالاجماع عليه من العلامة وهو المسمى في التبدل في اللفظ حيث ذكر في مقام اثبات كون الاستعمال في المعنى امارا على وضعها
انه ليس استعمال اللفظ في المعنيين الا استعمالا في معنى الواحد في الدلالة على الحقيقة فيقتضي جعل الحكم بدلالة الاستعمال على الحقيقة في مقتضى المعنى وهو غايتها في المقام
كما قلنا ذلك مما اشتهر بينهم من كون الاستعمال في الحقيقة على ما اذا ثبت المراد وشك في الموضوع له فادب بدع دلالته الاستعمال على الحقيقة وان كان
الاصول بعد العلم بالموضوع له والاشك في المراد هو المحكى على الحقيقة كما هو مقتضى الاصل المشترك بين الحكمين المشهورين على التحليل كونه قد عرفت في التحقيق في وجه
الجمع وانما المقصود في الحكم المذكور احدا وجهين المتفقين فلا بد له بما انزعجه كنهان فالوجه في ذلك عدم الملازمة بين الاستعمال والوضع انكار الظهور المدعى
في المقام وقد عرفت ضعفه مما تقدمنا وبوجهي البين الاستعمال في معنى الحمل فاننا اذا اطلق الاسد على الرجل الشجاع كان بمنزلة قولك لرجل الشجاع اسد فاعرف
الفاضل المذكور يكون الحمل ظاهر في بيا الموضوع له كما اذا اقر في لفظ هذه اللفظة لسوق الغلبة وان لم يكن ذلك بنفسه بل على الوضع عند
حسب ما في بياننا ثم سادسها ورود اللفظ في مقام البيا فخرنا على القرائن مع حصول العلم بالمعنى المقصود من الخارج من غير جهة مصونية من الحكم والمقتضى
في الانتهاء وعدم استعماله في غيره في مقام البيا الامع انما مرهنته صادرة عن الاصل معتدلة فاننا اذا وجد اللفظ على النحو المذكور في استعماله المتداول في ذلك
على كونه حقيقة في الاول مجازا في غيره فان ذلك من لوازم الوضع وعدم كذا الحال فينا اذا اوضحنا ذلك على ما هو في فهم المعنى فحكمهم باجمال المقصود عند الاطلاق
فان ذلك من امارات الاشتراك لكن لا بد في المقام من العلم والظن باننا سائر لوجوه الباعثة على ذلك ككون اللفظ الكمال وغيره او التابع وغيره فلو احتل ان
يكون الاشتراك في الاول على كماله الباعث على الاضطرار اليه في الثاني على بعضه لوجب في ضارفة عنه كما هو الحال في صيغة الامر بناء على وضعها لفظيا لا لشيء في
اصلها في اللفظ وعدم انشائها في التدبيل لاقع قيام الحقيقة عليه لم يصح الاستعمال الى ارادة لوجوهها مع الاطلاق في مقام البيا في كونها حقيقة فيه ولا في

هذا هو الوجه في
ادعاء المجاز في
المعنى على ان
منه جازا على
على ان لا يكون
سواء في المعنى
وضعه في
استعماله في
سبيل الحقيقة
او لونه

من البهت

[illegible]

ما
کما ان اظلمه
صوف و فضله و اف
لم یکن اکل صه
لم یکن اکل صه

اي لفظ وقع وكذا الحال في اجزاءه على كون التي موضوعا للوجهية الى غير ذلك من المقامات التي يتوقف عليها المتبع فلا بد من ان يثبت كونه في مقام الاستدلال
لثلاث اشياء الحان ثانياً النقض بالحجج المتبادرة ذلك المعنى عند حال انقضاء القرائن مع كونه معنى محاذياً وواجباً ان يثبت استعمال اللفظ في ذلك المعنى من جهة
القرائن على ارادة التبادر الذي جعل مارة على الحقيقة هو ما كان مع الخلو عن جميع الحائزات والمقابلة والقرائن الخاصة والعامة ولو لم يكن اللفظ في الحقيقة في المقام
من القرائن العامة على ارادة المعنى المتشابهة لسائر موارد استعماله لان يقوم قرينة اخرى على خلافه فالقرينة بين التبادر والحاصل في الحقيقة ان فهم المعنى
الحجج المتبادرة على الحقيقة في الحقيقة وكثرة الاستعمال بخلاف الحقيقة فانه لا حاجة في هذه اللفظة وان كان حصول الوضع من جهة التقدير الحاصل بالاشياء
والغلبة كما في كثير من المقولات الشرعية وغلبة الاستعمال قد تصل الى حد يكون يتبادر المعنى من اللفظ عن غير محاذ الى ملاحظة تلك الغلبة ووجه وقوع النظر
عن حقيقة التقدير فيكون سبباً لتقدير اللفظ في ذلك المعنى قد لا يصل الى ذلك الحد ووجه وقوع النظر عن ملاحظة الحقيقة في الحقيقة كان التبادر هو المعنى الاصل لم يتبادر
الحجج الى لا يجد ملاحظة وتفسير الكلام في المرام ان كثر استعمال اللفظ في المعنى المحاذي لم يتبادر هذا ان يكون استعمال اللفظ فيه شائعاً كغيره بحيث تكون تلك
الشرية والغلبة باعثة على رجحان ذلك المعنى على سائر المحاذات بحيث لو قام هناك قرينة صادرة عن اللفظ لم يغير ذلك من جهة مقتضى فتكون تلك
الغلبة مثيرة من جهة القرينة المعينة فالشرية انما تكون باعثة على رجحان ذلك الحجاز على سائر المحاذات ولا يقوم الظن الحاصل من الوضع لتكون فاضلة بانفهام المعنى
المدى كونه مع الخلو عن القرينة الصادقة بل ليس المقصود الا معناه الحقيقي خاصة فانها ان يكون اشياء استعمالاً في موضوعها لانفهام المعنى لمفروض من اللفظ فلا
الشرية لان رجحان المعنى الحقيقي بل يجعل مساوياً بقرينة الدن بينهما بالنسبة الى المادة مع الخلو عن قرينة التقدير فيكون الظن الحاصل من الشرية مساوياً بالظن
الحاصل من الوضع فانها ان يكون مع تلك الملاحظة مضمناً الى تلك المعنى من المعنى الحقيقي لا ان مع قطع النظر عن تلك الملاحظة بنصرت الى ما وضع له رابعها ان يكون
بحيث يجعل المعنى المحاذي مساوياً للحقيقي في الفهم مع قطع النظر عن ملاحظة الشرية سواء كان راجعاً عليه مع ملاحظة او لا خامساً ان يكون راجعاً عليه في بعض
الذين لم يمع قطع النظر عن ملاحظة الشرية في المرتبة لثلاث الاول باق على معناه الاصل فيكون محاذياً لاشياء في المعنى لثلاث على خلاف مراتب لشرية وهما بقية
الحقيقة عليه الصنوع الاولى وتوقف في الثانية ويتوقف على الحقيقة في ثالثة وهذا هو التحقيق في مسئلة دوران اللفظ بين الحقيقة والحجاز كما اشترنا
البرهان في الكلام فيه فملاحظة التبادر والحاصل في الصنوعين الاخيرين منها ليس مارة على الوضع لا شيئاً الى ملاحظة الشرية التي هي قرينة لامة اللفظ كما عرفت
ووجه بغير ترجيح حقيقة في الاول منها وصفها المحاذي في ثانيها الى وجود القرينة المعينة والصادرة كما في المشترك والحقيقة والحجاز الا ان هناك قرينة بين القرينة
في المقام والقرينة المشتركة في القرينة في المشترك لرفع الابهام الحاصل في نفس اللفظ نظر الى تعدد وضعه من جهة رفع المانع الخارج من رجحان
الحقيقة وكذا قرينة المحاذي في القرينة هنا وضع ما حصل من المانع من رجحان الحقيقة الباعث على مرجحيتها وهذا انما يتقام للكون مقتضى رجحان المحاذي
لذلك في المقام يجرى القرينة الصادقة على المحاذي الرابع من غير حاجة الى القرينة المعينة لامة الحقيقة وفي المرتبة بين الاخيرين يكون حقيقة في المعنى المحاذي
ان في الاول يكون مشتركاً بين المعنى الاصل في الثاني يكون مفقوداً والتبادر الحاصل فيها يكون علامة الحقيقة كما شاع عن حصول الوضع فلا نقض في
المقام من جهة ما وجدنا كبر بعض المحققين تحقق الحجاز المتبادر الى ان بلغ الحجاز في الكثرة الى حد يفهم منه معنى من دون قيام القرائن الخارجية كان حقيقة والكان
كسائر المحاذات وان كان استعماله اغلب من غير وعلى هذا لا يراه من دفع ايراد اللفظ في المقام ما ذكرناه من مقتضى بين كون الشرية سبباً لفهم المعنى من اللفظ
بنفسه بين كونها سبباً لفهم ملاحظة من غير ان يكون اللفظ بنفسه في فهم كما يشهد به لثلاث الصادقة في المقام فان قلت نتج بشكل التعلق بالتبادر في ثالثة
الاوضاع اذ مع حصول التبادر على الوجهين المذكورين لا يمان بينهما في الاصل مع قيام مرتبة الاحتمال لا يصح الاستدلال قلت لا بد في الاستدلال الى التبادر ومن معناه
الى نفس اللفظ ولو بطريق الحق وذلك فيما اذا كان الرجوع في التبادر الى جنان الاستدلال لا يمكن قطع النظر عن جميع الامور الخارجية عن مدلول نفس اللفظ وما بين
من ان العلم بحصول الشرية كاف في الفهم وان قطع النظر عن حقيقة فان وجود القرينة الصادقة والعلم بها كاف في الصرف ووجه قطع النظر عن لا يوجب حمل على الحقيقة
ادف من الخلو عن القرينة غير خلوها في الواقع لا يصح الاستدلال اليه الدلالة على الحقيقة الامع انقضاء الشرية وانقضاء العلم بها لا يوجب قطع النظر عنها او لوجه
حصولها في الواقع والعلم بها مدفوع بان فهم المعنى المحاذي موقوف على ملاحظة القرينة قطعاً اذ حال وجود القرينة لوقوع النظر عنها وفرض نقضها كان وجودها
كما يشهد به لوجدان وجه لو حصل الفهم مع قطع النظر عن الشرية كان دليلاً على حصول الوضع حسب ما ذكرناه اما اذا كان المرجع في التبادر اتمام العاردين بالوضع من
اهل امرنا والاصطلاح فتصير الفهم بعد استئناس الى الشرية وغيرها لا يبعد في مباحث الاوضاع لا يثبتها غالباً على الظنون بل لا يبعد كفا
فيه بالرجوع الى الاصل لامة الظن في المقام نظر الى ان يتبادر المعنى بغير الشرية الخالصة للوضع والظن انما يتبع العلم الا اغلب علم ان قام في بعض المقامات شاع
على خلافه بحيث حصل الظن بخلافه وثلث منه في الاستدلال التبادر قطعاً وقد يتوقف في صورة الاشك كون الاصل فيها ان يكون علامة الوضع نظر الى اصاله
عدم استناده الى الخارج ولا يخفى وهذا رابعها النقض في المشترك فانه لا يتبادر منه عند الاطلاق الا احد معنييه ومعناه ليس حقيقة فيه وانما هو حقيقة في خصوص
منها وربما يظهر من اشكال انه حقيقة في ذلك مستنداً عليه بالتبادر الا انه شاذ ضعيف لا يقول عليه العبارة المقولة عنه من جهة في ذلك فالحال على ما بان في الشرية
غير بعيد كما سيجي الاشارة اليه ان قد يقر الابهام المذكور بخلافه وهو ان المشترك موضوع باراً وكل من معانيه مع انه لا يتبادر من خصوص شيء من معانيه ليقول في
عند سماعه يحتمل على القرائن فلو كان التبادر مارة على الحقيقة لزم ان لا يكون حقيقة في شيء منها وانما يجزئ عن الابهام المذكور وضعه جداً الوضوح انما يتبع
في المقام فيما لو كان التبادر حاصل من دون ان يكون حقيقة في المعنى المتبادر واما كونه اللفظ حقيقة في حصول حقيقة في بعضه فانقضاء لامة ان قد تكون العلامة
اخص مورد من جهة انما يتبادر ذلك على ما قرناه من الوجه لا لامة التبادر على الوضع حيث جعلناه لازماً مساوياً للحقيقة وكذا على جعل عدم التبادر مارة على المحاذ
كما سنعرفه وسيظهر الجواب عنه بما سنبينه لثمة وقد عرفت بعضهم هذه الامارة نظر الى تلك الشرية الواهية فحصل عدم تبادر الغمارة على الحقيقة ووجه فلا نقض
بالمشترك وفيه ولا انه يتبادر من هذا الحجاز وهو غير كل واحد منها حسب قرناه في الابهام وثانيها ان يثبت في الحجاز ثالثة لامة التبادر لا يثبت في اللفظ

في مقام الاستدلال
في مقام الاستدلال
في مقام الاستدلال
في مقام الاستدلال
في مقام الاستدلال
في مقام الاستدلال
في مقام الاستدلال
في مقام الاستدلال
في مقام الاستدلال
في مقام الاستدلال

غيرها

غير بناء على عدم تبادلهما في الحقيقة من حيث كونهما شيئا واحداً بل بناء على أنهما لا يشتركان في الحقيقة
كل واحد من معانيهما لا يحكم بآراء من اللفظ فهو واحد منها وفرض بين المدلول والمراد والذات على جميع المعاني واحداً ما بالاسماع حاصلة
في الاشتراك مع العلم بالوضع وان لم يحكم بآراء جميع المقصود بالتبادر في المقام هو فهم المعنى واحداً في ذاته مع انقضاء الفرق لا الانتقال الى كونه مراداً
من اللفظ والامر الاول حاصل في المشترك دون الثاني وقد ورد عليه من محرم احصاء المعنى لو كان كافياً في المقام لزم ان يكون لللفظ حقيقة في ذاته ولا يرد
الذي لا ينفك تصور عن صورته كافي المعنى النسبة الى حصول الفهم المذكور بل سبق فهمه على فهم الموضوع له في الجزم الذي يوقف تصور الموضوع على
على صورته كافي لمثال العرف عن غيره بدفعه ما عرفت من ان اللفظ على الجزم واللازم يتوسط الكل والملازم وان فرضنا تصورهما عن صورتهما في التبادر لا
بناء على ذلك فتوسطهما في الفهم كما لا يخفى وقد مر ان المقصود بالتبادر في المقام ما كان الانتقال اليه من اللفظ من دون واسطة ففهمه عليه لا يلزم ان يكون دلالة اللفظ
على لفظ حقيقة حصول الانتقال اليه من سماع اللفظ وكذلك غيره من اللوازم التي ينتقل اليها من سماع اللفظ من غير واسطة ففهمه عليه لا يلزم ان يكون دلالة اللفظ
المقصود بالتبادر المعاني المبينة على الوضع في الجملة المستفادة من اللفظ بتوسطه وان الحاصلة من جهة العقل مما لا يدخل في الموضوع في فهمها بل لا يعد ذلك معنى اللفظ
ثانيهما ان بعد تسليم ان تبادر المعنى من حيث كونه مراداً من اللفظ لا مانع من تحققه في المشترك بل ان حصوله في كل واحد من المعنيين بتبادر من اللفظ من حيث
كونه مراداً الا انه لم يرد على سبيل البدلية دون الجمع فسبق كل منهما الى الذهن بعد سماع اللفظ على انه مراد منه على سبيل البدلية وكيف كان فقد ظهر عما
قرناه من الوجهين ان دفاع الابرار المذكور في التبادر في المشترك من حيث دلالة اللفظ لا يفي في كل واحد من المعنيين بخصوصه ليس لفهمه من حيث الادارة الا ذلك
ايضاً لكن على سبيل البدلية واما احد المعنيين الصادق على كل منهما او بمعنى الابهام في فلسفة يتبادر من اللفظ على النحو المذكور ففهمه بلزم العلم به من العلم باستعماله
في المعنى المعين عند المتكلم المجهول عند الخاطب ليس هذا من تبادر ذلك في شيء بل دلالة اللفظ عليه شيء من الوجهين المذكورين في حيث علمت الوصف
كون التبادر علامة للحقيقة ظهر ذلك ان عدم التبادر علامة لبعضهم جعل العلامة بالتشبيه لتبادر الجزم من ان يتقاضا في المشترك لا بتبادر
من معنيين مع الخواص التي تميزه مع كون حقيقة فهمها افعلى هذا لا يكون التبادر على الوجه المذكور من انوار لطابق الحقيقة واما هو من لوازم بعض اقسامه فلا يكون
انتقاه دليل على انقضاءها ولذا تلك العلامة بالتشبيه ايضاً فمحل عدم تبادر العرفان عليه كما مر في الاشارة اليه وبضيقه ما عرفت من كونه
من اللوازم المساوية للحقيقة ومن حصول التبادر في المشترك فان حصول الوضع عند اهل ذلك الفاضل في فهمهم للموضوع له مع الفرض جميع الفرق فان اوضح
بعد العلم بعلته لا انتقال المذكور فاذا انتفى المعلوم دل على انتفاء علته واجاب بعضهم عن الابهام المذكور بان عدم التبادر اتماماً يدل على الجواز حيث يعبر
ما يدل على الحقيقة من نفس الواضع وغيره بخلاف ما اذا عارضه ذلك كما هو الحال في المشترك لقيام الدليل من نفس الواضع نحو على الاشتراك وفيه ما لا يخفى
ادلالة عدم التبادر على الجواز اتماماً من جهة العقل من قبيل دلالة اللوازم المساوية على ملازمه فكيف يتعقل فيه الانتفاء وليس دلالة ذلك على الجواز
من جهة القاعدة الوضعية لم يكن طريقاً لتخصيص اليه هذا وقد خالف بعض الفاضل المحققين ما ذكره الفاضل المذكور بالتشبيه الى علته الجواز فمحل التبادر
اما على الحقيقة وتبادر العرفان مادة على الجواز لا من جهة الانتقاض في المشترك ما عرفت من انه فاعيد من جهة تحقق عدم التبادر في اللفظ الموضوع قبل اشتباه
فيما عرفت من انه لا يتبادر منه المعنى مع انه حقيقة في نفس الواضع وانت خبير بان المرجع في التبادر وعدمه الى اهل ذلك العارفين بالادعاء دون غيرهم كما مر فلا
انتقاض بتبادر كونهما شيئاً واحداً في اللفظ لكونه في تبادر العرفان فيهما اذ اوضح اللفظ المعنيين كان الرجوع الى العلامة المذكور بعد اشتباه وضعه لاحداها ومثل
اشتهاره في الفرقان لللفظ حقيقة في كل منهما بنص الواضع مع حصول تبادر العرفان فيهما ثم تورد على ذلك ايضاً ما مر من الدور والوارد على التبادر وامارة
على الحقيقة ويدفع ما ذكره هناك في دفعه يمكن الابهام عليه ايضاً بان عدم فهم المعنى قد يكون من جهة الجواز ان الواضع المهجور غير حقيقة في نفسه ففهمه عند
الاختلاف مع ان استعمال اللفظ فيهما ليس على سبيل الجواز كما مر سواء كان الجواز المنقول بالنظر الى معنى المنقول منه في المشترك بالتشبيه في بعض معانيه والحوادث
ان الجواز في العرفان وعدم فهمه في ذلك حال الجواز في الفرقان فاض بسقوط الوضع القديم في العرفان عدم اعتبارهم في الاستعمال في كون استعمال الابهام
فيكون استعمال الابهام في المعنى الموجود بالادعاء المعنى الاخر واعتبار المناسبة بينهما وبينه فيكون الجواز الماتر من ملاحظة الحقيقة في كل من حدى الحقيقة والجواز
فيكون المستقام ملاحظة العلامة المذكور كون استعمال الفرقان اتماماً وذلك لانه في كون حقيقة بل اعتباراً اتم والحاصل انه لا يستقام من اماره المذكور الا
كونه جوازاً في صطلح من لا يتبادر عنده وذلك والمقصود من اتمام تلك العلامة وهو لا ينافي في كون حقيقة في ذاته بالتشبيه الى الوضع القديم ووضع اخر ففهمه يمكن
دفعه مع عدم ثبوته باسالة العدم وموجوبه الاشتراك او انتقال فعل هذا قد يجعل تبادر العرفان علامة للجواز ونفي الوضع له بالمره بخلاف الجواز عدم التبادر
وقد يجعل ذلك جوازاً في تبادر بل عدم التبادر ببقاء العرفان كما ترى جازي عشرها عدم صحة السلب المقصود من صحة سلبه عن حال الاطلاق فان عدم
صحة سلبه عن غيره حصول معنى الحقيقة في المفهوم منه عند اتمامه لو كان على خلاف ذلك اوضح سلبه عن ضرورة صحة السلب مع حصول المعنى الذي
يراد منه سلبه لاجل جعل صحة السلب علامة للجواز ايضاً ويمكن الاستغناء عن غيره بوجوه الاول ان الحكم بعدم صحة سلبه عن غيره هو معنى اللفظ ضرورة صحة سلب اللفظ
عنه ان يصرح ما هو فان كان الموضوع في القضية المفروضة نفس ذلك المعنى لم يتصور ان الحكم بصحة السلب لا ينافي مع حصول المعنى الذي
والحصول وان كان غير المراد عدم صحة السلب في ذلك معنى حقيقة تبادر الفرقان في موضوع اللفظ بان انه ومجره الانتقار في المصدر لا يقضى يكون اللفظ حقيقة
في الاخرى ان استعمال الكل في خصوص الفرقان مع ان لا يفتح سلبه عنه وكذا لا يفتح سلبه عن غيره من المقاهيم المتقدمة في المصدر عن بعض اخر كالاشياء والاصطلاحات
والنطاقات والجنس والجوهر مع ان شيئا من تلك اللفاظ لو وضع بارادته في الموضوع لكان له معنى لا حقيقة فيه اذ اريد عند الاطلاق خصوص ذلك
منه الثاني لزم الدور وفرضه ان الحكم بعدم صحة السلب موقوف على العلم بما وضع اللفظ له اذ الدال على الحقيقة والامارة عليها هو موضوع ذلك وفرضه
ان عدم صحة سلب المعاني الجواز لا يتبادر كونها لا يفتح سلبه عن غيره معنى حقيقة بل يتبادر كونه جوازاً والمفروض توقف العلم بما وضع اللفظ له على الحكم به

من غير ان يثبت
ما دل على اللفظ
فقد كونهما شيئاً واحداً
الحاجة الى التبادر
الاشياء والامارات

فانما هو
فيكون استعمال
فيكون المستقام
كونه جوازاً في
دفعه مع عدم
وقد يجعل ذلك
صحة سلبه عن
يراد منه سلبه
عنه ان يصرح
والحصول وان
في الاخرى ان
منه الثاني لزم
ان عدم صحة

صحة السلب تجعله مادة علمية مودود مصدح وبديان وضع ان ارد بالحق الذي لا يصح سلبه مطلقا المعنى في البيت ح عدم كونه مادة على الحقيقة وان ارد بالحق
المعنى الحقيقي فلزوم انه وعلبه واضح فالعقل لا فصل الحق ان الدور فيه مضمرة لان معرفة كون الانسان مثله حقيقة في البليد موقوف على عدم صحة سلب المعاني الحقيقية
لانسان عنه موقوف على عدم معنى حقيقي لاننا يجوز سلبه البليد كالكامل في الانسان ومعرفة عدم هذا المعنى موقوف على معرفة كون الانسان حقيقة
في البليد قولنا ان الحكم بعدم صحة سلبه معناه الحقيقة في معنى الحكم بعدم معنى حقيقي لاننا يجوز سلبه البليد فان كلمة من معناه الحقيقة في العلم
صحة سلبه عنه فليس هناك معنى يصح سلبه في تلك ضرورت امتناع اجتماع المتنافيين في المعنى المفروض فندان مفهومه ان متعاقبان متلزمان في مرتبة واحدة
من الظهور والعلم بكل منهما علم بالآخر على سبيل الاجمال وان لم يكن العلم به متفطنا له بالحق الاخر فعوى التوقف المذكور بين الفساح فادعاء اضرار الدور
عنه بعد هذا العلم بعدم صحة سلب كل المعاني الحقيقية المعنى المفروض متوقف على العلم بكونه حقيقة في نفسه والمفروض ان العلم به متوقف على العلم بعدم
صحة السلب ايضا فالعلم في عبارة حقيقة اثبات الوضع للمعنى المفروض واندر راجع الموضوع على ما بان في تفصيله وهو حاصل لعدم صحة السلب في الجملة فلا
يعتبر فيه عدم صحة سلب كل واحد من المعاني حسب ذكره وبغيره من ذلك بغير ما ذكره من اضرار الدور ومن وجه اخر قد اشار الفاضل المذكور الى ذلك لانه
طالب بالبرهان بين ذلك الجاز حيث اعتبر صحة سلبه من معناه الحقيقة في العلم لوقولنا ان عدم صحة السلب في الحقيقة حقيقة سلبية جزئية كما هو لفظنا
محتاج الى اضرار الدور لكنه لا يثبت في الحقيقة في الجملة وبالنسبة وعلى هذا فله ان يكون في حد الجاز بالوجه الجزئية ويقولون ان صحة سلبه بعض المعاني
الجاز بالموجبة الجزئية ويقولون ان صحة سلبه بعض الحقائق عبارة عن الجاز في الجملة وبالنسبة قلت لفرق بين الامر بين الخلفاء من المعاني المطبق في مادة الحقيقة
استكشاف الوضع له واندر راجع في الوضع له وفي الجاز عدم كونه كذا صدق الاول مع تحقق الوضع له والا لاندراج في الجملة لتصل الموجبة بذلك اما الثاني
فصدق الاول مع انفا الوضع ولا اندراج راسا وتقرير اخر الماخوذ في الحقيقة تحقق الوضع للمعنى الماخوذ في الجاز عدم تحقق الوضع له فاطلاق كونه حقيقة في نفسه ان يكون
مع تحقق الوضع به في الجملة لا يختص الوضع فيه واندر راجع في جميع المعاني التي وضع اللفظ بها انما ان ذلك تمام بعد اعتباره في ذلك لا يجري في معظم الالفاظ
لأنه كذا لفظه وصحة سلبه من معناه بعض عدم اندراج مصادر بعض في بعض في الاخر غالبا ولذا يحكون باندرراج اللفظ في المشترك مع تعدد الالفاظ ولا يحكون
في الحقيقة والجاز وان كان اللفظ مجازا في كل منها لوضوح استعماله من جهة الوضع له بل من جهة مناسبه للمعنى الاخر والحاصل ان اذا لوحظ اللفظ والمعنى فان كان
اللفظ موضوعا بان لا تكون حقيقة فيه ولا كان مجازا ولا واسطة بين الوجهين والمقصود في المقام هو بيان الامارة على كل من الامرين ولا يراد هنا بيان حال الاستعمال
الخاص للناج لللفظة المتكلم فيمكن استعماله في ذلك بعد بيان العلمين فان اذا لوحظ ذلك بالنسبة الى المعنى الخاص من جهة المعنى في نظر المتكلم فيصير حاله في
ذلك لا استعماله مع الغرض عن جميع ما ذكرناه فاما تامة ما ذكره بالنسبة الى ما قلناه في المعنى مع عدم صحة سلبه من معناه المتعددة المصدر المفروض
وهو ان ثبت في اللفظ فليس الا في نادر منها فلا اضرار في الدور بالنسبة الى غير ذلك فبذلك على سبيل الاطلاق هذا ويمكن تقرير الدور ومضمرة في المقام
بوجه اخر وذلك بان يقال ان الحكم بعدم صحة سلب المعنى المارحالا لالفاظ موقوف على فهم المعنى المار من جهة ضرورة توقف الحكم على تصور المحمول وفهم المعنى
بمعناه الاطلاق موقوف على العلم بالوضع والمفروض ان العلم بالقرينة في العلم بالوضع موقوف على الحكم بعدم صحة السلب المفروض استعماله كونه مادة
عليه هذا التقرير في الدور في المقام بغير ما مر في ايراد معنى التبادر لان دوروه هذا على سبيل التصريح وهذا على نحو الاختصاص وقد بقر هذا ايضا
مستجاب بان يقال ان الحكم بعدم صحة سلب المعنى المفهوم من حال الاطلاق متوقف على العلم بما وضع اللفظ لتوقفه على فهم المعنى المارحالا لالفاظ المتوقف على ذلك
له موقوف على الحكم بعدم صحة السلب لكتلة خبريات التوقف الاول ليس توقفا او تبادلا بل واسطة توقف على فهم المعنى المارحالا لالفاظ المتوقف على ذلك
فيكون الدور مضمرة حقيقة وان قرينة ما في الصوتي الثالث لتقصير خبر المعنى فخرجه المحمولين عليه من الكلمات الدائبة والعرضية فانه لا يصح سلب
شي من معناه ومع ذلك ليس شيء من تلك الالفاظ موضوعا بان لا يستعملها حقيقة فتعطل ديماء يخرج عن دائرة الجاز ايضا كاستعمال الموجود في مفهوم
المحمول الناقص ونحوه والحوال ما عدا الاول فثبت على نحو تحقيق الكلام في الغار بين المذكورين ما يراد بهما وما يستفاد منهما بعد العلم بما نقول قد يكون
الوضع في تلك القضية على المعنى الذي يراد معرفة وضع اللفظ بان لا يرد عدم طرح قلمه باللفظ الذي يراد استعماله حاله الواقع في المحمول تام فهو المستقر
بذلك اللفظ وما بعنا والمعنى الذي يفهم من طلاق اللفظ عند العلم بالوضع على سبيل الاجمال فيكون المحمول في مفهومه متعارفا في الاول ذاتا في الثاني
وقد يكون الموضوع في خصوص المصداق العلم بعدم ثبوت الوضع له مخصوص فقد يكون المراد باللفظ المفروض الواقع في المحمول هو المعنى المنقضي من حال
عنه الغار بين الوضع على سبيل الاجمال وقد يكون خصوص المعنى الذي وضع اللفظ بان لا يعلم على سبيل التفصيل لهذا وجوه ثلثة في العارضة المذكورة في الاول
شبه تكشف بها خصوص ما وضع اللفظ بان لا يوضح كون عدم صحة سلب المعنى بذلك اللفظ عند شاهد على كونه سماء وكذا عدم صحة سلب المعنى في اللفظ
حال الاطلاق من تلك المفهوم ضرورة صحة سلبه من مفهومه عن المفهوم الغار به ولما كان المفهوم من اللفظ حال الاطلاق هو معناه الحقيقة في العلم في التبادر
في عدم صحة السلب على اتحاد المعنيين ثبت كون المعنى المفروض هو الموضوع له والفرق بينه وبين التبادر مع ماهو من اختلاف الطريق وان كان المناط بينهما
ان المعنى المفهوم حال الاطلاق ملحوظ في التبادر على سبيل التفصيل ولما قصد بملاحظة تبادره معرفة كونه موضوعا له بخلاف المقام فانه ملحوظ عند علمه على
الاجمال ويستكشف تفصيل ملاحظة عدم صحة سلبه عن تلك الملاحظة في جانب الموضوع وعلى الثاني فالمعنى الذي وضع اللفظ بان لا يعلم على سبيل
عدم صحة سلب المعنى حال الاطلاق استعماله حال المصداق وكذا حال نفس الموضوع لم يخبر كونه المعنى لشمائل لذلك فيستعمل به ولا حال المصداق حيث
كون من معناه حقيقة وحال الموضوع له في الجملة من جهة شموله لذلك عدمه بل يمكن تعيينه بذلك ايضا اذا راد بين امرين او امور بينهما احداهما بالشي
للمعنى المذكور وعدمه كما في التصديق ان العلم بعدم صحة سلبه عدا التراب الخاص من سابو وجه الارض فانه يكون شاهدا على كونه موضوعا مطلقا في
الارض مع انه يكون دليلا على تعيين نفس الموضوع لا يقيم وعلى الثالث فالمعنى الموضوع له متعين معلوم ولا يلزم بالعلامة المذكورة استعمال الوضع له بل

ع
فان العلم بعدم صحة
السلب في الجملة
على العلم بالوضع
انما هو في الواقع
والعلم بالوضع
على العلم بالوضع
فان العلم بعدم صحة
السلب في الجملة
على العلم بالوضع
انما هو في الواقع
والعلم بالوضع
على العلم بالوضع

[illegible]

الاستدلال فان كان المقسم من ملاحظة العلامة المذكورة معرفة كون المبحث عنه موضوعا للفظ فان كان المعنى المستوي عنه معتبرا معلوما كما هو شأنه من الكلام المذكور
فكونه حقيقة فيه لا بد ان يكون معلوما قبل اعمال العلامة المذكورة كقولنا موضوع فلو توقف عليه كان دورا وان خذ معنا الحقيقي على سبيل الاجازة والاهتمام والاهمال
بالعلامة المذكورة تعينه معرفة بموضوعه معلوم ايضا معرفة كون ذلك الجمل هذا المعنى موقوف على الحكم بعدم صحة السلب الحكم به موقوف على العلم باحتمالها
وهو دورا وان اردنا ان يكون المبحث عنه مصداقا حقيقيا لعنا الحقيقي لموضوعنا للفظ بخصوصه فهو يرجع الى اجابة الاولى ولا يكون جوابا اخر وهو ان يكون
الذكر كما ينبغي الاشارة اليه ومنها ان المبحث سلب المعنى عدمها هو صحة سلب المعنى الحقيقي وعدمها هو اعتبارها الحقيقي فمعرفة بان يعلم للفظ معنى حقيقي فمعرفة
وبشكل في دخول المبحث فيها وعدمه فيكون الشك في كون ذلك مصداقا معلوما لكونه موضوعا لا في كون موضوعه محققا بل في صحة سلبه ذلك بصحة السلب على
وهذا انما لا يخلو من دور الاختلاف في الطرفين وانت جاز بان ذلك ايضا بصدق دفع الدور شيئا فنقول ان معرفة كون مصداق ذلك المعنى موقوف على علم
معرفة عدم صحة سلبه موقوف على العلم بان يكون مصداقا له ولكن الحال في صحة السلب في هذا المبحث خلاف في نظرنا الى تقديرها ظاهرنا انما هي حيث ان ظاهر
جعلها علامة للحقيقة والمجاز كونهما على اعتبارين لمعرفة نفس الموضوع له وغيره فصدق ذلك في الجواب المذكور الى معرفة مصداق كل منهما والادور بجاء التفسير فمعرفة مصداق
ومنها ان صحة سلب بعض المعاني الحقيقية كإضافة في ذلك على المجاز لو كان حقيقة لزم الاشتراك المخرج بالنسبة الى المجاز وكان الوجه في تدافع الدور في ان معرفة
كونه مجازا مظهر متوقف على صحة سلب بعض المعاني الحقيقية متوقف على كونها مجازا بالنسبة الى ذلك المعنى الحقيقي فمعرفة الدور لا ينفك عن هذه التاوية فلا
العلم بان يكون مجازا مظهر يندرج فيه العلم بالمجازية بالنسبة الى المعنى المفروض الدور بالنظر اليه على حاله واما انما يوافق معرفة كون مجازا مظهر المتوقف على العلم المذكور
بل عليها وعلى الاصل المذكور ولما تبين من العلامة المفروضة كون مجازا فمعرفة المعنى المفروض من الاصل المذكور عدم ثبوت الموضوع له بخصوصه وعلى المعنى المفروض
سلبه عنه فالدور ايضا مجازا واما انما لا نجد عدم صحة السلب في عدم صحة سلب بعض المعاني الحقيقية موقوف على العلم بان يكون حقيقة فهو المفروض في نفسه
العلم بان يكون حقيقة فهو المفروض في نفسه موقوف على العلم بان يكون حقيقة فهو المفروض في نفسه موقوف على العلم بان يكون حقيقة فهو المفروض في نفسه
اثبات كون مجازا فمعرفة ذلك بان الاصل فلا يكون العلامة المفروضة بنفسها امانة للمجاز وهو خلاف المتدعي منها ان المراد اننا نعلننا المعنى الحقيقي للفظ ومعنا المجاز
ولم نعلم ما اراد القائل من هذا العلم بصحة سلب المعنى الحقيقي على الدور ان المراد هو المعنى المجازي قد نزل الجواب المذكور بعدم صحة السلب
لا يفي من عدم صحة سلب المعنى الحقيقي كون حقيقة في ضرورة عدم صحة سلب الكل على غيره مع ان استعماله فيه مجازا وادور عليه وجودا له ان العلم
المذكور انما قلنا في مقام كون الشك في الموضوع له والمجمل بان يكون للفظ حقيقة في المعنى المستعمل فيه والمجاز او اما مع العلم بان يكون للفظ حقيقة في معناه المجازي
اخر فلا حاجة الى العلامة مع كون جمل على الحقيقة وبدون تبين الحمل على المجاز ويكون متناعا على الحقيقة فمعرفة ذلك وليس ذلك من العلامة في شيء
تأنيها لتوضيح ذلك ففان يكون كل من صحة السلب عدمها علامة لكل من الحقيقة والمجاز فان صحة سلب المعنى المجازي علامة للحقيقة وعدم صحة السلب
بالعكس هم لا يقولون بل جعلهم عدم صحة السلب مادة الحقيقة وصحة السلب مادة المجاز تأنيها ان استعمال الكل في المعنى ليس مجازا مظهر واما ان يكون مجازا
او استعماله في خصوصه مع ارادة الخصوصية من اللفظ فلا ريب في صحة سلبه عن هذا الاعتبار وان يقع سلبه بالاقتضاء الاول فمعرفة في وجهه
جواب ما ذكره في عدم صحة السلب ليس بمعرفة بل هو ما ذكره في الابرار على كلام الجواب على ان العلم المستعمل فيه صلا وادور عليه معرفة صحة سلب المعنى الحقيقي
على المخرج من جهة الحقيقة لا على ارادة غيره يعلم ارادة المجاز لا في الابرار على ذلك ليس من العلامة في شيء والذي يظهر لنا في كلامه ان ذلك
ليس من مقتضى الجواب في شيء كقولنا في الكلام المذكور يشبه بان يكون ضروريا ولا داعي لحل كلامه عليه مع ظهور خلاف بل الظاهر ان مقتضى الجواب في ذلك
على مصداق في اذ استعمال المجاز في البليد شكنا في كون مصداقا لعنا الحقيقي والمجازي مع العلم بكل منهما فمعرفة العلم المستعمل في مقام من جهة الشك المذكور
فان كان فرض الجواب التام في كان اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي ان خلق على غيره من غير اختصاصه وان لم يكن غيره منه فهو متصادق معناه المجازي اعرف
المجوز القليل الا وراك ويكون اللفظ ان مستعملا فيه فمعرفة ان صحة سلب معناه الحقيقي عن ان من افراد المعنى المجازي ان اللفظ مستعمل في معناه المجازي
وقوله فانما علم بصحة سلب المعنى الحقيقي عن المورد كالتحريم فيه فانه اذا بطل اللفظ على مصداق معين من ان يتحقق هناك مورد معلوم للاستعمال في اللفظ
بالمراد منه كيف يعقل سلب المعنى الحقيقي عن الجمل المطلق ويقترب بذلك كون المستعمل فيه مجازا والمحال انما هو ما ذكرناه في كمال الفهم من الكلام المذكور فمعرفة انما علم
جواب ذلك في عدم صحة السلب معلوما بما ذكره في غاية الظهور ايضا فانه فمعرفة ما ذكرناه اندفاع الابرار المذكورة عندنا الاول فظاهرنا انما الثاني فمعرفة انما
اعتبروا صحة السلب عدمها بالنسبة الى المعنى الحقيقي تعينه ومعرفة ما المعنى المجازي فلما لم يكن متعينا مضبوطا بل كان دائرا مادام حصول العلامة لم تعد صحة سلبه
من المعاني المجازية كون مصداقا لعنا الحقيقي لا محال كون مستجابا في مجاز اخر غيرهما ولا عدم صحة سلبه كون من المعنى المجازي لا محال ان معناه المجازي اعرف من الحقيقي
فلا يقع سلب شيء منهما عندنا انما الثالث فلا تالوجه المذكور انما يتبين مصداق معناه المجازي الحقيقي من دون فائدة لمعرفة نفس الموضوع له وغيره فمعرفة ان ذلك
كون المستعمل فيه مجازا اذا علم اندراج ذلك المصداق في معناه المجازي يعترف بان يكون للفظ مجازا في الاستعمال المفروض واما انما علم بعدم صحة سلبه عندنا فمعرفة
الحقيقة لم يقد ذلك كون اللفظ هناك حقيقة ومجازا في الاستعمال للفظ فيه بخصوصه فيكون استعماله مجازا مع صحة سلبه عندنا فمعرفة الابرار عليه من ان مع استعنا
في الفرد بخصوصه صحة سلبه ذلك المعنى عن غير صحة موضوع عدم صحة سلبه لكل على الفرد بالجمال الشائع وان لو حط الفرد بخصوصه فمعرفة هذا الجواب الى الجواب الثاني
الذي حكينا عن بعض الافاضل انما جعل صحة السلب مادة لكون اللفظ مجازا في استعماله المفروض فلم يجعل عدم صحة السلب مادة لكونه حقيقة بل
وج فيه عليه ما اورناه عليه ان لا حاجة اننا في جعل علامة لمحال للفظ بالنسبة الى ما استعماله في حق لا يجرى في عدم صحة السلب بل ينبغي جعل مادة لغيره
المصداق الحقيقي للمجازي ليجري في المقابيل حسب ما مر على ان قد جعل مادة بالنسبة الى الاول ايضا بعد ملاحظة ما هو الغالب من عدم ملاحظة الخصوص في المثال
الكتبات على افرادها فمعرفة ان المراد صحة سلب المعنى للفظ المجرى عن الحقيقة في الفرد فانه يصح عرفان حق البليد ان ليس مجازا ولا يقع ان لا يثبت الشك
العلم من كلامه ان العلم المستعمل فيه صلا وادور عليه معرفة صحة سلب المعنى الحقيقي على الدور ان المراد هو المعنى المجازي قد نزل الجواب المذكور بعدم صحة السلب
لا يفي من عدم صحة سلب المعنى الحقيقي كون حقيقة في ضرورة عدم صحة سلب الكل على غيره مع ان استعماله فيه مجازا وادور عليه وجودا له ان العلم
المذكور انما قلنا في مقام كون الشك في الموضوع له والمجمل بان يكون للفظ حقيقة في المعنى المستعمل فيه والمجاز او اما مع العلم بان يكون للفظ حقيقة في معناه المجازي
اخر فلا حاجة الى العلامة مع كون جمل على الحقيقة وبدون تبين الحمل على المجاز ويكون متناعا على الحقيقة فمعرفة ذلك وليس ذلك من العلامة في شيء
تأنيها لتوضيح ذلك ففان يكون كل من صحة السلب عدمها علامة لكل من الحقيقة والمجاز فان صحة سلب المعنى المجازي علامة للحقيقة وعدم صحة السلب
بالعكس هم لا يقولون بل جعلهم عدم صحة السلب مادة الحقيقة وصحة السلب مادة المجاز تأنيها ان استعمال الكل في المعنى ليس مجازا مظهر واما ان يكون مجازا
او استعماله في خصوصه مع ارادة الخصوصية من اللفظ فلا ريب في صحة سلبه عن هذا الاعتبار وان يقع سلبه بالاقتضاء الاول فمعرفة في وجهه
جواب ما ذكره في عدم صحة السلب ليس بمعرفة بل هو ما ذكره في الابرار على كلام الجواب على ان العلم المستعمل فيه صلا وادور عليه معرفة صحة سلب المعنى الحقيقي
على المخرج من جهة الحقيقة لا على ارادة غيره يعلم ارادة المجاز لا في الابرار على ذلك ليس من العلامة في شيء والذي يظهر لنا في كلامه ان ذلك
ليس من مقتضى الجواب في شيء كقولنا في الكلام المذكور يشبه بان يكون ضروريا ولا داعي لحل كلامه عليه مع ظهور خلاف بل الظاهر ان مقتضى الجواب في ذلك
على مصداق في اذ استعمال المجاز في البليد شكنا في كون مصداقا لعنا الحقيقي والمجازي مع العلم بكل منهما فمعرفة العلم المستعمل في مقام من جهة الشك المذكور
فان كان فرض الجواب التام في كان اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي ان خلق على غيره من غير اختصاصه وان لم يكن غيره منه فهو متصادق معناه المجازي اعرف
المجوز القليل الا وراك ويكون اللفظ ان مستعملا فيه فمعرفة ان صحة سلب معناه الحقيقي عن ان من افراد المعنى المجازي ان اللفظ مستعمل في معناه المجازي
وقوله فانما علم بصحة سلب المعنى الحقيقي عن المورد كالتحريم فيه فانه اذا بطل اللفظ على مصداق معين من ان يتحقق هناك مورد معلوم للاستعمال في اللفظ
بالمراد منه كيف يعقل سلب المعنى الحقيقي عن الجمل المطلق ويقترب بذلك كون المستعمل فيه مجازا والمحال انما هو ما ذكرناه في كمال الفهم من الكلام المذكور فمعرفة انما علم
جواب ذلك في عدم صحة السلب معلوما بما ذكره في غاية الظهور ايضا فانه فمعرفة ما ذكرناه اندفاع الابرار المذكورة عندنا الاول فظاهرنا انما الثاني فمعرفة انما
اعتبروا صحة السلب عدمها بالنسبة الى المعنى الحقيقي تعينه ومعرفة ما المعنى المجازي فلما لم يكن متعينا مضبوطا بل كان دائرا مادام حصول العلامة لم تعد صحة سلبه
من المعاني المجازية كون مصداقا لعنا الحقيقي لا محال كون مستجابا في مجاز اخر غيرهما ولا عدم صحة سلبه كون من المعنى المجازي لا محال ان معناه المجازي اعرف من الحقيقي
فلا يقع سلب شيء منهما عندنا انما الثالث فلا تالوجه المذكور انما يتبين مصداق معناه المجازي الحقيقي من دون فائدة لمعرفة نفس الموضوع له وغيره فمعرفة ان ذلك
كون المستعمل فيه مجازا اذا علم اندراج ذلك المصداق في معناه المجازي يعترف بان يكون للفظ مجازا في الاستعمال المفروض واما انما علم بعدم صحة سلبه عندنا فمعرفة
الحقيقة لم يقد ذلك كون اللفظ هناك حقيقة ومجازا في الاستعمال للفظ فيه بخصوصه فيكون استعماله مجازا مع صحة سلبه عندنا فمعرفة الابرار عليه من ان مع استعنا
في الفرد بخصوصه صحة سلبه ذلك المعنى عن غير صحة موضوع عدم صحة سلبه لكل على الفرد بالجمال الشائع وان لو حط الفرد بخصوصه فمعرفة هذا الجواب الى الجواب الثاني
الذي حكينا عن بعض الافاضل انما جعل صحة السلب مادة لكون اللفظ مجازا في استعماله المفروض فلم يجعل عدم صحة السلب مادة لكونه حقيقة بل
وج فيه عليه ما اورناه عليه ان لا حاجة اننا في جعل علامة لمحال للفظ بالنسبة الى ما استعماله في حق لا يجرى في عدم صحة السلب بل ينبغي جعل مادة لغيره
المصداق الحقيقي للمجازي ليجري في المقابيل حسب ما مر على ان قد جعل مادة بالنسبة الى الاول ايضا بعد ملاحظة ما هو الغالب من عدم ملاحظة الخصوص في المثال
الكتبات على افرادها فمعرفة ان المراد صحة سلب المعنى للفظ المجرى عن الحقيقة في الفرد فانه يصح عرفان حق البليد ان ليس مجازا ولا يقع ان لا يثبت الشك
العلم من كلامه ان العلم المستعمل فيه صلا وادور عليه معرفة صحة سلب المعنى الحقيقي على الدور ان المراد هو المعنى المجازي قد نزل الجواب المذكور بعدم صحة السلب
لا يفي من عدم صحة سلب المعنى الحقيقي كون حقيقة في ضرورة عدم صحة سلب الكل على غيره مع ان استعماله فيه مجازا وادور عليه وجودا له ان العلم
المذكور انما قلنا في مقام كون الشك في الموضوع له والمجمل بان يكون للفظ حقيقة في المعنى المستعمل فيه والمجاز او اما مع العلم بان يكون للفظ حقيقة في معناه المجازي
اخر فلا حاجة الى العلامة مع كون جمل على الحقيقة وبدون تبين الحمل على المجاز ويكون متناعا على الحقيقة فمعرفة ذلك وليس ذلك من العلامة في شيء
تأنيها لتوضيح ذلك ففان يكون كل من صحة السلب عدمها علامة لكل من الحقيقة والمجاز فان صحة سلب المعنى المجازي علامة للحقيقة وعدم صحة السلب
بالعكس هم لا يقولون بل جعلهم عدم صحة السلب مادة الحقيقة وصحة السلب مادة المجاز تأنيها ان استعمال الكل في المعنى ليس مجازا مظهر واما ان يكون مجازا
او استعماله في خصوصه مع ارادة الخصوصية من اللفظ فلا ريب في صحة سلبه عن هذا الاعتبار وان يقع سلبه بالاقتضاء الاول فمعرفة في وجهه
جواب ما ذكره في عدم صحة السلب ليس بمعرفة بل هو ما ذكره في الابرار على كلام الجواب على ان العلم المستعمل فيه صلا وادور عليه معرفة صحة سلب المعنى الحقيقي
على المخرج من جهة الحقيقة لا على ارادة غيره يعلم ارادة المجاز لا في الابرار على ذلك ليس من العلامة في شيء والذي يظهر لنا في كلامه ان ذلك
ليس من مقتضى الجواب في شيء كقولنا في الكلام المذكور يشبه بان يكون ضروريا ولا داعي لحل كلامه عليه مع ظهور خلاف بل الظاهر ان مقتضى الجواب في ذلك
على مصداق في اذ استعمال المجاز في البليد شكنا في كون مصداقا لعنا الحقيقي والمجازي مع العلم بكل منهما فمعرفة العلم المستعمل في مقام من جهة الشك المذكور
فان كان فرض الجواب التام في كان اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي ان خلق على غيره من غير اختصاصه وان لم يكن غيره منه فهو متصادق معناه المجازي اعرف
المجوز القليل الا وراك ويكون اللفظ ان مستعملا فيه فمعرفة ان صحة سلب معناه الحقيقي عن ان من افراد المعنى المجازي ان اللفظ مستعمل في معناه المجازي
وقوله فانما علم بصحة سلب المعنى الحقيقي عن المورد كالتحريم فيه فانه اذا بطل اللفظ على مصداق معين من ان يتحقق هناك مورد معلوم للاستعمال في اللفظ
بالمراد منه كيف يعقل سلب المعنى الحقيقي عن الجمل المطلق ويقترب بذلك كون المستعمل فيه مجازا والمحال انما هو ما ذكرناه في كمال الفهم من الكلام المذكور فمعرفة انما علم
جواب ذلك في عدم صحة السلب معلوما بما ذكره في غاية الظهور ايضا فانه فمعرفة ما ذكرناه اندفاع الابرار المذكورة عندنا الاول فظاهرنا انما الثاني فمعرفة انما
اعتبروا صحة السلب عدمها بالنسبة الى المعنى الحقيقي تعينه ومعرفة ما المعنى المجازي فلما لم يكن متعينا مضبوطا بل كان دائرا مادام حصول العلامة لم تعد صحة سلبه
من المعاني المجازية كون مصداقا لعنا الحقيقي لا محال كون مستجابا في مجاز اخر غيرهما ولا عدم صحة سلبه كون من المعنى المجازي لا محال ان معناه المجازي اعرف من الحقيقي
فلا يقع سلب شيء منهما عندنا انما الثالث فلا تالوجه المذكور انما يتبين مصداق معناه المجازي الحقيقي من دون فائدة لمعرفة نفس الموضوع له وغيره فمعرفة ان ذلك
كون المستعمل فيه مجازا اذا علم اندراج ذلك المصداق في معناه المجازي يعترف بان يكون للفظ مجازا في الاستعمال المفروض واما انما علم

37

[illegible]

وصرح جماعة بالرفع منه كما هو ظاهر من جهة الأول أنه لو قيل بوضع واحد منها دون الباقي لزم الجواز قبل بوضع لكل لزم الاشتراك وكل من لا يرى
مخالفة للأصل فلا بد من القول بوضع المقدار المشترك خاصة حتى يقوم التبريل على خلافه وبرهنا على القول بوضع المقدار المشترك بقضي يكون مجازا لكل
من قسميه وإنما يلزم زيادة المجاز وجوبه بان بعد الجواز لا يلزم على تقدير اختصاص الوضع لواحد من القسمين أو اختصاصه إذا فاضل استعمال المقدار
المشترك وبين أن التناوي كاف في الإبر على أنه قد يرجح أن كتاب التجوز في المقدار المشترك لفعله استعماله فيه بحيث يعلم إذا كان خصوص واحد من القسمين أو
الانضمام ويمكن أن يقال بوضع المقدار المشترك كاف في كون خلافة على ما من الانضمام على سبيل الحقيقة ولا حاجة إلى ملاحظة الخصوصية في الاستعمال
يلزم المجاز بخلاف ما إذا قيل بوضع مخصوص واحد الانضمام فإن استعماله في الباقي أو في المقدار المشترك لا يكون إلا على سبيل المجاز فلا يلزم القول بحصول التجوز
شي من الاستعمال بناء على الوجه الأول لا يمكن تصحيحه على وجه الحقيقة حسب قرائنه وبدفعه ذلك ثبات اللغة بالرجوع من غير رجوع إلى التوقيف لم
استعماله في المقدار المشترك يمكن الحكم بثبوت الوضع له من جهة الأصل على بعض الوجوه وتوضيح المقام أن كل من استعمال اللغة في المقدار المشترك وخصوص كل من القسمين
واحدهما إما أن يكون معلوما أو لا يعلم شيء منهما أو يكون الأول معلوما والثاني وبالعكس ففي الرابع وجه للقول بكونه حقيقة في المقدار المشترك مع فرض
ثبوت استعماله في السابق أو احتكامه بان الاستعمال على دارته في كثير من المقامات بحجة الاحتمال عكس فيه والاستثناء إلى الوجه المذكور يخرج بحصول معقول على أن
الأوضاع مضافا إلى استعماله في السابق وكذا الحال في الأول والثاني الحكم لا يبرهن الرجوع إلى ما ذكر استنادا إلى النقل ولا إلى ما يستظهر من حصول الوضع كما هو
ملاحظة الوجه أن لو فرض حصول ثبوت في المقام يمكن القول بصحة الاستثناء إليه في الجميع كما إذا أطلق على معاني عدة متكررة مشتركة في أمرا مع ظاهرة بوجه واحد
ذلك الجامع فيكون خلافة على كل من تلك المعاني من جهة حصوله في معناه فان كان وضعه لكل من تلك المعاني بعيدا عما فيه من يوم التكرار في الاشتراك المشترك
زيادة الخالصة للأصل الحاصلة في أصل الاشتراك مضافا إلى ندرة وقوعه في أوضاع من أوضاع الاشتراك في ذلك الجامع الظاهر في أن النظر في الوضع به وبعد حصول
من ملاحظة جميع ما ذكرنا بوضع المقدار المشترك لا إشكال في الحكم به وفاقا بحجة ما تقدم من الوجه فليس ضاعا بحصول الفرق ومع عدم إفادة النظر لا عبرة به وظاهر بعض
الافاضل التوقف في الترجيح في الصورة الثانية لكتبة في البعد عن ترجيح الاشتراك المعنوي في الصوت الأولى نظر إلى أن الغالب في اللفاظ المستعملة في المعنى
يكون حقيقة في المقدار المشترك وفيه بعد تسليم أن بلوغ الغلبة إلى حد يورث الظنة محل ما لم يتم لو كان فاضلا بحصول الفرق فلا وجه للتوقف في الصوت الثانية في الحكم
هناك أولى ولا حاجة فيها إلى التمسك بالاعتراض في شيء من استعماله بخلاف الصوت الأولى والمرم التجوز فيها ومن استعماله في خصوص كل من المعنيين واحد
أما الصورة الثالثة فلا بعد فيها القول بوضع المقدار المشترك نظر إلى ثبوت استعماله في المعنى الواحد من غير ظهور استعماله في غيره ففضيلة ثباته على أصالة الحقيقة
مع اتحاد المعنى في الظاهر وعدم ظهور التقيد على ما ذكر الكلام فيه هو على ثبوت الوضع فلا يصلح المذكور أنه بعد ما ذكر هو المستند فيه من جهة الآخر به مطاوع
الفرق بركا هو الغالب فيه لا يجزى من جهة المجاز والاشتراك كما هو مبني الكلام في المقام ومنها أنه إذا قيد اللفظ في الاستعمال بقيد من مختلفين فإن ذلك على وضع المقدار
المشترك بينهما من أن لا يكتفى بالخالف للأصل في التناهي في الأولى كالمجاز مكانه بل يضمن الاشتراك لهما البقاء إذا قام احتمال في المقام والمستند فيه يرجع إلى المستند في
المتقدم وقد عول بعضهم عليه في الاحتجاج على بعض المسائل لا يكتفى بها في الإشارة إلى الحكم بالبناء على العلامة في التهديت غيره ومنع أن يكون كما يأتي في كل
في عند استثناء البعض البوا لوجه فيه شوب وقع كل من التأكيد التجوز والاشتراك في الكلام فلا يبعد مجرد لزوم ذلك ثبوت الوضع للاعتماد كمرارة الإشارة إليه في
المقام أن الأوضاع اللفظية من الأمور التوقفية المبني على توقف الوضع وظهور الوضع من ملاحظة أوزانها وارتدادها وتبع موارد الاستعمال في ثبات الوضع المعنى
ابتداء مجرد هذه الوجوه ونحوها غير محجة على سبيل الإطلاق سببا مع كون التقيد حاصل في كثير من المقامات باعتبار اختلافها وما ينبغي الإشارة إليه في الاستثناء إلى
ذلك في مسائل الدوران ليس بالنسبة إلى ثبات نفس الأوضاع وإنما هو بالنظر في الحكم باسمها أو بفرضها كالألف في أمات من جهة إفادتها الفرق في ذلك
أو بالنظر في معنى حال العبارة من جهة ورودها في القواري عليها أخذ بظاهر الأحوال وما جرى عليه الناس في مكالماتهم ونحوها كما ينبغي حسب ما يأتي في الإشارة إليه في التهديت
في ثبات نفس المعاني مع ثبوت الوضع لها كالحال في ذلك بل لا بد من ثباتها بالطرق المقررة لها ومجرد ملاحظة هذه الأصول لا يفيدها في الغالب يتعين نفس المعنى
وضع اللفظ في التقيد بالوجوه الدائرة في مباحث الدوران في ثبات نفس المعاني غير سديد كما إذا ادعى ثبات كون الصلوة حقيقة في أفعال صلوة الآيات بالالفاظ
بوضعها كالألف في الصلوة على صلوة الاموات في الاستعمال في الشاعرة حقيقة وإذا قلنا بكونها حقيقة في خصوص أن لا تكون والتجوز كانت تلك الاستعمال كما
مجازا لزم القول بالاشتراك وما خلاص للأصل لا بد من ذلك من قبل الاستثناء إلى التهديت لعل في ثبات الأمور التوقفية في الاستثناء لا يفيدها بظاهر ما في
بجواز المقام المذكور في الدوران وسنشير إلى أنه لا يجزى فيها هناك بقرعة مع إفادتها الفرق في خصوص بعض المقامات والمخرج من مباحث اللفاظ هو الفرق في ذلك
فلو فرض حصول ثبوت في المقام بملاحظة خصوصيات الحاصلة في بعض المقامات استثناء إلى ما ذكر من وجده أنه مقيد بالفتيد كما إذا شاع بغيره للفظ بكل منها على نحو
بحيث ظهر من ملاحظة الاستعمال أن كون مدلول اللفظ هو الاعتماد الاستناد إليه من جهة الظهور المذكور لا من جهة أصالة عدم التأكيد المجاز ونحوها فتم ومنه ما هو
الاستنفاء قبل أن يدل على اشتراك اللفظ بين المعنيين الذين يستفهم عنهم الاشتراك لفظيا ومعنويا وقد يرجح الثاني من جهة الاشتراك اللفظي ويمكن ترجيح الأول
فهو حسن الاستنفاء في مجال اللفظ من جهة نقد المعنى ولا يجاز الفيد بكل من الوجهين في مقام التكليف من غير حاجة إلى السؤال وهو الأصل السديد حيث استند
بدل في بعض المباحث لا يثبت على ما ذهب إليه من القول بالاشتراك اللفظي نعم إن كان حسن الاستنفاء في مقام الاختصاص يمكن ترجيح الأول من جهة الأصل المذكور استنادا
بشخص ذلك مقام شك في أنه يتعين مع ثباته عليه الحق لا بد من شيء من ذلك فان حسن الاستنفاء في مقام الاختصاص يمكن ترجيح الأول من جهة الأصل المذكور استنادا
ولو بقي احتمال التجوز ونحوه فلا يبعد لا قيام الاتصال في المقام الباعث على حسن الاستنفاء ولا لا في غير على ثبات الوضع أصلا ومنها صحة الاستثناء لا فاقا بغيره
اللفظ للعدم فيها إذا شك في وضعه وتقيده وضع اللفظ بنفسه لا يبرهن المستثنى إذا صح الاستثناء منه بعد تصديره بزيادة العموم لا بد من أن يندرج فيه بعد تصديره
بها فانها إنما يقيده بغير اللفظ لما بيننا ولا يحسن الجمع دون غيره ويمكن الاستثناء الآخر منها إذا كان ثبات فيها منفوق في كل من الصورين المذكورين أنه لا

اللفظ

المشهور المشهور

اللفظ لما في المستثنى الواجب استثناءه فانه موضوع لا يخرج ما يتناوله اللفظ لوضوح كونه مجازا في المنقطع ان لا يخرج هناك مجازا واقع ولذا اشتهر بينهم انه
موضوع لا يخرج ما يتناوله لادخل في المستثنى منه وبما يقتضيه المقام صحة ما ذكرنا من ان اللفظ في بعض المقامات يجوز ان يكون ذلك انضمام بعض النقصان وقد
يفصل بين المقامين بان يبين باننا لا دلالة لللفظ على نفس المشمول والعموم فهو المعنى الذي يعلق العموم على فرض ثبوته دون اشارة وضع اللفظ لما في المستثنى
نظرا الى صحة الاستثناء منه بعد تصديره باو ان لا يلزم ان لا يكون له دلالة على نفس المعنى المتعلق للمشمول وشك في عمومه كان صحة الاستثناء منه مظهر في دليل على
الشمول لا يثبت الاستثناء عليه ان لا يتعلق به غير ما يثبت العموم الا على سبيل التدرج واما اذا علم ان الاستثناء وشك في مفاد الامر شامل على المستثنى
منه فان صحة الاستثناء منه يدل على ان ذلك من ذلك هناك فاقصى ما ينبغي استعماله فيها بعد ذلك صحة الاستثناء من
الحقيقة ولو كان مجازا للاستثناء المفروض كان في الدلالة عليه كونه قربة لادارة ولا يلزم ان يكون الاستثناء منقطعاً صوره اندراج المستثنى في المستثنى
منه في ظاهر الامر كما اذا قبل تخذ من الاسماء الان بدل فانه قربة على ارادة ارجل الشجاع واما ما في من لفظ الامر صحة الاستثناء حاصله في مثال ذلك مع
انفاء الحقيقة فلا ينافيه كونه لا يخرج ما يتناوله لادخل نظر الى دخوله فيما ارد من اللفظ وان كان له قربة على دخوله في الاستثناء وهو لا يخرج عنه بغير منافاة
ما يثبت في ما قلنا ان صحة الاستثناء لا يثبت على صحة الحمل بحسب اللفظ فكما يجعل ذلك مادة على الحقيقة لاحتمال كون المراد من اللفظ المحمول معنا المجازي
لكذا الحال في صحة الاستثناء لغيره الخيال كون المراد بالمستثنى منه ما يشتمل على مجاز اللفظ الخارج وهذا بخلاف فانه لا يثبت في المستثنى منه فكل الحال في صحة
على العموم كما اشرنا اليه في الجواب واعلم في هذا المقام المذكور ويشكل في بيان هذا الكلام بعينه المقام الاول ايضا فانه ما يثبت عليه صحة الاستثناء على سبيل
الحقيقة اذ لا يعمى من المستثنى منه كما هو مقتضى جهة حساب كره في الاستدلال واما كون تلك الادارة على سبيل الحقيقة فلا سيما اشر اليه في القول المذكور
وتبين ذلك ان هناك وجوها ثلاثة اهل ان لا يكون المستثنى منه مستعمل في العموم ووجه يكون الاستثناء مجازا او اجازة عن مقتضى وضعه على ما ذكر في العجاء
فانها ان يكون مستعمل في العموم لكن على سبيل المجاز ووجه يكون الاستثناء على حقيقة المفروض اندراج المستثنى في المستثنى منه وحصول الخارج بالاستثناء
كما هو مقتضى جهة مخرج وجع المستثنى من غير مقتضى وضعه لا يقتضي مخرج الاستثناء ايضا فانه ان يكون مستعمل في العموم موضوعا باذنه ووجه لا يجازي في
الامر من مقتضى في المقام هو الاحتياج بصحة الاستثناء على ذلك هو على فرض صحة ما يثبت الوجهين العنوين وغاية الامر ان يمتنع في ثبوت
المستثنى منه لانه ما صالة الحقيقة بعد ثبوت استعماله في العموم وقد عرفت ان لا يثبت ذلك افع اتحاد المستعمل فيه لا مع تقدمه ويمكن تبيين الاستدلال في وجه
احدها ان يثبت ان صحة الاستثناء دليل على استفادة العموم منه في سائر استعماله والامر بوجه ورود الاستثناء عليه فانه استعماله في غيره فلا يكون
صحة ورود الاستثناء عليه مظهر فيكون اخر صحة الاستثناء منه دليل على اتحاد معناه ووجه فلا اشكال في الحكم باصالة الحقيقة حسب ما مر فان قلت
ان ورود الاستثناء عليه فاض باستعماله في الخصوص وهو مغاير للعموم فبعد معناه قلت فرق بين استعماله في الخصوص كون الموضوع هو المقصود
اجزاء استعمال اللفظ في العموم او لا يكون فالمرور في الخصص عليه فان استعماله في الخصوص على وجه الاول فاض بعد المعنى فاعلم انما على الوجهين
فلا سؤالا وجها للتحقق في اقسام المجاز ولا كما ينبغي فلا تغفل نعم يمكن ان يقال ان الوجه المذكور لا يثبت صحة الاستثناء دليل على الوضع وانما هو دليل
على جعل اللفظ من مورد اجزاء الاصل المذكور فالذي يدل على الوضع هو الاصل لان بوجه باننا ان كان سببا بعد في اشارة الوضع استند ذلك اليه ولا مشا
بعد بغيره لانه لا يخرج عن تكلف ثابته ان يقول مدلول اللفظ للاستثناء على سبيل الاشارة شاهد على وضع اللفظ للعموم او لا وضع له لكان استفادة
منه متوقفا على قيام القربة عليه فلا يثبت صحة الاستثناء منه الا بعد قيامها هفت والقول يكون نفس الاستثناء
قربة عليه مدعى باننا احتاج جعل قربة عند وجوده واما صحة وروده عليه فلا يغفل ان يكون قربة عليه بل هو شاهد على كون المعنى في نفسه بل ذلك
ولا يمكن ان يكون كل الاعم وضعه للعموم لو كان موضوعا لغيره فلهذا مشترك بينه وبين غيره لم يطرده
عرفت وقد عرفت في المقام المذكور ان نسبة الى صحة الحمل في دلالة المعنى الحقيقة في فرق بين مطلق صحة الحمل وكون اللفظ مع اطلاقه قابل للحمل التوقف تلك
ان على قول معنا الحقيقة في صحة الحمل في الاستثناء الى ذلك في المقام الاول بان اخص ما يثبت صحة الاستثناء هو استفادة العموم من المستثنى
منه في المطلق سواء كان فاد تدرج على سبيل الوضع او بالانضمام من جهة العقل صحة الاستثناء الحقيقة على كل من الوجهين كما في اكرم كل رجل الان بداء
ما جازي احد الا بد فان شمول الاول للامداد من جهة وضعه والثاني من جهة دلالة على نفي الحقيقة مستلزمة لنفي اجماله فالاستثناء اليه المثال على الوضع
العموم ليس في محله نعم لو اخص الامر في دلالة على العموم على وضعه كما في لفظ كل وخوها ان الاستثناء اليه اشارة ومنها اختلاف جمعي اللفظ بحسب معنيته مع ثبوته
كونه حقيقة في اجماله فان ذلك دليل على كونه مجازا في الامر كما امر في الجمع بملاحظة اطلاقه على القول بخصوص المعلومات كونه حقيقة في امر بملاحظة اطلاقه
على الفصل على امور فيستفاد من الاختلاف المذكور كونه مجازا في الثاني دلالة على اختلاف الجمع بحسبها فان اختلافه بالنسبة اليها دليل على اختلافها
في اللفظ بالانظر اليها ولو كان موضوعا باذنه لم يؤثر ذلك اختلاف في اللفظ بملاحظة كل منها واما ما يثبت عليه اختلاف المعنى والاختلاف في الجمع
فان يثبت على اختلاف في حال اللفظ وهو غير حاصل الاعم كونه مجازا في الامر كذا يستفاد من الامدى في الاحكام وهو من لو هو يمكن ان لا مانع من اختلاف في
الاستثناء بحسب اختلاف معنيته كما اشرنا اليه في المثال في النهاية فانه اذا بد باعتب اختلاف حال اللفظ في اختلاف جموعه ما يثبت ذلك في ولا يثبت المدعى في
الاستثناء بحسب اختلاف معنيته كما اشرنا اليه في المثال في النهاية فانه اذا بد باعتب اختلاف حال اللفظ في اختلاف جموعه ما يثبت ذلك في ولا يثبت المدعى في
الاستثناء بحسب اختلاف معنيته كما اشرنا اليه في المثال في النهاية فانه اذا بد باعتب اختلاف حال اللفظ في اختلاف جموعه ما يثبت ذلك في ولا يثبت المدعى في
الاستثناء بحسب اختلاف معنيته كما اشرنا اليه في المثال في النهاية فانه اذا بد باعتب اختلاف حال اللفظ في اختلاف جموعه ما يثبت ذلك في ولا يثبت المدعى في

المشهور المشهور

وضع اللفظ للقد المشترك بين المعنيين ادعى انهما لا يخلو من الجمع بحسب اختلاف قسمة فلو علم كون اللفظ على احد المعنيين حقيقة ولم يعلم حال الآخر
امكن ان وضع اللفظ للقد المشترك باختلاف جمع حسب طرائقه فكل واحد يكون حقيقة في خصوص المعنى المذكور فيكون مجازا في الآخر لكونه اول من الاشتراك
فالحاصل من ملاحظة الاختلاف في الجمع هو المعرفة بعدم وضع اللفظ المشترك بين المعنيين انما ثبتت كونه حقيقة في خصوص احد المعنيين من جهة العلم بالظلال
عليه على سبيل الحقيقة وكونه مجازا في الآخر من جهة مرجعية الاشتراك وهذا الوجه اول ما ذكره الامام في الاشارة لانه لا دلالة في اللفظ على الوضع بخصوص شيء من المعنيين ولا
على نفي الوضع بالنسبة الى شيء منهما وانما استفيد وضعه لاحد هاهنا على خلاف الخارج وحكم بنفي الوضع للآخر من جهة اصل عدم الاشتراك فليس ذلك من الرجوع الى
الامارة في شيء يمكن ان يعتبر تلك المادة لعدم وضع اللفظ المشترك وقد عرفت ان ذلك مدخل في اثبات وضعه بخصوص احد المعنيين فقد بعد بملاحظة
من امارة المجاز بل الحقيقة بغيره ويمكن ان يثبت بان اختلاف الجمع في اشتراك اللفظ وقد عرفت معنى على عكس ما ذكره الامام في اللفظ بل الحقيقة بما يلاحظ مما بينها
المجازية جمع مخصوص كما يجوز التوسع في المفرد بالظلال على غيرها وضع له فاما مانع من جريان ذلك جمعها بغيرها كما هو الغالب فالنحو المذكور بوضع جمع له بملاحظة
المفرد شاهد على كونهما وضع اللفظ له وايضا المفرد يثبت الوضع بالنسبة الى الجمع فاما المادة ايضا موضوع في ضمنه فبعد ثبوت الوضع بالنسبة اليها في الجملة
وتحقق استعمالها في المعنى المفروض يستظهر كونه حقيقة بغيره على ان الغالب بل المفرد يتبعه الجمع لا وضاع المفردات فتحقق الوضع على حصوله في مفرد ايضا
منها التزام التقيد فانه ليس المجاز بالنسبة الى ما يلزم منه مثل جعل ذلك في نادر الحرب كره الحاقه بغيره في النهاية وكانه اراد به غلبة التقيد لو روي استعمال اللفظ
المدكورين في ذلك من دون التقيد بغيره في الجمع شاهد على كونهما لا يخلو من الجمع عن اشكال لانه ان يكون ذلك التقيد احد المشترك والاول في هذا المقام
ما ذكره في الحكم من انه اذا كان المألوف من اهل اللغة انهم اذا استعملوا اللفظ في معنى اطلقوه اطلاقا واذا استعملوه في غير قربة فان ذلك دليل على
كونه حقيقة في الاول مجازا في الثاني والوجه فيه ظهور الصورة الاولى استقلال اللفظ بالذات والثاني في توقفه على القربة وانما يكون ذلك في المجاز ويجري
ما ذكره بالنسبة الى استعماله في العام والخاص بغيره والتقدير المذكور على فرض مجاز في الجمع ربما يفرغ على ذلك كون الماء مجازا في الحقيقة لا يستعمل
غالباً مقبداً وكذا الصانع بالنسبة الى الصانع الاموات وفيه ما لا يخلو من احتمال فثبت الوضع في الاول بصورة الاضافة وان كان المقصود المجاز جاعل الموضوع واحتمال
كون اللفظ ظاهرة في احد المعنيين من جهة غلبة ونحوها فيوقف صرفه على الآخر على التقيد بالجملة غاية ما يستفاد من الوجه المذكور ظهور اللفظ في احد المعنيين
المفردين وتوقف صرفه على الآخر على وجود القربة وليس ذلك من لوازم المشابهة للحقيقة والمجاز قد يكون ذلك من جهة التسمية والعلية ولو كان اللفظ لا يخلو
ونحوه كما هو الحال في كثير من المقامات نعم لو علم ان هذا الطريق لا يخلو من خصوص مقام اتحاد الاستئناس الى ذلك فانه ان يكون اطلاقه على احد معنيين متوقفاً على
للاطلاق على الآخر فثبت العكس فان ذلك علم على كونه مجازا في الموقوف ذكر في به والاحكام وزاد الاجتزال لانه على الحقيقة بالنسبة الى الآخر ومثلهما لا يخلو من قوله ومكره
مكره الله وهو غير محبة بالنسبة لمكره تعالى مكره من دون المقابلة المذكورة ولذا اورد عليه بعض الافاضل يمنع التوقف المذكور وعدم تسليم الاثر ام وهو كما
مناقشة في المثال وان كان المقصود منع حصول التوقف المذكور مع كونهما يكون معاً تحقق عنوان المسئلة فليس في محله حصول التوقف في بعض المواد قطعاً كما في قوله
فالاول اخرج شيئاً من ذلك فثبت ان المجازية فيها الظهور وتوقف طرائقه على المعنى الآخر على المقابلة ووجه ذلك في التوقف في الآلة من خارج في عدم الاثر والظهر
امارة اخرى سواء واقدا لا تفرق عدم توقف استعماله في الآخر على المقابلة على كونه حقيقة بغيره نعم يمكن الحكم بكونه حقيقة في ذلك بعد انحصار ما يحتمل الوضع لغير
استعماله فيه بالنسبة الى الصلة الحقيقة ومنها اصناع الاشتقاق مع كون المعنى صفة فائمة بوجوه فان اشتقاق اسم منه لوصف مع عدم حصول مانع من الاشتقاق
دليل على كونه مجازاً ايضاً كما في الاطلاق الامر على الفعل فائمة لا يشترط ان قام به ذلك الفعل لفظاً الامر كره في الاحكام ثم اورد على ذلك بان اشتقاقه بلفظ الراجحة العالم معناه
بالجم مع عدم صحة الاشتقاق واجاب عنه بالمنع نظر الى صحة اشتقاق المرفوع له وقد ثبت على البراء المذكور في به في الآلة فنفس على عدم صحة الاشتقاق المرفوع وانما يثبت
الاشتقاق المذكور ووروده في الاستعالات فالظاهر ما ذكره الامام في الاشارة لانه لا دلالة ما ذكره على الجواز مما لا شاهد عليه وكفى بما فرض من عدم صحة الاشتقاق في اللفظ
مانعاً منه فكيف يثبت اشتقاق المانع الاخرى من العلوم والمكاتب صفات فائمة بوجوه وانما يثبت الاشتقاق من لغة الملكة ولا من اسما العلوم الا في بعضها كاللغة
والحكم ونحوه في الكلام في المرام يذكر فاعرف في المقام اشاراً الى حاجته من الاعلام وهي ان كل معنى يشهد الحاجة الى التعبير عنه بالخصوص في كثير من المحتاج الى الجوارح والبيان
بحسب الحكمة وضع لفظه باذنه سواء اخذ ذلك المعنى على خلافه ووضع اللفظ باذنه فيكون كل من اللفظ الوضع والموضوع له عاماً واعتبر المعنى المفروض ووضع اللفظ
مجازاً بل يكون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً فليس الكلام في خصوصية الوضع وانما المقصود ثبوت الوضع له في الجملة وعدم الاكتفاء في بيان المجاز والاشارة
نحوها وقد نص على الحكم المذكور العلامة في باب وبه واطال القول فيه في باب العموم واجتبه في بيان وضع اللفظ في اللغة للعموم وقد حكى اكثر عن جماعة
منهم السيد الشيخ والامام في العصب والظاهر الاول هو بدل عليه مورداً الاول ان المقصود الوضع موجود والمانع منه مفقود فيجوز حقيقة اما الاول فلان اللفظ
على وضع اللفظ هو لتسهيل الامر في التعبير عما في اللفظ عند الحاجة الى التعبير المفروض ثبوت الحاجة في المقام على الوجه لا كل واما الثاني فانه لا مكان للفعل في
نفسه قدرة الوضع على ايجاده فان قلتان ذلك مما يثبت اذا كان الوضع عاماً لاشتد الحاجة اليه كره دورانه بين الناس حتى يكون مقتضياً لوضعه هو
قلت ان قلنا بيان الوضع هو الله فظهر وان قلنا بانه البشر فلو وضع ان مثل ذلك مما لا يخفى عليه لما شتر الناس معرفة بما يحتاجون اليه للتعبير
ففرجه له بالحوال خارج عن مجازي المعاد ان سبب ايجاده بغيره بغير الحاجة اليه في الخطابات الدائرة الثانية ان قضية الحكمة عدم اجمال الوضع بالنسبة الى مكان
كانت بعد البناء على وضع اللفظ بازاء المعاد وجعلها آلة للتعبير والافهام لوجهل الوضع في المقام لم يكن انهامها اذن بالالفاظ وتوقف على ملاحظة الاشارة
وضم لقارئ والامارات في ذلك في الامور الدائرة المتداولة مخالف الحكمة الباعثة على وضع الالفاظ ان قلتان الوضع لاهل وضع الالفاظ بازاء تلك الالفاظ
حتى يتوقف بيانها الى التعبير بالاشارة والافهام بغير اللفظ والعبارة حتى يبره ما ذكرت بل وضع جملة من الالفاظ بازاء معاً خاصة ثم وضعها لكل ما يناسب تلك
المقاصد يثبت بها ارتباطها بخصوصها بالوضع النوعي المخصص في كونها في انهامها بالالفاظ وانفرد في ضم بعض لقارئ كما هو الحال في المشتركات مع تعلق الوضع

التعقيب

التعريف بها فمما يمنع من كلفها الواضع فيها ذلك فالمدعى حصول التعريف بخصوص بالحقايق والذى يقتضيه لوطيل كونه هو شوثا لوضع على انوعه
قلت لا ريب ان الحكمة في وضع الالفاظ هو لتسهيل الامر على الناس في بيان مطالبهم والتعبير عما في ضمائرهم وقصبت ذلك كون الاوضاع المتعلقة بها تعيبت على
هو الحال في اوضاع الحقايق اللغوية ان هو الطرية الاكل والنحو الاسهل في ذلك لما في التعيبت الحجازية من توقفت الافهام على الترتيب وصعب فاصحابها في بعض الجوانب
فختل الامر لاجل ذلك كان الاشتراك على خلاف الاصل مع طهوه الفرق بين القرينة المعتبرة في الجواز والحاصلة في الاشتراك ليست القرينة المحققة في الاشتراك
على الافهام حصول الفهم بعد العلم بالوضع كما هو الحال في الجوان فان نفس افهام المعنى تتماهى من القرينة دون الوضع لمتعلق به كما سبق بيانه نعم لا يكون في الجوان فوا
اخرضاة رادة على اصل التعيبت عما في الضمير من محسنة اللفظة ومعقوبة بعض الوضع فبعض التكامل المقصود لاختلاف على الحقيقة في الحال لا يكون بغيره لان يكون في
تعيين اللفظ للمعنى من المناهات لما هو اصل الغرض من وضع الالفاظ سيما بالنسبة الى المعاني الدائرة والامور المتداولة نعم لو كان هناك معنى قل ما يحتاج
الى التعيبت عنه في المحاطات فربما اكتفى لبيان الجوان في تلك الاوقات اننا قد تتبعنا الالفاظ الموضوعات واللفظ الدائرة وجدنا المعاني التي يشهد لها الحاجة وبكسر
دورانها في الجوان وقد وضع الالفاظ بانها لم يلبسها الواضع لتوقفت استعمالها فيها على ملاحظة العلامة بينها وبين غيرها فاذ شئت في وضع اللفظ بانها
معنى من تلك المعاني فلتنطبق المشكوك بالاعم الغلبان قلت انما نجد كثيرا من المعاني التي يشهد لها الحاجة لاهل الوضع وضع لفظ خاص بارادتها فتم ما ذكره
من الاستمرار فان انواع اوجه كالحاجة المسك العنبر والعود ونحوها من المعاني المتداولة بخصوصها لم يوضع لها لفظ بالخصوص وكذا كثير من المعاني المتداولة
والصفاء وما والرتان ونحوها مما ايضا هي في الدوران وعدم وضع لفظ خاص بارادتها وذلك كما يكون هادما للاستمرار المدعى كذا يصح جعله نفعا للوجهين
الا ان ادلومت دلالة على المدعى كذا يصح جعله نفعا للوجهين كذا يصح جعله نفعا للوجهين كذا يصح جعله نفعا للوجهين كذا يصح جعله نفعا للوجهين
من اضافة شئ الى غير شئ ولا يتم شئ الى شئ كالسماء والارض والماء والجبال والجوار والانهار والتمزق والتبديع والحظوظ والتعريف ونحوها من الذات والافعال
واللون والحسن والقبح والعداوة والحسد ونحوها من الصفات هذه مما يجب وضع الالفاظ بارادتها مع شدة الحاجة اليها وكثرة دورانها حسب ما ذكرنا اليه من
عنها في المحاطات وقضت ملاحظة الاستمرار عدم اهل الوضع وضع اللفظ لمخصوصها ومنها ما يكون متعادلا بباطنية وامور اكثر مرتبة حاصلة من ضم المعاني بعضها
التي هي كالمركان الثابتة والناضحة هناك قد وضع الوضع الالفاظ خاصة لبيانها الا فرادته وقرنا فونا في فهم المركبات فبعض الالفاظ بعضها الى البعض تركيبها مع
اخر تركيبا تاما او افاض صاحبها يقتضيه معنى المقصود فبعضها اضافة وتوصيفا وتعيينا وبجملته فعلية واسمية خبرية وانشائية لتلك المعاني المركبة على حسب
اختلاف تركيبها وهذا القدر كان فيها ولا يجب وضع لفظ مفرد بارادتها المعاني التركيبية فاذ كثر من التقصير ان يرد بعدم وضع لفظ لتلك المعاني اصلها ووضع
فهم كان يرد بعدم وضع لفظ مفرد بارادتها فقد عرفت انه لا حاجة اليها ما يكون امورا جارية متجددة على مثال الدوران والارادة تحتاج الى تعيبت عن جملة منها جامعة
دون اخرى فافترس دون غيرها فهذا مما لا يمكن وضع الالفاظ اللغوية بارادتها لعدم تناسبها ولا خلاف الحاجة اليها بحيث لا يكون لارادة من في اوضاع الكلية
المتعلقة بالكلية التي ندرج فيها سواء وضعت بارادتها او جعلت مرادها لغيرها فالتعلق الوضع بحجتها فان يكون افهام المخصوصات بانضمام القرائن والامارات
ان يحصل هناك مرتبة في بعضها الكثرة الدوران فتحتاج ان في وضع شخصي كما في الاعلام الشخصية لا ريب لادن بوضع اللفظ بل يتأكد من يحتاج الى التعيبت عنه
لا يوجد في اوضاع اللغوية ما يتعلق بالاعمال المعرفية فان قلت ان كان وضع الالفاظ بارادتها والكلية والتعريف عنها كافي في افهام ما يندرج فيها وبيانها فلا حاجة ان
الى وضع الالفاظ لمخصوص المعاني المتدبرة تحت تلك الكلية وان حصل هناك حاجة الى التعيبت عن تلك المعاني بخصوصها واشتد الاحتياج الى بيانها وجاز فلا يمكن
اجراء القاعدة المذكورة في الموارد المعرفية فان كان وضع الالفاظ موضوعا لمعاني كلية يندرج فيها اكثر المعاني المتداولة قلت من البين ان يندرج تلك الالفاظ الموضوعات
بارادتها الكلية غير ان في جميع المقامات التي يرد فيها افهام المعاني المتدبرة تحتها فوضعت ذلك ان اداة افهام الجزئية كانت بواسطة الكلية كما تكون بمثابة كون
ذلك الامر يندرج في كل فرد منه ومصدره فلهذا فهم ذلك لكل بواسطة اللفظ الذي عليه يحصل الانتقال المخصوص المذكورة اما بواسطة وضع لفظ كالشواهد
لقيام القرينة على اللفظ ومن الحال فهذا مما يحصل به الافهام بسهولة وعليه جرى امر اللغة في كثير من المقامات وقد يكون بملاحظة ذلك الامر يندرج في نفسه ففقد
الكل افهام باللفظ الموضوع للكل كذا اردنا باننا معنى التمر او التبيب لا يمكن افهامه باضما معنى الجوهر الجسم بخود ذلك فان اكتفى بالوضع فيه بالقرينة فحاز
او الاشارة كان في ذلك تقويت ما هو المقصود بالوضع فلا بد ان من وضع لفظ بارادته في اللغة مع حصول الحاجة الى التعيبت عنه في الغالب قد يندرج في القول الاخر بان النوع
ما ذكرنا اننا في التعيبت في اثبات اوضاع اللفظة فلا معقول عليه انه يندرج في حكمه الواضع التفتاة الى ذلك عدم عقلية عنه وعدم معارضة كراخه
نظم وكل ذلك غير معلوم ودفع الجميع ظاهر بعد ما قرناه ثم لا يخفى عليك ان ما ذكرناه يندرج في شوثا لوضع اللغوية فيما يشهد لها الحاجة الى التعيبت عنه في اصل المحاطات
كما هو الحال في الالفاظ العنبرية لئلا استدلالا مترج الى ذلك انشائية واما ما طرأت الحاجة اليها مما يجدد او يجدد الحاجة اليها فاما ان يكون الاحتياج اليه من علة
الناس فينبغي القول بتقوية القرينة العامة فيه ووضع لفظ متجدد بارادته وانما ان يكون الحاجة اليه صناعة مخصوصة من غير خاص فلا بد من القول بتقوية
له ذلك لغيره ففتح اثبات الوضع التعيبت بارادته مع شوثا لوضع الحكمة في وضع تلك اللفظة ومقررها وملاحظة الحال في كثير من الالفاظ الدائرة في الصناعات
الاشياء ان تلك اثبات الحقايق الشرعية حسب ما في الاشارة اليه انتم هذا كذا في شوثا لوضع نفس الوضع واما تعيبت بخصوص الالفاظ الموضوعات فلهذا من القاعدة
المذكورة ويمكن تعيبتا بملاحظة المقامات اذ اقام هناك شاهد على التعيبت على فرض شوثا لوضع كما هو الحال في الحقايق الشرعية وفي لفظ العو في الجملة العاشرة
الادارة امر في اللفظ بين احد الامرين من الامور الخالصة للاصل فهناك صوغا للدوران دائرة في كتب الاصول وتفصيل الكلام في المرام مع توسعة في الاعمال ان في
ان هناك امور وسبعة مخالفة للاصل الاشتراك والجواز والتخصيص والتعبدل الاضمار والانتقال والشيخ والمقصود في المقام معرفة الترجيح بينها من حيث واقعا مع قطع النظر
عن سائر الامور الطارئة عليها المحجة لها بحسب مقتضى المقامات لا لغير ذلك حد مضبوط بحيث عنها في الاصول واما تتبع ملاحظة المقامات الخاصة نعم بحيث في الاصول
عن جهة الحق المتعلقة بالالفاظ وهو كلام في ذلك على وجه كل في الظاهر في الجملة انما لا خلاف فيه في قول ان الدوران بين الوجود المذكورة قد يكون شائبا وقد

۱۰۰

وعدم فلا دلالة فيه على ذلك لانفاء دليل على حجة الاصل في المقام على سبيل التعبد قلت انما يتم ما ذكرنا انما بالاعمال الاصل المذكور اثبات معنى للفظ
فانه لا وجه ان الحكم من دون اللفظ وامارة اريد بنفسه فلا وجه لاعتبار اللفظ فيه بل يكفي في ذلك مجرد الشك في ثبوت ما يتناشأ اثبات اللفظ على اللفظ لا
يمكن الحكم بالثبوت كما هو المفروض في المقام فيجوز على عدم بعض الاصل وانما خبر بان قضية ابتداء اللفظ على اللفظ تقع عدم حصول اللفظ لا يمكن الحكم
بالثبوت كما هو المفروض في المقام فيجوز على عدم بعض الاصل وانما خبر بان قضية ابتداء اللفظ على اللفظ تقع عدم حصول اللفظ لا يمكن الحكم
مع عدم حصول اللفظ بل يفي بالتوقف فيها عن الحكم لا الحكم بنفسها كما هو المفروض بعد التسليم فاما ما يتبع الاستدلال الى ما ادعى من الاصل في نفى اوضح المعنى المذكور
واما اثبات اتحاد المعنى الموضوع للمعنى لللفظ اليه عندنا في القرائن ويجوز ان يكون له في اللفظ خصوصية فهو من الامور الوجودية لا المتعينة في المقام على
المتن لا وجه للحكم بكون شيء مقصود المتكلم من دون حق باذنه ولا اقل من اللفظ به بحسب متفاهم العرف والمفروض ان الشك فيه في المقام لا يتحقق
في الجواب ان يقال لا يقول بما ذكرنا الا مع اللفظ به وقد عرفنا ان الكلام في تقديم الجواز على الاشتراك بعد ملاحظة كل منهما في نفسه مع قطع النظر عن الامور الظاهرة
عليها المرتبة لكل منهما بحسب خصوصية المقامات ولا شك ان الجواز كان موافقا للاصل في مخالفا له من غير ان يكون في جهة الاشتراك ما يعارضه كان الجواز
الظرف لاداة الاصل فاما جوده في مثل ذلك فمما افاد في جهة الاشتراك مرجحان بحسب المقام وحصل الشك ان التوقف في ان يحصل مرجحان بحسب غلبة اللفظ
باعتبار الجانبيين هو خارج عن محل الكلام الثاني ان الجواز اغلب من الاشتراك فان الالفاظ المستعملة في مقام متعددة فيجوز فيها ان يكون المعنى الواحد في الغالب
وما هو معتقده في المعنيين فافهم انما قيل بالنسبة اليه واللفظ انما يلحق النقص بالامم الاغلب به وعليه تارة ان الاشتراك اغلب من الجواز اذ اكثر الموارد المذكورة في
كتب اللغة قد ذكرها معان عددين فالاول ان تكون حقيقة في كل فلا اقل من كونها حقيقة غالبة في الجواز بل على المعنى الواحد كذا الحال في الحروف والاصول كما يظهر
من ملاحظة كتب العربية ثم مع الشك في كون تلك المعاني حقا وبوجاهات ضباب الاحتمال كاف في عدم الاستدلال لا يثبت مع كثرة الجواز بالنسبة الى
الاشتراك لئلا يتبع الاحتجاج واخرى بان اذا سلمنا قلة الاشتراك بالنسبة الى الجواز ليس كل قلة وكثرة باعتبار حصول اللفظ في جهة اكثر من جهة الكثرة المفيدة
للظن ان يكون ما يقابلها نادرا في حينها حتى يحصل اللفظ بكون المشكوك فيه من الغالب من الجواز ان مجرد الغلبة مع شوبه مقابلته لا يثبت ثباتا بكون المشكوك
من الغالب هو في ملاحظة نظرنا في المقام وكون اكثر في الجواز على القول المذكور بل في الظاهر وقد يجازي الاول بان لا نأمل في غلبة الحقيقة والجواز على الاشتراك
الاشتمال على معاني خالصة على اشتراك وهو مع كمال ظهوره مقتضى الحكمة الباعثة على الوضع لا دلالة في ذلك لا تفكر مع الاستعمال في غير القرائن المستعملة
للزاد وفيه فوات الحكمة الباعثة على وضع الالفاظ اذ المقصود منها عدم الانقار في القرائن في الانتقال الى المقصود حتى لا يتقبل بامتناع الاشتراك نظرنا في اختلافنا بالانفكاك
فانما يقال بذلك في جميع الالفاظ لوجودها في اللفظ باعثة على الاشتراك فلا اقل من القول به في معظم الالفاظ في المقام في معظم الاستعمالات في مخالفة الحكمة المذكورة
قطعا في القول بالترتبة على الاشتراك لا تعارض تلك القاطبة التي هي الحق في ثمة الوضع قد بين ان الجواز المذكور انما ينفذ عدم شوبه الاشتراك في الالفاظ
التي هي في الجواز وليس كثر من الالفاظ الموضوعية للترتبة في الجوازات التجارية فاني مانع من غلبة الاشتراك وسأؤتمر للجواز بعد ملاحظة الجميع في هذه
مع عدم جريان ذلك في خصوص الالفاظ الدائرة في التسليم قلة الاشتراك فيها ان دون اللفظ في الاستعمال من الامور المختلفة بحسب اختلاف المعاني بالنسبة الى
الانسان والبلدان والحكمة المذكورة انما لا خلاف بين اوضاع غلبة الاشتراك في الالفاظ الموضوعية في اللفظ في المقام من اللفظ عدم مضاهاة الى ما
عرفنا من انه لفظ من ملاحظة الالفاظ الدائرة في الجوازات حتى لا يقع الخلل في وقوع الاشتراك في اللفظ فغلبة الحقيقة المتخذة على المتقدمة مما لا ينبغي اوتيه
وعلى ان بان لا يوفق في كون غلبة مطلق الجواز على الاشتراك باعثة في حدوث اللفظ بالتجوز عند الشك في حال اللفظ فلا مجال للنفاضة في غلبة في خصوص المقام
اد المفروض هنا حصول العلاقة الصحيحة للتجوز واللفظ لا شك في غلبة الجواز على الاشتراك فان اغلب المشتراك ليس بين معانيها مناسبة صحيحة للتجوز ويؤيد اليه انه
مع حصول العلاقة الصحيحة للتجوز وحصول الوضع التخييري في الجواز لا حاجة الى وضع اللفظ ثانيا بازاء ذلك المعنى لا شك في الاشتراك والجواز في اعتبار القرائن و
حصول المقام معها على الوجهين فلا يترتب على الوضع فائدة يعتد بها مع ما فيه من المنفعة ولذا يقال في الاشتراك فيها هو من هذا القبيل قد يتركز الجواز
بوجهين وهون بان المعاني الجواز يتلافى لفظا ان الوطحت بالنسبة الى معانيها الحقيقة كانت اكثر منها حادثة وهو واحد الوجود فيها اشهر بينهم من ان اغلب اللفظة
مجازات وحسب خلق المشكوك بالامم الاغلب على هذا يندفع عنه بعض ما ذكرنا من الالفاظ من غير حاجة الى ملاحظة ما ذكرنا من القدر بالتقصير في المعنى مع المتابعة على
اصالة الحقيقة ويمكن دفع ما مر هناك لنا ان في الاشتراك في مخالفة ما هو المفروض في وضع الالفاظ لخلاله بالتفاهم والاحتجاج الى القرائن في فهم المراد
فالظن عدم ثبوت في موضع دلل دليل عليه وانما بعض الشواهد المرشدة اليه اربع كثر في المؤن في الاشتراك لاحتجاج الى وضع وقربتين بالنسبة الى المعنيين
فجواز الجواز فانه لا يحتاج الى اتي في ثمة واحدة وما يقوم من ان المؤن فيه اكثر نظرنا في انقار في موضعين علافة وقربتين مدفوع بان المفروض في المقام ثبوت
الوضع احد المعنيين في الجملة وحصول العلاقة الصحيحة للتجوز والترخيص في استعمال الجواز حاصل على سبيل العموم لا حاجة الى حدوث وضع في المقام فلا يفيق هناك
الا اعتبار القرائن وهي حجة في الغالب نعم قد بين بان لا بد في الجواز من ملاحظة المعنى الحقيقي وملاحظة الوضع باذنه وملاحظة المعنى الجواز في العلاقة المحاصلة بين
بين المعنى الحقيقي وملاحظة الوضع المحاصل في الجواز واعتبار القرائن الصافية بل المعينة ايضا ان جميع التعداد بخلاف البناء على الاشتراك لاكتفاء جذبا الوضع وعلة
وذكر القرائن في حجة القول بتقدم الاشتراك وجوه احدها ان لفظ من الاستعمال كون ما استعمل اللفظ في حقيقة فان الحقيقة هي الاصل في الجواز فاعلمها مانع
وصفي للغة على حصول المقام بواسطة اوضاع الحقائق وانما اختر الوضع في استعمال الجواز من جهة التوسعة في الشك والكتابة خاصة متفرعة على الجواز واما
مستطفاة المترتبة على وضع اللفظ فاما يترتب على الحقائق ولذا لم يرمي معظم الملاحظات بمغنية على استعمال الحقائق حتى في كلام البلغاء فانه وان كان استعمال
الجوازات والكتابات في السنن اكثر من الموارد في كلمات غيرهم لكتابتها ليس باكثر من الحقائق المستعملة في كلامهم كما يشهد به ملاحظة الاشياء والخطوط لوسائل غيرها
كذلك سائر الملاحظات لواقع من سائر الناس فان استعمال الجوازات فيها اقل فليل بالنسبة الى الحقائق ووجه الاستعمال هو الحقيقة معنى يثبت في الحجة عنه

أما كلامي في كون الأصل في الاستعمال هو الحقيقة إذا علمنا أن المعنى الحقيقي في الجازم لم يعلم المراد والسبب الذي هناك بعينه راع في المقام الأصلي المباحث هذا على
 الحمل على الحقيقة إنما هو استعمال هو أصح حاصل في المقام والفرق بين المقامين يكون الموضوع له معلوما هناك وحصول الثالث المراد كون الأمر هنا
 بالعكس لا يصلح فارغا في المقام إذا كان فاهرا لا استعمالا ضابا بآراء الحقيقة قضي بها في كل محقق كما يجتهد ذلك وكما يقضي الحكم بأداة الحقيقة مع عدم ثبوت
 ثبوتها عليها إذا لم يتم دليل على خلافه فكذلك يقضي بكون استعماله هو حقيقة حتى يقوم دليل على عدمها أيضا فاستعمال اللفظ في المعنى من أجل ذلك المعنى عليه
 فاستعمال اللفظ في المعنى الاستعمال الجوانب المنفرد بمنزلة ان في الأسد الجوانب المنفرد فكذلك إذا ورد نحو تلك العبارة في كلام من يعتد بقوله فيكون
 اللفظ حقيقة في ذلك كذا ما هو بمنزلة ثبوتها ان الطريقة الجارية بين أهل اللغة من قديم الزمان هو تحصيل الأوضاع مجردة لا حقيقة الاستعمال بل الطريقة
 الطريقة جارية في معرفة سائر اللغات إذا لم يعرفها لم يجد نص الوضع بوضعها المعانيها ولا نقل ذلك عن سندها أو مرسلها إنما الغالب في الجميع معرفة
 بملاحظة الاستعمال كما يعرف ذلك من ملاحظة شواهدهم المذكورة في كتبهم وقد حكى العلامة عن ابن عباس أنه قال ما كنت أعرف معنى الفاعل حتى انضم
 إلى شخص في بئر فقال هذا فظن ما إلى أي خزانة وحكي عن الأصمعي أنه قال ما كنت أعرف ذلك حتى سمعت رجلا يقول سقني دها فإني لم أفهم ما من غير
 فرق في ذلك عندهم بين ما إذا اتخذ المعنى ونقد ثباتها انهم قد حكموا بأصالة الحقيقة في تقدير المعنى ونوعه على كون استعماله هو المعنى الحقيقي حتى يبين ذلك
 فجعلوا الاستعمال شاهدا على الوضع ومن البين أن ذلك جاري في معتد المعنى لا يستعمل اللفظ في المعاني المتعددة إلا كما استعماله في المعنى الواحد فأن
 الحقيقة كان دالا هناك كان دالا في ذلك بضم وربما يؤيد بضم وجهه آخر منها أنه لو كان حقيقة في أحد المعنيين مجازا في الآخر لثبت أهل اللغة وعلمنا ذلك
 ضرورة من هنا أهل اللغة وملاحظة استعمالهم كعلمنا ذلك في الحلاق الأسد على الرجل الشجاع والحمار على البليد نظاير ذلك فلما جرت على طريقهم على
 اصباح الحال في الجازم وتبين الأمر فيها ولم يحصل ذلك المقام بل ذلك كون على انقضاء التجوز فيه ومنها ان تعدد المعنى أكثر في اللغة من أن يحدده كما يظهر ذلك
 من ملاحظة الحال في الاسماء والأفعال والحروف ويثبت به يتبع كتب اللغة والفرق بين اللفظ والمعنى في اللغة من أن يحدده كما يظهر ذلك
 فإن المشترك لا اضطرار فيه نظر إلى حصول الوضع فيه بالنسبة إلى كل من المعنيين بخلاف الجازم وانما يصح الاشتقاق منه بالنسبة إلى كل منهما وكذا يتبع التجوز فيه
 كلف وهو باعث على انتاج اللغة وتكثر لفائدها وتكثر في رادة أحد معني المشترك مجرد قيام القرينة على عدم إرادة الآخر ولا يحصل ذلك الجازم بعد قيام القرينة
 على عدم إرادة الحقيقة لتعدد الجازم في الغالب أن المشترك لا يوقف استعماله الأعلى الوضع والقرينة وأما الجازم فيوقف على ملاحظة المعنى الحقيقي والوضع
 المتعلق به والوضع الترخيبي الحاصل منه وملاحظة العلاقة والالتزام بالقرينة الصادقة والمعينة أيضا مع خفاء القرينة في الجازم بحمل اللفظ على الحقيقة فيوجه
 الخطأ في فهم المطالب في الامتثال بخلاف المشترك رغبة ما يلزم حصول الامتثال وعدم وضوح الحال وإيضاح في الجازم فالحال في الجازم من مقتضى الوضع
 لذا يحتاج إلى القرينة الصادقة بخلاف الاشتراك في غير ذلك مما يعرف بالمثل من فوائد الاشتراك ومفاسد الجازم والجواب ماعن الأول في المنع من ظهور الاشتراك
 في الحقيقة مطم وماد كثر في بيان من كون الحقيقة هي الأصل الجازم عليها لا يقضي بذلك مجرد كون الحقيقة أصلا والجازم طاريا لا يوجب حصول الاشتراك بالاول
 مع شيوخ الثاني أيضا ودرنا في الاستعمال غايته الامران يستفاد ذلك مع اتحاد المعنى نظرا إلى بعد متروكة الأصل وشهرة الفروع إلا ان يقوم دليل عليه بل
 الظاهر من تعدد المعاني مع وجود العلاقة المصححة بالاستعمال بينها اختصاص الوضع بألبعض سببا إذا علم حصول الوضع في خصوص واحد منها لمعرف من شمول
 وضع الجازم ذلك يصح الاستعمال بولوم اعتبار القرينة مع فرض الوضع أيضا فلا يترتب عليه فائدة بعثتها وكثرة استعمال الحقائق في الجازم وانما
 معاني اللفظ الدائرة لا يقضي اللفظ به مع تعدده كما هو المفروض في المقام مضانا إلى أن تلك الغلبة غير مفيدة للظن بالوضع مع شيوخ التجوز وكثرة تباين
 كون الاستعمال حقيقة مع تميز الحقيقة من الجازم والاشتراك في المراد لا يقضي بجزائه في صورة تميز المعنى المراد والاشتراك في الوضع ودعوى اشتراك الجازم في اللفظ
 بين لغتان فثبتت وضع اللفظ للمعنى بعد ثبوته في الحمل عليه حتى يقوم دليل على خلافه ذلك ثمرة الوضع وعليه بنا المحاورات من لدن آدم إلى الآن ولولا ذلك
 أمكن انتقاهم والتفهم بواسطة القرائن وفيه هدم لفائدة الأوضاع وما بعد تعين المراد بالقرينة والاشتراك حصول الوضع له فأي دليل يقضي بثبوت الوضع هنا
 والاستسقاء المذكور مجرد دعوى شاهد عليه غايته الامران بسلام ذلك في المعنى لما تقدم في بيانه ودعوى كون الاستعمال بمنزلة الحمل على فرض ثبوتها لا ينفذ
 لما عرفنا من أن الحمل يصح لا يدل على الحقيقة الأعلى بعض لوجهه ولذلك بعد ذلك من مآلات الحقيقة وإنما اعتبر عدم صحة السلب ماعن الثاني في المنع
 جريان الطريقة على استعمال الحقائق المتعددة من مجرد الاستعمال بل الظاهر حكمهم به من التوجه إلى مآلات الحقيقة وملاحظة لترتيبها بالقرائن وهي الطريقة الجارية في
 معرفة الأوضاع كما هو الحال في الأطفال في تعلم اللغات غايته الامران بسلام ذلك في المعنى كما نلاحظ الجواب المذكورين هو الوجه في حكم ابن عباس الأصمعي
 نعم لو لم يكن هناك علاقة بين المعنيين أمكن الاستعمال من مجرد الاستعمال وهو خارج عن محل الكلام وأما عن الثالث في الفرق بين المقامين كما تم فصل
 القول فيه فبما سأل المتكلم على التحد ما لا وجه له وكفى فارغا بين المقامين ما عرفنا من دهاب المعظم إلى لا الاستعمال على الحقيقة في الأول وعلمنا من القول
 به في الثاني ومن البين بناء الأمر في المقام على الظن وهو حاصل بذلك ماد كثر في التأييد بما لا ينفذ نظرا إلى المقصود وقد عرفنا الحال في أكثر ما ذكرنا من أنه
 فلا حاجة إلى التفصيل من التريب حجاج السبب بالوجه الأول منها على ادعاء مع ما هو مضمون أنه لا مقتضى للامتناع بحصول العلم الضروري بذلك حصول
 العلم به في بعض الأمثلة لا يقضي بكتابة الحكم كيف هو منقوض بالحقائق فإنا نعلم بالضرورة من اللغة وضع السماء والأرض النار والهواء وغيرها المعانيها
 كان المعنى المشكوك فيه حقيقة لعلمنا ذلك بالضرورة من الرجوع إلى اللغة كما علمنا في غيرها مضانا إلى ما هو معلوم من عدم لزوم حصول العلم بالضرورة ولا
 النظر بذلك أكثر من الحقائق والجازم ما حوز على سبيل الظن ونقل الأحاديث الاحتجاج على نفي الجازم بترجيح انتفاء العلم الضروري بعزيب هذا وأعلمنا
 بناء على ترجيح الجازم على الاشتراك كما هو المشاع لوضع اللفظ بأزاء أحدهما بخصوص حكم يكون الآخر مجازا وأما إذا لم يثبت ذلك مما يحكم بكون أحدهما
 على سبيل الجمال حقيقة والآخر مجازا ولا يمكن الحكم أن بآراء خصوص أحدهما مع انتفاء القرينة على تعين غلبته من الموقف على هذا لا يترتب هنا على

مما تقدم

07

بجس اللغة واستعمل في معنى ثالثا شاعرا استعماله في ان شئت في حصول النقل وهو المعين في دور الامر بين الاشتراك بينهما بحسب ما كان
في اللغة ونقله الى المعنى الثالث لا بد من قضية الاصل في بقاء اشتراكه بين المعينين المعروضين الى ان ثبت لنقل سادسها دوران الامر بين الاشتراك
والنسخ كما اذا قل لبكون في وجودنا وعلينا بوضع الجوز للاحترام ثم قل بعد ذلك لبكون اسود فثبت ح في وضع الجوز للاحترام فيكون مشتركا فيكون
قوله الثاني قضية معينة لا رارة ذلك من اول الامر وانما نسخ الحكم الاول. ذلك من غير ان يكون هناك اشتراك بين المعينين ولغيره هناك نقاء العلل
الصحة للتجوز لثلاثا يقوم احتمال الجواز ايضا ح و ربما يرجع الاشتراك لعلته على النسخ ولا يثبت باق لبيل حتى اتم عليه بخلاف النسخ اذ لا يثبت لا
بدليل شرعي بل ربما اعتبر فيه ما يرد على ما اعتبر في الدليل على سائر الاحكام ولا يثبت ما يرد من الاشتراك الاجمال احبانا بخلاف النسخ فان قضية
ابطال العمل بالدليل السابق وانما جبرها في جميع ذلك لوجه لا يثبت ان وضع للمعنى في المعروض بهذا الوجه الموهوب من غير قيام شاهد عليه من النقل والاول
الى لو ان الرضع ومخود ذلك بما يفيد ظاهرا لا يظهر عدم ثبوت اشتراك اللفظ بين المعينين بوجه وقوع احتمال النسخ في مورد مخصوص لا الحكم بثبوت النسخ هنا
ايضا وقضية ذلك الوقت في حكم بالنظر في ما تقدم على وروا الدليل المذكور وان كان البناء على حمله على معنى الثابت الحكم يكون الثاني ناسخا لا
يجز عن وجه سابعها الدوران بين النقل الجواز والمعرف في ترجيح الجواز لا يعرف فيه خلافا لاصالة عدم تحقق الوضع الجذب بد عدم هي المعنى الاول ولوقف
النقل غالبا على اتفاق المعرف لتمام الجواز خاص عليه بخلاف الجواز مضافا الى غلبة الجواز وشيوعه في الاستعالات وما قد يفتقر في المقام من ان الدوران
بين النقل والجواز لا يكون مع كثرة استعمال اللفظ في ذلك المعنى كما في المحققين الشريعة لكونه من مظاهر حصول النقل حتى يتحقق الدوران بين الامر في ح
فترجح الجواز يستلزم اعتبار وجود القرينة في كل من استعماله مع كثرة وشيوعها وقضية الاصل في كل واحد منها عدمها بخلاف ما لو قيل بالنقل ودعا
بحكمه البعض ترجيح النقل على الجواز لاجل ذلك ففرض عليه ثبوت الحقيقة الشرعية اخذ بالاصل المذكور وهو ان بعد ظهور الجوز في نظر العقل في
جهة اصالة بقاء الوضع الثابت عدم حصول ناسخ مضافا الى كثرة وشيوعه بحكم بل وشم في كل استعمال واقعه قبل ذلك وبعد اذ ذلك من
لوران الجواز بغيره فانه لا يجعل اصالة عدمه مانعا من بقاء الاصل في اصل المعرف من عدم معارضة اصالة عدم الفرع المترتبة على عدم النسخ ايضا
عدمه فان قضية صحة الاصل الاخذ بغيره فانه لما كان الامر في المقام دائرا بالظن فالوفر من فترج الجوز بعدد عن نظر العقل على الاصل للمعروض ما كان معار
له من جهة ارتفاع الظن كما هو الحال في الحقيقة الشرعية الا ان المقام ليس كذلك بل العكس لشيوع الجوز في الاستعالات ومع النقص عن ذلك فثبت الوضع في
اصالة عدم ضم القرينة في استعمال استثنائا لثبات الاوضاع في التفرجات وقد عرفت وهذه مضافا الى ان دور ضم القرينة اليه مقطوع بقبول حصول النقل وقضية
الاصل بقاءه فان ارد من اصالة عدم ضم القرينة اصالة عدم زومه فهو واضح انما ان قضية الاصل فيه العكس استصحابا بالحكم السابق وان ارد بقاء اصالة
مع لزوم اعتبارها فهو واضح فساد منه فظهر بما قرنا ان قضية الاصل في ذلك تقدم الجواز ولو مع قطع النظر عن ملاحظة الظن في الجواز من غلبة الجواز ثابتهما
وتاسعا الدوران بين النقل والتخصيص بينه وبين التقييد الامر بينهما ظاهر مما قرناه بهما بما لخصه شهما وها جبر في استعماله الى ان التفرج
التقييد غير ظاهر في استعمال اللفظ في التقييد فضلا عن ثبوت الوضع لعارضها الدوران بين النقل والاضمار كما في قوله تعالى وحرم الزواني ان الزواني
لقد في الزيادة ويحتل بقوله شرعا الى العقل لشمولها على الاول بقدر في اصنام مضافا الى ان دورا الثاني وقد عرفت بما ذكرناه ترجيح الاضمار في محرم
عدم الاضمار لا يثبت وضع اللفظ سماع ثبوت استعمال منه بعد ثبوت المعنى الاول وتوقف تحت الكلام على الاضمار لا بد من الاضمار بكونه لا يثبت وضع
اللفظ بغيره ذلك قد نص جماعة على اولوية الاضمار على النقل من غير خلاف يعرف فيه وفي كلام بعض الافاضل في البعد عن ترجيح النقل لكونه اكثر ولا يخفى بعد
على ان اكثر المدعى في ظاهره اعتبار الاضمار في الحاجات اكثر من يصحح وربما كان اصفا المتقولا حادى عشرها الدوران بين النقل والنسخ ففي المنية ترجح
عليه كانه اكثر النقل بالنسبة الى النسخ وانما جبر بان بلوغ كثرة النقل وقلة النسخ في حدوثه لظن بالاول غير معلوم لظن بان النسخ كثير على الاحكام الشرعية
والعادة في علوم لعلته في المقام فلا يثبت بتلك المثابة فضيلة ثبوت المعنى الاول وعدم ثبوت الثاني هو البناء على النسخ اخذ بمقتضى الوضع الثابت
قد ترجح النقل ايضا بما مر من الوجه في ترجيح الاشتراك على النسخ وقد عرفت وهذه في المقام الثاني في بناء ما يستقام من حال اللفظ بالنسبة الى خصوص
وهي جو معتد بها الدوران بين الجواز والتخصيص المعرف ترجح التخصيص قد نص لجماعة من الخاصة والعامة كالعامة وولد والبعضا واليهي
والاصنافا وغيرهم بما عرفت الى المصداق في ترجيح ثبوت البناء على كل منهما على ترجح خارجي وكانه لما في كل من الامر من مخالفة الظن ولا ترجح بحسب
الظن بحيث يورث لظن باعدهما وبنان في التخصيص جازا على الجواز من وجه شق احدها ان التخصيص اكثر من الجواز في الاستعالات حتى يرى قولها
من عام الاول قد خضع مجرى الامثال وقد ثبت شكل في بيان اكثرية الباعثة على المظنة ما اذا كان الظن لاخر نادرا واما اذا كان شاعرا ايضا فافادها الظن
الظن محل تامل كما هو الحال فيما خضع لغيره لعدم ندرة الجواز في الاستعالات كيف قد شملت اكثر اللغة مجازات وقد يقر بان استعمال اللفظ في معنى المعنى
لشيوع الثاني فاذا دار الامر بين الخروج عن الظن بين الامر بين الظن فالظن ترجح الاول وقد يناقش فيه بان اضي ما يدل عليه ذلك ترجح التخصيص على الجواز في العام الذي
لا يظهر له تخصص سوى ما هو المعروف واما اذا ثبت تخصصه بغير ذلك فهو كاف في الخروج عن اندرة ترجح التخصيص لثاني محتاج الى الدليل وبذلك
عنه بان ثبت ترجح التخصيص في العام الذي لم يخص في غيره بالاولي لو هو العموم بعد نظر التخصيص اليه حتى لا يقل بغير وجه بذلك عن جهة في الباقي فاما
ان ذلك هو المنهج بحسب المعرف بعد ملاحظة الامر من ان كان الحكم العلماء ثم قال لا يجب اكرامه بندا فانه لا شك في فهمهم من ذلك استثناءا من الحكم لانه
يجب اكرامه على التديب ويتوقف بين الامر في فترنا لهما ما عرفت من شهر القول بترجح التخصيص في جملة من تحول الاصول بين عليه فيقدم في مقام النسخ
لا يتناء المقام على الظن هذا اذا لو حظ كل من التخصيص والجواز في نفسه قد يرضى لكل منهما ما يوجب عجان الجواز والتوقف بينهما كما اذا كان الجواز من كان
زاد هذا الا ان وجهه من ان يكون الجواز مشهورا والتخصيص بعلمه جوا ولا يشبهه وان في ترجح الجواز ومنها ان يكون التخصيص نادرا كما اذا اشتد على ارجح

معظم

معظم افراد العام من غير ان يكون في الجواز منية باعثة على رجحانها والظن ترجيح الجواز بعد التحصيل حتى انه قد ذهب جماعة الى مناعته في بعض صورها ومنها
ان يكون في الجواز منية باعثة على رجحانها من غير ان يكون في التحصيل ما يوجب هذه فان كان رجحان الجواز من جهة شهرته وقد بلغ في الشهرة الى حيث ترجح على حقيقة
ملاحظة الشهرة او بعد اقلها فلا شبهة ان في ترجيح الجواز والافق في ترجيح التحصيل شكل وقد يترتب عليه مع كون الباعث على رجحان الشهرة نظرا الى كون
الغلبة الحاصلة فيه شخصية بخلاف غلبة التحصيل فانها غلبة نوعية والظاهر الرجوع الى ما هو المفهوم بحسب المقام بعد ملاحظة الجبهتين منها ان يكون الجواز
نادرا والتحصيل للادراك فيكون قد يتخلل ان ترجيح التحصيل في غلبة نوعه والظاهر الرجوع الى ما هو المفهوم في خصوص المقام ومع التكاثر في التوقف فانها لا تترك
بين الجواز والتقييد والظن ان حكم الدوران بينهما وبين التحصيل في الظن ترجيح التقييد لظنهم انهم لم يعرفوا قيدا مما مر من الغلبة مضافا الى ان التقييد قد لا يكون متنا
لاستعمال القيد بها وضعه فهو وان كان خلاف الظن ايضا الا انه لا يرد على ما كان مخالفا للظن من جهة تركاب الجواز وقد يفصل بين التقييد الذي ينبغي في
الجواز بان يستعمل المطلق في خصوص التقييد وما لا يجوز منه فان الاول نوع من الجواز مع التماس في شيعته فان معظم التقييد من قبيل لسان فهو منية سائر الجوازات
بخلاف الثاني ولا يخفى وجهه انما الذي يرد بين الجواز والاضمار وقد يحصل تضاد في وجهه وبسبب على شأونها فيكون ترجيح على ملاحظة المرجحان في خصوص
المقامات وكذا الظن لشعور كل من الامرين واشتراكهما في مخالفة الظن ومجربا شيعته الجواز على فرض تسليمه لا يفيد ثباتا في المقام بل يحكم بثبوت ما يتفرع عليه من الاحكام
هذا اذا اختلف الحكم من جهة البناء على كل من الوجهين واما اذا لم يكن هناك اختلاف كما في قوله تعالى وسئل القرية فلا اشكال في ذهب عن واحد من لسانه الى ترجيح
نظرا الى كثرة وروايتها اليه فينبغي وكذا الامر في محل المنع وبعد ثبوتها فكون ذلك باعثة على الفهم كما ترى في حكمي البعض ترجيح الاضمار وكذا من جهة صالحة الحل
على الحقيقة في الجواز في الاضمار وبغيره وان لم يكن الاضمار باعثة على الخروج عن مقتضى الوضع الا ان منه مخالفة للظن لظنهم انهم لم يوافقوا الا لفظا للظن المقصود
في الكلام بعد كون الامر في مخالفة الظن محتاجا الى ترجيح في وجهه وفيه فاعلم ان بعد قيام القرينة القاهرة على المخدوف لا حاجة الى تكرره بل قد بعد ذكره لغو افلا
مخالفة من ان للظن بخلاف الجواز في الخروج عن مقتضى الظن على كل حال نعم لو قبل بثبوت الوضع النوعي في المرجحان وجعلت لهية الموضوع وهي ما كانت حادثة
على الكلمات التي لا يرد بيان معانيها الا في الزيادة للتوصل الى المعنى المركب بعد ملاحظة وضع الهيئتين من دون سقالاته شيئا منها كان في الحد فان رجوع عن ذلك الوضع
الافق اجاز الوضوح ذلك مع قيام القرينة على المخدوف لا ينافي في الدليل على المنع من حيث فضل في محله وقد يكون التوسع في المدلول وقد يجعل من قبيل التوسع
في الدليل وكيف كان يكون ذلك في بعض الجوازات وبشبهه لغيرهم الاضمار وبعض اقسامه من جملة الجوازات بحيث يعبر عن عند تحجج الحذف في رابعها الدوران الجواز والنتيجه
وقد نص في التقييد على ترجيح الجواز عليه كانه مما لا يثبت في الظن ففهم الامر في غلبة الجواز بالنسبة الى الشئ وقد ورد في الشئ بالنسبة اليه وقد يكون الشئ من اقسام التحصيل في شئ
في الاضمار وقد ترجح التحصيل على الجواز فينبغي ان ترجيح الشئ عليه في وجهه بعد تسليمه كونه تخصيصا لغيره ليس المراد بالتحصيل هناك ما يشبه ذلك بل المراد ما عدا
وضوح ضرورة الشئ بالنسبة الى الجواز وغيره وعدم اضمار الكلام اليه مع دوران الامر بينهما وبين الجواز وبالجملة لانه ليس من التحصيل هناك ما يشبه ذلك بل المراد ما عدا
اليه نعم لو كان في الحكم بالنسبة الى بعض الزمان مندرجا في التحصيل المعروف لم يعد ترجيح الجواز كما اذا قال كرم في كل يوم ثم قال بعد عدة ايام لا يجب
عليك كرم في هذا من غير ترجيح الباعث على تخصيص الحكم بالا ايام السابقة الا انه قد يتأمل في اندراج ذلك في الشئ المذكور في المقام هذا ولو كان وروايتها
بجمل الشئ بعد حضور وقت العمل تعين الحكم بالشئ لا تفر من عدم جواز اخراج الشئ عن وقت الحاجة وهو خارج عن محل الكلام هذا اذا علم انفاء الباعث السابق
واما مع الشك فيه كما هو الحال في غالب الاخبار الواردة عندنا سواء كانت بنوية لتحتمل كونها هي التماسية او ما مية لا يحتمل فيها ذلك السابق احتمال كونها كاشفة
عن التماسية فالظن في ترجيح الجواز لما قلناه وبجمل التوقف في الاول وترجح الشئ نظرا الى صالته عدم تقدم غيره فامسها الدوران بين التحصيل والتقييد
كما في قولنا كرم العلماء وان ضربك جمل فلا تذكره في دور الامر في المقام بين تخصيص العام في الاول بغير اضمار في التقييد لاجل في الثاني بغير العلم وبجمل التوقف
في المقام في الظن في ترجيح الجواز من ملاحظة خصوصيات الموارد لشعور الامرين ولساويها في كونها مخالفة للاصل وترجح التقييد لضعف شموله للافراد بالنسبة الى شئ
في المقام فان شمول العام لها بحسب الوضع وشمول المطلق من جهة قضاياها اطلاقا وان لا يجوز في التقييد في الغالب بخلاف التحصيل وكذا في الظن وقد
بالنسبة اليها لو كان التقييد على سبيل الجواز باستعمال المطلق في خصوص التقييد قد يوافق بكونه من المعارضة بين التحصيل والجواز وقد بعد من ذلك
دوران الامر بين اخراج بعض الافراد عن التقييد الحكم فيها اذ اخرج بعض الافراد كما في قوله تعالى او بايعوا القود فانه بعد ثبوت جبا الجلس مثلا في البيع
او تركاب احد الامرين من القول بخروج البيع عن العام المذكور وتخصيصه بغيره والتقييد بالحكم الثابت للبيع بغير الصورة المفروضة وانت جبر بان لا دوران
في المقام بين التقييد والتخصيص فان قلنا بعموم الحكم لكل الافراد في كل الاحوال فلا تامل ان في ان القدر الثابت اخرج هو خصوص الحالة المذكورة و
هو انما يخص العام وان قلنا بان عمومه بما ثبت بالنسبة الى الافراد دون الاحوال فلا موجدان للقول بالتحصيل في الدليل المتأدل على عدم ثبوت حكم
بالنسبة الى الحال المفروضة فيثبت لزوم في سائر احواله من جهة اطلاق دلالة العام على ثبوت اللزوم وبالجملة انما يضي ما يقتضيه الدليل المذكور اخرج البيع
بالنسبة الى خصوص الحالة المفروضة ليس الا من بين محجج الدوران بين التحصيل والتقييد في كلام بعض الافاضل من عدد ذلك من المسئلة كما ترى
سادسها الدوران بين التحصيل والاضمار والظن ترجيح التحصيل لرجحانه على الجواز المساوي للاضمار وعلى القول برجحان الجواز على الاضمار فالامر وضع واما على
القول في ترجيح الجواز على الاضمار في المقام الا ان لا بعد البناء على ترجيح التحصيل ايضا نظرا الى غلبته وشيوعه في الاستعمال ان سابعها الدوران بين التحصيل
والاضمار في الشئ من ظاهر الظن ترجيح التحصيل في وجهه وهو الاضمار المفهوم بحسب لعموم سببها مع نادر الخاص بل الظن لا ينافي عليه في غلبة التحصيل على الشئ ولما
عرفت تقدم الجواز على الشئ فبقدم عليه التحصيل لا يرجح على الجواز وعن جماعة منهم السيد الشيخ القول برجحان الشئ على التحصيل في الخاص المتقدم على العامة
في دعوى ففهم الامر وان التحصيل من ان لا يتقدم على المبين وهما مدفوعان بما لا يخفى في تحصيل القول في الشئ في مباحث العلوم والخصوص عند فرض

المع

المفردة له ثم ان ما ذكرناه من ترجيح التخصيص على التبعين ما هو بملاحظة كل منهما في ذاته حسب ما مر وما بملاحظة خصوصيات اللاحقة بقدم التبعين عليه
كما اذا كان التخصيص بعدا وكان التبعين على التبعين فربما كانا الزم مع البناء على التخصيص ارجح معظم افراد العام او كان في المقام ما يشاد تلك هو كلام الخارج
عن المرام واعلم انه لو كان في المقام ما يوجب تكافؤا لخاصة التخصيص والتبعين فلو لوجب التوقف في الحكم باحد الامرين الا انه لا فرق بين الوجهين مع تارة الخاص
الى ما بعد وروده للزوم والاختلاف في العمل بقبض العام فيما عداه من افراده واما الكلام في حال الزمان السابق مما يتجمل وقوع التبعين بالنسبة اليه
بتفرع عليه ثمرة مهمة مضاعفة في ما عرفت من كون احتمال التبعين في كمال الوهن فاحتمال تكافؤها بعد جدا واما اذا تقدم الخاص وتاخر العام فلا اشكال ان
بالنسبة الى سابق افراد العام ادلا معارض بالنسبة اليها واما بالنسبة الى مورد الخاص فكل حكم بعد ثبوتها وانفاء المرجحات بقبض الاصول للفقهية
من التبعين والظن والرجوع الى البراءة او الاحتياط والابد من الاختصاص وجهان من انهما بعد تكافؤها لانهما تحتاح على الحكم فلا بد من البراءة على الوجه المذكور
ومن ان الحكم بمردول الخاص قد ثبت ولا قطعاً واما الكلام في دفعه وهو مشكوك بحسب الفرض فيستصحب ان يعلم ان واقع وجهان تحتاح للاستصحاب
على التبعين فلا مانع من الاختيار به مع انفاء الظن وكان هذا هو الاظهر ثامتها الدوران بين التبعين والاضمار تاسعها الدوران بينه وبين التبعين والاعمال
كالحال في دوران الامر بين التخصيص وكل منهما بل الظن ان الحكم بالتقديم فيه اوضح من التخصيص لانفاء التجوز فيه في الغالب بحيث في الاول منها انظر ما مر
احتمال لتقبيل عاشرها الدوران بين الاضمار والتبعين قد نص في المنتبه بترجيح الاضمار ولم اعرف من حكم فيه بتقدم التبعين او في الوقف وبدل عليه ظاهره
العرف وبعد التبعين وشيوع الاضمار ومخالفة التبعين للاصل والظن كما مر في الاشارة اليه ولو تكافؤا لاختلاف بملاحظة خصوصية المقام فان كان هناك قد رجا
مع اظهري ولا بد في غير من الوقف الرجوع الى القواعد والاصول للفقهية ثم انك قد عرفت ان ما ذكرناه من ترجيح بعض الوجوه المذكورة على اخرها ما هو
بالنسبة الى معرفة المرام من اللفظ وتعيين ما هو المستفاد منه متفاهم اهل الكتاب بعد معرفة نفس الموضوع له واما استعمال المعنى الموضوع له
ذلك كما اذا كان ترجيح التخصيص باعتبار الحكم بثبوت الوضع للعوام لا يحصل بمثل ذلك فان الاستثا اليها في ذلك فينبغي الاعتدال على التبعين في اقلية
اثبات الامور التوقفية وتقبيل الظن بالوضع من جهة ما في كمال البعد والفرق بين المقامين ظاهر كما لا يخفى على المتأمل لهذا القول في مسائل الدوران
قد عرفت ان ما ذكرناه من ترجيح بعض هذه الوجوه على البعض بما هو بملاحظة كل منهما في نفسه مع قطع النظر عن الامور الظاهرة بحسب المقامات الخاصة فلا بد
ان في الحكم بالترجيح في خصوص المقامات من الرجوع الى الثبوت لافئ في خصوص ذلك المقام ولا يفرق ما ذكرناه من وجوه الترجيح في الحكم به مع القصد
من ملاحظة سابق المرجحات الحاصلة في المقامات الخاصة كيف وليس الامر في المقام مبنيا على التبعين واما المناط في تحصيل الظن وحصول الحكم في التبعين
في الخطابات فان حصل ذلك من ملاحظة ما ذكرناه مع ضم ما في خصوص المقام اليه فلا كلام ولا افتاد وجه الحكم باحد الوجهين في ترجيح احدى الجانبين من غير فرق
به فالعدة في فهم الكلام عرض العبادة الواردة على العرف بملاحظة المفهوم منها عند اهل الكتاب فيؤخذ به ان كان فيه مخالفة لما مر في الرجوع من وجوه
شئ فلا يمكن دفع فهم العرف في خصوص المقام بمثل ما مر من الوجوه نعم ان لم يكن في خصوص المقام ما يقضي بالحكم باحد الوجوه فالمرجع ما مرناه والظاهر
فهم العرف على ذلك كما مر في الاشارة اليه وهذا لو راد الامر بين الجازين والجاز الواحد والتخصيص الواحد راجع الواحد على المتعدد وهكذا الحال في غير
من سابق الوجوه الا ان يكون في المقام ما يرجح جانب المتعدد ولو راد الامر بين الجازين والجاز الواحد والتخصيص الواحد راجع الواحد على المتعدد وهكذا الحال في غير
فهم العرف في خصوص المقام ولو راد الامر بين الجازين والجاز الواحد والتخصيص الواحد راجع الواحد على المتعدد وهكذا الحال في غير
المقامين بناء على مساواة الجاز والاضمار ويعرف بذلك الحال في التركيبات الثلاثية والارباعية وما فوقها الحاصلة من نوع واحد ومطلق من نوع
متعددة مع اتفاق العدد من الجانبين لاختلافه والممول عليه في جميع ذلك ما عرفت من مراعاة الظن بالمرام على حسب متفاهم العرف وتخصيم الكلام في المقام
بين كرم مسائل متفرقة من الدوران غير ما يتبنا يكون تنبيه المرام منها انه لو كان للفظ مشترك بين معنيين ومعان ودار المرام بينهما حيث لم يقبض
على التبعين فان كان بعض تلك المعاني شهودا في الاستعمال دون الباقي فحينئذ العمل عليه فيكون شهادته قرينة معتبرة للمرام لكن قد عرفت ان ترجيح
غير كاف في ذلك بل لا بد من غلبة ظاهرة بحيث يوجب ضمنا لظلال اليه عرفا ولو على سبيل الظن ولو لم يكن هناك شهرة ترجيح العمل على احد المعنيين والاعمال
وجب التوقف في العمل وكذا الحال بالنسبة الى المعاني المجازية بعد وجود القرينة الصادقة وانقضاء ما يقيد التبعين اسما كما سيجي بيان انشء وعلى قول من
الى ظهور المشترك في جميع معانيه عند الاطلاق يجب عمله على الكل مع الامكان فيرجع الى العوم وعلى ما ذهب اليه صاحب المفاتيح من ظهوره في احدى المعاني
على كون مراده من المعاني هو الكل الصادق على كل منها بغير فرق الا ان ياتي منها بغير فرق الى المطلق وهما ضعيفان احسب ابا في الاشارة اليه انتم وقد تبين لنا
على احدى المعاني الحقيقية والمجازية من جهة لزوم احدى الامور الخاصة للاصل في بعضها وعدم لزومها في الاخر فترجح الخافي على الفقه على المشتمل عليها والمشتغل
الا هو ان على غير اخذ بمقتضى ما عرفت في مسائل الدوران فيكون ذلك قرينة على التبعين وليس ذلك استنادا في تبين المرام في التبعين والاشارة
بل لقضاء المرام العرف به فالبناء على ذلك مبني على فهم العرف فلو انشئ الفهم في خصوص بعض المقامات لم يصح انكامل عليه حسب ما مر في الاشارة اليه
تفاوت العمل على كل من المعنيين لاشارة الى الاختلاف في انفسها ومن جهة ملاحظة العرف في خصوص المقام فلا بد من التوقف في العمل وان كان احدهما
مندرجا في الغرض ارجح الخاص تحت العام او الجزئ تحت الكل اذن به قطعاً ودفع الباقي بالاصل ان كان الحكم هناك مخالفا للاصل والاختلاف من جهة
لا استفادته من المقتضى ثم على الاول اتمنا صرح دفع الزايد بالاصل ان لم يكن الحكم في كل منوطا بجمع جزاءه ورجحاً به بحيث لا يحصل الاشتغال بالجمع
الكل واما مع ذلك فالظاهر لزوم الاحتياط اخذ بغير الفراغ بعد التبعين بالاستغفال وسيجي تفصيل القول فيه في مباحث احوال البراءة والاشارة
انتم ولو علق عليه ثبوت تكليف اخر فالظن ان عدم ثبوت الامع بثبوت الاصل والاكثر اخذ بالبراءة ولو علق عليه جوار الفصل فان لم يكن محققاً مع قطع النظر
عن ذلك اخذ بالافتل والاعتماد بالاصل والاخذ بالاضمار والاكثر تقبيل التخصيص بناء على جوار التخصيص بالمفهوم وان لم يكن احدهما مندرجا في الاخر

فان كان هناك قد رجع بين المعنيين ثبوت ذلك ان لم يكن الاخذ به ويرجع فيه اعادة الى حكم الاصل فيها اذا كان الحكم في احدهما موقفا له دون الاخر والارجع
الامر فيه الى التخيير والترح والرجوع الى اصل البراءة او الاصل حسب ما ينبغي عليه ذلك ان لم يكن هناك قد رجع فان كان احد المعنيين موقفا للاصل والآخر
مخالفا للاخذ بما يوافق الاصل لعدم ثبوت ما يخالفه نظر الى اجمال اللفظ وقد يرجح الحمل على المخالف نظر الى كونه على الاول مؤكدا للحكم الاصل فالناسيل
منه وهو ضعف والارجع الى الاصول للفقهاء ومنها انه لو قامت قرينة صادرة عن المعنى الحقيقي وكانت هناك معارضا لبراهينه ودار الامر بينهما فان كان
الكل متساويا بحسب القرب من الحقيقة والبعد عنها وكل في كثرة الاستعمال فيها وقلته فلا اشكال في لزوم الوقف في الحمل في الحكم باجمال المراد ان يحتمل
على المعنيين والحكم فيراد ان على حسب ما قلنا في المشترك ودرهما يحتمل في المقام على جميع المعاني الجازية بطريق ما قبل من ظهور المشترك في وادة الجميع عند
انقضاء القرينة المتعارضة وهو ما سجد اما على القول بعدم جواز استعمال اللفظ في المعنيين لو كان مخارزين فسطا واما على القول بجوازه فلا يحمل
اللفظ على الكل اية مجاز ولا دليل على تعينه مصانفا الى انه على من جازيه من بعد الجازات في الاستعمال فكيف يحتمل اللفظ عليه مع الاطلاق وربما
يقولون حمل اللفظ عليها باسرها على سبيل البدلية حكاه العلامة في نهج بحث قال وان انحصرت وجوه الجازية ونسبوا حمل اللفظ عليها باسرها على
البدل اما على الجميع فلعدم اولوية البعض بالارادة واما البدلية فلعدم عموم الخطا على جميع المعاني من جواز استعمال المشترك في مفهومه انتهى
وهذا ايضا كما بقى في لو من بعد الاستعمال المذكور جدا عن تلك الحاضيات المعرفية في المطابق عليه فاسد جدا ومجترج جواز استعمال المشترك في معنيته غير
خاص به عند القائل به ولذا ذهب معظم القائلين به الى اجمال المشترك حتى يقر دليل على تعينه واردة الكل بل يصر جماعة منهم بكون طاردا على الكل
بعد لوجه فكيف يصح على القول به حمل اللفظ هنا مع الاطلاق على جميع الجازات ففي استنارة القول المذكور في من جواز استعمال المشترك في مفهومه
ما لا يخفى في كونه مجترج منه تفرعا على القول المذكور وان جازيه بان في صرح التفرع في المقام فاما بتفريع ذلك على ما يترقى من كلام صاحب المفاتيح في
المشترك حسب ما مر من الاشارة الى القول بظهور المشترك في جميع معانيه الا ان التفرع التبعي على ظهور الجازية في الجميع من بل للبع الجازية تفرعا
في المعاني الحقيقية وح فناد كرم في بيان كون ارادتها على سبيل البدلية من انقضاء العموم في الخطاب ليس في محله كيف هو جاز في المشترك ايضا في ان
ما ذكر هو حمل على الجميع على سبيل الاستغراق لو كان هناك ما يبعد العموم كما اذا كان اللفظ نكرة واردة في سياق النفي والتمني ودخل عليه احد دو
العموم وكيف كان فالوجه المذكور ايضا بغير الفتح الاحاجة الى طائفة الكلام فيه واما اذا اختلفت الجازات فاما ان يكون اختلفا من جهة قرب بعضها من
الحقيقة وشدة علاقتها بها وبعد الباقي وضعفه في العلامة او من جهة اشتغال بعضها وتداول في الاستعمال دون الباقي وكل من الوجهين المذكورين
باعت على تعين الجاز بعد وجود القرينة المتعارضة من الحقيقة من غيرها في ضم القرينة المعنية للمادة اما الاول فلما فيه من كمال الاثبات والمناسبة وفي
كلام بعض المحققين ان السبب في الغلبة والاشهاد المقضي للتعين بنفسه وبواسطة التبادر فان قوة العلامة في الجاز وشدة المناسبة من اعظم دواعي
الرغبة في استعمال الحقيقة العقلية والاشهاد وان جازيه بان تفهام اقرب الجازات لتعدد الحقيقة ليس من جهة ملاحظة نفس المعنى من غير ملاحظة الغلبة
وهكذا وانما اصله لو كان الفهم من جهة المذكورة للزم اعتبارها وملاحظة حال الانتقال اليه ومن البين خلافه وايضا كون القرينة باعثة على تفرع
الجاز على منع وابتعا الباعث عليه شدة الحاجة الى المعنى وجود الاحتياج اليه في الجازات هي قد تكون بالنسبة الى غير القرينة ونزاد من الواضح في
القرب من الحقيقة لا يقتضي شدة الحاجة اليه فالظاهر ان نفس قرينة الباعث على الانتقال اليه الحمل عليه بعد تعدد الحقيقة وليس ذلك مستنادا
ولذلك في انهم في التفرعات العقلية والمناسبات الاعتبارية بل الى فهم اهل اللسان وتبادر ذلك عندهم بعد تعدد الحقيقة حسب ذكرناه فالنطاق في القرينة المحيطة
في المقام هي التي تكون باعثة على تصرف اللفظ بالبرح بمقتضى فهم المراد لا مطلقا لقرينة في الجملة وهو في ذلك تصرف اللفظ الدال على نفي الحقيقة بعد العلم
بوجودها الى نفي الصحة عند دوران الامر بينه وبين نفي الكمال ومنه ايضا تصرف فيها بما لا يتصف بالثبوت الى نفي الاثار والمواد المطلوبة كما في العلم الاثبات
نفع وكلام الاما في دورتها ايضا تصرف في التحليل والتجزيم المضامين الى الاعيان الى تحليل المنافع المقصودة الغالبة وتجزيمها فلا اجمال في شئ من ذلك ما
الثاني فلا تخاف المشكوك بالعمى الاغلب عليه مجري الامر في الخطا بان القرينة فلا بد من كون الشهرة بحيث توجب نفي اللفظ اليه العرف بعد قيام الصا
عن الحمل على الحقيقة فجزء الشهرة غير كاف بل لابد من كونها بحيث توجب تفهام المعنى من اللفظ عند الاطلاق وكون الشهرة والغلبة باعثة على ذلك بما
لا يبرهن بل ربما يقتضي اشتداد الجاز الى مساواة الحقيقة ورجا عليها فكون قرينة صادرة ومعبنة فكيف لا تكون معبنة للحمل عليه مرجحة له على سائر الجازات
بعد وجود القرينة الصادرة عن الحقيقة وهذا ايضا ظاهر من ذلك حمل اللفظ الذي استعماله الشارع في المعاني الشرعية على القول بنفي الحقيقة الشرعية منها
بعد قيام القرينة الصادرة عن ارادة معانيها اللغوية ودوران الامر فيها بين ارادة المعاني الشرعية ومجازيها على الاول نظر الى غلبة استعمالها في كلام
الشارع في المعاني المذكورة واشهادها فيها حتى قبل حصول النقل من البين ان ما عدا ما ليس كمال فيقدم الحمل عليها ولا يكون اللفظ مجازا كما ذكره بعض
المحققين وانت جازيه بان الدعوى المذكورة على اطلاقها في محل المنع ليس جميع الالفاظ المتداولة عندنا ثابتة كثر استعمال الشارع لها بحيث يحصل الخلل
بارادة المعاني منها بعد وجود القرينة الصادرة عن ارادة الحقيقة فهو في الالفاظ المتداولة في كلامه كالصاوة والصبا والنجاة والركوة ونحوها والقول
بثبوت الحقيقة الشرعية فيها لا يمتنع ان يكون من جهة الشهرة والغلبة بل في الشهرة خلاصة كما سيجي الكلام فيها فاشهد ولو اجتمعنا لجهة ان المذكور ان غلبته
والقرب الى الحقيقة في بعض الجازات متقدم على الحال عنهما واضح وكذا على الحال عنهما ولو تعارضت لجهة ان كان بعض الجازات مشهورا في
الاستعمال وبعضها اقرب الى الحقيقة فربما يشكل الحال دون في الترجيح والتمسك اقول لو جازي في فهم لا خذلان لجهة الشهرة والغلبة في
الحقيقة والمجاز ارجح ولم يكن هناك قرينة لا بد من ملازمة التراجيح منها والاخذ بمقتضا ومنها ان اراد الامر من حمل اللفظ على الحقيقة المرجحة والمجاز ارجح
ولم يكن هناك قرينة تدل على تعين المراد هل يقدم الحقيقة المرجحة والمجاز ارجح او هل يرضى في حقيقتها وعلى الشافعي ترجيح الجاز وعجاجة من المعاني

والخاصة منهم انهم لا يسمون بالعلامة واستبدلوا الشبه الثاني والمصداق والفاضل الخارضا والعلامة الخواصا في جملة من المتأخرين لبيان انهم
وعلم خرج احد المعنيين في الجملة لا يفرق بينه والعلامة على القول به على الشا في بعض جهة الاول اصاله الحمل على الحقيقة حتى يبين الخرج في مجرى الشهرة لا يصلح صلا
عنها كيف قد شاع تخصيص العام في الاستعمال حتى جرى قولهم من عام الا قد خسر مجرى الامثال ومع ذلك استأثر في حمل على العموم حتى يقوم صار عند حجة
الثاني ان الغلبة وشهرة الاستعمال باعثة على افضل الاطلاق الى المعنى السابع وهي من اعظم الامارات لمفيدة للظن جهة الثالث تكافؤ الظن بالحاصل من
الشهرة للظن بالحاصل من الوضع فلا يحصل معه ضم بالمراد ومع عدمه لا يمكن الحكم باحد الوجهين لا ببناء مد البيل الا لفظا وفي المراء منها على حصول الظن ان
لا اقل منه في حصول الفهم فلا وجه لجله على احدهما الا مع قيام قرينة خارجية على التعيين والتحقيق في المقام ان مراتب الغلبة مختلفة ودجاتها متفاوتة فان
شهرة استعمال اللفظ في المعنى دجاجة وقد يكون بحيث يوجب فيه من اللفظ وتوجيه على سائر الجازات من غير حاجة الى قيام قرينة معينة عليه لكن بعد قيام
الضاد من غير ضدها الحقيقي ولا تكون تلك الغلبة باعثة الى حيث تكافؤ الظن بالحاصل منها الظن المنفرد على الوضع فلا ريب ان في ترجيح الحمل على الحقيقة مع اطلاق
اللفظ وقد تكون غلبة استعماله فيه فوق ذلك بان يكون الظن بالحاصل من ملاحظة الشهرة متكاثا للظن الحقيقة ولا ريب ان في الوقوف عدم جواز حمل على
احدهما من دون قرينة دالة عليه وقد تكون الغلبة فوق ذلك بضم فيكون اللفظ بملاحظة ظاهره في ذلك المعنى فيكون الظن بالحاصل من الشهرة غالبا على
الحقيقة فيتعين القول بترجيح الجازات ارجح وتكون الشهرة اذن قرينة صادرة عن المعنى الحقيقي معينة لحمله على ذلك فاق دالة لظن ان لا يقتصر ان تكون علمية
بل يكفي فيها بالظن لا ببناء مد البيل الا لفظا على الظنون وقيام الاجماع على حجة الظن فيها ويجري ما ذكرناه في مراتب الشهرة بالنسبة الى سائر الظن المتضمنة
الى اللفظ فان الظن بالحاصل منها قد لا يعادل ظن الحقيقة فلا يوجب صرف اللفظ عن الموضوع لغيره بوجوب من الظن بالحاصل منه وقد يترجح مفادها على ذلك
مصادره فظن الظن بالحاصل من الوضع فيقتضو بالوقوف عن الحمل على الحقيقة والجاز فلا يمكن الحكم بشئ منها في غير ما لم يوجب حمل على الجازات الا انها امانة من
الحمل على الحقيقة ايضا وقد يترجح على ذلك بضم وقد يترجح فيقتضي بصرف اللفظ عن معناه الحقيقي وحمله على الجازات على اختلاف مراتبه في الظن وليس الا في اللفظ
واثره بين حمل على الحقيقة والجاز بانه ان وجدت قرينة صادرة عن الحمل على الجازات والافضل الحقيقة كما قد يترتب من ذلك ما لم يملك هناك واسطة بين الامرين وهو
الوقوف من الحملين لدوران الحمل بمدار الفهم بحسب العرف بعد ملاحظة المقام فاذا حصل هناك مانع من الفهم من شهرة او قيام قرينة اخرى فوجب تردد بدل الامر
فلا ريب على لزوم الحمل على الموضوع والحاصل ان حمله على الموضوع له وغيره بوزن مد البيل انما هو بحسب العرف واول مراتبه الظن وليس الامر بمقتضى على الحقيقة
ما من تفصيل القول فظهر بما فرقة فاضعف كل من الوجوه الثلاثة المذكورة التي هي المسند للاقوال المتقدمة وهناك دجاجة ان بان الغلبة فوق ما ذكر
قد مرنا الاشارة اليها وهما خارجتان عن محل الكلام لخرجهما من اللفظ معهما عن الجازات واندر دجاجة الحقيقة وما قد يترتب من ان تخرج الغلبة لا يكون باعثة على
اللفظ عليه من دون الباعث الى هذا الحقيقة كيف لو كان فاضا باند لك لزم دجاجة الجازات على الحقيقة وظن ان غلبة مطلق الجازات على الحقيقة حتى تظهر ان
اكثر لغة مجازات والباعث على كون العام مختصا قبل ظهوره المختص نظر الى شهرة التخصيص غلبة في الاستعمال مد فوع بانه ليس المداد في المقام على ملاحظة
الغلبة بل الغلبة القاضية بانضم الى اللفظ الى ذلك المعنى والباعث على توقف ذلك من الحمل على الحقيقة بحسب المقام بين الناس ومن لبين ان استعمال
الجازات والعمومات المختصه ليس ككذلك وكان الوجه في ان شهرة الاستعمال في غير المعنى الحقيقي هناك نوعي لا شخصي لعدم شمول استعمال اللفظ في خصوص
مجاز او مرتبة من التخصيص ضافا الى كون الاستعمال هناك مقترنة في الغالب بالقرينة الصادقة ومثل تلك الغلبة لا يوجب صرف اللفظ غالبا عند
على نحو ما اذا اشتمل اللفظ في مجاز مخصوص سيما اذا كان كثر من استعماله خالبا على القرينة المقاديرة ويعلم الحال فيه من ملاحظة الخارج كما لا يخفى على المتأمل
ان دعوى شهرة الجازات وغلبة ما على الحقيقة من ملاحظة بل من الملاحظة فانه من البين ان غالب استعمال العرفية والخاصات المتداولة من قبل المتأخرين
ودون الجازات واما في الجازات فبعض المقامات لم يراعها بعض النكاح فان اريد بها الشهرة من ان كثر اللفظ بجازات هذا المعنى فهو بين الضد وقد مرنا
الامر والا فلا دالة فيه على ذلك فمنها ان كان احد معنيين المشرق معجورا فوافقت قرينة على عدم ارادة الاخر فذا الامر بين ارادة المعنى المصحوب والحمل على الجازات
كان معناه الجازات مشهورا في الاستعمال انما لا يثبت على الحقيقة المعجورة ومع عدمه ففقدت الحقيقة المعجورة نظر الى كونه معنى حقيقيا او لوقفة
الحمل عليه وحمله على معناه الجازات ومنها اذا ثبت نقل اللفظ الى معنى في اللفظ المتقول اليه بين كونه اقرب الى الحقيقة والابعد منه تعين الاول مع كون
حاصلا بالنعين لكون النقل للمعنى مسبوقا بالتميز والغالب فيه مراتب الاقرب الى الحقيقة ولذا حمل اللفظ عليه عند الاطلاق في حصول النقل بعد قلده
الحقيقة وبالحمل بحسب الحكم بان المتقول اليه هو الجاز الذي يجب حمل اللفظ عليه مع ثبوت النقل سواء كان باعثة غلبة استعمال اللفظ فيه لغيره في احد وجهي
او باعثة المناسبة الاعتبارية التي هي احد وجوهها ايضا كذا قيل في ذلك جازا فان علم تحقق الغلبة بالنسبة الى احد الوجهين خصوص فلا يوجب للشك والافلا في ذلك
عز في ذلك انما نقل على غلبة الاستعمال وهي مما تلعب شدة الحاجة لا بغيره من الحقيقة كثر ليس الوجه في حمل اللفظ على اقرب الجازات بعد قلده
الحقيقة كونه غالبا في الاستعمال بل لكون نفس الاقرينة معينة عند انفا القرينة المعينة والمفروض انشاء العلم في المقام بوجود القرينة المعينة وعدمه
يمكن الحكم بحصول الغلبة في المعنى المفروض بغيره ما ذكرنا لان بقاء الاصل عدم الحاجة الى القرينة المعينة لما استعمل في غير متعين بملاحظة ذلك كون المعنى المذكور
هو السابع في استعماله لا نقار غيره الى القرينة المعينة وفيه ما لا يخفى ومنها ان اورد اللفظ في كلام الشارع والامثلة غير ما اختلف معناه في اللفظ والعرف العام
فان اشكال في حمله على الاول لو علم بتأخر العرف كانه لا اشكال في حمله على الثاني مع ثبوت نقله واما الاشكال فيما اذا لم يثبت احد الوجهين في دار الامر في دار
على كل من المعنيين فهل يحكم بتقديم اللفظ والعرف قولان فالحكم عن بعضهم ترجيح الاول عن الشيخ والعلامة والشبهان والبعضا والى القول بالثاني وهو
اولا لثابت المعاني العرفية العامة ثبوتها من تقدم لزمان كما يعرف ذلك بعد ملاحظة المعاني العرفية وتبع مواردا استعمالها في كلمات الاول وملاحظة
اللفظ لبيانها غالبا للمعاني العرفية العامة وبكش عن ذلك حكم الاكثر من غيرها انهم بتقديم العرف وليس ذلك لاسم جهة المذكورة الباعثة على الظن بالمراد

وتدرك بعضهم عليه ثم يرد على ما يعزى القول به في جميع الأصول وهو في الحقيقة حجة أخرى على ذلك لبعثه على المظنة الكافية في المقام وما يستدل على ذلك
أيضا باستقراء العرف العام في اللغة القليلة من بعد من النسخ وبأنه لا مجال للتم في حمل اللفظ على معناه الثابت في العرف العام إذ لم يعرف له معنى آخر
مما للغة مع قيام احتمال وجوده وهو معنى على تقدير العرف لا لولا ذلك لوجب توقف الحكم بأجل اللفظ لا احتمال وجود معنى آخر له في اللغة واستقراره إلى
وقت صدور الزيادة وهو باطل بالاتفاق لا حتى يجرى من الوجهين لا بعد استقراء العرف العام في اللغة المدعوى بل في معناها ونها في اللغة المدعوى كونه أيضا
وليس فليست المدعوى من النسخ وما قبل الحكم باستقراء العرف بملاحظة الجميع فلا عرفان في زمانه صواب بل وكذا في زمانه صواب في الافتعال المدعوى كونه
الافتعال بملاحظة الكل والوصف المحل على المعنى العرفي في الصوت المفروضة من جهة استقراء العرف واللفظ نظر إلى الصلة عدم النقل لذلك من أول بينهما بناء
اللفظ بتجرب ثبوت المعنى في العرف على ما هو شأن فلكل اللغات وطريقة علماء الأصول في إثبات مدلول الأمر والنتي في الفاظ العموم وعندها حجة القول بتقدير
اللفظ الصلة لآخر الحادث المفروض عدم ثبوت مبدأ النقل وبضعف ذلك الأصل المدعوى كونه لا معقول عليه في المقام لا بعد فائدة الظن بمؤدية المعرف من ابتداء
اللفظ على المظنة وحصول الاستفادة من العبادة فتجرب الأصل المدعوى لا تقبل عليه مع الظن بخلافه من التبع ومصير الأكثر إليه كما عرفت لا بد من عيب عليه في
قضية ما ذكرناه أنه لو شئت في خصوص بعض المقامات في مبدأ النقل ولم يكن هناك مظنة بحصوله حال صدور الخطاب لزم التوقف في الحمل والحكم بأجل اللفظ
والرجوع إلى ما يقضي الأصول العقولية فيخرج بما وافق الأصل من المعنيين المذكورين وانفرد أحدهما وليس لك من جهة اللفظ عليه ليكون شيئا للغة بالرجوع
بل هو من جهة استقلال الأصل دون بنية وعدم مراعاة النص لا لاجلها ومنها أنه لو اختلف عرفت الحكم والحمل في لفظه فلا راد للمرادين في ذلك المعنيين لعدم قيام
على كون الخطاب بما في من عرف نقل بقدرة الأول والثاني ويوقف بينهما أقوال الأول مختار الشريفة لاستادق ويحكي القول به عن السبب الثاني يحكي
علاوة والشهادة الثاني والثالث مختار جماعة من المتأخرين منهم صاحبنا واختاره في القواعد التجارية وتفصيل الكلام في المرام مع خروج عن خصوص المقام
انما أن الأصل الخطاب من خصوص المتكلم وكان عرفه وعرف الخطاب عرف المحل الذي في الخطاب فيه فقد لا أشكال في حمله مع الإطلاق على ذلك العرف كذا إذا
لم يكن للمحل والخطاب والمتكلم عرف مع اتحاد الآخرين وانحصار حال فيه عرف المحل والمتكلم والخطاب فهذا وجوب مسبعة أشكال فيها حيث لا دوران هناك
نظرا إلى انحصار العرف في معنى واحد وان اختلف الحال فاما ان يكون باختلاف عرف المتكلم عرف الخطاب مع انقضاء العرف في المحل وموافقة لحد العرف في
باختلاف عرف المتكلم عرف المحل مع انقضاء عرف الخطاب وموافقة لحد العرف المتكلم او باختلاف عرف الخطاب مع انقضاء عرف المتكلم او باختلاف كل منهما لا
هنا وفي وجوب مسبعة يقع التفرقة فيها فان اختلف عرف المتكلم والخطاب مع انقضاء العرف في محل الخطاب فالظاهر تقديم عرف المتكلم إلى الظن من الخطابات الدائرة
بين الناس من عرف المتكلم عرف نفسه الوضع الحاصل بملاحظة اصطلاحه ان ثبت عرفه لذا يقدم العرف الخاص على اللغة والعرف العام من غير خلاف يظهر بينهما
وليس لك الامتناع في وجه ظهور في الكلام على فوق مصطلح هو بعينه جاز في المقام ومناقبه في الاستعمال عرف الخطاب مجزئ كمال لا ظهور فيه لغير اسم الظن في المقام
من يقضي بالوقف بين الأمرين فالظن المذكور يتبع في المقام حتى يجرى هناك ما يراه من ملاحظة الخصوصيات في بعض المقامات ما عرفت من أن المدار في مثال هذه
في المسائل على حصول الظن كيف كان وقد يقر بالاحتجاج المذكور بملاحظة الغلبة فان عادة الناس جارية على الكثرة بمقتضى عرفهم وعدم متابعتهم لاصطلاح الغير
في استعمالهم في اتحادهم لا لفصل في تعلم أو فائدة أخرى أو رد عليه بان السلم من الغلبة المذكورة ما إذا كانت الكلمة مع من يوافق عرفه عرف المتكلم وإذا كانت مع من يخالف
في علمه فله الغلبة المدعى ممة بل الظاهر عدمها والاشك في ذلك من بين هاتين خالف القول المذكور وفائدة ما تحققت الغلبة في معظم المحاورات فمع حصول
الاشك في الصورة المفروضة وهو ما إذا كانت الخطابة مع من يخالف عرفه فتنفي ذلك بالحاجة بالإجماع لا غلب لا يعتبر ثبوت الغلبة في خصوص الصورة المفروضة بل
حصولها في معظم المحاورات كاف في تحصيل المظنة في محل الكلام ثم يعتبر أن يحصل هناك غلبة في خصوص المورد على عكس المثال في سائر الموارد ليراهم بها الغلبة
المفروضة وهي غير محققة في المقام ولو على سبيل الظن فلعلم دعوى الغلبة في خصوص المقام من جهة هاتين الخالف في عدم الحمل عليه غير محققة وأي بعد
في خفاء الغلبة المذكور عليه كونه من نظام في سائر المباحث على أنه قد يكون ذلك من جهة اعتقادهم ما يعارض ذلك بما يبعد له وترجح عليه قد يؤيد به المبدأ
ما احتجوا به في المقام وما يحتج به ذلك أيضا بأنه لو حمل الكلام على عرف الخطاب لم يجز وهو مخالف للأصل فلا يحمل عليه لا بعد دلالة القبرته وهو في وضوح الفتا
يمكن الاحتجاج إلى البينة حجة القول بتقدم عرف الخطاب في ذلك بمقتضى عرفه في غير ما يحمل حيث أن الخطاب يحمل على عرف نفسه فلا يصح من الحكم وإيضاح قد ورد
أن البينة أو الأئمة إنما يحتاجون للناس بما يعقلونه فينبغي أن يكون مخاطبتهم بمقتضى عرف مخاطبيهم ولا بد من عيب عليه من كل من الوجهين المذكورين فلا يلزم
إلى طائفة الكلام فيها بوجهها حجة القول بالوقف كون اللفظان مشتركين بين المعنيين وصحة تكلم المتكلم على كل من عرفه وعرف مخاطبه فلا يحكم بأحد هما إلا بعد قيام
القبرته عليه قد ظهر ما فيه من قرينة أنه صحة التكلم على الوجهين لا بنية في ظهوره في أحدهما مع انقضاء القرائن حسب بنية ثم أنه لو كان عرف المتكلم موافقا لعرف
المتكلم لبدلنا لا ترجح الظن في ظهور المحل على العرف المذكور لا ينبغي أن يفتى فيه كما لا ينبغي أن يفتى فيه كما لا ينبغي أن يفتى فيه كما لا ينبغي أن يفتى فيه كما لا ينبغي أن يفتى فيه
الصورة أيضا ليس على ما ينبغي نعم ولو اوقف عرف الخطاب عرف المحل فلا يخرج المقام عن أشكال لا يتابعهم عرف المحل كثيرا في الخطابات سيما مع طول المكث فيه فلا توقف
في شأن مجال سواء اوقف عرف الخطاب ولا وان كان لا أشكال في الثاني الظاهر إلا أن يكون الحكم متعلقا بأصل المتكلم فيحمل قويا بجميع عرفه أيضا وكذا لو لم يتحقق مكث
في المقام قد اختلفت به سماع اتحاد عرف المتكلم والخطاب لودار الأمر بين عرف المحل وعرف الخطاب من غير أن يكون المتكلم عرف فيه فلا يخرج الحال أيضا عن أشكال وان كان
ترجح عرف المحل قويا مع طول مكث فيه ولودار الأمر بين لوجوه الثلاثة قوى تقدم عرف المتكلم أيضا إلا مع مكث في المحل ففيه لا أشكال المذكور ثم أن ما ذكرناه
الدوران فيما إذا كان المتكلم عالما بعرف الخطاب والمحل وأما مع جهله بها فلا تأمل في حمل كلامه على عرفه وكذا لو كان جاهلا بأحد هما في عدم حمل كلامه على العرف
المجهول وكذا لو كان عالما بعرف الخطاب مع جهله بعرفه وعرف المحل فانه لا شبهة في حمله على عرف الخطاب إذا كان المقام مقام بيا ومع جهله بعلمه وعدم
وجها وكذا لو شئت في الحال هذا ولا فرق فيما ذكرناه بين ما إذا كان لكل من المتكلم والخطاب والمحل عرف خاص في اللفظ المفروض ويكون المعنى الثابت

[illegible]

الاثنان بالوجود الخارج على فرض وجودها كالمذكورات ونحوها مما وضع الالفاظ بازائها بملاحظة كونها خارجة وان لم توجد في الخارج اصلا كالاعتقاد
بل ولو كانت متعلقة في الخارج كشرائط لباري فانه متمايز به بالامر الخارجى لمشاورة للبارى في صفات الكمال واما ما لم يكن من شأنها الاقتصار بالوجود
الخارجى كالكلية والجنسية والفصلية ونحوها هي ايضا قد وضعت لها الالفاظ من حيث كونها عنوانا للافراد الموجودة بوجودها اللاحق بها وان كان
حصولها في الذهن والحاصل ان الكلية ليست موضوعا لمفهوم جواز الصدق على كثير من بملاحظة نفسه لصدق على تلك بملاحظة كونها متصورة عند
العقل بل من حيث كونها عنوانا للملاحظة تلك المحيطة بالحاصلة في المفاهيم الكلية من الانسان والحيوان وغيرها وان كان حصول تلك المحيطة في الذهن خاصة
واما ما كانت من شأنها ان تكون في الخارج وفي الذهن معا في موضوعه بازائها بكل من الاعتبارين كالترجيبة فانها موضوعه بازاء المفهوم المذكور من
حيث كونها عنوانا للافراد الذاتية والخارجية فالمفاهيم مما وضعت لها الالفاظ بملاحظة تحصلها في طرفيها اللاحق بها هما من الذهن والخارج من غير ان يكون
ذلك لتصلح جزء من الموضوع له ولا قيد عليه بل قد وضع الالفاظ بازائها بتلك المحيطة ومن تلك المحيطة سواء كانت تلك المحيطة حاصلة لها في الواقع او لا
وذلك مما لا اشكال فيه بالنسبة الى ما يكون له وجوده في الخارج او ما يتصور وجوده كك في الاعتقاد وشرائط لباري واما ما لا يكون
له وجود في نفسه مع قطع النظر عن صورته ولا يتصور ان يضر له مصاديق خارجة وذهنية يصدق عليها على حسب التقدير كالاشياء والامور الموجودة ونحوها فقد
بشكل الحال فيها ليس لتلك المفاهيم تحقق في ذاتها من حيث كونها ملاحظة لتلك الالفاظ ومقصودا انها مباحها ولو على سبيل التقدير وليس حصولها
في الذهن هو وجودها اللاحق بها وليس تلك الالفاظ موضوعه بازائها من تلك المحيطة فلتلك الالفاظ الوجود الخارجى والذهنى غير متصور في
لفظ العدم والتقى امثالها بل الملاحظ فيه هو مفهوم العدم المحض بطلان الذات فليس مفهوم العدم من حيث كونها حاصلة في العقل قد وضع لفظ
العدم بل من حيث كونها مباحا للذات لا تحقق له في الخارج والكون اصلا محيطة هي محيطة بطلان ذلك المفهوم من حيث كونها عنوانا لتلك المحيطة قد وضع
لفظ له محيطة حقيقة العدم هي محيطة بطلان والليس المحض هي تلك المحيطة مراد بتلك اللفظة في الحال فيما وضع تلك الالفاظ بازائها على نحو سائر المفاهيم
غاية الامر ان محيطة الحقيقة في سائر المفاهيم محصلة ولو قد برز في هذا فانه محيطة العدم وبطلان الذات فان قلت ان كانت تلك المحيطة فيها هي محيطة
العدم الصريح والليس المحض فكيف يمكن ارتباط امر جوهري برهان يتعلق به لوضع قلت مانع من ذلك فان المفهوم المذكور مما يمكن ان يتصوره العقل و
يتقبله وهو غير الاعتناء يمكن ان يتعلق بوضع برهان كان محيطة كونه موضوعا له هي محيطة اخرى يظهر من ذلك بملاحظة ما قرئت في الجواب عن شبهة الحكم على
العدم المطلق بعدم مكان الحكم عليه فضلا المحصل ان تلك المفاهيم مما تكون متعلقة للاوضاع من حيث كونها عنوانا لمحيطاتها في نفس الامر من غير فرق
بين ان يكون حقا بقا فاعلة الوجود الخارجى والذهنى وكلها معا وغير قابلة لشيء منها سواء كانت ممكنة الاقتصار به او بمنفعة ولا بين ان يكون حقيقيا
محيطا لوجوده والتحقق كافي مفهوم الوجود او محيطة العدم وبطلان كافي مفهوم العدم فذلك المفاهيم من حيث كونها عنوانا لمحيطاتها قد وضع اللفظ بازاء
من يفرق بين الضمير المذكور اصلا ويدل على ذلك وجوه احدى ما ان المتبادر من الالفاظ عند الترجمة عن القرآن هو ذلك ولا يفتش منها الى الذهن الا فضل المفاهيم
على القول المذكور مع قطع النظر عن وجودها بحيث يشتمل صوراتها الذاتية بل انما ينص الى تلك المفاهيم من حيث كونها عنوانا لمحيطاتها فليس حصول تلك المفاهيم
في الذهن الا من جهة كونه للملاحظة ما عين اللفظ بازائه وما المراد في محيطة العقل مرادنا للملاحظة في نفسها من حيث كونها عنوانا لمحيطاتها
وهي المحيطة الثانية قد وضع اللفظ لها الا ان حصولها في الذهن مما يكون على الوجه الاول ثابته انما يتخذ مفاد الالفاظ في المفهوم منها في العرف فبالحكم عليه
بالوجود الذهني والخارجي على حسب اختلاف المفاهيم في قول لوجود غير متحقق لمحصل بالوجود اللاحق به ولهذا يصح على المعدوم عليها من غير تقييد لا لزوم تجوز
ولو كان لوجود ما خذ منه شرطا او شرط للمانع ذلك فاذ انضم الى ذلك محيطة لتسلل المعنى المفهوم من تلك الاسماء بحسب العرف عن صورها الذاتية وتصوراتها
الحاصلة عند العقل كما هو واضح بعد ملاحظة العرف ولو بالنسبة الى الامور الذاتية فان تصور العقل لها غير حصولها في العقل دل ذلك على عدم وضعها بصورة
الذهنية ولا للمفاهيم على النحو الاعم بحيث يشتمل تلك التصورات وحيث عرفت ان الحقائق التي يترادف انتقالها من تلك الالفاظ قد تكون امورا خارجة وقد تكون
منها فلا وجه للقول بملاحظة خصوص الوجود الخارجى في وضعها فغير القول بوضعها للمفاهيم على النحو الذي ذكرنا فان قلت كما انتم تصيح ما ذكره كون الالفاظ
بازاء المفاهيم على الوجه المذكور كذا يصح لو قيل بكونها موضوعا لنفس التصور من حيث كونها مرادنا للملاحظة ما قلقت بها وح فلا بد من الالفاظ الامور الخارجية
المفهوم المذكور من غير ان يكون الصورة ملحوظة اصلا لان ذلك قضية كونها مرادنا فان ذلك المراد غير منظور اليها اصلا في لحاظ كونها مرادنا فانه ما يستفاد من الوجه
عدم كون التصور الذهني موضوعا لها من حيث ذاتها الا من حيث كونها مرادنا للملاحظة غير ما قلقت هذا الاحتمال وان صح قيامه في المقام في بادى الامر لا يتردد
الى ان العرف نفسه السليم عنها ولو بملاحظة كونها مرادنا الا انما يتردد في العرف ان التصور الحاصلة من التمر في الذهن ليس مرادنا وان اخذت مرادنا للملاحظة الحقيقية
الخارجية من غير ان تكون ذات التصور ملحوظة اصلا بل لانه يصح سلب التمر مثلا عن الصورة الذهنية ومط سواء اخذت ملحوظة بنفسها او مرادنا للملاحظة غير مرادنا لتلك
اللفظ التي يحتاج الى التعبير عنها في الخلق انما هي تلك المفاهيم على الوجه المذكور دون صورها الذاتية وحيث وجدتها الخارجية واما وجودها في الخارج من جهة الملاحظة
فيلبغ ان يكون الالفاظ موضوعا بازائها انما هو الوجود الخارجى والذهني قد يكون مقصوده بالافادة والموضوع بازائها هو لفظ الوجود لا بان يكون موضوعا للعين
الوجود الخارجى والذهني لعدم امكان حصول الوجود الخارجى في العقل ولا حصول الوجود الذهني لحاصل في ذهن في اخر من البين ان الفرض من وضع الالفاظ هو
حصول المعنى في الذهن بواسطة اللفظ بل بوجه من وجوه اعنى المفهوم المذكور الصادق عليه هو عنوان كاشف عنه مرادنا للملاحظة قد تقررت محله ان العلوم بالقرآن
انما يتعلق بعلم حقيقة ذلك الوجه فليس الموضوع له هناك ايضا الا المفهوم محيطة القول بوضعها للامور الخارجية ان من قال كملت الخبز وشرب الماء وشربت العبد
وعبرت الدابة وخرجت من الدار ومثل ذلك ليدل على ان تلك المعنى لا استعمالا لكثيرا مما يترادف تلك الالفاظ الامور الخارجية كما هو مط من ملاحظة الخطا بان العرفية
فقد كانت في الموضوع لها فهو لا يفرق ان تكون تلك الاستعمالان كلها مما يترادف تلك الالفاظ الامور الخارجية لصورها الذاتية وهو واضح انما لا يتردد

المستند باب تحقيقه بالبرهان في جميع اللفاظ المتداولة وهو مع ما للفصل في كون الاستعمال حقيقة بغير اللفاظ ويمكن الاستدلال
عليه من وجوه عدة من استعمال تلك اللفاظ في الامور الخارجية بل انما استعملت في الامور القهية من حيث كونها مراتب الامور الخارجية لا انتقال
من تلك اللفاظ الى الامور الخارجية بواسطة تلك الصور الذهنية ففقتة للذليل المذكور ابطال القول بوضعها للامور لذاتية من حيث حصولها في الفهم
وذلك مما لا يتوقف عليه المقام كما مر وانما وضعها للصور الذهنية من حيث كونها مراتب اللفاظ الخارجية والتموصل بها فاذ ان غاية ما يعلم من لفظ
الامثلة المذكور وغيره هو كون الحكم واقع على الامور الخارجية وهو لا يستلزم استعمال اللفظ فيها اذ قد تكون تلك اللفاظ مستعملة في تلك الصور
الى تلك الامور حيث جعلت مراتب اللفاظ فيها فوق الحكم عليها فانها المعارضة باللفاظ المستعملة في المعنى من اشتقاقها عن تلك اللفاظ لاجتماع التخصيص
ما لفظه ودعى الركن من الاشياء ونحوها فان استعمالها في معانيها حقيقة قطعا ولا وجود لشيء منها في الخارج حتى يعقل كونها موضوعا للامور الخارجية انما
المعارضة بغيره بصدق احكام كثيرة على مفاهيمها لا تحقق لها الا في ذلك من مثل قولك ان الاشياء نوع والاشياء اجنس والجوهر صادق على كثيرين ونحوها فليس المراد بذلك
الموضوعات الا المفاهيم الموجودة في الفهم من ضرورتها عدم ثبوت تلك الاحكام لها في الخارج ومن المعلوم بعد ملاحظة تعريف تلك اللفاظ في تلك المقامات ان
المفهوم عرف من تلك اللفاظ في الاشياء المفردة ليس الا الامور الخارجية ابتداء فهي مستعملة فيها قطعا لان يكون لمراد منها الصقوت الحاصلة في الامور
الموصل الى تلك الامور لكونهم الامور الخارجية بتلك الواسطة وذلك م معلوم بالوجود بعد ملاحظة تعريف تلك اللفاظ في تلك المقامات ان
قلت لا شك في الانتقال هناك الى الامور الخارجية انما يكون بتوسط الصور الذهنية لعدم امكان احضار نفس الامور الخارجية بواسطة اللفاظ المستعملة
من غير واسطة من ان يعلم كون اللفظ مستعملا في الامور الخارجية دون الصور الذهنية مع ان المفروض حصول الانتقال الى الامر من مكانه حيث ان تكون مستعملا
في الامور الخارجية ويكون الانتقال الى الصور الذهنية من باب لفظي من حيث يمكن احضارها بالصورة كما يمكن ان تكون تلك الصور هي المستعملة فيها
من حيث يصلها الى الامور الخارجية فبقية الانتقال في الخارج فان الانتقال في الصور من حيث كونها مراتب الخارج يستلزم الانتقال الى الامور الخارجية
قلت لا ريب ان الصور الذهنية الحاصلة في المقام غير ملحوظة من حيث كونها صور حاصلة في ذلك من اصل بل ليست ملحوظة الا من حيث ملاحظة الخارج
فليس مفهوم من تلك اللفاظ الا الامور الخارجية وليس الانتقال من اللفظ في ملاحظة السامع الا اليها ابتداء لان الانتقال اليها في الواقع كما كان بواسطة صور
وقضية ذلك كون حصول الصقوت مقدما عقلية للانتقال الى تلك المقامات دلالة اللفظ على المعنى كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعنى اللفظ وقضية
غير العلم بمعنى الحاصل من الدلالة على الصقوت الحاصلة فذلك الصورة الحاصلة من ثمران الدلالة انما ينشأ الاول منه ويمكن دفع الثاني بانه يتأخر عن
المذكورة اذ كان المراد من وضع اللفاظ للامور الخارجية وضعها لها بحيث يؤخذ وجودها الخارجي في المبدأ وقدره ولو اريد وضعها للامور الخارجية
معنى كونها ملحوظة فيها ذلك لو كان وجودها تقديرا بحسب تقدمت الاشارة اليه فلا ينقض بما ذكره قد يتبع المعارضة بمثل لعدم المطلق والاشياء
نحوها وانما القائل المذكور بالتخصيص غير بعيد بل لا ممانعة عدم امكان القول بوضعها للامور الخارجية حيث لا ممانعة لها في الخارج لا محققا ولا مقفرا
ودفع الثالث بالترام الجوز في اللفاظ المذكورة ودعوى لقطع بعدم كونها اذ جهازات ممنوعة كغير من الظن ان المتبادر من الاشياء والجوز ونحوها ليس
الامور الخارجية وبمع سلبها قطعاً عن الامور الحاصلة في اللفاظ. ثم فكيف يقع بانتفاء الجوز في المقام مع كون المراد بها المعاني الحاصلة في اللفاظ وانما
المعارضة بالنسبة الى لغة النوع والجنس الفصل ونحوها في من الاصل كما الخاصة ولا بعد في الاثر من بالتخصيص بالنسبة اليها اي لا بد من علمها باللفظ
التخصيص في المقام وفيها مرهبة على عمل القول بوضعها للامور الخارجية على الوجه الثالث اما لو اريد به ما قلناه فلا شك ان من دفع من اصل كما هو مذهب
ما قرناه والاولى البرهان على الذليل المذكور بانه غير مثبت للمدعى امكان القول بوضعها للمعاني من حيث هو لا يجوز ان في اطلاقها على الامور الخارجية
المعاني في الخارج الا ان يدعى كون تلك الاستعمالات في خصوص الامور الخارجية مع ملاحظة الخصوصية في استعماله وهو محل منع مضافا الى ما مر
كونه لخص من المدعى عدم جريانه في كثير من اللفاظ مما وضع للامور الذهنية كالكتابة ونحوها وما وضع للامر كالتوجه والفرقة ونحوها فانما التخصيص
يرجع الى القول بالتخصيص لجهة القول بوضعها للامور الذهنية امرا واحداً في وضع اللفاظ للمعاني انما هو لاجل التبيين في لفظهم ومن لبيان ان ذلك مما يكون
بحصول الصور في الفهم فليس المفهوم من اللفاظ الا الصور الحاصلة وهي التي ينقل اليها من اللفاظ فيكون اللفاظ موضوعا بارادتها وهي ملاحظة اللفظ
الخارجية والتمعرفة بها وبفهم ان كون التفهم والتفهم بحصول الصور لا يستدعي كون اللفاظ موضوعا باراء الصور لجواز ان تكون موضوعا للامور الخارجية
وبكون الانتقال اليها بواسطة صورها ضروري اختصاص طريق العلم بها بذلك فليس الانتقال اليها لانفس الامور الخارجية الا ان الانتقال اليها بحصول صورها
المنقل اليه هو فضل الصور وهذا هو الظن من ملاحظة تعريف فان قلت ان الصقوت الحاصلة اذا اخذت من المراتب الخارج وضع اللفظ بارادتها من تلك الجهة كان
البدء لا محالة في اللفظ هو الامر الخارجي فلهذا الانتقال اليه الواقع هو الصقوت ولا يكون الانتقال اليه بحسب تعريف هو الامور الخارجية ولا انما هو من هذا
الجهة لا تكون اللفظ موضوعا بارادتها قلت ثم تعلق الوضع بما يحصل الانتقال من اللفظ اليه ابتداء بحسب ما فهم من تعريفه حسب ما مرنا للاشارة اليه
عن ذلك عند فهمه فقام ما ذكره من الاحتمال كان في هدم الاستدلال بانها انما هي التي تكون موضوعا لتلك الاختلافات لجهة التخصيص لجهة الصور الذهنية
اختلاف لشيء في الخارج فدون التسمية مدار ذلك الى على وضعها باراء الصور الذهنية حيث يختلفت لاساى باختلافها من دون اختلاف الامر الخارجي
على ذلك ان من راي شيئا من عبيد فيهم انما اذا اعتقد ذلك ثم اذا اعتقد شجر اطلق عليه اسم الشجر ثم اذا اعتقد حجر اطلق عليه اسم من غير وجه عن حقيقة
اللفظ في شيء من ذلك فلو كانت اللفاظ اسما للامور الخارجية لزم ان يكون اطلاق غير ما هو اسم في الواقع عليه ما علق او مضافا مع انه ليس كذلك قطعا
غوابر تلك الاساى عليه على سبيل الحقيقة مع كون الحقيقة الخارجية معتدة ليس الا لتعدد الصور المتواردة عليه فيكون وضعها متعلقا بالصقوت اليه
حيث اراد استعمال الحقيقة في مدارها ذلك لو تم في الاشياء المختلفة في النوع من نوع واحد لكان اسم ذلك النوع عليها كما كان حقيقة وان كانت حقا في الحقيقة

مقابلة

متبينة فظهر من اختلاف التسمية على سبيل الحقيقة مع اتحاد الحقيقة الخارجية ومن اتحادها كك مع اختلاف الحقيقة في الحقيقة وضع اللفظ بازاء الصور
التي هي دون الامور الخارجية كانت التسمية في المقامين ثابتة للاول دون الاختلاف وورد عليه بوجوه الاول المنع من الملازمة المذكورة فليس اختلاف التسمية
بسبب اختلاف الاعتقاد المتكلم فغاية ما يلزم من ذلك ان يكون بطلان وضعها للامور الخارجية المطابقة للنفس الامر من غير مدخلية الاعتقاد المتكلم فيه لا وجه
ادون لفظة التسمية عدم اختلاف المعنى بحسب الحقيقة وما لو قبل بوضعها للامور الخارجية على حسب معتقده المستعمل فلا مانع ان من افترض دوران للتسمية
اعتقاد المتكلم نظر الى اختلاف الحال في الامر الخارجي بحسب معتقده ويدفعه ان اراد بوضعها للامور الخارجية على حسب اعتقاد المتكلم انها موضوعه بازاء ما يعتقد
خارجي يكون الاعتقاد مأخوذا في وضع الالفاظ هو راجع الى المذهب المتعقبات المتقدمة وان خالفه في اعتبار خصوص اعتقاد المتكلم ان اراد باعتباره فيه مطروقا فام
الذليل لقاطع على ضاده كما مر بنا الاشارة اليه ان اراد بوضعها للامور الخارجية من حيث كونها مراما الخارج فحينئذ مع بعد عن التسمية المذكورة انه يبين مراما القائل بوضعها
للهمزة التي هي دون الفاعل بكونها موضوعه بازاء الامور التي هي دون حصولها في ذاته ولا مجال لذلك عند الجواب بمراتبها فيكون ذلك ان
لشبه الكلام المستدل ورجاء القول الاخر انه الثاني ان يجوز ان يكون لفظ الانشا والتجريح موضوعا للذات والتجريح الخارجي لا ان المتكلم لما في الشئ انسانا
في الخارج اطلق عليه ما هو موضوع له ثم لا تخفى شجر اطلاق عليه سمة هكذا فاطلاق اللفظ ليس الا باعتبار كون الموضوع له هو الامر الخارجي في ذات ذلك لا يصح الاستعمال
ادخا له الامر ان يكون المستعمل معدودا في طائفة نظر الى ثلثة واما بعد الانكشاف فلا بد من الحكم بكون الاستعمال غلطاً ولا يخفى على الحقيقة والحق ان تدارى به
لعدم انداجه في شئ منها ومن البين انحصار الاستعمال الصحيح فيها مع ان من الواضح بوضوحه ان ليس شئ من تلك الاطلاق غلطاً بحسب الطبيعة لثالثية لوم ذلك
لغرض ينفي الوضع للصوت التي هي دون هذا القول تكون الالفاظ موضوعه بازاء الصوت التي هي دون المطابقة لغيرها بحسب الواقع كما ان القائل بوضعها للامور
الخارجية يرد بها الامور الخارجية المطابقة للواقع في ينبغي ان لا يطلق اللفظ الاعلى الصوت الواحدة المطابقة دون غيرها والبناء على اعتبار المطابقة في الثاني دون الاول
فلا بد من الفساد لا داعي للفرق وانما جبرها في من البين ان القائل بوضعها للامور الخارجية لا يحتاج الى اعتبار المطابقة ضرورة كون الشئ الخارجي هو نفس الواقع
وكذا القائل بوضعها للامور التي هي دون التسمية الى مطابقتها لما في ذاته من ان ليس الامر الذي هو الشئ الا الشئ الحاصل في ذاته من فلا مغايرة في المقامين حتى يعتبر
المطابقة في اعتبار المطابقة في المقام بين الصورة الحاصلة وزبها وهو حاصل ضرورة اتحادها بالذات وان تغايرها باعتبارها اما المطابقة بين الصورة الحاصلة
المطابقة للمهنية المعولة للمصدا الذي يتخرج منها تلك المهنية ويطلق اللفظ عليها من تلك الجهة فلا بد من اعتبارها باعتبار الامر ان يكون استعمال اللفظ في
المعنى المذكور في غير محله وذلك لا يستدعي غلطاً في استعمال اللفظ المعارضة بقابل للذليل بان هو انما لو كانت موضوعه للصوت التي هي دون التسمية مع
تغير الشئ المراد بحسب الواقع ان لم يعلم به المتكلم وكانت الصورة الاولى باقية مستمرة والثاني بطل قطعاً لا متنازع اطلاق في غير على الاشياء حقيقة فان قيل ان الموضوع له هو
صوت الشئ المعقولة بحسب الواقع فغير التسمية بما يكون من تلك الجهة قلنا فحينئذ ذلك عدم صحة الاطلاق في الصورتين ومبنى الاحتجاج على صحتهما والقول بكون
المطابقة في صحة الاستعمال اعتقاداً للمطابقة للواقع جاد على القول بوضعها للامور الخارجية ايضاً فيصير تارة الاسماء المختلفة مع اتحاد الاسماء في اختلاف الاعتقاد فيه
عدم الاحتجاج وتجزئة ذلك على القول بوضعها للامور التي هي دون القول بوضعها للامور الخارجية تحكم بحيث في ذات الاعتقاد لا يحتاج استعمال بحسب الواقع و
تتماشى بحسب اعتبار المستعمل فبعد انكشاف اختلاف ينبغي الحكم بالغائب ما مر من المعارضة فذلك ان شاعداً على وضعها للامور التي هي دون التسمية لا عرف
لوجه في صحة الاستعمال على القول المذكور غايرة الامر ان يكون ارادة المعنى المذكور في غير محله وذلك لا يوجب غلطاً في استعمال كما عرفت فساد كثر من تغير التسمية
مع تغير الشئ اراد به تغير الاسم بالتسمية في من يعلم به ولم يفسد ذلك الا في لحظة الصورة الحاصلة وان اردت تغيره بالتسمية بالنظر الى الواقع مع عدم ملاحظة
الحاصلة فيم اذن من الواضح ان القائل بوضع الالفاظ للصوت التي هي دون التسمية لا يقول بمراتبها انما عند في ذلك ملاحظة الصورة التي هي دون التسمية وكذا الحال لو اردت تغيره بالتسمية
في غير محله بقا الاول موضوعه فساد ضرورة صحة اطلاق اللفظ الاول عليه بالتسمية له فيصير استفادته الى ذلك فظهر ما مر من الاحتجاج اخلاص المعارضة بال
وكا ان موضوعه بازاء الصور التي هي دون ارادة الامور الخارجية منها الاعلى سبيل الجواز من الواضح بملاحظة الاستعمال ان خلافاً وهد فصار من ان ليس مراما القائل
بوضعها للامور التي هي دون التسمية كونها موضوعه للصوت بنفسها بل من حيث كونها مراما للملاحظة الخارج وحرارة الامور الخارجية يتوسط تلك الصوت التي هي دون التسمية
بغير ان صلا لا يفتقر في اللفظ كيف لا بد من التوسط المذكور على القولين وان كان هناك فرق بين الوجهين بحسب ما عرفت وان المرام وضعها للمفاهيم من حيث كونها
في ذاتها من العقل في الاحتجاج في اطلاقها على الامور الخارجية ايضاً ضرورة صدق تلك المفاهيم عليها غايرة الامر ان يعتبر في استعمال اللفظ فيها كونها مدركات للعقل
موضوعات للمعارضة ايضاً بانها لو كانت موضوعه بازاء الصوت التي هي دون التسمية لوجب تنفاد لها عند الاطلاق وتبادرها في الفهم مع انه لا ينفصل عن ذلك عند سماع اللفظ
الاول الى الامور الخارجية من غير التفات الى الصوت التي هي دون التسمية وفيه ما عرفت من فساد كلام القائل بوضعها للامور التي هي دون التسمية على ارادة نفس الصور والادراكات بنفسها
فلا بد من ان اللفظ ان نفس الصوت التي هي دون التسمية من حيث القول المذكور بحسب ما عرفت تفصيل القول فيه فالتحقيق في الجواب ان القائل بوضع الالفاظ للامور الخارجية
في غير محله حتى يستعمل الالفاظ فيها ويصح اطلاقها على صوابها فيقول ان اطلاق الالفاظ المذكورة على الشئ المراد من البعد اما ان يكون على سبيل المثال
ان يقول هذا شجر او حجر ويخود ذلك او باستعمالها في خصوص ذلك بان يقول هذا الشجر كذا وهذا الحجر كذا وهكذا اما على الاول من البين انه ليس المستعمل في ذلك
لا معانيها الخارجية غايرة الامر مع عدم المطابقة يلزم كذب الحكم وعدم مطابقة للواقع من غير لزوم غلط في الاستعمال وحصول الكذب في مجال لا يتكاد بها
على الشئ في تفصيل الصدق والكذب من حيث هو مجرد لضعف الامر الاول ان بناء على ما ذكر لا كذب في تلك الاخبار لكونه مجرد اعتقاد وكذا مجرد انسانا
فلا يخفى انما هو في ذلك من غير انما هو المشق واما على الثاني فليس استعمال تلك الالفاظ الا في معانيها الحقيقية اذ لم يرد به التجريح والانشاء الامعاء في اتحاد
واما اطلاقها على الشئ المفروض من جهة اعتقاد المطابقة لها وكونه مراما لذلك لعن حصول تلك الحقيقة في ضمنه فالمستعمل في اللفظ هو معنى الكل الخارجي اعني الطبيعة

الايزيد

اللازمة في الخارج على ذلك من جهة اعتقادنا فيها مع اختلافها به بعد انكشاف الخلاف في ظهور عدم المطابقة لا يلزم كون ذلك استعمالا لفظيا لوصف استعماله
فيما وضع له غاية الامر فهو كون استعماله في ذلك بمعنى غير محدد لعدم انطباق ما اطلق عليه للملك لفظية ان استعمال اللفظ فيها وليس تلك من قبل استعمال اللفظ
في المحل من حيث هو ذلك فلا يلزم في ذلك كون استعماله في ذلك بمعنى غير محدد لعدم انطباق ما اطلق عليه للملك لفظية ان استعمال اللفظ فيها وليس تلك من قبل استعمال اللفظ
معية عدم وضعها للامور الخارجية ويجوز ذلك بتعين القول بوضعها للامور الداخلية ههنا لا يخال كونها موضوعا بازاء المفاهيم من حيث هي مع قطع النظر عن وجودها في
الذهن او في الخارج نالها انها لو كانت موضوعا بازاء الامور الخارجية لزم امتناع ذلك في الاعضاء وليس ما وضعه الا الامور الموجودة في الخارج فان كان
اللفظ مستعملا في معنى كان ذلك موجودا في الخارج وليس مدلول اللفظ الا عين ما في الخارج ومن ذلك يعلم امتناع صدق الخبر بصدق الصدق ولكن بطلان
مدلول الخبر لا هو الواقع وعدمها فان فرض كون الكلام موضوعا بازاء الامور الخارجية كان مدلوله عين ما هو الواقع ولا معنى لمطابقة الشيء لنفسه عدمها واجب
تارة بان الدلالة الوضعية ليست كاللغة العقلية حتى لا يمكن تخلفها عن المدلول بل انما توجب احضار مدلوله بايال سواء طابق الواقع او خالفه في المطابقة
وعدمها بالنسبة الى المعنى الخاص في الذهن بواسطة الدلالة المدكورة واخرى بان المراد من وضعها للامور الخارجية هو وضعها للموجودات الخارجية بغير التقيد
واعتماد الامور الخارجية لمطابقة لنفس الامر فيكون مع بقائه للواقع صدق ما مع عدمه كذا وانما نشأ بالمعارضة بان لو كان الكلام موضوعا للنسبة
التي ههنا كان مدلول الكلام هو تلك النسبة فيكون الواقع بالنسبة اليه هو ذلك فيكون صدقه ولكن به بطلان حقيقة تلك النسبة في الذهن عدم
الامكان حصول النسبة الخارجية وعدمه فيكون المناط في الصدق والكذب باعتبار المطابقة للاعتقاد وعدمها هو ما يتوافق من ههنا النظام دون
وباعدها انها الغرض من المتدعي فانه انما يقيد عدم الوضع للامور الخارجية بالنسبة الى المركبات الخيرية دون غيرها ويرد على الاول ان الامر الحاصل في الذهن
انما يؤخذ من انما هو مدلول اللفظ والاعتماد عليه بالمطابقة وعدمها انما هو مدلوله والمفروض ان مدلوله هو عين ما في الخارج فلا يمكن فرض المطابقة
وعدمها بالنسبة اليه فيقع انفاء مدلوله في الخارج فيكون اللفظ خالبا للمعنى لوضعه بخصوص الوجود في الخارج والمفروض ان نظام هذا ان كان المحل لفظيا
فيما وضع له وما اذا فرض استعماله في غير ما وضع له اعني المفهوم المعدوم فيكون ما غلط او مجازا فلا يندرج في ذلك بل ان يلاحظ كذا به بالنظر الى
اللفظ وبغيره لا يخفى مع الغرض عن ذلك فيجعل الثاني للشيء المذكور عدم امكان الكذب مع استعمال اللفظ في حقيقة وهو ايضا واضح بطريق الملائمة
فما هو متذكر على الثاني ما عرف من ان الكلام المذكور لا يرد للاعتقاد بموضوعه الا لفظا خصوصاً على هذا القول واضل اعلم في معنى الاطلاق من حيث
قام الدليل لقاطع على فساده مضافا الى عدم جريان صدق في صوته فكذا الكذب لا ينافي ما يقوله الاعتقاد ايضا وعلى الثالث ان ما ذكره سبق على ان يكون المقصود
الالفاظ للصدق التي هي باعتبار نفسها او ما يقرب من ذلك تدعى بوضوح فسادها في ما بين ههنا احد وما ارد به وضعها للصور التي هي من حيث كونها
مرتا للملاحظة الخارج واللفظية المتقدمة يكونا معلومة حسب ما مر فلا يورده ذلك صلا مضافا الى انه لو بنى الامر في القول المذكور على ما ذكرنا في الاذن
عدم امتثال الخبر بالصدق والكذب على القول المذكور ايضا فيكون الاذن مشتركاً لورد به من القولين نظر الى كون الواقع بناء عليه هو الامر الذي هي عليه
ان عين الموضوع له فلا ينافي بين المدلول والواقع حتى يعتبر المطابقة وعدمها فالوجه لا يلزم اعتبار الصدق والكذب على من ههنا نظام دون الشيء وعلى الثاني
ان ثبت ذلك في المركبات الخيرية ثبت في غيرها فانما اعتبر بالنسبة ههنا فلا بد من اعتبار الموضوع والمحل كذا فيتم الحكم لسائر الالفاظ على الاشياء نظر
الى وضع صوابها ان تلك في بعضها اوضاع المشتقات والتحقيق في الجواب بان ان الدليل المذكور على فرض صحة ما يقيد عدم وضع الالفاظ للامور الخارجية
الماخوذة مع الوجوه شرط او شرطاً وما قبل بوضعها للههنا بملاحظة وجودها في الخارج وعلى القول الذي اخبرناه فلا دلالة فيه على بطلان اصله لا يستلزم
دلالة اللفظ عليها كذا وجودها في الخارج اذ دلالة اللفظ على شيء باعتبار وجوده لا يستلزم وجوده فان طابق مدلوله ما هو الواقع كان كذا باللفظ مستعمل
معناه الحقيقي على الوجهين ومع الغرض عن ذلك ان اقصى ما يقيد ذلك عدم وضعها للامور الخارجية ولا يثبت في الوضع للامور الداخلية ههنا لا مكان
لههنا اذ في الالفاظ ما وضع للمعنى المستعنى والممكن وما وضع الامور الداخلية ههنا كالكلمة والمجسمة والقصبة ونحوها ومع ذلك كيف يعقل
بوضعها للامور الخارجية ومنه مع عدم دلالة ذلك على وضعها للامور الداخلية ههنا لا احتمال كون الوضع للههنا من حيث هو عدم ثبوت الكلمة بذلك اذ اقصى ما يقيد
ثبوت وضع الالفاظ المذكورة للامور الداخلية ههنا انما يتأتى من ذلك لو ارد وضعها للامور الموجودة في الخارج على احد الوجهين السابقين اما لو ارد وضعها
للمفاهيم بالنسبة الى وجودها في الخارج ولو امتنع وجودها كذا نعم يتمح بالنسبة الى المعدوم والاشياء وكذا المفاهيم التي هي ههنا لا يقبل الوجود في الخارج
وقد مرث الاشياء لجهة القول بوضعها للههنا مع قطع النظر عن وجودها في الذهن والخارج انما هي تلك الالفاظ ولذا لا بد من الالفاظ الوضعية
على وجود تلك الاشياء يصح الحكم على ما بينها بالوجود والعدم وبذلك انما يد بالههنا المنه من حيث كون عنوان المصدقة بحسب ما يقع هو راجع الى ما قلنا وانما
بها الههنا من حيث هي بحسب الصورة الحاصلة منها في الذهن والوجود في الخارج فالتبادر المتدعي ثم بل من البين خلافه لا يقبل من الالفاظ الا
المفاهيم على القول الذي مرناه والوجه في القول الرابع ما ذكر في القول بوضعها للههنا الا ان ذلك الوجه انما يجري بالنسبة الى الكلمات واما الامور الحقيقية
فلا يصح القول بوضعها للههنا ضرورة عدم كون سائر الاشخاص كذا بغير موضوعه بازاء نفس ههنا الا ان من حيث هي ليس ههنا مع قطع النظر عن الوجود
مقيدة غير مقيدة لانها ليست بالمتصل بانضمامها ماهية الشخص بل ليس هو به الشخص الا ماهية الكلمة بعد انزع العقل بها هو الوجود في انما يكون شخصاً بال
الوجود اليها من غير حاجة الى انضمام امر اخر من العوارض الخارجية او امر نسبة الى الماهية نسبة الفصل الى الجس في انضمامها الوجود الذي هي كانت شخصاً
وههنا هو الامر الذي نسبته الى الههنا لنوعية نسبة الفصل الى الجس فيحصل الشخص من جهة فبشرتها شخصاً انما هي باعتبار انها احد الوجودات
اليها ومن البين ايضا استعمال التصول كل من الوجود في طرف اخر فيستحيل ان يحصل كل من الشخصين كل في شخص الخارج لا يكون الا في الخارج كان
لا يكون الا في الخارج فانما ذلك ثبت ان ليس الموضوع له في الخبر ثبوت اتحاد ههنا في الوجود الخارجي وفي الخبر ثبوت الدلالة ههنا في

كان صليفا
والامر

الوجود الذي قد عرفنا ان الالفاظ الموضوعية للكليات تتاوضعت للمفاهيم من حيث انشائها للوجود منها في الذات من الخارج ففتح ما ذكر من التفصيل قال
بعض الفاضل المحقق ان هذا هو الحق الذي لا يحصى عن ان يرد بوضع الالفاظ لبيان الموجود في الذات من الخارج وضعها للذات المعينة التي لو كانت
موجودة لكانت موجودة في الذات من الخارج على ان يكون الوجود الخارجي والذات هي في وضعها تقدير بالوضع له فانه لو اعتبر الوجود جزء من الموضوع له او صفا
محققا له كما هو ظاهر القول بانها موضوعية للوجود الذاهبية والخارجية كان سادسا فانا نقطع بان المفهوم من يد مثل البس لا الذات المستحصنة من الذات
التي كونها موجودة في الخارج او معدومة فيه ولا يصح الحكم عليه بالوجود والعدم الخارجي وجازا لثمة في كونه موجودا في الخارج ولا قال في الظاهر ان مرادنا
هو ذلك المعنى وان كانت عبارة موهمة بخلافه قلت ان فتح ما ذكر في الاحتجاج على وضع الجزئيات للامور الخارجية والذات هي من عدم تعين الماهية مفهومها
الاعتدال الوجود بان لا يكون هناك وادع عن الوجود الخارجي والذات هي امر يوجب تعين ذلك المفهوم في كيف يمكن ان تعين لها ذات من دون انضمام الوجود
الخارجي والذات هي التي لا يمكن القول بحصول مفهوم الجزئية في الذات من نظر الى عدم امكان حصول ما يعبئ فيه في كيف يصح القول بوضع الالفاظ بانها ضرورة كون
المفهوم وضعها احضا معا بها بالبال عند استعمال الالفاظ والمفهوم من حصولها كان وان قبل بانها تعين الماهية بحيث تكون مفهوما متبعا
على كثير من مع قطع النظر عن تحقق الوجود في الخارج وعدمه كما هو مفهومة ما ذكره هو الحق في ذلك بطل ما ذكر من الاحتجاج وجاز وضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم على
سائر المفاهيم من غير فرق اصل والاصل ان كان الجزئية مفهوما حاصل عند العقل كما ان الكل مفهوما كان على ما هو مفهومة تفصيل المفهوم الى الكل والجزئية له
يكن هناك فرق بين الاثنين وكانا على حد سواء وكون ذلك المفهوم في الجزئية الخارجية مرادنا للافتحة الخارجية جاز بالنسبة الى الكل ايضا فانه يفتتح عنوان للملحاح
حسب ما مر به في التفصيل المذكور غير محقة في المقام هذا واعلم ان بعض الالفاظ جعل النزاع في المسئلة مبنية على النزاع في مسئلة المعلوم بالذات فمن قال
بكون المعلوم بالذات هو الصورة الذاهبية ود الصورة يكون معلوما بالنزاع من جهة انطباقه مع جعل الالفاظ اساسي للصورة الذاهبية ومن قال بان المعلوم بالذات
انما هو الصورة بالظلال انما المثلث لهما الصورة مرادنا للافتحة ولذا يحصل الاتفاقات لهما عند ملاحظة الى الصور كما هو شأن في الامور التي يجعل مرادنا
للافتحة غير هاهنا من شأن المرة ان لا يلحق بالذات عند جعلها مرادنا للافته اساسي للامور الخارجية فعلى هذا بما مر من قول الجزئية في المقام وهو كونها اساسي للامور
الخارجية في الوجودات الخارجية والامور الذاهبية فباعتبار ذلك لذهاب بعض الالفاظ الى التفصيل المذكور في تلك المسئلة فبنا على ما ذكر من المبني بفتح عليه
القول بالتفصيل في هذه المسئلة ايضا وعن بعض الالفاظ جعل النزاع في تلك المسئلة لفظيا بارجاع الاطلاقين الى التفصيل المذكور وعليه فيكون النزاع في
المسئلة ايضا لفظيا بناء على صحة المبني المذكور لكتك خبر هو من ذلك لا ريب في هذه المسئلة بالمسئلة المذكورة واتي مانع من ان يكون المعلوم بالذات هو الصورة
ويكون ما وضع له الالفاظ هي ذات تلك الصورة نظر الى الاحتجاج لبيان التعيين فبنا في ذلك الامور دون صورها الحاصلة عند العقل والوضع انما يتبع صورة
الحاجة وما يحتاج الناس الى التعيين غالبا في الاحكام المتداولة بينهم ويكون الموضوع له على هذا هو ذات تلك الصورة دون الصورة بانفسها سواء كان المعلوم
بالذات هو الصورة او ذاتها وكان ملحوظا لالفاظ بوضعها للصورة الذاهبية كون تعين تلك الامور الخارجية بواسطة احضا معا بها وجعلها مرادنا للافتحة فبنا
الموضوع له هو تلك الصورة من تلك الجهة حسب ما مر سواء كانت معلومة بالذات او بالنزاع وانا الى الان لم يثبت في الوصف في حكم الفاضل المذكور باننا في المسئلة
على تلك المسئلة وكذا تقرر من ذلك من جهة كون المعلوم بالذات اعرف في النظر بين عند العقل فبنا ان يكون الوضع بازاءه وانما خبر بهم وضوح ذلك في
المذكورة ولا وعدم تفرع الحكم المذكور عليه باننا اذ جرحنا لاعتقده عند العقل غير فاض وضع اللفظ بازاءه لكونه في الوضع غالبا مد الحاجة وتعلق القصد به
في الحاجة فجعل النزاع في المسئلة مبنية على ذلك غير محقة كيف لو كان كذلك لزم الاختلاف في وضع اللفظ اذ ان كان الموضوع له موجودا حال الوضع ثم انعدم ومن
الواضح خلافه وكذا الحكم يكون النزاع لفظيا من تلك الجهة غير بل جعل النزاع في تلك المسئلة لفظيا بارجاع الاطلاقين الى التفصيل المذكور في كمال البعد
ما يتجمل في وجهه من وضوح مناد كون المعلوم بالذات في المبدأ ما هو الامور الخارجية فبنا في كل المالم يكون المعلوم بالذات هو الامور الخارجية
على الحكم بذلك بالنسبة الى الامور الخارجية وكذا بعد القول بكون المعلوم بالذات في الامور الخارجية هو الصورة الذاهبية لوضوح كون المعلوم هناك هو الصورة
الخارجية فبنا في كل المالم على غير ذلك من كون مرجع القولين الى التفصيل المذكور غير محقة بل ببناء على ان يكون المراد بالامور الخارجية في كل المالم هو الموجودات
الخارجية وليس كذلك بل المراد بفصل الامور الحاصلة بصورها سواء كانت من الموجودات الخارجية ولا على استبعاد كون الصورة معلومة بالذات في الموجودات
الخارجية وليس في محله ومحصل البحث المذكور ان المعلوم بالذات بالعلم المحصور هل هو نفس الصورة او المعلوم المدرك بحصولها فيها نظر الى كون الصورة
هي المنكشفة بالذات عند العقل وانكشف الى الصورة انما يكون بتوسطها بجهة الاول وبملاحظة كون تعلم مرادنا للافتحة المعلوم والذات لانكشفه فلا يكون
ذلك الصورة الحاصلة ملحوظة بذاتها ولا معلومة بالذات بجهة الثاني فلكل من القولين وجه ظاهر في كل الاطلاقين المذكورين على ذلك تفصيل في كمال البعد
بما بين الوصف مضافا الى ما في التفصيل من الحرمان الظاهرة والخالفة للوجود ان تسليم لا يجد غير ما بين المعلوم والموجودة في كيفية علم بها كيف من البين
عدم الفرق في الادراك الحاصل بين بقاء المعلوم على حاله او لا اذا اعتقد بقاءه على حاله وما بين حصول الفرق بين القسمين فانا نجد من انفسنا
في القسم الاول والاتفاقات في الخارج عتاق في الثاني فبنا انما في انفسنا وارجعنا اليه كما في الوضوح كذا المنكشفة المقامين هو نفس المعلوم
بذاتها وان لم تكن ملقفا اليها كانت لكونها مرادنا للافتحة المعلوم والمعلوم انما ينكشف بتوسط تلك الصورة في المقامين وقد عرفنا المراد بالامور الخارجية
هو نفس المعلوم سواء كانت موجودة في الخارج او مضافا الى ان ملاحظة الخارج بالمعنى المتوهم ليست مفهومة على الموجودات الخارجية بل هي حاصلة في
الحدوث ايضا اذ الوجود كونها موجودة على سبيل التقدير في المحل هناك خارج عن انفسنا بالوجه المذكور ايضا وما قد يتجمل في المقام في توجيه ذلك من ان
المعلوم في الامور الخارجية هو نفس الامور الخارجية من غير حصول صورة منه في النفس فيكون ذلك الامور هي المعلوم بالذات فبنا في الامور الغير الموجودة تعين

الخارجية

للماضي والحال ظاهر في كون حقيقة فيه فوهنه ظاهر سبها مع عدم منافاته للحال المعنى الذي سنقره فاشته وان اراد الاستثنا الى اطلاقهم اسم الفاعل على ضمتها
عندما قد يحكى عنه فهو موهون من وجوه شتى سبها مع خروج ذلك عن محال الكلام ايضا ان هو من قبيل الاستعمال في حال التلبس وان لو حقه فيه الاستقبال
بالنسبة الى حال التلق فيما يظهر من غير واحد من الافاضل في كون ذلك من قبيل الاستعمال في الاستقبال بالمعنى المحل في المقام كما ترى سبها في حقيقة
الحال وقد وقع الخلاف في صحة اطلاق حقيقة من جهة التلبس في الماضي على قولين واتحول بان الاشارة اليها وقبل الخوض في المسئلة وبها الاقوال فيها
والاولى لا بد من بيان امور ينكشف بها حقيقة المقدم احدها ان المراد بالحال في المقام هو حال التلبس في حال الذي يطلق عليه التلق بحسبه سواء كان ماضيا
بالنسبة الى حال التلق او حال الاستقبال فلو قلت ان كان ضاربا او سبكون ضاربا كان حقيقة لا ظاهرا على الذات المتصفة بالمبدء بالنظر الى حال تصافه
وتلبسه به وان كان ذلك التلبس في الماضي والمستقبل واما اذا اردت ان يكون له لا يتصاف في حال التلق فهو حقيقة لا ظاهرا لانه لا قبل باعتباره بالخصوص في صدق
المنشآت يكون اطلاقها على من تلبس في ماضى التلق والمستقبله مجازا مظهر وهذا مع غايته ظهوره من ملاحظة اطلاقه في منشآت مخصوص به في كلامه بل
حكى عن جماعة دعوى الاتفاق عليه ان زمان الماضي في الفعل المحل على الوجه المذكور ايضا فالحال المحل في المضاع مما يراه به حال التلبس على الوجه المذكور
فترناه سواء واقعا في التلق او كان ماضيا بالنسبة اليه والمستقبل كما في قولك جاثي زيد هو يتكلم وسبحي زيد وهو يضرع بعمره وكذا الحال في الماضي
والاستقبال فمع كل منهما كلام من حال التلق وماضيه مستقبله وهو اطلاق الفعل اذا اردت به حال في حال التلق كما يظهر من الرجوع الى المعنى مما هوون
جهة استفهام كونها حال التلبس كما ان الماضي والمستقبل ايضا انما ينصرفان مع الاطلاق في ما يقابل حال التلق ودعا يفرغ في البعض لقول باختصاص
الحال هنا بحال التلق وقد حكى عن ظاهر اكثر العبادات في صريح بعض تلامذته بالحال في المقام هو حال التلق وربما يؤول في ذلك ما ياتي من الاجتهاد بقول
بعض النحاة على صحة قولنا ضارب مس على كون حقيقة في الماضي مادكره جماعة من كون ضارب قولنا ضارب عدلا مجازا بل في كلام الضمك حكاه لا اتفاقا
عليه وهو لا يتم الا على اعادة حال التلق لو كان المحل هو حال التلبس ليرتفع الاحتجاج المذكور ولا حكمهم بالحجزة في قولنا ضارب مس وضارب عدلا لا اتفاقا
حال التلبس سواء اخذ قولنا مس عنده لظهوره للتبعية او قبل في المحل والحاصل انه قد اطلق الضارب على الموضوع المذكور باعتبار حال صدقه عليه من الامر
او لغيره سواء اردت بذلك الحكم بحد في التلق فهو عليه الاسم والعد كما هو الظاهر من العبارة وارب صدق ذلك المفهوم مقبدا بملاحظة حصوله في الاس
او لغيره عليه الحال من التلبس اطلاقا لشيء على كل من الوجهين على الذات المتلبسة بالمبدء ففعل الاول قد حمل على الذات الغير المتلبسة بالتبعية في الحال لا
باعتبار حال عدم تلبسه بها بل باعتبار زمان تلبسها به وعلى الثاني قد لوحظ صدقه على المتلبس بالمبدء بالنظر الى حال تلبسه به من الماضي والمستقبل في
حل مقبدا بذلك الاعتبار على الذات الغير المتلبسة في الحال فليس اطلاق المنشق الى حال التلبس ايضا الا ان في صحة الحل المذكور ان من دون
حاجة الى التاويل تاملا وهو كما امر لا يرغب بالمقام فملاحظة ذلك قد يشكل في ان في دعوى التناقض المذكور قلت كلامهم في لزوم غيظها عن الابهام
كثيرا ما يقع الخلاف في المقام والذي يقتضيه التحقيق هو ما ذكرناه والظاهر ان اطلاق الضارب في المثالين على سبيل الحقيقة حسب قدرناه وغايته ما يمكن ان يؤول
به مادكره وان قضية الحل في قولنا زيد ضارب هو ثبت ذلك المفهوم بل في حال التلق كما هو الظاهر من الرجوع الى المعنى ناذ قد بد لك كان خارجا عن
مقتضى صفة نعم لو اكتفينا في صدق مفهوم الضارب بالفعل بثبوت المبدء للذات في احوال الاقضية الثلاثة للحل على سبيل الحقيقة وكان قولنا عدلا مقبدا
على خصوص ما هو حاصل في المقام من تلك الاقسام الا انه ليس ذلك هو المفهوم من المنشق بالاتفاق وهذا بخلاف قولك زيد ضارب باعدا اذ قضية ثبوت
المحل في المستقبل فلا يصح اطلاقا واما قولك ضارب مس فينبغي ان يجرى على الخراف المذكور فلو قيل بوضع المنشق للاسم في الماضي
الحال فلا شك في صدق ذلك المفهوم عليه في الحال من غير تجدد ويكون دكر مس مرتبة على تعين احد الوجهين فان قلنا بوضعه للحال كان ايضا مجازا كالاستقبال
والتيقن في المقام وان كان بالنسبة الى المحل دون التلف بالنظر في معناه الا فردي الا ان السببية هو ملاحظة معناه الا فردي كما عرفت فالاجماع على المجازة في
المثال المذكور من جهة اجاعهم على عدم وضعه للمعنى الا مع وانت حيران ذلك مع وهنه من احتمال بالنسبة الى ما ذكره في الاحتجاج الا انه بالنظر الى كلام العبد
في غاية البعد لظهور عبارته جازا في حكاية الاجماع على التجوز في المنشق الا ان يوافق مع ظهور الحال المذكور في انشا الموضوع بالمحل في حال التلق يكون ذلك
فربما على استعمال المنشق في الاسم متحصل المبدء في الاستقبال فيصح الحل ويكون قوله عدلا مقبدا على ذلك مجرى مثله فيما ذكره في الاحتجاج وفيه لا شك
فان المحل في المقام ليس اثبات مفهوم الضارب في الحال بل ان لم يلاحظ المذكورة في مفهوم معنى صحيح حله كان بل المقص على الوجه الاول اثبات ذلك المفهوم
له في زمان الماضي والمستقبل على الوجه الثاني اثبات المفهوم المقبدا بمصو في الماضي والمستقبل بالنسبة الى الحال نعم قد يكون دعوى الاجماع المذكور
منبها على ما ذكرناه ان كان فاسدا كما عرفت فكيف كان فلا ينبغي ان يتم في كون منشقا حقيقة بالنسبة الى حال التلبس في العبارة فيها بحال التلق وينبغي حمل ما يترتب
منافاته لذلك من كلامهم على ما لا ينافيه لوضوح الحال فيه كان المنشق في توفهم البعض على ما حكى عنه اضرا وحل المنشق على الذات مع الاطلاق الى انصافها
به في حال التلق كما في قولك زيد قائم وعالم او قائم ونحو ذلك فوهم من ذلك كون حقيقة في خصوص حال التلق هو ثبت انشا اذ قضية الحل هو الحكم
بثبوت المحل له بالنسبة الى الحال فيكون حال تلبس هو حال التلق فاضل فلهذا على القول بوضعه للحال من جهة كون حال التلبس من جهة كون حال التلق
وهو وكذا المراد بالاستقبال في المقام هو الاستقبال المقابل للحال المذكور وذلك بان يطلق المنشق على غير التلبس بالمبدء بالنظر الى تلبسه به بعد ذلك
كان يطلق الضارب على زيد في الحال باعتبار صدق واكتسب منه في الاستقبال وهذا الذي تفقوا على كونه مجازا في فعل الخراف هو اطلاقه على التلبس
في الماضي مقابل الحال والاستقبال المذكورين وليس الخلاف في كون حقيقة في خصوص الماضي ايضا كما قد توهم على ما سيجي الاشارة اليه عند بيان الآلة
بل التمس كما اشترنا البيت كونه موضوعا لخصوص التلبس بالمبدء بالنظر الى حال تلبسه به والحاصل ان التلبس في الجملة سواء كان في الحال والماضي ليكون
الظاهرة حقيقة في صورتين ناهيا المعروف من علم العربية وغيرهم عدم دلالة الصفات على الزمان على سبيل التحقير على ما هو الحال في الافعال والظن

انتم ما الكلام فيه وان اوم بعض العباد لا ينها على الزمان كل ان يكون من جملة الاشياء وعدم اندراج الزمان في مدلول الاسماء المشهورة كما هو ظاهر
من ملاحظة حدودها وغیرها مضافا الى تضاعف ذلك من ملاحظة الاستعلاء ان لو كان الزمان جزء من مدلولها لكان ذلك على نحو دلالة الافعال مع وضوح الفرق
بينها بعد ملاحظة الفرق وتظهر عدم انضمام الزمان منها كذا وقد يترتب من كلام القائلين بكون المشتق حقيقة في الحال ان يكون الزمان مأخوذا في مفهومه على
التضمن ولذا القائل بعضهم اخذوا مدعى اهل العربية والاصول في دلالة المشتقات على الزمان وهو قوله ضعيف وليس في كلام اهل الاصول ما يؤول الى كون
الزمان مدلولاً لشيء من المشتقات كما استعرف ذلك من ملاحظة قولهم وادلتهم في المقام والظاهر ان الزمان في عدم دلالة على الزمان على سبيل التقيد بما يقرب بان
قد اخذ احد الارضين الثلاثة في مدلولها بحسب الوضع فيكون ما وضعت بارزها هو الذات المنصفة بالمبدء مقبداً لا يتصفا في الحال على ان يكون التقيد بما
والتقيد بما لا يعرف من ان القائل بكونها حقيقة في الماضي لا يقول بدلالة على الزمان صلا وتما بعين مفهومها تحقيق الاتصاف في الجملة وليس في مفهومها
بين الماضي والحال لتكون دالة على الزمان واجتاجهم على ذلك لتحقيق استعمالها في الارضين فظاهر الاستعمال يقتضي كونها حقيقة في الكل خرج الاستقبال بالاجماع
ضيق لبا في دلالة في غير ذلك ان المقصود من ذلك خلاف ذلك باعتبار الاتصاف في الماضي والحال والاستقبال الاستعمال في خصوص كل من تلك الارضين
ولو اريد ما يترتب من ظاهره لكانوا ثلثين باندراج الزمان في مدلولها على سبيل التضمن كما في الافعال وقد عرفت صريحاً في حصول استدلالهم انها قد اطلقت
على الذات المنصفة بالمبدء في الارضين الثلاثة وحيث دل الدليل على كونها اجازاً باعتبار الاتصاف الاقرب الى اصل المدعى يقتضي كونها حقيقة باعتبار الاتصاف في الحال
سواء كان في الماضي والحال وذلك بما لا ريب له بدلالة على الزمان على نحو لفظي او نظري كما لا يخفى مضافاً الى ما عرفت من عدم ظهوره في مثل اشتراك المشتقات
لفظاً بين المعينين في صرح جماعة من القائلين بكونها في الماضي بكونها حقيقة في الفد والمشتق وسببهم في ذلك من ملاحظة انهم انتم واما القائلون بكونها حقيقة
في الحال فلم يربطوا ذلك بكونها حقيقة في الذات المنصفة بالمبدء على ان يكون تصادفها حاصل متحققاً فيها اطلقت على ذلك لا بد من اضافها بذلك المبدء في
المحيط في ذلك لا يخلو وان ذلك من دلالة على الزمان ولذا الزمان قد افي مدلولها في الحال فظاهر الحال في الجوامد فانها انما تصدق على مصاديقها مع
مفاهيمها عليها في الحال وبسبب توضيح الكثرة انتم على انكم قد عرفت ان الحال المذكورة هي حال التلقين ليست بالحال المعقدة من احد الارضين وان اردت
فيها بعض الاعتبارات فجعل النزاع في المقام في كون الحال قد افيها وضعت بارزاً على القول بكونها حقيقة في الحال لكون الحال من مدلولها الزمان متبناً بالمعنى
الافضل للمشتقات ويكون دالة على عدم دلالة المعنى على البصر عند على القول بالاعتراض لكون محجة الاتصاف ولو في الماضي فافاد صدقها عندهم كما يوجد في كلامهم
الافضل ليس على ما ينبغي دلالة في كلام القائلين بكونها حقيقة في الحال على ذلك لا يمكن تصحيحه على نحو ما قلناه واستظهره من كلامهم حسب سننهم انتم
فظهر مما قرئناه انه لا ريب للفرع المذكور باختار الزمان في مفاهيم المشتقات على سبيل التقيد بالارضين اعتباراً من الوجهين في شيء من الاقوال المذكورة
في المسئلة ولا معارضة بين كلام علماء الاصول وما ذكره الخاء من عدم دلالة على الزمان وما صرح به علماء اليونان من عدم افادتها التقيد باحد الارضين
الثلاثة حسب ما حكم عنهم انهم انما ان المشتقات التي تقع النزاع فيها في المقام بغير اسماء الفاعلين والمفعولين الصفات المشبهة واسماء التفضيل والاوزان
المشتقة كالاعراض والاصفر والاحمر والصفراء ونحوها من الصفات وبما يوافق يخرج اسم المفعول عن محل البحث كذا الصفة المشبهة واسم التفضيل الظاهر في الوضع
للاعم في الاول والخصوص في الحال في الاخير من بضعة ثلاث كلمات الاصوليين من غير اشارة منهم الى تخصيص النزاع باسم الفاعل والتعريف الغائب كلما لم
يلفظ المشتق الشامل للبحث قد فرغ من احد الارضين على المسئلة كراهة لوضوئها الماء المسخن بالشمس بعد زوال حرارتها مع ان من قبل اسم المفعول ثم
ان ظاهر كلامهم تعميم النزاع فيها لاسرارها وانواعها من غير تقيد محل البحث ببعض صورها الا ان قد وقع تقيد النزاع ببعض الصور في كلام جماعة
من المتأخرين على وجه شتى منها ما ذكره المتأخران من ان النزاع في اسم الفاعل الذي يعنى الحدوث لا في مثل المؤمن والكافر والناثم والبقطان والحاول
الحامض والحمر والعبد ونحو ذلك مما يعتبر في بعضها الاتصاف مع عدم طر بان المناق في بعضها الاتصاف بالفعل البتة ومنها ما ذكره في الثاني طاب ثراه
الاستوى في جماعة من المتأخرين من اخصاص النزاع بما اذا لم يطر على المحل عند وجوده في لوصف لثلاث اقسام مع طر بانه فلا كلام في عدم صدق المشتق على
الحقيقة وحكم عن الرازي في المحصول دعوى الاتفاق على الجاذبة ثم قال بعض الافاضل المتأخرين لم يجد ذلك في المحصول ولا في كلام علماء الاصول ومنها تخصيص
النزاع بما اذا كان المشتق محكوماً به واما اذا كان محكوماً عليه فلا كلام في صدقه مع الزوال وقد حكى التحصيل المذكور عن ائمة الثاني والقرائي والاسكوي
وهذا التحصيل من جانب القائلين بالبقاء كما ان الاولين من جانب القائلين بعدمه يصف جميع هذا التقيد اطلاقاً في كلامهم في المسئلة وعدم
احد من المتأخرين للتقيد بل كذا جماعة من المتأخرين وتصریح جماعة منهم بان تلك التقيد انما اشارت بين المتأخرين وليس هناك تعرض لها في كلام الاولين
ويشهد له ملاحظة ادلتهم في المسئلة حيث استدلوا بها الى ما هو من قبل ما اخرجوه من محل البحث من جهة اخرى كمال من المتأخرين الى التحصيل حيث صاق
به الخناق في الحكم بالاطلاق واداهم هذه القول باطلاق الاشتراط وعدمه فنوا على خروج ذلك عن محل البحث كيف كان منع البقاء على الاطلاق في محل البحث
كما هو الظاهر لكون التحصيل المذكور في بعض الوجوه تفصيلاً في المسئلة اذا تقررت ذلك فنقول المعروف بين الأصوليين في المقام قولان احدهما عدم اشتراط
بقاء المبدء في صدق المشتق وهو المعروف بين اصحابنا وتدرى عليه العلامة مرة في عدة من كتبه والستاد السعيد والشهيد والحقق الكركي وجماعة الى
اصحابنا الامامية مؤيدون باتفاقهم عليه عن السبيل السعيد والشهيد الثاني واستدلوا في المبدأ الى اكثر المحققين في المطول في الاكثر وقد ذهب اليه كثير
من العامة منهم عبد القاهر الشافعي ومن بعده وعكس ذلك من الجنا والمعزى وغيرهم في ابن سينا وغيره ثابتهما القول باشتراط البقاء وعزى الى الرازي في البقاء
والحقيقة وحكاها في النهاية عن قوم وبكى هناك قول ثالث وهو اشتراط البقاء فيما يمكن بقاءه وعدمه في غيره وعزاه في النهاية الى قوم الا انه قال في اثناء الاستدلال
ان المعزى بين ممكن البتة وغيره منى بالاجماع وهو يؤول الى صدق القول المذكور ايضا وكونه ثابته بالاجماع وبعض المتأخرين من اصحابنا تفصيل اخر وهو ان
المشتق حقيقة في الماضي ان كان تصادف الذات بالمبدء اكثر بحيث يكون عدم الاتصاف بالمبدء مضمناً في جنب الاتصاف ولم يكن الذات معرضاً عن المبدء

عنه

على التبادر من الامثلة المذكورة خصوص الحال وهو دليل المجازية في غيرها ولا يثبت ذلك في الاصل بل قد يورث عليه بقاء
ذلك مما يثبت ان لم يعلم كونه حقيقة في خصوص احد المعنيين في قضية الاصل مع العلم بترجيح كونه مجازا في الاخر والقد المشايخ بينهما ما دفعوا للاشكال
المرجوح بالنسبة الى المجاز وهو كونه في المقام لا جامعهم على كونه حقيقة في الحال ويدفع ما عرفت من ان اجماعهم على الاتيم من كونه معنى حقيقة او مصداقا
حقيقا له لا على خصوص الاول كما قد يتردد في ما دعى النظر في ما عرفت من ان اجماعهم على الاتيم من كونه معنى حقيقة او مصداقا
المشترك منها في الامثلة المذكورة محل نظر حسب ما في بيانه فثبت نعم واما الثالث فبانه ان اردت ان يكون عدم صحة سلب التصديق عنه بالنسبة الى ما
النطق وان كان بملاحظة حال تلبسه به في لا يبعد الا كونه حقيقة في حال التلبس هو كما عرفت خارج عن محل البحث وان اردت عدم صحة سلبه عنه بحسب
النطق نظر الى تلبسه به في الماضي فثبت على انه معارض بحجة السلب في امثلة كثيرة اخرى ما تقدمت الاشارة اليها واما عن الرابع في ان صدق قولنا
امس في المثال المذكور من ليس من محل النزاع لاستعماله في حال التلبس حسب ما مر به واما ذكر من استلزام صدق زيد ضارب مع الاطلاق ان
اردت به صدق عليه بملاحظة حال تصافيه به اعني الامس فلا يبعد المدعى ان ذلك ايضا من قبيل اطلاقه على حال التلبس وان اردت صدق زيد بالنسبة الى حال
النطق فثبت صدق المقيد لا يستلزم الصدق المطلق على نحو المقيد لقضائه بصدق المطلق نظرا الى حصوله في ضمن ذلك المقيد لا بالنظر في حصول
اخر واما عن الخامس فبعد ما عرفت من وهن دلائل التقسيم على الحقيقة ان القضية المذكورة انما تفيد كونه حقيقة في الاتيم من حال النطق وهو غير المتك
لما عرفت من الاتفاق على كونه حقيقة في حال التلبس وهو اعلم من حال النطق في صدق التصديق في المثال المذكور من ليس من هو متلبس بالتصديق في حال النطق
وعلى من انقض عنه بملاحظة تلبسه به في الوقت الملاحظ في العلاقة عليه مع سلبه حجة التقسيم بالنسبة الى حال التلبس ما قبله بغيره هو انما يجري في بعض
الامثلة دون غيرها فلا يبعد عما المسمى على انه معارض بحجة السلب عن هاهنا من علم المجاز الحاصلة في امثلة اخرى حسب ما اشرنا اليها ويجوز ان يكون
على التماس من انا عن السابغ فاولا بان التصديق حاصل للنفس في الحالتين المذكورتين غير انهما مختلفان في مخرج بين حصول التصديق والالتزام
حصوله كيف ولو كان التصديق مرتفعا بالتوم والافتقار توقف حوله ثانيا على كسب جديد وليس كذلك قطعاً وما سبق من ان التصديق يتوقف على
تصور طرفة الحكم بوقوع النسبة ولا وقوعها وهو غير حاصل في حال التوم والافتقار مد فوع بان حصول الصورة في النفس غير النفاة في ذلك المحصول
اقصوا ما سلم ان نفاء الانفس لا نفس المحصول فتصور الاطراف والحكم كنبوثة المحول للموضوع ونفي عنه حاصل للنفس لانه غير مختلف في شيء منها في الحالتين
وما يميز لهما وما قد يفرق من عدم توقف التصديق على تصور الاطراف في بقائه واستدامته واما بتوقف عليه في ابتداء حصوله غير متجه كيف ليس التصديق
الانفس الحكم او مجموع الحكم والتصور فكيف يحصل حصوله من دونها ابتداء واستدامة وقد سبق في ذلك في طر بان الجنون ايضا لا يحتاج الجنون بعد دفع
الجنون الى تجديد الاكتساب لما حصل من العلوم في حاصلة له موجودة عنده في الحالتين الا ان الجنون مانع من النفاة لهما كما لا يتصور ولا غا في بدل التام
والغا في الجنون غير نافع في المقام نعم لو طار جنون بحيث ان الصورة المذكورة عن النفس بالمرّة صح ما ذكره لان صدق المؤمن على سبيل الحقيقة
غير مسلم وانما هو في حكم المسلم كما لا يطال بل لو ثبت الامر على ذلك في كل جنون لم يكن بعيدا واما ما يمتثل من ذلك من كلام جماعة من الاصحاب ثانيا انفس من ذلك
او غير مطابق للدعوى فان جعل النزاع في الاتيم كما يكون لمبدء في حد ذاته وغيره كما هو الظاهر فهو غير كاف برونه وان كان المبدء في حد ذاته
غير مطابق للمدعى ثانيا بان نقضه بعدم صدق المؤمن عليه بعد ارتداده وعدم صدق الكافر عليه في السابق منه الكفر والاكراه جملته من احكام التصحية لقار
على الحقيقة والجواب عنه يكون المنع هناك من جهة الشرع دون اللغة في المقام واما بعدا بالنزاع عدم صدق المؤمن عليه على سبيل الحقيقة واما هو حكم
المؤمن في الشرع وهو كما مر في انا عن التماس فاولا بخروج الامثلة المذكورة عن محل النزاع على ما قبل قد مر في الاشارة اليه وثانيا بانخص من المدعى فلا
يثبت به العود والاجماع المركب غير متحقق في المقام وثالثا بان ليس المبدء في حصول المبدء في الحال على التحقيق العقلي بل التصديق امر في كاف فيه وهو حاصل
المقام اصدق قولك فلان يتكلم او يخرج في هذا الحال قطعاً عن غير تجرد اصلا اذا كان في حال الحكم والاختيار واما ما عرفت من ان المبدء في اطلاق المشتقات
على ملاحظة التلبس هو اعلم من حال النطق وح فلا يمنع عدم امكن حصول مباديها في الحال من صدقها على سبيل الحقيقة بالنظر في حصول التلبس في اثنائها
وان لم يمكن اجتماع اجزائها في الوجود فثبت واما عن التاسع فاولا بخروج الامثلة المذكورة عن محل النزاع على ما قبل وثانيا بانخص من المدعى ولا مانع من
القول بالتفصيل والثالث بقاء القيمة عليه في المقام ضرورة عدم اعادة ابقاء الحد في حال تلبسه بالارتداد والسرقة ولا كلام في جواز استعمال المشتقات
باعتبار التلبس في الماضي مع اضماع القيمة واما ما عرفت من ان استعمال المشتقات في الايتين المذكورتين وما بينهما في الماضي باعتبار الحال في الاطلاق
ما في بيانه فثبت نعم واما عن العاشر فبعد الغرض عن سندها بعدم وضوح دلالتها على المدعى ادعائه الامر لانها على اطلاق الظاهر في الالة على
الاتيم وهو اعلم من الحقيقة على انه قد يصدق ذلك باطلاقة باعتبار حال التلبس كما ستعرف لوجهه فثبت واما عن الحادي عشر فاولا بان اتفاق اهل اللغة لا يبعد
زيادة على استعماله في الماضي وهو اعلم من الحقيقة كما مر في اتفاقهم على ثبوت ذلك المعنى في ثبوت حكم مخصوص له بحسبه لا يبعد ثبوت لوجه لوجه
كيف وجب ما ذكره حاصل بالنسبة الى استعماله في المستقبل مع كونه مجازا فيه بالاتفاق فلا حجة انقائهم على اطلاقه باعتبار المستقبل بهان حكم
في الاعمال مع كونه مجازا فيه فثبت بكون المحل عند بيان حكم اللقطة سواء كان حقيقة او مجازا فلا دلالة في ذلك على كونه حقيقة بالنسبة الى المنع
ايضا وثالثا بان استعماله في الماضي في المثال المذكور كره ما تقدم من قبيل استعماله حال التلبس وان كان ماضيا بالنسبة الى الالنطق وليس
ذلك من محل النزاع حسب ما مر في القول فيه مضافا الى ان ذلك لو تم لم يبعد تمام المدعى لعدم جرحه في جميع المشتقات واما عن الثاني عشر في اطلاق
الماضي على الحال مما لا مانع منه ولا يبعد في جرحه بان التعبير عن الحال في الاستعلاء لا كالا يخفى على من لاحظ امثال المقام في الاطلاق في مضافا الى
عرفت من كون المراد بالحال في المقام هو حال التلبس قد مر في اننا في الماضي بالنسبة الى حال النطق في حال العبادة على الاتيم من الماضي والحال غير

لما ذكرناه ومع الضر عن ذلك فهم غوا بالاعتقاد المذكور بيان اسم الفاعل بحسب ظاهرهم سواء استعمل الصيغة في معنا الحقيقة والواجب في الحقيقة
اسم الفاعل للصيغة المفروضة في الأحوال الثلاثة ولا يوجب ذلك استعمال الصيغة المفروضة في استفاد من ذلك كونه حقيقة في تصور من فطر حجة
القائل باشتراط البقاء أو ما أحدها أن لا يتبادر من الأمر والأصفر والأبيض الحسن والقيح والجمل والكريم والصالح والنجي والواحد العالم والجاهل
ونحوها هو خصوص من نصف بتلك المبادئ في الحال والتبادر دليل الحقيقة ويجاب عنه نارة بمنع كون التبادر المدعى مستند إلى نفس اللفظ
بل إلى غلبة الاستعمال وبكثرة عنه لانه لو كان كذلك لظهر في غيره من المشتقات لا تحادجة لوضع فيها لما قد من كون أوضاعها نوعيته ولعدم فاعل
بالفصل في الالفاظ على ما يظهر من كلامهم كما عرفت وليس كذلك لا يتبادر ذلك نحو لقائل الجاحج والبائع والمشتري والمعلم والمضرب والمنصور
نحوها وأخرى بأن التبادر المدعى في تلك الأمثلة معارض بتبادر خلاف في أمثلة أخرى فالجواب أن تبادر الأعم في تلك الأمثلة من جهة الغلبة
يمكن ذلك والى من أن ليس ثابتهما صحة السلب مع انقفاء التلبس في الحال في الأمثلة المذكورة وعليه معارضة المذكورة بعدم صحة في الأمثلة
وقد بقر ذلك بوجه آخر بانه لا يتصور أن يكون المنقضى عنه الضرب في حال أنه ليس بضارب لأن إذا صح سلب المقيد صح سلب المطلق ضرورة صدق
صدق والمقيد، وبعبارة أخرى قولنا ليس بضارب لأن قضيه وقتية وصدق الوقتية يستلزم صدق المطلقة العامة فيصح لقول بانه ليس بضارب مع
الاطلاق وحقته سلبه كذلك دليل الجواز فيكون مجازا في الماضي فلا يكون موضوعا لما بعده فنفق وضعه بخصوص الملتبس في الحال وهو المدعى يمكن الإثبات
نفيه بالنقض في الحال ما لا أول فلا نزاع في ذلك لعل على صحة سلبه عن الملتبس في الحال بقاء بفتح ب من لم يكن ملتبسا بالضرب في الماضي قد تلعب
به في حال أنه ليس بضارب من صدق المقيد يستلزم صدق المطلق في الحال بل في أمثلة أخرى فيقال لا مانع من أخذ صدق في المحول أو ظرف الحكم
فعلى الأول يعلم صدق التسمية المذكورة لكن لا يكون نفس السلب مع مقيد بل يكون من قبيل سلب المقيد ومن البين أن سلب المقيد لا يستلزم
سلب المطلق وعلى الثاني صدق لقضية المذكورة ثم بل هو أول المدعى والقائل بعدم اشتراط البقاء يقول بصدق الضرب عليه في الحال مع تلعبه في
الماضي قد يجاب بغيره بعد سلب صدق الثاني مع جعل المقيد ظرفا للحكم بأن قضيه ذلك صدق السلب في الوقت الخاص وأقصى ما يلزم من ذلك صدق
السلب في الوقت الخاص وأقصى ما يلزم من ذلك صدق السلب على سبيل الإطلاق العام وهو غير مناف لصدق الإيجاب كك ضرورة عدم تناقض
وبدفعه أن المطلقين إنما لا يتناقضان في حكم العقل في حكم العرف ضرورة وجوب التناقض عرفا بين قولك بضارب في ليس بضارب هو الحكم في المقادير
بأنه لو سلم صدق الإيجاب بغيره فهو مانع لصحة الدليل في المقصود صحة السلب عدم صحة الإيجاب في الماضي ولا في الجاهز وما صحته الإيجاب فلا ريب
في الدلالة على حال اللفظ ولذا لم يعد من علم الحقيقة ويمكن الجواب عن ذلك بالفرق بين صدق السلب على سبيل الإطلاق وبما ينطه الإطلاق العام
حكم العقل وصدق على سبيل الإطلاق في حكم العرف فلا أول مسلم ولا ثمرة فيه وليس محتمل ذلك علامة للجهل والثاني ثم قلت بعد سلب صدق السلب
المذكور في الحال على أن يكون الحال ظرفا للحكم هو المفروض ثم الاحتجاج ولو أخذ صدق الإطلاق العام لا لزوم لذلك بما ينطه العقل والرجوع إلى العرف إنما
هو في الحكم الأول وأما الثاني فلا حاجة فيه إلى ما ينطه العرف بل قطع العقل بصحة السلب في الدلالة على المقصود وانت جبره بانه لا حاجة إلى ضم المقيد
الآخر بل جبره بانه صدق في التسمية المفروضة كانه في إثبات الحكم عدم صدق المفهوم من اللفظ عليه في الحال وصحة سلبه عن جاف بعد وضع اللفظ
للفهم العام والأصاحح سلبه عن مصداق فلا حاجة إلى إثبات صحة سلبه عنه مع استقام المقيد المذكور في المفروض إطلاق المسلوب ناعتبر كون السلب عاما
فإن قلت صحة السلب لذل على الجواز إنما هو صحة السلب في الجاهز لا يجاب ليس صحة السلب المذكور منافيا للإيجاب لا مكان صحة الإثبات بغير قلت
أولا أنه لا دليل على اعتبار الشرط المذكور بل لا وجه له حسب ما عرفت تفصيل القول فيه وثانها أن المعبر من منافاة للإيجاب لو قيل إنما هو على نحو ما نقلوا
به السلب من البين أنه لا يصح أن يكون بضارب لأن فتنين الجواب في المنع صحة السلب لو أخذ الحال قبل الحكم وما يترتب من صحة السلب مع التقيد
فإنما هو مبني على انصرافنا التقيد إلى كونه قيد في المحول وفيه ما قبل سببا للإشارة إليه فتم ثباتها أنها لو كانت موضوعا للأصل لكان إطلاق القاعدة
القائم والقائم على القاعدة التام على السبققة والسبققة على التام ونحوها ومن الواضح فساد ذلك بل من صحة إطلاق الكافر على المؤمن والمؤمن على الكافر
وليس كذلك والآن كلمة من أكبر الصحابة كفارا على الحقيقة والمراد عن الذين مؤمنوا على الحقيقة وليس كذلك إجماعا واجبا لا بالنسبة إلى المنع والتخصيص
محل النزاع لظن أن الصدق الوجودي في المقام ومحل النزاع ما إذا لم يظهر ذلك وكون المبدأ ثبوتيا في بعضها ومحل النزاع ما إذا كان حداثيا وقد عرفت ما فيه
وثانها بأن ذلك معارض بانه لو كان موضوعا للحال لما صح إطلاق لقائل والضارب الجاحج والبائع والمشتري نحوها على من ينقض عنه المبدأ الأعلى سبيل
الجواز مع أن ملاحظة الاستعمال تشهد بخلافه والوجه في التفصيل بين ما يمكن حصوله في الحال وما لا يمكن فيه ذلك هو الأخذ بالدلالة القائل باشتراط التلبس
في الحال لأن ذلك مما يمكن فيه ذلك دون غيره لا لا يبعد اشتراط التلبس في الحال فيما لا يمكن حصوله فيها كالخبر والمتكلم ونحوها فلا يمكن القول
بوضع بخصوص التلبس في الحال ولا وجه لوضع اللفظ للمعنى على وجه لا يمكن إدارته في الاستعمال ولا نه يلزم أن يكون استعماله كجائزات لا حقيقة لها
وذلك أن لم يكن متعذرا إلا أنه لا من كونه مستبعدا مخالفا للظن وهو كاف في المقام لا يقتضا ثبوت لأوضاع على الظن وبه دفع ما عرفت في ردالة
القائلين باعتبار الحال وأن المعبر في صدق وجود المبدأ في الحال على القول باشتراط كونه على النحو الصادق في العرف دون لدقبات العقلية في آخر
ما مر حجة التفصيل الذي أخذاره بعض المناظرين أنهم يطلعون المشتقات مع حصول الاتصال على النحو المذكور من دون نصب حقيقة كالكاظم في الحياطة
والقائم على المعلم والمعلم ونحوها لو كان محل متصفا بالصدق الوجودي كالتوم ونحوه فالقول بأن الالفاظ المذكورة كأيها موضوعة للمكانة
الافعال إنما هي عنده لطبع السلب في أكثر الأمثلة وغيره هو معنى مباد بها على ما في كتب اللغة وفيه أولا أن صدق المشتقات المذكورة ليس مبنيا على أكثرية
الاتصاف بالمبدأ وليس مبنيا على غلبة في الغالبية إلا في حصول الاتصال في زمان معتد به وإن كان مغلوبا بالنسبة إلى زمانه عدم الاتصال بل يمكن أن

عدم الاتصاف بالضرورة انما في المتعلم والمتمتع والمفاد في نحوها فلا يوافق ما عيون بما لا يدعوى ثانيا انه منقوض بالتمام والمستبعد والساكن و
المفاد في الحاضر المستفاد لا يصدق شيء من تلك المشتقات مع دوال المبدء مع عدم اعراض الذات عنها وعدم قصور من الاتصاف بها عما فرض في المبادئ
المذكورة بل رجع اغلبية اتصافها بها وثالثا ان ما ذكر على فرض صحة انما ثبت كونه حقيقة في الصوت المذكورة واقعا عدم صدقه على سبيل الحقيقة في
عنها فلا يترتب في ذلك عليه مصان الى ما يرى من صدقها حقيقة بحسب العرف كالقائل بالانوار والبايع والمشتري ونحوها لوجوه امارات الحقيقة في تلك الامثلة
مع عدم اتصاف الذات بمبادئها الا في زمان يسير ومع عرضها عن ذلك فانك تقول فلان قائل عمر بعد اتصافه بقوله مع عدم امكان عوده اليه كذا يصح
غير ان حارجه او ضاربه ولو وقع نداه عن ذلك وعرضه على عدم العود اليه وتقول فلان بايع انوارا ومشتري لو قدم عن ذلك وعرضه على عدم اذله عليه فظهر
ان جعل الفاظ في صدق المشتق وعدمه ما ذكره لا الوجه له اصلا واعتبارا في الاعراض عن المبدء وعدمه مما لا يدخل له في صدقها نعم بما لا يلاحظ ذلك في الاتصاف و
الملكات كالبقاء والبناء والبقاء ونحوها لقضا الاعراض في المبدء الصفة فلا يبقاء للمبدء معه المبادئ الماخوذة في الامثلة المذكورة المفروضة
يطلق على الصفة والملكة فلعل لا بعد كونها حقيقة في ذلك عرفا كما يظهر من ذلك من ملاحظة الاستعمال لا لضرورة خصوصاً بالاشتغال بالانوار في الاتصاف فلا
على صاحب الصفة المعرفة والوجه في التفصيل لغير اختلاف الحال في المشتقات بعد الرجوع الى العرف وعدم جريانها على نحو واحد في الاستعمال ان لم يثبت
هناك اصل كل يجمعها ولا وضع نوعي يجري عليه فيها فينبغي الرجوع في كل منها الى ما هو المتبادر منه في العرف ودل عليه امارات الحقيقة والمجاز في
البناء على اصالة الحال في الاتصاف المشتبه وافعل لتفصيل لعلتهما في ذلك بل لا يعرف فيها مثال اريد به غير ذلك اصالة الحال على الاعم في القسم
لعلته في ذلك مع اختلاف حرج الثلثة في محل البحث حسب ما تفضل عن الفاظ المذكر وان جاز ان ارجع الامر الى خصوصيات الالفاظ والبناء على الرجوع الى
المتبادر من كل لفظ من غير ان يكون هناك معنى ملزم في وضع جميع بنيان في كون الوضع نوعيا في المشتقات كما هو المعروف بل الثابت من تتبع اقوالهم و
المشتقات لا اثر في الحوادث الجارية وانا الى ان لم يخص قائل بكون الوضع في المشتقات شخصيا فالبناء على ذلك في غاية البعد كان الوقت في موضوع
الاتصاف البناء على انتقال فيما يتبادر منه خلاف ذلك الى من التزم شخصيا او ضاعها كما لا يخفى هذا والذي يتقوى في احدى النظران في التفصيل بين
المشتقات الماخوذة على سبيل التقدير ولو بواسطة الحرف الماخوذة على سبيل المردود في موضوعه لا اعم من الماضي والحال والذاتية موضوعه مخصوص بحال
فيكون هناك وضعا نوعيا متعلقا بالمشتقات باعتبار نوعها ولو مع اتحاد الصفة باعتبار احد حاصلات الاتصاف في الجملة سواء كان حاصلها في الحال ولا
في الاخر تحققة بالفعل على النحو المذكور يشهد بذلك استقرار الحال في المشتقات ما كان من قبيل الاول بكون اتصافا منه هو المعنى اعم فصدق سائرها
بجمل العرف مع حصول الاتصاف في الحال عدمه كالقائل بالانوار والبايع والمشتري المضروب المنصوب المكتوب المتقوس وغيرها من الامثلة مما اخذ مقتضا
سواء كان من اسماء الفاعلين والمفعولين ما كان من قبيل الثاني فالمتبادر منه هو الاتصاف في الحال كالتقائم والقاعد الجائز والمضطلع المستلغ والناظر
والمتنقطة والاهمل والاصغر والحسن والقبيل والافضل والاحسن الى غير ذلك حيث كانت الصفة المشتبه واسما للتفصيل الماخوذة على وجه المردود كان المتبادر
هو الحال كان استعاليها في الماضي جزوا عما يقتضيه وضعها ولما كانت اسما للمفعولين ماخوذة على سبيل التقدير في الغالب كان الغالب صدقها مع دوال المبدء
ايضا ولو كانت ماخوذة على وجه المردود لم تصدق كل كالحق والمفهوم والموجود والمعدوم ونحوها فان المقصود بها ما ثبت له صفة الحق والعدم والوجود والعدم
من غير ملاحظة تقدير تلك الصفة من الغير اليه ولو حذرت ذلك في وضعها بواسطة الحرف كانت كالاول كالمرور في المهدى اليه فلتنع صيغ المشتقات و
استقر افتماها شاهدنا افضلناه ولو وجد هناك بعض الصيغ على خلاف ذلك فيمكن القول ببيوت وضع ثانوي بالاشتغال به ولا ينافي ذلك ما
قرناه اذ الاوضاع النوعية انما تستفاد من ملاحظة غالب الالفاظ وتنبع معظم الموارد عند ما يقتضيه النظر في المقام واقاما بعض اليه لتحقيق بعد النظر
في المرام ان يكون المشتقات موضوعه باراء مفاهيم الصفا المدلول عليها بها فالعالم والفاطم والقاعد والاهمل والاصغر ونحوها اسام للمفهوم والمعتبر
الصفا المعلومات الجارية على الذات المتحدة معها المحولة عليها هي عنوانات لذلك لذات مفاهيم صحيحة الغير عن تلك لذات بها من جهة اتحادها
وانداجها فيها وهو المراد باعتبار الذات المطلقة في تلك الاوصاف ان المقصود بذلك لاجرائها على لذات والتعبير عن تلك لذات بها وبالعكس نظر الى اتحادها
بها لا انه قد اعتبر هناك صريح مفهوم لذات جزء من مدلولها حتى يكون مفهوم الضارب هو ذات ثبت له الصفة مفهوم العالم ذات ثبت له العلم وهكذا
وان لم يكن التعبير عنها بذلك حيث انها جارية على تلك لذات وفي ان العالم ذات ثبت له العلم كما انه قد سبق ذلك في الجواب ايضا في ان الجواهر ذات ثبت له الحق
والحكمة وذلك لا يندفع كون الذات جزء من مفاهيمها كيف لو كان كذلك كانت مفاهيم تلك الالفاظ عبارة عن الموضوع والصفة معا فكون دالة على كل من
من الامرين بالتحقق بل وعلى الاتصاف ايضا فيكون مفاهيمها مفاد المركب لتمام الاتصاف في من البين خلافا لادستفاد منها بحسب الوضع الامعي في حد مفهوم
فارد وصفي عنوان لذات متصفة بتلك المبادئ غاية الامر ان يكون لها على الذات والاتصاف بالانوار بناء على وضع اللفظ لتلك المفاهيم من حيث كونها
جارية على الذات وان تجل في نفس المبادئ حيث لم تؤخذ عنوان الذات ولا جريتها عليها واتما وضعت للصفا المبينة لموصوفاتها وايضا لو اخذ بطاها
المدكور كان المشتق اسما لنفس الذات المعينة بالقبول المفروض على ان يكون لقبها خارجا وتقبيل داخل فان مفاده ح هو ان ذات المتصفة بالمبدء لا
مجموع الذات واتصافها بالمبدء لكون كل من الامرين جزءا وتما وضع له في تخصص وضعه ان لذات ويكون معنى الحد خارجا راجعا عن معناه فذكرنا
العين البصرة لا ينبغي الربح في ضاده وما يشترط في ذلك ايضا انها تقع محولا على الذات من غير تكلف ناويل ومن المخرجات الماخوذة في جانب الموضوع
وفي جهة المحول فهو كيف لو كانت لذات جزء من مفاهيم تلك الصفا لكان في قولك هذا ذات ضارب تكرار لذات فكانت قلت هذا ذات
ذات ثبت له الصفة هو مع ذلك كانه بعد عن فهم العرف كما لا يخفى هذا معان النظر فان قلت لا يمكن لذات ماخوذة في مفاهيم تلك الصفا بل لا يمكن
جعلها موضوعا والحكم عليها المتفرقة من اعتبار الذات في جانب الموضوع مع وقوعها موضوعا من غير تكلف قلت لما كانت تلك المفاهيم جارية على الذات

مضحة

والفهم

سنة

وعنوانا

وعنوانها جعلها موضوعا بتلك العبارة في قولك لما ذكرنا وقد جعلت لتمام عنوان الذات المصنوعة وحكمت على تلك الذات معلومة بتلك العبارة
المتدبرة فيه بما ذكر في المحول وعكسها في سائر الأمثلة إذا تقرر ما ذكرناه فقولنا إذا اردنا التعبير عن الذات بتلك المفاهيم جعلها عنوانا لها فلا بد
من صدق تلك المفاهيم عليها وانما دام ما فيها واللام يقع اطلاقها عليها على سبيل الحقيقة وذلك مما يكون من قبيل صدق الكل على الفرع ولا يعقل ذلك
الا بصدق تلك المفاهيم عليها فاذا حصل ذلك صح التعبير لئلا يكون سواء كانت تلك الذات من جهة تحت تلك لغوات حال التكلم ولا في قولك كل
عالم كامل قد حكمت بثبوت الكمال للذات المتضمنة بالعلم سواء كان تصانها به حال قولك هذا او قبله او بعده فالمقصود ثبوت الكمال لها حينئذ لا بد واج
في ذلك لغوات التعبير لئلا يكون مما لا شك فيه ولا يخرج عنه من مقتضى لوضع اطلاقها في حال فذلك الى سائر الاطلاق الجامعة الموضوع للمفاهيم كطيرة
الجمجمة وهذا هو المراد باطلاق المشتق على الذات باعتبار حال التلبس قد عرفت انه لا خلاف في كون حقيقة جاد با على قولك لوضع واما اذا اردت التعبير
بها عن تلك الذات بملاحظة حال عدم اندراجها في ذلك لغوات فان كان ذلك باعتبار ما يحصل من الاندراج بعد ذلك من ليقين ح عدم صحة الاطلاق لتلك
على سبيل الحقيقة لا التعبير لئلا يكون كدعوى من قبل طلاق الكل على غيره وما اطلق عليه لفظه ليس من جملة افراد ذلك المفهوم
حاصل في ضمنه حتى يصح الاطلاق من جهة فلا بد ان من التصرف في معنى اللفظ بان يكون من قبيل استعمال اللفظ فيها يؤول له حتى يصح الاطلاق على ذلك
الفرع فيصير اللفظ بذلك مجازا غير مستعمل في المفهوم الذي وضع له وهذا ما ذكره من كونه مجازا في المستقبل قد يجعل ذلك من باب المجاز في الجملة كما
الاستعارة على يد هب لتلك التي فيكون مجازا عقليا الا انه بعد عن الاستعمال نعم لو قام قرينة على ملاحظة فاما منع منه وهكذا الحال اذا اطلق
على الذات بملاحظة حصول التصاق في الماضي اذا كان منظور صدق المشتق في الحال من جهة سبق اللفظ بالمبدأ لا معنى لصحة الاطلاق لفظه عليه على سبيل
الحقيقة مع ان المفروض عدم كونه من مصاديقه والقول بكون المفهوم من تلك الاطلاق هو المعنى الاصح الصادق مع بقا المبدأ وذلك لعدم وقوع بعد ذلك
عن ذلك الاطلاق لوضع عدم حصول ذلك المفهوم فيه بعد ذلك المبدأ ولذا لا يصح ان يجعل المشتق عليه مع تعبد الجمل بالحال فلا يقال ان تصان الجمل على
يكون الانظره للتبعية ومنع صحة سلبه عنه كذا كما ترى الاشارة اليه بما اوجبه وكيف من ليقين صحة السلب المذكور باق في لغوات في العرب وهو
شاهد على المجازية وعدم كون الموضوع له هو المفهوم الاصح من الماضي الحال فان قلت شيئا في صحة الاطلاق ليقين الصادق لتناصروا حقه حقيقة
على من تلبس بتلك المبادئ لو بعد ذلك والها كما تشهد به ملاحظة الاستعمال في العربية ولذا لا يصح سلبها عنه مع الاطلاق كما مر فكيف الجمع بين الاثنين
قلت يمكن تصحيح كون الاطلاق في المذكورة على سبيل الحقيقة بملاحظة جعل الوصف المفروض عنوانا لتلك الذات من حيث اتحادها مع جمل تصانها به
وثبت ذلك المفهوم لها فذلك الذات لما كانت ملوفا في اتحادها لا تعبير فيها باعتبار ثبوت ذلك الوصف لها وعلى صحة الاشارة اليها بذلك المعنون
بملاحظة حال اندراجها فيه وان لم تكن من جهة فيه حال الاطلاق فتصان ذلك الوصف من جهة صدق على تلك الذات حال تلبسها بعنوانها وان وقع
صدق عليها بعد ذلك نظر الى اتحاد الذات في الجملة فاللفظ مستعمل فيها لوضع المعنى نفس تلك المفهوم وجعل ذلك المفهوم عنوانا لتلك الذات
فاطلاق ذلك المفهوم على تلك الذات مما هو باعتبار حال اتحادها معه الا انه لم يلحق تلك الذات بشرط الاتحاد المذكور بل جعل ذلك عنوانا معرنا لها
نفسها فصح الحكم عليها مع ملاحظة حال التصاق وبعد ما فاطلاق لائق على هذا مما هو باعتبار حال التصاق بالفضل حين صدوره منه لا ان يجعل ذلك
عنوانا معرنا له ولو بعد تصاق التصاقا قد يجري الاعتبار المذكور في الجواب ما به كما اذا قلت كرم ووجهه يدوردت بذلك لغوات ابيان الذات الواقعة
مصدرا له من غير ان يكون المقصود صدق العنوان عليه حال الاطلاق بل المراد تعبير تلك الذات بالوصف المذكور بملاحظة حال اتحادها به وصدق عليها سواء
يقصد ذلك او لا ولذا ثبت الحكم بعدم ذلك والصدق ايضا وصدق الحكم عليها ولو كان حال الاطلاق خاف جرح ذلك لغوات من غير ان يكون هناك تجر
في استعماله على النحو المذكور نعم لا بد هناك من قيام قرينة على كون كتمت ذلك حيث انه مخالف لظاهر متفاهم العرب حال الاطلاق فان قلت ان اطلاق
الكل على الفرع ينزل منزلة حمل ذلك الكل على الفرع المفروض جملتها ولا وجه لصفة الحمل في المقام بعد انقضاء التصاق الانقضاء والاتحاد الذي هو المنان
في صحة الحمل قلت ان اطلاقه على المفروض انما هو بملاحظة حال اتحاده معه الا انه جعل ذلك عنوانا للمعرفة تلك الذات التي هي لفظها في نفسها والحكم عليها
من غير اعتبار الوصف لغوات في اطلاقه وقد تقرر عدم لزوم اعتبار ذلك في صحة الحمل فكما ان اعتبار الوصف لغوات في صحة عقد لوضع يجعل عنوانا للمبدأ
الذات الماخوذة في جانب الموضوع ولذا يصح تعبد لغوات بالادغام من دون لزوم تجوز في اللفظ فيجوز الاتحاد المفروض كلف في صحة الاطلاق المذكور وحل
ذلك لغوات لفظ تلك الذات في نفسها وان وقع الاتحاد حين الاطلاق لا منافاة بين ارتفاع الاتحاد حال الاطلاق وملاحظة حال حصول الاطلاق
اللفظية حيث كان باعتبار جانب الموضوع هو الذات وعند وقوع المشتق موضوعا للحكم انما هو الاشارة الى الذات التي هي مصدرا فانه كان المفهوم المذكور
ملحوظا من حيث كونه عنوانا للذات واما ملاحظة تلك الملاحظة المذكورة حتى انه قيل ما يقتضي على كونه حقيقة في الاعم عند وقوعه موضوعا كما مر في
فيه الحقيقة هو ما يتناه لا كونه من موضوع الاعم كما هو الكلام المذكور ولا وجه لارتفاع وضع خاص للفظ حال وقوعه موضوعا دون سائر احوال
ان جاز عقلا الا انه عدم التميز في الاوضاع اللفظية فان قلت على هذا الفرق بين اطلاقه على الذات المفروضة بعد اتحادها مع المفهوم المذكور او قبله
كما يصح جعل الاتحاد المفروض حال حصوله معني الاطلاق لفظه وجعل ذلك المفهوم اللفظية في نفسها من غير لزوم تجوز فيها اذا حصل التصاق في الماضي
فليصح ذلك بالنسبة الى المستقبل ايضا قلت في الحال على ما ذكرنا لا انما كان الاتحاد المفروض حاصل في الاول مع جعله عنوانا للمعرفة تلك الذات معرنا لها
نظر الى حصول الاتحاد في الماضي او في المستقبل لا انما كان الاتحاد المفروض حاصل في الاول مع جعله عنوانا للمعرفة تلك الذات معرنا لها
ان لا تجوز فيها الواعية ذلك في قام عليه لئلا يتكررها كالمحال في الخاصين بحمل الوصف هناك عنوانا للذات معني الحكم عليه لومع روال التصاق او عدمه
فان تضمنوا للادغام سلب الحكم عن الموضوع حال عدم اشتراط الوصف الماخوذ في لغوات وهو يتم الوجهين في دعوى التجوز في استعمال المفروض مما لا

لربعد ما عرفنا غايته الامر عدم انصر اللفظ اليه عرفا مع الاطلاق لما عرفنا من مخالفة لفظ الملاحظة لفرقة وهو لا يقضي لجازية بعد ثبوت استعمال اللفظ
في معناه الموضوع له حسب اقترانه وان كان اعتبارا كان خارجا عن الجواز في نظار العرف فان قلت على هذا ينبغي صحة الاطلاق المذكور بالنسبة الى سائر
المشتق مع اننا نرى الفرق بينهما فان ما كان من مباديها من قبيل الافعال لصادرة كالفعل والضرب الاكرام ونحوها نجد صحة استعمالها في الغالب مع
المبدء ايضا ولذا بقى هذا فنل بدل وضاد بل ومكره وان لم يكن بحال صدور تلك الافعال منه واما ما كان من قبيل الصفتا كالصغير والشاب والحي والامر
الا صغر ونحوها فلنا عدم استعمالها كذلك وكذا لا يطلق شيء من تلك الالفاظ بعد ذلك لاقتسابها مع طر بان الصفة لوجودي كما في تلك الامثلة فقلت لا
يخفى ان ط الاطلاق للفظ بملاحظة معناه الموضوع له على مصداق من مصداق تحقق ذلك المعنى في ذلك المصداق بالفعل واندر لجهته بحسب الجواز الذي لا يخطئ
الحلاق للفظ بحسبه وان لم يكن حال النطق بالالفاظ عليه باعتبار تحققه في زمان سابق وجعل ذلك عنوانا للملاحظة تلك الذات لتدريجها وتوابعها والى
الاقتضا خرج عن مقتضى اللفظ الالائي فام لا داعي على ملاحظة ذلك فجعله من مشتق كان ذلك باعتبار ما على طر بان الاطلاق عليه كما في الامثلة المتقدمة
فانه لما كان الصفة ذاتا بل ذاتا لمبدء في ان من الاوان وكانت لافراض متعلقة بحالها بتعريف تلك الذات وبانها بالجهة المذكورة حروا في التعريف
على النحو المذكور وشاع فيها الملاحظة المذكورة في الاطلاق لفرقة بحيث صا الاعتياب المذكور هو اللفظ وكثير منها انجلت لصفة اللزومية فان تقرر في ذلك
وبانها غالبا انما يكون بتلك الصفتا الحاصلة فيها سببا مع طر بان الصفة لوجودي ففينا ان ما كان من الاعتياب المذكور بحسب العقل لانه لم يجز العادة به
ولم يتعارف منه الخاطيات فلذا لا ينصرف اللفظ اليه مع الاطلاق بل ولا مع القرينة في بعضها اذ اودة الجواز من جهة علته ما كان قد يكون اقرب منه للملاحظة
الفرقة اللهم الا ان يقوم قرينة دالة على خصوص الاعتياب المذكور كما اذا وقع ذلك موضوعا في الخاصية لانه لا اذ اودام بملاحظة المقام على الاعتياب المذكور
فخلص ما يتبين ان اطلاق المشتقات على من دال على المبدء على سبيل الحقيقة كما هو اللفظ في كثير من الامثلة لا ينافي وضعها لخصوص حال بالمعنى المذكور في
الوجه في الفرق الحاصل بين الامثلة من جهة حاجتها الى التمام شيء من التفصيلات المذكورة مما اوردته في تخصص محل النزاع وما ذهب اليه الجماعة من انما
حكمتا عنهم من التقابل فتم في المقام فانه من مزال لا تدام تميمهم قد فرغ على الخلاف في المسئلة كراهة الموضوع بالماء المستحق بالشمس بعد نال
الشخوة عن قولهم بعد اشتراط بقاء المبدء في صدق المشتق بخلاف ما لو قيل بالاستشراط وكذا الحال في كراهة التخلي تحت الارض لا شجارا لغير بعد
رفع النمرة وكذا لو نذر مال الجاوري المشاهدة المشرفة او ساكني بلدة معتبة او وحدة او وقتا او مظنة او وقف او علمهم او وصي مالهم او الفقراء او المعلمين
او المتعلمين او وقف شيئا عليهم او شرط خروج المحدثين والصبيات وشارب الخمر ونحوهم عن الوقت في غير ذلك من الاحكام المتعلقة بمقتضى تلك الالفاظ
سواء تعلقت بها في صل الشريعة او بحسب جعل الجاعل في العقود والبقاعان واسائر الاثر اذ ان الواقعة من الناس التي يفتضيه في المقام حسب ما مر
من الكلام من القول بوضع تلك الالفاظ للمفاهيم المعينة المعلومة لجازية على الذات لصادقة عليها ان قضيتا تغلق الحكم بتلك العوانات اعتبارا لاجل افراد
تحت تلك العوانين وصدقها عليها الالائي بخلاف الحال فيها من جهة الخلاف في ملاحظة ذلك العنوان على الوجهين المذكورين ففقد يكون العنوان المحو قابلا
فلا بد ان في اندراج المصداق تحت ذلك عنوان من حصوله به بالفعل وقد بقي يؤخذ من ان الملاحظة الذات لصادق عليها على الوجه الذي فرضناه ووج
يكفي حقيقة في ضمن ذلك لغير ولو في المصداق في المحدثين والواقف والتارق والفاظل ونحوها ومعظم اسماء المفعولين من هذا القبيل فيكون اندراج تحت
العنوان بعد وال المبدء بملاحظة الاعتياب المذكور المحو في ذلك لغير حسب مروج فلا بد من ملاحظة الحال في اللفظ المفروض مراعات ما هو المحو فيه
بحال الجوارات وفي خصوص ذلك المقام ومع التثنية لا يبعد ان يثبت على الوجه الاول لما عرفنا من ان مقتضى ظاهر اللفظ مضاعفا الى اصالته عدم تغلق الحكم بها
عدا ذلك وكذا بخلاف الحال في من جهة اختلاف المبادي الماخوذة في المشتق ففقد يكون المبدء فيها وصفا او فعلا وقد يكون ملكة راسخة او حالة مضمونة
وقد يكون حرفة وصناعة وبخلاف الحال في صدق التلخيص بالفعل في صدقة ولما الثاني فيعتبر فيه بقاء الملكة والحالة ومنه شارب الخمر وشارب الخمر
شارب لقليان ونحوها فان المراد بتلك الالفاظ من كان مشغلا بذلك بالفعل كان ديدنه ذلك الماخوذة مبدء في تلك المشتق هو المعنى المذكور كما مر من
الرجوع الى العرف ونحو الكلام في الجاورد والتاكن الفاظ والحادم ونحوها واما الثالث فلا بد في صدقة من عدم ترك الحرفة والاعراض عن الصفة وان وقع
منه ذلك جازا على سبيل الاتفاق كما مر من ملاحظة مواد استعمال المشتق الماخوذة على ذلك الوجه كالقبول والخطا والصايع والتاجر في الحال في نحوها وقد
يكون المبدء مشترك بين الوجودات الثلاثة او وجهين منها كما في الكاتب القادي ونحوها فباعتبار التعيين من ملاحظة المقام وبخلاف الحال جدا من جهة ذلك لا بد من
ملاحظة ما هو اللفظ في خصوص كل الالفاظ ومراعات الامارات القائمة في خصوص المقامات فثم قوله لا بد في وجود الحقيقة للغة لانه لما كانت الحقايق
معروفة حكم بوجودها او كبر في ذكر الخلاف في الثالث من دون اشارة الى تعريفها وما تقدم من بيان المنقول للغة والعرف والشرعي لا بد له بها فان الحقايق
المذكورة اعم منها وقد يبرر الحقيقة للغة بانها اللفظ المستعمل فيما وضع له بحسب اللغة والحقيقة العرفية بما استعمل فيما وضع له لا بحسب اللغة والوضع
في الاول جميع المعاني اللغوية المتعددة للفظ الواحد ان تقدم بعضها على البعض بل ولو كان وضعه للثاني مع هجر الاول كما في المنقول للغة في اسلمهم بعض
المحققين من كلام علماء الأصول والبيان ان الاعتبار في الحقيقة للغة كونها اصلية غير مسبوبة بوضع اصلا وعلى هذا يلزم ان لا يتحقق مشترك للغة في اعم فرض
تقاربتا لوضعين هو كما مر في هواية بعم الاوضاع المحجورة والباقية وان كان المعنى المحجور مجازا بالنسبة الى المعنى الطاري في الامتافات بين الحقيقة للغة
والجواز العرفي ولا ينفك عن الحد باعتبار الالائي الاعتياب المحبته فيه والوضع في الثاني بعم الاوضاع الغيبية والتعينية المحبته فيها المناسبة للمعنى اللغوي
وعنه فيندرج فيها المنقولات المرجحاة لفرقة ويندرج فيها ايضا الاوضاع العرفية المحجورة ونحوها وربما ينبغي في البعض اعتبار بقاء الوضع في الفرقة
مخرج عنها المحجورة وهو ضعيف جدا لان في الحقيقة للغة بضعف لفظ الحد المذكور اندراج الالفاظ المستندة في الفرقة وهو غير بعيد عن وجهها في
الانغوبة وجعلها واسطة من الجعيد فالاولى ادراجها في الفرقة وقد قطع به بعض المحققين في هذا الاستدلال بالحقيقة العرفية الحقيقة للغة ولا الموضوع

اللفظ

اللفظي كالا ملة في العكس وربما يظهر من بعضهم اعتبارا في الوضع الجدي بد على الوضع الاصل في الحقيقة العرفية وح يخرج الالفاظ المذكورة عنها
وعليه ان لا يثبت ملازمة بين الحقيقة العرفية وبين الوضع والاستعمال فيخرج بطلان الحقيقة العرفية في الموضوع اللفظي في الحقيقة
المذكورة وغير ذلك من الاعلام الشخصية المتعددة في الحقيقة العرفية واما القول بان ظاهرهم صير العرفية في العادة والخاصة وهي غير متدرجة في شيء منها اما اول
نظر واما الثاني فليس محتمل ان يكون وضعها من قوم او فريق والاعلام الشخصية انما يكون وضعها غالبا من واحد وان استعمال الاعلام في مستعملاتها
من اتي استعمال كان والعرفية الخاصة انما يكون حقيقة لو كان استعمالها من اهل ذلك الاصطلاح فيمكن المناقشة فيه ولا يمنع من كونها ظاهرة في الحقيقة
في العادة والخاصة فكذا ظاهرهم حصل الحقيقة في العرفية والعرفية فاتي في القول بكونها واسطة بين الاخرين دون الاولين وثانيا بالترام وادراجها في
العرفية الخاصة واعلم ان كون الوضع فيها من قوم او فريق غير ثابت بل الظاهر خلافه كما هو قضية هذا لعرفية وورد مثل ذلك في كلامهم مبني على ان
القول بان حقيقة العرفية الخاصة انما تكون حقيقة انما كان استعمالها من اهل ذلك الاصطلاح فيمكن المناقشة فيه ولا يمنع من كونها ظاهرة في الحقيقة
من بعضهم في ما قلناه ذلك الوضع كان حقيقة كما هو الشأن في جميع الحقائق من غير فرق نعم هناك فرق بين وضع الاعلام الشخصية وغيرها من الحقائق
نظرا الى وضع الوضع فهو اصنافه من حيث هو واصطلاح قوام مخصوصين وعدم اعتبار ذلك في وضع الاعلام ولذا لا ينفك الحال فيها باختلافها
والاصطلاحات بل اللغات ايضا لعدم اختصاص الوضع فيها بشيء من ذلك لا ينافي ذلك كونها في الحقيقة خاصة نظر الى صدر الوضع فيها من خاص في تعيينها
في فقه نعم ملازمة ظاهرها انما يعمى حرج ذلك عن العرفية وعدم اندراجها في العرفية ظاهر فكون واسطة بين الاخرين وكذا لعدم تعلق غيرها بها
شأنها لم يجعلوها صانعة لشيء ينفى به بارة قد اخرج في هذا العرفية هذا يخرج ذلك عنها وربما يجعل ذلك مندرجا في العرفية مغاير لاسماها العرفية
ولا يخرج عن جعلها مندرجا في العرفية لولا ان كان في الامور هو صفة جارية اعدم انطباقه على شيء من هذه الحقيقة
والجواز الواردة في كلمات علماء الأصول والبيان وما يؤول ما عر ليها بما يوافق المشرك ان الحقيقة العرفية اما عامة او خاصة والمناط في فهمها عدم
الوضع فيها الى عرف شخص مخصوص ومنه متعينة وعدم كون وضعها في صناعة مخصوصة حرة متعينة مثلا فخصوصتها اما ان يكون لكون وضعها في
عرف شخص معين او من غير متعينة او لكونه في صناعة مخصوصة ومحوها وان لم يكن الوضع فيها مستندا الى خاص كما لو قلنا باستناد الوضع في الالفاظ العرفية
الى عامة استعمالها في الحقيقة الشاملة لكافة العرب بعد شيوخ الاسلام فانه لا يجعلها عرفة عامة فظاهر من غير واحد من الالفاظ من اعتبار العرفية
الخصوية بملاحظة من يستدل الوضع اليه خاصة ليس على ما ينبغي في الحقيقة العرفية مندرجة في العرفية الخاصة لا انهم لم يلاحظوا شأنها جعلوها
فيها لشرح ينبغي بارة قد اخرج في تعريف العرفية يخرج عن العرفية وح ضمن الاقسام المذكورة تباين كل كما هو قضية تعيين الحقيقة بها على ما هو المعنى
وقد يطلق الحقيقة العرفية على اللفظ المستعمل فيها حقيقة في العرف سواء كان بوضع اهل اللغة وغيرهم كما وان الاصل اتحاد الحقيقة العرفية واللفظ
حتى يثبت تعدد وكذا توسع في الاستعمال وانه اصطلاح اخر وكان الاول هو الظاهر بين العرفية بالمعنى المتقدم وهو ان نفسه لو تبين وجود الحقيقة
ودكر الخلاف في خصوص الشريعة يؤيد في انفاء الخلاف بالنسبة الى الاولين هو كذا ان هناك خلافا في خصوص العرفية العامة وربما يفرق
الى شذوذ من العادة واخباره الخاصة المنع منها وهو بين الفس وكذا متبني على الشبهة العرفية في عدم تحقق الاجماع ثم العلم به بعد ذلك فيق باضاعة اجتماع
الكل على الشك ثم امتناع العلم به وهو موهون جدا ومع الغرض عن ذلك ناقص ما يلزم من مناهج حصول النقل بالنسبة الى اهل ذلك المشتبه في ذلك
والبلدان واما واعتبر في المقام حصول النقل بالنسبة الى معظم اهل المسكن من غير ملاحظة الحال جميع الامداد كما هو لاطم فلا يدل على ثبوت الحقيقة في ذلك
بعد الاتفاق عليه ما يشهد من الالفاظ المعلوم وضعها بحسب اللغة لعابها المعروفة بالتسامع والظن فرج حيث لا يحج فيها الترتيب كذا ما يشاهد في موضوع
العرفية العامة والخاصة وما قد يناقش في العلم بكونها حقيقة للعرفية من ان القدر المعلوم هو وضع تلك الالفاظ لعابها المعروفة واما كون ذلك عن
واضع اللغة فيكون معلوم اذ ربما كانت كلها منقولة عن معاني اخرى فبما يقع بفساده وعلى فرض تسليمه فيثبوت تلك المعاني في المصنوعة المتدبر كما
في ثبوتها المطلوب اعرف من كون الحقيقة العرفية اعم من المصنوعة والباقية والقول بان القدر اللازم ثبوت وضعها لعابها بحسب اللغة وهو لا يستلزم الاستعمال
مدفوع بان عدة ثمرات الوضع هو الاستعمال فيسقط التفرقة المهمة بالنسبة الى الكل وحصول النقل في الجميع قبل استعمالها بما يقضي العادة باستعماله ولو
سلم حصول النقل لك فاما هو بالنسبة الى شذوذ من الالفاظ كما لا يخفى قوله واما الشبهة فقد اختلفوا في الكلام في الحقيقة العرفية يقع في مقامات
اخرى في تعريفها وبيان مفهومها الذي في بيان العمل الشرائع فيها الثالث في بيان الاقوال فيها الرابع في بيان ثمرات الخلاف في بيان ما يخرج به على شأنها
فيها المصنوعة فاعرض عن الاول كفاية بشيوعه كذا كما اكدت عن عند كذا المنقول لشرعي حيث ان معظم الموجود من الحقائق الشرعية واجمعها على القول بها
من المنقولات الشرعية وان كان مفهومها اعم لشمولها لغيرها كما نصوا عليه كيف كان فقد عرفوها بانها الالفاظ المستعمل في وضع اول شرعي والمركب
بالوضع الاول هو الوضع الذي يعتبر في تحقيق ملاحظة وضع احوال المقصود كذا اخرج الحارثي ان الوضع الحقيقي الحاصل منه ما يعتبر فيه وضع الحقيقة
وقد ورد عليه وضع المنقولات الشرعية فانه قد اعتبر فيها ملاحظة وضع المنقول منه فخرج عن الحد معظم الحقائق الشرعية ويمكن دفعه بانها اعتبارية
في تحقيق النقل لا في اصل الوضع او بان الملاحظ في ما هو المعنى المنقول منه لا خصوص الوضع بانه هو كما مر في قد يقبل الوضع الاول بما لا
حال استعمال اللفظ في ذلك الوضع ملاحظة وضع اخر فالمرء عليه ما ذكرنا من حيث ان اطلاق الوضع انما يصرف في وضع الحقائق فلو سلم تحقق
الوضع المذكور في الحارثي على توقفت صحة القول عليه ولا حاجة الى التمسك المذكور وبما يورد على من يدعي ان الالفاظ التي وضعها السكا
بما لا بد لها الشرعية كالاعلام الخاصة ونحوها مع انها في الحقيقة لغيرها في الحقيقة العرفية وبذلك ما هو من اعتبارها العرفية في الحد ثم ان الظاهر
المذكور كغيرها انما يصرف في ما كان الوضع منه تعين الشارع فلا يشك ان كان الوضع حاصل بالاعتبار من جهة الغلبة وكذا الاستعمال والاعتبار

والله اعلم
في الحقيقة
الشريعة

بأن ادراج ما يكون التعيين فيه حاصل من جهة الغلبة المحاصلة في كلام الشارع بخصوصه وبما يكون التعيين فيه عبارة عن استعمال المشرع في زمان أو
مجموع الاستعمالين خارجا عن الحد مع اندراج الحقة الشرعية على ما نرى عليه جماعة لأن بقا الشارع لما كان هو الأصل في استعماله في المعاني المذكورة
وكان استعمال المشرع فرعاً على استعمال السند لوضع الحاصل من استعمال الجميع إليه وفيه انقص ذلك ان يكون مصحح الاستعمال في سبيل الجواز
فكيف يتجوز دونه من غير قرينة ظاهرة عليه سيما في الحد والتعريفات وكان الحد المذكور ومخوه من الحد المذكور في كلامهم مبنى على ان يكون الوضع فيها
كما هو من مذهبهم ولو قبل انها للغة المستعمل في المعاني الشرعية الموضوع لها في عهد صاحب الشريعة كان شاملاً للوجهين هذا وأعلم ان المحكي عن المعتزلة
نفس الموضوعات الشرعية على وجوه أربعة وذلك لانها اما ان يعمد الى اللغة وضعها ومعناها او لا يعمد في شأنها او يعرفون اللغة دون المعنى او
بالعكس فخصوا الثلاثة الأخيرة بالثبوت في الخصم منهم من الشرعية بالمعنى الاول وربما يخص الشريعة بالاول وهو الاول في مقابلته الثانية وانما جعلوا
لا وجود لغيره من المعاني الثلاثة الأخيرة ان ليس في الالفاظ الشرعية لفظ مخترع لا يعرفه اهل اللغة كما اعترف بجماعة فلا يوجد من افكار الثانية الا ان الشارع
من الظاهر ان المعاني الشرعية او كلها امور مستحدثة من صاحب الشريعة لا يعرفها اهل اللغة فلا يكاد يحقق مصداق الحقيقة الشرعية غير ما فرض حقيقة دينية
فيحد مصداقاً للحقيقة في الخارج وح فلا يوجب جعل الشارع في الحقيقة الدينية مغايراً للشرع في الشريعة كما وقع في الخصم وغيره حيث استدل بقول ثبوت
الثبوت في المعتزلة بعد اختاره لقول ثبوت لشرعية وقد يوضح ذلك بان كثير من تلك المعاني امور معروفة قبل هذه الشريعة ثابتة في الشرع السابق
وهي معلومة عند العرب ربما يعرفون عن كثير منها بالالفاظ الشرعية ايضاً الا انه حصل هناك اختلاف في مصداق تلك المفاهيم بخلاف الشرع كما
مصاديق كثير منها في هذه الشريعة بخلاف احوال والمفهوم العام متحد في الكل فالأول يكون معروفاً أصلاً ما يكون مندرجاً في الثانية وفيه تماثل ان فيه
بعد انقص عن جهة الوجه المذكور انه لا ينطبق عليه كلاً من حيث يتناول على حد المعاني الشرعية ومع ذلك فيقع الباطل على كون النزاع في المسئلة في الثاني
والثالث كالتبيين كما سيجي بيانه لا يتحقق وجعلنا ذكره في الادراج الثانية ان في الشريعة فيقول بها من يقول بها كلاً وبغيرها كلاً لان تخصيص
بما يقابل الثانية وهو خلاف كلاً ما كان كما ينادى به ملاحظة حد ودرجته ثم ان قد حكى عن المعتزلة ايضاً ان ما كان من اسماء الذوات كالمؤمن والكافر
الايمن والكفر في نحوها حقيقة دينية بخلاف ما كان من اسماء الافعال كالصلوة والزكاة والمصلحة والمكره ونحوها والظاهر انهم رادوا باسماء الذوات
ما كان متعلقاً باصول الدين وما يتبعها بما لا يتعلق بالاعمال واسماء الافعال ما كان متعلقاً بغير الدين مما يتعلق بافعال الجوارح ونحوها وفي
مع ما بين من ركانة التعيين دعوى الفرق بين ما كان متعلقاً باصول الدين مما يتعلق بالفرع يكون الاول مما لا يعرف اهل اللغة لفظاً ومعناً بخلاف
تعلق الثاني من موضوع الفساحية لا يحتاج الى التبيين والذي يحصل من الكلام المذكور ان الحقيقة الدينية عند من يتبعها ما يتعلق باصول الدين بخلاف ما يتعلق
بالثاني ويكون الشرعية من ذلك وخصوص ما يتعلق بافعال الجوارح بناء على الاحتمال المتقدم فغيرهم عنها بانها لا يعرف اهل اللغة لفظاً ومعناً
او كلها فافسد كما عرفت حيث ان الحقيقة الشرعية منسوبة الى وضع الشارع كما هو قضية حدها المذكور وغيره وما هو من حيثها من حيثها في شريعته
فقول قد نص بعضهم بان الشارع هو الذي يقرر ما لا يخفى من الالفاظ في كلام القوم وهو قضية ما ذكره في المقام وغيره فان ثبت كون حقيقة دينية فيها
ادعاء بعضهم فلا كلام ولا فان اخذنا اللفظ على مقتضى وضعه للقوى ضد عدمه عليه لا يخفى على شكل ان لفظه معناه الحقة هو جاعل للشرع وواضعها هو الشارع
منه فيخص به نعم وقد قال تعالى جعلنا منكم شرعة ومنهاجا وقال شرع لكم من الدين ما وصى به فحوا اليه وقدرنا الشارع في اسمائه نعم فقلنا الشارع
عيبين الشريعة صدق عليه وقد يستند في نجدة بالمعنى المذكور في نفس جماعة من اهل اللغة يكون شرع بمعنى من وقد نص في القاموس بان سائر المعنى
بينه لكنه في التمثيل لا يقر بل سائر العلماء المبتدئين للشرعية والظن الاتفاق على عدم صدق عليهم مضاعفاً الى تضاد المعاني في العرف ومجي من معنى
بين على فرض ثبوت لا يستلزم معنى شرع لذلك قلت يمكن تصحيح صدق عليه على كل من الوجهين المذكورين ما على الاول فبانه هو الذي جعل الشرع
والظن وضعه بين الناس من كان من قبلهم في هذا القول كاف في تصحيح صدق عليه اما على الثاني فيجب ان لا يسلل المراد مطلق المبتدئين للشرع بعد عن الالفاظ
حيث ان على فرض نجدة بالمعنى المذكور ينبغي ان يرد به المظهر من قول الامر بالمعنى له بعد عدم ظهوره واسا وكان مراده من تفسيره من الامر بمعنى ثبوت هو
وهو ح لا يصدق على الائمة والعلماء وكيف كان فالظن صدق على الله تعالى على كل من الوجهين المذكورين وح فلو قلنا بان الوضع منه تعالى من
التي هي ومنها صحت النسبة المذكورة على كل حال واما لو قلنا باخصاص الشارع بمعناه القوي به نعم وقلنا ان حقيقة دينية في الشيء من حيثها
الى احد الوجهين لان بلانهم بارادة القدر الجامع من الشارع مجازاً او بقاء استعماله في المعنيين بناء على جواز استعماله كذا وهو ايضا على فرض جواز
جداً الا ان بقاء الحقيقة الشرعية مما نسبنا الى الشارع دون الشارع واعتبر في صحتها كون وضعه من الله تعالى والنتيجة سواء خصصنا الشارع بالله تعالى
او علمناه له ما ثم ان قد صح القول بصدق الشارع على النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الاحكام الالهية الجملية لا الجارية الكثيرة الدالة عليه لم تتر من طرف اهل العصمة
يشكل بان عدة من تلك الاخبار قد دلت على المنقوض الى الائمة ايضاً فيكون صدق الشارع عليهم ايضاً والظن خلاف الاتفاق وايضاً ان قلنا بالمنقوض
كل الاحكام منصرف بل جعلنا من الله نعم وقد ورد في معناها في الكتاب العزيز فان صح البناء على المنقوض فليس الاحكام المنسوبة اليها الا احكاماً مخصوصة صدق الشارع
عليه مجزئ ذلك محل السؤال لان بقاء يكون كل من الاحكام الشرعية شرعاً فيكون صدق على البعض كصدق على الجمل كما هو الظن ولذا بعد ادخال بعض الاحكام
لشرعاً مضاعفاً الى القول بالمنقوض مشكلاً جداً فانه كان ينبغي ان يكون في الاحكام وقد دلت نص الائمة الشرعية على انتفاؤه حكمه تعالى في مسألة الغلبة
ولو كان الامر مفوضاً اليه لما احتاج الى ذلك ايضاً ولنا في الاخبار على انه ما كان بان بالاحكام من تلقاها بنفسه المتكلمان ما بان به اموراً مأخوذة من قوله
وايضاً قد دلت الاخبار الكثيرة على ان في القرآن تدبيراً على كل شيء ولله عند كل الدين بحسب ما يشاء لا يوجب الله تعالى له شره ولا يوجب الله تعالى له شره ولا يوجب الله تعالى له شره
مما يفتقر لمتابعة عليه كل ذلك من ان القول بالمنقوض قد يوجب بين ذلك وبين الاخبار الدالة على المنقوض على ان لا يرد بالمنقوض المذكور المنقوض

في معنى الشرع

منه

الشرع

حكم

الاحكام ونفصيل الكلام فيه مقام اخر قوله فنقول لا نزاع في ان الالفاظ المتداولة في هذا المقام الثاني من المقامات المذكورة وقد يشكك في ذلك
محل النزاع ان الالفاظ ثبوت الحقيقة الشرعية هو القول بثبوتها كقولهم كمال المصنف وغيره من غير النزاع في المسئلة فعلى ما ذكره من كون النزاع في الالفاظ
المذكورة في السنة المتشعبة الكائنة حقيقة عندهم في المعاني الشرعية بلزم ان يكون لفظ الثبوت ثابته لا بدوت الحقيقة الشرعية في جميع تلك الالفاظ وهو
بين الفساق في الالفاظ المذكورة ما لا يعلم استعمال الشارع لها في المعاني الجديدة ومع ذلك فقد يعلم كون بعضها من المصطلحات الجديدة وقد يشكك في
على فرض استعمال الشارع فيها على سبيل التداولة فذلك في نوعها الحد الحقيقة عند اصحاب من ادب الكتب لفهمه فضلا عن كونها حقيقة
في عهد الشارع والقول بخلو جميع الالفاظ المتداولة عن جميع ذلك اضر الفساق الذي يقتضيه النظر في المقامات هنا كما ان الاصل ان كان عليها مدلول الجحد
في المقام والقبول بالثبوت مما يثبتها مطلقا في تلك الالفاظ اعمد هان تكون الالفاظ متداولة في السنة المتشعبة من قديم الايام اعني في مبدئ وقوع
النزاع في الحقيقة الشرعية من لبيان انشاء النقاوت في موضع البحث من ذلك لوقت ان في ان ثابته ان تكون مستعملة في المعاني الجديدة الشرعية بالغة
الى حد الحقيقة عند المتشعبة في ذلك لزمانا ثابته ان تكون تلك الالفاظ هي التي يعبر بها الشارع عن تلك المعاني خالبا وبستهالها فيها ويريد بها انها
وبالجملة ان اراد المتعبر عن تلك المعاني بغيرها بتلك الالفاظ وان عبر بها بغيرها على سبيل التداولة فاذن تحققت هذه المذكورات كان مورد النزاع
فالمثبت لها بثبتها في جميع ما كان بالصفة المذكورة وهو معينا الثبوت عند المنازع بغيرها كذا في ان انفي احد الامور المذكورة فليس لك من محل البحث
في شيء نعم قد يحصل الشك في اندراج بعض الالفاظ في العنوان المذكور وعدمه ولاجل ذلك يقع الكلام في ثبوت الحقيقة الشرعية في بعض الالفاظ من المصنفين
لها انما كاهو الحال في عدة من الالفاظ على ما يعرف من كتب الاستدلال يمكن تطبيق ما ذكره المصنف على ما يثبتها كالاخص في المقامات لا يخفى على من علمت المعرفة
بين الاصولين هو القول بالاثبات والنفي المطلقين لا يعرف بينهم في ذلك قول ثالث لاذن اقتضت ضرورة على كراهها وكذا عرفت في سائر الكتب لاصولية من
الخاصة والعامة والمعروف بين الفقهين هو ان يقول بالاثبات لم ينسب اليه الا الى الباقلاني وشيخه اخرى من العامة ولا يعرف من الاصحاب مخالف ذلك
ولا ينسب احد منهم ذلك بل حكى جماعة من متقدميهم الاجماع على ثبوت الحقيقة الشرعية في غير واحد من الالفاظ منهم السبيل الشيخ والحق في ذلك فهمته ما ذكرناه
شهادة على طبائهم على الثبوت وكيف كان فقد ظهر من المناظرين من اصحابنا القول بالثبوت من ذلك الالفاظ لجماعة من مناظرهم متاخرين ثم ثمة
قد اخذت جماعة منهم القول بالتفصيل حيث لم يروا وجه انكارها بالمرء ولم يتسليم انما لا دليل على الثبوت المطلق ولم في ذلك تفصيل عديد منها
التفصيل بين اعيان الالفاظ فقبل ثبوتها في الاول دون الثانية ومنها التفصيل بين الالفاظ في الاكثرية والقرآن كالصاوة والركوة والصلاة والوضوء
والفصل في غيرها وما ليس بتلك المثابة من القرآن فالزم ثبوتها في الاول دون الثانية ومنها التفصيل بين عصر النبي وعصر الصادقين وعصر ما بعده
فقبل فيها في الاول في زمان الصادقين وعصرها وما بعده وهذا التفصيل في الحقيقة قول بالثبوت المطلق الماعرف من عدم صدق الشارع
على الائمة نحو في الحقيقة تفصيل في الحقيقة المتشعبة وبها لم يثبت ثبوتها ومنها التفصيل بين الالفاظ في الارمان فقبل ثبوتها في الاكثرية والقرآن
في عصر النبي وفيما عداها في عصر الصادقين ومن بعدهما وهو في الحقيقة راجع الى التفصيل الثاني في المسئلة حسب عرفت ومنها التفصيل بين
الالفاظ والادوات فالان الالفاظ المتداولة على السنة المتشعبة مختلفة في القطع بكل استعمالها ونظما الى المعاني الجديدة بخلاف الالفاظ والادوات
اختلافها فان منها ما يقع بمصوول الامر من غير ذلك الثبوت ومنها ما يقع باستعمال النبي وآباءه في المعاني الشرعية لا يعلم صحتها حقيقة الا في
زمان انتشار الشارع ونظما في المعاني والتكليف ومنها ما لا يقع بغير استعمال الشارع فضلا عن نقله ومنها ما يقع بغير تعبد النقل والاستعمال
الفقه وانما جبره بعد ملاحظة ما ذكرناه في محل النزاع ان هذا التفصيل عمن التفصيل المتقدم او قريب منه وهو كما تقدم راجع الى التفصيل الثاني
محل الكلام في الاول هو المقام الثالث من المقامات المذكورة قوله وانما استعمالها الشارع فيها بطريق المجاز هذا الكلام يعطى اتفاقا لثبوت
الحقيقة الشرعية ومنكرها على ثبوت استعمال الشارع لها في المعاني الجديدة فثبت ان احد الثقلين عاين الباقلاني هو انكاره للاستعمال في المعاني الشرعية واساوتها
قال باستعمالها في المعاني القوية وجعل الزبادات شرط خارجة عن البتة على غير ذلك لعدم ثبوت هذه النسبة ولو منه جازا ووضوح فساد له بطلت اية قوله
وبظهر ثمة الخلاف كذا هو المقام الرابع من المقامات المذكورة وقد يشكك في الحال فبما ذكره بان ان قبل يكون الوضع هناك تعديدا حاصل من الغلبة الاشياء
في زمان الشارع كما هو المتعبر عند جماعة المتأخرين على فرض ثبوت الحقيقة الشرعية فلا يتم ما ذكره من ان الحق لعدم انطباق تاريخ الغلبة ولا في صدقها
فيبقى الوقف في الحمل والقول بافضلية الاصل تاريخا فبقاؤه وان وهو كاف في المقصود فوقع بان الغلبة ليست مما يحصل في ان ولما انما هو من الامور
التدريج فلا وجه للحكم بمقارنته لمحال صدق الزيادة مضافا الى ان العبارة في المقام بالحق والاصل المفروض لا يبعد قننا في المقام ليمكن الرجوع في معرفة
المال من اللفظ وليس الامر في فهم معنا الالفاظ مثبتا على التعبد مع ما في الاصل المذكور من المناظرة المذكورة في محل عمل انما عجز جاز في المناظرة الواردة في
الروايات المتقدمة لمقارنته ان لو احد منها فثبت المقارن بغيره وقد يجاب عن ذلك بان الغلبة الخاصة ليست في ايام وعاد النبي بل انحصرت
على القول بها قبل ذلك فالاصح اخره ورواياته فبفتح ما عرفت من التاويل في حجة الاصل المذكور مع انشاء المظنة بموردتها كما في المقام مضافا الى
ان هناك اجنادا صدرت بعضها قبل حصول الغلبة قطعا وبعضها بعد فخرج الامر هناك الى الحقيقة لا يقتضي الاصل ان يكون هذا الزيادة هي المناظرة لا
ان يكون ذلك من اشتبه بغير الحق فيجوز عليه حكمه من المصو في المقام لكن في كلنا الدعوى بان ما لم يثبت له في الثاني في من الزيادة بالاولى
لوثقت كون الغلبة حاصلة في ائنا الاسلام امكن الحكم بتأخر الزيادة نظر الى ان العالم تاريخا انما هو من ذلك نظر الى انفسا الاسلام في ذكره المسألة في روا
الحاجة الى الاحكام وكان ما ذكره من التمرة مبني على ما هو اظهر من كلام المثبتين من بناء الامر على كون الوضع بغيرها كما هو الظاهر وبما يثبت في ان ليس
تاريخ الوضع انما معلوما الا انما يوقع باق الفهم حصوله من اول الامر الذي في ذلك اصل من العمل وهو ثبوت ما يقام عليه من الادلة كما سيجل

انتقل

کلیہ

من استعانتها في غير معانيها لا ينبغي ان هذا الابهام لا يبرهن بشئ من المقدّمات المذكورة ان ليس في كلام المستدل استئناسا الى لانه محتمل استعمال على الحقيقة
حيث يورد عليه يمنع ذلك قد يوجب ذلك بجعله منعاً للمقدّمات الختبر حيث تدعى ان كونها حقيقة ما كان يتصرف في الشارع ونقله فذلك كان قد استلزم
تصرف الشارع فيها هو استعمالها في المعاني المذكورة ولا يلزم من ذلك كونها حقايق شرعية وما انفكها الى المعاني الشرعية على سبيل التقييد والتعريف
بغير معلوم فاقصر في بيان ذلك على ما ذكره لوضوح الحال وهو كما ترى قوله ان ادب بجانبيها ان الشارع اه فمع عدم كون شئ من الوجوه المذكورة في تفسير
الجانبي بل قد اخذ مع محاربتها امر اخر من ديبها ان الوجود غير محصور في ذلك لا مكان يكون الشارع قد استعملها في غير معانيها ولم تشم في زمانه الى
شبلغ هذا حقيقة هذا اذا اراد بالاشهاد والاشتمال والغلبة في زمانه وان اراد الاصح هو واضح الفساح كما يشير اليه المصنف قوله فهو خلاف الظاهر فانه ان تلك
المخصوصة مما لا يرد له المقام او مرض باوعها الى هذا الحقيقة في زمان الشارع كانت حقيقة شرعية ايضا وان كانت لمخصوصا لمخصوصة خلاف الظاهر وان
لو تبلغ اليها في زمانه لم يكن وان كانت المعاني من مستحبات الشارع فالناط باوحد تلك الالفاظ هذا حقيقة في تلك المعاني في عصره سواء كان اهل اللغة
يعرفون تلك المعاني او لا قوله فلان دعوى كونها استثناء فذلك لم يستدل على كونها حقايق شرعية بحجة تبيّن تلك المقدّمات في حين يتوجه المنع المذكور بل عظم اليها
اخرى فيكون ثابت منها الوضع في زمان المشرع غير هادئ للاستدلال فالناط سبغ المقدّمات الثلاثة نعم ما ذكره بقية على بعض الوجوه السابقة في بيان
الاستدلال وحمل كلام المستدل عليه بعد جدا كما اشار اليه قوله فلما اوردناه على اصل الحجة قد بين ان دعوى تبادر تلك المعاني منها ما كانت من قد
الاصوليين وكان عصاره من جهة من عهد الشارع فلا يجد علمهم بالحال بالنسبة الى زمانه فخير من غير من التبادر من جهة بعد العهد خفا الحال لا يكون
للاستدلال بالنسبة اليهم مع علمهم بها بل هو الظاهر عندنا انهم كما يظهر من تتبع موارد استعمالها في المقول من كلام الشارع والمشرع في ذلك العصر ثابتة
الامر ان لا يتم ذلك بالنسبة الى كل الالفاظ فيتم الاحتجاج بعدم القول بالفضل حسب ما مرّ قوله فلهما الخاطئين بهما فثبت ان ذلك يتألم ولو قلنا بحصول النقل على
سبيل التقييد اما لو قلنا به على سبيل التقييد فلا بد من ملاحظة الغلبة كافيّة بالنسبة اليهم والى من بعدهم ممن يقف على استعمالها كما هو الحال في سائر المقولات
الحاصلة بالغلبة سببها فلما استأثرت النقل في مجموع استعمال الشارع والمشرع واوردها عليه يظهر بان ما يقصده الوجه المذكور لا ثبات هذا المقدّم هو
وجوب فهم المراد من تلك الالفاظ وهو كما يحصل ببيان المراد من الالفاظ المذكورة وقد حصل ذلك بالبيانات التي توجب حيث تدعى في
تفسير الالفاظ المستعملة في غير المعاني اللغوية ما دلت كثير وأجيب عنه بان ثمة الخلاف مما نظره في الالفاظ الخاطئية التي تبيّن المتصلة والمنفصلة كما سبق
ثبت نقل الشارع لهذه الالفاظ من معانيها اللغوية كما كانت تلك المعاني مرادة من الالفاظ الخاطئية عن القرينة كما هو شأن الحقايق فلا بد ان من يباكون تلك
المعاني مرادة وذلك ما قبلنا المراد او يبيّن الوضع والمراد من انشاء الاول فثبت ان الشارع هو ما اوردناه وأجيب عليه بان فائدة الوضع ان يستغنى عن القرينة
في الاستعمال او نصيب القرينة كلها استعملت في تلك المعاني لعمري الوضع على هذا من غير ان يثبت عدم افهام الوضع واعلم ان الخاطئين لا يستغنى عن القرينة
في الاستعمال واوردها لقرينة ذلك كان دليلا اخر لا يتم هذا الدليل بعد عند هذه المقدّمات اعني انشاء فائدة الوضع على تقدير عدم الاعلام بان
حدث كوننا مكلفين في اشتراط التكليف بالافهم ان يمكن تقييد الدليل على ما طرحه تبيّن ذلك المقدّمات بان يثبت النقل لمراد الاعلام به ولا لعمري الوضع عن
الفائدة وتعالى بل ما ذكر من انشاء التواتر بناء على انشاء الدليل المذكور في الأصل على هذا الدليل ففي هذا الجواب يلزم للاعرض تغيير الدليل
ثلاث معنى هذا الجواب الجواب المتقدم من احد ولا يتم الاحتجاج في شئ منها به وذا اخذ المقدّمات المذكورة من لا يتناء والاسر في الجواب الاول على كون المراد من الالفاظ
الخاطئية عن القرينة هو المعنى الشرعي ون المعنى اللغوي هذا الجواب قبله غير ذلك يظهر ان يصح ما ذكره ان هناك الالفاظ الخاطئية عن القرينة ولا يرد عليها
احد الصيغ الا ان قد استدل الاول في حملها على المعاني الشرعية الى اتفاق الفريقين عليه حيث عبا وذلك ثمة للتراع وفي الجواب المذكور فاستدل على ما هو
المشاكل ان للاتفاق فانه لو انتم في افهام تلك المعاني بالاتيان بالقرائن لكان المراد بالالفاظ الخاطئية عن المعنى اللغوي لعمري الوضع على هذا في الوضوح
ان مع عدم الاعلام بالوضع يفقر افهام الموضوع له الى الاتيان بالقرينة بخلاف افهام المعنى الاول على ما كان حال عليه قبل الوضع واذ اطل على الالفاظ العارضة عن
القرينة على المعاني اللغوية في ضرورة تحقق الوضع لها اما للاتفاق لفريقين عليه ولزوم عرا الوضع عن الفائدة فلا بد ان من افهام الوضع ان لا يثبت كوننا مكلفين
بما تقدم وان افهم شرعا التكليف الى انزال الدليل فجعل هذا الجواب مبتدأ على تغيير الدليل بخلاف الوجه الاول ليس على ما ينبغي ان لو كان الاستئناس الى عدم حمل
المطابق على المعنى اللغوي موجبا لك فهو مشتمل على وجهين الاول يعتبر في الثاني ما يرد على ذلك عند التحقيق وان كان قد تقرر في غيره قد يوجب ذلك
ذلك قد ظهر بما ذكرنا ان ما ذكره من مكان تقييد الدليل بطرح المقدّمات المذكورة ليس بحجة وما ذكره من بيان من لا يكتفوا في ثبات الملازمة بانها فائدة
الوضع بما يتم مع اخذ ما بين المقدّمات فانه انما ان يلزم في اعادة الموضوع له من مرعات القرينة فيراد من المطلقان هو المعنى السابق فيصير الوضع عن
الفائدة وانما ان ياد منها المعنى الموضوع له بحجة الوضع له من غير اعلام وهو بطا لا يفهم المقتض بحجة ذلك لا يثبت كوننا مكلفين بما تقدم ان افهم شرعا
التكليف فبالا هذه الصورة يتوقف على ملاحظة المقدّمات المذكورة ومن ذلك يتم الدليل في قوله اشار كذا في التكليف لا ينبغي ان يمتد المشاكلة
في التكليف لا يقضي بنقل الوضع البناء ووجوب ذلك عليهم غير معلوم لان كفايتهم في معرفة ذلك بما يظهر من استقرار كلام الشارع واستعمالهم وعلى قدر
التعليم فلا يصح فهمه من ترك الواجب والغلبة عنه ومع انصر عن ذلك فالواجب انهم لما هو مراد الشارع منها وهو ما حصل بتفسيره لما اطلقه الشارع
بما اورد به المعاني الشرعية والظاهر انهم ما اريد به المعاني اللغوية ولو ثبت القرينة المنصّة اليها لانها الحاجة اليها مع عدم بيا النقل لا يثبت انتم وضع الشارع
لذلك الالفاظ الا ان من حمل المطلقات على انشاء فاكيف يوجب حملها على المعاني اللغوية ان نقول ان الاتفاق بما هو بعد ثبوت الوضع لا يوجب احتمالا للمعنى مما
وكرنا عدم صحة الاستئناس الى الوجه المذكور في لزوم بيا النقل لبيان على تقدير حصوله نظر الى قيام الاحتمال المذكور قوله والما وقع الخلاف فيه فلو انتم
مقصود بوضع الخلاف في كثير من التواتر وتاينا ان مجرد كون الشئ متواترا لا يقضي بانشاء الخلاف فيه لا مكان حصوله عند قوم دون اخرين او عدم افادته

للمعنى والكل نظر الى وجود ما يمنع من كونهما في محل واحد وقد جازعنا باننا نقل الكلام الى الفرق التي لم تتوار بالشيء اليهم فقولنا ان التواتر مفقود والادعاء
مفقد والادعاء غير منتهى الكلام في عدم صحة الاستدلال في التواتر بل يوم انتفاء الخلاف وهذا الكلام على فرض صحة الاستدلال اليه فالله اعلم بحال قوله ولما
لا ينفذ العلم او يدعى بان تفهيم المعنى المراد كان في المقام وليس لك مسألة اصولية ليعتبر في القطع بالهوية لما اراد من اللفظ والمسئلة الاصولية هي معرفة
الشارع وهو غير لازم وبهذا ضاع هذا راجع الى منع احد المتقدمين المذكورين من لزوم اعلام الشارع بالوضع ولزوم نقل الخاطئين اليها وعدم نقل الكلام فيها ولا
ربط له منع هذه المقدمة بعد تسليم المقدمة من المتقدمين ثم لا بد من هب عليك ان ما ادعاه من اعتبار القطع في المقام كالم في غاية التسؤل لكون المسئلة من
صليحت لا لفظا وهي مما يكفى فيها الظن انما هو الاستدلال الى ما اشهر من وجوب القطع في الاصول فبذلك لا بد من حجة عليه وليس المسئلة الاصولية
الاكثرها من الاحكام الشرعية ولا بد فيها من القطع والظن المستعمل في ثبوتها ان المراد بالاصول هناك اصول الدين لا اصول الفقه وثالثا بعد تسليم بياننا لاف
خاصة عنها ففما ان الفصل بين الموضوعات الشرعية وغيرها من القوتية والعرفية كما قد جعل في المقام غير معقول لا تخار لفظا في كل بل الخطا لا يتفق عليه كان ثم
ان عدم افادة الادعاء للعلم لا يقضي بعدم حصول النقل الذي هو كلف الحاضرين فبذلك لا بد من عدم ثبوت ذلك عندنا وهو لا يقضي بانفسا في الواقع كما هو المقصود
فان قلت ان الواجب على الحاضرين بل لا بد من التواتر لا فائدة في نقل الادعاء في المقام قلت لا معنى لوجوب نقل متواتر على كل من الادعاء فبذلك لا بد من وجوب النقل على
على كل منهم لم يحصل التواتر بالمجموع وليس المجموع عدولا للثابتين وانما لا تكلف على ان قد حصل ما يقع من حصول التواتر في اطلاق قوله انما هو موجب في المقام
فما ان اراد بذلك حصول التواتر في تلك المقام من ادعاء التواتر لا يثبت به المدعى ان المقام كونه الشارع من له سببهم ولو فرض كون الوضوح
هو الله ثم يكون النقل بحسب ذلك لان كان فيه كان وضعه كان في الانتساب الى اللغة لو قلنا يكون واضع اللغات هو الله سبحانه لا يتقارر لوضوح ادعاء في
الكل وان اعتبر وقوع الوضوح من واضع اصل اللغة منهم بل انما انفسا الوضوح كون المتقولات العرفية العامة والخاصة مندوحة في العرفية مع كون الوضوح فيها من غيرهم
على انه لا يتم لو قلنا بان واضع اللغات هو الله ثم قلنا يكون الوضوح في الحقيقة الشرعية من غير قوله بالاعتبار الترتيب بالقرآن او رد اعتبار العلم بالقرآن بالقرآن
لوحصل لكل لم يقع خلاف ولا نقلنا الكلام الى من يحصل العلم فقولنا ان علمنا بالتواتر والادعاء في وجهه ان الترتيب بالقرآن قد حصل بالنسبة الى
الحاضرين وهم قد نقلوا تلك الاخبار على ما يقف من بعدهم على الحال فان لم يحصل هناك علم بعضهم فلا مانع وكون طريق معرفته محض في التواتر والادعاء
عدم حصول الاقل عدم الاكتفاء بالتواتر لا يقضي بعدم حصول التفهيم لهم ونقلهم ما ينفذ ذلك كغيره يمكن تقيم الاحتياج بحج ذلك قوله كيف قد جعلها الشا
مقابل شرعية في تلك المعاني مجازات لغوية في المعنى اللغوي لا يخفى ان اللفاظ المذكورة انما تكون مجازات في المعنى الشرعي لا في المعنى اللغوي لو ارد
يصير رتبا مجازات في معناها اللغوي بعد النقل فهو مما لا بد له في المقام مع انتاج كون مجازات شرعية لا لغوية وقد تكلف في توجيهه بان المراد من قوله
في المعنى اللغوي بالنسبة الى المعنى اللغوي اي ملاحظة ما وضع لها في اللغة فالمراد بان تلك اللفاظ صادرة عن حقائق شرعية في المعاني الخاصة بالنسبة الى الشرع
الشرعي مجازات لغوية فيها بالنسبة الى اللغة ثم لا بد من هب عليك ان اللفاظ المذكورة اذا استعملها الشارع في المعاني الشرعية كانت حقائق شرعية
ولست بملاحظة الملاحظة مجازات صلا وان استعملها غيره في تلك المعاني من غير تقيده بل من جهة مناسبتها لمعانيها اللغوية كانت مجازات لغوية ولم تكن حقائق
شرعية فان اردنا المنسبة لتلك اجتماع ثبوتك لصفيتين في لفظ واحد في ان واحد بالاعتبارين كما هو الظاهر من العبارة المذكورة فذلك فاسد قطعان به
اجتماع الامرين كنت كما هو ط من جهة اعتبار المجازة في كل منهما وان اردنا كونها مجازات لغوية لوان استعملت فيها بالنسبة مناسبتها لمعاني اللغوية من جهة ملاحظة
لوضعها في الشارع فهو غير مجد فيها هو صده فان كونها مجازات لغوية من تلك الجهة يقضي بكونها غير لوان استعملت على تلك الجهة من ان ثبت كونها
غير لوان استعملت فيها من جهة لوضعها مع الفرق الظاهر بين المجازتين فان الاستعمال في الاولى من جهة تبعية لوضع مجازات ثنائية وغاية ما يوجب ذلك
ان من ان ارد من ذلك بيان تقريب الحكم فان تلك اللفاظ بالنظر الى استعمالها في تلك المعاني ان كانت عربية لم يخرجها لوضع الشرعي من ذلك لعدم
الشارع في اللفظ ولا في المعنى وهو كما ترى من الغريب قبل في توجيهه من ان تلك اللفاظ حال استعمالها في المعاني الشرعية حقائق شرعية فيها مجازات لغوية
عند صدور استعمالها فيها من عمل اللغة فيكون المراد بان تلك اللفاظ حقائق شرعية بالفعل مجازات لغوية بالقوة وهذا القدر كان في انصافها هو صده
العربية لا بعد صيرورة القوة فعلا يكون عربية لا محالة قلت في ان غير يتكلمها غير قابلة لان تكون عربية لوان استعملت على غير هذا النحو وان ذلك من الحكم
بكونها عربية بالفعل كما هو المفروض في كلام المحقق ان يحمل ما ذكره المحقق المجاز ويجعل ذلك علاقة للثبوت وهو مع ما منه من التعسف لعدم ملائمة لكون
كلامه غير كاف في رفع الاستدلال قوله ومع النقل يمنع ان لا يخفى ان هذا الكلام صدر من المحقق في مقام المنع لبدء المناقشة فيها استنادا اليه المستدل وان لم
يكن موافقا للتحقيق فان كون القرآن كله عربيا امر اوضح عنى عاين وقد قال الله نعم لقلوا لولا فصلت بآية والعجمي وعربي فالاولى مع النقل ان يقر بان وقوع
غير العربي فيه لا يقضي بعدم كونه عربيا انما هو في صدق العربي والعجمي على النظر والاسلوب كما هو ط كيف قد ورد في المعنى الروعي الاعلام العجمية وغيرها
في القرآن وليست باقرب الى العربية من الحقائق الشرعية قوله والتحقيق ان ما ماحقة في المقام انما يتم اذا انفا الظن بانفسا لوضع تبينها وتبينها واما
مع الشك في ذلك نظر الى شيوخ الخلف من جهة من قد ايمان وذهاب المعظم الى ثبوت وقيام بعض الشواهد على النقل فانه وان فرض عدم افا
الظن في مقابلة الاصل للمعنى على الاشياء لا انه لا اقل من الشك كما هو معلوم بالوجدان بعد الغرض عن ادلة المنفعة للظن وكذا ان الظن من احكامه
حيث قال لا ينبغي لنا وثوق بالا فائدة مضم فلا وجه للحكم بان يفي من جهة الاصل والى استحسان الاصل في مباحث اللفاظ من باب التمسك وانما هي من جهة
افادة الظن منع عدم حصول الظن من جهة لا وجه للرجوع اليه والحكم بمقتضا مع عدم حصول ظن بما هو مراد الشارع من تلك اللفاظ والحاصل انه لا شك
في جعل تلك اللفاظ على المعاني اللغوية بالنسبة الى ما قبل الشرع وكذا في العمل على المعاني الشرعية في قولنا لشرعية قد حصل الشك في زمان الشارع في
كونه حاله مانا لشرعية احوال ما قبل الشرع منع الشك وجعل المعنيين احدا لوجهين حمل الحديث على احد المعنيين مع عدم انفهام احدهما مانع وهو

الشرعي

بما ذكره المحقق في كتابه في بيان تقريب الحكم فان تلك اللفاظ بالنظر الى استعمالها في تلك المعاني ان كانت عربية لم يخرجها لوضع الشرعي من ذلك لعدم

الثالث في فهم اهل ذلك العصر قالوا ان من لم يوفق في فهم تلك الاشارة الى ان في المسائل المتقدمة فبما على التقى والتوجه الى الاصل لفهمه محتاجا
ببينة ليس على ما ينبغي نعم ان هناك دليل على صحة الاصل المذكور في مباحث الاعمال على سبيل التقيد بحد ذلك لكنه ليس في الاصل مما يشهد ذلك بل الحجة
في باب الالفاظ هو انظر حسب قراءته والمقرض نفاذ في المقام فظهر في آخره ان احتياج التاخير في حجة الاصل غير ان في المقام بل لا بد بعد العجز عن
الدليل على احد الطرفين ووصول الثالث في النقل وعدمه من التوقف في الحكم والحل ثم ان هذا الدلالة اخرى غير ما ذكره عند حصول الوضع فيها في زمان
الشارع بل من اول الامر منها ان المسئلة لغوية متعلقة بالاوضاع ومن البين حجة النقل فيها وان كان مبتدئا على الاعتقاد ملاحظة العلامات كما هو الحال
في اثبات اللغات واتا اذ ازلنا كلمات هل اصل الحجة في المقام وجدنا معظم القاعدة والحاشية فالبين بثبوتها حتى ان لا يعرف فيه بخلاف من العامة سوى
الخاص بعض اخر من تبعه ولا يخفى انه سوى جماعة من متاخرهم بل الاجماع منقول عليه في الجملة من جماعة من متقدميهم حسب مرقها لاشارة اليه مع
بعد من قولهم ان فيه بينهم وعدم فهو قابل بالفصل وقد اكنى في مباحث الالفاظ فلا مجال لانكاره في المقام مضافا الى تقديم قول الثبوت
الى المتناهي بعد فرض مكانه فقولهم ينبغي في قول الثبوت بغيره وليس في المقام بغيره على التقى سوى الاصل في الحقيقة لا معارضه في قول الثبوت بغيره
هذا الوجه عند التامل في وجوه ثلثة الاجماع المنقول المقتضد بعدم فهو الخلف الشهيرة وتقدم قول الثبوت منها الاستقراء فان من يتبع موارد استعمال
كثير من الالفاظ المستعملة في المعاني الجديدة كالكوة والقوة والنج والوضوء والفصل نحوها وجد استعمال الشارع لها في تلك المعاني على نحو استعمال الشارع
بحيث يحصل الظن من ملاحظة استعمالها لبيانها على النقل والحاصل انه بينهم من ذلك من ملاحظة الاستعمال الشارع على نحو ما يفهم واضع اللغة
ونحو ما من ملاحظة استعماله في ارباب الاصطلاح وبغيره بالترتيب بالقرائن وذلك طريقة جارية في فهم الاوضاع بل هو الغالب في معرفة اللغات
فيستفاد من ذلك بثبوت حقيقة الشرعية في الالفاظ التي حصل الاستقراء في موارد استعمالها ومن جميع الالفاظ مما فرض فيه القراع وح فالبين في فهم
الدليل من ملاحظة عدم القول بالفصل حسب ما مر في لاشارة اليه هناك طريق هناك ان الاستقراء يستفاد منه شمول الحكم للحل فظهر ان الاستقراء
من يتبع الالفاظ وملاحظة نقل الشارع لجملة منها الى المعاني الجديدة هو بيا الشارع فيها بغيره من المعاني الجديدة المتداولة على نقل اللغة اليها وان
تلك الالفاظ المتعبر عن تلك المعاني كيف الامر لمباحث على النقل فيها عرف نقلها بالاستقراء المذكور ولا هو ليعاين على النقل في الباقي وبالجملة
ان استفادة ذلك من ملاحظة جملة من الالفاظ المذكورة غير بعيد عن نقلها في المقام بعد استنباطها النقل فيها من استقراء خصوصياتها وبها بطريقنا
يستفاد منها اعموم الوضع وهو ان الالفاظ يستفاد من طريقها بابل لعلوم المدونة والقوى والتصرفات والبيانات وغيرها وكذا ارباب الحرف والصناعة
على كثرتها وجدانهم قد وضعوا الالفاظ خاصة بابل كل ما يحتاجون اليه بانها وبطلان بينهم ذكرها لتلايق الخلق والاشتباه لا بطول المقام بذكر القرينة
من غير طائل ومن البين ان اهتمام الشارع في بيا الشرعية اعظم من اهتمامهم في فهم وصانيتها والاحتياج الى اراء تلك المعاني اعظم من الاستيعاب اليها والافهام
بشأنها اشد من الاهتمام بغيرها وقضية ذلك وقوع النقل من صاحب الشرعية بالاولى وبالجملة ان المستفاد من استقراء الى الالفاظ في سائر ارباب الصناعات
العلمية والعلمية الظن بوقوع ذلك عن صاحب الشرعية بغيره مرجع الاستقراء ايضا الى وجوه ثلثة وان كان الوجه الاول منها ما هو في الثاني ومنها ان ذلك
هو المستفاد مما ورد في الاجاب في بيا جملة منها كقوله في الصلوة ثلث طهور وثلث ركوع وثلث سجود والتعبير بخود ذلك ما يقر به فيها كقوله في الاية او قد
وعده من الالفاظ وهو ظاهرا فانه ظاهرا في كون حقيقة في المعنى المذكور كما يستفاد ذلك من تفسيرها هل اللغة ومنها دليل الحجة فان من عرف
في مباحث الالفاظ ان كل معنى يشهد الحاجة اليه بحيث في الحكمة وضع لغة باذنه ومن البين شدة الحاجة الى المعاني الجديدة الشرعية وكثرة دورها في الشرعية
فكيف يسهل الشارع الحكم وضع الالفاظ بازائها مع ما يرى من شدة اهتمامه بالشرعية وعظم حاجة الناس اليها وقوام امور الدين والدنيا بها ومنه ان جملة
من تلك الالفاظ قد صارت حقايق في المعاني الشرعية في الشرايع السابقة كالصلوة والقوى والكوة وقد عبر بها في القرآن كما بينا عن الايتام السابقين
معلوم ايضا من الخارج هي حقيقة فيها بل مجرى هذه الشرعية ايضا وما ورد عليه من مخالفة هذا الثالث للغايات فغاية الامر ان يكون للمعاني المستحدثة عند
الفاظ موضوعية من لغاتهم ولا يلزم من ذلك وضع هذه الالفاظ بازائها ومن ان هذه المعاني امور جديدة لم يكونوا يعرفونها او امتا في بها في شرعنا وعلى
فرض كون هذه الالفاظ حقيقة في المعاني الثابتة في شرايعهم لا يثبت بكونها حقيقة فيها ثبت شرعنا بل لا بد في ثبوت عندنا من وضع جديد بدو
اما الاول فبان ان العرب كانوا يعبرون عنها بهذه الالفاظ ولذا وقع التعبير بها في الكتاب فغيره وقد كان كثير من العرب متدينين ببعض تلك الالفاظ
وكانت تلك الالفاظ معروفة عندهم وان كان المعبر عنها في اصل شرعهم من غير اللغة العربية واما الثاني فبان ان لاشارة اليه في القرآن واما وقوع في الصلوة
كأخلاف كثير من تلك العبادات في شرعنا بحسب اختلاف الاحوال واما المعنى العام المأخوذ في وضع تلك الالفاظ فهو بعم الجميع فقد ظهر في آخرناه من ان
قوة القول بالثبوت مطم ولو توقفت في استقلال كل واحد من الوجوه المذكورة في افادة الظن فلا مجال للاسكار بعد فهم بعضها الى بعض حصول المظنة
بمؤدتها وهي كافية في المقام قطعا بل يكفي في مبادي ذلك في مباحث الالفاظ واما ما حج القائلين بالتفاضل المذكورة فهي مبتدئة على كون الوضع فيها اعتبارها
تعبيرها فيختلف الحال فيه باختلاف الالفاظ في شدة الحاجة وكثرة الدوران وعدمها وطول المدونة وقصرها وكل حسب ما يعتقد في البلوغ
الى الحد الحقيقة نعم التفضل بين العبادات والمعاني ليس مبتدئا على ذلك اما الخج عليهم بان تلك المعاني باقية على معانيها لغوية ولم يستعملها
الشارع في معان جديدة واما اتم الى معانيها لغوية شروط الصحة ما عجزان يعتبر ذلك في نسبتها ولذا يرجع فيها الى العرب لا يوقف فيها على
الشارع بخلاف العبادات لكونها من الامور المجعولة الشرعية والما هي المقررة عن صاحب الشرعية ولا يحكموا بانها توقيفية يعنون به توقيف موضعياتها
والا فالاكراه توقيفية في العبادات والمعاني من غير فرق اتفاقا فالالفاظ الدالة عليها موضوعية بالاوضاع الشرعية على خلاف المعاني الجديدة التي
في المقام حسب ذكره وتقدمت لاشارة اليه هو كون المعنى من الامور المجعولة لشرعية دون المعاني الثابتة قبل الشرعية لكن لا اختصاص ذلك

الحمد لله الذي
أرسلني في خير
الزمان

البصري وعبد الجبار بن احمد وحكي القول بغير الايدي والحاجي عنهما وحكاها الاسنوي عن الاكثريين وحكي في المحصول عن الاكثريين القول بحال التقى الوارد
على الاسماء انما هي كقولنا لا صلوة الا بغيره على نفى الحقيقة لاخبار صاحب الشريعة به ومنها القول بوضعها للمصلحة لجميع الاجزاء المعتبرة فيها من غير اعتبار
للمشايخ في وضعها وهو ممكن في البعض كان ملحوظا في الفائل من مراعات دخول الاجزاء في الكل فلا يمكن الحكم بصدق الكل مع انقضاء شيء منها وان قالوا
خارجة عن المشروط فلا وجه لاعتدالها منه والا لكانت اجزاء هفت وساعتين وهذه ومنها انها موضوعة بازاء الاسم من الصيغة الفاسدة من غير مراعات
الاعتناء بجميع الاجزاء ولا المشايخ بل بما يعتبر ما يحصل معه التسمية في عرف المتشقة والبناء من حيث العلاقة في موضع من بؤر قوله في الاصحاح
والسيد عبد الله بن في موضع من المبتدأ والتشديد الثاني في التشديد وضد وشيئا البها وجماعة من الفضلاء المعاصرين ومن العامة القاضى بوجوب
عبد الله البصري وغيرهم ثم انه يمكن تقرير القول المذكور على وجوه اربعة ان يكون بوضعها لخصوص اجزاء مخصوصة من غير اعتبار وجود سائر الاجزاء معها
ولا عدمها في التسمية فيقول ان الصلوة مثلا اسم مخصوص لا ركان لخصوصه وسائر الاجزاء لا يفسد وجودها في التسمية فاذا انتفى احد الاركان انتفى
التسمية بخلاف غيرها وبشكل بان سائر الاجزاء بما عدا الركان تكون خارجة عن التسمية فيكون كالشرط فلا يقع عدلها اجزاء وكيف من الواضح نقلا
الكل بانقضاء من ذلك كيف يلزم في المقام بخلافه ويمكن الجواب بان القدر الثابت هو كونها اجزاء في الجملة لا كونها اجزاء لطلوع الصلوة فنقول
انها اجزاء للصلاة الصحيحة ولا منافاة فان كون الشيء جزءا لا يقتضي استمراره ان يكون جزءا لا يتم ضرورة كونها لاجزاء دون الجوز او فيه ان عدم
اعتناء تلك الاجزاء في معنى مطلق الصلوة يكون استعمالها في جميع الاركان وغيرهما كما هو الغالب مجازا لكونه استعمالا للفظ فيها وضع له في المفروض
خرج الباقى عن الموضوع له وقد يجاب عن ذلك بانه مع كون ما اندرج فيه ذلك نوعا او اضافة لذلك لكي لا يلزم ان يكون إطلاقا لكي عليه مجازا كما
يشاهد ذلك في إطلاق الجوز على الاشياء والطلاق على الترويض والنجس في بعض اطلاق الجوز على الاشياء ونحوه مما يكون حقيقة اذا اردت به
المطلق فيكون استعماله في المقيد من جهة حصول المطلق فيه ومع التثنية فيقول بانه اذا استعمل في خصوص الحصة المقيدة بتلك الحصة وما استعمله
في مجموع الجوز او التانيق فلا يربط كونه مجازا بل قد يشك في صحة استعمال الكل فيه وقد يقطع بعدم جواز ذلك اذا استعمل لفظ الجسم في مفهوم الجسم الثاني
الحساس لتناظر فان رادة هذا المفهوم المركب من غير مجموع ولو على سبيل الجواز والاشكال في التواجد في المقام مما لا وجه له كيف يقع القول بكون لفظ الجوز من
الصلوة كما هو من ملاحظة الشارع بل لفظه خضاء الضرورة به وكذا الحال في غيرها من اجزائها ولا يقع ان يكون التناظر جزء من الجوز او الاحتاس جزء من الجسم
الثاني والجسم المطلق وهكذا وهو كذا في غيرها اجزاء الصلوة ونحوها اجزاء خارجة متباينة وليست من الاجزاء التحليلية المتحدة في المصدر فاطلاق اللفظ
الموضوع لبعضها على الكل مجاز بل قد يكون غلطاً وليس من قبل إطلاق الجوز على الوقوع على الصلوة والغير ثابتهان بل يكون جميع الاجزاء انتم
للعادة جزء لطلاق تلك العبادة ولا يلزم من ذلك انقضاءها بانقضاء كل منها الا اجزاء على قسمين فان منها ما يكون بقاءا لكل وقوامه مرتبطا بها كالاعتناء
الرئيسية ونحوه لانه لا يربط بانقضاء الكل مع انقضاء كل منها وما لا يكون كذلك كالبند الأصغر والظفر لانه لا يعدم انقضاء الكل بانقضاءها
وصدق لانه لا يعدم قطع كل منها كصدقه قبله فان قلت بعد فرض شيء شيء كيف يعقل وجود الكل حقيقة مع انقضاءه من القطر بانه حكم بانقضاء
الكل بانقضاء جزءه قلت متاهل ذلك اذا قلنا بكون ذلك جزءا معتبرا في معنى اللفظ على كل حال وانما اذا قلنا بجوهرية حصوله دون عدمه فلا يتصور
ذلك بان يكون وضع اللفظ لما يقوم به الهيئة العرفية لخصوصه من تلك الاجزاء مثلا فان قامت بعض من اجزائها مثلا كان ذلك كذا وان قامت بعض من
كان ذلك كذا لا ينفى معنى اللفظ مع انقضاء الباقي وان انتقلت خصوصية الهيئة السابقة وهي غير مأخوذة في معنى اللفظ وقد وقع نحو ذلك في كثير من
الاضلاع فان لفظ البيت مثلا وضع لما قام به الهيئة لخصوصه المعروفة في العادة وتلك الهيئة قد تقوم بجميع اركان والحدود والروان والابواب والفتحات
وعزها ما يندرج في اسم البيت مع وجوده وقد تقوم بجزء الاركان وبعض الحدود وقد تقوم بثلث ببعض اجزائها فيكون جوهرا لانه وجود الاركان
ونحوها قد اعتبر في تحقيق مفهوم الهيئة بها بحيث لا يحصل لها بدونها وانما البواني في غير مأخوذة في الحقيقة فان حصلت كانت جزءا لقيام الهيئة بها
عائضا والا فلا ولعلنا في الهيئة مع رادة ما تقوم به ونقصه بوجوب خلاف المعنى فان خصوصية شيء منها غير مأخوذة في الوضع لانه المعتبر على وجهه
الجميع نحوه الكلام في الاعلام الشخصية نظر الى عدم اختلاف التسمية مع اختلاف المسمى حيث ان البدن المأخوذة في وضعها يختلف في نفسه جدا من زمن
الرقاع الى زمن الشبوة مع تغير النظر من رودة سائر القواري عليه التسمية على حالها من غير اختلاف وليس ذلك لانه لا يكون لوضع فيها على ما ذكرنا اذا تقرر ذلك
فقولنا ان لوضع في المقام انما كان على النحو المذكور هناك اجزاء قد اخذت في تحقيق المفهوم وبها قوامه فاذا انتفى شيء منها انتفى ذلك المفهوم بانقضاءه وجزء
ليس على تلك الصفة في اجزاء مادامت موجودة واذا انعدم الكمال بانقضاءها فالصلوة مثلا قد اخذت الاركان المعروفة في تحقيق مفهومها على
كل حال وانما سائر الاجزاء فان وجدت كانت اجزاء لقيام الهيئة بها بالجموع والام ينفى لكل بانقضاءها لقيام الهيئة بها بالاركان وهذا الوجه قد مال اليه بعض
الفضلاء وان لم يكن في بيانه ما فصلنا وبضعفانه لا فرق بين اركان الصلوة وغيرها من الاجزاء في صدق اسم الصلوة عرفا مع انقضاء كل منها اذا تحقق هذا
من الاجزاء ما يحصل معه الاسم والحاصل ان كل واحد من اجزاء الصلوة اذا انتفى حصل الباقى صدق معه الاسم بحسب العرف قطعا من غير فرق بين الاركان وغيرها
فليس هناك اجزاء معينة للصلوة تعتبر بخصيصها في تحقيق مفهومها في بناء على وضعها لا ركة موضوعة بازاء جملة من تلك الاعضاء لخصوصها مما يقوم به الهيئة
المعروفة من غير تعيين لخصوص ما يقوم به وقد يكون لاجل ذلك في غير ما من العبادات بغيره وبكيفية ان يكون بكونها اسما لما يقوم به الهيئة ما يجب
العرف مما يصدق معها الاسم سواء اعتبر لخصوصها لتحقيق بعض الاجزاء لخصوصها كما قد يكون في بعض العبادات ولا كما هو الحال في الصلوة وهذا ما لا يشك
الوجوب في المقام وبشكل تلك بغيره بعد الوعد المذكور في نفسه لا معناه كغير المعنى المذكور في الوجوه فيكون في المقام بان يكون بعد حصول الغلبة والاشهاد
وما قبله فلا يحد بتعيين الموضوع له والاستعمال بوجبه لعدم امكان الاعانة في العرف بل لا يجاد يحصل في العرف معنى جامع بينها بحيث يشبه تلكا

منه
منه
منه
منه

يقول الغزالي لما علم على من هب أحد مخالفي الحال منهم من جهة المعرفة بالحكم فنادى بالقرينة والادكار الواجبة وغيرها كما يشاهد ذلك في صلوة العوام وكل
يعتقدان ما يؤيده مصداق تلك المهمة الصحيحة المطلوبة لله تعالى مع ما فيه بينها من الاختلافات لخاص بل لا بعد القول بكون اختلاف صلوة اليهود والنصارى
للصلوة الثابتة عندنا من هذا القبيل بضم كامة من الإشارة اليه فان المفهوم الاجمالي للمحيط في وضع الصلوة صادق عليها ايضا حال صحها غير اننا انما
النادى عليها اخرجها من ذلك المفهوم من جهة طريان الفساد عليها وارتفاع الامر بها فلفظة الصلوة مستعملة في معنى واحد وكل يطلقها على المصداق الذي
عنده الاعتقاد مطابق لتلك الطبيعة والاطلاق لكل من الفرق تلك على ما هو باطل عنده صحيح عند غيره يصح من جهة تبعيته له كانه يصح التبعيته في الوضع من
غير لزوم يتجوز بل لاختلاف ذلك اطلاق الصلوة على الصحيح عندنا وعلى الصحيح عند سائر الفرق من مخالفيين كالنواصب والخوارج بل اليهود والنصارى
الا ان صدقها على الواقعة من الفرق المحقة المطابقة لمرئنا واقع على غير هامة من جهة التبعيته لمعتقد وكذا الحال في كل فرقة بالنسبة الى ما يعتقد ذلك
فان اطلاق اللفظ عليها على الواقعة وعلى ما يعتقد غيره من جهة تبعيته له من غير لزوم يتجوز في اللفظ اذا المراد استعماله في موضع له معنى تاما للامانة
الصحيحة والاطلاق على المصداق المعين من جهة حصولها فيه واقعا وفي اعتقاد عاملها بتدليلها بمعتقد وهذه التبعيته وان كانت خلاف لفظها الا ان في الصلوة
فترتبة عليها فان نسبت الصلوة فيها الى اشخاص معتبة بقيد يقعها على ما هو معتقد منهم فانما اختلف الاداء في تعيين تلك الطبيعة واختلاف الاشخاص
اذ اشأنا حيث ما لبس الشخص بما ينصرف الى تلك العبادة المادية بالان في بها على حسب معتقد الفاعل سواء كان من اهل الحق ومن سائر الفرق عن اليهود
النصارى والحاصل انها تنصرف الى الافعال المعهودة بما يعتقد الفاعل كونه مصداقا للصلوة المطلوبة ولذا يصح ان يماضى الى اصل صلوة
باعتقاده كان صلى مع المحدث عالما بما وكذا ان المسلم بصلوة اليهود والنصارى بخلاف ما اذا اتوا بها وليس كذلك الامن جهة كون النسبة قرينة
على المحدثا على الصحيح في نظر الان بها ومن هذه الجهة لا يصح سلبها مع ادلة لها كذا وكذا الحال في سائر العبادات واما ما ذكر من عدم صحة الاحتجاج بالادلة
الافعال في العلم صحتها بالخصوس فان من شئ ذي معنى ان المذكرة شرعا وعرفا على حالها وبسبب ذلك ما يميز هذا المقام فوضيحا فان الثانية صحة السلب في صحة
سلب كل من العبادات عدا الفاسدة فيكون صلى مع المحدث معتقدا او بدون القرائن كانت لم يصح حقيقة واقعة من الصورة وكذا الحال في صحة
من الوضوء والغسل والتيمم ونحوها وصدق تلك العبادات على الفاسدة منها ليس الامن جهة المشاكلة والافسدة السلب عنها عندنا في المعرفة وذلك
دليل على عدم كون الفاسدة من الامانة الحقيقية لها فان كان سلبها باقية فيكون الامر في كونها اسما لخصوص الصحيح منها وهو المدعى يمكن ان يقر بذلك
بوجه ان يستدل على عدم صحة السلب على ما تقر في هامة من كون عدم صحة السلب على بعض الوجوه مثبتا لنظر الموضوع له ابتداء دون مصداقه الحقيقية
وذلك باختلاف الجملة ابتداء المتعارفين واختلاف معنى اللفظ في الموضوع والحوال على جهة الاجمال فان اذا ارضى سلب مجموع الناطق عن الالف او سلب نشاء
عند سلب حرف دل على ان ذلك هو معناه ضرورة صحة سلب كل مفقود عن مفقود مغاير على الوجه المذكور وان اتخذ في الصلوة بهذا الوجه صح سلب
الخاص عن العام وبالعكس يقول الجواب ليس بان ذلك والافان ليس بجواب وان لم يصح ذلك الجواب لشارع فنقول في المقام ان الغدث المهمة مستحقة لجميع
والشرائط العبرة في صحتها فلا يصح سلب الصلوة عنها بالمعنى المذكور في غيرنا لثبوتها كالا يخفى على من اجاد الترتيب في ملاحظة هامة فيكون ذلك هو عين معناه
والجواب عن ذلك يمنع التعويل المذكورين والقول بعدم صحة السلب على الوجه الاول وصحة في الثاني كما ترى من معنى النظر في العرف مجرد الامر على ما ذكرنا
التي كانت ظواهرها بالادب والاحكام كقولنا ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر قوله الصلوة عمود الدين والصلوة قربان كل تقى والصلوة من النار
القوم الى غير ذلك من الاخبار المتكثرة جدا الواردة في الابواب المتفرقة فان حمل تلك المحاولات على مطلق الصلوة معناه بالذم ظاهر جدا في ان التبعية المقررة
الشارع المحدث منه هي المتضمنة بذلك لان نوعا منها كذا في البواب في مورحة متضمنة بما يشاء الصلوة المذكورة كالتواضع والتواضع فانه في غاية البعد عن
تلك التبعية الواردة في تلك الايات والروايات كما لا يخفى في اربع ما ذكر من الاحتجاج على نفي الصلوة مع انشائها بعض الاجراء والشرائط كقوله لا صلوة الا
بفاحصة الكتاب قوله لا صلوة الا بظهور وقوله لا صلوة لمن لم يمسكه ولا صلوة الا الى القبلة وقوله في بيتا على ركوع والتجود ومن لم يصح فلا صلوة
له وقوله ولا يصام لمن لم يبيتا لصياما من الليل الى غير ذلك مما ورد من الاحتجاج في الصلوة وغيرها بما يقف عليه المتبع فان قضية ذلك يجب ان لا يفتقر
الحقيقة وقد اجتزأ صاحب الشريعة ولو كانت اسما لا معناه لما صح ذلك بل لو حملها على نفي صفة من صفاتها كالكمال والصفحة مع بقا الحقيقة وهو من وجوه
الحقيقة للعبادة ثم ان هذه الروايات وان كانت اربعة في خصوص بعض الالفاظ وبعض الاجراء والشرائط الا انهم الكلام في المقام بعدم القول بالفضل
ان لا يفتقر بين تلك الالفاظ وغيرها ولا تلك الاجراء والشرائط وما عداها مضافا الى عدم فرق في العرف لذي هو معتد الفاتين بوضعها للاهم من تلك
الاجراء والشرائط وتلك الالفاظ وغيرها وقد ورد عليها وجوها منها كون العبارة المذكورة حقيقة في نفي وجودها هامة واما من ادعى انها نفي وجود
صفة من صفاتها التي في ذلك في بقاء الحقيقة نعم قضية وضعها التقديم هو نفي الحقيقة لكن قد يجرى ذلك المعنى بالنسبة الى التركيب المذكور ويصل لثبوت
المعنى الثاني كما يظهر من ذلك من ملاحظة استعماله في الاصلوات لجوار المسجد الا في المسجد الا في الاماكن المصنوعة ولا عمل الابنية ولا كلام الا في
انما في العرف انك فعلى هذا تكون تلك الاخبار ادلة على القول بوضعها للاهم على عكس ما اراد استدلال ثابته ان العبارة المذكورة قد شاع استعمالها في
نفي الكمال والصفحة من غير ان يرد بها نفي الحقيقة فان سلبنا بقاء وضعها لنفي الحقيقة فلا اقل من شهرتها استعمالها في نفي الصفة فيلحق تلك الشهرة بكون
من الجازات لارجحة على الحقيقة فيقدم العمل على العمل على الحقيقة ومع التمثل فلا اقل من مساوات الحق الحاصل من الشهرة لاختلاف بادية الموضوع له يحصل
الاجمال لباغت على سقوط الاستدلال ويضعف عند من الوجهين ان الاشياء في كون مفاد العبادة المذكورة بحسب التبعية بل العرف بانه هو نفي الحقيقة وهو
نظما او كونها مجازا واجبا او مساويا للحقيقة في نفي وجود الصفة مع انفاء القرائن الخاصة بمرادها في نفي ملاحظة هامة في استعمالها
مجرد اعترافه بتنادي بخلافه كما في قولك لا وصول الى الذريعة العالمة الا بالانقياد لا روج للعقل الا بالاقبال ولا قبول للمعاني الا بالاولوية ان عبادة ذلك

من الامثلة المتكررة ومجته استعاضة مقامات قضت لقراين الداخلية والخارجية بارادة نفى صفة من الصفة انظر الى القطع ببقا الذات لبعض
بعد انضامها الى ما وضعت مع انقضاء القرينة كيف ليس باشبع من تخصيص العام واستعمال الامر في التذنب لم يقايد فيها بالثقل نعم بما في
صبره الثاني مساو بالحقيقة الالهة موهون مرد وبعند العظم فدعوى من وجوبه المحل على المعول المذكور او مساواة الامر بحجب اعجب من دعوى
العرفية في ذلك كما لا يخفى على من اعطى النظر حقه في استعمال تلك العبارة مواضع الخلو والقرينة وما اوضح ما ذكرناه انه قد اخرج جماعة من الخاصة
والخاصة في بحث الجمل المبين على نفي الاجمال في الصلوة الا بظهور ومخو به بان مفاد العبارة نفى الحقيقة وهو ممكن وقد اخرج الشارع به فيجوز على الحقيقة
ولم ينفو هناك احد يمنع دلالة العبارة على ذلك حتى ان من ذهب الى الاجمال فيها لم يثبت بذلك بل ادعى صدق الصلوة على الفاسد فثبت بذلك
عدم امكان صحت النفي بالحقيقة فالنعم بصرف النفي الى الصفة ووجه نفي الاجمال العبارة من جهة تعدد الصفتين الكمال والصحة ولم يقع منهم مناداة
في دلالتها على نفي الحقيقة كما هو معلوم من ملخص الباب المذكور ومن كتب الأصول ومن عجز عن الكلام ما ذكره بعض اعلام في المقام حيث استشهد على عدم
دلالة العبارة المذكورة على نفي الحقيقة بان لم يثبت احد من العلماء الفحول في ذلك المحذور بان نفي الاجمال باصالة الحقيقة ومقتضاها ان يكونها موضوعا
للحقيقة والعبادات لما عرفت من ان الحال على خلاف ما ذكره مصرجهن بخلافه وهي مذكورة في معظم الكتب الاصولية منصوص به في كل الامثلة ولا سيما في
الاطناب في الكلام لذكرها جلة من عبارهم في المقام ثم انظر انها في معظم المواضع التي لم يرد بها نفي الحقيقة على الحقيقة فاما ان يرد بها ذلك بقدر على سبيل الجواز
فان القصص بالتعبير المذكور حصص الموضوع في المحل ادعاء جعله لعله بحكم العدم كما هو واضح بعد ملاحظة موارد تلك الاستعمالات في شجرة شيوخ استعملها
كل لا يوجب مجزئ وضعها النفي بالحقيقة ونقلها الى نفي الصفة المفروض بقاء المعول المذكور عليه عدم استفادة ما هو المقصود الا بذكر ذلك على انه لو ادعى النقل
او الشهرة فاما بتدعي في نحو الصلوة الا بظهور حيث ان لنظائر كثيرة استعملت في المعول المذكور واما نحو الصلوة له ولا سيما في نحوها كما في عدة من الامثلة
المذكورة وغيرها فلا وجه لهذا الدعوى بالنسبة الى الصلوة كفاية في الدلالة على المدعى بانها ان تلك العبارة وان كان ذلك لان في المقام يصح
عز ذلك فان شأن الشارع في الاحكام الشرعية لا يخرج انقضاء الحقيقة والمأهبة وعدم حصول سمي الموضوعات للفظ في نفي الكمال والحقيقة كما قبل
مخو به ان ثبت عند ذلك لقوله الطوان بالبيت صلوة والاشان منا فوجها جماعة حيث حمل على ازالة الفضيلة وفيه ان لا مانع من ازالة نفي الحقيقة في المقام
ان الحقيقة المذكورة من مقررات صاحب الشريعة فليس بشا ذلك اذن شأنه والفرق بينه وبين المثالب المذكورين في لا يخفى بانها انما هي على ظاهر
العبادة لزم ان لا تكون الصلوة الخالية عن الفاتحة صلوة ولو كانت متركة نسبانا او بعدد ولا فائ بل والقول بتعقيدها بصورة القدرة والعدم في
عن ذلك لفظ فليس ياولى من حملها على نفي الكمال من غير الزام بالتخصيص لا بعد في كون صلوة لنا للفاتحة وعز القادر عليها دون صلوة الا في جهات
الكمال بل لفظ ذلك دعوى ترجح التخصيص على الجواز غير جارية في المقام لشيوخ النجوة نحوي قبل فيه بالنقل مضافا الى ما في التخصيص المذكور من خروج
اللفظ لكونه تخصيصا بالاكتر وهو على فرض جوازه بعد جواز الاول من مساواة لما ذكر من الاصل هو كان في هدم الاستدلال وعينه مع اختصاص النفي
ببعض الروايات المذكورة فلا مانع في غيره من تلك الجهة ان لا بد من التقيد المذكور قطع الدلالة الدالة عليه فالمراد بالصلوة للفظ واللفظ لا في
بالفاتحة ودعوى معارضة ذلك بالحمل على نفي الكمال ولا حاجة ان ذلك الى التقيد في مقام الاستدلال غير محتمة ضرورة كون الحمل عليه في غاية بعد من
اللفظ وبشهادة فهم كافة الاصحاب غير محتمل تفقوا على دلالتها على وجوب الفاتحة في الصلوة ولو حمل على المعنى المذكور لم يكن ذلك على وجه
الفاتحة صلا وهو كما ترى سقا للرواية عن الامة فعلى فرض خروج عن حقيقة اللفظ فلا مناصح من حملها على نفي الصفة فلا بد من الاكراه في
وح من اخرج عن الظن من وجهين بخلاف ما اذا حمل على ما قلناه فيقدم عليه ما ذكر من لزوم التخصيص بالاكثر فيما لا يرد في وجهه فان قيل
الفاتحة في كمال التندرة وكذا عدم القدرة عليها كما اذا اهدت لك بالنظر في احوال المسلمين فامسها انها معارضة بقوله ان ادخل الوقت وجب في
والصلوة فان في العطف فاض بالمفارقة وتحقق مفهوم كل منها بدون الاخر وقوله ان قلت ظهور وثالث كوج وثالث سجود ونحو ذلك مما ورد في
في العبادة تحقق الحقيقة بذلك هو بغير الصلوة والافساد في الرواية الاولى لا دلالة فيها على ذلك بوجه الظهور في غاية ان شرط للشرط وليس لها
بوضع الصلوة للصحة فائلا باندرج الاشراك في معنى اللفظ كما قد يتوهم فان قلت اذا حكم بوجوب الصلوة فقد دل على ذلك على وجوب ما اشترط
في استامه فاشترط في ذكره قلت ولا ان ذلك مبني على القول بوجوب المقدمة فلا دلالة فيها على ذلك على القول بعدم صحة هو من هبل لغرض
وان اخذ في التسمية وثانها ان في النصيح بالحكم بارة دلالة على المقصود قد يخفى الحكم بالوجوب لعدم اندراجه في الدلالة للفظية مضافا الى ما
من الدلالة على عدم وجوب المقدمة قبل نقل الوجوب بنها وثالثا ان المذكور لا هو وجوب الظهور وهو لا يخفى عن الحكم بوجوب الصلوة ولو كان
المذكور او وجوب الصلوة فربما الغنى عنه والرواية الثانية غير مشتملة على سائر الاركان ولا سائر الوجبات وظاهرها ادراج الظهور في الصلوة فلا بد
من تنبيهها على بعض الوجوه الصحيحة ومثل ذلك لا ينهض حجة في مقام الاستدلال مضافا الى ان ظاهرها عدم صدق الصلوة بدون الظهور ولا يقول
به الفائل بوضعها للازم بل وكذا الركوع والسجود على ما مر القول فيه في الدلالة على الوجوب محتملة اقرب من خلافه سادسها المنع من عدم القول بالفضل
فغاية الامر ان تدل تلك الروايات على كون ما ذكر فيها من الالزام والشرط مأخوذة في التسمية واهن ذلك من القول بوضعها للصحة وايضا غاية ما لا
عليها كون ما وردت في تلك الروايات كالصلوة والصيام موضوعا بآراء الصبيحة والاستدلال بذلك بثبوت في سائر الالفاظ والعبادات وفيه انما يحداني
الان مفصلة في شئ من المقامين ولا يتجمل احد المقام فبعد ثبوت اعتبار ما ذكر فيها في تحقق المأهبة يكفي في اعتبار سائر الاشراك والالزام وفي ثبوت
في سائر الالفاظ وان لم يتحقق هناك اجماع ان المسئلة متعلقة بمباحث الالفاظ فيكفي فيها باللفظ ولو كان دون ذلك على ان عدم ازالة لفظا بل بوضعها
للازم هو العرف من الواضح عدم عرف من ما ذكره وغيره فثبت فاما ما استدل به من عدم بقاء المعول المذكور في الامثلة المهمة

الشرعية

الشيعة الذي يشهد له الحاجة وبه ينوط معظم الأحكام الواردة في الكتاب السنة وبكثرة التعبد عن في المحاطبات الدائرة في كلام الشارع والمنشئة
أما هي الصيغة ما فيها بنوط المتوبات الأخيرة وعليها بنيت أسس الشريعة فالطبعة المقررة من الشارع هي تلك كيف وهي الأمر المجعول عبادة المحدث
من الشارع في الماهية الحديثة من صاحب الشريعة وما الفاسدة هي خارجة عن العبادة مندوجة في أنواع البدعة ولا حاجة إلى التعبد عن في الغالب
ولو أجنب له فاما هو بواسطة بيان الحقيقة ولو من غير تعليق بعض الأحكام عليها فاما هو في كمال التدرج وعلى ما اخبرناه من ثبوت الحقيقة لشرعية فلا
أوضح قضية الحكم وضع اللفظ بأزاء ما يشهد له الحاجة ويعتد بثبوتها بعد ثبات عرف خاص لأجل بيان ذلك وتبريد له التعبد عن تلك
الالفاظ بأسمى لعبادات ليست الفاسدة مندوجة في العبادة على سبيل الحقيقة لتأسس ما أفاده بعض المحققين من أننا نعلم أن للعبادة أجزاء
معتبرة فيها يتألف منها مهياتها كما هو من ملاحظة الشارع ولو كانت للأعم لما كانت كذلك إذ صحة إطلاقها مع فقد كل واحد منها يستلزم انتفاء
أو تحقق الكل بدون الجزء هفت وأورد عليه منع الملازمة فاقا القائل بوضعها للأعم تسليم وجود أجزاء معتبرة في المهية ولا يقول بحصول المهية مع كل
سواء اعتبر على نحو الأجزاء والتعبد بان جميع الأجزاء ليس من ذلك لقبيل بل هناك أجزاء واعتبر بمخصوصها في خصوص الحق كالشهاد
والقراءة ونحوها أو يقول بصحة الصلوة على ما هو من جهة انتفاء الشرط أو وجود الموانع من الصحة والتدليل المذكور لا يبطل شيئا من ذلك فلهذا
أن المقدمة المذكورة أو كاشفة في دفع ذلك من راجع عن المنشئة وجعل حكمهم بحجبت جميع الأجزاء المقررة للصلوة على سبيل الإطلاق من غير حاجة
إلى التقيد بالجملة أنه بعد ثبوت الجزئية في الجملة يحكون بكونه من مطلق الصلوة فالمنع المذكور هو من بعد الرجوع إلى عرف المنشئة والتفصيل بين
الأجزاء والشرائط ليس من ههنا معروفا فلا معقول عليه بعد إطلاق كونها للأعم نظم التسامع ما أفاده المحقق المذكور بأنه وهو أن كل واحد من لعبادات متعلق
الطلب لشارع وأمر ولا شيء من الفاسدة كان فلا شيء من تلك العبادة فاسدة ويمكن تفرقه بالشكل الأول بأن يبق في الكبرى ولا شيء من متعلق طلب
الشارع بفاسدة فينتج النتيجة المذكورة وأورد عليه أنه إن ادعى أن كل من العبادة ما هو من في الجملة ثم ولا يجدي نفعا وإن ادعى أنه ما هو من على كل
حال فهو ثم ولو استند بهذا إلى الإطلاق الأمر فمع منع ورودها في جميع الموارد أنها لا تقام ماد على الوضع للأعم القاضي بتقيد هاهنا إذا كانت
جامعة لجميع الأجزاء والشرائط مما ثبت اعتبارها في الصحة وبذلك لا يربط تعلق الأوامر بما معناها جميع العبادة في قوام العبادة بالأمر من
التي إن الأوامر لا تتعلق بالفاسدة ففصلته ذلك كون ما تعلق به تلك الأوامر صحيحة ولما كانت متعلقة بها على الإطلاق ثبتت صحتها كذا فكون
الفاسدة خارجة عنها ودعوى عدم مقارنتها ماد على الوضع للأعم تسليم دلالة ذلك على المدعى فيثبتت في دفعه إلى كون ما يدل على الوضع
للأعم المؤثر في شريعته ثم أن ما احتج به لذلك غيرنا ههنا في نفسه فكيف بمقاومته لذلك لثبوت ما أفاده المحقق المذكور بأنه من أنها لو
كانت موضوعا للأعم لو تكن توقفت بل كان المرجع فيها إلى عرفنا وهو أنها في عرفنا على القول المذكور والثاني بطر ضرورة كونها موضوعا توقفت في عرفنا
من صاحب الشريعة لا يصح الرجوع فيها إلى عرف ولا عادة وأورد عليه نارة بالتفصيلات القائل بوضعها للصحة يرجع أيضا في ثبوتها إلى عرفنا ولهذا
عليه بالتبادر وصحة التسليم كما مر وأخرى يمنع الملازمة إذ مرجع الرجوع إلى عرف لا يقضي بعدم كونها توقفت نعم أمنا يلزم ذلك لو كان المرجع فيها إلى
العرف العام كما هو الحال في المعاملات وليس كذلك بل المرجع فيها إلى عرف المنشئة الكاشف عن مراد صاحب الشريعة وهو أخذ بالتوقيف كما أنه يرجع في
الالفاظ اللغوية والعربية العامة إلى اللغة والعرف العام ولا ينافي كون ذلك توقفا بل بحقيقة فكذلك في المقام غايته الأمر أن الاعتبار هناك التوقيف من
أهل اللغة والعرف العام والمعتبر هنا التوقيف من الشارع وهو حاصل بالرجوع إلى عرف المنشئة للاتفاق على اتحاد المعنى العرفي لما استعمل فيه وكلام
الشارع والاتفاق بين التوقيفين والعلة المحذرة هناك مجوزة هنا أيضا لا شريكها في التوقف على التوقيف عدم سبيل للعقل في الحكم به وهو قد قلت
لا يخفى أنها توقفت في معرفة المعنى في الجملة كونه العبادة المعروفة المستجبة لجميع الأجزاء والشرائط المعتبرة في الصحة والأعم من ذلك ومن الفاسدة و
توقفت في معرفة تفاصيل ذلك المعنى من أجزاء وشرائط المعتبرة فيه فيتمتع به خصوص المصالح ولا يبدل الأول مما يتحصل من ملاحظة عرف المنشئة و
لا مانع من الرجوع إليه ولذا استند لفرقان فيها ادعوه إلى عرف حيث احتجوا بالتبادر وعندها ما الثاني هو الذي عناه المستدل في المقام ولأن
أن العرف لا يفي بتلك التفاصيل بل يرجع فيه المقلد إلى المجتهد المجتهد في الأدلة التفصيلية من غير رجوع في تعيين شيء من وجباته وشرائطه إلى العرف
سواء قلنا بكون تلك الالفاظ موضوعا بأزاء المعنى الإجمالي حسبما اشترنا إليه في الصلوة من أن يؤخذ في نفس ما وضع اللفظ له تلك التفاصيل كما هو
مقدور الأمر في صدق ملاحظته كونه مفرقا سواء زادت أجزائه ونقصت حتى أثبت بصدق الصلوة مثلا على الصلوة المقررة في الشارع لتفقد عملا
ذمان عقدها أو قلنا بكونها موضوعا بأزاء ما اعتبر فيه الأجزاء على التفصيل بان يجعل كل أمر الأجزاء والشرائط معتبرا في الموضوع له أم على الأول فظهر أن معرفة
المصداق ليس شأن العرف لأن مرجع القيمة السوقية ونحوها يرجع في فهم معناها إلى العرف لكن في تعيين ما هو قيمته يرجع إلى أهل الخبرة فكذلك في المقام
وأمّا على الثاني فمرتب لما كانت الأجزاء والشرائط المعتبرة فيها متكررة والعرف لا يفي غالب المعرفة لتفاصيل تلك التفاصيل فهم إنما يتصورون ذلك المعنى الموضوع
له في مثال ذلك على وجه مبهم من غير أن ينقل إلى التفصيل فهم إنما يعرفون من الموضوع في أمثال المقام أنه معنى شأنه كذا مثلا فلا بد في معرفة
أيض من الرجوع إلى الأدلة التفصيلية والحاصل أن كون المعنى موضوعا عند أهل العرف للفظ لا يستلزم تصوره لذات المعنى على سبيل التفصيل
بغير تفاصيل الرجوع إليهم بل الغالب في مثل المقام هو تصور المعنى بالوجه على سبيل الإجمال حسب ذكره هو كان في نفسه ولا وجه لما ذكره من
الرجوع في تعيين تفصيل المعنى إلى العرف ذلك من شأنهم وإنما شأن أهل العرف الرجوع في ذلك إلى علما وأهل المعرفة كما هو من ملاحظة
الحال في كل واحد من لعبادات كيف لو كان العرف مرجعا في معرفة التفصيل لما كانت حاجة إلى الرجوع إلى اعتبار وعندها من الأدلة التي تحت في معرفة
الصلوة وغيرها وهو واضح البطلان وليس الوجه فيه إلا ما عرف من الفرق بين الإجمال التفصيل المستفاد من تلك الالفاظ ليس إلا الأمور في الجملة

الوجه الثاني

هو الذي يستفاد من العرب لا يعرف التفصيل الا بالرجوع الى الادلة وهذا كله واضح بناء على القول بوضعها الصحيحة واما الغائل بوضعها الاصل
الى تعين المعنى بحسب عرف المتشرعة على التفصيل لان ابن هب لم يرد الاصل في كل ما شئت في خبرته او شرطية بعد احراز ما يصدق معه الاسم في
العرف فحصل الاستدلال انه لو كانت تلك الالفاظ موضوعا للاعم كان الرجوع الى عرف المتشرعة كافيا في معرفة تفصيل معنى العبارة المقررة في الشريعة
مع انه ليس كذلك بل لا يعرف تلك التفصيل الا بالرجوع الى الادلة لتفصيل المقررة في الكتب لاستدلاله والمراد من كونها توقيفية هو هذا المعنى وهو
الافادق بين الالفاظ والعبادات وغيرها حيث جعلوا الاولى توقيفية والثانية محولة الى العرف لم يكن هناك فرق بينهما وكون احدهما محالة الى العرف للعام
الآخر في عرف المتشرعة الذي هو بمنزلة العرف العام بعد انقضاء الاسلام لا يصلح فارقا في المقام وسياكلهم بما في عنده غاية الالاء كما لا يخفى على السائل فيها
فرقا ناجحة لقائلين بكونها للاعم وجوه احدها قضا امارات الحقيقة به وهو من وجوه منها التبادر ان المتكلم في العرف من نفس تلك الالفاظ مع قطع النظر
عن الامور الخارجية ما يعبر القسمة في الادلة فيها على خصوصية احد الوجهين ولذا يصح اخبار بان فلان يصلي وان لم يعلم صحة فعله بل وان علم فشا ولو لا تبادر
الاعم لكان ذلك كذا وبما عدا ذلك صحة سلبها عن الفاسد ولذا لا يصح الاجماع كان وضوؤه وعمله او عباداته فاسدة انه لا يتصور ولا يفصل من اجزاء
ولا يصح ولا يصوم ولو اجز كل من دون قيام فترتبه على ارادة خلاف الظاهر كذا في الجدل ما لو قيل بالتحقيق في الاصل ان العرف بين نفي المطلق ونفي المقتد
في العرف كما هو معلوم من ملاحظة السلب على عدم صحة سلب المطلق عن الفاسد عندهم ومنها صحة نفيهما الى الصحة في الفاسد وهو في كونها حقيقة في القسم
ومنها انها تقتضي الصحة تارة وبالفك اخرى في الاصل فيما كان يكون حقيقة في الفقد المشترك بين القيد وبينها صحة استدلال الفاسد منها اذا دخل
عليها اذ ان العوم كما في قولك كل صلاة يوجب الثواب لله تعالى لا الفاسد وكل صلاة صليها فلان كانت محبهة الا الصلاة الكذا تارة وهي دليل على
انما جاز المستثنى في المستثنى من ان الاصل في الاصل ومنها حسن الاستفهام فيها ولو اجز احد بوقوع شيء من تلك العبادات وحكم عليها بشئ فيها
هل كانت صحيحة او فاسدة والاصل في ذلك كون المستفهم عنه مشتركا لفظيا بين دينك الامرين او معنويا وحيث ان الاول مفتوح في المقام بالاجماع
فمنه الثاني ومنها انها تطلق على الصحة تارة وعلى الفاسد اخرى في الاصل فيما هو كذا هو ان يكون حقيقة في الفقد المشترك بين الامرين عند ركن الاصل
والجواز والحوال ما عدا ذلك فيمنع التبادر بل الامر فيه بالعكس ان ليس التبادر الى الصحة حتى تارة عرف به لقائل بوضعها للاعم الا ان ادعى كونها لافيا
وملا كمن من المثل فيقول على الوجه المتقدم من جهة استنادها الى معين لماعرف من كون ذلك مرتبة على المطلق المفهوم على ما هو مقتضى العمل عند العامل
لما في تعين مصداق تلك المفاهيم من الغلاف في الاذوالا وكل عامل فاما بان بها على حسب معتقده فيها او جرى عملها فاذا اسند ذلك اليه
صفي لك باذنها على حسب اعتقاده والتبادر منه هو الصحة بزم العامل كما هو مقتضى ملاحظة العرف ولولا ما قلنا من كون التبادر ما قلنا هو الصحيح كون
الاضراف هنا من الجهة المذكورة لما كان فرق بين الامرين بل كان الصحيح بزمه لفاسد في الواقع كالفاسد بزمه بغير فرق في الاصلان مع وضع الفرق
وهو شاهد على ما ذكرناه وبؤى في ما قلناه انه بين ان الحالفين باقون بالعبادات ويؤدون لوجبات ويوافقون على السنن مع ان اولوية السنن
ليس الا الصحيحة ضد المطلق المذكور ان على خصوص ما يعتقده في تلك الالفاظ في تلك الاطراف قد استعمل في معنى الموضوع لاعتقاده العبادة المحصورة
الصحيحة وانما اطلقت على المصداق المخصوص تبعا لاعتقاده عاملا كون مصداقا لها وذلك لا يقتضي تجوز في المقام كما لا يخفى فيها اذا استعمل اللفظ في
غير الموضوع لاعتقاده تبعا لوضع الثابت في عرف اخر غاية الامر ان فيه مخالفة للفظ وتكفي المشتبه المذكورة شاهدة عليه حسب ما عرفت فيكون على ما ذكرناه
انما يصح سلب الحقيقة عن تلك الاعمال لفاسدة وان بقاءها ليست بصلاة في بها الشرع وليس من المناهضة المحولة في الشريعة ومن لبيت ان لقائل
بالوضع للاعم يقول بكون الاعم هي الصلاة المحولة المقررة من الشارع ويقول بكون المستعمل في اللفظ الصلاة الموضوع باذنه لفظها هو ذلك لفصل على
كون المعنى الشرعي في الصلاة والفساد وكون المقر من الشارع قد راجعا معا بين القسمين ان لم يقل بكونها مطلوبة كذا ومن غير ذلك كلام ما وجد في كلامنا
كلام بعض الاعلام حيث انه بعد ما نفى الترتيب عن كون المهيأ الحديثة امورا مختصة من الشارع قال لا شك ان ما عدا ذلك من الشارع متصرف بالصحة لا غير بحيث
يجب لو ان بها على ما اخترع يكون موجبا للاشتغال بالامر بالمعقبة من حيث انه امر بالمعقبة ونفى ايضا على انه اذا وضع الشارع اسما لهذه المركبات واستعملها
لمناست فهو به تلك المناهضة على الوجه الصحيح بالمعنى المذكور وبعد ذلك كله ذهب الى كونها اسما للاعم فيكون الموضوع له والاستعمل فيه هو الاعم وهل هذا
الاذا نفى بين وتناقض وقد ظهر مما ذكرنا الجواب عما ذكر في الوجه الثاني ووجه الفرق بين نفي المطلق والمقتد بالصحة ظاهر مما ذكرناه اذ الصحيح في الصحة
في المقام مع دلالة اللفظ على اعتبار الصحة في الجملة وفي اعتبار الصحة الواقعة كما لا يخفى لك بعد التامل في العرف واما الثالث ففيه ان التقسيم المستعمل
يعتقد كون القسم مستعمل في خصوص الاعم ومجوز الاستعمال اعم من الحقيقة والاستعمال في خصوص الصحة قطعاً ودعوى كون التقسيم ظاهراً في كون المقسم حقيقة
في الاعم على منع سبها اذا اشهر استعماله في خصوص احد القسمين كذا الحال فيما ذكر من التقيد صحة الاستثناء ولا يلزم كون الاستثناء منة طلع ان قلنا بالو
موضوع للصحة للشك لا لانه على استعمال المستثنى منه في الاعم الا ان تجوز استعماله غير كاف في المقام وكذا الكلام في دعوى كونها حقيقة في الفقد المشترك
جهة اطلاقها على كل من القسمين حسن الاستفهام انما يتبع حصول الاحتمال ويختلف الحال في تحصيل الاحتمال وبعد ذلك لا دلالة فيه فيكون المستفهم عنه مشتركاً لفظياً
او معنواً اصلاً وقد عرفت ان حال في ذلك كله فيما قد مضى في امارات الحقيقة على ان لو سلم دلالة تلك الامارات على الحقيقة ففيها فهو ما في ذلك لا بد ان
ذلك ما قد مضى من التواضع على كونها للصحة ثابته ان قد شاع استعمال تلك الالفاظ في مواضع عديدة في الاعم من الفاسد يستفاد من كل منها وضعها
بازاء الاعم من الصحة وبعد ان اتم التجوز في تلك الاستعمالات لثابتة منها ان قد شاع في الاجابة بل جاوز حد التواتر تكرار الامر باعادة الصلاة وغيرها من القضا
اذا طرأ هناك لجزء او ارتفاع شرط او وجود مانع وقد تداول الحكم بالعادة ح في السنة العديدة كافة من الخاصة والعامة وقد جرى وعلى استعمالها في كثير
وقد شاع استعمالها في ذلك المقام حتى بين العوام ومن البين ان الاعادة بحسب العرف اللفظية عبارة عن الايمان بالشئ ثانياً بعد الايمان بالاول ذلك

معناه المصطلح البصر وان اخذ فيه بعض المحققين وقصته ذلك كون الفعل الواقع ولا مندوباً في المستحق الا لم يكن الفعل الثاني انبائاً من ذلك الفعل
فانما بل كان انبائاً اولياً وبين ذلك يخرج عن كونه عادة وبالجملة لو كانت سائر العبادات موقوفة بأداء الحقيقة لم يمكن تحقيق الاعادة الا مع صحة
الماني به ولا يجري ذلك نادراً من المقامات متاوردة عادة مع صحة الاول كالمعادة جماعة ونحوها واما معظم ما ورد فيه الاعادة وتواتر
نقله عن أهل العصمة وشاع استعماله بين المشتقة فاما هو مع فساد الفعل الاول كما هو قصته الامر بالاعادة والحكم بوجوبها اولاً وجوبه مع صحة
الفعل الاول والنزاهة التجوز في جميع الاستعمالات المذكورة مع شيوخها وتداولها بعبد كمال بعد بل ربما يقع بعضها على ان يخرج الحكم من كونه
في المقام لكون المسئلة لغوية متعلقة بالوضع اللغوية ومنها انه قد شاع في الاستعمالات الجارية وتداول بين الخاصة والعامة الحكم بطلان الصلاة
وفساد ما عند حصول ما يفسد ما وكذا الحال في غيرها من العبادات ولولا انها موضوعة للاعمال لم يصح الحكم عليها بل ذلك لوضوح بطلان الحكم
بطلان العادة الصحيحة والحكم بفسادها والنزاهة التجوز في تلك الاطلاقات لتابعة بعبد كمال ومنها انه قد تطاولت في جملة من اعيانها ولو كانت
اسمى للصحة لما صح تعلق الحكم بها ولم القول بعدم اقتضاها انتهى عنها الفتح بل فصول ذلك بدلالة التي عنها على الصحة بمقتضى المادة كما حكم
القول به عن ابي حنيفة وتليده لتعلق الحكم باللفظ الذي هو موضوع للصحة فيكون الانبائان به صحيحاً بمقتضى المادة محرمات خاصة بمقتضى
الهيئة والالزام المناقضة بين الهيئة والمادة والقول بان ذلك يتأتم على فرض مكان وقوعه منه وهو ممنوع مدفع بما هو موقوف من عدم جواز
تعلق الحكم به بعد ذلك كما لا يصح تعلق الامر بما لا يقد على تركه كالكون في المكان ولذا يفتي بان بطلان الصلاة لا يفسد ما كان في ذلك من تعلق
التي بها دليل على مكان وقوعها والقول بالنزاهة التجوز في لفظ الاعادة او في مادة التي في الخروج عما وضعت له مدفع بكون خلاف الظاهر بعد
الالزام والتأويل في جميع تلك الاستعمالات بل ربما يقطع بعضها سبباً مع عدم قيام دليل على الوضع للصحة لم يثبت على ذلك على فرض ثبوتها فلا يبرر
في كون الجري على الظن في تلك الاستعمالات لتابعة لظهورها في الجواب عن الاول اما في ان ذكر الاعادة في الاخبار وسائر الاستعمالات
ليس بخصاً بما اذا وقع الفعل كما لا يجب بصدق عليه الاسم بل كثيراً ما يطلق مع الانبائان بفعل الفعل حيث لا يصدق عليه اسم تلك العادة واما
بعد بعضها منه كما اذا صلت ركعة من الظهر والعصر بعضها منها وشت بين الركعة والركعة فيكون اظهر من ذلك من المفسد فانه يوافق بعد صلواته مع ان
ما ان لم يكن مصداقاً محققاً عن مصداق الصلاة والفرق بين ذكر الاعادة في هذه المقامات وغيرها بان انما التجوز في المقام دون غيره بعبد كمال
اذ الظاهر كون الاطلاق في الجمع على شيء واحد والذي يخبر بالبال في صحيح ذلك بان صدق الاعادة لا يتوقف على الانبائان بتمام الفعل ولا بل اذا
تلبس بفعل ودخل فيه ثم تركه فاستأنفه في اعادة الى ذلك الفعل اعادة وليس الفقد المتكرر منه الا البعض من ذلك كمن عرف في فنية الاعادة الى
مطلق ذلك الظاهر ان كانت لفظة ونظير ذلك واقع في غيرها من الاطلاقات تقول ضربت زيداً ومضيت الى بلد ولم يقع الضرب المصحح الا على البعض منها
فقتضا بعض الاجزاء والشروط وان صحت بفعل الفعل الا انه يصدق معه الانبائان ببعض ذلك العمل هو كونه في صدق الاعادة بحسب الجري كما عرف
فان قلت ان على القول بكون الصلاة اسماً للصحة لا يكون الفقد الواقع منه بعد بطلان العمل بعضاً من الصلاة لظهور الفساد المباحث على وجهه من ذلك
كما ان على فرض كماله فاسداً لا يندرج في الصلاة حقيقة فليس مع الاقتصار عليه بعضاً من الصلاة ايضاً فالوجه المذكور انما يتم على القول بكون الصلاة
اسماً لا يتم فلتلما كان الفعل قبل طرق الفساد متصفاً بالصحة ولذا يوافق بعد طرقه انه افسد عمله بكذا ولا يصح القول ببطلان عمله من حين شروعه
يكشف ما حققه من الفساد عن فساد من اول الامر كان ذلك مصححاً للحكم بانبائانه ببعض الصلاة الصحيحة وان طرأ البطلان بعد ذلك بالجملة الصحة
والفساد انما يبرهن ان حقيقة على تمام العمل ويتصف لا يعارض بها تبعاً للكل فاذا وقع بعض العمل على الوجه العمل لم يمتنع فيها الصحة بما لا يمتنع كونه بعضاً
من العمل الصحيح فهو صحيح بالوجه المذكور قبل طرق الفساد من غير منافات بين وقوعه صحيحاً بالوجه المذكور وما طرأ من الفساد بعد ذلك لانه يصدق
في الصلوة على الوجه الصحيح ويتعلق بدقته المندرج فيها وان كان يصدق بدقته من اذ دخل في الصلوة على الوجه الصحيح في الامكان المكرهه بل حكم
الشبهة في ذلك مع ندره عدم ايقاع الصلوة فيها بغير الدخول فيها صحيحاً والوجه فيه انه يصدق عرفاً مع الشروع في الفعل انه يصلّي في ذلك المكان
والمرحوم انما يندرج في الصلوة في عدم صدق الصلوة على ما ان يبر بعد فساد في اثنائه لا يفتي بعدم صحة الطلاق يصلّي هناك على سبيل الحقيقة قبله
الاصل لا يندرج في صحة استناد ذلك الفعل الى المتلبس بها حقيقة على النحو المذكور قطعاً ومن منطلقه وجهه في صدق الاعادة في المقام اذا كان لا
يعتبر في تحقيق مفهومها ما يبريد على ذلك فصحة استناد الفعل لبرج فاضته بصدق الاعادة على مستثنى كك فان قلت ان ما ذكره انما يصدق
الاعادة اذا كان الماني بصحها عند الشروع في طرأ الفساد لك واما اذا كان فاسداً من اول الامر كما اذا انكشف بقاعها من غير طرأ فذلك انما ذلك
قلت قد صح ذلك بان وقوع تلك الافعال على وجه الفساد لا يقضي بعدم صدق الانبائان ببعض ذلك العمل ولا يعتبر في صدق ذلك انفسا البعض بالصحة
لما عرف من ان الصحة انما يتصف بها في الحقيقة العمل بتمامه دون لا يعارض اعتبارها في التسمية انما هو بالتسبب الى وضع اللفظ للكل والمدار في صدق
كون الماني به بعضاً من العمل انما لو انتم له سائر الاجزاء والشروط كان عملاً تاماً وهو كان في المقام فقد يكفى بالانبائان بذلك في صدق الاعادة بحسب
العرف من ذلك بغيره جبراً في الجواب عن الاول المتقدم لا يخفى عن ضعف مع الغرض عن ذلك فيمكن تخطي طلاق الاعادة في المقام بما سذكرو
في الوجه الثاني ومع الغرض عنده انما التجوز في خصوص الصورة المفروضة في لفظ الاعادة واللفظ الموضوع لذلك لغيره مستنكر وليس ذلك
الا كقولهم في طلاق ذلك الاسم على العبادات الفاسدة واما انبائان المراد بالمتعلق في قولهم اعد صلواتك وبعد صلواته ونحوها اقام مطلق
الصلوة من غير ان يكون الطلاق لها على ما وقع من الفعل فلا مانع من ان يراد به الفعل المخصوص بالموافق لا من الله نعم فيكون صدق الاعادة على فساد
من جهة انبائانه ولا بالقرن المفروض على انبائه للصحة وبما لا يخفى كونه انبائاً بتلك الحقيقة وان لم يكن ما فسد ولا انبائاً بالصحة بحسب الجري مع كون

في كل ركعة
اشك في ان يثبت
الكل من غير ان
بالتمام

اداء ذلك الفعل حقيقة فان غايته ما يعتبر صدق الاعادة هو ايقاع الفعل ثانيا سواء كان الواقع منادولا من تلك الطبيعة بحسب الحقيقة والحبس
الصورة واعتقاد العامل كونه اداء لذلك الفعل واثباتا بتلك الطبيعة وان لم يكن بحسب كمال الانزاع في الصورة المفروضة اعد ما
كلف به واما امر الله بآداؤه وما افترضه الله عليك مع ان شيئا من ذلك لا يشمل الفاسد قطعاً الا انه لما كان اثباتاً بالفعل الاول من جهة كونه اداء
للكلف به واثباتاً بالواجب مع القبول المذكور وظاهره لا ياتي عن صدق الاعادة على ذلك على سبيل الحقيقة واما ان يراد به الفعل الصادر منه على انه صاد
للمطلوبة والاثبات به اثبات بتلك الطبيعة لمخصوصة فاللفظ المذكور قد استعمل فيها وضع له والخلق على الصلح المفروض بالاعتناء المذكور حسب ما
تقتضيه القول منه في بيان الحال في اطلاق الصلوة على الصلوة الفاسدة بحسب الواقع الصحيحة باعتقالاته التي بها يكون الامر باعادة تداركها على عدم
الاول واشتماله على المحلل يكون محققاً لاطلاق الاعادة منوطاً بصحة اطلاق الصلوة على الفعل الاول بالنظر الى اعتقاد العامل حسب ما عرفت قد يجعل
من هذا القبول اطلاق الصلوة فيها لوقبل رجل صلى بغير تمهاده او صلى بغير سروره او صلى مع الخبث ناسياً او جاهلاً بالحكم وصلى الى غير القبلة الى غير
ذلك فيصح الاستعمال المذكور على سبيل الحقيقة على القول بوضعها للصحة بالملحظة المذكورة وما تشهد بما قلناه انه لو فرض ثبوت وضع الصلوة
بازاء الصحة صح استعمال الاعادة فيها ذكر من الاستعمال قطعاً ولا ياتي عن صدق الاعادة على الفرض المذكور بل ولا يستعملها القائل بوضعها للصحة
او الاصح على نحو واحد فاما اننا لما قبلنا التزام التجوز في جميع تلك الاستعمالات فمات في لفظ الاعادة وفي سائر تلك العبادات حيث دبر بها المعنى اقم
لتحقق ذلك صدق الاعادة على سبيل الحقيقة ولا مانع من ذلك دلالة لفظ الاستعمال على الحقيقة كما مر كذلك دلالة في لزوم التجوز في
لفظ اخر على فرض كونها حقيقة في معنى مخصوص ومن غير ذلك على عدم وضعه له ووضعها للاختلاف الى مخالفة الجواز للاصل ما عرفت في مباحث الدور
من عدم صحة اثبات الاوضاع بمثل الاصل المذكور فاما الامور توقفية لا يصح الاستدلال بها الى الوجوه التي تحتها نعم لو حصل لمن بالوضع من ذلك
العرف صح الاحتجاج به لادل على محبة مطلق الظن في مباحث الاطلاق وحصول ذلك في المقام محل منع والحاصل ان الاحتجاج المذكور ان كان من جهة تلا
الى لزوم الجواز في لفظ الاعادة او اسم العبادات في تلك الاستعمالات لاثبات كون تلك الالفاظ موضوعاً للعدم من الصحة فطد عرفت ان تجوز لزوم التجوز
على ابي من الوجهين لا يصلح دليلاً على وضعها لذلك ليس الاصل المذكور بنفسه صراحة في اثبات الاوضاع وفيها وان كان من جهة بعد التجوز في
تلك الاستعمالات الشائعة ففهم انه مانع من شيوخ الجواز مع انضمام القهينة اليه كما هو المفروض في المقام سماعاً من قري الجواز وكما دل عليه بالحقيقة و
قيام الشاهد من الخارج على الجواز ففهم وعرفنا ان لا باعث على التزام التجوز في تلك الاستعمالات بناء على وضعها للصحة اذا المراد بالصلوة
هو مفهوماً الصلوة المستحقة للاجزاء والشريعة وقد اطلق على ما كان مستغلاً بآداؤه نظر الى مطابقته لتلك الطبيعة بملاحظة ما في يده من اجزائها
وما هو بصدد الاثبات به من باقى تلك الاجزاء وفقاً للحكم بطلان ما في يده لظن بان المفسد عليه هو جزوه عن كونه مصداقاً لتلك الطبيعة
اثباتاً بذلك لواجب القصص ان ذلك المصداق المحصل لتلك الطبيعة في الخارج قد خرج عن كونه مصداقاً لها مطلقاً لوجودها فالبطلان مما يتوقف
به ذلك المصداق باعتبار طرق المفسد عليه اطلاق الصلوة عليه تماماً هو الاعتناء الاخر اعني من جهة اعتبارها المكلف ذاته مستحقة للاجزاء والشريعة فيحقق
الطبيعة في ضمنه وقد يجعل البطلان بغير متعلق بتلك الطبيعة من جهة وجودها نظر الى منع البطلان عن وجودها واطلاق الصلوة عليها باعتبار
المفهوم المحل من استعمال حسب ما مرنا وعرفنا ان ما اولاً فبنا من استلزامه دلالة التي على الصحة اد ذلك مما يثبت اذا امكن الاثبات بالهبة
الصحة في ضمن المنه عنده واما مع استلزامه استعمال الاثبات به كما في ان ياتي على دلالة التي على صحة المنه عنده والقول بان استحالة اثباته بالوضع ففهم
يقع تعلق التي به حسب ما مر من وقوع بالفرق بين ما يستحيل الاثبات به من جهة تعلق التي ما كان مستحيل قبل تعلقه وما يقع تعلق التي بما كان
الثاني خاصة لما فيه من الهدى رتبة واما الاول فلا مانع منه فاداة التي ان استحالة حصوله فان قلت ان استحالة حصوله من ذلك من المكلف من الاول
الواقعية بالنظر الى ملاحظة النوع في نفسه ليست حاصلة بالتي فالتعلق التي به مستحيل قبل تعلقه فثبتت الاحكام الشرعية بما يتبع الاول
المصوبة عليها من الشارع فلو تعلق التي بها كانت محكومة بصحة في الشريعة نظر الى اطلاق الامر بعد ثبوت لما هبة بظاهر الاول الشريعة واما الحكم
بفسادها من جهة تعلق التي بها فالقاضي بفسادها واستحالة وقوعها بصحة عندنا في ظاهر الشريعة تماماً هو التي عنها وبشكل ذلك بان المفروض كون التعلق
عنها وبشكل المتعلق بذلك للتحريم والمفروض استحالة وقوع ذلك المحرم في الخارج بحسب الواقع سواء في تعلقه او لا فيكون الحكم بمرمته هذا فلا فائدة
ادون التي سوى اعلام المكلف بذلك من تعلق التي فلا يكون التي الا ارشاداً بآهت ويمكن دفعه بالفرق بين ايقاع الفعل بحسب قصد لفاعل
ملاحظة ايقاعه ووقوعه بحسب الواقع فوضع ذلك ان هناك حصولاً للطبيعة في ضمن الفعل بحسب الواقع واعتباراً من الفاعل لا يمارد ما في ضمنه هو لا يملك
الحصول بحسب الواقع فان ذلك ان صادف الاثبات به في ضمن ما هو من افراده بحسب الواقع كان هناك حصول لتلك الطبيعة بحسب الواقع والامور التي
عند المقام اثباتاً هو الثاني دون الاول فان قلت ان ط التي بحسب الوضع هو طلب ترك نفس الطبيعة لا ترك الفصل الى ايقاعها في الخارج ولو فرض
ما ليس بمصداقها وحمل على ذلك مجازاً ايضاً ياتي عن شيوخ تلك الاستعمالات قلنا المقام ان سائر العبادات موضوعات بازا والصحة والافعال المطلوبة
بالشريعة فاذا وقعت متعلقة للتي في الخارج ايضاً تعلق التي بتلك الافعال غايته الاسرارة برقع عنها المطلوبة من جهة تعلق التي بها فساد تلك التي
مراداً ما يصح بطلان التي بعد تعلقها بها فاداة اذن مستعملة فيها وضع له الا انه يلزم من تعلق التي بها خروج المنه عن كونه مصداقاً لما وضع اليه
له والمحصل من ذلك هو جرم الفعل المحل بآداؤه تلك العبادات الشرعية فكما ان الواجب بطلان التي هو الفعل المحل بآداؤه العبادات المحضة فكذلك هو
المحرم بعد تعلق التي به الا انه يلزم من تعلق التي بالتي في الخارج في الواقع هو امر جرم لا يدخل له بما استعمل لللفظ فيحقق
يلزم استعماله في غير ما وضع له واما اننا لما قبلنا التزام التجوز في التواهي الواردة بجملة اعلی ارادة الفساد دون التحريم لما ذكر من امتناع حصول الصحة فلا يثبت

بغيرها انما المقصود من ذلك انما هو ان لا يخلو على فساد تلك الاعمال للادوية من دلائلها على عدم مطوحتها ولا انكرت في كلام الشارع بشا المانع عن اتيانها
في اعيانها والاعمال على نحو بيانها الاصل والشرط بالاولى ان تلك الطريقة جارية في مخالفتها لغيرها في مثال تلك المقامات ففقد تلك
عدم حصول تلك الطبايع المقررة في غير ما يتعلق لغيرها الا انما المذكورة مستعارة في خصوص العقيدة من غير حاجة الى صرفها عن الشيء بخلاف الامر
بما قلنا في غير وجه البديهة خاصة لا حرج في نفسه مع قطع النظر عن كون بديهة لان يقوم شاهد عليه والقول بان البديهة على وضع تلك الاقوال لا للتحقق
لما كان مسئولا عن الخروج من مقتضى وضع الحقيقة في الاستعمال المذكورة كان ذلك مدعوا بالاصل وهو ان بغيرها من عدم جواز اثبات الاوضاع
التي هي في تلك الاصول ولذا لم يتناول بديهة بل انما في من الاوضاع بذلك في سائر المقامات مضافا الى عدم لزوم الخروج عما يستلزم من المادة بناء
على القول بوضعها لانها لا تدارك الحقيقة منها ولو من جهة الاطلاق فالانضمام الى الخروج عن ذلك الاطلاق حاصل على القول المذكور انما في بغيرها في الخروج
عن ذلك وضع الحقيقة يستلزم دورا في الاستعالات في امثال تلك المقامات فلهذا وقد يلزم باليقين في سائر المقامات المتعلقة للشيء في الامور
بما ذكرته على الطريقة على انفسه فيلزم بها صورة تلك العبادات بما يعلق الاسم عليه بحسب استعمال المتشعبة واستيعاب الشيء في تلك الاستعالات غير
مستحبة مع انضمام المقررة وعدم شيوخ استعمالها كانت لورودها في موارد مخصوصة والاستعالات في دفع الشيء في الاستعالات المذكورة قد عرفت
ما فيه لكن مع بديهة ذلك يلزم القول بحجة الاقوال بما يطلق عليه اسم تلك العبادات بحسب العرف وان لم يأت به الفاعل بعمل فلهذا كون العبادات المطلوبة وهو شكل بل
لا بد من انفسها في هذا الامر على القائل بوضعها للاثر الا ان يبنى على الحقيقة هو مع مخالفته للاصل فلا بد من انفسها من اعادة ما عرفت في
ذلك تأييد ما ذكرناه من الوجهين المتقدمين من انفسها انما لو كانت موضوعا للحقيقة لزم التزام احداهما في لفظ الصلوة من القول بانها صلاوة
من القول بكونها غير صلاوة من سائر ما عرفت من وجه في الصلوة انما تنوب عنها بما تقوم مقامها في سائر التكليف بوالقول بيقوت مميزات
مقتدرة متباعدة للصلوة فوق حدتها الاصل والنتائج بقسميه بل في تلك أمثلة اما الملائمة فلا في ماهية الشيء معبارة بكونه به الشيء هو فلا
ان يكون امر محققا في نفس الامر متعينا في حد ذاته ولا يكون قاربا لاهلها المعتبر بحسب بديهة جارية في الشيء واذا وضع لفظها بانفسها في
ان بالخطا الوضع تلك الحقيقة على نحو يتعين ويقتضي عا سواها واجاز ان ينفي شوق من اجزائها او شرايطها المعتبرة فيها بل انفسها تلك الحقيقة ومع
من الموضوع فاما كانت الصلوة من ماهية معتبرة محدودة مكيفة بشرائط عديدة فليز من ذلك انفسها بانفسها او شرايطها كاهية
ما هو انما ويعتبر بما لا يلائم بكونها اسما للشيء فتقول في الاشكال ان الصلوة يختلف اجزائها بحسب اجزائها المصلين فلهذا بالنسبة الى الخاص
اجزاء وبالنسبة الى السائر اجزاء وكذا بالنسبة الى القادر والعاجز على الخلاف في ذلك الجوز كذا بالنسبة الى المتذكر والناسي على اختلاف في الشيء
الواقع كذا الحال بالنسبة الى شرايطها على خلاف المراتب في القدرة والعجز والتميز والاشتراك في ذلك من مميزات غير متغيرة في اختلاف
في المصنوعات والاعزاء والاشرايط المعتبرة فان قيل يكون الصلوة اسما للجامع لجميع تلك الاعزاء والاشرايط لا غير لزم خروج الباقي عن الصلوة حقيقة
مكونا جزاءها عن الصلوة لنهايتها وانما هو الاول لان قيل بوضعها لكل من تلك الخلق في مختلفه الخارج عن الصلوة هو الاول لان
واما بطلان الاول بقسميه فاما الاول في الاتفاق لكل على نفسه واما الثاني فلو جهل احدها انما يخرج عن الطريقة المذكورة في الاوضاع والنسبة
للمشايخ ووضع الفاظها اذا المعاني انما يكون بعد تعينها او بتميزها من الوضع من ذلك الامر من غير توقف على شيء وحصول شيء كما هو المادة الحامية
في الاوضاع والمعرض خلافه في المقام ان ليس اوضاع الطبيعة لثباتها والناقصة على خلاف مراتبها على النحو المذكور وانما يكون الوضع لها متوقفا على
طرق الطوارئ على خلاف وجوبها وعدمه فاما مقتضاها متذكر بكون الصلوة بالنسبة الى شيا وما دام عاجزا او ناسيا او ساهيا بخلاف المراتب
في ذلك شيا العز وبخلاف النسبة بخلاف الاعمال ومثل غير معقول في الاوضاع فانها انما لو فرض تحقق الوضع على النحو المذكور سواء قلنا بوضعها
لذلك من سبيل الاشكال في القول او المعنوي فلا بد ان ينوي المكلف في فعله في نفسه الامر المعروف من اختلاف الصلوة وتعدد
المقامات في ذلك ان ينوي او لا ينوي التفتت مثلا في الركعة الثانية تلك الصلوة الناقصة وهو ضروري لثباتها ولو قيل ان ينوي الصلوة
الثانية ولا يركب في غير ما عرفت وكيف يجوز قصد ماهية عن غيرها مع وقوع الثانية من دون بنية وقصد الناقصة في انشاء وكيف يقصد
بالاعزاء مع دخولها فيها بغير قصد او لو قيل بتركيب ذلك من من الماهية من حيث انفسها في هذا الكلام فيجوز بنية بها ومن الناقصة بعد
طرق النفس فلا بد من بنية فيها فهو واضح لثباتها ان لا وجه لتركيب الماهية من ميتين مختلفتين متباينتين في الحاصل ان لا يجمع من انشاء عا
مثل تلك النسبة في المصطلح لقصد في ذلك المستحق بنية هكذا ذكره بعض الافاضل وادى ان شيا من ذلك لا يلزم القائل بوضعها للاثر في
في اسم لما قبل الحق والفتاوى في الاوضاع لا ينافي في الحال ولا يجر عليه الاشكال لذلك ان بارات والنقصان انما من هو الذي
المهية وعواصمها ولا اختلاف في المهية بخلافها فلا مانع من التسمية ولا اشكال في صحة التسمية في القائل بوضعها للعقيدة يقول انفسه
ذلك بعيدا لا يقول احد بان تلك الصلوة لثباتها تلك الخصوصية وان هناك ماهيات عديدة متباينة فخرجة عن هذا الاصل انما يتبين من حال
وضعها في القدر الجامع بين الجميع وبمعنى تلك الاختلافات في الاعزاء والخصوصية او يقول بكون نفس الماهية امر فاما بالملك او بارات و
النقصات على ما يلزم به القائل بانها الاثر غير متغيرة في خصوصية زائدة على ما يقول به القائل بالاثم فهو كون تلك الماهية حقيقة في الله
تعمد تلك الاختلافات قد تكون على نحو يوجب حرجا للعل عن قابلية التقرب وقد لا تكون كذلك فيجعل الموضوع له هو تلك الماهية مقيدة بالمال
لغيره الاول عن المستحق وهذا التبيين ان لم يوجب بادة تعين للمسمى فلا يزيدها ما حجب ان يكون قبل التعيين به ماهية محدودة متعينة المحدود
والاعزاء وبعد التعيين به ماهية غير متعينة ليتوقف تعينه على مخالفة تلك الخصوصية بل قد يوق بان الامر في ذلك بالعكس فيخرج للمقارن

بوضعها للصحة من جهة اعتبارها بالشمسية عن ما يحصل به التقدير ويكون معروضاً للاجزاء والصحة بخلاف الظاهر بوضعها للشمس في كل حال بالنسبة
إليه ان يعبر له كسوى الشمسية والمعرض ان الشمسية فرع تعيين المسمى حسب ما ذكره والقول بتعيين أجزاء مخصوصة بتعلق بها الشمسية موجب
مخرج الباقي عن حقيقة فلا يخرج إطلاقها على الكل على سبيل الحقيقة وهو يكمل بانفاق الكل كما مرنا الإشارة إليه على أنه لا فارق بين الأجزاء في ذلك
الصحة بحسب تعريف قطعها مع النفاذ كل منها من غير أن أصلها كمر فكيف يعقل تصور أمر متعين معلوم جامع بين الصلوة والصحة في الفاسد
بشأن الصلوة الجاهلة بجميع الأجزاء والشرائط المعبرة في حال التقدير والاعتناء والقدرة وصلوة التكبير التي يجري فيها تكبير أربع ومائتين هذين
من الماهيات التي لا تحصى الواقعة على الوجه الصحيح والفساد فإنا أوردته على القول المذكور فهو أشد دواعي القائل بكونها للشمس ثم نقول انهم من
الذين لا يتكبرون أربعاً أصداً من لقادراً لم يتمكن من الصلوة التامة لا بد من صلوة عند المشتتة قطعاً بخلاف ما إذا وقعت في محلها وكذا
في غيرها من بعض الوجوه التي قد تقع الصلوة عليه فإنا أوردته من لزوم اختلاف الشمسية باختلاف الأحوال للعادة على القول بوضعها للصحة وأورد
عليه في غير غايته الامران لا يختلفان في الشمسية بالنسبة إلى بعض الوجوه ولا بد في بعض من القول باعتبار خصوصيات الأحوال في
الشمسية ان كانت في خلافها باختلاف الحال في الدنيا والآخر فكذا ينشأ باختلاف الشمسية كما لا يخفى بعد ملاحظة الألفاظ العرفية وقد تضمنت
بملاحظة قرينة في المقام وما مرنا إليه سابقاً اندفاع الأبطال من المذكورين أما الأول فأن ما ذكر من اختلاف الحال في الشمسية بحسب اختلاف الأحوال
ليس من جهة ورود وضع مترتبة على اللفظ بحسب ما يحصل فيكون خارجاً عن القانون المتأصل لا خلافاً في الصحة المأخوذة في الوضع والموضوع له مفهوم
كل اجزاء شامل للجميع كما مرنا في الاشارة إليه انما يختلف الحال في مصاديقه بحسب اختلاف تلك الأحوال وأما الثاني فلما عرفت من عدم اختلاف الطبيعة
في النوع بحسب اختلاف تلك الأحوال حتى لا يصح الأمر في الدنيا وأما هو باختلاف في الأوهام والعارضات بخلاف مصاديق تلك الطبيعة بحسب اختلافها وورود
بما لا يخفى في شكل في الدنيا وهو لا بد منها انما كانت موضوعاً لموضوع الصحة لتعلق الطلب بشئ من العبادات معلقاً على اسمها والتأني
في الفساده بالملذذات لا لفظاً المذكورة حادثة بنفها على مطلوبية معانيها مع قطع النظر عن تعلق صيغ الطلب بها ان المعرض لا ينفك عن العمل
الصحيح وهو لا يكون الا مطلوباً فلا يحصل من تعلق الطلب فائدة جديدة ويكون بمنزلة ان يقول اريد منك العمل الذي هو ملزمني وفيه ان هناك
فيها بيننا بين دلالة الألفاظ المعبرة على مطلوبية معانيها ودلالة التكرار على وقوع الطلب في غايته. انما نحن من المرات أيضاً مدلولها القيمة
بكونها مطلوبة وما تكون ذلك الطلب حاصل بحسب الوقوع فلا ينفك عن كون ذلك معنى خبراً لا بد من المعرض عليه مثلاً لفظ الصوامع اسم للامساك المعرف
المطلوب في غايته ما يستفاد من لفظه احتشاً المعنى المذكور ببال السماع وأما ان ذلك المعنى امر متحقق في الواقع قد تعلق طلب الشارع به فلا بد
فيه عليه أصلاً والمستفاد من تعلق الطلب هو المعنى لا خبره لا تكرر في قولنا الشارع ان الصوامع ثابتة في الشمسية فإدراك القول المذكور كونه مطلوباً للمشرك
ولا غشاً به بل الظاهر بحسب متفاهم انهم قد لا ينفك عنه هو ما يؤيد القول المذكور وثاناً ان تلك الأوامر هي الدلالة على كون تلك الأعمال عبادة مطلوبة
للشارع فيعلم بذلك كون تلك الألفاظ مستعملة في تلك العبادات فلو لم يدل على مطلوبيتها لما علم كون تلك الألفاظ من أسامي العبادات وان ذلك
من الأمور التي لا تحتاج فيها إلى التمسك بعرفتها كون تلك الأفعال عبادة يمكن الرجوع في معرفة استعمالها المطلوبة من جهة اللفظ والبرهان
من عدم صحة تعلق الأمر بها كما هو المسمى هذا بالنسبة إلى الأوامر الابتدائية التي يستفاد منها أصل المطلوبة وأما الأوامر المتكررة الواردة بعد
كون تلك الأفعال عبادة مطلوبة فهي أيضاً لا مانع في ورودها فانها كالأوامر الطاعة مع أن الطاعة فيها إيجاباً لاجاد الفعل هو موافقة الأمر فغاية الأمر ان تكون
مؤكدّة وأما سابقة لاجل ذلك فثاناً ان تعلق الأمر بها يفيد كون ما تعلق به واجباً ان كان الأمر إيجابياً او مندوباً ان كان مندوباً وذلك لا يستفاد
من مجرد ملاحظة الألفاظ المذكورة فانها انما تدل على المطلوبية في الجملة لا في الأعم من الوجوب والندب قد يناقش فيه بان غاية ما يصح به من ذلك كون
الأمر الإيجاب والندب مفيداً وأما ان كان اللفظ الدال على المطلوبية عام من الوجهين بان يدل على مطلوبية التوجهات فالإجابة على حاله ان المعرض كون الفساده
المعرضة مفيدة لذلك أيضاً وقد وقع ذلك كثيراً في الأدلة الشرعية فأمسها انما لو كانت موضوعاً لموضوع الصحة لزم دخول وصف الصحة في مفاهيمها
وهو بين الفساده فهو كونها من عوارض وجودها في الخارج وبذلك لا يفسد أخذ مفهوم الصحة في مدلول تلك الألفاظ حتى يرد ما ذكره من المدعى
الموضوع له هو الأفعال الجامعة للأجزاء والشرائط وهي من أجزائها شأنها الاتصاف بالصحة عند وجودها في الخارج ولا يلزم من ذلك أخذ مفهوم الصحة في
الموضوع له مظهر فضلها عن ما يعنون الجزئية كما نوه في الاحتجاج والتعبير عن المدعى بان تلك الألفاظ موضوعة للصحة انما أويد به ما ذكرنا بحسب
الصحة عنواناً لتلك الماهية المستجمعة للأجزاء والشرائط سادساً انما لو كانت موضوعة للصحة لزم دخول الشرط في مفاهيم تلك العبادات فلا بد في
بين أجزائها وشرائطها انما لا يجمع اذن في مفاهيمها وهو فاسد بالاجماع وقد اشار إلى ذلك بعض من هو كسابق في غايته انهم من الفرق الذين بين
أخذ الشيء جزء من المفهوم وقد بينه على ان يكون الفيد خارجاً عن التقيد داخل واقعياً ما يلزم في المقام هو الثاني والفرق بينهما وبين الجزئية في حال الوضع
وان شرطاً في لزوم الانتقال إليها عند تصور المفهوم على سبيل التفصيل بذلك يفرق في الحال بينهما وبين الشرط العقلية الخارجية مما لا يمكن ان يفرق
حصول المفهوم في الخارج إلا بها حيث لا يلزم الانتقال إليها من تصور الشرط بها أصلاً بل يمكن ان يفرق في الحال بينهما أيضاً كما لا يلزم من القول بوضعها
للصحة ملاحظة الشرط أصلاً ولو لم يكن في الموضوع له ان قد يكون المصروف في الوضع هو تلك الأجزاء من حيث كونها أحسن مطلوباً ومن حيث كونها
صحيحة صفة للدلالة وتكون ذلك فغاية الأمر ان لا يمكن وقوعها في الخارج الأعم استجماعاً للشرائط ولا بد من ذلك بالانتقال إلى الشرط بتوسطها انما
قد يتبع بعض الأفاضل هذا القول بما مر منها اتفاق الفقه على ان كان الصلوة هي ما يجل الصلوة من أجزائها بعد الوضوء او من أجزائها ان لا يمكن
دراة الركوع مثلاً عند الاعتصام أو لا ينبغي كونه منها غير مع ذلك يعد كونه حقيقة لا صورة لكونه موضوع عدم بطلان الصلوة بإيجاب العادة

كذلك

الفقرة وحكم بعضهم بفصل ما زعموا من صحة كافي في ذلك غاية الامر انه يحكم بصحة العقود والابقاء على كل من قاتل لادبائه بالنسبة الى من لا
 مقدم اليه ولا يجري ذلك في سائر المقامات كما كانت في القمارات والتجارات وكثير من الاحكام في الاشكال من جهة حاصل قطعها بعد تسليم ما ذكره الكفاية بالصحة عند
 حال منع نعم اذا لم يكن مكلفا في حكم الشرع بالعلم به بان لا يكون تكليفه شرعا ولو انما في حقيقة صحة ما ذكره الحكم بفصل شرعا كما في صلوة الخافين فان بدلوا جهرا
 في تحصيل الحق وتلقاها بامكان عدم الوصول الى الحق ادغابة الامر مع عدم ورتبهم في عدم الاثبات بما يتفق بهم من التكاليف الواضحة وذلك لا يقتضي تعلو
 القانوي بالاثبات بما زعموه كما هو الحال بالنسبة الى سائر الادبانه واما اذا كان ذلك مطلوبا منه في الشرع كما في الاحكام القاتلة واجبا على اهل الحق بالنسبة
 الى ذلك فمجهول من قبله ومنه عدم اندراج ذلك في الصلوة مع مخالفة الواقع محل اشكال لصحة صلوة شرعا بالنظر في تكليفه الثاني في الموضوع من
 المتقدمين المشهورين فلا يبعد شمول الصلوة للصحة لها كما سيجي الاشارة انتم مع الضرر عن ذلك انه يلو على ما ذكره في شكل الحال في ذلك بنا
 على القول بوضع تلك الاشارة للامر ايضا بنظر الى ان المفهوم عرفيا بمسما المقام المفروض في الصحة ولذا حكم بخرج معلوم الفضايلة ولو بالنظر في مقتضى التاكيد
 اذا عرفت منه مخالفة كما خرج فنقول انما الحكم بفصل الفعل مع عدم موافقه لعدم الاعتقاد ولم يكن عالما من الخارج بكون ما بان به موافقا لما يعتقدون
 صحة فعل المسلم فاصبه بصحة كل ما يمكن ان يكون بصحة ما بان به ويكون دافعا عنه بين وجهين في كيف يمكن الحكم بوجهه عن اشتغال بغيره في الواقع البيع
 الثالث في كونه متعلقا للتدبر كون التدبر الابداء للمندبر ومجته صدق اسم الصلوة على ما ان به لا يقتضي حكمه بالصحة لكونه من متعلق التدبر والقول
 بان التدبر لمعلوم من وجهه عن الشيء هو ما علم مخالفة لما يعتقدون في غير مندرجا تحت الاطلاق بين لفظة الموضوعات انما كانت على خروج ذلك مما هو
 عنده من غير مدخله لنفس العلم في ذلك فاما العلم في ذلك فاما العلم به بطريق اليه فان لم يكن هناك طريقا الى ثبوت انفسا ولا الصحة ونسب لوقف الحكم
 بالصحة فظهر من ذلك ما في قوله ان ذلك هو غاية ما دل التلبيح على فخره من متعلق التدبر وجعل ما ذكره من صحة حكمه بوجوب الادوية مع عدم علمه بموافقة
 له في ما علمه من حيث كلف يمكن القول بصحة القدوة في صحة اسم الصلوة عليه والمفروض عدم قضا اصل ولا غيره بصحة على الوجه المذكور من كون احتمال
 فشا في ذلك الشارع مكان الاحتمال صحة من غير فرق مع وضوح اعتبار صحة صلوة الامام وفي ذلك الشارع في صحة الاتهام فان لوجه البتة المند كوا بغير احد
 الوجهين المنقذين هذا والوجه في القول بالتفصيل بين الاجزاء والاشراط اما في اعتبار الاجزاء فيما رتبنا الاشارة اليه من ظهور عدم امكان تحقق الكل مع
 انقضاء الجزاء فان تحقق الجزئية لم يعقل صدق الكل حقيقة بدونه واذا شئت في حصوله او في جزئية مع عدم وجوده لم يمتثل في صدق لكل واقعا
 في عدم اعتبار الشرط في ظهوره في الشرط على ما هيته المشرقة كيف ولو كانت مندرجة فيه لما تحقق فرق بين الجزاء والشرط فان وضع اللفظ بالشرط
 كان مفاده هو ذلك من غير اعتبار الشرط في دالوله وعدم انعكاس المشرط بحسب الخارج على الشرط لا يقتضي اخذ في معنى ومرة غاية ما يقتضي به ذلك الضمان
 وجوده بدونه وذلك مما لا ريب له باعتبار في موضوع اللفظ وفيه ما عرفت مما اقتضاه انما ما ذكره من عدم تعقل الحكم بصدق لكل بدل من الجزاء
 الثالث في فيما توضح القول فيه في توجيه الكلام القائل بوضعها للائحة فلا حاجة الى تكراره واما ما ذكره من لزوم اندراج الشرط في ذلك على من اعتبارها في تقدير
 ما اشترنا اليه من الفرق بين اعتبار الشيء جزء واعتباره شرطا فان المحل في الاول ادراج في الموضوع له ودخوله فيه والمعتبر الثاني هو تقدير الموضوع له
 واما تفصيل الشرط فمما جرت عنده مع الضرر عن ذلك فلا يلزم من القول بوضعها للصحة مقام اعتبارها من كل من شرطها بخصوصها في المفهوم من اللفظ لا مكان
 بوقوعها لتلك الاجزاء من حيث انها صريحة ومبرزة للذات وتوحيها وحقوق حصولها في الخارج على حصول تلك الشرط من غير ان تكون معتبرة بحسب
 في الموضوع له المقام الرابع في بيان اثر النزاع في المسئلة فمما وعدة التمرة المنفردة على ذلك صحة اجراء الاصل في اجراء العبادات والشرط فانها انما
 ثبتت على القول بوضعها للائحة دون القول بوضعها للصحة على القول بالتفصيل بين الاجزاء والشرط بفصل بينهما وتوضيح المقام ان اشكال المتعلق
 بالاجزاء والشرط بفصل بينهما ان كان فيما اشك مع انقضاء في التسمية ولو على القول بوضعها للائحة نظر في وضوح اعتبار القائل بجزاءه وشرطه في التسمية
 لتعقوب التسمية فلا يمكن اجراء الاصل فيه على شيء من المندربين لتحقيق اشغال الذمة بالمسعى وعدم حصول العلم باذنه من دون ذلك من جهة اشكال
 المفروض واما اذا علم بحصول الشيء على القول بوضعها للائحة وحصل اشكال في اعتبارها في الشرط في تحقق الصحة فالقائل باللائحة ينبغي الاصل نظر الى
 اطلاق الكلف من غير ثبوت التقييد بخلاف القائل بوضعها للصحة لاجال المكلف بعنده وعدم العلم بحصول المسعى من جهة الاعم العلم باستحباب
 جميع الاجزاء والشرط باعتبارها في الصحة والاشكال في اعتبار اجزاء والشرط في الصحة يرجع عنده الى اشكال في الجزاء والشرط باعتبارها في التسمية كما في الوجه الاول
 فلا يجري هذا الاصل عند لقضاء اليقين بالاشغال باليقين بالفراغ ولا يحصل الاعم الاثبات بما شئت في جزئية ومبرزة وتلك ما يمكن ما يشي
 قلت لا شك في كون مطلوب الشارع والمأمور به في المشرقة انما هو حصول الصحة لوضوح كون الفاسدة غير مطلوبة لله نعم بل مبنوعة له لكونها بدعة
 نافية عن الدين بين القولين مع حصول اشكال في جواز الصحة من جهة اشكال فيما اعتبر فيها من الاجزاء والشرط قلت لا ريب ان العلم بالصحة انما يحصل
 من ملاحظة الاوامر الواردة فاما بعد متعلق الامر ولو بالنظر في الظل من غير ان يثبت فساده بحكم بصحة ان ليست الصحة في المقام الاموافقة الا في اربعة
 عند تاسمي الصلوة وتعلق الامر بها فمضى ذلك بصحة جميع افرادها وانحاء وقوعها حصول تلك الطبيعة بها الا ما خرج بالذليل واما ما تحت الصحة
 على بطلانها فيثبت الصحة ان بملاحظة اطلاق الامر وعدم قيام دليل على انفسا نظر الى حصول المأمور به بذلك بملاحظة الاطلاق ولا يجري ذلك
 القول بوضعها للصحة لاجال المأمور به بعنده فكون المطلوب الواقع هو الصحة لا يقتضي اجمال العبارة حتى لا يثبت بملاحظة اطلاق الامر بها صحة
 في التسمية فان قيل ان العلم الاجمالي بكون مطلوب الشارع هو حصول الصحة بوجوب تقييد تلك الاطلاقات بذلك فيحصل اشكال في حصول المطلوب
 به لا وهو قبل التقييد بالاجمالي فلا يمكن تحصيل العلم بالامثال بحسب الظاهر قلت قبل ظهور ما يقتضي بفصل بعض الافراد من ضرورة واجماع اوردوا
 ويحتمل فلا علم من انفسا شيء من الاقسام بالترتيب بالتقييد فلا بد من حكم بصحة الكل بعد ثبوت انفسا ولا البعض يقتضي على مقدار ما هو في الدليل

التكليف

البينة

من الترتيب
 في المسائل

عليه وحكم في الباقي بمقتضى الأصل المذكور فلا يقتيد هناك بالجمل من الجهة المذكورة ويتضح ذلك بملاحظة الحال في المعاملات فان حكمه تعالى بجعل البيع
وامره بالوفاء بالعقد ليس بالنسبة في الفاسد ومع ذلك لا مجال في ذلك من تلك الجهة لقضائه بصفحة كل البيوع وجوب الوفاء بكل من لعقودنا بحكم
بفشاء شيء منها الا بعد قيام الدليل على اخلاله من الاطلاق والعموم المذكورين فح يقتصر على العقد الذي ثبت فساد به بالدليل نعم لو فاد دليل اجمالي
على فساد بعض الافراد وادار بين مرتين او امور لم يمكن معه الاخذ بنحو الاطلاق وهو كلام اخر خارج عن محل الكلام وربما بقي بجريان الأصل في اجزاء العبادات
وشرائطها بناء على القول بوضعها للصحة بقية لدعوى خلاف ما دل على حجة اصلية البرائة والحكم ببرائة ذلك في ان يعلم الشغل الشمولي اذا علم الاشتغال
في الجملة او لم يعلم بالمرة والتحقق خلافه فان الظاهر الفرق بين الصورتين وما دل الدليل على حجة اصلية البرائة بالنسبة اليها اتمام الصورة الثابتة وما دل
اليها من الصورة الاولى بالامرة وبان تفصيل القول في ذلك عند الكلام في مسألة البرائة وقد ظهر مما اشترنا البرائة ولو لم يكن هناك توقف في صحة الاصل
ببعض اجزائها لكانت العبادة على بعض اجزائها في الزكوة صحيح اجراء الأصل على القولين حسب ما بان تفصيل القول في محله انتم هذا ولا ينبغي عيب على احد
ما قرناه ان الأصل في المسئلة بحجة البرائة مع القائل بوضع تلك اللفاظ للصحة او فاضل عن قيام الدليل على شيء من الطرفين وعدم غرض شيء من
الجمل المذكورة للقولين وان لمز التوقف في تعيين الموضوع له نظر الى وضوح عدم اجراء الأصل في تعيين موضوعات اللفاظ لكونها من الامور
التوقفية المتوقفة على توقف الواضع ولو على سبيل المنة فلا وجه لاثباتها بخبر الأصل كما مرنا الاشارة اليه والظاهر ان مقتضى اشكال فيه وكلام واما ما
الى ملاحظة تفريع الدلالة فلا بد من الاتيان بما شئت في جزئية واشطية ليعمل اليقين بتفريع الدلالة بعد تحقق الاشتغال حسب اشترنا البرائة
تفصيل القول في محله وما يستغرب من الكلام ما ذكره بعض الاعلام في المقام حيث حكم باجراء الأصل فيما يشك فيه من الاجزاء والشرائط على التمام
واسقط الثمرة المذكورة بالمرّة من البين وحصل كلامنا اذا تدبّعنا العبادات والادلة وتصفحنا المدارك الشرعية على قدر الواسع والظافة ولم يثبت
عندنا الاثبات بخصوصية العبادة وشرائطها خاصة لها حكمنا بانه لا يعبر في تلك العبادة الا تلك الاجزاء والشرائط الثابتة عندنا فان ادعى احد جزئية
شيء وشرائطه من غير ان يقيم عليه دليلا قطعيه النفس اليه دحضناه بالأصل ولو قلنا بكون تلك اللفاظ اسما للصحة الجامعة لجميع الاجزاء وشرائطها
الصحة وذكرنا وجهه في البرائة وثبت هناك جزاء وشرائطها على ما عليه وحصل النقل بالنسبة اليه لثبوت الدواعي الى النقل وتحقيق الحاجة بالنسبة
الى الكل ولا فرق بين اجزائها وشرائطها في توفر الحاجة الى كل منها فكما حصل النقل فيما وصل به بنحو حصوله في غيره ايش على فرض ثبوته في الواقع وعدم
وصوله اليها مع عظم الجدوى في دعوى البلوى ليل على العدم واستشهد بذلك بان اكثر لفظة او الاصوليين قائلون بكون تلك اللفاظ اسما
للسمعة كما هو من تتبع الكتب الاصولية مع انهم لا يوافقون الاصل في العبادات بالنسبة الى الاجزاء والشرائط من غير ان يظهروا من ملاحظة كتب الاستدلال
سوى بعض المناخرين منهم فلا يبعد دعوى ثقافتهم عليه والظن ان السرفه هو ما يبيناه ثم اورد على نفسه بانه مع ملاحظة ذلك لا يكون عدم اعتبار ذلك
او التفرع مشكوكا فيه كما هو المفروض للظن بعد مدح واجاب بان حصول الشك مما هو في قول الامر فاما بعد التتبع في كلمات الشارع والافتات الى الأصل
فلا ريب في جبريها فاما اوله فلا ريب ان مقتضى عدم وقوع التفرع في شيء من اجزاء العبادات وشرائطها لقضاء دعوى البلوى في عظم الحاجة والجدوى بعد تحققها
منها على العلماء المتقنين الباردين وسعهم في تحصيل احكام الدين اذ لو جاز ذلك بالنسبة اليهم لجاز بالنسبة اليها بالطريق الذي في فساد من او غير ذلك
واما ثانيا فلا ريب في دعوى دعوى البلوى بجميع اجزاء العبادات وشرائطها على جميع الأحوال متنوعة كيف وكثير منها انما تحقق الحاجة اليه في موارد خاصة نادرة كما
في زيارتهم بعد العجز عن تحصيل الثواب احكام اللباس بالنسبة الى غير المتمكن من التوب لظهورها عند استلزام العودة بالبين ونحوه عند تعدد المستر
بالحق وحكم القبلية في حال الاشتبا وعدم التمكن من الاستعلام ولو على سبيل الظن الى غير ذلك من المسائل الكثيرة المتعلقة بالامور والشرائط المعبرة في
الصنوة حال الضرورة بما لا يتحقق عادة الا على سبيل التدرج وهكذا الحال في غير ما من العبادات واما ثانيا فلا ريب في مجرم عموم البلوى في بعض ثبوت
الحكم عند غائبة الامر ووجه في الغيبة وادانها لانتبؤة الرواية ويجوز ذلك بثبت الحكم عندنا لما فيها من الكلام سند ودلالة وتعارضها كما هو
الحال في معظم تلك المسائل ووقوع التشاير فيها من الاواخر والاولى وح فمن اين يحصل الظن بالحكم كجزم عدم قيام الدليل عليه عندنا كيف التصرف في
الوجه انتم قاضية بخلافه في كثير من تلك المسائل ولا مفرج الا الى الرجوع الى الأصل والحاجة بعد حصول الشك من ملاحظة الاقوال والادلة المتقنا
واما ثانيا فلا ريب في القول بحجة عدم الدليل وانه دليل على العدم والوجه المذكور الذي قرره عن ما استدلو به على حجة الامر المذكور ومن
الذين ان ذلك على من فاد تملظن من قبيل الاستدلال الى مطلق الظن ولا حجة فيه عندنا الا بعد قيام الحجة عليه من البين عدم انداج شيء من الظن
الحاجة التي ثبت اعتبارها والرجوع في استنباط الاحكام الشرعية اليها ولعلنا خفاء الحكم للفتن الواقعة وذهاب معظم الروايات الواردة عن أهل
بيت العصمة في غيبة الظهور فكيف يمكن الاعتماد على مجزئة ذلك الظن الضعيف على انه لو لم الاستدلال الى عدم وجدان الدليل على ذلك فهو ما اتهم عند
فقدان الدليل بالمرّة واما مع وجوده في الجملة مع تعارض الادلة فلا وجه لاصلاحها اشترنا البرائة نعم انتم انتم دليل اصلية البرائة بحججهم في الموارد المنفردة
ذلك وجهها وهو كلام اخر لم يستدل به القائل المذكور والظاهر ان مقتضى عدم الحاجة معه الى ما ذكره نعم للفقهاء لا سيما حاشا لله نعم مع محمد وال لا يحد كلام
في المقام بالنسبة الى خصوص ما قد يشك في من الاجزاء والشرائط بما لا يبرر به نص لا رواية ولا تعرض للاصحاب لان خلافه في كتابه ورسالة فتن
العدم وجوب الاحتياط في حصول العلم العادي من عدم اعتباره او قيام الاجماع عليه كان من المعلوم انه لو كان ذلك شطرا او شرطا لغرضه واشترنا
اليه ولا خلاف في ورود رواية تدل عليه فان لم نعلم في الروايات وكلمات الاصحاب على عين ولا اشركنا بعد من رددت حجة الاحتياط في اعتبار الروايات
والشرائط المشكوك فيها لا يخرج عما هو من كونه في الروايات وكلام الاصحاب حتى لا يشك الامر في الاحتياط اذ قد يفسر الامر مع الغرض عنه في زمان الاستدلال ويؤول
الى الاتيان بعبادة خارجة عن الطريق لما لو من غير ما يشك في الحال فيه من جهة اخرى فلا معقول على تلك الاحتمالات الواهية ولا تجب مراعات الاحتياط من تلك

بصحة

الجهة وهذا كلام اخر غير بعيد عن طريق الفقه والنظم الكلام في المرام برسم امور احدثها ان لصحة الماخوذة في المقام هل هي لصحة الواقعة على الواقعة
 كلام الواقعة والصحة الشرعية سواء كانت حاصلة بموافقة الامر الواقع والظاهر في فندرج هذا الفعل الصادر على سبيل التقية الخالف عليه في الواقع
 في الموارد التي حكم الشرع وكذا الافعال المختلفة باختلاف فتاوى المجتهدين وان لم يتحرك من تلك الافعال عند مخالفتها نظر الى ان كل من تلك الافعال
 محكوم بصحة شرعا قد دللنا على ذلك على قائله من تلك المجتهدين مقلد فندرج الكل فيما يشمله سائر تلك العبادات وان قطع بعدم موافقة الجميع للحكم
 الاول في الثابت بحسب الواقع وجهان وجههما الاخر في ذلك الحكم كل مجتهد باء المجتهد الاخر ومقلد القضا المطوعة منه بحسب الشرع وان كانت فاسدة لو
 وقعت منه من مقلد حسب بان تفصيل القول فيه في محله ان هذا بالنسبة الى اختلاف الاحكام من جهة الاختلاف في الاستنباط اذا تعلق التكليف بالامر
 بين ذلك على فرض مخالفة الواقع دون ما اذا لم يتحقق هناك بتكليف ثانوي به وان قلنا بعدم ودية الفاعل على فرض بطل وسعد وفقدان لثبات الامر
 القاضي بصحة ولو في الظاهر كما يجب ببياننا الله واما الاختلاف المحاصل من جهة لموضوعات فان كان الحكم فيه دائرا بحسب الواقع مداد ما دل عليه الظاهر
 الشرعية في ابيات تلك الموضوع كما هو الحال في القبلة في بعض الوجوه والظن المتعلق بازاء الوجبات عن الاركان في الصلوة فالظن الحكم بالصحة واندرج
 الفعل في تلك العبادات وان خالف الحكم الاول واما ما كان الحكم فيه دائرا مداد الواقع وان ينط الحكم ظاهر بمداد دليل الذي جعل طريقا اليه فلا يبعد
 القول بالخروج عن المسمى مع المخالفة وقد يفصل بين صورة انكشاف الخلاف وعدمه وما اذا علم بخلو احد الفعلين والافعال المحصورة عن الامر المعبر في صحة
 وعدمه منع عدم الانكشاف بخلاف وعدم العلم به على النحو المذكور يقال بحصول الطبقة وانصافها بالصحة الشرعية فندرج الحكم في العبادات المخالفة
 ان كان على خلاف ذلك بحسب حكمه الاول بخلاف صورة الانكشاف ودوران المانع بين فعلين وافعال محصورة كالودون الجذابة بين شخصين فلا حكم
 معه بصحة الفعلين وان حكم بصحة كل منهما في صحة الشرع بالنظر الى المتلبس به وبالفصل الكلام في ذلك بمقام اخر لعلنا نشير اليه في بحث دلالة الامر على الفاعل
 انشترقا ثابته انه يمكن ابراء البحث المذكور في غير العبادات اما ثبوت صحة الشرع بمعنى جدي كالعقار والاباء والتخلع والعبادات ونحوها بدأ على استعمال الله الملك
 الاطلاق في غير المعاني للقوة فيقوم احتمال كونها اسامي مخصوصة لصحة منها والاعم منها ومن لفاسدة وكان الاظهر فيها ايضا الغنصا من الصحة وتجرى
 بالنسبة اليها كغير من لوجه المذكورة وتفرع عليه عدم الحكم بقبول تلك الموضوعات لاعم قدام الدليل على استعمالها المجرى والشرط في الصحة في غير
 او شرع عنها بغير الاصل حسب بان بيانه انشترقا ثابته انها انقضت الشبهة في السالكات بكون عقد البيع وغيره من العقود حقيقة في الصحة بخلاف في الفاعل
 لوجود خواص الحقيقة والحجاز كالتبادر وعدم صحة السلب عن تلك من خواصها فان من ثم حمل الاقرار به عليه حتى انه لو ادعى اذلة الفاسدة لم يسمع لجامعا
 ولو كان مشتركا بين الصحيح والفساد لقبيل تفسيره باحدهما كغيره من الالفاظ المشتركة وانقسامه في الصحيح والفساد اعم من الحقيقة وفال انشترقا الاول في
 القواعد الماهيات المجعلة كالصلوة والصوم وسائر العقود ولا يطلق على الفاسد الا لوجوب المضى فيه وظاهره ايضا كون العقود حقيقة في خصوص
 الصحيح وقد يشكل ذلك بانه بناء على ما ذكره كون لفاظ المعاملات مجعلة كالعبادات متوقفة على بيان الشارع لها لافرض استعمالها دون في غير معناها
 اللقوى فلا يصح الرجوع فيها الى الاطلاقات العرفية والاضاع للقوة والقول بكونها موضوعة بحسب اللغة والعرف هو خصوص الصحيح الشرعية في الفاعل
 لظهور ما فاجره بين الامرين مع ان صحة الرجوع فيها الى العرف واللقوة ما طبقت عليه لامة ولا خلاف في ظاهره بين الخاصة والعامة ففقدت ذلك هو عليها
 على اعم من الصحيح الشرعي غير فلا يتجه القول بكونها حقيقة في خصوص الصحيح ولا يوافق ذلك طباقه على ما ذكره ولذا فرض جماعة من المتأخرين بكونها
 حقيقة في اعم من الصحيح والفساد لوجه انضامها الى الصحيح فمقتضاها ان الاطلاق به فيكون التبادر المذكور اطلاقا ثابته ان اشياء من حل الاطلاق على الفاعل
 الكامل ومن جهة فمقتضاها ان المقام او ظاهره ان المسلم به وبشكل تلك ايضا بان الظاهر فيها ان ذلك من نفس اللفظة في الاطلاقات وانما الاستدانة في غير اللفظة
 المنشئة في غاية البعد ولذا يصح ذلك سلبها عن الفاسد عند التمسك في الاطلاقات بل صحة سلبها بالنسبة الى بعضها في غاية الظهور مع ان اطلاق تلك الاسامي على ذلك
 كغيره من غير فرق فالظاهر ان يقر بوضعها لخصوص الصحيح الى المعاملة الباعثة على النقل والانتقال ونحو ذلك مما قرره له تلك المعاملة الخاصة بالبيع والمعاينة
 والتكاح ونحوها انما وضعت لتلك العقود لباغثة على الاثان المطوية منها واظهارها على غيرها ليس لان جهة المشاكلة او نحوها على سبيل الجواز لكن لا
 يلزم من ذلك ان يكون حقيقة في خصوص الصحيح الشرعي حتى يلزم ان تكون توقيفية متوقفة على بيان الشارع لخصوص الصحيح منها بل لمراد منها اذا وردت في كلا
 الشارع قبل ما يقوم دليل على فسادها هو العقود الباعثة على تلك الامار المطوية في المتعارف بين الناس فيكون حكم الشارع بجعلها او صحتها او وجوب
 الوفاء بها فاصحاب ترتب تلك لان عليها في حكم الشرع ايضا فنطبق مقتضاها العرفية والشرعية واذل الدليل على عدم ترتب تلك الاثار على بعضها خرج ذلك
 عن مسئلة تلك المعاملة وحكم الشرع وان صدق عليه اسمها بحسب العرف نظر الى ترتب الاثر عليه عندهم وح عدم صدق اسم البيع مثله عليه حقيقة عند
 الشارع والمنشئة لانه في صدق عليه عند اهل العرف مع فرض اتحاد العرفين وعدم ثبوت عرف خاص عند التمسك او المفروض اتحاد المفهوم عند الجميع فلما
 الاختلاف هناك في المصداق اهل العرف انما يكون بصدق ذلك المفهوم عليه من جهة الحكم بترتيب الاثر المطلوب عليه انما يحكم بعدم صدق عليه بحسب
 الشرع الحكم بعدم ترتب تلك الاثر عليه لوانكشف عدم ترتب الاثر عليه عند اهل العرف لان قبل الشارع لم يحكم عرفا بصدق ذلك عليه ايضا كانا البيوع افعال
 في حكم العرف فاجبة عندهم عن حقيقة البيع فظهر ان الامانات بين خروج العقود الفاسدة عند الشارع عن تلك العقود على سبيل الحقيقة وكون المرجع
 تلك الالفاظ هو المعان العرفية من غير ان يتحقق هناك حقيقة شرعية جديدة فتم جدا قوله وقد احالنا شرعنا اذ لا يستحال مخالفة الحكم كذا في الاصل من
 الحكم كما يدل عليه ما احتجوا به من ان ذلك مع القرينة كان تطويلا بل اطلاقا والا كان محلا بالثبوت فاما الوجوه المذكورة كاصال الدعوى فمالا
 بجاذبتي لوضوح فوايد الاشتراك ووجود القواعد في استعماله مع القرينة وعدم اخلاله بملق الفهم مع مجردين عن اقرار على انه قد يكون الاجمال
 مطلوب في المقام مضانا الى انه مبني على كون الواضع هو الله سبحانه ومن يستعمل عليه في اللغة المحكية واما لو كان من مجرى عليه ذلك فلا يستعمل

الكلام في
المنشئة

ان يقع منه ذلك على انه قد يقع ذلك من جهة تعدد الواضع وعدم الملازم اذ قد يقع ذلك في القائلين بامكانه من منع من وقوعه في قول ما
من المشتركات في الحقيقة والمجاز وغيره وهو يقتضي لا موجب وفي القائلين بوقوعه من بين هب في وجوبه مستندة بما وهذا بين مما مر ثم قد يقع
بوجوبه بمعنى كونه مقاضيا للحكمة لقضائهما بوجوب الجمل في اللغة نظرا الى سبب الحاجة اليها في بعض الاحوال وما فيه من فوائد لفظية ومعنوية
قوله اذا كان الجمع بين ما يستعمل في المعاني ممكنا قبل ايراد بان يكون المعنى اجتماعا اجتماعا في الازالة بحسب استعماله لغيره فالمراد بغيره ما لم يبعد
الجمع بينهما في الازالة كما استعمال الامر في الوجوب التهديد ولو بالتبعية في شخصين لا يبعد به ما يستعمل اجتماعا عطف الا لا استعماله في غير ذلك وفيه
ان الوجه الحكم بعدم إمكان الاجتماع اذ عدم معهود استعماله في ذلك لا يقتضي بالمنع منه مع وجود المعنى ومن البين ان كثيرا من المجازات مما لا يركب جارية
في كلام العرب القديم وكما نوافر قوتها واما فترجها المناظر ونحوها لا يركب كيف لو بين على ارجح المتركة عن عمل البحث لم يبق هناك محل للترافع
لوضوح متركة استعمال المشترك في معنيين من اصله اذ لم يحد شيئا من ذلك في الاستعمالات الدائرة ولو ورد من ذلك شيء محقق في كلامهم لكان
ذلك من قوى دلالة المجازين فلم يستدل به احد منهم في ثبات الجواز فلو قطعنا النظر عن فقه عدم وروده في كلامهم فلا قل من عدم تحقق الوردية
فلا يكون هناك موضع يعرف كونه من محل الخلاف مع لغز عن ذلك فتركة الاستعمال لا يمنع من استعمال الحقائق والقول بكون الاستعمال المذكور
حقيقة ما مضى او في بعض النسخ من الاقوال المعروفة في المسئلة فلا وجد ان لا اعتبارا لعدم المتركة في محل الترافع وقيل اذ يلزم ما لا يمكن اذادتها
معان في اطلاق واحد استعمال صبغة الامر في الوجوب التهديد وكذا اذاد ذلك بالتبعية الى شخص واحد وفصل واحد واما واحد نظرا الى استعمال
اجتماع الامر انتهى كل هذا اقلنا باستعماله اجتماع الامر انتهى بناء على كونه من قبيل التكليف لمحال لا التكليف بالتحكيم ولو قلنا بالتبعية
فلا مانع من جهة نفس الاستعمال الذي هو صيغة الكلام في المقام غايبة الامر عدم وروده في كلام الحكم وكذا الحال في استعمال اللفظ في الصدد من جملة
يمكن تنقيحها في الخارج كما في قولك همد في القرء اذ اردت به الظاهر والحض معا فان عدم جواز الاستعمال من جهة لزوم الكذب في اللفظ فلا
منع من جهة نفس الاستعمال الذي هو المنفرد في المقام كيف ولو قيل بالمنع من الاستعمال لاجل ذلك لجرى في استعمال سائر اللفاظ اذ لا يرد بان في
الواقع ومن البين ان احدا لا يقول بدارا لا يخلط بطلقة المدلول للواقع وعدم صحة استعماله للغة وعدمها هذا اذ اراد بامكان الجمع
في الازالة من جهة صحة اجتماع المعنيين مجتنب اذ اراد بصحة اجتماع الازادتين بانفسهما كما هو قضية ما ذكرناه او لا فله وجهان ثم ما رجعوه
من الاستعمال الا ان عدم قابلية المعنيين اجتماعا ليس مانعا في نفس الاستعمال بل لعدم إمكان حصول المعنيين في نفسهما ولو ادعى بلفظين في اللفظ
في من جهة اللغة ولا مدخلية اجتماعها في الازالة من اللفظ الواحد فلا يكون للتقيد به كبره مدخلية في المقام وكان الاولى تفسير ذلك بما اذا كان
المعنى مما يختلفان في الحكم اللفظية ولم يمكن اجتماعها في الازالة بحسب ما يلزمها من اتواع المختلفة كما اذا كان اللفظ نا لنظر الى احد المعنيين
بالنظر الى الاخر فلا احر فادكان اللفظ بالنظر الى احد المعنيين مرغوعا بالنظر الى الاخر منصوبا او مجردا مع ظهور الاعراب فيه قوله ثم ان القائلين
بالوقوع على قول قبل تحقيق المرام وتفضيل ما مر على الاقوال من النقص والبرام لا بد من تبين محل الكلام وتوضيح ما هو المقصود بالبحث في هذا
المقام فنقول للمشرك على ما ذكره اطلافا احد هان يستعمل في كل من معنييه ومعانيه منفردا ولا كلام في جوازه ولا في كونه حقيقة وهو الثاني
في استعماله ثانيا ان يستعمل في احد المشتركين بين معنييه ومعانيه كالامر المستعمل في الطلب على القول باشتراك المعنيين في الوجوب انتهى منه
الاطراف على مفهوم المستعمل في ذلك اللفظ كاطلاق زهد على المستعمل بحسب ما ذكره في معنى العلم ولا فاما في كون ذلك مغايرا للمعنى الموضوع
للفظ فيجوز وجود العلامة المستعملة للتجوز وليس مجرد كون ذلك قد اراد مشتركا كافي في صحة التجوز فاما بغيره من بعض الازاد من صحة الاستعمال
على القول المذكور ومما كثر في ثنائها بطابق على احد المعنيين من غير تعيين في معنى الى السكائي انه حقيقة فيه وحكي عنه في المشترك كما اقره مثله ولو كان
لا يجوز الظاهر للحض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهوم ما دام متسبا الى الوجود مع كونه متساويا الى الوجود
التبادر الى الفهم والتمسك ومن دلائل الحقيقة قول الخلاق المشترك على احد معنييه اما ان يكون باستعماله في مفهوم واحد او في مصداقه وعلى الاول
فكل من المعنيين ملحوظ في المقام الا انه ما حوز قبل فاما استعماله في معنى مفهوم واحد فالقيد خارج عن المستعمل فيه والتقيد داخل فيه على نحو المعنى في
العدم الخاص لفتنا الى البصر فليس خصوص كل من المعنيين مما استعمال لللفظ فيه ووجه فاما ان يرد به المفهوم الكلي الشامل لكل منهما اذ يرد بهما
على سبيل الابهام بان يجعل له الملاحظة احد معنيين على سبيل الترتيب والجمال فيدور بينهما والفرق بين الوجهين ان الاول من قبيل المطلق
فحصل الامتثال بكل منهما والثاني من قبيل الجمل فلا يقتضي التكلف بالاعتدال وعلى الثاني فاما ان يكون المستعمل في احد المعنيين المفرد
سبيل الابهام والاعمال بحسب الواقع فلا يكون متعينا عند التكلم ولا مخاطبا ويكون متعينا بحسب الواقع عند التكلم الا انه يكون متعينا عند مخاطبة
الى تقدير الوضع عدم قيام القرينة على المعنيين الاول باطل اذ استعمال اللفظ في المعنى وجوده لا يقتضي ان يتعلق بالمعنى كذا في هذا الفرع
ان المفروض عدم استعماله واقفا في خصوص شئ من المعنيين الا لكان المستعمل فيه معينا بحسب الواقع ولا في مفهوم واحد ما الشامل لكل منهما كما هو المفروض
فلا يتصور استعماله على القول المذكور وكل من الوجوه الثلاثة الباقية مما يقع استعمال المشترك فيه وانت جبر بان الوجه الاخر هو الوجه الاول الثاني في استعماله
والوجه الاول راجع الى الوجه الثاني كونه في الحقيقة من الاستعمال في التقيد المشترك وان لوحظ في خصوص كل من المعنيين بل وكذا الوجه الثاني اذ
المستعمل فيه هو المفرد المشترك ايضا وان ضم اليه اعتبا اخر فلا يكون استعماله في احد المعنيين اطلاقا اخر وكذا لا بد من كونه بصرفه في استعماله المشترك
بقى الكلام في العبارة المنقولة على شككي وهي في بادى اولى قابلية العمل على كل من الوجوه الثلاثة المذكورة فاما اشتداد في القول مما هو عليه في
الاولين حيث ذكر في تحقيق كلامه ما حصل ان اوضح عن المشترك تارة للذلة على احد معنييه بنفسه كذا عينة اخرى الذلة على الاخر كذا في

ذكر الاستعمال
في
الاشارة
في
الاشارة

ذكر الاستعمال
في
الاشارة

فانفقاره الى القرينة ليس لاجل نفس لانه بل لدفع مزاجه الغير ثم ان حصل من ودين اوضح وضع اخر ضمنا وهو تعينه للذات على التعيين
عند الاطلاق غير مجموع بينهما وقال ان هذا هو المفهوم من مادام منسبا الى الوضوح لانه المتبادر الى الفهم والتبادر من دلائل الحقيقة فعل هذا
يرجع ذلك الى الوجه الثاني من الخلاف فانه كما اشترنا البينة لعلها اذا سقطت في شرح الشرح وجعل استعالات مشتركة اربعة وديما يظهر من الفاضل الى
ذلك البينة الا ان لفظ من كل كلمة على الوجه الثاني من الوجهين المذكورين وكيف كان فالمراد بعد الحمل المذكور ان ضارده انما ينبغي ان المعنى المذكور
معنى ثالث مغاير لكل من المعنيين المخصوصين ولا ملازمة بين وضع كل منهما والوضع لهذا المعنى والاحتجاج عليه بالتبادر بين الضاردين لا يثبت
من المشترك ذلك صلة واما التبادر من خصوص احد المعنيين المتعين عند المتكلم المجهول عند الخاطب من جهة تعدد الوضع وانفاذ القرينة البينة
في تعلم ارادة احد المعنيين ولا ينبغي خصوص المراد من ذلك من استعماله في المفهوم الجامع بين المعنيين كيف لو تم ما ذكره لم يمكن تحقيق مشترك بين
والمخرج المشترك عن الاجمال واندرج في المطلق بناء على الوجه الاول من الوجهين المذكورين وضاد ذلك ظاهر ولا باعث على حمل كلام السكاكي على
استكان حمله على المعنى الصحيح شيئا مع عدم انطباق العبارة المذكورة عليه حيث نص على ان مدلوله ما لا يتجاوز معنيته من ان يثبت ان عمله على المعنى المذكور
يتجاوز عن معنيته وعلم استعماله في ثالث فالظاهر حمل كل كلمة على الوجه الثالث ومقصوده من العبارة المذكورة بيان ما يدل عليه المشترك بنفسه
فان من جهة الاجمال الحاصل فيه بواسطة تعدد الوضع لا يدل على خصوص المعنى المقصود ولا يقتضي انتقال الخاطب الى ما هو مراد المتكلم بخصوصه تفصيل
القول في ذلك ان وضع اللفظ للمعنى بعد العلم به فيضا لا انتقال من ذلك اللفظ الى ذلك المعنى في الحصاد والبيان السامع عند سماع اللفظ وهذا القول
من لوازم الوضع ولذا اخذ ذلك في تقريره من غير فرق بين الحقيقة والمجاز والمشاركة فان كل واحد من المعاني التي وضع المشترك بارادته مفهوما حال طلاقة خاص
ببالات السامع عند سماع اللفظ وكذا المعنى الحقيقي مفهوما من لفظ المجاز وان قامت القرينة على عدم ارادته ثم ان هذا المدلول هو المراد مع عدم
قرينة على عدم ارادته ان لم يكن هناك تعدد في الوضع ومع التقيد بالمراد بين واحد منهما على ما ذهب اليه المحققون من عدم ظهوره في ارادة جميع
مبكونا مشترك في محال في افادة المراد غير ان على خصوصه بنفسه اتما يدل عليه معاونة القرينة كالمجاز الا ان الفرق بينهما ان المجاز يحتاج غالبا الى
القرينة في المقام الا قليلا بصفة فان اخضا المعنى ببالات السامع فانه كما يكون بمعونة القرينة في الغالب وتوسط المعنى الحقيقي فانه مشترك في المحال في
في تعيين المراد ويخلص المجاز بالاحتياج اليها في فهم السامع واحضاده ببالات الغالب ذلك فارق بينه وبين الحقيقة وهذا فارق اخر ولو على تقدير
الى المعنى المجازي من دون ملاحظة القرينة كما تفوق في بعض المجازات فانه يحمل اللفظ على معناه الحقيقي الى ان يقوم قرينة صارفة عن الحمل عليه بخلاف المشترك
فهم يحصل الامر بل الامور المذكورة بقرينة واحدة في كثير من المقامات لان الحجة بينة في مخالفة الوجهات متعددة بخلاف قرينة مشتركة فظهر مما قرنا
استقلال المشترك في الدلالة على ما وضع بارادته من المعاني واحضاده ببالات السامع بعد علمه بوضعه لها وقصوره في افادة المراد بنفسه عدم استقلاله
في الدلالة على خصوصه لا ينقض به هذا الوضع نظر الى انهم في استقلال اللفظ في الدلالة على المعنى اذا ما خذ هناك الاستقلال في الدلالة على
الوجه الاول في الحكم بكونه مراد المتكلم كيف الوضع للمعنى الحقيقي حاصل في المجاز مع ان تعذر ان على ارادته فوضع اللفظ للمعنى المراد الحكم بكونه
له مراد المتكلم واما هو من فوايد وثمرة على نحو مخصوص مستقامن القامات المشتركة في اللفظ من اصله الحمل على الحقيقة وعندها وهذا الاستقلال
والدلالة حاصل في المشترك بالنسبة الى جميع معانيه فويال بنفسه على المراد وان لم يكن دال على كونه هو المراد وهذا هو الفارق بينه وبين المجاز كما قرنا فان
الانتقال الى معناه المجازي لا يكون بنفس اللفظ بل بتوسط القرينة في الغالب وتوسط المعنى الحقيقي خاصة في بعض المجازات واما عدم الاستقلال في
خصوص المراد فانه مشترك فيه ولا يكون الانتقال اليه لا بتوسط القرينة فانه كما ذكرناه فحصل مما فرنا ان ما يستقل المشترك بافادته هو الدلالة على
ارادة احد معانيه لا بمعنى المفهوم الجامع بينهما بل بخصوص احد معانيها فتح القول بان مدلول المشترك واحد من المعنيين غير معين ولا ينافي ذلك بين ذلك
المعنى في الواقع وعند المتكلم وبجسب لانه المشترك ايضا في جهة ان المقصود عدم دلالته المشتركة على خصوصه هذا هو مقصود صاحب المفتاح من العبارة المذكورة
وقد احسن لقائه عن حيث قال ان مدلوله ما لا يتجاوز معنيته بجمع بينهما فانه ظاهر انطبق على ارادة مصدا احد معنيته دون مفهوم احد المعاني
على كل منهما او الدال بينهما كما لا ينبغي ومن غريب صدر عن بعض اعلام من خارج الباب الكلام على كونه مستعملا في المعنيين معا الا انه يكون الحكم والاستناد
واقعا على اوجه احسن لفظا من جهة جعل كل واحد من المعنيين مفهوما من اللفظ ومتعلقا بالحكم لكن على سبيل التخييل والتميز لا يرد في الفرق بينهما وبين المتنازع فيه
ايماء هو الجمع بينهما في الحكم وعدمه انتهى كانه غفل عن قوله ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين لصلته في ذلك ما ذكره على ان عبارة المتكلم غير ظاهرة
ايماء ذكره بل ظاهرة في خلافه فان قوله غير مجموع بينهما بعد قوله ان مدلوله ما لا يتجاوز معنيته كالصريح في عدم اجتماع المعنيين في الارادة وجماعها على عدم
في الحكم بعد جملتها لا يخفى لعل الوجه فيها ذكره ان ما نص عليه من دلالته على هذا المعنيين لا يمكن حصوله الا بالدلالة على المعنيين معا ومن دون ذلك لا يمكن
كل منهما لا يعقل دلالته على احد ما يكون كل من المعنيين مدلول اللفظ كما هو المفروض في حمل البحث فكمك دلالته على احدها وكذا التخييل والتميز لا يرد في الاستناد
من ذلك ايماء هو بالنسبة الى علق الحكم لا في نفس الدلالة لانه لا يرد في ثبوت دلالته على كل منهما وانما جزيها بصفة واحدة ما قد متنازع بها ان يستعمل
في مجموع المركب من المعنيين بان يكون كل منهما جزءا متعلقا بالحكم بكونه كذلك بدفع هذا الحجة ان اردت ان لا يثبت بين معانيها ان كل واحد منهما مفهوما
عن بعضها ان ذلك هو محل البحث في المقام وهو غلط ظاهر عدم انطباق الاقوال عليه ضرورة كون الاستعمال المذكور في خلاف ما وضع له اللفظ
قطعا فلا محالة لوضع كان مجازا وقد نص جماعة على خروجه عن المتنازع فيه فان الفاضل لما غوى في شراح في امتناع ذلك حقيقة وفي جوازها كان
نفسه لتراجع عن جواز الاستعمال فيه مطلقا كاهوط الخلافه محل صنع بل لعل ان ذلك يتبع العلاقة الصحيحة للتي تخرج عن محبت لا يستعمل كل واحد
اطلاقا ليس على مجموع البين والمشارك والفرق على مجموع الظاهر والخص والعلم على مجموع اقبل فادبر فاعلمه لا مانع من وجوده لانه سببه المعبر بخلاف

الخلق العن على مجموع الجاسوس كفة الميزان لا يربط بين الكل وكل من المعنيين في مجزئ كون كل من المعنيين المحققين جزء من المستعمل فيه واو في اللفظ
لا يكون مجزئ للاستعمال مظهر وكافة في وجوده علاقة الكل والجرح فاطلق صحة استعماله فيه على سبيل المجاز وهو بين الوهن وانكر بعض الافاضل
جواز استعماله في ذلك عظم نظر الى ان العلاقة الحاصلة في المقام هي علاقة الكل والجرح لا غيرها وهي مشروطة بنحو الخل مما ينبغي بانغفاء الجرح وان
يكون للكل تركب حقيقي وذلك منصف في المقام فلا يصح للاستعمال والذعوبان لا ولبان محل منع بل وكذا الثالث لا مكان وضع اللفظ بازاء كل
من جزئ المركب الحقيقي مع انغفاء كل منها فاصح ان يستعمل في كل من المعنيين على ان يكون كل منهما من افعال الحكم ومتعلقا بالاثبات والتنفيد والامر
بينه وبين لتسبق سلبه هو الفرق بين العام المجموع والافرادى على ما ذكره وهذا هو محل النزاع على ما نصه ليجاعة فان قلت ذار بد من اللفظ كل
من معنييه لم يكن ما استعمل فيه اللفظ الا المعنيين معا كما لو ارد من مجموع المعنيين والا لم يكن فيه استغراق فالعام في قولك كل من في الذاب يرفع
هذا الجرح ليس مستعملا على كل من المعنيين الا في الاستغراق اعني جميع مصاديقه عزاء فتعلق الحكم في الاول بجمع ما استعمل فيه اللفظ اعني مجموع جزئيه
وفي الثاني بكل من الجزئيات لمدى جهة فيما استعمل فيه اعني خصوص كل واحد من الافراد فعلى هذا ليس الفرق بين العام المجموع والافرادى الا في تعلق
الاستغراق بالحكم اذ يجعل الموضوع في القضية نارة خصوص فرخه فيكون لفظه كل سور لها وانه مجموع الافراد فلا يكون كل سج سور بل الموضوع هو
مع ما اضيف له واما المدخل في الاطلاق للفظ على معناه واستعماله فيه الذي هو محقق النظر في المقام اذ استعمال اللفظ لم يقع الا في معنى واحد على
ما بيناه قلت الفرق بين المعنيين واضح مع قطع النظر عن ملائمة الاستغراق بالحكم والامر بكل الجزئيات في العام المجموع هو مجموع الامار وفي الاستغراق
كل واحد منهما وهو معنى اخر مفهوم مغاير لذلك المفهوم ضرورة كيف ليس المحقق في الاول الا المجموع ولست الامار ملحوظة الا في ضمنه وكل من
الامار ملائمة في الثاني على جهة الابهال فالفرق بين المعنيين بين لاختفاء فيه نعم يمكن ان يقال ان المستعمل فيه في العام الاستغراق في بعض معنى واحد شامل
للجزئيات فيكون المستعمل فيه في المشرقة عند استعماله في جميع معانيه معنى اخر مغاير لكل واحد من معانيه غير انه يندرج فيه اندراج الخاص في العام لاصو
كما نص عليه عزاء من مجزئى محل النزاع فلا يكون استعماله في شئ من معانيه بل هو استعماله في غير ما وضع له قطعاً نظراً لاستعماله في مجموع معانيه وتوقعه
صحة على وجود العلاقة الصحيحة فلا يكون محل النزاع في شئ ولا ينطبق عليه الاقوال الموجودة في المسئلة فالحق خروج ذلك عن محل النزاع بقاء واما الجزئيات
استعماله في كل من معنييه ومعانيه على نحو اخر وتوضيح المقام اذ استعمال المشرقة في المعنيين يتصور على وجه واحد هو ان يستعمل في المعنيين معا فيندرج
في كل منهما على نحو اندراج الامار تحت المشرقة مثلاً وخرج فقد يكون الحكم منوطاً بكل منهما بحيث يكون كل من المعنيين متعلقاً بالاثبات والتنفيد كما قد بينا
الحكم بكل من احدى العشرة اذ استند حكم الابهال قد يكون منوطاً بالمجموع من حيث المجموع وهذا اذا وجهان مشتركان في استعمال اللفظ في المعنيين معا الا
قد انضم الى كل منهما اعتبار غير ما في اخر حيث استند الحكم بملاحظة في كل منهما في الاول والى المجموع في الاخير وتوضيح الحال في ذلك ملاحظة العشرة اذ ان
الحكم الابهال الوجهين لاستعمالهما في معناه على الصور بين الا انه يختلف الحال في ملاحظة في المقامين وكذا الحال في الثانية فان مدلولها الفرياد
كل منهما من مدلوله قطعاً ومع ذلك فقد ثبتا الحكم بهما على سبيل الاجتماع وقد بينا بكل واحد بهما والمفهوم المراد منها واحد في الصور بين ان هناك
اختلاف في الملاحظة يترتب عليه ذلك فانه ان يستعمل في مفهوم كل منهما في خواص استعمال الامار في معناه فيكون ما استعمل فيه عبارة عن مفهوم اجمالي
لهما وهو كل من المعنيين مفهوم مستقل من البين مغاير لكل منهما انما هما يستعمل في كل من المعنيين على سبيل الاستقلال ولا نظراً في الارادة بان
يراد به هذا المعنى بخصوص مرة والاخرى فقد استعمل في كل من المعنيين مع قطع النظر عن استعماله في الاخر والفرق بين هذه الصورة والتى فيها ان
كل من المعنيين على الاولى ليس ما استعمل فيه اللفظ مستقلاً بل المستعمل فيه هو الامر لما قلنا في العام اذ من البين ان لفظ العام انما يستعمل في
معنى واحد هو العموم وكل واحد من الافراد مراد منه تبعاً وضمناً من حيث الاندراج هو في المعنى المذكور على نحو شبيه بآراء الاجزاء من المستعمل في الكل
المجموع واما في هذه الصورة فكل واحد من المعنيين قد استعمل فيه اللفظ مستقلاً مع قطع النظر عن ابداء الاخر من غير ان يستعمل في مفهوم كل منهما انما
لهما فلهذا هناك استعمال في مفهوم كل منهما من غير ان يكون مستعمل في خصوص كل منهما كما هو الثاني في العام الاصولي بالنسبة الى جزئيه او هو
عدم استعمال العام في خصوص شئ من الافراد والمفروض في هذه استعماله في خصوص كل من المعنيين مستقلاً من غير تبعية لاستعماله في مجموع الامرين ولا
لاستعماله في مفهوم كل منهما الشامل لهما نعم يتبعه صدق هذا المفهوم امره على عكس العام وهذه الصورة هي محل البحث في المقام وهو المراد
استعماله في كل من المعنيين فيكون استعماله المذكور بمنزلة استعماله فيهما ان اردت ان مستقلاً من اللفظ يتعاقب كل منهما باحد المعنيين واللفظ
يتعاقب كل منهما باحد المعنيين مستعمل في معنيين مطابقين كما ان ذلك لا ينع على كل منهما على سبيل المتابعة واما في الصورة الاولى فقد ارد من اللفظ اعتباراً
معارفهم بخصوص كل منهما الا بالاتباع فلا يكون الموضوع له بكل من الموضوعين الاجزاء من المراد ومن ثمة ان ليس هناك وضع ثالث بازاء المعنيين ولا يلزم
الوضع لهما من ذلك لوضعيته فيكون استعمالهما باحد المعنيين مستقلاً في المقام الاول وكذا الحال في الصورة الثانية لا ان الفرق
بينهما ان كل من المعنيين في الاولى يندرج تحت استعماله في الجزئيات الكل في الثانية يندرج تحت استعماله في الامار الاصولي فلا يكون اللفظ مستعملاً
فيما وضع له في شئ منها ويتبع صحة استعماله فيها وجود العلاقة الصحيحة حسب ما عرفت ملاحظة كما انهم في المقام تبادى بما قلناه وما وضع ذلك استعمال
المشرقة فيها على نحو لا يخلو عنها مكانه بدل على كل من المعنيين مستقلاً من غير ملاحظة لغيره صلاً وكذا براد استعماله فيه على ذلك النحو ولا يتصور
ذلك الاعلى ما بيناه هناك واما في الارادة بالنسبة الى كل من المعنيين فلا يربط بملاحظة كل وضع لا معنى في هذا لان هناك انضماماً بين الاولين
فما بينهما من غير واحد من الافاضل من كون محل النزاع من الصورة الثانية بين الفضا وقد نص بعضهم في بحث استعمال اللفظ في حقيقة وبيانه في رد المحتار
القال المنع يكون المجاز ملزوم القرينة المانعة المانعة لارادة الحقيقة فليكن الجمع بين المتنافيين ما لفظه المعبر في المجاز نصيب القرينة المانعة من اعادة

تذری

تدعى المقام هو وحدة المعنى بالنسبة الى كونه مستعمل في قولها من اللفظ فظهر ان اعتبارا لكونه في الموضوع لم يعد اعتبارا لكونه في اللفظ
اسما الاجناس المطبوع المطلقا المقارة على الوحدة والكثرة ووضع التكرار للفرق المنشأ الذي لو حط فيه الوحدة المطلقة لكانت الوحدة المطلقة هنا
وجوابا عن ما هي الوحدة المطلقة في الحقيقة بالنسبة الى افرادها في الاول وضعه للطبيعة المطلقة من غير ملاحظة شيء من افرادها من حيث هو
او الكثرة وفي الثاني وضعه لغير الواحد من الطبيعة والوحدة المطلقة في المقام كما عرفنا هو كون المعنى الموضوع له منفردا في الازالة بان لا ينفصل عنه شيء
الارادة من اللفظ فلا مانع من ماد كثر في المقام على شيء من الوجوه ثم ان اعتبارا للوحدة في المقام يمكن تصويره بوجوده احدى امان يكون وحدة المعنى
في اذنه من اللفظ جزء من المعنى الموضوع له بان يكون اللفظ موضوعا بازا من المعنى فكونه منفردا في الازالة فيكون الموضوع له كيانا من الامور
اعني نفس المعنى صفها المفردة وهذا هو الذي ينادى به المصنف بانها ان يكون الموضوع له هو ذات المعنى مقبلة يكونها في حال الوحدة المذكورة فلا
تكون الوحدة جزء من الموضوع له بل تكون مقبلة فانها ان تكون الوحدة المذكورة مقبلة في الوضع ويكون الموضوع له هو نفس المعنى لا يشترط شيء في اللفظ
فدعنا في وضع اللفظ للمعنى ان يكون المعنى منفردا في اذنه من اللفظ واستعماله فيها ان يكون الوضع حاصل في حال الوحدة من غير ان يكون الموضوع
له هو المعنى مع الوحدة ولا يشترط الوحدة فيكون المعنى الحقيقي للمفرد هو المعنى في حال الوحدة اذ هو اللفظ الثابت من الوضع له وح فكون استعمال اللفظ
في غير حال الوحدة من وجها علم وضع اللفظ له اما الوجه الاول فحينئذ يقطع بان الموضوع له هو ذات المعنى من غير ان يكون جزء من موضوع اللفظ في اللفظ
المعنى في الازالة من لوازم الاستعمال انضما الحاصلة المستعمل فيه عند استعمال اللفظ في غير موضوعه فلا بد لللفظ فكيف يعقل كونه جزء من موضوع اللفظ
له والتبادر الذي تدعى في المقام لا دلالة فيه على ذلك لاصلها ان ليس لمبدأ من اللفظ هو المعنى وحدة في الازالة بحيث ينقل من اللفظ الى الامور
معاني يكون كل منها جزء من استعمال اللفظ في اذنه من ذلك مما يقطع بفساده بل لا يحظر الوحدة غالبا بالبال عند سماع اللفظ فكيف لو كان ذلك جزء من
الموضوع لزم من ذلك في حال الاطلاق وانما الامر في ذلك من ان المفرد من وضع اللفظ بازا مما بل المشابه هو المعنى الواحد وهو غير ماد كثر فان الوحدة
ح قد المعنى في وجهه لا يخرج له وذلك لا يستلزم ايضا الوحدة بالبال اذ انشأ ذات المعنى المنصف بالوحدة حال الانشأ كما وجه حصول المقيد بال
تخالف ما لو كان موضوعا للامور في الزوم ففهم ان اذ احاطت عرفنا ان الوجه الرابع في فقهنا وضع اللفظ للمعنى في حال الانفراد لا يشترط لانفراد المفرد
الوضع او الموضوع له لا يعقد شيئا في مقام القول بعدم ظهوره في موضوع له مطلق بل في حال انفراده فلا يعلم تقبلة في صورة اجتماعه مع غيره فلا بد
من الانفصال على اعلم تعلق الوضع به وهو موضوع حال الانفراد ولا يجوز التمسك عند كون الوضع وقبلة امدا فوقع بان مجرد تعلق الوضع به في حال الانفراد
لا يقضي الانفصال عليه مع عدم كون الوضع بشرط الانفراد على احد الوجوه المذكورين ضرورة كون ذلك ذات المعنى ح متعلقا للوضع وهو حاصل في
الحالين ومجرد حصول صفة له حال الوضع لا يقضي بالخصوص وضعه لذلك المعنى بتلك الحالة الخاصة مع عدم اعتبارا الوضع لتلك الخاصية مقبلة في اللفظ
وكون الوضع وقبلة اللفظ الانفصال عليه مع الاعتراف بان اللفظ موضوعا لذلك المعنى لا بشرط الانفراد فكيف ولو كان وجوده في حال الوضع با
على الانفصال في الوضع على ذلك لزم عدم صدق الاعراض الشخصية على مقبلة افعالها بعد تغير الحالة الحاصلة لها حين الوضع الا مع ملاحظة الوضع بغير
الوضع لسائر الاحوال في حال الوضع وهو ما يوجب وحدة المقام ولو فرض هو الوضع عن تعين الوضع بل ملاحظة ذات المعنى لا بشرط شيء كان في
التعين المذكور فعلم بما قررنا ان عدم شمول الوضع في المقام محال اجتماع المعنى مع غيره متوقف على اعتبارا احد الوجوه المذكورين والمانع منها هو
وسبب القول فيها هو التحقيق في المقام انشأ قوله بان براد في الحلق واحدة قد عرفت ان مجرد ذلك غير كاف في المقام بل لا بد من ذلك من قبح
الارادة بان يكون كل منهما مراد على سبيل الاستقلال مع قطع النظر عن انهما في زيادة المعنيين بزيادة واحدة من اللفظ ولو كان كل منهما
في تعلق الحكم غير محال لشرع ان ليس المستعمل في ان الالمعنيين معا وليس اللفظ موضوعا بازا لهما فعلقا الوضع بكل منهما لا يقضي بكون
المعنيين معا موضوعا لا يقضي بضرورة عدم تعلق شيء من الوضعين بهما لاصل ان لا فرق بين ما اذا تعلق الحكم بالجويع لاصل لا يجرى لان
كاملين ان اعتبارا استقلالهما في تعلق الحكم كما اعتبره قدس عليه جماعته منهم وقد عرفت انهما لا وصله ففهم قد صلوا ما هو المنطوق في محل النزاع
اعني الاستقلال في الاستعمال والارادة من اللفظ واعتبرنا ما لا يعتبر فيه وهو الاستقلال في الاستعمال والارادة من اللفظ واعتبرنا ما لا يعتبر فيه
وهو الاستقلال في تعلق الحكم فلا تغفل قوله وهو غير مشروط بما اشترط في عكسه قد عرفت فيما تقدم انه لا يعمد بخصوص شيء من انواع العلم بل المعنى
المذكورة في كلمات المتأخرين بل متناهي جوار التجرد وهو العلاقة التي لا يستبعد استعمال اللفظ الموضوع لغير المعنى المفروض في ذلك المعنى من
جهته وذلك هو المنادى تحت التجرد وهو غير حاصل في المقام لظهوره من جهة الاستعمال في المعنيين على نحو المذكور وعدم جريان مجرد الاستعمال
الخاصة في كلامهم فحلي فرض كون المراد من اللفظ ح معاهل الوضع فكيف يصح التجرد بالنسبة اليه ومع الفرض عما ذكرنا فلا ريب في عدم ثبوت الاطراف
في نوع العلاقات لكونها بصيرة الاستعمال كليا لا يقتضي شيئا بل لا بد من ملاحظة عدم استيعان الاستعمال في المحاورات وح فكيف يصح الاستثناء
مجرد وجود نوع العلاقات مع الاعراض عنه في الاستعمال ان قوله انما في قوة تكبر المفردة ان ارادتها في قوة تكبر المفرد بالسطح ففهم ان غاية ما يستلزم
من ذلك كونها في قوة تكبر المفرد في اذنه من التقد في الجدل وان ارادتها في قوة ذلك في الجملة فلا ينفرد شيئا هو ما لا كلام فيه قوله وانما هو
اعتبارا للاتفاق في اللفظ اذ ظاهر كل امرئ ذلك وقدرة مستقلة لا انتمت ففرغ على ما ادعاه اوله وح فقول ان ثبت ما استلزمه في المقام فلا حاجة
فهم مقدرة الاولى ولا لثباته مع ثبوت الكفاءة في بناءه بالاتفاق في اللفظ فيتم ما ادعاه من الاستعمال فيما يربط المعنى الواحد ثم ان ما استلزمه
من الكفاءة بالاتفاق في اللفظ غير ظاهر معطاهل التعريف فيموا الى المنع والظاهر لثباته في تعريفه هو انفراد الافراد من جنس واحد بحيث
لا يحد بشيء من ذلك من فاصل في الاطلاق فاقبم قد انما سابقا الى ان الظاهر ان لعل من التثنية والجمع وضعها في مقامها من اللفظ لا يجوز لها ان يكون

في وضع الثوبين في حروف غير مستقلة لنظا ومعنى لا حقيقة للثوبين لافاظ لا عادة متعادلة فحاصلة في مدخولها كما هو الحال في وضع سائر الحروف
فلا يكون مضادها من حيث ما يستقام من مدخولها فاعلى هذا ينبغي ان يكون التقيد بالمتعادلة المستقيمة في مظهرها على ما راعاه
جعلنا التقيد المستقيم من تلك العلامات بالنظر الى حصول ذلك المعنى في ضمن فردين او افراد كما هو الظاهر في مناهات بينهما اسم ولا اشارة فيها الى
الى تقيد المعنى فاما على ما ذكره من اعادة التقيد في مناهات ظاهرة فيما كان التقيد بسبب اختلاف في نفس المعنى في احدى لواريد المعنى او التقيد
المتعددة من المظهر المدخول لتلك العلامات كان التقيد مستفاد من المظهر بنفسه فلا تكون العلامة للتحقق مفيدة للمعنى بل على نحو ما هو
من الحروف في الحقيقة فانها امتا وضعت لتباين حالات لا حقيقة لمدخولها او متعلقة بما لا يستقام ذلك الا بواسطة ما في سرت من البصر في الكوفة لانه
من والى على الابد والانهاء وهما حالان لمدخولها والمتعلقة بما ورد بما يتكلم في الصحيح ذلك مما مر في الاشارة اليه لانه لا يلائم ظاهر كلام المصنف كما مر
وسنشير اليه في قوله وتاويل بعضهم له بالمتقيد بقسوف بعيد ما اختاره المصنف في ذلك في الكفاية في التقيد المستقيم في تثنية الجمع والجمع بتقيد
نفس مدلول اللفظ من غير كونه على تقيد المصنف وهو في غاية البعد من المعنى ولا يوافق ما هو المعروف في وضع الحروف كما مر لان في بديون
خاص مجموع المظهر والعلامة لا تفرق من غير ان يكون هناك وضع حرفي لخصوص العلامة لا حقيقة كما هو الشأن في الجمع المكسرة وهو بعيد غاية ما يمكن
ان يتكلف في المقام ان يقال ان العلامة المذكورة انما تقيد بعدد الفرض سواء كان ذلك لغير المتقيد من جنس احوال وان هذا كما ترى غير جاز في تثنية
الاعلام وجمعها فلا مناص منها من التوجيه فلا يوجب الاحتجاج بها في المقام وايضا لا شك في كون تثنية الاعلام وجمعها نكرة حسب التقيد عليه لانه
يدل عليه دخول اللام في التثنية عليه او جزوها من منع الضم فليست تلك الاعلام باقية على معانيها كما هو مناط الاستدلال فيكون المراد بها
المعنى بذلك وهو معنى شائع في الاعلام كما في مرت باحدكم و باحد اخر فليد من علامتين تثنية الجمع ما مر من غير صافي فخرج عن ذلك الوضع انما هو
في مدخول العلامة لا فيها فذكره من ان التاويل المذكور تقسيف بعدد الفرض في محله بعد ما عرفت من تمام الدليل عليه مضافا الى تصريح جماعة
من اساطير النحاة به بل لا بعد كونه المنشأ منها في المعنى عند التحجيث لا يحق تلك العلامات قرينة والتعليق قوله فليست تثنية الاعلام في هذه
المقدمة لاحاجة اليها بعد استظهارها لا كفاية بالاتفاق في اللفظ وكانها مضممة الى المقدمة الاولى في متفرقة عليها فانه لما ادعى كونها في قوة نكرة
المظهر باللفظ فرع عليه انه كما يجوز اعادة المعاني المتعددة من اللفاظ المتعددة المتعاقبة فكذلك ما يمكن انما هي انما التقيد بالاعلام لا كفاية بالاتفاق
في اللفظ في بناءها فند في الحقيقة وجزءا اذ جاء من لا كفاية بالاتفاق في اللفظ وح فلا ينبغي ما في تفسير من الاضطرار ان كانت خبره بان لا يدعى
المذكورة في محل المنع وحل التقيد المستقيم من التثنية والجمع على التقيد المستقيم من اللفاظ المتعددة المتعاقبة قياسا في اللغة وهو محض فاسد
سواء بعد عدم مساعاة المظهر عليه فهو خلافه منه وايضا ليست تثنية اللفظين متعاقبين فجواز استعمال كل واحد منهما في معنى مغاير للآخر
بغير تحقق حقيقة انما يقيد جواز استعمال التثنية في معنيين مع ان محل النزاع في المسئلة يتم ما فوق الواحد من معاني مشتركة سواء كان معنيين او اكثر
بل لا فرق بين المعنيين وما زاد عليها بالنسبة الى المعنى فلا ينبغي نقول تثنية عن معنيين التقيد في الجملة والدليل المذكور كما ترى غير
عليه بل من الواضح خلافه اذ لا يعهد في اللغة والعرف إطلاقها على الثلاثة والاربعة وما زاد عليها فلا يصح إطلاق القول بكونها حقيقة مع استعمالها
في الاربعة من معنى واحد كما هو الظاهر من محرم محل النزاع وقد يقيد النزاع فيها بخصوص المعنيين كما مر في الاشارة اليه لانه مناهات لما اشرنا اليه
وان قد عرفت ضعف ما ذكره المصنف في المقامين تبين ذلك بالمنع مظهر وقدره وجهه فانه مما قرنتا بالاجمال الا اننا نوضح الكلام في المقام بما ينبغي
حقيقة المرام ونفصل ذلك برسم مورد احوالها انك قد عرفت ضعف القول بكون الوحدة جزء من الموضوع له وكذلك عدم ثمة القول بوضوحها
في حال الانفراد مع البناء على عدم تقيد الوضع او الموضوع له بذلك بقول الكلام في القول باعتبارها قيدا في الوضع او الموضوع له بان في اللفظ المظهر
انما وضعت لمعانيها على ان يرد منها تلك المعاني سبيل الانفراد بان كل فرد من لفظ واحد لا معنى له لا يرد به معنى مركب من موضوع له
غيره او من موضوعين لها او من غيرهما يجوز ذلك كله في الجملة قطعا بل المقصود ان يرد من لفظ واحد لا معنى له بان يكون هناك ايرادان مختلفان
من اللفظ ليكون كل من المعنيين مراد من اللفظ بارادة مستقلة ويكون اللفظ معينا مطابقا مستقرا قدره دلالة على كل منهما واعتبارا
على الوجه المذكور مما لا يابى عن العرف في بادى لى بل قد يساعده عليه بملحظة تبادر المعنى الواحد من اللفظ الواحد قد يستدل عليه بوجوه
احدها ان اللفظ من وضع اللفظ للمعنى هو تعيين اللفظ بارادة المعنى بان يكون ذلك المعنى تمام المراد والمقصود من اللفظ لان يكون المقصود من الوضع
افادة اللفظ لتلك المعنى في الجملة سواء اريد معه غيره او وهذا هو المراد باعتبار الوحدة في الوضع او الموضوع له لمساوقته لها فلا ينافيه ما هو الظاهر
عدم ملحظة الوحدة بخصوصها حال الوضع وتبادر اذ اعادة المعاني من التثنية عند فلو عن القدر ما قوى شاهد على ذلك دلالة على اعتبار ذلك
في الوضع ودعى كونه اطلاقا غير موهومة ان ظاهر الحال استناده الى الوضع حتى تبين خلافه تأنيها ان وضع اللفظ للمعنى انما كان في حال الانفراد
عدم ضم معنى اخر اليه فاذا لم يتم دليل على اعتبار الانفراد وعدمه في الوضع ففقتبة الاصل في مثله البناء على اعتباره وانفكا الوضع مع عدم مقصود
الحكم بنبوت الوضع على مورد الدليل وهو ما اذا كان التقيد المذكور مأخوذاً من ما اذا كان خاليا عن نظر الى التثنية في تحقق الوضع بالانتماء
فلا يصح اجراء الحكم الوضع فيه لكونه من الامور الثابتة في الحقيقة على التوقيع القول باصالة عدم اعتبار ذلك فيه بين اللفظ المعاصرة باصالة عدم
الوضع بالحالي عن ذلك التقيد مع الغرض عن ان قد عرفت انه لا مرجح الاصل في هذه المقامات كما مر في الاشارة اليه مراراً كيف ولو وضع الجمع
اليه في ذلك الجار الحكم بوضع اللفظ لاعتبار التثنية ان دار الامر بين القول بوضعه او لم يكن منه من الواضح خلافه فصلا الحاصل ان لا يجوز اعادة
الاربعة على المعنى الواحد بالتحويل المذكور لاعتبار اعتبار الانفراد الحاصل للمعنى حال الوضع في حقيقة وقصبة الاصل لا يقتضي في الحكم بالوضع على هذا المقدار

ودون غيره ويمكن ان يرد على ذلك ما على الاول فبان دلالة اللفظ على كون المعنى مراد منه ليس من جهة الوضع المتعلق به وليس كون المعنى مراد
اللفظ ملحوظا في وضعه له وما دلت على ذلك من جهة اخرى على ان اللفظ موضوعا بازا وانعقد بكونه مراد المتكلم حتى يعتبر فيه لتوحيده
تلك الادارة بل بانما وضع اللفظ لنفس المعنى لاجل الدلالة له فاذا استعماله المستعمل في ظاهره على ارادة وان ذلك المراد عليه فاعدا اصالة
الحمل على الحقيقة الثابتة من تتبع الاستعمالات ان جعلنا ما امر اخر مغاير للغة المذكور حسب ما مر من الاشارة اليه نعم غاية ما يمكن اعتباره في المقام ان
يقرب اللفظ الواضع حاله وضع اللفظ للمعنى كون ذلك تمام مدلوله وذلك مراد من اعتبار ما يرد بعد اعتباره كون ذلك الوضع فاصالة
لا يمكن ان يرد على غيره في مدلوله هو تمام المدلول بدلك الوضع ولا مانع من ان يكون غير مدلوله لا موضع اخر في جهة المدلول لانه لا يمتنع ان يكون
اهوالا في المشتركات حصول الدلالة على المعنيين بعد اعلاب وضع اللفظ لهما فاعدا والحاصل انه قد تعلق كل من الوضعين بالمعنى المتصف بالوحدة
في ملاحظة الواضع وذلك المعنى هو تمام الموضوع له بالنسبة الى كل من الوضعين ليس الموضوع له الا ذات المعنى في ان غير متصف بالوحدة ان لو اردت ان
الوحدة غير متصف بالوضع يكون ذلك المعنى احد غير ما هو مدلوله بالاشارة الى ذلك الوضع فقد عرفت انه مراد حاصل بحيث ملاحظة المعنى
الواحد في الوضع وعدم صفة غير اليه من جهة اخرى لا يمتنع ولا ينافي ذلك استعماله في كل منهما بارادة مستقلة نظر الى كل من الوضعين كما هو المفروض
في محل الجمع ان يرد به اعتبار الواضع عدم ارادة غيره معه ولو من جهة وضع اخر بارادة اخرى فذلك مما لا وجه له في ذلك مما لا يخطر على بالنا
الواضع حال الوضع اصلا فضلا عن اعتباره ذلك في الوضع وقد عرفت ان ارادة المعنى من اللفظ شيء وتعيين اللفظ بازاره شيء اخر غاية الامر ان الادارة
منه تابعة لتلك التعيين والخص في المقام هو تبعية الادارة لكل من الوضعين ولا دليل على اعتبار الواضع في الوضع ما يمنع منه كعرف بل من يبين
انهم يعتبر في وضع اللفظ لكل من المعنيين عدم تبعية المتكلم للوضع الاخر في الادارة لاحال تبعية لتلك الوضع ولا في حال الخرو قد ظهر بان ذلك فساد
الوجه الثاني بظهور ما تم ان اشارت في كون وضع المعنى في الادارة على الوجه المذكور وما هو في نظر الواضع معتبر عنده اما في الوضع والموضوع له واما
اذا كان عدم اعتباره لتلك الظاهر بل كان لغيره عدم ظهور ذلك بباله ايضا حسب ما عرفت فلو جعلنا ذلك صادرا لا شلت فيقتصر على المقدار المذكور
كيف وقد عرفت ان دلالة اللفظ على كون معناه مراد المتكلم ليست من جهة الوضع ابتداء بان يكون ذلك قيدا لما هو في الوضع والموضوع له فضلا
عن ان تكون خصوصية تلك الادارة قيدا فيه على احد الوجهين فلا وجه ان للقول بالاشارة الواحدة في الادارة في الوضع والموضوع له بشئ من الوجهين
المذكورين بل ليس يحصل كل من الوضعين المفروضين سوى تعيين اللفظ بازار المعنى الواحد وليس استفادتهما سوى دلالة اللفظ على المعنى الواحد
من غير باردة منه وليس المقصود في الاستعمال المفروض سوى الدلالة على كل من المعنيين كل على حسب ما وضع له فكان كلاهما مدلول اللفظ في سبيل الاستعمال
كما هو مقتضى الوضعين ومعلوم من ملاحظة الظاهر في المشتركات بعد العلم باوضاعها في مانع من ان يرد منها على حسب تلك الدلالة بل ليس ارادة المعنى
من اللفظ سوى كون دلالة مقصودة المستعمل فاذا كانت الدلالة على كل من المعنيين حاصلة قطعا من غير مراعاة احد الوضعين فلا ركان قصد المتكلم
للتعيين الدلالة لتبين استعمال اللفظ في المعنيين ما يوهم من عدم دلالة المشترك على المعنيين معا بل يتبادر على المراد المعاني فقد ظهر فساد ما قلنا مانع
ان من الصفة الاستعمال المفروض من جهة وضع اللفظ لخصوص كل من المعنيين اصلا ثابتا بانك قد عرفت ان دلالة اللفظ على المعنى غير ارادة ذلك المعنى
منه وان الاول مما يتحصل بحيث وضع اللفظ للمعنى العلم به واما ارادته منه فقد تحصل كما في المحقق وقد حصل كما في الجازات فدلالة المعنى في
حاصلة من وضع اللفظ له وما دلت على ارادة المستعمل ذلك فليس بذلك الوضع وح نقول كما ان دلالة اللفظ على معانيها حاصلة من جعل الواضع
مقصودا على تقدير الثابت من توقفه ولا يتعدى عن ذلك فقد وجدنا في ذلك الدلالة وانما قد تعلق المدلول عليه بها مقصودا على
اللفظ الثابت من تجويز صاحب اللفظ لموضوع عن قصد المستعمل من الدلالة او ليعلم من تتبع استعمالات هذا اللفظ تجويز لها واذ في استعمال اللفظ
لا فادع في جهة ذلك قطعاً واضح كون اللغات موراجلة في توقيفه متوقفة على نحو ما قرره الجاهل لجملة دلالة اللفظ على المعنى لا يقتضي يجوز قصد وادارة
من اللفظ كما هو الحال في التوارم البينة للمحقيق فانه لا يصح ارادة اتمام تلك الادارة من نفس اللفظ من غير ان يكون ذلك على النحو المذكور في الجواهر
الكاشفة عن تجويز الواضع وكذا الحال في ارادة ساو المحاذات ولو بعد اتمام المقام من اللفظ بازاره فانه لا يمتنع عليه ان يمتنع على ارادة المعنى
نظرا الى ظاهر الحال وبواسطة الترتيب عرفت في جهة استعماله في كل لا بد في حقيقة الاستعمال من كونه على النحو المذكور فيه من وضع اللفظ ولذا ذهبوا الى
اعتبار الوضع الفعلي في الجاز مع ان تمام المعنى من اللفظ ودلالة على المراد اما بواسطة القرينة من غير حاجة فيها الى الوضع المذكور ونقول اننا لقد
الثابت من تتبع الاستعمالات هو تجويز الواضع ارادة معقول احد من اللفظ اعني تعلق ارادة واحد بها وان كانت متعلقة بامر او اريد ان يكون المعنى
ح ولعدم عدم الخروج في ذلك بغير عن مقدار ما ثبت في الاول ان كما مر ما تجويزه لتعلق واحد بين متعدد يعين باللفظ الواحد فباعتبار المتكلم قصدان
بافهام معنيين غير ثابت من اللفظ بل الظهور خلافه كما يظهر من تتبع الاستعمالات المتقولة عن العرب في ملاحظة الاستعمالات التجارية بين هذين المعنيين
فربما بين كون المعنيين حقيقيين ومجازيين ومختلفين فلم يجوز الواضع ان يكون اللفظ الواحد لا على المراد واحد متصف بالادارة واحدة بمقتضى الاستعمال
ولا اقل من عدم ثبوت تجويزه لتلك هو ايضا كاف في المقام حسب ما عرفت فان قلت ان ادعاء الواضع لفظا للمعنى فافادته فيه اتمام المتكلم ان الدلالة المعنى
بواسطة وضعه فاني حجة ان الى توقفه في ذلك قلت ان ما ذكرنا به نحو الحقيقة المتوقفة لكن لا يثبت به الا تجويز ارادة اتمام ذلك المعنى في
الجملة غايه الامر ان ثبت تجويزه لا فادته منه نظرا الى ما قلنا في مقام اعتبار كل من المعنيين بقصد من يستعمله كما هو المفروض في المقام
يلزم من ذلك عدم اعتبارها بغير ان طريقة هذا المعنى والعرف على خلاف ذلك ظهور عدم تجويزه لتلك المعنى من استعماله في اشاعة الجواهر واد
الظاهرة وما يوضح ذلك ملاحظة القرينة فانها قد وضعت لافادة تكملة المعنى المراد من مفرد ما قد لا يفي على الفرد من دلالة هذا اللفظ في قوله تعالى

فانها

في سنة ١٢٨٥

Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and appears to be a list or a series of entries, possibly related to a calendar or a record. The text is written in black ink on a light-colored background.

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

عسا
كيفية الاستشفاء
المشقة واداء الاغواط
الجميلة في الكلام العتيق
على النسخ الفايح في
الوارد منه

ان الدليل المذكور انما يثبت عدم جواز الاجتماع بين ارادة المعنى الحقيقي المجازي بالنسبة الى الجواز اللفظي لا المظهر والقابل بالجوهر لم يصح مجاز الاجتماع بالنسبة
اليه بل اطلاق جواز استعماله في الامرين ومعلوم ان ذلك مما يكون مع انقضاء القرينة المعادة وايضا فالظن من اطلاق المجاز في كلامهم هو الجواز الاصولي وجواز
اجتماع الارادتين في ذلك معلوم بل متفق عليه بين ادباء اللفظ في الكتابة بل اعتبر السكاكي فيها الجمع بين الارادتين ومن هنا حاول بعض اعظم المحققين
جعل النزاع والمسئلة لفظية نظر الى ان المانع انما اذا امتنع الاجتماع بالنسبة الى الجواز اللفظي كما يعظمه ملاحظة دليله الجواز انما اذا جاز الاجتماع في
الجواز الاصولي لشمالية الكتابة فعلى هذا النزاع في المعنى اذا تقابل بالمنع لا يمنع من جواز الاجتماع في الكتابة المندرجة في الجواز الاصولي القابل بالجواز
لا يجوز في الجواز اللفظي المعنى فيه وجود القرينة المعادة اذا امتنع الاجتماع ضروري غير قابل للتكرار قلت ان محال النزاع في المقام هو جواز استعمال
اللفظ في موضع له وغيره ما وضع له على نحو المفروض في المشتبه من غير ملاحظة كونه مجازا اصوليا او بيا نيتا وكون اللفظ حقيقيا او مجازا حيث جعلوا
ذلك نزاعا ثانيا والقابل بالمنع يمنع من ذلك مظهر والمجوز بجوده سواء كان ذلك مجازا او لا وما استدلوا به المانع من ان الجواز مظهر في غير معانده الحقيقية
مظهر بين ادباء الاصول لشمالية الجواز على القرينة الصانعة فليس ذلك كلاما علميا اللفظ خاصة وان اشهرت تلك العبارة بينهم
فهم استشهاده في المقام بكلام البنايين ليس في محله وهو انش من الخلل بين الاصطلاحين ونسبة لاشهاد عن المتدعي لا يقض بتخصيص المدعى مع انه من
الواضح دوران الامر في المقام على استعمال اللفظ في معنى الموضوع له وغيره في مقابلة استعمال المشتبه في المعنيين فتخصيص كلام المانع بخصوص الجواز
عند ادباء اللفظ في غاية بساطة كيف لو جاز ذلك عندهم في غيره لاشادوا اليه ويتبوا انه لا يمنع من جهة الاستعمال في المعنيين لمفرضين وانما المانع
في خصوص فرض مخصوص فثبت ان اللفظ هو ما اذا حصلت القرينة المعادة بالمعنى المذكور في الاستدلال ولا كلام في ان في المنع وايضا لو كان منظور
المجاز اجتماع الامرين في الكتابة لكان استنادهم في الجواز الى وجود الكتابة المتفق عليها عند ادباء الاصول واللفظ اولى وكان ذلك ليدل على اطلاقه على
جواز الاستعمال في المعنيين وان لم يسم اللفظ مجازا في اصطلاح البنايين مع انه راجح الكتابة حسب ما ذكره في الجواز الاصولي من غير ظهور خلاف
فيه مضافا الى انه لا وجه لما وقع من الخلاف بين المجوزين في كون الاستعمال المذكور مجازا او حقيقة ومجازا الاندراج الكتابة في الجواز في الجملة مجازا
ادباء الاصول وكونها قسما ثانيا اذا عُدل هذا للثبوت والتحقيق ان الكتابة ليست من قبيل استعمال اللفظ في المعنى الموضوع له وغيره سواء ادرجناها في
الجواز وجعلناها قسما اخر فليس في صحة استعمال الكتابة دلالة على بطلان القول بالمنع من الاستعمال في المعنيين المذكورين حسب ما عرفنا في الحال فثبت
قدسنا في الفاتحة الثانية ونخرج كلاما في المقام فنقول ان استعمال اللفظ في المعنى يكون على وجه واحد هما ان يطلق اللفظ ويراد به الفهم المعنى الموضوع
له استقلال من غير ان يراد معنى اخر ثانيا ان يراد به الفهم غير معنى الموضوع له فكذلك وهذا يكون على وجهين احدهما ان يراد بذلك المعنى من اللفظ ثانيا
كافي دابة سارهي فان المراد من لفظ الاسد هو ارجل الشجاع الامر ان يكون معنى الحقيقي واسطة في دلالة عليه من غير ان يراد من اللفظ اصلا ثانيا
ان يراد من اللفظ معنى الحقيقي لان بهت لتسامع عنده ويجعله متعلقا بالامثلة المذكور في الكلام بل لان ينتقل منه الى المعنى المجازي الذي هو
القصر في المقام فليس شأن ارادة المعنى الحقيقي الا بمجرد حضوره لينتقل منه الى غيره ويجعل صلة الى منه من غير ان يكون المقصود ذلك المعنى مقصودا
بالافهام من اللفظ اصلا ولا ينتقل فيه الى المعنى المجازي مما يكون بعد توطئة ارادة المعنى الحقيقي من اللفظ والمستعمل فيه على كل من الوجهين المذكورين
هو المعنى المجازي وهو ملحوظ المستعمل والمقصر بالافهام من اللفظ واما المعنى المجازي الحقيقي فليس الا واسطة في الافهام سواء لم يراد من اللفظ اصلا كما
في الوجه الثاني وقد مر بيان ذلك اشرنا هناك الى ان جملة من الجازات مجازية في الجوارات من جهة في القسم الاخر من جملتها الكتابة في احد وجهيها ولذا
مع قولك كثر لها وادوويل الجواد ومهر في الفصل مع التكميل والمخاطبة لا ملائمة ولا مجاز ولا فضيل ذلك ليس المقصود الحقيقة من تلك اللفاظ
الاعرابها الجازية وليس المقصود من ارادة معانيها الحقيقية سوى ايضا تلك المعاني ببالا السامع لتجعل واسطة في الانتقال الى غيرها فتعلق اللفظ
بتلك المعاني المنتقلة اليها فلا يكن بح في تلك الاخبار اصلا لعدم تقابل الاستدلال بالحقيقة مظهر فتقو بما ذكرنا كون اللفظ مراد في الجملة
مع ارادة ملزوم كانه دليل صاحب المفرد غير ارادة اللزوم في هذه الصورة بالاصالة و ارادة الملزوم بالادب جهة توسعة في الانتقال
اليها ثانيا ان يراد من اللفظ افهام معنى الحقيقي استقلال لكن يراد مع ذلك الانتقال الى ما يلزم ذلك بغير سواء كان ذلك لازما للنفس الحكم او
لما تعلق به من النسبة الثابتة المتعلقة بالحكم او بخصوص الحكم عليه او المحكوم به وسواء كان ذلك اللزوم هو مقصوده المسوق اليه الكلام وبالعكس
او يكون الكلام هو سوقا لافهام الامرين واللفظ ادرج ذلك على جميع وجوه الحقيقة باصطلاح اهل الاصول لاستعمال اللفظ فيما وضع له وبالعكس
وليس المعنى الاخر انما استعمال اللفظ في غير ادبها افهاما بعد افهام المعنى الحقيقي و ارادته من اللفظ والفرق بينهما بين الوجه الثاني من الوجهين
فان المعنى الحقيقي في غير ادبها افهاما المجازي لانه يتعلق به الحكم اصلا فليس يراد من ادب اللفظ الا بيا معنى المجازي في تلك اللفظ
الاخر فان المعنى الحقيقي هنا مقصود بالافادة غير ان يراد بالانتقال منه الى لازم الحكم به ايضا وذلك بقضى استعمال اللفظ فيه ولذا لا يوقف ذلك
على نقل اللفظ ولا ترجمته في ذلك وليس فيه تصرف في اللفظ ولا خروج عن مقصود الوضع بخلاف الصورة المتقدمة والظن ان بعض الكتابات من
هذا القبيل كما اذا قلت يد طويل الجواد و اردت به ان اقول مجازا حقيقة وقصدت من ذلك بغير ان لا يراد معنى طول فامته بهم كاقص عليه علما
اللفظ في هذا تكون الكتابة على وجهين يندرج احدهما في الجواز الاصولي الاخر في حقيقة وكان هذا هو الوجه فماد ذكره صاحب المفرد في نقل
في موضع ان الكتابة لا تنافي ارادة الحقيقة وهو في عدم لزوم ارادتها ايضا في موضع ان الكلام في الكتابة هو المعنى ولازم جميعا ان يمكن ان يكون مراده
بالقول هو ارادة المعنى الحقيقي اصلا والثاني ما بهتوا لتي في ارادة المعنيين منها في الجملة حاصلة على التقديرين لانه قد يكون المعنى الحقيقي ثانيا
في الثاني مقصودا بالاصالة ايضا فيكون اللفظ مستعمل فيه وقد لا يكون حسب ما عرفنا من الوجهين واما ما كان فذلك للكتابة بما نحن فيه من استعمال

غاية في

اللفظ

اللفظ في كل من حقيقته ومجازه على سبيل الاستقلال كما هو المجاز عنه في المقام ادليس اللفظ على الاول الاستعمال في معناه الحقيقي ليس في الثاني
الاستعمال في معناه المجازي في جميع جوار استعماله على الوجه الثاني وجود العلامة المستحقة للاستعمال المجازي لوجه الاول فان قلت اذا كان كل من معناه
الحقيقي واللفظ مقصودا بالافادة استقلالا كان اللفظ مستعملا في كل من المعنيين ادليس استعمال اللفظ في اللفظ واردة المعنى فكيف لا بعد ذلك
من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه قلت لو كان الانتقال في معناه الاول من اللفظ ابتداء ولو بواسطة الانتقال الى معناه واردة تصويره في
السمع كان اللفظ مستعملا في مجازه واما اذا كان الانتقال اليه من جهة ثبوت المعنى المزمع من اللفظ المستلزم بثبوت ثبوت ذلك المزمع فليس ذلك من استعمال
اللفظ فيه وان رادوا ان الحكم فادته ايضاً وكان بناءه على بابه كيهان ملزمه فان الانتقال في وجود المزمع والعلم بمجسوله امتحان من جهة ثبوت ثبوت
في ابادته من اللفظ ابتداء نظير سائر اللوازم المقصودة من الكلام مما لا يستعمل اللفظ فيها اذا كان المقصود من الكلام افادة لازم الحكم فقط او مع افادة
الحكم ايضاً ليس اللفظ هناك مستعملا الا في افادة نفس الحكم واما بتبديل معناه في لازم الحكم باللفظ واما لا بعد الكلام المقصود منه افادة لازم الحكم
من المجاز والذى يوضح ذلك ان استعمال اللفظ في المعنى ما ان يكون على سبيل الحقيقة والمجاز وعلى التقديرين فالقول على المعنى هو فضل اللفظ ابتداء
عن ان دلالة عليه قد تكون بتوسط الوضع وقد تكون بواسطة القرينة فالقول على المعنى هو اللفظ والوضع او القرينة هو الباعث على دلالة فليس
القرينة هي الدالة على المعنى المجازي بل الدالة هو اللفظ المقترن بالقرينة كما قرئت في محله وهذا بخلاف دلالة اللفظ على لوان المعنى المزمع وان كانت
اللوازم مقصودة بالافادة ايضاً فان الدالة عليها اولاً ايتمت هو ذلك المعنى المزمع واللفظ هناك ان بعد حيث تبدل على ما تبدل عليها فثبت بها
قرينة الوجه لفرق بين دلالة اللفظ على معانيها المجازية ودلالة اللفظ على معانيها الحقيقية فالقرينة فاقوا وان اشتركت في كون الدالة غير مضمرة حسب ما مر
الاشارة اليه لان الدالة في المجازات هو فضل اللفظ بانضمام القرينة وفي الدليل اللفظية يكون المزمع هو الدالة عليها بل واسطة اللفظ واما
بديل عليها بتوسط دلالة اللفظ على المعنى الدالة عليها ومن هنا يظهر وجه الحاجة في دلالة المجازات على قيام القرينة مع ان من المعاني المجازية ما لا يحتاج
انضمامها الى نصب قرينة كما اذا كانت من اللوازم البينة لمعانيها الحقيقية فان ذلك للزم ولا يبعد كونها مدلولاً لدلالة الحاصلة في المجازات
غاية الامر ان يبعد كونها مدلولاً على الحق الثاني وهو غير فاض يكونها مدلولاً لللفظ مستعملا في مجازها هو المعنى المجازي وبطلان ما
ذكرنا من ادراج دلالة المجازات في المطابقة نظر الى ان المعنى المضمرة في اللفظ هو المعنى الحقيقي في اللفظ المستعمل في المجازات كما هو المعنى في حقه
مستعمل في خصوص معنى الموضوع في المقام دون معناه الاول فلا يكون اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي في المجازي كما هو المعنى في حقه
قلت ان امكان ارادة اللزوم من اللفظ على كل من المعنيين المذكورين فاي مانع من ان يكون ذلك مراداً في الكتابة على نحو ما مر في المجاز ارادة معناه
نم ايضاً فيكون اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي والمجازي على نحو ما بقوله المجوزون قلت لا احتمال لما ذكرنا من مدح فوج بما قرئناه في وجه المنع من نقل
ارادتين مستقلتين بلفظ واحد جعله علماء على كل من المعنيين لفرق فوضيحت المقصود مما يثبتاه دفع ما يق من دلالة ما ذكره علماء اللسانيات في المجاز
على جواز استعمال اللفظ في معناه الحقيقي والمجازي في جواز حمل ما ذكره على ما قرئناه وقد عرفت ان اللفظ بعد ان لم في الاستعمالات ثم ان ما ذكره
وجه الجمع بين القولين من ان القائل بالمجاز لا يجوز في المجاز اللفظي ان يحمل نظره قد يفتي ان اللفظ لا يثبت من اعتبار القرينة المعاندة في عاندها لادارة
الحقيقة بتلك الادارة لا بادرارة اخرى منضمة اليها كما هو المعنى في موضع النزاع فلا مانع من القول بجواز ارادة المعنيين مع حصول القرينة المعاندة
ايضاً كيف وقد ورد ذلك جملة من المتأخرين على الدليل المذكور ونوعاً على عدم اتيان نوع الاجتماع بين المعنيين على ما هو المعنى في حقه في المقام فلا يبعد
نفي الخلاف عن عدم جواز الاجتماع بالنسبة الى المجاز اللفظي فان قلت ان اللفظ ما ذكره علماء اللسانيات هو كون القرينة مافقة عن ارادة الحقيقة فقط
ليمكن جعله فارقاً بين المجاز والكتابة لما هو موط من كون كل من المعنيين الحقيقي والكتابي مراداً هناك بادرارة مستقلة ادليس المقصود هناك مجموع المعنيين
ولا احدهما فلا يبعد الفرق المذكور في اللفظ ما يثبتاه قلت ان المقصود مما ذكرنا امكان وقوع الخلاف في المقام نظر الى حمل كلامهم على ذلك كما هو
اولئك الاعلام لا يجمع حمل على ذلك فلا يبعد لاجل ذلك الحكم بان اللفظ لا يخرج عن اجتماع بالنسبة اليه وان كان المنهج عدم جواز ما يثبتاه
المشتركة المذكور ولا يلزم من ذلك جواز الاجتماع بالنسبة الى الكتابة لما عرفت مما اوضحنا فظهر ايضاً ما قرئناه اندفاع ما اوردته الجماعة على ذلك
المذكور قوله ادليس بين ارادة الحقيقة اه هذا مبني على ان يكون المجاز ملزوماً للقرينة المعاندة لادارة الحقيقة فقط وليس للقرينة شرطاً
في صحة استعمال المجاز حتى يكون ملزوماً لها بحسب اللغة فلا يستعمل اللفظ في المعنى المجازي من دون ذكر قرينة اصلها ليركن ذلك غلطاً في الاستعمال
بحسب اللغة واما كونها من جهة الاعراض بالجهل ليركن هناك مانع اصلها ان استعمال المجازات في الاربعية من دون ذكر القرينة لوضوح
عنده نعم وكذا الجواز الكذب ليركن ليركن ضرورة فوري مستعمل في كلامه بادرارة المعنى المجازي تفصيلاً من الكذب كان لا استعمالاً في حقه ايضاً
ان ذلك لا يبعد في القرينة ان تكون مقادير الجواز لجواز ناخر ليركن وقت الخطاب الجملة كما هو المعروف من البعيد ان تكون القرينة المتأخر
في صحة الاستعمال لاصل في زمان اخر قبله فاذا ثبت ان ذكر القرينة لاجل الافهام لا لاجل كونها شرطاً في صحة الاستعمال فظهر ان كونها
ملزوماً بحسب اللغة للقرينة المعاندة لادارة الحقيقة فقط فان ما مراد بها افهام الخطاب بادرارة المعنى المجازي هو حاصل باقامة القرينة على افهام
المعنى المجازي في الجملة سواء اردت مع المعنى الحقيقي ايضاً ولا بد من ذلك من كون المجاز ملزوماً للقرينة المعاندة لادارة الحقيقة فقط بل
مبني على كون القرينة شرطاً في صحة التيقن بل يتم ذلك مع كون القرينة لاجل الافهام حيث لا يبعد توقف افهامها على قيام القرينة وكون الكلام
مسوقاً لاجل الافهام يكون ارادة المعنى المجازي ملزوماً للقرينة المتأخرة ليركن ارادة المعنى المجازي على النحو الذي فضلنا لا يجمع ارادة المعنى
اذ لا يجمع ان يرد من لفظ واحد معنيين مستقلين حسب ما مر القول فيه بل لا حاجة في المقام الى ما قرئناه في المشرك نظر الى ارادة المعنى المجازي

اللفظ مفقود على من جازى الواضع قطعاً والعقد الثابت من من جازى من النسخ في الاستعمال لأن مراداً المعنى الجازى منفرداً وأما الجوزية لا مراداً
المعنى الجازى مع مراداً المعنى الحقيقي أيضاً حسب ما فرضه محل النزاع فمعلوم من ملاحظة الاستعمال أن لوم نقل ذلك إليها على المنع منه وذلك كانت
في عدم جواز الاستعمال إذا لم يجز الإجماع بينهما في الإرادة كانت الفريضة الدالة على إرادة المعنى الجازى معانداً لإرادة الحقيقة من الجوزية المذكورة
وهذا هو الوجه فيما ذكره علماء البيان من كون الجازى ملزماً للفريضة المعاندة فيكون ما ذكره كاشفاً عن منع الجمع بينهما في الاستعمال وأما المنع
الكتابي فقد عرفت أن إرادته لا تنافي إرادة المعنى الحقيقي حيث أنه يمكن أن يراد من اللفظ أنها معناه الحقيقي وبما لا ينافي ذلك إقاماً لأصنافهم فيكون
الإقامتهم لازم لا ينافي إرادته إقامتهم المألوف فيهم فإن إيراد الأمر أن كان اللفظ مستعمل في الموضوع له أعني المألوف فيكون إقامتهم لازم حاصله من
إقامتهم المألوف واستعمال اللفظ فيه فيكون حقيقة أصولية وإن إقامتهم لازم خاصة كما إذا فهم هناك فريضة معانداً لإرادة الحقيقة كان مجازاً بالاصطلاح
الأصولي فمما جعلوه فارقاً بين الجازى والكتابي من كون الأول ملزماً للفريضة المعاندة بخلاف الثاني حيث أنه لا يستلزم الفريضة المعاندة وإن انفردا في
بما قبله فمما لا يدخل تحت استعماله وظاهر العبارة إرادة دخول الجوزية تحت الكل ودخول الخاص تحت العام الأصولي وقد عرفت أنها خارجة عن محل النزاع
لأن الكل للمعنى العام الشامل للأمرين معنى مغاير للموضوع له قطعاً وليس ذلك من الاستعمال في الموضوع له وغيره على أن يرد كل منهما بإرادة منفردة كما
هو المفروض في محل البحث في شيء على كل من الوجهين المذكورين لا يكون شيء من المعنيين مما استعمل اللفظ فيه بل استعماله هو الكل الجمعي والعام الأصولي
بجائز الوجه الآخر المفروض في محل البحث لكون كل من المعنيين على ذلك الفرع قد استعمل اللفظ فيه لكونه إراداً بإرادة مستقلة وحينئذ نقول
أن كان المراد منا ذكره في حد الحقيقة من أنها اللفظ المستعمل فيها وضعه لئلا يكون مستعملاً فيما وضع له وحده فذلك من اعتبار ذلك في حد الجاز
أي الكون الجازي على شيء واحد فيكون اللفظ المستعمل في كل من المعنيين المذكورين خارجاً عن الجازي فلا يكون اللفظ المذكور حقيقة ولا مجازاً
أن كان المقصود استعماله في الموضوع له في الجملة أجنبياً عن الشرطان لا يكون مستعمل في غيره أيضاً ضمن اندراج اللفظ المذكور في كل من الجازين
حقيقة ومجازاً باعتبارين فلا يصح ما دعه من الاندراج في الجاز دون الحقيقة نعم لو أضيف الوجه في حد الحقيقة المذكور في كل من الجازين دون
الخاص ما دعه من الاندراج في الجاز خاصة إلا أنه وجب عليك لا شاهد عليه ولا باعث للإقام به فقل في معنى مجازي شامل للمعنى الحقيقي كان ظاهر
العبارة بملحظة ما ذكره من المثال والتحكم بكونه من هو الجاز يعطى كون اندراج الموضوع له في استعماله من اندراج الجوزية تحت الكل فيكون
اللفظ مستعمل في المعنيين المشتركين المعنيين العتاد عليه ما ولا يخفى أنه خلاف الظاهر من كلام المسند بل الذي يرد من ظاهر كلامه جعله من
أما اندراج الجوزية تحت الكل والخاص تحت العام الأصولي على أن يكون المراد من اللفظ مفهوم كل من المعنيين حسب ما مر به في بحث المشترك وقد
فرض موضع النزاع هنا الفصل كل من الوجهين المذكورين كما مر من الإثارة البتة وله وهنه وأما جعل المقام من استعمال اللفظ في مفهوم كل مشترك
بين المعنيين صادقاً عليهم فمفروض مناداه في نفسه لا وجب على عيان المسند عليه وقد جعل عبارة المتن غريباً ما ذكرناه من كون مراده من
المعنى الحقيقي هو الشمول على أحد الوجهين المذكورين ولا ينافي جعله من مبدع عموم المجاز لا مانع من تجميع عموم الجاز لذلك وما ذكره من المثال إنما
هو لبيان عموم الجاز في الجملة وإن لم يطابق ذلك عموم الجاز في المقام هذا ويمكن أن يقال معقبة المسند أن الخاص في المقام استعمال واحد للمفرد
أن استعماله بذلك الاستعمال هو المعنى الحقيقي والجازي فيكون المعنى الجازي مندرجاً في استعماله في المفروض من وجه عن الموضوع له فلا يكون استعماله
في الموضوع له بغيره فيندرج في الجاز فلا يخرج منه عن محل البحث ولا يكون من عموم الجاز في شيء والجواب عن ذلك ما عرفت من أن اندراج غيره
في استعماله فيكون على أحد وجهين أحدهما أن لا يتعلق الاستعمال بشيء من المعنيين إلا بالنسبة نظر إلى اندراج غيره في استعماله فيكون استعماله هو المعنى
الشامل له سواء كان شمولاً له من مبدع شمول الكل لجزأ العام الأصولي الخاص المندرج فيه والمفروض أن ذلك المعنى مغاير للموضوع له فيكون مجازاً
قطعاً وأما أن يتعلق الاستعمال بكل من المعنيين بأن يراد من اللفظ خصوص معناه الحقيقي بإرادة منفردة وخصوص معناه الجازي بإرادة أخرى
فلا شك في كون كل من المعنيين مما استعمل اللفظ فيه فيندرج اللفظ في كل من حدى الحقيقة والمجاز باعتبارين فإنه لا يمكن أن يكون ملاحظة
استعماله في كل منهما مندرجاً في خصوص شيء من الجازين ولا يمتنع ذلك من اندراج غيره في الحقيقة استعماله في معناه الحقيقي في الجاز على أنه
في الآخر نعم لو كانت الوحدة ملحوظة في كل من الجازين لندرج ذلك في شيء منها فلا يكون مجازاً البتة وهو مع منافاته لما دعه بظاهر الاتفاق فلا يمكن أن يكون
ما أشير إليه من إحياء الوحدة في حد الحقيقة دون الجاز وفي عرفت وهنه فلو أنجز القول بالمجاز لا يخفى أن ما ذكره إنما يقتضي مجازاً الاستعمال المذكور
بالنسبة إلى المفرد إذ الوحدة إنما تعتبر فيه على من هبه ولما بالنظر إلى التنبيه والجمع فالعدم احتفاء الوحدة بينهما فالجوزية الثانية من المعاندة حاصله
فلا وجه لاطلاق الحكم بالمجاز وقد بقي بان مراد المدعيه في المقام هو بيان الحالة المفردة الجازي بالمراد المذكور بالنسبة اليه وأما بالنظر إلى التنبيه والجمع فالعدم
لاحتمال الحقيقة نظر إلى كونها موضوعاً لتكبر المفرد بالنظر إلى معناه الحقيقي فلو أنكر به بالنسبة إلى معناه الجازي أو الحقيقي والجازي كان سائر الألفاظ
وبما أن ذلك إنما يرد لو قلنا بتعلق وضع مخصوص بالتنبيه والجمع وهو ما يسمي بالجمع المكسر ولما بالتنبيه والجمع فالمعنى فمما يتعلق بينهما بجموع الكلمة
وضع مخصوص وأما هنا الوضع اسمي متعلق بالمفرد ووضع حرفي متعلق بالحرف الذي يلحقه بالقبيل فعدم ملحوظة حسب طامر القول في وجع نفسي
القول بالمجاز بناءً مع اختلاف المعنى المراد من المفرد كما هو مختار الصانع ما ذكره في بحث المشترك يكون معناه الموضوع له في الاستعمال المفرد
على حاله غير مفرد فيه فلا يجوز فيه بالنظر إلى إرادته فلا يصح أن يراد منه معناه الجازي أيضاً بناءً على أنه اعتباراً للفريضة المعاندة في الجاز وكان الصلة
وه يقول يتعلق وضع جمعي لفظي بالتنبيه والجمع نظر إلى اعتبار الوحدة في وضع المفرد خالصة وتوجب ذلك طرد منه بجملة المفرد مع عدم كون
طرداً للتنبيه والجمع موضوعاً بوضع وشروط كحرف إحدى العلامتين موضوعاً بوضع آخر بعيد فمما مثل قوله فالفريضة الأولى المجاز لا تعانده

لا يخفى ان القرينة المعاندة المعبرة في الجار على هذه المسند وقرنه المستند معانده لارادة المدلول المحقق بنفسه من وذا اعتبارا الوحد معه كما هو
في اطلاق عبارة القابل وما استشهد به من كلام علماء الشيا بل هو صريح ملحاه عنهم يجعلهم بذلك وجه لفرق بين الكتابة والحجاز ومن لبيت ان كان
ارادة المعنى المحقق في الكتابة انما يكون بارادة معناه عن الوحد فتكون القرينة المعاندة اللازمة للجان معاندة لارادة الحقيقة كذا حتى يتبع جعلها فارق بين
الامر من وغاية ما سبق في المقام ان ما يسميه المصنف من اعتبار القرينة المعاندة ان تكون معاندة لارادة المعنى المحقق على الوجه الاول دون الثاني لان ذلك
ابطال لما ذكره المستند وما قرنه علماء الشيا وهو خلاف الظن من كلامه بل هو صريح في كونه كذا كما استشهد به قوله في ذلك كما استشهد به قوله في ذلك
المنع في الموضوعين اه ليس في كلام المنع ما يفيد حكمه بذلك قد عرفت في بحث المشتبه عدم ابتداء كلامه في المقام على ذلك بضم كيف ولو كان بناء
عليه لم ينجح الى ما استند به في المقام من الوجه الطويل والمنافضة بين الوحد المتأخوة في الموضوع له وارادة المعنى الاخر ظاهر فكان عليه اثبات
اعتبار الوحد في الوضع والتفسير على المناقضة المذكورة فعدم اثباته لاعتبار الوحد المذكورة في شيء من البحثين مع كونه هو المناقض في المنع بناء على
ما ذكره ومنتك بما قرنه من الوجهين المذكورين في المقامين كالصريح في عدم بناء على ذلك قوله ومن هنا يظهر ضعف القول بكونه حقيقة و
بما ذكره من ان ما ذكره على فرض صحة لا يجري في التفسير والجمع اذ ليس فاعلا باعتبار الوحد فيها نعم يمكن الاستناد فيها الى ما اشترطنا اليه ويشكل في ذلك
ايضا في غير الجمع لكثرة ما عرفت قوله المطلب الثاني في الامور التي يجمعها الامر التي بمعنى القول المخصوص ويجوز ان في الامر التي بمعنى المطلب ايضا
جاء بين على الطائون اذ ليس لقياس في جمع فعل فاعل وحكي في التهاية عن بعضهم انكار مجيها وامر جعلا للامر بل جمعه امورا سواء كان بمعنى القول المخصوص
في الفعل او امرا مع امرا فان هذا شئ يذكره لفظها وديما يورد ما في لقاموس حيث ذكر جمع الامر على امر واحد تفسيره بضد انتهى في الحادثة ولم
يذكر جمعه على امر ظاهر كون امورا جعلا على التفسير لان الظن من الاصوليين وغيرهم كونه اجعلا للامر التي بمعنى المذكور ويشهد له ملاحظة
الاستعمال في لادارة والعرف وجعلها على التفسير في التاوية بعينها وقد يجعلان في الاصل جمعا لمر وناهيته بنا وبكلمة امرا وناهيته على سبيل الجاز
من قبل استئثار الشئ الى الالة فيكون الجمع ان على القاعدة ويكون اطلاقها على الصيغة مجازا بملاحظة العلاقة المذكورة الالة اشهر من ذلك في ان يبلغ
حدا حقيقة فيكون ان من من منقول لا تفرقة ويظهر من ذلك جهة اختصاص الجمع المذكور بالامر بمعنى القول المخصوص وربما يجعل وامر جعلا لمر وحده
في الحكم فيكون جمع وكانه نفل فيه او امر ممكنه فقدم على الميم وبضعفه مع ما فيه من النقصان في غير جاز مجري الامور في الاستعمال لاختصاصه بالامر
واختصاص الامور بغيرها فلو كان جمعا له كان بمنزلة لان يجعل ذلك من طواري الاستعمال في المقامين ولا يخفى عن بعد وانه لو كان جمع لما كان صائرا
على اقل من شئ مع انه ليس كل كما هو ظاهر من ملاحظة الاطلاقات قوله صيغة افعال الحكم في شئ بمعنى الامر يقع في مقامات حدها في شئ بمعنى
الامر على سبيل الاجمال ثابته في جمدها المقصود في المقام ثابته في انها هل يقيد بوجود عند الاطلاق ولا رايها في شئ مقنا الصيغة واهل المصنف
اقصر على الرابع وهو الميم بالبحث في المقام واما البواقي فلا يثبت عليها ثمة في الاحكام ولا باس ان تشير اليها اما الاول فنقول ان لفظ الامر يطبق
على معاني عديدة منها القول المخصوص المذكور على طلب لفعل ما امر من مجموع برشد والطلب المذكور على غير ذلك حسب ما في بيانه في المقام الثاني
ومنها الفعل كما في قوله نعم وما امر من عيون برشد منها الفعل العجيب في قوله نعم فلما جاء امرنا ومنها الشئ كما نقول دابت اليوم امر عجيبا ومنها الشئ
نقول امره في مستقيم ومنها الحادثة نضر عليه في القاموس ومنها الغرض كما نقول جاء زيد لمر قد رجع الستة الاخرى الى معنى واحد قد اتفقوا على
كونه حقيقة في القول المخصوص كحكم جماعة منهم في الامد في الحاجي العصبك والظاهر ما عدى الامد حكاية الاتفاق على كونه حقيقة في خصوص
القول المخصوص بل نضر عليه لعصبك في امر كلامه ولا يخفى ذلك نقل الحاجي العصبك والقول بوضعه للفعل المشترك لاحتمال ان يكون القول المذكور خروفا
لما اتفقوا عليه كما اشار اليه الحاجي نضر عليه لعصبك نعم فلما امر الامد كونه حقيقة فيه في الجملة سواء كان ذلك خصوص ما وضع له ومصدرا فاحقيقا
له والحكم في اكثر في كلام جماعة هو اختصاص القول المخصوص بكونه مجازا في غيره وقد نضر عليه جماعة من العامة والخاصة وعزام في الاسلام الى الجمهور في الستة
العصبك الى المحققين وغير جماعة ان مشتركة لفظا بين القول والفعل وعزام في التهاية الى السبب وجمع من لفظها وعن بعضهم استناد الى كرامة العلماء وكذا
الحاجي العصبك قولنا با شراكه معنى بين القول والفعل لا ان نضر الحاجي على مدوث لقول به في مقام الجاهل فيقول الى ان نضر الاجماع على خلافه كائنا
عليه لعصبك وهذا القول هو بخلاف الامد في الاحكام فقد نضر في امر المسئلة على كونه مقولها موضوعا للقدر المشترك بين القول والفعل وذلك
القول به في بعض شرح المختصر جماعة وقد ظهر من ذلك ضعف ما ذكره في النقود والردود نقله المستند وكن الذين من تفسير حكاية الحاجي في القول
بالقول الى ان عمار ذكره بعضهم على سبيل الابرار فهو محتمل ابتداء احتمال واستند ذلك الى ما في الاحكام وقد عرفت الى ان في بناء ذكره وكانه عطف على ملاحظة
امر كلامه وانما لوحظ ما ذكره في مقام الابرار وعن الحسين البصري انه مشترك لفظا بين عدة من المعاني المذكورة والذي يشق من التهاية في شئ
احتج به كونه مشتركا عند بين القول المخصوص الشان والشئ والفرض وارج الفعل في الشان ولم يجعله معنى مستقلا لمر بخصوصه وحكي عنه
في المعارج القول با شراكه بين القول المخصوص بين الشئ والصفة والشان والطريق واخبار القول به وظاهر ما ذكره في الاحتجاج عليه اجماعه
الطريق الى الشان والصفة والشان الفرض الى الشئ فيكون عنده مشتركا بين ثلثة وكيف كان فالظاهر كونه حقيقة في القول المخصوص وما يقر
المعاني المذكورة ولا بعد ان يجعل الشان هو المعنى الشامل لها ماعد القول فيكون كل من تلك المخصوصات مفهومة من الخارج ويكون اللفظ
مشتركا بين العنيتين المذكورتين لانه من بين العنيتين حال الاطلاق وهو دليل الاشتراك وكثرة استعماله في غير القول من غير علاقة ظاهرة
بين وبين القول معتمدا للتجاوز ولو فرض وجود علاقة بعدة فلا يثبت عليه استعمال لتابع بل الظن من ملاحظة موارد استعماله عدم ملاحظة الشان
بين وبين القول كما هو ظاهر لمتأمل فيها ودعى تحقق العلاقة بينهما كما في التهاية فانظر الى ان جملة ما يصدق من الاشياء لما اندرج فيها القول

سقى الجميع باسمه من باب التسمية الجملة باسم بعضها وان لافعال تشبه للوضع القول في الدلالة على بند بداغراض لا تشا كما ترى واحتمال كونه حقيقة
في القدر المشترك بعد ما عرفت من هذه من جهة الاتفاق على خلافه حسب ما ذكره ومخالفة لغرضه المعروف مدخوع بانه ليس هناك جامع بين بين
الامر بين يمكن القول بوضع اللفظ باذاته واحداً مفهوماً للمعنيين معا بينهما في المقام متعلقاً للوضع كما ذكره البعض بعد غيبة البعد بل
قد يقطع بنفسه عند ملاحظة الاستعمالات بل ملاحظة الاستعمالات سائر الاوضاع ولا يفتقر في شيء من الاوضاع ويظهر من الامكام جعله
المشترك بين المعنيين هو الشان والصفة حيث قال ان مستحق اسم الامر هما الشان والصفة وكلما صدق عليه ذلك فهو مشترك بينهما في حقيقة
حقيقة قال وعلى هذا فقد اندفع ما ذكره من خرق الاجماع فان ما ذكرناه من جعل الشان والصفة مدلولاً للاسم الامر من جملة ما قبل هو ايضا
الوهم كيف ولو كان كذلك لكان صدق القول المخصوص على الشيء على نحو واحد ومن الواضح بعد ملاحظة العرف خلافه ومن البين ان فهم
القول المخصوص من لفظ الامر ليس من جهة كونه من مصاديق الشان وكان ما ادعاه في المقام مصادق للتصديرة والظاهر ان ما ذكره من قول بعضهم
بكون الشان والصفة مدلولاً للاسم الامر إشارة الى ما ذهب اليه بالحسين حيث لم ينسب ذلك في غيره وهو ان يقولوا بشاركة لفظاً بين متاعداً
حسب حكماء هو وغيره فجل ذلك شاهد على عدم كون ما ذهب اليه خرقاً لاجماع كما ترى يمكن الاحتجاج على ضاده ايضا بما يرى من اختلاف
مجلسي المعنيين فلو كان متواهما كما ادعاه لم يبق ذلك ولا وجه لاختلاف جوع اللفظ بمصاديق مع اتحاد معنا ولا يفتقر في سائر اللفاظ وقد
مرت الاشارة اليه في محله بل في اختلاف المعنيين يؤملى في الاشتراك حسب ما مر بانه والقول بكونه واحداً لا يوافق عن البعض في غيبة
البعد كما عرفت حجة القول بكونه مجازاً فيها عدل القول المخصوص بوجه موهنة سوى الاستئناس الى صالة تقديم المجاز على الاشتراك بعد ثبوت
كونه حقيقة في خصوص القول المخصوص نظراً الى الاتفاق عليه وبدفع ما عرفت من قيام التنبيل على كونه حقيقة في غيره ايضا حجة القول بكونه
للقدر المشترك قضا الاصل بحيث يستعمل في كل من المعنيين وفيه دفع الاشتراك والمجاز المتعلقين للاصل ان يكون حقيقة في القدر الجامع
بينهما وقد عرفت وهذه مما اقرناه سبها بملاحظة ما مر من الاصل المذكور على الاطلاق حجة في الحسين ومن وافقه من ذلك من بين المعاني المذكورة
عند سماع لفظ الامر في القدر المشترك هو دليل الاشتراك وهو بعد تسليمه ان القدر المشترك من بدل على الامر مما ذكره وذكرناه فلا دالة
فيه على خصوص ما ادعاه وما المقام الثاني فنقول انهم ذكروا الحد ودأبوا في كل ما دخل في معنى ما حكموا على لفظه واكثر المعنوية من قول القائل
لن دونه فعل وما يقوم مقامه وهو منقوض بما اذا اردت من الصيغة غير الاجاب من التهديد والتسليط والاباحة ونحوها وما اذا صدرت الصيغة
بغنون الحرف وما اذا كان القائل ناقد الامر عن غيره من هودونه فان قوله ذلك ليس امر مع انه مندرج في الحد وما اذا كان القائل مستخفاً نفسه
بجعله مساوياً للقول له او دونه مع اندراجهم في الانساق والدعاء وما اذا لم يكن القائل عالماً وكان مستعليماً فانه خارج عن الحد مع
اندراجه في الحد وما اذا استعمل الخبر بمعنى الامر لندرجه في الحد مع انه ليس امر على الحقيقة مضافاً الى ان الامر نفس الصيغة الصادرة لا التلقين
بها فان اسم الحكم دون التكلم وقد بين بعض ذلك بما لا يخفى منها ما حكموا على القاضى بذكره ونحوه في الغرض اكثر الاشاعرة من ان القول
المقتضى طاعة الامر بفعل المأمور به وانه قد اخذ فيه لفظ المأمور والمأمور به وما مشفقان عن الامر في الحد وبما قد اخذ فيه لفظ الطاعة
ومفهومها موافقة الامر لا يعرف لا بغيره فيد ويدفعه وانه يقتضي بيان الثواب والعقاب على امتثال الامر ونحوه فانه قد اخذ في الحد بغيره
فندرج ذلك في الحد بل ذلك هو الظاهر من الحد المذكور نظراً الى ظهور لفظ المأمور والمأمور به في حصول الغوايب المذكورين بغير ذلك القول وانه
يندرج فيه قول المنصريح مع حرجه عن الامر فانه يشمل قول القائل للمأمور بانه يندرج فيه الخبر ان كان بمعنى الامر قد بينت في المراتب بالامور
والمأمورية وما تعلق به ذلك هذا القدر كات في تصورهما في المقام وان المراد بالطاعة مطلق الامتثال والانقياد الشامل للطاعة الحاصلة
بموافقة الامر انتهى ان يتصور بغير ذلك على وجه لا يؤخذ فيه ملاحظة الامر لانه يندرج فيه الصنيع المستعمل في التدب فينبغي ان يتصور بناء على
عدم كون التدب مأموراً به ويمكن ايضا دفع عدة عن الامرات المذكورة بما لا يخفى منها ما حكموا على الحسين البصير من انه قول يقتضي استدراج
الفعل بنفسه على جهة التثنية وانه يندرج فيه الصنيع المستعمل في التدب فينبغي ان يتصور بناء على عدم كون التدب مأموراً به وانه يندرج
فيه الصنيع المستعمل في غير التدب لانه يندرج فيه الصنيع المستعمل في التدب فينبغي ان يتصور بناء على عدم كون التدب مأموراً به وانه يندرج
في الامر منها ما حكموا على بعض المعنوية من انه صيغة افعال بارادات ثلث اداة وجوداً للفظ واداة دلالة لها على الامر واداة الامتثال ويخرج بالاولى
اللفظ الصادر عن التام ونحوه والثانية ما اذا اريد بها سائر معاني الصيغة غير التهديد والامنة ونحوها وكذا اذا ذكر اللفظ هادلاً والثالثة
ما اذا كان القائل حاكماً لها عن الغير فانه لا يندرج بها الامتثال وانه لا يندرج في الامر في حد الامر ثانياً ان الامر ان كان بمعنى الصيغة
براد بالصيغة الدالة عليه ان كان غير الصيغة فكيف يقتضيها وقد بينت عنها بان الامر لما اخذ في الحد غير ما هو المقصود من الحد فان المراد به
الحد هو مدلول الصيغة وفي الحد ودفع الصيغة ففد اخذ مدلول الصيغة في حدها ولا دور فيه نعم قد بينت عليه انه ماله على المجهول انه هو في
الجهة كلف الحد ودور ثالثاً ان اداة الامتثال لا يوجب خروج الصيغة الصادرة عن المبلغ اذ قد يقصد بتبليغ حصول الامتثال ولم يؤخذ
الحد قصد امتثال خصوص القائل واما ان تخصيصه بصيغة افعال بوجوب اخراج سائر الصيغ الموضوعة في العريضة وغيرها وقد بينت بان صيغة
اضل من الاعلام المجسمة في موضوعه لطلق الصيغ الموضوعة لطلب الفعل سواء كانت على وزن فعل وغيرها وقد عرفت ما عني مضاف الى عدم
شموله للامر الصادرة بغيره من سائر اللغات مع شمول الامر لها قطعاً ومنها ما حكموا على بعضهم من انه صيغة افعال على نحو ما عرفت في القرائن الصالحة
نما من جهة الامر في جهة التهديد وغيره وفيه مع اختصاصه بصيغة افعال فلا يشمل غيرها من الصيغ اخذ الامر في حد بوجوب التدب ودورانه يندرج فيه

الصيغة على سبيل الخلل مع الخلو عن القرينة الدالة عليه فانها ليست بامر في الواقع وان اعتقدنا ما مور ذلك كذا الحال فيها اذا استعملت في غير
الطلب مع خلوا الكلام عن القرينة وهذه الحدود وكلها معرفة له بالصيغة والقول المتعدد وان كان مكن جل ماورد منها في كلام الاشاعة على الخطاب النفسي
ايضا وهذا الحد وادخر معرفة له بالمعنى المدلول عليه بالصيغة منها ما حكم عن جماعة من المعتزلة من ان زيادة الفعل فيه ان مطلقا واداة الفعل
لا بعد ما اراد هي اعم من الطلب حسب اسرار شتى له وان قد يراد الفعل لا بقرينه بصيغة الامر بل بالاشارة ونحوها وان ارادة الفعل حاصله في
اللفظ الداعي ليست بامر وان يخرج عنه ترك ونحوه وقد يدعى بعض ذلك بما لا يخفى ومنها ما حكم عن بعض الاشاعة من ان طلب الفعل على
وجه بعد فاعله مطبعا وفيه ان الطاعة موافقة الامر فيه ووجه يمكن دفعه بما مر وان يندرج فيه الطلب لحاصل بفعل الصيغة المخصوصة من سائر الاقوال
كالجبر المستعمل في الانشاء والاشارة والكتابة وقد يندرج فيه الاثام بل الدعاء في وجه ومنها ما حكم عن جماعة من الاشاعة ايضا من ان يخرج عن
الثواب على الفعل وعن ابن مناهم ان جبر على تحقيق الثواب على الفعل وهما في غاية الوضوح من افعالها ما حكم عن امام الحرمين في بعض
تصانيفه من ان استدعاء الفعل بالقول عمن هو دونه على سبيل الوجوب وفيه ان يندرج فيه الطلب لحاصل بفعل الصيغة المخصوصة كالجبر المستعمل
في معنى الامر وان يندرج فيه طلبه مستحضرا ان يمكن عاليا وان يخرج عنه ترك ونحوه ويمكن الجواب عن بعض ذلك بما لا يخفى ومنها ان طلب الفعل على
جهة الاستعلاء بخلافه الامم في الاحكام وفيه ان يظهر بظاهر يخرج عنه طلب لعل في طم فان الاستعلاء هو طلب لعلوا الحاصل من غير العلى في
مع الفرض عند جملة على اعم منه فهو رتبة المراد في المقام فالعلى قد لا يلاحظ علوه حين الامر لا يخرج بذلك خطابه عن كونها كما سنشير اليه ان شاء الله تعالى
عنه طلب لترك بنحو ان لا يندرج في الامر قد يدفع بان المراد بالفعل هو الحد المدلول عليه بالمعنى المساوي فيشمل الترك والكف المدلولين
للناتية ونحوها وان يندرج فيه الطلب لحاصل بالاشارة والكتابة والجبر المستعمل في معنى الامر قد يثبت عنه بانه مبني على ثبوت الكلام النفسي
والطلب لحاصل بالاشارة ونحوها مخوفا منه فلا مانع من ان يندرج ذلك فيه وان لم تكن الاشارة الدالة عليه مرادها ما اخذته العلامة في بتر فيج
التهذيب من ان طلب الفعل بالقول على جهة الاستعلاء وهو عليه ماورد على الحد السابق سوى شموله للطلب لحاصل بفعل القول وان يندرج
فيه ما اذا كان الطلب على سبيل التدب مع ان التدب ليس بامر في نفسه عند القول يخرج ذلك بملاحظة الاستعلاء في الطلب لترك غير متجسدا
سنشير اليه ان شاء الله تعالى ومنها ما اخذته الحاجي من ان اقتضا فعل غير كفي على جهة الاستعلاء وهو عليه جميع ما يرد على السابق عليه سوى انقضاء بالامر لترك
فان التدب ما مور به عند وهو عليه ايضا شموله للاقتضا الحاصل بفعل القول وخرج كفت ففسد عنه فانه اقتضا كفت وقد يجاب عن الاول بما
سبح الاشارة اليه ان تارة بان المراد لكفت عما هو ماخذ الاشتقاق عند عود الكلام الى المقضي فيدخل فيه كفت ولا يطلب لكفت
على لكفت اخرى بان المراد ان عند عود الكلام الى المقضي لا يكون دالا على لكفت بصيغة فيندرج فيه كفت لدلالة عليه بالجوهر هو راجع الى الامر
ثالثا بان لكفت الفعل قد يكون ملحوظا بانه مقصودا بنفسه فيكون كسائر الافعال المطلوبة وقد يكون ملحوظا من حيث كونه متعلقا بغيره وما
من احوال ذلك لغيره كما هو الحال في لكفت الملحوظ في التوق فانه اقل ملحوظ من حيث كونه حال لا انتهى عنه فهو ان غير مستقل بالمفهومية والمقضي بغير
الكفت في المقام هو الثاني فلا ينقض دابعا بان لكفت قد يكون مقصودا بذاته وقد يكون مقصودا لغيره كالكفت في فاعله فاعله في المقام
لكن لا يمكن نفي التكاليف به لكونه غير مقدر وجعل تعلقه بالكفت سبلة اليه فليس الكفت مقصودا بذاته بل لكونه موصلا الى غيره والمقصد
في المقام هو الثاني فانت خبير بضعف جميع فان تقييد لكفت بما اذا كان عن ماخذ الاشتقاق مما لا يدل عليه في الحد بل الظاهر خلافه فان
اريد بالفعل المتعلق للطلب فعل ماخذ الاشتقاق كان قوله غير كفي لغوا وان ارد به بنفس ماخذ الاشتقاق والاع كان ذلك استثناء عنه
فيخرج به ما اذا كان ماخذ الاشتقاق كفا ومنه يظهر الحال في الثاني ثم ان لفظ من استثناء الكفت كونه ملحوظا بذاته لا يكون ملحوظا بغيره كما
متعلق الطلب في الحقيقة هو ذلك لغيره وان لكفت وهو خلاف ذلك لا خلاف ومع النقص عن ذلك فلا اقل من تساوي الوجهين وهو كان في الاول
عندنا وهذه الحدود والمخوذ منها الطلب ما يمتد اجناسا يعطى كون الامر موضوعا بازاء المعنى ون للفظ وهو بنا في ما مضى عليه من الاتفاق
على كونه حقيقة في القول المخصوص قد ذكرنا في الكلام في الحد الذي ذكره الحاجي ان اوجه عليه ان يقتدل افضضا بافضضا القول لان
حقيقة الامر لا بد فيها من القول اتفاقا وبهذا يظهر ضعف ما قيل من ان الامر بالحقيقة هو اقتضا الفعل اعني ما يقوم بالنفس من الطلب لتسمية
الصيغة بالامر مجازا وكان ما ذكره مبني على ما ذهب اليه بعض الاشاعة من كون الكلام هو النفس في ان الكلام مجاز في اللفظ وحيث ان الامر نوع
فيجوز في ذلك وانما جبريات ذلك بغير بنا في ما ادعوه من الاتفاق في المقام ادلا على ان لا يندرج في الامر من الا ان يقال ان المراد بالقول ايضا هو النفس
وغيره ما لا يخفى نعم يصح على من هم جواز الطلاق الامر على الامر فلذا يصح تحديده بالقول وبالا لمراد المقام بالنفس فيكون الاول ملحوظا والثاني
نفسا ومن ذلك يظهر ان دفع ما اورده الكرمان وما على راي من يرى بطلان الكلام النفسي فقد يشكل الحال في ذلك قد يبنى تحديدهم
على الوجه الثاني على التسامح فيكون تحديده الدال بمدلوله ولا يبعد ان يثبت معتبرين للامر مجسبا لغيره وان كان المتداول عندهم في الاصطلاح
هو القول المخصوص قد يرد به في المعنى القول الخاص قد يرد به الطلب المخصوص على الثاني يكون مصدا وعلى الاول يكون سبلا للفظ المخصوص
ان ارد به نفس الصيغة الصادقة كما هو الظاهر من اكثر تعريفيها انهم المتقدمة فيكون كالماضى المضاع ونحوها وان ارد به التعلق بالصيغة واد
في الخارج كما هو اطلاق القول يكون مصدا ايضا كما هو الظاهر من استعماله العرفية وقصته اشتقاق سائر اشتقاقه عليه ينطبق الحد الاول
من الحدود المذكورة كالمرة لاشارة اليه وكيف كان فالظن بكون ثبوت المعنيين والظن ان على الاول يتم جميع الصيغ الموضوعات للطلب المذكور اذا ارد
بها ذلك سواء كانت من العربية او غيرها وفي شموله لاسما الافعال وجهان وعلى الثاني يتم الطلب لحاصل بتلك الصيغة المخصوصة او غيرها كقول

ان كان الطلب على سبيل التدب مع ان التدب ليس بامر في نفسه عند القول يخرج ذلك بملاحظة الاستعلاء في الطلب لترك غير متجسدا

فان تقييد لكفت بما اذا كان عن ماخذ الاشتقاق مما لا يدل عليه في الحد بل الظاهر خلافه فان اريد بالفعل المتعلق للطلب فعل ماخذ الاشتقاق كان قوله غير كفي لغوا وان ارد به بنفس ماخذ الاشتقاق والاع كان ذلك استثناء عنه

امره بكذا او اطلب منك كذا ونحو ذلك فخذ على الاول هو القول الذي ردد به بمقتضى ضعة ذاء طلب الفصل مع استعماله الثاني
 علوه مع عدم ملاحظة خلافه وعلى الثاني هو طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء او العلو وكان قد ورد عليها بانك ونحوه اذ ليس
 طلبا للفعل مع كونه امر او يمكن الجواب تارة بالزام من وجهه هو نهى في الحقيقة وان كان بصورة الامر تارة بان المراد بالفعل هو المعنى المحقق
 المدلول عليه بالمادة فنعيم ما لو كان مدلولها تركا ونحوه حسب ما مر من اخرى بان ليس المراد به مقاما مادة الامر بل المقصود به لايجاد المتعلق
 بالمادة كما ان المراد بالترك لما اخذ في هذا المعنى هو الترك المتعلق بمادة ووجه فلا نقض ان مقاديرك هو طلب إيجاد الترك فبقى الكلام في القفا
 في بيان امور تتعلق بالمرام احدها انهم اختلفوا في اعتبار العلو والاستعلاء وعدمه في صدق الامر على قول منها اعتبار الاستعلاء سواء
 كان عاليا محليا لواقع او مساويا او دانيا وهو المحكي عن جماعة من الخاصة والعامة منهم الفاضلان والشهيد الثاني وشيخنا البهائي والشيخ
 البصري والرازي الحاجبي لثقتنا في وعزمهم وعزى الى اكثر الاصوليين بل حكى الشيخ الوضحي الاجماع على ان الامر عندنا لا يصولي صبغة فعل
 الصادرة عن جهة الاستعلاء وعزى ذلك ايضا الى الخاوة وعلماء البيت ومنها اعتبارها خاصة وعزى الى السيد وجهه هو المعزلة وبعض
 الاشاعرة ومنها اعتبار العلو والاستعلاء معا واخاره بعض المتأخرين في ذلك كله وحكاة عن جماعة ومنها عدم اعتبار شئ منها وعزاه في
 النهاية الى الاشاعرة وبظهر من ذلك من العصبية وعزى الى طائفة البضاوي والاصفياء والظاهر حسب ما اشرنا اليه اعتبار احد الامر من العلو و
 الاستعلاء ولكن لا بد في الاول من عدم ملاحظة خلافه باعتبار نفسه مساويا للامور وادنى منه ويدل على ذلك ملاحظة العرف ما صدقة
 مع الاستعلاء وان خلا من العلو فلهذا صدق الامر بحسب العرف على ذلك الذي من الاعلى على سبيل الاستعلاء ولذا قد يستقيم منه ذلك
 وبقوله ليس من شأنك ان تامر من هو اعلى منك قد نص عليه جماعة واما الاكتفاء بالعلو الخا في ملاحظة الاستعلاء فلا من المظهر في العرف
 اطلاق الامر على الصيغ الصادرة من الامور في الوقيعة والسبب بالنسبة الى العبد وان كان المتكلم بها غافلا عن ملاحظة علوه من الخطاب كما
 يتفق كثيرا او بما اشرنا الى ذلك لمخصص الطلب لصادره من المتكلم في الامر والاناس والذعاء ومن الذين عدم اندراج ذلك في الاجتهاد فثبت
 اندراج في الحاصل انهم بعد من الخطاب لصادره من العالي امر اذا لم يتحقق نفسه ليس تلك من جهة استظهار ملاحظة العلو لم يورد
 مع العلم بفعله او انك فيها او انك في اعتبارها بملاحظة خصوص المقام والمنافسة بان حال العالي اقضت ملاحظة العلو في خطاب
 هو دون وكونا بانها على ذلك في طلب جري ذلك مجرى استعلاء ولو مع غفلة من لقاء الصيغة عن تلك الملاحظة مد فوغة بان عذم جرد
 استعلاء وحمل منع ومع انقضاء عنه فقد يخلو المقام عن ملاحظة الاستعلاء قطعاً اذا اراد اي السبيل احد وشك في كونه عيدا او رجلا اخر متسا
 له او اعلى بطلبه شئاً بصيغة الامر فان الظاهر امر اذا كان عيدا بحسب الواقع ولذا الوعصا لعبد مع علمه بكون الطالب موله عذ في العرف
 عاصيا الامر سببه ودونه لعل لا يدل ذلك مع انه لا دليل ان على اعتبار الاستعلاء واما عدم صدقه مع استغفار لعالى نفسه بجعلها متسا
 مع الطالب وانى فلهذا هو عدم ادن ملقسا او دعيا في العرف كما ان بعد المساوى والذ في مع استعلاء امر فضا الحاصل ان الطلب يحصل
 بالامر والاناس والذعاء وما ينقسم الى ذلك بملاحظة علو الطالب ومساواته ودونه بحسب الواقع وفي ملاحظة على سبيل منع الخلو والعرف
 شاهد عليه والظاهر ان الطالب يكون الاعلى على احد الوجوه المذكورة وفي ذلك بقاء شهادة على ما اخرناه وحيث علمت اعتبار الاستعلاء والعلو على
 القول المذكور في مفهوم الامر كان الاعلى ملاحظة العلو على احد الوجهين سواء اراد به الطالب ونفس الصيغة واما صدقه من الصيغة والطلب
 فلا يعتبر صدق الامر عليه ملاحظة العلو فيه لما عرفت من صدقه على الصيغة والطلب مع الخلو واعتبار العلو فيها اذا كان المتكلم عاليا بحسب
 الواقع نعم لا بد في اطلاق الامر عليه من ملاحظة العلو على احد الوجهين تحت القائل باعتبار الاستعلاء وان قال لعنه افضل على سبيل الاستعلاء
 يقال انه امر ومن قال لعنه افضل على سبيل التضرع لم يصدق ذلك ان كان اعلى انهم فرقوا بين الامر والاناس والذعاء بان كان الطالب
 على سبيل الاستعلاء كان امر الخا ماد كره مضادا الى ما عرفت من سناوه الى الاكثر ونقل الاتفاق عليه انت جبر بان الاول لا ينافي ما اشرنا
 وما حكى عنهم من اعتبار الاستعلاء في الامر منوع بل يظهر من بعضهم في حكاية الفرق بين الامور المذكورة بكون الفارق عندهم علو الرتبة ومساوا
 وانخفاضها كما هو الظاهر مما سيجي في دليل القائلين بكون الامر للندب الحاصل له ليس هناك نقل مضبوط في المقام ليعتدل عليه الحقان
 ان الفارق بينهما هو ما بينهما كما هو الظاهر من العرف وحمل ما نقل عنهم على ذلك غير بعيد ودعوى الاتفاق في المقام بين الوهم وملاحظة العرف
 اقوى شاهد على فساد هاتجة القائل باعتبار العلو انه يستقيم ان يقام الامر ولا يستقيم ان يقام سالتة ولو لا ان التوبة معتبرة في ذلك لما كان
 كذا وديما يقتل لذلك يجعلهم التوبة فارقة بين الامر وبينه وقد عرفت ضعف الاجتهاد على الاول ان الاستعلاء قد يكون من جهة نفس
 بحسب التوبة وقد يكون من جهة قبح ما يدل عليه لفظه بحسب العرف نظر الى خصوصية المقام والشاهد على الخروج عن الوضع انما هو الاول دون الثاني
 فان اردنا بالاستعلاء المذموم لك كان منوعا بما هو على اطلاقه فاسد قطعاً يجوز الاستعمال فيه في الجملة عند الجميع ولو على سبيل الجواز لا فني
 اصلا نعم لو كان الاستعلاء منفيا في ذلك المقام بغير ما ذكرنا لانه لا يقيد المذموم بل يوافق ما اخرناه وان اردنا به الثاني فهو لا يقيد
 المنع المذموم بل فيه شهادة على الاكتفاء فيه بالاستعلاء ونظر الى كون الفصح فيه من جهة استعلاء على الامر الخالف للتأديب مع انه لا يري انه لو طلب
 شئ من الامر على جهة الاستعلاء صح ان يقام له على جهة الامكان ان الامر من غير استعلاء حجة القول باعتبار الامر من ظهور لفظ الامر في معاو
 الامر هو انه في العرف من قولك مران بكذا فاذا انضم الى ذلك ما جرى من عدم صدق الامر مع استغفاره لنفسه لعل عدم الاكتفاء في
 صدقه بغير العلو فثبت الاستعلاء مع بقاءه والحاصل انه يدعى منهم العرف منه حصول العلو والاستعلاء معا وفيه ما لا يخفى في ذلك الخلق

الامر على علو الامر بحسب الترتيب لا بنا في وضعه لما به علوه في نظره واعتبارا بعد شهادة العرف به فالنقد والمقدح ان سائر الاقوال كما لا يخفى وما يمتنع
لذلك لما بان من وضع لفظ الامر للوجوب هو يتوقف على علو الامر استعماله لا لا يتحقق الوجوب الا مع تحققها او ضعفه في جملة الخطة ما
بان في شجرة القائل بعدم اعتبار شيء من الامر من قياسه على الخبر قوله ثم حكاه عن فرعون فاذا انما من وقول عمر بن الخطاب لعوبه امره انما
يعتبر في قول الآخر يزيد بن المهلب من انك ما جاز ما فخصبت في ما صحت مسلوب الامارة ناد ما وقوله رب من انضجت عينا صادرة قد عني في
مونا له والمخاطبة تتبع الامر في الصدق والتجسس في الحاجة فيه الى التخصيص ثم ان الاعتبار من العلو هو العلو العرفي على نحو ما كان الاعتبار منه
ارتفاع بقوى التزام طاعة في العرف لا خصوص العلو الذي يوجب طاعة عقل او شرعا كما هو من ملاحظة الاستعالات العرفية في الطلاق الامر على ان
السلطان من الرتبة والرتبة من الرئيس والمخدوم من الخدم مع عدم وجوب طاعة هناك بشئ من الوجهين في شئ منها وان لم يمت طاعتهم
بملاحظة العرف وايضا الوجوب العقلي والشرعي مما لا يرتبط له بالوضع المقبولة فلو اعتبر وجوب طاعة فيه لم يزد على اعتبار ان بها في العرف فانه
كل من بعض الافاضل من تفسيره العالي من كان له تفوق بوجوب طاعة عقل او شرعا كما ترى وكأنه اخذ ذلك من دلالة لفظ الامر على الوجوب بحسب ما
بان في الاشارة اليه فانه ما قرره في ذلك المقام غير محتمل والوجوب المدلول عليه بالصيغة ليس خصوص الوجوب العقلي والشرعي كما سيجيء بيانا
انتم فاعتبار ذلك بما لا وجه له اصلا على ان محتمل وجوب لا تبيان بما يطلبه عقلا او شرعا لا ينبغي في صدق الامر كيف ولو كان كذا لم يكن ان يكون ذلك في
امرا ان التزم العالي شرعا بنذر وشبهه باجابه مسؤله كما اذا نذر ان يستبد ان يجيب مسئلة عبده فيلزم ان يقاتل بسؤال بذلك ما وهو بين الفضا
الان يعتبر مع ذلك العلو العرفي كما قد يؤتى اليه تعبيرة عنه بالتفوق الذي يوجب طاعة عقلا او شرعا فيكون الاعتبار منه هو العلو المقيد بذلك
وهو كما ترى وكان مقصوده بالتفوق في المقام هو كونه بحيث لا يتيان بما يطلبه عقلا او شرعا فانه ثابته انما لم يخلو في كون الطلب المدلول
للامر نفس الارادة او غيرها فالحكمي اصحابنا والمعتزلة هو الاول وعلى شاعرة القول بالثاني واحتج العلامة على ذلك بان لا يمتنع في الامر ان
مقابل الارادة ان ليس المفهوم منه الارادة الفعل من المأمور ولو كان هناك معنى اخر لا ندركه فلا شك في كونه امره خفيا غائبا عن الحفا وحقق ان لا
يعقله الا احد فلا يجوز وضع لفظ الامر المتداول في الاستعالات بازاء مثله بناء على ما تقرر من عدم وضع الالفاظ الدائرة في الاستعالات بازاء
المعاني الخفية التي لا يدركها الا الخواص ودع ما يمتنع عليه بانه ان المتبادر من الامر هو ارادة الفعل من المأمور فيكون حقيقة فيها وقضية ذلك انما
مع التلبس بالاقوال بدلالة الامر عليها وضعا بالاعتبار بينهما او لا شاعرة بوجوه احد هاتان الله تعالى انما الكافر بالاثبات الجماعا ولم
يرى منه وجه من احد هاتان يستحيل منه وقوع الايمان وادارة المستحيل من العالم بحاله مستحيلة والمقدمة الثانية ظاهرة وما الا اولي فعله
بعدم صدوره منه فلو فرض صدوره لا يمتنع ان يقاتل بغير علمه فيجهل وهو محتمل فلو كان له في الملائمة ظاهرة ثابته ان صدوره الكفر من الكافر
لا بد ان يستلزم سبب ذلك لسبب بان ينشأ الى الواجب استحالة التسلسل في اجاده تعالى ذلك لسبب من رادة وقوع الكفر من الكفر
ارادة السبب مع العلم بسبب رادة مسببة فيستحيل من رادة ضده لاستحالة ارادة الضدين فانه من قبيل اجتماع الضدين ثابته ان يصدق ان يقول
القائل لغفر الله لك لعل ولا امر به من دون تناقض بين القولين ثابته ان يصدق صدوره الامور لا متعاقبة من سلطان بالتسبب في ردة
ومن استدل في عبده وليس هناك ارادة الفعل مع انها امر على الحقيقة رابعة قد ينسخ الامر فيلحظ وجود وقت العمل به فلو كان هناك امر به بالفعل
لزم ان يكون مرادها بالفعل الواحد في وقت واحد بالجملة لواحدة وهو محتمل فان قلت بان الارادة والكرهاتما تعلقتا بالفعل في زمانين
مختلفين فلا مضادة بينهما قلت لخلاف زمان الارادة والكرهاتما غير متعلق في المقام مع اتحاد زمان الفعل وجهته في صورة البداية والتكوير
الشيء وهو على حقيقة مستحيل على الله تعالى وايضا فالارادة والكرهاتما من صفاتة تسمى وليست حاصلتين في الزمانا فيختلف الحال بينهما بحسب اختلاف زمان
فان يستحيل اجتماعهما واورد على الاول بالمنع من عدم ارادة الايمان من الكافر وما ذكر لا ثبته من الوجهين مردودا بما الوجه الاول فبان العلم تابع للمعلوم
فلا يؤثر في وجوده ولا عدمه فهو على مكانه وما يترتب من تفرع الحال عليه نظرا الى لزوم انقلاب علمه فيجهل اتمنا نشاء من فرض تعلق العلم به كماله
يستحيل وقوع احد التقضين او الضدين على فرض وقوع بقضيه وضده الاخر وذلك لا يقتضي استحالة ذلك لشيء ضروري وان استحالة وقوع شيء
على فرض لا يقتضي استحالة مع كذا اجاب عنه مودة في النهاية وبشكل بان تابعية العلم للمعلوم انما يقتضي بعدم استثناء وقوع المعلوم حاصل في وقت
بحسب الواقع نظرا الى حصول سبب تعلق العلم به على ما هو عليه ذلك مما لا يرتبط بالمقام ان المقصود اثبات استحالة وقوع خلاف المعلوم نظرا الى
تفرع الحال عليه لا يستدعي استثناء وجود المعلوم في العلم فان قلت على هذا يكون استحالة وقوع خلاف المعلوم مستندا الى العلم ومن المعلوم
ايضا خلافه قلت ان ادبنا سناوه اليه بحسب الواقع فمما لا يستحال وقوعه في الواقع اتمنا هو بالنظر في انشأ سبابه والعلم به تابع لذلك وان اردت
استناده اليه بحسبنا فلا مانع منه بل لا مجال لاكاره لوضوح المقدمات وتفرع العلم بالنتيجة عليها الا انه لا يلزم من ذلك سلب القدره عن الكلف
فان السبب لا يبعث على استحالة صدور الفعل منه عدم اقداره عليه وعدم مشبهه للفعل مع اجتماع سبب القدره ومن لبيد ان المستحيل في الاشياء
لا ينافي في القدره والاختيار واستحالة وقوع المشبه منه لعدم قيام الداعي اليها لاشغى القدره على الفعل ادليس مفاد القدره الا كون الفعل
بحسب لوشاء فعل ولو شاء تركه ومن لبيد صدق لشرطه مع كذب لمقدماته ومن هنا نقول بقدرته تعالى على فعل الشيء وان استحالة وقوعه
منه نظرا الى استحالة ارادته له وما قرره ناظمه فساد تفرع الاستدلال من جهة اثبات ضطره الى الكفر نظرا الى ما ذكره لو اراد منه الايمان الارادة المحمودة
ما ذكر في الجواب لمتنا بضع في دفع هذا التفرع وانا الوجه المذكور وقد بقرا الاحتجاج بالوجه الاخر فيجعل لنا في ح زوم التكليف بالحق لو اراد منه الفعل
وهو محتمل وقد اجاب عنه بعضهم بالمنع من عدم جواز التكليف بهذا الحق نظرا الى تجوزهم في ذلك وانت جبره في التفرع المذكور ومنه جبره للمعروف

والعلم به

لان من البين ان الاشاعة يجوزون التكليف بالتحمل يكون وقوعه في مثال ذلك ضرورة وقوع التكليف المذكور مضافا الى ما فيه من
النهاية حيث ان المأخوذ في هذا الاحتياج ولا هو شئ التكليف بالامان في دعوى الاجماع عليه فكيف يجعل التالى لزوم التكليف بالتحمل ويحكم بجملة
من جهة استحالة صدوره والحاصل ان المقصود في المقام ان وقوع التكليف يمنع استحالة صدوره من ان يكون تكليفا بالتحمل على ما ذكرناه وجوزوه
لعدم ضابطته بعد القدرة عليه نظر الى ان التحمل بالاختيار لا ينافي الاختيار اما هو مع عدم ارادة صدوره والفعل من المكلف نظر الى استحالة
اداة الحكم وقاصد التحمل ولو بالغير بل ذكر استحالة ارادته واقعا لما علم تناقضه وعدم حصوله الا في ارادة الشئ من احتمال حصوله كقول
المقام وقد عرفت ان ما ذكره في الجواب لا يدفع شيئا من ذلك ثم ان ما ذكره من كون الحال المذكور حاصلا من فرض العلم الى اخر ما ذكره غير متجه على خلاصة
فرض الشئ قد جامع وقوع المفروض ضرورة وقوعه وقد يكون فرضا غير واقع وغير لازم وعدم قضاء استحالة الشئ على فرض استحالة وقوعه
اما هو في الثاني دون الاول كما هو الحال في المقام ضرورة وجوده لفرض المذكور ضرورة وقوعه فكيف يمكن معه عدم استحالة ما ذكره خلاصة
فالاول في الجواب عن منع المقتضية الثانية وهو استحالة تعلق الارادة بالتحمل على سبيل الكلفة او الامانع من تعلق الارادة بالتكليفية المستحيل بالاختيار كما
ان استحالة الاختيار لا يمنع من كونها حيا با متعلقا للقدرة فلا مانع ايضا من تعلق الارادة بالتكليفية با بقاها قد يناقش فيه بان المانع من
تعلق الارادة بالتحمل هو عدم امكان وقوعه في الخارج ولو توسط الاستبالة المانع عليه ذلك مما لا يفرق في الحال فيه بين كونه مستحيلا بالاختيار او الاضطرار
ومنه تامل واما الوجه الثاني فبان ان الذي من فعل العبد ليس بخلقه نعم ذلك في العبد حتى يستدعي خلقه له ارادة لازمة اعني الكفر ويرد عليه ان
الذي كان من فعل العبد والعبد هو السبب لكن العبد من فعل الله نعم ومسبب ففان يكون خلق السبب للعبد منه نعم وهو كاف في
اتمام المقصود لا يفرق في هذا كبر السبب لغير العبد ولم يؤخذ في الاحتياج خصوص السبب لغيره حتى يجاب بما ذكره قد يجاب ايضا بمنع
كون ارادة السبب ارادة مستببة مطابقة قد يفرق في ذلك بين السبب اضطراري والاختياري فان ارادة الاول ارادة مستببة واما الثاني فممنوع فيه
ذلك نظر الى كون الفعل هو كولا الى اختيار الامر وارادته وهو كما ترى ويمكن الجواب بمنع المقتضية الاخرى فان ارادة الكفر نظر الى ارادة مستببة للعبد ارادة
تبعية تكون بنية حيث انها تابعة لارادة ايجاد ذاته التكوينية وارادة الايمان من ارادة تكليفية اصلية نظر الى ثبوت قدرته على الفعل واختياره فيه لما عرفت
من كون سببته للكفر لاختيارية وان كان ثبوت الكفر لا ينافي اختياره فلا مانع ان من تعلق الارادة بين المفروضين بالصدق نظر الى اختيارها فيما
ذكره من انما ناضل لا يخفى على الثاني ان الارادة المثبتة في المثال ليست ارادة خالصة وقد يحصل في الاثبات ارادة مشوبة بعوارض فلا يتحقق بها الفعل
كذا اجاب قدوة في ومنه انما تسمى صحة ذلك مع فرض كون ارادته في كمال الخلو بقول اردبيل الاختصاص من سلطان ولا اطلب منه من دون تناقض اصفا
هناك ما يمنع من اظهار الارادة لا من نفسها لتكون عن غير خالصة وقد اجاب عنه في باب ان نفى الامر معنائنا في الزام وان كان مرادنا لا يتبعه لفعل من
دون امره وتوضيح ان الارادة اعم من الطلب للمقتضى في المقام فان المراد به ارادة الفعل من المطلوب منه على جهة الزام به والارادة قد تخلو عن ذلك فينفى
الافضل لا يستلزم نفى الامر ولذا يصح انشاء الامر ونفى الاخص كما في المثال المفروض قد ظهر بما قررنا ان المقصود في المقام اتحاد الطلب مع الارادة من
حيث حصولها لا اتحادها بحسب انفسهم كما قد يترتب من كلامهم وانما خبرنا ان الزام فعل من الافعال مغاير لارادة غائبة الامر ان ينضم اليها فلا
فايدة في الجواب المذكور لدفع الاحتياج وسبب الكلام في ذلك نشأ على الثالث لاظهار الامتناع انتهى في صورة الامر ليست باو امر على الحقيقة
تلك ان الارادة هناك منفصلة فكذلك الطلب كما لا يهرب هذا لعقل ما هو موضوع عند فكذلك لا يطلعه في كلامه لا ياتي الاشارة اليه في الرابع المنع من
جواز الشئ قبل حصوله وقت العمل بل لا يخفى انما كذا ذكره ومنه انما تامل كما يظهر لوجه فيه في محله انما وسبب ليه ايضا في المقام انما هذا والذي
يقضيه لتحقيق في المقام ان بركات من ارادة لصدور الفعل من غير محسب لواقع واقضا محسب لاجل لا يتعلقه بفعل بالزام به او ندمه ليدرك
البين ان الثاني لا يستلزم الاول وان كان الظاهر صدور الافضا على نحو ارادة الواقعية لظهور الزام المأمور بالفعل مثلاً في كون ذلك الفعل
محبوباً للامر لانه محسب لواقع لا يتحقق العلم لا يتحقق لا يخرج الاضطرار حقيقة فنقول ان هذا ما حكى عن اصحاب المعنى من كون الطلب عين الارادة
هو القول بوضع الامر بخصوص المعنى الاول فعلى الموضوع له هو ارادة ايقاع المأمور به من المأمور بحسب الواقع وهذا هو الذي يستقامت بحسب
المقتضى فان اردت به ذلك ان حقيقة مستعملة فيما وضع له وان لم يرد به ذلك فقد استعمل في غيره ما وضع له ويشهد بذلك ملحق عنهم في الاحتياج في
هذا الاضطرار على ما ذكره ان جنبه ان المعنى المذكور ليس معنى انشاء حاصله بالصيغة حتى يندرج من جهة الامر في الاثبات الظهور كون ذلك امرا
قلبياً واقعيّاً حاصل قبل اداء الصيغة وانما يحصل منها بآثار ذلك اظهاره كما في سائر الاخبار ان ذلك مما يكون قابلاً للتصدق والكذب الظهور
ان ارادة الواقع بالذات لا المقتضية لا يستلزم المطابقة فان عاين الواقع يحصل لك المدلول في النفس كان صدقاً او لا كان كذلك فكيف كيف مع البين
على ما ذكره في بين اظهار تلك الارادة بصيغة الامر وبصيغة الاخبار كان يقول ان امره منك كذا وانما هذا لك منك فتخو ذلك من الواضح المتفق
عليه لغيره بين التقديرين وقول الثاني للتصدق والكذب بخلاف الاول والحاصل ان الارادة امر نفساً حاصل توسط الدواعي المباشرة فلا يعقل
ايقاعها بصيغة الامر يمكن القول بوضع الامر يمكن تلك الصيغة لك وهذا بخلاف ما لو قيل بوضعها للمعنى الثاني الظهور حصول ذلك الافضا
في الخارج بايقاع تلك الصيغة امر بها معناه ايقاع مدلولها بايقاع الصيغة في الخارج على ما هو الثاني في سائر الانشاء ان يمكن توجيه كلامهم بحمله
على ارادة الوكيل الثاني لكن مع تقديره يكون ذلك الافضا على وفق الارادة الواقعية والحقبة المتعينة فيكون ذلك مقداً وضع له ولا يكون للفظ
استعمالاً بوضع له الا مع كون الافضا المذكور عن ارادة الموصوفة فلا مرعى الى ذلك الامر على الحقيقة وهذا الوجه ان امكن القول به في المقتضى
وربما يشهد له التبادر من حيث ان التبادر من الصيغة هو كون الافضا من الارادة القلبية لكن تطبيق كلامهم على ذلك لا يمنع من بعد سببها لفظاً

الاحتياج الاول وكيف كان فالظاهر البناء على الوجه الثاني وعدم اعتبار القيد المذكور فيها وضع الامر له فان ذلك هو المستقيم من نفس الصيغة و
بعبارة اخرى في سائر الانشاءات من التمتع والتجبر والتدبير والاستفهام والمدح والذم وغيرها فانها اسام مخصوصة لذلك لا بقايات
الخاصة بواسطة اللفظ الدالة عليها المستعملة لانها سواء ما وافقت ما هو المطلوب عند المتكلم بها المراد له في نفسه ولا الاثر في انهم حكموا
بصدق العقد على الواقع على سبيل الجبر والاكراه ولذا حكموا بصحة العقد المجازة مع ان القبول القلبي عن جرح اصل مع الاكراه قطعاً ليس لك
الا يكون مفاد القبول المأخوذ في قبلت هو انشاء القبول في الظاهر الواقع باوادة معنى اللفظ المذكور وان لم يكن هناك قول نفساً ورضاً قلبي
بالاجابة فتعاقب صدور العقد ولذا حكموا بصدق العقد الفاسد عليه في المتعقبة الاجازة مع اعتبار الاجابة القبول في مطلق العقد
فدلول الامر بانها هو انشاء الطلب في الخارج سواء كان ذلك موافقاً لما هو مقصود في الواقع او لا ولا امر بالمعصية او امر بحقيقة لاستعمالها في
على الوجه المذكور وان لم يكن فائدة الطلب هناك انقياع المطلوب في الخارج بل فوايداً مترتبة على فضل الطلب لذات تحقق عصبة الامر وروح تبرك
الامور به وبجس عقوبة لاجل ذلك مع انه ينبغي عدم تحقق العصبة على الوجه الاخر لا من جهة التجبر نعم لو فاقمت قرينة على عدم ابداء انشاء
الطلب في الخارج بل امتداد كصدوره الامر لمصلحة مترتبة عليه من غير قصد في معنى كان ام صوراً باخارجاً عن حقيقة فظهر بما قررتنا قوة القول بمقتضى
الطلب للارادة بالمعنى المذكور وان دلالة على الارادة المذكورة ليست صعبة بل من جهة فضاءها حال بها نظر الى ان الظاهر من اوامر المأمور
بالفعل كون ذلك مراداً به بحسب الواقع حتى يقوم دليل على خلافه ومن ذلك يظهر الجواب عما ذكر من دعوى تبادله فيما ذكره لعدم استناده الى نفس
اللفظ حتى يقوم دليل على الوضع وقد يرجع الى ذلك كلام الفاضلين بالاتحاد فيعود النزاع لفظياً لا اية لا يخرج عن بعد ثم ان هذه المسئلة هي صيني
ماد هب ليدل الاشاعة من جواز الامر بالشيء مع علم الامر بانها بشرطه وماد هو اليه من جواز الشئ قبل حضور وقت العمل به وظاهره ان النفع من الامر
وسيجي توضيح الكلام فيما انشأ وعليها يفتي بغير ما هو اليه من جواز التكليف بالتحقق في سبيلهم من امتناع ارادة الحال فيجوز لهم التكليف بالتحقق
هو من جهة بناءهم على المغايرة وعدم الملازمة بين التكليف والارادة والحق هنا ان النفع عن المتكلم المذكور انما هو على حسب ما ينشأ في محل انشاءه
الحكمي عن اكثر علمائنا وكافة الاشاعة وبعض المعتمدين القول بعدم اشتراط الارادة في دلالة الامر على الطلب فهو يدل عليه بالوضع وعن الجمهور
القول بان شرط دلالة الامر على الطلب رادته فلا دلالة فيه عليه الا معها وانما خبره هو ان خلاف المذكور على ظاهره وكان نظيره ما حكم من القول بان
دلالة الانشاء على معانيها بالارادة وهو بظاهره قول من يفتي بصدق صدور من اهل العلم فانه ان اردت توقف دلالة الامر على ارادة المعنى بحسب الواقع فهو
من معقول ان لا يعقل ترتيبه على ذلك بل الامر بالعكس ان اردت توقفها على قيام دليل على رادته فهو كما سبق في الفتاوى المقص من وضع اللفظ الانشائي
الى ما لا يتكلم بواسطة افلاو توقفت دلالتها على العلم بالامر لم يعقل فائدة في وضعها بل لزم الدور فلا بد ان نثبت بل كلام الفاضل بالاشتراط للارادة
على ما لا يخالف ذلك في قد يجهل ذلك على ارادة توقف دلالة اللفظ على معناه على كونه مراداً ولو بالنظر الى ان الاطلاق من جهة قضاء الاصل ان
بادرته فلو قام هناك قرينة على عدم الارادة لم يكن ولا عليه بل على ما دل ذلك القرينة على رادته وهو ايضا كما ترى في دلالة اللفظ
على نفس المعنى لوضوح الاكتشاف في صولها بالوضع والعلم به وانما تمنع القرينة من دلالة على ذلك المعنى مع الغرض عن ذلك فهو كما هو فوق ما
به على ذلك في المقام من انشاء الما بين الصيغة اذا كانت طلباً او تهديداً الا الارادة بل لا يوافق الاحتياج المذكور كما هو ماعنون بل دعوى
فان الارادة المذكورة في الاحتياج اتمتار بها ارادة المطلوب كما هو اللفظ والارادة الماخوذة في العنوان اتمتارها ارادة الطلب وهذا وقد ذكر في الفتاوى
نزاع اخر وهو ان الامر بمصيرها وقد ذكرنا هذا النزاع في العدد منها ما حكم على التمسك بالارادة وعرض ذلك على محقق
المعزلة وخزانه المحقق في المعارج ومنها ما حكم على الاشاعة من انها تكون مراداً بالوضع من غير اشتراط بالارادة فان ذلك توقف كونه امر على ارادة
الطلب فلا يكون مراداً ونهاية الامر الامور الظاهرة ولا يوجب كادارة ولا يظن ان احداً يخالفها فيكون مراداً بالارادة في سائر الانشاءات لكون الارادة هي المقصودة
لها بما فيها حقيقة كانت ومجازية وان كان الوضع كافياً في حملها على معانيها الحقيقية والحكم بادرته من غير حاجة الى قيام دليل اخر عليها فيعود
النزاع ان لفظها حمل الكلام الاشاعة على الاكتفاء في ذلك بظاهر الوضع وان اردت توقف على ارادة المطلوب فيجوز ان الصيغة اتمتارها ان يكون المراد ان ارد
بها من المأمور بقاء الفعل دون ما اذا لم يرد ذلك كان المقصود بالاشارة الى خلاف الواقع في اعتبار ارادة المتكلم في تحقق الامر حسب ما عرض من نعم
الاشاعة عدم الحاجة اليها في تحقق الامر بنائها على المغايرة بين الطلب والارادة وما عجزهم فبنوا على اتحاد الامر بين وجه فلا يمكن تحقق الامر دون
صولها فخرج هذا البحث الى البحث المتقدم والحق في المعارج وغيره بان الصيغة مراداً كقولهم اقيموا الصلوة وعلمهم كقولهم اعملوا ما شئتم وهو
الا ارادة فان اردت توقف كونه للطلب على ارادة المتكلم لا يحصل بل ذلك لا ارادة المذكورة فيكون الفرض في معاد عليه الاشاعة من خلاف
بين الامر في مكان مفارقة الطلب الى ارادة فلا حاجة اليها في صدق الامر فيه ان من البين ان ارادة الطلب في نفسه عند هم في تخصيصه بالطلب من
غير حاجة الى ارادة المطلوب ان اردت توقف كونه للطلب على رادته لا يحصل سواها كما هو اللفظ من كلامه فقارعت انتم ما لا كلام فيه وكيف
فالظن ان النزاع المذكور اما لفظي او انه يعود الى النزاع المتقدم وان خلافاً في ان العنوان مفادها بحيث في حالة الكلام في المقام كما في النهاية ليس على
ما ينبغي في المقام الثالث ان لفظ الامر هل يبعد لوجوب ضمها ولا وقد اختلفوا في هذه في ذلك على قولين والاربع كونه حقيقة في
الطلب والصيغة الدالة عليه على نحو ما ذكرناه في هذه فيعني ما اذا كان الطلب على سبيل التحريم والامر او على سبيل التدبير سواء كان صادراً من اهل
او المستعملين واما معاد يبدل عليه ان لا يفرق في من جهة المذكورة بين الامر ومطلق الطلب لصادره من العالي والمستعمل مع ان لفظ الطلب حقيقة
في المعنى لا مع اتفاقاً على ما يظن من انهم فكذا ما يمتنع له بل لو غرض عن ذلك وادعى تبادله عن في مطلق الطلب في محل كما لا يخفى على المتدبرين

الانسان الدعا لما كان الطلب الواقع من المساوي والداعي على سبيل الختم وغيره كما هو ظاهر من ملاحظة العرف فالطلب كون الامر به كان مضافا
الى التام لم يعتبر في حقه ما يفيد الالتزام واما اخذنا فيه طلب الفعل واقتضاها واستدعائها وما يفيد مقتضاها ذلك شامل بصورة الالتزام وخلافه
وليس كذلك الا انظر الى ان ذلك بحسبهم العرف ولهذا الاستعلاء في جملة من جوده لا يدل على كون الطلب على سبيل الختم لوضوح ان الطلب الختم
كما قد يكون مع الاستعلاء وقد يكون مع عدمه كذلك الطلب الختم يكون على وجهين فان اقتضا الشيء مع الادن في تركه لا ينافي استعلاء التام
اصح بل قوله ادنت لك في تركه يفيد الاستعلاء كما ان قولك ندبت عليك هذا الفعل ظاهر فيه والحاصل ان الاستعلاء بما يتبعه عيب التام
سواء كان ذلك في مورد التكليف وغيره فلو ان المجت لك هذا الفعل فاد الاستعلاء بل قد يحصل الاستعلاء في الخبرات ايضا فنظر الى صلا
الخصوصية للملحق في المحاطات وخصوصيات بعض الافعال بما يقع بها الخطاب بل قد يكون الاستعلاء مستفادا من الافعال وملاحظة الاحوال
فما في كلام بعض اعلام من جعل الاستعلاء مستلزما للالتزام المنافي للندب كما ترى ما اوردته على القائل بعدم فائدة لفظة الامر لوجوبه
امان يقول بان الامر هو الطلب من العالي الى من حيث استعمل قد عرفت بطلانه واخذنا الاستعلاء في مفهوم الندب بجمله اعم من الندب
وتستعمل بطلانه غير وارد عليه ما عرفت من انفاء المناقات بين الامر وبين وما ذكر في وجهه بعد ذلك من ان طلب الشيء على سبيل الندب هداية
وارشاد ولا يلزم فيه اعتبار الاستعلاء غير صحيحة فان عدم لزوم اعتبار الاستعلاء لا يستلزم عدم حصوله فاي مانع ان من اختصاص لفظ الامر
حصوله كان ان الطلب المحقق لا يستلزم الاستعلاء ضرورة حصوله ايضا في الناس الدعا مع اختصاصه صدق الامر عليه اذ صدق من غير العالي بما اذا
كان حصوله على سبيل الاستعلاء على ان القائل بعدم دلالة على الوجوب يلزم القول بكون الامر هو الطلب المتبادر من العالي الى من حيث استعمل
بل لوجوه مفاده هو الطلب من العالي سواء كان مستعليا او لا صح ما ذكره وان قلنا باستلزام الاستعلاء للالتزام فعدم اخذ خصوص الاستعلاء
في مفهوم الامر كانه صحيح ما ذكره من غير حاجة الى اعتبار خلافه من حيث ان من في ظاهر كلامه وان كان توجيهه على عدم اخذ الاستعلاء فيه
اتفق حصوله الا انه بعد عن العبارة كما لا يخفى مضافا الى انك قد عرفت كثرة احد الامر من منعه من العلو والاستعلاء وحسب ما وردنا وعليه فكل
المدكور سابق من صله فظهر بما ذكرنا ان من اعتبر الاستعلاء في مفهوم الامر يلزم القول بدلالة على الوجوب كذا تبادر علو الامر واستعلاء
من لفظ الامر ان سلم لا دلالة فيه على اعتبار الالتزام وكذا ظهوره عرفت في الطلب المحقق يفيد ذلك فانه كظهور مطلق الطلب فيه من بالاضطر
المطابق الى الفرد الكامل كما سطر اليه انتم وقد يتجوز لوضع المعنى اعم تاو بتقسيم الامر الى ما يكون على سبيل الوجوب ما يكون على سبيل الندب
فما لم يقتسم ان يكون القسم حقيقة في اعم وفيه ما عرفت من عدم وضوح دلالة التقسيم على ذلك على انه قد يحصل الانقسام في المقام بالنسبة
الى سائر مستعملات الامر نعم قد يرد في ذلك الى التباين بان يدعى تبادر المعنى القابل للمقابلة المذكورة منه بحسب العرف في قول الى ما ذكرناه
واخرى بان فعل الندب والطاعة والطاعة الحاصلة بالفعل هو فعل الامر به وقد يمنع من كماله الكبرى ان قد يكون الطاعة بفعل الامر به وقد
تكون بفعل الندب وقد ثبت عنه بان المفهوم من الطاعة عرفا هو موافقة الامر فلا يتجوز المنع بعد فهم العرف لكن الدعوى المذكورة محل خفاء
وان لم يحل عن طريق ما بل ادعى بعضهم الاتفاق عليه بانه لا يبدل ما قلناه اجماعا القائل بكونه حقيقة في الوجوب بالتبادر وبالاعتين لاثنين
وقوله لو لا ان اشق على امتي لامرهم بالسواك مع وضوح طلبه على سبيل الندب بدفع الاول بان التبادر من مادة الامر وصحة ما ليس الامر
طلب الفعل والطلب في الوجوب ولذا ترى لتبادر الحاصل بينهما احصا في قولك اطلب منك الفعل فارد منك الفعل ونحوهما بما يفيد
من غير تفاوت اصل مع ظهور كون الطلب ما بمعناه موضوعا للمعنى وليس ذلك الا ظهور المعنى المذكور في الطلب المحقق لكونه الظاهر اذ عند ذلك
ويظهر اليه بان التبادر من الاطلاق هو الوجوب لا يقتضي المعنى التقضي كما سيجي الاشارة الى ان ذلك المعنى هو عدم وضع الامر به بخصوصه فيكون
التبادر المذكور اطلاقا عند هم بانه في دعوى كونه اطلاقا بالنسبة الى الوجوب بانه فلا دلالة في التبادر المفروض على الحقيقة
ولذا لا يبقو الطلب الادارة حقيقة في خصوص المحققين فالذي يدل المذكور مد فروع ولا بالنقص ثم بالحل في تمام ذكرنا ظاهر الجواب عن الاعتين و
الوابية وما يفيد فادها اذ لا كلام لنا في نضار الاطلاق الى الوجوب بما الكلام في سبيل الموضوع ولا دلالة فيها عليه قوله صيغة ومما في
معناها اذ بما في معناها سائر صيغ الامر لما خاضع للفعل وتفاعل وصيغ الامر لما خاضع للفعل وبلفعال اذ اذ باراسها الافعال نحو
وجتهل والاعم منها وقد يعين على الوجه الثاني ما حكمه النجاة من ان فعل علم جنس كل صيغة يطلب بها الفعل كما ان فعل وفعل عنها
لكل ماطر مضارع مبنى للمفعول وبعده ان ثبت لاصطلاح المذكور فاما ثبت في عرف علماء الفقه وسائر علماء العربية وثبوت
في عرف علماء الأصول غير معلوم بل الظاهر خلافه وليس من الاصطلاحات لشابعة الدائرة بين سائر الناس من اهل ذلك الاصطلاح كلفظ
الفاعل والمفعول ليستظهر الحمل عليه محل اصابة على ذلك مما لا شاهد عليه ثم على فرض ثبوت لاصطلاح المذكور ففهموه لصيغ الامر لفظا
محل تاسل بانه هذا واعلم ان صيغة الامر قد تستعمل في معاني عديدة كالوجوب والندب والطلب الجامع بينهما والاباحة والاذن والارشاد
الانسان الدعا والتمني والترجي والتعهد والانداز والاحتفاء والامانة والكرام والتعجب والتعجب والتكوين والنسبة والاشارة
واقطاع الامل والخرق والتهكم وغيرها وليست حقيقة في جميع ذلك اتفاقا ولا يكثر من المعاني المذكورة اذ بما يفهم من جهة انضمام القرين وملاحظة
المقامات وما انتهت بعد ما ذكره في خمسة عشر للصيغة انها ليست حقيقة في جميع ذلك الجامع بل لفرع وقع في امور خمسة الوجوب والندب
والاباحة والكرامة والتعجب وفي الاحكام قد اتفقوا على انها لا يحد بها سواي الطلب فانه لا يحد بها ولا يحد بها بالطلب جامع بين الوجوب
والندب والارشاد وبعضها وقد اتفقوا ايضا على كونها حقيقة في الجملة حكاه في المعارج ثم ان خروج عن مقتضى الوضع في عدة من المعاني المذكورة

ملاحظة

بالنسبة الى وضعها باعتبارها الهيئة كما في الاباحة والاذن والتمني والترجي ونحوها وفي عدة منها بالنسبة الى ملاحظة وضع الهيئة في المادة معا بل في
معناها التركيبية الانشائي كما في التهديد والاذن والتمني ونحوها فان مفاد تلك الجمل الانشائية هو انشاء طلب لفعل من المامور وقد استعملت
في انشاء ما يتبعه بلزوم بمحسب المقام فادب من تلك الجمل احصا صورة الطلب بملاحظة وضع المادة والهيئة لينقل منه بملاحظة المقام الى ما يتبعه
من التهديد والاذن ونحوها فذلك النوع هو المادة من تلك الجمل الانشائية وقد جعل معناها الموضوع له واسطة في انها كما هو الحال في سائر
الحالات المركبة فله حقيقة في الوجوب قد يورد في المقام لمورد منها ان الحقيقة هي اللفظ المستعمل في تمام ما وضع له وليس للوجوب الا بعض مفاد
صيغة الامر لا لانها على الوجوب مثلا والحدث الذي يتصف بذلك الوجوب فكيف يتي بكونها حقيقة في الوجوب الذي هو جزء معناها ولو
اجيب بان المراد من الصيغة هو خصوص الهيئة وليس معناها الحد في مستند الى وضعها الهيئتي بكون الوجوب تمام الموضوع له بذلك لوضع
ففيه ولا ان الهيئة بنفسها وضع لها وانما هي ثبات والوضع اللفظي المعروض لها في موضوعه بآراء معناها المادي في الهيئتي بوضع واحد
وثابتا ان معناها الهيئتي ايضا ليس محجرا للوجوب لاحد الزمان والاستا الى فعل ما في معنى الاضال ليس لانها على ذلك لا من جهة وضعها
الهيئتي فهو بذلك للملاحظة ايضا بعض من مدلولها ومنها ان الوجوب بمعنى كون الفعل مما يرتب على تركه استحقاق للدم والعقاب كما هو المعنى
المصطلح من الامور العقلية والشرعية التابعة للملاحظة حال الامر مع المامور في وجوب طاعة واستحقاق للدم والعقاب على مخالفة فهو من اللواحق
الطارية على الفعل المامور به بعض الحوالا ومن ذلك من وضع الصيغة ليجعل اللغة ومعناها الصيغة الامر من جملة الاضال مستند الى فعلها
فكيف يتحقق جعل الوجوب مدلولها مع انها من حيث الصدور من لواحق الامر من حيث القيام من لواحق الفعل المامور على المادة المتعلقة في
هيئة الامر ليس من لواحق المامور الذي هو الفاعل لذلك الصيغة ليصح اسنادها اليه والحاصل ان ان أخذ الوجوب مدلول الصيغة الامر فانما هو
بطلب الفعل على سبيل المنع من الترتيب كان مستندا الى الامر فينبغي ان يستند الفعل الى المتكلم دون المخاطب والغايب ان صيغة الصيغة القائمة بالفعل فهو
من لواحق الحدث الذي خذ صيغة الامر فلا وجه لاستا الى المخاطب وعنده ان الامر من جملة الانشائات لغرض المحملة للصدق والكذب فلا
كان مدلولها انما هو وضع هو وجوب الفعل على المامور كان محتملا للصدق والكذب لا كان مطابقة لمدلول الموضوع للواقع وعدمها وبالجملة
المعنى المذكور من المعاني الخفية التي لها مطابق بحسب الواقع فلا يتحقق جعلها مدلول الانشائي ومنها ان ما يستقام من الصيغة بناء على القول المذكور
انما هو ايجاب الفعل على المامور في امره ووجوب الفعل عليه متفرع على ايجاب اتياع له فلا يتحقق جعل الموضوع له للصيغة هو الوجوب بل ينبغي جعلها
بآراء الايجاب كما هو بخلاف البعض الجواب على ذلك انه ليس المراد من كونه حقيقة في الوجوب ان ذلك تمام معنا بل المقصود كونه حقيقة فيه مع انصاف ما يمت
اليه مما اخذ في معنى الا انما كان هذا الجزء هو محل الخلاف في المقام وكان اعتبارا غير معلوما من الخواص كقولنا في المقام بذكر الوجوب كقولنا
الباقى انما على الوضع ويمكن ان يجاب بان المراد كون الصيغة باعتبار وضعها الهيئتي حقيقة في ذلك ليس المراد وضع الهيئة بنفسها في ذلك
به ما ذكر من كون الهيئة مراد الوضع لا انها موضوعة للمعنى ان قلت لا ريب في عدم تعدد الوضع المتعلق باللفظ الواحد باعتبار المعنى الواحد في نفس
الصيغة الامر بالنسبة الى ما يارد منها الاوضع واحد متعلق بتلك الكلمة باعتبار ما دلتها وهيئتها فليس هناك وضعا متعلقان بها احدهما باعتبارها
والاخر باعتبارها كما قد يترى من ظهور بعض الكلمات فالاشكل المذكور بحال قلت لا ريب في كون الوضع المتعلق بتلك الصيغة باعتبار ما دلتها وهيئتها
واحدة كسائر اللواحق والهيئة الماخوذة في الجوامد ان كان الوضع هنا نوعا وفي الجوامد شخصيا الا ان الفرق بينهما ان المادة والهيئة في الجوامد هي الصا
ملحوظتان في الوضع بل في واحد بخلاف في الماهية حيث ان الماهية الواضحة حين الوضع كون اللفظ باعتبار ما دلتها بازاء الحدث وباعتبار الهيئة بآراء الوجوب
على الوجه الذي سذكره انما هو غير المتعلق بالمعنى الماخوذة في شخصياتها فاختار في ذلك ان يزيل الوضع المذكور منزلة وضعه في كان هذا هو المراد به
من تعلق وضعه بتلك الصيغة باعتبار ما دلتها وهيئتها فاحسب بفصل القول فيه في محل اخر انتم وحيث فاطلاق ان الصيغة حقيقة في ذلك مما يارد
به ذلك بقي الكلام فيما ذكر من تعدد معناه الهيئتي ايضا نظرا الى ان الاستا الى فاعل ما في مدلول الافعال فلا يكون الوجوب تمام معناه الهيئتي
وقد يدفع بان فعل الامر منسحب على ان زمان حيث لا يرد منه الا طلب لفعل فلا دلالة فيه على الزمان حسب ما يجي الاشارة اليه في كلام المصنف والوجه
المحفوظ في المقام ليس معنى تاما بل اخذت في النسبة الماخوذة في تلك الصيغة فالنسبة ملحوظة فيه حسب سبيل اليه فتم وعرضنا ان مفاد الصيغة
هو الوجوب لمصطلح حيث انه وضعت للصيغة للدلالة عليه فيكون الالتزام المستقام منها هو الحاصل من المعاني الذي يستحق في مخالفة لدم والعقاب
فندل على ان القائل بها شخص عال وجب لفعل على المخاطب الحاصل ان الصيغة موضوعة لمخصوص لا مري لمخصوص الطلب الصا من المعاني المستطاع
بناء على الصحا الاستعلاء في الايجاب فلا يكون الطلب صادرا من غيره من موضوع اللفظ ويكون استعماله ان مجازا اذ انما هو بعض الافاضل عند
تفريق محل التفرع الخلف على طبق ما حكينا عنه من اعتبار العلو والاستعلاء معاني الامر وتفسيره العلو بما مر وانما خبر بان الكلام المذكور في غاية البعد
وكيف يتي باختيار مدلول الامر حقيقة في ذلك مع ان معظم استعماله للمعوية والعرفية على خلاف ذلك قد عرفت ان العلو الماخوذة فيه حسب ما مر
هو العلو الذي يوجب استحقاق للدم والعقاب في مخالفة فدعوى لالة الصيغة على ان التكلم بها من حيث طاعة عقلا او شرعا هو غير جازم بل
في كونها موضوعة لمخصوص الامر غير ظاهر ايضا بل الظاهر وضعها للاعتراف بالامر لا التماس الدعاء فليس للعلو والاستعلاء معتبرا في وضعها اصرا وانما هو
الامر في ذلك في كونها امر باعتبار خلافه في كونها التماسا او دعاء وذلك بعد ملاحظة الاستعمال المتداول لكامل الظهور كيف في ذلك لم يكن للطلب
الاتماس والدعاء صيغة موضوعة يكون استعمالها فيها حقيقة مع ان الحاجة اليها في الاستعمالات ودورانها في الخواص ان لم يكن اكثر من الامر
فليس اقل منه فكيف يصو تصور تخصيص الوضع لوضع صيغة الطلب الامر بها له لهما فالتدبير ينبغي ان يتي بناء على القول بوضع الصيغة للوجوب

عنه على القول بالإيجاب
فصل في قولهم من كان يخاصم
للعدو بالوجه فليس على أن الخادم
أدب الله له في وجهه وفي نفسه إنما
الإيجاب فالوجه في النفس إنما
يتم على مذهب الإمامين
بيحيى ثم الخادم الكلام
منه

وهدى مثله يقول له اكرم من يدبر يدك بذلك طهارا لمصلحة المصلحة عليه من غير ان يكون هناك اقتضا منه للاكرام بل قد يصحح بان لا يكرامه ويقتضى ان
به وهذا بخلاف التذنب لمحصل لاقتضا هناك قطعاً الا انه غير بالغ الحد الحتم من غير فرق بين ما يكون السبب في المصلحة الدينية او الاخرية كما كانت
لا فرق في الارشاد بين ما اذا كان الغرض بقاء المصلحة الدينية او الاخرية كقصد كولا ما قلنا ان يكون التذنب اغلب الا واما المعرفة لعدم انتائها على المصالح
الاخرية في الغالب مع الغرض عن جميع ما ذكر فمقد يكون المصلحة الدينية المتفرقة على الفعل عابدة الى غير ما مورد وليس كذلك من الارشاد
ما ذكر من الفرق الا ان يخصص ما ذكر من التفصيل بالمصلحة لعابدة الى المأمور وهو كما ترى هذا وقد ذهب الى وضع الامر بالاراء الطلحة جماعة من اصحابنا
منهم السيد العتيق وجماعة من العامة منهم الجويني والخطيب لقرويني وبعض الخفظة على ما حكم فيهم وهو الخاندكاسيني اوجه فيه الشك الا ان الاول لا يفتقر
مطلوب على الوجوب كضارف مطلق للطلب لم يعرف الا ان يقوم دليل على الادنى في الترتيب وكذا لا ضرر في المطلق الى الحكم ان اخذ به صاحب الوافية
انتهى الى حمل الامر الشرعي كتاباً وسنة على الوجوب لان لا التبعة عليه بل القيام بقرائن عامة شرعاً عليه البعد ذهب لعدم في التبعة بمسبب في التبعة
وجعلها موضوعاً في الشرع لمحصل الوجوب قوله وذهب السيد المرتضى الى انها مشتركة بين الوجوب والتذنب قد تبعه فيها فضل السيد بن زهره وقد ذهب
الى اشتراك لفظاً بين المعنيين جماعة وهم لم يفتصلوا بين التبعة والشرع وقوله وتوقف في ذلك قوم فلم يدروا انها للوجوب والتذنب قد حكم في ذلك على الشرع
والقاضي بذكره بن عليه الامدي في الاحكام وحكاها عن الشيخ من ذابها كالقاضي في بكرة الغزالي الا ان ظاهر كلامه مما في نسخة سابقة هو التوقف بين الوجوب
والاوشاد وربما يميز في جملة التوقف بين كونها للوجوب والتذنب ولما اشتركا لفظاً واللفظ الجامع بينهما يكون مشتركاً معنواً وعلى بعض
بين الاخيرين وعن بعض اخر التوقف بين الاحكام الخمسة في موضوع واحد من الاحكام لا غلغله قوله وقيل انها مشتركة بين ثلثة اشياء هي كونها جملة
قوله وزعم قوم انه قد حكاه الحاشي في العبدى على الحقيقة ولا اصل له وهو غير معروف بينهم ولا مشهور في احد من فضلائهم فهو غير علمهم او كان من هذا
بعض الشيعة من سائر فروعهم من لا يعتقد بقوله عندهم وقد عزمي الامدي في الاحكام الى الشيعة الاشتراك بين الوجوب والتذنب الارشاد وهو ان
بين الاصحاب قيل فيها ثلثة اقول بانها لا بامانة خاصة حكاه في الاحكام ومنها القول بالاشتراك في القطع بين الاحكام الخمسة ومنها القول بالاشتراك
بين الوجوب والتذنب الا بامانة والتهديد والتعجز لا تكون في بعضها القول بالاشتراك بين الطلب والتهديد والتعجز والاحتياط في غير ذلك مما يفتقر
عليه المتتبع في كلامهم ولا يجد في التعرض لها لندورها ووضوح فسادها وظاهر ما حكمي من الاتفاق بدفعها قوله لنا اننا نقطع ان السيد قد عزم
اولاً لثقله في بوضعها للوجوب هو استئنا الى التبادر وتقر من ان السيد اذا قل لعبد مع خلو المقام عن القرائن افعلى لم يفعل عبد عاصياً وادته
العقل على ترك الفعل وهو معنى الوجوب وقد ورد عليه بوجوه منها انه لو تبادر منه الوجوب لزم انتقال الذن من الامر الى المنع من الترتيب وليس
كل ذلك قد لا يخطر الترتيب بالبال فضلاً عن المنع عنه بدفعه لوجوب معنى بسيط الى يؤخذ فيه المنع من الترتيب عند التقابل العقلي لا يلزم من حصول المنع
من الترتيب عند تصور الوجوب جالاً وذلك من ملاحظة سائر مفاهيم الجملة عند التفصيل في مفاهيم هذه مضافاً الى ان المنع من الترتيب ليس
جزء من مفهوم الوجوب له عند التحليل بل هو من لوازمه حيث بان في الاشارة اليه ومنها المنع من خلو المقام الذي فهم منه ذلك لا غير من ان الغالب
في العرف قيام القرائن الى التبادر والمقابلة على ذلك وقد اشار اليه المصنف بقوله لا ينافى له وان الحكم في الوجوب عنه ومنها ان الفهم المذكور قد يكون
من جهة ايجاب الشرع طاعة الله تعالى العبد او امره باشتال امره او من جهة قضاء العرف به ففرض وقوع الامر من السيد بالتسبب الى العبد فاض بذلك
بملاحظة حكم الشرع والعرف وابن ذلك من دلالته الصيغة بنفسها عليه وهذا هو الشرع والعرف مما اوجب على العبد الايمان بما اوجبه مولا لا
غير ذلك واجبا به في المقام من دلالته الامر ومنها ان لعبنا بمعنى مخالفة الامر لا يثبت كونه محرم الا بعد دلالته الامر على الوجوب ضرورة اننا لا نعلم
فيها مع عدمها وانه قد يقع الذم على ترك بعض المندوبات وارتكاب بعض المكروهات فلا اختصاص بالخالفات المحرمة فلا يلزم من عدم عاصياً وترك
الذم على ترك وجوب الفعل عليه ويحتمل تركه وبين ان لعبنا لا يطلق عرفاً الاعلى فعل الحرام او تركه لوجوب ليس مخالفة مطلق الامر عاصياً فابل لا يطلق
الاعلى مخالفة الامر لا يجازي فاذا عد مخالفة الامر المطلق عاصياً ناكاً مفيداً للايجاب ان الذم لا يتعلق بالمكلف من جهة ترك ما هو مندوب عند الذم
واما يتعلق بترك الامر لا يلزم او بفعل المحرم وربما يترك على ترك المندوب ولم ولا بعد ذلك ولا ذم في الواجب بان تاركه وورد ذلك في العرف على ترك
بعض المندوبات مما هو من جهة لزوم الايمان به في العرف وعدم ارتضاؤه بالاهمال فيه ان جاز تركه بحسب الشرع ومنها انه معارض الصيغة المحرمة
على القربة الصادرة من مجهول الحال ممن لا يعلم وجوب طاعته بحسب الشرع والعرف وعدمه فان المأمور لا بعد عاصياً ولا يتعلق به ذم ولو كان حقيقة
في الوجوب لزم تركه لزم عليه قد يجاب عنه بان دلالته التبعة لا يستلزم مطابقة مدلوله للواقع فغاية الامر دلالته التبعة عليه في المقام وهو لا يستلزم
وجوب التبعة عليه استحقاق الذم نعم لو علم وجوب طاعته الامر من خارج دل ذلك على مطابقة المدلول لما هو الواقع وترتب الذم على مخالفة ذلك فافضوا
الكلام في المقام في امر السيد لعبد وهذا ما ذكرنا في الاخبار وما في الانشاءات مما هو ايجاب المدلول في الخارج فلا يصح فيه ما ذكره من والحق في
الجواب انك قد عرفت ان ما وضع الامر هو الطلب المحقق الذي لا يرضى لطلبه مع تركه المطلوب ومن لوازمه كون الفعل بحيث يندم تاركه او يعاقب عليه
اذا صدر من مجب طاعته والمعنى المذكور حاصل في المقام وانما لا يرتب عليه الذم من جهة التثنية في وجوب طاعته وانما افترضوا في الاحتجاج صدق الامر
اطاعته ليعلم من وجود الامر المذكور ان ذلك على حل الصيغة على الطلب بمعنى المفروض كونها حقيقة في ذلك ومنها ان غاية ما يفيد دلالته الصيغة الصادقة
من لفظي على الوجوب وابن ذلك من دلالته الصيغة عليه مطلقاً كاهو لفظاً على بناء على تعميم لفظها ان ثبت كون الصيغة حقيقة في الوجوب في
المفروضة ثبت ذلك عن غيرها ايضا باصالة عدم تعدد الاوضاع ومن جهة ظهور عدم اختلاف معنى اللفظ باختلاف المتكلمين كما يظهر من استقرار
سائر اللفظ ومنها ان التبادر المذكور بعينه حاصل في لفظ الطلب ما عدا ما اذا قل لعبد اطلب منك شرعاً الخ او اريد من ذلك لفظاً لا كلاماً

قوله

في كل من كون الطلب من الوجوب والتدب فلو كان التبادر المفروض ليدل على الوضع للوجوب بالخصوص تجري في ذلك مع ان من المعلوم خلافه والقول بان قضية التبادر ان يكون الوجوب موضوعا له في المقامين لا انا نحننا من ذلك فبادر كمنظر في قيام الدليل على وضعه للازم فيبقى غير تحت الاصل مدحج بان كون الاصل في التبادر مظهر ان يكون دليلا على الوضع مما لا يدل عليه التبادر في قيام الدليل على الوضع هو التبادر المستند الى نفس اللفظ فلا يقع الاستناد الى التبادر في ثبوت الوضع الا بعد ثبوت كون التبادر المفروض من ذلك لقبيل علما او ظنا واما مع حصول التثبت فلا وجه لدعوى الاصل فيه ولا اقل في المقام من التثبت بعد ملاحظة ما قررناه فلا يتم الاستناد اليه منها ان التبادر انما يكون دليلا على الوضع اذا كان الانصاف مستندا الى نفس اللفظ عند ما اذا استند الى مخرج حسب مرقب قبيل القول فيه والظاهر ان انصاف اللفظ الى الوجوب في المقام من جهة دلالة اللفظ على الطلب الحكمين خلافا في الوجوب كما عرفت في انصاف لفظ الطلب كانه من جهة كون الوجوب هو الكمال منه نظر الى ضعف الطلب في التدب من جهة الرخصة الحاصلة في تركه وقد مرنا لاشارة الى ذلك قوله معلل حسن ثم تجرد ترك الامتناع لا يخفى انه بعد ذلك في الاحتجاج لا يتوقف ما اوردته بقوله لا يحد بعد ثبوت تعليلهم حسن الدم تجرد تلك الامتناع لا فرق بين قيام القرائن على اعادة الوجوب عدمه لدغاية ما يلزم من ذلك ان تكون القرائن مؤكدة لا مضمرة للوجوب والا لم يحسن التعليل والحاصل انما ان يؤخذ في الاحتجاج انقضاء القرائن في الصيغة الصادرة من التثبت وتعليلهم الدم تجرد تلك الامتناع لا يحد بعد ثبوت تعليلهم باخذ واحد منها وارجح في اخذ التعليل المذكور في الاحتجاج وعدم اعتباره انقضاء القرائن هناك لا يتجوز الا بحد احتمال وجود القرائن في المقام وقد يورث ذلك بان ظاهره ان التعليل على مخالفة الصيغة الواردة هو من ضرر دودها خالصة عن القرائن الدالة على الوجوب ما ذكره من تعليل الدم تجرد ترك الامتناع لا يحد بعد ثبوت تعليلهم من الاصل منع المقدمة المذكورة ويظهر من انصاف التعليل المذكور ان لم يصحح به قوله فليقتض ذلك لو كانت في الواقع موجودة قد يورث عليه بان تجرد التعليل لا فائدة فيه بعد وجودها في الواقع فان الفهم انما يتبع العلم بالقرينة وتجرد تقديم عدمه لا ينفذ شيئا بعد كود الحكم بحصول الظن ان من جهة الصيغة المنصبة الى القرينة نعم وانفقت القرائن بحسب الواقع وحكم بالدم ثم المقصود به فاعلم ان الحكم بآراء المعنى المجازي او خصوص احد معني مشترك موقوف على ملاحظة القرينة فاذا قد انقضاء القرائن بان لا يلاحظ شيئا منها وحصل الفهم المذكور ذلك على عدم استناد الفهم الى غير اللفظ فالقصد من تقديم انقضاء القرائن عدم ملاحظة شيء منها عند تبادر المعنى المذكور ليكون شاهدا على استناد الفهم الى تجرد اللفظ قوله والمرد بالامارة كانه اشارة الى دفع ما قد سبق في المقام من ان اقص ما ينفذ اللفظ الامر للوجوب فيكون المراد به الطلب حتى والصيغة الدالة عليه ولو يتوقف القرينة واما كون الصيغة بنفسها دالة عليه ولو يتوسط القرينة واما كون الصيغة بالخصوص كما هو المندعي فلا فاجاب بان المراد بالامر هو نفس الصيغة المذكورة اعني قوله اسجد ولحقن تقديمها قرينة على رادها ان لم يقع منه تعني ذلك للمقام طلب من سواها ويمكن المناقشة بان اطلاق الامر عليها مبني على اعادة الوجوب منها وهو ان يكون من جهة دلالة عليها بالوضع او بواسطة القرينة واصالة عدم انضمام القرينة اليها معا باصالة عدم دلالة على الوجوب مضافا الى ان تجرد الاصل لا يحد في المقام لدوران الامر فيه مدار الظن فان قلت انه قد عطل الدم والتوضيح بنفس الامر فاحتمال استناد الى مجموع الصيغة والقرينة مخالفة لظن الامة قلت تعليلهم بنفس الامر لا ينفذ دلالة الصيغة بنفسها على الوجوب اذ غاية الامر ان اياها الصيغة المستعملة في الوجوب هو ان يكون موضوعا بانها لا ينفذ قرينة اذ منتهى القرينة ولا يتوقف على ضمها اذ على الوجوب صحة تعليل الدم تجرد مخالفة الامر بعد فرض كون لفظ الامر اقل على الوجوب نعم ولعل الدم تجرد مخالفة قوله اسجد واضح ما ذكره يمكن ان يوجه ذلك بان طسبا للحكاية كون الطلب الصادر هو قوله اسجد امع الاطلاق ان لو كان هناك قرينة منضمة اليه يتوقف فهم الايجاب على انضمامها القضي للمقام بالاشارة اليها لتوقف ما يورده من الدم عليه لعدم ذكره في مقام الطلب لا تجرد الصيغة ثم تقرير الدم على مخالفتها معبر عنها بالامر في اطلاق الامر على الصيغة المجردة عن القرائن وتقرير الدم على مخالفتها فتم المندعي مضافا الى ان الظن من ملاحظة عرف عد الصيغة المجردة عن القرائن الصادر من العالمين اولا في الامر عليها على سبيل الحقيقة من غير اشكال سواء قلنا بكون الصيغة حقيقة في الوجوب ولا فيستفاد كونها للوجوب من الامة في ملاحظة ما قررنا ليس المراد من قوله انما احكامه اولا من نفس الصيغة الصادرة وهو ظاهر من سبيل الامة كما لا يظن فيكون الدم واردا على مخالفة تجرد الصيغة وما سبق في المقام من ان المراد بلفظ الامر هنا هو الصيغة المتقدمة والدم على مخالفتها ان على استعمالها في الوجوب والاصل في الاستعمال الحقيقة فلا لاما ولا فلان ترتب الدم على مخالفة انما ينفذ كون المقصود هنا انما لا يجوز واما ان اللفظ مستعمل في خصوص الوجوب هو المراد فلا ولا يلزم من الامر ان قد يكون من قبيل اطلاق الكلي على الجزاء ومبعضا من غير اعادة الخصومة من اللفظ فلا يجوز حسابا في الاشارة اليه انما انما انما الاستدلال بالامة هو ترتيب الدم على مخالفة قوله اسجد واخا باع القرائن لانه ان على استفادة الوجوب من نفس الصيغة وهو يتوقف على وضعها لانه لا يخصا الوجوب دلالة اللفظ على المعنى في الوضع وانضمام القرينة والمفروض انقضاء الثاني فيتعين الاول وجح فلا حاجة الى انضمام الاصل واما اثبات تجرد اثبات استعمالها في جو يقرينة الدم المتأخر الكاشفة عن حصول ما ينفذ عند استلزام الصيغة من الوضع وانضمام القرينة فلا ينفذ شيئا في المقام الا بسلطان ذلك من ما يربط على الاستعمال الامر في الوجوب بما لا فاقل فيعندهم حتى يحتاج فيها الى الاستناد الى الامة الشريفة والتمسك بالتمسك المذكورة ودعوى اصالته الحقيقة هنا غير صحيحة ايضا لتعدد مستعملات اللفظ وكون الاستعمال بنوع من الحقيقة معروف بينهم قوله فان هذا الامر ليس حقيقة كانه وقع لما قد سبق من انه لا ينفذ ولا يتم في الامة الشريفة ان ليس ما ذكرنا لاستفادها من عللة الترتيب وهو يتجوز مع كون الامر الترتيب واجبا او مندوبا واما الفهم والاباء المترتب عليه ضد يكون من جهة العللة الداعية له على الترتيب قد يكون ترك المندوب على وجه محرم بل باعث على الكفر فاجاب بان الاستفاد في المقام ليس على حقيقة الاستفاد عليه نعم فانه معناه المجازي هو في المقام للتوضيح والاكثار وهر عليه انه لا يتعين الامر في كون الاستفاد الكاريا لاحتمال ان يكون للتفسير المقصود الدلالة التي بعثت على ترك التجوز وقراره بها حتى يتم الحجة عليه فلا دلالة في الاستفاد على انه وتوحيده

في طرده وابعاده بعد فراقه يكون العلة فيه ما ذكره على ترتيبه على محرم تركه ليعتد المتعدي ما يوق من الاستكبار من بليل بل يكن على الله نعم ليهكون محرمها
بل على ادم من مخرج بالنسبة الى الله نعم الى محرم الخالق للتعبدية الغير المقصودة بالذات لولادة الخلق الفاعل الحاصلة من المحبة والعصبية وهذه شئ
ديما بعد من تبعها في عدا والمقصود من مد فوع بان الترتيب الصادر من بليل كان على جهة الانكار وكان استكباره على ادم نعم باعثا على انكاره ونجا السجود
ولا شك ان في محرمه بل بعثه على الكفر فهناك امور ثلاثة باء السجود واستكبار على ادم نعم وانكار رجاء السجود المأمور به من الله نعم بل عوى في كماله
على تفصيل المفضول ولا ريب في بعثه على الكفر كما لو انكر احد المندوبات لثابتة بضرورة الدين وكان في قوله نعم اي استكبر وكان من الكافرين انشا
الى الامور الثلاثة فليس عصبيا المفروض محرم تركه لواجب بل بعثه على الكفر سيما بالنظر الى ما كان له من القرب المكانية وغاية العلم والمعرفة ومع
عز ذلك فكون الترتيب الصادر منه على سبيل الاستكبار على ادم كاف في المقام الاول لا دليل على كون ما ترتب على مخالفة من الابعاد والاهانة منفعرا على محرم
الترك ليعتد المتعدي محرم احتمال حرية الاستكبار سيما بالنسبة اليه خصوصا بالنظر الى كونه على ادم نعم كاف في هدم الاستدلال مضاعفا الى فهمه وقوله نعم فا
لكان تنكير فيها في محرم محرمه بل هو المظهر من سباسب الامارات نعم وديما بظهر منها ان ما ورد على بليل انما كان من جهة الكبر قد يستظهر ذلك من
الاجابة بقوله ان هذا شئ ديم بعد من تبعها في عدا والمقصود من مشر اية الى ان لا يترك على انكاره كما ترى ثم انه قد يورد على الاحتجاج امور
منها ان أقصى ما يفيده الآية دلالة الامر على الوجوب عرفا لانه قبل نزول ادم الى الارض وافادة الامر للوجوب كما انهم لا يفتيد دلالة عليه عندنا
وقد يجاب عنه باصالة عدم النقل وهو كما ترى وهو انما يفتيد مع اتحاد الله وكون الخلق هناك بالمرتبة غير معلوم سيما اذا قلنا بكون الاوضاع
اصلا فحتم ومع لخللان الله لا يعقل التمسك باصالة عدم النقل فاجيب بضم بان حكاية احوال الله الاخرين انما يتبع من الحكيم والى انما يفتيد
الظم من لسا الاخرين استعمل حقيقة في حقيقة هم ومجانهم في مجازهم وانت جبر ان اقصى ما يلزم ان يعتبره الحكم عدم اختلاف المعنى اما اعتبار المواقف
في النقل بين حقايق ذلك الله وهذا الله وكذا الجاز فمتا لا شاهد على اعتباره ولا جعله احد من شرائع النقل للمعنى نعم يمكن ان يجاب بان حكاية
لذلك الواقعة بهذا الاطلاق دليل على كون الاطلاق المذكور حقيقة فيما ذكره كدليل على المقصود بنفسها ولا فارقا تكون وافية باء المقصود ولا موقفا لما
في ذلك الاخر ومنها ان أقصى ما يفيده الآية دلالة امره نعم على الوجوب وان ذلك من دلالة عليه بحسب اللغة وما قد يجاب عنه من ان المتبادر من النقل هو
كون العلة مخالفة الامر من حيث انه امر لا من حيث انه امر نعم مد فوع بان إضافة الامر الى نفسه في النقل انما يفتيد تركه لانه على مخالفة امره من حيث
انه امر مد فوع على التبادر المذكور مع ان الظاهر من اللفظ خلافه عري نعم يمكن ان يدفع بذلك ما علة بوقا غايته ما يفيده الآية لزوم حمل امره نعم مع
الاطلاق على الوجوب هو نعم من كونه موضوعا له قد يكون ذلك لبقا فرائض عامة على الحمل المذكور فان قيل بل انما يفتيد تركه لانه على مخالفة امره نعم ذلك لا فضا
كون الامر بنفسه لا على الوجوب من جهة انضمام القرينة الخارجية ولو كانت عامة ويمكن الجواب عما ذكرنا بان ثبوت كونه حقيقة في الوجوب بحسب الشئ مع فاض
بثبوت بحسب اللغة ايضا بملاحظة اصالة عدم النقل فضا لا من يتم الاصل المذكور الى الالة لا تمام المقصود كما اخذ ذلك في الاحتجاج بالتبادر بل الظاهر في
غيره ايضا وان لم يشر الى الله ومنها ان غاية ما يدل عليه الآية دلالة الصيغة الصادرة من العلى على الوجوب فاما دلالة صيغة افعل عليه مع كمالها هو انما هو
العنوان فلا يمكن دفعه بعد تسليم كون الشرائع في الاثم نحو ما مر في الاحتجاج السابق ومنها ان ما يستفاد من الآية دلالة الامر على الوجوب من دون انضمام القرينة
واما كون تلك دلالة بالوضع مخصوص فغير معلوم ان قد يكون ذلك لانه على الظاهر هو الطلب في الوجوب كما انشا هذا في لفظ الطلب الموضوع
للامر قطعاً ما يدل عليه الآية نعم من المتعدي على نحو ما مر في الاشارة اليه في الاحتجاج المتقدم قولنا ثالث قوله نعم فليجوز الذين يخالفون عن امر الله
قد يورد في الاحتجاج بهذه الشبهة ايضا امور اشار المصنف الى بعضها منها ان دلالة الآية لا على كون الامر للوجوب بمعنى ارادة الوجوب منها ان لا يعنى في الآية
وهو ما اكلام فيه وقد اشار الى المصنف ومنها انه على فرض تسليم عموم الآية يكون امره للوجوب انما يفتيد حرمة مخالفة جميع امره نعم وانما يفتيد اشمال تلك
الامر على ما مر من الوجوب فيرجع الى الوجه الاول ومنها انه بعد تسليم دلالة الآية على كون كل من امره للوجوب أقصى ما يفتيد كون الامر منها ذلك وهو
اعم من الوضع له فاستفاد من الآية الشريفة هو حمل الامر المطلقة في الكتاب والسنة ايضا على الوجوب فلا مانع من ان يكون ذلك قرينة عامة فاشية على
ذلك مع كونها حقيقة لغة وشرعا في مطلق الطلب حسب ما عليه بعض المتأخرين مستدلا على حملها على الوجوب بالاية المذكورة وغيرها ومنها ان
لوسلم دلالتها على الوضع للوجوب فاما تدل على وضعها للوجوب بحسب الشئ لورود التهديد المذكور من الشارع فلا دلالة فيها على الوضع للوجوب
بحسب اللغة كما هو المتعدي فيكون الآية دلالة على مقابلة التسديد والعلامة ومن يجد وحدها ومنها انه لو سلم دلالتها على الوضع بحسب اللغة فاما تدل
على كون مفاد لفظ الامر هو الوجوب وان الصيغة وقد عرفت انه لا ملازمة بين الامر في مانع من القول بكون لفظ الامر موضوعا بازاء الصيغة التي
براد منها الوجوب وان كان ارادة ذلك منها على سبيل الجواز او الاشتراك او من قبل اطلاق الكل على الامر بوضعها للاثم من الوجوب ومنها انه لو سلم دلالتها
على حال الصيغة فاما تفيد وضع الصيغة التي يكون مصداقا للامر بازاء الوجوب اعنى الصيغة الصادرة من العلى والمستعمل فيهما معادون مطلق صيغة
افعل كما هو ظاهر عنوان البحث لتكون نفس الصيغة موضوعة مخصوص الامر والدلالة على الوجوب بحسب ما مر الكلام فيه ومنها المنع من افادة الآية للتهديد
فانها منبهة على كون الامر للوجوب مع التمسك به بدور الاحتجاج وقد اشار الى المصنف ومنها المنع من كون مطلق التهديد على الترك دليل على الوجوب
وانما يكون دليل عليه اذا وقع التهديد بعذاب يترتب على تركه لمامور به على سبيل التقيد والاحتمال وهو غير حاصل في المقام لدورانه بين الفتنة و
التهديد لا مانع من ترتيب الفتنة على تركه بعض المندوبات فاجابة ما يفتيد التهديد المذكور من وجوب مخالفة ما فيه من احوال ترتب لفتنة الحاصل في مخالفة
التهديد والعذاب الحاصل في مخالفة الامر هو الوجوب فلا ينافي القول باشمال لا يميز لوجوب اللذبة لفظيا او معنويا بل وغيرهما ايقام احتمال
الوجوب لخاصة باحتمال ترتيب العذاب على الترك فيصير الكلام المذكور وان لم يستعمل شئ من الامور في الوجوب ومنها انه انما وقع التهديد في مخالفة الامر

باصالة

بأصالة النفس أو العذاب لا يتم فمحمّل أن يكون ذلك على سبيل التقسيم بأن يراد براد الخافضين أو امره فم بعضهم بصيغة النفس وبعضهم بصيغة العذاب
وكان المراد بالنفس الآفات والمصائب التي تنوب لها ظاهرها بامتناع العذاب فلا ينفذ كون امره مطع للوجوب بل يقتصر ذلك جوار انقسام الاوامر الى قسمين
على حسب الغاية المترتبة على مخالفتها فاقضى ما ينفذ ارادة الوجوب من بعض الاوامر هو ما هدد عليه بالعذاب ذلك مما لا كلام فيه فلا ينفذ المدعى
ومنها انه لا ينفذ ان يراد مخالفة الحكم على خلاف ما امر الله تعالى به كما هو مبني الاحتجاج ان ينفذ براد براد على خلاف مراده فلا ينفذ المدعى وقد اشار اليه المصنف و
منها انه لا ينفذ ان يراد مخالفة الحكم على خلاف ما امر الله تعالى به كما هو مبني الاحتجاج ان ينفذ براد براد على خلاف مراده فلا ينفذ المدعى وقد اشار اليه المصنف و
الامر لا ينفذ عليه غير من كوفي في الية فقد يكون التهديد واراد عليه لا من غير مخالفة فلا ينفذ المظن ومنها ان مخالفة في الية قد عدت بعين مع ان
متعدية بنفسها فليس ذلك لا تقصدها معنى الاعراض كما سببها اليه وحيث يكون التهديد بالمد كور واراد على مخالفة على سبيل الاعراض في محتمل ان
يكون ورود عليه من جهة اعراضه عن الامر لا من جهة تركه كما اخذ في الاحتجاج ومنها انه لا ينفذ ان يكون قوله مقعولا ليجزى ويكون الفاعل مستتر فيه ليجزى
الى سابق فيكون المقصود بان الحد عزلة بين مخالفة عن امره لا وجوب الحد عليه لانه لا ينفذ استحقاقه للعذاب من اجل مخالفتهم ومنها انه لا ينفذ في
الاية على تهديد بكل مخالف للامر لا عموم في الوصول فقد يراد به العهد يكون اشادة الى جماعة مخصوصين فغاية الامر ان يكون الاوامر المتعلقة ب
الوجوب وان ذلك من دلالة مطلق الامر عليه ومنها ان المظن لا ينفذ ان ينفذ بالمد كور واراد على مخالفة على سبيل الاعراض في محتمل ان
الامر خلاف ما اقتضاه الامر ان نسبت اليه وليس كذلك الاوامر التي تنبئ بمخالفة الامر ولا الامر نظر الى شيئا من الامر لا على ان الامر في الترتيب فان
بالفعل فقد اخذ بمقتضى الطلب ان ترك فقد اخذ بمقتضى الطلب ان ترك في شتم عليه ذلك المطلب لوعده ذلك بمخالفة فلا ينفذ ان ينفذ على مخالفة
منصرف اليه اضافة الى مخالفة في الية الى الامر لا يقضى يكون كل ترك للمامور به مخالفة وانما يقضى يتعلق التهديد على الترتيب الذي يكون مخالفة وهو
الترتيب الذي له بان فيه فيختص التهديد بمن ترك العمل بمقتضى الامر والوجوبية لا من تركه للمامور به مطع لانه لا ينفذ كون الامر المطلق للوجوب ومنها ما
عرفت في الايراد على التبادر والاية السابقة من ان اقضى ما ينفذ دلالة الامر على الوجوب مع الاطلاق وهو امر من وضعه له ان قد يكون ذلك اوضح
الصيغة المطلق المطلب ان ينفذ الطلب في الوجوب حتى يقوم دليل على الاذن في الترتيب كما هو ظاهر من ملاحظة الحال في لفظ المطلب كما مررت للاشارة
وقد يجازى على ذلك تارة بان قوله تعالى عن امره مصدر مقصود وهو معني للوجوب وقد اشار اليه المصنف و تارة بعد الفرض عن كونه عاما بكفاية الاطلاق في
المقام لتتبرر منزلة العموم والجزى ورود التهديد على مخالفة مجرد الامر قضية ذلك كون المناهضة في ورود التهديد هو مخالفة امره نعم من حيث انه
مخالفة وذلك كاف في اثبات المظن مع عدم ملاحظة العموم على انه يخرج معني للوجوب نظر الى حصول المناهضة في مخالفة سائر اوامر المطلقة وعرض الثاني ان
الامر في المقام هو العموم الافرادي يكون التهديد وتعال على مخالفة كل واحد واحد من اوامر لا على مخالفة الكل بمعنى المجموع لبعده عن العبارة
بما اذا قلنا باستفادة العموم من جهة التعليق على مجرد مخالفة او لقضاء الاطلاق به وعرض الثالث ما عرف من كون تعليق التهديد على مجرم مخالفة
الامر فاضا بعد استنادهم لوجوب الى شيء اخر عد الصيغة وجعل نفس التهديد الواقع قرينة على اداة الوجوب غير قينة ان قضية ذلك تباهيهم بما يحق
بعد المدعى والعقوبة مع قطع النظر عن التهديد المفروض حتى يتحقق تعليق التهديد بهم الا ان يكون استحقاقهم لذلك بعد ورود التهديد عليهم كما هو
قضية بعد قرينة على اداة الوجوب من غير دلالة الصيغة بنفسها عليه على ما هو الملاحظ في الايراد وعرض الرابع بان ملاحظة اصالة عدم النقل ولها اتخاذ
الوضع كقينة في تمام المقصود وهي معتبرة في تمام كل من ادلة المد كورة وقد اشار اليه المصنف في المحجة الاولى كانه ترك في البواقي من كلامه على التمهيد وعرض
الخامس صدق الامر في عرف على الصيغة الصالحة من العالم في التبرع القريب الذي لا على اداة الوجوب عدمها وقد دللت الية على التهديد بخالفة
الامر فينفذ كون الصيغة المذكورة دالة عليه هذا من قال في الجواب ان الامر حقيقة في الصيغة المحصورة فانه امتناع في الصيغة المطلقة الصالحة
على الحال في التبرع القريب في المقصود ان هذه الصيغة مما يصدق عليه الامر حقيقة من غير شائبة بخلاف اصلا ولا شاهد عليه ملاحظة الاطلاق ان عرفية مع
قطع النظر عن ملاحظة الاطلاق ان عرفية مع قطع النظر عن ملاحظة اعتبار الاستعلاء في مفهوم الامر وعدمه ولا يكون لفظ الامر حقيقة في خصوص المطلب
والصيغة الدالة على ذلك والاعم منه بل يكفي بملاحظة صدق الامر على الصيغة المفروضة وذلك كاف في استفادة دلالة الصيغة على الوجوب من
الاية الشريفة وعلى فرض ثبوت اعتبار الاستعلاء في مفهوم الامر وتسلم كون الاستعلاء ملزوما للوجوب لا مانع من صحة الاحتجاج اذ غاية الامر دلالة الصيغة
المطلقة على استعلاء المتكلم والامر هو عين المظن والحاصل ان ما ذكر من عدم الملازمة بين وضع المادة والصيغة مسلم الا ان الواقع في المقام يقتضيه
فلم يعرف خلافه لعدم فرقهم في ذلك بين لفظ الامر مصدر وعرضها من ان تضميمة اصالة عدم تعدد الاوضاع وملاحظة استقرار سائر الالفاظ يمكن
تقديم المقصود ان قلنا بتعظيم محل التبرع في خلاف غير مصدر الامر بغير ثبوت وضع الصيغة الصادرة من العالي لذلك ثبت الحكم في غيرها ايضا نظر
الى الاصل فالغلبة المد كورين فاحتمال كون الصيغة الصادرة من العالي حقيقة في الطلب المحق دون الصيغة الصادرة من غيره مع اتخاذ اللفظ في صورتين
خارج عن سياق الوضع في سائر الالفاظ حسب ما مر من الاشارة اليه في سابق ما بان الاشارة اليه في كلام المصنف وعرض الثامن بان احتمال لعدا منفعي على القول
بعد افاضة الوجوب من غير قرينة سواء قلنا بكونه للتك او مشركا بينه وبين لوجوب لفظيا او معنويا لقضاء اصالة عدم الوجوب بنفسه فلا ينفذ توعده
بالعذاب لو على سبيل الاحتجاج عن نتاجه بان يخرج عن هذا الية فان المظن دون الامر فيها يصح بهم بان الامر من وهو لا يتم الا في تركه لوجب لعدم قيام الحال
العذابية تركه لا ينفذ ولو يحكم الاصل حسب ما عرف في المد كورين بان قضية النفس المد كور ان يكون بعض الاوامر للوجوب نظر الى حمل في الية على
التقسيم فاما ان يكون حقيقة او مجازا في خلاف الاصل فينبغي ان لا يكون في الباقي للتدبير ما ان يكون حقيقة فيلزم الاشارة وهو
للاصل والمجاز وهو ايضا مخالفا للاصل مع انه غير مناف للمظن وانت جازية ان ادب بذلك منع كون بعض الاوامر للتدبير للمزوم الاشارة الى المجاز فهو

4

[illegible]

في بيان لبقا ان لم يرد كونه على ما اشتهر من ان يثبت المحرر عنه فخصه ان ما جله باعنا على الاضطرار ان ذلك المصنف حسب ما قرره في الجواب في هذا وقد
ذكر في المقام وجوها اخرى في الاحتجاج على وضع الصيغة للموجب لا بأس بالاشارة الى جملة منها منها ان تارك الامور به عاص وكل عاص متوعد عليه
بالعذاب فيكون تارك الامور به متوعدا عليه بالعذاب هو دليل على كون الامر للجواب مما المقدم الاول فلما ظهر عدمه من الايات كقولهم لا
يصون الله ما امرهم وقوله لا اعصى الا لله وقوله انصتوا لله واطيعوا امره وقوله لا تقبلوا من الامور ما امرهم وقوله لا تقبلوا من الامور ما امرهم
في جميع جملة ان العصيان تارك الامور به وبما يحكي الاجماع عليه واما الثانية فلو لم يرد من بعض الله ورسوله فان تاركهم خالدا فيها الاية و
يود عليه تارة بالمتنع من كون تارك الامور به متوعدا عليه بالعذاب لا يكون تارك الامور به على سبيل الوجوب عاصيا ولا دالة في الايات المذكورة
وعبرها على الاطلاق المذكور اضافة العصيان الى الامر بما تقتضي تحقق العصيان بتارك الامور به في الجملة لان كل تارك الامور به عاصيا كما هو المذكور
وبدفعه ان ذلك الاطلاق لا يات المذكور وعبرها بتحقيق العصيان بتارك الامور به في الجملة لان كل تارك الامور به عاصيا كما هو المذكور
الايات وعبرها بتحقيق العصيان بتارك الامور به دون مخالفة الصيغة ولا ملازمة بين الامرين فاقصى ما يهتد الى المحجة المذكورة دالة مادة الامر على
وهو غير المتدعي وبدفعه ما عرف من ان الصيغة المطلقة الصادرة من العالي المستعمل في امر في العرف واللغة وهو كاف في المقام وثالثا بالمتنع
من كون كل عاص متوعدا بالعذاب الاية المذكورة لا دالة فيها على ذلك لاشتمالها على التوعد بالخلو وهو مختص بالكفار كما دلت عليه الآية
ما اوجب من ان المراد بالخلو والمكث الطويل ليس بالاولى من التزام التخصيص في الموصول مع ما تقرر من رجحان التخصيص على الجواز والقول بان
البناء على التخصيص في المقام بوجوب خروج اكثر الافراد للزوم اخراج جميع العاصي عنه سوى الكفر والامر التوعد الاول منه انه هو على فرض جوازه بعد
حتى ذهب كثير الى منع منه مدفع بان لا تخصص الا بالاهل لايمان فالباقي ضاع الحاج وممكن ان يقال ما دل على توعد لعصا واستحقاقا للمدح
والعقوبة لا يخص في الاية المذكورة بل هو معلوم من ملاحظة سائر الايات والروايات ودعا بان لا دالة فيها على كون الامر للجواب بحسب
اختصاص الوعيد في الاية بعصيانهم وعصيان الرسول فلا يهتد بوضع محجبة للغير كما هو المتدعي بدفعه بعد ردودا لزم شرعا على عصيانهم
رسولهم ما عرف من اصالته عدم النقل مضافا الى ان العصيان حقيقة في مخالفة ما امر به الطالب من الفعل والترك بحكم التبادر ضد مخالفة الامر
عصيا ناديل على ما قد تقرر من ان لا يترام من الامور بل من الامور المصطلح الا يقين من ذلك دليل العقلي والنقل عن المنع من عصيان صاحب امره لاشارة اليه وما
قرره ظاهره في تمام الدليل المذكور من دون حاجته الى التمسك بالاية الاخرى وفاسات ذلك بتا يهتد فادة الامر للجواب مع الاطلاق
وهو من وضعه بالمخصوص قد يكون من جهة اضمار الاطلاق اليه كما اشارنا اليه ومنها ما دل على وجوب طاعة الله والرسول والائمة عليهم السلام
من الاية والرواية مع كون الاية بالامور به طاعة كما يهتد به ملاحظة العرف واللغة فيكون الاية بالامور به واجبا ويرد عليه بضم ما تقرر من فادته
ولا دالة الامر على الوجوب بحسب التمسك دون اللغة ويجاب بما عرف من تنبيهه باصالته عدم النقل ويان وجوب الطاعة مما يتبع ايجاب الطاعة فلا دالة
الامر على ايجاب الامور به بل يعقل وجوب الايمان به لوضوح عدم وجوب الايمان به لوضوح عدم وجوب الايمان به لوضوح عدم وجوب الايمان به لوضوح عدم وجوب الايمان به
الامر الذي يحيط به فخص الاستدلال ان امثال الامر طاعة فاذ صد الامر من بحسب طاعة عقلا او شرعا وجب مثاله سواء في ذلك الامور الشرعية
او العرفية كما امر الله بالصدقة والولد والزوج والوجه وغير ذلك فلا اختصاص بالشرع وايضا لا يترام ذلك مع دالة الامر على ايجاب الطاعة
من كون الوجوب بالمعنى المصطلح من لوازم ايجاب الصادرة من بحسب طاعة نعم في حق ان ما يقتضيه لوجبه المذكور دالة الصيغة الصادرة من العالي
عبره في الاية في تنبيه المتدعي من ضمن اصالته عدم تعدد الاوضاع وكون الغالب في وضع الالفاظ عدم اختلاف معانيها بحسب اختلاف المتكلمين كما هو
يمكن الايمان عليه بان فعل المندوب طاعة قطعا وليست بواجبة فالقول بوجوب الطاعة لهم ثم وانما يجب طاعة مع ايجاب الطاعة وحصوله بحسب الامر
اول الكلام وقد يذهب عنه بان فضيلة الاطلاق الدالة على وجوب طاعة الله تعالى والرسول والائمة هو وجوب طاعتهم ثم ومن الذين صدقوا على
على امثال الامور المطلقة الصادرة عنهم فيجب الايمان بها الا ما قام الدليل على خلافه وهو ما ثبت استحبابه وبقوله بعد ظهور صدق الطاعة
امثال الامور المذكورة لا بد من تعبد ما دل على وجوب طاعة بخصوص ما يتعلق به الظاهر لا ياتي دون غير فضائل تلك الدالة هو وجوب الطاعة
في خصوص ما الزموه وح فلا يهتد المتدعي ولا يرد على ذلك بدلالة الامر على الوجوب والتدبير والاعم منها الاخرى فالقول بدلالة الامر على التمسك
لربنا قض ما دل على وجوب طاعة اصلا لاختلاف المقامين فان مفاد ما دل على وجوب طاعة هو وجوب الايمان بما الزموه وحقه والكلام في
المقام في دالة الامر على الوجوب والالزام ولا يرد لاحدهما بالآخر ومنها الغلبة الدالة على ذلك من ذلك خبره وكما كانت له اية وقد رويها من
عبد فلما اعتقها وعلت بجوارها في تكاثرها اذت مفارقة زوجها فاشكى الى النبي فوفى لها ارجع الى رجع فانه يورد ذلك ولعل من
فقلت يا رسول الله ان امرأتك ففانك لا ايماننا فانا ضاع فان نفى الامر اثبات الشفاعة مع فادة الشفاعة الاستحباب دليل على كون الامر للجواب
واورد عليه بان قد يكون سؤالها على الامر من جهة ثبوت رجحان الرجوع سواء كان على سبيل الوجوب والاستحباب فلما علمها النبي بعد من
امر بالرجوع على سبيل الشفاعة اجابة الناس وجهها فالت حاجته في فيه واجبة بان اجابة شفاعته النبي مندوبة فاذا لم يكن الرجوع مأمورا مع
ذلك يقين كون الامر للجواب واورد عليه بان كانت الشفاعة في الرواية المذكورة غير مأمورا بواجبتها فلا يتم انها كانت في تلك المشورة مندوبة كما
ذكر في الاحكام وانت خبر بان استحباب اجابة الشفاعة غير كون الصادرة منه على سبيل التدب فلا منافات بين الاستحباب المذكور وعدم ودود
الامر على جهة التدب بل على جهة الشفاعة ان جعلنا ما احدهما في الصيغة وجعلنا ما لا دالة في حاجته الى التزام عدم رجحان اجابة شفاعته النبي
لكن الظاهر ان الامر في الشفاعة لا يحج عن طلب من الشفاعة ولو كان غير محقق فظاهر هو انها امر في بارسول الله هو السؤال عن طلب المحج عن طلب

اشارة

اشارة الى كون السؤال عن رجحان وجوبها التمس في اصل الشرع سواء كان على سبيل الوجوب او التندب فحمله على ذلك في غاية البعد مستند في ذلك التمس
المذكور فغيره عليه لانه لا يرد على ذلك على مفاد الصيغة وانما غاية الدلالة على كون لفظ الامر للوجوب من ذلك خبر السؤال المشهور والوارد من
وهو قوله لا ان اشق على امرهم بالسؤال من ثواب طلبه على سبيل التندب وورد عليه الاحكام بان قوله ان اشق فزنته على كون المراد بالامر في
قوله الامر هو الامر الجاني اذ لا يكون بالسبيل الا في الجاني نظر الى الزام الفاعل بالامر ولا يذهب عليك ان ما ذكره بعد تسليمه خرج عن ظاهر الرتبة و
الزام لتفصيل الاطلاق من غير فزنته عليه فانه كما يصح ان يكون ذلك فزنته على التمس ان يكون شاملا على كون الامر للوجوب كما هو ظاهر اطلاقه
وعليه ينبغي الاستدلال بغيره عليه ما تقدم من عدم دلالة على اعادة الصيغة للوجوب كما هو المدعى وقد دفع ذلك بنحو ما مر من الاشارة اليه ومن ذلك
قوله لا ان يجد الخدي حيث لم يجد عائلته وهو في الصلوة اما سمعت قوله نعم يا ايها الذين امنوا استجبوا لله وللرسول لا تظنوا امره بغيره يعطى
لمر للوجوب كذا الاحتجاج على وجوب الاحتجاج والامر الوارد في الآية التبرير على وجوب الامر المذكور ظاهر حيث ان فيه تعظيما لله تعالى
والرسول وفعالاهما والخبر الحاصل الاخر في الاحكام وهو على فرض تسليمه انما يفيد حمل الامر الوارد في الآية التبرير على الوجوب اما دلالته
على كون الدعاء على سبيل الوجوب فلا ينبغي الاستدلال بالنسبة المذكورة على حاله وقد يجازى بان دعائه لم يعلم كونه بصيغة الامر ولم يعلم ان يكون التبرير
الوارد عليه من حيث خرج عدم اجابة الدعاء بل قد يكون من اجل الامر الوارد في الآية التبرير المفترضة بغيره الوجوب كما يذهب عليك ان ظاهره ذكر الآية
التبرير في مقام التبرير شاملا على عدم اجابة الدعاء بل يفظ مخصوص بغيره ما اذا كان بصيغة الامر لصحة الدعاء عليه بحسب العرف فظا وان
وجوب الاجابة لسفاد من الآية فزع كون الدعاء على سبيل الوجوب اذ بعد القول بوجوب الاجابة مع كون الدعاء على سبيل التندب فيفقد دلالته الصيغة على
الوجوب والامر الجاني اطلاق الحكم بوجوبه جازية ومن ذلك جملة من الاحتجاج الخاصة ببعض الفاضلين الواردة في التفسير في السفر وقد اخرج الامام عليه السلام
باب التفسير في الاثنا عشر ائمة قال الله تعالى لا جناح عليكم لم تفلوا فلو انكم كيف ارجب لك كما ارجب التمام في الحضر ثم اجاب عنه بورد الاحتجاج في الكتاب في انه
السعي فذا استدلوا على وجوب الحج بذكره في كثير من وصف النبي صلى الله عليه وسلم فكذلك التفسير في فهم الوجوب من صيغة افعلوا وتبرير الامام عليه السلام
على ذلك دلالته على المطلوب بغيره على ذلك وعلى الاحتجاج اشارة الى ان التبرير ما عرفت من ان غاية ما يستفاد منها كون الصيغة مفيدة للوجوب ظاهر
بغيره وهو ان كون ذلك بالوضع او من جهة ظهوره والظاهر ان اطلاق الوجبة الثاني كما يظهر من ما حفظه ما قدمناه قال في تفسير المسمى في منها الاجماع
الحكمي كلامه من من الحاشية والعامة على الاحتجاج بالامر المطلق الوارد في التبرير على الوجوب قد حكاه من الحاشية السيدان والشيوخ والعامة في
البيان وسيفتح الهماني ومن العامة الحاجي العسدي وهو محقق في المقام سيما مع اعتضاده بالشعر العظيمة وما حفظه الطريقة الحاجية في الاحتجاجات
الذاتية وبضميمة اصل التعليل المدعى ولا يذهب عليك ان ذلك يقع من المدعى فان حاشية الاجماع المذكورة تفرق الامر للوجوب وهو
كل من لم من وضعه قوله لا ان تفرق بين ما لا يخفى ان هذه الرواية في ابي الرضا تحمل وجوها ولا ارباطا في منها دلالته الامر على التندب حتى يوجب
الاحتجاج المذكور فان المراد بالامر المأمور به ما الكل الذي لا يفرق بين الكل الذي له اجزاء او الامم منها وعلى كل حال فانه قوله من انما تبغضه او ابغضه
كل حال فانه قوله ما استنطعن اما موصولة او موصوفة او صلبة بغيره ثمانية عشر جملة بعضها ما يكون مقادها مقادما لا بد من ذلك كله لا يتركه
والامر للوجوب لا يقدح في ذلك الجرح بسببه بل ما علمنا انما يثبت على عينه في بعضها تعييدان الامر انما يعلق بكل ما لم يفرق في ضمن الاخر القدر
في بعضها تعييدان في بعضها تعييدان وجوب التبرير انما يثبت على عينه في بعضها تعييدان الامر انما يعلق بكل ما لم يفرق في ضمن الاخر القدر
بغيره المقادير المذكورة كما قد يفتيل بناء على كون الامر موصوفا للطلب الطبعي حيث ان في الاشارة اليه في كلام المصنف وقد يفتي في هذا الوجه من حاشية اول الزا
وورد ما نامل قوله رد الاثبات بالما مودير الى مشيئت انت مجتهدان المذكور في الرواية هو الرد الى الاستطاعة وهو ما لا يظلم بالرد الى المشيئة كما هو صيغ
الاستدلال وتفسير الاستطاعة بالمشيئة في مكان الكرادخل عليه الشبهة تفسير الاستطاعة بالاختيار فان ما لا يستطاعة الانسان لا اختيارا له فزنته
ثم جعل الاختيار بمعنى المشيئة فان اختيار الانسان بالشيء هو مشيئته او ما يقرب منها فيكون قد خلط بين المعنيين فان الاختيار بمعنى القدرة غير الاختيار
بمعنى التمس الصواب وقد وجهه بان كون الفرق الثاني بعد تعلق الامر بالطبيعة هو القدرة ومن اذ لم يفرق بين الصيغتين عن البيان فحل العبارة على ظاهرها
فاضربا لها انما صرف الاستطاعة عن ظاهرها ومنه ما لا يشبه وقد يجعل لك مبدئا على الجرح وعدم ثبوت الاستطاعة المعنى فذلك من صحتها الى المشيئة
ولا يخفى من الجمع قوله وهو معنى التندب لا يخفى ان الرتبة الى المشيئة في الالباح ولا اقل من كونها من التندب من ابن مسمع كونه بمعنى التندب ثم انه لا
دلالة فيه على كون اللفظ موضوعا للتندب اذ غاية الامر ان يكون ذلك اذ من هوام من الحقيقة مضافا الى ان اذا من اذ ان الاهمال فلا يثبت الا على
وبعض الامور المشبهة وان ذلك من اثبات العموم وقد يفتي ان اذا كان من اذ ان الاهمال بحسب اللغة لانها تعيد العموم بحسب الاستعمال
العرفية على ان الاطلاق كاف في المقام لكونه من مورد التبرير والادة بعض ما لا ينافي في فخرج الى العموم واذ ان الرتبة على حمل المطلقات
من الامر على التندب كان بمنزلة بيان لازم الوضع فكيف عن وضعه بان ذلك وهذا وان لم يدل على وضعه بحسب اللغة كما هو المدعى الا انه
بم ذلك ملاحظا صلافة عدم النقل هذا غاية ما يوجب به كلام المشيد وهو كما نرى في غاية الوهن قوله وهو معنى الوجوب كذا ذكره الحاجي العسدي
وانه يجزى بان الرد الى الاستطاعة كما هو حاصل في الواجب فذلك في التندب ضرر و عدم استحسان الاثبات بغير المقدور من نوع من الوجوب والتندب
ولذا اجاب الامام عليه السلام عن علي الوجه المذكور حيث قال انه لا يلزم من قوله ما استنطعن تفويض الامر الى مشيئت فان لم يفعل ما شئتم بل قال ما استنطعن
وليس لك حاشية التندب فان كل واجب كذلك انتهى و قد قالوا بكون ذلك معنى الوجوب واجابة القطعي بان المراد بالمعنى لا يرد في المراد بكون
الرد الى الاستطاعة معنى الوجوب انه لا يلزم معناه لان غير ذلك فثبت في خبره العبارة المذكورة حيث ان ظاهرها بين الفضايلة ان الرد الى

مادة

علم

الاستطاعة ليس عين الوجوب فيفتح الحكم المذكور حيث ان الماد لم يكن اعم لكذلك خبر بعد التوجه المذكور عن هذه العبارة فان غاية ما يمكن ان
كون ذلك من روادف ولو اذمه المساوية وحيث يدفع عنه ما قد يورد عليه من ان الزوال الاستطاعة ليس عين الوجوب والاهلية المذكور باق على حاله
وما يوجب ذلك بان تعليل الايمان به على الاستطاعة يدل على انه لا يقطع منها الا ما لا استطاعة لنا فيه فينبغي الوجوب وهو ايقن كما ترى فان تعليل
على الاستطاعة قوله فان ارد به الوجوب صح ولا فلا يتم ان لا يهدد ذلك على فادة عدم سقوط المندوب مع الاستطاعة وقد يوجه ان باننا
ذلك على كون لفظ الامر مقيدا للوجوب فانه الى الاستطاعة تحقير لادارة الوجوب بخلاف ما ورد في المشتبه كانه عام المستدل له لانه على عدم
ادارة الوجوب من الامر كذا يستفاد من كلام بعض الافاضل قوله ومنه نظر حتى ان المصنف نفا عن ذلك في وجه النظر من ان احدها ان المسمى بثبوت
لفظ فقول المحقق لوجوب ايماننا ثبت بالشرع لا وجه له وانما ان لفظ من كلامه الفرق بين الايجاب والوجوب الخال ان لا فرق بينهما الا بالاعتبار وان
خبر بان دفاع الوجهين اما الاول فبما عرفت سابقا من ان المانع بالوجوب المدلول عليه بالامر ليس هو وجوب المصطلح الذي هو احد الاحكام الشرعية
بل المقصود منه هو طلب الفعل مع المنع من الترتيب وعدم الرضا به من اي طالب صدر وهو المعبر عنه بالايجاب في كلام المحقق من لبيان ان الحاصل
الطلب المذكور هو مطلوبية الفعل لذلك الطالب على التوجه المرفوض لا يستلزم ذلك كون الفعل في نفسه وبملاحظة امره تلك الامر به مما قد يرد
او يستحق العقاب على تركه فان تفرغ على ذلك على الامر بمتبع وجوب طاعة الامر بحسب العقل والشرع ولا ريب له بما وضع اللفظ له فالوجوب المدلول
عليه باللفظ لغيره شرعا هو المعنى الاول والوجوب بالمعنى الثاني من الامور الثلاثة للمعنى الاول في بعض التصورات كما عرفت وهو انما ثبت بواسطة
العقل والشرع وليس مما وضع اللفظ له فلا منافاة بين كون الوجوب مدلولاً عليه بحسب اللغة وما ذكره من عدم ثبوت الوجوب الا بالشرع
المراد منه في المقامين نعم كلام المحقق لا يخفى عن سوء التصريح به فهم عدم دلالة الامر على الوجوب مطلقا الا بالشرع ولا مشاحة فيه بعد ضوح المراد
ذلك فيظهر ان دفاع الوجه الثاني ايقن فان الوجوب الذي يقول بمغايرة التلاهي بالاجاب على الحقيقة وانفكاكه عنه بحسب الخارج هو الوجوب بالمعنى الثاني بالشرع
الى الايجاب بالمعنى الاول دون الوجوب بالمعنى الاول بالشرع في ايجابه لوضوح انفكاكه مطلوبية الفعل على سبيل المنع من الترتيب عن طلبه بل لا ريب
في الواقع شيء واحد يختلف بحسب الاعتبار بحسب ما ذكره ايراد المدقق المحقق عليه بان القول بكون الايجاب الوجوب متحد بنسب الحقيقة وبالذات
وغيره بالاعتبار من غير فاته لا شاعرة ولا يحصل له اصلا ليس على ما ينبغي فاسانه ذلك الى الاشاعة مما لم يتضح وجهه لا ريب له بشيء من اصول
وكان ملحوظ في ذلك ان لما كان الوجوب عند الاشاعة عبارة عن مجرد كون الفعل مطلوباً بالاشاعة وهو معنى الحسن عندهم من غير حصول امر لم يكن
الحاصل عندهم الا المعنى الاول وقد عرفت انه متحد مع الايجاب بالذات مغايرة بالاعتبار بخلاف تعدية الفاعل بالاعتبار بالتحسين والتفريق العقليتين
حصول وجوب عقل متبوع لغيره نعم او تابع له ان لا معنى لاتحاد الايجاب مع بحسب الحقيقة حسب ما عرفت هذا هو مقصود التبدل لم يثبت كونه
بما الفرق بين الايجاب والوجوب ان الفرق يتم على من هب لمعزلة دون الاشاعة لكذلك خبر بان ذلك مما لا ريب له بالمقام فان الوجوب المقصود
متحد مع الايجاب على القولين من غير فرق فيه بين المذهبين فالامر المذكور ليس في محله هذا وقد ورد في بعض ما ذكره وجه النظر بانه لو سلم اعتبار
استحقاق الذم في مفهوم الوجوب للمخوف في المقام فلا يلزم من كون السؤال دالاً عليه ترتيب الذم عليه بحسب الخارج بخلافه في ذلك لانه اللفظ
فكان مقصود المحقق الامر بالسؤال يدل ان على الوجوب بالمعنى المذكور لا ان حصول الوجوب وثبوته في الواقع يتبع الشرع دون دلالة اللفظ فلذلك يكون
حاصلاً في السؤال دون الامر بما ذكره وجه النظر اشتباهاً من الخلل بين دلالة اللفظ على الشيء وتخصيصه واجباره وفيه ان ما ذكره من جوابه
المدلول على الفاعل في دلالات اللفظة انما يتم في الاخبارات واما الانشاءات فيمتنع تحلف المدلول عنها كما هو معلوم من ملاحظة النفي والزمي
واتخاذ غيرهما فلو كان مدلول الامر هو وجوب الفعل بمعنى كونه على وجه يستحق تاركه الذم لم يمكن تخلف عنه ويمكن دفعه بان الانشاء وان لم يكن
مدلوله عند استعمال اللفظ فيكون اللفظ هنا دلالة لايجاد معناه الا انه ليس مقصداً الامر بناء على تفسير الوجوب بالمعنى المعروف فاجاد ذلك الوجوب
في الخارج بل مفاده ح هو انشاء اجباره على حسب جعل الجاعل هو لا يستلزم وجوده في الخارج الا مع افتراض الجاعل على اجباره في الخارج بخلاف الانشاء
المذكور الامر ان لو صدر من انشاء الوجوب بخلافه وجبت عليك الفعل مراد بالوجوب المصطلح كان اللفظ مستبعداً في ذلك مع عدم تفرغ
عليه في الخارج الا مع حصول ما يتوقف وجوده عليه وبوضع الحال فبما ذكرناه ملاحظة الامر بالتكويين لصداق عن غير القادر على الجعل والاجاد فان مقام
الامر لصداق منه ومن القادر عليه بخبر التوجيه له واحداً لا ينفرد بوجوده على انشاء المعروض يتفرع على انشاء الامر ويجري مخول ذلك بغيره
من الانشاءات كافي انشاء البيع والاجارة والتكاح ونحوها فان الانشاء المفروض حاصل في البيوع والفاضة والانشاء في جميع المذكورات
يتعلق بالذات بالامر لنفسه دون الخارج فان جمع شرطه وجوده الخارجي تفرغ عليه ذلك الا فلا قوله والتحقيق ان النقل المذكور قد عرفت مما عرفت
اتجاه الجواب الاول وبوجه ملاحظة استقرار سائر اللفظ ان لا يعرف لفظ يختلف معناه الموضوع له بحسب اختلاف المتكلمين به مع عدم اختلاف لغز
بل لا يعرف ذلك في سائر اللغات بغيره وعلى فرض وقوعه في اللغة فهو نادر جداً وذلك في ثبات اتحاد معنى الصيغة في المقامين حسب ما مر من الاشادة
اليه فينا تحقيقاً في الجواب على المنع من ثبوت النقل المذكور مشيراً بذلك الى التزام اختلاف وضع الصيغة في صورتين ضعيف جداً مضاعفاً الى انه
كما يتبادر من السؤال والافلاس من غير فرق فان المشتاق من اطلاق الامر والافلاس والسؤال ليس الا القليل مما في الذي لا يرضى ذلك الطالب بتركه
ان النقل المذكور معتضد بما ذكرناه في دفعه في المقام غير محتمل قوله ولا يلزم الاشتراك الخالف للاصل كما تاراد بذلك بها كون القول بكونها اجار
في القيد والقدر المشتق بينهما على فوق الاصل بعد ثبات كونها حقيقة في خصوص وجوب فان راد بذلك قليل لدليل على المستدل فلا يلزم
عليه ان ما دل من الادلة على كونها حقيقة في الوجوب على فرض صحة كما دللت على كونها حقيقة فيه دللت على كونها اجاراً في غير فلا حاجة في الاستشاد الى

يجازية فيها الى الاصل المذكور فان ذلك دليل اخر على بطلان ما ذكره والمقصود هنا التوجه الى الاصل فقليل الدليل عليه بعد الصفة المذكورة قوله
لان استعماله في كل من المعنيين بخصوصه مجاز او در عليه بان استعماله في كل من المعنيين بخصوصه وان كان مجازا الا انه لا يلزم من القول بكونه حقيقة في
القدر المشترك كون استعماله فيها على النحو المذكور اذ قد يكون استعماله فيها من حيث حصول لكل في ضمنها واتحادها بها فيكون استفادة الخصوبة
من الخارج وح فلا مجاز وبالمجمل ان الكلام في الاستعالات الواردة ولا يلزم فيها شيء من الاشتراك والمجاز بناء على القول المذكور بخلاف ما لو قيل بكونه
موضوعا لكل من الخصوبتين وبإختصاصه باحدهما ولو لم يتجوز على فرض استعماله في كل من المعنيين مما لا يربطه بما هو المحط في المقام ثم لا بد
عليك ان تقول بوضع الصفة للقد المشترك واستعمالها في بناء ما تفرق عند المناظر من وضع الافعال بحسب هياتها لموضوع الجزئيات حيث
ان الوضع فيها عام والموضوع له خاص كالحروف فانها من قبيل واحد بحسب استعمالها في الحروف لا لتعمل الا في خصوص الجزئيات لا يصح استعمالها
في المعنى الكلي فكذلك الحال في هيات الافعال فان لفظة اضرب مثلا لا يربطها الا بالطلب الجزئي في الطام بنفس المتكلم لا المفهوم العام ولذا الجواب المتأخر
على كونها حقيقة في تلك الخصوصية انما يلزم ارتكاب التجوز في جميع تلك الاستعالات كما قد يلزم به من يجعل الموضوع له هناك عاما وذلك للفرق بين
بين تلك كون المستعمل فيه خاصا بملاحظة كون حصته من حصص مطلقا لطلب مخصوصا ومما يفرق بين الايجاب والوجوب وكونه ايجابا جزئيا من حيث
وكونه ايجابا لموضوعا وجزئيا من افراد الايجاب وحصته منه فعدم ملاحظة خصوصية الوجوب والتدب في الموضوع له وكونه ملحوظا لا بشرط كون الطلب ايجابيا
او تدبيا لا ينافي خصوصيته بالنظر الى ما جعله من الملاحظة واعبنا تلك الخصوصية فيما وضع له لا نرى ان قولك هذا الجواز انما ينفذ ملاحظة الجواز
الخاص من حيث كونه جوازا خاصا فاذا اطلق على الانسان او الحيوان من حيث كونه جوازا خاصا كان حقيقة لا بملاحظة خصوصيته كونه انسانا خاصا او حيوانا
خاصا فهو بحسب الوضع مع الامر بكون حقيقة فيها مع عدم اخذ تلك الخصوصية في مفهوم الجواز او الايمان خارجا عن مقتضى الموضوع وكذا الحال
في سائر الالفاظ الموضوعية بالوضع العام للجزئيات حسب ما اخذناه فان لفظة هذا مثلا انما وضعت للجزئيات المشار اليه من حيث انها اشار الى
من حيث كونها انسانا او حيوانا او شيئا في موضوع له هناك مما لا يلحق فيه شيء من تلك الخصوصية فهو مطلق بالتسوية اليها وان كان مقيدا بملاحظة كونه
جزئيا من المشار اليه فاما او در على الامر المذكور بما حصل ان الاستعمال المذكور ليس من قبيل استعمال العام في الخاص لكون حقيقة مع عدم ملاحظة
الخصوصية نظرا الى كون وضعه بازا والخصوصية استعماله في الجزئيات ليس على ما ينبغي لما عرفت من عدم ابتداء الامر على استعمالها في المعنى العام لمفهوم
واما الملحوظ في الملاحظة بالتسوية الى اعتبار خصوصية الوجوب والتدب قد عرفت ان ثمة الامتياز بين كون المعنى ما هو على سبيل الخصوصية من حيث كونه
جزئيا من الطلب ملحوظا على وجه لا يلاق بالنظر في عدم اعتبار خصوصية الوجوب والتدب فيه قوله فالجواز لازم في غير صورة الاشتراك نظر الى كون
استعمال الكلي في خصوص افراد مجازا حيث لم يوضع الصيغة لموضوع الوجوب والتدب في استعماله في الخاص مع ملاحظة الخصوصية في استعماله فيكون مجازا
مستعمل في غير ما وضعت له وقد ثبت المصداق في الحاشية على ان كون استعمال الكلي في خصوص افراد مجازا اذ اظهر عند من لا يقول بان الكلي الطبيعي هو
يعين وجود افرادة نظر الى الصيغ كون استعماله في افراد استعماله في غير ما وضع له سواء قبل بوجود الكلي في ضمن افراد وعدم وجوده في الخارج مع ملاحظة
استعماله في الاول في مجموع ما وضع له وغيره وفي الثاني فيما يابره اساما او قلنا بوجود الكلي الطبيعي يعين وجود افراده بمعنى اتحادها في الخارج وكون
الفرد الخارجي عين الطبيعة المطلقة فيشكل الحال نظر الى كون الفرد المراد عين الطبيعة لموضوع لها فلا مجاز فاجاب بان ارادة الخصوصية تقتضي
صلاحية اللفظ في ذلك الاستعمال للدلالة على ان الفرد المخصوص ظاهر في هذا التقى معنى ايد على ما وضع اللفظ له وقد ايد معه فيكون مجازا او
كان مقصوده بذلك ان خصوصية المتحدة مع الطبيعة الكلية الثانية لصلاحية ذلك المعنى للصدق على الفرد المراد به على الموضوع له وقد لوحظت في
الاستعمال حيث بعثت على عدم صدق ذلك المعنى على غير ذلك الفرد الخاص والافراد الواضحة في صلاحية اللفظ للفرد ليس مما استعمال اللفظ فيه
فكيف يتعقل تد راجع في استعماله فيه كما قد يفرق من ظاهر كل فرد لا يربطه بان ذلك من عوارض الاستعمال لا اثره من استعماله فيه ليس على
ما ينبغي كذا ما او در عليه من انه لا فرق في كون المطلق الكلي حقيقة او مجازا بين القول بوجود الكلي الطبيعي في الخارج وعدم الاتفاق على اتحاد مع
الفرد نحو من الاتحاد وكذا معابرهما في الجملة فلا استعمال فيه بالملاحظة الاولى حقيقة وبالثانية مجازا سواء قبل بوجود الكلي الطبيعي ولا ما هو
من عدم اياه ما ذكر المصنف في ذلك الا انه لما كان وجه المجازية على الفرد الا في ظاهره وعلى التقدير الثاني خفيما من جهة ما ذكره من الاشكال فقد يتوهم
الفرق بين الصور بين اذ بدلك بان تصور المجازية على الفرد الثاني بقره وكذا الامر عليه بان ما ذكره وجه التجوز انما يتم لو كانت لوحد
مصدرة فيها استعمال اللفظ فيه وقد عرفت فسادا عند تعرض المصنف لاعتبار الوحدة في معاني المفردات من الواضحة ان عدم صلاحية المعنى ان يعبر
المصادق ليس من جهة اعتبار الوحدة في استعماله فيه ضرورة عدمها مع عدم ايضاح مقصوده الا ما بينناه وان كان قد نتاج في التعبير نظر الى
الحال وقد ورد عليه ايضا بان لا مدخل لوجود الكلي الطبيعي وعدمه بالمقام على ما سبق في مقامه من كون الوضع في الامر غيره من الافعال عاما والموضوع
له خاصا فليس الموضوع له هناك كليا حتى يكون فيه مجال للكلام المذكور وانت خبير بان غاية ما يلزم على القول بكون الموضوع له هناك خاصا هو
الصفة لموضوع حصل الطلب واذا راد من حيث كونها فردا من الطلب حسب ما يربطه وجه فالتجديد من الاشكال قائم في المقام فاننا قلنا بكون الكلي
الطبيعي عين افراده كانت لصفة المفردة عين الخصوصية لملاحظة في الفرد من الوجوب والتدب بحسب الخارج فليز من انقضاء التجوز ويندفع ذلك
بما قرره الا ان ظاهر عبارته باني عن الجمل على ما قرره ناه وكما نرى في ذلك على ما يقتضيه ظاهر عبارة الجمل قوله فعلى غاية التدبر والتدبر والتدبر
وقوع نظر الى ان الطالب انما يمكن غافلا عن الترك فاما ان يربطه لمنع منه ولا يربطه فلا يخرج الحال عن ارادة الوجوب والتدب فلا يتصور ارادة الطلب الجزئي
عن التقديرين الا عند الملاحظة لترك وهو في غاية التدبر بل لا يمكن حصوله في اوامر الشرع ففرض استعماله في لفظ المشترك غير مقبول كذا

لضمير ارادة من الدلالة واللام لغير الغافل هو الاول
 من وجهان المنشئ للطلب مما ينشأ الطلب الخاص
 تقتضي لا يقتضي انشاء المعنى في الخارج كيف فيمن
 الطالب الخاص من الدلالة قطعاً فادكره في الجواب
 بل مما ينشأ غالباً احد الامرين المذكورين لكن انشاء
 من جهة كونه مصداقاً للطلب يتحقق عليه مطلقه
 كما من جهة انشاء لا يقتضي احد الخصوصيات في مفهوم
 بل من جهة انها حاوية لوتيم ما ذكره في وجه الشذو
 فقلت اكلت الخبز وشربت الماء فاما اوردت بالاكل
 من غير ذلك من الالفاظ الدائرة في الاستعمال
 في لفظ في محل الدلالة به هذا ويمكن ارادة الدلالة
 قبل المجازاة والجمعة اذ لا يمكن ارادة الوجه منه ولا
 على القدر المشترك فتكون الخصوصية مستفادتين
 المذكور على استعمال صيغة الامر في خصوص كل
 من كلامي المتقدمين المذكورين في محل المنع اذ
 هو الظاهر من العلامة وقد يقع على سبيل اللزوم
 الخاصين لا ينفك في كل منهما على الطلب في اتحاد مع
 ان الاظهر منع الاصل المذكور وتوجيه المجاز على
 كما بين الوجوب التدب في الجملة لا انحصار معناه
 الدليل على كونه مجازاً انه كان عليه بيان الدليل
 كدلالة الاحتجاج على دلالة الاستعمال على الحقيقة في
 كون دلالة الاستعمال على الحقيقة في مقتضى المعنى من
 المعنى قد مررت الاشارة الى ذلك قوله بالنسبة الى
 من عند الشارع في مخاطباته المتعلقة بالشرعية
 في تلك الاستعمالات تابعة للعرف واللفظ كما هو
 من مقصوده فنقل لشارع لثبات اللفظة الى قوله
 ما اصحابنا معشر الامامية ما ادعاه ولا هو اعاد
 مستبثاً وما ادعاه ثانياً هو اجماع الامامية على
 من منهم الحاجبي الضحك وقد ورد عليه نارة بان
 قد يكون ذلك من جهة قصداً وقراءة عامة على
 اللفظ وقد بين بعض المناظرين على الوجه المذكور
 بل جعل كثير من الادلة المذكورة للقول بكون
 ان ذلك قصوداً منسباً منها دون الوضع
 وامن لقرائن الخارجية لم يستندوا فيه الى مجزئ الامر
 فامة الدليل عليه مما يستبعد جداسماً بعد
 من الايات قد عرفت ما برده عليه نارة بان دلالة
 كما هو معلوم من فهم لمرتب بغير الرجوع الى
 من فضيلة اصل عدم تعدد الاصطلاح وعدم تحتمل
 المفروض عدم استناده في ثبوت الاشياء بحسب
 ثبوت ذلك بحسب اللفظ لا صالته عدم الخلط
 في الحقيقة بالاصل المذكور فلا يثبت له ما ادعاه
 مال على الحقيقة في هذا المعنى متعلداه من

البين ان السبب لا يقول بذلك مع قيام اماره الي
كل كلامه على التخصيل بين ما اذا ظهر كونه حقيقة
فيقدم الاشتراك الا ان التخصيل بينك غير معرف
على الوجوب هو خصوص الامور المطلقة والافاست
كون الامر في الشبهة حقيقة في الوجود خاصة لا وجه
كون استعمال في التذب هناك مجازا فلا فائدة في
موجبه من محل الكلام وكون المقصود من ذلك فائدة
الجواب عنه بما من كون مقصوده اخصص الامر
من كون المراد استعماله في القرآن والسنة في الوجود
موجب عند انهم فائدة بان ذكر استعماله في القرآن
في التذب في غير ذلك لتابع الدليل لذل عليه
ان استعماله في مجموع المذكورات في الوجود والتد
المفهوم او بعض منه وكذا الحال في العرب بضميمة
يحمل الحقيقة بالنسبة اليها هو الوجود والتد
فانه مع ما فيه من الاعتقاد لتد بلا يفي باثبات
العرب والشرع لم يتجه اثبات الاشتراك بجملة البقية
انما يثبت بغير ذكره بالاصل المذكور ولا اشار اليه
على المتواتر بحيث يجهل كانه اراد بذلك دفع
ومع عدمها فنقص العبادة بامتناع الغفلة عنه
على ان عدم الاطراح على بعض تلك الاخبار مما لا
منع المحصر بحتم ان يكون هو يد بذلك منع حصول
فان العلم بتلك الامارات بما يكون بالنقل وال
الى جزئية النقل فانه اما ان يكون متواترا واحادا
في الاحكام ويدفع جواز الالتزام بالاول ولا يلزم
يكون ذلك نظر بان يختلف فيه الانتظار ويحتمل ان
ان لا يندرج في الخبر المتواتر ولا الاحاد وانكاره
ان فاد القاطع فذلك لان فادة الادلة المذكورة
على تعين القول بالوقف محجوز احتمال عدم فادته
القاطع له وهو لا يقتضي الاستدلال واخذ ما ذكر
بان ما ذكره موه مبني على ان مدار ما نحن فيه على القاطع
فيما نحن فيه بطريق غنى امكان بقوله متى يكفى بذلك
او المسلم وكل واحد منها متعين لما سبق انتهى فان
حجة الظن في نفسه في شئ من الموضوعات والاحكام
جهته عدم قيام دليل على الترجيح لا من جهة قيام الدليل
ان تم هولاء اثباتا في المقام على الوقف لعدم امكان
الدليل والافعدم العلم باحد لشقين مما لا يحتاج
الى تتبع مضافا قد يكون مراده بذلك الاستقراء
فيستدعيه بالوضع وهو احد طرق اثبات الاوضاع
الادلة المتقدمة الدالة على كونه حقيقة في الوجود
المسند الا ان يدعى قطعية بعضها او بقى بمصوب
اعتبار القطع في المقام وح وان لم يتجه الى منع المحصر
قوله بحيث صار من المجازات لوجهه المقصود

الحقيقة من جهة الاستعمال مساوية لادارتها من اللفظ لادارة الحقيقة عند انقضاء القرائن الخارجية وهو مبني على اختيار الوقف عند دور اللفظ
بين الجازم والحق والحقيقة المرجوة حسب ما جرى له اختيار ذلك كما مر في الاشارة اليه وكان استنبط ذلك من العبارة المذكورة فتكون الصفة المذكورة كما
وقد يجعل ذلك صفا مختصا بدعوى بلوغ الشهرة الى الحد المذكور وعدم تجاوزه عن تلك الدرجة فيوافق ما حققناه في بيان الحال في الجازم
الا انه غير معروف بينهم وكيف كان فعلا وورد عليه بان شيوخ استعمال المعنى المذكور ان كان بانضمام القرينة المقارنة فذلك لا يستلزم تساوي اللفظ
في الجزم عنها لان الغلبة هناك وان كان مع التجرع القرينة المقارنة بانكشاف المقصود من الخارج بملاحظة القرائن المنفصلة امكن القول بذلك لكن ثبات
شيوخ استعماله على الوجه المذكور مشكل قلت لا يخفى ان شيوخ استعمال اللفظ في معنى المجازي فاض برحمان المجاز على ما كان عليه قبل الشيوخ
كان استعماله فيه على الوجه الاول والثاني والمثلث منها فكلما زاد الشيوخ في المجاز الى ان يبلغ حد المساوات مع الحقيقة والوجان عليه في صورة
الاطلاق بقدر حمل على اللفظ لا غلب ذلك امر بعد الرجوع الى المعنى ومجرد كون الغلبة مع انضمام القرينة لا يقضي بعدم التردد بينه وبين المعنى الحقيقي
مع الخلو عنها نظرا الى اختصاص الغلبة بصورة مخصوصة فلا يبرى في غيرها من الظاهر ان الغلبة قد تبقى الى حد لا يلحق معها تلك الخصوصية بل
شيوخ استعماله فيه بالتردد بينه وبين المعنى الحقيقي وغلبته عليه في صورة الاطلاق ايضا كيف ومن لبيت ان كثرة استعمال اللفظ في المعنى المجازي
ولومع القرينة فاضته بقرب ذلك الجاز الى ان يذهاب ولو في حال الاطلاق فيستقر بالتحاطب زيادة ذلك المعنى ح عند التفطن وان كان حمل على المعنى
الحقيقي اقرب عنده وكلما قويت الشهرة والغلبة زداد القرب لمفروض فاي مانع من بلوغه الى الحد المذكور وبشهادة ذلك ملاحظة غلبة الاستعمال
الحاصلة في بعض الموارد الخاصة كما اذا استعمل المتكلم لفظا في محل خاص مرات كثيرة متعاقبة في معنى مجازي مخصوص مع نصب قرينة على زيادة ذلك
المعنى فاذا استعمل مرة اخرى عقب تلك الاستعمال من غير ان يقيم قرينة خاصة على زيادة ذلك المعنى كان تقدم تلك الاستعمالات المتكررة ولو كانت
مقترنة بالقرينة باعتبارها على الوقف في محل اللفظ على الحقيقة او صار في المعنى المجازي فيشهد بذلك في الاستعمالات مجزبان ذلك في الشهرة
المطلقة الحاصلة بملاحظة استعماله في الموارد المتكررة اولى فالتقول بعدم قضا غلبة الاستعمال في المعنى المجازي مع القرينة بالوقوف في فهم المراد
مع انقضاءها غير متجرب نعم غاية الامر ان يختلف حال في الغلبة باعتبارها على الوقف في اعتبار درجة الشيوخ والكثرة فانه ان كان ذلك بانضمام القرينة المقارنة
افترق مقدار المجاز للحقيقة حال الاطلاق الى شيوخ نادر وغلبة شديد بخلاف ما لو شاع استعماله فيه من دون ضم قرينة مقدار ترو كان الشيوخ
الحاصل فيه بانضمام القرينة تارة وعدم اخرى فانه لا يتوقف لوقف بين المعنيين ح مع الاطلاق الى اعتبار تلك الدرجة من الغلبة والشهرة المدعاة
في كلام المصنف دارة بين الوجوه الثلاثة واما ما كان يمكن بلوغها الى الحد المذكور وان اختلفت درجات الشهرة بمحسب اختلاف الوجوه المذكورة فظهر بذلك
اندفاع الابطال المذكور واما بين منه في الاندفاع ما في كلام الفاضل المذكور من الحاح الدليل المنفصل لقاضي زيادة التدب بالقرينة المتصلة حيث
جعل دالة احد المعنيين المتعارضين في الظاهر على كون المراد من الاخر معناه المجازي من قبيل القرائن المتصلة القائمة على ذلك في عدم البعث على
صرف اللفظ اليه والوقوف بينه وبين الحقيقة مع حصول الشيوخ والغلبة وانت خبير بانهم مع البعث على ذلك يلزم امتناع حصول الجازم المشبه بالنقل
الحاصل من الغلبة ضرورة ان استعمال اللفظ في المعنى المجازي مما يكون مع القرينة المتصلة او المنفصلة اذ به ونها لا يحمل اللفظ الاعلى معناه
الحقيقي والمفروض ان الغلبة الحاصلة باي من الوجوه المذكورين لا يقضي مساوات المجاز للحقيقة وتوجيهها ولو لم يلاحظ تلك الشهرة فكيف
يحصل الجازم المشبه والنقل على الوجه المذكور هذا واما البعث على الاستحياء من جهة ضعف الرواية وقصورها عن اثبات الوجوب للدشاح في دالة
النتن فتبطل لادب له بالمقام وكذا حمل الرواية على التدب عند التعارض بمجرّد ترجيح اعمال الدليلين على طرح احدهما من غير ان يحصل هناك فهم
عري يقضي بذلك كما ذهب اليه البعض فذكر ذلك في المقام ليس على ما ينبغي لوضوح خروجه عن محل الكلام اذ ليس شيء من ذلك قرينة متصلة
منفصلة على زيادة التدب من اللفظ والمفروض في كلام المصنف شيوخ استعمال الاوامر في التدب وابتدأ ذلك مما ذكر ثم انه قد وافق المصنف في ذلك
المذكورة جماعة من اجله المتأخرين كصاحب المدارك وحسن المشارق لكن لا يخفى ان الدعوى المذكورة لا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت
على من يثبتها لا يقضي بذلك توصيل المقام ان المعبر من الغلبة باعتبارها على الوقف والصرف هو ما اذا كانت فاضته بفهم المعنى المجازي مع الاطلاق
وكونه في درجة التفوق مكافئة للمعنى الحقيقي حتى يتردد في ذهنه او يكون راجعا على معناه الحقيقي وحصول ذلك في اخبارهم غير بل من الظاهر
ان القرائن الاوامر الواردة عنهم على نحو سائر الاوامر الواقعة في العرف والعادة والمفهوم منها في كلامهم هو المفهوم منها في العرف وبشهادة ملاحظة
الاجماع المذكور في كلام السيد وغيره فانه يشهد كلام الامة عليهم السلام ايضا وملاحظة طريقة العلما في حمل الاوامر على الوجوه كافة في ذلك لم نجد
الدعوى المذكورة في كلام احد من متقدمي الاصحاب مع قربة عهدهم وفور اطلاعهم بل لم نجد ذلك في كلام احد من تقدم على المصنف ولو تخففت
الغلبة المذكورة لكان ذلك ولي بمعرفة تفاهاتهم على حملها على الوجوه كما شاف عن فساد تلك الدعوى بل في بعض الاخبار الواردة عنهم قد دلت
على خلاف ذلك حسب ما مر في الاشارة اليه ومع الغرض عن ذلك فالشبهة المدعاة اما بالنسبة الى اعصاها لم يكن اللفظ مجازا مشهورا في اللغة
عند اهل العرف في تلك الزمان او بالنسبة الى حصول الاوامر الواردة عنهم لم يكون مجازا مشهورا في خصوص استعمالهم دون غيرهم وعلى ذلك فانه
ان يكون الشهرة حاصلة بملاحظة مجموع اخبارهم المتأثرة عنهم او بملاحظة الاخبار المرفوعة عنهم او بالنسبة الى كلام كل واحد منهم لكون الاشياء
حاصلا في كلام كل منهم مستقلا لانهم الوجه الاول في حصول الاشياء على ذلك الوجه الاول في حصول الاشياء على ذلك الوجه في عهدنا
تفرغ عليه الشهرة المذكورة في الاخبار الواردة بعد تحقق تلك الشهرة الا ان دعوى الشهرة المذكورة بعيدة جدا ولم يدع المصنف ايضا ومع ذلك فليس
التاريخ فيه معلوما وعلى الوجه الثاني فالشبهة المدعاة لا تتم شيئا بالنسبة الى اخبارهم من لبيت ان ذلك لوانه ما يتأثر بالنسبة الى ما بعد

الاشياء واما بالنسبة الى تلك الاشياء الباعثة على حصول الاشياء فلا وعلى الوجه الثالث لا اشكال في الاوامر الواردة عن تقدم على من حصل الاشياء في
 كلامه بل وكذا بالنسبة الى من تأخر عنه المفروض عدم تحقق الشهرة العرفية واما الشهرة المفروضة شهرة خاصة بمتكلم بخصوص من لا يتبين ان الشهرة الحاصلة
 في كلام شخص خاص لا يقضي بحري حكما في كلام غيره مع عدم تحققها بالنسبة اليه كونهم بمنزلة شخص واحد ان كلام اخر بمنزلة كلام اولهم مما لا يربط كلام
 فان ذلك مما هو في بيان الشرائع والاحكام دون مباحث الالفاظ وخصوصا الاستعالات بل وكذا بالنسبة الى الاوامر الواردة عن حصول الاشياء
 في كلامه اذا استندت الشهرة الى مجموع الاستعالات الحاصلة منه لا لا توقف في نفس تلك الاستعالات التي يتحقق بها الاشياء حسب ما عرفت نعم ينبغي
 ذلك في كلامه لو صدق بعد تحقق الاشياء المفروض ان يتبين تاريخ تلك الغلبة وقد بسرى الاشكال في جميع الاجابات لما تارة عنه مع جهالة التاريخ ايضا الا ان
 في باصلة تأخر الشهرة الى اخر ازمنت مع الظن بورد معظم الاشياء المروية عنه قبل ذلك فليحق المشكوك بالغالب بحري التفصيل المذكور واخر على الوجه
 الرابع ايضا ودعوى الشهرة على هذا الوجه غير ظاهرة من عبارة المصنف ولا من الاجابات لما تارة عنه حسب ما استند اليها فان أقصى ما يستظهر من المقام حصول
 الشهرة في الجملة بملحظة مجموع الاجابات لما تارة عنه فظهر بما قرره ناه ان ما ادعاه من الشهرة على فرض صحة لا يفرغ عليه مادكره من الاشكال الاعلى بعض الوجوه
 الضيقة هذا وقد ورد عليه ايضا بان الجواز ارجح مما يكون واجماع قطع النظر عن الوضع واما معه فسادا والحققة متنوعة الا اذا غلبت تعال في الغنى
 الاخر بحيث ندرج في حقيقة العرفية وان له باثباته مع انه لا يتبعه في ذلك كلام المصنف هنا مبني على التوقف في الحل عند دوران الامر بين الحل على الحقيقة
 المرجوة والجواز ارجح وهو مسئله اخرى مقررة في محله فنفذ في المقام غيره هادما لما هو بصدده من الكلام على ان ترجيح الحقيقة المرجوة مظن مما لا وجه
 له حسب ما تفصيل القول فيه في محله هذا ولنعقب الكلام في المرام برسم مسائل بناسبا يرد لها في المقام المسئلة الاولى انهم اختلفوا في دلالة الحل
 الجزئية المستعملة في الطلب نحو توضؤ ويغتسل ويغتسل بعد على الوجوه لوقتنا بدلالة الامر عليه من جملة من لا يحكم
 المتع من دلالتها على ذلك نظر الى كونها موضوعا للاجبا وقد تقدم رجوعا عليه فيجب ان يستعملها في الانشاء مجازا وكما يصح استعمالها في انشاء الوجوه
 كما يصح استعمالها في انشاء التذلل ومطلق الطلب في انقضاء ذلك الحقيقة وتعددت المجازات لزم الوقف بينهما وقصبت ذلك ثبوت المعنى المشترك
 هو مطلق التذلل والاثبات هو الاستحباب بعد عدم الاصل اليه فلا يصح الاستئناس بها في ثباته لوجوه الاعداد في مقام قرينة دالة عليه هذا فيما عجز فينبغي
 البراءة واما اذا كان ذلك في مقام جريان اصل الاجبا فلا بد من البقاء على الوجوه والظاهر فافا لا يخرين دلالتها على الوجوه لاستعمالها من في الطلب
 الطلب كعرف ظاهر مع الاطلاق في الوجوه فينبغي ان يبين خلافه حسب ما ترفصيل القول فيه فالحال فيها كالحال في صبغة الامر من غير تفاوت
 اصل ولذا يتبادر منها الوجوه عند قيام القرينة على استعمالها في الطلب عليه بحري كالمقام القرينة كما هو الحال في الصبغة حسب ما ترو بعضكم ملاحظة فهم
 الاصحاب استنادهم الى تلك الجمل في اثبات الوجوه في مقامات شتى وبين ذلك بغير ضعف مادكره في الاجاب المتقدم من تعاد الوجوه في لزوم الوجوه
 الى الاصل بعد التوقف بين الامرين وقد يمتنع ايضا بان لوجوه اقرب الى ثبوت الذي هو بدلول الاجبا وان تعددت الحقيقة قد تم اقرب المجازات بل
 ربما يكون دلالتها على الاهتمام بالطلب كد من دلالة الامر عليه في كلام اهل الابا ان البلاء يقبونها مقام الانشاء ليجعل المحاطب باكر وجه
 على ادعاه مطلوبهم كما اذا قلت لصاحبك الذي لا يربطك بغيرك بيبك تاتيني غدا التحمل على الانزام بالاثبات لثلا بوم تركه تكن بيبك فبما ذكرنا حيث
 اثبت بصوت الاجبا وانت جبره بان بلوغ الامرية في المقام الى حد يتعين به الجواز المذكور غير ظاهرة حتى يجعل محجة تلك القرينة باعثة على انقضاء
 الى الوجوه النكتة المذكورة اتمنا بناسب بعض المقامات العرفية وجربانها في مقام الخطابات الشرعية لا يمتنع عتاقيل وان كان قد توهم كونها انب
 بالمقام الا ان التامل في تلك المقامات يعطى خلاف ذلك كما يشهد به الذي وقا تسليمه في الاولى جعل الوجوه المذكور مؤبدا في المقام ويكون لا تكال فيه
 على ما تارة ناه ويجري الكلام المذكور بعينه في الشيء الوارد بمعنى التوقيف ايضا كما ينبغي نص في الخبر على الوجه الذي ينبغي ان يثبت ان ثباتها انهم بعد القول
 بدلالة الامر على الوجوه اختلفوا في مقام الامر الوارد عقب الخطر على قول احدها انه ينبغي لوجوه كالأوامر في سائر الموارد وحكي القول بعين الشئ
 الحق والعلامة والاشهاد الثاني وجماعة من العامة منهم من اؤذي بالبعضا وعرفه في الاحكام الى المغزلة ثابته القول بان لا باعثة حكاه جماعة اكثر
 ويستفاد من الاحكام كون المراد بالاباحة في المقام هو رفع الحجر دون الاباحة الخاصة وقد صرح بعض الافاضل بتفسير الاباحة هنا بمعنى الرخصة في الفعل
 ثابته التفصيل بين ما اذا علق التوقيف برفع علة التوقيف ما لم يعلق عليه فينبغي لثاني في الاول والاثنى الثاني رابعها انه ينبغي رجوع حكم
 السابق من وجوب وندب وغيرهما فيكون تابعا لما قبل الخطر حكاه في الوافية وحكاه بعض الافاضل فلا بعد تعقيد بما ان علق الامر في العلة
 عررض انتهى خامسها انه للندب حكاه البعض في عددا قول المسئلة سادسها الوقف حكاه في الاحكام عن امام الحرمين وغيره حجة القول لا قبل وجه
 احدها ان الصبغة موضوعه للوجوه فلا بد من جملها عليه حتى يبين الحجج عنه ومجده وقوعها عقب الخطر لا يصلح صارفا لها عن ذلك لجواز الانتقال
 من الحرمة الى الوجوه كما يجوز الانتقال منها الى الاباحة ولذا لم يتوهم احد مانعا من التصريح بايجاب شئ بعد تحريمه وقد ورد الامر الواقع عقب الخطر في
 الشهرة وغيرها على الوجوه كما يظهر من تتبع الاستعالات ولو استبعد ذلك في المقام لكان من جهة استبعاد الانتقال من احد الضدين الى الاخر وهو
 جاز في جميع الاحكام ثابته ان لا كلام عند القائل بكونها للوجوه ان ورد لها بعد الخطر العقلي لثاني في جملها على الوجوه ولذا يجوز الامر لبعثا على الوجوه
 الى ان يبين الحجج عنه مع انها قبل الخطر كانت محرمة من جهة البدعة فيكون الحال كل في الخطر الشرعي ثابته ان الامر لما يحض النفس بالصلوة بعد خطرها
 عليها ولم يجعل لها على الوجوه وكذا الحال في قوله نعم فاذا انحل الاشهر الحرم فاقنوا المشركين وكذا في قول المولى العبد اخرج عن المجلس المكتسب
 لا يستقامها في سبها في المثال الاخر ونحوها سوى لوجوه كالوامر بالابتداء وضعف الجميع ظاهرهما الاول فلان كون الاصل حل الامر على الوجوه
 غير نافع بعد ملاحظة العرفية في المقام فان لم يوج من غير ظاهر كما يشهد به ملاحظة كثير من الاستعالات ومع عدم استفادة الوجوه من غير لا يصح

أصها ص
 كذا في

التمسك في المحل عليه بغير الاصل ان لم يكن هناك شاهد على ارادة الوجود منه لما عرفت مرارا من دوران الامر في مباحث الاصلان المذكورين
الامر في دون مجرى الاصل التبعي ودرهما يدعي في المقام غلبة استعماله في غير الوجود فيكون الغلبة المفروضة قرينة صادقة على الاصل المذكور او
فاضية بمقاومته له وفيه تأمل باقي الاشارة اليه انتم والاضطرار بان في وقوع عقيب محظوظة على عدم ارادة الوجود منه فبصلح ذلك
لغير الظاهر او فاضا بمقاومته له وبغير جواز الانتقال من الحرية الى الوجوب لا ينافي في نفسه ولا في قبل قيام الدليل عليه وكذا الحال في ورود في المقام المذكور
وغيره اذ ارادة الوجود من لقيام القرينة المعارضة للقرينة المفروضة لا يقضي بحل عليه مع انقائها وبالجملة انه يكفي في القرينة الصادقة فلا ينافي
جواز التمسك بجوازها ولا قيام قرينة يعارضها ويخرج عليها وورود حصول التمسك بين جميع الاحكام كما يستبعد الاشارة الى الوجود كذا يستبعد
الى غير مد فوعة بان لا يستبعد الحاصل في المقام بغير التمسك بين المحكمين بل من جهة غلبة التمسك الحاصل بينهما ووقوعها في الطرفين وهو غير
حاصل فيما عدا الوجود والحرية واما الثاني فبما عرفت الظاهر في المحظوظة من جهة البدعية وغيرها والمحظوظة بغيره في كلام الشارح فان المنع هناك
انما يحجب اعدم امر الشارح به وادنه في الايمان به فلا يراه الامر بالفعل بوجه من الوجوه بخلاف المقام لوضوح غلبة المباني بين الحكم بغيره الايمان
بالشيء والحكم بوجوبه فلا يلزم به الامع قيام دليل واضع عليه اما مجرد الامر به فلا يكفي في الدلالة عليه لكثرة اطلاق الامر في غير مقام الايجاب فيكون
الاستبعاد المذكور قرينة على حمله على غير الوجود حسب ما مر في الاشارة اليه مع ان عدة المستند في المقام وهو الرجوع الى فهم العرف والفرق بين المقامين
ظاهر بعد الرجوع اليه واما الثالث فلان محل عدة من الاوامر على الوجود من جهة قيام الاجماع عليه او لشواهد اخر مشددة اليه لا ينبغي ظهروا الامر في الوجود
مع قطع النظر عن تلك الفرق المعارضة لورود الامر عقيب المحظوظة اما دعوى انصار قول اخر من المحسوس الى المكتسب الى الوجود فلعلة بضبيعة المقام
فانه يظهر اخرج من هذا المحسوس في محسوس اخر لا يفي ذلك غالبا في مقام دفع الجرح بخصوصية المثال فاضمة بخلاف ما يقتضيه ظاهر الامر المتعلق بالفعل
بعد المنع منه وقد يفرج الجرح بالصلوة والاضا بعد ارتفاع الجرح عما نحن فيه وكذا الامر بالتمسك بعد انقضاء شهر الحرام حسب ما في الاشارة اليه
انتم هذا وقد يجاب على المثال المتقدم بان المنع عنه هناك غير متعلق الامر به فان المنع عنه هو اخرج عن المحسوس من حيث انه خرج عنه ولما هو به هو
الذي ما بال مكتسب لم يكن ذلك منه باعنه بذلك لغو الحق يكون الامر به بعد المحظوظة في محل الكلام وفيه انما اذا تعلق التمسك بالخرج عن المحسوس
يشمل ذلك جميع افراده الخرج الذي من جعلها الى الخرج الى المكتسب اذ كان ذلك مما هي عنه وقد فرض تعلق الامر به بعد ذلك كان مندرجا في موضوع
التراع و بدفعه انما تعلق التمسك به من حيث كونه ما بال الى المكتسب مما عرفت حقيقة وان كان احدهما من ماله الاخر والمأمور به انما هو الثاني
دونا الاول نعم ان يتم التمسك بشئ الامر المتعلق باحد المتدبرين بعد تعلق التمسك بالخرم مما ذكره الا انه غير ظاهر لاندرج في موضع التمسك وفهم
لعرف غير مساعد هنا حسبما اتفقوا هناك وفيه ان اردت بذلك تعابرها بما يجب اليه فهو وانما في المصداق ذلك غير ان يخرج عن موضع التمسك
وان اردت تعابرها بالمصداق وان تدر ان ما في الوجود فالحال في فعله على ما ذكره الا انه ليس المفروض في المقام من هذا القبول ضرورة كون المأمور به
من افراده المنع عنه ومصاديقه بخارج بل مفهوم المأمور به هو المنع عنه مقبدا بالقياس المفروض من هذا والظاهر ان جميع سائر الاقوال المذكورة الرجوع
الى فهم العرف فكل بدعي استفادة ما ذهب اليه من ملاحظة الاستعالات غير ان القابل بدلا لانه على رجوع الحكم السابق انما ينبغي على ذلك لا لغيره على
انقاع الحكم القاري فبعد ارتفاعه يعود الاول لوال مانع من ثبوته اخذ بمقتضى الدليل الفاخر بثبوته والقابل بالوقوف في التعادل بين ما
حمله على الوجود وما ينفذ حمله على غيره وقد عرفت ان قرينة الجواز قد يقاوم الظن الحاصل من الوضع فبغير ذلك من بين المعنى الحقيقي في الجازي فلا يصح
الرجوع الى الصالة تقديم الحقيقة على الجواز لما مر من بناء الاصل المذكور على الظن دون التعبد المحض قد بدعي استصحاب الامر عرفا في الوجود
في المقام الى غلبة استعماله في الاباحة فتكون تلك الغلبة باعنه على فهم الاباحة فينبغي الامر على تقديم الجواز على الحقيقة المرجحة وقد يحصل ذلك
وجهها للوقوف نظر الى اجزاء القول بالوقوف عند دوران الامر بين الجواز والحقبة المرجحة وبين ان فهم الاباحة في المقام انما يكون من جهة اليه
اشرا اليها دون مجرى الشهرة كيف اشتمل استعمالها فيها في المقام بحيث يبعث على الصبر والوقوف غير ظاهر في استصحاب الامر اليه غير متجانس وانما
صاحب الاحكام في كل كلامه ويشهد له حصول الفهم المذكور مع القطع على الشهرة بل في حصول الاشتمال لوسيلة المقام وكيفية ذلك فالدلي يقتضيه
انتم في المرام ان يقرن ورود الامر عقيب المحظوظة ظاهرة في كون المراد بالامر لا بد من دفع المحظوظة من غير ذلك لانه من نفسه على ما مر على
ذلك من وجوب الفعل ونديه وابطاحه حسبما يشهد به التمسك في الاستعالات كما مر في الاشارة اليه فذلك بخصوصية التمسك من خارج او من ملاحظة
خصوصية المقام لاختلاف الحال بين بعض المقاتلات فاما ذكر جهة عامة فاضمة بذلك قد يكون في المقام جهة اخرى يعارضها او يعارضها فلا بد
في معرفة معنى اللفظ من ملاحظة الجميع لنفصل الكلام فيه ببيان الحال في عدة من المقامات فنقول ان ما يتعلق بالامر المفروض قد يكون بين ما يتعلق
التمسك به وقد يكون جرحا من جهة ثباته وعلى كل من الوجهين اما ان يكون ما يتعلق الامر به مما هو المكتسب برغب اليه ولا يكون كذلك بل يكون تركه اعيان
للمنصر كالحال في الخال على كل حال فاما ان يكون المنع المتعلق بالفعل عامتا لسائر الافراد والحوال فيمنع الامر المفروض عليه ويكون واضحا للحكم المنع
الى ما يتعلق به ويكون الحكم بالخطر خصوصا في الحال الاول وبغير مخصوص من غير ان يشمل الحال والفرق الذي امر به ومنه انتهى المتعلق بالتمسك في الشهرة
الحرم والامر المتعلق به بعد ذلك يمكن ان يفرج جواز الوجود الاخر عن موضع المسئلة ثم انما ان يكون حكمه الثابت قبل المحظوظ هو الوجود او التمسك والاباحة
لوا كراهة او مما لم يصح بحكمه في شرع ويكون بانما على مقتضى حكم العقل فيه وعلى غير وجه الاخر فاما ان يكون ثبوت ذلك حكمه في شرع على
وجه اخر لا في بالنسبة الى الزمان والحوال وانما على التمسك للجميع فيندرج فيه الحال والفرق الذي يتعلق الامر به مع شمول المحظوظ له وادله
ما يتعلق الامر به بعد ذلك وعنده لا يكون كذلك بل يقتضيه الحال السابق وخصوص بعض الافراد مما عدا ما يتعلق التمسك والامر به بعد ذلك مع ورود

احدها

أحد ما على مورد الأمر وعدمه وانما ينبغي اختلاف تعريف حسب اختلاف تلك المقامات ففي بعضها لا يستقام الأمر إلا بالذات في الفعل ووقع الخطر الخاص ^{بعضها}
الفهم وضوحا وخفاءا بحسب اختلاف بعض الأحوال المذكورة وغيرها وفي بعضها يستقام لوجوب مع اختلاف الحال فيها وفي بعضها يؤخذ بحكم السابق ^{بعضها}
توقف الحكم ولا يتوقف بغيره من أحد الوجوه ولا بعد خروج بعض تلك التصور عن محل الكلام ولا نقطة التقابل المذكورة في بيان مفاد اللفظ لا يناسب
انظاره رابا لأصول المحل في القواعد الكلية لا الجارية دون التقابل الحاصلة في المقامات الخاصة فلا يناسب المقام هو ما ذكرناه أولا من أن الأمر
بالشيء بعد الانتهاء عنه هل يكون في نفسه جهة باعتدال على صفة الأمر معناه الظاهر أولا والظاهر فيه ما عرفت فلهذا ينبغي التنبه لأمرين الأول أن الكلام في
المقام إنما هو في مقام الأمر عن جهة الوقوع عقب الخطر لا في مقام وضع اللفظ بآثاره بحسب اللغة أو العرف ولا وجه لاختلاف الموضوع له بحسب اختلاف المقامات
كما يظهر من ملابضة أوضاع سائر الألفاظ إذ لا تعد في أوضاعها في الغالب على حسب اختلاف موارد ما لا يكاد يوجد لفظ يكون له في جهة على الوجه المذكور
فالخطو بالبحث في المقام أن الوقوع بعد الخطر هل هو قربة صادقة على الظاهر أو لا لأنه في جهة ذلك وأنه فاض بالوقوف بما يتوقف من عناوينهم كون
البحث في المقام في موضوع الصفة وليس الحال كذلك إذ عنوانهم للبحث بما ذكره وتبينهم عن الأقوال بأنه للاباحة وغيرها أعم من كونه موضوعا لذلك
فإن الخصائص للفظ بالمعنى كما يكون من جهة الوضع له كذا قد يكون من جهة الظهور الحاصل بملاحظة المقام نظرنا إلى القرينة العامة القائمة عليه مضاعفا إلى
أن ما ذكرناه من وضوح فساد دعوى الوضع في المقام أقوى شاهد على عدم إرادته هنا فمظهر من استبدال العبد منه كون الأمر في موضوعا للوجوب
بل الموضوع له هو الأمر ابتداء ودون لورده عقب الخطر وهو أن جعل على ظاهره وهو من جهة ما عرفت وربما ينزل عبارة أخرى على ما ذكرناه الثاني أن المقام
في كثير من كتب الأصول فرض المسئلة في وقوع الأمر عقب الخطر والظن من ذلك وقوعه بعد الخطر المحقق دون المحتمل لكن لا بعد جريان الكلام في وقوع
الأمر بعد الخطر بل في مقام توقيه كما لو وقع السؤال عن جواز الفعل فورد في الجواب الأمر به بشهد بذلك فمالم يعرف وقد شبه
على ذلك غير واحد من المتأخرين الثالث لو وقع الأمر بالشيء بعد الكراهة فهل الحال فيه كما لا ريب في الواقع عقب الخطر وجهان ويجري ذلك في لورده عقب
فعل الكراهة وتوقيه كما لو سئل عن كراهة الشيء وموجبه فورد الجواب بالأمر بالشيء الرابع يجري الكلام المذكور في ورود الشيء عقب جوبه بأنه
هل يرد به ما يرد بالنتي الأولى ويكون ذلك قربة على إرادة دفع الوجوب أو يتوقف بين الأمرين ويحكم عن البعض لفرق بين الأمر لورده عقب الخطر
والشيء لورده عقب الجواب فإن الثاني يعقب الخطر ثم يجازي الأول فإنه لا يستقام لوجوب واستند الفرق بين الأمرين في وجهين وأهين أحدهما
أن الشيء يتناقص في ترتبه وهو موافق للأصل بخلاف الأمر لقضاء الأمر بالبيان بالفعل وهو خلاف الأصل فحل الأول على التحريم لا يجاب به ما وافق الأصل
لا يقص على الثاني على لوجوب مع إيجاب ما يخالفه والأخران النواهي متناصرت بالكلية لدفع المفسد بخلاف الأمر في تعالجها لئلا يقع واعتدال الشاهد
بدفع المفسد أكثر من جلب المنافع فما يكفي به في صرف غير الأمر لا يلزم أن يكفي به في صرف الأمر ثم لا يفتقر عرضا في الأمر حقيقة في الطلب أن الختم من
الطلب مع الإطلاق هو الطلب المحمي الإيجابي فيكون اضطرارا للأمر لوجوب الظهور من الإطلاق لا يكون الصيغة حقيقة فيه بخصوص كائن في الشيء وخلاف
أنه كانه من الأمر من الإطلاق إلى الوجوب كذا ينصرف إلى الوجوب النسبي للشيء المعقب فيكون لوجوب غير ما أو شرطيا مشروطا وكفائيا أو
تخييرا يتوقف على قيام الدليل عليه كوقف حل الطلب على اندب على قيام قربة عليه اضطرارا للأمر في ما ذكرناه سواء قلنا بأنه حقيقة
في الطلب كونه الحداد وحقيقة في الوجوب كما هو المشهور مما لا مجال للترتب منه أما بالنسبة إلى اضطراره في العيني المعقب في ظاهر الموضوع توقف قيام فعل
الفهم مقام فعل المكلف كذا قيام فعل آخر مقام ذلك لفعل على ورود الدليل أما اضطراره في الوجوب لمطابق دون المشروط فظاهر بل لا فرق لفظ
كأن في ذاته لتعقيد لوجوب في الوجوب لمطابق دون المشروط فلا يحكم بالابتعاد بوثائق التعقيد على ما يتصل بالمتن في تكرار ذلك فيتوقف حله على أحد
على قيام الدليل عليه وهو أن جعل على ما يترتب منه ضعف قد ينزل كلامه على ما لا يخالف ما قررناه وسيجيء تفصيل القول فيه عند تعرضنا لغيره
له الشاهد أما اضطراره في الوجوب لتعقيد فيمكن الاستناد فيه إلى وجهين أحدهما أن ذلك هو المنشأ عن الإطلاق فإن هذا الأمر شيء أن يكون ذلك الشيء
هو الظاهر عند الأمر حتى يقوم دليل على خلافه كما يشهد به ملاحظة الاستعمال فذلك هو المستبعد لأن الظاهر من المقام كون الطلب المتعلق به من جهة حصول
مطلوبه بحيث يترتب ذلك على الظهور المذكور وبسبب فهمكم بمقتضى الثاني في الأول ويتوقف بينهما على الثاني فأيتهما أن الوجوب العيني إنما يرد
حصوله ما ردت ذلك الغير فيتعقد وجوبه بآثاره بوجوب الغير وقد عرفت أن تعقيد لوجوب خلاف الأصل لقضاء الإطلاق بالإطلاق لوجوب نعمان فظهر التعقيد
من المقام ومن الحاجة كان متبعا وهو أمر مضاعفا إلى أن القول بوجوب ذلك الغير بغير مخالف للأصل فلا وجه للافتراض من غير قيام دليل عليه نعم أن
ثبت جوب ذلك الغير بغير الرجوع إلى الأول الأصل الأول وقد ثبت بغيره من جملة من المتأخرين كالشبهات والمحقق الكركي المناقشة في الأصل المذكور
نظرا إلى كثرة استعمال الأمر في الوجوب العيني بحيث يكافؤ ذلك ما ذكر من الظهور وربما يدعى بلوغه إلى حد الحقيقة العرفية كما قد يستقام كلام المشهد
وهو الظاهر أنه لم يرد به في الأول الظهور ودون الوجوب لتعقيد في الاستعمال لا يتصل بمقصوده على فرض حل كلامه على ذلك كفاية للوجه الأول لا
ترجيحه عليه فكذلك فظاهره من ما ذكر من الأسكال في حصول الغلبة المذكورة في محل المنع بل الظاهر خلافه نعم لو قام الدليل من الخارج على كون شيء واجبا
لغيره أمكن القول بكونه شاهدا على حل إطلاق الأمر المتعلق به على ذلك بغيره وإن لم يكن هناك منافاة بين وجوبه على الوجهين إلا أن ذلك بعيد ما ادعى
من الغلبة قد يتم في المقام أن يكون الغالب في الوجبات الغير بغير عدم وجوبها لنفسها مضاعفا إلى أصالة عدم وجوبه على الوجهين إلا أن بلوغ الغلبة المذكورة
على فرض تسليمها إلى حد تعقيد الغلبة محل نظر ومجتمعا الأصل لا يلزم ظاهر اللفظ نعم قد يدعى في المقام فهم العرف لا المسمى لتوقفه في ذاته إذا حدثت فتوى
وقبلها أحدثت فتوى العمل الصلوة فهم منه كون المقصود بالوجوب المدلول عليه بالكلام الأول بغيره ذلك لأن جريان الفهم المذكور في سائر الموارد
ورده في الإطلاق الأمر ثبت لوجوب الغير بغيره من الإجماع وغيره من المتحجج بقوله مع حصول الفهم في المقام كافي في المثال المذكور ونحوه لا كلام ومع عدم

عاش في اليوم القوي ليلة
في شغري في اليوم القوي ليلة
لا أمل على الوحي العبد
الانتمية وان لا عليه
سك لا يغني عن الحق
على نفي الحاضر على الذي
ولا لا الامم في ذلك
عنه العالم قد لا لا ذلك
على كون الصديق صادق
لخصص العبد باقية على
نفي فامل

الجازان سبعا بعد شهادة فهم العرب بكيف هو الأصل في أمثال هذه المباحث فصول الفهم المذكور بحسب العرف مما لا يدخل ديب بعد الرجوع
إلى الخاطبات العرفية وبعضهم الأصحاب بناء على ما ادعاه بعض الأجلة في المقام وكان هذا الوجه هو الظاهر في النظر لأن يكون في المقام
يرجع الحمل على الندب ويجعله مكانا للحمل على الوجوب على الوجه المذكور فيحمل على الندب ويتوقف عن الحمل وذلك ما مر في الثالث للدران بين الندب
الصحيح والوجوب الكفائي والظن بتقديم الوجوب الكفائي لما عرفت من ترجيح دلالة الأمر على الوجوب على دلالة على سائر الخصوصيات مضافا إلى كونه
أو فوق بالاحتياط هذا على القول بكونه حقيقة في مطلق الطلب على ما هو المتأخر أو كونه حقيقة في خصوص الوجوب الصحيح أمّا على القول بكونه حقيقة
في مطلق الوجوب مجازا في الندب فلا يلزم كونه من الدوران بين الحقيقة والمجاز وقد يشكل ذلك على جهة غلبة استعماله في الندب بالنسبة إلى الحمل
على الوجوب الكفائي فيشكل الحمل على الوجوب الكفائي سببا على أحد الوجهين الأولين وفيه حصول الغلبة لبعده عن الفهم عن غير بل الظن خلاف ذلك
على الندب غير متجه كالوقوف بين الوجهين الرابع للدوران بين الندب لتعديلي الوجوب التجريبي ولا بعدد ترجيح جانب الوجوب لما عرفت بشكل
الحال فيما إذا لم يكن الفعل الآخر الذي فرض التجريبي بينهما مما ثبت شرعيته بديل آخر لمعارضته لوجهه كعدم شرعيته ومجانته وفيه ان
الأصل لا يقادّم الظن بعد ثبوت الوجوب بمقتضى الظن بتعين الباشا على التجريبي نظر إلى قيام الدليل عليه ذلك كاف في إثبات شرعيته ومع ذلك
فالأول في المقام هو الإتيان به دون غيره ما يقوم مقامه الخاص للدوران بين الوجوب المقيد بالنقص المطلق التجريبي وهذا الوجه في الحقيقة
لا يمكن تحققة ذلك واجب غيري بتقدير وجوبه بوجوب ذلك التجريبي في الحقيقة ودوران الأمر بين المقيد بالنقص المقيد التجريبي لأن لما لم يتوقف
تقدير الوجوب التجريبي على ثبوت مقيد من الخارج بخلاف ما فرض من الوجوب النقصي على الوجوب فيه مظهر فيحمل لأن تقديم النقصي مظهر لا شرا كما في
التقدير ويجعل المقيد بين ما إذا كان وجوب ذلك التجريبي أم مقيد أم لا فان كان مقيدا انجته الوجه المذكور والاحتمال ترجيح التجريبي والوقوف
بين الوجهين والتفصيل بين ما إذا كان المقيد لما عرفت في المقيد غالب حصول وغيره في المقيد في الأول والتجريبي في الثاني والثالث
الدوران بين الوجوب المقيد والكفائي والتجريبي المطلق والظن توقف الترجيح على ملاحظة خصوص المقام فان كان هناك مرجح لأحد الوجهين بنى عليه
والأول توقف بينهما ورجع في التكليف إلى أصول لفقاهاه مع انقضاء المقيد المفروض بنى على أصالة البرائة ومع حصوله بتعين الإتيان به دون ما عرفت
بينه وبينها بيقين الفرع بعد تحقق الاشتغال الثامن والثاسع للدوران بين الوجوب التجريبي النقصي الكفائي والتجريبي ويجعل أن يكون الحال
منه كالسابق فمع انقضاء الترجيح يرجع في الأصول لفقاهاه ويجعل ترجيح أحد الوجهين نظرا إلى أن المرجوّة في الوجوب التجريبي من جهة البرائة
بين الوجوب الكفائي والتجريبي والظن لا ترجح بينهما فخرج في العمل إلى الأصل فان لم يبق غير تعيين عليه الإتيان به أخذ بيقين البرائة بعد تحقق
الاشتغال وان قام به غيره تجزئ بين الإتيان به وبديل له حصول اليقين بالبرائة على الوجهين ما مع الإتيان ببدله فلا بد لو كان تجزئ ببقائه ففعل اليد
والأول في الأصل على خلافه لم يقل دليل آخر على مشرقيته ما يكون بدلا عنه على تقدير انقضاء التجريبي وان ثبت بما عرفت في الحال فيما إذا
الأمر بين ما يرد على وجهين من الوجوه المذكورة ودوران الحال في الحقيقة بين واحد منها أو كانت الحقيقة فيها مختلفة في البرائة والتفصيص كان
الخروج عن الأصل في أحدهما من وجهين وفي الآخر من جهة واحدة فبني في الجميع على ما هو أراجح بعد ملاحظة الوجوه المذكورة ومع العلامة يرجع في
الحكم إلى أصول لفقاهاه خامسها أن قضية الأمر بعد دلالة على الوجوب بأي وجه كان من الوجوه المتقدمة هو وجوب الإتيان بالماورد به واداء الفعل الذي
تعلق ذلك الأمر من غير اعتبار امر آخر فخصوا لأن يدل دليل على اعتبار ما يرد على ذلك الوجه فينظر في الأمر هو وجوب الإتيان بما تعلق التكليف به
فالأصل من المأمور صدق الإتيان بما أوجبه الأمر مع حصوله بسقطا الطلب حصول متعلقه فحصل ما إذا أوجب الإتيان من غير جهة الأمر
شي آخر له ففرضه الأصل أن لا تعلق للطلب بطبيعة الشيء الذي يرد على الوجوب وحصول الواجب به سواء كان الإتيان به على
وجه القصد في ذلك الفعل أو رتبة أو كما إذا وقع منه على وجه الغفلة والذوق أو حال النوم وسجوه أو شبهة عليه أن يرد على غير ما كلف به وسواء
غفل عن التكليف المتعلق به أو لا وسواء أن يرد على قصد لا مثالا وغيره وقد ورد عليه بوجوه منها أن متعلق الطلب كان متعلقه مطلقا ففرضه
من غير تقدير ما بشئ بمقتضى الأمر لكن تعلق الطلب بما يكون مع تعلق الفاعل به وعدم غفلته عنه لوضوح استحالة التكليف بالفعل مع غفلة
المأمور ودوره عن ذلك الفعل وح ففرضه تعلق الطلب بالطبيعة هو الإتيان بالفعل على وجه القصد إليه فلا يكون التصاد على سبيل الغفلة
من دواعي المأمور به وكذا إذا أن يرد معتقدا كونه مغايرا لما أمر به ومنها أن ما يستفاد من الأمر في فهم العرفان ما يتعلق للطلب هو ما يكون صا
على وجه العمل دون الغفلة أو الإتيان من غير كما يشهد به ملاحظة الاستعالات فلا يندرج فيه الأفعال الصادقة على غير ذلك الوجه أن شملها الطبيعة
المطلقة ومنها أن الفعل المتعلق للطلب بما يتصف بالوجوب من حيث كونه مأمورا به يتوقف جوبه على توجه الأمر إلى الفاعل ومن اليمين أن تعلقه
به إنما يكون مع علمه بالتكليف مع الغفلة فكون ما يرداء للواجب إنما هو بعد علمه بالتكليف فلو أن يرد ذلك ثم أنكشف التكليف
به لم يكن ما يرد واجبا حتى يبقه به ذلك التكليف فلا يكون الإتيان بالفعل داء للمأمور به لا بعد تعلق العلم به ومنها أن القصد اللازم مع نقص
عنا ذكره هو أيضا الطبيعة المطلقة المتعلقة للطلب بالوجوب الذي هو مبدول الأمر عن مجرد كونه مطلوبا بالطلب المحتج بحسب ما مر القول بذلك الوجوب
المصطلح وهو الذي دل عليه الأمر بالانضمام نظرا إلى ملاحظة حال الأمر بكونه من حيث طاعة عقلا أو شرعا على ما هو مقصود الأصول في البحث عن ذلك
فلا يثبت ذلك نظرا إلى قصا الملاحظة المذكورة بوجوب أمثال الأمر طاعة ومن اليمين أن تصدق الأمثال وتحققه يتوقف على كون أداء الفعل
بقصد موافقا للأمر لا مظهر فلا يتصف بالوجوب إلا ما وقع على الوجه المذكور فلا يكون الإتيان به على غير النحو المذكور داء للواجب يحصل سقوط التكليف
به والذي يقتضيه ثم في المقام أن مفاد الأمر هو الإتيان بالفعل على سبيل القصد لا الإرادة لما ذكر من الوجهين الأولين فلو أن يرد على سبيل التهو

والفعلية او في حالة النوم ويحتمل ان يصفى لك الفعل بالوجوب ان يكره اذا ما مور به وما يستفاد من ظاهر كلام بعض الافاضل من ادراج ذلك في اداء المأمور به كإثري و
كيف يصح انصاف فعل النائم والغافل بالوجوب مع وضوح عدم قابليته لتعلق التكليف وعدم صحة إيجاب الأمر بأبصد بعينه في حال الغفلة والنوم والقول بان القدر
المسلم من عدم تعلق التكليف بالغافل هو ما كان من اول الامر وما بعد فظنه بالتكليف في غفلة بعد ذلك وصدور الفعل منه اذن على سبيل الذهول والغفلة فلا
مانع من اندرج في المكلف به كما قد يستفاد من كلام الفاضل المذكور ايضا غير مجزئ من ان السبيل الجاد على عدم تعلق التكليف به من اول الامر قاض بعدم تعلقه
به بعد ذلك من غير ان اصله في الاصل فلا داعي هناك الى التفصيل وجريان حكم الواجب على الفعل مع طرأ ان الغفلة في انشاء العمل او في النوم كافي للصوم ويحتمل لا بدل على
بقاء التكليف حين الغفلة غاية الامر هناك لا كفتاء بالاستدانة الحكيمه واجزاء حكم البنية الواقعة في اول الفعل الاخره لقيام الدليل عليه وما الغفلة عن الامر ولو من اول الامر
مع ثبوت الفعل على سبيل القصد والارادة فغير مانع عن انصافه بالوجوب ما ذكر من ان التكليف يتوقف على العلم فلا تكليف مع الغفلة عن الامر حتى يصفى الفعل با
لوجوب حسب ما مر من دفعه بالقرين بين حصول التكليف بحسب الواقع وتعلقه بالمكلف بالنظر في الظاهر وغاية ما يلزم من البنية المذكورة عدم ثبوت التكليف في الظاهر الا
بعد العلم به والمقصود انصافه بالوجوب بحسب الواقع وان لم يكن المكلف عالما به وظنه الفاتية بعد انكشاف الحال فان قلت كيف يجعل انصاف الفعل بالوجوب مع فرض
عدم تعلق التكليف به في ظاهر الشرع وهل يجعل حصول التكليف من دون تعلق بالمكلف تلك الاشبهة في كون التكليف امر ايجابيا طبعا لعلنا ان هذا لا يتعلق في الواقع
وهو كون صدور الفعل منه بحسب الامر بحسب ما يجوز في بعض النسخة في ذاته وان كان المكلف معذورا من جهة جهله فالفعل على كونه لو علم بها المكلف كان عليه
الايمان به بنظره الحسن في انه واداة المكلف له وذكره على كونه لو علم به لم يكن له الاقدام عليه على حيلة عذرية الحس والفحش وتعلق في الظاهر وهو ان يزد من المكلف الاقدام
على الفعل بحسب ظاهر الشرع سواء كان مطابقا لما هو المطلوب بحسب الواقع او لا فالشبهة بين الفعلين المتعلقين هو العموم من وجه والوجوب على الوجه الآخر يترتب
على العلم بخلاف الوجه الاول ولتحقيق الكلام في ذلك مقام اخر وقد مرث الاشارة التي في تغيرها القصة وعلنا ان فصل القولين فيما ياتي في المقام اللاتى به الاشارة
تعلقا بما ذكرناه يظهر ان اشتباه المأمور به بعينه وادائه على غير المأمور به لا ينافي انصافه بالوجوب نظر الى الواقع كما هو المقصود ولما ذكر في الايراد الرابع من
اعتبار قصد الامتثال والاطاعة في اداء الواجب المصطلح نظر الى الوجه المذكور من دفعه بان غاية ما يتوقف عليه الوجوب المصطلح كون الامر من يقضي بخالفه
عصيانا على غير وجه من لا يجب تحصيل مطلوبه ولا يقع مخالفة له وادائه وهذا المعنى هو الذي من كون الامر من يخاطب عنه عقلا او شرعا فان المراد به هو في العصبية والحال
ومع الغرض عنه فاللزام هو ما قلناه وتوقفه على ما يزد عليه بما لا دليل عليه واللازم ما ذكرنا وجوب مطلق الفعل سواء كان بقصد الامتثال او لا والحاصل ان
الوجوب الحاصل في المقام انما هو على طبق الإيجاب الصادر من الامر بكان فثبت امره هو الجواب مطلق الفعل باداءه حصوله سواء كان بقصد الامتثال او غيره
ولا دليل على اختصاص وجوب الفعل بخلاف ذلك من الوجوب بالاداء منه انما يكون على ذلك الوجه ايضا فان قلت ان الامر الذي لا يتعلق بوجوبه على الله تعالى
والرسول والائمة عليهم السلام من الكثر في الشبهة كافي في ذلك نظر الى عدم صدق الطاعة الامع وقوع الفعل على وجه الامتثال غاية الامر ان ما يدل
عليه العقل لا يزد على وجوبه الى الفاعل والابتنان به من غير اعتناء بما يزد عليه وقد دللنا الامر المذكور في فعله اعتبارا ان ذلك الزيادة قلت ان ما دل على
وجوب الطاعة بامتنال الامر والنواهي من البين ان جل النواهي بل كلها انما بقصد منها ترك المنع عنه من غير تشديد شيء منها مما لا حظ في قصد
الامتثال والاطاعة وكذا الحال في الامر المتعلق بغير العبادات فلو بني على اداء ظاهره معنى الطاعة لزم تشديد ما لا اكثر وهو مع وجوبه في ذاته
يعيد في عن سبب ان ذلك لا دلالة في المقصود وجوب طاعتهم في جميع ما يأمرون به وبمنعونه عنه وكذا وجوب اعتناء ملاحظة طاعة النبي والامام
عليه السلام في الابتنان بما يأمرون به بكانه عالم بقوله احد من البين وروى الجميع على شيا واحد وقد ورد في طاعة الرعية والعبد للزوج والسيد
ومن البين عدم وجوب اعتناء ملاحظة المذكورة فالاول اذن حمل الملاحظة على ترك مخالفة الرعية والعصيان فيما يأمرون به وبمنعونه عنه فهو كالمؤكدة المقصود
الامر بالوارد عنه وكان الغرض عنه بذلك نظر الى ما هو الغالب من كون الابتنان بالمأمور به وترك المنع عنه انما يكون من جهة الامر التي الوارد عنهم
اذ حصول الفعل والترك في محل الوجوب والحرمة على سبيل الاتفاق بعيد عن مجازي العادات في كثير من المفاسد ومع الغرض عن ذلك لو اخذ بظاهر
ذلك الامر فلا يقتضي ذلك بتقيد المطلق في سائر الامور غاية ما يعين هذه الامور وجوب تحصيل معنى الامتثال والاعتناء وهو امر اخر واما وجوب
الابتنان بالمأمور به الذي هو مدلول الامر على الوجه المذكور فاقصم ما يلزم من امره مع ثبوت ان المأمور به لا يلاحظ وجه الامتثال ان لا يكون انشا بالمأمور
هذه الامور لا يتلزم ذلك عدم انشائه بما امر به في تلك مع اطلاقه اذ عدم قيام دليل على تقيد هذا الشخص بالامر وان وجوب ايقاع الفعل
على وجه الطاعة والاعتناء انما يثبت بعد قيام الدليل عليه من الخارج والادلة المفروضة على فرض لا انها على اعتبار قصد الطاعة ادلة
خارجية فاقبته يكون الاصل في كل واجب ان يكون عبادة وذلك مما لا مدخل له بمدلول الامر ولو انشأنا على حسب ما نحن بصدده فان
الغرض اللزوم لمدلوله هو وجوب الفعل المعنى المصطلح على فرض كون الامر من يحرمه وعصيانا ونحو القصة واما وجوب الابتنان بالفعل على
سبيل الاعتناء والاطاعة فما لا دلالة في الامر ولو بعد ملاحظة حال الامر عليه وار قلنا لا يكون من مجازي ثبوت ان المطلوب من حيث ان امره
ليجب قصد الطاعة والاعتناء في جميع ما يوجب فان ذلك لو ثبت فانما هو مطلوب الخ والتكليف مستقل لا وجه لتقيد بمدلول الامر
به الا ان يدل انه دليل على التقيد ايضا فلخص من ذلك ان القدر الذي ثبت من ملاحظة الامر حال الامر كون الواجب الابتنان بما يتعلق
الطلب به على سبيل القصد والارادة سواء كان ذلك على وجه الامتثال والاطاعة والا الا ان يدل دليل على تقيد الفعل المأمور
به بذلك كما في العبادات ثم لا يذهب عليك ان كان الغرض من إيجاب الفعل مجرد تحقيقه في الخارج حيث غفلت المصلحة بنفوس
الفعل فلا اشكال في الاكتفاء وحده في سقوط التكليف بحصول ذلك الفعل سواء صدر من المأمور على سبيل
القصد اليه والارادة له او وقع على سبيل الشهو والغفلة وسواء قصد به الامتثال والاطاعة او لم يقصد ذلك لان مع الثبوت

خلا

كذا وجه الظاهر
زيادة ان

بعضه

بِقَصْدِ الْإِثْبَانِ بِهَوْنٍ مِثْلًا وَمَعَ الْإِثْبَانِ بِعِلَّةٍ وَجْهٌ تَقْدِيرٌ وَالْإِرَادَةُ مِنْ دُونِ مِلَاحِظَةِ الْأَمْثَالِ بِكَوْنِ الْإِتْيَابِ بِالْوَجِبِ مِنْ عِزِّانٍ بِحَصْلِهَا بِالْإِطَاعَةِ
وَالْإِمْتِنَانِ وَلَوْ أَنَّ بِرِيسَالِهِا وَنَحْوِهِ بِكَوْنِ مَسْقُوطِ الْوَجِبِ مِنْ عِزِّانٍ بِكَوْنِ الْفِعْلِ مُتَقَضًّا بِالْوَجِبِ وَإِلَّا فَمَا مَوْجِبُ ذَلِكَ لَفِعْلُهُمْ عَنْهُمْ
كُلٌّ بِرِيسَالِهِا وَنَحْوِهِ بِكَوْنِ مَسْقُوطِ الْوَجِبِ مِنْ عِزِّانٍ بِتَقْصُفِ ذَلِكَ بِالْوَجِبِ وَلَوْ تَقَلَّقَ الْفَرْضُ بِخُصُوصِ صَدْرِهِ مِنَ الْكُلْفِ عَلَى سَبِيلِ الْقَصْدِ وَ
الْإِرَادَةِ فَلَيْسَ هَذَا إِلَّا الْوَجْهَانِ الْأَوَّلَانِ وَلَوْ تَقَلَّقَ الْفَرْضُ مَعَ ذَلِكَ بِإِقْبَاعِهِ عَلَى سَبِيلِ الْأَمْثَالِ وَالْإِطَاعَةِ خَاصَّةً بِعَيْنِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَلَا يَحْصُلُ هُنَاكَ
شَيْءٌ الْوَجِبُ مِنْ جِهَةِ الْفِعْلِ وَلَا إِرَادَةُ مَعَ حُصُولِ الْإِقْبَاءِ وَالْإِطَاعَةِ وَمَعْظَمُ الْأَوَامِرِ الْمُشْتَرِطَةِ بِدَوْرَيْنِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرُ فَإِنْ مَكَانَ مِنْهَا مِنَ الْفِعْلِ
لَمْ يَنْفَعْ شَيْءٌ مِنْهَا الْإِطَاعَةُ وَالْإِقْبَاءُ وَمَكَانَ مِنْ عِزِّانِهَا فَلَيْسَ الْقَصْدُ مِنْهُ فِي الْعَالِبِ لِأَصُولِ نَفْسِ الْفِعْلِ سَوَاءً كَانَ الْإِثْبَانُ بِرِيسَالِهِا وَنَحْوِهِ
وَلَا سَوَاءً كَانَ بِإِقْبَاعِهِ الْقَصْدُ أَوْ الْفِعْلُ وَإِرَادَةُ عَلَى سَبِيلِ التَّهْوِيلِ وَالْفِعْلُ فَإِنْ كَانَ حُصُولُهُ كَلَّ وَلَوْ وَقَعَ مِنْ عِزِّانِ الْكُلْفِ بِرِيسَالِهِا وَنَحْوِهِ الْقَصْدُ
الْأَوَّلُ بِرِيسَالِهِا وَنَحْوِهِ الْمَذْكُورَةُ هُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فَلَا يَتَقَبَّحُ سَقُوطُ الْوَجِبِ بِحُجَّتِ صَدْرِهِ الْفِعْلُ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْفِعْلِ وَنَحْوِهِا وَلَا يَفْعَلُ الْفَرْضُ حَاجَةً
مِنْ ضَرَاظَاهُ لِمَا بِحِجَابِ الْفِعْلِ لِصَادِرِهِ عَلَى سَبِيلِ الْقَصْدِ الْإِرَادَةُ فَسَقُوطُ الْكُلْفِ بِغَيْرِ الْإِتْيَابِ عَلَى الْخَوَالِدِ كَوْنُهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى قِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى كَوْنِ
هُوَ حُصُولُ تَحْجِزِ الْفِعْلِ كَمَا أَنَّ الْإِتْيَابَ عَلَى عَيْنِ الْقَصْدِ وَالْإِقْبَاءِ بِحِجَابِ قِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ فَظُهُرَ عِيَادَتِهِ أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ دَاوَالْوَجِبِ عَلَى مَا يَنْبَغِي عَلَى
وَارِدَتِهِ وَلَا يَحْتَاجُ حَاجَةً فِي حُصُولِهِ إِلَى قَصْدِ الْإِطَاعَةِ وَالْفِعْلَةِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ كَوْنُهُ عِبَادَةً يَتَوَقَّفُ عَلَى تَحْجِزِ قَصْدِ الشَّرْعِ مِنْ عِزِّانٍ يَتَوَقَّفُ كَبْرُهُ عَلَى عَيْنِ الْفِعْلِ
الْإِثْبَانُ مُتَعَيَّنًا فِي الْوَقْعِ وَلَا يَتَعَيَّنُ شَيْءٌ مِنْ أَوْصَافِهِ مِنَ الْوَجِبِ وَالْإِتْيَابُ وَالْإِرَادَةُ وَالْقَضَاءُ إِذَا الْوَجِبُ هُوَ حُصُولُ الْفِعْلِ بِالْقَصْدِ لِتَحْجِزِهِ هُوَ حَاصِلُ الْإِتْيَابِ
كُلٌّ مِنْ عِزِّانِهِ إِلَى عَيْنِ شَيْءٍ مِنَ الْقَضَائِ الْمَذْكُورِ إِلَّا أَنْ يَتَوَقَّفَ تَعَيُّنُ الْفِعْلِ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا فَيَتَعَيَّنُ ذَلِكَ مِنْ تِلْكَ الْجِهَةِ نَعْمَ لَوْضَمُّ الْإِتْيَابِ مِثْلًا وَالْإِطَاعَةُ
حَصْلُ اسْتِغْنَاءِ الْمَدْحِ وَالْتَوَابِ بِخِلَافِ مَا لَوْ يَضْمُرُهُ فَتَرَدُّنَ لَا يَسْتَحِقُّ الْمَدْحَ وَالْتَوَابَ بَلْ يَتَأْتِي بِدَفْعِ الْعُقُوبَةِ مِنْ هُنَاكَ هُنَاكَ أَيْضًا الْمَدْحُ عَلَى الْفِعْلِ وَالْإِتْيَابُ
عَلَيْهِ تَحْجِزُ الْوَجِبِ عَلَى مَا يَنْبَغِي لِذَلِكَ لَيْسَ اسْتِغْنَاءُ ذَلِكَ فِي الْعِبَادَةِ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ سَادِسُهُا أَنْ تَعَدُّ الْأَمْرَ الْمُتَعَلِّقَ بِالْكُلْفِ فِي تَعَدُّ الْكُلْفِ كَمَا
بِفَضِيلَةِ الْجَانِ النَّاسِ عَلَى التَّكَايُفِ بِهَيْئَتِهِمْ الْعَرَفُ نَعْمَ لَوْ تَقَلَّقَ الْأَمْرُ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ وَكَانَ كُلُّ مِنْهَا مُتَوَجِّهًا إِلَى كُلْفٍ لَوْ كَانَ ذَلِكَ ظَاهِرًا فِي تَعَدُّ
الْوَجِبِ لِشَرْعِيَّتِهِ بِكَوْنِ الْأَمْرِ الْمُتَوَجِّهِ إِلَى كُلِّ مِنْهَا دَلِيلًا عَلَى ثُبُوتِ وَاجِبِ عِزِّانِهِ عَلَى الْفِعْلِ الْخُرُوجُ لَنَا سَبْعُ مَعَ اتِّخَاذِ الْوَجِبِ فِي الشَّرْعِ نَظَرًا إِلَى
تَعَدُّ الْوَجِبِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكُلْفِ فَلَا مُقَاسِيَةَ تَعَدُّ الْوَجِبِ الشَّرْعِيِّ مَعَ قَضَاءِ الصَّلَاةِ الْبَرَاءَةِ بِالْإِتْيَابِ ثُمَّ أَنَّ هُنَاكَ صَوْرًا وَقَعَ الْكَلَامُ فِي اتِّخَاذِ الْكُلْفِ
وَعَدَمِهِ وَمَعَ تَعَدُّ الْأَمْرِ لَا يَسَّرُ لَاشَارَةِ إِلَيْهَا وَتَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ بِقِيَامَةِ أَزْوَاجٍ مِنْ الشَّرْعِ فَإِنَّهُمَا تَتَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ وَبِمَفْهُومَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ
وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ
فَالْإِتْيَابُ وَالْإِمْرَانُ عَقْلًا وَشَرْعًا أَوَّلًا وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ
وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ
فَالْإِتْيَابُ وَالْإِمْرَانُ عَقْلًا وَشَرْعًا أَوَّلًا وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ
وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ
فَالْإِتْيَابُ وَالْإِمْرَانُ عَقْلًا وَشَرْعًا أَوَّلًا وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ
وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ
فَالْإِتْيَابُ وَالْإِمْرَانُ عَقْلًا وَشَرْعًا أَوَّلًا وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ
وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ
فَالْإِتْيَابُ وَالْإِمْرَانُ عَقْلًا وَشَرْعًا أَوَّلًا وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ
وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ
فَالْإِتْيَابُ وَالْإِمْرَانُ عَقْلًا وَشَرْعًا أَوَّلًا وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ
وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ
فَالْإِتْيَابُ وَالْإِمْرَانُ عَقْلًا وَشَرْعًا أَوَّلًا وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ
وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ
فَالْإِتْيَابُ وَالْإِمْرَانُ عَقْلًا وَشَرْعًا أَوَّلًا وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ
وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ
فَالْإِتْيَابُ وَالْإِمْرَانُ عَقْلًا وَشَرْعًا أَوَّلًا وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ
وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ
فَالْإِتْيَابُ وَالْإِمْرَانُ عَقْلًا وَشَرْعًا أَوَّلًا وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ
وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ
فَالْإِتْيَابُ وَالْإِمْرَانُ عَقْلًا وَشَرْعًا أَوَّلًا وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ
وَعَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّ الْوَجِبَ الْإِمْرَانِ مُتَعَيَّنَيْنِ وَلَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِتْيَابِ الْآخَرِ وَنَحْوُهُمَا تَعَلَّقَانِ بِمَف

134

خلافة فان كان الظهور المفروض باقيا فهو المتبع ايضا وان كان الظهور المحاصل من شاهد اجماعي على الظهور بحيث يكون التقدُّر والاتحاد بعد ضماد ذلك هو
المفهوم من الكلام بحسب العرف فهو المتبع ايضا وان تعادلا لم يلزم اوقف فخرج قبل الاصل وقضية لبثنا على الاتحاد حسب ما مرَّ لنا ان يتعلَّق الامر
بمفهوم واحد من غير ان يكونا متقاربين وحيث فاما ان يتعدَّ السبب بينهما او يتحدَّ ولا يكون سبب معلوما فيهما او في احدهما اما مع تعدُّ السبب في الشك في الحكم
بتعدُّ التكليف مع اتحاد السبب بعد الحكم باتحاد التكليف سببا مع مغايرة الخاصية الامر من خصوص اذا كان صدورها عن امرين نعم لو فاهم هناك
شاهد على التقدُّر اتبع ذلك اما مع عدم العلم باتحاد السبب تعدُّه فقط الامر من فاض بتعدُّ التكليف كما هو الحال في الاول والامثلة في العرف لكن
ظالمات في الامر لشبهة فاض بالاتحاد كما هو الحال في الاول والامثلة في التعدُّد المتعلقة بمفهوم واحد فلا بعد الحكم بالاتحاد بعد ملاحظة الغلبة المذكورة خصوصا
في الخطابات المتعلقة بخاطبين عددين اذ كل منهما لا ينافي الحكم بالنسبة الى الخاطب هذا المذكور الوجه المتبع سببا بملاحظة اصاله عدم تعدُّ الاول
والاخر في بيان يكون سبب احدهما معلوما او يكون مجهولا فيهما نعم لو فاهم في المقام شاهد على تعدُّ التكليف يقين الا ان لا ينافي في العرف لكن
الامر من بمفهومين مختلفين فان كانا متباينين فلا كلام في تعدُّ التكليف سواء كانا متعاقبين او لا نعم لو كانا متناهيين بحيث لا يمكن العمل بهما معا كالو
امر بالتوجه حين الصلوة الى بيت المقدس من امر بالتوجه الى الكعبة كان الثاني ناسخا للاول وان كانا متساويين ممكن جريان التفصيل المتقدم في الامر من المتعلقة
بمفهوم واحد بالنسبة اليها في المفروض اتحادها في الوجود ومن البين ان المأمور بهما هو الطابع من حيث الوجود كما مرَّ في الاشارة اليه فيكون بمنزلة ما اذا اتحد
متعلق الامر من وكان فهم العرف ايضا شاهدا على ذلك ان كان بينهما عموم مطلق فان تعدُّ السبب بينهما حكم باتحاد التكليف محل المطلق على المقيد حسب ما
نصوا عليه في محله من غير خلاف يعرف من نعم لو فاهم شاهد على تعدُّ التكليف اخذ به ومنه اذا كانا متعاقبين كما في قوله ان ظاهره فاعقوبة واعقوبة
مؤمنة اخذ بها العطف نعم لو كان الاول مقيدا منكر او الثاني مفهما فافهم الحكم بالاتحاد اخذ بمقتضى فهو قدَّم في العهد لفاضل اتحاد التكليف
ولو كان المطلق منكر مقيدا او المقيد مفهما باللام متباين فان كان بخلاف ظاهره فاعقوبة واعقوبة الرتبة اذا كانت مؤمنة فافهم ان الصورة المتقدمة
من غير اشكال واما اذا كانا مقيدين نحو قوله واعقوبة في الحكم بالاتحاد نظرا لافترق بينهما بين الصورة المتقدمة فافهم فاض بالتعدُّ لكن الحكم
يتم ذلك لا يخرج عن تامل جعل ذلك من قبل البين للامثلة في غير بعد مضافا الى اصاله عدم تعدُّ الواجب منه يخرج الاختلاف في الصورة الاولى ايضا وان
كان بينهما عموم من وجه فاض ذلك بتعدُّ التكليف فاهم الا ان يقوم هناك دليل على الاتحاد وحيث فيعارض الدليلان ولا بد من الجمع بينهما بوصف من الوجوه
اما بتعبد كل من الاطرافين بالآخر فيؤدى عبور الاجتماع او غير ذلك مما فصل القول فيه في محله وقد جعل اتحاد السبب شاهدا على اتحاد التكليف
ايضا كما في العموم والخصوص المطلق وكونه بنفسه ليدل على ذلك في المقام محل نظر لان ينضم اليه شاهد اخر فافهم سببا اذا ورد من لسان امر عده وكان الثاني
بها تكليف متعددا بان لم يكن بعض تلك الامور مؤكدا لبعض من اتحاد المأمور بها بمقتضى الاصل حصول الجميع بفعل لهما لكون الاصل في
مقتضى اتحادها التداخل لان يقوم دليل على خلافة وان الاصل في ذلك وجوب تعدُّ الفعل على تعدُّ الامر فيكون التداخل على خلاف الاصل حتى يقوم دليل
على الاكفاء به وتفصيل القول في ذلك ان الامر المتعددة اما ان ترد على مفهوم واحد وعلى مفهومين ومفاهيم مختلفة وعلى الاول فاما ان يمكن تكرار
ذلك المفهوم وتعدُّ عقلا وشعرا ولا يمكن على الثاني فاما ان يكون بين المفهومين والمفاهيم المفرد ضابطا بين اولها واولها وعلو مطلق ومن جهة على كل من
الوجوه المذكورة اما ان يكون السبب هناك متعددا او متحدًا ولا يكون سبب معلوما في الجميع والبعض ثم انه ما ان يكون المقصود من تلك الامور يحصل
الفعل المتعلق بالامر ان يكون مفهما في الثاني في الخارج لمصلحة مرتبة عليه وينضم الى ذلك مقصود اخر او يتحدَّ انضماما اليه ففهم انما هو احد هاتين
الامرين او الامر بمفهوم واحد مع عدم كونه قابلا للتعدُّ والتكرار ولا ريب في التداخل وكذا الحال لو كان قابلا للتكرار اذا علم كون المقصود من كل الامر من جهة
حصول الحقيقة المطابقة لمقتضى الاتحاد في التقدير المذكور لو كان متعلقا له بمفهومين متباينين اذا اتحد في المقصد او اجتماعه في
بعض المصالح لا اتحادا لمكلفه في غير الامر ان تعدُّ جهة التكليف في الامناف في لا يتحدَّ الاداء وان تعدُّ التكليف المكلف به ايضا في الجملة ولا شك
في الاكفاء بالاثبات به على نحو الامر من غير حاجة الى تبين جهات الفعل فيحصل المأمور بتلك الامور يحصل الفعل سواء قصد به تلك امثلة جميع تلك
الامور وامثلة بعض معين منها بل ولو لم يعين شيئا منها او لم يقصد به امثلة امثلة الماعرف سابقا من اداء الواجب بفعل ما يتعلق بالطلب وهو ما
في المقام سواء قصد به الطاعة او لا وسواء قصد به موافقة جميعها او بعض معين وغير معين منها نعم لو كان المقصود من حصول الطاعة مقصداً فيكون
لا طاعة لجمع تلك الامور ولا طاعة لامتثال البعض مع الغرض على ان لا يملكها امثلة مخصوص شيئا منها او يتناول الفعل قصد الطاعة بعد علمه بكونه مطوقا
للقصد في الجملة اما في الصورة الاولى فلا ريب في كون امثلة الجميع اما في الثانية فهو امثلة الامور المحيطة فقطعوا واداء المأمور بالنسبة الى غير من غير قصد في الامثلة
فان تلك اذا كان لعمارة وكان المقصود من الامر تحقيق الطاعة والامتثال فكيف يمكن القول بحصول المأمور دون تحقيق الامثلة قلت لا امثلة المعبر
العباد هو وقوع الفعل على جهة الطاعة سواء كان المحيطة مخصوص تلك الامور او غير على وجه لا يندرج في البعد لتحقيق قصد القربة ومع حصول ذلك يحصل
المأمور وان لم يحقق امثلة امثلة خصوص تلك الامر فافهم ان عدم ملاحظة اما في الثانية فيحتمل القول بعد صدق الامثلة بخصوص شيء من تلك الامور وان
تحقق الامثلة في الجملة ولا منافاة نظر الى ملاحظة قصد الطاعة للامر على سبيل الاجمال ومن خصوص كل منها فيكون اداء الواجب بالنسبة الى الخصوصيات وتعدُّ
القول بحصول الامثلة في كل مقام ذلك لقصد الاجمال في مقام قصد كل واحد منها وتظهر الفائدة فيما لو تعدد امثلة بعض تلك الامور واجبة بعضها
تدبره بل على الامر من الاول ثم انه لو كان بعض تلك الامور واجبا وبعضها مندوبا كان ذلك الفعل متصفا بالوجوب بحسب قبح ضرورة غلبة
جهة الوجوب على جهة الاستحباب وان جماعا على جهة الاستحباب بملاحظة امره التثنية من دون ملاحظة جهة الوجوب ادلا مانع من ادائه من جهة تعلق ذلك الامر
به ولا يقصر ذلك ما يرد على جهة الاستحباب الا انه جماعا متصفا بالوجوب وان لم يوقعه المكلف من جهة وجوبه وان يرد من جهة رجاءه الغلبة بالغ الحد الوجوب

على هذا الوجه من امثال الامر من كان الفعل بضم متصفا بالوجوب خاصة لكن يكون بقا الكلف على كل من جهة الوجوب والاستحباب مع جهة رجاء
من الغرض رجاء العبد لما فيه من موانع من تحقق جهة من جهة الاضداد بينهما واما المضادة بين حصول صفى الوجوب والتدب بحسب الواقع لا فضا
جواز الترك بحسب الواقع والفضا الاخر المنع منه واذا تفرقت الممانعة بين الوجوب والتدب الماخوذة من الفعل والمحوطة جهة بقا فقد توافق الوجها كما اذا
في المقام امثال الامر الوجوب فقد ادعى الفعل المتصف بالوجوب من جهة وجوبه ولو لم يوافق امثال الامر التدرج اختلف الوجها الاتصاف الفعل واقعا بالوجوب
على ما ذكره على جهة التدب لا يتبين به على جهة الامر للتدب خاصة فان قلت ان الامر لا يجازى المتعلق بالفعل فاضا وجوبه ندبه فيكون اجتماع الحكمين المتعلقين
عليه ما قلت قد عرفت ان حصول الامر لا يجازى والتدب ليس الا انشا الطلب الخاص بالحاصل بعنوان محتم او عدمه واما وجوب الفعل بحسب الواقع ونده
فهو ما يلزم من الطلب المفروض في صورته فطابق الانشائين المفروضين لا مدافع بينهما بوجه لوضوح انشاء طلب الفعل لبعض الجهات على وجهه على جهة
من الغرض لا ينافى في انشا الطلب باضاه على وجهه مانع منه من جهة اخرى الذي ينافى في انشا وجهه اتمها هو النسبة الى ما يتفرع على الانشائين المذكورين
من الحكم فان اذ الامر من بعد بقوله ويجب طاعته عقلا او شرعا يتفرع على انشائه الاول وجوب الفعل بالمعنى المصطلح اعني رجاءه على نحو ما ذكره
وعلى انشائه الثاني انشا المصطلح اعني رجاءه على نحو ما ذكره فان توارد الطلب لا يجازى على مورد واحد ويهدف عنه ليس مقتضى انشائه الطلب
التدب عدم المنع من الترك مطم واما مقتضى عدم حصول المنع من الترك بذلك الطلب لعدم بلوغ الطلب هناك الى حد الا لازم والمنع من الترك فلا يوافق
ما لو حصل هناك رجاء اخر للفعل بالغ الى حد المنع من الترك فالحاصل الا لازم والمنع من الترك بطلب اخر ومن جهة اخرى لم يلزم ذلك لما عرفت من عدم
في الطلب المذكور لعدم موجبه تصف الفعل بالوجوب من دون معارضة الامر بالتدب فيكون لصفة انشائه للفعل بحسب الواقع هو الوجوب خاصة ووجه
اما التدب فاما يتبين مع قطع النظر عن جهة الوجوب وهو فرض مخالف للواقع اذا المفروض حصول تلك الجهة بخلاف الوجوب فان ثبت له مع ملا
الجهة التادبية لماعرف من عدم المناقات بين ثبوت المنع من الترك من جهة قيام مقتضى انقضاء المنع من الترك بمقتضى ذلك الامر مقتضى التدب
فاتضح بذلك عدم المناقات بين الامر من المفروضين المتعلقين بذلك الفعل من جهة انفسها التوهم قضائا احدهما المنع من الترك والاخر جواز
عرفت من ان قضائا الجواز ليس مضافا بالنسبة الى ذلك الطلب الخاص لا من جهة ما يلزمها من الحكمين لماعرف من عدم لزوم الاستحباب للطلب المذكور
اذ فاقبضتم الى ذلك ما يقتضيه وجوبه كما هو المفروض في المقام فاقبضتم الى حصول الجهة التادبية في الفعل ليراجع وهو غير حصول التدب بالفعل ليراجع
وربما يجعل المقام من قبل اجتماع الحكمين اعني الوجوب والتدب من جهتين بناء على الاكتفاء باختلاف الجهة في ذلك حسب ما يجي اشارته اليه في محله
فيستدفع بذلك المناقات المذكورة ايضا الا انه موهوم بما سنفضل القول فيه من بقاء فساد والحاصل ان مقتضى الوجوب هو رجاء الفعل البالغ الى
حد المنع من الترك بعد ملائمة جميع جهاته والتدب رجاءه لغير البالغ اليه كذلك ولا يعقل مكان بلوغ رجاء الفعل الى الحد المذكور على الوجه المفروض
عدم بلوغه اليه بحسب الواقع نعم لو فرض الوجوب والتدب ببلوغ الفعل الى الحد المذكور بنظر الى بعض الجهات وان حصل هناك ما يلزمه مكن
باختلاف الجهات الا ان تفسير المذكور خارج عن الاصطلاح وليس من محل الكلام الواقع في جواز اجتماع الاحكام وعدمه اذ جواز الاجتماع على الوجه المذكور
لا مجال للاختلاف ما لا يتصور مانع أصلا وهذا اعلم ان الاول من الغيرة المتعلقة بمفهوم واحد من قبيل المذكور وليس المقصود من كل من تلك النكبات المفروضة الا
اجزاء مطلقة الطبيعة لاجل التوصل الى ذلك لغير الحاصل بايجادها فربما فيها لو كانت هناك غايات عديدة تتعلق الامر بها من جهة كل واحد منها نادت
تلك الواجبات بآراء تلك الطبيعة مرة وكذا لو كانت بعضها واجبة وبعضها مندوبة سواء اني به المكلف بملاحظة جميع تلك الجهات وانى به بخصوص الجهة
الموجبة والتادبية وكذا الحال لو كان واحد من تلك التكليفات نصبا والباقي غير نصبا وذلك بعرف الحال في الموضوع عند تقديرها باجماع وجه الجمع
او استحبابها واختلافها فيصير الاثباتا بملاحظة جميع تلك الجهات وبعض منها مع قطع النظر عن ملاحظة خصوص شئ منها اذا علم حصول الجهة المرجحة
في الجهة وانى به من حيث رجاءه مع عدم ملاحظة خصوصية ومع كون كل واحد من تلك الجهات موجبة بتصف الفعل بالوجوب وان كان الباقي تادبية ولو انى به
بملاحظة الجهة التادبية خاصة فقد انى بالوجوب من جهة وجوبه بل من جهة المرجحة له بما دون الوجوب حسب ما مر بيانه ويجرى ما ذكرناه في المندوب والمندوبة
اذ لم نشأ في اداء المندوب وملاحظة جهة التدب كما هو مقتضى اطلاق المندوب وانى به مع الفعلة عن نقل التدب به فقلنا بما يجي عليه من جهة وجوب
بل المندوب في نفسه فيكون امثالا للامر المذكور واداء الواجب بالنسبة الى المندوب وهكذا الحال في نظائر ما ذكرناه فانها ان يتعلق الامر بالامر والامر
واحد مع كونه فاداء للتكرار من غير ان يعلم كون المقصود الاثباتا بالطبيعة على سبيل الاطلاق وحق فهل يكون تعدد الاوامر الفاضية بتعدد التكليفات فيها
بتعدد المكلف بآراءه ليقف امثال الامر لا يرب لوالاوامر على تكرار الفعل على حسب ما لا يكون الاثباتا بها مرة كفا في اداء تلك التكليفات جهائلا ولا في
هذه المسئلة وان لم يبنوا اليه محشا في الكتب الاصولية لكن يستفاد من الخلاف في ملاحظة ما ذكره في تداخل الاسباب في الفصل مما احتجوا به على التداخل
عدمه في ذلك المقام والحق كون تعدد التكليفات فاضيا بتعدد التكليفات فلا يحصل البلية من الجميع الا بتكرار اجزاء الطبيعة على حسب ما مر في
العرف اقوى دليل عليه ولا فرق بين ما اذا علم اسباب التكليفات ولم يعلم شئ منها او علم السبب بعضها دون البعض ما اذا علم اتحاد اسبابها او خلا
وان كان الحكم في صورة تعدد الاسباب الظاهر الاصل مع تعدد التكليفات عدم تداخل التكليفات في الاداء الا ان يدل دليل على الاكتفاء به وهذا الاصل
كما عرفت من الاصول المستندة الى اللفظ بحسب فهم العرف حيث ان المفهوم من الاوامر بعد صحتها الى البعض كون نظم في كل منها مغاير للنظم بالعرف فبقية
بد تلك الخلاف كل منها هذا في التكليفات لثابتة بالاوامر مخوها من الالتفات ان فهم لم يرد جهة كافية في اثبات ذلك اما في التكليفات لثابتة بغية
اللفظ كالاجماع والعقل فتبين ذلك حال التمسك المقام عليه فان على كون المكلف به في كل منها مغاير للآخر فاذ ان لم يرد دليل على تقابل المكلف
فقط الاصل فاض بالاجزاء بالفعل الواحد حصول الطبيعة المطلوبة بذلك التحقيق ان كان لا خلاف في المقام حتى يمكن التسليم في حصول امثال

والاشتغال باليقين بالاضطرار لا يحصل الا مع تعدد التكليف فلو كان الواجب في الطبيعة المطلقة لا يشترط العلم
بالاخر او ما بفعل واحد وان كان الواجب هو الطبيعة المطلقة بما فيها من الواجب لا يحصل الا مع تعدد التكليف بفعل واحد في ذاتها او حيث كان الواجب في ذاتها
توقفا لزم اليقين عند اليقين بالاشتغال على امرات لوجه ثان والقول باصالة عدم تقيد الواجب بما ذكره مدفع بمعرفة من انشاء الاطلاق في
المقام لا يقتضي في نفي التقيد بالاصل المذكور مع دوران الامر بين تعاقب الوجوه بالاطلاق والتقيد لا قضاء للاصل بشئ من الوجوه ان كان الاصل عدم
تعاقب الوجوه بالتقيد فكذا الاصل عدم تعلقه بالاطلاق فالأدنى هو الرجوع الى ما يقتضيه اليقين بالاشتغال من تحصيل اليقين بالافراغ هذا والذي
من جملة من لا تأخر في بحث تداخل الاصل بالاشتغال في المقام وحصول اشتغال الجميع بفعل واحد لان بدل دليل على لزوم التكرار والتكرار
يستفاد من كلامهم في ذلك المقام على ما ظهر مما ذكره بعض الاعلام التمسك في ذلك بامر واحد الاصل فان تعدد المكلف بخلاف الاصل وغاية
ما ثبت في المقام بعد التكاليف هو لا يستلزم تعدد المكلف كما عرفت في الصورة المتقدمة فاذا امكن اعادة كان الاصل فيه الاتحاد وعدم التعدد ثانيا
انما مثال الاوامر حاصل بالاجزاء الطبيعة مرة الاطلاق النقص الحاجة الى التكرار وتوضيح ذلك ان مواد الاوامر حسب ترتيبها لا تقيد بالاضايع المطلقة بل
على التقيد بشئ من القوت وهي حاصلة بالافراغ المفروض فيكون الاثبات بادا والامور به بالنسبة الى كل من تلك الاوامر نظرا الى اطلاقها وبذلك ما عرفت
من ضاها العرف بخلاف المذكور ان ليس المستفاد من تلك الاوامر بعد ملاحظة بعضها مع البعض لا تعدد المكلف به وكون الحكم في كل منها مغاير لما في
براد بالافراغ فذلك الاوامر ان كانت موضوعا بانها الطابع المطلقة الفاضلة باء الجميع بالاثبات بمقتضى واحد حصول الطبيعة المطلوبة بتلك
الاوامر في ضمنه الا ان يصح فهم العرف بان من ذلك لا تترك في التقيد اذ لا يصح اشتراط من العلم لغيره منه بعد فهم تعدد التكليف من جهة العطف
الا ان الحكم بالثاني هو الحكم بالمغايير فلا بد ان كان في الامر من المتغايير في نفسه ذلك لا يتصور فرق بينهما بعد الاثبات على تعدد التكليف كما هو
مفروض البحث بل فهم العرف حاصل هناك ايضا بعد ملاحظة الامر من معا والاشياء على تعدد التكليف من غير تأمل منهم في ذلك فيكون ذلك في الحقيقة قد
في المطلوب بكل من الامر والاولى بالاشتغال في الطبيعة وذلك لتقيد ما يستفاد من تعدد الامر والتكليف في تعدد المكلف بحسب ما يتناهى فيكون
التقيد بخلاف الاصل مدفوعا بطرف الاطلاق غير مفيد في المقام بعد قيام الدليل عليه من جهة فهم العرف وكذا الحال فيما ذكر من الاصل فان الاصل لا
يقاد على اللفظ نعم لو لم يكن هناك ظهور في اللفظ لم يكن مانع من الاستئناس الى الاصل فيعرف ان الحال على خلاف ذلك وبعض ملاحظة الاوامر الواردة
الشبهة فان معظم التكليف مثبتة على تعدد المكلف كما اذا ندر دفع درهم الى الفقير ثم ندر دفع درهم اليه هكذا فانه يلزم بدفع درهم على حصة
الواقع منه ولا يكتفى بدفع درهم واحد عن الجميع قطعا وكذا لو كانت إحدى البوصية مرة عدة لم يكتفى قضاءها بصلوة واحدة تقوم مقام الجميع كذا
لو وجب عليه ضاها من شهر مضى لم يكتفى بصوم يوم واحد عنها الى غير ذلك مما لا يخفى على المتتبع في ابواب الفقه وكلها امور واضحة لا خفاء فيها بل
لو اريد الاكفاء بفعل واحد عن امور متعددة توقف القول على قيام الدليل عليه من نقل واجماع وكان ذلك من جملة مقتضى اللفظ فاستقر وتلا
المقامات اقوى شاهد على ما ذكرناه فان قلت ان مادة الامر بما وضعت الطبيعة المطلقة حسب ما مر من ان يكون متفكلا من الامر والاولى بالاشتغال
المطلقة من ان يجرى فهم التقيد المذكور اذا لم يهتم بها فخرجت خارجة قلت يمكن استناد ذلك في فهم الامر الى الامر فان تعدد الامور في ذاتها
وقد ذكرنا انها لا يلزم من ذلك تقيد كل من المطلوبين بما فيها من الامور فلا يخرج عن هذه التكاليف الا باعادة كل على ما هو الحال في معظم الاستفا
كما عرفت من اليقين ان المفهوم من اللفظ بحسب العرف في المقام وان استند ذلك في فهم احد اللفظين الى الامر لم يكن كل منهما مستقلا في ذاته بل لا يعمل القول
في المقام باستناد الفهم المذكور الى خصوص كل من الامرين لفضائل منها باستنادها الى اجاب الطبيعة ووجوب الاثبات بها من جهة وقضية ذلك تعدد الواجب
المقتضى لزوم الاثبات بما كلف حتى يتحقق الفراغ عنها عند الواجبين فان استند الى تعدد الامرين لكن ليس ذلك من جهة قضاء الانضمام فيهم معنى بل على ما
يفضيه ذلك من الامر بل هو مستند الى ما يفهم من كل من اللفظين غاية الامر ان يكون تعدد ذلك المعنى مستندا الى تعدد الامرين فانه ثلثها ان يتعاقب الامر او
الاوامر طبيعتين مختلفتين في ان كان المقصود منها مجرد حصول الطبيعة المطلقة على حسب مراتب الصورة السابقة كلفي هذا ايضا فاذ ذلك التكليف بالاشتغال
بمورد الاجتماع لصلح حصول المكلف بتلك التكليف باءه ولا اشكال ايضا في وجوب مراتب التعدد في الاداء لوصح يكون الحكم بالاشتغال بكل من تلك الطابعات
مستقلا لا يجمع اداء الامر به اذ لا يعمل ذلك التكليف اما اذا اطلقت تلك الاوامر المتعلقة بها في الحال فبصورة السابقة فلا يتبدل اطلاق في مورد
سبها مع اختلاف الاستواء تعدد ما على نحو ما عرفت في الحال فبمنه من المسئلة المتقدمة اذ بعد قضاء تعدد التكليف هناك تعدد المكلف به ولزوم تميز كل منها
عن الامر في الاجزاء فاقضاد ذلك في المقام اولى من تعدد المكلف به في الجملة مع تعدد الطبيعة من امثال الكلام هنا في قضاء تعدد المكلف
الاداء وتتميز كل من الفعلين في الخارج عن الامر وهو اظهر من ضاها الامر من المتعلقين بالطبيعة الواحدة تعدد المكلف في الخارج وتتميز كل منها في الامر في الاجزاء
مضاف الى ان الدليل المتقدم هنا اظهر ان الحكم في المقام اوضح منه هناك سيما اذا كان بين المفهومين عموم من جهة الحكم بان اختلاف التقيد
في المقام ايضا والوجه في القول به ما مر من الاشارة اليه في عبارة ظاهر مما قد متنا وبني على ما عرفت من ان تعدد التكليف امور وكان ذلك
في صورة واحدة لا يفيض حجة ذلك بتصادقهما في الامر بل كلفي باجاده مرة في ادائها بناء على القول بالتداخل فان قضية القول بالتداخل جواز الاجتماع بعد العلم
بالتداخل في طبيعة واحدة او العلم بتصادق طبيعتين في مصداق واحد اما لو لم يثبت ذلك كضمان الزكوة والخمس على شئ واحد وصف واحد منها على
سائر المصدقات او صلح مع اداء الدين وكذا تضاد زكوة الفطرة وزكوة المال وكذا تضاد سائر الحقوق المالية كالاجارة وضمن البيع ومال المصلحة
الفرع من غير هاتين الحقوق للثابتة في الزكوة وكذا تضاد صلوة الصبح وادائها ونافذها وتصادق احداهما مع صلح الطواف وغيرها مما يوافقها في الصلوة فلا اشكال
في بطلان القول بالتداخل بالنسبة اليها ولذا لا يعمل احد بالتداخل في شئ من المذكورات ولم يكره في ذلك على سبيل الاحتمال ايضا في طابع مختلف متباينة

او غير ثابتة لمصادرة وان كانت متحدة بحسب الصورة فهي ان خارجة عن محل الكلام فبعضهم من كلام بعض لا سيما من ادراج ذلك في مورد التداخل
 على ما ينبغي في ما اتفق في مسألة الاصل بالنظر الى الاصل على القول به سبب على اثبات تصديق تلك الاشياء وامكان اجتماعها او ثبوت كونها اصلية
 في الامور بتعدد جهة التكليف واما مع عدم ثبوت شيء من الامرين فلا وجه للقول بالتدخل منه ولو على القول باصالة التدخل فلا تغفل في المقام ثانياً محل
 الكلام ما اذا تعلق الامر بطبيعة واحدة فبالاصل صدق على جزئيات وبطباع متصادمة في بعض المصاديق واجمعها واما اذا تعلق الامر بمجموع امور هي من جهة الطبيعة
 واحدة كما اذا وجب عليه دفع درهم من الزكوة لم يقبل ان يكون دفع درهم واحد فاما مقام الجمع ضرورة تعلق الوجوب بالالف فهو صادق على الواحد فلو
 في المقام من التمثيل بدفع دينار بدلا عن قطار ليس على ما ينبغي في الثبات محل الكلام في المقام جواز اجتماع المقتضين المتعددين في المصاديق بان يكون فعل واحد
 مجزئاً عنها واما اذا كان متعلقاً بالمفهوم الذي يتعلق الامر به كطبا صار على افراد فلا يعتبر تعدد في مقام الاستتال كما اذا دفع درهم الى فقير ثم نذر ذلك
 امر وهكذا فلا اشكال في جواز دفع ذلك كله الى فقير واحد وكذا لو تعاقب المفهوم متصادفاً في المصداق جاز لتباين مورد الاجماع واداء التكليفين بالنسبة اليه
 فلو قال اعط الفقير درهما واعط العالم دينارا وكان به فقيرا عالما جاز دفع المئتين درهمين الى الفقير وشبه الفقير وشبه العالم فالتفريق هناك
 فقير سيد عالم جاز دفع الكل اليه ويجري ذلك في الوصايا والوفاء وغيرها من مجرى بناء على التدخل لاجتماع اعضاء درهم واحد باه ولتساع الكل
 لو كان قد ورد في كل من التذرع والمفروضة دفع درهم عليه فمعرفة هذه ومعرفة الحكم والعرف ولو كان اتحاد المتعلقين فاضها باتحاد الفعل المتعلق بها
 كما اذا اتى بفقير الى عالم وقال دفع فقيرا ودفع عالما فالتفريق هناك فقير عالم في الاجزاء بالاثبات بهما فالتفريق الى حصول الامر من فعل واحد ولو لم تكرر
 الفعل ولو بالنسبة اليه وجهما والحق ان ذلك بعينه مسألة التدخل واما مجرى ذلك في المثال من جهة احتمال قضاء المقام بكون الحكم هو الطبيعة المطلقة ومع عدم
 استثنائه في المقام لا بد من التكرار ايضا حسب ما فصلنا القول فيه دأبها انهم اختلفوا في تدخل الاستتال في الاصل تدخلها حتى يقوم دليل على خلافه وان
 الامر يمكن ان يكون هذه المسئلة قد اشار اليها جماعة من المناجرين وما قرناه من المسئلة المذكورة هو عين تلك المسئلة في بعض الوجوه ولو فزع الكلام
 حتى يثبت به حقيقة المزمع فتقول انما بالاسباب المقام هو مقتضى ثبوت الحكم في الشرع ما انبط به الحكم على ما هو الثاني في الاستتال اشترطه سواء كان مؤثرا
 في ثبوت الحكم بحسب الفاعل او كان كاشفا عن ثبوت مؤثر اخر كما في كثير من تلك الاسباب وسواء استحال الانتكاح بينهما او جاز التخلّف كما هو الغالب نظر الى ان
 بعض الموانع وفقدان بعض التشريعات والمرد بتدخل الاسباب ما اذا خلاها من حيث التسبب والتاثير بان يكون الحاصل منها مع تعدد هاسباب واحد فلا
 يتفرع على تلك الاسباب الا الحكم واحد فلا يحصل دأوه بفعل واحد وان المرد بتدخل مسبباتها بان تكون تلك الاسباب فاضته بتكاليف عديدة وظايات
 متعددة متعلقة بالمكلف فالتفريق في تلك التكليفات المستترة عن الاسباب المفروضة بمعنى حصولها في ضمن فرد واحد وتاديتها بفعل واحد فيكون
 الملق بتدخل الاسباب على تدخل الاسباب على تدخل الاسباب من حيث ما لا خلاف في الاسباب انما هي من جهة المسببات المتفرقة عليها ويكون الثاني تدخلها
 جهة تعدد الاسباب الموجبة لها والافضل ان يرد بالعبارة المذكورة ما يعم اوجهين فيكون المقصود بها ان تعدد الاسباب هل يقتضي تعدد المسببات الخارجة
 من ذلك ما اذا قيل بعدم اقتضاء تعدد التكليف من اصد له وكان مقتضاها لتعدد التكليف لكن يكون المكلف به حاصل بفعل واحد سواء قيل بكونه
 به واحداً ومتعدداً بغيره لكن هو بمصولة في ضمن فعل واحد الوجه الثاني هو ما قرناه من المسئلة المذكورة بعينها الا ان العزض هناك انعم من المفروض
 في تعدد الامر مع تعدد الاسباب القاصية بها والمفروض هناك انعم من ذلك واما الاول فلخص القول فيه ان كان الفعل الذي توافر عليه الاسباب المفروضة
 قابل للتعدد في الخارج فلا اشكال في كون الحكم هناك فعلا واحداً سواء ثبت بكل من الاسباب المفروضة بتكليف بذلك الفعل فتبا كذلك فمفروضنا انما
 في جهات ثبوتها ولم يثبت ثبوت الحكم الا واحد منها وان كان قابلاً للتعدد في الخارج فان ظهر كون الاسباب المفروضة سببا لتكليف واحد فلا اشكال في تعدد
 الحاج الى تكرار المكلف به على حسب تلك الاسباب كما في الجنايات المتعاقبة الموجبة للتكليف بالفضل في الاحداث الصغيرة المتوادة الباعثة للتكليف بالوضوء
 وجوب لشروطه بما لا يفرض كون الحاصل منها تكليفاً واحداً متعلقاً بالفضل في الوضوء الحاصل باثباته وان ظهر كون كل منها سبباً لامر فلا كلام
 في تعدد التكليف بقض ذلك ان يتعدد المكلف به وتعدد الاداء وعلى التخصيل الذي يتبناه وان لم يظهر شيء من الامرين وشك في كونها اسباباً لاداء
 او امر متعدداً فهو في الخارج متفرع منها على تكرار الفعل على حسب ما قيل في الاول والثاني من جهة الظاهرها الاول اخذ بمقتضى اصل الاستتال عن المعاد
 ما يقتضيه في مقابلة الاصل مدفوع بما شابهه في بعض عاظم الاعلام ان الاصل تعدد المسببات عند تعدد الاسباب ثم واجبه بوجه منها انما
 عليه الاحصاء وعليه بدور في الفقه في كل باب لم يخالف فيه سوى جماعة من المناجرين وقد استدلوا لفعلها الاثبات وارسالوه ارسال المستكسرين
 به مسبب المعلومات ولم يجرعوا على الدليل واضح واعتبارا لا يحيد عليه ملاحظة المقامات التي فالوا بالتدخل فيها ومنها استقرار الشرع في ايراد
 العبادات والمعاملات فان المارد فيها على تعدد المسببات عند تعدد الاسباب اعز رقبيل مستند في مقام عليه من الدليل هو من قبل الاستدلال
 بالاحصاء المتفرقة الواردة في الجزئيات على ثبوت القاعدة وليس من الاستدلال في مطلق النظر ولا القياس في شيء منها ومنها ان اختلاف المسببات انما
 بالذات كالصوم والصلاة والنجاة والزكوة ولا كلام فيه وبالاعتناء بصلوة العجزة وقضاها في اختلاف في الثاني ليس لاختلاف النسبة والاضافة الى
 فان صلوة ركعتين جد لغيره على صفة واحدة لصلواتها والمخاضة واما ما اختلف في تعدد باعتهما فثبتها الى دخول الوقت فخروجه من ذلك حاصل في كل
 يقع فيه التدخل في المفروض فيه اختلاف الاسباب التي تختلف بها التبع لاختلاف النسبة متى كان مقتضياً في غير ذلك المعنى المقصود بالتعدّد حاصل في كل
 عام في كل ومنها ان الاسباب المتعددة فاضر بتعدد مسبباتها نظر الى تباين الاختصاص المقصود للتعدد فان مفاد قوله من نام فلهي وقتاً ومن بالليل
 في استتال سبب من غير الوجوه مخصوص لاجل انتم كما يجب كل لاجل الاول كما يجب كل في الاول فالتفريق في المقامات من حيث عند عرض الامر من وقتها
 من سببها المتعاقبة ينبغي ان يثبت به المستلزم عموم ما دل على سببها الثابت من غير الاول لان الفقه من ترتب طلبه على حصول سببه ناعز عنه كما هو الثابت

في سائر الاستبانة بالنسبة الى مستبانتها يكون مغاير للمطعم بالاول ضرورة حصوله بالسبب الاول قبله فينتقل السبب هو المتدعي يمكن المناقشة في الجميع
اما في الاول بيان دعوى الاجماع على ذلك مطعون لخصه بل لو ثبت هناك اجماع فاما هو فبما ان ثبت بالاستبانة العبدية تكاليف متعددة ولا بد لها
بصدق واحد كما هو من ملاحظة موارد ما ذكره من الجواب عليه ابواب العبادات والمعاملات وليس توقف الاداء على الاستبانة المتعددة الا مع ثبوت
التكليف هو اول الكلام في المقام واما الثاني فيما اشترطنا اليه من تعدد التكليف هناك هو القاض بتعدد التكليف بحسب بتيانه يعرف ذلك من
الامثلة التي ذكرها المستدل قدس سره حيث مثل ذلك بالصلوات الموافقة من بابته وحاضرة والقواش المتعددة من الغرائب والتوافل والفرش
الموافقة كصلوة الزلزلة والاباء وصلوة الطواف والتأفلة والفرش المتوافقة كصلوة العبد الاستسقاء ودعوة المال والفطرة الى غير ذلك مع
ان ادراج اكثرها ذكر في مورد التدخل محل كلام مرتب لاشارة اليه فكيف يثبت ما من خصه من ان يثبت تعدد التكليف بمجرد تعدد السبب
واما في الثالث بيان الاختلاف لمحصل بسبب النسبة والاضافة قد يكون منوعا للفعل بحيث لا يجوز اجتماع احدهما مع الاخر كصلوة الظهر والعصر واداء
الذين والركعة والخمس وهو خارج عن محل الكلام في محل البحث ما اذا كان المظن نوعا واحدا او نوعين متضادين لوقي بعض المصاديق فاربدا باحدا
مورد الاجتماع والمعرض هنا ان احدا لا اعتبار بين الاجماع الاخر ومع الخلو لا اعتبار بين لا يقع خصوص شيء من الامرين ولو فرض وقوع احدهما في بعض الموقوع
فلا يقع الاخر فاما اذا امكن اجتماع الاعتبارين لحصول المظن بكل من الامرين ذلك كان مورد البحث في عدم امكان التدخل في الصون الاول نظر
الى ان اعتبارين وعدم امكان اجتماعهما لا يقتضي بعدم جواز الجمع بينهما في مورد النزاع مما ايقم فيه دليل على التباين وامكن اعتبار الامرين بظاهر
الاطلاق لقول بان المعنى المقتضى للتعدد حاصل في الكل غير مفهوما المعنى فانه اذا رددت باعتبار مجرد الاضافة والنسبة باحدا لوجهين فاض بعدم صحة ضم
الاخر معه فهو في محل المنع غايبة الامر ان يقر في بعض الموقوع من مقام الدليل فيه على تباين الاعتبارين وان اردت بان الاضافة والنسبة فاضية بتعدد
الامر في الجملة ولو في اعتبارها وكان ذلك في التدخل المحل في المقام لحصول المغايرة الاعتبارية مع ذلك في الحاصل ان مع امكان احدي الاضافات
على اخرى يكون مغايرتها في المصداقية مع حصولها تكون المغايرة اعتبارية على ان قد يحصل الامر من غير اجتماع في مراعات الاضافة والنسبة كما ان اهل
الكرام هاشميا وكرام عالمنا اكرم هاشميا عالمنا فقد في باكرام الهاشمي العالم من غير اجتماع في ملاحظة الاعتبارين واما في الرابع بيان دعوى الظهور الذي
على ان لا يقع في محل المنع فمقتضى الامر المتعلقين بالفعل مع عدم اعادة التاكيد فاض بذلك سواء تعدد سببه واتحد كما مر بيانه فلو لم يكن هناك ما
يظهر منه تعدد التكليف سوى تعدد السبب كان استفادة تعدد التكليف سوى تعدد منه مجزئة محل تام بل المظن عدم الاخرى انه لو قيل ان قبول
سبب لوجوبه فيهم من اللقطة وجوب صواب عند عرض الامر ان احتمال ان يكون كل منهما سببا لوجوبه في الجملة حتى انهما اذا اجتماعا لم يكن هناك الا
وجوب واحد كذا الحال لو قيل ان افعال الخشعة سبب لوجوب الفصل الانزال سبب لوجوبه وقد بينا في العبارة المذكورة المذكورة انهم بان في
لفظ السبب يقتضي فعلية التسبب هو لاجماع كونها سببين ليست احدا مع اجتماعهما لا يكون التسببية الا لاهدهما ويكون الاخر سببا بالقوة وهو
خلافا لفظ القاض بسبب كل منهما فضلا وبذلك فعلان التسببية لشعته لانا في عدم فعلية لثاثير لصدف التسببية لشعته مع شائبة لثاثير قطعابل
مراعات لثاثير معتبر في الاستبانة الشعته من اصلها ولذا لم يكن هناك مانع من اجتماعهما على سبب احدهما هو من ملاحظة موارد هاتمتها المثالين
الذين ودعوى كون اطلاق السبب نصرا الى ما يكون مؤثرا بالفعل محل منع يقر على انه لا يجري ذلك فيما لو عجز التسببية المعروضة بلفظ الخصال عما
ادعى من الظهور وما ذكرنا في الجواب الخ اصل يقر فان الاستبانة لشعته ليست بمؤثرات حقيقية في الغالب كائن على المستدل تدبر سر في ذلك كلاً
واما في كاشفة الخائفات عن المؤثرات فذكر في الاحتجاج من ان الثابت بالسبب بقاء يكون مغاير للمطعم بالاول ضرورة فاضر السبب عن سبب ليس على ما
ينبغي لان مانع من كون السبب الثاني كاشفاً للسبب الاول ولا يقر وقد يكون مسبباً لآخر متعلقا بالفعل لا قبله فاضر السبب عن سبب ليس على ما
يذكر فحصل من جميع ما ذكرنا ان مجرد تعدد الاستبانة الشعته لا يقتضي بلزوم تعدد الافعال المنفردة عليها بل يمكن تواردها على محل واحد من غير وجوب عن
الحكم كونها اسبابا وقد يقتضينا حصول وجهتين للتكليف بالفعل فينتقل التكليف ون التكليف كما هو المحل في المقام نعم تعدد التكليف فاض بتعدد
التكليف بتعدد التكليف فاض بتعدد الاداء حسب ترتيبها فبما تراه من المسئلة اما مجرد تعدد السبب مع ثبوت تعدد التكليف فلا يقتضي تعدد
التكليف لا تعدد التكليف به لا تعدد الاداء نعم في تعدد السبب فهو تعدد التكليف تاسيد للادلة على تعدد التكليف بل لزوم تعدد الاداء كما مر في الاثنا
التي فاسهان تدخل التكليف بناء على القول بها مقام او على ما ذكرناه من التدخل في بعض الصور المذكورة فهل يتوقف حصوله على تباين السبب او
اجال يحصل فله مع عدم تباينها او ولو في الخلاف مع تباين البعض يندخل فيه ان يتبع او ونوم من دون تباين شيء من الامر ان اتي بصورة الفعل
المشتركة بين كل شيء والذي يقتضيه لثم في المقام ان يقال ان المظن بالامر ان الحاصلين في المقام اما ان يكون من قبيل العبادات او من غيرها او يتخلل في حال فيه
ان لا اثر اما ان يتوقف على قصد ونية وانما يحصل باء وصورته فان كان كل من الامرين فيحصل باء وصورته من غير توقف على نية فلا بد من الحكم
بالدخل فيه من غير توقف على نية فلا توقف على تعيين شيء من المطلوبين ولا على قصد امثال الامرين نعم لو كانا او احدهما عبادة توقف حصول الامر
على قصد لغيره فلا يوقى لغيره باحدهما وعقل على اخر حصل اداه ايتم مع عدم قصد للتقرب بل ومع العقل عنه من اصلها عرفت فبما قرناه سابقا من
عدم توقف العبادة الاعلى قران قصد القرية في الجملة واما اعتبار قصد التقرب بملاحظة خصوص لا مراد بها فلا ولذا قلنا بامكان صحة العبادة مع عدم
صدق امثال بالنسبة الى الامر المتعلق بها فيكون ما في به مسقطا للامر المتعلق بذلك العبادة نظر الى اداء الواجب فغاية الامر في المقام ان يقر بعدم
صدق امثال بالنسبة الى العبادة المعروضة وعدم ترتب الثواب عليها من تلك الجهة وقد عرفت ان لا مانع من صحة التباين وقوعها وسقط الواجب بعد
انزاعها بقصد لغيره في صحة ما لم يحصل بها امثال الامر المتعلق بتلك العبادة ويجعل في بلدي الاولى عدم وقوع الغيبة الغير المقصودة او المقصودة

العبادة صولاً لا مثقالاً والقاعة وهو غير حاصل مع عدم الفصل في الحقيقة المفروضة بل ومع الفصل عدم ادائها والظاهر بعد ذلك هو الوجه الأول حسب
مر الوجه فيه نعم لو اردنا مثالاً لا من وترتبت الثواب عليه من الوجهين توقف ذلك على قصد التقرب من وجهين في الاكتفاء بالنسبة الاجمالية مع عدم
التفصيل المتفصيل وجه سبها اذا علم تعلق الامر به ولم يعلم خصوصية شيء منها فان من جهة تعلق الامر به كأنما كان ولو توقف الاثبات على قصد
نيت كما في الفصل فان صدق اسمه بتوقف على نية والا كان عسلاً مضافاً وكذا الزكاة فان دفع المال مع عدم قصد يكون عطية ولا بعد زكاة فان كان
كل من المطلوبين على الوجه المذكور فلا إشكال في توقف بقاها على قصد ما ولو نوى لمحمد ما وقع به ذلك دون غيره سبها اذا نوى عدم وقوعه فلا يتبدل
بناء على القول بالتدخل لا بالنسبة لهذا بالنسبة الى قصد الفعل اما بالنسبة الى نية القرية فالحال فيه كالمسئلة المتقدمة من غير فرق والظاهر ان
من هذا القبيل فلا يتدخل بعد القول بعدم مباينتها كما هو الظاهر مع قصد لكل نعم لو تم التبدل على الاعتناء بفعل واحد كالحج ولو من دون قصد
اتباع ذلك كان محتملاً من حكم القامدة ولو توقف احداهما على نية دون الاخر فان نواه او نواه معا وقامعا والا وقع الاخر خاصة وتوقف الاثبات بالاول
على ادائها لفعل ما سبها مع الفصل اليه سادسها قد عرفنا موداً تدخل على القول به ما اذا كان المطلوبان من طبيعة واحدة او من طبيعتين متصادقتين
ولو في بعض المصالح وما اذا كان بينهما مباينة في الخارج فلا كلام في عدم التدخل وان اشك في الصورة وحقق قول علم التباين والتضاد فلا كلام
وما اذا شك في تباين الطبيعتين وعدم مع اتحادها صورة فصل الجنازة وغيره من الاعمال اذا شك في اجتماعها في قصد واحد فهل يبنى على
المباينة وعدم جواز التدخل حتى يتبين التصديق وعلى جواز التدخل نظر الى الاتحاد في الصورة وعدم ثبوت مباينة في غير ما في بعض الامر في
والنسخة هو الاول ومع احتمال التباين لا يمكن الحكم بتصادق الطبيعتين في مصداق واحد نظر الى قضا البقن بالاشكال البقن بالفرغ وعدم
قيام دليل على اجتماع المطلوبين في ذلك الحكم مع عدم الفرغ وعدم قيام محرم الاختيار غير كاف في تحصيل البرائة بل لا يمكن الخروج بذلك عن هذه التكاليف
بأحد ما يصح مع قصد الامر به اذا ع حسب ما في الاشارة اليه انتم فان قلت لو كان الحال على ما ذكرتم يكن هناك حصول الجش عن مسئلة التدخل فانه
ان علم اجتماع الطبيعتين في مصداق واحد وصورها معا في ذلك قوله بالتدخل ولا يصح انكاره من ينكر صالة التدخل لقيام التداخل
على حصول الامر به ان لم يعلم حصولها في مصداق واحد وعدمه فالمر في موضع البحث في الاصح على القول باصالة التدخل تدخلها في المقام
بمقتضى الفصل حسب ما ذكره في مود التدخل لا يصح ودوا القولين عليه قلت المتفرد بالبحث في مسئلة التدخل اجتماع المطلوبين في مصداق
واحد والاختلاف بينهما وهو من اجتماع نفس الطبيعتين وتصادقهما ان مع مباينتهما لا يصح لاحتمال الاجتماع ومع اخلافهما لا يصح الحكم بغيره ان من
التكاليف باذنه وما ذكر من ان الاجتماع هو مفاد التدخل فلا يصح ان لا يكاره وهو من هذا لوضوح الفرق بين اجتماع المطلوبين في فعل واحد يقوم
في حصول الامثال مقام الفعلين حصول الطبيعتين في مصداق واحد المنكر للتدخل لا يمنع من الثاني وانما يقول يمنع الاول لدعوى منه تقبيل الطبيعة
المطلوبة بكل من الامر به بغير ما يؤدى به الاخر كما في قوله جئني بها شئ جئني بعالم فانه مع البقاء على عدم التدخل لو اني بها شئ علم لم يخرج عنها مع حصول
الطبيعتين به قطعاً فخرج اجتماع الطبيعتين لا يقضي بحصول المطلوبين لا قضاء كل من الامر به اداء الطبيعة المطلوبة مستقلاً معاً بل ما يؤدى به الاخر في
مصدق الاجتماع عن احد الامر به ون كليهما فان قلت لو كان محتمل حال التباين وعدم اجتماع الطبيعتين فاضاهما بعد حكم بالتدخل لغير المسئلة في غير
المقامات لقيام الاحتمال المذكور كما في الاعشا ونحوها قلت ان محتمل قيام الاحتمال المذكور غير مانع من التدخل مع قصداً الاطلاق بحصول الطبيعتين في
مصدق واحد كما اذا اغتسل الجنازة واغتسل الجمعة فانه اذا ان يغسل واحد الامر به فقد صدق مع حصول الفصل الجنازة والجمعة ولا يمنع من احتمال التباين
بين الفصلين عدم اجتماعهما في مصداق فانه مد فوع بظن الاطلاق فتم انما من ان اذا تعلق امران بالمكلف كان الحكم بهما اتحاداً في الصورة فهل يتوقف اداء المأمور
به على تبيين كل من الفعلين بالنسبة على وجه ينصرف ما بان في حصول هذا الفعلين وبكفي الاثبات بفعلين على عيق الامر به فجهان والاصح في ذلك التفصيل
حسب انفرجه انتم وتفصيل الكلام في ذلك ان بان المطلوبين المتحد في الصورة اما ان يكونا متفقين في الحقيقة لكون الحكم بالامر به من طبيعتين
ولعدم ما يكونا مختلفين فيها وعلى كل من الوجهين فاما ان يكون الحكم المتعلق بهما متعلقاً كواجباً والتدافع لهما فان كان المطلوبان طبيعتين مختلفتين فاما
بكون انفراد تلك الصورة الى كل منهما منوطاً بالنسبة بحيث يكون كل منهما منوطاً بقصد لا يحصل الامع قصد كما في دفع المال على وجه زكاة والخمس فادركت على
انها في هذه الصورة او نافلة او يكون انفرادها غير متوقف على ضم قيد واما بتوقف عليه انفرادها الى الامر كما في دفع المال الى الفقير على وجه العطية وقصد
اليه على وجه الزكاة فان محتمل ان يقع اليه من غير اعتبار شيء معه ينصرف الى الطبيعة المطلقة لخصوصها بنصف المدفع من غير حاجة الى ضم شيء اخر اليه بخلاف كونه زكاة لاقتفاء
الى عدم ذلك لا محتمل الاثافي بنصف الفصل مع الاطلاق الى ما يحتاج الى ضم القيد ويكون انفرادها الى الامر متوقفاً على ضم القيد لا بنصف اليه من دون وعي الا
لا بد في حصول البرائة من اي من التكاليفين على اتمام نية لو ان بالفعل مضمناً بل لا يجزئ من شيء منها اذا لم يرض توقف حصول كل منهما على ضم النية في
الاطلاق وعدم الاضمار لا يقع شيء من الخصوصيتين اياً فاما ان بان بانفرادها او الى احدى ما بينهما او معينا او لا بنصف الى شيء منها والاول فاسد كذا الثاني
لعدم وقوع البرائة في الخارج ومثله الثالث لظلال السجج بل مرجح فخرج الامر في الرابع وهو المظن وان كان المطلوبان من طبيعة واحدة فاما ان يكون كل من المطلوبين
او احدى ما يقبل بعينه الخلق الاخر او يكونا مطلقين لكونهما معاً الامر به فاداً الامر باثبات الطبيعة مرتين ويكون احدى ما مضمناً والامر مقيداً على الاول لا بد
من ضم النية الى كل منهما بالنسبة اليها ما هو مطلوب الامر نظر الى ان الحكم بكل من الامر بخصوص المقيد لا يحصل ذلك ون ضم النية بعد اتحادها في الصورة
كما ان واجب عليه صلوة ركعتين اخرين لبيت اخر فلواني بفعلين على وجه الاطلاق لنبض الى شيء من الامر كبيت قد
عرفت في الصورة المتقدمة وادان الامر به وجوه اربعة لا سبيل الى ثلثة منها فبقيت الرابع ومعها يبقى التكاليف على حالها وكذا الحال في الثالث بالنسبة
الى انفرادها الى المقيد مع الاطلاق وعدم ملاحظة الخصومة بنصرف في جهة الاطلاق نظراً لما في الصورة المتقدمة واما على الثاني فهل يتوقف اداء كل

على ما لفظه خصوص الامر المتعلق به لتعريف الفعل الواقع له او يقع مع الاطلاق ايضا فيحصل امتثال الامر في بمرتين والامكان امتثالا لامر واحد
وهذان الذي يقتضيهما القاعدة في ذلك عدم لزوم التعيين في جواز الامتنان به على وجه الاطلاق في المفروض كون الجميع من طبيعة واحدة من غير ان يتو
يقيد بشئ سوى المتعلق في الاداء والمفروض حصول الامور به على حسب ما يتعلق الامر به فلا بد من حصول الواجب سقوط التكليف فهو بمنزلة ما اذا
تعلق الامر بالامتنان بتلك الطبيعة مرتين على ان يكون كل من المراتين واجبا مستقلا في نظر الامر لا شلتح في حصول الامتنان بالامتنان بالطبيعة مرتين
غير اعتبارا بتعريفين في اداء كل من المراتين بل لا يمكن فيه ذلك لعدم تميز كل من الامرين عن الآخر نظرا الى حصولهما بصيغة واحدة فان قلت انما كان
التكليف بالفعل هناك بصيغة واحدة كان طريق الامتنان فيه على الوجه المذكور في المفروض في اتحاد صيغة الامر المقصود بكل فعل هو امتثال ذلك الامر مضافا
الى ما ذكر من عدم امكان التعيين واما مع تعدد الامرين كما هو المفروض في المقام فلا يجد ذلك لاختلاف التكليفين في امكان ملاحظة كل منهما في اداء الواجب
فلا بد من ملاحظة الحقيقة في ذلك الفعل داؤه قلت لعبر في المقام بتعدد نفس التكليف المفروض حصول التكليفين في المصورتين من غير ان يكون الجميع
تكليفا واحدا في شئ من الوجوهين فلا فرق بين اداء المطلوب بصيغة واحدة او بصيغتين فاذا تحقق الامتنان في الصورة الاولى فينبغي تحقيقه في الثانية ايضا
وامكان التعيين في عدم لا يقتضي بالفرق ضرورة ان انما يمكن صدق الامتنان مع عدم التعيين لم يكن فرق بين القسمين الا ان كان عدم امكان التعيين فاضيا
بالمنع من وقوع التكليف على الوجه المفروض وانما كان كل من جواز التكليف على الوجه المذكور وتحقق الامتنان معا ومفروض حصوله في المقام وايضا من الظاهر
كون المقتضى بالامر والامر في الامور به واجبا في الخارج والمفروض تحقيقه كذا في مانع من تحقق الواجب نعم لو كان قصد امتثال خصوص الامر المتعلق بالفعل في
في اداء الواجب في هذا الشكل في المقام وقد عرفنا ان الوجه لا يشترط القول بل يروم قصد الامتنان في العبادة قطعاً فلا يتم ذلك النسبة اليها مدفع بمعلوم
من ان الفعل المعبر في العبادة هو قصد الامتنان على سبيل الاطلاق واما اعتبارا لكونه امتثالا لخصوص الامر لخصوص ممتا لا دليل على اعتباره فان قلت لا شك
ان مع عدم تعين الفعل الواقع منه لا بد من خصوص كل من المطلوبين لا يمكن انضام ما في به او لا الى خصوص شئ منها بطلان الترجيح بالمرجح حسب ما نظرت في
الصورة المتقدمة وكذا الحال فيما في به ثانيا فكيف يصح الحكم باداء الواجب مع عدم امكان الحكم بانضام شئ من الفعلين الى شئ من الواجبين مع الغرض عن
ذلك فاقض ما سبق في المقام كون مجموع الفعلين في المجموع الواجب من غير ملاحظة خصوص كل من الفعلين بالنسبة الى خصوص كل من الامرين ولا يتم ذلك فيما
ان في احد الفعلين كان ولم يتحقق من الامر او تعدد كذا مثلا ان لا يمكن جزمه الى خصوص شئ من التكليفين كونه اداء لاحد الواجبين على سبيل الابهام غير متيقن
ايضا ان لا يحصل حصول الجزم في الخارج قلت فاذ عرفت ان المتحصل من الامر صين هو وجوب الامتنان بالطبيعة المفترضة مرتين من غير فرق بين مطلقا التعيين في مكانة
ان في هناك باحد المراتين فيحصل احد الواجبين قطعاً فكذلك في المقام وان لم يتعين ذلك في خصوص ما امر به في كل من الامرين اذ لا يعتبر ذلك في اداء الواجب
فهو وان قد ادعى احد الواجبين فيبقى الآخران لم يتعين خصوص المؤدّى في الباقي في ذلك من ليس ذلك من قبيل الحكم بوجود الجزم في الخارج اذ لا يهمل في الفعل
الواقع في الخارج ولا في جهة وقوعه فهو اداء لبعض ما ثبت وجوبه بالامرين وقد استشكل في المقام بانه قد اشغلت لئلا يمتد باداء ما يتعلق به كل من الامرين
المفروضين وبعد الامتنان بالفعل المفروض لا يمكن الحكم بتفريق الامة عن خصوص شئ من التكليفين ضرورة بطلان الترجيح من غير مرجح والحكم بسقوط واحد منها
على سبيل الابهام اثبات الحكم بوجودي لهما الوافق هو مخ فلا بد من القول ببقاء الامرين معا فلا يكون الفعل المفروض اداء لشئ من الواجبين فيمكن دفعه بانه
لا مانع من الحكم بسقوط واحد الواجبين الثابتين عن الامة لتعريف احد الامرين في الامة كما ان يمكن الحكم باشتغالها باحد الشئين فيمكن الحكم بسقوط احد الواجبين
الثابتين في الامة وثبوت الغرض فيها كذا بعد ما حكم بشئيهما معا وعدم صحة الحكم بسقوط خصوص كل من الواجبين لا يقتضي الحكم ببقائهما معا لئلا ينفك كبقية
الاشتغال هي ان غير مشغولة بخصوص كل منهما بل مشغولة باحدهما بغير من احدهما وح فله يتعين عليه الامتنان بالآخر ايضا على نحو الجمال ويختص به بغير
تعيينه لا بخصوص احد الواجبين وجهان والمخبر منهما هو الثاني لكونه اداء الواجب الاول على نحو كل صالح لوقوعه اداء الكل من الواجبين فاذا عين احدهما في الخارج
ان به ثانيا تعين له وقضى بصرف فعله الاول الى الآخر فان قلت ان لو كان احد الفعلين المفروضين واجبا والآخر مندوبا وان بالفعل مطلقا يصح الحكم بسقوط
احد التكليفين المفروضين بالخصوص كما هو الحال فيما اذا اتفقا في الحكم للمعروف من لزوم الترجيح بلا مرجح ولا وجه هنا الحكم بسقوط واحد على سبيل
الاطلاق حسب ذلك هناك لاختلاف الحكمين في نوعا من الفعل الواقع في الخارج لا يمتنع عن الاتصاف بالوجوب او لا يمتنع عن الاتصاف بالوجوب المذكور لا يصح اقتضا
خصوص شئ من الفعلين الواقعين في المقام بخصوص شئ من الحكمين حسب ما عرفت قلت يمكن دفع ذلك بوجهين احدهما انه لا مانع من اتصاف احد الفعلين
الحاصلين بالوجوب والآخر بالتدب من غير ان يمتنع بخصوص الواجب المذكور بل لا يمتنع ان يوجب التدب على غيره في دفع درهم الى الفقير في تدب في دفع درهم اخر
اليه دفع اليه العبد ودهن من غير ان يمتنع احدهما بخصوصه لا اداء الواجب في الامر لا مندوقا لانه لا يشك هل المرفق في صدق الامتنان وحصوله اليه
والمرجع عن هذه التكليفين مع عدم تعين خصوص الواجب المذكور والوجه في هذا ايضا فان قضية اطلاق الامر حصول كل من المطلوبين باداء الطبيعة المطلقة
حسب ما مر في الصورة المتقدمة ولا دليل على لزوم اعتبارا التعيين سوى ما يتخلل من عدم انضام شئ من الفعلين لانه يتصف باحدهما بالوجوب قطعاً وهو
كان في اداء الواجب حصول المظهر فيكون المصنف بالوجوب في الخارج هو احد الفعلين الحاصلين من غير ان يتصف بخصوص شئ منها فيكون الواجب في الخارج
امرا في الامرين فان قلت ان الواجب صنف خارجي لا بد له من متعلق متعين في الخارج ليجز في تمامه به فكيف يمكن ان يتصف بالامر لهما في التدب بين شئين
قلت وجوب الفعل متعلق بذمة المكلف فكذلك لا مانع من تعلق الواجب بالقباع الكلية كما هو الحال في معظم التكليفات المتعلقة بذمة المكلف لا مانع
ايضا من كون احد الكل يتصفا بالوجوب والآخر بالتدب كذا لا مانع من حصول الواجب باحد المراتين في التحقيق في الخارج فيكون الواجب قائما بمفعول واحد
الصادق على كل منهما على سبيل البدلية فان قلت لا يس في الخارج الا خصوص كل من المراتين المفروض عدم اتصاف شئ منهما بالوجوب فان محل الوجوب
قلت لهما الواجب كما ان اتصافا الخارجية الموجودة في الخارج واما هو اعتبارا في متعلق بالفعل ملحوظا الى ذمة المكلف لا مانع من تعلقه باحد الفعلين

الخصوص اولاً
فيبقى التكليف على
حالة وجوده مع
من تدبر لم يتحقق
الخصوص من كل
من الفعلين

الملك

ابن محمد الرضوي محمد علي الخوسروي

بیت سحر

me

واجب الحصول الطبيعة في فهمه وج وان امكن القول بحصول الطبيعة بل بصل حاصل في ضمن الجميع الا انه لما كان ترجيح البعض على البعض ترجيحاً غير مطلقاً
 وجوب الجميع باقصد حصول الطبيعة في ضمن البعض لا ينافي صدق الجميع بل بحقيقة حصولها في ضمن الكل لا عين حصولها في ضمن البعض كما في
 فنية ذلك وجوب الجميع لصدق حصول الطبيعة لولجته به انقاض وجوبه ولا ينافي صدق حصول الطبيعة بل بصل حاصل في ضمن الجميع الا عين حصولها في ضمن البعض كما في
 مانع من فنية وجوب الجميع هو وجوب كل منها ان ليس وجوب كل منها الجميع الا عين حصولها في ضمن البعض كما في فنية ذلك وجوب الجميع لصدق حصول الطبيعة لولجته به انقاض وجوبه ولا ينافي صدق حصول الطبيعة بل بصل حاصل في ضمن الجميع الا عين حصولها في ضمن البعض كما في
 الاوامر بالكتابات دون الافراد فينتزع الحال في هذه المسئلة على تلك المسئلة فان قلنا بتعلقها بالطابع حسب ما قرناه مع ما ذكرناه وانصف الجميع بالوجوب
 لحصول الطبيعة لولجته به واما ان قلنا بتعلقها بالافراد فينتزع حصول الامثال بواحد منها ان ليس الحكم على القول المذكور الا واحداً من الافراد وجميعها على
 سبيل التجزئة بينها حسب ما بين في تلك المسئلة واما ما كان مقتضاه وجوب احد ما في من الافراد دون جميعها سواء في بهاد فنية ومتعاقبا من غير فنية
 بين الصور بين وفية ان ليس المقصود من القول بالافراد الامطولية الامر الجارحي على الطبيعة المتشعبة في الخارج سواء كان واحداً او متعدداً فلا وجه لا التزام القائل
 بكون الامثال بايجاد فرد واحد من الافراد بل بصل القول بحصول الامثال بالجميع بقوله على نحو القائل بوضعها للطبيعة من غير فنية نعم وهم بعض الافراد
 خلاف ذلك نعم انما يقول بوجوب احد الافراد على سبيل التجزئة ولا وجه له حسب ما نشير له في محله انتم نعم انتم على الاشياء المذكورة اما ان يرد بان
 وجوب البعض في ضمن الكل تبعاً لوجوب الكل او بوجوبه استقلالاً فان اردنا الاول ثم ما يارد من الحكم بوجوب لكل الاشياء لا وجه له بعد حصول الطبيعة
 به استقلالاً فانه قاض بوجوبه استقلالاً لا يتبع الكل وان اردنا الثاني لم يجمع وجوب لكل الاشياء والواجب ان بالبعض للزام وجوبه في المقام يتعلق
 احدهما بالكل فيجب البعض تبعاً له واخرى البعض استقلالاً ايضاً مما لا وجه له بل هو مخالف للتقرير المذكور حيث اردنا به بصل القول بالواجب فانه
 في ضمن المتعد كما ان يحصل تارة في ضمن الواحد قد يقرر لثمة بين القولين بتجزيه الحكم بين قصد اداء الواجب بالانفراد وادائه بالمرة على القول في
 الصفة لا يتم نظراً الى صدق اداء المأمور به في صورتين سواء في الجميع دفعة او على المتعاقبات فان قصد الامثال بالمرة اكنفي بها وان قصد بالانفراد
 لم يجز الاقتضاء على المرة لا بد من الاثنان بقصد من مرتبة التكرار بخلاف القول بوضعها بالمرة فانه يتبعين عليه مرة وليس قصد الامثال بالانفراد
 وبما نراه ان في بالمرة قصد في بالوجوب حصول الطبيعة لولجته به اذ ان قصد الامثال بالانفراد لا يربط بالقصد المذكور باراء الواجب حسب ما
 عرفت تفصيل القول فيه غاية الامر ان يسلم عدم صدق امثال الامر بالانفراد بالمرة على الوجه المذكور ولما اداء الواجب فلا يربط بحصوله وجوه فلا وجه
 للحكم بوجوب الكل والحاصل ان ثبته لا اثر لها في اداء الواجب على ما هو المحفوظ في المقام مضافاً الى ان تعين المتوى بعد قصد الامثال بالمرة والتكرار
 من غير كل من الشقين اداء الواجب بكل من الوجهين وقد عرفت ان المناقشة في وجوه فكيف بمثل التي في جواز قصد الامثال بالانفراد على القول بوضعه
 للطبيعة والذي يتجمل في تحصيل المقام ان يوافقنا بوضع الامر لطلب الطبيعة فلا وجه لخصوصها في ضمن الفرد الواحد المتعدد كما ان يتجمل عقلا بين
 اعداد الامر ان كل يتجمل عقلا بين الاثنان بالواحد والمتعدد فيرجع الامر الى التجزئة بين الاقل والاكثراً في التجزئة ثابت بحكم العقل بعد الحكم بتجزيه شرعاً على
 التجزئة ثابت بالنسبة الى حال في التجزئة بين الاقل والاكثراً ودر بين وجوه احدها انه يقول في حال الحكم بوجوب الاقل لا يستحب الاكثر لكون القدر في المطلوب
 على وجه يجوز تركه بخلاف الاقل لعدم جواز تركه على اي حال فلا تجزئة في الحقيقة ثانياً ان يكون التجزئة من غير وجه يكون تعين وجوب كل الاكثر
 منوطاً بقصد الفعل فان نوى الاثنان بالاقول وشرع فيه كان هو الواجب فان نوى الاكثر شرع فيه على الوجه المذكور تعين عليه لم يجز الاقتضاء على الاقل
 ثالثاً ان يكون التجزئة من غير وجه على نحو التجزئة لاصل بين سائر الافعال من غير ان يتعين عليه الاقل والاكثراً لثبته فان اقتصر على الاقل اجزاء وان نوى الاثنان
 بالاكثراً فان في بالاكثراً ايقظ واجزاء بالاقول وجوز تركه الا ان لا يقضي استحباب الاقل نظر الى جواز تركه فان تجزئة جواز الاكثر لا يقضي الاستحباب
 فان جواز الاكثر اني بدل كما في المقام لا ينافي الوجوب بل حاصل في الواجبات المحيرة واما ما ينافي جواز الاكثر فمطرد في الادعاء في التزام الاثنان على الاستحباب في القدر
 الزائد مع منافية لظاهر الامر في اصل ان ان بالاكثراً واجبا وان اقتصر على الاقل وترك ما زاد عليه كان كافياً ايضاً لقيام مقام الزائد على مقتضى
 التجزئة فان قلت اذا كان الكافي مقتضى الامر مجزئاً مستقلاً للتكليف للاثنان باحد فرد في التجزئة
 فكيف يتصور مع ذلك بقاء الوجوب حتى يقوم بالاكثراً لاني بالزيادة قلت قيام الوجوب بالاقل مبني على عدم الاثنان بالاكثراً فان بالاكثراً فام الوجوب بالجميع
 وان اقتصر على الاقل فام الوجوب به الا ان في انه لو قال يجب عليك ضرباً ما سوطاً او سوطين وثلاثة فان ضربه سوطاً واقتصر عليه كان ذلك هو الواجب
 انضرب بعد ذلك سوطاً اخر واقتصر عليها فام الوجوب بهما وان في بالثالث فام الوجوب بالثلاثة وليس شيء من الاشياء الثلاثة مندوباً ان ليس هناك
 التكليف في احدى فرد بين الوجوه الثلاثة لا سوطاً الاول مما يجزئ لواقض عليه اما لو كان في ضمن الاثنان والثلثة كان جزء من الجزئ فيكون الحكم باجزاء ولا
 مراعى عدم الاثنان بالثالث على حسب ما يقتضيه الامر جواز الاقتضاء عليه لا يقضي استحباب الاقل بل لا بد من الاكثر لكون الاقل اقل من الاكثر جواز الاكثر في
 بدل الاثنان بالوجوب ولا فرق فيما ذكرنا بين ما ان كان الاقل مع الزيادة فلا واحد كما اذا قال امسح قد راصع واصبعين وثلاثة فان امسح بقدر راصعين وثلاثة
 بعد صما واحداً من جاز الاقتضاء على بعضه عفو قد راصع او عدا فاعداً عفاً كما في امثال المتقدم وقد يتجمل الفرق حيث ان كلا من الزائد والثالث في
 الصورة الاولى فعل واحد مستقل مغاير لآخر بخلاف الصورة الثانية فان التاقتصر فعل مستقل على التقديرين نظر الى انفصال البعض عن البعض بالثالث
 فياخره فانه يظفر بذلك وانفاد الفرق بين الوجهين هذا وقد ظهر مما ذكرنا ضعف الوجه الاول وكذا الوجه الثاني في التحقيق في المقام هو الوجه الثالث فان
 بمقتضى الامر نفس الفعل المذكور بين الوجهين وقصد الاثنان بالاكثراً لا يقضي تعين الاثنان بل يجوز العدل عنه ولو بعد الاثنان بمقدار الاقل بل ولو لم يعد
 عنده ابعداً الاثنان بالاقول قصد في الاثنان بالواجب فلا مانع من الاقتضاء عليه نعم اذا قصد الاثنان بالاقول وان في اوجه القول فيسقط الواجب عن جواز
 الاثنان بالزائد على وجهه مشرعية وليس تلك من جهة تعين الاقل بالثبته بل لصدق الامثال مع الاثباتية كل فحصل به اداء الواجب من غير ان يكون مراعى الاثباتية

في الوجوه
 من متعدي
 في الوجوه
 في الوجوه

والله
القائم بوضع
الطبع على
اللاشعير

الوجهين

بجمل خصوص المرة من جهة ما يستلزم من الوجهين كونهما في نفس الوقت فافقنا ما يقيد حصول المطالب بها لانها مطلوبة بمخصوصها ووفق بين بين القولين
قوله وبقيت الفرق بين هذا للفرق والتفرع الاول في من حيث انما على ما هو الشأن في اختلاف التفرع وبينها مع ذلك اختلاف في بناء عدم دلالة
المصدر على حصول المرة والتكرار حيث انه لا يخرج عليه الاول في وجهه عن الطبيعة كانه مان والمكان وقد اخرج عليه هذا بكونه من الامر من حيث يتحقق
تقدير بكل من القيد والعام لادله لا يخرج على الخاص قوله ومن المعلوم ان الموصوفة لا يتغيران لتقابل المذكرات ما هو بين ثبوته المعينة بشرط لا والتكرار
دون الوحدة المحفوظة لا بشرط شي لمحصلها في ضمن التكرار ايضا ففان ما يترجم من البتة المذكرات ان يكون مفادا لا مقابلا للتقدير بالقيد من المذكرات وكما
ان الطبيعة المطلقة لا بل للتقدير بالقيد من المذكرات فكذلك الطبيعة الماخوذة بملاحظة الوحدة المخرجة المحفوظة لا بشرط شي لوضوح ان لا بشرط شي
الشيء في ذاته لا يخرج ما ذكره كون الوحدة المخرجة من مخرجة في الفعل بمعنى المصدر ثم لا يمكن ان يكون التقدير بالمصدر بالصفات المتقابلة لا يقيد كونه
حقيقة في الامر قد يكون التقدير من جهة على التوجه فصحة التقدير بالقيد من دليل على جواز اعادة الاتم وصحة المخرجة عليه هو اعلم من الحقيقة فقد يكون حقيقة
في خصوص المصنف باحد القيدين ومع ذلك يصح تقديره بالآخر من باب الجواز ويمكن دفعه بان امره المصنف بذلك ان حقيقة الفعل في الوصف على اختلافها مع
قطع النظر عن ملازمة شي اخر معها كانت قابلة للتقدير بالوصفين فذلك لبل على كونها اتم من الامر ان لو كانت مختصة باحد هاتين لم يكن بدتها قابلة للتقدير
بالآخر وانما التقيد مع ملازمة شي اخر معها كان قبل ذلك هو خلاف المخرجة فيمكن الاحتجاج على ذلك ايضا بان الافعال مشتقة من المصنفات الخاضعة للتقيد فانها من
عوارض الاستعمال وما يؤخذ منها الافعال ليست جارية في الاستعمال حتى يلحقها التقيد وقد تقررت ان المصادر الخاضعة للتقيد من موضوع الطبيعة من حيث
هي فانها من اسامي الاجناس على انه قد يحكى السكاي في المضاجح انه لا نزاع في وضع غير التقيد من المصادر الطبيعية من حيث هي في ما وقع فيه النزاع من اسامي
الاجناس في وضع الطبيعة المطلقة الماخوذة بشرط الوحدة انما هو في غير التقيد من المصادر الطبيعية من حيث هي في ما وقع فيه النزاع من اسامي
التقدير كونها من موضوع الطبيعة المطلقة بالوحدة حكم هنا بان المطالب بالصفة انما هي الحقيقة من حيث هي قوله طلب من ما لا يدور في ذهن المبرم
الشامل للوحد والكثر من امان لا يتبادر من المصدر المطلق الطبيعة دون الفرق المنشرجة مخرجة قوله وما يراه كان هذا المورد عقل عن
الخصم المتبادر من الحقيقة في طلب الجواز المادة حسب الحد في الاحتجاج فيه عليه في الجواب وانما عقل عن قاعدة التبادر في امثاله امر اخر مع ذلك الوضع التوجه
ان مقتضى التبادر وضعها المطلب الطبيعة في الجملة ويكون مثبتا لم يتبادر من اجزاء المعوق فوجوده لا ناعيا لما لا يتبادر منها وضعه ايضا كما تقرر في الجواب
قوله انما قد يتبادر من المطلب المطلب الطبيعة في الجملة التبادر في ذلك لا يتبادر في ذلك لا للمادة على الوحدة فالقيد المسلم من مدلول الحقيقة هو طلب
اجزاء المادة ودعوى وضعها الماهية على ذلك مخالفة للاصل مد فوعى به وجه بقدر الاحتجاج من دون حاجة الى التمسك في التبادر في اثبات وضعه
المطلب الجواز الماهية او الانضمام في ذلك على ما تقرر المصنف وقد تمسك بعض الافاضل في المقام وهو يمكن من الوهم ان لا يصرح للاصل في نحو هذه المقامات
لوضوح ان الامور التي قبلها انما يتبين من توقيتها لوضعها في اللغة بين كونه منها او مركبا لم يمكن الحكم بالاول من جهة الاصل هو واضح هذا في الاحتجاج
بوضع الماهية بوجوه اخر منها انما قد استعمل تارة في المرة واخرى في التكرار والاصل فيها استعمال الامرين ان يكون حقيقة في القيد المشترك بينهما مما لا يشك
والجواز بهر عليه انما قد استعمل في القيد المشترك بلزم الجواز ايضا لكونه مجازا عند استعماله في خصوص كل من القسمين ضعفا كما ان غير مرة سببا
صادرا عنه عند الاحتجاج القائل بكون الامر حقيقة في المطلب نظير ما ذكره في ان التمسك بالاصل في امثال هذا المقام لا لا اعتبارا عليه منها انما يصح تقدير
الامر تارة في المرة واخرى بالتكرار من دون تناقض لا تكرار فيكون ذلك منها او مركبا لا باعتبار التزم في المقام غاية الامر في يوم التبادر وهو
غير من جهة الاستعمال وكذا التاكيد في الامانغ ضده في التوجه جاز في التاكيد واع وفتن جواز الامرين بما لا كلام فيه وانما المقصود كلاما اخر في الاصل
فلا باعتبار على الامر ان به من غير دليل مع امكان القول بما لا يلزم منه شي من الامرين وفيه ما ذكره لا يفي باثبات لوضع فانه من الامور التي قبلها في وجهه
لا يحصل التوقيت ما يقوم مقامه لاثبات لوضع ويمكن دفعه بان المقصود انما في مدلول الامر حال العلاقة قابلا لاجتماع الامرين للتقدير بكل من الامرين
دون لزوم تناقض في الظاهر حتى يلزم بسببه خروج عن ظاهر اللغة ولا تكرار حتى يلزم من جهة حصول التاكيد بل المعنى انما من الطبيعة قابلا في نفسه
لكل من الامرين في تقدير ذلك كون معناه هو الامر الجامع بين الامرين وهر عليه ان غاية ما ثبت بذلك عدم وضعه خصوص المرة المحفوظة بشرط لا على الجواز
المقتضى ولا التكرار وانما وضعه للمرة لا بشرط شي فاما لا ينفصله لدليل المذكرات كونهما ايضا قد جامع بين المرة المحفوظة على الوجه المتقدم والتكرار الا ان
انما اخذ في الاحتجاج بتقدير المرة الماخوذة على الوجه المذكور ولكن القول بعدم حصول التاكيد في محل منع ومع العوض عن ذلك فلو تم ما ذكره فاما في القول
بوضع خصوص المرة والتكرار دون القول بالاشتراك اللغوي فلا ينفصل من جهة على المطالب منها حسن الاستفهام عن اعادة المرة والتكرار وهو دليل
على كونه لا اتم وضعه طار الاستفهام انما يحسن مع قيام الاعتدال وهو حاصل على القول بوضع الامر وعجزه على ان حسن الاستفهام ليس عن التكرار و
المرة المحفوظة لا بشرط فلا يفي ذلك باثبات المقصود منها ان لو كان للتكرار مكان استعماله للمرة فلا يفي ذلك العكس لا تنفاد العلاقة بينهما وهو ضعف هذا
لوضوح كون المطلب المطلق جامعا بين الامرين ففان الامر سابقا لوجوه التكرار من استعماله واستعمال الامر في المطلق واردة الخصص الاخرى من الطبيعة
والاجزاء في فهمي الى ملازمة علاقة التفاضل مع ضعف تلك العلاقة لا يصرح لها في المقام على ان ذلك على فرض صحة لا يجري في التمسك في المرة المحفوظة لا بشرط شي
لكونها اتم من القيد من المخرجة ولا يقتضي ذلك بطلان القول بالاشتراك ومنها انه يرضى هذه اللغة انه لا فارق بين اصله وفعله الا ان الاول انشاء و
الثاني خبر من البين صدق الثاني مع كل من الوحدة والتكرار فيكون الاول ايضا كذا والاثبت هناك من جهة بينهما وضعه ايضا لعدم ثبوت الفعل المذكور
وعلى فرض صحة فلا يفي في القول بوضع المرة لا بشرط شي على انه قد يناقش في وضع المضاجح الاتم مع ما اشهر من دلالة على التجدد والحدوث ومنها ما ذكره
انما في له سلة في وجه الامانغ عند ما ذكره في الامانغ هذا ولو قلنا في وجهه فافقنا ان اعادة تقيد بقوله نعم لو كان للتكرار في المضاجح

في تقديره
الحجج

بقية
حج القول
بالتكرار

حج القائل
بالتكرار

الى المتابعة بشيعة وفيه بعد ضعفه في لا ينفرد حج القائل بوضع طلبه ان قد يكون المزمع ولو دفع ذلك ليحال سلفه وهو من اهل البيت فانه يستل
بحسن الاستفهام وقد عرفت ما فيه قوله لما ذكر الصوم والصلوة بان زاد بذلك ثم لو كان ذلك لما فهموا التكرار من الامر بالصوم والصلوة وقد فهموا مقصدا
فذلك على كون حقيقة فيه وجوابه لا في شيا من ذلك قوله ان جعل التكرار بهر يداهم لو فهموا التكرار من نفس الامر فانه كون حقيقة فيه وان استندوا فيه
الامر في المنفعة وشواهد الحال فلا وجه في الاحتجاج بمبني على الوجه الاول فلا بد من اثباته حتى يتم الاحتجاج ومجتمه الاحتمال لا يكفي في صحة الاستدلال سيما مع وجود
الدليل على التكرار من اجماع الامة والاحاديث الواردة لا يوافق الاصل عدم ضم القرائن وعدم استثناء الفهم اليها من ابيتن عدم جواز اثبات الامور التوقفية بمثل ذلك
بل نقول ان الاصل عدم حصول الفهم من نفس اللفظ وعدم وضع اللفظ لذلك قوله وهو المثل وان قلنا بجواز الاحتكام وذلك لان احكام الشرع مثبتة على
الحكم والمصالح فلهذا سببا وجها للحكمة والعلة في الحكم بثبوت الحكم في سائر موارد وما الاوضاع للفظية فلا يرتفع بالحكم والمصالح غايه الامر ان لا
منها بعض المناسبات القاضية باختيار بعض اللفاظ للوضع لمصدا دون اخر ومن ابيتن ان مثل ذلك لا يعتبر فيه الاطرا حتى يمكن القول بثبوت الوضع في موارد ذلك
المناسبة فلذا لا يمكن تحصيل الظن بالوضع من مجرد القياس بحسب الغالب لو امكن حصول الظن منه في مباحث الاوضاع لم يبعد القول بحجته في المقام
نقطة من جهة الظن في مباحث اللفاظ الا انه نادر جدا فلذا منع من حجته في مباحث الاوضاع من قال بحجته القياس في الاحكام قوله فان لم ينفذ لفظا
الحقيقة لا يخفى ان هذا الفارق لوقف الفهم فاما بغيره عدم وضع الشيء للتكرار للزوم للقول في كتاب الوضع لعدم الحاجة الى وضعه للتكرار
للاكتفاء في فادته بغير وضعه لطلب الترتيب فلو كان الواضع مع ذلك لم يبعد الوضع له وضعه لخصوص التكرار كان ملائمة ذلك في وضع الامر مع
استفادته من اللفظ اولى فلا يمتنع جعل ذلك فادته في المقام والظن ان مقصدا لمصدا بذلك تسليم دلالة الشيء على التكرار من جهة الوضع في الجملة نظر الى
لما يستلزمه من جهة ما عرفت ان تسليم وضعه لخصوص التكرار ولا يجري ما ذكر في الامر فيكون ذلك هو الفارق بين الامر والشيء حيث يدل الشيء عليه دون
قوله وايضا التكرار في الامر مانع من فعل غيره الامور بمرور عليه بان من قال بالتكرار بما يقول يكون للتكرار الممكن عقلا وشرعا فلا يكون للتكرار على نحو
من فعل غيره مما يجب عليه فعله ويمكن فرضه بان مقصوده بذلك ان التكرار الذي وضعه الشيء هو التكرار وهو مجتمع ويجمع كل فعل ولا يمكن اعتبار
في الامر فلا يمكن قياس الامر عليه ملاحظة التكرار على وجهه حسب ما ذكره توقف على قيام دليل اخر عليه غير القياس على الشيء مع الغرض عن ذلك فيمكن ان يقي
ان مراده ابداء الفرق بين رادة الدوام من الشيء فانه مما لا يخرج من صلا نظر الى انه يجمع كل فعل من الوجبات والمباحات وغيرها بخلاف الامر فانه وان ارد
به التكرار على نحو يمكن اجتماعه مع سائر الوجبات لانه لما لم يجمع مع غيره من سائر الاضال كان فيه من الحجج ما لا يليق بحال الامر ولا يحتاجون الى التفسير
عنه الا نادر اقل موضع اللفظ بازانة والفهم المذكور كاف في نظر الحكم وقد جاب عنه بقوله بان الشيء يضاد الامر وينافقه فلا وجه لقياسه من احدا الضدين الى
الاخر ولو سلم صحة القياس في بفضه ذلك ان يقال الامر يفضي الى الشيء فانه كان مفضيا الى الشيء الدوام فينبغي فيه الامر عدم قوله بعد تسليم كون الامر الشيء
فيما عرفت اه ان اردت ان المنع من كون الامر بالشيء نهيا عن ضده او لا بعد تسليمه ودر عليه بما ذكره وقوله وان خصه بصفة عطف على التسليم وترجم به بين
الوجهين من جهة عدم جريان المنع المذكور على التفسير الثاني قوله منع كون الشيء الذي في ضمن الامر للدوام لا يخفى ان تسليم هذا المستدل في صفة الشيء
موضوعة للدوام وليس على القول باقتضا الامر بالشيء الشيء عن ضده حصول بصفة الشيء في ضمن الامر حق بوقيد لانها على الدوام والافتقار اليها من
حصول معنى الشيء هو مطلب ترك الضد على نحو الطلب المتعلق بالفعل فان كان الطلب محاصلا في الامر للدوام كان الشيء عن ضده كذا والافلا في الجملة
الا ان يقال ان قضية القول بكون الامر بالشيء مفضيا للشيء عن ضده ان مقتضى الامر حصول ما يفضي لفظ الشيء المتعلق بضده فيكون دلالته على
ترك الضد على سبيل الدوام لا على سبيل الدوام على حسب ما يجب كما شاع عن كون طلب الفعل بضمه كان فاما سلم هذا الافتضا لم يمتنع في الجواب عن منع هذا الافتضا
فان غاية ما يسلم من ذلك ان الشيء الذي في ضمن الامر على نحو الطلب محاصلا في الامر حسب ما ذكرنا فان قلت ببقية الشيء الذي في ضمن الامر فما الاكراه في قوله
انه اذا تعلق الامر بالفعل دائما غضي يكون الشيء عنه كذا وان كان مرة كان الشيء عنه كذا لم يكن يقول ان قضية ذلك كون الامر المتعلق بصفة الفعل فيها يتناول
الشيء بصفة بصفة ضده وقضية الشيء المتعلق بالطبيعة هو الدوام والاستمرار لعدم تحقق الترتيب الا به فقلت لما كان قضية الامر المتعلق بالطبيعة هو الدوام
بذلك الطبيعة في الجملة ولو في ضمن المرة كان قضية الشيء الذي في ضمن الامر هو طلب ترك ضده كان فاما القول الدوام للامر لم يمتنع في الجواب عن منع هذا
مرة فكل ترك طبيعة الفعل دائما لا نقول به في الشيء الصريح نظر الى قصا الاطلاق والزموم للقول في غالب الاستعلاء لغيرها الضرورة على حصول الترتيب في
الجملة ولا يجري شئ منهما في الشيء المتابع للامر كما لا يخفى هذا وقد كرر القائل بالتكرار حججه وهو انه قد جاز على نحو المدكورة منها انه يتبادر من الدوام الامر في
انك لو قلت انك اياك ولحسن الى صدقك في تحذير من عدم فهم منه عا في الدوام وهو مادة الحقيقة وضعفة فان الدوام فيها انما يتحقق من القاء
ومنها انه لو لم يكن للتكرار لكان الايمان في الزمان الثاني متوقفا على قيام الدليل عليه لكان قصا الاداء ووهذه سببا الاجرة ومنها انه لا دلالة في الامر على
خصوص الوقت فاما ان لا يجب شئ من الاوقات ويجب الجميع او يجب البعض وان البعض لا سبيل الى الاول والآخر يجب الفعل لا الى الاخير بل ان الترتيب
بلا مرجح فغلب الثاني وهو المظهر وجوابه فاننا نقول بوجوبه في جميع تلك الاوقات بحيث لو ان في شئ جزء منها كان واجبا ولا يلزم من ذلك وجوبه في الجميع
على سبيل التكرار ومنها انه لو لم يكن للتكرار لما صح نسخ واستثناء بعض الاوقات من عموم وجوب جواز الامرين واجبة بان ورود الشئ والاستثناء اقرت على
التعقيب ولا يمتنع احد الا وان يقال ان شمول الوجوه للزمان غير التكرار كما عرفت في الجواب لسابق ومنها قوله ان الامر كشيء فانما هو ما استطعم فانه يعبد
التكرار مرة استطاعة وبدفع بعد الغرض عن سنده انه على من لا يمتنع فاما ما يمتنع كون الامر بهر يداهم التكرار من جهة القرينة المذكورة وان ذلك من دلالة
عليه بحسب اللغة كما هو المفسر ومع الغرض عن دلالة الواجب على اعادة التكرار غير ظاهرة قد يكون ما موصولة او موصوفة فلهذا بان ان الامر كشيء فانما هو
من افاده الفهم الذي في شئ موصوفه فلا يلزم منكم ما لا تشبهونه ولا تقدر دون علمه ان ذلك من دلالة التكرار وقد مر الكلام في بيان الوجهين في ذلك

القائل

القائل يكون الامر بالتدب قوله ولو كان التكرار لمعاد مثلاً لا يخفى ان القائل يكون التكرار ان جعل الجميع تكليفاً واحداً كما هو احد الوجهين فيتم ما ذكره
 واما ان جعله تكليفاً شقي على حساب التكرار فيحصل فيه فساد كرم كحصول الامتناع على القول به وبغيره فبذلك القائل بالتكرار وان كان يحصل الامتناع
 في الالة لا يقول بغيره من التكليف فاداء التكليف في مضمون المستدل من حصول الامتناع مثلاً بآء ما هو الواجب عليه لخاصة بقوله التكليف هو لا
 يتم ذلك على القول بالتكرار مع ما في جوابه ان لا بد من ذلك عند مثلاً بآء ما هو الواجب عليه لخاصة بقوله التكليف هو لا
 يتم ذلك على القول بالتكرار ولا يثبت به الوضع للمرة لا مكان الوضع للامر اعني مطلوب طلب الطبيعة فيتحقق الامتناع بالمرة من جهة حصولها به كما سبقت اليه
 المصنف قوله ولا ريب في شهادة العرف بان لا يوافق الا لا يخفى ان الحاجة في دفع الاحتجاج الى هذه القضية لا تدفعه بحجة فيجاء بالاحتجاج الى كونها حجة
 واما ذكر المصنف لتكميل الامر وببيان كون الامتناع بحصول الطبيعة دون خصوص المرة فيكون شاهداً على مقصوده وقد عرفت تفصيل الكلام فيما بين
 من التقصير والامر فلا حاجة الى اعادته وقد عرفت ان مقصوده بذلك صدق الامتناع بالفعل الاول مع الاتيان به ثانياً وثالثاً ولو كان للمرة لم يحصل الامتناع
 به لا تفسد صدق المرة مع التكرار وهذا الوجه بعيد عن كلامه في عبارته صريح في كون الثاني والثالث بضم محققا للامتناع الا ان ماد كرم واضح لا يحال
 لا تكاد غير ان لا يتم الاعلى اعلى المرة بشرطه على الوجه الاول وهو ضعف الوجه في المرة واما على سائر الوجوه فيها فلا يتم ذلك صلا وقد يمتنع القول
 بالمرة اي بوجوه اخرى موهنة منها ان مكرراً المشتق من المضاع واسم لفاعل المفعول وعندها ولا دلالة في شيء منها على الدوام والتكرار فكذلك الامر وفيه
 ان لا يرد بذلك قياس الامر على غيره من المشتقات فوهنا واضح وان اردت بالاستثناء اليه ثم ان قضى ما يهين عدم الدلالة على التكرار واما اعادة المرة فلا يدل
 الى الاستمرار فافان في مثل المقام غير محقق حتى يستثنى اليه ثم ان قضى ما يهين عدم الدلالة على التكرار واما اعادة المرة فلا يمكن القول بدلالة على
 نفي المرة اي فانه لا يدل سائر المشتقات على التكرار فلا دلالة فيها على المرة اي بضم واما ما يهين مطلوب الطبيعة فينبغي ان يكون الامر بضم كك فهو في حقيقة
 من شواهد القول بالطبيعة ومنها ان صبغة الامر انشاء كسائر الانشاءات والابقاعات وكما ان الحاصل من قولك بعثت لبرت هو طلاق ليس لا بيع واطلاق
 واجارة واحد وطلاق واحد فكذلك الحاصل من قولك ضمن لسرا الا طلب ضمن واحد ضعيف في الخلط في الاحتجاج بين المنشآت بالانشاء والامر بتعلق للا
 فان بيع واجارة والطلاق هي الامور المنشآت بالانشاءات المذكورة وهو امر واحد كذا المنشآت بقوله ضرب طلب ضمن وليس الا طلب احد امنا الكلام
 في الظاهر متعلق بالطلب لم يرض ولا يربطه باتحاد الامر الحاصل بالانشاءات المنشآت في المقام كون المنشآت في الانشاءات المذكورة هو فضل المبدأ فيكون
 المنشآت في الامر بضم ذلك فلا حظ الوحدة فيه وليس كذلك لو صرح كون المنشآت هنا انفس الطلب والطلب وان لم يد واما توضع القول في ذلك فانه ومنها انه لو لم
 الرشد وكلمة بطلاق زوجته لم يكن له ان يطلقها الا مرة واحدة وبلا خلاف بين لفظها ولو كان التكرار مجازاً في زيادة عليها ويدفعان غايته ما يلزم من ذلك
 القول بالتكرار دون القول بالطبيعة واما ان يجرى في اعادة المرة من جهة انها المتبقية في المقام وما زاد عليه غير معلوم فلا يجوز ان لا يقدم عليه من دون دلالته على
 عليه بانه تامل بظهور من ملاحظة ما قد متنا في بيان اعادة الاقوال ومنها انه لو كان التكرار لكان قولك صدم مراراً القوا خالفاً لغير الفائدة وكان قولك صدم مراراً
 متناقضاً ووهنا قد انزلت ما ذكره لا يثبت بذلك وضع الامر للمرة غايته الامران لا يكون موضوعاً للتكرار فيوافق القول بوضع الطلب للطبيعة ومنها انه
 لو كان التكرار لا سئل ان يكون الامر بكل عبادتنا نسخاً لما قلناه ان كانت مضادة للاول نظر الى ان الثاني يقتضي سبعة اوقات كالاول وبذلك
 بعد معرفته من عدم دفعه القول بالطبيعة ان القائل بالتكرار لا يقول به الا على حسب المكان العقلي الشرعي وانه ادى في وجود واجب خرافة ما يكرران على
 وجه لا يلزم احدها الا من جهة انها التكرار لكان الامر بعبادتنا بين مختلفين لا يمكن الجمع بينهما اما تكليفاً بما لا يطابق ويكرر اي يكرر كل منهما متناقضاً لا يمكن
 ووهنا في ما عرفت فلا حاجة الى اعادته بتبني اختلاف الفقهاء بعد اعادة الامر للتكرار في الامر المعلى على شرطه وهو ضعف قول يهين تكرره بتكرار الشرط والصفة
 او لا على قول احدها القول باعادة ذلك مع حكمي القول بعرض جماعة ثانياً بعد اعادة التكرار في الامر المعلى على شرطه وهو ضعف قول يهين تكرره بتكرار الشرط والصفة
 لا طلاقة القول ولا ينبغي ان يفتى بالتكرار الا في نصوص في انشاء الكلام في الالة بان الشرط قد يصير مع كونه شرطاً لعلته فتكرره من حيث انه كان علة لا من حيث انه كان
 شرطاً ويعزى الى الامدى مع حكايته لا اتفاق والاجماع على اعادة التكرار في العلة انه قال في الاصوليون من منحنية فالوان الامر بالطلاق يهين للمرة ولا يدل على
 التكرار واذ علق بالعلته بيجب تكرار الفعل بتكرار العلة بل لو وجب تكرره كان مستفاداً من دليل اخر والعصم مع حكايته لا اتفاق فيها اي بضم وكر احتجاج المنكرين
 للتكرار في العلة فظهر بذلك ان هناك جماعة يتكررون اعادة التكرار في المعلق على العلة اي بضم ثالثها التفصيل بين العلة وغيرها فنهين التكرار في الاول
 جهة العلة دون غيرها وحكي القول بمن جماعة من العامة والخاصة منهم الشيخ والتبلي والفاضلان وغير المحققين وشيخنا البهائي والامدى و
 الحاجي الرازي البهائي وغيرهم بعضهم الى المحققين النزاع في المقام اما في وضع الصفة حتى يوافق بحصول وضع خاص لها عند تعليقها على الشرط والصفة
 او من جهة استفادة ذلك من التعليل ما لفتضا وضعها التركيبي بذلك ولكون التعليل ظاهراً في من جهة اعادة الاناثة بين الشرط والجماع والافتران بينهما
 المتنازع عندنا هو القول بالتفصيل في توضيح المقام ان يوافق ان كان الشرط مثلاً على اداة العوم كقولك كلما جئتك زيد فاكبره فلا شك ان اعادة التكرار
 قال بعض الافاضلة انما لا يخلف فيها شأن وهو واضح نعم من تكرر وضع لفظه للعوم بما يتكرر ذلك هذا اذا كان عموماً استغراقياً واما لو كان بديها كما في قوله
 اني قد جئتك فاكبره لم يكن محال فيه على ماد كرم كان دلالة على التكرار محل نظر ومنه من كان في قولك من جئتك زيد فاكبره ويظهر من بعض سائر النصوص
 دلالة على التكرار لو وقع موقعه ان وهي لا تقتضي لكونه ظرفاً لا يفتضون التكرار في الاستفهام فلا يقتضي في الشرط وعن بعض النسخة ان ان زيد عليه ما كان التكرار
 نحو من ما جئتك فاكبره وادع عليه ان ما اتى به لا يهين غير التوكيد ووجه ملاحظة العرف فان المنشآت منصرفاً هو العوم بل كذا مع الخلو من ما اتى به
 هو مع ما ظهر في ذلك جذا وان خلا من اداة العوم كان المعلق عليه علة في ثبوت الحكم اعادة تكرره بتكرره هاد هو المنشآت منصرفاً وكون لعلل المشتبة
 معقولة لا يمنع من ان المنع في الم عرف وفيهم التكرار اما من جهة السببية حيث ان تكرراً سبباً في تكرار السبب من جهة التعليل والسببية مساو كالتأثير

هاتين المعلقين على التكرار
 او الصفة في التكرار
 التكرار في الصفة

هو الاظهر

تمت بحمد الله والوفاء
الى مولانا علي رضا
والسلامة على من
اتبعه في هذا العمل
في شهر ربيع الثاني
سنة ١٢٩٤ هـ

اول الكلام في
تحقيق الكلام

فَمَا بَرِيءٌ بِالْفَوِّ

الفصل الثاني

والفورية العرفية المختلفة بحسب اختلاف الافعال كطلب الماء وشراء اللحم والذهاب الى القرية القريبة او البعد البعيدة على اختلافها في البعد فتجوز الاسئلة
والامور بما لا يصل الى حد التهاون وعدم الاكثار بالامر الظاهر ان احدا لا يقول بجواز التاخير في الحد المذكور ان فادان اجزئت لك وذلك بما اوردته
بدلالة الصفة بل المنع من التهاون واما الشترع وعدم الاكثار بالدين وهو ما خارج عن مقتضى الامر حتى لا يواجر اليه لم يسقط منه التكليف على الغرض
المذكور وان قلنا بسقوط التكليف بقولنا لغور فليس ما ذكره من بدل للغور بما هو بين الحد التاخير في الشراي من الخارج لا بمقتضى الصفة ولا اشعاعا في
الصفة بل ذلك صلاحا لجعل بيان الحد الفوقا يظهر من بعض الامور ليس على ما ينبغي فكيف كان فالقول بالغور يدخل في احوال عديدة فان منهم من شترع
بالدلالة الامكان وفسره بعضهم بالوصول الى حد التهاون واطلق بعضهم بمقتضى
كلا من الوجوه الاربعة وربما جعل على الفورية العرفية باحد التفسيرين المذكورين ثم انما القائل بالفورية تعينه عن الفاضل للتجيز بينه وبين العرف
الفعل في ثاني الحال ثم انما الظاهر من بعضهم كما يظهر عن بعض الدلالة لا بد لانه لا يوضع وذهب بعضهم الى دلالته عليه من جهة انصاف الظاهر اليه و
مدلوله بحسب الوضع وهو مطلق الطبيعة وذهب بعضهم اليه من جهة قيام الفرائض العامة عليه هل يكون لغور وحيا او لا فاذ اخرج وعصى سقط الفوق
وبقي وجوب الفعل على الخلافة من غير لزوم التجيز فلا يصح في التاخير في الزمان لثالث ما بعده وانه يجب التجيز ايضا في بعض النواحي في التاخير في الثالث و
الرابع وهكذا قولنا محكيان وهناك قول ثالث وهو سقوط الفعل بالتاخير في الاول كما يستظهر من المصنف فلهذا اقول تسعة في القول بالفوق ولكن
يقوم الاحتمال فيه بما يرد على ذلك كثيرا كما يظهر من ملاحظة الاحتمالات بعضها مع بعض ثانيا في القول بدلالته على الشراي في طلب جماعة من العامة وكذا
القول بغير الجبايين والشاغرة والقضايا بغير جماعة من الاشاعرة وفي التحسين لصري والمرد بالشرعي هو ما يقابل القول بالفوق على احد الوجوه الاربعة
المقدمة دون الوجه الخامس المعروف وقد عرفت ان ذلك لم يكن تحديدا لمقاد الفوق يتحتم يقابله الشراي ثم ان المقصود بجواز الشراي بان يكون مفاد
الصفة جواز التاخير ون وجوبه نعم بما يحكي هناك قول بوجوب الشراي حكاه شارح الزبدة عن بعض شراح النهاج قول الجبايين وبعض الاشاعرة لكن
المعروف عن الجبايين القول بجواز الشراي وهو المحكي ايضا عن الشاغرة فالقول المذكور مع هذه حيث لا يظن ان عقلا يذهب اليه عن ثبوت الدلالة
احد من اصل الاصول نعم بما يقرب وجود القائل برفع الاستيعاب المذكور معارضا لجماعة منهم الامام والامدث العلامة ردة في غلاة الواقفة من توقيتهم
في الحكم بالامثال مع المبادر ايضا بخوان ان يكون غرض الامر هو التاخير فاذ اجاز التوقف المذكور فلا يستعاض به في وجوبه بل في ما ذكره
وجود القائل بدار لو انفق في الكلمة من الكل على الحكم بالامثال مع التجيز لم يحتمل لوجه المذكور حتى يصح التوقف فيه لكن نص في الاحكام والنهاية بالاشارة
المذكورة في النهاج السلف فكيف كان فلو ثبت القول المذكور فهو مقطوع الفساد كون اداء الامور به على وجه الفوق فاضبا اداء الواجب مما يشهد
به الضرر بعد الرجوع الى العرف فهذا القول على فرض ثبوت القول المذكور يدخل في قولين يقوم فيه وجوه عديدة حسب اشارتنا ثم ان مقتضى القائل
بجواز الشراي ان الصيغة بنفسها دالة على جواز التاخير حسب ما نضر عليه غير واحد منهم وبمقتضى القائل بين الاقوال والافعال القول بدلالته على جميع او
الصفة كما سيجي في الاشارة اليه فينبغي للحدود الشراي ايضا من جهة الاطلاق وبصفة الاصل ولو كان مراد القائل بجواز الشراي ما يرد ذلك لا يجد القول بانها
الصفة لغرض مطلق الطبيعة من غير دلالته في الصيغة على الفوق ولا الشراي فاذا انزل به على اي من الوجهين كان مثالا من غير فرق وهذا هو الذي اخذاره
الحق في العلامة والاستدلال به في تطبيق علم المناظرين كالشاهدين والمصنف وشيخ البهائي وتلميذه الجواد وغيرهم واخذار جماعة من محققي العامة
كالرازي والامدث والحاجي العسدي قد ذهب بعض القائلين به الى حمل الامر الشريعي على القول لقيام الفرائض العامة عليه الشترع وبعضهم الى
الاطلاق لطلب اليه من غير وضعه وقد اشارنا اليه في القائلين بالفوق رابعها القول بالتوقف فلا يردى هو للفوق لا دله عليه جماعة من العامة وعلم في
النهاية الى استدلاله في الذريعة في عندهم فربما ان احدهما من قطع بحصول الامتثال بالمبادر وبتوقف جواز التاخير فخرج عن عهد التكليف
وهو الذي اخذاره امام الحرمين حاكما عن المقصدين في الوقوف بينهما من يتوقف في حصول الامتثال بالمبادر ايضا وهم الغلاة في الوقوف خامسها القول
بالاشتراك للفظي بين الفوق والشراي وعرفي المصنف وغيره الى الشترع احتجاجا في الذريعة باستعمال الفوق والشراي في ظهور الاستعمال في الحقيقة يشترط
ان كلامه في تحرير المذهب صريح في اختياره القول بالطبيعة ويمكن حمل احتجاجه بما ذكره على ان طلب ترك الطبيعة على سبيل الفوق والشراي بخوان
من القائل على القول بوضع مطلق الطلب يكون كل من الاطلاق حقيقة فوافيق اصالة الحقيقة بخلاف ما لو قيل بوضع مخصوص احدها فالمقتصد ان يبا
اصالة الحقيقة في كل من الاطلاق حسب ما ذكرنا لانه اذا استعمل في خصوص كل من الامرين فان ذلك غير معلوم ولا مفهوم من كلامه فلا يكون ما ذهب اليه
فوقا خاصا الا انه ذهب الى حمل الامر الشترع على الفوق كتحمله على الوجوب نص عليه في بحث كالدلالة الامر على الوجوب وعنده وظاهره من حقيقة شرعا في خصوص
يكون ان من ذهب الى انه يندرج ان في جملة احوال القائلين بالفوق حسب ما ذكرنا في بعض احوال في المسئلة في عشرة قول وبملاحظة الوجوه الحجة
فيها يحمل الزيادة على ذلك بكثير يعني الكلام في الثمرة بين الاقوال المذكورة فنقول ان الثمرة بين القول بالفوق والشراي ظاهرة وكذا بينه وبين القول بالطبيعة
وبينه وبين القول بالتوقف على الوجه الاول ان قلنا يكون كل من الفوق والطبيعة مطلوبا باستقلال لا يسقط طلب الطبيعة بسقوطه والا فلا يبعد القول بلزوم
الفوق على القول المذكور وتحصيل اليقين الفراغ بعد اليقين بالاستشغال بمقتضى احتمال وجوب لغورح بالاصل الا انه خلاف التحقيق بعد اجمال اللفظ
والثبات في المكلف به وعلى الوجه الثاني فالظن وجوب الاثبات به على الوجهين تحصيل اليقين بالفراغ بعد اليقين بالاستشغال هذا اذا امكن تكرار الفعل
والا فخير بين الوجهين بما قررنا يظهر الفرق بينهما وبين القول بالاشتراك للفظي ايضا ان ثبت القول به واما الثمرة بين القول بجواز الشراي والقول بالصفة
فقد بقرنا انما اخرج الفعل عن اول الامرته وما من حجة او لم يتمكن من الاثبات به بعد فعل القول بالشراي لا عقاب لترتب الشترع على ان الامر وعلى القول
بالطبيعة يستحق العقوبة لغو فيه لما مر بعد وان كان ذلك من جهة ظنة لاداء في الاخر فان ذلك مما يثبت مع اداء الواجب ما مع عدمه فهو تارك لطلبه

فیضانِ اربع

مذلل

وهذا الحدث والمفاعل الخاص وبملاحظة الاعيان الاول يصح لثان تقول ان ذلك المتكلم اسند القسب الى يد بملاحظة الثاني يصح ان يترك القسبة
الواقعة والربط الواقع بين ذلك الحدث وذيده والمجته الثانية منطوقا كون النسبة خبرية فان ما يحكيه من النسبة اما ان يكون مطابقا لما هو الواقع او لا
فيكون صدقا او كذبا وما من المجته الاولى فيضرب بل للصدق والكذب فبقا النسبة الخبرية هي النسبة الواقعة من المتكلم من حيث كونه حكاية عن امر واقع
والنسبة الانشائية هي النسبة الواقعة منه من حيث كونه واقعا صادرا منه لا حكاية فيها عن امر واقع فبقا تطابقه ولا تطابقه حسب فضل القول في محله
وكلنا النسبتين معنى في صادر عن المتكلم الا ان في الاول حكاية عن الواقع بخلاف الثاني والاولى المحوطة في الفعل معنى حرة وهو ظرف لذلك النسبة
الاخبار يكون طرفا لها من المجته الثانية هي التي يختلف حال فيها بالمضي والحال والاستقبال واما المجته الاولى فلا تكون الا في الحال ولا حكاية في شيئا
فيها واما في الانشاء اذا اخذ منه الزمان فاما يؤخذ من حيث صدر هاهنا المتكلم اذ ليس فيها حكاية اخرى فلذا لا يمكن ان يؤخذ فيها الا زمانا في الحال و
لذا صواب الامر في الحال يصحون به ما ذكرناه فان قلت ان بياظف النسبة في المقام مما لا حاجة اليه ايضا لوضوحه نفسه حيث لا يحصل في الحال فيه في الحال في
فان في وضعه لبيان ذلك في قولنا تليما شاهدنا لواقع انفسا لفائدة في الوضع المفروض اخذ في قيدا في الحدث المنسوب ليكون مطلوبه الحدث الحاصل
في الزمان الخاص من الازمنة الثلاثة فليكن هذا الزمان قيدا في الحدث بقضي يكون معنى تاما ملحوظا بالاستقلال لا موقفا رابطيا للوضع الثاني
المحوي في الحدث معنى تام ينسب كحدث لحدث لفاعل ليس الزمان الماخوذ في الافعال كك لوضوح كون المعنى لتمام فيها هو معناها في الحدث
لا غير حسب اقتران محله وثانها ان كانتا بتعين الحال في ملاحظة النسبة الانشائية كذا بتعين الاستقبال في ملاحظة قيدا للحدث ضرورية فانه لا ينصوطلح
الشي في المستقبل فلا فائدة ايضا في ذلك فان دفع ذلك بالعزق بين كون الشيء مدلول الزمان مطلقا ووضعا فهو جار في الاول ايضا وان قيل باخذ الزمان
من جهة ظرف الحال في الافعال فهو جار فيها ايضا مع ولو يتبدل بعد خروجه عما نؤمنون لمقر في سائر الافعال اذ تقر في ذلك فقد بينت ان الزمان
الماخوذ في الامر تام هو زمان الحال على الوجه المذكور وهو مقصود علماء العربية من وضع الحال وذلك لربطه بزمان صدور الحدث عن الخطاب في تدبره
ان القلب الماخوذ في الامر معنى حرة في نسبيته لملاحظة النسبة معناه الحدث في فاعله ففاد النسبة في ضرب كون الضرب منسوب الى الخطاب من حيث كونه مطلوب
من في الحال فهو ظرف للنسبة الماخوذة كما هو الحال في الماضي والمستقبل من الافعال اما ان صدر ذلك الحدث عن الخطاب في اي وقت من الاول فانه هو
تمام الالة في الامر عليه وضعا اصلا ولا يقضي عدم دلالة عليه نقضا في معناه الفعلي بوجه من لوجوه نعم ان ثبت هذا الوضع لذلك والشي من خصوصيا
من القول والقر في الوضع كان ذلك متبعاً وان لم يثبت ذلك كما هو الظن ويقضي لتبادله في علم علماء العربية فلا وجه للالزام به فظهر من ذلك ان دفع الاول
المذكورة من اصلها كما لا يخفى على المتدبر فانه قد يمتنع لكون الامر للصبغة في المقام بغير ما ذكر من لوجوه المذكورة في المسئلة المتقدمة واجرائها في
المقام ظاهر فلا حاجة الى التكرار وقد اشار الى عدة منها هنا في النهاية قوله تعالى ما فهم ذلك بالعزق بين كون الشيء مدلول الزمان مطلقا ووضعا فهو جار في الاول ايضا وان قيل باخذ الزمان
الاستدلال ان كان فهم ذلك من الصبغة متوقفا على ملاحظة في المقام وليس كذلك فان ذلك يفهم منها وان قطع لظن عن العربية المفروضة ولذا لم يثبت
ذلك كما يبادر الفور من سائر الامور الواردة في الاستعلاء لا العربية فلو اخرج المكلف انهاء العقلاء على فرض وجوب طاعة الامر وعاقبته على الثاني
والا يفهم من شي من الامور الواردة في العرب اذ رادة طلب مطلق للفعل ولو في مدعى الامور وقد عرفت في بعضهم الاحتجاج بحكم العرب ببعض العبد
من المبادر الى مثال الامر المولى نعم لا بعد القول بتفاوت الافعال في ذلك فيكون ذلك شاهدا على القول بالفوق بعض لوجوه المذكورة ويمكن
دفع ما يمتنع من تبادر الفور من خطاب المولى للعبد واما انصرف الامر منها على حسب ما يقوم العربية عليه في المقام فالامر يسبق الماء ينصرف الى التقيد
في انشاء العادة به والامر يشاء المولى ينصرف الى شرا في وقت يمكن للجهة الموقوفة المعه وكذا الحال في غيرها من الخطاب فيختلف الحال فيها بحيث لا يكون لها
وليس ذلك من دلالة اللفظ في شي ولو فرض عدم قيام العربية على خصوص ما من الازمنة في بعض المقامات فلا انصراف في الصبغة نعم لو اخرج الى
حيث يصدق لها وان في الامثال دلالة العرب على المنع من ذلك المجته وقد عرفت ان ذلك ليس من القول في شي وتا هو متحد بدخول التاجر على الفعل
بالصبغة والتاجر وليس كذلك قيدا في الامر في يجري فيه الخلاف في ثبوت الحكم بفوات الفور بل يقال بسقوطه فيجوز على احد الوجهين بل لا ريب في
بقاء الامر واما الحكم بالعصب من جهة النهاون في الامثال والمساحة في داء ما اهم به المولى بما اوجب له وجوب الفداء على حاله نعم لو كان هناك قرينة على
ادارة الزمان المعين كما في كثير من المقامات سقط بفوته من تلك المجته وليس ذلك من محل البحث ايضا قوله ان لزم باعتبار ما يمكن الجواب عنه ايضا يمنع دلالة الامر
المذكور على لزم فانه مما يمتنع لو كان للتوخي والاكثار ولا يمتنع لوجه في ذلك لوجوه على اذارة المقتر حيث تدفع الترتيب في جهة الاستبعاد والاكثار
فان سجدت بالاستفهام المذكور تدفع به عليه اعراضه به يقوم عليه المجته في الظن والابعاد فلا دلالة فيها على حصول لزم صدق يكون ذلك على ذلك
الفور تدبر في الاشارة الى ذلك قوله والدليل على التقيد كان لوجه فيه ان التوقيت في فواته لا بد من حصوله في ذلك لو ثبت وان الفا
بغير التقيد لمهلة فبذل على ترتيب الجراء على شرط من غير فصل وبشكل الاول انه لا ريب على كون ذلك التوقيت بل لا بعد في العمل على الشبهة بل بما يكون
العمل عليها الظاهر فيكون لفاء في قوله نعم ففعل الجرائية ولا دلالة فيها على التقيد بل محصلة فان ذلك مفاد لفاء العاطفة فظهر من ذلك ان الوجه
الثاني وينبغي على النحو المذكور بغير هذه الالة مما تدل على ترتيب لزم الامر والقوة على مخالفة الاول والمطابقة كناية التحذير وقوله واذ قيل لم اكنوا الا فيكون
لولا ان الامر للفور لما صح ترتيب لزم على مخالفة الامر المطلق لعدم استحفاظ لزم في الاعتدال وفوات فيه ان فاجر الفعل في هذا النهاون سببا مع العزم على
ترك الفعل ما يصح ترتيب لزم عليه وان كان فعله اجزائيا لزم وقد عرفت ان ذلك مما لا ريب في القول بالفور قوله لوجوا في الناحية يمكن فهم
الاستدلال المذكور بخواصه هو انه لو لم يكن الامر المطلق بفقد الفو لجاء الناحية الثاني ليم فالقدم مثله والملازمة طر واما بطلان الثاني فلانه لو جاز
الناحية فان يجوز الى غاية معتبة او غير معتبة وجوز الناحية ثانيا والوجوه الثلاثة باهلة فالقدم مثله والملازمة طر واما بطلان الثاني فلانه لو جاز

الرجوع المذكورة وبديل على بيان الاول انه لا يثبت في المقام ان ليس في نفس اللفظ ما يفيد تعبيره لوقت لا من الخارج ما يفيد ذلك ولو كان دليل على
التعريف يخرج عن محل الكلام والثاني يستلزم التكليف بالتحريم من مصادره المنع من تأخر الفعل عن وقت لا يعلمه المكلف الثالث خاص بخروج الواجب عن كونه واجباً
مجازاً تركه اذن في كل مان وما يجوز تركه كان فلا يجب فعله قطعاً وبغيره لوجوب التأخر فاما ان يجوز مع الاتيان بسبل يقوم مقامه على المحرم على الفعل
فيما بعد ويجوز من دونه والثاني بقسميه بطرأاً الاول فلا يثبت الاتيان بالبديل بقضي سقوط التكليف بالبديل على ما هو شأن الواجبات التعريفية وليس كذلك
اجماعاً واما الثاني فللمرور يجوز تركه بلا بديل وبغيره على الاول انه اذا ارد بالغاية المعينة والمجتهدة بالنسبة الى الخاطب والواقع فان ارد بالاول اخيراً الثاني و
ان ارد بالثاني اخيراً الاول لا نقول بعدم جواز تأخره عن غايته معينه في الواقع غير معينه عندنا وهو احرار منة الامكان ولا يلزم منه تكليف بالتحريم والاول
ذلك لو وجب التأخر الى غايته بمجتهدة كذا ذكره المصنف في الجواب عن الاستدلال وسبغ الكلام فيه وعلى الثاني جواز اخذ كل من لوجهين اما الاول فيكون
الغرض بديل عن الفور لا عن نفس الفعل واما الثاني فبأنه لا وجوب بخصوصية بقائه في خصوص شيء من الازمنة واما الواجب نفس الطبيعة ولا يجوز تركها
وان كان الترتيب مقبلاً بالزمان الخاص والمناطات قوله فلا يثبت لولا كان في الخارج زماناً الامكان كان الاول ان يقول والاول جواز التأخر الى وقت معين ثم يثبت
عليه ما ذكره فلا حاجة الى التمهيد المذكورة ثم ان ما ذكره من الاتفاق على كون جواز التأخر الى احرار منة الامكان ان ارد جواز التأخر الى وقت معين مع قطع النظر
عن تعينه ولو بحسب الظن فهو ثم والمضد المذكورة او غيرهما مرتبة عليه ان كان في المقصود كون الغاية احرار منة الامكان على حسب الظن فيفسد به فساداً لا يثبت
عليه تلك المضد ولا غيرهما العلم المكلف بذلك لو ثبت فليس له ان يؤخر عنه حتى ان الواجبات الموسعة بتضييق به وقد نص جماعة بتضييق الواجبات المطلقة
كالتدليل المطلق ونحوه بقرائن الوقت ولو فرض عدم حصول الظن لمفرض بعض الناس لم يلزم منه خروج الواجب عن كونه واجباً فان الواجب باذنه
تأخره على بعض الوجوه فهو محبت لو فرض قوته بالتأخر عنه يتحقق فعله وتعين الاتيان به قوله ولا عليه ليل يمكن ان يوافق التأخر الى حد بعيد الثاوي في
امر المولى بما لا يجوز في الشرع ولا في امر حسب ما اشترط اليه فانه من التأخر ككثباته الدليل عليه فأنه وليس ذلك من التوقيت في شيء وينبغي في ذلك
المذكور قوله بما خرج بجواز التأخر ان ارد به المصنف بجواز التأخر على الاطلاق فهو ثم ان هو يقضي الى ترك الواجب ان ارد به المصنف بجواز التأخر في الجملة
فلا يوافق المدعى حتى يتم به ما ارد من التقصير قوله واما اذا كان جازاً فافرضه كون الواجب نفس الفعل من ان يثبت من تقديم وتأخير فلا تكليف بالتحريم من جهة
تعلق التكليف بنفس الفعل لتمكنه قطعاً من الاتيان به في اول الازمنة ويجوز التأخر ليس تكليفاً بلزم التكليف بالتحريم من جهة نعم تقوم مضد في تمام
فهو لزوم خروج الواجب عن الوجوه لا لزوم التكليف بالتحريم مع تجوز التأخر لو انقضى الموت لم يكن عاصياً بالتأخير له ذلك هو باطن مدقوع بما مر من عدم ترتبه
العصا على ترك الواجب بعض الاحكام لا يقضي بخرجه عن الوجوه وما ذكره من عدم ترتبه الاثم على تركه انما يتحقق في بعض المقروض الا فتى كبر من الاجاب يحصل
الظن بالفوات مع التأخر في ذلك يجوز الاقدام عليه من تلك الجهة حسب ما عرفت قد ورد في المقام بان ماء ملل به انقضاء التكليف بالتحريم من جهة من المسارعة
اللزوم بوجوه الفور في العمل التحصيل بل انما لا يتجشأن جواز التأخر بشرط يعرفه لا يتحقق منه المكلف فيخصه لا مثال في الفور وبديل في المثال
بذلك يصحاح القول في ابداء يمكنه من الفعل بظهور ما توهم من لزوم التكليف بالتحريم في كلامه ما يفيد كون جواز التأخر مشروطاً بمعرفة لا يتحقق منه
المكلف لانه عليه ما ذكره من الزام بالفور ولا وجه له فان عدم العلم باحرار منة الامكان لا يستلزم المنع من التأخر لانه يكون جواز التأخر مشروطاً بالعلم بعدم
كونه احرار منة لكفاية الظن في مثل بل المثال يفي في وجه نظر الى الصالة البقاء قوله لا تقا فعل الله سبحانه ان ارد بذلك المسامحة انما يتبادر الى فعله بما
البرود من عمل غير ذلك لا يعقل المسامحة انما يتبادر الى ان ياتي به فلا بد من ان يرد بالمعقوبة سببها الذي هو فعل المكلف لانه يكون من قبيل ما لا يثبت
مقام المسبب لكانت حينئذ بمنزلة كون المكلف اغفره فعل الله لا يقضي بالمسامحة اليها الا ما منع من المسامحة الى فعل غير ان يجعل نفسه ضمنه لا لفعل
كما نقول سادعوا الى ضياع السلطان والى كرامته والى نعمة ونحوها نعم يتبع المسامحة الى راء فعل الغفر لا فاضى ارادته في المقام وح كونه المسامحة
اليه حاصلة بالمسامحة الى سببها من ان يزيل يرد بالمعقوبة سببها بل من جهة ان المقدار الواسطة مقدور للمكلف فظهر بذلك ان هذا الوجه يشكك
الوجه المذكور فيها هو المدعى من غير الزام التجوز في المغفرة ثم قد ورد في المقام انه لا دليل على كون فعل المأمور به سبباً للمغفرة وانما هو باعث على
ترتيب الثواب الباعث على الغفران هو التوبة فانها السبب لغفران التائب نعم لا يبعد القول بان دارج الكفار ان في ذلك حيث انها تكفر الذنوب فان
الامر ان يثبت لا يثبت كونها مطلوبة على سبيل الفور وان ذلك عن المدعى القول يكون محقق فعل المأمور به فاضياً بتكفير التائب معنى على من حيث
والتكفير لا نقول به ويمكن دفعه بانه قد ورد سقوطاً للذنوب باداء بعض الواجبات كالصلاة والتحج ونحوها فلا اختصاص لها بالتوبة ونحوها وح
يمكن تبليغ الدليل بعدم القول بالفضل في بيان مقدار لا يبرح هو وجوب الفور في تحصيل غفران التائب بعد ثبوته وهو امر غير ملاحظ العقل بقرينة الظاهر
انه بما اكلام فيه وح القول بعدم الفصل بين ما يقع مكفراً للذنوب غير كاتر ويمكن القول بحصول التكفير بالنسبة الى كل من اطاع كما يستفاد من قوله
تعالى احسن الله من السبب واليسر في بعض الاحكام فيصح القول بآراء مطلوبة المأمور به من المغفرة وذلك ايضاً غير صفاته القائلين بالخط والتكفير
يقولون بآراء الحسن والسبب في الدنيا وبهتت المعامل عليها لتفضيل بينهما فعل هذا يكون من ان الاموال في الدنيا قبل الآخرة وهذا ليس
وسبب المطاعة للغفران لا دخل لهذا المذهب مع الفرض عن ذلك ففي قوله نعم وجب عرضها كعرض السما والارض كفاية في المقام فان المراد بالمسارعة
الى الجنة هي المسارعة الى الاعمال والطاعات الموصلة اليها وذلك كاف في تقرير الاستدلال من غير حاجة الى ملاحظة كون راء المأمور به باعثاً على الغفران
كلها او جزئياً ويندفع به ايضا ما قد ورد في المقام انه انما يتم في الاوامر المتعلقة بالعصا التي تكون مكفرة لذنوبهم ولا يبرح فيمن لم يتحقق منه ذنب كان
هو في اول البلوغ ان يتم ذلك بعدم القول بالفضل على ما ذكرنا في العبارة جميع تلك الصور من غير حاجة الى ضم عدم القول بالفضل لوقت
القول به ثم انه قد ورد ايضا في المقام بانه ليس في الآية دلالة على العموم لم يفيد وجوب المسامحة في جميع الاوامر كما هو المدعى فغاية الامر ان يفيد وجوب

في البعض فيمكن تنزيله على التوبة ونحوها مما ثبت وجوب لفور فيه ويمكن دفعه بكفاية الاطلاق في المقام فان اطلق يرجع الى العام في مقام التوبة
سما مع توصيف التوبة بصفة الحسنة فينبغي ان يكون كالتواضع والاعتذار وما من رتبة في الارض لا تليق بغيرها من جهة مع وضوح المناقشة في توصيف
التوبة هنا بصفة الحسنة ضرورة ان المعرفة قد تكون من فعل غير سبحانه اذ اذلة العوم في المقام محل المقصود كما يكون الواجب سببا للغيران كذا الحال
في المندوبات لانه المذكورة للواجبات والمستحبات او ورد ذلك كثيرا من المندوبات بالخصوص حتى انه ورد في زيادة سببنا الحسنة والبركة
عليه ما ورد من جهة التثبات وعرفان الذنوب الخطيئة وكذا ما ورد في الصدقة والبكاء في خوف الليل وغيرها ومع ذلك لا يرد في زيادة سببنا الحسنة والبركة
بالساعة على الاثم من وجوب التوبة بمعنى وجوب الساعة الى المندوبات وكذا الحال في الواجب الموسعة فلا دالة فيها على وجوب لفور ولا على
على الوجوب الذي انما يخصه بالنسبة الى المندوبات والموسعة انظر الى ترجيح التخصيص المذكور لا يترجح على الجواز وان قلنا يترجح التخصيص على الجواز لكونه
من قبيل التخصيص بالاكثروا وضوح كون المستحبات اضافة الواجبات مضافا الى ان استعمال الامر في التوبة والاعتذار والوجوب امر شائع في الاستعالات وليس بعد
في فهم العرف من التخصيص عليه او امر الشريعة ولذا ذهب بعضهم الى ذلك مستدلين بهاتين الايتين وغيرهما كيف لودل عنها الصيغة لم يكن جامعة الى بيانها
ادريس بيان مفاد الالفاظ العرفية واللغوية من وجهة الشر ولو كانت موقوفة لذلك لكان تأكيد الما بعد اللفظ وانما سبيل الى منه قوله تعالى فاستبقوا
الخيرات من هذه الالفاظ كما هو منها ما اشارنا اليه في الالفاظ السابقة من عدم دلالتها على فادة الصيغة للفور ومنها نظير ما مر في الالفاظ المتقدمة ايضا فان
الجواز مع محلي تبيد العوم وهي شاملة للواجبات والمندوبات الى اخر ما ذكرنا ومنها ان مفاد الاستعانة هو مسابقة البعض الاخر في اداء الجهرات والتسابق
عليها دون مطلق الاسراع الى الفعل لبرادة الفور فلا يوافق المدعي ولا يبدن من جهاتها على التوبة فلا يوجب مسابقة على الطاعات على الوجه
المذكور ولجبا قطعنا فبصرنا ذلك في رتبة محلي الاستعانة على مطلق الساعة وهو كما ترى قوله فانما يتصوران في الموسع دون المضيق لا يخفى انه قد يؤخذ انما في
في الفعل على وجه لا يتصور الايمان بذلك الفعل في غير ذلك الزمان كما في ضم يوم الجمعة لا يعقل بقاها ذلك لولج في غير ذلك الزمان وقد يؤخذ انما في
شرط الصحة ابقاء الفعل من غير ان يؤخذ مقوما المفهوم فيمكن تأخر الفعل عن ذلك الزمان الا انه لا يتصف بالصحة وقد يكون ابقاءه فيه واجبا وكذا
التأخير عما لا انة لا ينفوت لوجب بفوات ذلك الوقت فيكون فعل الفعل واجبا مطلقا ويجعل بقاءه في ذلك الوقت واجبا وقد يكون على وجه
وتدلا لكونه مضمونا لزمان ما يؤخذ فيه فيستوي في نسبتة الى الزمان وما لا يتحقق فيه الساعة والاستعانة بما هو القسم الاول خاصة واما الاية الثانية
السابقة فلا مانع من صدق الساعة بالنسبة اليها وان وجب على الفاعل في وجه التأخير عنه في الصورة بين الايتين منها لم يصح مع التأخير في
منها الا انما يصح ان ياتي في سابع الى الحج اذ اخرج في السنة الاولى من وجوبه عليه وبقي انه سارع الى اداء دينه اذا اداء وقت حلوله مع مقابلة لزمان بل
بقي انه سارع الى اداء الصلوة اذا اذاه في وقت الحضور بها مع تصديقها كما في صلوة الكسوف مع كون زمان الاية بقدر زمان الفعل فناقرة الجهرات
المنافات بين وجوب لفور وصدق الساعة والاستعانة ما سجدنا والاستعانة بالمثل المذكور بين الفاعل لكونه من قبيل القسم الاول وهو غير محال على
قوله والحاصل ان تعريف فاض قد عرفنا حكم العرف بما هو في الصلوة الاولى كما قررنا واما في غيرها فالتعريف بعد ما قلناه من صدق الساعة ولا سيما
منها امثال فاضل المحشي من تسليم ما ذكره الجبيل بالنسبة الى ما يصح فاض في زمان المشرقي ليس على ما ينبغي وانما يتم ذلك في الصدقة المتقدمة
قوله ولا تكون مفاد الصيغة فيها منافيا لما يقضي المادة لا يخفى ان لو سلم ما ذكره فاما بطلان قوله لا دالة نفسا على وجوب لفور واما ان قلنا انما في
الفور من الايتين المذكورتين فاي منافات بين مفاد الصيغة والمادة اذ لا الامر المذكور في تأخير الفعل وتقبل بالنظر الى الامر المتعلق به وانما يجب ان
والنظر من جهة الامر المذكور فافضل المادة هو جواز تأخير الفعل في نفسه مع قطع النظر عن اجاب لفور بالامر المذكور وما يقضي الصيغة هو مانع منه بالكلية
المذكور ولا منافات بينهما والحاصل ان هناك فرقا بين وجوب الفعل مع قطع النظر عن الامر بالتأجيل وجوبه بهذا الامر والمنافات المذكورة لوقت فاما يتم
في الصورة الاولى خاصة والقول باعتبار جواز التأخير مطلقا في صدق الساعة ثم بل فاسد جدا كيف لو كان كذلك لما امكن اجاب الساعة عرفا في فعل من
الافعال وهو واضح فاضا قوله فاضا الى ايراد جواب ما الاول فبان ما ذكرنا من انما يوجب المادة على ظاهرها واما لو اريد بها الساعة الى
فلا مانع من اذلة الوجوب من الصيغة فكما يندفع المنافات بما ذكرنا وما الثاني فبان ذلك غير صحيح للاستدلال بدوران الامر بين
الوجوب وانما يتم الاحتجاج على الثاني ولا مرجح له فيجوز الاحتمال لانه لا استدلال ولا بعد ترجيح الاول باصالة عدم وجوب لفور كما يستفاد من الصيغة
في الحاشية قلنا في الفرق بين الساعة والمبادرة بما ذكرنا بل قوله لا يخفى ان الفاعل لا يستدل بالاعتساف بالاستعانة فان سائر الاجازات و
الاشياء لم يلزم بها الحال فكذا الامر في الحاشية المشكوك بالشايع الاغلب ان جبرنا ان اردنا ان يكون كل جزاء انشاء غير الامر للحال ان الاجازات والاشياء انما
يقع في الحال فهو امر غير عيني والاشياء كذلك الامر فان الطلب متايقع في الحال وكلام واحد منه ان اردنا ان يكونها للحال ان متعلقا بالنسبة لغيرها والاشياء
فيها الحال فهو كيف يجوز بدنه في غير بعض من الاجازات ليس للحال وقولك فلان في بعدد في انشاء ولا حرية في الحال وكذا قولك فلان طالق
ان دخلت لدار وغلبت كذا على من ذهب من بضع الملاقاة وكذا الحال في النعتي والمترجي والاستعانة وغيرها فان كل منها كالطلب يقع في الحال لا يترك
المعنى والمترجي والمستفاد منه قد يكون في الحال وقد يكون في الاستعانة وما عدا الطلب فيها يمكن ان يكون في الماضي بضم قوله قياس في اللغة
عرفنا ما ذكره المستدل ليس من باب لقياس وانما مستل في الاستعانة كما يدل عليه قوله فكذا الامر لحال بالاعم الاغلب حجة الاستعانة في حيث
الالفاظ مما الكلام فيه وهو علة الالفاظ في اوضاع التوكيدية وجرت على الوجوه الباطنية اهل العربية فالحق في الجواب ما قدمناه نعم استدلال
في مقام اجابة نارة محل الامر على النعتي فانه للفوق فكذا الامر في ساعته اخرى بان الطلب في الاكالات ابقاءا من العتق والطلاق وكذا العتق مثل عتق
واشترت فكان معنى ذلك يقع على الفور فليكن هناك فبا ساعدها بما مع الانشائية وهذا الجواب يوافق احد النقولين المذكورين دون ما ذكره

ان

اشترنا اليه من كون الفور في المقام مع حرفي غير ملحوظ قبله على نحو قولك صم غدا فلا يبادر منه في المقام ما يبادر من تلك اللفظة وكيف كان فالمتبع
فهم الفرق وهو لفادف بين المقامين فظهر ان ما ذكره المصنف من لزوم اخبات القول بفوات مطلوبة لفعل بفوات لفعل على القول بدلالة الصيغة على
الفور ليس على ما ينبغي وقد عرفت شهادة الفرق بخلافه قوله افعل في الاثر الثاني من الامر ظاهر ان تلك تصرف الفور بانها المتعقب لا منضم كما مر في الاثر
اليه وما ذكره من جريان الامر المطلق بحرفي الصريح بذلك ممنوع بعد ظهور الاختلاف منها في فهم الفرق مضافا الى ما عرفت من الوجه في الفرق بينهما
قوله وبني العلامة في الخلاف ما ذكره راجع الى ما ذكرناه من الوجهين وقد اعتبر الفورية مطلوبة بحسب اربابها فيقول الامر المطلق
المتعلق بالفعل الى ما ذكره من التفصيل الا فلا وصلد عوى كون التفصيل المذكور بما وضعت الصيغة يارائه في مقصوده بذلك يتناهي المسئلة
على معرفة مفاد الصيغة في فهم الفرق من الوجهين المذكورين ولا ابتداء على غيره من الرجوع الى الاستصحاب او غيره والذراع على ان قوله فالمسئلة
لفورية قوله وهو وان كان صحيحا الا انه قبله لمجدوى راد بذلك بناء القولين المذكورين على المعنيين صحيح لا غيبا عليه لكن ثمة في ذلك المقصود
في المقام يقين احد الوجهين والا فتفصيل مفهومين ملزومين لظرف في الخلاف مما يمكن في كل خلاف ولا ثمة فيه بعد خفاء المبني على نحو خلاف الاصل
واورد عليه لدق الحاشي بان ما سلمه من صحة البناء ممنوع واستلزام المعنى الاول لما بني عليه ان كان ظاهرا الا ان تفرع الثاني على الثاني عن ظاهر الكلام
ان يبق بالاول بناء على الوجه الثاني ايضا حسب ما قبل في الوقت من عدم توقف التفصيل على الامر الجديد اذا احتمل القول الاول على الوجه الثاني بطل ما
ذكر من المبني لا يثبت في القول الاول على الوجه الاول ولا يسلزم الوجه الثاني ويمكن دفعه بان مقصود العلامة رده كون الخلاف في المقام في مدلول الصيغة
بحسب اللغاة انها هل تقيد لفظا بقاء المطلوب بعد فوات الفور وانها لا تقيد لا وجوب لفعل فورا ولا دلالة فيها كانت على نحو الفعل بعد ذلك لئلا يثبت
قال في المسئلة لفورية وجه فالقول ببقاء الوجه من جهة الاستصحاب كما هو مقتضى الاحتمال المذكور بما لا يرد له بمدلول الصيغة حسب ما جعله عمل
الكلام وانما بعد التمهيد ذكرنا تعريفا ندفع ما اوردده المصنف عليه من قوله الجواب فان مقصود العلامة بذلك بقاء كون النزاع في ذلك مبني على يقين
معناه اللغوي من الوجهين فترجع في التقين الى الفرق واللغة كما نرى بقوله فالمسئلة لفورية مراد بذلك بقاء كون المرجع في الفرق واللغة دون غيرها
من الوجوه العقلية وليس مقصوده بذلك بقاء الحق في المقام ليرد عليه انه لا يتم ذلك بغير ما ذكره بل لا بد من بقاء مدرك الوجهين ليقع به الوجه
فما هو الحق في المقام قوله ليس على القول بسقوط الوجوب قد عرفت عدم لزوم التزام القائل المذكور به وقباسة على التقيد الصريح بمفاسد بعد ذلك
فهم الفرق فان وجوب لفعل الفور بلفظ واحد لا يقتضي تقيد احدها بالآخر شيئا بعد ما عرفت من كون الفورية كالوجوب مع حرفي اربابها في
اذا قلنا يكونا لفورا المفهوم من الصيغة هو لزوم التجهيل فيه مظهر فانه يلزم بقاء طلب الفعل فكون مدلول الصيغة على القول بالفور بمنزلة ان يبق او
عليك لشيء الفلاني في الاول فاما لا يمكن محله مع كيف ولو كان كذلك لم على القول ببقاء التكليف بعد فوات الفور سقوط اعتبار الفورية
في بقية المدة وهو ظاهر المعروف بين هؤلاء في ذلك كلامهم واما حكم ذلك قوله للبعض قد عرفت توضيح القول بما ذكره المدقق الحاشي من انه لا شك ان
الفور لو كان مدلول الصيغة لكان قبله للفعل لا يتركب حدث مدلول الامر شيان منفصلان احدهما عن الآخر فكان معنى الصيغة ان افعال لفعل
في الوقت الفلاني اي وقت المتعقب لزمان التكلم ومن البين ايضا انه لا فرق بين التقيد بزمان وزمان فاشترت على الوقت محل نظر في بناء ما نرى
من الفرق بين تقيد المطبق بقيد مصرح به وبين دلالة الصيغة على لزوم الخصوصية لاحمال دلالة عليه على وجه لا يتقيد به ذلك مما يتبع وضع الوضع
فان كان فهم الفرق مساعدا عليه فاي مانع منه وقباسة على الاخر فاسد لا وجه له وانما بان ما ذكره انما يتم لو كان معناه الصيغة هو خصوص لفعل في
اول زمانه لا يمكن حتى انه لو كانت لفعل في زمانه منته فانت الفورية واما ان قيل بوجوب الفور بمعنى لزوم التجهيل فيه على حسب المكان فبذلك الفور
على حسب رتب التاخير فلا يعقل كون تقيد المظهر بقاءه بسقوط الواجب لفوات الفعل في امكانه لا يمكن بل هو فاضل بخلافه ما ذكره المصنف
من المبني عن ظاهره التحقيق فيه ما ذكره العلامة كما اشترنا اليه وحيث ان المسئلة لفورية فلا بد من ترجيح احد الوجهين للذين ذكرهما بالرجوع الى اللغة
او فهم هل الفرق ليستكشف في الوضع اللغوي حسب ما قررنا قوله ولا ريب في فوات بفوات وقته يرد بذلك بقاء الحق في المسئلة وانما على قوله
المذكور يقيد الوقت مع افادته الوقت لا ريب في فوات بفوات وقته بقاء على ما هو الحق في تلك المسئلة وان خالف فيه من خالف فان تجرد وجوب الفورية
فالمسئلة لا يجعلها نظرية فضلا عن كونها صحيحة فثبت بذلك ان القول بدلالة الصيغة الامر على الفور يكون انما هو القول بفوات الوجه عند فوات
الفور ولا ينافي وجود القول بعدم فوات الوقت بفوات وقته وكونه محل الخلاف نعم لو ارد بذلك بقاء عدم الخلاف في الفوات على القول المذكور تم
ذلك وليس يصده بل هو فاضل قطعانا لا يمكن ان يكون ذلك معركه للاماء وقد خالفهم غير يكون انما هو الامر الاول فيجوز كون الفور مدلول الصيغة
لا يكفي في تحقيق المقام كما ترى وليس مقصود المصنف تحقيق المقام بغير كون مدلول الصيغة ذلك بل بعد ما قرر من كون مفاد الصيغة هو الوقت بما
نظر عنده وانفتح من فوات الوقت بفوات وقته ولا ينافي ذلك وقوع الخلاف في قوله فثبت بعض المكلفين بخلافه وورد عليه بان طلب الفور والسعة
ان لم يقض تقيد الطلب لان زمان المعين لم يكن فاضيا به في الصورة الاولى ايضا وان قضى التقيد به فلا يصرف عن ذلك كون الدال عليه خادما كما اذا
دل دليل من خارج على كون الواجب موقتا فان ذلك الواجب ايضا بفوات بفوات وقته من غير فرق بينه وبين ما دل الخطاب الاول على توقته فلا فرق
في ذلك بين الصورتين حسب ما قررنا ضعفه اذ ليس مناهج الكلام المصنف الفرق بين الوقتين بل غرضه ان يرد على نفس الصيغة على رادة ابقاءه في الزمان
الاقل كان ذلك الحالة مقبلا للطلب المذكور وحيث ان طلب احد يلزم منه الوقتين وليس معناه الوقتين الا طلب لفعل في الوقت اما لو دللت الحاد
على وجوب المساعة فلا يلزم منه الوقتين وتقييد الطلب لا قبل بحيث يكون المظهر مقبلا بالوقت المفروض لا دلالة في ذلك على اتحاد المظهر بل الظاهر
من خلافه انما يبين تعدد المظهر فنفس الفعل على خلافه مظهر والمساعة اليه مظهر اخر فلا يباح الحكم بفوات لفعل عند فوات الفور نعم لو كان الدليل

سید

سبيل الحقيقة بغير ولا يذهب عليها لا خلاف لوجب عليه ان كان من جهة ثبوت العنوان المذكور لمعنى الاطلاق بما لا يحتمل في المستقبل فلا بد من
 كونها جازا لا اتفاقا على كونها مستقبلا ان كان بملاحظة حال تلبس به فيكون وجوبا عند حصول شرطه وجوبه كان اطلاقه عليه حقيقة وان لم
 تكن تلك الشبهة حاصله عند الاطلاق كما تقول ان الحج والركعة من الواجبات في شريعة الاسلام فان المقصود بذلك هو ما عند وجود شرط الوجوب من غير ان يكون
 هناك تجوز في الاطلاق فاطلاق جماعته اطلاقا لوجب عليه قبل حصول الشرع على سبيل المجاز ليس على ما ينبغي فبعد منه دعوى كون الاطلاق حقيقة في خصوص
 الواجب المطلق فاذن انما هو لوجب لمقتضى كان مجازا استنادا الى تبادر الامر حال اطلاقه في المطلق فيكون مجازا في غيره وهو ضعيف جدا كيف لو كان كذلك
 لكان جميع الامر الواردة في الشريعة مجازا لوضوح كونها مقبلة بشرط عدل منها البلوغ والعقد وتبادر اطلاق الامر في المطلق اطلاقا في حاصل من ظهوره
 لكون التقيد على خلاف الاصل كما هو الحال في سائر الاطلاق ومن لم يتبين ان تقيد سائر الاطلاق لا يلزم ان يكون على سبيل التجوز وان امكن ان يكون مجازا
 ايضا فماذا ادرج التقيد بمعنى اللفظ والحاصل ان التقيد الامر بشرط وشرايط لا يرد على تقيد الامور بذلك مع اطلاق الامر كما ان الثاني يكون على
 وجه الحقيقة فلذا الاول من غير ان يصلح ان يفتقر الى ان لفظ الواجب قد يخرج بمسألة اصطلاح عن معناه الوضوح في صراحة حقيقة فيما يتعلق به الخطاب في الجملة
 فلو كان على الشريعة حقيقة من تلك الجهة وهو كما ترى فتح فالاولى كرا التقيد المذكور في المقام لا يخرج الواجب المشروط كما حصل له جماعته انما ان الواجب
 باعتبار ما يتعلق به وعدم منقسم الى اصلي وتبعي وباعتبار كونه مراد في نفسه عدل في نفس غيره فالواجب اصلي ما يتعلق به الخطاب صالة والواجب
 ما يكون وجوبه لا دما للخطاب تابع له من غير ان يتعلق به الخطاب صالة والظن ان الواجب المقصود بالا فائدة في الخطاب بحسب فهم العرب كما في مفهوم الموافقة والافتقار
 ودلالة الافتضاء في حكم الخطاب لاصالة لا اندراجها في الدليل للفظية وان لم يكن على سبيل الماخبة والواجب لنفسه ما يكون مطلوب بالنفس الغيرية ما يكون
 لاجل غيره في حصول الغيرة لا لبيان به ولا يرد في المقام كون الواجبات الامور بها في الشريعة مطلوبة لغيرها من الفوائد الاخرى وبما لا يتنبه فلو كان على ما ذكره ان
 يكون الجميع واجبات غيرية وهو بين الفساض لوضوح الفرق بين تعلق الطلب بشئ مرة متتالية وتعلق الطلب من جهة كونه وصلة الى الماء مطلوب من جهة
 ليس من غير ان يكون ذلك الفعل مطلوب في نفسه الواجب لغيري مما هو الثاني ثم ان كلا من القسمين المذكورين مما يتبع اجتماع مع كل من الاخرين فلا
 المتصورة اربعة وجوه فالنفسية بين كل منهما مع كل من الاخرين من قبيل العموم من جهة ان اجتماع الواجب لنفسه مع التبعي غير ظاهر بعد اسفاره الواجبات
 وقد جعل من ذلك وجوب لغز بعد تعلق الامر بالطبيعة وفيه تأمل وكيف كان فالواجب لنفسه ما يرتب على تركه استحقاق لذم والعقاب بما لا يحتمل فاذن
 الغيري لا يمكن ان يرتب عليه ذلك بملاحظة ذاته والواجب لاجتماعه عن تركه من حيث انه تركه فيكون واجبا مع قطع النظر عن غيره هذا خلف والحاصل ان الواجب
 الغيري وان كان صليا لا يمكن ترتيب استحقاق لذم والعقاب على تركه من حيث انه تركه وانما يكون استحقاق ذلك على تركه ذلك لغز في وجوبه في تابع
 لوجب لغز من قبله وان كان متعلقا للخطاب صالة فان تعلق الخطاب به انما هو من جهة اتصاله الى الغز مثل ذلك الوجوب ليس ببلد الاستحقاق
 مستقلة من جهة مخالفة كالا يخفى فهناك استحقاق واحد فان ذلك الغز كان استحقاقه من جهة تركه في نفسه اذ انفس الواجب الغيري وصلا كان استحقاقه
 من جهة تركه في تركه الاخر بل ان هناك عصبا ناولا ما يوصل الى الامر المتعلق بذى المقابلة وتبعها الى المقابلة حتى انه لا يختلف الحال في عصبة اذا
 ترك الواجب في المقابلة او تركها بالجملة انما كان تعلق الامر بها من جهة الاتصال الى الواجب جزوا لا اية له من جهة الاثبات بها في نفسه او يمكن تحريكها
 بخلافه الا من جهة عدم الوصول الى ذلك لغز الاثبات به فليس هناك الا جهة واحدة للعصبة وهي مخالفة ذلك الامر لنفسه فيكون استناد العصبة اليه
 سبيل الصلة الى الامر لغز على وجه الحقيقة من حيث كونه سببا موصلا اليه كذا الحال في اجزاء الواجب فانها وان كانت واجبة بتعاقد تعلق الامر
 بالكل والاصل عند تعلق الامر بكل منها من حيث انه اذا وكل فله عصبة اصالة الا في تركه لكل ولو فرض تركه والعصبة فلا ريب كون جهة العصبة
 فيها واحدة فلا يكون الجهة المتبعة لذلك المعاصاة واحدة فلا يرد في التبعي الحاصل عند ترك الكل على التبعي المتبع على تركه نفس الواجب انما في تركه لها وكثير من
 اجزائها فظهر مما تقدم ان جهة بعضها من بعض ترتب استحقاق عقوبة مستقلة على مخالفة الواجبات لغز في ذلك من اللوازم العقلية والاشعية
 لها فاذن ثبت وجوب اتباع الامر ما دل شرعا على استحقاق العقاب مطلق لتعلقه على حصول المعصية الحاصلة بخلاف الامر عدم الاثبات بما هو
 مطلوب الامر سواء كان ذلك مطلوب بالنفس لغيره واضعف منه ما ذكره بعض الافاضل من ترتب استحقاق لذم والعقاب على ترك الواجب لغز وان كان
 متعلقا للخطاب صالة دون ما اذا كان خطابا تبعا لا شرعا مع الاول في الحكم باستحقاق عقوبة مستقلة على ترك الواجبات الغيرية في الجملة واختصاصا بالتقيد
 بين لغز اصلي والتبعي مع انه لا فرق بينهما من جهة العصبة والمخالفة اصلا فلو فرض ترتب استحقاق العقوبة على الواجبات الغيرية فلا وجه للفرق بين ما
 بين تعلق الخطاب صالة وتبعيها لغز بين الواجبات انما هو قد ترك الحكم دون الحكم نفسه فان الوجوب في الاصل مدلول الخطاب صالة وفي التبعي مدلوله
 بملاحظة حكم العقل واختلاف الدليل مع اتحاد المدلول لا يقتضي باختلاف الاحكام المترتبة على المدلول ثم ان كلا من الوجوه المذكورة من مقام الوجوب
 على سبيل الحقيقة فيندرج الفعل المتصرف لوجب على احدى جهتيها في الواجب على وجه الحقيقة لصدق مفهومه عليه من غير توسع وان كان اطلاق الواجب
 والواجب منصرفا الى بعضهما فان تجوز ذلك لا يقتضي مجزوع الاخر عن حقيقة نعم قد يتصرف بعض الافعال بالوجوب على سبيل العرض وذا الحقيقة فلا
 يكون الوجوب من عوارض في سبيل الحقيقة وانما يكون من عوارض الغز يكون تصايفه بالعرض المجاز كما هو الحال في الواجب اذا وجب للملزم اضعف
 اللازم بالوجوب من جهة بمعنى كونه غير جازا انما لا يرد في عدم جواز تركه ملزم ملزم في تركه وليس كذلك من حقيقة الوجوب في شئ لا يقيم الوجوب حقيقة
 بالملزم وليس اللازم واجبا في ذاته لانفسه لا الغز الا انما كان السبب المؤقت له واجبا ولم يتصور انفكاكه عن ذلك مثلا الوجوب اليه بالعرض والمجاز
 فهناك وجوب ولعل يتصرف بالملزم بالذات على وجه الحقيقة واللازم بالعرض على وجه الحقيقة والمجاز ولذا لا يصح اطلاق الامر في تجوز تركه اللازم نظر الى
 عدم جواز تركه من جهة عدم جواز تركه ملزم ملزم في تركه في نفسه فوجب لفعل على الواجب المذكور وليس من امسا الوجوب على الحقيقة ولا يندرج

في باب ان
 الواجب من الوجوب
 والنسبة في النفس
 الى غير ذلك

في باب
 ان الواجب الغيري
 لا يمكن ان يرتب
 على تركه استحقاق
 الذم بملاحظة ذاته

في باب ان
 الواجب من الوجوب
 والنسبة في النفس
 الى غير ذلك

الفعل

الفعل من جهة في الواجب لا على سبيل التوسع فتحقق لا يخلو عليك الامر في الفرق بين الواجب لغيري والواجب على التحوّل المذكور فان هذا واجب لغيري
والواجب لغيري لان كان انصاف الاول بالوجوب مجازا دون الثاني وقد ظهر مما ذكرناه ان عدل الوجوب على الوجه المذكور من اقسام الوجوب وجعل الواجب على
الوجه واجباً على الحقيقة كما يستفاد من كلام بعض الافاضل بعد عن التحقيق رابعاً ان المقدّم كما عرفت قد تكون مقدّمة للوجوب وقد تكون مقدّمة للوجود
والنسبة بينهما من قبيل العموم من وجه فقد يجمع الامر في شرايط العقل بالنسبة الى العبادات وقد ينفر الاول كما في البلوغ بالنسبة الى الصلوة ونحوها
بناء على شرعية عبادات الصلوة المعتبرة قد ينفر الثاني كما في قطع المسافة بالنظر الى الحج وقد تكون مقدّمة للصحة كما في الطهارة بالنسبة الى الصلوة ومرجع ذلك
الى مقدّمة الوجود للوقوف وجود الصلوة الصحيحة عليه على القول بخروج الضرر الفاسد عن اصل الحقيقة فالمراد من ذلك قد تكون مقدّمة للعلم كعلم كماله
من الراس لمحصل العلم بصل الواجب تكرار الصلوة في التوابع المشتبه من مرجع ذلك الى مقدّمة الوجود بالنسبة الى العلم فان تحصل العلم باداء الواجب لغيري
ويجوز ذلك الواجب بوقف على ذلك هو طرأ وبضم ينقسم المقدّم الى عقليّة كوقوف العلوم النظرية على المقدّمات وعاديه كوقوف الصلوة على السطح على التمسك
ونحوه ونسبة كوقوف الصلوة على الطهارة وايضا المقدّم قد تكون سبباً وقد تكون شرطاً وقد تكون مانعاً وقد تكون معدة والاوّلان ما عرفت في خصوص
الواجب وجوداً ولثالث عدماً والرابع وجوداً وعدماً وقد عرفت السببية بالبرز من وجوده والوجود من عدمه لعدم والشرط بالبرز من عدمه لعدم
ولا يلزم من وجوده الوجود والمانع بالبرز من وجوده لعدم ولا يلزم من عدمه الوجود والعدم بالبرز من كل وجوده وعدمه المطلق لعدم فبعض كل من
وجوده وعدمه في الوجود فيوجد كل من مفهوم الشرط والمانع وقد ورد على تعريف السببية بالسبب بل يجمع عدم الشرط او وجود المانع فلا يلزم من وجوده
الوجود وقد يختلف السبب سبباً فلا يلزم من عدمه لعدم وقد زاد بعضهم في الحد التقيد بقوله لانه ليجز من ذلك انت جبراً بان اقصى ما يستفاد
التقيد المذكور التحرز عن الخلف لما حصل من وجود المانع وما ما يكون بقتل الشرط بالاستلزام عن حاصل مع عدمه ذات المفروض مع قطع النظر عن
وجود الشرط عن كونه في الوجود وايضاً فالتحرز من قيام سبباً من غير ظاهر ايضاً لان اقصا الانقضاء السبب الخاص في انقضاء السبب حتى يكون قيام السبب لغير
تمامه وجاعل مقتضى ذلك السبب صريحاً في الاّزم قد يكون عام ومن المقتضى عدم انقضاء الملزوم انقضاء اللزوم وهو عليه صدق الحد المذكور على
علة لثامه الجامعة للمقتضى الشرط وانقضاء الموانع وهو خلاف الاصطلاح اذ باب المنقول كيف قد فابوا السببية لشرط والمانع وهو طرأ وعدم اندا
لعدمها في الاخر قد ورد ايضاً على الحد المذكور بان كثير من الاستبان الشرعية معارف الحكم وليست من مقتضى الحقيقة لثبوت الاحكام المنفردة عليها فلا يندرج
لحدّها من كونه لظهوره في كون السبب هو الباعث على وجود السبب لا محجّز كون العلم بمجسّمه باعثاً على العلم بمجسّمه باعثاً على العلم بمجسّمه باعثاً على العلم بمجسّمه باعثاً على العلم بمجسّمه
انما يكون بين العلم باحدهما والعلم بالآخر وانفسهما فارجاع السببية الى ذلك بعد جذا ويمكن دفعه بان لزوم احد السببين للآخر لا يستدعي كون احدهما
في الآخر ولذا صرحوا بكون المنكّز بين ماعلة ومعلولة او معلولة وعلة واحدة فوجّهوا احد المعلولين لزم لوجوه المعلول الاخر فهو معرف لوجوده مع انقضاء
احدهما بينهما ويرد على تعريف الشرط بان كثير من الشرط مما يخلط بشرط اخر فلا يندرج في الحد الا بالبرز من عدمه لعدم وايضاً فالشرط الواقع جزء اخر للعلة
لثامه بالبرز من وجوده الوجود فلا يندرج في حد الشرط بل يلزم اندراج في السبب فينقض كل من الحدين ويمكن دفع الاول بان الشرط هناك انما هو
احد الامرين لا خصوص كل منهما والثاني بان الشرط الواقع جزء اخر لثامه بالبرز لوجوه اخر او اذ يقع في الاخر فلا يلزم لوجوده فلا يندرج في الحد
المذكور فيمقدّمه بل هو عليه بصدق الحد المذكور على الجزء الاخر من العلة لثامه بالبرز من وجوده الوجود ومن عدمه لعدم بل هو اولى بصدق الحد المذكور
عليه من السبب لشرعية مع انه ليس سبباً في الاصطلاح وان اطلق عليه السبب لثامه بالبرز لوجوه اخر او اذ يقع في الاخر فلا يلزم لوجوده فلا يندرج في الحد
بعض الموانع مما يلزم من عدمه لوجوده في اذ وقع جزء اخر للعلة لثامه بالبرز لوجوه اخر او اذ يقع في الاخر فلا يلزم لوجوده فلا يندرج في الحد
فاضاً بوجوده الاخر في اذ لم يكن لثامه بالبرز لوجوه اخر او اذ يقع في الاخر فلا يلزم لوجوده فلا يندرج في الحد
بعض الموارد وهو تكلف بعد عن العبارة جذا والبناء على ذلك في حد المانع يتحقق البناء عليه في حد الشرط ايضاً وهو ما يقطع بنفسه والاّزم ان يكون الشرط
اعم من السبب هو بين انفساً ماسوا لا اشكال في الاطلاق لوجوباً بالنسبة الى سببها اذ لا يعقل الامر بالشيء بعد كونه واجباً لمحصل فانه نظر لغيره يحصل
الحاصل واما بالنسبة الى الشرط ونحوها فالذي نص عليه غير واحد من المتأخرين ان الاصل في الواجب لغيري ان يثبت التقيد في كلام السبب لثامه بالبرز
الوقوف في ان يظهر الاطلاق والتقيد فعلي هذا اذا لم يثبت احد الامرين ان الاصل في الواجب لغيري ان يثبت التقيد في كلام السبب لثامه بالبرز
وجوب الشيء اما ان يثبت بالدلالة اللفظية وعندها من الاجماع والعقل وعلى الاول فاما ان يكون مانعاً لطلبه مطراً ومجلاً فله وجه ثلثة احوال يكون
الوجوب ثابتاً من غير التعليل للقطعي وح فاذا دار الامر بين ان يكون مطلقاً او مشروطاً فالظن التوقف بين الامرين في مقام الاجتهاد والحكم بالزام التقيد
انقضاء الوجوب مع انقضاء التقيد المعروض في مقام الفقاهة اما الاول فلان القدر الثابت من الاجماع والعقل هو القدر الجامع المشترك بين الامرين ولا
دلالة للعام على خصوص شيء من قسمه فلا بد في التقيد من قيام دليل اخر عليه القول بان الواجب لغيري قبل حصول شرط ليس من انواع الواجب على الحقيقة
فاللّيل لثامه بالبرز لوجوب من الاجماع والعقل لا يخلو الا انصر اليه بين الاندفاع لوضوح الحكم بوجوب شيء على فرض حصول بعض مقدّماته ليس كما هو
ما ليس بواجب حتى يبق بعدم انصر لثامه بالبرز لوجوب من اجزاء مضاف الى ما عرفت من كون الواجب لغيري طرأ على الواجب على سبيل الحقيقة ولو قبل حصول
شرط على الوجه الذي بينا مع انصر عنه فليس هناك الاطلاق لفظي حتى يخل على الحقيقة والمفروض كون القدر الثابت من الاجماع والعقل هو ما يعم
الامر من سواء كان ذلك جواباً على الحقيقة او اعم منه من غيرهما فاند بتوقف من انه بعد ثبوت مطلق الوجوب لثامه بالبرز لوجوب من اجزاء مضاف الى ما عرفت من كون الواجب لغيري طرأ على الواجب على سبيل الحقيقة ولو قبل حصول
على خلاف الاصل مدفع بان الاصل المذكور انما يثبت مع وجود الخلاف في المقام اذ الاصل المذكور اصيل لثامه بالبرز لوجوب من اجزاء مضاف الى ما عرفت من كون الواجب لغيري طرأ على الواجب على سبيل الحقيقة ولو قبل حصول
الى ان يثبت التقيد اما عدم وجود خلاف في المقام فليس هناك الاصل مرجح اليه في مقام الاجتهاد واما الثاني فلان اقضوا بغيره التعليل

المفروض هو حصول الوجوب مع وجود ذلك القيد اما مع انتفاءه فالمفروض انك في حصول الوجوب ونفوق التكليف فالاصل عدم ذلك ولا فرق بين
ما اذا وجد القيد المفروض لم يتحقق بين ما اذا لم يحصل من اول الامر والفتك بالاشتغال بالاشغال في الصورة الاولى فاصل ذلك انما يستوجب ما قبل البقا
وبين ما لا يقبله ومثل ذلك لا يجري فيه الاستصحاب حسب فصل في محله وثانيها ان يكون الوجوب مستفادا من اللفظ ويكون ما يتعلق بالوجوب به محلا لوجوب
فان كان ما اشك في كونه شرط للوجوب بما اشك في كونه شرط للوجوب ايضا فان تمكن من شرط المفروض ففصله الاصل في اطلاق الوجوب ما ينبغي في
الصورة الثانية فيجب ان يبان بالشرط المشكوك في ان يكون له بعد البقيا بالاشتغال وان لم يتمكن منه ففصله الاصل في اطلاق الوجوب فانه لا بد من عدم ثبوت
الاشتغال مع انتفاءه وكذا لو فرض التمكن منه ولا ثم اتفق عدمه واستصحاب الاشتغال لذاته في مقام ضعيف لكونه من قبيل استصحاب الحاش من ذلك
فانه الحال في صورة الجعته بالنسبة الى اعتبار النص الحاص في وجودها وتبين وجوبها وثالثها ان يكون اللفظ مطم وحي فلا اشكال في كون الوجوب المتعلق به
مطم انما يقتضي اطلاق اللفظ الى ان يثبت التقيد وبالجملة كون قصبة اطلاق اللفظ لوجوبه في المطلق ما لا مجال للترتب في شئ منها ولا
ظن ان احدا يتأمل فيه فغير قديم من اطلاق التبدل لثبته على التوقف في المقام نظرا الى ورود كل من الوجوبين في الشبهة فلا مجال للاطلاق على خصوص احد
بدليل ضعفه فاذ اخرج عن التوجه فقام الدليل عليه غير غيره في الشبهة ولا يقضي لك بالتوقف مع انتفاء الدليل المحجج والا فاصح لتفتك
من الظاهر في فلا وجه للتوقف في اطلاق الوجوب مع اطلاق الامر لوضوح قضاء اطلاقه باطلاق الوجوب فالوجوب هو البناء عليه من حيث خلافه ومن البعيد
انكار التبدل ما ذكرناه فلا وجه للتوقف في المقام ويمكن توجيه عبارة السيد بما رجع الى الشئ وان جعلها جامعة على ما مر منها وتوضيح ذلك في بعد اطلاق
الامور بوجوب عدم اجمالها ان لا يثبت تقيد بوجوبه وجوده بشئ من الامور الخارجية مما يحتمل اعتبارا في احد الوجوبين المذكورين او يثبت ذلك في
الاول لا اشكال في اطلاق في المقامين هذا بطلان اللفظ في ان يثبت المحجج عنه حسب ما اشار اليه وعلى الثاني فان ثبت تقيد على احد الوجوبين المذكورين
بخصوص فلا اشكال في اطلاق الوجوب المحجج عنه عن مقتضى اطلاق على حسب ذلك الدليل عليه وان لم يثبت ذلك لكن كورد التقيد على احد الوجوبين المذكورين من دون
علم بخصوص احدهما فيجب التوقف في ان يعلم الحال من الخارج وبحكم مرجحان احدهما وبالجملة لودارت المقدمة من كونها الوجوب او الوجود ففصل هذا اصل
يقضي لثبته على احد الوجوبين ولا بد من التوقف الا عند مقتضى اصول الفقه فالتدبير يقتضي في التوقف في مقام الجعته والبناء على مقتضى
مقدمة الوجوب في مقام العمل اما الاول فمقطع ورود التقيد على الاطلاق من اطلاق الامر باطلاق الفعل المأمور به ولا مرجح لاحد الوجوبين فيوقف
التقيد على قيام الدليل عليه واما الثاني فلا حاجة ما يثبت بعد ملاحظة ذلك هو وجوب الفعل عند حصول الشرط المذكور واما مع عدمه فلا دليل
على الوجوب لما عرفت فينتفي في الاصل وما قد يتجمل من ان تقيد الامر فاض تقيد الامور به ايضا بخلاف انعكس فينتج البناء على الثاني مدفوع بالفرق
ورود التقيد على الاطلاق ووجوب الامر في وجوب التقيد والارجح بملاحظة ذلك اللفظ انما هو الاول واما الثاني فلا مرجح فيه بعد قيام الدليل
عليه لا مرجح في تقيد متعلق الوجوب فاض تقيد الوجوب من حيث المتعلق الا ان ذلك لا يعد تقيد اخر من جهة اخرى كالا يخفى في الغرض
ذلك فقولنا في كدام السيد على الصورة المفروضة غير بعيد عن متبنا كلامه فيكون مقصوده انه لو دل دليل على شرط الوجوب بشئ وادار الامر في المقدمة
بما لوجوب المذكورين لا بد من التوقف بالنسبة الى غير استصحاب هو الحال فيها هو بصدده من رد استدلال المعنوية فان اتمته الحد واما اعتبارها من الامام
في الجملة لكن لم يبق دليل على كونه شرطا في وجوبها ووجودها ولا يتم الاحتجاج بالبعد ثبات كون من الثاني وجه لا دليل فلا بد من التوقف عدم الحكم بوجه
احد الوجوبين في ان يثبت عليه دليل من الخارج اذا تم ذلك لمقتضى ما تقول لاكمال فان المقدمة لا بد من حصولها في اداء الواجب بغيره مجازا بالوجوب العقلي
بل ليس ذلك لا مقدار كونها مقدمة فهو في الحقيقة مقسوم لمفهو الموضوع لا انه حكم من احكامه ويصح ذلك استثناء الوجوب اليها بالعرض والجزاء فان لم
يكن انكشاف الواجب عنها لم يجز تركها نظر الى عدم جوان تركه لا لا ينفك عنها حسب ما ذكرنا في لوازم الوجود فالقوله انه لا كلام في وجوبها على الوجه المذكور
ما اخذ به بعض الافاضل من القول بوجوب المقدمة على الفعل المذكور نظر الى عدم امكان الواجب عنها لا من جهة ادائها الى اداء الواجب وتوقف وجوب الواجب
عليها ولذا لم يفرق بينهما وبين لوازم الوجود وقال بوجوب الكل هو عين القول بعدم وجوبها مطم ووجوبها على الوجه المذكور مما لا ينبغي الخلاف فيه ولا
من كلام المنكر لوجوبها الكاد ذلك اصلا ليس لك من وجوب المقدمة في شئ كما عرفت مما استفاد من كلامه من كون ذلك قوله بوجوب المقدمة على حقيقة
وان المنكر لوجوبها مطم ينكر لك ليس على ما ينبغي هذا ولا كلام ايضا في عدم اقتضاء وجوب الشئ وجوب مقدمة وجوبها بنسبها بان يكون المقدمة واجبة فيها
على سبيل الاستقلال كوجوبها لوضوح عدم دلالة وجوب الشئ على وجوب ما يتوقف عليه على الوجه المذكور بحيث يرتاب فيه ومسكة ولا هجوم حوله
وبت شبهة لا يعقل بطلان الوجوبين على نحو المذكور يدل عليه مع غلبة وضوح ان ذلك هو المستفاد مما فرغ من الدلالة على الوجوب فيكون ذلك
هو مقصود القائل نعم يوجد في كلام بعض الافاضل استحقاق العقلاء على ترك المقدمة بناء على القول بالوجوب وعدمه على القول الآخر وخرج عليه ايضا
استحقاق الثواب على فعلها وعدمه وبه قطع بعض الافاضل من عاصم بانه وابد ما استدل بهم من الحكم بثبوت العقلاء باستدلالهم في دلالة الامر بالشئ
على التمسك بالصدق بان ترك الصدقة واجب من باب المقدمة فيكون فعله ما يثبت حرمة وترتب عليه احكامه من الفضا وعينه فان القائل بان الامر
بالشئ يقتضي التمسك بالصدق ليس مراده طلب تركه للثبوت كما سخطه بل مراده الخطا في الاصل في وجوبه القابل ان التمسك المستلزم للفعل ليس الا ما كان
فاعلم معايقا وانته جبرها بما ذكرنا كون التمسك المستلزم للفعل خصوص ما يكون فاعلم معايقا وانته جبرها بما ذكرنا كون التمسك المستلزم للفعل بالعبادة فلفظنا
انما يجري من جهة عدم جواز اجتماع مع المطلب المتعلق بفعلها المقوم للمهمة العبادية فذلك مما لا يخلف فيه الحال بين ما يترتب عليه العقاب ولا يفرق هناك
فرق بين التقيد من جهة اخرى لا يترتب من جهة الفضا على التواهي الغلبة في بعض الصور ولو كانت اصلية كما سبنا انما انتهت بغيره وايضا لو سلم ذلك فكون
المستدل المذكور فالا بد لك غير معلوم فاعلمه فيجوز عدم جواز اجتماع الامر الثاني في العبادة مطم ومجوز فضا الدعوى الى المذكورة على وجه متساوي

في شئ من الوجوبين
الواجب ان لا يفتقد
او في شئ من الوجوبين

انفصلي

يقض محل كلامه على ما ذكره مع فساد ابيضا فاما ان ما ذكره لو لم يقض يكون انتهى المتعلق بالمقدمة نفسها لا غير ما عرف من عدم ترتيب عقاب مستقرا
على ترك الواجبات لغيره ومن الغريب من الفاضل المذكور يكون الترتيب في المقام في الوجوب الاصل في التقاضي حيث قال اما القائل بوجوب المقدمة فلا بد ان
يقول بوجوب ترك غير الواجب لو قيل بوجوبه يكون مستقرا من الخطأ الاصل في الاصل في الترتيب التي اخذوها محل النزاع فلا بد لهم من القول بانها واجبة
في حد ذاتها ايضا كما انها واجبة للتوصل الى الغرض ليرتب عليه عدم الاجتماع مع الحرام وان يكون الخطاب به اصليا ليرتب العقاب عليه انتهى من خبرنا ان الترتيب
التي ذكرها ان سلبنا عدم ترتيبها على الواجب لغيره المتبقي فليس عدم ترتيبها عليه بدورها ولو سلم ظهوره فليس بوضع من فساد القول بوجوبها
التنقيص الاصل فان فساد ذلك يشبه ان يكون ضروريا فلا يرد عليهم بعدم ترتيب الترتيب المذكورة على وجوب المقدمة اولى من محل الواجب في كلامهم
هذا المعنى الصحيح الذي لا ينبغي صدوره عن العقلاء فضلا عن افاضل العلماء ان ما ذكره من ان ترتيب العقاب عليه يتفرع عن كون الخطاب
به اصليا قد عرفت ومنه لو وضع ان العقاب بما يترتب على ترك الواجبات ليرتب العقاب على تركه ولو كانت تبعية على فرض ثبوتها كما كانت الاشارة اليه واما
الواجبات لغيره فلا يترتب عليها عقوبة ولو كانت صلبة كجاء في حال من فترعه استحقاق العقاب على ذلك مما لا وجه له كغيره عدم اجتماع مع
الحرام على كون الواجب نفسا حاسبا بحيث تفصيل القول فيه انتم ذكر الفاضل المذكور وجه اخر لوجوب المقدمة على القول بها وهو ان يكون
نفسا عقليا لان ما لا يرد على المقدمة بان يكون هناك خطابان صليان للشارع احدهما بان يكون له ذلك والآخر بان يكون له ذلك بالباطن قال والى
هذا ينظر استدلالهم في الاشارة الى ثبات وجوب المقدمة وهذا ايضا في لو من كسابق وما ذكره من ان استدلالهم في الاشارة الى ذلك كانه اولى لا
الى استحقاق الترتيب على ترك المقدمة فانه ربما يوهم ذلك لادالة فيه على ما ذكره اصلا كما سيأتي الاشارة اليه ثم كيف يعقل تفرع الترتيب منها
مع ان جمهور العلماء ذهبوا الى الوجوب وادعى جماعة عليه الاجماع بل جعله البعض من الضرورات واما استحقاق الثواب على فعل المقدمة فلا يمنع
الضرورة بعد عمل كل واحد على ما مر به قلت بل يقضي بالقطع بخلافه سيما بعد ملاحظة ما قرناه هذا واما استحقاق الثواب على فعل المقدمة فلا يمنع
منه لو ان بها من جهة الاتصال الى اداء مطلوب الشارع فيكون واجبا غير مستحبا نفسيا حاسبا كما ينبغي ان لا يبعد القول بتفرعه عليه على القول بعدم
الوجوب ايضا فنظرنا الى انها جهة مرجحة للفعل يصح صدق التقرب من اجاله وليس ذلك قولا باستحباب المقدمة مقبلا ذا وقعها على الجهة الخاصة كما ان الترتيب
بل المذكور هاتين بقية تندرج في المندوبات بعد ملاحظة الجهات قال بعض افاضل بعد الحكاية عن بعض المحققين ترتيب المدح والثواب على فعلها احكاما
على الغرض ان لا يغفلوا عنه الا انه قول بالاستحباب فيه شك لا ان هو باندرجه تحت تحريم الحرام فمن بلغ ثوابه فانه يجمع اثنان الباعث حتى فتوى الفقيه
فان اراد استحبابها اذا انبها على الجهة التي ذكرناه فهو كذا لانه لا اشكال ان في استحبابها ولو على القول بعدم وجوب المقدمة ولا حاجة الى التمسك
بما ذكره مع ضعفه وان اراد استحبابها مطلقا فهو موهون جدا لادليل عليه صلا والاستشكال في ما ذكره ضعيف جدا ثم الظاهر ان لا اشكال ايضا في عدم
كون وجوب المقدمة على فرض ثبوتها اصليا او وضوح ان الخطاب بالمقدمة ليس عن الخطاب بدورها ولا ضرورة ولا خارجة الا ان يحجب بفهم من مجردة للفتنة
الدال على وجوب شيء وجوب مقدمته حتى يندرج في الدلالة لا لانه لا يمتثل للفتنة لوضوح جواز الاستفكاك بينهما بحيث لا يترتب في ذلك ان لقائلين
بالوجوب يقولون به وهو مع وضوح فساد ما ليس في شيء من ادلتهم ولا العرف من كلامهم المتقولة في المسئلة دلالة على ذلك بوجه وما قد يتجهل من
دلالة بعض ما ذكره على ذلك قد عرفت ما فيه فلا يصح جعل النزاع في المسئلة في خصوص وجوبه اصيل فلا يكون الدال على وجوبه في المقدمة دالا على
وجوب مقدمته ليكون الخطاب بخطابها اصاله كيف فساد ذلك يشبه ان يكون ضروريا فلا يرد عليهم بعدم ترتيب الترتيب المذكورة على وجوب المقدمة اولى من محل الواجب في كلامهم
بعض افاضل مما لا وجه له اصلا بل فساد قطعا ومع ذلك فلاثرة اثباتات تتعلق بالخطاب بها اصاله اذ بعد وضوح كون الخطاب بها غيرا كما مر ليرتب على
على تركها عقوبة مستقلة حسب ما عرفت وتعلق الطلب المحقق بها حاصل على الوجهين غايته لا يخلو انما في حد ذاته الحكم وذلك مما لا يترتب عليه ثمرة كما
يجوز في حق محرم محل النزاع في المسئلة ان يقرر الخلاف في الوجوب لغيره المتبقي فالقائلون بالوجوب يقولون بوجوبه في المسئلة دلالة على ذلك بوجه وما قد يتجهل من
دونها وبفساد ذلك الطلب بحكم العقل بعد ملاحظة الطلب المتعلق به في المقدمة والظاهر ان عدم الوجوب يترك ذلك ويقولون ان لا يثبت للمقدمة سوى
اللا بد من المأخوذة في معناها او يقول مع ذلك بثبوت الوجوب لها بالامر على ما مر تفصيل القول فيه الا ان يتعلق بها من خارج كالتفاهة بالنسبة الى القول
ونحوها مما ورد الامر من مقدمتها ان لم في المسئلة قولا اعد بها احد ما القول بوجوب مقدمته مظهر وهو الخلل والبدل من المعظم من العادة والخاصة
بل لا يعلم فانه لا يجازي من اصحاب من تقدم على الضرر وحكاية الاجماع عليه مستفظة على ما ذكره جماعة وبفساد من تتبع مذاق المباحث لفتنة ان ذلك من
المسلمات عندهم ومن المحققين في دعوى الضرر عليه ربما ينفاد ذلك من كلام المحقق الطوسي ايضا وقد حكى الشرح عليه جماعة ثابها القول بعدم
وجوبها كحكاية الفاضل الجواد والعصدي قولا وحكاية المنهاج ايضا كحكاية ذلك لم ينسب احد الى قائل معروف بل من جماعة من الاجل منهم المصنف على جهل الكفا
ثانها التفصيل بين التسبب بغير حكاية في النهاية عن الواقعية وعري القول به الى استبداده وليس كما كما بينه المصنف بل كلامه صريح في وجوب مقدمته الواجب
المطابق مظهر كلامه من الامور الواضحة حيث لم يجعل موددا للشمائل والاشكال رابعها التفصيل بين الشرع الشرعي وغيره هذا هو الخارج والعصدي
في كلامه ويحتمل التسبب الشرعي ان ثبت الاجماع على وجوب الاستبابة وكان لقائل انهما اولى الحاصل في بدور الامر في التفصيل المذكور بين الواجب
خاصة التفصيل بين الشرع وغيره من المقتضى كوضع المانع وهذا القول بغير معرف في احوال المسئلة الا ان طاعة العلامة في النهاية حكاه جماعة عندنا وعند
لشدة النزاع في المسئلة امور منها انها تخرج التذوق والامان ونحوها كما اننا نذكر الاجان بواجبات عديدة فانه يكفي في الواجب احدى ومقدمة على الواجب
بوجوب المقدمة بخلاف ما لو قيل بعدم وجوبها وكذا اذا ندرج درهم في الواجب شيئا هكذا وقد يترك ذلك بان لا يبعد ان يفسر هذا في الواجب
في التذوق وغيرها الى الواجب مستقلا ونا لغيره المتابع لوجوبه لغيره لوضوح ما راد في الامم في ذلك لانه فرض نادر على ان ذلك ليس من ثمرات صلا

الاصول لا يرد عليها ما استنبأ الاحكام على ذلك فلا يبعد ثمة لعقد المسئلة في عدد مسائل الفقه ومنها استحقاق الثواب على فعل المقدما والعقوبات على تركها ابتداء
على القول بوجوبها بخلاف ما لو قيل بعدمه وقد عرفت ضعفه لا يثبت على كون وجوب المقدما بنفسه لا غير وان دعوى وجوبها كمال موهونة حتى
بل لا يثبت فائلا باصلا ووجوبها الغيري كما هو من ذهب لقائل بالوجوب لا يستلزم ترتيب الثواب على فعلها ولا العقاب على تركها من حيث انه تركها لم يتر
الثواب على فعلها انما انما على الوجه الخاص كما مر لا ينافي الحال بين القول بوجوبها وعدم ثمرتها لروم ترتب لنقص على ترك المقدما اذا كانت متعده
بحيث يقضى بصدق الامرار المنفرد على الاكثار ولو اكتفى في صدق العزم على معصية اخرى لو من غير عزم جرى ذلك مع هذه المقدما بغير بخلاف ما لو
قبل بعدم وجوبها لا لعصبات الا ان ترك نفس الواجب كان شذوذا لم يكن هناك فسق وان تكررت مقدما منها وفيه ان لعصبة المترتبة على ترك المقدما
على نحو العقوبة المترتبة عليها انما يكون بالنظر في ادائها الى تركها انما في فرض كون ذلك المقدما من حيث انها غير مطلوبة للامر فلا يترتب لعصبة المترتبة
من جهة تركها الف من المقدما على العصبة المترتبة على ترك الواجب في جهة العصبة في الجمع على نحو جهة الامر المتعلق بها فان كل منها انما يتعلق الامر به من حيث
ادائها الى تركها فلا يترتب لعصبة المترتبة على ترك الواجب واحد منها وليس للعصبة المترتبة على ترك الواجب الا من تلك الجهة الواحدة فلا يترتب على ترك المقدما
المرور كما عرفت على حصول الفسق وصدق الامرار مع اتحاد جهة العصبة واتحاد ما هو الواجب في ذلك وما دل على حصول الفسق بالامرار على الصفة المترتبة على
غير المعاصي الغيرية كما يشهد به الاعتبار الصحيح فان الفسق منه تعدد وجوه العصبة مع حصول الامرار وهو غير حاصل في المقام كما عرفت منها عدم جواز تعليق الامارة
بها على القول بوجوبها كغيرها من الافعال التي يجب على المكلف الاقدام عليها كما انما لا يخلو ما لو كانت غير واجبة لا مانع من تعليق الامارة بها فيصير العقد في
الامر المعصية بانها فعل هذا لو حصلت لا استطاعة لشريعته جاز ان يوجبه بنفسه لقطع المشايخ عنهم ثم اذا بلغ المبقات ستاجر غيره لا ذاء افعال في من المبقات
وان ينقض الافعال عن نفسه بناء على انما في بخلاف الاول في غير ذلك من الفروض يمكن دفع ذلك بان ما لا يجوز الاستنجار عليه من الواجبات هو ما يكون
الاثنان به والوجوب على المكلف في نفسه لا على الواجبات الغيرية فانما المقصود هناك حصول ذلك لغرض انما اراد المقدما من جهة كونها
موصلة الى الواجب الحاصل انما قصود ما دل عليه لذل عدم جواز وقوع الاجابة على الواجبات التي تقبض دون غيرها وفيه ما دل عليه لوجه فيه بطلان
ما حكوا بالمنع من جواز اخذ العبرة عليهم من الواجبات ثم ان الامر لا يرد على فرض فقرها على المسئلة لا يرد عليها باستنباط الاحكام على ان يكون من ثمرات
المسائل الاصولية كما اشار اليه في الثمرة الاولى ومنها عدم جواز اجتماعها مع الحرام على القول بوجوبها بناء على ما هو التحقيق من عدم جواز اجتماع الامر والنهي
بخلاف ما لو قيل بعدم وجوبها للجهة الواجب اذ انما في ضمن الحرام وبدون مقدما ان كانت عبادة في نفسها كالوضوء والغسل فلا يترتب عدم جواز اجتماعها
مع الحرام وان قلنا بعدم وجوب المقدما وان لم تكن عبادة فعدم جواز اجتماع الوجوه مع الحرمة لا يقضى بعدم حصول المقصود من المقدما اعني التوصل الى الواجب ضرورة
التوصل الى مقصود امر عقلي وعادى حاصل بحصول المقدما سواء كانت واجبة ومحرمة ومع حصول التوصل يصح الاثنان بين المقدما من غير حاجة الى اعانتها
لحصول امر منها فالمقدما الحرمة وان لم تكن واجبة الا انها تقف على الواجبة فيسقط وجوبها بعد الاثنان بها فرق من جهة المذكورة بين القول بوجوب المقدما
وعدمه ويجوز عدم اجتماع المقدما الواجبة مع الحرام لا يبعد شيئا في المقام بعد الاجتزاء بالحرام في ادائها ما هو المقصود من المقدما من التوصل الى ذنبها هذا اذا
قلنا بعدم جواز اجتماع الوجوب الحرام في المقدما ايضا كما هو المختار واقام على ما ذهب اليه البعض من جواز الاجتماع فيها فلا اشكال راسا ومنها لروم كون الامر
بالشيء بها عن ضده بناء على القول بوجوب المقدما حيث ان تركه الصدد من مقدما حصول الصدد لا امران وجود كل من الصددين مانع من حصول الاخر ومن
البيان ان رفع المانع من جهة المقدما مانع في كون الامور واجبا مصحقا وكان الصدد واجبا مستوعبا من المندوب بان لم يصح الاثنان به ووقع فاسد الى
به حال تعليق التكليف بالمتحقق نظر الى وجوب تركه فلا يتعلق التكليف بفعله لعدم جواز اجتماع الامر والنهي وبقيضا النهي في العباد بالقسا وفيه انه لا ملا
بين القول بوجوب المقدما واقضا الامر بالشيء النقيض كما سيجي بيان في كلام المصنف ضرورة فيسقط الثمرة المذكورة وفيه نظر بمرتب لوجه فيه مما قرناه
سيجي تفصيل القول فيه انتم والقانون ان يقر ان النهي المتعلق بفعل الصدد من باب المقدما لا يقضى بالفساد حسب سقم الوجوه فيه انتم نعم ولا مانع من
من اجتماع وجوب التقصى في الحرمة الغيرية في بعض الوجوه كما سنفصل القول فيه انتم نعم لا يبعد لبناء على فساد الصدد فيما اذا كانت اداة الصدد هي الباعثة
على ترك الصدد الواجب بان يبين انتم فتم جعل ذلك ثمة الحد في المسئلة منها انما اذا كانت المقدما عبادة متوقفة على رجائها والامر بها ولم يتعلق بها
الامر بل يبعد وجوبها لما يتوقف عليها من الغاية توقفت حجة الاثبات بها لاجل تلك الغاية على وجوب المقدما فانه اذا كانت المقدما واجبة قضى الامر بالغاية
بالامر بمقدما انها فيه عند ذلك رجحان الاثبات بها لاجل الغاية بخلاف ما لو قلنا بعدم وجوب المقدما وذلك كالوضوء والغسل لمن ثابته القرآن فان قصوا
يستفاد من الاية مخبرهم المس على الحديث وانما الامر بالوضوء والاجللة واجبا لاجل سبب الوجبة فلا بل يتوقف ذلك على البناء على وجوب المقدما فان قلنا
بوجوبها صح الاثنان بالطهارة لاجل رجائها ان كان نظر الى تعليق الامر بها لعلها يتوقف عليها فلا فرق بين الغاية المذكورة وسائر الغايات
التي يتعلق الامر بالطهارة لاجلها غاية الامر انها اصلها وهما تتبعا وقد عرفت ان ذلك لا يكون فادعينا بها بحج المعنى غاية الامر ان بخلاف ذلك
وجعل ذلك الاستنباط وذلك يقضى بخلاف الحال في المدلول حسب بيبناه وان قلنا بعدم وجوبها لم يصح الاثنان بها لاجل تلك الغاية اذ لا رجحان في
في الطهارة من جهة اخرى فلا يصح لتقريبها لاجلها بل لا بد من الاثبات في سائر الغايات التي ثبتت رجحان الطهارة لاجلها حتى يصح الطهارة الواقعة
وجود الاثنان بتلك الغاية وبين الاثبات بان الفعل لاجل التوصل الى الواجب حجة مرجحة لذلك الفعل انما نقل بوجوب مقدما الواجب كما مر
الاشارة اليه ولذا قلنا بترتيب ثواب عليها ذال اني بعلى الوجه المذكور على القول بعدم وجوب المقدما انتم نعم وذلك كما ان في رجحان الاثبات بالمقدما
للاغاية الغرض نعم بغيرها كرجحان فساد الوجوه في الفعل المذكور ووجوب قصده على القول بوجوب ثبوت الوجوه فلو كونه مقدما واداة قد بقي
ان قوله مطم يقضى بوجوب الواجب بشرطه من محل النزاع مسلم ولا يرد على ان التكليف كلها معتبة بالنسبة الى الصدد على فضل الواجب على مقدما فلا

يكون الامر بالشئ مع عدم القدرة على مقدمته مع الحاجة في التقيد بكونها مقدورة وقد يدفع ذلك بقوله لم يلزم لاجل الواجب
بل المقصود منه بيان تعبد اعتبارات الامر بمقابلاته بالنظر في مقدّماته فيكون قوله شرطاً كان سبباً وعيناً لها فإطلاق وجوبه فلا بد من اعتبار مقدّمته
المقدّمه لوضوح عدم وجوبها مع انقضاء القدرة عليها ومنه مع ما بينه من التكليف انما يلزم من اندراج غير المقدرة من مقدّمات الواجب لشرطه في العنوان
معترضاً عن محل النزاع ولو لجب بانطلاق الامر بالشئ انما ينص في المطلق دون لشرط لعدم تعلّق الامر به قبل وجود شرطه فحينئذ ذلك انما يجري بالنسبة
اليها فلا حاجة الى التقييد المذكور لان الفرق بين المقدّمات المذكورة وسائر مقدّمات الواجب لشرطه وقد بان ان المراد بالاطلاق في المقام هو اطلاق الواجب بحسب
طاللقط وهو لا يستلزم الاطلاق بالمعنى المصطلح ان قد يكون الواجب مقبلاً بحسب العقل لانقضاء القدرة على مقدمته وحينئذ التقييد الواجب عقلاً
محصراً في الجهة المذكورة والمفروض اطلاقه بحسب اللفظ افاذا التقييد المذكور اطلاق الواجب بحسب المصطلح اطلاقاً من بحسب العقل والنقل وهو كما ترى وهو
من وجوه شتى وقد بوجه اية بان مقدّمات الواجب قد تكون مقدورة وقد لا تكون مقدورة فاذا كانت مقدورة فالتقييد بالمقدورة من جهة الاطلاق
عن تلك المقدّمات اذا لم تكن مقدورة فالكلام في قوة ان يقي مقدّمات الواجب المطلق لوجبه مادام لم يأتها وانما جبرها فيه من اختلاف كيف ولو كان اعتبار
اطلاق الامر كافي في الدلالة على اعتبار بقاء الاطلاق لم يكن اعتبار المقدّمات كافي في اعتبار بقاءها لصدق كونها مقدورة في الجملة بعد تعلّق القدرة
بها فالاولى ان يقي التقييد المذكور لاجل الافراد والانواع الغير المقدورة من المقدّمات اذا كانت غيرهما مقدورة وعليه اطلاق الامر بالفعل فلا بد
اعتبار اطلاق الواجب بوجوب ذلك مع ان الامر بالفعل لا يقتضي بالشئ على وجه الاطلاق لا يقتضي بوجوبها فالامر بالشئ مع على القول بوجوب المقدّمات انما
يقضي بوجوب النوع والفرع المقدورين دون غيرهما لعدم تعلّق التكليف بغير المقدور مع ما ان كفى بها في اراء الواجب على فرض حصولها فظهر من ذلك
ما ذكره جماعة من عدم الحاجة الى التقييد المذكور ليس على ما ينبغي قوله والضرر به لا يخرج من مقدّمات الفعل صريح في نهائية في وجوب مقدّمات الواجب
المطلق مع سواء كانت شرطاً او سبباً وسواء كانت شرطاً شرعياً او غير شرعية وان كان ما ذكره من المثال من قبيل لشرط الشرعي وطال كونه بشرط ان ذلك
امر واضح لا حاجة الى فائدة الدلالة عليه ثم ان الظاهر من اعادة الوجوب بالمعنى الذي بدأناه لا يخرج من وجوب لا يثبتان بها بالعرض بمعنى وجوبها بوجوب الايمان
بما يتوقف عليها لليس ذلك من حقيقة الوجوب في شئ حسب ما مر بها فانه احتمال حمل كلامه على ذلك بعد غاية البعد كاحتمال حمل على ذلك بعد غاية البعد
كاحتمال حمل على اعادة الوجوب لاصلي والوجوب الذي يترتب عليه عقاب مستقل على ترك الفعل لا يابعد بحمل كلامه عليه مع وضوح فساد قوله الا ان
يتم ما يتوقف عليه من مقتضى التقييد لم يأتها من مقتضى التقييد بحسب العادة بحيث يكون لاختلاف عنده خادراً لعادة وهو كما ترى لخص من لفظ
واعم من لفظ التامة لعدم امكان التخلّف في الثاني وجواز التخلّف في الاول من غير خروج عن العادة كما اذا فارق عدم الشرط ووجود مانع الذي يمكن حصوله
على النحو المعنى قوله وهذا كما ترى بنادي بالمفارقة قد عرفنا ان كلامه صريح في وجوب مقدّمات الواجب مع ما تمنع من وجوب غير السبب بعد تعلّق
الامر بما يتوقف عليه من جهة دوران الامر عند بين كون الواجب مع ما بالنسبة اليها او مقبلاً وذلك مما لا بد منه مع وجوب مقدّمات الواجب بعد ثبوت
اطلاقه بالنسبة كما هو محل النزاع في المقام قوله وما اخذاه السيد منه محل تامل قد عرفنا ان ما يترتب من كلام السيد قدس سره مما لا اوجه له فيها
اذا كان الامر المتعلّق بالفعل مع وما اخرج به من تعلّق الامر بالشئ تارة مع ما واخرى مقبلاً ولا بد من فعله في شئ من الصور بين قد عرفنا ضعف كيف
لوقوع ما ذكره يجري بالنسبة الى غير المقدّمات ايضاً كما يكون الواجب بالنسبة الى مقدّمات مقبلة فكلما بالنظر في غير مقدّمات قد بوقف وجوب الشئ
على ما لا يتوقف عليه وجوده وقد يخرج اليه بان لا يوجب الامر على اطلاقه ولم يقبّل بوجوب مقدّمات فاما ان يقي بوجوب المقدّمات وعدمه لا سبب في الثاني
والاولى وجوب التوصل الى الواجب بما ليس بواجب لا الى الاول لاختلافه للاصل فكما ان قصبة الاصل اطلاق الامر ان يثبت التقييد فكذلك الاصل
عدم وجوب المقدّمات الى ان يثبت وجوبها وضعفه بغير ظاهر ما على القول بعدم وجوب المقدّمات فوضح ما على القول بوجوبها من البين فظهر حال
الاطلاق ولا وجه للقول ببقاء اوصاله عدم وجوب المقدّمات ذلك من اصول الفقاهة واصالة عدم التقييد من اصول الاجتهاد كيف لوضع ذلك
لزم ان لا يصح الاستئناس الى شئ من الاطلاقات في اثبات الاحكام الخافضة للاصل وهو فاسد بالاتفاق وهذا قد عرفنا فيما مر من وجوب كلام السيد
لا ينافي في الشرط وكان لا يفرق ما يترتب من كلامه وهو ان لا يوجب عدله لا يوجب صدوره عند قدس سره ولم يبعد منه الجري عليه في شئ من المطالبات لفقهاء
والافتقار اليه في المسائل المذكورة قوله ان ليس مما خلاف جري انما جبراً بان يجرى عدم ظهور الخلاف لا ينفص حجة حتى مسائل الفرع فكيف في مسائل
الاصول فجعل حجة في المقام غير حجة سبباً على طريقة المصنّعة قوله بل انما بعضهم من الاجماع قد جعل الاجماع عليه جماعة منهم الفقهاء في شرح الشرح وانما جبر
بان حكاية الفقهاء في لا ينفص حجة عندنا سبباً على حكاية الخلف فيه العوض لا يجرى حال غيره من المتقلد بل كونه من الاصحاب غير معلوم ايضاً فالاستئناس
الى الاجماع محصله او منقولة غير حجة نعم عدم ظهور الخلاف في ذلك النظم الى الاجماع المحكي مؤيد قوي في المقام وقد يستدل عليه ايضاً بالاجماع وجوب التوصل
الى الواجب ليس التوصل بالشرط والى المادى على عدم وجوبه كما سيجي فقهاء ان يكون الواجب والتوصل بالسبب وهذه اذ المسلم من وجوب التوصل الى الواجب
هو تحصيله والاثبات به في الخارج وما قبل ما هو وصلة اليه وسهولة في ايجاده فوجوبه اول الدعوى ولو سلم ان ذلك يجري في الشرط ايضاً وما ذكره في الاستدلال
على عدم وجوب المقدّمات انما يجري في السبب بغير اجماع التمسك المذكور الا ان يقي ان الوصلة الى الواجب انما يكون بالسبب والشرط وتوضيحه انه قد مر بما
يتوصل به الى الواجب كما يكون بالسبب حوله معتبر في الوصول الى الواجب سواء كان الاثبات به هو التوصل اليه كما في السبب لا كما في الشرط وقد مر به ما يتحقق
به الاصل الى الواجب فيخلص بالسبب فاذا حصل الدعوى بالثاني كما هو الظاهر من عبارة لم يخرج في الشرط الا انه لا حاجة الى التمسك بالاول على عدم وجوب
التوصل بالشرط نعم قد يقي بوجوبه بالنسبة الى الشرط ايضاً اذا وقع جرحه لغير المعلقة لا سيما اذا كان في الفعل في بغير التمسك به لوجوه خصوص المسئلة ثم
ذلك انه قوله وان القدرة غير حاصلة مع السبب وصدورها انما تكون مقدورة مع ضم اسبابها اليها فانما تعلق التعلّق بها على نحو ما يتعلق

كان لا بد من التقييد بالشرط في تلك المقدّمات في الجملة وان كان صادراً عن جهة القدرة

القدرة بها نظر الى اعتبار القدرة في التكليف كاشارة الى غير ذلك بقوله مع المستببات لا يمانع الى عدم اضرار القدرة بها على خطتها نفسها وان حصل
القدرة عليها على خطتها ضمن الاسباب لولا عدم حصول القدرة على المستببات لم يكن من طاعة القدرة لم يتجه القسك بالاستيعاب الوضوح
امتناع التكليف بغير المقدور وبغير قضية ذلك عدم جواز تعلق التكليف بغير المقدور وبغير قضية ذلك عدم جواز تعلقها بمهم لا وعودها على ان ذلك بعينه
هو الوجه الا في فلا وجه لتكراره هذا وانت جدير بان الاستيعاب الذي محل تامله لا شك في كون المستببات متعلقة بالقدرة بها ولو بتوسط الاستيعاب
القدرة المتعبر في تعلق التكليف بالافعال كونها مقدورة للمكلف سواء كانت مقدورة للمكلف بالواسطة او غير فاعلى استيعابا من تعلق الامر
بها وعودها بعين من غير ان يتعلق بالاسباب الموصلة اليها كما هو محل الكلام في المقام واما الجواب عما اذا كان لا يكون معها اسبابها فلا
في سخرته وعدم جواز تعلق الامر به ولا كلام فيه ولو سلم الاستيعاب الذي في محجة في تجر استيعاب العقل حتى يحصل ذلك دليل شرعي على تعلق الامر
بالاستيعاب مع الفرض عن ذلك لو لم الوجه المذكور في محجة بالنسبة الى التمسك ايضا فان القدرة على المشروط غير حاصله الا مع الشرط فينبغي ان يتعلق التكليف
به وعودها لا يكون الدليل المذكور على من محجة فاضا بجواز المقدرة مهم لا خصوص لتسببها هو المحل في المقام قوله لعدم تعلق القدرة بها هذا الوجه
كأن كرم ما عذره اخصا به على وجوب الاسباب هو كما ترى بهند نفى المقدرة السببية وانحصار المقدرة الواجب في غير هذا مع عدم تعلق الامر بالمستببات
لا تكون واجبة حتى ينظر في حال مقدراتها وارتباطها ما ذكره بالمقام من جهة ان الانتقال الى وجوب الاستيعاب المتاحصل عندهم من طاعة الامر المتعلق بالمستببات
مكانه يجب ان يستببات في المقام فاضا بها بايجاب الاستيعاب ان الوجه المذكور هو من جهة ان ما اولا في ثبوتها لو لم تدر كلفه بعدد امكان تعلق
الامر بالاستيعاب ايضا فانها ايضا مستببات عن استيعابها هكذا الى ان ينهي السلسلة الى الواجب واما ثانيا فلان أقصى ما ذكرنا فيها مع انقضاء اسبابها تكون
ممنوعة ومع وجودها تكون واجبة وذلك لا ينافي تعلق التكليف بها ان لا يخرج الفعل بذلك عن كونها اختيارا بالمعنى من ان الوجوب والامتناع بالان
لا ينافي الاختيار نعم لو كانت واجبة او ممنوعة باختيار المكلف منع ذلك من تعلق التكليف بها وهو خارج عن محل الكلام كيف لو صح ما ذكره لقضو بعدم
جواز تعلق التكليف بشيء من الاشياء فانها مع وجود اسبابها واجبة الحصول غير قابلة لتعلق التكليف مع عدمها ممنوعة والفرق بين ما يكون سببا لمقرب
نفس الادارة والاختيار وما لا يكون كذلك غير محجة فان لم يكن الاختيار من جملة اسبابه الموصلة اليه ولو كان بعيدا كان خارجا عن محل البحث لوضوح كون الاختيار
من شرط التكليف ان كان من جملة ما في فرق بين كون الاختيار سببا لم يحصل له وبعد اوضح حصول الفعل في التصور بين من اختيار المكلف في ان
الوجه الاول امتناع الاختيار غير مناف للاختيار في الصورة الاولى فكذلك في الثانية واما ثانيا فاختيارا تعلق التكليف بها في حال انقضاء اسبابها والقول بامتناع
وجودها بشرط انقضاء اسبابها لا ينافي عدمها لوجود الاثبات بها فيقتضي بذلك على الاثبات بمسبباتها حسب ما ذكره من جواز تكليفها كما في الفروع في حال
الكفر واما ما اذا كان لا يمانع بقوله ان المستببات وان كان القدرة لا يتعلّق بها ابتداءً وتوضيحات غايته ما يستفاد من الدليل المذكور عدم تعلق
القدرة بالمستببات بالواسطة واما القدرة عليها بالواسطة الا فتدبر على اسبابها فلا مجال لتكراره كيف المستد معترف بالقدرة بالاسباب ومن اقر
ان الاقدار على السبب الاقدار على المستببات بالواسطة وذلك في جواز تعلق الامر به لا يعتبر في جواز التكليف ما يترتب على ذلك قوله ثم ان انضمام الاسباب اليها
لا يخفى ان قضية ما ذكره وجوب المقدرة السببية اذ مع انضمام الاسباب الى مستبباتها في التكليف والقول بتعلق التكليف بالامر من يتفقد الاستيعاب الذي
في تعلق التكليف بالمستببات وحدها من دون انضمام اسبابها اليها حسب ما ذكره في الاستدلال وانت جدير بان ذلك عين ما اوردته المستدك فان مقصود
من دعوى الاستيعاب المذكور ضم الاسباب الى المستببات في التكليف فيكون الامر بالمستببات دليل على تعلق الامر بالاسباب ايضا ودفع اختصاص المستببات بتعلق
التكليف بها كما يقتضيه القول بعدم وجوب المقدرة مهم وليس غرضه من دعوى الاستيعاب اثبات اختصاص الاسباب في التكليف بها بان ينصرف الامر
الى امر اسبابها حسب نسبتها ثانيا الى الفعل فان ذلك دعوى اخرى منبهة على امتناع التكليف بالمستببات اعلى محجة الاستيعاب في تعلقها في الوجه الاول
ويمكن توجيهه بمجمل ذلك من تمهيد دفع القول بعدم تعلق الامر بالمستببات فيكون مقصوده دفع ما قد يتوهم من جريان الاستيعاب في تعلق التكليف بالمستببات
مهم فقال لا استيعاب في تعلق الامر بها منضم الى اسبابها غاية الامر تسليم الاستيعاب في حال انفرادها كما ادعاه لتمام الاول مقصوده من ذلك كما
لم يرد دليل قطعي على عدم تعلق التكليف بالمستببات كما انهم عليه دليل قطعي وبغاية لا يرتبط بذلك قوله ومن ثم حكم بعض الاصوليين انه لو وضع ان دفع الاستيعاب
من تعلق الامر بالمستببات مما لا يرتبط به بالقول بتعلق الامر بالمستببات وحدها وقد تكلف في تحججه بمحجة اشارة الى ما ذكره ولا من دفع الدليل القطعي على عدم
المستببات فالمراد بان لم يرد دليل قطعي على عدم جواز الامر بالمستببات الى الاستيعاب حكمي بعض الاصوليين القول باختصاص الوجوب بها من دون اسبابها وهو كما ترى
ويمكن توجيهه ايضا بارجاعها الى دفع ما ادعى ولا من الاستيعاب بان يقر ان مقصوده من ضم الاسباب الى المستببات انها في التكليف بالمستببات من غير ان يتعلق
التكليف بالاسباب بيان ذلك ان هناك وجوها اربعة احدها ان يكون الاستيعاب المتعلق للتكليف من غير ان يكون مستببات مكلفا بها ثانيا انها ان يتعلق التكليف
بالمستببات وحدها من غير ان يكون الاستيعاب ملحوظة معها في التكليف بها ثانيا انها ان يكون مستببات متعلقة للتكليف ملحوظة مع اسبابها من غير ان يكون الاستيعاب
مكلفا بها ثانيا انها ان يتعلق التكليف بالاسباب والمستببات جميعا وهذا هو مقصود المستد بالاستيعاب المذكور ولا بد من ذلك فان الذي يقتضيه الاستيعاب
المعروض عدم تعلق التكليف بالمستببات اعلى الوجه الثاني فانه كما كانت القدرة غير حاصله مع المستببات وحدها استيعابا تعلق الامر بها بملاحظة على الوجه
المذكور وذلك يستدعي تعلق الامر بالاسباب ايضا لا مكان وقوع الامر بها على الوجه الثالث بان يكون المستببات مأمورا بها بملاحظة على اسبابها
من غير ان يكون الاستيعاب مأمورا بها اصلا فان تعلق القدرة بها من جهة اسبابها لا يقتضي رد من تعلق التكليف بها بملاحظة على اسبابها وقد يستدل على
تعلق التكليف بالاستيعاب دون مستببات وجوه اخرى منها ان كل ما يتعلق به التكليف من افعال المكلفين ولا شيء من مستبباته بفعل المكلف اتمتها في امورها
للفعل الصادر عنه من محررات الادارة فيحصل له فضل عند حصولها من غير ان يباشر الفعل بمحارها فلا يكون شيء متعلقا بالتكليف

ومنه ان الكلف به بالتكاليف المتعلقة بالافعال ليس الا بما جازى في الخارج لا وجودها في نفسها اذ ليس الوجود من حيث هو قابلا للعقل التكليف به ورجح
ان ايجاد الكلف للسبب ما ان يكون عين ايجاده للسبب ان ينتسب الى ايجاد السبب انتسابا ذاتيا والى السبب انتسابا عرضيا ام ايجاد اخر غير ايجاد السبب
لا سبب الى الثاني ضرورة انه ليس هناك الا ثابته اختياري واحد صادر عن الكلف كاشهده به لوجده في نفس الاول فيكون الامر بالمسبب عين الامر بالمسبب
لا اتحاد السبب بالسبب الا ايجاد الذي هو متعلق الامر حيث ان ايجاد متعلق بالسبب لا وبالذات وبالمسبب بنا وبالمرض يكون متعلقا بالتكليف
والحقيقة هو السبب منها لا شئ في انقطاع التكليف بفعل المكلف وبما وقع الخلاف في انقطاع حصول الفعل وفي الان لا الذي بعده
قبل حصول ما كلف به فلا كلام في بقاء التكليف عدم انقطاعه وحيث فنقول انه لا يثبت بالانسان بالسبب المؤدى الى الامور به اما ان ينقطع التكليف
او لا لا يثبت الى الثاني ان بعد حصول السبب لم يحصل السبب لوجوه ولو بالنظر في العادة فلا يكون قابلا للعقل التكليف
به من شرط التكليف كون الكلف به جازيا للحصول والانفاء كاقتران في محله فنعين الاول وذلك فاض يكون الامور به في الحقيقة هو ما وجد من
السبب عرف من عدم انقطاع التكليف قبل حصول الواجب بردي على الاول ان ما يتعلق بالتكليف من فضل الكلف به ما يكون فعلا لا ابتدئا واولا
فان الافعال لتوليدية هي فعال الكلف لاذ يتصف بالحسن الفع وبتعلق به من جهة المدح والذم فان اردت بفعل الكلف لا يجوز وسطره
الاول فكلية القسري ثم ومعه لا يخرج الكلية لثبته بالمدعى ان اردت بالاعم فالكبري ثم وعلى الثاني ان اردت بان اتحاد الثاني لا ايجاد الامر الحاصل
من الكلف ابتدئا ثابته واحد فتم وهو ما يتعلق بالسبب ثم يحصل بعد حصول السبب ثابته ما من نفس السبب فلما يكون علة فاعلى حصول
المسبب ومن المبدأ الفاضل وغيره ان قلنا يكون الاستبنا العادة علة لثبته وعلى التقديرين يستند فضل المسبب الى الكلف لكونه لباغث عليه
وان لم يكن مفوضا لوجوده ابتدا او لم يكن لا يعتبر في ايجاد التكليف ان يكون الكلف به فعلا لا ابتدئا لثبته الكلف مفوضا من على سبيل الحقيقة بل يكفي فيه كونه
فعلا ليعرف مستندا اليه ولو كان فعلا لتوليدية كما مر وان اردت بوحدة الثاني في المقام مظهر فهو بين انفسا فان قيل لا يكون ايجاد المسبب لغيره
انه لم يتعلق بايجاد على الحقيقة واما متعلق به فهو من الجان فهو واضح انفسا لا بفعل تحقق موجود ممكن في الخارج من غير ان يتعلقوا بايجاد به على الحقيقة
ان قيل بعدم تعلقوا بايجاد به منفردا بل به وبسببه معا فهو ايضا في انفسا كما بقدر من الواضح كون كل من السبب مسبب فعلا مغايرا للامر بحسب ايجاد
مباينة ومن المستبين في اهل العقول عدم امكان حصول فعلين متعددين متباينين في الخارج بثنائ واحد شخص متعلق بهما لوقوف كل من فعلين في
كل عمل ثابته منفرد متعلق به ودعوى شهادة الوجدان باتحاد الثاني في المقام فاستجد كيف ومن لثبته ان الثاني متعلق بغيره مثلا غير الثاني
المتعلق به هو لوقوع فكيف في حصول الامر بثنائ واحد غايرة الامر ان يكون لثبته المتعلق باحدها حاصل بواحدة لثبته المتعلق بالامر وموطا
به في العادة وان حصل لثبته الثاني من مؤثر اخر بحسب الواقع كما قررنا وقد ظهر من ذلك اتحاد مناه الاستدلال في الوجهين المذكورين وفي الجواب عنها
ثم مع الغرض عن جميع ما ذكرنا ولسلم اتحاد لثبته المتعلق بهما يكون نسبة ايجاديهما على نحو واحد فكما يمكن ان يكون السبب متعلقا بالتكليف يمكن ان
يكون السبب متعلقا به من غير فرق اصلا ولا وجه لاجل انتساب احدهما اليه ذاتيا والاخر عرضيا والحكم يكون الاول متعلقا للتكليف حقيقة دون الثاني
ثم لوجبه لوجه المذكور دلالة على عدم تعلق الامر بالمسبب واحدها مع اسبابها لكان له وجه نظر الى ما ادعى من اتحادها في ايجادها فيكون الامر بايجاد السبب
امرا بايجاد سببه لثبته لثبته لا يتم الاحتجاج بالنسبة الى ذلك بقية فانه مع وضوح مناهه بما عرفت مدفوع بان تحتمل اتحادها في ايجادها لا يستلزم تعلق
الامر بهما اذ قد يكون ملحوظ الامر حصول احدهما من غير التفات الى حصول الآخر مع فطورية ايجاد من احدهما لجهته لا يستلزم مطلوبة من جهة الامر
فضلا عن ان يكون عينه غايرة الامر ان يثبت ان اتحاد الواجب متحد مع الامر بحسب الواقع وكان المظهر نفس ذلك الاتحاد مع بملحظة ذلك سببا للتكليف
الى ذلك الامر الاخر بالمرض الجان نظر الى اتحادهم مع الواجب فيكون الامر بالمسبب رايا السبب على النحو المذكور فنظر ما مرنا لاشارة اليه في سابق المقادير وقد
عرفت وجهه من محل النزاع وعلى الثالث ولا انه لا دليل على توقف انقطاع التكليف على فعل المكلف بل لو قبل حصول الامتنال لوان سبب المستلزم له
العادة نظر الى اذنه الى اداء المظهر لم يكن بعيدا اذ لم يحصل هناك ما يقضي بخلافه على السبب كما انه يحصل حيث ان التيق بالاثبات بالسبب المنقضي الى الحرمان
حيث لا يثبت اليه ليس كلامهم تصحيح بخلافه وما ذكر من اختلافهم في زمان سقوط الواجب على قولين منزل على غير الصورة المفروضة وثابته ان لا مانع
من لزوم بقاء التكليف بعد حصول السبب ما ذكر من اعتبار امكان الفعل في ايجاد التكليف بما هو بالسبب في التكليف لا ابتدئا في دون الاستدلال
اذ لا مانع من القول ببقائه الى صدور الفعل منه لعدم صدق الامتنال قبله فتم قوله لان تعلق الامر بالمسبب نادرا لما كان مراد القائل بتعلق الامر
بالاسباب هو وجوب الافعال التي تتعلق بها ارادة المكلف واختيار ما يتبادر دون ما يقتضيه عن ذلك من الافعال كما هو كلامه اذ المراد بالمتن بيان تلة
الفرق في المسئلة فليس هناك فرق بعيد بين القول باختصاص الواجب بالاستبنا والسبب او بتعلقه بالامر من وذلك لكون الامر الشرعي متعلقا
في الثاني بنفس الافعال الصادرة من المكلف ابتداء كالوضوء والغسل والصلاة والصوم ونحوها وتعلق الامر بفعل توليد الكلف على وجهه
نادر قوله وانما الثالث في وجوبه بهن لكل خبر بان قضيه وجوب السبب بوجوب فضل الارادة المزمرة فان ذلك هو السبب صدور الافعال والسبب الاول
متعلق بها في الغالب فاختصاص كلام القائل بانصرف الامر الى الاستبنا نظر الى ما هو به من اختصاص القدر وعندئذ بما يتعلق به الارادة والاختيار
بلا واسطة لا يقضي بتخصيص السبب في المقام بذلك وحيث مدعوى تعلق الامر غالبا بالاستبنا كما مرى قوله لنا انه ليس بصيغة الامر لما كان مختارا لغيره بل لغيره
من امرين اعني نفي الدلالة على وجوب المقدرة لفظا ونفي ملازمة العقل اذ انشأت الاول بقوله انه ليس بصيغة الامر لانه وانما الثاني نفي بقوله ولا يمنع
تصحيح اشارة تجعل كل من الوجهين دليلا مستقلا على المظهر كافي كلام الفاضل المحي لم يمس على ما ينبغي ان ليس في العبارة ما يهين ذلك بل في سابقها
عنه فلا داعي لجعلها عليه مضافا الى انها لو حلت على ذلك كان مستناده الى لوجه الاول فاستجد اذا قصي ما ينبغي نفي الدلالة اللفظية ولا اشغافه بنفي

١٠
 العقلية فلا يشعده بغير العقلية لتابعة للملازمة ايجاب الشيء لا يوجب مقدّمته قوله ولا يمنع عند العقلية ان يكون هناك ملازمة عقلية
 بين الامرين لا يمنع عند العقل بغير الامر بعدم وجوبها من الحكم بتفكيك الامر عن الاول ومنه وان لا تومت قمتا بينهما في دفع الترتيب والامر ولو كان
 بمقتضى اما الترتيب العقلية المتفكر في ملاحظة الوصف في الحكم بالملازمة فتجوز العقل لا تفكك بينهما وتجوز في باري النظر ترك المقدمة لا ينفك
 جوازها بحسب الواقع وتعتبر احرار ان يدب بجواز النصيح بجواز تركها اذ ان العقل لجوازه بحسب الواقع فالملازمة مسلمة لكن بطلان المثال ثم كيف هو ذلك
 الى عوى وتجوز تجوز العقل في باري الى اي تصرف بجواز تركها لا ينفك جوازه بحسب الواقع وان اردت بامتناع النصيح بعدم في نظر العقل فالملازمة ثم
 لا يمكن ان يكون هناك ملازمة بين الامرين ويكون تجوز العقل للنصيح بغيره منبسطا على جهل بالحال وثانيا بالمتنع من جواز نصيح الامر بجواز تركها كيف
 كيف وقد نزل الصفة بعد ذلك بعدم جواز نصيح الامر بجواز تركها ومعلوم ان المتنع من ذلك هو العقل لا يرضى بدله عليه فلا خصوصية في ذلك بتفكيك
 المثال بغيره فينبغي كراهية تدافع بين التحقيق بوجه ان لا يدب بجواز نصيح الامر بجواز تركها نصيح بجوازها بملاحظة داتها مسلمة ولا ينفك ذلك للمدعي
 اقول الامر لا ينفك ذلك عدم وجوبها لنفسها ولا كلام فيه وان اردت بجواز النصيح بجواز تركها ولو لملاحظة توقف الواجب عليها واداء تركها الى تركه فهو بل
 البين فلا بد والاعتبار الصحيح شاهد عليه فاجاب عنه بعض الافاضل بمنع الملازمة اذ جواز نصيح الامر بخلافه لا يمنع من فضائه وجوبها من الاطلاق كما
 ان افادة الظواهر ثبوت مدالها لا ينافي النصيح بخلافه لقيام القرائن الظنية للفظية واعزها عليه بالجلد ان استلزام ايجاب الشيء وجوب مقدّمته
 فلا ينافي جواز النصيح بخلافه لا ينافي النصيح بخلافه لقيام القرائن الظنية للفظية واعزها عليه بالجلد ان استلزام ايجاب الشيء وجوب مقدّمته
 اللفظية التي يكتفي فيها بغير الملاحظة والظنون المستندة الى الوجوه العقلية لا عبرتها في استفادة الاحكام الشرعية ثم ان الدليل المذكور هو حجة القائل
 بعدم وجوب المقدمة مطلقا وكان يفصل في تجوز العقل بغير الامر بتجوز ترك المقدمة بين المقدمة السببية وعجزها حتى يتوقف جلد دليل على نفى الوجوه
 في غير الاسباب من ذلك يظهر من جملتها ضعف الاحتجاج المذكور اد لو صح حكم العقل بذلك فلا فرق بين السبب وعجزه وان لم يحكم به بالنسبة الى السبب فلا
 يحكم به بالنظر الى غيره ايضا لا اتحادا لما فيه هذا ولما بين من وجوب المقدمة مطرحة اخرى وهو انه لا بأس بالاشارة الى جملتها منها انما الاصل بعد
 تضعيف حجج الوجوبين مضافا الى ان المسئلة تامة بها البلية وتشتد اليها الحاجة فعدم قيام الدليل في مثاليها على الوجوب بل عدم نصيح الشارع به
 عدم سؤال احد من اصحاب عنها مع غاية الاحتجاج اليها دليل على انفاء الوجوب بل وضوح انتفاء وان جبر بان قصدا الاصل بعدم وجوب المقدمة امره
 لا ستره بل ان الثاني في تضعيف ما دل على وجوب المقدمة واستمر في الحال فيه ومنه يظهر فساد التماسه المذكور وكان الوجه في عدم ورود في الاحتجاج
 غايته وضوح الحال في وجوبه على الوجه الذي يثبتاه وعدم تفرغ ثمة عليه كغيره في الحال فيه ومنها انه لو وجبت المقدمة لكان بايجاب الامر ونقطة عليه
 به ومن البين ان ايجاب الامر لشيء يتوقف على تصوره لذلك الشيء ضرورة استحالة الامر بالشيء مع انه هو عن المأمور به بالمرّة ويتوقف على تصوره لا يجابه
 ضرورة ان صدور الفعل لا يخبر اى يتوقف على تصوره ذلك الفعل ولو بوجه ما ومن البين انتفاء ذلك في كثير من صور الامر بدلى للمقدمة لوضوح انه
 يمكن الامر بالشيء مع انه هو عن مقدّمته بالمرّة فضلا عن ايجابه واجب عنه بوجه واحد ما منع كون ايجاب شيء مستلزما لتصوره وتصوره ايجابه فانه
 اعتبارا من ذلك بالنسبة الى الايجاب الاصل وان التبعي لتبعيته ايجابه لا يوجب متبوعه بمعنى حصوله بحصول ايجابه متبوعه فهو من قبيل توازن الافعال الحاصلة
 بحصولها والا فلا المتفرقة على فعل الفاعل لا يلزم ان يكون الفاعل شاعرا لها فانك اذا اكرمت بدا ولزم من اكرامك امانته وعرو ولا يلزم ان تتصور
 الالهانة المفروضة ولا الفصل لقطعها وهما واضح لا يستتر بين عاقل وقد يقر ذلك بوجه اخر وحاصل منع المقدمة الاولى فان وجوب المقدمة
 لا يتوقف على ايجاب المقدمة لا يتوقف على ايجاب الامر لها بل يتوقف على ايجاب الامر لها فان ايجاب الامر الى المقدمة ليسلزم وجوب مقدّمته من غير ان
 يحصل هناك ايجاب من الامر للمقدمة فتوجبها تابع لا يجابه بها وان من قبله ولا يلزم من ذلك لتفكيك بين الوجوب والايجاب فان ايجاب الشيء الى المقدمة
 ايجابا صلي لها فتوجبها بغير وجوب صلي وذلك بعينه ايجاب للمقدمة يتبعها فتوجبها محصل به تعالى فان شئت قلت ان كان المقصود بما ذكره المقدمة
 الاولى من ان وجوب المقدمة اعتبارا يكون بايجاب الامر لها انه لا بد ان يكون ان يكون وجوبه بايجاب مستقل متعلق به فهو ثم فان ذلك مما تاتي لو كان
 وجوبها اصليا واما الوجوب التبعي فلا ينفك في ذلك ان كان المقصود وجوبه بغيره في ايجاب الامر له ولو تبعه الايجاب بغيره فالمقدمة الثانية ثم اذا ايجاب
 الشيء تبعه لا يتوقف على تصور محسب ما ذكرناه ثانيا ما منع امكان الامر لشيء والذ هو عن مقدّمته بالمرّة واما الممكن جواز الذ هو عن التفصيل
 المتانع من نقل الايجاب اعتبارا هو الاول دون الثاني وفيه ما لا يخفى ثالثا اننا لا نقول ان الامر بالشيء ليسلزم الامر بمقدّمته مطلقا من اى مصدر بل المقصود
 ان اذا صدر عن الحكم العالم الشاعرها كان مستلزما لاداء المقدمة والامر بها كما هو الحال في اوامر الشارع التي هي محط الكلام في المقام وهذا الكلام
 فيه لو جهل احد ما عالج الفلاس في من الادلة الدالة على تجويز المقدمة فانها ان تمت فادراك الملازمة بين الامر بالشيء والامر بمقدّمته من اى مصدر
 حكما كان ولا شاعرا للمقدمة ولا وانما بينهما ان قد يكون الامر حكما شاعرها بها ومع ذلك لا يوجبها كما اذا كان نافيا للملازمة بين ايجاب الشيء وايجاب مقدّمته
 على ما هو حال المنكرين لوجوب المقدمة بانه كان شاكا فيه نعم لو كان الامر حكما شاعرا بالمقدمة معتقدا للملازمة بين الامرين كان ايجاب الشيء مستلزما
 لايجاب المقدمة ولا يتم ذلك في الاوامر الشرعية الا بعد اثبات الملازمة المذكورة وهو ودرهم ويمكن دفعه باننا انما نقول بكون الامر بالشيء مستلزما
 للامر بمقدمة اذا كان الامر حكما شاعرا للمقدمة مع سبق بالشبهة القاضية بانكار وجوب المقدمة او الشك فيه ومنها انه لو كان وجوب المقدمة كونه
 لوجوبها لا استحالة لا تفكك بينهما مع ان اني بجواز ذلك فان من يقول بعدم وجوب المقدمة اذا تعلق من الامر بدلى للمقدمة لا يحصل من ايجاب
 مقدّمته ولا يوجبها على المأمور به بدفعه انما ينكر حصول وجوب المقدمة بايجابه الذي للمقدمة ولا ينافي ذلك حصول وجوبها بذلك بحسب
 الواقع ونفك عنه وتصرح بعد ايجابه للمقدمة بباقتض ذلك وان كان غافرا عن من اقتضاه ومنها ان كل واجب متعلق الخطاب فان الوجوب قسم

توضیح الفاظ و معانی
المقدمه و صفات
الذی یزید

قد ناه وان لم يكن محتملا عند ولا ممنوعا منه من جهة المذكورة ايضا فلا معنى لحصول العصيان بالافعال عليه واما الثاني فلا تارة لا مانع من القول ببقاء التكليف
 وما قبل من لزوم التكليف بالتحذير بان لا مانع منه في المقام فانما يتبع التكليف بالتحذير من قبل المكلف اما اذا كان من سوء اختيار المكلف فلا مانع
 به من دخل متعلقا الى المكان المقتضى فان كل من جهة بقاءه في ذلك المكان حرام عليه مع انحصار امره في الوجهين ليس لك الا بسوء اختياره في الافعال على ان يتبين
 فظهر بذلك الفرق بين القول بوجوب المقدمة وعدمه ليس التكليف بدى المقدرة على تركه المقدرة من سوء اختيار المكلف بناء على الثاني فيجوز ذلك
 انه بخلاف ما اذا قبل بالاول وقد سبق بان الاستحالة في المقام انما نشأ ايضا من قبل المكلف فلا مانع من حسن العقاب على ترك الفعل المستنع بسبب اختياره
 مقدرة يعلم كونها مقدرة له وان لم يكن تركه تلك المقدرة محتملا انما لا مانع من حسن العقاب على ترك الفعل المستنع بسبب سوء اختيار المكلف من جهة اقامه
 على الحرام كما سبقنا من كلام بعض الافاضل ومنه ان اريد ان لا اختيار المذكور لما كان سببا لترك الواجب كان مصححا للعقوبة على تركه ذلك الواجب من غير ان
 يبقى المكلف بالفعل بعد امتناعه ولا ان تكون تلك العقوبة على نفس اختياره وذلك فهو عين مفاد الوجوب العيني ولذا يقع عند العقل بوجوب الامر بختياره ذلك من حيث ذاته الى
 ترك الواجب كيف ولو جاز له ذلك ولو من جهة المذكورة فيجوز منه العقاب بعد ذلك فيه خروج الواجب عن الوجوب وان اريد ان تركه المقدرة انما يتحقق
 استحقالا للعقوبة على ترك الواجب بعد ذلك وان لم يبق هناك من الفعل بعد ترك مقدرة فلا يكون المكلف عاصيا بتركه المقدرة وانما يتحقق عصيا
 واستحقاق للعقوبة عند ترك الواجب زمانا المضروب له فيكون عاصيا للامر المتعلق به قبل تركه مقدرة بترك الواجب في زمانه وان سقط الامر بعد ترك
 المقدرة لا يمنع ذلك من تحقق العصيان بالنسبة الى امر سابق فبذلك اذا سقط عنه الامر عند ترك المقدرة من غير تحقق عصيا ولا استحقالا عقابا بصلوات
 من جهة اذ ان ترك الواجب لم يعقل هناك عصيا ولا استحقالا للعقاب بعد ذلك ولا معنى لعصيا للامر المتعلق به كما لا يخفى فادعوى ان سقوط الامر لا يمنع من
 استحقالا العقاب بما لا وجه له بل هو عصيا الامر عند تركه مقدرة من حيث ذاته الى ترك الواجب متعلقا بالامر بالفعل قبل مجيء زمانه كما في الحج بعد حصول
 الاستطاعة وذلك قول بوجوب المقدرة حسب ما ذكرناه والامتناع ترك المقدرة من متعلق الامر فلا وجوب حتى يلزم بذلك خروج الواجب عن كونه واجبا وان
 انما كان تركه المقدرة ناشئا عن اختياره كان ذلك مصححا للتكليف بدى المقدرة مع امتناعه بعد ذلك حيث نشأ الامتناع عن اختياره كما هو
 الافاضل المذكور وقد مضى ايضا بعد ذلك بان العلم بعدم الصدق وامتناعه لا يسلزم الا فيجوز اذ اذ وجود الفعل وطلبه قصد تحصيله او يعلم بعد
 الوقوع قطعاً لا يجوز من العقاب ان يكون بصد حصول ذلك الشيء ويقضوا لعقل بان الغرض من الفعل الاخبارى يجب ان يكون محتملا لوقوعه وان لم يجب ان
 يكون مطلقا او معلوما الا انه قد تقر ان الغرض من التكليف ليس ذلك بل الابتلاء لا بمعنى تحصيل العلم بما لم يكن معلوما بل بمعنى اظهار ما لم يكن ظاهرا على
 العقول الفاضلة والاعلام المتخلفة انما هي فبذلك اذا لم يتعلق منع من الامر بترك المقدرة ولو من جهة اذ انما الى تركه فيها لم يصح بعد اختياره ترك المقدرة الوا
 باده على المقدرة واجبا على ذلك عليه مع امتناع صدوره عنه لما تقر عندنا من امتناع التكليف بغير المقدرة وتفسير حقيقة التكليف بما ذكره مخالف لما
 هو المشهور بين علماءنا من اتحاد معنى الطلب الادارة الا انه موافق للتحقيق كما تقر بقبول القول فيه وببطلان القول بجواز التكليف بغير المقدرة اذا كان
 من سوء اختيار المكلف اذ لو كان حقيقة التكليف اذ اذ الفعل على الحقيقة امتنع تعلقاتها بالتحذير في المقام اذ اذ اقصى ما يترتب عليه ان يتحقق حصول التكليف
 بعد عرض الامتناع ولا يصح ذلك حسن التكليف مع امتناع الفعل فان اراد التكليف لغرض على المكلف من دون ورود تقصير من علم عليه نعم كان ذلك
 متفرعا على عصيا وسوء اختياره صح ذلك ليس رده عليه من قبل الامر بتركه في الغرض بين الوجوه من حيث ما دام فافاضل المذكور غير متجه فان قلت قد مر انما
 ينبغي وجوب العقوبة المقدرة قد يلزم بوجوبها بالعرض من جهة انما لا ينفك عنها بالوجوب والافعال على تركها مع وجوبها ككان في انشاء الفع
 بقاء التكليف من بها قلت نعم انما الحكم بوجوبها على الوجه المذكور ليس قولا بوجوبها حقيقة ولولا جعل الغرض انما هو اتصالها بالوجوب على سبيل المجاز حيث
 من قبيل القول فيه فلا يشر شيئا في المقام الا لا يتحقق بسبب سوء اختياره من المكلف ليجس من جهة اذ اذ بالتحذير مضافا الى عدم اشتائه على ما جاهد غايته التكليف
 من الابتلاء والاختيار اذ لا يعقل حصوله بعد علم الامر لما مورب امتناع الفعل فيكون التكليف سببا على ما علمنا اذ اذ قوله وانما فان العلاء لا يربطونه
 اذ ان ذلك ترتب استحقالا لترك المقدرة وان لم يكن لترك المقدرة من جهة تركها في نفسها ولا لكان وجوبها نفسيا وهو خلاف المدعى بالمقتضى ترتب انما على
 تركها من حيث ذاتها الى تركها ودورها لتركها على الوجه المذكور مما لا يخفى لتركها من مقتضا ثبوت الوجوب العيني كما هو الحال فيما يتعلق بصرح الامر من
 الواجبات العينية فان لتركها وانما هو من جهة اذ انما الى تركها العيني على تركه نفسها كما مرنا لاشارة البر والاحسان لترك المقدرة بسبب استحقالا
 الذم لكن لا على تركها بل لا يثبت الا على تركها وبذلك لا يخفى في ذلك بين ما يكون زمان بقاء المقدرة متقدما على الزمان الذي يصح فيه الفعل كما
 في قطع المسافة من بلدان انما يثبت بالنسبة الى الحج وما لا يكون كذلك واستحقاق الذم في الاول انما يحصل قبل مجيء زمان الفعل وذلك الواجب فيه اذ تركه المقدرة
 يحصل الاداء الى ترك الواجب وقت فبذلك لا يتم على الوجه المذكور من غير ان يجرى هناك استحقالا لتركه نفس الواجب وقت واستحقاق الذم لتركه
 من جهة الاداء الى ترك الواجب هو بعينه استحقالا لتركه على تركه ذلك الواجب فبذلك تركه المقدرة من جهة الاداء الى ترك الواجب الى تركه نفس الواجب صالحة
 بما ذكرنا ان ما يتوهم في المقام من ان الذم لترك المقدرة كور على فرض صحة امتناعها بعد الوجوب لنفسه ونا العيني ليس على ما ينبغي انما يتم ذلك لاداء على استحقالا الذم
 على تركها مع قطع النظر عن ذاتها الى تركه عنها وهو مع وضوح ضاده لا بد على استدلال في المقام وان كان غلط كل ما قد يوهم ذلك كما سبق في المقام من
 ان الذم هنا انما هو على تركه نفس الواجب مع المقدرة على تركه المقدرة وانما توهم استدلال ذلك من جهة تقادها في الخارج فان كثيرا ما يقع الاشياء
 في احوال المتعارفين في وجوبه فثبت حال احدها لاخر لانهما لا يتصل كون الذم لاداء على تركه في المقدرة واداء على تركه مقدرة وذلك للقطع بصحة وروى
 الذم على ترك المقدرة من حيث ذاته الى ترك الواجب هو كاف فيها هو المقصود كيف لو كان الاشتباه من جهة المقادير بينهما في الوجوب لزم الحكم بورد الذم على ترك

من تركه

三

في المقام فان ترك المقدمة سببا متناعا لا يتيان بالفعل فاذا لم يتحقق التكليف بسبب المتناع المفروض لم يتحقق في شيء من التكليف للعلم الاجمالي بمحو
اسباب متناعه مع عدم الاتيان به بالفعل بمحصل اسباب وجوبه مع الاتيان به وان لم يعلم حصول السبب الموجب له لا من جهة ومنها الحل فانما يختار
بقاء الوجوب لزوم التكليف بما لا يطاق ثم ان ليس التكليف باق متنع من قبيل التكليف بما لا يطاق من المتنع ما يكون متناعه من جهة اختيار المكلف
ولا مانع من تعلوق التكليف به فنقول ان ترك المقدمة لما كان باختيار المكلف كان تركه في المقدمة ايضا عن اختياره ومن المقررات الامتناع بالاختيار
بناء على الاختيار وبعضهم حل الجواب المذكور في كلام المصنف على ذلك حاصل الجواب ان الوجوب الامتناع ان كان من جهة اختيار المكلف فهو مانع من جواز التكليف
واما ان كان من جهة اختياره فهو لا يمنع جواز التكليف بل يصح فان من شرطه قدرة المكلف وجوب الفعل وامتناعه بسبب الاختيار مصحح لقدرة عليه
وبعد فانه ما قبل من ان الوجوب والامتناع بالاختيار لا ينافيان في الاختيار المتماثل به الاختيار المقارن لصدور الفعل بان يكون اختياره ذلك للفعل والترك
هو الموجب لوجوده او عدمه في الخارج فان ذلك ينافي كون الفعل والترك اختيارا تابعا لوجوبه وامتناعه بذلك لما كان اختيارا باحاصلا
الاختيار حسب ما ذكرنا اما ما كان بسبب الاختيار المتقدم على الفعل المتعلق بامر اخر معد لحصول ذلك الفعل من غير ان يكون الفعل الثاني صادرا عن اختيار
المكلف حين حصوله فلا يجعل ذلك للفعل اختيارا باحاصلا صدوره عن الفاعل ولا مقدور عليه حين حصوله غاية الامر حصول المقدرة المتقدمة لا تستلزم
على اختياره الاتيان بذلك المقدور وما بعد الاتيان به فلا ومن البين ان الاعتبار من القدرة والاختيار بناء على عدم جواز التكليف بما لا يطاق مضمون
ما كان مقدورا للفعل كيف ولو لا ذلك لزم انفتاح باب عظيم في الفقه فان من اجنب متعذر مع عدم الماء او تلف الماء الموجود عند عدمه مع عدم
تمكنه من غيره لزم ان يكون مكلفا باداء الصلوة مع الظهارة الاختيارية نظرا الى قدرته لتساقطة وانما على ايجاد المانع باختياره وكذا من كان
استطاعة الحج فالتفت الى المال قبل مضى الوقت ان يكون مكلفا بالتبرع معهم مع عدم تمكنه من ذلك من كان عنده وفاء الدين فان لم يكن عند ان يكون مكلفا
بالوفاء مع عدم تمكنه منه وكذا في سقاها مقبلا على العصيان بعدم الاداء لعجزه عن ذلك من الفرض الكثير مما يقف عليه ثم فان قلت لا شك في كون الافعال
الاولية حاصلة عن اختيار المكلف والاختيار المتعلق بها وبصح وقوعها متعلقا بالدم مع انها لا قدرة عليها حين حصولها واما متعلق
القدرة بها بتوسط اسبابها فليكن يلزم مما قلناه ان لا يكون الافعال الأولية متعلقة بالقدرة مطلقا ولا عدم جواز التكليف بها راسخا في الاشك
في جواز التكليف بها قبل الاتيان بالاسباب لولدها مع حصول القدرة على تلك الاسباب لوضوح انه مع القدرة على السبب بقدره على السبب ايضا
ان ذلك لا يقضي بحصول القدرة عليها وجواز متعلق التكليف بها بعد حصول اسبابها كما هو المدعى في التكليف بها بنقطع عند الاتيان بالاسباب وارتقاء
القدرة عليها وعدم مقدوريتها الفعل كما يمنع من تعلوق التكليف به ابتداء بمنع عنه استدراكه لاجتماعه مع الاتيان بنفسه ولو لم يتحقق التكليف
فكذلك الاتيان بالسبب لولده لوجوب ذلك الفعل وتعلق المدح والذم به بما هو من جهة الاقدام على سببه من حيث يصل اليه لولا ان التكليف
عن ذلك بعد الاقدام على السبب قبلت قوته وحكم بعد انتهائه وان لم يات زمان اداء الواجب لا يحصل منه معصية في زمان ايقاع الفعل كما
ان الزمان الذي له في الجملة ان يمتد بعد ذلك فان لا يكون عاصبا ولا فاسقا في ايام ادائه في ذلك وج فنتقول ان تعلوق التكليف بالاسباب من
حيث انها موصلة اليها كما هو المدعى فلا اشكال واما ان تعلوق التكليف بها وحدها من غير ان يتعلوق التكليف بالاسباب اصلها ومن جهة انها
اليها فلا مانع عندنا من تلك الجهة حصول القدرة عليها من جهة الاقدام على اسبابها الا ان يلزم سقوطها عن المكلف من دون عصيانا ان ترك الاسباب
الاولية لها مع ارتفاع القدرة على تلك الاسباب بعد تركها ان المفروض ان لا مانع عند الامر من ترك المفروض لوم من جهة يصل اليه لولا ان الامر به فلا
عصيانا بترك تلك الاسباب الا انها لا مانع عنها وانها الى تركه مستبينة وتحقق العصيان عند انقضاء المستبينة ذلك مما لا وجه للمعترض
من ارتفاع التكليف بها بعد ارتفاع القدرة عليها ونحو الكلام بالشيء الى ترك الشرط ونحوها والحاصل حصول القدرة على الفعل بعد ارتفاع
الامر في الجملة كان في حصول التكليف صحة العقوبة اذا تحقق ترك الواجب بتعمد المكلف لوجوب تركه بعض مقدرة لكن لا يكون ذلك الامتناع وجوب المقدرة
والمنع من تركها من جهة الاصل الى الواجب الاداء الى تركه ولذا اوضح الامر بعدم وجوب شيء من مقدراتها اصلها ولساوي جصتي فعلها وتركها في
نظم مطلقا ولو لم يخلط بها الى الواجب ادائها الى تركها لكان منافضا وادى ذلك الى عدم استحقا العقوبة على تركه ذلك الواجب صلا وهو
خروج عن كونها واجبا ويجوز كون تركه المذكور بعد حصول القدرة عليه في الجملة غير كاف في تصح استحقا العقوبة على الفرض المذكور كما لا يخفى على المتدبر
وما بين من ان العرف والعادة شاهدا على صحة الذم في الامتناع في كافه وفي العقول يذمون يوم الغر الخالي من بلد البعيد مع استطاعتهم للحج ويقولون
لا اخرنا للجوس في بلدنا في هذا الحال على طواف بيت الله ثم واداء المناسك لفترة الى الله ليعاثر على بخا لك من عذاب الله ولا يقبلون عذره
بعد تمكنه من ذلك لبعده المسافة وعدم قطع الطريق بعد تمكنه منه في وقت بل يقولون لان ذلك كان مراضا وبالا داء المناسك قد كنت
من ذلك وارجاع هذا الذم الى الذم على ترك قطع الطريق خلاف مقتضى اللزوم بل لوجوب حكمه بان لا يخطئ في الاتيان بين الامتناع والفرق بين
بين دونه على عدم اتيانه في ذلك الزمان بتلك الافعال واقامة على القبح في تلك الحال ودمه على انه لم يكن في جملة الملتزمين بتلك الافعال الاتيين بها
في تلك الحال فان هذا الذم واراد عليه من جهة تركه الذي هو مع الرفقة الاخرى فانه لما كان الواجب في دمه هو اداء المناسك كانا انتم متوجهين اليه
جهة ترك ذلك وان كان قبل وقت ادائها بعد تركه المقدمة الموصل اليها اذ الذم الوارد على ترك المقدمة امتا هو من جهة ادائه الى ذلك فالذم المذكور
انما هو بالاصالة على تركه في المقدمة وبالتمع على ترك المقدمة ولذا يلزم الذم عليه مع قطع النظر عن حقيقة تركه قطع الطريق حسب ما ذكرنا لا دلالة فيه
على ما هو بصدره ثم انظر من ملاحظة ما ذكرنا فافهم ان الدليل المذكور وقد اشار اليه بعض المتأخرين في ذلك بان بقاءه لو لم تكن المقدمة واجبة لزم
عدم تحقق المعصية واستحقاق العقوبة بترك الواجب الثاني واضح انفسا لمخرج الواجب بذلك عن كونه واجبا اما الملازمة فلا توافيقا كانت المقدمة بحيث

تفصيل
لذلك
مهم

موسى بن جعفر المقدسي

المأخوذ في الاحتجاج ورد في ذلك على تركها بالوجه المذكور والآن كان واجبا لنفسه لا غير ما وان ارد منع الدم على ذلك المقدمة من حيث دلالتها على ان
فهو واضح لفتك كيف وتعلق الدم بتركها بالاعتبار المذكور من الواضح ان كثرنا لا شارة اليه ثم اننا نرجع الى القول بوجوب المقدمة قد اشار اليه
ولم يرد من الاجلة بعضها متينة وبعضها مرفقة ولا بأس بالاشارة الى جملة منها ان حقيقة التكليف هي طلب الفعل والترك من المكلف لتمام من الحكم
العدلية التي هي حقيقة الطلب هي الادارة المتعلقة بفعل الشيء وتركه وعليها مدار الاطاعة والعصيان والافعال التي لا تعلق من الامر انتهى بما لا يعلو
المكلف الذي هو من شرط التكليف وذلك لا يكون العلامة لفظا بل شيئا اخر من دلالة العقل فغيره من الامارات لمصوبة على حصول الادارة المذكورة
واستدلوا على ذلك بان لا يعقل الا شيئا بعد رجوعه في وجدانه عند امره بالشيء الخارج عن الادارة المذكورة يصح لان يكون معلوما بالوجه المذكور
الحاصلة للنفس من العلم والقدرة والكرهية والشهوة والفرح والهم والحب ونحوها فان لم يتقبل هناك معنى اخر من الادارة فثبت ان الادارة هي التي
الطلبية لا الادارة كيف ولو سلم ان هناك معنى اخر لا بد ركها الا لا وحده من الخواص فكيف يتحقق القول بوضع صيغ الامر التي هي من المقتران والافعال
الظاهرة لا شائعة للآخرة بين العامة غير موضوعه بانواع المعاني الخفية التي لا بد ركها الا لا فها لم لا فقه وقد خالف في ذلك الاشاعرة فيقولون ان الطلب
الامر والادارة وجعله من مقام الكلام النفسي الظاهر عندهم للادارة والكرهية وقد عرفت ان ما ذكره امر فاسد غير معقول مبنى على فساد اخر عن
الكلام النفسي ليس بيان ذلك حرجا بالمقام فاما بطلب من علم الكلام فاذ ثبت ان حقيقة التكليف هو ما ذكرناه من الادارة فمن الثبوت ان الادارة المذكورة
لا تحدث بواسطة اللفظ فانها امر فقه لا يمكن حصولها باللفظ وانما يكون اللفظ كاشفا عنها ليدل عليها فهو متاخر عنها في الوجود والى حصولها في
النفس ثم تعلق الادارة بالمكلف فاذ ثبت ذلك فقولنا ان الواجب على ما ذكرناه هو الادارة الحقيقية المتعلقة بالفعل فاذا صدر ذلك من متعلقا
بفعل من الافعال وعلمنا ان ذلك الفعل لا يتم في الخارج الا بفعل اخر وكان ذلك الادارة الحقيقية متعلقة بالفعل الاول على جهة الاطلاق فاذ ثبت ذلك
بمع العقل بتعلق الادارة الحقيقية بتلك الفعل المتوقف عليه من جهة اتصاله الى ما هو المطلب وادائه اليه بحيث لا مجال للترتيب فيه وليس معنى توجيه النهي
الا ذلك لما عرفت من ان حقيقة التكليف ليس شيئا وراء الادارة المذكورة ولا بد من طلب ان الطلب الذي هو مدلول الامر من الادارة
التي هي من الامور القائمة بذات الامر لا صلة قبل ايجاد الصيغة فاسد حسب ترتيب فصل القول فيه ولنشر في المقام الى ما فيه من وجوه فاسدة منها انه
لو كان كذلك لم يمكن تعلق الطلب من يعلم الامر عدم صدور الفعل منه فان صدور الفعل من غير مستحيل ولو بالامر من الواضح عدم امكان تعلق الادارة
بالامر المستحيل فان احتمال وقوع المراد ولو مرجوحا شرقي تعلق الادارة ومنها انه لو كان كذلك لكان الفعل واجب الحصول عند ارادة الله صدوره من
العدل لا يجوز ما يرد الامر متصدا وفعل عن امره بل لعدم امكان تخلف ارادة الله عن امره ومنها ان دلالة الاشياء على حصول الادارة من
قبل لا دلالة الاخبار لكونه حكما عن امر حاصل في الواقع فقد يتطابق ولا يتطابق فيكون فابلا للصدق والكدب في ذلك مع انه لا يقول به احد مخالف لما ثبتنا
من الامر وساطرا لا نشاء وان كان الجمل الانشائي في نفسه لا يتطابق معانها في الخارج فالنسبة الانشائية في نفسه قائمة بامرها
باستعمال الجمل لا انشائية في معناها كما ان الجمل الجزئية لا في احصاء النسبة القائمة ببيان التامع وحاما ان تطابقها ولا تطابقها بخلاف الانشائية
ليس النسبة التي يشتمل عليها الاحصاء بل انشائها بالادارة من امر واقعي والانشاء ايجاد للنسبة الخارجية فيجعل الطلب مدلول بالامر عبارة
على الادارة بالمعنى المذكور مما لا وجه له اصلا والتحقيق ان وجه ما يتناهى في حكمة ان الطلب المدلول بالامر ليس الا انشاء الفعل منه في الخارج الذي يعبر
في المفارسة بخلاف كونه وهو امر انشائي حاصل بتوسط الصيغة لا الادارة الحقيقية المعبر عنها بخلاف اشتق الادارة على الوجه الثاني مما لا يمكن
تخلفا لمرادها بالنسبة اليه تفرع عنها بالادارة التكوينية بخلاف الاول ويعبر عنها بالادارة التشريعية ولا ملازمة بين الادارة وبين بل يمكن التخليق
من كل من الجانبين على ما عرفت فاذ ذكرنا العدلية من اتحاد الطلب الادارة ان ارداد وادائها الادارة على الوجه الثاني ففساده واضح لوضوح المغايرة بينهما
كما عرفت وان اردادها الادارة على الوجه الاول فهو محض الذي لا يحصى عنه وما ذكره الاشاعرة من المغايرة بينهما ان ارداد وادائها الوجه الاول فهو فاسد قطع
كما عرفت وان اردادها الوجه الثاني كما يؤول اليه ما استدلو به عليه فهو متجه ومما يتناهى يقوم احتمال ان يكون التفرع بين الترتيبين لفظيا ويمكن فالحق
في السئلة ما عرفت ناه وجه فنادكره الفاضل المستدل من اتحاد الطلب الادارة على الوجه الذي قرره فاسد فلا يتم ما عرفت عليه من وجوب المقدمة بالامر
الذي عرفت ولكن يمكن ان انشاء الفعل على وجه محتم حسب ما قرره ناه فاض باقتضاء ما يتوقف عليه ذلك الفعل ولا يتم الا به لاجل حصوله ولتخصر العقل
بعد صدور وجوب على المقدمة ومعنى المقدمة وجوبها الذي لا يحصل الا لاجل حصول ذي المقدمة بقطع بلزوم الثاني الاول وعدم انفكاكه عنه من غير حاجة الى
الوسط فهو لازم بين له بالمعنى الاعلى وهو امر خارجا بعد معان النظر في تصورات الاطراف وكان هذا هو مقصود بعض المحققين بحججهم ببداهة وجوب
المقدمة كما مر في الاشارة اليه ومنها المقدمة في عدلية كونها اجاب لتأديع وتخرجه وسائر احكامه تابعة للمصالح ودفع المفاسد فاذا كانت المصلحة التي
الى الفعل بالغة الى حد لا يجوز اهلاكها وتوقتها على المكلف ملاتع به وكذا الحال في المصلحة الداعية الى تركه ومن الجانبين المصالح الداعية الى الفعل
الترك فلو كانت متحدة على نفس ذلك الفعل والترك وقد تكون مترتبة على فعل شيء اخر وتركه فتعلقوا الطلب من حيث كونه مؤدرا الى ما يترتب عليه
ذلك فان من الواضح ان ملاحظة ترتيب المصلحة او المفسدة على الفعل والترك لا يجوز ان يكون بلا واسطة ووجه فاللازم من ذلك تكليف لتأديع بالمقدمات
على نحو تكليفه باداء نفس الواجبات نظر الى ما ذكر من مراعات المصلحة والآخرة والمفسدة المترتبة ويمكن الا به عليه بان الفقد الذي يقضي
بوجوب المكلف هو علم المكلف ان امره بالفعل والترك على نحو ما يقتضيه المصلحة من الفعل والترك لا يتوقف على تلك المصلحة او بل يتوقف على المصلحة
وذلك حاصل بالامر بنفس الفعل الذي يترتب عليه ذلك من غير حاجة الى الزام بما يؤدى الى ذلك قد بدفع ذلك بان كان ترتيب المصلحة المفسدة
على الفعل كذلك فاضحا بحسن التكليف على مقتضى ذلك فلا يجوز اهلاك لتأديع له وان لم يكن فاضحا به فلا يجوز وجوب الطلب بالامر من الشارح على

منها

من أن لا يشك

من أن لا يشك

الوجه المذكور والثاني باطل قطعاً المتعلق بالتكاليف الشرعية بكثير من الأفعال على الوجه المذكور فإنا لو أوجبنا التوصلية للمورد بها في الشريعة لكان لا بد
إلى واجبات أخرى غير عزية في الشريعة فلا بد أن من حصول التكليف على حسب المصالح المترتبة على الأفعال بالواسطة أيضاً كما من حصول التكليف على الوجه المذكور
ومرعات العقل له في أمرهم ونواهيهم وأمرهم ونواهيهم في الشريعة فإنا لو أوجبنا التوصلية للمورد بها في الشريعة لكان لا بد
أحكام العقل وهذا هو المعروف عن ما يجب عليه من غير ما يكون مما يترتب عليه المصلحة لذاته وقد يكون مؤثراً في ما يترتب عليه المصلحة لا يرى
أن من لا تدبر به عسكراً بلد كما تدبر به لا مورا ل، فترى من غيره وقد جرى عليه الشارع في كثير من التكاليف الشرعية فيكون ذلك برهاناً على ما عرفت في ما فيه
ضررهم وذلك طريقه جارية بين العقل لا يترتب من غيره وقد جرى عليه الشارع في كثير من التكاليف الشرعية فيكون ذلك برهاناً على ما عرفت في ما فيه
يتعلق به صريح الأمر فمنها أنه قد تقرر أن خبره المستفيض بحرم سبيل المؤدى إليه في حق فقولان ترك كل من الشرائع والمقدمات سبب لترك الشرع
وما يتوقف عليه ومن البين أن إيجاب الشرع له والمتوقف فاض بالمتنع من تركه فنكون الشرائع والمقدمات بقية ممنوعاً من تركها لا ضابطاً إلى الإجماع فإذا
كان تركها حراماً لكونه سبباً للحرام كان فعلها واجباً وهو المدعى فيه بعد الغرض عننا فاشية في تحريم سبب الحرام إذ قد تقرر من ينكر وجوب المقدمات
ممن سبب الحرام مما يكون محرم إذا كان هو الباعث على حصول الحرام والمفصل له دون ما يكون من شأنه ذلك فإذا لم يستند له حصول الحرام ولما كان وجوب
من المقدمات لوجوده فلا يجرى منه أصلاً ومن البين أن نفاء الواجب مما يفرج على النفاء الذي لا يلهي به فلا يستند لترك الآله وهو السبب لحصوله دون ترك
سائر المقدمات فإن كان لتركها شأنها شائبة السببية ففقد قبح أن مقتضى الدليل المذكور وجوب خصوص السبب وغيره من المقدمات وذلك
إلى الفعل هو الإرادة الجارية المستبابة بالإجماع وهو السبب لوجود الفعل وفيه مناقشة ظاهرة والأولى أن يقال إن مفاد ذلك حرم خصوص ترك تلك المقدمات
التي يستند ترك الواجب إلى تركها لا محرم من البين أن ترك الواجب المحقق تماماً يستند إلى ترك بعضها ويكون ترك الباقي محرم مقارنة لترك الواجب من غير
أن يكون له باعث على تركه فافهم ما بعد الدليل المذكور بحرم ترك المقدمات التي لا يفرج على النفاء الذي لا يلهي به فلا يستند لترك الآله وهو السبب لحصوله دون ترك
بعدم القول بالفصل وفي إثباته في المقام تأمل ومنها أنه لو أمروا بترك كل من سبب الحرام في وقت معين وأتم الحجة عليها في التكليف
فقد ترك السبب لئلا يترك عند تحققه في وقت الذي يبيع السبب من غير أن يترك على الترك فالتحقق موثلاً عند حصوله قبل حصول وقت الفعل
وبقي الآخر فإما أن يكونا عاصيين بذلك مستحقين للعقوبة ولا يتحقق العصيان منها ولا يستحق العقوبة وبشئت ذلك بالنسبة إلى المحرم دون الميت
أو بالعكس والآخر واضح أيضاً وكذا الثاني والثالث فساداً بقا لا يستويان في الأفعال الخبائية ولا تفاوت بينهما في الاتفاق موثلاً عند بقاء الآخر بل
ذلك من الأفعال الاختيارية لكونه اختياراً في إثبات الاستحقاق ونفيه بمقتضى قواعد المدلية وإتمامها من ضل الله تعالى وإذا بطل الوجه الثالث بقيت
الأول وبه يتم المقصود لا وجوب المقدمات لم يحصل تحقق العصيان منها إذ ليس لتركها بالنسبة إلى الميت منها سوى مقدمة الواجب فيه ولا أن تروى ما
ذكرنا من كونها عاصيين بترك نفس الفعل المفروض لوضوح كون الثاني عاصياً بذلك فيلزم أن يكون الثاني عاصياً الأول أيضاً عاصياً لا يستويان
في الأفعال الاختيارية التي هي مناط التكليف حسب أحد في الاستدلال المذكور مع أنه لا يقول بالاستدلال والآن بعد ذلك وجوب المقدمات كيف
من المفترق عدم جواز الأمر بفعل مشروط مع علم الأمر بنفاء الشرع وإذا لم يكن ثمة أمر بفعل حصول العصيان من جهة وثباتها بالمنع من كونها عاصيين
إذ بعد ذلك عدم تكليف الأول بنفس الفعل كما عرفت لا بفعل عصياناً بالنسبة إليه من جهة تركه ذلك الفعل ولا من جهة ترك مقدمة لوضوح عدم
وبها فلا وجه للحكم باستوائهما في العصيان واستوائهما في الأفعال الاختيارية لا بقصود حصول العصيان منها مع انكشاف نفاء القدرة بالنسبة إلى أحد أو
كونها من شرائع التكليف قطعاً نعم ربما يقع ما ذكره بالنسبة إلى غير الأمر بالشرع فإذا اعتقد الأمر بوجوب الحال بقاء العبد فاطلق الأمر بالنسبة إليه
فإنه يجب عليه أداء الفعل في الوقت الذي عينه دائره ويكون بقاء ذلك التكليف مشروطاً ببقاء العبد في بقول القول بوجوب مقدمة قبل
سقوط التكليف عنه بسبب نفاء الشرع عند حضور وقت الفعل بناء على كون الوقت شرطاً لأداء الفعل لا لوجوبه كما سيجي تفصيل القول فيه أيضاً
الآن العرض المذكور خارج عن محل البحث فإن عطف الكلام في المقام خصوصاً وأمر الشارع ولا يفعله لك بالنسبة إليها وثالثاً بأن ذلك أوتى الدليل
على استحقات العقوبة على ترك نفس المقدمة السليمة وإثباته على عدم وجوبه في المقدمة بالنسبة إليه كما عرفت ذلك فاض بوجوب المقدمة
لنفسها وقد عرفت وضوح فساد التحققات بقى استحقات العبد من المفروضين للعقوبة إلا أنه يختلف جهة الاستحقاق بالنسبة إليهما فإن العبد
الباقى إنما يستحق العقوبة من جهة تقدمه على ترك الواجب بسبب خبائه لترك المقدمة وإثباته بالنسبة لمقتضى تركه وأما الآخر فلا يستحق العقوبة
على تركه ذلك الواجب كما عرفت من نفاء الواجب بالنسبة إليه وإنما استحق العقاب من جهة تجزئه على ترك الواجب حيث أنه اعتقد بقاءه إلى حين الفعل
مع ذلك تصدى لما يفضو إلى ترك ذلك الفعل عند حضور زمانه حصول العصيان واستحقاق العقوبة إنما هو من جهة ترك نفس الواجب إتماماً
جهة التمرى عليه ذلك مما لا يدخل له في وجوب المقدمة وعدمه ولو ثبت ح حصول العصيان والحال في سبب تلك المقدمة وإن كان لا دارة إلى تركها
وهو كاف في عادة المقصود كان ذلك رجوعاً إلى الوجه المتقدم فلا حاجة إلى ضم المقدمات المذكورة ولا من فرض المسئلة في اعتدال المفروضين كما لا يخفى ومنها
أنه قد تقرر عند المدعي لزوم العوض على الله سبحانه بالزامة المشقة على العبد حيث أن الزامها على المكلف من غير عوض في حق عقله وذلك فاض ترسلاً
على المقدمة أيضاً لا كلاماً لا أحد لزوم الأتيان بها ولا بدية المكلف من فعلها نظر إلى عدم إمكان حصول الواجب من دونها فيكون التكليف بنفسه قوياً
باعثاً على الزام المكلف بأداء مقدماتها ولا يلزم من ذلك كما عرفت تقرر غرضه إذا أنها وبقرع على ترك الواجب على رجاها ومن البين أن إطلاق
الوجوب لا يقوم بنفسه فلا بد من ضمها إلى أحد لفصول وجبته لا تأمل باستحباب المقدمة تبعاً لضم المنع من تركها لئلا يكون واجبة وأنت حينها
أما فلا فلا بد من الثابت من الزام الشارع بالمقدمة حسب ذلك وهو الزام التبعي للمحصل بالزامة على ما يتوقف عليها بالعرض وهذا الحق من الأوامر

بعضه بترتيب ثواب على المقدمه لا على المقدمه نفسها لعدم تعلق عرضها بالاشارة بعقلها ولا بالام التكليف بها فكان لا لازم بها حاصل بالعرض مرتبة
اللازم بما يتوقف عليها يكون ترك الثواب عليها كذا ايضا لا تترك الا لازم المذكور حاصل بالنسبة الى اجزاء الواجب ليس هناك استحقاق ثواب على كل من الاجزاء
واما يكون الاستحقاق بالنسبة الى الكل وان امكن استناد الاجزاء اليه بالعرض فكذا الحال في المقدمه واما ثانيا فلان ثواب شيئا يتاخر بترتيب ثواب
عليه ان في الفعل من جهة امر لا مخرج وبسبب انه محصور فيكون لا باعث على الفعل هو امثال الامر لا ثوابه وقضية ذلك عدم ترتيب ثواب على المقدمه
الا مع ايقاعها على الوجه المذكور والقرائن لقائل بعدم وجوب المقدمه بقول بعضهم بترتيب ثواب عليها ان في بها من جهة ادائها الى اداء الواجب كما هو الحال في الباب
ان في بها الوجه مرتبة الفعل كما مرتبة الاشارة اليه ووجه فلا وجه لدعوى الاتفاق على عدم ترتيب ثواب عليها على القول بعدم وجوبها فانه اذا كان
حصولا لشيء على بعض التقادير وكما على بعضها من غير ان لا يلزم لذلك ثبوتها لاجل ما ان يرد حصوله على جميع تلك التقادير وعلى التقدير الذي
يمكن حصول ذلك لشيء لا سبيل في الاول للزوم التكليف بالتحققين الثاني اذا تمهد ذلك فنقول انه لو لم يجب للمقدمه لم يتحقق تارك الفعل للقياس
اصلا وبطلان الثاني اما الملامه فلا تارة ما ان يرد لا يثبت ان يترك المقدمه على كل من تقدير وجوب المقدمه وعدمها وعلى تقدير وجوبها او
فاسد لما عرفت فتبين الثاني ووجه يكون وجوب الفعل مقبلا بوجود مقدمته فلا يكون تاركه بترك شي من مقدمته مستحقا للعقاب في المعروض عدم
وجوب المقدمه وعدم وجوب الفعل مع عدمها وهذا الاستدلال موهون جدا اما اوله فلا تارة لو تم تقضي بتقيد وجوب الواجب بوجوب مقدمته وهو
مع كونه فاسدا قطعنا وخالفنا ما هو المعروض في المقام من اختصاص المحض بمقدمه مات الواجب لم يطق غير مقدمه المقصود من مجرد القول بوجوب المقدمه لا
بمنع انشا المذكور في غاية الامرج استحقاقه العقوبة على ترك المقدمه ولا يقضي ذلك باستحقاقه العقوبة على ترك ذي المقدمه حتى يرتفع الفاعل على ان
ذلك مما يقضي بوجوب المقدمه لنفسه لا لغيرها فبعضه من جهة اخرى ايضا واما ثانيا فلان تارة تعلق الامر بذي المقدمه على كل من تقدير وجوب المقدمه
وعدمها وما ذكر من ان ذلك من قبل طلب لشيء على تقدير امكانه واستحالة فاسد فان شي في حال تنفاه مقدمته لا يكون ممنعا لا مكان الا ببيان
بمقدمته فيمكن ان يثبت بالواجب نعم وتعلق الطلب في شرط عدم مقدمته او في حال امكان مقدمته وامتناع لزوم انشا المذكور لكن من المعلوم ان الام
الامر بما يتعلق بالفعل مع امكان مقدمته لا امتناعه فان قلت مما يثبت الاستدلال بالنسبة الى المقدمه ما لا يمكن منها بعد تركها قبل انشا
وقت وجوب الفعل المتوقف عليها كما في قطع المسافة بالنسبة الى الحج اذا نقول حج انما ان يجب الحج في زمانه المخصوص متى سواه يمكن من قطع المسافة
اولا وان لا يجب الامع التمكن منه والا اول فاسد لا يستلزم التكليف بالحج والثاني فاض بسقوط الحج والعقاب عن ترك المسافة والحج اما سقوط الحج في قطع
واما سقوط العقاب لعدم اخلا له بالواجب ما بالنسبة الى المقدمه فلا تارة لغيره من الحج فاسقوطه ثم قلت ما سقوط العقاب بغير سقوط
الواجب ثم لا تارة لغيره الواجب بتقدير تركه وقتا وبعد بقبول وقت التمكن من فعله ولا ريب في تحقق العصبية مع سقوطه فقول بمثله في المقام
بغير سقوط الحج مع ارتفاع التمكن من قطع المسافة لكن مع مخالفة الامر في وعصبية فانه لما وجب عليه الحج في حال التمكن من قطع المسافة وكان قطع
المسافة ما لا بد منه في اداء الحج كان مخالفا لغيره المتعلق بالحج مع تعدد تركه لقطع المؤدى في ترك الواجب فيكون مستحقا للعقوبة على ترك الحج لا على
ترك القطع ان يصدق حج تعدد ترك الواجب ان جبر بوجع ذلك في ما هو المقصود من القول بوجوب المقدمه فان تحقق مخالفة الامر بترك قطع المسافة
كان ترك القطع عصبية له من حيث ذاته الى ترك الحج حصول مخالفة الامر المتعلق بالحج من جهة وهذا هو المقصود من وجوب لغيره للزوم في المقام للوجوب
المتقضى ووجه يمكن تغيره بالتدليل على هذا الوجه بان يثبت ان ترك المقدمه ما ان يكون محرما ممنوعا منه من حيث ذاته الى ترك الواجب ولا اول هو
المتقضى الثاني فاض بعدم استحقاق العقوبة في الصورة المعترضة لصلواته اما ان يتعلق الامر بذي المقدمه مع التمكن من مقدمته وعدمه او في
خصوص الصورة الاولى الى اخر ما ذكر وقد يجب عنه تارة انما تخار تعلق الامر به حال التمكن من مقدمته بعد تعلق الامر به في الجملة ووجه فان خرج ذلك
الفعل عن قدرته من جهة اختياره لم يكن مانعا من بقاء ذلك التكليف نظر الى ان الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار واخرى ان لازم حصول العصبية واستحقاق
العقاب بترك الفعل في الزمان المضروب له فان لم يتمكن حج من مقدمته ولم يقل ببقاء التكليف حال تنفاه التمكن من المأمور به نظر الى تعلق التكليف
به حال التمكن من المقدمه فان الامر اذا اراد ايجاد المأمور لشيء في الزمان للالتحق وكان ذلك لشيء متوقفا على مقدمته سابقة عليه في الوجود وكان لما
قد ادعى الا ببيان بها لم يكن هناك مانع من تعلق التكليف بذلك لشي من غير شكل نظر الى مكان حصول الفعل وصدوره من المأمور لا مكان
انها مقدمته المقدمه ثم بالواجب فاذا تعدد المكلف ترك المقدمه المعترضة فتكون تلك عصبية للامر من محض زمان الفعل وان ارتفع الامر بارتفاع
المكلف من اداء الفعل فهو عاصي لا لغيره المتعلق به حال تمكنه من مقدمته وان لم يبق ذلك الامر من عصبية اذ لا دليل على لزوم بقاء الامر حال تحقق العصبية
وقد عرفت ضعف كل من الوجهين المذكورين فلا حاجة الى اعادة الكلام فيها ومنها ما ذكره جماعة منهم الفراء في الامدى والحاجي من ان الاجماع فانهم على وجوب
تحصيل الواجب تحصيله انما يكون بتعاطي ما يتوقف عليه قضية ذلك وجوب ما يتوقف عليه الامر المتعلق بارتفاع مفاد ذلك وجوب تحصيل الشيء بما لا
يجب تحصيله بوجوب ظاهر فان كان الامر بوجوب تحصيل الواجب هو الا ببيان برفق الاجماع على وجوبه مسلم ولا تارة على وجوب ما يتوقف ذلك لا تارة
عليه ولا لدعوى ان اريد بغيره ذلك فدعوى الاجماع على وجوبه ممنوعة ولو سلم ذلك فثبتنا بطلان الاستدلال بها المضطربة الى وجوب المستات
وان تحصيل المستات انما يكون بالاجتهاد الاستنباط واما بالنسبة الى غير تلك التمسك فلا تارة ومنها ان ترك المقدمه يشتمل على جهة مفهومة لا فضاة الى ترك الواجب
فيكون فيها كان ضلوا واجبا وهو راجع الى بعض ما مر من الادلة وجوابه بعد ما قلناه فانه ان اريد باشتغال ترك المقدمه على الوجه المتفق اشتغال بنفسه
على ذلك فهو مضمون فان كون المؤدى الى ترك الواجب فيمنع امتناعه ولا دعوى ان اريد اشتغال ما يقضي اليه اعني ترك الواجب على الفاعل فهو مسلم ولا يقضي ذلك
بغير ترك المقدمه الا مع البناء على وجوبها ويمكن دفعه بخبر ما مرنا فانزاعه قد منع الشارع من امور كثيرة من غير ان تكون هي نفسها مشتملة على جهة مفهومة

محمد بن احمد
بن محمد

وجوبه بحسب الحكمة تركه في ذاته وان كان له ما ان يكون انما يتم الامور ببعضه لا سبيل في الثاني فتعين الاول والثاني لا يتوقف عليه بحدوث
 عقلا ولا عارضا المفروض ان لا يجزى ان يكون له ما ان يكون انما يتم الامور ببعضه لا سبيل في الثاني فتعين الاول والثاني لا يتوقف عليه بحدوث
 به من دون شرط هو ما ذكرناه من اللازم وما على عدم وجوب غيره فحجة من ادلة القائلين بعدم وجوب لمقدمة وقد مر الكلام فيها وجبنا عليها و
 على ما اخرج به على الوجوب في الشرط الشرعي انه لا فرق بين الشرط الشرعي وغيرها الا في كون الاشتراط فيها حاصل بموجب الشرع وفي غيرها حاصل بموجب
 العقل والعادة فينبغي ان لا يثبت الاشتراط من جهة الشرع كيف يعقل القول بحصول الشرط من دون شرط لو قلنا بعدم وجوب اشتراط الملازمة بين عدم
 وجوب الشرط وما كان الاثبات بالشرط مع انقائه كان عدم الوجوب بالنسبة الى المقدمات العقلية والعادية لا يفتقر الى مكان ادعاء الواجب من دونها فاعا
 الامر ان يكون التوقف والاشتراط هناك بالنظر في الشرع بل نقول ان امتناع الاثبات به من دون اشتراط العقل بعد ثبوت الاشتراط والتوقف بعد
 امكان الاثبات بالمقدمة من دون التوقف خروج التوقف عن الواجب بقضائه مكان حصوله من دونه مع دخول التفتيد فيه كالتوقف عقلي وان كان الشرط
 شرعا واضحا على ما هو المختار عند المدعي من مطابق حكم العقل للشرع يكون الشرط الشرعي اجبا الى العقل غاية الامر ان لا يكون الاشتراط معلوما للقول
 الضعيف يكون حكم الشرع كاشفا عنه فلا وجه للتقصيل بينهما وادور عليه انما هو في المقام انما هو في دلالة محجة الامر بالشرع على امر بمقدمة
 ولا يظهر من الاثبات المذكور فرق بين الشرط الشرعي وغيرها في ذلك غاية الامر ان الشرط الشرعي يجزى ان يثبت بها من جهة حكم الشرع بوجوبها وليس مفاد
 حكم الشرط شرعي للوجوب على ما ذكره الا وجوب الاثبات به لاداء ذلك الواجب فوجوب الشرط الشرعي معلوم من حكم الشارع كان وجوب الشرط العقلية
 معلوم في حكم العقل وليس وجوبها من جهة الشرع انما يتوقف عليها كما هو المتعنى ولا يخفى عليك ما فيه فان ذلك عين مقصود الفصل فانه انما يستفيد
 وجوب الشرط الشرعي من وجوب اشتراطه بعد حكم الشارع بالاشتراط فان قلت ان الشرط لا يرد له ما ذكره يكون الامر بالشرع مقدم من حيث هو عند ما ذكر
 من القول تفصيلا في المسئلة فان قضية الحجة المذكورة دلالة حكم الشارع بالاشتراط على وجوب الشرط والامر به وهذا مما لا يرد له يكون الامر بالشرط
 فاضحا وجوبه كما هو المختار في المقام قلت من المتيقن ان حجة الحكم بالاشتراط لا يثبت وجوب الشرط لا يكون الاشتراط واجبا فلا يعقل وجوب شرطه وقيل
 بحكمه بل لا دلالة لاشتراطه عليه بعد الحكم بوجوب الشرط فيكون وجوب الشرط مستفادا من وجوب اشتراطه بعد ثبوت الاشتراط فيندرج ذلك في محل التوقف
 ودرجاءه في المقام بان ان كان الواجب هو الفعل المخصوص لم يقيد بالشرط المخصوص كالصلوة المخصوصة الصادرة عن المظهر فلا يمكن تحصيلها
 الا بايجاد سببها وكان التكليف بالصلوة المخصوصة بالخصوص المذكورة تكليفا سببا وسببا لا كان المخصوصة مع الظهارة فيلزم تعليق التكليف
 بالظهارة كعلقه بالصلوة وفيه بعد تسليم انما المذكور لوجوبه لسبب كل واحد من احتمالين في من ههنا ان كان الواجب هو الفعل لم يقيد لم يصح
 الاثبات بالنسبة اليه على حصول التفتيد سببا للحصول لولايته ليس الواجب هناك الاشياء واحدا من الواضحات مجرد الاثبات بالشرط ليس سببا
 لحصول الفعل بل ولا فترنا الفعل به والآن من حصول الصلوة مجرد الاثبات بالظهارة فكيف يصح عد ذلك من المقدمة السببية على ان حال الشرط
 ليس باعظم من الاجزاء وسبب ان حكم الشرع حكم سائر المقدمات فيكون الحكم بوجوبه مبتدئا على وجوب لمقدمة فلا يكون نفس الاجزاء واجبة بناء على القول بعدم
 وجوب لمقدمة فضلا عن السبب لبعث على وجودها فكيف يصح القول بوجوبه لسبب المؤدى الى وجود الشرط ثم ان عد نفس الصلوة سببا لاداء الواجب
 مع وضوح كونها نفس الواجب كما ترى واجته في به كلقائل بوجوب الشرط دون غيره بانه لو لم يجز الشرط لم يكن شرطه وانما خبره بان ذلك بالشرط
 الشرعية لكونها اشارة الى الدليل ان كونه بعد ذلك وجوب الشرط مطلقا هو قضية خلافه وان ارد به مطلقا لشرطه لم يقم ما ذكره من الملازمة ولا يخفى
 ما ذكره مع فساد ما في غير الشرط الشرعي كما لا يخفى وتتم الكلام في المقام ببيان امور احدها ان شرع الحكم المذكور في وجوب لمقدمة وعدمه بالنسبة الى الاجزاء
 الواجب انما ينظر الى توقف وجود الكل على وجودها فلا بد من الاثبات بها لاداء الكل فيجب الاثبات بها لاداء بناء على القول بوجوب المقدمة ولا ي
 يجب الاثبات بناء على عدم وجوبها فالحال فيها كالحال في المقدمات من غير فرق فالوجوب المتعلق بها على القول بوجوبه واصلها ودلالة وجوب الكل على
 بالاستمرار العقلية كالمقدمات وقد يتجمل الفرق بين الامر بان دلالة وجوب الكل على وجوب اجزائه على سبيل التضمن لا ندراجها فيه ودون المقدمات
 الخارجية لا يعقل انما تارة لوجوبها على وجه الاستمرار فلا وجه لجعل الدلالة في المقامين على نحو واحد فمن بعض الافاضل ان يحمل الخلاف هو الامور الخارجية
 في ما تناول الامر من السبب والشرط واما الاجزاء فكان لا ريب في ان الامر بالكل امرها من حيث هي في ضمنه لا ان ييجاد الكل هو ايجادها كذا وليس ايجاد الكل
 امر اخر غير ايجاد اجزائها انتهى قد قطع الفاضل المحقق في البحث الا في بان وجوب الكل يستلزم وجوب كل من اجزائه اجزاء الواجب اجب تغافا ومن جميع ذلك
 ظهر ان دلالة وجوب الكل على وجوب اجزائه مما لا مجال للتمسك فيها كيف قد عد دلالة التضمن من المنطوق الصريح بخلاف المقدمة فان دلالة الالتزام بمبينة
 على ثبوت الاستمرار وهو قابل للاعتراف والمنع بدفعه ان هناك فرقا بين وجوب الكل ووجوب اجزائه في ضمنه ووجوبه بسبب وجوب الكل ولا حله
 والقد سلم في المقام هو الوجه الاول ولا ريب ان المتصف بالوجوب على الحقيقة انما هو الكل وان اجزاءه متماثلة تصف به من جهة ايضا الكل به فذلك
 ايضا منسوب الى الكل وان اجزاءه متماثلة تصف به من جهة ايضا الكل به فذلك ايضا منسوب الى الكل بالذات والى اجزائه بالعرض نظير ما ذكرناه في
 المقدمات وقد عرفت ان ذلك غير المتنازع فيه في المقام الا ان ملاحظة وجوب الاجزاء كل على سبيل التضمن وملاحظة وجوب المقدمات على سبيل الالتزام
 واما الوجه الثاني فتوقف القول به على وجوب لمقدمة فهو وجوب غير متعلق بذات الجزء من حيث توقف كل عليه وكونه ايجاد مؤداه الى ايجاد
 الكل وهذه الدلالة على سبيل الاستمرار في المقامين من غير فرق بين الامرين وقد حكم غير واحد من المتأخرين بعدم الفرق بين اجزاء الواجب بالامور
 الخارجية عن غير ان البحث المذكور نعم لم يتحقق هناك اجماع من الخارج على وجوب الاجزاء على الوجه المذكور فهو امر ذو وجه واحد وكان دعوى انفا
 في المقام مبنى على تحلل بين الوجهين المذكورين وانما مبنى على ظهور الحال عنده من الدليل المذكور فتوهم الاتفاق عليه من جهة لوضوحه عند البحث

في تحقيق الحكم في
 امر من جهة التضمن
 لا التمسك

في باب التمسك
وغيره من المقادير
وغيره من المقادير

متعلق

بالقدم لاجل الاتصال في الغاية لا لشيء من موانع من مخرج متعلق وجوب مقدمته على وجوب بها من جهة تعلق ذلك الامر بها وابتداء توقف الوجوب الواجب
بعد ذلك على وجود الشرط المذكور بل انما يتوقف على القدرة فاذا كانت القدرة عليه حاصلة مع التاخير لم يكن ذلك من قبيل وجوب مقدمته بل هو وجوب
وجوبه فالقول بتوقف تعلق الوجوب به على فرض وجود مقدمته غير متعلق بالانتماء الى المقدمة التي لا يمكن منها مع التاخير لا مطر وحيث ان كون مجرد العلم والظن
الواجب فيما بعد ذلك على وجوب الفعل قبله بما لا وجه له لوضوح ان وجوب الفعل شرعا لا بد ان يستند الى طلب الشارع اما اتصاله او تبعه وليس مجرد العلم
وجوب ذلك الفعل فيما بان فاضيا بالامر بما يتوقف عليه قبل وجوب ذلك الشيء بشئ من الوجوه المذكورة من الاول فواضح واما الثاني فلا بد ان يكون نفس
وجوب الشيء فيما بان فاضيا بوجوب ما يتوقف عليه قبله لم يعقل ان يكون مجرد العلم به سببا لحصوله وتوضيح ذلك ان هناك وجوبا للفعل في المستقبل
لما يتوقف عليه قبل وجوب ذلك الفعل في المستقبل علميا بوجوب مقدمته قبل ذلك غاية ما يتقبل في المقام حصول الملازمة بين الوجوبين ^{فصل}
الملازمة بين العلمين بعد العلم بالامتناع من كونه واعتبار الملازمة بين العلم بوجوب الفعل في المستقبل ونفس وجوب مقدمته قبل وجوبه بما لا يعقل
فاذا لم يكن هناك ملازمة محسنة تقع بين وجوب الفعل في المستقبل وجوب مقدمته قبله لوضوح فساد حصول الملازمة لم يعقل ان يكون
العلم بالاول في وجود الثاني ولا العلم به نعم يمكن ان يتصل من الشارع امر صلي بالمقدمة منوطا بالعلم والظن بل مجرد احتمال وجوب ذلك الفعل في المستقبل
فبذلك وجوب مقدمته المقرضه عن الامر المتعلق بها لا عن مجرد العلم والظن والاحتمال المفروض بتحقيق المقام ان انفس الوجوب الغيري بما يكون وجوب
الفعل منوطا بوجوب غيره وحاصلا من جهة حصوله من غير ان يكون له مطلوبية بحيث انه بل انما يكون مطلوبية لاجل مطلوبية غيره فيكون وجوبه في نفسه
وجوبه بوجوب غيره لم يعقل الوجوب الغيري قبل حصول الوجوب انفسه لفرغ حصوله على حصول ذلك فتقو به وان تعلق به امر صلي وانفس الوجوب الغيري
بما لا يكون مصلحا لا لاعتبار في وجوبه حاصلة في نفسه بل يكون تعلق الطلب لاجل مصلحة حاصلة بفعل غيره لا يجوز تفويت تكليف لها فيجب عليه ذلك
ليفعل من ان يترك ذلك لغيره كما ان القول بوجوبها قبل وجوبها لا يفي بوجوبها الا من جهة الامر الذي يتصلق به بل امر صلي متعلق بها وحيث فلا يكون مطلوبية
حاصلة من مطلوبية غيره انما من قبله وانما هي حاصلة من الطلب لمستقلا متعلق به غايه الامر ان تكون الحكمة الباعنة على تعلق الطلب بتحصيها لفائدة
المرتبة على فعل اخر يكون الفعل المذكور موصلا اليه ان بقي التكليف على حال حتى تعلق ذلك التكليف به عند حضوره وقت وقصته ذلك استحقا في التكليف
للعقاب عند تركه لخالصه لا لغيره المتعلق به وان لم يكن تقوية للوجوب الشرعي عاصبا او موجبا للعقاب نظر الى ان تقوية قبل تعلق الوجوب به ففدا
التكليف على حال ان يتصلق ذلك التكليف به حتى يكون عاصبا بتركه ولا فرق بين ما اذا علم وجوب الفعل الاخر في وقت وطنة واحتمل فظهر مما ذكرنا ان
في وجوب مقدمته قبل وجوبه بها الى الامر المتعلق بينها حال حضوره وقت غير متعلق بشئ من الوجوه المذكورة من اما وجوبها لاجل الغيرة بامر مستقل فلا
يصح على الوجه الاول ولا مانع منه على الوجه الثاني لكن عدد ذلك من الوجوب الغيري محل تام بل لا يبعد كونه بخلاف الوجوب انفسه لما عرف من ترتيب استحقاق
العقاب على تركه من غير استحقاق للعقوبة على تركه الاخرها لوجه القول لا من اطلاق ما دل على وجوب مقدمته الوجوب لا مانع من كون الفعل واجبا لغيره ومع ذلك
يكون واجبا قبل دخول وقت الغيرة ان كان وجوب لغاية في وقتها معلوما او مظنونا الا ان كان قطع المسألة ليس ايجابا لنفسه بل لغيره ومع ذلك لم يجب
ابقاءه الا قبل زمان الحج فكذلك صحت الصوم مشروطة بالاغتسال من الجنابة قبل الفجر عند الاكثر وما لا يتم الواجب اطلاقا لا به فهو واجب لكونه لغيا للشرع
بل دخول وقت وقصته فظهر مما ذكرنا ان الفاضل بوجوب مقدمته انما هو وجوبه في مقدمته منع عدم حصوله كيف يسقط حصول ما يلزمه بتخرج
عليه والقول بكونه العلم بوجوبه في وقتها والظن به كافيا في ذلك قد عرفت وهذه اذا حمل كلام الجماعة على حكمهم بوجوب مقدمته من جهة ما يتعلق بالغير
بها كما هو الظن من كلامهم وان رادوا امكان وجوبه بامر من خارج فقد عرفت ان لا مانع منه على الوجه الذي قررهناه ولا يضر ان هذا بخلافه وفصل بعض
في المقام بين مقدمات الوجوب المتعلق بها بوجوبها قبله وعندها فقال بوجوب الاول قبل وجوبها بحكم العقل بل ورم الايمان بها ولو كانت المقدمة
من الصادات بحكم بغيرها نظر الى ان تعلق الامر بها فكذلك الحال عندنا في الواجب لو توسع في اوسع الوقت لا بد ان يردا ومقدمته كما في مثال الحج فاما في حكم العقل
بالوجوب او في ان لم يأت بالمقدمة قبل وجوبه بها فهو الواجب في وقتها واما في غير ذلك فلا مانع من تعلق الامر بالمقدمة من خارج واما مجرد الامر بها فلا
دلالة على وجوب مقدمته لا عقلا ولا شرعا نعم لو ان بالمقدمة قبل وجوبها كان محجبا بالامر ان كانت عبادة فيشكل الحال لوقوفها على الامر المفقود في المقام
والفاضل المذكور من لا يقول بوجوب مقدمته فكان قوله بانتهاء الدلالة في المقام من جهة عدم دهاية الى وجوبه في مقدمته فيشكل الحال في حكمه بالوجوب
مع التصديق لان يفصل في وجوب مقدمته بين الوجوه نظر الى ان دعائه درنا لعقل لوجوبها في الصورة الاولى وذلك لثانية وجب فلا يكون مادركه في تعيينه
في هذا وهو تفصيل غريب وجوب مقدمته لا يعلم دهاية لغيره ولا وجه له كما اخفي مع الغرض عنه فبقا بحكم ^{المستطيل} فل بوجوب مقدمته هناك على وجه التصديق
طريقا بحكمه بوجوبه في الباقي على وجه التصديق فلهذا بحكمه بالوجوب الباقى على وجه التصديق لا فارق بين المقامين فيما سوى التصديق والتوسعة في حق
اتحكم العقل من في المقامين وتحقق المقام ان الواجب ما ان يكون موقتا او غير موقت على التمييز فاما ان يكون مضمنا او غير مضمون وعلى المتكلم
فاما ان يكون الوقت في نفسه متصلا او الفاعل ومقدمته او لا وعلى الاول فاما ان يطرده ما يكون مانعا من انشاء المقدمة او يكون هناك مانع اخر
من ابقاءها في الوقت لعدم تمكنه من فعلها مع اخرجها الى الوقت ولا فتقول ان اذا لم يكن الوقت شرطا في وجوب الفعل بل كان شرطا في وجوده كما هو الحال
في الحج بالنسبة الى وقت فلا اشكال في وجوب مقدمته قبل حضور الزمان المضروب بناء على القول بوجوب مقدمته سواء وسع الوقت لمقدمتها الفعل
او لم يسع ليس ذلك من مسئلتنا اذ ليس ذلك من تقدم وجوب مقدمته على بها ومن ذلك ايضا وجوب غسل الجنابة في الليل للصوم والوجوب المذكور
النهار محل الوقوع الصوم لا شرطا في وجوبه كما في الصلوة اليومية بالنسبة الى وقتها حيث لا بد لبل على كون الوقت شرطا في وجوبها وصحتها اذا تشهد
بوجوبها كبناء من بعض المتأخرين لتقدم وجوب مقدمته على بها من مثاليه المذكورين مما لا وجه له ولا فرق بين سعة الوقت للفعل ومقدمته

عدمها اذا كان الوقت شرطاً وجوب الفعل ولم يكن الفعل موقفاً لكن علم حصول سببه بعد ذلك فالحكمة لا وجوب القول بوجوب المقدمة من جهة
 المتعلق بها في زمان المتأخر كما اشترط الله من غير فرق بين سعة الوقت للفعل في مقدّماته وعدم انتفاءها وتمكنه من الاتيان بها وعدم غلبة الامر
 ان اذا دخل الوقت ولم يسع لاداء المقدمة ولم يتمكن المكلف من اداها فيه لا يتعلّق الامر بالمقدمة لعدم تمكنه من الاتيان بها فلا يجب عليه ذلك للفعل
 ولا يحدّ ويمنع اداء دعوى قضاء العقل باداء المقدمة قبل الزمان المفروض كما مرّ من بعض الافاضل واضح الفكاك ان لم يتعلّق مرهلاً المكلف قبل حضور ذلك
 الوقت حتى يحكم العقل بوجوب الاتيان بمقدّمته على ما هو شأنه في سائر المقدّمات وحكم العقل بوجوب جعل المكلف نفسه قابلاً لتعلّق الخطأ وروى في تكليفه
 عليه بما لا يلزم به احدٌ تسليم الافاضل المتقدم حكم العقل بوجوب المقدمة قبل وجوب بها اذا لم يسبق الوقت للمقدّمات مع منعه من حكم العقل بالوجوب بعد
 دخول الوقت ومعه ولوم عدم انتفاء الاداء الواجب مقدّمته من الغريب لا لافراق بين التصور بين سوى دخول وقت الواجب الثاني وعدم دخوله في
 الاول ومن لبيّن ان دخول الوقت ان لم يكن مؤبداً للحكم بالوجوب فلا يكون مانعاً من ان يكون المفضل المذكور وجوباً لبيان بالمقدمة قبل وجوبها
 في جميع الصور التي لا يتمكن المكلف من اداء المقدمة في وقت وجوب الفعل لا في وقت الوجوب فيها ثم ان ما ذكرناه ايما هو بالنظر الى دلالة الامر الذي يتعلّق به
 المقدمة وما لو كان هناك امر من خارج على وجوب الاتيان بالمقدمة قبل وجوب الفعل لان يتمكن من فعل الامر بعد عند تعلّق الوجوب به فلا مانع منه
 اصل كما قد تراءى ولا يخرج احكاماً بين الصور المذكورة لكن في عدد ذلك من الوجوب الغيري تأمل اشترط الله ولا يبعد درجته الوجوب الفضي ان كان الامر
 لا حراً مصلحاً حاصله بفعل غيره والامر في ذلك هي بعد صرح الحكم وعدم تفرّع ثمة على مجرّد الخلق الاسم لالتحاق وجوب المقدمة كما مرّ الكلام فيمن
 لو ان وجوب الواجب فاذا لم يدل على عدم وجوب بعض مقدّمات الفعل فتنقضي لك بعدم وجوب ذلك للفعل ايضاً في كونه دليل اخر على وجوبه فامتن
 المتأخّرة بل لتدليل المندكورين فلا بد من ما يخطئ الجمع بينهما بتقييد احدهما بالآخر بخود ذلك ان ممكن ذلك بحسب المقام والاضاف بمقتضى التقابل و
 التفرّع ويظهر من بعض افاضل المشاهير في الجمع بين الامر في نظر الى جعل وجوب المقدمة من مقتضيات وجوبها لاسيما لو ان مقتضى الانكشاف بينهما اي
 قيام التدليل عليه وتدرج ضعفه وانظر ذلك فتقول ان ثبت عدم وجوب بعض مقدّمات الفعل سواء ثبت بحججه او كرهته وعجزها من الحكم
 فتنقضي لك بعدم وجوب ذلك للفعل لكن لا مظهر بل على سبيل الاطلاق فلا مانع من كونه واجباً مشروطاً بوجود ذلك المقدمة اذ لا مانع من مرتبة مقدّمته
 الواجب لشرطه وثبوت سائر الاحكام لها نظر الى ما تفرّع من عدم وجوبها وح فلو دلّ التدليل على وجوب ذلك للفعل في الجملة لمكان الجمع بينهما بحكم على
 الشرط بتقييد اطلاق وجوبه بذلك فتفرض فان كانت تلك المقدمة الحرة مثلاً مقدّمته على الفعل ونصّت المكلف لفعلها فلا اشكال في تعلّق
 الوجوب بذلك للفعل وصحة الاتيان به لتعلّق الامر به بعد الاتيان بمقدّمته الحرة ومقتضى الامر الاجراء والصحة وما ان كانت مقدّرة للفعل او متأخّرة
 عنه فقد يتخلّج عدم صحة الفعل المذكور ويكون المقدمة المذكورة حرة من مقدّمات الوجوب فلا يتعلّق مرهلاً المكلف قبل حصولها فلا يعقل القول بصحة ويمكن
 دفعه بان مقدّمته وجود الشيء كيجب تفقد ما على حصول ذلك الشيء بل يقال قد تفرّع عن الامر في الاجازة الحاصلة من مالك في البيع كقوله
 شرط في حصول الانتقال حال العقد بناء على المعروف من كون الاجازة كاشقة لا نافذة ومع ذلك تنازع عنه فيقول ان مقدّمته الوجوب من مقدّمته
 الوجود بالنسبة الى الوجوب فحصول الوجوب اذا كان متوقفاً على وجود المقدمة المذكورة في الجملة فقد يكون متوقفاً على وجود ذلك للفعل ولا ينفرد
 عليه الوجوب المفروض فلا اشكال في عدم صحة ذلك للفعل قبل حصول مقدّمته المفروضة وقد يكون متوقفاً على حصول ذلك للفعل في الجملة سواء
 كان متقدّمه ما عليه ومقدار ناله او متأخّره عن بل وقد يتوقف على خصوص حصوله المتأخّر فيكون حصوله اجزائاً كاشفاً عن وجوب ذلك للفعل ولا مانع
 من صحة الفعل مع حرة مقدّمته المذكورة وان كانت متأخّرة لكون وجودها اجزائاً ولو على وجه محتمل كما في وجود ذلك للفعل ولا وقد يجعل من ذلك
 اعتباراً لانتساب الى نفث الشئ الثاني عشر وجوب لزوم عند دخوله بناء على اعتبار بقا التصاق طول الشئ في الوجوب كما ذهب اليه جماعة فلو فرضنا
 تيقن التصاقها اذا كان له عزيمته بطالب حقيقة وكان الوفاء مختصراً بعد منع ذلك من وجوب لزوم عليه صحة دفعه ان لم يكن ما به دفعه في لزوم متنا
 لا اذ حق العزم بل ولو كان متناظراً ايضاً وجهه ينفرد على ما قد تراءى ان ترك الواجب لمقتضى اذ كان من مقدّمات اداء الموضع لم يمنع تحريمه من حرمته
 بتوقف عليه من فعل الموضع لكونه فاضلاً بقوطاً لا متعلّقاً بالقاضي فاضلاً وسجى تفصيل القول في هذا في المسئلة لا يشترط ان يكون
 ان الواجب من المقدمة هو ما يحصل به التوصل الى الواجب ونحوه فاذا اوجب لثان عليها الحج كان قطع المسافة الموصلة الى الحج واجبا عليها لا
 فلو قطع المسافة الى مكة المشرفة وترك الحج لم يكن اتيا بالمقدمة الواجبة وكذا لو ان بالوضوء وترك الاتيان بالصلاة ومن ذلك ما اذا كان له صادر
 عن اداء الواجب ثم خرج من تلك سائر ما بان من مقدّمات الفعل عن الوجوب فلا مانع من تركها حيث لا اتصال شيء منها الى الواجب ان كان
 المكلف تادراً للمقدّمات الواجبة ايضاً عن خصوص الموصلة الى الواجب لان ما تقدم على تركه من الشرائع او فعله من الموانع واصل اداء الوجوب ليس ترك الواجب
 اقداً ما على الحرام مع وجود الصادق عن الواجب عدم ايصال شيء منها الى فعله على فرض الاتيان بها وتركها وقد يستفاد ذلك من النص في ذيل المسئلة
 الاية حيث قال ان حجة القول بوجوب المقدمة على تقدير تسليمها ايما ينهض ليل على الوجوب في حال كون المكلف مرهلاً للفعل المتوقف عليها كما لا
 يخفى على من اعطاهما حق النظر كانه انما حصل الوجوب بها في تلك الحال من جهة حصول التوصل بها عند اداء ما يتوقف عليها دون ما اذا لم يكن مرهلاً
 لاداء التوصل بها الى فعله ولا يظهر كما هو ظاهر الجوهو وجوب المقدمة من حيث اتصالها الى اداء الواجب المقدمة التي لا يتحقق بها الاصل الى الواجب
 واجب الحصول من حيث التوصل بها الى الواجب فيجوز الاتيان بها والتوصل الى الواجب مرهلاً فانها لا يتوصل المكلف بها الى الواجب لم يخرج المقدمة
 عن الوجوب فاذا وجب عليها شيء وجب الاتيان بتوقيف عليه لا من جهة ذاته بل من حيث ما له الى الواجب فيجب عليها الاقدام على فعل الواجب بعد الاقدام
 بعدم الاقدام على الواجب بعد الاتيان بالمقدمة لا يخرج ما ان به من المقدمة عن الوجوب فانها واجبة من حيث كونها مؤدّية الى الواجب ان يحصل التادير

في الاستدلال
 في الاستدلال
 في الاستدلال
 في الاستدلال
 في الاستدلال

دبرها من الحكم فان عدم حصول كلاً وبها لا يثبت كونها مؤد بالحق وجوبها من تلك الجهة بالجملة لا من جهة النوع المتقدمة من جهة النوع
الى ذلك المقدمة وعدمه الى نوعين بل يقال بوجوب احدها دون الاخر بل ليس هناك الاصل واحد يتصف بالوجوب من حيث كونها موصلة الى الواجب سواء
ان بها على تلك الجهة او لا تلك الجهة متعاضدة فيها سواء تحقق بها الاتصال لئلا ينفك عن تلك الجهة المتقدمة على المقدمه وان لم تكن واجبة وح يخرج عن كونها
المقدمة كما لا يخفى فلا فرق في وجوبها بين وجود الصلوات لاخباري عن اداء الواجب وعدمه ولو كان هناك عار عن الواجب خارج عن اختيار المكلف خرجت
به عن الوجوب لا تنفك المحبته المذكورة وح لبقها التكليف بالواجب بقدر التام في الادلة المتقدمة لوجوب المقدمة فاض بها قلناه كما لا يخفى على من
اعطاها حق النظر قد مضى على ما ذكرنا غير واحد من فاضل المناظرين مصرحاً بان ما دل على وجوب المقدمة مما ينافي به من قبل على وجوب الصلوات انما يمكن
صدور الواجب عن المكلف هذا ويتمتع على الوجوب من كونه من امور منها ان كان المكلف عار عن اداء الواجب لم يكن ما يقدم عليه من تركه مقدماً
بموجبه من على الاصل المتقدمة المذكورة كغيره موصلة الى الواجب مع وجود عار عن اتمام النوع منه هو ترك المقدمة الموصلة وليس ذلك بشئ من تلك
الترك وتفرغ عليه صراحة الواجب المستوعب عند مراعاة التصديق لا يتحقق فعل المستوعب مع وجود عار عن التصديق وح فلا يكون ما ياتي به من
المستوعب منه يتعدى بقضي انتهى بقسطا خلاف ما قيل بالثاني لتعلق الشيء بوجوبه كونه مقدماً لا اداء الواجب يكون واجبا من حيث كونه موصلاً الى
الواجب بشكل بانه لا اشكال في مرتبة ترك المقدمة الموصلة وكذا في وجوب ترك المناهي الموصلة الى فعل الواجب فالمكلف مع وجود عار عن الواجب اذا
ترك الواجب ترك مقدمته يكون تركاً لوجوبه بقضي ولقد تقدمت الموصلة اليه فكيف يحج القول بكون ما يقدم عليه من ترك المقدمة جائزاً ومجرى
لوجود عار عن فعله مع مرتبة بقاء لا يقض بجواز الترك الحاصل منه وان ترك الواجب في بصدقه فقد ترك نفس الواجب مقدمته واجبة انما هي تركه ضد الواجب
الذي من البين ان ما في من فعل الصلوات ترك ترك الصلوات الموصلة الى الواجب بقدر ما لم يكن تركاً لوجهه وان لم يكن تركاً الصلوات في المقام موصلاً
الى الواجب بوجوب اختيار المكلف لا مانع من اجتماع حصول الترك في المقام بفعل الصلوات كما لا يخفى فلا يتم الحكم بوجه ما ان من فعل الصلوات بوجوب الكلام في ترك
الترك ومنها ان يصح اداء الوضوء ونحوه بقصد لوجوبه عند اشتغال القلب بالعبادة لوجوبه وان لم يات به لاداء تلك العبادة مندوبة بناء على الثاني بخلاف
الاول لا يجوز ترك فعل الواجب الا اذا انى به لاداء العبادة الواجبة ولا من قبله ما اذا لم يأت بها لاداء العبادة الواجبة حال اداء الفعل منها جواز اخذ العبادة على
المقدمة في الصورة المفروضة وعدم جوازها على الوجهين نظر الى ما نقرر من عدم جواز اخذ الاجرة على الواجبات بناء على عدم الفرق في ذلك بين الواجبات
والغيرية كما مر في الاشارة اليه ومنها جواز التمسك بها في الصورة المذكورة لتعلق تركه بفعل الواجب واجبات عديدة بناء على الثاني اذا قلنا بشيئ من ذلك
عند التعلق للواجبات لغيرية او صرح التاخر بالتمسك بخلاف الواجب على الاول خامساً انه يحجز جميع ما قلناه في مقدمة الواجب بالنسبة الى مقدمته ما لا يندرج
في حكم حصول التمسك لغيرية في مقدمته على القول بوجوب مقدمته الواجب بخلاف القول بعدمه الظاهر ان الاشكال في استصحاب مقدمته المندرج انما هو ان
اداءها لئلا يندرج وجوب مقدمته الواجب لما نقرر من ان كل فعل قصد به لاداء عبادة فهو طاعة وهو غير ما نحن بصدده من هذا الاستصحاب الغيري فان ترك
استصحاب نفسي حاصل في مقدمته الواجب بقدر ما لم ينفك بوجوبها الغيري ولذا ينفك ندرها من حيث انها مقدمة لا اداء الواجب على القول بعدم وجوب
المقدمة بغيره ولا مانع من اجتماع الاستصحاب النفسي والوجوب الغيري بوجه كما ان لا مانع من اجتماع الوجوب الغيري والاستصحاب الغيري فيما اذا كان الفعل المفروض مقدم
للاجل المندرج وقصد اخذ الحكم لا يقض بامتناع ذلك مع عدم الاكتفاء باختلاف الجهة مع اتحاد التعلق كما هو مقرر فانه مما يبعد امتناع اجتماع حكمين منها
في امر واحد بحسب ما يقع بان يكون الفعل الواحد واجباً على تركه ومندوباً واجباً على تركه لا اجتماع الجهتين بل الحكم بوجوب جهة الاستصحاب الغيري
والاستصحاب النفسي والغيري يكون حكم ذلك الشيء هو الواجب غيرية لاداء الوضوء في نفسه وبالنسبة الى غايته اخرى واجبة كان واجباً على تركه وانما يقع في ترك
التمسك من الترك فالحاصل بحسب الوجهين مرجحان للفعل احدهما بالافتاء في رتبة المنع من الترك والآخر في رتبة التمسك بها ومن البين ان لا تضاد بينهما فلا مانع من
اجتماعهما في امر واحد فان عدم اتمام الجهة الثانية الى حد لوجوب لا ينافي بتمام الاولى في ذلك وذلك لوضوءه بالنسبة الى الصلوة الواجبة والنظر في رتبة
الترك ونحوها من الواجب عدم سقوط وجوب الوضوء لاجل التلاوة بعد دخول وقت الصلوة غايته الامرج ان يكون الوضوء موصوفاً بالوجوب لا غير ذلك بل هو
انما العامل به على ذلك لوجوبه لا مانع من ثباته به لا من جهة وجوبه بل بجهة اخرى واجبة غير الغاية الى تلك الدرجة فمختلف الحال بملاحظة ذلك بين الواجب
الذي يكون صفة للفعل وما يكون جهة لا يقع بوجهه لا ينافي بالوجوب لواقع صفة وعن الثاني بالوجوب المحمول غايته يتمك اجتماع الوجوبين كما اذا ادى
بالفعل المفروض لاجل كونه واجباً ويمكن اتمها كما اذا ادى بالواجب لاجل رجحان الغيرة اليه الى رتبة لوجوب منكون بنا بالواجب لكن لا على جهة وجوبه بل على
الجهة الثانية ولا يمنع ذلك من اداء الواجب ان كان عبادة لما نقرر من عدم اعتبارنا لظنة الامثال للمخاصم في اداء الواجب فانه بعد العلم بوجوب الفعل
في الجملة والاتباع به من جهة رجحان صفة الفعل يتصف بالوجوب بحسب الواقع منكون المكلف تبا بالواجب خارج عن عهد التكليف ان لم يصدق امتثال ذلك
الامر لا يصدق ملاحظة الجملة عند الاتيان بالفعل فاذا ادى بالفعل على وجه القربة ولو كانت تلك الجهة نادرة الى الفعل كان ذلك الفعل عبادة واجبة
من جهة اخرى لا يعلوها اصلاً او غفل حال اداء الفعل عنها كان ذلك الفعل مجزئاً عن الواجب كان متصفاً بالوجوب بحسب الواقع وان لم يات به من جهة وجوبه
سواء ما لم يتر من الكلام في مقدمته الواجب بحسب مقدمته ما تزلوا الحرام اعني ما يتوقف عليه ترك الحرام من الافعال والترك بل يندرج في ذلك في مقدم
الواجب نظر الى وجوب ترك الحرام وكان مقدمته الواجب قد تكون مقدمته لوجوده وقد تكون مقدمته للعلم بحصوله فكذلك مقدمته للعلم بحصوله ترك الحرام
قد تكون مقدمته لنفس الترك سواء كانت فعلاً او تركاً وقد تكون مقدمته للعلم بما في الحلال المشبهة بالحرام كما انما اشبهت لندم الحلال بالحرام فانه يتوقف العلم
بالاعتناء عن الحرام على تجنب من جميع ما وقع فيه الاشتباه لا اجتناب عن الكل وانه من جملة عدم وجوب تجنب نظر الى بعض الاخبار الدالة على وجوب اجتناب
عن الامور مع العلم به بغيره دون المشبهة فلا يجب ترك الحرام حتى يجب مقدمته العلم به هو ضعيف كما سيجي تفصيل القول في محل انتم انما قلنا ان ما قلناه

الجماعة من عدم وجوب المحرمات المتماثلة بالنسبة الى الماهيات ونحوها واما بالنظر الى الاقدام على سائر المحرمات كما اذا اشتبهت كل واحد بالآخر
بجلب سببه من الاجل ومن اجل وضه من مجرم واشبه المحرمات او الستم بغيره ونحو ذلك فان الظاهر ان هذا لا يقول بجواز الاقدام وتوقف التحريم على العلم بغيره
الامثلة المذكورة بجلب الفضل والسبب والوطى والشرب والاكل بغيره لثبته بالحاصل كيف ودعا بعد المنع من ذلك من الضرورات الواضحة المستغنية عن
ذكر الادلة هذا وقد علم بما ذكرناه من السبب للفضل في المحرمات لتوقف تركها على تركه بل لا يبعد لقول بغيره ولو على القول بعدم وجوب المقدمة لثبته
نظرا الى كونه في حكم المقدمة لتبعية تلكا بغيره سببا للمفضلة في فعل الواجب كذا يحرم السبب المفضول الى محرم كسبب لغيره بل قد يقع بغيره ولو مع عدم
القول بوجوب المقدمة لمكان استفادة ذلك من تتبع موارد الشرع واما سائر مقدمات المحرم فلا وجه للقول بغيرها لعدم استلزامها حصول المحرم وعدم كونها
معتبرة في ترك المحرم لتوقف تركه على تركها الا ان تكون جزءا من العلة لثبته فحرم لم يعرف ولا يبعد دراجها ان في الاستبان لم يقصد بفعل المقدمة
الى المحرم كان محرم الفاعل الدليل على تحريم الافعال التي يقصد بها المحرمات وهو حرام فحرم فلا يبعد بل بان المقام والافراد ان بين ما اتصل بالوصول
بها الى المحرم او لا سابعها قد يتخلل ان المقدمة اذا كانت فعلا موزون يكون الاثبات بالواجب حاصل في ضمنها كالصلوة الى الجوانب الاربع والصلوة في التوبة
المستبها كانت واجبة على القولين فالان في الوافيه وكانه لا خلاف في وجوبه لانه عين الاثبات بالواجب وهو مخصوص في بعض موارد كالصلوة الى اربع جهات
عند اشتباه القبلة والصلوة في كل من التوبين المستبها عند اشتباه الفاعل بالقبض وغير ذلك انتهى بر دعليه ان قبل يكون الافعال المتقدمة
بالنسبة الى نفس الواجب فهو بين الفاعل والوصول عدم الحاجة في وجوده الى التكرار وان اردت كون ذلك مقدمة للعلم باداء الواجب فانه كما يجلي سببا للعلم
بجلب العلم بتفريع الدلالة فيكون التكرار واجبا لتوقف وجود العلم الواجب عليه فدعوى كون الواجب حاصل في ضمنها او اداء اصل الواجب حاصل في ضمنها لانه عين الاثبات
بكون التكرار مقدمة بالنسبة اليه هو العلم باداء الواجب هو عين حاصل في ضمنها او اداء اصل الواجب حاصل في ضمنها لانه عين الاثبات بالواجب فانه كما يجلي سببا للعلم
فليس ذلك مقدمة بالنسبة اليه وجب كان التكرار لم يضر مقدمة بالنسبة الى وجود العلم الواجب في الحال فيمكن ان يكون كسببا لمقدمة من غير ان يقع بهندج ولا
في المقدمة لتبعية كون التكرار سببا لحصول العلم في الحال فيمكن ان يكون كسببا لمقدمة من غير ان يقع بهندج ولا في المقدمة لتبعية كون التكرار سببا لحصول العلم في الحال فيمكن ان يكون كسببا لمقدمة من غير ان يقع بهندج ولا
النقص بوجوبه من المقدمة كونه كسببا للعلم بالصلوة ويدفعه انه لا شك في اثباته بكل من الافعال المتكررة على سبيل الوجوب نظرا الى وجوبه
في مثله بعد اليقين والاشغال فلا وجه للقول بعدم وجوب ذلك بناء على القول بنفي وجوب المقدمة لمكان كيف وليس في الحال في ذلك الا كونه من الواجب
الواجب كوجوب الاثبات بالاجزاء المشكوكه على القول بكون سائر العبادات موضوعات للصحة فان وجوب الاثبات بها انما هو من جهة تحصيل العلم بالافعال
اليقين بالاشغال وقد سبق بان وجوبها من باب الاحتياط غير الوجوب من باب المقدمة وذلك لاستصحاب بقاء الاشغال قبل حصول التكرار او لا
بالجزء المشكوك فيهم بالوجوب من تلك الجهة لا يخرج كونها مقدمة للعلم وبنات ذلك انما يجري بالنسبة الى الاثبات بالاجزاء المشكوكه واما في المقام فلا يبعد
ذلك ولا وجه في جهة الوجوب في كل من الفعلين الا من باب المقدمة وليس الوجوب لاجتماع الامور بجهة توقف اليقين بالافعال عليه فالقول
بعدم وجوب المقدمة مع احتياط الاحتياط على الوجوب من جهة المذكورة غير متجه نعم مع الغرض عن احتياطهم عليه يمكن المناقشة فيه بناء على القول بعدم
وجوب المقدمة لمكان ان اتفاقهم على الوجوب يدفع ذلك فينبذ الدلالة على ما ذكره المصنف من الاتفاق على وجوب المقدمة لتبعية الدلالة لخصوصية السبب للمقدمة
في سبب الواجب قوله الحق ان الامر بالشيء في خلاف في هذه المسئلة كالمسئلة المتقدمة ليس من جهة دلالته لاصحفة الامر على ذلك عدمها انما الكلام في
تضاءل ما دل على ايجاب الفعل بذلك سواء كان الدال عليه بصيغة الامر وغيره على وجه الحقيقة والحال بل لو دل العقل على وجوب شيء جرى فيه البحث في
المسئلة في بحث الامر انما هو من جهة مدلولها وقد درجها بعضهم في الدلالة العقلية كالمسئلة المتقدمة من جهة كونها من جملة الملازمات الثابتة
بحكم العقل قوله عن صفة الخاص قد يفسر مطلقا لصد في المقام الشامل الخاص العام بما ينافي الفعل في امور بوجه يتجمل اجتماعه في الخارج في
ذلك ما يكون مقابلة للمامور به من قبل تقابل الايجاب لتسلك في الصد العام او من قبل تقابل التضاد كما في الصد الخاص ما يكون مناهيا
له بالذات وبالعرض بان لا ينفك عما ينافيه بالذات كالامور الملازمة لصدده فان مناهيا للمامور به بتبعه من جهة ملازمة تضاده من غير
يكون هناك مضادا بينهما مع قطع النظر عن ذلك وهذا التقسيم لصد العام لا يخلو عن ضعف ذلك وهذا التقسيم لصد العام فانما درج الفجر في محل
غير متجه لا يبرهن في الحال منها على لوازم المقدمة بالنسبة الى البحث السابق ولا يندرج شيء منها في عنوان المقدمة كما عرفت في الحال فانها انما هي
ان ثبت لها هناك وجوب بالعرض نظر الى وجوب ما يلازمها والظاهر ان المعنى المذكور ربما لا يقبل التراجع حسب ما مر به ان الكلام في هذه المسئلة نظير البحث
في مقدمة الواجب من غير تفاوت فلا اشكال في حصول انتهى عنها على الوجه المذكور من غير ان يكون هناك تضاد بل في واحد متعلق بالنتيجه بالذات وما يلازمها
بالعرض بعين انتهى المتعلق بذلك الشيء ولا يربطه بما هو لثباته في المقام وفي بحث المقدمة كما مر القول فيه فالاولى تضاد صدق هذا بما ينافي في الملازمة
به بالذات سواء كان بناضة كما في الصد العام بمعنى تركه فيقابله تقابل الايجاب استلزام كان مضادا له ملازمة النقصه كما في سائر الاضداد الخاصة
لما ينافي للمامور به بالذات الملازمة لما ينافيها في تركه وقد يبعد مناهيا للمامور به بوجه عرضية وهو غير متجه لوضوح كون المناهيات بين الضدين
ولذا يبعد تقابل تضاد من مناهي المقابل من غير ان يرجع الى تقابل الايجاب لتسلك كان لافعال المذكور بغير ذلك ما ذكره مبنى على المساحة في التقدير
والا فلفظ بين الضد وانما مرعني عن ايجابها واما الصد الخاص فقد يطلو على كل من الافعال الوجودية المناهية للمامور به بالذات والوجوه في اطلاق
الخاص عليها قد يطلو على المفهوم الجامع بين تلك الاضداد اعني الفعل الوجود الخاص الذي لا يخلو مع المامور به بالذات وهو عنوان لكل من تلك
الاضداد والاضداد لا يطلو على خصوصياتها على وجه كلي والنتيجه الحقيقة المتأصلة ببلات الجزئيات وان لوحظت بالانحياز العام ولا منافاة وهو بهذا المعنى
ان كان شاملا لجميع الاضداد الخاصة منها بما يتوهم كون المناهية صادقا عما نظر الى ذلك لكن لما كانت الخصوصية مطلوبة في المفهوم المذكور على وجه الاجمال

في تحصيل العلم بالواجب
بالتوقف على العلم بالواجب

في سبب الواجب
الامر بالشيء في خلاف
في هذه المسئلة كالمسئلة المتقدمة
ليس من جهة دلالته لاصحفة الامر على ذلك عدمها انما الكلام في

بل كان المنع عند الحقيقة هو كل واحد من الامتناع الخاصة وكان ذلك لكون العام التام لظهورها صريحاً خاصاً وقد يؤخذ المنع المذكور باستقامته لا بخصه
بقوله الفعل الوجودي الذي لا يجامع بالذات فيكون مفاده حراكاً متبقياً على الجزئيات الخاصة من غير ان يكون شيئاً من تلك الخصوصيات مأخوذة
في مفهوم الضد وهو بهذا الاعتبار ضد خاص وان كان ضرباً من العوض من لوجه من الوجوه لتسايق لتعلق التي به تلك الجزئيات الخاصة من حيث تطابق
ذلك عليها وان لم يكن شيئاً من تلك الخصوصيات متعلقة بالتي بل لخصتها بل لتعلق التي بها من جهة كونها فضلاً وجودياً مضافاً للمامور به فهي ضد
خاصة بتعلق التي بها من جهة كونها من جزئيات المنع فلا وجه لاجتماع ذلك في الضد العام كيف ولا بتعلق التي في الضد العام بشئ من جزئيات
الافعال وإنما بتعلق بامرها بتلك الجزئيات حسبما نشير لها في الفصل الثاني لقائل باقتضاء الامر بالشيء التي عنده الخاص بما يعني به احد الوجوه
المذكورين لا يعقل القول بدلالة الامر على التي عن خصوص كل من الامتناع الخاصة بعنوانه الخاص بقوله واما العام فقد يطلق له يمكن ان يطلق الضد التام
على كل من الوجوه المتقدمة فيكون خصوصية الضد الخاص ملحوظة في احد هاتين لوجهين من ملحوظة في الاخر على حسب ما مر وعلى كل منهما فاحد الضد
اقان يطلق على وجهين فاحد هو كون التي عنه هو واحد منها دون ما يربط عليه اماناً يطلق على وجه لا يشرط فيكون التي عن اجد ها نهضاً عن جميع احوال
فيكون بمنزلة التكرار في سبب التقي على جميع المقادير فليس التي عنه الا الضد الخاص لا ان مع دلالة على الاستغناء فيكون المنع عن جميع الامتناع الخاصة و
عدها يكون ضد خاصاً لها من غير تعيين وكان المقصود بالتي عن ايقاع ضد مكان لوجلي ضد كان منها فلا يتم التقي كله من ضد في المامور به لو امكن ان يأتى
بها في زمان واحد واما المحرم واحد منها قوله وقد يطلق ويراد به ذلك هذا هو المعروف في إطلاق الضد العام وإنما أطلق عليه لضعف لعدم امكان اجتماع
المامور به ولا ينافيه كون عدتها اذا عتبت كون الضد وجوداً من صطلح ادباً لمعقول ولا يربط له باطلاق علماء الاصول وأطلق عليه لفظة الضد من
جهة مفادته لا الضد الخاص فيكون الاطلاق المذكور مجازاً من كون جهة المجاورة واما كونها عاماً فظاهر لمقادير لكل من الامتناع وجودياً ولو شمولها
بقدر الامتناع الخاصة وما لا يقدر بها بناء على مكان خلوا المكلف على افعال وكون التي عن امر عام لا يفتقر لتعلق التي عن شيئاً من الامتناع الخاصة كما
يتعلق التي بالضعف الخاص على احد لوجه المتقدمه وتكون تلك الدلالة على الكف عن فعل المامور به فهو باقية ضد عام بغاير كل من الامتناع الخاصة ويقال
والقائل يكون متعلق التي هو الكف دون ذلك ينبغي ان يعتبر في الضد العام في المقام الكف المذكور في اطلاق الضد عليه فظاهر ان النظر في الاصطلاح
ايضاً قوله وهذا يدل الامر على التي عن بالضم من ذلك لكون مدلول تصبغة طلب لفعل مع المنع من ذلك فيكون دلالة لها على المنع من ذلك بالضم
وسمي تفصيل القول من ان قوله واضطر كلهم في بيان محله اعلم ان الكلام في بيان محل النزاع في المقام يقع في مورد واحد هاتان المراد بالتي عن الضد الذي
في الكلام في دلالة الامر عليه هو التي الاصل والنتيجه هل يراد به التي النفسية والغري فانه كما ينقسم الواجب الى صلي وتبعي ونفسى وعزى كذلك الحرام
ينقسم الى اقسام الاربعة المذكورة فاما بتعلق عرض الشارع بعدم في نفسه فهو حرام صلي وما يتعلق عرض بعد لا دلالة في محرم اخر او اداء عهده في واجب
من غير ان يكون له مطلوبه مع قطع النظر عن ذلك فهو حرام عزى وما يكون متعلقاً بالخطاب على نحو ما مر في الواجب صلي فهو حرام صلي وما يلزم من منعه
فان الخطاب بشئ اخر من غير ان يتعلق بصاحبه فهو حرام تبعي وحيث نقول ان على القول بكون الامر بالشيء التي عن ضده ليس هناك تكليفاً صادراً عن الكل
بل الحاصل هناك تكليف محلي يكون امر بالشيء وهو بعينه من ضده حسب ما في بياننا في افعال القول بمغايرة الامر بالشيء التي عن ضده واستلزامه
له من البين التزام القائل المذكور في حصول تكليفين يكون احدهما ملوماً والاخر لا ماله لكن لا بد من القول بكون احدهما نفسياً والاخر عزياً اذ لا يعقل
بحصول تكليفين مستقلين في المقام يكون الاخذ بكل منهما مطلوباً في نفسه في حال ذاته لغير تعرضه لغيره اذ بان على تقدير اشتغالها وعقابان وعلى من كلفها
حسب ما مر القول في مقدمه الواجب الظاهر على هذا المذهب كون الخطاب بتبعي الوضوح عدم دلالة الخطاب صالحة الا على تكليف احد هو ايجاب ذلك
التي واما بتفاد التكليف بالترك من جهة استلزامه كما هو شأن الاحكام التبعية نعم لو قيل بحصول دلالة للقطعة الا لغير امته وسلم تزييلها من
الدلالة المطابقة في تعلق الخطاب بمدلوله كان التي عن صلياً لكن القول بحصول الالتزام للقطعة في محل الخلاف على فرض ثبوت القائل به موهون جداً كما
ستعرف انتم ومع ذلك لا يرتب غمرة على القول بتعلق الخطاب بصاحبه لا في ثبوته بتعاضد ما مر الكلام في مقدمه الواجب في ضده بعض الافضل
من الخلاف في المسئلة في التي الاصل المتعلق بالضعف وتبعي فهو ليس من محط النزاع في شئ بين الوهم وهو نظيره ما ذكره في مقدمه الواجب من كون الخلاف
في وجوبها الاصل بالانقياض حسب ما مرنا في الاشارة وقد بينا هناك ما مر عليه ما توهم في المقام من ان ما مر على الخلاف المذكور من ضدا الضد اذا كان
عبادة موصفة بدل على اعادة التحريم الاصل لعدم ترتب لفتا على التي التي تتبع مدفعاً بان كان عدم ترتب لفتا على التي التي تتبع من جهة عدم تعلق صلي بالتي
به فهو بين لفتا الوضوح ان لفتا المستفاد من التي المتعلق بالعبادة ليس من جهة دلالة اللفظة عليه بل من جهة منافاة التحريم لصحة العبادة ومع فاقى في
بين استفاضة التحريم من اللفظة ابتداءً ومن تعقل بواسطة اللفظة في المقام او من تعقل المستقل ان كان من جهة كون التي المتعلق به عزياً اذ لا منافاة فيه
الرجحان لمعبراً في العبادة لكونها صلياً بفسادها فاضلاً وان دعوى كون التي المتعلق بالضعف الخاص بنفسها لكون هناك تكليفاً اصلياً مستقلاً بما
يشهد لومها التسليم بقوله بل هو واضح لفتا بحيث لا مجال لتوهم الخلاف فيه كما مرنا في الاشارة اليه ثانياً لا اعلى الى حل كلامهم على هذا الوجه لتخفيف حيزه
ذكر من لوجه لا يقتضي به ان التزام دلالة التي التي المتعلق بالعبادة على النفس اهون من ذلك بل لا غبار عليه فظاهر انظر الى ان صحة العبادة
على تعلق الامر بها ومع فرض تعلق التي التي بها لا مجال للتعلق الامر لا سيما تعلق الامر بالتي التي واحد ولو من جهتين على ما هو المعروف بينهم وكون التي
عزياً لا يقتضي مجازاً اجتماع الجهة الخاصة بالمنع في غير فاضلة بالنسبة اليه لا سيما لا تخالف المناهضة في المنع اذ مع كون ترتب العمل مطلوباً للشارع ولو لاجل التعديل
ان يكون فعلاً مطلوباً اليه نعم هناك وجه دقيق لعدم ترتب لفتا على التي التي في المقام عزياً لا يقتضي في بادى النظر بان بياننا في ولا يقتضي ذلك بصرى
كلامهم في المقام عن ظاهره وحده على ذلك لوجه القاسم الى اصله لو فرض ضداً الدعوى المذكورة في انهم انهم ليسوا اهلوا على فرض ظهوره فليس في

في نسخة
التي عن

الوضوح كوضوح ضاد الزام تكليفين نفسيين حاصلين في المقام حتى يقع جمل ذلك شاهد على كل كلامهم على ذلك الاحتمال الذي لا ينبغي وقوع الخلاف بين
بين اصل العلم غايته الامران بقى بفتا ما بنوا عليه من التمرة بعد التحسب ما في بيان انهم قلحوا في لغتهم فان النزاع في المقام في تعاقب التمرتين الغيرة التي لا ينبغي بالاضد
فالقول بكون الامر بالشئ مستلزما للتمتين عن ضده انما يعني به ذلك الفائل عدم منع حصول التمرتين عن الضد من اصله غايته الامران بقول بكون الضد
بما لا يد من تركه او كون تركه مطلوباً بالطلوبية لما مور به لعدم انكسار عنه بان يكون هناك طلب احد بتعلق بالامور به بالذات وبترك الضد بالعرض
على ما مرث لاشارة الى نظير في مقدمه لا لوجبا ثابته لا خلاف لاحد كون صفة الامر مفارقة لصفة التمر وانه لا اتحاد بين الصفتين في الوجود
حتى يكون صفة الفعل فعل بين صفة لا تفعل كذا في عدم حصول الملازمة بين الصفتين لوضوح خلافاً لحسن فلا يقع في مثله للتاجر بين العادة
انما الخلاف في المقام في كون صفة الامر بالشئ فاضا بما يفاد التمر عن الضد حتى يكون الحاصل صفة الامر من اعنى الامر بالشئ والتي عن ضده سواء كانا
حاصلين بحصول واحد وحصولين يتبع الثاني منها الاول في الوجود وانه ليس الحاصل هناك الا الامر بالشئ لا غير ثابته لا تأمل في وقوع خلاف بينهم
في قضاء الامر للتمتين بالنسبة الى الضد والخاصة كما هو ظاهر كلامهم وفي وقوع الخلاف بالنسبة الى الضد العام بمعنى التمر كما تأمل في الوجود اقضاء
الامر له بحيث لا مجال للتوبيخ فيه فيبعد وقوع النزاع في مثله لان يكون الخلاف في كيفية الاقضاء حسبما يشترط في الجمع على ثبوت اصل الاقضاء
لكن يظهر من كلام جماعة من اصوليين وقوع الخلاف في بعض مناهج التمسك بعد في المنته حيث عنوان البحث في الضد العام بمعنى التمر وجعل مضاداً لما هو
به بالذات وما يشتمل على التمر من احد الاضداد الوجودية مضاداً له بالعرض فقال بكون الامر بالشئ فاضا بالتمتين عن ضده العام بالمعنى المذكور بالذات
عن سابق الاضداد الوجودية بالعرض قد حكى الخلاف فيه عن جمهور المعنوية وكثير من الشاعرة وعرضاً ختاراً الى تحقيق الفرق بين من المناخرين وهذا كما نرى
في وقوع الخلاف في الامرين وربما يوح ذلك من العلاقة في به وقد استقر القول باعادة الامر بالشئ التمر عن ضده العام بمعنى التمر لان الزام بكون الامر غافلاً
عنه وربما استقر القول به من التمسك قدس سر في ان يقتضيه فان الذي يقتضيه الامر كون فاعله بهذا للمامور به وانه ليس من الواجب ان يكون له
ثم ذكر الامر المتعلق بالتوافق مع انه سبحانه ما نهي عن تركها ولا كره اضدادها فاقطع على هذا وقوع الخلاف بالنسبة الى الضد العام ايضاً انه صنف حلاً
ويمكن تصور القول بعدم الاقضاء فيه وجهين احدهما ان يكون مبنياً على القول بجواز التكليف بالتمتع فيجوز عنده الامر بالفعل بالترك معاً فلا بد من التمسك بالتمتع
بالشئ على المنع من تركه وفيه ان يقتضيه القول المذكور بجواز حصول المنع من التمر والامر به معاً فلا يلزم من حصول الامر بالفعل والترك معاً الا حصول المنع من التمر
والامر بالترك فيكون المنع من التمر حاصل في المقام ايضاً كما يقول به من لا يجوز التكليف بالتمتع من غير فرق كيف القائل بجواز التكليف بالتمتع لا يقول بطلان
التمتع والالتزام غايته الامران بقول بجواز اجتماع الامرين ثابته ان يكون ملحوظ القائل ان كونه ليس الحاصل في المقام الا التكليف بجوابي فقط من غير ان
هناك يحرم بل انما يكون المنع من التمر حاصل بالتمتع العقل من غير ان يكون هناك امر غير الزام ان كونه ليس هناك ان يترى عن الضد وانت جبراً ان تتر
التمتع بالتمتع كور حسب ما يحكي بانه انما قد يكون الامر بالشئ عن التمر عن ضده بحسب ما يرجع بقوله ان النزاع لفظاً بحيث ان الفائل بعدم ذلك لا يقول بكونه ليس هناك
شئ واداء واجب الفعل والامر يقول ان المنع من التمر حاصل بحصول الاجاب ان كونه ثابته قد وقع خلاف بينهم في كيفية الاقضاء في المقام بعد اقضاء
الذات حسب ما مر في النص وسنشير اليه في الضد العام ثالثاً ان جماعة من المناخرين فرقوا النزاع في المسئلة في الواجب لمصيق اذا كان ما يضاده واجبا وجها
وقالوا ان الواجب انما ان يكونا موسعين ومضيقين والامور موسعة والضد موسعاً او بالعكس ذكرنا ان خلاف في شئ من الاقضاء الا اننا لا نذكر في المقام
في الموسعين نظائر ما المضيقان فان كان هاتما الشارع بهما على نحو واحد تجزئ التكليف بينهما وان كان احدهما اهم من الآخر فخص الامم بالوجود والامر في
قسم الواجب الى ما يكون من حق الله ومن حق الناس واحدهما من حق الله والآخر من حق الناس في الاول والثاني تجزئ التكليف بينهما الا ان ثبت هبة حال
وفي الثالث يقدم الثاني لان يعلم كون الاول منه ورجع ذلك الى الوجه المتقدم ان ليس تقدم حق الناس على حق الله الا من جهة الاهمية في الجملة فصفة
لما هو اهم على وجه كلي اما الوجه الرابع في حاله في ظاهره لوضوح عدم قضاء الامر بالموسع بالتمتع بالحق لعدم مزاحمة له وقد ناقش بعض الافاضل في امرين
احدهما في عدم الموسع ما مور به والمضيق ضده ان ينبغي ان يكون الامر بالعكس لكون المضيق مطلوباً للشارع في ذلك الزمان لثبته فيكون الموسع ضداً له
ولذا بقى الفاضل المذكور على اسقاط القسم الرابع وجعل الوجه ثلثة وبدفعه تحت اطلاق كل من اللفظين مبنى على حصول مدلوله في المقام والمضيق من حصول
في منافسة في اطلاق لفظه عليه يقتضي اطلاقه في جانب الضد وتوسعة في جانب الامور به لا يمنع من اطلاق الامور به على الموسع والضم على الآخر لوضوح اتفاق
الامر بالموسع وكون الآخر ضداً له وانما يطلق الامور به على الموسع حيث ان المقص معرفة افضلية التمر عن ضده وعدم موقوف ان تعلق الامر بالموسع لا يقتضي تعلق
التمتع بتمتع المقترض فلا بد في هذا التماسك من اعتبار الموسع ما مور به والآخر ضداً له وان كان مضيقاً وهو طوعاً وكون بقاء الامر بالموسع حلاً للكلام لا يمنع
من اطلاق اللفظ عليه مع تعلق الامر به في الجملة كما هو الحال في غيره وثابته ان اهية احد الواجبين في نظر الشارع انما يقتضي ولو بة اختياراً المكلف له وان ذلك من
اختصاص التكليف به بحسب الشئ الا ان يقوم هناك دليل شرعي على وجوب تقديم الامم كافي الصلوة اليومية بالنسبة الى صلوة الكسوف هو امر من بيان
المقص من الاهية في المقام هو ما يكون وجوبه شديداً في نظر الشارع واهتمام به اكثر ولا ريب اننا كانا في حال على ذلك كان لاخذ بالاهم كان متعينا عند الدوام
بين وبين غيره وثبوت الاهية على الوجه المذكور امر في ملاحظة الشارع وممارسة الادلة الشرعية من غير حاجة الى قيام دليل خاص عليه فاذا ثبت ذلك من الشارع
فصق بتقديم الامم كما هو طوعاً من ملاحظة موارد هذا ولا يذهب عليك ان ما ذكره الجماعة من تخصيص محل النزاع بالصورة المذكورة غير كوفي كلام العظم
بل كلامهم مطلقاً وانما تعرض للتفصيل المذكور بجماعة من المناخرين وكان لما لهم على تخصيص خلاف الواجبين ظهور التمرة بالنسبة الى ذلك ولو لم يكن
الضد ما مور به لم يفرغ عليه لتمر التمرة من الحكم بقضا على القول باقضاء التمر عن ضده بالتمتع بالامر من جهة ظهور عدم حرمة التمر على مثل
الامر فلا يعقل تحريم اضداده الخاصة حتى يتبعه لتسا وما اخرج الواجبين للصفتين فلمع امكان تعلق الامر بهما على الوجه المذكور فاما ان ينبغي على التمسك

المواضع في المقام
ما يقع الوقت غير ذلك
بالنسبة لتفصيل الاشياء
ان الواجب انما ان يكونا موسعين ومضيقين
او غير موسعين او مضيقين
والضد غير موسع او مضيق
كل حال فانما ان يكونا موسعين ومضيقين
تقدم حق الناس على حق الله
تقدم حق الله على حق الناس
تقدم حق الله على حق الناس
تقدم حق الناس على حق الله
الجميع

اذ يحكم نفس الامر فعلى الاول لا وجه للنفي عن الضد وعلى الثاني لا مسرج لاحتمال لصحة فلا خلاف وانما جبرها فيما لا ادعى الى تخصيص النزاع
 بالصورة المفترضة مع احتمال كلام الاصوليين واخصاص المثرة بالصورة المفترضة على فرض تسليمه لا يقتضي تخصيص النزاع لامكان وقوعه على سبيل الاطلاق
 وانما الخلاف في صورة مخصوصة لا باعتبار ثمرة الخلاف جبر بانها في جميع جزئيات المسئلة واما ما بناه فلا بد لخصاص المثرة بالصورة المفترضة محل نظر كما
 جبر بانها غير الواجب فانها اذا كان الضد من العقود او الايقاعات ممكن القول بفساده من جهة النفي المتعلق به بناء على القول باقتضائه انشا في المعاملة
 مطر وبقية فلو كان الضد في نفسه من الافعال لمباحة فان قلنا بتعلق النفي به لم يصح الاستبعاد عليه لم يستحق لعمال اخذ الاجرة عليه لا ندر جازان في اجور
 المحرثان ثم ان جبر بان المثرة بالنسبة الى المندوبات كالصلوة المندوبة والثلاوة والزيادة ونحوها ظاهرة ولا وجه لتخصيص الحكم بالواجب امانا لانها لا ت
 حكم يخرج المصنفين عن محل الخلاف عن غير ما ذكر من الوجه المتأبى بعدم جواز نقلوا لتكليف بهامعا واما اذا كان التكليف بهامعا على الترتيب فما
 لا مانع منه حسب ما بان تفصيل القول فيه انتم وما ذكره من خروج الامر بالموسع عن محل الكلام فاما بتأبى في اللفظ بالنسبة الى الفعل الواقع في اجزاء
 الوقت قبل تيقن الواجب من لبيته ح عدم اقتضائه النفي عضيته مطر ولو عضيته العام بمعنى الترتيب لا يمنع عن تركه ولا يقتضي ذلك بخلاف اقتضا
 الامر بالنفي عن المنع عن تركه بل ولا النفي عن اضاده بناء على القول به فضاءه بذلك على نحو دلالة على الوجوب فكما ان مقتضى وجوب الفعل في تمام الوقت
 بمعنى الزامه بادائه في المدة المضربة في الجملة فيقتضي المنع عن اخلاله تمام الوقت عن الفعل المفروض تركه فيه بل والمنع عن اضاده لوجوده المانعة عن
 الانبائ به كمن فلتخص بمافترنا ان القول باقتضا الامر بالنفي عن ضده لا ينافي في عدم حصول النفي عن ترك الواجب اجزاء الوقت قبل حصول الضيق فان
 فضاءه بالنفي عن اضاده هو على طبق الامر المتعلق به حسب ما ذكرنا ولا يستلزم ذلك حصول المنع من الترتيب ولا النفي عن اضاده بالنسبة الى ما يحصل
 براءة الواجب بتصرف بالوجوب من جهة تحقق الواجب كما هو الحال في جزئيات الواجب المعنى فانها متصفة بالوجوب من حيث تحقق الواجب بهامعة ان
 لا يمنع من تركه شيء من خصوص تلك الاحاد مع عدم انحصار الامر في اداء الواجب ويجري ما ذكرناه في الموسع بالنسبة الى الواجب فيجزي ايضا اذا كان ما ان
 كان ما ان من من الضد ضد البعض ما جبر فيه دون غيره بل وبالنسبة الى الكفاي ايضا اذا علم قيام الغرض على فرض تركه والادعى الى اجزاء الموسع على حسب
 ذكره فافترنا اجزاء ما ذكره ايضا حصول جواز الترتيب في المقام في الجملة لا ان يقي بانها في الموسع وهو بعيد جدا خارج عن مقتضى الاصطلاح من غير
 عليه وان اطلق الموسع في المقام على ما يعم ذلك في كلام بعض اعلام الامة تصف بكم قوله فلا خلاف في جاز لو لم يدل الامر قد عرفنا قضيته ما ذكره جماعة
 منهم وقوع الخلاف في الضد العام ايضا وهاهنا جماعة منهم لم يفي في ذلك لانه عليه بل يعزى القول به الى جماعة من الاساطين فدعوى نفي الخلاف فيه معللة بالوجه
 المذكور غير صحيحة وكذا الحال في تنبيل المصالح والخلاف فيه على الخلاف في كيفية الاقتضا من كونه على وجه العينية والاستلزام فانه لا يوافق كلامهم ولا ما حكموه عن
 الجماعة فان الحكم عنهم نفى الاقتضا بالمرة ومع ذلك فلا يكاد يظهر ثمة في الخلاف في كيفية الاقتضا بعد تسليم اصله ولا يلقون بالندوب في الكتب العلمية
 وما يري من الخلاف في نفى ما يقتضي بخلاف في اصل الدلالة حيث يقول بعض القائلين بالدلالة بثبوتها على وجه العينية وبعض اخر يثبتونها على وجه الاستلزام
 فينبو ذلك عند الاقوال في تلك المسئلة من غير ان يعقدوا لذلك بحج ابل مما ذكره في عددا لا اقول في المحصلة في الخلاف في الاقتضا وعدم هذه المطر
 ان تراه من قال بنفي الدلالة في المقام هو ما قد منا الاشارة اليه من انه ليس في المقام سوى ايجاب الفعل من غير حصول تكليف حكم اخر واداء ذلك لان الفا
 المذكور يقول بجواز ترك الواجب حتى يوق مجزوع الواجب ان عن كونه واجبا وشيا يقتضي القول فيه انتم قوله عن النفي عن ضده في المعنى كما تراه بذلك
 انه غير ملازمة ما يقتضي منه في خارج فان الامر بالحاصل من انشاء الامر بحسب الخارج هو الحاصل من انشاء النفي عن ضده وان اختلفا في الصيغة بل وفي القه
 الحاصل منها فانها من ضرورية المفهوم الحاصل في الدفن من فعل غير ما يحصل من النفي عن تركه عزنا المتحصل منها في الخارج امر واحد لا امرين ان لو
 قلنا نفي هذا الشيء مثلا ولا تركه كان مؤثرا واحدا وان اختلفا بحسب المعنى المتسق من اللفظ فان هذا القدر من الاختلاف ضروري لا يكاد
 ينكره عاقل قوله لو دل كانت واحدة من تلك الخاصة حصل الدلالة للفظية بحسب استقراء في الثالث قيام الضرورة بانشاء الجميع في المقام بعد
 مفاد الامر بالنفي عن ضده وما ذكره واضح فدعوى الدلالة للقطبية في المقام لو ثبت القول بحسب ما يتبعه لفظه فاسد جدا قوله اما المطابقة فلا
 مفاد الامر بهند ذلك كون الواجب معنى مطابقا لذلك ليس كذلك لا يخصص مدلوله في فادة مجزاة لوجوب الظان مقصوده كونه معنى مطابقا للهيئان قبل
 يتعلق وضعها بخصوصها ووزن الوضع المتعلق بتلك الكلمة منزلة وضعه حسب مرتبته وبقية نامل قد مر الكلام في نظره ويمكن ان يقال في المقام
 لا بد ومدا لفظ الامر بما المقصد دلالة ايجاب الفعل على محرم ضده فاما المطابقة فلانها بالنسبة الى ذلك قوله ما سنبت منه من ضعف مقسك متبيلة يمكن
 ان يقال في ضعف مقسك تقوم وعدم وجدان دليل اخر عليه لا يدل على انتفاء ارضي الامر ان يقضوا ذلك بالوقف فكيف يجعل ذلك دليلا على عدم الاستلزام فيجب
 ان عدم وجدان دليل صالح عليه بعد بدل الواسع فيه ووقع البحث عن بين العلماء في مدة مدبرة بهند الظن بعد من فيكون ذلك دليلا لانتفاء انتفاءه ومنه
 انه لا حجة في الظن المذكور في المقام ان المفروض جرحه عن الدليل للقطبية مما يكفي فيها بطول المسئلة فلا دلالة في ان الاستدلال بعد انتفاء الدليل على انتفاء
 المذكور هو اصل عدم النفي عن الضد وعدم استلزام الامر له فان الحكم بالاستلزام يتوقف على قيام الدليل عليه اما نفيه فعدم قيام الدليل على الاستلزام
 كان فيه نظر الى قيام الاصل المذكور قوله ما علم ان ما هيته لوجه اء اور عليه فاداء بان الواجب حكم من احكام الامور به ولا من من لوازم مدلول الصيغة
 على بعض الوجود وليس مدلوله مطابقا للفظ حتى بعد دلالة اللفظ على جرحه من التضمن بل دلالة اللفظ عليه من قبل الدلالة على جرحه معناه الا لا يري فكيف
 بعد من التضمن وتارة بان الواجب معوض بسيط لا جرح له والمنع من الترتيب ليس جرحا مدلوله واما هو لازم من لوازمه فهو طلب خاص يتفرع عنه المنع من الترتيب فلا
 وجه لعدده معنى تخفيا وان سلمنا كون دلالة الصيغة على الوجوب على سبيل المطابقة ويمكن دفع الاول بان لو كان المقصد بالوجوب في المقام هو معنى الاصطلاح
 اعني ما يدنا رة او يستحق تاركه العقاب مما ذكره لا وجه لان يكون ذلك مدلوله واضعيا للصيغة لوضوح وضعه لا لا انشاء الطلب والوجوب هذا

المراد بتبع الانشاء المذكور وبلازمه في بعض المواضع والقول بوضع الصيغة له واضح انما حسبنا من تفصيل القول فيه وما اذا اردنا بالوجوب في المقام هو
الطلب المحقق الحاصل من الامر بالشيء سواء تفرع عليه استحقاق دم او عقوبة فيها اذا كان الامر من حيث يجب عقل او شرعا ولم يكن كسائر الامور فلا مانع من كونه
مدلولاً وضعياً للصيغة بل هو الذي وضعت الصيغة لانه حسب ما مر بها في محله وهو عين الوجوب بالمعنى المذكور ومغايير له بالاعتبار ودفع الثاني بما عرفت
من ان الوجوب ان كان معنى بسيطاً في الخارج لكنه محقق في العقل لشيئين فانما بساطة الخارجة لا ينافي التركيب العقلي فلا مانع من كونه لا لا يقتضي نظر
الى ذلك وتحقق المقام ان مفاد الامر طلب الجاد المبدى على سبيل المحتم وان مفاد الخصوصية المذكورة المأخوذة مع الطلب مما ينتزع عنه المنع من التركيب فانما
تتخير لا يجاد على المكلف ان لا يتحقق منه تركب لا يجاد ففاد المنع من التركيب حاصل في حقيقة الاجاب لا يتأخر حصوله عن حصول تلك الحقيقة وكون حقيقة الاجاب
امراً بسيطاً في الخارج لكونه في الحقيقة طلباً خاصاً لا ينافي حصوله من غير موضوع امكان حصوله من غير موضوع امكان حصول مفاهيم متعددة بوجوده وحده
في الخارج سيما اذا كان ذلك الامر بسيطاً خلا في العقل الى مورد كما هو الحال فيما نحن فيه لوضوح انحلال الوجوب في العقل الى الطلب المشترك بينه وبين الذات في خصوص
المفروضه المعبر عنه بكون ذلك الطلب في سبيل المحتم والزام وعدم الرضا بالتركيب وانع من التركيب ونحوهما بما يؤدى الى مفاد ذلك فالجواب في الخارج طلب
خاص وهو مرتبة من الطلب لانه الى هذا الزام والتحتم لكنه محقق عند العقل الى الامر من المذكورين وان لا يكون الامر لثاني حاصل في مرتبة حصول الطلب المذكور
من غير ان يتأخر عنه في مرتبة فلو كان ذلك من لوازمه والامور الخارجة عن حقيقة كونهم بطلب في مرتبة ذاته لوضوح انما الحقيقة من حيث هي ليست الا في محلها
عند انما يتحقق خلافه والحاصل ان ما ينتزع منه المفهوم المذكور حاصل في حقيقة الوجوب فانع من التركيب حاصل بحصول الوجوب بعد حصوله لكونه حصول
آخر متأخر عن الوجوب كما هو الحال في اللوازم التابعة للمرئيات وعدم الثبات لذهن الى التفصيل المذكور عند تصور الاجاب لا يبعد عدم كونه مأخوذاً في حقيقة لوضوح
ان تصور الكل لا يستلزم تصور الاجزاء تفصيلاً الا اذا كان التصور بالكنه ومن هنا يبين انه لا وجه لجعل ذلك على الجزم حاصلاً بالذات على الكل مقبلاً بالذات
من تفصيل بذكر في محله فظهر بما عرفت ان ما ذكر في الامر من كونه حقيقة الوجوب معنى بسيطاً لا ينافي ان اردنا به انما بسيطاً في الخارج ولا يصح ان يكون
من التركيب جزؤه وانما هو لازم له بالترزم البين بالمعنى الا انما فهو فاسد لما عرفت من ان بساطة الخارجة لا ينافي التركيب في العقل والانحلال الى مورد
كان في كونه لا لا يقتضي كما هو الحال في المقام وان اردنا به انما بسيطاً في العقل لا ينحل الى مورد عدده وانما يكون المنع من التركيب من لوازمه وتوابعه لما عرفت
في وجود كونه من اللوازم فهو بين المستبعد ملاحظة ما عرفت فان قلت اذا كان انتهى عن التركيب جزء من مدلول الوجوب لزم ان يكون مدلول انتهى جزء من مدلول
الامر فيكون الامر من مستلزم على طلبين وهو خطأ انما لوضوح ان مفاد الامر ليس بالطلب واحد متعلقاً بالفعل قلت الذي يترتب من كلام المصنف وهو
غيره هو ذلك لكن ذلك غير لازم مما عرفت ناه والتحقيق ان انتهى عن التركيب ليس مدلولاً يقتضي الامر شيئاً وليس هناك الطلب جزؤه في ضمن الامر متعلقاً بالتركيب
ليس المنع من التركيب المأخوذ جزؤه من الوجوب عبارة عن انتهى عن التركيب بل هو عنوان من الخصوصية المأخوذة مع الطلب المأخوذ بينه وبين الذات فان تحتم الطلب
كونه بحيث يمنع من تركه المطلوب حيثية تحتم احد التقضين هي بعينه حاجته لزام دفع الاخر فان كان من التقضين دفع للاخر فليس هناك طلب آخر متعلق بالتركيب ولا
تحتل في موضوعه بل هناك طلب تحتم واحد متعلق بالفعل هو بعينه طلب التركيب الذي يتحتم له لكون الفعل بعينه تركب التركيب ورفعه فانه فطلب تركب التركيب هو عين
طلب الفعل وحقيقته عين حقيقته ذلك الطلب فظهر ان دلالة الامر بالشيء على انتهى عن صفة العام ليس على سبيل التقضين ولا الا لزام بل ليس مفاد انتهى المقروض
الا عين ما يستفاد من الامر انما يتغيران بحسب الاعتبار من غير ان يكون هناك طلبان وتكليفان اصلاً فليس معنى الطلب انما مأخوذاً في المنع من التركيب بل المقصود
من المنع من التركيب المأخوذ قبل الطلب لتركب الفعل هو حيثية تحتم الطلب المتعلق بالفعل لما لم يمكن انصاف تصور من تصور الطلب بعينه معنى الطلب بعينه
الطلب انما ينافي عند التقدير من تلك الخصوصية فغيره بالمنع عن التركيب لا ينافي في مدلول انتهى طلب التركيب مع المنع من الفعل ومن الواضح ان ليس هناك
طلبان حاصلان في الجزم يؤخذ احداهما حاسماً والاخر جزء من الفضل بل لما كان تصور مفهوم الفضل حاصل بضمته الى الجزم اعتبر فيه ذلك المعنى المجس على
وجه الاجمال المتصور مع الخصوصية لا غير قد لوحظ نظيره في سائر الفصول ايضا لا ينافي في مدلوله مفهوم الذات التي يندرج تحتها النطق في النطق في
في غيره من الفصول مع انه من المبرهن عن عدم اخذ مفهوم الذات في الفصول فليس ذلك ملحوظاً ان من جهة التقية والفضل انما هو الامر بالنقض المدلول
الامر على الخصوصية المذكورة تقتضي ولا يستلزم ذلك ان يكون دلالة على انتهى عن التركيب كذلك وانما وقع التهمة في المقام من جهة ملاحظة مفهوم المنع من
التركيب حيث يرى ان مفاده تركب التركيب على سبيل الجزم الذي هو عين مدلول انتهى وقد عرفت ان اخذ الطلب في انما ينافي من جهة تصور الخصوصية لا ينافي
وليس هناك طلب آخر ملحوظ في جانب التركيب اصلاً فليس هناك طلب احد متعلق بالفعل وان انحلت ذلك في مفهومه ان لا يجعل ذلك ذلك كلامه في طلب
وليس تركب الفعل المقروض الامر اصلاً بنفسه باعتبار على استحقاق العقوبة لكونه عصباً او مخالفة للامر المتعلق بالفعل فتركب التركيب وكذا الحال بالشيء
الامر في الفعل وجوب التركيب ولذا كان تركب كل حرام واجبا وتركب كل واجب حراما من غير ان يكون هناك تكليفاً حيثية الامر بالفعل هي حيثية انتهى عن التركيب
تركب التركيب هو عين الفعل بحسب الخارج لكون الفعل والتركيب تقضين وكل منهما رافع طلباً للاخر فيكون طلب كل منهما التركيب الاخر وخصوصية ذلك الطلب الحاصل في الامر
باجدها حاصل في انتهى عن الامر انما كان الامر بالفعل على وجه الا ان كان انتهى عن تركب كانه انتهى عن كل منغاجين معنى بحسب الوجود لا يجرى المفهوم فلا يرد
عليه ان مفهومه المجس والفضل لا يندرجان في شيء من الامتثال المذكورة قوله لا ينفصل تضاداً لثبات بها بمعنى به انصافاً المنع عن الفضل لثبات مع قطع النظر
عن الامور الخارجة عنها المنع عنها ومحصلة التساوي في الثبات قوله ضرورة انه يتحقق في الحركة انه مدبور وعليه تارة بان الامر من حيث الصدق وبمعنى
انما اعتبر مصداقاً على الفعل فانه بالامر من حيث وقوعه بمعنى ان اعتبر مصداقاً على الفعل فانه بالامر من حيث وقوعه بالامر من حيث وقوعه بالامر
به لعل امتناع اجتماعها بالشيء له وعدمه واخرى بان المقروض متعلق الامر بالشيء وتعلق انتهى بضد فيكون لحد الامر في وصفه بالشيء والاخر صفه
ولا مانع من اجتماع الضدين على الوجه المذكور كما في هذا فيجب حسن غلامه واجيب عن الاول تارة بان تضاد الامر انتهى وان قضى بامتناع قيامها بموصوف

في غيره من الفصول مع انه من المبرهن عن عدم اخذ مفهوم الذات في الفصول فليس ذلك ملحوظاً ان من جهة التقية والفضل انما هو الامر بالنقض المدلول

وهو الامر المامور دون الفعل المامور به لا في قيام شئ منها بل لا ان المتضادين كما يمنع تصان شئ واحد بها على سبيل الحقيقة كذا يمنع ان يكونا وصفين بمجا
المتعلق شئ واحد بالنسبة الى متعلق واحد كما في زيد سواد فلان او بضم مع اتحاد الفلام فكذلك الحال في المقام فلو كانا متضادين لم يمكن ان تصان الفعل الواحد
بها على الوجه المذكور وتارة بالنسبة الى متعلق واحد كما في زيد سواد فلان او بضم مع اتحاد الفلام فكذلك الحال في المقام فلو كانا متضادين لم يمكن ان تصان الفعل الواحد
الامر المذكورين لتحقيق شئ المتضاد بينهما على فرض كونها متضادين لوضوح انه لا تضاد بين الامر والشيء مع تعاقب المتعلق ضرورة امكان صدورهما عن امر واحد
وجود وقوعهما على مامور واحد فالمقصد بتأصيل الشرح المذكور في المقام يكون كحركة متعلق الامر بل ان الاجتماع الامر المذكورين فيها وجوبها بل بتأصيل الشرح
كلامه لوضوح الحال في كون محل اجتماعهما احد الشخصين المذكورين على الوجه المذكور ولا يخفى عليك من الوجهين وعدم انطباق شئ منهما على كلام المستدل لصحة
كلامه في اجتماع ما يفرض كونها متضادين في الحركة كيف لو كان مقصوده ما ذكره في الجواب الاول من تقرير الاجتماع بالنسبة الى الامر والامر فلا داعي لاضرابه عن بيان
اجتماعها في الموصوفات لواحدا في بيان كونها وصفين بمجا المتعلق بغيره ولوجعل الشرح ما ذكره في الجواب الثاني من بيان حصول شرط التضاد من اتحاد المتعلق ففهم
ان ذلك امر واضح عن تعاقب البيان ان المفروض في المقام حصول التضاد بين الامر والشيء والتي عايشا ذلك شئ فاتحاد المتعلق على الوجه المذكور ما هو في
المسئلة لا حاجتي الى بيانها وانما المقصد بيان اجتماع الامرين في محل واحد ليدل على انفاء التضاد بينهما كما هو مقتضى المقام وصريح الكلام وقد ظهر بذلك ضعف
الجواب الثاني ايضا فالجواب في الجواب ان لا يمكن ان يكون مرجح الخلاف في كون الامر بالشيء والشيء في الامر من وجهين شئ هل يفيد ضده فيكون المفيد لوجوب
الشيء هو المفيد لغيره ضده وكان مقصود القائل بكون الامر بالشيء عن الشيء عن ضده ان الامر لما حصل من احداهما عين الحاصل من الاخر فغاير المفهوم من الشيء
والمفهوم من الشيء من الامر واضح لا مجال لتكاد كما مر كان مقصوده ان وجوب الفعل المامور به عن امره من كل من الامر والشيء المفروضين
عن الحاصل من الامر في الخارج فقصوده من هذه الفقرتين نتيجة ابطال التضاد على تقدير عدم العينية نظرا الى وضوح اجتماع الامرين في الحركة حسب ما ذكره
ومن القائل ان لوجوب الشيء من الامر كانا صادقين عن الامر لا انهما في مكان واحد بالفعل المامور به والشيء عنه ولذا يتصف الفعل بالوجوب والشيء من غير اشكال و
الجواب عن الثاني واضح ليس المقصد في المقام دفع التضاد بين الامر والشيء انتهى عنه ببيان اجتماعهما في محل واحد ليكون ذلك دليلا على انفاء التضاد بينهما
بالمتعلق عدم التضاد بين الامر والشيء انتهى عن ضده ويجوز ان يكون احدهما وصفه لاجل متعلقه لا يمنع من حصول التضاد لوضوح التضاد بين قولك زيد سواد
شاهد لا ينكف لو كان محتمل ذلك افعالا للتضاد كان مؤيدا لكلام المستدل لا ابرار عليه ان هو بصد ابطال التضاد لا تصويره وبهانه قوله كاجتماع السواد
مع الخلافة كما تراه بذلك بناء الحكم المذكور على اخطا المثال نظرا الى ان احوال الاجتماع مع ضده في ذلك كان ذلك من مقتضى اتحادهما في حيثية جميع
مواده بحصول المناط وهذه واضحة وما ذكره محتمل دعوى لا شاهد عليه قوله وهو الامر بصد لا يخفى ان ضده انتهى عن ضده لا ينحصر في الامر بصد ان عدم
غضنه ايضا مضاده متقابل معه تقابل الاحجاب السلك فلنا تبعية الضد في المقام لا يشتمل ذلك لوقولنا باختصاصه بالوجود في الغير لاجتماعه معه فباحته
التضاد بغير وجودي غير مجامع انتهى عن الضد ومن القائل بعدم افضا الامر بالشيء للشيء عن ضده لا ينكر شيئا من ذلك هو كان في صدق الامر بالشيء
مع ضده انتهى عن ضده نعم لو ارد من جواز اجتماع كل منهما مع ضده لاجتماعه مع كل اصداده صح ما ذكره من ان الحكم بان ذلك من لوازم الخلاف
بعد ذلك ولا شاهد عليه صلا مضادا الى ضاد دعواه من اصلها كما سبق في الاشارة اليه في كلام المصنف قوله وانه محال لا يخفى ان استحالة الامر بالشيء
والامر بصد معا واما الامر بغير عصب الامر الاول بان يكونا الطلبان مترتبين ولا يكونا في درجة واحدة فلا مانع من حساب مرتبة الاشارة اليه في مقدم
الوجوب سببي لكلامه في ان لا يرد عليه لزوم شئ من المضادتين المذكورتين وذلك كان في حصول ما دعاه من لزوم جواز اجتماع الامر بالشيء مع الامر بصد
فيطلب به ما اراده من ابطال الامر قوله اما لا نهما نقضنا اراد بالناقض في المقام عدم جواز الجمع بين الامرين نظرا الى تدافع مدلوليهما فبعد احد الامرين المذكورين
منافضا للاخر بحسب تعريفه ما فعله ولا يجوز حصول التناقض والتناقض في كلام الحكم كما هو الحال فيها نظرية من الخبرين المتناقضين فليس غرضه من ذلك
كون احد الخطابين متناقضين لاجل حكم العقل حتى يكون الجمع بينهما من قبيل الجمع بين المتناقضين كيف يظهر ذلك بمناقضة احد الخبرين لغير ضدهن ذلك
بنادي بخلاف ذلك لوضوح امكان صدور الخبرين عن الكاد بفتح فالا بر عليه بانه لا تناقض بين الخطابين المذكورين ولا بين الخبرين المفروضين واما
التناقض في الخبرين بين ما اخبر بهما ولذا لا يجتمعان في الصدق دون نفس الخبرين ليس على ما ينبغي نعم يمكن الا بر عليه بان قصته ما ذكره من جواز اجتماع
كل من الخطابين مع ضده لاجل ان يكونا في احداهما مانع من الاجتماع مع ضده لاجل وجود الاجتماع بينهما بملامحة انفسهما ولا ينافي ذلك حصول مانع خارج
من جواز الاجتماع كما في المقام حيث ان المانع منه حكم الامر في وقوع احكامه على مقتضى حكم العقل ومع الغرض عندنا لا اقدم على عرض خطيب ما ذكره جواز اجتماع الامرين
مع الامر بصد في الجملة لا بالنسبة الى كل مكلف ولا بفتح جواز ذلك بالنسبة الى الامر يستفها من غير ان يقصو بالامتناع شئ من الامرين المذكورين وهو كما
فيما هو بصدده من جواز الاجتماع بينهما قوله واما لا نهما تكلف بغير الحكم قد بين ان ما ذكره اوله من لزوم التناقض انما هو من جهة الاحجاب لا لبيان التضاد بين
زمان واحد ولا مفسدة فيه الا من جهة التكليف بالتحسب مرتبة الاشارة اليه فلا وجه لعد ذلك جها اخر وقد يجاب عنه بان امتناع التكليف بالتحسب من
وجهين احدهما من جهة استحالة توجبه الارادة نحو الحال مع العلم باستحالة توجبه لزم الاستغناء بل الظلم انما لو ترتب عليه العقوبة من جهة الخالفه فاشارنا
الاصل الى الاول واراد بالثاني الاستثناء الى جهة الثانية ودفع ذلك بان لا تحقق قصد التحسب من العاقل اما غلب الخ الذي هو حقيقة التكليف ون ارادة الفعل
فلا استحالة في الامر من جهة الثانية وفد ان ما ذكره من حقيقة التكليف ان كان هو ما يقتضيه التحقيق حسب ما مر في كلامه في ان المشهور بين اصحابنا
والغيره هو اتحاد الطلبين لا لاداة لانها كما اخذت الاشارة الى جواب مبنى على ذلك ون ما ذكره في عبارة على ما ذكره بعد جدا فان لوجهين المذكورين
كان ذكرنا فاضبا بامتناع التكليف في مقتضى عبارة كون المصنف الاول مغايرة لذلك لربطها باشتغال التكليف في ضاد كره في التوجه محتمل في الامر بل لاجل
عليه فافهم في الامر الاول على ما مرناه وذلك لوجه كاستحالة التكليف في معنى على ثبوت التحسب في التفتيح العقلية في المفسدة المترتبة على كل

من وجهين من قبل واحد وكذا قد لا يرد الاستدلال بينهما مشير بذلك الى صحة تقريره بكل من الوجهين قوله ان كان المراد بقولهم لا يخفى ان الاختلاف بين
المدكورين في الجواب بما هما بالنسبة الى الصداق الخاص لو كانت عوالم لخصبة بالنسبة الى الصداق العام حسب ما قرر من ان لا ينسب القول للمدكور يكون المراد
بالصداق المشترك ويكون مفاد القول بان الامر بالشئ عن الشيء ان مفاد طلب إيجاد الشئ عين مفاد طلب تركه ان مفاد عدم الوجود هو الوجود
فان كلا من الوجود والعدم رفع للاخر فطلب الوجود وطلب عدم الوجود شئ واحد ان اختلف المفهوم منها فمما عرفت ان من امر واحد حسب ما يقتضيه القول فيه
وح فلا حاجة في بيان ذلك لوجه القبول مع وضوح ضاده قوله منعنا ما دعوا اليه لانهم اختلفوا في دعوتهم الى الدعوى المذكورة ليست بتيه ولا مبيتة بل
منه في حمل المنع بل من الواضح ضاده لما قرر من التلخيص على خلافه قوله وقد يكونان ضدتين كما مر واحدا لا يخفى ان كونهما ضدتين كما مر واحدا لا يقتضي عدم اجتماع
كل منهما مع صداق الاخر في الجملة حسب ما يقتضيه مقتضى المدكورة في الاحتياج الى التمعن لخصائصها في ذلك نعم لو ادعى كون حكم الخلافين جواز اجتماع كل منهما مع كل
واحد من الصداق الاخر مع ما ذكره ان لا يلا في العبادة المتقدمة على الدعوى المذكورة وان توقف عليها صحة الاحتياج في المقام كما مر في الاشادة له بقوله
اعتد بعضهم ان يمكن ان يوجه ما ذكره ايضا بان القائل للمدكور قد يقول بكون دلالة الامر على الوجوب على سبيل المثال ان يكون ذلك على المنع من التقبض
الامرانية بقوله بكونه من ومن معناه الا انراي فليس المراد بالتضمن في كلامه هو التقبض بمعناه المصطلح لكونه جزءا ومعناه المطابق بل وادبه الجزئية بالنسبة الى معناه
الا انراي في يمكن ان يوجه ايضا بان كان لا يلا على المنع من التقبض تضمنية الا انراي في يمكن ان يوجه ايضا بان كان لا يلا على المنع من التقبض تضمنية بل وادبه الجزئية بالنسبة الى معناه
بالاستلزام بين الدلتين فيكون لا يلا على الكل مستلزما للدلالة على الجزء وهو كذا من حيث كون الدلتين فيكون لا يلا على الكل مستلزما للدلالة على الجزء وهو كذا من حيث كون الدلتين
لها وانما قد تارة تارة في العبارة الاعتبارية القاضية بتعدد الدلتين كاختلاف في الحكم بتبعيته لثانيتها للاولى ولو هما لها في التزم في المقام بين الدلتين
فاد في الاحتياج كون الدلتين تضمنية والمأخوذ في الدعوى حصول التزم بين الدلتين فلا منافاة قوله بان لكل مستلزم لجزءه كما تارة تارة في ذلك طلاقا
على مجرد عدم انفكاك كاجتماع من عدم انفكاك لكل عن جزئه بالاستلزام له وان لم يكن الجزء من لوازم الكل بحسب الاصطلاح كما يصح القول بان لكل مستلزم لجزئه
يصح ان يقال ان الامر بالشئ يستلزم المنع عن تقبضه مع كون المنع من التقبض جزءا من مدلوله حسب ما ذكره وح فلا يخفى عليه وكان المقصود فهم ما ذكره حمل الاستلزام على
معناه الظاهر واد به في كون الدلتين على الجزء من قبل الاستلزام بما ذكره من استلزام لكل لجزئه ولذا قال انه كما مر في مشير الى ضعفه وانما جبره هو من ذلك
ضاده في جعل كل كالم المعتد عليه قوله جواز كون الاحتياج لاثبات كون الاقضاء تدعى من عقد النزاع في كفيته لا قضاء بعد تسليم نفس الاقضاء بما لا يثبت
عليه ثمة اصلا فلا وجه لكون النزاع المعقود عليه بينهم في ذلك ثم ان قد وقش في المقام بان لو كان مراد الاستدلال هذا الاحتمال لم يحمل تقريره عن نوع استدلال
لثبوت سلوبه الذي هو المفاخر بينهما بكون المنع من التقبض جزءا من مفهومه لوجوبه فلا حاجة الى ضم قوله فاذا على الوجوه اقلت وكذا الحال لو حمل كلامه على
بيان اصل الاقضاء لوضوح انه بعد اثبات كون المنع من التقبض جزءا من مفهومه لوجوبه لثبوت دلالة عليه فلا حاجة ايضا الى ضم ما ذكره فلا يعقل فرق ولو في ما ذكره
المراد بين الوجهين حتى يمكن تقرير الامر المذكور على احد الوجهين دون الاخر فاما صاحب المورد من المناقشة المذكورة بان ثمة كان الكلام في مدلوله لصيغة قوله
كون الوجوب مدلوله للتصديق بكون الدلتين على الوجوه لا على المنع من التقبض هو ايضا مشترك بين الوجهين كما بينه عليه المورد المذكور فاما مناقشة المذكورة
ليست في محالها من مناقشة استدلاله المتقدمة المذكورة ثم اجاب بما ذكره كما كان له وجه قوله ان يرد في جواب بين الاختلافين كما تارة تارة في ذلك لثبوت
في الشق الاول من الجواب بين الاختلافين المذكورين من كون الاحتياج لكيفية الاقضاء او لاصل الاقضاء فبالتالي بالقبول بناء على الاول وجه بما ذكره في الجواب
من جزئه عن محل النزاع على الثاني وبذلك على رادة ذلك ان ما نظره المصنف من الجواب المذكور بانها هو بالنسبة الى ذلك الشق دون الشق الثاني فلا خلاف
له في اصله وانما المراد على الخلاف في الجواب في البره على الشق الاول بل كان ينبغي التفصيل الذي ذكره في التحقيق فظهر من ذلك ان ما مره بعضهم من كون المراد بالاداة
هو الثاني هو اداة الاضداد الخاصة ليس على ما ينبغي كيف ولو اداة الاول وكان كلامه في اثبات اصل الاقضاء وورد عليه ما ورد على الجواب قد
اعترف بما مضى ايضا حيث قال ان ما ذكره في الجواب مما يثبت على التقدير الثاني فلا وجه لان يلتقاه بالقبول مضم ككيف ما ذكره ح عن كلام الجواب فكيف يحمل ذلك
مقتضى التحقيق بعد كراهية الامر المذكور على الجواب مضافا الى ما بينه من النقص بعد رادة الاختلافين المذكورين في كلام الجواب عن ظاهر كلامه نظر الى
بعد ما عرفت العبارة وانما المناقشة منه هو ما ذكره المصنف من الاختلافين فان قوله والتحقيق ان يرد بين الاختلافين عدم حصول ذلك من الجواب بان ذلك
ان يرد كراهية الجواب فلا وجه لان يحمل الاختلاف المذكور ان على ما ذكره في التفسير المذكور وكذا ما مر به بعض من ان المراد بالاول ان يكون الاحتياج لاثبات
كيفية الاقضاء فينبغي القول بان له محلا صحيحا وهو محل الصداق العام بمعنى المصلحة والثاني هو اثبات اصل الاقضاء فجزءا من التقبض بين المصلحة والصداق الخاص
وجاز عنه على حسب ما ذكره في كلام الجواب لا يخفى ما بينه من النقص فان مجرد صحة الحكم على بعض المصنف لا يقتضي قوله مضم بل لا بد من التفصيل فينبغي بالقبول
على احد الوجهين وجه على الاخر دعوى ظهور العبارة في اداة الصداق العام لبعدها عن التقبض على الصداق الخاصة الوجودية غير مسموعة ولو كان كل الجواب
ذلك في الصورتين فلا وجه للتميز على الثاني دون الاول بل ينبغي ذكره في الوجهين وتركه بينهما قوله ان الامر لا يجازي طلب فعلا يمكن ان يقال للتدليل المذكور
هو التدليل الاول بعينه غاية الامر ان اخذ هناك اداة لا يؤخذ في الاول وساطة الاستدلال في المقامين واحد ففد اعتبر هناك كون مدلول الامر طلب لفضل المنع
من التقبض الذي هو معنى جرمه التقبض هنا قد جعل مفادا الامر طلب لفضل مع المنع من التقبض الذي هو معنى جرمه التقبض هنا قد جعل مفادا الامر طلب لفضل
على وجه يثبت على كراهية مفاد ذلك هو جرمه الثاني ايضا وما ذكره من الوجوه ارجاع الترتيب الى الفعل جاز في الاول ايضا الا انه لم يلتفت اليه هناك نعم قد صرح في الجواب
بكون المنع من التقبض جزءا للوجوب مدلوله تضمنية له وهما يصح بذلك بل في عبارة المحلل لكون ذلك مدلوله انما له لاختلاف ان يؤخذ ان الوجوب طلبا من
لوانه مستحقا للتميز على تركه وح يمكن الجمع بينهما وبين التدليل الاول لثبوت موافقتهما بان لا يؤخذ في الاول كون جرمه التقبض جزءا من مدلول الامر بالمأخوذ في
الثاني على التقدير المذكور كون استحقاق التزم لا رساله فلا منافاة لوضوح ان استحقاق التزم من لوازم التزم فاستدلاله ان يكون محله التقبض جزءا

منه فهو

المؤدى الى حصوله واما ان كان لسبب

ايجادها لا يقضي خروج شيء منها عن الوجوب فعدم حصول الاصل بها بان يابسها بالقد ما ثم يقضي بغيره لا يصلح ان اذا لم يكن بغيرها كان نازكاً لما لم يكن
بغيرها كان نازكاً لما لم يكن بها من المقد ما دون ما ان يابسها حسب يقضي لغيرها المذكور ثانياً المنع من وجوب المقد ما ثم او حصول المقد ما
الغلبة السببية كما اخبره المصنف وقد اشار اليه بقوله فانما منع وجوب المقد ما وجوب ما تبين من ثبوت وجوب المقد ما ثم وبطلان القول بنفي وجوب
على الاطلاق وعلى التخصيص حسب ما لم يقل فيه وابعدنا المقد ما مما يجب التوصل اليه لوجوب يقضيه لئلا يلبس الدال عليه قضيه ذلك اختصاص الوجوب
بما لا يمكن حصول التوصل بها الا بمقتضى وجوده المتصادف عن الماورد به وعدم الداعي اليه المستبرح مع الاصلد الخاصة لا يمكن التوصل بها فلا وجوب
لها خاصية ان تجوز القول بوجوب المقد ما على تقدير ثبوتها المتناهي عن الوجوب عند ان فيها ما يكون المكلف مرياً للفعل المتوقف عليها دون ما اذا لم يكن
مرياً له كما هو الحال عند اشتغاله بفعله لثبوت هذا الوجوب بان الاشارة اليه ما في كلام المصنف في المسئلة وبان الاشارة الى ما في بقوله وهو محرم
قطعا لما عرفت من الاتفاق على لالة الامر بالشئ على انتهى عن صلب العام بمعنى ان ذلك وقع الكلام في كجته تلك لالة حسب ما مر قوله لان مستلزم المحرم
محرم هذا اما سبق على ما مر من وجوب المقد ما السببية كما يكون التولج لاجباً كذلك يكون سبباً لغيره محرمها لا يتخذ المناط فيها وهذا هو الذي بني عليه المصنف
رة في الجواب ومضى على ثبوت تجزير السببية المفضية لغيره ما من يتبع موارد حكم الشرع بحججه يعلم ببناء الشرع على تحريم تلك السببية او لدعوى الاجماع على
ذلك بالخصوص فلا بد ان بان القول بوجوب المقد ما قوله فانما لعقل يستبعد قد عرفت ان تجزيراً يستبعد العقل لا ينهض حجة شرعية على اثبات الحكم في
الشرعية فالاستدلال في المقام مما لا وجه له اصله ان المراد بالعلية في المقام هو مقتضى حصول الحرام اذا صادف اجتماع الشرط ولا يرد به خصوص العلة لثبوت
تجزير المصطلح كيف ولو ارد به ذلك لزم القول بوجوب الشرع في ثبوتها من اجزاء العلة لثبوتها ومن ثبوتها ان تجزيراً لكل يستدعي تجزيراً جزئياً ولا يقول المصنف
به وبما يمكن ان يرد به تجزيراً من العلة لثبوتها لانه الذي يتفرع عليه حصول الحرام فبقاها من ثبوتها انما هو جواز الحرام علة فاعلم ان لا يلزم ليس على ما
ينبغي في الجواب بغيره كونه محظوراً في الشريعة مطلوباً ما ذكره على ما هو المقصود من الحرام وليس المراد بان تجزيراً عليه عقوبة اخرى سوى العقوبة المترتبة على اللزوم
فساده في المقام وليس استحقاق العقوبة كونه من لوازم التجزير بل هو مقتضى القول بوجوب التجزير والمقام يكون تجزير المعلوم مقتضياً لغيره علة
هو قضائه بتجزير علة المفضية الى الحرام بان يكون وجود الحرام مستباعاً عنه لا محجة ما يكون من شأنه العلية وان لم يستند وجود الحرام اليه هذا اذا نسبت الحرام
الى غير احدى تلك الالل ففقد وجوده عن غيرهما من غير ان يتسبب في ذلك الحرام عنها واما اذا لم يثبت به وكان له اسباب عديدة فظن ما ذكره المصنف تجزير الجميع
لكون كل منها اسباباً لحصول الحرام فقتضيه قضائاً تجزيراً للمعلوم بتجزير علة هو مخرجه جميع تلك السببية وقد ورد في المقام بان تشليم المصنف كون تجزير المعلوم
ناصباً بتجزير علة يستلزم قوله بوجوب المقد ما لغير السببية بغيره لكون ترك التولج محرم قطعاً وكون تركه كل من مقد ما علة لترك التولج مستلزماً
له وان لم يكن هناك استلزام من جانب الوجوب وتخصيص العلة والمعلوم بالوجود بين تحريم صرف لفظ العلة وكذا القول بتخصيص احد هاتين تلك فلا يصح
الحق في وجوب غير السبب حسبما اخبره قلت قد مر تفصيل الكلام في ذلك عند ذكر الدليل المذكور في عدة ادلة القول بوجوب المقد ما فلا حاجة
الى اعادة وبما لخصته بتبيين الحال في الاوامر المذكورة قوله فانما تنفقاء التجزير في احد المعلومين لانه لا يخفى ان قضيه ما ذكره من قضائاً تجزيراً للمعلوم بتجزير
انه تنفقاء التجزير عن المعلوم لا قضائاً بتجزير العلة وانما قضائاً بتنفقاء التجزير عن العلة فلا لوضوح ان تنفقاء المعلوم لا يقضي بانه تنفقاء الاوامر واقضى ما
ينبغي ان تنفقاء السبب الخاص تنفقاء السبب من تلك الجهة لا مطلقاً وهو لم يتم حجة على ان انا المعلوم فاضته با باعة العلة كما ان تجزيرها فاض مجزئها فاضها
الامر عدم تجزيرها من تلك الجهة وهو لا ينافي حرمتها من جهة اخرى ان نفي التجزير عن الفعل من جهة خاصة لا يستلزم نفيه مطلقاً كيف من الثبوت ان شيئاً من التجزير
لا تجزير فيها من جميع الجهات وانما تجزير من جهة المفضية وكذا الحال في المقام فان القبح الحاصل في العلة من جهة قبح معلولة وادخل الى القبح منفي بانه تنفقاء القبح
عن معلولة وان ذلك من قضاء ذلك بالحكم با باعة فنادى كرم من ان تنفقاء التجزير في احد المعلومين يستدعي تنفقاء في العلة لتخصيص المعلوم الاخر بالتجزير
من دون علة ضعيف جداً قد عرفت ان قضيه تنفقاء التجزير في احد المعلومين عدم تجزير علة من تلك الجهة وهو لا ينافي تجزيرها من جهة اخرى وهي
المعلوم الاخر فان قضيه ما ذكره من قضاء تنفقاء التجزير عن المعلوم بانه تنفقاء التجزير عن علة على فرض تشليمه لانه حرة العلة على تجزير المعلوم ضرورة
دلالة تنفقاء المعلوم على تنفقاء العلة ولا يقضي ذلك كون تجزير العلة سبباً لتجزير المعلوم كما يستلزم من كلام المدعي المحتجج بالا فادة المذكورة انما يجزى
من جهة قضائاً ارتفاع التجزير عن المعلوم لارتفاعها عن العلة فانما كثر مثلاً لعل كسفت ذلك عن تجزير المعلوم لولم يكن محرم ما يقضي بعدم تجزير علة وقد مر
خلافاً لهذا ولا يخفى عليك ان ما ادعاه المصنف من لزوم اتحاد العلة والمعلوم وكذا معلولة واحدة ان اراد به حصول محرمات عديدة يستحق الا في بها عقوبة
منعقدة على حسبها فهو واضح القضا ان لا يرد ما ذكره على حكم المقد ما وقد عرفت ان لا عقوبة مستقلة على ترك المقد ما ولا فائلاً به كان في المقام
وكذا ان اراد به ثبوت التجزير بغيره كان بعد ثبوت التجزير بالنفسى لانهما فانما يتم بالنسبة الى علة الحرام دون معلولة لا فائلاً به كان في المقام
من اللوازم محرمها العز والحاصل ان اذا انقلب التجزير بشئ كان الحرام هو ذلك الشئ دون غير ما يتبعه بلحقة غائبة الا لان يكون السبب مقتضى لغيره محرمها من جهة
الاتصال اليه حسب ما مره ولا دليل على تجزير غير اصله كيف لو وضع ما فهم كان يجاب الى سبباً فاضاً با باعاً مسبباً لغيره لانه السبب لوجب لقاضو
تجزير مسبباً مع ان الامر بالعكس بل دليلاً بان انكشافه لا يتعلق بالمسبب وانما يتعلق با سببها كما مر مثلاً لشارة اليه ان اراد به استثناء التجزير في ما ذكره
بالعرض نظراً الى عدم انكشافه عن الحرام نظير ما مره مقد ما الواجب من وجوبها بالعرض لوجودها بها فهو كك قطعاً وقد مر هناك ان ذلك مما لا ينبغي التمسك
بغيره ولا في بانه في لوازم الواجب او ارم المقد ما والاسببية الا ان حمل العبادة على ذلك بعيد جداً كما هو من ملاحظة كلامه وليس الحرام انما يشبهه
يتعلق به التجزير بالذات وعن غير ذلك مما يلزم به بغيره انما تجزيرها فلا بد من ما ذكره كيف ولو ارد ان لا يشبهه
جاء له انكاره في القسم لان لو صرح بما فيه ايش له ودان الحال فيه ما عدم جواز الانكشاف ولو بحسب العادة فلا يعقل منعه من ذلك بالنسبة اليه قوله

في الحكم

في نفس الشيء

في نفس الشيء

في نفس الشيء

في نفس الشيء

في نفس الشيء

واما اذا انتفى العلة بينهما لا يخفى ان الامر من المتلازمين في الوجود اما ان يكونا علة ومعلولا بلا واسطة او معا معلول مع علة واحدة او يكونا
معلول على علة واحدة كل هذه العلة اما بحسب العقل فالمتلازم بينهما عقلي او بحسب العادة فالمتلازمة عادة ومن الظاهر ان العلة العادة بمنزلة العقلة
في تفرع الاحكام في المقام من غير تفاوت ولذا فتوافق باب مقدمه الواجب على تعليل لتسبيل العقلي العادي فان ديد بالعلة في المقام ما يقع ذلك كما هو
الظاهر فلا شك ان العلة محصورة في هذه الصورة مما لا وجه له ان لا يقع المتلازمة وعدم الانفكاك بين الشئين من دون ذلك على سبيل الاتفاق
بما لا يعقل بالنسبة الى فعال المكلفين اذ مع امكان الانفكاك عقلا او عادة يكون للمكلف لتفريق بينهما وان درجت العلة العادة في القسم الثاني
فالحكم بعدم جريان حكم المتلازمين فيه كما ترى فلو ان تضاد الاحكام باسرها يمنع اه لا يخفى ان منع تضاد الاحكام من اجتماع الشئين منها في محل واحد كذا
يمنع من قبيل التكليف بما لا يطاق وذلك في هذا اذا اوجب الله تعالى باحد المتلازمين حرما لا يتيان بالآخر فانه يتعدى على المكلف مثالا لامر من ومن البين
انه كما يتصل بالنسبة الى الشئين واكثر فخرية ترك المأمور به وان لم يتيان باحدة فعل الضد الا انه يتيان وجوبه على ما هو مورد فخرية المسئلة بل يتيان
استحبابه ايضا لا يستحال الا مثالا له بعد تحريم ما يلزم من دفع الوجه المذكور بان ضيقه التضا من اجتماعها في موضع واحد لا موضعين لا يدفع ما
ذكرنا فالحكم بجواز حصول حكمين من الاحكام الخمسة مطلقا في المتلازمين المعروضين ليس على ما ينبغي قوله على ان ذلك لو اثار اثار بقوله ذلك في المتلازم
بين الشئين يعني لو كان المتلازم بين الشئين يعني لو كان المتلازم بين الشئين مطلقا في المتلازمين يعني لو كان المتلازم بين الشئين مطلقا في المتلازمين
قد يجعل قوله لو اثار علة لوضع يكون قوله ذلك شارة الى كون مطلق المتلازم بين الشئين مانعا من تضاد المتلازمين بحكم فخرية المسئلة بل يتيان
لثبوت قول الكعبى بانفساء المباح والا فلا يخفى ان ثبوت قول الكعبى بانفساء المباح لا يخفى ان ثبوت قول الكعبى بانفساء المباح لا يخفى ان ثبوت قول الكعبى بانفساء المباح
انفساء الشيء عن الشيء بالامر به و هو مما يتبين با ثبات توقف ترك الحرام على فعل ضده ووجوب مقدمه الواجب كما سباني بيان انفساء اما الوجه الذي
ذكره المصنف في المسئلة فلا توقف له على كون فعل الضد من مقدمه مان ترك الحرام لتوقف تركه عليه وعلى وجوب مقدمه الواجب مما يتبين على عدم اخلا
المتلازمين في الحكم بعد ثبوت المتلازمة بين ترك الحرام والالتيان بفعل من الافعال وتقريرها على البين المذكور ان ترك الحرام يلزم فعل من الافعال ايضا
الحرام وترك الحرام واجب فيكون ما يلزمه واجبا لعدم جواز اخلاف المتلازمين في الحكم فان ثبت وجوب ذلك قضى بوجوب كل من تلك الافعال على سبيل
التخيير وهذا التخيير كغيره من المشايخ مبنى على عدم امكان خلو المكلف عن الافعال فهو في سعة من هذه الشهادة ونحوها ومع البين على عدم امكان خلوه عن
الافعال فالجواب عنه على مذاق المصنف ما سبق به ان في كلامه وسنقر ما بين عليه والحق في الجواب عن هذا هو المنع من لزوم اتحاد المتلازمين في الحكم وقصر
ما يوق في المقام ان الامر ثابت لاحد المتلازمين من رجحان ومروحية او ترك او منع فعل ثابت للاخر بالتبع والعرض من غير ان يتحقق هناك شئان بل
يكون اثبات شئ واحد بنسبة الى احدهما بالذات الى الاخر بالعرض على حسب استيفصال القول فيه فغاية الامر ان يكون لاحد الافعال لوجوبه واجبا لوجوب
ببقية وجوب ترك الحرام يعني انه يلزم الالتيان به من جهة لزوم ترك الحرام لعدم انفكاكه عنه فهو واجب بوجوبه فهو بنفسه غير واجب لنفسه لا لغيره فليست
ذلك نفي للمباح بوجبه من لوجبه فصول الامر بثبوت لوجوب بالعرض في اخبار الكل في المرفوض المتلازم لترك الحرام فثبتت لك الجزئيات المذكورة تحتها
فان اراد القائل بوجوب مباح ما ذكرناه فلا خلاف في المعقوف ان اذ ثبوت لوجوب له بنفسه سواء كان نفسا او غيرا فقد عرف عدم نهوض الدليل
المذكور عليه صلا بل يمكن ان يقال ان الوجوب بالعرض على لوجه المذكور لا يثبت لخصوص شئ من الافعال او مما يثبت للكل اشمال لذلك الجزئيات حيث انه
الذي لا ينفك عن ترك الحرام مجازي كل من الجزئيات المحصول لانفكاك بالنسبة الى كل منها فالوجه للقول بوجوب شئ منها بالتبع فانه مما يتبع عدم الانفكاك
هو غير حاصل بالنسبة الى تلك الخصوصيات ثبوت الحكم على لوجه المذكور للكل لا يستتبع ثبوت للمنفرد نظر الى عدم حصول الجهة الباعثة لثبوت بالنسبة الى شئ
من الامور فلا وجوب دون شئ من الافعال الخاصة بالعرض ايضا وان وجب لجزء من الامور على لوجه المذكور فله في ذلك وجه في بعضها تكلف حيث انهم
القول ان اذ ثبت ذلك ودم لقوله بالنظر في الشهادة المعروفة بالمتبينة على وجوب مقدمه دون النفي الذي ذكره ان لا يرد له بوجوه المقدمه حتى تضيق
عليهم الامر من جهة القول بوجوه المقدمه وتوقع شبهة المعرفه ان ترك الحرام واجب هو لا يتم الا بفعل من الافعال وما لا يتم الواجب به فهو واجب ما لا يتم
فظاهره وانما لا يرد في المرتبة في المسئلة المتقدمه واما الثابتة فيجب عليها تارة بان فعل الضد سبب لترك الحرام حيث ان وجوب واحد لضد من سبب لترك
فتوقف عليه توقف السبب على سببه اخرى بانه لا يمكن خلو المكلف عن الفعل توقف سببه على سببه اخرى ما لا يمكن ترك الفعل الحرام على انفساء الفعل
اخر مثلا يلزم خلوه عن الافعال واجبة عنه بوجوه احدها منع المقدمه الثانية وما ذكره في الاحتجاج عليها لا يفيد توقف ترك الحرام على فعل المباح اذ قد يحصل
بفعل الواجب بدفعه ان ذلك لا يقتضي عدم وجوب مباح اذ اقصى الامر حصول ذلك لوجوب مباح الواجب المباح فيجوز المكلف بين الامرين فالواجب ان هو
الالتيان بفعل من الافعال لغير الحرمة سواء كان واجبا وغيره غاية الامر ان يتحقق في الواجب جهتان للوجوب ثابتهما المعارضة بانه لو تم ما ذكره من الدليل لزم
ان يكون الحرام واجبا فيما انحصر به ترك الحرام لغيره لزم اجتماع الوجوب والتخيير في شئ واحد وانتهى ودد ذلك باننا ما يقتضيه ذلك اجتماع حكمين من جهة
ولا مانع منه بدفعه ان لا يرد مبق على جواز اجتماع الامر بالثبوت من جهتين فلا يتم على المشيئة المنصوص من المنع وعليه مبنى الجواب فالحق في الايراد عليه ان قوله
مستطاد ان الواجب ليس الالتيان بالحرام من ايراد الواجب ان يحصل به الاداء الى ترك الحرام احرار ليس كل موصل الى الواجب مندجا في المقدمه الواجبة كما مرث
الاشارة اليه ثابتهما المنع من وجوب مقدمه الواجب هو وضع الوجوب بناء على القول بنفي وجوب مقدمه واما القائل بوجوبها مطلقا فلا يرد له من الامر غير
من الوجوب بل يتصل بلا شك ان هذا مستعجب لك على الامدى فيخرج عن حل الاشكال لا خيرا وجوب المقدمه فائلا انه لا خلاف عنده لا يمنع وجوب ما لا يتم الواجب
الا به ومنه خرق القاعدة الممهدة على اصول اصحاب ثم ذكر ان ما ذكره الكعبى في غايته الغرض من الاشكال فعلى ان يكون عند غرضي حله ولذا اشار المصنف
الى صنوق الامر على الجماعه من جهة القول بوجوب ما لا يتم الواجب الا به مطلقا بل في ذلك لا يقول به مطلق فهو في سعة من ذلك كالمصنف المانع من وجوب

عن المقدمة السببية والحاجي حيث اثار في الجواب عن شبهة منع وجوب المقدمة لم ينظر الى اختياره اخصاصا لوجوب الشرط الشرعي دون العقلية
والعادية ولا ريب ان تلك الصفة من المقدمة العقلية نعم لو كانت المضادة بينهما ثابتة بحكم الشرع امكن قوله بالمنع منه لا يلزم منه لقول ينبغي المباح
وقضية كلامه توقف دفع الشبهة على المنع المذكور والتحقيق خلافه كما سنبين حاله في انفسه وما يورد في المقام بان بعض فقهاء شبيهة الكعبية لا يثبت
على وجوب المقدمة ولم يعلل عدم اختلاف المثلين في حكم حسب اعتبار في التفرقة الاولى فانه ذكر الصلة في تقرير شبهة ان المباح ترك الحرام وترك
الحرام واجب فالمباح واجب ما الثاني فلهذا من مباح الا هو ضد الحرام فان لتكوث ترك للقذف والتكوث ترك للفعل وكان الا
بالفعل دفع تركه فكذا الاتيان بصحة دفع لفعله فان كان يراد من كون فعل المباح تركا للحرام ان يعبروا به سبب لترك حدثا لا يتيان باحد الصدين سبب
لرفع الامر وعلى كل حال فلا توقف له على وجوب مقدمة الواجب ثم اما على الاول فلهذا لا يلزم لها وجوب المقدمة حتى يتسع الامر من جهة ما على من يتركه
واما على الثاني فلو كانت سبب الحصول الواجب فلا امتناع على الجيب من جهة انكاره وجوب المقدمة اذا كان قائما بوجوب السبب كما هو ملحوظ المصروف
ان التفرقة المذكورة لشبهة الكعبية وهن الوجوه اما على الاول فواضح ضرورة ان لا يتيان بالصدد ليس عن دفع الفعل واما على الثاني فبقرانه واما التوافق
هو ان تلك المقادير فلا فاضى بوجوب الصدد المقادير بل ذلك لوجوب اما على الثاني فبان ترك الحرام لا يتسبب عن فعل الصدد واما السبب المؤدى
اليه هو الصدد عن فعل الحرام اعني عدم ارادته من اصله ولا زيادة صفة المفروض المقدمة على فعله ولو سلم كون فعل الصدد سببا فهو من احدا لا يتيان ان كان
يستند عدم الشيء الى وجود مانع فقد يستند الى عدم المقتضى وانقضاء احدا لشرطه فلا يتوقف ترك الحرام على خصوص الاتيان بفعل الصدد ولا يقضى
ذلك بوجوب كل من تلك الاستبا على وجه التحريم ليعود الى عدمه واد مع استثناء الترتيب في بعض تلك الاسباب لا وجوب لغنها اصلا فلا يسر مقصده من
وقوع الفاعل بوجوب المقدمة في الضيق من جهة التفرقة المذكورة لما عرفت من سهولة اندفاعه بل وضوح فساده واما الباعث على الصدد هو تقريره المقدم
لوقوع الاشكال في دفعه وقاد عرفنا ان لا يمدى عن بصيرة الامر في دفعه وعدم ظهور اندفاعه بغير منع وجوب المقدمة ثم قوله والتحقيق في رد مائة
مع وجود الصادقة على ما ذكره في الجواب تان بتحقيق الصادق عن الحرام تنزع عليه الترتيب ولم يتوقف على امر من الاتيان بالصدد او غيره وان لم يتحقق الصدا
عنه وتوقف الترتيب على فعل صدد من صادقه لم القول بوجوبه بناء على القول بوجوب المقدمة ولا يلزم منه نفى المباح راسا حسب ما يتبعه المستدل غايه الامر
الصدد في تلك الصورة الخاصة ولا مانع للفاعل المذكور به منه سببا مع ندو تلك الصورة وبره عليه ان الصادق عن الحرام ان كان خارجا عن قدره المكلف
واختياره كان لا يتيان بالحرم معناه بالانتماء اليه مع ارتفاع التكليف فلا تحريم وهو خروج عن الفرض والمأخوذ في الاحتياج صورة بثبوت التحريم على ما هو
من تعلل التحريم بالمكلفين وان كان محتملا قدرته ففضيلة التفرقة المذكورة كون كل من الصادق وفعل الصدد كافيا في اداء الواجب عن ترك الحرام فاللزام من
ذلك تحريم المكلف بين الامر من فيكون الاتيان بالصدد المباح احد قسمي الواجب التحريمي عن الصادق من المنع عنه ان نفى وجوب الامر بقضى سائر الصدد الخاصة
على باختياره بدفعه انما يتم ذلك بالشبهة الى حال وجوب الصادق اما بالنظر الى زمان الذي يلبس عليه في حاله فيجب عليه في كل حال احدا من من تحصيل
الصادق عن المنع عنه واجاد صدد فا حصل الصادق سقط عنه اجاد الصدد بالنسبة الى حال حصوله لا بالنظر في ما بعد التحريم ان بين الامر من وان علم
بقضاء الصادق الى زمان المتأخر فان مرجع العلم بحصول احدا لوجوب التحريم في زمان الثاني لا يقضى بسقوط الامر قبل حصوله على ان ذلك لو تم لكان جوابا
مستقلا عن الاحتياج من غير حاجة الى التمسك بحصول الصادق فان اختيارا احدا الصدد الخاصة فاض بسقوط وجوبه عن الواقي فكون باقية على باختياره فلا
يغيب ذلك عن المباح راسا كما هو المدعى يمكن دفع الامر المذكور بوجوه حوز ذلك بان يقر ان حصول الصادق ليس عن اختيار المكلف مع كون الفعل والترك
الحاصل منه اختيارا بآب ان ذلك حصول الفعل في الخارج امتناعا يتبع شبهة المكلف ارادته في الخارج فان شاء المكلف حصل الفعل لم يشأ يحصل
ذلك عن مقتدرته عليه لكن حصول المشبهة وعد ما يتا يكون بالوجوب والامتناع نظر الى الذي لا يفي انشاء عليه في نظر الفاعل من اول الامر وبعد ذلك في
لوانه واناره وما يتربط عليه من غيرته وغاياته قبل ان ينشأ الى احد الجانبين بعد ملاخضة الجانبين الغايات المترتبة على الامر من من الفعل والترك الذي
هو عين الارادة انما يتبع ما عليه نفسه من الشقا والشفاعة وغلبة جهة الحق والباطل عن تلك من الصفا المناسبة لتلك الافعال فبترجح عند احد
من جهة ما وظاهر ان ذلك غير موكل الى اختياره بل لا مخرطة لارادته ومشبهة في حصوله بل الارادة نابعة له وكون ذلك الذي خارجا عن اختيار المكلف لا
يقضى بكون الفعل والترك لترك عليه خارجا عن مقتدرته واختيارا كما توهمه لوجود ضرورة كون الفعل تابعا للمشبهة اختيارا وليست حقيقة القدرة والاختيار
الاولى فان كان كل من الفعل والترك موكولا الى مشبهة الفاعل لا غير فان شاء فعل ان شاء ترك كان ذلك الفاعل في اختياره بالضرورة وان كانت
مشبهة لحد الطرفين بالوجوب نظر الى ما ذكرناه فان ذلك لا ينافي صدق الشبهة المذكورة التي هي من لوازم البينة بحقيقة القدرة او عين حقيقة
تكون الفعل مقدرا عليه لا يقضى بكونه لا داعي بمقدور عليها داخل تحت اختيار المكلف انما الاختيار متعلق بالافعال الصادرة منه متعلقة
مشبهة من جهة انما عليها بوجوبها وعدمها واما المشبهة فهي مقدور عليها بنفسها صادرة عن اختيار الشيء بخلاف الذي داعي خارجة عن اختيار المكلف
لانه متعلقة بالتكليف فان تعلل التكليف بالمفعول المقدور وعليه في نقول ان كان صادقا عن الفعل حاصل لترك من غير ان يتوقف حصوله
الاتيان بصدد من الصادق واما ان يكون الاتيان به من لوازم وجوب المكلف ان قبل امتناع خلوه عن الفعل ان لم يكن ماصلا وتوقف لترك على الاتيان بال
وجوب ذلك من باب المقدمة بحسب ما قرره وقد يورد عليه بان خروج الداعي اختيارا المكلف لا ينافي تحريمه بين ذلك ما يكون حصوله باختياره نظر الى قيام
الوجوب في الخبر اجماعا ومن الظاهر ان اذا كان واحد منهما مقدورا عليه كان لهما جميع بينهما مقدور عليه بغير فتح التكليف به فان حصل عن المقدور عليه
الكثير في سقوط الواجب بالنسبة الى من حصوله على ما هو الثاني في الخبر والا وجب عليه الاتيان بالامر لا ينافي ذلك وجوب المقدمة لجامع عليه عند دوران
بينها بالنسبة الى زمان المتأخر حسب ما قرره في الجواب المتقدم عند تلك يتم الاحتياج اليه وهو عليه ان تعلل التكليف بغير المقدور ولو على سبيل التحريم

من الحكم لا يرى انه لا يصح التكليف بالجمع بين التفضيل واصلوة ركعتين وان كان التقدير الجامع بينهما مقدورا عليه فلا وجه للاشهاد في المقام وفيه ان يصح
التكليف بالطابع المطلقة مع انه يندرج فيها الاضداد لا يكثر مما لا يتعلق بها القدرة ولا يمنع ذلك من تعلل الامر بالاطلاق لا انه يجب من افراده على سبيل التخيير
ما يتعلق بالقدرة بها من جهة الامر بالاطلاق فكذلك الحال في المقام فليس المقصود وجوب غير المقدور على سبيل التخيير بل المدعى وجوب احد الامرين من المقدورين
فيلحق الوجوب بالمقدور منه ويدفع عن ذلك تمايز في الطابع المطلقة مما يحصل في فعل افراد متباعدة وجوب تلك الافراد دون ما اذا تعلق الامر من اموال على
وجه التخيير فليعتبر وجوب الفعل الجامع وتعلق ابتداء احداهما على ما هو الحال في التخيير ولذا لا يصح في المثال المتقدم وفيه ان المفروض في المقام من قبيل القسم الاول فان
الوجوب انما يتعلق بما يتوقف عليه لترك الواجب هو بعم الامرين فان عدم الفعل قد يكون لانقضاء شرطه وقد يكون لوجوب مانع منه فالوجوب انما يتعلق بالكل
المدكور ويتحقق ذلك بكل من الامرين المذكورين من اصدار فعل الصداق لا يتعلق بخصوص كل منهما ليدفع بما ذكره فان كان الصداق غير مقدور عليه
عليه لاضرر قلنا تمايز ما ذكرنا ان يدب بالوجوب المذكور في كلام المصنف كون ترك حاصل اعادة من جهة وجود اصدار عن انقضاء الازمة او سببها التي هي شرط
وجود الفعل واخرى بوجود المانع الذي هو فعل الصداق فلا يلزم من وجوب الترتيب القول بوجوب المباح مقام بل في خصوص الصورة الاخرى ارجح بوجه الامر عليه بما ذكره
بل يرد عليه غير ذلك كما يحسب ما يجيء الاشارة اليه واما ان يدب به غير ما ذكره سببا بان يمانع فلا يفتقر الى ان يكون من اموال المدكور من اصله واستعفت حاله قوله واما ان
من لوازم الوجوب بحث نقول بعدم بقاء الاكوان في غير ما ذكرنا مع وجود اصدار عن فعل محرم فيحقق ترك الحرام قطعا من غير ان يتوقف تركه على فعل من الافعال
الا انه ان قلنا بعدم بقاء الاكوان واحتياج الباقي الى المؤثر كان الاشتغال بفعل من الافعال من لوازم وجود المكلف حيث انه لا يمكن خلوها من كون جديدا
او ثابتا في الكون الباقي اما اذا قلنا ببقاء الاكوان واستغنائه الباقي عن المؤثر لم يلزم ترك فعل من الافعال وامكن تفكاكه عن جميع الافعال هذا على ما ذكره
الاستدلال فانما المشتق من الفعل هو الثابت واما ان يدب بالفعل الاثر الحاصل من الفعل سواء كان عن تأخير فاعاد له او سابق عليه فينبغي ان يثبت نفسه للتبليس
بفعل من الافعال من لوازم وجود المكلف مقام ان لا يمكن خلو الجسم عن الاكوان سواء قلنا ببقاء الاكوان واستغنائه الباقي عن المؤثر او لا قلنا فتنه في المقام بان الحكم
في ان ما يصح وصفه بالاباحة هل يجوز خلو المكلف عنه ولا فان مقصود الكعبى بذلك نفي المباح واسا من التبين ان الاثر المستتر تصف بالاباحة والحرمة ولذا يكون
الساكن في المكان المخصوص متلبسا بالحرام وان قلنا بالبقاء والاستغناء ههنا جديدا لا يرتبط بالتفصيل المذكور باصل الجواب انما هو استدراك سببي على ما هو
القول من لفظ الفعل المذكور في كلام المصنف فلا مانع عن سقوط ذلك لو فسر لفعل في كلمة بالمعنى الثاني والزم من كون من لوازم الوجود مقام وقد يناقش ايضا بان
على مجرد الاكوان واحتياج الباقي الى المؤثر لا يستلزم عدم خلو المكلف عن الفعل المنع وجوب شيئا الكون من الحركة والتكون والاحتياج والافتراق الى محله جوارا شيئا
الى غيره وانما خبر بوجه الفعل المذكور لو ارد عدم استناده الى المكلف اساسا لو كان كذلك لما صح تصانيفه بالخير والاباحة ولو ارد عدم استنائه البقاء والافتراق
المقدرة اليه فلا وجه لمكان تصانيفها من جهة التصريح الا انه لا يخفى عن بعد الامر من سهل قوله واما مع انقضاء اصداره توقف الامثلة او در عليه بان تسليم
توقف تركه المنهى عن فعل الصداق يستلزم الدور بعد ملاحظة ما سلفه من توقف فعل احد الصدين على تركه في خبرها يظهر من جوابه ان الترتيب الاول حيث
الجواب يمنع وجوب المقدرة وان يمنع كون ترك الصداق مقدرة وسببها بل يلزم توقف تركه المنهى عن فعل صدى وتوقف فعل صدى على تركه المنهى عنه
بدفعه انه ليس المقصود من توقف ترك الحرام على فعل صدى انما كان وجود المانع من سبب انقضاء الشيء وكان فعل الصداق مانعا عن الاتيان بركن الاتيان بما يشاء
الحرام من المباحات سببا لانقضاءه كان وجود اصدار فاض بانقضاءه من جهة قضاء انقضاء الشرط بانقضاء المشرط فيكون لتوقف المذكور في المقام من قبل
المستبعد على الترتيب كيف ولو ارد ذلك لكان لزوم الدور ظاهر لا مدفع له وهرج عليه مع ذلك مودا من هذا ومن القول بوجوب فعل الصداق مقامه على نحو الخبر
لتوقف تركه على احد الامرين من اصدار وفعل الصداق فيجب عليه الاتيان باحدهما فلا يفتح الجواب حسب ما مر تفصيل القول فيه ومنها انه لا يمكن ان يكون
فعل الصداق سببا لفعل ترك صدى حيث انه مسبوق بدلا بدارته وادارة لا يجمع اعادة الحرام وانقضاء اادته فاض بالصرف عنه وبالحجة ليس لبيان
على الترتيب الاصول اصدار عن الفعل وعدم اعادة المكلف له الا ان انقضاء الادارة قد يكون من اول الامر قد يكون من جهة اعادة صدى فيقول ترك الحرام
انما يكون لوجود اصدار عنه ولا توقف لحصول اصدار على الاتيان بفعل الصداق وان كان حصوله في بعض الاحيان من جهة اعادة اصدار ذلك لا يقتضي
مطلق اصدار عليه لو قضى به فلا بد له بالتوقف على فعل الصداق في بعض الوجوه كما سنشير اليه فادكره من التوقف ان اراد به ذلك فهو فاسد حلال
ومنها انه لا يصح قوله بعد ذلك من لا يقول به اي بوجوب ما لا يتم الواجب اليه مقامه فهو في سعة من هذا وغيره فان من لا يقول به كان قائل بوجوب
حسب ما مر حيث انه ليس محل خلاف يعرف مع الغرض عنه فمن لا يقول بوجوب التسبب بل هو المعروف بينهم وليس على ما ذكره في سعة من كون فعل المباح
سببا لترك الحرام بل يرد بذلك توقف ترك الحرام على فعل الصداق على سبيل الاتفاق بان يكون المكلف على حال يصدر منه الحرام لو لم يتلبس بصدى بان يكون
تلبسه بالصداق شاغلا له عن غلبته في الحرام فيمكن بذلك من ترك اادته الباعث على تركه فليس التوقف المفروض من قبيل توقف التسبب حلالا
فترك الادارة انما يكون من التمسك بعد اشتغالها بفعل الصداق وفي حال اشتغالها به فليس انقضاء الحرام بسبب وجود صدى الغير الجامع معه في الوجوه كيف
وقد لا يكون ترك الحرام مجامعا لفعل صدى المفروض في الوجوه بان يتوقف ترك الحرام على فعل الصداق ولا يفتقر منه بالزمان كما اشترط اليه في صورة افراده
معه لا يقع منه فعل الصداق لا بعد اادته وهي كافيته في الصرف عن الحرام حسب ما مر بما ذكرنا يعلم انه قد يكون ما يتوقف عليه ترك الحرام غير صدى ان كان
شاغلا له عن التصديك للحرام سواء كان الاشتغال به متقدما على ترك الحرام او مقارنا له على نحو ما ذكره في الاصدار وحيث يفتقد عنه الاثر لا بد من كونه
اما الاول فلا بد من توقف ترك الحرام عليه من جهة كونه سببا لحصوله بل لا توقف لحصول اصدار عنه على اادته فانقضاءه بعدم اادته فلا بد من اتمام
الثاني فلا بد من توقف ترك الحرام على الاصدار عن غير ان اصدار عنه قد يتحقق توقفه على فعل الصداق على اادته حسب ما ذكرنا في الجواب للقول بان التوقف
الاتيان باصدار فعل الصداق فلا وجوب لفعل الصداق ابتداء نعم مما يجب اذا اتفق حصول التوقف المفروض هو ان لا يلزم به المصير على القول بوجوب

يذكر

وأما الثالث فواضح وأما الرابع فلعدم كون التوقف المفروض من قبيل توقف مسبب على السبب حتى يرد عليه ما ذكره يمكن أن يورث في المقام نارة بأن ما
 ذكره من فرض نفاذ الصادق غير متجه لما عرفت من كون فعل الصدق مسبوقا بأداة التصارفة عن أداة الحرام فلا وجه لما قرره من التفصيل بين وجوب الصدق
 وعدمه فلا يوافق ذلك ما ذكرناه وأخرى بأن دعوى توقف ترك الحرام على فعل الصدق مما لا وجه لها لكونها تعرض للحرام اختياريًا خارج عن قدرته والآن
 لم يكن مورد التكليف كنه من البهتان فعل الصدق ليس من مقدرة العبدية والعقوبة والعقوبة فلا وجه لعدم موقوفه عليه في المقام مع إمكان حصول
 التوقف من دون ذلك يبقى التكليف به والقدره عليه شرعا وعقلا وعادة بعد انتفاء إلا أن يعمم مقدرة الواجب على مثل ذلك هو غير معروف بينهم
 كما ظهر من ملاحظة أنفسهم للمقدرة في بحث مقدرة الواجب فلا يتجه القول بوجوب فعل الصدق لأن ذلك بل الواجب هو ترك الحرام خاصة فلا وجه لجعل ذلك
 منها عزيمتها للفرض الأول والزام القائل بوجوب المقدرة به ويمكن دفع الأول بأن مقتضى المصمم من التصارفة في المقام هو التصارفة لا ابتداء في غير ما يتعلق
 بفعل الصدق وأداة الصدق لكونها سببا لمحصل الصدق بمثابة نفس الصدق بقاؤه ما إذا توقف ترك الفعل عليه نظرا إلى توقف التصارفة عن الحرام على حصوله
 فجعله منها اخرها بل الأول وهو ما لا يتوقف التصارفة عنه على التعرض لفعل الصدق وحمل العبادة على ترك غير بعيد وان لم يمتح عن مناجاة في التعبد لا من غير
 سهل والثاني بأن من الواضح توقف حصول الفعل على الإرادة ومن البين كون إيجاد الإرادة وتركها نابعًا لداعي القائمة على مداهما في نظر الفاعل في حق قول
 أن داعي الجأز لا يشترط تكون قوته من تكررة في النفس بحيث لا يجرى بالوساوس المشطانية ونحوها أو التفكير فيما يرتب على الفعل والترك من المفساد سوء
 العاقبة أو يكون الفاعل بحيث لا يجرى ذلك وذلك كصاحب الملكة القوية في التقوى والبالغ في درجة الرزق والطبع في العصية أو الغافل عن ملاحظة خلاف ما
 يثبت له من الدواعي في ترتب عليها الفعل والترك على حسب مقتضيه تلك الدواعي قطعاً من غير لزوم اضطراب على الفعل والترك بل بما يحصلان منه في
 في عين الاختيار حسب ما يراه الإشارة إليه وقد تكون تلك الدواعي بحيث يمكن زاحها بالوساوس ونحوها أو التزوي في عواقب الفعل والترك والامتنان لثمة
 عليها مع تقطع الفاعل لها أو بالاشتغال بأفعال أخرى يكون لا تباين بها فاضا لنكاح الدواعي فيقتل معها على دفع ما يقتضيه بعثها على اختيار العصية في نقولاً في
 بعد القول بوجوب المقدرة لا بالمال في وجوب الشيء في دفع الدواعي لباغته على اختيار العصية مع تمكن المكلف منه فان ذلك يفهم بتوقف عليه الطاعة أو
 وبقاء القدرة والاختيار على الطاعة مع ذلك ذلك نظرنا إلى أن الوجوب الحاصل في المقام إنما هو بالاختيار وهو لا ينافي الاختيار لا يقضي نفاذ التوقف في
 المقام لوضوح حصول الوجوب هنا وان كان بالاختيار فاذا كان المكلف متمكناً من فعله وجب عليه ترك الحرام على حسب الإمكان وجب كان
 دفع الوجوب المفروض متوقفاً على ذلك كان ذلك لباغية عليه من باب المقدرة أن هو ما يتوقف عليه الاختيار الذي يتوقف عليه الفعل وان كان متمكناً من
 الفعل الذي هو مناط التكليف حاصل من دونه فكون الشيء ما يتوقف عليه حصول الفعل بالاختيار لا يستلزم توقف متمكناً من الفعل عليه كما يستلزم
 ما يتوقف الفعل عليه في نفسه فهو في الحقيقة من مقدرة الوجوب أيضاً فحصل مما قررناه أن المكلف ان كان له صفات من العصية حاصلة له بفضل الله تعالى
 متد عليه من غير أن يكون المكلف محصلاً له كان ذلك كافياً له في ترك العصية ومن البين أن ذلك الداعي لا يتصف بالوجوب وليس من فعل المكلف في ذلك
 انذار فعله وان لم يكن ذلك حاصلاً لكن يمكن من تحصيله قبل العصية أو تمكن من زاحته لداعي الحاصل على خلافه بالوعظ وغيرها من الأمور لباغية عليه
 ولو بالناس عزيمتها على اجتناب ذلك والكون في مكان لا يمكنه الايمان ويجتشم عن التعرض لمثل ذلك والاشتغال بفعل يمنع عن ذلك ويستلزم معه على مداومة
 ذلك الداعي في تحذره من ذلك ان كان صدور العصية منه لولا حاصلاً باختياره فانه يلزم دفع ذلك الاختيار على حسب قدرته واختياره فاذا كان فعل
 الصدق فاضاً به وجب عليه الايمان به على حسب ما يكون رادعاً عن العصية من ارتكابه فليس مانعاً لصدقه لاهل في حاله باجاده ذلك بدل الجأزه بحيث
 لو لم يشغل به لا يشغل بالاهتمام بالانجذاب في ذلك لا يقتضي نفاذ المباح مطراً ولو في تلك الصورة ان لا يكون فعل كل من المباحات رادعاً عن العصية بحيث
 الكل عليه يجتهد واما ان يكون رادعاً خصوص بعض الافعال ولو فرضنا كون المانع في بعض المقامات في فعل من الافعال فغاية الامر نفاذ المباح في بعض المفروض
 التادئة بالنسبة إلى الشخص الخاص في بعض الاحوال وذلك بما لا يستلزم الا التزام به ولم يبق دليل على بطلانه ولم يبق هناك لقيام منه هذا غاية ما يتجمل في توضيح
 المزمع وتبيين ما ذكره المصنف في المقام كلكل جهته بالان ذكر في القسم الثاني استدراك محض لا بناء على الجواب المذكور حيث ان ضمنية التوقف المفروض بوجوب
 بعض الافعال في بعض الاحوال ولا يخلف بسبب محال في الجواب فان حقيقة الجواب هو المنع من توقف ترك فعل المباح مطراً حسب ما ذكره المستدل واما
 توقف على وجود التصارفة حسب ما قررناه غايته الامران بتوقف التصارفة في بعض الاحيان على ذلك وعلى أداة الصدق حسب ما قررناه لا يقتضي ذلك نفاذ المباح
 حسب ما ذكره المستدل فالجواب في الصور بين امر واحد ثم لا يذهب عليك ان ما يقتضيه لوجبه المذكور هو وجوب ما يتوقف عليه تركه وهو قد يكون ضاملاً
 متقدماً ما قد يكون مقادراً في صورة المقادير ان يكون أداة الصدق كافيته في تحقق التصارفة حسب ما قررناه ان قد يتوقف بقائها على الاشتغال به فيحصل التوقف
 على الصدق في الجملة وقد يكون غير ضاملاً من سائر الافعال والترك حسب ما اشترطنا اليه كنه كان فالوقوف المفروض في المقام غير ما اخذ في الاستدلال فان القول
 ان ارادة التوقف لا يفعله من الافعال واقع مقام الحرام ولو لو حله التوقف بالنسبة الى خصوص ما يقارن تركه في بعض المفروض في جهة التوقف مختلفة
 والحاصل هنا على ما ذكره المصنف من ملاحظة المستدل وما ادعاه المستدل فاسد قطعاً عن الامر لا يزم هو محجوز عن عدم الاشتغال به في الفعل والترك بناء على
 اشتغاله فلو المكلف على الفعل هو عجز التوقف لما حوز في الاستدلال هذا ومن عريب الكلام ما ذكره المدعي المحض في المقام في الجواب الذي قد يكون
 مقادير فعل الصدق لتركه الاحزان وجود الصدق لاهل يتوقف على عدم الصدق الاول فعدمه يتوقف على عدمه لا على وجوده فلا مانع من توقف بوجوب الصدق
 الاول على عدم الصدق لاهل احدى الامران بل لم يتوقف بوجوب الصدق الاول على ما يشترط المحقق المقادير لتركه على عدم ذلك الحرام ويكون عدم ذلك الحرام متوقفاً
 على عدم الصدق الاول فليس بزم توقف وجود الصدق الاول على عدمه ولا دليل على مناعته ان ليس ذلك من توقف الشيء على نفسه لا خلاف في الامر وانما يشترط
 بوجوبه من الواضح ان وجود عدم الصدق وان اختلفا بحسب المصنف الحاصل في العقل كنهما متحدان بحسب الخارج ان ليس لوجوب الامران في الصدق الذي هو عجز

فيه بحث المقدمة وقد بينا هناك ان الكلام في الاجزاء كاللزام في المقدّمات انما انما ونفها من غير فرق بينهما في ذلك ان ما ينقطع به وهو وجوب الاجزاء بوجوب الكل
لا بوجوب اجزاء الكل كما هو الحال في المقدمة وقد عرفت ان وجوب المقدّمات بوجوب الواجب تبعاً لما لا مجال للترتيب ايضاً وانما لا ينبغي وقوع الخلاف في ذلك
مانفاه من الخلاف في وجوب الاجزاء عند جوب الكل هو الوجوب بالمعنى المذكور دون غيره وقد مرّ بما بعد ذلك ثم انك قد عرفت ان علة الادارة المجازمة المتما
بالاجزاء المتعقبة للفعل من ما من جملة الشرائط لا يخرج عن تأمل بل لا بعد دراجها في السبب مجرى الخبز والخبز لعللة الدائمة ومعنى المقضي للفعل بحال العبادة
كما مرّ في الاشارة اليه قوله فاذا انما به المكلف عوقب عليه من تلك الجهة اهـ هذا الكلام ط في ترتيب العقاب على ترك المقدمة وقد عرفت ضعفه وقد حمل
ذلك على ارادة ترتيب العقاب عليه من حيث دأب في الحرام فبقول العقاب المترتب عليه على ما يؤدّي الى ذلك به حسب ما مرّ الكلام فيه وكيف كان فالحاصل من كلامه ان
الصارف وان كان محرماً من حيث كونه علة لترك المأمور به لكنه ليس علة للتدبير حتى يقضى بوجوبه بل علة لثبوت الحكم بوجوبه وانما خبر بان المنان من
اذ لم يكن بينهما علة ولا مشقة في علة وان جاز اخلافاً في الحكم حسب ادركه لكن لا يصح الحكم بوجوب احداهما وحده الاخر وان اختلف محل الحكمين لمكان العمل
على مقتضى التكليفين لا يستحال ان لا تفكك بين الامرين بحسب العقل والعادة فاجاب احداهما وتحرّك الاخر من قبيل التكليفين في من الواضح انما يستحيل التكليف
بما يستحيل الاتيان به وكذا يستحيل حصول تكليفين وتكاليف يستحيل الجمع بينهما في الامثال وحروج المكلف عن عهدتها ولا يصح الحكم بحرية الصارف
وجوب الصلوات المتوقفة عليه من غير ما مرّ في ان دعوى مكان وجوب صلاته المأمور به لا يتم بغير ما ذكره فلا ينبغي على ذلك جهة الاتيان بالواجب الموسع
الذي هو احد الامور الخاصة لا ملازمة بين عدم تعلّق الشيء بصلواته المأمور به وجواز اجاب مع ان المفروض حرية الترتيب الذي يلائمه ويمكن دفع ذلك
بانما يتم ما ذكر من استحالة التكليف المذكور لو لم يكن هناك مند وعلة للتكليف في اداء التكليف اما اذا كان له مند وعلة عن ذلك كما اذا كان الواجب موسعاً
يمكن الاتيان به في غير الوقت المفروض كافي المقام فان الواجب الذي هو مند للمأمور به وانما ملازمة الصلوات المفروض الا انه لا يتعين عليه الا يتأخر في
ذلك الوقت المفروض توسعة الصلوات الزام للمكلف في ما من ورود التكليفين المفروض من التكليف من اداء الصلوات الواجب عن ذلك الوقت انما
يلزم له نصيباً من سوء اختياره وبشكل ذلك بانما لا يجوز التكليف في حاله للتصديق فكذلك لا يجوز على ما لا توسعة فاذا استحال الخروج عن عهد التكليف
في بعض الوقت لم يتعلّق به التكليف في ذلك الوقت على سبيل التوسعة ايضاً وان كان للمكلف مند وعلة بانما في غير الاخر من وقت والمفروض في المقام
من هذا القبيل فانه في الوقت المفروض لا يمكن الخروج عن عهده التكليفين قوله لو لم يكن الصلوات منها عند فعله قد يورد في المقام بانما اداء الصلوات
في تلك الترتيب موافق الامر على ما هو مفادها بالنسبة الى العبادات لم يتجه الحكم بجهة الصلوات وان لم يكن واجبا كما هو مقتضى العبادة نظراً الى حكمه بجهة الصلوات
مطم وجعله الواجب من جملة الصلوات الصلوات بالمعنى المذكور لا يتحقق في غير الواجب ليس سائر الاضداد فابلا للصلوة بالمعنى المذكور وان اداء الصلوات مطلق الجواز
وعدم الحرمة مع بعد ادايته عن تلك اللحظة لا يتفرّع عليه قوله فلو وقع مع ذلك فعل الواجب فان حجة الفعل بعقوان وعدم حرمة لا يقتضي وجوب مقادير
انما المقضي لها حجة الفعل بعقوان موافقة الامر بالاجابة لا يقتضي وجوب الفعل في الحال المفروض في حجة الصلوة بالمعنى الاول لا مكان القول بسقوط الامر لوجوب
ح نظر الى المفسدة المذكورة فانها انما تنفر على الاشغال وجوب الصلوات فاقص ما يهتد به الوجه المذكور عدم وجوب الصلوات نظر الى ما يتفرّع عليه من
انفس الاكونه منها عند كمالها المدعى يمكن الجواب عن ذلك باختلاف كل من وجهين ويندفع ما اورد على الوجه الاول بان الصلوة بالمعنى المذكور لا يختص بالوا
بل يتم سائر العبادات من الواجبات المذكورة فالمدعى انما لم يكن الصلوات منها عند كمالها صحتها او انما لا يتعارض فيها يكون فابلا للصلوة بالمعنى المذكور يعرف اذا
كان عبادة وان كان واجبا موسعاً لا يتجه في الواجب الموسع ان نعم لو اداها بان الصلوة للصلوات مطع عبادة كانتا وعنه هاتم ما ذكر من الايراد الا انه ليس في
العبادة ما يهتد به ذلك واقص ما يهتد به حصول الصلوة في الجملة في غير الواجب موسع ايضاً ويمكن الايراد عليه بمنع الملازمة لعدم تعلّق انتهى الصلوات
يقض بصلوة على الوجه المذكور وانما يقض بعدم المنع عنه من جهة المذكورة ومجرت ذلك لا يقتضي كونه موافقاً للامر لا مكان ارتفاع الامر ح نظر الى ما ذكر
من المفسدة كيف قد اخذنا عن واحد من المتأخرين كون الامر بالشيء مقتضياً لعدم الامريض دون انتهى عنه ويمكن دفع ذلك بانما مع عدم تعلّق انتهى الصلوات
تكون لا حجة صحيحة لوضوح كون الفاسدة منها باعتبارها ولا اقل من جهة بدعتها وبيان مقتضى الصلوات لو لم تكن منها من جهة تعلّق الامر بصلوات ما حثت المدعى كون
الامر بالشيء فاضلاً بالشيء عن صفة لان يجبي انتهى من جهة اخرى خارجية لا بدعية وبدفعان في كونها منها باعتبارها من جهة تعلّق الامر بصلوات ما لا يقتضي اوجوبها
لا مكان ارتفاع الامر من جهة المذكورة حسب ما مرّ في ما اورد على الوجه الثاني بان جوار الفعل بالنسبة الى العبادات فاضل بصحتها بالمعنى الاول لا دولا ما كان
الاتيان بها بدعة محرمة فبطلت الامر بالشيء انتهى عنه وقد فرض عدم استلزامه ويرد عليه ما مرّ من ان المقصود من افضل الامر بالشيء انتهى عن صفة من حيث تعلّق
الامر من جهة اخرى كما في الصورة المفترضة فان انتهى هناك انما يجبي من جهة خارجية هي المدعية لا من جهة تعلّق الامر بصلوات الاخر لئلا لو لم يكن الصلوات
لغير الواجب المذكور فلا يجبي هناك هي مع ان المدعى يتم الصلوات قطعاً وتخلّ المدقق الحثي بمحل الصلوة في كلامه على الاغم من الاباحة وموافقة المأمور به بان يكون
تحققه بالنسبة الى غير الواجب الموسع في ضمن الاباحة وبالنسبة اليه فاضل الوافقة المذكورة وهو كما نرى لا داعي الى التزام مع غايته بعد اداء الاجماع ط بين الامر
ولا داعي على تحصيله الصلوة المصطلح بالواجب قوله صلوات اجتمع الوجوب والحرمة في امر واحد شخص لو من جهتين هو باطل كما سبق ومع فلا يرد على جواز الجمع
في المقام نظر الى اختلاف وجهين ليس على ما ينبغي قوله فيبقي مما شبه الوجه الاول من جهة هذا صريح في تسليم المفسدة كون ترك الصلوات مقدّم لفعل صفة
كما كان ظاهر من عبارة المقدمة كما مرّ في الاشارة قوله ليس على جهة من الواجبات انما مرّ المفسدة بذلك على ما فهمه جماعة ان وجوب المقدمة من جهة كونه
توصلياً لا بنائياً لحرمة فعلها اجزاءها معاً في امر واحد حثت المقصود وجوبها التوصل الى الواجب هو حاصل الحرام كحصوله بغير مجازة غير ما هو الواجب
ينكون الحكم باستناع اجتماع الوجوب والحرمة في امر واحد شخص من جهتين مختصاً عند بغير الصورة المفترضة وانما خبر به هذا ما ذكر من الوجه في استناع الاجتماع
في غير المفسدة جارية عنه بالنسبة اليها ايضاً فان تضاعف الاحكام كما يمنع من اجتماع في غيرها كما بالنسبة اليها وكذا الحال في التكليف بالجمع ومن البين استناع التخصيص

فيما انما
اجتمع الوجوب والحرمة
في امر واحد
مع الحكم

في القول بعد العلة نعم يمكن ان يكون اجزاء الوجوه النفس والحرمة النفسية نظرا الى انشاد المسئلة بينهما كما ينبغي بيان ذلك وما يترتب من سقوط الوجوه عند انشاد
بها على الوجه المحرم لا يقتضي كونها لما في بها واجبا لا مكان سقوط الواجب بالحرام من غير ان يتحقق المحرم بالوجوه كيف لو كان سقوط الواجب بالحرام دليلا على اجتماع الوجوه
والحرمة تجري ذلك غير المقدمة من الواجبات لتقسيمه من غير العبادات كما لو ادعى بغير وجه محرم وان بالحق الواجب عليه من المضاجعة في مكان او في غير مكان فمقتضى ذلك
فلا يلزم الخصم في ذلك بالمقدمة كما يلزم من العبادة والتحقيق في المقام كما مر في الاشارة اليه هو الفرق بين اسقاط الواجب دائره والامتناع بعده فالاول لا يعم من الثاني كما
ان الثاني اعم من الثالث فلا مثال الامر هو ادعاء المأمور به من جهة امره ولا يتحقق ذلك بفعل الحرام قطعاً ان لا يمكن ان يعلق الامر به كما ينبغي في محل الشك وادعاء
الواجب بما يكون بالانبات بالفعل المأمور به سواء في من جهة موافقة الامر واخره من جهة لا يمكن حصول ذلك بفعل المحرم ايضاً لعين ما ذكره اسقاط الواجب يحصل
بكل من الوجهين المذكورين بالانبات بما يرتفع به متعلق الحكم ولا يبقى هناك تكليف لا زعم ان الواجب من ادعاء الذي هو ما يمكن على الواجب في غير ذلك في غير
الشرع لكن اذا ادعى على غير الوجه المشرع لم يبق هناك دين حتى يجب ادائه وهذا الحال في نظائره كظهور الثوب على الوجه المحرم ومن ذلك ان انبات باللفظ على وجه
غير مشرع كقطع المشا الى الحج على الوجه المحرم فان ذلك لا يقع ليس بما امر الله سبحانه به قطعاً لكن ان في المكلف حصل ما هو المقصود من التكليف بالمقدمة ولم يبق هناك
مقدمة حتى يجب انبات بها فليسقط عنه وجوبها الا ان ما الى به كان واجبا عليه من جهة حرمانه من اخرى فان ذلك مما يستحيل قطعاً عند التقابل بعد جواز اجتماع الامرين
لومن جهة في نظره بما قرره ان الاحتجاج على جواز اجتماع الوجوه التوصل الى مع تجريه بما ذكره من سقوط الواجب وعدم وجوه اعادته وهو من جهة لا ما عرف من كون سقوط
الواجب من ادائه فيمكن حصول الاول من دون الثاني واما ثمة له الاحتجاج لوان ثبت حصول الاداء بذلك هو مبل منع قطعاً نظر الى عموم الدليل لقاضي انما
اجتماع المسلم عند المنع ويمكن تنزيل كلامه على ذلك فيزيد بما ذكره مكان سقوط بفعل المحرم من غير عصبها للامتناع في محل في غير حاجتها يمكن
هناك سقوط الواجب كما اذا ادعى على غير الوجه المحرم على ما هو الحال في العبادات او بغيره انما اخذ في التفرع هنا وفي دفع شبهة التي قررها سقوط الواجب من ذلك من
جهة حصول الغرض من التكليف في ادائه بها لكن بعد ادائه ذلك من وجوه اعم من ان ذلك بعينه جاز في غير المقدمة من الواجبات ان لا يمكن من العبادات فلا وجه لخصم
الحكم بالواجبات لتوصلها فانها ان الوجه المذكور لا يجري في المقدمة اذا كانت عبادة كالوضوء والغسل فلا وجه لاطلاق الحكم بجواز ذلك بالنسبة الى المقدمة
الا ان لظن ان ما يظهر من كلامه غير جاز بالنسبة الى المقدمة المرفضة ايضاً فاطلاق كلامه غير صحيح على كل حال ثالثها ان لظن من قوله فقطع كسائره وبعضها على وجه
منه عند لا يحصل الامتناع ان يقول بحصول الامتناع بالقطع المرفضة هو انما يتم بناء على اجتماع الحكمين ان لا يعقل الامتناع مع انشاد الامر محله على ادائه حصول
الامتناع جازا واداء الحج بعبادة افعيارة والمقصود مضافا الى ان تعليل بعدم صلاحية الفعل المنهي عنه للامتناع كالتصريح في خلافه هذا واعلان ان الذي وقع المنع
درة في شبهة هو عدم انما لظن امتناع اجتماع الواجب مع الحرام المعاندة بين محبوبية الفعل ومطلوبته في نفسه بغضه ومطلوبته تركه فلا يخفى في محله
واحد وهو غير حاصل في المقدمة ان ليس لفعل هناك مطلوباً في حد ذاته أصلاً واما بتعلقه بالطلب لاجل انشائه الى غيره وتلك الجهة حاصلة بكل من المحلل في الحرمة
قطعاً فلا مانع من اجتماعه مع الحرام كما يظهر ذلك من ملاحظة مثال الحج وهذا الوجه عندئذ ان كان ضعيفاً جداً لا يصلح ان يقع فادعاء انما على عدم كون تلك الجهة
مجرداً كما عرفنا في محل فانه مما قرره ان الا انه قد يترتب في بادي الرأي قبل ان يتم في المقام وهو الذي يستفاد من طه عبادة المنع به من جهة ومن جهة يستفاد من
كلام المدقق المحقق في وجه شبهة في المقام وهو ان المنع قد يترتب امتناع اجتماع المأمور به والمنهي عنه مما هو على تقدير بقاء الوجوه بعد الفعل ايضاً فلا مانع
من اجتماعه في باب فقه وجوبه بالفعل حيث ان وجوب المقدمة يسقط بفعله لاجتماع المقصود منها التوصل الى الغرض وهو حاصل بفعله فليسقط وجوبها فلا مانع
من اجتماعها مع الحرام وكان الوجه في استفادته بذلك من كلامه بغير وجه عند بيان الوجوه لجواز اجتماعه مع الحرام بان بعد الاشارة بالفعل المنهي عنه يحصل التوصل بسقط
الوجوب فظهر منه انه لا يقول في غيرهما بالتشديد لوانه كما في بعضه بل ذلك فرق بين الامرين فيكون ذلك من ذلك وهو لافرق بين المقامين فان جاز من ذلك
مدا كلف القول ببقاء الوجوه بعد الانبات بالواجب ما لا يوقفه عاقل ولا يرضى عنه سفيه فكيف يفتن بالمنع بالمنع قد يترتب على انه لا فرق بين بقاء الوجوه بعد الفعل
وعدمه مع وضوح ادعاء الواجب بالحرام من الانبات في التصور بينه والافعال بعد جواز اجتماع الامرين انما يمنع من ذلك فان قبل جواز ذلك فلا يعقل فرق بين
سقوط الوجوه بعد ذلك عدم حتى يمكن ان يتوهم ذلك فادعاء في المقام وليس في كلام المنع دة كما يشترع بقصد ذلك في المقام واما امره من عدم كونه على
غيره من الواجبات هو ما قرره ان من عدم كونه مطلوباً في نفسه في امره ما ذكره ليس امره من سقوط الوجوه بفعل المنهي عنه بغير الفرق بحصول التسفوه هنا بفعل فعله في غير
من الواجبات بل المقصود سقوطه هنا بفعل الحرام كما في مثال الحج بخلاف غير حاجته بسقط الوجوه هناك بفعل الحرام وهو واضح ثم قال دة فان قلت مراده ان ليس
على غير من الواجبات ان لا يجب على جميع التقادير بل بما يسقط وجوبها على بعضها كما اذا حصل الفرض منه بغيره وهو المنهي عنه ثم ان دفع ذلك بان المقدمة هي
المشتركة بين الحرام والحرام فان قلنا بوجوه القدر المشترك فذلك يجمع الواجب الحرام لتحقيق القدر المشترك في نفسه ان قلنا ان الواجب غير المنهي عنه خاصة لا من جهة
بغيره عدم وجوب المقدمة التي لا يتم الفعل من دونها اعني القدر المشترك وجوب غير المقدمة لوضوح ان غير المنهي عنه مما يتم الفعل به وناد المرفوض حصول
التوصل بالحرام ايضاً وسقوط وجوب الواجب بفعل غير الواجب في ذكر ان القول بان المقدمة في المقام هو الفعل المشرع دون غيره وانما بالامور به على وجه لا
يقع كلف في الحرام متوقف على الانبات بالوجه المشرع ان تم فاما ما يدفع الامر من الاولين اعني عدم وجوب المقدمة وجوب غير المقدمة وما سقوط الواجب
الواجب فهو بان على حاله ان هذا اصطلاح اخر في المقدمة غير ما هو انما ان الشرح المشرعي ما ينشأ من حقيقة الفعل واعني لا ما يكون بحسب التصريح في الانبات
بالمأمور به متوقفاً عليه فان ذلك مقدمة تترك لتبين المقدمة من المأمور به قلت ولا بد من علبك من جميع ما ذكرته في المقام وما ذكره من الوجوه في
على غير غيرها من الواجبات ان الوجه الذي احتملناه في تنزيل كلام المنع دة وهو وجه متين في نفسه ان لا يمكن بخصوصاً بالمقدمة عندئذ حسب ما قرره ان
لا يعلل عبارة المنع بحسب ما ذكره وما اورد عليه من الوجوه الثلاثة بين الامتناع وتوضيح المقدمة في المقام هو القدر المشترك بين الجاز والحرام وهو
الذي يوقف عليه الفعل ولا بد منه في حصوله لكن لا يصح اذا اوجب ذلك لكل ما يمتثل به على الواجب لا يعم وغيره فيقبل الامر به بذلك لا يمتثل

حفظ النفس

حفظ النفس الحرة اذا توقف على فعل القوت اليها حصل ذلك سبيل كل من الحر والحمل اليها لكن اذا اوجبت ذلك لتوقف لواجب عليه فاما بوجبه على الوجه الثاني
دون الحرام وكذا قطع المسالك فانما لتوقف عليه هو الاعم من الوجهين لكن اذا اوجبت ما يتوقف عليه الوصول الى حال الناسك فله بوجبه ايجادا على الوجهين
وليس ذلك الا ايجادا بالمقدرة المفترضة لا ايجادا بالعلية القديمة كما نعه لوضوح ان المقدم في المقام هو تحصيل ما يوصل الى المقام الا ان القابل المطلوبية عند الامر هو ذلك
ثم لو اوجب نحو اخصا منكم اذا اوجب تركوب والمشوع المثال المفروض لم يكن ايجاب تلك المحصول من ايجادا بالمقدرة بخلاف الصورة الاولى ان ليس المقصود هناك الا ايجادا
ما يتوقف لوجبه على غير مطلوبية ذلك انما يكون على الوجه الثاني فالفارق بين المقامين ان المقدم في الاول هو ايجادا ما يتوقف لوجبه عليه اعمى لعل الاشتراك في منع
الايجاب على الوجهين من حيث انه القابل لذلك نظر الى وجود المانع من وجوبه غير واما الثاني فليس المقدم هناك الا خصوص من تلك الوجهين خاصا لغيره من وجوبه
الواجب عليه ان يكون ذلك من ايجادا بالمقدرة ولذا لا ينافي احد ادراج القسم الاول في ايجادا بالمقدرة بل ليس ايجادا بالمقدرة ما في الشرع بل العرف لا على القول المذكور
اليس من يقول بوجبه مقدرة الواجب في ما لا يوجب الا ايجادا على الوجهين العقل والشرع لا يقول بوجبه جميع افرادها المحللة والحرمة وليس ايجادا على الوجهين المذكورين
ايجادا بالمقدرة من قطع الموضوع ان الخصم غير ملحوظة بنفسها واما الحد في المقام من جهة حصول المانع في غير ايجادا بالطبيعة الكلية انما يقضى بوجبه كل من
افرادها نظر الى ايجادا للطبيعة بها ان لم يكن في خصوصية المانع عن الوجوب والا فادراك ذلك بتبديل الوجوب بغيره مع صدق وجوب الطبيعة المطلقة ايضا وهذا بخلاف
ما اذا تعلق لوجبه بالا بالمقدرة ضد منته في المقامين بين التصورين المذكورين هو الذي دخل عليه شبهة المذكورة واما ما ذكره من لزوم سقوط الواجب بفعل
غيره فلهذا ذلك انما لا مانع منه هو كشرع الشريعة كما عرفت من ملاحظة الامثلة المتقدمة ثم لو قيل بل زاد ايجادا بفعل غيره كان ذلك مقصدا وفارقا بين
الامر من حيث هو في حاله ما قرئناه واما ما ذكره في التوجيه من ان المقدرة هنا خصوص الفعل المشرع فهو ضعيف بقا ان المقدرة وما يتوقف عليه الفعل
هو الاعم قطعاً غاية الامر ان يكون لتساخ منها هو ذلك لا يعتبر ذلك في مفهوم المقدرة قطعاً فكونا المقدرة هو الاعم مما لا ريب فيه الا ان وجوبها انما يكون على
الوجه الخاص من جهة الملاحظة الخارجية لا يربط ذلك بتخصيص المقدرة بالتساخ من ذلك بتخصيص الدفاع الا ان من الاولين وما ذكره من ادراج ذلك المقدرة في
الشرعية المشرعة مبني على ان المقدرة المذكورة في نفس المقدرة لا في وجوبها حسب ما قرئناه وهو وجه ضعيف لا يتوقف لوجبه الفعل ولا يقتضيه شرعاً عليه حسب
الامر من حيث هو في حاله ما قرئناه واما ما ذكره في التوجيه من ان المقدرة هنا خصوص الفعل المشرع فهو ضعيف بقا ان المقدرة وما يتوقف عليه الفعل
هو الاعم قطعاً غاية الامر ان يكون لتساخ منها هو ذلك لا يعتبر ذلك في مفهوم المقدرة قطعاً فكونا المقدرة هو الاعم مما لا ريب فيه الا ان وجوبها انما يكون على
الوجه الخاص من جهة الملاحظة الخارجية لا يربط ذلك بتخصيص المقدرة بالتساخ من ذلك بتخصيص الدفاع الا ان من الاولين وما ذكره من ادراج ذلك المقدرة في
الشرعية المشرعة مبني على ان المقدرة المذكورة في نفس المقدرة لا في وجوبها حسب ما قرئناه وهو وجه ضعيف لا يتوقف لوجبه الفعل ولا يقتضيه شرعاً عليه حسب
الامر من حيث هو في حاله ما قرئناه واما ما ذكره في التوجيه من ان المقدرة هنا خصوص الفعل المشرع فهو ضعيف بقا ان المقدرة وما يتوقف عليه الفعل
هو الاعم قطعاً غاية الامر ان يكون لتساخ منها هو ذلك لا يعتبر ذلك في مفهوم المقدرة قطعاً فكونا المقدرة هو الاعم مما لا ريب فيه الا ان وجوبها انما يكون على
الوجه الخاص من جهة الملاحظة الخارجية لا يربط ذلك بتخصيص المقدرة بالتساخ من ذلك بتخصيص الدفاع الا ان من الاولين وما ذكره من ادراج ذلك المقدرة في
الشرعية المشرعة مبني على ان المقدرة المذكورة في نفس المقدرة لا في وجوبها حسب ما قرئناه وهو وجه ضعيف لا يتوقف لوجبه الفعل ولا يقتضيه شرعاً عليه حسب

فقرره

في هذا الكتاب
 من فوائد السالكين
 على الخلق
 وهو من
 ما هو
 في

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

11

115

المفاهيم ثم ان ما حكاه عن الفاضل يبين انه في مقاله الكبري حيث عرفت بعد من ان الضد كل واحد على الضد الخاص والاعم منه من العام وقد ذكر في جملته الفاضل
على ذلك بان الترتيب في الفعل لا يترك فعل الضد فيكون ما بالصدق هذا كما ترى احد تقديرات شبهة الكبري في القول بنفي المباح بعد جعل الضد في كل واحد على
هذا وذكر العلاقة في بطلان الضد التحقير في الترتيب في الضد بالاشتراك في هو سلب لزم الامر بما لا يقع الضد بالمتى عني الا مع ذلك كان المتى عنه لا يمكن ان يضر على المتى عنه
الا ان كان الترتيب في الفعل لا يترك فعل الضد فيكون ما بالصدق هذا كما ترى احد تقديرات شبهة الكبري في القول بنفي المباح بعد جعل الضد في كل واحد على
عند ذلك لا يمكن ان يترك فعل الضد فيكون ما بالصدق هذا كما ترى احد تقديرات شبهة الكبري في القول بنفي المباح بعد جعل الضد في كل واحد على
الواجب بما لا يمكن ان يترك فعل الضد فيكون ما بالصدق هذا كما ترى احد تقديرات شبهة الكبري في القول بنفي المباح بعد جعل الضد في كل واحد على
الترتيب على بعض الضد او واحد منها فيجب ان يترك فعل الضد فيكون ما بالصدق هذا كما ترى احد تقديرات شبهة الكبري في القول بنفي المباح بعد جعل الضد في كل واحد على
او لا يترك فعل الضد فيكون ما بالصدق هذا كما ترى احد تقديرات شبهة الكبري في القول بنفي المباح بعد جعل الضد في كل واحد على
بدل على الامر بصدده استحقاقا بالاولى وقد ظهر الحال مما عرفت اما بالنسبة الى الضد العام فبعد عرفت ان الامر بصدده من مقادير الكبري في مقادير الضد المفروض طلبت كقول
الرجحان في المباح من التقدير فليس ذلك حكما انما هو نتيجة للصدق بل هو عين مقادير الضد عن كل حسب من نظيره واما بالنسبة الى الضد الخاص فبعد عرفت ان الامر بصدده من مقادير الكبري في مقادير الضد المفروض طلبت كقول
عليه الا ان فرض توقف الترتيب على واحد منها في خصوص بعض المقادير او كان لا يتبين بالصدق في فعاله كما في بعض المقادير حسب ما عرفت في مقادير الضد المفروض طلبت كقول
الفعل مما انما من تلك الجهة عن مانع من التقدير فلا ينافي ذلك جوبه من جهة اخرى وكرهته كذا لا يفسح الا من جهة مرتبة ثابتة لذلك وقد عرفت ان جوبها في المقادير
في الفعل مما لا مانع منه الحكم الشرعي يتبع الجهة الاقوى مع الشائ الخالف المقضي بخبر بينها ولو اختلف الضد كما في كرهه والتكون كذا في حال فيه هناك على نحو ما عرفت
المتى التحقير سادسها لو حكم الشارع باحة فعل فادرك ذلك باحة ضده العام قطعا بل هو عين مقادير الضد حقيقة لا باحة ضدا في طرفه الفعل الترتيب واما الضد
الخاص فلا دلالة ضده على باحة عام نعم من حيث تحققه في المباح بها كما في بعض المقادير في رجحان فيها ولا ريب في جوبه وهو لا ينفك شيئا او يوضح ان الواجب في الضد العام
لا يمكن ان يكون كل من جميع الوجوه نعم لو اختلف ضده المباح فادرك باحة عين ما عرفت في المقادير من احوالها ما كان جوبه متفقاً بالمتى من الترتيب كان له من الواجب
كما لو اختلف في الترتيب والموتع مما يجوز في الجملة وقيل لا شك ان هناك في متعلق الوجوه بحيث يرتفع المناقاة التي يترتب من الوجوه في الترتيب والذات في الجملة في
في عدة من الواجبات مما شانهاء ذلك عقد لكل منها بما جاز من جملتها الواجب التحقير ويمكن تقدير الاشكال منه بان الوجوه هناك اما ان يتعلق بكل واحد من الواجبات
المعينة او بالجميع او بواحد معين او بواحد غير معين ولا سبيل في الترتيب منها اما الاول والثاني فالزوم عدم حصول الامتثال بازاء واحد منها هو خلاف الابعاد واما الثالث
فلا خلاف ان الوجوه هناك بل ذلك لفعل فيجب ان لا يشاء دون غيره واما الرابع فالزوم عدم حصول الامتثال بكل واحد من تلك الاشياء وهو باحتمال خلاف الابعاد واما الثالث
الى ان الوجوه صفة معينة فلا يعقل تعليقها بامرهم بحسب الخلق وقد اختلف في الاشكال في المقام وجوهها وقد اختلفت من جهة الاول في الواجب التحقير منها اما ان
كثير من اصحابنا كالتبدي والشيخ والحق والعلامة في بعض كتبه عرفت القول به في المعنى في قوله لا يجوز عدم بل عرفت في الحقيقة في اصحابنا موزنا على انهم عليه هو القول ببقائه
بكل واحد من الافعال المفروضة لكن على سبيل التحقير بمعنى كون ذلك لفعل مطلوب بالمرتبة في كل واحد من الوجوه وقد عرفت ان ذلك لا ينافي في جميع الوجوه
الاختلاف بالجميع ارادوا بعد وجوب الجميع عدم وجوب كل منها على سبيل التحقير بعد جواز الاختلاف بالجميع عدم جواز الترتيب على سبيل الترتيب في كل واحد من الوجوه
حقيقة الوجوه كما عرفت هي مطلوبة الفعل على سبيل التحقير في الجملة بان يترك الامر بصدده الفعل من المكلف لا يرضى تركه في الجملة فاذا لم يكن كما عرفت في كل واحد من
على سبيل التحقير في الجملة فادرك حصول كل واحد منها على وجه المتع من الترتيب بان لا يكون ذلك لكل المتع من الترتيب كما هو في فصل الوجوه حاصل في ذلك كما عرفت
فان وجوب التحقير وتفصيل ذلك ان الطلب المتعلق بالفعل قد يكون مع عدم المتع من الترتيب بالمرتبة فلا يكون الترتيب معناه على سبيل الترتيب في كل واحد من الوجوه
الحاصل في الترتيب قد يكون مع المتع من الترتيب في الجملة على سبيل التحقير في كل واحد من الوجوه في النوع الاول وهذا هو المطلوب في فصل الوجوه فان
قلت ان مقتضى هذا الواجب بعض الافعال التي تجب على بعض الاحوال دون بعضها المحال المتع من تركه في الجملة مع ذلك في الواجب انما حصل هناك طلبا مستقلا
بالفعل بتقدير احدى اقسامه بعد المتع من الترتيب مع ذلك في الجملة هناك طلبا مستقلا بالمتع من الترتيب في الجملة وهو الذي يوجب عليه التحقير
المفروضة مع بقائه في كل واحد من اقسامه ان يتعلق بالمتع من تركه في الجملة هناك طلبا مستقلا بالمتع من الترتيب في الجملة وهو الذي يوجب عليه التحقير
التحقيق ووجه الطلب متعلق بكل من الافعال التي وقع التحقير بينها وكذا المتع من الترتيب على الوجوه كور ذلك في كل واحد منها واجبا بالامتثال على الحقيقة وقضية الطلب في
على الوجوه في كل واحد منها ففعل واحد منها فان مقتضى ما عرفت من المتع من الترتيب على الوجوه في كل واحد منها ففعل واحد منها فان مقتضى ما عرفت من المتع من الترتيب على الوجوه في كل واحد منها
من يتعلق بالطلب بكل واحد منها حصول الامتثال بالفعل الثاني والثالث مثلا من تلك الافعال وان ارتفع المتع من الترتيب بفعل الاول مع ان الترتيب على كل واحد من تلك الافعال
الا ان ابا واحد منها لا يقع هناك كتابة فلا ينافي ان الطلب بحسب المصالح في المقام المتعلق بكل منها متفق بالمتع من الترتيب في الجملة على الوجوه كور ذلك في كل واحد منها
المتع من الترتيب بفعل واحد منها ففعل واحد منها فان مقتضى ما عرفت من المتع من الترتيب على الوجوه في كل واحد منها ففعل واحد منها فان مقتضى ما عرفت من المتع من الترتيب على الوجوه في كل واحد منها
بفعل واحد منها لا يقع هناك كتابة فلا ينافي ان الطلب بحسب المصالح في المقام المتعلق بكل منها متفق بالمتع من الترتيب في الجملة على الوجوه كور ذلك في كل واحد منها
للطلب في كل واحد منها ففعل واحد منها فان مقتضى ما عرفت من المتع من الترتيب على الوجوه في كل واحد منها ففعل واحد منها فان مقتضى ما عرفت من المتع من الترتيب على الوجوه في كل واحد منها
بفعل واحد منها لا يقع هناك كتابة فلا ينافي ان الطلب بحسب المصالح في المقام المتعلق بكل منها متفق بالمتع من الترتيب في الجملة على الوجوه كور ذلك في كل واحد منها
لوتة في صير كل واحد منها على سبيل التحقير في الجملة فان مقتضى ما عرفت من المتع من الترتيب على الوجوه في كل واحد منها ففعل واحد منها فان مقتضى ما عرفت من المتع من الترتيب على الوجوه في كل واحد منها
من وجوب كل منها على سبيل التحقير في الجملة فان مقتضى ما عرفت من المتع من الترتيب على الوجوه في كل واحد منها ففعل واحد منها فان مقتضى ما عرفت من المتع من الترتيب على الوجوه في كل واحد منها

هذا هو المطلوب في فصل الوجوه فان مقتضى ما عرفت من المتع من الترتيب على الوجوه في كل واحد منها ففعل واحد منها فان مقتضى ما عرفت من المتع من الترتيب على الوجوه في كل واحد منها

الاصلي فاما الوجوب الجبري الاصيل فكذلك الكفارة واما الوجوب الجبري المتعدي فكذلك الكفارة والاصلي فاما الوجوب الجبري الاصيل فكذلك الكفارة واما الوجوب الجبري المتعدي فكذلك الكفارة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

516

[illegible]

على المجموع قطعاً واما بعد على الاحاد على سبيل البدلية فكيف يجعل الجميع مصداقاً للاحاد مجرد كونها كلاً لا ينفصل بعضها على الكثير كصدق البعض حينئذ ذلك
الاوامر الخلف بالطباع الكلية للاحاد ان المفهوم المذكور مطلق على وجه لا ينفصل الا على فعل واحد لكن ذلك الفعل يدور بين تلك الاعيان فلا حظاً ذلك ينطبق المفهوم
بشيء عليه فلو بالواجب استحق العقاب بمرور ذلك بعينه محض كون المتابع عليه والمعاد عليه مستباح في الواقع وفي علمه فغيره معين عندنا فيكون الواجب
للفاع ايضاً كل وهو غير سبيل احبائه وهو الجميع فيقول بعد الله في بين تلك الانحاء في الوجوه والمصلحة الفاضلة به وقد عرفنا ما حكيتنا في العلامة والاسئلة في
امساً الجميع بالواجب كلام الاخر صريح اداء الواجب بالكل هذه الوجوه كلها ضعيفة فظهر الوجه ضعفها مما فرضناه ولا حاجة الى التفصيل ولكن يفضل لفاعله
للفاع هو القول باداء الواجب بواحد منها في مان قضية التكليف المفروض حصوا الواجب على واحد من تلك الاعيان لا تعاد ولا انصافاً له لانه لو زيد على الواحد فلا
غير للقول بمصداق الاشياء بالجميع غايه الامران بدور ذلك الواحد بين تلك الافعال الصالحة من المكلف لصلوح كل منها اداء الواجب من غير فرق بينهما فيكون نادق
الواجب للفاع بواحد منها من غير ان يتغير ذلك بواحد معين منها نظر الى انصافاً ما يبينه يتبينه بحسب ما يقع ولا يمنع لك من حصول البراءة براء لا يوفى اداء الواجب
على تعيين ما يحصل به لوضوح الامثلة فيكم التعريف العقل باذنه على الوجه المفروض قطعاً فان مقصود الامر حصول واحد من تلك الافعال او حصول ذلك فلا وجه
سقوط التكليف فان قلت كان كلاً من الافعال المفروضه منصف الواجب الغير وان كان لا يمنع من تركه بالمره هو واحد كما مر فكذلك ينبغي ان يكون كل واحد من تلك
الافعال اداء الواجب فيجب ويكون كل منها مصفاً بالواجب على الوجه المذكور وان كان لا يمنع من تركه هو واحد ايضاً هذا هو مقصود العلامة من انصاف الجميع
بالواجب فلك انصافاً لافعال عديدة بالواجب فيجب نظر الى انصافاً الخطاب بها على سبيل التجنب تماماً لانها من غير حاشية عرف ما انصافاً لافعال متعدده بكوض اداء
للوامر على وجه التجنب فيها لا يمكن حضوره اذ لا يتصور التجنب في الامور الواقعة غايه الامران بعين الزيد بل لا عن التجنب مع زويد الواجب فيها لا يمكن الحكم
بوجوب احدها اذ لا يفي الواجب الكل على وجه الزيد والحاصل ان بنواجب افعال عديدة على سبيل التجنب فيها اما يفضى بمصداق ذلك التكليف باء واحد منها
فلا وجه للحكم بوجوب ما يزيد عليه بل لا الحكم بشيء وعينه ما يزيد على ذلك حسب ما عرف فلا وجه للقول بانصافاً الجميع بالواجب الذي هو كقولك اداء الواجب بالجميع
الدائر فيها ولو غير من غير حصول كل واحد منها اداء الواجب باضناً او تجوز ذلك مع كونها تحت الفهم لا يحصل تماماً لا قسماً اعد الاصطلاح والاطلاق
الواجب للحكم بوجوب ما يزيد عليه بل لا الحكم بشيء وعينه ما يزيد على ذلك حسب ما عرف فلا وجه للقول بانصافاً الجميع بالواجب الذي هو كقولك اداء الواجب بالجميع
الدائر فيها ولو غير من غير حصول كل واحد منها اداء الواجب باضناً او تجوز ذلك مع كونها تحت الفهم لا يحصل تماماً لا قسماً اعد الاصطلاح والاطلاق
الواجب للحكم بوجوب ما يزيد عليه بل لا الحكم بشيء وعينه ما يزيد على ذلك حسب ما عرف فلا وجه للقول بانصافاً الجميع بالواجب الذي هو كقولك اداء الواجب بالجميع
الدائر فيها ولو غير من غير حصول كل واحد منها اداء الواجب باضناً او تجوز ذلك مع كونها تحت الفهم لا يحصل تماماً لا قسماً اعد الاصطلاح والاطلاق

في الزيادة
فالمستحيل ان يكون
هو ان لا يكون

ظاهر لا يوجب ان كانت متناقضتين قبل حصول الزيادة المتصلة انما يتصور الوجوب لا غير فلو الواجب فيسقط الوجوب وان صرح الامر بالتحيز بين
الافاق والاكثر اقتضت الزيادة بالاشتمال نظر الى مطلوبها الزيادة والجزء والجزء الزيادة الى بدل واما التحيز العقلي فيسقط الوجوب الاقل فيسمى
الزيادة متناقضة على قيام الدليل عليه في الحقيقة التحيز عند التمسك به لا يظهر الفرق بين التحيز العقلي والشرع ويمكن المناقشة في ذلك بان الامر
المتعلق بالزيادة لتناقض على جهة التحيز من واحد مستعمل في الوجوب من اثنى الحكم بالاشتمال الزيادة الصور المذكرة ولو سلم استعماله في
الوجوب والتدب نظر الى ان القدر الذي يمنع من تركه هو الاقل فيكون الزيادة مستحبا اليك هناك فرق بين حصول التناقض قبل حصول الزيادة و
حصول الزيادة بعد التناقض في استعماله في الوجوب وفي الوجوب لا تدب بينا الوجهين المذكورين فيستبين لا وجه للزيادة فذلك يقال ان تعلق
الامر به على الوجه المذكور محمول على الوجوب الا فيما لا يمكن حمله عليه هو فيما اذا كان حصول التناقض قبل الزيادة فاما التحيز يحصل الوجوب
بالاقل فيخرج الزيادة فيحصل الزيادة مستحبا لوجوبه كذا لا الى بدل وفيه انه اذا لم يتعلق بالزيادة فكيف يستعمل كيف يفضل انما
بالاشتمال وفضيئة رواد التحيز الواجب بالاشتمال والاشتمال في الوجوب بكل منهما فان كان الصارفة الخارج هو الاقل فم الوجوب به وان كان
الاكثر كان الوجوب فاما به يقتضي الامر في قيام الوجوب بالاقل غير معلوم الا بعد العلم بعدم الخاف الزيادة وما بعد الايمان بالزيادة الزيادة
فانما يفهم الوجوب بالجميع فحصول الاشتمال بالاشتمال يكون له بعد الايمان بالزيادة فاذ كان من عدم امكان حمل الامر المتعلق بالزيادة على الوجوب
لجواز ترك الزيادة الى بدل لم يدفع بغيره من ان الزيادة لا حكم لها مستقلة ولو يتعلق بها امر بل فاما تعلق الحكم بوجوب الزيادة لا يجوز تركه لا
الى بدل وهو فعل التناقض بذلك فيقول الاول فان قلت ان نسبة الوجوب الى كل من الواجبين التحيزية على نحو واحد وكما يحصل في
الواجب لاكثر يحصل بالاقل ايضا فيخرج الحكم بقيام الوجوب بالاكثر عند حصول الزيادة دون الاقل فيحصل مقتضى التناقض باذنا الواجب
به فلا وجه لكون حصول الاشتمال به مراعى عدم الخاف الزيادة فقلت من البين انه اذا حكم الشارع بالتحيز بين الاقل والاكثر كان مفاد كلامه
قيام الوجوب بكل من الاقل والاكثر على ما هو الشأن في الواجب التحيزية لكن لما كان الاكثر مشتملا على الاقل كان فضيئة حكمه بقيام الوجوب بالاكثر
مع اشتماله على الاقل كون الاقل المتضاه له هو الاقل بشرط لا فساد التحيز المذكور انه لو انى بالاقل وحده كان واجبا وان في بالاكثر لغيره
الاقل مع الزيادة كان ايضا واجبا وحق فلا قل المندرج في الاكثر ليس ما يفهم الوجوب الا في ضمن الكل نعم لو كان مفاد التحيز بين الاقل والاكثر
هو التحيز بين الاقل الملتزم بالشرط والاكثر مخرج ما ذكره من ذلك خلافا لمفهومه من اللفظ عند حكم الشارع بالتحيز بينهما بل ليس المتشابهة
ما ذكرناه وفضيئة ذلك كون الحكم بقيام الوجوب بالاقل مراعى عدم الخاف الزيادة هذا اذا اورد التحيز المذكور في لسان الشارع واما اذا كان
التحيز عقليا فلا يتم ذلك لظهور كون الاقل مصادفا للواجب هو اتم له الزيادة ولا ضل في القول بتعلق الامر بالطبيعة يكون كل من المراد
التكرار مصادفا لاداء الطبيعة الا انها حاصلة بحصول المرفوع ضم اليها الباقي ولا فلا وجه ان يكون التكرار مصادفا للاشتمال بحصول
البرائة بالاقل فلا وجه لكون الاشتمال به مراعى بحصول الباقي وعدمه بل هو حاصله على كل حال فلا يتم انما الكلام المذكور في هذا القول
سيما في المثال المفروض حيث انه لا يصح بالجميع مشتملا واحدا واداء واحدا للطبيعة نظر الى حصول الطبيعة الواجبة به فيتحقق الاشتمال بعد
تحقق الاشتمال بكل منهما فيكون كل منهما مصادفا لاداء الطبيعة محققا لا مشتملا الامر المتعلق بها فاصلا لاداء الواحد يقتضي الاشتمال
واحدا فلا وجه للحكم باداء الواجب بالمتعدد ليكون التكرار احد في التحيز بل لا يضر في الحال بين اداء الجميع فمما وندرجا لحصول الوجوب
الحالين بالمرء وفيه ثبات وفقدان الكلام فيتحقق التكرار فظهر ما قررهناه انه لو كانت الزيادة مما يحصل به الواجب في كل في المثال المذكور
كان ذلك ايضا فاصيا بوجوبه لا قل حصول الطبيعة الواجبة به فيتحقق به الاشتمال ويصدق تحقيق الاشتمال والطاعة وحصول البرائة لا يضر
للتكليف في يعقل امكان اشتمال الامر به حسبنا اشرا الى نعم لو نصر الامر بتعلق الامر بنظر الطبيعة بالتحيز بين ادائه لتلك الطبيعة
ضمن المرة او التكرار امكان القول بالاشتمال اما اذا دعى المرء ويكون النص المذكور دليلا على ثبوت الاشتمال في القدر الزيادة حصول الطبيعة
ح بالمرء ومعه لا يتحقق اشتغال الزيادة بالوجوب فيعين ان يكون مندوبا واما لو حكم اول بالتحيز بين الايمان بفعله ومرة بين او تلافيا مثلا
لو بعد القول بقيام الوجوب بكل من المرء حسبنا قررهناه او لا في الفرق بين الوجوبين فانه لا يخرجه عن خطاه هذا اذا لم يكن الزيادة مما يتحقق
بالتكرار وحصول الفعل بل انما اقتضى مع التناقض مشتملا واحدا واداء واحدا للطبيعة المتعلقة لاداء لم يعد القول بمشترعية الزيادة و
اقتضاء كل من التناقض الزيادة بالوجوب كما في مخرج الراشدة وان تحقق مشتملا بالوجوب من امر لا يدعيه الا انه مع شتم المخرج باذ على فند
المستحق بعد الجميع مشتملا واحدا واداء واحدا للطبيعة فان اقتضى على الاقل تحقيق الطبيعة وان في بالزيادة كان المشتمل على الزيادة فمما وندرجا
فام الوجوب بالجميع من غير فرق في ذلك بين كون التحيز عقليا او شرعيا وندرجا في غير هذه الصور بالاشتمال الزيادة التحيزية مشتملا
هو الذي لا يجوز تركه عند الامر ما زاد عليه مخرج من تركه اصح فيكون مندوبا فان قلت ان تعلق الامر بما على نحو سوا كيف يصح الوجوب الاقل هو الاكثر
فيكون استعمال الامر في الوجوب والتدب معا فذلك وروا التحيز على الوجه المذكور دليل على انك والمحصل من ايجاب الفعل على نحو الامر
هو منع من ترك الاقل وجواز ترك الباقي فلو لم يجوز في حينه الامر فلا مانع منه بعد قيام الدليل عليه ليس ذلك من استعمال الاقل في كل من تحيزه
الحقيقي والمجاز بل يقولان ذلك لا يقتضي خصوص اشتمال الزيادة بل يقتضي فاقته او كان ذلك الفعل المراد اجمالا في فضة تحيز
بالاشتمال اذا قل تصدق بعشره دراهم فما زاد ولو كان تحيزها في عشرة اذ قال اخبر بعشره سوطا زاد الى عشرة فليس في زيادة الاوجه
زاد على عشرة الى عشرة ولا دالة فيه على اشتمال وهذا الوجه مخرج عن قولنا ان ما حصل لنا هو الاكثر فيباعث على التمسك في المقام هو قوله من جواز

باب

بالجمع بينهما فيحقق امتثاله في الجملة كما حصل في كل واحد منهما كيف لو تعلق الخبر هناك بالفعل المشترك عن مفهوم أحدهما كخبرنا جيمه انتهى
استلزام وجوده الآخر بوجوه الأعم لا يعقل تحققه من نوع وحصوله من كل من دون تحقق ذلك النوع وحصوله من كل الشئ وط الشئ
اعتبار ذلك لا يقتضيه لندرجه المقام أن يقولوا نعلق بالطبيعة فيلزم به عدم ادخال تلك الطبيعة في الوجود أصلا كالشئ الوافق في سياق
القول فبذلك لغو المنع وقد يلزم بعد ادخال الطبيعة في الوجود في الجملة فيحصل الاشتراك في حصول تلك ولو تكرر بعض الأجزاء هو كما في الأمر من سبب كون
اشتمال الشئ خفية على الوجهين وإن كان ظاهرا فلا فضا إلى الأول وعلى هذا فنعلق انتهى فهو واحد على الوجه الثاني لا يستلزم الآخر واحد منهما
تحصيل اشتراكه في أحدهما فإذا كان استلزام خبرهم الطبيعة تحريم جميع أفرادها امتثالهم في الصور الأولى من غير ما زاد ادخال الطلب في أحدهما فلعين
على الوجه الثاني كراهه كان ذلك أي منهما كافيا في تحقق الامتثال وتعيين ذلك خبر الجمع بين الفعلين المذكورين لا خبرهم كل منهما على وجه التحريم فاما هو الثاني
في الواجب فنعلق الوجود بأحدهما فيضطر جزم كل منهما على وجه التحريم بما حصل به بانه خلف ما اذا تعلق الخبر بأحدهما فلا يفسد في الإيمان بكل
من الفعلين المذكورين لو خلى عن ملاحظة وجود الآخر مع بخلاف الواجب لم يحصل المصلحة في فعل كل منهما مع قطع النظر عن الآخر غاية الأمر
تلك المصلحة لا يحصل بفعل أحدهما كما يحصل بفعل الآخر فيمكن في جلها بفعل أحدهما ولا يمكن في الجملة في المقام إلا مفسد في فعل أحدهما وإنما
المفسد في الإيمان بهما وبالجملة أن المفسد الحاصل في المقام ما أن يتفرع على خصوص كل من الفعلين وخصوصا أحدهما ومفهوم أحدهما الجامع بينهما
والجمع بينهما لا سبيل إلى شئ من الوجوه الثلاثة الأولى والألفاظا محتملين معا واخص الخبر بهما أحدهما دون الآخر فغير أن يجمع فخص خبرهم أحدهما
على الوجه المذكور تحريم الجمع بينهما كما أن يقتضيه جزم أحدهما وجوب كل منهما على سبيل الخبر بينهما فإن زاد الجامع من جواز تعلق الخبر بأحدهما
والاشتمال المذكور كراهه فلا كلام معهم والظاهر أنه لا مجال لتوهم مانع فيه إذا زاد أو كونه الخبر المتعلق بأحدهما على الوجه المتعلق بغيره غير ممكن كما عرفت
والحاصل أنه لا ينبغي أن يفتى في جواز تعلق الخبر بأحدهما الشئين كما يجوز تعلق الأمر إلا أن المحصل من تعلق الخبر بهما هو خبر الجمع بينهما بين شئين لا من غير
الخبر بهما بكل واحدة منهما بخلاف إذا تعلق الأمر بهما فان المحصل منه هو خبر كل منهما على سبيل الخبر جزم عرف قولنا لا بهما لفعل في وقت يفصل عنه
الواجب بالنسبة إلى الزمان الذي يقع فيه على وجهين أحدهما غير الوقت هو أن لا يلحقه زمان محمول لأنه لا يجوز تقديره ولا تأخير عنه بل يلحقه نفس الفعل
وبما لا يقع من المكلف في فاعله لا يتعلق التكليف على وجه الفعول والتجمل كالحج أو من دون اعتبار كقضاء الواجب على الشئ هو ذلك المطلق ولا اشكال
في خبرهما أما الأول فظاهر والثاني يكون المكلف مطلقا للطبيعة والمنع من ذلك حاصل بالنسبة إليه بما يقال في بيان الاشكال الذي فيه خبرنا بينهما المقتضى
وهو ما عرفت في وقت مخصوص ثم الفعل بالنسبة وقت المضيق لا يخفى عن وجوب ثلثه فانه إما أن يكون الفعل زائدا على قدره ومساويا له أو ناقصا عنه كاشكال
على ما خص إليه جماعة منهم على مناع الأول بناء على مناع التكليف لا يطعن في النهاية لأنه لا يخرج فيه هذا إذا بدأ بيقاع تمام الفعل في الوقت المفروض فاما إذا
أبدأ بيقاع بعضه فغير أن ما فيه بعد ذلك فلا مانع من ذلك ودركه من الوقت كان أدرك الوقت فهو وقت مضى وبقي يقاع بفعل الفعل وإن
ما بعد ذلك الوقت فمما يقع لفعل من وقت مضى بالوقت المضى له ولا وكيف كان فهو يندرج في الوقت غنيا الوقت في الجملة ولا اشكال في جواز
الثاني ووقوعه من غير خلاف فيه فاصح جماعة منهم لما صال بالاجماع على جواز وقوع جماعة منهم الشئ والعلامة والسيد السيد بن علي بن عطاء
الافاق على جواز وفي النهاية وغيره أنه لا يخرج في وقوعه هذا إذا كان الواجب من مستمرا أو كان وجوبا أو عديا كالصلاة وما إذا كان كالأجزاء كالصلاة
وأنه يطبق لفعل على أجزاء الوقت فيقتضي تحريمه عليه شئ من أجزاء ولا يتأخر عنه وهو مشكل بل الظاهر أنه يحل على وعلى من سكت عنه فاعلم به
مستحيل حسب الجواز وما هذا شأنه لا يصح التكليف فاذكر من الألفاق على الجواز والوقوع إنما يلزم به حصول ذلك في الجملة والمساواة لا تفرق قبل الحقيقة
فلا ينافي زيادة الوقت من قوله وأخرى بمقدار يسير يعني بمحصيل اليقين بيقاع الفعل في الوقت وأما الثالث فعمله بخلافه على قولين بعد نقاشهم
على وجه ظاهر التوسعة الشبهة أحدهما الجواز والوقوع وهو تحت المحققين بل لا يفرق فيه بخلافه من الاحتياط ما يفرق في ظاهر المضيق حسابا
منه في استئثار إليه المصروف وذكر الفاضل المتأخر أنه الحق عندنا وعند كثير من خالفنا وهو بوجوب طابق الخاص على حاله فاضل أنه لا يشترط عليه جزم الجواز
تأثيرها المنع من جوازه وعزاه في المبدأ إلى أن لا يتحقق في النهاية إلى أن لا يتحقق الكثرة وجاؤه من الأشاعة وجماعة من الحقيقة واستظهر المصنف كلامه في
على أحكامهم من غير الأشاعة الشئ إلى أنها هو بالنسبة إلى الصلوات كما لا يطلق الموسع مع ما يفرق من بعد غطاه كيف كان ناشئا الخلف ذلك بافتراض
الواجب المحقق في علية المصنف بقوله لظنه أنه يؤيد ذلك الواجب مستغنى عنه فمقتضى قوله يخص بأول الوقت فمقتضى خبرهم بالجملة الأولى الذي يشك
الفعل وتعرف تأنيده من الاختلال أن يكون المراد المساواة لغيره كما أشرك إليه ويقال أنه لا يمكن مانع من التأخير فلهذا انشأ الفقيه جواز الخلف
على الوجه المذكور وفيه ما قل فذكر في قوله المدكور أنه عن جماعة من الأشاعة وبعض الحقيقة قوم من الشافعية ثم إن فقيهة القول المذكور صرح به
الفعل أيضا بالتأخير فذكر في النهاية من جملة هذا القول والظاهر أنه لا يقولون أفن شيئا لفعل لا يمكن تأخيرها بين الوقتين فغيره
مع أن الظاهر أن الجماع من الكل على الأمر كما أنه فضيلة النص قوله ليكون فعلا لا يقطعه لغيره كما في النهاية عن جماعة من الحقيقة ونص في
بأنه لا يفرق بينهما من احتياطنا كما سيصح به المصنف على هذا القول كون سقاطه لغيره على سقاطه التكليف في الآخر فلا يوجب على فعله
التكليف في سقاطه الوجود بل سقاطه في سقاطه النص بفعلة في الأول قوله وإذا فعل في الأول وقع مراعى أو دونه عليه بأن ما حكم به ولا من حيثها
الوجود الآخر لا يلزم وقوع الفعل في الأول مراعى فضيلة ذلك وجوب الفعل الواقع أولا إذا استجمع الآخر شرط التكليف فلا يحصل الوجوب
بالآخر فذلك يوجب جزمه بالآخر لا يرد باختصاص الوجود بالآخر استحقاق الغائب لذلك إنما هو بالنسبة إلى الآخر لا من حيث عدم ترتيب الغائب على
مجرد الترتيب في الأول والموسط وهو عند ذلك يغلب لا يختص الوجود بالآخر وإنما هو في ذلك السابق من كون الفعل الواقع ولا يغلب لا يفسد

به الفرض ونهذه القول فلا يثبت به الجمع بين الحكمين المذكورين في كل ما يندفع به التناقض المحط في الايراد ويمكن ان يقال ان المقصود الجواب
ان مطلق الوجوب لا يستلزم استحسانا للعبارة لترك مطا واما ينفع استحسانا للعبارة فعلى انك بعض افراد فاد بانحصا الوجوب بالآخر هو
الوجوب الذي ينفع عليه استحسانا للعبارة لترك مطا على ما هو لتتابع في تفسير وجوبه الاول مع شجاعة لتكليفه الآخر هو الوجوب على ما يقضيه
التحقيق في تفسيره لا يخفى ما فيه من الغشوضا الى فساد في نفسه فان سببا استحسانا للعبارة لترك في الاول والآخر على نحو واحد فان الترتيب في الآخر مع
الفعل في الاول لا يفضي باستحسانا للعبارة ان الترتيب في الاول مع الفعل في الآخر لا يقتضي لو حصل الترتيب فيما كان سببا للزم واستحسانا للفعل
البناء على نحو سوا ثابتهما انما يقول بانحصا الوجوب بالآخر مع عدم الايمان به الاول فاقى على صفة لتكليفه الآخر وانما خبره بوجهه
اذ لا يشق ذلك من كلام الفاعل المذكور اصل بل قضية كلامه كونه اذ اذ الوقت الآخر بما مع الشريطا لتكليفه شقا عن وجوبه الاول كيف
لو لا ذلك لما كان الفعل الصواب منج واجبا وقد نص على انكشاف وجوبه باذراك اخر الوقت كك من اليقين ان لا دخل لثبوت المكلف
وعده في وجوبه عدم وجوبه ثالثا انما كان لثبوتها الى الآخر كما شقاعده عن وجوبه الاول بغيره عن ذلك بكون الوجوب مخصوصا بالآخر جوا
انما يحققه هذا الوجه ان كان بعيدا عن ان الترتيب لا ينافي مناص عن الحمل عليه مقام الجمع هذا اذ اصح الفاعل المذكور بانحصا الوجوب
بالآخر حسب حكمه موافقا لما في الاحكام واما ما ذكره من ان ثابتهما به هو حاله عن ذلك قال عند كقول الكرخي على ما هو لتتابع عن ان الترتيب
في اول الوقت هو فوفه فان ذلك المصلي اخر الوقت وعلى صفة المكلفين كان ما ضله واجبا وان لم يبق على صفة المكلفين كان نقلا وهذا كما
لا اشارة فيه الى انحصار الوجوب بالآخر فحكمه عندك يثبت فينبذ الالباب غير ما من غير اشارة الى حكمه بانحصار الوجوب بالآخر وعري الفاعل في المستصفي
القول برك كل في يوم وكان هناك اضطرارا في تغييره فاضطرار لم يخل عنه كانه من الفاعل عند نقوله حيث سندا لانه انحصار الوجوب بالآخر
وكون فعله في الاول نقلا قال وربما ثابتهما هو فوفه ما على ان ثابتهما هو فوفه لاخر وهو على الصفة التي يحيط به ما فعل الصواب ونجى لوقت فيحكم
بالوجوب ومع ثبوتها نقلا بكونه فلا يخفى ان الواجب ما حكمه اخيرا هو فوفه لاخر وهو على الصفة التي يحيط به ما فعل الصواب ونجى لوقت فيحكم
به الفرض سواء واجبا نظرا الى قيامه مقامه فيحصل بذلك الجمع بين كلامه لا يساعدها حكاية المصنف لا يعجز عن عد فوفه اخر ان يكون القول المذكور هنا
لغيره وكيف كان فاعلى وقوع الفعل في الاول لا يكون القول المذكور انكارا للواجب لموسع من فوفه كونه الفعل واجبا في تمام وقتنا اذ لا يخل
الوقت مستجما للشريطا ولا يمكن واجبا بالنسبة اليه وكان الحامل على ذلك شبهة اخرى غير التي شبهة المذكورة في الواجب لموسع هي انه لو خرج عن صفة المكلفين
فجاء بعد خول الوقت لم يمتنع عصيا في شأنه فجاز له الترتيب في ذلك وهو لا يخل مع لوجبه وهذا بخلاف لو كان على صفة المكلفين في الآخر لم يمتنع جواز تركه
اذ في ثبوت من اجزاء الوقت فكم بل انما يجوز ذلك الى ذلك وهو لا يخل في لوجبه فغير ان غلب الفاعل على صفة المكلفين في الآخر واما ثابتهما هو فوفه من نظر القول بل
بلوغ الآخر واما بالنسبة اليه فلا يمتنع وجوبه لفعل عند غلبه ذلك هذا وقد حكى عنه فوفه لاخر ان احدهما ما حكمه عليه بالوجوب الحسن البصري وقال انما شبه
من الحكمية الاول وهو انه اذا ورد المصلي اخر الوقت وهو على صفة المكلفين كان ما ضله مستقطا للفرض وهو بعيدا لوقوع المتقدم وبوافق ما حكمه الشيخ
اولا ثابتهما ما حكمه عليه بكونه الرأى من ان الصواب يغير وجوبا باحدا للشئيين اما بان يفصل او بان يتحقق وقتها ويشترك هذا ان الوجه اما من
الوجه المتقدم في كون ذلك اخر الوقت فغيره في الجملة في وجوب الفعل وان اختلف الحال بينه على حسب اختلافها فقول فقهي حقيقة يكون واجبا الى الواجب
كلامه هذا كما يشبه له بعد ذلك بوجوب الواجب لموسع من قبل الواجب المحمديا الامران النجيبه هناك بين الافعال المختلفة بالحقيقة هناك بين الافعال
المتفقتة الحقيقة المختلفة بحسب زمان كما سيصح به فيكون المكلفين بها بين الايمان بالفعل في اول الوقت وسطة اخره ويكون لا مفضل بكون
تلك الافعال الصانع على الوجه المذكور فحقى في وجوبه بالفعل فحقى في وجوبه بالفعل بالاصطكا انما ان باحده فقال الواجب بغيره كان ثابتهما هو فوفه من نظر
الى فاعله لا مخصص كل منها على وجه التحريم فيكون ذلك هو المراد بقوله فحقى في وجوبه انفق ايضا عنه كان واجبا بالاصطكا يعني انما تعلق الامر بحسب
اجزاء الوقت على سبيل التحريم كان الايمان به في جزم كان من اجزائه انما انما يحيط به الصانع نظرا الى تعلق الامر بكونه على نحو الواجب المحمديا فحقى هذا القول
ما ينوهم من المناقاة بين الوجوب جوازا لذلك اذ ليس الواجب هناك شيئا واحدا حتى يتجمل جوازا تركه في اول الوقت وسطة بل الواجب هناك على سبيل
التحريم بينهما جوازا تركه في الاول والوسطا ثابتهما هو فوفه من جهة التحريم المتعلق به هو لا ينافي لوجبه كما مر في الواجب بغيره فانت خيرا فاد لوجه القول بفاق
الامر ما لا يجوز كل واحد من تلك الافعال على سبيل التحريم لكون الواجب لموسع واجبا غيرا على الوجه المذكور ويكون الفرق بينه وبين غيره من الواجب
التحريمية مجرد ما ذكره الحق عدم تعلق الامر هنا الصانع بارتفاع الفعل في شئ من اجزاء الوقت اما الواجب لا صانعنا اصل واحد هو ليطبقه المتعلق
تلازمه بقتله بعد خرمه عن الزمان المفروض وتوضيح المقام انما اذا تعلق الامر بيطبقه على وجه الاطلاق كان الواجب واذاء تلك الطبيعة اي وقت كان
من غير ان يتعلق وجوبه بخصو وقت من الاوقات تفصل الطبيعة منصفه بالوجوب متعلقه لمنع من الترتيب بل اخطاها مع قطع النظر عن خصوصها
الاوقات من غير ان يكون خصوصها في كل من تلك الاوقات الخاصة بالاصطكا لانه تعلق الامر بيطبقه منها وانما في اجزاء وقت وجوب الفعل على
الزمان وكونه من لوازم وجوده فالامر المتعلق بالطبيعة انما يقتضي وجوب الطبيعة بالاصطكا واما يجب خصوصيات المندحة تحتها انما على سبيل التحريم
لما ذكره لا يقتضي ذلك بكون الفعل المنفصل بذلك التحريم واجبا بالاتباع ومن باب الحقيقة نظرا الى تعلق الامر بها بنفس الفعل وكون الفعل متعلقا بالخصوص
بحسب الخارج ضروره كون المهية والشخص متعلقا بحسب لوجبه واما ثابتهما ان في تحليل الفعل لفعل انحصار المصادر من المكلف من حيث نظما على الطبيعة
المطلقة تلازمها ان يكون واجبا اصليا ومن جهة خصوصية المنفعة في تلك الطبيعة يكون واجبا بالاتباع بل اخطاها الغير ليجب الحاصل بين افراد الواجب
تتميز حتى يحصل من جهة المذكورة وهي غير جهة الامتناع في حاله بالطبيعة المفترضة فيكون كل من تلك الافعال واجبا اصليا من جهة الخارجية

في قوله لا اشارة فيه الى انحصار الوجوب بالآخر

في قوله بل انما يجوز ذلك الى ذلك

الاخر

الطبيعة

الطبيعة المطلقة لا ينافي كونها واجبة بالنسبة من جهة اختصاصها بالمكان والوقت فيكونها لا تجب فيها اذا لم تكن في المكان والوقت وعدم حصولها في
 عنها ومن جهة الثانية تجب المكلف بها ولا امر يتعلق بها الا انما من جهة المذكور اذا تقرر ذلك فيقول بغير ان ذلك تجب الواجب الواسع غير ان
 فزا من جهة عدم ملائمة الزمان في الاول اصلا وهذا لا يخطئ عدم خروج الفعل عن حد الزمان المفروض من البيان ان ذلك لا يقتضي تعلوق
 اصلا بايقاع الفعل في خصوصيات ايقاع الزمان ولو على سبيل التحسين كما ان لا يقتضي تعلوق الامر بالطبيعة المطلقة بتعلقها بخاصية خصوصية الزمان
 الخاصة نعم وهذا لا يقتضي تعلوق تلك الخصوصية بحسب ذكرناه ولا دخل له بوجود نفس الفعل المخصوص في المقام فالمتحقق ان بقاء
 الامور من تعلق الوجوب بالفعل في الزمان الذي يرد عليه من غير حاجة الى ارجاعه الى الوجوب التخييري وجعل كل من الاحاد بدلا عن الاحاد بعبارة تعلق
 الامر بالطبيعة الزمان المشع يكون الواجب هو اتحاد ذلك الطبيعة الزمان المصير لم يثبت يجوز تركه في جميع ذلك الزمان وان كان ذلك في خصوص
 ايقاعه من غير ان يبين اوله ووسطه واخره كيف من الواضح جواز تعلق الامر بالطبيعة المطلقة من غير تقييد زمان فيكون الواجب نفس تلك الطبيعة
 فلو ان مانا واحدا المكلف يكون واجبا نظرا الى حصول الطبيعة فكذلك الحال في الواسع بل هو اوضح حاله لا منه لتقييد الوجوب في الزمان المعين
 حيث يجوز تقييده لا تخرجه عن حقيقة تقييد الزمان اتحاد الوجوب توسع فيه بالنسبة الى الواجبات المطلقة واتصا الفعل بجواز التعلق في خصوصيات ايقاع
 ذلك الزمان لا ينافي وجوب نفس الطبيعة عدم جواز تعلقها بالمكان والوقت من عدم تعلق الوجوب المتعلق بالطبيعة بشي من افرادها بالنظر الى خصوصية
 المخصوصات بالغا لا من كونها افراد واجبة على الطبيعة بل من بقائه على الوجوب اما لا يشي من خصوصياتها فانهم يتصفون تلك الخصائص
 بالوجوب ايضا فاعرضنا نظرنا الى اتحادها مع الواجب عدم امكان انفكاك الواجب عن احداهما بل يباقي باقيا فانها بالذات بوجوده في بقى كونها متعلقة
 لحصول الواجب نظرا الى توفيق اتحاد الطبيعة على حصولها وفيه نظر بجواب الاشكال الاول في كيف ان فلا يربط للوجوب المطلق على اي من الوجوه
 المذكورين بما نحن فيه فان الكلام في الوجوب الاصيل التخييري المتعلق بالطبيعة لا يقتضي جواز تركه ولا تجب تركه وانما يشي ان جواز تركه من افراد
 غير مانا من انصاف الطبيعة بالوجوب فكذلك جواز ترك الطبيعة خصوص كل زمان لا يمنع عن تعلق الوجوب بنفس الطبيعة كيف ليس الزمان الا خصوصيات
 الخصوصيات التي يقتضيها الفعل كما ان المكان والوقت والمتعلق وجوه من جهة تلك الخصوصيات فان الفعل لا ينفك عن هذا الذي يقتضي من غير ان
 لاحد الاشكال فكذلك الحال في المقام اذ ليس بانه الزمان باعظم من زباد المكان ولا جواز تركه الفعل في زمان خاص باعظم من جواز الفعل المتعلق بتعلق
 خاص او بالخصوص مع عدم منافاة بشي من ذلك لوجوب اصل الفعل وعدم جواز تركه لا ينافي جواز تركه كل من الخصوصيات المتصلة بالواجب المطلق
 في امر المتخذا للطبيعة كاحصائه بخصوه وتفرقه عن وجوب اصل الفعل عيننا وعدم جواز تركه من وجوب تقييده لا ينافي في التخيير اذ لا ينافي
 به التخيير كاحصائه في هذا المقام انما هو في نادره الواجب اصله في الواجب نفس الطبيعة المطلقة ولا يجوز تركه ولا بد له ان اذا ذلك الواجب يحصل
 بوجوده في جهة المكلف فيها وذلك هو ما ذكرناه من التخيير في ذلك الوجوب في المطلوبه يتبع على الواجب المذكور من حيث حصول الطبيعة الواجبة كمالها لا يشي
 المذكور من حيث حصول الطبيعة المقام متبني على الخطابين الا ان عدم التخيير بين الخطابين قوله وهل يجب لبدك وهو الغرم اه لا شك ان ذلك كونهما متعلقين
 التوسعة الواجبة التخييرية جواز تأخير الواسع عن اول الوقت ووسطه كما انه لا اشكال في تعيين الاثنين بنفس الفعل في اخر الوقت عدم الاكتفاء
 وانما لا ينافي جواز تركه لا لا بد لينا عدا الوقت لا ينفصل بعد جواز تركه بشي من اجزاء الوقت لا الى بدل بوقت نادر هو الغرم على الفعل فيما بعد فحين
 المكلفية بين الفعل الى ان يضيئ الوقت فيعين الفعل وقيل بجواز تركه في خصوصيات تلك الاوقات من غير بدل وهو كما مر في الاشارة الى وجهه
 تفصيل القول في قوله وتعد السيد بول المكارم في ذلك انما يشي في الهام وتبعه بلبس الفاضل الجور وحكي القول عن الجباين وغراه الفاضل الجور
 الى اكثر احكامنا واضطرب كلما انهم في ما يقع لهم من المذكور بلا عطف السيد المذكور ان الغرم المذكور انما يقع بدلا عن نفس الفعل ولذا انكر كون الاثنين البدل
 فاضيا بشي لبدك وذكر ان البدل في الشئ على وجهين فمنهما ما يسهل لبدك ليجوز ومنهما ما لا يسهل لبدك كما هو الحال في التيمم بالشيء الوضوء والفعل
 فانه كونه بدلا لا يسهل لبدك بل يتعين الاثنين بل يرضع عند التمكن منه يظهر من كلام بعضهم انه بدلا عن خصوص الافعال التي يقع الغرم المذكور فيها
 فالغرم على الفعل في الزمان الثاني بدل عن الفعل في الزمان الاول والغرم عليه الثالث بدل عن الفعل في الثاني وهكذا وقيل يكون الغرم بدلا من خصوص
 الاوقات دون نفس الفعل فيجوز ان يرد بخصوه الافعال الخاصة فيخرج الى الوجوه المتقدم او بالخصوصيات المتضمنة نفس الفعل عند اتحادها في خصوص الزمان
 المفروض في الفعل كما هو لظن من العباد وبما يقول بكون الغرم جاز من لبدك وان بدل الفعل في اول الوقت هو الغرم على الفعل في ثانيه اداء الفعل في ثلث
 الغرم على الفعل في ثانيه في الحال في ثالثه في اخر الوقت بدل عن الفعل في الاول وهذه الوجوه كلها ضعيفة غير جارية على الفواعل انما ذكر السيد في توضيح
 البدل بوجوه مقام لبدك في قيام مقامه في معنى شئ بفعله ليس لبدك انما هو في الاصل الا اضطراره واما اذا كان البدل اختياريا باكان المكلف
 ومن البدل لا يجوز للوضوء ولو سلم عدم جواز سقوط البدل مع الاثنين بالبدل انما هو في الاصل الا اضطراره واما اذا كان البدل اختياريا باكان المكلف
 فحينئذ لا ينافي احدا لا يرين كيف يعقل عدم سقوط التكليف مع الاثنين باحدهما واما الوجه الثاني في توضيح مقام تلك الفعل الخاص كغرم ذلك
 فاضايم سقوط الواجب لظهور كون الاثنين بالبدل مستقلا للتكليف فيكون من البدل لا يكره هناك في التكليف ليس المكلف الا اداء الفعل في الزمان
 قيام الغرم مقامه فيقول بغير التكليف بعد الاثنين باينوب متباينة اما الوجه الثالث فلا بد ان يكون الغرم بدلا عن الفعل الواجبة الغرم فيكون
 بدلا عن خصوصيات المقابلة فيكون نفس الواجب ليا عن لبدك ومعنى التخيير التفاضل ببدل الغرم على حاله ولا يكون الزمان بدلا عن الغرم على
 الوجه المذكور فانه في المقام لا يرد بوجوه وليس على ثبوت بدلية على الوجه المذكور واما الوجه الرابع في توضيح مقام تلك الفعل لظهور انما ذكرنا جعل الفعل في
 ثاني الحال وثالثه مثلا بعضا من لبدك فانه مانع من كونه هو لبدك من غير حاجة الى انهم الغرم مضاعفا الى بعد جدا من ظاهره لان الظاهر ان كون الواجب

تخيير

او المصلحة

في ثالثه الفعل
 في ثلثه من الفعل
 في ثلثه الوقت
 هكذا يمكن
 الفعل في آخر
 الوقت مع ما
 تقدم عليه من
 الغرم على الفعل

نفسا الطبيعة الا ان ذلك تمام لما هو به نازعه وقصدا من اجزى والذى ينبغي ان يذهب اليه الفاعل بدل الية العزم ان يقول بحصول تكليفه بين الماهيات
يتعلق بالفعل والآخر بالضرورة والمباور في تحصيل تفرغ الية والتكليف على سبيل التبعين من غير ان يثبت هناك بدل الماهيات الثاني على
سبيل التبعين بين العزم على ذاته فيما بعد ذلك بمعنى انه يجب عليه ان يذهب الى الفعل الى ان يثبت العزم على الايمان فيما بعد وفرضه ذلك وجوب
المبادر الى الفعل على الوجه المذكور في الاول والثاني لا مكان ثم في ثانياها ثم في ثالثها وهكذا يحل التكليف الثاني الى التكليف الاول ويمكن ان يتحقق الثاني
شقي بالنسبة اليه فينبغي ان يحل في العزم على ذاته فيما بعد ذلك بمعنى انه يجب عليه ان يذهب الى الفعل الى ان يثبت العزم على الايمان فيما بعد وفرضه ذلك وجوب
اما الثاني فلفظ واما الاول فلا لانه انما يجب عليك من جواز التأخير عن غيره ثبوت عصيا اصلا وليس في ذلك كراهة ولا يجوز تأخير عن اوله لانه لا مكان وكذا
ثانيها وتالها مطب بل الى بدل هو العزم على الفعل في الثاني الثالث وهكذا في الثاني انما هو من المتدبر على ما هو متدبر الشئ عند من العزم ان يذهب
من بدلية العزم قوله والاكثر ان عزمه القول بل الى الحبس البصر وفخر الدين وغراه في المينة الى كثر المحققين وقال ايضا ان طبق المحقق على
عدم وجوب بدلية عنه قوله فلان لو جاز مستقنا من الامر هو مقتضى جميع لوقته فلا يتأخر الى هذه جملة من الحاشية العامة في الحاشية الشئ في العزم
والحق في المعارج ومثله وغيره والسيد العميد في المينة شيخنا الهادي وتلميذنا الفاضل الجواد والفاضل الصالح وغيرهم من العامة الامم
في الاحكام والحاجي العسك في المحققين في كرامهم اخذوا في تفرقه لا طائل في ذكره وحصل الاحتجاج بظن الوقت لاوله في كراهة
فانه لا شك في ورود الوقتين بانها على فدا وانه الفعل فانية في تحصيله وجوب ثلثة احادها على الفعل بمقتضى ما يجب له من الوقت فيطبق عليه
ثانيها تكرار بمقدار الوقت ثالثها الايمان بالفعل في اي جزء من ذلك الوقتين غير ان يذهب عليه وجوبه عند الوجوه الا لان باطلان بالاجماع
فيثبني الثالث هو انما لا احتمال لاختصاصه باولا الوقتين مع وجوده في العباد على ما هو ملط في الاستدلال من نوعه بانه لا يفرق في الكلام لا
حسب فترده وحسب للمحقق في ذلك بما لا يبعد عن ذلك لا العقل على عدم جواز تأخير الوقت على الفعل لكن سقمه وهذه لظاهرة حجة شرعية لا داعي الى العقل
عنه فلا احتجاج المذكور انما يثبت بدلية المقتضى المشتمل على ابطال ما ذكره المحقق من لزوم اختصاص الوجوب ببعض اجزاء الوقت من اوله وآخره والا فخر فهو
الامر في الشريعة في التوسعة مسا فانما جاز الوقت في تاديب الواجب لا مجال للمقتضى انكاره فلا بد من ضم ما يبطل به ما ادعى الخصم من البطلان على الاحتجاج
الى ذلك حتى يتم الاحتجاج بل هو مقتضى المقام وانما خبير بان الحجة المذكورة انما تقيد ما اخبره فان أقصى ما يقيد له انما هو وجوب الايمان بالطبيعة
في هذه المفروض من غير اشتراط حصول التبعين على الامر بالافعال المقرض خصوص كل جزء من الزمان المفروض على سبيل التبعين بينه احسب انما
ويجوز في ذلك غير هذا الوجه من الوجوه التي يجب احسب انما يثبت بها قوله وليس في الامر تعرض لتخصيصه به بانه في ذلك في اختصاص بعض اجزاء الطبيعة
فانه لا يمكن في اللفظ دلالته على كونه معلوما بالوجوب وبالاتفاق كان مقتضى الامر المعنى على الوقت المفروض بعد ظهوره بالانطلاق الوجه في المقتضى
حصول الامتناع اذا عزم في اي جزء شاء قوله بل ظاهره ينفي التخصيص في عزمه عدم دلالة على التخصيص لانه على التخصيص لانه على عدمه فيتم الاحتجاج من
وجهين قوله فيكون القول بالتخصيص الاول والاخر حكما باطلا لعدم قيام دليل عليه في اللفظ ولا من الخارج بل في ظاهر اللفظ ما يفيد اللفظ من سائر
الاجزاء حسبما دعا اخيرا ويمكن تعميم الحكم للتصويتين كما هو ظاهر البيا قوله وانهم لو كانا لوجوبه مختصا به فلا شأنا الى هذه الحجة في النهاية ويرى عليه
ان ما ذكره من الملازمة على تعميم الحكم للوجوب بالآخر ممنوع لا يمكن كونه فعلا يسقط به لفرض كذا دليله القائل به ما ذكر من لزوم كونه فاصحا
على تعميمه اختصاصه بالاول غير واضح لفساد ايقنهم وقبحوا الاجماع على سائرهم كيف القائل بقوله لم يثبت ذلك الا انه يقول بالعنف فيكون ذلك هو الثاني
بينه وبين غيره من المقتضى وقد يجاز من ذلك بجعل ما ذكره بعضنا من الدليل الاول فيكون قوله وايضا وجه اخر لا يظال لانه اللفظ على الاختصاص
اولا لا يفيكون فدا مستلزما لاوله لا يحكم الظهور وكذا التخصيص باطلا وتانيا الى المذكور فانه لو كان في اللفظ دلالته على اختصاص
الدليل باحد الوقتين لزم احدا من من المقتضى انما هو عدم الامتناع وبقي الاستشغال وكونا الفعل مقتضى الاعتناء على تميزه ليعتد كونه فصل
عما باخذنا به ما يفيد اللفظ من تعين الايمان به ومنه وعدم حصول الامتناع بل نعم لو قام دليل على الاجماع باحد الامرين من جهة البتة عليه فيتم الاحتجاج
عما يفيد اللفظ كونه غير متحقق في المقام كذا ذكره الفاضل المدقق في تعليقه على الكتاب انما خبير بما يفيد ما اوله فلهذا جازي القائل ان ليس فيها
ما يفيد كونا لمقتضى ابطاله لانه اللفظ على العباد بل من جهة هو دفعه اختصاص الوجوب واقبا بغيره معين حسبما يذهب اليه احد المتصوفين وشيخنا
ان العلامة وجعل ذلك في النهاية حجة مستقلة على المقصود بحيث لا مجال له في كونه لا احتمال المذكور واما ثانيا فبان عدم دلالة اللفظ على اختصاص
الوجوب بالاول والاخر اوضح لا مجال لتوهم دلالة اللفظ عليه لظاهره في الحجة من غير ان يستدل عليه نوع عليه كونه الحكم بالاخصاص حكما
باطلا فليس في سائر في ابطاله لانه اللفظ على عمو الظهور وكونا التخصيص باطلا حكما كذا ذكره المدقق بل الامر بالعكس كما في ثانيا لانه
اللفظ عليه بكونه حكما غير مفقود فانه انما يكون حكما اذا لم يكن في اللفظ دلالته على من الغير بل في الفاضل المذكور فدا عني في تفرير الاحتجاج كون
انما يفيد الامر بغيره محض امارا ظاهرا وحكي الاتفاق على عدم قيام دليل على من الخارج على الاختصاص ومع ذلك يعقل تميزه ليعتد على الوجوب
المدع كونه ما في ثانيا لا يبرأ من المقدم جار بالنسبة الى تفرير المدع كونه ايضا فانما يذهب بقوله وهذا خلاف الاجماع ان عدم حجة التفرير واقعا
المقتضى خلاف الاجماع فالملزمة وطلان الثاني ثم وان اردنا ان مقتضى الامر بل خلاف الاجماع فالملزمة في المقام فيه لانه يمكن بطلان
الثاني ثم اذ لا مانع من القول باقتضاها في ذلك الا انه قد صرح في دليل الشرح من الانواع والنقص بغيره لا يسير بل حد جواز التقديم
وعدم ثبوتها في الثاني لآخر هذا وقد استدل ايضا للقول المذكور بوجود اخر من صاحب العلم الفخر وكذا جواز قول السيد العبد في هذا
الوقت هذا التفرير لا يجوز عن ذلك الوقت في اي وقت يثبت من لنا التفرير فدا مستلزما له ولو اخبر عنه عصيق هذا هو مقتضى الواجب الواسع

جوز

ان يعمد
عامية

المذكور

في الاول
في الثاني

ذلك يعقل

22

منها

تكاليفه عند ما بقي التكليف الأول ويقوم العزم مقام كل واحد منهما وينتفى موضوع ذلك لتكليفه عند تصديق وقت الفعل فيسقط التكليف
به ويخصه لا في التكليف الأول أعني إيجاب الفعل وقد يشك في ذلك بأن العزم إذا كان بطلان الفعل المذكور يتحقق أصل الفعل إذن خالي من البدل
فيكون تركه قبل الزمان لا خيرا بل بدلا وجوب لفور على الوجه المذكور ولا بد من جهة هذا الواجب نعم لو لم يكن هناك بدلا من لفور وكانا مدام عليه ولا لهما
أكتفي به في ذلك حسب ما لا يشارة إليه لكن المفرد من قيام العزم مقام لفور فيجوز تركه الطبيعة ولا وثانيا إلى الزمان لا خيرا بل بدلا منها فلا شك أن على
طحاوي يمكن دفعه بأن مقادير أداء الفعل فوراً ومقابله العزم من لفور هو تحصيل المكلف بين أدا الفعل فوراً والعزم على ذاته في الثاني والثالث يكون
أداء الفعل في الأول ولهما على سبيل التخيير وهو أنه لا فائز فلا ينافي عدم كون العزم بدلا عن مطلق الفعل إذ ليس مقتضوا الفاعل المذكور أن يقع
الشيء من عدم اتصاف الفعل الواقع أو لا وثانيا مشابها للوجوب نظر إلى جواز تركه بدلا وهذا القول كاف في ما هو مطلوب في المقام مع لفظه في ذلك
فالمقتضى بذلك أن الفعل في الواجب لا يمتنع عدم جواز تركه مطلقا لفعل على تقدير العزم وهو كذا في أدا جزمه الواجب أنه صاعن المندوب
إذا الواجب لا يجوز تركه في الجملة والعزم وإن كان بدلا عن تخيل الأتيان به الأول أنه لا يجوز تركه مطلقا لفعل على مع ذلك العزم لوجوب التخييل
على سبيل التخيير بينه بين العزم ويجوز نفس الفعل في جهة المنع من تركه على تقدير عدم العزم على الأتيان به في ما بعده وإيصافه لا يجوز تركه في الجملة
هذانم أنه يمكن أن يبقى الفعل في المقام في البدل ولا في الواجب بل قدان وجوب المبادأة إلى الفعل أمرا واحدا إلى أن يأتي المكلف الفعل كذا في العزم
على إذا ذلك الفعل واجبا حاد يقوم مقام الواجب المذكور عند عدمه يستمر باسمرارها حتى لا يجب عليه تجديد العزم في كل مرة ولا على أدا
الفعل كان بالسبيل إلى الزمان لا خيرا بل بدلا وفيه وجوب خلافه كما هو حاله في البنية بالسبيل العبادات تطويرة وقد شئت إلى ذلك في البرهان حيث
الدلالة أنه لا يجوز تجديد العزم في الجهر الثاني بل يجوز أن لا يمتنع على جميعه لأن منة المستقبل كاستحسان البنية على العبادات التطوية
مع غيرها هذا وقد كوا الصبر في الحاشية بعد ما أشار إلى التخييل المذكورين أنه لا ماعدل عنها لما هو لتحقيق من أن الفاعل بين سبيل العزم
لم يجعله بدلا عن نفس الفعل بل عن إيقاعه بالمبدل منه هو إيقاعه بالفعل في اجزاء الوقت والبدل هو إيقاعه بالعزم فيها الأجزاء الجهر لا
تكل واحد منها مستعد وكل مبدل ينافي تيباله وانت خبير بما فيه كما متلا شارة إليه أيضا إيقاع الفعل في الأول فاضتبعوا التكليف فكيف يعقل الفو
بحصول البدلية وفناء التكليف مع الأتيان بالبدل والحاصل أن إيقاعه بالفعل وإن كانت منعذ لكن لا يجبل الأتيان بها الجمع بل يكتفي إيقاع واحد
منها فكيف يبقى وجوب المنعذ ويقام العزم مقامه فاذا ذكره من نعت الواجبات وأنه لا يلزم أن يكون على سبيل التحقيق بل يمكن أن يكون ذلك
في تحليل الفعل حسب ما قد شارة إليه الثالث أنه لو كان العزم بدلا لم يتغير مع الفعل على المبدل كسبيل البدل مع العندة على مبدلها
وضمته لمنع كون ذلك من أحكام البدل لوضوح انفسا البدل لا الاختيائية ولا اضطرارية وقد اشار إلى ذلك جماعة منهم السيد الدرة رحمه الله
الواقع أن العزم من أفعال الذنوب لم يمتنع من الشرع إقامه أفعال الصلوات مقام أفعال الجهر وفيه أنه لا يجوز تركه في جملة ذلك قوله لم يمتنع من
المنعذ به فلهذا من المنعذ لوجوب الموسع إنما هو مطلق الفعل الواقع في الزمان المضرب له وتركه إنما يتحقق تركه في جميع أجزائه وانما المضرب له
ليس تركه في ذلك الوقت فوسط تركه للوجوب بل يكون تركه لا يخلو له والمغيب الواجب إنما هو منع من تركه دون المنع من التأخير وما خصوصه الأصل
الواقعة في اجزاء ذلك الزمان فأنما يتصفى لوجوبه من حيث نطبا في الواجب عليه كونه في ما منه لا من حيث اختصاصه بالحصول فيه كما هو شأنه في
سائر أفراد الواجبات إنما تكون واجبة من حيث نطبا في الطبيعة الواجبة عليها من جهة خصوصيتها لما أخذت معها ولذا يجوز تركه من كل فرد
اختيارا لا جبراً فاعرفنا اختلاف الجنتين المذكورين فلا ينافي وجوب لفور من جهة حصول المهينة في فاعله جواز تركه بالنظر إلى خصوصية حاصلته منه
أنما ينافي جواز تركه المهينة إذا لوحظ على الوجه المذكور فاعرفنا أن جواز تركها بالملاحظة المذكورة فاض بعد إفضاها عن المنعذ وأما إذا
يجزى كما عن الوجه المذكور فلا يفصل عن المنعذ وأضح وان جاز تركها بالملاحظة المذكورة ليس ذلك من اجتماع وجوب الفعل وجواز تركه في محل واحد
أذ جواز ترك الفعل من جهة لا يستلزم جواز تركه بحسب الواقع مطلقا حاصل في المقام هو اجتماع الجنتين الاجتماع المحكمين ولا مانع من ذلك
لا يجزى والحاصل أن الوجوب المتعلق بالطبيعة متعلق بأفرادها من حيث كونها أفراد نفس الطبيعة وجوب لفور بدلا عن ذلك الأمر من وجوب الطبيعة
وإذا كانت الطبيعة المفردة من جهة لا يجوز تركها كما قد ناء لم يعقل عدم انفسا الواجب المقام عن المنعذ وجواز تركه الفرض نظر إلى خصوصية المحوطة
معها لا ينافي وجوبه بالأغنيا الأول فاعرفنا أنه جواز تركه أداء الطبيعة بدلا عن ذلك لا ينافي وجوبها أصلا وقد مر توضيح القول في ذلك ثم أنا الطبيعة
المفردة من حيث نطبا في أصلها منقلبة للأصل من منتهى الوجوب فيقتضي أصالة وهو بذلك لا غيبا كما لا يجوز تركه مطر من حيث تقيدها خصوصها
الأفراد من منتهى الوجوب التخييري النقي الذي هو عين الوجوب التخييري المذكور المغايرة بحسب اعتبارها بغيرها ولا يفصل عن المنعذ والملا
المذكور ظاهره قولهم وهو أنه لو أنى باحدهما أجزاء لا يجزى أن حصول الأجزاء بجزء الأتيان باحدا الفعلين والعصيا بالأجزاء هما لا يفرض متعلق
الوجوب بكل من الأمرين على سبيل التخيير لا مكان أن يكون لا بد لثانيهما على ترك الأول فلا وجوب لثاني لا عينا ولا تخييرا مع الأتيان بالأول ويجزى
مع ترك الأول ويكون سقوط الثاني متعلقا على فعل الأول فيجوز لثانيهما مع ترك الأول ولا وجوب لثاني مع الأتيان به لا تركه لترك الأول فلا
المقام بأروجه والأشاق عليها عصى لو أنى باحدا لا يبرهن جزمه وكذا الحال في تخييره بين السمتين شهر مضنا والصيام هذا إذا ارد بدلا لاجزاء أفعاله الأتم
وانتفا الصيام ولو ارد به تحق الطاعة وحصول الامتثال على الوجهين فليقرض ذلك فيما اذا وجب عليه السمتين لونه لا يبرهن عصى لو أنى باحدا
أكتفي في حصول الامتثال ومن الواضح عدم كونه من الوجوب التخييري في شيء والحاصل أن الأمر المذكور من لوازم الوجوب التخييري والأمر المذكور
من المأمور فلا يلزم من ثبوته في المقام ثبوت الوجوب التخييري قوله لا نأقطع بأن الفاعل للصلاة اه يمكن تقدير الجواب المذكور فيهما معارضا فإرد

الفور هو وجوب

مستمر

ومنه

ومنه

في كل واحد من هذه الوجوبين لا يمتنع تركه في الجملة بل يمتنع تركه في كل واحد من أفرادها

ان الله يحب المتطهرين

الثاني ان التكليف لا يرفع ذاته هذا الظن فان المرء متعب بغيره فيكون الظن في المقام قائما مقام العلم وفيه منع جبهة الظن في ارفع ملبسا
في المقام حيث نرى من قبل المومنون العبر وما ورد من ان المرء متعب بغيره لم يثبت وروى عن صاحب الشريعة فلا وجه للاعتكال عليه لثالث
انه مع ظن الفوت بالتأخير يمكن ان يتحقق منه الغرم على الفعل في الاخر فاذا ترك الفعل كان نارا كالفعل الغرم معا فيكون غاصبا فيعين
عليه لا يتبا بالفضل وفيه بعد تسليم امتناع حصول الغرم من حيث انه ينبغي على القول ببلية الغرم وهو ضعيف حسب ما تاليع انا بحكم العقل حكم
فقط بعد جواز التأخير وجوب الاداء الى الفعل فيجب اخذ به وفيه ليس ذلك من الفطريات ولا من الوحدانية وكوهما حتى يدعى الضرر فيه فلا بد
من بيا الوجه في قطع العقل به حتى ينظر في ذلك ويمكن الاحتجاج عليه بوجهين احدهما ان ذلك قصبة وجوب الامتناع بحسب الغرض فان وجوب الفعل على المكلف
والزام المكلف لانه فاضل عن ما يتعين لا بيان بوجبه والاعتماد على ما سبقنا له في الامور مع التأخير حصول الترك بل منها وفي اذ مطلوب لا مرمضه صانفسا للاحكام
مع حفاظ الامور لانه لو امر المرء بتأخير العمل كان وانفق ان ظن العبد فوات الشراء مع التأخير فغدا للتأخير فلم يتمكن من الايتا بعد غاصبا فهو المطلوب
مؤثرا ثانيا ان مع وجوب الفعل والزام الشارع اياه وعدم اذنه في الترك لا شئنا على المصلحة التي لا يجوز للمكلف تفويتها بحكم العقل بتعين الايمان بوجبه
اخيا ط الحصيل المطلوب بعد العلم بالاشغال لانه قد فعل الضرر المطلوب بالتأخير كان اليقين بالاشغال يستدعي تحصيل اليقين بالضرر والاعمال
ما لم يكن مع تفويت الزمة كذا يقضي بحصيل اليقين بالخروج عن عهد ذلك التكليف عدم حصول الترك ولا يكون ذلك الا باليتا بعد عند ذلك عند
تأخير عنه بل قد يشكل جواز التأخير من وقت الاداء مع التأخير كما سنشير اليه في قصبة عا ذكرناه لم يمان في الاخطا في التعجيل عند حصول
الترك الا ان يقوم دليل فاع لعد المكلف في جواز التأخير كما قام الدليل عليه صورة ظن البقاء والحاصل ان الاداء المستفاد من الشارع
في التأخير لا يعم صورة ظن الفوات وكذا حكم العقل بجواز التأخير للفعل وقصبة حكم العقل بلاحقة تأخير ما هو لزوم التعجيل ولا فوج بهن لوان
الموسعة الموقوفة وغيرهما من الموسعة المطلقة بل الحال في الاخير اظهرنا ان اختلاف في هذه المقامين ولو كان ظن الفوات بسبب تضييق الوقت
ومع التأخير لا وجوب التعجيل انما لعين ما ذكره من استحالة فلا يغبر بالظن في الفوات مطاوان كيف في الحكم بدخول الوقت في بعض الصور وكذا
الحكم بالادعية الظاهرة مع جواز اداء العشاء انما لا يوجب عن بعد فديق بقصبة ما دل على الاكفيا بالظن في الدخول بقصبة في الحكم
بالخروج انما في تأمل وان لم يخل عن قرب ثابتهما انه لا اشكال في حصول العصيان لو اخرج فلم يتمكن من غفله فهو كغفله الترك واما اذا اخرج
وانكثفت فسا طنة فاني بالفعل بعد ذلك فلا عصيان بالنسبة الى الاثر بالغلق بالفعل لا يمان به هل يكون غاصبا بالتأخير الفهم ذلك بل هو
لا ينبغي التامل فيه لما عرف من وجوب اتمامه اذن على الفعل فيكون مخالفة عصيا وفدض عليه جماعة وعن القاضي انما يمكن في المسئلة الاخرى
الاجماع عليه كما هو الظاهر ان لم يظفر فيه مخالفة هو ما يظهرون شيئا انما من التوقف في هذا مقام من به منعه لذلك وفيه حجة القاضي
المسئلة الثانية بعد فصل عن حكاية الاجماع على العصيان حيث منع من تحقق العصيان بعد ظهور بطلان الظن اذ بعد تسليم تحقق التضييق وتعين
الايمان بالاضحاح كيف يعقل انما العصيان مع مخالفة وكذا اذ اذ به عدم حصول العصيان بالنسبة الى اصل الواجب عدم تركه لغوته على ترك
المعصية كيف كان فما يستنتج من ظاهره ضعيف جدا وكان ذكره في ذلك ابرار في مقام الرد لا اعتقادا ولا في التصوي في كل من موضع خرق
العصيان واخيرا وبعض من مثل المتأخرين عدم العصيان معناه بان وجوب العمل بالظن ليس وجوبا اصليا كوجوب الصلوة بل هو وجوب توصيل من
باب المقدرة كالتقوى الى الجوانب لا يوجب ترك وطى الزوجة عند اشياءها بالاجبية ولا غطاب على ترك المقدرة وانما يوجب العقاب على تركه
الواجب هو كما ثبت اذ لو اذ به ذلك المانع من وجوب التعجيل المنع وجوب المقدرة فلا عصيان من جهة انها من فساد المقرض تسليمه لوجوبه في المقام
وتتبع الواجب عنده من جهة الظن المفروض وان اذ به عدم تحقق العقوبة على ترك المقدرة نفسها فبعد حصول العصيان في مقام من قبل العقوبة
ولو سلم ملازمة استحقا العقوبة فليس يستحقا العقوبة المترتبة على ترك المقدرة الا من جهة تركه نفس الواجب فظن ذلك اذ تركه كما ذكرنا في الكلام
وهو كالتصديق في المقام فان قلنا ان المفروض المقام عند اذنها في ترك الواجب كشفا في خلافه فلا يثبت عليه العقوبة من جهة الاداء
قلت من البين ان وجوب التعجيل في الفعل ليس من جهة توقف الفعل عليه واقعا والاما امكن حصوله من دون ضرورة عدم امكان حصول
الواجب دون مقدرة الا لم يكن مقدرة له بل انما يجب ان لا من جهة كونه مقدرة للفعل بالخروج عن عهد التكليف حيث ان الواجب على العلم
بعد الامتداد على ترك الواجب توقف على اتمامه على الفعل حسب ما ذكرناه فالعصيان من جهة المذات كوجوب حصول المقام قطعاً سواء انكشف الخلاف او
وترك الايمان بالفعل ح مؤ اليه مبنيا والحاصل ان الجرح على ترك الواجب وفعل الحرام محرم ويتوقف الاحتراز عند على التعجيل بالفعل المقام انه
يتوقف على الصلوة الى الجوانب لا يوجب تركه وظن المرئيين عند الاشياء فلو قصر ذلك في تأخير الفعل في المقام والافضل على الصلوة الى الجحج الواحد
وطى اخذ منها ما قد يجر على العصيان وعلى من ترك الجحج قطعاً وان انكشف خلافه في المقام وتبين بعد ذلك مصداقاً لصلح الجحج اتماماً او
الموطوءة هي وجوبه قصبة ذلك عدم تحقق العصيان بالنسبة الى التكليف المتعلق بفعل الفعل واما بالنسبة الى تكليفه تحصيل اليقين بغيره اليقين
بعد تيقن الاشغال ووجوب تحصيل الاطمینان بعد اتمامه على ترك الواجب فعل الحرام فلا اذ من البين عدم حصول الواجب كوجوب استحقا العقوبة انما
هو وانما الجحج لا من جهة ترك المقدرة نفسها كيف من البين ان ترك الفعل شيئا القيل والاشياء انما في شيئا الزوجة انما هو من قبل مقدرة العلم
دون مقدرة فعل الواجب قبل العقاب على ترك المقدرة المفترضة انما هو من جهة عدم حصول الواجب كعدم العلم فكذلك الحال في المقام انكشف اليقين
في الواجب بعد التأخير من ثابتهما الا انهما كما هو الحال في المثالين سواء اذنا بوجوب المقدرة او بصل بغيره قبل العقاب على ترك المقدرة المقام انما هو من

بين الامور من التقديم والتأخير المشروط بالشرط المح ولا استحالة فيه اذ من الفاعل الجامع بين المقدور وغير المقدور واجيب بان الواجب هو
التقديم اذ يتبعه عليه مقام الامتثال اخيرا المقدور فلا يجوز له التأخير عن اول الامر فيكون واجبا مضيقا لا موسعا ههنا ان يكون الحكم
بجواز التأخير لغوا غير جائز على الحكم نظر الى عدم امكانه لتوقفه على الشرط المح ويمكن ان يقال ان توقفنا التأخير على سلامة العاقبة لا يقضي بتوقف
على العلم بالامر ما ذكره بل يكفي في ذلك بالظن نظر الى ان سبيل العلم هو محتمل المحصول في العادة فان قلنا ان الاكتفاء بالظن فاضل لنظر
الامر اذ المفروض حصول الظن المفروض وطرفا لما منع بغيره فلا عطف على الجائز قلت ليس الظن المفروض شرط الجواز لجواز التأخير في الواقع مع
حصوله وانما الشرط في المقام هو السلامة لكن لما لم يمكن المكلف من العلم بما اكتفى به بالظن فهو انما يكون طريقا الى حصول الشرط لا عينه ذاتها فلا يلزم
عن الواقع وقوعه على الواقع ما لم يتحقق عليه الامر والعقوبة فالعقوبة المتوقعة على ذلك الواجب الحاصل للتأخير لا تختلف عنه المقام الا انه لما كان
المكلف مطمئنا من ان الواجب عدم حصول الترك منه جازا التأخير من تلك الجهة ولو كان مقتضا حصول العقوبة على فرض الخطأ حصول الترك فلا
ينافي ذلك بغيره عليه لا يجوز من الشرع او العقل اقداما عليه هذه الاحوال الاخرى ان لوطن سلامة الطريق جاز له السبق بل وجوبه
يقضي ذلك بعدم وقوع ما يترتب على السبق من المساوئ المحتملة في العقل والشرع انما يجوز ان اقدام من جهة بعد ذلك لا احتمال ان يقع عليه
ذلك على فرض خطأ الظن المفروض فاي مانع في المقام من تفرغه عليه مع ظهور الخطأ ويذهب عن ان الاثار المتوقعة هناك انما تترتب على نفس الافعال
والاثر المترتب هنا انما يقع على حصول العصيا والافعال على الحالة وحسب تحققه لا من التأخير مع ضمان السلامة فلا اقدام على العصية خوفا وان تخلف
الظن عن الواقع وحصل ترك المطلوب لتحقيق الترك على الوجه المشعر السابق لما دون فيه من الامور فلا يعقل ثبوت العقوبة عليه من تلك الجهة مع عدم مخالفة
لولا وجوبه على مقتضى اداؤه فاذن فليس في قوله من انما العفو مبيها على الملازمة بين الاكتفاء بظن سلامة العاقبة وحصول السلامة من فصول
التخلف في المثال المفروض غير وانما المقصود عدم امكان حصول اقدام على العصيا مع تجوز التأخير التقوي مع حصول ذلك من غير اخيار ومن هنا
قد يتجمل الفرق بين الواجب الموسع في حكم الشرع وما حكمه بنوعه لعل اذ مع تجوز الشرع للتأخير لا يفضل منه لنا شيء والعقوبة على الترك المشعر على
واما لو كان ذلك بحكم العقل من وجه الشرع بجواز التأخير لا يجرى لك فان الامر يرد الفعل من المأمور لاح في اي شيء كان من الزمان من غير وقوعه
بين ايفاء الاول وغيره العقل بما يجوز التأخير من جهة الظن والاحتمال لا يحول مطلوب سائر في الزمان الثاني والثالث مثل على نحو ذلك في المثال
فان قلنا ان تجوز العقل للتأخير كجواز الشرع لما تقرر من ان ما حكم به العقل فسد حكمه بالشرع فاي فرق بين الصوابين قلت ان العقل في المقام يجوز
التأخير الذي يترتب عليه تركه وانما يجوز التأخير من جهة احتمال حصول المطلوب في الثاني مثلا ولذا شرع ان يجوز ذلك مع اغتيا تحقيق الامر والعقوبة
على فرض تفرغ الترك على التأخير بعد ذلك لا احتمال في نظره كما في احتمال اخلاف السبع او قتل الصبي اقداما على التسليم مع ضمان سلامة حكم العقل بجواز
التأخير على الوجه المذكور لا ينافي تفرغ العقوبة على فرض الخطأ لئلا يلزم المطابقة بين الحكمين بل هو حكم الشرع انما يجوز التأخير على الوجه المذكور من جهة احتماله
بعدم حصول العصيا المتبع ذلك من عقوبته على فرض حصول العصيا وانما قلنا بالمنع ولا من جهة اطلاق التجوز فهذا غاية ما يتجمل في المقام كلك خيرا فان
لا يصح تفرغ العقوبة ولا تحقيق العصيا اذ ليس لعصيا جرم في المأمور بحصوله من الشاهد انما هو ما لا كلام في عدم عصيا وانما العصيا انما للملزم
على وجه غير ما دون فيه المفروض حصوله الاذن في التأخير الملازم لذلك بحسب الواقع وان لم يعلم به المأمور فلا يعقل حصول العصيا سواء حصل ذلك الاذن من
الشرع على الوجه المذكور او غيرا ومن العقل انه امر الشرع بانما يقع قضى اليه من هذا الوجه او من جهة حكم الشرع وكونه من ذلك في الحقيقة المقام عدم تحقق العصيا
وعدم ثبوت لزم والعقوبة على ذلك المقام مضمونها ان لو شك في تمكنه من الفعل مع التأخير وخروج الوقت فجواز التأخير فيها من استحالة الفاعل وقوله
الوقت وتبجواز التأخير بحكم الشرع في الصورة الاولى فلا يمنع من جرح الاحتمال ومن وجوب الفعل وعدم جواز اقدامه على تركه ومع الشك المفروض يكون
تأخير الفعل فاعلم ان على ذلك الامتثال لعدم احتماله ان ياء الواجب انما مل من شئ هو ما دل على جواز التأخير لتلك الصورة وقد يحصل في ذلك بين الموسع
الوقت والنوع الثاني بحكم العقل في الواجب المطلق في جواز التأخير الاول نظر الى الخلاف الاذن في التأخير في الثاني فان حكم العقل بجواز التأخير
انما هو من جهة توفيق حصول الفعل ولا توقف الشك يمكن ان يبق بدوان الحكم في المقامين مدار نحو القول بالتأخير عنه فيمنع منع حصوله
في الصوابين دون ما اذا لم يتجمل لقوات هذا كله في جواز التأخير عنه واما اذا خرج سوا قلنا بعصيا او لا فلا ينبغي الحكم بكونه اداء الى ان يثبت خروج
الوقت منه بغير قوة القول بجواز التأخير فيها اذا اعتقدت بها الشك المفروض مع التأخير لم يمكن من اداء الفعل فيما يحكم شرعا بكونه من الوقت لو كان
بقا شكه من جهة ترك الاستعداد مع تمكنه منه ففي جواز التأخير نظر لواقع عدم وجوب الاستعداد وكونه اداء مع عدم ظهوره خارج الوقت سائما
انه لو كان باينا على ترك الفعل مطلقا في الوقت ثم انقضى وقت فاجاه مثلا في اتنا الوقت فهل يكون عاصيا بترك الفعل الصوابي كونه منعنا لذلك الواجب
او انما كان التأخير جائزا في حكم الشرع لم يتحقق منه عصيا بالتأخير تركه الحاصل فيما بعده ان يقرر بعدم التمكن من الفعل فلا تكليف في التصو
مع العصيا في كونه الزم على العقل حسب ما غاية الامر ان يكون عاصيا بترك العزم او العزم على الترك على القول بوجوب العزم او تجوز العزم على الت
ولا يربط لذلك بالعصيا تركه اصل الفعل وانما كان وجهها الاول من جهة وجوب العزم وبذلك عن الفعل بل الماعرف من صدق تركه لذلك الواجب
عنه وانما في انشأ التمكن منه الا ان لا يمنع الصوابي كونه من عدمه عن ذلك كان باينا عن الفعل على فرض التمكن منه بما امكن القول بصدقه ذلك
الا انه لا يجرى عن بعد لو كان غافلا عن الفعل في الاخر غير ملتفت الى افعاله عدم ثبوت الحكم على التأخير لعدم صدق تعمد الترك ولو كان متدبرا للفعل لا
منه في الايمان به وعدمه فوجها سائما ان لو انما يرفع التمكن من الفعل فان كان ذلك قبل دخول الوقت وتعلق الوجوب بالمكلف فيما يكون الوقت
شرطا للوجوب انظر انما لا مانع منه المصيق والموضع وان كان بعد دخول وقت الموسع فان كان مانعا من الايمان به تمام الوقت مع العلم بافعاله حكم

[illegible]

ينسب ذلك الى احد من الخاصه بل اكثر العائنه على ما ذكره خلافاً فان اردت ذلك كونا المكلف هو البعض منهم الغير المعين بحسب الواقع كما انه
غير معين عندنا فمن البين فشاء لو صرح كونا التكليف مفرد وجوباً لا يمكن تعلفه خارجاً بالمتهم فمردّه مخرج سلبه عن كل بعض معين فيصير
كلياً عن الجميع فلا يجمع الا بجامع الابطال بخبره وتبصر بان البعض المتهم غير موجود في الخارج فلا يعقل ان يتعلق به صفة وجودية بخارج وان اردت به
تعلق التكليف البعض المعين بحسب الواقع وفي علم الله سبحانه وان لم يتعين عندنا كما حكى ذلك ايضا فولا في المقام وان لم يعرف افعالاً به هو انهم طائفة انحصار
الوجوب ان يذ لك البعض وان قام فعل الغير فانه قضى بسقوطه حسب الدليل عليه لا ان ذلك لا يقضي بحسب الكل عندك الا ان يثبت انما يقضي
انما في الكل عليه لا ان لا لزوم البعض من جهة الخبر ان سلم لزوم ذلك في غير عيناهم بترك الواجب على ما يقضي به الاجماع فمضاه الى ان لا يخرج
للبعض على البعض اداء المطلوب فخصيصاً في شارة بعضهم بذلك وفي غير تخرج من غير مرجح يستعمل خصوصاً ان اردت بتعلق الوجوب بطلان البعض نحو
الكل الطبيعي اتفاقاً على كل من لا يخاص حسب ذلك يظهر في الواجب فيجب ان كل من لا يفرق بينه لا ان يفرق في مفهوم البعض عليه فهو عين الوجوب
على الكل على سبيل البدل ليس المكلف مفهوم البعض بل هو عين الكل من ابصار المكلف فيكون المكلف هو كل من ذلك لا يخاص على وجه هذا الفعل من ان
منهم كان وقضية التكليف الحاصل على الوجه المذكور اداء الواجب منهم بفعل اي منهم عيناً الجميع عندك التكليف في خلاف بين القولين لفظياً
ثالثاً القول بوجوبه على المجموع من حيث هو على كل واحد منهم ولا على البعض مع ذلك يلزم تأنيث الجموع بالذات وانما في كل واحد منهم بالعرض مع اثنان
البعض بضمه وهو الفعل من المجموع في الجملة فيستقط الوجوب في القول بل قطب الدن الشاذي وانما خبر بان من الظاهر عدم وجوب الفعل على المجموع
بحيث يكون المخصوص ذلك الفعل من المجموع من حيث هو وكذا عدم وجوبه على المجموع بان يراه صدور الفعل الواحد من المجموع لعدم الاكتمال ان بفعل البعض
ويجوز ليس المجموع بذلك الفعل ما بالتركه كما في الاول والفتي كافي في الثاني فان زاد من وجوبه على المجموع ان يجز على المجموع صدور الفعل من البعض
فهو غير مفقود ولا معنى لوجوب الفعل الصادر من الغير على اخره وان اردت بوجوب صدور الفعل على تلك الجماعة في الجملة بحيث يحصل اداؤه من اي واحد منهم
فليس مضاداً لوجوب الفعل على الجميع على سبيل البدل كما هو مخرج في تفسير القول الاول وهو مخرج من القول الثاني كما عرفت فيكون مرجع الاول والثاني الى
شيء واحد في خلاف بينهما لفظياً هذا وقد حكى عن بعض المناظرين ان الواجب لكل واحد واجب مطلق على البعض الغير المعين وواجب مشترك على كل بعض
منهم بمعنى انه يجب على كل بعض بشرط عدم قيام الباقيين به فلا يخاف من بعض المعاصرين ان كل واحد كافي في شمله على واجب مطلق ومشرط فلا ولا يتعلق
بالبعض الغير المعين والثاني بالجميع على كل امة في تفسير البعض الغير المعين ان البعض لا يشترط اتفاقاً على كل بعض فيكون وجوبه على كل بعض من جهة انطباق اللفظ
بشرط عليه خصوصاً في المعنى غير المخصوص في المقام وانما يتعلق الوجوب بالكل في الدلالة في الاتفاق عليه للمعنيين به في كل في المقام عن بعض المناظرين ان كل واحد كافي
يستلزم واجبا عينياً مشروطاً لا عليه لا على كفاي بالانضمام وهو هذا الفعل بشرط عدم قيام غيره به فالواجب لكل واحد واجب مطلق على بعض غير معين و
الواجب مشترك على جميع افراد زمانه فيهم احد منهم به عوقب الكل بالذلك لاجل ذلك كفاي بل ذلك كفاي لوجوبه مشترك مع تحقق الشرط ومع قيام البعض
لا يفاقوا لباقيون لعدم تحقق شرط الوجوب فان كان المخصوص ما ذكره لا هو ما ذكره من اتحاد القول ولا اختلافاً فيكون هو الوجه الذي ليس كفاي وجوباً
مردّه انه ليس مطلوب لشارع الامر واحد يحصل بقيام اي بعض منهم بما يجازي ذلك على كل من على سبيل البدل فان حصل الواجب بفعل احدى واستحقاقهم
جميعاً للعقاب على من ترك ذلك الكل حسب ما في توضيح القول في فغيث الفعل على كل من على من ترك الباقيين له هو عين وجوبه كفاي في الشايد ولا دليل في
تركه غير والظن القول المذكور انما نشأ من ضيق الخفا في الجميع من حصول الواجب بفعل البعض واستحقاق الجميع للعقوبة على من ترك ذلك الكل حيث اى الوجوب
على البعض بناءً في استحقاق الكل للعقوبة كما ان تعلق الوجوب في الخبر به باحداً بناءً في استحقاق العقوبة بالكل على فغيث ترك الجميع بل انما يعان على احدى اعم
حصول وجوبه في المقام على الوجه المذكور وقد عرفت ما يدفع الاشكال من غير حاجة الى ان لا يترك ذلك على ان يمكن ان يفرق بين ما ذكره وان صح الحكي في المذكور
الا انه يلزم على فغيث ترك الجميع استحقاق عقوبة اثنين احدهما على ترك ذلك الواجب بشرط بعد تحقق شرطه بالسبب الكل الذي لا يرد الوجوب كفاي على بعض
عليه ذلك البعض والاخر على ترك نفس الواجب كفاي المتعلق البعض لا على فغيث جميع الحكم بوجوبه كل مع عدم استحقاق العقوبة على ترك احدى الا انه
باارتفاع ذلك الوجوب بل فغيث الى عينى يكون وجوبه كفاي على فغيث تمام البعض به عينياً على فغيث عدد هو كفاي في نفس بل تحمل اسد الوفاق
الخطا المتعلق بالفعل ولا نعت على ذلك الا ان لا يتركه في تفسير البعض الغير المعين ان اردت بكون ذلك البعض عونا بالكل من مضاهيه فيكون الوجوب مطلقاً
بكل من مضاهيه على سبيل البدل حسب ما في فاه فهو عين القول بوجوبه على الكل بدله كما عرفت ان اردت بوجوبه على احدى على سبيل الكل الدلالة حسب ما في
في متعلق الوجوب في الخبر في مضمون ذلك مع كل من لا يتركه فاه هو فاه سد المخرج من اهام الدلالة في الخارج انما يصح تعلق الوجوب في الخبر من جهة تعلفه في
وهو متعين فيه كما يتعين الكل الطبيعي في الذم من حيثاً في توضيح القول في فغيث ان مع لشارع في الاختلاف بين الاول المذكور فغنى جميع الفاعلين بها فيقول
حجة الاولين بعد اتفاقاً ما بينه عليه حسب يظهر منهم وجوب احدى ان لو وجب على البعض الاستحقاق للجميع للعقوبة على فغيث تركه لم لو صرح في استحقاق
العقاب بابع تعلق الوجوب به فانا استحقاق كل منهم العقوبة تركه على وجوبه على كل خصوصاً اولاً ذلك كان استحقاق العقوبة تركه ما وجب على غيره وتركه الغير
ما وجب عليه هو غير مفقود وما بطلان الثاني فليقتض الاجماع على استحقاق الجميع للعقوبة وقد حكاه جماعة منهم العلامة السيد العبيد وشيخنا العلامة
والفاضل الجواد والحاج في فذ بوجوبه على اولئك ملازمة بين تأنيث الكل واستحقاقهم للعقوبة والوجوب على الكل ان يمكن القول بوجوبه على مطلق البعض
تأنيث الكل عندك الكل الا انه انما يصح القول ان يوجب لبيان حكم هذا الفعل في هذا اليوم البتة ولو لم يكن اجمع لا عافيه جميعاً على ترك مطلقاً فيحكم
الفعل لا بناءً في جميع استحقاقهم للعقوبة مع اجماع الفعل على احدى وفيه ان اردت بوجوبه على مطلق البعض كونا المكلف هو البعض في الجملة من غير ان يتعلق
بكل منهم فمضاد ذلك بتأنيث الجميع غير مفقود بل قضية ذلك هو تأنيث المكلف الذي هو البعض استحقاق العقوبة عندنا خلافاً لمردّه فمضاد ذلك الما هو ببناء المكلف

عند المخالفة واستحقاق العقوبة دون غيره وهو مع مخالفة الجماع كما لا يحصل له وان دلت جوبه على كل واحد واحد من جهة كونه بعضا منهم
فوعين القول وجوبه على الكل حسب ما بقي توضيح القول في ذلك وعليه نحل المثال المفروض الثاني ما اشار اليه رجال المحققين في خواشيه على القصد
من منع الثاني بين تعلق الوجوب بالبعض منهم تعلق الاثر بالجميع بل لا مانع من كون ذلك غير مفقود فان الظاهر ان تعلق القصد بالجميع تعلق الوجوب
اولا على البعض منهم فالعوض عند التعلق بالبعض بعضه كان لكن لما لم يكن تأثيره في المعين معقولا تعلق القصد بالجميع او تركوه ولا يمكن كما
ذلك فضلا عن ان لا يكون معقولا وفيه انما زاد من ذلك كما هو الظاهر من كلامه ان تعلق الوجوب بالبعض اوجه لذلك لانه لو كان كذلك لكان تأثيره بالجميع عسيفا
الكل عند المخالفة حسب طاقته فانه لا بد ان الحكم بتأثير الكل من تعلق القصد بالجميع على كل واحد من المخالفين حتى يمكن استثناء البعض منهم جميعا وهو غير معقول
المعنى اذ لو اذن من تعلق القصد بالجميع بالكل حكمه بالوجوب على الكل لينفذ على تأثيرهم على تقيده المخالفة فهو قول بتعلق الوجوب بالكل واعتبار الجائز
عليه تأنيلا لما لا يتم فيه بل لا وجه اصلا لادراكه ان تأثير البعض منهم غير معقول كان الحكم بوجوبه على البعض كن غير معقولا انما لمشاغرة وان اذن
بحكم الحكم بتأثير الجميع تأنيلا لينفذ عليه عسيفا الكل على تقيده المخالفة من غير ان يتعلق الا بتأثير بالكل فهو انما يصح بين الفضا اذ لو لم يكن مخالفة
التكليف المفروض قاصدا بتأثير الجميع كيف يجوز الحكم بالحكم بتأثيرهم هل هو الحكم بخلاف ما يشق وظلم بالسنة اليهم ان فرغ على ذلك ورود
العقوبة عليهم كما هو مقتضى التأنيث وان اذن ذلك ان الحكم بالوجوب على البعض اذ من وجوبه على الكل تأنيلا عند ذلك نظر الى كون البعض منهم
لكل من الابعاض فينتج عليه تأثير الكل حسب طاقته فانه لا بد ان ينعقد فيهم العرف فهو مقتضى ان بعد عن كلامه ان عين القول بوجوبه على الكل فانه تأنيلا
به سواء ذلك عند التحقيق حسب فصلنا القول فيه الثالث ان ما يقتضيه الوجوب على البعض هو الحكم بتأثير البعض دون الكل وما يشق من استحقاق
الجميع للعقوبة انما هو لاجل ما يستلزمه ذلك لتكليف الكفاية من الوجوب العيني المشروط بالتعلق بكل واحد منهم حسب ما مر الكلام فيه فيمنع
من بطلان القول بتكليف المضاف الى ان استحقاق كل منهم العقوبة من جهة الوجوب لتعلق واحد بالاقصى بمقتضى وجوبه لوجوب الاخر مع
عدم استحقاق العقوبة من جهة تأنيثها لوجوب احدهم ولا تبيين له عندنا ضرورة فاما ان يكون معينا بحسب الواقع او يكون مبنيا في الواقع انهم
لا يسبغ الى شيء من الوجهين اما الاول فلو صرح عدم استحقاق الشخص للعقوبة من جهة غير ما وجب عليه بل قضيه واذ ان التكليف غير الكفاية جواز
بين شخصين عدم تعلق شيء منهما وعدم استحقاق كل منهما للعقوبة بوجه آخر كما في الجائز لانه بين شخصين واما الثاني فلو كان الوجوب اجماعا
لا يمكن تعلقه خارجا بالجميع بل لا بد له من متعلق معين في الخارج ليصح تعلقه به وفدور عليه بما سيحكي الاشارة اليه الى جواز تعلق القول
الثاني بالثاني ان يصح لكل منهم ان يوجبوا بغير اجماع او لو كان واجبا على البعض لما صح ذلك لكون قصد الوجوب من غير وجه عليه بدعة
محرمة وورد عليه بان الواحد الغير المعين لما كان ملحقا على وجه الاشارة كان مضافا على كل منهم انه البعض كان ذلك خالصا لغيره فصح لكل منهم
قصد الوجوب في ذلك عين القول بوجوبه على الكل حسب طاقته فانه لا بد ان ينعقد فيهم العرف فهو مقتضى ان بعد عن كلامه ان عين القول بوجوبه على الكل فانه تأنيلا
الا بكل واحد لا يفهم البعض ذلك وجوه كل يعقل تعلق الوجوب به حجة القول الثاني اما الاول انه لو وجب على الجميع لما سقط بفعل
البعض الثاني بط اجماعا وورد عليه بان سقوط الوجوب بفعل البعض بل بفعل غير المكلف فيبقى وجوبه على ذلك المكلف كما ان اداء الدين من
غير المدين فاض بسقوطه مع ان المؤد لا يجب عليه الا اداءه وقدره لا يتعدى الواجب يكون باذنه وقدره يكون بانقضاء موصو والسقوط المفروض من القفا
انما هو باذنه ولا يعقل ان يكون بفعل غير المكلف قد يذبح بان سقوط الواجب عن البعض لفاعله انما هو باذنه وعن الباقي بانقضاء موصو
ويدفع من سقوط الواجب عن الكل انما هو باذنه وان كان المؤد هو البعض حسب طاقته الثاني ان اداء الواجب بقيام البعض به دليل على تعلق
الوجوب بالبعض لمقتضى له وجوبه والمانع منه سقوطه اذ لا ينصو هناك مانع سقوط اجماع البعض هو غير قابل للمنع الا لفظي المانع من تعلق الوجوب
به في الخير انهم وقد عرفت خلافا والجواب عن ظهور الفرق بين المقامين انما يعقل تعلق الاثر بواحد غير معين من الشخصين ولا مانع من جواز الاثر
بواحد معين من ذلك واحد غير معين من الفعلين وبالحيلة لا يعقل تأنيث البعض دون الثاني به فهو لفارق بين الاخيرين والتأنيث انما هو لفارق
معين في الذم فيمكن اشتغال الذم به فان الذم بمنزلة الذم من يتعين فيه الكلي فيصح اشتغالها به اما احدهما الذي من فلا ينعقد في الخارج فلا
يعقل تعلق الاشتغال بها في الخارج مع اجماعها فانه كما ان حصول احد النصوص في النفس من دون تعيينه بحسب الواقع مما يستحيل عقلا ونصونه
احدا لشخص من غير تعيين ذلك الشيء وهو طر وورد عليه بان ما ذكرنا تأنيث لو كان مذهبهم تأنيث واحد منهم منهم عند ذلك انما لو اثنوا
الجميع هو المذهب فلا بد ان لا منافاة بين الوجوب على البعض وتأنيث الكل عند ذلك الكل وفيه تعلق البعض بالوجوب بواحد منهم لا وجه
الحكم بتأنيث الجميع فانه انما يصح القول به لو قيل بقضاء ذلك بوجوب الاقدام في الظاهر على الجميع لا دليل عليه بل قضيه الاصلح دفع كل واحد منهم
الوجوب عن نفسه لاصل كالجائز بالذمة بين شخصين بخلاف ما اذا اشتغلت الذمة باحد الفعلين على وجه الاما لوجوبها عليه من جهة
تحصيل الفين بالافراغ بعدا ليعين بالاشتغال فذلك فرق اخر بين الاخيرين ولو قيل في المقام بوجوب الاقدام على الجملة الجميع من جهة
النظر كان ذلك قولا بوجوبه على الجميع هف ثم انه مع البعض عن ذلك تسليم قضاء ذلك بوجوب الاقدام على الجميع الظاهر قضيه ان
من الكل تأنيث واحد غير معين منهم بترك فعل الواجب تأنيث الباقي من جهة التجرى ولا يعقل في الفرض المذكور تأنيث الجميع على ترك نفس الفعل
مع عدم تعلق الوجوب بهم كذلك فالمقتضى على حالها والتحقيق في المقام ان بقاؤه ان اذ استندك بتعلق الوجوب على احدهم على سبيل الاية
من دون ان يتعلق بمخصوص بعضهم اصلا ففقدت في غير معقول اذ الوجوب خارجا لا بد له من متعلق معين في الخارج اذ لا وجوب لغير المتعين
واقفا في الخارج فكيف يعقل تعلق الوجوب به في الخارج كيف يصح سلب التكليف عن خصوص كل من ذلك الا انما يصح السلب لكل المتنافين

فلا يجاب بحرف بل يقال لا يصح الاول بمعرفة بالهم على الوجه المذكور في الواجب المختار مع تعلقه بشئ الذمة حسب ما الكلام فيه ان زاد تعلقه بما
لا يخلو المفهوم الكلي الصاق على كل منهم فيلزم ان كان في المختار فوجوه لا مانع منه فان الكلي المذكور وارتفع عين في الخارج ضمن مفاهيمه وتعلق
التكليف فاضربا على اوجب بكل من ضايفه على سبيل البدلية كوجوب لا فرد كان عند الملق لا يرا بالبدلية ليس جوبا من باب البدلية بل
هو اجنه كل بعين وجوب البدلية كاشيا الكلام فيلزم ان ان هناك فرق بين المفاهيم سبيل البدلية فاجاب لفعل على احد من الوجوه المذكور
بما بين اجابه على الجميع بالوجه المذكور وحسب اننا ان اجاب احد الفعلين في المختار بما يجاب بالجميع على وجه التخصيص سبيل بدلية قد عرفت نحو التراجع
اللفظي لكن لا بد من هب علينا الفرق بين احدهما والآخر في الكفاية واحدهما المطلق في المختار لا يمكن ان يلحق الا عند الاول لا عنوان المختار بل لا بد من هب
ويكون انكم تعلقا بتلك الجزئيات بقدا وان لو حث بذلك لقلنا الواحدة لا يعقل ان يكون نفس مفهوم الاحد من حيث هو متعلقا بالتكليف هو
مفهوم الكلي هم يشيخ وجود في الخارج فلا يعقل ان يتعلق بالتكليف لانه هو ما جازي والاعتد الثاني يمكن ان يلحق عنوانا فلا يكون متعلقا بالتكليف
بما لا يخلو لا يقال للمنفرد فيه تحسب حسب قرناه في المختار ان يكون نفس مفهوم الاحد متعلقا بالتكليف لانه من المكلف من ومن مالا يخلو خصوصه الفعل
على الذي يقصد عليه فيكون كل من الفعلين متعلقا من حيث انطباق مفهوم الاحد عليه لا بخصوصه لما عرفت من كون ذلك المفهوم اطلاقا في ذاته يمكن تعلق
بالتكليف الا ان هذا الاحتمال مندفع في المختار من غير ما ذكرناه من ان كان في المقام ما ذكرناه في نظره في اخر هذا الكفاية والاختصاص في
ذلك فان المظهر في المختار هو خصوص الافعال المفردة من غير ان يكونا نظريا في مفهوم الاحد عليه فاما مدخلية في تعلق الامر بها فليس المفهوم المفرد
في عنوانها متعلقا بالهم هو خصوص تلك الافعال على وجه التخصيص ما في المقام فيمكن القول بمثل ذلك ايضا لان الظاهر تعلق التكليف هنا بخصوص كل من الاشياء
في من حيث انطباق مفهوم الاحد عليه لا يلحق في الطلب من احدهم ولا ربط خصوص كل منهم في تعلق التكليف فليس طلبا متعلقا بمفهوم الاحد من حيث هو
مفهوم الكلي من الاشياء من حيث هو خصوص ما عرفت من استحالة الاول وعدم ملاخطة خصوص المكلف المقام بل انما التعلق وخصوصه الفعل من واحد منهم
شأنهم انما يتعلق بالتكليف من حيث كونه واحدا منهم في مفهوم الاحد المقام كلى لم يتبعه تعلق بل لا بد من حيث هو بل من حيث هو في ذاته وانما فيها
في تعلق الامر بتلك الاشياء من حيث انطباق مفهوم الاحد عليها لا بخصوصه ويكون ذلك المفهوم عنوانا لها او مالا يخلو فافاد ان التعلق بها في ذاته
في تعلق التكليف بجميع تلك الاشياء على سبيل البدلية وتعلقه بمفهوم احدها ايضا الثالث ان الواجب لا يستحق تاركه الدم والعصا في الجملة ولا لا يفتقر
بالمختار والموسع فانه هو ما حاصل استحقاقه الدم والعصا على تقدير ترك الكل وربما يجاب عنه بان عدم استحقاق الباقي للدم والعصا في الجملة
الواجب من نظر القوان وهو موضوع الفعل لا غير لعدم وجوده عليهم من اول الامر فيه ما عرفت من ان سقوط الواجب انما هو باذنه وخصوصا مطلوب لا بد من
لا بد من سقوطه باستحقاقه فانه الواجب على البعض يدفع ان الواجب فعل البعض يقضي بوجوه على البعض لقوله تعالى
بالكل على وجهه وما الواجب فعل البعض حسب ما يتوهم فيقول فيكون ان يترك الكل بوجوه استحقاق الدم والعصا في الجملة الى الكل فهو شاملا على جوه
على الكل اذا الواجب فعل البعض سقوط الدم والعصا عن الباقي فيفيد كونا لوجوه على الكل على سبيل البدلية دون الاجتماع كما في الكلام في الرابع
قوله نعم فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة فان طائفة الشريعة انما هي على الطائفة الممثلة من جهة تكميل الطائفة ولو كان واجبا على الجميع لكان
بالذكر مقام بيا التكليف جازعا عنه العصاة غير بان الظاهر مؤول بعد قيام الدليل على خلافه وقد عرفت قيام الدليل على وجوه على الجميع في ذلك
بان فعل الطائفة مستقط للوجوه عن الجميع فلو كان بقاءه لما كان فعل الطائفة مستقطا للوجوه في المقام خصم بان ذلك ان لم يخص لوجوههم
والتحقيق الجواب عرفت من ان التخصيص انما هو على الفعل على الطائفة الممثلة الصافة على كل من الاحاد لا ينافي في القول بوجوه على الجميع بذكر حثا في ناه
وفي اذن بين التخصيص بوجوه على الطائفة تعيينا ووجوه على الجميع بلا نظير ما قرناه في المختار لانه غير كثير من الكفايات بان ذلك كما في قوله نعم ولكن منكم
امر يدعو الى التخصيص يامر بان يعرف وينه عن المنكر وقوله نعم وليشهدنكم بما طائفة من المؤمنين الخاص ما حكى عن بعض المحققين من انه لو كان
واجبا على الكل لكان اسقاطه عنهم بعد فعل البعض نسخا للوجوه لا دفع له ولا نسخ اتفاقا وروى ذلك مجمع الملائمة اذ ليس كل دفع للطلب ينشأ منه
يكون ذلك بسبب ان علة الوجوه كسقوطها بانه المقصود بها اختراق الميت قد حصل بفعل البعض فسقط عن الباقي لولا ان علة الوجوه والافعال
اجابا على الجميع كون المصالح اقرب الى الحصول فلهذا ان لم يفعل البعض جازيما بالسقوط حقيقة بل انما المير على وجه الجملة والسقوط انما هو اول
علة الوجوه وانت حبيب بان الجواب المذكور انما هو اتفاق القول بكون السقوط عن الباقي من جهة فوائ الموضوع لا لافا ما هو الواجب قد عرفت وهذا هو الحق في
الجواب تارة ارتفاع التكليف في المقام تارة من الواضح ان ارتفاع التكليف لا يكون نسخا اذا الواجب المقام وان لم يتحقق بفعل الكل لا اذ
على الكل انما كان على وجوبه جوه يحصل اذ انما بفعل من جوه حاصل ما الكلام فيه ثم ان ذكر بعض الافعال هذا الوجه حجة للثالث فاما لو عين
على كل واحد كان اسقاطا عن الباقي دفعا للطلب بعد تحققه فيكون نسخا فيصير الخطا جدي ولا خطا فلا يستحق الاستقطا لافا اذا فانا بوجوه على الجميع
فانه لا يستلزم لا اجتماعا على كل واحد يكون التأسيس للجميع فانه لكل واحد من هذه فلو لم يتحقق في جعل هذا التخصيص ليقول المذكور لا ينع عن حق الاول
تفويضها ان يقال ان لو عين الواجب على كل واحد منهم كان سقوطه عن الباقي بعد فعل البعض فاما المطلب قبل الفعل بالسبب اليه فيكون نسخا وهو
في اتفاقا وانما يتوهم حمله على خطاب فلا نسخ وان لم يورثه تعلق لوجوه بكل واحد منهم لم يصح قصد لوجوه من كل منهم لوجوه تامة للجميع تارة كما قد عرفت
ذلك على وجه صحيح بين ما ذكره ليس ذلك الا بالقول بتعلقه بالجميع على ان لا بد وقوع الفعل من الجميع اجابة بوجوه ان لو اني البعض صد بمحضه الفعل
من مجموع الجماعة فيجوز من كل منهم قصد لوجوه ولا يحصل ذلك الفعل من الجميع الا عندنا في الجميع فينتقل الاثم ان بالجميع بالذات بكل منهم بالعرض
فاجوب عن طريق الجمع بين الامر المذكورين لا يخفى انما ذكره على وجه صحيح على انما من تعلق لوجوه بكل منهم على سبيل البدلية حسب ما فصلنا القول به في الاصح

في
الواجب

ذلك على القول بوجوبه على الجميع الا ما وجدنا في ما قلناه حسبنا اننا اليه قد ظهر مما فرغناه سابقا في القول بالواجب المحكي عن بعض الحكماء
وغيره والوجه في هذه الحاجة الى اعادة وفلا تفتح من السمع في جميع ما ذكرنا من القول بالواجب واذ قد ما ياتونهم من الاجزاء في المقام فلا حاجة الى قولهم
الكلام ولتتم الكلام في المقام بذلك ما لا يرد عليه من القول بالواجب لانه لا يرد عليه من القول بالواجب لانه لا يرد عليه من القول بالواجب لانه لا يرد عليه من القول بالواجب
التكليف المتعلق بهم كغيره ولا خلاف فيه على شيء من الاقوال المذكورة نعم قد يتوهم على القول بتعلق التكليف بالجميع ان لو قيلت بوجوبه على الجميع
توزيع الغناح على الجميع ليس كذلك ليس الواجب عليهم عند القائل المذكور توزيع العمل على الجميع حتى يترتب عليه توزيع الغناح عليهم فهو ايضا
يقول بتحقق الغناح بالنسبة الى كل منهم وكذا لا يرد عليه من القول بالواجب لانه لا يرد عليه من القول بالواجب لانه لا يرد عليه من القول بالواجب لانه لا يرد عليه من القول بالواجب
الواجب عن الباقين باذنه وذلك لحصوله من غير فلا داعي لاستحوا الثواب بفعله غير انما يتبعه الكلام في المقام في ما ذكرناه من قولهم بوجوبه على الجميع
الناس بالفعل فان قلنا بوجوب الفعل على الجميع على نحو سائر الواجبات الا انه يسقط عن الباقين بعد اداء البعض فلا ينبغي ان يقال بوجوبه على الجميع
قبل حصول الفعل من البعض ان قلنا بوجوبه على الكل بلا حرج ولا حاجة الى ذلك لان الواجب على واحد لا ينافي بوجوبه على غيره فاما قوله تعالى ولا تدرككم
شتمته فيمنع من تعلق الامر الكفاية بمطلق الطبيعة كغيره من الواجبات فالقول بالواجب هو المسمى بالواجب له نعم لو قام الدليل على كون المطلوب
هو فعل الواحد كغسل الميت حيث ان المظهر هنا لا يغسل واحدا بل يشيع التسليم باعاده واما ما يشيع الا انما يفعله واحد منها وان وجب
ذلك على الكل ولا مانع من تعدد المباشرة مع اتحاد الفعل الماعرف من كون وجوبه عليهم على سبيل البدل وكذا الحال في الفصل المحرم اذا صار واجبا
كغناح كحل الفينة وغيره اذ لا يجوز الا لبيان الواجب مع ادعاء الضرورة وان وجب لبيان انه كل على الجميع هذا بخلاف ما لو كان المظهر مطلق الطبيعة
وان لزم ايضا الواجب بالوجوب واذ الواجب لانه لا ينبغي على الجميع التسليم ان ذلك لا ينافي في انما الجميع بالوجوب لوان في بعضه نظر الى حصول الطبيعة
ايضا فان قلنا نمر حصول الطبيعة بالواحد كحصولها بالمتعدد لولا يكون الواجب بالواحد في المتعدد كحصول الواجب فلا حاجة الى ما يرد عليه بل لا بد
الزائد عليه على ما يقتضيه حصول الطبيعة في ضمن الجميع اذ الواجب لانه لا ينافي بالمتعدد من ذلك حصول الطبيعة بالمتعدد كحصول الواحد
وهو خلاف المفروض ان المقام اذ كل منهم انما يقصد الواجب بفعله ليس المقصود الواجب بالجميع فلو لم يكن ذلك لاول ما نمر حصول الطبيعة على الواحد المتعدد
لا بد من انما الكل بالوجوب فيسقط الواجب نظر الواجب بالمتعدد الطبيعة الواجب عليه فلا وجه للقول باذانهما حصول الواحد والثاني بانه دليل المقصود من حصول الطبيعة
على المتعدد حصوله انما لا يكون الا لبيان انما لا ينافي بالمتعدد اذ الواجب ان كان المظهر مقتضى انما لا ينافي بالمتعدد الواجب بالمتعدد على
نحو حصول الواحد بالمقصد انما لا ينافي بالوجوب نظر الواجب بالمتعدد الطبيعة بالمتعدد كحصول الواجب فلا حاجة الى ما يرد عليه بل لا بد
الافضل على البعض فينا في قول كل اذا مر بالمتعدد المطلق نعم الواجب بالمتعدد يحصل لكل من الوجوه من فلا انما على الواحد له
الايمان بالمتعدد قبل سقوط الواجب لانه لا ينافي بالمتعدد كحصول الواجب فلا حاجة الى ما يرد عليه بل لا بد
لكل منها فلا وجه لشيء منها بالمتعدد واما ينصف بالوجوب من جهة حصول الواجب على الطبيعة المطلقه بما قد ذكرنا في الكلام في ذلك بحث مرة والتكرار وشكل
الحال في المقام بان ذلك انما يتم فاما يتم في الواجب العينة واما في المقام فلا بد من ذلك والمفروض كون الوجوب هنا على الجميع بدلا فكيف يصح القول بانما
الكل بالوجوب معا ويصدق فيها الوجوب عليهم بدها هو الواجب بفعله فيهم حسب ما بهانه لا تعلق الوجوب بالواحد على وجه يتنافى في حصول الواجب من
المتعدد وذلك يقتضي سقوطه عن الباقين بعد فعل الواحد اما اذا افترنا ضالهم فكل متصفا بالوجوب اكل منهم ما وجب عليه فيسقط الواجب
مع بقاء الواجب بالمتعدد لتعلق الطبيعة به فلو نظرا ايضا الا فلا المتعدد الحاصل من مكلف واحد قبل سقوط الوجوب عند تعلق الواجب بالمتعدد حسب
تربطانهم الثاني انه هل يسقط الوجوب عن الباقين بشرع البعض فها وانه انما يسقط بانما لا يفعله فيهما ووجه ما فيهم بقا الوجوب ما لم يحصل الاثام
وهو لا يقتضي حصول ما لا ينافي بالمتعدد ولا فرق بين الواجب على بعض الفعل وعده فيجوز ايضا الغيرة على وجه الوجوب لكونه لو كان المظهر فعلا واحدا
كما ذكرنا في المقام الباقين عليهم فالظن السقوط عنهم سقوطا ماعى انما المباشرة اما لو كان المظهر مطلق الطبيعة فلا مانع من مباشرة الباقين
ايضا يكون متصفا بالوجوب قبل تمام العمل ولو من البعض نعم لو لم يكن اجزاء الفعل متباينة بعضها بالمتعدد في بعض شيع في بعضهم سقط ذلك البعض عن
الباقين وكان لا ينافي بالمتعدد والباقي واجبا على الكفاية الثالث لو اتم البعض فعله قبل الباقين فيما يصح تلبس المتعدد يخرج فعل الباقين من الوجوب
سقوط التكليف وحيث فان كان الفعل ثابتا في شريطة جازا انما لو كان مما يحرم قطع جبهه انما من تلك الجهة ولا اشكال في ذلك ولا اشكال في الجواب
فيما نظر الوجوب فيمنع من حصوله الاصل فان كانت غيبا ليجزى انما لان سقوط ذلك التكليف فاقض انما الامر في المفروض عدم حصوله فاقض شدة
ذلك الفعل لا جازا انما ولو علم في الاول عدم امكان انما قبل الاخر بعد شدة في بعضه في وجوب تلبس به ووجهها وجهها ذلك مكانه وانما
لا يخرج عن انما ويجوز انما على الحال فيسقط عنه الوجوب الظن سقوطا ماعى الا انما لو كان لا يشترط فله على فله فيسقط الوجوب
لوجوب الشروع فيه الماعى لوان في البعض فله سقطه عن الباقين فاذا تلبسوا بالفعل بعد ذلك كان فعلا على احكي عن البعض وحكي
بكونه فضا ايضا كما لا ينافي من غيبه لافعل لان ثواب الفرض يرد على الفعل وقد كان الفرض متعلقا بالجميع فيسقط انما هو من باب التحقيق
ولا يخفى منه جدا لو ارد به ظاهره ولو اريد به ثواب الفرض فهو كذلك نعم لو قام اطلاق في بعض المقامات فلا مانع من القول بوجوبه على الجميع
ايضا اذ لو قيل هناك المخرج من جحان الا ان ذلك الفعل لا يسقط الوجوب باذ الفعل فاقض بسقوط مطلق الرجحان لما تقرر من عدم بقا الجنس
بعد ارتفاع الفصل فالحق في ذلك بعد الحكم بالسقوط الوجوب في الحكم الاصل جازا او متعانا نعم لو قام دليل خاص بخصوص بعض المقامات كان
متبعها لوان في بالفعل الكفاية من ليجب عليه لو يقضى ذلك بسقوط الواجب عن وجب عليه فلو سلم المسلم على الجماعة رد عليه غير المسلم

ايضا مما لا يرد عليه

عليه لا ينفك الجواب عن وجوب عليه نعم لو كان عند الفعل من الغير فاما الموضوع التكليف فتقطع عنهم من تلك الجهة وهو غير المستوفى
الحاصل بفعل البعض لما عرفت من كونه ذلك مستوفى حاصله باذ الواجب بخلاف المفروض المقام الثاني لا يربط بين ما يجب مستوفى الواجب على البعض
او كان ذلك لفعل محكوم ما يستحقه فاذ كان فاسدا كان حكمه عدم وهل يتبين فيه على اخصاصه فعل المسلم ليحكم بالسنن المستوفى فلو ان له ما اراد
على الوجه المذكور وانما يشترط العلم بصحة التجر هو الاول لعدم امكان العلم بالصحة الواقعية في الغالب جريانا لسياسة الفاطمية بالحكم بالسنن المستوفى
ايضا الغير خلا الفاعل على الصحيح كما هو مقتضى الاصل هل يعتبر الظن بالصحة او يكفي مجرد احتمالها ولو كان بعيدا ويعتبر عدم الظن بالفساد
او بها الثاني اذا حصل فعل المسلم على الصحة مبنية على التيقن لا بد وهذا الظن فلا بد من الحكم بمقتضاها ومما وجد عدم الحكم بالسنن
عن لباين والظاهر بان السيرة عليه نعم مضافا الى لزوم الحجج لو لا القول بان القدر الثابت من السنن بالاجماع انما هو مع حصول الظن بالصحة في عدمه
لا بد من اتيان حكم الاصل من عدم سنن مدعوع بما عرفت وقد يفتقر الى الاصل لما كور مقتضى الصانع لم يتعلق الوجوب فيها بالعلم بل بالواقع بعد قيام ذلك
البعض ولا فاعل بالفضل بين الصوتين فيلسافان وفيه من فضيلة اليقين بالاشكال ما هو مقتضى مقتضاها وعدم حصول اليقين بالبرائة في
وقعت ايضا البرائة هو الحكم فيها في ضوء عدم ثبوت الاشكال عما فلا بد من الاحتياط بمقتضى كل من الاصلين في محله وقيام الاجماع على عدم الفضل بين
الاخيرين بحسب الواقع لا ينافي الاخذ بالفضيلة مقام العمل بما يقتضيه الاصل كل من الصوتين فالتدقيق في الاصل هو البناء على التفصيل الا ان كان
عرفت قيام الدليل على السنن المستوفى لا فرق في الحكم بالسنن بفعل البعض بين كونه عادلا او فاسقا لما عرفت من اخصاصه فعل المسلم على الصحة
مطابقا لخصو العلم وعدم اعتناء الظن بالصحة بل بعدم الظن بالفساد على انه قد يحصل الظن بالصحة انما هو مقتضى مقتضاها وعدم حصول اليقين بالبرائة في
يظهر خلافه سواء استشكل في الفاضل الجواز وتبعه لفاضل الصالح معلمي بان الفاسق لا يقبل خبره لو اخرج بايقاع فعله ولا غير بفعله
انهم وهو كما ترى قياسا سلكا في ذلك انه لو اخرج بفعله لكان خبره لا يقبل خبره فمقتضى مقتضاها وعدم حصول اليقين بالبرائة في
بالصحة من جهة قوله لا يفرض عدم الحكم بها من جهة الاصل المذكور الاثر انه لو اخرج بان مقتضى مقتضاها وعدم حصول اليقين بالبرائة في
وهو مقتضى مقتضاها لفاضل الجواز ان قيام الظن مقام العلم انما هو من خاص ولا لا العقل عليه ما منتهيا في المقام فلا غير بل ان وجوبه على المكلف
معلوم والسنن عند ذلك مضمون العلم لا يستط بالظن وضعها في مقتضى مقتضاها عدم حصول اليقين بالبرائة في
والحكم بالاكتفاء اظهر من الاكتفاء بفعل الفاسق والظن قيام السيرة عليه في المقامين سيما في الثاني بلا يبعد عن القطع بالنسبة اليه انما العلم
بقيام الغير المكلف في مقتضى مقتضاها سواء كان ذلك بمشاهدة تروا بالوثائق والاحكام المحفوظة من القطع او بالعادة المفضية الى العلم كما هو في الامور التي
لهم فاربوا عام واجتماع في بلد موطنهم متوجهمين للامور المتعلقة بهم كمال التوجه معنيين بشانهم غاية الاحتياط في المقطوع به العادة ان لا
يكون نقش من غير غسل وفرن وكفن بل وكذا الحال في غيرهم فان كان موطنهم بين اظهر المسلمين الصالحين المعنيين باظهار الشريعة اذ لا يمكن
هناك حاشية توجب له هو عند مقتضى مقتضاها عدم حصول العلم العادي بذلك انهم واما اذا ظن قيام الغير فان كان حاصله
من الطريق الخاص كنهائه العدلين فالظن ان الاشكال في جواز الاخذ به بناء على قيامها مقام العلم مطروحا لا كفاية لغيره الواحد
قوي وبعضهم منع من الاخذ به نص بعضهم بعدم الاكتفاء باختيار العداد بفعله والحق بعضهم بشهادة العدلين الشيعاء ولا يخفى عنهما
سيما اذا حصل برهن قوي يقارب العلم وهل يكفي فيه مطلق الظن وجهها والمفطوع به كل كلام لفاضل الجواز وغيره عدم العلم به يكون
مقتضى مقتضاها من العلم وظن تام دليل على حجبته ولا دليل على حجبته مطلق الظن في خصوص هذا المقام كل كلام جاعلهم المحقق في المقام
والعلم انما في يد غيرهما الاكتفاء ذلك بمطلق الظن وكذا في لزوم الحجج لولا حصول العلم بالبرائة لكانت الكفاية واعتناء العلم باذا الغير
هنا في سنن التكليف جازي الظن يقتضي الى المشتبه مع قيام السيرة المشبهة على خلافه فان الميتا كان بين اظهر المسلمين من غير حصوله في
التوجه لغيره فان الظن انما به بامره وقد جرت لظنه على عدم التمام غيرهم بالتجسس عن حاله ونبايهم على قيام غيرهم بامرهم ومنه دعوى
الحجج في المقام كما لا وجه له كيف اذا لو يكن عليهم حجج في اصل يتعلق التكليف بهم كيف يتوهم ثبوت الحجج عليهم في حصول العلم بالسنن المستوفى
وهو قيام السيرة على الاعتناء على الظن القوي الحاصل من العادة في العادة المذكورة ان ثبت فاما في جواز الاعتناء على ذلك الظن الخاص
فيكون بغير من القانون خاصة كما لا دليل على جواز الاعتناء عليها وابتدأ ذلك من الدلالة على الاكتفاء بمطلق الظن ودعوى عدم العلم بالفضل
مجازفة لا تتأيد عليها وقد يفصل في المقام بين ما اذا حصل العلم بالوجوب كنهائه وفاز الظن بقيام الغير فيمكن في مطلق الظن اذا
كان الدليل على وجوبه منحصرا في الاجماع لا صوابا في مقتضى مقتضاها عدم قيام الاجماع على يتعلق الوجوب به وما اذا كان بخلاف ذلك بان كان
الدليل عليه خلافه فالصواب وان كانا العلم به حاصل قبل الظن المفروض ان كانا الدليل عليه هو الاجماع فلا بد من العلم او الظن الخاص في
ثبوت اشتغال من مقتضى مقتضاها عدم قيام المفروض فلا بد من العلم بغيره لخاص حاصل باحد الوجهين المذكورين في مقتضى مقتضاها لفاضل الجواز
المقام على اشتغال من مقتضى مقتضاها عدم قيام المفروض فانه بالعلم بالسنن المستوفى فلو كان مقتضى مقتضاها عدم قيام المفروض فانه بالعلم بالسنن المستوفى
ذلك التكليف عنه بالظن المفروض ولا يتم الا بعد قيام الدليل عليه مجرد الشك في اشتغال من مقتضى مقتضاها عدم قيام المفروض فانه بالعلم بالسنن المستوفى
باصول الاشغال لا ينفك باصل البرائة للقطع بوجوب ذلك لفعل على سبيل الكفاية واما الشك في المقام من جهة الشك في حصول السنن فان
فانما اذا وقع الشك في كون الظن مستطافا فتدفع الشك في مقتضى مقتضاها عدم قيام الاجماع في المقام على وجوب ذلك على المكلف حتى لا ينجس
بالاصل ثمانية الاصل الفطوح بحصول مقتضى مقتضاها عدم قيام الاجماع في المقام على وجوب ذلك على المكلف حتى لا ينجس

ذلك

مع حصوله في دفع المانع بالأصل على ما لا بد من أن لا يكون له أصل في نفسه فلا وجه لأشياء اليمين مع الشك في
الامتناع في تعليل التكليف والحاصل أنه لا فرق في دفع التكليف بالأصل بين ما إذا حصل الشك في حصول المفتض أو وجود الشرط أو
علم بهما وشك في حصول المانع لعدم العلم بتعلق التكليف في التصرفين فالقول بأن قضية الأصلح عدم حصول المانع فيعمل
المفتض على مدفعه بأنه على فرض تسليمه بأن الأصل فيه لا يثبت به تعلق التكليف لمكلف فإن الأصل فيه عدم التكليف بحسب
المفتض المحتمل لمعارضه لا يثبت له أن يكون هناك إطلاق في لفظي يقتضي بثبوت الحكم مع ثبوت ذلك المفتض فيكون ذلك لا يثبت له
على ثبوت الحكم ومما مع انقضاء كما هو المفروض في المقام فلا دليل على ثبوت الحكم وحجته الأصل المذكورة لا يكون دليلا على الثبوت
وعدم المانع أيضا من جملة الشرط فيرجع الشك فيه إلى الشك في الشرط وتوضيح المقام أن الشك في التكليف قد يكون من جهة الشك في المفتض
الشك في الشرط أو المانع وعلى كل حال فقد يكون الشك من جهة الشك في اعتبار كل من المذكورين ثبوت التكليف والشك في حصوله بعد العلم
باعتباره وعلى كل حال فأن يكون له دليل على ثبوت الحكم إطلاقا للشرط وحجته الأصل فلا يكون له دليل عليه هو الإطلاق وشك في نفس اعتبار
فالإطلاق في حكم الشك المفروض مدفع بالأطلاق وإن كان الشك في حصوله في مقتضى البرائة في الجميع عند الشك الأولين ومما في الثالث فقد
يقع بمثل ذلك كما لا يثبت له أن يثبت له التكليف مع عدم حصول المانع هذا إذا لم يحصل أصله ولا فيسقط حكمه أنه لو علم حصول المفتض
والشرط أو لا ثم شك في ارتفاعه فيبقى على بقاء عمله بالأصل مستصحا وكان ذلك هو المنهج وإن كان له دليل عليه هو الإجماع وشك في أصل اعتبار الحكم بالبرائة
لعدم تحقق الإجماع أو مع حصوله ولو شك في حصوله بعد العلم باعتباره فالحال فيه نظير ما إذا دل عليه الإطلاق من غير فرق ذاته قد لا يكون له دليل
الشك كون الظن المذكور مانعا من تعلق التكليف في المقام فإن كان له دليل عليه هو الإطلاق أخذ بمقتضاه ودفع ذلك بالأصل لكون الإطلاق
محكما حتى يقوم دليل على النقيض لما إذا كان له دليل عليه هو الإجماع فحصول التكليف في المقام غير لازم لعدم تحقق الإجماع في مود الشك في دفع
الأصل حسب ما ذكرنا في كونه لا يخفى أن الظن المذكور لو لم يكن مانعا من تعلق التكليف لمكلف على حسب ما ذكرنا في قضية الأصل فيه هو لفصل المدفوع
لكن الحال ليس كذلك فإن ثبوت التكليف بالفعل في الشك فيه إنما الكلام في إذا المكلف في الحكم بأداة في الشك في العمل في التكليف في المقام إنما هو من جهة الشك
إلا أن الشك في تعلق التكليف هو نظير ما إذا علم بالكفا في شك في قيام غيره فإن ذلك الشك يقتضي صحة برائة البرائة فيه أن فادنا الشك المفروض
المذكور العلم بنظر إلى الشك في تعلق التكليف بلا خطئه ذلك كما لا يخفى على الأصل فلو كان الشك في كونه مانعا من قيام دليل على صحة الظن
والحاصل أن الكلام في المقام كون الظن المذكور موقفا إلى ثبوت حصوله أو من غير ما يكون فاصفا بأداة فيسقط الواجب من جهة ذاته فالمراد دليل على
حجته الظن في المقام كان قضية الأصل عدم الأدلة فلا بد من الحكم فيها بالتكليف وحجته الأصل لا يخفى بالسقوط فيكون برائة البرائة فيه كما في السابق
قد تبارى من بعض اعتبارات الحكم بسقوط الكفا في مع لظن بقيام الغير في المستقبل وقد يشهد ذلك من إطلاق جملة ومن الظان ذلك كما لا يخفى
البرائة في عدم السقوط ولو مع العلم بأداة الغير في المستقبل كان المراد من ذلك سقوط الغير في المستقبل في المستقبل فلا ينافي على ذلك لو اتفق
عدم إذا لم يرد من مانع ونحوه لا أنه لا يجب عليه ذلك على سبيل الكفاية حتى أنه إذا شك في ذلك لا يخرج له من مود بالواجب الكفاية لوضوح فساده
بلكن الأشكال في الكفاية بالظن المذكور في ما ذكرناه وقضية الأصل لا الكفاية في حصول الظن التوكل على حسب ما ذكرناه في بيان المظالمين عليه
الواجب تحمل الكفاية بنظر إلى قيام الشك عليه حسب كفاية المسئلة السابقة أن التوكل من الواجب التي من الشك فيها إلى غير ما بعيد بل وثبوت الشك
في حصول الظن التوكل فحسبنا ثم لا ينبغي ما مراد لا يبعد كون الشك في مود حصول العلم التوكل في المقام المسلمين بكفاية غسل الأمون وكيفية الصلوة
عليهم أنهم إذا كان ذلك بنظر المسلمين العاشر إذا علم وظن كل منهم خطئه قبل الشك في سؤا كان ظنا خاصا أو مطلقا بناء على الكفاية في المقام
بأداة الآخر لواجب سقط عنهم إجماع قد خص عليه جملة وتنظيمه الفاضل المود نظر إلى أنه يلزم منه نفع الوجب قبل أدائه ودفعه لا مانع منه كما
في مود ارتفاع الموضوع كما إذا حرق البيت وأخذ السبيل وانت جبهه به من لا يرد المذكور جدا إذ ليس السقوط في المقام سقوطا واقعيا وإنما يسقط عنه
بحسب التكليف نظر إلى الشرط المقر كيف هو بعيد جاني الواجب ليعتبر في نفسه إذا اعتقد أنه لا يثبت له من مود خلافه وما ذكره في الجواب من عدم المانع من سقوط
الواجب فيمفعلة نظر إلى سقوطه بانقضاء موضوعه حيث ذكره من المثال لا بد من أن لا يرد ليس المنطوق في الأشكال مجرد سقوط الواجب من غير فعله لا يعقل الشك
ذلك مجرد لوضوح سقوطه بانقضاء التوكل منه بسقوط موضوعه في المثال وإنما اشكال من جهة سقوط الواجب مع حصول الشرط المقر له ذلك التكليف
من دون فعله فإنه لا يكون ذلك إلا بتسليم الوجوب وإباح ما ذكرناه ولا ريب لما ذكره من التنظيم ثم أنهم أن يقولوا على ذلك الظن أو العلم حتى فات عنهم الفعل
فلا كلام وإن ظهر لهم أن بعضهم لم يخالف مع عدم فوات محل الفعل فلهذا السقوط على حاله ولا بد من أن يثبت له شك في فعله لا فصل ثم ذكرنا التحقيق
فيما يقتضيه أن كان هناك عموم وإطلاق يقتضيه بلزوم لا يثبت له ذلك جميع الأحوال تعين العمل به ولا فلا عملا بالاستصحاب والصواب أن يقال أنه لا تأمل
في وجوب الأيتان بالفعل مط فإن سقوط الواجب العلم بأداة الآخر والظن بل إنما هو من جهة الحكم بأداة ذلك الواجب لكونه مستقطا في نفسه ليس ذلك
الأنظمة إذا علم وظن يتألف على اعتبارها بأداة العمل الواجب عليه عينان في ذلك الخلاف مع عدم فوات الواجب في وجوب الأيتان بالفعل لا يبعد
من الضرريات ولا فرق بين وبين المفروض في المقام أصلا بل يقولون شك بعد علم وظنه بأداة الآخر فلهذا تعين عليه لا يثبت له لا وجه لاستصحاب
السقوط في المقام لما عرف من أن السقوط المذكور إنما كان من جهة ثبوت الواجب على وجه التعبد فهو نظير استصحاب النجاسة فيمن يتيقن نجاسته
ثم شك فيها من أصلها فإنه لا وجه لاستصحاب النجاسة كما قد يتوهم من جهة التعبد وشرع بعضهم في الفعل فالظن سقوطه عن الباقيين بمعنى سقوط تعين الأيتان
باعتبار حاله وإنما أصل الوجوب فالعلم عدم سقوطه إلا بالانعام حسب ما مر من الأشاؤا لا بد من لو كان المراد هو الفعل الواحد لا يجوز القول بسقوطه

سقوط امر على الانعام كما في الاشارة الى عشرة ما لو كان المؤد في الفعل مجزئاً لما كان في المسئلة او مقلد المن في الفعل في بال فعل على وفق مقدمه
فهو يقضى لك بسقوط الواجب عن غيره من جهة الفعل الواجب او يقبل من جهة الفعل من جهة الحكم بصفة ما ياتي به على الوجه المذكور لكونه مما توارى عنه الشرع
فاضرباً به في هذه المادة حتى لا يوجب عليه لفظاً ولو علم من جهة ما او علم المتقدم عن تقليد بشا على حواره ولما يصدق لك التقوى من حكم الله تعالى في
العلم في الفقه حسب ما به من ان اقص ما دل عليه الدليل هو التخصيص في شأن العام فان جهة كل جهة في شأنه ما هي في شأنه شأن من يقبله وانما يقبل من حكم
الله بالنسبة اليها دون غيره مما لو لا يحكم بصفة لو اني به من عداها فصفة التكليف الثاني في شأنه بالفعل المقروض الفاسد وانما يحسمه وان حكم
بصفة في شأنه عامه بنوفاً على قيام دليل عليه كل بغيره في الخارج المكلف في شأنه هو الفعل الواقع على وفق مقتضى الفاعل والوجه حصول البراءة عنه بالفعل الواقع
على الوجه الاخر ان يقوم دليل عليه انفس فعل كل المكلف في الكفاية يقوم مقام فعل الاخر بنوب متافعة والمقروض ان الفعل الواقع على الوجه المذكور
غيره من الدلالة بالنسبة غير ذلك العام ولا يمكن ان يقوم مقام فعله اذ في مقامه فصفة يكون المقروض في شأنه ذلك العمل لو فرض وقوعه من غير ان المكلف
في المقام ليس له شيئاً واحداً من كل من طعنوا في جهة طريق اليد في عدا حصول الايمان به على ما يقتضيه من احكامهم حصل اداء الواجب على الوجه المبشر به وهو
فاض بسقوط التكليف عن الجميع ان لم يكن ذلك طريقاً بالنسبة الى جهة الاخر مقلد لو اراد العمل به بنفسه هو لا ينافي كونه طريقاً بقوله ولو عمل غيره
فالظاهر مقام فعله هو الفعل المحكوم بصفة شرعاً الواقع على النحو المعبر الشبهة في وجهه لوجه المحتمل في شأنه على تقدير وقوعه من غير ان ينافي في
فعله مقام فعل ذلك الغير فان الظاهر مقام فعل ذلك الغير هو الفعل الصحيح الواقع على وفق الشريعة فضلاً الى حصول البراءة به بالنسبة الى العامل من
بوافقه وسقوط التكليف في ذلك الفعل عن قطعاً فلا بد من الحكم بسقوطه عن الباقي من المسئلة للكفاية عن البعض مسقط عن الجميع ليس له الا اذا كان الفعل
في الجملة لا في جهة اذن هو السقوط نعم لو اختلفت لفعلان في النوع اشكل الحال في السقوط اذا وجب عند احدهما تفصيل الميت عند الاخر في جهة الاخر
بالنظر في حقيقة الاصل في ذلك عدم السقوط ويجوز ان يكون ما ياتي احدهما في الدلالة في النوع اشكل الحال في السقوط اذا وجب عند احدهما تفصيل الميت عند الاخر في جهة الاخر
لو حكم احدهما بنفي الوجوب والآخر بوجوبه عليه فلا تأمل في عدم سقوطه عن يعقلاً لا شغلاً به وكون ذلك الاخر له من جهة المذكور لا يقضى بقيام
ذلك مقام فعله غاية الامر عدم تعلق الوجوب بالآخر في الظاهر لا اجماعاً او اجتهاداً من يقره الى ذلك وهو لا ينافي في شأنه الاخر به وهو ولو كان ما
يأتي به جهة الاخر خطاً في عتقها الاخر كما اذا كان مخالفاً للدليل الناطق في نظره كالاجماع فلا عبرة بعمله وعمله مقلد بالنسبة اليه ليجوز بفساد وان كامة
في ذلك فلا يحكم بسقوط من جهة ما الثاني ومقلد به حسب مقتضى القول في ذلك مباحلاً لا جهة والفتيل ولو قل في العمل غير المحتمل ان لم يكن موافقاً للنوع
لوحكم بصفة لو كان مع عتقها اجماعاً المفقود لو بعد ذلك وسعه في وجه قوي وان وافق الواقع في اعتقاده ان لم يكن عتقاً حكم بالسقوط مطوان كان عتقاً فان كان
مع بذل وسعه كونه جهة ما او كان غافلاً فافضل الصحة والسقوط وان كان مقصراً ليجوز بصفة كما هو الحال في عبادات العلوم على ما سبب الكلام في شأنه
في تقليد جهة ما بعد من على السقوط والصحة وكذا لو شك كونه من تقليد جهة ما لاصح الصحة ولو علم عدم تقليد جهة ما في جامع لشرائط الفتوى لكن
ذلك كونه ما فلا فاصراً او مقصراً مع مطابقة العمل الفتوى الاخر وشك كونه ما في موافق الواقع على حقيقته في جهة ما يحكم بصفة الفتوى وسقوط الواجب
عن الباقي من اشكال من اصاب الصحة والعلم بعدم وقوع الفعل على الوجه المقرر في الشريعة وجواباً عن ما في مثل ذلك والحكم بوقوع الصحة على سبيل
الاتفاق ومن جهة الفضلة محل تأمل ولو وقع العمل بقوة غير المحتمل في جهة الاخر كما اذا لم يكن مقتضاه من الرجوع اليه فانه هو الميت فان كان
موافقاً لقول المحقق فلا اشكال في الصحة والسقوط ولو بعد خصو المحتمل في جهة ما مع بقا الوقت ان خالفه ففي الحكم بالسقوط من غير مطواناً ما يفسد
عن مثله وما عمن المحتمل مقلد به اذ خصه بغيره في ذلك وكانوا اخص ولا يعلم العامل باجهتها او علمه بقوا المحتمل وجواباً عن مقتضى جهة ما في اشكال
والقول بالسقوط لا يخرج عن وجهه ولا خوف من عدم السقوط ثالث عشرها لو كان الاشياء من العامل في الموضوع مع الاثبات على الوجه المقرر في الشريعة
اذ غسل الميت بما منتهي لظواهرها وعلم الاخر بما لا فاته النجاسة فيل يقطع عنه الواجب في ذلك وجهان السقوط حصول الفعل على الوجه المعبر الشبهة
وهو يقضى بالسقوط والجزاء وايضا لا كلام في سقوطه عن العامل فيحكم بسقوطه عن الباقي من الاشياء ان الاشياء على الوجه الذي يستلزم التكليف
عن البعض فهو مسقط عن الكل اذ ليس المقصود الكفاية في الاجزاء الفعل المحتمل وعدمه لعدم اداء المأمور به على وجهه ولو تقطن لرفع بقا الوقت
لزمه الاعادة وابقاعه بالفعل على الوجه لشرع بملاحظة الطريق المقرر انما يقضى بالاجزاء مع عدم اكتفاء الخلاف حسب ما في جهة واسبقا التكليف عن
العامل انما هو في جهة الشريعة من جهة كونه معدوداً وذلك يقضى بالسقوط بالنسبة الى غيره ولو علم العامل بالحال لزمه الاعادة كما عرفت وهذا
هو الوجه نعم لو كان ذلك مما لا يوجب عادة على العامل بعد تكرره كما اذا حصل في ثوبه نجاسة ومضى غيره وكان الصلوات ونحو ذلك فالظن السقوط وان كان
الاخر مسقطاً له حين الفعل لا اذا العمل على الزجر الصحيح وان اشتمل على نقص الاجزاء او الكيفية في رابع عشرها فيل ان الواجب الكفاية افضل من العينية في
القول به الى كثر المحققين لكن استدل في القول بما في بعض الناس هو يشعر بكون الظاهر من العامة وعمل ذلك يكون الاثبات به فاصحابا في خلاف
الكثير عن العينية واستحقاق العتق بخلاف العينية فانه لا يحصل له الصلوات الفاعل فيه ولا ان الواجب العينية فعاله عتقاً على جهة العينية في
الكفاية فعل واحد من الواجب انما افضلية الواجب في جهة ما يوجب تكرار من جهة حصوله من المكلف عن الفتوى بفعل واحد والاشكال
الثاني وذلك لعدم التكاليف الصلوة الاولى والثانية فكذلك الحال في المقام نظراً الى تعدد الواجب في العينية في جهة الاثبات بها على حسب
المكاتبين بخلاف الكفاية فان الواجب الجميع شيء واحد حسب الظاهر في قولهم فانما ان افضلية العينية من جهة شقها الفاعل انما يلحظ من اجل بانه
الثواب لا دليل على كون الثواب لمنه في الكفاية اكثر من العينية وقد توجه بانه ثواب العينية لكونها بين باركثر من المتأخرين في الكفاية وهو
فاسد كثر الثواب من جهة كثر المتأخرين غير كثر الثواب لمنه في الفعل نفسه افضلية تتبع ذلك على ان تعدد الثواب من جهة كثر المتأخرين

[illegible]

من كتاب الفقه في
الدين

الكل متأخر ونسبة عن مدلوله الخ نظرنا الى الاعتبار المذكور وان كان مدلوله الكلي متصلا في المدلولية ومدلولية الخ في غيرنا
خامسة بدلولية الكل فان لكل من الوجهين اعتبارا غير اعتبار المدلولية الخ فلهذا جعلنا في الجوازات المنطوق الصريح والغير الصريح وجها
من ان الدلالة انما تحصل فيها انما هو بطريقا لا لزما حسب نص عليه علماء البنا فيندرج في غير الصريح ومن ان استعمال اللفظ في خصوص المعنى الجازي اذ
منه على نحو الحقيقة وقد تحقق الوضع النوعي بالنسبة له فيندرج لذلك المطابقة ولا لزما الذي يجعل من المنطوق الغير الصريح هو ما يستفاد من اللفظ
على سبيل الالتزام من غير ان يستعمل اللفظ فيه كما هو الحال في الامثلة المتقدمة ودونما يفصل بين ما يكون القضية في الجوازات المنطوقية كما في دليل سادس
وما تكون عقلية ونحوها كما في مسئلة الفبر ونحوه فيندرج الاول في المنطوق الصريح والثاني في غير الصريح ولذا قد من دلالته لا فقتا وهو غير متجه
للاستفاد من ان دلالة الفبر في المقامين التزامية معدة من الاقتضاء وهي انما تحصل من اللفظ بتوسط العقل والاعتاد فيهما فان استأثر
الى الاستدلال في اداء الرجل للشيء من غير ان يستعمل العقل والاعتاد كما ان استأثر السؤال الى الفبر فيفيد اداء الامم من كذا ان استعمل الاستدلال
في الغيب المذكورين على سبيل التوسع والجواز فيها من غير ان يضاف الى ذلك انما يحصل فيه من جهة التزام الفبر في المنطوق الصريح نظرنا الى
استعمال اللفظ فيه فليكن كذا في المقامين والا فلا بينهما والاظهر عند الجواز من المنطوق الصريح اذ لا بعد ان اذ واجه المطابقة نظرنا الى ما ذكر
من استعمال اللفظ فيه خصوص الوضع الترخيص بالنسبة اليغير ان الوضع الحاصل في الفبر لا يفتقد الى استعمال اللفظ في الجوازات انما هو جواز استعمال اللفظ
فيخرج بعين هذا لعلنا وانما يحصل الدلالة عليه بواسطة الفبر فنكون الفبر فيفقد الدلالة على المعنى الجازي كما ان الوضع مفيد الدلالة لللفظ
على المعنى الحقيقي ولما كان المحقق في انظار اهل البنا حال الدلالة في داخلها في الوضع الحقا اذ لا في الجواز من الالتزام وليس كذلك في الوضع
والمناهي نظرا الى اصول واجه المطابقة بعد اذ اخرج عندهم في المنطوق الغير الصريح مع استعمال اللفظ فيه فخرجت في الدلالة عليه بل قد
يكونا صريح من دلالته الحقيقية فلا بعد ان في اذ واجه المطابقة نظرنا الى خصوص الوضع لتخرج فيه بعد كون اللفظ لا بعد تعلق الوضع المذكور
به على تمام ما وضع له فيتم الوضع المتأخر في هذا المطابقة لا يخلو ذلك ويندج الجواز في المنطوق الصريح هذا بالنسبة الى الجوازات نفسها الفبرية الدلالة
على كونها المراد باللفظ هو معناه الجازي فليلا غالب انما تكون بطريقا لا لزما كما اشار اليه ويندج من دلالته لا فقتا وسبغ الكلام في ان ثمة ثمة ثمة ثمة
الدلالة في المنطوق الغير الصريح في الدلالة لا فقتا ودلالة التبيين في اذ واجه المطابقة لا يخلو ذلك ويندج الجواز في المنطوق الصريح هذا بالنسبة الى الجوازات نفسها الفبرية الدلالة
اولا وعلى الاول فاما ان يتوقف عليه صدق الكلام وصحة عقلا او شرعا وهو دلالته لا فقتا كما في قوله رفع عن امتي الخطا فان صدق الكلام يتوقف
على تقدير ما لو اخذ ونحو ما وقوله نعم واسئل الفبر فان صحته كعقلا يتوقف على تقديره الا هل وفولك اعنق عبدك عنق على الفاي ملكا على
ان يتوقف صحته عنق عليه شرعا ولا يتوقف على ذلك بل يكون متفرقا بئني لولم يكن ذلك الشيء علته ليعمل الاقران كما في قوله نعم كثر بعد قول
الاعراب واقف اهل في شهر رمضان فانه يفيد ان لا وقع في شهر رمضان موجب للكفارة وهذا هو دلالته التبيين في اذ واجه المطابقة وهو لا تكون الدلالة
مقصود في هذا الحال لانه الاشارة كدلالة الايتين على اقل الحمل ولو كانت مقصودا لكانت المقام كما لو فرض في دودها في مقامها اقل الحمل لم تكن من دلالته
الاشارة وانما خبر بان ما ذكره غير خاص بوجوده لانه الالتزام مالا يندج في المفهوم والا دوى التقسيم بقولنا الدلالة لانه لا يفتقد الى اعتبارها بعد من المذهب
انما ان يكون مقصودا للتكلم بحسب الفهم ولو لم يلاحظ خصوص المقام والا وعلى الاول فاما ان يتوقف صدق الكلام وصحة عقلا او شرعا او لعلنا على
فالا وهو دلالته لا فقتا كما في الامثلة المتقدمة وقوله نحن بما عندنا واشتباها عندنا راض فان صحته لا يتوقف على تقديره راض وقوله ايتل سدا في الجملة
يتوقف صدقها لانه لا يخلو الجازي على العادة على اذ الرجل للشيء من غير ان يجعل تعلق السؤال بالغير تقييده على استعمالها في هذا من غير ان يكون هناك
انما رافق في ذلك بانها صار اللفظ وحمله على خلافه وضع له الظاهر معظم الفرائد العقلية واللفظية القائمة على اذ المعاني الجازية من قبل دلالته
فقتا كما في قوله نعم يداه فوق يديهم قولك رايتا سدا في وجهي الفبر وغيرها وان كان دلالته نفس الجازي على معناه الجازي من قبل المطابقة بحسب ما
يجري نحو ذلك في محل المشقة على احد ما يمانية الحاصل ان المناط في كون الدلالة لا فقتا هو ما ذكرناه من غير فرق بين كون مدلوله لفظا مضمرا ومفعلا لمحضيا
كان او جازيا والثاني لانه التبيين في اذ واجه المطابقة لا يكون بدلالة الكلام ولو باضمار ما يشترط من الفبرية اللفظية والحالية فيقطع معناه اذ ذلك لا لازم وينبغي
لان غير ان يتوقف صدق الكلام ولا صحته على ذلك فمن ذلك ما اذا اردت من باب الملة فاذ وجب لانه كما اذ قيل للمع الشئ عند بيا وجب اليها ومن ذلك ما
ان كان مقصودا من الحكم بان لا يخلو الجازي اذ اقبل من ان ريد بيا على نحو ومن ذلك ما اذا اقرن الكلام بشئ يفيد كونه على الحكم كما من المثال وكفوله بعد اذ
انما يسمع الرطب لانه لا يفتقد الى تحقق نعم قال لا يجوز لانه على ان العلة في المنع هو القضا بالحكم او منه ما اذ قيل ما زيد فعلمت انك في البلد
لان في بئني يدس ليلنا ومنا اذ اعلق الحكم على الوصف لانه ولو بوضيعة المقام على كون الوصف سببا لثبوت الحكم وجب ذلك استعمال السببية في
الحكم كجبر سبب التبيين في اذ واجه المطابقة لا يكون بدلالة الكلام ولو باضمار ما يشترط من الفبرية اللفظية والحالية فيقطع معناه اذ ذلك لا لازم وينبغي
لأنه من غير ان يتوقف صدق الكلام ولا صحته على ذلك فمن ذلك ما اذا اردت من باب الملة فاذ وجب لانه كما اذ قيل للمع الشئ عند بيا وجب اليها ومن ذلك ما
ان كان مقصودا من الحكم بان لا يخلو الجازي اذ اقبل من ان ريد بيا على نحو ومن ذلك ما اذا اقرن الكلام بشئ يفيد كونه على الحكم كما من المثال وكفوله بعد اذ
انما يسمع الرطب لانه لا يفتقد الى تحقق نعم قال لا يجوز لانه على ان العلة في المنع هو القضا بالحكم او منه ما اذ قيل ما زيد فعلمت انك في البلد
لان في بئني يدس ليلنا ومنا اذ اعلق الحكم على الوصف لانه ولو بوضيعة المقام على كون الوصف سببا لثبوت الحكم وجب ذلك استعمال السببية في
الحكم كجبر سبب التبيين في اذ واجه المطابقة لا يكون بدلالة الكلام ولو باضمار ما يشترط من الفبرية اللفظية والحالية فيقطع معناه اذ ذلك لا لازم وينبغي

تجلی

ثبوت الشرط وانفائه عند انقضاء المذلول عليه بدلالة حكيمين احدهما الجاني والاخر سلبه ذلك في السبيل الى اخذ انقضاء الشرط انقضاء الحكم
 المحرم على فرض انقضاء الشرط اما بالنسبة الى انقضاء الحكم كذا من القائل بحجته المفهوم والقائل بغيرها يقول بانقضاء الانقضاء الحاصل بالكلية على تقدير
 انقضاء الشرط بل وكذا بالنسبة الى انقضاء المذلول في الكلام حتى بالنسبة الى القائلان قوله كذا من زيدا اما يكون انقضاء الوجوه كذا من زيدا
 غير فيكون الانجاب المذكور ثابتا بالنسبة اليه منقضي بالنظر في غير ولو وجب كذا من غير زيدا فهو بانجاب اخر فليس لك من القول بحجته المفهوم في شيء وما
 يدل على انقضاء الحكم المفهوم في المقام هو قولك بدلالة الكلام على انقضاء الاجبار طمع نفا الشرط وحينئذ فيشكل الحال في تصور العمل المذكور ونظر الى
 ان الشرط المذكور وانما وقع شرط بالنسبة الى انقضاء الحاصل بذلك الكلام ومن غير ما يقتضيه انقضاء ذلك بانقضاء ما بين ذلك من دلالة على انقضاء
 الوجوه مثلا بالنسبة الى الصلة والاخر طحا هو ليدعى هل ان الوجوه المتأخر في المقام المذكور وصفه لصيغة فادناه انقضاء هو الوجوه المطلق المتعلق بالانقضاء
 المعينة لا خصوص ذلك الوجوه المخصوص الحاصل بالانقضاء المفروض كما هو مقتضى كلام القائل بكون الموضوع في وضع لطيفان المذكور خاصا اذ قد عرف
 ان الاذن في التحقيق كون كل من الوضع والموضوع له فيها عامان كان الحاصل من استعمالهما في معانيهما المراد خاصا كما ان مدلول المادة انكلى بتخصيص بفعل
 الماد وهو تكون الخصوصات الشخصية خارجة عن المكلف فكل مدلول لطيف هو الانجاب المطلق المتعلق بالمادة المفروضة المتخصص بفعل الامر من جهة استعمال
 اللفظية في الجواب بخصوصيات الشخصية خارجة عن الموضوع في ذلك ان مدلول الصيغة مطلق الانجاب المتعلق بالمادة كان الشرط المذكور في الكلام قيدا
 لذلك المعنى فيكون مطلق الانجاب تلك المادة معلقا على الشرط المذكور منقضي بانقضاء ما على القول بثبوت المفهوم لان يكون خصوص ذلك الانجاب الحاصل
 بانقضاء ذلك مطلق الانجاب بما ذكرنا ثانيا القول بكون الموضوع له في المقتضى المذكور عام كما هو متصفا الاول لا خصوص جزميات النسب او افعلة تلك الانقضاء
 الخاصة كما هو متصفا المتأخرين اذ لو كان لا فكذا ذكر في موضوع ما ذهب اليه اكثر المحققين من دلالة المفهوم على انقضاء الحكم كذا بانقضاء الشرط من غير فرق بين انقضاء
 والاخر كما بدت انهم من شرطهما قد تظاهرت ما ذكره الشهيد الثاني في التمهيد كما في بعض من يخصص محل النزاع بما عدا مثل الاوقات والوصايا
 والندوة والامان اذ لو علق احد هذه الشرط او وصفه بكن هناك يقال لانكار المفهوم كما اذا قل وقت هذا على اوله في الفراء وان كانوا فراء ونحو ذلك
 الا يتأمل احد اختصاص الوقت بالواجب في الوصف الشرط المذكور ونقصه عن الصاقه لغير متجه اذ ليس لك من جهة المفهوم في شيء اذ مفاد القائل المذكور
 ثبوت الوقت المتعلق من ذكره من غير ان يفيد تعليل شيء في الغرض الوقت على الوجه المذكور وقضية ذلك انقضاء الوقت في كل واحد من غير ان يفيد تعليل
 بمقتضى الصفة المفروضة لا معنى لعلف بغيره وكذا الحال في نظائر الاخرى لا فارق شيء زيدا فادناه ثبوت ذلك له وكون المفروضة بمثابة ذلك الانجاب مع شرطه غير
 معفidor على نفي تلك غير من تلك الجهة لان جهة المفهوم على ما هو المتصور بالبحث في المقام وبجزم ذلك سائلا الاحكام التي لا يمكن نقلتها بموضوعين
 لا قيل فقد هذا على ان يذبح بذا او بقتة بذا او بقتة بذا فبقا فلو كان المذكور بغيره فيصير عدم تعلقه بها بغير ما ذكرناه ولا ريب ان دلالة المفهوم
 ولا يخرج لك بالنسبة الى القائل كما في الامثلة المذكورة قوله وهو خذنا اكثر المحققين وقد عراه اليهم الحق الكركي والشهيد الثاني وغيره على التخصيص
 والشهيد كذا ايضا واخذ جماعه من المتأخرين وحكي القول بعن جماعه من العامة ايضا منهم ابو الحسين البصرى وابن مبرج وابو الحسن الكرخ والبيضاوي
 والرازي وجماعه من السابقين قوله وهو قول جماعه من العامة فقد حكي القول بعن مالك والشافعية واثنا عشر المفسرين والى عبد الله البصرى والقاضي
 بكر والقاضي عبد الجبار والامام والخازن من متأخري الفقهاء ابا الشيخ الحر وغيره وبما يخفى في المسئلة قوله لان اخرازا احدهما ثبوت له وبجزم الشرع في
 التفسير بينهما التفصيل بين الانقضاء والاخر في شيء الاول دون الثاني قوله في جهة في الفرف بغيره قوله في انقضاء في عطائه اكرامه انما زاد او بطلان
 المأمور به في خصوص اشراط وجوب الاعطائه وايضا كانه لا معنى لشرطه في انقضاء الاعطائه بل في انقضاء اشراط وجوب الاعطائه او جواز في حيث ان المفروض تعليق
 الامر به عليه فيصير ارادة الاول فادناه ثبوت في القائل من انقضاء ما يدل على التمسك على انقضاء عند انقضاء الشرط مع عدم افادته لانقضاء الحكم بانقضاء
 الشرط لا يكون مقابلا ليس محله ان المراد بالشرط في ما ذكره هو ما يتوقف عليه الشيء كما هو المتبادر من مقتضى الفرف عندنا وما يتجلى من انقضاء جرح للوجوه
 مقابلا في التبادر المعين للملحظ خالبا نظرا الى كون الانقضاء بالانقضاء قطعيا بل ضرورة ما مدفوع بانه ليس المقصود من ذلك الرجوع الى التبادر في الالاف في ثبوت الشيء
 على الشيء على انقضاءه بانقضاء غيره وانه في خصوص الوقت لا حاجة في استنفاد ذلك الى الانقضاء الى التبادر اذ هو من الوازم بيننا بالنسبة الى بل المراد
 الانقضاء الى التبادر في فهم المعنى المذكور من لفظ الشرط فتدبر في الاحتياج كلامه على مقدمتين احدهما ان مقابلا التعليل على الجملة الشرطية هو مقابلا لفظ الشرط
 فيما لو صح بكون مقابلا الجملة الاولى في شرطه فيصير الثانية والثانية ان مقابلا الشرطية في شيء هو في ذلك الشيء على الشيء الاخر وانقضاءه بانقضاءه فيسند
 في ثباتنا المقابلة الثانية الى التبادر وانه لا يتصور ثبات الاول في موضوعهما عندنا فلا فرق بين مقابلا لفظ الشرط وادناه انك في استقلال الاول في الملاحظة
 وعدم استقلال الثاني في حقه في الفرف بين المعاني لا تميزه ولا تميزه في كل كلامه على الانقضاء الى التبادر بالنسبة الى المقام الاول ايضا فيكون قوله في
 في العبارة اشار الى اتحاد مقابلا في فهم الفرف وجوبا احدهما بغيره الاخر في الدليل المذكور عين ما احتج به الجماعه من التمسك بالتبادر اذ لا زاد عليه في
 الاول ايضا كما للمعنى فانه لو استند الى التبادر لا يتبادر الا مقابلا لانقضاء من تعليل الحكم بالشرط حسب مقتضى وفي المقام ثم المراد الا انه لما دعى ان تبادر المعنى
 المذكور بانقضاء التعليل المفروض لا يخفى عن خفا اذ ربما يمنع ذلك ضم اليه المقابلة المذكورة فادعى جوبا احدهما في التمسك المذكور وبجزم الثاني ان التمسك
 من التمسك في شيء هو انقضاء بانقضاء في شيء بل ذلك ثباتا للمعنى فيظهر ان ما ذكرنا من انقضاء المقام من كون المقابلة الاولى لما خذ في الاحتياج لفظ
 ولا يروى في غير المعرف في كتب لغو هذا وقد يود على الاحتياج المذكور وجوبا احدهما ان الشرط بالمعنى المذكور من المصطلحان الخاصين فكيف يرجع
 في الالف العام مقابلا الى ان من المعنى المتخصص في المادة فلا ريب ان ما هو محل البحث من الدلالة على التمسك في شيء على معنى الشرط ويدعى ان التمسك
 ذلك المعنى الى الفرف ويشوع استعماله عند علم الى ان يبلغ حد الحقيقة كما يقتضيه بطلان مقابلة في الفرف وتجدد المعنى المذكور ولا يمنع من ملاحظته

کتاب

كما هو من الخارج ويشهد له اللفظ المتضمن له ال على الحق قد يجاب عنه مع كون الأصل في الصلوات لا نام وليس الكتاب ما يدعى عليه قد روي عنه خلافه
فإنما في شأن صلواته الحضر كانت كمنين فخصه صلواته في ذلك لو كان النعم من جهة انشأ التمام مع قصدا الأصل لمكان المناهضة
يقال بالانتماء فظهر بذلك أنها تعجبا من حصول انشأ الشرط وفقدان الأصل الشرطية يعطى كون الأصل هو التمام وكون الأصل الأول فيها هو الكثرة
حسب ما روي عنه في شأنه بل على عدم انشأ الأصل كما يوجب الأصلية وغيرها ومن الخارج ان يكون التعجب من شئ من حكم القصد مع خصصا الآية بصور
الحق فقال ما بالانتماء فخصه قدامنا وليس ذلك خروج عن الأصل كما لا يخفى منها ما روي عنه من شأنه بل قوله نعم ان تشقظ سبعين مرة فلي
يعرف الله لهم قال لا بد على السبعين فذلك على أنه من غير ان يعلق عدم المغفرة على الشرط المذكور ان حكم الزيادة غير حكم السبعين وهو هو جملته
صحة الخبر فانه ما كان ينفعه الخبر بعد روي عنه ليس المحذور في ذكر السبعين خصوص ذلك لم يدل تأييده كرهه لأجل ذلك على الكثرة وإنما روي
في المقام بغيره من حصول الغفران لهم على كذا الوجوه ووجه ورود ذلك من غير ما دللنا عليها الشقفة والآن انشأه للقول مع لغض عن جميع ذلك ليس الخبر
دلالة على انشأه من ذلك حصول الغفران لهم بالزيادة اذ فيكون ذلك من جهة انشأه حصول الغفران لهم بالزيادة اذ فيكون ذلك من جهة انشأه حصول الغفران لهم
على ثبوت المفهوم المذكور بوجوه اخرى فبقي منها ما ينسب له العلامة في الآية من ان وجوب الشرط لا يستلزم وجوب الشرط قطعا فلو لم يستلزم عدمه لكان
كل شيء شرط الغفران والتالي واضح انفسا فلفظا مشددا والملازمة ظاهرة وهو كما في ذلك ان على الخط بين طائفة الشرط فان الشرط الذي لا يستلزم وجوب الوجوه
هو الشرط بالمعنى المصطلح والشرط المقصود المقام يستلزم وجود الوجوه في الجملة فلفظا اذ هو قضية منطوق الكلام ومنها ان المذكور بعد ان واخاها شرط
بالنسبة لما يتفرع عليه من الجراء وكل شرط يلزم من انشأه انشأ الشرط بما الصبر فلا يطابق على ان ان وجوبها من شرط فيكون مقاما
مقا الشرط واما الثاني فلان ذلك هو المراد بالشرط الاخر انهم بعد ان الوضوء شرط الصلوة والبيع سئل الثمن في المجلس
لصحة السلم وتفاضل لموضين في المجلس شرط الصلوة في غير ذلك فلو قيل ان شرطها من صحة الصلوة والبيع السلم والصبر بذلك في غير
ما عرفت من كون شرطها بين طائفة الشرط فان المراد بالشرط في المقام ان المذكور ونحوها هو الشرط بمفهوم المصطلح من ما هو المقصود المقام وكون الشرط بالمعنى
المشترط فيه ما يوجب عليه وجوب الشرط ولا يحصل من ذلك اول الكلام ومنها انهم جعلوا التقيد بالشرط من خصصا العام كالا سندا فاما ان حكم المشتبه منه
فذلك الشرط وبغيره ليس للمناط في حصوله التخصيص ثباتا لحكم المخالف العام بالنسبة الى الخارج كيف لو كان كذلك لكان يعقل الخالف في كون الاستثناء من
النسبة ثباتا او لا مع ان الخالف فيه معروف كماله لا موقوف لان المناط في التخصيص خارج عن العام اما بان يرد به الباقي كما هو الجواب وان يتعلق
الحكم بالباقي فيكون التخصيص من شرطه على خروج القدر الخارج عن متعلق الحكم مع استعمال اللفظ في كل كما هو الوجه الاخر في فصل الكلام فيه على كل
من الوجوه في قضية التخصيص عدم ثبوت الحكم المتعلق بالعام لجميع جزئياته المتداخلة فيجب ان واقع ليلزم منه ثبات خلافه للخروج عن بل بحسب اذ اذ
فقضية ذلك عدم افاذ الكلام ثبوت حكم العام للخروج عن ان ذلك من ثبات خلافه لغير قضية خصص الاستثناء ذلك نظرا الى قضاء التبادر وهو
بالنسبة الى الاستثناء من ان ثبات محل وفاق وبالنظر الى الاستثناء من الشيء محل خلاف معروف فخل ما يراه المختص على الاستثناء قياسا من حسن ما شاهد عليه
قوله بان تأثير الشرط اه كانه اذ بد ذلك ان ما يستلزمه من القضية الشرطية هو تعليق وجوب الشيء على وجوب غيره وارتباطه به بجزء ذلك لا يقضي انشأه
بانشأه اذ كما يكون وجوده مرتبطا بالشرط المذكور يمكن ان يكون مرتبطا بغيره ايضا غير ان يكون هناك منافاة بين الارتباطين بحسب ما في العقل فكيف
حاصل عند حصول ذلك الشرط يكون حاصل عند حصول غيره ايضا فلا دلالة في انشأه الشرط بانشأه قوله الاخر اذ قد يورد على ان ذلك ليس
من محل الكلام ثم اني اذ ليس هناك تعليق للحكم باحد اذ ان الشرط فلا ريب لما استشهد به به هو المقصود بغيره ليس مقصودا من ذلك الا التفسير
ربما انشأه انا في وجوب الشيء وارتباطه بكل من اراد او ووقوعه الشرع من غير حصول منافاة فخصه من ذلك مع ما يتوهم من المنافع العقلية بان يقع ارتباط
الشيء بالشيء وانما ناطه به لا يصح القول بوجوبه مع انشأه الاخر وذلك حاصل ما ذكره من المثال ان لم يكن فيه تعليق على الشرط لا في المناط في المقام بل على ان
يمكن تقدير ذلك بالنسبة الى الشرط ايضا فان المعنى المشتق من الآية الشرطية يمكن التفسير عن كل من المقدمات المذكورة بحسب المعنى واللفظ بلفظ الشرط ايضا
مع ان غيره يتوهم ان قد روي على السيد بوجوه اذ ما ذكره السيد قدس سره انما ينافي عموم المفهوم فيكون ذلك القول من حيث اني عموم المفهوم اذ هو قول
بحصول الانشأ بالانتماء في الجملة فيما اذا لم يكن هناك شيء من الشرط ولا ما يقوم مقامه فيلزم ان لا يشر كلام السيد ما يفيد انشأ الحكم بغير الصلوة الموجب
اذا قد يكون الشرط المفروض ما يقوم مقامه جامع لجميع المفروضات الخاصة نعم لو فرض انشأه الاخر كان الحكم منفيما الا انه ليس كلام السيد بغيره هو ذلك
الفرض حتى يرد بها السيد الى تحقيق الانشأ بالانتماء في الجملة كما يفعله القائل بحجية المفهوم وعدم عموم ثانيا ان مرجع كلام القائل بنفي عموم المفهوم الى نفي
المفهوم في جملة قيات غير مقامه من المفروضات الخاصة لا من يقول بانشأ الحكم بغيره على سبيل الاجال وهو لعدم تعيينه بغيره في جملة المفروضات
نعم ثم في ذلك مقابل من يدعي ثبوت الحكم في جميع الاماكن ان المدعى ظهوره تعليق الحكم على الشرط انشأه بانشأه وهو لا ينافي عدم انشأه لبيان الدليل
على قيام غيره مقامه فليس قيام الشرط مقام بعض الا على انشأه الظاهر المذكور ان يدعى عليه ذلك بحيث لا يفي مع شرط بظاهره ما يقتضيه اللفظ
لكن يوقع في ذلك لدرجته من حيث لا ينبغي الاخذ بما يقتضيه اللفظ ان يقوم دليل على قيام غيره مقامه كما يفعله القائل بحجية المفهوم فيلزم مقصود السيد
منع الظهور المدعى ان أقصى ما يفيد اللفظ حصول انشأه في الجملة وهو لا ينافي الا ناطه بالغير ايضا ولا عذر في ذلك ما يفيد انشأه المناط في الجملة
الا ان من غير ظهور واحد مما سبق هناك دلالة على انشأه بالانتماء في خصوص شيء من الصور نظر الى احتمال حصوله ما يفهم مقام الشرط المفروض من صور كل مقام ليس
السيد فلا يحصل المقصود لان انشأه محتملا لوجوب ما يمنع منه حتى يدفع ذلك بالأصل بل يمنع من حصول المقصود ايضا فان مجرد اناطة وجوب الشيء بالشيء في الجملة
لا يقتضي اناطة عدمه بعده اذ قد يكون عدمه موطا بعدم او شقي وانت جبهه ومن النعم المذكور في تحقيق الجواب ان يقال ان الظاهر تعليق الشيء على الشيء

التحقيق

الحقيق كما سبقه انتم ولا تظهر في الجواب ان يوصف بالاشياء لا بد من حصول الملازمة بين شيئين فيكون الشرط وعدمه عند
لوضوح خلافه بل ان المفهوم من القضية الشرطية شيء يلزم من اذنه لا يتأخذ الا متعقلا او حادثة او عرفا نظرا الى جريان الخاطيات العقلية
على ذلك وانما ذلك من جهة ان لا يطلق ومنها انه قد جعل الاستعلاء ان يكون الشرط تارة وازا لا يتعقلا بالاشياء تارة مع عدم اذنه وقد وقع شيئا
الفصل والبلقاء على الوجهين وقد حكى عن الشيخ رحمه الله انه ذكر في الفوائد انطوسية مائة وعشرين ابدا من القرآن لم يوجد فيها مفهوم الشرط وذكر ان
الابان التي اعتبر فيها مفهوم الشرط لا تكاد تبلغ هذا المقدار وكذا الاجزاء والاشياء في كيف يوفق به يجعله لا يلا على اذنه المتكلم له من غير قيام
قيمة عليه يدفعان محرم ورود الاستعمال على الوجهين لا ينافي ظهوره في اذنه المتعقلا بالاشياء كما هو الحال في سائر الالفاظ الا انه انما في
المتن يوفق حدا لخصا ومع ذلك يفسر عند النسخ في الاثر ان الى الوجوب يجعل عليه كما هو بعد ملاحظة في ذلك الحال في المقام مع كون
الشيوع هنا تلك المشاهدة غير متعلقة بغيره وروى في استعمال على الوجهين لا يفتي بغيره من الامرين ومنها انه لو دل كان ما بالعقل او بالفضل والاول
لا يربط به الا وضاع والثاني ما متواترا واحدا والاول غير ثابت والاول في ارتقاء الخلاف وحصول الثاني لا يثبت في المقام اذ لا حاجة الى قيد العلم والسؤال
اصولا لا بد منها من العلم وضعية ما عرفت مرادنا في ان الوجه المذكور لو تم لفظة الحكم لا ينبغي ان لا يكون هو المدعى وقد عرفت في بعض النسخ
على الاحتجاج بمثل ذلك امثال هذه المقامات ان كان بقاء القضية الوقت هو في الحكم بالمفهوم في مقام الحال وفيما احسن الاستقراء عن حال اشياء الشرطية
فيما لا حال للفظ وعدم ذلك على حكم انشاء الزعم ان لا يكون عليه لا يحسن الاستقراء عن مفهوم الموافقة بعد ملاحظة المنطوق
وهذه ايضا كما عرفت في نظرية والفرق بين ذلك ومفهوم الموافقة لصحة الاول دون الثاني ومنها انه يصح التصريح بالمفهوم بعد كل المنطوق من غير
ان يثبت ان لغوا فيصير بقاء ذلك زيدا فكمه وان لم يحكم لم يجب عليك كما لو دل الاول على الثاني لكان ذلك الثاني بعد الاول لغوا مستحجا
وليس كذلك كما يهمل به العرف ويضعفه ضم واضح ذمنا ذكر المفهوم التصريح بما يقتضيه لفظ وهو واقع في الاستعلاء ان مطلوب الخاطيات سيما اذا
كان للمتكلم اهتمام ببيان الحكم ومنها انه لو دل على ذلك لزم التناقض والتاكيد عند التصريح بما يقتضيه لفظ وهو واقع في الاستعلاء ان مطلوب الخاطيات سيما اذا
وكان ذلك بمنزلة قولك لا تفل لو دل ذلك ف واضح بها او لا تصير بها وجوبه اذ لا تناقض في المقام قضاي الا قيام ذلك فثبت على الخروج عن طبع القلق
انه اذا دل الدليل على انشاء الحكم المذكور من التعليل كان التصريح به تاكيدا ولاما مع من الفرق بين ذلك وبين المثال المذكور في ذلك انصوفيه المشارة في
خبره الصريح كما انشأ اليه منها ان الفرق بين قولنا انك الغنم السائمة من التقييد بالوصف في الغنم ان كانت سائمة من التقييد بالشرط وكما يصح التقييد هو
المراد بالتركيب لا من غير وجه لا يغيره بالتقييد بالشرط من غير فرق بين التقييد في المفاد وكما ان التقييد بالوصف لا يغيره بالتقييد بالشرط وكما يصح التقييد هو
التقييد بالشرط مضى الى ان كل من الشرط والوصف من الخصصات الغير المستقلة فاذا كان مقصدا لوصف عام على الموضوع بالوصف لغيره وضع
السكوت عن حاله فاما لوصف كذا الحال في التخصيص لشرط وجوبه فهو الفرق بين التقييد ولوعده لفظا لا يحجب مفهومه لوصف في مفهومه وهو الشرط
ولا يفتقر واما عند الفصل في التقييد كما هو لا يشترط في اذنه وكون التخصيص بالحاصل بالصفة بالسكوت عن غيره مما يقتضيه لفظه في الشرط مع خلافا
في المفاد كونه مقصودا من اشارة مع الاستثنائي كونه مخصصا مستغنى عن مفهومه العام عن المخرج ومنها انه لو دل على الحكمين لكان بطلان حكم المنطوق
وبقي اذ انتموه كما يجوز عكسه مع ان لا يجوز ذلك في مع عدم وضوح المرافعة المدعى انتموه لو قلنا يكون ذلك على الاشارة بالاشياء انما هي في موضوعها كاسية
ببانه اشياء وما لو قلنا بكونها التزمية في انما تنبع اذنه المنطوق مع عدم ملازمة المنطوق من ان يجبي الدلالة على ذلك وهذا وجه القول بالتخصيص بين الخبر والاشياء
ان الجملة الواضحة بعد اذنا الشرط انما تقع شرط الحكم المتكلم بالجملة على ما يشهد به التباين كما في قولك لا تفل في التلح فلو كان شتا وقضية ذلك انشاء الاجزاء مع
الشرط المذكور في انشاء الحكم المتكلم بالجملة لا يستلزم عدم ملازمة الانشائي انما في انشاء اصل الحكم المتكلم بالحاصل من ذلك انشاء
انه ليس هناك واقع مع قطع النظر عن الانشائي الحاصل فان حصلوا في واقع لما لا بد عليه لفظ الانشاء واجبه عند ان الحكم المذكور لا يفتقر الى انشاء
في شيء من الصورتين بل يفتقر خلافه فان المقصود المقام لا لا انشاء على الحكم المعلق على الشرط بالاشياء وقضية في الجملة المذكور في كل من الصورتين
ويستلزم لفظ المذكور في غير التعلق على الشرط هو الحكم بمعنى المصدر دون النسبة لانه هو كل ما لا يخلو به لا ان المفهوم وان كان فاسدا في نفسه
اذ لفظ كونه لشرط شرط النفس النسبة للحكم بها كما هو من ملاحظة الاستعلاء ان من الاشياء التي ما يشر من كون شرط الحكم في بعض الاشياء فخرجها
عن طبع اللفظ متوقفا على الاضمار والتجوز نظر الى ان هذا القائم عليه ليس كالكلام في جميع التخصيص المذكور الى التقييد لا لا انشاء الشرط على انشاء اصل الحكم
اعني النسبة التامة بين الوجهين المذكورين لا التخصيص الذي لا يفتقر الى انشاء بالنسبة الى الحكم الذي يعلق عليه الشرط المذكور كما هو محط الكلام في المقام فالتاثير
مفضل بالنظر الى ما يقول اكثر باطلا في الانشاء بالاشياء لا في انشاء بالاشياء في ما يقتضيه لفظ الانشاء بالاشياء في ما يقتضيه لفظ الانشاء بالاشياء في ما يقتضيه لفظ الانشاء بالاشياء
في اصل الحكم المعلق عليه ذلك بان بقاء تعليل الحكم على الشرط انما يقتضيه الحكم بوجوده على تقدير حصول ذلك الشرط من غير تمايزه بملاحظة نفسنا انشاء ذلك الحكم
عند انشاءه ولا منافاة بل يجوز في الاثر ان لا يجرى الاستعلاء المتأخر في كلام الفصحاء والبلغاء على الوجهين الى غير ذلك مما يمسك باللفظ في معنى المفهوم
لكن يلزم من ذلك ان كان المعلق عليه حكما انشائيا انشاء ذلك الانشاء بانشاءه فان كان الحكم الانشائي حاصلا بايجاب المتكلم وانشاءه وكان ايجاب المتكلم
تابعا للفظ الدال عليه مع تقييد المتكلم بالجملة الانشائية بالشرط المذكور في انشاء الحاصل بذلك الكلام شاملا لغير تلك الصور وقضية ذلك انشاء
الانشائي المذكور بانشاء الشرط وهذا بخلاف الاجزاء انما لا يستلزم النسبة الحاصلة هنا فاقبل انشاء المتكلم وانما هي امر واقعي حاصلي نفس الامر مع قطع النظر عن اجزاء
المتكلم فاذ فرض بقاء المتكلم في بعض الصور لم يكن فيه لا على انشاءه غير تلك الصور لكن قد عرفت ومن ذلك ان القول بانشاء ذلك الانشاء
المقصود بانشاءه مما يقول الفصحاء والبلغاء في معنى ذلك بالنسبة الى الاصل لا يضر ولا يؤول من المحققين في جميع الكلام المذكور الى

باب
في
الاستدلال

القول بغير حجة المفهوم واسا وقد عرفت ما فيه عرف فحججه لا يثبت على انشاء مطلق النسبة لا نشأته بالنسبة الى الانشاءات انما هي واصح الفصل
الشرع وغيره فلا ينفك عليها وكان الوجه فيه ما استدلنا به في حجة المفهوم مع ما دل من الاختصاص على ان حجة المفهوم كما اشترطنا الى حجة منها واستدلالها على
عن سلف قبل من المفاهيم حتى انه حكي الشبهة الثانية في التمهيد عن بعض لفظها اجماع لا صوابين على حجة مفهوم قوله ان بلغ الما فلنستدل بحجتها وحكي
بعض الاصناف عن بعضهم حكاه اجماع على ان حجة المفهوم في قوله ان كان الما فذكر كثر بحجته وفيه ما عرفت من وهو الوجوه المذكورة للتأني والروايات الواردة
في ذلك واستدلنا على ان حجة المفهوم من الشواهد على المحذور لا اشعارها باختصاص ذلك بعض الشريعة صلا هذا ونختتم الكلام في المرام بربهم واحد ما ان
المذاق في حصول المفهوم في المقام على لفظ الكلام على التعليق وربطاً بين الحجتين بالاختصاص بان يفيدنا طمأنينة فلا فرق اذن بين الادلة عليه كان ولو
الموضوعتين خصوصاً التعليق وادلة الاشراط والاسماء المنضمة لمعنى الشرط كما هو مقتضى من ونحوها ولو كان ذلك بعض الاختصاص من جهة قيام شاهد
عليه كما في الذي يثبت في درهم وانما خلفه في حالها وضو وخصان قلت اذ كان الموضوع في المثال المفروض غير مفهم للشرط في نفسه لزم ان يكون اذ ذلك
منه جازعاً من مقتضى ضعفه لزم ان يكون مجازاً وهو خلاف الظاهر فكيف يجمع بين الامرين قلت ذكر من التجو انما يلزم اذ قلنا بان شاع الموصوف خصوصاً
الاشراط بان يكون المراد اذ دلته بنفسه هو الشأن في المعاني المجازية وان كانا في متوسط الفهم وليس كذلك بل الظاهر اذ في التعليق من الخارج كبرياء الفاء
في التجاز فادلة الاشراط هناك انما تجب من الفهم وذلك في المقام وتبقى في ذلك الاسماء المفيدة للاشراط الا ان هناك فرقاً من جهة دلالة الاشراط
فيها وقلها في غيرهما وقد هي بعض ائمة الفهم الى القول بانها انما تليها ويؤيد ما قلنا الفرق في ان هذا ذلك بين الوقوع في هذا الكلام وغيره كما في قوله
من جاءك فأكبره واكرم من جاءك وكذا كلاما جاك زيدنا كره واكرم من جاءك اياك وكيف كان فالمراد في المقام على فهم التعليق والاشراط لا على وضع اللفظ
غاية الامران ما وضع للفظ بازا من اجل عليه ان يجي قربة على خلافه وما يشعنا من التعليق لا ما يخرج من خصوص ذلك الامر يختلف في حاله تلك لان مفهومها
وخصان جهة اختلاف المقامات ظهور الفهم وخصانها كما هو معلوم من ملاحظة الاسماء والافعال ومن ذلك الوقوع في جواب الامر كما في قوله اكرم زيد اكرمك
وقد استدلنا على ان حجة المفهوم المستفاد من ذلك الآية الشريفة هذا وقد يدهم بعض فقهاء في المقام اختصاص الحكم بالتعليق بكونه ان بخصوصه حيث تروا
المسئلة خصوصاً التعليق كما في المصنف وفي باب الزينة وغيرها وليس كذلك بل نأخذ بما دل على سبيل التيسير حيث كان في الاشياء في التعليق كيف ذكره
من الدليل بجمع الجميع قد اضر جماعة من علماء الاصناف على التمهيد فهم الفهم حاصل في الجميع هو طائفة ثابتهما ان دلالة المفهوم في المقام هل هي من قبيل الفهم
والانضمام او لا دلالة عقلية غير من جهة الدلالة اللفظية اقول وسطها اوسطها والخصان عند بعض اصناف المحققين هو الاول والمفهم الى اكثر
اصحابنا المتأخرين هو الثالث لان في هذا الاشراط تعليق الحكم بالشرط وانما طرأ وانما طرأ به بحيث يفيد توقفاً عليه كما مر به من البين ان توقف
الشيء على الشيء لا يعقل الا مع ثبوت انتمائه فيقول المنطق هو الحكم بالوجود عند الوجود على سبيل توقف الثاني على الاول والاشعار بالانتماء من الاول
البيدنة للتوقف ليس جزء من مفهومه كما لا يخفى والحاصل ان في التعليق على الشرط كما قلنا في هذا الشرط هذا او متوقف على كذا كما ان كلامنا في التعليق
والانتماء الى انتمائه على انتماء الشرط بانتماء الشرط وانتماء المتوقف متوقفاً متوقفاً عليه فكذا في المقام وان اختلفنا في ظهور الدلالة في قوله هذا
من قبيل المنطوق كما مرنا لاشارة اليه هنا من قبيل المفهوم فان قلت ليس متوقفاً على هذا متوقفاً على هذا الا انه وجود وجود الآخر عدمه بعد
فيكون الانتماء عند الانتماء مدلولاً تقييداً كذا في قولك هذا شرط كذا لاخذ الانتماء عند الانتماء في معنى الشرط فكيف يفيد ذلك من الدلالة
الا لزم ان يستدلنا ليدل على البحث قلت انظر ان الدلالة على الانتماء بالانتماء في المقامين التاميين في توقف الشيء على الشيء هو انتماء الوجود اليه حيث يتوقف
الا بتحققه فلا يتوقف بالانتماء من لوازم المفهوم وهو وجوبه بحيث يكون تقييداً خلافاً ليقين خارجاً كما لا يخفى عند التام الصاق وكذا الحال في لفظ الشرط وهو
ازبطاً خاص بل هو لا يتوقف عند الانتماء فاما خوفه هو التقييد المدكود ما انتمى ليقين في خارج عن متناهيه بل ما يلزم من عدمه ولا
يلزم من وجوده لوجوده تعريف باللازم كما هو لفظ اللزوم لما اخذ في حله فاذا كانت الدلالة في صريح لفظ الشرط والتوقف التامية فكيف تكون دلالته في الجملة
الشرطية الظاهرة في التوقف والشرطية تضمنية فالتحقق ان ليس في التعليق على الشرط الحكم بوجوب الجملة الجزائية عند وجود مفيد الجملة الشرطية
على سبيل توقف عليه انما طرأ به والانتماء عند الانتماء من لوازم تلك الا انه لا يربط المدلول عليها بالمنطوق حجة القول بكون الدلالة في التقييد
احدها ان الحكم بالانتماء عند الانتماء من لوازم الموضوع له داخل فيه كما هو مقتضى التبارك وفهم الفهم من الفهم من التعليق المفروض لو وجد
الوجود والانتماء عند الانتماء من لوازم الموضوع له فلا يكون التام اذ هو دلالته اللفظية على الخارج لا لزم هذا ليس خارج ثابتهما ان الدلالة
الا لزم ان يستدلنا على كون الدلالة في المقام بالانتماء هو اللزوم الذي لا يحصل الا في المقامات من احدهما الى الآخر وقد تكون بين اللزوم وكذا في
مقابلة في الخارج كالغنى البصر فيقف الدلالة لانه لا لزم ان يكون الفهم والاشعار في المقامات من احدهما الى الآخر وقد تكون بين اللزوم وكذا في
فبعد انما على ثبوت الدلالة على الانتماء في المقام هو ملاحظة قطعاً لا تكون الدلالة عليه لزم انتماء ثابتهما ان اللزوم الذي هو معنى المقام فلو لم يكن الدلالة
في المقام تضمنية لزم انكار الدلالة اللفظية في المقام بالمرء وهو فساد من المعلوم ان هناك مدلولين احدهما منطوق العبارة وهو الحكم بالوجود عند
والآخر مفهومها وهو الحكم بالعدم عند عدمه ومن الواضح ان الحكم بالوجود عند الوجود لا يستلزم الحكم بالعدم عند عدمه بوجوه من الوجوه فبين
ذلك ان القول بالدلالة اللفظية في المقام يستلزم القول بكونها تضمنية ويرد على الاول ما عرفت من ان المفهوم من التعليق المدكود ليس الحكم بالوجود
عند الوجود على سبيل توقف الثاني على الاول وانما طرأ به ان لزم من ذلك هو الحكم بالانتماء عند الانتماء حجة طرأ به ان لا يثبت الدلالة على الانتماء
على نحو الدلالة على الحكم بالوجود عند الوجود بكون كل منهما تضمنية يشهد بذلك في في الجملة المفروضه من ملاحظة تقدم فهم الاول على الثاني والاشعار
منه انه محذور فهم الامرين منها لا يقتضي بكون الدلالة تضمنية بعد كونها طريق الفهم منها على ما ذكرنا في احكامها ببيان ومنه يظهر الجواب عن الثالث ان ليس مفاد

المنطوق محرم بالحكم بالوجوب عند الوجوب على الظاهر بل مقيدا بالجوهر المذكور واستلزام ذلك لا يتقاعدا عند الاستقراء لا ينبغي على الثاني ان يحرم
كون الدلالة التامة وان لم يقض كونها لازمة بل لا يلزم من ذلك عدم دلالة عليه بل الحق في ذلك انما يقتضي ذلك لان اللازم ان كان من
اللازم الذي يقتضي ولو لم يجز من غير ان تكون هناك ملازمة بينهما في الخارج كما في العربي البصر من الظاهر ان اداة الاول لا يقتضي اداة الثاني
وانما يبعد الثاني في الفهم خاصة وان كانا لازما لكونهما لا ينفك عنهما الشيء في الخارج كما اذا كان كما لا يتصل ذلك المعنى في الخارج بل من فلا شك في كونه
مرادنا في عدم حصول المراد لا بغيره لا بل ان لا يكون مرادنا من نفس اللفظ ابتداء من الفرض من حيث المعنى المراد ولا يستلزم ذلك ان لا يكون مرادنا صلا
يتصل ذلك بملامحة سائر المقامات كما ترى ان قولك هذا فوق هذا يدل على حقيقة الاخر وقولك انك تحت هذا يدل على فوقية ذلك قولك هذا منوط على
كذلك يدل على انفسا بالمتقابلة وكذا قولك هذا شرط في هذا غير ذلك من الامثلة فالاولى المذكورة وان كانت خارجة عن مدلول اللفظ الا انها مرادة الالفاظ
نظرا الى عدم تحققها الحقيقية لا بما نعم لو لم يكن هناك لزوم فهي لو عرفنا بين المعنيين لم يبعد ذلك من الدلالة اللفظية بمعناها المعروفة وان كان ذلك
حاصلا لفظا والدلالة عليه حاصلا ايضا بملامحة مدلول اللفظ بعد تصورات الطرفين والتشابه مع ضم الواسطة الخارجية اليه كما هو الحال في وجوب المقادير
بالنسبة الى ما دل على وجوبها والحاصل ان المدلول لا يخرج ان كان لازما خارجيا للمعنى المطابق كان مرادنا في الجملة على وجهه لا لزوم التبعية فان كان مع ذلك
لازم فمما كان مدلول اللفظ والآخر جازم لانه لا ينفك عن اللفظية وعلى كل حال فليس اداء ذلك اللازم في المقام باستعمال اللفظية اذ اذا انما
يكون اداءه من اللفظ ابتداء على ما مر بتفصيل القول فيه في محله وليس ذلك من شأن المدلول الا التامة عندنا ولو اريد من اللفظ ذلك لكون اللفظ مستمرا فيه
فان من ذلك في المطابقة من تلك الجهة لكونه مجازا في ذاته فتمت سابقا ان الظاهر في الخارج في المطابقة في القول الثالث لو كانت الدلالة لفظية كانت
بالعلم الثالث وكلها منصفة نظر الى ان مقادير التعليل المفروض مدلوله لغز وعرفا ليس الا اننا بالوجوب بالوجوب والحكم بوجوب احداهما على تقدير وجوب الاخر من
البين ان الاستقراء عندنا لا يتقارن بين ذلك ولا جزم ولا لازم فلا ينبغي في شيء من الثالث وانما قد صرحوا على ان التعليل على الشرط انما يقتضي الاستقراء
عندنا لا يتقارن القول بان لم يطرأ على الشرط فائدة سواء ما مع تحقق فائدة اخرى سوى ذلك فلا دلالة فيه على الاستقراء وهذا لا يتم مع كون الدلالة لفظية فتمت
مجرد وجوب فائدة اخرى للتعليل لا يقتضي بالتحقق عن مدلول اللفظ وضربا وضع بارادة اذ لا بد من من البتة على حجة في ثبوت الحجة في القول بالشرط ووضعه لك
المهم لو لم يطرأ فائدة اخرى فيكون مع ظهور فائدة اخرى موضوعا لذلك فلا ينفك الاطلاق عليه مستنكر جدا وكذا عديم النظر في الاوضاع اللفظية
ذلك كانت دواعيها الوجه الدلالة العقلية فهو على ما ذكره بعض الافاضل ان اللفظ لا كان وينا بالاطر ولكن يتعلق بذكر القيمة في الظاهر من الاستقراء
الحكم بانفسا يحصل الظن بانها لا تتقارن الحكم عن غير عمل الفيد فلو لم يلاحظ ذلك لكان غيبا الفيد عيشا لقوله لا حاجة الى كره وان لم يكن حاجة الى كره ايضا فان
الواجب عند الحكم تركه لا حاجة الى كره وانه لا ان العيش فعل مالا فانه في فعله لا ترك مالا فانه في تركه فاحصل الاستدلال ان المظنون والمعلوم انحصار فائدة
الفيد المذكورة في انفسا الحكم عن غير عمل الفيد فلو لم يلاحظ ذلك لكان غيبا الفيد عيشا لقوله لا حاجة الى كره وان لم يكن حاجة الى كره ايضا فان
الحكم عن غير عمل الفيد عندنا مستلزم وهو المظنون قال ان هذا الوجه من سائر المفاهيم سوى مفهوم التعليل يخص بما اذا انفسا الفائدة في التقييد سواء انفسا
المذكور وقابور عليه بالحق والوجه المذكور بما اذا كانا الحكم حكما اذ لا يجوز في ذلك غير فلا يكون الدلالة لخاصة بالنسبة الى الكلام المتكلم من سائر
المتكلمين ويصدق ان الظن فائدة الوضع البتة على صلا الكلام عن التعليل مع الامكان حكما كان المتكلم او غير حجة بتبين خلاف نعم لم يطرأ فائدة بعض
افاضل المحققين من ان هذا الفيد انما يتم اذا علم انفسا ما عدا التخصيص من الفوائد مع هذا الفرض فالنوع مرتفع اذ لا خلاف في اداة ذلك مع انفسا
غير من الفوائد كلام الشئ واللازم اللغوي العيش كما الله سبحانه عندنا وانما الخلاف فيما اذا كان الشرط بين ان يكون للتخصيص وغيره فهل حصل الحكم
بالاول حق يظهر خلافا ولا بد من التوقف حتى يفهم دليل منفسا عليه فالفائدون بالحجة ذهبن الى الاول والثاني فالتوقف المذكور من
الفائدون بالحجة الموهوب غفلة ورجوع الى القول بعدم الحجية قلت كان مقصود الفائدون المذكور ترجيح هذه الفائدة على الفوائد المحتملة وحاصل كلامه ان
كان هناك فائدة ظاهرة غير ذلك فلا دلالة في التعليل على الاستقراء وانما اذا لم يكن هناك فائدة اخرى في الظاهر اذ اتم احتمال فوائده عندنا فان لم يكن فائدة
هو التخصيص في المظنون انحصار الفائدة فيه فانه ظاهر الفوائد ويؤيد اليه قولنا المظنون والمعلوم انحصار فائدة التقييد فليس ما ذكره مقصودا على صلا
العلم بانفسا سائر الفوائد كما ذكرنا انما هو فعل هذا لو فرض انفسا الظن في خصوص بعض المقامات فلا دلالة عندنا التمسك بالوجه المذكور والاول عليه
من هذا الوجه نعم بوجه عليه منع ما اذ عاين الظهور اذ لم يبين وجه الاستقراء ومع ذلك فقد ذكرنا في كلامنا ان الوجه المذكور يخص بما اذا انفسا الفائدون
في التقييد سواء انفسا المذكور ودون ذلك بغير ما ذكرناه من الوجه المذكور الا ان يقول القائل المذكور بما لا يخالف ذلك ولا داعي اليه فيمنع ولا فاضل في
تفصيل الدلالة العقلية صلا ان كل مستلزم عاقل اذا امكن تاديه المراد بلفظ مطلق فلم يكن حجة بالمقيد يعلم انه اذا بدد ذلك فاذ امر لا يستقار
من اللفظ المطلق فان لم تكن هناك فائدة سواء انفسا الحكم بانفسا الفيد فلا نزاع في حصول القطع او الظن باداة انما النزاع فيما اذا كان هناك فائدة عندنا
ولا دليل على تخصيصها بها بالادارة هل يتوقف في ذلك او يقدم بعضها فذكرنا اننا اذا تبيننا التعليل على الشرط وجدنا الا على وجه البتة على
الفائدة المذكور فلنرجع البتة اليها بالنسبة الى وجهها من جهة ملاحظة تلك العلية والكمية فاذا رايها جملة شريطة لا فائدة فيها على ملاحظة فائدة معينة
من تلك الفوائد يحصل لنا الظن بتوسط استقراءها عن الفائدة او بعدد بانه من القسم العالي ثم استشكل في جوانبها على الظن المفروض
لعدم دليل فاضل بحجة فاننا انفسا المعلوم من حجة الظن في الالفاظ ما كان من جهة الدلالة المطابقة او لا التامة البتة ولو كان التعليل في وجهها
قلنا ذكره من التشكيك في حجة الظن المفروض على فرض حصوله لا يمتنع وهذا ليس بالظن المفروض بل انفسا ما خارجا بل من قبل الفرضية المستعملة
الى اللفظ البتة المراد ولا وجه لا استقراء بالافاضل التامة بل لا يمتنع ان يكون مقيدا للعلم من الشئ بان الخطاب استقراء على الدلالة على القول

اي نال الشا مو

والا مو المفيدة للظن كما لا يخفى ولو سلم اعتبار العلم في الفرائض العقلية المنصبة الى الافاظ الكاشفة عن المرام فلا يجزى ذلك بالنسبة العقلية
المدعى الوضوح جربا بالخاطبات على الرجوع الى الغالب في حل الافاظ حتى انه في ربح المجاز المشهور على الحقيقة لقوة الشهادة حسبان تباينة من هنا
يظهر المناقشة في هذا الوجه المذكور من الادلة العقلية لرجوع ادنا الى الفرية العقبية ثم انه يتجلى كلام في كون العقل المدعى في المقام بالغة الى حديث الحق
لوقوع النظر عن سائر الوجوه المفيدة لذلك وهو في حيز المنع وعلى فرض كونه حاكما فلا منافاة فيها لما بيننا بل هي مؤيدة لما على ما قلنا ولا يمنع ذلك من الرجوع
الى التبادر كما هو الشأن في غيره من الموارد لا مكان قطع النظر عن ملاحظة العقلية والرجوع الى التبادر والمنع من حصول الفهم في المقام مع قطع النظر عن ملاحظة
ما ذكره فروع بما بيننا من الدليل والوجه المذكور ان لفظه في ذلك مدعونا ما الاول فيما بيننا من التبادر وغيره اما الثاني فيما بيننا من كون خبره
فائدة اخرى باعتبارنا على الصفة من ذلك نعم لو ظهر مما تقدم في آخر ملحوظة المتكلم قضى ذلك بغيره هو بناء على الاستظهار من انفسه التعلق الى ذلك لكونه
اظهر فيه فاذا ما في الفرية على ملاحظة فائدة اخرى في التعلق بعين له ولو يفصح ما يزيد عليه من دون لزوم بخلاف ما ينبغي بيانه نشأ واما على القول بكون
المفهوم مبدوا لا تضمنيا او التزاميا باللزم ليس لما وضع له اللفظ فلا بد من التزام التجوز ويجعل ذلك حيزه صانعة عن الحقيقة كما نص عليه بعض مؤلفي
فتم قاله ما قد عرفنا ان المختار كون دلالة التعلق المذكور على انشاء الجراء بانشاء الشرط من قبيل ذلك لا التزام فلو قام دليل على عدم اذنا المفهوم وان التعلق
انما حصل لفائدة اخرى فهل هناك تجوز في اللفظ نظرا الى دلالة انشاء اللزوم فلا يكون اللفظ مستغنيا عن وضع له ولا تجوز في اللفظ
نظرا الى ان ذلك امر خارج عن موضوع اللفظ فعدم اذنا في المقام لا يقتضي بالرجوع عن مقتضى الوضع كما وانما جبريا بالوجه الثاني فانه اذا كان
اللزوم المقام عقليا اذ يصح القول بغيره في اللفظ فليس عليه اما اذا كان اللزوم عقليا حسب ما عرفت فلا يمنع ذلك من منع الانفكاك
فيكون عدم حصول اللزوم اذن دليل على عدم اذنا المذكور فيلزم الخروج عن مقتضى المنطوق لفاضي التجوز في اللفظ حسب ما ذكره الوجه الاول نعم يمكن
ان يقال ان مقتضى التعلق على الشرط هو ربط الجراء بالشرط وهو في توقفه على انشاء الشرط في اللزوم من ذلك عقلا هو لا انشاء بالاشارة الى ان دلالة التعلق
على التوقف المذكور ليس بالوضع بل من جهة ظهوره في التعلق فيجب ان يكون كما يظهر من انصاف الطائفة الواجب ان يكون فاما دليل على عدم ثبوت المفهوم في
كون التعلق هناك لا فائدة التوقف بل لا يخرج كما في قولنا ان ضربا بول فلا توزه واكرم زيدا ان كركم وانا هانك كما ان الحال في ذلك فيكون مقتضى انشاء
حيث لا بد من جرح الفرض والتقدير في غير ذلك ولا تجوز في ثبوتها لمحصل التعلق وربط احد الجملتين بالآخر في الجملة الله هو مقتضى ادنا الشرط غاية الامر
عدم دلالة التعلق على التوقف لا فائدة وليس ذلك مما وضع له بل هو من انما يستظهره ذلك من جهة اطلاق على الوجه المذكور فانه اذا قامت قرينة على خلاف ذلك
عن مقتضى الظهور المذكور وهذا الوجه غير بعيد بعد ما في النظر في ملاحظة الاستعمال في الفرية في المقام لزام التجوز على ما يستفاد من ملاحظة دليل
المذكور وهذا هو مقتضى لوقوعه في ذلك على المفهوم تضمنيا لكونه مستغنيا عن اللفظ الموضوع لكل في الجراء كما ان مقتضى البناء على الحقيقة لوقوعه في ذلك
عقلية حسب ما مرابها المرفوع بينهم عموم الحكم في المفهوم بمعنى انشاء الحكم على جميع صور انشاء الشرط ولا يظهر خلاف بينهم سيما ما ذكره العلامة في التوقف
الاحتجاج بالشيخ للمنع من سورنا لا يؤكل لحمه بقوله كل ما لا يؤكل لحمه يتوضو من سور وشراب حيث لا يشرب حيث لا يشرب حيث لا يشرب حيث لا يشرب حيث لا يشرب
الثابت في ذلك لا ينافي على كل ما لا يؤكل لحمه لا يتوضو من سور ولا يشرب بل جازا انفسا الى قسمين احدهما يجوز الوضوء والشراب من سور ولا يشرب
الاقتسام الى قسمين حكم مخالف للمنطوق ثم اورد على ذلك ما اذا تناقض مقتضى المسكون عند المنطوق في الحكم انفسا لانه المفهوم والمفروض البناء على دلالة
واجاب عنه بانفسا الدلالة لمحصل الثاني بين المنطوق والمفهوم بما ذكره سور اننا الخالفه وهو كما مر من البناء على عدم العمق المفهوم وكلام المذكور وان
بالنسبة الى المفهوم الوضوء انه يعين جاز في مفهوم الشرط ايم واغرض عليه بعض حقا في المتأخر بان فرض حيز المفهوم يقتضي كون الحكم الثابت للمنطوق متفيا
عن غير محال لنطق والمراد بالمنطوق في مفهوم الشرط والوضوء متحقق في القيد المتعبر شرطا او وصفا مما جعل متعلقا له وبغير محال لنطق ما ينبغي عند القيد من
التعلق ولا يخفى ان متعلق القيد هنا هو قوله كل ما لا يؤكل لحمه اذ لا يجوز ان يكون الحكم الثابت للمنطوق هو ما كوال الحكم من كل جوا الحكم الثابت له هو
جواز الوضوء من سور والشراب من غير محال لنطق هو ما انفي عنه الوضوء هو غير ما كوال الحكم من كل جوا الحكم الثابت للمنطوق يقتضي ثبوت المنع لانه
اللزوم لوقوع الجواز في ان من غير متعلقا فلنوضح بالنظر في مثال المشرك واعني قوله سائما الغنم ذكوة فانه على تقدير ثبوت المفهوم يفيد نفى الجواز في طاق القول
بلا اشكال والتعريب في ان التعريب في المفهوم هو متعلق القيد اعم من المسوق هو السائما من جميع الغنم والحكم الثابت له هو وجوب الذكوة
فاذا فرضنا دلالة البص على المنع عن غير محال كان مقتضيا هنا نفى الوضوء عما انفي عنه الوضوء من جميع الغنم فيدل على نفى كل معلوف من الغنم واورد
عليه بعض افاضل المحققين بان الثاني هو المفهوم انما يدعي ان اللزوم لنقول بجبره هو اقتضاء نفى الحكم الثابت للمنطوق عن غير محال لنطق على وجه
الاجاب لكل فلا ينافي في الاجاب بل هو حيزه كلام العلامة في حيث قال وهو لا يدل على ان كل ما لا يؤكل لحمه لا يتوضو من سور ولا يشرب بل جازا انفسا الى
قسمين فاذا ذكر من ان فرض حيزه المفهوم يقتضي كون الحكم الثابت للمنطوق مقتضيا عن غير محال لنطق ان اذنا السلب للمكي قوم كيف هو عين النزع والانفس
ولا يجزى فعلا انتهى كلامه في قوله انما مطلقا يخفى ان الموضوع المثال المفروض هو كل حيوان القيد لما تخوفه لعل على الحكم المذكور وهو كونه ما كوال
الحكم فيكون مقتضى الحكم على كل واحد من الجوا اعدم المنع من سور ومع وصف كونه ما كوال الحكم مقتضيه تلك بناء على القول بالمفهوم ثبوت المنع بالنسبة الى
سور احدا الجوا مع انشاء القيد المتخوف فيه جرح هذا التعلق الى علقوا الحكم في كل ذلك لوجوه القيد المذكور فرفع الحكم عن كل منها مع انشاء رفع فكيف
يصفوا القول بالاكثافي ضد المفهوم منع الاجاب لكل نعم لو كان عموم الحكم وشمله لا فائدة معلقة على الوضوء المذكور صرح ما ذكره لفتضا ذلك في رفع ذلك
العموم مع انشاء فيمكن في مفهومه رفع الاجاب لكل حسب ما ذكره ليس مقتضى المنطوق ذلك كما لا يخفى ثم ان توضيح الكلام يستلزم بسطا في المقام فنقول
انه قد ابدعوا المفهوم وهو نفى الحكم الثابت للمنطوق بجميع صور انشاء الشرط ووجوهه فيكون الحكم الثابت من سور ووجوه الشرط متفيا عن ذلك الموضوع على

صورا انشا ذلك الشرط بمعنى عدم توقفه على قيد الخيل بمجرد انشائها في نفس الحكم وقد مر به في الحكم لجمع صوابا انشا تحت تكرار
انشاء ذلك الحكم بحسب تكرار انشائها الشرط مثلا اذا قال ان لا يخرجك زيد فلا يخرج عليك كما ان يكون مقاضا على الاول ان ينع حصول الجحيم كيف كان بجمله او كرام ولا
يدل على عدمه الا كرام وتكرره بحسب تكرار الجحيم وان قيل بافاده العموم على الوجه الثاني فاوذلك وانت خبير بان من الواضح المستبين عدم انشائها التعلق
المذكور بالعموم على الوجه الثاني في المثال المفروض صلا نعم قد يستفاد منه ان ينع بعض الصور والتفصيل انه قد لا يكون المنطوق مشتملا على العموم صلا
لان الاشهر ولا في الموضوع ولا في الجزء كما ان لا يستفاد وقد يكون مستغما ما في الاشتراط نحو كراما فانك زيد لم يجب عليك كراما اما في الموضوع سواء
كان استغما ازيد كما في قولك كراما ان كان قد راكركم لم يتجسس بالامانة وبديلا كقولك في جوار اذا كان ما كولا الام جازا الوضوء من سورة واما في متعلق الشرط
نحو ان ازيد كراما في قولك كراما ان كان قد راكركم لم يتجسس بالامانة وبديلا كقولك في جوار اذا كان ما كولا الام جازا الوضوء من سورة واما في متعلق الشرط
ها بان الصورين قد يكونا العموم استغما افراديا وقد يكون بديلا موضوعا للعموم كونه عموما ليس من جهة الاطلاق ويختلف الخان في احكامه يستفاد
الاشترط في هذه وجوه خمسة الاول فلا يفيد الا رفع ذلك الحكم مع انشائها الشرط من غير دلالة على التكرار اصلا ولا فرق بين كون الشرط والجزء الجانبيين وسلبين
او مختلفين غير ان كل من الشرط والجزء ان كانا جانبيين الكثرة في صدره مجرد حصوله منه وان كان سلبيا توقف على رفع الجميع هذا في المنطوق اما في المفروض
فالامر بالعكس فانه الجانبي يتوقف على رفع الجميع في السلب يكفي فيه حصوله منه من غير فرق في ذلك بين الشرط والجزء فلا بد من نفي الجميع الاول على الاول
حتى يحكم بنفي الجزاء وعلى الثاني لا بد من عدم ادخال شيء من افراد الجزء في الوجود يكفي في وجوده من جهة الحكم بانه ثبوت الجزاء في الثاني على الاول وثبوت من
الجزء على الثاني والمراد به المفعول ما قرأناه من كون الانشائها اصلا على جميع صور انشائها الشرط من غير توقف على قيد اخر او كونها على نحو خاص
في صور مخصوصة ما عرفت من دلالة التعلق على توقف المعلق على وجود المعلق عليه قضاء التوقف عقلا بانشائها المنوطة عند انشائها المنوطة عليه
ففي المثال المفروض لو تحقق الجحيم على انه نحو كان وجلا كرام ولا يدل على وجوبه كراما تكرار الجحيم اصلا واما الثانية فففيها الحكم بتكرار انشائها الجزاء كما انكر
انشاء الشرط في المثال المفروض يجب عليه كرام في كل صورة انشائها الامانة والوجه في نظر الالف اذا العباد اشترط كل وضوء من صور الجزاء وضوء من الشرط
فينبغي الجزاء في كل من تلك الصور بانشائها الشرط فيها وثبت خلافه فيجوز التطبيق المفروض الى تعليلنا شئ والمستفاد منه ان انشائها الحكم في كل منها بانشاء
شرطه واما الثالثة فالحكم فيها كالثانية لا عينا الاشترط ان في كل واحد من احوال الموضوع فيلزم الحكم بالانشاء بحسب انشائها الشرط في كل من تلك الاحكام
المثال الاول يحكم بالانحصار بالامانة في كل ما عرفت انشائها كثر في الثاني يحكم بالرفع من الوضوء من سورة او لا بد من كونه واما الواجب فقد يكون الحكم بالجزء
فيها بعلفنا على حصول الجميع وعدم حصوله على خصوصي منها او عدم حصوله على الاول يتوقف ثبوت الجزاء على حصول الجميع وينبغي انشائها بعض من بعض
كان وعلى الثاني يقيد بعكس المذكور وعلى الثالث يفيد ثبوت الجزاء على انه واحد من تلك الاحكام وانه ينع على حصول بعض منها اي بعض كان وعلى كل
حال فلا دلالة في العبارة على التكرار ولا في المنطوق ولا في المفهوم واما الخامسة فففيها توقف ثبوت العموم على قيد حصول الشرط فان كان الجزاء موجبه كونه
المنطوق على توقفه بالانحصار لكل على حصول ذلك الشرط فيكون مقامه برفع الانحصار لكل الحاصل بالسلب الجزاء على قيد انشائها الشرط من غير دلالة
في على السلب لكل بوجه من الوجوه وان كان الجزاء سلبا كونه على توقفه بالسلب لكل على حصول الشرط المفروض فيكون مفهوما لرفع السلب لكل الحاصل
بالانحصار الجزاء عند انشائها الشرط من غير اشتراطه بالانحصار للسلب لكل هذا اذا كان عموما افراديا واما ان كان بديلا فان كانا جانبيين افا في المنطوق ثبت
حصوله منه على الشرط المذكور والاكتفاء في اي فرد كان واذا في المفهوم السلب لكل اذ ثبتوا الحكم على وجه العموم انما الجانبي جزمي فيكون رضى
في المفهوم السلب لكل ومنه يعلم عدم الفرق بينهما بين كونه موضوعا للعموم السلب لكل كما في المثال المتقدم وما يستفاد منه ان من جهة الاطلاق
كما اذا قال ان جاءك زيد فاعطه شيئا فان مفهوما عدم وجوه اعطائه شيئا على سبيل السلب لكل على قيد عدم الجحيم وان كان سلبيا افا
استغراق الاحاد في المخلوق فيكون مقاه في المفهوم رفع السلب لكل فهو في الحقيقة يندرج في القسم المتقدم اذ عرفت ذلك فقد ظهر ان
ما ذكره المحقق المذكور قدس سره انشائها العلامة انما يلو كان مقاضا لما ذكره من قبيل القول الخامس ليكون مقاضا لرفع الانحصار لكل الصواب
بالسلب الجزاء حسنة وليس بحال ان بل هو من قبيل الصورة الثالثة حيث ان العمومية انما اعتبرت الموضوع وقد عرفت قضاء ذلك عموم المفهوم
على الوجه الذي مر به فاذا ذكره العلامة من جواز اوافتها الى القسمين في جهة المفهوم كما مر من غير كلام ما رايته في تعليلنا بعض اعلام على ان
ما ذكره الاحكام حيث والاختصاص بمن هو قوله اذا كان ما فذكر كثر يتجسس على تجسس اذ ان كثر لا في كل واحد من الجاسات نظر الى العموم في المذكور
في المنطوق فيسبغ العموم الى المفهوم ايضا فكما يفيد منطوقه عدم تجسس الكثرية من الجاسات يفيد مفهوما تجسس بكل وجه ذلك بان لا بد من عدم تجسس
شي من الجاسات على الكثرة كان ذلك بمنزلة تعليق عدم تجسس بكل واحد واخذ منها على ذلك فيجوز ذلك للتعلق الى تعليلنا عادية ويكون مقاضا
كل منها تجسس الما بما مع ارتفاع الشرط الذي هو الكثرة وانت خبير بان لبيان بين ما ذكره وما هو مقاضا التعلق المذكور في الواجب من الواضح
فليس المعلق هنا على الشرط المذكور والعدم تجسس شي من الجاسات اعني السلب لكل وقد عرفت ان لا دلالة في انشائها الشرط على انشائها ذلك
الحكم الحاصل بالانحصار الجزاء ولا دلالة في ذلك على حصول التعلق بالنسبة الى احاد الجاسات صلا ان يمكن انشائها الحكم من سبيل الانحصار لكل
فيكون لوجه ما ذكره لكان مفهوما قولك اذا امانك زيد فلا تعطه شيئا من مالي الحكم يجوز ان اعطى جميع له لمع انشائها الامانة وقولك ان لم يقبل
من السعد فانا انشائها شي على الفرض الحكم لانه يجمع الاشياء عليهم مع قد مر الى جهة ذلك من الامثلة مع ان الصيغة في صيغة عبارة كما هو عبارة الوضوء
منه بل اخذنا العرف والظاهر ان ما ذكره في المقام انما انشائها من الخط بين ما فصلنا من الامثلة خاصية ان لو كان المنطوق مقيدا بقيد غير المتألف
فالمفهوم ان كان الظاهر ان لا يندم ما اخذ في الشرط كما في قولك ان جاءك زيد فقلنا البع فذكره على نفي الحكم على قيد عدم تجسس ذلك

الوقت سواء جاز في وقت آخر أو لا وان أخذ في الجواب على انتفاء ذلك لقيت عند فوات شرطها فإلّا نجاك ونبد فأكرم العلم الطويل على انتفاء شرط على
عدم وجوب أكرام خصوص العلم الطويل عند عدم مجبته ومن مطلق العلم فالحكم في غير الطول المستوفى عنه اثباتا ونفيًا في المنطوق والمفهوم نوقلتنا
بجبهة مفهوم الوصف كعدم وجوب أكرامهم صورة المجبوت في صورة عدم مجبته يكون الحكم منهم مستوفى تارة بتلك الملاحظة أيضا فإن النقيض بالاعتناء
هو في صورة المجبوت خاصة وربما يترتب إلى البعض لانه مفهوم الشرط على انتفاء الحكم عنهم مطمع بتقينا الشرط فإن ثبت له قول فهو موجودا هذا إذا كان التقييد
بالمستصل وأما إذا كان بالمفصل فهو يقضي لك باعتبار التقييد في المفهوم أيضا ونجا من إطلاق اللفظ فيكون المفهوم أيضا مطلقا غاية الأمر بما لا يدل على
تقييد المنطوق فيفصل عنه أخذنا مقتضى الإطلاق في غير مقام الدليل على التقييد من المفهوم نابع للمنطوق فإذا كان المنطوق مقيدا في الواقع بغير المفهوم
في ذلك وكان هو الظاهر لو حصل المقام في المنطوق تحقق لك بمقتضى المفهوم أيضا ألا تراه ثبتت المنطوق المستثنى خلافاً عنك المستثنى منه في المفهوم
لا يثبت خلاف حكم بل المستثنى هناك مستوفى عند الانتفاء المذكور أما يثبت المستثنى منه فيقيد بغيره في ذلك الحكم الثابت للباقي عند انتفاء الشرط
المفروض لا يثبت الشرط على المستثنى حتى يفيد نفي الحكم الثابت عند فوات ذلك الشرط وهو مخرج في التخصيص بالمفصل ما ذكرناه في التقييد
مما سها أنه ذكر بعضهم مجبته مفهوم الشرط وغير شرط الأول أن لا يكون ثبوت الحكم غير محل التعلق وإلى أمسا محل التعلق كما في قوله تعالى ولا تقنوا
أولادكم خشية ملائق وقولك من قبلنا بولك فلا تؤذوه الثاني أن لا يكون الحكم وارداً لمورد الغالب كما في قوله تعالى وربائبكم اللائي في جواركم وقول الصبي الصبي
يجوز شهاده الرجل للمرأة أو زوجها إذا كان منهما غيرهما وفي الأحكام أنه انفق الفاعلون بالمفهوم على كل خطاب خصوص محل التعلق بالذكر فخرج مخرج
الأعم الأغلب مفهومه وقريب منه ما في المستثنى وعن بعض مخرج البناء على أنه لا اتفاق عليه ذكره النهاية في مفهوم الوصف تارة فخرج التقييد بمخرج
الانتفاء أنه لا يدل على انتفاء كما في مثل الأول لأنه غالباً الخشنة لا ملائق وبطريق غير هذا المسؤول وجوب الخلاف فيه فانه بعد ما ذكرنا ذلك هو المعروف قال
ونظير ما أم الحريمين في البهائم من الشافعي ثم خالفه وكيف كان فكان الوجه فيه أنه كان إطلاقاً منقضا إلى الغالب كان ذلك الشرط أو الوصف حاصله
كان الشرط أو الوصف مسايا للشرط والموصوف فلا يلزمهما فإذا التخصيص إنما يلزمهما نكته أخرى غير الانتفاء وعمله بعض الأفاضل بأن النادر
هو المحتاج إلى التقييد الأفراد السابقة حاضرة في الأذهان عند إطلاق اللفظ المعبر فلو حصل التخصيص في الأذهان من اللفظ فاما يحصل النادر فلو كانت
الذكر لا بد أن تكون شيئا آخر لا تخصيص الحكم بالغالب أنت خبير بأن مجرد ما ذكره الانتفاء في نوع المفهوم وعدم إذا الانتفاء بالانتفاء وليس المقصود بالتقييد
المفروض بناءً على ثبوت الحكم على محل التقييد حتى يبق بعدم الأخيالي المصع وروى القيد هو رد الغالب لظهور الكفاية بالإطلاق بل المقصود بتأثير اعتبار
المفهوم انتفاء الحكم عن غير موضوع القيد لقوله النادر ولا استوفى غم لا انتفاء في الوجه المذكور بخلاف حتى يلزم أن يكون التقييد بالذكر شيئا آخر كما لا يخفى
الثالث أن لا يكون التقييد لاجل وقوع السؤال عند كماله إذا قيل أكرم زيداً إن جاني فقول أكرم من جاءك وهل في الغم التامة زكوة مفقودة في الغم التامة زكوة
ونعملة تقدم السؤال ما إذا ورد ذلك عند وقوع الواقعة الخاصة ونحو ذلك من الاستثناء الباعثة على تخصيص الذكر لا لأنه لا بد من ذلك على انتفاء الحكم
وأنت خبير بأن مرجع هذه الشرط إلى أمر واحد هو عدم قيام شاهد على عدم إذا انتفاء بالانتفاء بحيث يخرج اعتباراً من حفظه عن ظهورها في ذلك وظهوره
خلافه وتساوي الأمران في وجهه بذلك عن فاد الانتفاء بالانتفاء وهو شأن على استظهاره من ظهوره العقلي في ذلك من غير أن يكون اللفظ موضوعاً لموضوع
ما ذكرناه من دليل الظهور المذكور والامن جهة الإطلاق فادرج عليه الظهور الحاصل من ذلك إلى الأول ولزم الأخذ بالثاني ولو تعادلا لزم الوقت في انتفاء انتفاء
لا انتفاء الظهور وأما على قول من يجعل ذلك لا توضع فذلك قهراً من مسافة لعمامة وضع لأن كان من غيرهما على سبيل التعليل أو عرض من الكفاية الصفة وأما مع
النسب فلا يكون مسافة عن الحمل عليه لأنها تجعل رأياً بين الوجهين مختلفاً فلا بد من الحكم بأحد المحيطة وقد عرفت فيما مر أن فيه الجواز فيقال
ظهور اللفظ في الحقيقة فينبو في الحمل كما هو الحال في الجواز المشهور عند قوم وكيف كان فلا حاجة إلى المقام إلى اعتبار الشرط المذكور إذا المقصود ظهور اللفظ في
أما المفهوم مع انتفاء الفرضية وهو لا ينافي انتفاء الظهور لغيره على خلافه مما سها أنه لوعلى أمور على الشرط فإن كانت تلك الأمور مذكورة بلفظ
واحد فالظاهرة أنما يجمع بين ذلك الشرط فيكون مقتضى المفهوم انتفاء المفهوم المجبوت بانتفاء الحاصل مع البعض لأن يظهر من اللفظ والخراج ناطة الحكم
في كل منها بالشرط كما في قوله تعالى جاءك زيد فأكرم العلم فإن الظاهر المفهوم منه عدم وجوب أكرام العلم عند انتفاء المجبوت وهو في عدم وجوب أكرام أحد
منهم وإن كان دفع الأيجاب لكل خاص لا بالسلب لغيره فالظاهر من اللفظ في المقام حصول السلب لكل والوجه فيه قوله ناه من ظهوره ناطة الحكم في كل من
الأحاد بالشرط المذكور وإن كانت مذكورة بالفاظ متعقبة فالظاهرة أنما كل منها بالشرط المذكور فينبو في كل منها بانتفاءه لأن نفوذا المقام قهراً على ناطة
المجموع بغيره لا يفيد مفهوم ما يترتب على انتفاء البعض منها أنه لوعلى الأمر يشترط على كل من شرطين فإن صح فيه التكرار فالظاهر من تكرار الأمر تارة المطلوب فينبو
كل منها بانتفاء شرطه وإن لم يصب فيه التكرار أو فاد الدليل على كونها شيئاً واحداً اختل القول بوقفه خصوصاً على الشرطين معاً لا لترك من التعليقين
على توقف الأمر على حصول ذلك الشرط فاد أخذنا بما لم يرد القول بوقفه على حصوله فيكون كل منها مقيداً بالإطلاق الأمر فيه لا يخفى الحق أن بقاء نصيبه
الجمع فيما هو الشاغل توقف الأمر على أحد شرطين فيحصل التكليف بخصوص أي منهما ونصيبه منطوق كل منها محصور بكون ذلك الشرط ونصيبه مفهوم
انتفاءه بانتفاءه فيكون منطوق كل منها مفهوماً آخر فيقيد بقيد ما جازى المنطوق على المفهوم فاسمها أنه ذكر صاحب الوافية أن ثمة الخلاف في المفهوم إنما
نظير فيما إذا كان محالاً لا يصلح إذا قيل ليس في الغم زكوة إذا كانت معلومة فانه يصيدح وجوب زكوة في التامة ولا يقول بمقتضاها من لا يقول بجبهة
مفهوم الشرط بخلاف من يقول بجبهة أما إذا قيل في الغم زكوة إذا كانت سائمة فاد في زكوة في المعلومة ويقول بوجوب من يقول بجبهة المفهوم من لا يقول
غاية الأمر شئاً مشتركاً ذلك في الظاهر هو المقصود بالأصل والنتيجة الأصل وذلك لا يثبت أصل المسألة أنها موافقة لغيره قال ودعوى جبهة المفهوم
من الصائل بما تشكك في غلظه من ذلك فانه لما كان حكم الأصل ذلك متركاً في العفو اختلط الأمر عليه بين مقتضى الأصل لولا اللفظ فهو موقوف على ذلك

ملاو لا

مدلوله لفظ هذا كلامه مشرفا وورد عليه غير واحد من فاضل المتأخرين بما فوضوا له وان كان الحال كما في الصورة الثانية في مطابق الأصل
النص على القول بالحجة وينفرد بالأصل على القول بالنفي ويشترك الوجهان في ثبوت الحكم الذي هو ملحق نظر الأصل إلا أن هناك فرقا بينا بينا في
فأنه ان ثبت الحكم بالأصل لم يقاوم شيئا من الأدلة الدالة على خلافه فان حجة الأصل فيها بقاء الدليل على خلافه بعد قيامه لا يقع حجة
في المقام حتى قارض الدليل المذكور وما اذا كانا البتة بالنص دالة المفهوم هو يعارض ما يدل على خلافه ولا بدح من ملاحظة الترجيح وتجرى كون
هذا مفهوما لا يقضي ترجيح الآخر عليه ذرب مفهوما ترجيح على المنطوق ومع العوض عنه فقد يكون الدليل من ذلك الجانبي فيضمونها فلا بد من ملاحظة
الرجح بينهما على القول بحجة بخلاف ما لو قلنا بنسبة المفهوم زاد بعضا لا فاضل في المقام أنه اذا كانا المفهوم حجة كان الحكم المستقاة مأخوذا من قول
الشاعر فلا حاجة إلى إثباته إلى الأوجه بخلاف ما لو بني على الرجوع إلى حجة الأصل فان اخذ بمقتضاها يوقف على الأخذ واستفاد الوسخ البحث عن
الدليل الخرج عنه ولا يجوز الأخذ بمقتضاها قبل الفصل عن الدليل فان الأصل عام والعمل بالعام قبل الفصل عن الخاص من غير حاجة إلى خبر هو من هذا
فان كلام العمل بالأصل والنص عندنا كما يوقف على الإجماع أو يرد لا توسع ولا ينص شيء منها حجة قبل الأخذ بها وهذا الوسخ فلا يوقى بينهما في ذلك البتة
اليناغاية الأمر حصول الفرق بينهما كما في أول الأمر بالنسبة إلى المشابهة ومن محكم حيث لا حاجة بعد السماع من المعصوم إلى هذا الوسخ ملاحظة المعنى
وغيرها في العمل بقوله بخلاف الأخذ بالأصل المذكور ونحوه ولا يحجب ذلك بالنسبة إلىنا حسب فضل القول في حجة لا يذنب علينا
ما تقدم من الأيراد بإثبات الثمرة في الصورة الثانية يصح غير جيد فأنما يترتب تلك الثمرة في مواضع نادرة ومقتضى صاحب لوايته كون معظم الثمرة
في صور الخلف للأصل كما أشار إليه كلامه بالخصوص الفوائد فيه مط حتى يورد عليه إمكان ترتيب ثمر أخرى من تلك الحجة نعم ما ذكره من بيان منشأ الفضلة في
المقام فهو موضوعا للموضوع الفرق بين استقاة الحكم من اللفظ والأصل وظهور عدم الفرق في فهم المذكور بين كون الحكم موافقا للأصل وبخلافه فان
نم توفيقا لعله على الشرط وانفائة بانفائة حاصل الصورتين قوله تختلف في التعليل على الصفة هذا هو مفهوم الوصف هذا هو مفهوم الخلف وهو
على من يثبت وصف من هو الشرط ولذا كانا لفظا ثلثون بمفهوم الشرط أكثر من لفظا ثلثين به وقد نكوه جماعة من يقول به ومنهم الأصم والمرد بالصفة ما يتم
فيما لا يوجب غيره والأول يتم ما كان من الأوصاف كرم رجلا عالما أو غير عالما اذا كانا الثغ حجة اسمية أو فعلية كأكرم رجلا ابوعالم أو كرم رجلا أو كرم
رجلا أو كرم رجلا من لفظ أو من النسب بغير رجلا بغير لفظ فبهم الحكم للمساواة وسابها الأوصاف الماخوذة في الموضوع والحكم كالأحكام كما
وصفها ما وتوضع لفضل الناس الثاني يتم ما كان وصفها بجملة الفعلين والمفعولين وأصل التقصيل ونحوها وما دل على الوصف من أن لا يوجب
لذلك المسبوق بخلافه وروى ونحوه الشبهة على الوصف من ذلك لأن يمثلي بطن أحدكم قبحا يميز من يمثلي شرفا فأنه
شرفا يميز في الغرض في المستضي كون المسبوق بأمور الألفاظ قد يحصى النزاع في المقام محصوا الحكم المعلق على الوصف سواء كان نفعنا بخلافه أو غير ما على كون
الألفاظ على الألفاظ بالاشتقاق منها من جهة التعليل على خصوص الوصف الظاهر في ناطة الحكم به كان هذا هو لا يوقى بقوله السئلة ويمكن أن يجعل ذلك حلالا وحجرا
في البحث والآخر من جهة ملاحظة التقييد بظن الاستطاعة كون القيد حجة لا بدليل على اشتقاق الحكم بالاشتقاق يتم المسئلة سائلا ليقول المتكلمة بالكلية ولو من
غير الأوصاف بغير قليل منهم لا يتيقن في الوجه لا يفتن في وجه التقييد بالزمان والمكان والعنف وجه كيفية كلفان فلفظان محل الخلاف في الألفاظ المذكورة
بين من جهة الدلالة الوصفية من جهة عدم اندراج الشيء من الألفاظ المفردة المستعملة في المقام لانه الوضع العام المتعلق بالركن الخاص على
وجه التقييد حجة ذلك الوضع لا يغير فيه خصوص تعليل الحكم على الوصف لا كون الوصف المذكور متعلقا بالحكم الغرض من حيث يتصور فيه أخذ المعنى المذكور
والصحيح أن وضع خاص يتعلق بالمعنى المجرد عن حيث يوقى بكونها موضوعا لذلك لوقيل به القول بوضعها لذلك بعينه بغير ما كانهم ما يفيد الدعوى المذكورة
فالظاهر أن اشتقاق ذلك من غير القول بليس لأن جهة استظهار ذلك من تعليل الحكم عليه فإذن مدلوله حجة حاصل المقام أما من جهة تعليل الحكم على الوصف
من جهة التقييد ذكر الخاص مع أولوية ذكره ولا يختص الحكم فلا يلزم هناك تجوز في اللفظ ولا في الهيئة لو لم يليل على عدم إدراك المفهوم وإنما يلزم هناك حجة
من اللفظ المذكور على القول به فالبحث في المقام إنما هو في الدلالة لا في الهيئة العرفية وكان لا يظهر في نفيها على القول بها أن يوقى بها على نحو ما قدمنا
نحو التعليل على الوصف والتقييد بالتقييد بالهيئة ناطة الحكم به توقفة عليه فيستلزم ذلك عقلا اشتقاق الحكم بانفائة وبوقيد ما ذكرناه أنه لا مجال لنفيهم بوق
مفهومه من المقام أن لا يوقى فيها الحكم بالوصف كما إذا قلنا رأيت عالما أو كرم الأمير رجلا عالما أو ما كان اليوم فاضلا وأمين فاسق إلى غير ذلك من
الأسئلة الكثيرة ألا اشتقاق في تلك العبارات الدلالة على الاختصاص اشتقاق الحكم في غير التقييد لو كان ذلك من جهة الوضع لا طرد في المقام أن لا يكون تقوم قربة على
خلافه ففرضي بالصفة بعد فهمه فبين أن ذلك إنما هو من جهة الاستطاعة المبنية على حيث لا يتبع الموارد التي يجرى فيها ذلك ونحوها كما في الأمثلة المذكورة
ونحوها فالوضع بغير محل البحث لسابها مفيد فيه الحكم بالوصف أن كان ذلك كله أنهم بعم الجميع إلا أنه لا بد من التقييد لا مجال لنفيهم بوقى بالبحث في نحو ما
ذكر من الأمثلة والوضع ملحق عن الغرض والظاهر في بيان ذلك على ما يطابق كلامهم أن يوقى أن محل البحث ما اذا ورد التقييد بمقام لا يظهر هناك قاعدة أخرى
للتقييد سوى اشتقاق الحكم وانما حصل هناك قوايا أخرى وأما مع ظهور فائدة كما في قولك رأيت رجلا عالما ونحوه من الأمثلة المتقدمة حيث لا يوقى بمفهومه
لما لا يوقى في الاستطاعة لا مجال لأن الدلالة على اشتقاق الحكم بانفائة القيد فليس الدلالة في المقام بغير جهة كونها لفظة المذكورة لا تظهر لها يدح في فهم الغرض من
من جهة تعليل الحكم المستضي على الوصف المستضي بقاطرة الحكم بحيث لا يفتن في ذلك فوقي لا على ما قلنا ثم انهم ما يوقى منها فأنما هي الخلق المذكور
في المقام فضاها ما يغيب هذا المفهوم من دون نامل منهم فبلا بد من الإشارة إليها وبنا الحال فيها أحدهما ما اشتمل على الاستقاة الأصل في القيد لا يكون
خلافه ولا يوقى فيهم بلا حظون ذلك في الحد والقيودات ويناقتون ذكر قيدا لا يكون حرجا لشيء وكذا لا يوقى فيهم لفظها في الأصل لا يوقى فيهم
التقييد المذكور في كلامهم وعدم حاجته نعرف اختلافهم في المسائل من جهة اختلافهم في القيد الماخوذة في مناهيهم واختلافهم في الإطلاق والتقييد

[illegible]

[illegible][illegible]

الفائدة

[illegible]

فصل

بغیر

٢
سبب التوضيف الى
الحجج مسكونة
معه المذكر له
انه ليس اللغة
الى الفضايل
فقط الى
الاستغناء
متى يفهم
خلافه
غاية
الحكم المذكور
ومنها انه لو كان
بالنصف الاعلى
الحكم بانها
كان احد
غير النصف
مسكونا
الاول على
حكمين
وهو ان
ليس من
واما
القوم
الحضرة

من الافعال
والعدد ونحوها وليس
الموصوفين

من شأن الكلام كذا يقع مسوقا لبين تمام الحكم المجموع في جميع موارد فبدل على انتفاء ما يتناول من القول ما اخذ في وصفها كان اولها او غيرهما كما
 لا يكون مسوقا لبين سقوط الحكم في المقام المخصوص نظر في غرض بيان عدم غيره او كحصول ما من من بيان الحكم في غيره فلا بد ان يتناول البند
 الماخوذ في الكلام مجرده على انتفاء الحكم في سائر الموارد وان كان من الاوصاف الاعلى القول باعتبار مفهوم الوصف قد يشك في ذلك فلا يمكن الا
 استدلال بورد في مقام البين بعد قيام الاحتمال وفيه ان الغرض من رد الكلام في مورد التعليم والبيان ليس على ما ذكر كيف هذا المعنى
 يظهر منه ورود التعليق المذكور لاداة منه مطلقا الحكم وان احتمل ان يكون مخصصا بالذكر لقائه اخرى ايضا الا ان ما ذكر اخبر بغيره المقام
 لكن ما عرفت ان الغرض المذكور خارج عن محل المسئلة الرابع ان ما ذكر في القصة الثالثة انما يوضح حيث يتعلق الحكم بالعد المعين فيصير
 عامرة او بالمركب فيصير من بعض اجزائه وصفا كان اولها او غيرهما من العلوكان يتعلق الحكم على العد المعين او المركب المخصوص في
 عينه انتفاء في بعضهما نظر في انتفاء الكل بانتفاء جزءه وذلك بعينه ذلك ذلك حيث يتعلق بعض الاعراض ببيان حكم ذلك الموصوف وغيره
 وقد يبين في الحكم في البعض في كل طرف اول فينبغي في مفهومه الموافقة كما بان في بيانه مفهوم العد انت من البين اختلاف الحالة ذلك فيكون
 اختلاف الصافي لا يفتي في خلاف القول بيقين المفهوم في المقام المذكور واما القول بالوقف فاختاره الفدح في اوله الفريضة او دعوى عارض
 الا انه لم يجز ان ينفذ المرح في البين في من العلوكان فثبت الاصل عدم الدلالة فان الحكم بيقين الدلالة كما لم يجز ان يتوقف على قيام الشاهد عليه
 والعلامة وكذلك الاصل عدم تعلوقه في الواضع باقائه المفهوم المفروض فان شك في الدلالة الوضعية كان الاصل عدم الوضع كذا الحال الدلالة
 العقلية وفيها الفريضة على اداءه المغنى المذكور في ذلك فيصير بغيره بالاصل في فقول ان كان هناك عموم او اطلاق بل على ثبوت الحكم
 غير محل النطق او على بغيره بغيره لا يخبره ان لا يمكن دفع البديع الدليل بالاشك هذا اذا لم يكن هناك معاينة بين المطلق والمصداك اذا قال المولى
 لصبي اكرم العلماء قال اكرم العلماء فهو قهرا لاجماع على اثبات المفهوم في تلك الصورة وحمل المطلق لاجله على المصداك كما يظهر من كلامه بشخصا
 الشهادة وقم فاشك بل يتوقف على القول باثبات المفهوم بان فيه الخلاف الواقع المفهوم امانه ودعوى لاجماع مع ثبوت المعاينة بين المطلق و
 المقيد غير ذلك الجمله كما في مثال السابق هو قوله اعنق فبنه واعنق فبنه مؤننه لاستثنا الحكم من الدلالة ولا من الثاني في الوجوه المقينة فلا بد
 من حمل المطلق على المصداك لاجماع على الحمل انما يستلزم مثله ولا يطرأ بدله المفهوم الا انما على القول بها موكد في الحال ولا يفتي في ذلك على
 القول بان يبق المطلق او ناخوة مع ان مفضل لتعليل المتصوره في شجرة المشابهة لغيره فيهما في ذلك كما مرنا لاشارة ثم يقال به احد مضاه
 للمباد عليه ما تقدم ذكره واما اذا لم يكن هناك عموم او اطلاق بل على ثبوت الحكم فانما الوصف وبقية ذلك فيكون الوصف في ذلك كما انما في مفضل
 العقل لعدم طرد الدليل لاجتهاد في محل المسئلة على التعدي من الا ان الثاني يقول بانتفاء الاول انما يقول بعد ظهوره فلا بد من الفحص حاله
 البين في بعض الجوع الى الاصل ان افقوا البراءة والاستغال لزم الشك على احدى ذلك الا في بعض الاحتمالات السابقة في موارد الاستغناء
 والعمل في بعض الاحتمالات في موارد فالحال في ذلك يختلف باختلاف المقامات على حيث يختلف الاصول العلمية مواردها وقد ظهر مما مر في تقرير كلام
 في شأن المسئلة البرجيز القول الرابع المستقام منه وهو الاعراض عليه انما استفيد هذا القول من كلامه في حيث ما نه في ذلك الدلالة على ثبوت
 القول بان التفصيل فيه وعنه بناء الفوق عليه ان لم يوافق عليه احد منهم على هذا فيمكن استغناء احوال اخرى في المسئلة كل كلام جماعه من الاصوليين وهو
 في غير المقام منها التفصيل بين ذكر الموصوف في الكلام واعلم الوصف عليه عد من المستقام من كلام غيره واحد منهم عد النفس الشا من مفهوم الوصف
 مع القول بعد مجتهد بل دعوا لوفان عليه اختصاص محل المسئلة بالنفس الاول كما نص على ذلك بعضهم في تعليق الحكم على العاقل في انه البناء عند
 الاجتهاد على حجة اختيارا لا حاديا بما يظهر في ذلك ايضا من بغير بعضهم محل النزاع فان منهم من غير عن محل المسئلة بان يتعلق الحكم على الذات
 بوصفه باحد الاوصاف كقوله عليه السلام في الغنم السائمة ذكوه هل يد على انتفاء الحكم عما ليس له تلك الصفة كما في غايه الما وموهم من غير عنه بالظن
 الدال على حكم من ينطبق باسم عام مفيد بصفة خاصة كما في الاحكام والمبشر غيرهما والوجه فيه ان العدة في اثبات المفهوم عند القائلين به مولود للمفهوم
 في الكلام على تقديره ان الموصوف لغيره في الحكم المعلق عليه ذلك انما من مع ذكر الموصوف ومخصصه لوصف بعد التقيد بما مع ذلك بل من ما ذكر
 غايه الامر ضرورة البناء على حكم مورد الوصف لا يرد المحذور المذكور على خصه بالبيان دون غيره وفيه المسئلة اثبات المفهوم المذكور لا يفتي فيه
 لا يمكن استثناهم في ذلك الى استغناء الوصف بالعلية ومن البين عند الفريضة بين المقامات في ذلك لو سلم الاختصاص امكان يقال ان العد من
 القول لا عزم الى المقيد بالوصف الخاص في كلام البناء لا يقع الا لقائه ومخصصه في ذلك لغير القوائد اكملها موارد الاستغناء عند انتفاء حاشية
 في الاجماع بل ذلك يجري في المقامات ما اورد في المحذور المذكور من المفضل والبرام غايه الامر ان يكون الدلالة عند القائل بهما مع ذكر الموصوف واضح ظاهر
 وذلك بوجوب الفريضة بينهما في اصل الحكم وفيه بدليل ان كلام الاكثر في عنوان المسئلة في المقامات في كل كلام السد جماعة من الاصوليين ان يتعلق
 الحكم بصفة لا بد على انتفاء ما يتناها في العينة ان يتعلق الحكم بصفة ليس بدال على بغيره عما استفت عتبه في العدة ان الحكم اذا علق بصفة
 التي هل بدل على احتمال مع انتفاء ذلك الوصف مجالا في حاله مع جودة المتعاج يتعلق الحكم على الصفة لا بد على بغيره عما عداها في النهاية ان يفتي
 الحكم بالوصف هل يد على بغيره عما عدا في التهذيب الخوان عد الوصف لا يفتي في عدم الامر المعلق في في المبادي ان الامر المقيد بالصفة لا يفتي
 بعد ما في كلام جماعة منهم الغزالي في غير البين عنها بان يتعلق الحكم باحد صفي الشيء هل يد على بغيره عما يجازي الصفة اما ما ذكره الاصل في
 الاحكام فتنص في اخر المسئلة بان تخصص لاداة التي نظره وتقول كقوله السائمة يجر منه ان تزكوه يلحق بهذه المسئلة في الحكم كالحكم نفسا
 في فكان الاول اذ جازعوا المسئلة كما صنع غيره وبؤيد اطلاق البين في كلامهم عن المسئلة بمفهوم الوصف مما يشهد به ذلك ايضا ما

في كل عام

عن أبي بصير عن أبيه عن حماد بن عمار عن
عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أنه قال: «العلماء هم أئمة الناس»

عن جوده و ما يندى
على انكرا الشبهة
من شدة على المسئلة
بذلك ضامة العزم
كما ذكره السيدان
و يشيع صاحب المنة
والفكر والبصائر
والعقل والافعال
ابن شريح و فقيه
الحاف بالموصوف
المفكر بل عوى
اعبه لذلك بطرقة
الاضافة لارجح
ومنهم من كونه اضاف
مطلق الخلق الموصوف
الشبهة النافذة
منه ليس من ظالم
هو عند صريح جماعة
بالاستناد الى
النساء الى انه لو
وان انكر بعضهم
مروفا على كون
الوصف الصلة
ببيل كون الموصوف
مع الوصفان
اما عام او مطلق
ان ولا انه الموصوف
لا يتم الا بالصلة فانه
من المضاف للمنتزعة
الصلة محضه لا موصوف
او عينه لا طلاقة
انما هي محضه الموصوف
معينه للمعنى المقصود
فالتكلف جعل اللفظ
واللام في بعض الاوصاف
على معنى الوصول الى
جمله في ذلك ما
ومما التفصيل
كون الوصف
على التام

[illegible]

من سلك في الاوصاف
فوجد كما في الاوصاف
ولا يكون هذا في نفسه
التي هي في نفسه
الاول لشدة الاوصاف
التنادية فيجب من
بعضها اراء المتأخرين
في غيرها ويبقى التفسير
على اصول الاول ان
بينهم من يقابل منهم
الوصف بلزوم ضلوه
على الفاعل فيجب ان
القيد الواقع في الكلام
بعد اللفظ المطوق
وان كان من الاسباب
او اسما العا او التا
او المكان او غيرها
مقتضا لانها ايضا على
المفهوم سواء وقعت
بجوار الحكم النطوق
به او لوضوعه المذكور
فيه ويؤيد ملاحظه
الحال غنة

۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

واسمها
وما عيها
بن فاضلها
فلان يكون
الاصح

[illegible]

وكثرة

الحديث ان الاحتمال لا يحد في ذلك شيئا اذ لا يجوز دفع البدل عن الدليل الشرعي بحجة الاحتمال وهناك احتمالان في ذلك احدهما ان يكون
الغاية امر اعتباريا او اعتباريا واستعمالا اذ انما يقع من احد الطرفين فالوقوف في تعيين احدهما من كان سائر الاقوال في تعيين
على نزع احدهما الشرع الاستعمال وقد ظهر عازا كون القول بالخرج مكم او في بعض الصوابين يتصور على وجهين احدهما القول بدلالة اللفظ
على خروج الغاية عن المعنى كما بعد ما ينبغي ان يكون الدلالة في ثمة بارادة الغاية فيكون موضوعه لا يقطع الحكم وفيها اوجهان فيكون الموضوع
ومثله الحال محتملا لا يبداء والاخر القول بعد الدلالة على الدخول فلا يمكن الحكم بدخول الحديث نظر الى استثناء الشاهد عليه ينبغي على وجهين احدهما
بالا لا يخصص على القول بالمستبعد وكلام اكثر القائلين بالخرج لا ياتي عن ارادة هذا المعنى فيمكن الجمع بين القولين بالوقوف باللفظ لا يخرج عن
قد يوجب كلاما انما يشهد بذلك القول بالقبول انما يخصصه في بعض الصوابين يتصور على وجهين احدهما القول بدلالة اللفظ فيكون الدلالة على
الوجهين مستندة الى الوضع والاخر القول يكون الموضوع في احد الصوابين فينبغي على احدهما ان يكون مع اتخاذ الوضع المعنى فيهما وهو الظاهر
الاختلاف في الوضع المعنى على الوجه المذكور مع مخالفة الأصل والقول بالوقوف يتصور على وجهين احدهما ان يكون الدلالة على احد الطرفين من
الدخول والخرج والوقوف في المعنيين استنباطا للستكون عن حكم الحديث مع بيان الحكم الطرفين منطوقا ومفهوما فينبغي ان يلاحظ احدهما الاولين والاخر
الذين يبين الدلالة وعدمها ايضا ان الدلالة على احد الصوابين يمكن ان تكون وصفا فيكون مستندة الى وضع الادوات لا يبعد ذلك
ان لا يفرق لوضع مدخولها في الدلالة على ذلك يمكن ان يكون مبنية على معنى اخر في اللفظ الى احد المعنيين او ظهوره فيه من غير ان يكون مستندة
الى نفس الوضع المعنى هذا في المسئلة احتمالا اخر وهو التفسير بين نزع الحكم فقال بالدلالة على دخول البعض دون الكل حيث يكون احد الحكمين
مركبا بلاك للخرجه والاندخل ولا يخفى ان القول بدخول البعض يوجب مقامهما احدهما انما انما يوقف العلم باستبعاد ما بين الحديث على دخول البعض
من اب المفارقة كالسعي فيما بين الصفات والمرفوع في جميع القول بالخرج لوضوح ان المفارقة خارجة عن ذي المفارقة لا يخرجها ان كان مدخولا
مستوكبا بين الكل والبعض فيصير باذنه الى بعض يجمع الى القول بالدخول بخرجه القول بالخرج مكم ومطوجوه منها انما المشارة الى ان اللفظ خبر
مما لا يفرق على احدهما من ويصح سلبه عن المعنى الاخر ان السلب الكوفة ليس هو الى الكوفة قطع وكذلك الصوة البيل صوما الى البيل قطع
البرص والامثال الامور المحل مع الامتصاص على ما بين الحديث فيمن ان صدق الامتثال يمكن ان يكون من جهة كون المفارقة المستبعد في الخطاب من جهة كون
على خصوص ما يبعد الخرج منها ان ذلك غنا عن اكثر النجاة والاصول في حكاية الشهادة عليه مستندة في كلمات الغريبين لا ريب ان هذا يبعد النظر
بالوضع او المراد من اللفظ سبعا مع شدة القول بالدخول كما يصر عليه بعضهم في ما عرفت من ان كلمات القوم لا ياتي عن ارادة الامتصاص على المعنيين
فلا تدل على ارادة خصوص المعنى المذكور ومنها ان اكثر استعمال الوافقة في كلمات العرب لومع الغيبة كما يصر عليه جميع الامم وابن هشام وغيرهما فيجب
الحل عليه عند الرد اذا نظر الى المشكول فيه بالاعم لا غلبت فيه ان كثرة الاستعمال الغيبة لا يدل على الحقيقة في ما لم يبيد والمغيب في اللفظ
الاثرى ان الاستعمال المجازية في كلام العرب اكثر من الحقائق حتى قيل ان اكثر المغاب مجازية لان المجازات تبلغ من الحقائق والعرب بما انفض
في البنية نفي اظهر وهو عليه ولا ان المقصود من الاحتجاج بكثرة الاستعمال في اللفظ ولا في اللفظ هو ان ذلك هو كان ذلك مستند
الى الوضع او غيره وانما المقصود من اثبات الوضع ايض فيتحقق المراد ان ثبت كون مجاز في ذلك كان الاصل عدمه لما مع خروج الموضوع
الوضع وغلبة وقوع الاستعمال في المقام المحصول فيحصل الطرفين بالبداهة ولا يزم الجوز وانما ان الغالب ان كان هو الاستعمال المجازي فينبغي على
العلم ان يكون ذلك حيث يعنى المعنى الحقيقي امع الشان فيه والاعلم في اللفظ الاستعمال في المعنى المحصول في موضوعه غير يمكن الاستدلال به في
حقيقة ذلك انما هو عند ملاحظة العالمة الى الاستعمال الشائعة وعدم اثباتها على الغيبة في وقت جريته وان جريته بان الوجه المذكور ان
فلا يدل على وضع الادوات مخصوص المعنى المذكور حتى يكون مجاز في غير فيمكن وضع اللفظ لا يفرق بينهما ان الغاية انما يطلق على هاتين
الشيء اليها فيكون خارجا عن المعنى فكذلك انما يدل عليها في قول البايع ان الذي يطلق على كلا الطرفين هو لفظ الاخر فانه يطلق على الطرفين الخارج
عن الشيء فكذلك يطلق على الذي يقطع الكا عند كما قيل لا يبداء ادم اخرهم حتى صلى الله عليه له وما لفظ الغاية وكلما الى اللفظ لغاية نظم انها استعمال
فيما اذا كان ما بعد ما جاءها تمامها او لا يمكن للغة ان يكون رتبة الشيء خارجا عن موضوعه واما كلمة الى التي لم تكن ما بعد ما جاءها تمامها
فيها معنى مع لينة الغاية فكان خارجا عما نحن فيه وديما يوجب ذلك ان المرافقة حيث كانت عند الاحتجاج داخل في المعنى وجعلوا اللفظة الى الاكثر
في معنى مع كاد والنقص ذلك ذكره جماعة من نقض الاصح او غير ان دعوا الضرورة على خروج بقاء الشيء عنه مما جعل بل الظاهر عدم الفرق بين معنى الى
والهناية لا ظاهرا على كلا الامر ثم انه يلزم في موارد ظهور الدخول ان يجعل المعنى مع لندرة استعمالها فيه ولذا نقل في الامم وغيره الخراف المذكور
في اللفظ لغاية ثم ذكر مجيئه مع مثل بقوله نعم الى اموالكم قوله الى المرافقة ثم جعل المحقق فيه كونها بمعنى انها اي ضمها الى اموالكم
مضافة الى المرافقة وعلى ذلك اذا جاز في الخبر في التكلف المذكور ولينبوا استعمالها بمعنى الغاية في كلا المقامين نعم فيحمل الامران في الاول لعدم
دوره استثناء الغاية ومنها ان الاصل عدمه ان يقول لدوران الامر فيبين الزائد والتفاضل من المعلوم انه مع دوران الحادث بين الاقل والاكثر فيبين
الاختصاص على القول بالمستبعد في غير ان اريد بذلك الاصل المعنى في الشهادة المحكية بوقف التمسك به على كون المعنى مخالفا للاصل فلا يطرأ مع انه لا
يؤثر في اثبات الوضع ولا في اللفظ وان اردنا ان الاصل عدمه في قوله اللفظ او عمد بلفظ غرض الواجب به او عمد بلفظ ارادة فيكلم
بما ذكره فينبغي ان الدلالة على الدخول كما لا يصلح كذا الدلالة على الخرج مع دوران الامر فيبين الاثبات احدها بالاصل والادعى انما هو الدلالة
على الخرج لينة عليه الى كمال الغاية المعنى في الحكم كما بعد ما يعضد الدليل الاجتهادي فكيف يتمسك بالاصل العالي ومن البين عدم

بين الحادث

هذا الحديث الاصل سببا مقاضا للمقتضى بل الاصل خروج كل من لا يرون عن مراد الحكم بعدم دلالة اللفظ على شيء منها فخرج الترتيب الى الاصل
 العلي نقض الحكم كما ذكرناه بطلان المدعى الا انما حملنا كلام القائل بالخروج على الوجه المذكور ومنها حسن الاستصحاب عن حكم الغاية ببدل على خروج
 عن المعية اذ فرض الدخول بحصول الاستصحاب عنه وفيه انه كابد على عدم الدخول كذا يدل على عدم الخروج ايضا فلو قدر ذلك لكان على كل من
 الامر من وهو خلاف المقصود الا على الاحتمال المذكور مع تقدير ما طعنوا به من ان اللفظ لا يستلزم الاستصحاب المستند العلم والضرورة الظاهر بها ومنها اعتق لا
 سؤال في كل من الامر من حقيقة الخلاف اللفظ على كلا الوجهين ببدل على كونه حقيقة في القيد المشترك بينهما ان الاصل في الاستصحاب الحقيقة في كل
 من الحد والاشارة الى الفصل من ايتم ان القيد المشترك بين الدخول والخروج انما يتحقق مع خروج عن المدلول وفيه او ان الاستصحاب اعم من
 الحقيقة كما نفرد في علمه وتبين ان الجواز لا يرد على كل من الاقوال المزمنة على الوجه المذكور ايضا عند استصحاب اللفظ في كل من الموضوعين في المثال المذكور
 المدعى ان المقصود هو الدلالة على خصوص ما يفيد الخروج ليرتب عليه الحكم بحال الغاية لما قبلها من العقل ايضا بالدلالة على كونه ضرورة ما ذكرنا من الوجوه
 المذكورة بالدلالة على وضعها للاعم وخروج كل من الموضوعين مع انتفاء الفرض عن مدلول اللفظ والخروج الفرضي كلفظ الاول والاخر والقرابة
 والغاية فيخرج الجزء الاخر من البين ان اول الشيء واخره متباينان ولذا في ذلك الشيء ما رواه الخروج خروج عن مدلول اللفظ المتباين من الاطلاق
 والكا في قولك قرئت الكتاب من اوله الى اخره اشترطنا في هذا الفرق في هذا الفرق في كون الغاية بالمعنى المذكور والمنع من كونها
 الا موضوعا لمدلولها بل كانت عارضا للمدعى مضافا على المدعى والمنع من اشتداد فهم الدخول الى الاطلاق بل في الفرض كلفظ الاول والاخر والقرابة
 في السابق في التفسير بين الطرفين ان المبدأ من نفس المقصود عند الفرضية كما في قولك قرئت القرآن من سورة كذا الى سورة كذا والكتاب من
 فصل كذا الى فصل كذا وجاز الحكم بمقتضى العفو والابقاء المتعلقين بالغاية المذكورة كما لو جوفضلا وما الى السبب الجملة ومقتضى بعض ما من
 ذلك السبب في الحد عشر مثلا او في الصو مثلا من اول الشيء الى الشيء الفصل ومن استيفاء الى استيفاء او شرط لنفسه الحيا من شهر كذا الى شهر كذا
 في شرطه في الكنية اداء الى الشيء الفلاني او قبل المزارعة والمسافات الفرض والحسب المضاربة والشركة وغيرها في اعم معان ومثال القول الفصل
 هذا القول من كذا اليوم كذا الى غير ذلك من الامثلة فان استقامتها ادخل في الاول خروج الاخر مع خصوص استيفاء الفرض في تلك الموارد لئلا يفسد
 ويخرج في الحال الشك فيكون البناء والمد كونه ناشئا من حاق للفظ ببدل على الحقيقة ويضاف في ان من لا ابتداء والى الانتهاء لا معنى
 في اللفظ الادخل ولا لانها عند الشيء الاخر وجهه ويصغر بعد الفرق بين الطرفين المتباينين من المعان مضمون الابتداء والانهاء اذ ان
 مقتضى استصحابها متباينان وانما في طرفي الغاية وجهها فلا وجه لدخول أحدهما وخروج الاخر في انما تنفك على مخرج بذلك الا من زاد من انما
 ما يتبادر الى ذهنه الا انه اختص الخلاف بالاخر حيث لا اكثر على عدم دخوله في الابتداء والاشارة الى الحد وقال بعضهم ما بعد ما جازم الدخول
 كما ذكرناه في الجواب عن الوجه الاول والا ان الامثلة مختلفة في ذلك كما ان الفرض من الامثلة المذكورة ما ذكرنا في الفرض من امثلة اخرى هو الخروج
 كما ذكرنا في الجواب عن الصفات المروية ومن المروية الى العتقاد بعينك وجهه في ذلك الاخر كذا ومن اخرى هو الدخول في كذا فلو
 فرض في العلم الى اخره وعسلته من فريضة الى فريضة من الكوفة الى البصرة الى غير ذلك اذا كانت الامثلة مختلفة في المعنى المفهوم منها يمكن الاحتجاج
 في بعضها ويمكن ان يقال في الامثلة المذكورة فائز على ايدى ما ذكرناه في ذلك بخلاف الاول لما عرفت من تساوي نسبتي الدخول والخروج
 في الصواب على حال الظاهر في حال فان من ارعبد باللفظ المعين من يوم كذا الى كذا مع امثلة مع خروج الثاني دون الاول وكذا الحال في الا
 في العفو والشرط والابتداء والانهاء في الفرض وعجزها وانسح من ذلك مجال لا مكان للاشياء في بعض الفرائض في اكثرها او اقل من جاز
 المدعى على التفسير بذلك عن المعنى المذكور فيكون العادة هي الفرضية واما ما لا يقرب شيء من الفرائض فيمكن المنع من استصحاب اللفظ المذكور وتبين
 عند ذلك ان القاطع خروج الغاية يمكن ان يكون مبنيا على ما قبل اللفظ لكل من الامر من صفة الامتثال على كل من الوجهين مقتضى على
 استصحاب الاصل فيمكن ان يقال ان ذلك ايضا احد وجهي التفصيل المذكور فيكون الخروج مبنيا على الاصل والدخول مستند الى دلالة
 على خروج الوجه الثاني ان دلالة الابتداء بالشيء على دخوله في الانتهاء عند خروجه مستندا الى فرضية الطرف في لفظها باللفظ في ابتداء وانها
 في وضع الادان المعنى المذكور فيمكن التعبير عن معناها بعكس المذكور فيكون من الابتداء عند الشيء الى الانتهاء بالشيء فلا يبعد ذكر
 التفصيل بين الجائز وغيره وجو الفصل وعدم لزوم الحكم على القول بالخروج مع انتفاء المبدء وتوقف الاستصحاب الامتثال على الدخول في
 في مضاف الى ان العرف في الغامض الاول والاخر متعارف الثاني مع كونه خائفا للمدعى بما يقصده بدخول جزء من الطرفين لو في غير الجائز كان
 في العلم بالبلد في مقتضى المقدمة عكس الحكم فضلا عن عدم الدخول كما لو كان حكم الخارج عينا بين الحدين في حال الفصل على انه قد يتوقف
 على ذلك ما وقع البين في نفس المرفوع فينتفي المقدمة بخلاف فرض الدخول بالاصطلاح على الفرض فيه وجهه التوقف في الاول بخلاف الاول
 الجائز اضعفها بما عرفت بالمعنى الثاني في نوع الاستصحاب في كل من الامر من ببدل على كونه حقيقة في كل منهما بناء على صحة التمسك بالاستصحاب على
 الوضع واما بالمعنى الثالث فيظهر وجهه ما ذكرناه من ان مقتضى التمسك بالحكم باحدا لا يبرهن عند مخالفة الفرض للفصل وحصل الاستصحاب وعينه ذلك
 كما عرفت ما بالمعنى الرابع فيظهر وجهه من التوجه الى البناء وعدم صحة السلب في محو ما من امارات الحقيقة في الجواز فاذا انعقد المعنى الحقيقي كما في كذا
 في النوعين الحكم بالمدخل فالاصل عدمه مع الفرضية ومنها الخلف المحذور وجو الفصل في حكم بالخروج وجوب العادة في حد الابتداء فيحكم بالدخول
 في مقدمه ان ذلك هو القيد المنبثق من قول لا اكثر بالخروج هو الاخر وهذا تمام الكلام في نفس الغاية وما يباينها من الدلالة وما سار في الجواب
 في موضوع الخلاف في مفهوم الغاية وحسبنا اننا قد بينا اهل بل على ان الخارج عن محل الطوق مخالفة في الحكم بحسب جوارح الاعمال

ايجازي سلمه فان كان الحكم المنطوق به ايجابا كان المفهوم سلبا وبالعكس وان لا يدل الال على الاول فهو بالنسبة له غير كالتاكيد من غير ان يدل على
اوتقولا في قولين بين القول بدخول الغاية في المقية وخروجها عنه الا انه على الاول يخرج نفس الغاية عن محل المسئلة وعلى الثاني يندرج فيه في تلك المسئلة
محقق لبعض الموضوع في هذه المسئلة ولا فرق في محل المسئلة بين الاختفاء والاشياء كما في سابو المفاهيم في الكلام في المحرر الاخبار بحسب شئ الى
معينه هل يدل على الاختفاء باستقائه فيما بعد ما اول ومنه لا يختصا المشتمل على الاحكام الشرعية والاشياء كالامور التي ان الطلب لم يقيد بالغاية
بغيرها انما وينبغي عند ما هل يدل على تضمينها فيما بعد ما بعد ما يكون في هذا ايجابا على الثاني لا فالكلام هنا في الدلالة على انتفاء نوع تلك الطلب
بعد الغاية على حسب ما عرفت بوضع القول فيه في مفهوم الشرط واما انتفاء ذلك الطلب بخصوصه في الامور معلوم لا يختلف الحال فيه بين
المفهوم او يقيد ولا يقيد النزاع فيه والشاخر عليه كما في سابو القول الواقعة في الخطاب اما لغا في خطاب آخر يحكم اخر مائل الحكم الاول فيما بعد الغاية
بسبب اخر فيظهر من جماعه دعوى خروج مخصص المفهوم المذكور ويجوز على كلا القولين ان الامور مدخول بالاصل ولذا لم يخصص بعضهم على انه لا
من ورود خطاب فيما بعد الغاية بمثل الحكم السابق اجماعا والمقصود في ثبات بين الخطابين بحسب معناه المحقق من غير لزوم محو ولا نسخ
لان الحكم المستند في الخطاب الاول مغاير للحكم المستند الى الثاني وان مائله هو موضوع حال عدم الاول واستخبر بان المنكر للمفهوم بقوامه
محقق فيما بعد الغاية مثل الحكم الاول كان حكما اخر غير الاول لا يجاوز عنه من موند ما الشرط فيكون الثاني مائلا للاول بعد انقطاعه فلا يكون
الغاية دالة على مخالفتكم ما بعدها لما قبلها كما يدعي لظان بثبوت المفهوم وانما يدل على انها نفس الحكم الاول عند ما هو امر بدعي لا ينكر
من القريتين فهنا لا فرق بين القول بانقطاع الحكم الاول واستقائه فيما بعد الغاية والقول بان الغاية فيما بعد الغاية في الحكم الاول مسلم
فيكون النزاع في الثاني كما هو ظن من ملاحظه بغير المقيد عن محل المسئلة بل قد يؤول ليل في مقص القول بان الغاية فيما بعد الغاية لما قبلها
المائل واثبات الحكم الجس وان اظهر ظاهر التعبد بالمقيد ان استبعاد الغاية يدل على عدم ثبوت الحكم الاول فيما بعد ما يحسب الخاف وانقطاع
الامور الثاني يقول بعد الدلالة على ذلك فيمكن ان يكون الحكم مستمرا في الواقع والطلب باقيا في نفس الامر لا انه لم يتغير ليشاء في ذلك الخطاب في
الحكم السابق له اعني ان ثبوت الحكم العتداء على ما هو عليه معتمدا على الغاية وهو ما لا يعقل في ثبوت الغاية فيما بعد ما هو في الحالة سابو القول الواق
الكلام اوصافا كانت والعايا او غيرهما لان انتفاء الحكم المعتمدا على غير موند ما هو في الثاني اعني ما لم مع قطع النظر عن تخصيصه بذلك الغاية
هذا الاعتبار ما يمكن ثباته ونفاد في التقييد بها على القول بالمفهوم يدل على والواستقائه فيما بعد ما هو المراد من ثبات الخاف لثبوتها بان ذلك
فرض بوث حكم اخر بعد ما من جسد في الحكم لم يكن ذلك مائلا للقول بالمفهوم كما في قوله ثم لا يتصوره حتى يتبين ففاده انتفاء ذلك الحكم بعد انقطاع
ثبوت حكمه من جهة الاحرام او الظاهر او الابدان او الرضاع او المصاهرة او غيرها من اسباب الترخيم لم يكن ذلك مائلا لانتفاء الحكم المذكور وعلى القول الاخر
على ذلك لا يتبين في ثبات مثل الحالة الشرط والاصناف في مفهومها انتفاء ذلك الحكم في غير موارد ما وان ثبت فيها ما مائلها ببقاء اسباب الخوف
الا ان ذلك مدخول بالاصل والثبات اعني من جسد في مفهومها لا دلالة في شيء من المفاهيم على ثبوت هذا الاعتبار في الحكم بانقطاع اسباب او مائل
الاحتياط يكون مائلا شئ يدل على انحصار السبب في الحكم المذكور في الدلالة لثبوتها في الكلام لا يتعلق بغير الحكم المذكور فيه بغير المحرر
بعضه بانذاج الحكم الاخر من جسد في بقاء التقييد باستقائه فان قلت ان الحكم الاول ثابت فيما بعد الغاية وانما يثبت بغيرها لا بد ان الثابت بغيرها
بالاول وانما مائله في جميع الاعيان الثالث قلت ان المائله هناك انما هي طريق الثبوت لا ثبات وانما الثابت فيكون عين الاول وقد يكون
ثم المائله والاختلاف قد يكونان بحسب حقيقة من ثبوتان بحسب فهم العرف في الدلالة المقابلة لثبات الامر مطلق الدلالة اللفظية على ذلك فتشوان الى
لغاية المقيد فيكون ثباتا لثباته فان كان الاول دل التقييد بالغاية على القول بالمفهوم على ثبوت ذلك لثبوتها بعد والاول
التي السابق بعينه وهو خلاف مدلول الغاية وان كان الثاني قائما ان يكون من الامور الخارجة عن الاحكام الوضعية والظنية وعلى التفسير
التقييد على هذا القول دالة على زوالها واستقائها فيما بعد الغاية وان وجدها مائلا وذلك ان المائل امر حاصلا لا يوجد له سبب جسد في
الامر الحاصل في السبب الاول فكما كان ثبوت فيما بعد الغاية على تقديره مستندا الى علته فيكون ثباتها لولا المانع كان عين الاول وان اختلفا
طريق الثبات فالغاية ان ما عرفت من دامة واقعة لا يستمر في التقييد بها عند التثبت بدل على ارتفاعه عند ثباتها اما بعينها مخصصا المتكامل
مع سكونه عن فادة غير لعدم تعلق الغرض به او لخصوصه مانع منه او لقصده استقاده بقاءه من قبل اخر من استحقاقه او غيره واذا كان
على تقديره مستندا الى علم اخر غير علمه لثبوت كان الثاني مغاير للاول على الحقيقة مائلا في النوع فان جمع الى الاتحاد العرف كان
في الدلالة على الشيء ان المائل ثباتا على فهم العرف والام يمكن في التقييد لانه على انتفاء المائل بغيره لثباته لاصل فيجوز بالفضل بالقضاء المعقود بها
ووجوبه بالروية وكذا عرفت ذلك من الامور المستند الى استبعادها في المقابلة في الغرض الامر الثاني في الاول هذا ولا بد من عليك ان دالة التقييد
بالغاية على المفهوم عند لظان به انما ينبغي للمنطق ان كان الحكم المحقق فيها مخصوصا من الطلب مائلا على خصوص ما ذكر من السبب في ثباتها
المذكورين دل على انتفاء فيما بعد ما دون نوع الطلب فان اخص ما يقيد مفهومها الخاف انتفاء الحكم المنطوق به فان كان ذلك حكما مخصوصا
مقيدا على انتفاء ذلك الحكم الحاصل في الامور المعقود بجميع موده خصوصية فلا بد على انتفاء الحكم الاخر والامر المنطوق وان كان الحكم المقروض
الطلب الى الامور على انتفاء موند مطلقا في الغاية ولم يستثاذ للخطا من مائل على ملاحظه في خطاب اخر ولو بسبب اخر في الغاية
الخطا من غير ان التقييد في سبب اخر من دالة المقيد في الغاية على اعادة خلافه في الاول بالفضل الثاني من الخطاب الاخر في ضد بين المسئلة
على كون المائل مستمرا في وضعه في الامور التي في دعوى ما وان كان الحاصل من استعانة في مائلها خاصا نكاحا مدلول الى امة امر في بيشق

الخاصة

مجازا وكيف كان فاما الكلام في اللفظ الموضوع لاحد المعنيين المذكورين المستعمل فيه سواء كان حقيقة في غيره او مجازا فاذل بحقيقة اللفظ والمجاز
هو مقتضى قوله وهو خلاف المنطوق كان استعماله في مع عدا راد مجازا وهو ما ذكر من اللانم ودعوى كونه من باب اختلاف الاطلاق دون
كأنه اذ لا حجة للاضراء في ذلك لولا الوضع على التلك انه قد توفى بكفاية الانفا في المنقول في المقام بناء على الكفاء بطلان النظر في مثل ذلك
النظم منه بالوضع وعدم خروج اللفظ من ذلك وحقيقته مع ثابته بعد اشارة احد من الهمزة في ذلك الا ترى ان ذلك قولك صرف من البصيرة
الكونية ومن الكونية الى الشام ليس عندهم من الاستعمال المجازية المتوقفة على الخطأ العلانية بينهما وبين المعنى الحقيقة في مثل الامور بالبر على
وكذا الحالة سائر المقامات التي لا يراد منها المفهوم ودعوى جوعه الى تفهيد طلاق السبب بالبر المحصول المنقذ فيما بعد الغاية فلا يلزم المجازية
بطلان عدم بناء الاستعمال على الخطأ التفهيد المذكور في استعمال الفعل المعنى بنفسه انما يحصل التفهيد بكسر الغاية ولا يلزم استعمال
الموضوع للمطلوع الحقيقي وهو مجاز اخر اذ مع استعماله المطلق في تفهيد بالغاينة يكون مفادها انهاء مطلق السبب الى تلك الغاية وعلى التنا
القول بيقين المفهوم المذكور لا يستلزم القول بالهمزة مع عدا رادنه فيكون الاستنباط في الهمزة كونه مفهوم الوصف من ظهور كونه الغاية
التفهيذ فاداه المعنى المذكور مع انه لم يفل احد من الغاية في مفهوم الوصف يلزم الهمزة في الكلام بانه غاية الامر ان يكون الظهور في الغاية فو
لذلك قال به من لا يقول بالوصف بمجرى الجواب عن الاول بان من المحتمل جوع التفهيد في موضوع الحكم دون نفسه فيكون معنى قولك حكم ال
صم صما اخر الذي هو لا يستلزم الاستغناء عما لا يمتنع الوصف في انما عد لنا غير المنطوق فلا يخالف بنفس الحكم كما ينبغي فلا يلزم المجازية
الممكن بجوعه الى الحكم المحصول فلا يلزم تفهيد مطلقا بالفساد المذكور وان كان خلاف النظم ايضا فلا يلزم من عدم ارادة المفهوم عدم استعمال
الغاينة في معنى انها خارج بلزم الهمزة في اللفظ الموضوع بانه غير الشا بالالف في المثال المذكور وما يخرج منه فان الكلام المذكور وحسنه على
مختلفين ينبغي احدهما الى الكونية والاخر الى الشام فلا عذر يكون ذلك في تفهيد على اعادة الموضوع كل منهما فينتج كل من السبب في الموضوعين فيما
غاينه فلا ينافي ذلك القول بالهمزة في استعمال الاداة غير ما يفيد معنى الانهاء بل هو المفروض في محل المسئلة على ما ذكرناه كلام المورد لا يد
دعوى الاتفاق على خلاف ذلك انما يدل على عدم نفي جوع ذلك لا يفتقر بخصوص الظن بخلافه انما الدار في ذلك على انما ان الحنفية والمجاز
الثالث بان اتيان المفهوم وان لم يستلزم القول بالهمزة في الاداة ان كلمات اكثرهم ما يشعرون او يدرك عليه كاجتماعهم بما ذكره المقرة فان ظ
هو القول باستتال الدلالة في ذلك الى الوضع التنا في لونه ما ذكره المشكك لزم وجوع المفهوم في ذلك الى المنطوق اذ المفروض سننا الدلالة
الى المعنى الموضوع له وهو كونه من ذلك ولا يدخل في اثر الحكم في ذلك الكلام اذن منطوقه على اختصاص الحكم بما بين الحد من منفي عن غيره
باطل لا يطابق على ذلك من المفاهيم ذكره عدا رادها وبمجرى الجواب عن ادعاء بان دعوى كونه الدلالة على ذلك من باب المفهوم ليس مستلما بينهم
الاستنباط الى الجاهلهم عليه من بعضهم اخبار القول بكونه بالمنطوق في ذلك على الحسن من منعه صراحة ذلك هو ظاهر في دعوى
كونه من المنطوق بل يشعر بجوعه في الدلالة المطابقة فلا وجه لدعوى الاتفاق على خلافه وتاينا بان ما ذكره الاستنباط لا يستلزم وجوع الدلالة في ذلك
المنطوق انما يقتضيه كونه من لوازم المعنى الموضوع له وغاينه دعوى كونه الزوم في ذلك من البين المعنى الاخر لا يخرج بذلك عن حقه المنطوق
انتفا اللانم فيستلزم انتفاء المازوم فلذلك فاما بكونه خلاف المنطوق لا يمتنع ان اتيان المعنى المذكور بنفسه من الدلالة المنطوق بل يمتنع ان ملزم
مدلول المنطوق وقد يورد على الاول بان القول بكونه من المنطوق في معقدها والقائل به لم يستلزم الوجه المذكور بل يؤم ذلك من جهة اخرى
ستشبه بها السماع والمعنى المذكور عندهم مدلول الزا للمعنى في العيب وان في غير محل المنطق فلا يخرج عن المفهوم وعلى الثاني ما ذكرناه
الاجتهاد المذكور كون المعنى المذكور مدلول المنطوق في الكلام بحسب الوضع الاقوى من غير واسطة امر اخر اذ لا معنى للاول والاخر والابداء والام
الاحداث لا مري بالاول وانقطاعه بالثاني وهو معنى الانتفاء عند الانتفاء فاذا كانت الاداة موضوعا للمعنى المذكور ذلك بمنطوقه اعلى الامر
فيما بعد ها اذا المتقوا من خارج عن مدلول اللفظ ولا ينافي اوله الوضع وانما انتفاء من بواسطة الزوم الا ترى ان قولك للبل اخر وجو الصواب
بمنطوقه على انتفاءه فيما بعد من غير ان يكون ذلك بواسطة امر اخر فلذا الحالة الاداة الموضوع له في ان لا يفتى بالهجوم الا اتيان الحكم
في الكلام الموضوع الغير المذكور في نفسه وفيه حجة كما مر تبانه ومن البين ان ما بعد الغاية غير مد كونه الكلام كاقبل البداهة والا لزم استعمال
جميع الادمنة او الامكنة مثلا فلا يكون في الحكم المذكور غاينه الامر كونه الزوم في ذلك من البين المعنى الاخر كلا من
بدل على المنطوق والحصر المعنى الانتفاء وهو ظاهر في قول الفاعل الصوم للبل اخر كان ذلك من المنطوق كما لو قال الطهارة شرط للصوم
ما لو قيل صم مبتدئ من البصر متبعا الى اللبيل الثانية انما رادها بخير نحو الصوم ما ينبغي البصر ينقطع عنه فهو عين الذي كيف لو صح ذلك
من المعنى المطابق والاختصاص لا يقتضي ان يؤول به الحضم ان راد ما ينبغي البصر ينقطع او لم ينقطع لم يكن في ذلك لانه على المفهوم قد يؤول الى فعل وجه للفق
بين حقيقة لانها والانقطاع اذ لا معنى للاستماع فرض استمرار الحكم ودوامه وعدنا بغير الغاية في انقطاعه في ان كل جزء من اجزاء السبب غاينه
فقد تان حصل بعد من حقه خوف الظن غاينه لا قبله في ينبغي اليها ما سبقها من الزمان وان استمر الزمان وانها فيما بعد ها فلو راد بالانها
بلوغ الفة المعنى الغاينة تباينه وهو اهم من الانقطاع اذ العرض منه انها نوعه عدم استمرار جليسه فيما بعد غاينه فالعرض من الابراد ان الفة
المسار وضع الاداة فاداه انها الفة والمقصود بالبيان عند خوطها ذلك لا يستلزم انقطاعا لغيره واستفاد جليسه فيما بعد وحينئذ في الثانية
الحال الى الفصل لم يجلس الى الظن انما ينبغي ان لم ينقطع جليسه عند ها فغاينه ما يدل عليه لفظ اتيان في وقوع الفعل في الزمان المتبني الى الفة
المفروضة وهو لا يستلزم انقطاعا عندها بل يكون ساكنا عيانا ما بعد ها فلا يكون الانقطاع مدلوله مطابقتها ولا مضيقا لللفظ ولذا

لم يفل الحقة

بقوله الحكم ايضا والحاصل ان غاية ما لا عليه لفظ من والى انحصار الحكم المقصود بالظاهر والواقع في خبر الاشكال اجابهما بين الحديث مقتضى ذلك انها
 دلالة الحكم المقصود بمجمل عايشه والمسمى مخالفة ما بعدها لما قبلها في الحكم فالمسند تدعى دالة اللفظ على انقطاع الحكم الواقع فيها بعد العايشه
 اللفظ انما يدل على انها الحكم المقصود بالبيان واحد ما غير الآخر ولعل المعنى الاول داخله معناه الموضوع له ولا مدلول لللفظ ولا لكان من المنطوق
 المطابق والضمير هو ما يقولون به يمكن الجواب عن بيان حل التقييد بالغايبه على الغير المذكور فيكون معنى قولنا جالس يدل على الظاهر انها خصوص
 الجالس المقصود بالبيان بخصوص الوقت المفروض ومن المعاو وضرب عن مدلول الكلام فان لفظ كون الظاهر غايه المطلق الجالس فيجب ان تغايبه فيما بعد
 الظاهر الحكم المخفي المطلق واستعماله في خصوصية المفروض جازا بصا البه لا يفرق بينه فبكونه في غايه البعد عن مدلول اللفظ فيكون مفاده انها
 مطلقه بخصوص تلك الغايه ولو فرض هذا فيام قريبه على ارادة الخصم من نفس المعنى لكان ذلك خارجا عن محل المسئلة اذ الكلام في عدم دلالة التقييد على استقامه
 وانقطاع نوعه انما الكلام في استقامه المعنى على ما هو عليه من الاطلاق والتقييد الرابع اننا لانستلزم ان قولنا حكم الى الليل في معنى خروج الوقت لليل انما
 معناه ان لا يدركه الا لسانا الخاص الزمان المحصور في الاول والآخر والليل من الليلين ان مطلوبه الاستسقاء القطعة خاصة من الزمان لا يستلزم
 مطلوبه في غير ما يجوز ان يكون في غير تلك القطعة مطلوبها ايضا وانما استلزمه من التقييد انما استلزمه من التقييد انما استلزمه من التقييد انما استلزمه من التقييد
 دلاله القطع على ان الصوم المطلوب بذلك الخطاب صلبه في الوقت والليل وهذه الدلالة ناشئة من جميع القيود المذكورة في الكلام سواء لفظية منقضية
 الحكم او موضوعه وادفعا كانتا والفاصل للقطع بان الحكم الثاني بذلك الخطاب لا يبعد هاهنا ما حكمى الا تغايب على عدم اعتبارها مع اللفظ في تمام
 الدلالة المشبهة الوصف الغايه ايضا من جملة القيود الواقعة الكلام فلا يقيد اكثر ما يقيد سائر القيود وقد يجاب عنه بان فرض بثبوت الحكم فيما
 الغايه خطاب اخر يستلزم احدا لا يفرق من غير خروج عن محل النزاع او شئ الاول وهو ايضا خارج عن محل المسئلة مع ما يفرق من امنا عن زمان الا ممتنع
 بان الغايه في خصوص وقتها على المشروط ذلك ان الحكم من الخطابين لم يفرض بان كان فعلا واحدا كان الثاني باسما للاول اذ حل الاول على الثاني
 في المطلوبين خلاف الظاهر بل على انه عام المظهر فيكون الثاني منافيا له وان كانا فعلا في مسندتين بالمطلوبين خرج عن محل المسئلة فان احدا لا يمنع
 فعلا فيكون فيهما بعد الغايه بمثل الاول كذا انما قبل البداهة وقوله في الدلالة على مخالفة ما بعد الغايه لما قبلها في الحكم انما يرد به بحسب الخطاب الاول
 من اللفظ ان استواء الحكم الاول لا يمنع من ثبوت حكم اخر لا يشبهه في غير ذلك في ان الحكم ايضا لا يمنع من ثبوت الحكم لا يبعد الغايه بحسب الخطاب
 الثاني وهو موضوع في انفسا فان تغلق بالمركب كما في الصودول على كون التقييد بالغايبه تمام المظهر كاذوك وليس محل الكلام كما مر في الاسارة اليه
 في محل المسئلة وجوبه من الى المعارضة بين ظاهر الخطابين من جهة مفهوم الغايه بل ظهور كل منهما في استقلال منع لغيره بالمظهرين انما يظهر
 فاعية القول في الامور التي لا يكون للهية التركيبية فيها مدخلية كاذوكه سبعا ولا مفرجه من حتى يظهر في لفظا بل بالمعروف بخصوص المعارضة بين
 الغايه وهو الشرط فيما بعده الا ان الاول عند افوض الدلالة من الثاني ولذا يبعد عليه الاتفاق يدعى سلامة الثاني عن سلامة الاول وكذا الحال
 في الثاني لا محل من بعد ما خرج من وجهه فبما عارضه ما دل على بوقف الحجة على الدخول في الامع حمل التكاثر فيه على الوطى الى غير ذلك من
 ما يوجب كلامه من التمسك بعوله صلى الليل فاما الغرض من جهة التقييد بالغايبه فيخرج قطع النظر عن اعتبار الهية التركيبية في موده والا
 فالدلالة على الاستثناء في مثله حاصله على القولين نظر الى دالة الامر على الوجوه التقييد متعلقة على المطلوبين بالاستقلال كما عرفت فاذا ذكر من
 في احد الامع من تغلق بكيفية فيما بعد الغايه بمثل الاول وانما خارج عن المسئلة في منع ادلة بفعل القول بثبوت الحكم فيما بعد الغايه بنفس
 الخطاب الاول وانما ثبت ثبوت خطاب اخر من اللفظ ان ما تغلق به احدا خطابين مخالفا لغيره في الخطاب لاخر فاذا كان مثله في المعارضة
 من على النزاع فيبقى انما النزاع البين اذا تغلق بالمفهوم على ما ذكرنا بما يقول بان تغلق الحكم بما بعد الغايه بحسب الخطاب الاول والمذكور انما يقول في
 بوجه خطاب اخر فلا يكون شئ منها محال للنزاع وهو كما ترى اذا كانت جميع القيود الواقعة الكلام على ما ذكرنا فلا انحصار لبعض القيود منها باقاة
 التي لا يكون مدلول الخطاب الاخر معناه خارجا عن محل المسئلة وانما يحصل المعارضة بين الخطابين لادانصوا على دالة الغايه على مخالفة
 ما بعدها لما قبلها هذا وقد تقدم الكلام في محجر محل النزاع المسئلة فلا حاجة الى اعادته الخاسر ان التقييد بالغايبه راجع الى التغلق على الوصف
 في كلام السادة الشيخ غيرهما ونص عليه الشهيد وغيره لوجوه على هذا الموضوع فاما لما لا يجوز مجرى قولنا صبا ما اخر الليل ومعا
 ملبية لسان الموضوع بكونه منها الى الليل فاعاده موضوعا خارجا عن مدلول الخطاب لم يتعرض فيه بنفي ولا اثبات كما هو قضية القول
 في مفهوم الوصف مجرد كون ان الغايه موضوعا لا يبعد معنى الاخر لا يكتفى الدلالة على انفا الحكم فيما بعدها انما يدل على كون الغايه ارضا للمغلق
 المذكورة الخطاب هو ما بين لا يقبل الاديان لا يبطله بمقتضى المسئلة لو كان المتكلم في مقام بيان الحكم دل على المقصود بمجموع اللفظ كما هو
 مفهوم الوصف فيه ولا ان الكلام في مفهوم الوصف انما هو مجرد التقييد بالوصف مع قطع النظر عن خصوصية الاوصاف مانع من وقوع نزاع اخر
 في خصوصية الموضوعات الحاصلة عند من القيود الواقعة الكلام كما وقع في العدة والشرط والزمان والمكان وغيرها من جملة الغايه فانها وان
 رجعت الى الوصف لان الكلام في ان خصوصية متخلية افاده المفهوم ولا ولذا يقولون فيقولون بان راجع الغايه لا يكون موضوعا
 بعد ذلك لزم الاضمان الكلام لتغلق الجار والمجرور بالصدق وكون الظرف مستفرا وذلك خروج عن ظ اللفظ وانما الظاهر في جميع التقييد
 الحكم وتغلق الظرف بنفس الفعل المذكور لسلامة من التقييد وهو ان جميع اللفظ في مفهوم التقييد لان خصوصية الغايه مدخلية في الدلالة عند
 التغلق بمفهومها فيكون مدلولها انما الحكم الى الغايه وكونها ارضا فان فرض بثبوت بعضها لم يكن اخر كما مر في الاستدلال من ان ما ذكره
 المسئلة انما سبيل اجابا بان ارجو ان الصواب لليل في الاشياء التي ليس لها مظهر سواء واعا بوجه مدلولها باحدة من المعكوان الاستدلال

انما يتحقق بمرورده المنطوق به وينبغي غرضه كما انما كان الامر ان مؤداه اذا كان من الاسماء والاعيان احصاها ولم يفعل فاعلم بعينه
في العفود والامتناعات مع توافق الغرضين على عدم اعتبارها في القبول بل كانت الحال في الاجتناب من حيث تعلقه بمؤداه لوضوح استقائه عن غير
فرضه ثمولة واقعا لغرضه لم يكن ذلك مناسبا لاختصاص جهة الاخبار به الا اذا كان واردا في مقام بيان ذلك الواقع فيها على انها الواقع الى
واقعا عنها في نقل الامر وهو امر اخر واما الانشاء فليس له واقع اخر فاختصاصه بمؤداه لا يربطها هو الغرض من اثبات المفهوم فيه لرجوعه الى الغرض
المتقيد بالغايبه فيه على اتفاق خطاب اخر مما بعد ما يجسروا ويحدث خطاب اخر في الغرض بينهما كما عرفت ولم يثبت ذلك من الدليل المذكور انما
انتهاء الوجوب بالحاصل بالانشاء المفروض مثلا تلك الغاية فينتفي ما يتقيناها ان ليس له خارج شؤمه لوله المقطع اليها وذلك لا ينافي تحقيقه
ما استاء عليه مما حصل بعد الخطاب الاول فينتفي الحكم فيما بين الخطابين وقبله ومقارنا له ولا منافاة بينهما على شئ من الوجوه الثلاثة وفيه ان
في المسئلة على ما عرفت غير مؤداه انما هو ان المتقيد بالغايبه هل يمتد حكما واحدا وجوبا وهو اثبات الحكم في محل النطق او يقتضي ذلك حكما
وهو يقتضي عن غير ادراك العكس حيث يكونا للنسبة المذكورة سليمة من غير فرق بين الاخبار والاستثناء في ذلك الغرض من اثبات المفهوم ان الخطاب
يحل في خطابين ايجابا سلبا في الاختصاص بدل على الاختصاص بالامر من حيث هو وفي الانشاء يقتضي ان الحكمين معا واقعا في نفسه بعدم دلالة اللفظ
الاول وعدم التعرض منه للثلاثة تنفي لا اثبات والمقصود من الدليل ان المتقيد بالغايبه في الاخبار يدل على الاختصاص بها احوال الامر لا يخرج عنه فيكون
عند ما وعد اسفاره بعد ما والام يكن اخر اذن من البين ان الغاية في الكلام لم يتصل غايتها للاخبار حتى يقتضي الاخبار عند ما وانما جعلت غايتها
الواقع في الامر بل على انها نوع الطلب عند ما كونهما اخر للطلب في ذاته مطم فلو فرض بقائه بعد ما ولو بانها اخر فبما لم يكن اخر
حكما اخر سلبا وهو في الطلب المطالب به فيما بعد الغاية والقول بان الامر العبد لا يتقيد به الا بما هو مدفوع بان الغرض من ايجابها اثباته وفيه
لوجبه الطلب بعد الغاية لم يكن ذلك مناسبا للاول وكذا الى الخ سائر الانشاءات فلا يثبت الغاية بخصوصياتها بل لغرضها على ما تقدم تحل من
الموضوع له في تلك الهيئة عاما ويشهد بذلك انه لو بقى الامر بعد المتقيد بالغايبه على استمرار الحكم فيما بعد ما وعد ذلك لستنا للمتقيد
فمنه على ارادة المعنى الظاهر منه لولا ان الكلام على انها نوع الطلب عند الغاية لم يكن اثباته بعد ما من النسخ والبداء ببقائه ان القول بان
في مفهوم الشرط والغايبه وغيرهما بين الخبر والاستثناء شاذ لا يعرف من ارباب التحقيق فيكون مذلول الانشاءات كالاخبار ويقتضي ايجابها
ذلك بانها في الاستثناء من الطلب المطم كما لو قال صم لهما للبل فانه يدل على انتفاء نوعه المستثنى لا انتفاء ذلك الطلب خصوصا بان
فوق بين بين المتقيد بالشرط والغايبه والاستثناء وهو ما بين المتقيد باللفظ الوصفية فهو ما كان الاول بل على اتفاق نوع الحكم
حسب ما مر في خبر محل النزاع والثاني انما يستلزم انتفاء الطلب المحصور في غير مؤداه مع السكون عن بيان حكمه الاخصوسية في ذلك حقيقة
عليه فان كان مذلول الامر هو الطلب الخاص بالحاصل لم يكن فساد الاستثناء منه لا انتفاء في المستثنى محصورا بل يدل على تحريك اكثرها بغير
وعرف من البين خلافا لوضوح لالة الاستثناء على مطلق الغاية الطلب المستثنى وانتفاء مطلوبة الخطاب على الاطلاق وان صح تعلق
ذلك فكذلك الحال في المتقيد بالشرط والغايبه بل الثاني اوضح من الاول كما عرفت هذا كما يثبتها تقدم تحل من كون الموضوع له للشيء المذكور
وعلى كل حال فاللغة على ما ذكرناه ظاهر من الرجوع الى العرف في النظر في مقام اهل اللسان وقد يفهم ذلك في المقام ونظيره بوجه هو
بالغايبه في الاحكام الطلبية بدل على انتفاء الادارة الواقية عندها فينتفي فيما بعد ما يدل على انها مطلق الطلب سواء كان مذلول
خاصا او عاما وانما يظهر مما بين الادارة ان قلنا يكونها غير الطلب كما هو المعروف من المذهب كان الحال فيها هو الحال في الطلب العرفي
بل نقا احدهما عن الاخر فلا يجد لاختلاف التبعين شيئا فان انتفاء الادارة المحصورة لا ينافي ثبوت نوعها وجنسها فيما بعد الغاية كما ان الطلب
قلنا بمقابلة الطلب الادارة لم يكن الادارة مناطا للتكليف لم يكن بغيره الطلب لا على مقتضى الادارة فلا يفضل واعلم ان الدليل المذكور
كما يدل على مخالفة ما بعد الغاية لما قبلها كما يدل على مخالفتها بنفسها لما قبلها على القول بخروجها على المعية لا لانهما اذن على انتفاء
الحكم عند ما يكون الحال فيها كما هو الحال فيما بعد ما قبل اذ ان الغاية موضوع لاقطاع الحكم عند ما خوطبوا فلو استمر اليها لم ينقطع عند
وثوبه بعد الغرض في حكم المترقبين والسكون عن حكم ما بينهما كما في الحال في البداهة وهناك وجوه اخرى تدل على انها المقام الاول ان
بالغايبه لم يدل على مخالفتها ما بعدها لما قبلها كان ما بعدها مستكونا عنه للقطع بعد الدلالة على مساوئها في الحكم فليس حسن استثناء
عن حكمه والسؤال عن استمرار الحكم الاول فيه واقفا عنه لوضوح حسن استثناءها عما استاء عليه الكلام والسؤال عن حكم الجواب في كل من
من المعلوم العرفي العادة ان من جبرجلوسن بدالى الظاهر مثلا او حكم بشئ من الاحكام التكليفية او الوضعية الى الوفاء المعين والغايبه
لم يحصل بينهما المخالفة عنه وسؤاله انه هل جليل في العصر ام لا هل يمتد ذلك الحكم فيما بعد الغاية وينبغي عند ما بل يشفع بعد سماع
المذكور المسئلة عن مخول ذلك فانه بعد المخالفة جملها يمد لاول الكلام لولا لغوة ذلك المقام او طلبا للتصريح بالمقام والا كان مستثنى في
وللا على عناية السامع لولا ثبوت المفهوم المذكور لم يكن الامر كذلك وقد ورد عليه بان فتح الاستثناء لا يوقف على دالة الكلام اذ قد
مع سكون المتكلم عن بيان الحكم ايضا كما هو الحال فيما قبل البداهة ودعوا استناده حج الامم والبداهة مدفوعة بغير المسئلة قبل صدق
فان المفهوم المذكور انما يتصور بعد صدق وقبل حصوله مبدأ الحكم اما قبل الخطاب فلا يتصور هناك مفهوم حتى يتفعل استثناء اليه انما يحصل
في مظان ثبوت الحكم وانما يتصور بمابنه للقطع بحسن فهمهم مع حصول الرد في الحكم انما يحسن سكون المتكلم حيث يكون دليلا على
ولو بضميمة الاصل بل مدحجس ذلك ايضا عند قيام الاحتمال لتخصيل المعرفة بالحكم الواقع وعلى ما ذكره في القبول في الاستثناء مطلقا

من اول الامر ح فان اراد الاصل المذكور في الوجه الاول من البين من الجبوت انه لا يعارض الدليل ولا الفرض اصله انما انشا المجزئة المقتضية لاشياء
المذكورة انما يقتضي التوقف في وجهين من وجهي الدلالة الموجب للقول بالتوقف على ان يعرض فيها ما كان بعد الغاية على ما كان قبل الخطاب اخرها بد على الفقد المشا
التمسك فيه بالاصل مقتضى ذلك هو اخذها القول بالتوقف على ان يعرض فيها ما كان بعد الغاية على ما كان قبل الخطاب اخرها بد على الفقد المشا
لا يشهد اصله بل ونظم الاستصحاب في مثله وهم فاسد كما سنشير اليه انتم نعم ومنها انه لا مانع من ورود الخطاب فيما بعد الغاية بمثل الحكم
السابق على الغاية وقد تكفى نقل الاجماع عليه كلامهم عند ذلك ما ان يكون فينبذ الحكم بالغاية فاما الحكم فيما بعدها او لا والاول يلزم منه
الحكم مع تحقق ما يقتضيه هو خلاف الاصل والثاني هو المظن وهو رجوع الى التمسك بالاصل لا يلزم بد التفسير المذكور على ذلك كما سنبينه فيما
نقول بل من غير طائل على ان الخطاب الثاني يكون فينبذ على ارادة خلاف الظن الاول وانما نسخا فلا ينافي المقصود ان الغالب في الاستصحاب الواقعة
فان الدليل على ارادة المقصود من نفس اللفظ لا على محجة ما قلنا ما بعد الغاية لما قبلها في الحكم حتى يعدم منافاة الفقد المشا قبله في القول
بمقتضى الدليل المذكور مع تحقق ما يقتضيه من نفس اللفظ نظرا الى اصله الحقيقي هو لشبوعه او لا بالاستصحاب كما ذكره لتدبره وتوقعه واصنافه
يقول ان فرض ورود الخطاب بمثل الحكم السابق خارج عن محل المسئلة لكن قد عرفت ما فيه ومنها انه لو دل على ذلك لكانت اية الاسراء ولا في
المراجع الى السامو لكان قولك سر من الكوفة الى البصرة فيها الى الشام مشتملا على التناقض ومن المعلوم ان شيئا من هذين الكلامين
بدل على ما ذكر بل لا يستفاد من قوله سر من الكوفة الى البصرة اختصاصا في الواقع بما بينهما انما يستفاد من ذلك حيث يخصر فائدة التفسير
في محرم الخصر وذلك حيث يكون لذكر المبدأ والمنتهى خصوصية مفضوة بالافادة كقولك سر من الكوفة الى البصرة في الارض الفلانية من هنا الى هنا اتمام
الخصوصية كقولك سر من المدينة المشرفة الى مكة المعظمة فلا يكا ويظهر منه تنفاه السير فيما قبل المدينة وما بعد مكة المشرفة ولا يعقل في
قول فيما بين المقامين الا اختصاصا الفائدة في الاول افادة المقصود في الثاني فيكون المدار في الدلالة على ذلك على نحو الحال في الاوصاف
التي ولذا لا يظهر المقامين المذكورين لانه على المقصود الظاهر وتعلق الغرض بافاده حصول الاسراء الى المسجد الاقصى امكن حصوله في ذلك
الكوفة والبصرة فاذ انحصرت الفائدة كما في غالب المقامات دل على ذلك من ذلك نشأ الاستصحابا في موضع لا الوضع لزوم التجوز بد
مع ما عرفت من بعضهم من انه لم يقل بحد من ان التشكيك في وضع اللفظ لا ينداء والاشكال في الامور الظاهرة كيف هو المفروض في محل
فلا يلج من ملاحظة منعها والشك في ذلك انما ينشأ من الشك في متعلق الامر المذكورين فان كان منعها مطلقا لفظا والحكم دل على
احدها بما خرج عن الحد بل لانه اذن على التحول والخصر والاختصاص وان كان منعها امر مخصوصا او موضوعا خاصا لم يكن فيه دلالة
ذلك من المعلوم ان اختصاص البعض بالذات لا يكون الا لفائدة اذ بد منها يكون تخصيصا من غير خصوصية فالا خلاف المدلول بحسب اختصاص
وعده انما يبين على ذلك فلا بد من شئ من المتعلق بحسب طلاق اللفظ وفراش المقام من المعلوم ان اللفظ مع انشا الفرض انما يدل على علو
تمام المقصود المقصود من الكلام حتى تقوم شاهد على ارادة بعض الخصوصيات وتعلق الغرض بافادتها ولطاهرها سؤا كان من الفرض الحالية او المفعلة
ومع الشك يرجع الى ظاهر الاطلاق ففي المثالين المذكورين ما استشهد به من الامثلة حيث كان الظن بالخصوصية يكون مفادها اختصاصا لشيء من
الاطراف بما بين الحديث وذلك لا ينشأ استعمال اللفظ الموضوع للابداء والاشكال في معنى ذلك لا يلزم التجوز فيه على ما ذكرنا من المبنية عليه بخلاف
نظمه في ذلك ان اطلاق اللفظ يقتضي تعلقا بالابداء والاشكال في معنى ذلك لا يلزم التجوز فيه على ما ذكرنا من المبنية عليه بخلاف
معنى ذلك اذ ان في سير الكوفة وانتهى الى البصرة فان كان هناك شاهد على استمرار سيره من قبل من بعد كان ذلك في معنى اشدان
مستمر الكوفة وانتهى في ذلك البعض الى البصرة وذلك لتعلق الغرض ببيانها خاصه دون غيره بل الغالب في مثل ذلك عدم تعلق الغرض
بالاختصاص مطلقا لشيء بل عن جملة منه مفضوة ولذا لا يفرق من قول القائل سر من الكوفة الى البصرة وانما هو ابا ما عدم تجاوزه سيره عنها والغلبة
لدليل على ارادة الخصوصية المذكورة فان قلت فيكون التبرير المطلق ذلك مستعملا في الخصوصية فيلزم التجوز في الكلام قلت ليس المقصود
فانما يقع استعمال الخصوصية على نحو استعمالها في المطلقا افرادها من غير ان يكون هناك فرق بين المقامين في ذلك لوضوح استعمالها
في الغرض الواقع منه سؤا كان ذلك تمام الواقع منه وبعضه فان قلت اذا كان الواقع على التقديرين هو السير الخاص والمطلق انما استعمال
الخصوصية الحاصلة في الخارج كلا المقامين فما الفرق بينهما بحيث لو كان الكلام فلت يكون المنكلم في مقابله ان تمام الامر قد يكون في مقابلة
بيان بعضهم خصوصية فيه واعتبر في طهره فان قلت ان ذلك هو الحال في مطلق القول الواقعة الكلام سؤا كان من الالفاظ والافاضا
فبدل القيد على المقصود في القسم الاول دون الثاني مكم فلا خصوصية في ادان الابداء والاشكال في معنى ذلك لا يلزم التجوز فيه على ما ذكرنا من المبنية عليه بخلاف
في جميع القيد مشرك بينهما الا ان للدان المذكورة خصوصية الدلالة على الانتفاء غير منعها بحسب حقيقتها ومعناها بخلاف غيرهما
التي لا دلالة لها على حال الخارج عن مودها وانما الغرض في المقام يبين المتعلق بحسب طهره فالتعلق في اكثر المقامات مطلقا لفظا
منه كما هو مقتضى اطلاق اللفظ في بعض الخصوصيات المقصود بطهره نظرا الى الخصوصية الحاصلة فيه بحسب نظر المنكلم فتوقف على ما في
الفرضية الحالية او المقابلة عليه فظهر ما فرناه في كلام السيد من البناء على التسوية بين القيد بالغاية والوصف ان طحال القول فينبذ
الشيء وغيره عليه قد يحمل كلامه على ارادة ارجاع القيد المقام الى الموضوع فيكون من باب مفعول الوصف فيجوز كما مر اشارته اليه والجواب عنه
في الجواب المنع اه الفرق بين التعلق على الوصف والقيد بالغاية ظاهرهما مراد الوصف كسائر القيد الواقعة في الكلام من العدم والوقوع
المكان ومطلق القيد دلالة فيها يقتضيها على حكم ما خرج عن مودها وانما يحصل الدلالة من جهة اختصاصها بالفائدة في مودها من اللفظ

لا يخلو من ذلك ما عرفت من الكوفة الى البصرة فيها الى الشام مشتملا على التناقض ومن المعلوم ان شيئا من هذين الكلامين بدل على ما ذكر بل لا يستفاد من قوله سر من الكوفة الى البصرة اختصاصا في الواقع بما بينهما انما يستفاد من ذلك حيث يخصر فائدة التفسير في محرم الخصر وذلك حيث يكون لذكر المبدأ والمنتهى خصوصية مفضوة بالافادة كقولك سر من الكوفة الى البصرة في الارض الفلانية من هنا الى هنا اتمام الخصوصية كقولك سر من المدينة المشرفة الى مكة المعظمة فلا يكا ويظهر منه تنفاه السير فيما قبل المدينة وما بعد مكة المشرفة ولا يعقل في قول فيما بين المقامين الا اختصاصا الفائدة في الاول افادة المقصود في الثاني فيكون المدار في الدلالة على ذلك على نحو الحال في الاوصاف التي ولذا لا يظهر المقامين المذكورين لانه على المقصود الظاهر وتعلق الغرض بافاده حصول الاسراء الى المسجد الاقصى امكن حصوله في ذلك الكوفة والبصرة فاذ انحصرت الفائدة كما في غالب المقامات دل على ذلك من ذلك نشأ الاستصحابا في موضع لا الوضع لزوم التجوز بد مع ما عرفت من بعضهم من انه لم يقل بحد من ان التشكيك في وضع اللفظ لا ينداء والاشكال في الامور الظاهرة كيف هو المفروض في محل فلا يلج من ملاحظة منعها والشك في ذلك انما ينشأ من الشك في متعلق الامر المذكورين فان كان منعها مطلقا لفظا والحكم دل على احدها بما خرج عن الحد بل لانه اذن على التحول والخصر والاختصاص وان كان منعها امر مخصوصا او موضوعا خاصا لم يكن فيه دلالة ذلك من المعلوم ان اختصاص البعض بالذات لا يكون الا لفائدة اذ بد منها يكون تخصيصا من غير خصوصية فالا خلاف المدلول بحسب اختصاص وعده انما يبين على ذلك فلا بد من شئ من المتعلق بحسب طلاق اللفظ وفراش المقام من المعلوم ان اللفظ مع انشا الفرض انما يدل على علو تمام المقصود المقصود من الكلام حتى تقوم شاهد على ارادة بعض الخصوصيات وتعلق الغرض بافادتها ولطاهرها سؤا كان من الفرض الحالية او المفعلة ومع الشك يرجع الى ظاهر الاطلاق ففي المثالين المذكورين ما استشهد به من الامثلة حيث كان الظن بالخصوصية يكون مفادها اختصاصا لشيء من الاطراف بما بين الحديث وذلك لا ينشأ استعمال اللفظ الموضوع للابداء والاشكال في معنى ذلك لا يلزم التجوز فيه على ما ذكرنا من المبنية عليه بخلاف نظمه في ذلك ان اطلاق اللفظ يقتضي تعلقا بالابداء والاشكال في معنى ذلك لا يلزم التجوز فيه على ما ذكرنا من المبنية عليه بخلاف معنى ذلك اذ ان في سير الكوفة وانتهى الى البصرة فان كان هناك شاهد على استمرار سيره من قبل من بعد كان ذلك في معنى اشدان مستمر الكوفة وانتهى في ذلك البعض الى البصرة وذلك لتعلق الغرض ببيانها خاصه دون غيره بل الغالب في مثل ذلك عدم تعلق الغرض بالاختصاص مطلقا لشيء بل عن جملة منه مفضوة ولذا لا يفرق من قول القائل سر من الكوفة الى البصرة وانما هو ابا ما عدم تجاوزه سيره عنها والغلبة لدليل على ارادة الخصوصية المذكورة فان قلت فيكون التبرير المطلق ذلك مستعملا في الخصوصية فيلزم التجوز في الكلام قلت ليس المقصود فانما يقع استعمال الخصوصية على نحو استعمالها في المطلقا افرادها من غير ان يكون هناك فرق بين المقامين في ذلك لوضوح استعمالها في الغرض الواقع منه سؤا كان ذلك تمام الواقع منه وبعضه فان قلت اذا كان الواقع على التقديرين هو السير الخاص والمطلق انما استعمال الخصوصية الحاصلة في الخارج كلا المقامين فما الفرق بينهما بحيث لو كان الكلام فلت يكون المنكلم في مقابله ان تمام الامر قد يكون في مقابلة بيان بعضهم خصوصية فيه واعتبر في طهره فان قلت ان ذلك هو الحال في مطلق القول الواقعة الكلام سؤا كان من الالفاظ والافاضا فبدل القيد على المقصود في القسم الاول دون الثاني مكم فلا خصوصية في ادان الابداء والاشكال في معنى ذلك لا يلزم التجوز فيه على ما ذكرنا من المبنية عليه بخلاف في جميع القيد مشرك بينهما الا ان للدان المذكورة خصوصية الدلالة على الانتفاء غير منعها بحسب حقيقتها ومعناها بخلاف غيرهما التي لا دلالة لها على حال الخارج عن مودها وانما الغرض في المقام يبين المتعلق بحسب طهره فالتعلق في اكثر المقامات مطلقا لفظا منه كما هو مقتضى اطلاق اللفظ في بعض الخصوصيات المقصود بطهره نظرا الى الخصوصية الحاصلة فيه بحسب نظر المنكلم فتوقف على ما في الفرضية الحالية او المقابلة عليه فظهر ما فرناه في كلام السيد من البناء على التسوية بين القيد بالغاية والوصف ان طحال القول فينبذ الشيء وغيره عليه قد يحمل كلامه على ارادة ارجاع القيد المقام الى الموضوع فيكون من باب مفعول الوصف فيجوز كما مر اشارته اليه والجواب عنه في الجواب المنع اه الفرق بين التعلق على الوصف والقيد بالغاية ظاهرهما مراد الوصف كسائر القيد الواقعة في الكلام من العدم والوقوع المكان ومطلق القيد دلالة فيها يقتضيها على حكم ما خرج عن مودها وانما يحصل الدلالة من جهة اختصاصها بالفائدة في مودها من اللفظ

الكلام

الخارج

منه قبل من عند مطابقة وهو ثم آثار بلع لفظ الموضوع لا نه في استفا الحكم بعد كونه لا زمانا بينا من غير ان يكون ذلك نفس الموضوع
له اجوبة للقطع بان موضوع هذا الحكم غير متدرج في مدلول اللفظ وكذا حكمه اذ ليس في الكلام لفظ موضوع لفظه حتى يكون دلالة عليه بالمطابقة
وكذا لو كان الحكم المعنى فيها ليس في اللفظ ما يبينه مدلوله المطابق في معنى الاشارة هو ظاهر واجه البصر بانها في علم على ان الغاية ليست كلاما مسندة
فلا بد منه من اجزاء لصرفه بنظم الكلام والاشارة بمنزلة المملوطة فانه اما يصغر لسبقه الى فهم العارف باللسان كقوله مثل فربوه من بعد قوله حتى
نكح زوجا غيره بغيرها ويحل بعد قوله نعم حتى نكح زوجا غيره وضعف ظاهره اذ لا داعي الى الاشارة الى الفصل وليس الحال في الغاية الا ما هو لها
في سائر القبول الواقعة في الكلام الدال عليها على المفهوم كالشرط والحصر غيره ولا يلزم منه اجزاء وقد بين ان دلالة لفظ الاول والاخر والابتداء
الاشارة على الاستفاء من قبل ومن بعد من المنطوق فكذا ما وضع بازاها من الحروف ومقتضى ذلك ادراج اللوازم البينة بالمعنى الاخر في دلالة
المنطوق وقد عرف في حد المنطوق المعنوي ان ذلك خروج عن الاصطلاح وانما يتدرج فيه ما كان مدلوله الاستفاء كلفظ الزوال والاقطاع وهو ما
لدخول اللفظ الحاصل في الجز الاول من ثمانية مدلولها المطابق لفظ الاستفاء بخلاف ما اذا كان النفي لان المدلول المذكور وان كان بديا لغيره
عرفت في مفهوم الشرط وغيره من قولك ان شرط الصلاة او بشرط بها وذلك ان كنت منظره افضل ليصير بشرط الطهارة ويجوز في
البلوغ وان دلالة الاول على استفا الصلوة بانقضاء الطهارة من حيث المنطوق والثاني في المعنى فكذا في الفاء ينعى النفي بين قولك اول الصلوة
ابتداء لغيره او ضمها للصلوة وقولك صم صمنا لغيره من حيث المنطوق والاصل يظهر من بعض المحققين في المسألة الفري بين المثالين المذكورين في محل
المستلزمين المتصريح بالشرط والغاية وعدمه وليس كذلك كما يظهر من المثال الذي كونه والاخر في المنطوق بين النص والظن ومدلول الاول
والحرف فتم الثاني ان لفظه الى قد يستعمل في لغة العرب بمعنى مع كانه قوله نعم الى اموالكم وان كان بعضهم يعتقد من غير الاشارة وعلى ذلك في
قوله نعم الى المرافق كلمة الخروج فلا دلالة في التقييد بذلك على استفا الحكم فيما بعد اذ هو من جملة القبول الواقعة في الكلام التي لا بد لها من اشارة الى
في مورد ما على غيره عن غيره ولو دل على ذلك لكان باعينا انه لو كان ما بعد المرفوع داخل في المعنى لكان الاستفاء على ذلك المرفوع مخصوصا
الذكر من غير ما دل على خلاف المقصود الا ان يظهر هناك فائدة اخرى في التصریح بالمدكور ودون غيره وذلك من اخرى خارجة عن مقتضى الموضوع
المستعمل فيه ولا ينبغي خروج مثله عن محل المسئلة فانما الكلام هناك في اشارة الغاية بل كماله بدل علمها او يستعمل فيها من اسم او حرف لا شريك
في التقييد بمعنى الغاية ويضمنها وقد عرفنا سنن الاستفاء فيما بعد ما وكذا الحال في كل ما دل على التوقيت والتحديد بحسب الجدل او المنه في
نعم اتم الصلوة لدلول التصریح لا سنن التوقيت للاستفاء خارج الوقت الثالث انه قد ذكر في الغاية انه يجمل ان يقر كل ما لم يبداء فغايته مقطع
ليدل على ترجيح الحكم بعد الغاية الى ما كان قبل البداية فيكون الاشارة معصوما او محذورا الى الغاية ويكون ما بعد الغاية كان قبل البداية ولا يخفى
ان ذلك في الحكم لا بما في الحاصل بعد النفي المطابق بعد الضرر الحكم المفروض على ما بين الحديث يرجع بها عده الى اصل النفي وهذا الاختصاص
له اشارة الغاية بل يخرج في مطلق النفي الواقعة في الكلام اذ بعد فرض احصاء الحكم التوقيت في مورد ما ينعى الرجوع غير الى النفي الاصل ولما اذا كان
اشارة الحكم المعنى مسنونا بحكم وجوده لغيره بكونه دالة على رجوع حكم ما بعد الغاية الى ما كان قبل البداية الا ان في قولك جلس في ذلك الموضع
لا بد على رجوعه بعد الظن الى الحال التي كان عليها قبل الجلوس فيها بعد الظن سواء رجع الى الحالة السابقة او لا فتم ذلك في الوصفين المتصريحين
الذين لا ثالث لهما كالحركة والسكون فاذا لم يسكن بعد من الصبر الى الظن دل على تحركه من قبل ومن بعد ان اختلف نوع الحركة الحاصلة فتمت
الحالين وكذا الحال في المتناقضين فلو قبل النفي مثل ذلك دل على الاشارة الى ما بين ان اختلف نوعه كما لو قبل الاشارة دل على النفي الى الحالين
اما سائر الاوصاف والحوادث فلا رجوع الى ما كان قبلها بعد الغاية الى الحالة السابقة وتوقف الاستثناء في مثل ذلك فمما حاش لا يقطع السامع
بالامر المعنى فلا بد من الاستبعاد وان زال الامر المتوسط بين الحالين كالاحتياج والنجاة في الكلام في باب المفاهيم بذكرها اتملة المصرفة فيهما ما يندرج
ذكره كنب القوم مع الاشارة الى غير وكان اقتضاه على المفاهيم الثلاثة وتلك التعرض للبيان لظهور الحكم في بعضها بالنفي والاشارة ورجوع
الى المنطوق فيها معقول الاستثناء بكل ما دل عليه من الاشياء او الحروف فانه ان ورد على احد التقييدين دل على النقيض لآخره المستثنى وان ورد
على احد المنصحين المتخصص كالحركة والسكون دل على استثناء الاخر وان ورد على سائر الاضداد الوجوه دل على انقضاء الامر المفروض عنه من بعض
للمستثناة ثابتة في الاستثناء من النفي بل على حصر الاشارة في المستثنى كما في التوقيت من الاشارة بل على غيره عنه فقاء اخرج المستثنى عنه
يحل محل المستثنى في مدلوله كاشا ما كان وقد اوجب على اشارة الدلالة المذكورة اتمة اللغة والنحو والتفسير الاصول ولم ينقل عن احد من القائلين في
الخطا في التكوين له انكارها سوى الحقيقة كفي به بل على ذلك فقد ذكر في كلامهم اسناد القول بها الى واضع اللغة واهل العربية مؤيد
بالاقتناع لم يدرج صريح غير واحد منهم باجماعهم عليه بل عليه مع ذلك لفظه بديا مدلوله كونه حتى قال القائل ان انكاره لا
مقام الا في بعض ما هو في انقضاء الضرر وبيان القطع بعد جواز شمول المستثنى مع المستثنى منه الحكم المتناقض الكلام
كقولنا في الفوم الان بدأ وند والقطع باكتفاء الشارح والمشرع في الحكم بالاسلام بكلمة التوحيد وقد تكرر في كلامهم نقل اجماع عليه
ما ذكرناه لم يكن في هذا دلالة على اشارة الى الحال التي ذكره وعن كتب الحقيقة انك لا تدل على المدكورة في النفي والاشارة جميعا فان لم يكن ان معناه آخر
المستثنى والحكم على الباقي غير حكم عليه في النفي والاشارة فيقول القائل ليس له على الاستبعاد ليس اشارة السبعة وقوله له على غيره الاشارة
سكون عن التثنية في الشايفه دعوا الوفاق على اشارة في ان الخلاف انما هو العكس في الاستثناء من الاشارة في النفي
وبالعكس اشارة خلافه لا يحسنه ثم قال انهم لا يعرفون بينهما من جهة الدلالة الوضعية لا من جهة ما فيها على النفي فمما يبينه من التبيين

انما دل على النفي

[illegible]

عليها بما بوجه الفصح فيها لانه شئ من هو ما وجد فوجه ايضا انه بان الموضوع وان كان مذكورا في الكلام الا ان حكمه في مخالفة المستثنى منها
اولا لاثبات انما يلزم المعنى الموضوع له كماله لا ينقضاء عند الانتفاء المعنى الغائبة والشرط والحصر عنهما في الاستثناء موضوع لا يفيد خبرا
ما لولا له دخل فيلزم الابداء في السالبة والتقي في الموجبة فلا يكون احدهما منطوقا في اخرى بان المعنى لا يكون لو كان واقعا في محل المنطوق
ان يكون الاداة موضوعا للمعنى فانه ولا يثبت اخرى اذ ليس هناك فذلك جامع بين المنطوقين فيلزم الاشتراك وهو واضح الغرض ان يكون
للمعنى المنطوق به كما ذكره على الاول ان الاستثناء على الوجه الاول انما يفيد اخراج المستثنى عن موضوع ما ينقذه وانما هناك حكم واحد
على الثاني فيقصر عن المستثنى غير مذكورة في الكلام ولو قد بدوا وقد عرف في تعقيب المنطوق اعني المنطوق بالحكم ايضا ولو قد بدوا في تعقيب
ذكرنا على الوجه الثاني لكونه اخرج اجماع الحكم فيكون كما ذكر من كونه فيها الحكم السابق عنه وعلى الثاني المنع من وافتهم على عدم مفهوم
لغير جماعه منهم بان دارجة المنطوق وبوجه عدم بغيرهم لهذا المسئلة في باب المعاني اما ذكرها في بحث الخصيص والاستثناء بل
نفق في كلام اكثرهم على التصريح بكونه من المعنوي والجملة في خلاف ذلك واضح واظهر من الخلاف في معنوياتها ودعوى التباد والعرف في ذلك
بالسنة فينبغي ولا يثبتها واما الوجه الاول فانه يثبت على القول الاول اما اذ قلنا باستعمال الاداة في اخراج المستثنى عن الحكم والاستثناء الواقع
فيكون الحكم ما ينقذه عنه واقعا في محل المنطوق لا معنى خرفه عما قبله واما الثاني فواضح الغرض ان لا يفتقر التصريح بانقضاء السنة
عن المستثنى فيكون منطقيا بالاثبات في السالبة والتقي في الموجبة قطع مع انتفاء الاشتراك ان كان الاستثناء بهذا المعنى كان مذكورا في
وان كان مذكورا في المعنى المذكور كان من المعنوي فثبت ان على القولين المذكورين وجه جبري سببي في مقتضى تعقيب القول فيه سنة ومفهوم
فكل ما دل عليه من اسم او حرف او هيئة في بدل على انتفاء الحكم او الوصف المذكور في انتفاء غيره عن نفس الموضوع وقد تقدم في ذلك
من القسمين في هذا المفهوم ذلك فانه لا بد من المعنى الحصر بلفظ صفة عنه كانه لا بد من تعريض المقترن له او ما قبله اذ بعد فرض الحصر بحال الكلام
مدلوله الا ان جماعه منهم دعوا ان دارجة المنطوق فان ادوا ان معنى الحصر من اول اللفظ المنطوق به من غير واسطحة كما ان معنى الشرط والغاية من
يخرج ان والى ذلك فهو امر واضح سواء كان الدال عليه ساهما كلفظ الحصر القصر او حرفا كلفظ انما او هيئة كلفظ الوصف العام المعروف على الموضوع
وذلك ان شيئا من موضوع الحكم المذكور ومحموله لم يقع في محل المنطوق بالجملة فالحال في ذلك هو الحال في الشرط والغاية وان دعوا ان انتفاء الحكم
غير المذكور من المنطوق به فينبغي اشتباه اللزوم عليها مدار المنطوق والمعنوي كما في الشرط والغاية غير ما فان دلالة اللفظ عليها
منطوق وعلى لانها بالمعنى كما تدفع التصريح بالشرط ايضا في قولك يجب الصبر في شرط البلوغ والعقل في عمر جبر العفة في سنة او
حصر بالصبر الشرط والغاية والبداهة والعلة وغيرها عادات المنطوق وان المعنوي تلك المعاني ان يكون الدال عليها صفة فيقصد بها
المفهوم والوجه من غير معلوم ان الفرق بين كون الدال عليها ايضا اظاهرا او خفيا او مجازا او اسما او حرفا او وصفا كما ذكر في غايته ما توجه به
الدال عليها ان كان من الاسماء كان مدلولها منطوقا لضميتها معنى لا انتفاء المقصود في المقام سواء كان حصر الحصة او المجاز بطريق التخصيص
الظهور وان كان من الحروف والهيئات اندرج مدلولها في المعنوياتها ليست موضوعا لتلك المعاني المستقلة والاعطاء اسماء وهو ايضا كما
فان دلالة الاسماء المذكورة على الانتفاء ليست بالتعقيب بل بالانزاع ولو سلمنا تندرج المدلول النص في المنطوق غير لازم كما مر ولو سلمنا ان
مدلول الحروف والهيئات الدال عليها ايضا فان لم يكن مستقلا في معانيها لكانت مع معانيها موادها موضوعا لتلك المعاني
ايضا من المنطوق الا ان اندراج المعاني المستقلة المستفاد من الحروف والهيئات المعاني مظهر وهو واضح الغرض ان يمكن اجماع الكلام المذكور
في تعريف المعنوي من الفرق بين قولنا الطهارة شرط في الصلوة وقولنا يصح الصلوة بشرط الطهارة فان دلالة الاسم عليه والحرف لوصف فساد بل الغرض
وهذا لانه في كذا الحالة سائر المعاني فليس التخصيص بين النص في لفظ الشرط وعدمه او بين دلالة الاسم عليه والحرف لوصف فساد بل الغرض
التصريح بالفرق بين كون الجملة مشمولة لتلك المعاني على الاستقلال وعدمه بالحكمة فيبعد فرض الحصر في معنى الكلام معنوي وانما وقع الكلام
بعض الامور المستقلة وهو امر مرجح للاختلاف والعرف يخالف فيما اشبهت ذلك بالرجوع الى الكتب العربية فلا بد من الحصر على معنى الانتفاء على
وان كانت من الامور ليدل على ان الحالة ذلك بغير خلاف ادلة الحصر ووجه خفاء قد يكون باعتبار ضعف من كثر المعاني في
افوي الدلائل على السنة القوم في المقام تقدم الوصف كعام المعنوي بالاضافة واللام على الموضوع الخاص كقولك العالم زيد صديق
اشهر كلامهم البعير مدلوله معنوي الحصر عني راع الحصر بما يقع في انما واختلفوا في جملة عددها في اثباته وفيه على احوال فعل الغرض في جملة
اثباته وبه قال لعل اكثر من اخر عنه من علمنا او غير الحقيقة الفاضلة بكونه جماعا من المتكلمين فيقصر عن بعضهم الموقف فيم اخلاف المتكلمين
الدلالة كثرهم على اتمام المعنوي وعن بعضهم القول بكونها من المنطوق فيها هو المناط في ما قبل من بعضهم ان الوجه فيه مخالفة الترتيب
اما جعل اسم الذات خبرا الوصف فينبغي ان لا يثبت على الخبر على المنطوق في خلاف الوجه فيه فينبغي الحكم في تقدير كل ما كان من حقا للاحكام
الفاعل والمفعول في الفعل والحال في الخبر على انهما وجه ذلك على خلاف الحاجة الى القول المذكورة في العنوان ولا يفرق في المحول بين الاوصاف واسم
والاخر من تبيين الاعمال بالاثبات في حقا ومفهوم من جعل المناط فيكون المنطوق اعم من جبره بحسب المفهوم فيدل على اختصاصا بغيره وعلة
فرق بين مخالفة الترتيب في علمنا العالم في المثال خبرا مقدما فينبغي هذا العنوان منهم من جعل المذاور على التعريف مقام الحال
المعروف اعم بحسب المفهوم سواء كان موضوعا او محولا فلا فرق في حد بين قولنا العالم زيد على كلا الوجهين فلا فرق في المحول بين الاوصاف واسم
الاختصاص لانه المحول عليه يبين العلم وغيره كما في قولنا الرجل زيد الكريم العرب الذين في قرش وغيرها ولا يبين التعريف باللام والاضافة على

ان الحصر في
فصل التخصيص
في موضوعات
العرف على
بالعلم في
على وجه الحقيقة
قد بدوا على سبيل
الفرق والاداء
او الاضافة على
اختلاف المقام
بجواب خلاف
الفرق في الحالة
او المبالغة فيكون
في دلالة على
في الفهم على
مقام على حسب
مقتضا هذا
المفهوم في
في بغيره
اثبات مع
يصح لفظه
على صفة

[illegible]

المستلزم المحصور لوصفان الشيء لا ينفك وزعمه من جهة اتحاد هذا الحقيق فيكون المحل فيه من بابا لمبالغة العالم مبدءا ونهيا خبرا له كما هو احد الوجهين فيرويه
 فالافتقار الى وعليه حل كلام القصد وادور عليه بان الكذب انما يلزم لو كان الالف واللام فيه للعصا او قبل كل جوان فسان وهو كذب ليس كذلك بل هو
 خاصه في البعض فكأنه في بعض العالم زيد بفضل صدق في غير حتى لو ثبت ان الالف واللام اذا دخلت على اسم الجنس تكون عامه وكان المنكسر مراداً للغير
 والا على المحصور كما كان كاذبا على تقدير ظهوره في عالم اوصد ان كذا في الاحكام واجيب بان المراد من العالم انما يكون نفس حقيقة الجنس لكان مصداقه وهو ليس
 بغير خاص لحد العالم عدم فائدة في العهد الذي نحل على الاستعزاء واعتراض المانع من عهد الفائدة على تقدير ابداء العهد الذي في مفادته ح الخ
 المحكوم به بقوله من اراد المحكوم عليه ان يخبر بان الغرض من الاستدلال ان المانع من محل الخاص على العام في سائر المقامات حاصل في المقام فلو فرض غير
 وهو غير مثالا لكان العالم اعم من زيد وعمر فلا جرت عنه بانه زيد فبذلك على المحصور لان لا عليه انما يكون بحسب المعنى المقصود منه بعد ملاحظة
 المقام محل المتاعل في ذلك انما يكون بعد خصيصته بما يصلح ان محل عليه به هو الكامل في العلم على خبره بصدقه الخاطبة بوجه انت بعد ذلك فحينئذ
 زيد لا منافاة في ذلك لانه لا على المحصور سابع ان لو لم يدل على الخروج فيه عن الوضع المألوف العدل عن الرتبة المعروفة في غيرها لباغ الفائدة
 والوجه في الحقيقة للترتيب لان العالم المثال ان كان خيرا ففقد على المبدأ خلاف الأصل فيفيد المحصور كما في قوله نعم اياك بعبدك لتعني ان كان
 مبدءا كان الوصف محمولا عليه اسم الذات محمولا وهو ايضا خلاف الأصل كما مرث الاستدلال البهية ان مخالفة الترتيب المعهود انما يقع فيكون فائدة ما
 ولا يخصص ارادة المحصور كما ان بشارته على قولنا لو زيد الا ههنا او في خطه الادب الاحتمل او ارادة التبرك فيفد بها وخصوا لا لتأذي ذكره فيرواح
 النفس بالابتداء او موافقة الخاطبة كلامه في غير ذلك نعم اذا فرض احضا الفائدة بما ذكرنا وطوره من الكلام او من فرائض المقام عند الدلالة عليه فانه
 مرصع في التاد وهو عوى النسوة بين تقديم الوصف في الامثلة المذكورة وناجوه مع عوا الاثقال على عدم افاده المحصور الثاني فكذلك الاول وذلك
 نظرا في المانع الى كل واحد من المقتضين اما الاول فلا بد بعض الوجوه السابقة وان كان مشتركا بين القسمين لان بعضها انما يخص بصدقه النقد كما مر
 فلا يلزم الحكم بنسبها وان كان هو الصواب اما الثانية فلا بد الاثقال ان لم ينفذ على افاده المحصور كما ادعى بعضهم فلا اتفاق على خلافه قطعاً كما
 وكان يفيد العنوان في كلامهم بالتقديم بان اظهر القسمين فان كثير منهم قد صرحوا بعد الفرق ووافقوا القوم العنوان ثم لا يخفى ان الدلالة على
 في محل المسئلة وان كانت من المنطوق لان دلالة على البقي التي اتمت بخلاف محل المنطوق كما عرف في الحال في ذلك هو الحال في دلالة التعليق على المشي
 والعامة وجزءها ولعل من عماد الدلالة المذكورة من المنطوق انما اشبه عليه بالمراد باللائم او ساج في التعبير لئلا في الافتقار ان كون هذا الحال المحصور
 معنوا ما لا ينبغي ان يقع فيه خلاف للقطع بانه لا يغلو محل المنطوق بالقياس الى في العبارة مستحذا اذ ليس نفس المحصور في الشرط والغاية ما يلزم من الا
 ولذا وقع في الفتح بلفظ المحصور والقصر واما براد في اريد عليه من الاسماء والحروف في الكلام لم يخرج بذلك عن هذا المقصود على ما ذكرناه نعم لو كان مدلول
 الجملة بنبش المحصور بالاصالة كان من المنطوق كما عرف في الشرط والغاية وما ذكره في نظير الحال في سائر ما يفيد المحصور من الهيئات والحروف ايضا فمن الهيئات
 الترتيب التي يصح حينئذ من الكلام ان يكون العدل عنه فائدة المحصور كما عرف منها تقديم المسئلة على الخبر الفعلي ان ولي الحرف في قوله
 بحسن نقول انا ضربه بدا ولا غير لكن الخبر فيه غير مظهر ومنها وروى الكلام في مقام التعريف البين فيفيد المحصور كما في الحد وهو قوله فيقول
 والطبع علم بكذا وهكذا من الحروف فوقع في الفصل بين المسئلة البهية فانه يدل على فضل الاول على الثاني كما فرض على ذلك علما المتأدب صرح جماعة
 القسرين في قوله نعم ان الله هو يعقل النبوة عن عباده وكن انت الله تبيد عليهم وانت انت الحليم الرشيد ان الله هو الزان وغير ذلك في تفسيره
 والاستعجال والبيان والعرف في التاكيد من ابناء المحصور حسن التاكيد بدونه فيج الاستعجال لا بانه فائدة التاكيد فقد يكون في الكلام
 المحصور دون غيره الفصل فيكون الضمير ناكدا كما في جملة من امثلة المذكورة فانظر من الكشاف من حصر محبة التاكيد فيما اذا كان التخصيص
 لا منافاة فيه ارادة المحصور بل بكونه قد يعرف المبدأ بحيث يفيد في المسئلة البهية على ما عرفت كما نقول لكم هو انفقوا الحسب هو المال ومن هنا فائدة
 الامر بقا بدلالة ضمير الفصل على ذلك ايضا مع نص صريح جماعة من اهل الفن باخصاصه لانه على المحصور بقصر المسئلة البهية واما العكس فلا يربط الضمير
 فيكون التاكيد هل يحرم في الحكم في الضمير الواقع بين الخبرين كان للمبدأ خبرا معروفا باللام او بين الحال وصاحبها ما اشبه ذلك من المقامات فحل ذلك
 ذكر بعض من الخو تفصيل الكلام في ذلك في شرطه بطلب من مظان ومنها عدم من الحروف التي قد تستعمل انما يفيد المحصور مثل بل ولكن غيرهما ونفقت
 فيها ايضا بطلب من مظان ومنها كلمة انما بالكسرة نحو بها الرخصة انما بالفتح ووافقه عليه اخرون وان قيل انما ما انقروا به لكن ثبت لا يصلح ان يكون مراد
 من ان وما نأباه في التاكيد بنبش الوضع المفرد وعد بنبش الموكب اما اتفاقا ما عوصو المحصور فينبذ منها وبشوع استعمالها في الكتاب السنن
 كلمات الفصل واشتغال العرب بصل عن اللغة والنحو والتفسير لا صوغا عليه عن اذ هي سبيل الى اهل اللغة وعن ظاهر السكالي والكاتب وغيرهما
 الخاء عليه حكمي المتقنان في نقل عن ائمة النحو والتفسير في الجمع ولم ينظر في الف لذل قال واستعمل اهل العربية والشتاء والفتحة اباها بل
 وبشبهه بنبش المعنى المذكورة لا في بحسب العرف بين انما الحكم الله بين الاله لا الله ولا بين قوله اما الاعمال بالنبش وقوله لا عمل الا بالنبش ولا
 قوله نعم انما هم عليكم البش وقوله ما هم عليكم الا البش فينبذ معنى ما ولا كما قال النجاشي لاشان ما بعد ما ونفي فاعدا وفي الصلح انما هو
 افادته بنبش الحكم للمذكور فينبذ جماعه وعرف على الفاد في الشرايات ان العرب لم يولوا اما معاملة النفي وقد بهم ذلك بسبب البش من القول بانهما نامة
 فاسد قطع او انما مركبة من حرف ان والاشان وما للفتح حيث يمنع نوادهما على امر واحد يجب على الاول بالكد كوروا الشا انما سواه فلا اتفاق على طلاق
 العكس فيكون في المعنى الوجه افادتها في المعنى لا بد فحينئذ لا بد من جعل اصل امكن في مناسبتة كون لضمها ما في الاشان في النفي كسائر النكا
 التي تدل على وقوع والافليس المتبادر منها الامعة واحد ولا يفهم منها المعنى التركيبي كيف من المعلوم ان لا تدخل على الفعل وانما نابعه للاسم
 الوارد يكون

12

[illegible]

[illegible]

من اهل البيت
العليين
والمعصومين
بما لا ينقض
فيهم السلام

[illegible]

[illegible]

لفظ
 الوجه المذكور
 بلائز لم يلج
 في بعض الفرض
 كان من المعلوم
 قد ذكرها الفقه
 قل في كشف الغطاء
 من هذا الباب
 على غير ما ذكرناه
 منها فهو الأوزم
 كما في قوله ان بعض
 افطر وان افطر
 فضرر واحد
 بان دالة العبارة
 المذكورة على الذم
 في الوجه انما هي
 بالمشور على
 المذكور في

عنه
لما خرجت مني
التيهة قد سفلت
فيها كان السافل
بعد فلوله التي صفت
على الصخر في
استفال الذرة ما فعلا
من باهر زمان او نهار
فكان في الدين
الظلماء وخورمك

الْقَصْدُ وَ

[illegible]

و ثانیاً

وثانيا ان اقصى ما يقيد تشيكل الخطاب ضرورة بين حصول الشرط وعده اعم من اذنه شكل المتكلم ولو سلم كونه حقيقة في الثاني فلا مانع من الخروج عنه
 بعد قيام الدليل عليه قد يستفاد من ذلك منع من الاشتراط في حق العالم اذا كان عالما بحصول الشرط ايضا ولذا نص السيد على المنع من ان يحسم كما سيحسم في المسئلة
 الثالثة فان كان الامر ناجما بحصول الشرط فلا اشكال في جواز الامر بدون تعليق على الشرط ليقا الظن في ذلك مقام العلم كما سيحسم في الاشارة اليه كلام السيد
 الا انه متعلق الواقع على حصول الشرط وانما اطلاق نظر الى ظهور حصوله فيكشف عندئذ ان انتفاء عدم حصول التكليف من اصله ويحتمل القول باطلاق الامر
 حصول التكليف مطلقا لا عنقار حصول الشرط غاية الامر سقوطه عند انكشاف فاشكال في جواز اطلاقه في صور اقطع به بعد انكشاف فاشكال في جواز اطلاقه
 فيحتمل ايضا الحاق ظنة العالم لقيما مقاعدا انشا بابل العلم فيكون مانعا من اطلاق الامر بما يتوهم المنع من تعليق الامر على الشرط المفروض ظنه في التبريل
 المذكور وهو ضعيف جدا في غاية ما يقضي به التعليق قيام الاحتمال كاحتمال المقام يجوز تعليق الامر عليه فلا ينبغي في الواقع بل يحتمل ان يجرى جواز اطلاق
 الامر ايضا في المقتضى في صور الشك وان كان شاكيا في حقيقة كلام السيد بما ياتي بالمنع منه نص وكذا في الاطلاق على حصول الامر مع نفاذ الشرط ايضا ويقتضيه
 ظهور اذ القاطن في مسئلة وان لم يجرى كما هو ظاهر من ملاخطة الا والملاحظة الدائرة في الخطابان المقتضى لو اذ الامر اطلاق الامر مع حصول الشرط وعده
 في جرحه لك قطعنا لوجوهنا في الامر لا يشي مع علم الامر بانفشاء شرطه حسب ما تقرر الاشارة اليه ويجتمح جواز اطلاق الامر على الوجه الذي تقرر في صور الظن فيعلق
 به التكليف عند نفاذ الشرط به من حيث انه يستكشف انتفاء من اصله فيكون الصحيح له جعل الامر لا انتفاء فان كان العقل شرط في تعليق التكليف هو
 مشكوك في المقام والشك فيه قاصر بعدم جواز اطلاقه على الشرط به قلنا في قيام احتمال حصول الشرط قاصدا مكان الفعل في نظر الامر هذا التكليف في الاقدام عليه
 على الشرط الامكان الواقع غير غايبة الامر بعد اتمام الامتناع من رفع التكليف في حكم يقوم الاحتمال المذكور بالنسبة لحصول الشرط في زمان التعلق كما
 يجزى في المقادير اذا شك في حصوله وان كانا في الاول ولو قوله فاجاز مع علم الامر ما ذكره في ما على قاعدتهم من تجويز التكليف في الاطلاق فمثل كثير
 منهم الاتفاق على منعه غير متجه على اصولهم الا ان يكون للملزم الاتفاق على عدم وقوعه وبما لا يتفق على المنع بناء على امتناع التكليف في الاطلاق ولا ينبغي بعد
 وقد يقال انما كان المفروض نفاذ الشرط الوجودي كان القول بحصوله والوجود تناقضا وتجوز حصول الامر مع جعل الامر ما هو بالامتناع في الظاهر وهو غير
 جائز المقام نظر الى علم الامر بالحال وانت بعد الشرط في محل النزاع تصرف متعفف لك ايضا فليس المانع في سكون لزوم الحكمية في الخلاصة عن الفائدة فاذالم
 يكن هناك مانع عقلي من ذلك على اصولهم لم يتجه حكمهم بالمنع من جهة قوله وشرط اصحابنا في جواز اتمامه يعطى تجويزهم للامر مطلقا ومقتضى الشرط
 مع الظن بحصول الشرط والشك فيه بل والظن بعينه وشيئا في كلام السيد بالمنع من الثاني مع اطلاق الامر فيكون مانعا من الثالث بالاولى والمصمم لتسليم جميع
 ما ذكره ويمكن حمل كلامه هنا على جواز الامر في الجملة ولو معلقا على الشرط فان ذلك مما لا يمتنع في حق من الوجوه المذكورة قوله كما رتب زيادة ما هو عندنا هو يعلم
 من غير كلامه يعطى ندراج الامر المتعلق بالاشخص المنفردة في محل النزاع كما يظهر من غير ايضا وهو كذا ولا فرق بين انظر الى ما هو عندنا في انبؤ اعليه الاصل المذكور
 ولكن حكمي من قاضي القضاة في الخلاف عن عدم جواز الوجه فيه غير على اصولهم قوله لكن لا يصح في الترجمة قد عرفت الوجه فيه فان اطلاق الشرط
 في الغير متجه كذا دلل على وجوب المقدرة في الترجمة المذكورة مع ان لا خلاف في جواز الامر مع العلم بانقضاء ما بل وكذا الكلام في شرط الوجود اذا كانت
 مقدرة على تفصيلها في الاشارة اليه قد يجعل الوجه في انظر الى العنوان المذكور ويبيد كون النزاع في جواز اطلاق الامر مع علم الامر بانفشاء شرطه وليس الكلام
 فيه الاشارة الى المناقضة حسب ما تقرر الاشارة اليه بل انما البحث جواز الامر معلقا على الشرط المفروض حسب ما ذكر السيد بيان محل الخلاف واستحسان المصمم
 وهذا الوجه ان كان متجه في باري النظر الا انه مدفوع بما عرفت غير موقوف اذ ذكره من الوجه في العدل من قصد مطابقة دليل الخصم لما عني به الدعوى
 فانه بما وافق الوجه لا وجه لاجل ان بعض دللهم انما يفيد جواز الامر مع انتفاء شرط الوجود كما في الاشارة اليه في كلام المصمم مضى الى ان الحكمي عن المصمم وجه
 عدم الاحتياج بقوله بشرط ان لا يمنع المكلف وبشرط ان يتقده هذا في كون الكلام في الشرائط الغير المقدرة للمكلف والمقدرة ولو كانت من شرائط الوجود
 قوله ويهون ان يكون ما هو ابدى مع المنع قد يفتقر اذا فرض كون الامر معلقا على الشرط المفروض فكيف يقتل ان يكون ما هو ابدى مع انتفاء الشرط ويمكن ان يكون
 بان المراد انهم يجوزوا امره التعليق مع انتفاء الشرط وايضا ليس المراد تعلق الامر بتجيزه حال انتفاء الشرط وهذا العنوان كما تقرر تحريم المسئلة الثانية في المصمم
 وكذا لوجه في المسئلة الاولى وهو المناسبة المذكورة من الادلة وقد تدبر في هذا فيما بناء على تعميم كلامهم في التعليق في النتيجة حسب ما اشار اليه قوله فلا
 يجوز ان يامر بشرط فان كان عالما بحصول الشرط جازا الامر في مجاز الاشتراط وان كان عالما بعده لم يجز الامر ولا الشرط فلا يصح الامر مطلقا ولا مشروطا في
 في المسئلة الاولى في كلامه وفي قوله فيجب من ان الامر بدلك لا محذور في ذلك انما هو قوله فاذ قلنا في هذا من الشرط هذا يدل على بناءه على المنع
 المسئلة الثالثة فيجوز فلا بد من الاشتراط في صور الشك في حصول الشرط والظن بعينه وقد سبق باشتناع الامر محصورا والظن بعينه العلم وهو بعيدا لظانه لا
 في جواز الشرط في كلامه وما يفيد بالمنع منه نعم قد يجعل حكمه فيما الظن مقام العلم عند انشا السبيل اليه كما هو على المنع فيه نظر لا ينبغي ثبات ما السيد
 في جرح الامر في صور العلم بانفشاء الشرط ما قد علمت ما في ما ذكره من فيجوز الاشتراط مع العلم بوجود الشرط فالوجه فيه هو ما قد علمت من اللغوية والدلالة
 على حصول الشك وتعارف ما في عليها قوله وانما اذا المكلف قد يفتقر في وجه الدليل انتم متى على كون الادلة خارجة عن مقدرة المكلف في سائر الاعمال
 فان يكون مقدرة بحصول الادلة المكلف فلا يكون الادلة مقدرة لحصولها بغير توسط الادلة والتسلسل فان كانت غير مقدرة وكان التكليف حاصل لا
 من وجوبها ثبتا لم يجرى ان لم يثبت التكليف مع انتفاء الامر ما ذكره من اللازم وفيه قوله ان الشرط المذكور ولو تم فانما يجزى في حصول الادلة ومن سائر
 الشرط المفقودة وقضية الغير المذكور في الدليل في غيرها من سائر الشرط المفقودة حيث كان كل ما يقع في الشرط من شرط في ثانيا ان عدم
 قد يترتب الادلة وكذا في غير حاصلة باذنه اشح لا يفيد ذلك فانها مقدرة بنفسها ويكون غير مقدرة وبسطها والثالث ان محل النزاع في المقام فانه هو
 الشرط في الوجود والوجود والادلة من شرط الوجود بالاتفاق سواء كانت مقدرة او غير مقدرة فنكون خارجة عن محل النزاع وقد يوجب الاستدلال

بنحو آخر بان يبقى ان كلاً انشئ من شرط الفعل فهو ما يمنع حصوله في الخارج لكون انشائه معلوماً ثم قل وحصل في الخارج لزم انشائه على وجهه
هو ح فالمرجع مثله فاذ كانت تلك الشرايط المفقودة متعذران فقدرة او لا فتعلق القدرة غير ظاهر فانه لا مان يقضي ذلك انشائه نظراً الى اختيار الكلفة
تربكنا وهو لا ينافي المقدرة بل يؤكد هانم لو كانت متعذران وذاختيار الكلفة ثم ما ذكرنا ان لا مان من ذلك ولو سلم عدم مقدرة ما فليس الوجوه مشرباً بالنسبة
اليها اذ ليس جميع الشرايط مشرباً في الوجوه من خارج عن مورد النزاع ومجرد عدم مقدرة ما فليس الوجوه المذكور لا يقضي بتعديداً للوجوه وانما انشائه في الخارج
قوله لم يعلم احد انه مكلف قد علم ان العلم بحصول التكليف الظاهر حاصل بالافتقار ولو مع حصول الظن بمطابقته للواقع اذا ثبت التكليف بلا حجة الطريق
المقرر في الشريعة لا يثبت التكليف الشرعي كافي العلم بتكليف المرء بالصوم مع شك في طريقه لا يخص اثنا التماساً في طهارة ما به فالمراد من المدعى انه وما ذكره من ان
لا ينفذ ذلك فتقضى الامان يفيد عدم علمه بكونه مكلفاً نظراً الى حكمة الواقع في اولي واما تكليفه الظاهر في فليس مشرباً به حسب ما قدمنا الاشارة اليه قوله
واجتماع الشرايط عند خول الوقت لا يخفى ان مجرد اجتماع الشرايط عند خول الوقت لو كان كافي في حصول اليقين بالتكليف لم يجز في الضيق ايضاً والحاصل
اجتماع الشرايط عند خول وقته وكيف يعقل حصول اليقين بالتكليف مع الشك في طهارة المانع وارتفاع بعض الشرايط في الاثنا واذ كان اذما ذكره مقصوداً
اداء الفعل مستحجماً للشرايط عند خول الوقت ح يحصل اليقين بالاستئذان الموسع يدعى ان الحاصل هو اليقين بسبق الاستئذان لكونه مستغلاً بال
بالنسبة ما ياتي حجة في الجواب قوله لم يعلم ابراهيم بوجوده ولذا كان الاظهر ان يحمل تالي الشريعة المذكورة عدم علمه بهيم بدينج ولذا والنال في
لدلالة الاية الشريفة على الامر وايضاً لو لا تعلق الامر لم يعلم امره بوجوده وديج ولذا لا يمنع الحمل على النبي سيما بالنسبة الاحكام الشرعية وقدر العلم
نظر الى اذما علم على الدينج وكانه راجح في ذلك الاختصاص فانه لما كان علم ابراهيم في ذلك على الامر جعل ذلك تالياً للشريعة قوله وانما هو في الشرع الذي وقته
عليه يمكن المكلفه لا يخفى ان من الشروط ما يتوقف عليه حصول الفعل من غير ان يتوقف على العلم بالتكليف بل على العلم بالقدرة المكلف منه كما
يتوقف عليه حصوله يمكن المكلف عن الفعل كالقدرة على مقدّم الفعل ح فقد يتوقف عليه حصول القدرة وقد يتوقف عليه قيامها او الصورة الاولى ح
عن محل النزاع قطعاً ولا ينفذ اندراج الصور الثانية بقيتها في محل البحث فتوقف تكلف من الفعل عليها اما ابتدا او استدا ومن البين
ان ما يتوقف عليه ثبوت القدرة قد يكون مقدراً للمكلف فلا يكون مقدراً له واندراج الاول في محل النزاع غير طاهر كما عرف وقد يخص كلامه بالعلم في
او ما يتم والثاني مع عدم كونه اليقاع مقدراً للمكلف كانه لا يجعل لوجه عدم الاحبار من التهمة المتقدمة كونها اعم من المقدرة والمقدرة وغير طاهر
ان محل الخلاف هو الثاني لا غيرها لكن قد عرفنا ان طلاق ما ذكره من ذلك وبره عليه ما مرنا الاشارة اليه من جربا الخلاف في بعض شروط الوجوه
يكون مقدراً للمكلف فلا وجه للحاصل المدعى قوله المنع من طلاق الا لزم هذا مبني على حمل العلم بالتكليف على العلم بتعلق التكليف واقعا وهو مقصود
السيّد ايضاً وقوله وليس يجب ان يعلم قطعاً انه ما موبدان يقطع عنه جوب لغير اشارة الى ثبوت التكليف الظاهر بالنسبة اليه وحصول العلم
به قطعاً حسب قرة لكن لا يعين فيه حصول الظن بالواقع بل يكفي فيه الوجوه على الطريق المقرر شهادتها كان غير حجة بما مرنا الاشارة اليه قوله لا بعد
تقضي الوقت وخروجه هذا في المضيق واما في الموسع فيكفي فيه تقضي مقدّم الفعل ومقدّماته التي يتوقف عليها الفعل وقد يتم الوقت في كل امر
بحيث يشاء لك قوله بل مكلف بمقدّماته لا يخفى ان ما ذكره يخالف قوله نعم في ارض المنام في ارض الجحيم فانظر هذا وترى ان الظاهر كونه المأمور
فصل الدينج وحمله على اذ المقدّمات مجاز وجعل قوله نعم صدقت او باقرته عليه حسب ادعاء الميسر وارجو العكس لكن يمكن ان يقال ان دينج التوجيه
كان في دفع الاستدلال نظراً الى قيام الاحتمال لان دينج التوجيه المجاز الثاني نظراً الى قهره بل يمكن ان يفي بحصول التصديق على سبيل الحقيقة اذ لم يكن
الا ثبات بسبب الدينج وقد اتى به وان لم يتفهم عليه ذلك لمقتضى ان لا يخرج ح عن محل البحث لا والله المأمور به وكذا الحال لو قيل بحصوله في
الاذراج والتمام الغضوب بالقدرة وكل من الوجهين بعيداً من النزاع لانه اذا هذا ظاهر جدي كونه المأمور به في عدم حصول المقام جعل المقدّم
عوضاً عنه واحتمال كونه مقدراً عن الدينج نظراً الى ما يظن من حصول الامر بعد ذلك وعن بقية المقدّمات التي لم يؤمر به ووطن انه مسؤول من التكليف البعد
ولا داعي الى ارتكابه والحق كونه المقدّم لا في المقام لا اختيار ابراهيم واطهارة علوشان واقضيا كما يشهد له قوله نعم ان هذا هو البطلان المبين وقد عرفنا ان الجود
ح في انظر الى حصول الطلب لك هو مقدّم لاول الصيغة والاداء التثنية لغيره لغيره وان لم يكن مراد بنحو آخر علمه بتم منعه عن الفعل وقد علم ان ذلك
الاداء لا مدخل لها في هذا الصيغة فالصيغة المذكورة اقوساها على المدعى لا حاجة في دفعها الى التكليف المذكور اذ ليس فيها مانع من حكم العقل
لقواعد الشرع حتى يتصكّل لتأويل العقل حصة ما عرفت تفصيل القول في جعل الامر في المقام كالا مع لزوم التجوز والخروج عن حقيقة التكليف
بالفعل باذارة التكليف مقدّم او بعد اذارة التكليف صلا من غير ان يعلم ابراهيم بحقيقة الحال يستعمل حصول الامتحان مع ما عرفت من مقتضى
بحصول الحمل المركب لابراهيم وهو لا ينافي ما نصب لنسبة الاحكام الشرعية قوله بل لغيره على الفعل والاقضية اليه لا يخفى ان ثباً على
المانع من تعلق الامر بالفعل مع علم الامر بما مثلاً لا بد ما من القول بعد جواز صدق الامر لا امتحانية كما قد يؤمى ليد قوله ولو سلم انه وهو في غاية البعد
بل اذما عرفت انما التوجيه مادة الامر بارجاء الى اذارة مقدّم الفعل او بالتجوز في هيئته باذارة صدور الطالب منه من غير ان يكون ههنا
طلب على سبيل الحقيقة وكذا الوجهين لا يتم على القول بعد جواز تأخير الباعث وقت الخطا ما مطا وفيما لظاهرة ان بين ذلك الملتصق حال الخطا
لو يتفرع عليه ما هو المقصود من الامتحان وان لم يبين ذلك لزم الفساد المذكور ومع الغرض عن ذلك فلا يخفى ما في الوجهين المذكورين من البعد
والخروج عن الظاهر سيما فيما اختاره المصنف من الوجه الاول واستعمال الفعل في العزم عليه والا ثبات بمقدّمه في غاية البعد بل بما سبق بكونه خطاباً
عن العلاقة المعقولة المجاز على ما هو المتداول في استعماله في الخارج فما هو ملطو المستعمل في هذا الامتحان وحصوله مقصود من الامر
بالعمل على الفعل والهيئتين والاعراض عن التماس فيه لا يفيد كونه للفظ مستعملاً في ذلك كما لا يخفى على انه قد يكون لا اختياراً باثباته بنفس الفعل كما

اذا لم يكن الامر بهذا الوقوع الفعل في نفسه لكن باسم العبد لا اختيارا من غير ان يمنع من الفعل ان يأتي في الجملة ان الاختيار يقع بما يراه
عدم حصوله في الخارج كما يقع بما يتصور عند الوقوع وعدمه والفرق بينهما انه يجب في الاول اعلام العبد قبل يقع الفعل لا مع عدم تمكن من
الايمان به بخلاف الثاني اذ لا يجب عليه اعلام مطلقا لا منع المفسد في اداء الفعل وعدم لزوم قبح عقلي ولو من جهة الاغراء بالجهل فلو كان ذلك
خارجا عن حقيقة التكليف كان اعلام واجب لا منشاغ تأجيله لئلا ينع وقت الحاجة عندهم حسب كل الاجماع عليه قوله وما زاد في المثال فاما
يحسنه هذا فيفسد تسليمه تعلق الامر بصورة اداء الاطمحان بنفس الفعل وظاهره يوجب كون الامر حقيقيا فانه الذي رآه المستند تسليمه حقا
بعد جريانها وانه تم طلبة ذلك لخص جوابه عن الاستدلال بالمنع من جريان الامتحان في اواخره نعم وبعد تسليمه فاما موثبه الحقيقية فهو الغرض
الفعل والاعتناء اليه يعلم نعم بانشاغ الفعل واما ما ذكر من المثال من تعلق الامر بغيره بنفس الفعل فاما بجري في غير الامر نعم لا استحالة الوجه المذكور
بالنسبة اليه نعم وانت خبير بما فيه فانه وان لم يعقل التوصل بذلك الى تحصيل العلم بالنسبة اليه نعم الا انه يمكن ان يكون ذلك لصالح اخر كما في المثال الثاني
او اذ نهى عليه حسب ظاهره لا نشارة اليه هذا وقد تفرع على المسئلة المذكورة امور منها ما لو كان لما موحاهلا بانشاغ الشرط ان ادعى الفعل كان له
علما به كما لو تفرع في هذا الصواب غير ان تعلم به ان يغيب الشك في ان يعلو على جواز الامر اليه مع علم الامر بانشاغ الشرط فيفسد القول بصدق العلم بخلاف
ما لو قيل بالمنع منه فقلت على هذا انما يثبت في ثبوت الكفارة عليها لو تواتر ذلك لمفطرها لا فطرها الصواب ما موثبه وفيه ان المفروض انشاغ الشرط الصحيح
بحسب الواقع فكيف يعقل مع الحكم بصدق الفعل الواقع منه مع عدم مطابقة لما موثبه غاية ما يلزم من القول بالجواز في المقام هو كون الفعل المستبعد
للمفطر ما موراه واقعا مع علم الامر به حصوله ثم لو كان المستبعد ما موثبه لا بقصد بصدق غير المستبعد حتى يتفرع عليه ذكره في هذا القول بثبوت الكفارة
ح فاما المفروض في ثبوتها بعد الاطوار وهو فرع التأسيس بالصواب قبله وقد تبين انشاغ الشرط في ثبوت الكفارة الواجبة من جهة تعذر افاطار الصواب ثم لو
تفرع في المقام جواز الامر بالشرع الذي انشأ عنه الشرط اذ علم الامر بانشاغ مع حمل المأمورية لك حتى يكون غير المستبعد بحسب الواقع مع حمل المأمورية
مع التفرع المذكور وهو فرع جليله قضيتنا الحكم اذن بصدق جميع الافعال الفارقة للشرط مع حمل المأمورية بالتحال اذا تبين الخالفها بعد ذلك اذ اقام
الدليل على خلافه وهو اصل نافع جدا الا ان ذلك كما لا ريب في المسئلة المعنوية في المقام كيف جواز الامر على النحو المذكور كما لا يخفى لان غاية الامر
ان يكون الشرط المعبر في الفعل شرطه عليه لا واقعية وانما مجرد جواز وقوع التكليف على النحو المذكور لا يكفي في التفرع المذكور بل لابد من الوقوع
للتكليف على ذلك الوجه حتى يمكن ان يقع عليه ذلك وايضا لا يجوز في ذلك ما نسبته الى الشرايط العقلية كالفردية على الفعل مع ان تمثيلها في المقام صريحة
في ندرها في المسئلة ولا يوافقها ذكرها الخاص لكان كلامي في هذه المسئلة صريح في خلاف ذلك فلا يمكن تميزه بالخلان عليه فلا وجه للتفرع المذكور كما غاية
ما تفرع عليه بملحظة ذلك حصوله انشاغ الشرط في حصول الامر مع انشاغ الشرط حسب ما تقرر في الاشارة اليه منها ما لو ادرك اول وقت الفعل ثم ادرك
ما من حيث نحوه قبل انشاغ ما يدعى الفعل فانه يجب عليه القضاء على جواز الامر كحلان ما لو قيل بالمنع منه فلا اشك في ان الفعل حتى يتحقق صدق
القول وفيه ان لو قيل بكون القضاء تابعا لاداءه فيها امكن تحصيله لكلامه الا انه مذموب فيفسد تحقق المحقق على فساد ما على القول بكونه عن مقيد
كالمعتمد الجاهل هو انما يتبع ورواه الامر من غير فرق في ذلك بين القولين وليست بتمتية فتا مبينة على وجوب الاداء كما هو موطوع معلوم من ملحة
فصل الحائض غير المصوم منها انتفاض التيمم بوجها ما اذا لم يتمكن من استئمانه بعد وجها ثم عدم انتفاع زمانه ولفظه ذلك فاذ لنا بكونه قائما
بالمائة اذ لم يعلم ولا بعد من تمكن من الاستئمان الحكم بانتفاض التيمم والاحكام بتمامه وقيده بالانتفاض من جهة اطلاق الصواب وان لم يفلح جواز الامر على الوجه
المفروض منها لو ملك قد لا استطاعه وقت مضى او فقه فقه الخ لا عنهم ثم ما تقرر في ملحة قبل زمان الحج او منقطع عن المضى الى الحج في العام الاول بعد
حصول الاستطاعة فانه على القول بجواز الامر مع العلم بانشاغ الشرط يمين عليه الحج بعده لك والفتا عنه بخلاف ما لو قيل بالمنع من ذلك يشك في ذلك
من كون مجرد تعلق الامر لا فاصيا باستمرار الحج في الذمة بعد انشاغ الاستطاعة ومنها لزوم الكفارة على من فطر شهر مضى ثم طهره مانع فطره
من الصواب كالحض من المصنوع واخيلا في الشك في ان القول بجواز الامر مع علم الامر بانشاغ الشرط يكون ما موراه بالصواب فيجب عليه الكفارة بخلاف ما لو قيل بعدم
شك الامر فانه مع عدم علم الامر بالصواب لا يكون مفطر المصنوع الواجب قديقه بانه يمكن ان يكون وجوب الكفارة منوطا بحال الفة التكليف الظاهر في نظر
حصول الحج في الفة ان لم يكن مطابقا للواقع وذلك حاصل في المقام على القول بعدم جواز تعلق الامر مع العلم بانشاغ الشرط ولا واقع الخ لا في وجوب
الكفارة بين صاحبها وانما خبير بان المقصود بغير ذلك على ما اعلق وجوب الكفارة على افاطار الصواب الواجب ما لو دل الدليل على وجوبها بمجرد التفرع
المذكور فلا كلام وح فلا مانع من التفرع المذكور من تلك الناحية نعم قد يشك في ذلك من جهة اخرى عدم استبعاد ذلك ليو الشرايط صحة الصواب فاستد
الواقع وان تعلق الامر بصواب نظر الى جهل المأمور بالحال فليس الامر متعلقا به من حيث نشأ الشرط المفروض بل ليو تعلق الامر بصحيح المستبعد كجميع الشرايط
وان لم يكن حصول المأمور بحسب الواقع والا فطارا انما حصل للصواب بحسب الواقع فلا كفارة من جهة افاطارها للشك في صحة لولاها كما هو المفترض
ثم في خلافه فيسقط تحققها فيصاحبا منها الاشارة اليه هو انما يثبت صحة حصوله على القول بالآخر نظر الى تحقق التكليف الظاهر فيفتا كما غلبه لا في تحقق
الصواب بالنسبة الى الامر الاول والا لثباته على الثاني ولا تفاوت بينهما ما بعد الاشارة في طلق الامر والعصيان وغاية ما يمكن ان يصح التفرع
المذكور ان يثبت انما لم يحصل بعد الفضا وكان المفروض تعلق الامر واقعا بالصواب لم يتصفه صوابا فضا واقعا الا حين طرأ المفسد فيعلق به الكفارة بالا
تبدل لا في ذلك انما من تأمل قول الاقرب عسكان نسخ مدلول الامر هذه المسئلة انهم من احكام الوجوب ولا يربط بالامر الا من جهة كون مدلوله عند
الجواز لا في بطن كون الوصو مدلول الامر وغيره من الادلة اللفظية والعقلية وان لم يثبت الثاني نسخا بل ارتباطها بالنسخة وكون رتبها بالوجوب لا كالتصو
الحكم المذكور بالوجوب في ثبوت النسخة وغيره من الاحكام انما في المسئلة في ذلك على ما هو عليه لا مستدلالا في ارفع امر تركه فكل حكم يرفع اجماع او انما يحكم برفع

ما تحقق رفعه من نفاضة حكمه بقا الباقي وح فقد يكون التركيب نفس الحكم الثابت كما في المقام وقد يكون متعلقا اذا تعلق الحكم بغيره ثم نفي ذلك
هل يحكم بازدياد عن خصوصية فينبغي ان لا يخلو من كون الحكم بغيره وقد يكون في التركيب ثبوت الحكم كالوعدى حكم على وجه العموم نفي ذلك انه هل يحكم بغيره
كل وانما يحكم برفع الحكم المحقق من حيث ان ذلك العام لا ارتفاع العموم ويحكم بقا الباقي ويحكم بالثبوت المذكور بالنسبة الى نفي الوعدى العيني فانه هل يحكم بغيره
رفع الوجوب من اصله وانما ينفذ رفع عينيه فلو احتمل وجوبه على سبيل التخييل عليه حكم الاصل ثم ان نفي الوجوب رفع له طريق محقق ويحكم بغيره الكلام المذكور
بعينه ارتفاع الوجوب بغيره نحو النسخ كما اذا وجبت في حال ودل الدليل على ارتفاع الوجوب في حال اخرى هل يحكم ببقا الجواز ولا حيث نفي جوبا الكلام
بالنسبة ما يتعلق بالوجوب في ذلك ايضا ما اذا تعلق الوجوب بوقت محقق فانه يرفع ذلك الواجب قطعا بقا نفي ذلك وهل يحكم ببقا الوجوب لا يصل
الفعل حتى لا يتوقف جوبا لفعل على امر جديد ويحكم بارتفاع الوجوب واسا فيوقف جوبا القضاء على امر اخر قد عتقوا بعض مسائل المذكور بقا
مستقلا الا انه بعد تفصيل القول في المسئلة يتبين ان الحكم في الجميع ونحن نفصل الكلام في غيرهما ايضا انهم في المباحث لا ينفذون نفي الوجوب كما عرفت
هو رضاء قد تعلق الرفع بنفس الوجوب او بغيره الاخص والاعم او بغيره معلا اشكاله وقوع الخلاف في الصور الاولى كزوج الاخير من محل النزع
واما الثالث فيجب في كلام المصنف ليقين بخرجه عن محل البحث لكن نفي التمهيد الثاني في غير ما بدأ به من محل الخلاف وهو المنع بغيره الجواز لا ينفذ
في ذلك ايضا فان ارتفاع الفصل فاضا ارتفاع الجنس فينبغي به ما يتجمل من اشكال في بقا الجواز بغيره في بعض الوجوب المتخيلا لا ارتفاع
الجواز بمجرد ذلك لا يقتضي بخرجه عن محل البحث مع ان ظاهرا فانهم شاعوا التراجع للوجهين وان كان الاظهر بالنظر الى سياق كلامهم هو انصاف الاول والخاصة
والمراد بالثبوت في المقام اما الدلالة الكيفية بان يكون الدال على الوجوب هو الدال على بقا الجواز بان ينفذ النسخ ورفع جوبا الاخص فيكون الاعم مدلول
لما دل على ثبوت الكل ولا دلالة له على الجواز وانما ثبوتها بواسطة اللفظ وان كان ثبوته من جهة اشتصاص الجواز فلا يمتنع ان ثبوتها بواسطة اللفظ الدال
على ثبوت الوجوب والثاني هو المناسيب لبعض دلالتهم لا ينفذون اما اثبات الجواز بواسطة اللفظ البان والامارة ونحوهما من غير تمسك ببقا الجواز ولا
بالامارة الا بطريق لمقام بل هو من قول المنكر لانه على الجواز ثم ان الجواز المبحوث عنه بالمعنى الاعم الشامل للاحكام الاربع كما هو المشاعن العباد
وان لم يكن حصوله في المقام في ضمن الوجوب من جهة النسخ والشامل للثلاثة حيث ان نفي الوجوب دليل على عدم حصول الجواز في ضمنه انما البقا اجمع
انه اخص من المعنى المجنسي الحاصل في ضمن الوجوب نظر الى حصول الاعم في ضمنه كونها خصوصية من لوازم نفي الوجوب المأخوذ في عنوان المسئلة
يراد به الجواز بالمعنى الاخص يعني خصوص الامارة كاختلافه في وجهه من المص حكاية الشريعة عليه هو بعيد عن غرض العنوان الا انه يتقيا في احتياج لفائل
بالبقاء توجهه لك على ان ذلك الدال على الجواز لا ينفذ على الاشياء الا بالاشياء ولا ينفذ على الاشياء الا بالاشياء ولا ينفذ على الاشياء الا بالاشياء ولا ينفذ على الاشياء الا بالاشياء
في ضمن الاستصحاب وهو الدال فيقتضيه جزمهم على ذلك كما يشير له المص الا ان القول في الحكم المذكور قد حسمنا في نفي الوجوب دليل على عدم حصول الجواز في ضمنه انما البقا اجمع
الذي كان قبل الامر قبل عليه ان وجوبه قبل الامر لا دليل عليه فيحق انه يصير قبيل ما لا حكم فيه قلت معنى الامارة المذكور على عمل الحكم الذي كان قبل الامر على
اطرافهم ليشمل الحكم الثابت قبل ذلك بالدليل الخاص ايضا وعلى هذا فالحكم بالوجوب اية في السواء لا ينفذ في غيره وهو على الحكم الخاص بقا
بالامر الدال على الوجوب ولا ينفذ ان ينفذ في غيره وهو على الحكم الخاص بقا
كالا باقية والحظر العقليين او شرعا كالثبات البان والامارة والثالثين بالشع او القاعدة الشرعية الثابتة في الشريعة كما اذا نفي وجوب قبل نفي بعض
الكليات فانه يرجع الى قاعدة محتمل قبل المسلم الثابتة بحكم الشرع بل العقل ايضا وما اذا نفي وجوب لصحة عند الجوى فانه يرجع الى الاستصحاب
الثابت شرعا بل وعقل المطلق الصمد وما اذا نفي وجوب صوم معين فانه يرجع الى قاعدة الاستصحاب الثابت لطلاق الصوم الى غير ذلك وما ذكره المذكور
الحشي في رفع المتقدم من نفسه الحكم الذي كان قبل الامر بالحكم الاصل الذي يحكم به العقل من الامارة والحظر الاصيلين دون الحكم الشرعي الذي
كان مرتفعا بالامر المنسوخ ليس على ما ينبغي ان تدفع ان لا مانع من الوجوب اليه ان كان ذلك الحكم اصلا شرعا وقد خرج عنه من جهة الامارة في نفي ذلك
رجح الامر الى اصل المفروض هذا والمناهي بالنظر الى ظاهر الحال احسن احدها القول ببقا الجواز وهو يرجع الى وجوبه بل قول الثالث ببقا الجواز
بالمعنى الاعم من الاحكام الاربع والباقي من الثلاثة حسب الامارة والاختصاص بقاء الاستصحاب اثباتها الرجوع الى الحكم الثابت قبل الامر لانهما الخلو عن
الحكم رابعها الرجوع الى الحكم الثابت قبل الامر من الامارة والحظر العقليين خاصهما ما اخبرناه ويمكن ارتجاع الاقوال الثلاثة المذكورة الى الخاصين
كيف كان فيدل على الحاشا ان الوجوب مفعول بسيط في الخارج قد دل عليه الامارة فانه من دفع النسخ ارتفاع بالمره اذ ليس ركبا من اشياء البقا بما كان ارتفاع
المركب رفع بعض اجزاء حسب ذكر المص الا ان الامارة لا توفيهما لقائل بقا الجواز في سائر من الاحتياج على مذهبه نعم انما يثبت له الجراء
تحليلية عقلية من الاذن في الفعل والمنع من التارك وغيرها ان ثبت كونها امورا ذاتية له ومن البين ان ذلك لا يوجب تركها بحسب الاحتياج بان يكون هناك
موجودا متعده منصفة ليقول برفع بعضها دون بعض لا شيا في المقام اما وقع من جهة الخط بهن التكبيل لعقل والخارجي بل قد التفتي كون
المنع من التارك من اجزاء العقلية انما حتى قيل يكون من لوازم البينة بالمعنى الاعم واذا ثبت ذوال الحكم المذكور من جهة النسخ بالمره فلا بد منه من
الرجوع الى الاصول القواعد الشرعية العقلية حسب قراه قوله ان الامر بما يدل على الجواز بالمعنى الاعم لا يخفى ان مدلول الامر هو مفهوم الوجوب
دون مفهوم الجواز غاية الامر ان يصح ان ينسخ العقل مفهوم الجواز ويحتمل ذلك لا يقتضي كون الجواز مدلوله لفظيا له ولو سلم كون مدلوله لفظيا له
في الجملة فالقيد الذي يكون مدلوله هو الجواز المتحد مع الوجوب المرتفع بارتفاعه ذلك لا يستلزم كون الجواز مع قطع النظر عن اتحاد بالوجوب مدلوله
له حتى يكون الجواز المطلق اعني مفهوم الجواز في نفسه مدلوله لا ينفذ في الجواز المتحد بالوجوب وبغيره من الاحكام المصنوعة فيكون الدلالة عليه نافية بقيد
ارتفاع الوجوب فهو متبعا على ضم احد الفصول فهو صاحبها هو في المقام ولو سلم كون الجواز المطلق مدلوله لارتفاع ارتفاع الوجوب فلا مانع من

القول ببقا الجواز

القول بلائنه عليه من دون ثبوت انضمام شيء من الفيء الى الاثر فيصح التصريح بالاذن في الفعل على سبيل الاطلاق الشامل للاحكام الاربعه من
بيان شيء من الخصوصيات المنصته اليه غاية الامر ان لا بد من كون ذلك الاذن متحققا بحسب لواقع في ضمن احد الوجوه الاربعه لقوله بواحد منها
ومن البيان ان توقف حصول الاذن على احد ليقول المذكور بحسب لواقع لا يقتضي نفى الاذن المذكور عليه بالقبض مع عدم ثبوت شيء من تلك الخصوصيات
مذفع دلالة على الاذن من جهة ثبوت الدليل على الخصومة لا وجه له اصلا ووجه فادعاء بقاءه بنفسه بعد نسخ الوجوه معفو كما في الاثر المدعى
دلالة على الاذن بنفسه بقاء الاذن كل من دون انضمام شيء من الخصوصيات اليه بحسب لواقع هذا بناء على ظاهرا والمصريح به كلام بعضهم من
كون الكلام في الدلالة اللفظية نعم لو اريد بذلك دفع دلالة عليه من جهة الاستصحاب نظر الى انه لما ثبت الجواز والمنع من الترتيب في الشيء من جهة
دلالة الامر عليه ما كان قضية الاستصحاب الجواز ثابتا ذغاية ما يقتضيه الشيء هو رفع الثاني ودلالة الاول كان له وجها فلا يعقل استصحابا
الجواز بعد ارتفاع ما يقوم به يمكن المناقشة فيه بان ان اريد من الحكم بقاءه بنفسه بقاء بشرط من دون انضمام شيء من الخصوصيات اليه فلا مركبا
ذكره الا انه ليس مقصودا هنا بل البقاء قطعاً ضرورة عدم امكان وجوب الهم في الخارج فضلا من بقاء وان اريد الحكم ببقاء الاشياء في غير ذلك
لعدم معنوية غايته ما يلزم من اجابته واشترائه بين الاحكام لا يرفع وعدم دخوله في الوجوه من دون انضمام واحد من تلك الفيء اليه فخره استصحاب
الحكم بقاءه من دون انضمام شيء منها اليه بحسب لواقع لا مفعالية الامر ان يكون استصحابا مستتبعا لثبوت احد تلك الخصوصيات للاذن المرفوض عليه
امكان خروجها وقاعا عن احد تلك الانقسام والقول بان وجود ذلك الخصوصيات ايضا مخالف للاصل بل بعضا بقاء الاذن مدفوع بان بقاء الاذن يستتبع
لوجودها قطعاً ضرورة انه لا بد من كون الاذن بحسب لواقع على نحو مخصوص من لوازم بقاء الاذن ومن البيان ان وجوب لوازم الشيء وتوابعه ضروريا
لو كانت مخالفا لاصل لم يمنع من اجراء الاستصحاب في المتيقن ولم يعارضه الاثر بحسب الاستصحاب في كثير من المقامات المسئلة عندهم الاثر في الكلام عند
فهمه جواز استصحاب الحيثية مع توقفه على مورد كثر وجوبه من الكمال والشب وغيرهما فان كانت مخالفة للاصل في نفسها الا انها لما كانت من واقع
بقاء الحيثية لم يمنع من جريان الاستصحاب فيها قوله وانضمنا الاذن في الترتيب هذه محصلان الفضل الذي يكتفي الى الجنب المذكور بحاصل المقام فالدلالة
في الترتيب لازم لو منع من الترتيب فيكون الاذن في الفعل بلا الاستصحاب اذ ليس من بابا بنفسه بل الفصل المرفوض فان ثبت الفصل المذكور بما ذكرناه
ثبت بقاء الاذن بحسب الاستصحاب وتم المدعى اجاب عن ذلك بقوله موقوف على كون الشيء متعلقا بالمنع من الترتيب ويمكن نفي ذلك وجهين احدهما ان بقاء
رفع المنع من الترتيب هو الاذن في الترتيب دون رفع اصل الوجوه فان كان الشيء متعلقا بخصوص المنع من الترتيب صح ما ذكره من ما اذا تعلقت بالجميع ثابتهما ان انضمام
الاذن في الترتيب الى الاذن في الفعل موقوف على كون الشيء متعلقا بخصوص المنع من الترتيب اذ لو تعلقت بالجميع لم يقتض انضمام الشيء على الاول ان المنع من الترتيب
يرفع عند نسخ الوجوه قطعاً فانما ان يكون هو المرفوع خاصة وبكون المرفوع هو وغيره ومن البيان ان رفع المنع من الترتيب في معنى الاذن في الفعل الصوري فلا يرد
اذن بين الوجهين الا ان بقاء هناك فربما يتعلّق الرفع بنفس المنع من الترتيب سواء وخط وحده او مع غيره وتعلقه بغيره والوجوه فان رفع الوجوه لا يستلزم
الاذن في الترتيب اذ قد يكون مسكونا عنده وخالفنا عن الحكم وبضعفه ثمة ان يرفع بكون استلزام رفع المنع من الترتيب للاذن فيه عقليا بان يكون بقاء الاذن
في الترتيب بعد المنع منه مساويا لرفع المنع من الترتيب فلا يثبت حصول ذلك عند رفع الوجوه ايضا او يثبت بكونه ما عرّفنا له حيث ان مقدار رفع المنع من الترتيب
هو الاذن فيكون ان الاذن في الترتيب غير لازم لرفع المنع من الترتيب فلا يربط فيكون المرفوع من قوله لا يجب عليك هذا الفعل كونه ما ذكرناه في تركه
فلا وجه للمقابلة بين الوجهين وعلى الثاني ما ثبتنا ان قضية الاصل بقاء الاذن كان الشيء متعلقا بخصوص المنع من الترتيب وحسب فيصم الاذن في الترتيب الى الاذن في الفعل
على انضمام الفصل اعطى الاذن في الترتيب اليه ما اضاف في جريان الاستصحاب نظر الى عدم العلم بحصول ما يتوقف عليه فانما ان لا بد بعد العلم بحصول ما يتوقف
عليه عدم العلم بحصول نفسه وعدم العلم بحصول انضمامه اليه اما الاول فانه عرفت وهو اما الثاني فلا تجر الاستصحابا فاض حصوله اذا كان الاذن
فان الترتيب حاصل الاذن في الفعل مستصحب حاصل انضمام احدهما الى الاخر ولا يعارض الاستصحاب المذكور اصلا عدم الانضمام فان الانضمام
امر عاقل من توابع الاستصحاب المذكور ضرورة وبانه قد عرفت ان اصناف عدم التابع لا يعارض استصحابا المتنوع والحاصل انه يتوقف استصحاب
الجنس على حصول ما يقتضيه من احد الفصول فاذا حصل ذلك الفصل الا انضمام من استصحابا ثم انه قد بقي في كلامه مورد واحد هاته ان اذا بالاذن في
الترتيب الاذن المساك للاذن في الفعل لم يتجرب جملته لا مرفوع الوجوه فان اللازم له هو الاذن الاثر وان اريد المفعول الاثر لم يتجرب عنه فضلا ولا اذن في
الفعل ضرورة كونه مفعولا ميا مشتركا بين الاحكام الاربعه كالاذن في الفعل مع انضمام احدهما الى الاخر انما يقبل الاشتراك لذنا في بين احكام الثلاثة
كيفية يقتضيه حصوله في خروجها عن ايمانها اذ المستفاد من كلامه ان بقاء الشيء متعلق الشيء بالمنع من الترتيب صح ما ذكره من الاستدلال فيحكم بقاء الجواز
الا انه خارج عن محل الكلام وقد عرفت ههنا ان الوجوه معنى بسيط بحسب الخارج فبعد ارتفاع المنع من الترتيب برفع الوجوه من اصلا وباعدا فضلا
للاذن لان ما ثبتنا ان اخراج الصور المذكورة عن محل الكلام كما يفيد صريح قولنا لا تراخ في الشيء الواقع بلفظ الشيء الوجوه ونحو غير متجرب حاسرات
الاشارة اليه قوله والمقتضي للمركب مقتضى اجزاء لا يخفى ان مقتضى المركب ان يكون مقتضيا لاجزاء من حيث قضية المركب فاذ فرض ارتفاع
المركب برفع اقتضائه لاجزاء فلا اقتضا بالنسبة اليها استقلالا وانما هي مقتضا باقتضا الكل ومع العوض عن ذلك فلا بد ان يكون الامر مقتضيا للجواز
اقتضا بانها ابتدأ استدلته فان اريد الاول ثم ولا يفيد المدعى وان اريد الثاني فيكون مقتضيا للجواز لا اقتضا للجواز لا يقتضي حصوله مقتضا
مع ارتفاع الوجوه وامكان رفع المركب بارتفاعه وارتفاعها معا فان اذا جاز الوجوه ولو يعلم حصولها لهما لم يكن في اللفظ اقتضا اذ لا يرد على
مقتضاها الوجهين فيكون ذلك نظير العام المخصص بالمحل فكما لا يحكم هناك باخراج الاثر وادراج غير تحت الامام بل يتوقف الحكم على ان يجزى البيا
نكدا في المقام فليس اذن في الامر مقتضا بقاء الجواز الا ان بقاء المقصود ان ثبوت الجواز في ضمن ثبوت الوجوه فاض بقاءه من جهة الاستصحاب فليس المقصود

الاستدلال الى دلالة اللفظية وكون اللفظ مقصداً لشيء الجواز بل المقصود له هو الاستصحاب لانه اللفظ على حصوله ويرى عليه ما مر من الاستدلال
لان الفصل على وجوه خمسة كى اه كان ادهم بعينه الفصل للجنس ان وجوه الخمس مستند الى وجوه الفصل بان يكون المتأصل بحسب الجواز في الخارج هو الفصل
ويكون الجنس موجو ابوجه الفصل بتعاله لا يتحد به فتنك وجوه واحد ينسب الى الفصل بتعاله الجنس فما مستند ان بحسب الجواز في الخارج هو الفصل
الحقيقية في الانواع المركبة بين ما يحدى الفصل والجنس فتنك وجوه واحد ينسب الى الفصل بتعاله الجنس فما مستند ان بحسب الجواز في الخارج هو الفصل
لذلك بانها الجنس في الخارج كالنوعين وذو الالهام فهو على من حيث انه موضوع تلك التقاد والتمليس على في العقل والالزام ان لا يعقل الجنس بدون
الفصل ولا في الخارج والاختلاف في الوجود وامتنع المحل وان شجرة بما فيه كيف لو اريد لك ان ينفع المشتد في شيء لا يربط ذلك بانها الجنس في الخارج من
جهة اننا الفصل حسب ادعاء المشتد قوله فقال انما معلولان لعل واحد لا يخفى ان القول المذكور انهم كانت يثبت ما يربط المشتد فتنك اذا كانا
معلولين لعل واحد كان ذوالا احدهما كاشفا عن ذوالا لعلنا القاضين ذوالا المعلول الاخر بالقسمة دفع الاستدلال بقية هذا الاحتمال كما لا وجه له
يدفعه ان ليس المقصود من هذا الاحتمال المذكور الادفع الحكم بكون الفصل على الجنس بان يكون ذلك من مسائل الخلافية والمقصود من ذلك عدم وضوح
في المسئلة لا حصل الوجه في القولين المذكورين حتى يبق بكون كل منهما كافي في اثبات المقصود ولا نتم ان ادفعنا وطاه ما ذكره بالنسبة الى بعض الصل
الناقضه كالشروط واما العلل المفقوه لوجوه المعلول فلا يعقل ذلك فيسما في المقام لما عرفت ان لا يتأخر بحسب الخارج بين الجنس الفصل وانما مقصودنا
الوجوه متغايرين في لحاظ العقل وتحليله في حق الوجوه بالذات هو الفصل والجنس انما يوجب بتعاله من جهة الاتحاد في كيف يعقل ج تبا وهو الجنس
بذلك لوجوه بعد اننا الفصل المفروض غاية الامر مكان حصول خمسة من وجوه الفصل اخر قوله مقصود لثبوت لادن فيه قد عرفت اننا اذا اقتضت لادن
في الفعل على الوجه الشامل لا ياتى وغيرهما عند الحجة ثم وليس فضلا وان اذا اقتضت لادن في الفعل على الوجه الذي يساوي لادن ثم قوله لعلها لا يربط
اه هذا صريح في كون المراد بقوله في الجواز في عنوان المسئلة هو الجواز بالمعنى الاخص وقد عرفت ان استصحاب البقاء الذي غير متجه وما يذكرون من الوجوه لا يصح
ذلك والحاصل ان اذا المعنى المذكور بعيد عن البقاء المذكور جدا ثم انك قد عرفت ان ما يثبت بها الجواز بالمعنى الجنب على فرض صحة انما المقصود
وفنا لا يربطه بعد بقاء الشيء برود وان بين الوجوهين لا يثبت هناك دلالة لفظية على انها الجنس حتى يتبع القول بثبوتها بالامر وقد يوجب ذلك بان المر
استصحاب لادن الجواز الى الاستدلال لعلها ولو بانها تثبت لاولى اليه واستصحاب بقاءه الى الاستصحاب قوله فان يتل مع المركبة يمكن تعزله لعلها المذكور
احدهما ان يكون معارضه وانما لا يتأصل المقصود في المقام بان يبق في نسخ الجواز في الخارج وكما يكون رفع المركبة في منع احد جنبه كما يكون بينهما
معافيتة ثبوتها لرفع المذكور ودوران بين الوجوهين لا يثبت في لادن لفظ الاستدلال على الجواز في جميع الى ما قرره من ان لا يربطه عند تعزله لادن الجواز فالمقصود من
قوله لعلها الجواز عدم دلالة اللفظ عليه المقصود ببقائه فلا يعلم بقاءه وقوله في الجواز ان اللفظ مقصود لبقائه في الجواز لتحقيق مقصوده ولا ي
الامر لادن عليه قبل الشيء فيفرض الاستصحاب بقاءه فحصل الابداع دفع الامتناع اللفظي وحصل الجواب تسليم ذلك والتمسك بمجر استصحاب الجواز
ان يكون منع الجواز المقصود لذو الامر بين وجوهين يكون المقصود موجودا على احدهما مستقيا على الاخر فلا يعلم بها الجواز بعد دفع الوجوه نظرا الى
عدم العلم بثبوت مقصوده توصيحه ان يقال ان الموانع الحاصلة في كون مانعة من تأثير المقصود مع كونه مقصودا في حال المنع الا اننا لا تؤثر لوجود
المانع وقد تكون مانعة لاصل انتصا المقصود حتى لا يكون مقصودا اصلا بعد جواز المانع فاول يمكن التمسك دفعه عند التمسك حصولا باصالة
عدم المانع بخلاف الثاني فانه مع احتمال جواز المانع المفروض لا علم بوجوه المقصود اذا التمسك حصولا المانع المفروض يرجع الى الشيء حصول المقصود والمنع
في المقام من هذا القبيل فانه وان كان رفع المركبة منافع جزيئة لم يبق هناك مقصود الجواز واذ رجعا الى التمسك وجوه المقصود فلا يثبت ما ذكره
الحكم بوجوه المقصود في محصل الجواب ان لما كان المقصود حاصل لاصل لعلها المانع المذكور فاصل بقاءه ان يثبت خلافه وقصده ذلك بقا الجواز لعلها
مقصودا لكن بوجوهه ان محج بها استصحاب المقصود في المقام اذا قلنا في ما قبل اللفظ من حصول الظن فلا يعول فيها على محج الاصل وهو
حصول الظن في المقام كما قد عرفت لانه قوله ان اللفظ مقصود ببقائه بعد دوران لادن رفع المركبة بين الوجوهين المذكورين وكون احدهما اقرب الى الاصل
لا يفيد الظن بازاد انه حاله في تخصيص العام بالمحل وقد مر بقصيص الكلام في محله ويمكن تفهيم الجواب على الوجه الاول انهم بان يربطوا الجواز
بالنسبة الى نفس الجواز وان لم يربطوا بالنسبة فنفس المقصود لو حكم ببقائه بعد طرقة الشيء الا انه لما كان المقصود موجودا قبل الشيء والجواز حاصل
به كان الجواز مستصحا الى ان يثبت خلافه وان كان وجوه المقصود بعد الشيء مشكوكا فيه فانه لا يثبت في جواز الاستصحاب بالنسبة الى الجواز حتى يكون لعلها
في قوله والاصل استمره واجعا الى الجواز او ما يعنى اللفظ المقصود فظهر بما قرره ناه اندفاع ما اورد في المقام من عدم ارتباط الابداع المذكور بشيء من مقتضا
المستدك ولا يصح جعله معارضة بل هو منع للمعنى بعد الاستدلال عليه كما ما ذكره من الابداع على الاستدلال ان الوجه الثاني من الوجوهين المتقاربين واحتمال ان يكون
ذلك هو المراد المذكور في تقريره الابداع في الاستصحاب بالنسبة الى نفس الجواز الثاني كون السؤال بقاءه بقاء مقصوده انت بعد الشيء كما ذكره في صنف
جميع ذلك فلا حاجة الى التطويل قوله والجواب المنع من وجود المقصود او رد عليه بان ما ذكره سند المنع لا يربطه بنفي وجوه المقصود فان عدم حصول المقصود
لا يدل على عدم وجوه المقصود لا مكان استصحابه وجوه المانع ويدفع ان المقصود للجواز حسب قول لعلها كلام المشتد هو الاستصحاب وهو مدفوع بما
سندبه فيكون ما ذكره دحض لثبوت المقصود وحيث ان دفعه مبني على عدم امكان بقاء الاذن بنفسه بين ذلك بما قرره ولو على القول بعدم علة الفصل للجنس
فلا يربط لادن كونه بالظن لادن لادن مع قطع النظر عن ملاخطة ما ذكره في الجواب اما بعد الترفيع فلا يربط لادن المذكور اصلا كما لا يخفى وقوله في اخر كلامه
فان انضمام البقاء ما يوقف عليه جوده المقصود في حق ذلك قوله لادن انما يخص الاحكام في الحسنة لا يخطأ ان لا يبدان يكون لادن في الفعل بقاءه معينة بحسب
الواقع من بلوغه الى درجة المنع من التمسك وعدم بلوغه في الثاني الى درجة وجان الفعل على عدمه وبلوغ الثاني الى درجة التمسك وعدمه ولا يعقل جاز عن

الحكم بالبر

أحد المراتب المذكورة فبعد الحكم بتحقيق الأذن في المقام ينبغي القول بخصو واحد تلك المراتب عما سوي المرتبة الأولى غاية الأمر أنه لا بد من القول
بمحو ما يوافق الأصل منها بعد تحقق الأذن ولا يمكن أن يعارضه صالفة عدم الاحتواء المذكورة فإن تلك الخصوصية ثابتة قبل الأذن وتثبت
صاعداً للاتباع لا يعارض صاعداً للمتبوع كما يعرف ذلك من تتبع موارد جريان الاستصحاب كما ترى لا سيما في القول بكون مغايرها أصلاً عدم القيد
تدبر في الأذن في الترتيب حاصل على الوجهين فلا وجه للقول باستلزامه لأن بقائه مع تعلق الشئ بالجميع لا يحصل فتدبر في الترتيب وهو كما
نرى كما تقدمت الإشارة إليه نعم قد يتجمل أن الانضمام أيضاً على خلاف الأصل وهو ما يحصل بناء على بقاء الجواز فيكون في مقتضى الاستصحاب المذكور
وكانت الإشارة إلى ذلك بقوله فإن انضمام القيد كما يتوقف عليه وجود المقضي في غير ما قد عرفت من أن الانضمام أمر اعتباري تابع لبقاء الأذن فلا يمكن أن
يعارض بصاحبها هذا ولتختم الكلام في الأولين من مسائل يتعلق بها قد نداء ولا يزال في حلة مناقشتها ولو تيسر من الخصم لبيانها ونحن نقول لكلاً
ينبغي أن يكون أحدهما أنه إذا تعلق الأمر بموقت فهل يفوت الفعل بقوله لا وقتاً ولا لا يسقط وجوب فعل الفعل لقوات وقيد فيجب علينا بعد الموت في
أما أن يكون ثمة فيكون وجوب الفعل بالامر لجديده على الأول وبالأمر الأول على الثاني قولان وهذه المسئلة خريفة من قاعدة كلية وهي أنه إذا تعلق الأمر
بمقتضى ثمة قلنا لمقتضى ولم يتبين المكلف من الأتيان بملك فهل يجب الأتيان بالطلاق ولا سيما كان تقييد زمان ومكان والأدلة كيفية خارجة وخوضاً
وهي تبيهاً من المسئلة المنقذة بل المناط فيها واحد الحقيقة كما أشير إليه ثمرة وهنا مسئلة أخرى نظيرة المسئلة المذكورة وهي أنه إذا تعلق الأمر بكل
للممكن المكلف من الأتيان ببعض أجزاءه فهل يسقط التكليف لكل وأنه يجب الأتيان به على حصة يمكن من أجزاءه لأن يقوم دليل على سقوطه أيضاً
أو أن تترك الأتيان ببعض أجزاءه فهل الأصل حصول الامتثال على قدر ما يأتي من أجزائها أو لا امتثالاً إلا بأكملها ونحن نقول في جميع القول المذكور
أنه لا امتثالاً ولا فيما هو محل البحث المقام ثم نتبعه بالكلام في ما يمازى الاستفاضة في قولنا من الأمر توقيت الفعل أمر متحقق فاما أن يتعلق الأمر
بالفعل قيداً بالزمان المفروض ويتعلق بالفعل مطلقاً ثم يابى بانيان في الوقت المعين وعلى التقييد من فاما أن يعلم أن المخصوص القيد بما هو مقتضى
يعلم كل من المطلق والخصوصية مطوياً له ولا يعلم شيء من الأمرين والحال في الأول والثاني نظراً وأما الثالث فمحل الأصل الحاشية بالصورة الأولى أو
الثانية فلهذا فبعض قولين والمعرف بينهما هو الأول فلو اتفق جوباً لفعل على أمر جديد قيل بعدم توقيده بالمرّة وجوباً لفعل بعد فوات
الوقت من جهة الأمر الأول ونفى لفعل في الخارج فذلك على أن الأمرين من قولنا صوم يوم الجمعة شيئاً في الخارج أو شيئاً واحداً مطلقاً والخصوصية
شأنه أن يجب لوجوب الخارج في الأول وتحدد على الثاني فإن تعدد ما يجب المفهوم الذي وعبر عن كل منهما بلفظ وجعل ذلك متبياً على الخلاف
أن يكون الجنس والفصل متميزين بحسب الوجوه الخارجية ومقتضى أن اتحاد المطلق والخصوصية بحسب وجوب مع تعلق التكليف بالمقتضى
بالمقتضى التكليف بالمقتضى ففوات قيداً ففوات المأمور به ففوات ذلك قطعاً وتكليفه بحصة أخرى من المطلق يتوقف على أمر جديد فيقتل
القول بوجوب المطلق بالأمر الأول وأما إذا قيل بكونه ناشئاً من حجب لوجوبه بتعلق لوجوبها بتجمل القول بوجوبها المطلق بعد فوات القيد
استصحاباً بالوجوب الثالث حال وجوب القيد من غير قيام دليل على ارتفاعه بارتفاعه وورود عليه قارة بأن كونها ناشئاً في الخارج لا يقتضي كون القيد
بالمرّة من الأول ولا باني كونها بامر جديد لا لاحتال أن يكون عرض الأمر لا يبان بها مجتمعة فاعاناً أحدهما ينفي الاجتماع والآخر بأنه لا ينفذ كونهما
وحدى فلو كان القيد بالأمر الأول لا لاحتال كونه المراد هو الأتيان بالمطلق لا بشئ من الخصوصية وإنما ذكر القيد المخصوص في ضمنه من غير اعتبار
الخصوصية الحاصلة مع فلا ينبغي المطلق بفوات القيد وأورد على الأول بما عرفت من أن المأمور به إذا كان متعدياً في الخارج لم يكن محملاً زوالاً واحداً
قاضيته زوالاً آخر وقيداً أصلياً بقاءه نعم لو علمنا أنه أحداهما بالآخر في بقاء الحكم ثبت ذلك لا أنه غير معلوم بخلاف ما إذا كانا متحدتين في الخارج
فإن ارتفاع أحدهما عن ارتفاع الآخر فينعدم ذلك لو تم فاما يتم في تعلق لوجوبه بكل من الأمرين وشأنه ارتباط وجوب أحدهما بالآخر فانه يفتقر
بالأمرين ربطاً بالمرّة لا بالمرّة لا يخرج أنه متشكك البتة وأما إذا قيل بتعلق الأمرين معاً من غير تعلق بخصوصية شئ منهما إلا بالبيع على نحو وجوب المقتضى
على القول به فإلا ما ذكرناه مع الشك في تعلق الأمرين معاً من حيث هو مجموعاً وبخصوصية كل منهما لا يعقل القول بكون الأصل بتكليفه بكل منهما ولا
لاستصحاباً وجوب أحدهما بعد فوات الآخر ففلا يزال المأمور به محملاً لكن بره على الثاني خروج الفرض المذكور عن محل النزاع فإن نود البتة إذا
كانت خصوصية مطوياً للمفروض فوقت لوجوبه كوزن الخارج عن الوقت قضاء فلا وجه لبدء الاحتال المذكور فإنها اختلفوا في أن المطلب الأمر هل
في الطبيعة المطلقة والمائية الكلية الطبيعية وخصوصاً الأفراد والجزئيات المتدبرة تحت تلك الماهية على قولين ولا أكثر على الأول والخمسة جماعة
منهم الخارج هو الثاني حجة القول له ولأن المنبأ من الأمر هو طلب طلق الطبيعة حسب ما تشار إليه مراراً عدية فيكون حقيقة ذلك أن الأصل
في الاستعمال الحقيقة وإنما مأخوذ من المصداق الغير الميؤنة والمعرفة وهي حقيقة الماهية المطلقة حسب ما هو المنبأ منها والحكم فيه عن السكاك في اجتماع أهل
العبارة وفقاً للصيغة بحكم التباد وليس إلا الطلب فيكون منها الأمر هو طلب الطبيعة فلا دالة فيها على طلب الفرد ويرى على الأول أنه لا بد من عدم دلالة
الصيغة بمقتضى التباد على تعلق الطلب بخصوصية المأخوذ في الفرض لئلا يكون التكليف موطناً بالطبيعة والخصوصية معاً فالأمر كما ذكر ولا يظهر من كلام
الشافعية بغيره الفرد إذا ذلك لوضوح أنها إذا خصوصية اللائحة للأفراد لا تندرج في منها الأمر حتى يفيد لصيغة تعلق الطلب بل وكذا
الخصوصية المطلقة على أنها لا تجمعها خريفة ليقضى بتعلق الأمر بجزئيات الطبيعة على ما هو مظهر الفائل المذكور وإن ربه عدم تعلق الطلب بالفرد
الطبيعة بالخطوة كونهما متصابقين لذلك الطبيعة وكون الطبيعة ملحوظة على وجودها في الحكم فيها الأفراد ما يكون المحكوم عليه الأجناد في الأفراد
المتدبرة كجها هو في القضايا المسورة ويكون الطلب في الأنشآت متعلقاً بمصايقها من حيث كون الطبيعة عنواً لها فهو بل ليس المفروض من
القضايا المتعارفة الأول فانه إذا قيل الصلوة واجبة والبيع حلال ونحو ذلك كان المفروض هو أنها متصاعدة على بحث المعرف بالأمر وتوقف

كأنها محمولة بكتبه بل بل الحكمة وإن كانت الماهية في قوة التجربة عند المنطقين وكذا الماهية من صل اربع فان المطم هو الصلوة او البيع من حيث كونه
عنا فالمصداق يكون الطلب متعلق بالمصدق على ما هو الحال في القضية حسب ذكرنا فليس من صل والصلوة واجبة وان كان المصداق من الماهية هو
الصلوة المطلقة لا ينافي متعلق الطلب بالمصدق كونه الطبيعة عنوانه وحل كالم الفاعل متعلق الامر بالتجربة على اذنه من غير تعيين بل هو الطرح
فلان لا في التبادر المسمى على دفع القول المذكور ومن ذلك يظهر الحال في الدليل الثاني فان كون معنا الماهية هو الماهية لا بشرط شيء لا ينافي كون
المطلوب مصداق تلك الماهية في القضية بقدر بحيث يستلزم الحكم في افرادها ويكون الحكم عليها حكما على افرادها وقد يلحق بحيث لا يستلزم الحكم منها الى الفرد
كما في القضية الطبيعية من البين ان الشائع في الاستعمال هو الاول فطلوبه الماهية على الوجه المذكور عين مطلوبة الافراد على الوجه المذكور فانه
فلا منافاة فيما ذكره القول بكون المطم هو المصداق والتجربة ان ذلك لا ينافي كون الحكم متعلقا بالوجه المذكور في التبادر ان المطم هو الماهية لا بشرط شيء لا ينافي كون
دوران ينافي ذلك القول بكون متعلق الامر في الحقيقة هو الافراد نظرا الى كون الطبيعة عنوانا لها لا كقوله بحسب فهم الذي يتحقق الماهية في الخارج على
نحو يكون وعدم مدخلية الموضوعية الماهية لا ينافي الحكم متعلق الحكم بالافراد على الوجه الذي قرناه نعم انما ينافي لو اخذ الافراد متعلقا
لحكم بخصوصياتها وهو فاسد جدا خارج عن مقتضى فهم الذي قطعنا انما ذكره بعض الافاضل من ان الظاهر من يدعي ان المطم هو الماهية لا ينافي كون
معنا اللفظ في المرف واللفظ على وجه الحقيقة هو طلب الطبيعة فذلك انهم لا يكون ذلك في ثبوت من الموارد فانهم يقولون في بحث الماهية والتكرار والصلوة
الفرع وغير ذلك الامر لا يقتضي الطلب الماهية لكنه يدعي الخرج عن مقتضى الحقيقة لتمام الفرع على خلافه من حكم العقل حسب ما في الاشارة اليه
الى شتمهم ليس على ما ينبغي اذ قد عرفت عدم المناهات بين القول بكون الطبيعة عنوانا لها لا بشرط شيء لا ينافي كون الحكم متعلقا بالوجه المذكور في التبادر ان المطم هو الماهية لا بشرط شيء لا ينافي كون
نظرا الى كون الطبيعة عنوانا لتلك التجربة وانما لا يخطئها والحكم عليها حسب ما يلائم فلو قال القائل المذكور بكون متعلق الامر هو المصداق تمام ما يريد
بذلك من دون دفع اصلا والفرع الخرج من وضع اللفظ والتجربة فيه على ما يقتضيه الثاني: النسبة في معظم تلك الصبيح مما لا يصح استنادا الى الجاهل في
يجد القول بذلك في علمهم من اهل العلم الى جهة القول الثاني ان التكليف تباين متعلق بالممكن دون المحل وما يمكن خصوصه الخارج ليس في التجربة
الخاتمة في الماهية المطلقة لا يستحال وجوب المطلق في الخارج لم يتحقق ويتبين واجب منه بان ما يستحيل وجوده خارجا هو الطبيعة بشرط لا ينافي كون
شيء يمكن وجودها بايجاد الفرد والممكن بالواسطة يمكن وجود التكليف فيكون الامر من مقتضى ما يقتضيه من باب المقدرة ولا يستلزم ذلك مطلوبة
الطبيعة في عينها لا بشرط اما ان يكون في ضمن بشرط لا وفي ضمن الا لا بشرط والا في مقتضى التكاليف فمقتضى ان يكون
الثاني هو الممكن فمقتضى التكاليف المطلق انما يقتضي الممكن من مقتضى ما ذكره في الاجتهاد من اختصاص التكليف الممكن فكون الجامع بين الوجهين
ممكنا لا مكانا احدية لا يقتضي متعلق التكليف المطلق على خلافه يكون من انما لا يخطئ افراده كان بل انما يقتضي ذلك بالممكن على حساب كونه فيكون الطبيعة
ما هو واجبا من حيث كونه عنوانا للافراد والتجربة ان على ما هو الحال في الموضوع انما ان ما ذكره من كون الفرد مقتضى خصوص الطبيعة فاسد جدا فانه ان
النسبة بين الطبيعة الفرد اتحادية واخلا لا الفرد الى الطبيعة والخصوصية انما هو في العقل فليس الفرد في الخارج الا امر بسيط والمقتضى بالوجوب هو
الخارجية المتحد بالخصوصية هو مقتضى الفرد فكيف يقتضي ان يكون مقتضى الواجب مع وضوح لزوم التباين بين المقدرة والمقتضى وانما لا يوافق
الطبيعة على ايجاد الموضوعية بل الخصوصية من لوازم ايجاد الطبيعة فكما ان الطبيعة لا يتشخص لوجود كذا ما لم يوجد لوجوده في شخص والحاصل ان وجوب
الطبيعة في الخارج يلزم وجوب الخصوصية في انما توجد على الوجه المذكور وذلك لا ينافي له بالتوقف وقد عرفت في بحث المقدرة ان الحكم في افراد
الواجب غير حكم المقدرات ومع الفرض من جميع ذلك فلو صح ما ذكرنا من خصوصية مقتضى الطبيعة لا ان يكون الفرد مقتضى الطبيعة فان الفرد
مقتضى الطبيعة والخصوصية والمفرد من ان الخصوصية الحاصلة مقتضى وجوب الطبيعة الحاصلة به وان ذلك من كون الفرد مقتضى الطبيعة حسب
ما ذكره والتحقيق في الجواب انه انما يتلوه الفرد بها انما يتلوه الفرد اعني الطبيعة المنفصلة عن خصوصية لزم ان يكون المطم هو الطبيعة والخصوصية
معانها فاسد مقتضى الطبيعة انما فلا تباين متعلق بالفرد من حيث ان طبيعة على الطبيعة من دون ان يكون الخصوصية ملحوظة في الامر فمقتضى
الفرد في الطبيعة من غير تمام الخصوصية لا يقتضي التعلق بالتكليف المتضمن اليها وذلك انهم من تعلق الطبيعة المنفصلة الى الخصوصية مع خروج خصوصية
عن كونها متعلقا بالتكليف كون الخصوصية متعلقا بالتكليف انما فلا دلالة في ذلك على تعيين الثاني كما هو المسمى وان اردنا ان الحكم المذكور لا ينافي
الا بالفرد فان المقدرة انما هو الفرد والحكم انما يتعلق بالمقدرة دون الوجه الاخر حيث لا يتعلق بالمقدرة من ذلك مسلم لكنه لا يقتضي اثبات الحكم المذكور
للفرد من حيث ان طبيعة الفرد على تلك الحقيقة ولا لا فيصير على وجوب الخصوصية انما فان اردنا الوجه الثاني فلا دلالة في ذلك عليه من كونه مقتضى
من انما انما هو على الوجه المذكور انما كل فرد كذا ولا لا فيصير على ثبوت الحكم بخصوصية من الافراد فاسد الماهية كونه جارية فيه لعدم
تعلق الفرد عليه في ضمن خصوص الافراد ولو اردنا ايجاد خصوص الفرد المعين فهو مع خروج مقتضى الفرد المذكور فلا دلالة في اللفظ عليه
قطعا مدفوع بان ما يتعلق به الحكم ليس هو الفرد فيكون انما كذا يضاف على افراد علة بل المقصود ثبوت الحكم لمقتضى الفرد غير ان الحكم الثاني في الطبيعة
انما هو مقتضى من حيث ان طبيعة الفرد على مقتضى الفرد فيكون الحكم الثاني انما يضاف على مقتضى الفرد فليس المقصود اثبات الحكم المذكور الخاص بحسب الواقع من حيث
ان طبيعة على الطبيعة وانما ذلك من اعتبار الفرد فهو ما مستقلا كليا حيا يتوهم واذا الواجب لكل من الافراد وخصوصا التجزئة انما هو من جهة انما
الدليل على حصول الطبيعة المنفصلة في الفرد بكل ما يقتضي الامر المتعلق بها بالاجزاء اذ لا بد من كونها متحدة على حاصل من ملاحظة الفرد وليس
الفرد معناه الواجب اصليا نفسيا من غير ان يتحقق هناك ويجوز غير متعين اصلها فيقرب من ان وجوب الفرد هناك فيجب مقتضى من باب المقدرة وليس الطبيعة
واجبة بالوجوب الاصل في النفس كما هو مقتضى من التماثل في انما نعلم وجوب خصوصية الماخوذ في الفرد الخاص بملاحظة انما هو وجوب الغير في تعلق

[illegible]

وقيل
في جواب الامر يكون
نفس الصفة حقيقة في الاسم
من الامر انه الاصفه
للام تحذف
•

نوافیه

فواهيته التحريم فصل عن وضعها ولا اقل من افعال غير ذلك ومعهتم الاستدلال فانها ان كانت افعالاً ظاهرة الاصل وهو طلق
بالاحتياط هو الظاهر لفظاً لا خدائهم فيكون المراد بالهتني في مقابلته مع ما منع منه كافي قوله ولقد تبدلت لكاء وعسا فلا ولقد تبدلت
عن بناء لا ويرى الا بالمراد وورد بعد كذا الفناء فالمراد على هذا ان ما اعطاك الرسول من الغيبة وعين لكم من السهم فخذوه وما زاد عنكم و
منكم فانه منكم ولا تخرجوه في القسمة ولا تطالبوا منه فانه عما عينته لكم كما ورد في غيره من الايات ولا ريب في لزوم اتباعه في ذلك فلا ريب
ولا ريب في الاحتياط بان الشريعة تاسسها ان اقضي ما يقيد الاية بعد الغرض عن جميع ما ذكره الا انه صيغة النهي مجرزة عن الفاعل على التحريم ولا يستلزم ذلك
وضع الصيغة لانه قد يكون ذلك من جهة خلاف الاية على نحو ما ذكره الامام حنيفة في المقامين ويمكن الجواب عن الاول انه اذا ثبت كون
نواهيته التحريم ثبتت تلك بالنسبة الى العرف واللفظ لا بالعدم القيل واجاب عنه المحقق بوجوب احدهما ان يحرم ما نهى عنه الرسول لم يدل بالفي
على تحريمه ما في الله سبحانه عنه وكان الوجه فيه انه اذا دل ذلك على وجوب طاعة الرسول في نواهيته فادون وجوب طاعته تعالى ولا في الظاهر ان وجوب طاعة
الرسول انما ياتي من وجوب طاعته تعالى وانت خير بهن القليل فان وجوب الطاعة انما يقتضي وجوب ترك ما اذا تركه على سبيل الجحود في ذلك
على سبيل الكراهة فان كان نقلاً الاية مجرزة وجوب الطاعة لولا ان يثبت بالمقصد والا كان الاحتجاج بما دل على وجوب طاعته تعالى والرسول لم والا
من الايات والايات الاولى وبما استدل به بعضهم الا انه موهون جداً كما مر من الاستدلال بالاحتياط لا من جهة حسنة او غير
المستدل على كون النهي موضوعاً في لسان النبي صلى الله عليه وسلم ولذا يجب الاحتياط عن الفعل مجرزة وعينه كما لو ثبت كون النهي في كلامه تعالى موضوعاً
لذلك كيف ولا وضاع امور اصلها الغيبة تتبع وضع الواضع ولا يوجب ثبوت ثبوت مقام من ثبوت مقام اخر غير لو قيل ان نقلاً الاية من قول الرسول
مع الاطلاق على التحريم فانه لا بد من ذلك ولا سيما في النهي على كل حال في ذلك ايضاً بل ما يوجب دلالة على حمل نواهيته الشبهة بطلانها في ذلك بخلاف
هو بطلان ثبوت الاية في الوضع ولو لو خطح مع ظهور ذلك في نواهيته في الوضع اندفع به الاول بطلان الدلالة على ان كان الحمل من جهة التحريم لا لولا ان كانت ثبوتها
ان الاحتياط بقول بالفضل بعينه خلاف لفظه فيبعد ثبوتها بالنسبة الى كلامه بل يثبت في غيره من جهة بعد التفصيل كما اذا اردت ان يكون التفصيل
ذلك بين كلام الله تعالى في ذلك احد اذهل ليدفع به ما يقضي به في ذلك القول بعدم الفصل هو ثبوت ذلك بالنسبة الى نواهيته بل نواهيته التحريم ولا
يقيد ذلك ثبوتها في اللفظ الا ان يستدل بالعدم القيل وح كالأولى الاستدلال من اول الامر حسب ما ذكرنا وقد نزل كلامه على اذ ذلك
فاستبعاد التفصيل من جهة خلافه لا يصلح ولا يوجب عن الثاني ان تعليق وجوب طاعة الله تعالى على جرح النهي فيقيد كون النهي بنفسه فيقيد
للتحريم اذ لو لا ذلك لم يحسن تعليقاً على جرح ذلك وفيه انه لو علق استثناء التحريم على جرح النهي ثم ما ذكره الجواب ليس كذلك بل انما علقوا بالانها
على جرحه فيكون لا بد من ذلك على كون النهي بنفسه فيقيد التحريم بل فيقيد الايمان به او من جهة التحريم ولو كان استثناء من بعضه كما مر من كونه ليدفع
بين الوجهين المذكورين واضح فتكون الاية المذكورة قريبة فانه لا ريب في نواهيته التحريم ولذا استدل بها صاحب الوافية على من يذهب الى الجواب
عنه بان ذلك يثبت بالارزاق الوضع فانه اذا دل ذلك على حمل نواهيته لفظاً على التحريم فادعوا بحصول الوضع لكان اذا قل القائل في وجوب الطاعة لفظاً
خالياً عن اية فينتهي الى ان فاحمل على كذا فادعوا بكونه موضوعاً باذنه واختمال كون ذلك قريبة مما حمل النهي عليه بناءاً على المراد من بعض المفسرين ليدفع
ذلك من ثبوتها في غير النسخة ليدفع بالاية الشبهة فيما مقصود النهي من نواهيته لا بيان وضعه ان ذلك بل المراد بالبحث على طاعته
الاحتياط عن مخالفته كما لا بد من ذلك عليه الا ان الغيبة بوزوم الاحتياط عند غيبة ليدفع على كون فيه التحريم حيث ان الاحتياط عن مخالفته
منها فيه المطلق فيقيد كون نواهيته المطلقة فيقيد التحريم اذ لو كان فيه المطلق لكانه والا لزم منها المبلغ من الايمان بالنهي عن مخالفته وعن الابع
ان الصيغة المطلقة الصادرة من لسانه قطعا كما هو ط من مخالفة العرف ففرضي الاية الشبهة في وجوب الاحتياط وهو قاص بكون الصيغة المجرزة
وعن الحسن ان وجوب الاية انما علق على ما تعلق به النهي على سبيل التحريم وعند القائل بكون النهي للتحريم لا يكون المذكور من حيثها نعم لو كان
لنهي النهي موضوعاً لكان لا بد من كونه كذا ان الاستدلال به يوجب ما يرد ذلك على من يلزم به وهو وجهه في بعد القول بكون الصيغة
حقيقية التحريم ومع الغرض عنه فيبعد ذلك وان بين التخصيص والمجاز قد تم التخصيص عليه وهو كون من قبل التخصيص لا كونه في جرحه وقد
المجاز عليه وعن السادس ان الظاهر الاية كون الخطاب لا لامة لمخوض الخصم في المجلس ببيان تفصيل الكلام في ثبوت محله على من اخصه بهم فالله هو
الحكم بجمع نواهيته المطلقة فيكون كونه كلام فيه لا يبعد عن الظاهر وعن الشايع انه بعيد عن الايمان على الاحتياط فينبغي على الظاهر ان انما
ان حمل على خصوص ذلك خلاف الاية وان ذكر بعض المفسرين وظاهره عموم النهي وغيره والغير بهو اللفظ فيع ما منهم من من الغنايم وغيرها وفيه
نعني الاحتياط الخاص لا نه على ورود في الايات والنواهي فلا يثبت ان المراد بها الاصوليين على الاحتياط هناك المقام وعن السادس ان ذلك
الاية على كون نقلاً النهي عند الاطلاق هو التحريم كان فيصير الاصل وضعه باذنه الا ان يدرك ليدفع خلافه في ثبوتها اذ قلنا بكون الاصل
في النسخة ان يكون مستند الى الوضع وهو على خلافه محال ومع الغرض عنه في بعض النسخة لا على استثناء الاصل في غير الوضع فالوجه المذكور
نافع للاحتجاج بالاية وقد توضح القول في ذلك ثم انه قد يفتي القول بكون النهي للتحريم بوجه اخر هما ان فاعل النهي عند خاص كل خاص يتحقق
للمقويته كما دل على ذلك في الشبهة ويمكن الاجابة عليه تارة بمنع المنة الاولى وهي منبهة الدعوى وفيه ان العرف شامد على قلة بعض ايد ذلك
اخر بان اتيه ما يثبت بذلك حمل النواهي الشرعية على التحريم وهو امر من وضعها لشرعاً فضلاً عن الوضع لغيره وفيه ان قلة بعض ايد ذلك
معلوم العرف غاية الامر لا انه لا يثبت على خصوصه عند الشك فيستأصل ان لا على التحريم عند الاطلاق والخلو عن القربة فيقيد وضعه ولا في
في الاية عليه ان يقال ان اقضي ما ثبت من ان غيبة النهي المجرزة عن الفاعل في التحريم ونحن نقول بحسب ما عرف ولا دلالة له في المدعى ومما ان لا

[illegible]

اشاف

في النهاية والسيد العبد وشيخنا البهائي وثليته الفاضل الجواد وغيرهم وعزاه في النهاية والمينة والروية الى الاكثر وحكا الشرح عن اكثر
المسكبين والفقهائين قال بان الامر بعيدا لمره ومن قال بانته بعيدا لتكرار وقال الامم في الاحكام اتفق العلماء على ان انتهى عن الفعل فيضيق لانهما
عندما قالوا ان الفعل انتهى عند المتهى عند المحققين اقتضاها ما ارجل عليه اذا مر عنه قيل بانها انما تقوى لا لها على ذلك هب
اليضا من علمنا منها السيد الشيخ والمحقق والعلامة في عزاه الامم الى بعض الشاذين والعصاة في شدة وزد السيد العبد الى الاقل وح
فاما ان يكون موضوعا لطلب تلك الشاغل الوجهين كما هو المصحح في كلام بعض هؤلاء او يكون موضوعا لمره وحكا في غاية ما هو خيال ان الفاتكين
بعيد الدوام منهم من هب ان المره فقط ومنهم من جعله مشتركا بينهما وبين التكرار بحيث توقف العلم باحد ما على دليله من خارج كما في الامر بكونه لا قول
ثلاثة بل يحكي هنا قول تابع وهو موضوعا على سبيل الاشتراك للفظ وقد يعزى ذلك الى السيد كما هو قضية من هبها من اصلا الاشتراك للفظ فيها
ينبغي ان يبينه وحاس هو القول بالتوقف حكا الشيخ في العقد من بعض الحق عندنا وضع الصيغة بغير طلبه كمنطلق الطبيعة المقر عن الوحدة الكثرة
على حد ما تراه الامر قد تقدم الدليل عليه في قولك ان المتهى ان لم يقيد بعيدا فادخلت في الطبيعة المطلقة اعني المتهى فلا بشرط ولا يمكن حصوله
بذلك جميع افراد بخلاف طلب الجاد الطبيعة فانه يحصل اذا وجد باجاء من افرادها والفرق بين الامر بان الجاد المطلق حاصل باجاء من افرادها حصل ذلك
حصل به الامام مؤيد والايان بالتهى عنه فيحصل امتسا الامر بخلافه المتهى باجاء من الطبيعة فلا بد ان في حصول امثال المتهى من ذلك الخلق الحاصل
بذلك كانه من افراد المتهى عنه هو ما اردنا وليس كما في ضمن بعض الافراد كما في الطبيعة المطلقة وانما هو ترك الطبيعة المقتضية وترك المقتضى يستلزم ترك
المطلوق كان فعلا يستلزم فضلا حسب طاعت هذا مع طلاق المتهى ما اذا قيد الطبيعة بهان مخصوصا او قيد خاص لم يكن هناك تجوز في الصيغة ولا قلا
لذلك لا بشرط على ذلك ايضا والحاصل ان المتهى موضوع لطلب تلك مطلق الطبيعة هو قد جامع بين طلب تلك الطبيعة المطلقة والمقتضية فان وجد
هنا قيد لا ينافي في الثاني وكان حصوي في ضمن المقتضى والامر في المطلق اذ مع عدم القيد لا يكون مقنا اللفظ الا المطلق فلا يكون المتهى مع الاطلاق
والامر بين الامرين ليكون جملا غير مخصص للفظ الى احد الوجهين فان قلنا ان المراد بالطبيعة المقام ما الطبيعة من حيث هي ومن حيث حصولها
فان الامر لا يسيل الى الاول فان الاحكام الشرعية بل وغيرهما من الاحكام المنشأ له بين اهل العرف واللفظ بل وازا بالعلوم العقلية انما ينسب
الطابع من حيث جوده في ضمن افراد عدم الغيرة القضية الطبيعية واما الثاني فاما ان لا من حيث حصولها في ضمن افراد في الجملة او في ضمن جميع
الافراد ولا يشك في رادة الدوام في الصورة الثانية وادها في المقام اول الدعوة غايه ما يسام اذ اذ تلك الطبيعة في ضمن افراد في الجملة قلت قد تقدم
في الباب في الخوف في الافعال بغير الطابع المطلقة وحيث ان الطلاق حصل في الامر المتهى انما يتعلق بالاجاد والترك لا حائل في اغنياء حيث حصوله
في ضمن افراد في مدلول المادة فان اجاد الطبيعة انما يكون باجاء من افرادها واما ان يكون ترك جميع افرادها لم يلغ في فرع الامر في ذلك الى المحقق وان
لو لا هذا المحقق في ضمن افرادها ولو سلم كون الطابع المدلوله لولا هذا لم يلغ في فرع الامر في ذلك الى المحقق وان
المعنى فيها الى التكرار وهي بعيدا في المقام فان ترك مطلق الطبيعة في ضمن افرادها انما يكون ترك جميع افرادها لغير ما تراه لو كان مقاد ذلك حصوله
في ضمن افراد في الجملة ثم ذلك لا ان ليس من مدلول الصيغة شيء هذا مع الفرض عن كون الدوام لازما عقليا للمتهى على الوجه المذكور فلا شك
كون ذلك هو المنقش من غير فلا اقل اذن من تلهو العرف لو لم يقل بالترجم العقل وضع افهام ذلك منه العرف يكا ويشك في تكرار الفرض وانما لا يخفى على
من تأمل في الاستعمال ومواد الاطلاق ان تم بعض الافاضل بعدا انكر ثبوت ذلك على كل من الوجهين المذكورين متمسكة بدلالة التواهي المطلقة
على الدوام بوجه ثالث وذلك بالرجوع الى دليل الحكمة اذ لا وجه في رادة المتهى عن الفعل في وقت غير معين لما فيه من اغراء بالجهل ولا معين لانها الغير
ان الفرض من طلاق المتهى فغير رادة المتهى عنه على وجه العموم وان جبرها فيه فانه مدفوع اولا بالنقض الامر فانه لا وجه لراد الاثبات في زمان معين
لانما القيتين ولا في زمان غير معين لما فيه من اغراء بالجهل فغير رادة الدوام مع انه لا يقول به ثانيا بان هناك احتمالا اخر وهو رادة التجيز
في المطلوب بالنسبة الامر كما هو الحال في الافراد كان الخال في المتهى نظير الامر في عدم الدلالة على الدوام جبرية التجيز التي ثبتت الامر في التواهي
يقضي مع المكلف من ادخال مهية الفعل ان يكون فتر هذا التجيز وجهين احدهما ما اشترانا اليه من الرجوع الى العقل بعد اثبات ذلك اللفظ على
المعنى من ادخال الطبيعة العقل الوجوه وهذا هو الذي يقتضيه الايز وير عليه ان ذلك انما يقتضيه كون الدوام مدولا لانما المطلقة الطبيعة
اذ في تلك الصيغة المتهى وبغيره فلا يبعد وضع الصيغة الدوام فان اردت بذلك بوضع الصيغة ففوقه الفضا وان اردت به الدلالة لا التسمية
فوتجيز كما في القول لا انما خالفنا لانه يظهر من كلامه في اخر البحث انه هو في دعوى الوضع للدوام وقد ورد عليه فيجرب بان اردت بالرفع من ادخال الماهية
في الوجوه انما هو اول الكلام وان اردت بالرفع من ادخاله في الجملة فغايتها يقتضيه عدم ادخال شيء من افراد الماهية الوجوه في بعض الافراد فان قصد
عدم ادخال الماهية الوجوه مع عدم اجباي من افرادها في بعض الافراد من غير ما عرف من ان عدم اجبا الطبيعة المطلقة لا يصدق لانه كما بالمره دون
ما لا تراه في وقت وانما في اخرها هو صلتا تانج بالطبيعة وهو لا يجامع صلتا كما غايه لانه لا يصدق في الطبيعة في الزمان المفروض وهو لا
يستلزم صلتا الطبيعة مطاعرف ويشهد لان المنع من الترك الحاصل باجاء لفعل انما يقتضيه عدم ترك الفعل مطاعرف لو قصد ترك الفعل
مع ترك جميع افرادها في من الافراد ان لوم القول بالمدلوله بين الامر في الدلالة على الدوام مع انه لا يقولون به فان وجوب الشيء يستلزم المنع من تركه
او تنقضاءه حسب ما تراه مع البناء على حصوله في الشيء تراه ان ما يلزم تركه ان يكون تركه في كل متعلق بالمنع بناء على استلزام المنع من الشيء المنع من جميع
الافراد في جميع الافراد من غير انما هو محال بل في المتهى على الدوام فلا يصح البناء على الفرق بين الامرين ودعوى كون المنع من الترك باجاء لا يجاب فلا يمكن
اجاب على سبيل التكرار او لم يكن المنع من ذلك مدفوع باننا نقر الكلام على فرض لانه لا يطلب مطلق الطبيعة كما هو محقق في المنع من كون المنع

الافراد و اما في جميع

في غير المكان فيكون خارجا عن رتبة الوجود والامتناع فلو كان الفعل والترك واجبا لربطت في متعلق الامر الذي به غاية الامانة اذا كان تركه واجبا كان
متعلق الامر به فبما من قبح التكليف لا يطاق وان كان فعله واجبا كان فبما من جهة هذه الية وهي انما احد الوجهين في امتناع التكليف حسب سبب تفرق في محله
وكذا حال لو كان الفعل والترك واجبا في متعلق الشيء بل على عكس الحال في الامر وليس بوجه حقيقة فكذا لا امتثال في صورة وجود الفعل بالنسبة الى الامر
وامتناع بالنسبة الى الشيء كما في صحة التكليف في صحة الفضا لا المذكور في تحقق التكليف فان كان التكليف في غير محله لم يتحقق ذلك ولو اخذنا ذلك قيد في الفعل
وتوضيح القول في ذلك بتوقف على طائفة الكلام ولا يناسب في مقام بيان مع وضوح المقام ولعلنا نفرض في المقام الذي هو بالجملة فيصير ما ذكره بالجملة
من الامور الخافعة عند العقل لا تترتب وضوح فيما لم يكن له في المكان والزمان ونهية عن الجمع بين التقيضين والظهور في طوعا مطلقا او مقيدا
بقيد التقيض مع جملة ما ذكره المشتد هنا في ايضا والتحقيق في الابد على الدليل المذكور وما غمر في الجواب عن غير من عدم ذلك على وضع الصيغة
للدوام اذ لو كان موضوعا لما يستلزم الدوام مع الاطلاق حسيلة في ان كان كافيا في حصول التمرة المطلوبة ومنها طوعا والتناقض في بين قولنا اختار زيد
ولا اختار وقد غمرنا من مقادير هو طلب حقيقة الصفة في الجملة الحاصلة بمرارة واحدة فلو كان الشيء ايضا موضوعا لذلك لم يكن بينهما منافضة لربطتهما
في التقيضين فمما في قوة التخيير ولا تناقض بين التخييرين بوجه من الوجوه في ان المناقضة بينهما ما قد تكون من جهة ان تعلق الامر بالصفة
بقيد مطلوبة الفعل في كل ان كان مع عدم فعله في الاول كما هو قضيته لا طلاق في جمل الى الصواب على سبيل التخيير بين جريئانه وهو لا يخلو من جهة
الاستفادة من الشيء مع الفرض عن ذلك فقد يكون مبنى المناقضة على انظر الى طلاق الشيء الى الدوام لا وضعه له فان كان المقصود من الدليل المذكور افادة
الوضع لغيره في ذلك دعوى ان يكون الدوام لا في الحقيقة عند الدوام بينهما وبين الالزامية وقد عرف ومنها او فاما في حق القول المذكور وهو جمل
في الاخرى عن الامر كقولنا ان يكون الدوام لما انفك عنه فلو ورد عليه بان الكلام في الدلالة في الحقيقة والتلفظ بها في واقع بالتسليم كما كيف
والا لكان واسع حتى قيل باعتبار الصفة على الحقيقة فاما في الدوام فاستدلوا بان الكلام في الدوام هنا في الملازمة العقلية حسيلة في حقيقة
الدليل المتضمن في كل امر يتصل على ان ذلك لا يتبعه لا يتحقق الا بترك جميع افرادها فيكون ذلك في جميع التواهي وليس كذلك واخرى بان التعلق في الدوام
المطلقة فيكون بالنسبة الى الازالة دون فصل الدوام والمفروض حصول الثاني في هذا ذكر من المثال الذي لا يدل على التخليص عن الصلوة والصيا على المع
منها على سبيل الدوام في ذلك وجه في تفرق الاحتجاج المذكور ويمكن الابد عليه بان انفسى ما يلزم منها عدم وضع الصيغة في حصول الدوام عدم
استلزام مدلول الصيغة للدوام مط حيث حصل الانفكاك بينهما ولا يلزم منها عدم وضع الصيغة لما يستلزم الدوام حال الاطلاق وان لم يكن الانفكاك
بينهما بعد قيام الفرض متصلة او منفصلة على عدم اداء المطلق قد قضيته الدوام ايضا على حسب لفظة الحاصل ان الشيء في الدوام مطمع
لاطلاق والدوام على حسب لفظة مع التقييد ولا يفيد الدوام اصلا مع قيا الفرض على اداء الترك في الجملة من دون لزوم الجواز في شيء من الصور
حيث يتبين وقد تقرر الاحتجاج بوجه ثالث وهو انه لو كان حقيقة حصول الدوام لما كان مشغولا في غيره على وجه الحقيقة والملازمة ظاهرة والتا
بط في الحاصل عن القول والصوم مع كون الشيء متعلقا بها على وجه الحقيقة ودون الجواز في غير الدوام المذكور في محل خفا اذ يكون الشيء عنها على وجه الحقيقة
اول الكلام وادور عليه انهم يرجعون الى الدليل الثالث وانت خبير بما فيه الاختلاف في كيفية الاستدلال في المقامين وان اختلفت المقدمات الماخو فيهما
على ذلك انهم لم يتصل على محل المناقضة الدليل الا على المناقضة الحقيقية دون الصورية الحاصلة في الجواز الباعث على تفرقها من الحقيقة وتبين
ذلك بوجه رابع حاصلات بعض صيغ التي ورد في التكرار وتقرر معلوم فيجب ان يكون للتعلق المشترك بينهما ما دفعه الاستدلال والجواز والتخيير
بعد عن التواجد فيهما على ذلك تفسر كيك فضا الى ان تخرج الدليل الثاني فلا وجه لجل التباين ثم لا يرد بعدم الفرق بين الدليلين كما فعله المد
المتخير وقد تقرر بوجه خامس هو انه لو كان للتكرار ما انفك عنه مع خلا في الشيء الى ان يفي بالمقدم مشد وهو انهم خارج عن طاعتها ولا يوافقوا
المذكور في كل امر انما يناسب مع الملازمة ان دونه اطلاق الشيء خلا في الثالث وان ورد التقييد بعد ذلك الجواز في غير البيا عن قوله الخطاب منع بطلان
القول ان اردنا اطلاقه بحسب الواقع فاما لجل الصلوة كما صنعوا لم يتفق المحققون في ذلك ما ينبغي هو ط قوله وانه ورد الدوام ان اردنا بذلك دفع وضع
صوابا لمعينين وكل منهما لما يكون جازا في الاخر ومشتد لفظة بينهما فاما في وجه ما على صحة الاستدلال في شأن الاصل المذكور الا انه لا يفيد
عدم ذلك على الدوام ولو على سبيل الاثر وان اردنا بدفع ذلك على الدوام مط فلا اشكال في الدليل المذكور على دفعه قضى ان لا يفي بعدم وضعه
للدوام قوله وانه يصح تقييده بالدوام اه يمكن تفرق ذلك بوجهين احدهما ان يرد بان مدلول الشيء على ما هو المناقضة ان في قابل للتقييد الدوام
ونقص من غير ان يعد ذلك تكرارا ولا تناقضا في الظاهر بل يخرج عن ط الشيء باقيا اذ لا يرد من يعلم بذلك كون المفروض من ثابتهما ان
في ان يجوز تقييد الشيء بكل من الفرض والاصل فيما يفيد من ان يكون حقيقة في كل منهما مما هو من التاكيد والجواز حسيلة في بيان تفرق قوله والجواز في الاول
اه يمكن تفرق الجواز عن كل من الوجهين الاولين المذكورين في غير الاستدلال ما على الاول ما سبق ان ما يفي من الملازمة المذكورة العقلية انما هو
الى التواهي المطلقة اذ انفسا ترك الطبيعة على سبيل الاطلاق فاض بعدم ادخال شيء من افرادها في الوجوه اذ لا يعقل ترك الطبيعة المطلقة الا بتركها في
اما اذا قيد الشيء بشيء فاما يكون قضيته الشيء عدم ادخال شيء من افراد الشيء عنه في الوجوه على حسيلة كمن الفرض الدوام حاصلة
ايضا على حسب حصول الشيء من الشيء او على النحو الذي يتعلق به الشيء عن الفعل واسا على الثاني في ان الصيغة انما وضعت لا في الدوام بالنسبة الى ما يتعلق
بمن تعلقنا بالطلاق اذ في اطلاق الدوام كما هو المقصود في المقام وان تعلقنا بالمقيد فاذا وانه على حسب ذلك الفرض في المثال المفروض انما يتعلق الشيء
بالصلوة والصيا الواقفين في ايام محض لا مط فليس هنا الخرج عن مقتضى وضع الصيغة وانما حصل الخرج عن الظن في تقييد المادة حيث وقع نقصا
لاطلاق وقد انتم تقييدها بما ذكر من الفرض تقييد الدوام في الصورتين قولنا ان عدم الدوام في مثل قولنا الطيب له اذ اريد التسمية بغير

بل هي

قضاء

اولیٰ

او يكون الجهد المأخوذ في المأمور بغير تعيينه في الآخر علقية او بالنفس ثم ان الجهد ان كان متساويا في نفس او متساويا في بدنهما
 فهو مطلق ومن وجوه على فرض الشبان بغيره هما والاول من الجانبين او من جانب واحد والآخر في جملته ثم المأمور في متعلق الامر الذي ان كان
 يكون شخصيا او نوعيا او جليسيا او وجوديا والتجزم المتعلقين بالشيء الواحد والشيئين اما ان يكونا نفسيين او غيريين او وجوديين او غيريين
 غير ان بالعرض اما ان يكونا اصليين او تبعية او الوجودا اصليا او الحيزية تبعية او العكس اما ان يكونا تعبدية او غير تعبدية او وجودية تبعية او
 الحيزية تبعية او العكس كما يجزى الكلام بالنسبة العينية والكهاني فيهما مسائل الاولى منها ما لا اشكال فيها اصلا ومنها ما يقع فيه الاشكال وان
 كان خارجا عن محل البحث المقام ونحن نشير الى الحال في جميع ذلك في الصور الاولى فعلق الامر الذي يشبه من مفاهيم متعارفين في الوجودية في الاشكال
 يجوز ان يكونا متساويين كالصلاة والزمان او غير متساويين كالصلوة والقطر الاجنحية ومنها ان يتعلق الامر واحد بنوع او اثنين من النوع
 كما في الله تعالى وعبداه الصغار هذا في الاطلاق في جواز وموجب الى الصور الاولى ومنها ان يتعلق الامر واحد بنوع او اثنين من النوع
 متساويين ولا تأمل عندنا في جواز وموجب الى القسم الاول الا انه قد يجزى على قول من يجعل الحسن الفاعل ناشئ في الافعال غير متساويين بحسب الاعيان
 المنع من ذلك كما ينبغي الاشارة الى كلام المص وهو قول ضعيف كما فصل الكلام في حيزه فيقول ذلك غير متساويين كما ينبغي له ان يتبعها فوجوه من
 النوع واحد شخصي من جهة واحدة ولا اشكال في المنع من ذلك سيئس له المصنوع وكذا الحال في واحد بنوع او اثنين من جهة واحدة فان ما لا يرد في التوجه
 الى الواحد الشخصي ومنها تعلقها بشيئين متساويين ولا تأمل ايضا في المنع من ذلك ما يجب على المكلف من الخارج المتعلق بمواجبة المأمور بترك التمتع
 عندنا في فرضه ما يجب لوجوه في حيزه متعلقا بالطلبين فضلا عن عدم امكان الخروج عن عهد التكليفين ومنها ان يكون بين متعلقهما عطف
 مع تعلق الامر لا حصل لعدم امكان الخروج عن عهد التكليفين لما عرفت من توقف ترك المتاع عن ترك جميع افراد الامر فوجبه ترك الاخص انما يرجع
 الى تعلق الامر الذي ينبغي واحدا من جهتين مثلا زمين ومنها تعلقها بالشيء واحد شخصي او نوعي وحسبي من جهتين مثلا زمين وان كانت
 الحيزية تبعية في المتعلق الامر الذي ادعى الامتناع بينهما في الوجود يقضي باشتغال الخروج عن عهد التكليفين فيكون توجهه مخاطبين الى المكلف
 من قبل التكليف في حاله اذا قلنا استحالة التكليف في بين التكليف الواحد والتكليف لعدد من متعلقها في حاله اشتغال تعلقها بشيئين واحد
 من جهتين مثلا زمين الامر الذي لا يستعمل في الاستحالة الخروج عن عهد التكليفين كما اشار اليه وكذا الحال في تعلقها بشيئين مثلا زمين واما بلا
 التوقف بينهما الذي عندنا ومنها تعلقها بشيئين متساويين وان كان متساويين فان تعدد العلة لا يقضي باختلاف المتعلق فلا فرق
 بين الواحد الشخصي وغيره ثم ان ما ذكرناه من المنع في النسبة الوجودية العينية المعنوية سواء كان نفسيا او غيرا اصليا او تبعية انما لو كان وجود
 شيئا بغيره احرام المفروض فيها اذا تعدد والمتعلق فلا مانع حسب ما مرنا الاشارة اليه واما بالنسبة الوجودية التوجيهية او الكهاني فقد يقع فيه اشكال
 سيما اذا كان الوجودي نفسيا او غيرا او ماعا خصوصا اذا كان التوجيه كذا فيهم كما فيهم والحق في ذلك المنع كما استعمل الفول في ذلك ثم يعرض القول بالمدكو
 في موضع البحث في المقام على ما ذكره جماعة من اعلام ومشتغلين في حاله هذا ويقضي الوجود المذكو في ما يقع الكلام في جوازه ومنها ونحن
 بعد الفصل القول في المسئلة بنيت في الحال في كل من الوجود المذكو انتم قولوا اوحدة قد يكون بالجنس او بالاشارة المراد بالجنس هي اية النوع كما هي عندنا
 في علم النحو ويشير اليه ايضا بالوجه الشخصية قوله وربما معناه لكثرة بدل الضعفاء الظاهرة من قولنا كون حسن الافعال في حيزها اينا
 في علم النحو ويشير اليه ايضا بالوجه الشخصية قوله وربما معناه لكثرة بدل الضعفاء الظاهرة من قولنا كون حسن الافعال في حيزها اينا
 في علم النحو ويشير اليه ايضا بالوجه الشخصية قوله وربما معناه لكثرة بدل الضعفاء الظاهرة من قولنا كون حسن الافعال في حيزها اينا
 في علم النحو ويشير اليه ايضا بالوجه الشخصية قوله وربما معناه لكثرة بدل الضعفاء الظاهرة من قولنا كون حسن الافعال في حيزها اينا

الحکم

مقدّمات ما كان قد يشتمل من كلام بعضهم وهو ضعيف جدا وقد يحمل البناء على الصحة من جهة تعليلها بغيرها كما حكى القول به عن بعض المحققين
أما ذلك بما ورد من أن الناس من الأرض حفا لأجل الضلوع فيضعف كما ينبغي انتم قولهم من اجاز حجتها لا ملازمة بين الاثنين بل القول
بالفضل بينهما يحتاج الى غير واحد من افاضل المتأخرين نظر الى الاما عا ان الحكمة على بطلان الضلوع في الدار المقصود مطا العضد بغير الوفا بالما
وكان بناء الحكم فيها على هذا المسئلة حسنا ذكره كان معروفا منهم حيث ان الاصل احكاما بالظلال من الحكمة المذكورة كما يقتضيه تعليلها من حيث ان
اليواكز الغاية حكوا بالصحة نظر الى بناءهم على الجواز قوله لنا ان الامام اقول يمكن الاحتجاج لماضيا اليه من المنع بوجوه احدها ان متعلق الوجوه
والقسم هو ايجاز الفعل وتم ايجاز لا نفس الطبيعة من حيث هي الطبيعة المعرفه ضا متحدة بان يحصل لوجوه في المقام فيتحقق متعلق الوجوه والخبر
فيثبت الحكمين المذكورين متضادان فيشتمل اجتماعهما في شئ واحد يستحيل من الحكمة انشاء لها والمقدرة الاخرى لها من على اصولنا فثبت عن
البناء ان الكلام في المقدمتين الاوليين اما المقدمه الاولى فيدل عليها امورها ان متعلق الطلب الامر هو ايجاز الفعل ومتعلقه التي عدم ايجاز
كأن من كون المطلوب التي هو العدم والمضاد اليه لا عدم هو الوجوه في الحقيقة وان صيف في نفس المقامه الظاهر فثبت ان متعلق الامر هو ايجاز
البناء في المقامه المذكوره لا بشرط شيء كما مر مرار احسنا يظهر من الرجوع الى البناء وروى لي كون الافعال مشتقة من المضاد والخاص عن اللام
والشؤون الموضوعه باراء الحقيقة المطلقة كما مضوا عليه الطبيعة المفروض بنا شيئا معا بل ان غاية الامر ايجاز المكلف باهائي وضد واحد ليس هو
البناء متعلقا بالتكليف لزم اجتماع المتناقضين بل محل الحكمين نفس الطبيعة من جهة الاحتجاج المكلف بشيئا واحدا بوجوه واحد في ضمن وضد
البناء ان متعلق الامر التي وان كان نفس الطبيعة المطلقة حسنا ذكره ان متعلق الطلب الامر هو ايجاز تلك الطبيعة كان متعلقه التي عدم
البناء في حقيقة الامر هو طلب لا ايجاز كان مقاديرته التي هي حقيقة التي هو طلب عدم ايجاز ومضادها المادة المعرفه لها من نفس الطبيعة المطلقة
البناء وقوى شاهد على ذلك وقد بان معنى الوجوه والاحتجاج ما نحو في المضاد الاخرى ان من يضرب بقيد الحكم بايجاز الصريح المتأخر والمستقبل
فيثبت ان لا الجمل على الوجوه انما هي من جهة انشاء لها على النسبة فان مطا النسبة لا ايجاز هو الوجوه كان منطاط النسبة السلبه سلب لوجوه وذلك النسبة
البناء انما هي من جهة انشاء انشاء حاصلة باشتغال الصيغة معناه وانما ذلك المقام ايجاز الطلب لا ايجاز لا ايجاز والمطلوب فلا ولا
البناء على الوجوه وانما يشتمل كون الطلب متعلقا بالوجوه من جهة الوضع الحيثي حسنا ذكره فكون متعلق الامر التي نفس الطبيعة المطلقة لا
البناء كون متعلق الطلب هو ايجاز وعدم ايجاز كما هو المسمى منها ان الاحكام الشرعية من الوجوه والندبا حكمة وغيرها انما يتعلق بالمهايات قياسا
بوجوه الخارج فان الوجوه خارجا ايجاز المهيته على عدمه جازا ناما من التقيض واليه بالعكس هكذا لا يعقل انضا المهيته مع قطع النظر عن الوجوه
البناء من الاحكام الشرعية فظهر بذلك ان متعلق الاحتجاج والمرجعية هو الوجود ونفس المهيته ومنها ان الوجوه والخبر غيرهما من الاحكام الشرعية
بوجوه والوجود الخارجي فالاكتفاء من دون الوجوه الذهني لا نفس المهيته ضروره انه لا يصفه لوجوه واخواه افضل المكلف الاحتجاج فضلا او
البناء انما هو الوضع لا تصور فعله لا يصفه الوجوه حتى يكون من عوارضا هيته ومن عوارض الوجوه الذهني وانما كانت الاحكام المذكوره من عوارض الوجوه
البناء من المستعصية انما نفس الوجوه الخارجي والمهيته الموجود من ذلك الوجوه على التقيض بين يتم المفصولة اما المقدمه الثانيه فلان المفروض انما
البناء من المفروضين في المضاد وهو لا يكون الامع اتحادهما في الوجود مع قد هما وتميزهما بجسب الخارج كليهما لا تكون النسبة بينهما الا بناءا حيا لا
بغير ما مر من كماله المفروض محل البحث فان قلت كيف يصح القول باتحادهما بجسب الوجود مع ان المفروض كون النسبة بين الكليتين عموم من وجه قد تفرقت في
البناء انما الكليتين المفروضين بجسب الوجود لول الامر بتميزهما الى الوجود الحقيقي بل لا يمكن اتحاد الكليتين بجسب الوجود الا اذا كان بينهما عموم
من وجه يكون احدهما جندا والاخر مضادا واما غيرهما فاما متغايران بجسب الوجود عند التحقيق قطعا وان اتحاد ايجاز مضادا بعد ايجاز لوجوه واحد كما هو
البناء محل البحث فان هذا الوجه من الاتحاد غير مانع من تمدد ما بجسب الواقع وهو كانت تغاير الموضوعين فثبت فداولا ان ما ذكره ما به بالنسبة
البناء في الخارج بحيث يكون ما بينهما موجودا في الخارج واما الامور لا تحتها الشرعية من الوجوه الخارجي لا يكون الوجود المتأصل في الخارج
البناء منها فلا مانع من ذلك انما اتحادها في الوجوه الخارجي ايمن من جهة اتحادها في الخارج فثبت فداولا ان ما ذكره ما به بالنسبة
البناء من وجه كماله المفروض محل البحث فان قلت كيف يصح القول باتحادهما بجسب الوجود مع ان المفروض كون النسبة بين الكليتين عموم من وجه قد تفرقت في
البناء انما الكليتين المفروضين بجسب الوجود لول الامر بتميزهما الى الوجود الحقيقي بل لا يمكن اتحاد الكليتين بجسب الوجود الا اذا كان بينهما عموم
من وجه يكون احدهما جندا والاخر مضادا واما غيرهما فاما متغايران بجسب الوجود عند التحقيق قطعا وان اتحاد ايجاز مضادا بعد ايجاز لوجوه واحد كما هو
البناء محل البحث فان هذا الوجه من الاتحاد غير مانع من تمدد ما بجسب الواقع وهو كانت تغاير الموضوعين فثبت فداولا ان ما ذكره ما به بالنسبة
البناء في الخارج بحيث يكون ما بينهما موجودا في الخارج واما الامور لا تحتها الشرعية من الوجوه الخارجي لا يكون الوجود المتأصل في الخارج

الطبيعة

الطبيعة على ما هو في اللغة لكن لا من حيث هي بل من حيث حصولها في نفس الافراد واتحادها بما واما تعلق الحكم المذكور بها من تلك الجهة فهو في الحقيقة
قضية هيكلية لا انما يرجع الى العمو على خطة الحكمة وليس المراد بتعلقها بحسن الغالب لا ذلك وان ما يكون المراد به تعلق نفس الطبيعة من حيث هي كذا الطبيعة
الطبيعية نحو الوجوه من المنة فان ذلك لا يفيد الحكم تلك الجهة من غير ان يفيد حكم الافراد لان ذلك غير متساو في الحاطبات الطبيعية بل
المطلوب عند من الغالب بنا حكم الافراد وسيجي تفصيل القول في ذلك محل انتم تعلم انما تم ذلك القول ان كل من الماهيتين الفردتين متساويان في تعلق
بذلك الماهية من حيث حصولها في نفس جميع الافراد كما هو ظاهر في الامور وان كان تعلق الامر بغيره من اي فرد من حيث حصوله على سبيل العمو البديهي والنجمة من الافراد
وتعلق الماهية به من حيث حصولها في نفس كل منها على سبيل التعيين والعمو الاستيعابي امكن القول بما ذكر من حصول الامتنان من جهة والعصيان من اخرى لو
ان لم يورد الاجتماع الا انه لا يوجب القول به لا اتحاد الكليات في الحقيقة فيلزم ان يكون ذلك الفرد الواحد مطلقا بفعله وتركه معا وجميع بين المتساويين فلا بد
اذ من التزام عدم تساوي الماهية الفردية من الماهية نعم هو المدعى نعم لوجه القول بثبوت الاحكام لنفس الطبايع من حيث هي حتى يكون الضمان المتساوي
من الشرع فضايا طبيعيا لا يمكن هنا مانع من اجتماع الطبيعة المخلوثة مع المفوض ولو فرض ذلك لا تكاثر لا في شي من الجانبين ولا يلزم من اجتماع
المتساويين في نفس الماهية من عدم اشتقاق الحكم الافراد من القضايا الطبيعية صفا فذلك يكون حكم الفرد المميز من حكمه كالتاثير غير كل من الحكمين المفروضين
قد ثبت لمراد من الحكمين دون الحكمين اذا رجع الشارع الى جانب التخصيص حكم بغيره الفرد فانه لا ينافي وجوب الطبيعة على الوجه المفروض صفا بل لا حكم
بوجوب الفرد من حيث حصول الطبيعة المفروضه فانه فان ثبوت شيء لشي من جهة لا يستلزم ثبوت شيء لواقع حتى ينافي ثبوت التخصيص لمراد من جهة
طبيعة الفرد من طبيعة المنة لا ينافي في جهة كل من الافراد المنة من كل من افراد المنة لا ينافي في جهة كل من افراد المنة من كل من افراد المنة
من حيث كونه منة وهو لا يستلزم جهة من جهة النظر الواقع فالقول باجتماع الامر بالمهية على الوجه المذكور لا مانع فيه اصل لا انك قد عرفت ان لا يوجب
لنوع تعلق الاحكام الشرعية بالطبايع على الوجه المذكور دون ما يستلزم من كل من اجتماع توهيم كون المسئلة من قبيل المذكور وهو
يمكن من الضعف سيجي وباق بيان ذلك انتم تعلم ان الامر بالتعلق بطبيعة فان كانت تلك الطبيعة على اطلاقها متعلقة بالامر من غير ان يكون
تعلق الامر بها مقيدا بقضي ذلك حكم العقل بوجوب كل واحد من افرادها على سبيل التخصيص في ذاتها في الواجب عليه اذ الماهية اذا تعلق الماهية
بغيرها على الوجه المذكور وقضي المنع من كل واحد من افرادها على سبيل الاشتقاق والعمو حسب ما عرفت وحقق قول ان الامر بالمهية المتعلقين بالطبيعة
المفروضين ان في احدهما بالآخر هو المدعى ولا اجتماع وان بقينا على اطلاقها كما هو مذهبنا ونخصم لزم ان يكون الفرد الذي يجمع فيه طبيعتان
واجبا محضا ما غايته الامران يكون وجوبه على سبيل التخصيص وتجر به على وجه التعيين وهما متساويان فان قلت ان الامر بالمهية انما يتعلق بالطبيعة دون
الافراد فيكون خصم الامر مقفلا لا الواجب على الطبيعة فلا يشتمل الامر المتعلق بالفعل غايته الامران تكون واجبا من اطلاق المقفلة ان قلنا بوجوب
وهو في محل المنع فلا اجتماع هناك للوجوب والتخصيص قلت ولو سلم ذلك فاقضي المخرج اجتماع الوجوب والتخصيص في المقفلة فلا مانع كما مر في الاشارة اليه
كلام المصنف حيث قال ان الوجوب فيها ليس على حد غيرهما من الوجوب اه لو سلم المنع من غايته الامران تكون خصوصية الفرد محضة واجبا وهو ينافي
وجوب اصل الطبيعة كما هو المدعى في خصوصية المقفلة بجامع وجوبها مع عدم اختصاصها في الحرام كما هو مذهبنا في المقام فغايتها الامران تكون المقفلة المحضة
مستقلة بالواجب كما هو الحال في دفع المسافة الى الحج على الوجه المخرج فانه يسقط الواجب الاثنان على الوجه المفروض ويصح الاثنان بالجمع فكذلك في المقام يكون
الاثنان بالخصوصية المحضة فستطاعت التكليف على حد الخصوصية المحضة فانه يوقف عليها اذا الطبيعة ويكون الطبيعة لا يتوصل بها اليها واجبة حسنة
على نحو الحج في المثال المفروض قلنا ما ذكر من منع وجوب المقفلة فضاء عرفت فمذهبنا في المقام كون الخصوصية مقفلة كما استشهدنا به واما ما ذكر
من اجتماع الوجوب الغير مع المحضة وان لم يكن الوجوب من اطلاقه فمذهبنا في المقام كون الوجوب مقفلة عرفت وهذا كيف انما كل اجتماع الوجوب والمحضة انما يكون
بتساوي مطلق الوجوب والتخصيص كما هو مقتضى دليلهم وحقق قولنا في ذلك من اقسام الوجوب من الوجوب النفسي والغير والاصلي والتبعي والنجمة والتخصيص
غيرها نعم هنا كل من النسبة الى اجتماع الوجوب والتخصيص الغير وسيجي الاشارة اليه اما ما ذكر من كون الحرام مستقلا للواجب غير ان يكون ذلك المحض
واجبا اصلا فيصير ان الخصوصية متحدة مع الطبيعة بجامع فكيف يعقل كون الخصوصية مقفلة لا يجامع بالحاج مع وضوح قضاء التوقف بغيره
للتوقف المتوقف عليه الخارج وكذا لو توفى احد ما نفسا وفي الاخر غير بافع ثبوت الوجوب دون ما اذا اتحد كما هو الحال في المقام حسب ما عرفت في التا
الطبيعتين في المصداق فغايتها الامر مغايرة الخصوصية الماهية التاميل العقلي وهو لا يقتضي كونها مقفلة بل انما في الخارج موصلة اليها كيف الوصول الى
الخصوصية المفروضة عين الوصول الى الطبيعة فظهر بذلك ان دعوى التوقف الخارجية بينهما غير ظاهرة وقضية اتحادها في الوجوب ووجوب الخصوصية بوجوب الطبيعة
في الخارج صفة في اننا المتحد مع الواجب لوجوبه فكيف يوجب الخصوصية مثلا نعم غايتها ما يوافق اخلاقي في جهة في الوجوب فانا الخصم انما يوجب
لا اتحاد ما مع الطبيعة في الخارج كما لا حظ في نفسها بخلاف في خصوصية الطبيعة وكذا الحال في تفرع الخصوصية بالنسبة الى تفرع الطبيعة واذا كان الحال على ذلك
فكيف يعقل القول بوجوب الطبيعة خاصة وتخصيم الخصوصية واما تانيا ما بان تسليم جهة الفرد والمنع من غير ان يتعلق لوجوبه فاصح عدم تعلق الامر
من حيث هي بل من حيث حصولها في نفس غير المراد كذا لو كانت الطبيعة مطلوبة على اطلاقها لزم وجوب الفرد المذكور ومن حيث انطباع الطبيعة عليها لم
ما ذكرنا فتكون اذن واجبة قطعاً غايته الامر عدم وجوب الخصوصية صفا في ذاتها ولا ينافي ذلك وجوبها من جهة المنة المذكورة الا ان من تعلق الامر بالطبيعة كالحاصل
ها الامر التام التقييد حسب ما ذكرنا فيثبت بما اخبرنا هذا ولو قيل بعدم اتحاد الطبيعتين المفروضتين في الوجوب اتجه ما ذكر من اطلاق ثبوت كل من
الحكمين لكل من الطبيعتين الا ان لا يربط بالكل المذكور وهو انهم مدفوع بما مر في الاشارة اليه في توجيه القول في انتم تعلم ان ابعثنا انما يجب
على المكلف من الافعال سواء كان من العبادات او غيرها لا بد ان يكون فعله واجبا بحسب الواقع على تركه وجانا ما غاها من التقييد لا يمكن ان ينافي من الافعال

هذا صنف

[illegible]

مؤلفه

7-6-12

[illegible]

كما ادعى قائل ان الواجب هو ان لا الطبيعة من حيث انطباق الطبيعة عليها وهو مقتضى ما ذكرناه من تعلق الاثر بالطابع من حيث لا يوجد له حيث
هي على نحو القسمة الطبيعية فان الطبيعة بالاحاطة وجوها في الخارج من غير ان يكون لها طبيعة انما يكون بانها فرد منها ولا ينافي ذلك ما ذكرناه
من كونها تجزئية لما عرفت من ان التعليل المذكور انما هو لحاظ العقل بعد احاطة الاعضاء بالخارج ذلك لا يميز بينهما كما عرفت من ان
ان يكون هناك وجوبان متباينان احدهما بالطبيعة والاخر بالفرد كما يقتضيه ما بيننا من اننا نرى ان الطبيعة في المقام تعليلية مع تعلق الوجوه ولا يقتضي
ولا ان تكون الطبيعة واسطة العرض تكون تجزئية ذلك لتعلق الحكم بالثبات بالافراد فان الحكم على الطبيعة بالوجوه حكم فردا لها انما
ان يكون ذلك بتبنيته من الطبيعة لها وبغير فرق بين تعلق الافراد وتعلقها بطابع كمالها لاشارة الى ما ينبغي ان يقال ان الله يكون
الجنة هنا تعليلية انما هو من جهة التمسك المفروضه فمحصل ما ذكرناه انما ليس هو الفرد خاصا بل العرض وليس نقا وجوه الطبيعة في الخارج لا عين
مفارقة الفرد لا يتصل الطبيعة من حيث هي بالوجوه كما عرفت وانما يتصل من حيث هو وجوه وهو عين الفرد الا ان كان من الاعضاء بان لحاظ العقل
غير الاخر وانما الوجوه لا الثاني سئل الاول فاسمها انما الطبيعة يتوقف على انما الخصوصية فلا يراد نقل يكون خصوصية الفرد لا الطبيعة
متحدة مع الطبيعة بحسب الوجوه بل من غير انما في الوجوه عند التمسك فلا يراد توقف خصوصية الطبيعة الخارج على انضمامها اليها فان كانت تلك الخصوصية
مقدمة محلو الواجب كانت واجبة لما تقر من وجوه مقدمه الواجب فيكون وجوه الطبيعة مقدمه لوجوه الخصوصية وعلة مقتضية له كان وجوه
مقدمه لوجوه الطبيعة والمفروض ان تلك الخصوصية تحترق فردا وفقا للنسبة التي تحترق جوهيا في المنفعة فحينئذ يلزم اجتماع الوجوه والتشتمل في شيء واحد
شخصي غاية الامر ان يكون الوجوه غير التجزئية والتشتمل فسيان تعيينا وقيد بورد عليه وجوه احدهما ان وجوه المقدمة حسبا ذكر غير يتبع ولا مانع من
اجتماع الوجوه الغير مع تجزئته الغينية او المقص من اجل مقدمته هو الايض الى انما هو حاصل بالحرام ايض ويدينه ما عرفت من عدم الفرق بين
وغير من اقسام الوجوه وان السبب الخاص باضناع الاجتماع في غير فاض ذلك بالنسبة اليه انما انما هو وجوه المقدمة الخارج وانما المقدمة
الجزئية فليس بواجبة وانما هي مستقلة الواجب وهو العرض بما كان في قطع المسائل التي على الوجوه المحترق فلا تكون تلك الخصوصية الجزئية واجبة فيه
او لا تكون تلك الخصوصية واجبة اضلا لرغبت تعلق الوجوه بالطبيعة حاصله فان تلك الخصوصية وان كانت خارجة عن نفس الطبيعة فاعلم انما
الا انما مقدمه مما يجوز من الاتحاد وجوهها الشخصية فانما تكون شخصيا بعد انضمامها لوجوه الشخصية التي هي في حصولها الشخصية متوفرة بذلك
الخصوصية وان لم تكن متوفرة بها في تميزها في هذا الحظ متحدة مع خصوصية وان تعارضها في كمالها لا تقوم للطبيعة بها بالنسبة الى تلك الملاحظة
فان فرض كون الخصوصية حراما محضا كان حصولها الشخصي حراما ومعدلا يمكن ان يكون الطبيعة المتحدة معها الحاصلة بذلك الحضور واجبا حقيقيا
الوجوه المذكور بالاعتراف به والحاصل انما كان الشخص المفروض من الطبيعة محررا غير واجبا بل انما تلك الطبيعة في ضمن غير تلك الشخصية
وح فيكون ذلك مقيدا لاطلافا لا من غير ان يكون بين الطبيعة والخصوصية اتحادا صلا ولم يكن هناك الا توقف جوه الطبيعة على وجوه الخصوصية
ذكر من الوجوه فصل الطبيعة الحاصلة وسبق مقدمه الواجب باذ المحترق لكن ليس بحال في المقام على ما ذكر حسب قدرته على انما لا يكون كونه الخصوصية
مقدمة لا الطبيعة وانما هي من لوازم وجوهها فاما متعلق بانما نفس الطبيعة غاية الامر ان يستلزم ذلك احد الخصوصية الحاصلة الا يمكن وجوهها
على خلافه بل اذا وجد في الخصوصية ويدعي ذلك او لم يكن بين الطبيعة والخصوصية اتحادا صلا ولم يكن هناك الا توقف جوه الطبيعة على وجوه الخصوصية
المحترق فان قلت انما لا نقول ان يكون بانما الطبيعة مستلزما لانما تلك الخصوصية بل نقول ان الطبيعة والخصوصية مستلزمان في الوجوه فقلت ان استلزام
انما ان يكونا معا ولا او معا ولا واحدة وعلى الاول لا لا كما قلنا وعلى الثاني يكون وجوه الطبيعة مستلزما لوجوهها وحدها المغلول الاخر مستلزما
لحدها فليز من المحترق المذكور بالنسبة تلك العلة فان قلت انما لا نقول ان وجوه الطبيعة دون علمها المحترق وانما الواجب انما في غير علمها انما
فغاية الامر ان يكون لا يان بانما مستقلة ما هو الواجب قلت ان حصول الطبيعة والخصوصية المفروضه غير حصة لها بخصوصية اخر كان تلك الخصوصية
جماعات مستقلة للوجوه فان كانت الطبيعة مطلوبة على اطلاقها من غير ان يتبدل بغير الوجوه المفروض لزوم وجوه الحاصلة بالخصوصية المفروض
فيلزم ان يكون تلك الخصوصية واجبة انهم وان قيل بتبنيها الطبيعة المطلوبة بغير تلك الصورة لم يكن الا يان بانما واجبا كما هو الذي سادسها انما
ويجب كون الوجوه والتشتمل ضد لا يجوز قيامها بشيء واحد غاية ما يلزم من النظر والمذكور بتغير الطبيعة المفروضين بحسب الوجوه كما انما
محال واحدا المفروض كونها خلافا في ضد فيلزم انما قيام الضد بالحال المفروض بتوسط الخلافا في الفاعلين بغيره فانه ان كان خلافا في وسطين
في ثبوت الضد للحال المفروض كان الحال على ما ذكرنا ان كانا واسطين في عرضهما فلا مانع من كافي قيام الحسن والقيح المتباينين بالفاعلين الفاعلين
بالفاعل قوله وقد انما المكلف جميعا اه الظاهر انما لا يجمع ما في الوجوه بانما وجوه واحد حسب ذكره النظر الاول فالمراد بقوله ذلك لا يخرجها
عن حقيقة ما ان الاثبات في الوجوه لا يقتضي اتحاد الطبيعتين لوضوح ان الطبيعتين بانما طبيعتان شيان لا اتحاد بينهما في لحاظ الطبيعة المفروض
ان هذه الجنة هي جهة تعلق الامر التي بانما انما يتعلقتا بالطابع من حيث هي وبما يحل كماله على النظر لثاني فيكون المراد بجمعها في الوجوه هو
الافراد بينهما في الوجوه تعدد ما يميزها في ذلك وهو بعيد عن الغش لا يلازم قوله ذلك لا يخرجها عن حقيقة ما اه قوله ان الظاهر في المثال لا
يخرج ان الكلام المذكور انما يميزها لو كان المستدل في مقام اثبات فاهم العرف بان يبق بعد تسليم جواز الاجتماع عقلا ان فهم العرف ايض يساعده ذلك كما هو
الحال في المثال المذكور فيصير الجواب بان فهم العرف انما يسلم مع قيام الشاهد على كون الطبيعة متعلقة بالمرطوط مطلوبه على كونه كذا واما مع الاطلاق
فلا اذن من الواضح ان الفرق بين العرف والاطلاق انما هو بحسب لفظ اللفظ وانما في حكم العقل فلا فرق بين الوجوهين صلا لوضوح انما استلزام الاجتماع
عقلا لا يجوز عند العقل قبح الابرار ان الطبيعة على وجه كان فاذكر في الجواب انما لا يمنع الاستدلال بل ثبت ويؤكد حيث سلم جواز الاجتماع مع رادة

التي هي

[illegible]

يكون منصفة بالتعظيم ولا يفرض ذلك بانضمامها بالحقبة قبل اتحادها مع الطبيعة في ضمنها والخاصة ان النسيان يمتنع بتعلق الطبيعة
وهي المنفعة بالحقبة بل لا حظ لها في اتحادها مع الفرد قاص بنوعها بالحقبة خصوصاً من الفرد المتحد معها انما يحصل السلب كذا في حق الحكم بنوع الحقبة
مخصوصاً بالافراد نعم يمتنع الحكم عليها بالحقبة على فرض وجودها حسب ذلك كما يظهر مما ذكرنا من مآخذ المصنف من النقص قوله متعلق بالحقبة الحقيقة
انما هو الفرد اه قد يشق من انما المذكور سيما من هذا القبيل انما لم يصرف الى تعلق الافراد بالنواهي بالافراد وهو قول من يقول من عند المحققين
انما التعلق عندهم بتعلقها بالطابع وقد نص عليه المصنف فيما روي في مآخذ من ان الحكم بتعلقها بالافراد انما هو بتبعية الحكم من الطبيعة لها لا انما بتبعية
يتعلق بها الافراد النواهي من اول الامر كما هو ظاهر لافان التعلق بتعلقها بالافراد والافان المتعلقين هو تعلقها بالطابع من حيث لو وجود هو
يرجع الى مطالبة الفرد فان وجود الطبيعة الخارج عن وجود الفرد فيكون الامر بالطبيعة على الوجه المذكور وعن الامر الفرد لكن لا مطلقاً من حيث انما
الطبيعة عليه هذا هو الفرق بين القولين حسب فصلنا القول في محله ولا يدع عليه ان ما قرره المصنف هنا وافق القول بتعلقها بالطابع على القول
الذي قررهنا وليس منبياً على اخينا تعلقها بالافراد بل ربما ينافيه حسبنا شرا اليه قوله باعينا الحصة التي في ضمنها حقيقة الكلية اه من هذا الفرد انما
بؤمره من جهة الحصة الخاصة في ضمنها من الطبيعة الكلية على القول بوجود الكلي الطبيعي خارجاً عن الفرد على بعد لا يبين فيه اما على القول الآخر
وهو وجوده بعين وجود الفرد فالظاهر ان خير بان القول بوجود الكلي الطبيعي في ضمن الفرد ان ريد به ان وجود الفرد بحسب الحقيقة مطلقاً من وجود
او اكثر اعم وجود الطبيعة سائر العوارض المكنتها لها ما تقر من ان لا اتحاد بينهما بل لا حظ وجود كل منهما في حد ذاته فنكون الطبيعة موجودة في ضمن الفرد
هذا المعنى ان كانت تلك الطبيعة عين تلك العوارض بعض الاعيان ان لا اتحادها بحسب الوجوه انما عارضتها فيكون الطبيعة في عين افرادها
بذلك الملاحظة فليس هذا بعد لا يبين في وجود الكلي الطبيعي وح انما يجيء البطلان من جهة انما المأمور بالتمني غير لو كان الاتحاد الحاصل بينهما عارضاً
لاذناً حسب ما قد منابانه وان ريد به ان وجود الكلي الطبيعي انما يكون ضمن الفرد من غير حصول اتحاد بينه وبين العوارض لا حقيقة بل بتبعية الفرد من
جزئين خارجتين واجزا اسدها الطبيعة والباقي عينة فاما من الامور المتعلقة بها فيصير وضوح فساد فرض صحة العمل الفاضل بمحصول الاتحاد على فرض
صحة لا يصح مع البناء على المنع اذ مع حصول الطبيعة في ضمن الفرد انما يتعلق الامر بتلك الحصة الخاصة لا بمجموع الفرد فالتعلق منها ومن غير ما غاية
الامر ان يتعلق الامر بالفرد على سبيل الجواز ان يكون مطلوباً بتبعية مطلوبة بغيره فالقول بتعلق الامر بالافراد على سبيل الحقيقة لا يفتقر على المنع من
الاجتماع بناء على الحقيقة ايضاً ليس يمتنع وانما يتم ذلك على القول بوجود الكلي متحد مع الفرد في الجملة حسب ما تفصيل القول في قوله وان اذ انما
باعتبار على المعيار اه في ان الفاعل يجوز الاجتماع بحسب تعلق كل من الافراد التي نفس الطبيعة من حيث هي لا دليلاً على ان كلا من الطبيعيين من الحقيقة
مقابل الآخر لا اتحاد بينهما غاية الامر ان يكون المكلف شيئاً او شيئاً من فرد واحد ليس الفرد عندنا لافان المذكور متعلقاً بالتكليف حتى يلزم
اجتماع الحكمين في شيء واحد وانما هو الحكمين هو الطبيعيين وهما شيئان متغايران في حد نفسه ما لم يكن ان يقر بغيرها بحسب الوجوه انهم بل متغايران
للكون الخاص المقام فان الكون الخاص من حيث انه لا يكون قلوب ولا عصباً فالصلوات والخصائص من الامور الخارجية على الكون الخاص بحسب اعتبار
ومن البين ان العارض غير المعروض منها انما هو ثلثه موجود افعول الكون الخاص من حيث انه وما ذكر من عارضة متعلق الامر الذي حصول العارضين
المفروضين وهما متغايران وجوداً ومتغايران بعرضاً ما كان حسب ما قد اشارت اليه في تذييل الحصة كذا قد عرفت ما يرجع الوجهين المذكورين بما
لا يرد عليه هذا الوجه لثالث الفاعل يجوز الاجتماع ما اشار اليه بعض المتأخرين في قوله لو لم يجز اجتماع الامر التي التخيير لما كان اجتماع الامر
التي هي المسئلة من قبيل واحد ان الثاني الاول وان منع الاول منع الثاني اذ لا مانع من اجتماع التمتع والاحكام بانها متحدة
لا يمكن الاجتماع بينهما على سبيل الحقيقة فان كان المفروض في المقام من قبيل اجتماع المنصحين لم يجز في المقامين والاجازتهما الكون يجوز الاجتماع في الثاني
معلوم كما هو موضح من ملاحظة الفاعل المذكور في قوله في الشرح كذا في قوله في الجملة انما في الاول والافان المذكورة والقياس المذكور وهو ما قد انو
وان لم تكن نظيره ما هو المعنى في المقام اذ الكلام هنا انما ان كان الذي عنده الذي التمتع من وجه من المأمور به والتمني عنه هنا الخصص مطلقاً لانه
يتمتع بالمدعى بطريق اذ مع القول بالجواز في العموم والخصص المطلقين لامناص من القول بجواز في العموم وجه ايضاً قلت يمكن النظر فيما هو من قبيل
المقام ايضاً وذلك كالقول في دار الفاعل مع طرف غصبتة الوضوء والفصل من ماء وهبه لانه مع طرف غصبتة يجوز ذلك فان يدل المسلم ان كان طريقاً
شعباً يجوز الضم الا ان الضم فيه مرجوح لما ذكر في مجمع مرجوحية الضم فيما ذكر مع وجوب الضم الخاص والجواب ما عايناه من جواز اجتماع الحكمين
والوجوه فيما هو من قبيل محل النزاع فبان ان مقتضى الحقيقة ان مرجوحية تلك القضية فان بالنظر في كلامنا وهي لا ينافي رجحانها من جهة اخرى نظرية وتوقعها
جزء من الغنى الواسع يقع معارضة بين الجهتين ومن البين ان مرجوحية المكروه لا يوازي حان الواجب غاية الامر ان يحصل شيئاً من نواب الواجب
ويكون الفعل بعد الخطأ الجهنين واجمالاً مكروهاً معاً المصطلح نعم ثبت له الكراهية بالمعنى المذكور بالنظر في ذاته وذلك لا يستدعي ثبوت الكراهية في
خصوصية الموارد مطلقاً اذ قد يرد ما يحصل بسبب حان بواشئ ذلك مرجوحية بغيره عليه فيرفع الكراهية بالمعنى المذكور عن ذلك الفعل غاية الامر ان يكون
اقل ثواباً عن العارض من تلك المنفعة نعم كونها لا ينافي مرجوحية بالمعنى المذكور وح ما ذكره من الفصل لا انه ليس كذلك ومن ذلك بطريق الجواب عما ذكره من
ثبوت الكراهية لبعض العباد ان كان الكراهية هنا ليست بمعناها المصطلح بل بمعنى اقله الثواب كما نص عليه جماعة من علمائنا وقد اشار به جماعة من
الافاضل جوازه انما المذكور وورد عليه بل هو ان يكون معظم العبادات مكروهاً من جهة الا وهو اقل ثواباً من الافضل كالصلوة اليه بالنسبة
الصلوة في سجد المحلة والصلوة في سجدة المحلة بالنسبة للصلوة في سجد الجامع وهكذا مع انهم توهم احد عدي من ذلك من جهة المكروه والوجوب بالنسبة
المردجدة فافلية نوابها بالنظر في غيرهما بل المقصود هو اقل ثواباً بالنظر في ما اعاد من الثواب لئلا يفتقر في حد ذاتها فافلية جحي هناك ما يوجب به نوابها

من ذلك

[illegible]

كثرة الاصا والفتور
المفرضين

فعل آخره مرفوعا لاشارة الى ذلك بحتا ففرضا الامرا ليس المسمى عن صفة وفيه ما عرفت وذلك بحت مقدرة الواجب من ان تنوع الفعل الى النوعين
وكونا المقدرة الواجبة هو خصوص الفعل الموصل دون غيره غير متجهد بل المقدرة الواجبة ما يتوقف عليه فعل الواجب سواء تحقق به الاصل او
لم يتحقق غاية الامر ان مع عدم حصول الاصل لا يتجهد بل المقدرة الواجبة من المقدرة المفترضة مع بناء على ان الواجب
لا يتغير غير متجهد من غير ان يكون له صفة كون ذلك المقدرة حين البشائر المذكور متوجعا من تركه فلا يرتب حصول المنع من تركه مقدرة
بين ما ذكره وما ذكرناه حسبما في القول بحتا لمقدرة فالتأخر من كون ذلك الترك واجبا بخصوصه بل لا حظ ايضا الى الاصل وحجها ايضا بل لا حظ في القول
بذلك الفعل في ذاته فيثبت له التحريم والوجوب من جهتين والمفروض عدم اجتنابهما عند التمسك مع انحاء الفعل حسبما في القول في ما عرفت على حاله يتبع
تقيق الواجبين او الفاعلون بالاكتمال بعد التحريم لا يقولون بل فيهم حسبما في التحقيق في الجواب ان يقال متعلق الامر الذي هو على تقديره كونه متجهدا
القول في واحد كما هو ظاهر في المقام فان ما يوقع من القول عند من جهة ذلك لا في الشارع بتركه وانما في ذلك الترك في فعل الامر الذي
المفروض تعلق الامر بها ايضا بل لا حظ في القول وانما يتبع ذلك يجوز ان الامر الذي المتعلقين به من شأنه لا مطلقا فان المفروض ان ترك ذلك الفعل المطلوب
في المقام انما هو من حيث لا اقله وفعله انما يطلب من حيث انه على تقديره عدم حصول ذلك الترك الموصل الى حصول منه ترك الموصل لوجهه انما جاز ذلك
في الفعل اضلا لما عرفت من كون مطلوبه الثاني انما هو على تقديره حصول ذلك لزمان عن قصد المفروض في الايمان به ايضا فان ترك الثاني في الفعل لا يتكليف الثاني
اصلا وانما الواجب هو ذلك الاصل خاصة في الفعل الثاني انما هو على تقديره عدم حصول ذلك الترك ولا محذور فيه فان قلت ان اجتناب الفعل على الوجه المذكور
يكون واجبا بشرط طابعه كره وهو متسع اذ محضه ان يكون وجوبه شرط طابعه كره وهو محال لا يعقل بل لا حظ في الترتيب بين وجوبه في عدم حصوله
حسبما عرفت قلت لو كان لا حظ في الفعل والترك مطلقين كان الحال على ما ذكرناه لا يعقل واجبا لشيء على تقديره عدم تركه وانما لو كان الترك ملحوظا على جهة
خاصة فلا مانع من شرط طابعه كره في الثاني ان الترتيب لم يفرض في المقام انما يلحظ انما بين التكليفين في الاصل والتكليف في الاصل حسبما في قوله وهو انما يترتب
بالثاني على تقديره كره لانه لكان التكليف في المقدرة مستندا للتكليف في المقدرة وكان الامر بالمقدرة من لوازم الامر في المقدرة لوم من ذلك خصوص
الترتيب بين ذلك التكليف والتكليف المتعلق بمقدرة الاخر ايضا في اللزوم من التكليف فيكون التكليف المتعلق بذلك الفعل من تبا على عصبه التكليف المتعلق
بتركه لكن ليس التكليف المتعلق بتركه مطلقا ليلزم الحد الذي ذكرناه بل انما يتعلق به من حيث يتصل الى الاصل وكما يتحقق عصبيا باجتناب الفعل المذكور كما يتحقق
تكملة مع عدم ايضا الترك الى فعل الاصل بعد تباينه بالترك من حيث يتصل الى الصوابين وجب فليس ما ترتب عليه التكليف في الفعل مجرد عدم الترك ليشترط عليه
كون وجوب الفعل مشروطا بوجوده بل انما يكون مشروطا بكونه على الوجه الخاص هو عدم تركه لا على ذلك الوجه المحتمل ان اللزوم مما ذكرناه
تكملة في الفعل تبا على عدم حصول الترك من حيث يتصل الى الاصل وهو عدم تركه مطلقا لمحض ذلك على الوجهين المذكورين ومن البين انه لا مانع
من ترتب وجوبه الاخص على البشائر على الجحالات لا مع ولا مفقود فيها فضلا عن قلت ان ذلك غير الجواب لمقتضى ان مقتضى الترك الموصل انما يكون بالوجهين المذكورين
ان مقتضى المقيد قد يكون مقتضى القيد وقد يكون بانقضاء احدهما فيكون مقتضى الترك الموصل ويكون التكليف الثاني في مقتضى الترك الموصل
عدم حصول ذلك الترك الموصل لا ترك ذلك الفعل مطلقا ليلزم الحد الذي ذكرناه بل انما يتصل الى الصوابين وجب فليس ما ترتب عليه التكليف في الفعل مجرد عدم الترك ليشترط عليه
ليس الحال على ما ذكرناه الملاحظ في الوجه الاول اختلاف متعلق التكليفين ومقتضى ما في الخارج فان لما هو به هو الترك الموصل الى الاصل والمنوع منه هو الترك
الفعل الموصل اليه لما كان الجمع بين ذلك التكليفين متعاقبا فيكون التكليف الثاني على فرض عصبه الاول على الوجه المذكور على هذا فلا اجتماع بين
الامر الذي اصلا ولا يتم ما عرفت من جواز اجتماع الوجوبين في وجهه كونه في ذلك الجواب الملاحظ في الوجه الثاني انما متعلق التكليفين
كما هو الواقع في ذلك انما هو من فعل غير الاصل مطاوعة وانما تركه بخصوصه مطلوب من حيث يتصل الى الاصل حسبما في قوله ايضا ان مقتضى الترك الموصل انما يكون بالوجهين المذكورين
انما من جهتين مختلفتين وانما ترتب ما عرفت من ذلك بما عرفت من عدم لزوم اجتماع القيد في نفس الفعل لعدم المدافعة بين حسن الفعل ذاته وتقييد النظر
ما هو اخص منه عدم التدافع بين نفس التكليفين لما عرفت من اعتبار الترتيب بين الايتين فان امتناع التكليف لثبوت اجتنابهما من جهة استعمال الجمع بينهما
والا فلا استحالة في ذلك التكليف من جهة اخرى ومع كون التكليف الثاني على تقديره خلاف ذلك لزمان عن الضد الاخر فلا مانع منه بوجهه فالتكليف بغيره
من حيث انه مرتب على ترك ما يتعلق من التكليف كره من جهة ايضا ولا محذور في الترتيب المذكور حسبما في قوله ايضا ان مقتضى الترك الموصل انما يكون بالوجهين المذكورين
الوجوب والاستحسان واجتماع الكراهية والتحريم لما عرفت من انما في جهة الاستحسان والكراهية يجب جهة الوجوب والتحريم وان الحكم في ذلك يقع جهة
الوجوب والتحريم بل هو في ذلك جهة الاستحسان من الترك وعدمه وهو الوجه الاخرى انما في جهة الاستحسان والكراهية يجب جهة الوجوب والتحريم وان الحكم في ذلك يقع جهة
من الترك ان سلم المدافعة بينهما والا فلا طرد المدافعة حيث ان جهة الاستحسان انما يقتضي عدم المنع من الترك لعدم اقتضاها من الوجوه ما يترتب على تلك
المدافعة فلا ينافي حصول ذلك الاقتضا من جهة اخرى فينبغي حكمه بالوجوب والتحريم ولا نافي بين وجهين وحصول الاقتضا بين كون احدهما وجوبا
الاخر عدمه وانما التدافع المقام بين الحكمين المذكورين لثبوت الوجوب والتحريم بالمنع من الخلق الفاضل في الاستحسان والكراهية لثبوت وجهين بعد
ولا يمكن القول في نصيب الاستحسان او الكراهية بالجهة المفترضة قيام الوجوب والتحريم بالجهة الاخرى لما عرفت من كون ثبوت الاحكام لموضوعها على سبيل
القضية المحصورة دون القطعية ومن البين انه مع انقضاء الضد بالوجوب والتحريم نظر الى الجهة المفترضة لا يمكن انقضاء فعل الاستحسان او الكراهية فيكون
ثبوت الاستحسان او الكراهية انما هو للجهة من دون ثبوتها واقعا للضد المطابقا وهو عين مقتضى القضية الطبيعية حسبما عرفت ومن ذلك يتبين عدم جواز
اجتماع الوجوب والكراهية حسبما في قوله فينبغي الكراهية كذا الاجتماع التحريم والاستحسان بل الحال في ظاهرهما الاجتماع الكراهية والاستحسان الذي يتبعهما

فعل آخره مرفوعا لاشارة الى ذلك بحتا ففرضا الامرا ليس المسمى عن صفة وفيه ما عرفت وذلك بحت مقدرة الواجب من ان تنوع الفعل الى النوعين

الضد المنع

نظر المنع من انفس الاحكام كما لا يجوز اجتماع الوجوه والتحريم حسب قرة فاما لا يجوز اجتماع المنع والكرامة فلا يشترك في العلة المانعة
كقصة المنع رجحان الفعل على الترك بحسب الواقع وتقييده لكرامة رجحان الترك على الفعل كمال والمنافع بينهما واضح فكيف يتصل اجتماعها وفيدق
ان رجحان الفعل على الترك وانما من جهة لا ينافي رجحان الترك على الفعل وانما من جهة اخرى كمنع حصولها من جهة واحدة فأي مانع من القول باجتماعها
من جهةين فمن قلنا ان اختلاف الجهتين حاصل في الحرام والواجب كذا في الواجب المنع والحرام والمكروه فكيف يتولون به قلت لا بد ان المنع من
الترك والفعل متبعا لان لا يمكن اجتماعهما في فعل واحد وان كان من جهتين الا على طريق الشائبة بمقتضى اجتماع جهتي الحكمين وحصوله ليدل على ان المنع من
بترجح احدهما يثبت حكم التتابع طامونا لاخر والتميز بينهما فيرفعان معا وتجزئة المكلف العمل وظاهره لا يمكن حصول المنع من ترك الفعل والمنع من فعله
معاً بحسب الواقع كيف هو تكليف لا يمكن القول به عند المداخلة وكذا الحال في رجحان الفعل على الترك مع المنع من التقييد ورجحان الترك على الفعل
مع عدم المنع من الفعل وكذا في عدم حصول المنع من الفعل والترك يتبعان الحكم بالوجوه والتحريم فلا يعقل الحكم بالترك والكرامة اذ لا يجتمع المنع من
الفعل والترك بحسب الواقع عدم جهتهما وانما الجمع بين التقييد وهو واضح فغاية الامر هناك انهم جواز اجتماع الجهتين دون الحكمين حسب ما قلنا
رجحان الفعل على الترك من دون حصول المنع من الترك ورجحان الترك على الفعل كل بحسب الواقع من جهتين فلا مانع من ذلك مانع من القول بجهتين
على تركه وانما من جهة ورجحان تركه على فعله كل من جهة اخرى وانما لا يثبت حصولا لغير من جهة واحدة فان قلنا ان لو حظرتا الحكمين على نحو القضية
القيضية بان يثبت الحكمان للجهتين ويكون حصولهما للفرد بلا خطا لجهتين من دون ثبوتها للفرد بحسب الواقع فذلك كما لا مانع منه المقام وغيره
من الصواب المتقدمة لمعارف من جواز اجتماع جهتي الوجوه والتحريم وغيرهما وذلك غير اجتماع الحكمين وان لو حظرتا ثبوتها بحسب الواقع على نحو القضية
المخصوصة من الطامون فمما لا يمكن انفسا الفرد واقعا بالوجوه والتحريم كما لا يمكن انفسا بالاستصحاب والكرامة واقعا اذ كما يثبت انفسا بطل المنع من
الترك والمنع من الفعل فكذلك يثبت بين رجحان الفعل على الترك وموجبه والنسبة اليه ان خلافا عن المنع من الخلاف فغاية الامر ان المنع في الواجب الحرام
من جهتين اعني جهة الرجحان والوجهية وجهان لا لزوم بالفعل ولا لزوم بالترك وهذا انما يكون المتبادر من جهة واحدة ولا في خاصة قلت لا بد ان رجحان
الفعل والترك في الواجب الحرام متقوم بالمنع من التقييد كما ان المنع متقوم والمكروه بعد فاما المانع الحاصلة بين الرجحان والموجبة فيهما
بحسب المنع من التقييد حاصل في المنع والمكروه لعدم المنع منه الا انه بعد بلوغ رجحان الفعل والترك الى حال المنع من التقييد لا يمكن تعاقب رجحان
بالمنع الا على نحو الشائبة والقضية الطبيعية بل لا يمكن تعاقب اذ لا الشائع به فضلا عن رجحان وطلبه من المكلف لوضوح عدم جواز اجتماع المنع من
ثبوت الا لا بد من جهتين الا ان يكون الوجهية هي التي لا يمكن لاحدهما عن الاخر في الخارج كقوله ليتيم على وجه الشايب وعلى جهة الظاهر وهو خارج عن
نحل الكلام وانما مع عدم بلوغ الرجحان الى حال المنع من التقييد فاذن في التقييد حاصل بلا خطا رجحانه من جهة المنع منه ولا ينافي في الرجحان المنع
رجحان الحكمين انهم من جهة اخرى فيجمع الرجحانان في فعل واحد من جهتين والحاصل ان المنع من الترك والفعل بحسب الواقع انما يكون بعد ملاحظة
جميع جهات الفعل وبحسب الواقع بان يكون الفعل بعد ملاحظة جميع جهاته على الوجه المفسر من منوع من تركه او فعله سواء كان الباعث على الحكم
الذكر وجه واحدة منها او جهات متعددة الا انه لا بد من عدم مزاحمة غير تلك الجهة والجهتان لحصول المنع المفسر من الا انه يتحقق المنع واقعا غايته الا انه
ان يكون ثبوت المنع من الترك نفس الطبيعة من حيث هي وجبته اخرى على نحو القضية الطبيعية من غير ان تستلزم الحكم بالترك وهو خارج عن محل
الكل كما عرفنا وانما مع عدم تحقق المنع من الترك والفعل فيكون رجحان كل من الجانبين من جهة بحسب الواقع ولا يلزم الحكم بذلك لرجحان من ملاحظة
جميع جهات الفعل بل لو كان واجحا بلا خطا بعضا من جهات الحكم رجحانه وان كان رجحانه من جهة اخرى فلا مانع من تحقق الرجحان من الجانبين بلا خطا
الجهتين التقييديتين لثبوت لرجحان في الواقع ككل من الجهتين وبكونا المتبادر الواحد متصفا بكل منهما بحسب الواقع بلا خطا انطباقا بكل من الجهتين
يكون كل من الفعل والترك مطلوبا لكل من جهة غايته لغير ان يكون الفعل والترك المفسر من انطباع الفعلين اذ لا يمكن التفرقة بينهما وكان احدهما مندوبا
والاخر مكروها فان ان في المندوب فضلا بالذكور وان ترك المكروه فتدرك المنع وايضا في ان تعادلا في الرجحان والموجبة تحريم المكلف بين الوجهين
من غير ترجيح لاحد الجانبين على الاخر والا كان لا بد من ترجيح الا رجحان لكن ليس اختيارا المروج في المقام اذ كان هو الفعل مكروها ومما طامونا المفسر من جحا
على الترك بلا خطا عنوانا المفسر من انما يكون مروجها بالنسبة الى عنوان الاخر فيكون فلا تخيارا الا يتيان بالمنتد من جهة المكروه من آخر وان كان
جهة لكرامة قوى وكذا الحال لو تعادلا فيكونا المكلف كل من صور الفعل والترك ايتا ارجح ومروج فان قلت لا مانع من تساوي الفعل والترك في الرجحان
والموجبة عند تعادل الجهتين يكون الفعل متصفا بالامانة من غير ان يكون هناك مندوب ومكروه ومع ترجيح احد الجهتين يكون الحكم ناعما لكون
فليس هناك اجتماع الحكمين قلت فتساوي الفعل والترك في الرجحان والموجبة عند تعادل الجهتين يكون الفعل متصفا بالامانة من غير ان يكون هناك
مندوب ومكروه ومع ترجيح احد الجهتين يكون الحكم مانعا للراجح على الوجه المفسر من لا يقضي ما يندرجحه المباح فانظر من المباح ما لا يكون مصلحة
فعله وتركه ولو فرض وجود المصلحة ففعله على وجهه ليسا ومصلحة الترك فيما يمكن اذ رجحه المباح فيهما لتساوي الفعل والترك في المصلحة على ما فرض
انما لو تحقق المصلحة الفعل لانه من التقييد عنوانا والمنع ذلك في عنوانا اخر وتساويا وانفق اجتماعها في مقابلا واحدا فارج ذلك المباح غير ظاهر
بالقضية ظاهر الخطا بين هو الاخذ بمقتضى التكميلين وثبوت الحكم على حسب ما يكون ذلك احدا مندوبا من جهة ومكروها من اخرى ولا معارضة
بين الامرين حتى يلحق التعادل والرجح بينهما بل يثبت الحكمان بلا خطا عنوانين في تعادل الوجهين كما في هذه الصو تجزئة المكلف الاقدام على
اى منهما مع رجحان احد الوجهين كما في الصو الاخر ينبغي ترجيح الراجح وذلك تجزئة احد بمقتضى التكميلين والحكمين من دون ترجيح لاحد الجانبين
او مع ترجيح ثبوت حكم واحد المقام من الاباحة والاستحباب والكرامة كما لا يخفى

قوله اخلفوا في دلاله التي ينبغي قبل الشروع في المرام توضيح المقام من امر واحد ان الظاهر دلاله التي هي في النفس في العبادات ومطلقا على
القول بها ليس من جهة وضعه بل من دلاله ذلك وانما من المقام حسب ما في القول به من حيث هو لا من حيث هو في النفس والظاهر
التحريم وذلك من غير اعتبار الفاسد من معنى لوم التجوز في كثير من النواهي الشرعية كما لا يتصور فيه الفاسد كما ان في كل الميتة والدم وشرب الخمر ونحوها
بل معظم النواهي التجارية العرف كان نعم وما يتوهم من كلام الفاضل دلاله التي هي على الفاسد على حسب ما ذكر في احوال المسئلة وذهب فيه السيد من علمائنا انه
موضوع للفاسد في الشرع فاما ان يوجب في الشرع من الطلب والتحريم الى الفاسد اما مطلقا وفيما اذا جازى بالاموال الفاسدة للفاسد وهو واضح انما
لايجوز ان يتوهم احدا المقام سيما الاخير لما هو المعهود في الاوضاع والظواهر انما لا يقال بل يوجب بضم معناه الفاسد في الشرع الطلب التحريم فيكون
منقولاً من معنى الاول الذي هو محذور طلب الفاسد او التحريم الى الطلب والتحريم مع الفاسد فيكون مدلوله الاول من معنى الثاني هو انما هو فاسد
لو ثبت النقل على الوجه الاول لوم التجوز في كثير من النواهي الشرعية كما ان في الشرع من الطلب والتحريم الى الفاسد اما مطلقا وفيما اذا جازى بالاموال الفاسدة للفاسد وهو واضح انما
فيه ما عرفت من عدم معنوية مثله في الاوضاع والظواهر انما لا يقال بل يوجب بضم معناه الفاسد في الشرع الطلب التحريم فيكون
شرعا على الفاسد انما ذلك من جهة الفاسد في الاوضاع والظواهر انما لا يقال بل يوجب بضم معناه الفاسد في الشرع الطلب التحريم فيكون
يقرب من الفاسد انما ذلك من جهة الفاسد في الاوضاع والظواهر انما لا يقال بل يوجب بضم معناه الفاسد في الشرع الطلب التحريم فيكون
ارادة الفاسد انما اذا كان قابلا له من دون ان يكون الفاسد استعمل فيه للفظ بل لما جازى بضم معناه الفاسد في الشرع الطلب التحريم فيكون
القابلة للفاسد انما اذا كانت فاسدة من جهة الفاسد في الاوضاع والظواهر انما لا يقال بل يوجب بضم معناه الفاسد في الشرع الطلب التحريم فيكون
قد تكون قابلة للتحريم والفاسد كالعبادات والعفو والايضاغات وغيرها من الاموال الموصولة لغيرها من جهة الفاسد في الشرع الطلب التحريم فيكون
قابلة لذلك كما ان في النواهي الشرعية ونحوها ما اشترى اليه الثاني في الاموال في كل الاموال ايضا في عدم جرحه من حقيقة التي هي محل الخلاف هو الاول في مقام
هناك دليل عام على الصحة ولو كان من المفترق الاصل الاصيل في الجميع هو الفاسد الوضوح توقف الفاسد على تعلقه بالايضاغات وهو خلاف الاسل كما ان في الشرع
على المعاملات على خلافه لا سيما في النواهي الشرعية ونحوها ما اشترى اليه الثاني في الاموال في كل الاموال ايضا في عدم جرحه من حقيقة التي هي محل الخلاف هو الاول في مقام
وتعلق التي به كان ذلك ليللا في فاسدها ونحوها ما اشترى اليه الثاني في الاموال في كل الاموال ايضا في عدم جرحه من حقيقة التي هي محل الخلاف هو الاول في مقام
الحكم بالفاسد من جهة الفاسد في الاوضاع والظواهر انما لا يقال بل يوجب بضم معناه الفاسد في الشرع الطلب التحريم فيكون
يقصر الاصل في جهة الفاسد في الاوضاع والظواهر انما لا يقال بل يوجب بضم معناه الفاسد في الشرع الطلب التحريم فيكون
تقتل الفعل فلا بد فيها من امر من كون المأمور به يتحقق الفعل على تلك الجهة فينبغي ان لا يتعلق به حكمه هو الحكم في معظم العفو والايضاغات وتعلق به امر من
لا يقيده بوقوعه على جهة الاستئصال كراء الدين وازالة التماس عن الثوب البدن ونحوها وقد يتوقف صحة العمل على جهة مقتضى الاستئصال والاطاعة وان لم
يكن في الواقع امر بذلك الواقع منه كافي الوقت والعقد صحة ما يقع منها من المخالفات كما عرفت في دراجها في العبادات المذكورة اشكال والمعروف في هذا
ذكره في محلي المعاملات ما لا بد من ذلك ولو كان معظم البحث عنها من جهة ترتب الاموال من جهة ملاحظة الامتثال وتقدمها بالاعتناء بما يقع من المكلف على وجه
الاطاعة سواء كان شرعية على جهة تحصيل الامتثال واذا الطاعة او يكون في المكلف على جهة الطاعة فيما يتعلق به الطالب على بعض الوجوه فيكون جازيا
بالنية والظاهر ان حكم العبادات فيها بالنسبة الى وقوعها على تلك الجهة ولحق حكم المعاملات بالنسبة نفسها على حسب ما جازى في الكلام في الشرع وبما ان يقع
من العبادات على ما في المصنف المذكور ما وافق الشريعة وعند الفاضل انما سقط الفضا لو او بطلان التهمة بطلان النفسيتين فمن حصل باسقاط الطاعة ثم اكتشف
الخلاف فانها صحيحة على الاول لا بد منها موافقا لشرع حيث جعله متعبدا بالعمل فاسد على الثاني لعدم اسقاط الفضا القول ان او بطلان ما وافق
الشريعة ما وافقها بحسب الواقع وما اسقط الفضا اسقطها امكن لو صح ما ذكر من التفرع لو صح عدم موافقة ما في بعض القول للواقع و
عدم اسقاط الفضا كذا وان اراد موافقة الشريعة كان اسقاط الفضا كذا انما اذا وجهه للتفكيك بين التبيين وح كما يقتضيه موافقة العمل
في الشريعة كان يكون مستقيا للفضا في طاعة الشريعة وبعد انكشاف الخلاف كما يتبين عدم اسقاط الفضا كما يتبين عدم موافقة الشريعة في طاعة
فريق بين الفريقين فان قلت ان موافقة الشريعة ما وافقها في طاعة الشريعة كما يتبين عدم اسقاط الفضا كما يتبين عدم موافقة الشريعة في طاعة
بل الامر بالحاصل من الفعل وليس في ذلك الفعل مستقيا للفضا في طاعة الشريعة كما يتبين عدم اسقاط الفضا كما يتبين عدم موافقة الشريعة في طاعة
له على سبيل الخلاف فلا يكون صحيحا على التفرع المذكور ايضا حسب ما ذكره قلت الظاهر عدم صحتهما بعد انكشاف الخلاف على التبيين في طاعة
الامر المتعلق بالفعل بين الايمان بمراتبه من جهة حكمه يكون لما في طاعة الشريعة وكذا في طاعة الشريعة المذكور وهو معارض الواقع فليس له طاعة في طاعة
هناك الامر من جهة ايمان الواقع وكذا لما في طاعة الشريعة لا امر اخر قائم مقامه ليكون واقعيا وثانويا بامطو باس حيث ان بالنسبة
مطلوبه الام من حيث كونه نفسا هو الواقع ايض فيكم بموافقة العمل الشريعة حكم الشارع في الحكم به بالترتيب بين الخلاف فاذا انكشف الخلاف بين
موافقة الشريعة الظاهر انهم وان كان موافقا قبل الانكشاف كما ان كان مستقيا لثمة اجماعه في توجيه الكلام في ذلك معنى على تحقيق النواهي الشرعية في حكم الظاهر
والواقع في تفصيل الكلام على اخرها من قولهم ما وافق الشريعة ما في طاعة الشريعة واقفا ولو بالشرع المذكور في طاعة الشريعة بعد انكشاف
الخلاف نعم او بطلان ما وافق الشريعة ما وافقها في طاعة الشريعة ما وافقها في طاعة الشريعة واقفا ولو بالشرع المذكور في طاعة الشريعة بعد انكشاف
فان العمل بعد انكشاف الخلاف قد وقع على وفق الامر المقتر في الشريعة وان لم يكن كما استغنى الواقع كان متبها كذا بعد عن التبيين المذكور في طاعة الشريعة
حقيقة ناعدا الخلاف في ذلك فلا فرق بين الحكم المذكور وليس اخذ ان الحكم متبها على الخلاف في الاصطلاح في الصحة حتى يكون الصحيح

هذا هو الوجه في صحة العمل بالنية في طاعة الشريعة
والوجه في صحة العمل بالنية في طاعة الشريعة
والوجه في صحة العمل بالنية في طاعة الشريعة
والوجه في صحة العمل بالنية في طاعة الشريعة

في اصطلاح فاسد في آخره وانما الغرض من التفسير خلاف ما اعتدوا الاخر به او غرضه والصححة في المعاملات كون الفعل بحيث يرتب
 عليه آثارا المطلوبة منه عقودا كانت او ابقاءا او غيرها والافاضة في العبادات والمعاملات ما سببا بل خلاصتها المذكرة فيكون لا خلاف
 المذكور وقد تقرر من غير ما ذكرنا من كون الصحة في الفاسد اعتبارا بالوجهين حيث جعلوا اعتبارا بالصحة في العبادات ومقابلا لها في المعاملات كمن اظن
 خلافه فان المقام من الصحة معنى واحد هو شرطه في صحة الفعل والمعاملة فلا يبعد ان يكون المقام في كلاهما واحدا وهو ان الحقيقة في الصحة انما هي
 في الحقيقة لا في الموضوع وانما لا دخل في اختلاف الحكم من ذلك بل في وجهه حيث جعل بعضا الصحة في المقامين كونها بحيث ترتب
 فان كان في العبادات المطلوبة منها الاتقيان كان اثرها المنزلة عليها هو لطاقها ولا في اثارها مطلوب لا شرع ويتبع لا جبر وسقوط التقيد به تابعا لادخال
 واحد من سنن لا يبرهن في كل من التفسيرين على حسب ما يلزم فصل المفسران كان في المعاملات كان الاثر المنزلة عليها هو ما وضعت لها تلك المعاملات في الواقع
 المنزلة عليها ما حاسبها ان التي قد يتعلق بذلك لغيره وقد يتعلق بشروطها وقد يتعلق بانخراجها عما لازم لها او مفارق عنها والتي تتعلق
 بالخارج اما متعلق به لا جبر العتبات ولا خلافها ثم الخارج اما ان يكون مرادها ما لا ومتعلق بالمتعلق بذلك لغيره اما ان يكون متعلقا بها والذات العتبات
 سواء كان ذلك لغيره على ما او لا ثم التي المتعلقة ما ان يكون ذاتها او متعلقا بغيرها او غيرهما والتي المتعلقة بالخارج المفارق المتحد مع العتبات هو بغيره كالم
 المسئلة المتقدمة في اجزاء الاسرار التي لا تضر بعض الافاضة من اجل ذلك عن محل البحث فحصل البحث بالنسبة الى العبادات المقام بما اذا كان الشيء
 بين المطلوب والتمتع عموما مطلقا واما اذا كانت انفسية بينهما عموما من وجه كما في الفرض المذكور في المسئلة المتقدمة ووضح ان يخرج ما يكون التمتع
 متعلقا بالخارج مفارقا بين المتعلقين عن محل النزاع لعدم ارتباط التمتع بالعتبات كما في الامور العتبات والتي عن النظر في الاجنبية وفيه تقرر ان كان التمتع عن
 ذلك لا يخرج لاجل العتبات فلا نكره ذكر ان كان التمتع لاجل العتبات فالتحريم ادر جاز المسئلة كالتمتع عن التمتع في المثال وعن قول من ينحوها وانهم
 البحث المتقدم بما اذا كانت النسبة بين الكلين عموما من وجه تامة كان من جهة حكم العقل حيث لا يلزم في المثال في البحث عندهم ولذا ادرج ذلك لاجتماع من حيث
 الاحكام والبحث اواقع منها من جهة الدلالة اللفظية اويقون المتعلق عنها هنا هو حال التمتع بالعتبات وان كان من جهة خارجة عن ذلك العتبات فيستدل
 هنا على دلالة على الفاضل والمطلوب في مسئلة اجتماع الاسرار التي هو اذ من اجتماع الطبيعتين اللتين بينهما عموما من وجه وان كان احدهما متعلقا بالامر والاخر
 التمتع في مقادير واحد مرجع كلام الجوز هناك الى عدم تعلق التمتع بالعتبات فان كلاما من متعلق الامر التي تامة هو الطبيعة وكل من الطبيعتين معا في الخارج في
 الامر بخلاف الحكم لما يسهل اختياره في فتره واحد ليس لغيره متعلقا بالامر التي نعم مرجع كلام المانع كما في كون الطبيعة من حيث لوجوه متعلقة بالامر التي
 وهما متحدان وجو افيكون التمتع متعلقا بغير العتبات وان كان من جهة خارجة عن ذاتها وهو لا يقتضي انهم بانحاء المسائل ان اذ يقع مسئلتنا ههنا كبر
 للدليل الدال على المنع هناك فلا مجال لتوهم ادرج المسئلة المتقدمة في هذه المسئلة وكوفا من بعض جبرياتها حتى يلزم بالتخصيص هنا في هو البحث
 فيما يتحتم قوله في التمهيد في العبادات ان الحكم في المسئلة اقوال عديدة احدثها القول بالدلالة على الفاضل في العبادات والمعاملات في فتره واحد
 الرازي عن بعض اصحابه حكاه في التمهيد عن جمهورهم في الشافعية وما لك وابي حنيفة والحنابلة واهل الظاهر كما في جملة من المتكلمين ثانيا في التوهم
 الدلالة على حكمها في التمهيد عن جماعة من الشافعية كالقفال والفزاري وغيرهما وجماعة من الحقيقة وجماعة من المغيرة كابي عبد الله البصري وابي الحسن الكوفي
 والفاضل عبيد الجبار قالوا الدلالة فيهما شرعا لا لغا فذهب اليه الحاجبي رحمه الله الى السيد رابعها الدلالة في العبادات فقط دون المعاملات مطرد ههنا بل انهم
 روي جماعة حيث اشار اليه اخنا الوائز وحكا عن ابي الحسين البصري خاصها الدلالة فيهما شرعا لا لغا لا ادرج التمتع في المعاملات في مقادير الفاضل
 غير لازم كالتي عن البيع وقت نيل يوم الجمعة وحكي القول بغير التمهيد الثاني والشميد سادسها القول بالدلالة في العبادات مطلقا في المعاملات شرعا
 فاصلة خاتمة بعض متأخري الاصحاب سابعها الدلالة على الفاضل في العبادات والمعاملات ان رجوع التمتع الى العتبات والخبر والالزام وصفها كان وغير
 دون الوصف في الفاضل لازم وحكي القول بغيره عن الرازي في المعاملات والعتبات وعزاه الفاضل الى الشافعية وربما يحكى عن الشيخ العتبات انها القول بالدلالة
 في العتبات والدلالة في المعاملات شرعا بشرط ان يكون تعلفه بالتمتع عند عينه وصفه بالالزام دون ما اذا كان لامر خارج مفارق كالبائع في التلاد ورجع
 الفاضل خاتمة السيد الاستاذ في شرفه وحكا عن الشهيد الفاضل في شرفه في شرفه الفواعد المحقق الكركي في شرفه الفواعد دل وكلام الفقه ههنا في كتبه لشرع يعطى ذلك
 تاسعها الدلالة على شرعها خاصة في العبادات والمعاملات ان رجوع التمتع الى العتبات والخبر والالزام وحكي القول بغيره في الفاضل في المعاملات في مقادير الفاضل
 العبادات شرعا خاصة خاتمة ذلك الى اكثر الاصحاب فيدل على الحقيقة اما على عدم دلالة التمتع على الفاضل في العبادات فبما عرفت لوجه قبله الاينما من
 الضوء المتقدمة نظرا الى امتناع حكاية التمتع على الوجه المذكور واما على عدم دلالة التمتع على الفاضل في المعاملات فلو صرح عدم المناقاة عقلا بان التوهم
 وتبين لا راد له في شرعنا اذا كان المنع حاصل لاجل الفاضل اما على دلالة التمتع على الفاضل في المعاملات فبما عرفت لوجه قبله الاينما من
 احد ما صرح المناقاة بين الامر التي والوجهية فاذا تعلق به التمتع بقدر ارتفاع الامر معية ترفع الصحة عن العتبات اذا الصحة في العتبات معية
 الامر كونها بحيث يحصل بها الاتقيان والاطاعة فيها وهو فرع من ان يتعلق التمتع بها بالذات الامر لا يخرج عنها متحدة بها وان كان الحال اوضح
 في الصورة الاولى ووضوح ان ما ذكرناه من ارتفاع الامر فرع تعلق التمتع بها وهو حاصل في الصورين فان قلنا ان التمتع في الصورة الثانية انما يتعلق حقيقة
 بالخارج وانما يتعلق بالعتبات من جهة اتحادها فاذ لو خطت تلك العبادات بذاتها لم يوجب النسبة اليها لاني صحتها كانت المفروض المقام متعلقا
 بذلك العتبات لانه لا يكون التمتع متعلقا بنفس الذات والمانع من تعلق الامر هو تعلق التمتع بالعتبات لا تعاقيل التمتع بها وما ذكر من تعلق التمتع حقيقة بالخارج
 فاسد لا يحتمل المخوذه هنا تعليله لا يقينية في التمتع متعلق بنفس العتبات على انك قد عرفت ان تعلق التمتع بالعتبات لا يخرج من تعلق التمتع بالعتبات
 من جهة اتحادها بحسب لوجوه الاربعة في موضع النزاع ادرج البحث في تعلق التمتع بالعتبات ولو لا ذلك لوجب الى البحث في المسئلة السابقة حسب محتمل الفاضل

المفتوح

الزينة فلهذا ما رواه
 في الاسلام الحكيم
 الحاشية في تبيين الحق
 باجتهادها ثم روي
 الحاشية في تبيين الحق
 الصلوات في الوفاء
 لا يتصور العجز في الوفاء
 بعد الله سبحانه وتعالى
 على العجز في الوفاء
 بل هو في تبيين الحق
 سبيل في تبيين الحق
 سبيل في تبيين الحق
 وان شاء الله في تبيين الحق
 فلهذا ما رواه
 الحكيم في تبيين الحق
 التوجه في تبيين الحق
 يقولون ان اصل
 التوجه في تبيين الحق
 مجله في تبيين الحق
 لفعله في تبيين الحق
 انه لم يصر في تبيين الحق
 سبيل في تبيين الحق
 فهو في تبيين الحق

کتابخانه المیزان

و من صلاحيات ان الادب المعرف
والادب المعرف كذا
مستف

فندق

فبعض الأعداد فانهما وان لم يتناولا جزئيا منها الا انها متناهية فعلا لما يصلح له من اجزائها ويمكن دفعه عما ينبغي الاشارة اليه مما ساهما اختار
شيخنا الهادي من ان اللفظ الموضوع لا يستغرق اجزائه وجزئياته وبرد عليه تارة ان عدة من اللفظ العمولي ليست موضوعة لاستغراق اجزائها او
جزئياتها وانما يفيد العمول هو او من جهة الاثر كما هو الحال في الجمع المحلى باللام والتكرار في سبيل التخييل في الكلام فيها التثنية وتارة انه قد
لفظ كل من اللفظ العمولي ليس كل من الجزئيات من الكل الاستغراق ولا جزئياته ولو جعل لفظ كل دالة للعمول عند مدخوله عامتا فهو خارج عن الحد
ايضا لعدم وضعه للاستغراق واخرى انه يندرج في العام المخصوص والمستعمل في غير العمول من جهة المبالغة وغيرهما القصد المحمد عليه مع عدم انداوجه
ان في العام هذا ولهم اية حد وغيره ثلاث مذكورة في كلامهم لفظا على ذكرها وبيانها بحد عليها والذي ينبغي ان يبق في المقام ان العمول يكون على
وجه احدها ان يكون استغراقا بان يراى بالعام جميع ما اندرج فيه على وجه يكون كل واحد منها مناسبا للحكم المنطوق بالعام ثانيا ان يكون مجموعيا
بان يراى بالعام جميع ما اندرج فيه على وجه يربط الحكم بالجميع وعلى الثانيين فاما ان يكون شمول اللفظ لمخوطا بالنظر في اجزائه وجزئياته فانهما
ان يكون بدليا بان يكون جميع الجزئيات المندرجة تحت العام ملزما من اللفظ في الجملة لكن على وجه يربط الحكم بواحد منها على سبيل البدلية وهذا هو
الثالث مشترك في الدلالة على الاستغراق ولا يخطئه الا حاد المندرجة تحت العام اندراج الجزئيات تحت الكل او الجزئيات تحت كل الا انه يلحظ ذلك لاحدا
تارة على نحو يكون الحكم منوطا بكل منها وتارة على نحو يكون منوطا بالجميع واخر على نحو يكون منوطا بواحد منها وخرج فنقول ان العام هو اللفظ المستغرق
لما اندرج تحته من الاجزاء او الجزئيات فلا يندرج فيه نحو العشرة فليس كل من الاجزاء ملحوظا فيها وانما الملحوظ هناك هو المجموع بما هو مجموع حكمه هو
من معنى العشرة فالفرق بين العشرة والعام المجموع ان كل من الاجزاء ملحوظ في العام المجموع بالملاحظة الاجالية الا ان الحكم منوط بالمجموع بخلاف ان شمل
العدة فانه لا يلاحظ فيها الا الكل بما هو كل واما الجمع لمتكون فهو وان لو حقه في الواحد الا انه ليس بمستغراق لاجزائه واما المشتق فهو وان كان مستغراقا لانه
يغني عن لوجه المفروض الا انه ليس ما اندرج فيه مستغراقا للجميع ليسندرج في الحد واما العمول البديهي المفهوم من الاطلاق كما في اعتق رتبة فليس من مدلول
اللفظ ان ليس هذا اللفظ هناك سوفدما وهو معنى صادق على كل من الاجزاء فليس كل من الاجزاء هناك فمدلول اللفظ اصلا واعلم انهم اختلفوا في العمول
هل هو من خواص اللفظ خاصا او المعنى اعم بعد ان حكم الاتفاق على كونه من خواص اللفظ كما في النهاية والمبدء وكشف رتبة على احوال احدها انه
من خواص اللفظ ولا يطلق العام الا عليها واطرافها على المعاني كما ذكر في جملة من الخاصة والعامة كالسيطرة الفاضلين والتشديد شيخنا
الهادي والي الحسين البصر والفكر والبصائر وغيرها في ذلك الى الاكثر بل حكمي عن البعض المنع من اطلاقه في غير اللفظ حقيقة ومجازا ثانيا انه يخففه
في المعنى اعم من الايمان وحكي عن جماعة منهم لفاضة العبد تالها ان تشترك لفظي بين الايمان وهبيل الشيخ في ظاهره وحكا عن قوم من الاصول
خبره القول الاول وجوه الاول انه حقيقة شمول اللفظ اتفاقا حكمه الجماعة المذكورة فيكون مجازا في غير دفعا لا تشترك الثاني انه لا يشترك عند
الاطلاق وهو علامة حقيقة وعنده علامته المحاذ الثالث انه لو كان حقيقة لا طرد في عماله انشا واعم الجدار وعم البلد مع انه لا يطلق معها الا ان
الاشارة الاطلاق من خصوصية على الوجه المذكور لما خوفي التسمية هو غير جاملة في تلك الموارد ولا تقبل باختصاص بالمعاني العرفية وهو مظهر
فيه يكون علامة على الحقيقة في الثاني الاصل لعلامة على الايمان فيكون حقيقة الفرد المشترك دفعا لا تشترك والمجاز ثانيا وان العمول لا يشترط
وهو حاصل في المقام من جهة انشا ان شمل على الوجهين فيكون حقيقة الايمان قلت لا يخفى ان شمل النزاع في هذه المسئلة غير متفق في كلامهم
بالاطلاق في غير متفق فان العمول يطلق على شمول شي لا شي في خصوصها فيكون المشمول مبينا للشمول كما في نحو المطر لا راضع عموم الحبلى و
نحو العمول لا شمول في عموم الحاجة للمكان وقد يطلق على عموم في القيد عليها كما هو الحال في عموم المفاهيم الكلية كالانسان والحيوان والمصنوعات وهذا
هو العمول الملحوظ عند اهل العقول وقد يندرج في المعنى الاول على ان يراه بانه شمول شي لا شي اما صحتها او حصولة وقد يطلق على شمول اللفظ في الدلالة للجمع
جزئيا كمدلوله واجزائه حسب ما كان الكلام في تعيين مقادير العمول بحسب مقتضى الواضع الذي لا مجال للوغي فيه كونه في اللغة بمعنى التثنية او
على الوجه الاول على نحو الحقيقة وانما يصح الحكم بالعمول في تلك الموارد بحسب اطلاق اللفظ في المعنى على سبيل الحقيقة من غير ان يبعد القول به
المعنى الثاني لشمول المعاني بجزئياتها فالملحوظ في تلك المفاهيم الكلية عند اهل العقول نحو من التثنية العمول انما على حسب ما اعتبر شمول
العمول بجزئياته في المعاني وهو لا يصح ان يصدق على شمول اللفظ المعنى قطعا وقد يورد المقام بان شمول المطر لا ما كان وشمول الخشب لا ما كان وشمول المول
لا انشا من نحوها ليس من حقيقة التثنية فان كل فرد منها يختص بشخصا ومحملا فليس في ذلك من حقيقة التثنية فيكون الاطلاق مجازا وهو واضح انقضا
اذ ليس لشمول شمول الخصوصيات والامر بل المدعى شمول الكل والقدر الجامع بينهما بالجميع هو حاصل قطعا وخرج هذا المعنى غير حاصل بالنسبة اللفظ ان
لا حصول لالفاظ بالنسبة ما بينهما نعم ذلك بالنسبة لا يخطئه دلائلها على التثنية لانه لا حصول بالنسبة الكل وان كان الكلام في العمول الاصطلاحي
اعنى استغراق اللفظ في اللفظ حسب مقتضى الواضع لا يخلص اللفظ ولا يثبت للمعاني استغراق ولا اللفظ على جزئيات مدلوله واجزائه كما هو المصطلح
لا يعقل انما كان من اللفظ ولا يمكن اثباته للمعاني فلو كان الاستغراق في الحقيقة وصفا لكان له في اللفظ لا يقضي يكون استغراق دلائل اللفظ وصفا لغيره
اللفظ وهو لا يفسد هنا معنى صحيح وقوع النزاع فيه فيمكن ان يقع النزاع فيه هنا لغيره على بعض الاعلام فائلا ان ان يراى بالعام استغراق اللفظ
مستقيا على ما هو مصطلح اهل الاصول فهو من خواص اللفظ لا لفظا خاصا وان يراى بالعام لغيره على اللفظ والمعاني وان يراى بالعام فهو كافراده هو صطلح
العمل الاستغراق لخص بالعام وقد يقال ان شمول اللفظ مستقيا معناه شمول التثنية بغيره بين العمول من قبيل العمول والخصوص وخرج فيمكن تقرير
النزاع في ان التثنية على ما هو مصطلح اهل العقول هل يختص بمعنى الاصطلاح فيكون من خواص اللفظ خاصة وان يراى بالعام يراى في المعاني على ان العا
الذهنية على ما هو موجود في الادمان ولا يخلو الاول يتبع في عموم قطعا وعلى الثاني لا يعقل العمول في خيل اللفظ على الوجه المذكور اذ لا يتصور

الشيء الخارجي لا شيء أصغر من أن يكون المحصل في الموضوعات الخارجية إذا لم يكن غير الموجود في الآخر فالأمر بالكلية
الجامع بينهما وهو مفهوم ذهني لا وجود لها عند الجماعة لا عند الفرد لأن اللفظ لا ينفصل عن المعنى في اللغة
الخارجية إنما ينفصل في المعاني الذهنية والأصوليون يرون وجودها مكانة إذا لم يكن ذلك المعنى والشمول بمعنى اللغوي مما لا ينفصل عن المعاني
على سبيل الحقيقة في المراد بها الأعيان الخارجية وهي لا يعقل انضمامها بشئ وإن ريد بها المعاني الذهنية فهي غير موجودة عندهم فكيف تصفها لشيء
يكون التام في عدمه في اللفظ والظاهر لا يساغ ذلك لأن المراد باللفظ على ما ذكره من اشتقاقه هو الواحد المتعلق بالأعيان الخارجية غير متعلق بها
تتمثل المكان المتكافئ عنده وكذلك هو الظرف لمظهره شئ وشئ هو الجمال متعلق به من حيث هو وهذا وليس لك خارج عن معنا الحقيقة له قوله إن
للمعنى في لغة العرب صيغة مختصة قد تقرر أن لفظ المراد بالمعنى هو المصطلح أعني المستغرق للفظ في جميع ما يصلح له روح فالقول بأن هنا صيغة
تدل على ذلك غير كافية ما يشهد للفظ هو معنى اللفظ وحمل المعنى في المقام على إرادة شمول المعنى بعيدا عن خرج عن اصطلاح كقول
الأكبر بأن المعاني بدلة على سبيل الجواز كما عرفت وأيضاً فأن يكون الخلاف في وضع اللفظ بأزاء المعنى حسب ما يعينه ملاحظة أدلهم وليس ذلك المقام المذكور
موضوعه بأزاء المعنى وإنما المعنى كيفية ملحوظة في معانيها قلنا مانع من أن يرد بالمعنى في المقام معنا المصطلح فإن المراد به هل للمعنى بالمعنى المذكور
صيغة تدل عليه بأن يكون ذلك اللفظ والأعلى استغراقاً لما يصلح له فلا منافاة في البطلان المذكور ولما هو مقتضى أن إذا دل اللفظ على الاستغراق لما يصلح
حتى أن يقع باستغراق ذلك اللفظ لما يصلح له وإن ذلك الاستغراق مدلوله بحسب الوضع وإن لم يكن الاستغراق المذكور وعين الموضوع له فليس المراد بكون
الحقيقة مختصة بالمعنى بكون المعنى تام معاً الموضوع له بل المراد به أن لا يكون شئاً من غير ولا يختص بالغير كما لا يخفى أن التقدير المذكور يتم ما
لو كان اللفظ المفرد من موضوع المعنى أو بكون المعنى من لوازم معناه كما هو الحال في التكرار في سياق التقدير على ما هو المتعارف أن الاختصاص بالوجهين لأن
الظان مقصود به ذلك هو الوضع لخصوصية يستفاد من ملاحظة أدلهم ثم علم أن اللفظ الدال على المعنى قد يكون هي بنفسها ما لا تكون ولا على
معانيها على سبيل المعنى والتشبيه وقد يكون اللفظ الدال على المعنى كذا في المعنى لا يمكن وضعها للمعنى بل المعنى فيكون العلم هو اللفظ الدال على ذلك المعنى
تكون إرادة المعنى من اللفظ الأول باعتبار أن المعنى هو ذلك اللفظ كما في لفظ كل ونظائره فإن المقام إنما هو مدلوله هو إرادة المعنى من روح فالوضع للمعنى هو
الإرادة المذكور ودون اللفظ الآخر في خلاف المقام هو ما يتم الوجهين ولذا عدنا اللفظة كل ونظائره من ألفاظ المعنى قوله الجمع المعرب بالأداة لا خلاف
التعريف بالأداة لا خلاف بينهم على ما نص عليه غير واحد منهم في إرادة الجمع المحل باللام للمعنى حيث عهدت به لذلك بعد تقاطع عليه ملاحظة اللفظ لا خلاف
فالمسئلة ظاهراً أن هناك تماثلاً في موضوعات ذلك المعنى على المعنى هل هي من جنس وضعه له بخصوصاً أو أنه يفيد من جملة على وعلى الأول فالوضع للمعنى
هل هو المجموع المركب وإن اللام هي الموضوع لا فته فتكون إرادة المعنى ثابتاً في تفسيدهم إرادة المعنى إذا لم يكن عندهم هل هو من جنس اشتراط الوضع
ذلك وضعه للمعنى فيكون له وضع في حالين أو من جهة كونه قهراً صانعة عن المعنى فاعية وأما وعلى كل من التقديرين فلا يخفى الكلام عن الاشكال إذ
الأول كانه عديم الظهور في الأوضاع اللغوية وعلى الثاني وجه تخصيص القيمة المذكورة من بين الظواهر الصانعة قاله تعالى أن المراد بانفعال العهد لا يكون
هناك عديم معلوم أو ما يعمد الظنون وما يعجزها والحمل وسبب ذلك حقيقة الحال في ذلك كله التام واختلاف في إرادة المفرد المحل باللام لذلك من الحق
والتمهيد الثاني عدم دلالة المعنى على المعنى وهو المحكي عن أبي هاشم وجماعة من المحققين وعنه على أكثر الميادين والاصوليين وعن الشيخ في العدة وشمسنا
البنائي عدم دلالة المعنى على المعنى وحكي ذلك عن المير والشافعي وأبي علي الجبائي والخاجي والبصافي وغيره في التمهيد إلى جماعة من الأصوليين وجهله
المعروف من مذهب لبائين وحكاها لا مدعى أكثرين ونقله الرازي عن الفقه والحق أنه عند التبحر عن الفرائض لا يفيد المعنى وإن لم تكن إرادة
الاستغراق منه خرج جاعل مقتضى وضعه استغراقاً لا غيراً وضعه لتحقيق الكلام في المراد يحصل منهم ففاما ما لا بد من بيان الجنس واسم الجنس فلهذا
وجوباً وعلم الجنس المعرف باللام الجنس غيرهما والتكرار والجمع اسم الجمع فتقول ما الجنس فواسم الماهية الكلية المأخوذة لا بشرية من القيود والآية
عليها والمراد بالمهية المأخوذة في الحد هو الكلي الذي دل عليه جوهر الكثرة مع قطع النظر عن لواحقه فهو الواحد جنس وإن كانت الواحدة ملحوظة إذ
ليست قبلها إرادة عليه إنما لو حظ المجموع باعتبار واحد وفي المتن والمجموع كالحاظ في ملاحظة المفرد فيها مع اعتبار التنشئة والجمعية معاً لا يقدح من
الجنس في ملاحظة التنشئة والجمعية بانفسهما يمكن عددهما من الجنس وخصيص التنشئة والجمعية يتم من الاجناس وقد ظهر بما ذكرنا أن أسماء الاشياء ليست ضامناً
الاجناس بل على ما هو التحقيق من وضعها خصوصيات الجبريات وكذا الحال في الجمع بالتنشئة مع الجمعية لو قلنا بأن لفظ الجمع موضوع لكل واحد من
مزايا الجمع بالوضع العام ليكون وضعه عاماً والموضوع له خاصاً ولا ينافي ذلك ملاحظة الجمعية بالتنشئة كل واحد من المراتب لا ينافي ما قد متنا
قال بعض الأفاضل لا اختصاص الجمعية بالمفرد بل قد يحصل للجمع بمعنى أن المراد من الجمع هو الجنس الموجود في ضمن جماعة بل بمعنى أن الجماعة هي
كل يقال أن لفظه جال مع قطع النظر عن اللام والنسب موضوعه لما فوق الاثنين وهو يشمل الثلاثة والأربعة وجميع جال العالم إنما هي لخصائص
ما ذكره من وضع الجمع للمعنى الشامل المراتب ليكون الموضوع له فيها شئاً عاماً محل نازل والظن أن صيغ الجمع موضوعه لنفس الجماعة فلو أن الاثنين من خصائص
الجماعة لا أن نفسهم هي الجماعة ما وضع لهما فادخلت عليها اللام الجنس كانت اللام فيها إشارة إلى مطلق الجنس الخاص من الأفراد فانه لا يلاحظ
وجوده ضمن المنفرد بل يكون المنفرد محمداً المية فيكون مفاداً كالمفرد المعرب كما تقول فلان بكربك تحيل أو لا تزوج لئلا فانه ليس المراد دكوب بل إراد
على الدائنين وعدم تزوجهم إراداً على الاثنين منهم ولا يجازي لفظ الجمع كما توهم على ما سبقته لنسبهم وتارة يلحق الجنس من حيث وجوده بما زاد على النوع
وأراد الجنس الجماعة المفرد من الجمع أن لا يمكن إلا أنه كانه بعيد عن اللفظ فظهر بذلك ما كلامه من أن لا ينافي لفظ الجمع واسم الجنس عبارة عن اللفظ الموضوع
لذلك المهية المطلقة من دون ملاحظة الأفراد والنقد على ما هو ظاهره فليس الشئ والمجموع من اسم الجنس وإن اشترى بهما إلى الجنس كما في لا تزوج

المفرد

السابق

التيان فيما اشترى اليه فدرج بوضع اسم الاجناس للمسمى المظففة غير واحد من محقق اهل العربية كبحر الامة والازهر ووطا الفتاوى في مطول وذهب بعضهم الى وضع المظففة المنتشرة كالنكرة والاول هو لا يظهر لها درج بل جنس عند سماعه مجرأ عن اللواحق الطارئة ولا المفعول منه عند دخول اللام عليه ولا التي لغتي الجنس لو كان موضوعا للمظففة المنتشرة كان مجازا او موضوعا هناك بالوضع الجديد كما هو في غالب العبد الا وجه لا تمام التجوز في مثل مع كثره وعدم خروجه عن الظاهر كما يظهر بالتم في الاطلاقات والافعال باختصاص وضعه بذلك الحال كما تخرج عن ظاهرها في الاوضاع ولا بد من ذلك في النكرة نظر الى كونها حقيقة في الفرض المنتشرة يمكن ان يبقى بكون نفس اللفظ فيها اذ لا على الجنس والنوع على الحقيقة فوضع الجنس المطلق لا ينافي اطلاقه على الفرض مع دلالة شئ اخر على اذ الخصوصية بخلاف ما لو قيل بوضعه للفرض فلا يمكن اذ ارادة الجنسية اذن على الحقيقة فظهر بما بيننا ان النكرة دالة على الفرض المنتشرة بوضع واحد بل بوضعين فان نفس اللفظ تدل على الجنس المطلق والنوعين الاتيين له على كون ذلك الجنس ضمن فريد لمجموع الاسماء والنوعين على الفرض المنتشرة وهذا هو ما لم يكون النكرة حقيقة في الفرض المنتشرة بمعنى انها موضوعا للفرض المنتشرة بوضع خاص فلا تغفل ومن هنا يظهر هو بذكرنا من وضع اسم الاجناس لمسمى المظففة فانه اذ دل مجرأ اللفظ على المعنى لاغنيا ما يدل عليه تطوارى الطارئة على اللفظ من اللام والنوعين وعلا من النشئة والجمع من الخصوصية فانه اذ دل مجرأ اللفظ على المعنى المطلق صح تعيينه بذلك الفرض بخلاف ما لو قلنا بوضعه للفرض والمعرف بل اسم الجنس هو ما دخل عليه اسم الجنس وهي التي يشابهها الى الجنس وهي التي يشابهها الى الجنس فبعد تعريف الجنس لاشارة الى نفس اللفظ وان دل على الجنس الا لا يفيد تعريفا لاشارة الى من حيث انه معين بل انما يدل عليه ما يتيسر من التبيين من اللام الداخلة عليه فاذا ذكرنا اسم الجنس بالاسم المجرأ عن اللام فالحق ان تعريف اللام مثل لفظ ليس على ما ينبغي في سيطرته كحقيقة الحال وعلم الجنس وضع الجنس لا خطه خصوصية في الدهن فدلوا ذلك لول المظففة بل اسم الجنس لدا كما من المعارف ومجرأ اسم الجنس وان دل على المية كما مر الا ان مدلوله لا يتقيد بشرط الخصوصية فان قلنا ان اللفظ اشارة الى معناه فلا يكون مدلوله الا خاصة في الدهن في الفارق بين اليمين فلتفرق بينهما خصوصية الصفات لشيء واغنيا معاملة في اذ اخذت مطلقة كانت منكرة لعدم ملا حظا لغيرها معها لفظ اسد يدل على المية المعروفة من غير تعيينها بالخصوص في الدهن وان لزما الخصوصية لا ان اللفظ عليها فهو اذ دل على المية المطلقة والخصوص في الدهن من لوازم ذلك لفظ اسماء موضوعا للمية الخاصة في الدهن فالحديث والشخص في الدهن ما خونه وضعها وتغير وضعها بوضع اللفظ للمية الخارجية سواء حصل عند الفعل ولا لكن دلالة اللفظ عليها يستلزم حصولها في حال دلالة ذلك على خصوصية المية بالخصوص هو الموضوع له وقد وضع للمية المقيمة في الدهن فالحصول بالفعل في قيد الموضوع ما خونه وليس فاعدا من موضوع اللفظ فالاول هو حال الوضع في اسم الجنس والثاني هو الحال في علم الجنس والمعرف بل اسم الجنس والعهد الذي ظهر من ذلك ما كلام بحره امة حيث بنى على ان التعريف في اللام لفظي الجنس الاستغراق والعهد الذي وان اللام المعينة للتعريف حقيقة هي التي للعهد الخارجي لا غير بل ان التعريف علم الجنس من قبل التعريف لفظي فال بعد وجوب كل اسم جعل اعلام الجنس من المعرف الحقيقة قول اذ كان لنا انما نيت لفظي كقوله وبشرني ونسنت لفظية نوكره فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل اما بالعلم كما في اسما انما فعل هذا الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس المعنى فيما بينه وبين المعرف بل اسم الجنس اما الفرق بينهما في الاموال لفظية قلت وتنقيح المرام يتم بينهما معنى التعريف الفاعل فقولان التعريف هو تعيين الشيء وخصا في الدهن من حيث كونه معينا اما في الخارج او في الدهن فلا مناهات بين كليتيه والتعريف اذ كلي معين في الدهن فان رتب من حيث تعيينه فيكون معرفة ما كان كذا فلفظ اسما مع قطع النظر عن لواحقه لما رصده نكرة لا لانهما على الحقيقة المطلقة وكذا لو حتمها النوعين بل يربك تنكير اركان تنوير التنكير ولو حتمه لاسم التعريف كانت اشارة الى الحقيقة الخاصة في الدهن اذ ينصرف لفظه لا انما تحضر المية المخصوصة في الدهن فيشار باللام اليها فيكون لفظه الاشارة الى المعنى اشارة الى الشيء المعين فيكون معرفة فبين ان فرق بين انسان وانسان واسد اسما وان كان اللفظ اشارة الى المعنى فاما الا ان الاول اشارة الى المعنى مع عدم تعيينه في تلك الاشارة والثاني اشارة الى المعنى المعين قبل الاشارة فمما ذكرنا ظاهر الوجه كون اعتبار الفاعل في التنكير معرفة من تلك التعيين معانيها في الدهن واذ ذلك المعين من ضامها كما هو حال المعهود الذكر اذ كان نكرة كما في قوله نعم الى فرعون وسوا قصصه فيكون الرتبة والجملة المعرفة ما دل على معنى معين وذلك التعيين اما ان يكون لغتين المعنى بذاته كما في اعلام الشخصيات ولضم ما يعينه كل ما في الخارج كما في الصياغة التي التكون المعينة بحسب الواقع واسما الاشارة اذا اشبهها اليها فان تقدم المرجع فخصوا الاشارة بها فان بقيت معانيها او في الدهن كما في المعرف بل اسم الجنس نحو علم الجنس لوضعه للمية الخاصة في الدهن كما هو في هذه الحقيقة معينة مشخصة بغير تحريك لفظها الاخير في الموصوفين والاضالة المعرفة فاذا ذكره من ان التعريف المعرف بل اسم الجنس وغيره مما لفظي ليس على ما ينبغي لما عرفت من طرأ الفرق بين المية المرسل والمقيمة بالخصوص في الدهن كيف لو دل ذلك بحره ما ذكره في الموصولات والاضاير اسم الاشارة والاضالة المعارف والافعال ينبغي للتعريف عن جميع تلك خروج عن كلام القوم بل نقول بحره ما ذكره في المعرف بل اسم الجنس انما اذا كان المعهود كليا كما في قولك كرم وجلا وليكن الرجل عالما اذ ليس للتعريف هناك الامم جهة كونه اشتراك المعنى الخاص بالبال المتقدم في ذلك فلا تعين له الا من جهة المدكورة وهي جهة جارية في جميع المذكورات وقد عرفت انه يكون اللام في العهد الخارجي فبعد التعريف على الحقيقة والعهد الذي من اوضح صورته هذا وقد ظهر بما قرأنا انه ليس للتعريف الاستغراق الا من الجهة المذكورة دون تعيين مقابلا بحسب الواقع من جهة استغراق جميع الاحاد لو كان ذلك باعنا على التعريف بحره في غير من يحول رجل وكل عالما لا يتوهم احدا ند اشارة المعرفة اذ لا تعين له احيانا لوجوه تلك المذكورة فلا تغفل فان ذلك على ما ذكرنا يكون اسما والاساس بين الصوة الدهنية الحاصلة في العقل فاطلاها على الفرض يكون مجازا وعن الحاجي ان اعلام الاجناس وضعه علماء المعرف في الدهنية كما اشبه باللام نحو اشترى العلم الى حقيقة الدهنية فكل واحد من هذه علماء

موضوع الحقيقة الذهنية متحدة فهو اذن غير متساو وغير متماثل واما اطلاق عبارة من الافراد الخارجية نحو هذا الاستعمال فليس كذلك بل
بل المطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلى عقلي فخرية فالجنس الاثني والربعين المصمم يكون استعماله في الفهم الخارجي
مجازا ولا بد من كونه مجازا على مذهبنا وكذا ينبغي عندنا ان لا يقع استعمال الجنس المستغرق خارجا فلا يتقاسم استعماله الا الاستعمال في الحقيقة الذهنية
ليس فيها معنى الاستعمال كالمستعمل فيها القيتين انتهى ويظهر من بعد ذلك استعمال الوجود المذكور في النكاح والروايات بلهم ما الرمز على الخارج لا يخفى علينا ان
المراد في الحقيقة غاية العبادات المحتاج اليها غالب الاستعمال هو الحكم على الافراد الخارجية والاجتماعها ونبينا احوالها فيلزم التجوز في استعمالها
وهو في غاية التعديل لا وجه للقول به فيلزم من قوله الاول المذكور وتبطلان ملزومه هو ما ذكره في معنى المرفوع بلام الجنس والاعلام الجنسية
لا يلزم على ما ذكرنا ان يكون اعلام الاجناس نحوها استعمالا للصواب الحقيقة بل نقول انها اسامي للاموال الخارجية من حيث كونها متصورة عند العقل
حاضرات لديه فان لفظة الاسماع قطع النظر عن اللام اشارة الى الجنس الخارجي على ما هو التحقيق من وضع اللفاظ للمعاني الخارجية والاصول الجنسية
فبتكلمنا بنفصل لفظ مفضل الحقيقة الخارجية في الذهن واللام كما في بيانه للاشارة فيكون المرفوع بها اشارة الى الطبيعة الخارجية الحاضرة في الذهن
وهو ما اردنا وكذا الحال في اعلام الاجناس بل وكثير من المعارف الاثرية ان المعنى المذكور اسم للشيء الخارجي من حيث معنويته في الذكر حضور
عند العقل فهو مع كونه اشارة الى الشيء الحاضر عند العقل اسم للشيء الموجود في الخارج فبين عدم المناقاة بين الامر من فعله هذا لا يلزم من شئ
في الامر الخارجي مجازا في الاستعمال في شئ ما ذكره في الحق الاشارة بالكمية على القول بكونه اسم لنفس الحقيقة الذهنية كما يتراعى من المنطوق في كل
الخارجي وهو خلاف التحقيق وقد يقول كلامه ما ذكره فلا تعقل هذا وقد عرفت ما بيننا تحقيق الحال فيما من المرفوع بلام الجنس اعلام الجنسية
وانه لا فرق بينهما الا في كون المرفوع اشارة الى الطبيعة الحاضرة بواسطة اللام وعلم الجنس استعمالا لذلك ولا يذنب عليك ان الفرق المذكور يرجع
الى شيئين احدهما في كون الدال على الخصوص في الذهن جوهر الكثرة الثاني في كون الاول اشارة الى تعريف ثانيهما ان في المرفوع اشارة من جهة اللام بخلاف
العلم فان اسم الطبيعة الحاضرة هناك تقييد بنفس كونه المعنى بخلافه فيظهر من تفاصيل التمهيد من انحصار الفرق بينهما في الاول حيث كوفي الفرق
بينهما ان علم الجنس دل بوجهه على خصوص ما هيته في الذهن والمرفوع بواسطة اللام ليس علميا ينبغي وقد ظهر انهم من البيان المذكور معنى النكاح والفرق
وبين كل من اسم الجنس علم المرفوع بلامه وكذا يتبين معنى الجمع الفرق بينه وبين المذكور ان اما اسم الجمع فالظاهر ان الجمع المعنى وانما الفرق بينهما في
الجمع مفيد من لفظه بخلاف اسم الجمع نعم لا يبعد ان يكون الجمع اسم المخصوص من اربعة اقسام اما اسم الجمع فيجمل الفقد المشتهر بين الجمع فيكون الوضع والثبوت
له منه عامين واما اسم الجنس فمفهومه هو كونه من اسم الاجناس فيكون موضوعا لاطلاق الجنس لكن الفرق بينهما انه يخص الاستعمالان بما هو قاله
فكما طرفة على الواحد والاثنين من جهة الاستعمال لا الوضع كذا ذكره في الاثني ثم اما المرفوع بلام العلم لا يستغرق وسيظهر في ذلك المقالات
ان اسم المقام الثاني في بيان معنى اللام اعلم ان هناك معنى استطراد للام لا بأس لو نقلنا هاتين ابعثاها بما هو التحقيق المقام فنقول انما المذكور
في هاتين احدهما الجنسية هي نوعان احدهما ان تكون اشارة الى الجنس من حيث هو من دون ملاحظة شئ من خصوصيات الافراد والآخر ان يكون
الرجل خبر من المرأة فان ليس المراد بالرجل هو ما هيته الرجل من حيث هي لانه لا يذنب لفظا على خبرية شئ من افراد بالنسبة الى افراد المرأة فيصير الحكم المذكور
ولو كان جميع افراد المرأة في الخارج خبر من افراد الرجل ثانيهما ان المراد به الجنس لكن لا من حيث هو بل بملاحظة الفرق فيعقل الحكم به بالجنس من جهة حصوله
في ضمن الفرق كما في قولك لا تنكح المرأة ولا تزوج النساء ولا اشبه لك في غير ذلك فان الحكم فيها لا يتعلق بالجنس من حيث هو بل بما يتعلق به بملاحظة حصوله
في الافراد فينبغي ان الحكم فيها في التقييد في الاثني وكذا ينبغي ان ياتي باثني اشياء وكان القالب في لام الجنس هو الثاني ثانيهما الاستعمال
وهو ان يكون اشارة الى جميع افراد مدخوله وهو انهم قسما حقيقيين وعنه وقسما بوجهين احدهما ما ذكره القناني في مطوله وهو ان كان المراد جميع
افراد المدخول من اللفظ حقيقة كان الاستعمال حقيقيا كما في قوله نعم وهو بكل شئ عليم فان المراد من لفظه التي مطلقا في لفظه وان كان المراد جميع
افراد المدخول من عرفه ذلك المقام كان الاستعمال عرفيا كما في قولك جميع الاميراضاعة فان المشارعة عرفية فخص المقام هو في البلدان ومملكة
الامير فيكون الاستعمال بالنسبة الى ذلك المعنى لا ما وضع له وثانيهما ما ذكره القناني في شرح المضاج وتبطل لسياسة التقييد وجعل بعض المحققين
اقرب الى التحقيق وهو ان الشمول ان كان حقيقيا بان لا يخرج عن شئ من افراد متعلقة كان الاستعمال حقيقيا وان لم يكن شموليا لم يكن تعديلا لغير
شمول كان الاستعمال عرفيا فالاستعمال الحقيقي على المعنيين لا اختلاف فيه اما المرفوع فيختلف بملاحظة اختلاف الفرق في المقام ان على التقييد
والفرق بين المعنيين ان الخروج من مقتضى الحقيقة اللغوية الاستعمال على الاول مدخول الافراد والاستعمال فيها على حد سواء وعلى الثاني
يكون الخروج في الاستعمال فيكون الصفة نفس الاداة اقول لا يخرج ان ملاحظة الفرق في مدخول اللام في جعل الاستعمال عرفيا اما لا يذنب على
ذلك لزم ان يكون جميع الالفاظ المستعملة في غير معانيها اللغوية استعمالا في حقايقها المرفوعة ومجازا انما اللغوية اذا غلبت بها اداة الاستعمال
العرفي لا الحقيقي ذلك ما لا ينوهم احد منهم فليس المناط في كون الاستعمال حقيقيا او عرفيا كونه مدخولا مستعملا في حقيقة اصلية او في انهم
منه الفرق الحادي مط ولومعونة المقام في بيان استعمال الوجود الثاني في تعيين القسمين فالاستعمال الحقيقي ما يكون شموليا حقيقيا والفرق
ما كان الشمول فيه عرفيا لكن لا يخرج علينا ان البناء على ما ذكره بشكل انهم بان الشمول في قولك جميع الاميراضاعة ليس شموليا بل بجملة الامراض
ليكون جميع صياغ مملكة من لفظ الفرق من لفظ جميع صياغ عالم الكمال لا يخفى وكان التحقيق المقام ان يوافق ما مدخول اللام في الخارج المقص
من الاموال الداخلة في اللفظ الشمول والاستعمال فيها لكن قد لا منها الشمول لجميع افراد مدخوله وقد لا منها الشمول نوعا خاصا عدا
عبد المقام او الفرق فالاول هو الحقيقة في الثاني هو الفرق فلا فرق بينهما بملاحظة مدخول الاداة لانه اراد الشمول بها وانما الفرق بينهما في كيفية الشمول

في العبادات

لا غير فانه جدا وتالهما ان يكون العهدى الاشارة الى المعهود وهو على ما قسمه الفتاوى ان يكون اشارة الى حصنة من الحقيقة معهودا بالحق
والخاطب في احد اركان الاثنين او جماعة وعنده الملوحة بخلاف ذلك مما اشير اليه حصنة معينة من الحقيقة فقلت وتخصيص العهدى يكون اشارة الى
الحصنة خلاف اشارة الى المعهود يكون جنس بل وجميع الافراد فانه اذا تقدم ذكر الجنس في جميع الافراد ثم اشير بالعهدى باللام اليه من حيث تقدم ذكر
ومعهودية عند المخاطب باللام للعهد عند التحقيق فالحق العتيق ذلك ولذا قسمه بالدين بما يعم الاشارة الى الحصنة وغيرها حيث عرف بانها طهره
مضمونها بتقدم ذكر علم وكذا اطلاق المحقق الاشارة بالدين في تحديد وكان الحامل له على التخصيص ان ملاخطة المعهود غلبت اياها لا حاجة اليه مع
ارادة الجنس والاشارة اليه من دون ملاخطة كونها معهودا بخلاف ما لو كان اشارة الى الحصنة او غيرها لمصلحة الحصنة المخصوصة انما
يكون بالعهد وانما جبهات ما ذكرنا فيصير عدم لزوم اعتبار العهدى عند ادائها لا يعدم حصنة او غير غايته الا ان لا يكون فائدة اعتبارها
على ان يصور فيه بعض الفوائد كما لا يخفى ثم ان ما ذكره من تخصيص العهدى بكونه بين المتكلم والمخاطب غير صحيح انما اذ يفرض فيه المعهودية عند المخاطب
اذ علم بالتكلم وان لم يكن معهودا بينهما ولذا قسمه بالدين بالحق عهدا بالمخاطب لطلبه صوابا قبل ذكره وهو اطلاق العبارة المنقولة عن يد
الدين وقد بان مراده بمعهودية بينهما مجرد علمها به لا يخفى بعد عن القاشم ان العهدى قد يكون خارجيا كقولك خرج الامير حكم القاضي اذ لم
يكن في البلد امير وقاضيا مشتهرا غيره وقد يكون ذكرا اما مصحبا به سابقا كقوله نعم كما ارسلنا الى فرعون رسولا فصر فرعون الى رسوا ومذكورا
خامسا وقد يعبر عنه بالعهد المفيد كما في قوله نعم وليس لك ان لا تفي فان خصوص ذلك غير من كونه سابقا لكن قولنا ندرت لك ما في بطنه محرابا
عليه باللام وقد يكون خصوصيا اما محسوبا كقولك لمن يشتم رجلا بجنتك لا تشتم الرجل وغيره كما في قوله نعم لان وقد عصيت قبل واليه اكلنا ثم
ويكفي هذا واعلم ان الفرق بين كل من الجنس والاشارة الى حصنة لا خفاية فديفرق بينهما وبين العهدى ان العهدى اشارة الى الحصنة بخلاف الاخرين
فان احدهما اشارة الى نفس الطبيعة الخاصة والاخر الى جميع الافراد وفيه ما قد عرف من ان العهدى قد يكون اشارة الى نفس الطبيعة والى جميع افراد
وغير فرق ايضا بان العهدى يتوقف على علم سابق بخلاف العهدى لا يتوقف على علم سابق بخلاف العهدى اذ هو اشارة الى الخاصة حال
التكلم كان اللام للجنس اشارة الى المناهضة الحاضرة في الذهن بل اذ كان العهدى قد يكون اشارة الى حصنة في احد ما خارجيا والاخر في مياها فاطهر في
بيان الفرق ان بقى ان العهدى يتوقف على مخرج عن مدلول اللفظ به يحصل العهدى من تقدم ذكره وخصوصا لا التكلم بخلاف الجنس
والاشارة الى احوالها في هذا الى ذلك فان اشارة الى الطبيعة الحاضرة عند سماع مدخوله فيكون اللام اشارة اليه من غير حاجة الى ملاخطة
المراد منه مدخوله في قوله في الاستعراق نعم قد يكون في بعض المناط متوقفا على قيام دليل ذال على عدم ارادة الجنتية كما في لغة العرب
على ما بان وليس لك انما يحصل به الاستعراق وانما هو صواب عن ارادة الجنتية بخلاف العهدى ان قوامه بالمعنى الخارجية وقد ظهر مما مر انما
انما هو العهدى في افراد العهدى لا انتقال هناك الى ان ليس بسبب معهودية وحصول العلم به خارجا عن تلك العبارة بل من جهة عدم صحة تعليق
ذلك الحكم بالجنس ضمن بعض الافراد خاصة كما في قولك كلت اللحم وشربت الماء واكلت الذئب مرث على التميمي ونحو ذلك فان لا مولا لذكور
تألفا بطنا بالطبيعة من حيث هي وانما يتعلق بها في ضمن الافراد ولا يرد في ضمن جميع الافراد ما لعدم قابلية ذلك كما هو طري كثير من مثله
اولا لانه المقام على خلافه والحاصل ان الانتقال الى افراد انما يكون من الجنس بتوسط الفيزية الفائقة في المقام فاللام اشارة الى الجنس يكون الفعل
المتعلق به اذ على كون ذلك الجنس ضمن بعض الافراد كما لا يخفى بعد التمس في واد استعراقه وتوضيح المقام ان المعرف بالام الجنس قد يكون متعلقا
بالفعل او الترك وعلى التقديرين ما ان يقع متعلقا بالتكليف والاختيار وعلى الاول يكون المراد هو الطبيعة في ضمن بعض الافراد وعلى الثاني في
ضمن الجميع لوقوع الترك عليه كذا على الراعي وجوه اخرى فكما يقع بعض ذلك من الام الجنس قطعا فليعد الباقي ايضا من ذلك لا يتخاطب المناط في الجميع
الا بفعل مرث في المستعمل منه قولك من التميمي ومرث على التميمي ولا تكوم التميمي وما وارتا التميمي فانه جعل المتعلق بالحركة كل مناه هو جنس التميمي
ولا يتعلق ذلك الحكم المذكور بالا بالفرق غير انه في الثاني ضمن احد الافراد وهذا القيد الاول لا يكون لثباته في ضمن الجميع الراعي
الاعم انتفاضة الكل وهذه كلها خارجة عن مدلول نفس اللفظ وانما بانى بلاخطة المقام فلا وجه لجعل بعضه الغير بالجنس وبعضه لا ارادة الفرد
ما بال المستعمل في جميع واحد فليقل المعرف باللام في المقام مستعملا في خصوص من ما كان قد توفقه وما قد يشتمل في ذلك ملاخطة ما ذكرناه من امثلة قوله
الثاني من وجهي الجنس لوضوح ان اللام هناك ليس لفرق بيني من الافراد وقد تصور على كونه لفرقها بالجنس مع عدم تعلق الحكم المتعلق به بالطبيعة
في ضمن الفرد فكذلك في المقام وتخصيص الكلام في المقام ان المعرف باللام نحو مرث على التميمي ويجوزها احد هان بلاد به الطبيعة المطلقة الحاضرة في الذهن
من غير ان يرد به حصن الفرد او يطلق عليه انما يصح حصول تلك الطبيعة في ضمن الفرد من نسبتها الى الفرد فيكون المحسوس معهودا من الخارج من غير ان يكون
اللفظ فيه مدخلية ثابته ان يرد به الطبيعة مع خصوصية ما يكون مستعملا في فرد ما من الطبيعة كما هو المفهوم للمخاطب عند سماع الكلام اذ لا يتغير عند شئ
من الافراد ان يرد به الفرد ويطلق عليه من حيث خصوصية ما من حيث مطابقة تلك الحقيقة فيكون ما استعمل فيه اللفظ هو تلك الطبيعة المطلقة
الا انما اطلق على الفرد مع ارادة تلك الطبيعة في الحالة الواجبة لا لظ لكونه مستعملا في فرد ما وضع له قطعا هو حقيقة بلا اشكال وبيان الحالة الواجبة
يتوقف على تفصيل القول في الاطلاق الكلي على الفرد وبيان الحالة فيقول ان الاطلاق الكلي على فرد ما يتصور على وجهين احدهما ان يستعمل في الطبيعة
الخصوية بلاد منه خصوص الفرد ولا شك ان في كونه مجازا لا غيبا غير الموضوع له معية استعمال اللفظ فيه فيكون مقادا لك اللفظ خصوصا استعمال
فرد من غير ان يستعمل على غيره ضرورة عدم صدق تلك الخصوصية لما خور فيه على غير فيحصل مدلول لك اللفظ فيه من ذلك ايضا في استعمال

وخصوا ما في الجملة وذلك بان يرد منه فرد ما لا غنى غير الموضوع له فيكون مجازا ايضا ثابتا ان يستعمل في الطبيعة المطلقة ويطلق على الفرد من جهة
اخصا في الطبيعة صفة لها على من جهة خصوصية وتخصيصه ان شئت قلت انه يستعمل في الفرد من جهة انضمامه على الطبيعة المطلقة
لأنه منه قطعاً غير ان ما اطلق عليه الفرد من جهة كونه مصداقاً له متكاملاً مع هذا اطلاق اللفظ مع ارادة الطبيعة منه على الفرد لا تحاد معه الاثر
ان هذا الوجه لا يثبت ثبوت فهو الرجولية لذلك الفرد فهو بمنزلة حل في تلك المفهوم حلاً متعارفاً وان كان هناك فرق بينهما ياتي لا يشارة اليه
وهو بخلاف ما اذا استعمل في خصوص الفرد فانه لا يرد منه ان معناه الكلي بل المستعمل فيه هو خصوص الفرد فيكون حله على ذلك الفرد حلاً ذاتياً لا اتحاداً
الموضوع والمحمول فيه بالذات ولذا كان اللفظ هناك مجازاً وبهذه الحقيقة لا يستعمل في اللفظ فيما وضع له من غير شيء اليه فان قلت لا شك في كون
الفرد مقابلاً للطبيعة من جهة اشتراكه على المحصول فان اردت من اللفظ الطبيعة المطلقة فلا اشارة فيراد الى الفرد ولم يطلق عليه ان اطلق على الفرد
كان المستعمل فيه مقابلاً للموضوع له حسب ذكره كيف يدعى استعماله في موضوع فرض اطلاقه على الفرد وبالجملة ليس فرق بين الاطلاق على الفرد والاستعمال
فيه مع ان الاطلاق للفظ على المعنى هو استعماله في موضوع فبعد فرض استعماله في الطبيعة المطلقة كيف يقبى باطلاقه على خصوص الفرد وهل هو الاصل قبل
استعمال اللفظ في معناه الحقيقي والمجازي قلت لما كان الفرد متحداً مع الطبيعة الخارج وكان لا يشترط بين الطبيعة والتخصص نسبة اتحادية بحسب
الخارج كان هناك اعتباران احدهما ملاحظة الفرد من حيث كونه هي الطبيعة والاخر من حيث اشتراكه على الشخص فان اطلق عليه اللفظ بلا حدة
المجتمعة معاً كان مستعمل في خصوص الفرد وكان مجازاً حسباً فانه اذا استعمل فيه من جهة كونه هي الطبيعة فنظر الى اتحادها معاً كان حقيقة لم يكن اللفظ
مستعملاً في الطبيعة غاية الاثر ان تلك الطبيعة حقيقة في الواقع بالتخصص بقوله يكون المستعمل فيه هو الطبيعة المفيدة مع خروج الفيد عن
المستعمل فيه هو الطبيعة المفيدة مع خروج الفيد عن المستعمل فيه فيكون الفيد مقابلاً له وهو مغلضاً كما ان استعمال الكلي في الفرد ليس استعمالاً
فيما وضع له كان الحال في المحصول لدخول التقييد فيها وان كان الفيد خارجاً لا نافذ في المستعمل فيه في المقام هو المحصول من الطبيعة بل ليس مستعمل
الا في مطلق الطبيعة الحاصلة هناك ان البيوت ان الطبيعة لا شرط حاصلة في الطبيعة مع شرط شيء فالتقييد الفيد خارجاً عن المستعمل فيه ان كان
من لوازم ما اطلق عليه خصوصية المحصول الفردية غير ملحوظة فيما استعمال اللفظ فيه انما هما من لوازم اطلاقه على الفرد ومن الظاهر ان ذلك لا
على الطبيعة الا بشرط اعني ما استعمل فيه المقام غير مفقود في ملاحظة قهره فقيده اذ الفرد من وضعه بارادته فلا حاجة في استعماله في الطبيعة
واما في اطلاقه على الفرد اعني كون المستعمل فيه هو تلك الطبيعة المفيدة بحسب الواقع وان كانا الفيد والتقييد خارجين عنه فيستعمل في فهمه في الطبيعة
يعلم ذلك ان يقول هذا الرجل وهذا الفرس هذا البساطان كون الرجل والفرد والبساط ابدالاً او عطف بها لهذا اطلاقه على ذلك مع بقى
باطلاق الكلي على فرد وهو كون المستعمل فيه هو الطبيعة الحاصلة في ملاحظة الفيد واللفظ الكلي على فرد واستعماله في الطبيعة المطلقة لا اتحادها
من الوجه المذكور الا ان ذكر الاطلاق على الفرد كانه اوضح في المقام من ذكر الاستعمال في الطبيعة لظهور الاختلاف اعني الطبيعة المطلقة لا اتحادها
على الفرد واستعماله في الطبيعة اطلاقاً على معينين كما توهمه الابداء وما يوضح ما قرناه ملاحظة قولك هذا رجل وهذا الرجل فانه لا يجوز في شيء
منها قطعاً ومن الواضح انه قد استعمل الرجل في الطبيعة المطلقة في المثالين من غير اطلاقه على الفرد في المثال الاول وانما حمل عليه في المثال الثاني
الوجود في المثال الثاني فذا اطلق على الفرد ولذا كان قولك هذا رجل مثبته الى البساط بالاعطاء مجازاً في قولك هذا الرجل مثبته اليه فانه غلط
ليس لك الا اطلاقه على الفرد مع عدم اتحاد مع فهو الرجل وعدم مناسبة له وقد ظهر باننا ان حمل الكلي على الفرد غير اطلاقه عليه غير اطلاقه
على الفرد يستلزم حمله عليه كما لا يخفى اذ قد ذكرناه فقلنا في المثالين كل من الوجود الثالث الاخير فان كلاماً من الوجهين الاولين مجازاً لا اعتباراً به
على الطبيعة كل منهما والثالث حقيقة لا استعمالاً في مطلق الطبيعة وانما اطلق على الفرد حسب عرف بقى الكلام في تبيين المراد بالمعنى الذي هو من الوجود
المذكورة فنقول ان الذي يفيد الاصل في ذلك هو الوجه الاول في موضع مدخول الكلام للطبيعة المطلقة وكون الكلام للتخصيص فيكون لغرض تلك الطبيعة
ولا يدل الحكم بالمراد عليه الا على كون الطبيعة ضمن الفرد وهو لا ينافي ارادة الطبيعة الا بشرط من اللفظ ضرورة ان الميت لا بشرط شيء بجامع لشيء
وقد ذكرنا مثلاً في الميتات المطلقة المتعلقة بالاحكام الشرعية الا ان هذا الوجه بعيد عن ظاهرها من اطلاقه لانه بالاشارة الى الفرد ولا ضرورة
في ذلك ان يجعل ذلك بسبب يعلم من دلالة الفيد على كون ذلك ضمن الفرد وهو مخالف لظاهر كلامهم فالوجه الرابع اقرب الى كلامهم بل هو
كلام التنازاع في المطول والظان ان كلامه اشارة ايضاً الى الطبيعة غير ان تلك الطبيعة حاصلة في ضمن الفرد لا اطلاق اللفظ عليه فكانت اشارة اليه
بالنوع من جهة اتحادها بالطبيعة لما كان احد افراد الطبيعة من الامور المعهودة في الالهة وان كان كلامه اشارة الى تبليصاً ذكرنا عند ذلك من كلامهم
وانت خبير بان ذلك ليس من حقيقة الفيد شيء اذ لا معنى له هناك حقيقة ولا يرد باللام الاشارة اليه فليس هناك تعريف للفرد على حسب من امره
فكان في جملة من العهد نوع توسع نظر اللفظ لا اعتباراً بالذكور وانما اطلاقه من جهة الوجه الاخر انما يبعد اذ تمام في المقام ليعبر عن اللفظ
نظراً الى افضنا استعمال الكلي في خصوص الفرد انحصاراً مدلول اللفظ حقيقة هو خلاف اطلاق المقام مضافاً الى لزوم التجوز في اللفظ المخالف للاصل مع عدم
قيام دليل عليه قد اتفق باقرنا ان المعنى الذي معرفة بالنظر في ما استعماله في الميتة المطلقة خصوصاً في ذلك من الاشارة اليها باللام كما في غيرها
من الاجناس المعروفة في غير النكحة بالنسبة الى الفرد التي تضاف اليه لا تقييد في كلامهم جهة اتحادها مع الطبيعة ذلك كما لا يعين الفرد اذ معرفة الشيء بالوجه
العام ليس معرفة له ذلك الخاص الحقيقة بل معرفة للعام الذي هو وجهاً لمعرفته فليس الكلام في الحقيقة اشارة الى خصوص الفرد ولا تعريفه بل اشارة
على كونه في معنى النكحة فيكون به النسبة الى خصوص الفرد لا بالنظر في الطبيعة التي استعمالها ولها بعض الاعلام كلام في المقام اجبتنا به مع تلخيص لزوم
لما يرد عليه فيكون تقييد الكلام في المراد قال ان ما اشتهر بينهم من ان المفرد المحكي باللام الجنس استعماله اذ اورد فرد ما يبق له المعنى فهو حقيقة غير ان كان

في الطبيعة المطلقة لا اتحادها

معاً كلامه

لما كان لهم في هذا كره انه من باب خلاف الكلي على الفردي وهو حقيقة فورد على ذلك سوراً منها ان المعرف بالام الجسدي معناه الهيئة الطبيعية التي هي الملائكة
عن ملاحظة الافراد نحو ما وصفت سابقاً واذا كانت الهيئة باعتبار الوجود خلاف معناه الحقيقي فان قلت ان الهيئة المعرف عن ملاحظة الافراد لا يستلزم
عدمها قلت نعم لكنه ينبغي ان يغيب وجود الافراد وان لم يناف تخلفها في ضمن الافراد الموجود ومنها ان لا مدخلية للام في دلالة الكلي على فرد فيصير بالام
مطلقاً ان اللفظ الموضوع للكلي من حيث هو كلي مدخل للام لا المعرف بالام مكانه اذ اريد ان تلك الوجه الذي كونا ما يفيد كون ما يدخل للام بنفسه
حقيقة انما الخلق على الفرد فاذ جعل معناه المعرف بالام هو معناه الخالي عنه كان للام مطلقاً وان جعل معناه مغايراً لذلك فلا يفيد كون المعرف بالام حقيقة
في الفرد ومنها ان المعرف بالام قد وضع للهيئة المعرف في حال عدم ملاحظة الافراد وذلك مثلاً في قولهم لو رجل خبر من المزة ورخصه فستعمل في حال
ملاحظة الافراد لم يشك من الواضح كاستعمال المشتري في اكثر من معنى لا يقره هذا في اصل المادة بتفريقها موضوعاً للهيئة خالفاً لعدم ملاحظة الافراد
لاننا نعلم ان استعمالها على هذا الوجه يتم بخلاف ما ذكرناه من كونها حقيقة انما كان من جهة الخلق وهو غير متصور فيما نحن فيه لعدم صحة
حل الحقيقة على فرد ما ومنها ان ما اطلق عليه المعرف بالام هذا الذي هو مفرد ما كان ذكره من البين ان لا معنى له ككلي في ضمن فرد ما لا لا ولا يجوز الا
في ضمن فرد معين فوجه الكلي واتحاده مع الفرد انما يصح الفرد الموجود الذي هو مفرد ما لا معنى له فمما يطالب منها من المعرف بالام الجسدي في الفرد
الذكر كما لا يجوز حتى يتحقق الطبيعة ضمنه وبالحكمة مقتضى ما ذكرناه ان المراد بالمعرف المعرف بالام اذا الخلق واراد به الهيئة التي هي الهيئة
بشرط وجودها في ضمن فرد ما لا حال وجودها في الاعيان الخارجية ولا معنى يحصل لذلك الا اذ اريد منه مفرد ما من الحقيقة من اللفظ ولا يشترط ان مفرد
فرد ما مغاير للطبيعة الحافظة ولا وجود له مفرد ما يتحد معها في الوجود وليس من ادخلها من باب تشبهاً بالعروض بالمعروض فان قلت هذا
بعضه على قولك جئته برجل فان ارد به الهيئة بشرط الوجود في ضمن فرد ما ليس مفرد ما لا معنى له فقلت هذا انما حقيقة ولم نقل انما نحن
فيه قلت كونها حقيقة من جهة اذ انك في الملاحظة في مقابل اسم الجسد لوضع نوعي من جهة التركيب مع الثوبين وفرد مفرد ما وهو انما هو كلي وطلبه
يرجع الى طلب الكلي لا طلب الفرد ولا طلب الكلي في ضمن الفرد فاما طوب مفرد ما من الرجل لا طبيعة له بل الحاصلة في ضمن فرد ما الا ان الاثنين بالكل
يتوقف على الاثنين بمفرد ما وهو فرد معين في الخارج بتعيين الملاحظة فلو اردت من قولك جئته برجل جئته بالطبيعة الموجود في ضمن الفرد فوفاها
لقد اوجبنا العقل للام لصفة الخلق بالفعل بخلاف هذا الرجل مثلاً في الطبيعة الموجود بالفعل في ضمن فرد ما فمع هذا كله فاجب من هؤلاء انهم
اخرجوا الهيئة الخارجية عن حقيقة الجسد هو اولى بالرجوع ولعلهم توهموا ان فيها لما الخلق واراد به الفرد بخصوصه هو بخلاف ما هو مفرد ما فسد في هذا ليس
معنى ارادة الخصوصية كما ينبغي ان قولنا هذا الرجل انهم من باب له هذا بخلاف الجسد ولا ريب ان المشار اليه هو الهيئة الموجود في الفرد لان المراتب
المشار اليه هو هذا الكلي لا غير حتى يكون بخلاف انني في الوجود المذكور كلها مدفوعة في كلامه عن موضع للفظ احد ما فاذكر من ان الخلق الجسدي
الوضع للهيئة المعيشة التي هي ارادة الهيئة بحسب الوجود خلاف معناه الحقيقي فاذ ان جعل وجه الملاحظة كون الموضوع لما راد فنيهاً فاذكر
الخارجي في اللفظ فقد عرفت ما يفيد ليس المعرف بالام موضوعاً بازاء الام لا مدخل في بل قد اعتبر فيه خصوص في الذهن من جهة التعريف لا اشارته وهو لا ينافي
كونه موضوعاً للنفس الهيئة او لها باغنياً وجودها في الخارج كما ينبغي ان وان جعل وجه الملاحظة كونها معرفة عن ملاحظة الافراد فاعنيهاً كونهما في ضمن الفرد
بما ينبغي كونه في فرد من المراتب التي هي اربعة باغنياً وجودها في الخارج كما ينبغي ان وان جعل وجه الملاحظة كونها معرفة عن ملاحظة الافراد فاعنيهاً كونهما في ضمن الفرد
كونهما في ضمن الفرد اذا ركب مستغلاً في خصوص الفرد بل انما افاد على حيلة في قولهم في فظهر بذلك انما قولك جئته باغنياً وجود الافراد وان
لم يناف تخلفها في ضمن الافراد الوجود فان خلاف على الفرد من حيث الوجود في الخارج نظر الى اتحاده مع الطبيعة الحافظة لا بوجوب تجوزا في اللفظ وليس
المراد باغنياً الوجود ما يرد على ذلك كما عرفت ومن القريب انما اعترف به ان الهيئة التي هي الجسد فيكون خلاف كونه على الفرد الموجود حقيقة مع جربا الكلا
المدكور في بعضه على ان دعوى المناقاة المذكورة مع ما فيه هو عين ما سيؤيده بعد ذلك فلا وجه لجعل ايراد لغيرها قولاً لا مدخلية للام او مع
شبه ذلك لا يارم كون اللام مطلقاً من البين كون اللام مفيداً لغيره حقيقة وهذا هو فائدة اللام كما في غيره والخلق الحقيقة على الفرد من جهة
المقتضى لا ينافي في تعريفها على ان يتحقق تعريف الفرد من جهة اتحاده مع الطبيعة بحسب ما احصل من البين ان الدال على خلاف الكلي المقام على
الفرد هو الحكم المتعلق به كالمرد في المثال السابق وغيره وليس لادم مدخلية في الدلالة على خلافه على الفرد اصلاً كما هو طوح في جعل ذلك سبباً لافاد
اللام مع افادتها في تعريف الطبيعة كما هو المفروض في غير ما ذكرناه من ان الوضع انما ثبت حال عدم ملاحظة الافراد فلا بد من افادتها على الطبيعة
الوضع فلا يثبت الوضع حال الملاحظة فان من البين انما اعتبر الواضح تلك الحالة وضعاً للفظ معناه فاذ كان معنى موضوعاً لا بشرط عدم ملاحظة
الافراد وهو لا يقول به بل هو ط الفسا الموضوع عدم اغنياً ذلك وان لم يعتبر تلك الحالة في الوضع بل جعل الموضوع له هو تلك الطبيعة لا بشرط شيء
في الواضح كونها لا استعمال حقيقة اذا استعمل في سوا اطلق على الطبيعة في ضمن الفرد ولا كما اشار اليه وقد عني على مثل الحكم في مواضع معتددة واشترط في
ما فيه من ان يشترط في المقام جداً ايراد بان مثلاً ذلك بالنسبة مدخل للام اذا اطلق على الفرد كما اشار اليه بقوله لا يبق اء ثم دفعه بالشرام المجاز في هذا
ايضاً اذا اطلق على فرد ما نظر الى ان اتحاد الطبيعة بالهيئة البشري متحقق مع الفرد المعين فان ذلك ان صح فلا ارتباط له بالكلام المذكور وما اورد
عليه فان في الكلام المذكور على كونه موضوعاً للطبيعة بخلاف غيره عن ملاحظة الافراد عمومياً ويكون خلافه على حال ملاحظة الفرد بعضه
واجباً لا خلافه الموضع له اذ لا يراه عليه بنفسه مدخل للام يتم التحاليل وح فالغرض عن ذلك الجواب والوجوه الى وجهه وهو عدم اتحاد الطبيعة
مع فرد ما كما ذكرنا لا بد من ابرارها كون الوضع حال الفرد مع ملاحظة الافراد وعده ان لو قلنا بشمول الوضع للخالين في الكلام المذكور والفرد
وضع اللفظ الطبيعة وعدم حصول الطبيعة الا في ضمن الفرد المعين دون فرد ما فلا يتبع خلاف اللفظ حقيقة على ما يوضع له فليس لخرج عن الموضع

لرجح من جهة انفسنا تلك الحالة الحاصلة في حال الوضع بل لا نفقا اصل المبدأ الذي وضع باذنه وقد جعلنا انما جها اخر في الايراد عليه حيث ذكرناه فلو
صح ما ذكرناه من ارجاع هذا الايراد الى فلا وجه لاعتدالهما الا بدليل فالتسليم احداهما بالاختصاص وضعه للطبيعة حال الافتراض فلا يصح الحارفة عليه حال
ملاحظة الافراد ثم ارجاع ذلك الى عدم وجود الطبيعة هناك اصلها فلا يلاحظ عليها كما هو قضية ايرادها باعتبارها ما ذكره من ان المراد في المقام
هو الطبيعة في ضمن فرد ما ولا وجود للطبيعة كذلك فان على ما ذكره يكون فلا طلق الكل على فرد ما منهم بحسب الواقع ولا بد من ذلك غير مراد بل هو
الذي يسمي بل ولا من الكميات التي يطلع على افرادها الا نادرا فان الكميات لما خولت على الوجه المذكور كما لا وجود لها في الخارج ولو لم يكن إيجادها هناك
فلا يتعلق باخر من الغالب التي في المثال المفروض هذا فلو لم يكن على اتم معين بحسب الواقع لكن لو لم يكن المتكلم ببيانها لمخالطة لا يعنون ان احد الافراد
حيث لو انما ما يدل على التعيين وانما ذلك نسبة المراد اليه على كونه في ضمن فرد معين بحسب الواقع غير معين في الحقيقة وهذا هو المراد بالاطلاق على
فرد ما ضرورة ان المهم على انها مما لا يمكن تعلق المراد به ولا يثبت من الاحكام الخارجية به وكما في الكلام نحو ادخل السوق الذي يمكن هناك سؤمهم
في الخارج فانهم فلا طلق في على احد الاسواق المقتضية بحسب الواقع وقلة تحدك الطبيعة بكل منها في لا حالة متحدة مع احدها لا يمتنع الا بها في ذلك
يصدق على شيء منها ولا وجود في الخارج اصلا ولا فهو احد هذا اذا لا اتحاد للطبيعة اياه بنفسه بل المراد مقصدا احدها فالمراد به الطبيعة في الحقيقة في
فهو هذا المعنى قد اطلق على احد هاهنا لسوق في قولك ادخل السوق قد اطلق على احد الاسواق الخارجية وقد استعمل اللفظ في الطبيعة المطلقة من حيث
انطباقها لاحد تلك الاسواق وهذا بعينه جار في قولك شئت على الشيء الا انه لما كان المراد به معيننا بحسب الواقع امكن القول بالامانة عليه بحسب
ما قرره ما اولنا فليس بدلك صنعت قوله انه قد اطلق معنا على مفهومي ما ولا وجود في الخارج حتى يتحقق الطبيعة في ضمنه قوله نعم مقصدا فرد ما في
معنى الوجود وليس بمراد ما في ان راد به خصوص الفرد المعين فكذلك ليس بمراد ما وان راد به خصوص احد تلك الافراد لا بد من تعيينه احد الافراد
فان شئ وجب الحزم بعدم ارادته واثم مانع من ان يراد من الدخول في السوق الدخول في احد افرادها بالاطلاق السوق عليه من حيث اتحاد الطبيعة في
انها اذا اتحدت مع كل منها فبذلك اتحدت مع احدها بالمعنى المذكور خاصتها اشارة الى موضع النوعي المذكور حيث قال ان له وضعنا نوعيا من جهة التركيب
مع الثنوين ونفس معناه فرد ما وطلبه يرجع الى طلب لكل لا طلب لفرد ولا طلب لكل في ضمن الفرد المطلوب به فرد ما من الرجل الطبيعية الرجل الحاصلة
في ضمن فرد ما فان اطلاقنا اشارة الى ان الثنوين وضعنا شخصي اخر مما لا بد له على كون لكل الدخول له خاصا في ضمن الفرد لان مجموع الرجل والثنوين
فرد وضع وضعنا نوعيا ليدل على فرد ما ليكون المجموع كلمة واحدة بحسب الطبيعة ويكون وضع الرجل كالحال في الثنوين من مقتضى المقام ضرورة زيادة
حرف اخر في اصل اللفظ الموضوع فيكون كذا راد بالثاخذ من الضمير في عدم بقا الوضع الشخصي الخاص بمبدء في ضمنه انما وضعنا المادة والطبيعة
للمعنى المعروف بوضع نوعي كما حقق في محله بل لكل من الاسم والثنوين وضع مستقل فلفظ الرجل مثلا لا يلائم للواقع موضوع لنفس الطبيعة
كما بيناه وهو المعنى الصالح للحوقا لطوار عليه من اللام والثنوين وعلا منى لثنية الجمع ولكل من تلك اللواحق افادة لا ينافي فيها تلك الكلمة
بل بجامع لعدا المناهات بين الطبيعة والاشراط والخصوصيات الواردة عليه فلا سلم لفرد من بدل بنفسه على الطبيعة المطلقة والحرف الاخر في
الطارية عليه يدل على خصوصيات الحاصلة له ولذا صارت محله لا كيف لو كان حقوق تلك اللواحق ما تعالقا الوضع المذكور لا ينفك عن مظهر الفا
في وضع اسم الاجناس فالله في اللواحق وقدره فان احد الشواهد على وضعها الطبيعة المطلقة هو صلاحيتها للحقوق تلك اللواحق ثم انما انما
في المقام من كون معنى التكرار الطبيعة الحاصلة في ضمن فرد ما فاننا نثبت سابقا في المقدمات حيث صحح بان اسم الجنس كالحال في عن اللواحق اذا دخل
الثنوين صفا ظاهرا في فرد من تلك الطبيعة فالمراد به الطبيعة الموجودة في ضمن فرد معين ساسها قوله فلو اردت من قولك جنس رجل
اما اوله فلا تراه ولا وجه لتعيينه الوجودية بالفعل مطروكة مبنية على صفا فادارة فرد ما لكونه موجودا كما مر قد عرفت ما فيه كيف لا شك في صحة
ان يقول من يباحث في فرد من افراد الرجل موجود بالفعل الاشارة ان ما اطلق عليه غير موجودا ما تانيا فان عدم وجوده حال الاطلاق لا ينافي
صحة استعماله في سبيل الحقيقة اذ ليست التكرار موضوعا بازاء الفرد الموجود حال الاطلاق بل لو وجد بعد ذلك انهم كان طارفا عليه حقيقة
الاخرى انه لو قال اني شئ ما فانه بما وجد بعد القول المذكور كان مشتلا وكان سند جاني قوله فطعا والحاصل ان التكرار يدل وضعنا على الفرد
الخارجي عن الطبيعة بل ملاحظة حضوره في ضمن الفرد الخصوصية الخارجية وان شئت قلت وضع بازاء الطبيعة الخصوصية الخارجية الا حقيقة لها
الباعثة على كونها فردا سواء كانت موجودة حال الاطلاق ولا يظن لها حال من ملاحظة الاطلاق في التكرارات ساسها قوله والعين هو لا وانما لم يرد
العهد الخارجي اذ لا يجب لوضوح الفرق في اللام في العهد الخارجي ليس لغيره في الطبيعة انما هو لغيره في الفرد فالباطن والاشارة الى خصوصية المقدم
في الذكر والخاص والمعلوم من الخارج من غير كون اشارة الى الجنس المدلول للفظ اصلا كما هو واضح من ملاحظة امثلة خلاف الحالة العهد الذي
اذ ليس للام هناك الا لغيره في الجنس والاشارة اليه من حيث حضوره في الذهن غير تارة بزيادة الجنس الحاصل في ضمن الفرد لثانيا الفرقة عليه ليس ذلك
من حقيقة العهد كشيء اذا الفرد الغير المعين غير معلوم ولا متعين عند المخاطب لا فهو معروف قطع النظر عن المقام وانما انصرف الذهن اليه من جهة
قيام الفرقة عليه فلا اشارة اليه باللام من جهة حضوره بالبال ولا يمتنع الخارج ولذا خرجنا عن حقيقة العهد باللام في الرجل فيما ذكرناه من المثال ان
جعلنا العهد حضورا كان لغيره في الشخص لا ينافي كون ملاحظة مشعر في نفس الطبيعة فان المقصود بغيره في ضمن الخصوصية ونفس الطبيعة ان جعل
الفرقة في الجنس كان طارفا على الفرد من جهة اتحاد الطبيعة معه فليس من العهد حضور في شيء كما لا يخفى جميع ما ذكرناه طارفا على النظر في ملاحظة
ما هو الملحوظ في الاطلاق اللفظ في تلك المقام انما لا عرفت جميع ما ذكرناه في معنى اللام فاعلم انه قد وقع الخلاف في المقام بيان ما وضع له ويدل عليه بحسب
الحقيقة وكذا في ارجاع بعض المعاني المذكورة الى البعض فيها وجوب احوالها حقيقة بغيره في الجنس سائر الوجود من الاشراق والعهد

الخارجي بانساق والذهني بالجملة الجنس فيكون اللام في الجميع لتعريف الجنس بشرط شي والاشغراق والعهد الخارجي والذهني موزع من الخارج
فدقوم الفيزي من ملاحظة المفام وغيره على كون تلك الطبيعة في ضمن جميع الاخر او يكون استغراقا وعلى كونها في ضمن ذم معين بعد ان علم المحسوس من
الخارج فيكون للعهد بانساقا وعلى كونها في ضمن بعض الاخر من غير تعيين فيكون للعهد الذهني فلا يجوز في اللام في شيء من تلك الاطلاقات لاستعماله
في اوضاع من تعريف الجنس انما يعلم تلك الخصوصيات من الامور الخارجية وحكم القول بعن الفاضل القوي والوجه فيه بتعريفها بالتعريف بالجنس
من ملاحظة الاستغراق وشهادة البناء وعدم وضوح استعمالها في خصوصية من المعاني الاخر لا يمكن رجوعها على الوجه المذكور باذنه في الطبيعة
من تلك الاوضاع من الخارج فلا حاجة الى تكثير معانيها ليلزم الاشتراك والجازا للمخالفين بالاصل وفيه ان اللام للعهد ليس بالاشغراق
الفرق والاشارة اليه ليس بتعريف الجنس لصل الاشارة الى القول بانه ليس المراد بقوله الرسول الا الاشارة الى الرسول المتقدم في
الذكر وان ذلك من تعريف الجنس بالاشارة اليه العلم بالاشارة على الفر من جهة الفيزي فيكون كراه في العهد الذهني لو كان ذلك لتعريف الجنس
تعريف خصوص الفرد والاشارة اليه صلا لما هو واضح من ان تعريف العام وتعيينه لا يقيده تعريفه الخاص فتبين صلا وكذا معنى الخاص بالوجه العام ليس
الامر في ذلك العام دون الخاص كما في الحالة الاستغراق بالنسبة للجمع فان التعريف بالاشارة فيه ليس بالاشارة الى الطبيعة صلا
كما هو واضح من ملاحظة مثلث الجمع الذي هو مدخل اللام انما وضع لخصوص الاحاد واللام الداخلة عليه تمامه تعريف تلك الاحاد والاشارة اليها وان
ذلك من تعريف الطبيعة ثانيا انما هو موضوع لخصوص الجنس العهد في مشتركين للمعنيين ورجوع الاستغراق والعهد الذهني الى الجنس فيكون الجنس هو
ثلاثة فانه اذا اشير الى الجنس فاما ان يكون اشارة الى الطبيعة من حيث هي ومن حيث هو في الاخر او على الثاني فاما ان يراد بالجنس الخاص في جميع
الاخر او بعضها فالاول لتعريف حقيقة والثاني للاستغراق والثالث للعهد الذهني والجميع يندرج في تعريف الجنس حكم القول به من العلم بالاشارة
والحق في الشبهة لوجه في معرفة من هو راجع العهد الى الجنس فاما مضمين مستقل والظ من ملاحظة الاطلاقات كونها حقيقة كل منهما على ان
كون حقيقة تعريف الجنس الجملة كالا كلام فيه واذا العهد اوضح من مع وجوه المعنوية ثانيا في العهد ولما يقدح على الجنس فيكون اولي بثبوت
الوضع له وانما راجع الاستغراق الى الجنس نظر الى ان خصوص الطبيعة يكون سببا لاختصاص الفرد في الذم عند قيام الفيزي بالاشارة على الاطلاق والجميع فاما
امر متعين في الذم فيعرف بغيره قد عرفنا انما هو لاشارة راجع العهد الذهني لتعريف الطبيعة وفيه ولا ما عرف من وهو راجع في
الاستغراق الى الجنس الجمع المعرف وانه كمال الجدل لظن انظر الفضا في محتمل القول به بالنسبة للفرد المعرف اذا اراد به الاستغراق حقيقته بالاشارة
اليه ذلك على من يستلزم لا يقصر راجع الاستغراق الى الجنس ثانيا ما ينبغي الاشارة اليه من بعد القول بالاشارة في المقام ثالثا انما هو موضوع لكل
من المعاني المذكورة من غير راجع شيء منها الى الاخر فتكون مشتركة بينهما لفظا حكماء بعضهم عن طريق كلام العلماء في الشبهة في بعض قضاياها والوجه فيه
انها متماثلة في ملاحظة لفظها وباراد صلا فاما راجع بعضها الى البعض فكذلك مشغلة عند الاستغراق كونها حقيقة في الجميع ما يخرج في الشبهة
على الجازا والاستغراق في ذلك من ملاحظة صلا واستعمالها في معرفة من هو راجع العهد الذهني الى الجنس في القول بالاشارة بان تلك المعاني فلا
الظ بل وضعها المعنى وحدا جازا في جميع حيل في الاشارة اليه راجعها انما هو موضوع لتعريف الجنس خاصة واستعمالها في غير من المعاني خارج راجع
شي من المعاني المذكورة الى الاخر فاما هيل ليه غير واحد من مباحث المتأخرين الا انه جعل الجمع على اللام موضوعا للعموم بوضع ذلك حيل بجي تفصيل
القول فيه لوجه في ان المبسوط من المعرف باللام هو تعريف الجنس فيكون حقيقة في مجاز في غير لو جازا على الاشراك والاشارة اليه هو من اثاره
الجازا من يشرى كونه حقيقة في العهد الاستغراق لا بد من اثبات وضع جديد للشيء التكبيرة وافي له بذلك نعم لا يبعد القول في الجمع المعرف بالنسبة
الاستغراق لما دل عليه ما ينبغي ذكره ويضعف ان يناد بالجنس من المعرف باللام انما هو موضوع للفرد مع انقضاء العهد ليس ذلك من جهة وضع اللام
لخصوص تعريف الجنس بل كونه موضوعا للطلق التعريف ووضع مدخله للجنس فيصير ذلك تعريف الجنس فلا يدرك ذلك على وضعها لخصوص تعريف الجنس
كيف كون استعمال العهد حقيقة كما لا ينبغي به رب عند ملاحظة عرف وهو الذي يستقام كلام اهل البيت بل لظن قد يراه على غير كما في ذلك والاشارة
في الاستغراق بالنسبة للجمع بعد انقضاء العهد من غير حاجة الى التزام وضع فيه للشيء التكبيرة كما ادعا وفدعنا في الحال في راجع العهد الذهني لتعريف الجنس
خاصها ما احتمل بعضها في المقام وهو ان يجعل كل من الجنس والاستغراق والعهد معنى راسخا راجع العهد الذهني خاصة الى الجنس في هذا الوجه في القول
المتقدم لظن الاستغراق فان قيل بوضعها لما يعم الجميع من غير ان يكون مشتركة لفظيا بينهما فهو تحقيق المقام كما سنبينه ان قيل بالاشارة لفظا
المعاني الثلاثة فهو بعد مخالفة للاصل وهو بان تلك الخصوصيات لا دلالة في اللام عليها ولا يستعمل في خصوصية منها سادسها ما احتمل البعض
ايضا وهو ان يكون اللام لتعريف الجنس الفر ثم يتقسم الاخير الى الوجوه الثلاثة من العهد والاستغراق والعهد الذهني وكان الوجه فيه هو الامر راجع
الثلاثة الاخر الى المعنى المذكور مع تقليد الاشتراك وعدم لزوم الجازا في شيء من الاستعمال او يضعف ان اللام لا يقيده تعريف الفرد على جهة الاطلاقات لجعل
موضوعا بانها وانما يقيده تعريف خصوص المعنوية لاجزاء وقد عرفت وهي القول بتعريف الفرد في العهد الذهني هذا ملخص الوجوه المذكورة في المقام
وانت خبير بالاطن خبرا بانه كما عرفت ان اللام ليس موضوعا للمعنى واحد هو التعريف والتعيين والاشارة كما هو قضية جعلها انما لتعريف مبداه
اذا الاشارة من استبانها علمنا الاشارة من المعارف لما تضمن من معنى الاشارة الباعثة على التعيين وقد حكى عن التوافق وغير ان اللام بالاجماع
للعهد معناه الاشارة والتعيين والتبيين فيقول ان ذلك ما يصح تعلفه بكل من الوجوه المذكورة فيختلف حال باختلاف ما تعلق به فقد تعلق بالجنس
والطبيعة المطلقة فيكون لتعريف الجنس قد تعلق بجميع افراد فيكون للاستغراق وقدي تعلق بغير مقدم في الذكر ما معلوم بالخصوص من الخارج فيكون
للعهد فليس اللام موضوعا لالطلي التعريف وتلك الخصوصيات انما يجيء من جهة متعلقة عند التحقيق لا يرجع شيء من المعاني المذكورة الى الخبر بل انما هو

مشتا من الالام ليرتفع لخصو شي منها وانما يتحصل تلك المعاني من جهة فم معن الالام الى ما يارد من مدخوله في ثنائ من التركيب من غير ان
يكون هناك وضع للمعينة التركيبية كما ظهر في بعض ما علم انما ارجاع العهد الذي هو المتعريف بجنس حسب ترتيبه فيقول فيه فيقول انما الاستغفار
في المفرد المعن لا ان يكون له تعريف لا في المفرد المعن من الجنس بعد قيام الفرض على اراثة ضمن الافراد يكون خادجا عن تعريف بجنس ليس بغير انما
الاستغفار المراد من الجمع فلا يربط بالجنس كان من ارجع الاستغفار الى الجنس انما اراد ذلك بالنسبة المفرد المعن واما بالنظر الى الجمع فلا يتصور ذلك
احدا من هذه الاشارة فيه الى الجنس انما المراد من مدخوله في الافراد واما اراد الجنس منه فلا يكون الا بواسطة الفرضية كما سيأتي في المقام
الثالث في بناء هذا الجمع للمعريف بالالام واذا قد عرفت كون الالام موضوعا للتعريف والاشارة فلا يخفى ان تكون مع انشأ الفرضين ظاهر في الاشارة الى المراد
عليه صريح مدخوله ولما كان موضوع الجمع على ما عرفت هو خصوص مراتب الجمع من الثلاثة في ما هو قوامها وكانت تلك المراتب مختلفة لا تعين في شي منها
لصحة كل منها على كثر من مختلفين في جميع الافراد اذ ذلك بمنزلة شخص واحد كان الالام اشارة الى الحقيقة عدم عروضا الى المراتب للمعنيين
والتعريف من غير من المراتب ولا من جهة فم عند الفصل ليشار اليها وايضا ليس لفظ الجمع تخصيص شي من خصوص المراتب فيخصيص بعضها بالاراء
دون الباقي ترجيح بلا مرجع والبناء على الالام والاحتمال ينافي التعريف فيظهر من الاشارة المستلزمة للمعنيين ارادة الجميع اذ هو لم يتبين انما جميع
المراتب لطنة الوحيين من الجمع المحلي بالالام ظاهر في العمول من جهة وضعه لا من جهة فم فيظهر من جماعه بل صريح بعض الافاضل بكونه حقيقة
بخصوصه مجازا في غير موطئ حقيقة في العهد جعل قضية وضع الالام والجمع كونه تعريف بجنس لكنه قال بكونه حقيقة الاستغفار من جهة الوضع المجزئ
للمعينة التركيبية فالان هذا وضع مستقل للمعينة التركيبية عاينته وصدا ذلك سببا للمعينة الذي كان يقضيته لاصل المفرد في المقامات من
ارادة جنس الجمع على طريق المفرد المحلي وكيف كان فالدليل قائم على كونه حقيقة في العموم فيكون في غير مجازا والدليل في الانشأ في ظاهره والبناء وجواز
الاستثناء مطر النهر يرد عليه مورا حدها ان ما ذكره من ان قضية وضع الالام والجمع كون الجمع المحلي لتعريف جنس المجازة عظم ولو من جهة
ظهوره في ذلك فانه انما يتم اذ قلنا بوضع الجمع لطبيعة الجمع وقد عرفت ومنه وان لفظ وضعها لخصوص الافراد سواء قلنا بكون لوضع فيها عام او
الموضوع لخصوص كل مرتبة مرتبة والموضوع له هو مصدا الجماعه اعني خصوص الواحد كانه ما كان ليكون الموضوع له كلياً ايضاً كما هو الاظهر
فانما الاشارة اليه وابتدأ من ذلك من وضعها بجنس الجماعه لكونه مستقلاً منها بعد دخول الالام عليها الاشارة الى جنس الجماعه حسب ادعاء بل يعيد
القول بكون المفرد الحاصل ضمنها موضوعا بازاء المعنى بجنس واداه الجمع حرفا موضوعا بالوضع المراد لا فاداه المرتبة في الجمع المكون بكونها
والهيئة ملحوظة على الوجه المذكور على نحو مواد الافعال وهيئة في الحسب بغير ان يوضح فلا يعقل ورود التعريف على معنى الجمعية المقام لكونه من المعاني
المحيرة الغير الظاهرة للتعريف ثابتهما انما لا وضاع الطارئة للمعينة التركيبية ينبغي ان لا تضاف اوضاع الفرض الى وضع معناه الهيئة الطارئة على الجماعه
فان شقائهما والمفروض في المقام خلاف ذلك فالان اشارة الى الهيئة التركيبية هو مجموع اللفظين لا نفس الهيئة الطارئة عليها حال اجتماعها
فيكون ذلك من قبل وضع عبد الله حال العلم بالناستة لا وضاع مفرد تدويره في ذلك ما ذكره من الحكم بانسلاخ معنى الجمعية عن ان الوضع
المذكور سببا للمعينة الاولى من فاداه تعريف جنس الجماعه في فعل هذا يكون مجموع الالام والجمع لفظا واحدا فيخرج الالام عن كونه اداة للتعريف
لفظ الجمع كونه جمعا بل يكون المجموع لفظا واحدا مفيدا للاستغفار لا ينبغي من المعارف ان لا يبين ان مجزئ الالام على الاستغفار لا يدرج للفظ
في المعارف كما في كل رجل يجمع ذلك من المسا يمكن لا يحتاج الى البيان وقد يتضح ما ذكره من جعل الالام للمعينة الاشارة والجمع مستعاضة معا ويكون
المعينة موضوعا لا فاداه المراد من الجمع اعلى مرتبة ان المشارة الى كل واحد من الجزئيات المنفردة بغير انضمام هذه الامور بعضها الى البعض يكون مفاد
الجمع المعرف كل واحد واحد من جزئيات مفردة وانما خبر به بعد ذلك عن البنية المذكور وبما فم من هو من بعد لا خطه فاداه وان كان قريباً فيظهر بها
هيكلاً اعني انما حصل المذكور في الدلالة ان ما ذكره من تبرع كونه مجازا في غير العموم على قيام الدليل على كونه حقيقة في العموم عظم فان اردت ان يرد ذلك في الدليل
على كونه حقيقة في العموم فاض مجازا في غير تفيد الجماعه على الاشتراك فهو انما سدا ان لاصل المفروض انما يتم اذ لو شئت لوضع للمعنى الاخر واما ما عرفت
الوضع الاول فانه لا يثبت على الجبر يثبت على الدليل بل يتوقف في الدليل على كونه حقيقة في المعنى المجزئ حصوا الاشتراك بين المعنيين وليس ذلك
من الدوران بين المجاز والاشراك ليقف المجاز على بل من الدوران بين الاشتراك والاشراك وان اردت بقيام الدليل على كونه حقيقة في العموم مجازا في غير
مع بعد عن ظاهرا في الدليل على كونه مجازا في غير العموم ما ذكره من الادلة غير ما مضى عليه من الاتفاق فاداه بعد ان شئت لك انما اتفقوا على كونه
حقيقة في العموم حيث لا عهد والاشراك الثاني من ذلك هو الاتقان على كون اراثة الموضوع على وجه الحقيقة وانما المسا من عند الاطلاق مع انشأ العهد
وحيث يقول به ولا منافاة فيه لكونه حقيقة في غير ارض من الجنس العهد لانه لا يصح احدا كونه حقيقة في العموم ولا ظاهرا في مع وجود المعجم بل الظاهر ان
منشأ العهد يثبت في ذلك كون انشأه الى المعنى مقدم على الحمل على الموضوع وقضية ذلك كونه حقيقة في ظاهر العهد مع وجود المعنى وكيف يثبت الاتفاق على مجاز
في العهد فان قلنا وجوب العهد مرتبة حتمية لغير من الموضوع فلا يكون اللفظ ظاهرا في الموضوع ليع وجودها وهذا هو السبب في تبينها فاداه
العموم في ذلك قلنا ان ما ذكره من بعد عن الظاهر من ان الظاهرية على اخذ انشأ الفرضية الصانع عند بيانها الا لفظ فان ذلك معلوم من الخارج
حاجبه الى الاشارة اليه في الاختصاص تلك الفرضية المعينة بذلك الجبر ان في سائر الفرضين اضافة فيان مجرد وجود المعجم انما يصح اراثة العهد في
ليس فيه ما يقتضي تعيين ذلك الا اراثة وضرب اللفظ اليه فكيف يصح جعله مرتبة صانعة عن اراثة الحقيقة والقول بان القدر المحفوظ في الفرضين في
اللفظ عن لفظ بحسب مقامه العرف وان لم يكن هناك التزام عقلي وهذا القدر حاصل في المقام اذ الفرضين في العهد انشأه الى المعنى المدفوع بان
الفرضية اضافة عن الموضوع لا بد ان تكون معانده الحقيقة ولو بحسب مقامه العرف حتى يصح كونها اضافة لفظ عن معنا الحقيقة في فهم العرف ومن

البين ان مجرد وجوده في المقام لا ينافي زادا العموي في المقام ولو جسد لمعرفه فكيف يتبعه بملء فافاللفظ عن معنا الحقيقه في مقولته
ليست انما في المعنوي خرج عن مقتضى الوضع بوجه من لوجوده في المقام ان اللام موضوعه لتعريف مدخولها والاشارة اليه حيث ان المراد
بمدخولها في الجمع هو الافراد في الجملة فان كان في المقام افراد معتمدين بان تكون تلك الافراد من جهة تعريفها بها اعرف في نظر العقل من غير ان يكون لها حقيقة
الاشارة اليها فيكون المراد بالجمع هو تلك الافراد وتكون اللام تعريفها والاشارة اليها فان الاشارة تنصرف مع الاطلاق الى ما هو عرف في نظر العقل اي
من غير ولا فاضح بانضمنا فيها الى المعنويات انما كانت نخصر اليها من الجملة التي قرناه وهي غير جارية في مقام وجود المعنوي هذا هو الوجه الظاهر في الفهم
مع وجود المعنوي على الوجه المذكور لان جهة خصوصيته على زادته لم يكن في مقام الفهم فينبغي ان لا يشاهد على حيازته كادته في فهمه
بما قرناه ان اراد الفهم منه جارية على لفظ اخر وجب فيها عن قانون الوضع بالنظر الى اللام ومدخولها وذلك هو الوجه في تعيينه هم فادته المعنوي باننا
العهد المقام وانما يبادر المعنوي ففقد عرفنا الوجه فيه انه غير مستند الى نفس اللفظ بل منبني على ظهوره في الوجود المذكور ومنه يظهر الحال في
حسن الاشارة فانه منبني على انهما المعنوي وهو حاصل من الجملة التي قرناه فلا دلالة في شيء من الوجود المذكور على حيازته في غير المعنوي بل هو
في العهد قطع المناظر من انهما التجوز بالفتنة اللام ومدخولها بل يتقدم الحمل عليه على الحمل على المعنوي ولذا قيدوا افادته المعنوي باننا العهد
انما استعماله في الجنس كما في قولك فلان ركب ليجل او يمين وجع الابكار فدل هو على وجه الحقيقة والحجاز وتوضيح الكلام في ذلك بتوقفه على تصوره
استعماله فنقول ان اراد الجنس المقام يتصور على وجهه منها ان يبادر بالجمع فهو الجاهل ويكون اللام اشارة اليها والاشارة اليها فيكون مؤدا
تعريف جنس الجاهل وهذا الوجه هو الذي نخصر به واحد من متاخر المتاخرين على ظهوره من لفظ الجمع لمعرفه بشا على تباكل من اللام والجمع على
معنا الاصل وعدم طرح وضع اخر عليها فيكون استعماله في الجنس على الوجه المذكور منبني على ملاحظة وضعه لا على قدرته ومنه عايناه
ليس معنى الجمع فهو الجاهل لغيره عليه انما معناه مصدا الجمع هو على خلافه غير قابل للتعريف لا ان يتصرف في لفظ الجمع بل جازع عن معناه
واستعماله فهو الجاهل ان صحبت التجوز عنه بذلك فيكون التجوز اذن في مدخول اللام ومنها ان يكون اللام الدال على تعريفه في الجنس على ان يكون
الجنس قيدا ما خوذ في معناه على وجه الجاهل فيكون تعريفه في الجنس منزها من زادته ويكون الجمع باقيا على معناه فيكون استعماله في تعريف جنس الجمع
ولا ينبغي ما بين من لفتنه منها ان يبق باستعمال الجمع مدلول اسم جنس بانسلاخه عن جهة الجاهل او بالوضع الطاري فيكون اللام الوارد على تعريفه
الجنس كالفرد وفيه انما تكلف لفظ بعد دعوى الوضع الطاري مع عدم مساعده الفهم فيكون التجوز المذكور منبني على وجود العلاقة المصاحبة وهو
ثامل ومنها ان يبق باستعمال الجمع معناه اعني ما فوق الاثنين من الافراد لكن يكون التعريف الوارد على ملاحظة خصوصية الافراد حيث يعطى اللفظ
كافي تعريف العهد والاشارة الى من جهة اتحاد تلك الافراد مع الطبيعة كون الطبيعة حاصلة لها فيكون مفادها ملاحظة ما ذكر تعريف الطبيعة المتحدة
مع الافراد حيث كان وجود التعريف على الافراد من جهة المذكورة مع قطع النظر عن ملاحظة خصوصيتها لانه يتوقف تعريفها على حل الجمع على مقتضى
درجتها وعلى خصوصية معينة من سائر مراتبها ليعتبر بذلك مدلوله حتى يصح ورود التعريف عليه حيث كان ذلك يخرج عن الابهام بالملاحظة
الجملة المذكورة وتحت تعريفه والاشارة اليه من تلك الجملة فيلزم بالجمع مطلق الافراد على الوجه المذكور ويكون اللام تعريفها من تلك الجملة وهذا
الوجه هو الذي يحيط بالبال في هذا المقام وهو الحد الثاني في الاستعمال ولا يجوز في اللام ولا في مدخولها اما الاول فلوكونها موضوع
للتعريف والاشارة الى مدخولها وهو حاصل في المقام غير ان التعريف الوارد على مدخولها من جهة مخصوصة لا بملاحظة خصوصية ذلك غير
خرج طاعن في حقها وان كان لظ من مع الاطلاق وانما الفهم هو الوجه الثاني واما الثاني فلا استعماله في مدلوله اعني خصوص الافراد وان
ليرتبط على مرتبة معينة من مراتبه ورود التعريف عليها بملاحظة اتحادها مع الطبيعة وكما عايناه في الخارج لا يقصر بحدودها عن معناه اذ لا يمنع
ذلك من زادا الافراد منها في الحال في المقام على عكس المفرد المعرف فان صرا التعريف هناك الى الفرد يتوقف على قيام الدليل عليه اطلاق الكل على الفرد
او جعل الطبيعة في ملاحظة جريانها على ما ينبغي بانه انتم كمن التعريف في الجمع المعرف الى الطبيعة بملاحظة الافراد من حيث اتحادها مع الطبيعة
ولما لملاحظة افرادها بمراد التعريف عليها من تلك الجملة حيث خرج ما هذا ولتتم الكلام في المرام بزم امورا حدها انه لا بد من الاستعمال الوارد على المفرد
اشتمل على الاستعمال الوارد على الجمع فان قولك لا رجل في الدار يعني نفي الاحاد بخلاف لا رجلا فيها ولذا يصدق الثاني مع وجود رجل او رجلين في الدار وكذا
قولك كل رجل تاني فله درهم وكل رجل تاني فله درهم كذا فانه لا يشبه ذلك لرجل او رجلين على الثاني بخلاف الاول وقد اختلفوا في المفرد المحل بالام الاستعمال
ان المفرد اشتمل على الجمع فها سياتي في الشبهة فذهب بعضهم الى الاول والآخر عند جماعة هو الثاني وهو المعروف بين المتأخرين ويبرهن صاحب الكتاب
غير من هذه التفسير هو المختار في الاول انه كما يكون استعمال المفرد بمشمول جميع الوجود والافراد المندرجة تحت مدخول اللام كذا استعمال الجمع اما
يكون بمشمول جميع الجوع ووجدان الجمع لمندرجة تحت جنس الجمع ومن البين ان الثاني مع تخطئه حكم عن الواحد والاشتباه بخلاف الاول حسب
ذكر الاستعمال الحاصل في غير المعرف قال المحقق الشريف بعد ما نص على ان المفرد المعرف بل اللام الاستعمال في مفرد الاستعمال لا يجمع فلما دل على
الجنس مع الجمعية فلو اجب حاله في الاستعمال على قياس حال المفرد كان مفردا كل جماعة وكل واحد فانه لايستعمل في الجمع بل في كل جماعة
واورد عليه بوجهها ان لو كان معناه الجمع فاذكر لزم التكرار في معناه فان قلت جماعة ولا ريب في جماعة فيندرج التثنية فيها والجنس كذلك فيندرج التثنية
والاربعة فيها وهكذا الى ان يبلغ من حيث هو كل فانه انما يجمع فيكون مضمرا في الجمع المستغرق مع اندراج سائر مراتب التعريف فيه كذا الاشياء التي يفسر
الجماعة المعرف بكل واحد او بالجميع من حيث هو مجموع لا بكل جمع جمع كما يستعمل من كلام المحقق الشريف وقبله ولا يقتضي الاستعمال الوارد على
الجماعة كما في قولك كل جماعة من العلماء واعط كل جمع من القوم اذ لا ريب في صحة الاستعمال المذكور من دون عنصانه مع جريان الكلام المذكور فيه

والاشارة اليها فيكون المراد بالجمع هو تلك الافراد وتكون اللام تعريفها والاشارة اليها فان الاشارة تنصرف مع الاطلاق الى ما هو عرف في نظر العقل اي من غير ولا فاضح بانضمنا فيها الى المعنويات انما كانت نخصر اليها من الجملة التي قرناه وهي غير جارية في مقام وجود المعنوي هذا هو الوجه الظاهر في الفهم مع وجود المعنوي على الوجه المذكور لان جهة خصوصيته على زادته لم يكن في مقام الفهم فينبغي ان لا يشاهد على حيازته كادته في فهمه بما قرناه ان اراد الفهم منه جارية على لفظ اخر وجب فيها عن قانون الوضع بالنظر الى اللام ومدخولها وذلك هو الوجه في تعيينه هم فادته المعنوي باننا العهد المقام وانما يبادر المعنوي ففقد عرفنا الوجه فيه انه غير مستند الى نفس اللفظ بل منبني على ظهوره في الوجود المذكور ومنه يظهر الحال في حسن الاشارة فانه منبني على انهما المعنوي وهو حاصل من الجملة التي قرناه فلا دلالة في شيء من الوجود المذكور على حيازته في غير المعنوي بل هو في العهد قطع المناظر من انهما التجوز بالفتنة اللام ومدخولها بل يتقدم الحمل عليه على الحمل على المعنوي ولذا قيدوا افادته المعنوي باننا العهد انما استعماله في الجنس كما في قولك فلان ركب ليجل او يمين وجع الابكار فدل هو على وجه الحقيقة والحجاز وتوضيح الكلام في ذلك بتوقفه على تصوره استعماله فنقول ان اراد الجنس المقام يتصور على وجهه منها ان يبادر بالجمع فهو الجاهل ويكون اللام اشارة اليها والاشارة اليها فيكون مؤدا تعريف جنس الجاهل وهذا الوجه هو الذي نخصر به واحد من متاخر المتاخرين على ظهوره من لفظ الجمع لمعرفه بشا على تباكل من اللام والجمع على معنا الاصل وعدم طرح وضع اخر عليها فيكون استعماله في الجنس على الوجه المذكور منبني على ملاحظة وضعه لا على قدرته ومنه عايناه ليس معنى الجمع فهو الجاهل لغيره عليه انما معناه مصدا الجمع هو على خلافه غير قابل للتعريف لا ان يتصرف في لفظ الجمع بل جازع عن معناه واستعماله فهو الجاهل ان صحبت التجوز عنه بذلك فيكون التجوز اذن في مدخول اللام ومنها ان يكون اللام الدال على تعريفه في الجنس على ان يكون الجنس قيدا ما خوذ في معناه على وجه الجاهل فيكون تعريفه في الجنس منزها من زادته ويكون الجمع باقيا على معناه فيكون استعماله في تعريف جنس الجمع ولا ينبغي ما بين من لفتنه منها ان يبق باستعمال الجمع مدلول اسم جنس بانسلاخه عن جهة الجاهل او بالوضع الطاري فيكون اللام الوارد على تعريفه الجنس كالفرد وفيه انما تكلف لفظ بعد دعوى الوضع الطاري مع عدم مساعده الفهم فيكون التجوز المذكور منبني على وجود العلاقة المصاحبة وهو ثامل ومنها ان يبق باستعمال الجمع معناه اعني ما فوق الاثنين من الافراد لكن يكون التعريف الوارد على ملاحظة خصوصية الافراد حيث يعطى اللفظ كافي تعريف العهد والاشارة الى من جهة اتحاد تلك الافراد مع الطبيعة كون الطبيعة حاصلة لها فيكون مفادها ملاحظة ما ذكر تعريف الطبيعة المتحدة مع الافراد حيث كان وجود التعريف على الافراد من جهة المذكورة مع قطع النظر عن ملاحظة خصوصيتها لانه يتوقف تعريفها على حل الجمع على مقتضى درجتها وعلى خصوصية معينة من سائر مراتبها ليعتبر بذلك مدلوله حتى يصح ورود التعريف عليه حيث كان ذلك يخرج عن الابهام بالملاحظة الجملة المذكورة وتحت تعريفه والاشارة اليه من تلك الجملة فيلزم بالجمع مطلق الافراد على الوجه المذكور ويكون اللام تعريفها من تلك الجملة وهذا الوجه هو الذي يحيط بالبال في هذا المقام وهو الحد الثاني في الاستعمال ولا يجوز في اللام ولا في مدخولها اما الاول فلوكونها موضوع للتعريف والاشارة الى مدخولها وهو حاصل في المقام غير ان التعريف الوارد على مدخولها من جهة مخصوصة لا بملاحظة خصوصية ذلك غير خرج طاعن في حقها وان كان لظ من مع الاطلاق وانما الفهم هو الوجه الثاني واما الثاني فلا استعماله في مدلوله اعني خصوص الافراد وان ليرتبط على مرتبة معينة من مراتبه ورود التعريف عليها بملاحظة اتحادها مع الطبيعة وكما عايناه في الخارج لا يقصر بحدودها عن معناه اذ لا يمنع ذلك من زادا الافراد منها في الحال في المقام على عكس المفرد المعرف فان صرا التعريف هناك الى الفرد يتوقف على قيام الدليل عليه اطلاق الكل على الفرد او جعل الطبيعة في ملاحظة جريانها على ما ينبغي بانه انتم كمن التعريف في الجمع المعرف الى الطبيعة بملاحظة الافراد من حيث اتحادها مع الطبيعة ولما لملاحظة افرادها بمراد التعريف عليها من تلك الجملة حيث خرج ما هذا ولتتم الكلام في المرام بزم امورا حدها انه لا بد من الاستعمال الوارد على المفرد اشتمل على الاستعمال الوارد على الجمع فان قولك لا رجل في الدار يعني نفي الاحاد بخلاف لا رجلا فيها ولذا يصدق الثاني مع وجود رجل او رجلين في الدار وكذا قولك كل رجل تاني فله درهم وكل رجل تاني فله درهم كذا فانه لا يشبه ذلك لرجل او رجلين على الثاني بخلاف الاول وقد اختلفوا في المفرد المحل بالام الاستعمال ان المفرد اشتمل على الجمع فها سياتي في الشبهة فذهب بعضهم الى الاول والآخر عند جماعة هو الثاني وهو المعروف بين المتأخرين ويبرهن صاحب الكتاب غير من هذه التفسير هو المختار في الاول انه كما يكون استعمال المفرد بمشمول جميع الوجود والافراد المندرجة تحت مدخول اللام كذا استعمال الجمع اما يكون بمشمول جميع الجوع ووجدان الجمع لمندرجة تحت جنس الجمع ومن البين ان الثاني مع تخطئه حكم عن الواحد والاشتباه بخلاف الاول حسب ذكر الاستعمال الحاصل في غير المعرف قال المحقق الشريف بعد ما نص على ان المفرد المعرف بل اللام الاستعمال في مفرد الاستعمال لا يجمع فلما دل على الجنس مع الجمعية فلو اجب حاله في الاستعمال على قياس حال المفرد كان مفردا كل جماعة وكل واحد فانه لايستعمل في الجمع بل في كل جماعة واورد عليه بوجهها ان لو كان معناه الجمع فاذكر لزم التكرار في معناه فان قلت جماعة ولا ريب في جماعة فيندرج التثنية فيها والجنس كذلك فيندرج التثنية والاربعة فيها وهكذا الى ان يبلغ من حيث هو كل فانه انما يجمع فيكون مضمرا في الجمع المستغرق مع اندراج سائر مراتب التعريف فيه كذا الاشياء التي يفسر الجماعة المعرف بكل واحد او بالجميع من حيث هو مجموع لا بكل جمع جمع كما يستعمل من كلام المحقق الشريف وقبله ولا يقتضي الاستعمال الوارد على الجماعة كما في قولك كل جماعة من العلماء واعط كل جمع من القوم اذ لا ريب في صحة الاستعمال المذكور من دون عنصانه مع جريان الكلام المذكور فيه

الجميع

الجميع

حرفا بحرف وثانيا ان المستفاد من قولنا كل جماعة هو استغراق الجماعة لا غير ذلك كما يشهد به ملاحظة العرب ولذا لا يثبت فيه حصول التكرار فكذلك
الحال في الاستغراق المفهوم من الجمع لمعرف ومنها انه لو سلم كون هذا الجمع المقام كل جمع فلا يمكن خروج الواحد والاشئين لان الواحد مع اثنين اخر
من الاحاد والاشئين مع واحد اخر منها جمع من الجوع داخل في الحكم فيجمع الاحاد على نحو هو المفرد ولا يتم ما ذكره من الفرق كذا اورد في التنازلي
في شرح التلخيص يدعي ان اقص ما يفيد ذلك ثبوت الحكم لوجوده في ضمن الجمع لانه نفسها بخلاف الاستغراق المتعلق بالمفرد فعوله اكرم الرجل
الذي ياتي في جملة الواحدنا جمع بخلاف قوله اكرم الرجل الذي ياتي في ضمن الجمع لانه لا يشمل ما اذا كانا لجانا واحدا او اثنين وما ذكره من الوجه غير خارج على
انه اذا عدا لواحدا والاشئين مع الاثنين او الواحد جمعا لم يمتنع غير جمعا اخر لمعرف من عدم انها التكرار فيبقى ذلك لواحدا والاشئين بعد
ملاحظة سائر الجوع خارجا عنها الا ان يعد ذلك الجماعة رتبة واحدة ولا يخلو عن قضية الاصل عدمه فضا الى خصوص فرق اخر وهو متعلق بالحكم بما
على كونه مستغراقا لوجوده بخصوص كل من الاحاد وبقا على القول الاخر متعلق بالحكم بالجماعات فلا يكون لواحدا والاشئين متعلقا بالحكم بما
في ضمن الجماعة ومنها انه لما يتم ذلك لو كانا فادناه الاستغراق بلا ملاحظة وضع كل من اللام والجمع بالاستقلال يتأعلى اذ اللام والاستغراق ومذخوله
لجميع ليكون ضم الاول الى الثاني مفيدا لاستغراق الجوع وليس كذلك بل اذ في الاستغراق انما هي موضع جديد متعلق بالهيئة التركيبية مستطاع ليس
مفاد ذلك استغراق في الجوع بل لا ادراكا سيجي به ان بل لو لاحظ في كل من الوضعين بانفسها كانا المستفاد منها اذ في تعريف جنس الجمع والاستغراق
اما الجوع كما في حكمه عن غير واحد من المتأخرين وفيه ما تقدم من منع القول بثبوت وضع جديد بالهيئة التركيبية بل ليس مستغراقا لوجوده في جميع
الا بملأه كل من وضع اللام والجمع خصبنا بهما نختار القول الثاني على ما يستفاد من كلام جماعة من المتأخرين وجوه احدها التنازلي في المفهوم
من الجمع لمعرف بحسب العرب هو استغراق الاحاد دون الجميع كما يعرف ذلك من ملاحظة موارد استغراقه ولذا انفس جماعة بالاسلام عن معنى الجمعية حيث
لا تناوثر بين ما يستفاد من الاستغراق في الموارد على المفردات فان المفهوم من قولنا اكرم العلماء هو المفهوم من قولنا اكرم كل عالم ثانيا فيكون
جماعة من ائمة الفن عليه في التنازلي انه ما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو صرح به ائمة الفقه في كونهما واقع في لغيره من هذا القبيل نحو ان علم غيب
العلمون والارض علم ادم الاسماء كلها واذ قلنا لئلا تكون اسجدوا لله سبحانه وواهب من الظالمين بعيد وما الله برب الظالمين الى غير ذلك
ذلك وذكر ان كلام الرضا في الكشاف مشهور بذلك حيث قال في قوله تعالى وما الله برب الظالمين ان جميع تباين كل محسن في قوله تعالى وما الله برب الظالمين
للعالمين انه تكرر ظاهرا وجمعا لعالمين على معنى ما يرب شيئا من الظالمين احد من خلفه في قوله تعالى ولا تكن الخاسرين خصيه اياه ولا خاصه عن خائن قط في قوله
رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمى بالعالمين انما يتبعه بخلاف جائي العالمين اذ يربوا جائي القوم الاعوام مع امتناع قولك جائي كل جماعة من
العالمين الا يربا على اذ الاستغراق المتصل ولو كان متنا الفظ من واحد مجازا في المصنفين وورد عليه بانه لا شك جواز استغراق البعض من
الكل على نحو الاستغراق المتصل حيثما نص عليه المحققون من الخاء تقول رايث زيدا الاصل وله على عشرة ايام احدا ونحو ذلك مع عدم كون المستغراق
افرادا المستثنى من بطلان جزائه فلم لا يجوز ان يكون الاستغراق في المقام على الوجه المذكور وبذلك من لظان قضية الاستغراق اندراج المستثنى في
المستثنى منه سواء كان من قبيل اندراج الخاص تحت العام والخارج تحت الكل فيعلم الاستغراق على كل من الوجهين الا انه اذا كان هناك عموم واراد على كل كان
الظهور والاستغراق على العمودون ذلك لكل ولذا لم يخرج اكرم كل جماعة من العلماء الا زيدا هذا بالنظر في ما هو لفظ من اخصاص العام واما اخصاص
خصوصيا ما اندرج في العام فلا مانع من انما لا يخرج عن غرض القضا ومبني الاستغراق على جواز استغراقه عن العام كما هو لفظ من ملاحظة الاستغراق
لا على المنع من على اوجه الاخر وان كان خارجا عن مقتضى اللفظ حسب ما توهمه وفيه الوجوه وان ظهر كون المفهوم من الجمع المحلي استغراقا لاحاد وذا الجوع يمكن
لا يبين منها الجمعية الباعثة على انضامه لغير استغراق ذلك منه مع اننا لا نشتر انما الظاهر من هذا الاستغراق الوارد عليه استغراقا لجماعات دون الاحاد والاشئين
اختار جماعة كون الاستغراق المذكور من جهة وضع جديد متعلق به يمتنع باعتماد معنى الجمعية في تفسيره اليه كلام المحقق الشيرازي حيث قال بعد ان ذكر
كون مقاما للجمع لمعرف استغراقا لاحاد دون الجوع كانه قد بطل فيه معنى الجمعية لكونه قد عرف وهذا القول بثبوت وضع جديد بالهيئة التركيبية يكون فيها
الاستغراق من جهة كونهما وكذا القول بانسلا عن الجمعية اذ قد عرفنا طلائع على الدخول عليها من قبل الجمع فهو في اذ الجمعية فون سائر الجوع
ما اطلق على ما دونه من المراتب فكيف صح القول بعدا فادناه الجمعية فلتحيز في المقام ان الاستغراق هنا متعلق باجزاء ذلك الجمع الواحد المندرجة
فيه وليس ذلك مستندا الى وضع اللام بل الجمع نفسه مستغرق للاحاد المندرجة تحتها سواء اطلق على اعل من ائمة او على ما دونه من المراتب الى الثلاثة الا انه
مع اطلاقه على ما دون كل من المراتب لا يندرج في العام لعدم استغراقه لجميع ما يصلح له بخلاف ما اذا اطلق على الدرجة العليا ومذخلة اللام استغراقا
العموم منها هو من جهة لانه على طلائع الجمع على الدرجة المذكورة نظرا لقيسه من بين المراتب انصهر في تعريفه مع الاطلاق الى ليس اللام بمفرد
ليفيد عموم مدخوله وليس مفاد بحسب لوضع سوا الاشارة والتعريف حيثما تر القول فيه وحي فمحقق المرام ان الجمع المقام انما اطلق على تبيين
واحد من مراتب اعل المتبنا لعلها وليس فيه استغراقا لوانه لجمع صلا بل ليس مقاما بل لا يخلو الاستغراق فيه بحسب لجماعات نعم لو كان في خصوص
لجنس الجماعة حتى يكون مقاما لفظ الجماعة مكن فيه ذلك لكان قد عرف مقاما وانه موضوع لصدا الجماعة وان دلالة على الكثرة والتعدد من قبل
دلالة الحروف ومعنا المستقل هو معناه الا في ذلك فالتعريف غير من الضمايم انما يرب عليه ون معناه الحرف فلا يعقل دلالة على العموم بحسب لغيره
الجماعة كما انه لا يعقل تعريفه لجنس الجماعة بحسب لاشارة اليه كيف كان فلا مستغراقا لاصل المقام انما هو من جهة شمول الجمع لوجودات
المندرجة فيه لانه لعلها العموم فيه من جهة استغراقه لاجزاء الاشياء اليه عند تحصيل المقام هذا هو الوجه في استغراقه للاحاد دون الجوع وليس ذلك
مستندا الى وضع تركيبي ولا فاضيا بانسلا عن الجمعية وليس شي من الادلة المتقدمة الدالة على استغراقه للاحاد دلالة على خلاف ذلك اقص

ما يثبت ذلك

ما يفيد تلك الادلة كون هذا اللفظ اسما للامور الاحادية دون الجاهات وهو حاصل لما ذكرناه فبيننا ان الاستعمال الوجوه المتقدمة وضعه
المعنى المذكور ليس محل الماعرف من عدم استئناس التبادر الى نفس اللفظ وان الوجه في قوله انه وكذا الحال فيما ذكره انما الفرق من افادته لافراد
وجوز استئناس الواحد منها على ما ثبت بانها ان الجمع لم يثبت هل هو حقيقة في خصوص العموم الاخر او بعد العموم المجموع في جملة وقد نص بعض المتأخرين
على كونه حقيقة في خصوص العموم الاخر بما زاد في غيره ونقول الحق الشك في الاول اكثر تداعيا عن الثاني لكن لا يصحح بكونه حقيقة في خصوص
ولادى كالتأنيص على كونه حقيقة في خصوص الاول من استئناس الى من متأخري المتأخرين ومن يحدده ووظ ما حكاه المحقق الشافعي
عنهم من الحكم بان قول القائل للوجه ان عندك درهم واحد لكل واحد من لوجه عندك درهم فانه اقل لكل واحد درهم
يعطى كقوله الاخلاص المذكورين عندهم حيث لم يحكموا باستئناسه على ما يذهب على درهم ولو كان المفهوم عندهم خصوص العموم الاخر لكانوا
منه كل كما في المثال الثاني وربما قيل ان هذا القول بكونه حقيقة في العموم الاستئناس وهو ضعيف لما عرف من كونه من الوجهين
وما ذكره في مسألة الافراد في شاهد عليه كيف كان فالتحقيق كما عرفت كونه افادته العموم من جهة التي ذكرناه لا لوضع خصوص العموم حسب
ما هو عليه من المتأخرين وذلك انهم من كونه على وجه العموم الاخر ليكون الحكم منوطا بكل واحد من الاحكام المتقدمة في مجموعها يتعلق
الحكم بالمجموع ككل من اللام ومداخل حقيقة على كل من الوجهين فان ظهر من المقام او من الحكم المتعلق به احدا الوجهين بنى عليه من دون تجوز وان احتل
الامر من غير ظهور ونخرج لاحد الوجهين سواء من المقام لزم التوقف مقام الاخر والرجوع الى اصول الفقه في مقام العمل وفيه ذكر مثال
الافراد في اصله بانه نقتض من الواجب دعوى اعلية الاول بحيث يوجب طلبا بازادته غير ظاهر فمما يتجمل كونه اذ العموم المجموع اقل في اللفظ حيث
المحقق على الدجة العليا واشهر باللام اليها فاذ ذلك يتعلق الحكم بمجموع الافراد فان مداخله كل منها على وجه يستقل في تعلق الحكم به غشاوا به
توقف على قيام الشاهد عليه ان لم يكن فيه خروج عن موضوع اللفظ لكن يمكن ان يقال ان شيوخ اشغال المجموع المعرف على الوجه الثاني كما قد ذكرنا
ان لفضل بن باديه عليه كيف كان فالظن ان الشاهد بعول عليه المقام على وجه احدا الوجهين مع عدم قيام شاهد هناك على التعيين تالها ان يقع
اذا الجنس من الجمع لم يثبت هل يكون له في كماله في المعرف اذا اريد به الجنس في الواحد والاشين والثلاثة وما فوفها الانسلاخ من الجمعية او انه
يعتبر كونه الجنس هنا في ضمن الجماعة فلو قال الله على ان تروج الابكار وادركها لافراس وان اشترى الجوار وحصل البر بالانسان بما دون الثلث على الاول
خلاف الثاني لا يحصل الوفاء الا بالانسان بما فوق الثلثين وجمان ذلك بعض الافاضل وجهين في زادة الجنس من الجمع المعرف احدهما ان البر بغير
الجماعة لكونه بالجنسية ملزمة بالنسبة الى مجموع الجماعة فانما يصح من جملة الاجناس ثانيا ان البر به مطلق الجنس فيسقط عنه غيبة الجمعية ويبقى اذ
الجنس في زادة الواحد انما قال لكونه بخلاف انسلاخ معنى الجمعية لا يوجب كونه لفظ حقيقة المعرف على ان انسلاخ الجمعية لا يوجب انسلاخ
العموم على القول بكونه حقيقة في العموم كما هو المشهور بكونه مجازا فيمكن ان يقال ان بعد هذا التجوز بزيادة الجنس لا يكون اذ الواحد مجازا بالنسبة
الى هذا المعنى المجازي وانت قد عرفت وهذا الوجه الاول وكذا الثاني فانه الوجه الثالث من الوجوه المتقدمة لتصور بزيادة الجنس المقام هو في غاية
البعد فان اسقاط معنى الجمعية واذا نفس الجمعية من اللفظ مع كونه مجازا كما عرفت به بعد عن ظ الاستئناس لان وفاء في الظن في جملة الجنس
هو ما ثبتنا ان الشاهد اليه فيمكن كونه في معنى على ما هو مقتضى الجمعية غاية الامران يكون تفرقه لافراد المخوفات من حيث اتحادها مع
الطبيعة حيث لا يبرهن فلا تجوز في المقام ولا يحصل الامتناع الا بالانسان برك ولذا لو اوصى شيئا للفقر او السادان وغيرهم من غير المحصول
حيث لا يمكن اذ العموم منها ويتعين حملها على الجنس ليخرج الدرع الى ما دون الثلثة كما نصوا عليه كذا الحال في النذر والامان وغيرهما لو فاءت
القيمة على قطع النظر عن ملاحظة الجمعية وانما اريد به حصول الفعل من ذلك الجنس انما لو حظ فيه خصوص الجمعية ونعنيها اكنة بالواحد ورجح فاما ان يكون
ذلك بتخصيص الجمع بمطلق الجنس واذا استئناس الفعل المتعلق بالجنس الى الجماعة على نحو قولنا فلان فلان او كلا الوجهين مجازا بعد ما علمنا ان
الاستئناس لا يمتنع كما لا يخفى راجعها ان ظ ما يبرهن ان لا لجملة المعرف على العموم ان يكون متعلقا للنفى او التثني فاصبنا بافاده سلب العموم اذ في المثال
الكل الحاصل بالسلب لغيره على حد التثني الوارد على سائر العموم ما نحو قوله ما كل ما يمتنع المراد به وما كل في الاح لا في تنقيته الى غير ذلك لكن
لا ينافي في المقام كثير من الاطلاقات فان الظاهر السلب لشيء يمكن توجيهه بان التثني او التثني قد يبرهن على كل من جزئيات الجمع ليكون كل منها مناطا
لنفى والتثني فانه ذلك على العموم المستأمن سواء كان العموم المخطوف في مجموعها او افرادها وتوضيح المقام ان العموم المخطوف في الجمع ما ان يكون مجموعيا
او افراديا فعلى الاول يكون مقاما في المقام سلب لكل الحاصل في بعضه على الثاني فاما ان يكون والسلب دواعي العموم وعلى كل واحد من جزئيات
المقام فعلى الاول يكون مقاما في المقام سلب لكل الحاصل في بعضه على الثاني فاما ان يكون والسلب دواعي العموم وعلى كل واحد من جزئيات
سلبا كليا والظاهر من ذلك الوجهين في المقام هو الثاني وان كان الظاهر ورود التثني على لفظه كل ومما يمتنع هو الاول بناء على ان ليس في المقام ما يفيد
المفهوم من لفظه كل وما يمتنع وانما المقام الجمع هو خصوص جزئيات المستأمن فلا يستغرق من احواله حقيقة من غير ان يكون هناك ما يفيد خصوص
معنى التثني لغيره عليه كما هو الحال في التثني الوارد على كل وما يفيد مقادا فاذ يتعلق حكم بالجمع على الوجهين فقد تعلق بكل واحد من جزئيات
سواء كان ذلك الحكم نفسيا او اشيا فاما ان يكون تعلق الحكم بالمتنبت حكم على كل من تلك الجزئيات فكذلك الحال في التثني نعم لو لو حظ شمول الجمع نظر الى اندراج
جميع الاخرى من ادلة وعلق التثني عليه حتى ما ذكر من دلالة على سلب العموم الا ان ذلك اعني ان لا يعلل الاطلاقات ليتوقف على قيام شاهد عليه فان
كان في المقام ما يشترطه من كونه المقصود من الجمع عمولا احاد تعين كون المراد منه عمولا السلب ان يقوم دليل على خلافه وان ظهر كون المراد منه العموم المجموع
دواعي سلب العموم وان اذ لا يبرهن الوجهين من غير ظهور في جميع الاحكام لاجل ان بين تعين الرجوع الى اصول الفقه حسب مقتضى تبيين في وقوعه شيئا الا بقاء

والقيد المفهوم من اللفظ هو السلب بخبر وما يربط عليه فغير مفهوم من اللفظ بل يتوقف على قيام شاهد عليه المقام الرابع في بناء الحال في
المعرف وقد عرفت وقوع الخلاف في فائدة العمود وما يربط من كلامهم وصريح المصنف بان كون الخلاف في وضعه مخصوصا بالعمود على ان يكون اشتمالا
في غيره مجازا فلا يكون موضوعا للمادة العبر ولا مشتركا بين العمود وغيره وانما خبره هو: ان هذا كيف اشتمل في العهد لا في كون كونه على وجه
الاحتياط به هو اعلم من اذاد الجنس العرفي لفظا ولا يربط اليه عند وجوده المعهود وقد قيدوا افاذا الجمع المحلى للعمود افا لم يكن هناك عهد يكون
الحال كالتفريق بين المقتضى واللفظ بالبناء في المقام ان الخلاف هنا نظير الخلاف في الجمع المحلى في تقدير تعريف افراد ليقيد له في الجمع المعرفا وانما يفرج
طريقا العهد فالمراد ان لا يكون هناك عهد هل ينصرف المفرد المحلى باللام مع الاطلاق الى تعريف افراد ليقيد له في الجمع المعرفا وانما يفرج
الى تعريف الجنس فلا يفتيد العمود والقول بوضع مخصوص للعمود على ان يكون هناك وضع متعلق بالهيئة التركيبية فغاير لوضع اللام ومدخول فاصنافه
الاستغراق والقول بكون اللام سودا عن كل لفظ لا يشترط من بعد الاوهام وحمل الخلاف لواقع بينهم على اذاد ذلك مع وضوح فساد من و
قيام شاهد كلامهم على اذاد في المقام بعيد جدا وغاية ما يستقام من كلام القائل بكونه للعمود استغراقا للعمود عند الاطلاق وانما العهد هو لا
بالجملة على ما قرره فانه غاية الامكان بلخط الخلاف على الوجه لا على وجه الحاجة الى حمله على ذلك الوجه لفاستد كيف كان فلم في المسئلة خلاف اقول عند
احد ما اذاد هذا ليعبر عن احد من المتأخرين من كونه حقيقة تعريف الجنس مقابل العهد لا استغراقا في غير تأنيها ان حقيقة العمود مجاز في غيره
حكي ذلك قوله حسب حق عليه المصنف في كل كلام القائل بان فائدة العمود على كونه موضوعا بخصوص العمود مجازا في غيره على حد ما يصعب التخصيص ثالثا
اقول بالاشتمال اللام على بن العمود وغيره وهو الذي يلوح من المصنف بل قضية كلامه كما سيحكي حكايته الاطلاق عليه من ان يكون بوضع للعمود خاصه
وابعها التفصيل بين ما يميز الواحد من بالثا وما لا يميز به فيفيد العمود في الاول والثاني وحكي القول بعن مام المحرمين خامسا التفصيل المذكور
بمسئلة انه الحق بما يميز الواحد من بالثا ما يصح توصيفه بالوحد كالدنار والدرهم فانه يصح ان يحد دنانير واحد ودرهم واحد بخلاف نحو الذهب
الفضة اذ لا يحد ذهب واحد فضة واحدة وحكي القول بعن الغلة والمخارعة انما عند اشتمال الفرائض وعدم خصوصية المقام انما يفتيد تعريف
الجنس وينصرف الى ذلك لما عرفت من كون اللام موضوعا للاستغراق المدخولها واذاد في تعريفه فذاتهما ان اسما لاجناس انما وضعت للطبايع
المطلقة المتخولة لا بشرطية وانما يجزى افاذا الخصوصية بما لا يخطئ ما يطرأ من الطوارئ الكواحق والمفروض ان الطارء الحاصل في المقام ان
اللام لا يفتيد سوا التعريف والاشارة فيكون مقاما للفظين بل الخطا الوضعي هو تعريفه لطبيعة نفسه ما حيث لم يخطئ المراد منها فيكون مقاما لغيره
الطبيعة من حيث هي في مع قطع النظر عن كونها متحدة مع فرد خاص منها كما في تعريفها العهد ومع جميع الافراد كما في الاستغراق والحاصل ان ما وضع للام
الجنس هو الطبيعة لا بشرطية فيكون الوجه الثلاثة المذكورة حيث ان الاشتمال يتبع الفرض فيتم تعريفه على كل من تلك الوجوه من غير لزوم مجوز
الا ان كلامنا لو جزم بين الاخيرين يتوقف على انضمام امر اخر يكون اللفظ بذلك الواسطة والا عليه يكون استغراقا للتعريف لا لاشارة منصف الامر انما
اذاد الجنس فلا يتوقف على انضمام امر ليدمج اللفظ كالتدليل على ان اللفظ في عدم اذاد في تلك الخصوصية اشتمالا على ما يمكن ان يكون مقاما للفظ
ح بل الخطا وضع اللام واسم الجنس منضم الى ما ذكرناه هو الطبيعة من حيث هي على الوجه الذي بينا فليس محدد وضع اللام للتعريف لا لاشارة ووضع
مدخولها المطلق الجنس فيصير حقيقة في الجنس بالمعنى المذكور مجازا في غير ما عرفت من كون الجنس المذكور وضع اسما لاجناس انما هو الطبيعة
المطلقة الحاصلة في صورة العهد والاستغراق ايضا اما الجنس لمقابلها فهو ما هو على وجه الاشتمال حاصلة في صورة اذاد العهد عند الاطلاق على خصوص
العمود وكذا في صورة اذاد الاستغراق ان الاشتمال لا يفتيد لينا في وجود الشرط غاية الامكان تكون الخصوصية مدخولة على ما يمارى في موضوع ان يابا على الاشتمال
لا يفتيد خصوصية لشرط والحاصل ان ملاحظة الوضعين المذكورين لا يقتضي كونه حقيقة في خصوص تعريفه للجنس لمقابل العهد لا استغراقا بل خصوصية كونه
حقيقة في اعم من الوجوه الثلاثة غاية الامر ان لما كانا لفظا على خصوص المعهود وعلى جميع الافراد متوقفا على ضم خصوصية اللفظ لم يكن نفس اللفظ
والاعمال تلك الخصوصية لوضع العهد المشترك توقف لئلا لا على كل منهما على قيام قرينة في ذلك عليه خلاف المحل على الجنس لمقابلها فان عدم مقادير
على الاطلاق لا يفتد على احد الخصوصيتين المذكورتين كالتدليل اذاد في فنيين بما قرره ان المفرد المعرف حقيقة في العهد المشترك بين الوجوه الثلاثة لا ان يفتد
عند الاطلاق الى الجنس الطائفة ما لغيره من كونه حقيقة في اعم تخارجه من الاعلام كما يستقام من كلامهم قال بقولنا افضل ان طريقة تعريفهم
الجنس المعرف باللام الى انما يقتضيه القول بكونه حقيقة في الجميع لكن لا على سبيل الاشتمال بل من باب استعمال الكل في الافراد انتهى وكيف كان في اللام على
الجنس المفرد المعرف متقدم على حمله على العهد لا استغراقا وان كان المحل على العهد متقدما عليه مع وجود المعهود هو اظهر من غير كونه في الجمع المعرف الا
ان حمله على المعهود متوقف على وجود المعهود ولا يعقل المحل عليه من وانه في الحقيقة متصلا للمحل على العهد لا في تعريفه على المحل عليه كاشارة الى التعريف
ايضا انشأ هذا القول بكونه للعمود متوقفا على القول بتعلق وضع خاص باللام الدخلة على المفرد يفتيد الاستغراق من حيث هو والقول بخصوص وضع
للهيئة التركيبية حسب ما يطرأ في القول بوضع الجمع المعرف بخصوص العمود وهو مع بعد عن الظم فروع بالاصول ضافا الى قضاء الشارح ومما اذاد
يقيد من المفرد المحل مع الاطلاق لا الطبيعة المطلقة المعرفه بواسطة الاشارة ويشير الى ان عدم صحة الاستغراق وطرا ولو كان موضوعا للعمود
طاهرا في لاطر وجاز لا يشتمل منه حجة القول بوضع تعريفه لجنس خاصه وكونه مجازا في اذاد العهد لا استغراقا وجوازا ما اشار اليه بعض المتأخرين
على نحو ما اشار اليه من ان ذلك قضية وضع اللام لا لاشارة والغريب ووضع اسما لاجناس للطبايع المطلقة حيثما الكلام فيها يكون مقاما للفظ
المدخول وبملاحظة الوضعين المفروضين هو تعريف الجنس وعرفه وضع اخر متعلق بالهيئة التركيبية يفتيد الاستغراق من جهة خلافه دليل
فلا يصح الا لا بدليل وادور عليه انه لا يربط خصوص وضع متعلق بالهيئة التركيبية بغير التركيبين للفظين من جهة ولا بدليل في خصوص القضية

في الجملة اشتمالا

في الجملة استعمالها على كل من الوجوه الثلاثة المذكورة من الجنس والهيكل المستعرا واحتمال اراؤه التكميل بالنسبة لكل متساوية فلا يجوز في اصل العدد
بالنسبة التي هي من قول الاخير ان مدخول الكلام حقيقة الطبيعة اللا بشرط فاصل الحقيقة لا يثبت الحقيقة بالنسبة الى هيئته التركيبية وان
غيره من الابدان فان تركيب الكلام مع مدخول ليس الا كما بالتركيب في الوضع المتعلق بكل نوعي بندرج فيه هذا التركيب لهم ولا على التزام وضع
شخصي متعلق بهذا التركيب الخاص حتى يتجمل ان يكون خصوصيته الدالة على الاشتغال او غير حاصله من جهة وليس هذا الوضع العام المتعلق بالتركيب
مكوّن الخيول المتعلق بتركيبه لا لفظا بعضها مع بعض فتم بعضها مع اخر خصوصها في المكنة من ذلك نعم قد لوحظ في بعض الهيئات من غير خيول
الوقوع المفردات كالنسيان الاضافة الملتصقة وضع الاضافة والنسبة الوصفية في التوضيفات نحو ذلك هو غير متحقق في المقام وتخصيص
عدمه ومقتضى التخصيص المطلق في التركيب ليس الا تم معنى التغير في معنى الجنس فاذكره من ان اصل الحقيقة لا يثبت الحقيقة بالنسبة الى هيئته التركيبية
كاثره ان ليس المقصود ثبات هيئته التركيبية من جهة ذلك الاصل بل المقصود قضية الاصل حمل اللفظين على معانيهما الموضوع له وقضية التركيب
المرحلي في جهة فتم احدهما الى الآخر وجوز اراؤه المعنى المركب كما هو قضية التخصيص لا حصل في سائر التركيبات متعلق وضع خاص تلك الهيئات غير متعلق
بالاصل عدمه ولا يتحقق هناك وضع خاص متعلق بليثك فيما يتعلق به لئلا يصح احدا الاصل بالنسبة اليه من غير ان المورد المذكور لا زال يمتسك به
المعاني الاربعة بالاصل بالنسبة الى الهيئات بعد تعلق الوضع بها كما نص في دفع اعتبار الفورية فيها وضع له هيئته الامر في غير تلك من سائر الابدان وكيف يكون
عليه المقام الثاني بناءً على تعريف الجنس من المفرد المعنى عند الاطلاق من دون ان يتبدل ذهنه بينه وبين العهد والاستغراق وذلك لئلا يعلو كونه حقيقة
فيجاز في غير الثالث عدم صحة الاستثناء من مقتضى الفاعل جائي الرجل لا البصر وكرم الرجل الا الفاعل لا يغير ذلك لا يدين مطلقا شيئا من الوجوه
المذكورة لا ينافي ما اخبرناه من كونه حقيقة تعريف الجنس مطلقا لشمال الاطلاق على المعهود والاستغراق والجنس لما هو في مقابلها فان قولنا ان
عند استعمال الجنس المتخول على الوجه الاول الى خصوص الاخير حسب قترناه وهو الوجهة بناد منه فلا يفيد ضعه له بالخصوص وانما لا يفيد ضعه
اطرا لا استثناء عدم وضعه للعموم ونحن نقول بانهم وما ذكرناه في اوجه الاول من الوجوه الى الاصل هو في الحقيقة دليل على الاحتياط في بيانه والاحتياط
بمعنى القول المذكور مبني على الخطأ بين معاني الجنس على الوجهين المذكورين هذا وقد يتجمل في المقام انه لا يجوز هنا بالنسبة الى الكلام في شي من الاطلاقات
المذكورة كونها موضوعا لتعريف مدخولها والاشارة اليه هو حاصل في كل من الوجوه المذكورة وانما يجوز في المقام عند استعمال المفرد المعنى العهد
والاستغراق والعهد لا يقتضي مدخول الكلام كونه حقيقة مطلقا للجنس حسب تقترن من وضع اسامي الاجناس من نفس الاجناس الطبايع المطلقة
فاستعمالها في الفرد المعين او في جميع الافراد والفرد المنتشر بجواز لضم خصوصيته المذكورة الى مقادير كل واحد ولا اراؤه اي من المعاني المذكورة منها
مؤقتة على قيام الفريضة سوا اراؤه الجنس وذلك شاهد على المجازية وحيث لا يجوز بالنسبة الى اداة حياطة قترناه لا يجوز في مدخولها وضعية مما ذكرناه
فان ما وضع له اسامي الاجناس هو الطبايع المطلقة المأخوذة لا بشرط شي ومن المفردات المأهولة الا لا بشرط شي مما لا يشرط فاطلاقه على المأهولة المطلقة
المقتضية لا يقتضي خروج اللفظ عن موضوعه اذا كانتا خصوصيته مارة من الخارج لا من نفس اللفظ حسب قترناه في اطلاق الكل على الفرد كما هو حال
في معظم استعمالنا للكليات فانها في العنابل تطلق على المناصب المقتضية مع انه لا يجوز فيها كما هو ط من ملاحظة استعمالها وقد تم تفصيل القول
فيه من ذلك موضع الكلام في المقام فان من امكن استعماله في الفردية المأهولة الجارية بكاد يقطع يكون استعماله على وجه الحقيقة حين اطلاقه على
الفرد كما في قولك يا ايها الرجل وكرم هذا الرجل وايضا في هذا الرجل ونحوها من استعمالنا لا في التسمية المتكثرة وكذا الحال في اطلاقه على جميع الافراد
والفرد المنتشر عند التسمي في المقام فيجوز في المأهولة وضع المادة اعم من الجنس المتخول في المقام فان المراد بالجنس هناك يعم ما اذا اراد به العهد والاستغراق
والعهد لا يقتضي اية بخلاف ما اراد من الجنس هنا فانه يقابلها في الحقيقة على الوجه الثاني ملحوظة بشرط لا لعدا اجتماع اراؤه مع اراؤه احد المعاني المذكورة
بجواز الجنس المتخول الوجه الاول فانه مأخوذ على وجه اللا بشرط فيعم كل من الوجوه المذكورة وما ذكره من توقفهم تلك المعاني على ضم الفريضة فيكون
شاهدا على مجازيتها واهن شي وذلك لان ضم احد المعاني المذكورة الى الطبيعة المطلقة يكون الطبيعة اللا بشرط حاصله مع احد الشروط المقتضية
لعدم دليل يدل عليه فان مجرد اللفظ الموضوع الطبيعة المطلقة لا يدل عليه فلا بد ان يكون من قترنه تدل على كون تلك الطبيعة المطلقة مقتضية بوجاهة
حاصلة منها كما هو الحال في اطلاق الكل على الفرد في سائر المقامات فانه لو لم يتم دليل على اطلاق الكل على الفرد لم يحمل اللفظ الا على الطبيعة المطلقة
لا يراه مدخول اللفظ على ذلك فان قلنا ان كان نفس مدلول اللفظ لا يراه الا على ذلك ولا يفيد سوا اراؤه الطبيعة المطلقة كان اراؤه اسودا لونه
خروج من مقتضى وضعه فيكون مجازا فاذا كان اللفظ الخالي عن الكلام والنسب موضوعا لنفس الاجناس كان مقاديرها بعد ضمهم لعم الفريضة فيكون
الفرد لا غير من العهد والاستغراق وغيرها فلا محالة يكون اطلاقه مجازا قلنا ما يتم ذلك لو ادرجت تلك الخصوصيات في المراد من اللفظ وليس كذلك بل
انما اراد تلك من القرائن المنضمة ولا يراه من اللفظ الا نفس الطبيعة فيراد المتكلم هو الطبيعة المقتضية وهذا طلق اللفظ عليها لكن نفس الطبيعة المأهولة
نفس اللفظ والقيود مستفاد من القرائن المنضمة اليه حسب فصل الكلام في بيان اطلاق الكل على الفرد وبيننا ان استعمال المفرد في وجه الحقيقة
واذا طلق اللفظ على خصوص الفرد اذا كان ذلك من حيث اتحاده مع الطبيعة وانطباقها عليه مع كون خصوصيته مفهوما من الخارج فحينئذ يكون للعموم
وجوه ثلث في الاشارة الى وجهين منها في كلام المصنف قوله لنا عدم تبادر العموم منه لا يخفى انه لو تم الاستدلال المذكور لكان في العود فان عده التبادر
من اطلاق المجاز في ينافي ذلك ما سبق من كون حقيقة العموم قطعا وانما الكلام في كونه حقيقة فيه خاصة وان حقيقة فيه في غير اية ويمكن
توجيه بان المقصود عدم تبادر العموم منه على وجه يعلم المراد وهو يفيد عدم كونه حقيقة فيه بخصوصه سواء كان مجازا في ايد ومشتراكا بينه وبين غيره قوله
لعموم المجاز الاستثناء منوطا اراؤه ذلك لانه على عدم وضعه للعموم خاصة سواء كان مجازا في ايد ومشتراكا بينه وبين غيره حيث لا يجزى طرا الاستثناء

ح بالنسبة فمما لا يخفى في ذلك انما يصح ما ينبغي من اعتراف بوضع العموم في الجملة وتبين الابرار عليه بان عدم اصرار الامة ثانيا ان كان مع الحلو
عن الفرائض اذ عدم وضع العموم اصلا اذ لو كان موضوعا للعموم لجاز اذا العموم في كل موضع خال عن الفريضة فيصير الاستثناء ويكون ذلك قربة
معيته لا يستعمل في العموم وان كان مع وجو الفريضة لم يكن فيه لانه على عدم وضعه للعموم اصلا ضرورة عدم صحة الاستثناء بعد قيام الفريضة على عدم
اذا في العموم ولو كان اللفظ موضوعا للعموم نعم قد يصح الاستدلال بذلك على ما هو المختار من كون موضوع الاستثناء انما ليس في الموضوع له خصوص
العموم فلا يطرح صحة الاستثناء بالنسبة اليه انما يتبع ذلك خصوص لمقامات هذا وقد يستدل على القول المذكور بوجوه اخرى وهو ان يكون
لعموم ما يقتضي ان يواكب كل خبر في الماء وقال كل خبر او احد وشرب شربة من ماء فانه مع ثبوتنا الوضع بتوقف صحة الاستثناء على وجو العلاقة بينهما
وحيث لا علاقة بينهما كما هو المختار في سائر العموم اذا اردت بها الواحد حيث فصل في محل يتعين كون غلظا وهو ما ذكرناه من الملازمة والثاني باطل
قطعا فكذلك المتقدم واورد عليه بان غاية ما يلزم من ذلك عدم صحة ذلك حقيقة واما جواز الاستثناء فلا مانع من الفريضة عليه خاصة في المقام لوضوح
عدم تمكن احد من كل خبر شرب جميع الماء واورد عليه بعض الافاضل بان المقام محل ناسم لوضوح ان صحة التحصيل المذكور محل تشاجر بين الأصوليين
ويعقوبوه من هبوط المنع من شرط تباين في غير من مدلول العام كما ينبغي بانه انما يستند في المنع الى اسم الجملة والعرف وعدم وجو العلاقة
المقتضى فلو كان المقتر المفتر غامضا كان ما ذكره من ذلك جائزا وكان مستمرا في العرف فاما عن العلاقة المقتر على ما ذكره بل لو قلنا بجواز التحصيل
المذكور فلا أقل من كون ذلك محلا للخلاف في مورد الاستثناء من موضوعا عند الجملة مع جواز الاستثناء المذكور عند الكل بل قضائهم في اللغة بحيث لا مجال
لاختلاف المنع منه فكيف يبي على الوجه المذكور المختلف في بل المنوع منه عند المحققين فلا اتفاق على صحة التقييد المذكور مع ظهور الخلاف في صحة
التحصيل في الحد المذكور ليل على عدم استناده الى ذلك فيكون شاهدا على عدم وضعه للعموم وبوضوح ذلك ان العبارة المذكورة بناء على
كون المفتر المفتر للعموم بمنزلة قولك اكلت كل خبر شرب شربة من الماء من الواضح اسم الجملة الثاني في العرف وعدم جواز الاستثناء والمنع منه
عند الجملة خلاف الاول لغير ان الاستثناء وعدم استثناء اصلا وعدم توهم احد حصول المنع منه فتوى دليل على الفرق وليس له من جهة اذ
الثاني للعموم دون الاول كما هو المدعى يدفعه انما يتم ذلك او يحصر طريق التقييد في التحصيل كما في المثال المذكور اما لو امكن التقييد بغير
كأزاد الجنس والعرف فلا مجال للاستثناء المذكور اصلا ولا خلاف لا خلاف في صحة المفتر المفتر في كل من الغنيين وان اختلفوا في خصوص وضعه بالعموم
على ما يراه من ذلك انهم وهذا هو الوجه الاشارة على جواز الاستثناء المذكور مع وضوح الخلاف في جواز التحصيل لا كثيرا فلا يخفى المذكور ضعيف
بقا على انه مع الغرض كما ذكرنا والقول بصحة انبائها المذكور فهو لا يقضي بغير كون حقيقة العموم مطا اقل من ان ينفذ عدم وضعه خصوص العموم فلا
ينافي ما اختاره من وضعه لا عند المشرك فان كان المقصود الاجتناب في ذلك فلا كلام وان اردت في كون خلاف وضعه اذ العموم حقيقة مط فهو هو
جدا على انه يمكن الابرار عليه بانه لا مانع من القول بكونه موضوعا للعموم بكون الاستثناء المذكور مجازا وما ذكر من منع اطلاق العام على الواحد على
تسليمه انما يتم ان كان على وجه سبيل التحصيل لا مانع من القول بكونه لتمام مجسب وضعه للاستثناء في العرف وسبيل الجواز لعلاقة له حيث ان
كلامها انما يراه بغيره في قوله كيف جاز اذا الجنس من المفتر المفتر حقيقة وجاز اما خلافه في ان اختلفوا في اختصاص وضعه بالعموم على ما
ينظر في كلامهم ومنه انه لو كان للعموم مجاز وصفه بالجمع العرف وتأكيد به وهو غير جائز لانه لا يتركز في العقل اذ هو لفظي كلامه وفيه
قد يكون من جهة طرعا للمشاكلة اللفظية قوله جواز وصفه بالجمع في توضيح الاستدلال لانه قد وقع توصيف المفتر المفتر بالجمع العرف في كلام من يعيد
بشانه من العرب حسب حكمه الاخص من البين ان المذكور ينفذ ذلك جواز توصيفه به حيث ان الجمع المحل في هذا العموم كما في المفتر ولا
يحصل المطابقة بين الموضوع والصفة قوله صحة الاستثناء من يمكن ان يرد به جواز الاستثناء من مطر فانه دليل الوضع للعموم وقيد له بصفة
الاستثناء من الجملة بدعي كون ذلك في دليل الوضع للعموم ويجعل ذلك ليلا على استثناءه في العرف ويقتضي في كونه حقيقة
بان الاصل في الاستثناء الحقيقة قوله بالمنع من لانه على العموم كما تتردد بذلك ان العموم الحاصل في المفتر على القول به انما يكون بدعي على كل
وعمو الجمع انما هو بدعي لانه على مجموع الافراد ولا يتوافق بينهما ولو قلنا بعموم المفتر فلا بد من التوجه بغير الوصف الموضوع على كل حال ومقتضى
فيه لانه على المدعى عدم انحصار الوجه الوجبة تدبر الى من شرط تقييد المراد بما ذكره في سند المنع ان بناء العموم هو الاله على كل اذ العام هو اللفظ
المستغرق في جميع اقسامه لم يصلح له ومدلول الجمع هو مجموع الافراد حيث طلق الجمع المقام على اقل مرتبة دلالة على خصوصيات الافراد المنفردة فانه من قبل
دلالة الكل على اجزائه وليس ذلك من قبل دلالة العام فلا دلالة في توصيفه به على عموم المفتر اذ العموم في كل حق فيفيد العموم في موضوع وضعه ما
عرفنا من دلالة الجمع المحل على العموم وان مبني العموم هو الجمع ولذا ذهب معظم الى عموم الجمع من غير خلاف يعتد به كما مر قوله بان مجاز لعدم الاطلاق اذ
بدل ان مجرد صحة الاستثناء في بعض الفروع لا يفيد الوضع للعموم بل عدم اطراة كافي للمقام فيفيد خلافا اذ لو كان موضوعا لاطر ذلك كما لا
في سائر الموارد لصحة الاستثناء من العام في كل مقام قوله فلا يمتنع على ان عموم الجمع ليس هو المفتر بربان التحقيق ان مجموع الجمع على نحو مجموع المفتر
فمما لا يخفى على احد من افراد مفتره كما ان عموم المفتر هو كل واحد من افراد المفتر لانا اختار بعضهم ثبوت وضع جديد للمفتر في الجملة المحل
مفيد لذلك كما مرنا لاشارة اليه قد يورد عليه بان القول بحصول وضع جديد للجمع المحل فيفيد بسبب العموم الافراد بعيد جدا بل فاسدا حاسبا
تربطانه وانما يفيد العموم الافراد من جهة تعلق الحكم بكل واحد من الجزئيات المنفردة تحت الجمع اندراج الجزئيات تحت الكل حيث طلق الجمع على مرتبة العليا
فتعلق الحكم بكل واحد من الافراد المنفردة في مجموع الافراد التي هي المرتبة العليا من الجمع وهو الحكم انما هو بالنسبة للجزئيات
مفتره المنفردة في ما حيث تعلق الحكم بكل واحد منها فاشبهوا الحكم لكل واحد من الافراد في استثناء الجمع بنفسه المجموع والنوصيف المقام انما

بلا حظ بالنسبة

بالخطا بالنسبة الى بعض الافراد ولا يرد به سوى مجموع تلك الاحوال وهو الافراد انما يجيء من ملائحة التركيب فعلق الحكيم لا يربطه بالتفسير
من يجمل ذلك صحاحا لوصفنا بجمع وفي نظر المدرك في الاصل بعد الايراد ويدفعه من غير كونه قولنا لا نحتاج لانكار افادة هذا الكلام
في هاهنا بعد انكاره كون المفرد المعرف من الفاظ العمول اشتركة لفظا بين الاستفرا والهمد المجرد قد عرفت ومنه كون الاستفرا الواقع على كل من
الوجه الثالث على سبيل الحقيقة هو ان لا يكون من جهة الاشتراك اللفظي بل من جهة الاشتراك المعنوي وحصول ما وضع له اللفظان اعني اللام والممد
كأنه تفصيل القول فيه قوله وكونه احد عامين اما لا يظهر به خلاف هذا القيد اذا قلنا لا يرد على كون الاستفرا مدلول اللام عند انهما موصوفان
بازمنة واحدة وانما وجهه وانما الاستفرا حاصل بمفعول المقام وان نفس الاستفرا لا يستعمل فيه اللفظ قطعا كما هو الحال في الهمد الجسد الهمد
يصل من ضم اللام الى مدخوله معني يكون مستغرقا لاحاد المندج فيه هذا بالنسبة الى مجموع اما المفرد فعلى احد الوجوه قد توصل الى المقام ان اواره
الاستفرا من المفرد المعرف فيصو على وجه واحد هذان يكونا ههنا التركيبين والمجموع المركبين من اللفظين موصولا فاذ الاستفرا على ما ترينه في
الوجه تانيهما ان يكون اللام الداخلة عليه معني كل ويكون قولنا لا يرد على كل حال ووجهه فيكون لا يرد في نفسنا احسبنا من اننا لا نشاء اليه كلام الجمع
او يرد بكون معناه مفاد كل من حيث حصول الكل في الذهن والاشارة اليه فيكون ذلك سببا مفيدا للمعرف وقد ترينه في ذلك الجمع ايضا فانها ان
يكون المراد من مدخول اللام هو الطبيعة المطلقة من حيث كونهما سائر الاحاد المندج فيهما فنظر الى القرينة الدالة عليه بكون اللام الداخلة عليها
اشارة الى الطبيعة المعرفه من غير ههنا من تلك الحقيقة فيكون معناه ههنا سائر الاحاد من نفس الطبيعة المطلقة على الوجه الذي هو من مفاد المفرد
وهذا ان يطلق الجنس المدخول للام على جميع الاحاد كما ان يطلق في المعهوض على خصوصه او اورد معناه فيكون اللام حاشا الى خصوص ذلك الاحاد
وتعرفها كما هو الحال في تعريف الهمد من غير لزوم مجازة اللام ولا مدخوله خاصه ان يكون المراد من مدخوله نفس الجنس الطبيعة المطلقة كما هو
لا يرد في شي ولكن في مثل تعريفه على اطلاق تلك الطبيعة على جميع الاحاد المندج فيهما فيكون اللام تعريفها للطبيعة بالذات وتلك الاشياء بالعرض
بالخطا اطلاقا عليها سائر ان يكون اللام تعريف نفس الطبيعة كغيرها من المفاد ما لا يمكن تقوم هناك قرينة خارجية على الاستفرا ويصو تلك
الطبيعة ضمن الاحاد من غير ان يرد من لفظ الجنس المذكور بوجه من الوجوه فلا يكون الاستفرا من مدلول المفرد اصلا وانما هو مدلول خارجي حاصل
من القرينة من غير ان يبين ان الاستفرا استعمال اللفظ فيه ولا اطلاقه عليه قوله ان القرينة الحالية قائمة اذ هي المدركة بسميها بالخطا فاقدم
بما يكون مراده كون المعول المعرف عليه ههنا من جهة حمل اللام على الاستفرا في جملة الاشياء على احد عامين فيكون مجموع المفرد استغراقا لغيره كسائر
الفاظ العمول ان الفرق اشتركة ههنا بين المعول وغيره وتبين الاول من جهة القرينة بخلاف غيره من الفاظ العمول فلا يندرج اذن في المضافات ليست
الافراد الاشياء حاشا سيجيء الكلام فيه هو صنف ما يذكره في بيان غير متجدي كاشي الى الاشياء في قوله اننا لا نشاء اليه في قوله اننا لا نشاء اليه في قوله اننا لا نشاء اليه
في بعض المواضع ما يتبع مدلول اللام او لفظها في اللفظ لا يحصل والاشارة اليه فاذا وقع متعلقا للشيء فاذا لم يوافق مدلوله خصوص ذلك الطبيعة لا يتبعها في ضمن
جميع الافراد مضاعفا الى شهادته فيما لفظه ياراد ذلك وتوقف حصول الاشياء عند ذلك واذ وقع متعلقا لسائر الاحكام كالحكمة والظواهر
وعاد الانفعال بالانحاش نحوها فاذا العمول بالنظر في دليل الحكمه حاشا اشارة اليه يمكن ان يرد بانساقا العمول في مقام الامر ايضا اذ ليس المقصود
الطبيعة من ضمنه من معين اذ لا يبين ولا في ضمنه فرد ما على سبيل الايمان والاحمال فيخرج الكلام من ضمنه لانه بل المقصود انما هي من اقره كان
قوله الامر بكون المعرفه بدليا فاشترقا المعول حاصل في المقامين غير المعرفه ههنا وفي غير الاستفرا والظان المفصل المذكور في بل بذلك في
المصنف يقول بغير خلاف المعنى انما الكلام في التسمية والحق ان في متعلق الاحكام التسمية انما هي الطابع من حيث اتحادها مع افرادها في
كونها من ان لمصنفها من غير ان يكون لافراد بنفسها متعلقا بالاحكام بل من حيث اتحادها مع الطبيعة حيث لا امر متعلق بالطبيعة من حيثية ذلك
حاشا ان يرد في ما ان يتعلق الامر بها من حيث اتحادها مع فرد محصور او مع فرد ما او جميع الافراد وحيث سبيل الاول لا تنفي الهمد في الجملة
العشرة وعدم حصوله في الثاني يتبين الثالث وليس ذلك فانيا باسما اللفظة العمول بل انما يبين كون المراد من تعليق الحكم على الطبيعة هو
الطبيعة كالحاصل في ضمن كل فرد من افرادها فيكون اعتبار الحكم المذكور مكملا للمراد لا على المعول من دون ان يكون ذلك لفظا ويحمل القول
بكون الحكم المذكور في فرد على اذ ذلك من اللفظ بان يبين كون المراد من اللفظ الدال على الطبيعة هو الطبيعة من حيث اتحادها مع كل من الاحاد ولا
يجاز ان يرد كاشا في ما عرفنا ذلك ان يرد من اطلاق الحكم على الفرد مع كون المفرد مرادها هذا هو الاظهر كيف كان فالعمول المستفرا على الوجه
المذكور لا يبعد الا افراد الاشياء بل انما يبين ان المراد من الاستفرا بل يبين ان ما يقتضيه خصوص المقام كما اذا وكله في شواهد العبدان في التوكيد في الاشياء
يفضل ان يرد العبد السليبي كالحالي من حيث ان لفظ العبد نفسه في ذلك غير وهذا في الحقيقة خارج عما نحن بصدد الرجوع اذ اننا في فهم خصوص
من حصول المقام لا ينافي في اللفظ اليه نفسه كما هو الملحوظ من انصر المطلق في الافراد الشائعة ولتبع الكلام في المقام بدركا هو احد ما ان يرد في
الجمع والمفرد المتضاد ما ذكرناه في الجمع المعرف والمفرد المعرف فكما ان الجمع المعرف يبين المعرفه في الجملة والمفرد المتضاد في الجملة حاصل هناك فاهم ههنا انهم
الان العمول في الجملة المعرف بالنسبة الى افراد الجملة ههنا الى افراد المقتضى بالمصداق اليه التحقيق في نظيره فاذكرنا في الجمع المعرف فان التعريف كما يحصل بالانفرد
اللام كما يحصل بالاضافة وكان التعريف قد يكون بتعريف الجنس قد يكون بتعريف الهمد قد يكون بالاستفرا فلما كان الجمع اسما لالوحد فاعرفه
الشيء المنقسم من الجمع في ذلك على ما علمنا من حيث انهم انما يرد في تعريفه لانه اخر ما ذكرنا في القول المذكور في الجمع فينبغي القول بوضع الطبيعة
ههنا في تعريف القول بتعريفه خاصا لا حاد في الجملة نظر الى اذنا في ذلك معناه ان غير من الاضافات وهو ان يرد في القول المذكور اذ شئت وضع خاصا
لاضافة لغيره بخلاف الاصل والظاهر ان مقتضى ما ذكرناه في بيان الحقيقة الاختصاص القول بالعمول بالجمع لصلته بالمعرف ليحصل تعريفه لمصداقا والاضافة

[illegible]

واسئل عن غير هذا القول لو صح ترجيح اراء البعض بالاصل المذكور بل توقفت مقام الحمل كما هو قضية الاشتراك لو كان ثبوت الحكم لكل
فأصبا بثبوت البعض حكمه بثبوت كل واحد من وجهين وليس ذلك فاصبا بحمل المشترك على البعض كما هو مقتضى المقام لكذلك خبر بان ذلك لا يثبت ثبوت الحكم للبعض لا يتم
في جميع الموارد بل يتأنيث بما يكون ثبوت الحكم لكل فاصبا بثبوت البعض ومن غير وجه لا حاجة في صحتها بالاصل في بناء مقتضى اللفظ او يوجب ان اللفظ المستفاد
اللفظ عند الفخر من القول بان اداء الاقل يكون مراد على كل من الوجهين المحتملين بخلاف ما يذهب عليه بناء اداءه على وجه الاحتمال فلا يكون مدلوله عند الإطلاق
الا ما ذكرناه وقوله ومن فزع من الوجهين اداءه انما يتحمل المأني في المثال على المعنى من خلاف الماء اذا تعلق به الشرب ولذا لو بحثت بشرب بعض الماء ولو اداءه
بالمعنى لو بحثت بشرب البعض لم يمتد وقوع الخلف على الاعلى من ذلك شرب الجميع وانت خبر بان ما ذكره انما يتم اذا اخذت المعنى من قبيل المعنى المجموع فيكون قد
تذكرت شرب بمجموع الماء فلا يثبت بشرب البعض ويجعل التقى واردا على نفس المعنى كما على الخبر بان المندرجة العام كما تقول ما كل انسان ابيض فيكون
قد تذكرت شرب كل واحد من الماء فيكون مندور شيئا واحدا وهو ذلك لكل والمغيب المذكور ان كان في غايته البعد عن المعنى بل انطقت الحجة عليها اما
الاول فظنوا ما الثاني فلا يتأنيث اذ كان هناك اذا المعنى ليعتلق التقى به فيكون سببا للمعنى كما في قولك ما جئت كل واحد من الناس اذ جاءك فبعضهم اما
اذا كان مقتضى اللفظ نفس الواحد كما انك ما جئت في العالم مريدا بالعامر خصوص عالم عالمي ان تجعل ذلك لفظا من الملاحظة الا في المندرجة تحتها فلا يكون
مقتضى الاعمال السلب على هذا فيكون مقتضى العتق في المقام الخلف على عدم شرب الماء فيختص اذا شرب واحد من الماء اذا شرب نذر ان لا يشرب جميع الماء فانه يثبت
بترويح واحد من الماء على التحقيق اذ ثبت منها على القول الآخر فاذا ذكره من التقيع لا يتم الاعلى احد الوجهين الاولين وقد عرفت ضعف ذلك في المقام لا يخفى انه لو
يتعرض المثال بحمله على الجنس مع ان الحمل عليه يظهر المقام لما عرفت من ان حمل المفرد على الجنس وضح من غير مقتضى ما هو خاص بحمل عليه كما في المقام حله
على المفارقة بين الناس ليس من العهد بل من حمل المطلق على المفارقة ان سأل الشيوخ عن المقام اطلاق الماء لكن لا يذهب عليك ان حله على الجنس المقام جمع
الى المعنى على الوجه الثالث حسب ما في بياننا انما يمتد مقتضى الخلف بشرب البعض طعاما انك قد عرفت ان ما ذكره من مقتضى الماء انما لا يثبت من اداءه على المعنى
ليس فاجبا في جميع الموارد ولا يبرهن الاحتجاج بها على ذلك كما بنا انما اداءه مقتضى الاصل في الجملة كما عرفت في المثال في المندرجة تحتها فلا يبرهن عليه عدم جوازه
في المثال المذكور يكون حله للمعنى اوفى بالاصل ولا يوجب عيب في ذلك شرب شيء من الماء فلا يبرهن المذكور عليه بان لزوم الكفاية في البحث يعني عند شرب البعض عند
اداء العهد مخالفا لصل البراءة ليس على ما ينبغي وما ذكرته توجب مقتضى الماء البراءة بحمل على العهد من نذر لو كان الماء هو المفارقة يحصل البحث بشرب بعض
فيحصل البرهان فلا يبرهن مانع من الشرب بخلاف ما لو حمل على المعنى لعدم انحلال اليمين غرضي لوضوح ان ما شرب بعد الانحلال لا يقبله هو بعض من الماء
فصل المعنى لا مانع منه قبل الانحلال لا بعد فكيف يصح بذلك كون المعنى موافقا لاصل العهد على الاصل بعد ثبوت التكليف عدم ارتفاعه عن المكلف
الا بعد قيام الدلالة في الحكم بارتفاع التكليف بحمل الاحتفال من جهة الاصل المذكور غير متجه بل يقتضي الحمل في خلافه انما لا يخفى ان مقتضى التكليف في شيء
يستحيل صدوره من المكلف لظهور في المعنى واجتماع التقيضين مما لا وجه له فان مقتضى النذر على الوجه المذكور غير متجه فهو اقوى ليدل على عدم اداء المعنى في
المثال على الوجه المذكور واصلنا حمل فعل المسام على الصفة بيقضي عدم قصد ذلك من غير حاجة الى ملاحظة ما ذكره لو صح التمسك به وهذا ما ذكره في الفرع الثاني
انما اذا حلفنا بالكل البيعة فالبيعة لا يثبت بالهتكاك وتوضيحه ان هناك مع وافي اكل البيعة بحلفنا وروى عن الجهمي الخبيث من الهتكاك وغيره فلو حمل
البيعة على المعنى بالنسبة الى الاول لم يثبت باكل شيء منه لا من الهتكاك ولا من غيره ولو حمل ذلك على المعنى كما ذكره في الفرع الاول فان كان هناك جنس خاص وهو
حت بالاكل منه ومن غير وان لم يكن يثبت باكل شيء من القسمين وملحق الشهادة المقام هو ملاحظة المعنى في الثانية زعمها والاول هو حمل على المعنى الاول
كما في مثال الماء من غير فرق وكذا الحال في الفرع الثالث وبذلك يندفع ما اورد على قوله في المثال السابق اذ لو حمل على المعنى لم يثبت بان في صورته يحصل
البحث كما اذا جعل البيعة اعم من الهتكاك على سبيل المساواة لما عرفت من عدم ارتباط احد المعنيين بالآخر وحصول البحث بالهتكاك او بغيره فيحمل البيعة على
المعنى بحمل مقتضى اكل جميع افراد حيط ذكره الماء ان لم يحصل البحث بشيء منها كما في الماء والمهوية الملحوظة في المقام انما اداءه او فضا انما في جنس البيعة حسب
ما ذكرنا ثم ان ما قرره الشهادة من نذر حيث لا يكون الا حظه مع ودعنا الحاخبة غرضي فان حمل البيعة على غير الاخصاص ليس من العهد بشيء وانما هو من قبيل
حمل الاطلاق على الشائع من غير فرق بين ما يكون مع بالاكل وغيره حسب مقتضى القول فيه فالقول في حمل البيعة في المقام على الجنس الرجوع الى المعنى في المقام
من جهة ورود التقى عليه لا يتم حمل على الشائع في الاطلاق اعني غير الهتكاك اذ ورد في كلام من يكون ذلك هو الشائع عنده في الاطلاق وان كان الشائع الاطلاق
عندنا فاما كما هو المتعارف في بعض البلدان شمول النوعين وكذا في الفرع الثالث بل ربما يحمل الجوز من قبيل المشترك اللفظي فلا يربطه بالمقام واعلم ان من
من الفاظ المعنى المذكورة في شيئا التقى في خلاف ظاهر بين الاصوليين ممن قال بان المعنى صيغة متحصلة كما هو معروف انما تقتيد المعنى اذ كان اسما لا وصفاد هي
مختلفة ووضح الدلالة في وعدها كالكثرة بعد الكثرة النافية للجنس نحو لرجل او ما زيد يعلمها من الزيادة نحو ما من رجل في الدار وكان ذلك التكرار مثل لفظ احد بدلا
ليشمل الجمع التقى صرح به المعنى والمخفى بها ما اذا كانت التكرار صفة على التليل واليكثرة كالتقوى والماء والدم والبرق نحوها وقد ذكر الشريفة في التمهيد
ان الكثرة بعد ليس ما ولا المشتهين بزيادة الحق بعضهم التكرار الواقعة بعد المولى بالاول فالاول والفرق بين المعنيين ان لا يصح اثبات الزيادة على
الواحد الاول بخلاف الثاني فلا يوجب لرجل عند بل رجلا ن اورد في حاله ان خبرنا بخصه الاول وظهور الثاني انما هي في الدلالة على العمومية مطا واما الدلالة
على المعنى بالنسبة الى المعنى المراد بالتكرار فلا فرق بينهما في ذلك كما مرنا لاشارة اليه نعم قد يقال ان التكرار في قولك ليس عندك رجل يحتمل ان يرد به لفظ المعنى النوع
المعنى عند المخاطب كما في التكرار الواقعة متعلقا بالخبر المثبت في كلام بعضهم حيث مرنا لاشارة اليه في كلامهم فلا دلالة فيهما على المعنى اصلا واما ان كان المقصود في
رجل عند رجل في المعنى من جهة احتمال ان يرد بالشيوخ في رجل الواحد البدلية المبالغة للتثنية والجمع لذا صرح ان يقول بل رجلا ن اورد في حاله ان خبرنا لاشارة
اليه اما لو اريد به الواحد المطلق فلا فرق بينه وبين لرجل اذ لا فرق بين نقى الطبيعة ونقى ما في اداة المعنى حسب ما عرفت وهذا الاحتمال قائم في الجمع فلو

اذ لا يصح

ان يرد بالتوحيش فيه لا يشاؤه الى جمع واحد ولذا لا يجوز ان يقال بل ينبغي التسعة مثلا وان كان ينبغي الجمع ن ذلك من الامور النادرة ولا ينفذ
بالنوعين المتباينين فان قلنا انه يحتمل ان يكون قد اطلق رجلا على عدة معينة وحكم بنفسها ولا يفيد نفيا لجمع فلذا لا يكون نصافي العمو تلتان الكلا
في التوحيش من جهة دلالة اللفظ لا من جهة الارادة والا فليس رجل نصافه انهم كثر ولا ريب ان قبيضة اللفظ هو الاولان ونفي نك فينبذ لعمه قطعاً
كما هو حال الاول لا رجل واما انهما لهما على الخاص وردوا للنفي عليه شوقاً ثم في رجال ايهم بان يكون قد اختلف على حال مخصوصين ووردوا للنفي عليها
ثم بان ينفذ نك بقرينة نك على ذلك كما هو حاله قوله ليس عند رجل والخاص ان ذلك خرج مما يقتضيه لول اللفظ ورجوعه الى ما يقتضيه ان نك لا
ينافي ذلك لتوضيحه المخصوصة في المقام ثم وينقل فيه خلاف عن النكاه فيما اذا كان الدال على النفي ليس مشتقاً في نحو قولك ليس الدار رجل ما في الدار
رجل ولا رجل فانما هي من سائر العمو والمحكم عن المبرور والجرم او لو خسرنا انها ليست تامة ولا في الاصل او عن النفي في المقام ما من رجل ولا رجل
في الدار ولا رجل في الجواب لسؤال المطابق في العمو مضبوط به او مقيد وهو هل من رجل هل من رجل في الدار ان السؤال الاولين كان على
الجنس كما هو ينبغي في الثاني عن الواحد كما في الاول ومن ثم استغنى الخالفة الاولين وصحت الثاني فيجوز بل يعلن ان ذكر ان هذا مخصوص به
وحكم من رباب لا لولا اطلاق القول بالعمو قال والتحقيق ما قال النكاه وقد كثر ما طابق النكاه عليه حيث سئل اليهم من غير غش ولا من غيرهم وط ما يشتهر
من كلامه ان شقها العمو من النكاه في الاولين انما هي من جهة نفي الجنس الخاص في جميع الاما لا من جهة الوضع بالمخصوص من عدم الدلالة في الاخير من جهة
كون النفي مخصوص بالواحد فلا يدل على نفي ما عدا شق انما هي من جهة نفي الجنس الخاص في جميع الاما لا من جهة الوضع بالمخصوص من عدم الدلالة في الاخير من جهة
اما النكاه التوكيديا ونحوه النكاه المقيد بالواقع في شق النكاه عن السبكي والخصم لان دلالة النكاه المقيد عليه التزامية وهذا هو الظاهر عندنا وقد
على كنهها لعمو بوجوب واحدها التبادر فان السيد اذا قال لعبد لا تفر مني واحداً عداً جانياً وذا في العقار وخرج الموطن من ثباتها في الاستثناء
منه وطرد وهو دليل الوضع للعمو فان الاستثناء اخرج ما لولا له لدخل انما انما لو لم يكن مقتضى العمو وكان كذا لا اله الا الله غير مقتضى للتوحيد لعدم
اذا نفي النكاه عن جميع من سواهم وهو بطلان ما عداها ان اهل التمسك اذا ارادوا ان يكون من قال اكلت شيئاً او اقلعت كذا وهو موجود في خبر
فيكون الاول سلباً كلياً ولا يمكن ذلك كما لا يجوز ان يكون بين اثنين خامسهما اكل العلى على التمسك بقوله لا يقتل بالبول ولا يقتل
بكاثر نحوهما على العمو ولو لا ذلك لكانا عليه لما عدا ذلك ساساً عليها لولا الاثنان عداً جانياً بوضع صيغة تامة ومقتضى كاهو طمخا والمطابق ساسها
ان النكاه المنبذ لا ينفذ شيئا من حكمه على سبيل الجمع والاستثناء الجاهل ولا يشترط في خصوصه ولا لكان علما انها نفي شقها لولا احد غير معين
ففيها انما يكون بان شقها النفي ان ينفذ كل شيء ونحوه ولا تناقض بينا في خبرين يكون احدهما نصا في الآخر ونحوه وانما خبران الاول لا ينفذ
دلالة النكاه على العمو على سبيل الاتزام حيثان نفي فرد ما انما يكون بنفي جميع الافراد حسب ما هو المتعارف من غير حاجة الى وضعها ذلك كحصوله في
المذكورة نظر الى ذلك مع فرض ان شقها الوضع له بالمخصوص من فرض وقوع الاحتجاج بذلك ككلامه كما علمنا في النهاية فانظر من قوله بما اخبرناه
بل ليس انفة المسام من سائر دلالة المذكورة الا خصوص الافادة في الجملة فلا ينافي ما ذكرنا من ذلك بل يندفع دلالتهما على شيون ومنها لعمو الجاهل لا يقتضي العمو
في ذلك نفي على الاول المع من كون التبادر المندمج مستندا الى نفس اللفظ فيكون دليلاً على الوضع اذ يحتمل ان يستند الى نفي الحقيقة ونفي فرد ما هو العمل
بنفي جميع الافراد حسب ما نقول به واجب عنه بان الاصل في التبادر ان يكون من جهة اللفظ فخر قيام الاحتمال لا يكتفي في الاجراء بعدد شقها الاصل في خبرنا
النفي الدليل باسناد الى الوضع استغنى النفي من نفس اللفظ اذ لو لم يكن العمو مستقداً من نفس اللفظ لكان هناك انتقالاً من احدهما الى انتقال من لفظ
النفي الى الانتقال منه الى العمو وليس هناك انتقالاً لشيء من الوجود وانما لو كان هناك انتقالاً من نفس اللفظ الى الانتقال من شقها التبادر
الاعلى سبيل الانتقال اذ ليست لخصوصية من جنس الحقيقة فلا يكون الفرد المركب منها ومن الحقيقة الاشياء اخرها غير الحقيقة فيكون استثناءه منها على
وجه الانتقال وهو واضح انفسا ولا اقل من كونه على خلاف الاصل فيلزم دعوى كون الاصل في التبادر ان يكون مستندا الى نفس اللفظ على خلافه في خبرنا
المتفق كدرا الاشارة الى شقها انه لو لم يكن في اللفظ ما يمكن استغنى التبادر الى اللفظ استغنى الى نفس اللفظ واما لو كان هناك ما يجمع شقها التبادر
مع قطع النظر عن الوضع كافي المقام حسب ما عداه فلا وجه لعمو استناد الى الوضع وكونا الوضع هو الباعث على الانتقال لا دلالة في فهم ذلك من اللفظ على
حصول الوضع بل لا حاجة الى ذلك بل الوضع له بمخصوص الفهم من ذلك فاذكر مقتضى استغنى التبادر الى نفس اللفظ به لا نافع اما الاول فلفظ وضع ثم
قد لا نقول في المقام بل اللفظ نقده فان المستغنى اولاً من قولك ليس عند رجل نفي فرد ما يقتضيه ذلك نفي جميع الافراد فلو لازم بين ذلك لغاية الانتقال
بين الاثنين تارة اخرى لئلا ينظر كون مدلول اللفظ اولاً هو نفي جميع الافراد وليس كذلك الصريح في مدلول اللفظ فهو نقده المدلول حسب ما ذكرنا
واقفاً لثاني فلو صرح ان نفي الحقيقة انما يرد به نفيها من حيث الوجود وظان نفي وجوب الحقيقة وانما يكون بنفي جميع افرادها فان ثبت وجود واحد منها كان
اخر جال من مدلول اللفظ فان قلنا ان الخارج المذكور انما يكون عن مدلوله لا لثاني فلا يكون اخرج عما هو المراد من اللفظ وهو خروج عن قاعدة
الاستغنى في اللفظ فان قبيضة الاستغنى هو الاخراج عن المستغنى منه وانا لا نرى لثاني ان كان الامر بالادام امر ما بيننا المسبب في منه فالحال انما
ذكرنا ان كان ذلك هذا فالدلول اللفظ خاص لا يحكمه منضم الى مدلول اللفظ بانا لخصوصية ذلك المدلول لم يخلو في اللفظ بل اخطأ ذلك
الدلالة انما هي من غير لزوم وجود في الاستعمال كما في المقام فلا مانع فان نقلاً لرجل ضمها الى الملائكة المذكورة في اللزوم لعمو اذ نفي جميع الاحاطة فلا
مانع من اخرج بعض الافراد عنه نظر الى دخول مدلول اللفظ وان كان استغنى ذلك من عند النظر لا يتفق بل اخطأ الخارج الثاني وعلى الثاني
ان اطراد الاستغنى دليل على نفي العمو من عند الاطلاق وهو اعم من الوضع له فلا مانع من ان يكون من اجل ما ذكرناه ونحوه من دليل الثالث والرابع
الخاص فان قيل فليست منها الدلالة على العمو لا خصوص كونها من جهة الوضع له وعلى الساس ان كان ربه يدعي الانتقال منهم على استغنى العمو منه عند

مید

2. ذلك

[illegible]

ثم يستلحق عندئذ ان يبق واحد او اثنان او ثلثة وحادٍ شيه في ذلك لو كان المنع من جهة اللغز
حسباً انما لا ينفذ لك شاهد على كون الاستنباط من جهة ركازة الغيبة خلوا العدل اليه من
المنع التلويك بحسب طرقات المقام فلتك القم ان الغيب لم يحصل في المقام انما هو في اطلاقه
الركاب بل من جهة نفس الاطلاق لا في ذلك وذاك قاصر بكون الاستنباط غلطاً خارجاً عن قانون
بالنسبة اليها سوا الاستنباط المذكور وهدم بجوه العرف للاستنباط في هذا المقام ومما ذكر
الحال في حجب المقامات غير متجه لوضوح اختلاف المعاني المجازية صحة وفساد بحسب اختلاف
التجوز في مقام قضيا باطل في سائر المقامات ولذا قالوا بعدم لزوم الاطلاق في المجاز
ولا يتبع اطلاقه عليه غير ذلك المقام وكذا اطلاق الوقت في مقام ربط بالوقت ونحوها
بل يكن القول في المحقق انهم اذا اشتمل على تصرف زائد على مجرد استنباط الغيبة وضع المقام
العام الاكثر بلا نظرية خصوصية مجوزة لاجاز استنباط العام على الوجه المذكور كما اذا اتر لل
الاستنباط ولو كان المنهج اضماً اطلق المطلق عليه في الغالبات الحاصل من قبله الك
مدقوق حصل اليوم كل الوجه اذا حصل من قدر كافي لا يتوقع التبادلية عليه غير ذلك
كان في بعض المقامات مستحسناً مواضعاً للبلابة وادعى وقف مقتضى الحال ونحوها
من جهة حصول المصحح في بعض تلك المقامات دون غير حسب ما بينا نعم لو كان الامر
في الجملة المحيطة بمعظم المقامات وقبح في اخر كان ذلك شاهداً على عدم استنباط الحكم
بما ذكرنا ان تخصيص العام الى ان يبق واحد او اثنان او ثلثة ونحوها من اهل تخصص الاك

الحقيقة كما في قولنا كرم كل ثمار غارل واكث كل رمانة حصى شجر السنن واھن كل باسقان صنف شرارة لا يعيد القول باشقاء النونية وان كانا باقيا فقل لا ينجي
تفصيل الفوائد الستة البينة انتم تعلم وهو اخيرا المرتفعة وقد عراه الشريف لا يسأل اكثر احبا باقيا وفيه قال ابن ابراهيم حكاية الخرافة ذلك عن ابن الجهم
وهو قول العلامة وظاهره انما الخرافة ذلك من اصحابه شمس الخرافة في ذلك الى العلامة قوله لنا الطبع يتغير قول الفاضل انه هذا احد الوجوه التي تنجى بها على

واللفظ والصفة والظاهر وبذلك البعض من الكل ويندرج في الصفة سائر اللفظ المنضم اليه اللفظ مما يوجب تعيين الحكم به المراد بالمفصل ما لا يستقيم به
بالمفصل ما يكون مستقلا في ذاته فإما الحكم وان اعتدل بالعام لفظا والتخصيص بالمفصل قد يكون عقليا وقد يكون نطقيا نصا او اجماعا قوله اختلفوا في تعيين
التخصيص في كونهما اطلاقا في المقام يتم التخصيص الواقع على كل من الوجود المنفرد والظان المراد بالتخصيص هو الاطلاق الاول اعني ما يرجع على العام المحقق
ما يرجع على الكل من جهة شمولها لغيرها في اسمها العدم ونحوها وان لم يعد تحتها المناط في المقامين ثم ان التخصيص لو اورد على العام اما ان يكون بالنسبة الى موضوع
الاثر والمنفرد به خاصة والافعال المنفردة بحدودها على كل من الوجهين اما ان يستلزم له كان على الوجه الآخر ولا يتم انما ان يلحق الاكثر بالنسبة الى الموضوع
من افراد العام وان كان غير الوجودات او يلحق بالنسبة الى الافراد والافعال في موضوعها او يلحق بالوجود وعدمه ثم ان التخصيص ما ان يكون في ذاته
العموم للفظ فيخرج المخرج من الحكم وتكون باسما لا في ذاته خصوصاً لما في حيزها شرا اليه ثم ان في المسئلة اقوالا عند ائمة اشد للمصحة الى جملتها و
فيها ان ينفرد بها في مجموع غير مخصوصا كان المخرج اطلاقا واكثر منها التخصيص بين المجمع غير في غير ثبوتها في المجمع الاول ويجوز ان يوافق الثاني ومنها ما ذهب اليه
الحاج في فصل بين المخصص والمفصل ثم فصل في المفضل بين ما يكون باسما او بدلا بعض يجوز الى الواحد وما يكون بغيرها من الشر والصفة والظاهر
فاغتر في بقا الاثنين وفي المفصل بين ما يكون العام مخصصا في موضوع قليل نحو قنن كل يدين وهم ثلثه واربعه مثالا في التخصيص الى الاثنين وما لا ينحصر في
فاغتر في باجماع فيجب من مدلول العام والظاهر عند ذلك ان لا يشر الجواز والمنع مدارا لا يستلزم ولا استصحاب العرف مكلما لم يكن مستقيا بحسب المعنى التخصيص
حسب مع الاستصحاب يمنع منه ذلك مما يختلف جدا بحسب اختلاف المقامات لئلا على الجوز مع عدم الاستصحاب ان كان التخصيص على وجه التحفظ من ذلك لزم تجوز في المقام
فلا ان كان على وجه التخصيص فلا عرف سابقا من ذلك ان لا يشر الجواز مدارا لا استصحاب وعلمنا ان العرف عن الاستصحاب من غير لزوم من انما في شيء من خصوصيات العالم
المعروف ولو سلمنا ان تلك الخصوصية هي في المقام والخاص من جهة تلك العلامات وهو لا حاصل في العموم ما التخصيص والقول يكون المراد به العام والخاص المطلق
وذلك لا موهون بما ينبغي بنا ان نشأ مضافا الى ان يمكن حصوله في المقام ايضا وان كان مقارنا للكل في الشئ كما في قولنا امة
كل ما في الدنيا من الاشياء وما اخذت واحدا منها يصادف في الدنيا جميع الباقي وبذلك عليه قولنا كل ذلك كذا في كل ما في الدنيا من الاشياء
الا فلو قد يكون ذلك من جهة فاذ في الدنيا من جهة المشابهة ويكون الباقي كالمعروف الا ان كان في كل ما في الدنيا من الاشياء من جهة المشابهة
وعلى المنع من الاستصحاب ان التخصيص ما يجوز في لفظ العام او تفرقة مدلوله على وجه يقتضي بالضرورة اللفظ او كلا الامرين يتوقف على تعيين الموضوع وهو
خاص مع استصحاب العرف ولو قيل بعدم توقفه على الوجه لا يشر في نصا مخصصه بعدم الجواز والغير العرف كاشف عن خصوص المنع فان قلت ان الاستصحاب
الحاصل في المقام ليس من جهة نفس الاستصحاب كاشف عن منع الموضوع بل من جهة شمول البهر وكذا في الباقي نحو قولنا كل ما في الدنيا من الاشياء من جهة المشابهة
تلك العلة او غير ذلك فانه ينبغي ان يعبر عنه بقوله كل ما في الدنيا من الاشياء من جهة المشابهة وكذا في الباقي نحو قولنا كل ما في الدنيا من الاشياء من جهة المشابهة
ثم ينبغي ان يقال ان يقر واحدا او ثانيا او ثلثا او يقر في ذلك ان لو كان المنع من جهة العلة لا طرأ الاستصحاب لذكره وليس كذلك لوضوح استصحاب بعض المقامات
حسب انما في الدنيا من الاشياء من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة
المنع التام لو لم يكن من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة
التركيب بل من جهة نفس اللفظ في ذلك قاض يكون الاستصحاب لفظا خارجا عن قانون اللفظ كما هو الحال في نظائر من لا غلط في ذلك ليس المقام المنع من الاستصحاب
بالنسبة اليها هو الاستصحاب المذكور وعدم تجوز العرف للاستصحاب كما في هذا المقام وما ذكره من ان لو كان مستندا الى الوضع تجري جميع الاستصحابات وان لم يختلف
الظاهر بحسب المقامات غير متجه لوضوح اختلاف المعاني الجازية في موضوعها والاختلاف في المقامات لا خلافا في خصوصيات الموضوعات في كل مقام ليس متجه
التجوز في مقام معين باطلاق في سائر المقامات ولذا في احوالها بعد لزوم الاطراد في الجازات لا يشر ان يقر اطلاقا في الدنيا من الاشياء من جهة المشابهة من جهة المشابهة
ولا يشر اطلاقا في غير ذلك المقام وكذا اطلاق في الرتبة مقام بهتبط بالرقبة ونحوها دون غير حجب ما تفضل القول في محل هذا الموضع بالنية الجازية
بل يمكن القول في الجازية ايضا اذا اشتمل على تفرقة زائدة على حجب الاستصحاب في الموضع كما هو المفروض في المقام لو قلنا باستصحابه فاذ حجب لفظا التخصيص
العام لا اكثر بل لا يشر خصوصية تجوز لجاز استصحاب العام على الوجه المذكور كما ان الباقي من اللفظ والكل واللفظ لفظ العام عليه تفرقة لا اكثر بل لا يشر لفظا
الاستصحاب لو كان المخرج اطلاقا لفظا عليه في القليل الحاصل من تفرقة الكثير ما لم يتجوز استصحابه لفظا لكل واحد او لا وكفاية بذلك عن الكل على
مدلوله يحصل اليوم كل الوجه اذا حصل منه قد وكفاية لا يتوقع الزيادة عليه ولا خروج او مضافا لذلك ليس كذلك كاشفا عن جواز الاستصحاب من ان
كان في بعض المقامات مستحسنا مواضعا للباقي فاذ على وفوقه في حال بعض المقامات من خلافه في حال على خلاف ذلك وانما في الجواز والمنع مدار ذلك
من جهة خصوصية في بعض تلك المقامات دون غير حجب بدنا نعم لو كان الامر بالمعطية في كل من تلك المقامات شيئا واحدا من غير حجب اختلاف في اعتباراته
والجواز المنع حجب في مقام وقع في اخر كان ذلك شاهدا على عدم استصحاب التحسين والقبول في الوضع والاختلاف في حال فكل ليس في حال على ان يظهر
بما في ان التخصيص العام الى ان يقر واحدا او ثلثا ونحوها من حيث التخصيص لا اكثر بل لا يتجوز مع قطع النظر عن ضم امر اخر من جهة اخرى لا يختلف
الحال في من تلك الجهة بحسب المقامات وانما يختلف في حال فيه بحسب اختلاف ما لا موه المنضم اليه من ذلك ما اذا كان المخرج مضافا والباقي مضافا اخر مع
اختصاص الباقي باللفظ ما في الواحد والاثنين والثلاثة ونحوها وهو في الوصفية لشر ونحوها مما لا ينبغي في اللفظ في قولنا لو كان الاستصحاب على
الحقيقة كما في قولنا كل ما في الدنيا من الاشياء من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة
تخصيص القول في المسئلة البينة انتم نعم وهو اخيرا المصنعة وقد عراه الشرف في الاستصحاب لا اكثر بل لا يتجوز في ذلك من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة
وهو قول العلامة في نظامه انما في الدنيا من الاشياء من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة من جهة المشابهة

القول المذكور واستخبر بان ما ذكره لا يفيد الحكم بالمنع على سبيل الاطلاق كما هو المتعنى غاية الامر ثبوت المنع مع ثبوت الاستصحاب كما في الامثلة المذكورة سيما مع ثبوت
القول بالتفصيل بين المحصول المنفصل والمفصل فيقول الاستصحاب مع نفي المحصول لا يستلزم المنع مع التصادع عدم ظهوره واستصحابه كما في قولنا كان كذا مائة
خاصة ليستا وفيه لا من الزمان ولا خاص فيها الاثنتا وكذا قولك كل من دخل ارضك من صدق في كونه ولو لم يكن الداخلون من صدق في كونه فذلك من غير ان يكون له حكمه
الى ما عرفت من عدم دلالة المنع على سبيل الاستصحاب في قولنا لا يفيد الامران يفيد المنع مع عدم تمامه خارجة عن سبيل التغيير المنع كونه يقع
التغير اما مع نفيها كما عرفت تفصيل الكلام في ما عرفت فانما لا يتبع ولا يمنع منه يمنع في المقام من دلالة التبيين المذكور على المنع كما مرنا لاشارة اليه فلهذا جاز
فلا يفيد ثباتها ان معاني اللفاظ حقا فيها ونحوها ثبوتها في الواقع على سبيل الاستصحاب او التبع من نفي اللفظ او الوجود على الاستصحاب
الخاصة فيقتضي ثباتها على الفقد الثابت والثابت من ملاحظة الادلة هو ان في تخصيص مع ثبات الاكثر فيبقى جواز الاستعمال بالنسبة غير ثباتها عن الدليل على الجواز
الخطي اليه مع عدم قيام دليل عليه استخبر بان غاية ما يفيد الجواز المذكور عدم جواز استعماله على الوجه المذكور ولا الحكم نفس الاستعمال المتفوق على الجواز
للمسئلة عليه ويحكم بعدم جواز حمل الرواية على المعنى المشتمل عليه على ما هو المحطون انظارا بان لا يصلح لاصول غاية الامر ان لا يتبع الحكم بالحمل عليه ليس ثباته بغير ثباتها
في المقام ثباتها ان المحصول استعمال المعاني في موضع لا يفيد جواز وجود العلاقة المصححة ولا علاقة مصححة المقام سواء علاقة المشابهة وهي غير جارية الاكثر
وسواء الاشارة اليه كلام المصنف في منع من اختصاص العلاقة هنا بالمشابهة في علاقة العام والخاص انهم من جملة العلاقات المقصودة وهي العلاقة الخارجية تخصيص
العمومات على القول بجوازها وهو ما مر من قبل بين ان العلاقة المصححة لا تليق بالاشتغال بالخصوص في جميع الصور حسب تدبرناه والقول بكون علاقة
العام والخاص ثابته في العام والخاص المنطوق دون الاصل كما ذكره المتفق المحقق في ما لا وجه لادعاءه باعثة على حملها عليه مع ان ملاحظة الاستعمال ان لا يتفقد جواز
استعمال العام المنطوق في الخاص كما يقتضيه جواز استعمال العام الاصل في الخاص واستعمال المنطوق في الخاص من قبيل استعمال المطلق في المقيد وقد عرفت علاقة
اخر فيخصص علاقة العام والخاص بالثاني الا ان يفيد بينهما باخذ العلاقة على سبيل التفصيل الاطلاق على المقيد بخلاف اطلاق العام على الخاص فذلك لا وجه
لتعيينه بذلك مع صدق الاطلاق والتعيين على الوجهين ومع الثبات على كونه الثابت المذكور مبنيا على تكملة الاطلاق مانع من اطلاق العام الاصل على الخاص
من جملة العلاقات التي كاطراف العام المنطوق على الخاص ملاحظة الاستعمال ان كانت العلاقة في ثباتها فلا قول ان لا يفيد ظهوره كونه اشيع الاطلاق قوله
واذا اخذ العام واراد به الباقي لا يخفى ان طالعوان لا يوافق القول بكون اللفظ العمومي حقيقة العمومي خصوصا عند مراد بعد من كون اللفظ حقيقة العمومي
دون غيره لا يفيد التراجع كونه حقيقة الباقي فنعقد هذا النزاع بعد الفراغ من المسئلة المذكورة والبناء على كون اللفظ العمومي حقيقة في خصوص لا يخرج في باري
الرأي عن التراجع وربما يوجه ذلك بان عقدة هذا النزاع انما يثبت على وجود لفظ يفيد العمومي في الجملة ولا يثبت على كون ذلك اللفظ موقفا للعمومي خاصة ففعلنا
هذا النزاع انما هو مع قطع النظر عن كون العام حقيقة العمومي خصوصا في جاز في غير من يقول بكون اللفظ العمومي حقيقة في خصوص خاصة ومن يقول باشراكها
بين العمومي والخصوص يقول بكونها حقيقة الباقي بخلاف الفاعل بوضعها للعمومي خاصة وفيه لا فائدة ان في عقدة ذلك لما اخرج وجعل عنوانا له ليقع كونه حقيقة
او يجاز على المخالف في تلك المسئلة حيث ذكر كيف الفاعل بكون حقيقة عند اذ الباقي انما يقول به على فرض كون اللفظ للعمومي من جهة كونه حقيقة في خصوص
الخصوص او مشتركا بين العمومي والخصوص ولذا لم يثبت في لنا احد من الفاعل بكون حقيقة عند اذ الباقي كما استدل الفاعل بالعمومي الى ان قضية كونه حقيقة
في العمومي كما في جميع المصنف غير قط كلامهم هذا اللفظ حقيقة العمومي خاصة كما هو طالعوان حيث فرضوا البحث ان تخصيص العام وازاد الباقي هل يقتضيه
بجواز ثباته ولا فالمحطون ان كون اللفظ للعمومي هل يقتضيه بالتجوز عند التخصيص اذ الباقي ولا يقتضيه ذلك وسواء التخصيص على كلام المصنف فلا اشكال في ذلك
لانه على ثباته ويمكن تحييل النزاع في المقام بوجهين احدهما انه ليس الكلام في استعمال العام بخصوصه خصوص الباقي وانما الكلام في تخصيص العام وازاد الباقي
فانه يقتضيه ذلك مع اذ الباقي من العام بخصوصه ومن مجموع العام والتخصص وازاد العمومي من اللفظ واستدل الحكم على الباقي على ما في تفصيل القول فيها
فعلى الاول لا مناص من القول بالتجوز بخلافه لاخير من ان لا مانع من القول بكون حقيقة فيصيح ان يكون ثبات الفاعل بكون حقيقة على احد الوجهين الاخيرين من جهة
ان يثبت كونه موضوعا للعمومي بخصوصه فداخلك ذلك جماعة لا امتثالا كما ينبغي تفصيل القول فيها فثبت هذا اذ اريد بتحقيق النزاع على المذهبين فاما
على بعض المذاهب لتأدية فالمراد لا خارج لا خارجة في التوجب كما يثبت من الحال من ملاحظة اذ لم يكن خيرا بان ذلك لا يوافق لوجه المذهب من الفاعل بكونه
حقيقة فان مقتضا كونه حقيقة خصوص الباقي حسب هو طالعوان المصنف ان يوافقان صنفنا لوجه لا يقتضيه في النزاع في المسئلة ولذا قد فتوا بذلك كما
في كلام المصنف غيرهم ثابتهما ان العمومي كونه حقا على دلالة اللفظ فاضية به وولا اللفظ لجميع مصانيف حقيقة او جميع معانيه لوضع على عند الفاعل
يكونا مشتركة ظاهرة في الجميع فلهذا الفاعل بكون حقيقة عند فرض التخصيص ان الباقي انهم مقتضا حقيقة اللفظ مع اذ اذ ان يكون اللفظ مستعملا في معناه
الحقيقي انهم غاية الامر سقوط تلك الحقيقة المقام وذلك لا يقتضيه التجوز في العام الذي هو مع فرض العمومي نعم لو ذهب الفاعل بكون حقيقة الباقي كونه
من الموضوع له لم يقتل فاعلم الى كونه حقيقة فيجب لكن ليس الحال على ذلك عند اذ دلالة العام على كل من خيرا ان على سبيل المطابقة عندهم كما مرنا لاشارة
اليه في ذلك يتصور القول فيه بكون العام حقيقة الباقي مع القول بان العمومي حقيقة خاصة في فرض ثباته لا سيما في كان هذا هو المحطون بعض الفاعل بكونه
بغير من احتياجه الى اذ الاول ان يتبع النزاع على الوجهين المذكورين فيكونا الوجه الاول والمحطون عند بعض الفاعل بكون حقيقة في ثباته عند غيرهم ان
ان المذكورة في المسئلة ثابته كما ينبغي ان لا يشار اليها والخبر عندنا ان لا يجوز في الباقي لفظ العام وانما التجوز على فرض خصوصية اعيان العمومي
كان هذا لفظ موضوع بازائه فانك قد عرفت ان اطلاق السئلة في العمومي ليس بنفسه موضوعا للعمومي فانما اطلاق العمومي في هذا المعنى
المعنى الذي يعلق العمومي به فحق بكونها العام لفظا والموضوع لا فاعلموه لفظا ان كل رجل وفي بعضها يكون معنى للعمومي مستفادا باللفظ
وفي بعض المقام او يجوز ذلك نعم لا يبعد بعضها ان يكون العام والمفيد للعمومي لفظا واحد كما في مثل الجواز ان وقع كون لفظ العام موضوعا

[illegible]

المقدّمات

زواجره بعض النسخ على العموم
 الشقي والظالم صنفان فلهذا يرمي
 الله

من جهة علاقة الكل والجزء غير الاستثنائية إذا قال أكرم هذه العشرة مشيئة رجل واحد أو قال لزيد هذه الدراهم عشرة من مشيئة العشرة وراهم غير ذلك من الاستثناء
فقد جاز الاستثناء المذكور قطريا في غير الاستثناء وجواز فيه على سبيل الظاهر شاهد على عدم استثناءه في العدا لا قبل أو لوجها الاستثنائية من جهة العلاقة المذكورة
لما في المفاهيم لا اتحاد المعنى والعلاقة في الصوتين غائبة لا من كونها متساوية بينهما من جهة القيمة من الكينونة لا يختلف الحال في الجواز من جهة خلاف الظاهر وأما
سائر الخصائص المتصلة من الشطر والصفة والقياس ونحوها فلا تلتزم بالقياسية بل بالعمومية عليها فقد قيد بذلك على سبيل المثال ما كان المقيد ويكون له وجودا عليه
حسبنا أن يمتنع الظاهر عليه بغيره المقيد من حيث طبيعته مع حسب بناء روحه فيكون له وجودا عليه كان لو كان له وجودا من أول الأمر ثم نددت له على خلافه فلا يرد بالتوضيح
الظن على خصوص المقيد من حيث طبيعته مع حسب بناء روحه فيكون له وجودا عليه كان لو كان له وجودا من أول الأمر ثم نددت له على خلافه فلا يرد بالتوضيح
أو غير من القيدية التي لا تكون في ذلك حق قصدا للحكم الأول على محل الوصف خارجا لغيره عما حكم به فيكون كل من تلك الألفاظ مستعلا بها وضع له
يكون الباقي هو المنفصل من المجموع على نحو ما ذكره الاستثناء ولا يجوز فيه حسب ما عرفت وقد ينفك عن المقيد ونحوه لا يرد إلا في ذلك من اللفظ ونحوه لا يرد إلا في ذلك من اللفظ
الطرفة بتعيينه بالوصف المذكور والظاهر في ذلك المطلق على المقيد حسب ما ذكرناه في المنطق ولا مانع من ذلك على نحو ما عرفت ويجوز ما ذكرناه من أن
الظن ونحوها نظرا لردود القيد هناك على محل الشطر أو الصفة فيكون له وجودا عليه على حسب ذلك على نحو ما عرفت ثم أنك قد عرفت أن استثناء العمو من بعض العمو
ليس بالوضع بل من جهة الالتزام أو ظهوره لا إطلاقا فعدم انحصار الخصص هناك يجوز في اللفظ على حسب ما عرفت وأما انحصار الخصص المتصلة فقد عرفت في جواب
الوجهين فيها فيمكن أن يكون انحصار الوارد هناك على غير وجه التجوز بل في اللفظ على إطلاقه ما ورد العمو عليه حين استعلاءه على خصوص المقيد يكون المنفصل
ولو كان منفصلا فربما لا على ذلك فيكون العمو واردة على المقيد وأن يكون قربة لا على عدم واردة العمو من اللفظ الموضوع له إلا أنه التام في الجواز في غير الجواز
كان العام موضوعا للعمو وأما مع استثناء العمو من جهة أخرى فلا يجازيها في حيزها لا في هذا وقد ظهر بما ذكرناه من أن ما يورثه المقام من لزوم انحصار
في الاستثناء نظر لما يراى من أن استثناء الحكم نازلة المستثنى فيه غير حكمه في نفسه عن وجه أحد ما أن المستثنى منه هو معنى الحقيقة وقد اختلف في غير المستثنى
ثم استدل الحكم بالباقي من غير أن يكون هناك استنادان ليحصل التناقض المقام وقد عرفت ذلك في جوابه من أن العلاقة واختاره المحقق الرضي حكاه عن جماعة
أن المراد بالمستثنى من خصوص لباقي على سبيل الجواز والاستثناء في غير محل التجوز فليس المستثنى داخل في المستثنى منه لزم التناقض بالحكم عليه نازلة بالبيان وأما
بالنفي عرفت ذلك في أكثر نازلة والى الجواب عن استثناء المحقق الرضي في البعض حكاه بعضه عن استثناء التامان في مجموع المستثنى والمستثنى منه إلا أنه اسم
للبيان فغيره لا يفسد له اسم المستثنى من غير أن يكون له معنى غيرا عنه العصبية في اللفظ في غير حيث كانا الوجود المذكور مقبولا
ليست بالبيان المذكور لم يفسدوا إلا بخارج على ما أخذوا منها كقوله في ذلك لا يرد كما هو الحال في سائر الجوانب المذكورة وما يورث المقام وأما أكثر ما يذكر الوجه الثاني
والأول على غير من الأشكال ويمكن الاستثناء لكل من الوجود المذكور ببعض الوجود كان يستثنى الوجود الأول بالضمحل اللفظ على الحقيقة مما يمكن وتلك الآثار التي
بالألف من المستثنى منه بحسب الحقيقة إنما هو الباقي خاصة في المجموع والاستثناء في غير عليه ويكون اللفظ مستعلا فيه كسائر الجوانب التي استثنى عنها في غيرها ولما كانت
بأن البناء وادارة الحقيقة فيكون المجموع حقيقة ذلك والوجود المذكور بعضها فاستقطاع بعضها محل فلهذا سيق في ذلك حقيقة الحال لا فسر ويمكن نقله
على الوجه الأول نازلة بأن البناء على ذلك يستلزم أن لا يكون الاستثناء من التقياسيات أو من الأبحاث فيها فلا يثبت على من قال ليس على شيء إلا حقيقة شيء أصلا
فإن أخرج المستثنى قبل تعلق الحكم بالمستثنى من جعل المستثنى حكم شخصية المستثنى غير هو خلاف التحقيق بل الثاني منه فاستقطاع الكل على ما عرفت نازلة بأنه
لواحدة عشرة حقيقة شخصية كان بقوله هذه العشرة لا ثلاثة منها لم يفسد هناك الخارج الحكم إذا لم يفسد عدم إخراج استثنائه من الثلاثة من جهة العشرة فلا
يمكن أن يكون المراد ما عرفت من حيث الحكم فلا يثبت من القول بل بما عرفت من الحكم المتعلق بالمجموع إذا حكم هناك إلا أن استثناء الوجود في الكلام هو مقتضى المجموع
وأما لزوم التعلق بكلام الحكم فإن راد الاستثناء من اللفظ مع استثناء الحكم إليه فلا فائدة فيه بل يبدل في اللفظ إذا عرفت من وضع الاستثناء كقوله في غيرها
وتعين بها التامان في أصلها منها أيضا الأحكام المتعلقة بمقاييس تلك الألفاظ المتصلة بعضها إلى البعض فاذكر في الكلام أن استثناء المقام العام ولا استثناء
لشيء استثناء تاما أو انحصارا يمكن هناك فائدة أخرى أو أنها وكان خارجا عما هو ملحوظ الواضع وضع الألفاظ كذا ذكره بعض الأفاضل وأما خبره وهو الكل
أنما الأول فلا من الواضح أنه ليس المراد بإخراج المستثنى عن المستثنى من جهة إخراج من جهة إخراج المستثنى من كونها مستعلا ولا ضرورة حصوله ولا فائدة
فيكون الوصف ولا إخراج من المراد من اللفظ فائدة غير مقتضى على سبيل الحقيقة لأن المراد بإخراج عن تلك اللفظ ليكون قربة على كون المراد هو الباقي كما ذكرناه في المجموع
فما يوجب كون المراد إخراجا غير من حيث كونه متعلق الحكم فإن ظ تعليق الحكم على المقام شأنه جميع خبراته فيكون إخراجا البعض بدلوله من كونه متعلقا
الحكم فيخص الحكم بالباقي وهذا الوجه كما ذكره في الأصل وهو رتبة ما ذهب إليه أبو حنيفة وأبي يعقوب مع القول لكن ولا الاستثناء على مخالفة حكم المستثنى المستثنى
وعده بما قد ثبت على مخالفة حكم المستثنى المستثنى من حيث الواضع وعده بما يثبت على كون الإخراج بلا حجة ما حكم به الحكم من الأبحاث والنفي أو بلا حجة الواضع
أعلى المطابقة تلك التسمية لا يتقاضي فان كان بلا حجة الثاني كما هو المشهور ويبدل عليه اللفظ تعيين الأول وإن كان بلا حجة الأول تعيين ما ذهب إليه أبو حنيفة
وعده بما لا يربط له يكون الاستثناء قبل الإخراج أو بعده نعم لو توهم كون الإخراج عن مقادير الألفاظ من دون ملاحظة الاستثناء والحكم أصلا توجه لنا أنه لو توهم فاسد
لأن الجواز المقام كما عرفت وأما الثاني فلا يثبت على كون المراد بإخراج المستثنى من المستثنى من جهة إخراج من جهة إخراج المستثنى من كونها مستعلا ولا فائدة
كلام المجموع عليه غير ما في الثالث فبما أن المراد من كون المقصود من وضع الألفاظ فادع معانيها التي كبرت أن يكون تلك المعاني الحاصلة من ملاحظة المقام الثاني
القبول بالأفاد حتما إذا لم تكن مقصودا من الكلام غلطا خارجا عن القانون للقوى فهو من شيء كيف فيرسل إلى الجواز في المركبات فمن الذين يرون في
تقدم رجلا وتوخر آخر عندئذ يكون المراد في الأمر به باللفظ المذكور موضوعها الكفوف مع كون المقصود بالأفاد هو ما يشاهد عنها المركبة على المراد
في الأمر بأن يبدل المقام المركبة مقصودا كان مقصودا بالتأني والتبع هذا القول حاصل المقام ضرورة توافق الاستثناء بالكل صورة لا نفي الاستثناء البعوض

بكل من ذلك

بعد اخراج المستثنى فان قلت على ما ذكرنا يكون هناك استنادان احدهما بالنظر في الظاهر وهو متعلق بالكل والاخر بالنظر في الواقع وما هو المقصود بالاستناد وهو متعلق
بالباقي فلا يوافق ما ذكرنا من كون الاستناد واحدا حاصل بعد اخراج من هو مع عدم انطباقه على الجواب المذكور غير مفيد دفع التناقض لخصوص المنافع اذن بين الاستناد
المذكورين ثلثا الجواب المذكور بحمل في بادى لوان جوهرا احدهما ان يكون المقصود اخراج المستثنى عن المستثنى من حيث هو لا من حيث هو في الواقع مع قطع النظر عن التركيب
وملاحظة الاستناد اسافلا حظ تركيبه مع الغير الاستناد المتعلق به بعد اخراج فلا استناد هناك الا الباقي وقد عرفت وهن هذا الوجه فسادا اذ لا يعقل اخراج
عن المعنى الا في سوي ان يرد به اخراج عن طمد لوله الوضعية ليعيد كون المقصود هو الباقي كما ذكرنا في الجواب لا فيكون قريبا على كون المستثنى من مستثناه في
خصوص الباقي ولا يربطه بالجواب المذكور ثانيا ان يكون المقصود اخراج المستثنى عن المستثنى من حيث هو لا من حيث هو في الواقع مع قطع النظر عن التركيب
مقتا كان قضية لك لا الاستناد استنادا الحكم له فانه فيكون ورود الاستناد عليه من حيث هو لا من حيث هو في الواقع مع قطع النظر عن التركيب فانه فيكون
الاجراج بالنسبة الى المقصود من حيث هو لا من حيث هو في الواقع مع قطع النظر عن التركيب فانه فيكون ذلك هو الكاشف عن عدم اذاته من حيث التركيب لا بدليل على تعلق الاستناد
بالباقي دون الجميع كان هذا هو المراد مما عده بعض الفضلاء اجوابا اذ ابا في المقام من ان المستثنى من حيث هو لا من حيث هو في الواقع مع قطع النظر عن التركيب الحكم اذ
الاستناد ثانيا يقرب وكل كلام الحق باخره التغيير توقف حكمه على اخره فلا تناقض ويمكن تبرره على الوجه الاخر فيكون على الوجه المذكور دالة لا على الجواب
شاخرا الاستناد المحقق ورود الاستناد في ذلك لوضوح لوفهم اهل الفناء فيه قبل ورود الكاشف عن حصول الاستناد اذ كان هناك فصل بين الاستناد
ثالثا ان يوجب حصول الاستناد الصور الكلى والحكم عليه كل من جهة احدا في ذلك وهو السامع ليعتبر باخراج البعض فيقتبين بذلك ما هو المقصود بالافاد
من تلك العبارة كما ان من المستثنى من هو موضع له فكذلك بالاشارة الى كل على حسب لصناعة فافادون لغيره اذ وجه للاستناد بعض مدلول اللفظ
الامع استعمال اللفظ فيه يكون ذلك جميع مدلوله لا ندراج المجاز في لمطابقة الا انه ليس الاستناد المذكور مقصودا بالافاد واما ما لا يربط لتوصل الى غير ذلك
المقصود المقام انما هو الاستناد الى البعض قد جعل الاستناد الكلى صورة اخراج المستثنى الى اقلية فاعرف انما مران المناط في الاستناد انما هو المقصود بالافاد
دون ما يجعل ذريعة الانتقال ما يدل على النسبة انما استعمل حقيقة النسبة الثانية دون الاولى اذ ليس النسبة الاولى مقصودا بالافاد بل انما من ذلك
العبارة كما هو الحال في النسبة الخاصة في قولك زيد يخدم رجلا ويخرج من ذلك المستولك زيد بحسب استنادا انما هو مفهوما بقديم بمعنى المعرف لكن ذلك من مقصود
بالافاد واما المقصود من النسبة النرد الى فليس تلك النسبة مقصودا الا من جهة التوصل الى النسبة الثانية والمراد من الجواب هو النسبة الثانية خاصة المستعمل فيها
فان النسبة خاصة ونال اولى وكذا في غير ذلك من المجازات والكمالات كقوله زيد يخدم رجلا ويخرج من ذلك المستولك زيد بحسب استنادا انما هو النسبة الثانية دون الاولى اذ ليس النسبة
فيها والمراد من الكلام المذكور افادتها وان تقدمها نسبة ضاغطة لاجل الانتقال اليها كما هو الحال في نظائرها وهذا هو المراد ما ذكره بعض المحققين في الجواب
عن التناقض المذكور في المقام من قوله ذلك ان يرد به اخرج عن النسبة المتقدمة بان يرد بجميع المتقدمة ونسبة الشيء الى غيره فاني بالاستناد اخرج من النسبة والافاد
تناقض لان الكذب صفة للنسبة المتعلقة بالاعتقاد ولو تكرر بالنسبة فاد الاعتقاد بل قصد النسبة ليجر عنه شيئا من تقدير الاعتقاد فاد بالنسبة المتعلقة
وهي النسبة المصوبة بالافاد وبالنسبة لآخر الموصلة اليها هي النسبة لصورة الصانع والمناط في الاستناد انما هي الاولى اذ هي المقصود من الكلام وبه ينوب
الاعتقاد وان كان في المقام فكون اخراج قبل النسبة حسب طر في الجواب المذكور انما لو خط بالنسبة تلك النسبة استعملت فيها العبارة والنسبة الصورية
الموصلة اليها انما لا يندرج في ذلك من العبارة والاخراج يحتمل ان يكون بالنسبة الى اللفظ نظر الى طوره فيها هو المقصود بالافاد فيخرج المستثنى عن المستثنى من
حيث هو متعلقا بالحكم المذكور فلا يتعلق بالباقي وهذا الوجه هو نتيجة المقام ولا يرد عليه من ان الاستناد المذكور كونه كالا يخفى على السمع الكلام في ثانيا انما
الوجه المذكور هل يشمل على التجوز في المقام اوله والذي تراه في احوال التجوز هنا او احد مخصص المستثنى من مستثناه في الجواب بالنسبة الى حسب طر
تفصيل القول في ثانيا التجوز في الجملة حيث ان مفاد فامع قطع النظر من الاستناد هو حكم المستثنى من كذا لوجه من هذا ذلك ويدفع انه لو لم يرد من الجملة
المذكورة بعد قسم المفردات بعضها الى البعض الا ما هو مفادها بعد التركيب فلا يتوزن في المركب كما هو مركب حيث انه لو لم يرد به غير مفادها بالتركيب على نحو
سائر المجازات المركبة ثانيا التجوز فيها وضع لافاد النسبة ساعدا على وضع الاستناد ما يستعمل فيه لفظ المتسبين دون بعضها كما هو المفروض في المقام لحصول
الاستناد حقيقة بالنسبة الى مدلوله حقيقة لافاد القول بوضعه خصوصا في ذلك محل اما لا مكان القول بوضعه لافاد وان كان المشار منه من جهة
الاقلاق هو الاستناد الى الجوهري فيكون لا اعتبارا الى لفظه والافاد لا من جهة وضعه بل بالخصوص والحاصل ان احتمال التجوز فيه من الجملة المذكورة فانه في المقام
نظرا الى الاحتمالين المذكورين هذا وورد على الوجه الثاني انهم بوجه احدهما ما اشار اليه المحقق في موضع ذكره انما جوهرا وغيره من جملة اهل
اللفظ على ان الاستناد يخرج ولا اخراج اذ لا يدخل ويكن دمه بان المراد دخوله الظنون ما هو المقصود بحسب الواقع في المقام وان لم يكن دخلا
في المقصود من اللفظ لكنه دخل فيها هو اللفظ منه المحكوم بكونه المراد لولا تعلق الاستناد به هو صحيح حقيقة عن طر ما يدرك عليه اللفظ انه يخرج صورة من
دون ان يكون هناك اخراج حقيقة كما توهم بعض العبا فيكون لاداء مستعمل في حقيقة اخراج على ما هو مفادها في موضع وضعه احسب فاصول عليه ثانيا انما
اليه تحقيق المذكور من انه يبعد ودعو عدم الدخول في مدلوله كما في قوله على عشرة افا حد الا ان واحدا داخل المراد والعشر بقصد ثم اخرج عنه
الافاد به لافاد العشر مستغفروا هو حقا فاعلموا في الاستناد اورد على سائر العدا وغيره على نحو واحد ولا يصح احسبنا الوجه المذكور بالنسبة الى العدا
فتعذر ان لا يرد موافقا لافاد كل عد على ما دون من العدا كان يتا في العشر على عشرة وثلاثة وواحد كيف لو كان ذلك من جهة علاقة الكل والخبر وكان الاستناد
قريبا على التجوز لكان ذلك عند قيام غيره من الفرائض عليه فيقول ان هذا العشر يشمل خمسة وخمسة عشر لافاد ومقتضى هذا ان يكون
الذين يارفعون الاستناد لا يرفعون شيئا ويقتضون سائر الافاد لا يمكن الجواب عنها بان لا يلزم الاطراف المجازات فاني مانع من تجزئ الوضعية
الحق في بعضه على الوجه المذكور دون غير الاثر انما يجوز استنادا الوقت والافاد في موضع وزاخر في شكل ذلك انما يترتب بين المقامين وذلك

بالنظر

قوله العدا

القوة العلة في بعض المواضع فيكون الاستعمال ونحوه ما ليس له قوة وليس الحال كمنه المقام لا خلاف له قوة وضعفا
 في المقامين غايته لا خلاف في الحالة في القوة من كونها اشتتاد او غيره والشرام اختلاف الحال في التجوز جواز او منعها بخلاف القوة في القوة وضعفا
 فاعلم اننا لما اشار الى الخواص في القوة وما ذكره العبد انه لو قيل اشترت الجارية لكانت في القوة وضعفا فان كان يكون التفسير لاجل الكل من الجارية في القوة
 فعلى الاول يلزم الاشتتاد المستغرق وعلى الثاني يلزم التسلسل فان المشتتاد هو الوجود واذا كان المراد بالقوة ان يقع فيكون المراد بالمشتتاد من القوة وضعفا
 وفيه لا وجه للزوم الاشتتاد المستغرق على الاول لوضوح ان التسلسل المشتتاد غير التسلسل المبني ولا يلزم عليه بعد اندراج المشتتاد المشتتاد المشتتاد
 الوهم لظهور ان اندراج التام يعبر بالظن في الظاهر من ما هو المراد كيف لو كان ذلك محتمل في جميع موارد الاشتتاد فلا بد ان يكون المراد ان يكون المشتتاد
 منه مستغرا في خصوص الباقي لكان التام في المثال المذكور لاجل الباقي لوضوح وضع التام اذ بد من المرجع مع انه لا بد من ذلك فاعلم ان المشتتاد المشتتاد
 الجارية لا ريبها وايضا لو كان المراد ذلك لزوم التسلسل في اخرها ذكر واجب عنه التام الاستعمال المقام بارجاع التام في كل الجارية مع ان المراد بالمرجع
 وضعفا وانما جبره بما فيه وان كان جائزا لكنه بعد عن المقام جدا والاستخدام فاذ لا استعمال غير هذا ولا في الخطابات سيما في مثال هذه المقامات او
 على الثاني ايضا بوجوه منها ما من مخالفة لاجل اهل اللغة من كونها الاشتتاد في الخارج وانما الفاعل بان في الكلام المذكور بانها ونفيا وعلى الوجه المذكور
 ليس الحال على ما ذكره اذ ليس مقادا الا اشارة الى الباقي وفيه لا وجه ومنها العلم بخبر عن قانون اللغة اذ ليس في اللغة فمركبة من الفاظ كثيرة بل هي في اللغة
 وهو غير مقاد منها ان يلزم ارجاع التام في بعض الكلمات نحو قولك اشترت الجارية لكانت في القوة وضعفا ويمكن دفع ذلك بان يكون ما مر من الاشارة الى جبره في جميع
 بحيث من بيان المراد في المقام انما يرجع الى اللغة في المثال فلو قيل مقاد ما ذكره منها انما حقيقة في خصوص ذلك لئلا يتصل ويفصل ويجاز في خصوص
 ومنها ان حقيقة ان خص اشتتاد او شرط دون الوصف غير ومنها ان حقيقة ان خص شرط او وصف دون اشتتاد او غيره وحكي ان قولك اشترت الجارية لكانت في القوة وضعفا
 ان حقيقة تناوله في القوة لاجل اشتتاد او وصف غير ومنها ان حقيقة اشتتاد او وصف غير ومنها ان حقيقة اشتتاد او وصف غير ومنها ان حقيقة اشتتاد او وصف غير
 مثالا لا حقيقة فيمن التام والاشتتاد في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا
 بل انما يفهم ما ذكره الاشتتاد لا لكونه على ما مر بل لانه ساد وان كان تناوله على سبيل الحقيقة فيمن تناوله ليجتمع من جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا
 لكونه في ذلك تناوله مع فرض عدم اداة الجمع وانما يتبع كون تناوله الباقي فيمن التام على سبيل الحقيقة فيمن تناوله ليجتمع من جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا
 الجميع في الباقي وكون الباقي داخل في المعنى الحقيقي لا يستدعي كون اللفظ حقيقة فيمن التام على سبيل الحقيقة فيمن تناوله ليجتمع من جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا
 بجبره في تناوله لكل الجارية فان مقاد ما ذكره اشتتاد او وصف غير ومنها ان حقيقة اشتتاد او وصف غير ومنها ان حقيقة اشتتاد او وصف غير ومنها ان حقيقة اشتتاد او وصف غير
 الحقيقة فيصير يحصل الاحتياج ان مقاد على كل من الجارية لكانت في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا
 على حاله لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا
 العام على كل من جبره في تناوله لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا
 دلالة انما لا يشك بان ذلك كون اطلاقه على كل منها حاله وانما اشتتاد او وصف غير ومنها ان حقيقة اشتتاد او وصف غير ومنها ان حقيقة اشتتاد او وصف غير ومنها ان حقيقة اشتتاد او وصف غير
 يشك في حاله لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا
 من الوضع فلا يجوز التحط في غير غير مقاد لئلا يخلو عن اشتتاد او وصف غير ومنها ان حقيقة اشتتاد او وصف غير ومنها ان حقيقة اشتتاد او وصف غير ومنها ان حقيقة اشتتاد او وصف غير
 يلزم ان يكون اشتتاد الباقي على وجه الحقيقة في اول كون الوضع لخال الانضمام وان لم يكن بقيد الانضمام فيمن التام على سبيل الحقيقة فيمن تناوله ليجتمع من جبره في القوة وضعفا
 فيكون حقيقة على الوجهين في المقاد مع عدم اعتبار التام المذكور في الوضع وقوع الوضع الحال المفروض مع عدم اعتبار التام في الوضع وقوع الوضع الحال المفروض مع عدم اعتبار التام في الوضع وقوع الوضع الحال المفروض
 في المقاد حيث لا كلام في ظاهره وانما لو لم يأت من ابينا في هذا الحكم بكونه لا استعمال في وجه الحقيقة لان يشك بكونه لا استعمال في وجه الحقيقة لان يشك بكونه لا استعمال في وجه الحقيقة لان يشك بكونه لا استعمال في وجه الحقيقة
 لم يوقل بكون الوضع بشرط الانضمام حتى ما ذكره الا انما يرض على خلافه على ان القول بكون الوضع لخال الانضمام لكونه لا استعمال في وجه الحقيقة لان يشك بكونه لا استعمال في وجه الحقيقة لان يشك بكونه لا استعمال في وجه الحقيقة
 موضوعا لخصوص الجارية وانما هو موضوع للمفهوم ويكون اطلاقه على الجارية لخال الانضمام لكونه لا استعمال في وجه الحقيقة لان يشك بكونه لا استعمال في وجه الحقيقة لان يشك بكونه لا استعمال في وجه الحقيقة
 المفهوم لعل عليه الوضع كما في كل رجل ولا يفتا من جهة الانضمام او من جهة الانضمام لكونه لا استعمال في وجه الحقيقة لان يشك بكونه لا استعمال في وجه الحقيقة لان يشك بكونه لا استعمال في وجه الحقيقة
 يفتا في ذلك ان هناك دلالا واحدا على جميع الاحا صلا في موضع واحد كما في ابي باري في حمله بتفصيل القول في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا
 ان كانت لانه عليه الوضع حيث اقرناه ومن ذلك يظهر ضعف الجبره فيمن التام على سبيل الحقيقة فيمن تناوله ليجتمع من جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا
 جبره في المقاد لكونه لا عليه تضمينه فيمن التام على سبيل الحقيقة فيمن تناوله ليجتمع من جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا
 فيكون استعماله في الباقي استعمالا في غير موضع لكونه حقيقة في الباقي في الصورة الاولى لا يستدعي كونه حقيقة في الثانية وانت بعد اعلم ضعفه لكلام
 المذكور في الاحتياج الى تفصيل الكلام في الجبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا
 الباقي في حال تناوله للجميع بعنوان الحقيقة حتى يتصحب بل لا يمكن انما هو الاول في الحقيقة وهو جميع انتهى فان كلامه الاول فيمن التام على سبيل الحقيقة فيمن تناوله ليجتمع من جبره في القوة وضعفا
 حاله لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا
 فيمن التام على سبيل الحقيقة فيمن تناوله ليجتمع من جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا
 موضوعا لخال الانضمام لكونه لا عليه تضمينه فيمن التام على سبيل الحقيقة فيمن تناوله ليجتمع من جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا
 استعماله في المقاد لكونه لا عليه تضمينه فيمن التام على سبيل الحقيقة فيمن تناوله ليجتمع من جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا لانه لا كلام في جبره في القوة وضعفا

بسم
الحمد
والصلاة والسلام على
الرسول

[illegible]

كانت ابي جلد في كسبه
الحقيقه في هذا السجل
والا فانه

خلافه فلا حاجة ان ينضم الى القضية الا ان يثبت ان قولك محل النزاع فيما ينضم اليه لا يلائم اذا كان اللفظ غامضا بل المرجوع اليه الاخر والجميع انما يحضر
ذلك بالذكور من صاحب المقابلة لمكونها قريب من داخلية فاضيفه بعلام الرجوع الى الجميع بخلاف ما يقرر من ان الخارجية مكان فرض انما الاول من جهة المقصود
وانشأ الثاني من قبيل انشأ المانع واغنى عدم الثاني فلا حاجة الى التبيين عليه فاعبر اوله المقام لبيان ما هو لا انشأ ثانيا بان ظاهرا خروجه ماله
لرعيه عود الى الجميع عن محل البحث وقد يكون باخصاص عود الى الاخر او باحتمال عود الى متعدد سواء الجميع كما اذا قلته عود ما ثلثه لا ينعلم عود الى الاول
فيبدو الحال في عود الى الاخر وعود الى الاخرين فظ العنوان ان خرج ذو وجه واحد فيرجع الى الاخر وهو محل بحثنا اذ على القول بظهوره لا يبعد القول ايضا بظهوره
في القول للجميع لمعد وايضا قد يكون عدم صحه عود الى الجميع من جهة عدم قابلية القول الى الاخر فيدور بين كونها غايه الى الجميع ما عداها والى واحدتها
مقتضاها وخصوصا قبل الاخر ايضا عود الى ذلك ايضا مما يقع الكلام فيه ويمكن ان يقال ان اخراج المذكورات عن محل النزاع لا يقضي ان يكون الحال
فيها خاصا بل غايه اخرى جازع من مورد هذا الخلاف وان دار الامر فيها ايضا بين وجهين او وجهين او وجوه فثبت ان ثلثها ان صلاحية المشتق للقول للجميع تكون
على وجه واحد ما ان يكون من المبدأ الصافي على الجميع كما اذا قال اكرم العلماء واعلم الصالحين الا من هانك والا الذي شتمك ثانيا ما ان يكون من المشتق المندرجه
في كل منهما نحو من كل من شتمك واخر من كل من صوبك الا العالم وكذا لو كان بمنزلة المشتق كما لو كان المشتق لا البعد في المثال المذكور ونحوه ما لو كان من
المفاهيم الكلية المندرجه الى الجميع كما لو كان المشتق هناك الا الموارد ولا فرق في ذلك بين المفرد والجمع على كل من الوجهين المذكورين فاما ان يكون المشتق على
كافي المثالب المذكورين واعا ما اذا دخل على المشتق او العموم وعلى كل من الوجهين لا ريبه فاما ان يكون المقصد الذي يفتقر عليه فهو المشتق شيئا واحدا فليجاء
في كل من تلك العوم كما اذا قال اكرم العلماء واغظهم رهما الا من هانك من ذلك لا يفتقر واما ان يخرج المقصد كافي لامثلة المشتق وان اخمل انصافه في بعض
المصاديق ثانيا ما ان يكون المشتق خريفا حقيقيا مندج في العمومين نحو اكرم العلماء وهن تحتها الا زيدا انا كان من العلماء وانصالحا معا فيصير خارجا من الاخرين
ومن الجميع رابعها ان يكون المشتق من التكرار كما يصح فيه ان يخرج كل منهما كما في اكرم العلماء واعلم الظرفاء والارجلاء او الا واحد وقا يمشي كل حال فربما ان التكرار
حقيقته من واحد غير واحد من الافراد وهن على تقدير رجوع الاشتقاق الى الاخرين تأويلها ما يذهب على الواحد فنكون قد اختلفنا في المثال المذكور على رجل من العلماء
واستثنى منهم ورجل من الظرفاء واستثنى منهم وهو خروج عن وضعها الوسيط الامرن معا في تلك الاستعمال بان يكون خروج الاول من الاول والثاني من الثاني
فلا تكون صالحة لذلك ان لو حظا لظننا على كل منهما لكانت متساوية في المقام كان ذلك من طرائق اللفظ على كل من مصاديقه مستقلا لا يفتقر للاستعمال
الاستعمال الواحد مقام استعمالين نظيره استعمال المشتق في معنييه فيدرجوا من ذلك لا شتما وقد عرفت ان التحقيق المنع منه يمكن دفعه بان التكرار
في المقام لو تسبق الاخر فربما ما لا يغيره يكون خارجا من العمومين دليل على كون فرض ما الخارج من الاول مقارن للخارج من الثاني فيكون مقصدا
في الثاني ولا يستلزم ذلك ان يكون التكرار قد طغى على فرضه ولا او يكون قد اختلف على مقصدا وعلى اخر استقلا لا يفتقر مقام استعمالين الاخرين لو قال اكرم
الارجلاء من العلماء ومن الظرفاء ليرد عليه الحجة والرد كور مع كون فرض ما من العلماء مقارن لفرض ما من الظرفاء وكذا اذا قال اكرم كل من اكرمك فاطمنا على التكرار على كل من صوابها
فيكون بعضها لفظا فلا منافاة بين الواحد والمخوطة في معنى التكرار واطرافها على المقصد اذ كان الدال عليه خارجا وكان المراد بالتكرار نفسها هو فرض ما كما في كل من
الامثلة المذكورة فحاشا ان يكون المشتق من المشتق كالتلفيظ فيصير عود الى الاخرين باغنى معنييه هذا الوجه مني على جواز استعمال المشتق في معنييه على القول
بالمعنى فلا صلاحية لذلك ومن ذلك ما لو قال اكرم العلماء واختر ارباب الازبد انا كان هناك زيدان احدهما من العلماء والاخر من الادباء واذا اردت به في المثال فهو
المشتق من كان الوجه لمقتضى شاسها ان يكون صلوحه القول الى الكل بتفصيل المشتق عليها كما اذا قال اكرم العلماء واختر الظرفاء الا الرجلين فيخرج خارجا من
الاخر واخراج احدهما من الاول والاخر من الثاني ولو اريد اخراج رجلين من الاولين ورجلين من الثاني كان من الوجه الرابع ومن ذلك ما لو كان المشتق
مشكرا لفتيا او اربابا مجموع المعنيين على ان يكون الخرج من الاول احدهما ومن الثاني الاخر وقد بقي ان اداة الاشتقاق انما وضعت لخراج المشتق عن المشتق منه
فان عاد الاشتقاق الى الجميع لزم ان يرد اخراج جميع المشتق من كل من الاخرين فاذا اخرج البعض خارج عما يقتضيه وضع الاشتقاق فاذا اريد من البقاء ذلك فلا بد
ان يلحق المشتق منه شيئا من غير العاملين بلحظ اخراج ذلك بالنسبة له هو خارج عن محل النزاع وفيه لا يمكن ان يقال ان الاشتقاق هو صلوحه لفظ
الاخراج لمخوطا من العموم سواء اريد اخراج المشتق من كل من العمومين ومن احدهما او اخراج مجموع من العمومين معا على وجه التفصيل فيكون استعماله هو
لخراج واحد منقول الى الجميع لزم ان يرد اخراج جميع المشتق من كل من الاخرين فاذا اخرج البعض خارج عما يقتضيه وضع الاشتقاق فاذا اريد من البقاء ذلك فلا بد
لما ذكره على خفا واشتجبه بان هذا الوجه من الصلوح لو تميزت عن غير المفروق كلام القوم فان الظاهر ما عوتق للبحث كون المشتق شيئا يخرج من كل من العمومين
ويمكن ان يقال ان كون المشتق يخرج عن كل منهما انما يصح فيهما اذا كان المشتق بنفسه مندج في العاملين كما في المثال المتقدم فيما يكون المشتق شخصا معينا
فيهما لو كان فهو مخصصا فيهما معا واما اذا كان بعض مضايقة مندج في الاول وبعضها في الاخر فلا يخرج من دفعه المخصص العاملين على وجه التفصيل
فان من هانك المثال المتقدم نعم من هانك من العلماء والصلح وقد حصل تحصيل العلماء من هانك من العلماء والصلح واما من هانك من العلماء والصلح وقد حصل تحصيل العلماء
على العاملين وحصل تخصيص كل منهما ببعض مضايقة المشتق المفروق لو كان المشتق خارجا عما لغوا بالامراض لكون المخصص لكل من العمومين بعض جزئيا
في ذلك العام فعلى هذا يكون عمدا ما عدا ما كان في المقام للرجوع الى الجميع من قبل الوجه المذكور فكيف يتصور جرحه عن كلام القوم وفيه لا يفتقر المشتق
للاخرين على ان يكون ذلك مما هو في معناه كلف لو كان كذلك وقلنا رجوعه الى الاخر لزم عدم ارتباط بعض مدلوله بالمشتق منه يمكن اخراج غير المشتق المقارن
فهو واحد قد لو حظت يخرج عن كل من العمومين تباعا على رجوعه الى الجميع غير الاخر لا يختلف مقصدا وقصدا لا يفتقر الاخرين وذلك لا يفسد بل يخلف بنفسه مدلوله
في المقامين فمفهوم المشتق في المقامين شيئا واحدا لا يختلف فيه صلا فلا لو حظت يخرج عن كل من العمومين وابتدأ من ذلك من كون بعض منها يخرج عن احدهما و
بعضه الاخر عن الاخر فان قلت انما يعلم على ذلك ان يكون فدا لفظ تارة على مقصدا منطبق على مفهومه وعلى مقصدا الخركام فيكون الاطلاق المفروق من

[illegible]

المجلد الثاني
و ج ٢

من الضروريات ولذا لم يعنونوا له بحثا في ما لم يكن له كنه لعدله لذكر الخلفيات فان الظان ان الخلفيات الواقعة فيها تقع من خارج من ظاهر علمنا من بينهم
الى الاخبار واما اخذون بطواهر لا تاروا لو يكن الخلفيات مشبهة تلك لا عصا وانما هو سر من المشاخر من واما سائر المباحث المتعلقة بالكتابة ما لا ينص عليه في
ثمة منه في الاحكام حتى يناسك كنه في امثال هذا المختص ان لا ذكر عندنا من خصائص الكتابات لا في الجمل ودليل العقل لذكر قبل الشرح في بيانها مطايل المطالبين
في بيانها دليل ونفس على حسب ما يتوفاها ان لا دليل انفس لما يكون في نفسه كط الكتاب خيل واحد ما يكون في نفسه عند عدم شيئا في غير ذلك فلو كان في
في نفسه كط فان كان تعارض القسم الاول لزم الرجوع الى حكم الترجيح والعدل بخلافه اذا وقع في نفسه بغير القسم الثاني من الادلة فان لا دليل
على الوجه الثاني غير قابل للمراجعة شي من الادلة على الوجه الاول والافرض كون دليل لا حيث لا دليل فلو قام هناك دليل من القسم الاول ولو من ضعفك ذلك فقدم
عليه لعدم اندراج الدليل مع وجوده فان قلت ان تجزئ القسم الاول لا ينص ليس مطلقا فاما ما يكون في نفسه مع عدم حصوله معارض قوي من اقسامه مع حصوله فارب
في سقوطه قلت المراد باطلا في المحجة كون حجة نفسه مطلقا غير مقيدة بشي كما في القسم الثاني لا وجوب دليل على مطايل من القسم الثاني بل كون الجواب بل كون الجواب
لا من دليل على الوجه المذكور وهو العمل بالفعل هناك فربما في تركه في جمل لو جمل في اقوى منها وعدم حجة شي من اقسامه وبعبارة اخرى ثم ان الادلة
الشريعة بقسمين الى قسمين احدهما ما يقيد القطع بالواقع كالا جماع المحصل دليل العقل ثانيا ما يقيد لظن بالواقع ويكون حجة من حيث حصول الظن
منه فالدليل هنا على الحقيقة هو الظن الحاصل من تلك الادلة فلو لا حصول الظن منها لم تكن حجة وهذا القسم الاول لا يقيد عندنا كما يستفصل القول في ذلك
ثالثا ما تكون الحجة خصوص من امور باطلة الواقعة كاشقة عنها بحسبها لها سواها كانت مقيدة لظن بالواقع ولا ومن ذلك كنه من الادلة الشرعية كطواهرها
والشريعة فان حجة غير مقيدة باقدا الظن بالحكم الواقع كما في الاشارة اليه في قوله في المباحث المتقدمة زابها ان لا يكون الدليل على الواقع لمخوطة فيها اصلا
لا من حيث فاد المظنة بالواقع ولا من حيث نظر الباطل لا لا دليل بل يكون المظنة في حكم المكلف بما يترجم عليه من التكليف بل من حيث الحال التي هو عليها كما هو
الحال في الصواب والاشارة بالثابت بينهما هو حكم الظاهر من غير ذلك على ثبات الحكم الواقع وان تحقق حقا والظن منها بالواقع في بعض الواقع قد
ما قدرناه وجو القسم الاول والاخير من اقسام المذكورة واما القسم الثاني فلا يكاد يتحقق في الادلة الشرعية بل انما يصح ان يتقدم وان شاع الى كنه من الاوهام
كون معظم ادلة الاحكام من ذلك القبيل ان لا يظهر بالنسبة خلاف لعدم انما في حجة بحسب الظن بالاحكام الواقعية في شي من الادلة الشرعية كما تبين في المحال في
انتم فان قلت لعل في حجة اخبارنا على الظن دون التقيد من حيث لا سواها من حجة الادلة لا كما ينبغي تفصيل القول في حجة مع انا في حجة بالظن
يعقل المنع من حصول الظن منها مع القول بحجة ما وانما لوجوه الازدواج في المراجع عند تعارض الاخبار انما ينطأ الترجيح بها بالاقوى والرجوع الى ما هو
فيكون لا سواها من الظن دون غير ذلك يعقل الترجيح بين الشكوك لسواها في الدخول في هذا الموضع فقلت هذا الموضع يفرق بينهما في المقام ليتبين حقيقة الموضع
احدهما كونه الحجة في لظن بما هو الواقع حتى يكون لا رجحان في نظر الحجة بل ما يفتي به هو المطابق للواقع فانه ما يكون خبره ملوث وق والا عموما حجة
الدلالة والاشارة لو كان له معارض كان الظن الحاصل منه قوي من الحاصل من الاخر وتبين الفرق بين الاثنين بان الظن الحاصل في الصورة الاولى يقابل
الوهم لو صرح كونه يقابل الظن بالواقع وهو اما الحاصل في الصورة الثانية فيمكن ان يقابل كل من الظن والشك الوهم ليس متعلقا بالظن هناك
الا الصدق والدلالة في منافاه بين حصول الظن بعدد خبر الظن بعدد ومعارضه في الشك في حجة كنه في الظن بدلا للاحدهما على مضطربا والظن
بدلا للاحدهما او الشك في غلبة الاخرين يؤخذ في المظنون منها او باقوى الظن منها وذلك لا يستدعي الظن بما هو الواقع في حكم المسئلة حتى يكون
ما يقابلها من البين ان مجرد الصدق والدلالة لا يفتي في الظن بالواقع اذ في حجة المكلف لهما لاسا والعدم وجود ما يعارضه بحسب لواقع بل
قد يجر ما يعارضه بسند ضعيف مع وضوح عدم قضا ضعف الخبر بالظن بكونه ومع الشك في لا يمكن تحصيل الظن فيه بالواقع من الخبر الاخر وان كان ذلك
حجة وهذا غير حجة فان مقام الظن غير مقام الحجة بل قد يكون ما يعارضه مضمونا انهم من حيث لا سواها والدلالة لا منافاة بين الاثنين غلبة الاخر ان
يؤخذ باقوى الظن من المضمون وهو ان لا يستلزم قضا بالواقع ويجوز كونه قوسنا ودلالة لا يفتي في الظن بكونه بدلا للاحدهما وسقولة لا ومع عدم
حصول الظن به لا يعقل حصول الظن بالحكم الواقع في المقام فان قلت كون خبر مقيدا للظن وعدمه انما يلحق بالظن في الواقع فاذ كان احد الخبرين مقيدا
مقيدا للظن بالنظر في الواقع دون خبر الاخر وكان مقيدا للظن الاقوى والاخر لا ضعف فلا يخفى يكون الحكم الحاصل من احدهما زاجعا على الاخر فيكون
ذلك مضمونا والاخر مضمونا وان كان لا ضعف مقيدا للظن نفسه مع قطع النظر عن الاقوى فان ما لحظ الاقوى جميع من حصول الظن من الاضعف بل
يجعله مضمونا فكيف لو كان مستوكا في نفسه الحاصل للمجهول هنا انهم هو الظن بالواقع المقابل للوهم كما افترض في الصورة الاولى قلت ليس كذلك
ذكر وكشف الحال ان بقا ان كان الخبرين المضمونين على وجه لا يمكن الجمع بينهما بوجه من لوجوده كان احدهما اقوى من الاخر كان الاقوى ماذكر لظن الكذب
في طرفي الموضع واما لو كانا جميع بينهما كما في العام والخاص والحقيقة والمجاز لكن لو يكن الخاص والخبر المشتمل على قرينة في المباحث لكانت حجة في الظن بالصدق
وكان مستوكا من تلك الحجة لم يحل العمل به ولا يجوز ان تترك الحجة من اجله ومع ذلك لا يعقل حصول الظن بآراء العوام المصطفين بالنظر في الواقع
وكذا آراء المعنى الحقيقة من القطع مع الشك وروا الخصيص على الواقعة او قيامه بغير المباحث والحاصل انهم مع اشد فاد المعنى من الاقط بحسب فهم الفرق
لا يجوز تركه بحجة الشك الحاصل في الحقيقة المخرج عن ظاهره بل لا بد من العمل بالان في شيد الحجة عنده قد عرفنا في المباحث لاسا انما لا دليل
الا لفاظا انما ينبغي حجة على كونها مفهومة منها عند اهل اللسان سوا حاصل منها الفطن بالمراد ولا حجة في نفسه من ذلك يعنى الحجة باقوا في اقسامه مع
بلوغ المعارض الى حجة او بلوغه الى عدم مكانة في القوة هذا بالنظر في الدلالة واما بالنسبة الاستدلال في ترجيح احد الجانبين في حجة
بحسب الصدق لا يقضي بالظن بكونه الاخر وعدم صدوره الا في الصورة المتقدمة ولا يكاد يوجد تلك الاخبار والمعرفة واما في غيرها فلا يقضي في
الظن بكونه احد الخبرين لو من صدوره والاخر وعلامة ثبوت الواقعة في المضمون مكن صدرا بخبرين ورواها على الحجة الا ان كان صدرا واحدا

مضموننا

مظنوناً والآخر مشكوك فيه كان عليه الأخذ بالمظنون وكذا لو كان أحدهما مظنوناً والآخر بالافتقار بين الأخذ بالأقوى ولا يلزم من ذلك كوننا حكم
المدلول عليه بالأقوى نظراً ليكون ظاهراً حسب مقتضى خبر الآخر وهو ما إذا لم يتضح لك لشكك صدق الخبر الآخر وظن صدقه بالظن الاضعف مع انه يحصل
الظن والشك المذكوران في غالب الحال فان قلت اذا كان أحد الخبرين أقوى من الآخر كان الظن الحاصل منه أقوى من الحاصل من معارضة ان نشأ وبافي وجه
الدلالة أيضاً فضلاً عما لو كانت الدلالة أقوى فيكم فكيف يتحقق بعدم حصول الظن من الأقوى قلت على فرض كون الدلالة أقوى لا يلزم من كون الحكم مظنوناً بالنظر
إلى الواقع فكيف لو تساوى في ذلك لأن غاية ما يقتضيه قوة الانشأ كونها لو توثق بمقدار تلك الرواية أكثر من الوثوق بمقدار الآخر ما يقتضيه قوة الدلالة
كونها قادمة لضمونها وأقوى من فائدة الآخر ولا يستلزم ذلك الظن بكون المدلول عليه هو المطابق للواقع إذ قد يمتثل عند وجود أصناف عدة لا سيما ما
كان إذا كان الخبر الآخر مشتركاً في خبرين معنيين يكون حمل على أحدهما صافاً فلهذا لو رتبة عن معناها فمع تساوي الأختاليين هناك ولو مع الشكك
صدور عن الأمام بعد ملاحظة هذا الرواية لمعارضه لا يعقل حصول الظن من الرواية الأقوى لوضوح اقتضا الظن بكون الشيء مطابقاً للواقع كونها في
موجوداً وهو لا يخالع لشكك فيه حيث هو الحائز مقتضى الخبر الآخر فان قلت اذا كان الحكم الحاصل من الخبر المظنون الصدور والخبر الأقوى مشكوكاً في
الواقع كانا حال فيه على نحو غيره من الخبر المشكوك المطابق للواقع كرواية الضعيف والخبر الذي رتبة في القوة فكيف يؤخذ به وي طرح الآخر مع تساويهما في ذلك
فتساوى مانع من ذلك بعد اختيار كون الخبر غير موطئ بمقدار فائدة الواقع كما هو المدعى فاذا وجد شرطاً للتحقق في خبره وخبره من شأنه ان يشكك الآخر في
عدم فائدة المظنة بالواقع في خصوص الواقعة وتدعو كون التراجع مبنية على الظنون دون التعبد لا يلزم به حصول الظن بالواقع بل المقصود كون الخبر المشكوك على
أوجه عدة عندنا في كل ما يقتضيه الواقع وانما كان أقوى من حيث الصدور ومن حيث الدلالة فكان بالنسبة لآخر وان كان سائياً بالمايزج عليه عدم فائدة الظن
بالواقع لأن الشكك أصالة الواقع قد تحدد وقد تغدد والجما في المنفعة قد تكون أقل وقد تكون أكثر وحصول الترجيح بين الوجوه المفترضة مع اشتراك الكل
في عدم فائدة الظن بالواقع وكون المكلف مع ملاحظة في مقام الشكك الأصالة نظر إلى حصول الخبر المشكوك مقتضى كونه لا يشكك ومن هنا يعلم مكان حصول الترجيح
بين الخبرين مع افتداهما للظن وسنحصل القول في ذلك انما في محل وليس المقصود ما قرره من حصول الظن بالواقع كلياً بل المراد عدم استلزامه وعدم انما في
الخبر يحصل المظنة وان حصل منه الظن بالواقع في بعض الأحيان ويؤيد ما ذكرناه ان قد يقوم في المقام ما وان ظننا كاشهراً والفتا من عدم ظهور الخلاف ونحوها
ما ينفذ ظناً بالحكم غير معتبره على مفاصلة الخبر الصحيح ونحوه من الأدلة المعينة ولا شك في عدم حصول الظن من الدليل لا سيما انما في الظن بالمتقابلة بين
في واحد عدم سقوط الدليل بذلك عن التحجيز القول بأن قيام الدليل على عدم تحجيز تلك الوجوه فبعد حصول الظن منها كما يستقام من بعض الأدلة فيحصل
وجه التماس أن مدلول خبره لا دلالة في خبره حصول العلم فيها واليقين دون مجرد الظن والتحجيز سواء كانت مفيدة لتعلم بشئ أو بواسطة أو سائياً فلا غير فالأمر
حصولها بالظن من حيث هو وظن من دون تاهلها إلى اليقين وبدل عليه العقل والفتل من اليقين استقلال العقل في الاحتجاج مع الضرر عن النفس سبباً المصالح
لظنهم ودوامها فلا بد من تحصيل الظن بالواقع لا سيما في حصول ذلك بحججها الظن فتمام الاحتجاج بالاعتناء على الخوف وان الأخذ بطول الظن
ما يغلب فيه عدم الاحتجاج ويكتفي به الخطأ فلا يؤمن مع الأخذ به من ثبوت الشك وفي عدمه من الإياتي لكثرة دلالة عليه القول بوردوها في الأصول ودون الفروع
نقد على عدم جواز الاستدلال بها في الأحكام وان الأخذ بذلك عند بالظن عدم جواز الأخذ بالظن فيه وقد وقع انما الأول بناء على جملته من ثلثها لا يثبتها
وردت الفروع وانما المستداهما أعطى القاعدة في عدم الاكتفاء بالظن في تحصيل الحق بل هي رتبة في مقام الاحتجاج على الكثرة والتمسك بالظن على الظنون
الاحتجاج عليهم بحكم العقل يقتضي فواستداهما هو تركيزه على عدم جواز الاحتجاج على الظن والتحجيز في أمور الدين مع عظم خطرها وشدة الضرر والمشتد
عليها فالمقصود ما يقتضي عقولهم لا بالنظر في مقتضى دليله ودور الاحتجاج ولا يكون وقع لا يلزم لهم مع عدم ظهوره ما يتكبدون من جهة
نقد يكون ذلك شاهداً شرعياً على صحته ما وجدنا من حكم العقل يقتضي ما التركبوا الأخذ بالظن فاختاروا التحصيل على سائياً مضاعفاً إلى حد كبير في اقتضا
فلا بد من دليل لتمام الاحتجاج وانما الثاني في عدم تسليم عدم اقتضا المقام بضموميتها في الدلالة بأن دلالة الظواهر على عدم تحجيز الظن كاتية المقام إذ لا يخفى الواقع
من أحد الأمرين من جهة عدمها وعلى المفيد من فاعلم ثابتاً الثاني من الثاني عن المقصود والأول فاض بضموميتها الاستدلال وانهم كيف يمكن الحكم بالتحجيز بالظن مع
الظن عدم تحجيزه فلو كان الظن تحجيزاً لم يكن تحجيزاً بحد ذاته فاعلم بنبذ كون حصول تحجيزه مقتضياً لعدم ما يؤيده من لزوم نزاعاً في الظن من الظن لا سيما
بالعقل والمعلق بعدم تحجيزه لك الظن كان وعدم الاعتناء به الفتوى والعمل والى مناهات بين ذنبات الظن في بلزم الأخذ باقربها فلا معارض أصلاً للظن
سائياً بعدم تحجيزه الظن فلا بد من الأخذ به على فرض تحجيزه الظن ولو كان اضعف من الأول كما نبهت على ذلك دليل على تحجيزه الظن حصول المعاضة بين ذلك الدليل
وهذا الظواهر هو كالأمر لا يطرأ له بالمقام ثم ان الاحتجاج الكثرة لا يلزم على وجوه تحصيل العلم وعدم الاكتفاء بغيره كالروايات لا سيما بالنظر ومعرفة الأحكام
الدلالة على توقف العمل على العلم والروايات المستندة على الحكم بغير العلم والأخذ بالظن إلى غير ذلك مما يقتضي عليه الاستدلال ولا يبعد عموماً التواتر بها بعد ذلك
الجميع في ملاحظة الطريقة التجارية بين العلماء من الصدق الأول إلى أن من مطابق الدليل على جهة ما يدعي من الظنون وعدم الاكتفاء بكونه مظنة كفاية ذلك فانه لا
زالت العلم بمقتضى عليه جميع الأعضاء والأصناف من ادعى تحجيزه مطلق الظن فاما يستند في خبره قطعياً كيث لو استند في الظن لا يظنهم ما قرره انما استند
من العقل والفتل كما بواشدة واجماعاً عدم تحجيزه الظن من حيث انظر نعم لو قام دليل قطعياً ابتدأ أو بواسطة على جهة كان تحجيزاً وجاز الاستدلال به كان ذلك الظن
خارجاً عن القاعدة المذكورة فان قلت من المشرع عدم قبول القواعد العقلية لتحصيل فلو كان العقل مستقلاً في الحكم المذكور ولو يمكن القول بتحجيزه من
الظنون الحاصلة قد لا نقول باستثناء ذلك من القاعدة المذكورة وانما نقول بخبرها عن موضوع تلك القاعدة وتوضيح ذلك ان مقتضى القاعدة المذكورة
عدم تحجيزه الظن من حيث هو وظن ان لا يلاحظ انها إلى اليقين والمقصود الاستدلال المذكور وهو تحجيز الظنون المنهية إلى اليقين وليس هذا من شأنه جافي
بل هما المراد متباينان فالقاعدة المذكورة غير مخصصة لا فاعلم بالتحصيل العقل والفتل مطابقاً في الحكم بها من غير طرأان تخصيص عليها وكيف يؤيد

التخصيص في تلك المأخذ من جهة مجزئة بعض الظنون مع الأخذ به بعدلها في اليقين أخذ باليقين دورا لظن فان قلت اذا اخذنا ظن بعض
 مفد ما من مطلوبنا لتبعية ثابتة للاختصاص فكيف يدعى كونهما فطعية في المقام مع ان المفروض كون بعض مفد ما منا ظنية فلت فرق بين اخذ القضية
 الظنية المفد ما من واخذنا الظن بها فيها اذ لا شك كون الثاني من الامور المعلومه الوجودية والماخوذة المقام انما هو الثاني دون الاول والحاصل ان
 المدعى عدم تجزئة الظن من حيث هو والظن بالذات دليل الفاعل والمنتهى الى القطع على جهة ليس من هذا القبيل اذ ليس يخرج في الحقيقة هو ذلك الظن
 بل الدليل الفاعل الدال عليه يرجع الى المرجح الى العلم فكذلك الحال لو قلنا بقبول الدليل الفاعل على جهة إطلاق الظن فان الحكم هناك انما يتبع ذلك الدليل
 الفاعل لا مجرد الظن الحاصل المتعلق بثبوت الحكم وهو موقوف واما وجه من جهة الظن من حيث هو فظن من دورنا منتهى الى اليقين وهو منبسط صحيح
 فذلك من شأنه انما يتبعه واما بطلان كلام قائله بما خرج الى ما ذكرناه راجعا الى المناط وجوبه لاخذ العلم وتحصيل يقين من الدليل اهل هو اليقين خصوصا
 الاحكام الواقعية لا لانه لا يقوم الدليل على الاكثاف غير وان الواجب ولا هو بتحصيل اليقين بتحصيل الاحكام واذا الاعمال على وجه اذ الشارع
 متنا في الظن وحكمه بقطعة يتفرغ من متنا بلا خطه الطريق المفرة لمعرفة ما جعلها وسيلة للوصول اليها سواء علم فطبيعة الواقع او ظن ذلك ولو حصل به
 شيء من اعمال الصواب والحق والتدقيق فبعضه التحقيق هو الثاني فانه القدر الذي يحكم العقل بوجوده ذلك الدلالة المتقدمة على اعتبار ما لو حصل العلم
 ما على الوجه المذكور ولو حكم العقل فطعا بوجوب تحصيل العلم بما في الواقع ولو يفرض شيء من الدلالة التقيلية بوجوب تحصيل شيء اخر وذلك بل الدلالة التقيلية
 قائمة على خلاف ذلك لا لم يثبت الشرعية من اول الامر على وجوب تحصيل كل من الاحكام الواقعية على سبيل القطع واليقين ولو يقع التكليف حين انشا
 بسبيل العلم بالواقع في ملاحظة طريقه السلف من زمن لبي الى الامم ثم كفاية المقام ان لا يوجب لبي على جميع من بله من الوجه والانسوان السماع منه
 لجميع الاحكام او حصولها في احوالها بالانسيان في احاد الاحكام او قيام القرينة الفاعلة على عدم تعدد الكذب والغلط في الفهم وفي سماع اللفظ بالظن في
 الجميع بل لو سمعوا من لشدة كثرة ما يروى بالظن باق في قوله لشدة القطع بالنسبة السامع منه بطريق المشاهدة نظر الى ان العلم بعد الله وثوقه على احوال وجوب
 العلم العادي عدم اجتهاد على الكذب كما هو معلوم عندنا بالنسبة لكثير من الاحكام العادية سيما مع ان بعض الفرائض القائمة على اقرينة بعد من المعرفة
 بالعدالة بطريق اليقين مع عدم اعتناها في الشرع المبين كيف يمكن دعوى القطع مع افتتاح ابواب السهو والنسيان وسواء الفهم سيما بالنسبة للاحكام
 البعيدة عن الادمان كما تشاهد ذلك انما العلماء فضلا عن العوام مضافا الى قيام احتمال الشك في زمن لبي في كل ان ومع ذلك لا يوجب على جميع اهل
 بلد التجسس ايضا العلم بعد كل زمان بل كانوا يبنون على الحكم الواو دلي ان يصل اليهم نسخ هذا كله بالنسبة الى البلد التي فيها الوعد والامام
 فكيف بالنسبة الى سائر الاماكن والبلدان سيما الاقطار البعيدة والبلاد النائية ومن الواضح انهم لم كان يكتفي منهم بالاخذ بالاجابة الواردة عليهم بل
 الثبات كان دلي عليه بل انظر الى الطريقة الجارية المتبعة المظنوعة ولو يوجب صلى الله عليه واله يوجب على كل من لم يتكلم عن المهاجرة ويحتمل اواخذ
 الاحكام على سبيل التواضع وكذا الخاتمة الامم ثم وذلك من معلوم من ملاحظة احوال السلف الرجوع الى كذب الوحا والكارهية في نكار الفرض واثبات
 ذلك لا الاكثاف بالاخذ بطريق ظنية ودعوى حصول العلم بالواقع من الامور البعيدة خصوصا بالنسبة الى الدلائل البعيدة فاعلم اننا لا نكفي على التمسك بالامم
 صلوات الله عليهم حتى قام خطيبا وادى به الامم عليهم السلام كما يظهر من ملاحظة الاجابة وما يترتب من دعوى السيد غير ما كان حصول القطع بالاحكام بل انما الغضا
 ما يقع بخلافه ويشهد له شهادة الشريعة وغيره ما شاعرا وان ان تلك الكلمات مؤلفة بالايخاف فاننا بعد تلك الدعوى من ضاربة ما ينادى به بعدد الامر على
 تحصيل القطع ملاحظة خال العوم مع جهة فان من لبي عدم وجوب تحصيل القطع عليهم بفناء الجهد على حسب الكفاية بل يجوز لهم الاخذ عن الواسطة العادية
 مع التمسك من العلم بلا شبهة عليه جرت طريقة الشيعة سابقا لادمنه بل اظنه ما اطلق عليه بالحق عليه بالفرق بينهم وصل كانا حالة الرجوع الى النبي والامم ثم في ذلك
 ذلك اعصره كمال العوام هذه الاعضا في الرجوع الى جهة كمال ملاحظة جميع ما ذكرناه يحصل القطع بتجوز الشارع العمل بغير العلم الجاهل مع افتتاح طريق العلم
 سيما مع ملاحظة ما في التكليفات العلم في خصوصيات الاحكام من الحجج التامة بالنسبة الى الخواص العوام وهو ما لا يناسب هذه الشيعة السخنة السهلة التي رفع عنها
 الحجج والمشفة ومنعت على كمال السهولة ويشهد بذلك ايضا ملاحظة الخاتمة في موضوعات الاحكام فانه كفى الشارع اثباتها بطرق مخصوصة من غير التزام
 بتحصيل العلم بها بالخصوص لما في من الحجج والمشفة في كثير من اصنافها كان الخاتمة الموضوع على الوجه المذكور مع ان تحصيل العلم بها سهل عند تلك بالنسبة
 الاحكام او لا واما من الواضح كون المفصل من الفرض هو العمل بتحصيل العلم بل انما هو من جهة العلم بصدقه العمل واذا فطعا بالواقع ومن لبي ان هذا العمل
 كما يوقف على العلم بالحكم كما يتوقف على العلم بالواقع فلا فضا على حصول العلم بالنسبة الى الحكم لا يشر العلم بصدقه العمل بالظن في الواقع مع الاكثاف بغير اختصاص
 الموضوع وليس التحصيل المكلف بالنسبة الى العلم بصدق العمل بالظن الشرعية والقطع بالخروج عن المبدأ في حكم الشارع فينبغي ان يكون ذلك هو المناط
 بالنسبة الى العلمين فحصل ما ذكرنا كون العلم الذي هو مناط التكليف لا هو العلم بالاحكام من الوجه المشرع فيها والوصول اليها والواجب بالنسبة
 الى العمل هو انما على وجه يقطع معه بتفرغ الذم من الحكم الشرعي سواء حصل العلم باذنه على طبق الواقع او على طبق المفروض من الشرع وان لم يعلمه لم يضمن بما فيها
 لمن الواقع ويقبض الحق لا بد من المفترضا التكليف والمكلف على وجه اليقين وعلى وجه منه الى يقين من غير فرق بين الوجهين ولا يتبين بينهما العلم والي
 بطن طريق مقرر من الشارع لمعرفة يقين الاخذ بالعلم بالواقع مع امكانه وهو طريق الى الواقع بحكم العقل من غير توقف بل انما الواقع على نية الشارع بخلاف
 غيره من الطرق المفرة وظهور انهم ما يبنون على الشارع طريقا الى الواقع سواء العلم بمعرفة الاحكام ولوقع افتتاح سبيل العلم وهي الدلالة الشرعية لا يفيد
 العلم بالواقع حسبا بجبب تفصيل الكلام فيهما في محلها الشئ خاصتها في بان المجزئة معرفة الاحكام الشرعية من غير انقطاع اليه من وجوبه الى ارباب الغضا
 وانما ياب العلم بالاحكام الواقعية هل هي من الجهد من غير طريق حصول الامانة الدليل على عدم جواز الاخذ به بخصوص من غير فرق بين الطريقين والظن او
 ان هناك طرق مخصوصة هي المجزئة في غير ما يجب على المجتهدين الاخذ بها دون ما عداها من الظنون الحاصلة من الطريقين في غير ما يجوز الاخذ بها بخصوصها في غير

وهذا المستلزم وان لو تكن معنوية كتبت الاصول ولا نعرض لبيانها مستقلة لعدم علمنا المعنوية والمنقول لا انه لا بد من بيانها على احد الوجهين واختيارهم
لا على السلوكين ويمكن استغناء مذهبهم من الرجوع الى طريقهم وكيفية استنباطهم ولا يخلو احتجاجنا بهم كما ستبينه لبيانهم وكان كلامهم وجعلهم كانوا فاطمين باحد
الوجهين المذكورين حيث لم يعينوا ذلك بحثا ولا ذكره في خلافا ولا فصلوا فيه قولهم مع ما يثبت عليه من الثبوت والاعتقاد المعتبر في استنباط الاحكام الشرعية
ولما كانت تلك المسئلة من مسائل الاصولية بل كان عليها اساس استنباط الاحكام الشرعية لم يكن تفصيل الكلام فيها واشتباغ القول في وجوبها وبيانها
وتبينها من المذهبين من غير ان يثبت منها لفظ قولنا ان لا يستقام كلام المعظم هو البتة على الوجه الثاني بل لا يبعد عوى تفاهتهم عليه حيث انهم جرحوا طريقهم على شيئا
كلام الظنون الخاصة بالاعتقاد في الباطن بل على وجهه ولو بنوا على حجة مطلقا لظن لا يثبتوا ذلك قروا واعتصموا ببيانهم بنوا عليها تلك المسئلة من غير ان
يحتاجوا في بيان حجة كل منهم الى حجة ذكرها لا دلالة بل كان الموقوف على الدليل بعد ان حصل الاصل هو بيان عدم الحجة فيما لم يقولوا بحجة من الظنون مع ان الاصل هو
فانهم بنوا الحجة يفترضون الى الاستساق الى الادلة لا يبنوا على عدم الحجة ولم يعرف منهم الاستساق في الحكم بحجة تلك الظنون الى لقاعة المذكورة ولو قالوا بانها
كان ذلك راس الادلة المذكورة في كلامهم واصلا للمعنى عليه عندهم نعم ربما يوجد الاستساق اليه كلامهم في ادلة على سبيل التذكرة كما في النهاية فيها
تجانب الاحاد وذلك لا يثبت به المذهبين في طريقه قدس سره في المؤيد ان لا دلالة في الاستساق كونه الى وجوبه هو من لا يقول بحجة فيها احد من الفرق
وانما ياتي بها ما يبدل لهم او من جهة البراءة على المخالفين من يقول بحجة في مثل ذلك ومن هنا توهم بعض لقاعة هذا الى حجة مثل تلك الوجوه فتعذر بالظن
عليه وعلى نظائره بانهم يعاون بقبالات غائبة استحضارات عقلية وليس كما توهم بل لا يوجد في مثل ذلك كلامهم منبثق على احد الوجهين المذكورين كما لا
يخفى على من مارس كلامهم فاستساق القول المذكور الى الاعلان في ما ذكرنا من بعضه ليس على ما ينبغي وكذا استساق صاحب المعاني الى ذكره في ذلك على الادلة
على حجة الواحد وعدم لغزها للناقصة فيه مع ان كلامه في حجة الشئ وغيره ما هي من غير خلاف وكذا الحال في ملاخطة طريقه في العلم بالاخبار وكان مقصود
بالاحتجاج المذكور ببيان حجة الظن في الجملة وان الظن الحاصل من خبر الواحد الى حجة من غيره في غير موضع وكيف كان فالقول بعدم حجة الظن لا
ما دام الدليل على حجة موصح في كلام جماعة من القدماء والمتأخرين في الفقه السني والشيعة ذكره ذلك عندنا المنع من العمل بالقبالات حيث استندوا
بعدم ورود العمل في الشريعة فلا يكون حجة في الظن انما يكون حجة مع قيام الدليل عليه وقد يضر القول بذلك الى الحلي والمحقق ومن المتأخرين المحقق الاوحد
وتلميذ السيد صاحب النجعة فيما حكى عنهم وبصرف صاحب الوافي حيث قال بعد ذكر احتجاج الفاضل بحجة الاستصحاب بانه مفيد للظن بلبقاء فيه شيئا على حجة
مطلق الظن وهو عندنا غير ثابت وانما ذلك جماعة من غاصرناه من مشايخنا منهم الاستاذ الفاضل في تكملة ما الله بهجته والمتأخرين من غاصرنا
العصر هو حجة الظن المطلق انما خرج بالدليل منهم المحقق البهبهاني فادس من تلميذ السيد الفاضل صاحب الوافي وشراح الوافي في تكملة الفاضل صاحب
الوافية قدس سره ولا يضر القول به من جملة الاحاد من فقهائهم نعم ربما يستغل ذلك من الشبهة كبر بل لم يضر صاحب حجة السيد في تكملة ما الله بهجته في بيان
طريقه لاحقا مستقن على الاول ولذا لا يضر منهم انما كان على الشرائع ونحوها ما يقول به الفاضل بحجة مطلق الظن بل جماعة منهم يصرون بخلافه في حق السيد مع
استمرار حجة الشئ لا يبعد الاستساق اليها في المسائل مع كثرة ما وجدنا في بعض كلامه من الاستساق اليها ولا يضر من ذلك
عليه بل الظاهر من مذهبهم المؤيد ان لا دلالة في ادلة من ادلة وبنوا على حجة كلام بعضهم من تفصيل الخلاف في القولين والبتة على قولهم ان حجة الظن مطلق
في استنباط الاحكام وعدم استنباط العلم بالتكليف فادام التكليف باق وانما الاحتجاج المذكور في الوافي عن اهل بيتك لعنه السلام الله عليهم كما نذكر في الشريعة
ظننا المتدبر والادلة وانما كافي في بيان ما يرد علينا من الفرع المبددة فيقتل المقطع بحكم الواقع وهو من ادوات الفاسدة التي لا يخفى منها على من لا
مسكة ولا علينا في المقام الاشارة الى بيان ومنها ما وجدنا في فقهائنا الذين لا يرون في الامور الشرعية ولا ما يحتاج الى اعمال نظرية وفيه ولعلنا نثبت في مباحثنا
والقليد انتم وانما المعنى عليه البحث في المقام هو الكلام في غير المحي من القولين الاولين وبيان ادلة الجانبين ثم ان يفهم في كل من القولين وجهه فيحمل ان
من حجة الظن مطلقا كون الحجة بعد استنباط العلم بالواقع هو الظن بالواقع هو الظن بالواقع فيكون حجة الادلة عندنا لظننا بنبوة طه بالواقع بل لا
تكون الحجة عندنا ان الاقضية الظن مع عدم حصول الظن من الدليل مانع يمنع من ان يثبت حجة وان لم يكن المانع المرفوض حجة من حصول الظن انما يقع
الوجدان دون الحجة وقضية عدم الحجة عدم الاستساق على الظن الحاصل المانع ولا يربط المانع من حصوله ويحتل ان يراه حجة ما يفيد الظن في نفسه
حصل بالظن بالحكم فعلا لا نقاشا يمنع من حصوله ولو حصل حصول مانع من الاول هو الذي يقتضيه بعض كلامهم وتعليقهم واما الثاني فلا يفي بقرينة
من الادلة كما ستعرف انتم ويمكن ان يثبت حجة الظن مطلقا بالواقع او بالطريق الموصل في حكم الشارع فلو قام دليل على حجة امراض كذا الكتاب
تجزؤ ولو حصل في الظن بالواقع مانع منه وكان الاظهر بناء على القول المذكور هو ذلك فانما اذا قام الظن مقام العلم فحجة الظن المتعلق بالطريق ايضا
انهم من جملة الاحكام الشرعية الا ان يبق المقتضى حجة الظن في مسائل الفرع بعد استنباط العلم بها دون ما يتعلق بالاصول وبيان الطريق الى استنباط
الاحكام من مسائل الاصول فلا يندرج تحت الاصل المذكور وفيه تأمل ويحمل انهم على القول الثاني ان حجة الظن الخاصة بكون الحجة نفس الظن الحاصل
من الادلة فينا حجة الادلة عندنا بالوصف المذكور لا ان لا يوافقهم بعض كلامهم وان يثبت طريق خاصة وظنيته مخصوصة فادلة الظن بالواقع او طريقه
وهذا هو التحقيق في المقام اذ ليست حجة الادلة الشرعية ونحوه يحصل الظن منها بالواقع وانما هي طرق مقترنة لا فادلة الواقع على الطريق المرفوض
في جملة الاحكام المقررة لها والنسبة بين القولين على الوجهين الاولين عموم طحا هو الحال في الوجه الثاني منها في وجهه وكذا الحال في الامتثال الثالث
من الاول مع الثاني وكذا من الثاني لو قبل باحد الاخيرين من الاول والاول من الثاني وفي عكس يكون بينهما عموم ما من وجه وهذا وجه شكل القول
الاول بانما كانت قضية حكم العقل بعد استنباط العلم بحجة مطلقا الظن وقبالة مقام العلم لزم القول به على الاطلاق فلا وجه لتخصيص
بعض الظنون واخراجها عن العلم المذكور لقيام الدليل عليها فقرر من عدم ورود التخصيص على القول العقلية وانما ورد على الغوية والتفعية

والفواعل الشجرية ونحوها فكما ان لا تخصيص الحكم بجهة العلم فكذلك لا ينبغي ان يكون الخلق الفاعل فاعلم بعد ان سبيلنا ان لا يشك
المدكور مشرك الورود بين القولين فان الفاعل بجهة الخلق فاعلم ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون جهة حكم العقل
الا ما قام الدليل على جبره ففي ذلك يقع التزام بالتخصيص الفاعلة العقلية وقد عرفنا الجواب عنه فيما تراه ليس ذلك من التخصيص شي وانما هو
انحصار في حكم العقل فان مقتضى حكم العقل هو عدم جهة كل من لم يثبت له دليل على جهة فالحكم بجهة حكم العقل هو الخلق الخالي عن الدليل لا مطلقا
انما في القول الثاني فان الحكم عليه بالجهة هو الخلق الذي لم يثبت له دليل على عدم جهة والخلق الذي قام الدليل على عدم جهة خارج عن الموضوع لا
ان يخرج عنه بعد حكم العقل بجهة الخلق مطلقا يكون تخصيصا في حكم العقل هو تخصيص بالنسبة لوجه التخصيص بجهة خارج عن الموضوع لا
كما هو الحال في التخصيص الوارد على العوضا العقلية ليس ذلك لا يحسب التخصيص وانواع الاماكن من التخصيص ليدل ان التخصيص يجب ان يقع ولا
يجوز في حكم العقل ان لا يثبت شي من التخصيص الوارد في الشرع فظهر ما ذكرنا من ان ما ذكرنا من انتفاء التخصيص الاحكام العقلية كما يراه التخصيص الواقع هو
مستحيل في العوضا الشجرية والتخصيص في التخصيص في العوضا الشجرية كما يراه التخصيص في العوضا الشجرية كما يراه التخصيص في العوضا الشجرية
عليه حكم العقل كما في المقام فظهر بذلك ان لا فرق بحسب الحقيقة وبين ورود التخصيص على الحكم العقلية والشرعية كما كان المذرك في الحكم الشرعي على
ظواهر الفاظ كان علينا الاخذ بالنظر حتى يتبين التخصيص بخلاف حكم العقل فان كان مقتضى العمل بالعلم في التخصيص ان لا يورد ولا يخصص انما يلحق
التخصيص بحسب جهة تبيينا عن حكم العقل فها هو الفرق بينهما حيث حكموا بعدم جواز التخصيص حكم العقل دون غيره وليستقام من كلام بعض الافاضل
في الجواب عن الابرار المذكور وجوده احره هو من جهة ما انما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا
ونحوه فانما هو قبل ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا انما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا
عند الشريعة بل لا يبعد عوفا للضرورة فيلزم العلم به كما لا يقول بواحد والظن ان الجبري يعمل بغير تبيينا انما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا
على منع الشارع من الاخذ به وهو كما انما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا انما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا
افضل انما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا انما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا
الى ما يراه ان كان مؤداهما عين مؤداه وملخص هذا الجواب يخرج مورد التخصيص من جهة عن محل الكلام فان البحث فيما استدل به بابل علم والمفروض
عدم استدل بابل علم بالنسبة اليه فلا تخصيص يمكن ان يرجع ذلك ايضا الى عدم افاضة الظن نظر الى قيام الدليل الفاعل على عدم جهة فكيف يفيد
الظن بمقتضى ما قام الفاعل على خلاف ما يقتضيه في ان الذي لم يثبت فيه بابل علم هو حصر العمل بالقياس لا عدم موافقة مؤداه للواقع فالأخذ به
اخذ بغير العلم لا اخذ بخلاف الواقع فظهر العلم يكون حكم الله غيره وقد انما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا
العمل بالقياس ان حكم الله بالنسبة الى الشارع لا يعتمد على القياس الا ان كان عليه استنباط الحكم فلا يجوز لنا الاخذ بمؤداه من حيث انه مؤداه وان جاز الاخذ
به من حيث كونه مؤداه دليل اخر فيمكن ان لا يرتبط له بالجواب عن الابرار المذكور فان ذلك عين مقتضى جهة القياس حاصل الابرار انما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا
بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا انما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا
العقل بما ذكره وهو على حاله لا يرتبط له بالجواب عن الابرار المذكور فان ذلك عين مقتضى جهة القياس حاصل الابرار انما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا
واعضا كون الحكم مستفاد من القياس لا يقتضيه مقتضى الحكم حتى يقال ان الحكم الواقعي من حيث كونه مستفاد من القياس غيره من حيث كونه مستفاد من دليل شرعي
حتى يعلم انما الاول بعد العلم بجهة العمل بالقياس هو مقتضى انما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا
العلم فلا وجه لورود التخصيص عليه في المفروض كون المناط في الجهة بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا انما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا
بعد جهة مع حصول المناط المذكور في الجميع فلهذا خلاص عند الفاضل المذكور بالوجه المتقدم وقد عرفت ضعفها وانما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا
لأن الظن لان الظن الحاصل منه مستثنى من مطلق الظن وقال ان تكليف الايطاق واستدلال بابل علم من جهة الادلة العقلية ليعلم انما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا
التكليف بوجه جواز العمل بما يقتضيه الظن في نفسه يعني مع قطع النظر عما يقتضيه ظنا اقوى بالعلم فليدل على لمد الشارع ولو قلنا ان لا من حيث انما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا
وهذا المعنى قابل للاستدلال في انما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا انما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا
النفس الاخرى ولا يلاحظ القوة والضعف في جهة تبيينا فان ما ذكره من الادلة انما يقتضيه جهة نفس الظن دون الامور التي من شأنها افاضة الظن وان
لم يحصل منها ظن ولو سلم افاضة تلك الادلة جهة تلك الامور فلا ريب ان جهة اذن منوطه بالظن فلا تكون جهة الامور الا مع المناط المذكور وفي حد ذلك
حاصل الجهة ولا يرتبط بالجهة على مقتضى تلك الادلة بشي من خصوص تلك الموارد فلا وجه للتخلل في فاقية بين ابرار التخصيص على الظن والشرعية
له نعم ان ذلك لا يدل على جهة ما من شأنه افاضة الظن وان لم يحصل منه الظن فانه يستفاد من افاضة طريق الاستدلال انما يقتضيه جهة الا ان لا يباين افاضة
التي ذكره جهة مطلق الظن ثم لا يذهب عليك ان لا حاجة في دفع الابرار المذكور الى شي من الوجوه المذكور بل هو بين الاندفاع بعد افاضة ما منصرف
انتم في تقريره ليلزمه فان مقتضى استدلال بابل علم وبما التكليف هو جهة الظن في الجهة على سبيل التخصيص الممثلة وانما مقتضى جهة افاضة انما يقتضيه
بين الظنون وقيام الدليل الفاعل على عدم جواز الرجوع الى بعض الظنون كي يخرجا في المقام ومعه لا اقتضاه في الدليل المذكور جهة حصوله فانما يقتضيه
بجهة الظن الذي لم يثبت له دليل على عدم جهة حسبنا انما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا
ما ياتي في الكلام في هذا المقام اوله في المختار حسبنا انما نلزمه بالتخصيص بل يقول بعد ان سبيلنا ان لا يشك ان لا يكون شي من الخلقون ومادان على عدم جهة تبيينا
ذلك المرام فنقول قد احتجوا على ذلك بوجوده الاول الايات والاخبار الماثورة الدالة على التمسك بالعلم والظنون والمشتبه على عدم الاخذ بها الدالة على

تبع ذلك خرج منها ما خرج بالدليل وبقي غيره تحت الأصل المذكور أما الأبحاث فيها قوله نعم وما يتبع أكثرهم لا نقن أن الظن لا يفتقر من الحق شيئاً ففي النفس
الأولى منها لا تفتقر إلى العلم بالظن في الثانية بعدد أيضاً في الواقع وعدمه كفتابه فحينئذ المنع من الأخذ به وتبعه لا يتكامل عليه بل فيها إشارة إلى
أن ذلك من الأمور الواضحة المفردة المعقولة حيث ذكره سبحانه في مقام الاحتجاج على الكفار والمكذبين للشيعة ومنها قوله نعم وما لم يبرهن من علم أن يتبعوا إلا
الظن وفيها دلالة على عدم اتباع الظن وتبعه عند الشروع بل العقل ونحوه قوله نعم أن يتبعوا إلا الظن وما يقوى لا ينقض قوله نعم ما لم يبرهن من علم أن يتبعوا إلا
الظن ومنها قوله نعم في هذا ما حرم الله سبحانه وأن يقولوا على الله ما لا يعلمون فقد دل على المنع من القول في التبريد بغير العلم بما هو شأن طائفة أو شاكاً أو غيرهما
منها قوله نعم لبيته ولا نفث شائسته ليس لك به علم وهو كسابقه في المنع من الأخذ بغير العلم بما هو شأن طائفة أو شاكاً أو غيرهما ولا شك في أن التكليف لا يخص الخواص
في أمور مخصوصة بل يرد ذلك على جماعتها ولو كان الخطاب خطاباً بالمتن حيث ذكره محله غير ذلك من الأبحاث لا تفتقر إلى العلم بالظن في الثانية بعدد أيضاً في الواقع وعدمه كفتابه
فحينئذ المنع من الأخذ به وتبعه لا يتكامل عليه بل فيها إشارة إلى أن ذلك من الأمور الواضحة المفردة المعقولة حيث ذكره سبحانه في مقام الاحتجاج على الكفار والمكذبين للشيعة
ومنها قوله نعم في هذا ما حرم الله سبحانه وأن يقولوا على الله ما لا يعلمون فقد دل على المنع من القول في التبريد بغير العلم بما هو شأن طائفة أو شاكاً أو غيرهما
منها قوله نعم لبيته ولا نفث شائسته ليس لك به علم وهو كسابقه في المنع من الأخذ بغير العلم بما هو شأن طائفة أو شاكاً أو غيرهما ولا شك في أن التكليف لا يخص الخواص
في أمور مخصوصة بل يرد ذلك على جماعتها ولو كان الخطاب خطاباً بالمتن حيث ذكره محله غير ذلك من الأبحاث لا تفتقر إلى العلم بالظن في الثانية بعدد أيضاً في الواقع وعدمه كفتابه
فحينئذ المنع من الأخذ به وتبعه لا يتكامل عليه بل فيها إشارة إلى أن ذلك من الأمور الواضحة المفردة المعقولة حيث ذكره سبحانه في مقام الاحتجاج على الكفار والمكذبين للشيعة

هذا هو الحق لا يخفى على العاقل
والله اعلم بالصواب

بقسام الدليل القاطع على كل مسئلة من الفروع ما يعم القطع بالواقع والقطع بوجود العمل لا شئ كما في القطع بالتكليف فلا بد ان يكون الدليل مقيدا
بلفظ بالواقع او القطع بالتكليف في قيام القاطع على حجة حسنة من حيث المقام اخر فلا يكفى مجرد ما يقيد الظن بالواقع كما هو حاله الاخرى المذكورة
بين العامة والخاصة بالمتع من الاخرى المقصود الى الظن دون العلم والحاصل ان القطع بالواقع الموصوفه بلفظ بالواقع يقطع عن المكلف وموضوع التكليف
عند بلوغ الحجة بالنسبة اليه فان قلنا ان مطلق الظن عند من يعمل به ويقول بحجته من تلك المشابهة لهم فليس بناء العامة على العمل بالظن الا مع القطع
بحجته فلا قالوا ان حجة الطريق لا تنافي في قطع الحكم فالتفصيل هو السيد من الاجماع المذكور مودع ذلك والرد عليه ان الظن مطلقا لا دليل على
حجته بل لا بد من العلم او طريق قام الدليل العلمي على حجة ما ادعى من الاجماع انما هو على اصله عدم حجة الظن وان الحجة انما هي الطرق الخاصة
التي ذلك عليها لا ذلك القاطع من هذا الفروع من غير تلك الطرق العلمية يكون فضلا لانه كالحال في اصول الدين والمذاهب على هذا في جميع ما ذكره من الاجماع
الى الوجه الثاني في تنوير الاجماع وهو ان يدعى الاجماع على ان لا يسل التنازع بعد ان سبيل العلم هو عدم حجة الظن مطلقا وانما الحجة كل واحد من الطرق
الخاصة التي قامت عليها الادلة القاطعة النتيجة وسيظهر عموما الاجماع عليه من الشبهة لا شائفا من حيث كثره بعض تحقيقا في دفع حجة الشبهة
ان عليها ما يوجب حجة الظن مطلقا وليس لك من مدعيها وان وهم بعض العارفات والحجج عندنا ليس الا اليقين والظن المتعبر به هو المنتهى الى
اليقين كقولهم الكتاب هو المطابق لما ادعاه السيد حسنة فثبت فينا يدعى المدعى الى ملاحظة طريقة العلماء اذ ما عن سلفه لا زال
علما وانما يستدلون على حجة الادلة الظنية والطرق الخاصة بالادلة الفاعلة عليها من الكتاب لا شئ وغيره ولو خضعهم يستدلوا الى حجة كونهم مقيدين بالظن و
يتم لا ولو يتسكنون غير القطع على الظنون الخاصة من الكتاب لا شئ والاعتماد على ذلك غير ما دون غير ما دون ذلك حجة بغيره من لدن انصاف الامة
ليوضحنا هذا كما يظهر من تلك ملاحظة الكيفية لا شئ ولا ملاحظة الظن حجة عندنا لا فاما الدليل على ذلك واستلزامها
عن مؤثر الادلة الخاصة على الظنون المخصوصة بل الذي يظهر ان ذلك من طريقة العامة حيث يتم بكونها الى سائر ما يقيد الظن كما يشهد كلام الشيف لا شئ
وربما يشهد على السيد وعلى غيره من الاجماع عندنا حيث يتم بكونها الى سائر ما يقيد الظن كما يشهد كلام الشيف لا شئ
دون مطلق الاجماع فانه مطلوب عندنا ايضا وانما لا بد من ذلك الواسع في تحصيلها فاما الادلة التي يقطع بحجتها والعمل بمودها وتحصيلها هو الاثر في
عندنا وضمانا وان ذلك من الاجماع المطلوب عندنا العامة فمطلق الظن عندنا انما يغني عن الاجماع الخاصة بين ما يقطع بحجتها دون نفس الادلة والحال
ان الحكم بانفس الاجماع على ما ذكرنا غير بعيد من ملاحظة طريقة السيد في تلك ملاحظة الحكماء حسنة فثبت فينا يدعى المدعى الى ملاحظة طريقة العلماء اذ ما عن سلفه لا زال
يدعى الاجماع على عكس ذلك لبعض ما فيهم من ذلك من كلامهم وهو توهم فاسد كما سيحكي الاشارة الى التنازع ان يدعى الاجماع على ان الظن ليس حجة الا ما
قام الدليل لفظي والمنتهى الى القطع على اعتباره فان قام ذلك فلا كلام ولا يثبت على عدم حجة الظن والظان لا شئ لاحد انكاره حسب ما عرفت بل هو ما
عليه لفظا كما قد ورد من خلاف ما قد ورد من قبل الخلاف في ذلك وبان على نحو ما يقع من السوفسطائيين وحكاية اجماع المسلمين عليه كونه في كلام
غيره من الافاضل وورد عليه من غير ما يستفاد من ان الظن ليس حجة من اول الامر الاصل الاول في عدم حجة الظن على عكس العلم فلا يجوز التسكك بشئ
من الظنون الا ما قام الدليل على حجة من مطلق الظن والظنون الخاصة وهذا كما عرفت خارج عن محل الكلام انما البحث في ان الاصل المذكور هل انقلب
بعدها شيئا بالعلم فضلا الاصل الثاني على حجة الظن ح الا ما قام الدليل على خلافه ولا اصل في عدم حجة الظن وانما قام الدليل على حجة من مطلق الظن
ولا ربط للاجماع المذكور باثبات ذلك وبقية انصاف الاصول الى اواخر اجملها شايخ في لفظة حجة شهادة العدلين والنجاد في اليد لا يذيلها سلم
على الطهارة بعد العلم بنجاسته ان الاصل الاول في الجمع على خلاف ذلك والكلام منافي ثبات هذا الاصل ولا يثبت بالاجماع المدعى على شئ من الاصل
في المقيدة الاخرى فثبت من التمسك بالاجماع المذكور بيان هذا الاصل المسطور ان قضيت الاصل عدم حجة شئ من الظنون الا ما قام الدليل عليه فثبت
بحجة مطلق الظن ح لا بد من فاما دليل على عيبه فان لم يرد ذلك فلا كلام والا لم يكن له بد من القول بنفي حجة الظن بمقتضى الاجماع المذكور الا ما قام
الدليل القاطع على حجة من مطلق الظن والظنون والاجماع انما هو الاصل الاول في حجة على شئ من الاصل الثاني بعد المناقشة في الدليل القاطع
على خلافه فان لم يرد من دليل القاطع بل باصل الحجة مطلق الظن بالاصل الثاني في حجة المقام انحصار الدليل بمقتضى الاجماع المذكور في الظنون الخاصة من
غيره خارج ثبات هذا الاصل الى افاضه دليل اخر وهذا هو المقصود من الاحتجاج المذكور في دفع هذا الدليل الى الوجه الثاني ان الثبوت بينهما ان ذلك
الاصل قد يستدل عليه بغيره من الكتاب لا شئ وقد يستدل عليه بالعقل حسنة فثبت فينا يدعى المدعى الى ملاحظة طريقة العلماء اذ ما عن سلفه لا زال
بعدم حجة مطلق الظن وعدم انكالا عليه ا ما قام دليل على حجة فثبت فينا يدعى المدعى الى ملاحظة طريقة العلماء اذ ما عن سلفه لا زال
ان يقر ذلك بالامانة المذكورة دليلا واحدا على المقصود يمكن ان يقر بالادلة اربعة نظرية قد لا ذلك القاضيه به ولا مشاهير في الثالث لو كان
مطلق الظن حجة في الشبهة وكانت العقيدة استنباط الاحكام بعد ان سبيل العلم بالواقع فمطلق الظن لا يرد ذلك الاخرى الماثورة ونص عليه صاحب الشيف
بل قوله في رد الوان لا يرد اذ هو من المطالب لانه يثبت في الشبهة بغيره من الشيف كما لفظ الاثر في دفع من صاحب الشيف اهل البيت مع ان لا يجد
في الكتاب الاستدلال على ذلك ولا يثبت صاحب الشيف بل ولا اشارة اليه في الروايات الماثورة بل بخلافه يمكن ذلك حيث ورد في الاجماع ذلك لا يخذ
بالظن والمنع من الشبهة عليه فثبت قيام الدليل من الشيع على حجة مع كون المسئلة ما يعم به الدليل ا قوى دليل على عدم ثبوت الحكم بل قد ورد في
الاجماع استنباط الاحكام غير مطلق الظن قد وقع التصريح عليه اخبار كثيرة وهو الاخذ بالكتاب لا شئ والاختصاص الماثور عن اهل بيت العصمة وقد ورد
الحال كيد على الوجوه في ذلك فثبت فينا يدعى المدعى الى ملاحظة طريقة العلماء اذ ما عن سلفه لا زال
على سبيل الظن الا ان ظن خاص لا مدخله بمطلق الظن ومن الغير طلبة او ثبات المقام ان قد ورد الا بالاصل بالظن في الاختصاص فلا وجه لما يدعى من عدم و

في الاخبار وشيئاً من تلك الى الاخبار الدالة على الابرار لاخذ بالكتاب لستة نظرية ان الاخذ بهما غالباً انما يكون على سبيل الظن اذ من الواضح ان ذلك امر
بالاخذ بالظن الخاص من المطلق فهو يؤيد مقصود المستند ويؤيد بياضه اذ عا حاسب ذكرنا الا انه ينبغي تقديره على الاحتياج المذكور بان لا يكون
سبيل العلم مستنداً في رتبة المعصومين وانما الاستدلال بعد ذلك ولو كان ذلك حاصله في رتبة من هم ما ذكرته الاحتياج وانما اذا حصل بعد ذلك
الاخذ فلا بد ان لا يخلو الاخبار عنه على عدم كونه طريقاً وعموم الباقين بعد ذلك لا يقتضي بذلك في الاخبار حال عدم الاحتياج اليها وهذا هو الوجه في
الاخذ عن بيانها بغيره لو سلم جوازها لكان الشارع محال التكليف في زمن الغيبة مع اشتداد الحاجة اليه فنقول ان بعد استدلالنا بالعلم بان حاصله بالنسبة كثير
من كان في غيبة من كان منهم في البعد والافتقار للتأني مع شدة الغيبة وفي ملاحظة الخلال والحوال وما يترتب من اختلاف في الضاوي
اقوى لا انه يفتقر خصوص الاستدلال في تلك الاوقات وانكار اشتداد الحاجة الى حكم ضعيف كفتحة الفولج باها انهم في بيان حكم السائل وكونهم في محلة حكمه او قبل
مع ما يشاهد من اختلاف في العقول في الادراكات لواقع ان الظنون مما يختلف لحالها في اختلاف السلايق والافهام فكيف يصح ان يجعل مطلق الظن متاخلاً
لاحكام ولا لزوم المخرج والمخرج في الشريعة عدم انطباق الاحكام الشرعية في زمانها فان كان من الطرق الظنية مضبوطاً بعيداً عن الاطراف كقولنا الكتاب التام
يكن مانع من جبينها والاتكال عليها فيلزم ذلك ان تمامنا بالنسبة الى الظنون التي لا يمكنها كالا هو والاراء والاستحسان العقلية والوجوه الشرعية
ولا كلام عندنا في عدم صحة الاستدلال بها وقصداً الاجماع بل الضمير في عدم الاعتناء عليها وانما ما سؤد ذلك من الظنون فلا يجوز فيها الوجه المذكور فيمكن
وغيره ان ذلك خلاف ما اعتادوا فانهم انما يقولون بقصداً العقل بجحيزة الظن مطروحاتاً وانما لو ابعد جواز الاستدلال الى الظنون المذكورة لوجب المانع عنه
والا فالتفتي لجواز الاتكال عليها لوجوبه عندهم حسب قنونه والوجه المذكور به فغيره يمكن ان يقال ليس لكلامنا في الشريعة على الظنون لا حين استداد
سبيل العلم وحصول الضرورة المجتهد اليها واختلافها في الانطباق وعدم تأنيها في قوة المضبوط وضعف غيرها وذلك انما يقتضي بعدم جواز الاخذ بالضعيف مع
التكليف من الاقوى لا كلام فيه لتعين الرجوع الى الاقوى مع ما مع عدم حصول الاقوى فلا ريب ان الاخذ بالضعيف ومن الاخذ بخلافه واقراباً الى الصواب الواقع
فهو في حال الغيبة والرجوع الى الاقوى في هذا وفي هذا وراستدلال بعضهم في المقام بان لا دليل في الشرع على جحيزة مطلق الظن حين
استدلالنا بالعلم وانما الدليل عليه عندنا ان لا يكون العقل وهو لا يقبل الاخذ به شرعاً كما هو المقصود بالوجوه الشرعية لا يشهد لا يحكم الشرع دون العقل وهذا
الوجه هو من جمل ما لا يمتنع على اصحابه من سقوطه نفساً اعني في الملازمة بين العقل والشرع وانكار كون العقل النافع من ذلك الشرع وتقدمه وهن في حلة
مستقيمة ثم ان لنا طرقاً اخرى في المقام ووجوه ما شئنا في تصحيح هذا المرام نوضح القول ببيانها ونشير ما يترتب عليها وما يمكن دفعه عنها احدها انه لا ريب
في كوننا مكلفين باحكام الشريعة وان لم يسقط عنها التكليف والاحكام الشرعية في الجمل وان الواجب علينا الا وهو تحصيل العلم بتفريق الذمة عن حكم المكلف
بان يقع مع عدم جحيزة تفريق ذمتنا عما كنا فيه من سقوط التكليف عنا سواء حصل منه العلم بما الواقع او لا حسب ما يقتضي القول فيه ونقول ان مع لنا تحصيل
العلم بتفريق الذمة عن حكم الشارع فلا اشكال في وجوب حصول البينة وان استدل علينا سبيل العلم بان الواجب علينا تحصيل الظن بالبرهان في حكمه اذ هو
الاخذ في العلم بغيره فيعين الاخذ به عندنا لثبوت العلم في حكم العقل بعد استدلالنا سبيل العلم والقطع ببقا التكليف في ما يحصل بعد الظن بان الواقع كما
يدعيه القائل بالصحة لثبوت الظن وببينا ما يوجب بعد ذلك ما اعتبر الوجه الاول هو الاخذ بما يثبت كونه حجة لقيام دليل ظني على جحيزة ما يحصل من الظن بالواقع
اولاً وفي الوجه الثاني لا يلزم حصول الظن بالبرهان في حكم المكلف ولا يستلزم مجرد الظن بالواقع طناً كما في المكلف من تلك الظن في العمل بما هو وارد
من النهي عن العمل بالظن والاخذ به فاذا تعين تحصيل ذلك بمقتضى حكم العقل حسب ما عرفت لزم اعتناء المراجعين بغيره الكفاية اعم من العلم والبرهان لا الدليل
الظني الدال على جحيزة فكل طريق قام دليل ظني على جحيزة واعتناء في نظر الشارع يكون حجة دون ما لو لم يكن عليه ذلك فان قلنا ان قام او لا طريق مقصود من الشرع في قوله
الى الحكم بالحكم مع تفريق الذمة عن التكليف فلا كلام وان لم يرفعنا الواجب ولا تحصيل العلم بالواقع مع تقدمه في رتبة الواجب بالواقع او في رتبة العلم بالواقع
مقرر من الشارع للوصول الى الواقع كان العلم هو الطريق الواقع وان قام كنهنا جاعلة طريقاً كان ثبوت عندنا ذلك وثبت واستدلال سبيل العلم بكون ما يقع
هو العلم الواقع اذا قلنا المسلم من التكليف بالرجوع الى الطريق ما هو مع العلم به وبعد استدلالنا سبيل العلم به يرجع الى الظن بالواقع حسب قنونه قلت
لا ريب بين تحصيل العلم بالواقع والاعمال التي بالطريق المفترق من الشرع وليس تعين الرجوع الى العلم مع عدم الطريق المقترع وعدم العلم بقايبا من العلم
بالواقع عليه ولا تعين الرجوع الى العلم بالواقع ان يقوم دليل على الكفاية بغيره من الطريق الذي تميزه دليل على ترتيب الاخر عليه بل الجحيزة متبينة واحدة وانما يفرق
الى العلم مع اننا الطريق المقترع وعدم العلم به لا يخصنا العلم بالخروج عن عمدة التكليف في ذلك ولنا يجوز الرجوع الى العلم مع وجوب الطريق المفترق في وجه المكلف
في الرجوع الى اتمامها والحاصل ان القدر الذي ازم او الفعل وحصول البرهان ونجسب حكم الشارع وهو حاصل لكل من الوجهين وتعين تحصيل العلم بالواقع مع
اننا العلم به الطريق المفترق وانما ليس كونه متعيناً في نفسه بل حصول البرهان على النحو الذي ذكرناه وقرئ بين بين كون الشيء مطلوباً بالبرهان وكونه مطلماً
حاصلاً هو ان احد الوجهين في تحصيل تفريق الذمة فاذا استدلنا بالعلم بتفريق الذمة على الوجه المذكور من الوجهين المذكورين بان لم يحصل هناك
طريق قطعي من الشارع يحكم مع تفريق الذمة واستدلالنا سبيل العلم بالواقع الفاضل بالقطع بتفريق الذمة كان رجوع الامر بعد القطع ببقا التكليف في الظن بتفريق
الذمة عن حكم الشارع حسب ما عرفت وهو يحصل بقيام الاخذ في الظنية على حجة الطريق المحصو حسب ما يقام الدليل عليها في مخالفاً من غير ان يكتفي في ما ذهبنا اليه
كونها مفيدة للظن بالواقع كما هو مقتضى الوجه الاخر فان قلنا ان الظن باذا الواقع يستلزم الظن بتفريق الذمة على الوجه المذكور ولا قيام الدليل على خلافه
كما في القياس في محوه اذا المكلف به واما يستلزم تفريق الذمة بحسب الواقع قطعاً قطعاً الا بالاجتماع على الوجه المذكور والظن بالضرورة قاص بالظن بالضرورة
فكلاً فيفيد الظن بالواقع يفيد الظن بتفريق الذمة عن حكم الشارع ولا قيام الدليل على خلافه وليس قصداً لبيان حقيقة الا الواقع واذا قام الدليل على خلافه
فان كان قطعياً فلا اشكال في عدم جواز الرجوع اليه بعد مقابلة الظن بالمرضى المقطع وان كان ظنيّاً وقيل معارضاً بين الظنيين المفترقين حيث ان الظن

بالواقع فيضرب

فان كان المخرج من المخرجين
فان كان المخرج من المخرجين

ایضاً

ايضحي الكلام المذكور في صورة الظن انهم لكنه ليس كذلك بالبرهان حسيثا قلنا الثالث قضية تكليفنا انسابيل العلم مع
كون قضية العقل ولا محقق العلم هو الرجوع الى الظن فمما على سبيل القضية الممثلة في حق فان قام دليل فاطع على حجة بعض الظنون فافيد الكفاية استغناء
الاحكام انضبط اليه تلك القضية الممثلة من غير شكل فلا يبعد حجة ما زاد عليه لو شئتوا الظنون من كل وجه قضى ان حجة الجميع نظر الى انفسا الترجيح
في نظر العقل وعدم امكان رفع اليد عن الجميع ولا العمل بالعضو ولا بعض بطلان الترجيح بل ترجيح لا محذور بالكل حسيثا يتعدى لفظا لفظا مطلقا
واما ان قام الدليل الظني على حجة بعض الظنون فافيد الكفاية دون بعضا لا لازم البناء على ترجيح ذلك البعض ولا يصح القول بانفسا الترجيح بين الظنون
بالحجة بعض تلك الظنون دون البعض توضيح المقام ان الدليل الظني القائم على بعض الظنون اما ان يكون مثبتا حجة عدة منها كافي في اسبيل الاحكام
من غير ان يقوم هناك دليل ظني على نفس الحجة عن غيرها ولا اثباتا واما ان يكون نافي حجة عدة منها من غير ان يكون مثبتا حجة ما عداها ولا نافي حجة ما
واما ان يكون مثبتا حجة عدة منها كافي نافي الحجة الباقى واما ان يكون مثبتا حجة البعض على الوجه المذكور نافي الحجة عدة اخرى مع خلوا الباقى على الاثر
ويجوز حكم العقل بالخذ بمقتضى الظن في جميع مقام الترجيح وان اختلفت احوالها بالثبوت غير الضعيف بل في القسم الثاني لا بد من الحكم بحجة غير ما
قضى الظن بعدم حجة نظر الى انفسا الترجيح بينا فان قلنا ان اقيم الدليل على حجة الظن لم يثبت ما يدعيه الحكم وان لم يقيم عليه ليل فلا وجه للحكم
بمقتضى الدليل الظني من البناء على الحجة ونفيها فانه رجوع الى الظن وان كان عليه ان كان في مقام الترجيح والاثبات عليه فلا وجه له قبل قيام الفاعل عليه
بل يقول ان لم يكن الدليل الظني القائم في المقام من الظنون المحصورة لم يعقل الا تكال عليه من المسند اذا اختار عدم حجة وان وجوده وان
كان من الظنون المحصورة كان الاكالة المقام دورا بآلتك ليس المقسم المقام اثبات حجة تلك الظنون بالادلة القضية القائمة عليها ليكون الاكالة الحكم
بجانبها على حجة الظن بل المثبت بحجةها هو الدليل العقل المذكور والحاصل من ذلك لاداة القضية هو ترجيح بعض تلك الظنون على البعض فبمعنى ذلك
من ارجاع القضية الممثلة الى الكيفية بل يقتصر فيها الممثلة المذكورة على تلك الحجة فالظن المفروض انما يثبت على صفة الدليل المذكور الى ذلك وعدم
منه الى سائر الظنون نظر الى حصول القوة بالثبوت اليها الاضمار الظن بحجة تلك الظن الحاصل منها بالواقع بخلاف غيرها حيث لا ظن بحجةها في نفسها فاذا
نظر العقل بحجة الظن بالقضية الممثلة ثم وجد الحجة متساوية بالثبوت الى الجميع فلا حجة حكم بحجة الكل حسيثا واما ان وجد ما يختلف وكان جملة
منها اقرب الى الحجة من الباقى نظر الى الظن بحجةها مثلا دون الباقى فلا حجة يفيد الظنون على المشكوك او الموهوم والمشكوك على الموهوم مقام الحجة
والجواب ليس الدليل الظني المفروض من مثبتي الحجة تلك الظنون حتى يكون ذلك اكالة الظن بثبوت مضمونه واما هو قاض بقوة جانب الحجة تلك الظنون
فيستعمله ما قضى به الدليل المذكور من حجة الظن في الجملة فان قلنا ان من مفاد الدليل المذكور الى ذلك ان كان على سبيل اليقين ثم ما ذكره ان كان ذلك
ايضا على سبيل الظن كان ذلك ايضا اكالة الظن فان النتيجة يتبع احضار المقدما والظن ان من الضمير الثاني لتقوم الظن بمقتضى احتمال الخلاف فاما
تحقق ذلك لا احتمال كان الظن المذكور كعدمه فثبتوا الظنون المفروض بحسب الواقع ولا يتحقق ترجيح بينهما فيصير الدليل المذكور الى ارجح منها و
الحاصل لا يقطع بصحة الدليل المذكور الى خصوص تلك الظنون من حجة ترجيحها على غيرها لا احتمال خالفه الظن المفروض للواقع ومساواة بينهما فيهما من
الظنون بحسب الواقع بل احتمال عدم حجةها بخصوصها فلا يقع بحجةها بخصوص من يوصف من الوجوه بحسب الاكالة منها على اليقين وتمايز الامر وهو
الظن بذلك فالجواب على حاله تلك الاكالة حجة تلك الظنون ليس في الظن الدال على حجةها بحسب الواقع ولا على الظن ترجيح تلك الظنون على غيرها
بما اثبات حجة الظن في الجملة بل الثبوت بل فيهما على القطع بترجيح تلك الظنون على غيرها عند ذلك الحجة بينهما وبين غيرها وتوضيح ذلك ان قضية الدليل
الفاعل المذكور هو حجة الظن على سبيل الاحمال فيدور الامر بين القول بحجة الجميع البعض ثم الامر في البعض بدور بين البعض من الظنون وغيره والتفصيل
وقضية حكم العقل المذكور ان هناك بين حجة الكل والبعض هو الاقتصار على البعض احدا بالمتيقن ولذا قال علماء الميزان ان قضية الممثلة قوة الحجة
واعضاها كفاية بانه لو قام الدليل الفاعل على حجة ظنون خاصة كافي لا استنباط لم يفتح التساوي في الحجة غير ما من الظنون وان لا يثبت بالقضية
الممثلة المذكورة ما يرد عليها ولو لم يتعين البعض الخاص حجة المقام ودارنا الحجة بين سائر الاباض من غير تفاوت بينهما في نظر العقل لزم الحكم بحجة
الكل بطلان ترجيح البعض من غير مرجح الى اخر ما تروا ما لو كانت حجة البعض مافيد الكفاية بظنونة بخصوصه بخلاف الباقى كان ذلك اقرب الى الحجة من غيرها
لزم على حجة كل دليل فيمتنع عند العقل لاداة بدور غير فان الرجحان قطع في جملته والرجح من حجة ليس ترجيح بل قطعي ان كان ثباتا حجة
تلك الظنون فان كون المرجح ثباتا لا يقتضي كون الترجيح ثباتا والحاصل ان العقل بعد حكم بحجة الظن في الجملة ودوران الامر عند وبين القول بحجة خصوص
ما قام الدليل الظني على حجة من الظنون والبناء على حجة ذلك غير ما يقيم دليل على حجة من سائر الظنون لا يحكم الا بحجة الاول والخمير على غير نظر العقل
قطعا فلا يحكم بحجة الجميع من غير قيام دليل على العموم الواقع انه بعد قضا المقدما الثالث بحجة الظن على سبيل الاحمال وان اكدنا بالمرج الفرض كانه
الوجه السابق كان مادا على حجة الدليل الظني هو المتبع دون غيره حسيثا في الوجه المتقدم وان سلمنا عدم القربة تساوي الظنون بالملاحظة
المذكورة بالنسبة الى الحجة وعدمها فلا لازم حجة الجميع الا ما قام الدليل المعبر عنه من الدليل الظني لقيام مقام العلم فاقض
الدليل الظني يكون الحجة هو الظنون الخاصة دون غيرها فاعتين الاخذ بحدود ما سواها فان حجة الدليل الفاعل الدال عليه كان قلنا ان قام الدليل الفاعل
على حجة بعض الظنون مافيد الكفاية كانت القضية الممثلة الثانية بالدليل المذكور منطبقه عليه فلا يتصور الحكم منها الا غير خاصة واما اذا لم يثبت
الظن على حجة بعض الظنون كان لم يكن الحال في سائر ما ذكره ان قلنا بقيام الظن مقاما العلم وتبينه فلا وجه لاداة حجة الدليل الدال على حجة
هو الدال على حجة الباقى فانه لا يمكن ان يكون الدال على حجة من الدال على الفاعل العام والدليل الظن المفروض الدال على حجة غير هو الثاني خاصة في الحال
ح على ما ذكره وليس المقسم المقام تميز الدليل الظني افان على خصوص بعض الظنون فمما الدليل الفاعل الدال عليه لم يثبت القضية الممثلة المذكورة عليه

فوضوح الفرق بين الأمرين بل المقصود قيام الدليل الظني على عدم جبرته عن طريق القصد فاص بقطبها عن الجبرته فان تميزا كانا الدليل الظني من جهة
 القطع فمن بعد جبرته من جهة ما هو الظنون فان قلنا انه يقع المعارضات بين الظن المتعلق بالحكم والظن المتعلق بعدم جبرته فاما نحن فنقتضينا الاول بالظن
 بماذا المكلف به الفاضل بحصول الشرع ونقضا الثاني بالظن بينهما الاضغاط فيقتضيان معارضا لا يمتنع من الوجوه على اقوى الطرفين المذكورين لا القول بسقوط
 الاول داسا قلت لا مضاعفة بين الطرفين المقروصين مالا نظرا الى اختلافهما مع انقضاء الملازمة بينهما انما لو منقح امكان حصول الظن بالواقع مع
 الظن بعد حصول البرائة شرعية والعلم كما هو حاله القياس ونظائره بل لا فتننا في ذلك كما مرنا لاشارة الى ذلك فاص ما هو دليل المقام
 ان يكون الظن باذا الواقع مقتضيا للظن كما هو البرائة الشرعية وهو لا يبراهم الدليل الظني القائم على خلافه من جهة ما كان وبيع الامر لا خلافه
 بل مع ملاحظة حصول الثاني لا يحصل من الاول لا بغير ما ظن بالواقع من غير حصول الظن بالبرائة الشرعية فان قلت على هذا يقع المعارضات بين الدليل الثاني
 المفروض والدليل الفاضل المذكور بالادال على جبرته مطابقا للظنون لفتضا ذلك بعدم جبرته للظن المفروض من دليله في خاصه معارضتنا لا يقضيها لفتضا
 المذكورة ومن لم يبين ان الظن لا يقاوم القطعي فلا وجه لا لزوم التخصيص فيها واخراج ذلك عن القاعدة من جهة قيام الدليل المفروض قلت لا مضاعفة للمقام
 بين الدليلين حتى يكون قتيمة احدهما قاضية بسقوط المقام بل نقول ان ما يقتضيه الدليل الفاضل مقيد بعد قيام الدليل على خلافه حسب ما يوافق
 قام الدليل عليه فربما يرضى ذلك ما يقتضيه الدليل المذكور بل ينفى عند الحكم المدلول عليه فاقن الذي قام الدليل المذكور على عدم جبرته خارج عن موضوع
 الحكم المذكور وقد عرفت سابقا ان خروج الظنون الشرعية من الدليل الفاضل على عدم جبرته ليس من قبيل التخصيص بل من التخصيص الادلة العقلية فكذلك ما
 جبرته من الدليل الظني لانه اذا عدم جبرته بعض الظنون فلا مضاعفة لادالته فان قلنا ان ما هناك دليل على عدم جبرته بعض الظنون كان حاله في غير ما ذكرنا
 واصاح قيام الدليل الظني عليه فلا يصح كونه محررا عن موضوع القاعدة المفترضة اذا كانت جبرته معلومة وهي انما تنبني على القاعدة المذكورة وهي غير ما
 لتخصيص نفسها اذ نسبتها الى الطرفين على نحو واحد سواء انفقوا ان مقتضى الدليل المذكور جبرته الظنين معا وانما كانا معا فاضين لا يمكن الجمع بينهما لان
 الاول من ملاحظته في المقام على ما هو شأن الادلة المعارضة من غير ان يكون ذلك احدا لظنين مستندا الى القاعدة المذكورة كما هو مقتضى الجواب
 اذ لا يصح تخصيصها بنفسها والحاصل انما خرج عن حكم تلك القاعدة في الحقيقة هو الدليل الدال على جبرته الظن المفروض ان الظن بنفسه يخصص جبرته
 بتخصيص القاعدة الثابتة والمفروض ان الدليل عليها هي القاعدة المفترضة فلا يصح جعلها خاصة بنفسها اقله الامر انما تولى الطرفين المفروضين
 قلنا نحن عندنا في كل واحد من الظنون الحاصلة وان كانا مستند جبرتها شيئا واحدا خرج فالحكم بجبرته كل واحد منهما مقيد بعدم قيام دليل على خلافه
 البين ان كون الظن المتعلق بعدم جبرته الظن المفروض دليلا فاما على عدم جبرته ذلك الظن فلا يبراهم ذلك العلم وبالحاصل ان العقل قد دل على جبرته كل
 ظن حتى يتقدم دليل شرعي على عدم جبرته فاما ما ظن بالواقع وتبين ان عدم جبرته ذلك الظن كانا الثاني جبرته على عدم جواز الوجوه الى الاول وخرج
 بذلك من الادراج تحت الدليل المذكور فليس ذلك مخصوصا بالتان القاعدة املا فان قلت ان العقل كما يحكم بجبرته الظن الاول ان يتقدم دليل على خلافه
 كما يحكم بجبرته لاخير كذلك كما يحكم الثاني باختياره جبرته دليلا على عدم جبرته الاول فليحصل الاول باعتبار جبرته دليلا على عدم جبرته الثاني ولا يمكن
 الجمع بينهما في الجبرته فارجح الحكم بتبديل الثاني على الاول قلت فثبت الدليل المذكور له القنيتين بانفسه على نحو ما افكر الظن الاول متعلق بحكم المسئلة
 بالنظر الى الواقع والظن الثاني متعلق بعدم جبرته الاول فان كان مورد الدليل جبرته الظن مطروحا احدا لظنين ولا يبراهم ذلك في لزوم ترك الثاني فانه جبرته
 معارض للدليل الفاضل القائم على جبرته الظن مطروحا لا للظن المفروض وح فلا ظن بحسب الحقيقة بعد ملاحظة الدليل القطعي المفروض من احوال كان وقد
 جبرته الظن الاشارة الى الدليل على عدم جبرته فلا مناص من الحكم بترك الادلة لفتضا الدليل المفروض من جبرته الظن الثاني فيكون دليلا على عدم
 جبرته الاول ولا معارضة فيه للدليل الفاضل بحسب الظن لكون الحكم بالجبرته هناك مقيدا بعدم قيام الدليل على خلافه ولا للظن الاول لا خلافا من قبلها
 ولما وجد لاحد بمقتضى الظن الاول لو يمكن جعل ذلك دليلا على عدم جبرته الظن الثاني لوضوح عدم اضراره من انما يرضى ما هو نفس الحكم بجبرته
 وقام في ذلك معارضة بينهما بحسب الحقيقة ولا يتبع ان يجعل جبرته الظن الاول دليلا على عدم جبرته الثاني انما الجبرته المقام هي نفس الظنين والدليل
 المذكور في المقام دال على جبرتهما وهو امر واحد بالنسبة لهما بانفسهما على نحو ما عرفت وليست جبرته الظن بل الجبرته المقام نفس الظن وقد عرفت
 انه بعد ملاحظة الظنين وملاحظة جبرتهما على الوجه المذكور يبرز من الظن الثاني دليلا على عدم جبرته الاول دون العكس فيكون قضيته الدليل القائم على
 جبرته الظن الاشارة الى الدليل على عدم جبرته بعد ملاحظة الظنين المفروضين جبرته الثاني وعدم جبرته الاول من غير حصول تعارض بين الطرفين حتى يوضح
 باقوهما حسبما اظهرنا فان قلنا مقتضى الدليل المذكور جبرته الظن المتعلق بالوضع والظن المذكور انما يتعلق بالاصول حيث ان عدم جبرته
 الظنون المفترضة من مسائل اصول الفقه فلا دلالة فيه اذن على عدم جبرته فيقتضي ذلك الظنون في مخالفة القاعدة المذكورة ويكون الدليل المذكور
 جبرته فاطعن على جبرتهما قلت ولا ان هذا الدليل المذكور جبرته الظن فيما استدل به سبيل العلم مع العلم بتبطل التكليف ولا اختصاصا بالوضع وان كان
 عقدا لبحث انما يستدل به المفروض استدسا سبيل العلم هذه المسئلة وعدم المناص من العمل ثانيا ان جميع الظن المذكور في الظن في الفروع اذ مقاد
 عدم جواز العمل بمقتضى الظنون المفترضة والافتاء الذي هو من جملة اعمال المكلف في الحاصل انما بعد البناء على جبرته الظن في الجملة على سبيل القضية المطلقة
 كما عرفت بل المقدم انما الثالث المذكور اذا دار الامر بين جبرته جميع الظنون الخاصة من دون قيام مرجح لاحد او جبرته لزم البناء على جبرته الجميع لتساوي
 الظنون اذن في نظر العقل وجلالنا في الجبرته من غير مرجح قاض المتعين واما اذا كان لبعض من تلك الظنون موطوءا بجبرته على فرض جبرته الظن في الجملة والبعض
 الاخر تعين ذلك لبعض الحكم بالجبرته دون الباقي فانه المقدم الاول من المقدم المذكور دون ما عدا اذ حكم العقل بجبرته الكل علمنا ذكر ليس من جهة انما
 المرجح بينهما بحسب احوالهم بل الحكم بجبرته الجميع كان بل انما هو من جهة عدم علمه بالمرجح فلا يبعد له تبيين البعض الحكم بالجبرته دون البعض من ذلك

راجع الى ان الله

برج عنه فيثبت عليه حكم تجزئة الكل بعد القطع بعد المناص من الرجوع اليه في الجملة فقولوا الحكم انما يجزئ من جملة الحمل بالواقع ولا يجزئ ذلك عند
دوران الامر بين الاخص والاعم على نحو ما هو المفروض في مقام لتبوت حجة الاخص وانما التمس في الحكم تجزئة الباقي وحج فكيف يسوغ للعقل مقام الحمل ان يحكم
بجواز الرجوع الى الباقي مع الاكتفاء بذلك لظنون في استعلام الاحكام والمفروض كون تجزئة الاخص مقطوعا عما عند العقل وتجزئة الباقي مشكوكا بل انصرف
العقلية اذن قاضية بترجيح الاخص والاخصا عليه مقام التماسه يتبين حجة غير من الظنون فان قلت ان الظنون الخاصة لا يمكنها ان توجد جماعا على منصف
القياس المفروض محض الخلاف في خصوصياتها ودوران الامر بين الاخذ بالكل والبعض المبرم لا ينفق المقام لوضوح عدم امكان الرجوع الى المبرم والمفروض
ان دليل على بطلان من خصوص الظنون يكون ترجيحا بالخصوص فيلزم الحكم تجزئة الجميع لا تنفاه المخرج عندنا قلت لا يرد في حكم العقل من الاخذ بالكل والرجوع
ما اتفق عليه لظنون بالظنون الخاصة بان لا يمكن الاقتصار على ما دونه من افعال القول المذكور ان اكتفى برفع الفرضه وبذلك الباقي ما وقع فيه خلاف الحكم
على القول المذكور فلا يثبت لفرضه المنة الحاكمة تجزئة الظن مع ما يرد على ذلك وان لم يكن في ذلك المعلوم لا يستند باطال احكام اخذ بالاخص بعد العلم
بمنفصل المقدما المذكورة وجري على ما دلل المذكور بغضيه بالنسبة لما بعد فان لم يكن في الاخص بعد يقين ما ذكرنا ان يدفع به الفرضه وبذلك
الباقي بعد ذلك هذا اذا كانت الظنون متداخلة واقا اذا كانت متباينة بان كانا رابا لظنون الخاصة فيختلفان من غير ان يكون هناك ظن متفق عليه
بينهما وكان لو كان واقا بالاحكام كان لا لزوم الحكم تجزئة جميع تلك الظنون لدوران البعض المحكوم تجزئة قطعا بين تلك الظنون ولا يخرج بهما بالجميع
الاخذ بجمعهما من غير ان يتسرى الى غيرهما لا يتسرى عن ذلك لمتبناه لذلك الثابت من تلك المقدما الفاضلة تجزئة الظن على سبيل الاحمال هو الحكم تجزئة
البعض لما دار البعض بين ظنون عديده كان قصيده انصافا المقدمه الى الراجح عدم التمس بدها وبطلان الترجيح بلا مرجح هو تجزئة جميع تلك الظنون
ولا يتسرى الى غيرهما من سائر الظنون فان قلت ان المخرج للاخذ بالبعض انما هو الاخذ بالمتيقن بعد ثبات حجة الظن في الجملة واقا اذا دار ذلك البعض بين ظنون
عديده وقع الاختلاف فيها انتم المخرج المذكور فلا ضرورة ان يترجح البعض بل يتساوى ذلك الا باضاح غير ما من الظنون لوقوع الخلاف في جميع تلك المقامات
درجتها لتسوية التجزئة الظنون احداهما ان يحكم تجزئة تلك الاضاح الخاصة بعد العلم تجزئة الظن في الجملة ودوران التجزئة بين جميع تلك الاضاح وبعضها
نظر الى انتم الترجيح بين تلك الاضاح عدم المناص من العمل وتبين انما ان يتسرى الى جميع الظنون منها ومن غيرها ومن البين ان العقل يحلها الدوران
الامر عند بين الوجهين انما اخذ بالاخص فان المنة انما تكون كلية على فدا مقام الدليل القاطع عليه وانما يرد عليه الحاصل انه بعد قيام الاختلاف المذكور
انما لو لم يدل على شئ من شأنها كان قصيده حكم العقل في شأنها بالاحمال هو الاقتصار على الاخر وعدم قصيده الحكم في ما عدا ذلك لظنون اخذ بالمتيقن
على التقدير المتقدم بغيره اذ اخرجنا ان العقل بعد علمه تجزئة الظن في الجملة والنزاهة بالعلم بالظن المعين اذ لا يقتل العلم بالمهم يتعين عليه الحكم بجملة المعين
وحيث لم يبق عند دليل خاص على تعيين ما هو المخرج من الظنون لا كلا ولا بعضا واذ لا يرد على العقل بين تجزئة البعض المعين افعلى الظنون لما في ضرورة
تجزئة الكل وتوقع الخلاف بين العلم في ذلك لم يخرج الحكم تجزئة ما يرد على ذلك البعض من الدوران المنة الى العلم ببدفع به فلا داعي لضم غير من الظنون
اليه الحكم تجزئة الكل من دون ضرورة قاضية به وعدم قيام دليل خاص على التيقن لا يقتضي تيسر الحكم للجميع من جهة اشتغال المخرج لماء فيه ان تجزئة
احد الوجهين في مثل هذا المقام اعظم المرجحات للحكم بالاخص ولا يجوز عند العقل حين جملة الاحمال التمسك منه في غير فضا وهو ان قلت ان تم
ما ذكر من البيا فاما ما لم لو لم يرد من الظن الخاص غير من الظنون وما مع المعارضه ورجحان الظن الاخر فلا يتم ذلك لدوران الاسرجه بهل الاخذ باحد
الظنين فينقض الرجحان على ثبوت المخرج بالدليل ولا يجزئ فيه الاخذ بالاخص ولا التفات على الاخذ بالظن الخاص لانه لو جاز له ان يترجح في الجملة لكان
التجزئة قضية بطلان الترجيح بلا مرجح هو تجزئة كل حسب قدره ولا بدح من الاخذ بالافضل على ما يقتضيه عدة المعارض تلك لما يكون تلك الظنون تجزئ
الحكم عن المعارض حصارا كغيره وجوه لا تكون جنة بالاول فلا يعقل ان مفارضة ما هو تجزئة عندنا فان قلت فاصلك ذلك نقول اذا حكم ان تجزئة لكل
نظر الى بطلان الترجيح بلا مرجح لزم القول بتجزئة مع انتم المعارض من الاول وتبين الاخذ بذلك ونفكس قضية الدليل المذكور شيئا من تجزئة
المنفصلة بخلاف ما افترض الوجه الاخر من دفع التجزئة الصواب الاخر فانه ما يقول من جهة الاصل انتم الدليل على التجزئة لعدم واما الدليل المذكور بانها تنبؤ
انها باضا فاما على ما قبلنا فيثبت تجزئة اذن في جميع الظنون قلنا يمكن ان يثبت في بعض الظن مطلقا يمنع من تجزئة غير ذلك اذا افترضنا ان كانت
انتم غير الامر بمرجح جانب لا يترشح لقوة الظن في جهة اخرى عندنا فولى التجزئة يتعين العلم بما عند المعارضه من الاخر لوجود المعارض الاقوى لما من عند
بالجدة لا يرد على التجزئة بالمره وقر بين انتم التجزئة من اصلها وبثوبها وحصول مانع عن العلم بالوجود لمقتضى الثاني لا يرد على وجوب المانع بخلاف
الاول ولا تجزئ هناك حتى لا يخطا المعارضه وبين غير انتم تزد لك فقولنا على ما ذكرنا يكون بين القول بتجزئة الظن في الجملة وطلق الظن عموم مطلق
كما هو احد الوجهين المنفصل من في اول المسئلة فكل ظن يقول بتجزئة من يقول بتجزئة الظنون الخاصة يقول بتجزئة الظن الا ان يقول عند
دليل على خلافه واما العكس في ذلك يتم الطاويلا بعد تسليم تجزئة التجزئة الصواب والمفروضه لا دليل على حجة الشبهة فيعارضها تلك حجة المسلم فضلا
عن تجزئها عليها فان الحكم بالترجيح في الجملة فاذا كانت مشبهة لعدم قيام الدليل على ما لم يرد في دليل الترجيح وبتم ما فرناه فانما للغيرين متفقان على تجزئة التجزئة
رجحان العلم بغير نفسه لوجود المعارض الاقوى لا ان الفاعل بتجزئة مطلق الظن يقول بوجود المعارض فلا يجوز عندنا لعل بالجزم من تلك الجدة انما يتم
لذلك لا يرد على فرض انتم وفدعنا لا دليل عليه في فستعين العمل بالتجزئة هذا ما يمكن فتر في ضيق هذا الوجه ولا يرد عن فاعل الشكس انتم
الاجابة لظنفة والاجماع المعلوم من الشبهة على وجوب الرجوع الى الكتابات لتبطل ذلك ما افترضه على لا يرد عن وقوع الخلاف بين الخاصة والعامة
موضوعا لتبطل ذلك مما لا يرد على المقام وح نقول انما يمكن العلم بحكم الواقع من الرجوع اليها في الباقيين الرجوع اليها على الوجه المذكور
ملا ما دل على الرجوع اليها على ذلك وان لم يحصل ذلك بحسب الغالب وكان هناك ظن في كيفية الرجوع اليها من سائر الاوجه وهو بغيره لا يرد على جده لا يرد

انما سبيل العلم بانهم وكان هناك طريق فليكن كيفية الرجوع اليها الزم الانتقال اليه والاخذ بمقتضاه وان لم يبق الظن بالواقع فليكن العلم في
الظن مع عدم المناظر عن العمل والاولم الاخذ بها والرجوع اليها على وجه يظن منها بالحكم على وجه كان لا يعرف من وجوب الرجوع اليها فليكن العلم في
الظن وحده لا يظهر من وجه من الظنون المتعلقة بذلك على بعض مطلق الظن المتعلقة بها فليكن الرجوع اليها على وجه يحصل الظن
منها والحاصل ان هناك درجتين احدهما الرجوع اليها على وجه يعلم معها ان التكليف من اول الامر ان يكون الرجوع اليها مفيدا للعلم بالواقع او لبيان دليل
او لا على الرجوع اليها على وجه مخصوص سواء افاد اليقين بالواقع او الظن بل لو لم يفيد شيئا منها ثانيا فالرجوع اليها على وجه يظن معها ان ذلك قد
انتهى سبيل العلم الاول مع العلم بقية التكليف لانه كونه في حكم العقل في الظن يرفق من سلم ان سبيل الوصول الى وجه ممكن في استعلام الاحكام
كلا يدعيه لانه لا يحمي مطلق الظن فليكن في حكم العقل هو الوجه الثاني سواء حصل هناك ظن بالطريق والواقع وان ثبت لو كانا على حصة من التفصيل
مع فالوجه الاخذ بمقتضى الظن المذكور بخصوص في سبيل الاحكام من غير قيد في سائر الظنون فان قلت اننا نمنع ونحو الاخذ بالكتاب الشبه ولو لمع
افادتها اليقين بالحكم ولم يبق عليه دليل قاطع وقيل ان الاجماع على وجوب الرجوع اليها من الفائل بحجة مطلق الظن والظن المخصوص لا يفيد حجتها بالمخصوص
اذا فائل بحجة مطلق الظن لا يقول بحجة من حيث مخصوصية انما يقول به من جهة انه اذا بحث مطلق الظن والفائل بحجة الظن الخاص لا يثبت بقوله
اجماع مع مخالفة الباقي ولم يبق دليل ان طاعة حتى يثبت ذلك والقول بذلك لا يلزم الاخذ بالقطعية عليه ثم اقول لا يلزم انما على حجة ذلك بالقطعية
المتأخرين المتأخرين بتلك الخطأ بان ومن ثم لم يرد مع ما سبق بمقتضى العلم بالنسبة اليها ولا بعد ذلك في حقها فان كان بالظن الفاضل مع سبيل العلم
فغايرة الامر بحجة الظن الحاصل بالنسبة اليها وذلك غير الظن الحاصل في تلك الاشياء في سبيل العلم فان كان كذلك لم يكن معناها الرجوع ولا دليل على حجتها عندنا
الامداد على حجة مطلق الظن قلت اننا نشبه فيما ذكرناه وايضا فانما الاجماع على وجوب الرجوع الى الكتاب الشبه بالنسبة زمانا هذا او قبله من الامور
الواقعة الجارية بل ما يكاد يلحق بالظن بان الاول ليس بشئ الا براد على نكاح حيث لا يغير بل للعلم والمناظره ولذا فوض من جهة اختلاف الجمع في الشبه
فان منهم من يقول به من جهة كونه من حيث ثبات ما يفيد الظن لا بخصوصية فيها فلا يقوم اجماع على اعتبار الظن الحاصل منها بخصوصية وفيما بعد قيام
الاجماع عليه لا غير بخلاف المذكور فيما نحن فيه لا يثبت المقصود وهو الرجوع الى الكتاب الشبه بالنسبة بخصوصية بل بالمدعى في الاجماع
بالخصوص على وجوب الرجوع اليها لكون الظن الحاصل منها حجة ثابتة بالخصوص اذ لا خلاف في ان ثبات حجتها في العلم لا يلاحظ الدليل العقل الذي كور
بل هو ثابت بالاجماع القطعي فيكون موضوعا ثابتا بالدليل وليس بقي الظن الخاص الا ما يكون حجة ثابتة بالخصوص لا ما يكون حجة بحسب الواقع بل لا يلاحظ
الحاصل في العلم من جهة عامة وهو واضح لا يخفى فاذا ثبت بحجة الظن الحاصل منها في الجواز ونحو العمل بها وعدم سقوط ذلك عند لم يثبت عندنا
طريق خاص في الاجماع بها كان قضية حكم العقل بحجة الظن المتعلقة بها مطلقا فليكن ذلك واقعا المناقشة في الاخبار الواردة في ذلك فان كان من حيث ثبات
هو اجماعا وكما من جهة الدلالة اذ من البين بعد ما لاحظناه من العلم وعلما وشهدنا هذا العصر نحوه قطعنا وليس جميع تلك الاخبار من قبيل الخطأ الشك
ليقتض الحاشية وتبوءت الشكول ثانيا فيس على قيام الاجماع ومع الغرض عن ذلك فيما ذكرناه من الاجماع المعلوم كفاية المقام وكيف كان فان سلم عند
قيام الدليل الفاضل من الشارع ولا على حجة الظن المتعلقة بالكتاب الشبه على وجهه ثم يرد نظام الاحكام حسيلا ندمي كاستيلاء الاشارة الى ضعف حجة
العقل بحجة الظن المتعلقة بها من اي وجه كان على ما يقتضيه دليل العقل المذكور والمقتضى الاحتجاج المذكور بانها هذا الاصل وبعد شوبه لا وجه للرجوع
المشبه من سائر الظنون اذ لا ضرورة اليها ولم يبق عليه دليل خاص فان قلنا ان القدر المسك وجوب الرجوع الى الكتاب الشبه الجمل ولا يقتضي ذلك
بحجة الظن الحاصل منها مطلقا بل القدر الثابت من ذلك هو ما قام الاجماع عليه فيقتصر من الكتاب الشبه على خصوص من السماع على الجمل الصحيح الذي يثبت
منه رجاء فلا يبرر سائر جوده الظن الحاصل من الكتاب الشبه فليكن في ذلك لا يكون الظن الذي كور المعلوم بالاجماع الشبه بل الامر والاهل بالقطعية في
الرجوع الى الكتاب والشبه الواقعي التي هي قول المعصوم او فعلا او تقرير ولا فرق في ذلك بين ان يثبت ذلك القطع بالحكم الواقعي والظن بل وان
لم يثبت احدهما وليس شئ من ذلك بالنسبة من باب ان الظن المطلق ثابت بالدليل الاستدلال في العلم بالنسبة الواقعية فالادام الاخذ بالظن بكونها
شبه ومن المعلوم ان الظن الحاصل من الشبه واخوانها من الظنون المطلقة متساوية في كونها كاشفة طائعا عن الشبه الواقعية اعني القول والفعل او
التقرير والصار من المعصوم هذا هو الاستدلال المشهور بحجة الظن المطلق في الاحكام الواقعية مع اختلاف ونسبي تقرير من جهة الرجوع الى الكتاب
الشبه ليس لانه بل لا يثبتون التكليف لاحكام الواقعية الموقوف معرفة على الرجوع الى الكتاب الشبه فليكن الشبه واقعي مطلق الظن من شيخنا الشيخ
المرتضى دام الله فانه في استنباط الاحكام فينبو في الامر على الرجوع الى ظن اخر ويؤول الامر به الى وجوب الرجوع الى كل ظن لاننا المخرج على حسيلا مرفلا يقيم
التقرير المذكور قلت بناء على اختيار الوجه المذكور لا نسلم قيام الدليل القاطع على حجة خصوص شئ من الاخبار كيف من البين ان غالب اوردوا التوثيق
من علماء الرجال ليس من قبيل الشهادة حتى يقوم بعدل معتدلين مقام العلم ومع ذلك فقيام الدليل القاطع على قيام شهادة الشاهدين مقام العلم القاطع
محل منع ومع الغرض عن حجة خبر خيل الشك مطلقا لم يبق عليه دليل قطعي اذ لم يبق عليه دليل قاطع على حجة خصوص شئ من الاخبار كان الحال على وجه واحد كان الامر
مذا والظن حسيلا فانه ولو فرض قيام قاطع على حجة بعض اشياء او قل دليل منها ومن البين انه لا يكفي في المخرج عن عمدة ذلك التكليف من المعلوم
كونا التكليف بالرجوع الى الكتاب الشبه فليكن هذا ما يدعي العقل المرفوض بل لا يلاحظ ذلك فيهم التقرير المذكور والفرق في ذلك بين الامر من لقيام الاتفاق في المقامين وليس
ان كان المخطوطة لقطع من الاول وثالثا في هو فاسد لا يجوز حصول القطع من المخصوص مطلقا فانه في علم وان كان المقصود
القطع بحجة ما دون القول من نظر الى حصول الاتفاق على حجة المخصوص ومن غيرهما فيكون لا فرق في ذلك بين الامر من لقيام الاتفاق في المقامين وليس
الحال في هذا الكتاب كالحال في الكتاب الشبه والتفصيل المذكور وان ذهب ليرشد في الامور هو حسيلا في الكلام في حجة كذا الرجوع

الى الكتاب السنه والتمسك بها وما بمنها ما وادور الزايات بم الامرين كما يعلم الحاضر من ملاحظة نظائر تلك العبادات في سائر المقامات فان قلت
ان قضية ما ذكر من وجوب الرجوع الى الكتاب السنه هو الرجوع الى ما علم كونه كتابا وشرعا وان كان لاخذ منها على سبيل الظن تحقيقا لموضوع كاقول قضية الامر
فلا عبرة بالكتاب لو اصل لنا على سبيل الظن حسبنا اشاروا اليه بحث الكتاب كذا لا ينبغي ان لا يغيب من السنه ما ينقل لنا على وجه يقين من المنوال
المحمود بقدره المقطوع وح فلا يتم ما قرر في الاحتجاج لظهور عدم وفاء المقطوع به منهما بالاحكام وان كانا سنبتا الحكم من على سبيل الظن فلا بد ان يصير
الرجوع الى مطلق الظن قلت لا ريب ان السنه المقطوع بها اقل قليل وما يدل على وجوب الرجوع الى السنه زمانا هذا يعني اكثر من ذلك بل قطع بوجوده
اليوم في تقاضيل الاحكام الى كنهه لا ريبه وغيره من الكتب المعتمدة في الجمل اجماع الضمير واتفاق الفاضل بحجة مطلق الظن والظنون الخاصة فلا وجه للقول
بالاخذ على السنه المقطوعه وبذلك يتم التبرير المذكور فان قلت لما كان محصل الوجه المذكور رجوع الامر بعد القطع بقضا التكليف بالرجوع الى الكتاب
السنه وانما سبيل تحقيق العلم منها وعدم قيام دليل على تعيين طريق خاص من الطرق التي فيها الرجوع اليها والى مطلق الظن كما اصل منها كان هذا
الوجه يعني هو ما قرره في حجة مطلق الظن فان قطعنا هذا التكليف جزئيا من حيث ان التكليف الذي انما سبيل العلم بها وقضية العقل في الجمع هو الرجوع الى
الظن بعد العلم بقضا التكليف حسبنا فلا اختصاص اذن للظن المذكور بل ينبغي ان يعلم ان ما عرفت تحت القاعدة الكلية التي ادعوها قلت لا حاجة بالرجوع
الى الظن في المقام الى ملاحظة الدليل العام بل العلم بقضا التكليف المذكور بالرجوع الى الكتاب السنه الجمل بعد انما سبيل العلم بالقضية سبيل
يقضي بحكم العقل بتعين الرجوع الى الظن في ذلك فيكون الظن المذكور قائما مقام العلم فطعا ومعنا لا حاجة الى الرجوع الى غير من الظنون وبذلك عليه
ما دل عليه العقل من حجة الظن في الجملة فان قلت ان الوجه المذكور لا دل على انتقال من العلم الى الظن في المقام كما ينبغي فيما ذكرنا كذا في التكليف
عند انما سبيل العلم بها وكلا لا يكونا غيبا في كل منهما منفردا فاضيا بتعدا دليل اخر وجه عن الاندراج تحت الاصل المذكور فكذلك هنا قلت ليس المقصود
بالظن الخاص الا ما قام الدليل الخاص على حجة مع قطع النظر عن قيام الدليل على حجة مطلق الظن وذلك حاصل بالنسبة الى الظن الخاص من الرجوع
الى الكتاب والسنه لثبات الدليل على وجوب الرجوع اليها مع عدم حصول العلم منها بالواقع وعدم ثبوت طريق خاص في الرجوع اليها كما هو المفروض في قوله
ح حجة الظن الخاص منها مط ولا ريب في ذلك بالقول بحجة من جهة انما سبيل العلم بالحكم المستقضا منها وانحصار الامر الوصول اليها بالرجوع الى الظن
حسبنا قرره في الاحتجاج فلا وجه لاندراج ذلك في مضيق الاصل المذكور كما عرفت من وضوح خلافه فان قلت ان المرد من القول باذرا تحت الاصل المذكور
ان حجة الظن المستقضا منها مط هو العلم بقضا التكليف بالرجوع اليها وانما سبيل العلم بالظن في الذي يجب ان خذ به الرجوع اليها حجة حجة هذا
الظن في المقام هي عينه حجة مطلق الظن بساير الاحكام فلا يكون مخصوصا مدخلية ذلك قلت كونا الدليل المذكور على طبق ذلك الدليل العام
لا يقضي بكون ذلك من جن ثبات ذلك الدليل وكونا لاخذ به من جهة الاندراج تحت الاصل العام ليكون المناط في حجة هي حجة العامة وهو مط ومع
الغرض عن ذلك نقول ان كون الطريق بعد القطع بقضا التكليف انما سبيل العلم به وعدم ثبوت طريق اخر هو الظن بذلك امر واضح في نظر العقول
لا يخفى لا تارة فاذا لوحظ ذلك بالنسبة نفس الاحكام قضى بحجة الظن المتعلق بها من اى طريق كان ان لم يثبت هناك طريق خاص واذا لوحظ بالنسبة
الى الطريق المرد لا سنبتا الاحكام كالرجوع الى الكتاب السنه بعد ثبوت مطلوبه لاخذ به ذلك الطريق بعد انما سبيل العلم بتفصيل ما هو حجة
من قضى ان حجة الظن المتعلق به مط ان لم يثبت هناك خصوصية لبعض الوجوه نقول انما ثبت بذلك حجة الظن بحجة بعض الطرق سنبتا
الاحكام اذا كان كائنا في الاشياء بقضية بانصاف ما دل على حجة الظن في الجملة في ذلك فان ما يستقضا منه هو حجة جميع الظنون المتعلقة بالواقع الا ان ثبت
هناك طريق فلا سنبتا والمفروض هنا ثبوت الطريق المذكور فلا يثبت من ملاحظة الوجه الاول ما يبرهن على ذلك فان حجة الظن على خلاف الاصل وانما
يقضيه على التام الثابت وحيث لا يكون ترجيح بين الظنون يحكم بحجة الكل لعدم المناص من الاخذ به عدم ظهور الترجيح بين الظنون وبعد ثبوت
هذا الوجه الخاص والاكتفاء به لا سنبتا لا يحكم قطعاً بعد ملاحظة الوجه الاول بحجة ما عدا ذلك من الظنون لتسارع ان لا شك في كون الحجة بعد
انما سبيل العلم مكلفا بالانشاء انه لا يسقط عند التكليف المذكور من جهة انما سبيل العلم ومن البين ان الاتفاق كسائر الافعال يجب بحكم الشرع
على بعض الوجوه ومجرب على اخرج ان قام عندنا دليل على تميز الواجب عن الحرام فلا كلام في تعيين الاخذ به ووجوب الاخذ بذلك الطريق المعلوم وحرمة
الاتكال على الوجه الاخر وانما سبيل العلم بذلك يتم بتعين الرجوع الى التمييز في الظن ضرورة بقضا التكليف المذكور وكون الظن هو الاخذ به بالواقع
فلا كلام بين الامناء بمقتضى الظن او بمقتضى الظن الخاصة دون مطلق الظن ليرجى له ترك الفتوى مع حصول الاول ولا الاقدام عليه بمجرد قيام لنا
اذ هو ترك الظن ونزول الى الوهم من دون باعث عليه فان قلت ان الظن بثبوت الحكم في الواقع في معنى الظن بثبوت الحكم في شأننا وهو مع الظن يتعلق
التكليف بنا في الظن فكيف يبق بالاشكال بين الظن بالحكم والظن بتعلق التكليف في الظن المرجح للحكم والافناء قلت ان قصه ما يقضيه الظن بالحكم هو الظن
بثبوت الحكم في نفس الامر وهو لا يستلزم الظن بجواز الامناء او وجوبه بمجرد ذلك ضرورة جواز الانكسار بين الامناء حسبنا بينا انه في الوجوه السابقة
كما تميز بقيام الدليل الفاضل والمفيد للظن على عدم جواز الامناء من دون العارض في ذلك الظن المتعلق بنفس الحكم ولذا ينبغي للظن بالواقع مع
حصول القطع او الظن بعدم جواز الامناء بمقتضى ادعاء ان قضية الظن بثبوت الحكم في الواقع هو حصول الظن بتعلق التكليف بتأثير الظن بجواز
الاتكال بمقتضى الا ان يقود دليل فاعه او مفيد للظن بخلافه عن التباين في ضرورة الوجه فاضيه باننا الملازمة بين الامناء ولو مع ثبوت الدليل
المفروض في الاخذ بالاحتمال ان يكون الشارع قد منع من الاخذ به نعم لو لم يتم هذا الاحتمال كان الظن بالحكم مستلزما لما قلنا بتعلق التكليف بالظن فان قلت ان
يجب في الاحتمال الايناف حصول الظن سيما بعد انما سبيل العلم بالواقع وحكم العقل بالرجوع الى الظن قلت الكلام في مقتضى حكم العقل في هذا
يقضيه لعمري انما يفتى على قيام الدليل الفاضل على جوازه وبعد انما سبيل العلم بالظن في حجة الظن بالواقع لا يقتضي ان يقيم الدليل الظن

جواز الانشاء بمجرد حصوله فاذ قام الدليل الظني على جواز الانشاء بقيا ظنايا مخصوصة لزوم الاخذ بمقتضاها واذ اوردت على جواز الانشاء بحصول الظن في جواز الانشاء
بما نعم ان لم يتم دليل ظني على الرجوع الى بعض القطع مما يكفي في استنباط القدر اللازم من الاحكام او على جواز الرجوع الى بعضها وكانت الظنون متساوية
من حيث المبدأ في نظر العقل كان مقتضى الدليل المدعى كذا القطع بوجود العمل بما يجزى جواز الانشاء بكل منها لوجوب الانشاء وانما المرجح بينهما واما مع قيام الدليل
الظني على احدهما لم يرد كونه وكيفية ما فلا ريب جواز الرجوع الى مطلق الظن بالواقع والحاصل ان الواجب ولا بعد ان استنبط العلم بالطريق في جواز الانشاء
هو الاخذ بمقتضى الدليل الفاضل بالظن بجواز الانشاء سواء اذ الظن بالواقع ولا مع استنباط العلم بالواقع ويقتضيه الظن بالواقع ويستلزم الظن في جهة
ويكون ما ذكرناه ناديا لا فاعا على جواز الانشاء بمقتضاها ثم لا يذم عليك ان ما ذكرناه بالنسبة الى جواز الانشاء وعده بحجبه بعينه لو قدرنا بالنسبة الى العمل بالظن بالواقع
وترك فبقا ان الاخذ بالظن والعمل بحرين استنباط العلم بالواقع فيوقف على قيام الدليل القاطع عليه فان قام دليل قاطع عليه من اول الامر فلا بد من استنباط
سبيل لتبين الحكم العقل الى الدليل الظني الفاضل بالظن والعمل بحرين على مقتضاها ومع استنباط العلم بالواقع فيوقف على قيام الدليل القاطع عليه فان قام دليل قاطع عليه من اول الامر فلا بد من استنباط
من حيث المبدأ لا قبل ذلك ولا قبل ان في جهة الجمع بين ذلك من القول به قبل حصول الانشاء المدعى كذا في مطلق الظن بالواقع من جملة الفاضل بالظن
بعد استنباط العلم بالواقع انما وقع من جهة عدم التمييز بين المتبينين المذكورين وعدم اعطاء الناقص حقه فيما يقتضيه العقل من الامرين المفروضين ولا
ربح حصول الترتيب بين العنوين وذلك بحمد الله تعالى لا يستلزم عليه لنا من الدليل الفاضل قائم على جهة الظنون الخاصة والمشارك المحصور وقد دل
على ان هناك طريقا خاصا مقرا من صاحب الشريعة لا يستلزم الاحكام الشرعية لا يجوز التعبد عنه في الحكم والاشياء اذ اقام التمكن منه فاسد وما ذكره من
اغتناب القطع في اصول لا بد من حمله على اذ هذه المسائل ونحوها من مسائل اصول لا بد من ذلك ما يقع اصول الفقه فكيف يلزم باستنباط العلم
فيها والطريق عندنا هو الرجوع الى الكتاب المستخرج من ذلك لتصور المستفيض بل المتواتر على الاحكام منها الرجوع اليها والتسليم بها وهذا
اختيار كثير متجاوز عن حد المتواتر الى جهة الكتاب كذا اختيارنا في جهة المأثورة على حصة فضل القول فيه مما يدل عليه نص جازان في حصة
المأثورة من لدن زمان الائمة على العمل بالايدين بين الشيعة واخذ الاحكام منها دون سائر الوجوه حقا تراه العامة والخاصة ولا ريب رجوعهم الى الاجابة
او خرج من التمسك رابعا لها رفاق عليها ما دللنا عليه في ذلك عمل الشيعة من زمان الائمة على العمل بالمأثورة بتوسط من يوثق بهم من الروايات ومعها
التمسك بالبيعة على الاعتماد عليها والظن بصدقها وان كان رايها مخالفا لاهل الحق كالسكوني واصلها بر حقا نشاهد من طريقهم في بؤيده حكاية الشيعة
اتفاقا لعصاة على العمل باخبار جماعة هذا شأنهم كالسكوني وابن الدراج والطايرين وبغضنا والاضرابهم يشبهه الاجماع المحكي عن جماعة المخصوصين
وفهم فاسد لعقيدته ومن ابي ان الصحيح اصطلاح القدماء هو المعنى عندهم وقد كذا الصدوق في كل ما صحح شيخنا محمد بن الحسن الوليد في صحيحه
في العناية ان محجة تصحيحه لا يقتضي القطع بصدقه ولو اثار فلا يبره على حصول الاعتماد عليها من اجل مخالفة ذلك غير ما يقف عليه المشتبه كذا في احوال
وغيرها ما ليس هنا موضع ذكره لا يقتضي شبهة كونها الطريقة المستقيمة الجارية بينهم كاشفة عن تفرق الائمة او قولهم على كون الماد في جهة الاجابة
على حصول الوثوق والاعتماد بصدق ما دللنا حصول الظن الغالب بصدور عنهم وبما في انتم تفصيل القول في حجة الظن ان الحق انما هو العلم به
جعل الشارع طريقا لا معقولا هو العلم بالواقع الحاصل من الرجوع الى الكتاب لا يستلزم ولا نقول بحجة ظن سؤ ذلك نعم هناك قواعد مستنبطة من الشريعة
اصول مقرة في الاخبار والمأثورة يستفاد منها الاحكام حقا نصوا عليها في سائر الروايات من علينا القاء اصول وعليك باليقين فذلك اذ في حجة الشيعة
واما العقل والاجماع فهما ميثاق القطع وليسنا من اول الفقه والمنقول بحجرا لو احدا نقول بحجة ائدال من السنة على حجة قول الشيعة والاعتماد عليه
في الشريعة هو انهم مستفاد من السنة ما خذ منها فان قلت ان حجة الكتاب قد وقع الخلاف فيها عن جماعة من الاخبارية مط ومن اخر منهم بالنسبة الى
ظواهرها فبما لا يحصل الظن الاجتهادي بحجة مط ولا وجه لدعوى القطع فيها مع شيوع خلافهم والخلاف في حجة اخبار الاحاد معروفي حتى ان
السيد قد ادعى اجماعا على عدم حجةها بل وما يدعي كونه من ضرر رباب مذ هبنا كالمع من العلم بالقياس عندنا ومع العقل عندنا في خلاف تفصيلها
متداول بين الاصحاب حتى المناهج منهم فان منهم من ينص على العمل بالصحيح منهم من يقول بحجة الحسن ايضا ومنهم من يقول بحجة الموثوقين انهم
ذلك من الازمنة قرو مع هذا المعركة العظمى من قول العلم كيف يعقل دعوى القطع فيها هذا بالنسبة الى اصل الحجة واما بالنسبة الى الدلالة فلا يظهر
لوصوح ابنا الامير فيها على الظن تارة من جهة ثبوت مطلق الفاضل وانحصار الاوضاع الحاصلة لها حين صدرت الخلفات كان موضع الفاظ العوالم هو
ومنع الامر لوجوه انتهى للشيخ ثم نقول الى غير ذلك من المناحيات الخلافية المتعلقة بالاوضاع سواء كانت شخصية او موضوعية كثيرة من اوضاع الاضافات مأخوذة
من نقل الاحاد تارة من جهة عدم الثقة في استعمال تلك الاضافات وازالة خلاف محتايها او طرق الاعتماد والخصيص والتشديد عليها في غير ذلك وما
يتجمل من قيام الاجماع على جهة الظنون المتعلقة بما حث الاضافات على خلافها واما المسألة متعلق باستعمال المسألة بزيادة ظواهرها وعدم الخروج
عن مقتضى اوضاعها بعد ثبوت الوضع ان يفهم الفريضة على خلافه وليس لنا انية على خلافه بل انما المسألة من خصوص صورتين لا يتقدمهما الاخصيص
الدليل بهما احدهما بالنسبة الى مخاطب بذلك الخطا في علمه ثبات اللغات وعلمه بحجها مخاطبات والمخاير والاشياء بين الناس جميع الاثنان من لئلا
الى بوضاهذا كيف ولو ذلك لكان تقرير اللغات لغوا لئلا ليس مقاما غالبا الا الظن وما غير من القائل لكلام سواء كان في تلك الاعصار والاعتصا المتأخرة فلا
يفيد لوجوب المذكور حجة ختمه منهم بل ذلك المستلزم لعدم وقوع المخاطبة بانه وعدم كونه مقصودا بالافادة من العبارة فلا بد من حصول فهم المخاطب ان
امكن تحصيله عن وجه اليقين فلا كلام ولا كان الاعتماد على الظن موقوف على صحتها على دليل عليه بالخصوص فيفيد القطع بحجة الدليل المتقدم
لا يجوز بالنسبة اليه فيخص الائمة الاعتماد على اندراج تحت تلك الامل ثانيا ان يكون الكلام موضوعا لا ثانيا من صيلا له مط ولا تمام من صيلا اليه
من صنف خاص فيكون مقصدا مستلزما للاستقناء من وجه فلا فرق بين من وقع له المخاطبة مع من اخبره الذي في العلم الكلام والغائبين والمسلمين

من باوثة الاعضاء لا يخفى الذين قد استنفاد منهم من ذلك الكلام وان لم يكونوا مخاطبين بذلك الخطاب على وجه الحقيقة وذلك كضيق الضيق
فان الظن الحاصل لهم من ذلك الكلام جزم بالنسبة الى الجميع في الوقوف على مراد المتكلم والطريقة المشتملة من اهل العرب قسمة ذلك بحيث لا يحتمل ان يكون
وعليه ينبغي في العادة ان يكون الكتاب المصنفه والوسائل الواردة ونحوها وشي من الامور المذكورة لا ينبغي ان يقع في المقام اما الاول فلهذا عدم وقوع الخطأ
مضافا في من الخطأ ان الورد في الشريعة نعم لو قيل بهو الخطاب لشفاهي لربما امكن القول به الا ان القول المذكور ضعيف حسب ما بين في محله
اما الثاني فلهذا قيام دليل عليه كيف انقسم المقام حسبوا القطع بالجملة ولا يتم ذلك الا مع قيام الدليل القاطع على كون ذلك الخطأ باثنا من هذا القبيل بل
من الظاهر ان لا ينبغي ان لا يخبر ان الظان خطاب لصم الزاوية ومحمد بن مسلم مثلا لا يشمل غيره ولا يربط بخطاب الخطأ لا ينبغي ان كان غير مشاورة الحكم
معدون جزم المشاركة لا يقتضي ان يقتضيه ذلك الخطاب حتى يكون الكلام الورد من غير كلام المصنفين ونظائهم المقصود من فهم الجميع هذا الوجه
وان لم يكن بعيدا بالنسبة الى الكتاب ان الظاهر من موضوع الانعام الا انه لا ينبغي ان يثبت منه بالثبوت في معنى اليوم القيمة على ما هو الفهم وضع الكتاب
ويستفاد من بعض الخطأ ايضا ان لا يقتضيه دليل قاطع فلا - ايضا من دائرة الظن المطول ولا دليل على جزم ذلك الظن المحصور فلا بد في ادراج خطابا في
الضم المذكور الا مع ان الدليل القاطع عليه بدونه كما هو الواقع فظهر بما ذكرنا ان ليس شيء من الظنون الحاصلة عندنا ما قام الدليل على جزمه على سبيل
السلب لكل ولا يتم القول بجزمه شيء منها الا بالدليل العام القاطع بجزمه من جهة طعن المصنفين في هذا الحكم بالنسبة الى السند والادلة التي تأتي بعد ذلك من جهة السند
الحاصل بينهما ان لا يحصل دليل على حال من المعارض والمرة وعلاج المعارض بل لا بد من الامور الفيتية في الاعمال والادب والادب في مع كونها غريبة وعاد
ايضا ولا يستفاد المقصود منها الا بالظن فهو ظن في ظن قلنا ما المناقضة فليجزم في الكتاب من جهة وقوع الخلاف فيها وهو شيء او نوضح ان مجرد وقوع الخلاف
في مسألة لا يقتضي كونها غريبة كيف اغلب المطالب لكلايتي جازع الخلاف فيها من جهة من العقل ومع ذلك الحكم فيها من القطع وليس ذلك بجزم الحكم
مختص في الاجماع حتى يناقش فيه من جهة وجود الخلاف وعلى فرض ان هذا دليل القطعي في وجوب الخلاف فيه من الجماع وسبب الاجماع بل قد يجرى قيام الغرض
عليه قد بلغت تلك المسألة في الوضوح مبالا لا ينبغي معدن الخلاف المذكور في الشبهة الواردة فيها واما الشبهة المذكورة والادب والادب في مع كونها غريبة وعاد
وان امكن المناقضة في بادى الامر في كون جزمها في نظر الشيخ الخلاف فيها بيننا من قديم الزمان لان الطريقة التي قد ناهانا في الرجوع اليها والاخذ بها هي التي استفاد
عليه الشيخ من ذلك زمانا ثم لم يجز بحصول القطع من التمسك بها كون ذلك ناشئا عن اجماع وان خالف فيه من خالف من جهة بعض الشبهة او
التي لا يثبت الا بغيره يكون المسألة غريبة حتى ان الاجماع بين توهموا من ملاحظة ذلك كون الادب المأثورة عن الامم ثم فطنوا القدر معلوم الورد
غيره كجمل الواقع وهو خطأ في مبالاة التوهم المذكور الا انهم فطنوا بين معلوم الجزم ومعلوم السند وان ثبت من ملاحظة طريقة السلف علم الكاشف
عن غير الامم او حتى فهم هو القطع بالجملة وتبين من اجاب الشرح ذلك طريقا موصلا الى الاحكام كما قرر والادب المأثورة عن الامم العلم الصمد ان ليس شيء من
الوجود المذكور مقبلا وقد فصل القول في محله واما ما ذكر من المناقضة في جزمه الظن المتعلق بالفاظا وهو شيء ادعى بالثبوت المشتملة من اهل اللغة
على ذلك ان كان الخطاب يحمل الكلام على ما امره حتى يتبين المخرج عنه كما غير حسب ما هو من ملاحظة طريقة السلف في فهم ما يسمعون من الادب والادب في مع كونها غريبة وعاد
والخطأ ان لا يفتقر وقد ملئت من ذلك في اورد في غير ما لا يوفق في هذا من اجابها على طواها جزم القول بجزمه ظن في الظن وجود احدها وهو قولها
واظهرها ما اشار اليه جماعة منهم تقريره على ما ذكره بعض المحققين منهم ان بايث علم بالاحكام الشبهة فاستأثمتا امثال زمانا الى ان نادر من الاحكام ما نسب
بالضرورة واقام عليه اجماع الامم والافرن وثبت بالضرورة المعنوية التي هي اول الامم وليس ذلك الا في دليل من الاحكام ومع ذلك فلا يثبت بها في الغالب
الامور الاجمالية فلا بد من بعض التخصيص من الرجوع الى سائر الامم لا بد من شيء منها لا يثبت العلم غالب عدم غلوها عن الظن من جهة اجتماعها وحيث يتبين العلم بالاجماع
في الاجماع بل الضرورة على مشاركتها مع الحاشية في التكاليف كونه اقرب الى العلم تلك وتوضيح ذلك ان هناك مقدمات ينبغي عليها اجتماع مطلق الظن احدها ان
الكلام الشبهة فليقتضيه بالنسبة الى السند ليسا ولو سقط العلم بالاحكام الشبهة عن غرض فكيف يكون بالاحكام مشاورة في من التمسك والامم ثم وهذا المقدار
لانه علمها اجماع الامم بل يقتضيه الضرورة لا بد من ثباتها ان طريق العلم في معرفة تلك الاحكام هو العلم مع امكان تخصيصه ولا يجوز الاخذ بجزمه الظن والفتن وسائر
الوجود ما عدا اليقين كما عرفنا ولا من انه مقتضى العقل والنقل تالها ان طريق العلم بالاحكام الشرعية فليست في امثال هذا المسألة الا ان نادر منها الوضوح
ان مقتضى ادلة الاحكام ظنية وما يقيد المقطع منها انما يدل على ما لا يصلح امورا جارية فيقتضيه تفصيلا الى اعمال الادلة الظنية وقد فرضنا اصل المسألة في هذه
الصور انما لا ينبغي ان لا يجمع عند العقل بين الظنون من حيث المبدأ والمُسند لو بعد الرجوع الى الادلة الشرعية بل لا يتم دليل قاطع على جزمه شيء منها بالخصوص
ولو سلم قيام الدليل القاطع على جزمه البعض كضوء الكتاب بعض امسا الخطأ الا ان دليلين لك ما يكفي في معرفة الاحكام بحيث لا يلزم مع الاقتصار عليه
المخرج عن الدين فلا بد من الرجوع الى غيرها وليس هناك دليل قاطع على جزمه ظن بالخصوص فيسأله الظنون في ذلك انما تمت هذه المقدسات فيقول
فقيمة المقدس الاول والثالث ان نقل التكليف العمل بغير العلم ولا لزوم التكليف بغير المقدس وقضية المقدس الثاني ان يكون المخرج هو الظن او هو الاخر الى
العلم في حصول الواقع بل نقول ان ثمة بعض من الادلة العقلية في ذلك ان يثبت ما لا يقين فاذا فقدت الزاوية وخبرها غايات ما دونة وممكنة ولا يجب
ما كان اقوى الظنون فلا قوى من غير فرق بين الظنون المخصوص وغيره اذ تخصيصه من جهة دون الباقي فخرج من غير مخرج فيلحق الجميع الا ان يقول دليل
على المنع من العمل بغيرها فان قلنا ان قضية الدليل المذكور وجبة اقوى الظنون كما يمكن تخصيصه اكثر الاحكام به بحيث لا يلزم من الاقتصار عليه مخرج عن ذلك
كونه اقرب الى العلم فلا يثبت بجزمه ما دون من مراتب الظنون فان قلنا بنبطها الى ذلك لظن كسبة لظن الى العلم فالعلم مقام العلم هو تلك المسألة من الظن
دون ما دون من المراتب عدم حصول تلك المسألة في خصوص بعض المسائل لا يقتضيه جزمه ما دونها ان ليس ذلك العمل بها اذ خرج عن الدين وايضا بعد بلان
اعمال التي جزم بين الظنون نظر الى انشاق المخرج لا يثبت الاخذ بالجميع خبالا لنبطها على الجزم وايضا الاخذ بالجميع في جميع الاحكام المحتملة من غير مخرج اذا جازم

ما كان
في
الخطأ
الخطأ
الخطأ

جهد البعض ون البعض كذا يحمل جهة الجميع فكذلك لا يخرج جهة البعض كذا لا يخرج جهة الكل فذلك ما الأول فمدفوع بطلان الاحتمال المذكور طبا
العلل على خلافه فلذلك لم يؤخذ بطلان الاحتجاج كونه مفرغاً عن المقام ومع ذلك لا يمتنع ما ذكر من التفرع وأما الثاني فبان احتمال التجنب بين الظن
مدفوع باستحالة فان تعارض الظن كعادته على غير ممكن اذ مع وجود احد الجانبين يكون الآخر وهما وانما يعقل التعارض بين الظن وهو غير محل
الكلام ومع البعض عن ذلك فالبطلان على التجنب بين الظن كما لا يقل بمراد المقام فهو مدفوع ايضاً بالاجماع ولو اريد به التجنب في القول بجهة انواع الظن
المعلقة بالمسائل المختلفة بان يكفى بعضها تاماً بجهة نظام الاحكام بحيث يلزم معه خروج على الذين يمتنع في تعيين ذلك البعض ترك غيره فهو وان
امكن تصور في الخارج الا انه بين الفساح بالاجماع بل الضرورة وأما الثالث فبان ان الثابت من الدليل المذكور مع قطع النظر عن المفردة الأخيرة هو جهة
الظن في الجملة وحيث لا دليل على غلبة خصوص بعض الظن دون غيره وكان الطريق الغلبة متساوية في نظر العقل مع قيام الضرورة على الاحتمال بالظن لزم
مراعات فضل المظنة من غير غلبة الخصوص ما حذر لعدم امكان غلبة من جهة بطلان الترجيح من غير مخرج لزم اغتصاب كل ثقل حسب اوردنا وليس لك ترجيحاً
لجهة الجميع عند وادان لا يثبتها وبين جهة البعض من غير مخرج بل قول به من جهة قيام الدليل على كونه هذا يمكن الايراد على الدليل المذكور بوجوه
احدها منع المقابلة الاولى بان يبق المراد ببقاء التكليف المشار إليه مع الحاشية في التكليف ما التكليف لواقعية لا لولائية والتكاليف الواقعية غير المتعلقة
بالمكلفين بالفعل بل بالشيء بان يكونوا مخاطبين فعلا على نحو خطابهم والاو سلم الا ان لا يبعد كونها مكلفين بها فعلا وانما يبعد تعللها بما على
فرض اطلاقها على علمنا اذ ليس لتكاليف الواقعية الاطلاء ان شأنا وانما يتعلق بالمكلفين فعلا اذا استعملوا شرط التكليف حيث فضل في حله
والثاني لم يفسد ضرورة اختلاف تلك التكليفات خلافاً لا في الاخرى ان كل جهة مقلدة بوجهها اولى الى جهة اخرى مع ما بين جهة من جهة اختلاف
الشدة في المسائل فلسنا مكلفين فعلاً بجميع ما كلفوا به كلفوا وطعنا والحاصل ان المشار إليه في التكليف لواقعية لا لولائية لا يبعد كلفها بها فضلاً عن شدة
بعد استنباطا لعلها الى الظن والمشار إليه في التكليف لظاهر الفعليته ممنوعاً بل باطله فكونهم مكلفين بظاهرها لتكاليف لواقعية لظهورهم من
مقتضى العلم لا يقتضي كونها مكلفين بذلك الاحكام حتى ينتقل بعد استنباطا لعلها الى علمها اذ قد يكون تطبيقنا الظاهر مع امر اخر وفيدان
الحكم الظاهر في التكليف هو الحكم الواقعي في نظر المكلف وبحسب علمنا وليس حكماً اخر متعلقاً بالمكلف مع قطع النظر عن انضمام مع الواقعي لعلها بل هو
الاو لوثوقنا الثاني بل انما يثبت الحكم الظاهري من جهة ثبوت التكليف لواقع وعدم سقوطه عن المكلف فيصير مقتضى العلم الواقعي مع ما حصل
ظاهراً متعلقاً به فعلاً فان طابق الواقعي بحسب لواقع كان واقعي ايضاً والا كان ظاهراً بمحضاً فاما مقام الواقعي وبه يستلزم كلفها بالواقع بالظن لواقع
وان كان مكلفاً بالواقع فمقتضى كون ما بان في الواقعي فليس الحكم الظاهري امراً تاماً مستقلاً لا مع قطع النظر عن ثبوت التكليف لواقع وكونه هو الواقعي
والا لكان ذلك ايضاً حكماً واقعيّاً مستقلاً بكونه الحكم الظاهري بالثبوت في المكلف مراعاة لواقع مع العلم بخلافه اذا لم يكن من استعمال الجملة لم يكن
له طريق في الخروج عن عمدة التكليف فانه يقع عند ذلك التكليف في الظن ويحكم به انما يمتنع مع علمه بخلافه وقد يكون مع الظن والشك المخالفين اذا دار
العمل بين التوثيق والتدريج ظن كونه واجبا من غير وثوق شرعي او شك فيه فانه يبقى التوجه بالاصل ويحكم بالاستصحاب مع عدم الظن بكونه واقعي لكن ذلك
كذلك في مقام رفع الحكم والتكليف في مقام اثباتا للحكم وان لزم ثبوت حكم شرعي ظاهر في الاخيرين وذلك الحقيقه طريق شرعي للحكم كونه لواقع
بالنسبة الى ذلك المكلف وان لم يثبت بل لواقع لا علمها ولا علمها فان الطريق الى الحكم بالثبوت شرعي غير الطريق الى نفس ذلك الشيء يعرف ذلك من جهة الطريق
المفردة بل موضوعات فانه انما يستلزمها الحكم شرعاً بثبوتها الا انه يحصل هناك اعتقاداً بحصول في الواقع والمقصود هو الاول وهو المراد بكونه شيئاً مطابقاً الى
الواقع وانما يتفرع عليه الحكم المنوط بالواقع من جهة الحكم بثبوت ذلك في الواقع اذا تقرر ذلك فيقول لما كانت التكليف لواقعية ثابتة على المكلفين بالنظر
الى الواقع ولو يمكن القول بغيرها اعتقاداً بالمره كان الواجب حصول طريق لثباتها ولما لم يكن هناك طريق قطعي ثابت عن الشارع وجب الاخذ بالظن بمقتضى
العقل في اخر ما ذكرنا فان كان المظنون مطابقاً للواقع فلا كلام والا كان التكليف لواقع سافطاً غنا بحسب لواقع وكان ذلك حكماً تاماً فاما مقام الاول
بالنظر الى الواقع ايضاً وان كان مكلفاً بالظن من حيث انه لواقع فالقول بان الاشتراك في التكليف لواقعية لا يقتضي ثبوتها بالثبوت لينا وتكلم بان ان
اورد به عدم افتقارها بالاشتغال بمتنا بالواقع ولزم تفرعها عن ثبوتها بين الفساح كيف المفروض متصلاً بالاجماع والضرورة بمرادنا وبه يدبر عدم افتقارها
بغير تلك التكاليف على ما يجب لواقع مع عدم ايضاً الطريق المفردة في النظر الى العلم بالناظر الى الواقع فسلم ولا منافاة في العلم بالحق بصددها بوجوه
في المقام بان الاحتمال من العلم في غير من جهة استنباط سبيل العلم انما يلزم حكم العقل اذا سلم ثبات تلك التكليف بعد فرض استنباط سبيل العلم بها وهو
في محل المنع لا احتمال القول بغيرها مع عدم التمكن من العلم بالثبوت الطريق الى الوصل اليها وعدم ثبوت كون الطريق شرعياً قاضياً بثبوتها وهو ممكن
من الوصل والسقوط في المقام انما لا يثبتها التكليف لشرعية في الجملة وعدم سقوطها عن المكلفين بالمره قد دل عليها اجماع الامم بل الضرورة والافتقار
على افتقار العلوم من التكاليف لثبوتها هذه الشبهة وسقوط معظم التكليف عن الامم ويمكن ان تقرر المفردة المذكورة بيننا اوضح لا مجال فيها للمنع المذكور
ويقوم مقام المقدمتين المفروضتين بان يواتر قد لا يجمع القدر بل لا يمتنع بل الضرورة التي يمتنع على ثبوتها احكام بالسبيل لينا يري تفصيلها عما قام عليها
الا دلالة على تفصيل التفصيلية على خصوصها بحيث لو افتقرنا على مقتضى المقطوع به من التفاصيل وكذا العمل بالثبوت في تركها كثيراً كلفنا بقطعاً لا دليل على سقوط
به من الاحكام على سبيل التفصيل الا اقل قليل وثبوت هذا القدر من التكليف في اثباتا المقصود ان منع مانع من توجه جميع الاحكام الواقعية لينا
في اصل الشرع لينا فلا حاجة الى اخذ ما مقدمته الدليل لينا تسليح دفعها لوجه المقدم هذا ويمكن الايراد المقام باننا كذا في الشارع احكاماً واقعية
كذا في طريق الوصول لينا عند استنباطا لعلها بالعلم بها لقيام الحجج التكليف بتفصيل اليقين بخصوصياتها فيكون مؤداهما هو المكلف في الظن المستلزم
بذلك لينا الى الواقع والا وتفرع الطريق المذكور في الايمان برب بعد الحكم ببقاء التكليف وان كان ذلك هو مطلق الظن كما يفوله المستند والظن الخاص

ذهب لي غير وجه فلا بد من تحصيل العلم به تلك الطريق مع الامكان كما هو المشافى في غير من الاحكام المفترضة فاذا استنبيل العلم بما قرره حسب ما يدعيه
المستدل من عدم ذلك فاطع على جهة شئ من الطيات الخاصة وعدم افادة شئ من الادلة المنطوق بها لزم الرجوع الى الظن بتحصيله اخذاعا هو العلم بالي
العلم حيا قرره فيجب الاخذ بما يظن كونه طريقا منصوبا من الشارع لا يشك في الواقع ويكون مؤداه هو الحكم المطعنا في الظن فلو اوجب علينا ان لا نحصل
العلم بما جعله طريقا عند استنبالنا بالعلم وبعد استنبيل العلم به بجبله انتقال الى الظن به وابتداء من ذلك من انتقال الى الظن بالواقع في خصوصيات المسائل
كادارة المستدل فالحاصل ان لا تكلف بالاحكام الواقعة الا بالطريق المفروض عند حصول الشبهة سواء كان هو العلم وغيره فالكلف في الظن ليس هو الطريق
فاذا استنبيل العلم بالطريق كما اعترف بالمستدل فلا بد من الانتقال الى الظن بما هو مؤداه دون الظن بالواقع كما هو مقتضى المستدل ولا ملازمة بين الامرين
كما لا يخفى فان قلنا ان الانتقال الى الظن بما جعله طريقا الى الواقع اتينا بل حكم العقل اذا علم بقا التكليف لاخذ بالطريق المفروض ولا دليل عليه بعد استنبال
سبيل العلم به ولا ضرورة فاضطر به كما قضت بقا التكليف في الجملة قلت لاخذ بالطريق ما لم لا مناص عنه استنباط الاحكام فلا بد من طريق مقرر عند الشارع
بحسب الواقع لمقرره الاحكام والوصول لها ولو مع استنبالنا بالعلم بنفس الطريق الاستنباط لا مناص عن العمل ولا عن الاخذ بطريق من الطرق ووجه فانه لم يمكن
العلم بذلك الطريقين لاخذ بنصته حسب ما قرره التكميل المذكور والحاصل ان للشارع طريقا لمقرره الاحكام اذا لمقرره من عدم سقوط التكليف بها فاذا
استنبيل العلم به بتعيين لاخذ بنصته فاذكره الا براه من احتمال سقوط التكليف لاخذ بالطريق المفترضا ان اراد به سقوط لاخذ بالطريق المفروض
واضح لفساد ما لا يقوم ذلك الاحتمال الا اذا احتمل سقوط التكليف بغير المعلوم ما وما مع فبانه لا يقبل سقوط التكليف لاخذ بطريق موصول اليها في
حكم الشارع لا بد من طريق يوافق رضا وهو علمه من الطريق المفروض الى ان بعد استنبيل طريق مقرر من الشارع من اول الامر وعلم المكلف به ان لا يجوز
عند العقل ان لاخذ به مطمع مع عدم ثبوت سقوط لاخذ به بل يحكم بتقديم لاخذ بالظن به عند استنبال العلم اليه على ان لاخذ بالحق احوال سقوط
مع فتن خلافه فيقدم الظن به عند استنبالنا بالعلم قطعا اخذاعا هو الاقوى والاحسن والافضل الى الواقع مع عدم امكان العلم به ثابته ان ما ذكره المقدمة
الثانية من ان الطريق الى الوصول الى الاحكام هو العلم مع الامكان ان اراد به ان الطريق ولا الى الواقع هو ما يفهم معبدا التكليف في الشبهة وحصول
الفرع عن الاستدلال في حكم الشارع فسلم ولا يلزم منه بعد استنبال الطريق العلم به ولو باعينا العلم باذا المكلف به بحسب الواقع نظرا الى توقفه ليعين بالفرع
عليه مع عدم قيام دليل على الكفاية بغير من سائر الطرق الى الرجوع الى الظن بما جعله الشارع طريقا الى معرفة ما كلف به فيقوم ذلك مقام العلم به يحصل
من العلم ايضا بعد ما اخبر بذلك وان كان في المرتبة الثانية ولا يرتبط لذلك بتجربة الظن المتعلق بخصيات الاحكام كما هو مقتضى المستدل وان اردنا ان الطريق
اولا هو العلم بالاحكام الواقعية فينتقل بعد استنبالنا سبيل العلم بقا التكليف لاخذ بالظن فهو ممل بالمقدار لازم ولا هو ما عرف من العلم باو التكليف
فما كان مقتضى القول فيه وكون الطريق المفروض ولا في الشبهة هو العلم بالاحكام الواقعية من الشارع وليس الشارع ما يدعي على لزوم تحصيل العلم بكل الاحكام الواقعية
بل الظاهر ان ما يربط التكليف مع افتناح طريق العلم لما في ناطة التكليف من الحجج الثام بالنسبة الى عامة الانام بل المفروض من الشارع طرق خاصة لاخذ الاحكام
كافضلها خاصة للحكم بالموضوعات التي انيط بها الاحكام ونظرها من العلم بها وقد تقتضي القول في تصديق ما تدعي من ان ناطة التكليف بالواقع وانه
لا بد من الفتح بالواقع في خصوصيات المسائل وعدم الاكتفاء بالطرق النظرية بعد استنبالنا سبيل العلم كما هو منه الاختصاص المذكور وحصل الكلام ان الطريق
اولا الى الواقع هو ما قرره الشارع وجعله طريقا الى العلم بتفريع الذمة لا فضل علم باذا الواقع ولذا اذا علمنا ذلك صح البتة قطعا ولو مع افتناح باب
العلم بالواقع فمقدم وجوب فاعات الفتح بالواقع اذا حصل الفتح بتفريع الذمة في ط الشريعة اقوى شاهدا على ما قلنا من ان استنبالنا الطريق المذكور
يقين العمل بما يعلم منه باذا الواقع مع امكانه نظر الى عدم قيام دليل على حصول الذمة بغيره ونصنا اليقين بالشئ لا يقين بالفرع في حكم العقل لا يبين
ذلك بخصوصه بل لا يجازي ذلك من جهة الحمل بحصول الفرع من حكم الشارع بغيره فاذا استنبالنا ذلك تعين لاخذ بالطريق الذي يظن كونه طريقا الى تفريع
الذمة ويروى في نظر العقل جعله الشارع سبيل الى معرفة التكليف بثبوت الحكم في ط الشريعة فيقدم ذلك على مطلق الظن المتعلق بالواقع الخالي عن الظن
بأنه مكلف به في نظر العقل انه لو علم هناك طريق مقرر من الشارع في معرفة تفريع الذمة كان ذلك هو المتبع اذا التكليف مع تقديمه على الاخذ بما في العلم
بالذمة الواقعية فكذلك لو كان هناك ظن بالطريق المفروض قدم على ما يظن معبدا لا يثبت بما هو الواقع غير ان هناك فرق بينهما من حيث ان الاخذ بالطريق المذكور
جائز هناك ايضا مع عدم منع الشارع من الاخذ بنظر الى استقلال العقل في الحكم رجحان الاخذ بالاحتمال ما لم يمنع من مانع وهذا لا يجوز الاخذ بمجرد الظن
المتعلق بالواقع من دون ظن بكونه الطريق الى تفريع الذمة لما عرف من ان المعلوم في نظر العقل هو المعرفة بفرع الذمة في ط الشريعة وحيث تقدم العلم به
كان بابل الظن به فمضوا حوا وجه لعدم الايمان بمقتضا والاخذ بالشكوك او الموهوم من حيث لاخذ وان كان هناك ظن باذا الواقع والحاصل ان الايمان
بما هو معلوم يفرض بالعلم باذا تكليفه بحسب الشارع ولو مع العلم بما جعله الشارع طريقا الى الواقع بخلاف الايمان بما يظن مطابقة لواقع بعد استنبالنا باب
العلم ولا يستلزم ذلك الظن باذا ما كلف به في ط الشريعة من الرجوع الى الطريق المفروض لكشف الواقع لما هو ممل من جواز حصول الظن بالواقع والفتح به
كونه طريقا في الشريعة الى الواقع كافي ظن الايمان قد يظن عدمه كافي ظن الشبهة ليقين الشبهة على عدم الاعتناء بشبهة الشريعة وقد يشك في كافي بعض الظن
الشكوك فيها وجواز الاخذ بها ولا يخرج من نظر العقل جواز الاعتناء عليها في الشريعة على عدمه فظهر ان لا ملازمة بين الظن بالواقع والظن بكونه الاخذ بنظر
الظنون هو المكلف به في الشريعة والحجج علينا في استنباط الحكم المتبع بمقتضى الدليل المذكور وهو الظن الثاني دون الاول بمقتضى التكميل المذكور وسيلتي
منه الكلام في ذلك انما نشأنا ثانيا المنع من المقدمة الثالثة لا يمكن المناقشة فيها بانه ان اراد باستنبالنا سبيل العلم بالاحكام استنبالنا معرفة بنفس الحكم
الشريعة على سبيل التفصيل فم ولا يفرض ذلك بالانتقال الى الظن اذ الواجب على المكلف بعد تعين الاشتغال بالاحكام الشرعية في الجملة هو تحصيل اليقين
بالفرع منها ولا يتوقف ذلك على تحصيل اليقين بحكم المسئلة ليعتد بعد استنبالنا سبيل العلم بالواقع وان اراد به استنبالنا سبيل العلم باذا التكليف لاخذ بالفرع

عن عهدنا فانه كما يمكن العلم بالفراغ بتحصيل العلم المسئلة والجرح على مقتضى كذا يمكن تحصيله بل غائبا كما نظرت في الغالب لو تكرار العمل كثيرا
 ما لا يمكن فيه تلك الامانة من القول بقوط التكليف بالنسبة اليه لا يلزم من ابناء عليه خروج عن الدين فان معظم الواجبات والمحرمات معلومة بالضرورة
 او لا جماع فانه لا يرد قيام الدليل القاطع على تمامه بل لا يمكن ان لا يثبت على تلك الجملان وتحصيل القطع بان الواجبات يمكن في الغالب ان يفرق بقطع بانها واجبة الطائفة المطلقة
 وفي تلك المحرمات قد يثبت على الاخطا وقد يقصر على التقدير بالمتيقن على اختلاف المقامات ومع عدم جواز الاخطا في بعض المقامات مع العلم بقا
 التكليف فلا أقل من لزوم مراعاته فيما يمكن فيه المراعات لا يمكن تحصيل اليقين بالنسبة اليه فلا وجه لرجوع فيه الى الظن لما عرف من ان المناهضة بتحصيل اليقين
 هو اليقين بان التكليف واليقين بحكم المسئلة لينقل الى الظن به بعد ان لا سبيل فلا يتم القول بلزوم الرجوع الى الظن بالحكم بعد ان لا سبيل العلم
 به كما هو المدعى لو سلم توقف الخروج عن عمدة التكليف على العلم بالحكم في بعض المقامات مع القطع بقا التكليف فغاية الامر ان القول بتجسيم الظن مضافا
 وابن ذلك من المدعى وهو عدم القول بالفضل بعد ثبوت تجسيم الظن فيه فمحل ما قيل على انه غير ما خوفي لا احتياج مضافا الى ان مقتضى ما سلكنا من لزوم
 تحصيل العلم بالفراغ هو الانتقال بعد ان لا سبيل الى ما هو الاقرب الى اليقين بالفراغ فيجب ان مراعات الاخرى بتحصيل الواقع ولا ملازمة بينهما بل لاخذ
 بما يظن من الاحكام فغاية الامر ان يكون الواجب ان لا يمكن فيه تحصيل العلم بالفراغ من مراعات الاخطا او العلم بالحكم والجرح على مقتضى ان ينتقل الى ما
 يكون الظن بالفراغ مع قوتى يكون الحكم بتحصيل الواقع مع مراعاته احرى وهو غير الاخذ بما هو المظنون في حكم المسئلة كما هو المدعى ان ما يمكن توقف حصوله
 على مراعاته في بعض المقامات فغاية الامر ثبوت تجسيم الظن في ذلك المقام لو تحقق حصوله في الخارج وثبت بقا التكليف مع ضرورة واجبا وما قد يق
 من عدم قيام دليل على وجوب الاخطا مدفع بان هذا الدليل على فرض صحة كاف فيه فان مقتضى كذا عرف وجوب تحصيل القطع بالفراغ مع مكان
 ولا ريب في حصوله بل غائبا لا اخطا وما قد يراى من وقوع الاختلاف في جواز الاخطا لمخالفة الحكم في حيث علم له القول بكونه شرعا كما لا يمكن
 القطع بكونه بحسبه مع مخالفته ومن لا يمكن مراعاته في معظم العبادات لوقوع الخلاف وجوب كثير من اجزا بها واشتباها فلا بد مع مراعات القول بانها
 الوجه من تكرار العمل وهو يصح في الغالب في حد لا يمكن الفراغ منه وهو بان طريق العلم غير مستد في هاتين المسائلين لقطع القول بتجسيم الاخطا
 في تفريق الدليل والقطع به بل الاخطا ما ورد في الشرع ومجرح وقوع الخلاف في مسئلة لا يقضى بعدم امكان تحصيل القطع فيها على انه خلافه في علم الفقه
 اعني ما اذا استدل بالحكم وانحصر طريق العلم بتفريق الدلالة الاخطا مع عدم قيام الدليل على تجسيم الظن بل الظاهر وكذا الحال في المسئلة
 الثانية فان القول بوجوب ائتمار الوجه الاخر موهون جدا بل مقطوع بنفسا سيما بعد عدم امكان تحصيل القطع وعدم قيام دليل على الاخطا بالظن ومع
 الغرض عن ذلك في عدم وجوب تحصيل العلم بالفراغ وكون الاخطا طريقا الى العلم بالاختصاص الطريق فيه جيل لئلا عليه معه يكون الايمان بالاجزاء الدائرة
 بين الوجوب والندب مثلا واجبا فلا بد على القول باعتبار ائتمار الوجه من اذنا على جهة الوجوب لا خلافا للتكرار وما قد يتجمل من اتفاقا لا يستلزم على عدم
 وجوب الاخذ بالاخطا في جميع المقامات اعني في مقام الجمل بالتكليف بالاجباني والخصر والاشك المكلف بالاجبا با وضعا فكيف يمكن الالتزام في الجمع
 مدفع بالالتزام بغير محل الاجماع فيتمسك فيه بالاصل والحاصل ان الدلالة في المقام بين القول بوجوب التكليف من جهة الاصل والاخذ بالاخطا فيما ج
 دل على خلاف الدلالة الظنية في الجمل لا اتفاقا لفاصل باصالة الظن والفائل بالظنون لمصلحة عليه لان كونا لاتفاقا المذكور جهة شعبة محل ما قد لا يوافق
 المناقشة في كشفه عن قول الحق كما لا يخفى على انما اتفانوا به من جهة قيام الادلة عندهم على جهة ما سواهم وجوا الادلة فان فرض عدم قيام دليل عليه
 عندنا وعدم صحته فادكره من الادلة فكيف يجعل الاتفاق المذكور دليلا على المنع مع اختلاف الحال اذ عدم جرحه مع قبا الدليل غير علمه مع عدم قبا
 وهو قول والفول بان الاخذ بالاخطا موجب للغير الجرح محل منع كيف العمل به متعين بالنسبة الى من لم يتمكن من الرجوع الى الطرق المقررة للاستنباط
 ولا الى غير مستند بل احكام عن تلك الادلة اذا امكن تحصيل الاخطا في المسئلة كما فصل القول في مباحث الاخطا والتقليد فلو كان ذلك جرحا متيقنا
 في الشبهة لما وقع التكليف بوجوب عدم تسليمه فالقول برفع العلم الجرح مقتضى على العمل بالاطلاق ما دل عليه من الادلة الشرعية هو انما الى الظن
 قد بان الرجوع الى الاصل في غير ما يمكن فيه تحصيل القطع ولو بان غائبا لا اخطا رجوع الى الظن انهم فكيف يصح الرجوع اليه الخاص عن الاخذ بالظن
 ويدفع ان الاخذ بالاصل ليس من جهة حصول الظن بل لا قد لا يحصل منه لظن المقام وانما الاخذ به من جهة استدراك طريق الوصول الى التكليف على العلم
 مدع قيام دليل على الرجوع الى غيره فيندفع التكليف لئلا السبيل اليه في الحقيقة رفع التكليف لا ثبات له ومع ذلك فهو رجوع الى العلم نظرا الى الوجه
 المذكور في الظن وبعد الغرض عن ذلك فالمحظوظة المقام هو الاخذ على الدليل المذكور وما لا يؤخذ فيه لاطال الرجوع الى الاصل من جهة ان يخرج وجا
 ما علم ثبوت الدين وتقدمه فانه لا يلزم ذلك والقول بان رجوع الى الظن على فرض تسليمه كلام اخر غير ما خوفي لا احتياج وما قد يظن الجواب في
 بق من اننا ان سلمنا جواز الاخطا في اعمال نفسه فلا يمكن جوازها بالنسبة الى بنا الحكم لغيره من البين وجود ذلك انهم والامتناع في ذلك على بيان
 الاخطا من غير بيان الحكم مع طلبه لسائل له وطنة بالحكم من الادلة الظنية مشكل على انه قد لا يتمكن من ذلك انهم كما اذا دار ما بين يقينين وغايبين
 او بين غائبين ومخوذ ذلك والتكون عن الفتوح وتلك الغرض له مشكل ايضا اذ قد يكون محرم باعنا على تلف الالهي والاعنائف في الالتزام بجمع تلك
 في خصوص تلك المقامات لا يوجب الخروج عما يقطع به من التكليف المتعلق بها في الشريعة فادرك عليه ضرورة ومخوها حجابا على عليه تقرير الدليل المذكور
 نعم لو قدر الاحتجاج بخبر الكلام المذكور ونسبته ليدلنا فانه قد كررنا في مقام ايراد على الدليل المذكور بان تسليمه لئلا سبيل العلم
 غير مفيد ثبوتها لاعتقال الى الظن في تحصيل الاحكام لا مكان لاقتضاء على المعلوم مادد عليه الضرورة والاجماع وبني فاعدا بالاصل الا انه
 الظن بل بحكم العقل بانه لا يثبت علينا تكليف لا بالعلم او بظن فام عليه دليل على فيما انفي الامر ان يحكم العقل بضرع الدلالة قال وبذلك ذلك ما قد
 من التمسك عن اتباع الظن وعلى هذا فاذ لو تحصيل العلم به على احدا لوجوه وكان لنا من ذلك حجة كفضل الحق فلا مرسى للحكم اذ يجوز تركه وان لم يكن

كلامه قد وافقنا على انه
 لا خلاف في انه لا يمكن

كل كالمجر بالشيء والاختصاص في الصلوات الاختصاصية فانه مع وجوب صل الشبهة بالاجماع وقع الخلاف في تعيين احكام الكيفيتين وح نقول ان
مقتضى حكم العقل هو البناء على التجربة لعدم ثبوت الخصوصية عندنا فلا يخرج علينا في فعل شيء منها الى ان يقوم دليل على التيقن قلت وان جبر
بانه ليس مبنى الاستدلال على الاستسناد الى تجربه استدلالا باطل يعلم حتى يورد عليه باننا استدلنا بطريق العلم لا بوجوب العمل بالظن بل اعتمدنا قيام الاجماع والفتوى
على يقين الدين والشريعة والمفروض في المقدمة اننا علمنا باننا باطل العلم بالاحكام على نحو يحصل من نظام الشريعة يرتفع به الفطوح الحاصل من الاجماع والفتوى
والضرورة المفروضة مسدودة وقطعاً وح بعد تسليم الاستدلال بعدم التعرض للمقام كيف يقابل ذلك بالاكتمال بما دل عليه الضرورة والاجماع والرجوع
فيما عدا الى الاصل والمفروض لزوم انهاء الشبهة مع الافتضاء على ذلك كما عرفت ويمكن ان يقال ان ذلك انما يتم اذا قلنا بعدم جريان الاصل المذكور في البناء
المحتمل وما اذا كان اجزا بعضها منوطاً بالبرهان فمع تعيين اجزائها وشرايطها على سبيل التفصيل اذ لا يصح الافتضاء على الفقد المتيقن من الاجزاء العدم
العلم بكونه هو المكلف ولا الحكم بسقوط الكل من جهة عدم تعيين المكلف بل ما يفسد من خروج عن ضروره الدين واما ان قلنا بجريان الاصل فيها كما هو
مختار لبعض بناء على ان التكليف انما يتبع بالكلية بمقتضى علمه ولا يتعلق بنا التكليف بالاجزاء لا بمقدار ما وصل اليها من ايات فلا يجزئنا الا
الايمان بما يفي به ذلك الفاعل من الاجزاء والشرايط المفروض كون الفاعل هو الطريق الى البناء وعدم ثبوت حصول البناء بغيره ولا قطع لنا بعد الافتضاء
على ذلك بوجوب جزم او شرط اخرا لا يفي بضروره الاجماع ونحوها من الادلة الفاعلة على اعتبار شي مما وقع الخلاف فيه من الاجزاء والشرايط ولو في الجملة وما فسد
من حصول الفطوح اجزاء بوجوب اجزاء اخرى غير ما دللت عليه ادلة الفاعل من السقوط بعد ملاحظة الحال في العبادات من الفهار والصلوات والصوم والبركة
وغيرها ومع الفرض عن ذلك وتسلية حصول علم اجلي بذلك فانما المعلوم غيباً جزئياً او شرطاً ككبح لواقع واما تعلق ذلك بنامع عدم مظهر طريق
الدين فالحقيقة عليه اجماع ولا غير فاقى مانع من نفيه بالافتضاء المذكورة وان علم كون الحكم الواقعي الاول خلافه لوضوح جريان اياتنا البراءة مع العلم الاجماع
باشغال الدلالة بحسب لواقع اذ لو يكن هناك طريق ليدرك في كل حال في المقام في الفضا والافتضاء في مسائل المعاملات المذكورة في الامسج بين الحدود
لكن الذي يقتضيه الفاعل المذكورة هو الحكم بعدم تعلق وجوب الفضا والافتضاء الايمان ثابت وجوبه علينا بالدليل الفاعل اخذنا من نفي الفاعلة
الفعلية وليس في الالتزام به خروج عن مقتضى الادلة الفاعلة لفاضه بكوننا مكلفين فعلاً باحكام الشريعة المحمدي فانه لا ينبغي كوننا مكلفين بالفعل
بجميع التكليفات لواقعته وان كانت معلومة من اجزاء احكامها لا بشارتها اذ فطرنا ما فطرنا من ادعاء ما بق من ان الافتضاء على الفقد المتيقن من التكليف كيف
في الخارج عن عدم التكليف للفطوح الاجمالية ببقائها كالفطوح غير ما يقطع به على جهة التفصيل نعم قد يشكك في الحال في الطوارى كاعظام الشكوك ونحوها
ما يقطع بتعلق التكليف هناك على احد وجهين او وجوه ويمكن دفعه عن طريق الوحد المذكور بالزام التجربة بما بعد العلم بتعلق التكليف في الجملة وعدم قيام
دليل على التيقن حيث ان المظنوع بمرح هو احد الوجهين او الوجوه فيقتضي ثبوت التكليف بذلك المقدار وتبين اننا بين ديننا الوجهين والوجوه
وبما يفيق اذا دار الواجب من اصل ديننا لا من افتضاء احدنا مع الفطوح بتعلق التكليف باحدهما كدوراننا الصلوات يوم الجمعة بين الظاهر والباطن
الباشعلى جريان الاصل في مثله ذلك بعيد جداً اذ كون الايمان بكل منهما ادعاءً مأموراً به غير طبعي بعد وراثة التكليف هناك بين الامرين وكون الفقد المعلوم
من المكلف به هو احد الامرين لا ان تعلق هناك امرنا بالافتضاء اجماع بين الامرين ليكون الشك الخصوصية قاصياً بدفعها بالاصل وينبغي لتكليف بالظن
هو الفقد الثابت من المكلف به فالواقع للفاعلة وح هو البناء على حصول اليقين في بيان الفعلين ولا مانع من الالتزام بالاختصاص في مثل الصوم
المفروض ولا يقع ان لا في صورة نادرة ثم انما قولنا لو قررنا الاستدلال بنحو اخر بان يكون الاستدلال في تجربه استدلالا باطل يعلم بعد ثبوت التكليف
في الجملة كان ما اورد من قيام ما ذكر من الاحتمال غيرنا هضم هدم الاستدلال اذ نقول ان مقتضى حكم العقل بعد العلم بحصول التكليف في الجملة ولزوم
الايمان بالواجبات وانما هو التيقن بين متعلق الوجوه وغيره ومعلق المنع والاختصاص لا يمكن من الاشتغال بالفعل والترك لثبوت نفع الخوف
من الضرر عليه كما انما يوجب ان يترك المعتبر بحج ادعاء النبوة لاحتمال كونه نبياً في الواقع وثقل الضرر على مخالفة الاجل وح تمكان ثبوت الحكم
بحتم الى الدليل الفاعل فكل فقيه فقهون ان مقتضى استدلالنا بالعلم في المقام هو الرجوع الى الظن اذ هو الاقرب الى العلم فاذكره من جوانب
يكون المرجع في الايمان هو العلم ويحكم بنها عدا المعلوم وان كان مظنوناً بالحق لا وجه له اذ هو اخذ بالوهم وترك من العلم في ما دونه بيد جاحلنا نعم ان
نعم الدليل عليه كل شيء الا بالعلم المذكور في بارز حجة الاحتمال كما هو ط كرام المورد غير كاف في المقام وان ادعى قيام الدليل عليه ككنا يوجب اية اخرى كما
نعم سيما اذا حصل الظن بخلاف مقتضى الشك من العلم هو الاخذ بما هو اقرب اليه الايمان والنفي من غير فرق وان ادعى الاجماع على اياتنا البراءة حتى
يعلم النقل فوايضا مما لا وجه له في نحو ما ذكره من مسئلة الجهر والاختصاص بعد العلم بوجوب احكام الكيفيتين اذ لا يبعد مثله الحكم بوجوب استنكار
كما نصوا عليه صورة اشياء الموضوعة كالصلوات في الثوبين المشبهين ودعوا الاجماع هنا على السقوط وعدم الرجوع الى الاختصاص فافهمه بغيره من
غيره بل كلام ما وقع في المقام عن بعض اعلام حيث اورد على المورد المذكور في فقه بين مسئلة غسل الجفنة وجوب الجهر والاختصاص في جريان الاصل
باننا ان ادعى الوجوب مع عدم الحكم بالاستحسان فهو لا يلزم ما ثبت يقينا من الشك وان ادا اثبات الاستحسان فهو ليس الا معنى في جملة احكامنا الاستحسان
على احادنا لوجوب بالاصل ان الرجحان الثابت بالاجماع والضرورة لا بد ان يكون هو الرجحان الاستحسان دون الوجوب في ولا يثبت الا بغيره اصل
البرهان على الاختصاص وهو موقوف على حجة هذا الظن والمحكمة لا يثبت الا بدون الفضل والثابت من الشك احد الامرين واصل البرهان لا يثبت الا بالمنع من
الترك وعلى فرض ان يكون الرجحان الثابت بالاجماع هو الحاصل في ضمن الوجوه فقط في نفس الامر فنع المنع من الترك باصل البرهان لا يثبت رجحان اصل
لاننا الحسن باسقاط اصل البرهان من المنع عن الترك لا بوجوب كون الثابت بالاجماع في نفس الامر والاستحسان فكيف يحكم بالاستحسان فلم يبق ترجيح
الحديث لالدلالة على الاستحسان على الحديث لالدلالة على الوجوب بسبب غنصنا باصل البرهان وهذا ليس بمراده واما المناسبات فامر من المناسبات هو ان يثبت

كان الخبر المذكور

المذكورة

صد

الحسن

في محاشي عقولنا بحيث نحرم مثلاً ان خبر الواحد الوارد ذلك والاشباع المنقول الدال على ذلك لا يجزئ فيه والاصل انما هو الذي مر عن وجوب الاجتناب
وجو ما يجرى عن ذلك يظهر ما قد قلنا من منع حصول المحرم والظن باصل البرائة مع ورود الخبر الصحيح كما ذكرنا ظاهره ان حكم عقل المجتهد في المحرم بالتميز
والاختلاف على ما في الخبر الواحد فيما كان الخبر الواحد الظن في مقابل اصل البرائة وفي عقل المجتهد حكم مطلق الرجحان العقلي الحاصل من الاشباع
والنوعين من الاشباع الوارد في مقابل اصل البرائة انتهى وانما خبرنا في هذا ما اولاً فان اثبات الاستصحاب بضمته الاصل ما لا ينبغي ان يكون مطلق
الرجحان على القدر المشترك بين الوجوه والادب معلوم بالاشباع والمنع من الترتيب من قبل البرائة فيلزم من الامرين ثبوت الاستصحاب في كل الشئ و
ليس ذلك من ترجيح احاد استصحابا بوجه لو صرح جريانه بعينه مع فرض اننا الحديث من الجانبين ومن جهة الاستصحابا خاص مع عدم حوض
دل على الوجوب جريته المقام كما هو المفروض والحاصل اننا مع اليقين بثبوت الرجحان والحكم بعدم المنع من الترتيب من جهة اصل البرائة لا ينبغي ان
لا تكار الاستصحاب ودعوى كونه مثبتا على ترجيح اصل البرائة على الاحتياط وهو موقوف على جهة هذا الظن غير واضح كيف قد نص المسند فيكون
الاشاع على اصل البرائة ليس من جهة الظن بل من جهة رفع العقل بانه لا تكليف له بعد اليقين وقيام طريق الحكم في الوصول الى التكليف مع ذلك كلام
اخر اشار اليه لموردنا في الكلام فينا انتم وما يتجمل من ان الجنس لا يبقا له بدونه الفصل فقد يكون الرجحان في ضمن الوجوب بحسب لواقع فلا
يعقل قيامه بعد اننا فصل مدعوى بالقرينة بين دفع الفصل في الواقع ورفع الحكم كما في نسخ الوجوب الحكم بعد في الظاهر عدم قيام دليل عليه كما
المقام لو صرح قضا الاول مع الجنس الثابت بخلاف الثاني ضرورة عدم الحكم هنا مع حكم ثابت وانما المقصود عدم حصول المنع من الترتيب من اول
الامر كما هو فصل للنوع الاخر اعني الاستصحابا بعد ثبوت الجنس بالاشباع والفصل المذكور بالاصل ثبت بخصوص الاستصحابا في الظن وليس مع الفصل
بالاصل في الظن ضامنا باننا الجنس الثابت بالدليل بل اقضاه ما ذكرناه من الحكم بقيام الجنس الظن بالفصل الاخر فيكون المستقضى منها حصول النوع الا
في الظن لم يكن هناك دليل على حصول الجنس من القول بضميمة نص من جهة الاصل ولا الاقضاء انما الفصل المفروض من نص في ظاهر المفروض المقام
خلاف ذلك لعلنا الدليل القاطع على ثبوت الجنس فقولنا اصل البرائة من المنع من الترتيب لا يوجب كون الترتيب بالاشباع اعم من جهة ذلك كما هو
اصلا بل مراده اثبات الاستصحابا في الظاهر بكون الرجحان الثابت بالاشباع خاصا مع عدم المنع من الترتيب بحسب تكليفنا فالرجحان مع عدم المنع من الترتيب
في الظن منفي بحكم الاصل فيثبت بذلك الاستصحابا في الظن وكيف يعقل القول بقضاء اصل البرائة بكون الرجحان الثابت بالاشباع خاصا في الواقع مع عدم
المنع من الترتيب ومن المعلوم عدم ارتباط اصل البرائة بالادلة على الواقع وقد نص عليه لموردنا كلامه فان قلنا ان مقصود المورد هو العلم بالعلم والبرائة
الاخذ بالظن والوجه المذكور لا يفيد ثبوت الاستصحابا فضلا عن العلم به فكيف يجزئ الحكم بثبوت ثلث ليس مراد المورد الا الاشاع على العلم اثباتا
الحكم ودفع غير المقطوع به بالاصل لا نقض الطريق الا لما كان الرجحان مقطوعا عن المقام حكم به ودفع الزائد بالاصل لعدم قيام دليل عليه فيكون لنا
على المكنت الظن الاستصحابا قطعاً وان لم يظن بمصولة واقفان دفع الحكم في الظن لا نقض الطريق الا لما يفيد في الحكم بحسب لواقع واذا كانت إحدى
المتقدمان مفيد لثبوت الحكم في الظن كان الحكم الثابت من الجميع ظاهراً ومع الغرض عما ذكرنا فلو سلم كون نفى الفصل لظن بانه دفع بحسب لواقع
تم المقصود نص فانه مع ارتفاعه كونه وقيام الدليل على حصول الجنس بحسب لواقع كما هو الواقع في المقام لا مجال للشك في تحقق النوع المفروض بعد
ذلك الفصل كما في منع الوجوه اقام دليل على تحقق الرجحان ولا اشكال بل لا خلاف في الحكم بالاستصحابا غاية الامر ان يكون المقام من قبل ذلك كما قيل
ان اصل البرائة بالنسبة الى الظن جريته نافية للحكم في حال الخبر الثاني للحكم اقام الدليل على جريته وجوب لعلنا انما اعلمنا بالاشباع ونحوه
الفعل وذلك لو اريد المفروض على عدم المنع من الترتيب حكماً بحصول الاستصحابا فكان في المقام من غير فرق فيما نحن فيه قصد من ثبوت الحكم بالنسبة الى الظن
وليس ذلك لاثبات الحكم بالاصل اذ ليس قضيه الاصل هنا سوى عدم المنع من الترتيب وبما لا يخفى مع الرجحان المعلوم الثبوت من الخارج ثبت الاستصحابا ولا
يقتضي ذلك من قبل الاصول المثبتة قطعاً كما لا يخفى ومن ذلك ظهر ما في قوله ان حكم عقل المجتهد في المحرم بالتميز والاختلاف في الشبهة بعد صحة جريان الاصل في عقل
المجتهد حقا في نادره عدم صحته جريانه بالنسبة الى المحرم والاختلاف للعلم بثبوت التكليفين وبما لا يخفى كل منهما لالام من غير تضاد بينهما في ذلك لا يتقيد الامر
ببعضهما كالحال الوضوح ومع الغرض عما ذكرنا وسليماً وانما الاصل انما يصح بين حكمتين وجود بينهما من قبل واحد غير متجه مع كون احد الحكمين في مسألة
الجهل الاختصاص الاول في بينهما في مخالفة الاصل بوجه من الوجوه واما ثانياً فيثبات ما ذكره من ان المثال المناسب لما رجحنا عقولنا بحسب لواقع على مخالفة
اذ وقع وجوب الاجتناب في المقام بالاصل حطاً كرهه فاضرب رجحاناً في الاشباعا الحاصل في ضمنه على ما قرره من ارتفاع الجنس بارتفاع فصل واصل البرائة
من المنع من الترتيب الاجتناب لا يقتضي بكون رجحاناً في الاجتناب لثبات بالاشباع خاصا في فصل الامر في الكراهة ولا باخلافه فان اردنا بالاصل المذكور دفع
المنع من الترتيب الاجتناب مع عدم الحكم بجواز الاجتناب فهو مخالف لما دل الاشباع عليه وان اردنا مع الحكم بجواز الاجتناب انما في دليل قضيته ببقائه على نحو ما
ذكره في مسألة عقل المجتهد غاية الامر وان لا خيال هناك بين الحكمين وهناك بين احكام ثلثة واما ثانياً فيثبات ما ذكره من ان الحكم بالرجحان العقلي غير
مستقيم الا بوجه لا غنى عن الحكم العقلي في مقابلته اصل البرائة وليس في كلام المورد ما يوهي ذلك اصلاً وكيف يعقل مقابلته الاصل لما وقع الاشباع على ثبوت
الحكم رجحاناً عليه وفصله وانما المقصود رفع المنع من الترتيب وان اقام عليه دليل ظني فيكون اصل البرائة في مقابلته ذلك الدليل الظني كيف عباد المورد
صريحاً في رفع اصل البرائة المنع من الترتيب والظن انما ذكره من غير ما ذكره من كون رفع المنع من الترتيب بالاصل قاضياً برفع رجحان الفعل فيكون الامر في
مراحمة اصل البرائة للرجحان المقطوع به وقد عرفت ضعفه لو صح ما ذكره من ذلك بعينه المثال الذي ورد فيهم غاية الامر ان المجتهد في المقام
رجحان الفعل والحاصل هناك جواز فيمكن رفع المنع من الترتيب هناك في معنى رفع الرجحان المعلوم الثبوت انهم ويكون ما دل على الجواز من الدليل العقلي لا
باصالة البرائة دون الدليل الظني القاضيه بوجوب الاجتناب وهو كلام مضاف جداً ولو تم لفضي بعد جريانه اصل البرائة والا باخلافه في شئ من المقامات ثم ان

لما في هذا

فيما بين ذلك أصلا إذا اشتمل في كلامه فرض المسئلة في خصوص صورة المعارضة بين الدليلين فخصلا عن أغلب الكافة بينهما وانما ذكر في
كلامه المعارضة بين القولين وعدم إمكان ذلك مقتضى الأخذ بالبين حيث أنه لا مندفع للمكلف عن اختيار أحد الوجهين كيف ندين المورد كلامه على
نفي تجمة الظن ورجح فلا تقارن بين حصول المعادلة بينهما في القوة والضعف عند ما تفرقا كما يفرق بين الأمرين في الأدلة المتفرقة في الجملة دون الأعم
هما مع الآخر فضلا عن المعارضة ثم أنه لو سلم فرض المسئلة صورة المعادلة بين دليلي القولين وعدم حصول ترجيح لأحد الجانبين لم يقض ذلك
بأنشأ المندفع من المقام بوجه من الوجوه المرفوض عدم تجمة شيء من الظن يكون زافعا للظنون يكون زافعا لغيره بالأول وكيف يجعل المرفوع بالأصل خصوص المظنون حتى يكون المندفع
لو كان أحدهما زافعا غير متجه إذ مع كون الأصل زافعا للظنون يكون زافعا لغيره بالأول وكيف يجعل المرفوع بالأصل خصوص المظنون حتى يكون المندفع
في المقام باخذ مقابلته وإن كان هو أيضا مخالفا للأصل كما هو المرفوض في المثال وبالجمله أن هذا المورد على الأخذ بمقتضى الأصل في غير ما حصل للبين به
سواء كان ما يفعله مطلقا أو لا وإنما فرض المقام كونه زافعا للمدلة الظنية حيث أن الكلام وقع في ذلك فلا يعقل أن يكون قوة أحد الظن في المقام وضعف
الأخر فاضيا بحصول المندفع في المرفوض من كون المرفوع بالأصل خصوص المظنون دون الآخر وأما الأخر فيوجبنا أحدنا أنه يمكن ترجيح البعض ولو
المنع بعد فرض تجمة الظن في الجملة ودون الأبعد بين الأخذ بمطلق الظن وتوضيح ذلك أنه بعد ما ثبت بالمقدمة الثالث المذكورة في تجمة الظن في
الجملة لم يلزم من ذلك الأخذ ببعض الظنون كما يكفي في مفرض الأحكام بالمدلة المذكورة في الجملة في قوة الحجية فإن كانتا لظنون متساوية في العقل من
جميع الجهات لزم القول بتجمة الجميع لا منساع الحكم بتجمة بعض معين منها من دون ترجيح باعث على التبيين أو الحكم بتجمة غير معين منها إذ لا يعقل الرجوع إليه
فيما هو الواجب من استنباط الأحكام وأما إذا كان البعض من تلك الظنون مقطوعا بتجمة على فرض تجمة الظن في الجملة دون البعض الآخر فحين ذلك البعض
الحكم بتجمة دون الباقي فإنه هو المقدر واللازم من المقدم ما لا يكون ماعدا أن حكم العقل بتجمة الكل على ما ذكر ليس من جهة انشأ المرفوع بينهما بحسب
الواقع حتى يجب الحكم بتجمة الجميع كبل أنه هو من جهة عدم علمه بالمرجح فلا يصح له تعيين البعض للتجمة دون البعض من غير ترجيح عنه فيعين عليه
الحكم بتجمة الكل بعد قطع هذا المقام عن الرجوع إليه في الجملة فهو الحكم المذكور أنما يجزئ من جهة جعل العقل الواقع وأنت خبير بأن قضية الجملة المذكورة هي
ترجح الأخص في المقام عند ذلك لا ترجح في أحد الجانبين فها كيف يوجب نفي العقل بوجوب الرجوع إلى غير الظنون الخاصة مع كون تلك الظنون كافية
في استنباط الأحكام فإن قلتان القائل بتجمة كل الظنون أنما يقول بتجمة الظنون الخاصة من حيث أنها ظن لا لأجل خصوصيتها وتلك تجمة خارجية
في جميع الظنون والقائل بتجمة تلك الظنون الخاصة من حيث أنها ظن لزم على ذلك تجمة قاطعة فلم يثبت ذلك خصوصية تلك الظنون حتى يوجب ترجيحها على
غيرها قلت ليس المقصود المقام الاستثنائي مقام الترجيح إلى الدليل الدال على تجمة الظنون الخاصة حتى يوجب عدم ثبوت ترجيح قطعي فاض من جهة خصوصيتها
في عدم اتفاق الأقوال عليها كالمثل المراد أنه لما دلت الأدلة على العقل بعد العلم بتجمة الظن على جهة الإجمال بمقتضى المقدمة الثالث المذكورة حيث أنه لا يخلو
منها وبينها ما لا يخلو من جهة الظنون الخاصة فاستدعي كل من الوجهين المذكورين حكم العقل بتجمة الظن ليس من أجل قيام الحجية بينهما بل من أجل أن مقتضى
ظن دليل عليها كالمثل من جهة جعل بعض التجمة واختصاصها بالبعض بعد علمه بتجمة الظن في الجملة فإن قضية ذلك عدم ثبوت تجمة ما يرد على ذلك فليس
الحكم إلا بالمقدمة الثابتة على التبيين أن الأخذ باليقين وان احتمال أن يكون تجمة ذلك البعض فاض من جهة كونها مطلقا لمع الجميع أو من جهة اختصاصها بغير الأحكام
لا يثبت شيئا في المقام ولا يجوز بعد ذلك الحكم عن المندفع المذكور والخاصة أن جعلها بالترجح في المقام فاض من جهة كونها ترجيح ذلك البعض عند ذلك وإن يثبت
بين الحكم وبين الحكم بتجمة الكل من جهة الترجيح بل ترجيح كما هو المذهب في ظنهم بما قرئنا أن الحكم بتجمة البعض المذكور ليس من جهة الاتفاق عليه بخصوصية
يقابل ذلك يمنع حصول الاتفاق على خصوصية خاص وأما لو سلم ذلك فالعقل المقتضى عليه لا يمكن في استعلام الأحكام كما هو الحال في العلم فلا يرد في المقام
بأحد الوجهين المذكورين بين الأمرين فإن قلت أن الظنون الخاصة لا تعيها حتى يؤخذ منها على مقتضى اليقين لحصول الاختلاف في خصوصياتها
أنت قلت يؤخذ بها بوجهها ما اتفق عليه لئلا يكون بالظنون الخاصة بأن لا يحتمل إلا فضلا على ما ذكرنا على ذلك فإن اكتفى في دفع الضرورة فلا
في كلامه والأخذ بالأخص بعد الأخذ بمقتضى المقدمة الثالث المذكورة إلى أن يدفع به الضرورة وتترك الباقي بعد ذلك لو فرض أن الأمر بين ظنيتين وظنون
في مرتبة واحدة حكم بتجمة الكل لا شفا الترجيح ولا يفتي ذلك تجمة ما بعد من المراتب فإن قلت أنه لو تم ما ذكرنا فتمايز مع معارضة الظن الخاص لغيره من
الظنون وأما مع المعارضة رجحان الظن الخاص على غيره فمما لا يخلو فلا يتم لدون ذلك لا مرجح بين الظنيتين فيوقف الرجحان على ثبوت المرجح بالدليل لا يفرق فيه
في الوجه المذكور بل يقتضي الدليل المذكور بتجمة الجميع لا شفا الترجيح حسب ما قرئنا في الاستدلال في الجملة لا يحتاج في فعله بما يقتضيه من المعارضة قلت لما لم يكن تلك الظنون
تجمة مع الخلو عن المعارضة على ما قرئنا في وجوب المارح لا تكون تجمة بطريقا ولا يعقل معارضتها لما هو تجمة عندنا وأن تجمة ما يرد يمكن أن يثبت ذلك يوق
أنه مع التساوي والترجح بحكم تجمة الكل نظر إلى بطلان الترجيح بل ترجيح حسب ما قرئنا في الدليل فيلزم القول بتجمة مع انشأ المعارضة بالأول بل تعين الأخذ بالوجه
المذكور دون عكس فتبين الدليل المذكور وثبوت تجمة الصورة المرفوضة بخلاف وجه الحجية في الصورة الأخرى فأنما يوق به من جهة الأصل انشأ الدليل
على الحجية فيكون الثبوت ضارحا على التفتي ضارحا في القول بتجمة الكل كما هو مقتضى الاستدلال فأنما يوق به من جهة قيام الدليل الفاضل على تجمة بعض الظنون
لا يمنع من حصول الترجيح فلا ينافي به إلا أنه الظنية من غير أن يكون ذلك استنادا إلى الظن في ثبوت الظن كما قد يوق به توضيح ذلك أنه بعد قطع العقل
الظن في الجملة ودون الحجية بين الظنون وكلها أن تؤول لكل بحسب تجمة نظر العقل يمكن الحكم بتجمة الجميع ما عرف من انشأ الحكم بعدم تجمة شيء
منها وانشأ الفائدة في الحكم بتجمة بعض معين منها وحكمه بتجمة بعض معين منها ترجيح بل ترجيح فيعين الحكم بتجمة الجميع وأما الواجب لظنون بحسب القرب
من الحجية والبعد عنها في نظر العقل دار الأمرين بحسب تجمة القريب والبعد عنها معا فلا يربط الذي قطع به العقل هو الحكم بالأول واثبات الباقي على

فما يقتضيه

ما يتصوره العقل قبل ذلك فهو في الحقيقة اشتبا إلى القطع دون الظن والحاصل أن الذي يحكم العقل بحجته هو القدر المذكور ويبقى الباقي على مقتضى
حكم الأصل الثاني أن مقتضى الدليل المذكور حجة كل ظن عدم ما قام دليل قطعي ومنه إلى القطع على عدم جواز الرجوع إليه بالجملة ما قام دليل مقبض شرعا على
عدم جواز الأخذ بروح نقول أنه إذا قام دليل قطعي على تعيين الرجوع إلى الظنون مخصوصة عدم جواز الرجوع إلى غيرهما تعين الأخذ بها ولو رجع إلى ما
عدا ما أجمع قيام الظن مقام العلم يكون الدليل الظني القائم على أن لا ينزله العلم بعد جواز الرجوع إلى سائر الظنون مقتضى ما إذا كان الدليل المذكور
من حجة كل ظن عدم ما دل الدليل المقبض شرعا على عدم جواز الرجوع إلى سائر الظنون بما عدا الظن الخاص وليس ذلك من قبيل اثبات
الظن بالظن فلا يعتد به بل إنما يكون كل من لا يثبت بالعلم أو المفروض من العلم فينبغي الظن مقام العلم عدم ما قام الدليل على خلافه فإن قلت ترفع التناقض
ح بين الظن المتعلق بالحكم والظن المتعلق بعدم حجة ذلك فحذا الأول من حجة الرجوع إليه دفع الثاني فلا بدح من الرجوع إلى أقوى الظنين المذكورين لا أقول
بمقولة الأول إذا سلمت من البين أنه لا مضامين بين الظنين المفروضين لا خلافا متعلقهما ما هو موط من صحة تعلق الظن بالحكم والظن يكون مكلفا بعدم
اعتناء به ذلك الظن والأخذ به في إثبات الحكم فلا يفعل المعارض بينهما لئلا يحتاج إلى التزحيم نعم قد يرد بوقوع التناقض بين الدليل الدال على حجة الظن والظن
النافض بعدم حجة الظن المفروض بغيره فحينئذ لا بد من دليل الدال على حجة الظن هو حجة كل ظن ليرى على عدم جواز الأخذ به دليل شرعي ما إذا قام عليه دليل
شرعي كما هو المفروض ليرى بعارضه دليل المذكور أصلا فإن قلت إن قام هناك دليل على عدم حجة بعض الظنون كان الحال على ما ذكره وأما مع قيام الدليل
الظني فإما يقع جملته خارجا عن مقتضى القاعدة المذكورة إذا كانت حجة معلومة وهو إنما يفتن على القاعدة المذكورة وهي غير صالحة لتخصيص نفسها بنفسها
إلى الظنين على نحو سواها كما يكون الظن بعد حجة ذلك الظن قاضيا بعدم جواز الأخذ به كذا يكون الظن المتعلق بنبوت الحكم الواقع أيضا بوجوب العمل
بمواده ومقتضى القاعدة المذكورة حجة الظنين معا ولا كما تستعار ضنين لم يمكن الجمع بينهما كما لا يلزم مراعاة قوتها والأخذ به المقام ما هو شأن الأدلة
المعارضة غير أن يكون ذلك أحد الظنين مستندا إلى القاعدة المذكورة كما لا يجزى لا يصح تخصيصها بنفسها والحاصل أن المخرج عن حكم تلك القاعدة
في الحقيقة هو الدليل الدال على حجة الظن المفروض من الظن بنفسه من حجة فاضية بتخصيص القاعدة الثابتة والمفروض أن الدليل عده القاعدة المفترضة
فلا يقع جعلها مخصصا لنفسها اقتضى الأمر من آثار أقوى الظنين المفروضين في المقام قلنا حجة عندنا كل واحد من الظنون الخاصة وإن كان المستند
حجتها شيئا واحدا وحكم حجة كل واحد منها مقيد بعدم قيام دليل على خلافه ومن البين أن كون الظن المتعلق بعدم حجة الظن المفروض ليلا فاما على عدم
حجة ذلك الظن فلا بد من تركه والحاصل أن العقل قد دل على حجة كل ظن فهو يقوم دليل شرعي على عدم حجة ذلك الظن بالواقع وظن آخر بعدم حجة ذلك
الظن كان الثاني حجة على عدم جواز الرجوع إلى الأول ومخرج من ذلك أن لا يردح تحت دليل المذكور فليس ذلك مخصصا لتلك القاعدة أصلا فإن قلت
أن العقل كما يحكم بحجة الظن الأول أن فهو دليل على خلافه كما يحكم بحجة الثاني كما يجعل الثاني باعتماد كونه حجة دليل على عدم حجة الأول فليجعل
الأول باعتماد حجة دليل على عدم حجة الثاني في لا يمكن الجمع بينهما في الحجة فإني مخرج الحكم بتفديم الثاني على الأول قلت نسب الدليل المذكور إلى الظنين
بأنهما على نحو سوا الكون يتعلق الظن الأول بحكم المسئلة في الواقع والظن الثاني بعدم حجة الأول فإن كان مؤدى إلى جعل حجة الظن مطلوب من ترك أحد الظنين
ولا يبد من في لزوم ترك الثاني فانه في الحقيقة معارض للدليل لقاطع الفاعل على حجة الظن مطلا للظن المفروض وح فلا ظن بحسب الحقيقة بعد ملائمة
الدليل لقطع المفروض ما إن كان مؤداه حجة الظن الأول ما دل الدليل على عدم حجة فلا مناص من حكم ترك الأخذ بالظن الأول فحينئذ لا بد من دليل المفروض
حجة الظن الثاني فيكون دليل على عدم حجة الأول ولا معارضة فيه لدليل النافض بحجة الظن لكون الحكم بالحجة هناك مقيدا بعدم قيام الدليل على
خلافه ولا للظن الأول لا خلافا متعلقهما ولو اربا لأحد بمقتضى الظن الأول لم يمكن جعل ذلك الحكم دليل على عدم حجة الظن الثاني لوضوح عدم لزوم
به وإنما يعارض ظاهره فنحن الحكم بحجة قد عرفت أنه لا معارضة بينهما بحسب الحقيقة ولا يجرى أن يجعل حجة الظن الأول دليل على عدم حجة الثاني في الحجة
فالمقام هو فصل الظنين والدليل المذكور في المقام دال على حجة ما وهو ما إذا ثبت لهما بأنفسهما على نحو سوا ما عرفت وليست حجة الظن حجة الثاني
بل حجة فصل الظن وقد عرفت أنه بعد ملائمة الظنين ملائمة حجة ما على الوجه المذكور في هذا الثاني دليل على عدم حجة الأول ولا يمكن أن يكون حجة
الدليل المقام على حجة الظن الأول ما قام الدليل على عدم حجة بعد ملائمة الظنين المفروضين حجة الثاني وعدم حجة الأول من غير حصول معارضة بين الظنين
حتى يؤخذ بأقربها كما لا يخفى على المتأمل رابعها أن هناك أدلة خاصة قائمة على حجة الظنون المخصوصة على قدر ما يحصل به الكفاية استنباط الأحكام
التشبيهية وهي ما تقيدها وضمنها إلى القطع حجة فصل القول فيها في الآيات لمعة لبيانها ونحن نحقق القول في ذلك تلك المقامات نشأ ولعلنا نشير في
بعض منها في طي هذه المسئلة أيضا وح فلا إشكال في كونها مرجحة بين الظنون فلا يثبت بالمقد ما لا يثبت بالمنفعة من مائة على أن طريق العلم بالأحكام
الواقعية وإن كان مسدودا في الغالب إلا أن طريق العلم بتفريع الدماء والمعرفة بالطرق المفردة في الشريعة للوصول إلى الأحكام الشرعية غير مستد في حقيقة
الأخذ به وهذا وقد يقرر الدليل المذكور بنحو آخر بأن يتركز في مطلق الظن بعد استنباط العلم بحجة لزم أحدا مورثا من التكليف لا يطاق و
المخرج من البين والتزحيم بلا مرجع وكل من اللوازم الثلاثة بين البطلان وأما الملازمة فلا بد من الحال بعد استنباط العلم من وجوب تحصیل العلم ولو
بسبب سبب الاحتياط أو ترك العمل بما لا علم به أو العمل ببعض الظنون دون بعض أو الرجوع إلى مطلق الظن عند ما ثبت المنع من الظنون الخاصة
ففي الأول يلزم الأول لا يلزم استنباط العلم في معظم الأحكام وعدم إمكان مراعات الاحتياط في كثير منها مضافا إلى ذلك ما لا يلزم عدم وجوب الاحتياط
مع عاقبة القول بوجوبه من الشرع لمرجح الشبهة على الثاني يلزم الثاني مخلو معظم الأحكام عن الأدلة القطعية وعلى الثالث يلزم الثالث لا يفرج بين الظنون
عدم قيام دليل قطعي على حجة ما يكفي من الظنون في معرفة الأحكام والرجوع إلى المرجح الظني في إثبات الظن فيسعين الرابع وهو المدعى يمكن أن لا يرد عليه على
نحو ما مرنا في الإشارة إليه تارة بأننا نلزم وجوب تحصیل العلم بالواقع أو بطريق الدليل لقطع الفاعل على حجة فيما عدا ذلك يفتن على الاحتياط على حجة فصل

القول فيه فيما لا يمكن الاحتياط فيه ان لم يعلم تعلق التكليف بما في خصوص تلك المشقة من اجزاء او ضرورة وكان لما ذكره من غير بني على سقوط التكليف لعدم
ثبوت طريق موصل الى حبل الشريعة وان علم ثبوت التكليف بالنسبة لما ينبغي فيه بالتجسس بين الوجهين والوجه المحتمل في تعلق التكليف يعني انه يؤخذ بالحد
المتيقن ويبدع اغلبا ما يراه عليه لا نقاشا في طريق النكاح اتامع القول بقبول الدليل القاطع على طريق يعلمه مئة وثلاثون الف سنة من قبله فيكون في طرف
بلا لا سلاسل الامور التي يمكن من الوصول الى الطريق المقترحة وتتم من محصيل طريق الاحتياط فيكون الشا على نحو ما اشار اليه في اشارة بالنظام سقوط التكليف
فيما لا سبيل الى العلم بقوله انه يلزم اخراجه عن الدين قلنا نعم على حسب مزية فضيلة القول فيه وانما بالنظام الشا على العمل ببعض الظنون وقوله يوم ترجع من
دون مرجع قلنا نعم وانما يلزم ذلك انه لا يقيم عندنا دليل قطعي او مضاهي القطع على جهة جملة من الظنون كافيته حصول المكروه مع الفضل عن فاما يلزم ذلك مع عدم
الاكتفاء بالمرجع الظن ان قلنا بعدم جهة الظن المتعلق بجهة بعض الظنون دون بعض كلا الدعوى يمكن منع بل فساد حجة الظن في القول فيها وايضا نقول اننا ان
بالشبهة المذكورة لزوم احكامها والاشارة على تقدير عدم جهة مطلق الظن بالواقع بعد اننا طريق العلم به في الملازمة من جهة ما ذكره بنا هنا غير ان في بيانها
لا مكانا الرجوع الى الظن بما قلنا من غير علم يلزم شي من مفاسد الثلاثة وهو غير الذي كاعرف وانما يرد على ما ذكره من الوجهين فهو مستلزم ولا يفيد جهة الظن
المطلق بالواقع كما هو الذي على ان النظر المذكور لا يفي بوجوب الرجوع الى الظن به غاية الامر لا لثبوت لزوم الرجوع الى ما عدا العلم ولو كان الرجوع على تقليد
الافواه مثلا فلا بد من اخذ فيه ما يفيد وجوب اخذ بالظن حسب اخذناه في الفقرة المتقدمه الثاني انه لو لم يجز لعل بالظن لزوم ترجيح المرجوح على الراجح
وهو غير جائز بهد منه فالتقدم مثلا بين الملازمة من عدم اخذ بالظنون لا بد من اخذ بخلافه وهو الموهوم ومن اليبس ان الظنون راجح والموهوم مرجوح
لغوبها بذلك وهو ما ذكرناه من ان الملازمة من ذلك انما يلزم ذلك اذا وجب الحكم باحد الجانبين واتامع ذلك فلا بد من اخذ في حكم اذن يثبت من الطرفين قلت
يعرف ان ترك الحكم مرجوح ايضا في نظر العقل فانه مرجح انما لا يظنون يكون الحكم به راجحا على محور جان الحكم به فيكون ترك الحكم ايضا مرجوحا كما حكم بخلاف
ما خرج عنده من الحكم به فاما انما يمكن التوقف في الحكم والفنوى انما في العمل فلا وجه للتوقف لا بد من اخذ باحد الجانبين فاما ان يؤخذ الجانب
الراجح او المرجوح وتبطل الاستدلال وقد اشار الى هذه المحنة في الاحكام في جملة الفاضل بحجة اخبار الاخذ وقال انه انما ان يجزى العمل بالاحتمال في الراجح والمرجوح
مع او تركهما معا او العمل بالمرجوح دون الراجح او بالعكس لا سبيل الى الاول والثاني والثالث فاهم بيقين الراجح وهو لو اذ اشار الى التمايز ايضا في ذيل المحنة
الاية والجواب عن المنع من بطلان الثاني ودفع البطلان فيه قد اذ قد يؤخذ فيه بالخطا وهو مع كون عملا بخلافه من عند العقل قطعاً فليس محتمل بالعلم
بخلافه من عند العقل وقد يؤخذ فيه بالاصل نظر الى توقف تعلق التكليف في نظر العقل باعلام المكلف حيث لا علم فلا تكليف لا ان يثبت قيام
غيره مقام كيف لو كان ترجيح المرجوح في العمل على الراجح المفروض به في بطلان لكانت المشقة المفروضه في هذا المفروض فيها حصول الرجحان مع انها باقية
ليست كذلك بل محتمل رجحان حصول التكليف في نظر العقل لا يقتضيه بوجوب اخذ بمقتضاها والقطع بتحقق التكليف على حسب ما ذكره في الاستدلال انه تم هناك ذلك
قاطع على وجوب كيف هو والادعوى بل نقول ان رجحان حصول الحكم في الواقع لا يستلزم رجحان الحكم بمقتضاها لا مكان حصول الشك في حسن الحكم او الظن
بخلافه بل والقطع به ايضا فلا ملازمة بين الاخيرين فضلا عن القول بوجوب الحكم بذلك والقطع به كيف يحتمل عند العقل حصول جهة الخطا في الاما بمقتضاها
ولمحوها عن علم من جهة مع الحكم العقل بجواز الاندفاع عليه بخلاف الرجحان المفروض من فطرته ذلك ان ما ذكره من كون الحكم بالراجح راجحا على محور جان الحكم به
نظير ما قصد فلا محذور في ذلك الحكم ولا للحكم بجواز كل من الفعل والترك فيما يتبعه في الايمان نظر الى عدم قيام دليل قاطع للعد عليه كما اشار الى ذلك في
الاحكام مشيرة الى دفع المحنة المذكورة قائلا بان لا مانع من القول بان لا يجب العمل ولا يجب تركه بل هو جائز للترك على ان لو تم الاحتجاج المذكور لقضى بحجة الظن
مطمئن غير ان يصح اخراج شيء من الظنون عنها لعدم جواز الاستدلال من افواه العقلية اذ بعد كون اخذ بالظنون راجحا وعدم مرجوحا وكون ترجيح المرجوح
قبحا لا وجه للمقول بعدم جواز اخذ ببعض الظنون لصحة المقدمة المذكورة بالنسبة اليه قطعاً فلا وجه لاختلاف النتيجة من ان من الظنون ما لا يجوز الاخذ
براجحها بل ضرورة الا ان يبقى قضية رجحان الشيء ان يكون الحكم به راجحا الا ان يقوم دليل على خلافه وهو مع عدم كون بينا ولا مبينا غير جائز عليه الاحتجاج
المذكور اذ قد يقال ان بعد قيام الدليل على عدم جهة ذلك الظن لا يبقى هناك رجحان في نظر العقل وهو ايضا بين الفساد الوضوح عدم المناقاة بين الظن
بحصول الشيء والعلم بعد جواز الحكم بمقتضاها وقد تقرر الاحتجاج المذكور بخلافه بان بقاء الفتوى والعمل بالموهوم مرجوح الى قبحه قاضا بشبهة الذم عند
العقل والفتوى والعمل بالظنون راجح الى حسن يفتقر بل لا بد عند العقل فلو لم يجز العمل بالظن لزم ترجيح الضيق على الحسن وهو مقيع ضرورة اما كون الفتوى
والعمل بالموهوم مقيعا فلا يشهد الكذب بل هو محتمل بل لا بد عند العقل فلو لم يجز العمل بالظن لزم ترجيح الضيق على الحسن وهو مقيع ضرورة اما كون الفتوى
هو عين المديح فانه دليل في المقام ضرورة الا ان يجعل المديح حجة في حكم الشرع والدليل على حسنه حكم العقل نظر الى ثبوت الملازمة بين حكم العقل والشرع
وفيلان الادعوى المذكورة ايضا في مرتبة المديح في الحقا لوضوح اننا الفاضل ان الملازمة بين الحكمين كما هو مبني الاحتجاج بالفتوى اذ لم يثبت عند حسن العمل
بالظن شرعا فلا يسم استقلال العقل باذاك حسنه فكان لا لزوم ان يجعل الدليل الدال على ذلك ليلا على الخط وليس في النظر المذكور ما يفيد الاحتجاج
عليه بل في غير سكو دعوى قبح الاول وحسن الثاني نعم على قبح الاول بانه يشهد الكذب بل هو موهوم وهو على فرض تسليمه لا يستلزم حسن الحكم بالظنون والعمارة
لا مكان قبح الاخيرين مع ان الوجه المذكور قاض بقبح الحكم بالظنون ايضا لا تراه ان يشهد الكذب بنظر الى توقف الاخبار بالعلم بالمطابقة فغاية الفرق بين الاخيرين
قوة احتمال عدم المطابقة في الاول وضعف الثاني وذلك لا يقتضيه بخبر جبر عن دائرة الكذب على تقدير عدم المطابقة ولا التمس على الكذب بالاثبات بما يتحمله
لما فيه من انشاء العلم بالحقيقة فالنظر المذكور ليس على ما ينبغي وكان مبني على وجوب الحكم والعمل باحد الجانبين حال استدلالنا بالعلم وان يؤخذ بذلك
في الاحتجاج وقد اشار الى ذلك الاستدلال في كلامه المشد فيصم ليح قبح الاخذ بالموهوم في العمل والفتوى دون الظنون والوجه في مباشر الدليل
المقدم من كون محصيل الواقع هو المناط في العمل والفتوى حيث ان الطريق اليه هو العلم بعد استدلال ذلك الطريق وقضا وجوب الحكم والعمل الاية في الاخذ

[illegible]

لا اوجد وهو غلط والصواب
احديه الالف الممددة
المستند العبد

ما ذكره على ان لا يكاد يجمع شي من اقسامها ما ذكره في جواب الابرار الثاني فينبغي ان المقدمتين المذكورتين لم تؤخذوا في المحل المذكور حصة عرف فاول ما ذكره
 لا بدع الابرار بل يفتقر مع الغرض عن ذلك فلو اخذنا في الاحتجاج وسلمها الخصم حصل منها القطع بتكليفه لظن وحصول ما واخذ مع فمرا لعلنا لفظنا
 بل انه لا بد من القطع بنها التكليف وخصوصا الطريق في الظن في حاجتنا ان في ضم المقدمتين المذكورة وايضا لا غيبا الظن بالضرر وحصول ما واخذ
 مع الحال لفظنا على ان ما ذكره من اختصاص الطريق في الاخذ بالظن غير مبين في المقام الا ان يؤخذ فيه ما ذكره الدليل الاول من المقدمتين الاخيتين من
 كون الطريق الاول في الواقع هو العلم وكون الظن هو الاقرب اليه خصوصا الطريق في الاخذ به بعدئذ سنداسيل العلم وبقا التكليف حسنة بل ان الدليل
 الاول يبقى الكلام في عموم حجية الظن ليشمل جميع افراد ما خرج بالدليل اذ اقصى ما يفيد لوجله ان يكون الظن دليلا في المحل المذكور حصة عرف فاول ما ذكره
 في الضرر والمانعة على مخالفة الظن في غير ما كان فيه من ولا مبين والعقل يحكم بعينه من لم يصححها الاخرية كان من دون قيام الحجة على حجة نظر في لفظ
 في مخالفة مطلق الظن من دون قيام الحجة لفظا فلو عدنا المكلف وجعله واما في ذلك بعد لا حظ لعدم الترجيح بين الظنون حسنة بل ان الاشارة الى اخرج
 ذلك في الدليل المتقدم فظهر بذلك فساد ما جعله فارة بين هذا الدليل والدليل الاول من كون المناط في الانتقال الى الظن هناك بطلان تكليفه لا يطاق
 وضاد مع الضرر المظنون اذ قد عرفت ان مجرد الظن بالحكم لا يقتضي ظنا الضرر بخلافه مع عدم قيام دليل قطع لعدم المكلف الكلام في المقام انما وقع في
 دليل لولوا باننا نخرج الظن بالحكم لم الدور ولو اخذنا المقدمتين المذكورتين كان الانتقال الى الظن من جهة ما دون ظن الضرر كما اشار اليه على ان
 الانتقال الى الظن في المقام لا يتصور مع قطع النظر عن لزوم تكليفه لا يطاق كيف لو قيل يجوز له ان يحصلوا القطع بقا التكليف وخصوصا الطريق في الظن مع
 كون مكلفا بالعلم وعدم اكفا الشارع بغيره وتجربا لظن باءا التكليف وافضة المظنون لا يقتضي شيئا يخرج عن عمدة التكليف لتأنيث لا يكون منبثا
 بالمظنون مع عدم كونه قاطعا لعدم المكلف في عدم ثبوت التكليف عندنا وقيام الحجة عليه بنها التكليف ولا ملازم بين الظن بالحكم والظن بالضرر مع مخالفة
 المصنف بعد ما دام الدليل على عدم تقاطع التكليف قبل قيام الحجة على المكلف حصول طريق لفظا لوصول المكلف وما ذكره بواجبا عما اورده من امكان العمل
 باصل البرائة من اول الامر من انما لا يعمل به من اول الامر اخبر ما ذكره مدفوع بان الحال وان كان على ما ذكره من عدم الرجوع الى اصل البرائة الا مع لبا من
 الادلة الاختيارية ولا اضطرار به غير انه لا بد من ثبوت الادلة الاضطرارية ليمكن الرجوع اليها والاعتماد عليها واما مع عدم ثبوتها فلا وجه للاعتداد بها بل لا بد
 من الرجوع الى اصل البرائة فالمظنون ان لا يعلم حجة بها بالخصوص وان ثبت حجة بها على جهة العرف فلا كلام في تقديمها على اصل البرائة التي ثبتت حجة بها انما
 يثبت ثبوتها على عدم جواز الرجوع الى اصل المذكور كما هو مبني الاستدلال ويجوز ادخال حجة بها لا يقتضي مانع من الرجوع الى اصل الادلة في الحجة على المكلف
 في ادخالها ولذا يدفع ادخال حصول التكليف الى اصل المذكور ولا يتعقل في بين ادخالها المتعلق بنفس التكليف والادخال المتعلق باننا التكليف في
 انما كان هذا لاصل حجة دافعة لا لاول ان يقوم دليل على ثبوت التكليف فكذلك بالنسبة الثاني والاول بان حجة الاصل انما هي بالنسبة مع الناس على المكلف
 وبما سمع وجواحد من الظنون المفروضة مما يحتمل حجة واضع الفسافات المراد بالدليل هو الفاعل لعدم المكلف وتجربا حمالا كونه شيئا للتكليف غير
 مانع منه وان كان لا يقطع عنه بان ادخال ثبوت التكليف حسنة بل ان يقوم الاصل حجة على كل من الاخمين الى ان يقوم دليل على خلافه فلو قرأه بالبر
 بان الشاعلي اصل البرائة من غير معلوم الحجة بالخصوص من الظنون المفروضة بوجوب هدم الزينة والخروج عن الدين لكان له وجه حسنة بل انما في غير الاصل
 لا بد مما اعطى المنع في حاله لا يمكن تضييقه واما ما ذكره في الجواب عن الابرار الثالث فغيرت ما دفعه به ولا مانع من مادة الانتفاض وهو هو جدا في
 حجة حجة من الظنون في التضرر ولو بالنسبة الى هذه الامور انما مقصود ارجاع العرف بل ضرورة المذهب كل القياس الاستحسان ونحوها ودفع عدم حصول
 القياس منها كما لا يوجبها نعم انما يتم ما ذكره بالنسبة الى خبرنا فاسق مثلنا على الاكفا في حجة الحجة بظن الصدور كما هو المختار في ادخال الاكفا لا يتحقق
 الضرر لوضوح ان مجرد ادخال غير كاف في حصول الانتفاض ما دفعه به ثانيا فهو ايضا كما يقتضي الاشكال على ما لا بد من ثبوت الاكفا لا يخرج عن الادلة
 في الدليل الاول اصل ذلك لوضوح التزام اخرجها عماد على حجة مطلق الظن ايضا فان مؤدى الادلة المذكورة حجة مطلق الظن بعدئذ سنداسيل العلم
 والظن من عدم حجة المظنون المفروضه فيكون مخرجنا عن القاعدة المذكورة قطعنا والقول بان الحجة مطلق الظن الحاصل عما سوا الادلة المفروضه فلا تخصيص
 في الدليل الا ان اختصاص الحكم بما عدا المذكور غير مفيد في المقام اذ لو كان ذلك كافيا في دفع الابرار كان جايزا في نفسنا انما بان ان الحجة بعدئذ سنداسيل العلم
 هو انما المظنون التي علم عدم حجة بها في فائدة في الخروج عن عطف ما يقتضيه في الدليل وبنائه على الوجه المذكور ومع الغرض عن ذلك فمقتضى ما ذكره قيام
 الدليل على حجة الظن الحاصل من الادلة المفيدة للظن ووجه فورواد تخصيصه متعلق الظن المفروض تخصيصا لقاعدة العقلية ايضا من غير ثبوت فيه بين
 دوراد تخصيصه على حجة مطلق الظن استلزامه يمكن الجواب عن الابرار المذكور بان بعد ما دام الدليل على عدم حجة الظن الحاصل من القياس بنوه لا يتحقق
 فلو ان ضرر عند مخالفة ليجب الاخذ بمقتضى ما من هذا دفعه ذلك للعلم بعد الاخذ بعينه ان تغيب بل مانع الشارع عن الاخذ به فاما في تضرر على التضرر
 بدون ضرر ويمكن الابرار عليه بان مدار الاحتجاج المذكور على كون الظن بالواقع قاصيا بظن الضرر مع مخالفة المظنون فاقبل ما كان المخالف عدم حصول
 الظن مع حصول الظن بالحكم بل الاحتجاج من اصله لا يتغير مدار الاحتجاج على كون الظن بالواقع مقتضيا للظن الضرر لولا قيام المانع منه فادام الدليل
 في عدم حجة بعض الظنون كان ذلك مانعا من الظن بالضرر ومع عدمه فظن بالضرر حاصل عند حصول الظن بالتكليف في مانع ظا لا دليل على الدعوى
 المذكورة بعد لا حظ خلافه في عدم من الظنون وقيام بعض الوجوه المشككة في عدم اخبرها بل ضرورة الوجودا فانه بعد عدم الملازمة بين الظن بالحكم
 ظن بالضرر مع عدم الاخذ به قد مرنا لاشارة الى ذلك وايضا في تمام الكلام في ذلك ان ذلك لا يردنا على الدليل المذكور ولا يربطه بالابرار المذكور
 ما ذكره من الجواب كان دفع هذا الابرار واما ما ذكره في الجواب عن تضرر الابرار المذكور على الدليل الاول فغير على ما ذكره ولا ان منها المقدمة المذكورة
 حجة مطلق الظن وقيام مقام العلم ودلالة الظنية ولو دل على حجة بها فانما هي من حيث فادتها الظن فيعول الى الاول فكيف يحجج افول ما

مجله دانش

بجدة الشهرة فيها اذا لم يعارضها معارضا قويا على ما هو شأن الحجج الظنية فوجوب الشهرة الفاتحة على عدم جحدة الشهرة معارضا بالدليل القطعي
القائم على جحدة الظنون عندئذ لا بد له على ما سبق من ان يبين ان الظن لا يقاوم القطع ومع الغرض عندئذ لا بد له من ان يبين ان الظن لا يقاوم القطع ومع الغرض عندئذ لا بد له من ان يبين ان الظن لا يقاوم القطع
من شئنا ان لا يوافقها الظن الحاصل من الشهرة فلا بد من ان يكون ذلك يظهر من ضعف الدليل الثاني فانا نقول بجدة الشهرة معارضا لم يعارضها معارضا
اقوى لا موطئ له من ذلك ان يصح اندفاع المجتنبين الاولين فان الاصل بجدة الدليل ومن البين ان الفاتحة بجدة الشهرة هي التي تسلك في ذلك بالدليل حسب
باني بانه والجماع المدعى لو سلم فاما بيبان في الشهرة المحذرة دون المنظمة الى متمسك ولو كان ضعيفا لم يحط بها الا في ذلك كله نظريا في تقصيل القوة
في الشهرة الفول بجدة ما موطئ او في ان لم يحل عن مستند اصدار لوروا في ضعيفة لا يجوز التمسك بها بنفسها امور منها لو جاز ان يكون في كلام
الشهيد والاول منها ضعيف جدا حتى في قوله المصوم والكلام في الاصل ان يرجع الى الوجه الثاني والثاني مبنى على قاعدة الظن والاشارة على جحدة الاما في الدليل
على خلافه وان لم يضر على الاحتجاج لوضوح ان جحدة الظن وقوة الظن لا يقضي بجواز الاعتناء عليه في الدليل لاعتناء معارضا لوجه الظن ويمكن ان رجعا
ايضا الى بعض الوجوه الاية كجاسة الدليل ومنها قيام الاتفاق على جحدة حكمة من الظنون مما هي ضعف من الظن الحاصل من الشهرة فطعا وهو فاضل بجدة
الظن الحاصل من الشهرة الا في الاثر انهم يقولون بجدة الاحتجاج الا اذا منع ان فيها من جهات الوهن ما لا يحصى لا بدنا الاحتجاج بها على معارضا لحوال رواياتها
وتعيين الاولى للشك ولا يكون شئ منها غالبا الا باعمال ظنون ضعيفة واما ان خيفة وكذا الحالة تصحح لا نهنا ومعقولة في الالفاظ الواردة فيها اقل
وتعيينها وكذا الحال في المعارضات التي لا تحصل ان جهات الظن فيها سند ودلالة ولا جازية جدا وكيفية منها ظنون موهومة في الاعتناء مناصولهم عن الاعانة
بها والظن الحاصل من الشهرة اقوى بكثير من كثير منها وبما عرفت ما ذكره من قبيل القياس بالظن الاول والمعبر عنه بالقياس الجلي وهو من قبيل القياسات العامة
لاية فبعد ان نعلم ما كان من من قبيل معارضا الموافقة بحيث يندرج في ذلك الا لا في الحقيقة كان خارجا عن القياس كان جحدة ذلك غير حاصل في المقام ان ليس
هنا لفظ يدل على جحدة ما ذكره من الظنون الموصوفة ليكون استعانة بها الى ذلك من جاني هذا ليل الالفاظ اقصى الامر ان ثبتت جحدة بالاجماع وتوحيدها
الاعتناء عنها من قبيل القياس الجلي ولا يجاب عنه تارة بان الاجماع ونحوه وان لم يتصف بالفظ الشارع صرحا بالانها كانت منار عن قوله وليس بجحدة ما عندنا
الامن من الكشف عن قوله وفيه هو المحذرة الحقيقة لا خارجا عما لا يملكه الا في ذلك فان كان اصل المدعى مستفاد من اللفظ كان ما يلزم من كان وان لم يتعين
ذلك اللفظ عندنا واخر بان المناط في الرجوع الى الادلة الظنية وهو تحصيل الواقع على سبيل الظن بعدئذ لا بد من ان يبين ان العلم لا يبعد تفصيل المناط المذكور
كما هو عندنا لعقل السليم ثبت في كذا فيما نحن فيه بطريق الاول في الطيفية حصول المناط هنا بالجوهر الاقوى منها والروايات المستفيدة الدالة عليه
الوارد من طرق العامة والخاصة مثل ما روي عنه من قوله عليكم بالسواد الاعظم وقوله الحق مع الجماعة وقوله ما تيسر من الجماعة وغير ذلك وفي نهج الدليل
في كلامه الخوارج والروايات السواد الاعظم فان يد الله على الجماعة ويا اكرموا الفرقان الشاذ من الناس للشيطان كما ان الشاذ من الغنم للذئب ما في
مقبول غير من يخطئ فيظن له ما كان من روايتهم عن في ذلك الحكام الجهم عليه بين صاحبك فيؤمن به من حكما وتترك الشاذ الذي ليس عليه وعند صاحبك
فان الجمع عليه لا ريب فيه انما الامور ثابته بين رسله الى ان قال قلت فان كان الخبر عنك مشهورين تدراهما الثقات عنكم الخبر في قوله وتترك الشاذ
الذي ليس مشهور وقول الروايات فان كان الخبر عنك مشهورين فلا بد ان لا تترك الروايات على حكم الاجماع دون الشهرة
وفا في قوة عذارة قلت جعلت فداك ياتي عنك الخبران والحديثان المتعارضان فبما هما اخذت فقم يا زارة خذ بما شهر بين صاحبك روع الشاذ التاد في ذلك
يا سيدنا انما معارضا مشهوران من ريان ما ثوران عنكم الخ ومنها ان المعروف بينهم بل من المسلم عند المحققين بينهم جحدة الخبر الضعيف لا ينضم الى الشهرة ومن
الذين عدم جحدة الخبر الضعيف فلو كانت الشهرة انهم كان لم يصح الحكم المذكور وظهور ان انضمام الخبر الى مثل لا يجعل غير جحدة جحدة كان ضمما الى الخبر الضعيف
الى اخره فبين ان يكون الشهرة هي الخبرية بكون انضمامها الى الخبرية ضيفا بالخبرة ومن هنا استشكل صاحبك وتبين جحدة الخبر المنجزة بالشهرة ليعبر عدم جحدة
الشهادة في بن بجدة الجحدة بعد انضمامها بالاختصاص بعد ملاحظة الطريقة في الخبرين العلمانية ما وحديثا مقطوع الفضا كما سبق في بيان بحث
الطائفة الا ان نشأ ولو لا البناء ما ذكرناه من جحدة الشهرة فكان ما ذكره متينا متبهما فلا يحصى به ذلك عدا الاعتراف بعدم جحدة الروايات المنجزة بالشهرة
وهو مستلزم باختلال كثير من الاحكام الشرعية وهذه من الثمرة العظيمة الفول بجدة الشهرة كما هو واضح لمن تدبرها هذه الوجوه الدالة على جحدة الشهرة
مطرا واهم لهما قيام الشهرة على عدم جحدة الشهرة المعارة عن المستند بالمرور والوروا في ضعيفة فتقضي ذلك بخروج الشهرة المفروضة عن مقتضى دلائل
الادلة المذكورة اما القياس الشهرة على فرض جحدةها كما هو مقتضى الادلة المذكورة جحدة شرعية على عدم جحدة ذلك النوع من الشهرة وهي جلية منها في قوة
بعضها الا انها لو كانت جحدة لم تكن جحدة كل نظر الى حصول الشهرة المذكورة على نحو ما بينا على ان الوجه الاخير لا يفيده الا بجدة الشهرة المنظمة
الى المستند لو كان خبرا ضعيفا دون الشهرة المحذرة اذ لا عمل عليها في المشهور فظهر بما فرنا ادلة المؤيد من المدكودين والكل ضعيف ما اهو قبل ما بينا به
في كلام المصوم وباني في كلامه في انضمام الفاتحة الى الشهرة من عدم صحة ما ادعوا من اصاله بجدة الظن وعدم تبوض ما استنبطوه من
الادلة عليها واما الثالث فبان ما ذكره من دعوى الاولوية في المقام او من شئ وردت كونهما مند جحدة الدلالة اللفظية بناء على كشف لا نقاش المدكودين
اللفظ الى على الحكم فيكون من معارضا الموافقة مقطوع بل انفسا كما يشهد به صريح المتن بعدد من الواقع عليه على ان دعوى كشف الاجماع عن لفظه في الدليل
منع واما كشف الاجماع عن راي المعصوم والطريق الى معارضا غير مخصوص اللفظ حتى يستعلم من لجماع على شئ صدر لفظه في الدليل على دعوى كشف المناط
في جحدة الظنون فيقطع معارضا بالاولوية من غير عذر اذ لم يضر عندنا دليل من عقل او نقل على كون الاحتجاج بالوجوه الظنية مبتدأ على افاذ المنظمة وحدها
مستوطنا وجودا وعدا من دون مدخلية الهند ذلك مع قيام الاعمال المذكورة لا تتجلى الدعوى المذكورة كيف قيام الدليل على عدم جحدة عنده من
الظنية كما قد يكون الظن الحاصل منها اقوى جدا من الظنون المعبرة اقوى شاهدا على خلافه ولو ثبت ذلك لدعوى ما كان هناك حاجة الى ملاحظة الاولوية

الصورة على

المشهور على الظن الحاصل منها فالصورة الاخرى اقصى الامور مساوات هذه الصورة الاخرى ان لم يرجح الاخرى عليها وبنينا الاخرى التفصيل بين الوجهين
في المحجة وعدمها على القيد المحض بعيد جدا كما لا وجه له ايضا وقد يجادل بعضهم عن الايراد المتقدم عن صاحب المذاهب ان لا يدفع به الاحتجاج المذكور باننا
نحتاج كون المحجة هي الرواية المحجزة بالشيء نظرنا في استنفادها من ايراد الباطل الظاهر في جواز الاستدلال على خبرنا سابق بعد التبيين فان الله سبحانه لم يطرع
الرواية الضعيفة بل ايرفها بالثبوت واستطاعت الصدق فان ظهر على ما لا طرح ولا دليل ان الشيء مما يحصل المثبت بها ويستظهر منها الخبر مما لا يورد
عليه بعض الامور على ما ينبغي على التبيين بها التبيين الظني وهو منظور في نفسه لا انكتاف حقيقة الخبر فصد ولا يحصل ذلك الا ان يكون محصلا
للعلم به لا حصل بقا هذا المعنى ان يظهر من اهل العلم خلافة بحيث يفهم ثمولة لظن الحاصل من نحو الشيء بل الظاهر خلافه والموافق له هو
الافتقار عندنا في كل سبب في تفصيل القول في محجة الاخبار انتم كنتم افركتم الفاصل المذكور انما لو سلمنا تعميم التبيين للظن انتم حق في مثل التبيين
الحاصل بالشيء كانت الاية الشريفة ظاهرة في محجة الخبر بنفسها ما كانت هناك رواية ولا فيكون ذلك ادلة اخرى على حجة ما تفهمه ولا فيكون
ح فان الاغنى في الحكم بمشهور الخبر في الحقيقة انما هو على التبيين دون الخبر فليس خضرا لعل الخبر بعد التبيين انما من حيث كونه الكاشف عن حقيقة الشيء
عليه فيكون الشيء هي المحجة على ثبات مضمون ذلك فاض محجة الشيء مطر ولو خلت عن الرواية والمفروض انما المناطقة العمل وانما التبيين للواقع وكما
عن الحق والاعتناء الفاطح شاهد على ان الرواية لا مدخل لها في وصف كون الشيء مبيته ولا في خضرا العمل بها بعد حصول التبيين من جهة ما وذلك لان الرواية
الضعيفة بنفسها لا يحصل لها الا اثره وبين احكام الصدق والكتب لو خرج الاول رجحا فاضعفا فهو غير معتبر نظر الشارع اذ وجود ذلك لو كان كماله
واختلاف صدق ما ذكرناه من امتداد وان في حكم الشارع فان اصله الشئ ان يكون دليلا على صحة احد الجانبين والحكم باحد الاحتمالين صحيح كونها دليلا على صحة
احد الاحتمالين القائمين على كل مسئلة سواء كانت هناك رواية ولا فيكون ذلك ادلة اخرى على صحة احد الجانبين انما هو الشئ دون الخبر فليس
الاختلاف على حالها قبل ورود الخبر بعد ذلك الاية الشريفة على محجة الشيء دون الخبر المبيته بالثبوت لو لم تذكر لكنا الاية الشريفة دليل على محجة
الظن مط من غير اختصاصها بالشيء كذلك بعد التبيين انما هو خبير بضعف فاق حصول الظن بصد الخبر الوثوق به غير حصول الظن بالحكم ابتداء من غير ان يكون
هذا الخبر موثوق به وما يستفاد من الاية الشريفة بطلان ما ذكرناه من صحة الخبر الوثوق به وان كانا الوثوق به من جهة الشئ ولا يقيد ذلك جواز الاستدلال على الشئ
من حيث كونه باعني الواقع ودلا لها عليه بل انما يدل على الاستدلال على ما من حيث كونها محقة لوضوح الدليل اعني الخبر الوثوق به ولا اشعاع في ذلك محجة
الشئ في اثبات احكام الشئ غير اصلا فكونا الخبر الضعيف قطع النظر عن الشئ المفروض محصلا لا من غير ان يخصص لا ثبات احد الجانبين لا
ينافي كون خبرنا انضمام الشئ اليه من جهة حصول الوثوق به بعد انضمامها اليه ولا يستدعي ذلك كون الشئ بنفسه محجة مع قطع النظر عن خبرنا المفروض في نفسه
بذلك ولا خطا في اننا انما انضمنا الخبر الى المحجة لافاض محصلا والظن بالثبوت وتعيين خصوص المراد من بيننا المعنا المجاز يتفرقا في كمالها على ما قطعنا في غير الملح
واشياء الحكم الشئ من جهة ما مع انه لو قامت تلك الاية الشريفة على ثبوت الحكم من غير حصول لفظ في المقام لم يكن محجة مع جواز الكلام المذكور في نفسه والحاصل
ان في المقام يربط احدهما كون الشئ فاضلا بالوثوق بالخبر قوة الظن بصدقها وانما كون الخبر الوثوق به والاعتناء عليه بحسب لفظ محجة الشئ لا يربط
ان الاول لا يوثق على قيا دليل شرعي عليه فان الوثوق والاعتناء على الخبر وجدا في حاصلا من ملاحظة الظن وان لا ما زادت كما ان لا يربط توفيق الثاني
على قيام الدليل الشرعي عليه لكونه حركات متوفا على دليل وحيث نقول ان الوثوق والاعتناء في حاصلا من ملاحظة الظن بالثبوت قطعنا كما يشهد به الوجهان
من غير حاجة الى قيام الدليل شرعا وما اكون محجة فاعلم الاية الشريفة بعد حملها على الوجه المذكور في الاستدلال من الاية الشريفة على ما ذكرناه وجعلنا
اصل ان الشئ ان شرط في قبول الخبر انما هي المثبتة بالحكم نظير عدالة الراوي من غير فرق وان كانت الشئ مع قطع النظر عن ادائها الوثوق بالخبر
مفيد للظن بنبوت الحكم الا ان تلك المحجة غير معتبرة ولا دلا في قيام ذكر من الوجه على الاعتناء عليه من تلك الخبر اصلا فان غاية ما يبدل عليه هو الاعتناء على
الخبر من جهة الوثوق به نظرنا في اعتناء الشئ مفهوم الشئ مقام عدالة الراوي في الوثوق بالخبر لفرق بين الوجهين فلا يفتقر مضمود
المسئلة محجة ما من جهة الثاني وهو محتمل منع كما بينا ان لا ملازمة بين الامر من بل الاشعاع محجة لثاني شرعا على كون محجة الحقيقة هي محجة الباعثة
على الوثوق مستفاد من دون اعتناء كون الوثوق حاصلا من الخبر كون الحكم مستفاد منه دعوى ذلك المقام مجازة في نفسه محصلا كما يشهد ان محجة هي
الرواية الشريفة في الشئ نظرنا في حصول الوثوق بها من جهة انضمامها اليها كما نذكر عليه الاية الشريفة ويصير صحيح كمالهم حقا قد نال ان يكون محجة
مجموع الامر ولا ما زاد المستدل من محتمل كون الشئ بنفسه محجة لكن مع انضمامها الى الرواية ونحوها على ان الاخطا كانت مقام دفع الاستدلال
وعلم محجة الرواية الضعيفة في نفسها مع عدم انضمامها الايدى كما لا يدفع الاستدلال انما عند الفصل عدم محجة الشئ بنفسها مع عدم انضمام الخبر اليها
فظهر ما قد ناصفنا القولين المذكورين لا شئ كما في الدليل ونزله القول الثاني من ان ما ذكره كلمة لبنا التفصيل من من روح الشئ المحجة عن المستند
من مقتضى ادلة المذكورة نظرنا في قيام الشئ على عدم محجة ما في اخر ما ذكره في المستند المذكور وغير من المعنيين على القاعدة
المذكورة كون الخبر عنهما هو الدليل الفاطح الفاضل بعدم محجة بعض الظنون الخاصة كظن القياس اذ محجة الدليل لا يقاوم الدليل الفاطح للملك
فهي يكون من خارج وما ذكره من الوجه الاخر من انما لو كانت محجة لما كانت محجة مدفع ايها بان الشئ من ادلة الظن في الشئ على عدم محجة الشئ
الحالية عن المستند لا يقصر بعدم محجة الشئ فانما يثبت ذلك لغيره بعارض الشئ المذكورة دليل قوي من التبيين ان الدليل العقلي المذكور على من
مقتضى دليل قطعي فلا يقاوم الشئ المذكور في الدليل المذكور من حيث محجة مستند الى الدليل المذكور وتوقف عليه كتمانها في المعارض لادلهما على
عدم محجة الظن المفروض في نفسه ايضا عن محجة اذ ليس فاد ذلك الدليل الا الاحد باقوى الظنون فلا يبيد ذلك العلم بالظن في ذلك نظر بين
وجه ما قد ناه سابقا في الايراد على الدليل العقلي المذكور من ان قيام الدليل الظني على عدم محجة بعض الظنون كانت اخر اجراء عن الفاضل المذكور لكن

مقتضى

الظاهر كون

المستدل

[illegible]

جلد کا عرف

بما لا يعرف فظهر ثبوتنا فان هناك وجوها ثلاثة في حل كلام الشهيد افرها الوجه الاخير ومعبر يظهر الفرق بين تعليل المذكورين وعلى ما حمل المحجب
وغيره عليه لا يكون هناك كثير في بینهما كما لا يخفى قوله ويضعف بحججه ما ذكرناه في الفتوى لظان ان اريد بذلك تضعيف دليلين المذكورين نظرا الى
ان الحد الذي لا يشهد بهما بين الطائفتين انما يفيضان العلم وقوة الظن بوجود مدرك معتبر اجتماعا كما ذكرناه من من الخطا في المسائل الاجتهادية وان توافقت
فيها اثار الجاهل ومعه علم الفقه غايته لا يحصل المظنة ولا من معارضة مع قيام دليل على اغنياء ذلك الظن في الشبهة ولا دليل على عينية المقام وح فاما قد ينبغي
من مجموع كلامه في موافقة الشهيد وليس على ما ينبغي كيف قد اطلق الحكم بضعف كلامه وقوله وبان الشهادة التي تحصل معها لا ينبغي ان يرد بها الدفع او جواز الثاني
وبما لا يخفى ان محوى كلامه لا يصح في عدم جحبه للشبهة كيف ولو قال بما الفصل القول فيها زيادة على ذلك بين صحة الاستدلال اليها في الاحكام الشرعية فيقال
ما ينافي من الشهادة الخاصة بين المتأخرين عن الشيخ رة فان ذلك هو الذي يقتضيه المقام ومع ذلك اطلق القول بضعف الاستدلال اليها فاما قد يظهر
فان ما مضى في مورد علم المقام من ان احتمال الخطا في دليلهم انما يفي في فطنة الشهادة لا يظن بها وبعدها الخطا معها جدا وذلك لان اتفاق العظم مع ثبوتها
على انه وفقا هتم واختلفا في مقامهم وادانهم وعدم موافقة بعضهم ببعض المسائل الخاصة بالاجتهاد حتى ان بعضهم بما خالف نفسه لاختلاف
الاولاد في الكتب العديدة والابواب المتعددة اذ ارايناهم متفقين على حكم من دون نزول وابتداء بل مستعدا وتوقع خلل منهم في الاستدلال
بل يحصل الظن القوي غايته القوة بصحة ما اولاهم فيصعد دفع كونه باعنا على العلم بوجود المقبول في كلام الشهيد بكون القدر المعلوم وجو
المستند الصحيح على حبل جهادهم وهو لا يستلزم الصحة بحسب لواقع فلا يتطبر الا ليرد المذكور واما ثانيا فلان غايته لا يكونا الشبهة في مقيد المظنة
وكون تلك المظنة حجة او لا لدعوة ان الخطا غير ما مومن على الظنون الا ان يقام دليل على جحبهما وجواز الاستدلال عليهما وهو غير مذكور في كلام الشهيد
ولو في ذلك على اصله حجة الظن لا شارة اليه كلامه ولا محذور لا دليل لان المذكور ان وهو مخالف لظن غيره وليس ذلك انما عند عندهم مقصود واضحه
في جعل كبره مطوبة غايته وضوحه كيف طرقتهم جارية على خلاف حيث هم لا اوايطا لكونه على حجة كل من الظنون ولا يأخذون بشيء منها الا
مع قيام الدليل عليه والاحتجاج بذلك لطبقا لقاعدة حجة الظن مطعون في ثبوتهم واما اشار الى المصم وبعض منهم ولا يعلم ان تضام بل دفعه للشبهة
في المقام قويا شاملا على خلافه لو اننا تلك المظنة في الاحتجاج المذكور اتجه فاذكره وليس المقام ما يفيد استحالة المستند على حلا وقد تجدد
من الاحتجاج باقائه الشهادة قوة الظن قوله بتلك المقامة الا ان احتمال كونه من قبل ضم المؤيد الى الدليل قهر بجدل حيلنا شرا الى قوله وبان الشهادة
القوة هذه العلاقة التي ذكرها النورين جملتها من الشهادة وهي الخاصة من بعد الشبهة وهو من جهة بل فاسدة قطعاً كيف في تفسيره على الفقه
تعليلهم او يتبينهم بحيث لو بقي في الفرق فمجهول يرجع اليه حتى التجا الى تقليد الاموات وكل ذلك واضح الفنا ووجلا من وراء وعظم من انهم انما في
معلومة وذكر خلافهم ووقاتهم في المسائل متداول بين اساطين علماءنا كالاصليين والشيعة وغيرهم ولو كانوا هؤلاء من العلوم المتصلة لمسا
الفتوى الخلافية ووقاتهم وما اختلفوا به كقوالهم ومخالفهم هؤلاء ومن تأخر عنهم للشيخ رة مع مضمون كونه في كنفه سلكا كما سبق من ذلك من وراء
قناهم المذكورة في كتبهم والمنقول في كتاب الامتثال ومخالفات الحق ابن ادريس للشيخ قدس سره من الامور البينة الجادة وقابل لاسر مشهور بورد
الفتاوى للشيخ رة واخذ في رده والذب عن الشيخ كما هو مضمون ملاحظة المقبول المنهوي غير هاتم ان مخالفات لفاضليهم ومن بعدها للشيخ رة واستبدادهم
في الاستدلال فوضح غنى عن البيان وكان الاصل في ذكر الجماعة هو ملاحظة الزوام قدس سره عن المحقق الحكم بامتناعه ذلك وولي من الزام ما ذكر
وكان الجماعة من تلامذة الشيخ رة وتلامذة فلا ممة لغاية وثوقهم في الصناعات التي تجري في الفتاوى على مخالفة الغالب لا تقليد البطل كما هو مجموع
ما ذكره ويعلم ان احتجاجه ويروى ان ما اخاره اقوى من ساير الاقوال والامارات كما هو الحال لنا بالنسبة لبعض مشايخنا من زعمه قطار سخا
في من غير تامة في الاستدلال وفهم الاخيلا وتطبيق الاحكام على القواعد وتوقيع الفرع على الاصول واين ذلك من التقليد الاثر ان المهمة
في الصناعات التي تجري على مخالفة المشهور الا مع باعث قوتي ودليل طريعي فيهم عنده ولا اواي حصر على موافقة المشهور وتحصيل دليل موافقة باخوة
بما لو كان الدال على غيره اقوى في نفسه ذلك لان الاعتدال بالشهر يجعل المرجوح اقوى من الراجح الدال على خلافه ولا يعارض ذلك تقليد الاثر واخذ يعضو
الجماعة ولا حكم بحجة الشهادة وذلك لا يميز في بله لك طريقه جارية بين ساير الفنون فان مخالفة الامم في كل صناعة مما لا يقع من ارباب الخبرة والمهارة
الامع باعث قوتي وحجة واضحه فتقدم اليها والظان ذلك هو المنشأ وهم المحقق هو من المقار بين لطيف الشيخ رة ومقصود من ذكره هو ذكرنا
هم من تلامذته وتلامذة تلامذته مثلا الى ان نشأ الفاضل ابن ادريس بن علي مخالفا للشيخ رة والمناقشة مع الادل فظهر ان ما ذكر من كون الشهادة
المتأخرة عن الشيخ رة ناشئة عن تقليد كمال الوهن والفضول ولو سلم ذلك في الجملة فغايتها الامران يتم بالنسبة الى الشهادة الخاصة ما بين زمان في الشيخ
وان ادريس بل الظان المحقق ليريد زيادة على ذلك الجاهل الادعاء فان عدم مناقشة الحق ومن تأخر عنه للشيخ رة من الامور الواضحة لمن لا خبرة في غاية
الامران لا يعتمد على تلامذته انما المخصوصة فلو سلم وجوبه في كل يتم الاشكال بالنسبة اليها ومقصد الشهادة الخاصة عندنا غير ما خوذ من خصوصنا
فان الجماعة غايته الامران فيهم في بعض المقامات فتاوىهم الى فتاوى غيرهم من فتاوىهم وتأخر عنهم وليخط الشهادة من اتفاق الجميع ولا يجرى في الاشكال وحصل
المذكور بوجود ذلك موضح عن المبدأ اصل في وقوع الخلاف في جواز الاكتفاء بالجملة الضعيف مع عدم انجها بالعلم ونحوه مما يفيد جحبه الشهادة
والاذا لم يعرف بين المتأخرين التسامح في ادلتها والاكتفاء في ثبوتها بما يدل عليها ولو من طريق معتبر الظان ذلك هو الطريقة الجارية بين
العلماء انهم حيث يكفون في الفتاوى الوارثة والروايات والصلوات المندبات وغيرها من المسننات بما دل عليها من الروايات والاعمال بضعف الاجابة
الوارثة تلك المقامات ويؤمل ان يظهر من جماعة من اتفاقنا لا احتجاجا عليه كما نشبهه ليرى جري عليه لطريقه بين المتأخرين في العمل وخالفه
جماعة منهم السني المداك والفاضل الجليل وصاحب الحدائق فقالوا بعدا لفرق في ذلك بين الاحكام والادلة في جميعها من قيام الحجة

مودد الكلب

مورد الأخبار المذكورة واجيب بان ما دل على رجحان الفعل يدل على ترتيب الثواب عليه بالانضمام وهو كاف في اندراج تحت الاخبار المذكورة و
نظير بعض الاجزاء وهو في محله لا يجوز ان لا لا لثوابه لا يمكن ان لا راجع في الاخبار المذكورة اذ ظاهرها ان الثواب هو على العمل به يمكن
تمام الكلام بالقطع بالمناط اذ ليس بخصوص الشئ بل بالثواب مدخل فيه بعد كونه مضموم من الكلام ولو بالانضمام مضافا الى عدم القول الفصل
والطريق الجارية العمل على ان صحيح الترجع يتم ذلك على عمل الثواب فيها على العمل الذي لا يميز الثواب طلاقا للسبيل هو مضافا الى الجمع
الذي يقتضيه زيادة لفظ الاجز في قوله كان اجز ذلك والا كان ينبغي ان يكون ذلك في جميع ما ذكر فيه من الثواب رجحا او لثوابه في مسلكه ولا
دلالة على ان لا يميز في مسلكه في وجه الثبات هذه الروايات تامة على ترتيب الثواب على العمل وذلك لا يقتضي تعلق الطلب على الشئ لا وجوبا
ولا استحبابا كما هو المدعى يدعون حكم الشارع بترتيب الثواب على عمل يساقا بحكم رجحانه لا لثوابه على غير الواجب المنب كيف من البين انه لو
حكم الشارع بثبوت ثواب على عمل مخصوص كما ورد في كثير من الاخبار ان ذلك على استحباب ذلك العمل من غير شكل فكيف لا يحكم بجمع حكمه على سبيل
الكلية كما في المقام قال حصة الحدائق في بيان الابرار انما تضمنت تلك الاخبار وهو ترتيب الثواب على العمل ومجرد هذا لا يستلزم امر الشارع وطلبه ذلك
فلا بد ان يكون هناك دليل اخر على طلب الفعل والامر بطلبه عليه لثواب هذه الاخبار فالله اعلم بالصواب وهذا الكلام جيد لا مجال للاكتفاء بقول المجيب
ان ترتيب الثواب على عمل يساق رجحانه كلام فشر لا معنى له عندنا الصواب لان العباد ان توقيف من الشارع واجبة كانت ومستحبة فلا بد ان يكون
مخرج ونص صحيح يدل على شئ منها وهذا لا يخفى لانه لا يميز بين الثبوت والامر بذلك وانما غايته ما ذكرناه انتهى ولا يخفى ضعفه بعد تسليمه لانه
الاخبار المذكورة على حكم الشارع بترتيب الثواب على العمل الذي يرد في غير الثواب كيف قيل في حكم الشارع بترتيب الثواب على العمل الذي يرد في غير
يقتل انما لا يحكم بالرجحان عن الحكم بترتيب الثواب ليس معنى لو ارجح في الشارع الا ما تميز الثواب على فعله فلو ان مجرد ذلك لا يستلزم امر الشارع و
طلبه من العباد بل قيل في ذلك بان العباد ان توقيف من الشارع واجبة كانت ومستحبة كما لا يربط بين ذلك فان المفروض حصول التوقيف من الشارع ولو
الاخبار المذكورة الدالة على حصول الرجحان من الخبر المفروضه وكانت اشارته الى ما استدلوا به على المنع من الاخبار الدالة على توقيف الحكم بالثواب
وان لا بد فيها من الرجوع الى الكتابات الستة فانها جميعا احكام الشرعية فادب ذلك معارضتها بالاخبار المذكورة وستعرف ما يفهم قد سبق
في المقام ان مضاهاة الاخبار ان من بلغ ثواب مخصوص على عمل من اعمال الخير فعمل ذلك طلبا لثوابه انما هو مستحب وان لم يكن على ما
يلزم فليس المقصود الحكم بترتيب الثواب على العمل بل لا بد من ثبوت كون خبرا او رجحا من الاخبار حتى يترتب عليه ذلك الثواب
الخاص بمقتضى هذا الادلة فليس المقصود بهذه الاخبار بيان مشروعية العمل بمجرد ورود الرواية الضعيفة بل المراد ترتيب الثواب لمخصوص العمل المشروع من
جود وروى في الخبر بلوغا ليدرك ان ثواب مخصوص لصقوا ليل او بارة مولانا الحسين مع ثبوت مشروعية قيام الضرورة فشرعية العمل هي
على مقياس المقدر في الشرع ولا يتوقف ترتيب الثواب الخاص بثلث مشروعية وكون ما ياتي به خبرا وعمل شرعي حاشا يستقامها حيث علق الحكم
على ذلك وهو البراءة في المقام وقد جعل عليه كلام حصة الحدائق وان لو وافق لمعنا به ويدفعه وان لم يدل ذلك ان على ثبوت استحباب اصل الفعل
بالخبر ومن كثره في استحبابه الخصوصي ورجحانها فيما اذا ذكر الاجر على الخصوصي وهو انهم حكم شرعي كما اذا ورد صلاة ركعتين في ليلة مخصوصة
وذكر فضيلة عظيمة او قراءة سورة معينة ليل ويخبر ذلك فان هذا الصوت من رجحان الاخبار المذكورة قطعا فيثبت بها مشروعية الخصوصي واستحبابها
فيثبت بها المدعى بالخبر على انه ينبغي ان تكون الاخبار على الخبر في رواية الصدوق والاخبار الباقية خالية عن بعضها مطلقا كصحة الحسن
وقضها ان يثبت الثواب في العمل والشيء ومن لم يثبتها لعل الاصل انما على المطلق على المقيده لا وجه له في المقام اذ معارضتها بين الحكمين
غاية لادراك ثبوت بعض تلك الاخبار ما هو اخص ما يثبت بالثواب وهو شرطها ان الثواب لو ارد في الاخبار المذكورة مطلقا وان الثواب يثبت عند
ثبتها لاجل يرضى فلم يخصوا الحكم بالمنب ولو جرحوه بالنسبة الى الواجبات مع ان مفاد الاخبار المذكورة اعم منه لمخصص الثواب على كل من الامرين واطلاق
الفظ العمل ونحوه مما ورد في تلك الاخبار وجوبا بطلان ليس مما نلنا لروايات لزوم الاخبار بما دل عليه خبر من الحكم بل مقتضاها الحكم بترتيب الثواب على العمل
المذكور ذلك كما يفيد رجحان ذلك الفعل لا وجوبه اذ ليس فيها ما يدل على ترتيب الثواب على العمل كما كان دل الخبير على الامرين بنى عليه الحكم بترتيب الثواب من
جود الاخبار دون ترتيب الثواب على العمل لا مضافا الى عدم هو ضابطا في نفسها ولا ملازمة بين الامرين مضافا الى ما عرفت من صحتها فانه
الروايات في اذ الاستحباب مع عدم ثبوت لوجوب من الخارج فكيف يمكن اجراؤها في وجوب ما دل الخبير المفروض على وجوبه مع اطلاق الاخبار المذكورة بالنسبة
الى الواجب المنب يكون مقتضاها استحباب الايمان بما دل الاخبار على وجوبها بطلان ولا مانع من عدم هو ضابطا على التوجه على اثنان فان قلت
ان مقتضاها الروايات ترتيب الثواب لئلا يرفع على الفعل المفروض مؤا كان ذلك الفعل ثابتا وجوبا كما اذا بلغ ثواب على اداء الصلوة اليومية وصيائهم
رضاء وكان ثابتا كصلوة الليل وكان دائرا بين الوجوب والتدبير واما ما بين الاختصاص والاستحباب ودل الخبير المفروض على وجوبه وندب الى غير ذلك
كيف يفي ذلك لانه انما الاخبار على استحباب الايمان بذلك الفعل وكونه مطلوبا على وجه التنب قلت لا نقول بصحة الاخبار المذكورة في استحباب الايمان
ورد الثواب به حتى يراحم ما دل على وجوب ذلك الفعل فلا يصح اجراؤها في جميع الصور المذكورة بل نقول ان لا لا فيهما على وجوب الايمان بذلك الفعل
الذي ورد الثواب فيه بوجه من الوجوه مفادها ترتيب الثواب على العمل لا العقاب على الترتيب فان ثبت وجود ذلك الفعل من الخارج فلا كلام ولا لا في
هذه الاخبار على خلاف غايته لا يترتب الحكم بترتيب الثواب على العمل الا ان يبرأ ذلك الثواب ان لم يثبت كان قضية الاخبار المذكورة مع استحبابها حيث يفيد
سياها نظر الى افاقها ان تكون تلك الخبر مجرد لفعل فحينئذ مانع من التقيض فلا راح ما دل على ثبوت خبر اخر مانع من التقيض الا انه مع عدم ثبوتها
يتعين التنب بمقتضى تلك الاخبار مضافا الى قضا الاصل انصح بالنسبة لعدم ذلك لان تلك الاخبار على التوجه اصلا كما عرفت وعدم هو ضابطا ليل العمل على الوجه

ومن غريب الكلام ما اتفق لصاحب الحاشية في المقام حيث انه حكى الابرار المذكورين عن بعض الفضلاء والجواب لمقدم عن بعض مشايخنا اورد
على الجيب ان مراد الموردها هو كمالها لا ما لم يمتد له من ثواب لو اوردت هذه الاخبار وطلب الشائع لذلك العمل كان الواجب ان لا يتنا
الى هذه الاخبار في وجوبها فتنال الخبر الضعيف جوبه كما هو عليه السبيل ما تضمن الخبر الضعيف فاستجوابهم لم يجز هذا الكلام في الواجب
وحاصل الكلام الالتزام لهم بان لا يخرج اما ان يقولوا ترتيب الثواب في هذه الاخبار يقتضي الطلب لا ما لم يمتد له من ثواب لو اوردت هذه الاخبار وطلب الشائع لذلك العمل كان الواجب ان لا يتنا
كما التزم في جانب الاستصحاب انهم لا يلزمونه وعلى الثاني لا بد من دليل اخر يقتضي ذلك وبدل عليه اني من ان خبره هو من ما ذكره وعدم ترتيب
فانما على تقدير الابرار على القول في قوله ان ترتيب الثواب لو اوردت هذه الاخبار يقتضي رجحان الايمان بذلك الفعل وهذا كما ذكرنا انما يقتضي
ذلك الفعل لا وجوبه حتى يلزمهم الالتزام بالوجوب فمادل عليه بل يقتضي ذلك استحبابا مادل الخبر الضعيف على وجوبه بل يقتضي نعم لو دل ذلك الاستصحاب على وجوب
الحكم بمقتضى الخبر لو اورد في الثواب قد يتجه ما ذكره لكن ليس فيها ايماء بذلك صلا وهو واضح فان قلتان هذا الخبر المذكور يعلم ما اذا كان للبلوغ
بطريق معتبر غير معتبر لا يخص بالاخير حتى يتجرب باستصحاب مادل على وجوبه ولو كان البلوغ على الوجه المعتبر كان مادل على وجوبه واجبا ومادل على نفيه
منه باقضا فاذا فرضنا اعتبار البلوغ الغير المعتبر نظر الى اعتبار الاخبار المذكورة فينبغي ان لا يختلف حاله الصوتين فكيف يتجرب بالاعتبار بين الايمان
قلت ثبوتنا لوجوب الاستصحاب في الصورة الاولى اما هو من جهة اعتبار الدليل الدال عليه ولا يطرأ على هذه الاخبار فان مقتضاها ثبوت رجحان الخبر
البلوغ مع قطع النظر عن كونه بالطريق المعتبر هذا الوجه اما يبين رجحان الخبر المذكور ان مقتضى بلوغ الخبر ليقا من رجحان ذلك الفعل على احد الوجهين المذكورين من
حصول الرجحان لما منع من جهة اخرى فحصل ما يستفاد من الاخبار المذكورة ان مقتضى بلوغ الخبر ليقا من رجحان ذلك الفعل على احد الوجهين المذكورين من
غير ان يستفاد منها وجوب ذلك الفعل وجوبه من الوجوه فان دل دليل شرعي على الوجوب فلا ولا فليس المستفاد من تلك الاخبار الا التندب ما فاق من
ان مقتضى الروايات المذكورة ترتيب ثواب الواجب ما اثاره وجوبه وثواب المندب وفيما اثاره وجوبه فكيف يتجرب بذلك الحكم بترتيب ثواب المندب فيما اثاره
فكذا ينبغي القول بدليله السبيل في ما ذكره وجوبه فساد الفرق بين الواجب المندب ما هو مقتضى ترتيب الفعل المذكور في مقتضى الثواب وقد يكون الثواب
للمرتب على المندب اكثر من الواجب حيث قيل في ثواب الابتداء بالسلام وثواب رد على ان لا مانع من القول بالترتيب ثواب الواجب المقام من باب
الفضل نظر الى جهة المذكورة وان قلنا بنقص ثواب المندب من الواجب اصلها ان الاية الشريفة الدالة على رد خبر الفاسق اخضع من هذا
لذلك انما على رد خبر الفاسق سواء كان ما يتعلق بالسنن او غيرها وهذه الروايات قد اشتملت على ترتيب ثواب المذكور على العمل سواء كان الخبر علة او لا
ولا يربط الاول لخص من الثاني فيجب حمل ذلك الاخبار على غير تلك الصورة حلا لمطلق على المقتضى كما هو مقتضى لفظة كذا قيل وفيه من المعارضة بينهما من
قبيل العموم من وجه لو صرح عدم ذلك لزمه الاخبار على قبول الخبر لمطابق يكون مادل على رد خبر الفاسق مقتضى ما ابل انما دل على قبول الخبر ترتيب ثواب
على العمل من دون ذلك لانه على ما يترتب على ذلك صلا وح نقول ان مقتضى هذه الاخبار قبول الخبر لمطابق الخبر المستعمل على ترتيب ثوابه وان كان لا اوافقا
فقتضى ان لا يرد خبر الفاسق مطسوا على ترتيب ثواب العمل او غير ذلك ومن الواضح ان التبيين بينهما من قبيل العموم من وجه ومن العجائب ان صاحب
الحاشية في المقام على كونه المعارضة بينهما من قبيل العموم المطلق مع انه يخالف في الموضوع من الفاسق في بيان ذلك ان الاخبار دل على ترتيب ثواب
العمل لو اورد بطريق من مقتضى سواء كان الخبر علة ام لا كما سبق خبره الواقع ام لا من الواجب ان كان من المستحب ومورد لا يرد خبر الفاسق يتعلق بالسنن وغيرها
ولا يربط هذا العموم من ذلك العموم مطلقا من وجه وضعفه في جملة من يفتي في مقتضى خبر الفاسق ترتيب ثوابه على عمل وغير ذلك من الامور التي لا يقتضي
ترتيب ثواب العمل على العمل كان مندبا في الاية وقطعا ولا اشفاق في هذه الاخبار فكيف يعقل القول بكون المعارضة بينهما من العموم المطلق فان قلت تسليم كون
المعارضة بينهما من قبيل العموم من وجه كافي في سقوط الاحتجاج المذكور ان لا بد من الرجوع الى الاحتجاجات الخارجية ولا يربط الاصل ومقتضى العمل
مرجحان للعمل الاية الشريفة سيما بلا حجة ما ورد من عرض الاخبار على الكتاب قلنا لا في الاخبار المذكورة اوضح وابين في جواز العمل بخبر الفاسق في ذلك
من دلالة الاية على المنع سيما بلا حجة ما حكم فيها من جهات الحكم ولو على فرض كذا خبر فقدم على اطلاق الاية واجب عندنا ان يات بها الاية الشريفة عند
جواز العمل بقول الفاسق من دون تثبت والعمل فيما نحن فيه ليس كذلك وورد ذلك المعبر به في العمل بما يكون ذلك تثبتا في خبر الفاسق وعلا به على التثبت
كما ذكره غير واحد من الاجلاء اقول بوجه علة التبيين لما مر من الاية هو التجسس من ضد الخبر وكذا هو غير حاصل لهذا الخبر انما هذا من الروايات
هو العمل بمضمونها وان لم يطابق الواقع من دون حاجة الى التبيين والتثبت ففادها ما دللت عليه الاية الشريفة في الجملة فان كانا خصصنا العمل
بها وخصصنا الاية من جهة الحكم كما عرفنا من وجه حيطان ذكره المورد والتميم في الجواب ان مقتضى خبره ليس حكما باستصحابا مادل خبر الفاسق على ترتيب ثواب
عليه على القول بالفاسق يجب قبل التبيين وانما هو من جهة العمل بهذا الخبر كما ذكره فيكون مقتضى الفاسق بالخبر محصلا الموضوع الحكم الثاني في
الاخبار من دون ان يكون هناك اتكال على الفاسق اذ احسنا قد منا الاشارة الى وجوب الاحتجاج بالاثبات بما بلغنا فيه ثواب الحكم بترتيب
ذلك الثواب عليه ان لم يكن الحال على ما بلغنا وقد دلل هذه العبارة على صدر ذلك لتكليف من الشرع بالحكم بالرجحان فيما نحن فيه من جهة هذه الاخبار
دون خبر الفاسق ولذا ثبتت لرجحان وان كان المحرك كما هو مقتضى هذه الروايات فيكون بلوغ الثواب الى الوجه المذكور سببا لترتيب ثواب العمل على الفعل في
كاشف عن حصوله الواقع ومبينا كما هو شأن الدليل ليكون الاغناء فيه على الفاسق فليس مدلول هذه الاخبار بصدق الفاسق فيما اخبر به من حكمنا ان الثواب
يضمن لمعصوا انما دل على الحكم بترتيب ثواب واقعا بسبب بلوغ الخبر الى العمل ورجحان الفعل بالسبب لانه في ذلك على قبول الفاسق صلا وهذا القول
يظهر ان المعارضة بين هذه الروايات والاية الشريفة لا ينفصل بها بل يلحقها ذكرناه ولا من كون المعارضة من قبيل العموم من وجه كان ما شاع
من ذلك الخبر ضعف ما اورد بعض الاحاديث وهو ان ادسابع المقام من ان الاحاديث المطلقة تحمل عنهم على الاخبار المقتضية وقصر مع هذا على الكتاب

هذا هو الواقع

فما يؤمنه فيها يصح به عرض الحاطع انه يحيل طرحها او ثوابها اذا خالفنا لسنن المصطوف بها والامور الثلاثة حاصل في المقام اما الاخبار المتقدمة
فهي ما دللت على ان النبي لم يبلغ عن هذا لعلوم كلها الا عن الروايات وان لا يؤخذ بشي من العلم من غير ما فيه التماسين وان الرواية خلافهم وكما يفتقر
الكافي مشهور بمثل هذه الاخبار واما الكتاب في قوله من قائل بانها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بالبرهان ولا شك ان الاحكام المستنبطة المذكورة من غير ما عظم الاخبار
لانها احكام لطيفة اما السنن القطعية فظاهرة من قطع الاصحاب لسنن الاخبار على رد شهادتها فاسق والتوقف عند حيا في موارد نادرة ليس هذا منها
وح يجب علينا ان نقول بهذه الاخبار معنى صحيحا وهو ان معنى من بلغه ثوابه من الله بالبرهان والسنن المتقدمة عند الشريعة الا انه قد يكون سماعا
من ينفذ قوله لظن وان لم يصد العلم انه لم يصد عندنا في الاخبار ما هو اخص من هذه الاخبار ليجل عليها وما ذكره من الاخبار الدالة على المنع من
اخذ العلم الا عن الروايات فلا يدخل في المقام ان لا يغير ذلك الاخذ عن الروايات فلو كان كذلك لكان الامام اقل المراتب الاخذ عنه ثم لو اولى
لا عن غيرهم والمراعاة اخذ على سبيل التقليل لتعلم من غير ان يكون هو غلام المستنبط ولو سلم كون المراتب والروايات في حال فيها كالاتي في حقها
فيها ما عرفت في بيان الحال في هذا الاية واما ما دل على المنع من الرجوع الى كتب الخلفاء في الاثرام بما خذنا تلك الادلة المعتمدة بل عرض الاصحاب
عن الرجوع الى كتبهم واجنادهم الموجود عندهم حيا في الاشارة الى ذلك فيصنف في ذلك بعدم الرجوع الى سائر الاخبار الضعيفة واما الكتاب فقد عرفت ان
فيه اقا السنن المصطوفة وان اذ بها الاخبار المرفوعة فقد عرفت ان حال فيها هو عين ما اذناه اوله من وجود الاخبار والمفيدة وان اذ بها الطريقة
المعروفة من الشريعة المأخوذة من الروايات المرفوعة عند الامتحان من رد قول الفاسق فاننا اذنا بغيرها في خصوص المقام فهو في محل المنع بل افول بكم
ان حيا اذناه من عمل الاصحاب بالاخبار الضعيفة في السنن والمكرهات وان اذناه في شهادتها وبخلافها فهو حق ولا دخل في المقام مضى
الى ما عرفت من الاثرام بمراد القول بان الرجوع الى كتب المقام ليس جوا الى قول الفاسق وانما ذلك خذ هذه الروايات المتقدمة على ما فصلنا القول
فيه ما ذكره في محل الاخبار فهو قبيح بعيد عن خواهرها من دون قيام دليل على بل لا بد من بيانها كما عرفت في الحال فيها الوجه الثاني في التمسك ببقاء
الاخبار وهو طيفا اذ ان الخبر الضعيف على وجوب شي ووجهه لوضوح ان الاخبار في فعل الاول ونك الثاني وبذلك على رجحان الاخبار في العقل
والنقل المستفيض بل هو الفهم المتيقن من الاخبار الدالة على رجحان الاخبار في الدين واما اذنا على الاستحسان او الكراهة فلهذا انما كانت في الشريعة
او المروى ونواهيها وطاف من ذلك من غير فرق بين كونها محتملا او غير قطع العقل بان الباني على امثال جميع او المروى وجوبه كانت وندب
ذلك جميع نواهيها كن ينبغي لها ان لا يذ لك لانها العقل يقطع بحد العبد الذي ياني بكل فعل محتمل كونه محبوبا بالوله وترك كل فعل محتمل كونه
لزم من جهة احتمال كونه محبوبا وبغضوا والظان الاخبار الدالة على رجحان الاخبار في الدين على ما اذناه في محتمل المنع وترك المروى
فما استقلنا طلب الشريعة وان لم يكن الطلب فيها مانعا من التفتيش في هذه الحجة على خلافه في اذنا اذنا الشارع من الفعل والترك في محتمل
لفعل والترك بحسب الواقع وان لم يكن كل منهما في حد ذاته راجحا في الواقع فذلك من رجحان الاخبار في المحتمل لفعل والترك وقد عرفت ان حسن
الاخبار في رجحانها بالوجود والاعتبار وان لم يكن من لوازم الدلائل الحاصلة في الاخذ في المقام بمقتضى الخبر الضعيف خذ بمقتضى الاخبار في الشريعة
اما الضعيف فقد عرفت ان حال فيها واما الكبري فلان ذلك على من محكم العقل وما ورد فيه من الاخبار المستفيضات المعتمدة بحكم العقل ونلقى الاصحاب
طفا بالقول فان قلتان ما ذكرته في بيان الضعيف انما يصح مع عدم قيام احتمال المنع وهو قائم في المقام اذ مع عدم موافقة ذلك للواقع يكون الاثر
بمحل سبيل الاستحسان وتركي على وجه الكراهة بغيره من جهة فلا وجه لرجحان الاخبار في شي من المقامين وقد عرفت على ذلك بعض افعال المتأخرين فاشلا
بان الحال المحتملة في هذا الفعل التي تضمنت الحدوث لضعف استحسانها في اذنا في اذنا المكلف بقصد لفيرة ولا خطر رجحان فعله شرعا فان كان
بالثبات وفعله على هذا الوجه دائر بين كونه مستورا وحاشا في الجواز وبين كونه شرا وادعاه لا ليس من الدين فيه ولا ريب ان ذلك المستور في
من الواقع في البدعة فليس الفعل المذكور دائرا وقت من الاوقات بين الاثمة والاستحسان ولا بين الكراهة والاعتدال بانه شرعا كحقيق السلامه
فان لم يضره لشدته على ان قولنا بدو زانية بين المحرمات استحسانا هو على سبيل التماس ان اذنا العشاء والافاق في القول بالتحريم من غير تردد ليس عن
الشريعة بل الشامل الصالح على ذلك شهادته انهم في فية الوجه معتبر عند جاحض من الاحتمال في اذنا الواجب والتمسك بالثبات وهي مقتضى على شوق
المصنفين عند المكلف لعدم جواز التردد في النية واعتبار الجحيم بها وهو غير حاصل مع قيام الاحتمال لان هذا لا ينافي الاحتمال في المقام لا يبرهن
اما الوجه الاول في دفعه بان احتمال البدعة محتمل فيرفع بالاخطا اذ بعد حكم العقل والشريعة ورجحان الاخبار ومطلوبه لا يبرهن على احتمال المحرمه
في المقام من جهة البدعة لوجحان الفعل اذ من جهة الاخبار وان فرض عدم رجحانها بنفسه مرة فلا وجه للاحتمال في محتمل قصد لفيرة مع حصول
الحجة المرفوعة في العلم بتوقه من ان لا كلام في حسن الاخبار ورجحانها ولا كفاية بقصد لفيرة انما الكلام في حقيقة المقام فالبحت هناك وضع الاخبار
فلا يربط بوثبات حكم من جهة العقل والنقل فان ذلك انما يدل على حسن الاخبار في العمل الا على كون العمل على فوا الاخبار وقضية الاثر المذكور
عدم اندراج ذلك في الاخبار نظر في قيام احتمال التحريم مدفوع بان احتمال التحريم في المقام انما يقوم في بادى الامر من جهة العقل عن رجحان الاخبار
فانما العقل عدم الحسني الاخبار فان احتمال البدعة واما بعد العلم بحسنه ورجحانها عقلا وشرعا فلا ريب في كونها لا ينافي بالادب بين الاثمة والوجوب
مثلا هو طاف ولو كان مباحا لم يكن مانع من الاتيان وان كان واجبا كان تركه قاصيا بالعقاب فيصح التفريق بين رجحانها فان قلتان كانا فعل الفاعل
ما لا يتوقف الاثباته بالطلب التاسع في النسخ النسخ في اللغة يطلق على اي من احد هما الا ان يقال نسخ النسخ لعل ما زال ونسخ النسخ لوج انما اذنا القدر
يعني ان النسخ انما هو النقل والتحريك ومنه تناسخ الموارثا في نقلها وتحويلها من وارث الى اخر مع قيام المال وتناسخه رواج في نقلها من ابناء الى ابناء
اخر ونسخ الكتاب انما هو نقله الى كتاب اخر وهو المراد بقوله نعم انما نسخ نسخ ما كنتم يقولون يعني بنسخه في الصحف قد اختلفت في هذا الحق فيقول
واستغناء

الطلب الثاني
في نسخ

انه حقيقة

فقد سقط بهذا بعض الكرام في الأصل
والصغر التمثيل للعد من المذكور لا يمر
الموجب لانتقال الفرض في العترة التي
إلى القيمة

مناعه دلك

امشع ان يكون ممنوعا لغيره ويدفع الاول بينهما شبهة وصداقة للضرورة فاضنه بعدم امتكان رفع شئ من الاشياء الجبرانا الكلام المذكور ويعتبر كل منها شيئا
 يتوان ليحتمل الواحدة بالفضل اما الوجود حين وجوب السبيل لغيره والامعة تارة وبان الزمان ليس كغيره لانه اما الشكل حين وجوه او حين مده
 والحل ان ليس المراد رفعه بالنسبة الى حال وجوده بل بالنسبة الى الحالة الثانية لكن لما كان مقتضى وجوده في الحالة الثانية خاصا لولا ان كان المذكور كان
 العدم الحاصل بسبب مع وجود مقتضىه فاعلم ان ما اذا لم يكن هناك مقتضى للبقاء في الحالة الثانية والثانية في طر والطاير ففان لعدم مقتضىه
 الى لزوم مفارقه السبب بسبب لوقته فهو سبب شفا استمر وجوده مع قيام المقترض لا استمرار وهو مفارقه الوضع والثالث مع فشا في نفسه لثباته
 على الاصل الفاسد انه ليس معنى الشئ رفع الكلام القديم بل مفاد قطع تعلقه بالخطا طبع على نحو سائر اطوار اى الفاطنة لعلقه كالموت والاعمال والحوادث
 ونحوها واوردها لانه التعلق ان كان عديميا استحالة دفعه لثباته وان كان وجوديا فان كان في ذاته استحالة دفعه كالكلام وان كان حادثا فان
 كونه في محل الحوادث فان التعلق بصفة الخطا بالخطا بصفة لا يتم فانه يبرو الفاعل بالثبات بالثبات قائم به وهو ما ذكر من اللازم وفيه كلام ليس
 موضع ذكره والاربع بان شبهة مفصلة للخصم فانه لو تمت لزوم ان لا يعدم وجوده ولا يوجد معدوم فان المعدوم انما يكون عدمه عن علة وكذا الوجود
 فعلة العدم تنافي الوجود فكان علة الوجود تنافي العدم فاذا لم تكن احد العلتين اقوى من الاخرى لم نذكرناه بل لزم ان لا يكون موجودا ولا معدوما
 اذ بعد مفاد العلتين لا يمكن تخرج احد العلتين على الاخرى من دون مرجح فيلزم انشقا الايمن وهو رفع للقيضين والحل ان لا مفارقه بين العلتين
 اما على القول بان شفا الباقي عن المؤثر فاذ لا يستلزم ان يكون علة العدم او الوجود الطاري على من دون فاعلم ان ما على القول بان شفا
 فطره الثاني انما يكون رفع علة الاول وجودا كانا وعدما ولو منع جرح من اجرائك العلة لوضوح عدم امتكان اجتماع العلتين للتأثيرين لوجود الشئ
 وعدمه والاولم المفقد المذكور وهو طر الحاصل بان مجرى المناقاة بين المحكمين لا يستلزم ان يكون وجود الطاري شرا طاريا والاسبق كيف المناقاة
 بين وجود العلة وعدم العلول ظاهر مع وضوح اشتراط وجبة العلة بان شفا عدم العلول يعني وجوده وفيه لا ليس شفا الاحتجاج على ثبات الاشياء
 بمجرى ثبوت المناقاة بل لما ذكر من الدليل القاطع يثبتون لا شرط وجب فالحق في الجواب ان ليس المراد كون الحكم الطاري بنفسه فاعلم الحكم الاول ان لا يكون
 يظلم الحكم المنسوخ حكم اخر من الشئ بل المقصود رفع الدليل الطاري لفاضي رفعه ومن البين عدم قيام الدليل بمحل الحكم وروى المفقد المذكور
 وجب الدليل المفروض وان قضى بثبوت حكم اخر بدل المنسوخ فذلك الدليل هو الواقع للحكم الاول وعن الثاني ان لا لزوم امتكان شئ
 لم يتبين لارواه فاسدا لا يلزم من القول بالرفع عدم علمه بوجود المناقاة المصالح ولا يلزم من علمه بعدم تتيه الحكم على وجهه لانه فاعلم ان
 وان اريد به لزوم تتيه شئ بعد ثباته لارواه ففندا لا مفسدة فيه ولا دليل على فساد وعن السابع انه منقوض من سائر المناقاة فانها من جهة تعلق علمه
 بوجودها او عدمها يستحيل وقوع خلاف نظر الى ما ذكر فتكون اذ واجبة وممنوعة بالتأثير وهن الحلال اقصى ما يلزم من ذلك على فرض صحة اشتراك
 وجود ذلك الحكم في الزمان اللاحق وهو لا يقتضي باستحالة ذلك لكونها اعم من الثاني والعرضي فاي مانع من ان يكون خلا من جهة وقوع الرفع
 بالناسخ وعلمه بذلك فتولد امتنع ان يكون ممنوعا بغيره بين الناسا والحاصل ان تتيه كما يعلم انشقا الحكم في الزمان اللاحق كذا يعلم كون الاشياء
 من جهة دفع الحكم بالناسخ فذا وقد ذكر واحد اخر للشيخ فذا خلا لا الزمان فذا منها احسن وهو رفع وفي علة منها اخذ اللفظ وما بعثنا
 كالنص والخطاب جنسا فذا العلة بان الخطا بصفة مستخدم على وجهه لولا كانا تابعا مع تخرجه عنه ولا مكا بان خطا بلسان المانع من استمرار
 ما ثبت من حكم خطاب شرعي سابق وعن المغيرة ان اللفظ الدال على الحكم الثابت بالنص مستخدم زابل على وجهه لولا كانا تابعا وعن الجويني
 انه اللفظ الدال على ظهور انشقا شرط دوام الحكم الاول وعن الفقه الدال على ان تمام الحكم الشرعي مع النسخ عن مورد وعندهم
 انصا ان الخطا بلسان في الكاشف عن مدة العباد او عن انقطاع زمان العباد وانت جبر بان اخذ اللفظ وما بمقتضى جنسا في المقام غير مناسب
 لوضوح كون النسخ فعلا خاصا باللفظ المفروض وان قلنا بكونا للناسخ هو انه سبحانه فان النسخ فعلا لا مجرد قوله فهو بقوله الدال على الرفع فذا دفع الحكم
 المتقدم وليس نفس قوله رفعه لولا لا يقع حمل عليه ان قلنا بكونا للناسخ هو القول المفروض كما حكى عن المغيرة فلا نط فاستفقا من الامكنة
 ذلك على كون ذلك لنا مع حقيقة هو الله سبحانه والخطا بلسان الصانع فعلى القول بكونا للناسخ هو الله سبحانه بكون النسخ هو خطا بلسان الصانع فذا بكون
 الناسخ هو الخطا بلسان ان المنسوخ هو الخطا بلسان يكون نفس الخطا بلسان النسخ الاثر الحاصل من الخطا بلسان ليس على ما ينبغي كيف يتحقق النسخ
 عندهم الا بالنسبة الى تعلق الخطا بلسان اما نفس الخطا بلسان في وقتهم عندهم فلا يكون ناسخا ولا منسوخا فالمقتضى هو تعلق الخطا بلسان النسخ رفع ذلك لتعلق
 فكيف يجزى القول بكون الخطا بلسان في وقتهم عن رفع الاول وكان ما ذكره من كون الخطا بلسان الاول منسوخا والثاني نسخا لو سلم مبنى على التسامح التفسير
 هذا وقد ظهر بما قرنا في تفسير النسخ الفرق بين التخصيص اذ ليس التخصيص لا بينا نالما العام وذا فعلا لا لانه على الوجه على اذ ان الخاص بخلاف
 النسخ فانه رافع لمذلول المنسوخ من دون بحث على خروج اللفظ عن ظاهره واستعماله في غير ما وضع له حيث ان شفا اليه هذا ان جعلنا النسخ رفع الحكم على
 سبيل التخصيص واما ان جعلنا افعالا في الظاهر من قيام المنسوخ فيعد ظهور النسخ بكون كاشفا مبيدنا عن ان تمام الحكم وان غاية الواقع
 بلوغ ذلك لزمان فلا فرق بينه وبين التخصيص ذلك انما الفرق بينهما ان في كون النسخ تخصيصا للحكم بعض الزمان والتخصيص بالنسبة الى الاحوال
 والافراد فهو اذن مجمل حقيقة نوع من التخصيص ان فارقته من الاحكام بل يندرج في التخصيص المعروف وان كان هناك عموم لقوة تقيده كقول الحكم
 للزمان والافراد كان تقيده لا مالا على شمول الحكم كلك ولذا جاز انصا اذ بالخطا بلسان قول كان يقول فاعلم هذا الى الزمان الصانع وانصا عنه
 يقول بعد مضي زمن الخطا بلسان الاول ان ما ذكره من استمرار الحكم انما اريد استمراره الى هذا الزمان فذا بالنسبة الى ما دل على شمول الحكم للزمان تقيده
 لا رفع فيه بالنسبة لغيره الحكم الثابت لنسخ حيث رفع الحكم الثابت فذا مع ما مع الانصا فليس الا تخصيصا اذ لا يثبت للحكم اذ على وجه

٢٠ الاصل منها بغير
 كبريه شئ

نفس

الدوام حتى

الادام فيه يكون ذلك المحقق في افعاله وكيف كان فالفرق بينه وبين التخصيص كون الشرح دافعا للحكم الثابت بحال في التخصيص انه هو
بناصر ولذا لا يجوز افتراض الشرح بالخطاب ان جازا فتراسه على هذا الجاهل بان يقول ان هذا الحكم سينسخ عنكم او يقول افعلا كما الى انفسه
عنكم ونحو ذلك وقد عرفت ان مقتضى هذا كون الحكم الاول شرعيا وكونه لا شرعيا ايضا فلو ارتفع بالعقل كونه الى الله لم يكن نسخا فادام
الامور الثلاثة ثبت فيها التسخير والافراق بينه وبين التخصيص فاصل من الوجوه الثلاثة بل الاول غير وهناك وجوه اخرى لم يفرق بينها ما ذكره في
كلها تمام منها عدم جواز نسخ الحكم باللفظ كمنع الكتاب بالخبر الواحد ومنها ان الشرح يخرج المنسوخ عن المحجة بخلاف التخصيص فترسخ في خبره
الباقى ومنها ان الشرح يجوز ان يزيل المدلول ما لم يزل عليه من الحكم بالشرع بخلاف التخصيص فانما يزيل بعض من مدلوله بل ان التخصيص لا يزيل
ومنها ان التخصيص لا يزيل بعض من مدلوله ان يكون قبل حضور وقت العمل بل هو جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا بد ان يكون الشرح بعد
وقتها العمل على القول كما سياتي في الكلام في الشرح نعم قوله لا يرتفع جواز الشرح وهو مروي في الخبر قد وقع من خلافه ضعيفا للمقامين وقد اختلف
عليها اهل الشريعة سيما في طائفة من اهل القول في المطالب لثامه قد عرفت ان اوله الاحكام عندنا اربعة الخصال الشرح والامتناع والعقل
وقد تفصيل القول في ثلثها بقية الكلام في الادلة العقلية والمحملة لم يفرق بين الابعض لمساائل المفردة ومنها ونحن بعون الله سبحانه وحسن توفيقه
نفصل الكلام في ثلثها وبقية الشرح من المرفق منها ونوضح القول في وجوبها وشعبها انفس فتقول المبدأ بالتمثيل العقل كل حكم عقلي يستلزم منكم
شرعي سواء حكم العقل استقلاله من دون تبيين على حكم الشرع او كان حكم العقل موقفا على ثبوت حكم اخر ولو من جهة الشرع ثم يثبت على ذلك الحكم العقل
حكم شرعا على الاول اما ان يكون ما حكم به العقل موقفا على موضوع نفسه بحسب الواضع او يكون ثابتا لا يتغير في كل التكليفات لم يكن كذلك بحسب الواقع
ونفس الامر في ثلثها الاول مسئلة التحسين والتفصيل العقليتين والملازمة بين حكم العقل والشرع والثاني مسائل الملازمات كاستلزام وجوب
الشرع بوجوب مقتضى استلزام وجوب دليل شرعي ختمه عندنا فان العقل لا لا يحكم بوجوبه لمقتضى ولا يحرر الضد انما يحكم بما بعد الحكم بوجوب الشرع
ولو من جهة حكم الشرع بوجوبه فان مقتضى تابع حكم الشرع والثاني ما كان اللزوم فيها بينا بالمعنى لا بضمها خارج عن الادلة العقلية لا مندراجا لوقت المبدأ بل
الافقية فيخرج في هذا ليل الكتاب استند على هذا مندرج بعضهم مناحا للمفاهيم هذا الفهم ليس مما ينبغي ومن الثاني انما المبدأ والادام
عند عدم قيام دليل على الوجوه والحق فوات مقتضاها جواز الفهم والفضل في الشرع وان كان العقل واجبا او محسبا لواقع كما ينبغي تفصيل
القول فيها انفس وقد يورد في المقام ان الفهم الاول وهو ما يستعمل العقل باذنه لا يصح عنه من ادلة الاحكام فانما الدليل على استدل به العقل على الحكم
فيما يحتاج الى الاستدلال العقل في المقام هو الحاكم والمبدأ في الحكم كما ان الشارع حاكم به في كل ما لا يحد له الشارع دليل على الحكم بحسب اصطلاح فكذا العقل
واجب به في كل ما لا يحد له العقل دليل على الحكم كونه حكم العقل دليل على ما حكم به في الدليل وهو يحسن العقل وتبين حكمه في كل
المحك والتم والثواب العقاب مدلول من الاحكام الشرعية من الوجوه والشرع وبعبارة اخرى العقل على هذا المدلول هو ما حكم به العقل عليه
ويبين حكم العقل وادراكه ليس دليل على الحكم بل دليل على ما لا يصلح الادراك المفروض من المقامين والحد الاوسط فالحق في الجواب بل ياتي
انما الدليل المقام هو حكم العقل بحسب مقتضى العقل او مقتضى عقلا فانه على حكم الشارع بل انهم نظروا في ما دل على الملازمة بين حكم العقل والشرع نعم قد
يجعل متعلق ذلك العقل نفس حكم الشرع حيث يدرك العقل ولا يكون ذلك ما حكم به الشرع وح لا يقتضيه هذا الحكم المذكور دليل على حكم الشرع لكن
ان كان الفرض المذكور لا يخرج عن نظر الادلة في ظاهره اذ ان ذلك لا يتوسط حكمه بالتحسين والتفصيل وحكمه بانطباق الحكم الشرعي على ما حكم به بحسب
يقعيل لخواص العقلية فان ما يدرك حكم الشرع بالملازمة المذكورة ويكون الدليل على حكم الشرع هو ما حكم به من التحسين والتفصيل على ما عرفت
وكيفان في فرض وقوع ما ذكر من الفرض يكون الدليل العقل هو ما يوصل العقل الى الحكم المفروض من نفس حكمه هذا اذا كان حكمه نظريا وان كان فرضيا
لم يكن عنه اذن من الادلة بحسب اصطلاح وكان عدل العقل بالنسبة الى دليله لا يتبعه على مقتضى اللغوي حيث نراه الى ان يكون مقتضى حصول الضمير
في الادلة المفترضة غير من غير حجة في الاشارة الى هذا وقد عرفت باننا انما بينا اربعة اثنان حكم العقل بالتحسين والتفصيل والفتنة فانهما كون
مكتوب دليل على حكم الشرع والثاني من مسائل الاصول ومقتضى اثنان حكم العقل ليس بخارج عن الادلة بل ثبات لما يدعى لا الله على حكم الشرع و
الثاني من مسائل الاصول العقل فظهر ثبات حجة الكتاب خبر الواحد غير هذا من الادلة فالاول دليل على ثبات حجة موضوع البحث في حيث كان مقتضى
في المسئلة الاحكامية ثبات حكم العقل حيث لا يفرق على بناء مسئلة التحسين والتفصيل العقليتين في المسئلة الاحكامية دون الادلة الشرعية نظرا الى هذه
ملاحظة الحكم المذكورة واكتفوا بذلك هناك من بيانها في مناحا لا دلالة عندنا من التكرار وما يجعل الوجوه في مسائل المفترضة عليها لكونها
يستعمل العقل اذ اكر من المسائل على الوجه المذكور من الامور الواضحة في الشرع بل انما كانت خارجة من هذه المسائل المفترضة فلذا لم يذكرها
في الادلة وادرجوها في المسئلة الاحكامية وهو كما ترى هذا ولورد في الكلام في تلك الاثنان فيقول الفصل الاول في بيان استقلال العقل اذ الحكم
العقل بحسب الواضع وان من الادلة على حكم الشرع مع قطع النظر عن توقيفه بانه على لسان حجة وهو الذي ذهب اليه علماء وانا انما يثبت بل والحققت عليه
العقلية بل لا يبرأ كذا العقل من الحكم والبرهان والملاحظة وكثير من الفرق المبنية للشرع والنايفة وقد ذكر في الاشعار وظاهرة من مساهمة الماشا
الاختلاف بين الجمل وبعض من يحددهم ان الاشاعة فلا تتركوا ثبوت الحكم بمراسا فلو لم تذكر اذ ان العقل له كونه دليل على حكم الشرع
فليس عندهم بحسب الواضع ما يتعلق بمراد ذلك العقل الا حسن ولا يفرق عندهم فلا فاعان مع قطع النظر عن حكم الشرع فلا حكم العقل في التحسين والتفصيل
اصلا ولا حسن ولا يفرق عندهم مع قطع النظر عن حكم الشرع بل كل افعال عندنا ساذجة بل لكل من الادلة من واسطة من الشارع ونبيه في نفسها
مع قطع النظر عن ثبوت الامر الذي بها شال من الصفتين فانه كل امرين واما الجاهل المذكورة فلا يظن منهم انكار الحسن والتفصيل لواقعين على التيقن

في الادلة العقلية

الاشارة بل انظر منهم اعرفهم بربطها هو من هب لمدلية ودلت على انصوص المستفيض بل المتواترة في الجدل واما ان يكونوا من جهة العقل
في غير ضرورتها لدين والدين هب بعضهم يتكلمون في حكم العقل وما حكمه بالشرع وان كان العقل مطابقا لما هو الواقع فلا يعد الحكم شرعا
بحكم وجوب لاحد به فالمراد بالحكم في الشرع حسب ما في تفصيل القول في العقل انما هو ما دللهم انهم في الشرع وتوضيح المقام ان الكلام في المرام يقع في مقام واحد
انه هل ثبت فلا شيئا مع قطع النظر عن حكم الشرع وتعلق خطابها احكام عقليته من جهة او غيرها فيكون حكم الشرع على وفق مقتضاها كما اشارت عن تلك الصفا
الواقعة انما حاصلها فيكون تشريعها للشرع من جهة ارشاد العباد الى ما فيه صلاحهم وتخليصهم عما يترتب عليه فتاهم لفضولهم عن ادراك ما فيه
صلاحهم ونجائهم واما الحكم لها بما لا يخطئ فيضرب مع قطع النظر عن المراسع بها او يبيد عنها في حشرها من جهة اخرى لا يميز مع انشغالها
وهذا هو الذي هب ليدل اشارة والظواهر احكامه انكارهم للحسن والقبح بالمعنى الاول بعد خطاب الشرع ايضا واما حشرها وفتحها عندهم هو مجرد كونها
متعلقة بالشرع ونهيه من غير اشتراط مدح عقلا على الا مثقال وترتب ذم على تركه وهذا هو الخلف من مذهبه لا يتم فيكون العقل من منصف
بالمرء فلا فرق عند من نفى العقل باستحقاق المدح والذم بهن ما اذا كان قبل تعلق المراسع ونهيه بعد اذ كونه متعلقا لذلك وجه من الوجوه
واعني من الاعيان ان المحسن والمقبح عندنا قد علم من هب لمدلية وتزويده ان طاعة المولى والمنعم حقين من اعظم الحجج انما المحسن كذا عصى
ومما لفت من اعظم الوجوه المعتبرة وقصده انهم لا يثبتون في الحكم كونه عن العقل كيف لو جوزوا حكمه في المقام بغيره في غير ايض فاطا انهم يجوزون ان
يجعل الشرع من طاع او امر مورا لمدح ومن عضا مورا للمدح كما يقتضيه بعض دللهم فيمنعك لا مرفا في شرح المواقف وشرح الفوتوح من تفسيره
المدح والذم على تعلق الامر بالشرع وانما استحقاق المدح والذم انما كان بسبب المراسع بالفعل وينبغي ان لا يفتي في ذلك الحسن الفصح عند
الامر كونه متعلق حكم الشرع باستحقاق المدح على فعله وحكمه باستحقاق الذم عليه كما نصوا عليه فيهم لوانه لا يثبت في غيرهم ان الكلام في هذا
في الاجابة لسلب تكليفه من كل من المبتدئين والتامين يقول بكيا وينبغي لك والقول بالتفصيل وان كان لا يثبت في الاطلاق على خلافه وان كان
بما اقتضيه مجال كاشافا ان تاهما ان العقل على يد حسن الافعال وفيها من غير اعلام الشرع مما او يباين شيئا منها فلا تشارة المنكر ولا يصل
الحسن الفصح العقليتين يلزمهم فخر ذلك واسا وما الاخرين فالمرء في بينهم جواز ذلك بل وحصوله بعض المطالب فلا يترك ذلك خارجا من المراسع
الاستدلال بحيث هب في ان لا اعلم على شي من الادراكات العقلية غير الضرورات فلا يثبت شي من الحسن الفصح الواقعيين بادراك العقل وبني
الامر في ذلك على ان الامور المبتدئة على المقصد ما لا يبيد عن احسانا كما يكرهها وقوع الغلط والالتباس فلا يمكن ان يكون في شي منها وحصوله في الادراك
العقليات ما لا يبيد من ادراكه فليس بادراك على جبر الحقيقة لاصح لا غما عليه قد يتغير ذلك لافاضل الجبر وقدره في غير واحد من كنهه لا انه في على ان
ما كان من اليد شيئا يمكن الاستدلال به الى العقل والامر الجبر وما كان من النظريات لا يصح الاستدلال به الى العقل اصلا وكان ادراكا باليد شيئا ما كان
عند ادراك العقل ومن ما كان يبيد عند المدرك من غير طريق الاحسان وان كان ذلك المستدل من نظريات الذين كما يظهر ذلك من التمسك والامر
فيرجع الى ما ذكره المحقق المذكور وقد نص فيهم كالحديث المتقدم باختصاص المدرك في غير ضرورتها الدين بالاجابة الماثورة عن الصم وقد جعنا في المقام
المذكورة صاحب الحدائق الا ان في كلامه بعض خصوصيات اشير اليه بعد ذلك وكيف كان فنحصل كلام هؤلاء ومن يتهم في ذلك عدم الاعتمادي على الدين
اصوله وقد علم على الادراكات العقلية بل لا اعتماديهم على شي من ادراكات العقل في شي من الاحكام التي متباينها بحسب حس ولا يترتب من المحسوسات
المستدلة الا ما كان من قبيل البداهة الواضحة المتصلة بالقبول عند ادراك العقل وذهب بعض فاضل المتأخرين من علماء اصوليين الى ان
يبنى العلم بالحاصل للعقل بطريق الضرورة والحاصل بطريق الاستدلال والنظر فيهم بعض الاعتمادي على الاول والآخر كان الفرق بين كلام
الاجابة انه يقول بالاغتمادي على العلم البالغ الى حد الضرورة مطلقا وان كان ما اشار فيها العفول وكان ضروريا عند المستدل وان نازع غيره كونه
ضروريا او في اصل ثبوتها لفظا او في ثبوتها في قبول العلوم والادراكات وهم لا يقولون بالاغتمادي على الضرورة الا فيما اتفق العفول عليها حسب
اشارة الى وسبب من ذلك من ملاحظة انهم لا يثبتون بغير الله نعم وقد يمتنع هذا قول خراساني في بعض متأخرين وهو التفصيل بين
المعارف الدينية والاعمال البدئية فقال بحقيقة اصول الدين دون الشرع فلهذا جملة الاقوال في الكلام هذا انما هو في الاجابة الجبر والسلك
اولا العقل ادعا الموجب للكلية المقام ولا يذهب عليك انما يبيد على مذهبه لا شعر ليس للعقل ادراك شي من الحسن الفصح الشرعيين كون الحكم
عند توقيف ما توقيف على توقيف بيان كالاوضاع الفظيفة فليس للعقل فيها مدخلية نعم فيحصل العلم بها على سبيل الايمان ونحوه وعلى فرض
من طريق العادة ويمكن ارجاعه الى النقل فبذلك العقل النقل قد يصدق يحصل العلم بها على سبيل الايمان ونحوه وهو على فرض تحققه بعض الاشخاص
مخو من التوقيف ثانيا انما قيل باذنا العقل الحسن الفصح على نحو ما ثبت في الواقع فكل ثبت بذلك حكم الشرع بربك فيكون ما تعلق به الجبر
او جبر ما في التوقيف مثلا على نحو ما ادرك العقل ولا يثبت الحكم الشرعي لا بتوقيف الشرع وبيان فلا وجوب لاحد ولا غيرهما من الاحكام الشرعية
الا بعد ورود في التوقيف فلا يثبت ثواب لا عقاب على فعل شيء ولا تركه الا بعد بيان ما في الشرع وبالعكس فدخل الفصح بعض لاهة جكا ان كنه
عليه شدد ومنهم قائمهم يقولون بالملازمة بين حكم الشرع والعقل كالحكم بالعقل حكم بالشرع وبالعكس فدخل الفصح بعض لاهة جكا ان كنه
جاءه من الفاضل والظاهر قال وحكا الحقيقة عن أبي خنيفة رضي الله عنه انما لا يثبت الحكم الا فيمنع من احكامها الا انه قد ورد في المقام وكيف كان فلم يحكم بثبوت الملازمة
المذكورة واستشكل ثبوت الحكم في الشرع بعد استقلال العقل في الحكم بثبوت الفعل او في غير ذلك لست بالشرع كلاما في قد يثبت بعض
الاجابة المتقدمة القول بانكار الملازمة المذكورة وليس كذلك بل قد صرح غير واحد منهم بثبوت الحكم اذا قضى بالضرورة العقلية حسب ما تقدم قد يثبت
بعض دللهم ليس صريحا فلا وجه لذلك المذكورة وقد علمنا فانه انما قد وقع الكلام في المرام مقامات ثلثة الا اننا كان الخلاف في المقام

يقول

هو الذي

هو النزاع مع الاشاعة وكان ذلك هو المعنوي الكتب كلاً مية ولا صولة وكان اصل علمهم في المسئلة انه هو في المقام الاول وانما منعو من
الثاني لثبوتها على الاول لم يعرفوا في المقام بين الامرين وجعلوا المسئلة بين مسئلة واحدة لما عرفت من اتحاد المناط في البحث معتمدين في المقامين لكن انهم
لم يثبتوا في الكتب كلاً مية ولا صولة انما قيدت بتوثق بحسن الفتح في الجملة اذ ليس احتجاً بانهم في المسئلة الا من جهاد ذلك العقل بحسن بعض كائناً
وتجيز الجملة وكانهم كفوا بذلك عن اثبات كيلة بعد القول بالفضل كما ادعا بعض الاجلة ويعلية تتبع كلما في المسئلة ولا في المسئلة بل احكام
الاشاعة وانما تلك الدعوى مع قطع النظر عن ادراك العقل بخصوص الحكم فيها فلا يظن فيها ثمة وممة وكيف كان فلا ادلة كافية في انما اخذوا
الاشاعة وان لم يثبت بانفسها بتمام ما ادعوا في المقام والخلاف في ذلك مع الاشاعة في الايجاب وتجيزه واسلباً لكي لا يظنوا انهم على تمام المقصود بحسن
تجيزه في الخلاف الاول لم يجهلوا ذكره ثم تتبعوا الكلام في المقامين الآخرين وتفضيل الاول في ذلك كله في اثبات ثلثة المسئلة الاولى في العقدين والشيخ
العقدين والخلاف في كافرنا ما وقع من الاشاعة وجهه هو العقل انما هو على اثباته ولو خرج الكلام في ذلك المرام بهم مقاماً ما في المقام الاول في
ان محل النزاع في المسئلة والاشاعة الى تحديد بكل من الحسن الفتح عند المغنلة والاشاعة فيقول ان المذكور في لفظ الحسن الفتح في كلامه اطلاقاً
على احد ما كونا اي كلاً لا كونه بقصاً بقا العلم حسن والجملة متبوعه ولم يذكره العقل واعتقد انه غير واحد من المحشين بان الكلام فيها يقف
بالافعال من مثلاً الحسن الفتح وهذا المعنى المذكور بما يقتضيهما الصفا كما في مثال المذكور ولذا اتفقوا في المواضع التي اثارها في ثباتها وانت
في بعض النسخ انما الافعال بما فيها اذا نسب الفاعل بل هي من تلك حيثية غير انما الصفا بل لا يبعد انما واجبا في الاشاعة انما يقتضي ان ثبات طاعة السيد
للمولاي كالعبد كما ان عصية لا يقضيه وقد اتفق في المواضع من قبل الاشاعة على مناع الكذب عليه نعم بان مقتضى النص منعت عليه غاية الامور
المصلحة وخالفها والماد ما في المصلحة الواقعية والمصلحة المحمودة بالنسبة لجمعة خاصة وان لم تكن مصلحة في الواقع فالاول كما يقول في طاعة الله
بما احسنه في مصلحة على مصلحة بعد معصيته فيجوز معنى مشتمل على مفقود والثاني كما يقول ان فتا زيد صالحه بالسلطان اي بالنظر في امور سلطنته
وان كانت سلطنته وما يؤدى الى ما مفقود بحسب الواقع وهذا المعنى مما يختلف بحسب غلبتنا بالنسبة الى الاشاعة فيكون وقوع فعل واحد
بمصلحة للجمعة مفقود لا يخل في ذلك بخلاف النسبة الى الشخص الواحد كما اذا كان مصلحة له من جهة مفقود من انما ثباتها موافقة العرف في مخالفتها
وبعد في الواقع وح الجدي لا يتجرب وغيره ما عدا انما في المعنى الثاني وهو بعد المعنوية الظاهرة بينهما ولا داعي الى التكلف فيهما ملائمة الطبع
ومما ذكره في الواقع والعبد وقد يتكلف في رجا عن انما في الثاني ولا باعث عليه نعم تخرج هذا ان الاطلاق في الثاني لعدم ثبوتها اطلاقاً عليها
المقصود من ان يكون اطلاقاً عليها ما كونهما بخون من المصلحة والفقدان ما كونا الفعل مشتمل على الحرج وخالي باعنة ذكره العقل وسادتها
كوتقايح فاعل او يثبت وقد خص جاعلة بان ذلك هو محل الخلاف ويمكن ادعاء الخاص لانه المراد بالحرج المقام هو المنع سواء كان من حكم العقل
او الشرع وهو سابق للذم في مطابق الحدان في الفتح فما يوجد كلام بعض اعلام من اخراج الحسن الفتح بمغيبه ما اخرج فيه ما في الحرج عن محل الكلام
ما لا وجه له اذ لا معنى لحكم العقل بعدم كونا الفعل سائناً الا حكمه بغيره ثم قبله لانه عليه مقصود العقل وغيره من ذكر العقل المذكور انما هو بيان
اختلاف معنى الحسن اذ لا يخطا فيه استحسان المدح ولا ما يسيء فيه كاعتباره الحد الاخير ولو تغير في سوا ارتفاع المنع ويجوز نظيره في الحد الاخير انما اذا
كان في صدق الحسن بمجرّد ارتفاع الذم فلا فرق في التحقيق بين اخراج الحرج وعده في الحدين واخذ لانه وعده فيهما ملك وكان الحال لو اخذ الثواب
والثبوت في ذلك ويجوز فيها ما يجزى في الاولين والحاصل ان المدح والثواب مطلوبان للفعل لبيان اوق بعضها بقصا لكان الذم والعقاب والحرج مقتضى
انما ورد بعض الافعال في المقام من ان ترتب ثواب الفاعل على الفعل مما لا يتقبل العقل اذ لا استقلال لانه امر اخر بين لا نفع اذ ليس المقصود
في المقام الحكم بترتب الثواب العقاب في الواقع بل ليس المقصود احسن الثواب العقاب في فرض وروده على الفاعل وهو لا يؤقت على الاعتقاد بالمعاد
فيما اوضح في القول به بالنسبة الى ما يدرك الحال فيه بالضرورة وقد ظهر بما قررنا ان الحسن عندهم تفسيرين احدهما انه ما يترتب له مدح او ما
يترتب له ثواب في ما لا يترتب له ذم او ما يترتب له عقاب في ما لا يترتب له ثواب او ما يترتب له عقاب في ما لا يترتب له ثواب او ما يترتب له عقاب في ما لا يترتب له ثواب
والاول ينظر ما حكم عن بعض المغنلة من تحديد الحسن على طريقين بان ما اشتمل على صفة تجعل المدح والقبيل بان ما اشتمل على صفة تجعل
الذم وما ذكر بعض الاشاعة في حد من انما امر الاشاعة بالثناء على فاعل او بالذم له في الثاني ينظر الحد الاخر للمغنلة وهو ان الحسن هو الذي
لا يكون على صفة تترتب استحقاق الذم والقبيل هو الذي يكون على صفة تترتب فيه وكذا الحال في الحد المعروف عندهم وهو الحسن ما لا يقدر عليه العباد
في حال يفعل وان القبيل ما ليس كذلك ويحتمل الحد المعروف من الاشاعة من ان القبيل ما هو غير شرعاً والحسن الا يكون متعلقاً بالشرع وكذا الحد الاخر
المذكور في كلام بعضهم من ان الحسن ما اخرج فيه والقبيل ما خرج والظاهر انما معنيين مختلفان للحسن بدرجة احدهما في الاخر فليس هناك خلاف في
التفسير انما هناك اختلاف بين الفقهين وقد عرفت ان اكثر تحديداتهم هو انما الاخير كانه لا عرف في الاستعمال وهو الانسب بالمقام ليعلم الكلام
سائر الاحكام ثم ان ما ذكرنا من تعارض قبل الحسن الفتح حد دسنة ثلثة منها بالمغنلة وثلثة للاشاعة وقد ورد على الاول بان لا يشتمل ما كانه
مستبعد وتبين باننا لا نمانع مع قطع النظر عن الصفا الخارج عن وجهه وبوجهه على الحد الثاني للمغنلة بالنسبة الى الحد القبيل ويرد عليه حد الحسن هو
القبيل الثاني اذ ليس فيه صفة تترتب استحقاق الذم والجواب ان ما ثبت لنا في الفعل يمكن استنادنا الى الصفة التي تترتب انهم اعني المنع من نفس الذات
فيستدفع الابرار عن الحد والمذكورة وقد يجاب عن ذلك بان الاختلاف الحاصل في حد دهم مني على ما اختلفوا من كونا الحسن الفتح في الاخيرين لا ادعاء
حاصلهما لانه انما اولو وجود الاعيان ان على ما سيجي الكلام فيه فاحتمال الاول ان يثبت على الثاني والحد الثالث على الاول وانت خبير
بان المناصب للحد بحد من حد على جميع الاقوال ليصح تعلق الحد بالحد وما ذكرنا من الجواب عن ان بعض تلك الاقوال على

فما هو التحقيق هناك من التفصيل اذا اظهرنا حسن البقية لبعض الافعال بالنظر في ذاته كما ينبغي الاشارة اليه لنشعر على ان الحد الثالث يقع
على كل من الافعال المذكورة في تلك المسئلة فلا اختصاص بالافعال الاولى على ما يظهر مما ذكره قد يناقش الحدود المحيطة عن الاشاعة بان عمل
النوع في الحسن الفع عندهم كما نصوا عليه هو كون الفعل بحيث يتصل بالمنع او الذم عليه فبهم لما نفاوا حكم العقل جعلوا الحسن عبارة عن كون الفعل
متعلق مدح الشارع او حكمه بنفي الذم عليه على اختلافه لنفسه من الفع كونه متعلقا لذم من غير حصول استحقاق هناك في حكم العقل قبل ورود الشارع
وبعد فلا فرق عندهم في ذلك بالنظر في العقل بين ما ورد لا من غير الشريعة والى غير استحقاق المدح او الذم الا انه ورد مدح المطيعين فصارت
الطاعة حسنة وذم العصاة ففصلنا امسية فينجح ولو انعكس الامر كان بالعكس فظهر بذلك ان لا مدخل في النهي وعندهم القسيتين والبقية وكذا
غيره ما ورد في الحدين المذكورين وقد يصح الحد والمذكورة بالملازمة لا تنافي بين الامور المذكورة وتعلق مدح الشارع وذم فلا مانع من اخذنا
منها في الحد وهو كما مضى الى انه قد ورد على الحد الثاني ان ما لم يتعلق به النهي بعم الحسن غيره مما لم يتعلق به حكم الشارع كفعال المجاني والافعال
ومحورها وكذا حال الاشياء قبل تعلق حكم الشارع بها على ما ذهبوا اليه من خلوها اذن عن الحكم فلا يكون هذا الحسن فاضا وقد ورد ذلك على الثاني ايضا
اذ اخرج في شي من الافعال المذكورة وكذا في الافعال قبل ورود الشارع وقد يثبت عن بان الظاهر ان الحد الثالث لا يخرج وعندهم نقابل عدم والمملكة فلا يثبت
فيه الا يكون قابلا لورود النهي فيه ولا انه يلزم عدم صحته انما يشي من افعالهم بالحسن مع توصيهم له بذلك وثانيا ان الافعال قبل ورود
الشارع قابلة للنهي وكذا افعال الافعال وغيرهم يجوز تعلق التكليف بهم على منبهم ومع الفرض عن ذلك فنقول انهم يجوزون خلق بعض الافعال
بما في الحد من الحكم ويندرج ذلك الحد انما من الحد والمذكورة للحسن على التفسير لا خير فهو لا بد من الاحكام فيحصل البقية بالحكم وعن الحد
بالحكم بادراج المكونه في البقية فيحصل الحسن بثلثة من الاحكام ذكره في ثبوت الحد المعروف من المغيرة وقد اشار اليه في بيان الظن من الحد المذكور
في شمول الحسن المذكور الا ان بقى ان الظاهر ما يكون له فعل من دون غضاضة عليه هو في محل المنع وعن شارح المنهاج الحكم بادراج المكونه في البقية
في الحد المنسوب الى الاشاعة وكان لا حظ كون المكونه تاما عندهم وهو كما نرى اذ كانا ليس المندب بما موربه عندهم كذا المكونه ليس به
عن عندهم ومعدلا بتم الكلام المذكور نعم انما يتم ذلك على القول بكون النهي حقيقة لا عم وظا الشهيد الثاني في التمهيد عند ثبوت الحد المذكور
بما ادراج المكونه في الحسن هو اوفق بظا الحد هذا وقد ورد في المقام ان الظن من الحد والمذكورة اختلاف معنى الحسن الفع عندا لفرقتين
من غير مثل ذلك بينهما الا في التسمية في المنزلة فيقولون يكون الحسن صفة فاعلم بالفعل من شأنها استحقاق المدح عليه عندا العقل وعدم ثبوت
الذم عليه كون الفع صفة فاعلم من شأنها استحقاق الذم عليه الاشاعة يقولون يكون الحسن عبارة عن كون الفعل عبارة عما مدح الشارع
او حكم بعدم ذم الفع كونه ما ذم عليه من غير حصول استحقاق المدح او الذم في التصورين ولا حصول صفة باعثة عليه بعد حكم الشارع
في الشارع او قبله فلا جامع ظاهر بين الغنيين فيكون ذلك المعنى صفة فاعلم عندا لفرقتين ويكون الحسن والقع عبارة عن البقية يقع خلاف
في كون عقليا او شرعيا بل الخلاف بينهم في غير الحسن والفعل دون وصفها كما هو عنوان البحث ويمكن الجواب عن بان الحسن المعنى الذي وقع
في كونه خلاف كون الفعل بحيث يثبت عليه ولا خلاف بين الفريقتين في تفسير الحسن والفعل بالمعنى المذكور وانما الكلام في الحكم بالمدح والاحكام بالذم
فالعقدية على ان المدح انما يثبت عليه بحكم العقل لصفته فاعلم من ذلك ان المدح والاشاعة على انما يثبت عليه بحكم الشارع من غير ان يكون
الحكم العقل مدخلية فيه قبل حكم الشارع او بعد فالله هو المذكور هو الفقد الجامع بين المعنيين وان كان الفقد المذكور باعثة على اختلاف الامر
حسنا ذكرنا والمأخوذ في محل النزاع هو الفقد المذكور وهو كاف في المقام ويمكن ان يجعل النزاع في شأن الحسن الفع العقلية وفيها
ما يكون تفسير الاشاعة لهما بما نرى من حيثها على مدبهم بعد بناءهم على نفى العقليين ثم المقام الثاني في بيان اجماعهم على ثبوت الحسن الفع العقلية
بما اذا كان العقل في الجملة لكل من لا يميز ولهم في ذلك مقتضى ان العقل والنقل اما الاول من وجوه احدهما ان حسن العدل والاشاعة في الظلم
تأمر العدل انما يشهد بهما في الجملة ضرورة الوحدان ولذا يحكم به الفرقا لمدبهم من شوا انما احقر منكم في الشارع والادب ان بل بالمدح في الحال
في بعض صفات على المشاهدة من الحيوان فان الحكم بحسن الاحسان على بعض المضطرين انما كان الحاحا ولا انعام عليه بما يحفظ حيا عند وقوع المهلك
في كونه فعل من جازاه بعد ذلك كما لا سائر وقابل صغرا لجميل على قدره من الايداء والاهانة من الفخر ربا لا والافطرية بالجملة بحيث
لا يخفى الفرق بين الامر في استحقاق المدح والذم على احد من الطرفين ولا يتوقف فيه من كان على الفرة الانسانية الا انه ان من صافه جلا منفضا
عن الرقة وقد بقي منضرا في منة فقه شدة من التحمل لا زاد ولا اقل ولا يعرف طريقا الى نجاة ولا حيلة وقد غلبه الامم الما التي من التقى انضامنا
نما اوقاه اقبل عليه بكل ووضع راسه في وجهه وكانا شفوقا عليه من ابدا ووجعل يضع الماشيا في ثبات حلقته في ظل على الشمر
بنفسه ان افق من عشوة وقوى ما كان فيه من شدة ضعفه فاعلم من ذلك المكان والى بل في منة من الما اند وسماعن الاول البار وانه عليه
غاية الانعام واكرم فوق ما يتوقع من الاكرام واخذ به لهدى وعياله ومن له من الخدام ان ذال ما كان فيه من التقى ارتفع عنه في الف من التصب اعطاه اذا
واحل وضع اليد سلاحيه تمكن من دفع عدوه وتعلل الى ان وصل الى طريقه له ما كان به من مقصد ولم يقل به كما ذكر من الجملة الى
لمحرم دفع الصخر وعن المضطرين من غير ان يفضله بجازا او شيئا اخر ثم ان ذلك لوجع لما دأى في قوة نفسه انظر صاحب منة من فقه عليه
بسلامه واخذ جميع ما عنده ثم قابله باقواع البلاء من الشتم والفتن والجرح والايداء الى ان صر على الارض امتدا الحال واسوا الاخوان ثم عاد الى
اصلة عما اهلكه عنده واخذ من امواله ما قدر على اخذه واخرى ما الرقبة عليه غير ذلك من انواع الاضرار والايداء ولا هانة ترك ذلك من غير
ضرورة فاعين له لئلا يشك ما جبر واضطرر باعثة عليه وعداوة سابقته تدعو اليه بل الحسن فاعلم بالاحسان بالاسان وبنجازه انما التمهيد في

عالم بحكم

فان يحكم بقتل الفاعل في استحقاق المذبح والدم وقرئ الشواذ التوم اجوز في عقل من العقول التي بمسائلها انما الصنيع من وقساوي
ذاتك الشخصين فيما ايتا به من العقلين في ان هذا الشرع مدح احدها ودم الآخر مع تناقضه مدح ودمه في الاول والاخير يكون حسن احده
العقلين ودم الآخر مجرد مدح ودم من غير ملا حظته في آخر غير وهو كما ترى اوضح من ان يحفظ على ذهن من الاذهان حتى النفس والصلب والارباب
بغير ذنوب ان ذلك العقل مستحق المذبح على بعض الاضال والدم على بعضها الطابقا العقل على المذبح على جملته من الافعال والدم على جملته من الذنوب
يكون بحسن عقوبة السيد عبدا فاعضاؤه مؤنة على عصبها مؤلة وهو مؤنة اذ اوه ومثلا لا اوه ومنه ياء اذاه ويد مؤنة المولى لو اذاه فغير
ما يستحقه ولا ذلك لعل في الخطا في نايلا لا عضاؤه الا زمان في جميع الامصا والبلدان يهون للناس بقتضيه ضروري العقل على حسن بعض
لافعال وتبع بعضها وعدم اتمام الفاعل على ترك بعضها وفعل بعضها الحسن طاعة للمعلم الحقيقي وتبع معصيته سيما انا علم بما يترتب على الامرين
من المتوبات الخ لئلا يعقوبان الشريعة فان ضرور العقل قاضيه بحسن الايمان بالاول وتبع الاقدام على الثاني مع قطع النظر عن ملا حظته في
غير من الشرع وما ثبت على ذلك يتم كوخيل الفاعل بين الصدق والكذب مع تناقضهما في الفعل والضرر وسائر الجوانب الخارجية لا يحتاج الى
على الكذب ليس ذلك الا لحسنه لا بسبب غيره وما يتوهم من عدم استواء الصدق والكذب من جميع الجوانب ومجوز في نفع مع انشائه في الواقع
والاقل من الاخر ان يثبت في المطابقة واللا مطابقة ومن ان لا يتسامح ان يكون تيار الصدق من جهة حسنه المعنى المعروفة وتبع الكذب كك
بل ليس ذلك الا من جهة كون الكذب نفعيا او يكون منافرا لطبيع بخلاف الصدق لا يبعد ذلك وتبع الحسن والقبح بالمعنى المتنازع فيه مدح ودم اما
الاول فلان المفروض استواءهما في المصالح والمفاسد سائر الجهات الموافقة والخارجة من المخالفات في مطلق الصفا لا فائدة اغلب في المقام واليه
الانسان استواءهما فيما فرض كونه من الاثام اما الثاني فلا يترتب من بين ان شيئا من الصدق والكذب من حيث هو لا موافقة فيه لطبيع ولا منافاة سيما
مع تحقق ما فرض من المساوات في الاثام ولذا اذا صدق من غير الميثاق بخلافها بينهما اصلا مع ان مخالفات الطبع تمايز في غير الميثاق الغالب في
الوافقة والمخالفة في المقام العقل وهو بلور الحس الفاعل العقل بين الملازمة العقل للامور المحسنة وتنفع من الامور المستقيمة كماله
بالنسبة سائر الجوانب والفتنة ما يلزمها وينفعها وصفه كماله والنقصان ثبت حصولها في الاضال فليس الا من جهة الحسن والقبح العقل
المشتبه بالكمال اما مدح فاعله والمشتبه بالنقصان ليس الا ما يندفعه وقدره غير بضابطا لموافق حيث ورد على احتسابه المستدل على
استماع الكذب عليه ثم يكون صغره نقصان النقص عليه حال بالاجماع قالوا انهم يفتخرون في بين النقص العقل وبين الفاعل العقل فان النقص
في الاضال هو الفاعل العقل بعينه فيها وانما يختلف لعداؤه وهو كما ترى ثم لغيره اعزاه بالحق لا فاعله صاحب كاهو مقتضى الضرورة من كون الكذب فيها
اعزاه لكون ذلك عين الفاعل المتنازع وقد يورد في المقام تارة يمنع قبيلا الضرورة من العقل بحسن ثبوت وقبحه ما ادعى من ذلك الحسن والقبح الامور
المذكورة فانها من جهة الاضال لشرعها ملا حظته احكام الشرع والعادة لا من جهة العقل واردة بالمنع من كون المذبح هو الحسن والقبح
المتنازع فيه بل قد يكون باحدا المعاني الاخر الخارجية عن محل النزاع كواضحة الفرض مخالفة كماله والنقص نحوها وان كان ذلك
سما تما يفتد ثبوت الحسن والقبح بالتشبيه اذ ان ادونا فعالة تعلم واستنباط الاحكام الشرعية من العقل مبنى عليه قياسي الفاعل على الشاهد
لا وجه له سيما بالنسبة الى الله ثم مع اننا نقطع بانهم لا يقع منه يمكن العبد من المعصية مع انه قبيح منا وندفع الجميع اما الاول فاننا فرض
ذلك في الاضال بالشرع والعادة اصلا ومن البين انهم يحكم بعين ما حكمنا ويقطع بمنزلة ما قطعنا ونقطع النظر عن ملا حظته الشرع والعادة
بالمرجع ذلك نجد من انفسنا اذ ان الحكم المذكور كان من غير شبهة ما فديتوهم من ان فرض اننا الشيء غير متفان في الواقع فاذ كان الاضال
الشرع فاما ما يدرك كان ذلك سببا اذ ان العقل وان فرض العقل انشأ الشرع والعرف مدح ودم بان العلم الخاصل من الاستنباط انما يكون
ملا حظته العقل ذلك السبب على ان فرض العقل انشأ تلك الاستنباط يحصل العلم بتلك الاشياء على ذلك التقدير لا من غير ان لو قطع النظر عن
الذمتين لم يحصل للنفس علم بالنتيجة وانما يحصل لها العلم بما مع ملا حظتها اما تقصيرا او اجالا وكل العلم الخاصل من جهة الجوانب الاضال
والايمان ونحوها فلو قطع النظر عن الاحتساب فرض علمه لم يحكم العقل بشيء منها وكذا الخاتمة الاحكام القاطنة كفتح المشي عبا نافي الجائز الاضال
ويجوز الناس الاحكام الشرعية حتى ضروريات الدين والمدح عيب كوجوب افعالها والاصحاب نحوها فان لو قطع النظر عن ملا حظته العادة والشرع
لو كان هناك حكم باحدا الطرفين مع اننا ضاهية المقام علم ضروري بانثبوت الحكم المذكور من دون تناقض صلا بين وجود الشرع والعادة وعدهما
والعلم ان العقل اذا قطع النظر عن جميع نداء وجدا لعلم المذكور حاصل له وهو دليل على كونه من الفطرات لا وليا ناذ ولو لم يكن كذلك كان
مستقلا على احدا لا يستلزم حكمه كالمقل بكان فظهر بما في ناضنا فديتوهم من ان المقام من ان الحكم في المقام ضروري حاصل من العادة مثلا فتبين
العلم على العلم ببشرية الجملة لكن لما حصل ذلك وشاع ودرج في القوم ضاهيا من الواضحة عندنا باق في الوضوح الى حيث شغلت النظر عن ملا حظتها
لحكمها مع غفلتها عن السبب مع العدة عندنا غير الاوليات اما لا يصل الى الحد المذكور وان بلغت الوضوح ما بلغت نعم لم يحصل الاستنباط
في المقام في مجرد النظر عما عدا ملا حظته التي بنفسه من جهة ملا حظته لما سوا وهو مما يمكن تيميزه بالوجدان الصحيح في المقام فحينئذ حالها
بنوعها يتنازع مع النفس عن ذلك كله نقول اننا نقطع ايها ان الشرع والعادة مما لا دخل له في العلم المذكور اصلا كيف ليس ذلك باوضح
النتيجة والعادة من سائر ضروريات الدين من وجوب افعالها والركوة والصوم ونحوها وسائر ما جرت عليه العادات في لما تكون والمعلوم
والاذا كان مع ذلك بخلاف الفرق البين بين الامرين والاخر لا الواضح بين المتساوين ونقطع باننا نلحقه بما ذكره مع النفس عن الشرع والعادة
بخلاف ما ذكرنا لا يخفى واما الثاني فبان المعلوم عند العقل في المقام على سبيل الضرورة هو خصوص استحقاق المذبح والدم مع ان وقفا

الفرق ونحوه فاختلاف ما يختلف باختلاف الأغراض والحكم المذكورة لا اختلاف فيه لذا يفتى بحسن أحد ما وقع الآخر من وافق ذلك
أغراضه وأنها وصفة لكل والتمس أن لا يوافق لاحتج بالقبول في الأفعال لم يبعد ما جاءها إلى محل النزاع كما اعترف به صاحب الوقت كما استدل به
أما الثالث فمع اندفاعه من عدم القول بالفصل فسد من جهة حصول الفلح المذكور بالنسبة إلى الله تعالى فيهم أيضا لا يفتى أنه لو غلب علينا بالله خاتم
الأنبياء عليه السلام والثالث مع أن من قبل في آخره كان مستغلا بطاعة محض لا لادنى فيه لم يبعد طرفه عين ولم يحصل منه سوى الأقا
ولب العالمين حتى أنه لم يقع منه مكره أبدا ولا مباح غالباً فضلاً عن المحرم لكن مستقيماً عند العقل مستنكراً في حكمه ولذا يقطع العقل بطلان
ولا يحتمل وقوع مثله عن جانب الثاني أنه لو ثبتت التحسين والتبني العقليين لم يفتى من الله شيء من الأفعال والثالث ما طرأ فالتقدم مثلاً للملا
ظاهره وأما بطلان الثاني فلا منكر له ولم جواز أهلها المعجز على يد الكاذب فيفسد باباً ثانياً للثبوت ولا يتم مع الحجج على أحد من البرهان وجا
الكذب جميعاً أحببنا وأخباراً وسو له وظناً فغير محتمل أن يكون جميعاً أو اجتناباً محضاً وبالعكس المستحب مكره وبالعكس غير ذلك فيفسد
الطريق إلى معرفة الأحكام وقبيل المحال من المحرم فيقتطع الشارع المنزلة وينتفي الغاية في انزال الكتب بقدر الوصل بالمرء ولزم أيضاً جواز الخلط
في وعدة ووعداً وثواباً وعقاباً وان وقع الحكم بناء على سبيل البتة والتحريم فينتفي الوفاق بوعده ووعداً وجاز أن يعامل مع المحسوس معاملة الشيء
ومع الميضي بالعكس فيما قبل طوع عقاباً بأشياء لطيفة يشبه بعض الفضائل ما وعد المولى من الثواب فيفتى في ذلك الوعد والوعد بالثواب
والثواب قد لا يوجب عليه وجهين يتخل كل منهما إلى وجهين أحدهما القول بشيئاً محسناً والقبح في الأفعال ثم بغیر المعنى المذكور فثارة بوجدها المحس
بمعنى موافقة المصلحة ونحوها فيقال إن أظهر المعجز في يد الكذاب مخالف للمصلحة فلا يقع منه نعم وكذا الحال الكلام في الكذب في الفعل الوعد
وثارة بيقان كلاماً من المذكور أن نقص فلا يمكن في محضاً وقد صار الأشارة في الاحتجاج على استحالة الكذب عليه نعم بأنه يقتضي نقصاً عليه نعم في
ثانيهما أنه لا منقصة من جواز وقوع ذلك لا في حال من الله نعم ووقوعه من غير بل معناه أن يكون بإمكان وقوعه من نعم مع النفع بعدم الوقوع أو لا منافاة
بين العلم بشيئاً وأحوال خلافه بمقتضى إمكان فثارة بقول بجزائها العادة على عدم وقوعه من الله نعم ووقوعه من غير نعم وهي كائناً في الفعل بعدم الوقوع
كما أن قطع بعدم اختلافه بجزائها بعد غيباً بناء على مع إمكان فثارة بالنظر في القدرة الله نعم وليس ذلك إلا من جهة العادة ونقول بطلان المقام
وثارة بقول أن الله سبحانه يوجب العلم بالشرع ويحتمل بطلانها المعجز بصدقه كل ما يجزئ من الأحكام والوقوع في ذلك من جهة العلم بالشرع
إلى استحالة الكذب بل أحدهما أنه لو جاز الكذب عليه نعم كان صفته نعم فتكون قديمة لا تروم أيضاً بالحوادث وهو صحيح وإذا كانت قديمة امتنع عليه
الاعتقاد الملائمة فلنفسه بل مع الشدة فيقتضي محضاً في أحدهما كذا في الآخر من المصداق ما ثبت قدراً امتنع عنه وما طرأ في الثاني فاقضوا الشرع
بان من علم شيئاً يمكن أن يجزئ عنه على ما هو عليه ثانياً وهو أنه اعتد عليه في المواقف استحالة الكذب عليه أيضاً التبع بكونه صفات في كلامه من علم
أخباره به من ضرورة الدين وقد دل المعجز على صدقه في خبره ولا يذهب علمه بذلك بغيره هو الوجه المتقدم من الاستدلال في التحليل إلى المعجز
بكون دفع الجميع أما الأول فما هو بين من أن محض موافقة المصلحة وعدمه لا يقتضي وجوب الفعل على الله نعم وأما الثاني فلا يجزئ علمه بالشرع
على فوق المصالح ولا يمنع عليه خلافه كما هو خوارقهم في ذلك على ما ضو عليه لو طرأ في بالوجود والمنع عادت له مسئلة في محل النزاع لوجوه أخرى
إلى المخرج والذم وقد وقع الاحتجاج بالنحو المذكور على استحالة الكذب عليه نعم في كلام المعجز وقد صرح الأشارة بإبطال ما يمنع المصلحة المتقدمة
وأما الثاني فلا رجوع صفته لكل والتمس أن لا يفتى في الأفعال المحسنة والقبح بالمعنى المتنازع فيه حسب علمه بالأشارة إليه وأما الثالث فبان جوا
العادة إنما يصح بعد ذكر الفعل كبره على جواز أحد حتى يستقر الأمر عليه يعلم من جهة ما بالتحال فلا يجرى ذلك في قول الأنبياء بل ولا في أحد من أهل
لا يعلم صدقه في الآخرة فمن أين يحصل العلم بالصدق حتى يتحقق عادة في المقام وكذا الكلام في الكذب في العلم بجواز العادة إنما يحصل بعد العلم
بعدم كذب شيء من أخباره حتى يتحقق عادة المذكورة وهو غير معلوم لا نعم لأن يكون جميع أخباراً من العالمين عن جواز أسنائه أو قطعهما كذا بأفان
إن أرادوا بالعلم العادة كالمحصل من جواز العادة كما على النحو المخصوص أن أراد به حصول العلم العادة الشرع وعقيدتك يرجع إلى الجواب
الواقع وهو أنه يظهر من كلامهم عند بيان دلالة المعجزة على صدق النبي في الكتب الكلاسيكية وأما الواقع فبان حصول العلم بالضرورة في المقامات
بمجرد الإتيان بالمعجزة كما اتفقوا عليه في الخارج عليه عادة الله سبحانه في فاضل العلوم الشرعيات وهي مختصة بالاعتقاد في تلك المقامات فيكون العلم
وموافاة لا يتبين من الحسوس والحدسيات والحدسيات ولا يندرج ذلك في شيء منها وهو حصول العلم بالضرورة في غير المقامات كقولنا فالعلم بالماضي
عليه عادة وهو حصول العلم بالضرورة في الخارج العادة في نظائره يحصل العلم غير منه موقفاً إذا ادعى حصول علم ضروري لا يتكبد بحسب الظهور
والضرورة وعينه من ضرورة ونحوها مما لا ارتباط له بجزء الأفعال فضلاً عن وقوع حصوله بعد ذلك بالنسبة إلى الناس فضلاً عن أن لو ثبت الأمر على
انجاء العلم بالضرورة وكيفية طرأ كان لما كان هناك حاجز إلى المعجزة وجازاً بانجاء بمجرد عادة النبوة فيكون غرضنا ذلك لتوايل كون إرسال الرسل انزال
الكتب أيضاً معشاً لا كتباً بانجاء العلم بالضرورة بالأحكام من دون سبب مقتضى الجميع كذا ذكره بعضهم في المقام وقد خضنا إليه بعضاً من العلم
تلك ويمكن دفعه بأدلة المحسوسات لا بان يكون نفسه محسوساً بل ما يورث له حسناً فانه في هذه الأحكام كالعالم بالضرورة بالشعاع المتنا
ونحوها من الصفات النفسية من الأحاسيس بانها لها البين في أن الأحكام بطلان لا تارتمن في الأحكام بما فيها وبين ذلك يندرج العلم بالحاصل
جاء في الضرورة وبأن يكون العلم به من مودك المحسوس ومع حصول الأحكام بالخوارق بعد عادة النبوة كما هو جواز العلم بالضرورة في حصول الخوارق كما يصدق
العلم بمبدأ المدعى كإثباته ذلك بالنسبة إلى الفطرة السليمة في العلم بالمعجزة إذ بمجرد وقوعه من جهة المدعى في الخوارق العادية يقع بصدقه ذلك
المدعى دعوى كإثباته ذلك معاشراً لانيان من جهة من ذلك لا يقطع حججاً له بصدقه بل أن يترك كون ذلك مدعى بالتحرر كل هو كحال

10

[illegible]

ولو لم اخلصنا لعظيم علمك منا بقدر ان لم يبين واضحا على دعوايها من نظر اليها فان وجوب النظر مثل ما لا يتصور في وقت الفطرة الا اننا
من دون حاجتنا الى نظر ترتيب مقدما من حصول الخوف من الغير وكله وجوب الخوف مع خوفنا لمصرة سببا مثل تلك المصرة العظيمة الدائمة
من الغير ورتبا الجلية والمظيرة بالاولوية ولا يتوقف استنفاد الصدق من المعجزة على شيء من المصداق المذكور بل هي كما يتفرع عليها على سبيل
النظر في محسبنا مرتبا لاشارة اليه وما الثاني فيان محجزة وجوب الواقع لا يوجب ارتفاع الاتهام وتوضيح المقام ان هناك وجوبا واقعا يتعلق
بما يكلف على فرض علمه ولو كان جاهلا لم يتعلق الحكم في انظر وكان معدودا في عدم الاخذ به من جهة محالة وجوبا تكليفيا يتعلق بالحكم بربط الحكم
وان لم يجز ذلك بحسب الواقع وينبذ لك لو جاز في الظن من جهة الاخطا وغيره من جهة الاتهام انما يترتب على انشا الاخير ان صان وجوب
الاول فلا يلزم المحجزة على المكلف بمحجزة وجوب النظر في الواقع من دون علم المكلف لا قيام المحجزة عليه لانه لا يدع الاتهام الا في وقت وجوب
الواقع مع انشأ التكليف عن المكلف بحسب لظهورنا لعدله في تركه من جهة محالة فيقول كح ان النظر في المعجزة بعد ادعاء النبوة امان
يكون واجبا على المكلفين بالوجه الثاني اولا فان قيل بالثاني لوم الاتهام وان قيل بالاول فبطل ما ذكره التليل اذ لا يثبت على المكلف في
التكليف من محجزة قوله الا بعد ثبوت نبوته تعالى كون الوجوب التحريم بحسب امر الشارع ونهيه ما لو كانا عقليين فيثبت الحكم مع قطع الفصل
بمرحسنة ذكرنا وقد يجازي انما يثبت لو كانا نحن في شرع بين كانا من الامور العقلية الموقوفة على تقريرها علمها ووضعها انما وذلك انما
بحسب العلم بوضعها من حيث واصفها فبطل العلم لا يتحقق في الواقع لوجوب الشرع من حيث هو شرعي انما يتحقق بحسب الواقع بالعلم بالشارع
من حيث انه شرع فبطل العلم لا يتحقق في الواقع ولا يثبت على المكلف وجوب شرعي بحسب الامر يترتب عليه لمفسد المذكورة بخلاف
ما اذا كان الوجوب عقليا لثبوت الحكم اذن بحسب نفس الامر من غير ان يتوقف ثبوتها على ثبوت الشارع والشرع فيختلف الواقع بحسب اختلاف
المقامين فالواقع في الاول هو الحكم المجهول من الشارع فينوقف ثبوتها على وقوع ثبوت الشارع الثاني وفيما اذا كان من الفرق غير واضح بل انظر خلا
واتما الفرق بين الامر ان الواقع في الاول انما كانا حاصلين في حال محال بخلاف الثاني فانه امر حاصل في نفسه في وقتها في ثبوتها
بعد المكلف بالشارع اولا بحكم بل محجزة وجوب الشارع بحسب الواقع وحكمه بذلك كانه في ثبوتها في الواقع ان كان الحكم بحسبنا غاية الامر يتعلق
تكاليف بالمكلف حال غفلته وذلك انهم لما لم يفرق بين الامر وبين كانه لا يتوقف على الدليل المذكور وجوبه اخر وهو ان غاية ما ذكر
حصول الاتهام لو توقف المكلفون على ما في الخطا المعجزة معلومين فاما ذكر كونه لثبوت ذلك ليجوز ان يشاروا انما التبعي ذلك للمكلفين وعدم
استشهاد في مثل ذلك وانما يخبر بان لا بد من قيام المحجزة على المكلف عدم وقوع مثله على الثاني لا يقتضيه يجوز ان يقع من غير التكليف
بعد لتفطن للوجه المذكور وعدم تفطن الخصم لا يوجب عذره وانما مقدم مع وجوب بحسب الواقع لا يقتضيه انما المحجزة وهو ظاهر اربع انما
لو كانا شرعيين لم يجز لمعقوف وجوبها اذن على معنى وجود الوجوب تكليفه به ومعرفة الرسول المبلغ وصحة التبليغ وهو توقف الشيء على
نفسه هو المحسوسا من الدور او ودر عليه بخلاف ما في المحجزة الشائعة من ان وجوب المعجزة انما يتوقف على ان يثبت من تعلق المعجزة به لا علمه فيكون
المفسد المذكور وجوبا بدعا عرف من الفرق بين وجوب المعجزة في الواقع وجوبه علينا بحسب التكليف لظهور المقصود بالوجوب في المحجزة انما هو الثاني
لا جاع الفرق بين على وجوبها كل على المكلفين بل هو من ضروريات الدين وقد عرفنا وجوبها في الواقع مع حصول الفقد المسقط للتكليف على
لا ثمة في المقام وقد يفتور الاختصاص المذكور بوجه اخر بان بقى لو كانا شرعيين لم يمكن العلم بوجوب المعجزة قبل حصول التوقف العلم
على حصول المعجزة المكلف وهو كاف في المقام ضرورة العلم ولا لما حكوا بوجوب المعجزة بحسبنا يتوقف عليه لكل الخاص بل لو كان الحسن
والفهم لا يتوقفون على الافعال بالنظر في الامر الذي كان في جميع الشارع بعضها بالامر وبعضها بالنهاي الباعين من المانع من خلافه وعنده ترجيح
غير مرجح وقتا الثاني مع ظهوره سببين في محله ويمكن الابداع عليه بان لا يخص المروج في المقام في خصوص وجوبها وفيها بالمعنى المتنازع فيه فبطل
امورا اخرى كوافض المصلحة ونحوها وموافقة الطبع ونحوها فنحن حيث ان التكليف يناسب ان يكون بايجاد المخالف وتملك الملائمة مضافا الى ان
الاشعاع يجوز المرجح بلا مرجح فلا يلزم الاستدلال على مذهبه الا ان ذلك لا يمنع الاحتجاج لا ببيانهم لمقتضى المذكورة في محله واما الحج العقلية الدالة
على ذلك من الكتاب والسنة فكثيرة جدا من الاول قوله نعم ان الله بامرنا لعدله والا حشا الى قوله وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى فيدل على ان هذا
فحشا ومنكر مع قطع النظر عن تعلق النهي عند سبحانه بهما لا انما صار الفحشاء ومنكر انهما هما كما هو مذهبنا من الكلام المذكور على المعنى كيف لو
كان كاذبا هو الا ان كان الفحشاء والمنكر هو عين ما نهى عنه فيكون ثما الاية ان الله نهى عما نهى عنه وهو واضح الفحشاء بل يقول ان شيئا الا ان كان
الظهور في الدلالة على انه نعم بامرنا لا مورا الحسنه والعدل والا حشا وايتاذا نهى عن الامور الفبيحة من الفحشاء والمنكر والبغى ومن قوله
قل ان الله لا يامر بالفحشاء الا ما لم يامر الله بالعدل والاعمال فيدل على ان هناك فحشا لا يتعلق امر الشارع به ولو كان ذلك لكان الفحشاء عين المنهي عنه فيكون
نقلا الاية ان الله امرنا بما نهى عنه وهو مع مثا في نفسه بخلاف شيئا الاية ان الله امرنا بما نهى عنه من قبل الفحشاء في نفسه فلا يتعلق به امر نعم فانه
لا يامر بالفحشاء فبطلان الفحشاء لا يوجب امرنا بما نهى عنه من غير فرق بينها حسب دعوى ربنا بوقد لا لنا على المعصية ولو حل الفحشاء
على المعنى المذكور انما لا فائدة من عدم تعلق الامر الذي نهى واحد دعوى من على القاعدة المذكورة ايضا ولا يخفى من ذلك غاية ما في بيان عدم وقوع
ذلك منه وان ذلك من عدم جواز وقوعه منه نعم ومنه قوله نعم قل انما تحرم ربنا الفحشاء ما ظهر منها وما بطن الاية والفحشاء كقوله سبحانه في
في ان الله سبحانه لم يحرم الا الامور المستنكرة عند العقول بما يحكم به العقل فيجوز في عدمه وقد علمت الاية ان الفحشاء جلية منها ومنه قوله نعم بعد
النهي عن الفحشاء يجب حد كون باكل لحم اخيه ميتا فكرهوه فانه يصح في فعل الفعل المذكور في نفسه ثم كمال لحم اخيه ميتا فانه يحكم العقل بالنبه

كلامه الله تعالى في
شرعيين

ثم ان

[illegible]

لجواز كذا في غيره وان كانا لثاني فكذلك يفسر الى صدق الخبر المتقدم لجواز صدق غيره وقد جعل المتن اذ في ذلك وجهاً لضرب العصب
عن الغير بل المذكور ونفي هذه الاحتجاج بلزوم اجتماع الأمرين في الخبر البوي بيان على ما ذكره ان قوله لا كذب عند اصحابنا يطابق الواقع ولا يفتي
الاول يكون حسناً من جهة كونه صدقاً مطابقاً للواقع فتجانب من جهة استلزام وقوع متعلقه الكذب وهو صدق والكذب على الثاني يكون قبيحاً لكونه كذباً
حسناً لا مستلزماً لصدق متعلقه الذي هو الكذب لصدق قلت ما ذكره انما يتجرب لولو حظ ذلك بالنسبة الى خبر مخصوص اما اذا لوحظ بالنسبة الى طاق الكذب
في الغدتم لزوم اجتماع الصفتين في ذلك بخلاف الاول كما هو ظاهر العبارة ونقول ان ذلك الكذب في الغدتم يكون مع صدق جميع ما يجزئ في الغدتم في
حسنه من جهة كونه صادقة فبفتح من جهة استلزامها الكذب في الخبر البوي ويؤيد ذلك الكذب بحسن نفسه وصدق حسن ترك البقيع فتح من جهة استلزامه
الكذب في خبر الاصل كذا انما به الكذب بالحاصل الكذب في خبر واحد فتح من جهة كونه كذباً باحسان من جهة اذ ان الكذب في الكلام البوي في المقتضى
الحسن متصف بالحسن وهذا بل يشكك في الحال في النظر في الكذب في خبر واحد في خبر البوي بسبب الكذب في الغدتم لا من يكون صدق فيه متوقفاً على
الكذب في الغدتم كان الصدق متوقفاً على الكذب حسناً اي كان الخبر البوي حسناً من دون ان يكون مشتملاً على البقيع والا ليرتفع الحسن لكونه
بان تسليم ارتفاع الحسن في يقتضي الخلف في الثاني مدفوع بان ذلك لا بد اذ لا ربط له بما ذكره لا يخفى وبالحمل ان المتوقف على البقيع لا يلزم
ان يكون قبيحاً غاية الامر ان يثبتوا البقيع فيما يقتضي البقيع ولا افضاً اليه بالنسبة الى كذب الخبر البوي على الاول ولا على غيره فوقع الكذب
منه في الغدتم اذ كان الثاني وهو ط قد عوى حصول البقيع في الاول والحسن في الثاني من جهة المذكورة ثم يربط فسد طهراً بما ذكره من ضعفه في
التناقض بالنسبة الى الخبر البوي وان كان ذلك فاما في الكذب في الخبر البوي فالحسن في الثاني من جهة المذكورة ثم يربط فسد طهراً بما ذكره من ضعفه في
باختلاف محل الحسن والبقيع فيما ذكره اما الاول فبان الفعل المنسوخ قد اخذ فيه الزمان المعلوم وقد اخذ في الزمان المتأخر التام ولا يخفى كون
الزمان متوقفاً للفعل الكذب هو عرض اي يكون كل من الحكمين متعلقاً بطبيعة غيره متعلق بل بالآخر مثلاً فان متعلقاً له هو قبل البقيع كانت صدق خبره
في طبيعة المتعلق بل كانت الصلوة متخلفة فيه وبعد حصول البقيع خرجت عن تلك الطبيعة والتسليم كما شاف عن ذلك لا يفتي ان الحكم في الثاني ان متعلق
بالمسوخ لزم الحد وروان متعلق بغيره كما هو متعين الجواب لو يتحقق التسليم لمتعلق كل من الحكمين بغيره متعلق بل بالآخر ومع الاختلاف بين المتعلقين
لا يعتد بصدق البقيع اذ يقول انه يكون صدقاً في حاله اصل الفعل مع قطع النظر عن اختلاف الزمان بحيث يعدل الفعل في الطمع عدم ظهور البقيع فلا
واحد وان صدق التسليم كما شاف عن تعدد الفعلين واما الثاني فبان كلاً من الفعلين المذكورة التي يختلف لافعال في الحسن والبقيع من جهة ما ذكره
في طبيعة الفعل المتصف بالحسن والبقيع فكل من متعلق الحسن والبقيع في الفرض المذكور مغاير بالواقع لطبيعة الآخر وان اندرج الجميع في خبر واحد
كالكذب في الفرض المذكور فالكذب لشمول على المصلحة المتفرقة من الفعل والحال في خبر نوع آخر ومكاناً بينهما ان لا يفتي على اختلاف اعتبارات الوجوه
في طبيعة الفعل على القول المذكور كان التراجع بين القولين لفظياً اذا فاضل باعتبار الوصفين باخذ الفعل بحجته طبيعة بوجه مختلف حسناً
بغيره باختلاف تلك الاعتبارات والاضائل يكونان دائماً في خبر جميع ذلك خلاصة ذلك الفعل ويجعلها في خبر فاختلاف الحسن والبقيع باختلاف
تلك الجوانب والاعتبارات في الاختلاف في القولين المذكورين واما الخلاف في اعتبارها فاختلاف في طبيعة الفعل واخر خبر عنها قلت فالتراجع
المذكور لا يعود بذلك لفظياً الا انه لا يخرج عن ثمره ظاهرة في كل موضوع يدعي فيه اختلاف الحسن والبقيع بالوجوه الخارجية يجوز للاخر ان يجعلها
داخلية ذات الفعل ثم لا يخفى ان ما ذكره من اختلاف طبيعة الفعل باختلاف كل من الفعلين جاز في بنية موضوع ان اكل الميتة حال الشدة والشدة طبيعة
واحدة غير ان الوقوع في الشدة فاض يخلص بخلاف ما اذا كان في حال الشدة وكذا الحال في سائر المعاصي حال الخوف على النفس والعرض والمال والعدو
على اختلاف المقامات والقول المذكور اذا كان مبنياً على الالتزام المفروض كما هو مقتضى الجواب المذكور فيمكن من الوهم وقد يجاب عن الثاني اي
بان القول باختلاف الطبيعة مع اختلاف الجوانب فالا بعد في بطلان ذلك من المقامات كضرب القيمة طلباً وضراً بما يفتي بان مجرد اندراجها في اسم القول لا يقتضي
باعتبار طبيعة الفعل وكذا الحال في الفعل لما اوقضاها او على سائر الوجوه المتجوز وكذا اكل الميتة با او عن اذن المالك الى غير ذلك من اطلاق اللفظ
بكونها دائماً في كل باختلاف الحكم في المقامات المذكورة وليس في ذلك الا يجعلها لطبيعة مختلفة كيف عنها الشبهة واقفاً كما يمكن في ذلك فليس
هناك محض الوصفين وفصول باختلاف جملتها كما في كل الميتة فان اكل الميتة يتبعها ايضاً الا حفظ النفس المتوقف عليها فاجل نعم وتركه في البقيع
هناك اعظم من فتح اكل الميتة فيجرح عليه كذا اموال الناس فيجرح وحفظ دماء المسلمين واجبات فالتوقف على عضبها هو المهم مع بقا البقيع فلا يلزم
من مراعاة كل البقيع ان كان هناك تفرج ولا فلا بد من ذلك لا يوجب الحكم بحسن البقيع ويندفع ذلك بان من اطلق انشأ
الا فاعال المذكورة فلا معنى لثبوت البقيع فيها وكونها اقل البقيع ولو كان البقيع باقياً فيها وكان لا يمتدح مدحاً ما عند العقل لزم التكليف بالتحريم وهو
بحسب اتفاق العدلية والفقهاء الذين يثبتون العقلية والقول بثبوت البقيع فيها بلا حجة ظاهرة وان ارتفع الدم عن فعلها من جهة معارضتها بما هو اقوى
في البقيع هو قول بثبوت البقيع والخسنيين بالاعراض اي يكون قولاً بكونها دائماً في النفس لا يجوز وقد عرفت ان لا يفتي في القول بثبوت الحسن والبقيع
بالوجوه والاعتبارات بل هو قول في الحقيقة بثبوت الحسن من جهة الذات متصفاً الى عدم ثبوت ما يقتضي البقيع انما يكون بلا حجة تلك الحجة الخارجية
عن الذات فكيف مع ثبوت البقيع للحجة المتقدمة في الفرض المذكور وورد على الثالث تارة بالمنع من حسن الكذب في الغدتم لا لاختلاف الامر
المتقبل المتعلق بفعله او ما هو بمنزلة وليس يختلف في مثله من جهة
انما يمتدح ذلك الى بالواقف كافي وعنده وبعده على بعض الوجوه والاختلاف المفروض في حقه فلا يتم الاحتجاج واخر بان ثبوت
البقيع كالكذب غير من الضاليج متعلق بل بالاختلاف المذكور انما يكون بالذات فلا يبرهن عنه غاية الامر ان يثبت هناك حسن بالعارض من جهة اذ انما الى

مذكور

او غیر ذلک

۱۳۵۶

بالاحكام فالاجابة الماتودة عن الامهات واول من اشار الى ذلك المحدث الامير الاشرف باد وفد كذا كانت الفوايد الماتودة عن
ما استدلل به على انحصار التمثل فيما ليس من ضروريات الدين وفي السماع عن الصادق بن الربيع الناسع مبنى على مقدرة قدسية في نفسها
فيستجول لتتعمق وهي ان العلوم النظرية قسما هي منتهى المادة هي قديمة من الاحسان ومن هذا القسم علم الهندسة والحساب واكثر ابواب المنطق وهذا
القسم يقع في اختلاف بين العلماء والخطا في نتائج الكفار والسبب في الخطا في الفكر اما من جهة الصورة او من جهة المادة والخطا من جهة الصورة لا
يقع من العلماء لان معرفة الصورة من الامور الواضحة عند الانسان هناك المشقة والخطا من جهة المادة لا يتصور في هذا العلوم لقرب مادة المواد منها الى
الاحسان وقسم ينتمي الى المادة بعيد من الاحسان ومن هذا القسم الحكمة الاطبية والطبيعة وعلم الكلام وعلم اصول الفقه المسائل النظرية الفقهية
بعض الفواعل المذكورة في كتب المنطق ومن ثم وقع الاختلافات والمشاجرات بين الفلاسفة الحكمة الاطبية والطبيعة ومن علم الاسرار في اصول
الفقه والمسائل الفقهية وعلم الكلام وغير ذلك والسبب في ذلك ان الفواعل الطبيعية انما هي خارجة من الخطا من جهة الصورة لا من جهة المادة وليست
للمنطق فاعدها تعلم ان كل مادة مخصصة داخلية في اي قسم من الامور المتفاوتة من العلوم امتناع وضع قاعدة يمكن ذلك ثم استظهر من بعض الوجوه انما
ذكره وقال بعد ذلك فان قلنا فرق في ذلك بين العقليات والشرعيات والشاهد على ذلك ما شاهدنا من كثرة الاختلافات الواقعة بين اهل الشريعة
اصول الدين وفي الفرع الفقهية قلت انما نشأ ذلك من عدم مقدرة عقلية باطنة بالمقدرة العقلية الطبيعية والاطعية ومن الموضح انما ذكرناه من
انما ليس في المنطق قانون يعصم عن الخطا في مادة الفكر انما المشايخ اذ دعوا الى امتناع تفريق ما كوز الى كوزين عدم لشخصه احدنا شخصين
اخرين وعلى هذا المقدرة بنوا اثبات الطبيك والاشراقيين دعوا الى ابتداءه من ان ليس انما ما للشخص الاول وانما انما من صفاته وهو انما
ثم قال اذا عرفت ما هذا من الدقة في التفرقة فقول ان تمسكنا بكلامهم عليهم الصلوات والسلام فداء عن الخطا وان تمسكنا بغيره لم نعصم
الى غير ذلك كما ذكره في المقام والمستفاد من كلامه عدم جحدها وان كانت العقلية غير المحسوسات وما يكون مباديه قديمة من الاحسان وفيما يقع به على
سبيل البداهة ان لو يكن محسوسا او قريبا منه ان لو يكن مما توافقت عليه العقول واما انما في النظر وقد استحسن ذكره غير واحد من تاجرينا من
نصر عليه الفاضل الجليل في اوابل شرح يب قال بعد ذلك كلام الامين بطول وتخصيص المقام يقتضي ما ذهبه اليه فان قلت قد عرفت العقل عن الحكم
في الاصول والفرع هل يتولى حكمه مسئلة من المسائل قلت ما البديهي انما هو واحد وهو الحاكم فيها واما النظر فاما فان وافقه العقل حكم بحكم
تقدم حكمه على النقل وحده اما لو تعارض هو والنقل فلا شك عندنا في ترجيح النقل لعدم الالتفات الى ما حكم به العقل في هذا اصل بيتي عليه
قواعد كثيرة ثم ذكر جملة من المسائل المنفردة عليه قضيه كلامه جحده العقل في البديهي ما عدم جحده النظر في نقله بغيره فاعادنا للنقل فنخرج به
على ما يعارضه من النقل الاخر ان ما عدا من البديهي غير واضح في المقام فان عني البديهي حتى اعتقدا العالم وان لو يكن بديهي عند غيره ولا يعلم فيه
خال لغيره فذلك في تحقيق المتقدم وكذا انها حكم من كلام الامين الذي هو عند من التحقيق المتيقن بعدم جحده ان اذ ادبر البديهي عند جميع العقلاء
فهو انما يتعدى العلم به الى سبيل الحدس الذي هو انهم من العلوم الضعيفة المشكوك في جحدها على الاتفاق عليها ممدوح وان الالتفات على الحكم بالبداهة
لا يفيدها حكم بالسخار الا من جهة توافق الافهام واستنباط مطابقة الواقع من قبل الاستنباط من الاجماع وانما في العلم الا وهو العقلية محل الشك
وعلى فرضه فليس اقوى من سائر الضوابط وكيف يجعل معيارا للحجة غير ما من البديهي ما قد افترض على ذلك حجتا الحادق وقد حكمي عند كلامه في الاول
الغائية يشبه كلامه في باب واستحسنه الا انه من جحده العقل الفطري الصحيح وحكم بمطابقة الشرع ومطابقة الشرع ثم نص على انه لا مدخل له
للعقل في شيء من الاحكام الفقهية من عبادات وغيرها ولا سبيل اليها الا السماع عنهم فقصوا العقل المذكور من الاطلاع على احوالها ثم قال نعم
يتبعي الكلام بالنسبة الى ما لا يتوقف على النوقية فنقول ان كان الدليل العقلي المتعلق بذلك بديهي اذ البداهة كقولهم الواحد نصف اثنين فلا
ويجب صحت العمل به فان عارضه دليل عقلي اخر فان تأييدها بما ينقل كان الترجيح لتأييدها بالدليل العقلي والا فاشكال وان عارضه دليل عقلي فان تأييدها
ايضا بغيره كان الترجيح للعقل الا ان هذا في الحقيقة تعارض العقليات والا فله ترجيح للعقل وفاقا لمبدأ المحدث المتقدم وخلاف ذلك هذا البديهي
الى العقل بقول مطلق ما لو اردنا المعنى الاخص وهو الفطر الخالي عن شوايل الا وهما الذي هو حجة من حجج الملك ^{اعلام} وان شئت وجوده بين
الانام فحق في جميع النقل عليه شكال البحث الثاني في اصله النقي وهو انما عدم امر وجوده حتى يتبين الخلاف وهي افساد ذلك الامر لوجوده كما
ان يكون تكليفا بالفعل وبالترك او يكون شيئا اخر غير مبرين المذكورين وانما استتبع احدهما كاي الاحكام الوضعية ويطلق على الاول اصله
البرائة وعلى الثاني اصله الا باحرف على الثالث اصله العدم وقديما لاخير للوجود الثالث وقديما لا على الثاني لكونه الحجة تكليفا ولا مشاحة
الاضطرار ثم انما اصلها ما قد يؤخذ بمعنى الاستصحاب والظا بعد صحتها لا اصل عليه بالخصوص عدم اذا شئ المقام لكونه دليل لا مستفاد
لاصله البرائة والا باحرف كما سيظهر لوجه في قد يؤخذ بمعنى الرابع كما نص عليه جماعة فيضعف بعدا لقطع بعدا كونه حقيقة فيه كما يعرف من عدم
في الاستعمال بل والتم في ثبوتها شعاعا في غير كما يظهر من ملاحظة الاطلاقات والمثالا المذكور في كلامهم غير متعين المحل عليه ليس المناط في جهة الاصل
المذكور حصول الظن كما هو كلام بعضهم لما هو معلوم من الاحتجاج بغير محل الشك الوهمي وبالجمل في التيقن ليل شرعي على خلاف تخصيصه
بصورة الظن كما لا وجه له والقول بان المقصود بحجج العدم في نفسه بمعنى ان ارجح في نظر العقل من الوجود العدم هو العدم ومن الشك والبرائة في
البرائة الى غير ذلك فلا ينافي حصول الظن بخلافه من الخارج ممدوح بان الرجحان في حجب يكون شائيا لا عقليا وهو مخالف لفظ التلطف فضا الى ان
لونا والامر لا الرجحان لو شئنا ان الظن مع عدم تحققة كافي كنه من موارد الاحتجاج به ولا فلا تتم للعلم على المعنى المفروض ثم يصح في الترجيح
المذكور على ان لا يظهر من شيء من الادلة الظاهرة عليها غلبا لثبات الرجحان في المقام فالتا ان المراد بالاصل هنا هو الطاعة المستفاد من الادلة

والفصل في

والعلم بالشيء المضاف ان يتحقق بالثبوت لفظاً بالنسبة اليه او عدم ثبوتها بالنسبة اليه غيرهما الشاغل على عدمه والحكم بعدم ترتب شيء
من الاحكام المنفردة على وجوده فظهر ان لا ارتباط للاصل المذكور بالواقع ولا يدل على صحة الحكم في نفس الامر انما يقيد في الحكم في الظاهر ولو فرض
ان هناك بافتقار ذلك الواقع فهو من المضار فان لا تقاينه ولا مدخله له في الحقيقة وليرقم شيء من الالزام المذكورة على جهة تلك المظنة نعم على القول
باسانة حجة الظن كما هو معتاد في بعض متنا والمعرف من طريقها فالحق انما يكون المثل بحجته وكان له لوجه فيما يستلزم من العامة وغيره من مداخله
في معنى الراجح غير ان لا يخلو احتياج شبه المتبوءة المذكورة لما عرف من جواز ان عندهم محل الشك غير ثم ان الفرق بينه وبين استصحابها العقل
طامع فان المظنة الالتماسها استعمل حكم التي بعد ثبوتها ولا هي هنا لا يلحق ذلك من ان يحكم بكونا لعدم اضلاله في ثبوت خلافه بل لا يلحق
بما يستلزم الاستصحاب في معظم موارد انما فضلنا العامة بالثبوت على التي حتى يثبت لوجوده كما يستصحب لعدم الفيدم حتى يتبين المراد
ولما يجعل الاستصحاب من الالتماس على انما البراءة والامانة كما سطر القول في الفرق بين الاصل المذكور والعادة الاخرى المعبر عنها في كل منهما
بان عدم الدليل دليل لعدم ان تلك القاعدة انما تفيد انما الحكم في الواقع ولذا خصها بعض المحققين بما يقع به السكوت اذ عدم وصول الدليل في مثل
دليل على لقائه في الواقع وهو دليل على انما الحكم في الشرع اذ لو كان هناك حكم لبيد الشارع واما اصله البراءة ونحوها فاما يقيد انما الحكم
بالبراءة لئلا يفر من ثبوت الواقع وكان الاصل اذ راج ذلك اصله الذي بعد حمل التي على الاعتراف من الواقع والظان بقا قضية الاصل التي
الواقع انما الدليل عليه بحجج الجمع والنفقة الظاهر انما الوصول اليه الظاهر ينبغي قيام الحكم في تلك القاعدة بالنسبة لتمام البراءة وغيره في
العدم الدليل في الواقع دليل على عدم الحكم في الواقع وعدم الظاهر دليل على عدمه في الظاهر جمع احكام القاعدة بين الاصل والحكم وتفضل الكلام في
الاصول الثلاثة المذكورة برسم مقامات ثلثة المقام الاولى اصل البراءة والمعرف من المذاهب ثبوت اصل المذكور بل يعرف فاعلم عرفنا انما
على الوجوه ثبوت تلك القاعدة في وجوده من غير تمام دليل عليه كما سطر من بعض كلامنا في اخباره بل عن الحق في اصوله انما طبق العلم على ان
مع عدم الدلالة الشرعية بحججها الحكم على ما يقتضيه البراءة الاصلية وذكرنا في المقامات عدداً من الدلائل القاطنة بحجج الاستصحاب ان العلم المنقوض
في بطلان الحكم مع عدم الدلالة الشرعية على ما يقتضيه البراءة الاصلية ولو يذكر بعد ذلك ما يؤتى الى ثامناً من الدلائل المذكورة وقد ذكر
ما جازي لحديث مع انه من عظم الاخبار انما الاتفاق على ما ذكره حيث قال في مقدمتها الحديث والدور النجاسة بعد ان ضم البراءة الاصلية فيها الاقتصار
على ما يتألف من نفق وجوبه فدل وجوبه الى ان يثبت لغيره انما الاصل عدم الوجوب حتى يقوم عليه ثبوت هذا القسم مما لا خلاف في صحة الاستصحاب
في العلم عليه ان لم يزل حلال الاصل الواجب حتى يثبت عدمه لا يستلزم ذلك تكليف الاطلاق واثار اليه الاولى في غيره من الاخبار الدالة
على انما التكليف الجملي وقال ايضا في الدور النجاسة ان كان الحكم المطلوب ليدل هو الوجوب فلا خلاف ولا اشكال في انفسائه حتى يظهر دليل لا سلب
التكليف بدون دليل الحجج تكليف الاطلاق كما عرفنا من حيث عام الدليل كما ذكرنا بل من حيث عدم الاطلاع عليه ولا تكليفه بعد البيان
والناظر في سطر ما لم يعلم انوا اشارنا الى بعض الاخبار الاية وقد ناقش في صاحبها في اويل المذاهب ان التمسك بالبراءة الاصلية من حيث
في ما يجوز قبل حال الدين واما بعد ان كل الدين وتواترنا في اخبارنا عن الاية الا بالارسلوا ان الله عليهم اجمعين بان كل واقعة يحتاج اليها الاية الواجبة
في دور وفيها خطاب قطعي من قبله نعم حتى انشأ الخدش فلا يجوز قطعاً وكيف يجوز وقد اقرنا في الاخبار عنهم عليهم الصلوات والسلام بوجوب النوقف
وكل واقعة تعلم حكمها معلولين بان بعد ان كل الدين لا يجز واقعة عن حكم قطعي فارد من الله نعم وبان من حكمه ما انزل الله فالتكليف من الكافرين
انقول هذا المقام ما زلت فيه اقسام من نحو العلم اخبرني ما ان نحقق المقام ونوضحه بتوفيق الملك الهام ودلالة اصل الذكر فيقول
الملك بالبراءة الاصلية انما يتم عند الاشقة المنكر من المعنى الفعلي لذاتين وكل عند من يقول بها ولا يقول بالوجوب والحق لثابتين وهو المشقة
في دور وهو الحق عند كل مذهب من المذاهب انما يتم قبل حال الدين لا بعد الاعتراف مذهب من جود من العامة خلوا واقعة عن حكم فارد من الله نعم
انما اصل صلاخه وهو ان يكون الخطاب المذكور ورد من الله نعم موافقاً للبراءة الاصلية لا نأقول هذا الكلام كما لا يرضى به لبيب ذلك ان الخطاب نعم نابع
الحكم الصالح ومقتضى الحكم والصالح مختلف الى ان قال لا يعلمها الا هو بل جلاله ونقول هذا الكلام في نظرية بقا الاصل في الاحكام والحق في بيانها
في دور مقتضى العلم ومن المعام بطلان هذا المقام ثم اقول في تعديل الموازين الفيزيق المشقة على حصر الامور في ثلثة مراتب من رتبة واما بين غير
ثلاثين ذلك وتقدم ما مر في الاية بيلك نظامها اخرج كل واقعة ليركن حكماً يتبعان البراءة الاصلية واجل لنوقف فيها ثم استشهد بكلام
افضل العامة قال ثم اقول انما اشياء يكون في وجوب فعل وجود وعدم وجوبه مثلاً قد يكون حرمه فعل وجود وعدم حرمه مثلاً وقد جاز العامة وعادة
الشخص من علمنا الخاصة بالتمسك بالبراءة الاصلية في المقامين ولما اطلنا جواز التمسك بها علمنا بانها تعلمنا بان كل واقعة يحتاج
اليها الاية اليوم القيمة وتخصص فيها اثنان وروفيها خطاب قطعي من الله نعم خال عن معارض علمنا بان كل ما جاز ببيدنا من مخزن عند لقمة الطاهر
علمنا بانهم لم يوجهوا في التمسك بالبراءة الاصلية فيما لم يعلم الحكم الذي ورد فيه رتبة بل وجوب النوقف كل ما لم يعلم حكمه بعينه او جواز الاخبار
في بعض موارد علمنا ان ينهي ما يجعل في المقامين وسنحفظه عما لا مزيد عليه الفصل الثامن وقد ذكرنا في وجوب الاخطا بالفعل فيما اذا ورد
من صحيح من مخزن كونا الفعل مطلوباً بغيره من مخزن وجوبه رتبة ان كان طاهر في الوجوب وكذا لو كان تساو الاخطاين ولو كان ظاهراً في التبيين في
على جواز التمسك كما فينا اذا كان بلغنا عند ضعف ال على وجوب شيء واتبع عليه بقوله صلوات الله عليه وارجل الله عليه عن العباد موضوع عنهم قوله
في العلم ان تساو شيئاً من جملة اما لا يعلمون فالفح معذور واما ما سطره من خرج عن تحريمه كل فعل وجوده لم يقطع بجواز الحد المشتمل
على صلاخه في ثلثة مراتب اخرها ذكره وانما تعلم قضية حرمه المذكور جواز التمسك في عود تساو الاحتمالين ايهم لم يقطع بجواز الحد المشتمل

نقول ان كان الظن محجزة المقام فلم يبعد مظهرنا لئلا نلزم من موارد الشبهة ان لا يكون الحكم بوجوب الاحتياط اذا كان التصرف مفرضا ظاهر في الوجوب دون ما اذا كان مظهر في التدبيل وكان التصرف باطلا لئلا نلزم قسرا السند مع اشتراك الجميع حصول الشبهة لبس شعرك هل فقه المذنب كونه من الامانة او مجرد اوراق كشمس النفس ولو وجد عند نص ذلك لكان عليه ان يراعي في المقام ليكون في تبين المرام ثم ان ذكر بعد كلامه على جملة من المتأخرين تركوا لبعض المطالبين المتقدمة نعم يمكن ان يبق بنا على ما نقله كتاب لعة رئيس الطائفة عن سيدنا الاجل المرتضاه من انه ذهب الى ان في زمن الفترة الاشياء على الاعيان مخرعة بمعنى انه لم يتعلق بهم شيء من التكليف الوارد الذي يخفى عليهم اذ يتعلق التكليف بوقت على بلوغ الخطاب عند الاشاعة وعنده على قطع العقل بالحكم عند المنة ومن وافقهم والمفروض اننا لا نلزم ان من لم يفتن بحكم الله في اقله لم يتعلق به ذلك الحكم لكن هذا خلاف ما ذهبوا عنه كما انهم لم يثبتوا فسادهم على ان زمانهم زمان الفترة بل يقولون ممكن ان يكون الشريعة وبها المقامين بون بعيدة تلك ذكره فهو بين فان احدا من اهل العلم لا يقول عند استدلاله باننا البراءة عند الفترة لا دلالة ان كان لنا الشريعة بل يجعلون ذلك قضية تكليفهم عند فساد الدلالة كما يعرف من ادلة المدونة ثم تراخا عن معتد به اهل الفترة قال وكل من علم احواله لم يعلم تفصيلها وبعد العلم بالتفصيل في احواله الاحكام مثل الله اذن لكم على الله تفنن وعنده من الايات لا يتجلى لعد وقال ثم اعلم ان التسليم باصالة العلم في زمن الفترة انما يجزى في من الاجتهاد سقوط وجوب فعل وجود وفي الفتوى سقوط علمنا فادنا حاصلين من محققين ولا يجزى في سقوطه من اننا نلقينا القواعد الكلية الواردة عنهم المشتملة على وجوب الاجتنان عن كل فعل وجود ليقطع جواز عند الله ممكنا ينبغي ان يحقق هذا المبحث في اخر ما ذكرنا من حيث ان طرأ على الامر الحكم بجواز نفى التكليفات المتعلقة بالافعال الوجودية والى ما يقع عليه ليل وهو قول ائمة النجاة لئلا يترتب حيف ذكرنا وعدة الفرض من فساد قابله المدونة الاشارة الى اشتداد اضطراب المسئلة وعدم استقامتها على طريقة واحدة مع دعوى قيام الدليل الفاطمي على كل واقعة ثم ان قد حكي بعد ما نقله عن ائمة ما ذكره المحقق في اصوله من ان اصل خالو الله عن الشوغل الشرعية فاذ كان مدع حكما شرعيا جازا ومحصرا في نفسه ان يتسلسل متناوبا البراءة الاصلية فنقول لو كان ذلك الحكم ثابتا لكان عليه ان لا يشرع به لكن ليس كذلك فيجب فيه ولا يتم هذا الدليل الا ببيان قديمين احدهما انه لا دلالة لغيره شرعا بان يضبط طريق الاستدلال بالشرعية في عين عدم دلالة العلم والى الثانية ان عين انه لو كان هذا الحكم ثابتا لكان ذلك عليه لا لزم التكليف بما لا يطبق للملكات العلمية هو تكليف لا يطاق ولو كان عليه لا دلالة غير تلك الادلة لكانت دالة الشرح منحصرا في ما لكن يتبين اننا انحصر الاحكام في تلك الطرق وعند هذا يتم كون ذلك دليلا على نفى الحكم والله اعلم ثم استحسن الكلام المذكور واستجوه واتى على المحقق ومجيبه ثم قل ونحقق كل مراد من الاحتياط المأخذ المتبع الاحاديث المروية عنهم في مسئلة العلم ولو كان بها حكم مخالف للاصل لاشبهه بغيره البتة كما اذا لم يفرق بين ذلك على ذلك الحكم فينبغي ان يقطع قطعاً عادياً بعد ان كان جاعليه من افاضل علمائنا اذ يقولون انهم تلائموا الصانع كما يفرض عن المعصية نوازل ارضين لا ممتنا عليهم السلام في مدة تزيد على ثمانين سنة وكان معهم وهم ائمة اطهار الدين عندهم وتاليهم كلامهم مضمون في الاصول لئلا يحتاج الشيعي الى سلوك طريق الغاية وليعمل في تلك الاصول في من الغيبة الكبرى فان رسول الله وآله ائمة لم يصبوا من كان في ضلال لو حال من يتبعهم كما تقدم في الواو بان المتقدمة في مثل تلك الصور يجوز التسليم بان نفى طه والى دليل على حكم مخالف للاصل دليل على عدم ذلك الحكم في الواقع الى ان قالوا لا يجوز التسليم بغير المسئلة المفروضة عند الغيبة الصائين باننا اظهر عندنا صحت كل ما جاء به وتوقفنا على جملة فاخذوا ونشره وما خصوا احدا بتعليم شيء لم يظهر عندهم ولم يقع بعدهم فنحن افضن لعمق ما جاء به انما في كلامه هذا صريح في التفصيل في اجراء بين عام البلوك وغيره وظاهر عدم الفرق في ذلك بين اصالة البراءة والا باخر غيرهما حكم بحجته الاولى دون الاخر لا يذهب عليك ان كلام المحقق هنا بعيد انضاف الى ما فهمه بل هو كما صرح في حجة اصالة البراءة وما في نفى التكليف عنها بعد التحق استقر الادلة بحسب الوسع والحاصل ان الغيبة بعين صيغة طرأ الاستدلال لاشعيرة وبين عدم دلالة العلم على مقتضى اصالة البراءة ان التكليف عليه سواء كان هناك تكليف اقل ولا وليس فيه الحكم باننا الحكم وافعل عند انقضاء الدليل عليه بحسب الواقع كيف لا اشارة في كلامه الى اغنياء عموا بلوك في المقام يتبين ان حمل كلامه عليه في كلامه ما يبدل على خلافه حيث قال لو لم يكن عليه لا لزم التكليف بما لا يطبق له فان قضية ذلك ارتفاع التكليف مع عدم وجود الجهد اليه بعد بدله في جملة الغيبة المذكورة على خصوص عام البلوك كما لا وجه له اصلا وكيف كان فكلامنا المرفوع من وطأ الى اخرها مبني على انقضاء عما هو على الكلام في المسئلة فوفقنا ان القائل بحجة اصالة البراءة يجعلها دليلا شرعيا على ثبوت الحكم في الواقع وطريقا يوصل الى معرفة الحكم الثابت في نفس الامر يجوز الحكم بوجوب على الوجه المذكور فانك عليهم ذلك وبين ان لا ملازمة بين اصالة البراءة وما حكم بالشرع في الواقع وكيف يمكن كشف عن الظاهر اننا نحيل وجوبنا الاحكام على النبي والامام وكان حالهما انهم بلوك فاضيه بوصول البينة اليه التوقف لدواعي عليه كان عدم وصوله بنا ليسا كاشفا عن عدم وجوده في الواقع الكاشف عن انقضاء الحكم كان فلما اترن بحجته بالنسبة اليه دون غيره وقد عرفت ما اشرنا اليه من الكلام في المقام في حجة اصالة البراءة انما هو بالنسبة الى الظاهر في الواقع والمقصود معرفة سقوط التكليف بالنسبة اليه من غير الاحتياط لانقضاء بحسب الواقع اذ لا فائدة يستد بها في معرفة ذلك بعد معرفة التكليف كيف معظم ادلة انقضاء ما ثبت ما كلفنا بطر الشريعة من دون ثبات الواقع لوضوح كون عظم الادلة لا دلالة لغيرها على الواقع اقله في المقام ان يبين اننا ان الظن نفسا يعقل ان يكون طريقا مبنيا لواقع حتى يصح الحكم بكونه الواقع فضلا عن كونه جازا في البينة او ممنوعا عنه غاية الامر مع قيام الدليل على حجة في كل صيغة الحكم على صورة البينة ثبت ذلك الحكم وذلك انما يثبت على قيام الدليل المذكور ولا اغنياء في ذلك الظن المفروض سواء انيط به الجهد او لا اذ من البين ان الظن ليس با ان يجعل سبيلا الى الواقع على سبيل البينة وانما يكون سبيلا اليه على سبيل الظن وهو ما لا يثبت عليه فانه ولا منع في الشريعة انهم من الحكم بكونه لظنون ذلك فانما هي معتبران كان خالصا من فياس واستحسن وهو نظير ما قررنا ان المقصود المقام هو باننا جرحنا الظن وجواز الاستدلال به على طر التكليف ح فلا محل لكال الدين وثبوت الحكم مخروفا عند الامانة في كل واقعة

نذفع كاصبر

[illegible]

في الاصل من حفظها
بهاض و ينفذ في كوف
في هذا الاصل

في الزمان

4

الحكمة الناعمة على ميتا لو سئل نبيك الحكم هذا اذا انتفى اليها من اصول اليه فحقها ان لا يتركها في ذلك فحينئذ يقع
وجوبها لا خيرا ط فيها يحتمل في الجواب ان انتفى فيها احتمال المنع كما هو مورد البحث وبذلك ان البناء عليه فاض يلزم العسر الحرج الشديد والذى
لا يوافق طريقة اللطف فيما بعد اعم يكون التيقن من محله بل قد بول الامر في التكليف فيها المقتضى وتكثر الاحتمالات وترجع بعضها على بعض
من جهة من غير ترجيح فيلحق ذلك بقطع العقل بانتهاء التكليف من علمه لو تم ذلك فانتهت فيها اذا كانت الاحتمالات كثيرة غير محصورة وانما اذا
انحصرت في امور عديدة لا يخرج الايمان منها فلا وهذا انما حصل في الاعلى في الامم والاجماع وغيره من الادلة على انتفاء احتمال الوجوب في معظم الاقوال وما
يحتمل وجوبه عالمي بل وينبغي على انتفاء الوجوب في امور عديدة يمكن ان لا يكون فيها المنع الفرض عن الادلة المقتضية فينبغي القول بوجوب الاحتمال نظر الى
حكم العقل في هذا الوجه لا في الشرع على سقوطه التكليف فلا كلام وما ذكر من الوجوب في ثبوت الاحتمال باق غير خارج في المقام لما عرفت من الفرق بين
نفي عدم انحصار الامر في المقام كما قد سبق بالنسبة الى من بعد من انما لا يسلط في بحثه بقدر على ثبوت الاحكام وكان بناء على ان الاحتمال لا ينافي مع
او سلبه حيثما يقع العقل بعد انثاء الشبهة عليه كان ما ذكر من حكم العقل من حيث اراء افاضة في القول باطلا في استقلال العقل في التكليف
بعد جدا وقد عرفت ما عرفت من انما سئل في ذكره بعض الاما عليه فيقول المذكي ان الاحتمال المذكور من ان الاحتمال المذكور انما لا ينافي في ثبوت الاحكام
لو لم يكن عني ذلك كانت على الشك في حرج العظم الذي دل على نفيه لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي
احتمال الامتداد والتمتد في عدم فاما الاحتجاج في جزم انما لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي
مقتضا في جزم الاحتمال في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي
او ما هو بطلانها كما هو امر من غير ما يدور في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي
العقل في تلك الحال وقد عرفت ان قضية العقل في ثبوت الاحتمال في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي
فما كان على الصواب والحرج في قضية عدم لزوم الفاضلي في ثبوت الاحتمال في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي
مدفوع بان ان ربه انتفاء التكليف في الاحتمال لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي
ايجاب العقل للاحتجاج من كثير من المشتبه وانما ربه انما التكليف في العلم يلزم الاحكام او لا ولو ثبت في الاحتمال لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي
فالمستلزم من بطلان التكليف في الاحتمال لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي
الخوف سواء تعلق بيمين عدم وجوب الاحكام في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي
مقتضى الخوف لسقوط الاحتمال في نظر العقل كما في بعض الفروض ان فارق وجود في الواقع ولا يجرى الجمل بالحكم الواقع في غير مانع من التكليف هو ط ما
قرره نأخذ من انما ذكرنا من بطلان الحكم بكونه لغيره عقليته بعد وجود الشرع انكم على سبيل الاطلاق بل هي عقليته في بعض الوجوه وشبهة بعضها
ما سئل ان ما ذكرنا من انما على اصله لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي
المذكور فيه على كل من الوجوه وتفصيل الكلام ان ما عرفت في التكليف قد لا يمتنع عند الجهد فيكون فاما ربه انما في امور عديدة يتعدى عليه بغير
بعد يدل وسعة قد يتبين المكافاة عند الاشارة على عقليته في بعض حقيقته على كل منها فاما ان يندرج احدا للوجهين والوجوب في انما
او لا يتم مع تكثر الوجوه ان يحصل الاحتمالات بحيث يمكن اليقين بالامتنان بالجميع او لا وتوضيح الحال فيها انما اذا دار التكليف بين امرين غير متضادين
او امور مختلفة كل مع امكان الاثبات بالجميع قضى لك يلزم الاثبات بالاجماع لاقتضا اليقين بالشغل اليقين بالفرق ولا يحصل من التكرار في الاحتمال
والاثبات بالجميع المحتملات واحتمال سقوطه التكليف بحجة ذلك مع كون خلاف اصله لا وجوب له لا كان يفرغ الذمة باقتضا ومع القول في التكرار في الاحتمال
لا وجه للترجيح مع انتفاء المرجح ولا التيقن في عين جزم بالجمع المحصل اليقين بالفرق وكذا الحال في اثنين المتعلق بكون لغيره الاجمال والوجوب في الاحتمال
او امور ذلك اذا لم يمكن من تحصيل اليقين بالفرق اعم انما هو الوجوه المحتملة فيما يتعلق به التكليف كما سقوطه التكليف لعدم امكان
بالجميع والافتضا على البعض غير مفيد فهو بمنزلة الجمل باصل التكليف لا ينافي من مقتضى ذلك لا ينافي طريق المكافاة مع مقتضى الواجب التكليف في
بغير مقتضى ولا اثبات بما يحتمل كونه لواجب بوجه يفرغ الذمة من فاما في البرزخ فاما في مقتضى التكليف في علمه في مقتضى في الجمل وكذا الحال في
التكليف في الجمل اذا دار بين امور كثيرة حتمت ذكرنا وما اذا دار التكليف بين اثنين او امور عديدة فلا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي
اي لا بد من الاثبات بما يحتمل في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي
فيما ان الفعل ان يكون بعض اجزاء منوطا بالباقي بحيث لو نقص شيء منها كان الفعل كعدمه ولو حصل الامتنان بالقتل الباقي ايضاً ولا يكون
ذلك بل يحصل الامتنان على قدر ما ينافي من غير الامتنان بالباقي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي
لو كان العسر منوطا بالاجتماع والظهور بان اصله انما في نفي الواجب وانما كان التكليف من اصله انما في الواجبين والوجوه وتعلق بكل معلوم على سبيل
الايمان انما على جميع ملزمة قد شك فيما اشغلت له من جهة اذا علم التكليف في الدين والوجوبين لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي
او تعلق الجمل في الايمان بين الايمان والاعتقاد في الشك وضعه على املا ولا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي
وهي اشارة الى ان لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي
غير معلومة في غير الاصل والاحتمال في الامر في الايمان والاعتقاد في الشك وضعه على املا ولا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي
يخصوا التكليف في دورته بين الوجوهين يدور التكليف بين امرين وجود بين ولا افتضا لاصل في فعله يثبت في امرين الا انه لا ينافي في الواقع في ثبوت الاحكام المذكور في البحث في العقل في الاحتمال لا ينافي

فاما ثبوت العلم

كان احدهما اقل جزء من الآخر فيجب بالاشتغال به عملا بالاصل فلتكسب المقام انما اصله تعلق التكليف بالافضل ووضوح استوار
سببها الى اصله بل الغرض من التكليف بالافضل فاض بالاشتغال بالافضل من غير عكس فاشتغال بالافضل ثابت على الوجهين معلوم على التقديرين
بطلان الاكثر فينبى بالاصل ويحكم ببراءة الدية عن شرعا في جميع الامور وجوب الاقل خاصته في الشرع وبما قرئنا من دفع ما قد يقع فيها اذا تعلق التكليف
منها انما هو موقوف على لفظ وملاو بحسب الوضع مثلا ومن البين عدم جريان الاصل في تعلق الوضع بالافضل فيجب بانه لو اجابنا لمحصلات
الحكم يكون الواجب هو الاقل مثلا ومن مع الحكم بالوضع لانه المفروض ان الحكم يكون المكلف هو موضوع اللفظ لا غيره فاذا ثبتت تلك بالاصل
لثبتت الاخر ايضا لما عرفت من ان الحكم وجوبه لا يقل قد يكون من جهة الحكم بكون المراد من اللفظ وقد يكون من جهة انه المتيقن اذا تدبر مع الشك او اذا
والا فغيره ما لا يجزى فيه الاصل هو الاول وهو مثلا ومن مع الوضع المقام وانما الثاني فلا راد له لانه غير على ما هو المراد من اللفظ بحسب الواقع وانما
ينفصل ما هو التكليف في الشريعة ولا يرتبط له ذلك بالوضع لانه اللفظ واستعمل فيه كما لا يخفى وما قد يقع من ان بعد ثبوت اشتغال الدية وحصول
الاجزاء متعلق بالتكليف يجب مراعاة الاخطا ايضا اليقين بالاشتغال اليقين بالفرع مدفوع بان الاشتغال يقتضي انما يحتاج الى اليقين بالفرع على
مثال اليقين بالاشتغال ولا يثبت هنا بالاشتغال بما يربط على الاقل حتى يستدل على اليقين بالفرع وما قد يتوهم من عدم جريان اليقين المذكور في الوجه
الاخر حصول الاشتغال هناك بمؤدى اللفظ ولا يثبت هناك بالفرع الا بالاثبات بجميع المعلمات بل ولا في الوجه الاول لدوران التكليف هناك بغير احد
الوجهين ولا يحصل اليقين بالفرع باذ الاقل غاية المرجح بانه الوجه الثاني في ذلك المقام المتيقن هناك من الاشتغال بذلك لانه هو الاقل فينبى لو اريد
الاصل كخارجة عن اليقين بالفرع من دون ما لم يكن مؤدى للفظ في الوجهين واحدا الوجهين والوجه الثاني بينهما غير معلوم يحصل
من العلم بتعلق التكليف بهما الا اليقين بالاشتغال بالافضل وهو القدر الثابت من الاشتغال والاشتغال بما يربط على غير معلوم فيكون الامر بين حصول الاشتغال
وعنه وقد تقدم تقديم البرائة حتى يتبين الاشتغال وبالحمل لئلا يتبين ان المراد من ذلك الحمل هو الاقل هو الحصول بالمراد لا يحصل من التكليف
بل انما يحصل بالاشتغال الدية على ما يربط على الاقل فينبى لو اريد بالاصل المذكور فيكون الواجب علينا بعد ذلك لو اريد بالاصل موضوع الاقل فليتم جوبا
فلا بد من السبيل اجرا الاصل في الاجزاء وانما بالتسوية الشريطة فان قام هناك اطلاق في معنى نفي الاشتغال من جهة وجهه التمسك هناك بالاشياء عدم
التسوية مع حصول الاجزاء فلا يصح الاستدلال في نفيها الى اصلها بل لا بد من ما كان الاخطا حسيلا ياق ببراءة المقام الثاني والفاصل بجرمانه
هناك يقول ببراءة المقام انهم سيبوا تفضيل القول بغير المقام الثاني فيما اذا كانا لهما صفة متوطنة بالاجتماع وكانا ضمما كل واحد الى الاخر معتبرا تعلق
الحكم فحق الاصل على المتيقن ودفع المشكوك بالاصل عدم وجهان ومن هنا وقع النزاع المعروف بين المتأخرين في اجرا الاصل اجرا الصادرة
بالطريق الشرطية المشكوك فذهب جماعة منهم الى جريان الاصل في ذلك جعلوا الاجزاء فيها كاجزاء في التكليف المستقلة من غير فرق وسبقا خرون
ميتا وجوا المراد الاخطا في ذلك وحكموا بان ما شاع في جريان الشرطية في وجهه الجرح والشرطية توقف الحكم بالصحة على
الاثبات ببراءة الجرح والشرطية بحسب الواقع كما قد يتوهم ولما لم تكن المسئلة في كفاية ما عدا جماعة من متأخري اختلفوا لتسوية المقام
فما عرفت بعض من المتأخرين بالاول ذلك في كل كلامنا الا في الاول والاخر واشتغل في الخلاف في بعض من يقول بالثاني غير ان اكثر الاصحاب المأثورين
في كلامهم من الاستدلال في ذلك الى اصل البرائة ناذرة والاخطا انهم وكيف كان فلا قوى هو الثاني وبذلك عليه جوه الاول انما اذا تعلق الاخطا بغيره
الشرطية فلا تفتقر البرائة السابقة وثبت اشتغال الدية بها قطعا الا ان يرد والامر بين الاشتغال بالطبيعة المشتملة على الاقل والمشتغلة على الاكثر
والاشتغال على الاقل متدرجة في الحاصل بالاكتر كما في مسألة الدين فان اشتغال الدية هناك بالاكتر قاض بالاشتغال بالاقل لعدا رباطا منها
بين الاجزاء في المقام ان المفروض من رباط بعض الاجزاء ببعض فاضا والكل من اجزاء في حكم العدم الصفر والقول بان التكليف
القاض بالتكليف بالاجزاء العكس لا يثبت في المقام انما لفتد المعلوم من ذلك تعلق التكليف بالاجزاء في مجموع ضمن الكل الا ان يتعلق
بشئ على الاطلاق ولو انفصل عن بقية الاجزاء لم لو قام الدليل على عدم ارتباط بين الاجزاء في التكليف عدم اعتبار الماهية المجموعية فيه
في ذلك والمفروض محل البحث قيام الدليل على العكس فضلا عن عدم قيامه على اطلاق التكليف في نفي ان التكليف للطبيعة المشتملة على
الاكثر يقتضي بالاشتغال الدية بالمشتملة على الاقل حتى انما انى بالاقل حصل به الفرع على حسب البرائة الا ان الباقي بين حصول التكليف وعدم
اجرا الحكم بالبرائة وعدم التكليف بعد دوران الامر في الباقي بين اشتغال الدية ببراءة وحصول التكليف وعدم كفاية ذلك فيما اذا ارتكبت
ببراءة الاقل والاكثر في غير المرتبطة بالاجزاء كما قد عرفت ان التكليف بالاكتر لا يقتضي بالاشتغال الدية بالاقل كك بوجوه من الوجوه بل الاثبات
في عدم اشتغال الدية في ذلك واثباته بين طبيعتين وجوديتين لا يندرج احدهما في الاخر وان اشتمل الاكثر على اجزاء الاقل لما عرفت من عدم الملازمة
بين الامرين في كل وجه اجزاء اصل البرائة والعدم في تعيين احدا الوجهين امور ذهنية لا اصلين دوران الامر بين البرائة والاشتغال وجوه
شبهية بعد ما اذا ادوا الامر بين الاشتغال باحدا الامرين او وجودا احدا الشيئين كما هو المفروض في المقام فان قلنا ان التكليف بالاكتر في المقام قاض
بالتكليف بالاقل في الجملة فيصدد ثبوت الاشتغال به على طريق الاكثر في وجهه والامر بين البرائة والاشتغال وحصول التكليف مدبر
بالاصل فلتكسب التكليف بالاقل ثابتا على طريق الاكثر ليكون ثبوت التكليف على نحو الاطلاق بالثبوت هناك على سبيل الاجمال والدوران
بين كون مطلوبه ثابتا او متغيرا للكل في ضمنه فعلى الاول لا حاجة الى انما الاصل وعلى الثاني لا يعقل اجرا فيه والقول بان المفصم بالاصل في الحكم
في الطاعة وان الامر بين الثبوت وعدمه ولا فهو في الواقع اما ثابت لا مسرغ فيه بل اصل او منفي لا حاجة اليه فلو كان ذلك لما عارض جريانه في الحكم
فيما لم يلفظا من مدفع بانه بعد العلم بالاشتغال الدية بمقتضى مخصوص بحيث يعلم اذا تدبر على حال انما لم يجر اجرا الاصل فيما اذا تدبر بعد قيام

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الطائفة الامران

١٢٣٤٥٦٧٨٩

وغيره بخلاف الشارع باحدا لا من لا يوجب وال خوف وهو ظاهر انهما انما مع الفرض عما ذكرناه اي فارق بين ما اذا فرض التكليف بين
شيئين او وقع هناك شك في الموضوع اذ كما يحتمل ان كلاهما لا يوجب هناك باحدا لا من لا يوجب المقام وتعين نفس المكلف في الثاني لا يقضي بوجوب
الجميع اذ لا كفا المذكور انما هو بحسب التكليف في المقام من فلا يمكن الحكم في الاول بكون احدا لا من هو عين الواجب بحسب الواقع ففانما يقضي
بالاحتمال المذكور هو الا كفا في الظاهر وهو جار في المقام من ولو تمسك فيه باستصحاب الشغل حتى في الاول انما مع الايمان باحدا لا من لا
يحصل اليقين بالضرر والاعتناء ان ما ذكره من الفرق بين الشاهد والغائب غير خارج من الواضح ان الفرق من ذلك عدم ثبوت المصلحة سواء كان
غائبا الى المكلف والمكلف بل ربما كان الثاني اقبح ملاحظة حال النفس ذلك كدخول القائل بالاجرا الاصل في الجملة ان وجوه الاول ان المناط
في جهة اصل البرائة وجواز الرجوع اليه في التكليف لشبهة حاصل من ذلك من غير تفاوت فاقضي بحسبها في التكليف المستفاد من هاهنا
المقام وذلك لان المحذور في العمل بالاصل المذكور في سائر المقامات هو انشاها بالعلم مع ثبوت التكليف بالضرورة وفتح التكليف لا يطاق
للمقد ما ان المذكورة قد جوزت لنا العمل بالظن في الاحكام الشرعية بعد التعمق والتفحص من الادلة وحصول الظن بسبب بيان الدليل على المعارضات
او بسبب شاعرا عدم معارض اخر ومن البين ان ذلك كما يجري في نفس الاحكام الشرعية كمن يجري في ما يثبت العبادات في الجملة وكما انه لا يجوز الاخذ
بالظن في نفس الاحكام الشرعية قبل بل الواسع ملاحظة الادلة والتفحص والتفتيش عن كفايتها لئلا لا يحصل ما هو اقوى لظنون الممكنة بل
الحال في المقام وكما انه يجوز الاخذ بالاصل هناك بعد ملاحظة المذكورة فكذلك في المقام من غير تفاوت فضلا عما قد يقع من العلم بالاشتغال بالبرائة
بالعلم في الجملة في المقام قطع لا صلا البرائة واصل عدم السابق فيكون الاصل فيه ثبوت الشغل حتى يثبت لظن هو مقتضى بالاحكام المستقلة
فان اشتغال لا يترتب بحصول حقيقة كل واحد من الاحكام التامة اجلا بالضرورة من الدين فالحق لذلك وثبوت حكم اجلي بخصوص كل مسألة من
ذلك المسائل رافع الحكم الاصل للعلم بثبوت ذلك الحكم وكما انه بعد التعمق عن الادلة والوسع ملاحظة الصواب الشرعية يرجع في الثاني الى اصل
البرائة لما عرف من قصتنا المقدم ما ان المذكورة بالرجوع الى الفتن بعد انشاها طريق العلم فكذلك في الاول كما ان المقدم ما ان المذكورة فيها يعني ما اذا
حصل لنا من جهة الاختيار والاجزاء المنفصلة والحفظ الحاصلة من ملاحظة حال السلف ان ما يثبت الصلوة لا بد منها من التيسر والتكبير والقرائة
والركوع والسجود وغيرها من الاخر المعلوم في شككنا في وجوب لسورة وتعارض في الادلة وتعارض ذلك وليتم هناك دليل على الوجوب عندك
الوسع وتعي عندنا احتمال الوجوب غالبا عن الدليل بحسب مقتضى قيام دليل غير اصل الينا في يصح لنا فيه باصل البرائة واصل عدم
الوجوب فانه يفيد وجوب لظن بالعدم ويحصل من مجموع المذكور ان الظن بان مهتد العباد ما ذكرنا لا غيرها الثاني من ان الادلة على جهة
اصل البرائة التي هي من وجوبها في المقام اذ من البين ان التكليف في ذي اجزا تكليف في الحقيقة بالاجزاء واجبا لها فاذا اصل وكان
الصلوة تكرر من عشر من كان ذلك تكليفا واجبا بالانسان بل تلك الاجزاء وانما التكليف بفعلها فتعلق التكليف بحمل وحصلنا بعد التعمق
عن اجزاء وشرايط هذه امور ولم نجد في الادلة ما يفيد اعتبا غير هاتين لئلا ان نفول انه قد تعلق التكليف بذلك الاجزاء يثبتنا وقد حصل الشك
في تعلفنا بما يربط عليها وتبيننا شفا البرائة السابقة على البرائة بالنسبة الى تلك البرائة فلا يخرج عن مقتضى البرائة القليلة الا بمقدار ما حصل
من العلم بالتكليف لا مستصحا المذكور دليل شرعي على نفي غيرها من الاجزاء والشرايط فيكون اثبات كل من الاجزاء والشرايط يفيد حاصلا من دليل
شرعي والاقول باننا مع تعلق التكليف بالاجزاء والشرايط حصوله يستلزم الشغل حتى يتبين الشارع مدفوع باننا لا يقين بالاشتغال بما يربط على الاجزاء
والشرايط المعلوم وما يوجب ان ذلك تامة مع عدم ارتباط بعض الاجزاء ببعض اما مع فلا يعين بالاشتغال بخصوص المعلوم لا تخالفا لتعلق
بالجميع المركب منها ومن غيرها وبقا اخرى العلم بحصول التكليف بها بشرطه لا يقتضي العلم بالتكليف بها بشرطه كما هو المفروض مدفوع باننا لا تعلق
التكليف بالجميع المركب فقد تعلق بالاجزاء المذكورة ضرورة ان التكليف بالمركب تكليف بالاجزاء فاذا اندفع التكليف لولا ايد من جهة الاصل يعين
المعلوم لتعلق التكليف وما يتوهم من ان تعلق التكليف بخصوصية خلاف ما اصل انهم بين الادلة فاعلم تعلق التكليف في الجملة قطعنا بالبرائة
حصول الشك في انضمام الغير اليه عدمه فبقي الغير الاصل يخص لا شر التكليف وهو من لوازم التقى المذكور وموجبه امر مدعي مع الفرض عند
نفول ان وجوب الايمان بالاجزاء والشرايط المعلوم مما لا خلاف فيه بين الفريقين انما الكلام في وجوب الايمان بالمشكوك فيه وعدمه والفاصل بوجوب
الايمان بقول به ونحن نفيه بالاصل المذكور الثالث قد بينا ان الاصل في الشارع الذمة والحكم ببرائتها حتى يتبين الاشتغال فالتمسك العلم والظن
الغير بحصول الشغل لوجوبه بكوننا بعد حصول العلم بالاشتغال لا يوجب بالبرائة فالرقيب في الشارع فيقول في المقام ان الفرض الثاني عندنا في التكليف المتعلق
بالجملة هو تكليفنا بما ظهر من صلوة او صوما بالعلم والظن الاجتهادي لو ثبتنا اشتغالنا بما هو صلوة في نفس الامر الواقع والاقول باننا لا نقا
موضوعه باننا الامور الواجبة ففرضه تعلق التكليف بما تعاض بالامور الواجبة من نوع اول باننا تلك الخطا بان غير وجه الينا حتى يرجع في ظهور
الافعال لو سلمنا ظهورها فيها وانما المرجع في المقام هو الاجماع على الاشتراك ولم يثبت الا بمقدار ما امكننا من غير علم او ظنا لاستحالة التكليف في
في بعضها ولزوم الصبر لخرج المنفي في اكثرها وانما باننا الافعال وان كانت موضوعه باننا الامور الواجبة لا ان الخطا باننا الشرع وازد على طريق
الكلمات العرفية ومن اننا انهم يكفون بظاهر فهم المخاطبين فلا يجب على الشارع ان يتفحص عن مخاطبة من فهم المراد الواقعي ولا فائدة مع عدم
واقع الادلة في التسلسل لم يكن بناء الشارع عليهم ما يرد من اشتباها المخاطبين في العلم كما يظهر من ملاحظة الاخبار فظهر باننا كانوا يكفون بغير علم
والظن بغير علم من الخطا باننا المتوجه الى المشاهدين الا تكليفهم بما يتوهم لهم واغفلوا عن انما كانوا يظنون ان الخطا باننا
للموجه اليهم كان خطا باننا في نفس الامر مع عدم علم المخاطبين حتى باننا من جهة الاجماع على الاشتراك فحصل الكلام انه لو ثبت حصول الاشتغال

ووقع التكليف لا بمقدار ما دل عليه لئلا يمتدنا ما بطريق العلم والخلق المعبر فاذا دل عليه معنى بالاصل فالقول بان بعد حصول الاشتغال
لا بد من اليقين بالضرر مدفوع بان المتيقن من الاشتغال ليس الا بمقدار ما قدم الدليل عليه فيبقى غير بالاصل فان غلبنا كل جزء او شرط تكليف يد
لذا يعبر عنها بالاولا والواحدة في الغالب كسائر التكليف الرابع اخبار الواردة في المقام الدال على رفع التكليف بغير المعلوم وان لا تكليف
الا بعد انما تتقدم الاشارة الى جملتها فانها شاملة لكل الكلام وبعد ذلك لانهما على ارتفاع التكليف بما يتعين التكليف لباقي فيكون المتيقن
في حصول الاجزاء والشرائط والمعرف فيها اثباتا ونفيها هو التوقيف من الشرع اما اثباتا فافظا واما نفيها فلما عرفت من الاجتهاد عليه بالاجزاء المذكورة
فانكون تلك الادلة في نفسها ما الى هذا الخبر مبينا حقيقة تلك الجملات غاية الامر ان يكون ذلك ببياننا ظاهرنا كما شفاهما تعلقوا به التكليف
في الشرع وان لم يكن ذلك بحسب لواقع كما هو قضية انما البرائة في سائر المقامات فان قلت بعد ذلك فعلق الامر بالمحل وعدم اكتشاف حقيقة
من الاخبار المبينة طائفة ما هو مورد محموله لانهما جملتا الاجزاء جملتا الكلام وقضية الاخبار المذكورة سقوط التكليف بالمحل قلت قد علم الاجزاء
من الكل على عدم سقوط الواجب من اصله وجو الاشياء بالاجزاء المعلومة وقطعا وانما الخلاف لزوم الاثبات بالمحمول وعدمه وقد عرفت ان قضية
تلك الروايات لسقوط الخصال اصل عدم جزم كافي في المقام مع قطع النظر عن صحتها البرائة فان اصل المركب عدم تركه من الاجزاء الزائدة
وعدم اغتيا الشرط الزائدة في اصل عدم جزم فخرجوا عليه في كثير من المقامات السادس لقاعدة المعرفة عند فهم من الاخذ بالاصل فاما عند
دوران الامر بينه وبين الاكثر وهي جازية المقام وقد جروا عليها في مواضع كثيرة السابعة انه كيف يصح الحكم بوجود ما احتمل خربته وشرطه وقد
فانما الادلة على لزوم استنباط الاحكام الشرعية من مداركها المعتمدة ثم جواز الاخذ بجزم الاحكام لانها لقائمة من دون استنباطها في الادلة
الشرعية من يكون محض مصاديق ما اذا اذن على القول بجزم مع البتة على الجرح والشرطية فيما احتمل خربته وشرطه يرجع الامر
الى الاكثر في اثبات مثل ذلك بجزم الاحكام وهو خلاف ما تضمنه الادلة وذلك على انصوص لقاطعة بل وما هو المعلوم ضرورة من الشرع
المظهر ثم ان فيها مسلكا اخر في الاحتجاج مبينا على ادعائهم في الاجمال في تلك المقامات ووردوا التكليف على حسب لينا وهذه الطريقة
ان كانت خارجة عن محل الكلام اذا المقصود هنا اجرا الاصل مع الاجمال ليكون الاصل المذكور من جملة ما يوجب سببا ذلك الاجمال بحسب الاثر
مشارك لما ذكرناه في الشريعة ولما ذكرناه في طي ادلة المسئلة وقد احتجوا بذلك بوجود الاول ان التكليف بالمحل وان قطع بحسب لغة التكليف
بما عليه ذلك المحل في نفس الامر فيجب الاثبات بجميع اجزاءه لولا اتيه اذ المفروض من تعلق الامر بتام تلك المبينة لان اهل العلم لا يفهمون من ذلك
الا التكليف بما وصل الى المكلف ظهر له بغير واسطة الادلة عليه لا بكل ما يتوهم دخوله فيه وانما ذلك من اجل انهم لا يفرقون بين كل
خالصة البلد تصدق على كل مسكن فيه ومن كل قاصو منهم لم يفهم من ذلك عرفا الا تعلق الاحكام المذكورة بمن علم اقتضاها احد تلك الصنف الذي
بعد بذل الوشع الاستعلام وتبين الحال فلا يجلي بقاها بالتسليم لكل من يحتمل انما بدلت احكام كورات لما يفهم من لزوم الاخذ بتعين البرائة
بعد ان يفهم بالاشغال فلا تكليف بها الا على النحو المذكور والمفروض الاثبات هناك وهو قاض بحصول الاجزاء والاشغال ولا يارزم من ذلك دخول
العلم في مدلول الا لقاطعة بل لا يوافي ايضا في الشرع لوضوح وجوب الاستعلام في المقام بخلاف ما تعلق الحكم بالمعلوم وانما ذلك جوع الى العرف فيقتضيه
ذلك الاطلاق حسبك كذا الثاني ان قضية القاعدة في تلك الاقطار المحملة فموجب على المعاني الشرعية فلو قلنا ان يكون حقيقة الشرعية اذ لو قلنا فلا كلام
وعلى القول بعدم فالفرض تمام الدليل على اراء المعاني الشرعية والافلا اجمال في معانيها اللغوية والمعاني الشرعية ليست الا ما صاها للفظ حقيقة فيها
عند المشتغل كما هو من ملاحظة موضع النزاع في الحقيقة الشرعية في الخارج في عينها الشرعية في عرف المشتغل ولا اية في فهم العرف من تلك الاقطار
لوضوح استنباط المعاني الشرعية بلوغها الى حد الحقيقة ومن الواضح ظهور المعاني الحقيقة في نفسها عند ربا بالاصطلاح فاني نصر الى اذ فانهم من الاجزاء
والشرائط هو المعنى الشرعي الموضوح بازان على الاول والمرد منه بعد تمام الفرضية الصادرة على الثاني اذ كانت جزمية شتى وشروطية مبرجة في الشرع كما
هو القاعدة في معرفة سائر الاوضاع الخاصة العامة الثالثة اننا اصل ما نلقينا من جملة التبعة وروا الاحكام الشرعية بعد ذلك وسعنا
فيها فان القاعدة فاضية ذلك بعد البحث والتحقيق على الادلة بالعمود على الحقيقة كيف لو كان هناك شيء اخر غير ما ثبت ظهرنا الاجزاء والشرائط
ببينة البتة والامثلة صلوات الله عليهم اذ ليس بعلة لا نبينا ونصلي وصليا الاعمال الاحكام واوشا الانام وليس ذلك حاصل الاجزاء الجملات وحكم البتة
بالرجوع الى الاقطار فان ذلك معلوم من ملاحظة خال السلف لو ورد هناك شيء من البتة والامثلة في ذلك الجمل واما اشاروا اليه ببنوا الادلة القاطنة
عليه مع ما هو معلوم من حرصهم على بيان الاحكام وبدل وسعنا في اوشا الانام فلو كان هناك شيئا من الشرع لما بقي في المحل ولا تضيح كالالوضوح والمجلا
لما فيه من عموم البتة ولا غير انما فاد بطر من الاحكامات وما قد يتخيل هناك من الاشكال في كيف الامر في معنى الاقطار موكول الى القول كما هو معلوم
من الطريقة الجازية فنعيننا متتابع القوتية والعرفية وحمل الاقطار على عايشها الظاهرة ومن البين حصول البتة بعد ملاحظة ما قد تماشى في معظم
العبادات فانها تعم بها البلية ويقع الحكم فيها معذلة لا تتركها الوانج ان الاقطار الدال على العبادات لمفردة استلزام من الصيغة والقاسد
كما قرئ في محل فبعد تحصيل المعاني الشرعية في غير بالاصل حتى يقوم دليل على غيب ولا ريب الواجب الاجابة واما ما عليها الادلة الشرعية
من الاجزاء والشرائط المرتبة كافي في حصول التبيين فيمكن اجرا الاصل في جميع ما تعلق الشك به كما حصل من التكليف لشرعية وبنوا والشرعية فالتوضيح
الا على حسب لينا الاثر انهم لو كفوا بالصلوة وبين لهم البتة عدة من الاجزاء والشرائط من غير نص في محله المذكور واما هذا الخيال ان يكون جزم
اخرا وشرط اخر وحضر في الحاجة ما كانوا يحكموا بوجوب الاقطار بل كان مقيما بحكم الاصل لو كان هناك جزم وشرط اخر بنبأ الشرع والادلة فلا تكليف
لوضوح ان وضع الشرع في بعض لوسل والحج الى الخليفة ليس لينا التكليف لشرعية وانما الجزم على الوعد ولا يجعل البتة على الاقطار من وجوب البتة

منه

لذلك التبع بيان الواجبات ويجعل الناس في الاضياف كما هو موضح من ملاحظة الطريقة الجارية عند الصلوة حيث عرفنا ان الشرع على كونه التكليف
مبنيا على البناء وانه لا يشاعل الاضياف بحري الحكم بالنسبة الى سائر الاعضاء والامضاء لا يتأكد المناط في الكل بل عليه جزئيا لطريقته في الجميع قال بعض
الفالين اجرا الاصل في المقام ليت شعرك كيف كان في مبادىء التكليف لا سيما بالنسبة للتائب وليس انما كان في عليهم شيئا مشابها ما ذكره من تكليف
التكليف ثم امر بما خرج من كان باربع وهكذا لا يعرفون الا ما برع عليهم وان اجازوا ان يكون فداوى الى شيء اخر او رد امرهم فانهم بما الرسل انك
توجب عليهم الايمان بكل ما افادوا توهمه واما قيل لهم ولا ايقنوا اقتضوا هذا هو الشيعي انتهى فذلك جملته ما يتجمل من الوجوه لاجرا الاصل في
ما فيه العباد وهو فيهم الوجوه المتقدمة على هذه نقطة التي عشر وجهها ولا يدعيب عليك وهن جميع اما الاول فبان حجة اشارة البراءة
ليست مبنية على نظر فضلا عن البناء على اشارة الحجة فيرسل الغالب في موارد الاحتجاج بعدم حصول الظن منها ولو فرض حصولها في بعضها في بعض
مفادات فذلك من المفارقات لا تقايقه ليقوم دليل على حجة لئلا يكون قابلا للمعارضه شيء من الادلة ولو كانت حجة من جهة الظن كانت كباقي
الادلة برعى في الفرع بينهما جانب لقوة مع انها ليست كذلك والحاصل ان صالفة البراءة فاعند مستقفا من النقل والنقل كما مر القول فبني الحكم
والحكم بمرارة الذمة مع عدم قيام شيء من الادلة على ثبوت شيء من التكليفات فاعند مستقفا من النقل والنقل كما مر القول فبني الحكم
شي من تلك الظنون على ثبوت التكليف مع البناء على صالفة حجة الظن انما يصح الاستسناد اليها مع انتفاء مطلق الظن بثبوت الحكم في نافية للحكم الا
فيما دل الدليل فيه على الثبوت وليست حجة منها مبنية على الظن بالنفي كما عرفت في وجوه الاحتجاج عليها وبذلك عليه ملاحظة اجرا انما في سائر موارد
في قاعدة في مضابفة قاعدة الظن فيما اذا اقيم هناك دليل على النقل على القول باصالة حجة الظن او على حصولها في القول بالآخر وانما لم يجر
عليه من جهة لزوم الخروج عن الدين حسب طر في الاحتجاج على صالفة الظن اذا عرفت ذلك ظهر ضعف الاحتجاج المذكور لظهورنا اننا نأثر
على صالفة حجة الظن واذا بطل كونه المناط في حجة الاصل المذكور لم يصح الحكم بالحجة في المقام من جهة جريان المناط المذكور فيه بل لا يفيده الحكم
اذا بعد من اشتغال الذمة بالمجمل ينبغي استصحاب ذلك لشغل حسب ما نرى على القول باصالة حجة الظن لو فرض حصول ظن من الاصل المذكور في المقام
امكن القول بحجة برعى في قوة الظن الحاصل منه بالنسبة في ما عرفت من الاستصحاب ان رجح عليه صحة الاستسناد اليه هو كما نرى وجهه جلد بل يعلم
ذهاب حدا ليه بل ظاهرهم الاطلاق على خلافه ثم ما ذكر في دفع ما اورد عليه بانقطاع اصالة البراءة من جهة البين بالاشتغال فيستصلح النقل حتى
نعلم بالفراغ من النفق ببيان التكليف المتعلقه اذا شك فيما نظر الى حصول العلم اجمالا بثبوت حكم خاص بالنسبة الى خصوص كل مقام واشتغال الذمة
بمحصل حقيقة تلك الاحكام بين الامتناع لوضوح الفرق بين المقامين مع ما في كلام المذكور من انما ينافيه لو اورد به اشتغال الذمة بمعرفة كل
حكم ومتعلق التكليف لعل بما ولا يحصل بمجرد الاصل المذكور وهو بين النفس اذ لنسنا مكلفين في معرفة الاحكام الامدادت عليه لادلة وفرضه
عليه لشواهد الشريعة ومع عدمها ينبغي على الاضياف واصالة البراءة من جهة علمهم من حكم العقل والشرع وكيف يفرض تكليفنا بتجسس حقايق الاحكام
الواقعة مع انما الطريق اليها في الغالب لا يمكن الوصول اليها الا من اصالة البراءة ولا من البناء على الاضياف اذ ليس شيء منها طريفا لمعرفة ما هو الواقع
وغاية ما يحصل من الاضياف العلم بفراغ الذمة مما افادها من صلاتها ولا لئان بما استعذروا به من ذلك من معرفة حقايق الاحكام المتعلقة وان
اورد به اشتغال الذمة هناك باذاته التكليف هو ايضا واضح لبطا اذ لا يفرض عدم قيام دليل على الاشتغال مع دوران الواقع من حصول التكليف
وعليه في علم قضية هناك بالاشتغال ولو اغتبر العلم الاجمالي بالاشتغال للذمة باذاته تكليف الشرح جملته من الضرورة والامان والاخيلا الدلالة على
وجوب الطاعة التي هي موافقة الامر الذي يجب على ذلك قاضيا باغلب العلم بالفراغ كما قد يستقام من كلام بعض المتأخرين انهم حيث حكم بعدم الفرق
بين ان يكلف ولا على الاجمال ثم يامر به في التفصيل ويكلف بالتفصيل ثم يأمر بالمجمل لا يكمل كما يقولون مشطوما منهم بدو وضع المقام ان الاول
متعلقه بوجوب الامتناع لشرع ولزوم الطاعة فداو وجوب طاعة جميع او امره بواجبه لا يرتب اجمال هذا المأثور عدم
وضوح عندنا لثبوت كثير من الامور التي هي شرعية فان كان الاجمال المفروض باعتماد على لزوم الاضياف في فنيغ الذمة جري المقامين وان يني
على الانتفاء على الفقد المعلوم ونفي ما عدا بالاصل كما فيهما ايضا فيدفعنا التكليف المذكور ليس ليد على التكليف الحاضر المتعلقه بمرور
الخصوصية يكون هناك واجبان احدهما من جهة الامر المتعلق بالفعل والاخر من جهة الضرورة الفاضلة بوجوب الطاعة والامر لها في غير
فقد لان العلم الاجمالي بمصو تلك التكليف لمنفرد لا يفيد العلم بمصو تكليف يد على الفقد المعلوم من التكليف الامتناع بذلك لعل المعلوم
لا يتوقف على غيره قطعا فبعد تحقق الامتناع بالنسبة اليها وعدم العلم بتعلق الطلب بغيره لما يتحقق علم بالاشتغال واسا حجة بوقوف على العلم
بالفراغ بخلاف المقام لتحقق التكليف بالمجمل وعدم العلم بالامتناع الاضمار على الفقد المعلوم ولو سلم حصول تكليفه على حجة
الاجمال متعلق بوجوب الامتناع فليس متعلقا بمقتضى ما يوقف بعضها على بعض فيقتصر على الفقد المعلوم وينفي الباقي بالاصل للعلم بمصو
الامتناع بالنسبة الى المعلوم وعدم تحقق الاشتغال من صلبه بالنسبة الى غيره حسب ما مر تفصيل القول فيه هذا بخلاف المقام اذا المفروض حصول العلم
بالاشتغال مع انتفاء العلم بمصو الامتناع راسا واما الثاني فبان متعلقا بالتكليف مجمل في المقام وليس التكليف اقل من متعلقا على الخالين بوجوب
وبنفي الباقي بالاصل على ما مر تفصيل القول فيه عند الاحتجاج على المحذور اما الثالث فبان من البين وضع الالفاظ للموارد النفس الاية من غير
في وضعها للعلم والمجمل بالمرقة وقضية الاصل والطريقة الجارية في المناط ان البناء على استغناء في معانيها الموضوعه حتى تقوم قربة جازية فانها لو
باسمها في خصوص ما فيها من الخطاب من ذلك الخطاب كما يتخلص من ملاحظة الاحتجاج المذكور وعليه بدو وضع الاحتجاج بغير جلد بل غير مقبول لوجوب
ذلك في عدم قصد شيء مخصوص من البناء واستغناء في معنى محمول وما فيه من الخطاب كما كان وانما جازية ما حكم به من جازية في الخطاب عليه اما

ما ذكره من جريان الطريقة على الاقسام بحسب انما هو لا يدل على ذلك بوجه فذلك انما يكون ونجا لعدم تبيين الشارع على المقصود بحيث لا يتحمل
الخلافا بان يبقا انما يجري في الخطاطبات على ظواهرها لا على ما هو قانونا اختيارا لسان في البناء الا ان مقصود من العبارة هو ما يفيدها لخطاها ان غلط
في الفهم وفيهم خلاف ما هو الظاهر من اللفظ بحسب الواقع فالقيد لا يلزم هو تكليفهم بظواهرها لا على ما لزم ليقوم هناك صان عنها ومن البين كشف
ذلك عما هو متفق في الواقع اذ لو اذبح غير لزم الاغراء بالجملة والتكليف المحمدين ذلك من كون المراد بتلك الخطاطبات ما يعتقدها الخاضعة منهم
ثلاثا لغير ان نعم ما يفيدها الخطاطب من تلك الخطاطبات مع عدم التفسير فيهم يكون مكلفا بنظر الشارع الى ان يتبين له الخطا في الفهم وكذا الكلام
فيما يثبت عند المجتهد من الاحكام بعد بذل توسع تحصيلها في مكلفات يعلم بما اداة الادلة الشرعية وان فرض مخالفتها هو الواقع وذلك لا يسد
ان يكون ذلك مراد الشارع من خطابه ولا ان يكون ذلك هو الحكم بحسب الواقع كيف لو كان كذلك لم يفرق القول بالفتوى بل هو ان الشارع مكلف بما يرى
اليهجهناه فان طابق الواقع والا كان خطأ فالتكليف لا يمتنع فيكون ما هو مراد الشارع بحسب الواقع ولا بد من بذل توسع تحصيلها في القول بعد
كونه مكلفا بما هو الواقع راكبا غير متجبر وكونه مكلفا في لفظ ما يؤدى الى اجتهاده غير نافع في المقام وانما يبعد ذلك لوقته لا دلالة عندنا على تعيين
اجرا الصلوات مثلا وشرائطه ليجب عليه العمل بمقتضاها وليكن ان كان المراد من الثابت من الادلة هو اندراج جملة من الاعمال واعتبارها من الشرائط
فيهم مع الشارع الوفاة الفاضلة بالثبوت صدق الصلوات على ذلك الاجرا المعلومة المستحقة للشرائط المعينة في الثابت بالدليل لغيرها الاجرا والشرائط
المدكوقة ذلك الفعل لا صدق ذلك الفعل على تلك الاجرا فكيف يصح القول بتحقق الامتناع بمجرد الايمان بها مع الشك المذكور وعدم قيام دليل
يشترط على كون ذلك لما مورثا المقام والقول بان الواجب انما هو خصوص ما دام الدليل على اعتبارها كانا وشرائطه في غير ما اصلها بقاء في سائر
التكاليف مع عدم ارتباط بعضها ببعض مدخوع بانها قول الكلام في تعاقب الامور بذلك لفظا لا دليلا فيحصل المتيقن بحصولها فيقول بانها لفظا
تتعلق بالتكليف واصلها لفظا هناك بخصوص الاجرا اذ المفروض ان ارتباط بعضها ببعض بحيث لو ارتفع واحد منها ارتفع التكليف كذا فيصير اصل
ح ان يثبت التكليف لواقع ما هو مودى للفظ واقع في المقام وخصوصا بمجرد الايمان بتلك الاجرا المعلومة المستحقة للشرائط المعينة غير معلوم بالنظر
الى الادلة الظاهرة فلا بد من الحكم ببقاء التكليف عدم سقوطه مع الايمان بكل جزا وشرائطه في مع الايمان ليعلم بحصول البراءة واد الواجب
وهو واضح لا يخفى واما الرابع فثبت شمول الاجرا لفظا الكلام غير معلوم بل لا يبعد انما فيها لغيره وهو ما اذا كان اصل التكليف الشئ محمدا وكذا
جاهلا بالبراءة كما اذا لم يحيط بالبراءة عند دليل شرعي على عدم اعتباره دون ما اذا حصل اليقين بالتكليف شئ حصول المكلف بما يؤيد بهما
مع علمه بحصوله في الفرض الاخر المستقيم للجزا والشرائط المشكوكين بل علمه بحصوله في الفرض المذكور دون غيرهما يبين الايمان به فليس لك من ذلك في
المسئلة للتكليف لا اقل من الشك اذ لا يخفى الاخبار وهو كان في المقام ولو سلم شمول طلالنا لذلك فهو معارض بما دل على عدم فضل اليقين
بالشك لزوم تحصيل اليقين بالفرض بعد اليقين بالشرائط مع تعارضها عند تبين المذكور تبين لا يمكن الحكم بمشترط غير الفعل المذكور والحكم بسقوط
التكليف كما لا يخفى ومن عجز عن الكلام ما صدق بعض الاعلام من ان لا فائده في الايمان بالجزا والشرائط المشكوكين لتحصيل اليقين بالفرض مع ان سائر الاجزاء
والشرائط تثبت وتنفذ بالادلة الظاهرة الغير الباطنة ليقين فاني نأخذ في مراعاتنا ليقين في جزا او شرط مخصوص مع انشائها في سائر الاحوال والشرائط
وكيف يعمل بتحصيل اليقين من جهة الايمان بالجزا والشرائط المشكوك مع انه لا يبين في سائر الشرائط والاجزاء اذ ما عرفت ان المظن من اليقين في المقام فاق
عليه الدليل المعبر انتهى الى اليقين لا ما حصل اليقين بكونه غير المكلف بحسب الواقع لوضوح عدم اعتباره في الشرع الاحكام ولا موضوعا والمفروض
ان سائر الاجزاء والشرائط تثبت بالدليل المعبر بخلاف ما هو محل الكلام فاعلمنا اليقين الواقع فيه على فرضه ليس لتحصيل اليقين باء المكلفات كل
بالنحو المذكور بل المقصود من تحصيله في يقوم الدليل الشرعي على الاكتفاء بالادلة المفروضة من عدم قيام دليل شرعي على كونها فاعلمنا ذلك الجزا والشرائط فافهم
ذلك الواجب حتى يصدق عليه والقول بان اصل المذكور من الادلة على تقدير وقوعه بان ذلك ولا كلام وقد عرفت عدم موضوع شئ من الادلة عليه
كيف لو سلم قيام دليل شرعي على اعتباره في المقام لم يعقل مع القول بوجوب الاجزاء كما لا يخفى واما الحاصل من ان المكلف في المقام هو ما استعمل في اللفظ
ومدلوله وهو من هذا الاعتبار ليس من الاحكام الشرعية بل هو من الامور المادية التجارية على نحو الخطاطبات الغريبة سواء قلنا بثبوت حقيقة الشرع
اولا وسنفر ان اصل العلم من حيث هو لا يتفرع عليه ثبوت الاحكام الغير الشرعية مما يجعل موضوع الاحكام الشرعية ونقول ايضا انما هي الفرض
اقول جعليه توفيقه ومثله ذلك لا مدخل لاصل العلم فيه كذا لو كان كذلك مما اذا ثبتت بساطة الموضوع لاصل لودا الوضع بهن كونه للبيضا والكم
من غير وكذا بساطة اللفظ الموضوع لو دار بين كونا للفظ الموضوع ببيضا او كم كما اذا ثبت كونا للفظ الموضوع بازا او شئ من ثبوتها وعندها تفهم
بالاول بمقتضى اصل من لبيان الاتساق اليه ذلك يشاهد بان في وضوح البطلان تتم مع الغرض عن ذلك كذا حصل العلم على فرض جهة سائر
المفاد انما يتبينها من جهة ما يدور الامر بين وجود الشئ وعدمه سواء تعلق الشك بوجود شئ استقلا لا او مع امور اخرى ليس المقام من ذلك ان المفروض
دوران المطلوب بين شيئين لا قطع بتعلق التكليف احدهما من التكليف الاخر كما قدمنا القول فيه ونظيرها ان اذا التكليف بين شيئين بخلافه وكان
احدهما اقل جزا من الاخر فان غلب لا يتجمل هناك نرجح الاقل بالاصل مع انه لا فرق بينه وبين ما نحن فيه سواء اشتمل الاكثر في المقام على الاقل ولا يمتنع
يثبت عليه ما عرفت من عدم انحصار التكليف الاكثر بالتكليف الاقل الا انه ضمنه لا مط فيه ذلك المكلف بين شيئين لا يقطع بتعلق التكليف احدهما على
كل من الفرضين كما هو حال في الفرض المذكور واما السامع بان المرجح في اصل المذكور الى انما البراءة واصل العلم وقدرنا حالها فيها واما الشارع
فبان لا يحكم في المقام بكونه المشكوك جزا او شرطا بحسب الواقع فيكون الحكم من غير دليل وانما يحكم بوجوب الايمان في لفظ وليس المستند في وجود الاحمال
كما توهم بل تحصيل اليقين بالفرض بعد اليقين بالاشغال الواجبة لغيره المقام حسب ما عرفت من قيام الادلة عليه كيف لا فاعلم رجحان الاشياء في التقا

اذ لا تكليف

[illegible]

لا وحق يتبين من سؤالاتنا في الثاني وهو محل والحقبة من غير خلاف في بين الأصول والأخبار فان حجة الاستصحابه متفق على بين
 القويين ولا يخفى لوجه المحل في الصورة الثانية نظر في عدم حصول اليقين بالتحريم اذ مجرد الاستصحاب لا يفيد العلم وقد انيط الحكم بالتحريم الزيادة
 المذكورة بقوله وان بين محل والحقبة بالعلم بالحقبة الظني فيبين حكم المحل من دون العلم من العلم الشرعي ما هو العلم الشرعي على ما حصل من
 الدليل المقنع عند الشارع سؤالا فاداليتين بالواقع ولا حسب قول من في محل الاستصحاب لا ينبغي بانه ومع الفرض عن ذلك فالحكم بالحكم
 او لا ينبغي بعدم العلم بالتحريم وبما علم به لو حصل الشك والظن بالمحل فلا يلزم في الرواية على الحكم بتلاصلا فليتصلا بالتحريم من دون
 معارض ولو كان ما توارى عليه الحال ان ولو يعلم تعدد احداهما وتأخر الآخر ليوحد بمقتضا فحيوان لقاعدة المذكورة في نظر في عدم العلم بالحقبة
 يتوحد بالمحل ان يعلم التحريم وعدمه نظر في حصول العلم بحكمته بالخصوص في الجملة فيخرج عن مورد النص المذكور وبها وقد يؤيد ذلك وجوبها
 المحل وكانت الاطهر ان كان من الثاني اعني ما اذا دار الامر المصدا بين الوجهين فان كان هناك قاعدة شرعية فاضيه بالمحل كالمسلم واجبا في اليد
 الفاضية بالمحل والطهارة فلا اشكال وبالمنع كخبره ونجاسته كصالة عدم التذكية بالنسبة للحرم والجواز وتوحد في قضية بالمنع وان
 غرض الامر من قطا هو الرواية المذكورة فاضية بالمحل بل لا يبعد ان يكون ذلك هو مورد الرواية كاستشعاره ولو وجد جوازنا واشتراك كون من قبل المالك
 او غيره من الحكم بمجرد ذلك بتلاصلا لا بد من استعمال الحال في اندراج احد الاصلين المحل والحقبة بالرجوع الى اهل الخبرة والاعمال انما هو من الشرع
 وكذا الحال في غير الحيوان من المأكول والمشروب لا تأخر بين المباح والحرم وجان والدليل فيقوى في النظر ان كان ذلك معلوم العين وكان محمولا
 الاسم ووجه الصفه التي برتبه بالحال عن الحكم فيشكك شأن من تلك الحجة فلا يبعد كون من المحل بالحكم فيجب عليه التحسين ولا يجوز له البتة على المحل
 بمجرد المحل المفروض نظر في الاصل المذكور وهو يجوز له البتة على المحل مع العجز عن التحسين فوجه ثالثا التفصيل بين المحرم وغيره واما ان كان الموضع
 غير معلوم العين وكان ذا رتبة في الامر بالمحل والحرم فالظاهر ان ذلك هو محل المذكور فلا يوجب التحسين فله هذا يجوز تناول المباحين وبجوها
 من المكاتب التي لا يعرف اجزاؤها قبل التخصيص عنها والمعرفة بمحالها وان احتمل ان يكون بعض اجزائها مما يحرم اكل هذا وما ذكر من الحكم بحل المشبه
 في هذه الصورة فله بالنسبة الحكم بحل نفسه واما بالنسبة الى حكمة العباد فان اذا دار الامر بين المنع من التلبس في نظر في الاصل فانه لما وعد
 فيه رجا وذلك كالجمل لا تأخر بين كونه من مأكول اللحم وغيره والشعر الملامع ليس له التأخر بين الايمن فيفتح له اندراجا اطلاق الرواية المذكورة
 يبين فيها على المحل والجواز حتى يتبين خلافه ويحتمل ان يروا في حل الشيء وحرمته في نفسه من كونه مانعا من صحة عمل اخر وعدمه
 كان الاصل المذكور في العبادات المحل عند الدوزابين جواز فعلها وعدمه بحسب الحكم هو البتة على المنع حسب ما عرفت من وجوبها في الاصل
 نظر في العلم بحصول التكليف الشك او المكلف كذا الحال في صورة الشك الحاصل في الاداء من جهة الموضوع بل لا ينفاد في الحالة الشك الملتزم
 بين العبادات المحل وغيره ما اذا تفرق في الاطلاق بالنسبة الى الشك الحاصل في اذا الشيء المعين والاثبات به لقضاء اليقين بالاستشكال في مشه
 باليقين بالضرع مط وقد يفصل في المقام بين ما اذا كان الشك المفروض قاصيا بالشك او شرط من شرط العباد كما اذا لم يكن كونه للتأخير
 منسوبا من صوقا لما كولا وغيره لما كولا وارادته العورة او اجبة الصلوة به ما اذا تعلق الشك بوجود المانع كما اذا زاد من الثوب المرفوع
 في الصلوة في غير ستر العورة والفرق ان مقتضى الصلوة غير ثابت في الاول للشك بوجود الشك الفاضل بالشك بوجوده في غير ستر العورة
 بالمحل الى ان يتحقق العلم بالضرع بخلاف الثاني لوجود مقتضيه هناك فانه لا احتمال بوجود المانع وهو مدفوع بالاصل ويشكك ذلك بان يرجع
 المانع الى الشرط فان عدم المانع شرط في الصحة فالحكم في نفسه من الشك بوجود المانع من الشرط لا يكون له وجود وقد يدعى بالشرط
 كان مرجع المانع الى الشرط ان المانع في الشرط وجود الشيء وفي المانع عدمه فتحقق الاول فخالف الاصل بخلاف الثاني وكه في فارقا بين المقامين
 الاخر ان لو شك في تحقق الحد في الصلوة بني على عدمه ولو شك في تحقق الطهارة والاستنجاء بني على عدمه ايضا وقد يشكك ذلك بالفرق بين ما اذا دار
 الامر بين وجود الشيء المانع وعدمه وبين وجود الشيء والشك ما يقتضيه في الشك كونه هو الامر المانع وغيره فانه لا شك في دفع الاول بالاصل
 اما الثاني فانه قد يبرأ بالاصل مشكلا لخالل ان يكون ذلك هو ما اعني عدمه في تحقق المانع وان يكون غير ونسبة بالاصل الى الامر من غير واحد بل قد يقال
 قضية الاصل هنا ايضا هو الاول نظر في ان حصول الاستشغال باذا الما موب معلوم والخروج عنه غير معلوم فينبني على عدمه نعم لو كان هناك اصل
 يقضي بانفس المانع صح الاشكال عليه كالمشكك في الشك المانع في التوبل منها من المأكول وغيره فانه يمكن ان يوقن الصلوة في التوبل المفروض قبل
 حصول الشك ان في كانت صحيحة فيستحب ان الى ان يعلم المنع هذا كله اذا كان مخبر في الشيء في المقام على وجه المانع اما ان لم يكن مانعا بل كان
 ذا تأخر بين الاباحة ومجرد التحريم وان تبعد لما يعتد فلا شك في كون الاصل فيه ايضا عدم التحريم كما في الصورة السابقة في دفع المانع من جهة مخي
 التحريم ثم لا فرق فيما ذكرنا بين العبادات المحل وغيره من المطلقا فان المفروض ثبوت المانع غاية الامر وادان الشيء بين كونه ذلك المانع وغيره
 اما اذا كان من الثالث اعني ما كان الحرام مترجعا مع المحال على نحو لا يمتنا احداهما عن الآخر فلا اشكال في تحريم استعمال الجميع فاستعمال كل جزء من الما
 استعمال الجزء من الحرام المنضم اليه في بعض صور المسئلة يحصل الاشاعة والشرع فيمكنه استعمال المباح استعمالا للحرام نعم في بعض صور تبيح
 الحرام بحكم المحل كما اذا استهلك الحرام الطاهر الما او كان نجسا ولو ينجس به الما لا اغصا وعدم تقيدها وضا فتا الحل وان كان عينه موجودا
 بحسب الواقع وتوضيح الكلام في ذلك ان حرمه المحرم مقتضى بيعه اسه كالمطبخ فان خرج بالامتناع عن سهره كاستهلاكه في الما وغيرها في التحريم
 كذا لو دارم دار ووصف ينفى بالامتناع كالا شحنا في وجوه ان كان دائرا مازا حقيقة من حصول استهلاكه على الوجه المذكور ونفسي بتلاصلا على
 طهارة الما وهو يبرأ والاستهلاك في غير الما من الجواز فلا يقتضي بالحل وفي سائر الما يباعا اشكال ويقتضي البتة على التحريم في غير الما هذا

وقبض الشيخ على ثوبه
تبعه ابا نيفع وابي الورد
ولم يركبوا له الخيل فمضى
الى قريته

كله اذا لم يكن التخييم من جهة كونه ملكا لغيره ما اذا كان من جهة كونه ملكا لغيره لظن عموم المنع في جميع الصور ولو كان قليلا لغيره مقبولا وهو
بما على كون المنع تابع للملكية لا ما ليس كما هو الظن نعم لو حصل ان لا من ارج كما اذا قطر قطرة من الدبر الحرام في الماء لظن عدم المنع ولو ظهر
كما لو ورد ونحوه من المعطلة والادوية لا تقيى بحصول المنع وان استهلك فيه والظن عدم صدق التالف فلا يبعد القول بحصول التالف في الكبر بالسنه
ولو كان المانح قائما لظن عدم حصول الاستهلاك ولو كان قليلا وكذا عدم صدق التالف بامتناعه واما القسم الرابع وهو ما اذا كانت الشبهة من جهة
وجود الحلال والحرام معا واشتباه مصدا احداهما بالآخر فان كان ما وقع في الاشتباه من الافراد غير محصور فلا اشكال في الحل وجواز المنع وبذلك على
الاول لا لاجتماع المعلوم والمنقول في الجملة بل الضرورة قاضية بشبه الجواز فان وجوب ما يخص الفاعل اذا اختلف ان يكون ما عدا ما من الماهود ذلك
الغرض وكذا حرمه شيء كك لا يقضي بالمنع من المنع فيما عدا من جهة الاحتمال المذكور اذا لم يعلم تحاشا وقصوره وهو في الثاني لزوم العسر الحرج
لولا وهو منفتح في هذه الشبهة في ردوايه وما يورد في المقام اوله من لزوم العسر الحرج لا يقضي بالحل والظاهرة غايه الامر جواز المنع من
جهة الضرورة ككل الميتة المحضفة لا يصدق على الميتة بالذات ولا طهارتها غايه الامر جواز الاقدام على كل ما من جهة الضرورة وابتدأ ذلك من المقام
في المقام وثانيا ان الحل الحاصل ليس العسر الحرج انما يتبع حصوله ومن البين ان الاجتنان من غير المحصور ليس عسرا حرجا في جميع الاوقات بالنسبة
الى جميع الاشخاص الا ان من زاول الصلوات المتسعة بعسر عليه لا اجتنان من جهة سبب علمه ببول شخص مكان غير معين من اجل ان من يجتنب
فيها ولا يحتاج الى ملاقات شيء منها وقد يتحقق العسر الحرج الاجتنان عن المحصور ايضا في محل الحاجة والضرورة الى فلا بد ان من يتأخر العسر الحرج
مدا الضرورة والحرج الا لزم وعدها دونها خصوصا الشبهة عدها مرفوع اما الاول فبان لزوم العسر الحرج قد يتحقق الحرج وقد يقضي بالحل
في محل الضرورة فان ثبت الحرج والمشتقة اصل تشريع الحكم وقد يقضي بالحل في محل الضرورة فان ثبت الحرج والمشتقة اصل تشريع الحكم بان حصل
الحرج في علبه واراد لم يقع من الشارع تشريع لمثل وان لم يكن هناك حرج في علبه واراد بل انفق هناك حرج وضيق في الاجتنان عن بعض الموارد
فلا ينافي ذلك تشريع اصل الحكم وانما يقضي بالاحتياط في محل الضرورة كافي في كل الميتة المحضفة فذكره من ان العسر الحرج لا يقضي بالحل والظاهرة
مستنبها بان كل الميتة كذا ومن ذلك يتبين الجواب عن الثاني ايضا فان عموم لزوم الحرج في المقام قاض بعدم تشريع الحكم في الموارد المذكورة اي
ما لا يوجب فيها بخلاف ما اذا كان الحرج اتفاقا فانه لا يتبع حصول الحرج والفرق بين صورتين لا يخفى فذكره من دوران الحكم مدار حصول
الحرج مطلقا ضعيفا جدا كما يتضح ذلك من ملاحظة نظائره في سائر المقامات الثلاث التي ذكره فبان الاصل في الاشياء بمقتضى العموم المتعارف هو
الحل حتى يعلم بثبوت التحريم والعلم الحاصل في غير المحصور وجودا لحرام في الجملة لا بعد العرف علميا بثبوت التحريم بالنسبة الى الشيء من الخصوصيات حتى
يمنع من الاقدام بالنسبة لخصوص الموارد ^{بما ليس من مرجع في الاصل وانما الظاهر العادة لضعف دليل} احتمال كون الحرج مخصصا لشيء من مبادئ العرف جدا بحيث لا ينفذ الاقدام على خصوص الموارد
بل يمتد التحريم من غير المذكورة من ظهورها من السواء وذلك كالتحريم عن كثير من المطعومات لاحتمال كونها مسمومة وانظر الى حصول العلم بوجودها
مسمومة في العلم فقد يكون هو ذلك لا يحرم الاقدام على كل واحد اذا لم يكن الاحتمال المذكور مانعا الى تحريم الشيء من الموارد الخاصة به فذكره
العلم الاجمالي في المقام كالمقتضى العموم المذكور بثبوت الحل والاحتمال بالنسبة لخصوص الموارد كما هو المسمى لا يحرم بخود ذلك بالنسبة للشبهة
المحصورة كما سبق الاشارة اليه انتم ثم بقية الكلام في المراد بغير المحصور ففسره بعضهم بما يكون خارجا عن حد الاختصاص بالحق فيقتضوا ويتبع احصاءه في
العادة ككثيره وانتشاره ويمكن ان يكونا يكونا خيالا صلتا الحرام المعلوم بالنسبة الى الاقدام على خصوص المصالح الخاصة وهو ما يغيب ملتفتا الى تحريم
العامة وانما لا يكون الاقدام على المصدا الخاص فاصحاب العلم الاجمالي الخاص بوجوب الحرام بل مع البتة على حدة ذلك المصدا او حاشية تقطيع
بوجوب الحرام في الجملة من دون غفلة والوجوب الثلثة متعارفة الا ان اوجها لا يخلص مطلقا فغيره يقع العلم الاجمالي على تقدير كون ذلك حراما وانظر
الى احتمال نظائره ذلك الاجمالي عليه مع ذلك بعد من غير المحصور فظهر الوجوه هو الاول الا انه يقال في الثاني بل ولا الثالث في الاغتيان كان واقع
فيه الاشتباه محصورا فلهذا من المذهب هو المنع من الاقدام على كل من الافراد التي وقع فيها الاشتباه وعدم جواز الضرر في شيء منها حتى يؤول الاشياء
بوجه شرعي من غير فرق بين الاقدام عليها في نفسها او في ذواتها وجب توقف على المباح منها كاستعمال احد الا نابين المشتهين بالمقصود والتجسس الوضوء
الغسل فيسقط ذلك الواجب لموقوف عليه الا ان يغلب جهة وجوبه على تحريم ذلك المحرم كما هو الحال في بعض الواجبات وهذا هو الذي عليه المذهب العظيم بل كما
الاجماع عليه مستفيض خصوصا في بعض المقامات كسئل الا نابين المشتهين وذهب بعض المتأخرين الى كونها شبهة محللة للحرام بمعنى جواز الاقدام
عليه حال الاشتباه بحيث يعلم حين ما يقدم عليه كون ذلك مباحا على الحرام فيجوز الاقدام على جميع تلك المشتهيات الا اخرها وان لم يحل الاقدام عليها بجواز
تأخيرها بالتحريم للحرام في ذلك الاقدام الخاص فذكره في بعض المتأخرين ولم يجد القول به من احد من المتقدمين وذهب بعض اخر من المتأخرين الى
جواز الاقدام الى ان يحصل العلم بالاقدام على الحرام فان وقع الاشتباه بين الضرر من جواز الضرر في كل منها انفرادا ومع الضرر في احدها يحرم الضرر الا
وان كان الاشتباه بين الثلثة وكان الحرام المشتهية احدا جازا للضرر في كل منها انفرادا ايضا وفي اثنين منها انفرادا وبجتمعا ومع حصول الضرر بهما يحرم
الضرر في الثالث وان كانا الحرام اثنين جازا للضرر في كل منهما انفرادا ايضا الا ان مع الاقدام على واحد منها لا يجوز الضرر في شيء من الاخرين ومن ذلك
يعرف الحال في سائر فروع المسئلة ورجع ذلك الى القول بالتحريم بين الفردين والافراد على حسب ما فيها من الحل وهو مخير في الاقدام على كل منها على حدة
فاذا اشتبهت مقدما الحل لثبات الحرام على مقتضى اختياره فهو قول بتحريم الضرر في الجميع ايضا وان حكم بجواز الضرر في كل واحد منها على سبيل
التخيير ويعد الى بعض الاستحسان بان استعمال الضرر في المقام فيحكم بالحل والحرر على حسب ما خرجت ورجع هذا القول الى الاول فان الظاهر من النص
قبل الفرع مطلقا لا يترتب عليه قول بصحولة اليقين والخرج عن الشبهة شرعا بالفرقة وهو ما لا يخلو لا يخلو بالمقام وكيف كان فلا قول المذكور في المسئلة

اربعة والخمسة هو ما ذهب اليه المصنف ويدل عليه مورداً الاول انه بعد حصول الاشتباه ما ان يحكم في الظاهر الاقدام على الامرين وعدم جواز
 الاقدام على شي منهنما ويجوز اذا اقدم على التجميع فلا يحرم في الظاهر في شيء منهنما ويجوز اذا اقدم على احدهما دون الآخر ولا يمسئله في شيء من
 الوجهين الاخيرين فنعين الاول وهو المسمى بما الاول فلان زوم الحكم بحليلة الحرام وطهارة الحرام من الغش والفساد لا يمسئله في شيء من
 الثاني فاض بالخرج بل مرجح اذ نسبة لا باحة والتحريم اليها على نحو سواء ولو فرض حصول الغش بالحل والحرام في الحقيقة في المقام لما دل على عدم
 الاعتناء بالغش في مثل المقام فانه من جملة الموضوعات الصرفة ولا يعبء فيها بالاشتباه ومع الغش عندنا في جميع الصودا فذلك الحال في المثال
 اليها في صورة الشك وهو متدرج في محل الكلام قطعاً ويمكن الايراد عليه بوجوه الاول نقص بان اخيها بالوجه المذكور كما يقتضيه حكم تظليل
 الحرام فاختار الوجه الاول قاصد بتحريم الحلال واجرا حاكم الجس على الطاهر لعلم بحليلة واحدة وطهارة تركه في حكم التحريم بالنسبة اليها وبذلك
 حكم الظاهر عندنا في الجواب به يقال على اختيار هذا الوجه يجب على الفقهاء الاخر الثاني اننا نختار الوجه الاول من الوجهين الاخيرين وما قبل من انه يؤدي
 ان يرد به الحكم بحليلة الحرام بحسب الواقع وكذا طهارة الجس تركه هو فاسد لا كلام في شي من ذلك فثبت التحريم والتجاسة الواقعة ولذا يجوز الاقدام عليها
 بجوعا وان اردنا ان الحكم في الظاهر اذا اقدم على ما هو محرم في الواقع مع عدم العلم بالاقدام على خصوص الحرام حين التماس بكل منهما بطلاً
 الاول الذي هو ما في مانع من ذلك بعد وضوح ثبوت كون الجمل عندنا للمكلف ثواراً في الثاني الثالث اننا نختار الوجه الثاني وما قبل من لزوم التجميع
 بل مرجح انما يتم اذا قلنا بحليلة واحدة بما المحصور من حرام الاخر كما وانما اذا قلنا بحليلة واحدة وحرام الاخر في الجملة فلا فائدة من لا وجه لمقول
 باحة اليهم وحرمه فان تركه ولا يمان انما يكون للمعينين فيعين لوجه الاول ويلزم الحذر وهذا هو الذي لا مفسد في مقتضى حكمة
 احدهما وحلية الاخر على وجه التحريم بان يكون المكلف مختاراً في الاقدام على شيء منها وبذلك لا اقدم عليه لا يجوز له الاقدام على الاخر على حسب كذا
 في تقرير القول الثالث من الاقوال المذكورة فلا بد من عليه شيء من الحذر وبين ويمكن ان ينعى الاول بان لما كان الاقدام على الحرام مؤثراً الى الضرر فاصح
 بورد والمقتضى على من يقدم عليه بخلاف ترك الحلال الا لا يحد وفيه كان مقتضى العقل عندنا ان لا يبين الا شئ من هو مرجح جانب تركه لحصول الامن
 من الضرر في البناء على جانب الفعل لما فيه من خوف الاقدام على الضرر ومن المفرد وجوب دفع الضرر والخوف فهذا هو الوجه في تعيين الفعل خرج
 جانب تركه وليس ذلك بتحريم الحلال بل حكم بوجوب ترك الحلال لئلا يؤدي الى فعل الحرام ولا مانع من مقتضى القاعدة في حرمة الامرين في الظاهر
 الى الوجه المذكور نعم لو قام دليل خاص على جواز الفعل في فلا مانع وتضي بخروج عن مقتضى القاعدة المذكورة الا انه لو لم يرد في ذلك المقام والاحتياط
 المصنف على ذلك مدفوع بحيل في الاشارة اليه انما وعن الثاني بان الاحكام الشرعية جارية على موضوعاتها الواضحة فان الاقفا موضوعاً بالامور
 الواضحة من دون مدخلية في مفاهيمها العلم والجمل فاذا حصل موضوع التحريم بحسب الواقع كان من الواجب الاحتياط عندنا في جواز الاقدام على
 كل من الامرين لزم الحكم بجواز الاقدام على الحرام وهو ما ذكره في الاقدم والقول بكون الجمل عندنا في جواز الاقدام انما يتم في الجاهل المحض الغافل
 عندنا هو القدر الثاني اشتراط التكليف ما لا يملكه المميز وبيننا الوجهين مع علم بحيلة واحدة على ما هو مفروض المقام فلا بد ان يكون حكمه
 المفروض عندنا بل مقتضى القاعدة لزوم الاحتياط عندنا بما يقتضيه التحريم حتى يتبين خلافه نعم لو قام دليل خاص على جواز الاقدام مع وسوء التكليف
 المذكور بهذا النوع من الجمل وجب الخروج عن مقتضى الامن المذكور ورجح في كلامه والمقتضى من الدليل المذكور قضاء الاصل ولا مانع من الاقدام
 ان ثبت الجواز في شيء من ايماننا وعنى الثالث باننا نثبت الحكم بالتحريم في المقام اذا لم يكن هناك مناص للمكلف من ايمان باحدهما وانما اذا امكن
 معافا الوجه للتحريم لعدم تناقض جانب الفعل والترك بحسب ترتيب المصلحة والمفسد حتى يحكم العقل بتساويهما في الاقدام والاجسام واما مع ترتيب المفسد
 على احد الجانبين والقطع بعدم ترتيب مفسد على الجانب الاخر فلا وجه لحكم العقل بالتحريم بينهما عدم تساويهما والحاصل ان مقتضى الحكم بالتحريم عند
 تساوي الامرين في نظر العقل لوضوح التفاضل بينهما فيعين عند جانب تركه ومقتضى التبعين ما ذكر من لزوم التجميع بل مرجح والعقل لا يحكم في مثل
 ذلك بالتحريم مع قيام دليل خاص عليه كما انه لا يحكم بتعيين احدهما الا لدليل قاطع لا يذهب عليك ان الاولى في تقرير المذكور ترجيح الايمان وابطال ثلثة
 منها بالوجه المذكور ليعتبر في الرابع الثاني ان اجتناب الحرام مطع تعجب في مثل طلبه لا يتم في تلك الاجتناب التجميع ما لا يتم الواجب له به هو
 فاجتناب الجميع واجب بر عليه امور احدها انما نريد ان اجتناب ما هو حرام بحسب الواقع واجب سواء علم كونه حراماً او لا فهو بل هو اوله ولا يدعو
 وان اردنا ان اجتناب ما هو حرام واجبة في الجملة نعم ولا يرتبط به المقتضى الثاني لئلا ينعى اليها ان ما ذكر من اجتناب الحرام لا يتم الا باجتناب الجميع
 اذ لم يحصل في ذلك باجتناب البعض لا خيال مصان ترك الحرام وفيه ان مقتضى مثل مثل طلبه لا يثبت ذلك ولا يحكم بتقصير عرفاً في جملته بل لا يخال
 مقتضى الاشكال في غير ذلك ايمان بما هو مطلوبه تعرف في الواقع مع عدم العلم بحصوله مع العز عن ذلك فيمكن تقييد الاحتياج في الجملة بان يترتب عليه
 العلم بما مطلوبه كما يجلي ايمان بما مطلوبه تعرف في العلم بما هو باذنه وتوقف على ترك الجميع من غير شك انما هي النفس بغير المحصورات
 اجتناب الحرام هناك واجبة نعم ولا يتم الا باجتناب الجميع فاجتناب بعضها في المقام يمكن دفعه ولا ينافي ان كان يقتضي اجتنابها عن
 الجميع هناك ايضا الا يخرج ذلك بالدليل لتمام الاجتناع على عدم وجوبه وقضاء العسر المحرج برضا الى انظر الى ما بين المحصور وغير المحصورات
 انما احتمال ان الحرام في المحصورات ينعى في الغادة بخلاف غير المحصور وقد يقتضي القول في ذلك الثالث انما لا يمسئله في حرم ويجوز الاحتياط
 فلا اجتناب عن الحرام المفروض واجبة ما الكبر في فقه واما الصغر فلهذا ما دل على تحريم ذلك لئلا يثبت بدو ان مقدار التحريم الواقعي والمفروض حصول
 العلم بوجوده في المقام وايضا المفروض في المقام اشتباه الضرر بالحلال بالضرر الحرام مع تحقق الامرين فلو لا وجوب الضرر الحرام لم يتحقق الضرر المذكور وانه
 ان يدعى حصوله باحة من جهة الاشتباه في المقام الدليل عليه تركه واذا ثبت تحريم الحرام المفروض من مقتضى القاعدة الدليل على الايمان به كان خارجاً عنها

[illegible]

اشترى من غيره
اشترى من غيره
اشترى من غيره

المحرم

اشترى من غيره موقوفه اسحق بن عمار قال سئل عن الرجل يشترى من الفاعل وهو نظيم قال يشترى منه ما لم يعلم انه نظيم فاحدا في التوقيف
لا في عبادة الله اشترى الطعام من نظيم ويقول ظني فقال اشترى في رواية عبد الرحمن بن كزيب عن عبد الله بن مسعود قال سأل عن الرجل يشترى من الفاعل
وهو نظيم فاشترى منه وروى احمد بن محمد بن عيسى في نوادره عن ابيه قال سئل ابو عبد الله عن شراء الخبز والتمر قال اذا عرفت ذلك فلا تشترى
الا من الفاعل الخاص ما دل على حليته بالحلال المختلط بالحرام مع عدم القيمة عند اخراجه من غير ان يكون عدم الاثبات فاضيا بالحلال لكان اخراجه
المحرم كافي في المقام فان قلت لا لو كان عدم الاثبات فاضيا بالحلال كما هو المدعى لما كان حلالا في اخراجه المحرم قلت ان فائدة اخراجه المحرم بحلته
الجميع وجواز استعماله وعدم حصول ضمان في استعماله بخلاف ما اذا استعمل قبل اخراجه فانما كان حلالا استعمال الجميع الجملة الا انه لا يحل استعمال
الجزء وحكم ايثم بالضمان في الجملة ولا تلك الحال ما بعد اخراجه وبه على الاول ان التكليف بما يتوقف على العلم في الجملة وهو حاصل في المقام
اذ لم يرض حصول العلم بوجود الحرام او المحرم واما ما توقف على حصول العلم بالتكليف فانه دليل على عدم حجية العقل بل لا من حجة العقل على
ترك الكلام في الجواب عن الاخبار المذكورة بل نقول ان مقتضى العلم في الجملة بالتكليف الجملة كما هو المفروض في المقام هو الاخذ بمقتضى العلم الاجمالي
والجزم عليه لا مناص بعد القطع بالتكليف من الاخذ بمقتضى الجملة كما يشاهد في طاعة العبد واليهام ولذا يعدل في مقتضى علمه عاميا
لولا ان الاصل يصحح المولى ويقوم دليل من جهة عدم تكليفه والافقضية اطلاق وجوب الطاعة وهو وجوب عام لا امتثال في ذلك فيهم
وذلك يقتضي وجوب مراعاة الاحتياط مع الاشتباه حسب ما يتبين في حقيقة دليل تفصيلي على وجوب الاحتياط عن كبره واما ما ذكره
على فرض تسليمه لو لم يتم ما ذكره من الدليل قاضيا بوجوب الاحتياط وما ذكره من جريان ذلك في غير المحصو من غير ظهوره في ذلك بغيره بين المحصو
فان عرفت فتشاه ما ذكرناه سابقا فلا حاجة الى تكراره وعلى الثاني ان ما ينص اليه تلك الاخبار هو الجاهل الصواب وقاية ما يستلزم اندراج غيره
المحصر فيه لعدم الاعتداد بالعلم الاجمالي الحاصل هناك في نظر الشرع فيقتضي جاهلا مطا وما ينافي نحن فيه فلا يثبت حصول العلم بالحرام والاحتمال
معاذ الله الا من وزنا محلا والخبر بين الضررين ومثل ذلك لا يثبت جاهلا بالحرام فلا يندرج ذلك في تلك الاخبار ولا اقل من عدم الصلة فلا
يبدو هو كاف في عدم موضوعها في المقام وعلى الثاني ان اشتراط الشك من صحيحه عند الله سبحانه وما يفتننا ما انما كانت الحقيقة لتوقعه في شدة
على الضرر الحلال والحرام كانت محكومة بحلها حتى يتبين برقمها وعصمتها من محرم وجوب الحرام في غيرها لا يقتضي بالاحتياط من
جربانها الا مع العلم بغيرها واما ان ذلك ما اذا علم وجوده وحلاله هناك واشتبه احداهما بالآخر لينتقل في رواية حل الحرام المعلوم من جهة اشتباه
المفروض بل غاية ما يستفاد منها هو حل الحرام المحمول من أصله حسب ما ذكرنا كيف لو كان الدوران بين الضررين مع العلم بجهة واحدة محصورة
عللا من غير لزوم تجسس عن خصوص المحرم ولو مع سهولة الامر في استعلامه كما هو مقتضى الروايات المستوفى لزم تحليل معظم المحرمات بذلك
كالمادة الاجنبية المشبهة بالزوجه من جهة ظاهرها او نحو ذلك وكذا حلية الحرام اذا اشتبهت بغيرها وطهرها بغيرها وكذا الحال في نحوها
من المحرمات وذلك مما يقطع بخلافه فلا وجه لادراجها في الرواية المذكورة وقد توضح القول في مقادير الروايات المذكورة في المسئلة المتقدمة
فلا حاجة الى تكرار القول في ذلك بل لا بد من بيان ما اذا كانت هناك في قضية محل كما هو مورد رواية عبد الله بن مسعود فتشاه ما ذكرناه
عن مال الجوز والاشكال المذكورة في رواية مسعدة بن زيد ولا يشهدان في ثبوت الحكم المذكور مع الاحتياط ايثم وهو خارج عن محل الكلام
كما يشاهد الاشارة اليه هذا هو الوجه في الحل المحرم في الرواية بنى في مثل الفعل المرتفع من المحرم مع الاحتياط وقد بطلان على غير المحصو والوجه
الاول في توقف الضررين واما ما توقفه شرعا عن محموله في خلافه اذا خرج من المحرم فبقية الاطراف ما يدل على نهفت حليته لما لا يمنع من اخراجه
على اخراج المحرم من محل الاصل على المقتضى القاطع وعلى الرابع ان لا بد من شيء منها على المدعى لقضاء المسلم على وجه النظر
الاذا علم تشاه بخصوصه قد عرفت حاله في عدم حصول الحكم بحلته بالحلال المختلط بالحرام من جهة اخراجه المحرم ربطا له بالمحصول كيف لو
كان ذلك لما كان هناك بخصوصية المحرم بل كان اقرارا بالقد الذي يعلم كونه حراما فاضيا بحل الباقي والحاصل ان تركه في المال الذي
اخراجه المحرم من جهة الاحتياط الشرعية المخالفة للاصل انما يثبت لقيام الدليل عليه لا يقول به الفاعل بالاصل المدعى غير ولا مدخلية
للمقام ولا يثبت به الاصل المذكور بوجوده من الوجوه فقهية متقدمة فانه ضعف القول المذكور لضعف ما ذكره حطافه في الوجوه المذكورة
ظهورها يظهر ومن القول المذكور وجه القول الثالث ما بالنسبة لجواز النص من ما يحصل العلم باذن كتاب الحرام في الوجوه المتقدمة واما
بالنسبة للمنع من الاقدام بما يحصل العلم باستعمال المحرم فيانه كما يحرم ارتكاب المحرم الواضع كذا يحرم بتحصيل اليقين بان كتاب المحرام وهو
حاصل بان كتاب المحرام الذي يوجب العلم بان كتاب المحرام الواضع فان كتاب المحرام الاخر مقدّم لتحصيل اليقين بان كتاب المحرام ومقدمة المحرم
محمية فيكون ارتكاب المحرام الاخر محرم ما من هذه الجهة لا من جهة كونها حراما بحسب الواقع ضرورة كون نسبة التحريم اليها على وجه سواء فلا معنى للترجيح
حقيقا بالاحتمال احداهما وحرم الاخر او رد عليه فانه يمنع كون مقدمة المحرام حراما ويمكن دفعه بان مقدمة المحرام ان كان شرطا للمحرام وما يفتننا
من الظاهر في غيرهم انهم ان قصد فعل المحرم كان محرم من جهة اخرى من جهة كون مقدمة المحرام حراما واما اذا كانت علة مقتضية خصوص
المحرم فانظر ان لا يحل كذا في حريمه حسب ما في محل كما هو الحال في المقام واخر يمنع كون حصول العلم بان كتاب المحرام محرم واما المحرم هو الاقدام
بالحرام كيف لو كان حصول العلم بان كتاب المحرام حراما محرم ان يتجسس الانسان عن محرم ما فعله بحسب الواقع حتى يعاين حرمته كما اذا عرفت في شيء
او اكل وشرب ثم حصل له الشك في حرمه او كان شاكيا في من اول الامر على وجه لا يقتضي المنع منه ثم بعد ذلك عرض له استعماله فادفعه فلم يتجره ومن
الواضح عدم تجريم ذلك بوجوده من الوجوه فان قلت ان لا يحتمل هناك حال لتعريف نظر في حمل التكليف في الاخذ بحصول الحرام حال العلم بما يتكفي

به تحريم ما فعله لاجين ما اتى به حتى يكون محرمنا نظر الى ما ذكره بخلاف المشبهين للعلم بجبره احدهما فاذا استعملنا فداستعمل المحرم فطعا يحصل
باستعمال العلم بارتكاب الحرام قلت لا فرق بين الصوتين فاما الحرة الواقيها خالصا في المقامين والمفروض كون الجمل بحقه بخصوصه
فاضا بجواز الاقدام فيكون الاقدام على كل من المشبهين ساويا فلا يحرم في الظن شي من الصوتين والحرام الواقعي والعلم به جازل المقام
والعلم بجبره احدهما في الظن لا يثبت المقام بعد عدم ثابته في تحريمه الخصوصيه نعم لو ثبت من الخارج تحريمه بتحصيل العلم بارتكاب الحرام الواقعي
تم اكتماله وقد عرفت ما فيه فظهر بذلك ضعف التفصيل المذكور مضافا الى ما عرفت من وهن الدلائل الدالة على الجبر الاول من مقصود وقد
يجب عليه بانتر مع استعمال الجميع يشغل من يشغل الناس قطعا وشغل الدماء بجره بوقا الناس محظور ويحرم ما يحكم به باستعمال الدماء وهو ان
من ساقطه مع عدم جريانه بجميع الفروض وعدم وضوح بطلان الفضل لا دليل على حرة استعمال الدماء بالحق كيف جميع المقامات والحكام
مشتملة على اشتغال الدماء ما على وجه شرفها في الدماء واستعمال الدماء في غير ذلك على وجه الجبرم كالنصب في محرمات
ذلك ليس هناك تحريم بل هناك حرام فاحد يتبين اشتغال الدماء في غير ذلك على وجه الجبرم كالنصب في محرمات
والخروج عند ما في المقام فلما قضى الدليل على حسب ما يتبين اشتغال الدماء في غير ذلك على وجه الجبرم كالنصب في محرمات
المقامات مثل ما اذا كانا في الشتر في المال عن اذا انما لك لم يقدح في المال فانما لا ذن الشتر على حسب ما يتبين اشتغال الدماء في غير ذلك على وجه الجبرم كالنصب في محرمات
لا يحرم هناك قطعا من ان يجيى التحريم في المقام وهو قولهم في الاختصاص في الفقه ما اخذ من الجهد بالعلم واقعي بمعنى الواسع والطاقه قد
يخصر بالعلم في هذا الواسع والطاقه في امز لا مورا وما اخذ من الجهد بالعلم واقعي بمعنى الواسع والطاقه قد
بالاول ويجعل الثاني تفصيلا بالالزام وكان لا يظهر لهما معينا متعديان والمناسبتين كل من المشبهين ومقتضى الاصطلاح على كل من الوجهين
الاثنين ظاهرا وان اختلفت فيهما جهة المناسبتين قوله في الاصطلاح استعمال الفقيه وسواء قد ذكرنا للاختصاص احدوا شيئا لا يثبت في
المقام ان لا يجعل في اصطلاح اطلاق احداهما ان يكون مصدرا فيكون معناه الحكم وقد يجعل اسم المحال في مقابل ما سيجي من اطلاق في
الملكية وقد عرفت المقصود بالعلم بارتكاب الحرام واقعي بمعنى الواسع والطاقه قد ذكرنا للاختصاص احدوا شيئا لا يثبت في
اخذ الفقيه الجهد بوجوب الدورات الفقيه هو القائل بالسائل عن الاختصاص في الفقه وسواء قد ذكرنا للاختصاص احدوا شيئا لا يثبت في
الاختصاص فاقس بالذات وانما ان الفقيه بارتكاب الحرام واقعي بمعنى الواسع والطاقه قد ذكرنا للاختصاص احدوا شيئا لا يثبت في
في امره قبل تحصيل العلم بارتكاب الحرام واقعي بمعنى الواسع والطاقه قد ذكرنا للاختصاص احدوا شيئا لا يثبت في
نقول ان الاستفراغ الحاصل منه قبل حصول الفقيه المذكورة اجتهاد مع انه غير حاصل من الفقيه فلا ينسك الجهد فانها ان الجهد المذكور كان
معدوما فلا يثبت العلم بارتكاب الحرام واقعي بمعنى الواسع والطاقه قد ذكرنا للاختصاص احدوا شيئا لا يثبت في
غيره فيجب تحصيل كل من الاحكام بل واقعي ما يلزم المجتهدين في المسائل المفصلة وما سائر المسائل ما لا يكون بذلك المشايخ فلا يلزم من ذلك
توضيحه ذلك ان اقصى ما يجب على المجتهدين هو الاطمينان بتحصيل ما يستفاد من الدلائل الموجودة وذلك قد يحصل بالاول نظر في المسئلة كما في كثير من
المسائل التي مدارها ظاهري وقد لا يحصل الاستفراغ منها في الواسع كما في بعض صور المسائل المشككة وقد يكون بين الاثنين ومن ليس بتحقيق
الاختصاص في جميع ذلك فلا ينسك الجهد فانها ان الفقيه بارتكاب الحرام واقعي بمعنى الواسع والطاقه قد ذكرنا للاختصاص احدوا شيئا لا يثبت في
لرصيد ظاهرا بالواقع كما هو الحال في الاستفراغ واصالة الابرار بل وكما في الحالة مذليل الاقفا في كثير من الموارد حسب ما يتبين من المناياح
السالف فليس هناك تحصيل ثقل بالاحكام في كثير من الاختصاص مع ان تحصيل الحكم المشتمل من تلك الدلائل لا يندرج في الاجتهاد قطعا فلا يندرج
سادسها قد يتوقف الفقيه الحكم بعد اجتهاده في المسئلة فليس هناك تحصيل ثقل بالاحكام في كثير من الاختصاص مع ان تحصيل الحكم المشتمل من تلك الدلائل لا يندرج في الاجتهاد قطعا فلا يندرج
المذكور اجتهادا قطعيا سادسها ان الفقيه كثيرا ما يحصل له الفقه بالحكم ان ليس جميع مسائل الفقه ظنية غاية الامر ان يكون معطرا بظنية فاخذ الفقه
في الجهد بقصه يخرج القطعيان مع ان استنباطها عن الدلائل يكون بالاجتهاد كيف من البين ان الاجتهاد قد يندرج في بعض الاجتهاد في القطع للمركب
الظنون وظل الجهد المذكور بقصه يخرج جده من الاجتهاد فانها ان الفقيه بارتكاب الحرام واقعي بمعنى الواسع والطاقه قد ذكرنا للاختصاص احدوا شيئا لا يثبت في
في اصول الدين كخصوصياتها والمعاد والبرزخ او في اصول الفقه كجبره الحسن والموتق والتعريف المتجبر بالشبهة ونحوها مع ان ذلك لا يندرج في
في العلم بارتكاب الحرام واقعي بمعنى الواسع والطاقه قد ذكرنا للاختصاص احدوا شيئا لا يثبت في
والفقيه وسائر ما يتعلق به القضاء ولا يندرج شيء من ذلك في الاجتهاد وقد يندرج عن الاول بان المراد بالفقيه من مارس الفقه اجتهادا من غير المارس
كالمنطق الصوري وفلان جرح ما وسر الفقه مع عدم المعرفة بالدلائل وكيف جرحها والافتقار على رد الفروع الى اصول غير كائن المقام بل هو من غير
المنطق الصوري في عدم الاعتدال باستفراغه وعدم كونه اجتهادا بحسب اصطلاح وعدم اندراج المستفراغ المذكور في عنوان المجتهدين مضافا الى ما
الحل المذكور من التسف في جرحه عن المعنى المصطلح من غير قيامه بقرينة عليه القول بان استفراغه الواسع في تحصيل الاحكام لا يحصل الا بتحصيل ما
يتوقف عليه مدفوع بان بابه ط الاطلاق اذا لم يستفراغ الواسع الحاصل المستند على حسب ما يتبين اشتغال الدماء في غير ذلك على وجه الجبرم كالنصب في محرمات
خصوص ما يعتد به شرعا من استفراغ الواسع صح ذلك لا اشارة العبارة على الفقيه قد يقال مع افتقاره الى تحصيل تلك المقدمات لا يقد
الاستفراغ الحاصل منه قبل تحصيلها استفراغا للوسع فيه مع ظهوره في محل المنع ان الفقيه لا يكون الفقيه يكون لهوا وكان له الاصل
الاطلاق في خصوص الاستفراغ الحاصل منه لولا ملاحظة المقام تركه التقييد بذكر كلام جماعة من اعلام منهم المحقق المعارج والعلامة النهاية

والجهد والحد

والمبادىء الاصلية في الاحكام وقد بينا ان الاجتهاد يصح في كل ما لم يثبت عليه الا نادرنا سد فينبغي ان يكون الاجتهاد في كل ما لم يثبت عليه
الاصح منه فيندرج فيه الاستفراغ الحاصل من الفقيه غيره غير ان لا يعتد به لان من غير الفقيه ذلك لا يقتضي تحريم الاجتهاد في كل ما لم يثبت عليه
لا يتجوز التفتيش من الفقيه كما ذكره بعض الافاضل ولذا عرفنا الاجتهاد باننا استنبطنا الحكم من الادلة ولذا نرى انهم يبتدئون في كل ما لم يثبت عليه
المعنى بما يوقف عليه من القوة الفدائية من شرائط لا من مقوماته وانما خبرنا في كل ما لم يثبت عليه استنبطنا من الادلة اجتهادا في الاصطلاح
ولو صدق من العوام بل من غير القادر على الاستنباط المعنى من القادر على التوابع به على وجه حفظ الاصطلاح اختصاصا بالواقع عن المجتهدين القادرين على
الاستنباط اذا اتى به على الوجه المعتبر كان عدم التفتيش في كلام الجاهل من حيث على احد الوجهين المتفقد من الادلة والواقع التفتيش في كل ما لم يثبت عليه
في باب السيد العميد في ميثاق البيت العتيق ولم يبدوا ذلك على اختلافهم في المقام وعدم المعنى بطريق الاستدلال والقوة الفدائية في المعتبر
الاخذ من رد الفرع الى الاصول من شرائط لا ينافي في ذلك لوضوح انه بعد تفتيشه بالحاصل من القادر على الاستنباط يكون الفدرة المذكورة في كل ما لم يثبت عليه
في تحقق الاجتهاد من مقوماته فيكون ذلك من شرائط الاجتهاد اذ ما ذكره كون ذلك من شرائط تحقق الاجتهاد وحصوله لا من شرائط تحقق
الاخذ به والاعتماد عليه كما خالفه الفاضل المذكور وهو بالادلة والى هذا والظاهر في الجواب ان بقا عدم تحقق الفقه في تحقق الاجتهاد
لا يقتضي بوقف تصوره على تصوره والى ذلك المذكور انما يلزم بناء على الثاني دون الاول على ان تحقق الفضا من اصل غير مقتضى الاجتهاد كما
هو الحال بالنسبة الى من يأخذ بالاحكام من الامام من غير واسطة الا انه قد توقف حصوله على ذلك لثبوتها في غير من جمل العارض نظر في خفا
الطريق ووقوع الفتن الباعثة على اخفاء الاحكام الشرعية في دورها المقام بوجها خيرا بان بقا اخذ الفقيه حدا لاجتهاد يعطى توقف
حصول الاجتهاد على تحقق الفضا في حيزه كونه الاستفراغ الحاصل من الفقيه من ليين توقف حصول الفضا على الاجتهاد فيلزم الدرك في
الاجتهاد في الخارج لانه تصور كونه قد منع توقف كل من الاجتهاد والقضاة على الاخر على نحو وجب له في غاية الامكان يستجلب
افتكاح احدهما عن الآخر كحصول الاطاعة بينهما فالله وورثته في غير ذلك من الاجتهاد الثاني فان ذلك الاستفراغ انما يعقد اجتهادا اذا
كان المستفراغ عالما بقدريته من الاحكام بغيره فيكون جبره بالنسبة الى غيره بغيره اما قبل حصول الفضا في الموضع فغيره
من يستنبط الاحكام من غير ان يعتد باستنباطه فضلا لفقر الاجتهاد في ان واحد وان تقدم من حصول الاستفراغ هذا اذا قلنا بتوقف جبره
على حصول الفضا في الموضع كما ينبغي عليه في الموضع كوروا ما انا فلنا الجوع في طرفة عين قد تدرك على الاستنباط وحصول ملكة الاجتهاد فلا
اشكال ان في ذلك الاجتهاد على استفراغ الحاصل قبل حصول الفضا في كل الحالتين المذكورتين فينبغي ان يرد بالعقل في كل ملكة الفقه
ان لم يكن عالما بشي من قبل ولا ينج عن بعد ولا يلى على هذا ان اخذ الفقيه الحد من الثالث المقصود استفراغ الواسع تحصيل الحكم على
الوجه المعتبر كما هو الظاهر من لفظ الاجتهاد في الاصطلاح فلا يندرج فيه من الاستنباط والى قولنا لا حاجة الى اعتبار الفقيه في الحد من
بانه انما اخذ ذلك في الاستفراغ المقصود تحصيل قول المجتهدين انما توقف معرفته على ان هو انما استفراغ الواسع تحصيل الحكم الشرعي
الا ان لا يعقد اجتهادا في الاصطلاح وكما فينا اذا ما قبل وشي تحصيل الاحكام والمشتبه فيما وجب عليه بذلك وعن الرابع بان المراد ببدل الواسع
هو في النظر في الفتن عن الادلة ان يحصل له الاصل في تحصيل ما هو مقتضى الادلة الموجودة بحيث يحسم من نفسه لغيره عن تحصيل ما عدا ذلك
فما يفيد خلاف ما استفتاه فيكون ما ادعى نظرا الى هو غاية في امكان الوصول الى ذلك ان يتخلف حصوله بحسب اختلاف المسائل فيما يحصل بادي
نظر في المسئلة وقد توقف على شخص جديد ويحتسب في الادلة وتامل نام في وجوه الاستنباط وطرق الاستدلال وليس المراد بان يصير ما يصح من
النظر والرتان في كل واحد واحد من المسائل المعلوم خلافه وفيه لا يوافقنا الفقيه المذكور فان مقابله الواسع ذلك هو وصف الفضا
فيه على وجه لا يوجب في الخرج وان ذلك من الفتن المذكور الا ان بقا بدل الواسع انما يقتضي في مجموع المسائل التي تحتاج الى استنباطها
لا حصول كل مسئلة وحده فيكتفي كل منها بما يحصل به الاطمينان حسب ذلك وهو انما لا يوافقنا الحديث غير بدل الواسع بالنسبة الى خصوص الاحكام
وعن الخامس ان المطلوب عند المجتهدين المسائل الاجتهادية هو تحصيل الظن بالواقع اذ هو المقام العلم بعد استنباطها بغير غاية الاطمينان مع عدم
تحصيل الظن بالواقع ويجوز عن ذلك مقام الاجتهاد يرجع الى ادلة الفقه فيندرج استفراغ الفرض في الحد المذكور لكونه تحصيل الظن وان
لم يحصل له الظن اذ لم يثبت في الحد حصوله في الاجتهاد فيما اذا حصل منه الظن بالحكم هو الاخذ به وكونه مكلفا بالعمل بمؤداه وفيما اذا عجز عن تحصيل
الظن الى ادلة الفقه من الحكم باصالة البرائة والاحتياط ونحوها فظهر من ذلك ان التوقف في المسئلة لا ينافي في الاجتهاد كما هو مذهب بعضهم
سيجوز الاشارة الى انهم ومنهم يظهر الجواب عن اساس انت خبير بان ذلك انما يتجوز في دفع هذا الابدال واما ما ذكره الرابع فينبغي على غلبا الترتيب
المذكور ان يكون الواجب ولا على المجتهدين المقام تحصيل الظن بالاحكام ثم بعد البخر غير ينقل الى ما يقتضيه لذة الفضا وهو في محل المنع
بل الظان اللازم عليه هو الرجوع الى الادلة الشرعية تحصيل ما يستفاد منها سواء اذنا لظن بالواقع او لا وتقديم بعض الادلة على بعض عند
عند الفراض بينهما لا يقتضي بكونا اللازم على المجتهدين تحصيل تلك الادلة في جميع الاحكام حتى يؤخذ بما يستفاد منها اذ قد يعلم من اول الامر عدم
قيام شيء منها في بعض المسائل فلا يمكن استفراغ الواسع تحصيلها اصلا فضلا الى ان بعض الادلة الاجتهادية قد لا يكون مفيدا للظن بالواقع ايضا
كما مر في الاشارة الى فلا يتم الجواب بوجوب بدال الفقيه في تحصيل الظن في كل مسئلة وقد بينا في الجواب ان الرجوع الى ادلة الفضا فيها انما يفيد
الظن في الغالب بالاحكام الواقعة بل بالنظر في الحكم الذي يقتضيه لذة الموجود فان كون ما استنبطه هو مفادنا لادلة وانه هو الحكم القاطع
المستفاد من الادلة القاطعة انما يثبت عند المستنبط على سبيل الظن نظر في احتمال حصول المعارض واحتمال حصوله وغيره في الاستنباط ونحو

بني عنه

ذلك وعن السامع بالغرام خروج استنباط المسائل الفطرية عن الاجتهاد وان ذراج العلم في الفقه لا يستدعي كونه اجتهادية او مسائل الفقه
سبقت الاشارة اليه على قمتين قسم لم ينفك في سبيل الفطرية ولا في سبيل الاجتهادية على ثبوتها فذلك المسائل ليست متعلقة بالاجتهادية بحسب اصطلاح
ولذا ينقض حكم الحاكم مع خطائيهما وقسم آخر في سبيل العلم في فقهنا والحق وهو الذي يتعلق بالاجتهاد ولا ينقض حكم الحاكم مع
خطائيه ولو عدل عنه وجوفا في الحاكم اخرهم لو اتفق حصول الفطرية لقطع المجتهدين تلك المسائل بان اذاه النظر في ذلك اجتهادية يخرج عن كونها
اجتهادية وكونها مستفاد وسع تحصيلها اجتهادية فيشكل الحال في الحد بالنظر في ذلك لا انه يمكن دفعه من غير ما مر من ان استنباط
في تلك المسئلة انما كان لتحصيل الظن حيث لم يتوقع فيها وان اتفق له حصول الفطرية فيندرج في الحد الذي يفهمه حصول الظن ايضا فكيف يندرج
فيه ما اذا استفاد الوضع تحصيل الظن فاتفق في ذلك كذا يندرج فيه ما اذا اتفق له حصول الفطرية بالحكم ويستفاد من غير ما مر من ان استنباط
الامر في المقامين لا ان لا يشاهد الظن على غيب فلا ايراد عليه من جهة فطرية ما ذكرنا ان ما زعم بعض الافاضل من انما يتعلق الفقه بالاجتهاد
حيث جعل معرفة المسائل الفطرية فقهيا وتحصيلها واستنباطها عن ادلتها اجتهاديا سواء كانت قطعية او ظنية ليس على ما ينبغي لوجه عن اصطلاح
حسبنا ينادي به ولا يخطئ حد في المقام ويقطعه ولا يخطئ استعمالا منهم حيث يجعلوا المسائل الاجتهادية مقابل المسائل الفقهية لفظية لفظ
ان الشبهة في المقام انما نشأت من ملاخطة ما ذكره في حلا الفقه لما زعم الحاشية متعلقا لا يبرهن حكم بتعميم الاجتهاد للصوتين حيث راي حكمه بشي
الفقه لهما وقد وقع عكس ذلك في شئنا البهائي رة حيث حصل لفقهنا لظنيات وقطع يخرج الفقهيات عنه لما راي من تخصيصها بالاجتهاد بالظنية
كما مرنا لاشارة اليها اول الكتاب قد عرفنا الحق اخلاف متعلق لا يبرهن وان متعلق الاجتهاد انحصر من متعلقنا لفقهنا كما هو موط من ولا فقه
اطرافا منهم والوجوه في تحديد انهم في المقامين وعن الثاني ان الظن من الحكم الشرعي هو الفقه كما هو المتفق من حد المعرفة بل راي باق باختصاص
به بحسب اصطلاح قسم ويجوز ذلك يحتاج عن التسامع ان المتفق من الحكم الشرعي هو الحكم الثابت من الشرع لا افعال من غير ملاخطة خصوصية
الموضوعات وما التمييز بينهما واثبات الاحكام الخاصة لها حسب يستكشف الفضا في الاية في ليد لا تلاق ثابتهما ان يؤخذ ما غير
مصدق وقد عرف شيخنا البهائي بان ملكة يقينها على استنباط الحكم الشرعي من الاصل فعلا او قوة في مرتبة في اخذ الملكة في الحد يخرج استنباط
بعض الاحكام تقصا من غير حصول ملكة وتلقينا لادلة من غير من غير ان يكون له استقلال في الاستنباط او باخذ القوة الفطرية بدخل من
تلك الملكة من غير ان يستنبط بالفعل بل يحتاج الى زمانا ما لتعارض الادلة وعدم استحضار الدليل او اختراجه الى التفات ويجوز ذلك
كذا ذكر الشارح الجواد وانت خبير بان قوله فعلا او قوة في مرتبة اما ان يكون قيدا لا قيدا ولا استنباط فعلا الاول يكون المقصود بتعميم المقادير
للمصوتين وح فمحمول لما اذا كان الاستنباط حاصل بالفعل لا يخرج عن هذا الا فقدره بعد حصول الفعلية وقد يدريج اذن في القوة الفطرية في ذلك
الحال انما صلت من شأنها ان يقدر ربها على تحصيل الحكم من غير فرق بين حصول الفعلية وعدمه غاية الامر ان لا يصح الا فقدره فعلا بعد
حصول الفعلية فنلك الثانية حاصله وعلى الثاني يكون المقصود به ثباته ليس المراد بالملك في المقام مجرد القوة الفطرية لمقابل الفعلية بل المراد
بها الحائز التي يتسلط بها على استنباط المسائل سواء كان الاستنباط حاصل بالفعل ولا ثم ان ظ الحكم المذكور يعم ما لو كان استنباط الحكم على سبيل
العلم والظن وهو ينافي ما مضى عليه من خروج الفقهيات عن الفقه وعلا بان لا اجتهاد فيها ويصدق اخراج الفقهيات انما ينصوب بالنسبة الى الفقه
الاول واما بالنظر في الاطلاق المذكور فلا ان الملكة التي يقدر ربها على كل من لا يبرهن شيئا واحدا لم يؤخذ فيه حصول الظن ويشكل بان
اتحاد المبدأ لا يبرهن لا يقضي بجواز الاطلاق في الحد نظر الى اختلاف المحيطة والاجتهاد بناء على ما ذكرنا هو ملكة الاستنباط الظني ومن الغل
وكان الاظهر ان الاجتهاد بالنسبة الى المعنى المذكور لم يؤخذ فيه لظن ان المقصود به مطلق الا فقدره فعلا على استنباط المسائل في مقابل المقتل الفقهيات
عليه سواء كان استنباطا فقهيا بطريق الفطرية او الظن بخلاف الاطلاق على المعنى الاول فانه كما لا يقع من المقتل كما لا يحصل من المجتهدين بالنسبة الى المسائل
المقطوعة بها ولذا يقال بل المسائل الاجتهادية في مسائل الفطرية والاجتهادية في الفقهيات وانما خلافا في الاعتبار وقد سبق بان اجتهاد
على الوجه المذكور اعتمد من الفقه لا مكان حصول الملكة المذكورة من دون علم بالفعل شيئا من المسائل الفقهية وهو متجيز اعتبارا في ضد
الفقهيات حصول الفعلية فيقدره كماله لا يظهر حسب ما تراءى ان اكتفاء مجرد حصول القوة الفطرية لاستنباط الاحكام عن الادلة فلا يتجوز ذلك وقد
يق بناء على الاول باعتبار الفعلية كك في ضد الاجتهاد ايضا نظر الى مسافة لفظ المجتهدين والفقيه بحسب اطلاقاتهم من يعبر عن ذلك صدق الفقيه
لا بد ان يعبر في ضد المجتهدين في فعل هذا بشكل الحال في الحد المذكور ايضا ثم ان ظ الحكم المذكور يعم الاجتهاد المطلق وغيره بناء على جواز التجري
لا اشكال فيه واما بناء على المنع منه فيشكل الحال في الحد المذكور عدم كونه مستفاد غير فقهيا على استنباط من المسائل لا ملكة
التي يقدر ربها على ذلك اجتهاد في الاصطلاح كما ينبغي عن تعبيرهم عن تلك المسئلة بان الاجتهاد بل يقبل التجري اذ لا قول باندا جهر الاجتهاد وان
لم يقول به بناء على القول بعدم التجري يخرج عما يفيض في الاطلاقات كما لا يخفى هذا ولا اجتهاد الاطلاق ثالث وهو ان يبرهن استنباط حكم المسئلة غما
عدا النص من الامارات الظنية ومنه ما يقع في مقام دفع بعض الاستنباطات الظنية لاجتهاد في مقابل النص قد يجعل عليه في الذريعة في اجتهاد
من ان عبارة عن اثبات الاحكام الشرعية بغير النصوص بل بما طرقة الامارات والظنون وكما مر الما وما ورد من دم الاجتهاد وعدم جواز البناء عليه
في استنباط الاحكام وبما ذكره علماء الرجال من تصنيف بعض ما نكحنا في لود على الاجتهاد حيث ان المناط في استنباط الاحكام الشرعية عندنا هو
النص وما يبرهنه دون سائر الامارات والاعتبارات التي يبنى عليها الاجتهاد بالمعنى المذكور قوله وقد اختلف الناس في قوله للتجربة اعلم ان
من الاجتهاد بمعنى الملكة والفعل اما ان يكون مطلقا بان يكون الما هو هناك ملكة استنباط جميع المسائل مع حصول الفعلية كك ونفي باطلاق حصول

الفعليّة ان يكون مشغرا لو سئل المسائل المعرفيّة المذمومة فاعرف مسائل الفقه لا جميع ما يمكن تصوّره من المسائل لعدم تناسلها
امتناع احاطة القوة البشريّة بها واما ان يكونا جريسيين واما ان يكونا كليتي على الوجه المذكور والفعليّة ناقصة جريسيين واما العكس فغير
منصور غالبا يمكن تصوّره فيما اذا استندت بالحكمة المسائل المشككة بمعايير من اشتباهه من غير ان يقنع نفسه على الاستنباط بخلاف غيرهما
المسائل فالاولا جملتها مط من غير اشكال كما ان الثاني يجري كذلك واما الثالث فالتكليف بغيره من غير احد من الافاضل انهم من الاجتهاد المطلق نظر
ان تجري اجتهادها واطلافا فاما يعقل بالنسبة الى القوة والمملكة واما بالنسبة الى الفعليّة فلا يعقل فبالا التجرى ولا يصح احاطة الاجتهاد بجميع
المسائل لعدم تناسلها وفيها تناسلها في ذلك اذا اريد بالاطلاق الفعليّة هو اطلاقها بالنسبة لما يمكن تصوّره من المسائل واما الواو بالاطلاق
المعرفي المذموم فحسبنا ذكرنا فلا ومن البين انهم مع علمهم بذلك المسائل بعيدا عما يجنبه الفقه مسائل الفقه بل انما الاشكال في صحتها دون ذلك
ايضا في اذا كان عالما بقدر يعتد به من تلك الاحكام حسب ما مرنا الاشارة اليه ومع الغرض عن ذلك ففدنا في امتناع الاجتهاد في جميع المسائل
نظرا الى امكان استطرغ الواسع فيها على سبيل الكثرة والاندراج تحت لفظة وان لم يتصورها بمخصوصها فاذكر من عدم تناسلها في المسائل والافرع
المجدة انما يفيد امتناع استغلا منها واستطرغ الواسع فيها على سبيل التفصيل وبغوا مستقل ما لاحظته خاصة دون ما اذا اريد ان يكون على
على سبيل الاجمال في الملاحظة فتم وسيجيئ في الكلام في ذلك انتم ومن الغريب ان بعض من حكينا على القطع بذلك المقام قد نصّ في اول المسئلة
بخلان ذلك حيث قال لا شك في جواز الاخذ من العالم اذا كان عالما بكل الاحكام او ظاهرا لها من طرق التحقيق وهو المستحق بالجهل المطلق في علمه
في الكل واما جواز الاخذ عن الظان ببعضها من طرق التحقيق على الوجه المذكور في المذهب المطلق وهو المستحق في غير خلاف انه من مخصصها
كأنه على حد ما في فقهه النزاع في احاطة الفعليّة دون مجرّد القوة والمملكة وقد يقول بعبدا بما يرجع الى الاول ثم ان في المقام وجوها ثلاثة احدها
احدها ان يحصل الاخذ على استنباط جميع مسائل من دون استطرغ الواسع في تحصيل شيء منها فيكون القوة نامة والفعليّة منقصة بالمرّة
ثانيها ان يحصل الاخذ على استنباط بعض المسائل خاصة مع عدم استطرغ الواسع في تحصيل القوة ناقصة والفعليّة منقصة ايضا ثالثها
ان يتحقق هناك استنباط بعض المسائل من غير ان يكون المستنبط ملكا في الاستنباط واما حاصل ذلك على سبيل التكلف في النفس
بفهم الغير فانما في بيان الادلة وابتداء وجوه الاستنباط بحيث حصل له الاطمينان باستيفاد الادلة ووجوه ذلك انها على حكم المسئلة هناك
فعليّة ناقصة من دون حصول القوة والماكة فحصل ما ذكرنا ان الوجوه المنقصة في المقام سبب الاشكال في الوجه الاول وهو ما لو كانت المملكة
تأخر حصول الفعليّة كل على الوجه المذكور والاشكال في حصول الفعليّة مما عاها عالم بالاحكام الشرعية وذلك بان يعلم جملة ما في الاحكام
ويستنبط قدر ما يتدبره من ابواب الفقه ان لم يكن عالما بالفعل بمخصوصها جميع المسائل المذمومة على سبيل الاستطرغ الحقيقي واما من سؤدد ذلك
فقد كونه مكلفا معبر الى وقوع الادلة الشرعية او الى تقليد غيره فاما في الاشكال الا ان ادراج جميع تلك الوجوه في التجزئة غير والقد المتيقن
هو ما لو كان كل من القوة والفعليّة ناقصة وان كان الاخذ مشمول لبعض الوجوه الاخر ايضا كما سيجيئ الاشارة اليه ثم ان الخلاف في مسئلة التجزئة يمكن
ان يكون مقامين احدهما ان يقع النزاع في امكان حصول التجزئة وعده بان يحصل للعالم ملكة الاجتهاد في بعض المسائل دون بعضها ان قرا النزاع
في المملكة وان يستطرغ الواسع في تحصيل الظن ببعض المسائل دون بعضها ان غير خلاف بالنسبة الى الفعليّة ثابتهما ان يقر الخلاف في الجته بعد
تسليم اصل التجزئة وقد يتجمل في المقام عدم تعقل الخلاف في المقام الاول لوضوح امكان التيقض القوة ضرور واختلاف مسائل الفقه
الوضوح والغرض من البين ان ملكة استنباط الجميع لا تحصل فغير بل على سبيل التدرج من املكة استنباط المسائل الظاهرة يحصل باذنه وانه
بخلان الظاهر بلزم من ذلك مكان تحصيل الظن ببعض مسائل دون البعض فهو مع غايته وضوحه نفسه بالابتن المذكور كيف لو لا ذلك لما يمكن
تحصيل الظن بشيء من المسائل لوقف تحصيل الظن بكل منها على تحصيل الظن بالآخر وهو دور وظايف خبيرات شيئا ما ذكرنا في وقوع الخلاف
في غاية الاركان يكون الخلاف فيه ضعيفا ساقا كيف حير في كلام بعضهم وقضيه بعض ادلهم المذكورة في المسئلة وقوع الخلاف في كلا المقامين
فقد نص بعضهم بان اظنا امكان التجزئة في القوة والمملكة غير معقول وكان الوجه في ان مسائل الفقه كلها من قبيل ما حد لا شرعا في بعض المقامين
والاجماع عليها انما يكون نسبيا واحدا فان بلغ المستدل الى حيث يتمكن من اجرا الادلة وتفرغ النزاع على العمل بغير ذلك في جميع الاحكام لا يطرح شيء
منها والاحكام ان القوة الباعثة على الاخذ على تحصيل تلك المسائل انما هي واحدة لا يختلف اطلاقا بحسب اختلاف مسائل فلا يعقل فيها التجزئة
المنقصة فلا احتجوا على المنع من التجزئة بان كل ما يقدر على استنباط جملة من مجموعها فله حكمة فلا يحصل له ظن بعدم المانع من الحكم بمقتضى
ما وصل اليه من الادلة وهو كما ترى يعطى المنع من تحصيل الظن من اصله وهو عدم حصول الاجتهاد قبل تحصيل الجميع ولا بد من الاجتهاد من استيفاد الادلة
الموجودة ولو قلنا ولا يحصل ذلك حسبنا ذكرنا في المذهب المطلق وهذا ان لو كان في غاية الوهن والوكالة الا انها مذمومة في كل من قضاة
الاول المنع من تجري الاجتهاد بمقتضى المملكة وقضيه الثاني المنع من تجري الاجتهاد بمقتضى المملكة وقضيه الثاني المنع من تجري الاجتهاد بمقتضى المملكة وقضيه الثاني
الظن ببعض المسائل عن بعض افعال وقوع الخلاف في كل من المقامين المذكورين الا ان الخلاف المذكور في المقام الاول في غاية الضعف لاحتجاجه قال الشيخ
سليمان الخراساني في الفقه الكامل ان فرض التجزئة بغير الاخذ على بعض مسائل دون بعض على وجه استنباط الجته المطلق اجازة بل واقع والمناع
فيها كما يطعن في اعادة المباحة المذكورة في اخرنا ذكر في حق الخلاف ان يفرض في المقام الثاني والظان ملحق بالجماعة البتة عن التجزئة وان عنوان المسئلة فيقول
الاجتهاد بالتجزئة وعده بالاطلاق اذا في المقام الاول الا ان الظان الملحق بالجماعة هو اغلبا الجته دون حصول المطنة حيث ان الاجتهاد بحسب الاضطرار
كأنه انما يطلق حقيقة على استطرغ الواسع في تحصيل الاحكام الشرعية بحيث يثبت عليه اثر الشريعة من جواز الاخذ بمودا او الواسع في الادلة

[illegible]

البحث والظن الأدلة على قدر مخصوص من غير حاجة الى اغنيا ما ينهد عليه لوضع التمكن من الزيادة فانه لا منافاة فيه لمقتضى الدليل المذكور
واعني وجوب تحصيل الاقوى تمامه هو عدم قيام الدليل على الاكفأ بما دون ما بعد قيام الدليل عليه فلا يقتضي التحصيل من الدليل المذكور وجوب
الظن الحاصل من صاحب الملكة المطلقة بعد تحصيل ما هو الاقوى من المذكور حيث ان الظن الاقرب الى حقا الواقع فيجب على المكلف ان يحصل
الاقوى بعد ان يستدسبيل العلم بالحكم ليكون مؤديا للتكليف رجا في حكم العقل عن عمدة التكليف لثابت باليقين لعدم القطع بتحصيل البرهان من
فذلك هو الظن القائم مقام العلم بحكم العقل دون سائر الظنون وكان ذلك هو الاجتهاد الواجب بتحصيل الاحكام ولما دل الدليل القاطع على عدم
وجوب الاجتهاد على الاعيان بل على سبيل الكفاية قضى ذلك بعدم وجوب تحصيل البرهان المذكور الا على بعض المكلفين فيرجع الباقي الى الظن والاختار
بمقتضى اجتهاده فان قلت ان مقتضى حكم العقل وجوب تحصيل العلم بالاحكام بالنسبة الى الاحكام وبعدم انما وبعدم انما باب العلم مرجع الى الظن بالنسبة
الى كل واحد منهم لا شرا في التجميع التكتيف غاية الامر بام الدليل من الاجماع والضرورة على جواز الرجوع الى التقليد لغيره بالانحياز الى درجة التخيير
واما المصنف فلا يلائم في الاجماع والضرورة على جواز اخذ بالتقليد ولا دليل قاطع سواء على خروج عن الاستشغال بالمعلوم بمجرد التقليد بمجرد
امره بن الرجوع الى ظنه والاخذ بتقليد غيره فيما يكون المظنون غدا لا هو الاخذ بظنه فان بناء على التقليد اخذ بالوهم وتنزل من الظن الى
ما دون من غير قيام دليل عليه هو خلاف ما يقتضيه حكم العقل فذا اذا اتجهت تلك المسئلة وحصل المظن بخلافه واما لو كان ذلك قبل اجتهاد
فلا اقل من احتمال ان يكون المظنون عند خلاف ذلك بعد اجتهاده فيروى هو ان كان في المقام قلت بما مائة من اجتهاد فاما ان الاجتهاد الواجب هو المستوفى
الوضع مع غير الحكم بعد تحصيل المرتبة المفروضة من الملكة كان ذلك هو الواجب على سبيل الكفاية قد وذا لا في المكلف ان يكون مجتهدا او مقفلا
غالما او متعلما يقتضيه وجوب التقليد على كل من لم يبلغ تلك الدرجة نظر الى عدم انتفاء الخبر الى العلم فلا يندرج في العاقل مجرد الظن الغير المشتمل الى
لا يبعد علمه فيندرج فيما يقابل اعمى الجهل وظيفة الرجوع الى العاقل فليس المقصود بالاختار المذكور اثبات وجوب التقليد عليه بل هو حق في ان
عند وذا الحكم في شأنه بين الامرين لا وجه لرجوع التقليد على الاخذ بظنه مع اشتراكهما في مخالفة الأصل بل ينبغي ترجيح الاخذ بالظن نظر الى ما ذكره
واما المراد ان المقام انما دارجة موضوع الجاهل لليتبين عليه الرجوع الى العاقل ومن قام الدليل القاطع على قيام ظنه مقام العلم فالحاصل
الحصل ان وجوب رجوع الجاهل الى المقام في اندراج المتخري في موضوع الجاهل وبعدم مخالفة الجاهل المذكور يبين ان اجتهاده
تدبره في مقتضى العقل هو مقتضى الظن في الجملة على سبيل القضية الممهدة وقضية ترجيح من المطلق من جهة القوة انما هي للمنهج الذي يقتضي على غيره
فلا يكون الظن المذكور غالما هو الحكم في شأنه فلا يندرج الجاهل وما ذكر من ان الظن اقرب الى العلم فيعين عليه لاخذ به حتى يقوم الدليل على الكفاية
غير انما يقتضي المقام اذا ثبت كونه من اصل الاستدلال وبعد وجوبه لا مشيئا عليه ولا وجه له الاقوى والاخذ بالاضيق من دون قيام الدليل عليه
انما دارجة بين الامرين في شأنه قد لما يحتج في اندراج الجاهل ومجرد اقتراب الظن الى العلم لا يشترط فيه شيئا الا ان كان سبيل العلم بالاحكام
مفوضا كان الامر ايضا دارجا بين العلم بالاحكام وبين اخذها عن العاقل فلا يمتنع ان شأنه غير العاقل من ذلك الاخذ على تحصيل الظن انما دارجة
بظنه وذا ان يقبل العاقل يكون الظن اقرب الى العلم بالظن التقليد بل الواجب شأنه هو التقليد حيث لا احد لوجهين المذكورين من العلم والتقليد
وضد بظهر الحاشية المقام فانه اذا كانت تلك المرتبة من الظن نظر الى الوجه المذكور قائم مقام العلم يكون الواجب شأن كل من المكلفين ما يحصل للمنهج
والرجوع الى من يكون مستقيما للحكم على الوجه المذكور فعدم حصول الاول للمجتري يقتضي عليه لاخذ بالتأني وايضا لو تعين على كل من المكلفين تحصيل
العلم بالاحكام عن مداركها كان اخذها بالعلم فاصييا بالثبوت الى الظن بالنسبة الى كل واحد منهم واما اذا قلنا بعدم تعين ذلك على كل واحد منهم وكان
اللازم قيام جاعه بتحصيل العلم بالاحكام بحيث يكفي في تعظيم الباقين لبرجوا اليهم اخذ تلك الاحكام لم يقتض انما دارجة العلم بالاحكام الى
الظن الاقوى مع انفتاح سبيله ولو بالنسبة الى البعض المذكورين دون ما دون من المرتبة ان لم يتمكن الكل من الاخذ بذلك الاقوى فان تمكن من
الكفاية كان في ذلك وكان وظيفة الباقين الرجوع اليهم فان قلت ان الواجب ان الكفاية تتعلق بكل واحد من الاعيان وان كان تعلف على سبيل الكفاية
وتعلق الواجب بكل واحد منهم في الجملة كان فيما نحن بصدده من الانتقال الى الظن بالنسبة من يتمكن من بعد ان تستدسبيل العلم قللت جميع المكلفين
تحصيل العلم بالاحكام بمنزلة شخص واحد فاما تمكن من تحصيله من يقوم به الكفاية لم ينفك الا كفايا الظن وكذا لو تمكنوا من الظن الاقوى
على الوجه المذكور ولم ينفك الحال في الباقين الى ما دون من حصول التمكن من الاقوى بالنسبة الى الكل فان الممخوط بالتكليف الكفاية حال لكل
دون كل واحد من الاحاد ثانيا انما دارجة من الدليل ولو يتم الاجماع على جهة الظن المطلق واما بعد قيام الاجماع على جهة ظنه فلا وجه للحكم بجهة
الظن الحاصل الغير فان قضية انما دارجة بالعلم ببقاء التكليف هو الرجوع الى الظن في الجملة والقد رالتايت هو الظن الخاص لقيام الاجماع على
يدرج تحت اول على المنع من الاخذ بالظن نعم ان لم يثبت هناك مرجح بين الظنون من حيث المدة كما ان لا مرجح بينها من حيث المدة على ادعاء القائل
باصالة جهة الظن لزم الحكم بتساوي الكل من جهة المذكورة ايضا لانها المرجح ايضا وليس كذلك لما عرفت من كون الاجماع على جهة ظن المطلق ترجحا للمقا
وما قد عرفت من منع انعقاد الاجماع على جهة ظن المطلق على وجه يرفع في المقام نظر الى وقوع الخلاف في طرق الاستدلال من الاخذ بظنه الاجتهاد او الاجتهاد
او الطريقة الوسطى حيث هب الى كل من تلك الطرق الثلاثة جماعة من هؤلاء من يمنع الرجوع الى غيره فلا اجماع على الاخذ بظن خاص منها ليكون دينا لها
في المقام ويكون الرجوع الى المطلق في الجملة مضافا الى التجري مقتوفا لا يمكن في المقام بعد وذا لا مفر بين الوجه المذكور والاختصاص الا ان الرجوع
الى احد منهم فلا منافاة من الرجوع الى الظن وتيم الاكفأ لا مدفوع بان قيام الاجماع على جهة ظن المطلق كما لا يخفى ثلثا ممل منه وجعل وذا ان
الاثنين احدا لطريقا لثلاثة ما لا يقتضي الاجماع فهو من جملة الاختلاف الواقع في ذلك كالاختلاف الحاصل بين المجتهدين في تعيين الادلة في سبع

عليه دل على وجوب التقليد
الاعلام
رجل الحال

اعدا من اجل ذلك الرجوع الى غيره نعم ربما وقع في البين خلاف لبعض الفاضل في جواز الرجوع الى علمائنا المجتهدين لشبهه اذا عينه عندهم وليس
من يشهد بشانهم في مقابلته او تلك الاعلام ليكون خلافاً فيما قضاه الاجماع فان قلنا ان ما ذكره لا يجب فيما نحن فيه من المقتضى بتكليف المجتهد في الاجماع
على جواز رجوعه الى المطلق بل الاظهر خلافه وقيام الاجماع على جهة ظن المطلق في شأن نفسه شأن من يقوله من العوام غير متأكد شأنه فلا بد من اذن
من الرجوع الى الظن ويتم الاحتجاج المذكور بالنسبة اليه والقول بقضا الاصل بعدم جهة الظن فيقتضي ما دل على خلافه على المقدار المعلوم مدفوع
بانه كما يقتضي الاصل الاول بعدم جهة الظن في شأنه فقد يقتضي بعدم جواز رجوعه الى التقليد والاخذ بقول الغير فلا وجه لمرجع الثاني بل نقول انه
لا بد من مرجع الاول نظر الى الدليل المذكور اذ بعد وان مر بين يدينا خالفين للاصل وعدم دليل قطعي على شيء من العلمين البتة على الظن والاخذ
بمقتضا الكونه الاقرب الى العلم فيقتضي البتة عليه بعد استنباط سبيل العلم والقطع ببقاء التكليف فلا وجه للاخذ بالتقليد انما لو دار بين تقليد
العالم بالحكم والاخذ بالظن لربما امكن القول بتعادلهما واما لو دار بين الاخذ بالظن وتقليد ائمة فان لم يثبت تقديم الاول فليس فيه مخالفة
الاصل الا من جهة الاستكمال على الظن بخلاف الثاني لمخالفة للاصل من جهتين نظر الى استكمال الظن وعلى فهم الغير الاستكمال على الظن مشترك
بين الوجهين وبهذا الثاني بالاخذ بهم الغير دعوا قلت لما انفسم الناس في حكم الشرع في قسمين فالاولى الاحكام ومستنداتها عن مذاكرتها ومعلمها
بقوله ذلك العالم كان العلم بالاحكام عن ذلك ما مطلقاً من ذلك العالم دون غيره وجب فان فرض استنباط العلم بالنسبة اليه مع القطع ببقاء التكليف
ذلك بالاستكمال الى الظن في الجملة وجب فان لم يكن هناك دليل قطعي على جهة بعضها وقيام مقام العلم استنباط الاحكام كان ذلك تجاها بين الظنون
المذكورة بعد ملاحظة ذلك كلية واما اذا قام هناك دليل قطعي على جهة بعضها وقيام مقام العلم استنباط الاحكام كان ذلك تجاها بين الظنون
ولم يكن المستفاد من الدليل المذكور جواز الاستشهاد الى غيره فينبط في القضية المماثلة المستفاد من العقل على ذلك وجب نقول انه لما قام الاجماع على قيام الظن
الحاصل بعد تحصيل الملكة النامية والقدره الكاملة على استنباط الاحكام الشرعية واعمال تلك الملكة على حسب السوسع والطائفة مقام العلم وتبينه الله
ففي ذلك يكون ما دل على العقل من قيام الظن في الجملة مقام العلم هو خصوص الظن المفروض لا يستفاد من المماثلة المذكورة ما يرد عليه فيكون وظيفة
العالم بعد استنباط سبيل العلم هو تحصيل الظن المفروض بتحصيل الملكة المفترضة واعمالها في البحث عن الادلة على حسب ما يكون وظيفة المتعلم هو
الرجوع اليه هذا كل في حكم العقل بعد ان يتم فيما يقتضيه دليل المذكور اذ انظر ذلك فيقرع عليه ان يكون وظيفة المجتهد في الرجوع الى العالم المذكور دون
ظنه الحاصل عن ملاحظة الادلة فليس المقصود من جعل الاجماع على جهة ظن المطلق مرجحاً في المقام الا اثبات كون المرجح خالفاً لباقي العلم هو الظن المذكور
وانما المقام مقام العلم من غير ملاحظة خصوص المجتهد في غير مقدم قيام الاجماع في خصوص المجتهد في جواز رجوعه الى العالم المفروض في باقي ما ذكرنا
اذ يتفرع على ما ذكرنا في تكليف المجتهد في حكم العقل هو ما ذكرناه وان لم يتم اجماع على جواز رجوعه الى التقليد والاخذ بقول الغير فان قلنا لو كان حكم
العقل يكون المناط في التكليف هو الظن المذكور من جهة ادراكه ان ذلك هو المطلوب في الشريعة والتجربة بعد استنباط العلم ونحوه ثم ما ذكرنا من
غير اشكال واما اذا كان حكمه من جهة عدم قيام دليل قطعي على جواز الرجوع الى غيره فليس رجوعه الى العالم المفروض خادماً باليقين لدور التكليف
البرائة بكون غيره فلا يفرغ عليه حكم المجتهد في ذلك ليم دليل قطعي على رجوعه الى غيره فليس رجوعه الى العالم المفروض خادماً باليقين لدور التكليف
في بادى الامر بين الاخيرين فكيف يمكن القول بكون تكليفه حكم العقل هو الرجوع الى الغير قلت لما كان الظن المقام مقام العلم في حكم العقل هو الظن
المفروض لزم الحكم بوجوب تحصيل حصول البرائة وان ذلك لعدم قيام الدليل على الاكفا بغير اذ يكون الظن المستند به في الشريعة هو ذلك ونحوه فان
لزم دليل على نزع غيره من الظنون منزلة العلم لزم الحكم بعدم قيامه مقام ما دل من القاعدة على عدم الاكفا بالظن فاذا كان الظن المذكور في
التكليف منزلة منزلة عدمه كان قضية الادلة القطعية الدالة على وجوب رجوع الجاهل الى العالم وجوب جوع الظان المذكور الى العالم المفروض
فالمقصود ما ذكرناه هو اذ واج الظان المذكور بحكم العقل عنوان الجاهل اي تارة كما يقتضي ما عدم جهة الظن بعد جهة ظنه وادراجه عنوان الجاهل
كما يقتضي صانع عدم جواز التقليد وادراجه العالم ما نقول انه من لظان ما دل على المنع من التقليد تماماً شأنه العالم واما الجاهل فليس
وظيفة الا التقليد لاجتماعه اذا شئت انما واج المجتهد تحت العالم والجاهل كان مشكوكاً في ادراجه تحت ما دل على المنع من التقليد فلا يمكن الاستشهاد
اليه المقام على انه لو سلم انه ما دل على المنع من التقليد لم يجز الخالفاً تماماً بل على المنع بالنسبة اليه من حيث انه مجهول فلا يدل على انه خارج تحت العالم فلا
يفارض ذلك ما دل على انه خارج الجاهل فيجب عليه التقليد بخبر جده بل على الجاهل الماخوذ فيما يستفاد من الاول فصلاً الى ما قد يفرق من ترك عدم قيام
الدليل على جهة ظنه وجواز علمه بغيره في عنوان الجاهل بالوجه اذا المفروض جملته بالحكم فيجب عليه التقليد من غير حاجة الى الاحتجاج عليه وهو ما دل على
المنع من العمل بالظن ولا يفارض ذلك ما دل على المنع من التقليد اذ بعد ان ادراجه عنوان الجاهل لا يشمله ذلك الادلة قطعاً وما قد يظهر ان دفاع الوجوه المفترضة
في وجوب الايراد انما استنباط العلم بالعلم ببقاء التكليف تماماً بقضه بجواز العمل بما تضمنه من كلفه في ذلك الشبهة لا ما ظن انه كذلك بحسب لواقع كما هو مطلق
المستدل وتوضيح ذلك انه بعد العلم بوقوع التكليف تماماً يجب حكم العقل لا يتأثر بما يحصل معه العلم بحصول البرائة في حكم الكلف حسب ما ذكرناه في منظرنا
فالكلف به حكم موضوعاً يحصل معه العلم بمطابقة الواقع او لا فيجب على المكلف ان ينافي به بل بعد العلم بما جملته طريقالا الواقع الا ان يجعل الظن
اليه خصوص العلم بالقدر المعبر الحكم بالبرائة والامتناع هو ما يعلم معه يتفرع من حكم الشرع وهو علم من العلم بما الكلف في الواقع فيجب
الاول مع تعيين الكلف لما غاب الثاني بخلاف العكس لذل ولو لم يفرق المكلف طريقالا الواقع او لا فيجب على المكلف ان ينافي به بل بعد العلم بما جملته طريقالا الواقع الا ان يجعل الظن
ملاحظة ذلك لعدم العلم بحصول البرائة والخروج عن عمدة التكليف لا بد بل جاز ان ينافي مع العلم بالبرائة لانه انما اذا لم يكن هناك مانع اخر فهو
اذا استنبط العلم بالعلم بالعلم بالواقع مع القطع ببقاء التكليف يقتضي تحصيل الظن بما هو مكلف

بما لا يشترط

يطلب العلم بغيره ومما لا يظن كونه طرفها الذي يفرغ الذمة في حكم المكلف لقيام الظن بذلك مع مقدار العلم بغيره في حكم الشارع العقل حسب ما ذكرنا
الذي لا يمنع الاكتفاء بمجرد ما يظن بعد ما إذا الواقع إذا ما لا يفرغ منه وبيننا الأول وليس كذلك خصوصاً من مرامنا كما يظن معه بتفريق الذمة كما كان العلم
الخاص من العلم بذلك حسب ما قبل النسبة بينهما عموم من وجه لظهور أنه قد يحصل الظن بتفريق الذمة منكم الشارع مع عدم حصول الظن بإزاء
الواقع وقد يكون بالعكس فيها إذا شكك كون ذلك مناسفاً في حكم الشارع وأيضاً خلاف ذلك معتبر المقام بمقتضى حكم العقل كما عرفناه من الأول ومع
فلا يتم الاحتجاج إذا جحد ظن المتحرر بالحكم مع الشك كونه مكلفاً شيئاً بالعلم بغيره أو رجوعه إلى قول المجتهد المطلق لا يكفي في الحكم بحجة فله وجوب
الاغتناء عليه حكم الشارع نعم لو أقيد دليل على حجية ذلك لا كفاية في الشرع يمكن الاستئناس إلى الوجه المذكور وهو غير ما ذكرنا من الاستئناس
وأيضاً أن الاحتجاج المذكور إنما يتم إذا قام دليل قطعي على عدم وجوب الاحتياط على مثله أضع احتمال وجوب الاحتياط عليه يتعين ذلك بالنسبة
إذ هو أيضاً مخوف من العمل بالعلم إذا انفصل في المقام بتحصيل اليقين بالفرغ الحاصل بذلك وهو من بل الظن خلافاً من مقتضى ما يستلزمه على عدم وجوبه
عدمه أصل الشرع وعدم وجوبه على المجتهد المطلق ومن قبله وأما عدم وجوبه في الصورة المفترضة فلا كما هو الحال بالنسبة لغير البايع في دفعه الاحتياط
إذا اعتد عليه الرجوع إلى المجتهد فإن القول بوجوب الاحتياط عليه إذا أمكن من تحصيله هو الموافق لما عدل لا يبعد لنا عليه في فلا يصح الحكم
بالظن إلى الظن بعد استناد باب العلم والعلم بغيره التكاليف فقلت ثانياً بما ذكرنا يمكن فيه الاحتياط وأما فيما لا يمكن من الاحتياط فلا يتم ذلك ومع ذلك فإما
الدليل بالنسبة إليه فيم ثبات المدعى بعدم القول بالفصل تلك تعقلاً بالجمع على عدم القول بالفصل غير معلوم غاية الأمر عدم قائله الكتاب لمصر
ويجوز ذلك لا يبعد بما عساه في المقام فغاية الأمر مع هو جواز الاحتياط على ظني في بعض الفروض لتأدية فلا يمكن فيه مرامنا الاحتياط يبقى من وجوبه المكلف
الضرورة وابن ذلك من المدعى ثالثاً خلاف ما دل على المنع من التقليد والأخذ بقول الغير من العقل والنقل فإما الاحتياط في شأن غير القادر على الاستئناس
كما كان الفرض وروايات الجمع عليه فيبقى غيره من جهة الاحتياط والمنع ويمكن الإبرار عليه بوجوه أحدها أن العمل بالظن على خلاف الأصل فيه خرج عنه ظن
المجتهد المطلق أيضاً لا يضر الاحتياط بغيره من جهة الاحتياط فاعلم المنع واجب عنه بأن رجوعه إلى الظن تماماً كلاماً فيلزم بعد استناد باب
العلم لا يجوز للمتحري أن يستأخذ على ذلك العمل فلا بد من الرجوع إلى الظن الحاصل من الاحتياط أو الحاصل من التقليد فلا يكون من باب احتياط احتياط على الاحتياط
بخلاف التقليد رد ذلك بأنه ضعيف الغاية إذ غايته ما يحصل للمتحري العلم بكونه مكلفاً بالعمل بغير العلم وأما التقليد والاحتياط فغير معلوم عندنا ولا
دليل على اليقين فلي هذا يجوز العمل باحد الأمرين دون الآخر من دون علم باليقين فخرج من باب تشبه الحرام بالحلال كالرجوع إلى المشبه بالاحتياط
الأختصاصها ولو لم يكن هناك بد من الاحتياط على أحدهما يتجرب ابن هو من لزوم الرجوع إلى الاحتياط كما هو المدعى يمكن دفعه من مقصود المجتهد هناك
عموماً فإما فيه بالمنع عن العمل بالظن وإدراكه فإما فيه بالمنع من حصول الظن الحاصل من التقليد فذلك لعموم ما يخصه قطعاً إذ لا مناص له من الاحتياط
الظن بخلاف ما دل على المنع من حصول التقليد لا دليل على الخروج من مقتضاه بعد تعين الرجوع إلى الظن لا بد من الأخذ بالظن الحاصل من
غير التقليد لا دلالة له على المنع من التقليد من غير ما عساه الخروج عنها نعم يمكن الإبرار عليه بأن الرجوع إلى التقليد ليس أخذاً بالظن فممكن بين
فأدل على المنع من الرجوع إلى الظن وما دل على المنع من الأخذ بالتقليد وهو مطلقاً يكون عدم المنع من الرجوع إلى أحد الظنين موجباً للخروج عن الاحتياط
مقتضى ذلك لا بد من دون ذلك بل هو نوع آخر من الاحتياط بغير العلم فدل ذلك على المنع من مقتضى عدم المنع من الاحتياط بدور الأمرين
مقتضى كل من دليلين ولا دليل على الترجيح فيجب كنهما ولا يتجرب في البتة ولا يمكن دفعه فإما الترجيح في تخصيص ما دل على المنع من العلم بالظن
إذا قلنا السبيل إلى الواقع أولاً هو العلم بكون الأمر إليه هو الظن فيبعد وزان الأمرين الرجوع إلى الأمرين بالعلم والاحتياط لا بد من دليل على الترجيح
في الاحتياط بالأمرين فيعلم أنهما إذا جعلنا الواجب ولا هو الاحتياط بما يعلم معه بتفريق الذمة من حكم الشارع سواء حصل معه العلم بالواقع أولاً كما هو
الأمر من مقتضى القول فيه فلا يتم ذلك إذا لوطن بكونه مكلفاً شيئاً بالعلم بغيره أو رجوعه إلى قول المجتهد المطلق لا يكفي في الحكم بحجة فله وجوب
الاحتياط بالحكم بالرجوع بوجوب الرجوع إلى شيء منهما الشاويهما بالنسبة الحكم بغير الذمة من حكم الشارع كما هو مقتضى الشك فافهم الأمر مع علمنا
في الاحتياط باحد الوجهين أن يحكم بالاحتياط بوجوه أيضاً أحد الوجهين ثانياً بالواقع لا يقضي حصول الظن بالبرائة من حكم الشارع إذ ملازمة بين الأمرين حسب
ما بيننا نعم لو قام دليل قطعي على كونه مكلفاً شيئاً بالعلم بغيره أو رجوعه إلى قول المجتهد المطلق لا يكفي في الحكم بحجة فله وجوب الاحتياط
حصول الظن لمقتضى نظر الحكم بمجته الظن الحاصل للمجته بالنسبة إليه فإدلى على عدم حجة الظن وعدم جواز الاحتياط عليه في عدم جواز الاحتياط
إليه مطلقاً كان الاستئناس إليه هو الظن أو غيره بل بما كان الثاني ولا بالمنع فلا بد من التزام التخصيص بما دل على عدم الاحتياط بالظن قيمته النظر المذكور
ومع الضرر في تحصيله تقليد المجتهد بجهل المنع نظر إلى الاحتياط إلى الظن وإلى الغير فإما استئناس إلى التقليد إلى الظن بخلاف العمل بالظن فممكن
من قبله فإما الاحتياط كان المنع هناك جبر التقليد فإما يكا فذلك رجوعه إلى الظن إلا أنه لا يكون ذلك إلا في فادر من الأحكام وقد دفع ذلك بأنه لا
لا بد من حجة على المجتهد المطلق إنما الكلام في حجة ظني بالنسبة إلى المفتي وهو المراد من تقليد له فليس هناك ما من فاضل ولا أصل وفقاً لغيره
المجتهد المطلق من قبله فإما العلم قطعاً فليس المقام إلا استئناس جواز القول على علم الغير بما يمتثل فيه وفيه ما دل على حجة ظن المجتهد ثانياً فإما حجة لفتنه
الفسخ من قبله من العوام دون المتحري ولا دليل على تنبيهه من قبله العلم مطلقاً يدل على عدم جواز الاحتياط لا تكال على الظن يدل على المنع منه فذلك من التقليد
لا ينافي تقليد غيره وحصوله من حجتين خاصيتين بالمنع بخلاف الاحتياط بالظن فإما ثانياً أن ليس بما دل على المنع من التقليد بما يشتمل تقليد المجتهد مع مخالفة
فأما من دون ذلك فممكن بحجة الحقيقة فإما القول بالأمر ما لم يحسمه فإما غايته لا بد من دليل على جواز احتياط المجتهد على ذلك فلا يمكن الحكم بغيره ففسخ
بجهد ذلك ومع ذلك فإما دليل على المنع منه هو الدليل على المنع من الاحتياط بالظن مع اختصاص الظن بغيره فليس على المنع من التقليد دليل خاص بل هو

هذا هو الوجه الثاني في دفع ما ذكره من أن الأول لا يثبت في المقام الثالث
منه من أن الأول لا يثبت في المقام الثالث من أن الأول لا يثبت في المقام الثالث

عن مفضنا لو قلنا بوجوب الرجوع إلى الظن لثبت ما ذكرنا من أن الأول لا يثبت في المقام الثالث
ان المتخصص من الأدلة الدالة على المحل في المقام ان المتجوز بعد تحصيل الظن بالحكم هل هو داخل في عنوان الجاهل أو العارف فاندراجها في عنوان الجاهل على المنع
من التقليد غير بل الظاهر من الأدلة الدالة على المنع من العمل بالظن على عدم الاعتدال بظنه فيبدح في الجاهل ويشمل ما دل على وجوب رجوعه إلى
العالم حسب ما لا يشارة إليه إلا أن الأدلة الدالة على صحة الظن الخاصة من الروايات الدالة على وجوب الرجوع إلى الكتاب الستة والأخذ بالأخبار المأثورة
عن الأئمة بنو سبط من بعدهم من نقله وغيره ما يعم المطلق والتجزي ولا دليل على اختصاصها بالمطابق لظنها كون الأخذ بها واجب لكل قادر على سبيل
الحكم منها ومن هنا نشأ قولهم كون الأخبار واجبا عينيا ولو لا قيام العرف المحجج العظيم انخلال نظام المعاشرات لباغت على خلل موافقها إلى غير ذلك
من الأدلة الدالة على جواز التقليد كما أن القول بوجوب الرجوع إلى الظن لا يثبت من الأدلة جواز التقليد بالنسبة إلى غير المتكبر من الاستدلال وما لا يقا
عليه على نحو المجتهد المطلق فلا دليل على جواز التقليد بالنسبة إلى روح فيعين عليه الرجوع إلى الكتاب الستة وسائر الأدلة المفترضة وبه عليه تافه ما يقيد
نكالا لانه هو الظن بشيئ من الحكم المتجزي من المقترن ان الظن من حيث هو لا يجتهد فيه فاعرف في المقام بالدليل لنافع العام على صحة الظن وليس إلا أن
أو الفروق وهو لا يقيدان ما يربط على صحة ظن المطلق إلا الجاع ولا ضرورة بالنسبة إلى غيره ولو قلنا بالصحة الظن مطوقا فيما تعلق
بنفسه جاز على المحل من غير حاجة إلى ما لا حظ في ذلك لانه لو قلنا بقيام الظن مقام تبيين في مقام العلم به حسب ما بيناه من أن جواز ذلك لا يقا
هنا على فرض ثبوتها على ما لا يثبت على مقدما لا يمكن اثباته في أحد من المقام كما ظهر من الجاهل غير فافد من الخامس من جواز التقليد الأحكام مشروط
بعدم كون المكلف مجتهدا فيها ضرورة عدم جواز تقليد المجتهد لغيره وح فان قام دليل على عدم جواز رجوعه إلى ظنه وعدم تحقق الأخبار في شأنه فلا خلاف
وما مع عدم قيامه كما هو الواقع فلا وجه لوجوب التقليد إذ لو كان من مرتبة ان يكون التكليف حادها متوقفا على انتفاء الآخر ليرجع الأخذ بالتالي
مع عدم قيام الدليل على انتفاء الأول وهذا الوجه بظاهره غايه الوهم من أن البين ان الوجه المذكور على فرض صحة ما يفيد عدم جواز الحكم بالرجوع
إلى التقليد قبل قيام الدليل عليه ما صح الرجوع إلى الأخبار كما هو المدعى فلا كيف لو اريد اثبات رجوعه إلى ظنه قبل ثبوت أخباره نظر في انتفاء
صحة تقليده على انتفاء أخباره وترتيب الأمرين وتقدم الرجوع إلى الأخبار على الأخذ بالتقليد لكونه قسمة الأصل هو الرجوع إلى الأخبار باقية بيقين
المنهج عند مكان ذلك مقابله فارتفع خبرها في المسئلة وجواز رجوعه إلى ظنه مشروط بان لا يكون وظنه التقليد ضرورة أنه ليس الرجوع إلى الأول
من وظنه التقليد إلى خبره إذ خبره اشتراط جواز تقليد على انتفاء أخباره ولا يفيد تقدم الآخر بحسب التكليف على الوجه المذكور كيف من البين ان
وجود كل من الصنفين يتوقف على انتفاء الآخر ومع ذلك فلا ترتيب بينهما كذا والآخر حصول من الجاهل وهو غير معتول كذا سحر باننا لظنه في انتفاء
الأئمة وما فاد بها بالرجوع إلى الروايات والأدلة من الأئمة ومعلوم بعدم ملأ حكمة كتب الرجال عدم اطلاع الجميع على جميع رواياتنا لما فضلنا عن غيرها
بل ربما كان عند واحد منهم أصل وأصلان وأصول عديدة متعلقة ببعضها خالفا لفظا كالطهارة والعقل والصوم ونحوها مع أنهم كانوا يابن
على الأخذ بها والعمل بمقتضاها من غير تنسكاً منهم لذلك فكانوا يجمعونهم كما شئنا من غير أن يجمعوا على جميع رواياتنا لما فضلنا عن غيرها
عليه ولا بالتقصير لفتنا ذلك بجواز الأخذ بما عثر عليه من الروايات من غير أن يجمعوا على جميع رواياتنا لما فضلنا عن غيرها ولا فائدة
وثانياً بالحل وذلك لظهور الفرق بين أعضاء الأئمة وما فاد بها وهذا لا يصح ما ضاهاها لكون الأمام بالنسبة إليه من أهل تلك الأعصا كالمجتهد
بالنسبة إلى عوامنا كما أنه يأخذ العاق يقول المجتهد عند سماعه من غيره ليرتب توسط الثقات من غير حاجة إلى تحصيله للمكان لا أخبارنا فكذا الحال بالنسبة
كثير من الموجودين في تلك الأعصا في جمل من الأحكام وليس لك من التجزي الأخبار في شيء ولا خلاف في جواز العمل بما يأخذ المكلف من الأمام من
وان كان حكما واحدا أو حكما عديداً فلو كان ذلك من التجزي الأخبار لما كان محلا للخلاف فنظر ان استنباط الأحكام على القول المذكور خارج عما هو
محل الكلام فلا تجز فيه على ما هو مورد التراجع في المقام السابق فلو اورد من الأخبار ما شئتوا في حديث المروية في الفقيه غير وفاد عن شيوخها ببن
الاصحاح وانما فهم على العمل بمقتضاها فيجب بذلك ضعفها وفيها نظر إلى الرجل منكم يعلم شيئا من ضاها فاجلوا بهنكم فاضيا فافد جعلنا في ضاها فافد
اليه وروايت في الفضا لا يمنع من دلالتها على المدعى لا اتفاق على عدم الفرق بين القضاء والأشوا وقد يناقش في بيان المذكور في روايت في خصوص العلم
ولا شك في جواز عمل المتجزي بما رواه الكلام في الظن الخاص لا لا في الروايات على جواز الأخذ به وحمل العلم على الأعم من الظن وان كان مكانا لشيئ
في الاستعمال سيما في اشعيان لا أن حاجة إلى الأدلة بدليل وجردا لا خال غير كافي مقام الاستدلال وحل قوله عرفا حكمانا في مقبول من مخطوط
على الأعم من الظن نظر في الجاع على عدم اعتناء خصوص العلم في الأخذ بقول المطلق لا يكون دليلا على حل العلم هنا انهم على ذلك لا مكانا لشيئ
وقد يجاب عنه بقيام الجاع على غلبتها في القاضي فان كان ما يظنه ذلك العالم والبعض جاز ثبت المقصود لا لو يكن مجتهدا فيلزم الحكم بغيره
قضا من لو يبلغ درجه أخبارها وهو كما عرفت خلافا للجاع فتم ومنها مكانا لشيئ استحق بعبوب إلى المجتهد وفيها واما الجوارث أو اعتقاد رجوعها إلى
وواحد يثباتها ثم حتى يكتفوا وانما جاز الله فان ظاهرا تامل في القضاء والأشوا وتبين اول ما لو كانوا فاد من على استنباط جميع الأحكام أو لا وقد يناقش
في بيان أمرهم بالرجوع إليهم في الجوارث أو افتقار شاهد على كون الرجوع إليهم غالين أو فاد من على استنباط الجميع أو لا يمكن إرجاعهم إلى غير الضامر على الاستدلال
ولا يكون ذلك شأن التجزي قد يدعى ذلك بان غايته لا ملأ غلبتها فاد الكل على استنباط الكل ولا يلزم من ذلك أن يترك كل واحد على الكلي لا ينطبق على
المدعى ثم ومنها مكانا لشيئ خارجا لوجه واحد إلى الحسن الثالث المروية كثر حيث شأنا عمن يأخذ ما عثر عليها فكيف في غيرها فاعرف في سبيلها على كل
مستن حتما وكل كثر المقدم في ثباتها فافد منهم كفوهم ومنها ما في قيس من قام فافد من كان من لفظها ضاها لفظها فادنا على عوامنا على عوامنا على عوامنا

هذا هو الوجه الثاني في دفع ما ذكره من أن الأول لا يثبت في المقام الثالث
منه من أن الأول لا يثبت في المقام الثالث من أن الأول لا يثبت في المقام الثالث

للمعروف ان يقدوه فان ظاهرا خلاصتها بعم المجتزأ على شمول لفظ الفقيه قد روي سندنا جملته وافيه من الاحكام وعرفها عن الادلة وان
غير عن الباقي وفيه ما مل ويمكن الا يرد على الاستسنا الى تلك الاخبار بان قصده ما يستفاد من اطلاقها على فرض لا نهى الظن بجريان الحكم المجزئ
ومن المقتضى عدم جواز الاستسنا الى الظن من حيث هو فلا يصح اعطاء المجزئ عليها نعم لو فام دليل على حجة الظن الخاص من الاختصاص لم يمتد
الا انه محل المنع لعدم قيام الامتصاص عليه فكيف لو سلم ذلك لكان بنفس حجة مستقلة على جواز المجزئ من غير حاجة الى ضمها الى ذلك حجة القول بالمنع
من المجزئ وجوه احدها اصله المنع من العمل بالظن الثاني من العقل والعنوتما التامية عن الاخذ به كما با وسخرج عن طعن المجزئ المطلق بالامتناع
ينبغي غير محقق الاصل اذ لو سلم دليل قطعي على حجة من المجزئ فقام على حجة ظن المجزئ المطلق وفيما ان الاصل كما يقتضيه المنع من العمل بالظن كذا يقتضيه المنع
من التقليد بل هو اولى بالبرهان لكونه كاشفا عن الواقع على سبيل التجران بخلاف التقليد اذ لا يدور مدار ذلك متى ما فاما اقتضيه الظن الخاص للمجزئ
بجمله ويمكن وضعه في ما يشاهد اليه من ان ما دل على عدم جواز رجوعه الى ظن لما يقتضيه عدم حجة شانه كان الظن الخاص له كعدمه فيندرج
في عنوان الجاهل فلا يندرج فيما دل على المنع من التقليد والقول بفساد ما دل على المنع من التقليد ما فيه باندراسة العالم لا تستلزم الواسطة بين الاستسنا
مذموم بان ما دل على المنع من التقليد لا يفيد جواز العمل بالظن اذ اقتضى الاقتصار على الاطلاقين بعدم جواز العمل بشيء منهما لكن بعد لا نهى اطلاق الاول على
عدم جواز العمل بالظن يتعين عليه الاخذ بالتقليد كما ندراج به ذلك عنوان الجاهل حيث لا يبق الا انه بعد فضا الاطلاقين بعدم جواز العمل بكل
من الظن والتقليد فضا الامتناع يكون وظيفة الشريعة الاخذ باحد الوجهين لا بد من ملاخضة المجزئ بين الامرين والتجيز فلا يصح الحكم بتحكم
الاول نظر الى ما ذكره ونقول ذلك انما يتم لو لم يكن هناك دليل على وجوه رجوعه الى التقليد ما فاما اذا ما دل على عدم جواز العمل بالظن اندججه
في الجاهل ولم يفيد ما دل على المنع من التقليد سوى من رجوعه الى التقليد كما كان الاول كما على الاخير بل اخذ ما دل على وجوه الجاهل في العالم
لوجوه تقليد ما يخص على العام فليس الحكم بوجوه التقليد على الاخذ في الاخذ في الاول على الاخير بالجملة لا لا نهى الاطلاقين
على ما ذكرنا يكون قضية ما دل على وجوه رجوع الجاهل في العالم ولزوم التقليد فلا يقتضي رجوعه الاخذ باحد الاطلاقين ليرجع الى التجيز وغيره فان
يقول ذلك فمطلوبه على المسند له لا نهى الامتناع على حجة الظن على من ليس شأنه التقليد فاذا دل الاطلاق الثاني على عدم جواز التقليد شأن المجزئ
اخذ بما يقتضيه الامتناع من وجوه رجوع الظن لكونه حجة في شأن غير المقلد والخاص انما يقتضي ما دل على المنع من العمل بالظن باندراسة الجاهل
فيدل ما دل على وجوب التقليد شأن الجاهل على وجوبه شأنه كذا قضية ما دل على حجة الظن في شأن غير المقلد هو وجواحه بالظن قلت ولا فضا
الاطلاق الاول بنفسه اندراسة الجاهل وعدم اقتضا الثاني كان اندراج المجزئ حجة ما ذكرنا نظر الى اقتضا الاطلاق الاول بعدم اندراج
المجزئ بل لزم اندراج المقلد الامتناع على لزوم التقليد شأن غير المجزئ فضا الاطلاق الثاني بمنع من التقليد فيرجع الى الظن لقيت الامتناع ايضا
على حجة الظن بالنسبة الى المقلد اعني المجزئ فلا وجه لتحكم احدا الاطلاقين على الاخر من غير قيام دليل عليه اما بعد ملاخضة اندراج الجاهل بنظر
ملاخضة الاطلاق الاول وعدم دلالة الثاني على اندراج العالم لكونه قضية الاطلاقين المذمومين عدم جواز اخذ الجاهل المفروض بالظن ولا
التقليد ح فلا يربط لزوم ترك الاطلاق الثاني للدليل الخاص لقاضيه وجوب تقليد الجاهل في شأنها انه قد فام الدليل الفاطح على عدم الغش
بالظن من حيث انه ظن وانما يصح الاخذ عليه بعد قيام الفاطح على الاعتقاد وانها تدل على اليقين حيث لم يقدم دليل فاطح على حجة المجزئ
في مقام كراهة من ملاخضة ادلتهم لم يصح له الاعتقاد بظنه فيكون جاهلا بتكليفه فيما حصل له ظن بالحكم من المسائل التي اجتهدها ارفع اندراج
في الجاهل بتعين عليه لوجوه الى المجزئ استعلام الاحكام الشرعية لما دل من الادلة على وجوب رجوع الجاهل الى المجزئ في تنظيم قياس هذه الصور
الصور المجزئة جاهل بتكليفه لمصلحة في الشريعة وكل جاهل يجب عليه الرجوع الى العالم اما الصغر فلا فراه واما الكبير فلا فراه ولا فراه عليه
المرة في محله وقد هنا قس فيه بعدم ظهوره شمول ما دل على وجوب التقليد لمثل عدم شمول الامتناع لظن في شأن الخلاف فيربطها بالاكراهة
فلا فراه ما غير ذلك من الادلة لا نهى عليه لوقتنا الشبهة لذلك فام انهم فواهم لا يفيد القطع وقد يذب عنده بان وقوع الخلاف في المقام انما هو
من هذا البناء على حجة ظنه واما مع البناء على عدم الاعتماد وعدم حجة فلا يثبت وجوب تقليد ثالها الاستصحابا فانه قبل البلوغ الى درجة المجزئ
كان مكلفا بالتقليد فيجب عليه المجزئ على التقليد الى ان يثبت خلافه ببلوغه الى موجبة المطلق ان حصل ذلك والقول بعد جوبه بان فمبلغ درجة المجزئ
اول بلوغه وقبله فلا يتم بل المسمى مدفوع بامكان تيمم المقصود بعدم القول بالفصل في جواز الاحتجاج المجزئ بالاصل المذموم والاول الكلا
الاول من بين اخر املا استصحابا في المقام وفي المسائل الفقهية مما يجري فيه ذلك فلا يصح استسنا الى ذلك الا بعد ثبات كونه حجة في شأنه معية
المعنى لا حاجة الى الاستسنا على الاستصحابا على انه منصوص بما اذا بلغ درجة الاجتهاد المطلق ثم من امتنعت فان قضية الاستصحابا بقاء على العمل بظنه
لا يحاط مقبولة غير غفلة المروية عن الحكم اندراج من كان منكم قد وجد شيئا ونظمه حللنا وخرامنا وعرفنا حكمنا اننا وضو به حكمنا في
تدجيله عليكم خا كما فان الجمع لمصاحبة في العوم فان لو يكن يرا دبر الاستصحابا الحقيقي فلا اقل من حله على الشيء بان من جملته وافيه من الاحكام
يبحث بعد مع علمها عارفا بالاحكام وقد ينشأ في غير بان الظاهر كون الاضافه فيه جنسية بقرينة ما تقدم من المصاحبة التي في الجنسية يجمع بينه
بين رواية في حديث المنقذ ومع الغرض عن ذلك فاقضى ما يفيد الرواية اعتبار الاطلاق في نصيبه لفضا الرجوع اليه في الحكومات وابن
ذلك من الرجوع اليه في القضايا بل حجة ظنه بالنسبة الى نفسه كما هو المسمى دعوى الملازمة بين الامور المذمومة ممنوعة فلا يثبت بها المسمى لو
سلم ذلك فليس الروايات ولا نهى على اعتبار الظن سواء تعلق بالكل او بالعضا والمفروض فيها هو العلم الظن في يقين الا ان بقي انرا اعتبار الاطلاق
في نصيبه لفضا في صورة تحصيل العلم بالاحكام فاعتبارا عند تحصيله الظن بالاولى ولو سلم حله على العلم من الظن فاقضى ما في الرواية لا نهى على اعتبار

فلن المجتهد المطلق وأما نحن المجتهد فلا دلالة لغيرها على غلبها ولا مذهبها فحاشا لها أن تقول بجواز رجوع المجتهد في اللغة بيننا وبينهم الدور وقد تقرر ذلك بوجوب
منها ما فترده الفاضل الجواد من أن صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الأصول في مسألة الاجتهاد متوقفة
على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الأصول في مسألة الاجتهاد متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الفروع متوقفة
أعم منه بحيث يندرج ذلك فيه اندراج الخاص تحت العام الأمكن وهو كذا في دور الدور وأورد عليه منع كون صحة اجتهاد في مسائل الفروع متوقفة
على صحة اجتهاد في مسائل الأصول في مسألة الاجتهاد متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الأصول في مسألة الاجتهاد متوقفة
صحة اجتهاد في تجزئتها فالت ان اريد بتوقف صحة اجتهاد في مسائل الفروع على صحة اجتهاد في مسائل الأصول في مسألة الاجتهاد متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الفروع متوقفة
ذلك فهو واضح لفساد الادلة العقلية بتوقفها وان اريد بجواز عمل المجتهد في مسائل الفروع على صحة اجتهاد في مسائل الأصول في مسألة الاجتهاد متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الفروع متوقفة
المجتهد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد في مسائل الأصول في مسألة الاجتهاد متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الأصول في مسألة الاجتهاد متوقفة
باجواز فلا يقتل الدور على شيء من الفروع بل المان كورين ويمكن ان يقال ان المراد بذلك ان حكم المجتهد بجواز اجتهاد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الفروع متوقفة
يتوقف على حكم صحة اجتهاد في جواز الاجتهاد وح فالنوقف لا اشكال فيه لوضوح ان حكمه بجواز عمله كل مسألة اجتهاد فيها بالظن المغلوب فيها
مبنى على ثبوت كبرية الكبر في الموافقة استدلاله على جواز عمله فتنه ذلك المسئلة بحال المجتهد المطلق بتوقف حكمه بجواز عمله بظنة خصوص مسائل
على ان كل ما ينظر المجتهد المطلق مطاوعا عن الادلة الخاصة بتجربته لا ينعظم له قياسا بهذه الصورة هذا الظن ما حصل للمجتهد المطلق وكل ظن يصل
للمجتهد المطلق فهو صحيح في حقه لئلا يمتنع ان ظنه المغلوب بكل من مسائل الخاصة بتجربته حقيقة فتنه ذلك الجاني حق المجتهد وببانه كبرية الكبرية هو ثبوت
لمجتهد في تلك النوقف كما لا وجه له ودعوا اتحاد الامر من غير مقبول ايضا وتوقف حكمه بصحة اجتهاد في جواز الاجتهاد على حكمه بصحة ظن المجتهد في مسائل الفروع متوقفة
اذ ذلك ايضا مسئلة ظنية على نحو سائر المسائل الفقهية فتوقف علمه بصحة ظنه فيها على علمه بذلك الكبرية الواقعة كبرية القياس الدال على حجة ظنه في ذلك
بورد عليه بان الحكم بقبول الاجتهاد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الأصول في مسألة الاجتهاد متوقفة
جواز الاجتهاد في تلك المسئلة على جواز الاجتهاد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الأصول في مسألة الاجتهاد متوقفة
على ما قيل فلا دور وايضا لا ملازمة بين التجزئة في مسائل الفروع والتجزئة في مسائل الأصول فتوقفه لا يكون متغيرا في الأصول بان يكون قادرا على استنباط جميع
مسائل اجتهاد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الأصول في مسألة الاجتهاد متوقفة
كيفية ما من مسائل الجواب المتضمنين مراد وهو ما ذكره من الفرق بين مسائل الأصول والفروع وبذلك لا فرق بين حجة ظن المجتهد في الفروع و
الأصول كيف مسئلة جارية فيما يجوز فيه التكليف بالقليل من ايتين ثبوت مسائل أصول الفقه المجتهد بتوقفه على علمه على العوام انما زاد على الاخذ
بالقليل في الفروع وادعية الأصول ايضا كما سنفصل في قول في محل ائتم وما ذكره لكان كونه مجتهدا مطلقا في الأصول فيجوز عن محل البش ما يقع
بانه لا فائدة في فرض كونه مطلقا في استنباط الأصول الكلام في المقام ان المجتهد في مسائل الفروع هل يقتضيه شرعا ولا سيما انقل ذلك الظن بالفروع
او الأصول وسواء كان مطلقا في الأصول ولا يلزم تجزئته ذلك في سائر العلوم المرتبطة بالفروع الا اني لم أكون متجربا في الفقه كان جواز استنباطه في لفظ الصبيد
مثلا في ظنه مبنيا على هذه المسئلة ولم يتجرب في القول بجواز استنباطه في الفقه مع عدم القول بحجة ظن المجتهد في تلك كونه لغويا غير متجرب بحسب كيف لو كان
كل تجزئة في الفقه اذا كان لغويا والظاهر انهم لا يقولون به وبالجملة ان الباع في درجته الاجتهاد المطلق فاضح بحجة ظنه المسائل الفقهية وما يرتبط
بها من متد ما لها الاستنباطية سواء كانت اصولية او لغوية او غيرها ولا يجزئ شي من ذلك لظن المقلد المسائل الشرعية واما المجتهد في تلك
المد كوجافه بعينه من غير فرق في ذلك بين كونه مطلقا في سائر العلوم او متجربا فيها اني وما ذكره من جريان الابرار في المجتهد المطلق بين الفسائل القبا
الاجماع على حجة ظنه فاعرفنا المناقشة ثبوتها لا يجمع ولو سلم ذلك فقضا العقل به بعد استنباط سبيل العلم كانه الحكم بحجة ولا يجزئ ذلك
في المجتهد كما في فنهم يمكن دفع الدور على الفقه والمدة كور باختلاف طرفيه نظر ان الحكم بحجة ظن المجتهد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الأصول في مسألة الاجتهاد متوقفة
المفروض كل مسئلة من المسائل الفقهية ما اجتهاد فيها كيف يقع الكبرية المذكورة كبرية في القياس الدال عليه فكيف يتقدم علمه في الدور وحسب كبرية
الابرار ومنها ان يقر صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الأصول في مسألة الاجتهاد متوقفة
وجواز عمله بظنة اعني صحة اجتهاد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الأصول في مسألة الاجتهاد متوقفة
تلك الصخرة المقامين فان صحة الاجتهاد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الأصول في مسألة الاجتهاد متوقفة
على بمعنى مطابقا للواقع وان لم يتعلق التكليف على حسبه فانها قد تقرر ان شيئا من الظنون لا يكون حجة الا بعد ان يثبت اليقين فلا يجوز ادعاء
على الظن من حيث ان ظن المجتهد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الأصول في مسألة الاجتهاد متوقفة
الاجتهاد لتجزي اعني حجة كل ظن للمجتهد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الأصول في مسألة الاجتهاد متوقفة
بالدليل الظني الدال عليه والمفروض توقف ثبانه على ذلك وعدم قيام دليل قطعي عليه الحاصل ان علمه بحجة هذا الظن الحاصل متوقف على علمه
بحجة كل ظن من ظنونه وعلمه بحجة كل ظن لم يتوقف على علمه بحجة هذا الظن الخاص وان شئت قلت ان علمه بقيام ظنه المسائل مقام العلم
يتوقف على علمه بحجة الدليل الدال على التجزئة وعلمه بحجة الدليل يتوقف على علمه بقيام ظنه المسائل مقام العلم المتوقف على العلم بالفروع بين
مسائل الأصول والفقه بان يقر ان المختلف فيه هو حجة ظن المجتهد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الفروع متوقفة على صحة اجتهاد المجتهد في مسائل الأصول في مسألة الاجتهاد متوقفة

إليها ولذا وقع في كلام شيخنا البهائي حكايته لاجتماع عليه قد عرفت وهذه الاذنية في مقام الحكم بالبحينة وجواز العمل بين مسائل الفقه والاصول
 وغيرها من المسائل المربوطة بالعمل وان كان موضوع التجري هو خصوص مسائل الفقهية نظر الى اختصاصها فيها اصطلاحا بالمسائل الشرعية دون
 الاصولية الا انه لا فرق في البحث عن بحينة ضمن المجزئ فيها بين الظن المتعلق بها وبينها ما يرتبط بها حسب اشراؤها ومنها ان علم المجزئ يجوز على نظرية
 في المسائل بتوقف على علمه بقبول الاجزاء التجزئية ومسئلة التجزئية انهم من جملة المسائل الظنية وعليه يجوز بناء عليه وتوقف على علم بحينة الظن
 الحاصل له وبه عليه ان علم بحينة المسائل هو عين علم بقبول الاجزاء التجزئية او مفادها هو بحينة كل ظن حاصل للتجزئية في المسائل الفقهية و
 مقدمتها فلا يتصور لزوم الدوام وهو فرع مغايرة الطرفين نعم هو من توقف لشيء على نفسه هو كائن المقام فانه وان لم يكن دورا في اصطلاح
 الا انه نظرية في المتسلسل هو اوضح فسادا منه وجبر وما يقدح من ثمران ان يرتد بتوقف علمه جواز علمه نظرية المسائل على علمه بقبول الاجزاء التجزئية
 ان علمه جواز اجزائها في المسائل الفقهية مؤثوق على علمه بحينة اجزائها في تلك المسئلة ليس اجتهدا في المسئلة الفقهية لتوقف على جواز التجزئية في
 الاجزاء واتمامها مسألة اصولية ولا خلاف في جواز التجزئية الاصول على انه قد يكون مجتهدا مطلقا في ان كان متجربا في الفروع اذ لا ملازمة بين الاجزاء
 وان ارتد به ان علمه جواز علمه نظرية في المسائل اصولية كانت او فقهية بتوقف على علمه بقبول الاجزاء التجزئية فهو على اطلاع بما اذ لا توقف لعلم بحينة
 نظرية المسائل اصولية على صحة التجزئية المسائل الفقهية والاصولية وغيرها مما يتوقف على استنباط الاحكام الشرعية فيقع التوقف في المقام
 غير متجرب ومن كونه مط في استنباط الاحكام الاصولية غير مفيد كما عرفت والدليل فيفضل التحقيق المقام ان يبقا استنباط المجزئ اما ان يكون بالنسبة
 الى المسائل الفقهية او الظنية وعلى الثاني فاما ان يتوقف له القطع بالمسئلة الاذنية وعلى الثاني فاما ان يرد معرفة جواز التجزئية الاجزاء او عدمه فمفسدة
 لو كان الحكم مجتهدا مطلقا على نحو غيرهما من المسائل او يرد معرفة الحكم بالنسبة معرفة تكليف المجزئ نفسه جواز بناء على ما يستنبطه المسائل
 اذ علمه جواز التجزئية بحينة ضمن المجزئ على كل حال فاما ان يرد معرفة خالته جواز رجوعه الى ظنه او جواز رجوعه غير اليه الفقيه او واضع الحكم
 في القضاء فتقول لا ينبغي له في ظاهره بحينة ما يحصل من الاذنية بالنسبة لغيره التصور بين الاولين والاخيرين على القطع معرفة التكليف فيحصل
 القطع بالحكم لا في كونه في بحينة ولو حصل له القطع بكونه مؤذنا لا بد له بالنسبة لغيره الموجد وان من خالفه فيه مخطئ قطعا لما قامت عليه الاذنية الشبهة ما يمكن
 الوصول اليه في جواز انكساره عليه في حق من عدم حصول القطع بالواقع فيكونا في كسبها ظنونه ومن تحصيل القطع بالتحقيق وهذا هو الظاهر
 دكونا للمتيقن من بحينة تلك الاذنية بحينة بالنسبة المجتهد المطلق دون المجزئ فلا فائدة في تحصيل القطع بمقتضاها مدفوع بان قول المجتهد
 انما يكون مجتهد من حيث كشفه عن الاذنية الشبهة وليس قوله مجتهد من حيث هو فاذ حصل له القطع بذلك فلا حاجة الى التوصل بقوله الى بل لا يجوز
 له الرجوع اليه بعد القطع المذكور اذ ان كان ما فهمه فخالفا لذلك هذا اذ علم اختصاص الاذنية بالموجود فيما اذا وصل اليه علمه كون مقتضاها ذلك
 واما لو حصل له الظن بالامرين واحدهما فهو يندرج في مسألة الظن والظاهر المحظوظ بالبحينة المقام وح فان ارتد به عن حكم المجزئ نفسه ولو
 كان الحكم مجتهدا مطلقا فالحق هو القول بحينة الظن الحاصل له وجواز اخذ به ولو قيل بعدم جواز اخذ به مجتهد ظن المجزئ كونه مجتهد
 شأنه بان المنع من اخذ به من جزم عدم انتمائه الى اليقين فلا ينافي ذلك جواز اخذ به حكم المطلق وح فلا بد من حكم جواز التجزئية ان
 لم يكن للمجزئ في الرجوع اليه مجزئ فانه قلت انه اذا رجح المجزئ الرجوع اليه فقلت ان عدم دليل قاطع على جواز رجوعه اليه يمكن ان المجتهد
 المطلق الحكم بجواز رجوعه الى ظنه بل للارام عليه الحكم بمنع من الرجوع اليه قلت فرق بين عدم قبول الاجزاء التجزئية في نفسه عدم حجة ظن المجزئ
 من اصله وبين بحينة الواقع وعدم جواز كون المجزئ اليه من جزم انتمائه اليه به فذاك جواز للمجزئ وعلم جواز عدم جواز الحكم بالمجزئ في شأن
 المجزئ لا انتفاعا به غير الحكم بعدم جواز من اصله واما بمنع حكم المطلق بالجواز مع اخيائه عدمه في الثاني دون الاول فاقضى الامر بان الحكم بعدم جواز اعتماد
 المجزئ في جواز التجزئ بمجرده وان جاز التجزئ في نفسه المحظوظ في المقام هو فضل الجواز وان كان الحكم هو المطلق دون المجزئ من هذا القبيل والوهم
 المجتهد بجواز انقياد المفضول مع التمكن من الرجوع الى الاصل فانه يجوز استنباط الاذنية وان لم يجد ذلك للمقلد ولو كان في نفسه الا رجوع الى
 الاصل لعدم علمه بمصداق البراءة الا رجوعه على جواز التجزئ عده من الوجوه الظنية فذلك لاشارة الى نهضها وابقا الكلام في بعضها عند تعرض المص
 التمسك بالامتناع من استنباط الحكم المطلق اليها بعد قيام الدليل القاطع على جواز حكمه بذلك الاذنية بخلاف حكم المجزئ ما لعدم قيام دليل قطعي على
 جواز استنباطها مضافا الى انه المعروف من مذاهب حكاية الشبهة محكية عليه جدا لا شقها وان ارتد به عن حكم المجزئ نفسه معرفة تكليفه من اخذ بظنه و
 رجوعه غير فان حصل له القطع بمسئلة التجزئية بجوازه او عدم جوازه فلا كلام في بحينة اذن في شأنه فيرجع على الاول والظنية وعلى الثاني الى فناءه عينه
 ولا اشكال انتمائه الى امره ظنه وتقليده في العلم فيخرج بذلك عماد على المنع من اخذ بالظن او التقليد كما عرفت من ان المنه عنه هناك انما هو تكال
 على الظن او التقليد بما هو دون ما انتهى الى الاقبال اليقين وحصل الا تكال فيه على القطع فانه الحقيقة اخذ بالعلم حسب ما يقتضيه القول بان لا يحصل
 له القطع بالواقع في المسئلة المفترضة فان تم مآثر من الكلام في تقوية القاعدة العقلية في المقام من كون الظن القائم مقام العلم بحكم العقل هو الظن الحاصل
 من مآثر الحكم الفوقية دون غيره وان الواجب غير الرجوع اليه لادل على ان الرعية ضيقا لغيره ومعلم مجتهدا مقلدا حسب مقتضى القول في عين
 عليه الرجوع الى المجتهد المطلق وكذا ان تم ما مرثا لاشارة اليه من اندراج اذن في غموا الجاهل نظر الى عدم انتمائه في خصوص مسائل ومسئلة التجزئ
 الى اليقين وقيام الدليل القاطع من صحة العقل والفعل على عدم جواز القبول على الظن من حيث انه من حيث اذن في الكيفية فان لا يجوز رجوع
 الجاهل الى الفاعل اذن دليلان ظاهران فيضدا القطع بالتكليف في مقام العمل من وجوب رجوعه الى التقليد من غير اخذ بظنه وح فتقول ان كان
 مسئلة التجزئ من المسائل التي لا يفتقر على استنباط حكمها وكان مرجع اليه من المجتهد فاولا لم يمتع التجزئ فليس نظيره الا اخذ بتقليد خصوصيات

البيان

المسائل وان كان فائلا بجواره تعين الرجوع الى ذلك فيكونا تكال التجري ح في الاخذ بظنة على تقليد المجتهد المطلق ولا ينافي منه بعد قضا الدليل به
فهو في الحقيقة رجوع الى التقليد لانها امر اليه وان كانت المسئلة المذكورة مستندة حكمه فان كان فائلا بجواز التجري المجتهد الذي يرجع اليه فائلا
بجواره ايض وجب عليه الرجوع اليه وان كان فائلا بالرفع من تعين عليه الرجوع الى التقليد لا غير فظنة المتعلق بمسئلة التجري كذا لو كان فائلا بالرفع
منه سواء كان من يرجع اليه فائلا بمنع وجاره هذا كله اذا كان التجري فائلا بجواز التقليد المسائل المتعلقة بالعمل من غير فرق بين الاصول والرفع
كما هو الحق وانه لو كان فائلا بعد فلا يصح في الصورة المفردة سؤ تقليد المجتهد الاحكام الشرعية سواء كان ذلك المجتهد مجوزا للتقليد
الاصول ولا فائلا بجواز الاجتهاد او لا واما لو كان من في تلك المسئلة او فائلا باحدا الجانبين لزم مراعات الاخطا مع الامكان اما باعتبار ما يحصل
معه لعلم باء الواقع او باء التكليف حسبما نقره في الصورة الاخرى ثم ان جميع ما ذكرناه من حيث على صحة ما ذكره ان ليس من شيء من الوجهين المذكورين
القاصيين بوجوده على العالم تجزئة المقام حسبما نوقش فيما نثارنا لاشارة اليه ثم ما ذكرناه لا يبراد تعين القول بوجوه الاخطا ولا يصح
الرجوع الى التقليد والاخذ بقول الغير عدم قيام الدليل القاطع عليه بالنسبة اليه في مجز ما يخطئ لما عرف من عدم قيام دليل قطعي على صحة ظنة والدليل
العقلي القائم على صحة ظن المقلد لا يتم في شأن التجري لوقوعه على اثبات عدم وجوب الاخطا في شأنه وليس هناك دليل قاطع على عدم وجوبه بالنسبة
اليه كما ان التمسك عليه في فضيلة الاصل رجوع الاخطا مع الامكان ويصو الاخطا في شأنه على وجوب احدهما فان ما يحصل منه لقطع باء الواقع
فائلا بالنسبة الى المتوافق بين ما ظنه وما يفيد المجتهد المطلق لم يقطع له بتفريع الذمة لدران ما بين ما يبراد تعين القول بوجوه الاخطا ولا يصح
اثباته على كل من الوجهين نالهما ان يرجع الى فو في المطلق جواز التجري والرجوع الى الوجه المذكور من حيث على جواز التقليد مسائل الاصول كان مع
عدم القول بجواره لا يتم له الاخطا بل غاية ذلك في قولنا ان يكون التجري فائلا على استنباط حكم التجري ولا وعلى الاول فاما ان يكون مرجحا للتجري
اولمغير على التقادير المذكورة فاما ان يكون من يرجع اليه فائلا بالتجري وما نفا من فخر في هذا الاستنباط حكم التجري ولا وعلى الاول فاما ان يكون مرجحا للتجري
التجري تعين عليه الرجوع الى المجتهد المطلق في جواره وضعه لوضوح وجوب التقليد عليه في الاخذ بالاعتقاد على استنباط فعل الاول باخذ بظنة وعلى الثاني يرجع
الى تقليد المجتهد المسائل وان كان فائلا عليه كان فائلا بجواره كما في المجتهد الذي يرجع اليه فلا اشكال ان كان من يرجع اليه فائلا بمنع فائلا على الاخطا
فيه على الوجه المذكور كما هو الحال في عكس بل يتبين منها الرجوع الى احدا الوجهين المذكورين ولو كانا فائلين بمنع التجري تعين عليه الاخذ بالتقليد هذا كله
مع امكان الاخطا في حق على احدا الوجهين المذكورين واما مع عدم امكانه فان كان مرجحا لجواز التجري وجبته ظن المجتهد تعين عليه الاخذ بكيفية اخذ بالتقليد
اذا كان مرجحا لغيره وذلك لفرض العقل بقيام الظن بتفريع الذمة مقام العلم بعد استنباط سبيل والمفروض حصوله بذلك ولو كان مشوقا في المسئلة
من غير ترجيح عند احدا الجانبين تجزئ بين الوجهين ولا ترجيح بين الاخذ باجتهاده نظرا الى تحصيل الظن بالواقع لما عرف فينا مضى من المناط وهو
تحصيل العلم بتفريع الذمة من مبادي الظن بالتفريع بعد استنباط ابايل العلم والمفروض عدم حصول الظن لتساوق الاحتمالين عند مقام الففاهة
فالرجوع الى ظنه وان كان مرجحا من جهة تحصيل الواقع الا ان رجوعه الى ظن المجتهد المطلق يرجح من جهة اخرى كما لا يخفى والحاصل ان المفروض تساوي
الاحتمالين في نظر بحسب لتكليف فلا مناص من رجحان التجري على ما في كلام بعض الافاضل من انه مع عدم تمكن من الاخذ بالاخطا يتخير بين العمل بظنة
وتقليد المجتهد المطلق كما هو الحال في الخبرين المتعارضين لكن الاول اخذ مما دعي ليدخل رجحان القول بواحد مع رجحان القول باخذ بظنة لا وجه لتخير
بينه وبين الوجه المرجح لقطع العقل اذن ترجيح الرجح بعد لقطع بقاء التكليف عدم امكان الاخطا وليس المانع من الاخذ بظنة من اول الامر لا يخفى
تقدم الاخذ بالاخطا على الرجوع الى الظن مع فرض عدم امكانه وحصول الظن بكونه مكلفا شرعا بالاخذ بظنة لا وجه لجواز اخذ بالطرف المرجح
وكذا الحال لو ترجح عند الرجوع الى التقليد كما هو الحال في الخبرين المتعارضين اذا كان احدهما رجحا على الاخر في افادة ما هو المكلف بشرط التمسك
نعم لو تساوى الاحتمالان في نظر تعين البتة على التجزئ بل يتبين من ذلك يظهر ضعف في كلام بعض اخر من تعين اخذ بظنة بعد استنباط
العلم بالواقع اذ مع الغرض عن تكليفه ولا لمواغات الاخطا به عليه في كلامه ما هو الرجح عند في اذ التكليف ون ما يظن مع
الواقع اذ قد يظن عدم اذ التكليف لا يتبع بالرجوع الى ظنه او يتساو عند الوجهين فلا وجه لرجح مع تساويهما بالنسبة اذ التكليف هو
بمعنى جوازانه بعض المسائل لما كان التمسك المذكور وشعرا بكونه لكلام في جواز التجري بحال فغيره وعنده بان يستفاد وسع تحصيل بعض المسائل
دون بعضها ولو كانت القوة والملكية تاما تعقبت ذلك بقوله بان يحصل للعالمه مفيدا بذلك كون التجزئ المذكور لفضل فائلا على الاستنباط لا يتبع
عدم التصدي لا يستفاد الوسخ ذلك لبعض فيكون محل الكلام على طر كلا من جواز التجري والقوة وعدم فائلا في كمال الضعف لوضوح جواره كما مر لاشارة اليه
بعض جهة ظنة ذلك وعنده وانت خبير بان تقرير التراجع في جواز التجري في نفس الاخذ والقوة في كمال الضعف لوضوح جواره كما مر لاشارة اليه
والقوة على استنباط الكل مسبوقا بالقوة التجزئ فان الاخذ على الجميع يحصل غالبا الا على سبيل التذرع ثم مع التمسك على جواز التجري القوة
لا وجه لتفريع جيمه على ذلك نعم قد يرد بعد جيمه الظن الحاصل كما هو ظاهر كلام المايعين والوجه ان من علمه من ان المقصود من الاجتهاد في المقام
الاستفاد المعتبر نظر الشارع اذ هو المعنى المصطلح عندهم دون مطلق الاستفاد وح جهة تقرير التراجع في جواز التجزئ بحسب القوة والملكية اذ لا
المعلوم الذي ليس بالالتراجع هو مجرد الاخذ على تحصيل الظن ببعض مسائل دون البعض وانا فائلا على جواز التجزئ على وجه مقتضى ما ذكره من
عدم صحة التفريع المذكور لوضوح ترجيح جهة ظنة على القول بقبوله للتجزئ كما هو ظاهر القيا في تقرير الحكم و الاشارة الى ما ذكرنا وقد يحصل قوله طر
يجتهد فيها او لا بل انما محل النزاع فيكون المفضل بعد تحصيل ما هو المناط في الاجتهاد بالنسبة لبعض المسائل ومن بعضها هل يجوز الاجتهاد في ذلك
البعض ولا فليس من فرض تقرير الخلاف في جواز تجزئ القوة وعنده بل جهة ظن التجري عدمها وهو بعد عن ط القيا لا يخفى قوله وهذا

الحاشية ذلك جماعة من تأخر عن هؤلاء كشيخنا الشيخ والدة وهو صاحب لوائيه وكشف للشام واختره ايضاً من العامة منهم الرازي
فان رأيت اني انما قد حكى القول بعظم قوله وصافوه في الثاني وكانهم من العامة اذ لم يجدوا حجة على المصنف من منع بالمتبع
من انما اطلع على دليل مسئلة بالاستقصاء او توضح الاستدلال ان المناط في حجة من المجتهد المطلق في كل مسئلة بعد استقراغ وسع الادلة القاطنة
بما هو الملازم على الادلة الموجودة في تلك المسئلة وقوة على وجود دلالتها وما هو المناط في قوة الظن فيها على حسب سعة طائفة بحيث يحصل العلم
الظن بانها ما بينا فيها والمفروض حصول ذلك المتبني اذ الكلام فيما اذا اطلع على الادلة القائمة في المسئلة التي اجتهد فيها على نحو المجتهد المطلق
غير فرق بينها سوى افتدائها للمطابق على مستند الحكم في غير وعدم افتدائها او اطلاقه على الادلة القائمة في غير ما وعدم اطلاقه هذا ما لا مدخل له
في استنباط حكم هذه المسئلة المفروض ضرورة ان استنباط الحكم المسئلة انما يتوقف على الادلة القائمة عليه ومن غير فلا ربط بالمتبني في الحصول
على المسئلة في ثبوتها انما الفارق بينهما الا في ذلك وعدم الفارق بينهما هو الفارق قطعاً بتعين القول بحجة حكم المتبني ايضاً قوله فلا يحصل الظن عدم
ان هذا الكلام يوجب كون الفائق منع المتبني من افعان بتحصيل الظن وقد عرف وهذا ضرورياً مكان حصول الظن لغير المطلق من غير شك لا يمكن
حجراً مع قيام احتمال وجوب المعارض لا بد من مرجعها فلا يكون ظناً بانها المانع قبل المراجعة فحتماً فان ظن المجتهد انما يكون محتمل
للمراجعة الى الادلة الشرعية دون ما اذا حصل من ملاحظة بعض الادلة من غير تبيينها بما يارضه ما يحتمل من حجة عليها ومساواة له ورجح فاذكر في الجواب
من ان المفروض بتحصيل جميع ما هو دليل في تلك المسئلة بحيث لا يمكن تفريقها في المقام فان ذلك انما يقضي بحصول الظن له وما جاز ان اعتمد على ذلك
ظن من غير مراجعته الى الادلة واقتداره على استنباط الأحكام منها فغير متجرب ولا فرق بين ذلك والظن الحاصل للمجتهد المطلق الناظر في جميع ادلة
الظن بوجوب استنباط الأحكام منها وهذا لا ينافي لظن الحاصل للمجتهد المطلق قبل ملاحظة جميع الادلة واستقراغ وسع تحصيلها ومن
بين ان الظن الحاصل لرجح بانها المعارض لا يخفى فيه غاية الامر في الفرق بينهما ان المجتهد المطلق قادر على استنباط الادلة وهذه غير قادراً عليه هو غير
قد في المقام نعم يمكن الابداع عليه بان لا يمكن المجتهد من ملاحظة جميع الادلة الشرعية القائمة على المسائل الفرعية استنباط حكم بل لا بد من ملاحظة
لما لا بد من ذلك كما يمكن حصول المتبني ايضاً وقد يمكن استنباط جميع الادلة من حيث استنباط الحكم المذكور عنها وعدمه وان لم يفد على استنباط
لأحكام عنها ومع النقص عن ذلك انهم فقد يحصل للمجتهد المطلق يكون ما حكم به هو مقتضى الادلة الموجودة التي يمكن الوصول اليها بحسب العادة وقد
يحصل المطلق بذلك وفائده ما يستفاد من الوجه المذكور عدم جواز اعتماده على المتبني على الظن الحاصل له كذا وقام قطعاً كما يتفق ذلك كثير
من الأحكام او قطعاً بانها ما يارضه سابقاً لمقامات فلا وليس ما استفاد من قطعاً بخرجه عن محل البحث ولا ينافي في ذلك كونه ظناً بالحكم
الواقعي بل وشاكاً في ذلك قول ولكن الثاني في العلم بالادلة انما خبر بان ذلك انتم فلا يتم فيما اذا قطع بكون الحكم مقتضى الادلة الموجودة حسبنا
اشراً اليه لكن الغالب في الاعتماد على الاجماع وقصداً الضرورة فيعد سلبها بما يفيد عدم قيام دليل على ثبوتها على ظن المجتري ولا يفيد ذلك عدم
توبل المجتري على ظنه وان اذ ان تقول المجتهد على ظنه انما هو من المجتهدين المذكورين في غير مسئلة اذ الادلة على حجة الادلة الشرعية غير ما يفيد
حجتها لكل من يقدر على الوصول اليها ويقدر على استنباط الأحكام منها والمفروض مساواة المجتري المطلق بالنسبة للمسائل المفروض فلا وجه
للقول بانها من حجة بالنسبة اليها مع اطلاق ما دل على حجةها وعدم رجحان المجتهد المطلق عليها بالنسبة لتلك المسائل وقد يورد عليه انما بانها
على القول بل على ظن المجتهد المطلق ليس منحصراً في ذلك بل العدة فيه هو استنباط العلم بعد القطع بنفا التكليف لفاضي وجوبه على الظن وتقيد
على غير بدشوث عدم وجوب الاخذ بما اعدم امكانه في كثير من الصور ولا سيما في العسر والحرج العظيم المخرج في هذه الشريعة الشرعية المتأدية
بحر ان الطريقة من الاخذ على خلاف حيث ان القول بوجوب الاخذ في المسائل لا ينافي في وجوبه على الاطلاق وهذا كما جاز في المجتري ايضاً
او بعد ما كان وجوبه على الظن لا وجه لوجوبه على الظن لا يفيد له من انه سابقاً فلا يفيد له القول به قوله وهو
الاجماع الا انه عليه وقصداً الضرورة به قد يورد عليه نارة بما مر في الاشارة اليه من ان الاجماع في المقام على الوجوع في ظن مخصوص بل لا يخفى ان الظاهر
الظاهر في اعيان طريفة المجتهد او الاخبار بين او المتوسطين وقيام الاجماع على الوجوع في المطلق في الجملة في مقابل المتبني لا ينفذ المقام بعد
الاختلاف المذكور وقد عرفنا انما هو سابق وانه بان حصول الاجماع في هذه المسئلة غير انما ان هذه المسئلة لم يسئل عن الامام فالعلم
بالاجماع الذي يقطع به نحو المعصومين بالنسبة اليها وفي ما يرضاهن من المسائل التي لم يوجد فيها نص شرعي مما لا يكاد يمكن كيف العمل بالوفاة
وعصياً الامام لم يكتفوا بان بل وغيرهم لم يكن موقفاً على احاطتهم بمبادئ الأحكام والقواعد التي لا يستنبط بل يظهر بكمالها في الاطلاع
على حقيقة احوال اقدماء فلا يمكن دعوى الاجماع في المسئلة وما ذكره من قصداً الضرورة بان زاد كونه بدشوثاً من غير ملاحظة الخارج فهو بدشوث
الظان وان اريد به انه بعد ملاحظة الخارج وهو احكام المكلف العمل وانحصار الامر بين الاجتهاد والتقليد لا ينافي في حكم بتفديم الاجتهاد
هو صحيح لكن مشرك بين المطلق والمجتري كما ذكره بعض الافاضل وهو موهون جداً اذا المناقشة في الاجماع المذكور بحجة بعد وضوح اتفاق
الكل على حجة ما فيها المطلق من غير شبهة تامة لا حد في كيف لو لم يكن فيهم المطلق فحتماً عند البعض لم يكن فيهم المتبني فحتماً عند البعض وقدر فيهم
عدم الدين ولا ينفذت كسب الاجماع عن قول المعصوم على ورود النص بل يكفي فيه وجود الكاشف من قوله ولو تيسر العقل على ان الاخبار المأثورة
في الوجوع في العلماء والمشتبهة على امهم بالوجوع في الجماعة من فضلاء اصحابهم كثيرة بل قد يكون متواترة وجرى بان طريفة العوام في عصرهم الوجوع
الى اهل العلم انهم لا يستوفون الامام وتزجر موهودان في المقام فكيف يتوهم عدم كشف الاتفاق عن قول الامام في كل المسئلة من الرواية
ما ذكره من وضوح اتفاق السوال عن المسئلة انما زاد به عدم سؤلهم عن خصوص حجة فيهم المجتهد المطلق فسلم ولا يمنع ذلك من كشف الاتفاق

الظاهر في شئ من القضاة

البيان على ما كانها بهذا
وذلك على ما كانها بهذا
الاجماع

عن قول الامام بعد ورود ما يدل على الرجوع الى العالم الشامل لذلك وان زاد عدم ورود ما يدل على جهة فمجرى الرجوع الى كنه
من الظاهر وهو كانه كشف لا يفتق عن قول المعصوم على هذا قياسه والحاصل ان مقتضى المصحة ان الفقد المقتضى به المقتضى عليه بين الكل هو جهة
ظن المجتهد المطلق وما زاد عليه لم يفتق عليه تقاضا ولم يفتق عليه قبل فاعلم ان جهة الفقد لا يفتق عليه مع انقطاع القطع بخلافه فلو فاقش المقام فاما بيان
منع من قيام الفاعل على جهة ظن غير لانه جهة ظن فاذكره من ان العمل بالروايات على غير ما يفتق عليه من الروايات غير مرتبط بمنع الجواز الاجماع على جواز الرجوع
الى صاحب لقوة الفتوى المحيطة بمدارك الاحكام الشرعية غاية الامر ان يدعى جواز ان الطريقة هناك على الرجوع الى غير ايشم وهو كلام آخر ربط
له بالمقام وقد مرنا الاشارة ثم ان الظان مقتضى المصحة من قضا الفروقة بجهة ظن المطلق هو ان لا يضطر الى العمل بعد قضا مدارك الاحكام يقض
بجهة ظنهم من يستنبط الاحكام منها والاولم الخروج عن الدين والفكر المتيقن من ذلك هو جهة ظنهم المطلق لا مدافع تلك الفروقة بدون ما يزيد
عليه ليس مقتضى شيئا من الوجهين اللذين اشار اليهما كيف الوجه الاول منها ضروري الفضا والتاقي فاسد ايشم وان سلب المعترض ذلك لا بد منه
قاضي بجهة التفاضلهم نفسهم على فهم الحكم الملتزم حتى يكون عدم جواز تقليده من الضرورات كيف قد ذهب جماعة من الفقهاء الى عدم جواز
توجيه ظنه على ظن الآخر وجوب لاخذ بقوله ومع ذلك فالحكم في نفسه مستبعد لا يخفى ان لو كان وطبقه المتخير هو التقليد لم يكن من شأنه
الا الرجوع الى المجتهد فاذا كان ذاها الى جواز التخيير ووجهه من المتخير وفاعلا لجواز التقليد المسائل المتعلقة بالعمل من اصول الفقه كونه
المسئلة لم يكن له من الحكم بغيره كونه فلا يشبه المذكور ليس محله ثم لا بد من علم ان ما ذكره المصنف على فرض صحة لا يفيد كون طيفه
المتخير هو الاخذ بالتقليد لا غاية ما يلزم بطلان الدليل الدال على وجوب جوعه الى طيفه ولم يفتق عليه فاعلم ان جواز اخذ بالتقليد كما
ان رجوعه الى طيفه يتوقف على قيام دليل فاعلم قطعي عليه فكذا رجوعه الى التقليد مع عدم قيام دليل قطعي عليه لا يتم الحكم بعدم جواز اخذ
بظنه بقضية الفقه المذكور هو جهة طيفه الجمل اذ غاية الامر مح تخيير بين الوجهين وهو يفيد جواز رجوعه الى طيفه ايشم فم هذا المخلص القول فمستند
المتخير فذخره ان المتيقن من التخيير هو من كان كل من استنبط المسائل واقتداره على ذلك خيرا واما لو كانت قوته تامة مع كونه لفعلة فمستند
على الوجه الذي اشار اليه فالتفاضل بين وجهيهما فمستند من الاشارة اليه كانا الفقيه لا شاك في سندها الى عدم جهة طيفه فاعلم ان
مستند الفقه يقتضيه من الاحكام بحيث يعد فيها عرفا على خصوص ما يفتق من اشياء العلوم على اربابها لا جهة طيفه بالتبني الى غير وهو
قبل الملوغ الى ذلك لا رجوع ليس بغيره فمستند الرجوع الى الفقيه الدال على ان الناس متفاضلين غير فمستند ان وطيفه التاقي الرجوع الى الاول و
لان المذكور في مقبوله غير منطوق اغنيا مفرضهم باحكامهم وهو مجمع مضان فيفيد العموم ولا اقل من العموم الشرعي وهو غير ضاق بمجرى عموم الملكة
لم يكن عالما بالفعل بقدره بحيث يصح عليه عرفا انه عارف بالاحكام فالتفصيل بين جهة طيفه بالتبني الى غير خارج عن الطيفه فلو كان
مجتهدا صحيح الرجوع الى طيفه وغير الرجوع اليه لا لوجهين في المقيمين ويشكل ما لا دليل على ذلك ان المكلف بين الوجهين سوكا فاذ يتخير من الاجام
والفقد المسلم من على ثبوته هو لزوم كونه المكلف عالما بحكمه على سبيل الاجتهاد واخذ بطريق التقليد اما كونه مجتهدا في بعضها ومقلدا في بعضها
لم يفتق اجماع على المنع من كنه كثير منهم قد جوزوا التخيير في الاجتهاد على انه قد سبق بقضاء عنوان الفقيه عليه بالنسبة ما اجتهاد الا ان جهة طيفه حطية
الاشارة اليه او اقل الكتاب قيام الاجماع على الملازمة بين عدم جهة طيفه بالنسبة الى غير وعدها بالنسبة الى غير كيف لا فراق بينهما في المجتهدين
والمفضول مع وجوده لا فضل بناء على المنع من الرجوع الى طيفه فاعلم ان مانع من لبثا على التفصيل في المقام ايشم لكن لا يخفى عليك انه لم يفتق ايشم اجماع على جهة
ظنه بالنسبة الى غير فيشكل اعني انه عليه على نحو ما مر به انه في المتخير في غير ما قد من المنا من التفصيل في حكم المتخير فاعلم ان جهة طيفه وان كان القول
بجهة طيفه اقوى من الحكم بجهة ظن المتخير ويحرم الكلام المذكور في صاحب لقوة الفتوى النافذة الحائز من الفقيه بالمرة فان فلنا لجواز التقليد المجتهد المطلق
بالنسبة المسائل التي لم يجتهد فيها فلا مفرط واما بناء على المنع من فشكل الحائز ايشم ولا طهر رجوعه الى طيفه حطية في المتخير لما عرفت هذا بالنسبة
الى ما يقتضيه ظواهر الادلة في شأنه فاما تطبيقه نفسه بحسب ما في متخير تقليد او جواز ايشم او رجوعه الى طيفه في غير ما قد من المنا من التفصيل لعدم
قيام دليل فاعلم على جواز تقليد او رجوعه الى طيفه على نحو ما ثبت بالنسبة الى العاقل المجتهد المطلق والجماع ايضا واذ جاز المطلق وهو ضعيف لو كانت
فعليته تامة مع نقص القوة بان كان عاجزا عن ادراك المسائل المشككة من دون تلقين الغير فليعلم ان جهة طيفه لا يفتق عليه فمستند ايشم اجماع
والا مبتدا اليها فالظاهر ان جهة الفقيه لا عنوان فيندرج تحت الاجماع الفاضل بجهة طيفه في بعض كلامهم عدم اندراجهم في نظر
ان الفقه المتيقن من الحكم بجواز التقليد هو تقليد المجتهد المطلق واما غير فمستند دليل فاعلم على جواز الرجوع الى طيفه فمستند الاصل عدم جواز الرجوع
اليه عدم الاكتفاء في الحكم بالبرهانين بالاشغال بمجرد تقليد والاطهر ان جهة طيفه بالنسبة الى طيفه بجهة طيفه لا يفتق عليه فمستند ايشم اجماع
مشهور في خدجة المتقدمة فلا يفتق عليه فلو انحصر الامر الرجوع اليه لم يبعد جوبه نعم لو دار الامر بين الرجوع اليه والى المطاف من الاجابة لم يجز الرجوع
اليه بناء على وجوب تقليد لا فضل فلا فرق بينه وبين المطلق في ذلك فمستند هذا بالنظر الى ما يقتضيه الادلة الظنية واما المقادير فلا يجوز الرجوع اليه من غير
دليل فاعلم على جواز رجوعه الى طيفه على نحو ما عرفت ولو رجع الى المجتهد المطلق في جواز رجوعه اليه لم يكن به سكا اذا قلنا ان المفضول تقليد الحائز
الا فضل في ذلك ولما لم الكلام في مباحث الاجتهاد منهم مورا حدها في بيان شرعية الاجتهاد واثبات الاعمال على ظن المجتهد يمكن الاستدلال عليها بوجوب
الاولا لعقل ويستند ذلك على ثبوتها بالعلم في كثير من الاحكام الشرعية بل معظمها وانحصار الطريق في العمل بالظن والاخذ بالظن ان القول
التي لا يفيد علما بالواقع في خصوص شيئا ويدل عليه بعد قضا ضرورة الوجهين لان لا يحصل لنفسه بعد كمال الجهد وبذلك لا يفتق عليه فمستند الاحكام
فما لا يفتق عليه في النظر الادلة والاحتجاج عن مدارك الاحكام الشرعية وملا حظها لا ما اذا انما يفتق عليه فمستند في ملاحظة الوجهين اعرفه

البيان ما يكون من الادلة الشرعية علمية مفيدة لتفريع الواقع في الواقع او محتملة لافادة الميقين بالواقع او قيل ما فادتها ذلك ما الامتاع
العقل المستقل والكتاب والسنة المتواترة وما يثبتها اوسايل الاخبار المتواترة عن ائمة الطائفة المذكوكة في الكتب المعتمدة اما الامتاع والعقل المتكشف
عن الواقع فانه يثبت الادلة فيلزم من الاحكام ومع ذلك فلا يثبتها بالانحصار والكتاب هو وان كان قطعي لمن لا اثاره الغالب على الدلالة ومع
ذلك لا يثبتها غالبا الا بالاجابة وما المتواترة وما يثبتها فلا توجد الا في ناد من الاحكام مع انها لا تفي غالبا الا بالاحكام الاجابية
واما سايل الاخبار المتواترة المذكوكة في الكتب المعتمدة فهي ضمنية بحسب لمن والدلالة اذ وجوب الاختلاف الطائفة عليها اسدا ولا كثر في فادتها انها
فيما مضى قد فصلنا القول ببيان طبيعتها وعدم افاذتها اليقين بالواقع بما لا مزيد عليه او صحتا ما لفتها جماعة من الاخبار من الشبهة بابطالها
ولو سلم فطية ذلك الاختصاص يدعوني اليقين انها لا تفي ببيان جميع الفروع المتحددة على سبيل التفصيل بل لا بد من التمسك في ادراجها فيما يناسبها
من الفروع اعدا لمفردة في تلك الاخبار ومن الظاهر ان اختلاف الانظار في ذلك وعدم امكان تحصيل اليقين غالبا بذلك كما لا يخفى على من مارس الفقه
الفقهية من النظر فيما ير عليه من الفروع المتحددة فانه لا مناص غالبا من اخذ بالظن في الحكم باندرجها في خصوص كل من الفروع اعدا لمفردة وذلك
ايضا من الوضوح بكان لا يحتاج الى البيان فانظرنا نسا باب العلم في معرفة الاحكام مع الفطع ببقا التكاليف فبين لا تنقل الى الظن واخذ بالوحد
التي هي على حجتها الادلة المختصة وهو اعني بالاجتهاد الثاني انفق الامتاع عليه من الخاصة والعامة وقد خضع بانقضاء الامتاع عليه جماعة من اجل
الطائفة وهو معلوم من ملخص النظر في الجارية المستمرة سايل الاغصان والمصابين الشبهة ملازمة كنهها لغتها والاسناد كافي في العلم
وقد اشرى ذلك بعض من الاخبار بين وجوده لا بأس بالاشارة اليها بالنقض بالعجب منها فالواجب ان لا يمنع جبهة الامتاع اذ لم يوردوا لها دليلا
تقليدا ولا عملا على الظن في اصول غير معة بل الدليل الظني الدائم ورويه غيرنا ولا سالر عن المعارضة بما هو اقوى منه ثانيا منع نفع الامتاع هنا
بخلاف المتقدمين والمتأخرين ونرى بانهم بذلك يطول الكلام بنقلها وثالثا بتقدير انفق الامتاع فهو دليل في الجواز العمل به في الاصول وثالثا
انه على الجواز لا يشك في الظن اذ يلزم من ذلك دورا في المعارضة بمثل فقد نقل الشيخ في العقد الامتاع على خلافه وهو مفيد للفهم وتواتر
التصوير سادسا ان الامتاع عند تحقيقهم انما يعتبر مع العلم بدخول الامام ولا سبيل الى تحقيق ذلك هنا وسابعه انه على تقدير ثبوت قول الامام
هنا فحجج قول الامام الامتاع وهو على ذلك التقدير من واحد لا يعارض المتواتر ثامنا انه على تقدير ثبوت قول الامام هنا فحجج قول الامام الصريحة
ومعارضين قول الامام موافق لها فيعين الجليل لغيره لغيره على الكتاب ناسعا انه على ذلك التقدير موافق للعامة فيعين العمل على القيمة والعمل بما عدا
لعدم احتمال القيمة ونظير الامتاع على سبيل ذكره في هذا الموضع ولولا ذلك على صحتها القيمة وهذا اقوى من الجواز المنصوص على تقدير رجحان
المقاصد الصحيحة فكيف هو هنا غير موجود انتهى انت جبهة ان اقص ما يمكن البراءة في المقام وان كان واضح انفسا ايقع المنع من تحقق الامتاع لما يثبتهم من كل
جماعة من الامتاع من المنع من الاجتهاد او العمل بالظن وقد اشار اليه بما ذكره من تخالف جماعة من المتقدمين والمتأخرين في حكمه كاية الشيخ الامتاع عليه سبعة
الاشارة الى جمل من عبارهم بما يثبتهم دلالة على ذلك وتوضيح القول في ضاده انتم واما سايل ما ذكر من البراءة فيغير معقولة لما هو واضح من ان
الامتاع على فرض تحققه من الادلة القطعية الكاشفة عن راي الامام او عن الجحجج لا يوجب التشكيك على جبهة لزوم الاخذ به حيث حقق في محله ثم لو ارد
براءة الامتاع المنقول صححت كونها ضمنية الا ان غير المتكامل قطعاً ووجه معارضة بحكاية الشيخ غير معة على انه من الواضح ان البراءة في غير
ما هو المقصود المقام وليس شعرك كيف يعقل القول بدعوى الشيخ الامتاع على حرمة الاجتهاد والمنع من غير ما يثبت من طريقه في الاحتجاج المبسوط والخلاف غير
وسوفه ما هو مقصود من الاجتهاد في ذلك المقام وانما لا يربط بالمرام وما ذكره من ان مقام الامتاع المذكور مخالفا لبراءة الصريحة والاختصاص المتواتر فيضعف
جوابه كون مقام الامتاع على فرض تحققه قطعياً وافضى ما يثبت كونه الاطلاق لا ينافي والبراهان ذلك فكيف يمكن ان يقاوم الطامع مضال ان
الاشارة اليها استنادا الى الظن والمدعى خلافه فلو صح الاستناد اليها بطل ما ذكره من الدعوى على ان لا يثبت على ذلك محل منع انهم كما ستعرف الوجه في انفس
الثالث عواهم كثير من الاخبار منها الصريح المستفيض لما ذكره عن علمهم عليهم السلام انما اصول وان علينا التمسك عليها فقد وازاراة
الوجه الصحيح عن الباقر والصمد ورواه البرقي في جامع عن هشام بن سالم عن الصادق ورواه البرقي بنفسه عن الرضا اذ من البين ان تفرع الفروع
على اصول والقواعد لا يكون غالبا الا على سبيل الظن اذ دلالة الصوم على حكم من يحثها المندرجة فيها انما تكون في الغالب على سبيل الظهور دون
التخصيص انهم كثير من الفقهيات ما يختلف في الانظار ويتفاوت في ادراجها تحت الفروع اعدا لمفردة وكثيرا ما لا يتفق الحكم باندرج الفروع تحت اصل
معين الا على سبيل بيان فيها المدايل الا انما هي المفهومة بوسط الخطاب كدلالة البراهين على البرهنة ولا يثبت على الفضا وكثيرا من لان المقام
ونحوها وقد ينافي في المنع من شمولها للفقهيات لظنية فلا يفيد المدعى يمكن وضعها بان فطية الامر بالقرع اثبات ما ينفع على الكلام من الاجتهاد
بحسب لعمري وهو اعني ما يفيد العلم بالواقع هذا وقد ورد بعض المحدثين في مقام البراهين في الاجتهاد المذكورة على صحة الاجتهاد الظني في الاحكام
فان منادها اعدا بالفروع الكلية الماخوذة عن هل العتمة كقولهم اذا خلط الحلال بالحرام غلب الحرام وقولهم كل شيء فيه حلال وحرام فهو حلال
حق في الحرام بغيره فادع قوله الشك بعد الاضطرار لا ينفك ليدعوا قولهم لا نفرض اليقين بالشك اذ انما نفرضه يقين اخر وذلك ان الانظار العقلية
اذ كانت مادة الفكر فيها وصورتها ما خور من عن هل العتمة فلا ريب في جواز العمل به لانه معصوم عن الخطا لا شك ان مقام الاجتهاد المذكورة هو لتفريع على
الاصول الماخوذة عن الاتهام خاصة هو عين من ذلك بخلاف دعوى الاموليين قلت من البين ان تفرع الاحكام على اصول الماخوذة عن هل العتمة
انما يكون تابنا باثبات تلك الاحكام بالبراهين انما هو الا ندرج او بلحججنا التي تبطل في اندراجها تحت في تلك الفروع اعدا لمفردة ندرجها خصوص
بعضها على البحث والنظر واثبات تلك الاوزم المنفردة على المروم الماخوذة عنهم وح فقد يكونا لزوم بينا وقد يفيد في البين انما يكون له العقل والنقل

او الملقق منها وظهر ذلك لاخبارهم ذلك لجميع من البين ح ان لا يلزمهم طريقة الاخباريين وتخصيصها بالصورة ولا خروج عما يقتضيه ظاهر ذلك
النصوب بل وبما بقي بعد ذلك نرى بان تلك الصور والخبرية هي نفس ما ذكرنا ذلك لقواعدا لكي لا يظن ان الحكماء على النصيب الكلي هو
خصوص كل من الخبريات فانما الحكم لكل منها من جهة الاختصاص لا التفرع على النصيب ومع القصد عن ذلك فلا يفتك ما ذكرنا من اشياء
الظن لظهور احتمال التخصيص في تلك العوامة فالقول بحصول العتمة عن الخطا بمجرد الاختصاص هو تلك العوامة والا فلا فائدة كانت ومنها الاخبار الكثرة
الدالة على الرجوع الى المرجحان الظنية عند تعارض الاخبار الماثورة ليقين الصريح منها عن التسليم والمقبول من المردود ومن البين ان ذلك من اعظم
الاخبارات ان يثبت لمول عليه من الاخبار من غير ما قد يشكل جدا وقد لا يثبت الاخبار المذكورة على الرجوع في التميز وجوبية والمستفاد من جميعها بعد الجمع بينها
هو الاخذ بالراجح من حيث المقادير والسند ما قد يتوهم من ان المرجحان المذكورة انما هي لاجل عتبة الخبر الوارد من جهة التقية من غير ان جميع اخبارنا المذكورة
في الكتب المعتمدة قطعي الصدق ومن الاثر عليهم السلام واضح الفساحطة في الاشارة الى ضرورة ان في تلك الاخبار شيئا على خلافه اذا الرجوع الى الاعل
ترجيح غير لا يربط بالجملة المذكورة وكذا الحال في عتمة من المرجحان المفردة كما لا يخفى على المتدبر منها ما دل من الاخبار على جهة قول التقية والاعتماد على
نقله من البين ان لو تارة لا يبلغ الى درجة العتمة حتى يمنع في شأن الخطا والفضلة كيف قد وقع من اعظم الشك من السهو والاستنباط في اسناد
الروايات ومتونها ما لا يخفى على المتدبر في الاخبار سيما كما في لهدية الاستنباط مضافا الى ما عرفت من الاكتمال في العتمة لرجحان الظن ومن الظاهر ان
لا يفيد العلم بحصول العتمة فلا سيما انما تلك العتمة بعد وقوع الكثرة في العتمة والزيادة والتفصيل من المتصف بها فكيف يعقل القول بقسما
الظن بها للعلم بذلك ومنها غير ذلك من الاخبار المتكثرة الدالة على جهة اخبارنا الاحاد حيث فصلت في محله من ملاحظه مجموع الاخبار المذكورة القطع
بجهة الظن في نفس الاحكام الشرعية وكذا الاحكام كل واحد من تلك الروايات فليلا يقدح في المقصود بعد كونها لجامع بينها قطعية على انهم يدعون
قطعية الاخبار فكل واحد منها جهة فاطمة بالنتيجة لهم هذا وقد زعموا الاخبارية عدم جواز الاخبار في نفس الاحكام الشرعية وحكموا بحظرها في التيقن
لشبهه اشبه شكوكه وكذا في اوضح الفساحطة في الامور من ذلك الاشارة لا بأس بالاشارة في جملة منها ما لا يدين على جواز العمل بالظن فلا وجه الرجوع
اليه والتعويل في استنباط الاحكام عليه في ذلك كما لم في عدم جواز الاستنباط الى الظن من غير قيام دليل عليه ما ادعى من انشغال الله في المقام فهو بين ايضا
كيف لو لم يكن هناك دليل على جهة سوا استنباط العلم والخصاصة الطريق في الظن مع القطع بقفا التكليف فكيف في القطع بجهة مع ان هناك
خاصة على جهة عتمة من الطرق الظنية كما في محله وقد عرفت الاخباريون بجهة قول التقية وجواز الاعتماد على الاخبار في الاحكام الشرعية كما دل عليه عتمة
من النصيب مع انه لا يفيد غالبا ما يذهب على الظن ودعوا فادة قول التقية القطع بالواقع كما صمد من جاعل منهم ما يشهد بخبره والوجه انما يقع في
وفاة بطريقا ليعين فكيف مع ثبوتهما بحسب الظن ومنها ان العمل بالظن ما يستقل العقل بقبول فيستحيل تخويله في الشرع له ووضعه فان كان ذلك فاما انهم
بالنسبة الى الاعتماد على الظن من حيث تدرج واما مع العلم وانها في اليقين فكل وكيف يتوهم ذلك ولا علاج الا بالعلم ومن البين ان المسألة
الفقهية انما باراد لا صلا العمل من الظاهر ان بعد قيام الدليل القاطع على وجوب العمل بمؤدى لا دلالة الظنية يكون العمل حاصل على وجه اليقين
دون الظن والتجرب كيف لو لا ذلك لم يجز الشرح على الاخذ بالظن لعدم جواز الاستنباط في القواعد العقلية مع ان جواز العمل بالظن في كثير من
المقامات كالحكم بالاشهاد والاعتماد على اخبارنا في ذلك نحوها كما لا كلام في ورود في الشرع بل وكذا الحال بالنسبة الى لا دلالة القاطع لقيام الاجماع على
جواز الاعتماد على الظن وكذا الحال في جواز الاعتماد على قول التقية كما دللت عليه روايات عديدة ومنها ما ذكره بعض المحققين من ان المتقدمين
من علمائنا لا يقولون بجواز الاخبار والتقليد لا يجزى من العمل بغير الكتاب المستند من وجوب الاستنباطات الظنية ومن المعلوم ان طريقة المتقدمين
هي الموافقة للائمة ولا حاد منهم المتواترة فان ثبت منهم شاذ احيانا انكر عليه لانه ان كان في مان ظهروهم في هذه الطريقة صلبا في طريقة العامة
مباينة كلية وطريقة المتأخرين موافقة لهم لانها لهم الا نادوا وانها هيك بذلك على تحقيق الحق من الطريقين وبالجمل فعدم جواز الاخبار في
الاحكام الشرعية وعدم جواز العمل بالاستنباطات الظنية كان معلوما من مذهب المتقدمين من الامامية زمان العلامة بل كان معلوما عند
العامة والخاصة من اعتقادنا الشيعي وقد نقلوا عن ائمتهم لئلا ينسب اليهم ذلك عنهم وهذا كما يشهد دعوا اجماع الشيعة الكاشفة عن قول الائمة
على بطلان الاخبار في الاحكام الشرعية وقال موضع اخر ان القول بجهة ظن المجتهد على نفسه على من يقوله مذهب العلامة والشهيد والشيخ حسن والشيخ
على والشيخ هما الذين لا غير باقي علمائنا المتقدمين والمتأخرين على بطلان ذلك كره هذا وقد ذكر جملة من عباد الله المؤيدون له بالاسان في بعض
الى جملة منها ثم نبهها بايضاح فاستانك ذلك لدعوى من ذلك فذكر الكليتي في اول الكافي قال والشرط من الله فيما استعبد به خلقه ان يؤدوا جميع ما فيه
يعلم ويقين وبصيرة ان قال ومن اراد خلافة وان يكونا بانه معارفا مستوعبا لاسباب استنباط الاستنباط والتأويل بغير علم وبصيرة قال الصدوق
في العمل بعد ذكره موسى والخضران موسى مع كمال عقله وفضل وحكمه من الله نعم لو يترك بالاستنباط استنباطا ليعتد افعال الخضر حتى يشبه عليه
وجده الامير فاذا لم يجد لا يثبت الله نعم ورسوله القياس الاستدلال ولا استخراج كان من دونهم من الامور وان لا يجوز لهم ان قال فانما الرصيد
موسى كذا اخبارنا مع فضل وحكمه فكيف يقتل الامم لا خيالا امام وكيف يصح الاستنباط الاحكام الشرعية واستخراجها بقولهم لتأخذوا انهم المتفاد
وقال الشيخ الذي يعترضه ان الاخبار باطل وانما الحق مبدول عليه وان من خطا معتد وروى عن السيد هناك انهم بان الامامية لا يجوز عندهم العمل
ولا الاوى لا القياس لا الاخبار وقال في الاصل في ذلك كتاب الفضا انما عول ابن الجيبي هذه المسئلة على من من الواى الاخبار وخطا في قوله
المسئلة التي بينها ان من قالنا اعتماد على الواى الاخبار دون النص التوقيف ذلك لا يجوز فانه كمال تطهارة منه مسئلة من الرطب ان الامامية
الاخبار ولا يقول بغيره كرايم في عتمة من كبره ما يفيد الظن دون العلم لا يجوز العمل به عندنا وقال الشيخ في العتمة واما القياس لا اخبارنا فانه

يطلب بل محفوظ في الشريعة كما لو كان موضع آخر من شأنه قول بالأخيه والقياس قالوا نعم وأما الظن فعندنا أنه ليس بفاسد في الشريعة
الاحكام في ايه وان كان تفقد احكام كثيرة عليه نحو تنفيذ الحكم عند شهادة الشاهد ونحوها الفقيه وما يحرم بحره انتهى معلوم ان ما حكم
بأن العمل بالظن من الموضوعات والاحكام وقال في موضع من بحران لا نعتقد الاجماع قال ابن ادريس في مسندة نفاضة البينين بعد ذكره
من المحام والبرج بغير ذلك عند الحكماء والقياس والاستحسان والاجتهاد عندنا وقال الظاهر في الجمع يجوز العمل بالظن عند الامتناع لا في شهادة العدلين
في الملقاة وادرس الجنايات وادرس ما استندنا من قبيل الموضوعات والاحكام وقال المحقق في المغيرة ان امتناع هذه خلاف الظاهر والعدل لا الظاهر فيجب
في الامتناع الا عند عدم يثبت على غيرهم من افعلي اجتهاد وقال ابن ادريس من باخذ غير يثبتون رايه يثبتون في العقل لا ويعلم ذلك على ما هو رايه وادرس النقل
في نقله وان كان ذلك يوجب لهم ما عابوه وقال في رايه واعلم انك تحب ما افقوا عن ذلك فما استدلنا احد بالحزم وما ايمض ان يثبت على الوهم فاجعل هذا نقلنا
منكم وان تقولوا على الله ما لا تعلمون انتهى في ملاحظة الخوا لولا انما يصدق ذلك فصدقوا الكثر عن ابي حنيفة قال لا يثبت الا في شيا ابرواة قال اهل
رواية الكثر وغيره عن اكثر علماء المتقدمين وخواص الامم انهم ايمض ذلك بل ما هو ابلغ منه وقد صنف جماعة من فدا ما تكتب في راي الاجتهاد وعدم
هذا الاخذ به منها كتاب لقصص على عيني ابا ن في الاجتهاد وذكر النجاشي في الشيخ في مصنفنا الشيخ الجليل انه يعيّل الحق في سهل فوجت منها
كل نفس اجتهاد الراي على بنا او لا يذكر الشيخ في ترجمته يعيّل المذكور فلا عن ابن التيمم انه من مصنفنا ومنها الاستشفا في الطعون على اهل الرواية
على اصحاب الاجتهاد والقياس من مصنفنا عبد الله بن عبد الرحمن النخعي ذكر النجاشي منها كتاب لرد على من ردا انار لوسو واعتمد على نياح العقول من
شواهد الشيخ الجليل هلال بن ابراهيم في الفتح المذكور النجاشي ومنها كتاب لقصص على النجاشي اجتهاد الراي من مؤلفات الشيخ المصنف في غير ذلك
من الكتب المؤلفة في هذا الشأن اقول وانما خبرنا لا دلالة في شي مما ذكره على ما ادعاه بل الاستشفا على ما ذكره ابا عباد الكيلاني والصدق في نقله
في المقسم ما ذكره عدم جواز الاغتراف بالاحكام الشرعية على الظنون العقلية والاستحسانات الظنية والتجربيات التحقيقية كما هي الطريقة المندولة
بين العامة ومما لبس اهلنا في الضمان على المنع منه ليس كلاما ما يصدق ذلك وليس مقصودا عدم جواز الاجتهاد بمعنى بدل لا توسع في الكتاب في اجتهاد
النبوة والامامة وتسمية اجتهاد المغيرة عن غير ما في اجتهاد الفواعل المفردة في الشريعة من صان البرائة والا باحد ولا يثبت وغيره من الاصول المهمة في الشريعة
واما ما ذكره السيد والشيخ من المنع من الوجوه على الاجتهاد والاخذ بالظن في مذممة لشغل ارباب الاجتهاد والمندان ولين اقامة اعني تحصيل مطلق
الظن بالحكم دون الوجوه الا الاذلة الشرعية المفردة في الشريعة التي قامت عليها الادلة ويزيد لا توسع تحصيل الظن من تلك المذاهب المقيمة للمنفذ للعلم من
مذاهبهم والاصل ان هناك اجتهاد في استخراج الاحكام ولو بمجرد الظنون العقلية ونحوها واجتهاد في فهم الحكم واستخراجها من الادلة المذكورة والنحو
من كلامهم الا هو الاول دون الثاني لوضوح رجوعهم الى الادلة وتحصيل الظن بالاحكام الشرعية والحكم على سبيل الظن والاستشفا عن الادلة غير
في كلام السيد والشيخ وغيرهما وقد كان الاجتهاد في كلام الاول انما يطلق على تحصيل الحكم بالوجه الاول كما يظهر من ملاحظة كتاب الامور ومن ذلك
ما انتهى مقام دفع بعض الوجوه الخيرية من اجتهاد في مقابلة النص ويشير الى كمال القياس اراي معناه بل ان رجوع الى النص والوقوف
في ظاهره وغيره لا دلالة على خلاف الاجتهاد عندنا على خصوص استنباط الحكم بالقياس قد جملوا الاجتهاد الواردة حديث معاوية القياس جعلوا ذلك
الرواية في اشارة شريفة في كره في باب القياس كما انها وما في معناها ما رواه ابي الاصل في اطلاق تلك اللفظة على القياس اراي في اشارة بالظن المسمى
منه هو مطلق الظن من حيث لا يتطرق حيث ان المذاهب الشرعية الاحكام المفردة في الشريعة وامور مضبوطة مفردة عند الشريعة الجاهزة مقطوعة عن اجتهاد
الا يجوز ان رجوع الى مطلق الظن كما جوزه اهل الخلاف ومن لم يثبت ان الحكم المستشفا فافهم على حجة الادلة القطعية يكون قطعية الشريعة وان
كانت مضبوطة لواقع غنية فمما يبرهن بالدليل القطعي ما يقع بوجوب العمل به فاذا كان الدليل قطعية اجتهاد العمل كان كثير من الادلة المفيدة للقطع
بوجوب حيث ان المقسم من الفقه يصح العمل به دون مجرد الاعتقاد والمفروض كون ما يفيد العلم بوجوب العمل مستكين في القطع بالعمل معناه التكليف فلذا
يجوز الادلة المذكورة وعليه مفيد للقطع مما يبرهن بالادلة ما زلت المفيدة للظن ومنه يظهر الوجوه عدم تجوزهم للعمل بالظن حيث لا يقيم عند فهم
ففي جواز الاخذ به بل فافهم على خلاف ما بين في محله في كلام الشيخ في القصة ما يشير الى ما ذكرنا حيث تدفع استدلال الفاضل بالمنع من القياس بالادلة
الادلة على المنع من الحكم بغير العلم بان الحكم ان يقول ما قلنا بالقياس الا بالعلم وعن العلم فلم نخلص الكتاب انما ظننتم علينا اننا نعلق الاحكام بالظن
وليس بفعل ذلك بل الحكم عندنا معلوم وان كان الطريق الى العلم بهذا ولا يذهب اليك ان المستشفا من العبادات المذكورة ان عدم جواز العمل بمطلق الظن من
الافتقارات بين الخاصة وان الفول بجواز من خواص العامة وقد ذلك يعطى كونا لاصل عندنا عدم جواز العمل بالظن الا ما فافهم الدليل الفاضل او المنع
الى القطع على خلاف ما هو المختار الا ما يدعيه جماعة من متأخري المتأخرين من ان لا يثبت الاصل وكون قضية الاصل حجة الظن الا ما فافهم الدليل على خلافه
فانه شريفة يمدح علمنا بل عين ما ذهبوا اليه اما الوجه لا وهو بعد جدل عن طريقهم كما لا يخفى ومنه يظهر ضعف ذكر الحد المذكور من كون طر
الاجتهاد في افتقار العامة لا لخاصة الا نادرا ثم ان ما ذكره الشيخ من انه لا يتعد مضمو الاجتهاد من الامور المعلومة عند الشريعة لعدم حجة القياس عند
هم ولا استناد الى منصوص العلة او منصوص الموافقة ونحوها ليس بقدر اعان الاجتهاد كما في محله وما ذكرنا يظهر في باقي اعتبارات المفردة وقد نص
المحقق في المعارج بان الاجتهاد في عرف الفقهاء لا يجهل استخرج الاحكام الشرعية قال وبهذا الاعتبار يكون استخراج الاحكام الشرعية من ادلة الشريعة
اجتهاد انما ينبغي على اعتبار ان نظرية ليست مستفادة من ظواهر النصوص الاكثر سواء كان ذلك بالدليل في ايسر او غير فيكون القياس على هذا المقاد
احدا من الاجتهاد فان قيل يلزم على هذا ان يكون الامانة من اهل الاجتهاد فلنا الامر كل لكن فيما من حيث ان القياس من جملة الاجتهاد فاد استثنى القياس
كأن من اهل الاجتهاد في تحصيل الاحكام بالطرق النظرية التي ليس احدها القياس انتهى في الحاصل ان اجتهاد كثير من هؤلاء كالسيد والشيخ وابن ادريس والمحقق

انك

بشيء من طرق وأما بعد الأول إلى العلم وفيما لا الدليل الفاطم على تعيين العمل بالوجود المقتضى أفادت العمل بالواقع أو لم تقدر فلا ريب أن الفتوى والعمل
يكون بالعلم دون غيره فلا يندرج الصور المقتضى شيء من الأبحاث والروايات المذكورة فعمل الفتوى والعمل بالواقع هو المقصود من الشريعة
بالحكم بالشرع وإن لم يعلم يكون ذلك هو الحكم الأول فمادامنا الذي لا يشك في العقد كما لا يخفى المانع عن الفتوى بالرواية بما دامنا وله
العلم والواقع من الاستحسان ونحوه وأما الرجوع إلى الكتاب في السنة وسائر الأصول المقتضى في الشريعة وليس من الرجوع إلى الرأي أصلا وإن لم ينفذ
بما لا يخفى بالواقع سيما بعد قيام الدليل الفاطم على وجوب الأخذ بما هو المدعى أو ما نينا فيان تلك الروايات وإن سلم كونها متواترة لكن دلالتها
بما لا يشك في قطعها فلم يبق إلا الظاهر الذي هو من الآثار لا يعمل بخلافه في الشارع الأخذ به فلا أقل من إبطال ذلك ولو احتمل أنه جواز ولا يجوز
فبطل على تلك الأطلاقات فلا يرد منها ما على الظن في الاستحسان المدعى بطلان العمل بالدعوة وأما ثانيا فمادامنا لو سلم دلالتها على ذلك وجواز
بشيء من الطرق كما لا مانع من ورود الفتوى عليها بعد ثبوتها من قبلين إن الفاضل بحجة الظنون الخاصة ومطلقا المقتضى حينئذ أسهل
على ما يقول بذلك بدليل قطعي لما عرفت من عدم حجة الظن من حيث لا يظن من غير خلاف فمقتضى ما بعد ثبوت الدليل لا وجه للاستحسان في الأطلاقات
وإنما نادى على الأخذ بالمتواترة بل ضروري من الأسلام من أن حلال العمل حلال إلى يوم القيمة حرام إلى يوم القيمة فمن ذلك جواز الأخذ
بالأثر الظني ضرورة أن الظن بما يتغير ويتبدل وحرام الله وحلاله مما لا يتغير فيه ولا يتبدل وفقد بعضهم هذا الوجه عند التتوذة وهي أن كل حكم
بما لا يشك في كل حكم فباللغيب خالف للشيعة في مسألة لا بد من فتح أن كل حكم اجتهاد مخالف للشيعة بالاسلام وهذا واضح أما في ما لا يشك
منصوص بما يحكم به الأخبايون بجواز الرجوع عن الحكم بالنسبة إلى ما لم يثبت كما إذا علموا بالفتوى ثم عثروا بعد ذلك على خبر مخصوص فهو الواو من الخبر كما في
منازلهم فمنهم من كان مكان ذلك شأنهم مكاتبة ظاهره ووجه فتقول أن حكم الأخبار كما في اللغيب في الخبر ما ذكرنا ثانيا فمادامنا لو سلم دلالتها على ذلك وجواز
كون ما يفيد الظن هو حكم الله الواقع فيكون الأخذ بالظنون هو المطلوب الأول وأما إذا قلنا يكون الأخذ به مطلوباً من حيث كونه عن الواقع وكونه
مقتضى لا يكون حكماً ظاهراً بل هو المانع عندنا فلا أذيقه الأحكام الظاهرة غير غير في الشريعة فمقتضى عليه الفریقان كما إذا وجد شيئاً في سواد
سبيل الحكم ثم علم بعد ذلك كونه حراماً ما إذا علم من بد مسلم ثم علم كونه حراماً فحينئذ لا بد من العلم بالأحكام فلا يكشف بعد ذلك خلافه
ويجوز كل من أجل والحق في المتعلقين بالموضوع الواحد كما في القضايا المقام مع وضوح مناسجه في الدليل المذكور بالنسبة إلى ما لا يشك في ذلك
فمقتضى القول بعدم جواز الأخذ بأحد الحكمين المذكورين وهو واضح الفاضل فانه لا بد من الأخذ بالأحكام على عدم جواز الأخذ بالأحكام الظاهر للغيب
فيكون ما لا يخفى الحكم بعد جوع المجهل عنه حتى يلزم انقطاع الحكم وخروجه عن التأيد بل ليس بخلاف الحكم من جهة الاختلاف في الأخذ بالواقع
من الحكم الأول والأحكام كاختلافها في الحكم المتعلق بالموضوع الواحد من جهة اختلافها في ما ثبت ولا يخفى في المثال المذكور فكيف يمكن هناك
بالعلم والواقع وبما لا يخفى في فتاخر مع كوننا الحكم الواقع المتعلق بذلك الموضوع المعين شيئاً واحداً لا يخلف بحجة اختلاف العلم والجمل فيكون في المثال
وكان ذلك يقتضي انقطاع حكم الشريعة من جهة عن التأيد فكذلك الحال في محل الكلام وأما ثانياً فمادامنا إذا زد بقوله كل حكم اجتهاد في اللغيب فبال
الغيب في الموضوع الموضوع مع جميع خصوصياتهم ضرورية وإذا دام المجهل باقياً على حاله الأول لا يمكن تغيير تلك الحكم في شأنه أصلاً وإن ادعى
بطلان اللغيب في المحل ولو بسبب تغييره في حاله كان يصير ظاهراً لا يخلف ما ظننا ولا فقه ولا مانع من ضرورة أن يتبدل الأحكام لا تقتضي بعدم اختلافها بحجة اختلاف
أحوال المكلفين في اختلاف صلواتها المسافر الصحيح المريض والقادر والعاجز من الضرورة ولا منافاة في ذلك بين الأحكام الثابتة بالفتوى
صلاً في المثال المقام وأما ما إذا كان من كل حكم اجتهاد في اللغيب فبالعلم والواقع وبما لا يخفى في فتاخر مع كوننا الحكم الواقع المتعلق بذلك الموضوع المعين شيئاً واحداً لا يخلف بحجة اختلاف العلم والجمل فيكون في المثال
لأن ما ذكره من الأحكام غير قابل للتغيير كما هو عليه فإن كان ما ذكره مطابقاً للواقع لم يكن قابلاً للتغيير هو عليه أن أدرك بعد ذلك خلافه
العلم يكون معدوداً في خطئه في ثانياً وإن كان غير مطابق للواقع مكللاً بغيره فإنه لا يربى بكونه معدوداً في خطئه في ثانياً وإن كان أدرك بعد ذلك خلافه
فباللغيب فإن يدرك ثانياً خلاف ما أدركه أو لا يدركه الأول ولا يخلو الثاني فمادامنا لو سلم ذلك أن يكون ذلك مقتضى ما لا يشك في أنه لا بد من
تغيير الحكم المذكور أن يقول الأدراك للتغيير بما يقتضيه بعدم الملازمة بينهما من أن الواقع لا يكون مصيباً للواقع مطروحاً فمقتضى ما يلزم من
الدليل المذكور أن ظنون المجهل قد يتبدل الواقع وقد يتغير هذا ما اتفق عليه حكما بنا واتفقوا مع ذلك على وجوب العمل بغيره لا منافاة بين عدم
انقطاع الظن للواقع وجوب العمل بمقتضى ما هو الحال في سائر الطرق المقتضى في الشريعة فلا تغفل ومنها أن الدليل المذكور على وجوب العمل بالأحكام الثابتة بالفتوى
جواز الرجوع إلى الظن فانه في الواقع ما لا يخفى في العترة الإمام من جهة حصولها أو بما يقوله والوثوق بما يؤيد به فمقتضى ذلك أن لا يجعل تابعاً لا يقطع وصلاً
للواقع ويجعل فاعلاً في نظرنا إلى العلم المذكور فكذلك الحال في الإمام جعفر بعضه فيكون كلامه مفيداً للقطع ويجوز فاطمة للعترة الكثرة
عن الواقع كما لو كان سائر الوجوه والأدلة تنحصر على المكلف بتوقف على كونه مفيداً للقطع كاشفة عن الواقع ليكون فاطمة للعترة المكلف من لبيد أن رأي المجهل
فلا وثوق بكشفه عن الواقع بالنسبة إلى المجهل نفسه فكيف لا يكون ذلك منصوصاً بما لا يشك في أنه لا بد من جواز الرجوع إلى الجاهل في العالم
والبصير لا يخفى وكذا اغتمنا العالم يقولون في لبيد أن قول الواحد يفيد العلم بالواقع ولو فرضنا حصول العلم بوثاقه بالمعاشرة بالخاصة
الموصلة إلى وجه اليقين بالعدالة مع أنه كمال التردد لعدم بلوغه بذلك في ربح العترة كيف لو كان ذلك لا يكفي في ذلك الإمام أيضاً فكيف مع
الافتقار إليها بحسن الظن كما هو المذهب لا يقطع مع حصول العدالة فضلاً عن القطع بمطابقته في الحكم للواقع فلو سلم ما ذكره الفتوى باعتماد العترة
في الوسائط التي بين المكلف وبين الإمام زماناً خصوصاً في زمنه العترة فمقتضى إلى أن الفتوى المقتضى في الشريعة لا يستلزم أن أحكام الموضوعات كما في
لهارة الما واصله حجة فعل المسلم وقبول الجهادي ليدعوها لا يفيد قطعاً بالواقع مع أن الشارع حكم بجواز الرجوع إليها اتفاقاً من الفريقين

بل انما عاين المسلمين وكذا الحال في استصحاب الحكم التام في ان ثبت نسخ لو قيل بحصول الفسخ هناك فيجوز
الشرع فهو عينه جاز في المقام اذا انما يكون بجبهه الحق انما يكون بلقيتيا الدليل الفاضل عليه لا بمجرد كوننا وثاننا بالافراق الظاهر بين الامام والجمهور
فان الامام امين الله على كافة الامام ولد الرباسته العامة وجوب الطاعة على الخاص العام وهو مرجع الجميع استغناء الاحكام ومع ذلك لا يستلزم
بها الى الاستبانت العامة ومن التبين ان مجرد العدل غير كاف في اطمينان النفس بمثل ذلك لا ينظر بقول العدل ان ادعى شيئا خارجا عن المقاسخا والعدل
انما يتبين للناس بل يتشاع الظنون اليه بالتمتع نعم لودل الدليل على عصمته كان قوله لها نانا طاعا لا تكاره فالفق بينه وبين الجمهور من وجوب
شيء فاعيننا العصفه في لا يقضي باعينا لها في الجمهور لانه هو بمنزلة الراعي عنهم ولا يكون السبيل الذي يندب له ذلك الجمهور قطعا بعد الفسخ وجوب
العمل بمؤداه ومنها ان فتح سبيل العلم على المكلفين وتكليفهم بالعلم بالاحكام من اللطف فيجب ان يكون حاصلا لوجوب اللطف على الله تعالى اما القصة
فلما فيه من تفريق لعبدا الى الطاعة والاعتناء عن المعيشة ليدل في الظن لو صرح ان اليقين ادعى في تحصيل الامثال من الظن واما الكبر في مقامه
المجواب عنه اما اوله فان العلم والظن مشترك في ما ذكرنا كان الظن منهيا الى اليقين كما هو الموضع من المقام لظهور كون المكلف في مقام العلم علما
بالتكليف طعنا نعم لو قيل باننا التكليف على الظن من حيث انه ظن لو لم يكن التمسك فيه بما ذكره فظهر ان ذلك فاما ما ذكروه من كون التمسك
ظنية لا يكون على ترتيب الثواب والعقاب فيكون ذلك دليلا الى الافدام والاحكام نظرا الى وضوح ترتيب الثواب والعقاب على فساد الاحكام الظاهر في
مقام الواقع بل قد يقر باننا الثواب العقاب مثلا والتكليف لظاهره سواء طبق الواقع او لا وان لم يكن القول باختلاف الثواب والعقاب مع المطابقة
وذلك لا يستلزم التصويب لا يخفى واما ثانيا فبالمنع من كلفة الكبر اذ ليس كل لطف واجبا عليه كيف ظهر الامام من اللطف على الوجه المذكور قطعا
ومع اهل النفس المانعين من تمكنه من اللطف كل يتكون واجبا عليه مع ان العلوم خلافه فلا مانع من ان يكون البتة على الظن اذ من الغيبة
انقطاع اليد عن الرجوع الى الامم من قبل ان يكون ذلك من غير عريضة استسبيل العلم انما جاء من جهة غيبة الامام وخفاء
طرق الاحكام فيكون لا من قبل واحد ضا الى ان كونا التكليف لظاهره لعل لطفه لا يمنع بل قد يقر بان عدم الزام المكلفين بتحصيل اليقين في
خصوصها التكليف هو اللطف لما في اناظر التكليف بخصوص العلم بالاحكام من المخرج التام ولذا اكفى الشارح في زمانه عن المكلفين بالاحكام
بعده من الطرق الظنية مع افتتاح سبيل العلم كما انشأ الله في محله ومنها ان الظن مذكور في خلافه غير جازية على وجوه منضبطة فلا يكون الاحكام
التي تميز عليها جازية على قانون واحد بل يختلف جدا بحسب اختلاف الاراء ومثله ان لا يصح ان يكون مدرا للتكليف سيما بالنسبة عامة الامام الى
قيام القيام وهو من ان ذلك لو تم فاما انهم لو قلنا يكون المرجع هو مطلق الظن من اي طريق واما اذا قلنا يكون السبيل هو شيئا خاصا والتمسك به
بقواعد مخصوصة منضبطة كما هو المختار فلا مضى الى ذلك وجها مستحسنا لا يصلح حجة لنا سيما في ما يمنع من اختلاف التكليف
فيما اتفقوا على حسب اختلاف الظنون وان كان الحكم الواقع من واحد ومنها ان يفترق على بناء التكليف على الظنون وجوب من الفسا من تارة الفسخ
اذا ما الحروب سفلت لدماء وحوادث يقع التكليف من الحكم كيف ذلك من شيئا العامة في الاعتقاد بما صدر من سلفهم من وجوه الفسا في الاستدلال
من اثاره الحروب وسفلت لدماء وحوادث فاعرض هيك موال وغيرها ويدفع ان الاخذ بالطرفا الظنية الشرعية على الوجه الغيبي الشبهة في بعض
الى شيء من ذلك بل نقول انها في الانضباط ليست ونا لوجوه العلمية وجعل اجتهاد الشريعة عند الافدام اولئك على النفس لا يقضي نفسا الرجوع الى
الاختصاص مع وضوح فساد دعويهم في ذلك الاستشاك في ربا يمتد دون لهم بقطع كل منهم بشرعية ما بان من الفسا مضى الى اننا الفير يقين على جواز الرجوع
بالظن في الجملة انظر الى الموضوعات واثاره الفسخ واثاره الحروب نحوها انما يتفرع في الغالب على ذلك ونفس الاحكام الشرعية واعتقاد العامة عن
سلفهم انما هو بالنسبة ذلك غالبا فلو تم ذلك لقضي بعدم جواز الرجوع الى الظن في ذلك ولا فاعل من ومنها ان الاجتهاد اخرج لا يبننا على الاستدلال
حكم المسئلة وهي انهم من الامور الخفية النفسية فلا يمكن ان يكون مناط الاحكام الشرعية شيئا بالنسبة جميع الامور ومنه واضح ولا يخفى في شيء من ذلك
عند المجتهدين والعامة ليس فيفسد الرجوع الى الادلة فلا يرتبط بخلافه والاشتباه ذلك وعلمه يكون من قبله بالغادره الاجتهاد يحصل بالرجوع الى
اهل الخبرة وبغيره مما يجي الاشارة الى ففسد الملك وان لم تكن ظاهرة الا ان الطريق انظر كما هو حال في العدلة وغيرها من الملكات فضلا عن اجتهاد
ذلك على طريقة الاختيار بين ايضا ولا بد عند المحققين منهم في الرجوع الى الادلة الشرعية من اقتدار على فهم الاختصاص والجمع بينهما والتمسك من رتبة
في الفروع الى الأصول وذلك انهم من الامور النفسية الغير الظاهرة فلو كان ذلك مانعا ليجري في كل من الطريقين المسئلة الثانية انهم اختلفوا في وجوب
تجدد النظر على المجتهدين عند تجدد الواقع التي اجتهاد حكمها وجواز بقائه على مقتضى اجتهاد الاول الى ان ينشأ ويتغير بما يغني عن تجديد النظر
في السابق في الواقع المتأخرة من غير حاجة الى اجتهاد اخر على قول ثالث انها التفصيل بين نسيان دليل المسئلة وعدمه فيجب عليه تجديد الاجتهاد في الاول
دون الثاني ذهب اليه المحقق والسيد العيني وحكي القول به عن الامام والامام وعزاه في النهاية الى قوم وقال العلامة في قواعد انه تفصيل حسب ترتيب
من قواعدهم لفقهاء وابعها التفصيل بين ما اذا قويت قوته في الاستنباط كونه الممارسة الا خلاص على وجوه الادلة وعدمها فيجب على الاول دون الثاني
وقد نفى عنه لبقا لرتبة ومال اليه الفاضل الجواد في شرحها والحكي عليه لشيء بين الامور بين اصحابنا والعامة هو لقول بعد وجوب تجديد النظر
وقد احتجوا عليه بوجوه احدها استصحاب الحكم الثابت بالاجتهاد الاول بانيها حصولها وجب عليه من الاجتهاد بالمرأة الاولى نظرا الى تعلق الوجوب
بالطبيعة حصول الطبيعة بالمرأة وجوب الاتيان بمرأة اخرى كاجابة الامام عليه السلام على ما دل على وجوب اصل الاجتهاد وحيث لم يتم دليل اخر عليه
ذلك بالاجتهاد بالمرأة الاولى وغاية ما يتجمل الاستمال وجوب التجديد ما كان اطلاقه على ما لم يطالع عليه الاجتهاد السابق وهو مع عدم قيام دليل على صحة
من الحكم مدفوع بالاصل على انه لو كان مانعا من كبري بالنسبة الى الواقعة ولو مع ان لا يجزى تكرار النظر لهما بالاتفاق ثالثا ان القول بوجوب تجديد

في المسئلة وهي انهم من الامور الخفية النفسية فلا يمكن ان يكون مناط الاحكام الشرعية شيئا بالنسبة جميع الامور ومنه واضح ولا يخفى في شيء من ذلك

بوجوب الفهم الصحيح. لشدة المنفعة في التبعيض نظر إلى شيوع تكرار الوفايع سيما فيما يعبر به إلى ما هو جوهري في كونها لا يمتنع بحسبها باعثة على ما ذكرنا
بأنها لا تسير المشقة على عدم وجوب التكرار ولذا لو سئل مجتهد عن المسئلة التي اجتمعت فيها سائر عديده لم يوقف عن الإفتاء في غير المرة الأولى
بل يفتي بها بلا تردد ولا غير كما قلنا أملا وروايتنا على ما قلنا من أن كل من لا يفتي بما لا يفتي به من الأدلة الشرعية فإن قصته ما دل على ذلك هو
بأنه لو رجع إلى كل منها وأخذ بما يدل عليه من غير حاجة إلى البحث عما ينافي من ذلك إذا كان الرجوع إلى قبل البحث عن الأدلة ولا يمتنع في تحصيل
حكم المسئلة نظر إلى ما دل على وجوب استيفاء الوضوع من الأدلة فيبقى غير تلك الصورة من حيث جازم لا دلالة المذكور فلا يوجبها تأنيلا ولا تأذ
الفرق وهو ما لا خلاف من تفصيل الأدلة وانت جبهه به من ذلك لعدم انحصار المدعى في اقتضائه ما يدل على الاحتجاج في الاستدلال بمجرى الرجوع إلى الحد
الأدلة المذكورة من غير حاجة إلى البحث عما ينافيها وإن ذلك عن المدعى على أن الطقيا على وجوب البحث عن المعارض على فرض الاستدلال بذلك
الأدلة والأضمارها على القول بعدم وجوب تحديد النظر في جازم الرجوع إلى أحد الأدلة المذكورة انهم مضوا إلى ذلك لا يوافق القول بحجة الطقون
خاصة حيث تاقم الدليل على حجة كل واحد منها وما على القول بحجة مطلق الظن فتمام الدليل على الرجوع إلى الظن بعد ذلك الوضوع الأضمارها
في تفصيل الأدلة فيبقى الكلام في غيب الأتيان بالأضمار المذكور بالنسبة لكل واقعة أو كيف بالأضمار واحد للجميع ليس هنا ما يدل على الثاني لوله
نقل باقتضاء ما لوجه الأول ثم هذا وير على الأول الاستصحاب أن يكون جبهه عند عدم قيام دليل شرعي ولو طعموا أو طلاق على خلافه فإنه
لا يقدوم الاستصحاب شيئا من الظواهر والأطلاقات وح فقولان قصته لغويا والأطلاقات لا دلالة على عدم جواز الأخذ بالظن هو عدم جواز الرجوع
إلى ما علمه من شيء من الأحوال والأزمان خرج عن ذلك فنحن الجبهه المطلق بالنسبة للأضمار الحاصل عقليا جبهه وأما العلم بعد الحكم الأول فمما
لا يمتنع عليه فقيته تلك الأطلاقات هو المنع من الأخذ بها والحكم الثاني بما يقتضاه فلا يقع الخروج عن مقتضاها بما ذكر من الاستصحاب ويمكن دفعه
قصته تلك الأطلاقات عدم جبهه الظن من حيث هو مع عدم قيام دليل شرعي على جواز الرجوع إليه لوضوح أنه مع قيام الدليل عليه يكون ذلك
على العلم دون الظن كما مر من الأضمار الذي قد اقتضى الاستصحاب جواز الرجوع إليه كفي في المقام أنه مغاير لما ذكرنا من ذلك الأطلاقات حيث أنها
ولم لا على عدم جواز الرجوع إلى كل ظن لم يقدّر دليل على جبهه بعد فضاء الدليل بحجة الاستصحاب وقضا الاستصحاب في الظن المذكور لا يكون إلا كما
في المقام على الظن بل على الدليل الفاعل الذي يمتد إلى الظن المذكور فمما لا يمتنع به الاستصحاب في المقام وفيه فاعل وعلى الثاني أن
جواز الحكم والأضمار على خلاف الأصل خرج غير ما إذا وقع ذلك عقليا جبهه لقيام الإجماع عليه فيبقى غير تحت قاعدة المنع إذا دل على علم
جواز الحكم عند تجديد الواقعة من غير جبهه النظر على الثاني أن سلم بما ينبغي وجوب تحديد النظر طرورا لوقول بالتفصيل ومثل ذلك على الرأ
انهم لعدم وضوح قيام السيرة مع شيئا دليل المسئلة وزيادة القوة ظاهرة بحمل سببها على دليل آخر واستدراك وجب آخر لا نشيط جبهه
القول بوجوب تحديد النظر كما نرجح تغييرها بعد تجديد النظر كما يتفق في كثير من المسائل الظنية ومع الأخمال المذكور ولا يبقا الظن فلا تأنيلا
من استكشاف الحال لدفع هذا الاحتمال ويدفعه أولا التقصير بقيام الأخمال المذكور قبل افتراء في الواقعة الأولى انهم فلو صح ما ذكره تكرار النظر
بالسيرة إليها أيضا وهو باطل اتفاقا كما نص عليه لمصدا وهو الظن من ملاحظة طائفة ثانيا بالمنع من كون قيام الأخمال المذكور مانعا من حصول
الظن وهو طرورا قلنا ويمكن الاحتجاج بالقول المذكور بالأطلاقات لما أغنى عن العمل بالظن حيث عرفت بيان ذلك فيوقف فضاء اثباتنا لجواز
الدليل فضاء عده اذن فاضنه بوجوب تحديد النظر إلى ان يثبت خلاصة جبهه القول الثالث لغو ثمة الدلالة على المنع من الأخذ بالظن خرج غير
مودة تدرك الدليل الماد على حجة ذلك الدليل وجوب الأخذ بمقتضاها فيبقى الباقي تحت دليل المنع وانهم من يريدون دليل المسئلة لم يكن حكمها
مستثنا إلى الدليل فيكون محظورا لوضوح حرمه الحكم من غير دليل ورد على قول أن سلم قيام الدليل على حجة الأدلة التي استدل بها في الحكم
لأنه الأولى بالنسبة سائر الوفايع انهم كان ذلك بالأضمار كما فيا في الحكم للجميع من غير حاجة إلى تحديد الأدلة والأضمار ولا فرق بين شيئا الدليل
لأنه إذا لم يرض شيئا خصيصا للدليل وأما كون الحكم مستثنا إلى الجبهه الشرعية فالمفروض علمه هو كان في جواز الأخذ به إن قلنا بأن اقتضاء الثاني
جبهه تلك الأدلة نظر إلى تلك الملاحظة بالنسبة حكم الواقعة الأولى ومن غير مانع فلا فرق انهم عدم جواز الاستدلال به من تدرك الدليل على سبيل التفصيل
وعدم وعلى الثاني أنه بما تيمنا إذا لم يرد كراستنا الحكم إلى الدليل بان أحمل عدم استثنا إلى الدليل راسا وأما إذا علم استثنا إلى الدليل أحال لكن لم يرد
تفصيل الدليل على ما هو المفروض المتفان ليس حكمه حكما بغير دليل لوضوح كون حاصلا عن الدليل مستثنا إليه وإن لم يرد كراستنا الحكم تفصيل كيف
ولو كان ذلك مانعا عن الحكم لكان شيئا تفصيل الدليل قبل حكمه الواقعة الأولى مانعا عن الاعتناء بالنسبة إليها انهم ولا فاعل كل من طامر جبهه القول
الراجح أن مراد القوة بكثرة الأطلاقات والممارسة الافتداع على استنباط وجوه الدلالة فاض بقوة أخمال الأطلاقات على ما لم يطبع عليه المرة الأولى فلا يستعمل
جبهه ما ذكره ولا يمكن ان يستدل له انهم بان طرورا جبهه القوة فتؤثر في صا الواقعة من غير ذلك فمما لا فضل على تفصيله المفروض فيكون الحكم
من جبهه الأضمار الثاني هو المنع بالنسبة لغيره من طرورا الأول فلا يمتنع من تحديد الأدلة جبهه له وير على الأول أن جبهه يرد القوة لا يقتضي بذلك كيف
ومن الجبهه عدم اختلاف الحال في الحكم في كثير من المسائل بين زيادة القوة ونقصها بل ربما يقطع المجتهد مع زيادة القوة بعدا خلافا في الحكم سيما
الأنه في تفصيل الأدلة فلا حاجة إلى المراجعة لجبهه من غير بطلان الجواز الثاني لاختلاف المسائل ذلك فلا يتم الخلاف في القول بوجوب تحديد النظر
مع زيادة القوة والدليل في تفصيل التحقيق في المقام أن يقال أن الافتاء الثاني أن يكون غير قول من غير تراخ عنه ومع التراخي مع استصحاب الدليل المسئلة
واسطة ما يبرهن على عدم جبهه رايه مع تجديد النظر فيبقى كثير من المسائل أو عدل بان يكون ناسيا الدليل ويجتهد رايه بتجدد النظر فإن
كان الافتاء الثاني عقليا ولا يحصل عقيبا جبهه في المسئلة فالتأخر لا يمتنع في عدم توقفه على النظر الجديد لغيره من وقوع الافتاء المذكور

النظر في اجتهادها وان سبقت في احوالها ولا يعقل مانع من تعاقب فتاوى عديدها واحدا وكذا لو كان مستحضرا لدليل على سبيل التفصيل فاطعا
بعدم انقلا رايها بالنظر الجديده كانه لا ينبغي الخلاف فيه ولا سبب جريان ذلك فيما اذا قطع بعدم انقلا رايها بتجدد الاجتهاد ولو لم يكن مستحضرا
لدليل وان عثر على معارض للدليل عند علمه عليه ولو لم يرد عن بعض الوجوه الدافعه لاستدلاله ونحو ذلك فالظاهر ان ما قلناه في وجوب تجديد النظر في الاجتهاد
سيما اذا اخرجنا عن اجتهادها ولو بالنظر في الواقع الاولى لوجوبه في الوقع على المجتهدين عدم عثوره او لا على المعارض انما يصح حكمه في تلك الحال
دون الحاله الثانيه فلا يصح له الحكم قبل ان يمتنع النظر فيه ثانيا وقد نبه عليه بعض الافاضل وكان له خلاف في رايه وان اخرجنا عن النظر في
من غير ان يعرض له ما يعارضه ليدل على المسئله واختم على ذلك عن الحكم بعد تجديد النظر في وجوبه في الواقع الثانيه لوجوبه المذكوره اجوها الفول
بعدم الوجوه بل عليه بعد الاستصحاب بالغير بل المذكور المعترض بالشهر كما نص عليه بعضهم انه لا خلاف ظاهره في جريان المقتل على تقليد المجتهدين
ما لم يعلم رجوعه عن الحكم ولا ينم الا مع حجة ظنة بالنسبة للوقائع المتأخرة من غير اختصاصها بالواقع الاولى والا فضا لا يرد في رايها انما
اذا لو كان طول المدة باعتبار عدم اغما المجتهدين على ظنة الاول ولزم تجديد النظر في اجتهادها ثانيا للواقعة المتأخرة كان عدم اغما المقتل على فتاوى الاول والظن
كون رجوعه على ظن المجتهدين فلو لم يكن له البناء على ظنة السابق ولم يكن ذلك لظن جديده شأنه فوجب عليه تجديد النظر لم يجر لمقتله البناء على فتاوى السابق
ووجب عليه رجوعه ثانيا لاستعلام ما يؤيد رايه في نظر الثاني ولم نقف الى الان على من وجب عليه ذلك قال بعدم مضي الاجتهاد والاول في شأنه
بعد طول المدة بالنسبة للوقائع المتأخرة بل كل كلامهم لا يطابق على جواز الرجوع على ذلك الى ان يعلم رجوع المجتهدين عنه نعم فرق بعض العامة في المقام
فرج وجوب تجديد النظر عند تجديد الواقع اذا علم انشا المجتهد في الواقي الفياض وشك فيه وكان المقتل حيا وقطع بهما لوجوبه في غيره وهو
وجه ضعيف مبنى على اصولهم وايضا لظاهر طبا فيهم على جواز حكمية المقتل فتاوى المجتهدين مسايلا لمقتله من وجوا اخذهم بذلك مع وثاقه الواسطه
ولو بعد طول المدة ولا ينم ذلك الا مع حجة ظنة بالنسبة الى الوقائع المتأخرة وهو بداهة ما من لزوم العسر والرجح والفول بالفرق بين نسبية دليل المسئله
ونذكره لما لا ينبغي له وجه بعد علمه كما عرفت وكذا القول في التفصيل الاخر نعم لو كان لا يثبت رجوعه عن فتاوى المجتهدين في رايه او وجهيه فله
في المسئله فلا يبعد الفول بوجوب تكرار النظر لجعل الوثوق والاطمينان في ذلك بالنسبة لفتاواه الاول انهم اذا اختلفوا في فضل بينه وبين
زمانا لا يجتمع مع رجوعه عن محل البحث على ما هو طعننا وينم والحاصل انه مع بقا اطمينان المجتهدين بما ظنوه وثوقه بكونه مقتضى الادلة الشرعية
لا ينبغي الاشكال في عدم وجوب تجديد النظر ما مع انقضاء وثوقه ما لم يعلم اعثاره على نظره السابق ولا خفا عثوره على ما لم يقنع عليه او كان للملك
يجب يضطر به لئلا يكون ما ذكره هو مقتضى الادلة فلا يبعد وجوب تجديد النظر في رايه اذا لم يقنع بظن الحكم فان قلنا اخرج هذه الصوة عن محل
البحث على ان التراجع فيما اذا بقى ظن المجتهدين على الصفة التي يطلب حين اجتهادها بان يطمئن كون ذلك مقتضى الادلة ويجوز من نفسه الرجوع عن تفصيل
غيره لو فرض كونه حكم الله بحسب الواقع كان ذلك اختيارا لما هو المشهور لا كان تفصيل اخر ولا مانع من عدم التوقف على من هب عليه ولا اجماع
على خلافه هذا ونما ينبغي على هذه المسئله الاجتهاد المتعلق بالموضوعات من اجل تكرارها وتكرارها في الواقع ولا كما اذا اجتهد في طلب الفلانة لصلو
مختصا او طلب ما لتيتم به فاحد ثم اذا ان تتيتم احده او كذا لاشهاد عند الحكم ليقول شاهدنا في رايه في رايه ونحو ذلك فلهذا في وجوب التكرار
فتاوى على وجوب التكرار في الاجتهاد المتعلق بالاحكام وعدم رجوعه عنها ولا اظهره ثانيا الملازمة بين الاثنين والشيخ هو ما يقتضيه الدليل
في خصوص كل من تلك المقامات المسئلة الثالثة اذا حكم المفتي بشي ثم عدل عنه فوجب عليه الاخذ بمقتضى اجتهاد الثاني سواء كان فاطعا او بالحكم
ثم ظن خلافا وبالعكس وكان الحكمان ظنيين مختلفين في القوة او منفذين سواء كان قويا نظرا ووسع باعاه حال اجتهاد الاول وبالعكس وتساوا
في الحالتين وكذا الحال بالنسبة لمن قلده فيه فانه يجب عليه العدول عن فتاواه الاول لمعط بلا خلاف في شي من المقامين بل قد يحكم اجماع على ذلك
ففي شرح المباني اذا اجتهد مسئلة فاذا اجتهد الى حكم ثم اجتهد في تلك المسئلة فاذا اجتهد الى غير ذلك الحكم فانه يجب عليه الرجوع الى ما اذا اجتهد ثانيا
الاجماعا ويجب على المستفتي العمل بما اراه اليه اجتهاد ثانيا والرجوع عن الاول واجماعا انه في ظاهره يدعو الاجماع على تعين اخذ المقتل بفتاوى الثاني وهو
ظا اذ بعد رجوعه عن تقليد في حكمه الاول لا دليل على تعين اخذ بالحكم الثاني لجواز رجوعه الى المجتهد في رايه هو مقتضى الاصل وقد نبهنا على تعين
اخذ بالفتوى الثاني ان اذا الرجوع اليه الفرض بناء عدم جواز اخذه بفتوى الاول وبجمل الوجوب على التمسك وكيف كان فالمفتين رجوع المقتل عن حكمه
الاول وتغييره بين الاخذ بفتوى الثاني والرجوع الى غيره على ما كان تكليفه في ذلك قبل تقليده وبظهره في الفقيه لا شاك في رجوعه عن فتاوى الثاني
ما اذا كان عدولا المجتهدين عن فتاوى الاول على سبيل القطع او الظن فتدفع في الاول بعد ذلك المنك عن الاول واخذ بالثاني وجعل ذلك الثاني هو
الا فتوى ل قد ستر وان علم عدول عن حكم مخصوص بطريق على عدل ما كان عليه ولا الى ما صا اليه خيرا وان كان ظنيما كان لا فتوى في ذلك ايضا وان
لو وجب منها فضا ما عمل ولا ولا اعادته وكان على عدل ما كان عليه لوجه في رايه كلام من فتاواه الاول والاخير ظني فلا وجه لتغييره الثاني وفيه ليه بعد
عدول عنه يكون خالفا بنفسا فانه الاول فقتضيه الرجوع اليه في الاخذ بحكمه الاول مضافا الى الاتفاق عليه ظاهره وقد عرفت ذلك في ما حكم من الاجماع
فالوجه في المقام لا فتوى ضعيف جدا وهل يجب المفتي اعلام من قلده رجوعه عن رايه بل لو كان فظا فانه في غير واحد من مكينه وجود ذلك في المحقق عدم
حيث جعل لتغييره وهو الظاهر من السبل التي يتبعها في جعل البه والفتح فلا قول بان المقتل انما يعمل في المسئلة يقول المفتي والمفتي رجوعه عن رايه
استمر ليه عاملا بالحكم من غير دليل ولا فتوى مفت وان رجوعه عن رايه في فتاوى كان يقول بالشرط الدخول في تحريم الرجوع فلو كان رجوعه عن رايه
فكره هو ارفع من رايه من ان يبدل ذلك شلحا صحتا فكم هو وان سجنه بان ما حكمه عن رجوعه على فرض صحة ذلك لانه على رجوعه على كون الاعلام
على سبيل التوجه لا جديده فانه من لزم كونه عاملا بالحكم من غير دليل ولا فتوى مفت فذو نوع بان المفروض كونه اخذ بالحكم عن فتوى المفتي بناء على

ووجه آخر

وشهدت اخرى

استمراره من هذا المستحق المقتضى مجتهد مثل المقام فلا يكون اخذه بالحكم خاليا عن المسند لنا يحكم بغيره عما له حجة القول الثاني الاصل
التام عن المعارض بل ان حجة القائل بالوجود لزوم الصيق والصحح الشديد بدلا على ربحا الا علام سماع شئت المقلدين في البلدان وظهور السيرة
المستقر الجارية بين العلماء الاعلام لشيوع تجدد الاراء مع عدم تفرغهم للاعلام فضلا عما ذكرنا من سقوط اعتماد العامة على اجتهاد المجتهد وتنصر
طعامهم عما يفتون به من احكام الدين اقول وتوضيح الكلام في المرام مع خروج من خصوص المقام ان بقاء الرجوع عن الحكم امانا ان يكون في الاحكام
او في الموضوعات وعلى كل حال امانا ان يكون من المجتهد ومن المقلد اذا حكم المحدث المجتهد ثم تبين له فساد حكمه او شبهة خصوصية تقصر تبين خلافه
ثم الرجوع امانا ان يكون بقطعة بخلاف ما حكم به او بقطعة ذلك او بتدريج فمما ان ذلك امانا ان يكون في المسائل الحقيقية التي لا تكون مورد الاجتهاد او غيرهما من
المسائل الاجتهادية وعلى كل حال امانا ان يعلم باخذ الغير بقوله وجوبه عليه بعد ذلك ويعلم بعد ذلك ولا يعلم شيئا منها فقول ان التدقيق فيه لا يصلح لجميع
ذلك صورة عليه يعمل الغير هو وجوب الاعلام مع الامكان نظر الى ان ايقاع المكلف في ما يخالف الواقع علما او ظاهرا امانا ان يكون من جهة فلا بد من تنبيهه
وارجاعه عن ذلك وجواز عدمه قبل علمه بالحال لا يقتضي جواز ابقائه على حاله في الموضع كون جواز الجرح عليه من جهة حمله بالحال وكونه معذرا من
جهة لا يكون هو المكلف بحسب الواقع الا ان لا ينجح لا تكاد وجوب الاعلام في كثير من صور المسئلة كما اذا شهد شاهد عند الحاكم ثم تفتن ان الاصل
في ما شاهد به وكما الحال في انعام بالاشباه حكمية في المجتهد كما لو علم المجتهد بفساد حكمه الاول سيما فيما يتعلق باموال الناس او قوم فاذ كان حكمه
الاعلام يفتي من الصور المذكورة مع وضوح خلافه ثم لو قلنا بان كل من حكم المجتهد حكم ظاهري فكيف يجوز الجرح بحكم الشرع الا ان يعلم عدمه
عده خلاف فلا يكون امانا ان باعنا على رجوع عن الحكم الشرعي الا بعد بلوغه اليه ويكون عدل جرحه به بالنسبة اليه من القول بعد وجوب الاعلام
لان الفاعل انما المكلف بحسب الواقع افر احدى الطريق التي يخطئ الشرع هو ما ظنه المجتهد المفروض ضرورة انه الاول وهما خارجا عن كونهم فاعلموا
فوجب المجتهد من قبله الاخذ بالتأني وجواز اخذ المقلد الاول قبل علمه به انما هو حكمه بفساد الظن ومعدته رتبة في الزيادة على كون نظيره عن موارد
المجلد حيلة شرا اليه فوجب عمل به ذلك فعلا لكونه هو المظنون عند المجتهد فعلا لا ليحصل الاخذ به حكما شرعيا من حيث تعلق ثقل المجتهد بالزمان لئلا
يحمل بعد ذلك عن غير من بين بين الاعتبار وعدم وجوب الاعلام انما يفرغ على التأني فلا تغفل هذا وان علم عدم الاخذ به فاعلم عدم وجوب الاعلام مطلقا
الباعث عليه مجتهد اعتقاده بما يخالف الواقع لا يقتضي وجوب الاعلام واما مع حمله بالحال ففي وجوب الاعلام ونها من الاصل ومراعاة الاخذ بالاحكام
اخذ به فلا بد من اعلامه لئلا يقع في الخطا من جهة اذ عرف بذلك تبين لك ما به على الاول المذكور وللغرض بعد وجوب الاعلام امانا الاصل فبما فرقت
اما لزوم الصيق والجرح فاما لم لو قلنا بوجود ذلك ولو مع حمل به وما اذا قلنا باختصاصا اذا علم بذلك فلا لتوقف على العلم بخاصة المقلد في
ذلك المسئلة وبنائنا على العمل على مجرد التوقد والرجوع الى الاحتياط والعلم بذلك ليس غريبا حتى يلزم العسر والجرح منه نظيره في دعوى السيرة
فيما لها في صورة العلم بالامر غير خارج فاقضى ما يلزم من ملائمة السيرة عدم وجوب الاعلام مطلقا عدم وجوبه مع علمه بعمل المقلد بفساد السيرة فاقضى
فما يلزم من لزوم الجرح ودعوى السيرة هو عدم وجوب الاعلام مع الشك في عمل المقلد بفساد السيرة وهو لا يستلزم المدعى فظهر مما فرقت ان الحكم بعدم
وجوب الاعلام هو ما يظهر من بعض الاصول ليس كما ينبغي بل الظاهر انما اذا قطع بظن ان فواه السابق وعلم عمل المقلد به سيما اذا كانت المسئلة
ظنية فاما اذا قلنا بخلافه او ترد في المسئلة مع قصدا اصل الفقهاء عنده بخلاف ما اتفق به اولا فالحكم بعدم وجوب الاعلام مع العلم بعمل المقلد به لولا اعلان
الحال لا يوجب عن الاشكال سيما بالنسبة لمسائل المعاملات مع تصحيح جماعة هناك بعدم مضي ما وقع بفتوى المجتهد خالف الحكم بعدم رجوعه
انما يلزم الحكم الحاكم كما ينبغي الاشارة اليه في قوله وسلم فيام السيرة في المقام اول لزوم الصيق والجرح التام فاما هو في هذه الصورة دون غير
فلا بد من الاخذ بعلمها في خروج عن مقتضى القاعدة المذكورة فتم بقاء الكلام في المقام في الاعمال الواقعة على مقتضى فواه الاول قبل رجوعه
في الحكم بضميتها بعد العلم بعدمه ولا يقتضي العمل بذلك الاخذ بالفتوى اولا امانا ان يكون في العبادات والطاعات وفي الفتوى والايضا
اول الاحكام وعلى كل حال امانا ان يقطع المفتي بفساد فواه السابق ويقتد به وتدريج وعلى كل حال امانا ان يكون المسئلة ظنية واجتهادية ثم انما
يرجع في حال العمل الواقع عن المفتي والاعمال الواقعة عن مقلد به فتقول ان كانت المسئلة ظنية فاقطع المفتي بذلك فالجرح فسادا اني به من
الافعال الواقعة على مقتضى فواه الاول علمه بوقوعه على خلاف ما فرقه الشارع من غير فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات والمخالفات الا ان
عنه مع عدم تقييده استنبط الحكم كما مرنا الاشارة اليه في الحال بالنسبة مقلدا اذا رجع اليه والى غيره ممن يعتقد كونه المسئلة ظنية واما اذا رجع
الى من يعتقد كونهما اجتهاديه فحكم بفساد ما فعله الجرح به ولا يلزم الرجوع الى المقلد الاول الا ان يكون قد تبين عليه بقليل من جهة الجرح ووقوع عباداته
على مقتضى الامر لا يقتضي بطلانها لكونها في ماصرفا وهو لا يقتضي بالاجزاء بعد انكشاف الخلاف وان ظن خلاف ما اتفق به او ترد في مع قصدا
الفتاوى عنده بخلاف فواه السابق جرح حكم العدل في المسائل الاجتهادية بالنسبة اليه لا يندرج المسئلة في حملها على اعتقاد وكما الحال في قوله
ان يرجع اليه ذلك والى من يوافقه في ذلك وان رجع الى من يعتقد كونه المسئلة ظنية جرح علمه بالحكم المتقدم من البناء على الفساح انما يحكم بضميتها
الاخذ على الفتوى والايضا ان المفروض ان الواقعة عن المجتهد المفروض من قوله في ذلك اذا قطع ما يترتب على الاجتهاد ارتقاء الاثر واما الفصل في
فالجرح وان كانت المسئلة اجتهادية لكن بلغ اجتهاد الثاني الى الحد لقطع بفساد الاول فالذي نص عليه بعضهم هو الحكم بفساد ما اتفق به من العبادات
الواقعة على النحو المذكور فيجب عليه الاعادة والقصا فيما ثبت فيه الفضا بالفتوى وبذلك عليه ما اشترانا اليه الصور المتقدمة وهو الاظهر في مقتضى
النص عدم وجوب الاعادة والقصا في المقام في المسئلة المتقدمة ارفعهم نظر الى قصدا اكبر بالاجزاء وعدم تكليفه بغيره اذ لا يوجب الاجتهاد المفروض بذلك
وسمى هم تهم المسئلة وهو ضعيف لما عرفت من كون تكليفه بما ادى اليه من ظاهرها فلا بد من اخذ بالحق الا من حيث كونه كاشفا عن الواقع هو

اولو هذا العلم وان الحكم
التي في اصلها كما يدل على
الجزء الذي الجواز وما
فيها سواء

[illegible]

فأما على وجه لا يعلم جواز أو كون اليه والاختلاف بينهما لا يحكم عليه حكم العقل مع إمكان الاستعلاء والتأخير فيه ومع عدم التمكن من كونه عليه
الاحتياط في الظاهر لا يمكن ثم الأخذ بمقتضى الظن على ما مر تفصيل القول في بيان أحد فلا إشكال في ارتفاع الأمر عند ولو قصر الاستعلاء ثم
مرض الضيق المانع من غير ما يتقدم معه ذلك فليس هو المانع المذكور وإن لم يكن وجب ثالث وهو أن ثابت من ذلك جبر عليه حكم المتقدم ومع عدم
يجوز عليه بالعصا لا شئنا إلى تفصيل هذا الوجه يخرج عن قرب وأما من جهة الصحة فترتيب الآثار فاما أن يكون البحث في العبادات والعصا فترتيبها
وفقا لمعاملات ونحوها ما يثبت عليه آثارا ما بالنسبة للعبادات فإن كان لها فلا غبار عن المسئلة غير ملتفت إليها وكان مقتضاها لتفصيل
دون ذلك وفيها ضلالة لا لفتات فاجلها لعل لمطابقا لما أخذ عن المجتهدين عليه حكم الصحة لا إذا لم يثبت عليه ما يبرر الشارح سواء كان ما أتى به
من الواقع كافيا في المسئلة إلا جامعها لفتوت جميع الأعيان وأخص من أخذ الحكم عنه فعل الأول ظاهر وكذا على الثاني في تركه فلا أخذ بغيره إلا
أما على الثالث فلو كان فواءه طريقا له إلى الوصول إلى الواقع فيجبر عليه ذلك الحكم بالنسبة السابق واللاحق ويشكل ذلك بأن ما ذكره على توضيح العمل
على العلم واشتراطه بقرائن العمل الحاصل من دون العلم مقتضاها لشرطية ويدفع ذلك أن اشتراط العمل بالعلم مطلق بل لا يقتضيه العمل
وهو المشتق من الأخيار الأمر بالنسبة العلم لاجل العمل ودم العلم من غير بصيرة توقف العمل على العلم الجملة أما بالنسبة لغير العبادات فلا يزو
كون النص الحاصل منه على وفق ما يقتضيه أسس الشريعة الحاصلة فلا بد من العلم بذلك الأسس وما يقتضيه لغيره على مقتضاها وذلك هو
بالمعنى من النص فبما يحتمل المنع من النص فيقبل استعلاء المخالفة دون ارتفاع نفس الفتوى والأيقاعات وغيرها وأما في العبادات فلا في الأقدام
على الطاعة والامتنان بالفعل على وجه الضرورة لا يتم إلا بعد معرفة المأمور والتميز بينه وبين غيره يثبت على ذلك الوجه ذلك تأنيما بالنسبة إلى
اللفظ وأما الجاهل الغافل فلا يتعلّق به الأمر بهذا التميز حيث عرف في الأصول الأولى والعصيان بالنسبة إليه التلبس تلك الأفعال فاضت
الواقع والأفلا باعته على فساده مع تواضعا وتحقيق قصد التقرب بها فإن قلتان وافق عباداته فما هو المعلوم من الواقع كان الحال على ما ذكر
وكذا الحال لو وافقنا جميع الأعيان وأما إذا وافق خصوص فتوى المجتهد لا كماله فيه فمن أين يثبت صحته إذا غاب الأمر وثبت الحكم عليه من حين أخذ
بقوله وبما علمه على فواءه وذلك لا يصح عمله الواقع قبل ذلك قلتان قول المجتهد حجة شرعية بالنسبة إليه طريق شرعي لئلا يستكنافا الواقع
والوصول إليه فهو بمنزلة الظن الحاصل من الأدلة بالنسبة إلى المجتهد فثبت أن ذلك هو حكم الله في شأنه جبر عليه بالنسبة إلى المتقدم والمتأخر
ثلاثان فإنه ما ثبت من الأدلة بحجته عليه بعد الأخذ بدون ما قبله وهو القدر الثابت من الإجماع وغيره فلا وجه للحكم بغير العمل الواقع قبل
الأخذ به من جهة التقليد لا للاحق قلتان هناك صحة العمل وحكامه التقليد أما أيضا الحكم به دون نفس الصحة فإن الصحة الواقعة تتبع كونه
الواقع والحكم أن ثبت بالنسبة إلى الأعيان التمايز في الحكم الظاهري غاية الأمر أن حكمه بالصحة فيما يكون بعد تقليده وذلك الحكم كما يتعلّق بالحال
أو الاستنباط كما يتعلّق بالماضي أيصحا حكمه وإن ثبت في الحال أن المحكوم به هو ما وقع منه في الماضي وهو المطلق والقول بتخصيصه بالآثار من خلا والمستفاد
من الأدلة الدالة على حجة نظر المجتهد في لزوم أخذ العلم به فإنه لا تفصيل فيه بين الوجوه المذكورة أصلا هذا وإن وجهها مخالفا لفتوا قضى ذلك
بعد تحقيق الأمثال ونقيا الشغل على حاله فإن كان الوقت باقيا أو لم يكن الواجب وقتنا وجه عليه لأعارة لفتا الاشتغال وعدم الاتيان بالكلف
به وإن كان فاستأوقت وجوب لفتا على ثبوت الأمر الجهد بقاء ثبوت وجوبه مع الفوائض في المقابل لفتا الفوائض عند عدم المطابقة وإن
لم يكن مكلفا بالأداء من جهة الجهد والفتاة فان انتفى التكليف من جهة الفضل ونحوها لا يثبت في الفتاوات كما في التائم والناسي توهم توقف
فتا الفتا على تحقيق التكليف بالفعل الفاعل في الوقت كما يظهر من بعض الأفاضل فالحكم بوجوب الفتا في التائم والناسي لقيام الدليل عليه
لا لفتا الفتا ضعيف جدا لوضوح فتا اسم الفتا فيهما في المقام ونظيره كما يفتون بسببها فخل مشتمل على مصلحة المكلف فتا فتا فتا
بسبب نوم الفعل الفاعل من غير مجزأ أصلا واعتقاد حال العمل كونه مكلفا بما أتى به لا يقتضي بصيرة العمل إذ هو في الأمر لا في المقام إذ
فتا لا مرجع عدم ترتيبه عليه من جهة الفعلة وتعلق الأمر به في الظاهر ممنوع وإن كان كونه مأمورا بغيره عصيانا في مقتضى فتا ذلك فتجبر على العصيان
لأنه عصيانا هو الحال في الظاهر المأمور في سائر الأديان إذا كان العالم بها قاطعا بصحتها غير محتمل لفسادها أصلا فتا ذلك لا يقتضي تعلّق الأمر
بما من الشارع حتى تكون تلك الأعمال مأمورا بغيره من الشارع مطلوبة له على نحو ما نفوه في فتاوى المجتهدين في الرطب بقصد الواقع ومع الفتا عنه
ذلك فتتعلق الأمر به في الظاهر موضوعيا بطريق خلافه وبعد كشفا لخلافه يثبت أن الأمر به فلا يصح حيث قرأه في مسئلة دلالة الأمر على
الأجر وانت خبير بأن ما ذكرنا مما أتى به فيما إذا كان الحكم المذكور مخالفا لأمرك قطعي وأما إذا كانت مخالفة أمر غير قطعي أو شكك جبر بالوجه المذكور
بالنسبة إليه يكون الثاني فيهم تكييفها فافهم فلا بد أن من الأخذ بكل من الحكمين في محله على نحو ما قرأناه في مسئلة رجوع المجتهد عن رأي فلا يتم
الجواب المذكور على خلافه وإن كان مترددا في الحكم فإن لا خطية جانب لا خطيا في ذلك كان ما أتى به صحيحا لما عرفت من كون الاحتياط أيصحا طريقا
وإن كان ذلك بتكرار العمل ولو بني على التكرار ثم علم بعد الامتنان بالوجه وجه هو الصحيح فلا حاجة إلى الامتنان بالآخر والامتنان
به لا على وجه احتمال مضافه الواقع لا ينافي الحكم بصحته بعد العلم بالحال وإن حصل عنه غفلة في معرفة الاحتياط فضعف بكونه احتياطا ثم
فظهر بعد العمل خلافه جرح فيه ما ذكر من التفصيل في الحكم بصحته على الغافل وعدمه إذ هو أيصحا من مورد القطع بالصحة مع ظمير فتا قطع
هذا إذا علم كونه مورد الاحتياط بحيث لو رجع فيه إلى الفقيه حكم فيه بالاحتياط وأما إذا أراد بالاحتياط آخر إذا الواقع من غير علم بكونه من
مورد الاحتياط والاحتياط فهناك وجوه أربعة أحدها أن يتعين عنده نفس العمل بتفصيله من واجباته ومنه بانه لكن يتعلّق الجهد بغيره
وما يقتضي فساده لا إشكال ظاهره في الصحة بعدة كجميع ما يحتمل كونه مانعا لقطع جرح بأمره مطلوب لشارع وعدم تثبت المانع في نظره

تفصيل لا يمنع من التحق بعد علمه لا يخلو ما أتى به من القبح عن جميع الموانع قطعاً وإني أنا عما امر به يقيناً والظاهر يحكي ذلك بالنسبة إلى
الشرائط أيضاً فإذا أتى بكل ما يحتمل الشرح كان كافياً في الحكم بالتحقق إلا أن يكون هناك مانع آخر ما بينهما أن يتبين عند إجراء التفات تفصيل
ويتميز له من غيرهما لكن لا يتميز عند الواجب من الإجراء عن ذلك ما كان اعتباراً بغير الوجه ثم اعتباراً بها بالنسبة إلى الإجراء أيضاً فحينئذ يتبين عليه القبح
ولم يصح العبارة من ذلك مع إمكانها في شأنه إلا أن القول باعتباراً بغير الوجه ضعيفاً ضئيفاً من اعتبارها في الأجزاء فلا مانع إذن من التحق
مع الجهل المذكور أيضاً إذ أتى بالجميع لعدم ما إذا الواجب من الإجراء عن ذلك ما كان اعتباراً بغير الوجه ثم اعتباراً بها بالنسبة إلى الإجراء أيضاً فحينئذ يتبين عليه القبح
عند إجراء العبارة من غيرهما إلا أن يتميز عند في حمله أمور يعلم عدم خروجها ويبدو إجراء الفعل بينهما أمّا بان يعلم وجودها هو خارج
عن العمل في حمله ولكن لا يتبين عند بالمخصوص ولا يعلم ذلك ولكن يحتمل وعلى كل حال فهو يعلم عدم ما في غير شيء منها لذلك العبارة وج
فالله سبحانه العمل الواقع منه على الوجه المذكور ومن غير ما جاز إلى التميز بأن يهوى القبح بالاعتيان بذلك الفعل الجمالي الحاصل بالثبات لا يتميز
الأجزاء موهوباً إذا الفعل المطلوب التميز ويقطع بمصوب مما يأتي به من الأفعال فالمصدق الذي يأتي به من مضائق ذلك الموهوب قطعاً وهو موهوب
الغير بالمعنى أصل بمصوبان لغيره فحينئذ خصوصاً لما خفي تلك المفهوم من تلك الأجزاء من ذلك مما لا دليل على اعتبار العلم به إذا التكليف
إذا العند والقدوم من العلم هو ما فصل من العلم بأداء الواجب فيه هو حاصل بذلك قطعاً فمفهوم الفساق في هذه الصورة كما هو صريح بالعبارة
أما من جهة انتفاء العلم بالتحقيق الفعلي فيكون ما دلل من الأخبار وغيره على اشتراط العمل بالعلم قاضياً بقبحها وهو فاسد لعدم قيام الدليل
عليه كذا وقضى ما يشهد من أن العلم لا يثبت إلا بالعلم به على وجه يحصل العلم بأداء المطلوب لشارع به وهو حاصل بما ذكرناه قطعاً ومن جهة أنها الموهوب
وعدم تميزه عند العامل فلا يكون تصديقاً أو نفياً أو إيجاباً للمفهوم من ذلك الموهوب فحينئذ لا دليل عليه في المقام أن ذلك إنما يجوز عند
ما فهو حاصل في المقام قطعاً وإن لم يتبين بالتحقق حقيقة الفعل على وجه التفصيل فهو ما لا دليل عليه في المقام أن ذلك إنما يجوز عند
عدم التمكن من الاستعلام وقيام الفتور في وجه القبح بمجموع أمور مشتملة على المطلوب بتحصيل اليقين بالفرع إنما يتبع بعد العمل بالتحقق
عن التميز والخصاصة من ذلك كما في الصلوات والتوبين المشبهين والى الجوانب الأربع عند اشتبا القبح ولا يجوز ذلك مع إمكان تعيين القبح
أو تميز الظاهر من القبح قطعاً وبغيره إنما يهوى القبح في المقام بمخصوص ما يتعلق به لا حاصل في ضمن المجموع مثلاً يهوى القبح بالصوم
المأمو به شرعاً الحاصل في ضمن النزول الحسنين ولا يهوى القبح بمجموع النزول الحسنين حتى يدرج في البند ولا مانع من عدم تعيين الإجراء
وتميزها عند كل واحد وأيضاً لا دليل على لزوم تميزها بعد قصد الفعل المعنى في الشرح العلوم خصوصاً بذلك والحاصل أن تصو الفعل بوجه
صار تميزها كان كافياً قصد وتبينه وأما بخصوص في ضمن تلك الجملة كانت إذا تفرغ الذم من غير ذلك الموهوب فلا بد من جهة التميز حيث لا يهوى القبح
بنفسه المأمو به ولا يجد في ذلك ضمن الجملة المحصول العلم بالاعتيان بغير ذلك من غير لزوم مفصل غايته الأمر عدم تعيين الإجراء على وجه التفصيل
ولا مانع من ذلك باعتبار اعتبار في ذلك المأمو به وهذا بخلاف الصلوات والتوبين المشبهين ونحوها المقصود هناك التميز بما ليس تميزاً في الواجب
فإن قلنا أن كان الداعي إلى التلبس بجميع تلك الأفعال هو القبح ففقد التميز بما ليس تميزاً وبغير ما يعلم أنه يدرج في المقرب فيندرج
في البند غير أن كان الداعي إلى التلبس بجميع تلك الأفعال هو القبح ففقد التميز بما ليس تميزاً وبغير ما يعلم أنه يدرج في المقرب فيندرج
بالفعل المفروض كانت إذا المأمو به على وجه القبح لم يهوى القبح بمجموع النزول الحسنين حتى يدرج في البند ولا مانع من عدم تعيين الإجراء
مخصوص كل من الإجراء بل لا بد من مقارنتها لتلك الأفعال أو حكماً وهو حاصل في المقام نعم لم يهوى القبح بالاعتيان بذلك الفعل المطلوب في ذلك من غير أن يهوى
مردوداً غير مفترق الاعتيان بالعبارة واعتبار تميز الإجراء في الجملة فلا يثبت أن كل منها من جهة احتمال اندراجها المطلوب في ذلك من غير أن يهوى
شأنه البديهي وبما أن يدرج الواجب بين فعلين وأفعال عديدة فلا بد من تكرار العمل حتى يحصل اليقين بالفرع بالفرع كان بغيره لا يهوى القبح
بعض الأفعال جزء من شرطها أو مانعاً فلا يحصل اليقين إلا بالتكرار وروح فلا يصح له الأخذ بالأخطاء مع إمكان الاستعلام أو قصد التميز
لغيره التميز من باب الأخطاء تماماً يهوى القبح عند الفتور وعدم التمكن من الوصول إلى الواقع نعم يتبع ذلك في الصورة السابقة حيث يعلم
كون التكرار محلاً للأخطاء بخلاف هذه الصورة هذا بالنسبة إلى العبارة الموقفة على قصد القبح وما بالنسبة إلى غيرها من سائر الواجبات
أجزاء الواقع فيها بالتكرار فلا إشكال مع عدم قيام احتمال التحريم وكذا الحال بالنسبة إلى الممارات فلا مانع من تكرار الفتور والأخطاء عند
الشك في صحة كل منها والعلم بمصوب الصريح جملتها وكذا الحال في الصور المتقدمة من غير شك في الجميع وقد يستشكل في قصد الانتفاء في المقام
مع التردد في حصول المنشأ بكل من الصنيع ويدفعه ما من الفرق بين حصول ذلك حكم الشرع وإيقاع مدلوله العرفي ولا يشك حصول الثاني
بمجرد قصد الانتفاء بالصنيع سواء أشرقت عليه الأول ولا وهو الذي يقصد بانتفاء الفتور والأخطاءات وأما الأول فلا يربط بالانتفاء وإنما هو
حكم شرعي سطر عليه في فرض انتفاء شرطه هذا لأن لا يمكن إخراج الواقع بغيره من الأخطاءات ولا يهوى القبح بالاعتيان بذلك الفعل المطلوب في ذلك من غير أن يهوى
فإن كان من المبادىء كان فاسداً لعدم إمكان قصد التميز بالفعل والاعتيان بغيره لا يمكن إخراج الواقع بغيره من الأخطاءات ولا يهوى القبح بالاعتيان بذلك الفعل المطلوب في ذلك من غير أن يهوى
بالأخطاء بل يكون الاعتيان بغيره لا يمكن إخراج الواقع بغيره من الأخطاءات ولا يهوى القبح بالاعتيان بذلك الفعل المطلوب في ذلك من غير أن يهوى
تحت القبح لا يقبل مصداقه العمل للواقع فوضوح كونها شرطاً مأخوذاً في محض اعتبارها إذا كان لها كذا فمقتضى ذلك وأما إذا كان حاصلها بغيرها
إمكان حصول القبح مع الإقبال التوجه به جازاً القبح من جهة احتمال كون ذلك مطلوباً بالهولة محضاً لا مضاعف على نحو ما ذكره بيان التسامع في القبح

كذا في الأصل بالاعتيان بالشرع

الشرع عند

السبق فاعتقد صحة المقرب في المقام وان لم يكن كذلك قوتى لقول بعضهم المطابقة للواقع لعين ما في ذكرناه من عدم امكان قصد المقترب
 مثله انما هو بالنسبة للعارف المنفصل لذلك وما غيره يمكن صدر الفصل المذكور من جهة غفلته عما ذكره من فلا مانع من صحة عمله فاذا ذكره بعض
 الاصل من عدم اشكال قصد المقرب مع النصيحة الاستغفار والنزول في المطابقة ليس على الاطلاق هذا في العبادات وما في غيرهما من الواجبات
 فلا اشكال في حصولها بمجرد الاعتناء بالواقع دون ما اذا الرضا بما اذا لمناط هذا كحصول نفس العمل وعدمه وكذا الحال في المعاملات فلا اشكال
 ان في فسادها مع عدم المطابقة وصحتها مع استحيائها للشرائط ولو وقعت في حال النزول في صحتها فانظر الى حصول المقضي انتقا المانع وقد
 ثبت عدم منافاة لذلك قصد الا انشا الا انه لا يمكن اجرا احكام الفسخ عليها ولا الفسخ الا بعد الرجوع الى الفسخ لا يجوز له التنازع على استحقاق
 عدم تميزه لا تارة لا جرة في المقام بالنسبة للعوام فظهر من ذلك عدم جواز انفسه المبيع والتمسح من الزنايع والمشتري قبل الرجوع بل
 لا بد من الرجوع الى الفسخ ثم التمسح على حسب نفسه ثم ان جميع ما ذكرناه انما هو في الجاهل بالحكم واما الجاهل بالموضوع فان كان جهلا متفردا
 عن الجاهل بالحكم سواء كان جهلا باجل الحكم كما اذا نصرت المبيع او التمسح متقدا لما حكمه مع انتقائه بحسب الواقع وجمله ما حال او كان جاهلا
 بالطريق المفترقا اذا شهد عنده عدلان بفساد الثوب ليستر العارية به لم يكن طريفا في الشرع في ثبوت الحكم فالحكم فيه هو ما ذكره من التفصيل
 في الجاهل بالحكم ولو كان انفسا متفردا على التحريم لم يحكم به على محكم فيه بغير التكليف لا جرى عليه تلك الصوة حكمه الوضعي من الفسخ والفساد
 يمكن ان يوق بالتصريح فيما اذا كان جاهلا بمحضها بالطريق واثبت تخلف ذلك الطريق عن الواقع فكان العمل مضافا لما هو الواقع كما اذا شهد عند عدلان
 بفساد الثوب كان جاهلا بذلك باعتبار قولهما في الشرع فليست التمسح تثبت سهره وما الرصيد لقول بالتصريح وان كان حالنا للطريق المفترقا
 الحالة نظيرة لا تنقل التكليف عنده مع الغفلة ووضافة العمل للواقع كما انه لو كان بالعكس كان عليه عادة والقضا الوضعي ثبوت مع فوات الا
 الا انما دليل على خلافه لو كان الفسخ في اشياء عن التحريم وان كان جهلا بالموضوع من غير جهة الجهل بالحكم فان كان غافلا بالمرء فلا تكليف
 بالنسبة اليه قطعا ولا اثم عليه لكن لا يثبت ذلك في محض العمل كونه حاكما صاعدا فيما ترتب لفساديه على التحريم كالصلوة في المكان والثوب المتيقن
 بخلاف الصلوة في جلد ما لا يؤكل لحمه وشعره ونحوها وان كان متفردا كان عليه ذلك بالطريق المقر شرعا في تعيين ذلك الموضوع وتيقن عليه
 الاحكام على طريق ذلك ومع تخلف الطريق عن الواقع كان عليه ما اذا اثم وعدمه دون الواقع وبدون الحكم بالفسخ والفساد اذ الواقع بالنسبة
 الى غير العبادات وكذا في ما بالنسبة الى الحكم بالفساد ولو انكشف المواقعة لم يحكم فيها بالتصريح من جهة التمسح نعم ما تقرر فيه الفساد على العصيان
 لم يحكم به مع انتقائه ولو لم يكن هناك طريق معين للتعين وامكن الاخطا تعين عليه تلك كالصلوة في الثوبين المشبهين والى الجماعات ارجع
 انما احد منها ما يكتشف واقعا للواقع سقط عنه اكمال البناي وتبين صحة ما في به لو افسد ما امره القاضي باجاءه في عادته وقد
 يوقع ان ما تقرر من بعض ما امر به فلا يقضي بالبراءة وقد سقط عنه تلك التكليف بعد تعلم باليقين فيرجع الى ما كلفه ولو كان افسد
 الواقعية ثوب علوم الظهارة اذ الجملة المتيقنة للعلم بحصول الاشغال وعدم اذ المكلف له ومنه ان يكون مكلفا بترك العمل لمن تكلفه
 واقعا لوضوح كون الصلوة الواجبة متحذاتا وجوب ذلك من جهة المقدرة العلية وبمقتضى اليقين بتغير الزمان فاذا يتيقن بعد الاثبات
 بالفعل اذا الواجب على ما هو عليه حصل له العلم فقد حصل له ما هو المطلوب من التمسح وسقط عنه التكليف وسقط عنه اصل الواجب ذاته متغيرا
 بالظن لكون ما اذا بعضا من المكلف ظاهرا نظر الى الجملة المذكورة لا يقضي بعدم تغيره بعد القطع اذا الواجب هذا ما يتوقف الظن
 على الجاهل الذي لو اخذ الاحكام والموضوع على الوجه المفترق الشريعة والعلوم مسئلة عبادات الجاهل قال عليه احد هاهنا حكم الشرع
 على من لا اعتنا وهو الحكم بفساد عبادات الرجوع سواء انقضى مطابقة للواقع او لا وسواء كان قاصرا عن معرفة الاحكام او مقصرا في معرفتها
 وانما الحكم بالتصريح مع المطابقة لا تقايفه سواء كان مقصرا في استسلام الاحكام او قاصرا غفلة عنه هو محض الحقيق الذي يربطها ان السئلة
 كانت من ضرورات الدين والمذهب والاجماعيات فخالف فيها الواقع كانت فاسدة وان لم تكن كذلك كانت صحيحة سواء كان قاصرا او متفردا
 في الواقع او خالفه وهو الذي يهمل في اصل التمسح على ما يظهر من كلامه في منبع الحق وشهره على حديثنا في بعضا صحاحه عبادات لو
 من حال اعتد لها وغفلته وزعمه صحتها من جهة جهالة سواء طابقت الواقع او خالفته ولو كانت المخالفات في المسائل الضرورية فسادا ياتي به
 بعد التقصير لوجوب الاستسلام وبغيره سواء طابقت الواقع صورته او خالفته هذا كله في العبادات لا واقعة منه واما بالنسبة الى المعاملات
 الصادقة عنه فانظر عدم التامل في صحتها مع الموافقة وفسادها مع عدمها حسب تقررنا ولم يعلم من هؤلاء خلافا في ذلك جهة القول الاول بعد
 الاعتناء بالشرع المدعى ولا خطا في الدين امرنا احدهما الاصل فان اقصى ما دل الدليل على حجية حصول البرائة به هو ظن المجتهد بالنسبة
 اليه من باخذ عنه واما مطلق غيره من لم يبلغ درجة الاجتهاد له لا اخذ الاحكام عن الادلة الشرعية فلا دليل على حجية قوله بالنسبة اليه الى من
 يابذ عنه ولو كان من الجاهل الغافلين اذا قضى ما يقتضيه لغفلته سقوط اثم لا صحته العبادات فان قلت ان ذلك انتم فائما يتم بالنسبة الى الظن
 الحاصل من ذلك وفادونا لظن واما اذا كان فاطعا بذلك متيقنا به فلا مجال للوثب بحجته عليه اذ لا يمكن ان يطلب من المكلف ما فوق اليقين
 فاذا كان مكلفا بالاخذ على مقتضى يقينه ثامورا بالعلم بمؤداه على الوجه المذكور كان قصته لا امر الاجرائات لا ريب في اليقين بالحاصل له
 ليس من طريق المينة للعلم وانما حصل ذلك من جهة الجهل والفعل وقلة الادراك وعدم الفطنة واليقين بالحاصل على الوجه المذكور ليس
 طريقا موصلا الى الواقع وان كان قاصيا بسقوط تكليفه بالواقع بحسب حاله لاستحالة تكليفه لفاعل فغايلة الامر ان يكون ذلك عذرا له فلا
 الجاهل باقية واما بعد انكشف الخلاف والعلم بعدم كون ما اخذ به طريقا شرعيا فلا يصح الحكم بمقتضا والحاصل ان مجرد حصول اليقين

ولو من الطرق الفاسدة مما لا يمكن تحصيل العلم بل الظن منه بحسب لواقع ليس طريقا الى الواقع عقلا فان احاطة الحق في مثل ما يكون على وجه
الاتفاق ومثل ذلك لا يمكن ان يكون طريقا الى معرفة كونه طريقا الى معرفة كونه طريقا شرعا الى ذلك وفي الحقيقة يكون طريقا عقليا الى
الحكم الشرعي به لا يمكن الاضطرار بينهما بعد جعله وتقريره باليقين بالشيء من دون ان يكون مستندا الى برهان على ليس طريقا عقليا الى الوصول
الى الشيء ولو يتم دليل شرعي اصحا على كونه طريقا كنه لو كان طريقا الى فهم تصويل كثر اهل الاربابان لباطله والشرع الفاسد محمول اليقين بكثر
من اربابها من الطرق الفاسدة فغاية الا ان يكون اليقين الحاصل من غير الطريق عند راضاه مع عدم احاطة عدم تقييده في تحصيل الحق وان ذلك
من كونه مكلفا به مطلقا باطل العمل به ولو سلم كون مجرد اليقين من اى وجه حصل طريقا موصلا الى المكلف فغاية فائقة في نفسه ان ذلك الواجب نادرا
باقيا واما بعد ان كانا مختلفا فلا وجه لغيره على مقتضا فان تقيده كونه طريقا ان يكون ذلك مكلفا به من حيث ان الواقع لا من حيث ان يكون
الواقع فلا يتم ذلك مع انكشاف الحقيقة فانها الاخبار لا تفرق بين العلم واليقين والبرهان والبرهان على العلم على العلم
اناطة به وان العامل على غير صفة كالتسليم على غير الطريق لا يفرق كثيرا بينه وبين ما ورد في الروايات فيكون عبدا ان الحاصل المقصود
فاسد من جهة انتفاء الشرط المذكور ولو فرض ان كان عين ما هو الواقع على سبيل الاتفاق لم يكن مؤديا له على ما هو عليه عند انتفاء الشرط المذكور
اعني العلم بالاحكام بالرجوع الى الادلة الشرعية والرجوع الى الثقات من العلماء الاخذين بها فانهم ليسوا بشرايط صفة العبادة كما يستفاد من ذلك الادلة
واورد على الاول ان ما ذكرنا من انهم بالنسبة الى الفارق المنطوق له ذلك الذي هو في صفة من عن ادراك ما ذكرنا من كونه مكلفا بالاعتناء عن الشرط
وصغر عن الرجوع الى غيرهما من الطرق المذكورة واما العاقل الخاص عن ادراك ذلك في غاية مبلغ فهم ان ما يعلمه ابو ابيهم هو الحق الصريح الذي
لا يعتدل الخلاف ولا يخرج به سائر رتبة ذلك فلا يعقل القول بكونه مكلفا مع ما ذكرنا من الرجوع الى المجتهد الجامع لشرايط الاعتناء وكيف يمكن القول بتكليفه
بما يرد على رتبة فهمه وليس ذلك الامن قبيل التكليف على ليطاق ويجوز ذلك بخارج عن الثاني فان تلك الادلة الواردة كلها خاطئة بان شرعية متعلقة بن
يفهم تلك وتتفق بها وطالع عليها واما الجاهلون بها العاقلون عنها بالمرء من لا يتفطن لازيدما وصل اليه من جهة اسبوابه ومن غيرهما وما
يحتمل ان يكون تكليفه عددا ذلك فلا وكيف يعقل القول بتكليفهم بذلك وتوجيه تلك الخاطئات اليهم مع وضوح بطلان تكليف العاقل في تكليفه
يطاق فلا يتم الحكم بالاطلاق مطلقا والجواب عن ذلك ان ما ذكرنا من لزوم التكليف بالعاقلين ولا يقتضي ذلك تكليفهم بالاعتناء بقولنا انهم وانما هم فان
انهم ما لا دليل عليه وكونهم مكلفين بالا باطل والاعمال الفاسدة التي قررها لهم مما لم يتم عليها جراح ولا ضرورة فغاية الا ان يكونوا معدومين في ذلك
التكليف لشرعية واما تكليفهم بتلك الاعمال المخالفة للشرع فهم بتلك الاعمال مقام الواقع ليكون تكليفها واقعا ثانيا وباعلى نحوها ولى المجتهد
عند عدم احاطة فيحصل بها التفتت المطلوب حصوله فيحكم بحصول البرهان من التكليف لواقعية من جهة الايمان بها حتى لو علم بالخال في الوقت
في خارج سقط عنه نذركا فاما لا يقتضي به توجيه المذكور اضلا وقضية الاصل كما عرفت عدم حصول الفرض من جهة الايمان بها واستطو التكليف من
جهة المصلحة رتبة لا يقتضي بحصول البرهان بالمرء حتى انه لو انكشف الحال في الوقت واخبره ليرى انه قد ذكره على قيد شجوب فضائه عند فواته وكذا الايمان
في المتباني والايام شكر الله سعيه خسر مع سيد الامم وفتن الله فهمه كماله وعلما الا لادم وانا العبد المذليل قل الظلم جرم ما واكثرهم جرم ما

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله في الاول والاخر والباطن والظاهر الصلوة والسلام على محمد واهل بيته والى المناقب المتأخر وبعد فيقول اوجج المحتاجين الى عفون بغير الفضة
محمد بن محمد على سقاها الله كاس الغفران وهذا امر باض لوضو ان هذا الكتاب مستطاب اوسو به لانه المستند المعلق على اصول مغال الدين الفضائل
المحقق الشيخ حسن الشيرازي الذي حشها الله مع الامم الهامة من مصنفات الامام والمولى الفقهاء العاقل العاقل والافاضل الكامل بحر العلوم
والفضائل وفخر الاخر والا اهل فقه والمحققين ونجاة المتقين واشوا اهل الراي من رؤس الفقه والفتا والمجتهدين فيهم اهل الفضل والحي ومجته
وخال رباب العلم والهدى قطب حى الجدا لا يشل ومجته ذابرة الفعل الجليل منبع العدل وشيا غايات الفضل ملاذ الشيعة موضع احكام الشريعة
اسرار الانوار والنجدة ومبدع ابتكار لا تكاروا بعد رها الركن الذي والنقى النقى والمهنة التقى والحق والحق لمولى وعادى وخالى واسناد الشيخ
نقى اسكن الله فرادى الجنان فاض على ربه الشريعة شايك الزمراة والقرآن ان الكتاب العزيز السنة بل للدين والى النور الجلى كان كوكب درى كتاب
ان اليلل جرمه بمثل لفت بدامن جرمه بركا من اجل الكثرة اعلانها وانفسها واغلاها قد تضمن مطالب شريفة ومباحث لطيفة لم يند لها
احد من علماء المنجى من المنقذين والمتأخرين واشتمل على تبيينها فائقة واشارات رقيقة خلت عنها كنب السابقين ودير السالفين احو من اليقين
الرشيق والندى فيمقا الايقنة فالوديع بها خواطر الى لا تكار العينة لم يعرفها بصائر ولى لا نظار الدقة في الله ودر صيغة هذا الور
الهدى ومضالك الارضا لو شاهدت صحت الفضائل فضائلها شهد بغير تحضر الاشياء كالمناصو غير وزاها فارتد بوجاهة احسا
ذرفت بامطار الفضائل بعد ما شرف شرح فامل الاستاد ولعمري انه محي بان يوضع فوق العيين ويقام مقام النبي وبيناط على
قم البدن ويعلق على ركب الجود فجزاه الله عن العلم واهل خير واعطاك بكل حرف يوم القيمة ثوبا ثم ان هذا المصنف الشريف والمؤلف
المعيف على ما هو عليه من علو الشأن وسمو الحال والمكان فطرا الفصوة لا يبرن وتطرقا ليل لخلل من وجهين احدهما خلوة عن جملة من الملبس
ونقصا جملة اخر مما اشتمل عليه من المسائل والاشتباه ان الذي في خيا المصم طاب مراده من هذا التأليف افرغ قلبه لنضيد والنز صيف كما
هو الذي ناسر جبهه وترتبه في نظره تهنيد به جلد انهمى الاول منها الى اول مسألة المرة والمكرر وبلغ من الثاني الى مسألة وهو الوصف في بابك

المسئلة المذكورة وهو بومئذ محروم من اصبها والطلب من جهة عند من كل مكان يقضي من احوال العلوم الدينية وروى من روى القفا
 القبيحة اذا اشار الى البنا بالبنان واصابتنا عين الزمان فاختفى بعد ان كان ظاهرا مشهورا واصبح لفقد العلم كان لم يكن شيئا من كوراثته
 فترى له على الله مقامه على اوراق منشورة ومسودات مفرقة قد كثر فيها في سالف الزمان من مسئلة الامير الشيعي مع علم الامير انتفاضة الى باخذ الاختلاف
 فترى من الزمان في جميع شتاتها وترتيب فقراتها ولم اقتصر على ايراد المسائل التامة بل نقلت من المباني كل ما وجد من جملتها واكثر مما يحق بمقتضى
 كائنه توخي مرام وان كان البحث غير تام واستقصى كل مسئلة لم اجد فيها الا قليلا لا يوروك غلب لا يبلغ المجلد الذي جمعت فيه من ثمانين الف بيت
 بلغ الكتاب الذي باجمعه ثمانين الف بيت من خمسين الف بيت وكان المصنف قد سمره يقول ان الكتاب لو تم يكون نحو من ثمانين الف بيت فيكون
 الناقص من اذن نحو من خمسين الف بيت ثمانين الف بيت ان اكثر نسخ الكتاب قد كثر فيها تحريف للنسخ وتقصيف الكتاب حتى كان لا ينفع بالنسخ المذكورة
 لاجلها ويحصل المباني من الكليات بين الفروع واصلا ولا سيما المجلد الثالث فقد كان سوخا لا واشتد اختلاف المجلد من الاولين بل لم يوجد منه
 نسخة صحيحة في البيوت وعلى ذلك جرت نسخ المطبوعة وان كانت صحت من جملتها من النسخ المكتوبة فاصحفت نسخ هذا الكتاب المستظا الذي قرئ به
 عيوننا في الابواب غير ضاحكة كما لا ينبغي ولا مقبوله في الطبع اذ كانت لا تشق العليل ولا تروى العليل بل لا ينفع بها الا اقل قليل
 لكنه ما فيها من السقط والغيب والنبد بل فظم علينا ذلك على الراغبين وصنابه صدره الطالبين بحيث تصدق لفتح يد طبعه هذا الزمان
 بعض اهل الصلاح التمسى جماعة من الاخوان ان اجل خبر قلم الاصلاح فلم ابداء من استقامت وولهم والنجاح ثامولهم فتمت عن ساق
 المجلد وبلغت اقصى رجاء المجد واحدة في كل خطرة الكتاب فطالعت في عشر على لفظ غلط او كلام في البيوت سقط وضعت الصحيح
 موضع الصحيح وايتت عن الساقط بما يستقيم مكانه عن اصله او شئ كمثل ونبهت على جملتها ما كان من هذا الباب
 في خواشي الكتاب هناك مواضع يسيرة ومواقع غير كثيرة ومنها بعض اخبار مرفوعة وعبارات محكية بقيت
 على خالها وطويت على اختلافها حيث لم تحضر النسخ ولم تساعد الفضة ورواها في البصر اعطى
 النظر فحصل له قول عن بعض ما يجب ان يعرف ان لا يتيسر ما من عن الخط والنسب الا
 ان ما كان من هذا القليل قليل ومع ذلك فليس بحيث يحل بالفهم او بوقع الناظر في
 الوهم وان حمل الله لكم اما ان ينفع بتصحيحكم كما نفع بتصديقه وان يكون هذا
 انما ما لتلك النعمة والكمال لئلا ينكر وان يجعل خالصا لوجهه الكريم
 فانما البراءة لو لم يجمع وقد وافق الفراغ غير يوم العبد من سنة
 اثنتين وسبعين بعد الالف المائتين من الهجرة
 النبوية على صاحبها الف الف
 سلام ومحيية

في حجة المضن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِشَيْئِ

[illegible]

[illegible]

وعمامة

ومطابقا لدول الواقع والنظر تهيب مؤد هتبه لتوصل بها الى اخر ظاهر الاخصا المطلوب بحجتي فتمكنا الاستشابة بالثبوت الاخر فيمكن الاستغناء
عن بقيد العلم ايضا الظهور في التصديق قبل هو اتمل معقول لكسب مجهول وهو ثم من تلك يخرج بقيد النظر المعلوم بالضرورة بعد تعلق النظر به قبل
حول الضرورة فيه لا مانع من صدق الدليل فيه والمرد بالنظر فيه ما بين النظر في نفسه وفي احواله وصفا فيه المرد والمركب لصدق الدليل بحسب اصطلاح
القوم على المرد وهو الوصف كما في الاثره الاربعه كما صدق على المركب من المقدمتين كما يقال الدليل على حدث العالم المتغير وكل متغير حادث كذا بقا النظر
وله على حدث العالم فيكون ذلك رتبته بين هذا الاصطلاح واصطلاح المنطقيين لا حجة عندهم بالمركب وقد يقال ظاهر لصدقه بعض النظر في نفسه مما
يخفى في مجموع المقدمات التي اذا ثبتت دلت على الحكم وحمله على النظر في احواله بعيدا عن النظر في احواله لصدق الدليل على حدوث العالم المتغير
مع امكان الاستغناء عنه بما عرف فانه لا يطلق على ذلك لفظة الدليل حقيقة بخلاف لفظة الدلالة فانهم عرفوها بانها كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم
او تسمى الدلالة للتفكير معرناها ومركباتها مع انفس من شأنها من حيث كونها دلائل لفظة الاثباته تصومها لعلها اخصا ما يقال لتامع يكون
العلم بالخوف في تعريف الدلالة بمعنى مطلق الادراك لشمول التصور والتصديق هذا بالتبديل دلاله لفظة على نفس احوالها بما يلزم لظهور دلالتها على
ادراك الدلالة بدلولها المرصدين لا تنقل من لفظة الى التصديق بآداة الدلالة ذلك تصديقها عليها او ثبوتها لاخر في ذلك بقية بين لفظة و
الركن يكون الدلالة تدل في المقامين فتدبر فيكون المراد بالعلم الماخوذ في تعريفها ما بين النظر في الدلالة لا في الدلالة على ما بين النظر في الدلالة
لذلك النظر الحاصل من الامارة في الدلالة وهو ممنوع عظمه والفرق بين النظر المعبر بحسب الشرح والعرف والعادة كما حصل من الدلالة في الخطابات وغيرها
وانما يندرج الاول في الدلالة نظر الى ثبوت اعتبارها بخلاف الثاني الحاصل من الامارة الفعليه بضرورة ما كان بقدر العلم بما بين النظر المعبر بحسب على معينا
الظاهر حصول العلم المطلوب منه نظر الى ما دل على اعتباره وعلى كل حال فلا بد من القول باختلاف الاصطلاح في لفظة الدليل الدلالة وان كانا من شأنها
واحدة لوضوح ان دلاله الاشياء على المعاني والنقوش على الاشياء تصوبه غالبا ولو اخذ العلم في تعريفها بالمعنى الاخر من النظر كان وجه القول بالفرق وهذا
وجه ثالث للفرق وهو ان تعريف الدلالة لا يصدق في الامور التصديقية الا على المقدما المترتبة فلا يشمل المرد ولا المقدما العبر المترتبة لا يلزم من العلم
بالعلم بخلاف تعريف الدليل يمكن الاخذ على التعريف المذكور بوجوه منها ان الامكان بمعنى القوة المقابلة للفعالية فلا يصدق على الدليل بعد حصول
التوصل به الى الحكم فضلا مع القطع بانه لا يخرج من ذلك عن كونه دليلا كما لا يخرج من ذلك عن تعريف الدلالة بل لا بد من المترتبة بالفعل في الخلق الدليل
لكنه لا يخلو عن حقيقته وعدم صحة سلبه عنها بل يتخلص الدليل بها على بعض احوال في الاثباته فكيف يصح اخراجه عن تعريفها بما بين النظر في الدلالة لا يمكن
الامكان لان الذي يبنى في الفعلية لا يجرى القوة المحضة على ان الفعلية بالنسبة الى المسند لا ينافي بقاء القوة بالنظر في غيره فربما يصدق الامكان في
الدوائر الخفية ومنها ان المقدما المترتبة بالفعل ولو لم يخرج بقيد الامكان لمخرج بقيد النظر في شأنها لكانا يتوصل بنفسها الا بالنظر فيها لان النظر في القضايا بالشرط
المستبعد للشرط التصوري والمادة المستبعد يحصل لامر اصله ان النظر كما عرفته تهيب مؤد هتبه واتا اتمل معقول بقيد حصوله لا معنى لتخصيصه ثانيا فخرج
جميع الدلائل بعد ثبوتها وبها ناع كونها اتمه وتخصيص الدليل بالمعنى والمركب من المقدمات التي اذا ثبتت دلت على الحكم ويمكن الجواب بقية بان تحقق صفة الخوف
من واحد لا ينافي بقاء الامكان والقوة بالنسبة الى غير انما نظر المترتبة لو على سبيل الفرض والتقدير يصدق على تلك القضايا بالمتوافقة ان يمكن التوصل بالنظر
فيها من غير غيرها الى المطلوب منها ان اخذ بظاهر الاشياء لشمول المرد مع صدق الدليل عليها اصطلاحهم وشيوع استعماله بين عديم وجوابه ما مر فانه شمول الدلالة
الظاهرة لكن يظهر من بعضهم تخصيص الدليل بالمعنى الذي من شأنه ان يتوصل بالنظر الصحيح في احواله الى الحكم كان منهم من خصصه بفعل القضاء بالموافقة وما عبيد
منه ظاهر من قبل قد تقدم بجله ان اصله على الاثره الاربعه كما صدق على الدليل في احواله المترتبة ومنها ان كثر الدلائل المترتبة بآداة النظر في احواله لظهورها بالضرورة
منها على القطع بصدق الدليل عليها في اصطلاحهم والجواب ان التوصل بعلم العقل والعرف والعادة في الشرع كذا على حسيه فان كانت لقوامها لفظة
بغير شرط في شرطها يمكن التوصل بها الى الحكم الشرعي كذا الحال في اعتبارها في الخواص المتغيرة والحوادث العارضة على حسب العادات كذا ان كان بقيد
التوصل بها الى الحكم الشرعي بخلاف ما اذا لم يكن الظاهر معتبر في العرف والعادة ولا حجة في الشبهة فانه لا يطلق عليه الدليل في عرفهم وانما يتبع عنهم الامارة و
بناؤها بالادلة كما مر من غير اعتبار في الحد التوصل الى العلم ودفعه لتقصير ما يحصل في النظر المعبر الان بقا ان الدلائل الدليل على مثله من حيث حصول العلم
بالحكم الظاهري الذي هو المطلوب منه لا من حيث التوصل به الى الحكم الواقع وان جازا لعل عليه فان جازا لعل لا يجعل الظن علما ومنها ان الحكم المذكور
شامل لكل مطلوب عقليا كان اعرافا او شرعا وان مرادهم من الدليل الاخر هو خلافة ان خلافه عليه كلامهم من حيث تعلق النظر في القضية باعتبارها
منهوه كحقيقته ومنها انه لا يشمل الدليل الذي لا يمكن التوصل به مع كونه دليلا وبذلك لا ينافي الامكان لان الذي هو الماخوذ في الحد مع امكان التوصل به
لوا بالنسبة الى بعض الاحاد كان في ذلك ومنها انه لا يشمل الدليل المسبوق بدليل اخر يتوصل الى المطلوب به فعلا فلا يمكن التوصل الى الحكم بغيره فلا
البيان ان لا يكون تخصيصه الحاصل بل لا يشمل الدلالة المستعدة لاستماع المعلوم مع اتحاد المعلوم وجوابه ما عرف من ان المراد بالامكان الامكان الذي لا ينافي
بناؤه لاستماع الذي مع ان الامكان حاصل بالنسبة الى غير العاقلين بل ذلك نظر ومنها ان الامكان الذي يجمع مع الضرورة فلا يتم النظر فيها لامكان وتبطل
النظر فيها وهذا انما يتبين بالنظر في اخصا المقام بالنظر في على صدق الدليل عليها ليس يستعد بها لا يصدق على نفس الضرورة وخرجها بقيد النظر
ظاهر منها ان يخرج عن الحد ما يقيد العلم بالخطابات الشرعية فاتها انشاك وبسبب طلب بحجتي وبذلك كون الخطاب شائبا لا ينافي كون المطلوب من الدليل
حجتها ان المطلوب صدق هذا الاشارة عن التلويح وهو مطلوب بحجتي كما لا يخفى من جملة الحدود ما حكاها العلامة من ان الدليل ما يقيد معرفة العلم بشي
اخر ايجابا او سلبا وكان التقيد الاخر خارجا عن المقربين بناء على ان المراد بالعلم مطلق الادراك لشمول التصور والتصديق وهو خلاف ظاهره فيمكن الاستغناء عنه
كاستظهاره بوجوبه ولا اثره انما يتحقق على القضايا المترتبة المسجعة للشرط التصوري والمادة بتراتها التي يستلزم معرفتها العلم اما معرفة المرد فمجردة فالتعبد

مَنْ احْكَمَ رِسَالَةً لِمَا يَنْبَغِي وَزَادَ فَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ

الذي

علما وقد عرفنا ان الدليل لا يختص بما في اصطلاحهم الا ترى ان موضوع الاصول هو الادلة المفردة التي يبحث فيها عن عوارضها ويعرف من طرقتها لنظر فيها
وثانها ان يشمل الدليل الفاسد لا مكان حصول العلم منه من باب الافتان وليس بدليل متناهوشبهه كما مر اعتبارا المطابقة الواقعة في مفهوم العلم غير ثابت على
تقديره فنشأ الدليل لا يقتضيه بطلان الاول فبمكر حصول الجزم بالامر الثابت من الدليل الفاسد فيندرج في الحدوث ثانيا ان لا يشمل الدليل المسوق بالعلم
مبدئيه من غيره لا ترجح لا يثبت علما اخر حمله على ما له شبهة لا فائدة تكلف في الحدوث ومنها ان قول مؤلف من قضايا اذا سلمت ان علمها انما هو قول اخر حكاية العلم
وه في النهاية قول في تعريف الدليل كانه عنى بذلك مصطلح اهل المنزلة ان هو بعيد عن من المتشعبة جدا لاختصاصا بانه مترتبة بالفعل وشموله للشيء
والفاسد هما خارجا عن الاصطلاح واما ذكر ذلك علماء المنزلة ان تعريف الدليل قياسا لا يشترط مسلبة لمقدم في صدق القياس من حيث هو ومنها ان قول
مضاعدا يكون عنه قول اخر ويستلزم لانه قول اخر ويستلزم قول مؤلف من قضايا بالبرهان في قوله لا يشترط شيئا بان الهمزة لا تكتب في المعنى
للقول الاخر في قوله بين الاول والاخير من حصول الامارة وعدمه كما مر فوايد ذلك بين الحدوث ان لا يكون ايضا وقد عرف ما فيه بل الدليل بقابل الامارة
عندهم حتى على من هب شعري لمجرى بالعادة من العلم بالنتيجة عقيل الدليل وان الامارة فالقول بان الاشعري لا يفرق بينهما في عدم الاستلزام كما ترى
وقد يفرق بين الحدوث ايضا في حصول الاول للصدق المتماثل من الجبرهات والجدليات الخطابيات واشتراطات والمعاقلات واختصاص الاخيرين بالبرهان و
في ان الاستلزام لا يتوقف على تحقق المعلوم ولا الاثر وقد استشهد بغيره القياس بخوماد كراه المنطق كما مر وان الدليل عندهم وبتمام الكلام فيه موكول
المبرهات ما ذكره السيد الطباطبائي فوايد محض قال الدليل الشرعي هو الموصل الى الحكم الشرعي بغنى ما لوصل ما لا يتوقف في الاصل على شيء اخر وان
توقف التصديق بكونه موصلا او فهم المراد من على امر اخر فالكتاب موصل بمعنى انه لا يتوقف في كونه موصلا الى ان يوصل الى موصل اخر والحاصل انه لا واسطة
بينه وبين المقصود من جهة الاصل بان يكون الموصل بالذات الى المقصود شيئا بل عليه الكتاب ذلك لا يتوقف على المقدمات العقلية لانه على كونه كلام الله تعالى
وان صادق وكذا لا ينافي توقفه على فهم الخطابات الواقعة فيه لمتوقف على معرفة من اللغة والعلوم والحق قال ومثله الحدوث المتوقف ايضا على دليل حجة وانما
على حكم الله تعالى لا يتوقف في نفس الاصل على امر اخر بان يكون الجزم موصلا الى دليل اخر يدل على المطلوب كما قبل في كلامه من غير منجز فلوصل موصل الكلام الذي
الحجة عن غيره لا نفس كلام الحجة وهكذا الكلام في الاجماع فانه لا يتوقف في الاصل على المقصود نفسه على شيء اخر ودليل بمعنى انه لا يحتاج في كونه موصلا الى واسطة
بينه وبين المطلوب يتحقق بها الاصل ابتداء ويكون الاجماع موصلا الى الموصل الى المطلوب وان توقف التصديق بكونه موصلا على كشف عن قول الحجة عندنا او
الادلة لانه على كونه حجة يحصل لوفاق عند العامة فاما استدلال على انما الفرعي والاجماع وعلى حجة الاجماع بكونه كما شفا مثلا كما استدل لنا بالكتاب على المقصود وعلى كونه
حجة بما دل عليه لا يتوقف بالاجماع على الجزم بالخبر على المقصود هذا المخصص كلامه وفيه ما لا يخفى قال طائفة ثابته ان الدليل ينقسم الى ما يكون حجة في نفسه كظاهر
الكتاب جزا او اعمد ما يكون حجة عند عدم قيام الحجة على خلافه فيكون حجة في نفسه ومقتضى مشروطة بانه لا مطلقا فاذ كان تعارض في القسم الاول من الادلة من
الوجوه الى حكم الشرع والتعارض بخلاف ما اذا وقعت المعارضة بينه وبين القسم الثاني من الادلة فان الدليل على الوجه الثاني غير قابل للمراجعة من الادلة على
الاولى المفروض كونه دليل حجة في دليل فلو اقام هناك دليل من القسم الاول ولو من ضعف الادلة قد علم ان الدليل مع وجوده فان قلت ان حجة
القسم الاول ايضا ليست مطلقة فانه ما يكون حجة مع عدم حصول معارضا قوى منه واما مع حصوله فلا ريب في سقوطه عن الحجة قلت المراد بالاطاعة في الحجة كون
حجة في نفسه مطلقة غير مقتضية بشئ كما في القسم الثاني لا وجوب العمل به بل من لبيس كون المعصية هو اقوى للحجة لان الادلة من بين الحجة على الوجه المذكور
وجوب العمل به بالفعل هناك فرق بين ترك حجة لوجوه اخرى منها وعدم حجة بشئ من اصل قول الفرق بين القسمين ان الاول انما يدل على ثبوت الحكم الموضوع
بحسب الواقع من دون تعبد له بالجهل بحكم ذلك الموضوع وان كانت حجة ذلك الدليل بمعنى لزوم العمل عليه منوثة بعد قيام الدليل على موضوعه او باستلزام
باب العلم به والثاني انما يدل على طريق عمل المكلف في المقام الذي يعلم حكمه من حيث جهله بذلك في القسم المذكور ان في شخص الموضوع ايضا فان من
ما يثبت شخص الموضوع الواقعي الحكم به ولو في الظاهر كما بينه ومنها ما يدل على طريق العمل عند الجهل به كما في اصول المجاورة في الموضوعات وبشيء الاول بالدليل لا يثبت
والثاني بالاصل العلمي من المعلوم ان لا يعقل المعارضة بين الدليلين المذكورين فان المعارضة انما يعقل مع اتحاد سوردها واختلاف مقتضاها فان الاول
على حكم الشرع في نفس الامر تقع بالجهل لما خوفي موضوع الثاني فان قلت ان كان الاول مضيقا للقطع بالواقع كان الحال على ما ذكره الا فالمعارضة على ما اطلقت لا بد
وان لم يثبت اليقين لان الدليل لواقع قد قام على حجة مثبت حكم الواقع وحصول اليقين بل بوجوب البتة عليه فلا يقع هناك شك يرجع فيه الى اصل فان قلت ان
الدليل على حجة لا يثبت لثبات المتعلق بحكم المسئلة في نفس الامر بل الواقع باق على الجهل غايته لا ريب في الثبات في مقام العمل على احد الوجهين نظرا الى ان الدليل عند
عن المعارضة فاذ كان مقتضى الدليل الثاني بناء على الوجه لا يحصل المعارضة فقلت ان الجهل لما خوفي موضوع الاول علمي انما يراه بعدم العلم بشئ من
الوجهين مثلا ان ثبت باصل البرائة ان التكليف الجهل مرفوع عن هذه الامة فافرق بين العلم بالوجوه الواقعي والعلم بوجوب البتة عليه في الظاهر لصد العلم بالتكليف
في كل منهما وان اختلفت جهة والمحبة فلا يجزى للاصل في شئ من المقامين وكذا اذا ثبت الاستصحاب عدم جواز نقض اليقين بغیر اليقين كما ينبغي موضوع العلم
الاصلي ان لا ينفى مع العلم بل بوجوب العدد ولعن تصدق اليقين على كل منهما نعم بالنظر في المندقوق العقلية لا يمكن ان تكون المعارضة بصد في الحقيقة ان بعض التكليف
الجهل غير مرفوع وان بعض ما يعلم بثبوته ويشك في ذلك لا يحكم عليه باليقين نظر الى ان الدليل لانه لا يعلمها من المعلوم ان الموجبة التي تفيض لثباته الكلية و
بالعكس لان المندقوق الخطابات الشرعية على المفاهيم المعرفية المجاورة في الحواجز وظاهرها المفهوم من الادلة لصالته انما لا يردم البتة عليها عند فقدان الدليل الكلية
وكل لا يستصحبها الاصول العلمية فليس مفادها الا ما يحكم به العقل في موارد حكمه ولا ريب في حكم العقل بالبرائة والاستصحاب انما هو معلق على فقدان
من الدليلين انفاء اليقين على كل من الوجهين الادلة النقيضة الواردة في اصول العلم انما تجري هذا الجري بل هو مؤكدة لحكم العقل مقرر له ومع الضرر عن
نلا شك ان ما دل على حجة الادلة الاجتهادية حاكم على مقتضى اصل العلم ولزوم عليه كما مضى في محله فان قلت انما نزل لفظها بهتم كون في المسئلة الواحدة بكل من

الذليل يستدلون على انصوبيا لاصول العلية والادلة الاجتهادية واذ كان لا يصلح ما لا يجري مع وجود الدليل الاجتهادي المتعجم بغيرها فقلت ان من شأن
المستدل ان يستدل بكل ما يوافق مطلوبه وان كان بعض دلائله مبني على الاغراض قطع النظر عن بعض ما يستدل به على وجه النشر ولذا قرأهم بقدمون لا
على الدليل غالباً ليعتقد موده من الشك قبل قامة الدليل وربما يتسكون بالاصل اجتهادي معني ان الدليل ان تم فهو الحق والا فالاصل بما لا يعرف
ما ذكرنا في تلك حجة لاصول العلية في موده ما غير مقبلة بشئ كما هو الحال في الدليل الاجتهادي انما التقبيل في موده لاصل لا شئ الى الجمل في موضوعه
فاليق العارضة بين الدليلين من راس كما يتجلى ما اذا وقع المعارضة في الادلة الاجتهادية فانه يرجع فيها الى التقار والالراجح ففي المصنف في القبي
والنصف ما ذكرناه قال قدس سره ثم ان الادلة الشرعية ينقسم ايضا الى اقسامها ما يبعد القطع بالواقع كاجماع المحققين دليل لاعتقائهم ما يبعد الظن بالواقع
ولا يكون حجة من حيث حصول الظن منه فالدليل هناك على الحقيقة هو الظن بالحاصل من ذلك الادلة فالوصول للظن منها لم يكن حجة فصول هذا القسم في الادلة
لا يعتمد انما سنقتل القول فيه فانه ثمة ما يكون الحجة خصوصاً من موهنة الى الواقع كاشف عن مجسب لانها سواء كانت مقبلة للظن بالواقع او لا
كسب من الادلة الشرعية كقولهم الكتاب المستوفى حجة غير موهنة باعادة الظن بالحكم الواقع كما مر في الاشارة اليه غير مرة في المباحث المتقدمة رابعها ان لا يكون
الدلالة على الواقع ملحوظة فيها اصلا من حيث اعادة الظن بالواقع ولا من حيث نظر الدلالة عليه بل يكون المناط فيه هو الحكم المكلف فبما هو عليه من التكليف
وبما هو عليه من الحال التي هو عليها كما هو الحال في اصل البرزخ والاستصحابان ثابت بهما هو الحكم الظاهري من غير دالة على بان حكم الواقع وان نتوصل الى الظن
في الواقع في بعض احوال وقد عرفت ما مر في ادلة القسم الاول والآخر من اقسام المذكورة وما انقسم اثبات فلا يكاد يتحقق حصوله في الادلة الشرعية
عد من اقسام المتعجم في اكثر من واحد ما يكون معظم ادلة الاحكام من ذلك الدليل لان الذي يظهر انما لا يخلو من عدم انا حجة بحصول الظن بالاحكام الواقعية في
الاصول الشرعية كما يبين في الحال عند شاء الله تعالى فاولها القسم الاول فلا ينبغي الكلام في ذلك وان حجة فيه على القبي وليس راسخ في وقا القسم الثاني فهو
الاصول العلية التي تقدمت الاشارة اليها انما سواء تعلقت بالاحكام كما هو المقصود في المقام او بالوضوع فالدليل المقصود فيها الدلالة على الواقع انما انقسم منها الى
حكم الحكم عند جعله في الاحكام والاحكام فلا بد من الادلة فيها مدار الظن بالواقع بل يمنع من جريانها الظن بخلافه ما لم يتم على حجة دليل وقد عرفت من غير بناء
ادلة الاستصحاب اواصل البرزخ وهو ما على اعادة الظن فان فساد ذلك مع شذوذه امر مقطوع به لا يكاد يعتد به شائبة ريب وشبهة كما تبين ذلك في محالها
والقسم الثاني الذي نذكره عند عدم انا حجة في شئ من الادلة الاجتهادية الثانية بالادلة الخاصة بحصول الظن بالحكم الواقع يكون الحجة في نفس الظن
الاصل منها الحكم الشرعي لا عدم انا حجة في شئ من المقامات بحصول الظن الثبوت ودون الامر في اساسه لا اجاد من جهة صدور ما واحوال رجالها
من شئ مشترك في مقابل الانطباع بحسب وضاع اللقوبة والعرضية والاصول للفقهاء وفي علم الاجاد المتعارضة على نوع من المنة غير ان شئ من الادلة
مدار الظن بنفس الحكم الواقع يكون هو الحجة بنفسه ومقتضى حصوله من الطرق المخصوصة صادرة في الغالب نعم لو فرضنا انك بابل علم بالواقع والطريق بها
وتعدنا الرجوع الى اصول العلية مع العلم بالتكليف جعنا الى العلم بالظن وكذا الوقول في حجة الشهرة والاستقرار الظني فيكون ذلك من غير ان نذكره ذلك على
الحال لكنه يتحقق في بعض المقامات الخاصة كما يمكن فرضه في بعض الامكنة والذمنا ايضا الا انه خارج عما هو المقصود في المقام انما الكلام في ان العلم بالظواهر العقلية
على مدار الظن بالواقع الذي هو الحكم في نفس الامر لا وهذا المسئلة وان لم تكن بمعنى شئ كتبت لغيره الا ان استكشاف الحال فيها من النظر في نظر
والفهم من غيرهم والرجوع الى كلامهم والفصل الرابع في غيرهم على الضن لليبب غير انما اشبه لا على بعض من قارب هذا العصر فخلط بين المقامات
المذكورة وعلم انا حجة فيها بحصول الظن بالواقع فاذ انما الحجة لم يثبت دليل على غيبها ولو مع انفاء المنة لان الدلائل ثابتة بحجة ما هو ظاهر
مفهوم بالنسبة الى العلم بالاصطلاح واما ان يدعى علم يثبت كالتعاطف من لفظ الظاهر الذي يدور حجة مدله نفس الظن المذكور واكد ما هو معلوم من انما
الامانة المقامات المذكورة ونحوها بالظنون الخاصة والمختصة بالظن في مسئلة الظنون بين القول بحجة الظنون المطلقة والمختصة وقد شاع هذا الوهم بين طلبة
العلم حتى نعوهم بان الطريقة عليهم فساد ذلك عدم الفرق بين ظنهم والظن لغو وعرف في المعنى المخصوص حصول الدلالة بحسب يعرف انصرا له في بعض
الامان كونه بحسب يحمل على ان المعنى لو بوضوح لفرش الحائبة والمقابلة لكن في بر بين الظن بالواقع فظن انا حجة في بعضه لا ينبغي على علم للفظ
ظاهره المعنى حصول الظن بالواقع وانما ما هو واجب اليك فيه فلا يصلح البتة عليه بعد انقائه ولو من غير حجة شرعية كما اذا عارضها امر ولا مقتضى الظن في نظر
وارجح من غير علم او شئ في ردع المختص عليه وان كان هناك ما يقتض حصول الدلائل المذكورة في شئ الى حال مجوده وعدمه ربما فصل بعضهم
بين ما اذا كان حال الادلة خالفا لظاهرنا شيا من امارة غير معتبرة فلا يقع دفع البعد عن الظاهر بين ما اذا حصل الاختلاف من قبل معتبر كما اذا ورد في سنة المتواترة
وورد فيها اليه خطاب يحمل جميع من حصول الظن بالواقع من الملقاة العام فلا دليل بالاصل تعبد فان لا يمكن دعوى الاجماع على لزوم العمل بها الحقيقة
فبذلك لا تقتل فانه اكثر المحققين توافقوا انما انقاض محبة الموجه مع الجواز في الواقع والتحقيق في ذلك ما اذا لم يصدر في مسئلة اصالة الحقيقة من الفرق
بين ما قبل الحال ومقال يصلح ان يكون ما من دالة الغيب بل لفظه العرفي وبعاء على عدم انصرا للفظ اليه بحسب التعاطف في الحقيقة وان لم يكن ظاهره
ملاذ وما لا يكون ظن في انصرا لاولي لا حجة لاستثنا في ظاهر الوضع في حجة في الحائبات لغيره انما ظاهر العبارة على حسب المفهوم في العرف والعادة فاذا
قام هناك ما يرجع حمل على الجوابان ويحمل على الحقيقة بل بان يجعل ذلك مشا بالظهور في محاصل في جانب الحقيقة لم يحصل التقاطع في التقار لاختلاف
في الظن في المحصول لحد ما وضعا وفي اخرها وضعا في لزوم لتوقف عن الحكم باحد ما حتى في بعض شا هذا الحد ليس نظام المعنى من الدلالة مبني على التقيد
فيما هو من جهة حصول الظن والدلالة العرفية ومن هناك جماعه الى توقف في الجواز المشا وخالف في جملة فرجهو الجمل على الحقيقة وخرز في قوله مع الاطلاق
في الجواز والظن في القول بكل من الاقوال المذكورة بحسب اختلاف مراتب الشهرة في الشهرة وغيرها من الفرق في المقام انما انقسم في ظاهر الكلام في نظر
لغير الجواز في العلم من غير ان يبلغ في الظن الى درجة حقيقة فينعتل على عليها وان ضعف الظن في المحصول فبذلك لا يجعل مساو بالادلة الحقيقية وانما

عليها فتوقف الاول ويجعل على الجاز في الثاني وفي الصورة الثانية لا وجه لا اعتبارا حصولا لظن بالفعل بما هو مقصود المتكلم في الواقع بل يتوقف الاستدلال على
العبارة حتى يثبت الخرج ويخرج حصولا لثبات في الخرج ولو سئل الدليل المعتبر لاجال الظن المعتبر لا يكفي فيه ولا يجوز الخرج عن مقتضاها الا بعد قيام الدليل
على الخرج عنه لا يجوز التوقف في ظاهر خطاب بل حال الخطاب على معارضة ورفع اليد عن الخطاب المعتبر لثبات الحاصل من امر غير معتبر بدل على ذلك
امور الاول طباع علماء الامم في جميع الاعضاء خلفا عن سلف على التمسك بالاعتقاد والمطلقات وسائر الظواهر على الوجه المذكور حتى يثبت الخرج عنها
بدليل شرعي من العلوم ان احد من يعتقده من علماء الخاصة والعامة على اختلاف فرقهم وتباين رايهم لا يستجيز رفع اليد عن هوام الكتاب لتسنو
مطلقا تها يخرج لثبات في تخصصها وتعبدها الناش من جنس ضعيف في السند ويجعل في الدلالة فضلا عن غيره من سائر الامور الموجبة لثبات في
حكم النفس خصوص وتلك طريق جارية مستمرة بين العقل ومدى الدهر في جميع تلك اللفظ الخطأ بالصادرة في العادات من السند لغيره والاولى
والحاكم لغيره وكل مطاع الطبيعة خصوصا الانبياء عليهم السلام لا مهم والعلماء لغيرهم وسائر المقامات كالاولاف والوصايا والوكالات وسائر المعاني
من العقود والبقاعات وغيرها الا ترى ان العبد لو ترك امثالا لا يرام في بعض الموارد معتقدا بالثبات الحاصل من بعض الوجوه الضعيفة عدلها
ولو عاقبه لتسند على ذلك لم يكن مساويا لعقله ودعوى ان لثبات المذكور ما يحصل بتداع مع قطع النظر عن مقتضى الخطاب ما بعد ملاحظة ظاهر
اللفظ وعدم الوقوف على امر صاف عنه بعد التبع البالغ فاما يحصل لظن بالمراد الزوم الاعراض بالجهل بدون اقامة الصادق عن مقتضى الظاهر بعد
عدم وقوف العلماء ومع شدة اهتمامهم في الخصص على ازالة على الصادق الموجود مدفوعة بانه معارضة للوجود وانكار لما يشهد به العقل لا يحصل لثبات
المذكور مع ذلك كله كما هو المصير من غير عز بل يتفق في كثير من المقامات نظر الى اختلاف الامم في المسئلة او غير ذلك من الخصوصيات المتكثرة بالمقام
الموجب لغير لثبات والظن الضعيف في الخصص شبهة كغيرها من اعيان المانع من تقبله وشبهها عن بيان الصادق وبتبع عوارض هذه الاعضاء المتكثرة عن
وصوله لينا وعن ثبوت هندنا وبالحيلة فانكار حصول لثبات والظن لغير المعتبر كبره واضحه وجعله مانعا لثبات بالتسك بالنص خرج عن نظرية الجارية
وكما قل على التمسك بظاهر مع حصول لظن منه بدل عليه بدونه لشيوع كل منهما وجران الشهرة المستمرة على الاخذ من غير فرق بين المقامين بوجه
الوجود وهذا في الثاني ان ضرورة المذهب ثمة على تحرر العمل بالقياس والاستحسان والمصالح والمسئلة والاختيار الضعيفة والامارات الواهية لكن لا يثبت
عائلا في منع الامور المذكورة من حصول لظن بالمراد الواقع في الخطابات الواردة لان لفظ بعد السجدة لا يثبت لم يقطع بالواقع بالضرورة فلو كان لظن بالواقع
شرطا في التمسك بصورتها والظواهر لفتح تخصصها وتعبدها بالامور المذكورة وكان محال فيها بالتسند في ذلك هو الحال في تخصصها بالادلة المعتبرة
غاية الامر ان يكون الوجه في تخصصها بالثاني من اعتبار الدليل انتفاضا لثبات الخطاب في الاول هو الامر الثاني خاصة وهذا الفرق لا يوجب شيئا
مع اشتمال كما في الحاصل لثبات ثمانية استصحاب العو حتى يثبت التخصص واستصحاب الاطلاق حتى يثبت التسند استصحاب الظاهر حتى يثبت لنا وبطلان
المسلات التي لم يثبت فيها احد من القائلين بحجية الاستصحاب في الاحكام والمنكر بل وقد حكوا الاجماع عليه من اكل لا ينبغي لثبات في انقطاع على عدم كون
احتمال مقدارها بوجوب لظن عن ظهورها باعنا على التوقف عن العمل بها وتوهم كون الاستصحاب مقبدا للظن وهم فاحش كاتين في محله ولو كان الامر
على ما زعموا كان للامر الاستصحاب الى ان يحصل لثبات في التخصص وغيره وهذا مما لا يقول به احد الا ان ايع ان العلماء الحقوا على الرجوع الى تعال
الخرج عند نقاد اصل الادلة المعتبرة وعلى ما ذى جماعة لا ينقضوا المعارض في الادلة للقطعية كما لا يتصور حصول معارضة في الادلة القطعية كما يتبع
القطع بالثبوت ضد كذا يمنع حصول لظن بالثبوت ضد فلو كان المذكور في فهم الاثبات واعتبارها على لظن بالفعل بالواقع امتنع حصول المعارضة بين الكتاب
والسنة وبين الاختيار الصحيح كما لو كان المذكور في ذلك على القطع بل كانت المعارضة من بين الحجج وعبر الحجة والدليل غير الدليل وبين الادلة من
سائر الوجوه الضعيفة التي يجرى عليها في الشهرة بعد معارضة ما ان يبقى لظن او يعود الى لثبات فان كان الثاني خرج كل من المتعارضين من بين الحجج
ان كان الاول يخص الحجة في احدها لا يمنع لظن بكل منهما فلا حاجة ان الى مسائل التعادل والراجع حتى عقد القوم لذلك بمخاطبة ولا خلاف في حجية
اختلاف شديد وتوهم ان عرض القوم في ذلك تبين ما يوجب لظن عند المعارضة وهم فاحش لا راجع الى الوجه المختلف باختلاف خصوصيات المقامات
يقف على عدم معين ولا يحتاج الامر الى الرجوع الى لثبات في عقد هذا البحث العظيم ولا يحصل ان للاختلافات الواقعة في على ان التحجيز بين المعارضين عند
كاورد في النصوص من ذهب ليد لاكثر مما لا يعقل فيخرج لثبات حصول لظن ان من شئ منها يخرج كل منهما عن الاعتبار بالجملة فكما لا معنى لعقد البحث على ايج
المعارضة بين الادلة القطعية كذا لا معنى لعقد في الادلة الظنية بالمعنى المذكور وكذا الحال في كثير من المسائل المعنوية في مباحث اللفاظ بعد اناطه الامر
بمطلق لظن الحاصل ان لظن بان الحكم بما هو منقول عليه الشهرة وقد ورد في الكتاب السنة وليس في شئ من الادلة الدالة على حجية الادلة الشريفة
ما يبعد اناطه الامر فيها يخرج لظن بالحكم الواقع في الحجة والخطابات والنصوص الواردة غايبة الامر اناطه الامر في صدورها ولا ثباتها بالظنية الموجبة للوثوق
وسكون لثبات نظر الى الادلة الدالة على ذلك وهو امر غير مذكور الجماعة كما اوضحه المحقق المصنف طاب ثراه هنا في الجواب عن استصحابنا في مقام الاستدلال
اوضح من ذلك بمقدار الله فكيف شئ يتناول على حجة طواهر الكتاب السنة واجاز الامام شاعرا باناطه الامر في ذلك بخلاف لظن بفضل الحكم الواقع في الادلة الدالة
على ذلك بهم ذلك وغيره واما بدل على اشتراط الوثوق بالسند الدالة وليس على بدل مع الشك في نفس الواقع امرنا ورايهم عند اطلاق بل هو الشائع
الغفوق على ما مر في نفس تلك الادلة ما تعنى عن التمسك بغيرها فلا تغفل بالجملة فلا شاك في اننا ما مورون مكلفون بالعمل بالكتاب السنة والتمسك بها في
الاحكام الشرعية كما دلل عليه الامارات الواضحة في المعنى حسب مقتضى محله ولا شك في صدق ذلك مع التمسك بطواهرها للقوة وبما لبسها العرفية
الظن منها بالواقع ولم يحصل لمانع امر لا اقل من حصول لظن من الادلة المذكورة بارادة الاطلاق المذكور من التمسك بها فلو كان لا اطلاق لظن بالمراد لثبات
الادلة المشار اليها على عدم اناطه الحكم به وكفى به دليلا كما ذكرناه فالطاب ثراه فان قلت ان المذكور في حجة الاجاز الاطلاق على لظن دون التسند من حيث الاستدلال

من جهة ذلك كما سيجي تفصيل القول فيه في محل ومكانه المحجة بالظن لا يعقل المنع من حصول الظن منها مع القول بحجتها وابطال الوجوه الواردة في التراجع عند
عارض الخبايا المتبادر للرجح بها بالاعتدال لا أقوى الرجوع الى ما هو الاخرى فيكون الامر ان امداد الظن ونحوه لا يعقل الرجوع بها الى الشكوا لئلا يتبادر
الذريعة قلت هنا امرين ينبغي الفرق بينهما في المقام لئلا يثبت به حقيقة الامر احدهما كون المحجة بالظن بما هو الواقع حتى يكون الرجوع في نظر المحجة ان ما يقتر به هو
المطابق للواقع انما يكون المحجة محل للوثوق والاعتماد من حيث ذلك لا لا استنادا لو كان له معارض كان الظن الحاصل منه أقوى من الحاصل من الاخر. وبين الفرق
بين الامرين ان الظن الحاصل في الصورة الاولى يقابلها لو هو موضوع كون ما يقابل الظن بالواقع وما الحاصل في الصورة الثانية فيمكن ان يتباين كل من الظن
الثالث لو هو ان ليس متعلق الظن هناك الا تصدروا ذلك ولا منافات بين حصول الظن بصدد ورجحان الظن بصدد ومعارضه بصد او اشتراك فيه وكذا
الحال في الظن بدلا للاحدهما على مضيق والظن بدلا للاحدهما ايضا او اشتراك فيه فغاية الامر ان يأخذ بالمظنون منها او باقوى لظن من منها وذلك لا يستدعي
بما هو الواقع في حكم المسئلة حتى يكون ما يقابلها وهو ان لا يثبت ان محجة من تصدروا ذلك لا لا يقضي للظن بالواقع قد يتجمل المكلف بما لا مستأ بالعدوى
بما يراضى للواقع بل قد يرضى ما يعارضه بسند ضعيف مع وضوح عدم تضامه في بعض كنهه مع اشتراك فيه لا يمكن بحصول الظن بالواقع من جهة الامر
ان كان للوجه وهذا غير محقق فان مقام الظن غير مقام المحجة بل قد يكون ما يعارضه مضمونا ايضا من حيث الاستناد لا لا منافات بين الظن غائبا
عن ان يؤخذ باقوى لظن من لظن من هو ايضا لا يستلزم ثباتا بالواقع ويجوز ان يكون أقوى سند او لا لا يقضي للظن بكذب الاخر او سائر ولا يمنع عدم
الظن به لا يعقل حصول الظن بالحكم الواقع في المقام فان قلت كون المحجة معارض للظن وعدم ملتصقا بالنظر في الواقع فاذا كان احد المحجة من مضمون مضيق
للظن بالنظر في الواقع دون الاخر او كان مضيقا للظن الاقوى الاخر لا ينعكس فلا محالة يكون الحكم الحاصل من احدهما عاجلا على الاخر فيكون ذلك مضمونا والاخر هو
وان كان الاضعف مضيقا للظن في نفسه مع قطع النظر عن الاقوى فان ملأه الاقوى بمنع من حصول الظن من الاضعف بل يجعله موهوما فكيف لو كان مشكوكا في نفسه
فالاحصاء للوجه هنا ايضا هو للظن بالواقع المقابل للوهم كما فرض في الصورة الاولى قلت ليس الامر على ما ذكره كشف الحال ان بقي ان كان المحجة بالواقع مضيقا على وجه
يمكن الجمع بينهما بوجوه من وجوه وكان احدهما أقوى من الاخر كان الامر على ما ذكره في طرف المرجح واما لو كان الجمع بينهما ممكنا كما قاله الخاص والعموم فافاد
لكن لم يكن الخاص والمحمول المشتمل على جهة المحجة بالواقع الى حد مضيقا للظن باقوى من ذلك مشكوكا من تلك المحجة لم يجز العمل به ولا يجوز ان يترك محجة من اجله ومع ذلك لا يعقل
حصول الظن بزيادة العوض من العام المفروض بالنظر في الواقع وكذا اداة المعنى المحقق من اللفظ مع اشتراك في ورود الخصص عليه الواقع وقام في جهة الحاد والاحصاء
مع استفادة المعنى من اللفظ بحسب فهم العرب لا يصح ترك محجة الشك الحاصل في تخصصه ونحوه عن ظاهره بل كنهه من العمل به ان يثبت المحجة عنه مدعى فمأقربا
في المباحث الست الفان ما قبل الاشارة الى ما ينبغي حجة على كونها مفهومة منها عند حمل ذلك سؤل احصل منها الظن بالمراد والاحصاء فصلنا القول فيه ومن ذلك
الحال في باقي المقامات مع عدم بلوغ المعارض الى حد المحجة او بلوغه لغيره عدم مكافئته في القوة هذا بالنظر في ذلك لا لا استنادا الى الاستدلال وان ترجح محجة
من جهة القوة بحسب التصديق لا يقضي للظن بكذب الاخر عدم صدقه الا في الصورة المتقدمة ولا يكاد يوجد ثلاث الخبايا المعروفة واما في بعضها فلا يقضي قوة الظن
بصد واحد المحجة بصد الاخر عدم ثبوته في الواقع او الفرض امكان صدق المحجة وورودها عن المحجة الا ان لم يكن صدق احد المضمونين والاخر مشكوكا
عليها لا يخذ بالمظنون وكذا لو كان احدهما لظن الاقوى الاخر الاضعف تبيين لا يخذ بالاقوى الاقوى المدلول عليه بالاقوى مضمونا لئلا يكون خلافه
سببا لتفويض الامر وهو ما لا يتجمل مع ذلك لثبات المحجة بالواقع صدق بالظن الاضعف مع انه يحصل للظن والاشكالات المذكورة في غالب الاحوال فان قلت
ان كان احد المحجة أقوى من الاخر كان الظن الحاصل منه أقوى من الظن الحاصل من معارضه وان كان في وجه ذلك لا لا تضاد فاما لو كانت
والاخر اقوى فكيف يوق بعدم حصول الظن من الاقوى قلت على من كون ذلك ايضا اقوى لا يزم منه كون الحكم مضمونا بالنظر في الواقع فكيف لو نشأوا
وذلك لان غاية ما يقضي به قوة الاستناد لو وثق بصد وذلك لو اتيه اكثر من لو وثق بصد والاخر ما يقضي به قوة الاستناد لا لا يكون فادق لمضمونه او وضع واقعه
الذي لا يظن ولا يستلزم ذلك لظن يكون الحكم المدلول عليه هو المطابق للواقع ان قد يتجمل عند وجود الصادف عند اجتهادنا لا مستأ بها كما اذا كان المحجة الاخر مشكوكا على
الامر من معنيين يكون عمله على احدهما صادقا لهذا لو اتيه معنى ما فادق مع تساوي الخبايا هناك ولو مع اشتراك في صدقهما على امام بعد ملأه هذا الزوا
المعارض لا يعقل حصول الظن من الرواية القوية بوضوح قضائ الظن يكون شي مطابقا للواقع كون ما يقابلها موهوما وهو لا يجمع لثباته بحسب ما هو الحال في محجة
الظن فان قلت ان كان الحكم الحاصل من المحجة بالمظنون التصديق والمحجة الاقوى مشكوكا المطابقة للواقع كان الحال فيه على نحو غيره من المحجة المشكوكا المطابقة كرواية
الضعيفة فالحال الذي يورث القوة فكيف يؤخذ به ويخرج الامر مع تساويها في ذلك قلت في مانع من ذلك بعد الخبايا كون المحجة عن موطنة بمطنة فادق الواقع
كما هو المسمى فاذا وجد شرط المحجة في خبره وان اخرج من ان شاذ لا اخر في عدا فادق المظنة بالواقع في خصوص الواقع ودعوى كون الرجوع مبني على التوثيق
التي لا يراه حصول الظن بالواقع بل المقصود كون المحجة المشتمل على الرجوع في حد ان اقرب الى مطابقة الواقع فاذا كان اقوى من حيث الصدق او من حيث ذلك لا كان
بالرجوع الى ان كان مستأ بالماتر في علة عدم فادق الظن بالواقع الا ان جها الشك في اصابته الواقع قد يتحد قد يتعد واجتها المتقدمة قد يكون قد يكون
اكثر حصول الرجوع من لوجوه المفرضه ظاهر مع اشتراك لكل في عدم فادق الظن بالواقع وكون المكلف مع ملأه في مقام الشك في الاشارة الى حصول المحجة
المشكوكا كانت ومتكثرة ومن هنا يعلم امكان حصول الرجوع بين الخبايا مع ان ذلك لا يظن وسنفسد القول في ذلك ان نشأ في محله ولعل المقصود مما قرناه المنع
من حصول الظن بالواقع كلها بل المراد عدم استلزامه وعدم اناطة المحجة بحصول المظنة وان حصل منه الظن بالواقع في بعض الاحوال وبؤيد ما ذكرناه من انه قد يتعد في المقام
امارات ظنية كاشفة عن القياس وعدم ظهور الخلاف ونحوها مما يبين ثباتا بالحكم مع اعتبار شرعا في مقابلة المحجة الصحيحة ونحوه من الادلة المعبرة ولا شك في عدم
حصول الظن من ذلك لئلا يسأل عن ثبوت الظن بالمتقابين في ان واحد مع عدم سقوطه لئلا يثبت ذلك عن المحجة والقول بان مقام الدليل على عدم محجة تلك الرجوع
فان بعد حصول الظن منها كما يستقام من بعض الاجلّة بما لا يعقل وجهه قول ان شرح هذا الكلام ظاهر لمن تدبره وبحصوله ان الظن بالحكم الواقع من حيث هو

من الشريعة بعد ولا يخرج الادلة الشرعية مداره واما الحجة هي هذا ليدل الخطابات الشرعية ومفاهيم لقوم الواردة في الكتاب لسنة ونحوها لا يخفى العبد
على حساب ذلك عليه الادلة الدالة على حجةها من الايات والروايات المتكاثرة بل المتواترة في المعنى والاجماع المعلوم من طريقها لقوم كما حصل في محله ومن المعلوم
ان شيئا من ذلك لا يدل على ناطة الحجة في شيء من ذلك بافادة الظن كما هو الحال في الطرق المقررة لمعرفة الموضوعات كما لا يروى وليدتها وما اشبهها ومع
حصول المعارضة بينهما ارجح الى ما كان بالبرهان على ما يقرر في موضعه فان تتبع هو الدليل ونحوه من جهة المظنة وقوم يضارف تلك الادلة الى حجة ما افاد المظنة
وهم فاحترقوا اسباب الشك غالبية ومع وجودها لا يحصل الظن من الادلة فكيف يسوغ الاعراض عن الدليل ببعض موجبات الشك فليس من حق الشك نادرا
للممكن دعوى فصل الخلافات الادلة مع ان حجة ندره الوجود لا يكفي في دعوى الانصاف كما تقر في محله وفي معان النظر في طريقها لقوم في موارد الاحتجاج كما بين
نظر فندبر فاقدر سرنا ثلثها ان مدار حجة الادلة الشرعية على حصول العلم منها واليقين دون حجة الظن والتجربة سواء كانت مقيدة للعلم ابتداء او بواسطة
وسايلة فلا عبرة بما اذا حصل منها الظن من حيث هو ظن من دون ان يثبت في اليقين بدل عليه لعقل والنقل من اليقين استقلال العقل في الاحتجاج في دفع كفت
عن النفس سببا المتضا الاخرية لعظمها وادماها فلا بد من تحصيل الاطمينان ارتفاعها والامن من ترتيبها ولا يحصل ذلك بحجة الظن لقيام الاحتمال لباحث
على الحق ولا لاخذ بطريق الظن مما يغلب فيه عدم الانشاق وبكثرة الخطاء فلا يؤمن الاخذ به من ترتيب الضمير او الادعاء بانه ناصب الاصل الاول
في عدم حجة الظن من حيث هو وظن ان ذلك معلوم بالضرورة من من ذهب الى ليدل عليهم السلام غير محتاج الى افاة الادلة عليه مع ان الادلة الاربعة متضا
في الدلالة على ذلك ما التقليل فاكبر من ان يحصل كما ينبغي الاشارة اليه لانه وما الاجماع فظاهر من معنى النظر وكفاية ما ذكره المحققين في الاحتجاج في دفع كفت
ما هو المعلوم من طريقه من كون عدم الجواز بدو بهما للعوام فضلا عن العلماء واما العقل فقد يستدل منه بوجوده منها ما افاده الاول المحقق في الاحتجاج في دفع كفت
استدل به على ذلك بما يقرر في العقول من وجوب الحق عن الضرر والخوف وقد يناقش فيه بان العقل بما يستقل اذ ذلك في ذلك حيث يقن بالضرر ومن المعلوم ان
الظن بالضرر بما يحصل من ترك العمل بالظن المتعلق بالتحليل لشدة من العمل بها المتاحتمل للضرر لا هو هو اما الاستقلال العقل بالاعتراض عند بل
ربما يستقيم في العقول التحريم عن الاحتجاج لا لوهية كالتقريب عن قرب الجواز في الحكمة لاحتلال سقوطها او عن الاطمينان لاحتلال احتمال ترتيب الضرر عليها فهذا لا
بالدلالة على ذلك المقصود اول الجواب ان الحق لا يحصل من ترك العمل بالظنون بما يتم حيث لا يكون هناك طريق عقلي او شرعي يقول عليه ذلك المقام اما مع
وجود الاصول العلمية وسائر الطرق الشرعية الموجبة للامن من ضرر الاحتجاج فلا يتصور هناك خوف وجوب الاحتياط كما ينبغي بيان انتم في عند الاحتجاج المحض بل
على وجوب العمل بالظن لانه مع قطع النظر عن ذلك فلا يجوز العقل اتمام المكلف على امر لا يؤمن من ترتيب الضرر والعظيم عليهم من غير فرق بين المظنون والمشكوك
الوهم اما اوله فلا ينال الضرر المترتب على العمل بالمظنون وان كان موهوما الا ان الضرر المحتمل حيث كان بالاعتقاد لانه لا يثبت شدة وطول مدته ودوام بقائه فلا
يستقيم العقل اتمام المكلف عليه انما هو فيه مع وجود طريق يقضي الامن من ترتيبه واما ثانيا فلا يجوز العمل بهذا الظن والتعويل عليه امر مشكوك فيه والشك في
ذلك يقضي الشك في ترتيب الضرر عليه هو سبب الخوف لموجب حكم العقل بالاعتراض عنه اما ثالثا فلا ينال العمل بالظن في مسألة واحدة وان كان قاضيا بكون الضرر
المترتب عليه موهوما الا ان بناء العمل على ذلك يؤدي الى الظن بالضرر لا يثبتنا المسائل المتكاثرة بل العجز المحصورة ان على اوجه التجربة فلا محالة يحصل الشك
بل الظن بالحق في بعض تلك اوجه وهذا مراد المصنف من الوجه لا يخرق في توقيف ان الظن لا يحصل في كل مسألة يقضي الظن باصالة الواقع في المجموع وهم فاحترقوا بل
يجمع مع القطع بالحق في بعضها الا ترى انك لو قطعت بوجود تمام الواحدة الاموال المتكاثرة والخمس الواحدة الاولى العجز المحصورة بل المحصورة في العمل لا
فلا محالة يحصل الظن بالحيلة في كل من يخرق بانفراده وكان المجموع مشتملا على الحرام قطعاً وكان تقبيله بما يقطع بخالفه بعض الظنون لا محالة من اول الفقه
الآخر للواقع ويقتضي بذلك ويشك فيه الا انه لا بد من بين عجز المحصورة لا عبرة به فان قلت ان الظن قد يتعلق بغير ما يترتب الضرر على العمل فقلت ان يتعلق الظن
بالاحكام الوضعية فلا يربط رجوعها الى التكليف فبالعمل بها في تمام في ضرره المترتب على عدم الاصابة الغالبية دون الامرين المحذور وغيره وان غلب ما لا يخفى
فيه من الاحكام التكليفية فلا يربط ان يتصور بالعلم عليه يقول على الله بغير العلم والخوف المترتب على ذلك معظم ويستقيم العقل اتمام المكلف فيه واقدامه عليه
وهذا جار في الاول كما لا يخفى منها ان العقل يستقل اذ لا يصلح لبرائته حيث لا يعلم بالتكليف لصل الاستغناء بعد ثبوت التكليف حيث لا يعلم لبرائته
بالاستصحاب حيث لا يعلم بربا الى حاله السابقة وما اشبه ذلك قد ورد بها الشرح ايضا على وجه التنبه على حكم العقل والتقرير على ما يقرر في محله فاذا انقلب الظن
بخلاف شيء من ذلك كانت الادلة الدالة على ذلك الاصول فاضية بعدم جواز التعويل على الظن الا ان يمنع حكم العقل في مورد الظن في بعض المقامات اما اذا انقلب
الظن بما يوافق تلك الاصول في الاصول المذكورة كفاية عنه وبالحمل مورد الظن اما ان يكون موافقا للاصل العلمي او مخالفا له وعلى الاول فالعمل على الظن ليس لكونه
دليلا بل لعدم الحاجة فيه الى الدليل وعلى الثاني ففي ادلة الاصول كفاية في المنع من العمل بالظن نعم ليس كل اصل مما يستقل به العقل بل بعضها مما يستقيم على شدة
ومنها ان العقل قاض بان المظنون بما هو مظنون ليس بامثابت يقول عليه حرج في الامور الدالة ليدل لانه لا يثبت الاشارة في بعض الايات لشرعية الوارد في الاحتجاج
على الاحتجاج بالظن ولو لا ان ذلك يدل عليه لعقل الماتم الاحتجاج بذلك عليهم فمضى حرج الاحتجاج عليهم بذلك دلا على ظهوره عند العقل والعقل
ومنها ان العقل يستقيم التزم العبد قبل مولاه بما لا يعلم بوروده عنه على انه من جمل الايات بان يروى عنه من دون تعبد بمقتضا فانه من الاحتجاج
المستحسن عقلا وشرعا ما لم يعارضه حجة اخرى لم يثبت خلافه اما الاضرار والتدبير به على انه من سببه مع عدم علمه في شدة لا يترتب عليه العقل والعقل
بل هو مع الشك في رضا الشارع بالعمل به تعبد بالشك فلا يصح الاستئناس به ولا الالتزام بكونه مؤثرا حكم الله في حق ما حرج العمل على خبر من غير العلم
فانما يستقيم عند مخالفة بعض الاصول والقواعد العقلية كما مر في الاشارة اليه كذا افاده بعض المحققين وفيه نظر فمنها ان الامر بالمقام بامر بين لو
في تقريره والعقل في مثله قاض التجربة وترجيح جانب التجرى بناء على تقدم دفع الفسدة على جلب المنفعة على ما يقرر في محله بل قد يقر ان عدم العلم هنا بالواقع
كاف في ثبوت التجربة فمضى ومن عجز عن الكلام ما صدق عن بعض الاعلام من انتمسك بالمقام باصل الاباحة وان ذلك من جهة معنى الحجة فانها ان دللت على

التكليف

التكليف في الفعل والتركيبين لا لزوم به وان دلل على الحكم الوضعي لزوم العمل بمقتضاه وهل اصل الاباحة ما يقتضي شي من ذلك خاصة ان دلل
على الاباحة حكمها لا يعمل بها بل لا اصل فيها لزم على جهة الحكم بالاباحة وليس لك من المجتبه في شيء ومنها ان يتجلى جازم ولا
كل حادث مشكوك فيه عند حصول العلم معد في الدلالة العقلية فمنها انه لا شك في وجوب تحصيل الاعتقاد بالحكم الشرعي الامر فيه ان بين
تحصيل مطلق الاعتقاد بالحكم الشرعي وبين وجوب تحصيل خصوص العلم القطعي من جهة العلم بوجوب تحصيل الاعتقاد الى ذلك في الحكمين وودونه
بين التبيين والتعريف فيجب تبين تحصيل الاعتقاد القطعي لحصول القطع بالبرائة بعد القطع بالاشكاف ومنه نظر بل الاول ان يبق التكليف بالوجوب والحرمة
بغير العلم كقائمة مطلقا او في بعض احواله فاما لقطع بالبرائة فيقتضي تحصيل التبيين فمنها ما اخرجت من جهة في المنع من التبيين بغير العلم وان العمل به موجب
للقابل الحرام وبغير العلم ان لا يؤمن ان يكون ما اخبر به حراما وبالعكس هذا الوجه كما ترى جاز في مطلق الظن واجبة متارة بالتقصير عند التقوى البينة
والبداهة ما شئت لك من الامور التي لا يقبل العلم بل والقطع ايضا قد يكون جهلا مركبا واخرى بان ان اردت بغير العلم في الظاهر في العكس فالحكم الشرعي
وان اردت بغير العلم في الواقع في الظاهر في العكس فالحكم الشرعي لان العلم بالبرائة في التبيين فالتكليف بالبرائة في التبيين فالتكليف بالبرائة في التبيين
عليه وجهه الى ما ذكره المحقق المصنف طاب ثراه من لزوم التبرع عن التبيين المحض لثبوت التبرع على البرائة ولا يبرأ من التبرع بما ذكره التبرع باعتقاد وتحقق انما الى
التبيين وبه يحصل الامتناع من الضرر وان اردت عدم جواز نصيب الشائع مثلا لغير العلم طريقا الى الحكم الشرعي فالعلم بان وادان عليه غاية ما يمكن في تصحيح
الاجماع على ذلك ان يبق انما على تقدير الخفاء انما ان يبقى اواقع على حاله ويكون مشروطا بالعلم بنفي نفي شرطه والا فلا يستلزم اجماع الحكمين المتضاهين
في محل واحد الثاني يستلزم القول بالتصديق الجمع على بطلان القطع بان انما لشرط التكليف كالاستطاعة للبرائة والبرائة في حق المصيبة في التبرع
فيلزم اصابا لكل من المجتبه في المخالفين لما هو اواقع في حق كل منهما الا ان الحكم اواقع في حق المصيبة منها اواقع في حق الظاهر في حق الاخرين اواقع في حق
الواقع من حكم اخر في الشرع كعدم عدم شرطه والواجب ان لا يقتضي امتناعا بل من فرض في قيام الامارة المفترضة من جهة واحدة على المصلحة الواضحة
التي لا يثبت عند الخفاء ويكون تلك المصلحة هي الباعثة على نصيب تلك الامارة كان يحدث في صلوحة الجملة بسبب حصول الظن بوجوب المصلحة الواضحة
على المصلحة في فعلها على تقدير معرفتها في اواقع فيختلف حالها في نفس الامر بسبب خلاف الحكمين في الاعتقاد وهذا وان كان قد يستلزم من بعض عبارات
القوم كالحال في النهاية بعد التبيين في لفظ ان الفعل يتأجب لكونه مصلحة ولا يمنع ان يكون مصلحة اذا فعلنا ونحن على صفة مخصوصة وكوننا ظاهرين بمصلحة
الرأوى صفة من صفاتنا فخلت في جملة لحوالنا التي يجوز كون الفعل عند هام مصلحة الا ان في بطلان القول بالتصويب لجمع عليه بهذا المعنى كما اخبر
به العلامة في النهاية وغيره غنية عن التعليل في القول في بيا وجوه ضاده نعم يتجه نحو ذلك في الشرطية العلمية والجملة في شمول الحكم بنفس العلم والبرائة دون
الواقع فاشترط ان هو العلم وهو واقع دون العلم مع قطع النظر عن العلم وهو امر لا يبرأ من علمه بما نحن فيه بل الوجه ان الطريق الشرعي مما يجب لعل به
لكونه طريقا الى اواقع موصلا اليه ولو في الجملة والوجه في التبرع عند تعدد العلم بالواقع ظاهر كذا مع تقسروا لوجوده لان الحكم انما يقتضي بقاء التبرع
على غاية التسهيل لبشرية في العمل بعموم المكلفين الذين يقدرون على فهم الضعفاء والمستضعفين فتصوب لمصلحة الواضحة في المقامات التي يتفق فيها الحال
لواقع من توفيقها على اكثرهم في جميع المقامات مع ملاحظة ما يقتضيه الحكم الباعث من اشراك الجميع في التكليف التوقيفي بين القوى الضعيفة في
بناء الشرع على ما يقتضيه حال الضعفاء على الوجه الذي لم يستثنى مع ذلك بضامات فوق عرض من المعانيير لقاضية بتعدد الاشكال وتقسيمها في الامور
الاتفاقية لا تفسد على عدم معين واما نصيب الطريق الظني مع تبسّر الوصول الى اواقع لعموم المكلفين فلا يمنع ان يكون مصلحة وحكمة تقتضي ذلك على وجه عام
مصلحة اواقع بحيث يكون نفس الفعل المفروض من حيث كونه بدول ذلك الطريق بوجه اواقع في مصلحة اواقع على تقدير الخفاء في اواقع على حال
التبرع بل ان وجهه واما الحكم في تشرع الحكم انفس على عدم انزام المكلف بتجسبه على جميع الاحوال ولا كنفاء بتجسبه من الطريق المفروض المؤدّي اليه
الذي في الجملة فيكون معد واعداد الخفاء في حكم الشرع لا يتأبى عليه اواقع وتوضيح حال نصيب الطريق الذي لا ينفذ العلم بتصويعه على وجهه عند منها ان
يكون الخفاء في مجرى الكشف عن اواقع والوصول اليه من غير ان يكون هناك مصلحة وحكمة سوى ذلك واما ان يكون ذلك حيث لا يكون هناك طريقا قريبا الى اواقع
واكثر اصالا اليه من اواقع وذلك لكن يشتمل على معسدة او علة نافي والحكمة من نصبة في بشرية في تجميع كل طريق يوافقه في الكشف عن اواقع والتفاد الخفاء في حق
مناظر الحكم في تصوره وذلك غالبا عند انفسد باب العلم بالواقع في الطريق العلم في اواقع من غيره وتصور مع انفساد ايضا قد يكون في حق الطريق في
انفسد من المفسدة ما نابع عنه كمنزلة وما يتصور ان يكون الطريق المفروض اكثر اصالا الى اواقع من القطع او مساويا له في ذلك نظر الى كثرة وقوع جهلا مركبا
والا كان لتقاطع بين قطع لا يمتثل لك الا انما يقتضي اعتبار القطع كاشفا ما كان ولا يمنع من نصيب الطريق على الوجه المذكور ومن هنا يعلم انه لا يلزم ان يكون
على الوجه المذكور في حقنا فقد يستد باب الظن ايضا وقد يكون الطريق الظني في علم الله سبحانه قريبا الى اواقع واكثر اصالا اليه من الظني قد يكون في الظن
من المفسدة ما نابع في الحكم من نصبة طريقا فنعين بعد الاقرب الى اواقع فالقرب منها ان يكون المحفوظ في الكشف عن اواقع مع تسهيل الامر على ابناء الطريق
الا فاعرفوا انفسا واما ان يكون ذلك حيث لا يكون المصلحة الواضحة على وجه يقتضي تخم ادراكها مع التضرر الصعوبة وبيع هذه السهولة وهذه الخصومة قد تلاحظ
بالنظر في وقع المكلفين في تتبع حكم اصغفهم نظر الى الحكمة القاضية باشراكهم في التكليف قد تلاحظ بالنظر الى بعض الاصناف او بعض الاشخاص وفي بعض المقامات
على حسب مقتضى الحكمة في ذلك ولا يلزم من ذلك نفي الحكم في نفس الامر عند مخالفة الطريق للواقع ولو في بعض اواقع لولا انفسد عند ذلك فاما انفسد ذلك
في بعض المقامات خطأ الواقع للفرق الظاهر بين سقوط اواقع عن المكلف لعدا المكلف او تقسره وبين سقوط التكليف بتجسبه العلم بالحكم او الطريق في
في الوصول اليه والكشف عنه نظر الى تعدد ابعدهما او تقسره فان الثاني مما يجب سقوط التكليف بالتكليف في الطريق الاقرب لوجود المانع فيه والتوجه الى الطريق الاقرب
مع بقاء اواقع على حاله غاية الامر انه مع ادائه في خلاف اواقع يكون مكلف معد وادى في مخالفة التبرع لا يتأبى اواقع في حقيقة المفروض من نصيب الطريق المذكور

في بعض اواقع

وليس اجتم الوطاع للانيوس من ذلك حكمه فاذا لم يزل في بعض الع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

في انفس الحكم بانفساء احد ما نظير ذلك الحال في الشرائع العينية كاشترط العباد بالعبادة بالباطل واللباس في المكان ونحوها فعبادة المعتقد للباطل خطأ ومطابقة للواقع
ونفس الامر بالقول بمثل في طرق الاحكام ضرب من التصويب لصابية كل من المخالفين كما هو الواقع حقيقة وبل من صحة العمل وان انكشف بعد خلافه على وجه
اليقين سواء كان في عبادة او معاملة في الوقت وفادجه وهو باطل كما تقرر في محله ومنها ان يكون الحكم في الواقع تابعاً للطريق بحيث لا يكون في حق الجاهل قطع
النظر عن وجوده وعدمه حكم فكون الاحكام الواقية مختصة في الواقع بالعلمين والجاهل لا حكم له او يحكموا عليه بما يعلم الله سبحانه ان الطريق يؤدي اليه فيكون
المجول في الواقع حكيم مخلفين والحاكم ما يختلف على حسب اختلاف دلالة الحقيقة على نحو اختلاف حكمي القصر والتمام والجهل والاختيار وليس لذاهب الحكم في
الحاضر والمسافر والتميز والمزمن ان لا يجب تحصيل العلم بالحكم الشرعي لا يجب بل الى المكلفين ولا يعاقب المانع من وصولهم اليه وهكذا بارادته
تفرض باثبات تلك الاحكام على وجه التقيد لا من باب المقدرة لوضوح عدم وجوب تحصيل شرط الوجوب الا ندرج في موضوع المكلف هذا هو مقتضى
الباطل بضرورة المذهب قد تواترت الاجابات والاثار بالشرائط المكلفين في الاحكام وشمولها للعالم والجاهل والنفصيل الحكم في ابطال هذا من الوجهين
من التصويب باثبات القول بالخطأ محل اضر وظهر مما تقررناه صحة القول بما عداها من سائر الوجوه السابقة على وجه لا ينظر في ايهما شبهة بن فيه وعندها هو
قد تقرر دلالة الاحكام والظن على كونها من بعض تلك الوجوه فلا تغفل قال وفي عدة من الاجابات الكريمة دلالة عليه القول بورد هاتين الاصول دون الفرض
فلا تدل على عدم جواز الاستئناس اليها في الاحكام وان اخذت بذلك خذ بالظن في عدم جواز الاخذ بالظن عند رمد نوع اما الاول فبان جملة من تلك الاجابات
انما وردت في الفروع وان استفاد منها اعطاء القاعدة في عدم الاكتفاء بالظن في تحصيل الحق بل هي اوردت في مقام الامكان على الكفار وذنهم في التكليم
على الظنون والاحتجاج عليهم بحكم العقل بقبحه فهو استئناس الى ما هو مترك في العقول من عدم جواز الاعتماد على الظن واليقين في امور الدين مع عظم خطرها
وشدة الضرر المتفرع عنها فاما المقصود فانه شجرة عليهم بقتضى عقولهم لا بالانصاف المتوقف على صدقته ليدور الاحتجاج ولا يكون وقع لا يرد انهم عليهم مع عدم
ظهور قبح ما تركوه الا من جهة عدمه فيكون ذلك شاهداً شرعياً على صحة ما وجدناه من حكم العقل بفتح الاخذ بالظن فاحتمال طرق التخصيص عليه ساقط جداً مضاعفاً
المادة كبرى في لبقاس لا يرد به الا الكلية لبيهم الاحتجاج واما الثاني فبعد تسليم عدم اقتضاء المقام بوضوحها في الدلالة بان دلالة الظواهر على عدم حجية الظن كما
في المقام لا يوجب الواقعة عن احد من من جهة عدمها وعلى التقديرين فالملطوب اثبات الثاني عن المقصود الاول فاضحية الاستدلال وانتم كيف يمكن الحكم
بالتقدير بغير الظن مع اقتضاء الظن عدم حجية فلو كان الظن حجة لم يكن حجة لا مذ فاعه بنفسه كون حصول حجة مقتضياً لعدمها وما يتوهم من لزوم سرعات قوى
الظن من لظن المتعلق بالحكم والمتعلق بعدم حجية ذلك لظن فاسداد المعارضة بينهما لا خلاف متعلق بهما فان الاول بما قضى بنبوت الحكم على نحو غير مانع
من التخصيص الثاني انما قضى بعدم حجية ذلك لظن كك وعدم الاعتماد في الفلوى العمل في مناهات بين الظن حتى يلزم الاخذ باقواها فاما معارضة اصل
الظن لقاضي بعد جملة الظن فلا بد من الاخذ به على فرض حجية الظن ولو كان اضعف من الاول لم يربط نعم ان دل دليل على حجية الظن حصلت المعارضة بين ذلك وال
وهذه الظواهر وهو كلام امر لا ريب له بالمقام اقول ما اشار اليه قدس سره من اجابات سبب انتم فانه قدس سره قد كرر تفصيل الكلام في ذلك فيما يلي
فكان الاولى انصافاً في بيان ذلك على احد المقامين وما افاده طائفة من دلالة جملة من تلك الاجابات على ان ذلك مترك في العقول فيكون شاهداً شرعياً
على حكم العقل فلا يقبل التخصيص جهلاً الا ان الظاهر عدم اتساقها على ما فهمت من حكم العقل بالاحتمال عن الضرر والخوف بل لوجه ذم الكفار بذلك انهم لا
يستندون فيما يزعمونه على حجة ثابتة واما يقولون على حجة الظن واليقين في ارجع الى وهامهم الفاسدة من دون تثبت تحقيق ومن المعلوم بضرورة العقول
ان الظن بما هو ظن لا يبلغ هذا الدليل والحق لا يتوهم باحتمال خلافه لا يستلزم المظن فضلاً عن الظن انما هو من الخوف واليقين في الامور التي لا مجال للحرص فيها فان
قلت كيف ادعى عدم قبول تلك الاجابات للتخصيص مع كثرة الظنون المحصورة التي تحققت حجةها بالادلة المحصورة فقلت العمل بها ليس عملاً بغير الظن واليقين الذين
لا يرجع الى شيء سبب انما هو عمل بالادلة الدالة عليها المصنعة للقطع بجواز الرجوع اليها فخرج بذلك عن مورد الدلالة في تلك الاجابات على التحويل على حجة
الظن من حيث هو ظن فان قلت ان الدليل الدال على حجة بعض الظنون لا يوجب حجة كونها اتماً ما هو مختصص لمعومات انما هيته على العمل بالظن قلت هذا انما
يتم في الامور التي لا يتبدل فانه في الشيء من الظنون ثم العمل ببعضها كان من قبيل عام المحصور واما الكلام في الاجابات المستندة الى حكم العقل
العقل انما يقضي بان الظن بما هو ظن ليس حجة بقول عليها فادعوا المكلف على الدليل الدال على حجة بعض الظنون لم يكن مخالفاً لحكم العقل لا يمنع وروي
الشرع على خلاف حكم العقل لقاطع ان ليس في العقل ما يدل على امتناع تجوز الشرع ذلك بعد فاعلة الدليل عليه بل لا يمنع من تجوز العمل بطلان الظن ايضا
يمنع من العمل بغير دليل فانما جاء الدليل بخرج عن موضوع حكم العقل وكذا الحال في سائر النصوص لانه من العمل بالظن من حيث هو وما ورد على سبب احكام العقل في
مضى هذا المجري فانه لا يقبل التخصيص بغيره بذلك عن موضوع الحكم وظن ان جميع ما جاء في المنع من الظن والحكم والفتوى بغير علم من هذا القبيل فان
المقصد من هذا القول والعمل من غير دليل فلا يرد عليها التخصيص صلاً فلا تغفل واما ما ذكر من الدور في التمسك بالظن على عدم جواز الاخذ بالظن فهو غاية
الغريبة لا يرد من الدور المصطلح في شيء لكن اوضح فساد من الدور لان امتناع الدور يرجع الى امتناع توقف الشيء على نفسه ما يخرج من قبل توقف
الشيء على ذاته ونقصه استلزام وجوده لعدم كانه قدس سره اذ معناه اللغوي الامر بعد وضوح المقصد سهل واما ما ذكر قدس سره في دفع الدور
فحل مناقشة لان الظن المانع لو كان من قبيل الظن المنوع بمنع اندراج في الحجة على تقدير الحجة لان ما يلزم من وجوده عدمه باطل فاما ما يرد في نواقض بين
حجة ما عدا هذا الظن من سائر الظنون وعدمها وسبب هذا الكلام من جهة تفصيل في محله لا في كلام المصنف طائفة انتم نعم والذى بهون الخ في المقام
ان الظن المانع هنا الاستئناس الى النص ليس من جنس المنوع لغير الدليل على حجة المحصور من الظن المنوع انما هو الظن الذي لا يثبت في القطع وايضا فان هذا
بعد الدلالة على تقرير حكم العقل واعتصامه بالكثرة والاستئناس بالثبوت راجع الى القطع واما ما ذكره طائفة في لوجه الثاني فقد سبق رجوعه الى لوجه المذكور واما
الاختلاف في التفسير في هذه ماد كمن المناقشة فان الظن اذا فرض حجة امتنع شموله للظن المفروض ان حجة الظن لا يثبت المقصود من فرض الظن حجة في الواقع بل

كل حكم مقتضى
لا يصل اليه
الظن على حسب
نحو ما يمكن
من ادراكه
الا على بعض الوجوه

25

۱۰۰

五

عن مطاع

شعبه

لا والله

تلاوة

ایک

23

121

القصر

卷之四

والله اعلم

212

المال

Abel

بین حروف

3

مناجاة

۱۰۵

روايات

١٥٠

المؤلف

ایک بی بی

مجلس

五

قوله يَكُونُ

1

يجوز البينة والاجتهاد على ما يمكن لبعض المقدمات لا عانة على الحرام ولو لنفسه فانه خير بان شيان من الوجوه المذكورة لا يصلح لتأخير الادلة الدالة على العفو لاجمال
الادلة وعدم ظهور الثاني في استنباط الخلو الى مجزئة البينة بل الى العلم بالبينة وصرحوا في الثالث البينة المتعارضة للافتعال المحرم دلاله الرابع على مجزئة بعض المقدمات
انفسه الى جملته من المحرمات والخامس على مجزئة الوضوء بالظالم الواقع وهو غير ما نحن فيه والابن محو على الادارة المتعارضة للزوم بقيد هاهما مراد على مجزئة بعض الملوك
الذين كالبكر والعز وجل على اختصاص الثواب لا كالمغير من يد النفس الصعبة لا كالمغير من يد النفس الفاضلة لا كالمغير من يد النفس الفاضلة لا كالمغير من يد النفس الفاضلة
المتأخرين من فضل في مسئلة اخرى في صورة القطع بخبر فاجبه من شرطها في غير غيره من الملوك الواقع والمباح والمدوزب او يجرى في الحرام الواقع في حج
استصحاب العقاب الثاني بفعله على اختلافه شدة وضعفها بالترتيب المذكور بل اختلافه بحسب اختلاف افرادها في الشدة والضعف بضم ونحوه مقتضى العقاب
في الثالث الا انه حكم بندا حكمها ونفي العقاب الاول نظر الى متعارضة البينة الواقعة في الظاهر فان في الجري ليس ذائبا بل يختلف في الوجه والاعتبارات فان عند
في حق المؤمن بل النبي والوصية كافر واجبه لفعله بغيره لا بسببه في ذلك عند من انكشف له الواقع وان كان معذورا وفعله كما لو اراد المولى عبده بفعله عدة
مضاهية بغيره وذهب عنه ولم يفعله فلا شك انه لا ينافيه على هذا الجري في غير بعضه الكلام المذكور لان الجري خذلة امر فيجوز ان يكون ايضا ما يحسن بوجه من الوجوه
كما ان الانقياد حسن لا يمكن ان يعرضه الفسخ عاينه الامر اختلاف الامر بالاختلاف والاصابة وعدمها كما اختلاف المصديك المحقق في سائر المقامات وليس
ذلك معيارا للملابان بالحرام حتى يختلف بغيره لا يستحق او يحكم بالانحلال من غير دليل بل هو عين الاذام على العقوبة وما ذكر في حق المولى والعبد لا يبطله بالمعاقبة
لان الغرض الاصل هناك غالبا هو القوائد العائدة الى دفع المضار والرجاء اليه وقد دعا الى الله عن ذلك على كبر او اما الامتحان والاختبار فلا ينافي
الحال فيهما من صيانة الواقع وعدمها والمصالح والمفاسد الواقعة لو كانت مفقودة في تلك الحال لدل الكلف عليها وازاح المانع عنها انما هي المحلظة
في التكاليف بشرط العلم والفطنة في الثالث ان عبت العلم من حيث كونه كاشفا عن الواقع على ما عرفنا ثابت على الاطلاق لا يمكن الفصل فيه بين استنباط
او بين احكام العالم والمعلوم وذهب بعض الاختياريين الى عدم الاعتماد على القطع الحاصل من المقدمات العقلية في مجزئة امور الصلوة وبقية كثيرة وفوق
الخط والاشباه فيها ومنهم من فصل بين العالم الذي ينهي الى فائدة فيثبت من الاحتساب ويعينه عنه فحكم باعتماد الاول واشترط الثاني بمخاضة النظر
او اما لو تقاضى هو والتقليد فلا شأن بينهما في ترجيح التقليد وعدم الالتفات الى ما يحكم به العقل فان وهذا اصل ينبغي عليه مسائل كثيرة وقال لولا عقل
للعقل في شوق الاحكام الفقهية نعم ينبغي الكلام بالبينه الى لا يوقوف على التوقف فيقول ان كان الدليل العقلي المتعلق بذلك مدعيا ظاهرا
المداهنة فلا ريب في صحة العمل به فان عارضه دليل عقلي اخر فالتأديها بنقل الى ترجيح له والاشكال وان عارضه دليل عقلي فان تابد ذلك للعقل
بدليل عقلي كان الترجيح له والا فالترجح للتقليد هذا بالبينه الى العقل يقول مطلقا ما لو اردنا المعنى لاخص وهو النظر في الحال عن شواهد الادلة فحين
ترجح التقليد عليه شكل وهذا كلام مشهور برعنا هل العلم عن قوله لا يسوق على التوقف فيقول ان كان الدليل العقلي المتعلق بذلك مدعيا ظاهرا
فيه فضلا عن تقديم التقليد المعلوم فساد ورفض المعارضة بين القطعيتين البديهييتين كما ترى فيما وروى ان العقل مجزئة بطلنة بعيدة الرحمن كقائه
في تفهيد ما وروى قوله عليه السلام حرام عليه ان يقولوا شيئا لم يسمعه منا وقوله اسكنوا عما سكت الله عنه وقوله عليه السلام من بان الله فيبره
من صادق فهو كذا وهو ذلك وحصول الاشباه في العقلية ليس باكثر من القليلات ما وروى ان الله لا يصاب بالعقول ويخون ذلك محو على الوجوه
الظنية على ان كل ما يحكم به العقل الفاضل هو ما يعلم صدره عن الخبر لا شبهة في محله من ظواهر الحكيم نعم يمكن ان يقر في حق من عجز العادة في نظمها بان
يكون كثير القطع في غير محله ان حكمه حكم الشك الظني فلا عجز به وكذلك في بعض الامور المعلومه بالاجمال بطرح المعلوم والعمل على انفسه لا حصل او غيره
في كل ما مر من امتناع المفضل بين اصنام العلم لكاشف استضعفه بعض علماء العصر حتى اتجا في النقص عن ذلك تكلفات وكبر وطغيان في غير محله
لا مكان اسفل حكم الواقع في حق العالم على احد الوجهين المعروفين وحج فيخرج عن اغنيائه كاشفا ويرجع الى اخذ موضوعا من المطالبات رايها ان
المناظر في نحو الاختيار العلم بمحصل البين من الدليل هل هو البين بمصانفة الاحكام الواقعة لا لا ليمية الا ان يقوم الدليل على الاكتفاء بغيره وان الواجب لا
هو بمحصل البين بمحصل الاحكام واداء الاعمال على وجهه واداء الشارع في الظاهر حكمه بغيره فطعا بغيره فمننا بل اخطأ الظن المتفرقة لغيرها اما جعلها
وسيلة للوصول اليها سواء علم مطابقا للواقع او لم يحصل به شيء من العلم والظن اصيل وجهها والذوق بمقتضيه الحق هو الثاني فانه العقل الذي
يحكم العقل بوجوبه واداء الادلة المنطقية على اعتبارها ولو حصل العلم بها على الوجه المذكور لم يحكم العقل فطعا بوجوب بمحصل العلم بما في الواقع ولم يفتقر
شي من الادلة العقلية بوجوب بمحصل شيء اخر واداء ذلك لادلة الشريعة فانه على خلاف ذلك ان لم يكن الشريعة من اول الامر على وجوب بمحصل كل
الاحكام الواقعة على سبيل القطع البين لم يقع التكليف بوجوب اقتناع سبيل العلم بالواقع وفي ملخصه نظرية السلف من البينة والامنة
عليهم كقائه في المقام ان لم يوجب النبي على جميع من يلقاه من الرجال والنساء السماع منه لجميع الاحكام او حصوا النوازل الاحكام بالبينه الى احاد الاحكام
او بنام القرينة الفاضلة على عدم نفي الكذب والغلط في الظاهر وفي امتناع اللطيف بالظن لا يجمع بل لو سمعوا من الثقة اكنوا في القول بما رآه قول الثقة
القطع بالبينه الى السماع منه بطريق المشاهدة نظر الى ان العلم بعد التدقيق والوقوف على الحق بوجوب العلم العادي بعد اجراءه على الكذب كما هو معلوم عندنا
بالبينه الى كثير من الاختيار العاديه سببا مع اصنام بعض الفرائض القائمة بخارجة بغيره اذ بعد فرض المعرفة بالبعد لا بطريق البين مع عدا عنها في الشرع
المبين كيف يمكن نحو القطع مع امتناع ابواب السهو والنسيان وسواها من سببها بالبينه الى الاحكام الجديدة عن الاذهان كما نشاهد في انهم العلماء
فضلا عن المعلوم مضى الى قيام احكام الشريعة في زمن النبي في كل ان مع ذلك لم يوجب على جميع اهل بلده التمسك بغير العلم بعدة كل زمان بل كانوا يبنون على
الحكم الوارد الى ان يصل اليهم نسخ هذا كله بالبينه الى البلدة التي فيها الرسول والامام فكيف بالبينه الى سائر الاماكن بالبلدان سيما الانظار البعيدة والبلدان
الناحية من الواقع ان كان يكفي منهم بالاختيار الاجبا والوارد عليهم بنو سبط الثقات كما يدل عليه في القروا الطريقة التجارية المستعمل المعطو عنهم في

بما على كل من يمكن من المباحة ونحوها المباحة واخذ الاحكام على سبيل التواضع وكذا الحالة الامنة عليهم السلام وذلك امر معلوم من ملاحظة الحول
السلف والرجوع الى كتب الرجال وانكاهه بشبهة نكاح الضرديات وليس كذلك الاكفاء بالاختيار وطهارة ودعوى حصول العلم بالواقع من الامور
البعيدة خصوصاً بالنسبة الى البلاد النائية سيما بعد ما كثرنا الكذابين على النبي والائمة صلوا الله عليهم حتى قام خطيباً في ذلك نادى به الامنة عليهم
كما يظهر من ملاحظة الاحباب ما يروى من نحو السبيل غيره امكن حصول القطع بالاحكام في تلك الاعضاء ما يقطع بخلافه وبشبهة انه نهاية الشيخ وغيره
باعتباره والطمان تلك الكلمات مؤلفاً بما لا يخالف ما قلناه ليعود ذلك الدعوى من اضرايه وما ينادى بعدم بناء الامر على محصل القطع ولا يظهر مما
العوام مع الجهل من ان من البين عدم وجوب محصل القطع عليهم بقاى المجهل على حسب المكتبة بل يجوز لهم الاخذ عن الواسطة العادلة مع التمسك بالعلم
بالدين وعليه جرت طريقة الشافعية سابقاً لان من قبل الظاهر انما اطبق عليه سابق الفرض وهو ان كان الحال في الرجوع الى النبي والائمة عليهم السلام في ذلك
العصر الاحكام العوام في هذه الاعضاء الرجوع الى المجهدين في ملاحظة جميع ما ذكرناه بمحصل القطع يجوز الشارع العمل بغير العلم في الجملة مع اقتضا
لرب العلم بما سمع ملاحظة ما في التكليف في العلم في خصوصيات الاحكام من المخرج النام بالنسبة الى الخواص والعوام وهو ما لا ينافي سبيله الشريعة المستقيمة
التي لا يرفع عنها المخرج والمشفقة ووضع على كمال البسطة السهولة وبشهادة ذلك بعض ملاحظة الحالة في موضوعات الاحكام فانه كفى الشارع
في ايشائها بطرق مخصوصة من غير الغرام بمحصول العلم بها بالخصوص لما فيه من المخرج والمشفقة في كثير من الصور فاذ كان الحال في الموضوعات على الوجه المذكور
مع ان محصل العلم بها السهل فذلك بالنسبة الى الاحكام اولى بايض من الواضح كون المقصود من الفقه هو العمل بمحصول العلم به انما هو من جهة العلم بقبحه
العمل وادائه مطابقاً للواقع ومن البين ان صحة العمل كما يوقف على العلم بالحكم كما يوقف على العلم بالموضوع فالأخص على خصوص العلم بالنسبة
الى الحكم لا يثبت العلم بغير العمل بالنظر الى الواقع مع الاكتفاء بغيره في محصل الموضوع وليس لمحصل المكلف بالالنسبة الى العمل الا العلم بمطابقة العمل
لظاهر الشريعة والقطع بالخروج عن هذه في حكم الشارع فينبغي ان يكون ذلك هو المناظر بالنسبة الى العلمين فخصت ما نزلناه كون العلم الذي هو
سائط التكليف ولا هو العلم بالاحكام من الوجه المعروف بها والوصول اليها والواجب بالنسبة الى العمل هو ادائه على وجه يقطع مع ما يقرر في ذلك
في حكم الشارع سواء حصل العلم بابائها على طبق الواقع او على طبق المرفوع من الشارع وان لم يعلم ولم يقرر بمطابقها للمنى الواقع لغيره اخرى لا بد من
العرفه بالتكليف في اداء المكلف على وجه البين او على وجه شبهة الى البين من غير فرق بين الوجهين ولا يربط بينهما انه لو لم يقرر طريق من الشارع لغير
فهمنا الاختيار العلم بالواقع مع امكانه اذ هو طريق الى الواقع بحكم العقل من غير توقف بل هو ايضا الى الواقع على ما يقرر في الشريعة بخلاف غيره من الطرق المرفوعة ونحو
ايضا ما يقتضيه الشارع طريقاً الى الواقع سوى العلم في معرفة الاحكام ولومع افتتاح سبيل العلم في الادلة الشرعية كما لا يفيد العلم بالواقع حسيماً
بحي نفس الكلام فيها في علمها الشرائع او لغيرها امثلة لا مجال للامال والحد في شئ منها احدها ان لا يتم في حكم العقل والشرع هو محصل العلم بالواقع
في مفهوم القبل على الاكتفاء بغيره وهذا امر معلوم مما ذكره من وجوب اثر المطلب السابق لان الاكتفاء بغير العلم بالواقع من غير دليل هو عين الاكتفاء بالظن من
دون اتمانه الى البين وهو عين تقدم الاجتهاد على ظلاله بالعقل والظن تكريه والترديد كما يروى من اول شئ التردد بما ليس له معنى محصل فضلاً
عن القول بخلافه فلا شئ في عدم جواز الاكتفاء بغير العلم بالواقع من غير دليل ثابتاً انه لو ثبت بالعقل والشرع جبهة بعض الطرق التي لا يفيد العلم
بالواقع في حال امكانه وافتتاح سبيله فهل هناك ترتيب بين العلم بالواقع والعلم بالطرق بحيث يتبع الاول مع الامكان والثاني مع الغد ولا ترتيب بينهما
الاخرى فيكون العمل بكل منهما مع افتتاح سبيل الواقع وهذا هو الذي يروى من ثاني شئ التردد وهو كلام منها فاذ بعد فرض جبهة الطريق في حال انفتاح
سبيل الواقع وامكان العلم به لا يفضل الترتيب المذكور اذ لا ينافي فلا يفتقر التردد فيها انما انما يشترط في جبهة الطريق المعنوية التي لا تفيد العلم
بالواقع استدراك العلم بالواقع والا وبعيداً اخرى هل اعترضنا في حال انفتاح باب العلم بالواقع ولا هذا المعنى مما لا يناسبه لغيره المذكور وبعض
الوجه المذكور في ايشاء الوجه الثاني وان كان كما يروى من بعض اخر من جهة ايشاء جبهة بعض الطرق الفنية في حال انفتاح سبيل العلم بالواقع هو
امر مرفوع عن محل الدقيق في ذلك مما لا يناسبه لمقام بل هو امر مجمع عليه لان التمسك بالظواهر والاشياء الفنية من ذلك زمان البينة امر موقوف
به دلة القوم في جمل من مباحث الاقطار وغيرها واذ بين لنا ان شئنا من الامور المذكورة لا يصح ان يكون محل التردد في المقام فلا بد ان يكون المقام
اخرها وبوضع المقام ان الاحكام الصادرة من الولى بالنسبة الى عبيدهم من الامور والوقايع وغيرها مما يصور على وجهين احدها ان يكون المقام فيها
مجرد احوال الواقع وادراك المصالح والواقعة والاختلاف في المفسد النفس الامرية والوصول الى المقاصد الباطنة على صدد ذلك الاحكام وقشر بها من غير
ان يكون المقصود فيها امر او داء ذلك وهذا هو الغالب في التكاليف الصادرة من الخلقين بعضهم البعض فان الفرض فيها ليس الا اصابة الواقع بنظر الادامه
الارشادية فان الطبيب اذا امر المريض باستعمال العقاقير المعينة والادوية المشخصة كما يجوز ان يعلق في اكلها عن بعض الاطعمة فليس غرضه من ذلك الاكفاد
ما في الاول من المصلحة والاختلاف عما في الثاني من المضرة فالمصلحة والمضرة الكائنات في نفس الافعال علشان مستفان للامر والتم في المقامين غير
الثاني حال من الحكومة دون الاول وما هذا شأنه فانه يجب محصل العلم بالواقع مع امكانه وشيئاً والا لا يربط به وهذا هو الحال في الاحكام العقلية
كالاجتناب عن التمتع سائر الامور المملوكة والادوية الصادرة ونحو ذلك في الثاني ان يكون المقصود الاصل في الاطاعة والافتقار والقيام بوزم الصويرة
وامثال العبد لغيره بوجوب الامور والنواهي لغيره لحياتياً ويطاعهم عن الاشارة ونظر الشئ للثواب المستوجب للعقاب فكانت المصالح والمفاسد
ايضاً ملحوظة مقصودة من جهة الجمل من الافعال التي فيها مصلحة للعباد صلاح عقله ونفسه ودينه وامر حاجي بربط به بالامر في كل اخرى منها مفيدة
لشئ من الامور المذكورة بالتمتع في الجملة اخرى فيها مصلحة بقاء النوع ودوام نظامه واداءه بالاجل بالوضع على نحو الحكم الباعث على شئ
جمله من الاحكام كتنزيح العدة حفظاً للانساب غسل الجعنة ونحو ذلك الا ان الحكمة الاصلية بمنزلة العبدية ونحوها لهم ما اكتسبوا

روى عن الامام ابو جعفر

पु

وقال واما الظن فعندنا انه ليس باصل في الشريعة ونص ابن ادریس ايضا بطلان الاجتهاد ونحوه وقال الطبرسي في الجمع لا يجوز العمل بالظن عند الامامة
الا في شهادة العدلين وقيم المتلفات واروش الجنایات وقال المحقق في المعبر ان ائمتنا يصوبون رأي الامامة في الاخذ عنهم ويعيرون على غيرهم
مما في اجتهادهم وقال برابه وبنفون من باخذ عنه يستحقوا به وينسبونه الى الضلال ويعلم ذلك علماء ضروري باصداره عن النقل المتواتر وقد صنف
جماعة من قدما ثنائيا في رد الاجتهاد وعدم جواز الاخذ به يعرف من تتبع كتب الرجال ولم يزل هذه الطريقة مستمرة معرفة في هذه الطائفة لا يعرفون
لها تعبير ولا تبدل الى قريب من هذا العصر بل الطريق في الاستنباط عندهم واحد لم يتغير بعد لهذا طول المدة ولولا الشبهة التي حصلت للعامل
بمطلو الظن لكان في خطر عظيم والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالطبيب في هذا ودر بما يوجد في كلام بعضهم من التحصيل لمخالفة القولين
والبتا على فتا الوجهين بدعوى عدم حجة الظن مطلقا في استنباط الاحكام وعدم ائساد سبيل العلم بالتكليف مادام التكليف باقيا وان الاجاز
المعرفة الواردة على هذه الصفة سلام الله عليهم مما نالوا من الشبهة فطعنوا في ذلك وادعوا كفاية في بيان ما يرد علينا من لزوم التوجه في معرفة
للقطع بحكم الواقع وهو من الادهام الفاسد الذي لا يخفى في هذه على من لا يدرك سكة ولا علينا في المقام الاشارة الى بيان وجهها وابداء وجهه فساد
ان ليس لك من الامور المهمة ولا مما يحتاج الى اعمال نظروية ولعلنا نشير اليه في مباحث الاجتهاد والتقليد ان شاء الله تعالى المقام هو
الكلام في تميز الحق من القولين الاولين وثبنا ادلة الجانبين قولنا ما اشارنا اليه من ان هذا هو الذي هب له شريعة من متاخرى الاخبار بين واخر بعضهم في
الاجتهاد عليه بوجه كثير من النقل والعقل وهو في الحقيقة معارضة للوجه والناقشة في الامر المحسوس بشبهه البرهان ومن اراد الاطلاع على خلاصة
اجتهادنا في ذلك الجواب عنها فليرجع الى ما اشارنا اليه قدس سره في بحث الاجتهاد من هذا الكتاب فان كان في هذا الباب الله الموفق لاصطفاه فالطبيب
غراه ثم انه يقوم في كل من القولين وجهها فيحمل ان يرد من حجة الظن مطلقا كون الحجة بعد ائساد سبيل العلم بالواقع فيكون حجة الادلة عندنا القائل به منوطه
بالظن بالواقع بل لا يكون الحجة عندنا ان لا نفس الظن مع عدم حصول الظن من الدليل المانع يمنع منه لا نهض حجة وان لم يكن المانع المفروض حجة من غير
حصول الظن مما يتبع لوجوبه دون الحجة وقضية عدم الحجة عدم الاتكال على الظن المانع ولا يطله بالمانع من حصول الظن منه ويجعل ان يرد بحجة ما ينفذ
الظن في نفسه سواء حصل به الظن بالحكم فلا لا يتقاضي مع من حصوله ولو يحصل لحصول مانع منه والاول هو الذي يقتضيه بعض كلماتهم وتعليقاتهم
واما الثاني فلا يفي به ما قرره من الادلة كما ستعرف فثمة ويمكن ان يوجه الحجة الظن مطلقا سواء تعلقت بالواقع او بالطريق الموصل في حكم الشارع فلو قام دليل
على حجة امر خاص ككتاب فام حجة ولو لم يحصل منه لظن بالواقع مانع منه وكان الظاهر بنا وعلى القول المذكور هو ذلك فانه اذا قام الظن مقام العلم
ففي حجة الظن المتعلق بالطريق ايضا فانه ايضا من جملة الاحكام الشرعية لان يقال ان المقصود من حجة الظن في مسائل لغيره بعد ائساد سبيل العلم بهادون
ما يتعلق بالاصول وثبنا الطريق الى استنباط الاحكام من مسائل الاصول فلا يندرج تحت الاصل المذكور وفيه تأمل ويجعل بعضه على القول الثاني
بوجه الحجة الظنون الخاصة لكون الحجة نفس الظن لما حصل من الادلة فينا الحجة الادلة عندنا بالوصف المذكور لا لا يوافق بعض كلماتهم وان يوجه حجة
خاصة وظنيات مخصوصة افادة الظن بالواقع ولم ينفذ وهذا هو التحقيق في المقام ان ليس بحجة الادلة الشرعية منوطه بحصول الظن منها بالواقع وانما
هي طرق مقترنة لا افادة الواقع على نحو الطرق المقترنة للموضوعات في اجراء الاحكام المقترنة لها والنسبة بين القولين على الوجهين الاولين عموم مطلقا كما هو
الحال في الوجه الثاني منها في وجهه وكذا الحال في الاحتمال الثالث من الاول مع الثاني من الثاني وكن القولين باحد الاخرين من الاول والاول من الثاني
وفي عكس يكون بينهما عموم من وجه فلو كان النسبة بين القولين على الوجه الثاني منها عموم مطلقا لان الاول يقول بحجة كلياتها والظن في نفسه
وان لم يحصل فعلا مانع والثاني يخص الحكم بطرق خاصة من شأنها افادة الظن كك وفيه تأمل الاول لا يقول بحجة الثاني عند معارضة بالاقوى من القولين
المطلقة او المساوي بخلاف الثاني لسقوط القولين المطلقة عندنا عن الاعتبار فلا يصلح لمعارضة الحجة فيكون النسبة بينهما عموم من وجه قد يجازيان
الاول لا ينكر حجة الثاني عند معارضة المذكورة من حيث اننا نقول بتقديم الاقوى من الحجتين للفرق بين عدم حجة الطريق من اصله وتقديم
الحجة الاقوى عليه بعد تسليم اصل حجة القول الاول يستلزم القول بحجة الثاني في حد ذاته بخلاف عكس كان ذلك هو الوجه الذي نشأ به الحق
المصنطاب غراه واما الاحتمال الثاني من الاول مع احد وجهي الثاني ففقد يكون النسبة بينهما من قبيل العموم من وجه نظرنا الى مكان الاختلاف في
الموضوع اذ قد يقول الثاني بحجة بعض الطرق لتعبد به باعتقاده حجةها ولا يقول الاول بعدم تعبد به لان عدم اندراجها فيها بعد الظن في نفسه لان كونه
الثاني فائلا باختصاص حجةها من شأنه افادة الظن لكن غير ان العامل بالظنون المحصو لا ينكر وجود الطرق التعبدية فلا تغفل ولو كان المحصو في النسبة
فصل القولين والمصدق فلا شك في كون النسبة بين القولين على جميع كنفاد وعموما مطلقا لان الثاني يقول بحجة ما يقطع به من القولين المحصو وانظمتها
المعينة التي قام الدليل على حجةها بالخصوص وهذا العنوان لا يمكن لتأمل في اعتبار على الاول ايضا ما يقول مع ذلك بحجة سائر القولين وانظمتها بالاول
على اعتبارها بالخصوص فيخرج الخلاف منها بعد الاتفاق على الاول في الاثبات والتعني غايته ان هناك خلافا اخر في بعض القولين والظنيات والطرق المحصو
في قيام القاطع على حجةها وعدمه وهو كلام في اصله وان كانت المسئلة مبنيته عليها وعلى حصول الاكثافها في ثبات الاحكام الشرعية وعدمه فثمة فالطبيب
غراه هذا وقد بين شكل في القول الاول باننا اذا كانت قضية حكم العقل بعد ائساد سبيل العلم بحجة مطلق الظن وقيام مقام العلم لزم القول به على خلاف
فلا وجه لتخصيص بعض القولين واخراجها عن الامور المذكور لقيام الدليل عليها لتقرر من عدم ورودها لتخصيص على القواعد العقلية وانما ورودها على العموم
اللفظية والقواعد الشرعية ونحوها فكما لا يختص في الحكم بحجة العلم فكذلك ينبغي ان يكون الحال في الظن لقيام مقامه بعد ائساد سبيل العلم وانما خبر بان
الاشكال المذكور مشتمل على لورود بين القولين فان لقائل بحجة القولين الخاصة يقول باصالة عدم حجة الظن انه لا يقوم شيء من القولين حجة في حكم العقل
الا ما قام الدليل على حجة فتفي ذلك ايضا التزم بالتخصيص في القاعدة العقلية وقد عرفنا الجواب عنه فلهذا لا يفسر لك من التخصيص في شيء وانما هو

بالظن بالواقع

اختصاص

فإنما في حكم العقل فان مقامه العقل هو عدم حجة كل من لم يقدّر دليل على حجة فالحكم عليه بحكم العقل هو الظن الحائز على الدليل لا المقدم وكذا الحال في الدليل
الثاني فان الحكم عليه بالحجة هو الظن الذي لم يقدّر دليل على عدم حجة والظن الذي قام الدليل على عدم حجة خارج عن الموضوع لا انه يخرج عن الموضوع
العقل بحجة الظن مطلقا حتى يكون تخصيصا في حكم العقل نعم هو تخصيص بالنسبة الى التقدير في بعض اقسامه ثم يخرج عن ذلك كما هو الحال في التقدير
الواردة على المومات لثقلها وليس ذلك لا بحسب الظن التقدير ونواقعه الامكان من التخصيص لدان فانه تخصيص حسب الواقع ولا يخرج عن حجة العقل
ولا شيء من التخصيص الواردة في الشرع فظهر مما ذكرنا ان ما ذكر من امتناع التخصيص في الاحكام العقلية بما يراه من التخصيص لواقع وهو انما يستعمل
في العبادات الشرعية والتخصيص في التقدير جازم في الصور بين الامتناع من ابداء الحكم على الوجه العمومي ابرادة التخصيص على من يكون الباع والباي هو الحكم عليه
بحكم العقل في المقام فظهر من ذلك انه لا فرق بحسب الحقيقة بين ورود التخصيص على الحكم العقل والشرعي غير انما كان المدار في الحكم الشرعي على طاهر
الا فانه كان علينا الاخذ بالظن حتى يتبين التخصيص بحال في حكم العقل فان كان قضي بالمعوم لم يرد عليه التخصيص فان لم يقض فلا تخصيص انما يلحق التخصيص
بجانب تقدير ناعن حكم العقل فهذا هو الفرق بينهما حيث حكموا بعدم جواز التخصيص في حكم العقل ونعني ان قول هذه مناقشة معروفة في مقام تدعيم
استصحاب بعض الاعمال واجاب عنها الحق المصططاب ثارة بالنقض بحكم العقل عند الفتح باب العلم بحجة العمل بالظن فاذا جاز قيام الدليل من
على اعتبار بعض الظنون كما هو عندنا لفرق بين كذا يجوز قيام الدليل عند حكم العقل بوجود العمل بالظن عند الاستدلال على حجة العمل ببعض الظنون في
جواب بعض الاول جازم بغير ثلثي ايضا وتارة بالحل وهو ان العقل انما يحكم عند الاستدلال بقيام البرهان الظن بمقام العلمية فان حصل واسطة صنع كذا
عن بعض الظنون القطع بعدم البرهان يخرج بذلك عن موضوع حكم العقل ولا يبقى هناك برهان ظني حتى يحكم العقل بقيامها مقام العلمية وكذا في العمل
بالظن على القول الاخر انما هو لفتح الاكتفاء بما دون الامثال لغيره انما يمكن منه فاذا فرض الدليل على الاكتفاء ببعض الظنون صا الامثال به علمنا
اننا لم نحكم العقل بفتح الاكتفاء بما دون الامثال في كل من المقامين على عكس اخر تارة بان ان اردنا التخصيص بحسب الظن لم يبق حجة عند ذلك في كل من الامثلة
العقلية والظن وان اردنا ذلك بحسب الواقع ونفصل الامر بحجة في المقامين فان العبادات اللفظية والقواعد الشرعية لا يتبع شمولها بحسب الحقيقة لافراد
الحاجزة الدليل لا امتناع ابرادة شمولها لحكم الاول لها حقيقة للزوم المناقضة بين الماديين وهو محال بالنسبة الى ما نحن فيه من الاموال التي ينبغي ان يتصور
ذلك في التخصيص لبدان ولا سبيل له حقيقة في الاحكام الشرعية فليس تخصيص هناك لا بحسب الظن لتقدير كذا الحال في الدليل العقل انما الفرق
بين المقامين ان المدار في الافتراض على خواصها وهي الحجة حتى يرد التخصيص بحال في حكم العقل فانه لا يحكم الا بعد الاحاطة بجميع حقا المسئلة فانه معنى التخصيص
فيه وهذا الجحمة لا توجد للفرق بين المقامين فبما ان التخصيص الوارد في المقامين كاشف عن عدم ابرادة ذلك لفرق التخصيص من الحكم انعام وكل
منها وامر بان دليل الاستدلال انما يقضي بحجة الظن في الجملة وانما يصح كونه بملاحظة نفاذ المرجح بين الظنون واتى مرجح اقوى من قيام الدليل لتمام
على غير العمل ببعض الظنون فاما دليل ذلك على حجة الظن الذي لم يقدّر دليل على حجة دليل انما يراه الاشكال في غير ذلك من بعض ادلة القوم وفيه دلالة
على زيادة وتوقفه على ضم مقدّم دليل الاستدلال فان تقع الاشكال عند انفراده واعرض بعض مشايخنا المعاصرين على المنع من ابراده ما حاه له من العقل في
فتح الاكتفاء بما دون الامثال لغيره انما يمكن منه فاذا فرض الدليل على الاكتفاء ببعض الظنون صا الامثال به علمنا
بالعمل ببعض الظنون عند ثبوت الامر وعدها حال الاستدلال عند ثبوت الشيء عند الاما الاشكال في جواب الامر ان الشيء المفروض عند تقيع العقل لتمام
الظن انما فاته ما هو المفروض في جعل الواقع ان ليس حال الظن عند الاستدلال سبيل العلم الا ما هو الحال في العلم عند افتتاح سبيله فاذا امتنع من العمل في
بعض المقامات متنع مثله في الظن ومن المعلوم ان دليل الاستدلال انما يقضي بحكم العقل بقيام الظن مقام العلم وفتح الاكتفاء بما دون عند ذلك العلم
من التخصيص لوجه في صحة الامر ان الشيء المفروض في احد وجهيه ان يكون الظن المفروض حال الافتتاح في علم الشارع غالبا الموافقة للواقع كواقعة
علم المكلفه واتفاق الخالف في الظن المفروض على حسب اتفاق الخالف في علم المكلف فلا يكون الخال فيه بدون من العلم باصا بواقع وكونه يكون
هو اوجه في علم الشارع محجور وعدم لزوم تحصيل القطع معه يكون الخال في الظن المنوع حال الاستدلال بعكس ما ذكرنا ان يكون في علم الشارع غالبا الخالف
الواقع ويكون غيره من الطرق اقرب الى الواقع منه ذلك هو المستفاد من اكثر النواهي الواردة في المنع من القياس شبهه كما ورد ان من الله لا يفتن باليقول
وان لم يزد ان اقيست الحق الذي يتصور ذلك في الخزان يشمل الظن المفروض عند الافتتاح على مصلحتك بل انما يفتن الخالف للواقع والظن المنوع
حال الاستدلال على مفسدة تغلب على مصلحتك اذ ان الواقع عند العلم بهذه المصلحة والمفسدة وان امكن حصولها في كل من يفرض الا ان العقل لا يجوز
الاكتفاء بحجة الاحتمال في العدم لغير العلم حال الافتتاح والظن حال الاستدلال في المقامين ظاهر في معنى على احد ثبوت هذه الامور المذكورة
انما بعد تمام الدليل فلا يحصى من العمل به وانما جبر انما اشتد في الواقع والظن المفروض في المصلحة او التهمة الداعية على تفرع الحكم باو تقيع الواقع
فيجعل الاول انما يقضي بحكم ما يقتضيه اول الامر فيرجع الى القول بالتصويب هو باطل وانما المصالح والمفاسد ليعتد على تفرع الاحكام ناشئة في
فصل الافعال مع قطع النظر عن علم المكلف فيها وليس بعد ذلك ما يتبعه او البتة المذكور انما يقضي بحكم ما كانت كفا في الاول لا وشدادته
فانما الحق يمكن القول بان الاكتفاء فيها بما دون العلم مع امكان ابراده من الظن مع نقد وتفضيل لغيره من المقامات منها الاعلى احد الوجهين المذكورين
وتقدم في المقدمة الرابعة ان الاحكام الشرعية ليست من هذا الباب انما المصالح والمفاسد المحيطة فيها مقتضيات حكم باعتبار على تفرع جمل من
الافعال بالامر اخرى بالنتي في الواقع ونفس الامر هي الاحكام او اعتبارها لثابتة مع علم المكلف في علمه فان هناك مصالح ومفاسد اخرى في الظن والامر
بتوصل المكلف بها الى مرفها من حيث هو في امرها يتبع على الامر ببعضها والنتي اخره ليست مختصة في غلبة الاصل وصند ما في علم الشارع و
منها ما لا حجة له في سبيل الامر على المكلف في جعل الطرق التي لا تفيد العلم مع امكانه اكتفاء في ادراكه مصلحة الواقع على البعض لمصلحة له ويكون لغيره في

العلم

اشتر

الشرع الاول بين الشريعة وما يقابل من الاحتمال فهو كمن يمكن دعوى الضرورة على تحريم الاخذ بالاول وجوب الاخذ بالثاني والمفروض ان
زمان الاستدلال عندنا لقائلين بالظن المطلق لو سلم فهو من هذا القبيل ولا خصوصية عندهم في الظنون المطلقة بقض اعتبارها من حيث الحق وقدر
الضرورة في ذلك ليستلوه من دعوى المسند ضرورة المدعي على حرة العمل باختيار الاحاد والثاني بان تتبع الاحكام الشرعية وتامل في طريقة الشارع
بناء الشارع الا قدس على الجمع بين المختلفين والتفريق بين المختلفين ولذا وردت دلائل الله لا يثبتها بالقول وان السنة اذا ثبتت بحق الدين وان لم يكن شيء بعد
عن عقول الرجال من دين الله وغير ذلك من الاختيار الكاشفة عن غلبة مخالفة الواقع في العمل بالقياس شبهه وكذا في الاحتجاج مولانا الصادق عليه السلام على الجحيفة
اخر من العامة العتبات ورد في الشرع من امثال ما ذكره من انكاره على ان بان بن تغلب رد ما جاء في يد اصابع المنة بما يستبعد العقل مع ما لخصه امثالا
ما ذكره كيف يحصل الظن الغالب من القياس شبهه الثالث بان الغرض من الاستدلال بعد تحصيل القطع بما لا يبلل الطرق الشرعية التي تعلق التكليف
بسلوكها في تحصيل الاحكام الشرعية في مثل هذه الامثلة وهي الاحكام الظاهرية التي يجب العمل بها بالفعل دون الاحكام الواقعية فانها امور شائعة
شائعة في امر حاصل في هذه الامثلة والمفروض ان ما لا يبلل الطرق المبنوعة والمجوزة بغيرها خارجة عن مورد الاستدلال وغير واقعة بالقدرة والامر من امثالا
الاحكام فيورد دليل القوم هو ما عدا ذلك من موارد الطرق المشبهة فلا يشمل ما عدا الطرق المتعلقة بها ولا يثبت عليك وهن من الوجوه المذكورة اما
الاول فخلافت الاجماع المتعقد على تحريم العمل بالقياس شبهه من لدن زمان الائمة عليهم السلام الى ما سنا هذا المعلوم بالرجوع الى كونه الفقه في الكتب
الاستدلالية فان من امعن النظر فيها لا يجد احدا منهم يستند في ذلك بل يراه جميعا على تحريم الاستدلال به والتعويل في امور الدين عليه
فالمعني بذلك على نحو قطعهم في سائر الامور الضرورية وفرض الاستدلال بالظن الشرعية بالكلية خروج عن مفروض المسئلة لان الكلام في هذه الحالة
التي عليها الغلب التكليف في الجملة فالعلم بذلك لا يقتصر عن العلم بغيره من ضروريات الدين ههنا ما الثاني فنعارضه للوجدان لا ترى ان القياس شبهه
ينضوي في القطع وهو الذي يحكم بحجة كافي في قطع المناط والاولوية القطعية ونحو ذلك لولا ذلك لاند باب لتعد عن موارد النصوص من صارت الى ذلك
ففيه من العجايب قد اكثر صاحبنا من الاستدلال في مثل ذلك فها لا يحصل من المقامات والادعاء فضائله التي يقين جازا فضائله التي الظن بطريقا وفي غاية
ما يهتد به المبتدئ المذكور عدم استلزام حصول الظن الخاص منه حيث يحصل بالنسبة الى سائر الامارات وهو امر من ما اشير اليه من تخلف جملة من موارد
القياس شبهه عن اصابتها لواقع الظن من جهة الجملة لان مثل الخلاف المذكور يتحقق في احاد والاقوال والظواهر للفظة بحكم الوجدان وحصول
المعارضة الكاشفة عن خطأ احاد المعارضين وقد ورد التنبيه على ذلك ايضا في اجزاء كثيرة وذلك مما لا يمنع من حصول الظن بها كذلك في المقام وبنا الشرع
على الجمع بين المخالفات والتفريق بين المختلفين لا ينافي في حصول الظن بالمناط في بعض المقامات كحصول القطع في بعضها ونفقا الحكم المخوطة في اكثر الاحكام
لا ينافي في ظهور بعضها في بعض المقامات هو واما الثالث فهو خروج عن القول بالظن المطلق ورجوع الى القول بحجة الظن بالطريق وهو قول اخر يقابل
القول بالظن المطلق في تفصيل الكلام فيه فاشتهر ولا اشكال المذكور اما او رد على القول الاول دون الثاني فغاية ما يهتد به التوجيه المذكور عدم وجود
على القول الثاني وهو على طريق المصداق انما ظاهره لا مجال لتوهم الاشكال فيه ولا يبعد الا يرد عليه بذلك فلا يرتبه بالجواب الاول وان توجه الامر على طريقة
صاحب النصوص كما ياتي في الفقه مع غاية صراحة على الاول فلا تغفل **فان طاب ثراه** ثم قد يورد على المذكور ايضا بان لا دليل على حجة القول
الظن من حيث هو قيام مقام فلا وجه لورود تخصيصه عليه في الموضع كون المناط في المحجة بعد استنباط سبيل العلم هو الرهان الحاصل فيه فلا وجه لاجراج
بعض القنون عنه والحكم بعدم حجة مع حصول المناط المذكور في الجميع وقد قد تحققت الفاضل المذكور بالوجوه المقدمة وقد عرفت ضعفها واجاب بانه
مستثنى من ادلة المضادة للظن لان الظن الحاصل منه مستثنى من مطلق الظن وقال ان تكليف ما لا يطاق وانما دباب العلم من جهة الادلة المنفصلة للعلم
والظن المعلوم المحجة مع بقاء التكليف يوجب جواز العمل بما يهتد به الظن في نفسه بعين مع قطع النظر عما يهتد به ثانيا اقوى ما لجملة ما يهتد به على مراد الشارع
ووضعا ولكن لا من حيث انه يهتد به الظن وهذا المعنى قبل الاستدلال وفقنا نرجو ان العمل بكل ما يهتد به الظن بنفسه لا القياس بعد استثناء القياس انما
باني الادلة المضادة للظن فيعتبر الظن لنفسه لا لغيره وبالحقيقة القوة والضعف انت جبهة ما فيه فان ما ذكره من الادلة انما يهتد به نفس الظن دون التو
التي من شأنها افادة الظن وان لم يحصل منها ظن ولو سلم افادة تلك الادلة حجة تلك الامور فلا يرب رجحانها ان من موثقة بالظن فلا تكون حجة الامم للمناط
المذكور ومن وجد ذلك حصلت الحجة ولا يرتبه في حجة على مقتضى تلك الادلة بشئ من خصوصية تلك الموارد فلا وجه للخلاف في حقا في فرق بين ايراد التخصيص على الظن
او اشئ لم يهتد به نعم ان دل الدليل على حجة ما من شأنه افادة الظن وان لم يحصل منه الظن كما قد ثبتت من ملاحظة طرق الاستدلال بخلاف الفرق الا انه لا
يساعد الادلة التي في حجة مطلق الظن ثم لا بد من هب عليك لانه لا حاجة في دفع الابرار المذكور الى شئ من الوجوه المذكورة بل هو بين لا مدافع بعد ما
ما سطره اشتهر في تقرير دليلهم فان ضمت استنباط العلم بقاء التكليف هو حجة الظن في الجملة على سبيل القضية للملة واما نصير كونه بملاحظة
المرجع بين الظنون وقيام الدليل لقاطع على عدم جواز الرجوع الى بعض الظنون كحقي في المقام ومعه لا انضائي في الدليل المذكور في حجة فانه انما يقتضيه
حجة الظن الذي لم يقد دليل على عدم حجة حسب ما اشترنا اليه نعم خرج ذلك على غير الدليل المذكور من بعض دلائلهم وفيه لا بد على فتاد ذلك دليل حسب ما في
الكلام في الشرع اقول حاصلا ابرار المذكور انما الحجة في حكم العقل على ما ذكره هو الظن من حيث هو وظن وجهه تعليلان تمتحج عدم الخلاف مقتضا
في موارد هاد ذلك حكم العقل بالشئ يتوقف على الامانة بجميع جهاته وليس من الظن الذي ياتي عن قيام الدليل على خلافه على ما هو الحال في الادلة اللفظية
وانما قيام الدليل لقاطع على المنع من بعض الظنون طرق الاحتمال في سائر الظنون ايضا ومع قيام الاحتمال في الدليل العقل بطل الاستدلال وانت حينئذ بان
هذا الامر داخعا في الابرار السابق والجواب لجواب لان الفاضل المذكور ههنا جوابا اخر يجري في الاول ايضا وحصل المنع من اناطة الحكم العقلي بالظن بما هو
ظن بل بما من شأنه افادة الظن وان لم يحصل المنع والفرق بين الوجهين ان الحاصل في كل واحدة من المسائل بعد ملاحظة مجموع الامارات المتعلقة بها لا الظن

القياس
في
الظن

مرزا

من تلك الآيات قد وردت مقام الاحتجاج في عموم الحكم واستظهر كون الكلام في الآية الأولى للعهد نظر إلى نقد ذكر الظن والأعلى وجهه لتكثير مراد
بالظن المتعلق بالأصول وقد تقرر عندهم كون النكرة المعادة معرّفين الأول فمعين الكلام فيها للعهد وهو من حيث سبب الآية كما اقتصر على خلافه
ورودها في مقام الاحتجاج طبعاً في رادة العوكم كما عرفت ذلك من ملاحظة نظرهما كما إذا قلت فلان قتل مؤمناً متعمداً وان من قتل مؤمناً متعمداً كان مجزاً في
في العتاب فلان عان ظالم عان الظالم سلطه الله عليه لغيره ذلك هو وجهه والحاصل ان الظاهر من الآية المشبهة هو رادة الاستغفار والجحس المرجع اليه
دون العهد والاحتجاج المذكور معنى على الله وقيام الاحتمال المخرج لهم الاستدلال بالظواهر منها ان مقاضة الآيات لا ينبغي على الظن فلا يجوز الاستدلال
بها في المقام ما إذا قلنا ان هذه المسئلة من عدم المسائل الاصولية فلا يصح الاستدلال فيها على محتمل الظن وأما ما بنا فلان قضية ظاهرها عدم حجة ظواهرها على
لعل بتلك الظواهر يصح لعل بها وما يستلزم وجوده عدم فهو باطل بعد فهم ان الظن الحاصل من ظاهر الكتاب من الظنون لئن دل القاطع على حجة الظاهر فلا مانع
من الاستدلال عليها والقول بعدم جواز الاستدلال في المسائل الاصولية ولو من الظنون المفروضة من الاغلاط كما مر الكلام فيه مراراً وقضاهيها بعد
مخاطبة ظواهرها احتماً يمنع من الاستدلال عليها ولو لم يتم دليل على استثنائها ظواهرها من الظن المذكور وما بعد فبما ان الدليل عليه كما هو معنى الاحتجاج المذكور فلا
مانع منه أصراً ومع الغرض عن ذلك نقول ان مقادير الظنون المذكورة عدم حجة الظن فلو كان الظن حجة لم يكن حجة فليس المقصود من الاحتجاج بتلك الظواهر الاستدلال
على الظن الحاصل منها في عدم حجة الظن حتى مر ان اذا لم يصح الاستدلال على الظن لم يصح الاستدلال على الظن أيضاً ذلك بضم بل المقصود ان الدليل على الظن بعد
حجة الظن بقوى ثبوت حجة بعد ما مضى وجوده بعدم فهو باطل وقد يفرح ان المدعى بحجة الظن في الفرع وما دل على عدم حجة الظن فاما هو في
مسئلة اصولية فلا يقتضي القول بحجة بعد ما مضى وجوده وبذلك يرجع الامر في ذلك إلى الفرع الذي ماله إلى الظن بعدم ثبوت حكم الفرع في شأننا من جهة الظن فلو كان
الظن المتعلق بالفرع حجة لم يكن الظن بها حجة فلو كانت الآيات المشبهة لا يراد به العلم لا يرجع بل هو مؤلف للثبوت والاشتراك والتعريف
معتقداً لا داعي لحمل الظن على ذلك مع بعد عطاهل للثبوت في المعرفة واللغة والنظام التحصيل فلو حمل على معناه انظر إلى حجة ظنون خاصة قطعاً عما
ما لو حمل على ذلك لا يقتضي الحمل عليه لوضوح ترجيح التحصيل مضاعفاً إلى لزوم التحصيل مع الحمل عليه أيضاً بجواز لعل في بعض صور الاشكال في الواقع كما اذا
لربما لم يثبت طناً في الواقع ولم يحصل من الاستدلال ومنه ان مقاضة الآيات عدم حجة الظن من حيث هو وما اذا قام الدليل القاطع على حجة
ظواهرها لا تكال على الظن بل على القاطع الذي دل على اخذ بقضاهيها هذه الآيات هو ما عليه لعل من عدم جواز الاستدلال على محتمل الظن على حساب سببها
سابقاً فلا يربط بالمدعى فان من يقول بحجة مطلق الظن إنما يقول به من جهة قيام الدليل عليه كقضية هذه الآيات مما اتفق عليه لقائلون بالظنون
الخاصة والقائل بحجة مطلق الظن ان القائل بحجة مطلق الظن إنما يقول به بعد فاما الدليل عليه كقضية هذه الآيات مما اتفق عليه لظنون الخاصة فلا دلالة في هذه
الآيات على ابطال شيء من الامر من منها ان هذه الآيات عموماً وما دل على حجة ظن المجتهد ظن خاص قد قام الدليل القاطع على حجة ظواهرها من تحصيل تلك
العوام في هذين الوجهين ما سبباً الاشارة اليه انتم نعم وهناك ايراد آخر على خصوص بعض تلك الآيات ومنها ما اورد على الآية الأولى من ان المراد بالحق
الثابت لعلومنا المقصود بالثبات لا يرتك بالظنون ان الظن لا يقع عند حتى يرتك بالعلم وهو محال لا كلام فيه ولا يقيد عدم جواز اقتسار الظن مطلقاً
وبما ان خلاف ما يستلزم من الآية فان الظن ان المراد بالحق هو الامر بالثبات في الواقع والمراد بعدم اعتنا الظن عند عدم كونه طريقاً موصلاً اليه كما في الحكم به
ودفعه بذلك لا راي في تفسيره وانما يراد به العلم اي ان الظن لا يقضي من العلم شيئاً ولا يقوم مقامه قد فسره الطبرسي في الجمع وعلى كل من الوجهين
بعد المقصود بما قد ورد على الآية الثانية من ان الامر هناك بمقتضى الآية على حصرهم الامر في اتباع الظن فغاية الامر ان يدل الآية على لزوم تحصيل العلم
ببعض المسائل في عدم جواز الاقتصار على الظن في الجميع كلام لا حدة فيه وفيه ان سبباً الآية هو ان العلم على اتباع الظن مطلقاً وجاها على رادة المحقق
المراد به بل قد يقطع بفسادها على من جعلها عليه فليس ان تم واد على خصوص اختصاصه بل في سبباً كون اصل الفكرة على اتباع الظن وان كان خصيصاً
بالسبب المذكور في مقام العلم لا يشغل فلان لا يصح ان يفتقد شناعة اصل العصب كما لا يخفى منها ما قد ورد على الآية الثانية من ان لا يصح
حاشا جميع الظنون غاية الامر لا لعل على عدم حجة بعض الظنون وعدم حجة الظن مطلقاً في بعض الاشياء ولا كلام فيه وبما ان مقتضى ما يستلزم من الآية عدم جواز
استدلالهم بقوله سبباً المحرم مع حصول الظن به وما اذا ابرز الحكم على سبب المحرم مع حصول الظن به وما اذا ابرز الحكم على سبب المحرم مع حصول الظن به وما اذا ابرز الحكم
بما على المنع من العمل به وبدفع الاولات في الاطلاق كفاية في المقام سبباً مع اشعاره بالعلية بل ودلالة عليها والثاني ان لوجاز الاقتصار على سبب الظن جاز الحكم
على وجه البتة من غير تأمل لاحد فيه فاذا دلل الآية على المنع من ذلك على المنع من الافناء واسا مع المنع من الافناء مطلقاً لا يجوز العمل به الا في حال الفرق
بينها ما ورد على الآية الأخيرة وهو من وجوه أحدها انها خطاب للشيخ فلا يعم غيره ومن البين انه مكلف بالعمل بالوحي لا يجوز له اخذ بالظن نعم في الآية
على اطلاق قول من يجوز عليه لاجتها وقد يجاب عن طرارة بان ما دل على وجوب لناسي فاضحاً بحكم بالنسبة الى امته ايضا كيف الاصل الاشارة في التثنية
ان يعلم اختصاصه وذلك احصت خاصة امور معتبرة اخرى بانه لا تأمل حجة لاحد في شمول الحكم المذكور بل لا تأمل انما كان الخطاب اليه خطاباً مقصوداً في الحقيقة حسب
ما هو المتداول في اختصاص الخطاب بالرئيس مع كون المقام حقيقة فعل الا اتباع او الاتفاق عليه نظر الى خصوصية في مورد يكون ذلك في جعلها وممكن في
الوجهين بان انما الاستدلال لكن مع الاتفاق فيما يحتمل ناطة الحكم به وليس محال كان في المقام لوضوح الاختلاف حيث انه متمكن من العلم وليس ذلك حاصل لنا
اذ المقصود من استدلال سبباً العلم بالنسبة اليها فاقضى الامر ان يجرى ذلك بالنسبة الى المتمكن من العلم من مقتضى كلامه في ثبوتها انما لا يعموم في الآية لثبوت المنع من
حجة جميع الظنون والتمني عن بعضها ما لا كلام فيه وقد عرفت انها جملة من المفسرين بامور مخصوصة فبطل معنا الاصل سمعت لم نسمع ولا راي لم لم ولا علمت
ولم تعلم قبل معنا الاصل في دفعها عنك شيئاً وقبله وشهادة الزور وقبل معنا الامر لمحاذاً بما ليس لك به علم وعلى كل من هذا التفسير لا يرتبط بالمدعى
نأشأ ان على من ضحك كونه لعل ما يفتقد دفع الاجاب لتكثير وناسب الكلي فلهي تبادل على التنبؤ عن العوكم لاعوكم التي كما هو المدعى في اجواب عن ان الاصل

اصليہ کا ترجمہ عینہ

والى من لا حجة له عند المعتزلة فطلقوا الفتن عندنا امتناعا عن الترجيح فالحاصل ان الحكم باقتضاها لا يجمع على ما
ذكرنا غير بعيد من ملاحظة طريقتهم والى ما مل في مطاوي كلماتهم حسب ما قرناه وقد دعاه التمسك بالفضل ان حسب ما عرفت وما يدعى الاجماع على عكس
ذلك لبعض ما قد يوهى ذلك من كلماتهم وهو قوله فاسد كما سيجي الاشارة اليه انتم نعم الله ان يدعى الاجماع على الفتن ليس بحجة الا ما قام الدليل
القطعي والمنتهي الى القطع على اعتباره فان قام ذلك فلا كلام والابن على عدم حجة الفتن ان لا مجال لاحد انكاره حسب ما عرفت بل هو مما اجتمعت عليه
العقلاء كافون فحين خلاف شاذ فيه فهو من قبيل الخلاف في الضرر وما على نحوها ما يقع من التوسط بينه وبين حجة الاجماع المسلمين عليه من كونه في
كلام غير واحد من الافاضل ما ورد عليه ان غاية ما يستقيم ان كثرنا الفتن ليس بحجة من اول الامر الاصل الاول منه عدم الحجة على عكس العلم فلا يجوز التمسك
بثبوت الفتن الا ما قام الدليل على حجة من مطلق الفتن والظنون الخاصة وهذا كما عرفت خارج عن محل الكلام امتناعا البحث في ان الاصل المذكور هل ينطبق
على ما استدل به لعل فضلا الاصل الثاني على حجة الفتن اجماعا الا ما قام الدليل على خلافه والاصل فيه عدم الحجة واما ما قام الدليل على حجة الظنون محض
وراءه للاجماع المذكور باثبات ذلك فغيره وانفرد بالاصول الى اصول اخر من اجلها شايع في الفقه كحجة شهادة العدلين واختصاصه بالعلم ولا يرد على ما
على الظاهر بعد علم بخلافه مع ان الاصل الاول في الجميع على خلاف ذلك الكلام هنا في ثبات هذا الاصل ولا يثبت بالاجماع المدعى على ثبوت الاصل
في الفتن بل لا يخفى ان مقتضى التمسك بالاجماع المذكور ببيان هذا الاصل المسلم وان ضيق الاصل عدم حجة شئ من الظنون الا ما قام الدليل عليه
الظنون بحجة مطلق الفتن لا بد منه من اقامه دليل على حجة فان تم ذلك فلا كلام وان لم يكن له يد من القول بنفي حجة الفتن بمقتضى الاجماع المذكور الا
ما قام الدليل القاطع على حجة من مخصوص من الظنون والاجماع القائم على الاصل الاول كان حجة على ثبوت الاصل في المقام الثاني بعد ثباته في الدليل
القائم على خلافه فانما ينهض ليل القائل باصالة حجة مطلق الفتن بالاصل الثاني على حجة في المقام انحصار الدليل بمقتضى الاجماع المذكور في ظنون خاصة من غير
اثبات هذا الاصل الى اقامه دليل اخر وهذا هو المقصود من الاحتجاج المذكور فخرج هذا الدليل الى الوجه السابق لان التقاوت بينهما ان ذلك الاصل قد
يستدل عليه بعموم الكتاب الشاذ وقد يستدل عليه بالعقل حسب ما مرث الاشارة اليه فالاولى بالربعة ومتابعة على ثبات الاصل المذكور وهو ما عرفت
بعدم حجة مطلق الفتن وعدم جواز الاحتجاج عليه الا ما قام دليل على حجة فاذا وقع فيها يستنهض ليل على ذلك لم يجد دليل اخر يراه تم الاحتجاج المذكور
ان يقر ذلك في الملاحظة المذكورة دليل واحد على المقصود يمكن ان يقرر ذلك في اربعة نظرات الى نقد الاول في القاضية ببولاشا حجة عندنا ان كان مطلق
الظنون في الشريعة وكانا في استنباط الاحكام بعد استنباطها بل علم بالواقع بمطلق المظنة لورود ذلك في الاخبار والماثورة ونقض عليه صاحبنا بغير دليل
واثر من اثارها وان كانت لورود اذ هو من المطالب المهمة وينوط ببقاء الشريعة وبغير تنسيق كالحيلة لا يمكن فكيف يقع من صاحب الشريعة اهل البيت انا لا نفي
الكتاب الشاذ لا على ذلك ولا يباين من صاحب الشريعة بل ولا اشارة اليه في روايات الماثورة بل يحل الامر بغير ذلك حيث رد في الاخبار من الفتن
والتمنع من القول عليه بعدم قيام الدليل من الشريعة على حجة مع كون المسئلة متايم بالية اقوى دليل على ثبوت الحكم بل قد ورد عنه طريق اخر لاستنباط
الاحكام من مطلق الفتن قد ورد ان تنصيص عليه في اختيار اكثر وهو الاخذ بالكتاب والتسوية للاخبار الماثورة عن اهل بيت العصمة عليهم السلام وقد ورد
الحكم المذكور على الرجوع الى ذلك فغيره اقوى لا على عدم الرجوع الى مطلق الفتن مع التمكن من الرجوع الى ما ذكرنا متايم بالية يكون غالبا على سبيل
الظنون الا ان ظن خاص لا مدخل له بمطلق الفتن ومن العزيب ما اورد في المقام انه قد ورد في الاخبار فلا وجه لما يدعى من عدم وروده في الاخبار
متمثل بذلك في الاخبار المذكورة على الامر بالاخذ بالكتاب لتسوية نظرات ان الاخذ بها غالبا متايم بالية يكون على سبيل الظنون ان من الواضح ان ذلك امر بالية عند الفتن
الحق واما المطلق فهو يوجب مقتضى المسئلة وبما عرفت ما دعاه صاحبنا ذكرنا الا انتم بنافه وقد ورد على الاحتجاج المذكور بان لم يكن سبيل العلم بمتابعة
الاصول من عليهم السلام واما حاصل الاستدلال المذكور لو كان ذلك حاصل في ارضنا مع ما ذكر في الاحتجاج واما ان حصل بعد تلك الاثمنة
لا دلالة في فتنها لاخبار عنه على عدم كونه طريقا وعموم البلوى بها بعد ذلك بقضي ذلك كرها في اختيار حال عدم الاحتجاج اليها عليها وهذا هو الوجه في
طرد الاحتجاج ببيانها وبغير ضرورة لو سلم جواز اهل الشاذ في الحال للتكليف في زمن النبوة مع اشتداد الحاجة اليه نقول ان استدلالنا بالعلم كان حاصل الاثمنة
التي بين كان في عصاهم سببا من كان منهم في بلدنا البعيدة والاطار اثنا عشر مع شدة النبوة وفي ملاحظة لحوال الرجال وما يري من اختلافهم في الفتن
اقوى لا على مقتضى حصول الاستدلال في تلك الاثمنة وانكار شدة الحاجة الى حكم ضيق فكيف يقع القول باهمالي في بيان حكم المسئلة وكونهم في محرم
حكم الفصل مع ما يشاهد من اختلاف العقول في الادراكات فربما ان الظنون بما يختلف الحال فيها باختلاف السلاطين والامم فكيف تقوى جعل مطلق
الظنون من اجلها لا استنباط الاحكام والا لزم الهرج والمرج في الشريعة وعدم انضباط الاحكام الشرعية نعم ما كان من طرق الظنية مضبوطة بعبدية عن انظار كقول
الكتاب الشاذ لم يكن مانع من حجةها ولا محال عليها ومن ذلك ان تم ما تاتيتم بالنسبة الى الظنون لوقوعها في الهالك لا هو الا اراء والاستدلالات العقلية
والوجودية التي حجة ولا كلام عندنا في عدم صحة الاستدلال اليها وقضاها الاجماع بل الضرورة بعدم الاعتماد عليها واما ما سوى ذلك من الظنون فلا يجري فيها
الوجه المذكور ويمكن دفعه بان ذلك خلاف ما اخبروه فانهم بما يقولون بقضا العقل بحجة الفتن مطلقا واما لو ابعد جواز الاستدلال الى الظنون
لوجه مانع عنه ولا يفتضي جواز الاستدلال عليها موجود عندهم حسب ما مرده والوجه المذكور بدفعه يمكن ان يرد دليل الكلام في ثبات الشريعة على الظنون
الاخير استدل سبيل العلم وحصول الضرورة المحيطة اليها واختلافها في الانضباط وعدم ما يتايقض بقوة المنضبط وضعف غيره وذلك ما يقتضي عدم جواز
الاخذ بالضميم مع التمكن من الاقوى لا كلام فيه لتعين الرجوع الى الاقوى اقامه حصول الاقوى فلا دليل ان الاخذ بالضميم أولى من الاخذ بخلافه
اقرب للمصالح الواقع فهو في حال الضرورة بالرجوع الى الفتن في الاخذ بخلافه اقوى هذا وربما استدل بعضهم في المقام بان لا دليل في الشرع
على حجة مطلق الفتن حينئذ استدل بابل العلم واما الدليل عليه عندنا القائل به هو العقل وهو لا يثبت جوبا لاخذ به شرعا كما هو مقتضى الوجه الشاذ في

والاجماع

الى

الحكم الشرعي ونال العقل ضد الوهم موهون جدا لا ينبغي على أصل فاسد مقطوع بنفسه اعني في الملازمة بين العقل والشرع وانكار كون العقل القاطع
من ادلة الشرع وقد مر في هذه المقالة مستقصى القول قد تقدم عن المحقق المصنف قدس سره التنبية على اوجوه المذكورة على وجه البيان والاشارة ثم فصلها
في المقام ولا حاجة لنا الان الى شرح القول في ذلك فالاولى للتعريف لشرح الوهم الذي ابداه المصنف طاب ثراه فالطبيب ثراه ثم ان لنا طرا اخرى في المقام
وجوها شتى في تبين هذا المرام توضح القول في بيانها ونشير الى ما يرد عليها وما يمكن دفعه عنها احدها انه لا ينبغي كوننا مكلفين بالحكم الشرعي وانه
لم يقطع عنا التكاليف الشرعية في الجملة وان الواجب علينا اولا هو تحصيل العلم بتفريع الذمة في حكم المكلف بان يقطع معرجه بغيره من متاعها
كافتائه وسقوط التكاليف عنا سواء حصل منه علم باداء الواقع او لا حصل من تحصيل القول فيه ونقول نحن لنا تحصيل العلم بتفريع الذمة في حكم
الشائع فلا اشكال في وجوبه وحصول البرائة به وان اشد علينا سبيل العلم به كان الواجب علينا تحصيل الظن بالبرائة في حكمه اذ هو الاقرب الى العلم فتعين
الاخذ به عند الترتل من العلم في حكم العقل بعد ان اشد علينا سبيل العلم والقطع ببقاء التكليف ونما يحصل معه الظن باداء الواقع كما ينبغي لقائل بالاصالة
الظن بهما بان بعيدا من الاعتبار الوجه الاول هو الاخذ بما يثبت كونه حجة لقيام دليل على حجة سواء حصل منه الظن بالواقع او لا وفي الوجه الثاني لا
يلزم حصول الظن بالبرائة في حكم المكلف ولا يستلزم حجة الظن بالواقع طنا باكتفاء المكلف بذلك الظن في العمل بهما بعد ما ورد من الترتل عن العمل بالظن
والاخذ به فان تعين تحصيل ذلك بمقتضى حكم العقل حسب ما عرفت لزم اعتناء امر اخر يثبت معه برضا المكلف بالعمل به وليس ذلك الا دليل الظن الذي اذا
على حجة وكل طريق قام علينا على حجة واعتباره في نظر الشرع يكون حجة دون ما لم يقر عليه ذلك قولنا افاده المحقق المصنف في هذا المقام من اوجوه
الثمانية قد بلغ في التحقيق غايته وهو من خواص هذا الكتاب كسائر التحقيقات التي تقرر بها وما عدا الوجه الاخير ان كان مقتضيا للعمل بالظن المطلق في
الجملة لا لا ينبغي على الترتل من الوجه الثاني من غرضه من ذلك حسم مادة التنبية التي حصلت للقاتلين بالظن المطلق والافتقار طاب ثراه هو الوجه الثالث
ه انما اردنا لوجوه كسبعة على سبيل الترتل فبقا ان غايته ما دخل التنبية على القائلين بالظن المطلق ابداء الافتقار الى الوهم في ادلة الظنون المخصوصة
حتى يخرج من الطرق المعلومة وان لم يرد في حصول الظن منها بحيث لا يفل من افادتها للظن وهو كاف في هذا الباب كل واحد من الوجوه
برهان قاطع على كفاية الظن بذلك فثبت بها حجة الظنون المخصوصة وتبين الرجوع الى ان الظن المطلق بافتقار الترتل في ذلك ان القائلين بالظن المطلق
بين قائل بحجة الظن في خصوص الاحكام الشرعية الفقهية وقائل باعتباره في مطلق الاحكام الشرعية اصلية كانت وضعيتها اما القول بالظن المطلق في اثبات طرق
المخصوصة فهو قول بالظن المخصوص لا لا يتصور على وجهين احدهما ان يوجب مطلق الظن بالطريق الواقع من أي طريق حصل الا من الطريق الذي ثبت المنع
عنه والاخر ان يوجب الظن بالطريق الذي يكفي المكلف على ما هو عليه في حكم الشارع وهو الذي يستفاد من عبارات لفهها حيث جرت عادتهم
على التفسير من الغنوص بالافهم والافهم في الظاهر لا شبهة في مضمونها فان نظرهم في ذلك الى الحكم الظاهري والواقع في هذا الذي اخبره المصنف وتقدم به لان
عمله في هذه الحالة في ذلك لكنه انشأ الوجه الاول وبه فادق لوال المحقق طاب ثراه واقص في الاستدلال على نحو ما بان في الوجه الثاني والوجه الثالث في
لم يصغرن ذلك شيئا ويطهر الفرق بين الوجهين لمن كور من وجوه الاول ان الظن بالطريق على الوجه الاول يجمع مع القطع بالبرائة والظن بها او اشك فيها
والظن والقطع بعد ما لان الطريق المصداق له ينقسم الى اقسام الخيرة لذا استثنى صاحب فصول الفقه من اجزاء الخيرة في الثاني فانه لا يتصور اعملى في احد
الثاني ان الطريق المصون على الوجه الاول من قبيل الادلة الاجتهادية ففي كل مسألة يعيد فيها بعض الطرق المصونة يؤخذ به على نحو ما افادته الاجتهاد
ويرجع فيما عدا ذلك الى اصول العلية من البرائة لا لا اشتغال او التفتت او غيرها واما الوجه الثاني فلا يعقل التفرقة فيه بين المقامين فانما يقتضيان في
البناء على ما يظن يلزم البناء عليه في ذلك حال من دليل واصل وقاعدة الثالث ان القول بالظن بالطريق على الوجه الاول يتوقف على مقدما الدليل
المعروف بالاشك المسمى في التنبية الى نوع الاحكام الشرعية بخلاف الوجه الثاني فانه ياتي في مسألة واحدة اذا لم الغنوص فيها واستدلال العلم بطريق
الافتقار وحصل الظن به وان انقضى باب العلم بعظم الاحكام بالطرق المقررة او وجد لهذا المتيقن من الاحكام والطرق ولم يحكم ببقاء التكليف بها او لم يحصل
العلم الاجمالي بالانكشاف لما منع من البرائة ولم يتيسر الاحتياط كما بان في تحصيل القول فيه ثم انما ياتي ان الحكم بحجة الظن بالطريق على الاول ليس مطلقا يخرج
الظن لمحصل من القياس شبهه ولزم الرجوع الى قول الظن عند الظن بعدم حجة بعض الطرق عند القائل بخلاف الثاني فلا اشكال في كون ما افادته
على الاول كما اصل ان الظن بالطريق على الاول انما يتعلق بالطريق المصون المجهول كما خرج به طاب ثراه في الفصل وعلى الثاني يتعلق بمطلق الطريق شرعا
كان وعقلها او عادتها كما بان في ذلك نعم وهناك وجوه للفرق بينهما بان انتم تقرر اذ عرفت ذلك فتقول وبالله التوفيق قد روي لواله اعلم بقرينة انه
برجته واسكنه بجمعه من جنه هذا الوجه على مقدمة شريفة فلا سلفا لتنبية عليها في المقدمة الرابعة والمحقق ان ما افاده طاب ثراه في بيانها المرام وان
استصعب على من الافهام حواشيها وعرضها لهما المتقضى لا بل ولكنه فوق ما يتصور من التحقيق في المقام وهو الحق الذي لا يحصى عنه غير ان لا يحد احدا
تقرض لوضع هذا الكلام حتى يشبهه لعل على عاتق اهل العصر فلم ينظروا الى النظر والتحقيق ولا اعتناء بل انكروا غاية الاشكال بل بعض شائخنا المحققين في رسالته
المعولة في هذه المسئلة ما ذكره في مقدمته ما يطلب من عدم الفرق بين علم المكلف باداء الواقع على ما هو عليه وبين العلم باداءه من الطريق المقررة اشكائنا
ما عزم به من ان لنا في تحصيل العلم ولا هو العلم بتفريع الذمة دون اداء الواقع على ما هو عليه من تفريع الذمة انما اشكنا في انما يفعل من ان ارادنا
في ضمن الاول امر واقعي وانما يفعل ما حكم حكما جعليا بان نفعل المرام وهو مضمون الطريق المجعولة فتفريع الذمة بهذا علم من حيث ان نفعل
الامر الواقعي يجعل الشارع لا من حيث نهى عن مستعمل في مقابل المرام الواقعي فضلا عن ان يكون هو لنا طريق في تحصيل العلم اليقيني ونح فتقول ان مضمون
الامر الواقعي المتعلق بافعال المكلفين مراد واقعي حقيقي ومضمون الامر الظاهري المتعلق بافعال الطرق المقررة ذلك المراد الواقعي لكن على سبيل الجمل
لا يتحقق وقد عرفت المحقق لمن كور حيث عبر عنه باداء الواقع من الطريق المجهول فاداء كل من الواقع الحقيقي والواقع الجعلي لا يكون بنفسه مشا لا طاعة لولا

المتعلق به ما لم يحصل العلم به لم يكن كل من الامر متعلقين بالادب من غير ان يتحقق قصد الاطاعة والامثال كان مجرد كل منهما مسقطا للامر من
امثال واتا الامثال للامر بها فلا يحصل الا مع علم ثم ان هذين الامرين مع التمكن من امثالهما يكون المكلف مجتهدا في امثالهما شاء بمعنى ان المكلف
يجتهد في تحصيل العلم بالواقع فينبغي عليه ان يتحقق موضوع الامر المقتضى كونه ظاهرة باقداخذ في موضوعه عدم العلم بالواقع وبين ذلك تحصيل الواقع
وامثال الامر الشاهدي التمكن من امثالهما وما لو تعدد عليه امثال احداهما تعين امثال الاخر كما لو عجز عن تحصيل العلم بالواقع وتمكن من سلوك
الطريق المقتضى كونه معلوما او انعكس الامر بان تمكن من العلم وانسد عليه باب سلوك الطريق المقتضى لعدم العلم به ولو عجز عنها معاناهم الظن بهما مقام العلم
بما حكم العقل فخرج الظن بسلوك الطريق المقتضى على الظن بسلوك الواقع لم يعلم وجه بل الظن بالواقع والى في مقام الامثال لما اشترانا اليه سابقا من جهة العقل
بالنقل بالولوية احرار الواقع هذا في الطريق المجهول في عرض العلم بان ذلك في سلوكه مع التمكن من العلم واما اذا نصب بشرط العجز عن تحصيل العلم فهو ايضا كالم
صحة ان القاع مقام تحصيل العلم الموجب للاطاعة الواقعة عند تعدده هي الاطاعة الظاهرة المتوقفة على العلم بسلوك الطريق المجهول لاعلى مجرد سلوك
والحاصل ان سلوك الطريق المجهول مطلقا او عند تعدد العلم في مقابل العمل بالواقع مع قطع النظر عن العلم لا يوجب امثالا او انما يوجب في غير ذلك واقعا
لأنه لو ثبت فيه تحقيقه على وجه الامثال فكان سلوك الطريق المجهول فكل منهما موجب لبلالة الدمة واقعا وان لم يعلم يحصل ولو اعتقد عدم حصوله واما
العلم بالفرض المعبر في الاطاعة فلا يتحقق في شيء منها الا بعد العلم والظن القاء مقامه فالحكم بان الظن بسلوك الطريق المجهول يوجب الظن بفرض الذي
الظن باقدا والواقع فانه لا يوجب الظن بفرض الذي اذا ثبت صحة ذلك الظن والافضل بان باقدا والواقع من طريق يعلم بعدم صحة حكمه صرف ومنشأ ما ذكرناه
قد سرت تحصيل ان نفس سلوك الطريق المجهول في مقابل سلوك الطريق العقلي العجز المجهول وهو العلم بالواقع الذي هو سببنا بل بالبلالة الدمة فيكون
الظن بالسلوك ظنا بل بالبلالة الدمة في مقابل سلوك الطريق العقلي العجز المجهول وهو العلم بالواقع الذي هو سببنا بل بالبلالة الدمة فيكون
العقل وانما جبريل ان الطريق المجهول لا يتصرف بالطريقة فعلا الا بعد العلم به بنفسه ولا فسلوكه اعني مجرد تطبيق الاعمال عليه مع قطع النظر عن حكم الشارع لغرض
ولذلك قلنا الكلام فان سلوك الطريق المجهول في مقابل العمل بالواقع لا في مقابل العلم بالواقع بل العلم بالواقع وهو من ذلك كون كل من العلم والظن المتعلق بالامر
ان الظن بسلوك الطريق يستلزم الظن بالفرض بخلاف الظن بانها الواقع فاسد هنا كالمعاملة سابقا من مكان منع جعل الشارع طريقا الى الاحكام الشرعية
واقعا فصر على الطريق المجهول عند العقل وهو العلم ثم الظن الاطاعتنا انهم كلامه بالفاظه ولعمري تحمل الكلام المذكور المبني على غاية التماس على معنى لا يتصور
عقلنا فصار على ما لبت شرعي ما الذي عدل به عن المعنى المقصود الذي حققه مرة بعد اخرى كما هو دأب طائفة من الفقهاء في جميع التحقيقات
التي تفرق بها في الظن وتوضيح المقام ان ههنا امورا ينبغي التنبيه عليها حتى يعلم ما هو المقصود منها الاول ان جعل الطريق المخصوص نصب حجة في استنباط الاحكام
حكم واقعي كسائر الاحكام وان كان مداوله حكما ظاهريا في كل مقام فالظن به كسائر الظنون المتعلقة بالاحكام الواقعية فكما ان الظن بالاحكام الواقعية على ما فصله
اولا لما يشترطه لا يستلزم الظن بالبلالة الاجتماعية مع الشك في نجته والظن بعدمها بل لقطع بالعدك لظن بالحكم المذكورين ما ذكره جميع الاعراض التي ذكرنا
مستلزمة لوقوع الفرق بين الامر من كلام اولاد الحق وعبارته طائفة وان كانت موهبة لذلك لان التام في كلامه بهنذا لقطع بعدم اعادة القول المذكور
كبددنا التوفيق المذكور وما لا يجازي على من ادعى مسكنا الثاني قد تحقق في محله ان الامر يقتضي الاجراء بمعنى ان لا يثبت بالماورد به يستلزم سقوط التكليف
المتعلق به وبمعنى تحقيق الملازمة بين الامر بل المذكورين فالظن باحدهما يستلزم الظن بالآخر ولا يتفاوت الحال في الملازمة المذكورة بين الظن والشك
والويل بل ومع اعنفنا عدم ايضا فلو ان المكلف بالماورد به واقعا لكنه يعتقد عدم الاثبات به سقط التكليف واقعا ولا فرق في ذلك بين العبادة التي يعتبر
بها قصد لظاهرة وعجزها امتا الفرق بينهما في تحقيق الموضوع فان الاثبات بالمطلوب في الاول لا يجمع مع العلم بعدم حال العمل لامتناع قصد لظاهرة معناه انشأ
الفرق يستلزم انقضاء المشروط واما بصور ذلك لو تواتر العلم المذكور عن العمل كالوحي المصلح صلواته حتى قطع بعد مهاتم يجمع مع الظن والشك او هو
العمل كما في العبادة الواقعية من باب الاحشاء لا يتوقف قصد القرينة على القطع بالمطلوب بل يجمع مع احتمالها بل الاثبات بالاحتمال ادخل في صدق الطاعة لان الاثبات
المتصور به وهذا هو السبب الجوهري للاختصاص في العبادة المتوقفة على القرينة على ما فصل في محله واما عجز العبادة بما لا يعتبر فيها لئلا يتبع الواقع من غير فرق
بين الاعتقادات الخفية والحاصل ان كل فعل متعلق بالامر من صدق المكلف على الوجه المطلوب للامر من الاجزاء وسقوط التكليف بحسب الواقع ونفس
الامر عبادة كانت وعجزها ولا يتفاوت الحال في ذلك بين الاعتقادات الخفية لان الملازمة في ذلك عقليته والقول باقتضاء الامر للتركيب لا يثبت كراهية في
عدم الاثبات بالمطلوب بتمامه وكل القول باعادة الماني به على حكم الظاهر اذا خالف الواقع امتا يرجع الى عدم الاثبات بحقيقة المطلوب عدم اغناء الظاهر
عنه فانما تحقق الملازمة المذكورة فلا شك ان العلم باحدهما لا يستلزم العلم بالآخر والظن به يلزم الظن بالآخر والشك في الآخر فكل
العلم والظن بعدم بلان العلم والظن بعدم كراهية ما يتبع من محله في ذلك عدم الانقضاء في التلازم والعقد في ذلك والمجهول به وهو امر فرج فالظن باقدا
الواقع يستلزم بالبلالة المعنى المذكور كما يستلزم الظن بحجة الطريق لذلك لا يعقل اجتماع ذلك مع الشك في البرائة فضلا عن الظن والقطع بعدم جوازا
بنسور الفرق بين الامر المذكورين في ذلك بوجه من الوجوه فوقع الفرق بينهما في ذلك من كلام اولاد الحق طائفة وهم فاحش ان كانت العبادة موهبة
وما ذكره العرف في دعوى لتسوية بينهما امتا يتم في الحكم بالبلالة المعنى المذكور وهو من القرينة والى لا ينطبق اليها شائبة الاشكال فكيف ساغ في
للمصنف جعل كلام المصنف على انكار ذلك بل لا شك ان الظن باصانة الواقع والى بذلك من الظن باصا الطريق سواء كان الطريق مجهولا في عرض الواقع
كأبواب المصوبة او من حيث الحكم بكون مؤداه عن الواقع في جعل الشارع كما هو معنى الطريق وسواء كان حجة في زمان انشأ باب العلم بالواقع ومجزة على وجه
الافتراق كما في الظنون المخصوصة من العجز في بناء الوهم المذكور على قياس الطريق الشرعي بالطريق العقلي فوقع ان سلوك الطريق المجهول مع قطع النظر
به يستلزم البرائة كالطريق العقلي بل هو وجوبه غير معقول لا يخرج صاحبه لثالث البرائة الواقعية لا يلزم البرائة الظاهرية سواء اعتبر في المطلوب قصد

فصل في بيان ما يجب من العلم

فان عدم نصب الطريق وعدم التصريح من الشارع من اوضح ان اصل الامر في المثال الاعلى قول من يعتبر من باب الظن فيرجع الى الوجه الثالث بالجلد واللا
ولا على جميع التقادير المفترضة هو تحصيل العلم بالبرائة وتقرير في حكم المكلف من غير ان يبين صانعة الواقع والطريق المقر ومع السند اسهل العلم بذلك
فان جاء المكلف في سعة الاحكام بتعيين الرجوع الى ما يثبت الظن بالبرائة لا مع التمسك فيها فاضل عن المتن بعد ما وان كان لفتا بالواقع للقطع بتقدم العلم
المستوفى على المشكوك فيه الموقوف له كذا جاز من منع جعل الشارع طريقا الى الاحكام مع ما فيه مما ياتي في الوجه الثاني انتم لا يجدي شيئا لان العلم
بما يثبت في ذلك مانع من حصول الظن بالبرائة في حكم المكلف نعم لو حصل الظن بعد من ثم ذلك على ما ذكره في باب ثبوت فلا تغفل الخ اصل ان ما ذكره من
بين الظن بالواقع والظن بالبرائة امتنا حيث لا يعلم كون المصالح والمفاسد لواقعية علانية في شئ من الاحكام ادفع العلم بذلك لا ينفك الظن بالواقع
عن الظن بالبرائة لاستلزامه الظن بادر ذلك المصالح لواقعية بل لا يتم ذلك مع الظن بما ذكره لاستلزام الظن بالواقع بالبرائة ايضاً وفي الفرض المذكور
انما يلزم ولا تحصيل العلم بالواقع على ما هو عليه حتى يؤدي الى المصالح المقصودة ومع تعددها يتأخر في الظن به مقامه وظننا ان ذلك في وجه الفرض
في التوهم المذكور تحت ان الاحكام الشرعية من هذا القبيل مع ان المصنف قد سبق في هذا الوجه على ما قرره في المقدمة الرابعة وثبته بالوجه المذكور
فانما انما المصنف لما تحتل من تلك المقدمة في ترتيب بين تحصيل العلم بالواقع على ما هو عليه العلم بالواقع من الطريق المقر وهو من الفرض
التي ليس بينها من ادب المحصلين وقد مر تفصيل القول في ذلك فان قلت غايته ما ثبت في تلك المقدمة حصول التوسعة حال الانفتاح في العلم بالطريق
وعدم التصديق عليه بتجصيل الواقع فكيف يترتب على ذلك التصديق عليه عند الاستدلال بوزوم تحصيل الظن بالبرائة بل اني يترتب عليه التوسعة
عليه بخلاف العلم بكل من الظن بالواقع والطريق قلت المقصود ان المكلف انما يجب عليه ولا تحصيل القطع بالبرائة فاما يتأخر في الظن بالبرائة مقامه حال الاستدلال
دوام الظن بالواقع لكن يبقى فيه لا انتقال عن العلم بالبرائة عند تعدده الى الظن بها امر معلوم لا يتوقف على ثبات تلك المقدمة غايته امران الظن بالواقع
بإلزام الظن بالبرائة في بعض المقامات لان ان يكون الفرض من تلك المقدمة مترجم بها الحال في الاحكام الشرعية ليس من هذا القبيل فليس المقصود
ثبات الترتيب بين الواقع والطريق ووجب ولا تحصيل العلم بالواقع لم يجب عند الاستدلال بتحصيل الظن بالبرائة بل المقصود ان الفرض المذكور كما شفع
فان الفرض ينفس الواقع على ما هو عليه فالظن به يقتضي الظن بالبرائة لكن هذه ان هذا الملازمة غير مسلمة لا يمكن فرض الترتيب المذكور مع كذا
فصول البرائة بالظن بالواقع باحتمال منع عن العلم به حال الاستدلال لا في كل حال تلك المقدمة ما على ما عرفت من ثبات الواقع على ما هو عليه ليس هو المقصود
بالآن حتى يجب تحصيل العلم بالواقع بالبرائة انما الواجب تحصيل العلم بالبرائة ثم الظن بها حسبما مر توضيح القول فيه فلا تغفل لتاسل ان ما
ذكره من الاستدلال في مثال احكام الشرعية هو تحصيل العلم بالبرائة مع امكانه والظن بها مع تعدده كما يجري حال الاستدلال باب العلم بمطعم الاحكام كما بين عليه
دليل الاستدلال كذا يجري في كل مسألة مسألة على حد ما من غير ثبات ان ذلك يضم سائر المسائل اليها وفي كل واحد من المكلفين على حد من غير تعلق
لذلك الحكم النوع ولا يتوقف ذلك على فتم مقدماً دليل الاستدلال في قولنا ان لازم على كل مكلف في امثال احكام التكليف لتعلق بكل مسألة والحكم الوضو
الراجح اليه ولا هو تحصيل العلم بالبرائة ومراراً في ذلك ولو في حكم المكلف من اي طريق حصل مدلولاً عليه بان ليس من جنس الادلة الاربعه فاذا تعدد ذلك
لوا في زمان مخصوص بالنسبة الى حكم مخصوص مكلف مخصوص في حالة مخصوص لزم الرجوع الى ما يوجب الظن بالبرائة وطراز الدلالة ولا يمكن في المكلف بذلك
في حكمه بالبرائة الفطرية ايضاً بعد ما اخطرت ذلك نظر الى امتناع التكليف في الحال فاذا تعدد الظن بالبرائة فام الظن بالواقع مقامه مع احتمال البرائة لا من مثل
القصاص شبهه مما يقطع معه بعد ما بل ولا من الطريق الذي يقضي بامتناع الشارع عنه لا حيث يحصل الامر به بل ومع فرض ذلك جميع الطرق واختصاص الامر في
القصاص شبهه فلا شبهة في عدم جواز ترجيح التوهم من حيث هو موهوم على المظنون من حيث هو مظنون والحاصل ان المكلف مقلد كان ومجتهد في
الشبهة الموضوعية والحكمة لا بد له عند العلم بالتكليف اجالا ونقصاناً من تحصيل العلم بالبرائة في حكم المكلف في سبيل الاحكام فاذا تعدد عليه ذلك
للعلم لو ارضى انما عادة او شرعاً او لضيق الوقت على التفصيل ولنفق سبيل العلم واستقطا التكليف به بنص الامر وعينه لزمه الظن بالبرائة في حكم المكلف
في عدم اداء الواقع ولا لا يكفي مع امكانه مجرى الظن بالواقع عند عدم حصول الظن له بجواز الاكتفاء به عقلاً او شرعاً بل لازم له في مقام العمل تحصيل
الظن بما يكفي به المكلف في حقه ولا يعاقبه عليه حكم العقل بوزوم تحصيل العلم من عقوبة استبد علماء مع امكانه وطناً مع تعدده من اي طريق حصل
فان في ذلك مثل هذا الظن بمنع حصوله من الطرق المسنوعة للقطع بعد اكفاء الشارع من العبد بساوكها وكذا من الطرق التي يظن فيها بذلك وبذلك
لاستماع حصول الظن باكتفاء الامر منها فخذ مسألة عامة تجري في جميع المقامات للزوم الاجتهاد في كل مسألة بمقتضى لزوم بناء العمل فيها على وجه معين يعلم بجواز
ان يمكن والا فبالظن لا امتناع التوقف في مقام العمل كذا الحال في المقلد فاذا انفق المقلد الجهد عن تحصيل فري مجتهد في مسألة واحدة لا يباين له الا حاشا
فيما لزم العمل بما يظن معه باكتفاء الشارع منه على ما هو عليه في تلك الحال بذلك لا يخرج الظن بالواقع وكذا المجتهد عند ضيق وقته عن النظر في الادلة وتعد
الاجتهاد عليه وكذا القاضى المقتضى ان يقين عليه القضاء والامناء على الحال التي هي عليه مع تعدد العلم والاحكام انما يعلن بما يحصل الظن بجواز العمل عليه
في تلك الحال لا يخرج الظن بالواقع وكذا الحال في المسائل التي يدور الامر فيها بين الحد وبين وتعد على المكلف تحصيل العلم بحكمها فاما يرجع الى الظن
بما يجوز عليه العمل في تلك الحال وبسوغ البناء عليه في حكم المكلف بحيث يكفي منه بذلك دون مجرى الظن بالواقع الا ان حصل فيه لوصف المذكور وظن ان
من تأمل في طريقه انفقها الكرام وامع النظر في سببهم في استنباط الاحكام لا يخلو فيها ذكرناه شت ولا شبهة لوضوح ان نظر لقوم ليس الا الى الطريق والوجه
التي يكفي بها في حكم المكلف بحكم معها ينفي عن الدلالة عليها او ضا حصل الظن منها بالواقع ولم يحصل دون مجرى الظن بالحكم الواقعي المتفق لمرى لا مع تعدد
الاول ومن تأمل في نظرية المسئلة من الموضوعات المشبهة وفي احكامها المخصوصة بالنسبة الى المقلد والمعد وبين حصوله للقطع بالبرائة ليس له عند
العلم على مجرى الظن باكتفاء نفس الواقع في الموضوعات والاحكام بل على الطريق المسلوكة المفيدة للظن بالبرائة فلا تغفل فالجواب ثوابه فان قلت ان قام ولا

لحق مقتر من الشارع في الوصول الى الحكم والحكم معه بتفريع الدية على التكليف فلا كلام وان لم يقم فالواجب ولا يحصل العلم بالواقع فضع تعدده بنوع
منابر الظن بالواقع وتوابعه ان لم يقم بتفريع مقتر من الشارع للوصول الى الواقع كان العلم هو الطريق للواقع وان قد امكن في جعله طريقا فان لم يثبت عندنا
ذلك وثبت عندنا سبيل العلم به كان الجمع هو العلم بالواقع اذا قلنا المسلم من التكليف الرجوع الى الطريق متناهيا كما لم يبعد عندنا سبيل العلم به
رجوع الى الظن بالواقع حسب ما قرره وقلت لا ينبغي بين تحصيل العلم بالواقع وبالطريق المقر من الشارع وليس تعين الرجوع الى العلم مع عدم الطريق المقر
او عدم العلم به فاضايت بين العلم بالواقع عليه لا تعين الرجوع الى العلم بالواقع الى ان يقوم دليل على الاكتفاء ببعض من الطريق الذي قرره دليل على
تربية الاخر عليه بل الجمع في مرتبة واحدة ومتا بتعين الرجوع الى العلم مع انقضاء الطريق المقر وعدم العلم به لا يختص العلم بالواقع عن عهد التكليف في
ذلك ولذا يجوز الرجوع الى العلم مع وجود الطريق المقر بانه وبغيره كالكلف في الرجوع الى ما شاء والحاصل ان لنا الامر اذا فعلنا حصول البراءة
بحسب حكم الشارع وهو حاصل بكل من الوجهين وتعين تحصيل العلم بالواقع مع فرض انقضاء العلم بالطريق المقر وانقضاءه وتعاليل كون متعينا
في نفسه بل حصول البراءة على الفوائد كراهه وقررت بين كون الشيء مطلوبا لذاته وكونه مطلقا حاصل به فلو كان هذا الوجه في تحصيل تفريع الدية
فاما السند باب العلم بتفريع الدية على الوجه المفروض بكل من الوجهين المذكورين بان لم يحصل هناك طريق قطع من الشارع بحكم معه بتفريع الدية و
ان عند سبيل العلم بالواقع القاضي بالقطع بتفريع الدية كرجوع الامر بعد القطع بقاء التكليف الى الظن بتفريع الدية في حكم الشارع حسب ما عرفت
هو يحصل بقبام الدالة الظنية على عينة الطريق المختص حسب ما قلنا لا يدل عليها في محالها من غير ان يكتفى في افادة حجتها بما يحتمل كونها مضبوطة للظن بالواقع كما
هو مقتضى الوجه الاخر في هذا الكلام صحيح في عدم توقف تمام الدليل المذكور على اثبات الطريق الظنية في حال انقضاء باب العلم بالواقع كما قد توهم من
بناء الامر على ما قرره في المقدمة في الواقع لو فرضنا القطع بعدم نصب الطريق في حال الانقضاء لم يخرجكم بالانقضاء عند الانقضاء الى الظن بالواقع ولما ينقل الى
الظن بالبراءة في هذا الحكم ان التفصيل على التقديم المذكور بين تعين تحصيل العلم عند انقضاء سبيل الدية توقف العلم بالبراءة عليه بين تعينه لكون الواقع مطلوبا
بالذات نظرا الى ان شاذية المحضه فعلى الاقل ينقل عند ذلك الى الظن بالبراءة وعلى الثاني الى الظن بادراك ذلك الواقع فالمقصود من تلك المقدمة في
ان الاحكام الشرعية من قبيل الاول وهذا معنى قوله بالفرق بين كون الشيء مطلوبا بذاته وكونه مطلقا حاصل به نعم لو فرض قطع بعد نصب الطريق في حال
الانقضاء ايضا كحال الانقضاء لم ينصوا الفرق بين المقامين لم يكن هناك بد من الرجوع الى الظن بالواقع ولا ينفك عن ان الظن بالبراءة او ما انفك في اثره عند
عدم القطع بذلك بل عدم الظن به ايضا ووجه فلا يعمل الظن المشكوك فيه على الوجه الاول بما جعل مما يضمن بل يروم سنوكه والعمل عليه حصل منه الظن بالواقع
اولادون ما يضمن معه بالواقع مع الشك في رضا الشارع به بخلاف الوجه الثاني فاننا ان الظن بالواقع هناك ايضا لا ينفك عن الظن بالبراءة في هذه الحقن بحكم ما هو
المقرر بالذات فان ما بالذات لا يختلف ولا يختلف باختلاف المواد من فقهنا قدس سره فان قلت ان الظن باءا والواقع يستلزم الظن بتفريع الدية على الوجه
المذكور ولا يتم الدليل على خلافه كما في القياس نحو اذا دأوا المكلفين واقعا يستلزم تفريع الدية بحسب المقام في الواقع قطع القضا الامر بالاجراء على الوجه المذكور
والظن بالملزوم فاض بالظن باللائم مكملا بعينه الظن بالواقع بعينه الظن بتفريع الدية في حكم الشارع ولا ينفك الدليل على ان ليس مقصود الشارع حقيقة
الا الواقع والادام الدليل على خلافه فان كان قطعيا فلا اشكال في عدم جواز الرجوع اليه بعد مقارعة الظن المقر من الشارع وان كان ظاهريا وقت المعارضة بين الظن
المقر وبين حيث ان الظن بالواقع يستلزم الظن بتفريع الدية على الوجه المذكور وحسب ما عرفت والدليل اننا في ايدى حجة ذلك الظن فاض الظن بعدم تفريع
الدية ككفر في احدى احدى الظن كما هو في سائر المعارضين بل لا يوجب حوا والظن والاخر وهم مقابلة ولا يتجاشى عنه لقائلون بالصاحبة للظن
بل ذلك مصرح به في كلام جماعة منهم نعم غاية ما يلزم من انقضاء الدية كونه حجة ما يضمن ما لا يقع في بعض المواد اذا دام دليل على
على كونه طريقا شرعيا الى الواقع لمحصله الظن من تفريع الدية في حكم الشارع وان لم يحصل منه الظن باءا والواقع والظن بالبراءة لا ينافي عند لقائل بحجة مطلق
الظن فغاية الامر ان يقول بحجة كل ظن بالواقع ويصنع له حجة ما يضمن كونه طريقا الى الواقع شرعا وان لم يثبت ثلثا بالواقع والحاصل ان نقول بحجة ذلك
لاننا في مقصود القائل بحجة مطلق الظن سواء التزم به في المقام او لم يلزم به لبعض شبهاتها قلت قد عرفت مما مر ان الظن بما هو ظن ليس هو طريقا الى
الحكم بتفريع الدية في حجة الظن بالواقع ليس فاضا بالظن بتفريع الدية في حكم الشارع مع قطع النظر عن قيام دليل على حجة ذلك الظن لوضوح عدم حصول
النتيجة به كذا ومتما يحصل حصوله به من جهة قيام الدليل على حجة من لبيت لنا وادعى في قيام الدليل المذكور وعدمه في نظر العقل فيستأى في حجة وعده
المراد دعوى الاستلزام المذكور فاسد كذا كيف من الواضح عدم استلزام الظن بالواقع الظن بحجة ذلك الظن ولا انقضائه فكيف يعقل حصول الظن به من
من جهة نعم متا يستلزم الظن بالواقع الظن بتفريع الدية بالنظر في الواقع لا في حكم المكلف الذي هو متما حجة والمقصود في المقام هو حصول الظن به في حكمه
فثبت الدليل المذكور بحجة ما يضمن من جهة تفريع الدية في حكم الشارع بعد ان سبيل العلم به وهو ما يتبع الدليل الظني المقام على حجة الطريق المختص
ولا يحصل من مجرد تحصيل موضوع الظن بالواقع لماعرف من وضع كون الظن بالواقع شيئا والظن بحجة ذلك الظن شيئا اخر لا يربطه بنفسه ذلك الظن
قد عرفت ان ما مر من استلزام الظن بالواقع الظن بتفريع الدية بالنظر الى ان المكلف به هو الواقع متا بتعين بالاشبه الى الواقع حيث ان سبيل العلم بالواقع
الظن بتفريع الدية بالاشبه اليه عند دائرته كذا وذلك غير الظن بتفريع الدية في حكم المكلف كيف الظن المفروض حاصل في القياس ايضا بعد ما قيل
على عدم حجة فانه اذا حصل منه الظن بالواقع حصل منه الظن بفراغ الدية بالنظر في الواقع عند اداء الفعل كذا لان الظن المفروض كذا الظن المتعلق بنفسه
متا لا يعتد به بنفسه قد دام الدليل شرعي هناك ايضا على عدم اعتنا ففرضه بالقطع بعدم حصول التفريع به في حكم الشارع فظهر مما قرره ان لا يربط الدليل
امتاجا من جهة الخلق بين الوجهين عدم التفريع بين الاعتدالين وما اوجع ما قلناه ان الظن بالملزوم لا يمكن ان يفارق الظن باللائم فبعد دعوى الملائمة
بين الامرين كيف يعقل استلزام ما لو دام الدليل على خلافه والنتيجة بان بعد قيام الدليل لفظي يعلم الانفكاك ومع قيام الدليل الظني فذلك هو

ذلك لا تفكر بك يا لادرم والمزوم فظهر ما مرته انه ان لا لزوم ولا في حكم العقل هو تحصيل العلم بالنفيع في حكم الشارع وبعد ان سبيل ينزل الى
الظن بالنفيع في حكمه لا يحتمل الظن بالواقع وقد عرفت عدم المزوم بين الامر في حصول الانفكاك من الجانبيين نعم لو كان المحاصل بعد ان سبيل العلم
بالنفيع في حكمه امور معتدلة للظن بالواقع من غير ان يكون هناك دليل قطعي او ظني على جبره شيء منها وشاوت ذلك الظنون في ذلك كان الجميع حجة في
العقل وان لم يحصل من شيء منها ظن بالنفيع ولا ذلك لعدم امكان تحصيل الظن بالنفيع من شيء منها على ما هو المفروض فينقل الحال الى مجرد تحصيل
الظن بالواقع وحكم العقل من جهة الجهل المذكور وشاوت الظنون في نظره بالنسبة الى الجبر وعدمها حيث لم يقدّر دليل على ترجيح بعضها على بعض بحجة الجميع و
الاعتدال باقربها عند التعارض من غير فرق بينهما فثبت المحصل ان لا لزوم ولا تحصيل العلم بالنفيع في حكم الشارع كما مر القول فيه وبعد ان سبيل يتعين
تحصيل الظن بالنفيع في حكمه تنزل من العلم الى الظن فينزل الظن به منزلة العلم واما ان سبيل يتعين لاخذ بمطلق ما يقين به بعد اداء الواقع حيا
وكره في المقام فثبت مراتب متعددة ودرجات مترتبة ولا يندرج الى وجه ثالث لا بعد ان سبيل لا بعد ان سبيل الاولين والخيار عندنا هو
الدرجة الاولى وعدم ان سبيل العلم بالنفيع من اول الامر كما سبب الاشارة اليه الوجه الاخير كما نقول انه بعد تسليم ان سبيل انما ينزل الى
الثاني دون الثالث واما بتبين ان سبيل لا بعد ان سبيل لثالث ايضا وشاوت الظنون من كل جهة انهم باثبات ذلك بل من ليدخل في ذلك لا اقل
من قيام الادلة الظنية على جهة ظنون مخصوصة كما مر في استنباط الاحكام الشرعية وهي كافية في وجوب لاخذ بها وعدم جواز الاتكال على غيرها نظر الى قيام
الدليل القطعي المذكور فليس ذلك من الاتكال على الظن في اثبات الظن كبدور كما ظن فان قلت من معرفة الطريق المقر من الشارع للوصول الى الاحكام اعني
من الجهد مظهر سوى ما استثنى وخصوصا الظنون الخاصة ليس من مسائل الكلام فنبعث في اخذ فيها بالعلم ولا يمكن القول بان سبيل
العلم بالنسبة اليها وعلى فرض عدم اندراجها في مسائل الكلام فليس سبيل العلم مستندا بالنسبة اليها كيف القائل بحجة مطلق الظن يثبت فيها بالبرهان القاطع
العقل فلا وجه للقول بان سبيل العلم فيها يرجع بعد الى الظن بما قلنا كون هذه المسئلة من مسائل الكلام من اوهن الكلام ان لا يربط لها به كما هو من
ملاحظة بل هو من مسائل اصول الفقه لكونها اجتماعا الى دليل وبينا انما يربط به بحجة الدليل وبملاحظة هذا الاصول ينضح كونها من اوضح المسائل لذلك
يبرهن لوضع اعتبار القطع في اصول الفقه صحة القول باعتبار القطع فيها الا ان ذلك فاسد جدا ان اردت برعايتنا تحصيل اليقينة بالاول وان اردت برعايتنا اليقينة
القطع فهو بما لا يقتضيه الاصول ولا يربط له في المقام لوضوح حصول الاثبات اليقينية وما ذكر من قيام البرهان القاطع على جهة الظن عند القائل به فكيف يسلم
ان سبيل العلم فيها اوهن شيء فان الدليل العقلي المذكور على فرض صحة انما يثبت على فرض ان سبيل العلم بالواقع وبالطريق المقر من الشارع كيف لو كان
طريقا مخصصا مقرر من الشارع لا سنفذ الاحكام لما اتم به دليل المذكور قطعنا لا بقاء على انقضاء حيث خذ ذلك مقدما كما سيجي بيان ذلك ثم ولا بد
ان قيام الدليل القطعي على جهة كل ظن والاعمال المحتاج الى الدليل المذكور بل ما يقول بان سبيل العلم بالواقع وبالطريق المقر من الشارع ولا الوصول
الى الواقع ويريد بان قضية العقل بعد ان سبيل المذكور هو الرجوع الى مطلق الظن فالبرهان الذي يدعيه متنا هو بعد فرض الجهل فيسكت عن حال الجاهل
وان قضية الجهل مع علمه ببقاء التكليف ما اذا نحن نقول ان قضية ذلك هو الانتقال الى الظن على الوجه الذي مرناه دون ما ادعوه فالكلام المذكور ساقط
هذا الوجه في هذا الكلام على طول ظاهره من تدبره وقد مر موضع ذلك فيما اسلفناه ومن القائلين بالظن المطلق من انكر جريانه في مسائل اصول الفقه
ايضا لصعوبة الطريق الشرعية لاستنباط الاحكام وان لم يندرج في مسائل الكلام وغاية ما يوجب ذلك من احد هما الاجماع المنقول المعتمد بالتمسك على عدم
الظن في تلك المسائل فلو كان الظن فيها حجة لزم العمل بالتمسك والاجماع المذكورين والثاني ان اجراء الدليل في مسائل اصول يتصور على وجود احدهما
ان سبيل العلم بالاحكام الشرعية كما يقتضي الانتقال الى الظن فيها كان ان سبيل العلم بالاحكام الشرعية يقتضي الانتقال الى الظن فيها فذلك الدليل
يوجد هناك من غير فرق الثاني ان مورد الدليل المذكور هو مطلق الاحكام الشرعية ولا شك ان حجة الدليل ايضا من جهتها فاذا قضى بحجة الظن في مطلق
الاحكام كان شاملا للاحكام الاصلية ايضا لعدم تعقل الترجيح بين الاحكام لثالثان موده وان كان خصوص الاحكام الشرعية الا ان الظن المتعلق بمسائل
الفقه يتسلم الظن بالمسئلة الشرعية التي يتفرع عليها ويسند اليها بالظن بها يستلزم الظن بالحكم الفرعي ان كان ظاهريا فيكون حجة فيفتقر الى اد
الدليل بحجة الظن في مسائل اصول اجراء الدليل المذكور فيها مستقلا فلا يخفى انه موقوف على جريان مقدّمات ذلك الدليل فيها على الاستقلال و
ليس كذلك فان ما يتعلق منها بمباحث الافاذا كسائل الامر التي في العام والخاص وعجزها او بالملامات العقلية كوجوب مقدّمات ومعرفة الضد ونحوها
الكان قطعيا فلا كلام وان كان ظاهريا استلزم الظن بالحكم الفرعي لواقع فاندرج في مورد الدليل الجاري في الفرع وما يبحث فيها عن جهة الطريق والبرهان
في باب التعارض فثبت ان سبيل العلم فيها لا يمكن تميز الحجج منها عن غير الحجج والمرجع عن غير بالوجود العلمية ولو من باب الاستدلال او الرجوع الى الوجه
لاستدلالهم في ذلك الى القاطع ومع ذلك فما يثبت الظن الشخص من تلك الطرق والبراهين يثبت الظن في الفرع وليس من الظن في المسئلة الاصولية
ومما سوى ذلك الظن من الامارات والمجتهدين لتعبته وعجزها لم يبلغ في اكثره حدا يلزم من الرجوع الى الاصول في غير المعلوم منها ما يلزم من مثله في
الفرع من الحد وولا يتعين الرجوع فيها الى مطلق الظن وان اردت اوجه لثالثان فلا يخفى ان القول بشمول الحجج لجميع الظنون يتوقف على هذه الاجماع على
عدم الفرق او على امتناع الترجيح من غير مرجح وهما متفقان في اصول لنقل الشهرة بل الاجماع على عدم اجراء الظن فيها فكيف يدعى الاجماع على عدم الفرق
وظهور المرجح هنا في اعادة الاهتمام في المسائل الاصلية التي تبني عليها الفرع المتكثرة وكما كان الاهتمام فيه اكثر كان التحفظ عريضا وفيه لزوم وان راينا
فاما القدر المسلم منه ما اعترف به من الظن المحاصل من مسائل المتعلقة بالموضوعات الاستنباطية والامارات العقلية ونحوها دون الظن بالحكم الظاهري
فان مقتضى ان سبيل العلم بالاحكام الواقعية بحجة الظن فيها دون الاحكام الظاهرية وانما خبر به من لوجه من المذكورين ما الاول فلا يمنع من
الشهرة والاجماع المذكورين لحدوث هذه المسئلة بين متاخرى لما خزن وعدم التعرض لها في كلام المعظم واما المشا الرجوع الى الظنون المتخصصة

في بيان ما مر في المسئلة

وعدم الحاجة الى التمسك بالفتن المطلق على ان الاجماع والشهرة متاثران في ثبات مسائل لتوقيفية دون الاحكام العقلية على ان في التمسك بالفتن
المتعلق بالمسئلة اصولية في عدم حجية الفتن بها كما بان في نظائره واما الثاني فلا مكان لقول باعتماد الفتن في المقام على كل من الوجود وكذلك اما
الاول فلا يبقا التكليف بالعمل بالطرق الشرعية ودوران الامر فيها بين حدود محصورة وعدم الاكتفاء بالفتن المتيقن منها وتعد الاحكام بالجمع
بينها يقتضي الرجوع الى مطلق الفتن في تعيين ما هو الحجة منها واما الثاني فلان الحجة حكم من الاحكام الشرعية فيكون الحال فيها هو الحال في سائر الاحكام
كثرة الاهتمام بها يجري في القواعد لكثرة الفرعية والمسائل التي يتم لبلوى بها والمسائل المهمة المتعلقة بالذات والفرع ونحوها ولا قطع بالرجوع بها
احتمال المرجح لا يجدي شيئا واما الثالث فلان الدليل المتاقتضي اعتبار الفتن في سقوط الاحكام الواقعية ومراعاة لذمة منها ومن لم يثبت نه لا فرق في
سقوط الواقع بين الالتماس او بطلان الفتن بالاثبات بالبدل يجري مجرى الفتن بالواقع حصول البراهين عليها على حد سواء واذا عرفت ذلك فن العيب قد يحكى
عن بعض من لا يحصل له من دحي ما اخذاه الحق لوالد طالب ثراه من حجة الفتن بالطريق على سبيل التمثيل في مخالفة الاجماع المركبة حيث علم انهم يبين
يقول بشمول الحجة للفتن المتعلقة بالمسائل الفرعية والاصولية جميعا وبين من يخطئها بالاولى فالقول بالعكس تخصيص حجة بما يتعلق بالاثبات بالفتن
الشرعية حرق لاجماعهم وهو وهم فاحذر المسئلة المتاحدث بين قوم من متاخرى الاصحاب على انها عقلية فان فرضنا استقلال العقل بحجة الفتن في
تعيين الطرق فلا سبيل الى دة بالاجماع المتأخرى في ذلك الامور لتوقيفية فلا تغفل فالطالب ثراه الثاني ان كان الشارع احكاما واقعية كذا في طريق الوصول
اليها اما العلم بالواقع او مطلق الفتن او غيرها قبل استدباب العلم وبعد وجوه فان كان سبيل العلم بذلك الطريق مفقودا فلو اجب اخذ به لجرى على مقتضا
ولا يجوز الاخذ بعينه مما لا يقطع معه بالوصول الى الواقع من غير خلاف بين الفرعيين وانما استدسبيل العلم به تعين الرجوع الى الفتن به فيكون ما نحن نظريون
مقر من الشارع طريقا قطعيا الى الواقع نظرا الى القطع ببقاء التكليف الرجوع الى الطريق وقطع لعقل بقيام الفتن مقام العلم حسب ما عرفت وبان في حجة
اذن ما نحن كونه حجة وطريقا الى الوصول الى الاحكام وذلك مما يكون بقيام الادلة الفتنية على كونه كذلك وليس كذلك شأن الفتن بالفتن حسب ما عرفت بل
تنزه من العلم بل جعله لشارع طريقا الى ما يثبت كونه كذلك بمقتضى حكم العقل حسب ما مر في الاشارة الى نظيره في الوجه المتقدم اقول هذا الوجه هو الذي
على علاقة طالب ثراه في فصوله وبني عليه ثبات كراهية الطرق الشرعية واستس على سبيل سائل استنباط الاحكام الشرعية ونعم ان لم يبق له سبيل فاصبر على
القطع بوجوه الطرق المجعولة ونصب الطرق المحضوية زمانا هذا كسائر من لا يتكليف في تسليم وجود الطرق العقلية ونحوها من الطرق المتعارفة للفتن
في نفسها التي حرت طريقا لعقلاء على الاخذ بها مع قطع النظر عن جعل الامر لها كسبيل وجود الطرق المجعولة في غير هذا الزمان كما ان فنيان باب العلم
مثلا لا يجدي في مقامنا هذا شيئا اذ بعد فرض عدم تصرف الشارع في الطرق المعبرة واقضا على جعل الاحكام الواقعية لا يلزم من استحسان باب العلم
بالمجعولة الشرعية الا الرجوع الى الفتن بها وبظهر من الحق لوالد بقا الله رحمة عدم الفرق بين الطرق المجعولة وغيرها ولذا عدل العلم بالواقع من الطرق
المقررة وبه يشدان ذلك ما اجاب به طالب ثراه عن الاول والثالث والاربع كما بان في شتمه وعلى هذا فلهذا المقدمة اعني وجود الطرق المعبرة في شرع
الوصول الى الاحكام عقلية بل ضرورة لا يعقل بقاء الاحكام بدون وجود الطريق المعبرة ففرض هذا الدليل ان بقاء الاحكام يستلزم وجود
الطرق المعبرة في نظر الامر مجعولة فاذا تعدد العلم بها فام الفتن بها مقام العلم لكان حصول الشك فيما هو المعبر عنه لشارع من غير الطرق المجعولة نظرا
الى ثبات فيما يحكم به العقل والعقلاء والعرف العادة على نحو ذلك في المجعولة لشرعي فاذا كان اعتبار بعض الفتن في نظر الامر ظنونا دون غير تعين
الاخذ بدون الفتن المطلق لعدم حصول الفتن بالبراهين على عملها كرهه واما على الاول فلا بد من ثبات الطرق المجعولة في نظر الشارع
كما يكشف عما ذكرناه انما نجد على الاحكام امارات نفع بعدم اعتبار الشارع اياها طريقا الى معرفة الاحكام مقم وان فادنا الفتن الفعلية بها كالفاس
والاسخنة والشرية الطينة والروا بالقرعة وظن وجود الدليل القرعة وما اشبه ذلك مما لا يصلح كذا نجد عليها امارات اخرى فاعلم بان الشارع قد
اعتبرها كلها وبعضا طريقا الى معرفة الاحكام وان لم يستفد منها فتن فعلية بها ولو لمعارضة الامارات السابقة وهذا مارات محصورة منها الكتاب و
السنة الغير القطعية والاستصحاب والاجماع المنقول والاتفاق الغير الكاشف الشهرة وما اشبه ذلك فانما نفع بان الشارع لم يعتبر بعد ادلة القطعية
وحققا امارا اخرى خارجة عن هذه الامارات مستندة قطعا في مقامها من الاجماع مضاعف بعضها الى صاعده الايات الاختصاصات انما هي لبيان
مطلق الفتن كبعض متاخرى المتأخرين لا تهم بتعدد في مقام العمل عن هذه الامارات في غيرها وان لم يستفد لهم فتن فعلي بمجوداها وحديث في
الشارع في تعيين ما هو المعبر من هذه الامارات في نفسه في صورة التعارض لا علم لنا بالتعيين ولا طريقا عليها اليه مع علمنا ببقاء التكليف على العمل
كان للزم الرجوع في ذلك الى ما يستفاد اعتبار من هذه المدالك الاختلافية لتقارنها في نظر العقل على المدالك لمعلوم عدم اعتبارها شرعا مقدما لادلة
منها في نظر على غيره مع تحققه فثبت مما قرنا جازا لتعويل في تعيين ما يعتبر من تلك الطرق التي هو ادلة الاحكام على الفتن ثم على ما هي قربة لبيك
انهم اعترض على ذلك تحقيق المتقدم ذكره بامكان منع نص الشارع طرقا خاصة للاحكام الواقعية واحتمال رجاء الامر فيها الى ما جرت عليه طريقة العقلاء والاشياء
احكام الملوك والموا في كل مطاع ومتع عند العلم بعدم نصب لطريقا خاص من العمل بالعلم الحاصل من اتزان الاجماع والاشياء ونحوها والفتن انما
هذا يمكن نفس اليه والتمسك بالامر المشابح حتى يعلم الميزل وسائر اصول المعبرة والرجوع الى هل الحجة والاطلاع المكون في هذا اعتقاد كما في مجموع
الى مجتهدي والى اجازات ثقات من الرواة وعدم الاعتناء بما ينظر في ايهما من الاحتمالات كاحتمال كذب الخطا والسهو والاشياء والتعبد والشيخ وغيرها
ما ورد من الشارع وامنا في هذا الباب فنحن ائهم على ذلك لان سبيل الحكم المجدد لم يتوقف على الجدل ولا يثبت لك مع التمع بعدم جعل الطريق اجزا
ومما يشد في ذلك ثرو ثبت هناك جعل من الشارع لواتر براهين اجزا وجرى شهاده خلفا عن سلف في هذه الاعضاء النورية الداعية الى العمل بها وسبيل
الحاجة الى حفظها واحتياج عامة المسلمين في معرفتها بل الحاجة الى ذلك شدة من الحاجة الى الفروع الدائرة بين الناس في الامر في ذلك على معرفة الامام

بدايتي وهم لا يجري هنا ما جرى هناك من الاسباب الباعثة على الاختلاف الراجحة في جعل الواسطة والحرص على الدنيا مع ثبوت ضيق التواضع والحرمان
حق على البعض بالجلد فلا اقل من الاحتمال الكافي في هدم الاستدلال وما ذكر من دعوى الاجماع على الاحتياط المعلوم من سيرة العلماء في استنباط الحكم
مواظفهم على بعض الطرق المخصوصة وان اختلفوا في تعيينها وشرائطها وسابرها ما يتعلق بها مدفع اوله بان السيد وجماعة من سبقه لم ينفذوا ذلك راسا
بل نظروا الاجماع عليه والاولى ان يقولوا ان العلماء يثبتون بنصب الطرق المخصوصة ومقتصر على الطرق العقلية والعادية فلا يؤدى تفاتهم الى العلم بنصب الطرق
لوضوح الاتفاق على تقدير المشتك لا يفتد في عين احد قسمته ثانيا بان مصير كل طائفة من العلماء الى جهة بعض تلك الطرق حسب ما ادى اليه نظرهم لا يوجب
القطع بنصب بعضها الجوانب كلها وكل واحد فيها ادى اليه نظرهم الا ترى ان الاختلاف في الواقع المختلف لا يوجب ثبوت القدر المشترك بينها الا اذا كان الاختلاف
بالجانبين في ذلك كما في المشتك لا يفتد في عين احد قسمته ثانيا بان مصير كل طائفة من العلماء الى جهة بعض تلك الطرق حسب ما ادى اليه نظرهم لا يوجب
ولبعد الاستدلال كاشف عن وجوب الطرق المخصوصة والادلة على نصب الطرق المخصوصة في تعيين الطرق ايضا المنع من العمل بالقباس شبهه
بوضع ذلك في صاير من الاشكال في خروج القياس عن مقتضى دليل الاستدلال فبعد ما مضى القول بان الاتفاق على جهة احد الامرين من نظن المطلق والمخصوص
كان في اثبات المطلوب فاسد لان دوران ذلك بين الامرين راجع الى دوران الامر بين الطرق العقلية والعملية فكيف يثبت به الطريق المخصوص على ما حصل في الطرق
العقلية بالنسبة الى العمل بمنزلة الاصل بالنسبة الى الدليل فان ثبتت الطرق المخصوصة لاجل المنع من العمل بالظن والافان الطريق المحتمل لا ينفك به مع الظن بالواقع
والجواب عن ذلك من وجوه الاول ان المستدل قد تمسك في اثبات الطرق المخصوصة والمنوعة بالاجماع ووضوح ان القائلين بالظن المطلق ايضا لا يفتد في عين احد
الاستدلال على الطرق المخصوصة وبالكاتب السنة لا يفتد في عين احد قسمته ثانيا بان مصير كل طائفة من العلماء الى جهة بعض تلك الطرق حسب ما ادى اليه نظرهم لا يوجب
من اوزم شهادتها وقوات الاخبار بها ممنوع ان اردت فصلها بشرائطها وجزئياتها وان اردت ما يعم الاجمال فهو حاصل في هذا المجال ذلك من بين من ارجع المقام
الى الاخبار والاداء في تامل في طريقة القوم والنظر في سببهم في مقام الامتجاج ومخالفة السيد في مؤلفه والافان في رده في مقام لوضوح استنادها
الى شبهة حاصله لهم والافان في رده في كتيبة الاستدلال في اصول الفطرية والعقلية والطرق العقلية المخصوصة اكثر من ان يحصى المنع من حصول العلم من الاصول
المختلفة بالقدرة لاجمع بينها لادخله في مقام حصول الاتفاق منها على الدليل الجامع من الرجوع الى الكتاب السنة كما بان في فصل القول فيه في بعض الوجوه
الاية الشريفة الثانية ان الطريق العقلية في مقام الاجتهاد مخصص في العلم مع امكانه والظن بشرائطه مع تعدده وفي مقام العمل عند فساد القول وهو بعض وجوه
العلة كالبينة الاصلية واما الطرق العادية والراجحة في طريقة العقلاء كالظن الاصلية والعمل باخبار الثقات والرجوع الى المجتهد او باب الخبرة والاصول
الفطرية وبعض الاصول العلمية فاما بغير اعتبارها من تقرير الشارع الكاشف عن الوضاه بها او من دوران صدق الاطاعة والعصا عند عدم وجود الطريق
المصنوعة اذ هو ادى من ثبوتها بالنظر والنظر كثيرا ما يقع الاشتباه في موارد هاد وشرائطها وعلاجه تعارضها على حسب اختلافات الواقع فيها فاذا ائتمرت
بالعلم بتعيين الحق منها لزم الرجوع الى الظن في ذلك على نحو ما وقع في ذلك الطرق المخصوصة المدلول عليها بالنصوص المخصوصة من غير فرق بين المقامين في
من الوجوه الثالث انك قد عرفت في بعض المطالبات السابقة بكمي في اثبات العمل الشرعي ثبات المنع عن بعض الطرق التي لا سبيل للعقل في ادراك كنهها
بينها ان الظن الحاصل من القياس لا يستحق اعتبارها مما استأهل به لست قد اذنت لك من الشارع علمنا ان الشارع تصرف في هذا الباب في حق العمل
ببعض الطرق دون بعض فاذا ائتمرت باب العلم بذلك قام الظن بمقامه وما من من الاوبة عن ارجاع مثل القياس شبهه لا يجدي نفعاً في مقام رده
ان المنع المذكور حاصل في باب ثبات الطريق ايضا فنورد ذلك على العمل الشرعي على مثله في ثبات الطرق وهكذا مد فوعة بان الظن بالطريق الحاصل
من القياس ليس من الظن بالطريق المقصود في مقام القطع بعدم كونه من طريقا فاعلمنا الوصول الى الاحكام او طرق المنع في بعض مقدماته مانع من
الظن بطريقة فساد اثباتها من قبل الظن بالواقع ففقه خالف بين الامر كما مر في قولنا في الرابع ان الفرق المخصوصة مشتركة بين الطريق المخصوصة وغير
الافان العمل به وان ائتمرت باب العلم بذلك قام الظن بمقامه من غير توقف على اثبات الطريق المخصوصة في احوال ان افعال المنع الشارع عن بعض الطرق كما
في هذا الباب ان الظن الذي يثبت في هذا الشارع بالعمل به ومنع عنه لا عبرة به مع وجود الظن الذي يثبت باعتباره ووجهه ما ذكره فلا يوقف الاستدلال
على اثبات تلك المعتمدة على حساب ما مر في الوجه السابق فاذكر من ان الطريق المحتمل لا ينفك به مع الظن بالواقع كما لا ينفك في الدليل المحتمل مع الفصل
منه بل لزم لا انفصال بينهما بوجوب ضا الشارع الى الظن به عند تعدده وذلك غير مطلق الظن بالواقع وهما ايراد ان احراز الكلام فيها انتم
فالقاسم ستر وقد يورد عليه بوجوه مخيفة فينبغي حمله منها احدها ما اشارنا اليه في نظيره سابقا من ان هذه المسئلة من المسائل الكلامية وان سبيل العلم
فيها المعلوم البطون وقد عرفت في هذه ثباتها ان سبيل العلم بهذه المسئلة مفتوح فان كل من سلك مسلكا في المقابلة على علم به من ليداعلى مطلق الظن
او الظن الخاص قد اشرنا سابقا الى فسادها فانها ان لا انفصال في الظن بما جعل طريقا مما يكون مع العلم ببقاء التكليف لا اخذ بالطريق المقترع بعد ذلك باب
العلم به وهو امر لا ضرورة فاصبه ببقاء التكليف في تلك المخصوصة لو سلم ائتمرت باب العلم بها بخلاف الحكم الواقع فان بعد ذلك باب العلم بها قد اشرنا
الضرورة ببقاء التكليف والافان في خروج عن الدليل وهو ايضا في اوهن نظيره سابقا من الواضح ان الشارع حكما في شأن من ائتمرت سبيل العلم به وجوبه على مطلق
الظن والظن الخاص ولا يغني عن الطريق المقترع في ذلك كيف يمكن منعه ان الضرورة القاضية ببقاء التكليف ووضوح من الضرورة القاضية
ببقاء التكليف اذ مع البناء عليه لاجل ان لا يترتب في مسلكه منه مع قطع النظر عن ضرورة الدليل القاضية ببقاء الاحكام فاذا علم ثبوت طريق الشارع
في شأنه من اخذ بمطلق الظن وغير تعيين تحصيل العلم به ولا فان قام عليه دليل قطعي من قبل كما يذهب لفاصل بالظنون الخاصة فلا كلام ولا تعين بها
ظن كونه طريقا ولا يصح القول بالرجوع الى مطلق الظن بالواقع من جهة العمل المقروض بل يقتضيه علمه بتعيين طريقه عند الشارع في شأنه وجهه من جهة الاستدلال
سبيل العلم به هو الرجوع الى الظن بغير عن اخذ بمقتضى الدليل القطعي الذي عليه حتى يحصل له القطع من ذلك كونه نتيجة عليه بغيره الدليل المذكور

ذلك حاصل في جهة الظنون الخاصة دون مطلق الظن نعم لم يكن هناك طريق خاص بمن حجة مما يكفي به في استنباط اللزوم من الاحكام وسنات
الظنون بالنسبة الى ذلك مع القطع بوجوه الرجوع الى الظن في الجملة كان لجميع حجة حاسمة في محض نسبية الا انه ليس الحال كذلك في المقام رابعها ان اردت ان
حصول العلم الاجمالي بان الشارع قد قرر طريقها لا بد ان الاحكام اوقافها والوصول اليها فكيف في كل واقعة بالبناء على شيء كما هو مقتضى الاجماع والضرورة
فلم ولكن نقول هو من جهة مطلقا من اي سبيل كان من الاستدلال الذي لم يعلم عدم الاعتدال بها وان كان المراد بها المنطوق بان الشارع قد وضع طريقها اعتدالها
كالبيان للوصول الى الاحكام ثم وان لم يقطع به بل جاز من المستلزام لقيام الاجماع والضرورة على توفيق التكليف على الادراك والفهم واذلة الظن بالواقع وهذا
اوضح من ادعاء من لوجه المتقدمة اما اولها فلاز ماسلمه من تعيين طريق من الشارع للوصول الى الاحكام مدعيا قصدا للضرورة به هو عين ما انكره ولا
وج قوله انما نقول ان ذلك الطريق هو مطلق الظن بين لفتا فانه ان كان ذلك من جهة اقتضاء الاستدلال سبيل العلم وبقائه التكليف فهو خلاف الواقع
فان مقتضاها بعد لنا مثل فيما قررناه دون ما نوهوه وان كان لقيام دليل اخر عليه فلا كلام لكن ان لم يكن كذلك واما ثانيا فبان انه لا مانع من تقرير الشارع
طريقا تعبدية للوصول الى الاحكام كما قررنا في النسبة الى الموضوعات بل نقول ان ادلة الفقهاء كلها من هذا القبيل بل وكذا كثير من ادلة الاجماع حاسما
فصلنا القول فيها في محل اخر واما ثانيا فبان ما ذكره من ان طريقا مما لا وجه له اصلا فان المقصود من المقدمات المذكورة تعيين طريق الى ذلك
عند الشارع في الجملة من غير حاجة الى بيان الخصوصية فاذكر من ان طريقا خارج عن قانون المناظرة فوا حاصلا لا بد ان الثالث بعد سند وجوه الطريق
المخصوصة لمنع من بقاء التكليف بها عند الاستدلال باب العلم بها وهذا المتعديما يتصور باحتمال الخصاصها بانها انما تفصح باب العلم بها وهو بعيد
اد اشترط ذلك في نصب الطريق المخصوصة يكون تلك الطريق مورا مخصوصا لا وجود لها في زمان الاستدلال الا ان لا يكون في استنباط الاحكام كبحر العدل
الذي ثبت عدالة بالقطع او بالمعاشرة التامة او بالبيان الشرعية والشعاع المصنف للوقوف الفعلي بالحكم ولا ريب في ندرة هذا القسم في زمان الاستدلال
اذ غاب الامر ان يجد في كماله لوجاهة محكي التعديل بوسائل كثيرة من مثل اكتفى الجاشي فضل عن تأخير عنها ومثل ذلك لا بعد بينه شرعية
ولذا لا فعل بمثل في المحقوق ودعوى الاجماع على اعتبار مثل تلك مجموعة لركبة من لقائين بالظن المطابق فانهم انما يعملون بمثل ذلك من جهة حكم
العقل بالرجوع الى الظن لا من جهة طريق محمول من الشارع ويمكن الجواب عنه بالوجود الذي مرث الاشارة اليها واستلح المحقق المصنف طاب ثراه عن
ذلك مما ينبغي عليه الدليل المذكور من عدم التفرقة بين الطريق المحمول وغيره ولذا اجاب بان للشارع حكما في شان من استدل عليه باب العلم من وجوب علمه بطلان
الظن انما هو حال ولا يغني نحن بالطريق المقررة الا ذلك وجه فلا يمكن تطرق المنع في ذلك كما ذكره انما الثاني في مقام الدليل على هذا الوجه ولا بأس ان بعد
القطع بان الشارع لا يرضى من المكلفين الا بالعمل بطريق معتبرة بحيث لو سئل عن ذلك لعين لم الطريق لم يرضى عنه بل يرضى بعد تعديلا لعل العلم بالظن فيه
ولا يلزم التسلسل في طريق معرفة الطريق المرضية انما يلزم ذلك لو قلنا يلزم ونصب الطريق لكل حكم ولا يوافق ذلك لا ينفذ الظن بالطريق مع حصول هذا الظن
من الطريق المشكوك فيه اذ ليس ذلك ان لنا بالطريق انما الطريق المظنون هو الذي يضمن بوجود البينة عليه الا انه على حسبه بالفعل هو الذي يبرهن لنا
من المكلفين بطريق التخييل والفعلية بخلاف الاحكام اوقافها امور شائبة لا تخبر لها الا بالقد الذي ليس عليه الطريق لفعلية فان اللازم ولا يحصل
العلم به ثم الظن ومع تعدد هاهنا فظن بالواقع واجاب عنى لعدالة في ضلوعه عن نحو الايراد المذكور بان المحض بعد نصب الشارع لها دليل من جهة الحكم
اوضح فيدرج في الاحكام الشرعية فلا يقطع اعتبارها بعد الاستدلال باب العلم بها كسابر الاحكام فان الاجماع منعقد على بقاء التكليف في الاحكام الشرعية فهو
مطلق غايته الامر ان بقاءه مشروط عقلا ونفلا بمساعدة دليل معتبر عليه ولو في الظاهر قد ثبت قيام الدليل العقلي الصالح للتعيين عليه كقائه
الاحكام على الفرض الاخر فلا سبيل الى الحكم بالتقوؤ وهذا الجواب يبنى على ان المراد بالظن بالطريق الظن بمجمله الواقع وهو ان الظن باب الاحكام مجتمع
القطع بعدم كونه طريقا فعليها كما حاصل من القياس والظن به كما حاصل من الشهرة والثبات منه كالحاصل من الاجماع المنقول ولا يجازيتم الفرق بين هذا
الظن والظن بالحكم الفرعي كما سبظهم بما بان في نشأته فاصوب ما ذكره المصنف طاب ثراه من لزوم الرجوع الى الظن بالطريق الفعلي فيرجع الى العلم به بعد
الدليل وهو الحق الذي لا يحصى عنه فنه وحاصل الايراد الرابع المنع من نصب الطريق على وجه التعبد بقدر الكفاية وسند وجود مطلق الطريق فيرجع
الى الايراد الذي نقلنا عن المحقق المتقدم ذكره وجوابه ما قدمناه دون ما اجاب به المصنف ولا لعدم كون الثاني عين الاول ولا ثانيا لعدم الاكتفاء
بالقدرة الثابت من الطريق لتعديله لا ثالثا لعدم حرجه عن قانون المناظرة الا على الوجه الذي قرره المصنف اما على ما قرره غيره من العلم بالطريق
المنصوب فلا يمكن المنع منه وفي المقام ايراد اخر احدها اننا لو سلمنا نصب الطريق وجوده في جملة ما يباين من الامارات فاللازم ولا هو الفخذ
بالقد المتيقن منها وفي بقاها بالاحكام والا فالتيقن منها بالاضافة الى بعضها فان الخبر الحسني متيقن بالنسبة الى المدعى كاجماع المنقول والتيقن
متيقن بالنسبة الى الموثق والخبر متيقن بالاضافة الى الشهرة المجردة والشهرة متيقن بالنسبة الى الاولوية الظنية والعللة المستنبطة وهذا
وجه فلا معنى لتعيين الطريق بالظن بعد وجود الفخذ المتيقن ولو بالاضافة ووجوب الرجوع في غيره الى الصالح المجردة انما يرجع الى الظن على تقديره عند
دوران المجز بين طريقين متباينين والجواب ان معنى الدليل المذكور انما هو على عدم حصول الاكتفاء بالفخذ المتيقن بمعنى عدم وجوده بقدر الكفاية
واما المتيقن الاضافا فان رجوع الى الحقيقي فذلك الا فاصوب عدم الخطي عنه ايضا مع الاكتفاء به وانما يبرص ح به لعدم تعلق الفرض به انما المقصود
المنع من الرجوع الى مطلق الظن وليس ما ذكره بقادره فاصلا على اننا نقول على طريقة المصنف انه انما عثرنا في المسئلة الفرعية على الفخذ المتيقن من الطريق
لو بالاضافة افترضنا عليه الا رجوعنا الى مطلق الطريق المظنون بالاعتدال الذي عرفنا ان لم يلزم من الاقتصار على المتيقن والرجوع في غيره الى الاصول وخرج
عن الدين وذلك لاننا اذا قلنا في المسئلة المخصوصة يلزم بناءه فيما على الطريق الفخذ وعدم جواز عدله فيها على الاصل العمل وظن يلزم بناءه فيها
على الاصل الفخذ دون الاصل الاخر كما لا يردون لا شغلا والاعتدال والتخير ونما لم يجز له المدعى المظنون الى الوهم وان فرضنا انفتاح باب

في

في

في

في

في

في

اعلم ان هذه هي حكمة المسائل الشرعية فلا يفتي هذا الدليل على مقدرة عدم الاكتفاء بالفرق المعلومة واستلزام الامتناع على الاحكام لمقطوع بها
لأنه لو علمت بن غيبة الامران المتجعين عند اسكان الاكتفاء والامتناع على ما هو المرجع الى اصل البراءة والاستغناء في موارد ما وعبرها من الاصول في مورد
الاثر لو فرض ان القياس لا يعمل في المكلف فيها بحيث يبين عليه ذلك الحال من الطرق والاصول وتعد عليه العلم بذلك لزم له العمل بالظن في ذلك الوقت
مقتضى من المسائل الامتناع عنه ولو فيها الى الامران هو من فلو وجد هناك ما رأت عندك او اصول متعددة ثم لم يتجه احد هاهنا في ذلك الحال فلا محال يكون
ماعداه موهوما ولا يمكن فرضه مشكوكا الا مع توافق مدلولها وان كان ترجيح الظنون على المشكوكات بغير ظاهر ولا بد ان العمل بالموهوم والافتناء
فيجوز ان فاد الظن بالواقع فينبغي ان اخذ بالظنون وليس المكلف في ما فوق ذلك سبيل وان لم يحصل منه ظن بالواقع اصلا بل ان كان الظن بالواقع
الواقع موهوما كما لو ظن بلزوم بناءه في غفونا لوجوه او الفهم على البراءة او في غفونا لا باقية على الاحتياط وفي بعض موارد الاستصحاب على مقتضا او على
ذلك مقتضا مع الظن ببقاء الحال الشائكة وعدر وهكذا هذا اذا استفرغ المجتهد سعة يدل في ذلك جهده فلم يقد على اكثر من الظن في المسئلة
بلزوم بناءه فيها على احد لوجهين وامتناع توقفي في حين ولذا نقول يكون لقائلين بالظن المطلق مكلفين بالعمل به يجوز تقليدهم فيها فيفسون من
ذلك حتى لو لم يقطع احدهم بحجة وانما ظن بعد استفرغ وسعه بلزوم بناءه عليه فلو لم يقد على اجاز ذلك بغيره وهذا معنى قول الفقهاء الاظهر كذا
الافق كذا ولا شبهة كذا فانها لم ينعون بذلك الظن بالحكم الواقعي هو الذي يشبه على القائلين بالظن المطلق ونحوه الحال في المتجري بل المقتضى
تعد عليه العلم بما يحجبنا من علمه من الظن بالحكم او تقليد المفضل من الاحتجاج او افضل من الاموات وعبرها من الطرق فانه ينبغي في علمه على الظن الذي
هو غاية ما يمكن في حقه الا اذا امكنه الاحتياط بالجمع بينهما فان طريقه على البراءة يقدم على الظن في ثابته انا لو سلمنا عدم وجود الفقد المتيقن فالأثر
الحكم بوجوه الاحتياط بالجمع بين الطرق المشتبهة بلزوم تقديم العمل بالظن بحصول الامتناع القطعي بدونه ودعوى وان الامر فيه بين لوجوه والخبر
لحمه العمل بغير الطريق مدفوعة بان تحريمها من جهة كونها شرعا محرما والعمل بالبرهان يكون هو الطريق ليس شرعا ومن جده ان فيه طرعا لاصول العترة
من دون حجة شرعية وهو غير لازم فقد يكون مقتضا موافقا لها ومعها لا يمنع اعتبار تلك الاصول بعد العلم الاجمالي بحجة بعض الطرق المفضية الى خلا
فلم كان العمل بذلك الطريق مخالفا للاحتياط في المسئلة الفرعية قدم الاحتياط بها فاصل الامر يرجع الى الاحتياط في المسئلة الاصلية اعني مسئلة نصب
الطريق ما لم يعارضه الاحتياط في المسئلة الفرعية فينبغي على الاحتياط ما كذا افاده المحقق المتقدم ذكره وهو من الظن بكون ان لقائل بالظن المطلق لا
لا يؤول به لا بعد سند باب الاحتياط في المسئلة الفرعية فكيف لو اضيف اليه الاحتياط في المسئلة الاصلية بغيره بالعمل بحجة بعض الطرق المفضية الى خلا
المسئلة الاصلية انما يتحقق الاحتياط في المسئلة الفرعية لعدم تعلقيها بالعمل لا يتوقفها فلا يكون امرا اخر واذ ذلك ثم الاحتياط في مباحث كثر الغفوة
والايقاعات والحدود والادب ونحوها متعديا لدوران الامر فيها بين الحدود من مضاف الى ان المكلف اذا ترجح له ببناء على الطريق المظنون على
الوجه الذي مر به ان كان الالتزام بالاحتياط عند في تلك الحال مرجحا فلهذا يجوز ان يشاع عليه الفتوى به لا بد ان بناء على الامر وهو لاشك في ذلك الحال
بعد لزوم البناء عليه في حكم الشايع وهو مضاف لدعوى حكم العقل بامتناع الظن بالطريق بالمعنى الذي ذكرناه على من فيه بل يكون الاحتياط ان هو
الطريق الفعلي لعمل المكلف فيكون مع الامكان طريقا على ما اخذنا عن المفروض من اشتداد باب العلم بالطريق بل لو كان الالتزام بالاحتياط مطلقا كان
ذلك من الظن بالطريق المعتبر عندنا ايضا فاكثر ما اورد في هذا الباب مبني على الخلط بين الظن بالطريق الواقعي الذي هو في عرض الاحكام الواقعية
والظن بالطريق الفعلي بالنظر الى حال المكلف على حسب ما هو عليه بالمعنى الذي ذكرناه فانما الاشتداد باب العلم ان يبين الطريق المعتبر انما يقتضي حجة
الظن في الجملة ولا يوجب عموم الحجة لا مكان الترجيح بين الظنون المتعلقة بذلك فائدة بقوة الظن وضعفه وتارة يكون بعضها مطلقا لا اعتبارها
مشكوكا لا اعتبارا لرجحان الاول على الثاني والثاني على الموهوم وتارة بالاعتقاد المتيقن بان يكون بعضها على تقدير حجة الظن متيقنا بالنسبة الى بعض الحكماء
بالكون بعضها متعلقا بمعلوم الحجة على الاجمالى بحجة ما علم حجة نوعه مجازا كالتعلق منها بالكتاب التمسك للفقهاء بحجة ما وبقي التكليف بالعمل بها في
العمل مع العمل بالفتوى بل لزم الرجوع منه الى الظن دون سائر الطرق كل ذلك على حسب ما سيجي تفصيل القول فيه في الوجود لا يتب في كلامه المصنف
ثم انما قلنا انها اجازة في المقام فكيف يقبح مطلق الظن في ذلك هذا البراءة بغيره مبني على الخلط بين الطريق الواقعي والافتقار الى العمل بالظن او
كالظن بساير الاحكام الواقعية يتصور فيه ترجيحان المذكور كما نبه عليها المصنف في اوجوه لا يتب بخلاف الظن بالطريق الفعلي فان العمل بالظن او
الى الطريق الموهوم لا محال ولا يتصور فيه مشكوكا لا اعتبارا فضلا عن موهوم الاحتياط والارجح بالقوة والضعف ولا يعقل اجتماع المتقدم من ذلك
في مسئلة واحدة فاذا تعلق ضعف الظنون هناك ببعض الطرق كان ماعداه موهوما وتعلق الظن الاقوى بالطرق المحاصلة في سائر المسائل لا يربط
له بذلك المسئلة بل لو فرضنا القطع بطرق سائر المسائل لا يربطه بذلك المسئلة بل لو فرضنا القطع بطرق سائر المسائل لا يمنع ذلك من حجة الظن
الحاصل في تلك المسئلة الواحدة كما مرنا الاشارة اليه فظهر ان الفقد المتيقن لا يتصور في الاق سائر المسائل فانما يربط من حجة الظن في تلك المسئلة
كذا الظن بحجة ما علم حجة نوعه لا يمنع من حجة غيره وبالجملة فالترجيحان المذكور وعبرها بما بان في كلام المصنف انما يتصور على القول بمطلق الظن لا على
ما ذهب اليه المصنف بل لا يتصور عليه لا عرض مجزج القياس شبهة فان قلت لوجوه الى الظن يتوقف على بطلان الاصلين البراءة والاحتياط بوجود
العلم الاجمالي لما منع من الاول ولزوم الترجيح لما منع من الثاني وقل ما يتفق احدا من هذه المسئلة الواحدة بل في المسائل المحصورة قلت هذا الكلام
افترس تحقيق الموضوع اذا المفروض في المقام تعدد الطريق العلوي وجو الطريق الظني فغاية الامر ان يكون احدا الاصلين المذكورين طريقا علميا في ذلك
وهو مرجع عن الفضل المذكور ما اذا فرض مثلا دوران الطريق في مسئلة واحدة بين الاصلين المذكورين وتعدد تعينه بطريق اليقين ثبت
لزم البناء على احدها وحصل الظن بتعيين احدها ولزوم الفتوى به وتربط لعقاب على خلافه بل على المشكوك عنه لم يجز العمل به في الطريق الموهوم

نعم لا يمكن التكوّن وجب كان التكوّن دون هو الطريق المعلوم لعمل المضي فخرج ايضا عن الفرض فثبت وجب ان عملي العلامة طارئة اما متاد هي هذه المسئلة
الى جهة مضائق الظن بالطريق الواقع احتاج في اخراج القياس شبهة الى بعض اوجوها لتساقت وتوجهت عليه عدة من الاعتراضات الواردة التي منها
المرجع بالوجه المذكور فاحتاج في النقص عنها الى وجوه من التكاليف لعدم رجوع الى الصواب لكنه اخطا الطريق حتى وقع في المضيق وسلك مسلك
الطالبين بالظن المطلق وخصه بمباحث اصول من غير مختص رجح على الظن بالفرع من غير مرجح وفتح على نفسه باب الاعتراض وجعل نفسه غرضا
لشهام النقض والبرام حتى لم ينع عليه من اذنه اكثر مما اوردته على القول بالظن المطلق وان اخطا في بعض ما اورد واد عليه فدل لصواب ما في غير
فلم ينفعه التخصيص بالطريق بوجه من الوجوه واما تكلف في الجواب عن بعضها فكيف اشد بدا وتعسف نعتا باردا مثل ما اجاب به عن المرجح بالوجه
الثاني حيث قال ان كون الظن المنطوق محبة قوي مع كونه على علاقة منوعا لاختلاف مراتب الظن لا يقتضي منع محبة الاضعف والا لوجب ان مضاعف على
اقوى مراتب الظنون وهو واضح القابل للعبارة في محبة الطريق بها ان لا يحصل به في نظر العقل حجان ظاهري يصح معه المرجح في الظاهر فلا اثر
لقوة الظن في اثبات اصل المحبة واما بظهرها في مقام التقاض هو امر على ما مر في فلو ظن بطريق بظن عدم محبة محبة طريق وجب اخذ باحو
الظن في المساوي نسبة محبة الظن اليها فخرج الاقوى لو كان الظن بعدم المحبة معارضا بما في مرتبة سقط اعتباره ووجب اخذ بالظن بالطريق
لسلامته عن المعارض لسالم من هذا الباب كل شهره تنقذ على محبة طريق فانه يجب اخذ بها عند خلوها عن المعارض لحصول الظن بها ولا يها
انفعا الشهرة على عدم جواز الاخذ بالشهرة لمعارضة تلك الشهرة لنفسها فلا يصلح لمعارضة غيرها وعن المرجح بالوجه الاخير ان ذلك مما يتبادر على علم بوجوب
العمل بالادلة المذكورة وببقائه بعد ذلك باب العلم على الاطلاق حتى في صورة معارضتها لسائر الادلة التي لا دليل على عدم محبة ما وليس كذلك الحق
الخلافة في جهة خبر الواحد مثله عند معارضة لنقل الاجماع والشهرة ونحوها وبالجملة ففرض العلم بمحبة ما على الاطلاق بنيان عدم العلم بمحبة غيرها ولو
في صورة التقاض كما هو المخرج من فاذ لم يكن هناك فاطع على محبة تلك الادلة مع علمنا بوجوب العمل بها وبمعارضها وجب لتجمع في التعيين في الظن
وما قام مقامه كما انتهى بظهره من كل واحد من الوجهين الجواب عن المرجح بالوجه السابق عليه ان جهة ما في مرتبة فانه موافق لما قرره القائل بالظن
في الجواب عن المرجح المذكور اذ عرفت ان الكلام المذكور رجوع الى القول بمطلق الظن لكن في بعض الاحكام فالكلام منه هو الكلام في ذلك سبعا عند
المعصية ولذلك توضع الجواب عما ذكره في القيس سره ويمكن الالزام في المقام بان كما انسد سبيل العلم بالطريق المقر كذا انسد سبيل العلم بالاحكام
المقررة في الشريعة وكما تنتقل من العلم بالطريق المقر بعد انسد سبيل العلم في الظن به فكذا تنتقل من العلم بالاحكام الشرعية الى ظننا لشرع من العلم الى الظن
في المقامين لكون العلم فيها قطعيا الى ما مر من بعد انسد سبيل طريقه يؤخذ بالظن بها فاضافة ما يستفاد ان من الوجه المذكور كون الظن بالطريق ايضا علة
بالواقع ولا يستفاد منه محبة خصوص لثبوت الخاصة دون مطلق الظن بل فضيلة ما ذكره كجهة الامر من ولا ياتي عنه القائل بمحبة مطلق الظن فثبت بذلك
من محبة مطلق الظن وان اختلف فيه شيء اخر ابيد ويدفعه ان كان المقادير ما هو الواقع لكن من الطريق الذي في مرتبة الاشتراع فان حصل العلم بذلك طريق
واذا ملك فلا كلام وكذا اذا داه على وجه يقطع معه باء الواقع فان العلم طريق له قطعيا سواء اعتبره الشارع بخصوصه في المقام او لا وسواء حصل له العلم بالطريق
الذي في مرتبة الاشتراع او لا كذلك كفاء بالعلم باء الواقع قطعيا بل يتعين الاخذ به على تقدير انسد سبيل العلم بالطريق المقر وانفتح سبيل العلم بالطريق
المقر وانفتح سبيل العلم بالواقع واما ان انسد سبيل العلم بالامر من تعين الاخذ بالظن بالطريق دون الظن بالواقع لاداء التكليف المتعلق بالظن
بذلك لاداء الواقع به على حسب الطريق واما الاخذ بمطلق الظن بالواقع فليس فيه لاداء التكليف المتعلق بالطريق لاعلا والافتاء وكون اداء الواقع على
القطع اداء لما هو الواقع من طريقه قطعيا لا يستلزم ان يكون الظن باء الواقع اداء الواقع على سبيل الظن مع الظن بكونه من طريقه لوضوح ان كون العلم
طريقا قطعيا لا يستلزم ان يكون الظن طريقا قطعيا اذ قد لا يكون طريقا اصلا فليس اداءه كذا علم باء ما هو الواقع ولا باءه على الوجه المقر ولا
ظن باءه واما هنا فظن باء الواقع لا يرد في التكليف المتعلق بالطريق فليس في اداءه التكليف المتعلق بالطريق في محله
الثالث ان لا يعلم لا بظن اداء التكليف المتعلق بالطريق فلا علم ولا ظن باء الفعل على الوجه الذي في مرتبة الشرع ولا يمكن معه الحكم بالبرائة فان قلت انه
كما قام الظن بالطريق مقام العلم به من جهة الانسد فاي مانع من قيام الظن بالواقع مقام العلم به واذ قام مقامه كان بمنزلة العلم باء الواقع كما ان
الطريق بمنزلة العلم به كما يحصل البرائة بالعلم مع انفتاح سبيل يحصل به الظن مع انسد سبيل تلت لو كان اداء التكليف المتعلق بكل من فعل
والطريق المقر مستغلا مع ذلك لقيام الظن في كل من التكليفين مقام العلم به مع قطع النظر عن الاخر واما اذا كان احدا للتكليفين منوطا بالآخر
مقتدا بغير حصول الظن باحدهما من دون حصول الظن بالآخر الذي في مرتبة لا يقتضي الحكم بالبرائة وحكم البرائة في صورة العلم باء الواقع ايمت
لحصول الامر به من نظر الى اداء الواقع وكونه من الوجه المقر لكون العلم طريقا الى الواقع في حكم العقل والشرع فلو كان الظن بالواقع غنا بالطريق ايمت
الكلام المذكور في صورة الظن ايضا لكنه ليس كذلك فلذا لا يحكم بالبرائة حسب ما قلنا اقول يمكن تغير الجواب المذكور بوجهين احدهما ان نصب الطريق
لوعا عرض لا يشترط فيه موجب لصرف التكليف الواقع الى العمل بؤدى الطريق فالاحكام الواضحة لا يستخرج لمصلحة بها تكليفها فعلا الا بشرط
قيام الطريق المنصو عليها فالتكليف على الحقيقة هو العمل بؤدى الطريق المنصود دون الواقع من حيث هو مرجع نصب الطريق في ذلك الحال الى قول
الشارع لا يرد من الواقع الا ما ساعد عليه ذلك الطريق فنخصر التكليف لفعل في مؤدات الطريق ويلزم افعال ما لم يرد اليه الطريق المقر
من الواقع سواء انفتح باب العلم بالطريق وانسد فليس التكليف بكل من الواقع والطريق مستقارا بل الاول منوط بالثاني مقتد به لثبات
الظن بالطريق راجع ومقدم على الظن بالواقع اذ الاول ظن بالامثال الظاهري والواقعي معا بخلاف الثاني فانه لا يستلزم الظن بتحقيق الامثالا
في الظاهر بل هو مشكوك فيه وهو موهوم بحسب احتمال اعتبار ذلك الطريق واعترض المحقق المتقدم ذكره على الاول بان نصب تلك الطريق على فرض نصبها

روى
في
الكتاب

فرض على المتكسب منع مطلقا حيث يراه المالك على اختياره والبرق والظن بوجوه الوقوع والالتزام بالبرق والظن

فرض على المتكسب منع مطلقا حيث يراه المالك على اختياره والبرق والظن بوجوه الوقوع والالتزام بالبرق والظن

بن العلم والتقى

بدر القادر

المطلق بين حصوله من الامارات المنضبطة وعينها ولو قلنا بالتقصيل لا يمكن القول بمثل ذلك في المقتضى ايضا او لا نصب الا بخرج الى ضابط معين ولو اعتبر
المتى فقد يتحقق في بعض الامارات الحاصلة للمقتضى وقد لا يتحقق في بعض الامارات الحاصلة للمقتضى بل في تعين الطريق للمقتضى فلو جاز لم يكن
بنفسه يصلح فارقا بين المقامين ايمنا الوجه في ذلك ما ذكرناه من ان الشارع متى حصر طريقا عاما في التقليد خالفه على وجهه لم يكن له ان يحد
الفتن في ذلك الطريق متى لم يكن هناك قدر متيقن للاشتغال حكما او موضوعا كما لو دار الامر بين الافضل والمفضى فان الاول هو المتيقن او بين شخصين
يعلم باجهتها احدهما دون الاخر ما لو دار الامر حكما بين الافضل والاعدل وبين بقائه على تقليد الافضل للمثبت عدوله الى المفضى الى ان كان الاخير
الى اصابته لواقع او موضوعا بين شخصين لا قطع له بافضلية احدهما بعينه لانه العمل بالفتن في ذلك كذا الحال في المعنى لو دار الامر بين الاجتهاد والتقليد
وانتد طريقا لعلم بذلك لانه العمل بالفتن بما هو طريقه في ذلك والفتن بالواقع لا ترجيح لاحد الطريقين من غير مرجح وهكذا المقتضى على ان عليه
سبيل العلم بمعرفة المجتهدين لو دار امر بين العمل بالفتن بالحكم او في تعين المجتهدين ودار امر بين تقليد المجتهدين للمثبت والحق المظنون لجهاده لانه العمل بالفتن
في ذلك وكذا الحال في نظائر ذلك كل ذلك مبني على ما ذكرناه من ماد كره المحقق المذكور ومن غايته ان لا يشبهه الجدل الى الماخوذ من بدو المسلم
وسوقه مع الفتن بعدم تنكبهما بالمطروح في الطريق مع الفتن بتدبيره والماء المستحب الظهارة مع الفتن بخاسته بالمستحب النجاسة مع الفتن بجهادها
او المال الماخوذ من بدو المسلم مع الفتن بتدبيره بالمفتوح ظاهر مع الفتن بميلته الى غير ذلك من الامثلة ثم اضطررنا الى تناول احدا لامين لانه
ترجيح المظنون ابحاث ظاهر على المظنون باحت واقعا لو قلنا هناك بلزوم الترجيح وعدم الحكم بالتحخير من التعريب ما ذكرناه من ان القاضي لو اخبره احد
الواحد بالطريق والحق الواقع من اناطة اعني الاول بانصبا والمنع من الثاني بعدم انصبا مع اتحاد الطريق فانه تحكم صرف واما المدارج
ذلك على عدم ملاخضة الواقع هناك بالكتابة وقد ثبت المحقق المذكور ذلك ثانيا لانه ذكر في التنقيح بين المقامين ان الشارع جعل مدارج
المحسنة على الطريق لتعديته بخلاف الطريق المنصوبة للمجتهدين فان لم يكن منسبا على كشف الغالب عن الواقع وجه تحصيلها من بين سائر الامارات
كونها اغلب مطابقة وكون غيرهما غير اغلب لما ثبت بل غالب الخالف كما ينبغي عنه ما ورد في عدم الاعتماد على المقول في دين الله انه ليس بشئ بعد عن
دين الله من عقول الرجال وان ما يفسد اكثر مما يصلح وان الذين يحقون بالقياس في حدود ذلك فالدين المقصود من نصب الطريق اذا كان غلبته لوصول
الواقع لمصلحة فيه من بين سائر الامارات ثم انتد بابل لعلم بذلك الطريق المنصوب واتجاه الى اعمال سائر الامارات التي لم يعتبرها الشارع في نفس الحكم كونه
الاوفاق منها بالواقع فلا فرق بين اعمال هذه الامارات في تعين ذلك الطريق وبين اعمالها في نفس الحكم الواقعي ولا احرار المصلحة الاولية التي هي الحق المطلق
من مصلحة نصب الطريق فان غايته ما في نصب الطريق من المصلحة ما به يتدارك المصلحة المترتبة على مخالفة الواقع الا ان من العمل بذلك الطريق لا دار
المصلحة الواقعية ولهذا اتفق العقول والنقل على ترجيح الاصل على تحصيل الواقع بالطريق المنصوب غير ان اعتبارها بما لا يعتبر فيه نية الوجه لئلا يخلو ذلك
فيها ايضا انتهى كلامه سلم الله تعالى وانما جبرأت دعوى ان الطريق المنصوبة للمجتهدين مبينة على غلبة كشفها عن الواقع وان ترجيحها على سائر الامارات مستند
الى غلبتها في ذلك مجموعة جدا ان ليست ببنية ولا مبينة كيف قد ثبت اعتبارها مع المثل في مصادفة الواقع بل ومع الفتن بعد ما في بعض المقامات
ايضا ومن جعلها الاصول لتعديتها الى الواقع بالكتابة لا يري ان الطريق المقررة لمعرفة الموضوعات والاصول التجارية فيها ليست مبينة على
ذكر مع ان ادراك مصلحة الواقع كما يتوقف على اصابته بالحكم كذا يتوقف على الموضوع فكيف يفرق بذلك بين الطريق المذكورة والطرق المقررة لقطع الخصومة
ايمنا الفرق بينهما ما ذكرناه من ان القاضي هناك غير مكلف بقضاءه بحسب الواقع بما كلف به لخصما واما واجب عليه في الواقع فصل الخصومة بالطرق المقررة
مجرد ان المقام لثبوت الاحكام الواقعية في حق عامة المكلفين على وجه لا يري قد منا ودعوى ان القاضي لا يبايذ ذات مأمور باصناف الحق الواقعي الى
مستحقه على تخلف الحكم الواقعي بالمكلفين ممنوعة واما تقدير الحكمة في نصب القاضي لئلا بعد المجتهدين عدم الاصابة بمخاطرة لا بعد الفتن
بالعين والاقراء ويخوذ ذلك مع مخالفة الواقع خطأ بل هو مصعب لتكليفه لواقعي ولو يكلف في الواقع الا بالحكم على حسب ذلك نعم يصلح ذلك نظيرا
لما نحن فيه من اجتهاد في الجملة فتم في المقام ايراد ما يمكن الاعتراض به على ما قرره هي العلامة طاب ثراه في المقام وقد نبه عليه بنفسه في جملة الاجابات
التي تعرض بجوابها هناك بعض التنبيه وهو ان كل ما دل على نصب الطريق لخصوص الاستنباط الاحكام الشرعية من الاجماع والكتاب الستة تدل بعينها على
نصبها لاستنباط الطرق المجمولة وسائر ما اشتهر من الاحكام الاصلية ايضا لجرها بطريقها الصالح على استفادة مطلق الاحكام الشرعية اصلية كانت وقتر
من طرق ومدارك مخصوصة مطبقين على نفي حجة ما عداها كما نص عليه قدس سره في قوله اننا نعلم ان الشارع قد قرر في حقنا الى معرفة الاحكام اصولا
ومزجها ولو بعد ذلك بابل لعلم وما في مرتبة طرق مخصوصة في قوله اننا نجد على الاحكام امارات تقطع بعدم اعتبار الشارع باها طريقا في معرفة
كذا نجد عليها امارات اخرى نعلم بان الشارع قد اعتبرها كالا وبعضها ونقطع بان الشارع لم يعتبر بعد الادلة القطعية في حقنا امارا اخرى خارجة عنها ومستند
قطعي في المقامين الاجماع مضان في بعضها الى مساعدة الابات والنجاح فنقول ان كان ما ذكرناه في ثبات نصب الطريق لخصوص معرفة الفروع دل
على نصب مثل معرفة الطريق لخصوص ايضا لجر بان التدليل المذكور فيه بعينه فان كان من جسد لزم نصب طريقها الى معرفة نفسه رجوع الى توقف الشيء على
نفسه فلا بد ان يكون امرا ينقل الكلام اليه فانه ايضا من الطريق المنصوب فلا بد من طريق اخر فان كان الاول لزم الدردوان كان امرا لثان لزم نقل
نقل الكلام اليه ايضا الى ان يدور ويتسلسل فدل ذلك على ان ما ذكرناه في ثبات الطريق لخصوص في حقنا لثبات الطريق للمجموع الحق
يتفرع عليه ما فرعه عليه جعل سائر استنباط الاحكام راجعا اليه وبالمجمل فلا يعقل القول بنصب الطريق الى كل حكم شرعي فانه لا ينفك عن الدردوان
التسلسل فلا بد من لزوم التقصيل بين الاحكام الشرعية بدعوى ان النص في الاجماع المذكور باننا نعلم ان الشارع قد قرر في حقنا الى معرفة الاحكام
والفعل لا يمكن من مباحث الاصول وما ذكرناه في المتن فلا بد من الرجوع فيه الى الطرق العقلية من العلم حال مكانه والحق عند تعدد هذه المعادلات

القول لا يفرق

المراد لو وقف لها على جعل الجماع بهذا وضعف عوى القطع بان الشارع قد قرأ في مطلق الاحكام طرفا مخصوصا من اسناد الى الاجماع على حصر محجة
في امارات معينة والمنع من غيرها مع انه جازي كل حكم شرعي مع امتناع جعل الطريق اليه كاعرف على ان الاجماع انما انعقد على التمسك بين الطرق المحيطة
والعقلية فكيف يدل على خصوص المجعولة وقد اسراج المحقق المصنف طاب ثراه في تعبه الطريق المعلوم على الاجمال لاقتضاها لثلاثة اشياء او كما في كونها اشيرة
معتبرة في الشريعة ولا يمنع التعبد المذكور في لزوم الانتقال في تعبهها عن العلم عند تقدمه الى الظن بمراتبه حتى يقول منه فان قلت ان الواقع لا
يتقبل بالطرق العقلية والعدلية فاذا زاد الامر في الطريق المعلوم على الاجمال بين الوجوه الثلاثة لم يكن منه دلا على تعبه الطريق المعلوم في الحكم
الكلف كما هو المقص من الدليل قلت ان الواقع من حيث شؤنه في نفس الامر ان لم يتوقف على مساعدة الدليل عليه لان تخبره وفعلية موقوف على ذلك
فليس المكلف بالفعلة لا العمل بمؤدى الطريق الشرعية كما انما هو الذي يحكم العقل بلزوم التعرض لاثباته دون الحكم الثاني فنبين ان
من العلم به الى الظن به وقد تقدم الكلام في ذلك فان قلت نارض لا تجزله الامع مساعدة الدليل عليه قلت نعم ولكن الطريق الى ذلك محصور في
العقل والعدلية ولو كان شرعا ايضا دخل في العنوان الاول وهو الاحكام والطرق المجعولة فظهر بها خارج عنها فنبين ان الوجوه في ذلك في مقتضى العقل
والعادة وهو ما ذكره في الاول نعم لو فرضنا القطع بعدم تصرف الشارع في طرق المعرفة بالاحكام ثم الرجوع الى الظن بالواقع على حسب ذلك كما ينبغي
الفتايل بالظن بالواقع على حسب ذلك كما ينبغي لفتايل بالظن المطلق لكن في ثلث ابيات ذلك بل تصرف فيها معلوم من منعه عن امارات مخصوصة
باجزى لا يفرق العقل بينهما بل انصاحا في نصب الطريق في الجملة معلوم من لادلة كما مر فينبين عليه على ان ما اخذاه المصنف طاب ثراه من لزوم
العمل بكل ما يترجح في نظر المجتهد بعد استغراق وسعة بذل جهده في تعبه بناء على هذا الوجه الممكن على حسب ما هو عليه من خصوصية او
الاول الطريق واضح لا يترقب لثبوتها المتصورة في المقام واماعى قدس الله نفسه فقد قال في فصوله في الجواب نحو الاول المتقدم بالفرق
بين مباحث لفرع ومباحث الاصول وذلك انه ذكر ان الطريق ثلث مراتب لا يقول على الحقيقة منها الا بعد تغذ السابقة العلم بالواقع وبالظن
المضروب على الاطلاق ثم العلم بالطريق المنصوص عند تعدد الاولين ثم ان الظن الذي لا دليل على عدم محبته ثم الاقرب اليه الاقرب ثم قال ان طريق العلم بالواقع
من الفرع اما في المرتبة الاولى كالكتاب السنة القطعية الصادرة في وصال وفي المرتبة الثانية كالاصول الظاهرية والسنة الغير القطعية لا يقوم من
الاجزاء مقام العلم الاخر من علم عدلية شرعا واكثر رجال اجازة البسوا لك منكون في المرتبة الثانية لعلمنا بنصب الشارع لها طريقا تغذ العلم ومما
مرتبة وبعلمنا ان يصيرح لما يحتمل ان يكون تلك الاجزاء من جعلها بل التعبد في حجة الكتاب السنة القطعية الصادرة وايضا بالنسبة الى مثال
في المرتبة الثانية لعلمنا اجالا بان كثير من طواهر خطابات شرعية قد اردت بها خلافا لما بطريق الجواز او التخصيص والتعبد لا يسبيل لنا غالبا
الى تحصيل العلم بسلامة ما فعل به منها عن ذلك لا بالطرق الظنية ولولا ذلك لما جاز لنا تعبد في شئ منها ولا تخصيصه لا ثابته شئ من اجزاء الاحكام
تجها عندنا في المرتبة الثانية مع امكان العلم وما في مرتبة لا يسبيل الى التمسك بما يقتضي محبته على انفا الامرين واما المباحث الغير القطعية وما في حكمها
من الاصول فهي في حقيقتها في المرتبة الثانية لثباتها ليس لنا في معرفتها طريق تفصيلي يعلم من التمسك جواز الرجوع اليه ولو بعد ذلك ارب العلم واما علمنا بنصب
الطريق اليها اجالا فلا يصير في المرتبة الاولى والثانية لانا نقل الكلام الى تلك الطريق منكون محبة ايضا في مرتبة مدلوله وهكذا لا يمنع الرجوع من
غيره في تبيينه اثبات محبة شئ من تلك الطرق بل طريق لفرع وطريق طريقها وان تعددت لاضافات في مرتبة واحدة هي المرتبة الثانية كما عرفت بعد
طريق معنى يساعد على معرفة تفصيلها فصح اثبات محبة بعضها بما يصح محبة الاخر من غير فرق وهو الظن الذي لا دليل على جواز التمسك به ثم ما ينبغي
المراد هو قضية حكم العقل في هذه المرتبة فاذا ثبت ان خبر الواحد محبة في الفرع مثلا لا دليل على عدم محبة ما ثبت به محبة الطريق فثبت به محبة خبر الواحد
والجملة فالعمل بالطريق سواء كان طريقا الى حكم شرعي واصولى مع عدم قيام قطع سمعي على تعبه لانه لا ياراجع الى المرتبة الثانية اذ بد منه يلزم الحكم
من غير دليل والذورا والتسلسل وتوقف الشئ على نفسه فشا الا لازم باقسامه بين جلي ولوارج بعض الطرق اليها خاصة من الرجوع من غير مرجع وهو
ايضا بين الفساق لفرق بين من يمكن من تحصيل العلم بتفاصيل الاصل من غير ان يستدل في قاعدة الاستدلال كما يظهر من جملة اصحابنا وبين من لا يمكن
لا يمكن من الاستدلال اليه كما هو ثابت في حقيقتها وان لتكليف في مطلق الاحكام الغير القطعية حتى لا يؤولت منها بالعلم بالمدرك المنصوص من حيث التعبد
انما هي في قول الاول دون الاجزاء التي ان جبرها قدس الله نفسه ان دفع في هذا المقال لاثبات ما يقطع به مادة الاشكال ولو ثبتت به ما قصد
من الفرق بين الظن المتعلق بمباحث لفرع والاصول ذلك ان الدليل الذي لا فاه محبة من الخلق المطلق فباعتبارها بالمباحث الغير القطعية من اصول
يجزى بعينه طرق اثباتها ايضا فنقول ان القطع بان الشارع قد قرأ في معرفة الاحكام الشرعية طرفا مخصوصا وكلفنا بالعمل بمقتضاها انما لا ينافي
فجعل في معرفة تلك الطرق طرفا مخصوصا اخرى من افعالها وانما ناعن غيرها فانما كان على الطرق الشرعية امارات تقطع باعتبارها في الشرع كلاً
او بعضها كذا نجد عليها امارات تقطع بعدم اعتبارها والاسناد لاجماع مع مساعدة الكتاب السنة على بعضها فاحاصل تقطعها لقطع باقها مكلفون
تكتلفا مغلبياً بالعمل بمؤدى طرق مخصوصة في استنباط طرق الاحكام الشرعية فكيف يتقبل الواقع بالطرق كذا يتقبل تلك الطرق بطرقها المقررة وذلك انما كان في
المصنف الفقه في استنباط الاحكام على الطرق الخاصة كذا نشأ هذا اقتضاها اصوليين من اصحابنا في اثبات الطرق الشرعية على احوال مخصوصة فاذل ذلك على
الواقع هناك كذا هنا وذلك ان نصب الطريق ايضا من الاحكام الشرعية كسابر الاحكام وطريق استنباطها عند الامور كذا فكيف يفرق بما ذكره فيها
فحصل ذلك على ما ذكره في لفظ بطريق اثبات الطرق المنصوص في الاحكام الشرعية فكيف يقول على الطريق المشكوك منه والموهوم هناك وانما في طرقها بالظن
اقوى من الظن بعدم اعتبارها ولا يقول على مثله في اثبات سائر الاحكام مع ان اولي ذلك هل هو الاقضية بطريق اثبات الاحكام بلا فارق بل الرجوع
على الرجوع فان صلا الى ذلك نقلنا الكلام الى الطريق ذلك في تلك فربما ادعى ذلك في التسلسل وهذا الاشكال بعد بحاله لم يندفع بما قرره قدس سره بل ما

ذكر في وجه الفقرة من باب الالوهام كما يظهر على المتأمل في هذا الكلام وهو من لوجوه الموهبة للظن المذكور في هذا الباب ما افاده لولا
طاب ثوابه فانه سأل عن الالوهام المذكور وعنه ما اورد في هذا الباب على ما ذكره قدس سره في مثله المترتبة لثبوت في باب بعد العلم بتفصيل الالوهية
خرج عن الصواب واما التحقيق في هذا ايضا ما افاده لولا العلم على الله مقامه في لوجوه ثبوت من كاسبجي تفصيل القول فيه وفي الجواب على ما اشار اليها
هذا انتم تعلم ان تعلم المسئلة المطلق المباحث لغير القطعية وما في حكمها من الاصول ليس يقع على ما ينبغي كما لا يخفى ثم ان التجاوز عن الظن الى الاقرب اليه
فلا يقرب الا من نظر في الترتيل عن الظن بما يكون الى ثبات الالوهام والى ماله شائبة الافادة مع حصول المانع عنها والعمل بها مبني على لزوم الامتناع
الاختصاص في بقاء الظن وفيه تامل واما طاب ثوابه الثالث ان قضيت بقاء التكليف عند سبيل العلم به مع كون قضيت العقل ولا تحصيل العلم به هو الذي
الى الظن قطعاً على سبيل القضية المهمة وح فان قام دليل فاطع على محبة بعض الظنون مما فيه الكفاية في استعلام الاحكام انصرفت اليه تلك القضية المهمة
من غير اشكال فلا يفتيد محبة ما زاد عليه لو كانت الظنون من كل وجه قضيت تلك محبة لجميع نظر الى ثبوت المرجح في نظر العقل عدم مكان رفع اليد عن جميع
ولا العمل ببعضه وان البعض ليطول المرجح بل المرجح في كل حسب بدعيه لقائل محبة مطلق الظن واما اذا قام الدليل على محبة بعض الظنون
بما فيه الكفاية دون البعض فاللزام البناء على ترجيح ذلك البعض ولا يصح القول بان نفاء المرجح بين الظنون بالمحبة في بعض تلك الظنون دون البعض وتوضيح
المقام ان الدليل على ثبوت بعض الظنون اما ان يكون مثبتاً لمحبة عدة منها كما ثبت في استنباط الاحكام من غير ان يقوم هناك دليل على نفى المحبة عن
غيرها كما انها واما ان يكون نافياً لمحبة عدة منها من غير ان يكون مثبتاً لمحبة ما عداها ولا نافياً لمحبة ما واما ان يكون مثبتاً لمحبة البعض على الوجه المذكور فانه
محبة عدة اخرى مع خلاصها في غير الامر من وجوب حكم العقل اخذ بمقتضى الظن في جميع مقام المرجح وان اختلفت الحال فيها بالقوة والضعف غير انه في القسم
في الثاني لا بد من الحكم بحجج من مقتضى الظن بعدم محبة نظر الى نفى المرجح بينها اقول حاصل الوجه المذكور ان الظنون التي لا علم بمحبةها ولا بالمنع عنها انقسم
في نظرنا الى ظنون لا محبة ولا اعتناء وموهوم الاعتناء ولا شك في رجحان الاول على الثاني والثالث على الثالث فلا ينتقل الى المرتبة الثالثة الا بعد
تقدير ان السابق قد سبقنا الظن بالنظر الى الواقع بدور بين النصب والمنع والاهمال للماعرف من ان الحكم لا يستلزم جعل الطريق بما يستلزم وجوه الطريق
المرضى فيمكن اهمال الامر في كل الطريق المرجح فيمكن اهمال الامر في التحقيق والاكتفاء بحكم العقل والعادة وان استلزم التفرع بحث لوسئل عن ذلك لنص عليه
الا انه عن الطريق المرجح وجه فالاختلاف المتصور في المقام المترتبة بعضها على بعض كثر اقربها الظن بالنصب مع القطع بعدم المنع ثم الظن بالنصب
تساخا لالمنع ايضاً ثم التثنية مع احتمال المنع بالاعتناء المرجح ثم بالاعتناء المتساوي ثم احتمال النصب مرجحاً مع القطع بعدم المنع ثم كتمان المنع مع احتمال المنع
مع كل ثم مع احتمال المنع متساوياً ثم مع الظن بالمنع ثم القطع بعدم النصب مع احتمال المنع مرجحاً ثم متساوياً ثم راجحاً وهو وضعها
فقد وجوه يرتب بعضها ولا ينتقل في حكم العقل الى الثالثة الا بعد تقدير التساوية وعدم الاكتفاء بها على ما قل في الترتيب بالنسبة الى بعض تلك
الوجوه ومع ذلك فكيف يوجب المحبة لجميع مع امكان المرجح بين الوجوه المتصورة وانما في الضربة بالاعتناء بالراجح منها ثم ان الراجح قد يتغير على وجه تفصيل
وقد يتبدل بين طريقين او طرق معينة وعلى هذا فاما الحكم بمحبة الطريق التي يتردد الراجح بينها دون ما عداها وقد ورد على ذلك وجوه الاول ان الذي
يظهر من بعضها القول بمحبة الظن المطلق في كل مسئلة بانفرادها مع قطع النظر عن غيرها من المسائل حيث بطل الاصلين لارتباطها بالاعتناء فيها مع قطع
عن لزوم المرجح من الذين والواقع في المرجح معها في بقاء التكليف في الحكم ثبات فيها مع تعدد العلم به يقتضي العمل بالظن مطروح فلا شك ان الظن
الحاصل في تلك المسئلة واحد لا يتعدى حتى يتصور الرجوع الى مرجحات المذكورة نعم يتصور المعارضة بين مقتضى الظن بالواقع والظن بالطريق فلا
من ترجيح وذلك ما خرج لا محذور عن القول المذكور والجواب ان الوجه المذكور انما يثبت على طريقة التحقيق المصطلح طاب ثوابه حيث يقطع المسئلة او
يلزم البناء على وجه معين ولا نقلاً على حسيه فادعنا على الطريق العلوي في ذلك يعتبر الرجوع الى الطريق المظنون على حسب ما يراه واما القول بالظن
المطلق فلا يكاد يثبت على الوجه المذكور لا متناع خروج المسئلة عن مجرى هذا الاصول لعلية او القواعد المعبرة لوضوح ان محبة العلم بان لها حكماً في نفس
الامر لا يمنع من اجراء الاصل العمل المدلول عليه بالعقل والنقل والاعتناء بالاعتناء المسئلة هو واضح لفساد الحاصل ان شيئاً من الوجوه التي
في ابطال الرجوع الى الاصول لعلية لا يجري على النظر المذكور فلا وجه للرجوع الى الظن بعد جواز الاصل العمل في تلك المسئلة واما ما رجع اليه عند استنباط
باب العلم ببعض الاحكام واستلزام الاقتصار على القدر المعلوم للمخرج من الذين والاعتناء للمخرج لشد بد فنتقل الى الاقرب لارجح من الظنون فلا
دون مطلق الظن كما زعموه نعم يمكن تصور المسئلة في صورة دوران الامر بين الحد وبين فممكن القول بالرجوع الى الظن هناك ان لم نقل المرجح لكنه
نادر في المسائل ينبغي وجاع الامر في بعض الطرق المصنوعة من الاخذ بالراجح اوجهين المذكورين في نظر المجتهد الثاني ان المرجح بالوجوه المذكورة
يجب توقف على القول بكون العقل بعد ما خطه دليل لا شك كما شفا عن ضل الشارح للظن بقاء الى الاحكام فيكون الحكم المذكور نافياً على وجه الاهمال
في الاحمال ولا سبيل للعقل في تعيين المنصو من الظنون ح الا بعد تمام مقدمه اخرى من بطلان المرجح بل المرجح وغيره لكن الوجه المذكور فاسد من
علم وجوه منها لانه لا سبيل للعقل الى قطع نصب الشارع للطريق في شيء من الاحوال من داس الماعرف غير مرة من جعل الحكم لا يستلزم نصب
الطريق والالزام التسلسل انما يستلزم وجود الطريق والوصابة في جعل العقل العمل في جواز الاعتناء على الخلف عنه وهو علم من الطريق المرجح لجعل لما
عرفت من ان الطريق المعبرة تعلم الشرعية والعقلية والعادة لا تميز الى الاولى في احكامها لجعلها فيهم من داس لا غشاً عليهم في ذلك فكذلك الحال في
كل مطاع ومطعم ومنها ان لو فرضنا العلم بنصب الطريق فلا سبيل للعقل الى ذلك كون ذلك الطريق ختماً مطلقاً لا مكان كون المرجح من طريقها
اخر غير الظن من غير اعتبار افادة الظن اصلاً كما وقع مثلاً في الموضوعات كبر من يعلم ح اعتناء الظن ولو في جملة ومنها ان لو فرضنا العلم بنصب الطريق
طريقاً في جملة فمن اين يعلم كون المنصوب راجح الظنون المفروضة لا مكان وجود المصلحة الواضحة في المرجح منها دون الراجح ووجود المفسد في الراجح

من الشائع في القلب
مع القطع بعدم
المنع

دون المرجوح او غلبة الاصابة في المرجوح دون ترجيح عند علم الغيوب فيكون احد الوجوه المذكورة اذن باعتبار ترجيح المرجوح في نظرنا كما وقع مثله في
موارد كثيرة سبها في طرقها لموضوعات فالقسم من بطلان الترجيح بعدم جواز الترجيح مع عدم العلم بالمرجح لعدم وجود المرجح في الواقع ومن
المعلوم ان ذلك لا يقض بتعيين المنصوب في الواقع انما يقتضيه حكم العقل في الظاهر فكيف يثبت بذلك المجموع الشرعي اللهم الا ان يدعى الاجماع
في ذلك فنخرج بذلك عن دليل العقل اذ بطلان الوجه المذكور يقتضي القول بان الحاصل من المقدّم المذكور حكم العقل يقتضي الاكتفاء بما دون
الامثال الظني في وجه الموافقة على العمل بالظن والمطالبة بأكثريته في حق الظن في حال الاستدلال بحجج العلم في حال الانفتاح في عدم كونه من جملة الاشياء
وكان وجوب الاطاعة وحرم المعصية من الاحكام العقلية بعد صدور الامور وانها في الواقع وليس بتكليف مستقل يستتبع ثوابا وعقابا
اخر مع كونها اخير من الموافقة والمخالفة الواقعة من وجه فكذا الحال في كفاية الاطاعة والمعصية والادلة من بين حكم العقل الشرع بمعنى المرجح والفتوى
سنة ومعنى العمل موقوف على فائدة المورد للرجح في حكم العقل باعتبار الظن في حال الاستدلال مبني على الاكتفاء بالاكتفاء في الظن في نسبة الى
جميع الظنون باعتبار اسبابها اشبه واحدة في حصول الاطاعة الظنية فلا يعقل لتفرق بينها في ذلك بالنظر في حكم العقل نعم يمكن الترجيح باعتبار
قوة الظن وضعفه فان نسبة الظن الاقوى الى الاضعف كنسبة العلم الى الظن لان الترجيح بذلك يتوقف على تعيين لقوة المعينة وهي مما لا شك
في صوابه معين بناتج المحجة دون غيره نعم يتصور ذلك على وجهين احدهما بان يوجب الظن حدا لطيفا وسكون النفس الذي قد يعبر عنه في العلم
بالعلم العادي فان له ضابطا يمكن اناطة المحجة به في ذلك موقوف على حصول الاكتفاء به في الخروج عن هذه التكاليف الشرعية فان لم يكن ذلك كانه
الحجة بنوعه بالوصف المذكور لا يتم حكم جميع الظنون والاخر نقول في الظن بالواقع بالظن بالحجة كما هو المقصود من الترجيح في المقام وذلك مما يصلح
للمظنون المتساوية في القوة والضعف وذلك محتمل فمن لا يتحقق له لوضوح اختلاف الظنون بحسب لقوة فربما يكون مشكوكا باعتبار قوتها
ببطلان في القوة مجموع الظنون المفروضين بادراك الواقع وبدلوا به بدليله في الترجيح بذلك بضابطي لقوة المعينة التي لا ترجع الى ضابط معلوم
والجواب ان الحاصل من المقدّم المذكور وان كان حكم العقل بالاكتفاء بالظن دون كشف عن الطريق المنصوب لان الحكم بذلك ليس هو ما يتجر
الاكتشاف لظني حتى يسوى نسبة الظنون بحسب اسبابها البتة انما المناط في ذلك دفع الضرورة الموجهة الى العمل بالظن مع ما يتحقق فيه من اصابة
الحجة ومن المعلوم ان الحكم المستدل في الضرورة يتقدم بقدرها فاذا اندفع ذلك لاقتضاء على مضمون الاعتناء بالمرجح في حكم العمل بغيرها قطعاً لكل
مرتبة سابقة من المراتب المذكورة قد متيقن بالنسبة الى ما بعد ما وانما في بعض ما هو ذلك العمل بما بعد ما يستلزم في حكم العقل
العمل على ما قبلها من المراتب لا عكس فالرد في حكم العقل لا يقتضي العمل بالمتيقن في دفع الضرورة فلا يجوز التمسك بعينه في غيرها ودعوى ان ما
عدا مضمون الاعتناء قد بطل في القوة مجموع الظنون المتعلقين بالواقع وبدلها يكون احدهما متيقنا بالنسبة الى الاخر فليس اشتراكهما في المحجة
نظرا الى عدم الترجيح بينهما في نظر العقل ويتأكد ان في سائر الظنون لما ذكر من ان القوة لا ترجع الى ضابط معين مدخولة انتم نعم من ثبوت الترجيح
بذلك مع قطع النظر عن نقول هذا الظن بالآخر بمنع لزوم التمسك بعينه الى سائر الظنون لا مكان جعله معاً للقوة المقصودة وان اختلفت الظنون
ايضا في القوة والضعف لا مكان اناطة الحكم اذن بوصف الظن بالثالثات في الفرق المضمون حتما باعتبار حيث يكون ظنا بالواقع والمدعى محجة
الظن بالطريق سواء كان من عين الظن بالواقع او من غيره فلا بد من المدعى الجواب ان المقصود من ذلك دفع القول بالظن لا يثبت حجة مطلقة
الظن بالطريق على ان الظن بالطريق وان يستلزم الظن بادراك الواقع او بدله المقرر في حكم الشارع ولا فرق بينهما في حكم نظر العقل فانه لا يبعد الظن
بالواقع بما يظن حجة ترجيح ما يبعد الظن بالواقع مما لا يظن حجة لا ينافي الترجيح بنقوى هذا الظن بالآخر بل بالظن الاول يستلزم الظن بادراك
بالواقع او سقوطه والثاني ان لا يقتضي ظنا بادراك بدل الطريق وسقوط التكليف فلا تغفل على ان الواجب في حكم العقل امثال الاحكام العقلية
دون واقعية لثابتة فينتقل من العلم بها الى الظن وهو ما يحصل من الظن بالطريق دون الواقع فاما ان لا اماردة في هذا الظن بحجة امارة خاصة في
على الاطلاق فان اكثر ما اقيم على حجة الادلة من الامارات الظنية المبحوث عنها الخبر الصحيح ومعلوم عند المنصف ان شيئا ما ذكره بحجتها لا يوجب الظن
بما على الاطلاق كذا قيل وهو كما ترى في امثلة لا دليل على اعتبار مطلق الظن في مسألة تعيين هذا الظن المحل وسبها في كلام المنصرفة فالقدس
سره فان قلت ان اقيم على حجة الظن مظن فقد ثبت ما يدعى الحضم وان لم يبق عليه دليل فلا وجه للحكم بمقتضى الدليل الظني من حيث على المحجة او
في مقام الرجوع الى الظن وان كان عليه ان كان في مقام الترجيح والاشكال عليه مما لا وجه له قبل قيام القاطع عليه بل نقول ان لا يمكن الدليل الظني انما
في المقام من الظن المخصوص لم يعقل الاشكال عليه من الاستدلال بالخبر عند عدم حجة ان وجوده كعدمه ان كان من الظنون المخصوص كان الاشكال
في المقام انما يثبت حجة ذلك الظنون بالادلة الظنية القائمة عليها بالكون الاشكال في الحكم بحجة على محرم الظن بل المنسبت بحجة ما هو الدليل العقلي المذكور
في الحاصل من تلك الادلة الظنية هو ترجيح بعض تلك الظنون على البعض فبمع ذلك من رجاء القضية المهمة الى الكلية بل يقتصر معاً المهمة المذكورة
على تلك الحجة فان الظن المفروض انما يثبت على صرف مقابل الدليل المذكور في ذلك وعدم صرفه في سائر الظنون نظرا الى حصول القوة بالنسبة اليها
لاضداد الظن بحجتها الى الظن الحاصل منها بالواقع بخلاف غيرها حيث لا يظن بحجة في نفسها فاذا قطع لعقل بحجة الظن بالقضية المهمة ثم وجد المحجة بطلت
النسبة بالنظر في جميع فلا محالة الحكم بحجة الكل حسب امروا ما وجدها مختلفة وكان جملة منها اقرب الى المحجة من الباقى نظرا الى الظن بحجتها من الادلة
الباقى فلا محالة تقدم المظنون على المشكوك والموهوم والاشكوك على الموهوم في مقام الحجة والجملة فلا بد من الدليل الظني المفروض مثبت المحجة تلك
الظنون حتى يكون ذلك كمالا على الظن في ثبوت مضمون ما هو ماض بقوة جانب المحجة في تلك الظنون حتى يكون ذلك كمالا على الظن في ثبوت
مضمون ما هو ماض بقوة جانب المحجة في تلك الظنون فبمنه ما يقتضي الدليل المذكور من حجة الظن في الجملة فان قلت ان صر مفاد الدليل

المدكور في ذلك ان كان على سبيل اليقين ثم ما ذكر ان كان ذلك على سبيل الظن كان ذلك ايضا انما على الظن فان التبعية تتبع اخر المقدمات و
الظن ان من قبل الثاني لنقوم الظن بغير احوال الخراف فانما هو تحقيق ذلك لاحتمال كان الظن المذكور كمد موقنا على الظنون المفترضة بحال الواقع
لا يتحقق ترجيح بينهما حتى ينصرف الى دليل المدكور الى ارجح منها والاحتمال لا يقطع بصرف الدليل المذكور الى خصوص تلك الظنون من جهة ترجيحها
على غيرها لا احتمال مخالفة الظن المفروض للواقع ومساواتها لغيرها من الظنون بحال الواقع بل احتمال عدم حجتها بخصوصها فلا قطع بحجتها بخصوص بوجهين
اوجه هو كونها لا تكون هنا على اليقين وغاية الامر حصول الظن بذلك فالمدكور على حاله قلت لا تكال في حجة تلك الظنون ليس على الظن الذي
على حجتها بحال الواقع ولا على الظن بترجيح تلك الظنون على غيرها بعد اثبات حجة الظن في الجملة بل التقويل فيها على القطع بترجيح تلك الظنون على غيرها
عند ودان حجة بينهما وبين غيرها وتوضيح ذلك ان قضية الدليل القاطع المذكور هو حجة الظن على سبيل الاحتمال فمدور لا مبرر في القول بحجة الجميع
والبعض ثم الامر في البعض بدور بين البعض المظنون وغيره والتقصيل قضية حكم العقل في الدوران هذا بين حجة الكل والبعض هو الاقتصار على البعض
احتمال بالمتيقن ولذلك فالعلماء والمفكرين ان القضية المهمة في قوة التجربة واعتراف الجماعة بان لو فام الدليل القاطع على حجة ظنون خاصة كافية للاستنباط
لربيع التفتك عنها في حجة الى غيرها من الظنون وان لا يثبت بالقضية المهمة المذكورة ما ينسحب عليها ولو لم يتعين البعض الخاص حجة في المقام ودارت
الحجة بين سائر البعض من غير تفاوت بينها في نظر العقل انما الحكم بحجة الكل بل ان ترجيح البعض من غير مرجح الى امر اخر وما لو كانت حجة البعض متاخر
الكفاية مضمونة بخصوصه بخلاف ما كان ذلك في حجة من غير مرجح على حجة كل دليل فاعتبر عند العقل لاخذ بدور غير فان الرجحان
ح قطعي جد في الرجحان من جهة ليس ترجيحها بمرجح قطعي من جهة وان كان قطعا بحجة تلك الظنون فان كون المرجح قطعا لا ينقص كون المرجح قطعا وهو
والاحتمال ان العقل بعد حجة الظن في الجملة ودوران الامر عند بين القول بحجة بخصوص ما فام الدليل القاطع على حجة من الظنون والبناء على حجة
وغيره مما لم يبق دليل على حجته من سائر الظنون لا يحكم الا بحجة الاول المرجح على غيره في نظر العقل قطعا فلا يحكم بحجة الجميع من غير قيام دليل على العموم
اقول قيل عليه ان مقدما ما لا يستدل اما ان يجعل كاشفة عن كون الظن في الجملة حجة عليها يحكم الشارع كما يشعر قوله كان بعض الظنون اقرب الى
الحجة من الباقى واما ان يجعل منشأ حكم العقل بتعيين اطاعة سبحانه حينئذ لا يستدل على حجة الظن كما يشعر قوله فطر الى حصول القوة لتلك الجملة
لانظام الظن بحجتها الى الظن بالواقع فعلى الاول اذا كان الظن المذكور مرة دابين لكل والبعض فطر على البعض كما ذكره لانه لا يمتنع وما اذا اراد ذلك
البعض بين البعض فالبعض لا يكون لاحتمال لا يكون لا يما يقطع بحجة انما اذا احتمل في الواقعة الواجب حجة لا يمكن ترجيح احد هما بحجة الظن
به الا بعد اثبات حجة ذلك الظن بل التحقيق ان المرجح لاحتمال الدليل عند لتعاضد كالمعتن لاحتمال البعض يتوقف على القطع باعتباره عقلا او نقلا
والافاضل عدم اعتناء الظن لافترق في مجريها بين جعل دليل او جعله مرجحا مع ان الظن المفروض انما فام على حجة بعض الظنون في الواقع من حيث
الخصوص لا على المتعين ثبات حجة بدليل الاستدلال واما على الثاني فالعقل انما يحكم بوجوب اطاعة على الوجه الاقرب الى الواقع فاذا فرضنا ان
مشكوك لا يعتنى بحصول منه ظن بالواقع اقوى مما يحصل منه ظن بالواقع اقوى مما يحصل من الظن المظنون لا يعتنى بان كان الاول والى بالحجة في نظر العقل
ولذلك فالصاحب للعالم اذ ان العقل فاض بان الظن اذا كان له جهات متعددة يتفاوت بالقوة والضعف فالعدل والى لقوى منها الى الضعيف
فيها انهم نعم لو كان قيام الظن على حجة بعضها دون بعض مما يوجب قوتها في نظر العقل لانها جامة لا ذاك الواقع وبذلك على سبيل الظن بخلاف ذلك
الترجيح به الى ما ذكرنا سابقا وكرها ما فيه وحاصل الكلام يرجع الى الظن بالاعتناء انما يكون صادقا للقضية في ما فام عليه من الظنون لا يحصل القطع
بحجة في تعيين الاحتمالات وصار موجبا لكون اطاعة بمقتضاها انما تجمعها بين الظن بالواقع والظن بالظن بالاول وتوقف على حجة مطلق
الظن والثاني لا الظاهر لانه قد تعاضدتها قوة الشكوك لا اعتناء انهم فيه ولا ان الاحتمال الاول وهو كنف العقل على الجعول لشرعي بما لا اشارة
اليه في كلام المصنف طاب ثراه وليس في قوله كان بعض الظنون اقرب الى حجة من الباقى اشعار بذلك انما غرضه انه كون العقل كاشفا عن الظن المرص
عند الشارع بالتسوية الى حال المكلف على حسب ما هو عليه من غير فرق في نظر العقل بين الظن شرعي العقل والى لشارها فيها هو المقصود من حصول
البراهين وانما ان الحال في ذلك على تقدير الحكم بدليل على تقدير تسليم الظن الجعول بغير مرجح الى دوران الحجة بين الكل والبعض لا نصب الظن الشكوك
اعتبار من حيث هو كك شت لزم نصب المظنون ولا عكس انما اعتبارنا في ذلك فبدا لخطبة لا يمكن نصب لمشكوك من حيث نفسه دون المظنون لكن
ذلك لا يجدى في مقام عمل المكلف في تلك الحال وليس لاصل عند حجة المشكوك والمظنون من حيث هما كك فلا يمكن نصب اول للمكلف على الحال
التي هو عليها دون الثاني مع امكان العكس فلو اننا انزلنا سلم دوران الحجة بين المتباينين فمكن اجراء الدليل في تعيين الحجة منها انظر الى بقا التكليف
به وان شاء الله باب العلم اليه بعد ابطال الاصلين البراهين والاحتياط بتعين الرجوع في ذلك الى الظن فيكون المرجح ان من المعلوم دون المظنون وقد تقدم
فظهر ذلك بما فيه من البراهين والجواب رابعا ان ما ذكر من ان المرجح لاحتمال الدليل يتوقف على الامر على القطع باعتناء ان اردت توقف على العلم بحجة
نفسه فيتنوع وادبيل العلم باعتناء في مقام الترجيح فهو حاصل بالظن لوصول الرجحان الذي هو المناط في تقدير احد الدليلين بين ذلك على ما تقرر في
محله لكن لمقام ليس من باب تعارض الدليلين بل من باب دوران الحجة بين الاحتمالين بل ليس من باب التعارض صلا انما هو من باب الافاضا في
مقام الضرورة على اقل ما استدفع به بل من باب دوران الحجة بين لكل البعض المعتن بما يخصه من المرجح الظني والاحتمال واما ان ما ذكر من توقف الترجيح
على القطع باعتناء المرجح يمكن تسليمه في المقام بدعوى كون الظن لقيام على حجة بعض الظنون من المتيقن باعتباره بعد الاستدلال انما فام فطر متيقن
اعتباره ح من الاحتياط الصحيح على حجة بعض ما دونه فيكون متيقن الاعتناء دون غيره ويلحق به ح ما كان متيقنا بالاضافة اليه سائر ما ذكر
من حكم العقل بوجوب اطاعة على الوجه الاقرب الى الواقع ممنوع كما مر سابقا في المقدمة الرابعة انما يحكم العقل بن ذلك على الوجه الاقرب الى البراهين وذلك

والعلم بالاشغال يقتضي محصل البقن بالبرائة مع امكانه ثم الظن بها مع تعدده وان رجع الى البقن ايضا بعد ما لاحظ حكم العقل به ولا شك ان شكوك
الاعتقاد وان افاد الظن الاقوى بالواقع لكن البرائة مع شكوك فلا يحكم العقل في مقابلة مظنون الاعبنا الامع تعدده او عدم حصول الكفاية
وكلام صاحب العلم بشعر تقدم الاقوى عند المعارضة وبدل على قبح ترك الاقوى اخيرا الاضعف من حيث هما كل واحد منهما خارج عن محل الكلام
سابقا ان قوة الظن المشكوك بها لا يباطل بحجة لما عرفت من عدم رجوعه الى ضابط معين بخلاف نظام الظن بالاعتبنا الى الظن بالواقع فان لوجهها
معلوما لا مانع من ناطة الحجة بقوة المشكوك لا نصلح لمعارضة ذلك والحاصل ان ما ذكر من توقف صرف القضية الى المظنون على حجة الظن
في ذلك وقوته وان كان مما يمكن التزامه المقام بكل وجهه لكن الختار في هذا الباب ما مر غيره من لزوم الانتقال عن القطع بالبرائة الى الظن
بها الحاصل من احد لا سببا التي يظن باعتبارها شرعا في حق المكلف على حسب ما هو عليه لا ان ذلك من غير ما ينبغي عليه الاحتجاج المذكور وقد يجاز
ايضا انه بان ما ذكر من ان المرجح يتوقف على القطع باعبنا يمكن الالتزام في المقام انما على محض بان يبق لو كان مطلقا الظن حجة لكان تبين
لحجة من المظنون به تعينها بالحجة المعروفة فلا يرجع الى غيره وهو من مقتضى الغرض المذكور لما ذكر في غيره وانما الاعتبار لقطع باعبنا المرجح في مقام
المرجح سواء كان حجة في حد ذاته او لم يكن بل من كون حجة في نفسه ليس لم حجة في مقام المرجح فلا ينفاد من فرض حجة الظن حجة المرجح
لشكوك دليل الحجة له ولغيره على حد سواء فيكون ان كان مطلقا الظن حجة لم يتصور المرجح به في ذاته ولا يمكن المرجح به في حجة نعم يمكن التمسك بالظن
على فرض حجة في المنع عن بعض المظنون كما في تفصيل الشكوك فانه انما يبق في كلام المصنف طاب ثراه واخرى لفرق بين المرجح والاول ما
يذكره في مقام الميل الى احد الطرفين وسكون النفس لئلا يكون بغير مرجح وان لم يحكم بتعيينه جوابا او ثانيا متما بحج حصوله في مقام التصديق
بقتضا الحكم على حسب ما هو امر اخر داء ما هو المقصود من مجرد المرجح فليس المراد انه يجب العمل بالظن المظنون بحجة بعد الاستدلال بالبرائة بعد ما
على المكلف العمل بالظن ولم يعلم اي ظن هو ان عمل بالظن المظنون بحجة لم يكن ترجحا بل مرجح فاما مانع من نقول به ومنه ان ليس الكلام في المرجح لتفعل
بالالمطلوب المرجح الحكم بان الشارح اوجب بعد الاستدلال العمل بهذا الظن دون غيره فلا يكون ذلك الا دليل الملمزم في حكم العقل المعين لذلك
وغيره قد بينا الوجه في اثبات المرجح وقد تلخص مما ذكرناه ان اوجه ثبات المرجح بما ذكره من ستة الاول المظنون الاعبنا هو انما المتفق
للقطع بان الشارح اذا جاز العمل بشكوك الاعتقاد من حيث هو كذا ان يجوز العمل بالمظنون الاعبنا كذا بخلافه لعكس فنجعل نقضا في دفع الضرر على
اقل ما ندفع به وهذا يرجع الى الوجه الخامس من الاقتضاء على القدر المتيقن وكذا الحال في سائر المراتب لتساقطة الان بقاء اوجه الا لا يثبت على
الخصومة المفترضة وهي طريق مخصوص في معرفة القدر المتيقن لثاني ان مظنون الاعبنا يقتضي الخش بالبرائة بخلاف المشكوك والموهوم واللازم في
حكم العقل بعد العلم بالاشغال وتعددها كبرائة الظن بها فراجع المرجح بذلك الى اوجه الاول لثباته بعد اثبات حجة الظن في الجملة وتعدده
العلم بتعيينه وبقاء التكليف بالعمل به بتعين الرجوع في تعين الحجة من ان الظن في المسئلة الاصولية وهذا يرجع الى اوجه الثاني في اربع انشؤ
الاعتبار من حيث تعاضد احد الطرفين بالآخر اقوى من غيره فيقدم عليه للعلم برجحانه الخامس ان لعقل فاض بذلك بالمرجح على الاجمال وان لم
تتبع جهة او بقاء اوجه من حصول الظن بالبرائة في مظنون الاعتقاد دون غيره وهذا من غير ما مر في الوجه الاول فان المقصود في المقام هو المرجح
وهو حاصل بما ذكره من المقصود في اوجه الاول تعين العمل بما يقبل الظن بالبرائة والا وبالذات لا من حيث المرجح بذلك بين المظنون واذا اختلفت حجة
والجهة لم يرجع ذلك الى اوجه الاول لتساوي ان يكون الظن بالبرائة حاصلا من الطريق المعلوم اعتبارا في حال الاستدلال بخصوصه فاذا حصل الكفاية
استغنى التمسك الى الظن المطلق وهو ظاهر يفي في المقام ابرار اخر وهو ان طريق التعيين عند التقوى لا يخص في ابطال المرجح من غير مرجح حتى يرضى ما ذكر
بهناك وجه اخر ان احدهما ان ما يظن باعتباره من المظنون المطلقة لا يكفي في استنباط الاحكام الشرعية اما لاخصها في الاخصا المصنوعة كبرائة
والعلم الاجمال في الفقه كثير من فوائدها للعلم المفصولة منها نظر الى كثرة معارضتها بالمظنون التي يثبت في اعبناها فيكون محال فيها على حسب
مخالفة في فوائدها الكتاب السنة المتواترة في عدم جواز العمل بها مع العلم الاجمالي بخلاف كثير من فوائدها للواقع وعدم وفاء القدر المتيقن منها في
الاحكام ينتفع الرجوع الى الاصول فيما عدا ذلك بتعين العمل بشكوك الاعبنا فيها يكون مختصا بموهوم مظنون الاعبنا ومقتضى المطلقة وقدره لاجاز
بنازم العمل بسائر المعاني الظاهرة منها ايضا لكثرة ما يعارضها من المظنون الموهومة الاعبنا فتبين العمل بما يعارضها من ذلك ثم يسري الحكم الى ما قبل
من معارضتها باوجهين المذكورين الثاني انه بعد ما ثبت من دليل الاستدلال وجوب العمل بالظن في الجملة فان هناك قدر متيقن كاف في استنباط
الغرض من المرجح عند ما اذا دار الامر بين امور متباينة فلفظ لا عدة الاشغال بعد القطع بالمحل المذكور لجمع بينها بالعمل بكل ظن حتى يحصل
بالبرائة عن التكليف في الحال في المقام كعدم وفاء القدر المتيقن بمعظم الاحكام ولا يذهب عليك من كل من الوجهين المذكورين ما الاول فلا تا
نفي قيام الادلة الفاعلة على اعبنا المظنون المخصوصة بما يقوم به الكفاية وما بعد هذه الدعوى عن عدم قيام الادلة الفاعلة ايضا فنقول ان
عدم حصول القطع من تلك الادلة يثبت ذلك فلا اقل من حصول الظن ولو فرضنا عدم الكفاية بذلك ايضا فلا وجه للعدول عن شكوك الاعبنا على ترتيب
المتقدم في حد تعزيبك لدليل فانها لم تبت متكررة لا ينفصل الى الاحقة منها الا بعد تعدد السابقة ودعوى العلم الاجمالي بخلافه من فوائده
ما في المرتبة السابقة للواقع معارضته لمرتبة الاحقة ممنوعة وعلى فرض تسليمها فكونها من قبيل المشتبه بالمحذور ممنوع ولو سلم فلا يجزى في جميع ذلك
المرتبة لمرتبة واما الثاني فلا ان الاعبنا بالعمل بكل ظن ان وافق الاعبنا في المسئلة الشرعية رجع اليه والا قدم الثاني عليه قد قررنا في الالتزام
في دليل الاستدلال في مقام وجه ثالث لتعين الحكم المذكور وحاصل ان ثباته ولا وبالذات بعد اثبات بقاء التكليف بمعظم الاحكام والاستدلال

باب

باب العلم بها هو لزوم الاحتياط المتبذل للعلم الاجالي بامثالها في جميع المشتبهات وما تسبقه ذلك بتعدد اوله ووم العسر والجرح بالالتزام به فان تعين مؤيد
الاعتدال والجرح اخذل السقوط به وجرى الاحتياط في سائر المقامات ان تردد بين جميع المقامات فان تساوت النسبة اليها لم يحكم بسقوط التكليف
في جميعها لا امتناع التيقن بغير مرجح. بطلان التجنب الا بالزوم هو الحكم بسقوط الاحتياط في الاعتدال لا لوهو في النظر في الواقع والطريق معانيم الوهو
بالنظر في احدها خاصة فان بقي المرجح ايقن لم يحكم بسقوطه في المشكوك بالنظر في الامر من جميعها فاذا ظن بالواقع او الطريق لزوم الاحتياط بالعلم به ثم بالخط
الظن بحسب نسبة المتقدمة فالحكم في ذلك على عكس الوجه لتساويها بالخط في العمل بالظن المتدقيق من الاقوى فالاقوى على هذا الوجه بتنا
بالخط في ترك العمل بالظن القدر المتيقن من الاضعف فالاعتماد على الاحتياط في الاول على الحقيقة والاصل عدمها فيقتصر على الاول والثاني على مراعاة الاحتياط
الموافق للاصل فيقتصر في الحكم بسقوطه على المتيقن وذلك ان ما دل على عدم وجوب الاحتياط يتبادل على سلب الوجبة الكلية فلا يقتضي السالبة
الكلية فيكون العمل بالظن سببا على مراعاة الاحتياط بالاعتدال المسور للقطع بعدم لزوم المرجح بالاحتياط فيه فلا يحتاج في تعميم الحكم فيه الى دليل اخر لو افترضنا
للاصل والقاعدة فيجب عليهم الحكم المشكوك الاحتياط وهو هو في المتدقيق غيره وللظن القوي الضعيف في غير ذلك من مقام الظنون لتيسر مراعاة
الاحتياط في جميع مرادها سواء تعلق الظن بالواقع او بالطريق اذ بهما معا لا ان ذلك خلاف مقصود لقائل بحجة وطلو الظن وان كان ذلك غاية ما يعنيه
الدليل الذي اقامه عليه فهو ايقن من وجه ضاده واعراض بتوجيه عليه كما سيجي تفصيل القول في ذلك ثم وذلك ان العامل بالظن يجعل حجة عشر
في مقام القضاء والافناء والتفت في الاموال والنقوس والفرج والدماء ونقض ما لا يجوز نقضه لا بحجة ودفع ما يحرم دفعه من غير دليل اثبات ما
لا يمكن اثباته الا بغيره وان ذلك من الاحتياط الذي لا يثبت في شيء من المذكورات فهو مرجع ذلك الى القول بحجة الظن وهم فاحش فلا تغفل قد
تخص من جميع ما مر من الوجوه المتصورة في تعميم الحكم بالحجة لجميع الظنون ما وردت منها اجزاء الدليل في كل مسألة بالانضمام من المعاملات الى اصل
في كل مسألة بالانضمام الى العمل بالاحتياط لا كثر فيه حتى يحتاج الى التعميم ومنها عدم حصول الكفاية بالعلم ببعض الظنون دون بعض منها توقف
العمل بالحجة المرددة بهن الظنون على العمل بغيرها ومنها توقف البرائة القوية عن الكفاية لمعلومة على الاجمال لا لانه بعد تعدد القطعة على العمل
مطلقا للظن ومنها ان العقل في ذلك حاتم باعتبار الظن فلا يقبل الا ما لا كاشف عن مجموع الشرائع على سبيل الاجمال منها بطلان المرجح بل
مرجح واذ بطل التعميم بالحجة الاولى توقف على غير المرجح فيحصل المرجح باحد الوجوه الستة السابقة امتنع التعميم وذلك ما اردناه قال قد من
الرابع انه بعد قضاء المقدامات ثلث بحجة الظن على سبيل اجمال ان كفتها بالمرجح القوي كما مر في الوجه لتساويها ما دل على حجة الدليل الظن
هو المتبرع دون غيره حسب ما مر في الوجه المتقدم وان سلمنا عدم العبرة به وتساوت الظنون في الملاحظة المذكورة بالنسبة الى حجة وعدها
فاللزام بحجة الجميع اما ما قام الدليل المعبر على عدمه من الدليل المعبر هو الدليل الظني لقيامه مقام العلم فاذا قضى الدليل الظني يكون المرجح
الظنون الخاصة دون غيرها تعين الاخذ بها دون مساوئها فانه بمنزلة الدليل لقاطع الدليل عليه كذا قول قد ورد على الاحتجاج المذكور بوجوده الاول
ان غاية ما يعنيه الدليل الظني القائم على حجة الظنون الخاصة دون غيرها نصب لثبات الظنون الخاصة بحجة في معرفة الاحكام دون غيرها من الظنون
المطلقة فليست تلك عدم كون الظن المطلق طريقا منصوبا في ذلك هو ما لا ينكره القائلون بالظن المطلق فانهم لم يزعموا ان ذلك حكم بمحول من
الضاد في زمان لا في مكان وانما زعموا ان عدم حصول الكفاية بالطرق المنصوبة يقتضي حكم العقل بالعمل بمطلق لظنه وهذا تسليم منهم لعدم كونه
من الطرق المنصوبة وكل شبهة المنعقدة على عدم حجة الشهرة وغيرها مما دل على عدم قيام الدليل على اعتبارها وبقيتها تحت الاصل الاحتجاج
المذكور مبني على الظن بغير العمل به ونهى الشارع عنه بخصوص حتى ذلك يجري لقياس الاستحسان في غيره عن موضوع الحكم المذكور وهو ان
يوجب احدهما ان الدليل الظني المذكور اذا دل على ان حكم المكلف في زمان لا في مكان هو العمل بالظنون الخاصة دون غيرها فغدا دل على الشارع
عن التماز ونهها والعمل بغيرها والاخر ان الدليل الظني قائم على العمل بمطلق الظن من حيث هو على نحو لقياس غيره فانه المستفاد من الاجزاء
الكثيرة بل اكثر الادلة التامة على القياس شبهة مبني على عدم جواز الاكتفاء بمطلق الظن في الشهرة وشاملة في الزمان والافناء والاشكال بل قد
عرفت دعوى فادتها للقطع بذلك فلا اقل من حصول الظن به لثبات ان ذلك لو تم فاما يتم لو كان الظن المانع من غير جنس الظن المنوع كان يحصل
الظن من الاحتياط المانع من الظن المحاصل من الاولوية وشبهها اما لو كانا معا من جنس مادة واحدة كان يقوم الشهرة مثلا على المانع من العمل بالشبهة
او كانا معا من جنس المطلق فلا معنى للعمل ببعض فانه دون بعض فكيف يعمل به في المسئلة الاصلية دون الفرعية وهل هو الاتفكك بين
المساويين في الحكم وهو باطل لثالث ثلث على التقدير المذكور يلزم من حجة الظن المانع عدم حجة غيره ومن عدم حجة حجة لتعلق الظن المانع بالمانع عن
نوع الظن المنوع والمعرض من افراده وهو محال فاذا امتنع شمول الحجة للظن المانع لعادضة الدليل لقاطع عاد الظن المنوع سلب المانع
واجواب عن الوجوه ايضا من وجهين احدهما ان الظن المانع من مطلق الظن من جنس الظنون الخاصة بحصوله من الكتاب لتعدد وعمل الطائفة فاذا تعلق
بلزوم فصل العمل على الظنون المخصوصة والمانع من تعلقها الى الظنون المطلقة لم العمل عليه لم يلزم من ذلك شيء من المحذورين الاخرين المانع شمول
الحجة للظن المنوع لانه الذي يلزم من حجة عدمها ما يلزم من وجوده عدمه باطل فيخصص الحجة بالظنون المخصوصة لولا ان يرتب عليها المحذورين والى ذلك
وذلك ان حجة ان هو الظن بالبرائة والظن بالبرائة من الظن المدفوع بنفسه لكن الوجه المذكور خارج عن مقصود المصنف طاب ثراه لانه لا يعدل الظن المانع ليدل
معتبر على تحريم العمل بالمنوع وحصل الوجه المذكور من وجوه المانع والمنوع جميعا عن حجة نظر الى لزوم المحذورين والى ذلك كونه لاشتمال على التناقض لزوم
التفكيك بين الملتزمين في المرجح من غير مرجح من الافاضة على احدها ومقتضا المصنف طاب ثراه لا يثبت على ذلك فاصحاب بناء على الوجه الاول واما
الوجه الثاني فهو مقتضى من قولنا لو كان الظن المطلق حجة لا فتنى عدم كونه حجة وظنهم قوله لو كان ذلك لشبهة حجة لدلت على انها ليست بحجة ولو كان

الكتاب حجة لدن على عدم كون حجة ولو كان خبر لو اوجدت لدل على انه ليس بحجة اذ ليس المقص من تلك العبارات الاستدلال بها على نفى حجة فانها غير
معقول بل المقص لتنبه على امتناع هذا الحكم الكلي بطلان الفرق بين افراده المتشابهة وتخرج بعضها على بعض من غير حجج والا فلو فرضنا قيام
الدليل على حجة المنوع امتنع بقاء الظن بخلافها الرابع ان الظن بعدم حجة لامارة المنوعة لا يجوز ان يكون من باب التجربة بل لا بد ان يكون
حجة اشتمال الظن المنوع على مفسدة غالبية على مصلحة اذ ان الواقع وحج فاذا ظن بعدم اعتبار الظن فقد ثبت بادر ان الواقع لكن مع الظن بترتيب مفسدة
غالبية فبذلك لا يرد من المصلحة المظنونة والمفسدة المظنونة فلا بد من الرجوع الى الاقوى فاذا ظن بالشبهة نهى الشارع على العمل بالاولوية وبذلك لا يرد
هذا الظن فكل اولوية في المسئلة اذ ان قوتا اقوى من الظن الحاصل بالشبهة المفضية يؤخذ بها وان كان الظن الحاصل منها اضعف بحججه ووجهه ومع
لنا وجهان في القوة بحكم يتساقطها لعدم استقلال العقل بشئ منها ح كذا قبل حج فكون ذلك معنى الرجوع الى اقوى الظن المفضي الى الجواب
فبعض من وجهين احدهما انه لا مانع ان يكون المنع المظنون عن الظن المفروض ملحوظا من باب الطريق كما هو الظاهر من الطريق كيف امتنع عن ذلك من
الجهة المذكورة يقتضى كون في عرض الواقع لا يفسد لم يقبل الواقع به ولا يخفى ما فيه غلبة الامر ان يوجب ذلك بعدم حصول الاصابة الغالبة
التي هي المناط في حكم العقل بحجة الظن في الظن المفروض في علم الله سبحانه فيصير سائر المظنون على ظاهرها من غلبة الاصابة راجعة الى الظن المفروض في حكم العقل
والا فلو سلمنا اننا لا مانع من ذلك بترتيب المفسدة على العمل فلا شك ان مصلحة اذ ان الواقع وحج غير مطلوبة للامر في اصل الظن في وجود مصلحة
غير مطلوبة للامر فمضمة لمفسدة غالبية عليه ولا شك ان العقل لا يحكم بحجة مثل تلك سببا في مقابلة سائر المظنون التي لا تكون بذلك المثابة بل لا
في رجحانها على ذلك في نظر العقل ان كان الظن المنوع في غاية القوة والمانع في غاية الضعف فلا معنى لرجحانها على الاخر بالقوة والضعف كما
ان الظن المانع انما يكون على فرض اعتباره دلالة على عدم اعتبار المنوع لان امتثاله المنوع ح مقطوع بعدم وهذا المعنى موجود في الظن المنوع
مثلا في فرض ضرورة الاولوية مقطوعة لا اعتبارا بمقتضى خولها تحت دليل الاستدلال بمقتضى بقاء الشهرة المانعة عنها على اعادة الظن بالمانع ودعوى
الظن من الشهرة بعدم اعتبار الاولوية دليل على عدم حصول القطع من دليل الاستدلال بالاولوية والا لا تضع الظن بعدم حجة ما يمكن كشف ذلك عن
الظن المانع تحت دليل الاستدلال معارضة بان لا نجد من نفسنا القطع بعدم تحقق الامثال بل لو كان الظن المانع فلو كان الظن المانع فلو كان الظن المانع
القطع بذلك ح دلالة الظن اعتبارا المنوع انما هو مع قطع النظر عن حجة دليل الاستدلال ولا يتم بقاء الظن بعد ما حطت ثم ان دليل العقل في
القطع بثبوت الحكم بالنسبة الى جميع افراد موضوعه فاننا في دخول فرد من فاما ان يكشف عن فاشك في الدليل واما ان يوجب طرهما لعدم حصول القطع
من ذلك الدليل العقل بشئ منها واما ان يحصل القطع والظن بدخول احدهما فقطع او يظن بخرجه الاخر فلا معنى للفرق بينهما او حكومة احدهما على
الاخر فلا يكون ذلك من قبيل تعارض الاستصحاب الاورد كما استصفا اظهره الماء على المورد كما استصفا بخاسته ثوبا لمغسول لان مرجع تقدير الاستصحاب
الاول على الثاني في تقديره التخصيص على التخصيص لكون احدهما دليل اذ انما يقين استابق بخلاف الاخر فالاول يختص بالثاني في تخصيصه من جهة
العمل موجب بالعام بقدر الى ان يحصل الدليل على التخصيص لان هو ان القطع بحجة المانع عن القطع بعدم حجة المنوع لان معنى حجة كل شئ وجوبه
بؤاذه لكن للقطع بحجة المنوع التي هي بقض مؤدى المانع مستلزم للقطع بعدم حجة المانع فادخل المانع لا يستلزم خروج المنوع واما هو عين خروجه فلا
يخرج من تخصيص بخلاف خول المنوع فانه يستلزم خروج المانع فبصيرت حجة من غير حج كذا افاده بعض مشايخنا المحققين وهو ان بالغ في التدقيق و
التدقيق لتبين ان لا مانع عن جوده اولا فلا بد بقاء الظن بمنع الشارع عن بعض المظنون لا ينافي القطع بحجة في زمان الاستدلال على حسب ما
ذكره كالانبات في القطع بعدم حجة على حسب ما ذكرناه وكما ان اندراج الظن المانع تحت دليل الاستدلال حصل للقطع بحجة لا يوجب خروج عن موضوع
الظن وبذلك القطع لوضوح ان الظن بالحكم الشرعي لا يستلزم الظن بحجة ذلك الظن لا مكان اجتماع مع الوجوه الخمسة المتصورة نعم الظن بالمانع العقل
على حسب المكلف بخلاف ذلك لان الكلام في شخص ما يوجب لثباته من الظن المفروض انما هو كلام في هذا المعنى فهو عين محل الكلام في المقام
فنقدم المانع قطع او يظن بعدم جواز العمل بالمنوع وكذا العكس فالكلام المذكور مبني على خلاص المقام الاول بالثاني الا ان يبق ان يبق ذلك على تقدير
كون العقل في محل المسئلة كما شافنا في الجملة الشرعي فيجوز لمقاما وهو ايضا ممنوع لا مكان ملاخطة الخلاف لروية والتجربة فيها باختلاف الحكم الاول
والثاني كما لا يخفى واما ان ينافي ان المانع والظن المانع والمنوع بحسب اندراجها تحت دليل المفروض هو المانع في الاستصفا الاورد والمورد بحسب اندراجها
تحت دليل الاستصفا فيكون اندراج الاول منها موجبا لحصول التخصيص بالنسبة الى الثاني واندراج الثاني موجبا لحصول التخصيص بالنسبة الى الاول
ومن المعلوم ان دليل العقل في عدم جواز تخصيصه فادكر في وجه الفرق بينهما لا يحصل واضعف منه مادقة اخراج في توجيه الفرق بين الظن
بشئ في الظن فانه قلنا ان دليل القطع على حجة بعض المظنون مما لا يكفائة كانت التقضية المهمة الثانية بالدليل المذكور منطبقا عليه
فلا يترتب الحكم منها الى غير ما حسبنا وما اذا قام الدليل الظني على حجة كل واحد من المانع على ما ذكرنا ان قلنا بقيام الظن مقام العلم وتبين
منزلة فلا جواز ان لا ينافي عليه الدليل الذي على حجة هو الدليل على حجة الباطن لا مانع ان يكون الدليل على حجة من الدليل لقاطع العام و
الدليل الظني المفروض الدليل على حجة غير هو الثاني فاصلة قلنا انما ح على ما ذكرنا دليل المقص في المقام ثم ان دليل الظن في المقام على خصوص
بعض المظنون منزلة الدليل لقاطع الدليل عليه في تطبيق التقضية المهمة المذكورة عليه لوضوح الفرق بين الامتنان بل المقص ان قيام الدليل الظني على
عدم حجة غير المظنون الخاصة فاض بسقوطها عن حجة فان تميز ذلك الدليل لظن منزلة لقطعي فاض بعدم حجة غيرهما من المظنون فان قلنا لا تقع
المعارض بين الظن المتعلق بالحكم والظن المتعلق بعدم حجة ذلك الظن ايضا الاول بالظن باءا والمكلف بالقاضي بحصول الفراع وضما الثاني
بالظن ببقاء الاستغال فبذلك لا بد من الرجوع الى اقوى الظن المذكورين لا القول بسقوط الاول واساقلت مصادمة بين الظنين في غير

اصل نظر الى اختلاف متعلقها مع انفسا المدونة بينهما ايضا لوضوح امكان حصول الظن بالواقع مع الظن بعدم حصول البرائة في الشهادة والعلم
به كما هو الحال في القياس نظائره بل لا انحصار فيه لذلك كما مرته الاشارة اليه وايضا لوضوح ما يسلم في المقام ان يكون الظن باء الواقع مقتضيا للظن
بحصول البرائة في الشهادة وهو لا يرام الدليل الظني القائم على خلافه حتى يتدافعا ويرجع الامر الى ملاحظة الترجيح بل مع حصول الثاني لا يحصل من الاول
الا بوجه الحق بالواقع من حصول الظن بالبرائة الشريفة فان قلت على هذا يقع المعارضة بين الدليل الظني المفروض والدليل القاطع المذكور الدليل
على حجة مطلقا لظنون لقضاء ذلك بعدم حجة الظن المفروض فهو دليل على خاص معارض لما يقتضيه القاعدة القطعية المذكورة ومن لبيس ان الظن
لا يقاوم القطعي فلا وجه لالزام التخصيص فيها واخراج ذلك القاعدة من حجة قيام الدليل المفروض قات لا تقاوم في المقام بين الدليلين حتى
تكون حجة احدهما فاضحة بقوته في المقام بل نقول ان ما يقتضيه الدليل القاطع مقبدا بعدم قيام الدليل على خلافه حسب ما مرهنا فانما الدليل
عليه لم يعارض ذلك ما يقتضيه الدليل المذكور بل يلزم عند الحكم المذكور عليه فالتقاضي الذي قام الدليل المذكور على عدم حجة خارج عن موضوع
الحكم المذكور وقد عرفت سابقا ان خروج الظنون التي قام الدليل المذكور لقاطع على عدم حجةها ليس من قبيل التخصيص لالزام التخصيص الاول
العقلية فكذلك ما بمنزلة من الدليل الظني اذا افاد عدم حجة بعض الظنون فلا ممانعة اصل فان قلت ان قام هناك دليل على عدم حجة بعض الظنون
كان الحال فيه على ما ذكرنا وما مع قيام الدليل الظني عليه فاما يصح كونه محججا عن موضوع القاعدة المقررة اذا كانت حجة معلومة وهي متبينة على
القاعدة المذكورة وهي غير صالحة للتخصيص نفسها ادستها الى الثبوت على نحو سواء فنقول ان مقتضى الدليل المذكور حجة الظن معا بما كانا متعلقا
لا يمكن الجمع بينهما ان لازم مراعات قوتها والاخذ به في المقام على ما شأن الادلة المتعارضة من غير ان يكون ترك الدليلين مستندا الى القاعدة
المذكورة كما هو مبني الجواب اذ لا يتصور تخصيصها لنفسها والحاصل ان المخرج عن حكم تلك القاعدة في الحقيقة هو الدليل الدال على حجة الظن المفروض
اذ الظن بنفسه لا ينفك عن حجة فاضحة بتخصيص القاعدة الثابتة والمفروض ان الدليل على ما هي القاعدة المفروضة فلا يصح جعلها مختصة لنفسها لظن
الامر مراعات قوت الظن المفروض من قبل الحجة عندنا في كل واحد من الظنون الحاصلة وان كان المستند حجةها شيئا واحدا ووجه فالحكم بحجة كل واحد
منها مقبدا بعدم قيام دليل على خلافه ومن لبيس ان كون الظن المتعلق بعدم حجة الظن المفروض ليدل على عدم حجة ذلك الظن فلا بد من ترك
الحكم بما الحاصل ان العقل قد دل على حجة كل ظن حتى يقوم دليل شرعي على عدم حجة فاما تعلق ظن بالواقع وظن اخر بعدم حجة ذلك الظن كان لنا
حجة على عدم جواز الرجوع الى الاول ومخرج بذلك من الدلائل المذكور فلا بد من ذلك مختصا لتلك القاعدة اصرا فان قلت ان العقل كما
بحكم حجة الظن الاول في ان يقوم دليل على خلافه كذا بحكم حجة الظن الثاني بحكم حجة الظن الثالث بحكم حجة الظن الرابع بحكم حجة الظن الخامس بحكم حجة الظن
فليجعل الاول باعتبار حجة دليل على حجة الثاني لا يمكن الجمع بينهما في حجة فاما ترجيح الحكم بتقدم الثاني على الاول قلت سبب الدليل المذكور في
الظنين بانفسهما على نحو سواء لكن الظن الاول متعلق بحكم المسئلة بالنظر الى الواقع والظن الثاني متعلق بعدم حجة الاول فان كان مؤدبا
حجة الظن مقبدا لم ترك احد الظنين ولا بد من ترك الثاني فانه في الحقيقة معارض الدليل لقاطع القائم على حجة الظن بل لا يخفى ان المفروض
وجه فلا ظن بحسب الحقيقة بعد ملاحظة الدليل القطعي المفروض اما ان كان مؤدبا حجة الظن الاما دل الدليل على عدم حجة فاما مناص من الحكم بترك
الاخذ بالظن الاول في حجة الدليل المفروض حجة الظن الثاني فيكون دليل على عدم حجة الاول ولا معارضة فيه للدليل لقاطع حجة الظن لكون
الحكم بالحجة هناك مقبدا بعدم قيام الدليل على خلافه ولا للظن الاول لا اختلاف متعلقها او لو ان بدا الاخذ بمقتضى الظن الاول لم يمكن جعل الدليل
دليل على عدم حجة الظن الثاني لوضوح عدم ارتباطها بما يعارضها من حجة فاما حجة قد عرفت ان المعارضة بينهما بحسب الحقيقة ولا يصح ان
يجعل حجة الظن الاول دليل على عدم حجة الظن الثاني في الحقيقة في المقام هي نفس الظن والدليل المذكور في المقام دال على حجةها وهو امر واحد بالنسبة
اليها بانفسهما على نحو سواء كما عرفت وليس حجة الظن حجة في المقام بل حجة نفس الظن وقد عرفت ان بعد ملاحظة الظنين وملاحظة حجةها على لوصف
المذكور بنهض الثاني دليل على عدم حجة الاول دون العكس فيكون حجة الدليل لقاطع القائم على حجة الظن المفروض اما ما قام الدليل على عدم حجة بعد
ملاحظة الظنين المفروضين حجة الثاني وعدم حجة الاول من غير حصول تعارض بين الظنين حتى يؤخذ باقوتها بحسب ما انضج ما قرره فانه فان قلت ان
الدليل المذكور حجة الظن المتعلق بالظن المذكور اما بتعلق بالاصول حيث ان عدم حجة الظنون المفروضة من مسائل اصول لفقه فلا بد
من ان على عدم حجة فبذلك تلك الظنون تحت القاعدة المذكورة ويكون الدليل المذكور حجة فاطقة على حجةها قلت ولا ان مقاما الدليل المذكور
حجة الظن فيها انما سبب العلم مع العلم ببقاء التكليف في الاخصاص بل بالرفع وان كان عقلا بحثا مما هو بالنسبة اليها والمفروض ان الدليل
سبب العلم في هذه المسئلة وعدم المناصرة في العمل ثانيا ان مرجع الظن المذكور في الظن في الفرض اذ مفاده عدم جواز العمل بمقتضى الظن المفروض
والافتاء الذي هو من جملة اعمال المكلف فاما قوله بحجة عندنا في كل واحد من الظنون الحاصلة وان كان المستند حجةها شيئا واحدا الى قوله فاما
تعلق ظن بالواقع وظن اخر بعدم حجة ذلك الظن كان لنا حجة على عدم جواز الرجوع الى الاول وقد عرفت ان هذا التمايز مع اختلاف الظنين المفروضين
في الجنس قاطع اتحادهما في الجنس كما اذا كانا جميعا من جنس لشهرة فلا اذا الثاني كما يقتضيه عدم جواز الرجوع الى الاول كذا يقتضيه المنع من العمل بنفسه
ايضا لكونها معا من جنس واحد في حجة هذا الجنس سبب العلم ببقاء التكليف في الاخصاص والتفكيك بين المشايد بين من غير مرجع وعدم شمول لشئ لنفسه
بعد القطع باتحاد المناط وشاوي الظن لا يجدى شيئا فالصواب اخراج الظن جميعا عن حجة نظر الى مناع شمول حجة لهما معا وانفاء المرجع كذا
لاننا بما جميعا تحت دليل واحد من حيث ما مرهنا ونشر في ذلك انك قد عرفت مما ذكرناه في وجه خروج القياس من حكم العقل في
هذا الباب في صورته على وجهين احدهما ان الحكم العقل بحجة الظن بالحكم العقل الموجب للظن بالبرائة الفعلية على ما اخبره الصبر طائرا وهذا مما لا يمكن

حصوله من الظن المدفوع بنفسه فخرج عن مؤدى الدليل بكل ما فيه من المنافع والمضار والآخران يحكم بحجة الظن بالواقع من حيث غلبة الاصابة فيه وعدم
الفساد عليه يكون منع الشارع عن بعض الظنون مبنيا على تنافا احد الوصفين فيه وحيث يكون حكم العقل بذلك ظاهرة مبنيا على عدم تنافا
الوصفين فيه فالظن يمنع الشارع فاض فهو مختلف احد الوصفين فالمدفوع بنفسه لا يستلزم شرط الحجية بكل ما فيه بضا وذلك ما اردناه فلا نقض
قوله فان كان مؤدى الدليل بحجة الظن مظهر لم يزل احد الظنين ولا يوجب ذلك في لزوم ترك الثاني هذا واضح وبعد من حكم العقل بحجة كل ظن لا يمكن
منع الشارع عن بعض افراده في تلك الحال لا امتناع الخالفين بين حكم العقل الشرع على ما نقرر في محله ففرض الظن يمنع الشارع عن بعض افراده في تلك
الحال ففرضه ان كان يفرض الظن بالمنع منه من حيث هو وبجسب الوقوع مع قطع النظر عن خصوصية الاستدلال كما مر بيانه قوله واما اذا كان مؤداه بحجة الظن
الاما ما لم يزل الدليل على عدم حجته الى اخره قد عرفنا ذلك صبي على اختلاف الجنس مثلا اذا دل الخبر على المنع من الاخذ بالاولوية الظنية كان الثاني من
الظنون التي قام الدليل على المنع منها بخلاف الاول والا لولا ان يقضى بالمنع منه لغيره ففرضنا ان الاولوية ايضا فاضية بالمنع من الاخذ بالخبر المجزئ
اندر اجها جميعا تحت الحجية على نحو ما لو كان من جنس واحد لا من حيث قيام كل منهما بالدليل على المنع من الاخذ بنظره ماد كراه في الخبر الواحد ففرضنا ان كانا من جنس
الظن المذكور في الظن في الفرع في ان القائل بعدم حجة الظن في الاصول فاعل بعدم حجة هذا القسم من الظن المتناهي بالفرع وان لم يساعد الدليل
على ما مر بيانه وكان هذا وجها لنا لملامشة البه في الكلام في اوطاب شاه الحاصل انه بعد ان اعل حجة الظن في الجملة على سبيل القضية الممهلة كما اقتضت
به المقدامات لثلاث المذكورة اذا دار الامر بين حجة جميع الظنون والظنون الخاصة من دون قيام مرجح احد الوجهين لزم البناء على حجة جميع الظنون
الظنون ان في بنظر العقل وطلان الترجيح من غير مرجح فاض بالتعبين اما اذا كان البعض من تلك الظنون مقطوعا بحجة الظن في الجملة دون
الاخرتين ذلك لبعض الحكم بحجة دون الباقى فانه القدر اللازم من المقدامات المذكورة دون ما عداها وحكم العقل بحجة الكل على ما ذكره ليس
من حجة تنفاه المرجح بينها اجماع الوقوع على حكم بحجة الجميع كات بل بما هو من جهة عدم علمه بالمرجح فلا يصح لتعبين لبعض الحكم بالحجة دون البعض
من دون ظهور مرجح عنده فنبهنا عليه بحكم بحجة الكل بعد ان قطع بعدم المناص من الرجوع اليه الجملة فغوى الحكم بما ينبغي من جهة الجملة بالواقع و
لا يجرى ذلك عند دوران الامر بين الاخص والاعم على نحو ما هو المفروض في المقام لثبوت حجة الاخص على التقديرين بعد ثبوت حجة الظن في الجملة لا
كلام ان في حجة الاخص واما الثاني فالحكم بحجة الباقى وحيث فكبت بسوغ للعقل في مقام الجهل ان الحكم بجواز الرجوع الى التماس الاكتفاء بتلك الظنون في
استعمال الاحكام والمفروض كون حجة الاخص مقطوعا بها عند العقل بحجة الباقى مشكوكا بل لضرر العقلية ان فاضية بمرجح الاخص لا نقضا
عليه في مقام الجهل حتى يثبت حجة غيره من الظنون فلو قد ورد على هذا الاحتياج اية بوجوده الاول ان ما ذكر من المقدامات المتفق من الظنون الخاصة
للفطع النقض على حجة والى الدليل المشع مبني على تنافاها بالقدرا كما في استنباط الاحكام وجايز ان المراد بالظن الخاص ما علم حجة من غيره بل
الاستدلال المقص من القدر المتحقق في المقام انه بعد ذلك العقلية يقتضي المقدامات المعروفة على حجة الظن على سبيل القضية الممهلة بدور الامر في ذلك
بين القول بحجة الكل والبعض المعتبر فاذا كان لبا على حجة وهو الضرة المحجة الى العمل لزم الاقتصار على اقل ما شذف به الثاني الرجوع الى القدر
المتحقق بما يتصور على قدر كون العقل في ذلك كاشفا عن الطريق المنصوب للشرع وقد عرفنا فشا القول به من وجوه عديدة اما بعد ذلك العقل
على حجة الظن على سبيل الحكمة بمعنى قبح اكتفاء المكلف بما دون الامثال التي في حسن اعتقاد على تركه وامتناع مطابقة باكثر منه في ثبوت المؤاخذة عليه
فالوجه للقول بالقدرا المتحقق اذا لم يكن المذكور ليس بجو لا الشارع حتى يقبل ان يرد بين الكل والبعض بل لو ورد الامر في الشرع لكان للادوات الخاض
الامر في لو قطع بعدم التمسك الامر في ذلك لكان الحكم فيه ثابتا بنفسه كجواز طاعة الشارع ومجرب ومعه صفة الظن في ذلك نظير العلم لا يقصد منه
سوى التمسك ومن المعلوم ان العقل لا يفرق في باب طاعة الظن بين اسباب الظن كما لا يفرق في طاعة العلم بين اسباب العلم الا ان كان له لوقف
المكلف تنفاه الظن في الجعول في عقل لا يفرق بين القدر المتحقق وغيره والجواب ان ما ذكر من عدم تصور القدر المتحقق مع القطع بعدم تصرفه في شئ
في طريق الوصول الى الحكم مسلم للقطع بانه اول الظنون المتعلقة بالاحكام من جهة اسبابها اما العقل لا يفرق بين اسباب الظنون من جهة القوة والنفوذ
ونقد عرفنا ان اناطة الحكم بمقدار معين من القوة بما يرجع الى ضابط معلوم لكن المفروض المذكور خارج عن محل الكلام لانه راجع الى احوال موضوع القدر المتحقق
انما الكلام هنا لو كان هناك متحقق في الحجية واما ما يتصور ذلك حيث يجهل تصرف الشارع في باب الفرق باحدا لوجوه المتقدمة في باب الوجه الثاني
ولذلك اننا انما على بعض التقادير رجوع الى وجه الثاني من جهة ان القوة عليه لغيرها هو القدر المتحقق دون ما اختلفا فيه كيمت من ذلك لم يعد تصرف الثاني
في هذا الباب مجزئ فرض لا تحقق له للقطع بعد قيام الشاهد عليه من عقل ونقل بل وعدم دلالته اعادة عليه بل الامارات شاهدة على خلافه كما هو
الحال في الموضوعات فلا يجوز في ذلك العقل التجاور عن القدر المتحقق بعد تنفاه الضرة به فانها شاذ بقدرها الثالث ان تبين البعض بالتبينة
الى الباقى لا يبعد مما لكونه معلوما بحجة تفصيله وغيره مشكوكا بحجة منفى بالاصل لكنه لا يجدى شيا اقله وعدم كفايته لان القدر المتحقق من
الامارات التي في ابد بنا انما هو الخبر الذي في جميع رواه بعد ان لم يعمل في تصحيح حاله ومتميز مشكوكا به بظن اضعف نوعا من سائر الامارات وله
بوهن بمعارضته شئ منها وكان مسمو لا يبعد عن اصحاب كلا او جلا ومفيدا للظن الاضيق بالصدق والاربع كمالا انفي احد هذه الضوابط الخمسة
في خبر الجملة كون غيره حجة دون فلا يكون متيقنا بحجة على كل تقدير وعدم كفايته مثله لندته ظاهرة على ان العلم اجمالا بوجوده ما رضاء وخصصا
ومقتضا كثيرة لملامشة في الامارات الاخر فيكون نظيرها اهل كتاب في عدم جواز التمسك بهامع قطع النظر عن غيرها وهذا الابدان انما في كلام
الحق المصنط براه وقد فضل القول في جوابه بما لا خلاف عليه حيث قال قدس سره فان قلت ان الظنون الخاصة لا معبأ لها حتى يؤخذ بها على مقتضى
البين المفروض لحصول الخلاف في خصوصياتها ودوران الامر بين الاخذ بالكل والبعض اليهم لا ينفذ في المقام لوضوح عدم امكان الرجوع الى اليهم

بهما وطلان
الترجيح

المعترض من عدم دليل على شيء من خصوص الظنون لكون ترجيحها بالخصوص، ويلزم الحكم بحجة الجمع لا سيما المرجح عندنا ذلك بدقته حكم العقل ح من الخد
بالدليل لوجوده مما انفق عليه لقائلون بالظنون الخاصة بان لا يحتمل الاقتصار على ما دون بناء على القول المذكور ان كفى به دفع الضرورة وبذلك
تتألف من خلاف على القول المذكور فلا يثبت له القضية لعمدة الحجة بالظن ح ما يرد على ذلك ان لم يكف بالقدار المعلوم لاستنباط الاحكام
بالافتراض بعد اخذ بعض مقدمتها المذكورة وجرا على ما لا يتقبل لكون كونه بالاعتبار ما بعد فان لم يكن له ايضا بالافتراض بعد بعض ما لا
ذكر الى ان يدفع به الضرورة وبذلك لا يثبت له ذلك هذا اذا كانت الظنون متداخلة واما اذا كانت متباينة بان كان رباب الظنون الخاصة مختلفين
من غير ان يكون هناك من يتفق عليه بينهما وكان ولا يكن وانما بالاحكام كان للان حكم بحجة تلك الظنون ولا ترجيح بينهما فيخذل جميعها من غير
ان يتسرى الى غيرها مما يتسرى عن ذلك لمرتبته القدر الثابت من تلك المقدمات الخاصة بحجة الظن فلا اذا البعض بين ظنون عدده كان قضية ايضا
المقدمة الى اربعة اعني عدم الترجيح بل المرجح هو جميع تلك الظنون ولا يتعدى الى غيرها من سائر الظنون فان قلت ان المرجح للاخذ بالبعض اتمها هو
الاخذ بالمتبين بعد اثبات حجة الظن في الجملة اذا دار ذلك لبعض بين ظنون عدده وقمع الاختلاف فيها انشأ المرجح المذكور فلا فاضا ان ترجح
البعض بل يتساوى ذلك لا بعض غيرهما من الظنون لوقوع الخلاف في الجميع قلت ان هناك درجات لدرجة الحجج الى الظنون اعددها ان يحكم بحجة تلك
الابصار الخاصة بعد العلم بحجة الظن في الجملة ووردان الحجة بين جميع تلك الابصار بعضها ينظر الى انشائها والرجح بين تلك الابصار عدم المنازع
العدل وانما ان يتسرى الى جميع الظنون منها ومن غيرها ومن البين ان العقل حين جهالة ووردان الامر عند بين الوجوه انما يأخذ بالاختصاص لاهلية
انما تكون كلمة على قدر ما قام الدليل القاطع عليه ومن ما يرد عليه الحاصل من بعد قيام الافتراض المذكور ان لا يتم دليل خاص على شيء منها
كان قضية حكم العقل في شأن الجاهل بالحق هو الاقتصار على الأقل وعدم تسرية الحكم الى ما عدل تلك الظنون اخذ بالمتبين على التقدير المخصوص
وتنظر الى اوضح العقل بعد علم حجة الظن في الجملة والزم بالظن المتبين ان لا يعقل العمل باليهن بتعين عليه الحكم بحجة المعين حيث لم يتم عند
دليل خاص على تعيين ما هو الحق من الظنون الا كذا ولا بعضا ودار الامر عند العقل بين حجة البعض المعين اعني الظنون المفروضة وحجة الكل وقمع
الاختلاف بين العلل في ذلك بحجة الحكم ح بحجة ما يرد على ذلك فان الضرورة المحضة لا في العمل بتدفع به فلا داعي لضم غير من الظنون له الحكم
بحجة الكل من دون ضرورة فاضته بغير عدم قيام دليل خاص على تعيين القضية بتسرية الحكم بالجميع من جهة انشاء المرجح لمعارضة من ان القضية
احدا لوجهين في مثل هذا المقام من اعظم المرجحات للحكم بالاختصاص لا يجوز عند العقل حين جهالة بالحق المتعدد من جهة قطعها وهو ظاهر ان
قلت ان تم ما ذكر من اثباتنا ثباته لمعارض الظن الخاص غير من الظنون واما مع المعارضة ورجحان الظن الاخر فلا يتم ذلك لدوران الامر بين الخد
باجل الخدين بنوقا لرجحان على ثبوت المرجح بالتبديل ولا يجري فيه الاخذ بالاختصاص لا اتفاقا على الاخذ بالظن الخاص ليهن الوجوه المذكور فثبت ان جميع
ان في حجة القضية بطلان الترجيح بل المرجح هو حجة الكل حسب ما قرره ولا بدح من الاخذ بالاقوى على ما يقتضيه قاعدة المنازع قلت لما لم يكن تلك
الظنون حجة مع الخلو من المعارض حسب ما ذكره وجوده لا يكون حجة بالاولى فلا يعقل ان معارضة ما هو حجة عندنا فان قلت اننا نقول لك ونقول
انما حكم ان حجة لكل نظر الى بطلان الترجيح بل المرجح لم القول بحجة مع انشاء المعارض بالاولى بتعين الخد بذلك ونعكسه فان قضية الدليل
المذكور ثبوت حجة في الصورة المفروضة بخلاف مقتضا الوجه الاخر من دفع الحجة في الصورة الاخرى فانما نقول به من جهة الاصل وانشاء الدليل
على الحجة لعدم دفا الدليل المذكور باننا نرى كون ثباتها معاكسا على ثباتها فثبت الحجة بان في جميع الظنون قلت يمكن ان يوق في دفعه بان لقائل
بحجة الظن مطلقا لا يمنع من حجة الخبر مثلا اذا عارضه كاشف وقا كاشف قويا غلبة الامر به ترجح جانب المشقة لقوة الظن في جهة ما هي ح عند اقوى
الحجتين بتعين العمل بها عند المعارضة وتلك الاخرى لوجود المعارض لا قويا مانع من العمل بالحجة لا ان يتقدمها عن الحجة بالمرة وفري بين انشاء الحجة
من اصلها وثبوتها وحصول مانع عن العمل بها الوجه المقتضى في الثاني الا انه مصنف لوجود المانع بخلاف الاول ولا حجة هناك حتى لا يخط المعارضة بينه
وبين غيره اذا افتر ذلك فتقول انه على ما قرره ان يكون بين القول بحجة الظنون الخاصة ومطلق الظن عموم مطلق كما هو احد الوجوه المنقذة من في اول
المسئلة على ان يقول بحجة الظنون الخاصة بقول بحجة القائل بحجة مطلق الظن الا ان يقوم عند دليل على خلافه دون العكس في ذلك يتم المقام بعد
تسليم حجة الخبر في الصورة المفروضة لا دليل على حجة شرفة حى يعارض بها تلك الحجة المسئلة فضلا عن ترجيحها عليها فان الحكم بالترجيح مرجح الحجة فاذا
كانت متفقتا فقام الدليل عليها لم يعقل الترجيح ويتم ما قرره فان الفرقين متفقان ح على حجة الخبر وجواز العمل به في نفسه ولو لا وجود المعارض
الاقوى الا ان القائل بحجة مطلق الظن يقول بوجود المعارض فلا يجوز عند العمل بالخبر من تلك الجهة واما ثباته تلك الدعوى على من اثباته وقدره فان
لا دليل عليه في جهة العمل الاخر هذا غاية ما يمكن تفريه في تصحيح هذا الوجه لا يخرج عن اطل قول وجه التامل في ذلك ان ظاهر القول بحجة الظن المطلق
اناطة الحجة بنفس الظن الخاص في المسئلة المتعلق بنفس الحكم ح فلا يتصور تعارض الحجتين في ذلك لان الحاصل من مجموعهما اما الظن باحد الطرفين او
المشكك ان كان ثباتا لم يكن هناك حجة اصلا فلازم الرجوع منه الى الاصل المعنى وان كان الاول المختص بالحجة بالامارة المعتبر للظن الفعلي خرجت الاخرى
عن درجة الحجة بالحجة وحيث ان كان القائل بالظن المختص فاما بالاناطة الحجة بنفس الظن الخاص من الامارات لخصوصية كانت لتسوية بين القولين من قبل
الصواب المطلق فاذا دار الامر بين الامر كان الاصل هو القدر المتحقق فلا بد عليه ما ذكره من الاجراء ولا يحتاج الى الجواب المذكور اذا كان القائل بالظن المختص
فاذا حجة الامارات المختص الى من شأنها اقامة الظن وان لم يحصل بالفضل كما هو الظاهر من مدعيه لجهالة فلو كان هناك قدر متيقن عند المعارضة
دلو في اصل الحجة اذا القائل بالظن المطلق متنا بقول بحجة الظن الفعلي الحاصل من اقوى الامارات وخرج الاخرى عن الحجة بالكتابة لا انه يقول بتقديم
الحجتين مع تسليم حجة ما ماحتى يكون حجة لها بها من حيث هي مسلمة عند الطرفين وان لم يعمل بها او جوب الاقوى كما جوب عليه الجواب المذكور في التسوية

القولين من قبل العامين من وجه فان حصل الاكتفاء بما دة الاجتماع كان هو الفقد المتيقن عند وادان لا مريها وهو الفقد الفعلي الحاصل من الامارات
المختصة والاشتمال على مادة الافراق وحيث لا ترجع بينهما فلو لم نقول بجمع الجميع لطلان المرجح من غير مرجح وحيث ان الافعال في المسئلة لا
تخصر الوجهين المذكورين بل تدور بين الوجود والعدم بل واكثر من ذلك فهناك مراتب ثلث لا يجوز الانتقال الى الاحقة الا بعد تعذر نقطة
اولها القدر المتيقن المسلم بين الجميع ثم المتيقن بالاضافة الى غيره فان لم يحصل الاكتفاء لم نقول بجمع الجميع فظهر ان الامارات المختصة مع معارضةها بالاقوى
منها من الظنون المطلقة بل وبالمشاي ايضا ليست من قسمين الاولين فيكون من القسم الثالث فلا يقع ترجيحها على غيرها عبادا كما يتنازع عند ذلك عند
مريض وادان لا مريها لغير مطلق الامارات لغيرها شأنه فادة الفقد والامارات المختصة ومن المعلوم عدم اختصاص القول فيها بل شهره خارجة
الحالين الاولين بين الفائقين بالظنون المطلقة على ان يتقدم وادان لا مريها لغير مطلق الفقد بل لا يجوز ان يكون ايضا منع كون الامارة الخاصة قد رتبنا عند
بالاقوى والمرد بالمتيقن بما يجب العمل به على كل القولين والمفروض ان على القول بطلاق الفقد لا يجوز العمل به وحيث ان يكون له شأنه الاعيان لا يمكن
في جواز العمل به بالفعل في المدار في المتيقن على الجواز الفعلي دون الثاني فالصواب في تقرير الوجه المذكور ان شأنه الاكتفاء هو الفقد والمتيقن به بالاضافة
الى بعض الظنون المطلقة واماراتها من حيث اختصاصها ببعض خصوصيات المتفقد متفق في قولنا لوجه الثالث بالنسبة الى ذلك لبعض الظنون لا يجوز التمسك عند
الحكم النابع للضرورة الى ذلك لبعض ما ذكره الجواب عن الاول والثاني من ان دوران الفقد المتيقن بين الظنون الخاصة يقتضي القول بجمعها
نظرا الى انقضاء المرجح بينهما دون الظنون المطلقة بما يتم لو كان كل واحد منها بخصوصه متيقنا بالاضافة الى الظنون المطلقة فيلزم في وجهه ان يكون
دائما يكون كذلك اذا فرضنا اتفاق القائلين بالفقد المطلق على العمل بكل واحد من تلك الظنون الخاصة واما تحقيق ذلك في بعض تلك الظنون على بعض
الاول فلا بد من تحقق ما هو ظاهره في سبعة اشياء من ذلك الاجماع المعلوم من الشبهة على وجوب الرجوع الى الكتاب لتسليم ذلك
فانما نقف عليه لا نتركون وقع الخلاف بين الخاص والعام في موضوع الشبهة ذلك بما لا بد له من المقام ونحن نقول ان امكان حصول العلم بالحكم الواقعي من
الرجوع اليها في الغالب يعين الرجوع اليها على ذلك وان لم يحصل ذلك بجمعها فبالتفصيل فكان هناك طريق في كيفية الرجوع اليها يقين الاخذ به وكان بمنزلة القول
الاول وانما سبيل العلم ايضا وكان هناك طريق في كيفية الرجوع اليها لزم الانتقال اليه الاخذ بمقتضاه وان لم ينفذ الفقد بالواقع تنزل العلم الى الفقد
مع عدم المناسخ والعمل بالاقوى الاخذ بها والرجوع اليها على وجه يقين منها بالتحكم على ان يكون من المانع من وجوب الرجوع اليها في فتنها الى الفقد بحيث لا
يظهر ترجيح بعض الظنون المتعلقة بذلك على بعض يكون مطلقا للفقد المتعلق بها مما يكون المتبع هو الرجوع اليها على وجه يحصل الفقد منها والحاصل ان
هناك درجات في ترجيحها الرجوع اليها على وجه يعلم مع اداها للكلف من قولنا لا مريها لكون الرجوع اليها مقبولا في الواقع والقيام دليل ولا عوار الرجوع اليها على
وجه مخصوص سواء افاد يقين بالواقع او الفقد ولو لم ينفذ شيئا منها ثانيا الرجوع اليها على وجه يقين مع ذلك ذلك بعد ذلك سبيل العلم الى
مع العلم بما لا يكلف الفقد كوفرنيل في حكم العقل الى الفقد برهان سبيل الاستدلال سبيل لوجه الاول على وجه يمكن به في استعمال الاحكام كما يدعيه بعض
بغير مطلق فالتبع في حكم العقل هو الوجه الثاني سواء حصل هناك فتن بالطريق والواقع وان ترتب لوجهها على حساب من مقتضيه في فتنها فلو اوجب اخذ
بمقتضى الفقد المذكور بمقتضى استنباط الاحكام من غير تعذر في سائر الظنون او فتنها ودد عليه ولا بان هذا الدليل بظاهره عبارة اخرى عن دليل
الاستدلال الذي ذكره في تحججه الفقد في الجملة ومظهر ذلك ان المراد بالسنه هو قول المجتهدين وفضل او تفرقه فاذا وجب علينا الرجوع الى مدلول الكتاب في
السنه ولم يتمكن من الرجوع الى ما علم انه مدلول الكتاب والسنه يعين الرجوع باعتراف المستدل في ما نحن كونه مدلول لا احد هما فاذن ان مؤداه في شهر
او معقد الاجماع المنقول مدلول الكتاب وقول المجتهدين وفضل او تفرقه ووجه الاختصاص للمجتهدين بما نحن كونه مدلول لا احد هما فاذن ان مؤداه في شهر
اعدا التي تفتي خبرا وحدا في الاصطلاح نعم يخرج عن مقتضى هذا الدليل لظن الحاصل بحكم الله من مادة لا يقين كونها مدلول لا احد ثلثة كما اذا
نزل بالاولوية العقلية والاستقرار بالحكم كذا عند الله ولم يقين بصدوره عن المجتهدين وفضل او تفرقه ووجه الاختصاص للمجتهدين بما نحن كونه مدلول لا احد هما فاذن ان مؤداه في شهر
مفروضا عند علمهم لمصلحة من المصالح لكن هذا نادرا جدا للعلم العادي بان هذه المسائل العامة لا يولي قد صدق حكمها في الكتاب وبيد المجتهدين فولا او فتنها
كلمات من مادة بحكم الله نعم فقد يقين بصدوره ذلك بحكم والحاصل ان مطلق الفقد بحكم الله نعم فتنها بالكتاب والسنه وبدل على اعتبار ما دل على اعتبارها
الكتاب والسنه الثبوت واما اننا لو سلمنا ان المراد بالسنه الاخبار والاحاديث على خلاف الاصطلاح برهان العلم بالامر بالعمل بالاجبا المحكية المصنعة للفظ
صدورها ثابت بما دل على الرجوع الى قول المجتهدين وهو الاجماع والضرورة الثابتة من الدين والمذهب اما الرجوع الى الاجبا المحكية التي لا يقين للفظ بالاصطلاح
عن المجتهدين ثبتت تلك بالاجماع والضرورة من الدين التي ادعاها المستدل فان غاية الامر دعوى اجماع الامامية عليهم في الجملة كما ادعاها الشيخ والعلامة في مقابل
السنه اتباعا وما دعوى الضرورة من الدين والاختيار المتواترة كما ادعاها المستدل فليست في محلها وثالثا اننا لو ادعينا الضرورة على وجوب الرجوع الى تلك
الخطابات لغير العلم به لاجل لزوم الخروج عن الدين لو طرحت بان حكيمته برهانها لادان لزوم الخروج عن الدين من جهة العلم بمطابقة كثير منها للكتاب لواقعته
التي يعلم بعدم جواز رفع اليد عنها عند الجمل بها تفصيلا فهذا يرجع الى دليل الاستدلال الذي ذكره في تحججه الفقد ومفاده ليس الا تحججه كل مادة كاشفة عن
التكليف لواقعته ان اراد لزوم من جهة حصول العلم الاجماعي بصدوره واكثر من الاخبار وحكي لا يثبت بها غير الخبر الفقد من الظنون ليس دليله على اعتبارها على
مقتضى حصول الخبر وهذا الوجه يرجع الى الوجه الاول الذي قدمناه وقد منا الجواب عن شبهة التي في جواز ترك العمل بها في غير ما دل على عدم علمه سابقا ثم قد
عنه في كسب من مقتضى حد ما ان اكثر الاجبا الخالفة للاصل المجردة عن الفتن بل جعلها اما شدك وند رصادرة عن الامامة عليهم السلام والاخرى بان
العقل بحكم وجوب العمل بكل خبر مطلقا لصدوره وادعاه على الاولى بالتتابع في الحال والاولى المذكورة في تراجمهم وبظهر اهتمام اصحابنا في تنقيح الاخبار في ان
المناظر عن دما موليها الرضا عليه السلام الى كونها اساسا للدين فان الناس لا يرضون بنقل ما يوثق بر في الفوائد وعندها ما لا يثبت على الكذب في الآثار

علم

وهي ولا يتوقف ضابطها بالكتب المؤلفة لرجوع من باقي اليها في مورد لا يثبت لكن في موضع يتماثلان قبل ان يمان مقابلة الحديث في تدوين علوم الحديث في تدوين
الحديث في الرجال بين الصحابة لا يثبت مع ان العلم بوجود الكذب يتماثلان في القطع بصدور الكل الذي ينسب بعض الاخبار بين ولا يمان في المقصود من العلم بصدور
اكثرها وكثيرها بل هو بدعي على الثاني بان يحصل الواقع الذي يجب العلم به اذا لم يكن على وجه العلم بيقين المصير في الظن في تعينه وقصلا الى العمل بالاحبار
الصادرة بل ربما بدعي في جواب العمل بكل واحد منها مع عدم المعارض العمل بمقتضى الصدق او مقتضى المطابقة للواقع من المعارضين واجاب عنه اذ بان
وجوب العمل بالاحبار الصادرة انما هو لاجل شئنا احكام الله تعالى الواقعة المدلول عليها بتلك الاخبار وهذا العلم الاجمالي ليس مختصا بهذه الاخبار بل
بل يعلم اجمالا بصدور احكام كثيرة فاذا لم يجب الاجتناب عما تقر في محله رجوع في ما اذا اذن بصدور الحكم للتكليف عن جهة اخرى او شبهة وعندها وذلك
ان سائر الامارات المضادة للظن بصدور الحكم الشرعي ليست خارجة عن طرف العلم الاجمالي المحاصل في المجموع بحيث يكون العلم الاجمالي المذكور في المجموع
الى خصوص الاخبار والافاضة من طائفة من هذه الاخبار وضممت الى باقي مجموع الامارات لانه ان العلم الاجمالي بمجمله فمما علم اجمالا حاصل في الاخبار
وعلم اجمالا حاصل بل في مجموع الاخبار وسائر الامارات لباقة فالواجب مراعات الثاني وعدم الافتضا على مراعات الاول فدعوى سائر الامارات لا محل
لها في العلم الاجمالي ان هناك اجمالا لبا واحد بثبوت الواقع بين الاخبار خلاف الافتضا وثان بيان الاول من ذلك هو العمل بالظن في مضمون تلك الاخبار
فكلما يثبت الظن بمضمون الخبر او قبح او من جهة الشهرة يؤخذ به وكل خبر يحصل الظن بكون مضمونه حكم الله تعالى كما يؤخذ به ولو كان مقتضى الصدق
وذلك ان وجوب العمل بالخبر الصادق انما هو باعتبار كون مضمونه حكم الله الذي يجب العمل به وثالث ان مقتضى هذا الدليل وجوب العمل بالخبر المقتضى
للتكليف اما الاخبار النافية للتكليف فلا يجب العمل بها انما يجب العمل بها بمضمونها وان لم يعرف بعينها وذلك لم يثبت بحجة الاخبار على وجهه فلهذا
الكتاب السنة القطعية عن خواصها وانما حصل من معنى حجة خبر كونه دليل متبع في مخالفة اصول العلية والاصول للفظية مظن وهذا المعنى
يثبت بالدليل المذكور قلت ما اوردته المحقق المذكور على المصدرة او لا يجوز ان لا يثبت مقتضاه من وجوب الرجوع الى السنة لزوم العمل بالسنة
الواقعية ولا من وجوب الاعتدال بالكتاب السنة لزوم العمل بمدلولها الا في ذلك لا يخرج ذلك عن وجوب العمل بالاحكام الواقعية ولا يخرج عن ذلك بالاجماع
والاخبار القطعية لرجوعها الى السنة الواقعية ولا يخالف مقتضا مقتضى لزوم العمل بالواقع وكيف يعقل التفرقة بين الظن بالسنة الواقعية والظن
بالحكم الواقعي المدلول عليه بسائر الامارات بل الظن بالحكم الواقعي من طريق حصوله لا ينفك عن الظن بالسنة الواقعية للقطع بصدور علة الحكم
وان يثبت بخبر ونزعة الامام عليه السلام كما هو معلوم بالضرورة من دينه هينا فلا وجه لما تصور من من التخصيص بينهما وانما المقصود اثبات وجوب الرجوع
الى الكتاب السنة الموجودين في الدين بناء على الفعل في المحصلة في ضمن الاخبار المروية للقطع بموافقة اكثرها لواقع كما ذكر اذ العرض اثبات ما يرد على القد
المتيقن منها على التخصيص لا ينافي فليس فيها ويمكن ان يرد بالسنة بفضل الاحاديث الموجودة والمقتضيات وجوب الرجوع اليها من حيث الظاهرية في
الجملة بمعنى لزوم استنباط الاحكام الشرعية منها حتى على فرض اشتداد باب العلم بتعيين ما هو الحق والظن بمقتضاها لا يمان في اطلاق السنة على
الاخبار المروية بخلاف المصطلح وهو امره بين بعد وضوح المقصود خصوصا مع شيوخ اطلاق السنة على السنة المحكية اعني الحديث والروايات فانها
الموجودة في ايدي الاصحاب ان من سنة الغيبة بل في زمان مخصوص بالنسبة الى الغائبين عن المجلس شيئا في كلام المصدرة النصير بما هو المقصود من القطع
بوجوب الرجوع الى الكتب الباقية وعندها من الكتب المعتمدة وعدم الاكتفاء بالسنة المقتطعة والمحصل ان مدلول الكتاب السنة الواضحة عين الحكم الوا
وليس في المقام اثبات وجوب العمل بحجج السنن لانها من العلم عند تعذر في الظن بل انما المقصود اثبات التكليف بالرجوع الى ما في ايدينا من كتاب
والسنة زيادة على القدر المقطوع به منها فثبت على ذلك وجوب الرجوع الى المراتب الثلاث على الترتيب الذي ذكره وعدم حصول الاضطراب في العمل باتباع
الظنون المطابقة لما خرج عن ذلك فلا تغفل واما ما اوردته ثانيا فخصه المناقشة في الاستشاق في تلك الدعوى المسئلة الى الضرورة والاجتناب المؤاترة وهذا
بعد تسليم اصل الدعوى هون من سابقه على ان دعاء التواتر والضرورة في تلك الدعوى ليس بذلك البعيد بل هو عندنا لما لم ينصت دعوى واحدة
وقد تكبر في ذكرها في كلام جماعة وقد بينا الوجه في ذلك في محله بما لا مجال لاحد انكاره واما ما اوردته ثالثا فهو بكل شبهة وجهه بما لا يرضى صاحب
الامر في الاستدلال على ذلك بالاجماع والاجتناب وهل يستدل بها في اثبات وجوب العمل بالتكاليف الشرعية ووجوب الاعتدال بالاجتناب الصانع في محله
ان احد الثقلين المذكورين راجع الى الاخر فان صدور الاخبار لا ينافي الاصول المشتملة على التكاليف الشرعية ولجميع الى اثبات تلك التكاليف وجوب العمل
بها عين وجوب العمل بتلك التكاليف هذا كما ذكره رجوع الى دليل القائل بطلان الظن فكيف يعقل تفرقة المصدرة عن تلك بعينه مقام رد القول به
وامتناعه قدس سره اثبات الظن في المحصول في معرفة تلك الاحكام والتكاليف الشرعية في الجملة بالاجماع والضرورة لا يثبت وجوب العمل بالتكاليف الشرعية
التي اشتملت عليها الكتاب السنة او تصديق المصوم عليه السلام ووجوب تباعده اقواله وافعاله الصادرة عنه المقصود وجوب التمسك بها والرجوع اليها
والاحتجاج بها في تفتيش الاحكام وتحقيق مسائل الحلال والحرام وهذا في الجملة امر ثابت من الرجوع الى الاخبار وكلما علم ان الاخبار وطريقهم مستمرة وسرهم باقية
من لدن زمان لا يمتد عليهم السلام الى زماننا هذا بل هو متفق عليه بين كافة المسلمين انما اختلفوا في موضوع السنة من حيث الاختلاف في موضوع حجة واحدة
هو النبوة او مع الله عليهم السلام وذلك امر ثابت على الامم ووجوب الرجوع الى ما في ايدينا من الكتاب السنة في زماننا هذا كما قبله استنباط الحكم
الشرعي مع ما لا يخفى على من يفتي عليها فان حصل لنا العلم بما هو حجة علينا من ذلك وذلك والاثبات لتكليف بذلك مع استناد سبيل العلم بالحق ليعتبر
من ذلك حكم الشارع وقد لا يخفى انه لا يفتضا على الغد المتيقن من ذلك والجمع بين الوجوه المحتملة فيه بقضوا الرجوع الى الظن بما هو الحق والطريق من ذلك
فان تقرر ذلك ايضا رجعا اليها على وجه يحصل الظن منها بالواقع وهذا لا يقتضي حجة مطلق الظن بالواقع بل ولا حجة الظن بطريقه ما خرج من مدلول الكتاب
والسنة ايضا نعم قد تقرر الدليل بالنسبة الى مجموع ما في ايدينا من الطرق والامارات بان يوجب عليها اجمالا الرجوع اليها والتمسك بها لتعذر مساوها

فان استدل بالعلم بما هو خارج منها لزوم الاستئصال الى الظن في ذلك مقتضا حجة الظن بطلان الطريق وذلك بما لا يابى عنه مصنف طاب ثراه بل هو الذي بين علمه لوجوه السابقة لكونه عدل في المقام عن ذلك لظفر العام لوضوح الدليل من الاجماع والضرورة في خصوص الكتاب السنن وانفاها في غير القطع من سائر الامارات فوجودة بل لا دليل على وجوب الرجوع الى ما سوى الكتاب السنن من سائر الامارات فليست صلافة في منعك اليها وحق نقد بالتخصيص في الكتاب السنن ايضا لعدم الدليل على وجوب الرجوع الى ما سوى الكتاب السنن من سائر الامارات فليست صلافة في منعك اليها وحق نقد بالامارات كما لا يخفى في تقريره لوجوه اخرها فقدمت الاولى منه مسغبة عن تكلف ثباتها بما يستلزم من احوال الرواة وعندها فان العلم بوجود الخبر الصادقة في مجموع كتب الاجماع بل للتامل والتميز بدوام الثانية فيمنوعة جدا فان وجوب العمل بالخبر الصادق من حيث هو كمنع خبره لعل العمل بالاجماع من جهة استتار العلم الاجمالي بالتكليف الشرعية وان كانت مجهولة وهو ما قرره الغائل بطلان الظن في دليله المعروف فما اجاب به اوله واذبح لا يحتاج الى تكلف ثباته بالتفصيل الذي ذكره في ذلك مما اشترى الى بعضه وما اما اورده عليه ثانيا فليست في ادعى العلم الاجمالي في هذه الاخبار الموجودة في يد بنينا فالظن بغيرها كالظن بمطلق الحكم الشرعي خارج عن مقتضى تلك الامثلة المناط الذي ذكره اوله واما ذكره ثالثا من علمه بقوله للاجما الثانية للتكليف مدفوع بالاولوية القطعية مع عدم الحاجة اليه بالتكليف ثم المنع من الاخبار الصادقة من ظهور الكتاب السنن في مقام الأصول للغة فضل عن القول بعلية ما لا يرجع الى وجهه من والله الهادي اعلم ان صاحب لوازمة قد ذكر في المقام وجهها بقرب مما مر حيث استدل على صحة الخبر الموجود في الكتب لعنة الشريعة كالكتاب الاربعة ينافي ما قطع ببقاء التكليف الى يوم القيمة سيما بالاصول الضرورية كالصلوة والزكاة والصوم والحج والمناجاة والذكر ونحوها مع ان قبل اجرائها وشراؤها وموانعها اثباتا بالخبر لغير القطع بحيث يقطع بخروج حقائق هذه الامور من كونها من الامور عن كونها هذه الامور عند ترك العمل بالخبر الواحد ومن انكر ما يتناكر بالثبات وقلبه مطمئن بالايمان انتهى وورد عليه تحقيق المدكور بالا بان العلم الاجمالي حاصل بوجود الاجزاء والشرائط بين جميع الاخبار لخصوص الاخبار المشروطة بما ذكره في محتمر وجود العلم الاجمالي في تلك الطائفة لا في غيره غير ما عن اطراف العلم الاجمالي والا يمكن ارجاع بعض هذه الطائفة الخاصة ودعوى العلم الاجمالي في الباقي كالخبر العدول مثلا فلا يلزم ان اما الاخبار والعمل بكل خبر لعل على خبره شيء وشرطه واما العمل بكل خبر فنظر صدوره مما دل على الجزئية او التشرعية الا ان يقال ان مقتضى الصدور من الاخبار هو الجامع لا ذكره من الشرط وثانها بان مقتضى هذا الدليل وجوب العمل بالاخبار الدالة على التشرع والاجزاء دون الاخبار الدالة على عدمها خصوصا اذا افطن الى اصل الشرطية والجزئية انتهى لا بد من عليك ان ارد ان يابى على صول العلم الاجمالي لخصوص الاخبار المشروطة بما ذكره امكن تخصيص الحكم بانها الظنون الحاصل في ذلك الاخبار والالزام التمسك الى مطلق الشرط والجزء المظنون ولو من التهمة وغيرها فليست عن ذلك في خصوص سائر الاخبار التي لا يبرها لخصوص العلم المدكور لوجبه فعلى الاول العلم بالاخبار والشرائط بادة على ما استشكل عليه تلك الاخبار وعلى الثاني ان يكون الاخبار المدكورة من اسباب العلم الاجمالي بوجود الاجزاء والشرائط المجهول ومقتضاه وجوب الاخبار بالاخبار المشكوك منها ومع تعدده مبالظنون او بما عدا الموهوم منها على اختلاف الوجوه في مقتضى دليل الاستدلال فهو غير ذلك بل دليل في خصوص الاجزاء والشرائط وذلك انه لم يدع ان يابى على حصول العلم المدكور بخصوص تلك الاخبار فلا وجه لتخصيص الظن حال الاستدلال بالمتعلق بها ولا بالمتعلق بمطلق الخبر بل كلاهما متعلق بالاخبار والشرائط لعنا سائر الاحكام ايضا على الاجمال فيجوز الامر في دليل الاستدلال فلا تغفل فلهذا وجب ذكر في الفصول وهو انه لا بد من ان مكلفون بطاعة الغرض الظاهر والتمسك بهم في معرفة احكام الدين كما يدل عليه الامر بطاعة الله والتمسك بالثقلين فغيرها وما اتمنا تحفظا باتباع اقوالهم فاذا تعدد العلم بها وما يتوقف مقامه على التعويل على الظن السنن على العمل الاحاد لصدورها بان ذلك بعد القطع ببقاء التكليف بهما في هذه الحالة على حجبها وعدم صدورها على العمل بسائر الظنون وهذا التفصيل حكم ظاهر فغاية الامر وجوب التمسك بالنسبة الظنية ومطلق الظن بالحكم بالزوم الظن بالسنة واما مقتضى وجوب طاعتهم عليهم السلام فلا يخالف مقتضى وجوب طاعتهم سبحانه في فضلا العمل بالظن المطلق في تلك الحالة على ان التفصيل في صدق المفهومين المدكورين لغزوا على العمل بالظن بين هاتين النقطتين لا استدل بحكم غايته الامر ان يكون شموله لصورة تعدد العلم من جهة على اوردته خلافا لظاهرهما فمع الجمالين في الجملة فلا شك في استناد الاحكام الدينية الى المعصومين عليهم السلام فلا يبرهن ما ذكره على مقتضى العلم ببقاء الدين في احوالنا لا في الامور المتعلقة بالامر من المدكورين مما تقدم على الواقع منها وانما تكون لزمان تعدد العلم بها اجمالا وتفصيلا بل على جهة الظن بهما على صدقهما بذلك تلك الحالة فان العمل بالظن بالاطاعة والتمسك بالظن بهما ايضا ان يكون معتبرا بل دليل الاستدلال فلا يخالف مقتضا فلخصت ما مر في تقرير الدليل المدكور في كلام المصنف في تصوره على وجه سبعة هذا احدها وثانها انه يجب الرجوع الى ما هو قول الله تعالى وقول النبي صلى الله عليه وسلم وتقريرهم بحال في مقتضى الرجوع بعد استدلال بالعلم بها الى الظن بها ومن المعلوم عندنا ان الظن بالحكم الواقعي من اي طريق حصل لا ينفك عن الظن بها لقطع بصدور جميع الاحكام عن صاحب الشرع عليه السلام وليس المقصود الرجوع الى نفس الالفاظ كيف هو غير حاصل في اكثر الاخبار ايضا لعلية النقل بالعلمي قد عرفنا ان هذا المعنى مما لا يستدل عليه بالاجماع والاخبار وليس بمقتضى المصنفه ولا حاصل من دليل الرجوع الى مطلق الظن وعلى تقديره فان لفرقة بين الظن بالحاصل من الاولوية والاستقلال وغيرها وغيره كما ذكره المحقق فاستاذ بقاء الحكم كخبره وانما صدره منهم ولو بالقاء بعضهم عليهم السلام الى بعض كما هو معلوم بالضرورة من مذهبنا وهذا القدر كاف في تحقيق موضوع السنن في الواقع كما لا يخفى فثانها انه يجب الرجوع الى الكتاب السنن المنقول لئلا المعاونة على الاجمال في ضمن الاجمال في ضمن الاخبار الواردة او اصلها لئلا ومقتضا بعد استدلال بالعلم بها العمل بما يقين بصدقه من الاخبار المشددة على عمل السنن بعد تسليم سقوط الاحتياط واستقلا العمل بالمتيقن وبقرب وجوب العمل بالسنة المعاونة على الاجمال المشبهة في الاخبار الموجودة لم يثبت على وجه الاطلاق حتى يثبت صحة الظن بها مطلقا لا مطلقا ان يكون هناك طريق مخصوص للشارع في تخصيصها فارجع الى مقتضى لوجوه الاجزاء رابعها ان يسلم من وجود الاخبار المتابعة للواقع في كتب الاخبار ووجوب

المذكورة

المذكورة في الوجه السابق كما ان لا يبق بوجوده لهذا المتيقن من التكليف بالرجوع الى الكتاب السنه ولو بالاضافة مع عدم حصول الاكتفاء في تلك السنه
الواقعية للمعقولة على الاجمال فلا بد من الرجوع الى مطلق الظن وانما المتيقن الحقيقي لا يكون مع رجوع المتيقن الاضاح وهذا ما اوردته المصنفه فانها لم تحب
لأن قدس سره فان قلت اننا لهذا مسلم وجوب الرجوع الى الكتاب السنه في الجملة ولا يقتضيه ذلك بحجة الظن بالحاصل منها ما ظهر بل لهذا الثابت من ذلك
هو ما قام الإجماع عليه فيقتصر من الكتاب على نصه ومن السنه على الخبر الصحيح الذي يتعدد مركزه فلا يعم سائر جوه الظن بالحاصل من الكتاب
السنه ونقول انه لا يكفي الظن المذكور في استنباط الاحكام فهو قلة لا يعم على الرجوع الى ظن لا يعم وبذلك لا يرضى الى وجوب الرجوع الى كل ثمن لانفقاء المرجع
حسب ما مر فلا يتم التقريب المذكور قلت وبناء على اخبات الوجه المذكور لا مسلم قيام الدليل القاطع على جميع خصوص شيء من الاخبار كيف من ابي بن ابي
الوثيقان الواردة من علماء الرجال ليس من قبل الشهادة حتى يقوم بعدل معتدلين منهم مقام العلم ومع ذلك فقيام الدليل القاطع على قيام شيء
الناهي عن مقام العلم في المقام محل منع ومع القصد عنه من جهة خبر المتفاد مع ما لم يعم عليه دليل قطعي اذ لم يعم دليل قاطع على جميع خصوص شيء من الاخبار
كان لعل على شيء واحد كان الامر اعم من ذلك لظن حسب ما مر فانه ولو فرض قيام دليل قاطع على جميع بعض مسائله فهو اقل قبل منها ومن ابي بن ابي لا يكفي
في الخروج عن عموم ذلك لتكليف من المعلوم كون التكليف بالرجوع الى الكتاب السنه في بومنا هذا ايرادا على القدر المفروض بما لاحظته ذلك يتم القدر
المذكور والفرق في ذلك بين نصوص الكتاب فظاهر ان كان الموقوف فيه حصول القطع من الاول دون الثاني فهو فاسد ودعوى حصول القطع من نصوص
معه غير ظاهرة حسب ما مر في ذلك في محله وان كان المقصد دعوى لقطع بحجة بهادرون الموقوف نظر الى حصول الاتفاق على جميع النصوص دون غيرها ففائدة
ان لا يفرق في ذلك بين الامر من لقيام الاتفاق في المقامين وليس في الحال في مقام الاتفاق الكتاب لا كما لفظ السنه والتفصيل المذكور وان ذهب اليه
شدوا ان ائمة موهون جدا حسب ما مر في الكلام فيه في محله كيف الرجوع الى الكتاب السنه والتمسك بهما وما جمعناهما بما اورد في الروايات يعم الامر كما يعلم
الحال من ملاحظة نظار تلك العبارات في سائر المقامات فوا هذا لا بد من المتيقن الاضاحان المتيقن الحقيقي عند المنكرين للظنون المخصوصة وان كان قليلا
لا يكفي الاضاحا عليه سقوط التكليف المذكور ولكن الخبر الصحيح بالنسبة الى الموقوف قد متيقن بها بالنسبة الى الضعيف المجرب كرك وكن ذلك الحال في
اضاحا فلا يمكن الرجوع الى مطلق الظن المتعلق بها فالجواب عن ذلك ان المتيقن الاضاحا من ذلك كاف في استنباط الاحكام فلا يلزم من الاضاحا عليه
خروج من الذين فعالة الامر عدم العمل بسائر الظنون المتعلقة بالسنه ايضا لا بثبوت العمل بمطلق الظن بالواقع وليس لغيره ثبات الاول مما المقصود في
الثاني وهو حاصل مما ذكرنا به بل في الاول ايضا لصق بمقصودنا من ثباته كما لا يخفى فالطابق فانه قد انقضت ماد كمن وجوب الرجوع الى
الكتاب السنه هو الرجوع الى ما علم كونه كتابا او سنه وان كان اخذ منها على سبيل الظن تحقيقا للوضع كما هو قضية الاصل فلا عبرة بالكتاب
الواصل لينا على سبيل الظن حسب ما اشاروا اليه بحث الكتاب كذا ينبغي الا يعتبر من السنه الا ما ينقل لينا على وجه اليقين من التواتر والمخبر
بغيره لقطع وع فلا يتم ما مر في الاحتياج لظهور عدم الوفاء المفقوع به منها بالاحكام وان كان استنباط الحكم منها على سبيل الظن فلا بد ايضا من الرجوع
الى مطلق الظن قلت لا بد ان السنه المفقوع بها اقل قبل ما يدل على وجوب الرجوع الى السنه في زماننا هذا بهيئنا اكثر من ذلك للقطع بوجوب
رجوعنا اليوم في تفاصيل الاحكام الى الكتب الاربعة وغيرها من الكتب المعتمدة في الجملة باجماع الفرة وتوافق لقائل بحجة مطلق الظن والظن الخاصة
فلا بد من الاضاحا على السنه المفقوعة وبذلك يتم التقريب المذكور فوا هذا الكلام بوجه اعادة السنه الواقعية من الاحتياج كما فهمنا لغيره سابق
اورد عليه ما استلزم الظن المطلق للظن بالسنه لان اولا الكلام صريح في المقصود كما مر لتبعية عليه فالوضع هو مطلق الاخبار الموجودة او خصوص المسفوق
منها الى الكتب المعتمدة كما عرفت ما ذكر في الكتاب لواصل لينا على سبيل الظن لا يخرج من عزالة للاجماع على عدم حصول اعادة في القرآن وامتناع اخراج ما
يملكه اليها الا ان يرد بذلك ما صا اليه بعض الاخبار من حصول التمهيد النقص لغير المعنى ان ثبت في محله فاك القول به واعرض عليه اعادة
بالوجوب الرجوع في الجملة الى الكتب الاربعة وغيرها الثابت باجماع الفرة لا ينفع مع اختلاف الجمع في القدر الذي يجب اخذ منها الا ان يقتصر على
القدر المتفق عليه لا يحتاج الى اثبات بحجة ما يضمن كونها سنه واردة بان لهذا المعلوم من اجماع التبعية بل لا بد والاحتياج القطعية وجوب
الرجوع الى الكتاب السنه الواقعية فادت لقطع والظن بالحكم الواقعي ولم يقد شيئا منها ما وقع فلو بني على التقيد عن السنه لفظية الى الظنية وعلت
الشبهة واخواتها لان مضامينها ايهما سنه ظنية ودعوى لزوم الاضاحا على قسم خاص من السنه الظنية وهي الظن بالسنه الثابت من حكاية الواو
التي ينبغي في الاصطلاح حدتها ورواية لا تترك لهذا المتيقن دون مطلق الظن بالسنه رجوع عن هذا الطريق الى بعض الطرق السابقة للمعقولة حالها واخر
بان وجوب الرجوع الى الكتاب السنه ليس لانه بل لاجل ثبوت التكليف بالاحكام الواقعية الموقوف معرفتها على الرجوع الى الكتاب السنه فهذا بعينه دليل
المتن على مطلق الظن قلت لا اطعن في جواب ما عرفت مما اسلفنا في الجواب عن الاعتراض المذكور اما الاول فانه لا بد من اختلاف الجمع في القدر
الذي يجب اخذ ما من حصول العلم الاجمالي بوجوب الرجوع الى الكتاب السنه في الجملة فاجابة لحواله على الوجه المذكور وان كان اختلاف في ذلك فاما حاصل
الاتفاق على الحكم الثابت على الاجمال ليس الاتفاق على ذلك مسفودا من الاولات المختلفة من باب الاتفاق بل هو مفقوض ضرورة ان ذهب السنه الى
موجودها لتبطل المسفوق به عند المتيقن غيره مما لا يخص ما لاكتفاء بالهذا المتفق عليه فخرج عن مقروض المسئلة ان الكلام انما هو على تقدير عدم
ادانها بان العلم الاجمالي الجامع للاختلاف المذكور لا يكفي في الزام العقل بالعمل على حسب فظاهر لينا اذ بعد لقطع بتعلق التكليف بالرجوع الى الكتاب
على وجه يرتب استحقاق العقوبة على تركه لغيره لا مجال للمث في الزام العقل بالعمل بمقتضا بقدا لا مكان والتعريض لمثاله على أي حال كان لعدم
بين العلم الاجمالي التفصيل في ذلك اما الثاني فانه السنه الواقعية كالحكم الواقعي في ان مقتضاها حكم شائي لا يخرج لانه لا يوجد الطريق الموصل اليه
انما المقصود قيام القاطع على الوجود عندنا من الاخبار الحاكمة عن السنه من حيث كونها طريقا الى معرفة السنه الواقعية ولو على وجه الظن فانه لا يفي في لفظ

ما يرد على ذلك فان حجة الظن على خلاف الأصل ما يقتصر فيه على الثابت حيث يكون ترجيح بين الظنون بحكم بحجة لكل عدم المناصير الخ لا يرد
ظهور الترجيح بين الظنون وبعد ثبوت هذا الوجه الخاص لا كفاية به في الاستنباط بحكم العقل قطعا بعد ملاحظة الوجه الاول بحجة ما عدا ذلك من الظنون
اقل شرح هذا الكلام ظاهر من تدبره ولعمري لهذا وضع المقصود على وجه لا يبقى لغيره من المعارض لما يوجب له مجال فاطاب ثراه لتابع اثره لا شاك في كون المجتهد
بعد ان لا سبيل لعلم مكلف بالافناء وان لا يقطع عنه التكليف لمد كونه من جهة ان لا سبيل لعلم ومن البين ان لا فناء فعل كسائر الافعال بحكم الشرع
على بعض الوجوه ومجهر على اخرجه ان فناء دليل على عدم الوجوب من جهة ان لا فناء فعل كسائر الافعال بحكم الشرع
الافناء على الوجه الاخر وان استدل سبيل لعلم بذلك ايضا فعين الرجوع في التمسك في الحكم في تعين الافناء به وجوب الافناء به ذلك انما هو معلوم من
دار امر به الافناء بمطلق الظن وبمقتضى الظنات الخاصة وكان للظنون عند بعد استفرغ الواسع هو الاخذ بمقتضى الظنات الخاصة دون مطلق
الظن لم يجز له ترك الفتوى مع حصول الاول ولا الاقدام عليه بغير قيام الثاني انه هو ترك للظن ونزول الى الوهم من دون باعث عليه فان قلت ان الظن يثبت
الحكم في الواقع في معنى الظن بنبوت الحكم في شأننا وهو مفاد الظن بتعلق التكليف بتأثيره فكيف ين بالاشكال بين الظن بالحكم والظن بتعلق التكليف
في الظن بالحكم والافناء قلنا ان مقتضى ما يهتد به الظن بالحكم هو الظن بنبوت الحكم في نفس الامر وهو لا يستلزم الظن بجواز الافناء او وجوبه بغير ذلك
مفردة جواز الاشكال بين الامر بحسب ما مر به في لوجوه السابقة لا يرد في كون قيام الدليل لقاطع او مقتضى الظن على عدم جواز الافناء من
دون ان يعارض ذلك الظن المتعلق بنفس الحكم ولذا يبقى الظن بالواقع مع حصول القطع والظن بعدم جواز الافناء بمقتضا ودعوى ان مقتضى الظن بنبوت
الحكم في الواقع هو حصول الظن بتعلق التكليف بتأثيره والظن بجواز الافناء بمقتضا الا ان يقوم دليل قاطع او مقتضى للظن بخلافه فيتعين البين كقوله
وضرورة الوجوب فاضته بان نقول المدان من بين الامرين ولو مع انقضاء الدليل لم يرض نظر الى احتمال ان يكون الشارع قد منع من الافناء به نعم ولو لم يرض
هذا الاحتمال كان الظن بالحكم مستلزما للظن بتعلق التكليف في الظن فان قلت ان مجرد الاحتمال لا ينافي حصول الظن سيما بعد استداد سبيل لعلم بالواقع
وحكم العقل بالرجوع الى الظن قلنا لكل امر في مقتضى حكم العقل فان ما يقتضيه العقل توقف الافناء على قيام الدليل لقاطع على جوازه وبعد
الاستدلال سبيل لعلم بالظن به ومجهر بالظن بالواقع لا يقتضيه مع عدم قيام الدليل الظن على جواز الافناء بقيام ظنيات مخصوصة لزم الافناء بمقتضا وان
لزم على جواز الافناء بحصول ظنون اخرى لم يجز الافناء بها نعم ان لم يقد دليل على الرجوع الى بعض الطرق مما يكتفي به في استنباط الحكم اللازم من الحكم
او على جواز الرجوع الى بعضها وانما كانت الظنون متساوية من حيث المدرك في نظر العقل كان مقتضى الدليل لمد كونه لا يقطع بوجوب العمل بالجميع جواز الافناء
بكل منها لوجوب الافناء في الرجوع اليها ما مع قيام الدليل الظن على عدم جواز الافناء في كل واحد من وجهين وكيفية ذلك انما هو في مطلق الظن
بالواقع والحاصل ان الواجب ولا بعد استداد سبيل لعلم بالظن بالواقع لا يقتضيه مقتضى الدليل لقاطع الظن بجواز الافناء سواء ان الظن بالواقع
ام لا ومع استداد سبيل لعلم بالظن به يؤخذ بمقتضى الظن بالواقع ويتساوى الظنون في التحيز ويكون ما قرره دليلا قاطعا على جواز الافناء بمقتضاها انما هو
برود عليه تاو بائنه لا دليل على جوب الافناء وعند فقد ما يوجب قطع بالحكم وليس حكم العقل بالنقل ما يثبت ذلك بل هما متباينان على منع من الاجتهاد
ع ودعوى الاجماع على وجوبه ممنوعة كيف لا يجابون مضيقون على وجوب التوقف في اخرى بان محل الكلام في المقام انما هو في تعين الطريق المعتمد
الذي يستدل الافناء اليه انه هل هو الظن بالواقع وبالطريق فلا بد من النظر في الدليل القاطع على ذلك ايجز فناء على حسيه فوجوب الافناء به يفرغ
عليه لا الدليل على ذلك بفرغ على وجوب الافناء انما المدار في ذلك على مقتضى الدليل تجاري في الاحكام مع قطع النظر عن وجوب الافناء والجواز
الاول انه ليس المقصود من وجوب الافناء بمقتضى الادلة الاجتهادية حتى يختص بمراد ثبوتها وحكم بالثبوت فيما عدا ما بل المراد ما يثبت الافناء بمقتضى الادلة
الاجتهادية او اصول العملية وهذا امر ثابت في كل مسألة للزوم بناء المجتهد في عمل نفسه مقلدا به على معين لا منعا في الوقت في التحيز في مقام العمل
وبناء على الوجهين غايته ان الحكم بلزوم التوقف في المسألة كما ان الاجتهاد هو الايمان ما قصدناه فان ايضا وجه معين في مقام العمل فان ثبت
ذلك جاز فناء على حسيه لا سبيل للمقلد في تميز موارد الاحتياط الواجب عن غيرها الا بالرجوع الى المجتهد في العمل لا يوجب فناء لعدم وجوب العمل
لعدم وجود المستفاد لعدم حاجته اليه ولو جاز ما منع عنه مع ذلك فان الحكم المذكور ثابت لا شبهة في العمل بنفسه قبل فناء للمعتبر على وجهه او اذ
لزم افناء على حسيه هذا المذكور في المقصود انما عبر به في وجوب الافناء لوضوح صراحة المقصود ويمكن التعبير بوجوب لفتوا ايضا في موارد
عند عدم امكان ابقاء القضية على حالها نظر الى لزوم حسم مادة النزاع فانما يثبت في اغلب موارد الاختلاف فلا بد من بناء على وجه معين ولو بالزوا
لخصم بالاحتياط لكنه اخذ من موارد وجوب الافناء كما ان اخذ من لزوم استنباط الحكم من الطريق المعتمد كما كان وعلمه ان يمكن تقرير الدليل باحد
الوجهين ثلثة وعشرون في تعين طريق الافناء او القضاء او البناء مع قطع النظر عن وجوبها وتعنيها فلا كلام في الافناء بها مع استداد دليل بطريقها
بمقتضى العمل بالظن في الظنون فيها من اي طريق كان من دليل واصل وتقليد واختيار وقرة وغيرها وذلك انما يتكامل على هذا التقدير ومقتضى
الظن في الظنون في ذلك كان ما يخالفه وهو ما لا محالة وان كان فناء بالواقع فظن بوجوب البناء على ذلك الطريق بخصوصه يستلزم الظن بتقرير البناء على
غيره وترتب استحقاق العقوبة عليه فالعدم ولعمري في سائر الطرق المتسورة في المسألة لم يرضه ترجيح الرجوع على الواجج ورجوع عن الظنون الى التوقف
دفع في النظر في الخوف وقد طبق العقل على المنع عنها والحكم بغيرها وكيفية مقتضى العقل بسلك طريق في ذلك بظن معه بالضرر المذكور وان كان
من سبيل الظن بالواقع فان العمل به مع الشك في اعتباره موجب لخوف وقوع الضرر المثير عليه عند عدم اعتياد بل ومع الظن بلزوم البناء على
غير موجب للظن بتربط الضرر عليه ودعوى ان الضرر والعقوبة انما يثبت على ذلك عند العلم بمنع الشارع عند وقوعه بان لم يرض للظن بمنع
عن ذلك والشك فيه على حسب ما عليه الحكم في تلك الحال فانع الظنون والحمل فعلى تبيين الاشياء في تعينها كما هو شأن الاحكام الواقعية وهذا

هو الفارق بين الظن بالواقع والطريق فلا يستريب وسكت في لزوم الخبر عنه بخلاف الطريق المظنون اعتبارا في تلك الحال فانه غاية الممكن في ذلك التكليف
المتعلق بالفضاء والافناء وسقوط الواقع عنه مقام العمل سواء كان ذلك من الطريق المتعلق بالعمل والمعتبر عند العقل والعقل فيحصل
من ترتب الخبر والاعتقاد بساكنة نعم لو فرضنا ان الحجة الواجبة اعتبارا الطريق المعروض في نظر الشارع في غلبة اصابته بالواقع لم يمكن التفرقة بينه وبين
بالواقع ان لم يكن اولى لا شتر كما في نوع الظن فلا يخلف غلبة الاصابة باخلافها بل يزيد على احتمال عدم الاصابة في نفس الطريق مصافا الى احتمال عدم
الاصابة في الظن المتعلق بالحاصل في الظن بالواقع ايضا فيكون اولى بالاعتبار لكنه لا يجرى فرض لا يتحقق له كما برشدا لغيره لا يخطا الطريق المقربة للموضوع
التي يغلب فيها عدم الاصابة غلبة تامة قبل معها الاصابة جدا والحال ان احوال المصالح الواجبة كما يتوقف على اصابة الحكم كذا يتوقف على اصابة موضوع
فلمن ذلك انها لا تستقل بالمطلوب بل الفعلية كما ترتب فصل القول منه في المقدمة الرابعة التي هي المصروفة عليها الوجه المذكورة فيحصل الاستدلال
المذكور على الوجه الذي يتم موارد وجوب الافناء والفضاء ان يقال ان ذلك في وجوب استنباط الاحكام الشرعية واقعية كانتا وعلمية من الطريق الشرعية
لصاحب الشرعية وانما لا يقطع عنا التكليف بذلك بتعدد تحصيل العلم بالواقع والطريق نظر الى امتناع الخبر في مقام العمل وتعدا لبيان على الوجه
المبهم وح فلا يستريب لعامل في لزوم الاستدلال الطريق المعالوم في ذلك لا انتقال عنه عند تعدده الى الطريق المظنون دون مجرد الظن بالواقع وانما
يكون ذلك بعد استيفاء غاية الواسع وبذلك منتول الجهد في جميع ما يتعلق باستكشاف حكم المسئلة في الظاهر بهذا الطاقة لا تستدلى الى المصروفة للمعرفة
على تلك بخلاف الطريق المنصوية من قبل الشارع فان اعتبارها ثابت على الاطلاق لان بزام ذلك علم اجالي نحوه وانما الطريق المقصود في المقام هو
الطريق الفعلي المرفوع للشارع ولو مع القطع بانتهاء المجعول كما اذا حصل ذلك لثبته فيما يعتبر العقل في تلك الحال فيجوز انتقال عن العلم بذلك عند
الظن به كالطريق المجعول من غير فرق فالمنع من نصب الطريق لا يؤثر في ذلك بوجه من وجوه ولا يذهب عليك حقيقة هذا الدليل فان
كانت اجتهاد في الدليل الاول وان كانت اجتهاد في الدليل الثاني لان اخلاف الطريق وبما بين التفرقة كان في تعدد الدليل كما ذكر في الوجوه
وقد اشترنا سابقا الى ان هذا المسلك هو الذي سلمه اصحابنا في فناءهم حيث يعتبر عنها بالظن الاقرب الى الشبهة والاصح والاولى بالظاهر
والوجود القوي نحوها لوضوح انه لا يراه من تلك الجادات بهذا الحكم المظنون بحسب ما يقع ونفسا من كثرة التعريف بخود ذلك فناء وبهم مستندة
الى الاصول العملية التي لا تفرقها الى الواقع بالكيفية والاصول اللفظية والقواعد العقلية التي قد لا ينفصل لظن الفعل بالواقع فلا يسل المراد منها الا
بيان ما هو الاوفاق بالادلة الظاهرة التي يجب لبيانها في مقام العمل فلهذا لم يذهب عليك ان ما قرناه بالنسبة الى جواز
وعدم جري بعينه لوقرته بالنسبة الى العمل بالظن بالواقع وتركه فينا لا اخذ بالظن والعمل به حيث نسل سبيل العلم بالواقع يتوقف على قيام الدليل
القاطع عليه فان قام دليل قاطع عليه من اول الامر فذاك ومع ان ذلك سبيل ينقل بحكم العقل الى الدليل الظني لقاضي العمل والجرى على مقتضا
ومع ان ذلك سبيل يؤخذ بما يظن منه بثبوت الحكم في الواقع فيتساوى الظنون باجتماعها من حيث المبدأ في ذلك لا يربط ذلك في جهة الجمع
ابن ذلك من القول به قبل حصول الاستدلال المذكور فانما احوال الواقع من الجماعة القائلين باصالة الحجة الظن بعد ان ذلك سبيل العلم بالواقع انما وقع
من جهة عدم التمييز بين المترتبين المذكورين وعدم اعطاء التام لحقه فيما يقتضيه العقل من الامر بالمعروضين ولا يفي حصول الترتيب بين التصويتين
وذلك بحمد الله واضح لا ستره عليه قولا قد ورد على هذا التفسير ان توقف الاخذ بالظن على قيام القاطع عليه محال فاق قد تطاقت عليه لادلة اربعة وثمنا
غرضنا فينا بالظن المظنون دليل لا فسد دليل قاطع دل عليه فلا ينقل عنه في جهة الجمع الكلام الى المناقشة في الدليل المذكور باحد الوجوه السابقة
فلا ينفصل لوجه المذكور من انما ابدى على ذلك في ان المقصود من الترتيب المذكور فرض قيام الدليل لقاطع على ذلك ولا مع قطع النظر عن ذلك باب العلم بحجة
وهذا معنى قوله من اول الامر في الغرض ان ذلك باب العلم بالواقع يقتضي العمل بالظن في الجملة لكن لا يثبت بعين الحجة منه من قيام القاطع عليه من خارج
فان تعدد ذلك قام الظن به مقامه فان تعدد ذلك لزم تعبه الحكم وهو رجوع الى بعض الطريق السابقة ووقرته ذلك على وجه العلم بالظن وعبره كان اقرب الى
مقصوده فيقال ان استدلال باب العلم بالواقع يستلزم العمل بعينه من سائر الطريق الممكنة فان ممكن بعين الحجة منها بالدليل القاطع فذاك والآن بعينه
بالامانة الظنية ان ذلك الظن بالواقع لم تعدد ذلك في احوال الظن بالواقع لكن المقصود هنا انما هو الدليل على طريق ما ذكر في مسئلة وجوب الاخذ
في ذلك لا شتر في وجوب العمل بالظن في زمان الاستدلال في الجملة ولم يقطع عنا التكليف بالعمل به بواسطة العمل بعينه لوجه من فناء القاطع على جهة قسم
مخصوص منه بقدر الكتابة فذاك ومع تعدده رجوع الى الدليل الظني الى الدليل على جهة وجوب العمل عليه كذا فان ذلك استدلال به حصل الانتقال الى مطلوب
الظن وهذا ايضا وان رجوع في الحقيقة الى بعض ما مر انما لا يفرق بين احوالنا في ذلك سبيل لثام ان الدليل القاطع فاق على جهة الظنون الخاصة والمداير
المختصة وقد دل على ان هناك طريقا خاصا مقربا من صاحب الشريعة لاستنباط الاحكام الشرعية لا يجوز التمسك عنه في الحكم والافناء مادام التمكن منه
وما ذكره من اعتبار القاطع في الاصول لا يثبت من جهة على اية هذه المسائل ونحوها من مسائل الاصول ان اردوا بذلك ما يتم اصول الفقه فكيف يلزم
باستدلال سبيل العلم بها والطريق عندنا هو الرجوع الى الكتاب لتبين حجة ذلك التصور المستفيض من المناوأة على اخذ الاحكام منها والرجوع اليها
والتمسك بها وهذا الكتاب كونه مجاورا عن عند التواتر الى على جهة الكتاب كذا حجتا اوردنا على جهة الاحتياط الى ائمة على حسب فصل القول في ذلك وحده
عليه ايضا بان الطريق لما لو فرض ان ذلك زمان الاثمة عليهم السلام على العمل بالامر من بين الشبهة واخذ الاحكام منها دون سائر وجوه حسب ما تراه العامة
الضاللة الامر في رجوعهم الى الاحتياط اوضح من التمسك في رابعة لتها في علمها بالمدن هي لا زالت على الشبهة من رتبة الاثمة عليهم السلام على الاحتياط
المناوأة بتوسط من يوثق به من ائمة وتام مع قيام الترتيب الباعثة على الاعتناء عليها والظن بصدقها وان كان دواها فالحال لا يهل بحق كالتكون وانما
حسبنا شاهد من طريقهم وبوثق بحكاية الشيخ اتفاق الصابة على العمل بانها اجاعة هذا شأنهم كالتكون وادراج والمظاهر وبني فضاء افاضلهم

وبشبه المبالغة لاجتماع الحكماء على جملة الخصوم وبنهم فاسد العقيدة ومن البتة ان الصحيح في اصطلاح القدر هو المعول به عندهم وقد ذكرنا ان ذلك
ما صحه شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد فهو صحيح وظ في العادة ان محجة تصح لا يقتضي القطع بصدق الرواية فلا ينبغي على حصول الاعتناء عليها من اجله فيما عدا
ذلك ومن ثم يتوقف عليه المتبع في كتاب رجاله عزها ما ليس هنا موضع ذكره لا يبقى شيء شبهة كون الطريقة المستقيمة الجارية بينهم الكاشفة عن
الائمة عليهم السلام او قولهم على كون المدا في محجة الاخبار على حصوله لا يوفق ولا اعتقاد بصدق فائده وحصول الظن الغالب بصدور عنهم عليهم السلام
وبان انهم تقصير القول فيه في محلة فظهر ان الظن الخاص الذي نقول بالعدل به وجعله الطريقة الى معرفة احكامه هو الظن الحاصل من الرجوع الى الكتاب
والسنة ولا نقول بحجة من سوى ذلك فم هناك قواعد مستنبطة من السنة واصول مقررة في الاخبار اما اوردت في مقامها الاحكام حسبما يقتضيه
السلام عليه في الروايات من ان علينا القضاء الاصول عليها بالنظر في ذلك ان مندرجة في السنة واما العقل لاجتماعها في هذا القطع وليس
من الادلة القليلة والمنقول بحجة الواحد مما نقول بحجة ائمة من السنة على حجة قول القدر والاعتقاد على الطريقة المستقيمة من السنة ما هو فيها
فان قلت ان محجة الكتاب قد وقع خلاف فيها من جهة من الاخبار بطلان من انهم بالنسبة الى قواهم فغاية الامر بحجة الظن لا بحجة الخبر
ولا وجه دعوى القطع فيها مع شيوخ خلافهم والخلاف في محجة الاخبار الاحاد معروفة حتى ان السند قد ادعى اجماعا على عدم محجة بائد فيما يدعى كونه من
ضروب بات من ههنا كما منع من العمل بالقبول عندنا ومع الغرض من خلاف في نقاصها متداول بين اصحاب حتى المناظر من منهم فان منهم من يقتصر
على العمل بالسنة ومنهم من يقول بحجة الكتاب ايضا ومنهم من يقول بحجة الحديث ايضا الى غير ذلك من الاراء المتفرقة ومع هذه المعركة المتفرقة من قول العلماء كيف
يقول دعوى القطع فيها عندنا بالنسبة الى اصل الحجة واما بالنسبة الى الدلالة فلا راد في موضع ابتداء الامر فيها على الظن نادرة من جهة ثبوت مقادير
وتقصير الاوضاع الحاصلة لها من صدور الخطابات كوضع الفاظ العوم للعوام ووضع الامر للوجوه والتميز للفرق مثلا الى غير ذلك من ادعاءات
المتعلقة بالادعاء سواء كانت شخصية او نوعية وكثير من اوضاع الفاظ مأخوذة من نقل الاحاد واردة من جهة عدم الثبوت في استعمال تلك الادعاءات
خلاف حقايقها وطرق الاضمار والتخصيص والتقييد عليها الى غير ذلك مما يتجمل من قيام اجماع على حجة الظن في المتعلقة بمباحث لافادهم على ايدى ائمة
المسلم من ما يتفق باستعمال استعمال لادعاء طوايرها وعدم الخرج عن مقتضى اوضاعها بعد ثبوت اوضاعها في ان يقوم الفرض على خلافه وليس ذلك بغير
الاطالة بل المسلم من خصوص صورته لا يتعداها لاختصاص الدليل بها احكاما بالنسبة الى الخطاب بدليل الخطاب عليه ثبات الادعاءات عليه بحجة الظن
والاحاد بل الدلالة من الناس في جميع الاستدلال من لدن زمان دم عليه السلام الى يومنا هذا كيف تولد ذلك لكان نظير اللغات اعوان ليس لها غايات
الظن واما غير من الذي لا يثبت ذلك الكلام سواء كان في ذلك الفصل ولا عصا المناظرة فلا ينبغي ان يولد كونه حجة في ذلك فم راد ان الكلام لعدم وقوع الحجة عليه
وعدم كونه مقصودا بالادعاء من الاعادة فلا بد من تحصيل فهم الخطاب من امكن تحصيله على وجهه ليقول فلا كلام والا كانا لا نعتد على الظن به موقفا على
حجة الظن اذ لا دليل عليه بالخصوص بغيره الدليل المتقدم لا يجري بالنسبة اليه فيحصل لادعاء الاعتدالية الا في ادراج تحت ذلك لاسل انما
ان يكون الكلام موضوعا لفهم من يحصل له فهم من منف خاص فيكون مقتضى ذلك بقاءه والاستفادة منه فلا فرق بين من وقع
الخطبة معه من حاضرنا لثبوت الحق اليهم الكلام والناشئين بعده من من ياتي في الاعضاء الا لفظة الذين فصل استفادتهم من ذلك الكلام وان
مطابقين بذلك الخطاب على وجه الحقيقة وذلك كسبب المصنفين فان الظن الحاصل لهم من ذلك الكلام حجة في الحقيقة في جميع الوقوف على راد الكلام
المستمر من اهل العرف فاضمة بذلك محجة كماله ايضا ولا يلزم عليه بديهي في العادة فهم الكمال المستفاد من مسائل لواردة وبخوها وشي من الامر
المنكود من لا ينبغي في المقام اما الاول فظن عدم وقوع الخطبة معنا في شيء من الخطابات لواردة في الشريعة نعم لو قيل بعموم الخطابات لشككوا بها ان كان
بالادعاء القول المنكود كوضع حجة من محلة واما الثاني فلعدم قيام دليل عليه كسبب المقصود في المقام حصول القطع بالحجة ولا يتم ذلك الا مع قيام
القاطع على كون تلك الخطابات من هذا القبيل بل من الظن خلافه بالنسبة الى الاخبار فان الخطابات لصادقة عليه لادعاء واردة ومجدي مسلم مثلا لا يثبت
عنه ولا يثبت بحجة الخطبة الا لفهمه ان كان غيره صادقا الحكم معه فان محجة المشاكلة لا يقتضي راد تفهيمه بذلك الخطاب حتى يكون الكلام لواردة منه
بغير الكلام المستفاد من خطابه المقصود منه فهم جميع هذا الوجه ان يكن بعيدا بالنسبة الى الخطاب فان الظن كونه موضوعا لفهم الاستفادتهم منه
بالادعاء فيكون لادعاء في معانيه في يوم القيمة على ما هو الظن من وضع الكتب يستفاد من بعض الخطابات الا انه لا يقع عليه دليل فاعلم فلا يخرج عن دائرة
الظن المظن ولا دليل على حجة تلك الظن المخصوص فلا فائدة في ادراج خطابات تحت المقصود من الادعاء اما الدليل القاطع عليه لا بد من كماله هو الواقع
فظهر ان كماله ليس شيء من الظنون الحاصلة عندنا فاما الدليل على حجة على سبيل السلب لكل ولا يتم القول بحجة شيء منها الا بالدليل لادعاء القاطع
بحجة الظن المحجة من هذه كلها بالنسبة الى السنة الدلالة ثم بان بعد ذلك ملاحظة التعارض الحاصل بينهما فانه لا يحصل لباغض خالف الممارضة لمر
علاج التعارض بين الادعاء من الامور المثبتة في الغلب الاحاد لواردة منه مع كونها ظنية متعارضة ايضا والاستفاد المقص منها الا بالظن فهو ظن في ظرف
قلت اما المناقشة في قضية حجة الكتاب من جهة وقوع الخلاف فيها فهو وهن شيء لوضوح ان محجة وقوع الخلاف مسئلة لا يقضى بكونها مثبتة كيف اغلب
للطالب لكلامه متواتر في الخلاف فيها من اعمالنا ومع ذلك حكم فيها من لقطعة وليس المذنب بحجة الكتاب مختص في لاجماع حتى يناقش فيه
من جهة وجود الخلاف وعلى فرض اختصاص دليله لفظي في وجوه الخلاف من جهة مسبوقة بالاجماع بل قد يدعى قيام الضرورة عليه قد بلغت تلك
المسئلة في لوضوح مبلغها لا يفتقد معه الى الخلاف المذكور ولا الى شبهة لواردة منها واما السنة المروية والاشياء لواردة عن النبي والائمة عليهم
السلام فلان امكان المناقشة في باري لادعاء في كون حجة اجماعية نظرا الى شيوخ الخلاف فيها ببيتنا من تدعيم لادعاء ان الطريقة التي قد رتناه في الرجوع اليها
والاخذ بها هي التي استقامت عليها الشيعة من لدن زمان ائمة بحيث يحصل القطع من الدلائل فيها كون ذلك ناشيا عن اجماع وان خالف فيه من مخالفتنا

وجو الخلاف من جهة بعض ثبوتها والناس لا يعرفون المسألة المنتهية حتى لا يجدوا من ملاحظة ذلك كون الاختيار المأثورة عن الله
عليهم السلام قطعية الصدور معلومة لورد دعوتهم عليهم السلام بحالها في وقوعها وهو خطأ في مقابلة التوهم المذكور لأنهم خلطوا بين معلوم محجة ومعلوم
الصدور والذى ثبت من ملاحظة طريقة السلف عليهم السلام الكاشفة عن تفرق الآلة أو تضر بحجهم هو القطع بالحجة وتفرع صاحب الشرح طريقا موصلا إلى الأحكام
كأنهم والاثبات موضوعا لا العلم بالصدور وادليس شيء من الوجوه المذكورة معبدا له وقد فصل القول فيه في محله وأما ما ذكر من المناقشة في حجة التوهم
المتعلق بالاعتقاد فمن شيء ذي رتبة المستمرة من أهل اللغات على ذلك ظاهر فكلما انما الخاطب يحمل الكلام على ظاهره حتى يبين الخرج عنه كذا غير محسب
هو من ملاحظة طريقة الناس في فهم ما يسمعون من الأقوال المحكية والخطابات المنقولة وقد ملئت منه كتب التواريخ وغيرها ولا يتوقف أحد في فهمها
على فهمها أقول هذا التوهم هو الأصل في هذا الباب عليه على الطريقة الامامية من قديم الزمان في يومنا هذا واما غلبت النتيجة على شريطة منهم لا يصدق
مخالفتهم في الاجماع ولا شك في مع البناء على حجة الطرق المذكورة لا يتحقق الحاجة إلى التمسك بمطلق الظن في شيء من المسائل انما يجب الرجوع فيها
لادليل عليه من تلك الطرق إلى القواعد الشرعية والاصول لعلة التي لا يخرج منها شيء من المسائل فلا يلزم من ذلك خروج من الدين بل ولا خلاف في ذلك
للمعلوم بالايمان اصلنا نعم قد يتفق بعض المسائل وادان الامر بين المحذورين فلا يمكن الرجوع إلى الاصلين البراءة والاحتياط فان ثبت هذا التفسير فمما فلا
ولا فلا يحسن في مثل من العمل بمطلق الظن فيما يجب بناء العمل عليه في الظاهر على طريقة المصنف قدس سره كما مر وذلك خارج عن محل الكلام انما الكلام في غير
اثبات معظم الاحكام وهو في غير ما دل القاطع عليه من العقل والاجماع المحقق ما ذكر من الكتابات لست وغاية ما يتصور من المناقشة وجوه ثلاثة انما اليها
المستند الاول مناقشة الاستدلال الكتاب فلو جرح ما اشهر بين الاخباريين من وقوع التحريف انقصا منه فيقوم احتمال الخلف للمعنى بسببه
في كل مقام يتصل به وهو هو المناقشات في هذا الباب ما لا فائدة في تجميع ما جاء في التوهم في علمهم السلام في التمسك بالاثبات مع وضوح
انقصا الاجماع عليه للقطع بان الامر من ذلك هذا الموجوبين الذين دون المحقق عند الامم عليهم السلام الان في ان احد من العلماء لم يناقش في ذلك
بما ذكر حتى ان الاخباريين لم يناقشوا في ذلك الامر حيث لا بد من النظر إلى اختصاص العلم الكتاب بهم عليهم السلام فلا اقل من ان يكون مناقشة في ذلك من
حيث لا تندرج في الاجماع المركبة اما ثانيا فلان التمسك بالقرآن مما ثبت على الوجه الذي يجب قرأته عليه ولا شك في ثبوت ذلك في القرات المشهورة
على الشريعة المقررة بالنص والاجماع فثبت جوب التمسك به على ذلك انكار الملازمة بين جواز القرأة والحكم بالصحة على وجه تيسر عليه الاستدلال
انقصا للقطع بان يجوز القرأة بما يقتضيه الناس من تناقض من حيث الحكم بطريقه ما انزل الله وباعتبار ما قرأنا من ترتب عليه ثارده وتحقق به امثال
الكتاب ليعلم المتعلق به كالا يخفى اما ثالثا فلان وقوع الزيادة مجمع على بطلانه وقد صرح جماعة من المحققين بنقل الاجماع عليه ذلك في دفع كذا
في تواتر القرأة المختصة ببعض القراء فلا شك في تواتر النقل المنقوع عليه بين جميع ذلك من معلوم من ملاحظة طريقهم والنظر في اسانيد وابائهم فلم يبق
الاختلاف لنقصا المعنى المعنى وهو ايضا ممنوع وقد اتفق المحققون على خلافه وما يترتب من خواص عدة من الاجناس من وقوع التحريف لنقصا المدكورين ذلك
بمعارضتها باقوى منها في احتمال المدكور على من سلمه مدفع بالاصل لا احتمال انضمام الآية إلى الزيادة المعبرة للمعنى كما حال انضمامها إلى سائر القرآت
الحالية والمقابلة انصافا لها من معانيها الظاهرة وقد جرت طريقة كذا العقل على عدم الاعتناء ببلان ذلك لا يترك في نفاذ وصل إلى العبد حكم من سبيل فلم
يمثل مقتدا باحتمال انضمامه إلى زيادة غير معناه او غيرته اخرى في ذلك عند عاصبا عندهم مستحقا للعقوبات انما يكون بالبناء على الامر الثابت من ذلك
حيث يثبت انصاف عنه ولو لان ذلك لم يرد باب التمسك بالعبارة المحكية مطم وهو باطل بالضرورة وبالجملة فلا شك في كونه راجع إلى لسان في المراد
دون الاستدلال بنتيجة شبهة في مقابلة الضرورة واما الاخبار فلو جرح احد مؤيديها مخالفا للشيء اتباعه في مطلق اخبارا لاحاد حتى ادعى التبدل
فيهم بالضرورة عليه على القياس شبهة تشبه بكون عرض من ذلك مجرد جزا لواحد دون مجمل الموجب للعلم العادي المقصود لكون النقل الذي يشهده
العلم بهما مل مع العادات معاه لما يقين في الامور المتعلقة بالدين الذي بنا وهو المقرب بقرينة زائدة لا وى تحريف معنى الكذب وعمل الاصح او نحو
ذلك بعد انما الاختلاف لا يقتضيه التي لا يعتد بها في العرب والعادة كاحتمال التبدل والتبني والتقية وامثالها مما لا يستدل في شاهد لا مارة واما
ما ذكره التبدل من وجو الطرق القطعية للاحكام الشرعية فلا شك في عرض من ذلك القطع باعتبارها اول يوم العمل عليها وهذا القطع باسبابه الواقع الا
ترى ان يمتد في المسائل الفرعية بالظواهر والاصول اللفظية والقواعد الشرعية والاصول العلمية كدليل الاختيار البراءة اكثر من ان يحصى مع عدم فائدة شيء
منها للقطع بالواقع بالضرورة ولو سلم مخالفا للشيء اتباعه فلا شك في استثناءه إلى شبهة حصلت لهم في ذلك منعهم من اعتناق الضرورة كما ذكره العلامة
وعنه والافانق الاجماع على خلافه من قديم الزمان إلى الان حتى في سائر الملل والاديان بما لا ينفرد فيه شائدا الاشكال وقد انقضت الحجة بسبب الاجماع و
لحقه بل لا عيبا الصريح فاض بالعلم به مع قطع النظر عن الشواهد لنقلته وودل للقطع بان الاحكام الشرعية على كثرتها وتشعباتها وعدم انها فرعية او
تجدد الحاجة إلى جزئياتها وشرايط عامة اهل الامم والاعصا المتابعة حتى النساء والصغار والضعفاء والمرضى اهل البواري القر في الحاجة اليها الامكان تبلغ
عامة المتكلمين بطريق التواتر والاختلاف بقرائن اليقين فلا يسر في مسكة في سائر الطرق على الاكتفاء في وصولها واجباتها بوسيلة ثقات المعتمدين
من اليقين والروايات في جميع كثرها وخصوصا في هذه الشريعة السميلة المبينة على غاية اليسر والسهولة المنبئة عنها انما المخرج والمنشقة مع ان الشواهد
النقلية في ذلك اكثر من ان يحصى كيف لو بني الامر على هذا التصديق وبطلان هذا لو كان الوثوق لتكررت به الاخبار واشهر اشهرها الشمس في زواجرها
ونادي رواسا الذين في خطبهم ومواعظهم وودل لا يستمر طريقة العقل على الاعتماد على اخبار الثقات واعتقاد وادان استحقاق الثواب العقاب وصد
الاخطاء والنقصان مادها فالانضمام يحصل من اليقين في كل جزء من جزئيات الدين بالنسبة إلى كل واحد من احوال المكلفين خروج عن السيرة المعروفة
ومنافاة للطريقة المألوفة ووقوع في غابة المخرج والمنشقة ونهاية العسر الشدة فلا يهوى لصاحب الشريعة المبلغ لعامة التكاليف الشرعية المتصديقات

من ثبات الأحكام الخفية المتعلقة بالوفاة والاموال في ذلك مع عموم البلوى وشدة الحاجة إليه فضلا عن تقريره على ما علم من طريقهم وابقائهم على ما عهد من سببهم مع انه لم يصل اليه في ذلك نص ولا خبر ولا يوجد منه عين ولا اثر بل انما انشأه شاهدة على خلاف تلك طريقة المسلمين جارية على ضد ذلك لما يقع السؤال في شيء من الاجبا عن جواز ذلك مع غايته حرصهم على السؤال عن ثبوت الاحكام وليس ذلك الا لكونه مذكورا في ادانهم لا بغير شائبة الشك الشبهة عندهم واما تكرار السؤال عن وثاقه عدة من الرواة وعن علاج المعارضات نظر الى كون اصل الحكم عندهم من المسلمات لا من الزيادة لا بغيره بعد من الشايع للثبوت ما كان معولهم في معظم احكام الشيعة على الكتب في دبعة ونحوها وعلى من قبلهم على الاصول لا بغيره مع ان اكثرها اجبا احاد لا يعتمدون قول بعض الاجناد بين بقطعت بها ضلال مبین قد جرت طريقهم على بخود ذلك في مدة تزيد على ما في عام واثمنا الهدى عليهم السلام بين اخوهم وكان قصدهم التفتيش عن عدل الراوى فاذا اصابوا ذلك لم يبق قفوا الا لعادى وما منع فزجوه في ذلك الى الامام عليه السلام وقد احال الشيخ في عدة كلامه في بيان الوجود الدالة على ذلك فخرج الى كتابه فانه بلغ في ذلك الغاية حتى قال من ادعى القرآن في جميع المسائل التي استعمل الاصحاب فيها اجنادا احاد كان معولا على ما يعلم ضرورة خلافه مدافعا لما يعلم من نفسه وندة ونقصه قد اشهر الاجماع الذي نقله شيخنا الكشي على صحيح ما يصح عن جماعة معروفين بين اصحابنا وتلقوه بالقبول مع وضوح عدم كونهم معصومين عن الخطا والتهو ونحوها من عبارات لبينة وحكي الخاشي وعمران اصحابنا يكونون في مسيل بن ابي حمزة بن ابي جعفر صفوان والبرقي لانهم لا يرسلون الا عن جعفر وحكي الشيخ في عدة على الظانفة باخبا عدة من لفظ فضله هناك تفصيلا وصرح الحق بان الافضا على سلم السند لمن في علماء الشيعة وقد في المدعي لا لمصنف الا وقد جعل جبر الجرح كما جعل جبر العدل وحكي ابن ادريس في رسالته المضايقة لفلان عن ابن ابي بابويه والاشعر بن شعيب عبد الله وسعد بن سعد محمد بن علي بن محبوب القصب اجمع على ابيهم ومحمد الحسن بن الوليد عن حماد كذا ان لا يجد في الخبر الموثوق برواية جبر الشهيد ابن الشيخ ان الاصحاب كانوا يفتكسون بما يجدون في شريع على ما يوجبونه تنزيلا لافئادهم من زلة وادبائه وبالغين في ما وس في اظهار التبع من السند انكبت شجرة عليهم ان الشيعة يعمل باخبا الاحاد قال ومن اطلع على النوادر والاجبا وشاهد عمل وى الاعيان وجد المسلمين في الرضوخة وعلماء الشيعة لما ضمن عاملين باخبا الاحاد بغير شهادة عند العاديين صرح المجلسي بتواتر الاجبا وعمل الشيعة في جميع الفصا على اجناد الاحاد وان عمل اصحاب الاثمة عليهم السلام بها متواتر في المعنى وقد تكرر نقل هذا الاجماع والثواتر في كلام كثير من المتأخرين ومن تتبع كتب الرجال والحكايات المنقولة في هذا الباب في كتاب الكشي وغيره لم يجد في هذا كرسك ولا رتيب بل الغرض من تدوين هذا العلم انما هو ذلك لا من الزيادة في قولهم فلان مقبول لحدوث وصحبه المحدثا وثقة في الحديث ومقتضى الكتاب ومسكون له وبعل بما ينفر به وفلان ضعيف في الحديث ومنهم في حديثه ومنزلة العمل بما يختص به وامنه المحدثا ويعرف وينكر او يعتدل المرسل بروى عن الجاهيل الى غير ذلك من عبارات لكاشفة عن اطباق الاصحاب على العمل باخبا الثقات ولذا استثنى ابن الوليد من كتاب نوادر المحكم ذروا باثنا عشر شخصا تلقاه بالقبول من بعده وكيف يدعى حصول القطع من رواية الواحد الا في الثلثة مع انفتاح ابواب الخطا والتهو والشيئا ونحوها على فضاها انما هذه الواقعة ولو جرت اجبا الاحاد مجرى القياس والاستحسان في الشيعة لما كان في زوم الاعراض عنها ولما وقع الاهتمام السند بد من الاصحاب حفظها ونقلها وضبطها بل زومهم الاهتمام ببيان الاخبار لقطعة ودكر الوجوه في قطعها وتفصيل القول في الفرائض المصنعة اليها حتى يسوغ العمل عليها لاختصاصها بالتحديد دون غيرها فكيف ملئوا كتبهم واصولهم لموضوعه لعل المكلفين من اجبا الاحاد يجزئ ثبوت لو نامة لهم وسكون لتفسير بقلمهم وماد ذلك الاجل لعل الامر ان توما من الثقات قد اعرضوا عن روايات من لا يوثق به من الرواة حتى تركوا نقلها وادراكها كما نقل ابن ابي عمير محمد بن محمد بن عيسى بن محبوب على جلاله قد رده من اجل ان اصحابنا يثمنونه في رواية عن ابي حمزة وبعدها جبر وغيره عن روايته عن الضعفاء وذكرا لخاصة في رواية احمد بن محمد بن عيسى بن عمار بن سمع منه شيئا كثيرا قال ورايت شيئا من الضعفاء فلم ادر عنه وبحسبته وعن ابوب بن فوج انه قال لا ادري لكم عن محمد بن سنان شيئا فان قال قبل موكلها حد شكم به لم يكن في سماع ولا رواية واما وجدته وحكي الخاشي ان على فضال لم يرو عن ابي ريشا وقال كنت قابله وسمي ثمانية عشر سنة بكتبه ولا افرم ذرايا ورايان ولا استحسان ادرى بهاعنه ومن ناقل في طريقة المسلمين في زمن النبي صلى وما بعد وجد على الصحابة والتابعين باخبا الاحاد والاستدلال بها غير نكر في وفابغ كثير حكاها الفريفي في كتبهم وقد حكى العلامة بعض ما نقله الان لا بد لكثير وان لم يكن كل واحد منها متواتر لكن القدر المشترك بينهما وبين العمل يقتضى الجبر ورا ما اجاب به السيد من اننا عمل بجبر الواحد المتأخر الذين يجتنبون الضمير بخلافهم فاما ساك لتكبر عليهم لا بد على الرضا بعلهم مد فوج بان لعل به شايخ في الخاصة مع ان ذلك ليس اعظم من مسئلة الخلاف التي انكرها عليهم من انكر بل عرفنا ان لعل بجبر لثقة امر قد استقر عليه طريقة العقل وكافة في الاوامر الجارية بين الملوك العبيد كل مطاع ومطيع فبعد الاخذ بعينهم طاعة وخالفه معصية منع دوران صدق الاطاعة والعصا مدار ذلك كيف لا يمكن الرجوع الى الاصول لمعول عليها عندهم عند الدليل قد اخرجنا لتبديده بعد ذلك عدة من المقامات الا انه ذكر ان هذه مقامات ثبت فيها التقيد باخبا الاحاد من طرق علمية من اجماع وغيره فكيف يقاس على ذلك رواية الاخبار في الاحكام وفي ان سيرة المسلمين مستمرة على العمل بالجبر في تلك الموارد مع عدم اطلاعهم على كون ذلك اجماعا بل يكون مذكورا في ادانهم فلا يفرق بين المقامات التي ثبت فيها الطرق الخاصة من لبيات بشرطها المقررة على حسب اختلاف المقامات لا من الزيادة لا بغيره لا يوثقون في العمل بما جزمهم الثقة عن المجتهد في زوجة لا توقف فيما يحكمه زوجها في مسائل جبرها مثلا الى ان يسالوا المجتهد عن جواز العمل بذلك وعو حصول القطع في جميع الموارد مخالفا للوجوب على ان السيد رايتنا من ذلك لوعدهم الحاجة الى جبر الواحد كما قال فان قلت زاسد تم طريق العمل بالاحاد على اي شيء تقولون في الضعفة فاجاب بان معظم الفقهاء يعلم بالضرورة والاجماع والاختبا العلم به ومن المعلوم ان هذا الوجه ولو يصح فاما جامع في امثال زمانه دون ما بعده فيكون في مثل هذا التوافقا من تتبع كتب الاستدلال وشاهد سيرة العلماء في جميع ابواب النقل ذرا في انكرناه

بقينا وفيها ورد في علاج من عارضنا الاخبار اوضح شاهد على قبول احاديث الثقات والاختيار في عدة من الروايات رجاء احاد اصحاب الاحكام دينهم
الى احاد الروايات من غير ان يكونوا من شعيب بن عبد الله بن عوف قال لا يثبت عليه السلام رجاء اختيارنا الى ان نثبت عن الشيخ من شال قال عليك بالاستدلال
بغير ان يصح ان الفضل بن الخطاب دخل عليه فقال عليه السلام اذا اردت حديثنا فليكن بك بهذا الجالس يعني زارة وان ابن ابي بصير قال لا يثبت كل
ساعة اتفاق ولا يثبت كل يوم ويحكي رجل من اصحابنا ان ابن ابي بصير عنده كل ما يثبت عن غيره قال فما يثبت عن محمد بن مسلم فانه قد سمع من ابي بصير
عنه وجهها وعن يونس بن يعقوب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ما لكم من مفرج اما لكم من مسراج ليس يحون اليه ما يمنعكم من محراب المعرفة وعن
علي بن الحسين قال للمؤمنين ان لا يثبتوا على كل واحد منكم ما يثبتون على غيره منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم
وعن عبد العزيز بن محمد بن الهيثم قال لا يثبت على كل واحد منكم ما يثبتون على غيره منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم
من يونس بن عبد الرحمن ثقة اخذ عنه ما احتاج اليه من معارفه يونس فقال نعم وفي اخره انه قال لا يثبت على كل واحد منكم ما يثبتون على غيره منكم من غير ان يكونوا منكم
من يونس بن محمد بن مسلم ان ابا عبد الله عليه السلام قال لا يثبت على كل واحد منكم ما يثبتون على غيره منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم
عن ابيان بن عثمان انه قال لا يثبت على كل واحد منكم ما يثبتون على غيره منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم
عن رواية كثيرة من رواه لك فاروه عن يونس بن محمد بن الهيثم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
العمري فما ادى اليك عن يونس بن محمد بن الهيثم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ثقتان فما ادى اليك عن يونس بن محمد بن الهيثم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
انما النبوة وفي حق السلف الاربعة ووكلاء الناحية المقدسة وسائر الثقات مما يثبت عليه المنفعة كتاب في الياقوت عن هولاكا نوا معصومين عن
الخطا والتمهوا
الاستقرار والتعليق في هذه المناظر في تلك الاخبار يشهد بانها من الحكم بالوثاق والامانة وفي موقع الحجج وروح العالمين لا انفذا واما الحوادث
الواقعة فارجعوا فيها الى وات حديثنا فانهم يحكي عنكم وفي اخره انه قال لا يثبت على كل واحد منكم ما يثبتون على غيره منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم
الثالث عليه السلام كتب الى يونس بن محمد بن الهيثم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
امرنا فانهم كانوا قوما اشد ثقتهم وان ابا الحسن الاول كتب الى علي بن سويد هو في السجدة اما ما ذكرته باعني عن اخذ معارفه منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم
نعتهم اخذت من يونس بن محمد بن الهيثم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الظاهر في قوله انما يثبت على كل واحد منكم ما يثبتون على غيره منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم
ستن هب في حديث اخر كانه قد روي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الرجال منا بعد روايتهم عنا وفي السلف من حديث احمد بن محمد بن حنبل عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
صادق عن صادق وفي الحديث ان الله امر ابا عبد الله عليه السلام ان يثبت على كل واحد منكم ما يثبتون على غيره منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم
منعفا وليس عندهم ما يتحلون به لئلا ينزل قوم فوقهم وينفقون موالهم ويتبعون ليدانهم حتى يدخلوا علينا ويسمعوا حديثنا فيقبلوا اليهم فاما
الذين يجادل الله لهم محرابا في تفسير قوله تعالى ومنهم من يكون لا يثبتون على كل واحد منكم ما يثبتون على غيره منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم من غير ان يكونوا منكم
الاكابر منا قبل ذلك وعلماؤهم فاجاب عليه السلام بكلام طويل فيه ما من كان من لفظة صائما لنفسه حافظا لدينه مخالفا على هواه مطيعا لامر مولا
فالعوام ان قبل ذلك الى اخر الحديث في النبوي قال صلى الله عليه وسلم من خلفائكم ثلثا قبل من خلفائكم قال لا يثبت على كل واحد منكم ما يثبتون على غيره منكم من غير ان يكونوا منكم
الرواية بعد هذا يشهد به قلوب شيعتنا افضل من لف عابد ائمة هذا الاختيار ما ورد في ما ذكره في الحديث الحديث الحديث الحديث الحديث الحديث الحديث الحديث الحديث الحديث الحديث الحديث
فان قلت من المعلوم ان الاجماع المنقول واخبار الاحاد لا يصلح لاثبات حجة اختيارنا الاحاد فلا بد من دعوى القطع بالاجماع والتمسك بالنقل لثبوت الروايات والاختلاف
بالقرائن القاطعة وهي منوعة من المشهور في الاستدلال ما لا يخفى ان اجناد الاحاد لا يقيد علماء ولا علماء ولا يثبتون على كل واحد منكم ما يثبتون على غيره منكم من غير ان يكونوا منكم
ادرسنا المتع وربما ينسب الشيخين الحق بل ابن بابويه بل في الواجب انه لم يجد ليقول بالحجة صريحا من تقدم على العلامة ونقل السيد في مواضع كثيرة على
دعوى الاجماع على المتع ونسب في مجمع البنا على انه لا يجوز العمل بالقرائن عند الامامة الا في شهادة العدلين وفيهم اختلافات ارباب الجنايات بل شمل المتع بين
اصحابنا حتى نسبوا لاجبي العترة وغيرهما من العامة الى الافضل واشد من بالغ في اثبات حجة جبريل الواحد بالوجه الكثرة ونقل الاجماع عليه الشيخ في العدة
وقد انكر جماعة من الاصحاب لا كلامه على الحجة اولهم الحق في المعارج فقال ان لفظة وان كان مطم فمندا لتحقيق ببيتنا انه لا يعمل بالحجج مطم بل بهذه
الاختيار التي رويت عن ائمة عليهم السلام ودونها الاصحاب ان كل خبر يرويه عدل ما يجب له ان يثبت هذا هو الذي يثبت من كلامه ويدعى جماع
الاصحاب على العمل بهذه الاخبار حتى لو رواها عن الامام في كان الخبر سلما عن المعارض في شهر نقله في هذه الكتب لذرة بين الاصحاب على وفال في
المعالم والافضل انه لم يتضح من حال الشيخ ومخالفاتهم للسيد ان كانت اجناد الاحاد يومئذ قريبة العهد برضا لقاء المعصوم عليه السلام واستفادة
الاحكام منهم وكانت القرائن المعاصرة لها متبصرة كما اشار اليه السيد لم يعلم انهم عمدوا على الخبر الجبريل بظهر مخالفتهم لاهل بيته وتفقن المحقق من كلامه
الشيخ في قلنا ثم قال وما فهمه المحقق من كلام الشيخ هو الذي ينبغي ان يعتمد عليه لا ما نسب له العلامة من انه قال في الحديث لا يستلزم بادي الشيخ في العمل
الا بالخبر المقطوع بصدقه عنهم وذلك هو ما لا يرتضى فصار لنا المناقشة لفظية كما هو قول العلامة ومن تبعه وقال بعض الحديث بعد ذلك كل كلام المعالم
ولقد احسن النظر وفهم طريقة الشيخ والسيد من كلام المحقق كما هو حقه والذي يظهر منه انه لم ير عذرا لاصول الشيخ واثباتهم ذلك مما نقله المحقق ولو

داهما لصديق بالحق أكثر من هذا وكذا من محقق بان بر عن غفلاتنا نحن كوالد وغيره وفيما ذكره كتابنا لمن طلب الحق وعرفه وقد تقدم كلام الشيخ
 وموصوفه بما فيه الحق وموافقا بقوله السيد فليجمع والذلي وقع العلامة في هذا الوهم ما ذكره الشيخ في القعدة من أن يجوز العمل بخبر العدل
 الأما في لم يتأمل بقية الكلام كما نأمله المحقق ليعلم أنه إنما يعمل بهذه الأخبار التي دونها الأصحاب اجمعوا على جواز العمل بها وذلك ما يجب لعلم
 بعضنا أن الخبر هو بغير عدل ما يجب العمل به لا فكيف يفتن بأخبار الغفلة الناجية وأصحاب الأئمة عليهم السلام مع قدرتهم على أخذ أصول الدين
 ورفضه عنهم عليهم السلام بطريقين ليقين أن يقولوا إنها على أجدادنا الأحاديث المجردة مع أن هذا من ذهب العلامة وغيره لا بد من أصول الدين من الدليل القطعي
 والعلامة وغيره كثير من هذه الغفلات لا لقضاء هانهم بأصول العامة ومن يتبع كتب لقد ما عرفنا حوالهم قطع بأن الأخبار التي من أصحابنا لما كانوا
 يقولون في عقابهم الأعلى الأخبار المؤثرة والأحاد المحفوظة بالقرائن المفيدة للعلم وأما خبر الواحد فنوجب عندهم الأخبار دون الأفضاء والأقضية
 وقد صرح السيد في بعض تحقیقاته بأن أكثر أخبارنا المروية في كتبنا معلومة مقطوع على صحتها أما بالنواتر وأما مرة وعلامة يدل على صحتها وأصل
 روايتها فهي موجبة للعلم بمصداق القطع وإن وجدناها في الكتب مودعة بسند مخصوص من طريق الأحاديث فهي في المحققين في العمل بخبر الواحد
 نافذا والكل جزئي إن قال والثو في أصوب من قبله الأصحاب وذلك لقرائن على صحتها على ما عرض عنه الأصحاب وشدة يجب طرائقنا في هذا
 حال الإجماع في هذه المسئلة وأما الأخبار فاعراضه بماد من الكتاب السنن المؤثرة على النوع العمل بما رواه العلم حتى لا يتطعن في إنبه الشاكر أكثر
 الطبري في هذا لا على عدم جواز العمل بخبر الواحد على عكس ما فهمه الجمهور وبأخبار كثيرة كالرواية نصها في الروايات مسطر في الشرائع في الحسن
 الثالث عليه السلام عن العلم المنقول عن إنبه عليهم السلام قد اختلفوا علينا فيه فكيف يعمل على خلافه فكيف يخطئ ما علمتم أنه قولنا فالروية
 ما لم نقلوه فردوه إنبه والنوى ما جئناكم عن الأوافق لقرائن فلم أقدره عن أبي جعفر في عبد الله لا تصدق علينا إلا ما وافق كتاب الله وسنة
 نبينا وقوله إذا جئناكم حديثا عننا فوجدهم عليه شاهد أو شاهد من كتاب الله فخذوا به ولا تغفوا عنه ثم ردوا إنبه حتى يثبت لكم وعن ابن
 أبي عمير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اختلاف الحديث بين من يرويه من ثقب به ومن لا يثقب به قال لا تأخذوا به فلو وجدتم له شاهدا من كتاب الله
 أو من قول رسول الله فخذوا به وإلا فالذي جئناكم أو بوعنه عليه السلام أنه قال الحديث من مسلم ما جئناكم من رواية من يروى فاجعل في كتاب الله
 ناخذ به وقوله عليه السلام ما جئناكم عننا فإن وجدتموه موافقا للقرآن فخذوا به وإن لم تجدوه موافقا فردوه واستسبوا علمكم ففتوا عنه وردوا
 البناء وقول الصادق عليه السلام كل شيء مردود إلى كتاب الله وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو نفي عنه عليه السلام في الصحيح لا تقبلوا علينا حديثا إلا ما
 وافق الكتاب السنن أو تجدون معه شاهدا من أحاديثنا المستفيدة فإن المغيرة سعيد لعنه الله في كتابنا صاحبنا حديثنا فحدث بها أو نقول الله
 ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا وسنة نبينا وروى بعضنا في ذلك في عبد الله عليه السلام ما هذا الذي بين شيعتنا قال وأي اختلاف قلنا
 لا تأجلنا في حلقهم بالكوفة وأكادنا شك في اختلافهم في حديثهم حتى يرجع في الفضل فيوقف في ذلك على ما شئتم به بنفسه قال بل كان أكثر
 أن الناس قد ألعوا بالكتاب علينا كان الله تعالى فرض عليهم ولا يبرأ منهم غير أحد من حديثهم فحدثوا حتى يروى على غير ما رواه
 وذلك لا يطلعون بحدثنا وبجنا ما عند الله وكل يجب أن يدعى ساقرب منها رواية أخرى قد حكى ابن أبي العوام قد قال عند قلنا قد
 في كتبكم أربعة آلاف حديث وقد ورد في الأخبار أكثر من ذلك أباؤنا وسنكش بعدى لقائله ومن كتب على فليتبوأ مقعده من النار ولكل رجل منا من
 يكتب عليه أنا أهل بيت صد يقون لا تخ من كتاب يكتب علينا ويخون ذلك روى أنه عرض يوشى زعيمنا من على أبي الحسن وأضاع كتب جماعة
 من أصحابنا لصارت بين علمنا السلام فانكر منها أحاديث كثيرة أن يكون من أحاديث أبي عبد الله عليه السلام وقال إن بالخطاب كذب على أبي عبد الله
 ولكن لأصحابنا في الخطاب يداؤن هذه الأحاديث التي يروونها في كتب أصحابنا في عبد الله عليه السلام وعن هشام الحكم أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول
 كان المغيرة بن سعيد يتعدل الكذب على أبي عبد الله عليه السلام وكان أصحابنا يسنون بأصحابنا في يأخذون الكتب من أصحابنا في يبدونونها إلى المغيرة
 لعنه الله عليه فكان يبدس فيها الكفر والزندقة ويسندها إلى أبي عبد الله عليه السلام إلى غير ذلك من الأخبار المضممة لرواها شاهدا من الكتاب السنن نظر
 أحمال كونه من الكذب فإذا كان الأمر في الأخبار بهذه المثابة فمن أين يحصل من الأخبار التي ذكرتم القطع بخبر المجردة من القرينة والشاهد فلم يبق إلا أن
 مجته الجبر لا يجوز هو ورواها قلنا ما اظنك شئرب بعد ما شرحناه في فادته للقطع بما أجمعناه وابن ماد كراه من تشبهنا التي ذكرتم مما لا يخفى
 ضعفا على من لا أدنى بغيره في الأقوال والأخبار أما الشبهة في الإجماع بخلاف الجماعة المذكورة وكلنا إنهم لم يعرفوه فهو زجلا لأنهم شربوه وقلنا
 وكلامهم مؤل ومستند إلى شبهة منعهم من اعتقاد الضرورة كما مر عن العلامة وانفقد الإجماع قبلهم وبعدهم على خلاف ذلك أما توهم الخلف
 من كلام الشيخ مع نصيحة الأبيدة المكرمة مرة بعد أخرى في كراهية أخرى فيخالف للضرورة الظاهرة على من أحاط خبرا بكيفية وكلماته وأطلع على موارد
 اسند لا أنه في الفرع ونظر في جميع ما أفاده في هذا المقام في كتاب القعدة فانه قل ما يتفق حد كشف عن حقيقة مطلبه كثيرا أفاده طاب ثراه في هذه
 المسئلة وشرح مقصوده أكثر مما شره ولبث شعري ذال يحصل من هذه الضرر أن الأبيدة القطع بذهب في يحصل لعلم من شئ من العبادات
 ولا اظن مثل هذا يشبه على مثل المحقق ما عرضده أن خبر العدل بمجرد ليس بخبر قبيح فانه إنما يفتى بالإيجاب لكل في قوله لأن كل خبر هو بغير عدل ما
 يجب العمل به وهو كان فكثيرا ما نظر أحاديث العدل بل لا بد من بقاء الوثوق وهذا معنى شرط وجوده في كتب أصحابنا قولهم له لا قطع بان وجوده في
 الكتب بغيره للقطع فأن أكثر ما في الكتب أخبارا وأحادا عن القرائن ودعوى السيد بنصنا ماها إلى القرائن دعوى خالصة عن البرهان مخالفة للوجه المتنا
 هي شبهة حصلت في ذلك مع إمكان حملها على العلم المر في كراهية الأفعال الشيخ والمحقق في بابنا الأحاديث وأوضح الواضحات كما يظهر على لنا في كنهها
 واستدلوا بها وقد صرح المحقق في المنع من تخصيص الكتاب بها بأن الدليل على جبر الواحد الإجماع على استعمالها لا يوجد فينبذ لا لزوم تكثير

حاصل الحجة في غير القطعيات دلائل الكتاب ايتا يوجد ذلك في اقل قليل من المسائل والاول لا يدل على المنع من ان يكون الكتاب في السنة ما يدل
على حكم مودره وما يوجد فيها من حكم الاصول العلمية لا بعد موافقة ولا مخالفة لان النظر لها في الواقع بالكتابة واما المحلوط منها حكم المحلوط من حيث
الجهالة لم مخالفة اما للنص والعموم والاطلاق او غيرهما من الظواهر اما الاول فلا شك في تقديره من الكتاب في غاية الامكان يكون خبر او امر نصا
في المخلوب فيبقى قطعية الاول مرجحة الا مع احتمال الشك في مرجع ايضا الى الظاهر من صالدة ايتا الثاني في جهة المسئلة المعروفة من جواز نسخ الكتاب ^{تخصيصه}
وتعيينه والخروج عن ظاهره باخبار الامداد والوجه لوجوع منه الى حكم التقادير في المراجع بعد ملاحظة جميع الجهات المرجحة للجانبين الظاهرين وذلك من مقتضى
الاخبار المشتملة على ان ما يخالف الكتاب باطل او رخصا وليس من حديث ولا تقبلوه عليها فان ان حد ثنا حد ثنا بموافقة القراء والسنة ونحو ذلك
بعضه على ان يتخصص مثل ذلك بالاخبار القطعية المخالفة لعمومات الكتاب السنة وظواهرها مع ان اكثرها مخصصة او مقيدة بامور كثيرة بل لا
تخصي كثره فيقال ان الخالف لها في تلك الموارد والكثرة ليس بباطل ولا رخص بل مقبول صادر عنهم عليهم السلام ومن ماعد ما يدل على مناسق
تلك الاخبار وموردها الا مخالفة الواقعة وبطلانها من ضروريات المنهك لم من امثال تلك الاخبار هو الممنوع من توافق الثقلين وعدم مخالفة
احدهما فلا ضرر عدم افضلية عنه امثال ذلك مما ورد في الاخبار المتواترة واما من علمه الضرورة كيف لو ابدى مخالفة لموما تهيأ او اطلاقا تها الفل
ما يوجد مسئلة خرجت عن ذلك لهما مع ورود الاخبار في بيان حكم الخارج عن ذلك لهما وكثيرا في توقعها في احكامنا على التقدير بل الاجمال مع ظهور الاخبار
في امتناعها فانما تلك بها في المنع من الخروج عن ظواهر الكتاب باخبار الاحاد ليس على ما ينبغي لوقوعها في مفسر الكتاب بيان انما هو المراد منه واقعا
فلا بعد مخالفة وتخرج طريقة الاصحاب في يومنا هذا على العمل بها وتكثر فتاويهم على حسب ذلك من غير انما في بشير ان يكون الاخبار المشتملة عليها
في رد الاخبار المشتملة على الغلو والتجبر في التوضيح نحوها من التقابل لباطلة والرفع الفاسدة في مخالفة الكتاب السنة وهي كثيرة في الكتب القديمة ^{قد}
ظروها علمنا في اصولهم المعتمدة حتى تكراروا بها بل قد حوا في روايات من اكثر منها واعرضوا عن الكتب المشتملة عليها ولو اشمئزوا على شيء منها
ذلك من احادها فكان شيئا من تلك الاخبار لجعولة قد وصل الى النبي لا ثم عليهم السلام فانكر ذلك منعوا شيعة من قبولها وامروهم بردها
امثال ما اشترنا اليه من الاخبار وجعل منها ايتا ووردت في مقام الترجيح بين الاخبار المتعارضة فكيف في غير مجرى موافقة بعضها لظواهر الكتاب السنة من
الاطلاق او غيرهما وجعل اخرى منها ايتا لاجل المنع من العمل بالاخبار الضعيفة والاشادة المتروكة على ما جرت عليه طريقة المشوبهة وامثالهم من
بالي عن اخذ الحديث فينا وورد حتى صاد ذلك فعنا فيهم وقدموا في كتبهم ورواياتهم بل خرج القبيح حيازة زعموا ان هذه طريقة فيهم ومنعوا الناس
من اتوجه اليهم واعرضوا عن عامة احاديثهم حتى لم يستحلوا روايتها ومن ذلك من روايات الثقات الاجلاء الذين يسمونهم الله على حاله وحرمانه بل
الامر في تنبيههم في الاخبار الى اقصى الغايات فيشهد بما ذكرنا من التعليل الوارد في عدة من تلك الاخبار بوجود الكذابة ورس الغلو الزيادة
واين ذلك من الاخبار المأخوذة بها بعد عن ثقات المتصلة الى الائمة الهداة عليهم السلام وكيف يشترط في قبول مثلها وجدان شاهد او شاهدة
على مضمونها من الكتاب السنة بعد التوثيق يكون مضمونها هو السنة بل القطع يكون اكثرها كمن يكون الكتاب مشتملا عليه ايضا ولو بحسب
بناء على ما ثبت عندنا من اشارة على جميع الاحكام وبالجملة فادكر من الاخبار فاصغر من معارضة الاخبار المتواترة في المعنى لوق مرتب الاشارة اليها
من وجوه كثيرة بمعنى انه لا يصلح مانعا من حصول القطع منها ولا فادكر في ثبوت مضمونها سببا مع ملاحظة استمرار عمل الشيعة عليها وهم يبرح من
اثمنا عليهم السلام وسمع منهم فكيف بمن بعدهم من الاصحاب مع انقطاع بدعهم عنهم عليهم السلام ومنها ان لفظ الثابت من الاخبار المتواترة
وعمل الاصحاب بما هو مجرى الخبر الذي نص الامام عليه السلام على عدلنا ورواها وكذا ورد في حق عدة من اصحاب الائمة عليهم السلام فيما مر من الاخبار
او ثبتت ذلك شرعا بالمعاشرة الثابتة او شهادة العدلين برعلى ما هو لظهور في اثبات الموضوعات في ذلك عند حصول المعاشرة لهما مع بطريق
شاهد الاصل لا كذا هذا لغيره ثم يحكى ذلك لولا بعد لان لنا نظر الى اصاله اشترانا في الشاهد بالمشاهدة لا بالوجادة او الاجازة و
نحوها واد ذلك بما لا ينفق العلم بحصوله في اخبارنا الانا لا استنادا بل واننا الى قول هل لوجال مع عدم ملائمتهم للراوى غالبا واما
تركيبهم غالبا الى حكايات لسابقين والى لقراءات خارجة والامارات الظنية واكثرهم يتابعون على الظنون لوجاهة وكثيرا ما يشترطوا في اوى بين
اشخاص متعددة لا يمكن تعينها الا بامارات ظنية قد خال زمان وبعدها العهد اخففت لقراءات وتكثر الاختلافات لمحادثة وسمك الغلاة
والنقاد في كتب اصحاب الائمة عليهم السلام فكيف يدعى القطع بحجة ما في ابد بنا من الاخبار بملاحظة السابقة التي مورد لها مادكرناه و
دعوى اجماع الاصحاب على ذلك ممنوعة لا مكان رجوعهم اليها في زمن الغيبة من حيث دنداد باب العلم وحجة الظن فان الاخبار المتواترة من علمهم
الموجب لخصوص المنفعة فلا يقبل المدعى الجواب ثبوت عدلنا في حق الوسايط بيننا وبين اصحاب الاصول على كثرتهم مما لا يستبرر شائبة لو يب بل
الاصول المعروفة ما خورة بدأ بيد على جهلنا عن رايها وعلى الوجه يفتد للعلم واما الوسايط بينهم وبين الائمة عليهم السلام فكثير منهم
من ثبت عدلنا بعد الطرق المثبتة لها او بالقرائن المعينة للعلم بها واخذوا الروايات غالبا بالمشاهدة عن الزوات فهي مصنوعة عن الاختلاف
المنقول عن الزوات وظاهر النقل ايضا ذلك نعم الا فضا على ما ذكره في فروعها في انتم وما يدل على جواز العمل بالاصول المعتمدة والكتب المعتمدة
عليها اخبار كثيرة منها ما رواه الكليني في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يحكى القوم فيسمعون مني قد يشكوا في
اقوى نال فاعلمهم من اوله حد ثنا ومن وسطه حد ثنا ومن اخره حد ثنا وناظره قرا في الكتاب اثبات الاعتقاد على منام بعد قرينة الاحاديث
الثلاثة واجازة الباقي فيدل على الاكتفاء بالاجازة ومنها ما رواه عن احمد بن محمد بن الحلال قال قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام ارجل من اصحابنا
يعطون الكتاب لا يقولون ووه عن يوزن ان اردو عنه فقال اذا علمت ان الكتاب له فادوه عنه وهذا يدل على الاكتفاء بالوجادة ومنها ما رواه

عن حسين بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال لطلب بكل على الكتاب ومنها ما رواه عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انبوا
فانكم لا تحفظون حتى تكتبوا ومنها ما رواه في الموثق عن عبيد بن زرارة قال قال ابو عبد الله عليه السلام احفظوا بكتبكم فانكم سوف تحفظون
اليها ومنها ما رواه عن الفضل بن عمر قال قال ابو عبد الله عليه السلام كتب في علمك في اخوانك فان من فاورث كتبك بينك فانه
على الناس ان مان هرج لا ياتون فيه الا بكتبكم وفي نسخة الا بكتبهم وهذا الحديث صريح في اعتبار هذه الكتب التي في ايدي اصحابنا واعلم اننا
الى ثقات ومنها ما رواه عن محمد بن الحسن بن ابي خالد شنبولة قال قلت لابي جعفر اثناني عليه السلام جعلت فداك ان مشايخنا رواه عن ابي
جعفر ابي عبد الله عليه السلام وكاننا لثقة شديدة فكتبوا كتبهم فلم ترو عنهم فلما اتوا اصدارت تلك الكتب لنا فقال حدثوا بها فانها
حق وهذا ايضا يدل على جواز الرواية بالوجادة وجواز التعويل على كتب الثقات لانهم انما اخرجوا بكتبهم خصوصا ومنها ما رواه الصدوق
باسناده عن حماد بن عمار عن حماد بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لابي عبد الله عليه السلام قال يا علي اعلم اني انا و
يكونون في اخر الزمان لم يلحقوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاجتمعوا على ما رواه الكلبيني صحيحا عن ابن فضال وبنوش قال لا عرضنا كتاب
الفرائض عن امير المؤمنين عليه السلام على ابي الحسن رضي الله عنه فقال هو صحيح ومنها ما رواه المشايخ الثلاثة انه عرض على ابي عبد الله عليه السلام
كتاب طريف في الدين ومنها ما رواه الكشي عن احمد بن ابي خلف قال كنت مرصفا فدخل علي ابو جعفر عليه السلام يعودني فاذا عنده راس كتاب
وليلة فجعل يصفح ورقة ورقة حتى اني عليه من اوله الى اخره وجعل يقول رحم الله بنوش ثلثا وروي صحيحا عن ابي جعفر ابي الحسن ابي عبد الله عليه السلام
وروي بخود ذلك بعض كتب الفضل بن شاذان وفي نسخة كتاب سليم بن قيس الهلالي وذكر الجاشي ان كتاب عبد الله بن علي الحلبي عرض على ابي عبد الله عليه السلام
عليه السلام فصح واستحسنه روي ايضا عن ابي هاشم الجعفي قال عرضت على ابي محمد العسكري عليه السلام كتاب يوم وليلة بنوش فقال اعطاه
الله بكل حرف نور يوم القيمة ومثال هذه الاخبار كثيرة يقف عليها المتبع ولا يخفى عليك ان ما عندنا من الكتب اربعة وعشرين كتابا وروى
الكتب التي اشتملت عليها الاخبار المذكورة وغيرها فمنها اناسنا حجة ما يوجد من خبر الواحد لان كثرة الخلاف في شرطه ووقوع الخلاف في ثبوت
في تفاصيله يمنع من القطع بحجة القدر الذي يمكن الاكتفاء به فان القدر المستلزم هو الصحيح الذي عدلنا وانه بعد من كان مشهورا بين اصحابنا ولم
يعارضه ما يوجب لوهن فيه ولا ما يحتمل محيية ورجحان عليه مساواة ومثل هذا لا يكاد يوجد الا في قليل من المسائل والاكتفاء به يسير في غير
من الدين والعمل بالاصول في غير مورد يوجب تبدل الشريعة بشريعة اخرى غير معهودة بين الطائفة فلا يحجب عن العمل بالنظر كما مره القائل بخلق
النظر نظرا الى تساوي نزاهة وموارده والجواب ان المعروف من طريقة اصحابنا عليهم السلام المستقر من قديم الزمان الى الان اناطة المحجة بحصول الوثوق
بصدق الراوي وصحة خبره وان كان فاسقا بحسب الاعتقاد او اعمال الجوارح فاننا نعلم علماءنا ان قد ما والا صحاكا نوا بعتدون على جماعة من جهة
والواقعة والى تدين بعض العامة واضل بهم في اخذ الاخبار عنهم وقررتها عليهم وروايتها لمن اخذ عنهم ويعولون على كتبهم وبعد ونها من اصول
الامري ان الكتب اربعة وسائر الكتب المشهورة بل كثير من اصول الاربعين مشحونة من اخبار الجماعة مع ان كثيرا من موضوعات اهل الاعمال والعدل
ولو كان الحال في اخذ الاحكام على نحو الحال في اثبات الموضوعات كان العمل باخبار الجماعة محظورا او التمسك بها في الشرع محرما ولو كان الامر كذلك لوقفوا
على ما يدل عليه امتنعوا من الرجوع اليها ومنعوا الناس من التعويل عليها وامروا بالاعراض عنها كما اعرضوا عن احاديث كثير العامة كابن مبرزة وابن
وابن ابي عمير من بعدهم كفتاة والواقعة مسرق واضل بهم الا انها لا يبنى عليها الاحكام كما في تفسير الزمان وغيرها لا امرى ان المدعى لوجاء بشهوة
كثيرة من اهل الفرق الخالفة عند الحاكم لرد شهادتهم وطالبه باقامة لشهود من اهل الحق واصحاب الحديث فاخذوا الحديث من الضعفاء والحال
عد ذلك طعننا فيهم بل ربما اخرجوا من كان كان عن بلدهم لئلا يعتد الناس عليهم ولو كانت اخبار الجماعة المذكورة بهذه المثابة لما ساقوها مشا
الادلة ولصنعوا بها كما صنعوا بغيرها ومن هنا يظهر ان عمل الطائفة بها لم يكن لا فائدا بالادلة والافاضة ثم اننا لا نتبعنا كتب الرجال وهذا
سيرة اهل الاسناد والعدل والعدل بالاعمال باخبارهم والتمسك بها وانما هم طريقة مستمرة منهم على قدم في اهل العلم فانهم كل مخالطة لهم ناطق في
نصا نفهم ولقد اجاب الحق فاب ثراه في قوله ان الافاضة على سلم السند قدح في المذهب طعن في علماء الشيعة ان لا مص الا وقد جعلنا
المجروح كما جعل الجاهل وهو حق لا مبرهنة ولا شبهة نغزها الامري ان شيعتنا اكثر من عد عبد الله بن بكير ابان بن عثمان من اجمع اصحابنا
على تصحيح ما يصح عنه وتصديقه بقول وتلقاه المتأخرون بالقبول مع حكايته عن العياشي ان الاول فطحي وعنه عن علي بن الحسن ان ثانيا ناوسي
حكى لاجماع المتأخرون عن بعضهم في حق عثمان بن عيسى بن الحسن بن علي بن فضال مع ان الاول واقفي واثاني فطحي وان حكى جوعا انك على تعذيب صحة حديثه
في شان الاخبار الواردة عنها في حال الضلال والمشتبهة بذلك لعدم نقل التاديج ومنه يظهر الحال في عبد الله بن المغيرة ونحوه ممن هتك بعد
على الحسن بن فضال منا بحكي جوعا عند وفاته فلا ريب لنا في اخباره وقول اصحابنا في حق الموثقين من الفرق الضالة فلان ثقة في الحديث
او معتد الكتاب بخود تلك الظاهر في قبول اخبارهم الامري اني ما ذكره في حق ابن عقدة مع كونه زيدا باجارد ويا قد مات على ذلك وقالوا امر
في الثقة والجلالة وعظم الحفظ اشهر من ان يذكر انما ذكرناه في جمل اصحابنا لكثرة روايات عنهم وخطتهم بهم وتصديقهم وعظم محل وثقتهم
امانة وحفظه حتى حكى ان في الحفظ مائة وعشرين الف حديثا باسنادها واذ اكره ثلثمائة الف حديثا ترى يحصل العلم اليقيني بما طبقه جيعها
للوابع مع غلبة الشهادة والتسليم على نوع الافشا ودر كراما والرجال الذين رووا عن الصادق ع اربعة الاف رجل وروى جميع كتب اصحابنا وصدقهم
وذكر اصولهم وذكر في حق كثير من الموثقين ما ذكره الكوفي في علي بن فضال انه كان فقيها اصحابنا بالكوفة ووجههم وثقتهم وعادتهم بالحدوث
والسجود قوله من قال بن الفضل بن احمد بن هلال اري لوقت في حديثه لا يمازير به عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخة وعن محمد بن ابي عمير

الحكمة وقد سمع هذا من الكتابين من رجل صاحبنا واعلمدوه فيها وقال النجاشي في الحسين بن عبد الله الشافعي بالعلولة كتب صحيح محمد بن صالح
الشيخ في طلبه بن زهد انه عاين الكتاب معتقدا وقال النجاشي في علي بن محمد بن رباح كان ثقة في الحديث الشافعي في الحديث في كتابه صحيح محمد بن صالح
معتقدا على ما يروى من الشيخ والعلامة في الحسن بن علي بن فضال انه روى عن الرضا عليه السلام وكان خصصا به جليل فقد عظم المنزلة زاهدا
ورعا ثقة في الحديث في رواية وقال الكشي في محمد بن مسعود في عبد الله بن بكير جماعة من الفطحية وهم فقهاء اصحابنا منهم ابن بكير بن فضال
عمار الساباطي على بن سبطاوينوا الحسن بن علي بن فضال على اخواه وبنو بن يعقوب معوية بن حكيم وعدة من اجلة العلما انفقوا الى غير ذلك من
كلما لهم المنكورة في حق الموثقين به بشدا ليداعما جماعة من اصحابنا عليهم من رواية لا منناع من الثقل عن الجاهل فضل عن الضعفاء كما لا يخفى وكذا
قول الصدوق في قول الفقيه في قصد فيه قصد المصنفين في ايراد جميع ما روى به بل قصدنا الى ايراد ما ائق به واحكم بصحة واعنفنا نرجح بيني
وبين جدي وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها القول واليهما المرجع مع ان كثيرا من تلك كتب منسوبة الى ثقات المعتبرين من سائر
الصفحة ودعوى حصول اليقين له صحة احادها نظرنا الى قوله واحكم بصحة واعتقدنا نرجح مخالفة للضرورة ان كيف يحصل اليقين من احاد بن غير
المعصوم على تكررها مع افتتاح ابواب الشبهة والخطأ وعينها فيها وظهور وقوعها في جملة منها سببا مع ملاحظة اعتداده في صحيح الجبريد على
شيخه وقوم نوازلها واقتربا بها بالقرائن القاطعة في جميع الطبقات وهم فاضل لا يري نادا سمعنا اخبارا عن حصوة من او ثقل احوالنا القل ما يتفق
مصادف جميعها بتمام جزئياتها للواقع من دون اتفاق لتهوي في شئ منها فضلا عن حصول اليقين بذلك فليجوز الا الوثوق الموجب لسكون النفس
فانه بعد في العادة من العلم وبمعامل مع معاملة تقطع وهذا معنى حكم بصحة واعتقاد بحجة دون القطع بمقتضى الواقع بما نزع من جماعة من متأجري
الاخبار بين ودر كبر جملة من الفرائض التي قصاها ما ذكرناه من الوثوق وقال الشيخ في العدة بعد تفسير لعدالة المعتبرة في ترجيح احد الخبرين على الاخر
كون الاوى معتقدا للحق مستبصرا ثقة في دينه محججا عن الكذب غير منهم فاما ما اذا كان مخالفا في الاعتقاد لاصل المذهب روى مع ذلك
عن الامثله عليهم السلام نظر فيما يروى في ان قال وان لم يكن هناك من الفرقة المحقة خبر وافق ذلك لا يخالف ولا يعرف لهم قول فيه وجب بضم العمل به
كادى عن الصادق ع انه قال انك انك لا تجدون حكمها فيما جرى عننا فانظر الى اى ادووه عن علي عليه السلام فاعلموا به واجل ما قلنا
علت الطائفة بما رواه حفص بن غياث وعياث بن كلوب نوح بن رباح والسكون وغيرهم من العامة عن ائمتنا عليهم السلام فيما لم ينكره ولم يكن
عندهم خلافه وما اذا كان الاوى من فرقة الشيعة مثل الفطحية والواقفية والناووسية وغيرهم نظر فيما روى في قوله وان كان ما روى له ليس
هناك مخالفة ولا يعرف من الطائفة العمل بخلافه وجب بضم العمل به اذا كان متخرجا من رواية موثقا امانه وان كان مخالفا لاصل الاعتقاد واجل
ما قلناه علت الطائفة باخبار الفطحية مثل عبد الله بن بكير وغيره واخبار الواقفية مثل سمان بن مهران وعلي بن ابي حمزة وعثمان بن عيسى من يروي
بما رواه بنو فضال وبنو سامة والظاهر يرون وغيرهم فيما لم يكن عندهم فيه خلافة الى ان قال فاما من كان مخالفا في بعض الافعال واسقا بافعال
الجوارح وكان ثقة في روايته متخرجا منها فان ذلك لا يوجب رجحه ويجوز العمل به لان العدالة المطلوبة في الرواية حاصلة فيه وانما النقص بافعال
الجوارح يمنع من قبول شهادته وليس يمنع من قبول خبره ولا جمل ذلك قبلت الطائفة اخبارا جماعة هذه صفته انتهى في نظرنا في هذا الكلام المنين وما
حكاه من الاجماع المخرن بقرا ثلثين فان من وقف على كلمات الاحكام طريقتهم من المتقدمين المتأخرين قطع بصحة ما افاده هذا الشيخ الجليل
الذي هو دسلس الفرقة الناجية واصحابنا سارا بهم ومذاهبهم فان قلت كلامه هذا مناقض لما ذكره من ان المعلوم من حال الفرقة المحقة الذي لا ينكر
ولا يذعن انهم لا يرون العمل بخلاف الواحد الذي يروى عنهم في الاعتقاد وان من شرط العمل بخلاف الواحد ان يكون واو بعد لا بسلا خلاف كل من اسند اليه
من خالف الحق لم يثبت عدله ثبتت فسقه فلا جمل لا يجوز العمل بخلافه وصريح في مقابلة الباب بان جواز العمل بخلاف الواحد في الشرع موقوف على طريق خصوص
وهو ما يروى من كان من الطائفة المحقة ويكون على صفة يجوز معها قبول خبره من العدالة وغيره ذكر في معنى العدالة المعتبرة في ترجيح احد الخبرين
على الاخر ما مر في ان بعد نقل المذهب خبر الواحد واما الذي اخبرته من المذاهب فهو ان خبر الواحد اذا كان واردا من طريق صاحبنا القائلين بالامانة
وكان ذلك موقفا عن النبي او واحد من الائمة عليهم السلام وكان ممن لا يظعن في روايته ويكون سديا في نقله جازا العمل به ومفهوما لانه مع عدم
النسب لا يجوز العمل به قلنا لا يخفى على من نظر في اطراف كلامه طامه انه قد اتما اجمال الكلام ابتداء جريا على الطريقة لما لو فقه فصل الحق في ذلك
وبين حقيقة العدالة التي في الرواية وصريح بانها غير العدالة في الرواية وصريح بانها غير العدالة المطلوبة في الشهادة واستقر على ذلك في كتب الفقهية
وليس لك من التعارض في شئ وقد عرض على نفسه جملة كلامه بانكم كيف تقولون على هذه الاخبار واكثر واتها الجبر والمشيئة والمنقلة و
الغلات والواقفية والفطحية وغير هؤلاء من فرقة الشيعة الخالفه للاعتقاد الصحيح ومن شرط خبر الواحد ان يكون واو بعد لا فقال عن ذلك جوابان
احدهما ان ما يروى به هو لا يجوز العمل به اذا كانوا ثقات في النقل ان كانوا مخطئين في الاعتقاد اذ اعلم من اعتقادهم مستكلم في الحديث متخرجين عن
الكذب وضع محمد بن هذه كانت طريقة جماعة عاصي الائمة عليهم السلام في جواب ثلثي ان جميع ما يروى به هو لا وان اختلفوا في رواية العمل به وانما
يجل بل اذا اصتا الى رواياتهم رواية من هو على الطريقة المستقيمة والاعتقاد الصحيح لا يذهب عليك ان تنافي الجوابين مدفوع بتقيد الثاني بعين
الثقات على ما شرط في الاول وقد صرح في اثبات العمل بخلاف الواحد في وجدت الفرقة مجمعة على العمل بهذه الاخبار التي رويها في تصانيفهم ووثقوا
في اصولهم لا يتناكرون ذلك حتى ان واحد منهم اذا اخبر بشئ لا يعرفونه سألوه من اين قلت هذا فاذا احالهم على كتاب معروف واصل مشهور وكان
واو به ثقة لا ينكره سكتوا وسلبوا الامر في ذلك وقيلوا قوله هذه عادتهم وسجنتهم من عهدك في من بعد وقال قدس سره في اول نقشته
فاذا كرت كل واحد من المصنفين اصحاب اصول فلا بد من شئ الى ما قبل فيه من مرجح والمقدبل وهل يقول على رواية ولا يبين عن اعتقاده هل

هو مخالف للمحقق وموافق له لأن كثيرا من مصنفى أصحابنا وأصحاب الأصول يتخللون المذهب الفاسد وان كانت كتبهم معتمة انتهى بالجمله فان كان
من الإجماع على قبول أخبار الفرض المسطورة عند ثبوت ثباتهم في النقل مقرون بالقرائن العلية فلا مانع من التوصل عليه على أنه طاب ثوابه من وثوق العلما
كافوا ودرهم وأغدهم وأصدتهم وأبصرهم بطرائق العلما فيقبل قوله في ذلك لا يستبعد لشرايط المحجة فان قلت ففقدنا نكر المحقق عليه في ذلك قال نحن نمنع
هذه الدعوى نظالبا بدليلها ولو سلمنا أنها لا تضرنا على الموضع الذي علمت الطائفة فيها بأخبار جماعة خاصة ولم يجر النقض في العمل في غيرها ودعوى
الخرق عن ذلك بجمع ظهور الفسق مستبعد قد وافقه على ذلك جماعة من تآخروا عنه فقلت ان ذلك عجيب من قدس من كان يعمل الطائفة بأخبار الجماعة
بما لا يتركه يخفى على من لا يرى خبر ولا زال المحقق قد بنفسه يعمل بأخبارهم في مسائل كثيرة ويعرض على نفسه بخود ذلك فيجيب بأنهم وان كانوا فلك
لكنهم مشهورونهم بالطائفة فلا طعن في روايتهم اذا لم يكن لها معارض من محدث تسليم ففي مسألة موت الأئمة في البر عند التمسك برواية الفطحية
قال لا يقال في هذا التسند فطحية لا نقول هذا حق لكن من الثقات مع سلامة عن معارض ثم ان هذا الرواية معمولة عليها بين الأصحاب على ظاهرها
وقولنا لا يجر بين الأصحاب مع عدم الرواية خبر إلى كونه حجة فلا بعد لان مخالفة في مسألة سؤرا طبقا عند التمسك برواية علي بن أبي حمزة وعار
لا يجر على بن أبي حمزة واقعي وعاد فطحي لا نقول لوجه الذي لا بد من العمل بخبر الطائفة يقول أصحابنا انضمام القرينة لا يولد ذلك لمنع العقل من العمل بخبر
الطائفة ان لا قطع بقوله وهذا المعنى موجود هنا فان لا صحا علموا برواية هؤلاء كما علموا هناك ولو قبل فقد ردوا رواية كل واحد منهم في بعض المواضع
قلنا كما ردوا رواية الطائفة في بعض المواضع معللين بان خبر واحد لا يعتبر ككتاب الأصحاب فانك تراها مملوءة من روايات على المذكور وعار على ان الم
ن من فقهاءنا من ردوا بين الروايتين بل عمل المقتنين منهم بمضمونها وهذه العبارة موهومة لخرافات المقصود لكن دليها صريح في ان المراد من
صددها قبول الأصحاب بثبوت القرينة للرواية المذكورين من حيث النوع دون الشخص لا شك في عدم افادة ذلك للقطع بخصوصيات أخبارها
ويشهد بذلك سائر عبارات في هذه المسئلة لئلا يروى عند ذكر رواية عمار ولقائل ان يضمن في هذه الرواية لضعف سندها فان روايتها فطحية
الى ان قال ودرميا قبل ان لم يرد بين وان كانوا فطحية فانهم مشهورونهم بالطائفة فلا طعن في روايتهم اذا لم يكن لها معارض من محدث تسليم الى ان
قال عند ذكر رواية حمزة الأولى وان ضعف سندها فان الاعتبار بوثوقها من وجهين أحدهما عمل الأصحاب على رواية عمار للطائفة حتى ان الشيخ روى
في هذه الإجماع الامامية على العمل بروايتها ورواية أمثالهم من عددهم وفي مسألة وقوع البول في البر لا يجر على بن أبي حمزة واقعي لا نقول تغيرا بما هو
في موت موسى عليه السلام فلا يقدح فيما قبل على ان هذا لو هو لو كان ماصلا لو كان لا عندنا لا يخرق بعمل الأصحاب وقولهم لها ودكرت في ذلك في موت
الطير يقال والأولى بمضد ما العمل فهو أولى ان ضعف سندها وفي موت العصفور عند ذكر رواية عمار وقلنا ان عمار مشهور له بالطائفة في النقل
منفصلا الى قبول الأصحاب لروايتها هذه ومع القول لا يقدح اختلاف العقيدة وفي مسألة ما لا تضرنا هذه الرواية الروايات وان ضعف سندها
فان فتوى الأصحاب بوثوقها وفي مسألة ما تراه المنة مع الطائفة عند ذكر رواية الفطحية وهذه وان كان سندها فطحية لكن ثبات في النقل لا يضرنا
لها ومثله روى في شكوكنا في ذلك وفي عامي لكنه ثقة ولا معارض له روايته هذه في غير ذلك من كلماته المتفرقة في كتبه فانها مشحونة من العمل بأخبار الجماعة
وددها في كثير من المقامات لوجود معارض لها ونظرنا لو هو لها او بخود ذلك عن معناها فادكرت قد تقدم نقلا الاتفاق على العمل بأخبار المجرى من
قولنا ان لا فضا على تسليم التسند قدح في المذهب فمن في علنا الشبهة وهذه العبارات اماها ما لا موقوع لها على نقد حصول العلم اليقيني في شخص
فان مجرد الوثاقة لا يفيده ذلك فنعكف بمقتضى شرايط السلامة عن معارض في قبوله ودرميا يعمل بخبر هؤلاء مع وجود تسليم بقاها اذا كان شاذ او بعدد بالكا
بترك الشاذ وكذا غيره من الأصحاب قد ذكر عند تقرير كلام الشيخ انه يدعى إجماع الأصحاب على العمل بهذه الأخبار حتى لو رواه غير الامامي كان الخبر سليما من
المعارض اشهر فله في هذه الكتب لدرجتي بين الأصحاب عمل وروى حصول الثقة له من موافقة المعاضد التي اشار اليها معلومة انما يعقل شرا
السلامة عن المعارض فيما لا قطع به والاستئناس الى الوثاقة كما ذكر في عبارات لا يبعد لقطع كما يشهد به ضرورة الوجه في المراد ما ذكرنا من الوثوق والطمأنينة
النشر من اي سبب حصل اما اشتراط المعاضد فاما يتم في أخبار الثقات لثبوت الوثوق بها على انضمام القرينة اليها اما بعد ثبوت وثاقة الراوي
واما سند فلا حصول لثبوت المعاضد لثبوت مجرد الوثاقة والحاصل ان من تصحح الأصول القديمة والجوامع المأخوذة منها والكتب القديمة
وجدنا ما مشتملة على ما لا يحصى من أخبار هؤلاء بما لا يقرب بدليل ولم يتم عليه من الحاجة فانك ترى المحدثين يوقونها من الأدلة وادبا الاستدلال
بتمسكون بها كما يتمسكون بغيرها ويحكمون التمسك بها عن قديم عند حكاية الخلاف والاستدلال ولو كان التمسك بها لا فترها بالادلة لكانت تلك
الدلة بالقرض لها أولى وبالأستئناس احرى ان كان ذلك لا عنضاها بالقرائن الخارجية فليس كذلك لثبوت وثاقة الراوي اما سند واحتياطه بادون
منها فاما باخذون بها لكان الوثوق بصحتها من اي طريق حصل فان سلمنا ان ثبوت الراوي لم يفتقر على اخبار مخصوصة ولا على جماعة مخصوصة فان
سائر الخصوصيات لا مدخل لها في قبول الروايات فقلنا ان المدار على الامانة كما انما استندنا من تتبع احوالهم في طريقتهم الا عند خبر العدل المخصوص
بعد دون احوالهم وادبهم من اخبارهم لعوارض احوالهم وجوعهم الى روايات الجماعة لا كجوعهم في اللغة والفن والنقص في الثقات من ادبها وان
كاوا محالين في الاعتراف غلبة الامر في الاول وسابغ في التسند في الثاني وسابغ في الادلة واستنباط الحكم كما يوقف على الثاني والمستند في الثاني
واحد مثبت الحكم فيها على حد سواء واما استبعاد الخبر عن ذلك بجمع ظهور الفسق فليس محله كما نشاهد في كثير من مثله خارج المقام الثاني ايضا
فقد يستبعد ذلك من بعض النسخ المتكبين للمعاشم الفطحية والافال تتخرج عن بعض المعاصرون وبعض ليس بعين بل هو الغالب في الناس فظهر انه ليس
المدار على صحة التسند بالاصطلاح لمجدد واما ما يروى من التسند لاجل الوثوق والاطمئنان في الصحيح عند قدنا الاصطلاح ليس الاما تكثر في النقل البينة
بمنزلة العلم في العادات وعليه المدار في صدق الطاعة والعصيان وقصص المحجة وكلام البعض على اخبار المصنوع عليها مبني على ان ما عداها امان بان يكون

منه قد يستبعد ذلك من بعض النسخ المتكبين للمعاشم الفطحية والافال تتخرج عن بعض المعاصرون وبعض ليس بعين بل هو الغالب في الناس فظهر انه ليس
المدار على صحة التسند بالاصطلاح لمجدد واما ما يروى من التسند لاجل الوثوق والاطمئنان في الصحيح عند قدنا الاصطلاح ليس الاما تكثر في النقل البينة
بمنزلة العلم في العادات وعليه المدار في صدق الطاعة والعصيان وقصص المحجة وكلام البعض على اخبار المصنوع عليها مبني على ان ما عداها امان بان يكون

والله اعلم

بما شذ عن اصحابنا وما اعرضوا عنه لان لها خصوصية اخرى موجبة لقبولها خاصة فمما ذكرناه اعراضنا عن الشبهة الثانية على الشيخ حيث قال في العيون
الشيخ حيث قال في العيون ان الشيخ اشترط الايمان والعدالة في كذب الاصول ووقع في كذب الحديث الفرع الغريب فمادة بعيل بالحديث الضعيف فمادة
حتى ان مقتضى من اجابوا بكثرة صحاحنا في احوالها وتارة يصحح بردها الحديث للضعف واخرى بردها الصحيح معلة بانها جازية لا توجب عدلا ولا عملا كما هو
عبارة المصنف في وان لم نقل ان هذا التفصيل لا يخص بالشيخ بل يوافق عليه سائر اصحابنا طريقهم مستقرة عليه فان الضعيف من الحديث ينفذ بما
وجب لو وثق به وجب طرأ ما كان الصريح في النظر في لو هو ان يخرج عن الاعيان وتقدم اصطلاح الفوق في اخبار الاحاد وان شئت على الشبهة ومن تبعه
مع ان هذا التفصيل جار في نقلنا للفتاوى نحوها ايضا والاجماع على كتابنا الظن فيها على مخالفا في المقام من غير فرق فان قلت كيف تدعى اخبارنا
في المقام مع اشتمالها على الامور المحسنة في الراوي من البلوغ والعقل والعدالة والضبط حتى نبوء الى كثرة اخطائهم بل نقل عليه الاجماع حتى قال السيد
درة في الذريعة ان احدا من علماء الامة لا يقول بان المدا في الاحكام على الظن بها مطلقا ولو من خبر الكافر الفاسق في انما يراجع العدلة على عدم قبول
رواية الكافر الذي لا يكون من اهل العقيدة سواء علم من دينه الاخر ان كان كذلك ولا بد من كراهة ان لفاسقا اذا قدم على الفسق لما يكون فسقا فيقبل
روايته لاجتماعه في الذرية وشرها انما الاصول والحديث على شرائط اسلام الراوي بلوغه وعقله وضمومهم على شرائط عدلة لم يفتي كونهما
من اسباب الفسق وخوارم المروءة وضبطه بمعنى كونه حافظا متيقظا ان حدث من حفظه ضابطا للكتاب عارفا بما يحل به المعون دوى في الالم والاشبه
بين اصحابنا اشرافنا ايمانهم مع ذلك قطعوا به في كذب الحديث وعندها في المنة ان القائلين بان خبر الواحد حجة اعتبروا فيه شروضا محسنة تتعلق بالخبر الى قول
واما المخالف في العقائد التي لا يبايع الى حد الكفر فلا يقبل روايته عندنا وقال في الفاسق اما ان يكون عالما بفسقه ولا والا في الاول مردودا في رواية لاجا
سواء كان فسقه منظونا او معالوما وفي شرح المبادئ بشرط ان يكون عادلا وان لا يكون مجهولا الحال عند الامامية وفي المعالمة لا ريب في اشرافنا الاسلام
واشرافنا الايمان والعدالة هو انتم بين الاصحاب لا خلاف في اشرافنا الضبط ونحوه ذكر في غاية المامول وغيره من كتبنا في اخرين وبالجملة من تتبع كتب اصول
في شرائط الراوي ما يتعلق بها من مباحث النجس والتعديل وغيرها وجد لهم طريقة اخرى غير ما حكيت عن الظانفة في الاصول من شانه نيل الامور والكتابة
دون الحجج انما المختلف باختلاف خصوصياتها فافترضنا اجتماع الامور المحسنة في الراوي مقتضى لقبول خبره الا ان يمنع من ذلك مانع من معارضه وشدود
او غير ذلك بخلاف بعض ما مقتضى الروايات ان يجزى خصوصيات المقام وكذا الامور من مسلم على ما ذكرناه ايضا فوضوح ان مختلف بعض تلك الشرائط موجب
لارتفاع الوثوق بالخبر فان الارتفاع لا يرفع المقام عنه لا يثبت من الاقدام على رواية ما لا يعقده وفاسدا لعقده لا هاله في الاصل فتم في نقل الفروع في
لا تفسد الخوف مانع من بعض الروايات ومن خصوصيات المقام لا ريب في ما هو لغرض من بينا الحكم العام كما ان عدم حصول الوثوق بكثير من اخبارنا اعدل الى بناء
الحال كما حكم بالقبول عن جماعة من المتأخرين عن علما وعلما ذلك زعموا انها عندهم شرط لقبول خبرها في احوالها فيقول وعقله عن الطريقة في العمل حواله
على الاصحاب بخلاف علمهم في ابواب الفقه فنادهم في الاصول وما شامهم عن ذلك ان ذلك من سوا الظن بهم انما يكون العقل فمما يفتق نادرا الاثر في
العلامة قد صرح في كتبه الاصولية بالشرائط المحسنة قد ملأه كتبه الفقهية والوجاهة من الاستئناس في الاخبار الفارقة لرواياته واعتداله على كثير من الفقهية والرواية
واضاهم وطرح الانباء الفقهية والمحقق في اصولنا قد اعتبر شرائط المذكورة مع انه الذي يقول ان الافتضاء على تسليم مستدقح في لمن هب فتنة
في التفتيش المنبذ على ان حيث ذكره الا ان لا يجب كون الخبر خارجا عن الصدق عند السامع وانما يحصل مع شرائط المحسنة وقال في احوالها بانها بشرط اشراف
واعده وهو كونه خارجا عن الصدق على كذب عند السامع وقد عرفت عن الشيخ مع نفسه الخلاف عن اشرافنا العدالة ونص رحمه باعتمادنا الشريعة المباعدة في
اشياء ما ذكرناه وقد ورد في الذرية وشرحها بان اطلاق اشرافنا لا يثبتها والعدالة لا يثبتها لا يقولون به لعلمهم باخبارنا ضعيفة وموثقة في كثير من
الابواب معتددين بانما يتحقق في الشهرة ونحوها من الاستيفاء لا ريب في اشرافنا احد الامور من الايمان والعدالة والاشجاء بمرج وقد عرفت عن
القوم في ذلك فاننا لثاني لا يرجع الى اشرافنا معلوم لا خلافه بحسب اختلاف المقامات ان كان يقبله في بعضها لم يمكن يقين القران في اوجهه في ضبطها
ولذا اختلفوا فيهم من عيّن ما يمكن يقينه هو وانما في الراوي اما شذ في نقل الاخبار ومنهم من اهل كره نظر الى اننا لاجد في القران المنفعة في الخبر الموجبة للوثوق
به من غير فرق بين القران الداخلي والخارجي ومن لاحظ الحاجة الى القوم على اعتبارنا الشريعة لم يبق له فيها ذكرناه شبهة فانما لم يزعموا انه حكم بخصوص حاله
بالشبهة وانما علوا اشرافنا البلوغ بارتفاع القلم عن الصبي لاجب لعدم المؤاخاة وعدم التحقق عن الكذب ان رويته اولى من الفاسق لعلمه بالتحليل
دونه والضبط لا يبقى وثوق مع عدم فقد به من بعض الحديث وبغيره بالرواية والتقصا والتبديل في الاستدلال المتين بخود ذلك العدالة
بعد التحرز عن الكذب مع ظهور الفسق وقولهم لا يقبل رواية الكافر من غير اهل العقيدة والفاسق العام يفسد بقوله اجماعا ونحو ذلك من عبارات شريفة
الذات الوثوق لا يحصل بذلك والافاق في فرق بين اشرافنا الكافر والفاسق ولذا علوا الفرق بحجته على الاقدام على الفسق من رفع الفقه بكماله بخلاف
ثم لا يخفى على المتتبع ان اصحابنا قد اعرضوا عن روايات كل من اعرض عن اهل البيت عليهم السلام وشيعتهم مع تكررها وثوقها في فنون علوم الدين
وهم جهول اهل الخلاف من الصحابة والتابعين من تأخر عنهم الا انها لا يثبت على حكم الشرع في نفي الروايات كل من قبل لهم وخالفهم ونقصنا لجمع اخبارنا
وروايتهم وانهم في الاعيان والافهام كالسكون وعنه من الفرق الصالحة من خالفهم وخالفوه وعرفهم وعرفوه حتى حصل لهم الوثوق بهم وليس
ذلك الا لان المدا رعتهم في قبول الخبر وردة على الوثوق وعدم من تأمل كتبنا اصحابنا في جميع ابواب الفقه علم ان عمل القوم باخبارنا اعدل لضعف
علمنا باخبارنا العدو ولما اكثر المباحث عن صحاحنا وعلبة المعارضة بيننا لاجبا للصحة وكثرة العوارض المانعة من التمسك بكثير منها حتى ان بعض
على اصحابنا يزل في المسائل حيث ان العمل بغير الصحيح عندهم مشكل مخالفة الاصحاب شكل فمادة يقدمون على الاول وتارة على الثاني واخرى في شئ

الاستعلا والقرائن المنضمة إليها وهناك أصول معتبرة في موارد التشكك انفق عليها العقلاء في جميع اللغات فلا مانع من العمل عليها ومنها
اثبات ظهور المعاني الحقيقية من الألفاظ المفترضة ببعض الخصوصيات كالامر والوارد عقيب توهم الخطأ انتهى لوارد عقيب هو الإيجاب شهر
المعاني المجازية الموجبة للتشكك في الاحتياج الحقيقية إلى القرائن الصادقة وشروع بعض أفراد المطلق الموجب للتشكك في ظهور الأطلاق ويحذر ذلك
من المعلوم ان غاية ما يحصل في تلك الموارد الظن بالمعنى الظاهر من اللفظ ولا دليل على حجية مثله بالخصوص وجواب ذلك ان المسائل معنوية وكلام
القوم وان اختلفوا فيها كما اختلفوا في غيرها من المباحث المتشعبة بالألفاظ وكل ينبغي الحزم بمخارجه فهو لا شك في ندرة موارد التوقف على السبل
فيها إلى الحزم فلا يصلح سببا لنا في مسألة الظن المطلق ومنها اثبات عدم انضمام الألفاظ الواردة حال ورودها إلى القرائن إلى اثبات القرائن
الموجبة لصرفها عن حقائقها وسائر ظهورها وذلك لتوقف الحزم بآراء الظاهر عليه ذلك في السبل إلى العمل في أغلب الموارد وبعد العمل به
وطول لزوم وعرض لتعريف وحصول الاختلافات فلا بد من العمل بالظن وجواب ذلك مرجع في ذلك إلى الأصول للفظة كصالة الحقيقة واردة
العبارة والأطلاق من ألفاظها وعدم اعتماد المتكلم على قرائن الصادقة ويحذر ذلك ولا شك في طريقة محاوره الشارح في تفهيم مقاصد الشارح
ليمكن طريقا آخر مغايرا لطريقة محاوره هل للتشكك في تفهيم مقاصدهم وإنما جرى في ذلك على الوجه المتعارف عند أهل اللسان في استنفاد
المعاني من الألفاظ ومن لبيد ان تلك الأصول مورد معتبر عند أهل اللسان في محاوراتهم المقصود بها التفهيم ومنها اثبات ان الداعي إلى صدور
تلك الخطابات إنما هو شيئا حكما الله تعالى ان يكونا ليعتد على ذلك من أحرار من تفهيمها سببا مع ملاحظة توقرا سببا التفهيم في ذلك الباطل
وشدة الخوف المستمرة ان منه خلفاء الجور وائمة الضلال وجوابه أنه يكفي في دفع هذا الاحتمال اتفاق العلماء بل لطابق لعقلاء على حل كلام المتكلم
على كونه صادرا لبيد مطلوبه الواقعي لأظهار خلاف مقصوده ولذا لا يسمع دعواه من يدعيه ذلك بل يمكن كونه محفوظا بآراءه ومنها اثبات ان المقصود من تلك
افهام التامع بحجته واستنفاد المطالب منه مستقلا وجوابه ما ذكره فلوارد المتكلم عن ذلك جيل لتنبه عليه منها اثبات ان المقصود تفهيم القرائن
عن مجلس الخطاب المعد من زمان الخطاب ان المقصود اثبات حجة الكتاب الأجنبية في امثال هذه الاعضاء ومن لبيد ان تلك الخطابات إنما توجهت إلى
الخطابين والمشافهين شملت على الامر انتهى ولورثته في ذلك دليل على رادة افهام امثاله انفس تلك الخطابات بل لا دليل ظاهر على
خلافه نظر إلى فتح توجيه الخطاب إلى المعدوم وظهوره في معرض الجواب افهام السائل المتكلم بتفهيم الخطاب بحيث يجري الكلام على سبيل تصديق المتكلم
الذي لا يراه مثلا افهام الشارحين ويخرج المتكلم ببلوغ الشاهد للغائب طريقا للتمسك بها في أكثر الخطابات كما مر في ثبوت شراك القرائن
في التكاليف مع الحاضرين وإنما يفيد ذلك مع القطع بتكاليف الحاضرين وجب سبيل البراءة فلا يجوز من العمل بالظن وتوضيح الكلام في
لفظ ان الظهور اللفظي إنما يقول عليه في الألفاظ من باب الظن نوعي وهو كون اللفظ لوجه معنيد للظن بالمراد الواقعي فاذا كان مقصود المتكلم
من الكلام افهام من يقصد فهمه وجب عليه لقاء الكلام على وجه لا يقع الملقى اليه خلاف المراد بحيث لو فرض وقوعه خلاف المقصود كان ما لفظة منه
فلا لا لفظ في ما اكتنف به الكلام أو لفظة من المتكلم في لقاء الكلام على وجهه في المراد ومعلوم ان احتمال لفظة من المتكلم واتسام امره في نفسه
وقد انقضا لاجماع من العلماء بل جميع العقلاء على عدم الاعتناء بمثله وما اذا لم يكن الشخص مقصودا بالافهام فوقع خلاف المقصود لا يستند إلى مجز
اللفظة لاحتمال ان يكون الخطاب قد فهم المراد بقرينة خفية علينا لا لا يجب على المتكلم الانصب لقرينة من يقصد فهمه فلا يكون هذا الاحتمال لاجل
غفلة من المتكلمين وما اذا ليس اخفاء لقرينة عليها مستند إلى غفلتنا عنها بل لا داعي للاخفاء خارجة عن اختيار المتكلم والخطاب فليس هنا
شيء يوجب الظن بالمراد من حيث نفسان حصل الظن من باب الاتفاق فان اعياها هذا الظن لشخص لم يثبت من اجماع وغيره فليس هناك ما يوجب
مروجه احتمال اخفاء القرائن علينا فو عا حث لو تخصنا عنها ولم نجد لها بعد قضا بأنها لو كانت لظننا بها لخطأ أكثر من القرائن عليها بل لا يبعد
دعوى العلم بان ما حث علينا من القرائن والامارات أكثر مما ظفرتنا بها ولو سلمنا حصول الظن بانقضاء القرائن المنصرفة فالقارئ إلى الجواب وما لا يبعد
عليه المتكلم من الامور العقلية والنقلية الكلية والجزئية المعلومه عند الخاطب لضافه لظاهر الكلام ليست مما يحصل النص بانقضاء انواعها
ولو بعد النص ولو فرض حصول الظن من خارج بآراء الظاهر من الكلام فليس ذلك ثمتا مستندا إلى الكلام والحاصل ان القرائن الثابتة من اتفاق
العقلاء والعلماء على العمل بطواهر الخطابات والافادير والاشهاديات والادوات والوصايا والمكاتبات وغيرها هو عدم الاعتناء باحتمال ردة عباراتها
حيث يكون بمثابة احتمال لفظة المتكلم في كبرية الاستفاد دون ما اذا كان ناشبا من خطا امور لم يجز لعادة لفظة ولا الظنية بأنها لو كانت
لوصلت لينا الا ان يثبت كون صالة عدم القرينة حجة من باب التقيد دون ثبوت خبر القرائن ودعوى ان القرائن لضافه لظاهر القرائن فيكون احتمال انما
المتكلم على القرينة المنفصلة مرجوحا لندرة مدفوعة بان من اشاء المحسوس تفرق التقيد والتخصيص إلى أكثر العوالم والاطلاعات مع عدم وجوب
في الكلام وليس لا يكون الاعتماد في ذلك كله على القرائن المنفصلة سواء كانت منفصلة من الاعتماد على القرائن العقلية والنقلية الخاضعة
مقابلة متصلة عرض لها انقضا بعد ذلك لعرض التفتيح في الخطا واصول التفاوت من جهة النقل بالمعنى وغير ذلك منع جميع ذلك لا يحصل
نوعا بانها لو كانت لوصلت لينا ولو حصل الظن بذلك لم يكن على اعتباره دليل مخصوص هذا غاية ما افاده بعض المحققين في توجيه المقصود إلى
واله في كلام صاحب المعاني حيث قال احكام الخطاب كلها من قبل خطاب مثل افهمه وقد مرته مخصوص بالوجود في من الخطاب ان ثبوت حكمه في حق
من تاجر انما هو بالاجماع وقضا الضرورة بالشرائط فكيف بين الكلام في من الجواب ان يكون اقرن ببعض تلك الظواهر ما يدل على ارادة اخفاءها وقد
وقع ذلك في مواضع علمنا بالاجماع ونحوه فيجمل الاعتماد في تفهيمها لسائر اعلالها ان لفظة الظن هي وحدها لا يبعد من جملها ومعها
هذا الاحتمال ينبغي القطع بالحكم في شيوخ الظن المستعاض من اظاهر الكتاب الحاصل من غيره بالنظر في زائفة التكليف لا ببناء القرائن بغيره

الخطاب متوجه الى السامع وقد بين خلافه انتهى قد ذكر في القوابين توضيح ذلك بما يرجع ايضا بعد تنقيح ما ذكره الجواب عن ذلك دعوى لرفع اليد
التي في حجة الظواهر المستندة الى اصول القضاة بين المتقاربات يكشف عن ذلك مع وضوح وجوه الاول طباقا هل لعالم من لدن عدم عليه السلام
الى ان لا يهر على اخذ بطواهر لغيره لان عدمه على ما يدل على خطابات وعدم الاعتناء باحتمال جواز القرينة لصادق لها عن طواهرها كاحتمال اراة
خلاف الظاهر منها من غير فرق بين المقصود بالخطاب وغيره وهذه طريقة مستمرة بين المولى وعبيده والسلمان وبعثه وكل مطاع ومطبعة اصحاب الشريعة
وامهم والجهل بن ومقلد بهم وغيرهم من اهل المحاورات في عامة الخلفاء والمكانات الاخرى ان القاضي يحكم بطواهرها وصل اليه من الافراد والاصحاب
والاوقات والوكالات وسائر المقتضى والافعال والى والشهادات وغيرها من عبارات جميع اللغات المحاورات ان لم يكن هو الخاطب بتلك
الخطابات بل ان لم يحضر بها بل بابها ووصولها ودعواها اليه كما هو الغالب اكثر من كون اهل تلك الاقضية في استخراج مراد المتكلمين من عبارات
بين كونهم مقصودين بالخطاب عدمه من حصول الكتاب المرسل من شخص الى غيره الى ما لا يتصل به البتة على اصاله عدم القرينة الخارجية وحمل على
طواهر القرينة فاذا فرضنا اشتراك الثالث مع المكتوب اليه في الحكم لم يجز له الاعتناء بقيام ذلك لاحتمال في ذاته الا مثالا بل بعد مطبعا بامثلة في
تخالفه على ما هو الحال في المكتوب اليه من غير فرق ومن المعلوم ان المرجع في صف الطاعة والعصا الى الطريقة المعروفة والاسيرة المانعة لو كان حكم
الاشارة في ذلك على خلاف مجرى العادات لوجب الحكمة تنبيه المكلفين عليه لارشادهم الى الحق بتواتر الاخبار وشهر حكمة في جميع الاعمال لما في تركه من
الافعال بالجهل وكهف الامور بالعكس بل ليس الا في موضع لا يوافق جميع اللغات الا الاعتناء عليها في المراتب لثاني اتفاق اهل الاسلام من
لدى نبينا صلى الله عليه واله وسلم على ان يمتنع بالامور في جميع فنون علوم الدين كما يشهد به تتبع الآثار المنقولة عن ائمتنا ائمة القضاة في
المستمر من المسلمين بل قد بعدت تلك من ضرورتها الدين من تنوع الامور ودفع الى الاخبار وجدسية الامور واصحابهم الا برامتهم على الا
بها على الخلفاء الموالف من غير تمييز اصول الدين وفروعه والاستعانة بها في الامور لا سيما في ما لا يتصل بها باحتمال اشتراكها في
توجيه الخطاب اليهم وامكان ظهور بعض القرائن الصادرة عنهم مع كونهم من الامور الشائعة التي يتم بها التنبه وتشتد اليها الحاجة وفي جميع ما تقدمنا
في العمل باحتمال الاعاد اوضح شهادة على ما ذكرنا الغالب فيها توجب الخطاب الى اشخاص مخصوصين وتعلق لغرض فيها بالجواب عن مسائل التائبين مع
استمرارهم من المسلمين الى يومنا هذا على التمسك بها والاشارة اليها في جميع احكام الدين على حسب ما توضح حال فيه نحوه محال في التمسك بالكتاب
على وجه لا يغيره شائبة الا في بناء العمل في ذلك على قاعدة الاشتراك واضع كفايا بل في استمرار سيرة الامم عليهم السلام واصحابهم على ذلك
وبعد على ذلك من يدعي الافتتاح وينكر العمل باخبار الاحكام ماعدا كون معظم الفقه معلوما بالاجماع والضرورة والاختيار الشريعة الثالث تكرار الامور
والتواتر وان على جواب لعل بالكتاب التمسك مضافا الى ما تقدم عليه من اجماع الامة ومن ليس غفا العمل عليها الا الاعتناء على ما قبلها
القوية والقرينة سواء كانا من قبل خطاب المشاهدة او من باب تنبيهنا لنصفين ومن جملة الاخبار المذكورة هي تواتر من عرض الاحاديث لمجموعة
على الكتاب والكتاب التمسك في ظهورها في الرجوع الى معانيها اللغوية والعرفية لا يلزم في معرفة المراد منها وادراك ذلك الغايات عدم حصول
التيقن من الالفاظ لانها بنفسها لا تفي عن وجوه كثيرة ولا اقل من ان يكون هذا الظواهر المتواترة حجة للمشافهين بها فينبش في ذلك عنهم لئلا
اقترانها في حقهم بالقرينة المقتضية لاشترار الحصول للتيقن فلا يتل في ان دلالة رواية الثقلين على حجة ظاهرها لكتاب لغير المشافهين فنبشة
لاحتيال تقيدها بما بعد ودود تفسيره عنهم عليهم السلام كما بله الاخبار بتون فالتمسك بمصادرة مدفوع بان الدليل لا يخص في رواية الثقلين
او الاجتناب في ذلك منعنا من خارجة عن عدالتنا وقد عمل بها كافتة الاصحاب فيحصل القطع بعد اقرارها في حق المشافهين بها بالقرائن الصادقة لها
عن طواهرها فقد ظهر ان تكرار قطع حجة الظواهر للقضاة على الاطلاق وعدم الاعتناء بشئ من تلك الروايات التي اشير اليها في الوجوه السابقة ما لا
يصرف عنها صارت و يمنع عن العمل بها مانع فلا تغفل منها عدم ظهورها مانع من التمسك بتلك الظواهر ويكفي في المانع علينا اجماع الابان كثير من طواهر
الخطابات الشرعية قد ردد بها خلافها اما طريق التجوز او التخصص والتقييد والتقية وغيرها ولا سبيل لنا غالبا الى تحصيل العلم بسلامة مانع منها
عن ذلك الا بالطريق القليلة وقد اعتمد على هذا الوجه عن قيس سر في فضوله على ما تقدم ذكره قال ولولا ذلك لما جاز لنا تقييد شئ منها ولا تخصيصه
ولا اذيله بشئ من اجزاء الاحاد التي حجتها عندنا في المرتبة الثانية مع امكان العلم وما في مرتبة لا سبيل الى التمسك بما يثبت حجة على انشا الامر من
انتهى وقد اشر الى الوجه المذكور في اخبار كثيرة تدل على ان في الكتاب التمسك عاما وخصوصا ومطلقا ومقبدا وناسخا ومنسوخا ومحكما ومتشابها ونحو ذلك
وان لا يجوز التمسك بها قبل تبيين تلك الوجوه وجملة منها وان اخصت بالكتاب لان جهة المنع جارية في التمسك بشئ في الكافي في احتجاج كصاق عليه السلام
على تصوفه من احتجاج عليه بان من القرآن قال لكم علم بناسخ القرآن ومنسوخه ومحكمه ومتشابها لئلا في مثل من مثل من هلك من هلك في هذا
الامة قالوا اما كذا فلا يقال لهم من هنا انتم وكن ذلك احاديث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الى ان قال فنبش ما دهم لم يهمل الناس عليه من الجمل كتاب الله وسننه
نبشة واحاديثه التي اصدقها الكتاب المنقول ورد ذكرها بالهاجتها لكم وترككم النظر في عزيب لقران من التفسير والناسخ والمنسوخ والحكم والمنشأ الى ان قال
عنكم ما تشبه عليكم مما لا تعلم لكم به لحد يث روى لم يرض في رسالة الحكم والمنشأ عنه عليه السلام في جملة كلامه في ذلك انه من ضرب القرآن ببعضه بعض
واحتجوا بالمنسوخ وهم يظنون انه اناسخ واحتجوا بالناسخ وهم يقدرون انه انعام واحتجوا بالامم وكوا السنن في تاويلها ولم ينظر الى ما يفتح الكلام
الى ما يجمله ولم يرفعوا من مصادره وان لم يابندوه عن اهل فضائلها واصلوا في الكافي والاحتجاج ونهجه لبلاده وغيره عن امير المؤمنين عليه السلام
ان في يدى الناس حقا وباطلا وصدا وكذبا وناسخا ومنسوخا وعاما وخصوصا ومحكما ومتشابها وحفنا وهما وقد كن على رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على عهد النبي
فام خطيبا الى ان قال فانما انبى مثل القرآن من ناسخ ومنسوخ وخصوصا عام ومحكم ومتشابها وقد كان يكون من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كلام عام وكلام خاص

في حديث

ناقص مثل القرآن محمد بن حكي منصوص بن حازم لمولنا الصادق عليه السلام صورة مناظرة مع الخالفين من هنا فنظرت في القرآن فإذا هو بخلافه بالمرج
القدرى الزندي حتى تغلب لرجال بختونه ففرقت القرآن لا يكون حجة لا بغيره فقال ومثل الله وفي مناظرة هشام مع الشافعي مجتنب منه عليه السلام
قال له بعد رسول الله من جهة قال الكتاب السنن قال فهل ينفعنا الكتاب السنن في دفع الخلاف عننا قال نعم قال فلم اخلفنا ناوانت الحد بل غي
بما دل على استنباط الحكم الشرعي من الكتاب السنن يوقف على العلم بخلافها وعامتها وناسخها ومنسوخها ونحوها وهو ما ذكرناه من ان العلم الاجمالي المذكور
مانع من الاحتجاج ولذا لو ترددنا للفظ بين معنيين وعلم اجمالي انما هو العلم القاطع من كافي العامين من وجهين التوقف منه ولو بعد التحصيل العلم الاجمالي
بما دل على المراد من كبر من الايات والروايات الحكم الواقعي فيها لقواها ما موجب للتوقف فنجعلها فلا يحصل من علم العمل بالظن المطلق نعم قد يفرق بما ذكر من
الاختلاف والاختلاف بين عوامات الكتاب السنن والنبوة وعوامات الاختلاف الامامية بالنسبة الى اصحاب الائمة عليهم السلام نظرا الى حصول العلم الاجمالي لم يورد
التفصيل على الاقل دون الشافعي فقال لهم انهم ما كانوا يعملون بصومما الكتاب السنن لنبوة تحجزا لوقوف عليها وكانوا يعملون بصومما الروايات لاعتبار
بعدم ورودها اما بالنسبة الى الشافعي ففرق بين المقامين فيكون حالنا بالنسبة الى مطلق الصومما كما لهم بالنسبة الى عمومما الكتاب السنن نحوها ما لا يجوز لنا
الاعتماد على شيء منها من حيث الخصوص لكان العلم الاجمالي يوردنا لتفصيل على كثير منها الا من باب الظن المطلق والجواب ان القدر المعلوم على الاجمالي
مخالفة كثير من خواص الكتاب السنن الحكم الواقعي بحيث يظهر بعد التحصيل على تفصيل مفضضا وجو التحصيل واجتها في طلب ذلك فلا يجوز العمل به
لاختلافه في الخصوص مثلا بعد ولا يمكن نظيره بالاصل بعد العلم الاجمالي ما بعد التحصيل لاعتبارنا بوجوب ما يخالف ظاهره للواقع ن بارة على ما فهم
بالفحص فينتهي بالاصل الثاني عن العلم الاجمالي المذكور وبهذا يندفع ما قد يورد على القول بوجوب التحصيل من جهة العلم المذكور بان العلم الاجمالي امان
بشيء من بعد العلم بالتفصيل بوجودة مختصة او لا يبقى فان بقي ذلك لم يكف التحصيل الا فلا مفضل كذا قيل اننا جبرنا ان مقتضى ما ذكر
انما هو التحصيل المذكور من العلم الاجمالي المذكور فيحصل العلم بالقد المتحقق على التفصيل بحيث لم يعلم بوجوب ما يرد عليه من الخصوص نحوه ولو على
الاجمالي لم يكن الاكتفاء به الا ترى انه لو توقف العمل بالعام على التحصيل عن الخصوص مع امكانه مطلقا لم يجز العمل عليه بالنسبة الى اصحاب الائمة عليهم السلام
لا مكان للخص في حقهم مع ظهوره لقطع بخلافه بل ينبغي القطع بمتسكهم بطواه الكتاب بضم ونحو الائمة عليهم السلام لم يعلم على ذلك بل يحصرهم
وتعبرهم بالجهة اخبار متواترة بان لا اشارة اليه في قوله وهي ولي بالاتباع من ظاهر ما تراه من الاخبار المذكورة الواردة مقام القطع على من يدعي
الاستغناء بالكتاب السنن عن وجود الاجمالي فيجوز الاحتجاج عليه بما ذكرنا من العلم الاجمالي عدم حصول الكتابية وشي منها لا يجري بالنسبة الى اصحاب
عليهم السلام حصول العلم لهم بالقد المتحقق من ذلك ببركة الرجوع اليهم عليهم السلام ووجود المنفرد لهم فيما لا يدل عليه الكتاب السنن بل لو كان
الطريق الاعظم والاصل لا يقوم فنقول ان حالنا في استنباط الاحكام بل وما من باي من جماعتنا الى غنق الامام عليه السلام روحا وروح العالمين كلفنا
كحال اصحاب النبي من بعده وكحال اصحاب كل واحد من الائمة في اعصارهم الى ان ما ان الغيبة وحالها الغيبة الكبرى في ذلك كحال الموجودين
وامان الشرف والكرام في الغيبة الصغرى لا ترى ان اصحابنا وممن كانوا بعد من على الاخبار الماثورة وقل ما يتفق رجوعهم الى الشرف العظيم في استعلاء
الاحكام فانظر الى كتاب الكافي الذي لم يصفه لا رجوع الطائفة اليه اعتمادهم عليه حيث لم يتعرض فيه الا الى الاخبار السابقة لا تارافنا لا يتعلق بالاحكام
ولن نقدر الرجوع بمسند الى الامام عليه السلام لانه لا يثبت الاخذ من نائبه الخ لا الذي قوله حجة بنصبه عليهم السلام وكان حالنا في الاصول والكتب التي كان
اليها مرجع الامامة وعليها معولهم في زمانه الائمة عليهم السلام وهم يرجعون منهم ومن تتبع لانا ورجع الى الاخبار قطع بان الكتب لا بدعة التي عليها المدارج
هذه الاعصا ان يكون ضبطه واقتن واول من تلك الاصول لا رجوعا من حيث الجمع والترتيب الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء فليقتصر عن ذلك بل هو اخوة
من جميع ذلك حاوية اكثر ما هناك مضبوطة من حيث المتن كاستدلالنا على وجوب المعتمد لخال وجوده والخص في المعارض في اخبار بعض تلك الاصول للمعول
عليها في تلك الاوسنة وقتها اكثر الاخبار الحاجة عنها اقوى من احتمال ذلك في اخبار هذه الجموع العظام المشتملة على معظم اخبار الاحكام ولن حصل ذلك
بما ذكرناه في ان حال الموجودين في البلاد النائية في زمان النبي والائمة عليهم السلام كحال الموجودين في الاعصا البعيدة كمنه الاوسنة كاشف التبعيد
الحال والاشياء في انقطاع اليد عن الرجوع الى اهل العصمة عليهم السلام فكيف يعقل للفرقة بين عصا الغيبة والمضوود والاشياء والاشياء والاشياء في عامه اهل
المساعاة بل واهل القرى والواوي في تلك الاوسنة الشبهة وكيف كان رجوعهم وعلمهم فيما يرجعون عليهم من الفروع الغيرة المحصورة اليه كواكب فون بطواه ما
اليهم ويتصل بهم من الكتب المعتمد عليها والاختيار الموثوق بها مع ان الوثوق بالحاصل بعد هذا الجمع والترتيب كتب الحديث الاقتان ذلك من كتب السنن
اقوى منها بكثير كما لا يخفى على الممارس من خبر جميع ما ورد في العمل بالكتاب السنن والرجوع اليها في استنباط الفروع المتجددة شامل لربما المضو والغبية من غير
فرق بينهما في ذلك بالكتابة وما كثره الاواسنة بيننا وبين المشايخ الثلثة وغيرهم من ادباء الكتب المعتمدة فلا تقص بضعف الوثوق بها والاطمين اليها لوضوح
تواتر هذه الكتب عن ادبها وعدم تطرق وجوه الاختلال اليها بعد ما واما الفارق خفاء عدة من القرائن والامارة من حيث السنن المذكورة في هذه الاوسنة
فهورها في الاوسنة السابقة وخفاء حال جملة من الروايات ووجود المشتبهات وبغير ذلك بوفور مساعي علمائنا الاعلام في تنقيح مدارك الاحكام وتلافق
الاكتاف في طرق استنباط الاخبار مما لم يقع معارف ذلك في سالف الاعصار واقادير الغد ان في نادرة في كتب اصحاب الائمة عليهم السلام فاما واقع في
تلك الاوسنة كما نص عليه الائمة عليهم السلام ولم يقع شيء من ذلك بعد علمهم السلام ولم يقع شيء من ذلك بعد علمهم بل تدافع علمائنا في تزيين ذلك
عليها بما يقع في تلك الاوسنة لشد احضارهم عن تلك الشبهة باخذ الروايات بالاشافة عن الثقات الاثبات وتكثر الوجوه والاختلاف في كثير من المسائل المتنا
لشأن تدقيق الامكار ونتبع مجموع الاجمالي كمال الدقة في الرجوع الى الامار ودلك وفي زيادة الوثوق واقترب الى حصول كون وبالجمل فلو فهم للفرقة بين الروايات
باختصاص الطنون لخصي بالعصر الاول من اخترها واهام العلماء والله يهدي من يشاء ومنها عدم ورود المنع في الشرع من العمل بالظاهر الذي يستدل به وقد

[illegible]

من التفسير كذا كذا به من تفسير الكتاب على حسب ما عرف عليه طريقة ديار اللغات فنرى على جوارحه ونسب المنع الى بعض الخشونة واجمع عليه اما من ينظر الى بعض
بعض ما يتاها وتاويل شئ بشئ من دون رجوع الى قوامه وحفظته ولا مراعات لطريقهم وهو كانه عن عدم ملائمة كانه يقره ويرد ذلك كما عد كل واحد من
العرف الضالة في متشابهات القرآن باولونها على طريقهم ويردون ما يخالفها اليها وهذا بخلاف من عرف الطريقه ونقروا الحكم بما نقدره لشبهة فاختار
ورد ما خالفه ليدفع ذلك ليس بضرر في امتنا هو البين وجداً في وجهه ولا تكرار على وجه حنفية وقنارة وامثالها من العامة المتأخرين لا يتم عرضوا على النقل
الاصغر لانه عند علم النقل لا يكون رجوعاً يحتاج الى البيان في اذهانهم وادراجهم وكلها اضلال بالعلم الظاهر مع امكان التخصص على التخصص والمعاد
بالرجوع اليهم عليهم السلام ايضا ما يمكن الامكان عليه في الجملة وان ذلك من ذلك سبيلهم وتعرف ما يجري من الظاهر على طريقهم ولا يخذلوا
حتى يرجع اليهم ويتصنع ما جاء عنهم وينظر هل في ذلك ما يضرهم او لا وما مضرهم الحكم والمتشابه والتأنيخ والمنسوخ والعام والخاص والظاهر والعلوي
بالجمل والمبين فنحن لا نعلم الا بغيره في التفسير بالعلم المستكن نظر الى العلم بالكتاب لكونه عليها فلا بد من تبينه من بعض المنع في المقام بل
بين وجوه منها على اللفظ على خلاف ظاهره واحداً له بغيره لا ينبغي ان يثبت العقل ارجاع الى الاستحسان او لتأنيده على ارجاع الى ما ينبغي الوثوق به ولا
يحصل به الا بغيره كما هو الفادى منها على ظاهره من دون قائل في الادلة العقلية وتبين في القران خارجاً ومنها العمل به قبل التأنيخ من المنسوخ وكما
من الخاص والظاهر من المؤلف يتجوز ذلك مع العلم بوجود امثال ذلك على الاجمال وامكان التخصص عنها بالرجوع الى مئة الهدى واصحابهم لا يزلوا والاختيار
الا نادر ومنها الاستغناء بذلك عن الرجوع الى اهل الذكرك عليهم السلام مع قيام الضرر وعندنا على تقديمه في المقام عليهم السلام على ظاهر القرآن وعدم
امكان استنباط الاحكام منه الا بعد البحث ومنها على اللفظ على ما يظهر في اولى قبل لتأمل في اطراف الكلام وقرائن المقام او بدون العلم بالقران
والجبر في العلوم لا بد من اتمام ما جاء في القرآن فظهر او بغيره فان ذلك لا كلام فيه بل جاء ان يكون من وجهين سبعة اتمنا به من مخطوب
به وان حصل لنا في اهلها والمطالع غير مستعمل فيها لا حقيقة ولا مجازاً او بما يرضاه من اورد ذلك كما يقع في الكلام وتاويلها ولا تكلف يكون القرآن
تبيناً لكل شئ ومشتبه على كل طبه بابس مع ان طواهره لا تنفي باغلب الاحكام فكيف بغيرها فيكون ذلك في اورد كتاب الله عز وجل على اربعة اشياء العبارة ولا
ولما كان الخطاب هو الله سبحانه والخطاب يتبعه كثرة لزمون بينهما ولا بد من بعد ما عرفنا قولنا في اورد اللفظ والقران الى الجاهل
هذا كما تكون في ذكر معرف منكم وتفسير الجواهر وما ترمز بكل منها الى ناس باعيانهم بحركات اسكت تركه يبين عن التبعين من شأنهم كما ورد في قوله سبحانه
ان الله يامر بالعدل والاحسان الا من نفسه لم يزل كورات فيه بائناً الهدى الضلال حتى توفهم اذ تاه من اللفظ فانكر عليهم السلام ذلك عليه تنبيه
الى الضلال وامتثال من امثال ذلك لزموا مع اورد المعنى الظاهرة على الاستقلال كما ورد ان كتاب الله عز وجل على اربعة اشياء العبارة ولا
واللفظ في محقق فالعبارة للعلوم والامارة للمخاض والمطالع للاول والحقايق للابتناء والجملة فاختار اهل البيت عليهم السلام وروايت كتاب
الله وعلوم ما فيه لا يوجب الصدق بقوله كل عارف باللفظ عالم بلبث العرب قد ورد في غير واحد من الاخبار اشترى الكتاب لست في بعض ما ترفق في
من يولينا الصانع ثم ان في اخباتنا متشابهات لقران وحكم الحكم القرآن فزاد في ذلك وامتثالها الى محكمها ولا مزيد واحكمها فاختاروا في معانيها لا يخلو
منه انما قال حديث تدبر من الف نروها ولا يكون لقل منكم فيقها حتى يعرف معاد بعض كلامنا وان كلمة من كلامنا انصرون على سبب جهلنا
منهم المخرج وفي جزالة يكون فيقها حتى يخلص من يعرف ما يرد يقال عرف في معارض كلامه في نحو كل ما يري في محله ايمانه فظهر ما يبينه
ان الكتاب لست به محقق في وجوب العمل بمحكماتها وروايت متشابهات منها اليها والرجوع في تفسيرها الى اهل الذكرك عليهم السلام وان الحكم بغير النص الظاهر منها
العمل به في بعض المقامات موقوف على التخصص بما جاء به الرجوع الى مئة الهدى عليهم السلام عند امكان الرجوع اليهم او التبع في اخبارهم والتفصيل في تمام
الظاهر من ذلك عند العلم بالخروج عن الظاهر في امور محصورة بالنسخ والتخصص والتقييد والاحتياط ونحوها اما بعد العلم بالقدرة المتبين منها في اولى الجاهل
ساروا على طواهرها من غير فرق بين الكتاب لست في ذلك صلاحاً لثباتها في مناهل المنع والتجوز وورد الاخبار فيها اجابها بالكتاب ولى بالفتك
لان الاصل المقطوع به الموضوع لرجوع الامارة الى يوم القيمة وحيث ثبت للجمهور من شبهة المانع في الاصل الاصل لذل على حجة الطواهر التي
عليها جميع الخطابات في جميع اللغات من لدن آدم الى نفاذ العلم الكافية في هذا الباب يدل عليه مع ذلك جوه كثيرة الاول اتفاق اهل الاسلام من لدن
بنينا الى هذا الاقام على الرجوع اليه والتدبر فيه والفتك به من غير تكبر ولا توقف على تفسير كما يشهد به تتبع الكتب المصنفين في فنون علوم
الدين والادب المنقول عن المتقدمين والخطبة الطريقة المستمرة بين المسلمين حتى عند بعضهم من ضرورتها الذين نقلوا عليها اجماع المسلمين هناك
علما والتفسير يعتمدون في تفسيرهم على العرف واللغة والكتب العلمية مشحونة من الاحتجاج بالآيات القرآنية بل هي عندهم من اقوى الدلائل الشرعية
جعلوه مرجعاً عند اختلاف الاختلاف في تحصيله فتدبر بالآحاد منها ومن تتبع الاختيار ونظر في الآثار وجد سبعة الامة الاطهار واصحابهم لا يزلوا
ستم على الاستدلال به على الخلفاء المؤلف في الفروع والاحكام والتفصيل في المواضع وغيرها ولم ينقل من احد من الامة انكار ذلك عندنا جميع
كونه من الامور التي تهم بها القليلة وتشدد بها الحاجة وليس حال في ذلك الا ما هو الحال في الاخذ بطواهرها والاعتداد على ما يبل الخطاب
في الاحكام الجارية بين النبي وبين السلف وعنده كل مطاع ومطبعة اصحاب الشريعة وامهم والمجتهدين ومقلديهم والوكلاء والاوصياء في
جميع العقول والبقاعات وعامة المحاورات والمخاطبات ثانياً انا نقطع بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد في العصر قد كان يلو على الناس في جميعهم بالكتاب
ويبينهم الاستماع والاصغاء اليها والانتصاليها من العلوم انما كانتا في فهمه على ما يبل للقبول والعرفية على حسب ما عليه عادتهم المعلومه
واستمرت عليه طريقهم لما وجدوا في ذلك لا يجد هذه المسئلة عنوانا في الكتب المعروفة وليس ذلك الا لكون حجة عندهم من المطالب لغيره و
الباستلبد بغيره لست بغيره لوضوحها عن ثبوتها عليها بالكتابة على الطريقة التي يعتادهم على ذلك فيهم ساروا وامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغيره لست بغيره
وليس اعتادهم على اللغة والعرف هناك الام

من قوله

[illegible]

الاعتقاد عاصبا مستحقا للعتقاد ولو عاصبا لم يكن ملوما في نظر العقل على ان اصابه التفتي من الاصول المسلمة ودعوى ان الله المستلم عدم
العبارة بحجة الاحتمال مع ضعفه قانع توبة الظن فلا دليل على سقوطه عن الاعتبار بل العقل واما بعدد ون على الظن بذلك في الامور العادية يذوق
بان الامور العادية في الغالب تتأيد على المصالح الجارية التي لا يترتب على الاخلال بها في الغالب ضرر فاحش لا يمكن تحمله العادة وربما يندب
العلم بها في كثير من المقامات فيخرج الى الظن وان ذلك من الاحكام الشرعية التي يترتب على التمسك من حدودها المفردة والخرج عن وظائفها المعينة
استحقاق اشد لعقوبة مما لو شاهد عين ولم يمنع به ان ولم يخطر على قلب بشر يعود بالله تعالى منه ليست له في امتثالها مجازة
المصالح الواقعية بل لعدم منها تحصيل الاطاعة على الوجه المقرر في الشريعة على حساب مرفعه بل لقول فبما في الخروج عن القانون المقرر في الشريعة
لمعرفة الاحكام والموضوعات من التمسك بها لا يخلو ما لا يحصل مثل هذا مما لا يجوز العقل فيه المصالح ولا كفاها في المنفعة المتبع منه لظن المقررة
في الشريعة فلا يجوز رفع اليد عنها بحجة الاحتمال والظن لا يترتب استحقاق الحكم العقوي الى ان يثبت لمخصص حكم المطلق حتى يعلم التقيد بحكم النص
حتى يثبت لمنزل من الامور المسلمة التي ادعى عليها الاجماع والضرورة وهو كذا لطبا في العداء كان على عدم جواز رفع كبد عن كل ما يتبعه الاستدلال
بحجة الظن بوجود المعارض له فضلا عن الاحتمال وعلى وجوب العمل بالمقتضى حال تعدد العلم بوجود المنافع في كل حال وليس ذلك محلا للتمسك والاستدلال وبه
يظهر الجواب عن الثاني بانه لا يقطع بعدم مزاجه المحجة كالثابتة بغيرها واتفاق العقل على المنع من العدول عن مطلق الامر المعلوم الى المعلوم عدم جواز
خلفها لمتيقن بالثبات جميع ما جاء في الاستصحاب من التيقن بقصر اليقين بالثبات شامل لذلك بل فيه تنبيه على ان من الامور المذكورة في العقول
عدم معارضة المعلوم بالمجهول ويخرج الرجوع عنه بذلك العدول بل هو اولى من الاستصحاب الاجتماعي في حال واحدة ان المفروض اجتماع المحجة الثابتة
لشروطها المقررة حين معارضةها للتحتمل ما اذا افاد ذلك خلا في بعض شروطها لثوابا في عدم المحجة وهذا كله مما لا خلاف فيه ولا شبهة فيظهر
انما الكلام في القسم الثالث لكثرة الخلاف في وجوه الترجيح وانما الاقوال في كيفية علاج المتعارضات فان حصل هناك قد متيقن بمكان الكفا
به تعين الاختيار في غيره والا فبانه لا مرجح للظن في هذا المقام بخصوصه لا خصا الذي يدل به فعل بكل طريق يقين باعتبار مقام الترجيح حيث
يقم على اعتباره من مرجح او دليل صحيح لكن الذي يدل على القدر الاكبر من ذلك فائتم من نص والاجماع اما الادلة الاجتماعية وما يتعلق بها من اصول
اللفظية فلا شك في تعدد جهات على اصول المعينة لا خصا موادها بقدر مطلق الادلة المعينة قطعية كانت وظنية والالزام طرحها بالكلية لعدم
خلاف المسائل التي لا يقطع بحكمها عن بعض اصول المذكورة فادكر في القسم الاول من بقاء المعارضة على الحقيقة واضحة ضعيف لا يخفى على المتأمل
المتأمل في ادلة اصول من معقول ومنقول وقد سبق التنبيه على ذلك في كلام المستفت طاب ثراه في بطلان المجتة اما الادلة الاجتماعية فاما ما يتعلق
المعارضة فيها في ادلة القطعية بل وفي غير ادلة القطعية ايضا حيث بناط المحجة فيها بحصول الظن الفعلي بثبوت الحكم في نفس الامر لا منع حصول القطع
او الظن بالصدق بالصدق في جميع احواله في النقض معا فيكون المعنى احدى ما ادركه هو مجرد دون غيرها وانما يعقل المعارضة بين الدليلين حيث لا يتأيد
المحجة فيها من احدى جهاتها بالوصفين ذلك مسئله من المسائل المعروفة قد قامت فيها كبرها ادلة معتبرة عقلية ونظمية من جنس ما تقدم اثباته
من الادلة وما يرجع اليها في الحقيقة كالايجابات المنعولة ولا بأس بالاشارة الى بيده منها في المقام لتفصيل الشبهة المذكورة كبرها مما سبق في كل
فقول ما الذي يدل العقل في المقام على سبيل الاجمال فنقره من وجهين احدهما ما اشار اليه في هذا المقام وهو ان بعد فرض القطع بثبوت التكليف
في موارد ادلة المعارضة بالثبات على وجه معين انشأ باب العلم بتعيينه يتعين العمل بالظن به وذلك بعد اثبات سقوط التكليف بالاجتماع
للزوم المحرر وغيره مما قرره الفائل بحجة الظن ولا يلزم من ذلك الانتقال الى مطلق الظن بالاحكام وان كان الذي يدل المذكور على ثبوتها كره من ذلك
العام كما مر نظيره في الدليل السادس من الادلة التي نارة لعنف طاب ثراه في المقام وبان ههنا اكثر الاجراءات التي ذكرها هناك والوجوب في قررها
في ذلك ندعوى ان نشأ باب العلم بطريق المعالجة في الادلة المعارضة بوجوب نشأ باب العلم بطريق الاحكام الموجب للانتقال الى الظن بها واضحة
الفتا ان بعد اثبات الادلة المعينة في نظر الشارع بقدر الكفاية لا شك في لزوم الثبات عند تعارضها على وجه معين من ترجيح وتخير وعندها لا يفتان
الامة عليه ان اختلفوا في تعيينه ونطاق الاجبا الواردة هناك في الدلالة عليه ان اختلفت في نطاقه فلا يجوز الانتقال عند الظنون الخارجية
عن هذا المقام مما لا يبرهنه الا ان لا يزلوا عند باب العلم في باب مخصوص من ابواب لفقه كغيره من اجزاء الاستحاضة وفي بعض الموضوعات الخاصة
كشخص الاوقات الواقعة ونحوها من الامور العامة متنع الرجوع الى الظن في سائر الابواب الموضوعات التي لا يكون بتلك المثابة وكذا لو اشد العلم
في مسئله خاصة كسئل ودان الامر بها لو جاز ومحرمة بعد فرض بقاء التكليف فيها لم يلزم من العلم بالظن فيها حجة الظن في سائر المسائل وانشد
باب العلم بالاحكام بالنسبة الى شخص خاص وفي زمان خاص وفي حالة مخصوصة لم يلزم من حجة الظن في تلك المقامات مجتهدي غيرها وهذا ظاهر
فان قلت انما منع من بقاء التكليف العمل بالادلة بعد تعارضها الموجب لثباتها وانما السلب بقاء التكليف بالعمل بالاحكام الشرعية في تلك الحال
لزم والخروج عن الدين بدونه فليز الانتقال الى مطلق الظن بها قلنا ما اشار اليه من الاجماع والاجبا كان في اثبات التكليف بدلالة الموضوعات العامة
عن مطلق الادلة الشرعية بحصول معارضة فيها خروج عن الطريقة الجارية بين كافة المسلمين الرجوع عن اليقين الى الظن والتعبد ولذا ترى لقائلين بالظن
المطلق يقنع عاملين بمسائل التعادل والراجح فيما ثبت عند مجتهدين الظنون المحصورة واقصى ما يمكن عدم حصول الكفاية بها ولو لم يخرج من كبد
بالافتضاء عليها ونحن بعد ان ثبتنا حجة الادلة الشرعية بما تقدم تفصيله من وجوه القطعية بقدر الكفاية انكرنا عليها الرجوع الى مطلق الظن فالعمل
بقواعد التعادل والراجح المفردة في الادلة الثابتة في الشريعة مسلم بين الفريقين في جملة من يلزم الانتقال عند انشأ باب العلم بتفصيلها وعدم
الاكتفاء بالادلة المنطق عليها لمتيقن منها في سقوط التكليف لتعلق العمل عليها الى الظن بها من دون سائر الظنون كما مر فانهم قد وقع لخلاف بين

الامة وحصل الاجتهاد في الاخبار العارضة عند نقاد الادلة في بقائها على المحجة واثباتها وسقوطها عن اعتبارها بالكلية فغاية الامر عدم الرجوع
الى الظن في تلك الخاصة ان لم يقر عندنا دليل على بقائها على المحجة فيكون ان من شرط محجتها عدم معارضتها بما يعارضها وذلك خروج عن مقرر من المسئلة
في موادها الى الاصول العلمية كسائر الموارد التي يتعد منها اداة الادلة ولا يلزم هناك محذور في العمل عليها لندرة موادها بالنسبة الى غيرها واما
نقول بالانتقال الى الظن عند بقاء الادلة على اعتبارها ولو لم يعمل عليها في تلك الحال لوجب ثبوت ان كل واحد من الادلة المتعارضة بعد ثبوت اعتبارها
وجوبها مطلقا بما تقدم من ادلة ليس على العمل على حجة حيث تعدد العمل بجمعها وجب العمل ببعضها ولا يلزم من تمام الحقوق لثابتة سقوطها بالكلية
فان نقاد الامارات تساوت من جميع الجهات فان ثبت بقاء اعتبارها في تلك الحال ولزم العمل ببعضها في ذلك الحال حكم العقل بالتحليل لا منعا
المرجح من غيره مرجح ومناجات دفع كيد عن الجمع للمرض المذكور واما الخلاف في التحليل والاشارة فراجع الى تسليم الفرض من غير منعه فلا خلاف بعد تسليم
الآن لم يدفع اليه عن جميعها والرجوع الى الاصول المقررة في موادها ان كان الاصل في كل طريق يشك في اعتبارها من اصل عدم حجة بما تقدم من ادلة
الدالة عليها كالأصل في كل طريق ثبت حجة في الجملة ان يقتصر في الحكم باعتبارها على القدر الثابت منه ولا يكفي استصحاب بقاءها على المحجة لثابتها قبل
حصول المعارض لعدم الدليل على حجة الاستصحاب في امثال ذلك على ما نفرد في محله واما اذا رجحت الادلة بعضها على البعض فلا شك في بقائها على
المحجة وعدم سقوطها عنها بغير المعارض فان حصل الظن ايقن بلزوم العمل بمطلق ارجح منها وبغير ارجحها المرجح مطلقا لم يرجع اليه وقطع العقل بيقين
رجح المرجح عليه لان العدول عن ارجح البرجح بوجب الظن بترتيب لاعتقادها لا شك في استقلال العقل بلزوم التحيز عنه ان لم يحصل الظن بذلك
رجح الامر بعد ثبوت المحجة في الجملة الى دوران الامر بين التعيين والتحيز والاصل فيها اختيار المعين حتى يقوم الدليل على التحيز للقطع بجوازه وهو
البرهان بالعمل والاشك في غيره لما منع من حصول الامن من ترتيب لاعتقادها فحصل المخوف لموجب حكم العقل بالتحيز عنه فثبت بذلك الاكتفاء في ترجيح
جميع المرجحات المذكورة في كتب لقوم من الداهية والمخارجية والنصوص عليها في النصوص وغيرها فحصل اشك عند بعض المرجحات في بقاء
الدليل على اعتبارها في تلك الحال وعدم ما منع الاستدلال بالبرجح لوقف حكم العقل في ذلك على اثبات بقائه على المحجة وبغيره فصار للجمع من العمل بالمرجح
حصول اشك في حجة وبقاء اعتبارها عند معارضتها بقوة منه فيدرج في صالته لمنع من العمل به ويخرج بذلك عن فرض المعارضه بين الدليلين
اما بدور الامر ان بين العمل بالمحجة والمخارجية والمجهول مرجح الى القسم الثاني من الاسام الثلثة المفروضة واما الادلة الثابتة في المقام فهي بعد الاجماع العلوي
في الجملة والمنقول في عبارات جماعة من ائمة واما الخاصة الاصلية المعتمدة لشرط المحجة على صلاتها في ثبوت الادلة الا ان الاستدلال بها في موارد
تعارضها لا يسلم من محذور الادلة وفي الجملة فالأزوم هو انفضاض هذا التام من ذلك مما تاتي ذلك مقام احد هما ان يحصل هناك لعدم
المرجحات الواردة في الاجابة المعبرة او المذكورة في موارد الاجماع المنقولة المعتمدة بقرائن الصحة او المتعد منها مع توافيقها وتعارضها لا مع تعارض
وتناقضها والعرض بترجيح بعض المرجحات لثابتة بمتعين الاخذ بالارجح منها نظرا في ثبوت المرجح بها لا لثبوت الاجابة بعينها حتى يدور الاحتجاج فيلزم
عن الترجيح في مقام اشك دوران الامر بين المرجحين بحكم التحيز او لقطع على اختلاف الوجهين في موضع المقام ان فرضا معارضته بين الادلة الظاهرة
يتصور على وجه اربعة الاول تعارض الظن بين مرجحين عند مع تناوبها بحسب الادلة فقطعة كانت وظنينة وهذا مورد الاجابة العارضة ولا ينظر
فيها الى اختلاف مراتب الادلة بحسب الصحة والقوة والوارد في النصوص المعبرة منها الترجيح بالاعدية والافقهية والاصدية في الحديث والادعية
عند معارضته لغير الموصوف بها على الموصوف بها كما دللت عليه بقوله المشهورة التي اتفق المشايخ الثلاثة وغيرهم على واثباتها واستفاد
الاصحاب عليها واستفاض نقل الاجماع على مضمونها وقد اعني شهادها واستقرار العمل على مضمونها عن نظر في سندها حول اشهرت
من بين الاخبار باسم المقبولة وقد تقدم الترجيح بذلك على سائر المرجحات بحسب الذي لا يحسب اعتبارا في التقديم لا يدرى لا يدل على التقديم بحسب
المحجة الا من حيث لا خلاف في ذلك على اعتبارها مع وجود المرجحات المتعارضة وعدمها الا ان شموله بصورة معارضته بها محل منع ظاهر لم يرد عن
سبقتها وعدم وروده في مقام بيانها على انها قطع بان المرجح المذكور بعد ذلك المعلن بان الجمع عليه لا يربطه لا يتاخر عن الاول بحسب اعتبارها
ادل دليل على ان الترتيب محكم غير مقصود في تلك الرواية وغيرها وقد ورد عكس هذا الترتيب في مرفوعة زارة المروية في كتاب غوالي للثالثي عن
العلامة وهو ان لم يكن مستجيبة لشرط الاعتبار من حيث السند الا ان مضمونها متايد بالاشارة فلا يفتح فيه ضعف لسند الوارد فيهاخذ
بما يقول اعد لها عندك واثبتها في نفسك وروى الامثلة الثلاثة باسنادهم عن داود بن الحصين في اختلاف العدلين في حكمها بنظر في فهمها
واعلمها باحد بنينا واورعها فنفذ حكمه ولا يلتفت الى الاخر والارجح بما ذكره عرف بين الاصحاب مسلم بينهم وان لم يصحح به الكلبي في اول الكتاب
عند ذكر المرجحات وليس غرضه هناك استيفاء الكلام في المرجحات واما معارضته لتبنيها في الجملة والمجته في المقام ما ذكره بعض المحققين في وجهه
ذلك من انه لا كانا حديثا كتابا صحيحا عند كاصح به في غير موضع من دساجه كتابه فلا وجه للرجح بعدالة الراوي احتمل بعض اصحاب الحديث
ولعل ايضا ان يكون غرضه ان في الترجيح باحد لوجه الثلاثة المذكورة منه غيبة عن الترجيح بعدالة الراوي في الوجهين عن الراوي لان ادلة واحدة
اجاب الكتاب لقطع بصورها اجتمع عنهم عليهم السلام كما زعم بعض لقاصرين كان مخالفا لضرورة العمل وان اردا لقطع بوجه العمل عليها لم يمنع ذلك
من الترجيح بها واما الاكتفاء بسائر المرجحات فلا معنى لاعتقادها عند فرض انفاها وانحصار المرجح فيها ذكره لابن هب عليك ان المستفاد من المرجح المذكور
ترجيح او ثبوت الخبرين من جهة الواجبة الى صفات الراوي به يجمع بين التعارض في اختلاف في الروايات لثبوت الادلة فيها على الوثاقة المحاصلة من لقائهم في
والا لا يثبت في المرجحات لباقية الادلة بالاروا في المرفوعة وثق الراويين لا وثق الروايتين وكذا المراد بالاصدية اصدق الخبرين دون الخبرين نعم
ربما يمكن استنباط المناظر من ذلك على حسب فهمه الاصحاب منها ذلك امر لا يفرق في استنباط ذلك لوصح بين الاثبات المذكورة في تلك الاجابة

المذكور

بعض الناس المعاصرين اننا نأخذ الترجيح باحد الوصفين المذكورين بدل على اننا نأخذ في ذلك كون احد الخبرين بحسب المضمون اقرب الى مطابقة الواقع
من مضمون الآخر سواء كان مرجح داخل وخارجي قال فانما نعلم ان وجه الترجيح بصفة الاصدقية في محدد بل لا يكون الخبر المضمون اقرب الى الواقع
من خبر غيره وليست هذه الصفة مثل الاعدية وشبهها في احتمال كون العبارة بالظن لحاصل من جهة ما بالخصوص لئلا اعتبر الظن لحاصل من عدالة
المبينة دون لحاصل من وثاقته لان صفة الصدق ليست الا لمطابقة الواقع فعلى الاصدق هو الاقرب الى الواقع فالترجيح بها يدل على ان العبارة بالصدق
من ما في سبب صحتها كذا معنى لا وثيقته شدة الاعتقاد فالحاصل هذا المعنى في احد الخبرين من مرجح خارجي اتبع هذا كلامه وبغير نظرنا هم فانهم ارادوا
ان الاصدق والوثيقه ظاهران في اعتبارهما بالنظر الى تلك الخبر بالخصوص في العنصر الذي هو المرجح خارجي تحقيق موضوعهما بالنسبة اليه وان لم يتصف
الراوى بهما من حيث نفسه فهو بعيد جدا بل يكاد يقطع بخلافه مما يتبادر الى ذهنك بادراج الضمير فيها الى الخبرين وهو مع ما فيه من التفتيح بين الضاهرين
كلما في ان اراد ان الترجيح بها يدل على اناطة الحكم بالقرينة المضمونة الى الواقع نظرا الى عدم ورود التعبد بهما في الشرح بخلاف الاصل ولا فقه الاور
لو ورد اناطة الحكم بموادها في الشرح فلا يخفى ضعفه فان تعليق الترجيح على تلك المفاهيم لا يطلد بساير الاحكام المتعلقة على موضوع الحكم والتفكير من
باب التعبد لا مكان توقفه على حصول مصداقها في الراوى بعيدا وان اراد استنباط المناط من سوق العبارة او من القرينة في ارجحة التعبيرات المذكورة
مشتركون ذلك فلا وجه للتفرقة بينهما ثم لا يخفى ان لا يلزم في الترجيح بما ذكر اجتماع الصفتين المذكورة لان سببا للاعتبار يعطى جوان الترجيح بكل واحدة
منها ولذا فهم الراوى من الكلام المذكور مطلقا لثقلها حيث قال ثانيا فانها على ما ذكرنا من مرضيا لا يفضل واحد منها على الآخر فبذلك على اعتبارها
الصفتان الحاصلت في الراوى الموجبة في اعادة الوثوق باحد الخبرين من حيث وقوعها مع ترتيب الاشكال المذكور عليها بالفعل من حيث الخبر بالخصوصية ما في
ترتيب الاشكال المذكور على تلك الصفتين بحسب الشخص لم يثبت الترجيح بها لعدم اضطرار تلك الصفتين الى ملائمة تلك الصفتين من باب التعبد
واعتبارها من حيث شانيتها لا اعادة الترجيح وان لم يحصل المانع عن ظاهرها ايضا امتنا التيقن منها الترجيح بها مع ان اعادة الوثوق بصدقها
فيما لا صاحب منها اما مع تعارض الصفتين راوى خبرين كان يكون احدهما عدل والاخر فقه فالمدار على ما يوجب اعادة الوثوق ونوعا وشخصا مع
شأونها في النوع فالمدار على النص بناء على استنباط المناط المذكور ولا عكس مع شأونها في النوع فالمدار على ما يوجب اعادة الترجيح باحد الخبرين لا على اعتبارها
وشد ولا اخرج عن عليهما المرفوعة وفي المقولة ينظر الى ما كان من وجوبها عن ذلك الحكم بالجمع عليه من اصحابك فيؤخذ به من جهة ان تلك الصفتين
الذي ليس بينهما عند اصحابك فانما يجمع عليه لا يوجب في الامور الثلاثة امرين وشد فنتبع وامرين غير متجانبين من جهة انهما لا يشكلان في ذلك بل في الله ورسوله
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين حوامتين وشبهتهما بين ذلك فمن ترك لشيئهما تجا من الحمرات من اخذ بالشيئهما ترك الحمرات وهلك من حيث يعلم ولا يلزم
بالاجماع فيه اتفاق الكل بل المراد ما يصدق عليه شهادته بين الاصحاح والاشكال المذكور في ذلك فان كان الخبران عندكم مشهورين قدرها انما في
فقد عنكم وليس المقصود ان المشهور هناك بالمعنى المصطلح عليه بل بدفع مجرد الاصطلاح وكونه في اللغة بمعنى الظن من قولهم شهرته في لغة الاصحاب
لان اصح من ذلك ان لا يصدق عليه شهادته بين الاصحاح والاشكال المذكور في ذلك فان كان الخبران عندكم مشهورين قدرها انما في
بين الاصحاح على الظن المعروف بينهم بشيعة اشهادهم بين الاكثر منهم في الخبر المقصود من لغة المشهور ولا من لغة الاصحاب استنباطا الى بل كانه الاصحاب من
المشرق الى المغرب فان سوق الكلام ومقامه بالي عن ذلك قد عرضت ان الراوى بظنهما فانهم من ذلك واية الثقات له وشيوعه بين الاصحاب انهم لا يدين
صدق الذين عليه نفى الوتيرة لظهور ارجحة الذين في الكلامين والادراج انما في الاشكال المذكور في الشبهة المذكورين فيها وهو الذي لا يرفع الوتيرة
ويختص بها بعض اصحاب خاصة بحيث يصدق عليه الذين الظاهر والبرهان بما ذكرنا لا شك فيه بل هو اقوى من سائر المرجحات لظهور ترجيح ما لا
ويستعمل على ما فيه الوتيرة انما يستعمل سائر المرجحات في التعبد المذكور وادخله على نفسه على غير هذا الاشكال المذكور في الشبهة المذكورين فيها وهو الذي لا يرفع الوتيرة
ظاهر الخبر المشهور في الوتيرة ويستعملها شهره القوي اذا علم استنادها الى تلك الوتيرة بخصوصية او لا لم يندرج في المقولة الا من حيث المناط والعلل
النصوص انما اندرجت في المرفوعة وقد تبين من المقابلة ان الاشكال المذكور لا يوجب بطلان من الامرين غير من الحرام اليقين وهو ضعيف في الامور
المعارضة والخبر في الامر بل المراد ان فيه الوتيرة ما التمس فليس فيه الوتيرة التي يوجب في الشك لا مطلقا الوتيرة من جهة خبرها
ولا مطلقا لاختلاف ولو هو ما لم يحصل فيه ايقان المقصود ان التمس ليس فيه خبره بل هو ارجح احتمال لاختلاف فيه ضعيف اما اعتبار الشك في الاختلاف فيه قوي بوجوب
الوتيرة في صحة كاشي الغيرة فان قلت ظاهر الخبر المشهور هو المقطوع به لانه الظاهر من الشهرة بالمعنى القوي من نفى الوتيرة ومن توصيفه بالجمع
عليه قلت لو كان المقصود من التمس الجمع عليه لذي لا يتطرق اليه احتمال لاختلاف لاسال السائل عن حكم الخبر فيه ولا شك ثانيا بقوله فان كان الخبران عندكم مشهورين
قدرواها الثقات عنكم وفي المرفوعة انما معاشهوران مردان ما ثوران عنكم ولا اجاب عليه لسال بالترجيح بالاعدلية كما في الثانية او بما في هذه الكتاب
والاستدراك في الاولى فيكون لعل النصيحة دليل على رجحان كل خبر يكون نسبة في معارضة مثل نسبة المشهور الى غير من قبل على قدم الخبر المعنوية
توجب الظن بمطابقة مدلوله للواقع على غير كون مضمونه كضمونه الخبر المشهور مما لا يوجب في مقابلة خلافه فان قلت تطرق لاختلاف الى التمس لا ينافي الشك
بطلان الشك واندرج في بين الحق لا مكان الواسطة قلت توصيف الشك في الخبر بالذي ليس بشيعة مشهور عند اصحاب ظاهره في دوران الامر بين التمس وغيره
فلا يعقل الواسطة بينهما على انما اندرج التمس مع قيام احتمال لاختلاف فيه في بين الشك امكان اندراج الشك مع احتمال محتملة في بين الحق غير ان سببا الوتيرة يعطى
اندرج الاشكال في الشبهة ودخل الذين في التمس والتمس في مفهومهما بحسب اللغة فالتشابه هو الذي يقوى فيه احتمال لاختلاف بحيث يوجب الاشكال
والشبهة في كل خبر يكون بهذا المشابهة لا عبرة به وان تمح طريقه وسلم عن المعارض في كل جزاء اذ لو توفى لحاصل في المشهور بكون العمل به وانما في الوصفان
وقد ثبت فيها استقراء العمل على هذا الميزان فلهذا هذا ولكن في التمسك بالمقبولة في المقام نوع كل من حيث ورد معها في مقام اختلافات الخبرين

في قوله لا يوجب في المقولة ينظر الى ما كان من وجوبها عن ذلك الحكم بالجمع عليه من اصحابك فيؤخذ به من جهة ان تلك الصفتين

مكابه من المبادئ عين في دبرها ومبادئها وكلاهما اختلفا في حدسكم فقال عليه السلام الحكم ما حكم به عدلها ثم عدل عليه السلام في مرجحاتها لباقة
ترجع الخبز كواقع السؤال عن تعارضهما ايضا وجعل الاشكال ولا ان وظيفة المنداعين ترجع الى محذور النظر في دليله ثانيا ان العاقل لا يطرق له الى
معرفة تلك المرجحات غالبا وثالثا ان حكم القاضي لا يقدح في بعض عليها سواء وافقة لقاضي لثاني في الاعتقاد او خالفه بل ان تابد لثاني بالمرجحات المذكورة فلا
يعد الرجوع الى لثاني وحكمه بعد فصل الخصومة بالاول فضل عن ترجيح لثاني ببعض المرجحات والا لم يقطع الخصومة لا مكانا خلافا في المرجحات بل
ان الخصم عن سائر الاجاب مرجحاتها لان على كل من المحاكم فكيف جاز لها المسامحة في ذلك صاد الرجوع الى ذلك لوظيفة المنداعين قد يجاب بان مورد
الحديث ليس بمرجحة الفصل والخصومة بل الغرض الاستفتاء في حكم الواقعة فتقدم عليه السلام فتوى وثقها ثم طرح فتوىها معا والى النظر في عدلها فما
يقال ان الرجوع الى تلك لوجوه بين الفناوى بعضها معهود بين المحاكم والى الواضح الجواب ان ترجيح الاول مشبه بينه والى الباقي ترجيح بين الاجاب المعهود عليها
بين العوام ايضا في الصلح الاول مثلا لا يمكن رجوع العوام اليها في الامضاء المناصرة والغالب في الفصل السابق هو الروايات وربما يحل القاضي هناك على
التحكيم فلا يلزم المخالفة بين حكمه في الجملة وهو كما ترى كيف وقد ورد ذلك بعد النص بجمع نصب الحكماء العام ويمكن ايضا الرواية على ظاهرها ان كاتيب
الترجيح بين الخبز كذا يجب بين المحكمين المنداعين اذ اصل كل منهما من اهل في محله والرجوع في المقام وظيفة المنداعين ان يمكنها ذلك ارتفاع لخصومة
به والى لزمها الرجوع الى لثالث يكون النظر في الترجيح بين المحكمين موكولا به وبفصل الخصومة ويرتفع الخلاف الحادث فيبذل شيئا ونحوه على
جواز الترجيح بين الخبز في غير ذلك المقام ايضا ويمكن ان يقال ان وظيفة لسلام قد بين لوجوه المعبرة في ترجيح الخبز في التعارضين لفهم منها
الوجوه في ترجيح الخبز في التعارضين لفهم المحكمين المستندين اليها الا ان في الوجود الاول منها ذكر ترجيح المحكمين على وجه دل على ترجيح الخبز به وبالجملة فلا
على ثبوت الترجيح بتلك لوجوه بين الاخبار والحق وقد فهم الاصحاب ايضا كافيها قصدنا ومقتضاها الترجيح بموافقة الكتاب لكرام وقد تواترت الاجاب
في ذلك لانه على هذا المعنى من المعلوم ان ليس المقصود الموافقة فيبذل لقطع بالواقع وان شمل جملة منها على ان ما يحل الف باطل ويخفى ثم ودون يكون
ذلك لا مع الحاجة لواقعية الا ان ذلك يتبين على حكم الحكم كذا في ذلك لا يبدى في ذلك على محذور مع قيام الاحتمال المذكور في حقيقة الفصل والافضل
بمقتضى قاعدة اللزوم للخبز غائبا لان يكون نصا في المطلوب فيقوم فيه احتمال للنسخ فكيف يحل عليه ذلك فاجاب المتكبر في اول دليل على محذور
الكتاب كالتسليم على ما عرفت ولا شك ان موافقة احد الخبز لظاهر الكتاب يقتضي مخالفة الاخر في محل المعارضة ولا ريب في الترجيح به عند تعادل المقتضى
من سائر الجهات لترجيح الموافق على غيره ولو فرض بقاء التعادل مع الملاحظة المذكورة فلا اقل من شناقتهما الموجب لسلامة الكتاب عن المعارضة
اذ الترجيح مما لم يبدل عليه عقل ولا نقل سوى خلاف بعض اخباره المعارضة باقوى من جهات عدله هذا اذا دل الكتاب على حكم المسئلة فيفسر
الامر اذا دل الكتاب على حكم المسئلة فيفسر الامر اذا دل على بعض الاصول المقررة عند الجهل بالواقع كاصل البرائة فالموافقة لا يوجب الترجيح نعم
ان قلنا بتساوقها وبطلان الترجيح بقرينة الرجوع اليه كسائر الاصول العلمية في موارد ما لا يخفى منها الترجيح بموافقة التسليم من المعلوم عند ناعد
الفرق فيها بين التبيين والامامة وفي الاخبار نص في كل منها وكان المراد بترسية المعلومة والترجيح بها كالتحجج بالكتاب فيما ذكرنا التسليم لم يرد فان
افاد اعتضا احد المعارضين بها قوة في الظن لحاصل منه فلا شك في الترجيح به لكونه مقابل مع موهوما اما مع المساوات بقاء التعادل فلا وجه
لترجيح اذ المفروض حصول المعارضة بين جنس الخبز فلا وجه لترجيح احدهما بالثقة الا من حيث فادته لقوة الظن في جانب كاهو الغالب في الفرض
المذكور فان اذا وجدنا الخبز متعادلين من جميع الجهات ثم وجدنا لاحدهما موافقا تكون للاخر مخالفا فلا محالة يتقوى الظن في جانب لا ان يبادر
بعض الخصومة الى الحاصل في المقام فالمراد في ذلك على التقوية بخلاف موافقة الكتاب لتسليم المعلومة بثبوت الترجيح بهامع بقا التعادل على ما عرفت
وفي رواية الحسن بن محمد عن مولانا الرضا عليه السلام قلت تجوزنا الامارات عنكم مختلفه قال ما جازك عنا فنبه على كتاب الله عز وجل واحد بيننا
فان كان يشبهها فهو متاوان كان لا يشبهها فليس منا وقد سبقنا من ترجيح بموافقة القياس فان عدم حجية لا يمنع من الترجيح به بعد حصول القوة
في الموافق كالحاكم المحقق في المعارج مع ذلك لا يوجب الترجيح به فيكون دافعا للعلل بالمرجوح فينبغي ان ترجيح التسليم عن المعارضة فيكون العمل به لا القياس
ثم نظره وهو محله لا سيرة الاصحاب في استنباط الاحكام على عدم الاعتناء بالقياس العامة وغيرها والا لا حياجا اليها في كثير من المقامات
ومتكوا وكرها شرطها واما الخبز المذكور فظاهره موافقة احداهما لظاهر الكتاب التسليم كافي غيره فالاجاب للمراد المشاجرة في دلالة ومنها الترجيح
بمخالفة العامة وقد تكرر الاخبار في ذلك الملاحقة بقضوى ترجيح بها ولو مع بقاء المساوات في التعادل مع تلك الملاحظة وتماثل تقوم انا طر الترجيح
بن ذلك بحصول التقوية في جانب ما هو الغالب من حصول القوة في جانب الخالف بعد فرض تعادل المعارضين من سائر الجهات ولذا علك ان
الروايات في مخالفتهم وان نحو فيما خالفهم وذلك ما لم يرد في الخبر الموافق لهم في التقية والاشياء ولا تهم بد وانما المتكوسر قلوبهم المعكوسر لا يفتنون
غالبا الا بالاطل على الاول فالمراد على وجود القول بذلك حال صدق الخبر فاذا اختلفت العامة بحسب اختلاف الخبز في المراد على مخالفة الترجيح
للاكثر والاعتراف لاشهر والخاص في البلد مع تحقيقها حال صدقها اذ لا فائدة في التمسك بحاصل بعد ذلك وما اشبهها وعلى لثاني لا فرق بين
الشهرة المقارنة والمناصرة لان من من بابها وروى عن بعض الفقهاء في بعض الاخبار عرض الخبز على اجناد العامة منا وافق اخبارهم قد روه وما عا
اخبارهم فخذوه وفي رواية اخرى ثبت فقه كبدناستفد في امرنا فاذا اختلفت بالشيء فخذ بخلافه فان نحو في حجة ابن زياد ان الناس يقولون
على شيء فاجتنبه في رواية اخرى ما انتم والله على شيء مما انتم فيه فخالقهم فانهم من جهة فقه على شيء وفي اخرى الله لم يبع في ايديكم
الا استقبالا للقبلة وفي اخرى ان عليا عليه السلام لم يكن يدب الله بدب الا خالف عليه السلام في امره وكافوا اسئلونه عن الشيء الذي
لا يعلمونه فاذا انما هم شي فجلوا له من عند انفسهم صلا ليل يسوا على اناس عن في حجة فخالق جعفر في كل ما يقول ويفعل لكن لا ادري

وذلك

عن الحنفية

عن اختلاف الحديث برويه من يوثق برويه من لا يوثق برقاذا وودعليكم حديثه فوجدتم له شاهدا من كتاب الله ومن قول رسول الله ص
والا فان الذي جاءكم اولي به ومنه دلالة على طرح المخالفين ان اختلافنا في الوثوق وعد من بل على طرح مطلق الخبر الذي لا شاهد له واذا اختلفت الخبرا
المنكورة فكيف يمكن التمسك بها في علاج الاخبار المتعارضة مع مشاركتها في العلة فقلت ولا ان غاية ما في الباب عدم التمسك بها عندنا
المتعارضين وقوع مثله في دلة الاحكام نادر فلا مانع من الرجوع الى الاحتياط في مثله كما هو مفاد الروايات الاخيرة لا نظرها اليقين ومع حصول
المرجع باحد الوجودات البقية فلا مانع من العمل عليه ولا يهاوضه الاطلاق بعض الاخبار المذكورة كاطلاق الاخبار التي لا يرد فيها جمل من المرجحات من
المعلوم ان المطلق لا يعارض بصريح المعارضة المقتضى العام لا يعارض خاص بل يتعين العمل بالخاص كما بان في نسخة واما الخبر في طرح او ما قول لما عرفت
من جهة خبر من يوثق به وعدم يوثق به فلا يصح المعارضة ثم المرجحات لا يقدح في بعضها من المرجحات المستنبطة من خواصها وعلماها اما ان يتحقق احدها وينتفي
الباقى فيجعل بمقتضاها لا يتقدم منها مع توافرها فيجعل بمقتضاها بطريقا والى ويختلف مقتضاها مع تعادها فيخرج منها في حكم التعادل وهو نادر ايضا
فان ترجيح بعضها على بعض لم لا اخذ بالا قويا لما مراد قد عرفت عدم اعتناء الترتيب بين المرجحات ان وردا للترتيب لن كره في عدة من الاخبار لعدم
دلالة على الترتيب في الروية كما مرشد لاختلافها في الترتيب يظهر من ذلك من التعليلات الواردة فيها انما على ناطة الحكم بالرجحان والاولوية في خبر
الفقيه بعد بدل وسعة ذلك لا شريك له عليه السلام على ترجيح الشهوة بالارباب مع ذكره في المرتبة الثانية في المقبولة ونحوه ارجحت من الاعلى
والا فلهذا وثابنا ان رواية سماعة تدل على التوقف عند دوران الامر بين الوجوب والنجس ومن المعلوم ان التوقف في مثله يتناول تصور مقام
واما في مقام العمل فلا يحصى عن احتيا احده من من الفعل والترك فيرجع الى التحجير في ذلك حيث ان المفروض فيها امكان الرجوع الى الامام عليه السلام
لو وقع الاحتياط فيها مع من يمكن من ذلك دلالة على الامر بان عليه السلام وسؤاله عنه فلا يدل على حال مثله من يتبعه عليه ذلك لاجابا عليه
بعد لتسأل عن تعين العمل بالرجوع الى بعض المرجحات وسكت عن الباقي وعن حكم التعادل فالمقتضى وجوب النص لا والرجح مع تعين العمل ثانيا وكذا
الحال في الخبرين الآخرين فان التوقف لما موربه فيها مع امكان النص بالرجوع اليهم عليهم السلام كما هو المفروض خارج عما نحن فيه فان قلنا ان احتيا الخبر
ايضا امتنا جائت في ذلك الحال فكيف التوفيق قلنا التوقف في مقام الاحتياط عند التحجير لا يحصى عنه واما في مقام العمل فلا بد من البناء على وجه
فغاية الامر عدم دلالة الاحتيا الاخر على طريق ذلك فيرجع في ذلك الى اصول العلية المقررة في موادها سواء وافقها الاحتياط كما مر واطاها
ويختلف الحال فيها باختلاف المقامات فان كان الاحتياط في التكليف عدمه ففي الجمع بين دلة اصل البرية ورجحان الاحتياط كفاية في ثبات التحجير
العمل وان كان الاحتياط في تعين الكلف بعد العلم بالتكليف فان تعدد الاحتياط بالجمع بينهما في العمل تعين التحجير ايضا والافق العمل باحتيا التحجير
او امر الاحتياط كلام معروف ومن المنازع من ينقطع بطلان التحجير مع التمكن من الرجوع الى الامام ع وهو من اخبار التحجير او ردها في زمان محض
ولا اقل من خلافها ولا فاع على تخصيصها فتم وثالثا ان احتيا التحجير مع تعادل الدليلين كما تبيننا هاهنا بقوى فهو لا يتقدم حق فاعرى لا شهادتها
بين الامور بحيث قال في المعالم لا تعرف في ذلك مخالفا من اصحابنا وبين ذلك بخبر قصودا سائدا وقد ثبت ترجيح الخبر المشهور على غيره في غير ذلك
المقام ايضا وقد اختلفت القوم في طريق الجمع بين الخبرين المذكورين فمنهم من جعل حديث التوقف الاول على التوقف في الحكم الواقع في خبر التحجير على ثبات
الحكم الظاهري ومنهم من زل الاوّل على مقام الاول والثاني على مقام العمل كانه راجع الى الاول اوضح ان طريق العمل ايضا مما يتفق به القنوى
الا انه حكم ظاهري لا يثبت به الواقع ومنهم من خسر الاول بصورة التمكن من الرجوع الى الامام ع لانه لا دلالة على انها الهة السؤال عند ولو جوب النص عن
الحكم الشرعي في مقام التحجير مع الامكان ومخرجه القول والعمل بغير العلم والثنائي بصورة التقيد بقيد الاول ولا يحصى عن العمل ومنهم من جعل
الاول على المنع من القول والعمل بخبر او اوى الهوى الثاني على الاحتيا باحد هما من باب التسليم والرد الى ائمة الهدى ع ولا يحصل هذا الفرق الا
باختلاف التمسك والعقد منهم من جعل الاول على صورة التمكن من الاحتياط فيتعين ذلك الرجوع اليقين الثاني على ما تبين في ذلك فلا يمكن التوفيق
فيه بقيد الاول بما يقيد بجمع الاول والثاني بالاول ومنهم من جعل الاول على الاستدلال والثاني على الجواز بناء على ان ذلك طريق الجمع بين نظائر
المقام ومنهم من جعل الاول على الاحتياط المتخلف بحقوق الناس كالزكاة والنفقة والميراث نظر الى اختصاص مورد المقبولة بها فقال بجواب التوقف
فيها عن الاعمال لوجودية التبعية على هذا الطريق الثاني على الاحتيا الواردة في لعباد الله المحضة كالصوم والصلاة لا اختصاصا بغير جناره بما يتعلق به
والاولى في تعين الاول بصورة دوران الامر بين الحق والبدن سواء كان من حقوق الله تعالى ومن حقوق الناس الا كان لفرق حكمها محضا ومنهم من
خص الاول بما لم يضطر الى العمل باحد هما والثاني بصورة الاضطرار فخصا في موضع كيقين اما الاول فيجوز على الاصل ومنهم من زل الاول
على غير الخبرين المتناقضين والثاني على المتناقضين لعدم رجوع الى سابقة حصول الاضطرار في الثاني دون الاول وقد يوثق بالاول على صورة
تعدّد الجمع والثاني على مكانه والتحقيق في المقام ان التحجير المذكور يتصور على وجهين احدهما التحجير في المسائل عايشا من مجزئ لمقربين القنوى
بمقتضاها على نحو تحجير المقتضى في الرجوع الى المجتهد بن الخلفين مع احتيا احد هما قبل تعين لبقائه عليه فلا يجوز له العدول عن الامر وجهان
على ثبوت في الاستدلال كما ذكره مثل ذلك الرجوع الى المجتهد ورجح في اختيار احد هما كان مقتضاها حكما ظاهريا في حقيقة وحق مقلد
وباشم بخالفه حال اخباره وان وافق الاخر فان دل احد هما على الوجوب والاخر على التحجير فان اختارا الاول لزم لا فناء بالوجوب وان بر على جهة الوجوب
فلا يجوز له تركه والثاني انفسا لا يفسد بالحق كمالها حال اختياره جميع لوان احكامه من التكليفية والوضعية والثاني التحجير في مقام العمل فانه
يعمل بما شاء من مجزئ وباحد بضمونه فلا يجوز له الا فناء بتعين احد هما ولو بعد احتيا امتا يوفق باثبات لتوسعة في العمل ما الوجه الاول فالظاهر
من ادراك لزام له لوجوده منها اننا نقطع بطلان احد الخبرين المختلفين في محل الاختلاف في مخالفة انزال الله سبحانه على رسوله وحكم به على خلقه فالحكم به

حقوق الناس جو و عدوان و في حقوق الله سبحانه تحليل الحرام و تحريم الحلال فاذا دار الامر بين الامرين ما منع يجوز ان يتكلم بكل منهما بل في التحريم
الاجتناب عنهما من باب المقدمة كالشبهة بالمحصول و لذل ان عليه السلام لا يفعل بواحد منهما و امر بالتوقف الاربعاء ومنها ان الحكم بتعيين مدلول الحكم
احد الخبرين بغير اختياره و الا لزام بمقتضا و ترتيب ثبوتها و قد رجح من غير مرجح و الامام بغير علم و راجع الى تبعيته حكم الشرع لاجتناب المكلف جميع ما جاء في
النهي عن القول و العمل بغير علم و المنع من متابعة الراي الهوى في احكام الله تعالى يمنع عن بل هو اشد من متابعة الراي فان تابع الراي لا يتبعه الا بعد
درجانه في نظر و هذا يقتضي حكم بغير العلم و منها ان القول بالتحليل لمن كور و ان اشهر بين علماء الاصول لا ان لا يتخذ من فتاوا من عمل في
فان من يتبع كلمات الاصحاب جميع بواب لفقه لا يكاد يقف على موضع يثبت حكمه في غير محله الا فراج غايته ما يوجد كذا في البعض هو التحريم في العمل
الفقوى على حسب منه اقوى شهادة على تمام لا يردون من القول بالتحريم في المقام المعنى الاول و نحوه ما ذكره في الاشارة العقلية من اصل التحريم عند
دوران الامر فيما لا يضر فيه بين احتمال الوجوه و التحريم فانه عند من جملة الاصول العقلية مع انه لا سبيل للعقل الى ادراك التحريم بل العقل الاول و ما قد يوجب
ذلك من تقديم الامتثال الاختيالي على الاعراض عن التكليف المعلوم و توقفت على الاختيار طاهر لفتا اذ الامتثال لا يصدق بحجة الاحتمال و الموافقة الاحتمالية
بتحقيق التحريم على الوجه الثاني في الجملة فلم يعمد من فتاوا ثنائي بواب لفقه سنادا لفقوى الى مجرد دليل الاختيار في الابتداء و لا على الاستمرار اما اثبات
التوسع في العمل نظرا الى العجز عن تعيين احدها فهو مما لا يحصى عنه و لذل ان لا يبعد كذا و هو في سعة حتى يلقاه و قد تكررت في كلامهم اثبات التحريم على
بين تحديد بين المختلفين فاذل على التوقف لارجاء ان كان في مقام الحكم بالواقع و اكتشف عنه ذلك مما لا يشبهه فيه و ان كان في مقام العمل فلا شك
ان ذلك مما لا يتم حيث يمكن تأخير العمل هو ما يكون حيث يمكن التخصيص الطاهر انما لقالين بالتحريم لا يكون وجوب التخصيص على المجتهد في تحقيق الحق
على حسب سعة طاقته و الاجتهاد عندهم استغناء الواسع بقدر الطاقة ما بعد العجز عن التخصيص فلا يعقل تأخير العمل في ذلك من بناء على وجه معين فظاهر
الامر عدم دلالة اجتناب الاربعاء على طريق عمل المكلف في ذلك فيبقى ما دل على التحريم سائلا عن المعارض لكن مودعه ظاهر في بقاء الوثوق بصحة و كونه
معاد و جهل بوجهه و علة و روده و لوروده في اجتناب الثقات و اخذ بما شاء منها من باب التسليم و لا نقيا و لورود الى امثلة الحكم عليها كاستلام و هو انما
يتم في الصورة المذكورة اما مع قطع بكنب بعضها او الظن به فلا معنى للتسليم و لا نقيا في مثلها مما يتحقق ذلك فبذلك ثبت روده عنهم
عليهم السلام و لم يعلم الوجه فيه من تقييدها حيث يرتفع الوثوق بصحة و التحريم واحد مما لا بد من الحكم بتساظها و خرجها عن اجتنابها من حيث
انتفاء شرط التحريم فيها و الرجوع الى الاصل المقر في مورد هما من برائة و اشتغال و استصحابا و غيرها سواء و افتقار هما و خالف كل منهما اما مع بقاء
الوثوق بهما على وجه واحد و نقاد لهما من حيث دلالة و سائر المرتجات فالعمل باجتناب التحريم المعتضدة بعمل يقوم مقدم على العمل بالاصل المقر في مورد هما
لورود هما عليه نعم لو وافق احدهما الاصل خالفه الاخر ففقدت الخلاف في تقديم تناقل و المقر و الحكم بان تنظر في الموجب للرجوع الى الاصل المقر في ذلك
المورد و حيث ان اجتناب التحريم مطلقا لم يفصل فيها بين تناقل و المقر في النتيجة على ما ذكر الحكم بالتحريم بينهما على ما هو الحال في انما لقالين في من موافق
الاصل المقر في مورد هما لا يوجب حرجا المقر على تناقل و الاصل العمل في النظر الى الواقع و لا يوجب فكيف يفرق بين المقامين مع اشتراكهما في تعارض
المعارضين و لا يندرج تحت دليل التحريم فبذلك كره الشيخ في التمسك بجماعة من ان احدا للمعارضين لو كان موافقا للاصل لا بد من ترجيح العمل على خلافه و خرج
عن ظاهر دلالة التحريم في القول بتساظها و الرجوع الى الاصل مطلقا اقرب الى طرفة الاصحاب في الفرع اذ العدل عن مقتضى الاصل الى ذلك
المعارض بمثل غير معهود من كثرهم لا فضاءهم في العدل على موضع الدليل استاذ عن معارض و مع ضعف معارض عن مقتضاه نظر الى عدم جواز العدول
عن الاصل الا في محل البقين و لا يقين مع التعادل سواء كان مقتضى الاصل في ذلك الحكم بالبرائة او الاشتغال او الاجتناب او الاستصحاب او لعدم على حسب اختيار
المقامات مما يتم التحريم مع علم بلزوم البقاء على احد المعارضين انتفاء المرجح في البين هو محل منع الا ان يوان ما دل على وجوب الرجوع الى اوقات العمل
الثبات على سبيل ما دل على الرجوع الى الغوام الى التفهيم الكرام كما ان ثنائي بدل على التحريم عند الاختلاف من غير فرق بين تناقل و المقر كذا الاول و يبقى ما دل
على التحريم شيئا هذا على ذلك مؤيد لمقتضا و قد حكى شيخنا الظهير في في الاحتجاج والاجماع عليه في حال عتبه الامام عليه السلام اذ لم يكن هناك و دجرا و انما
على الاخر بالكثر و العدة فانما ان الاصح كلامهم مجموع على ان الحكم بهما من باب التحريم استدلال عليه بعبارة من الاجتناب السابقة و ترك كلام ثمة الاسلام لكن
لا يخفى ان الحكم بالتحريم في المقام ليس على عموم ولا في اكثر المقامات على خلاف الطريقة المعهودة فيخص بعضها و لا مانع من القول العمل بمقتضا على وجه
التساوي دون الالتزام بالاختيار منها بغير الاختيار الامع دوران الامر بين تحديد و العمل ما ذكره هو الوجه في عدم شوبع العمل بالتحريم كحيث بين الفتا و لذل
موارده بين المسائل بخلاف التحريم لعل في شوبعة تضاعف بواب لفقه فانه راجع الى الجمع بين الدليلين حيث لا يحد و في البين فيلتخص في اقتضائهما انما
نفذ من الاشارة الى ان على لزوم العمل بالاجتناب الموثوق بهما للمعارضين لا انه لما تعد العمل بهما معا بقي العمل باحد هما على حاله فان شأنا و اجمع
الجهان تحريم لكل من العمل بهما على الوجه المتقدم لا منعا للرجوع من غير مرجح ما يمنع عنه مانع و ان ترجح احد هما على الاخر على وجه مخصوصا بالنسبة
اليهما و اذ كانت كانت و خارجة تعين العمل بالارجح من ترجيح المروجح الموهوم عليه عملا لا اختيارا الا لزام عند دوران الامر بين تعين و التحريم بعد ظهور
فتا القول باعتبار المرجح من باب التمسك و لا يعارضه الاحتجاج في مسئلة لفرعها و اذ اوفق المروجح بعد سقوط الالتزام بهما مع التمسك فيها و لذل
بالتعليق في لوردة في مرجحات السابقة من ان لشد الحق في ضافة النعمة و ان لصواب موافقة السنة و الكتاب ان المشهور يقتضي فيه لارتياب مضافا
الى الاجماع انما لمفولة في لباب المعتضدة بغيره و اتفاق الاصحاب عليه في الاصول واستمرار الشبهة عليه في الفرع و ان كان لفظ المتبع منها هو المرجح
الداخلية و ان خارجة الا اذا اكتشف عن منية داخلية ففرق بين كون احد دليلين اقوى كون مضمونه بالاتباع اخرى مورد الاتفاق هو الاول لان في كل
كالاجتناب شواهد كثيرة على ناطة المرجح بالثاني و ان الاول مما يشكك لاجل ثنائي و لذل انما يستلزم بعض المحققين الاتفاق عليه بما ذكرنا بطرف ضعف

على المنصوص عليها في الاخبار كذا البتة على اعتبارها من باب التقيد كما دعت طائفة من الاخباريين حتى طعنوا على العلامة وغيره بما بينهم في النجس و
استنباط العلة لظرفية العامة وهو من بعض الظن الذي يجب الاحتياط عند الاستنباط الى ذلك المسلب فكيف باساطين المجتهدين ليس لك الام من جهة
وجود على ما يترافى بادي لراي من ظواهر الاخبار قبل استعمال نظر الصحيح فيها ولا اعتبارا وعدم اعطاء التام حقه في كلمات علماءنا الا و قد كشف
الامام عن حقيقته ما هو المقصود في المقام بقوله ان لكل حقه حقه وعلى كل صواب نورانا وفق كتاب الله فخذوه هذا كله في الظنيين من حيث السند
المساويين من حيث الدلالة قطعية كانت و ظنية لوجهين اثنين تعارض القطعيين من حيث السند كعارضين لا يتبين ولا يحجبها المتواترين والمخفون بغير
البين والاثبات والرواية القطعية والحكم فيها ان اختلاف الحال فيها بحسب الدلالة بان يكون احدهما نصا والاخر ظاهرا او كانت الدلالة في احدهما ظاهرا
من الاخر يتبين العمل بالظاهر فيعمل عليه الاخر كالعامة والخاص والمطلق والمقتضى المعينين بالاحكام الظاهرة في ذلك بحسب مجموع القران والاطلاق والخاصة والخاصة
نايما العامة بالشمرة او اعضدا لمطلق بالعمل فقد يتخرج بذلك على الخاص المقيد فيعمل عليه لانه اكثر في كلمات الاصحاب طرح النص في الفقه للمعاملة
وقد يكافئون في الظاهر فيلزم التوقف في الحكم فان العمل بالخاص والمقتضى في الشرع من باب التقيد المحض بل لقوة دلالة ما وحكم العرف قضاء
العادة وجر بان طريقة كانت العقل والاهل تلك وخصوصا لصفها على تقيد العامة والمطلق بهما ولا يتم ذلك لامع بها الرجمان لمحصل لهما وقام
ان المارد بالخاص والمقتضى ما كان منها مناصفا للغير والاطلاق مضافا لهما لا يخرج اثبات الحكم فيها لوضوح ان اثبات الشيء لا ينفي ما عده وان كان
في ذلك لزم التوقف في مقام الاجتهاد والتوجه الى اصول العلية في مقام العمل لانه الاصل في هذا الباب نظر الى اختصاص اجزاء الخبر بالنسبة لادراكها
ويمكن ان يفي اذا وجب العمل بالمعارضين مع الظن بصدورها من باب التحسين نظر الى ما دل على وجوب العمل بالاخبار المعتبرة بوجوبه حال لفظها
معادى وما دل على التوسع في العمل بها شاء ومنها على وجه التسليم شامل للخبرين القطعيين ايضا بل الحكم بينهما التمسك وقوى بشكل بان العمل بالظن
والسنة منفرج على فهم دولها وادق لم يتبين الظن في مع المعارض كقاعدة لا يفي الا بغير شك والاختصاص في جميع كل منهما الى الاجمال لما منع من الاستدلال
مخلاف الظنيين لا مكان حملها معا على ظاهرهما فالفارق مكان بقاء الثاني فيهما وامتناع القطعيين في غير نظر لا شئ لهما لو توفى بالسند و
الدلالة معا فاذا كانا لتعارض ما تعارض في المقامين والذي يقتضيه التحقيق في المقام وما اشبهه ان يفي ان مورد التعارض ما ان يكون في
الاحكام التكليفية او الوضعية وعلى الاول ما ان يقع التعارض بين اثبات التكليف ونفيه وفي تعين التكليف في فني الاول بغير الحكم بالبرائة وجوا
العمل من باب الاحتياط لما عرفت من سبوع الحكم بالخبرين في ذلك لا جواز الحكم بالوجوه والتحريم وتوقيف ثبوتها بغير الاحتياط والاحتياط في الثاني
بغير الكفاءة بالاول في المتداخلين مع وجوب اكثر من خبر الى الخبرين المذكورين وجمع بينهما في المسابطين بتخصيص العلم بالبرائة بعد لقطع بالاستعمال
ما لم يمنع عن شرع ما عدا ذلك الا فلا يحصى عن الخبرين العمل ايضا على الوجه السابق وعلى الثاني فان الحكم بالشمرة والخبرين والماضية في جميعها لهما
عند دوران الامر بين اثباتها ونفيها بغير على ارجاعه الى الاول والثاني عند دوران متعلقها بين امرين وامور يرجع الى الثاني وفي المعاملات
يرجع الى الثالث في التسببية وفي الاستسنة عند دوران الامر بين اثباتها ونفيها يرجع الى الحالة السابقة وفي تعينها يقتصر على موضع كيقين
وكذا في مقام التصرف في الاموال والافعال والفروع للقطع بمنع الشارع عن التمسك عليها بغير الاحتياط وليت شعري كيف يعمل القائل بالخبرين المظم
لذلك احداهما على وجه قتل شخص بغير الاذن على امر عند دوران الامر بينهما اول على ان المال والوجهين بل الاخر على انه لم يجرى التكليف في
قتل من شاء من ارجلهم وادفع المال والوجهين الى من شاء من الشخصين من دون قيام مرجع في البين وقر على ذلك سابو المقامات فالظن ان القائل
بالخبرين يقول برفق مثال ذلك ايضا ولذا يعمل عليه لا يحل في الفروع اما باخذون بذلك فيما لا يثبت عليه من وكفا في تكليف الابتناء في الوضعية
او الخيرية عند لزوم دين اثباتها ونفيها او الاحكام المتعلقة بالسنن والارباب وحيث لا يحصى عن اختيار احد الوجهين كما ذكره ايضا في دوران الامر
بين القولين والاختيار بين الخبرين عن ذلك دليل محصل ما ذكره العمل بما يقتضيه لقاعدة الشبهة في مورد التعارض القول بالخبرين العمل بها كما
البر سبيل سواء وقعت المعارضة بين الظنيين والقطعيين من حيث السند هو الذي يستلزم من جنس الشبهة وغيره وعليه جرت طريقة الاصحاب في ابواب الفقه
ويجمع بين الاختيار السابقة هذا كله اذا لم يبق هناك احتمال للشيخ كما في الاخبار الماثورة عن اهل البيت عليهم السلام ومع قيام كفا في ذلك الكتاب يستند
البينة فقدمنا الرجوع بالاحداث مع دوران الامر بين الشيخ والخصم والمجاز وغيرهما يتعين الرجوع الى ما قرئ في تعارض الاحوال والله سبحانه هو العالم
بحقيقة الحال لوجهين اثنين تعارض الظنيين المتساويين من حيث السند المتخالفين في ظواهر الدلالة في استيعاب كل منهما لشرائط الحجية يتعين العمل بالظاهر
عند معارضة الظاهر بغير النص او ادق مقابل لظاهر بعد ما نظر المرجمات الخارجية ايضا ان يكون الاضاح وهو ما يرجع الى الاول وما
اشهر بينهم من ان تاجع مما امكن اولى من الظاهر تحول على ذلك مع دسارها في الدلالة بتساوي الاحتمال والاحتمالات فلا معمول في جميع بعضها من
غير مرجع اليها لان براد بد ذلك مجرد دفع الثاني بين الاختيار كما صنعت الشبهة في كتابي محمد بن سعد واعند ومير في ذلك لانه سبيل الحكم في
عليه والا فام كتاب لنا اويل ليس مما عاين الدلالة بل هو في حقيقة طرح الدليل في الحجية وعمل بالخاص والخبرين يقول على الله عز وجل بما لا يعلم خرو
عن القاعدة المقررة في موردته ومخالفة للاخبار العادلة والظرفية لاجابة بين علماء الفرق الناجية لان يكون هناك شاهد من نفس الدليلين
بان يكون ذلك هو المفهوم من المجموع ومن جهة متصلة او منفصلة ومن شاهد خارجي علمي وظن او ادق في مقام الجمع بينهما اولى بين الحكم على
يكون دلالة الظاهر اقوى منها فانما الشبهة في الجمع من الماخزين من عمل الامر في مقام الجمع على الاستسناد والتمسك على الكراهة تصرف في كلام الشارع
من غير دليل بل بحجبة تبدل بل انما الشبهة هو المرجع نعم ما دل على نفي الوجوه او التحريم من حيث هو اقوى اصح من الامر بالنقل لظاهره فيها في
فان اراد القائل بهذا المعنى فلا بأس لان بين الدلالة المعارضة كما عرفت من حيث الدلالة كغيرها من المرجمات الخارجية فيلزم انظر في جميع المرجمات

والخصوصية المتضمنة في كل واحد من مجموعها هو مجموع وحمل الظاهر على المتصل لا مع اعتصاما بالظاهر بما يقتضي جاز على النص كما عرفت لو جاز
معارضه لقطع من حيث السند المتفق فان شأنا في الدلالة لا في الدلالة لان تقديم الدارج من الظن بين استلزام ذلك بالاولوية لقطعها واول
من ذلك لو كانت دلالة ايضا اقوى ما لو كان الظن بحسب الدلالة اقوى فان كانت الدلالة منه قطعية فقد بقي بقاء القطع من مرجع
اقوى لظن بين مخالف ما لو كانت ظنيرة لقوة القطع عليه وهذا الظن سند بعد استجاعة لشروط الحجج كالقطعي اذا اجتمعوا كانت لعبرة بما سبقنا
من مجموعها من حمل الظن على النص عملها معا حيث يكون هناك مرجع خارجي فان شأنا في الدلالة لا في الدلالة لعدم القطعي سند الامع ثابتا لظن بين
عليه فبذلك او بما يعامله في القوة فمرجع الى ما مر في ذلك فاختلاف الامور في تخصيص الكتاب بخلاف الواحد على قولنا اننا اوردنا بها التفصيل بين المختص
بذلك ليل قطع متصل ومنفصل وغيره وبين المختص بدليل منفصل قطعي وظني وغيره والاكثر على جواز ذلك لان الاختصاص بعد استجاعة لشروط الحجج
ليس يعود قطعيا فبذلك فان لم يكن الجمع غير التخصيص تعين والاف التخصيص اقرب من غير لغته وشيوعه ما لم ينعقد غير بقية اخرى اظننا واذا جاز
الا ومن يتبع كتب الفقه وتعرف طريقه الاحكام ذلك بعد ذلك سيرة مستمرة منهم على ذلك في الدلالة بومنا هذا الحكم بحجة كثير من المطامع والمشارب
التي جمع كدلالة قوله قل لا اجد فيها اوحى الى تحريمها على عام طعمه لا ية على باحتها وكذا الحكم بحجة كثير من وجوه الاستفاد مع قوله سبحانه خلق لكم ما في الارض
الجميعا والحكم بطلان كثير من العقود وعدم لزومها ولو اختلفت بعض لشروط الثابتة باجبا الاحاد مع عموم قوله تعالى واما بالعقود ونحو ذلك والحكم
بغيرها من غير ما مر من احوالكم ما اورد لكم الى غير ذلك مقتضى كلام المانع المتع كمرجع عن ظاهر الكتاب بخلاف الواحد مطم واستمر
الطريقة على خلاف ظاهر عدة ما استندوا اليه في ذلك والظن لا يعارض قطعي مقتضا نعيم يحكم لكل مقطاع الصدور ولكنه مغالطة الكتاب
بحجة صدوره لا يتم بدليل برونه بل كدلالة فقطعية موقوفة على القطع بها معا فان كان الدليل ظاهريا فان كان المعارضه بين الظن
والجمع بينهما بالتفصيل ولى من طرح المناقشة في حجة جزاء واحد حال المعارضة المذكورة نظرا الى الخلل المذكور معارضه بالجمع من حجة عموم
الكتاب حال وجود المعارض المذكور ذلك بعينه وكان الاولى استنادهم في ذلك الى عموم ما دل من الاخبار لا كثيرة على طرح الغلبا المخالف للكتاب
وهي معارضه بعموم ما دل على حجة اختيار الاحاد وان كان اكثرها واردة عليها مختصة لها الا ان الثاني لا يختص باستمرار السيرة واستقامة الظن بغير
على التمسك بها في مقابل عيوب الكتاب مطلقة وظواهر اقوى بالترجيح كى كيف هو ايضا موافق لما دل من الكتاب على حجة اختيار الثقات المختص
بالاخبار المذكورة التي هي من الاحاد يستلزم عدمه هو باطل مع انه يقتض عرض المخالفات فيجوز الاول على المخالفات الثلاثة التي لا يثبت معها الجمع لا
بحكم العموم والخصوص والاطلاق والتقييد والتخصيص والتقييد بعد في العرف مخالفه ويرشد الى ذلك قولهم عليهم السلام ان ما غالف الكتاب
باطل ودرج من يضرب عرض بحداد ونحو ذلك مع ان في عدة منها طرح ما لا يوافق الكتاب مع ان معظم الاحكام انما استقامت من الاخبار وقد قال الله
سبحانه ما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم الرسول فانتهوا عما نهى عنكم الرسول فاحذروا فان ثبت بنقل الاحاد قول الرسول وجب اتباعه واما قباس التخصيص على نسخ
فقد تقدمت في نسخ قباس مع الفارق وليس في قوله تعالى الذين يستمعوا القول فيتبعون احسانا الا على تقديم ظاهر الكتاب بحجة كونه
احسن من غيره لعدم وروده في المقام بغيره التيقن والاتبع من تخصيصه بالتواتر ايضا كيف في الخاص لقوة دلالة احسن من العام من حيث المعنى في المقاد
هذا المختص بالحكم في بيان ادلة الاحكام وتفصيل الكلام فيها موكولا في مظانها واما المقص في المقام الاشارة الى الجاهلية في ادلة الظنون المختص به تلك
ما قصد التحقيق المصطحاب في الدليل لثامن من موارد الاكتفاء بها في امثال القدر والازم من الاحكام وهناك قواعد كلية اصولية وفقهية
من الادلة المذكورة وغيرها تنفع عليها لا يخصص من الاحكام كحجة جزاء العدل الشامل لنقل الاجماع وسائر الادلة وشهادة العدلين وغيرها ذلك من
جملة الاول لعلمنا الى لا يخرج منها مسئلة من المسائل الفرعية كاصل البرائة والاباحة والعدم والصحة والاحتياط والاشغال والتخيير والاستصحاب
ونحوها فانها مستفادة من الكتاب السنن والاجماع والعقل فنقول للازم على المجتهد في كل مسئلة فرعية او لا هو المختص في ادلة الاجتهادية الدالة
على الحكم الثابت لها في نفسها مع قطع النظر عن علم المكلف بجهله به سواء اذات العلم بروايات الظن او لم يندشها منها على ما تقدم في اوائل رسالتنا
منها القواعد الكلية المستفادة منها فيستنبط احكام الفرع المجزئة منها كما ورد الامر في الاخبار فان لم ينفذ ذلك بعد تفحص على دليل مقطوع لا اعتبار
لزمه الرجوع الى اصل الظن في مقام العمل ففي مقام الشك في التكليف بعد العلم بالبرائة الاصلية لا دالة العقل وانما الاجماع من يعتبر قوله
يعتد بوقوع خلافه عليها وتوافر الايات وتواتر الروايات بالدلالة عليها واستمرار سيرة المسلمين من لدن زمان النبي الى زماننا هذا على الاخذ
بها حتى يثبت التكليف من غير فرق في ذلك بين شبهة الوجوبية والعمومية الموضوعية والحكمة على ما تقرر في محله فلا يعبأ بخلاف الاخبار بين
في الثاني واد من في الاول بعد قيام الادلة الاربعة فيها بل لا يعتد بقول من زعم ان امة الامر في ذلك بحصول الظن كيف لا دالة المذكورة
ناطقة بلزوم لبنا عليها حتى يحصل القطع بالتكليف في مقام الشك في البرائة بعد لقطع بالاستفاد والتصرف في النقوس كمرجع والاموال
يرجع الى اصل الاحتياط والاستفاد بحكم العقل برود لالة او امر الاحتياط عليه كذا في مقام الشك في المكلف مع دوران الامر بين المتباينين ووجه
الامر في المتداخلين بالنسبة الى ازيد الى الاول في الشكوك المتعلقة بمجهاك لعماد ابقى الامر على ما ذكر من دوران الشك بين المتباينين و
المتداخلين في مقام دوران الامر بين المتعددين يرجع الى اصل التخيير في مواد الاستصحاب بحكم مقتضى الدلالة النص والاجماع واستمرار طريقتهم
العقلاء عليه في غير ذلك من الاصول والقواعد المقررة في موادها وعلى ما ذكره من طريقتهم كدالة الاصحاب من لدن اعصا ائمة عليهم السلام الى هذا
العصر من اجابنا الصلوة والحاجة الى التمسك عن الادلة المعتمدة والعمل بالامارات الظنية انما استقامت طريقتهم لظانفة على الاعراض عنها والاشا
من لوجوع اليها والتعويل عليها وهل فيها ذكرها من وجع عن هذا الذين في من احر كل دليل والذين ولئن افق لنا في نادر من المسائل وبعض المكلفين

او في بعض الامور انشا بابل لعلم بطريق الفوقى العمل فيها وامنع لتوقف فيها تعين الرجوع الى الحق بما هو الطريق في ذلك على ما مضى وحققه
المصططاب ثراه وابن ذلك مما عدا القائل بالحق المطلق فالقول بعدم دلالة الصواب خروج عن طريقه لا يصح والله سبحانه هو الهادي في كل باب
قال طاب ثراه حجة القائلين بحجة مطلق الحق وجوده الاول وهو افعالها واطهرها ما اشار اليه جماعة منهم تقريره على ما ذكره بعض المحققين منهم ان
باب لعلم بالاحكام الشرعية مستند في امثال زماننا الا في نادر من الاحكام مما قضت الضرورة او قام عليها اجماع الامة او نفرة او ثبت بالتواتر
المعنى عن النبي والائمة عليهم السلام ولا يوجد ذلك الا في قليل من الاحكام ومع ذلك فلا يثبت بها في الغالب الا الامور الاجابية ولا يثبت بها
التفصيل من الرجوع الى سائر الامة وشي منها لا يثبت العلم غالب لعدم خلوها عن الحق من جهة اوجهات حج فبغير الحق العمل بالحق الاجابية
بل الضرورة على مشاركتها مع الحاضر في التكليف كونه اقر بالحق في العلم فلتوضيح ذلك ان هناك مقدما يفرع عليه ما يحجب مطلق الحق الاول
ان التكليف الشرعي ثابت بالنسبة اليها ولو سقط العمل بالاحكام الشرعية عن الحق مكلقون بالاحكام مشاركون للموجودين في زمن النبي والائمة
عليهم السلام وهذه المقدمة قد قام عليها اجماع الامة بل قد قضت بالضرورة الدينية لثابتة في الطريق الى معرفة تلك الاحكام هو العلم مع
تحصيله ولا يجوز الاخذ بحجرات الحق والتعبد سائر الوجوه ما عدا اليقين كما عرفت ولا من مفضل العقل والنقل لثالث ان طريقه العلم بالا
الشرعية مستند في امثال هذا الامر في نادر منها الوضوح ان معظم ادلة الاحكام ظنية وما يثبتها لقطع منها اتما يدل غالب على امور اجابية
يفتقر تفصيلها الى اعمال الامة الظنية وقد فرضنا اصل المسئلة في هذه الصورة الاربعة لا يخرج عند العقل بين الظنون من حيث المدرك
المستند ولو بعد الرجوع الى الادلة الشرعية لم يتم دليل فاعلم على حجة شي منها بالخصوص لو سلم قيام الدليل القاطع على حجة البعض كخصوص الاحكام
وبعض اقسام الاجابات فلا بد من تلك مما يكتفى به في معرفة الاحكام بحيث لا يلزم مع الافتضاء عليه خروج عن الدين فلا بد ان من الرجوع الى غيرها
وليس هناك دليل فاعلم على حجة البعض بالخصوص فبئساي بقية الظنون في ذلك فانه هذا المقدما فنقول قضية المقدمة الاولى ان
انفعال التكليف في العمل بفعل العلم والادلة التكليف بفعل المقدور ووضعية المقدمة لثابتة كون الرجوع هو الحق هو الاقرب الى العلم في تحصيلها
بل نقول انه بمنزلة بعض من ادلة الاعتقاد كما مل الى ان ينهل في حال اليقين فاذا تعدد القدر والادلة وجب مراعاة اقوى الظنون فالاقوى من غيرها
في بين الظنون بالخصوص وعبرها ان تخصص البعض لا يخرج دون الباق ترجيح من غير حج فبئساي بالجميع الا ان يقوم دليل على المنع من العمل ببعضها فان
ان قضية الدليل المدكور حجة اقوى للظنون مما يمكن تحصيل اكثر الاحكام به بحيث لا يلزم من الافتضاء عليه خروج عن الدين لكونه الاقرب الى العلم فلا
يثبت به حجة ما دون من مراتب الظنون فان نسبتها الى ذلك الحق كنسبة الحق الى العلم فالعلم مقام العلم هو تلك المرتبة من الظنون دون ما دون
من المراتب عدم حصول تلك المرتبة في خصوص بعض المسائل لا يقتضي بحج ما دونها وليس في ذلك العمل بها ان خروج عن الدين ايضا بعد بطلان
احتمال الرجوع بين الظنون نظرا الى انشا المرجح لا يتعين الاخذ بالجميع لاحتمال البناء على الخبر ايضا والاخذ بالجميع ايضا ترجيح لاحتمال البناء على الخبر
اد كما يحتمل البعض وان البعض كذا يحتمل جميع كما انه لا مرجح في كل ذلك اما الاول فمدفوع لوضوح بطلان احتمال المدكور لاها في العلماء على
خلقه ولذا لم يؤخذ بطلانه في الاحتجاج لكونه مفرغا عند في المقام ومع ما قلناه ذلك يتم ما ذكره من الفرق واما الثاني فاحتمال الخبر بين الظنون مدفوع
باستحالة فان تعارض الظنين كعارض العلمين غير ممكن اذ مع رجحان احد الجانبين يكون الاخر لها وانما يعقل لتعارض بين الظنين هو غير محال الكلام ومع
الغرض عن ذلك فالبث على الخبر بين الظنون بما لا يعقل به احد في المقام فهو مدفوع ايضا بالاجماع ولواريد به الخبر في القول بحجة انواع الظنون المتعلقة
بالمسائل المختلفة بان يكتفى بعضها بما يتبرر بنظام الاحكام بحيث لا يلزم معه خروج عن الدين فيخرج في تعين ذلك البعض من غير ضرورة
الخارج الا انه بين الناس ايضا بالاجماع بل بالضرورة واما الثالث فبنا لثابت من الدليل المدكور مع قطع النظر عن المقدمة الاخيرة هو حجة الحق في الجملة
وحج لا دليل على اعتبار خصوص بعض الظنون دون غيره وكانت الطرق الظنية متساوية في نظر العقل مع قيام الضرورة على الاخذ بالحق لزم مراعاة الحقيقة
من غير اعتبار خصوصها من عدم امكان اعتباره من جهة بطلان المرجح من غير مرجح وزم اعتبار كل من حسبا او دنا وليس ذلك ترجيح الحجة بالجميع عند دوران الامر
بينها وبين حجة البعض من غير مرجح بل قول به من جهة قيام الدليل عليه كما عرفت في قول الله لتوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق اما المقدمة الاولى فتخصها
امتناع نفي التكليف المجعول باصل عدم البرائة واهمال الوفايع المشبهة بتلك التي تضمنها بالكتابة اما بان يكون حال الكلين بالنسبة الى
والجانبين او يكون حكمهم فيها البرائة والامامة وكفى في اثبات ذلك بالاشك في المسئلة ان تعلق اليقين بالمجمل والاشك الشرعية فالاصل عدم حفظها
وعدم ترتيب الاثار عليها فلا يمكن ان يحصولها مع شك فيها وان تعلق بالتكليف لا يثبتها لعل اجابتي بثبوتها في الجملة وجب لحاقها بالاشك في خصوص
ان موارد ما وان كانت غير محصورة الا ان القدر لا يعلم على الاجمال منها ايضا امور كثيرة مشبهة بينها كونه مهمل اشتباها اكثر من الكثرة وهو
من المحصور وقد تقر في محله عدم جريان اصل البرائة في مثله لا خصوص بل في الصورة اتما مورد ما اشك في اصل التكليف وناشك
في تعينه وما قبل من ان اعتبارها من باب الحق فينتهي مع وجود ما ادا الحق المطلق ليس شيء بل هي مبنية على حكم الحق فيقع التكليف بل انشا مضادا
الى الاجماع والاشك الى ان على هذا المعنى كذا ما قبل من منع كونها امر تطعنا ولو سلم اننا هو مفضل ودون شرعنا ما بعد العلم بان من احكام ما على الخبر
فلا قطع بجواز العمل عليها ولو سلم ايضا اننا هو مفضل ودون خبر على خلافه فلا يخرج العمل عليها عن الحق المطلق وذلك لما في العقل كافة والعلماء
منها خاصة على الرجوع اليها مع كون التكليف بالدليل العام او الخاص قد ثبت على ذلك الا بان الزوايا المتواترة من غير اختصاص له بجان دون حال
وانما ذهب من ذهب الى الاحتياط في عدم رد النص فلا شبهة في العمل عليها مع عدم مبرر يظهر فاما ما قبل من ان المستند فيها ان كان هو الاجماع فهو
في محال لانه وان كان العقل يورده عدم الدليل ولا يستلزم مع الخبر ذلك لان عدم ثبوت حجة الخبر وغيره يكفي في تحقق حصول الجملة في الحكم الذي

موجبه بان لا يثبت فيها الى ثبات عدم جبرية ما الاستدلال على المقدمة المذكورة بالاجماع والضرورة الدالين على قاعدة الاشهر في التكليف
فهو ان ما يحكي الكد بنفسه يكون في اثبات المنع من العمل باصل البرهنة في المقام كسائر الموارد التي يجري فيها الاصل عندنا ان لا دلالة لثبات التكليف
على حكم الموارد المشبهة به من مقدما اثبات الحكم المذكور فيها الوقت حكم العقل به عليها فمن ذهب الى ان الاصل في تلك الموارد وعدم العمل بها
فيها كما يظهر من الاصل المتصور ان الذي هو من هذه القائلين بالثبوت المطلق لا ينبغي له ان يستدل على المقدمة المذكورة بقاعدة الاشهر ان لا يثبت في تلك
اجزاء الاصل عندنا لثبوتها خلاف لصواب كما ثبت في محله يمكن ان يكون المراد من التمسك بها في المقام ودعوى الاجماع والضرورة على عدم سقوط الحكم
الواقعية عنها باشتباهها وتعد العلم بتفصيلها وعدم جواز التمسك فيها باصل البرهنة وان قلنا بجوازها في الموارد المشبهة فلا يفسد الفارق بين المقام
مجرة العلم الاجمالي الى الفارق بين مجزئ عن الذين يعمون ان الاصل على المعلوم ان التمسك به على قلنا بجوازها في الموارد المشبهة فلا يفسد الفارق بين المقام
من الذين واعراضا عن الشرع المبين على ما هو الحال فيما لو فرض انما العلوم على التفصيل من راسنا لنخرج بالمنع من ذلك ان ربيع في كلامنا لاكثر من
ذلك من بين تعريف طريقة الاصل ما قلنا في حال علماء الاسلام في هذا الباب قد تكررت في كلامنا ان الفرض يقوم مقام العلم في الشرعيات عندنا
وحكم العلامة وغيره الاجماع عليه بغيره من المرفوضه كسائر الامور في ذلك انما ينبغي ان يكون العلم بعظم الاحكام وقدرها لا يشك في ان من قال في من عدم
شئ من الفرض حكمت بما كان يقتضيه العقل بل من انكر في ذلك او اكثر الاحكام ولا يحكم فيها بشئ ورد شرع به وهذا برعنا هل العلم عند من صارت
لا يحسن مكانته لانه يكون معولا على ما يعلم ضرورة من شرع خلافه انتفى قد صرح كثير من اصحابنا في ابطال التمسك بالبرهنة الاصلية في مطلق الاحكام
المشبهة بانها ترفع جميع الاحكام في رد من انكر جبرية الاولاد انه وجب خلو اكثر الاحكام عن الدليل بوجوب حرج حقايق الصلوة والصوم والحج والامانة
والانكحة وغيرها من كونها هذا الامور وان لم يعلم به بطل التكليف انه وجب الخروج عن هذا القدر في رد من اخرجهما اشبهت ذلك من ليعاد ان لا يعمل
ان يطلون الرجوع الى الاصل في معظم الاحكام من جهة الضرر بان كل رجوع اليه في جميعها او فرض شئ منها اجمع بالنسبة الى شخص معين لا يضر في ذلك لو فرض
مقتلاد دخل عليه وقت الصلوة ولم يعلم منها عدا ما تعلم من بوبه بغير الصلوة ولم يقم من اكثر من ذلك فعمل بل من يسقط التكليف بالصلوة عند
تلك الحال وبوجوب اتيان ذلك على حجة الحاصل من قول ابو بوبه ونحوه مما لا يدل عليه بل شرعي فاذا لم يجد من نفس احتمال الرجوع في ذلك
الصلوة في حقه فكيف يمكن فرضها على اهل معظم الاحكام في نفق الاكثر ان يثبت منها عدا العقل بالمعلوم وان كان مقتونا بانظر المطلق بل الاصل انه لو
فرض ما ليعاد الله نعم فدل الفرض المطلق في معظم الاحكام كان الواجب الرجوع الى الامتثال لاحتمال ان التزام ما لا يقطع مع بطرح الاحكام الواقعية فم فيه وما
المقدمة الثانية فهو غير ما حوزة في الفرض المثل للدليل المذكور وانما اعتبرها المستدرة في الاستدلال لاثبات انتقال الفرض نظر الى كونها قريبة الى
العلم الواجب بمنزلة الجبر ومنه فلا يقطع بتعد كذا في حكم بل زوم العمل بالثبوت عندنا انما ينبغي ان يكون على تلك المقدمة ان يدونها لا يفرق العقل بين الفرض
الاشبه الفرض بينهما انما يظهر في قريب الاول الى العلم فان فرضنا عدم وجوب تحصيل العلم بالانقح في حكم العقل بل زوم العمل بالثبوت عندنا انما ينبغي ان يكون
ابدل تلك المقدمة باصل الرجوع الى سائر الفرض في حق العمل في الجملة من الفرض الاجمالي الموجب للعلم الاجمالي لا يخلو الامتثال والرجوع الى الاصل
المعز في الشرع في نفس المسئلة المعروضة مع قطع نظر عن انضمامها الى سائر الجمل لا في الفرض بقولنا ان تلك المسئلة وتقليد منها وابطال الرجوع
عن الامتثال المطلق في الموافقة الوهية محالة في اختيار النظر لمخرج المقابل للفرض المظنون والموافقة الاحتمالية والامتنان المشكوك فيه بل ينبغي ان
احد في المسئلة من دون تحصيل الفرض فيها ويجعل يعتمد على ما يحتمل كونه طريقا شرعيا في ذلك من دون حصول الفرض به وهذا اول كان ابطال تلك
الوجه لا ينبغي ان يكون تحصيل العلم مع امكانه مجرد في نظرنا في العلم وتزبد من ثمة البعض منه لا يستلزم وجوبه بحجة تعد العلم لوضوح طرق
الوجوب بغيره لا يستلزم وجوب تحصيل الاقرب بل يسقط لكل لا يستلزم بقاء الجبر على وجوبه فضلا عما يكون بمنزلة على ان الرجوع الى الاصل هو واجب
لحصول العلم الاجمالي بالامتنان ولا شك في تقديمه على العمل بالثبوت والاحتمال بل لا يفرق العقل بين العلم بالتفصيل الاجمالي في اداء التكليف لمعلوم
على الاجمال بل حكم بوجوبه في تلك الحال فالبديهي تمام الدليل على ابطاله بقولنا القول بالالتزام به اما ابطال سائر الطرق لمكانه وابطال الاكفاء
بالاقاعة المحتملة المشكوك او الموهومة مع امكان العمل بالثبوت عندنا انما ينبغي ان يكون على ثبات المقدمة المذكورة بمعنى ان
الحكم بذلك لا يترتب على تلك المقدمة غاية الامر ان يكون لعله في اثباتها واحد وهي لزوم التحرر عن الضمير نحو قبح اعتدال عن الواجبات الى المرجح والامتنان
والاحتمال ان ثبات وجوب تحصيل العلم مع امكانه ليس هو من اثبات لزوم تحصيل الفرض مع تقدمه حتى يعتبر الاول مقدما للدليل بضميرها انما ينبغي
الثاني من ثبوتها كون تلك مقدمة اخرى على ثباتها الصعب من الاول لثبوت حكم العقل فيها على وجه واحد فخذنا لثاني في الدليل الاول اما
المقدمة الثانية فظاهرها مجرد دعوى انما ياب العلم بعظم الاحكام الواقعية نظر الى ندرة الاستبانة الباعثة على حصول العلم بالتفصيل بها على وجه
محتاج معها الى اعمال مارة غير علمية لا يخصها حكم العقل والاجماع فقطعين في التواتر المعنوي والنقل اوجب تلقيب من الكتاب المسئلة القطعية و
الشيعة القطعية كما شذو سائر الفرق ان المضادة للقطع بالحكم الواقعي لا ينبغي ندرة موارد هافي مسائل النزاع واكثرها امور مجزئة لا يمكن القطع
بتفاصيلها فلا يجد العلم بها في مقام العمل بغيره من كسبها المرفوضة وجماعة نكار هذا المقدمة ودعوى انتفاع سبيل القطع باكثر الاحكام الشرعية
الا ان الذي يجب قضا من تتبع كلماته وطرق احتجاجاته في كثير المسائل الشرعية هو كمال الظاهر الذي هو مود لول الادلة الشرعية هو كمال الاستبانة
في اكثر المقامات في الظواهر القطعية والاصول العلمية ومن الاختيارين من زعم قطعية الاختيار المودعة في الكتب لا ريب ونحوها وورد بها في بعضها قطعية
مطلق الاختيار او امرين تكلف ذكر اختيارهم والزم عليه تنبيه العلم في ذكر الامور البديهة لوجود ثبوتها حيث ساوا النظر في الامور المحسوسة
لرئيسها ذلك في الشرح ومقتضى من علمنا المحققين في كفا عن سائر الادب لثبوتها الى سائر الاحكام لان ثباتها كان الذي انما الله تعز رب العالمين

ولولا ذلك لكانت مستندة الى دليل من دليل الله عليه السلام في ذلك كبرهانهم في الكتب العلمية اولى ما يدور ولا ينسب عليك في المقدمات المذكورة
يجوزها غير كافية في هذا الباب بل لابد معها من اثبات من احسن ما استدل به في علم بالظرف في معتبرة والظنون المحصورة التي اقيمت مقام العلم بالواقع
في الشريعة بالنسبة الى العلم بالحكام المشبهة بحجبت بعدد الاقضاء على القدر الثابت من ذلك على نحو تقدير الاقضاء على المقدار المعلوم من الاحكام الشرعية
او مع افتراض باب العلم بها بقدر الكتابة التي بها تدفع الضرورة بتسليم الانتقال الى مطلق الظن باتفاق الطرفين فلا بد من النظر في الدلالة على اعتبار
الظنون المحصورة هل يثبت بها حجة القدر الكافي في استنباط الاحكام الاولى في اثبات القدر المتيقن منها ولا قد استخرج القائلون بالظن المطلق عن مكملات اثبات
هذا المقدار من غير ما يمنع وابداء الشكوك والاشبهات في تلك الدلالة وليس على المتكبر او ذلك من جهة فعل المقادير بالظنون المحصورة فاما في حجة على اعتبار كل واحد
منها بخصوصها في الشبهة على وجه لا يفي بالمنع من ذلك مجال بالكيفية في علمهم بالاثبات عدم امكان الاكتفاء بالقدار المسلم من ذلك في تقدير الاقضاء عليه بل
موقوف على اقتضاء استقرار الاحكام الشرعية بحسب موارد تلك الدلالة الثاني انك اذا علم الاجمال فيحصل الاشارة الى الدلالة المعلوم على الاجمال
بسبب الاشارة الى المطلوب من العلم بالاحكام بما هو محصيل الاشارة انك اذا علم به ولو على الاعمال المنع الرجوع الى الظن فانفتاح سبيل الاستدلال
بقدر الكتابة راجع الى انفتاح باب العلم بالامثال الذي هو المطلوب في تلك الحال والحاصل ان الاعتبار في المقدار المذكور في اثبات الاستدلال على الوجه
وهذه هي العلة في هذا الباب بعد تسليمها الا توقف للعقل في تقدير العمل بالظن على الشك الوهم سواء تعلقت بالواقع او الطريق فلا يحتاج اذن
الى دليل الرجوع الى كل طريق محتمل لوضوح عدم الفرق بين العمل بالطرق المحتملة والافتراض بالوجود المحتملة واعتبار بعض الطرق المتصورة في المقامات الخاصة
لا بد له مما نحن فيه فلا يحتاج الى تكلف مطالعها بطرق غير ما ينبغي توقف المتدعي على اثبات التعيين في الحكم بالظن لوضوح ان اعتبار الظن على سبيل الاستدلال
والاهمال لا يجدي شيئا في تلك الحال وجب ان نشعر عند الضرورة موقوف على بطلان المرجح المنفرد على نفي المرجح بين الظنون لزم اعتباره مقدرا
اخرى في مقام الدليل هي الاربعة المذكورة في كلام المصنف وواصلها اثبات مساوات بين الظنون في احتمال النصب بالمنع والقوة والضعف وعدم التعيين
باختلافها في ذلك في اختصاص بعضها بالدليل المخصوص من كون باب تقدير المتيقن والحاصل ان لا بد في الدليل من اثبات التعيين في شيء طريق يحصل
تلك المقدرة في تقرير بعضها ليس في محله نعم لا بد مع ذلك من سبيل الاحتمال في التعيين لان الحكم التابع للضرورة ينشأ في انقائها فاعضادها بالاحتمال
يتعين الاقضاء على اقل ما تدفع به في حيث يتعدى المرجح يتعين القول بالتعريف ليس القول بوجه ترجيح من غير مرجح كما انه بعد اثبات بطلان ذلك لا يكون
باختيار المرجح ترجيح من غير مرجح كما انه المصططاب ثراه في اقدس سره وهذا يمكن الايراد على الدليل المذكور بوجوه الاول منع المقدرة الاولى بان يقال المراد
ببقاء التكليف المشاركة مع الحاضر في التكليف ما لا يتكليف لواقعية لا ولية والتكليف الظاهرية المتعلقة بالتكليفين بالفعل في ظاهره شريعتهم بان
يكونوا خارجين فعلا على نحو خطا بهم والاول مسلم الا انه لا يفيد كوننا مكلفين بها فعلا وانما يفيد تعلقيها بنا على فرض اطلاعنا عليها علمنا بها
ان ليست لتكليف لواقعية لا خطا بات شائبة وانما يتعلق بالتكليفين فعلا اذا استيعبوا مثل تلك التكليف حسب فصل في محله والثاني ان لم يكن
ضرورة اختلاف تلك التكليف باختلاف الاراء الانزلي كل مجتهد ومقلد به مكلف بما ادعى ليل جهاده مع ما بين المجتهدين من الاختلافات في الدلالة
في المسائل فلسنا مكلفين فعلا بجميع ما كلفوا به ككافة قطعنا وحاصل ان المشاركة في تلك التكليف لواقعية لا ولية لا يفيد تكليفنا بها فعلا حتى نبيد
بعد استنباط العلم بها الى الظن والمشاركة في تلك التكليف الظاهرية الفعلية ممنوعة بل باطلا فكونهم مكلفين ظاهرا بالتكليف لواقعية فمكلفهم بحسب
العلم لا يقضي بكوننا مكلفين بتلك الاحكام حتى ينزل بعد استنباط العلم بها الى الظن ان قد يكون تكليفنا الظاهري امر اخر ونبين الحكم الظاهري في
التكليف في قوله في نظر المكلف بحسب اعتقاده وليس حكاية اخر متعلقا بالمكلف مع قطع النظر عن انطباق الواقع بقا في سقوطه الاول في ثبوت
بل انما يثبت الحكم الظاهري من جهة ثبوت التكليف بالواقع وعدم سقوطه عن المكلف فيحصل لواقع فكون ما حصل حكاية ظاهرا متعلقا
به فضلا عن طابق الواقع بحسب الواقع كان واقعا اياه والا كان ظاهرا باجمصاصا في مقام الواقع في نظرنا في الواقع وان كان مكلفا به في الظاهر معتقدا
كون ما بان به هو واقع فليس الحكم الظاهري مرادنا بتا الاستدلال مع قطع النظر عن ثبوت التكليف بالواقع وكونه هو الواقع والا كان ذلك ايضا حكاية
واقعا مستقلا قد يكون الحكم الظاهري بالنسبة الى المكلف مرادنا لواقع مع العلم بخالفته اذا لم يمكن من استعمال الجمل والممكن في طريقه في
الخروج عن عهدة التكليف به فان ترفع عند ذلك التكليف في الظاهر بحكم كبره ودمته مع علمه بخالفته وقد يكون مع الظن والاشك في الحال فذلك
كما اذا راد العمل بين الوجوه والندب فمن كونه واجبا من غير طريق شرعي وشك فيه فان ينبغي الوجوه بالاضطرار بحكم الاستصحاب مع عدم الظن بكونه واقعا
لكن ذلك كله في مقام رفع الحكم والتكليف في مقام اثبات الحكم وان لم يثبت حكم شرعي ظاهري في الاخير من ذلك في الحقيقة طريق شرعي الحكم
الواقع بالنسبة الى ذلك المكلف فان لم يثبت به الواقع لا علمنا ولا ظنا فان الطريق في الحكم بالشيء شرعا غير الطريق الى نفس ذلك الشيء يعرف ذلك في الحقيقة
الطريق المقررة للموضوعات انما يستقام منها الحكم شرعا بثبوتها لا ان يحصل هناك اعتقاد بحصولها في الواقع والمقصود هو الاول وهو المراد بكون
طريقنا الى الواقع وانما يتفرع عليه الحكم المتوهم بالواقع من جهة ثبوت ذلك في الواقع ان تقرر ذلك فنقول ان كانت لتكليف لواقعية شائبة
على المكلفين بالنظر في الواقع ولم يمكن القول بسقوطها عنا بالمرء كان الواجب حصول طريق لنا اليها ولو لم يكن هناك طريق قطعي ثابت عن الشارع
وجب اخذ بالظن بمقتضى العقل في اخر ما ذكرنا فان كان المظنون مطابقا للواقع فلا كلام والا كان لتكليف بالواقع ساقطا عنا بحسب الواقع وكان ذلك
حكاية انما هو في مقام الاول بالنظر في الواقع ايضا وان كان مكلفا به في الظاهر من حيث انه لواقع فاقول بان الاشتراك في التكليف لواقعية لا
يقضي ثبوتها بالنسبة لنا وتعلقها بنا ان اردنا به عدم اقتضاء ثبوتها باستغناء من اثباتها بالواقع ولو لم تفرغها عنه فهو بين لفت اكيف في نظر
قضا الاجماع والضرورة بغير عدم اقتضاء ثبوتها تلك التكليف علينا بحسب الواقع مع عدم ابطال الطريق المقر في الظاهر لا ايضا اليها بالنظر في

وان لم يكن

الواقع في تلك المسافات فينبغي ان يورد في المقام بان الانتقال من العلم الى غيره من جهة ان سبيل العلم انما يلزم في حكم العقل ان
صلى بقاوتك التكليف بعد فرض ان سبيل العلم بها هو في محل المنع لاختلاف القول بسقوطها مع عدم التمكن من العلم بها لا شفاء الطريق الى
العلم وعدم ثبوته كون الضمير فيها شرعا فاصبا بثبوتها وهو يمكن من الوهم في التنبؤ او المقدرة لقائله ببقاء التكليف لشعريته في الجملة وعدم سقوط
عن التكليف بالمرء قد دل عليها السماع لا بغير الضرورة والاختصاص على التقدير والمعلوم من التكليف هو عدم الشهادة وسقوطه مع عدم التكليف عن
الامر ويمكن ان يقرر المقدرة المذكورة ببيان اوضح لا محال فيها التمكن كونه يقوم مقام المقدرة من غير وجهين بان كان قد دل اجماع الفقه على ان
بالضرورة ان يثبت على ثبوت احكام بالشبهة لبيان بد تفصيلها عما لم يثبت لادلة القطعية التفصيلية على خصوصها بحيث لو انفس على مقدار
الافتقار من التماسيل ترك العمل بالثبوت كذا كثيرا ما كلفنا به قطعنا ان ليس المقطوع به من الاحكام على سبيل التفصيل الا ان قلنا فليكن ثبوت هذا
الاعتدال من التكليف كانه في اثباته المقصود ان يمنع مانع من توجع جميع الاحكام الواقعية لنا بغير فاصل لشبهة المناقاة الى اخذ هذه المقدرة في
ليقتل في موضعها لو لم يتقدم قول لا يخفى ان اللزوم في المقدرة الاولى ينشأ من بهائم المقصود منها الاول ان الاحكام الشرعية بموجبها التي يتبعها
فرض الدين والشريعة ثابتة بحسب الواقع والتحقق في الشبهة في عامة المكلفين الى يوم القيمة من دون اختصاص لها بزمان ومان ولا يطأ فده دون اخرى
منها على شرط الثابتين مع المحاضر في المعلوم بضرورة الدين ان قلنا باختصاص مخاطبات لشفاة بالخاص بنظر الى قبح مخاطبة المدة
لكن الضرورة فائمة على اختصاص عدم الاحكام بالموجود وانما حكم الله سبحانه بها على كافة المكلفين ان اختلفوا في استجماع الشرائع وقد هان
في مقام ثبوت الاحكام بحدود ما وشرها على كافة الانام ومن الامور الضرورية عند اصحابنا الامامية ان تلك الاحكام تجري مجرى اصول العقائد في كونها
مضمومة محدودة معينة لا اختلاف فيها ولا تضاعف في الواقع والتحقق محفوفة من عندنا صبا لشبهة وانما تجري لاختلاف الثابتين في مجرى اختلاف
في سائر مواضع الواقعة والواقع الاتفاقية والاشياء الشرعية من بعد حيث يقع الاختلاف بين الناظرين في تعينها وتخصيصها لكن قد يكون الكلف
معدودا في مخالفة تلك الاحكام نظر الى جهل بها او فقد الطريق في ذلك الى امثالها ولو فرض مع علم بها كما فرضه الضرورة في الجملة الذي لا سبيل الى
استعمال حقيقة يخرج عن عهد التكليف او فقه بها حيث يقر هناك دليل على اعتبارها والاعتدال في ذلك قد يكون شرعا كما في الطرق الشرعية
المفترقة لغير الاحكام او الموضوعات حيث توصل اليها وقد يكون عقليا كما في الطرق العقلية فيها كقطع المكلف مع امكانه وظنه مع تعدد فرض تخلفها
عن الواقع وكذا سائر الامور الشرعية والعقلية كالجمل البسيط والتمسك بالثبوت والاعتدال والتعسر نحوها وتلك المعادير على كونها بالاحكام
الظاهرية لمخالفة باختلاف المكلفين نظر الى شدة اختلافهم في تلك المعادير فليس احكاما مستقلة واقعة في فرض الاحكام الواقعية انما هي دليل
الطريق الظاهرية من لادلة الاجتهادية ولاصول العلمية فان واقعت في الواقع والاحكام المكلف معدودا في مخالفة كسائر الاعمال الشرعية والعقلية نعم فيها
كل امر وهو انما هو احكام من رتبة واجبة في اعتدال المكلف في مخالفة الواقع والامر بالعمل في ذلك في نظر اخر انما عن الطريق والواقعية انوية فائمة في
الاحكام الواقعية عند سقوطها ان لا بد بعد سقوط الواقع من حكم الشارع في حق المكلف لثبوت علمه عند الفائدة المقصودة من التكليف من لادلة
واختصاصا ومقتضى ان لا شرار لولا ذلك لم خلو اكثر الناس عن اكثر المطالبات لندرة مصادفها للواقع بحسب حكم الموضوع من جميع الجهات
اظهرها الاول في الشبهة المحكية لثبوت لفائدة المذكورة عليها صبا بل يترتب على تلك المطالبات ما اعتد لها من ثبوت ان خالف الواقع ما
لو يتكشف حال المحنة مع بقاء وقت لندرة ذلك في الماقدات الثانية في الشبهة الموضوعية فيكون الفرق بين الشرط والآخر العلمية و
الواقعية هو الفرق بين الاول والثانية وذلك حيث لو يتكشف واقع ومع انكشافه في الاول وكيف كان فالاحكام الصادرة عن الشارع بالتحقق في
الاحكام الواقعية وهي التي من الناس بتخصيصها والاعتدال بمقتضاها صبا بها من صباها واخطاها من اخطاها واليسب مشروطة على الحقيقة وان اوهم
ذلك كثير من العبارات بل بما سبق الى بعض الاحكام والامر ان شفاها في حق من اخطاها على سبيل الحقيقة فيلزم حكمها باصابتها لما هو ثابت في
مقام كاصابة اثرها في المسائل الصلوة والصبا والامام واصابة فاقدا للماء والاعتدال بالاستطاعة وغيرها التي لا تظهره وان كوة ولحج وسائر الامور
منجى الى القول بالتصويب الذي اجبت الامامية على بطلان انما المشروط في المقام هو قضية تلك الاحكام وتجرها في حق المكلفين على وجه يترتب
على الامتثال بها استحقاق العتق وهذا معنى يحصل لضعف عنه بانها اخطاها بارت شائنة وارت تتعلق بالمكلفين فلا اذا استجمعوا شرائط التكليف
لتكليف الى امر كانه في احكام ثابتة على وجه لا خلاف في تخصصه في نفسها بحال العلم ولا منفعة على الحقيقة في حال الجهل والامر عدم وجوب تفصيل
العلم بها لوضوح عدم وجوب مقدرة لوجب المشروط لزم تفصيل العلم بها في جعلها مع كونه مسبوقة بوجوب المعلوم ودعوى لزوم اللزوم والعتب في تعميم
الحاصل لعدم وجوب تفصيل الامور في التكليف الى امر حيث يتعدى عليه لا مثابا لتكليف الحال نظر الى مناهضة الاعتدال والامر ولا يباح قيام
الاجماع وغيره على ان العلم من شرائط التكليف فخطاب ان لوجب احرام ما يترتب على مخالفة التقاد بوجوه مما سبق في اوائل رسالته وقد فصلنا القول
في ذلك في باب بطلان التصويب في اثبات الخطأ فظهر ان الاحكام الواقعية ثابتة بحسب الواقع والحقيقة في حق الموجودين في هذا العصر كغيره من العصور
وان كانوا معدودين في مخالفتها بغير اعتدال الثاني ان المكلفين في امثال هذه الامور منزهة في حقهم ليسوا بمعدودين في مخالفة تلك الاحكام
المعلومة على الجمال ولو لم يبق عنهم ما عد التقدير المعلوم على التفصيل في تلك الحال بل يتبين التعرض فيها لامثال وبتربط لفتا على تعدي الاخلال
فليس لجهل الحاصل في المقام من الامور الشرعية التي يتلوه بها ضللتها وتبقى معها على مجرد الشائنة وقد سبق التنبيه على عدة من الوجوه الدالة على
ذلك نظر الى استنباط الامر لا من بيان وثابة بقيام الضرورة عليها لا من ادراك المقدرة الثالثة في هذا المقدم وتنفذ بها علمها
للتوقف على تحقيقها الا ان استدلال باب العلم بمعظم الاحكام لم يمنع سقنا ما عد التقدير المعلوم منها بالاصل لثابت في المقام وكان لمصنف من شر

في النظر الاول بتأديج الامر الثاني في المقدمة الباقية وحالها على وضوح عدم كون الاستدلال من الاعمال المسماة وبني للمقدمة الاولى على وجه الاستدلال في
الاحكام الواقعة في الدنيا في الاستدلال عليها بالضرورة لا بد من ان في هذا المقام ادراج الامر في المقدمة الاولى وجمع بينهما في النظر الثاني
الاحكام الفعلية زيادة على ما قامت عليه لادلة القطعية لتفصيلها لاستلزام الافتضاء عليها لهدم الشبهة وسقوط معظم التكليفات عن الامور وقد علمت
عن ذلك بلزوم طرحها على وجهين وكيف كان فالمقصود في الامر الثاني ان يقال ان مقتضى باصالة التقدير والبرهان في سقاط الاحكام المجهولة ولزوم النظر في مقتضى
في الجملة وبكفي في اجماع المعلوم من ملاحظة طريقة الامامية والشيعة في القاطعة المستمرة بين الامور والقاعدة المقررة في باب الشبهة المحصورة وان كان
التقدير المعلوم على الاجمال احكاما جبرية حيث يكون ذلك من قبيل اشتبه بغير المصروفان المعتبرين ان يكون افراد الجلال ذواتا وذاتا على افراد الحكم
لو يخصها بما يقابل فردا منها اما مع الاستدلال العلم بمقتضى الاحكام الشرعية ففي ملاحظة الضرورة الدينية عينه وكفايته ومن المحققين من استند فيها
اذا اعتبرت تلك الاصول بما تأنثت من باب الظن فينتهي في مقابلة سائر الامارات الظنية وقد تقر منساده في محله وسبب انتم الكلام في هذا
المقام انتم ومن غريب الكلام ما قد يعترض به في المقام من ان ما قد يعترض به في المقام ما عدا القطعية ولا سيما الخرافات منها كما هو لاكثر ما يمكن
يؤدي فيه نظر لعامل بخلاف الواحد وبطلان الظن في القول بالبرهان لا الاصل بل لادلة الخاصة والظاهر جواز التحويل على نظره اما عدم القطع
بما لفت شي منها للواقع واما لان القطع الاجمالي لا يجدي في رفع ما قام عليه حجة في الظاهر لا سيما اذا خرج عن حد المحصر فيبقى بعدل عن العمل بالاصل
او لا بد منه وانما جبره بان لفرضه لكونه كذا دائما يتصور مع الفضل عند ذكر من العلم الاجمالي لزوم تعرضه لمثال الفقد المعلوم على الاجمال لوضوح
الظن بالتأني الكليتها بقضاء العلم بالموجبة لشيء على ان معظم الامارات التي يحصل منها الظن في الواقع الانفاكية تتضمن كثير منها لاثبات التكليف
وجوبا او تحريما او وضعا اجمالا لهما فكيف يحصل الظن بغيره جميعا لواقع فلا تغفل فالقول في سائر هذه ويمكن الابدال في المقام بانتم كما قد اشار
احكاما واقعية كذا في طريق الوصول لهما عند ادخال باب العلم بها او قيام المخرج في التكليف بتحصيل اليقين بخصوصياتها فان يكون مؤداه هو
المكلف في الظاهر سواء حصل به الاصل الى الواقع او لا فتعريفه بالطريق المذكور مما لا بد منه يجب بعد الحكم ببقاء التكليف سواء كان ذلك هو مطلق
الظن كما يقول المستدل او الظن الخاص كما ذهب اليه غيره ووجه فلا بد من تحصيل العلم بذلك الطريق مع الامكان كما هو كذا في غيره من الاحكام المقررة فان
سبيل العلم بما قرره حسب ما يتبعه المستدل من عدم قيام دليل فاطع على حجة شيء من الظنيات الخاصة وعدم فاداة شيء من الادلة المنصوص له لزوم
الى الظن بتحصيلها اذا بما هو الاقرب الى العلم حسب ما قرره المستدل بخلافه فيكون كونه طريقا منصوبا من الشارع لاستنباط الواقع ويكون مؤداه
هو الحكم المظهر من ان الظن فواجب علينا ولا يتحصّل العلم بما جعله طريقا عند ادخال باب العلم وبعد ادخال سبيل العلم به يجب علينا الانتقال الى الظن
به وان ذلك من الانتقال الى الظن بالواقع في خصوصيات المسائل كما واما المستدل فالحاصل انه لا تكليف بالاحكام الواقعية الا بطريق الوصول لهما
فتمتار القول بتكليفنا بالاحكام الواقعية لكن من الطريق المقر بعد صاحب الشبهة سواء كان هو العلم او غيره فالكلف في الظاهر ليس سوى الطريق
فاذا اشد سبيل العلم بالطريق كما اعترف به المستدل فلا بد من الانتقال الى الظن بما هو مؤداه دون الظن بالواقع كما هو مقصود المستدل ولا يلزم
بين الامرين كما لا يخفى فان قلت ان الانتقال الى الظن بما جعله طريقا الى الواقع امتا يلزم في حكم العقل فاعلم ببقاء التكليف لاخذ بالطريق المقر ولا
دليل عليه بعد ادخال سبيل العلم به لادلة الضرورة فاضته بكمقضى ببقاء التكليف في الجملة قلت لاخذ بطريق ما لا مانع عنه في استنباط
الاحكام فلا بد من طريق مقر عند الشارع بحجج الواقع لمعرفة الاحكام والوصول لهما ولو مع ادخال باب العلم بنفس الطريق المقر للاستنباط لا
مناص عن العمل لاخذ بطريق من الطريق ووجه فاذ لم يمكن العلم بذلك الطريق تعين لاخذ حسب ما قرره في الدليل المذكور والحاصل ان الشارع
ح طريقا لمعرفة الاحكام اذ المفروض عدم سقوط التكليف بها فاذا اشد سبيل العلم به تعين لاخذ بطنه فناد كره في الابهام من احتمال سقوط التكليف
بالاخذ بالطريق المقر ان ارد به سقوط لاخذ بالطريق المقر مطلقا فهو واضح لفتا فان لا يقوم ذلك الاحتمال لا اذا احتمل سقوط التكليف بغير المعاواة
واما مع بقاء ذلك بعقل سقوط التكليف بالاخذ بطريق موصول لهما في حكم التراد لا بد من طريق بواقي رضاه وهو المراد من الطريق المقر مضافا
الى تبيينه بطريق مقر من الشارع من اول الامر علم المكلف اجمالا لا يجوز عند العقل ترك الاخذ به مطلقا مع عدم ثبوت سقوط لاخذ به بل
بحكمه بتقدم الاخذ بالظن بعد ادخال سبيل العلم به على ترك الاخذ به لمجرد احتمال سقوطه مع ثبوت خلافه فيقدم الظن به عند ادخال باب العلم قطعا فاذ
بما هو الاقرب الى الامر في الاقرب الى الواقع مع عدم امكان العلم بالقول فقد تقدم في الوجوه الثاني من الاحتجاجات لول فادها المستطاب لراه تفصيل الكلام في هذا
المقام الا ان الغرض في المقام منع الوجه الثاني من وجهي المقدمة الاولى في منه فمهران ذلك ما خوذ عنها وليست مقصودة على مجرد بيان الوجه الاول
والا فليكن لهذا الكلام دية من جمع المقدمة الاولى وابداء المناقشة فيها فحصل دعوى سقوط الواقع حيث لا يساعدها الا بوصول الى الطريق المقر الثاني
في حق المكلف على حسب ما هو عليه من خصوصيات الاحوال شرعا كان عقليا او عاديا فانها مقدّمات في باب احكامها ان بقاء التكليف
بالدين يستلزم وجود الطريق اليه انما يدل عليه من العلم والظن المطلق والخصوص والاصول العلمية وان لم تكن ناظرة اليها بالكلية او غيرها ومن
المعلوم انها لا يستلزم الاصل حتى ان العلم الذي هو من طرق الضرورة كثر اما يتخلف عن الواقع ولا يصح ان المراد به في المقام مجرد الفهم بالشيء لا
خصوصا لما سبق منه للواقع والاخرى ان الاحكام التي لا توصل لهما تلك الطرق وان كانت مورا حقيقة ثابتة في عد ذاتها بحسب الواقع ونفس الامر لا
ح شائبة محض لا يخرج لهما في حق المكلف لا يلزم منه العمل عليها ولا يفتق على تركها ومخالفتها وما هذا شأنه فليس على المكلف تحصيله بل يكون
ساقط عنه على نحو سقوط الواجبات المشروطة بانها لا يعرف العقل فاما بين المقامين اصلا وانما يظهر الفرق بينهما في مورد اخر وانما تم هذا التقدير
المذكور ان ترتب عليها ان الوجوه في حكم العقل والادوات مما هو تحصيل العلم بالطريق المرصية والعمل عليها لادلة الامانة والعصيان ما هو قد

على المكلف

في

الثواب العقاب من رهاق فاعلم بها فام الظن بها مقامها لقول بقاء التكليف لفعلي بالاحكام الواقعية على ما هو عليه من جدي بل فاسد قطعاً
بشهادة ذلك الحال في موضوعات الاحكام الشرعية مع وضوح توقف مثاليها عليها فانا نقتض بان لها الحرف العقلية وشرعية او عادية وكثيراً ما يخالف مقتضى
للاواقع بل موارد الخلف فيها اغلب من مواقع الاصابة بل كثير منها لا توصل الى الواقع الا بتأثير فاعلم بموصل اليه من الايمان واحدها كاصالة الظاهرية
والا باحتوائها بوجد في يدى الناس هكذا ومن البين ان العقل لا يحكم بوجوه تحصيل الواقع من تلك الموضوعات صلا ولا بانها لثواب العقاب الظاهرية
والعصيان بها انما يقض بوجوه تحصيل مؤدى تلك الطرق والاعمال عليها فان ما كان العلم والايمان الظن مقامه فان لتساير قد حدد عدد ودون طرفي
لعرفنا الاحكام والموضوعات وتوعد على من تعدى عن حدوده بان يبلغ اليه بقاء التكليف العقل لا باحرارها والمنع عن ذلك عندها واي من في نظر
العقل بين الامانة الثلاثة المتشابهة من الطرق لاشكالها في ناطقة التكليف لفعلي بقاء ودان الاطاعة والعبادة عليها ويجعلها الطرق لمصلحة
تحصيلها بطريقا البين ثم الظن من دون اختصاص الحكم بالطريق المنصوص حسب فضلنا القول في ذلك فبما قد سلك نحو المسلك المذكور
العلم قدس سره في فصوله في جواب الدليل المذكور انك قد عرفت فيما قد مضى وجوه التفرق بين المسلكين ومن جعلتها ان كلام المصنف
سما قوله ان لا بد من طريق بواق رضا وهو المخرج من الطريق المقر صريح في ازالة القطع بخلق الطريق لمريض فلا مجال لانكاره او انكار بقاء التكليف بال
به لانه من لوازم بقاء التكليف صاحب الفصول دة ايمانين كلامه على انبثات الطريق فيجعل حيث اجاب في المقام الدليل المذكور بعلمنا بعد معرفة
السمع بان الشارع قد نصب حقناً اذ لا خصوصية وكلفنا بالاعمال بمقتضاها غاية ما في الباب ان تلك الادلة غير معلومة عندنا على التعيين في التفصيل
فوجب علينا الاعتماد في معرفتها على النشوء انما اشبهت منها فان نعمت الدليل المذكور ان ثبت من التمسع بقاء التكليف بالاحكام لفرعية بعد
النسبة باب العلم انما لم يثبت منه نصب طريق مخصوص الى معرفتها لا اجمالاً ولا تفصيلاً او ثبتت ذلك لم يثبت بقاء حكمه بعد انساب
العلم اليه الاول مخالف لما عرفت به ان في الوجه الاول الثاني مخالف لما اجموعوا عليه من بقاء التكليف بالاحكام لشرعية مطلقاً بعد انساب
العلم اليها مع ان التفصيل بين الاحكام في بقاء التكليف بهما في الاستدلال بفسادنا على اننا نقول لا علم لنا ببقاء التكليف بالاحكام الواقعية في حقنا
مطم واما المعلوم بقاءه عند مساعده بعض الطرق المحصورة عليها فعلى من يدعي بقاءه في غير هذه الصور ان الدليل عليه لا سبيل الى التمسك
بالاطلاق لانه لا يشترط في التكليف لاها لا تفيد العلم بالاطلاق لا سيما في مقابلة ما اسلفنا وباجملة فعلنا باننا مكلفون بالاحكام لفرعية المقررة في
الشرعية عند نفاذ طريق العلم والطريق العلم بها لا يفتح لنا باب الظن لهما بعد علمنا بنصب طرق مخصوصة لمعرفة لفرعية الان في علمنا باننا مكلفون
في الامارات بما يصل كل حق الى صاحبه لا بوجوب حقنا في باب الظن في تعيين الحقوق لعلمنا بان الشارع كما كلفنا بذلك كما جعل لنا اليها طرق مخصوصة
وكلفنا بالعمل بمقتضاها كما لا بد الشهادة واليمين فاذا استدل علمنا معرفة تلك الطرق ايضا لغيرنا بالظن في تعيين الحقوق بل في تعيين الطرق في
المقررة نهائياً وورد على نفسه ما ان حصل الظن بجواز التعويل على مطلق الظن في مباحث الفقه واجاب ولا بانه لا سبيل اليه نظر ان في استمرار طريقه
قدما بعد شأ على الاقتصار على جهة الظنون المحصورة والتمسك باصالة عدم حجة كل من لا دليل على حجة فان لم تقطع من اجاباتهم على ذلك بفساد
حجة مطلق الظن فلا اقل من حصول ثبوت لنا به وثباتنا بانها في ما فترناه من التعويل على الظن في الاصول فاما ان يدعي التعويل عليه فبها على
الحاجة في لفقه فاذ قد حصل الظن بهذه المسئلة العامة للمورد حصل قد تلحجاجة لانها على الظن في نقيته مباحثها فان يكون التعويل في الصور لفقته
من حيث الظن في الاصول وهو انفس ثم اورد ايضا باننا لا نعلم اننا استدلنا باب العلم في معرفة تلك الطرق وجب لعلمنا بالظن في جواز ان يقتصر على وجوب
العمل بمقتضى الطرق القطعية ويعول على اصل البرهنة فبما عدلها واجاب باننا ان اردنا الاصل برهنة الذين نحن لعلها لا بد له حتى بالاصل فهو غير
مقبول لانه لا بد في كل واقعة من حكم ولو في الظاهر لا بد له من دليل يتوصل به اليه ولا اقل من الاصل ان اردنا الاصل البرهنة في غير ذلك المورد
فهذا غير مد يد وجوب العمل بالاصل مشارك لوجوه العمل بالاولاد في كونه مخالفاً للاصل فيبقى المرجح من غير مرجح قلت في الكلام المذكور
موضع للتفريق بينها امكان المنع من القطع بنصب الطريق ليجوز امكان ان يكون الطريق في معرفة الاحكام على نحو ما هو الطريق عنده الى معرفة ذلك
الطريق لوضوح عدم تشلسل الطرق فلا بد من طريق لم ينصب معرفة طريق لوضع مناع كونه طريقاً الى نفسه بضالك كما قد عرفت فيما سبق
اثبات تلك الدعوى بالشامل في الاحكام وكلمات علمنا لا بالان ذلك الى ما ذكرناه تكلف مستغنى عنه اذ الاطاعة والعصيان كما يدور مدار
الطريق المنصوية اذ وجد كذا تدور مدار الطرق العقلية والعادية ان افقت غيرنا اذا قطعنا باننا انما الطرق المنصوبة كان النظر في سائر الطرق لغير
الى الواقع من العلم بها او الظن او غيرهما فان قطعنا بها فلا حكم والايمان الظن بها مقامها على نحو الطرق المجعولة فلا فرق بينهما في ذلك فيما نحن بصدد
ومنها امكان المنع من بقاء التكليف بها بعد تشلسل صحتها فوله ان ذلك مخالف لما اجموعوا عليه من بقاء التكليف بالاحكام لشرعية مطم ويطلان
التفصيل بينهما في ذلك انما يجدي مع بقاء موضوع الطريق المنصوب من المحتمل ان يكون المنصوب بها شرطاً بشرط مفقودة في مثال هذه
الان منه في قيام الاجماع على بقاء التكليف بمطلق الحكم الشرعي مع الشك في بقاء موضوعه لا يجدي شيئاً لوضوح ان الاجماع المذكور لا يدل على
الموضوع المطلوب فلا بد من اثباته بدليل اخر وليس فينا ذكره دلالة عليه لان بقاها امكان ثبات ذلك على اجمال من الاجماع والاخبار ان لم يكن اثبات
ذلك على التفصيل على ما ندعيه فان ما قد مضى من الادلة ان لم يثبت ثبات التفصيل من ذلك فلا اقل من اثبات الاجمال ومنها ان اللزوم من ذلك هو
الاقتضا على لفظ المتيقن ولو بالاضافة والاحتياط بالجمع بين الثباتين حيث يدور الامر بينهما وغير ذلك مما تقدم الكلام فيه وشئ من ذلك وروى
على طريقه المصنف في كاهو ظاهر منها ان قوله لا علم لنا ببقاء التكليف بالاحكام الواقعية واما المعلوم بقاءه عند مساعده بعض الطرق المحصورة عليها
فعلى من يدعي بقاءه في غير هذه الصور ان الدليل عليه واضح انفساً اذ بعد تشلسل المنع من بقاء التكليف بتلك الطرق ومن اصلها لا مجال للمنع

في وجوب مثال الاحكام الواقعية بعد العلم بها على الجاهل وليس على من يدعي ذلك ثمة الدليل عليه بعد تسليم العلم الاجبالي بها اوضح ان الحكم الشرعي
الثابت بحق عامة المكلفين في نفس الامر كما هو مقتضى الامر الاول من وجوب المقدمة الاولى يستدعي الامثال فعلى من يدعي سقوطه عنا ثمة الدليل عليه
فقوله ان اطلاق ادلة التكرار لا يثبت العلم بالاطلاق عزيب جدا للقطع باشرنا العامة المكلفين في جميع الاحكام الواقعية بحسب نفس الامر من الكلام في حصول
العلم والمسقط لها فيوقف على ثباته وثمة الدليل عليه منها ان ما ذكر من امثال الطرق المقررة لقطع الخصوصية خارج عما نحن فيه وانما ذكر
تفسيره به في الجملة على ما تقدم من كلامه في ما عرفت سابقا من ان الواجب ولا بد بالذات في حق القاضي ليس الا فصل المصروفات تلك الطرق المخصوصة ذلك
هو الواقع في حقهم دون ابطال الحق الواقعي في مستحقنا بما يكلف بذلك من علمه حق وقد تقدم ومنها ان ما ذكره في الجواب الاول عن الاول لا يرد عليه
ان غاية ان ذلك مما لا ينبغي حصول الظن به لان الظن بذلك يحصل لبعض المحققين كمن يدعي القطع به ومن لم يثبت ان بعد قطعة واحدة كلف
بمؤدى نظره لا يجوز له العمل عندنا لثواب هو الجواب لثان لكونه من الظن بالطريق اعتبر عندنا فلا يجوز له العمل عندنا وما نقول بخطا في ذلك
وعدم حصول الظن لنا به وكل مكلف به مؤدى نظره ومنها ان قوله في الجواب لثان ان ما قد حصل لظن بهذا المسئلة العامة المورد حصل
الحاجة لا غناها عن الظن في بقية مباحثها عزيب جدا بعد ثبات حجة الظن في مباحث الاصول وابطال التخيير والترجيح لا ينفك الحكم في ذلك بقدر
الحاجة ولا يعقل الترجيح فيها وان كان الحكم التابع للظن في ثبوتها بقدر ما تميزت بها من حيث يمكن التخيير او الترجيح فاذا بطل العمل بما يميز في ثبوتها
العمل بالقبضية المسئلة ومنها ان ما ذكره في الجواب لثان في حجة على طريقته وادع عليه بعد فرض وجوب الفقد المتيقن من الطريق المخصوصة لثبات ثبوتها
على ذلك لتعيين الرجوع الى اصل العمل في غيره فان كان الفقد المتيقن من ذلك اثباتا لثبوتها في الاصل من الاحكام اذ منع التعبد عنه الا لزم
الرجوع الى مطلق الظن بالاحكام على ما يقوله القائل بحج يقطع الظن من غير ان يؤثر الفقد المتيقن من الطريق المخصوص في ذلك الاصل وما ذكره
في الجواب عن ذلك فاسد من وجه الاول ان الطرق التي ثبتت العلم بها على الجاهل اتمها في الطرق الاجتهادية لنا طرقة في الاحكام الواقعية كما ثبتت
دعواها لقطع بنصب الطرق في معرفة الاحكام الشرعية ومن لم يثبت ان الاصل ليس طريقا الى معرفة الحكم اتمها هو طريق العمل المكلف من جهله بنبذ الاحكام
واما يرجع اليه غير مواد تلك الطرق المقررة نعم يتم التعميم على طريقته المصنوع من سره لا ندره اتمها اذا الطريق الى الفتوى العمل كما شأنه اكان هو
الذي يجب لنا عليه في ظاهر الحال فيجب تحصيله بطريق اليقين والظن كما عرفت لثاننا سابقا الى ان ذلك من جملة وجوه الفرق بين المسلكين في
طريقه صاحب الفصول ينبغي لقطع بلزوم ثبوتها فاذ على الفقد المتيقن من الطريق على اصالته التي هي حيث يكون هناك علم اجبالي بثباته لثان ان على
تعميم الطرق للاصل المذكور يكون الاصل من جملة تلك الطرق بحيث يكون من الاصول المخصوصة المجعولة لاسن الطرق العقلية والعادية بما عرفت من ان غرضه
من الطرق اتمها هو الطرق المخصوصة المجعولة لافروض في كلام المورد وجوب الفقد المتيقن من الطريق والاشك فيها من يدعيه فلا ينبغي الجواب بل يكون
الثالث ان قوله لا بد في كل واقعة من حكم ولو في الظاهر لا بد من دليل يتوصل به اليه ولا اقل من الاصل اتمها على طريقته المصنوع من تبيين طرق
المجعولة وغيرها ان الدليل في الطريق المعنى هو الذي لا بد منه في كل واقعة لانه منصوص وليس بالافروض في كل واقعة ولا لزم التسلسل
فان من لوازم معرفة الطريق وطريق الطريق وهكذا الى ان قولنا وجوب العمل بالاصل مشاركا لوجوب العمل سائر الادلة في كونه معانها الاصل
الترجيح من غير مرجح كما ترى فان الاصل ليس بمثبت للتكليف حتى ينتهي الى الاصل غاية الامر لزم ان لا ينفذ بمقتضى مقام الاثبات ويحكم العقل ان
على اصالته التي هي في كل حادث مشكوك فيه ما استقر عليه من ثبوت العقول والعلماء وليس محل شك حتى ينتهي الى الاصل بالجملة فالجواب المذكور
ان تم فاما ما يدعى طريقه المصنوع حيث يقول بوجوب الثاني مقام العمل والافناء على طريقه معتنى من شذوذ كاشنا ما كان فاذا انشأنا
العلم به فام الظن مقامه وكيف كان فحصل الجواب على المقدمة الاولى من الدليل المعروف ان الفهم بان الاحكام الواقعية مع ثبوت اشتراك عامة المكلفين
فيها تنقسم الى احكام فعلية يدور عليها الاطاعة والمعصية والثواب والعقوبة واحكام شائبة محضه ساقطة عن المكلفين في الحقيقة على اختلافهم في
الفدائنا من ذلك الثابت منه بحسب اختلاف فهمهم وتباين نظائرهم لا يكلف هذا لا يقد ما تدعى ليس نظره ووصل اليه في الاول
هي التي تؤدي اليها الطرق الموجودة بالفعل لظاهرة المكلف لمضيق الشارع اذا تحقق اصالها اليها وامكن ذلك بحيث يكون عدم وصولها اليها
ناشبا من نقصه في تحصيلها على وجه لا يكون معدودا في ذلك الثانية هي كل حكم ثبت في الواقع وخرج عن مدلول تلك الطرق ولم يصل اليه المكلف
شي من تلك الطرق وان ذلك عليه بحسب الجاهل ونفس الامر لا يستدعي في تقصيره في المقام الذي لا يعد فيه وصول بعض المعاداة المشهورة في الشريعة
من خطاء او سهوا او نسيان او غفلة او غيرها ومن المعلوم ان العقل بعد ما خلقه من ان يقسم بين ما يقضي بلزوم تحصيل القسم الاول بتحصيل
العلم بالطرق المصنوعة من اجتهاد او عقليته فاذا انشأنا باب العلم بها تعين الرجوع الى الامارات المعينة للظن بها وان ذلك مما يدعى لثباته
بحج الظن بمطلوب الاحكام الواقعية بقسمها فالمنع من بقاء التكليف بالعمل بالطرق المذكورة غير معقول على ما ذكره ما ذكره المصنف في الجواب عن ثمة
من انه بعد العلم بالطرق الاجبالية والاشك في سقوطه لا يجوز عند العقل تركه لاخذ به بحج احتمال سقوطه بما تيمم مع فرض وجود موضوعه تحقيق
افضاء العمل به وجوب تباعده والاشك في سقوطه بالتكليف لاخذ به بعرضه لا اشتباهه او غيره نظر الى العلم بوجوه المقضى والاشك في المانع وقضية
حكم العقل في مثله هو العمل بالمقتضى حتى يثبت المانع واما المتسكن في الاستصحاب في ذلك فخل نظر ظاهره فيمكن ان يرد بذلك حجج الظن على
مطلق الظن في الواقع لا يستلزم ان يثبت في الواقع وان لم يكن لنا باذنه والظن باذنه التكليف لثباته من اقل الامر المستصحب في
تلك الحال فجاء الظن لثباته من الطرق التي ثبتت في اعتبارها في نظر الشارع او يقين بعد من الاثبات لثباته من اقل الامر المستصحب في
ذلك فالترجيح به فيوقف على ثبات الطريق المذكور من اقل الامر المستصحب في ثباته بل يتحقق الترجيح بذلك ايضا بحجج قيام العمل لثباته

بالفرض

الشرع مع ذلك قوى واضربا الى الامتنان انه سبحانه هو العالم بحقيقة الحال فالطبيب اذا توجه الى ان ما ذكره في المقدمة الثانية من ان الشرع قد
الوصول الى الاحكام هو العلم مع الامكان ان اردنا ان لا يتبين لنا طريق العلم ولا الى الواقع هو ما يعلم بعد ما ذكرنا في الكلام من ان الظاهر للشرع وحصول الشرع عن الاشياء
في حكم الشرع فسلم ولا يلزم منه بعد ذلك طريق العلم ولو باعينا العلم باءا المكلف به بحسب الواقع نظرا الى توقفه اليقين بالفرض عليه مع عدم قيام
دليل على ذلك فثبت ان من سائر الطرق الى الرجوع الى الظن بما جعله الشارع طريقا الى معرفة ما مكلف به فيقوم ذلك مقام العلم به بل يحصل منه علم
ايضا بعد ملاحظة ذلك ان كان في المرتبة الثانية ولا بد من ذلك بحسب الظن المتعلق بخصوصيات الاحكام كما هو مقتضى الاستدلال فان اردنا ان لا يتبين لنا طريق
اولا هو العلم بالاحكام الواقعة فينبغي بعد ذلك سبيل العلم مع العلم ببقاء التكليف في الاخذ بالظن بها فهو مبدل للعلم بالاحكام للظن بالاحكام ولا هو ما عرف
من العلم باءا التكليف شرعا كما هو مقتضى القول فيه وكون الطريق الى معرفة ما مكلف به في الواقع هو العلم بالاحكام الواقعة ثم وليس في الشرع ما يبدل على الشرع
مقتضى العلم بالاحكام الواقعة بل الظاهر ان ما ذكره في طريق العلم باءا التكليف به مع افتناح طريق العلم باءا التكليف به من مخرج الزام بالنسبة الى عامة
الانام بل المقتر من الشارع طرق خاصة لاخذ الاحكام كما هو طريق خاصة الحكم بالموضوعات التي انبسط بها الاحكام من جهة العلم
العلم به وقد يفتصل القول في تضعيف ما قد يقع من ناطة التكليف بالواقع وان لا بد من القطع بالواقع في خصوصيات المسائل عدم الاكتفاء بالظن
الظنية الا بعد استداد سبيل العلم كما هو مقتضى الاحتياج المذكور ومقتضى الكلام ان الطريق الى الواقع هو ما عرفه الشارع وجعله طريقا الى العلم
الذات لا يفتقر الى العلم باءا الواقع ولذا اذا علمنا ذلك صح لنا عليه قطعاً ولو مع افتناح باب العلم بالواقع فعدم وجوب مراعات القطع بالواقع اذا حصل
بغيره في ذلك من طريق الشرع اقوى شاهد على ما قلناه نعم اذا استدلنا الطريق المذكور بعين العمل بما يعلم بعد ما ذكرنا في الواقع مع امكانه نظر الى
عدم قيام دليل على حصول البرائة بغيره وقضا اليقين بالتشكيك في حق الحكم العقل لا يفتقر ذلك بخصوص بل لا يجاب بذلك من جهة الجهل بحصول
الشرع في حكم الشرع بغيره فانما استدلنا ذلك بعين الاخذ بالطريق الذي يفتقر كونه طريقا الى معرفة الزام في ذلك ونرى في نظر العقل جعله الشارع سبيل
الى معرفة التكليف ثبوت الحكم في ذلك في الشرع فيقدم ذلك على مطلق الظن المتعلق بالواقع كما ان الظن يكون المكلف في الفرض كما ان له العلم هناك الطريق
مقرر من الشرع في معرفة تفرغ الذمة كان ذلك هو المتبع في ذلك التكليف صح تقديره على الاخذ بما فيه العلم بالبرائة الواقعة فكذلك لو كان هناك ظن بالفرض
المقرر قدم على ما يفتقر معه بالاثبات بما هو الواقع عن هناك فربما بينهما من حيث الاخذ بالطريق المعلوم جاز هذا لا يفتقر مع عدم منع شرع من الاخذ
به نظر الى سلطان العقل في الحكم بجهان الاخذ بالاحتياط ما لم يمنع منه مانع وهذا لا يجوز الاخذ بمجرد الظن المتعلق بالواقع من دون ظن يكون الطريق
الى تفرغ الذمة لمعارف من ان الموقوف في نظر العقل ولا هو المعرفة بغيره في ذلك من طريق الشرع وجبت تقدير العلم به وكان باب الظن به مضمونا لا وجه
لعدم الاثبات بمقتضى الاخذ بالمشكوك والموهوم من حيث الاخذ وان كان هناك ظن باءا الواقع والحاصل ان الاثبات بما هو معلوم يقتضي العلم باءا
مكتسبة بغير الشرع ولو مع العلم بما جعله الشارع طريقا الى الواقع بخلاف الاثبات بما يفتقر مطابقا للواقع بعد استداد سبيل العلم بالواقع من ذلك الظن باءا
ما مكلف به في ذلك الشرع من الرجوع الى الطريق المقرر لكشف الواقع لما هو مقتضى حصول الظن بالواقع والقطع بعدم كونه طريقا الى الشرع الى الواقع كما في
ظن القياس قد يفتقر من كافي ظن الشهرة لقيام الشهرة على عدم الاعتدال به في الشهرة وقد يشك في كافي بعض الظنون في المشكوك بحجتها وجواز الاخذ
بها ولا يخرج في نظر العقل لحوال الاعتدال عليها في الشهرة على عدم فطرها لا ملازمة بين الظن بالواقع والظن يكون الاخذ بذلك الظنون هو المكلف به في
الشبهة ونحوه عليها في استنباط الحكم المتبع بمقتضى الدليل المذكور وهو الظن الثاني واولا وسبب انتم الكلام في ذلك انتم تقولون انكم في ذلك
قد تقدم في المقدمة الواجبة والوجه الاول من الاحتجاج الى ذلك انكم المصنف وقد عرفنا ان كثر من فرض المقتضى بل لا يستلزم الاخذ بالاحكام
الواقعية وان المصنف في هذا الموضع لا يلزم في حكم العقل بعد الاستدلال هو الاخذ بما هو اقرب الى الطريق المعبر في حال الافتناح اعتبر يقين الطريق المعبر
من اقل الامر في المقدمة ما يفتقر عليه جدي ما هو الاقرب اليها حال ذلك العلم به فان كان الاعتبار لا وادوات هو العلم بالواقع من حيث هو ترتيب عليه
الاخذ بالظن بعد الاستدلال اما اذا كان المعبر هو العلم بغيره انتم وكون اعتبار العلم بالواقع من جهة استلزامه وحصول المقصود به كان لا يلزم
ثانيا هو الاخذ بالظن بغيره لا يخرج الظن بالواقع مع شك في اعتباره في نظر الشارع والظن بعد موهبه مضاعفا الى ما مر ان توسع في ذلك الامر لا يقتضي
التضييق في الحال بل على تقدير تسليم القول بتعين تحصيل العلم بالواقع ولا وادوات لا يحصل الانتقال عند الاستدلال الى مطلق الظن بالواقع بعد خبر
الشك في حصول البرائة بغيره وقيام احتمال منع الشارع من الاخذ به مساويا لاحتمال تجويزه فضلا عن الظن به لوجوه في حقيقة الشك والوهم في خبر كونه
ظنا باءا الواقع في حصول البرائة بغيره في الحقيقة الى شك مع رجوع الى حد ما لا يقتضي رجاء في نظر العقل في الشك على يقين ما هو المرجح المعبر في
الافتناح واعتباره في مقدمة دليل الاستدلال ليس محله انما يحكم العقل حال الاستدلال باعتبار الظن الذي لا يؤول الى الشك والوهم ولما يتحقق ذلك
بالظن الطريق دون بالواقع لا من جهة خبره الى الطريق المعبر في ذلك الافتناح بل لوضوح تقديره على الرجوع الى الشك والوهم في نظر العقل وان كان غنا
باءا الواقع ويمكن توجيه الكلام المذكور بما مر توجيه في المقدمة الواجبة من بناء المسئلة على كون مصالح والمفاسد الواقعة عللا لثبوت الاحكام و
عدم رجوع من فرضه لا يجوز العقل حال الاستدلال العدول عن الظن بادوات المصالح والافراز عن المفاسد المذكورة الى الشك فيها الا مع كظم بما يوجب رجاء
وقد يقع على الفرض المذكور يمكن بغير منع كسوتية بين ضام الظنون المتعلقة بالواقع اذا فرض الظن باعتبار بعضها في نظر الشارع دون بعض بل ترجح
الاول على الثاني وكذا لا ينافي له التسوية بين الظن بالواقع وبالطريق وان لم يفتد غنا بالواقع بل ان اجتمع الظن في الفرض الواقع ايضا لاستلزام الظن
باعتباره للظن بتلك ما فان من مصالح الواقعة وجب ان ما انتفى من المفاسد لنفس الامر وبه ان ذلك خلاف ما هو المفروض من كونه عللا
تامة فمضى فرضه لا وجه للعدول عن الظن بالواقع ولا للتقصي بل بين اقسامه لان كان بعضها اقرب الى صابة الواقع من بعض ح فيمكن ان يكون الحاصل من

بعض

بعض الطرق المحسنة مع الشك في صحة الواقعة من الظن فيكون الظن بالطريق مضمون مستلزما للظن بغيره الى الواقع وان كان الظن قاطعا لموضوع موجب
لشك مع قطع النظر عن الخطا المذكور في الشك في صحة الواقعة من الظن فيكون الظن بالطريق مضمون مستلزما للظن بغيره الى الواقع وان كان الظن قاطعا لموضوع موجب
على تلك مطلقا في الواقع من سائر الوجوه لثباته من المقتضى لثباته لا مكانا لثباته فيها بان اردنا ان سبيل العلم بالاحكام ان سبيل
المعرفة بنفس الاحكام الشرعية على سبيل التفصيل فسلم ولا يقضى الى الانتقال الى الظن بان اردنا ان سبيل العلم بالاحكام ان سبيل
هو تفصيل اليقين بالفراغ منها ولا يتوقف ذلك على تفصيل اليقين بحكم المسئلة ليقترن بعد ان سبيل العلم بالاحكام ان سبيل
التكاليف الشرعية والحجج عن عهدها من غير ان يمكن العلم بالفراغ بتفصيل العلم بحكم المسئلة ويجري على مقتضاها ان يمكن تفصيلها بمراعاتها لمخالفة
في الغالب لو يتكاد العمل وكثيرا لا يمكن فيه ذلك لاما مع من القول بسقوط التكليف بالنسبة اليه لا يلزم من ثبوتها عليه خروج عن ذلك بل من معظم
الواجبات والحجرات معلوم بالضرورة والاجماع غايته لا يرد من قيام الدليل لقاطع على تفصيل تلك الحجرات في تفصيل القطع بآراء الواجب ما يمكن في
الغالب بآراء من يقطع بآراء راجحة الطبيعة المطلوبة وفي ترك الحجرات قد يبنى ايضا على الاحتياط وقد يقصر على القدر المتيقن على اختلاف المقامات
ومع عدم جريان الاحتياط في بعض المقامات مع العلم ببقاء التكليف فلا اقل من لزوم مراعاتها فيما يمكن فيه لمراعاتها لا مكانا لتفصيل اليقين بالنسبة اليه فلا
محذور في ذلك لظن لما عرف من ان لا يمكن تفصيل اليقين هو اليقين بآراء التكليف ون اليقين بحكم المسئلة ليقترن بعد ان سبيل العلم بالاحكام ان سبيل
سبيله فلا يتم القول بلزوم الرجوع الى الظن بالحكم بعد ان سبيل العلم به كما هو المسمى لوسم توقف خروج عن عهده التكليف على العلم بالحكم في بعض المقامات
مع القطع ببقاء التكليف فغاية الامر في القول بحكم الظن هناك وان ذلك من المدعى دعوى عدم القول بالفضل بعد ثبوت صحة الظن فيه مطلقا على
انه غير مأخوذ في الاحتياج مضافا الى ان مقتضى ما سلمناه من لزوم تفصيل العلم بالفراغ هو الانتقال بعد ان سبيل العلم به كما هو المسمى لوسم توقف خروج عن عهده التكليف على العلم بالحكم في بعض المقامات
فيجب مراعات اخرى في تفصيل الواقع ولا ملازمة بين الاخذ بما يقطن من الاحكام فغاية الامر ان يكون الحكم بتفصيل الواقع مع مراعاة اخرى هو غير الاخذ بما هو
المشهور في حكم المسئلة كما هو المسمى ان يمكن توقف حصوله على مراعات في بعض المقامات فغاية الامر ان يكون الحكم بتفصيل الواقع مع مراعاة اخرى هو غير الاخذ بما هو
المأخوذ وثبت بقاء التكليف من ضرورة واجماع وما قد يقع من عدم قيام دليل على جواز الاحتياط مدفوع بان هذا الدليل على فرض صحة كونه
فان مقتضى الاحتياط في جوب تفصيل القطع بالفراغ مع لا مكان ولا ريب في حصوله بمراعات الاحتياط وما قد يترتب من وقوع الخلاف في جواز الاحتياط في بعض المقامات
فيجب عن اي دليل لقول بكونه شرعا محققا فكيف يمكن القطع بحسنه مع مخالفة من لا يمكن مراعاته في معظم العبادات لوقوع الخلاف في وجوبه من
اجزائها واستحبابه فلا بد مع مراعات القول باعتبار الوجه من تكرار العمل هو بصل في الغالب الى حد لا يمكن الفراغ منه وهو بان طريق العلم غير مسدود
في ما بين المسائلين لقطع بمقتضى الاحتياط في تفرغ الذمة بل والقطع به بملاحظة ما ورد في الشرع ومجرد وقوع الخلاف في مسئلة لا يقضي بعدم مكان
تفصيل القطع فيها على انه لو ظهر من مخالفة الاول جريان خلافه في المسئلة لثباته فان القول بوجوب الاحتياط في الاجزاء وهو من جمل ما يقطع بنفسه استبا
مع عدم قيام دليل على صحة الظن بل الظن خلافه وكذا الحال في المسئلة لثباته فان القول بوجوب الاحتياط في الاجزاء وهو من جمل ما يقطع بنفسه استبا
بعد عدم مكان تفصيل القطع وعدم قيام دليل على لا كفاية بالظن ومع كفض عن ذلك فبعد جوب تفصيل العلم بالفراغ وكون الاحتياط طريقا الى العلم
بالاحتياط الطريق فيه بغير البناء عليه معه يكون الاحتياط بالاجزاء لا بد من وجوب الاحتياط في جميع المقامات اعني في مقام الجهل بالتكاليف المجازي وتجر
الوجوب فلا حاجة الى التكرار وما قد يقبل من نفاذ الاحتياط على عدم وجوب الاحتياط بالاجزاء في جميع المقامات اعني في مقام الجهل بالتكاليف المجازي وتجر
او الشك في المكلف به اجابا او منع فكيف يمكن الاقتصار في جميع مدفوع بالانضمام في محل الاجماع فيقتل حجة فيه بالاصل والمحصل ان الامر في
في المقام بين القول بسقوط التكليف من جهة الاصل الاخذ بالاحتياط وشي منها لا يربط بالظن ثم قد يقال بانفاقهم على عدم الوجوب العمل بالاحتياط
دليل على خلافه الا انه في المسئلة لثباته فان القول بوجوب الاحتياط في الاجزاء وهو من جمل ما يقطع بنفسه استبا
المناقشة في كسبه عن قول المجتهد لا يخفى على انما انا اريد من جهة قيام الادلة عند عدم جمل ما يقطع بنفسه استبا
عندنا وعدم صحة ما ذكره من الادلة فكيف يمكن جعل الاتفاق المذكور دليلا على النع مع اختلاف الحال لعدم جملته مع قيام الدليل عن عدمها مع عدم
قيامه وهو ذلك القول بان الاحتياط موجب للعسر والحرج محل منع كسبه العمل متعين بالنسبة الى من يمكن من الرجوع الى الطريق المقررة للا
ولا الى عالم مستبطن الاحكام عن تلك الادلة اذا امكنه تفصيل الاحتياط في المسئلة كما فصل القول فيه في مباحث الاجتهاد والتقليد فلو كان ذلك
محبا منقبا في الشريعة لما وقع لتكليف من وقع عليه فالقول برفع العسر والحرج مضمون معنى على العمل باطلاق ما دل عليه من الادلة الشرعية وهو استناد
الظن قد يقع ان الرجوع الى الاصل في غير ما يمكن فيه تفصيل القطع لوجوب الاحتياط الرجوع الى الظن ايضا فكيف يمكن الرجوع اليه فيخلص عن الاحتياط بالظن
بعدم الاحتياط بالاصل ليس من جهة حصول الظن به او قد لا يحصل منه الظن في المقام وانما الاحتياط به من جهة ان سبيل الطريق الوصول الى التكليف اعني العلم
قيام دليل على الرجوع الى غيره فيندفع التكليف لثباته السبيل اليه فهو في الحقيقة دفع للتكليف لا اثبات له ومع ذلك فهو رجوع الى العلم نظر الى وجه
المذكور دون الظن وبعد الغرض عن ذلك فالمراد في المقام هو ان لا يلزم على الدليل المذكور ما اخذ منه بطلان الرجوع الى الاصل من جهة ان فيه حرجا
ما علم ثبوت في الدين وقد قرئنا ان لا يلزم ذلك القول بانه رجوع الى الظن على بعد دليله كلام اخر غير مأخوذ في الاحتياج وبما قرئنا في غيرهم من جوب
قد يفي من اننا ان سلمنا جريان الاحتياط في اعمال نفسه فلا يمكن جريانه بالنسبة الى بيت الحكم غير ما من ليقين جوب تلك ايضا ولا نقضنا في ذلك على ان
الاحتياط من غير بيان الحكم مع طلب لسانه ولقد بان الحكم من الادلة الظنية مشكلا على انه قد لا يمكن من ذلك ايضا كما اذا اراد مال بين يديه او غيره

بالعمل

الذي يسيل له الى فاه
الدليل عليه ارجاء
الاصناف في اجمع
في بعض الموارد
منه مخصوص

قد ذكر ابو يعقوب
البحراني في تاريخه

المعروف لا يملكها ولا يملك في كل واحد من الانقسام الاربعة من النظر في القدر الخارج منه عن موارد القطعة لادلة وما يجري مجراها فان لم يحصل منه علم اجاب بان
ما من يدعى القدر المستحق منه ما في حكمه لم يثبت في الاول على البرائة وفي الثاني على الاحتمال ان كان في الموارد المتباينة والافعال المتفصيل بين
المتباينين والمتباينين في الثالث على مسألة النقيض في الرابع على الاحتياط عند ورن الامر بين المحذورين مما كان له سبيل على البرائة في غيره فكل حال
ان حصل هناك علم اجاب في امور غير محصورة ولا يعلق عليها العمل المكلف خصوصا وانما اذا حصل العلم الاجمالي في القسم الاول ودار الامر بين
امور محصورة غير موطئة بعمل المكلف مما لا يحدده نفي الاحتمال في تلك الموارد المحصورة والبرائة فيها عداها وان كان في القسم الثاني فاولى بالاحتمال وان كان
القسم الثالث يبنى على عدم في كل واحد من طرفيها وانما انظر على الثاني ومع اجتماعها يبنى على القدر المتيقن اما القسم الرابع فالمرضى فيه ثبوت الحق اجاب لا يقتصر
في يقين مستحق ومقداره على القدر المعلوم ويبني على الاصل والاحتياط في غيره وودان معاوم بالاجماع بين الانقسام الاربعة لاحكامه ومع ملائمة
التفصيل المذكور لا مجال لدعوى الاجماع على بطلان الرجوع الى الاحتياط على الاطلاق فالاستسقاء الى الاجماع في المقام مبنى على الخلق بين الاقسام وتفصيل
القول فيها موكول في مباحث الادلة العقلية فلا تغفل الثاني ان التكليف بمراعاة الاحتياط في جميع الموارد المتشبهة والاحتياط بجميع الاحتمالات الممكنة
ولو تكرارها لاعتبارات مرات متكررة يستلزم التصريح ان ثبت ذلك لنفسه من هذه الشبهة المشبهة في صريح الابواب والروايات المتقدمة كما يشهد به الرجوع
الوجدان بل لو بني المكلف يوما واحدا على الالتزام بالاحتياط في جميع اموره مما خرج عن موارد الادلة القطعية لوجد من نفسه حرجا عظيما فكيف لو بني على
ذلك في جميع اوقات واما رعاية المكلفين بحيث انشاوا همل لقرى البواري فان ذلك مما يؤدى الى حصول الخلل في نظام احوال العباد والاعراض باموال العاش
والمعاد بل في تعليم موارد الاحتياط وتعليمها سبعا عند نقادها بترجيح مله ان الاحتمالات تقوية على ما دونها في القوة من الحرج ما لا يخفى مثلا لا شك
ان الاوطر تزلزل للظهور المستعمل في الشهادة الكبرى لكن قد يخص لما هو المطلق فيه ووجه في ما ذكره من حمل النجاسة بحسب الحكم ثم قد يجزى بالمكلف ماء
مضافا وقد لا يجزى ثم قد يجزى ثم قد لا يجزى وقد يبع الوقت المخرج قد لا يبع وقد يجره واجبا من حرج بالنسبة الى الاول ومحمدا لوجه حكاه وقد
من ذلك فيختلف الاحتياط بحسب تلك الموارد والجرىة وكذا في سائر المقامات والاحوال الشخصية لئلا يتعارض مقتضى الاحتياط على حسابها ومن المأو
انه لا يثبت للعالمى الاحاطة بخصوصياتها فلا بد من رجوع في اغلب الموارد الى الجبرية في العالم بها وهو معتبر فضل عن العمل بمقتضاها الا ان في انفقها
في مسألة التمايز المتحرر قد نصوا على موارد الاحتياط فيها مع عدم استيفائهم لها ووقع ذلك بتعسر العمل بمجوعها مع اختصاصها بمسألة خاصة بالنسبة
الى مكلف مخصوص فكيف لو بني على ذلك فيها لا يخص من مسائل الفرع لئلا يتم البسوى بها وتشتد الحاجة اليها بالنسبة الى عموم المكلفين بل
هو مما اجل بنظام المكاسب لئلا يقوم بها معاديش فيكون تكليفهم الامرين من كونهم في الواقع ما ثبت الكتاب السنن والاجماع من بناء الشبهة المقتدة
على غابة البسوة السهولة ونفي اقسام التصريح والمنفعة فثبت سقوط التكليف بالاحتياط في هذه الامور وذلك ما اردناه من اننا سبيل
المراد برتقاء الالتزام برعلى وجه لا يخل بجهولة امر الدين لا يقتضى تعسر القيام باحكام الشرع المبين قد يجاز عنه بوجوه احدها التقصير بالوارد في نظر
المفتين في بعض القواعد المتضمنة للحرج على بعض المقلدين كالقول بوجوب المبادرة الى قضاء الفوائت ان تكررها والنسب على المرض الذي قد جنى
وان تضر به في غير ذلك فلا التزام بالاحتياط فيما نحن فيه من هذا القبيل هذا كل ساقه قبل الاثبات بعض الاحكام المستلزمة للحرج على المكلف كالحج
بدليل مخصوص وادعى ادلة نفي الحرج لا يربط له ما نحن فيه لوضوح ان العمومات الشرعية لا تصلح لتخصيص دلة نفي الحرج فكيف بما ذكره من فاعدا
التي نسبتها اليها بالنسبة لا يصل الى التلبيل بما يمكن تخصيصها بالتلبيل الذي يكون احسن منها حيث يقتضيه بما يوجب قوته ورجحانه على تلك
العمومات المتكررة القطعية ولا يفرض العلم الاجمالي بعد اشمال تلك البسوة الشرعية على ما يوجب المشقة لا يتجمع مع الظن بوجوب ما فيه الحرج على ان
الحرج المفروض في تلك الاحكام المحصورة لا يؤدى الى اختلاف النظام بخلاف المقام وثانها ان الادلة لا يثبت الحرج في الدين مما يدل على عدم اشمال
الاحكام الثابتة في صل شرع التي يبنى عليها الدين على ما يوجب الحرج وذلك لا يتحقق ما قصدناه فاننا لا نعلم شيئا من الاحكام المجعولة في الشريعة يؤيد
الى التصريح المشقة بل هي باسرها كما ذكر مجعولة في غابة البسوة السهولة واما نقول بان تلك الاحكام المبينة على السهولة لما اشبهت على المكلف
اشباهها مستندا الى تفصيل الوطى وحفظ الاما لصادرة عن صاحب الشريعة لم يكن لمبد من مثاليها بالجمع بين الحذر من ان استلزم المشقة لاستشاهل
سواء خلت بعض المكلفين الموجب لحرمان انما يات من الاطراف الالهية التي من جملتها نفي الحرج والمشقة كما ناهى بذلك من اعظم الانطاف الذي هو ظهور
الحجة روحا وروح العالمين لدا القدر فانما الحرج في الاحكام الشرعية لا ينافى عروضا لتعسر امتثالها لتقصير المقصدين في المسئلة عنها والما نحن من
اظهارها والوسايط في ضبطها وتبليغها وليس حكم التعسر في تلك من الاحكام المجعولة واما ترتيب على حكم العقل لم يحصل من توقف الامثال عليه
ويجوز ذلك بتضاء فثواب مثاليها في تلك الحال بقدر ما يتحمل من المشقة في تحصيلها وتحصيل مقدماتها كغفران اجتهاد الواجب على الكفاية
في مثال هذه الامور انما الذي انه لو نزل المكلف مورا متعسرة كالاحتياط بالاحتياط في جميع المقامات وصوم الدهر عما استثنى واجتماعه اللبالي
والشئ الى الحج وان زيارات واجر نفسه للمقام باعمال شاقة ومخوذة تلك لم يمنع تعسر الامور تلك الاعمال من انفقاد نده ووجوب الوفاء وبقدره لادلة
هو الذي يخلضه للمشقة على نفسه باختبار ان الصادق عن الشارع انما هو لادن في الالتزام المذكور وليس في مجرى لادن في ذلك شئ من الحرج فكذلك
في المقام بطريق اول فان المكلفين هم الذين ادخلوا في تلك المشقة على بناء نوعهم من دون صدور لادن من الشارع في ذلك برعليه جميع مادل
على نفي الحرج واداة البسوة لوجهين فان الام المكلف باداء الواقع على ما هو عليه حال شياها في امور كثيرة على وجه يستلزم الجمع بينها ولو يحكم
العقل العادة مع تعسر لادن بجمعها جعل الحرج وانقاع للمكلف المشقة سواء استند لا شئ الى سببا اخبارية من غير ذلك المكلف وغير الاحتياط
بل وان استند الى ذلك المكلف بنفسه فان جعل الاحتياط المكلف باعدا على الامر بالمشقة ينافى نفي الحرج على الاطلاق ولئن امكن اننا قل في شمول ما

دق على نفي جعل الحج في الدين فلا شك في شمول قوله سبحانه بربك الله بكم البصر لا يريد بكم البصر ما اشبه ذلك للوجود المذكورة ولا شبه الحج
المؤدي الى خلاف النظام والقول بوجوب الامور المتعسرة بالانزاع او بغيره من الاسباب الاختيارية في محل المنع مع امكان التفصيل بينهما من حيث ان
الاول مضى من الشارح لما اورد الحكماء على نفسه لثالث تاسيس من الشارح للحكم المتعسر لوجوب الاحتياط بايجاب الغسل المتعسر على من اجنب الاحتياط
ولو سلم ذلك في نفسه على موضع الدليل فاحدنا بمقتضى العوض في غيره واما الاجتهاد لوجوب هذا الاثر في حرج فيه لانه من علوم الاهلها
ليس بالشأن من كثير من الصناعات التي يتجملها الناس في معانيهم وثالثها ان اوله في نفسه ليس معارضته بوجوب الادلة المثبتة للتكاليف لثبوتها لاد
الحج كغافل عما بين من وجه فلا بد في تقديم احدهما من مرجح خارج عن هذه الوجهة فقدم الاول في سائر المقامات اعتضا بعل الاحتياط وهو في المقام
ثم ان عدم التزام الاكثر بالاحتياط في كل مقام مستند الى اعتناء وجود الادلة الشرعية في اكثر الاحكام فلا يجري على ما هو لم يرض من انقضاءها في مقام
منها وان ادلة نفي الحج بمدلولها اللطفي حاكمة على العوض المثبتة للتكاليف مقدرة عليها بذاتها من دون توقف ذلك على اعتضاها بما يوجب
دعائها ولذا لم يعتبر الاحتياط وجود المرجح الخارج في الاستثنا اليها في كل باب بل يقتدر عليها على الاطلاق من غير ان يتأيد بالادلة في قوله عليه السلام بمن
انقطع ظفره يعرف هذا واشباهه من كتاب الله ما جعل عليكم في الدين من حرج فان معرفة امثال ذلك من الادلة الشرعية موقوفة على تقديم عمومها على
عموم وجوب غسل البشارة ونحو ذلك ففعله قوي لانه على كون الاول بنفسه حاكما على الثاني من غير حاجة الى ملاحظة التعادل والخروج كما لا يخفى فثانيا
ان ادلة نفي الحج معنضة بما هو معلوم من طريقة الاحتياط من عدم الالتزام بالاحتياط المؤدى الى الحج في اكثر الابواب فحصل في المقام ما هو المرجح في سائر
المقامات لا يفرق في الاعتضا بالعمل بالاحكام الفعلية بالتقدير حيث ثبتت من طرق الطريقة بالحدس لثبات ثانيا ان فرض نشاط العامة
من جهة بناء ما هو المقصود في المقام او انما يقتضوا الرجوع الى التجايز الى اصل على الوجهين لا يقتضي القول بوجوب الاحتياط في المقام لجواز العمل بالاحكام
نفي الحج واصالة البرائة عن وجوب الاحتياط وادعاء وجوب الاحتياط في المقام ليس بحكم دل عليه للعلم العام بامتنان فضيلة اصل حيث دليل فلا يعقل
معارضته بالدليل نعم قد يقال ان ادلة نفي الحج معارضته بما دل على حرمة العمل بالظن من الكتاب السنن بناء على ثبوت دوران الامر بينهما فبقي صالة
الاختصاص الثابتة مع العلم الاهل في سلبه على ما نفي مع ما عرفت ان المنع عن العمل بالظن راجع الى حكم الاحتياط وعدم الاكتفاء في الحجج عن عمد الكتاب
المعلومة بغير الظن او الى المنع من قصد التشريع بغير الالتزام بمؤاده من حيث هو كذا شرعا فليس لك من المحرمات الذاتية وقد عرفت ان قاعدة الاحتياط في
بادلة نفي الحج ولا يبعد المنع من الظن امرنا بما دل على ذلك بعد عدم قصد التشريع به وادعاء ان غاية ما يبعد عموم نفي الحج حصول الظن بعدم وجوب
الاختياط وهو رجوع الى الظن في طريق ثبات حجة الظن فيرد وجهه مع قوة من الظنون لخصوص المسئلة عند الفقهاء لاستنادها الى ظاهر الكتاب السنن
الموضوع لفهم عامة المكلفين فيكون منهم حجة في حقهم على ان اعتبار هذا الظاهر مما تبطله عادة الاثبات بالظنون لخصوص وفاتهم لقائل يطابق الظن ايضا
من حيث تدبره فيه فلا يكره في لزوم العمل عليه في غير ما سها ان الحجج بما يلزم لو قلنا بلزوم الاحتياط بنا لا يقتضي حكمه على الاطلاق اما لو فصلنا بين المقامات
واجبنا الاحتياط في الماهيات المجردة المتعسرة وغيرها بحيث يقع اشتراك في تعيين التكليف بعد ثبوت التكليف في الجملة ورجعنا الى البرائة والظهاره والابا
وموهما في موارد ذلك اصل التكليف والى الاستسقاء في موارد لم يلزم من ذلك حجج بالكلية كيف قد ذهب ذلك كثير من الاصحاب من دون ترتيب
حج على ما صادوا اليه انقول بانهم متصادمون الى ذلك بعد ثبات الظنون لخصوص او العمل بالظنون لمطابقة مدحوع بان لمعلوم من طرقهم هو ذلك
في غير موارد الادلة الثابتة والما حصل ان هذا التفصيل لا يشمل على الحجج ولا يخالف الاجماع ولا ينافي لقد المعلومات بالاجمال على نحو ما مر في الجواب
عن الوجه الاول وكان هذا هو الوجه الذي دللنا المصنف في الجواب عن ذلك بالمنع من لزوم الحجج وادعاء ما نفي في محله من تعيين الاحتياط على الجاهل
عن الاستسقاء والمقتضى العاجز عن التمسك سادسها ان الحجج انما يقتضي نفي الاحتياط على سبيل الوجبة الكلية فلا يقتضي لثبات الكلية الاحتياط بغير
الترجيح ويمنع التخيير بين المقامات يمكن بوجوب المرجح فيها بعد الحكم بوجوب الاحتياط بالجمع بين الحملات اذا دل الدليل على سقوط بعضها عن
تعيين مرعات الاحتياط في الماهيات والمردفة به وجوب الاحتياط اساسا انما يقتضي الصلوة الى ريع جهات وامكان الانبائها الى جهتين وثالث حجة التخيير
في المقام وان كان باطلا بالاجماع لكن يقتضوا المرجح بين المقامات بوجوبها ان يكون التكليف في بعضها مقنونا وفي بعضها مشكوكا وفي بعضها موهوما
فيقتصر في الحكم بثبوت الاحتياط على الاحتياط في الحجج بوجوب الاحتياط بسقوطه في الاحتياط بالانزاع بالاحتياط في القسم الاول خاصة مع قطعنا
لكن انما غير حجة الظن في تلك الموارد للفرق الظاهر بين العمل بالظن من باب الاحتياط والعمل به من حيث كونه حجة شرعية وبغير الفرق بينهما في موارد كثيرة
ومنها ان يكون سقوط الاحتياط في بعض الموارد قد دلت بيقين بالاشبه في غيره كالشبهة التكليفية لوجوبه ثم هي التخييرية ومنها ان يكون احتمال سقوط الاحتياط
في بعضها اقوى من غيره كان يحصل الظن بسقوطه في بعض الخصوص ولا يحصل الظن به في الباقي ومنها ان يكون بعض الموارد مما يوجب بوجوب الطريقة اعتبر
فيه وبذلك في الباقي او يكون وجود الطريقة فيه قويا وفي غيره اضعف منه في غير ذلك من المرجحات التي يظهر من النماذج في المباحث لثباته فلا يمكن القول
بسقوط الاحتياط من راس من جهة لزوم الحجج بركب القول به بناء على العمل بالظن ان ليس يحصل الدليل الاصل الاحتياط على موارد الظن فيمكن نفي في امثالا
الاحكام الشبهة بعد سقوط الاحتياط في غير ما يوجب عليه ولا ان مقتضى ذلك هو حكم بسقوط الاحتياط على موضع يقين فلا وجه تخصيصه بغير موارد
الظن وثانيا ان مقتضا العمل بالظن من باب الاحتياط في ذلك من القول بحجة حجة عموم العوض المثبتة والثابتة بيقين به المطلقات المعلومة ويمكن التخيير
المتصرف في النقوس ونحو ذلك والموال المحقوق ورفع اليد به عن الاصول الثابتة في موارد ما اعترضت ذلك فلا تغفل الثالث ان الدليل على وجوب
الاحتياط في المقام ومن البين ان الاصل بلائة الدين مما ثبتت فيه من التكليف سيما التكليف بالاجاب غاية ما في الابد الحكم فيه بالاستسقاء نظر الى حسن
الاحتياط وحجانه عند العقل والعقل لا يرد له بما قصد المعترض فيها ولا ان عدم قيام الدليل على وجوب الاحتياط لا يقتضي تعيين العمل بالظن لعدم

الذي يدل عليه ايضا فاذا وادار الامر بينهما فبين الاول ملا باصالة النفع من الثاني فاللزام في ثبات وجوب العمل بالضرورة الدليل على سقوط الاختيار
الرجوع منه الى مجزئ الاصل المشترك بينهما فليبق المصوتا المانعة سالمة عن المعارض موجبة لتعيق الرجوع الى الاختيار وثابتا انه زاد عدم الدليل على
وجوبه في كل واقعة خاصة مع قطع النظر عن غيرها من الواقع فليس لجهل فيها بخصوصها وجوب العمل بالاختيار فيها فسلم وان زاد عدم وجوبه فليجوز
التي بدد التكليف لمعلوم بالايجال بينها كما هو المقصود في المقام فتشوع لان فيه طرا للتكليف لمقطع برفوؤدى الى الحاشية القطعية التي تطابق بزيادة
الادب على المنع منها والعول برى بفضاه دون بعض ترجيح من غير مرجح والغيب في المقام باطل بالايجال فبين الاختيار فمما استراح في ذلك من الاختيار
في مثل العول بالبرائة ودون ذلك طرأ على طريق المعلوم بالايجال وعدم اقتضائه للاختيار او عدم اشتراط العلم بتفصيل التكليف في التكليف فانكر التكليف بالجهل من
داس الا ان يشأ على ذلك في المقام موجب للخروج عن الدين على ما قرره في الاختيار فلا يمكن المصالح والمفاسد في العلم بالايجال في تحقيق التكليف باحد
محصورة بما وجب في حاشية مع اتحاد نوع التكليف اذ ينافي جميع بعلم المكنات المخصوص على ما قرره في مسألة التنبه بالحصول والاكتفاء لثبات اصل التكليف
فكلما اتفق في محل السلسلة من هذا القبيل حكما فبما الاختيار والادب الى اصل البرائة كما لم يتنبه عليه الرابع ان العرض من الرجوع الى الاختيار هو لا عند التنبه
وهو معتقد في المقام اما اوله فانما احتمال الخلل في العلم بالاختيار كما ذهب اليه بعض الاححاب لكونه شريها محرما وصريح بعضهم بنفي الواسطة بين السلسلة
اعنى الاجتراء والتفصيل بطلان لعلادة الواقعة على غير هذا الوجهين اما ثانيا فلان اعتبار البرائة لوجوبه مع العبادات وجوبه مثل اوجاب من المستحق
واقتران كل منهما على وجهه بحسب الاجتهاد والتفصيل كما ذهب اليه جماعة من اصحابنا بل ربما انتفى التنبه فيكفي يكون الاختيار طرأ في ثبوت غايته لا ان كان
تحصيل الظن بجواز ولا اكتفاء به وهو يرجع الى الظن فيشترط مع سائر الظنون في الاختيار فطرأ الى انتفاء المرجح بينها واجاب عند المصنفه فاداه
القطع بجواز الاختيار فساوفا لخاله منه على كلا الوجهين كما يظهر من النظر في اختلافات العبادات وعمومات الاختيار وملاحظة السيرة المستمرة بين المسلمين
وطريقته النبوية لا يمتد عليها السلام مع الناس قاعدة عدم الدليل دليل لعدم في مثله فخذ ذلك مما حصل في محله وتارة بان الظاهر اختصاصه بغيره
في سلسلتين بصورة امکان تحصيل العلم بالواقع اما مع الادب كما هو المفروض فلا يمنع التنبه في التكليف بالحق ادعائه الممكن في تحصيل الظن فاذا اريد
محبة كان كالثبات فلا ينافي به فصد اوجوب الادب بالبرائة من الجرم بالعبادة وتوفر ثبات الامثال في التحصيل ولو يطرأ الظن على الامثال الاجمالي
ولو على وجه كمال وهم فاحش غايته لا مرقبة لاول مع امکان العلم به على الثاني حيث يتوقف على تكرار العبادات واهن ذلك مما عني به واخرى بان التنبه
بعد الحكم بوجوب البرائة في اشترط البرائة لوجوب البرائة من جملة الواجبات لشريته وان كان كما شاف عند حكم العقل من باب المقدرة فلا فرق في ذلك بين
الوجوب لواقع في الظاهر والادب على جواز الاختيار بالجهل بين الظواهر المانعة والشرائط عند دوران الواجب بينهما والصلوة في اوجوبها حاشية
القبول بينهما وهكذا الحق في معرفة وجه العبادات بعد ثبوت وجوب الاختيار لا يعتبر فيه سوى وجه الظاهر ولا لا في الاختيار اساعلى انه يمكن تحصيل
الظن بالوجه لواقع في جميع بين الوجهين فان ذلك غاية الممكن في حق التكليف عند الاستدلال والافق اذ يقع التكليف اساو قد ثبت بطلانها من ان التكليف
بما لا سبيل اليه في كثير من المقامات قد وادى الامر فيها بين الحق وبين وكثيرا ما يتعدى مراتب الاختيار لما يقع خارجا عن الرجوع الى الاختيار على الاطلاق وما لا يمتد
له واجاب المصنفه عند ما تخرج من القول بسقوط التكليف في تلك المواضع لا يلزم من ثباتها على الرجوع عن الدين ولو حصل العلم ببقاء التكليف في
في بعض تلك المقامات وتوقف الخروج عن عهدته على تبين حكمه فغاية الامر ليقول بحجة الظن في ذلك لا يلزم منه حجة الظن في سائر المقامات ثم عوى عدم
القول بالفصل في محل الشك في الحكم المستند في الضرورة امتدادا ودرها وليس ذلك امر معمول لا موقوف في كلام الاححاب ليمكن الاستدلال في مثله
ثم اللزم في ذلك المورد بخصوصه لا يمتد الى الظن بالفرار مع قوة هو غير مطلق الظن على ما تقدم تفصيل القول فيه الا حيث يتوقف على اتمام
مطلق الظن في بعض المقامات فغاية ان يكون حجة في ذلك المورد بخصوصه استدلالا في التكليف لو تمكن من الاختيار في اعمال فصد يمكن القول بالانحياز
به فلا يمكن جواز البرائة لعلامة الى بيان الاحكام لغيره مع وجوبه في مقام التقابل والتعلم كما في مسألة دوران المال بين الشبهين فغاية ان لا يتكاتف
القوى وجوب تفصيل المال بل بما يؤول الى خلاف ما لا يتقدم بل كثير من ابواب المعاملات والاحكام من هذا القبيل لا يتوقف فيها بؤدى الى
الاموال وتضمين مقتضى واما بعض مقتضى فاداة الصدقة والبعض ما يقاها الاختلاف والاشعار فلا يخصص عن العمل بالظن ومعنى جاز العمل في حق غيره جاز في حق
وجوبه من العمل المستقل في العمل الجهد المقتضى فان الفقيه يفتقر عليه لظن الاختيارية تعين عليه لا بد بالاصول العلمية التي من جملتها الاختيار ومن
وجب عليه الاختيار في ظاهر الحال وجب على من يتبع المقلد من غير حكم عليهم بما يعتقد من لزوم الاختيار في تلك الحال وبين الحكم الواقعي مع فقه الفرق
البرائة معوله ومطالبة المستفتى ببيان اوافقه لا يقضى بل من وجوب مع عدم العلم به بل الاختيار التواضع بل لاداة الاربعة مع منطابقة على المنع من التفتا
فهم قد عرفنا في تفصيل الاختيار ولا يمكن ان يتوقف فيما مرجح مع تعدد الطريق القضي العمل بمقتضى الطريق الحق وهو غير الظن بالواقع الا اذا حصل
الظن بكونه طريقا في ذلك الحال على حسب ما تفصيل القول في ذلك من ذلك من الايقان في حجة الظن في سائر المقامات كالا يفتقر في ذلك قدس سره وقد
في المقام ايضا ابراد على الدليل المذكور بان تسليم مسئلة ياب علمه عن معتد في نبوت المرام والاستدلال في الظن في تحصيل الاحكام لا يمكن ان يسأل على
بما عليه للضرورة والاجماع وينبغي ما عداه بالاصل لا فاداة الظن بل حكم العقل بالبرائة لا يثبت عليه التكليف الا بالعلم والظن فام عليه دليل عليه فيها
ينبغي الا ان يحكم العقل بغير الدلالة وبذلك ذلك ما ورد من النبي عن اتباع الظن وعلى هذا فاما في حصول العلم به على احد الوجوه وكان لنا مند
عن كمال الجمعية لا يمتد الى الحكم ان يجوز شركة وان لم يكن كمال الجهر في التفتت والاختيار بها في الصلوة الاختلاف فانه مع وجوب العمل للشبهة
بالاجماع ووقع الخلاف في تبين احد الكفتين في كمال كفاية الكفتين مع القول ان قصته حكم العقل هو انشا على الغير لعدم ثبوت خصوصية سندنا
فلا يخرج عنها في فضل من ان يقوم دليل على التعيين قلنا انت جبرائة ليس معنى الاستدلال على الاستدلال الى مجزئ انما ياب العلم حتى يورد عليه

بان ذلك بان العلم طريق العلم لا يوجب العلم بالظن بل اعتبر معرفة قيام الاجماع والضروة على بقاء الدين والشيعة والمعرفة في المقدمة القاطلة بان
 بان العلم ان بان العلم بالاحكام على نحو يحصل بنظام الشريعة ويرتفع به القطع لمحصل من الاجماع وكثرة المصنعة مسدود قطعاً وبعدها يعلم
 الاصل وان عدم التعرض لدفعه في المقام كيف يقابل ذلك بالاكفاء بما دل عليه ضرورة والاجماع والتوجه فيها على الاصل في المقام فيكون هذا
 الشريعة مع الاصل على ان كان عرفاً يمكن ان يكون ذلك متاخر اذ قلنا بعدم جريان الاصل المذكور في العبادات المجردة ومنها اذا كان الاجزاء
 بعضها منوعاً بالبعوض مع عدم تعين اجزائها وشروطها على سبيل التفصيل لا يصح اقتضاها على المقدار المتعين من الاجزاء لعدم العلم بكونه هو
 به ولا الحكم بسقوط الكل من جهة عدم تعين المكلف به لما من مخرج عن ضرورة الدين واما ان قلنا بجريان الاصل فيها كما هو متعارف لبعض بناء
 على ان التكليفات متعلقة بالمكلف بمقدار علمه ولا تتعلق بنا التكليفات المجردة الا بمقدار ما وصل اليها من اليقين فلا يلزم الا بانها باقية به الا
 القاطعة من الاجزاء والشروط اذا لم يرض كون القطع هو الطريق في اليقين وعدم ثبوت حصول اليقين بغيره ولا قطع لنا بعد الاصل على ذلك بوجوب
 جزاء وشروط اجزائه لم يرض ضرورة ولا اجماع ونحوها من الادلة القاطعة على اعتبار شيء مما وقع خلافه من الاجزاء والشروط ولو في الجملة وما قد يكون
 من حصول القطع اجباً لا بوجوب اجزاء اخرى مما دل عليه الادلة القاطعة من التسقوط بعد ملاحظة الحال في العبادات من الطهارة والصلاة والصوم والركن
 وغيرها مع التعرض عن ذلك ونسليم حصول علم الاجماع بذلك فاما المعلومات اعني اجزاء وشروط كل بحسب الواقع واما تعاقب ذلك بنا مع عدم فهو طريق
 اليقين فاما لم يرض عليه جماع ولا غيره فاما ما من فيه من القاعدة المذكورة وان علم كون الحكم الواقع الاول خلافه لوضوح جريان اصله في العلم بالاجماع
 باصالة باشتغال ذلك بحسب الواقع اذ لم يكن هناك طريقاً له وقد يشكل الحال في المقام في اقتضاها والافناء سبباً في مسائل المعاملات لدوران الامر
 ح بين الحد ودين لكن الذي يقتضيه لقاعدة المذكورة هو الحكم بعدم تعاقب وجوب القضاء والافناء بنا الا في ما ثبت وجوبه علينا بالادبيل القاطع
 مقتضى لقاعدة العقلية وليس في الالتزام بخرج عن مقتضى الادلة القاطعة القاضية بكوننا مكلفين بالتفعل فعلاً باحكام الشريعة في الجملة فانها لا
 تقيد كوننا مكلفين بالفعل بجميع التكليفات الواقعة وان كانت معلومة تجاز الاحصاء من تلك الاشارة اليه فظهر مما قد نال من دفع ما يقرب من ان مقتضى
 على المقدار المتعين من التكليفات يكون في المخرج عن هذه التكليفات للقطع الاجماعي ببقاء تلك المقتضى غير ما يقتضيه نعم قد يشكل الحال
 في الطوارئ الواردة كاحكام الشكوك ونحوها مما يقتضيه تلك التكليفات هناك على امد وجهين ووجوده ويمكن فيه بناء على الوجه المذكور بالانتماء اليها
 بعد العلم بتعلق التكليف في الجملة وعدم قيام دليل على انتبهين حيث ان المقطوع به هو احوال الوجهين والوجود فيقتصر في ثبوت التكليف بذلك المقدار
 ويختص في ادائه بين ذلك الوجهين والوجود وبمثل ذلك اذا دار الواجب من اصله بين امرين لا قطع باحدهما مع القطع بتعلق التكليف باحدهما كذا في الصلوة
 يوم الجمعة بين الظهر والجمعة لكن البناء على جريان الاصل في مثل ذلك بعيد جداً ان كون الاصل بكل منهما اداء للمأمور به غير متعارف بعد وان التكليف هناك بين
 الامرين وكون مقتضى العلم من المكلف به هو احوال الامرين لا انهما متعلق هناك امرين بالعدد والجمع بين الامرين ليكون ذلك في الحقيقة فاضاً بدفعها بالاصل
 فيبقى التكليف بالاطلاق هو مقتضى ذلك لثبات من المكلف به فالواقع للقاعدة ح هو البناء على تحصيل اليقين فيجب البناء بالفعلين لا مانع من الالتزام بالاختيار
 في مثل الصورة المفروضة ولا يقع ذلك الا في صور نادرة ثم اني اقول انه لو فرض الاستدلال بخوارق ان يكون الاستثناء في مجزئاً عند بان العلم بعد
 ثبوت التكليف في الجملة كان ما اوردته من قيام ما ذكر من الاعتقال غير ما مضى في هدم الاستدلال فيقول ان مقتضى حكم العقل بعد العلم بحصول التكليف
 في الجملة ولو لم يثبت بالواجبات وترك الحرجان هو التخيير بين متعلقين لوجوب غيره ومتعلق المنع والاباحة ليقوم من الامثال بالفعل المذكور في مقتضى
 الخوف من الضرر عليه كما ان مقتضى النظر في المعجزة بمرادها النبوة الاحتمال كونه بنينا في الواقع وقرب الضرر على مخالفة في الاجل ح فكما ان ثبوت الحكم يحتاج
 الى الدليل القاطع فكذلك مقتضى القول ان مقتضى الدليل بان العلم في المقام هو التوجه الى الظن ان هو الاقرب الى العلم فادركه من جواز ان يكون المرجع في
 الاثبات هو العلم وحكم فيما عدا المعلوم وان كان منظوناً بان مقتضى الواجب ان هو احوال بالوهم ونزل من العلم الى ما اوردته رجائياً فان لم يثبت دليل عليه كانت
 مع الاصل المذكور في جواز مرجح الاحتمال كما هو كلام المورد غير ان في المقام وان ادعى قيام الدليل عليه ككما هو في كلامه في موضع سبباً اذ اصل الظن
 بخلاف مقتضى التخيير من العلم هو الاخذ بما هو اقرب اليقين في الاثبات التي من غير فرق وان ادعى الاجماع على اصالة البرائة حتى يعلم ان مقتضى العلم هو احوال
 سبباً في نحو ما ذكر من مسئلة الجهر في الاحتجاج بالعلم بوجوب احدي الكيفيتين ان لا يبعد مثله لحكم بوجوب التكرار كما مضى عليه في صورة اشتباه الموضوع
 كالصلوة في التوطين المشبهين ودعوى الاجماع في مثل ذلك لا يقتضي عدم الرجوع الى الاختيار في فقه بينة ومن عريب كلام ما صدر في مقام من بعض اعلام حنابلة
 انه اورد على المورد المذكور في فرق بين مسئلة غسل الجمعة ووجوب الجهر في الاختفاء في جريان الاصل باننا اذا دنا في لوجوب مع عدم الحكم بالاستحباب فهو لا يلزم
 ثبت بقينا من الشرع وان اردنا الاستحباب فهو ليس الا بمعنى حرج احاد ثبت الاستحباب على احاد ثبت لوجوب الاصل ان الرجحان لثبات بالاجماع والضروة لا بد
 ان يكون هو الرجحان الاستحباب دون الوجوب فهو لا يتم الا بترجيح اصل البرائة على الاختيار وهو موقوف على جهة هذا الظن وبالجملة لا يحسن بقاءه بدون الفصل
 واثبات من الشرع احوال الامرين واصل البرائة لا ينبغي الا المنع من ذلك وعلى فرض ان يكون الرجحان لثبات بالاجماع هو الحاصل في ضمن الوجوب ففقه في نفس الامر
 فمع نفي المنع من الترتيب باصل البرائة لا ينبغي رجحان اصل الاستحباب بالبرائة المنع عن ذلك لا يوجب كون لثبات بالاجماع في نفس الامر
 هو الاستحباب فكيف يحكم بالاستحباب انهم صحح ترجيح مقتضى الدليل على الاستحباب على مقتضى الدليل على الوجوب بسبب عتصاً باصل البرائة وهذا ليس له و
 اما المناسبة امد من المثال هو ان في نجاسة عرق الجنب من الحرام مثلاً ان جبراً لو اصابه لورد في ذلك والاجماع المنقول لذلك على ذلك الجنب فيه لا يخل
 برائة الدلالة عن وجوب الاحتياط في الجواب عن ذلك يظهر مما قد مناه من منع حصول الجرم والظن باصل البرائة مع ورود الجنب في سبباً كذا في قوله ان حكم
 غسل الجمعة نظيراً في التسمية والاختفاء على ما فهمه المحاصل ان الحكم فيها كان جبراً واحداً لظني في مقابل اصل البرائة وفي حنابلة في حنابلة في الرجحان

في
 في

الحاصل من الاجماع والتوهم من الاحتياط الواردة منه في مقابل اصل البرائة فهو ان خبره يوجب ما لا يثبت اثبات الاستصحاب بضمته لاصل ما لا يثبت
عليه فان مطلق الرجحان على الفرض المشترك بين الوجوب والندب معلوم بالاجماع والمنع من الترتيب منفي باصل البرائة فيلزم من الامور ثبوت الاستصحاب
في الشرع وليس ذلك من ترجيح احاد بل لا يستحب بوجه لوضوح جريان بغيره مع فرض تنافي احد بش من الجانبين او من جهة الاستصحاب خاصة مع بطلان
مادد على الوجوب في المقام كما هو المفروض في الحاصل ان مع اليقين بنبوت الرجحان والحكم بعدم المنع من الترتيب من جهة اصل البرائة لا يبقى مجال للتكاذب
ودعوى كونه صفتا على جميع اصل البرائة على الاحتياط وهو موقوف على جبر هذا الطريق غير واضح كيف قد نقل المسند الى ولا يكون لثبوت اصل البرائة من
جهة الظن من جهة قطع العقل بانه لا يتكلم في الاصل او بتمام طريق التكليف الى الوصول الى التكليف في منع ذلك كلام اخر اشاد به المورد ايضا وسيجري كلام
منه انتم وما يتقبل من المنع لبقاء له دون الفصل فقد يكون الرجحان في ضمن الوجوب بحسب الواقع فلا يعقل بقاءه بعد تنافي فصله مدفع بال
البين بين رفع الفصل في الواقع ومنع الحكم كافي في دفع الوجوب والحكم بعدمه في الظاهر لعدم قيام دليل عليه كما في المقام لوضوح قضائ الاول برفع المنع الثاني
به بخلاف الثاني ضرورة عدم الحكم هنا برفع حكم ثابت ائنا المقصود حصول المنع من الترتيب من اول الامر الذي هو فصل للنوع الاخر على الاستصحاب
بعد ثبوت المنع بالاجماع والفصل المذكور بالاصل مثبت خصوص الاستصحاب في الظن وليس رفع الفصل بالاصل في الظن فاضبا بانقضاء المنع الثاني
بالدليل بل انقضاه ماد كراه من الحكم ببقاء المنع في الظاهر بالفصل الاخر فيكون المستفاد منه حصول النوع الاخر في الظاهر نعم لو لم يكن هناك دليل على
حصول المنع لم يكن القول بنفسه ايضا من جهة الاصل ولا لا نقضا انقضاء الفصل المفروض بنفسه ظاهرا والمفروض في المقام خلاف ذلك لقام الدليل
القاطع على ثبوت المنع فقول ان اصل البرائة من المنع من الترتيب لا يوجب كون اثبات الاجماع له غير مجزئ ليس ذلك مما ادعاه المورد واصل بل مراد اثبات
الاستصحاب في الظاهر سبحانه كون الرجحان ثابت بالاجماع حاصل مع عدم المنع من الترتيب بحسب تكليفنا في الرجحان معلوم والمنع من الترتيب في الظن منفي
بحكم الاصل مثبت بدلت الاستصحاب في الظاهر وكيف يعقل القول بقضا اصل البرائة يكون الرجحان ثابت بالاجماع حاصل في الواقع مع عدم المنع
عن الترتيب ومن المعلوم عدم اصل البرائة بالذات على الواقع وقد نص عليه المورد في كلامه فان قلنا مقصود المورد حكمه هو العمل بالعلم وترك العمل
بالظن والوجه المذكور لا يثبت ثبوت الاستصحاب فصل عن العلم به فكيف يصح حكمه بثبوت ذلك من مراد المورد الا ان الثبوت على العلم في اثبات الحكم ودفع غيره
المفطوح به بالاصل لا تنافي الطريق اليه ولما كان الرجحان مقطوعا به في المقام حكمه بدفع الزايد بالاصل لعدم قيام دليل عليه فيكون الثابت على
التكليف في الظاهر الاستصحاب قطعاً وان لم يقم بمصولة واقفان دفع الحكم في الظن لا نقضا الظاهر لانه لا يثبت في الحكم بحسب الواقع وان كانا تحت المقدار
معينة لثبوت الحكم في الظاهر كان الحكم الثابت من جميع ظاهرا ومع الغرض عما ذكر فلو سلم كون نفي الفصل في الظاهر غير نفي رفعه بحسب الواقع ثم المقصود ايضا
فانرفع واقفان كل مقام الدليل على حصول المنع بحسب الواقع كما هو الواقع في المقام لا مجال للتثني في تحقق النوع المتقوم بعد ذلك لفصل كما في دفع الوجوب
اذ اقام دليل على تحقق الرجحان اذ لا اشكال بل لا خلاف في الحكم بالاستصحاب فغاية الامر ان يكون المقام من قبيل ذلك الحاصل ان اصل البرائة بالنسبة الى الظن
حجة فانه الحكم في حال الرجحان في الحكم اقام الدليل على جبرته وجوب العمل به في الظاهر كما اننا علمنا بالاجماع ونحوه ورجحان الفصل ذلك في رواية اخرى
على عدم المنع من الترتيب حكما بحصول الاستصحاب فكذلك في مقام من غير فرق فيما يخص بصدده من ثبوت الحكم بالنسبة الى الظن وليس ذلك اثباتا للحكم بالاصل
ادليس قضاة الاصل هنا سوى عدم المنع من الترتيب وبما قلناه مع الرجحان المعلوم لثبوت من الخارج بغير الاستصحاب ولا بعد ذلك من قبيل الاصول للمقيدة
قضاة لا يخفى من ذلك ظاهرا في قوله ان حكم غسل الجمعة نظير مجزئ الاختصاص في التسمية بعد حصة جريان الاصل في غسل الجمعة حسب فرضه وعدم
حصة جريانه بالنسبة الى مجزئ الاختصاص لانه لا يثبت احدا لتكليفه في مخالفة كل منها للاصل من غير تفاوت بينهما في ذلك يتضح الفرق بينهما في الواقع ومع
الغرض عما ذكرناه وادله وادله من هذا ايضا بين حكمين وجوده من جعلهما من قبيل الحكم غير مجزئ مع كون احدهما حكمين في مسئلة الفصل في كل مخالفة
للاصل في اكثر على خلاف مسئلة مجزئ الاختصاص لا فرق بينهما في مخالفة الاصل بوجه من الوجوه وامانا بنا فان ما ذكره من ان امثال المناصب رامة
بما سطر في المنع من الحكم محل مناقشة لا دفع وجوب الاجتناب في المقام بالاهل حسب ما ذكره فاضاد تنافي جواز الاجتناب في المقام في نفسه على ما ذكره من ان
المنع من دفع الاصل البرائة من المنع من الترتيب لا يقتضي كونه جواز الاجتناب الثابت بالاجماع حاصل في نفسه في امر في نفسه كراهة ولا بآخرة فادله
بالاصل المذكور دفع المنع من ترك الاجتناب مع عدم حكمه بجواز الاجتناب فهو مخالفة ذلك لاجماع عليه ان ادبه مع حكمه بجواز الاجتناب ايضا فاقى دليل قضى بقاءه على
نحو ما ذكره في مسئلة غسل الجمعة غايتة ودون الاختلاف هناك بين حكمين وهذا بين احكام ثلثة وامانا لنا ان ما ذكره من ان الحكم بالرجحان لقطع غير
مستقيم لا وجه لاعتبار الحكم القضائي في مقابلة اصل البرائة وليس في كلام المورد ما يوجب ذلك صلا وكيف يعقل مقابلة الاصل بما وقع لاجماع على ثبوت
الحكم بجرمانه عليه دفعه وائنا المقصود دفع المنع من الترتيب وان اقام عليه دليل على بطلان اصل البرائة في مقابلة ذلك لا دليل الظن كيف عبارة المورد
في دفع اصل البرائة للمنع من الترتيب والظاهر ان ما ذكره مبنى على ما ذكره من كون دفع المنع من الترتيب بالاصل فاضبا برفع رجحان الفصل فيكون الامر في مخالفة
البرائة للرجحان المقطوع به وقد عرفنا ضعفه لوضع ما ذكره في غير ذلك بعينه في المثال الذي ورد به ايضا غايتة الامر ان المنع من المقام رجحان الفصل
والحاصل هناك جواز من يكون دفع المنع من الترتيب هناك في معقوف الجواز المعلوم لثبوت ايضا يكون مادد على الجواز من الدليل القطعي مما لا باصالة
البرائة دون الدليل الظني لقاض بوجوب الاجتناب وهو كلام سابق جدا ولو لم يقتض عدم جريان اصل البرائة ولا بآخرة في شيء من المقامات ثم ان للظاهر
المذكور ايرادا اخر على هذا الايراد احبنا البراءة من جهة المقام ونشير الى ما بين عليها من الكلام حتى تضع به حقيقة المرام منها منع جواز الاستصحاب في دفع
التكليف الى اصل البرائة وقول ان العقل يحكم بانه لا يثبت تكليفه ان ادبه بحكم القطع فهو اول الكلام كما يعرف من ملاحظة ذلك اصل البرائة سيما
بعد ورود الشبهة والعلم الاجمالي بنبوت الاحكام شرعية خصوصا بعد ورود مثل الخبر الصحيح في خلافه وان اداد الحكم الظني كما يشعر به كلامه سواء كان بآخرة

تمام

مع انقطاعه

[illegible]

المذكور للقطع بان قد ستر لا يعتمد عليه كاضل في مباحث صل البراءة واما بالنسبة الى ما ذكره في الحكم بين المسلمين وفضل الخصومة ومثله الاثباتان
الذي يقتضيه لتعاقب المذكورة هو الحكم بعدم تعلوق وجوب القضاء والاقتضاء بنا الا بما ثبت جوبه علينا بالبدليل القاطع فيعمل في سائر الموارد بما جعل
عليه في موارد الشك في الزم ذلك كما يجب ان لا يقدام عليها من غير علم ما ورد في ذلك من التفتيش في الباطن الى اوصاف الجاهات وليس في الاثر ان يرد في حيز
عن مقتضى الادلة القاضية بكونها مكلفين فعلا باحكام الشريعة في الجملة لكن لا يخفى ان مقتضى القضاء والاقتضاء وعلى موارد التفتيش فاض يتعطل الغلبة
واما كثر موارد الغوام فغاية الامر عند تقدير الاقتضاء على موضع كيقين جواز الاعتقاد في القضاء على الظن في بعض الموارد المختصة في الجملة من غير ان يتعكك
الى غيرها وفي الاثبات على بنا طريق العمل على حسب مقتضيه الاصل في تلك الواقعة واما بالنسبة الى نظريات الواردة كاحكام الاستكلاك ونحوها مما يقع
بتعلق التكليف هناك على احد وجهين ووجهه فيما لزم التحسين فيها بعد العمل بتعلق التكليف في الجملة وكذا لو دار الواجب من اصله بين امرين لا يقع
باحدهما لكن الوجه فيها كما افاده في كونهما على تحصيل اليقين مع امكانه ولا يبا القدر الممكن واما بالنسبة الى التكليف المجتهد من اصلها فيما يستلزم
من تحوي كلامه من ان ارجوع فيها اصل البراءة مما لا يحسن ودر منه بل العقل والتقل متطابقان في الدلالة عليه الا اذا دار التكليف لمعلوم على الاجمال بين
امرئين وامور محصورة واقعة في محل ابتداء ذلك لكلف فبذلك بالاحتمال في ذلك المقام بخصوصه ونحوه واما محجة العلم الاجمالي بوجوب التكليف اجمالا
بين مجموع اوقاف المشبهة فليدرك ذلك بما هو جلي مثال كما تقرر في مخرج مسئلة المشبهة بالخصومة قد يترد الامر بين كون المال لاهد شخصين كما
الاعتقاد المشبهة فلا معنى للبراءة لجهة تصرف غيرهما في الفتن والمثمن لا للتحسين كما منها اتما اختيارا ما فيه صلاحه وتحسينه كما لا بدليل عليه مع
الكلام في حكم الواقعة لا في علاج الخصومة الا ان يمتنع في مثل ذلك باصالة عدم ترتيب الاثر بنا على ان اصل عدم من اصولا ثابتة ولذا قلنا ان لو
لذلك اصل البراءة باصل عدم كان اشمل وقد سبق باندرج عنه فيما استثنى من الظن الذي قام على اعتناء دليل عليه بناء على ان اصل عدم منه نظرا
الى قيام الاجماع في التمسك على العمل به وحيث يكون اصل البراءة ايضا من هذا القبيل لان يمنع قيامها على الاصلين المذكورين مع الظن بخلافها او يبنى على
اعتبارها من باب الاستصحاب يبنى على محتمل في الحكم الشرع وهو رجوع الى الظن به والى الاحتجاج الواردة فيه لغيره للظن بحكمه الا ان يردى او توافها في الجملة
وهو لم يكن يمكن القول باندرج الاصول الثلاثة في اصول العقلية لاجتماعه لدول عليها بالكتاب كسنة القطعية في الجملة على ما فصل في محله نعم كبر
ما يقع اشتباها في الحقوق بحيث لا يجري فيها تلك الاصول فلا يرد مع اشتداد دليل العلم ولزم يقين المستحق من العلم بالظن وذلك من مقتضى موده فلا يمكن
التقدم على غيره وكان خارج عن مقتضى المورد فلا تغفل فان المصنف قد لا يرضى على المورد بان تارة تمتك باحتمال كون المرجع اصل البراءة كما
يشعر اول كلامه فهو مما لا يجزئ شيئا للزوم التفرغ عن الضرر والخوف فكل من اثبات الحكم ونفسه يحتاج الى الدليل لا يكفي فيه مجرد الاعتقاد في كل منهما
في احكام الشريعة فلا يجوز الا بدليل وان تمتك بدليل اصل البراءة فم سببا اذا حصل الظن بخلافه وضوابط في مثل مسئلة التمسك في الحق بعد فرض القطع
بوجوب احدهما بالفضل وعدم سقوطه بالجهل ان مقتضى الاصل فيه تكرار العمل ولا يذهب عليك ان هذا الكلام اتما او وده المصنف في البراءة في انقضاء
والا فندعيه بالاجواب عن غير مقام كما بان في الثاني ان قوله بل لان العقل يحكم بانه لا يثبت تكليف علينا اول الكلام لان حكم العقل اتما ان يرد في مقتضى
او الظن فان كان الاول فدعوى كون مقتضى اصل البراءة قطعيا اول الكلام كما لا يخفى على من لا يخطأ دالة المشبهة في انما من العقل والتقل سلما كونه قطعيا
في الجملة لكن المسلم اتما هو مقتضى ردو الشرع واما بعد ردو الشرع فاعلم بان من اجمالا ما يعتقده في التمسك بالعلم بالعدم قطعيا لا يخفى علينا
ذلك ايضا ولكن لا نستل حصول القطع بعد ردو الشرع واما بعد ردو الشرع فاعلم بان من اجمالا ما يعتقده في التمسك بالعلم بالعدم قطعيا لا يخفى علينا
او من جهة استصحاب الحالة السابقة فهو لظن مستقما من طواهر الاحتجاج والاثبات لوقوعه في مقتضى ما بالخصوص مع انه لم يرد في الشرع ثم ورد في خبر
اذا حصل من خبر الواحد ظن اقوى منه واعترض عليه بغيره فانه بان المانع يكفيه الاحتمال في عدم الاستدلال فلا بد للمسلم من اثبات تقدم العمل بالظن
على الاصل وتارة بوضوح حكم العقل بالفضل والتكليف مع انتفاء الطريق لغيره بل لقايل بالظن لا يبنى عليه انما لا بعدا فاما الدليل عليه ولزم بان لا يكفي
بالظن في دفع الظن فان غلب الاستدلال به عليه لم يشبه له وروى في متناعه بل هو يتنازع القول بحجية على الاطلاق من حيث استلزام وجوده لعدم قد
تقدم طريق الاستدلال بذلك توجيه ما او ودر عليه كفى في الفصل بالاعراض في حيث ان التحقيق عندنا ان اصل البراءة من الادلة القطعية مستقما
من العقل والنقل على الاحكام الظاهرية في حق من لم يبق عنده دليل على خلافه من غير فرق بين ما قبل ردو الشرع وما بعده ولا يثبت حجة صحيحة على خلافه
لو ثبت عند حجة بين عدم انتهوى او عتسل لفاضل المذكور بحصول العلم الاجمالي بالتكليف فحتمية لا مطلقا لان الحكم كما ذكرناه عند تقرر الدليل في
بناء المتقدم في سلم كلامه عن توجبه لبراهات المذكورة عليه لاقتضاء الطريق القطعي بل الظن بل الاحتمال في العمل بالاصلح فلا بد في الجواب من منع
علم الاجمالي على وجه يقتضي لزوم الامتثال في موارد خصوصية قبل ردو الاقتضاء في حكم بحجية الظن في الجملة عليها على فرض تقدم مطلق الطريق الشرعي واما
الفعل فيها وذلك لان العلم الاجمالي بالاصل بالنسبة الى مجموع المسائل الشرعية لو سلم حصوله زيادة على الفتا لثابت بالادلة المتعبرة ودر ان الامر فيه
بعد الاجتهاد بين الامور المتباعدة المحصورة لا يوجب امثال مثال نظر الى اختلاف اجناسها وعدم ابتداء المكلف الواحد في الزمان الواحد بحجبه على ما فصل في
مسئلة المشبهة بالخصومة فوجود العلم الاجمالي كعدمه يرجع الى شك في اصل التكليف قد تطابق لادلة الاربعة فيه على حكم البراءة والمنع من الاجمال
عليه مع كثر الخلاف في تعيين الادلة المتعبرة مغالطة محض واما ان يرد في اجماع على حكم بالبراءة مع عدم ثبوت التكليف فلا ينافي لخلاف في طريق اثبات البراءة
ان القائل بحجية الواحد مثلا قائل بلزوم العلم باصل البراءة عند عدم ثبوت حجة ما ينافي مع ثبوت التكليف فلا ينافي لخلاف في طريق اثبات البراءة
العقلية والنقلية المقررة في محالها الدالة على حكم بالبراءة عند عدم العلم بالتكليف المتحقق مع الشك في حجية الدالة لانه عليه مع العلم الاجمالي
الحاصل في الامور العينية المحصورة او العينية الموقوفة بعمل المكلف المخصوص تفصيل الكلام في ذلك موكولا في مسئلة اصل البراءة الثالثة ان قوله

بذلك ذلك هو بطلانها على ما لا ينفك عن كونها كاشدة ما قطعنا به من ظاهره في غير ذلك من قولنا في حجة ظاهرنا ان ما نحن فيه
ثم لا نترن كان هو لا يجمع فيها نحن في قولنا الكلام وان كان غيره فهو ليس من القولون لمصلحة من لا يتوان من قولنا في ذلك لا ينفك عن الكلام في
الاستدلال بها مشرنا بذلك في ما ذكر في بحث الكتاب من انها كالكاتب بنفسه من باب الخطايات تشافهة فكيف ذلك على حجة الكتاب على
الحجة انما هو المشافهة بين تلك الاخبار وطرح حكمها بالثبوت اليها انما لم يعلم دليل عليه بالخصوص وقد خلج في القسم الذي انما يثبت حجة وقته
الاصل والاختصاص الام في الظن واعرض عليه لمصلحة في الاول يجوز دفع الظن بالظن كما ذكرنا ثانيا بان المورد كما ذكر في مقام الاستدلال في قولنا
وثالثا بان لا وجه لدعوى ظهور تلك الايات في غير الفروع ودعا بان قد تقرر في محله شمول ادلة حجة الكتاب لهذه الاعضاء وانما يجمع على حجة الكتاب
لا يتنا في الخلاف في المسائل التي دلل الكتاب على حكمها فلا وجه للقول بكون شمول الاجماع لما نحن فيه من قولنا الكلام وان القولون لمصلحة من لا يتوان في
الاعتناء ولو في هذه الاعضاء مع ان تركها راجعا بقضي في القطع سماع اعتناء ما يجرى بها او بالجملة فهو من حجة ظاهر الكتاب كسنة بالمشافهة بين
وهم فاحش بل ثانيا بين ولي بهذا الحكم المبين في اربع ان قوله ان الحكم يجوز تركه بقضي في اصل خبرنا ذلك لا يتحقق على مدعى ان المضروب من رجمنا
لجمعة يقتضي كونه مردد بين الوجوه والاستحبابا لثالث لهما وما ذكر من الحكم يجوز تركه فاصل لبرائته انما يوجب مع عدم الحكم بالاستحبابا
لا يراه ما ثبت بقينا من الشروع في اخر ما حكمه المستدرة بالفاظه وردة بما فصله من الوجوه الثلاثة وردة على مقدس شرعي في فصوله بان لا خلاف في مسألة
عسل جمعة في ثبوت الحسب متوقفا بعد الفصل في الواقع وانما وقع الشك في ثبوتها باعتبار فصوله في احد ما بالاصل الذي هو معنى ثبوتها
به طريقا في تعيين ما يقوم به نحن في الواقع فل ومن هذا الباب يظهر ان الاستحبابا الثابت في المقام حكم ظاهري لا ملحق منه من الواقع في
نظر فان كل من الوجوه والاستحبابا تكفي خاص بسبب مشكوك فيه مدفع بالاصل وانما نحن في جريان اجراء في المنع من تركه بالاصل لا ينفك ثبوت
الثاني بالظهور بالاصل المثبت قد تقرر في محله عدم حجة فاصول في ذلك ما افاده المستدرة من ثبات لفظ المشترك بالاجماع وغيره ونفي المنع من
الترك بالاصل فيتم بذلك معنى الاستحبابا وبشكل باننا ما اخذ في معنى الاستحبابا بخبرنا الترك واصل البرائة لا ينفك ثبوتها انما ينفك في ما اخذ
الاعتناء عليه مجرد ذلك في بعض يتحقق معنى الاستحبابا وذلك ان اصل ليس بناظر في الواقع اصل ولا ينفك تعيين الحكم الحاصل في نفس الامر حتى يدل
على ثبوت الفصل الامر الذي يتقوم به نحن انما افاده انما على تقدير وجوب الفعل لمصلحة الواقع لا ينفك عليه قبل فامة الدليل عليه ذلك في محله ولا يبر
فضلا الحكم الاستحبابا على الحقيقة في جري مجراه واثره اذ الحكم الاستحبابا ايضا تكفي بخصوص مشكوك فيه من دفع بالاصل فانما نحن في المدعى ان
وجود بان مخالفا لاصل الا ان العلم الاجمالي بثبوت احد ما من اجراء الاصل فيها معا وثبات احد ما من اجراء الاصل فيها معا وانما نحن في المدعى ان
ينفي الامر معارض بالمثل مدفع بان دفاع الاصل المثبت بما انما ثبت في المقام هو ان لفظ المشترك بينهما والنفي بالاصل هو التقابل على الترك وانما نحن في
الى اخر ما مقام الاستحبابا وقد شاع التسامح بالظاهرة على ذلك كثيرا والامر في ذلك سهل فظهر ان الحكم في ذلك ملحق من الواقع هو الرجم والظاهر
وهو نفي الماخذة على الترك وقد ثبت المصنف على ما ذكره قوله ولا ينفك ذلك من قبل الاصول المبنية الا ان قوله به يجوز ان اصل البرائة في مثلها
الثاني الحكم اذا لم يدل على حجة وجوب العمل عليه في لفظ محل ما لا ينفك من قبل الاصول المبنية الا ان قوله به يجوز ان اصل البرائة في مثلها
الى الواقع بالمرء لا يدل على ثبات الواقع بوجه من الوجوه انما هو بطريق العمل المكلف حين جهل بالواقع وانما الدليل عليه في اصل لفظه
به ونفي حجة ضمن الاستحبابا ونفي الثاني فلا يجمع شي من الوجوه والاستحبابا على الحقيقة انما يجمع بالبرائة وعدم العقاب على الترك وهو غير المطلوب
الذي يتم خاص من الطلب بنبط في لفظ وان ما يمكن تحليله في العقل في جريان لكن قد عرف فامة مقامه واشترطه مع ثبات الفاتحة في لفظه واصل المصنف
وه انما نحن في هذا المعنى في الامر فيه سهل الا اننا نظهر التميز بين الامر في مقامات منها انما لو قلنا باسقاط خبر لوجه العتيا لم يمكن القول باسقاط خبرنا
في المقام لعدم العلم بالوجه الذي عليه العبادة في الواقع فنحن في اعتبار انما المشبهة في سقوطها التكليف بقصد الوجه فيها بل لا يمكن قصد الا بالعق
الامر انما لم يذكر منها ان لو لم الاستحبابا لو ازم وجود خبر على خلاف الاصل من طهارة او نجاسة او اجماع او حرمة او تدبير او ملكية او انشائا او وجبة
او يكون او رتبة او مرتبة او تعيين ما هي او ابراء ورتبة او غيرها من اننا والمفترقة على الاستحبابا الشريعة لم يمكن الحكم بترتيبها مجردا صلتا البرائة واصل لفظه
هي معاوضة باصالة عدم ترتيب تلك الآثار واستصحابا بقاء الحالة السابقة فيها بخلاف ما لو دل الخبر على جواز الترك فنترتب عليه جميع لوازمه كسنة
العادية فلا يترتب على صلتا البرائة عن الفقد المشكوك فيه من عدم المنفعة او الفساد او غيرها ومخوها الحكم بحصول الطهارة ودون النجاسة المعالفة
بالفقد كثابت منها وكذا لا يترتب على صلتا البرائة عن الاجزاء والشرائط المشكوك في المهيات الجملة حكم بتعيين تلك المهيات والاكتمال في تحققها على
بالاجزاء والشرائط المعروفة على خلاف ذلك وكذا الحائز فيها يشك فيه من اجزاء العقود ولا يقدح في نحوها من الاستحبابا وشرائطها وموانعها فان
فمنه باصل لعدم لا يقتضي تحقق تلك المهيات وترتب لا تار عليها بخلاف نفيها بالبرائة لولا جمعت الامر على مساوات بين عملين واعمال معتبرة في
الحكم بالوجوه والاستحبابا فان ثبت استصحابا احدها بالخير ثبت استصحابا الاخر بالاجماع المبرك ما لو ثبت بالاصل فلا يجوز ان يقتضي من الاحكام المتفاوتة
بالاصول العلية فلو كان الاصل في الامر على خلافه كما في موارد اصل الاشتغال علمنا بكل من الاصلين في مورد ومنها ان لو ثبت بالبرائة بالاستحبابا
شيا او في ثبوتها بالاستحبابا بعد ما عتينا او بخلاف ذلك شكل الاكتمال الجملة المسئلة لعدم اسكان الحكم فيه بالاستحبابا الشريعة الذي هو الطلب بخصوص
الا ان ينصرف لند رتبة في ثبوت العادة والحال الى ما يفرق هذا المثال كما هو الغالب ذلك لان الحكم الاستحبابا المذكور الذي علق عليه تلك الاحكام
ايضا مخالفا لاصل فالاصل عدمه مما يشترط مع حكم الوجوه في صالته النفي فلا وجه لتقديم الاصل فيه على الاخر لولا الاضطرار لند كونه
ان لو ترتب على الوجوه والاستحبابا جواز الاستحبابا فيه واخذ الامر عليه عدمه فيقولون ان مقتضى الاصل فيها فان كان الاصل عدم دخول الثبات

العمل الخالص ما خرج بالذليل من غنا من ترتيبه بحجج اصل البرائة اما اخذ الاجرة فاما ينفع المنع منه على بقاء الفعل على محتمة وعدم تركه فينتفي
في المقام وبالمجمل فلا بد في محل المسئلة من الاخذ بالصدق المشترك بين الوجهين والاعاء ما يتحقق باحدهما من الاحكام الخاصة للاصل عما يترتب
على محتمة الرخصة في الترتيب ولو بحسب الأصل فمما لا يمتنع ان قوله وما هنا لا يمكن من دونه وعنده ان اراد التجنب هذا الذي في معنى اصل البرائة في مقابل الذليل
الظن وهو مقدم فهو ما سدد بعد ملاحظة فراض ذليل القولين لا شيء في مقابل اصل البرائة حتى يقال انظروا لا يعمل به بل يرجع الكلام منه الى
المستطاع بان اصل البرائة فيها الاضطرار ومقابلها هو دلالة الوقف الاحتياطي وهو لا يقول به والمستدل انهم لا يقولون به وان اراد ان هذا التجنب انما هو
في العمل بانها اخذت من القولين وعلى فرض احتياكل منهما يصير اجابا عليه فلا معنى لاصل البرائة في نظير التجنب بين الرجوع الى المحتمل كما مر فان المفروض
ان القول مختص بوجوب الجهر ووجوب الاخفات وان احدهما ثابت في نفس الامر جزم ما لان اصل عدم وجوب شيء والذليل الظن في على وجوب احدهما
في نفسه باصل البرائة في مقتضى ثبوت التجنب بغيره بشت حكم جزما والتجنب في الرجوع الى الذليلين والقولين غير التجنب في اختيار احد المذلولين ليكون التجنب
اصل المسئلة كما مر الاشارة اليه مرارا واجاب عنه المصنف دة بما فصله لكن فيه ان لا لا في كلام المورد على التمسك باصل البرائة في الحكم بالتجنب انما
يتبع حكم العقل به بعد عدم ثبوت الخصوصية لاحدهما وامتناع تركهما معا ومن المعلوم ان حكم العقل بذلك انما يتبني على بطلان الرجوع من غير مرجح
ثابت لا على اصل البرائة وكيف يمكن التمسك باصل البرائة في دفع كل من الخصوصية وتبطلان الرجوع الى الذليلين مع الحكم بوجوب احدهما اذا لم يجر
للاصل مع العلم الاجمالي ولو جرى معه لم يبق الحكم بوجوب احدهما اذا لم يجر بوجوبها شيئا وخصوصيتها شيئا اخر حتى يمكن ابقاء الاول ودفع الثاني بالا
بل الحكم بوجوب احدهما لا وجه له بعد تقدركما معا الا لجهة واحدة من قبيل التجنب بين فعل الشيء وتركه والتكليف بذلك مما لا يحصل له
كلام المورد انهم لا دلالة عليه في الاعتناء بالاحتياط او غاية ما يوجبونه ان بعد تقدركما لا مثال القطع يتعين الامتثال الاحتمالي انما يتحقق مع اختيار احد
وقصد التفرقة به ففائدة التكليف بغيره في القصد والنية وانما جبره بان لا ذليل عليه اذ لا يدل عليه عقل لا نقل فلا وجه للاسناد به فينتهي
الثاني فالقصد ان بعد تضاد الاختيارين وتعدا الرجوع بالمرجح الثابت بينهما بحكم العقل سقوط التكليف بهما فيبقى التجنب العقل حيث كان
عن احدهما فلا يمس سقوطه بالتكليف بذلك ايضا من جهة اصل البرائة لعدم جزمه بان مع العلم الاجمالي بالتكليف بل لعدم المندوحة عن احدهما لشد
الامتثال وتضاد الافتعال وعدم الفصل لا يثبت في تلك الحال فالمراد الاستثنا الى عدم المندوحة في سقوط التكليف نعم لو قلنا بجريان اصل البرائة
مع العلم الاجمالي بالتكليف يمكن دفعه ايضا لكنه ضعيف ولا يقول به المورد ايضا ولا وجه للاستثنا معه عدم المندوحة ولا الفرق بين الصورتين
لا دلالة في كلامه عليه فلا وجه هنا للاستثنا اليه على كل من الوجهين وكأنه قدرة كما نظر الى استناده اولا الى حكم العقل بغيره الذي ثم فرع عليه كلامه
المنكوره على كل من الاستثنا الى اصل البرائة مع ان حكم العقل بغيره الذي ثم فرع عليه كلامه المنكوره على كل من الاستثنا الى اصل البرائة مع ان حكم العقل بغيره الذي ثم فرع عليه كلامه
لا يخفى ان العمل بالظن في المقام كما مر موارد دوران الامر بين المحذورين من طريق التجنب لدوران الامر بين التجنب والتجنب والتجنب فالتجريب به قوي متين
اقصا واحلى ما يوجب القطع بالبرائة بعد القطع بالاستثنا لكن المعترض ان العمل كلامه على صورة تعادل الذليلين لزم انه الذي يصدق فيه عدم
المندوحة كالحكام المصنفة فلو رد عليه بالوجه الذي ذكرها في الاعتراض عليه اشارة الى ذكر من يشار الى ما ذكر في بعض المواضع المتعلقة بالكل
المنكوره حيث قال انما استندنا بالاحتياط فراض ذليل القولين من كل كلام المورد حيث جعل ذلك مما لا مندوحة فيه مستندا الى قول قوم فيه بوجوب الجهر
واخرين بوجوب الاخفات ومن قولين متساويين في الاقتصار ولو كان ذليل احدهما اجمالا على الآخر كان هو المظنون والمابق بقا لاصل البرائة لا وجه
ولكان مما يوجب مندوحة كما لا يخفى فانه يرجع الى اصل البرائة في تعادل عليه ذليل القولين الرابع ثم ان قلت لعل المورد فرض كون احدهما الاعلى التبعين
او احدهما الاعلى التبعين عليهما فتمسك باصل البرائة في دفع وجوب احدهما قلنا يصدق على الصورة الاولى انما لا مندوحة فيه بل يمكن ترك
ترك كليهما فان الحال ترك الجهر والاختصاص في البرائة لعدم اشكالهما عن احدهما بالذات لا لشيء مما يوجبها على سبيل الوجوب والاستثنا فيحصل
المندوحة بالانحصار منها لا يثبت في الوجوب وانما الصورة الثانية فيشكل الحكم بالتجنب في معنى اصل البرائة عنهما احدهما مع حصول العلم بوجوب احدهما وان
امكن دفع البين من هذا العلم الاجمالي الى العمل بالاصل فهو ايضا بصيرته مندوحة والفرق خلافة ثم ذكر في قوله وهو لا يقول به يقول لا
برائة الذنوع من مقتضى قبول جبره لا تجعل مما لا مندوحة فيه والمستدل انهم لا يقول بوجوب الاحتياط بل يتبع ما ادلى اليه ليل الظن في الجملة ان كان
مختارا للمورد وجوب احدهما لا من غير وجه هذا الاحتياط في نفس الامر فلا يمكن القول بالتجنب بمعنى اصالة البرائة عن وجوبها وان لم يثبت عنده وجوب شيء منها
ولا يعتمد على ما يمتنع به كل واحد من وجه القولين وان افاد عنه ما حله للظن بمختاره فيمكن القول بالتجنب بمعنى اصالة البرائة عن كليهما لكن يتأما
من كون ذلك مما لا مندوحة فيه وجه هذا الاشتباه العقلية عن ما لا يمكن المحذور عن نفس الجهر والاختياط لا وجوبها فيها لا يمكن تركها بنفسها معالا
بغير وجوبها فالجهد يحصل اشكال منها لا يثبت في الوجوب فمما لا يخفى في الفصول للمورد ان يختار الشق الاول ويدفع الاشكال للمورد عليه بان كلا
من الذليلين ان يمكن اعتياد في مقابلته الامر فيقتضيان ويبقى لاصل سلما عن المعارض لكن يمكن اعتياد في مقابلته لاصل بغيره فيستقر ويتبين كمال
بالاصل في الجملة وكل من الذليلين ساقط عن درجة الاعتبار من معادضة عمله ومخالفة لاصل وتقبل المورد به معنى على الاعتناء الثاني مع ان الذليلين
المعارضين قد يكون الظن مع احدهما اقوى فلا يلزم لنا قطعهما بالنظر في نفسه فان قلت لعل بالاصل هنا بيان العلم الاجمالي بالتكليف قلت للمورد
ان يتبع من التكليف لعل مع عدم التمكن من الوصول وله ان يختار الشق الثاني ويدفع الاشكال للمورد عليه بان الفرض من ليل المنكوره ليس مرجح
بقابل الاصل من الذليل الظن في العمل به بل المقصود بكيفية التخصيص بناء على عدم القول على الظن في مثل المورد المنكوره وهذا هو الحق في كونه
دلة لوجه على الحاشية المذكورة ويظهر ما فيه من تعارض فلا يغفل والطيب في اوهاما الزاوية بوجوه اولها انه يمكن ترجيح بعض لكونه المتبع بعد

[illegible]

برقائيات الحكم فلا يعقل المعارضة بينهما الجحاج الى ترجيح غير قد يوجب بوقوع التعارض بين الدليل لذل على جهة الظن والظن انما بعد جبهة الظن لئلا
وبدعوة قضية الدليل لذل على جهة الظن هو جبهة كل ظن لم يقم على جواز الاخذ به بدليل شرعي فاذام عليه دليل شرعي كما هو المفروض لم يعارضه الدليل
المدكور اصله فان قلت ان قام هناك دليل على عدم جبهة بعض الظنون كان محال على ما ذكرنا واما مع قيام الدليل الظني فاما يتبع جعله محررا عن مقتضى
القاعدة المذكورة اذا كانت جبهة معلومة وانما يثبت على القاعدة المذكورة وهي غير صحيحة لتخصيصها ما نسبتها الى الظن على نحو سواء ان يكون
الظن بعدم جبهة ذلك الظن فاصبا بعدم جواز الاخذ به كذا يكون الظن المتعلق بنبوت الحكم في الواقع فاصبا بوجوب العمل بمؤداه ومقتضى القاعدة
المذكورة جبهة الظن معا ولما كانا معا مضربا فيمكن الجمع بينهما كان اللازم مراعات قوهرهما والاخذ به في المقام على ما هو شأن الادلة المتعارضة
من غير ان يكون ترك احد الظنين مستندا الى القاعدة المذكورة كما نرى المحبت لا يتصور تخصيصها لنفسها والحاصل ان المخرج عن حكم تلك القاعدة
في الحقيقة هو الدليل لذل على جهة الظن المفروض ان الظن بنفسه لا ينهض جبهة فاضته تخصيص القاعدة الثانية والمفروض ان الدليل عليه
هو القاعدة المفروضة فلا يصح جعلها مختصة لنفسها الا على الامر مراعات قوى الظنين المفروض في المقام قلت الجبهة عندنا في كل واحد من الظنون
الحاصلة وان كان المستند في جبهة ما شيا واحدا وحكم بحكم يحكي واحد منها مقبدا بعدم قيام دليل على خلافه ومن البين ان كون الظن المتعلق بعدم
جبهة الظن المفروض له لا ينافي على عدم جبهة ذلك الظن فلا بد من تركه والحاصل ان العقل قد دل على جبهة كل ظن حتى يقوم دليل شرعي على عدم جبهة
كل ظن فانما يتعلق بالواقع وظن اخر بعدم جبهة ذلك الظن كان لثاني جبهة على عدم جواز الرجوع الى الاول وخرج بذلك عن الدراج تحت الدليل
المدكور فليس من تلك اختصاص تلك القاعدة اصله فان قلت ان العقل يحكم بجبهة الظن الاول ان يقوم دليل على خلافه كذا يحكم بجبهة الظن الثاني وكما
يجعل لثاني باعتبار كون جبهة دليله على عدم جبهة الاول فليجعل الاول باعتبار جبهة دليله على عدم جبهة الثاني اذ لا يمكن الجمع بينهما في الجبهة فأي مرجح
بتقديم الثاني على الاول قلت نسبتا لدليل المدكور الى الظنين بانفسهما على نحو سواء ولكن يتعلق الظن الاول بحكم المستند في الواقع والظن الثاني
بعدم جبهة الاول فان كان مؤدى لدليل جبهة الظن مع لزم ترك احد الظنين ولا بد من ترك الثاني فانه في الحقيقة معارضة للدليل لذل
القام على جبهة الظن مع لا للظن المفروض فلا يظن بحسب الحقيقة بعد ملاحظة الدليل القاطع المفروض اما ان كان مؤداه جبهة الظن لا مارد
الدليل على عدم جبهة فلا مناص من الحكم بترك الاخذ بالظن الاول اذ قضية الدليل المفروض جبهة الظن الثاني فيكون دليله على عدم جبهة الاول
ولا معارضة فيه للدليل القاطع بجبهة الظن لكون الحكم بالجبهة هناك مقبدا بعدم قيام الدليل على خلافه ولا للظن الاول لا خذلت متعلقتهما
ولو اردنا الاخذ بمقتضى الظن الاول لم يمكن جعل ذلك الحكم دليلا على عدم جبهة الظن الثاني لوضوح عدم ارتباطه واما معارضة ظاهر نفس الحكم
بجبهة قد عرفت انه لا معارضة بينهما بحسب الحقيقة ولا يصح ان يجعل جبهة الظن الاول دليله على عدم جبهة الثاني في الحقيقة في المقام هي نفس الظنين الدليل
المدكور في المقام دل على جبهة ما هو امر واحد نسبتا لهما بانفسهما على نحو سواء كما عرفت فليست جبهة الظن جبهة في المقام بل هي نفس الظن وقد عرفت
انه بعد ملاحظة الظنين ملاحظة جبهة ما على الوجه المذكور ينهض لثاني دليله على عدم جبهة الاول واما العكس فيكون قضية الدليل لذل لتمام على
جبهة الظن لا مارد الدليل على عدم جبهة بعد ملاحظة الظنين المفروض جبهة الثاني وعدم جبهة الاول من غير حصول تعارض بين الظنين حتى
يؤخذ باقوهرهما كما لا يخفى على المتأمل وابعها ان هناك ادلة خاصة فائقة على جبهة الظنون الخصوصية على قدر ما يحصل بالكفاية في استنباط الاحكام
الشريعة وهي ما اضمته او منهية الى القطع حسب ما ضل القول فيها في الابواب لعدة لبيانها ونحن نحقق القول في ذلك في تلك المقامات ان شاء الله
ولعلنا اشبهنا في بعض منها في هذه المسئلة ايضا وح فلا اشكال في كونها مرجحة بين الظنون فلا يثبت بالمقدمة الثالث المتقدمة ما يرد على ذلك
فظهر من العلم بالاحكام الواقعية وان كان مسدودا في الغالب الا ان طريق العلم بتفريع الدلالة والمعرفة بالطرق المقررة في الشريعة للوصول الى الاحكام
الشريعة غير مسدود ومنه يتبين الاخذ بقول ما افاده المصنف في المقام هو الذي فضله في الادلة السابقة فكان عليه في المقام لاكتفاها لا نقاشا
وهو انه على التقدير السابق لا يكررها واعادتها بعينها كما مضت في غير واحد من الوجوه المذكورة وكان هذا التكرار على خلاف الراي في
ترتيب مطالبنا في سائر فضاءه اذ انما كان على الاضيق في بيان ذلك المطلب على اقل المقامين في حواله المقام الاخر عليه لا انه لما لم يرد ما ارد من ان
الرسالة على الوضع الذي قصد له يمكن على ما معها الا ذكر جميع ما افاده من كراهة والامر في ذلك سهل حاصل كلامه المناقشة في المفرد للظن
بالوجوه الاربع المذكورة وهي التي تقدم الكلام فيها في الوجه الثالث والرابع والخامس والسادس فذكر تفصيل القول فيها ولو اريد الوجهين الاولين
السادس السابع كان أولى لان فيها ايضا دالة على ترجيح بعض الظنون على بعض بل في الوجهين الاولين ايضا دالة على ذلك ان اعترض بها سائر
المقدمة واذ ذلك لا نأوجه الاخر لصق بمنع المقدمة من ان لا نشك في ان الوجود كشك في المنهاية التي منها تعذر القطع
بجبهة الظنون لمختصة بقدر الكفاية ولا في العمل بها على تقدير اثباتها اليك من باب ترجيح الظنون المطلقة بعضها على بعض بل مع عدمه لا يبقى لدليل الا
موضع اصله لا حكم العقل بجبهة من الظنون اذا اذ الظنون المختصة بعد القطع بجبهة ما راجعة الى اليقين فلا معنى لصوره لفرضية المهمة لثاني
بدليل الاخذ بها لا تثبت من اصلها ولا يستند بجبهة تلك الظنون الى الاخذ باصلها بل هي ثابتة مع الافتتاح ايضا كما مر تفصيل القول فيه و
بقينا هناك اتحاد محال بين عدم الفرق بين الرمايين في نظري سبب الاحكام اصله والامر في ذلك سهل بل كان غرض المصنف من المقدمة
الثالثة اثبات مجرأ استدلال العلم بالاحكام الواقعية وتبين الرجوع بمقتضى الى الظن في الجملة اعني ان هذا المشترك بين الظنون المختصة والمطلقة وان
كانت الاولى مستغنية عن هذا الدليل الا انه لا بأس باضمار الادلة الدالة على جبهة الاول من رجوع المناقشة الى منع المقدمة الرابعة لوضوح
المرجح القطعي في الاولى وامكان الاكتفا بها وعدم حصول الاضطراب في العمل بالثانية وبالجمل فجميع ما افاده المصنف في هذا المقام راجع الى التنبه

السابق فينبغي الرجوع الى ما علمنا عليها في اثباتها ورفع الاعتراضات المذكورة فيها وان تبين عنها وتجلي لها الى وجوه كثيرة يصلح كل منها المدح
في المقدمة الرابعة وان دعي جماعة لغائها من اصلها وعدم الحاجة في تعميم الحجة الى جميعها وامكان اثبات تلك بغيرها وقد تقدم القول في رده
وجوه الاعتراض عليه فذكرنا قدس سره هذا وقد تقدم الدليل المذكور بخلافه بان يقال لو لم يكن مظهر الظن بعد ذلك باب العلم حتى لا يحد
امور ثلاثة من التكليف بما لا يطاق والخرج من الذين لا يخرج بل لا يخرج وكل من الاولين الثلاثة بين البطلان واما الملازمة فلا تخرج لحال بعد ذلك
العلم من وجوب تفصيل العلم ولو بآلات سبيل الاختصاص او ترك العمل بما لا علم به واما الاول فبعض الظنون دون بعض الرجوع الى مطلق الظن عدما
ثبت منع منه من الظنون الخاصة فعلى الاول يلزم الاول والمفروض ان ذلك باب العلم في معظم الاحكام وعدم امكان مرجحات الاختصاص في كثير منها مضافا
الى ما هاب لمعظم الى عدم وجوب الاختصاص مع ما في القول بوجوده من العسر العظيم والحرج الشديد على الثاني يلزم الثاني لخلو معظم الاحكام عن الاول والثلاثة
وعلى الثالث يلزم الثالث لا يخرج بين الظنون لعدم قيام دليل قطعي على حجة ما يكفي به من الظنون في معرفة الاحكام والرجوع الى المرجح الظني في اثبات
الظن ممنوع فيعتبر الرابع وهو المدعى بمكان الابطال عليه نحو ما مر في الاشارة اليه تارة باثباتنا من وجوب تفصيل العلم بالواقع وبطريق ذلك الدليل
على حجة وفيما عدا ذلك يبنى على الاختصاص على حسب ما مر في تفصيل القول في رده وبما لا يمكن الاختصاص بان لم يعلم تعاقب التكليف بنا في خصوص تلك المسئلة
من اجزاء او ضرورة وكان لنا مند وعرضه يبنى على سقوط التكليف لعدم طريق موصل اليه بحسب الشرع وان علم ثبوت التكليف بالثبوت اليه انما يبنى
فيه على التخييل بين الوجهين والوجوه المحتملة في سلب التكليف بغير ان يؤخذ بالاعتدال المتيقن بدفع اعتدال ما يزد عليه لا تنفعا الطريق اليه كما انما مع القول بقبحها
الدليل القاطع على طريق العلم بعد يتفرع ان من يلزم به بالنسبة الى من يكون في اطراف بلاد اسلام او لا يتمكن من الوصول الى الطريق المقر في شجرة
ويمكن من تفصيل طريق الاختصاص في العلم ببلد البناء على نحو ما اشار اليه وتارة بالانضمام سقوط التكليف فيما لا سبيل الى العلم به قوله انه يلزم الخروج على ذلك
قلنا نعم على حسب ما مر في تفصيل القول في رده واخرى بالانضمام اليه على العمل ببعض الظنون قوله يلزم الخروج بغير مرجح قلنا نعم واما يلزم ذلك في العلم عندنا في
قطعي ومنه الى القطع على حجة جملة من الظنون كافية في حصول المظهر مع الغرض عنه فاما يلزم ذلك مع عدم الاكتفاء بالمرجع الظني او قلنا بعدم حجة الغرض
المتعلق بحجة بعض الظنون دون بعض كذا الدعوى من محل منع بل فاسد حسب ما مر في القول فيها وايضا نقول ان زان رده بالثبوت المذكور في رده
الامور الثلاثة على تقدير عدم حجة مطلق الظن بالواقع بعد ان ثبتنا العلم به في الملازمة ممنوعة وما ذكره في بيانها غير كاف في اثباتها لامكان الرجوع
الى الظن بما كلفنا به من غير ان يلزم شيء من المفاصل الثلاثة وهو غير المدعى كما عرفت ان معديه لا يتم من الوجهين فهو مسلم ولا يفتيد حجة الظن المتعلق
بالواقع كما هو المدعى على ان النظر المذكور لا يفي بوجوب الرجوع الى الظن بغيره لانه على وجوب الرجوع الى ما عدا العلم ولو كان الرجوع الى تلبس
الامور مثلا فلا بد من اخذ منه ما يفي بوجوب اخذ بالظن حسبما اخذناه في النقطة المتقدمة اقول لا يخفى ان الدليل المذكور عين الاول واما
مختلفا بحسب التفسير المقر وقد تقدم الجواب عنه بوجوه عشرة هي الثمانية المذكورة في الاحتجاج مع وجهين احدهما اننا لا نذكر حال اثبات الحكم
العمل بالاصول العقلية او الثابتة بالنقض الجماع على اختلافها بحسب اختلاف مولودها ففي مقام الشك في اصل التكليف يبنى على البراءة بالادلة الاربعة
الاولى على ما ذكرنا مع حصول العلم الاجبالي الذي يخرج بعض طرقاته عن التعلق بالفعل بالكلف او احد الرجوع في حق الى شك في اصل التكليف في شمول ادلة البراءة
لشك وبهذا الجواب عن شبهة تقوم في جعل العلم الاجبالي مانعا من اجراء الاصل خصوصا على طريقة الحق في القضية في هذا الباب في مقام شك
في تعيين الكلف في عند رده بين امور مخصوصة مبرومة بعمل الكلف بعد العلم بتعلق نوع واحد من التكليف بغيره على الاختصاص مع امكانه ولا فعلي غيره
لتطابق العقل والنقل عليه في مهتبات العبادات المجردة بغيرها بين الوجهين المذكورين فان قلنا لا يجوز ان ادلة البراءة فيها حكما ينبغي الاخذ بالبراهين
المشكوك في الاثبت يحصل القطع باعتبار احد الامور والامور المحصورة فيها اوجب بدور الامر في اصل الكيفية بينها فتعتبر اختصاصا بالجمع مع امكانه في
فالخير من قلنا يجوز ان الاختصاص حكما بعد تحقق الاشكال بها يلزم الاقتصار على القدر المتيقن منها الذي يعلم بان ذلك رتبة الطبيعة المطلوبة لا مكانة في
في الثابتين فمنه نذكره ونفسره في موضع مخصوص في التحصيل في الاستصحاب الشرع يبنى على القدر المتيقن فلا يحكم بغيره الا على المشكوك فيه لا سائر
طريقة العقل وخصوصا لبدء منهم على عدم دفع البدع عن الامر المعلوم بمجرد الاحتمال ونقض الشك على تقديره وفي تفصيل حقوق المتعلقة بالادعاء
والاموال والفروج يقتصر على موضع كيقين يرجع الى الاختصاص في غير ما يمكن والا فانما يتخير غايته ما في الباب من مقتضيات الاختصاص في موارد التحصيل تقدم لا يخرج
في النظر في ذلك امر اخر بالجملة فليس الطريق في الجمع للاختصاص حتى يبق بتعدده ونفسره على وجه الاطلاق غاية الامر انه قد يتفق احدهما في موارد الاختصاص
كما يتفق عند التفرقة بين غير موارد الظنون المحصورة او المطلقة اليه فيقتصر في حكم بسقوط الاختصاص بحسب على موارد منها من غير ان يتصك في غير موارد
الا الجمع في جميع اصل التعدي حتى بان يفرق وجاعا من الذين يمل بفضيل بين الموارد على حسب مقتضيات حكم العقل فيها كما هو المصوب عليه عند كل من يفتقر
بعد فقد الظنون المحصورة والمطلقة لا يفسر في التفصيل المذكور في خروج عن الدين ولا التزام بالعسر لحرج على المكلفين لامتناع تلك الاجماع ولا عدل
عن الطريقة التجارية بين علمها وفي محل النزاع بل يجري على الاصول المقررة والقواعد الممهدة ولعل ما ذكره المصنف في مقام من اخذ بالاختصاص
تارة وبالبراءة اخرى يبنى على اختلاف المقامات في القول باحد هما على اختلاف المقامات في القول باحدهما على اختلاف ما ذكره من الكلا
وح مكان لا يلزم عدلا من معاملة واحد في المقام الثاني انه على فرض كون العلم الاجبالي مانعا من اجراء اصل لعدم العلم على الاطلاق في موجب الاختصاص في
غير محال لو فاق في فضلي لادلة الاول او سواها لا يطاق الرجوع الى الاختصاص في الوجهية الكلية فلا بد من على الساتبة الكلية اتمتع بعد الرجوع والخير وهو
تم لامكان الاقتصار في الحكم بسقوط على الامتثال له هو متروكه في المشكوك فيه يكون وجوب العمل بمقتضى الاحتياط لا في القوة مثبتا على الاختصاص او من ذلك
من القول بالجملة لظهور الغرض بينهما في امور كثيرة منها تعدد الاعتدال بالظن في باب الدعا على الاول لا يمنع الاختصاص باحد فيهما دون الثاني ومنها امتناع

التصديق في الاموال والفروج وسائر الحقوق للقطع بلزوم الافتصاف به على موضعين مختلفين لثباتها ومنها المنع بفضاها لثباتها لا حظا
للقطع بلزوم التمسك به حتى يثبت خلافه لادع العلم الاجمالي بانقضاء بعض الاموال الثانية ووراد ان لا يثبت بين الامور المحصورة ومنها ان العمل بالظن
من باب الاحتياط لا يصلح تخصيصه بالصوم الثانية بالظنون الخاصة والمخرج عن الظواهر المعبرة من الكتاب كسنة الموازنة التي مع فرض العلم الاجمالي بخالفه
اكثرها المراد لتكامل بحيث يبقى شيء منها على ما لم يكن خلاف الواقع لعدم العلم بخالفه الظاهر في غير تلك بابان المجلة بغير هذا الثابت من التخصيص وغيره
في اغلب المقامات الحاصلة ان تلك المقدمات لا تؤدي الى القول بحجية الظن لانه لا يكون له وجه كسائر الحجج كسنة الموازنة الثانية فلا يثبت المطلوب
وتمت اثباتها او تمت جوب العمل بمقتضى الاحتمال لا القوية لا لانه لا يوجب عدم لزوم الحجج في العمل بالمشكوك ان لا يمكن فيه دلالة على جحشك لانه
من جملة الادلة المعبرة وكذا الحال في الظن ويمكن ان يادة على الوجه كسنة الموازنة في بياتيم بعد الميرون احداهما دعوى الاجماع على الظن المطلق
محقق بالقبول والاستحسان نحو ما ثبت المنع من دفع الشريعة كما يظهر ذلك من فحوى الآية المنع عن ذلك طريق واستمررا الطريقة على الاخذ بالظنون
الخاصة وتلك الاعمال على مطلق الظن في الشريعة وما هو مودة من عبارات النوع كرها الحق الفعلي وغيره محمول على وجه يظهر على المناقل فيها ولا يفر
انه على تقدير عدم حصول القطع من ذلك الادلة فلا اقل من حصول الظن القوي غايبة القوية المنع منه موارج من الظن المتعلق بمجم الواقعة ان قلنا في
بلزوم الاخذ بالقوى الظن كانه لما قلنا الظن المطلق مع ان الصواب في هذا الباب تعين الاخذ بالظن المنع لعين ما استدل به مقابل بالظن المطلق
من اوجوه الشبهة لا استقلال العقل باعتماد الظن في هذا المقام ولزوم التحريم عن الضرر والخوف المرتب على العمل بالظن المحرم وفتح ترجيح المخرج على
الواجب بحجها بغيرها في المقام بل يخصص بها في ذلك ومن ما يعموه كما يظهر من اننا مثل فيما مر وما بان ولبشيرة تلك بتقديره لتدليل لوار على الوهم
والحكا على المحكوم عليه فان ذلك من القواعد الحكيمة التجارية في جملة من الادلة المتعارضة فلا يرجع فيها الى قواعد الشريعة بل يقدم الوارد
كان اضعف بغيره شي من المودد فلهما مل في ذلك فانه من غير ان لا يقدم واعلم ان ما ذكره المصنف في التحريم من ان التدليل المذكور ما يثبت
الرجوع الى ما عدا العلم لا في خصوص الظن مسمى على ما ذكره سابقا من وقت الانشغال الى الظن على ايات ان لزوم العمل بالعلم مع امكانه ولا عدا شيا
من مقتضى التدليل قد عرفنا ان الحكم المذكور ثابت بحكم العقل في نفسه لقطع بتقدم الظن على الشك الوهم فلا عبرة بان بالطرق المشكوك والموافق
وان ثبت اعتبارها في بعض المقامات الخاصة فانه من ان لا يلزم من ابطال الاصلين البرهنة والاحتياط وجوب العمل بالظن لحوذان يكون مرجح شيا اخر
فعله مثل القرعة والظن لم ينو هذا فليست سد باب تلك المحذورات والمنع بكيفية الاحتمال واضح انفسا ان محذور احتمال كون شيء اخر غير
الظن طرعا اخر شرعا لا وجوب العمل عن الظن لانه ان الاخذ بمقابل الظنون في مقام امثاله الواقع عدول عن الظن الى الشك والوهم وهو صحيح
وبما يتوهم الثاني بين القول ببقاء التكليف في الواقع المشبهة ولزوم العمل به وامثاله والقول بعدم وجوب احتياطها وعدم تعين احراز الواقع
في امثاله او في ما عدا الاحتمال لا لانه لا يثبت عند ذلك كلفه بين الامرين بحججهما والموضوع مع تعدد الجمع بينهما او يقتصر او سقوطا
لا يثبت الا التحريم ولزوم الاثبات باحد من دون متور من ان ذلك صلا فان لم يبق بقاء التكليف عدم سقوطه واسا وترب لتعا على ترك
الاحتياط في ثبته على تقدير عدم مصادف لما بان به الواقع في نفس الامر لانه لا يثبت الظن عند بقاء التكليف فاقم مقام العلم عند تعدد
غيره ان توقف ذلك على العمل الشرعي كوجوب الامتنان لتعلم مع امكانه وكذا الانشغال الافتقالي فاقم مقام الظن عند تعدد ما على تقدير بقاء التكليف
وعدم سقوطه فالامتنان اجدل اهل وجوبه يتصور على وجوبه اربعة اقسام ان ينصرف المطلوب من حيث انه مطلوب بعد تعيينه وتخصيصه هو الامتنان بالتفضل
وامنها الامتنان في ضمن امور عدل في بركة المطلوب بينها ويقطع بعدم جواز جرحه هو الامتنان الاجمالي الذي لا يكتفي في الاعمال الخاصة مع امكانه
وتبشره ان الامتنان بما يلزم كونه مطلوب بالامر عند تعدد الاولين ودانها التنبيد باعتراف المسئلة ان بعض ميثاق الامور بغيره بقاء التكليف
مع تعدد الشك في ان من يثبت من جهة لا يجوز العمل عن السابقة الى الحقيقة الا بعد تعدد دلائلها او سقوطها ببعض الامور المسقطه وذلك
بعد انقطع بوجوب العمل في تلك المجهولات في الجملة والمنع من انها لها فغيرها كما لم يرد في فاذ تعدد الاول وسقطه وانقطع الرجوع فيها الى الاصول المجردة
في تلك المسائل تعين تخصيص الظن فيها لا يجوز الاكتفاء بتعدد الاحتمال المساوي مع امكانه ولا احتياط الوهم بعد لان الاكتفاء بان ذلك الوهم مع
التعذر من الظن يجري في الظن محرمي الاكتفاء بالظن مع التعذر من العلم وكذا لا يجوز ترتيب ما اخذ على العمل بالظن مع كونه طارفا الممكن كما لا يجوز ترتيبها
على العمل بالعلم ولا يجوز الاكتفاء بما احتمل ان يكون طريقا معتبرا في نظر الامر مع عدم افاقة الظن لعدم جرحه عن الشك الوهم نعم لو دام على الوهم ما
يظن كونه طريقا معتبرا في نظر ودار الامر بينه وبين الظن بالواقع مساويا في حكم العقل عند محذور ما لو قام عليه ما احتمل كونه كذلك ومع ذلك فلا
يجوز ان الرجوع في محل المسئلة الى ما ذكره من تقليد الغير فيها بغيره من العلم بحكم المسئلة وتدل من وجهين احدهما الاجماع المعلوم والاخر ان العمل
الذي من شأنه الرجوع الى العلم هو العمل الحض الذي ليس من اهل العلم به اما العالم الذي لا ينفرد في سنة في غير مستند الغير فليقل من اربعة ذلك
الغير الذي لا يثبت له عليه فلا يثبت عند العقل ترجيح نظر الغير على نظره وتقدم منه على كل ما يثبت له من الامور التي هي خارجة عن اهل الجرح وكل الخلق الرجوع الى
القرعة لقيام الاجماع على عدم اعتبارها في المسئلة وبالجواز فاقدمه المذكور فوضوحها مستغنية عن كتابات شياها بالوجوه المذكورة وغيرها فان
قدس سر الثاني ان لو لم يجب العمل بالظن لزم ترجيح المخرج على الواجب وهو غير جائز بل يوجب تقدم مثل بيان المذكرة انه مع عدم الاعتدال بالظنون لا يثبت
من لا يثبت خلافه وهو الوهم ومن لا يثبت ان الظنون راجع والوهم مروج لتقومها بذلك فهو اكرامه من الذي يثبت ان ذلك ثابت بان لا يثبت ذلك لانه لا يثبت
الحكم بانه لا يثبت ان اقامه عدمه فلا ان لا يثبت من الظن من قدس منها لان ذلك حكم مخرج اجمالي في نظر العقل فانه مع جحان جانب الظنون لا
الحكم براجع على مخرج ان الحكم به يكون في حكم اجمالي في نظر من لا يثبت من الظن من قدس منها لان ذلك حكم مخرج اجمالي في نظر العقل فانه مع جحان جانب الظنون لا

اما في العمل فلا وجه للتوقف لان من لا يفتن باحد الجانبين فاما ان يؤخذ الجانب الرابع والمرجوح ويتم الاستدلال وقد اشار الى هذه المحجة في الحكم
في القائل بمحبة الدنيا الاما وقال انما ان يجب العمل بالاحتمال الرابع والمرجوح معا وتكفي معا والعمل بالمرجوح دون الرابع والعكس لا سبيل الى
والثاني والثالث فلم يبق سوى الرابع وهو المطلوب اشار اليه في النجاة بقوله في بل المحجة لا تفيده وجوب منع من بطلان الثاني ودعوى ايداه فيه
ثم ان قد يؤخذ فيه بالاحتمال وهو مع كون عمل الاحتمال لم يتنوع حسن عند العقل قطعا فليس محرم العمل بخلاف المتنوع مرجوحا عند العقل عند
فيه بالاصل نظر الى توقف العقل في التكليف في نظر العقل باعلام المكلف حيث لا علم فلا تكليف الا ان ثبت في مقام كبره مقام كيف لو كان ترجيح المرجح
في العمل الرابع المرجح بل يوجب البطلان لكانت المسئلة المفروضة ضرورة ان المفروض فيها حصول الرجحان مع انها بالضرورة ليست كذلك بل بغير رجحان
حصول التكليف في نظر العقل لا يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
فما قل لدعوى بل نقول ان رجحان حصول الحكم في الواقع لا يستلزم رجحان الحكم بمقتضا الامكان حصولا لثبات في حسن الحكم والنظر بخلافه بل بالقطع به
فلا ملازمة بين العمل بقوله لا يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
وجهه ومعه لا يحكم العقل بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
مرجوحا ان ترك الحكم ولا الحكم بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
الى دفع المحجة المذكورة فاما بانه لا مانع من القول بانه لا يجب العمل بالاحتمال بل هو جائز لانه لا يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
من غير ان يصح اخرج شيء من المتنوع عنها اعدم جواز الاستدلال من القواعد العقلية دون كون الاخذ بالمتنوع واجبا وعدم مرجوحا وكون ترجيح المرجح
فيما لا وجه للقول بعدم جواز الاخذ ببعض المتنوع لصدق المقدرة المذكورة بالنسبة اليه قطعا فلا وجه لاختلاف النتيجة مع ان المتنوع ما لا يجوز
الاخذ به اجماعا بل ضرورة ان يوافق مقتضاه رجحان شيء ان يكون محكم به راجحا الا ان يقوم دليل على خلافه وهو مع عدم كونه يثبتا ولا يثبتا غير ما يثبت
الاحتجاج المذكور او يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
بين المتنوع لشيء ما علم بعدم جواز الحكم بمقتضاها وقد تقرر الاحتجاج المذكور بخلافه بان يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
الذي عند العقل والقوى العمل بالمتنوع راجح اي حسن يستحق المدح عند العقل فالو لا يجب العمل بالمتنوع لانه لا يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
اما كونه لقوى العمل بالمفهوم فيها فلا يشبهه لكذب بل هو بخلاف الحكم بالراجح وانما خبره ان ما ذكر من كون الحكم والعمل بطلان المتنوع
عند العقل هو عين المدعى فاخذ دليل راجح المقام مصادرة الا ان يجعل المدعى حجة حكم الشرع والدليل على حسن حكم العقل نظر الى ثبوت الملازمة
بين حكم العقل والشرع وفيه ان لا دعوى كونه امارة مرتبة المدعى في الخطا او خروج ان القائل بالملازمة بين الحكمين كما هو مبني للاحتجاج بالعقل
لربط عند حسن العمل بالمتنوع شرعا فلا يتم الاستدلال العقل بالادراك حسنة وكان لا بد ان يجعل الدليل المذكور على ذلك لعل العمل بالمتنوع ليس
الفتن بالمدح كونه ما يفتن به الاحتجاج عليه بل ليس فيه سوى دعوى فيجوز ان يفتن بالمدح لانه لا يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
لا يستلزم حسن الحكم بالمتنوع والعمل به لا يمكن فيجوز ان يفتن بالمدح كونه ما يفتن به الاحتجاج عليه بل ليس فيه سوى دعوى فيجوز ان يفتن بالمدح لانه لا يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
الاختصاص بالعلم بالمطابقة فانه لا يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
عدم المطابقة ولا يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
باحد الجانبين حاله ان يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
والقوى عند المتنوع والوجه فيه ما تقرر ان الدليل المتقدم من كونه يحصل لواقع هو المطابق للعمل والقوى حيث ان الطريق اليه هو العلم عند
ذلك الطريق وبقيت وجوب الحكم والعمل بالمتنوع من الاخذ بما هو اقرب اليه في الطريق الرابع دون المرجح فلذا يحكم العقل بحسن الاول فيجوز ان يكون
الدليل على الدعوى المذكورة هو المقدرة المذكورة المتفق من غير احتياط الى استقراء العقل فيجوز ان يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
بالنسبة الى ما بين المتنوع وهذا كما ترى من غير الاحتجاج المذكور ويجوز ان يكون الدليل المتقدم من كونه يحصل لواقع هو المطابق للعمل والقوى حيث ان الطريق اليه هو العلم عند
هو المقدرة المذكورة وما الحكم كبره في ذلك راجح واخذ المرجح على اصله بالاحتمال لانه لا يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
ما بين المتنوع في الجحيم فانه لا يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
المقدرة المذكورة هو الموصلة الى الرجحان والوجه فيه ما تقرر ان الدليل المتقدم من كونه يحصل لواقع هو المطابق للعمل والقوى حيث ان الطريق اليه هو العلم عند
من غير احتياط من جوده فالو لا يجب العمل بالمتنوع لانه لا يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
الاستدلال على حسب مقتضى قوله لا يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
ان لا يعقل في وجهه لانه لا يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
الفاضل المتقدم من الاحتجاج على العمل بالمتنوع لانه لا يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
العقل فيجوز ان يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
فقط ما يوجب قطع الحكم بالراجح على جوبه لا يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
القطع والاحتياط لا يمنع وجوب العمل بالمتنوع وهو ان لا يكون له من العمل بالمتنوع ما يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه
والمنازعة في العمل بالمتنوع فيجوز ان يفتن بوجوه الا عند مقتضاها والقطع بتحقيق التكليف على حصة كان على المستدل اذا لم يفرق هناك دليل فاطع على وجوبه

اختصاص

أخصنا بالقول مدفع باننا المشاهدة على تقدير تسليمها لا يفضي إلى مشاركة في الحكم والعبيته ممنوعة فان العبرة بالصدق والكذب بموافقة الواقع ومخالفة
دونا الاعتقاد ودعوى ان الماد في الاعتقاد بالاعتقاد مدفع باننا لا يمنع من حسن القول المظنون بالصدق باننا المستلزم حسن القول المعلوم
الصدق وانت جبريات الرجوع والرجوع انما بالاعتقاد في المقام بحسب الاحتمال فان الرجوع هو الذي يكون احتمال حقيقته راجعا على احتمال عدمه المرجوع بالعكس
واما رجوع نفس الحكم فانما يتبع لواقع رجوع القول والعمل والاحتمال يتوقف على رجوع العمل بالاعتقاد لارجح لوضوح ان مجرد رجوع احد الاحتمالين على الآخر
لا يستلزم رجوع القول والعمل بل على الاخر كما في العمل بالظن في الموضوعات بل في الاحكام ايضا حال الانفتاح بل حال الانسداد من غير المجتهد بل ومن المجتهد
ايضا قبل استنفاد الواسع او بعد اذ حصل من الطرق المتنوعة كالقياس وشبهه وانما يتبع الدليل الظني لذل على حقيقته لروم القول والعمل مقتضا
منه كون احتمال راجحا اذن راجحا على خلافه فان ثبت حقيقته ترتب المدح على العمل به والذم على تركه والاولا فان رجحان بمعنى حسن القول والعمل واستحسان
المدح عليه من غير معنى للفظ انما يتبع الدليل لذل على حقيقته فكيف يكون ما خالف في موضوعه اذ بعد اعني ان المعنى ان كونه لا معنى للاحتجاج
على حقيقته فلا يكون المراد به الا رجحان احد الاحتمالين على الآخر من المعلوم ان الحكم يتبع ترجيح المرجوح على ارجح لا يستلزم تعين العمل بالارجح لانه جهة وجود
الواسطة فان رجحان احد التفضيلين يستلزم رجوعه الاخر فلا يقبل الواسطة بل لان القبح ترجيح المرجوح من حيث كونه مرجوحا على ارجح اما العمل به من
جهة عدم قيام الدليل المعبر على خلافه فليس من القبح شي بل هو حسن في حكم العقل والنقل نظر الى ما دل منه على عدم جواز اخذ بالظن من غير دليل
كاهو الحال في الظنون المذكورة المتنوعة عند الفزيين ولا رجحان احد الاحتمالين على الآخر في نفس الامر لا يستلزم رجحان الحكم بمقتضا والعمل به لان احدهما
غير الاخر فلا يكون القول به راجحا الا باعادة ان في كالاخبر فالوجه المذكور يجرى كالاتي على الظن لا بعد ذلك من مقتضا الدليل الاول ليقضي
على جميعها بجمع البرهان لا يكون دليل اخر وقد يفرق بينهما بحصول المغالطة في الحكم المأخوذ في الاول ويؤاخذ بالعلم والاولا بالذات فاذ
في الاخر بل لا يكون دليل اخر قد يفرق بينهما بحصول المغالطة في الحكم المأخوذ في الاول ويؤاخذ بالعلم والاولا بالذات فاذ
كان خلافه وهو ما فلا يجوز في حكم العقل تقديمه على المظنون مع دوران الامر بينهما وعند الانفتاح والظن عند التحقيق انما يفرق بعد تسليم تلك
المقدما على قصر الاحتياط على المظنونات كما لم يتبين عليه ان كان ذلك خلاف مقتضى المستدل كما عرفت ليس لوجهه من الاحكام العقل بتقديم العمل بالظن
في امثال القدر الا من من الاحكام المجتهد على غيره عند دوران الامر بينهما دون ما ذكر من قرب الظن الى العلم فان مجتهدا في حجة لا وجوب انتقال
الحجة اليه عند فقد ما ودعوى كونه بعضا من حجة فينتقل بعد تعدد لكل الى بعضهما او به ملحق كل المصنوعة او من شيء فان كل من الاعتقاد
امري لا ينبغي له احد هاهنا في الامر مجردة تكامل الاعتقاد حتى ينتقل الى العلم لا وجوب تدبيره وعلى من لا يدرى في الانتقال الى الكل الى البعض عند
تدبره مما لا دليل عليه من جهة تقديم المظنونات على الموهومات عند دوران الاحتياط بينهما ينظر الى سقوط جمع بينهما بما قرره من الادلة الدالة عليه
هل ما ذكر في المقام من ترجيح المرجوح على الرجوع على هذا المعنى بوجوب جوعه في الاول فلا يكون دليل اخر وليس كذلك الا الاصل في ذلك ما ذكره جماعة
من العامة وخاصة العلماء والامدعي عنهما في مقامات عديدة كسائل جزا ولولد والاشهر والاستصحاب وغيرها من الاستدلال المجتهد رجحان الطرق
المظنون على مقابله وترجح الطرق الاخر عليه فيكون الاول بمنزلة الصفح والثنائي بمنزلة الكبرى بهاتين صورتا لا يحتاج فلا دليل له بالدليل السابق
لكبرهم عليه مع مكان الرجوع الى هذا الاصلين بل انما هو الاحتياط ما ذكرناه في المقام من النقض بالظنون المتنوعة والحال ان احتياط المجتهد في منع عقل من ذلك
وبرجوع الطرق المظنون من حيث نشأ في اعتباره والموهوم من حيث نشأ في المنع منه في المشكوك فلا يمكن الحكم باحدهما من غير دليل فمقتضى
الدليل المذكور على صحة الحق المصنف في مسألة الظن بالطريق بترتيب مقدمتين بدو بينهما بهاتين المقصود من اثبات حجة احدهما ان و
العمل والفنوي في كل مسألة يتفق ابتداء المكلف بها على وجه معين لوضوح امتناع التوقف في التجربة في الافعال الاختيارية في احتياط الفعل كالتجربة
امتناع البناء على اوجه لهما والثانية تعين البناء على المظنون من ذلك عند تعدد المقطوع منه فان ما عدا مرجوح فيدور الامر بين البناء على الرجوع
المرضي للشائع في تلك الحال والمرجوح الذي يمتنع الشائع عن مجرى كون البناء عليه الفنوي بمقتضا مبغوضا في ذلك الحال على وجه يقين
بترتب العقوبة على ترك الاول وعلى احتياط الثاني وهذا هو الذي يستعمل العقل بل ورجح الاول على الثاني لا يعقل الواسطة بينهما اذ غاية ما
في ذلك ان تكون عن الحكم او البناء على البرائة منه والاحتياط وشي ذلك لا يخرج عن التمسك المذكورين نعم يمكن فرض بناء على الطريقين وعدم حصول
الظن بشي من الوجهين هو امر خارج عما نحن فيه وانما يحكم العقل بغير الاحتياط اذ المستدل بهذا المعنى فهو ما لا يخفى عليه ان ذلك من القول بحجة
الظن المطلق فان مجتهدا يفتقر الظن بحكم المسئلة لا يستلزم الظن بجواز البناء عليه الفنوي بمقتضا بل ذلك ايضا لا يفضي القول بحجة مطلقا لظن
بالطريق فانه ايضا كالظن بالواقع لا يستلزم الظن بجواز البناء عليه بل الظن به مع الشك في اعتباره واجمع الى الشك ولنا بقضى القول بحجة الظن بالطريق
الفعل عند تعدد العلم وانما يتقوى حيث لا ينبغي الى مقدمة مشكوك بها لا تحققت النتيجة باحتمالها تقدم تفصيل القول فيه في ذلك فجميع
ما ذكره القائل بالظن المطلق مبنى على الخلل بين الوجهين المذكورين بعدم التميز بين المعنيين وقد بيننا مما اسلفنا وجوه كثيرة بين القولين ان يرد
على المقدم الاول وجوه من الاعراض لا وروايتي منها على الثاني منها انه لو صح ذلك لادى الى رجوع العمل بالظن مطلقا وان عارضه دليل شرعي لانه لو اعد
العقلية لا يقبل التخصيص هو معلوم ان الشك واجب في حكم العقل بل ذلك ليس على الاطلاق بل مقصود على مورد يقطع التكليف فيه ويقتطع عن طريق
العمل التام في الكلية ومثل هذا لا يعقل منه معلوم دليل شرعي وفيه راجع الى الدليل الاول وقد عرفت عدم بناء الدليل المذكور على ذلك
المقدما من غير علمه واستقل العقل بترجح الاحتياط المرجوح وترك الرجوع بحسب احتمال الحكم لواقع لا يمنع تخلفه في بعض الموارد وانما يظل كما في الظنون
المتنوعة والمعارضة للادلة المحبزة فالمقدم مثله لان يكون حكمه بان ذلك ظاهرا يمتو لها بعد قيام الدليل على خلافه لكن الاجراء المذكور سابقا على

في العنوان الذي ذكرناه ومع فلا يقال شيء من البراهين والواجبة في ذلك اما بالنسبة الى الواقع فلا يحصر عن التوقف عند عدم قيام الدليل العيني
ومنها ان الدليل المذكور يتبين ان كان عرضا من تكليف متعلقا بنقل الواقع ولم يمكن الاثبات كما ان الاول اذا تعلق بعرضه بالذات الى مكان
معتن وترد طريقه عند العبد بين طريقين احدهما مضمون لا بصفا والاخر وهو من فروع الموهوب فيكونه نقضا للعرض اما اذا تعلق بتكليف
بالواقع وتعلق به وامكن الاحتياط فلا يجزى عند الرجوع وهذا ايضا ساقط على ما ذكرناه بالكتابة ومنها ان الدليل المذكور انما يجري حيث لا يكون هنا
اوله مخصوصه بقدر الكتابة اما بعد ان ثبت ان الطنون الخاصة على ما تقدم تفصيله فلا وجه له وهو لا يثبت ومنها ان ان لم يثبت ان الاحتياط مطلقا للطنن
الطنن انما يثبت بحجبه بعض الطنون مما قبل الكتابة فتوقف التكليف على مطلق الاحتياط وقد تقدم وجوه الترجيح بين الطنون فلا يمكن التمسك عن الرجوع
باحتياطيات لا تابق مع حصول الكتابة به كما تم تفصيل القول فيه وهو ايضا ساقط على ما ذكرناه اذ لم يحصل في كل مسألة لسبب الطنون واحد فلا
معنى للعدد ولا يحسن فلهذا فاقدر سره انما انما ان مخالفة المجهد من الاحكام الواجبة والمحرمة او ما يستتبعها من الغرض وكل ما هو مظنة
فكره واجب فيكون عمل المجهد بما خلفه واجبا والكبرى ظاهرة واما الصغرى فلا بد ان يكون وجوب شيء وحرمة شيء من تركه على ترك الاول
فصل لثان وهو مفاد طن الاثر وادور عليه تارة بمنع الكبرى وتارة دعوى الضرر فيها غير ظاهرة غايبة الامران يكون اولي رعاية للاحتياط ولو سلم ذلك
فانما يستلزم في الامور المتعلقة بالمعاش والامور المتعلقة بالمعاد لا استقلال للعقل في ادراكها وتارة بمنع الصغرى فاما تارة خوف الضرر على
اذ النقل وجوب نصيب الدليل على ما يتوقعه لئلا من التكليف اتسع الاستماع على وجوبه فلا وجه لثبوت الضرر مع النفاة كما هو المفروض في اخرى النقض بحجبه
الفاسق بل الكافر اذا كان طن ولا يثبت القول بالانعام بخصوص ذلك نظر الى خروج ما ذكرنا الدليل ببقائه تحت الاصل لما هو واضح من عدم نظري التخصيص
في القواعد العقلية لثابتة بالادلة القطعية والوجوب على الاول فان وجوب دفع الضرر المضمون به مادونه من الضرر ثابت لئلا لا يقال انكاره كيف هو البتة
في اثبات البتات والتحسين عن الحق ولو لاه لم افهم النبوة امره بالنظر في محجته والتفصيل المذكور بين النفاة والاثبات والآخر وتارة من ومن جهة الاحتياط
اذ لا يعقل الفرق بينهما في ذلك بل المضا اذ تارة اعظم في نظر العقل التسليم لشدة خطر وعظم الخلل فيه ودوامه وعدم حيله للمكلف في دفعه بعد زوال
الامر من يده وعدم استقلال محضها لا يقتضي عدم ادراكها بتعلق بها ولو على سبيل الاحمال واجاب بحجبه الا فاضل عن الثاني بان مراد استدلال
انه اذا علم بقاء التكليف ضرورة وانحصر طريق معرفته للمكلف في الطن وجب متابعتها ولم يجز تركه اذ ما خلفه حراما او واجبا بطن ان الله يؤاخذ به على مخالفة
وطن الواجبة فاض وجوب التحرر عقلا ولا يمتنع ذلك ما ذكره من سداد المنع مدفوع بان وجوب نصيب دلة القطعية بخصوص على الشارع ثم وهو اول
الكلام ان الامانة يقولون بوجوب اللطف على الله سبحانه في نصيب الامام عليه السلام لا يجوز الاحكام وافادة الحدود ومع ذلك حق الامانة من جهة الظلمة فكما
ان المجهد صانعا لثباته بالعقل والنقل كان تابعه واجبا كما تابعه عليه السلام فكذلك طن المجهد بقوله وشرعهم صانعا لثباته عن علمها وكان الامام
عليه السلام يجب ان يكون عالما بجميع الاحكام بما احتاج الامة اليها وان لم يكونوا محتاجين فلا فائدة لا يجب على المجهد الاستعداد لجميع الاحكام بقدر طاقته
ليرفع الاحتياج الامة عن احتياجهم ولا يثبت انه لا يمكن تحصيل الكل باليقين فثابت من باب يقينه نعم لو فرض عدم حصول طن المجهد مسألة اصل ارجع فيها الى
اصل البرائة لا يثبت على المقبر المذكور يرجع هذا الدليل الى الدليل الاول لا ثانيا نقول ان مرجع الدليل الاول الى الزوم للتكليف بما لا يطاق في معرفة الاحكام
لو لم يعمل بطن المجهد مرجع هذا الدليل الى ان ترك العمل بالطن وجب لطن بالضرر فان قلت لو لم يحصل لطن فثبت حينئذ استدلال باب العلم بالانسان في
العمل والخاص من الزوم بتكليف ما لا يطاق فان علمت باصل الدليل لم يترك العمل به ولا لا ان ثابته من الادلة يكون جواز العمل به متوقفا
على الياس عن الادلة بعد الفحص فكما يعتبر في الفصل الياس عن الادلة الاختيارية فكذلك الحال في الادلة الاضطرارية في حال ان الطنون لغز العلوم حجبها بالخصوص
اذا تعارضت وفقدت حال الطنون معاودة الحجة اذا تعارضت وفقدت فثبتنا بغير علمه هناك من التوقف في الفتوى والرجوع الى الاصل يعني علمه من اكمال
برجع هناك الى الاصل مع وجود الدليل انتفاء المعارض كذا لا يرجع اليه هنا واجاب عن ثلث تارة بان عدم جواز العمل بخلافها ساقط اذا نظر الى الكلام
واشترط العدالة في الراوى وعكس ذلك اذا وجد نص في الشريعة بجواز العمل بخلافها عن الكذب ان كان فاسقا بجوارحه والمتم بغيره انما هو جواز العمل بالخلاف
المبني على الاصل ولا يثبت ذلك بهذا الا طن لا يحصى الكون والحاصل انما لا يجوز العمل بخلافها ساقط لاجل عدم حصول الطن ومحو الطن بعد ذلك
من جهة كونه فاسقا وان حصل لطن به يثبت ذلك نقول اذا ورد لطن في الياس فيكون حرمة العمل به من جهة عدم حصول الطن منه وذلك على منعه كذا
من العمل به لا يعمل به على فرض حصول الطن وتارة بان ما دل الدليل على عدم حجية خبر الفاسق والقباس بما يستثنى من الادلة المعتبرة للطن كذا في الطن كما
منه مستثنى من مطلق الطن حتى يرد التخصيص على القاعدة العقلية لثابتة لثبوت الاشكال المذكور بل انما يرجع التخصيص على متعلق القاعدة المذكورة فيكون
القاعدة العقلية متعلقة بالعام المخصوص هو ما يثبت على حالها كذا من غير زوم بتخصيص علمها وذكر الجواب المذكور ان ما ذكره من انه لم يرد على
الدليل الاول ايضا لان تكليف ما لا يطاق اذا اقتضى العمل بالطن بعد استدلال سبيل العلم فلا وجه لاستثناء الطن لم يحصل من القياس مثلا واجاب
عن وجوه احد هان ان تكليف ما لا يطاق استدلال باب العلم من الادلة المقننة للعلم والطن المعلوم بحجبه مع العلم ببقاء التكليف وجوب جواز العمل بما
يعين الطن بعينه مع نفسه مع قطع النظر عما يثبت من اقوى بالجملة انه يدل على حجية الادلة الظنية دون مطلق الطن النفس الامرى والاول مراد بل للا
اذ يصح ان يقر بجواز العمل بكل ما يعين الطن بنفسه يدل على ما لا يشارح طنا الا ان الدليل لا ينافي ولا يبعد ارجاع ما خرج عن ذلك يكون باقى الادلة
المعتبرة للطن حجة معتبرة فاذا تعارضت تلك الادلة لم يمان بما هو اقوى ترك الاضعف منها فالاعتبار هو الطن الواقع يكون مقنا الاقوى
ثبنا والاضعف هان فاختار بالطن وبتركه غير ثابت ان في مورد القياس بخوجه لم يثبت باب العلم بالنسبة الى ترك مقتضاها فانا علم بالضرورة من الشريعة
حرمة العمل بمؤدى القياس فيقطع ان حكم الله عز وجله من حيث انه مؤاذه وان لم يعلم انه ما هو فخرج في تعينها في سائر الادلة وان كان مؤاذاها عين مؤاذا

لما قلنا في المحنة انما هي ان يمكن منع بداهة العمل بالقباس في موضع لا سبيل الى الحكم الا به غايته ما يسلم تصان الضرورة بعد جواز الاخذ به
مع حصول طهر من آخر الى حكم ما لا يفتقر الى جميع ما ذكره من اجل ان لا يكون له في نفسه من المقدمة من المذكور
له في نفسه في المحنة المذكورة بحسب ما عرفنا لوجه المذكور لا بدق في ابراه بل يستحقه ومع الغرض عن ذلك فلو اخذنا في الاحتجاج وسلكها لخصم حصل منها
القطع بتكليفه بالظن وحصول الموازنة مع ترك العمل بالظن بالمرّة المفروض القطع ببقا التكليف انحصار الطريق في الظن فاي حاجة الى المقدم
المذكورة وانما دع لا عين الظن بالضرر وحصول الموازنة مع الحاشية على ان ما ذكره من انحصار الطريق في الاخذ بالظن من غير سبيل في المقام الا ان يؤخذ
فيه ما ذكره في الدليل الاول من المقدمة من ان الضرر من كون الطريق الاول في الواقع هو العلم وكون الظن هو الاخذ به ليعضد الطريق في الاخذ به بعد
استدلال سبيل العلم وبقاء التكليف حسب ما مر به في الدليل الاول وبقا الكلام في عموم حجة الظن ليشمل جميع افراده عما خرج بالدليل الاول اقصا ما
يظهره الوجه المذكور كون الظن دليلا في الجملة وترتب الضرر على مخالفة ذلك واما ترتيبه على مخالفة الظن من كان غير من ولا ميسر والعقل يحكم بعدم
ترتب المضار الاخر وبه كان من دون قيام حجة على عموم حجة فظن ترتب الضرر على مخالفة مطلق الظن من دون قيام حجة القاطعة لعدم التكليف لا وجه
له وانما يتم ذلك بعد ما قلنا عدم الترجيح بين الظنون حسب مراتب الاشادة اليه فخرج ذلك في الدليل المتقدم فظهر من ذلك فساد ما جعله فادان هذا
الدليل والدليل الاول من كون المضار في الانتقال الى الظن هناك بطلان تكليف ما لا يطاق وهذا دفع الضرر المظنون في دفعه عن ان يجرى الظن بالحكم لا
يقضي من الضرر المظنون في دفعه عن ان يجرى الظن بالحكم لا يقضي من الضرر في الضرر في الضرر مع عدم قيام دليل فاعلم لعدم التكليف في المقام انما وقع في ذلك
الدليل ولو اردنا ان يثبت حجة الظن بالحكم ان لم يرد ولو اخذنا من المقدمة المذكورة ان كان الانتقال الى الظن من جهة ما دون ذلك لضرر كما اشارنا اليه
ان الانتقال الى الظن في المقام لا يتصور مع قطع النظر عن لزوم تكليف ما لا يطاق كيف لو قبل بجوازه في حصول القطع ببقا التكليف انحصار الطريق في
الظن مع كونه مكلفا بالعلم وعدم اكتفاء الشارع بغيره ومجرد الشك باءا والتكليف عوافقه المظنون لا يكتفي به في الخروج عن هذه التكليف لثابت بال
يكون مثبتا للتكليف بالظنون مع عدم كونه فاعلم لعدم كون ثبوت التكليف عندنا في وقت اتمام حجة عليه بقاء التكليف في الامارة من الظن
بالحكم والظن بالضرر مع مخالفة المظنون بعد ما قام الدليل على عدم نقول التكليف قبل اتمام حجة على المكلف حصول طريق في الوصول الى المكلف
به وما ذكره جوازا عما اورد من امكان العمل باصل البراه من اول الامر انما لا نعلم به من اول الامر في اخرها ذكره مدح في ان الحال وان كان على ما ذكره
من عدم الرجوع الى اصل البراه الا مع الباس عن الادلة الاختيارية والاضطرارية غير انه لا بد من ثبوت الادلة الاضطرارية لثبوت الرجوع اليها والاعتماد عليها
واما مع ثبوتها فلا وجه للاعتداد بها بل لا بد من الرجوع الى اصل البراه في الظن لئلا يعلم حجة ما بالخصوص ان ثبت حجة على جهة الضرر فلا كلام في ثبوتها
على الاصل لكنها لا يثبت حجة ما بعد انما يتوقف ثبوتها على عدم جواز الرجوع الى الاصل المذكور كما هو مبني الاستدلال ومجرد حجة لا تقضي في
من الرجوع الى الاصل لا يتم حجة على المكلف بحجة الاحتمال ولذا يدفع احتمال حصول التكليف بالاصل المذكور ولا يقفل عن ذلك لاعتقال الشك بنفس
التكليف لاعتقال الشك بان ثبوت التكليف بحجة الظن كما ينهض لاصل حجة طاعة الاول ان يقوم دليل على ثبوت التكليف فكذلك بالنسبة الى
الثاني والقول بان حجة الاصل انما هي مع الباس عن الدليل ولا باس مع وجود واحد من المظنون المفروضة مما يحتمل حجة واضحة فاستدلال المراد بالدليل
هو فاعلم لعدم التكليف بحجة الاحتمال كونه مثبتا للتكليف بحجة الظن كما لا يفتقر عنده كونه لا يفتقر عنده باحتمال ثبوت التكليف حسب ما قد فاه فيقوم الاصل حجة
على دفع كل من الاحتمالين الى ان يقوم دليل على خلافه فيكون دفع البراه بان ثبوتها على اصل البراه في غير معلوم حجة بالخصوص من المظنون المفروضة بوجه
الشبهة والمخرج عن ذلك ان كان له وجه حسب ما مر به في نظره لاستدلال الاول واما ما علك المنع به فسادا لا يمكن تصحيحه ما ذكره في الجواب عن البراه
انما لثبوت فقهان ما قد فاه من منع مادة الانتقاض فهو موهون جدا لعدم حجة جمل من المظنون في الشبهة ولو بالثبوت الى هذه الامور انما يتجوز
به اجماع الفرق بل ضرر ما ذهب كظن القياس الاستحسان وخوها ودعوى عدم حصول الظن منها ما كبره لوجه انما يتم ما ذكره بالنسبة الى
جزء الفاسق مثلا بناء على الاكتفاء في حجة الظن في الضرر كما لا يخفى هو الاحتجاج باحتمال الاكتفاء لا يتحقق معه انتقاض لوضوح ان حجة الاحتمال غير كافية في حصول
الانتقاض ما دفعه فانه فواضح كسابق لبقا الاشكال على حاله ولا يترتب لا عين الاحتجاج عن الادلة المفيدة للظن اصلا وذلك لوضوح التزام حجة
عادل على حجة مطلق الظن ايضا فان مؤدى الادلة المذكورة حجة مطلق الظن بعد استدلال سبيل العلم والمفروض عدم حجة المظنون المفروضة فيكون
القاعدة المذكورة قطعا والقول بان حجة مطلق الظن لم يحصل مما مؤدى الادلة المفروضة فلا تخصيص في القاعدة لاختصاص الحكم بما بعد المذكور في نفسه
في المقام ان لو كان ذلك كافيا في دفع البراه كان جارا في فضل الظن ايضا بان يقر ان حجة بعد استدلال سبيل العلم هو ما عدا المظنون لئلا يعلم عدم حجة ما في
قائده في الخروج عن ظاهر ما يقتضيه نظر الدليل بناء على الوجه المذكور ومع بعض من ذلك فلفظ ما ذكره في المقام الدليل على حجة الظن لاصل
من الادلة المفيدة للظن في دفعه فوردوا التخصيص على متعلق الظن المفروض تخصيص القاعدة العقلية ايضا من غير فرق بينه وبين ورود التخصيص على حجة
مطلق الظن اصلا نعم يمكن الجواب عن البراه المذكور بان بعد ما قام الدليل على عدم حجة الظن لحاصل من القياس في نفسه لا يتحقق خوف من الضرر عند الضرر
لحجة الاخذ بيقضا من جهة دفعه ذلك لعدم الاعتماد عليه الشبهة بل منع شارع عن الاخذ به فانما يترتب الضرر على التمسك به دون عدمه
ويمكن الا برام عليه بان مدار الاحتجاج المذكور على كون الظن بالواقع فاصبا بظن الضرر مع مخالفة المظنون فان قيل بامكان المخالفة في عدم حصول الظن
بالضرر مع حصول الظن بالحكم لئلا الاحتجاج من اصله بدفعه ان مدار الاحتجاج على كون الظن بالواقع مقتضيا للظن الضرر ولو لا قيام المانع من انما قام
الدليل على عدم حجة بعض المظنون كان ذلك مانعا من الظن بالضرر ومع عدمه فالظن بالضرر ومع عدمه فالظن بالضرر حاصل عند حصول الظن بالضرر
ومن منع فادان الدليل على الدعوى المذكور يستلزم ما بعد ما قلنا خلافه في عدم من المظنون في مقام بعض اوجوه المشككة في عدم اوجوبها بل ضرر في الوجهان

فأشبه بعدم الملازمة بين الظن بالحكم والظن بالظن مع عدم الأخذ به وقد مر من الإشارة إلى ذلك بأن تمة الكلام فيها أنه لا أن ذلك لا يرد على القول
المدكور لا ريب له بالأدلة المدكورة وما ذكر من جواب كاف في دفع هذا الابهام وأما ما ذكره في الجواب عن تقرير الابهام المدكور على الدليل الأول فغير على
ما ذكره ولا أن مفاداً المقدم المدكورة هو مجرد مطلق الظن وقبالة مقام العلم دون الأدلة الظنية ولودل على حجة ما فاما في من حيث فادتها الظن
منعوا في الأول فكيف يتجقق القول بأن مفادها محبة الأدلة الظنية المسند للظن في نفسه ما مع قطع نظر عما عارضها من تفصيل الظن الوافعية ومع الغرض
عن ذلك فأي فرق هناك كرهين ولائها على محبة كل من الأدلة الظنية وكل من الظنون فانه يتأ على ثبوت اليوم بحكم العقل لا يصح رواد القضيض على غير
من الصورتين على ما فتر عندهم من عدم جوان الخصيص في القواعد العقلية لقول قد سقط عن قولنا ما دام من ذكر الابهام على الجواب الثاني وكذا
وقد فصله سابقاً قبل الخوض في أدلة الطرفين فكان عليهم أن يكتفي بأحد نظامين ككثرة إيماناً أو ذلك يتأ وقع التكرار فيه من جهة اختلاف قصد
في ترتيب المطالب كآلة الإشارة إليه في موضع آخر أيضاً والأمر به سهل قد تقدم تفصيل الكلام في الجواب عن الابهام المدكور والابهام على الإجابة
المدكورة عنه فالجواب إلى عارضتنا الكلام في بيان الدليل الثاني المحيية بما يتحقق على ما ذكرناه من الظن بالطريق على طريقة المصنف كتاب في
فان المستدل إنما اضطر بالاعتناء بالترتيب على المخالفة ومن المعلوم أنه لا يثبت على مجرد مخالفة الواقع ولا يدور مداره قبل ثبوت في الظن لظن الأدلة
الأربعة على فتر عن المكلف عدم ترتيب التواضع والعقاب عليه كالثبت ذلك في محله على ما هو الحال لليس في المركب عنه وإنما يثبت على الحسب التواضع
على رواد الثاني لما عرفت من أن الثاني في نفس الأمر كان شاملاً لجميع المكلفين إلى يوم القيمة إلا أنه حكم بشأن لا يتغير له إلا بعد وجود الطريق
التيه العقاب بما يثبت على مخالفة الطريق الشرعية الذي يدور مدار الطاعة والمعصية مداره ويتوقف فضيلة المحبة وتجر الخطأ عليه وفي لا الشا
التيه الشرط قبل تحقيق شرطه والاعتناء بذلك من الأمور الضرورية كقوله لو فرضنا دوران الاعتناء بالواقع كان مجرد الظن بالواقع فلتناظر
المطابق على مخالفة والاشك فيه شكافه لوضوح استلزام الاعتناء بأحد المثلين من الاعتناء بالآخر فيكون المحبة الواضحة بمنزلة التمسك الفاضل في
المخوف بها ولو يجزى احتمال حصولها استقلال العقل بوجوب الاحتراز عنها كاستقلاله في وجوب التحرر عن السمع المخوف بل إن هذا من ذلك فان ضربه
السمع في جنب العقوبة العرفية كالذرة في العالم الكبير واستغفر الله من هذا التفسير وهذا حكم عقلي يتبع مخالفة في شيء من الموارد وفناده من الضرر بها
فالحق دوران استحقاق العقوبة مدار الطريق الفعلية التي تعلق التكليف الفعلية سلوكها وتجر الخطأ بالعمل عليها فبني حصل الظن بها بل لاشك فيها
حكم العقل لقاطع عمل مآلات الخطأ سلوكها وتجر الاحتراز عن الإقدام في مخالفتها ولا شك أن المحتمل كل مسألة من المسائل الشرعية ما هو بالبناء
على مقتضى الطريق المصطفى فيها والقول بمقتضاها عند الحاجة إليها ويثبت على التجاوز عنه جميع التهديدات الواردة في التمسك عن عدو الله والعقوبات الشرعية
على الحكم والفنوى بغيره انزل الله وان كان واقع معه مشكوكاً أو هو ما بل ولو كان احتمال مصداقة الواقع فيه بعد الحجة أن كما يظهر من النظر في
الطريق المقررة للموضوع فان أمكن تعيين الطريق المدكور بطريق اليقين فلا محذور ولا كان لعقل مستقلاً بل يوم البناء على الظن به صفاً الظن بحكم
العقل لقاطع طريقاً ثابتاً على اليقين فان تعدد الظن برباطه وداراً بطريق الفعلية بل إن من وأما هو محذور في حكم بالتحسين ومجرد كون بعضها الظن
بالواقع لا يقتضي تبرجها بعد لاشك في كون العمل به مرتباً عند الشاوع بل ينبغي معاملة مسائل مع غيره فيمنع الترجيح من غير مرجح منكون التحسين هو الطريق
المعالم بحكم العقل في نظر إلى متنازع الترجيح والتكليف بالحال هذا هو الذي يدل ودناه في النظر إلى الذي ذكرناه ولا يحتاج إلى مقدمة أخرى سوى
المعالمين المدكورة من غير فلا يتوقف على ثبات لا نفيها في مسألة واحدة ولا على بطلان الأصلين بل لاشك في الأصلين لأن فرض دوران الطريق الفعلية
بين غيرهما يستلزم القطع بعدم جواز العمل بهما فان دار جميع تعيين الترجيح والتمسك به وجميع ما استدلل به الفاضل بالظن المطلق بما يشق
على هذا المعنى لا يرتبط بمداه وجوبه من أوجه وهو الذي استقرت عليه طريقة الامامية كان الظن المطلق من طريقة العامة التي قامت على بطلانها
والضرورة والرتبة خلافهم والحاصل أن ما بنا بالطريق الفعلية هو الذي يترتب استحقاق العقاب على ترك العمل به والتكليف على غيره فلا يعقل الوا
بغيره وبين غيره فان اعتد العالم في مسألة من المسائل حصل الظن به كان في التجاوز عنه ترك العمل عليه أو بالوقوف الشكوك من العقوبة لو أمكن
الشكوك وجب كان طريقاً عليها العمل وقد فرضنا قدره والمخوف من ضرره ولا يشك في وجوب التحرر عنه فتعين العمل عليه حيث لا لا في كل
مسألة يتفق الابتلاء بها مختصراً البناء على أهل أوجه المسكن والفنوى بمقتضاها إلى أهل به عند الحاجة إليه فلا يخصص عن إطلاق العمل به ذلك وإن ذلك
فإنما لفائ بالظن المطلق ليس من طريق العقوبة بل الأصل بطريق الأمر في ذلك ألا يجري مثله في الموضوعات أيضاً فينبغي أن الحكم بوجوب الاحتراز عن
موارد الظن بالتمسك به لا أن ما ذكر في الأحكام يجري به في الموضوعات وليس أمكن توجيه المنع من التقاسم غيره بالوجوه التي ذكرها المستدل
فكيف يمكن توجيه المنع من العمل بالظن في الموضوعات الصرفة مع أطباق المسلمين على عدم عبرة به في الجملة مع أن لاشك في بقاء فاضل المخوفات الموجب للاحتراز
المقابلين مع قيام الضرورة على عدم الحكم بالمنع بوجه من جهات لاشك في الطريق المصطفى لمعرفة من رجوع إلى التحسين لأن العمل بغيره عدولاً عن الطريق المحتمل
الطريق المنقطع بنفساً فظهر ما ذكر وجه الخطأ الحاصل من الجملة في هذا الباب فالتجسس على استدلالهم بالوجه المدكور يخفى من الإبرادان الواردة على الوجه
الاستباق لغيره إليه واختصاص وجه الضرورة بغيره ما في علة المنع من اعتدال عن المظنون وانها هي من باب الظن إلى العلم أو رجاءه على الوجه المستلزم للضرر
المظنون عند مخالفة مع استمرار أوجه كاشف في سائر المقدمات مع نظر في المنع إليها من عدة من جهة وأخصاً في ما في الطريق على نحو الموضوعات ومن
جملة ما يرد على استدلالهم بالضرر أن تم تأمناً بدل على محبة الظن الموافق لما في أمنا الظن بالبرائة عن التكليف لاشك في المتعلق بتعيين المكلف به
أو بالأسباب الشرعية وبتعيين المحبة وثباته فلا يس في ترك العمل به من جهة احتياطاً للضرر من ترك الاحتياط في ذلك الموارد ودعوى الإجماع المركب
في الباب مدفوعة بأن العمل الأول إنما هو بالاحتياط على محبة لا بالظن من حيث هو وهذا الوجه هو الذي يمنع من العمل به في الفروض المدكورة فالتحرر

عن الضرر انما يتحقق بموافقات الاحكام مع الامكان لا بمجرد العمل بالظن فالدليل المذكور انما يدل على وجوب الاحتياط لا على المناقشة الاحكام على الوجه الذي
لزم الاقتصار على سقوطه على الظن الثابت كما قرر في الدليل الاول فانه من ذلك ما قد سددوه وما على المنقذ ان لا يكرهه فهو يسير على لزوم العمل بالظن
في كل مقام لحرمة النقض في الفتوى العمل عن طريق الشرع المقر فان قيل بطلان العمل به وانما يتحقق على وجه الاحتياط لا على وجه المناقشة او ان كان مؤداه هو الحكم
بالا بامه والبره او غير ذلك مما ينبغي الاحتياط على محتمل العمل هو غير مقتضى في المقام للمقطع بجواز الاحتياط باحراز جميع المحذورين لا على الفتوى بل الحكم
بمقتضى الاحكام في هذا الباب مع الظن بكونه بعد ما عن الدليل من حكمه غير المنزول واعترض ايضا باننا لا نعلم بعد انما يدل على العلم بالاحكام بتقيا
التكليف بها في حقنا لم يل بشرط مساعد طريق لم يعلم بحجبه ولو لم يعلم احكامه انما يدل على العلم بنبوءة ثبوت الضرر بخلافه المظنون وجوبه في حقنا
على ثبوت حجية الظن بيننا عندنا فانما توقف هذا على ثبوت الضرر كان دورا من حيث المعبر الدليل هو الظن بالضرر لا لزوم من الظن بالحجة والتوقف
وجوبه في حقنا من لزوم العمل بالظن فيه فلا دور على انك قد عرفت ان الظن بالدليل لا يكتفي في المقام انما المعبر هو الظن بطريق العمل بالفعل وجوب
الفرق بين المقامين ظاهر مما تقدم هذا كله ان ريد بالضرر المعنى المتعارف على خلافه وقد لا بد من نقض الدلائل الثابتة في الحرمان لواقعة
الاختلال بالواجب الشرعية التي يستلزمها التكليف بحقيقة فان كانت ثابتة في نفس الامر على وجه يتحقق لاحراز عنها استقلال الاحكام والضرر المستلزم على
التمويل الفاعلة والطرق المحوزة والاعمال الصادرة التي لا يختلف الحال فيها باختلاف العلم بها ومجهل ثم الاستدلال به على وجوب العمل بالظن في كل مقام
بالحكم الواقعي اذ كان من الاحكام الانزاعية ولا يعقل منه التمسك بالبره وعبر عما كان الظن المتعارف بمرتب الضرر في الموضوعات الخارجية فلا يجري فيها
ادن شيء من الاصول المقررة في باب الموضوعات الا ان المفسد الواقعي لا يصلح عللا لمانع يمنع بنفسها لعدم الدليل على ذلك بل الدليل على خلافه
لا يستلزم امره في حقنا في معرفة الحكم والموضوع على ما يؤدى الى الواقع في جميع المقامات وصرح بطريق فيما يستلزم الامن من مرتبه ما من جميعها وفي
ملاحظة الطرق والاصول المقررة في معرفة الاحكام والموضوعات ووضح المنفعة من احتمال الضرر الموجب للحزن والخوف واحتمال النجاسة وغيرها من وجوه
الحرمان اقوى شهادة على خلافه ولا فكيف جاز للشارع ابقاء الحكمين في تلك المفسدات لثابتة بنصب الطرق المؤدية الى خلاف الواقع في غالب
الموارد بل قد عرفت ندرة اصابته الواقع فيها من جميع جهاتها ودعوى بخلافها في تلك الموارد بالمصلحة الحاصلة في العمل بالطرق الشرعية والاصول
المقررة مدفوعة بانها على قدر نيلها ينافي ما ذكر من استنباط الاحكام الواقعية للمصالح والمفاسد لثابتة لما تقر بعد الامامة من ثبوت تلك
الاحكام بحج الواقع والتحقيق وشمول تلك الوقائع حق لعماد والمجاهل بالتسوية مع ما هو المفروض من ذوال تلك المفسدات باسناد لا اصول
الطرق المعبره فاما بدو المصالح والمفاسد في الطرق الظاهرة مع ثبوت الاحكام بحسب الواقع على الوجه العام فلا يستلزم الظن بها في كل مقام بل
الان يوافقها مقتضى الاحكام ومصالح الطرق مانعة من تأثيرها في لزوم العمل بالمقتضى حتى يثبت المانع فالظن بالواقع من مقتضى من غير ما نفع ظاهر
ففيجب تباع مقتضاها في المقصود اثنان عدم استلزام الواقع للمفسدات لثابتة التي يتحقق بها الضرر ويسهل بوجوب تحجر عنها العقل فانما
ذلك من ان يعلم وجود مقتضى حتى يجب اتباعه بل ثبوت المانع من المسلم ووجوب الحكم الواقعية المقتضية لشرع الاحكام في نفس الامر على كافة المكلفين
اصابها من اصابها من اخطاها من اخطاها ومن ذلك من الضرر الذي يستلزم لعقل بوجوب تحجر عنه التحفظ عن الوقوع فيه واجتناب عن موارد
الخوف من ان تم الاحتياج بذلك على وجه الذي كرهناه بالظن بان الضرر والمنشعب على مخالفة الواقع انما يترتب على الواقع المدلول عليه بالظن في كل
المرضى للشارع دون الواقع الذي لا يوصل اليه بطريق المعبر عنه شرعا كان او عقليا في ترا الظن بالواقع لا يستلزم الظن بالضرر بعد ان ثبت
في طريقه لاستلزامه لثابت في ترتيب الضرر على مخالفتها فانما يتحقق الظن بالضرر مع الظن بالطريق سواء اجمع مع الظن بالواقع وانضر عنه فان حكم
الطريق اخص من الحكم بحقيقة التي لا يحكم العقل بموافقاتها فانما يفسده المفسدة المتحقق في مخالفة الاحكام الفعلية التي تدل عليها الطرق المعبره
على محتمل الشائبة والقبالة التي لا يحكم العقل بموافقاتها فانما يفسده المفسدة المتحقق في مخالفة الاحكام الفعلية التي تدل عليها الطرق المعبره
في نظر الشارع فالظن بالطريق على الوجه الذي كرهناه يستلزم الظن بالمفسدة المذكورة فيجب الاحتياط عنها على ما ذكرنا القول بان الظن بالواقع مع
الثبات في الطريق ايضا كان في حصول الخوف الموجب للاضرار مدفوع بان انمكن العلم بطريق الفتوى في المسئلة المفترضة فلا شك في حصول الخوف
بالعمل بمقتضا وان حصل ما عداه فهو ما فلا يحصل الخوف به ومع ذلك في وان الطريق بين امرنا وامور فلا يحجب عن الحكم بالتحجب
فيكون طريقا لا من قطع الازالة مع الجمع والاصلح لان راجعها في الطريق المفروض ايضا على ما مر تفصيل القول فيه انما يمكن الاعتراض بذلك على طريقه
صاحب الفصول وقد تقدم واعترض على الاحتياج المذكور بوجوه الاول ان دفع الضرر المظنون اذ قلنا بالتحجب او بتقيد العقولين احتياضا مستحسن
واجب حكى عن ابن الحاجب هو عزه ان لا يمكن باعجب من انكاره للاصل المذكور وورده المصنف طاب ثراه بل يروى انما لا ينبغي عليهم استلزام الاحتياط به
اين ان الاصل بان وجوب ذلك من مستلزمات الاحكام لا بخارها ولا اخصول النزاع في حكم الاشياء قبل الشروع بخلافها عن امارات المفسدة والاعتناء
بالمنع من المشتبه عليها بل صرح غير واحد من محقق اصحابنا باختيار المنع في محل الخلاف ايضا فان قيل لا بد من كون مقتضاها مقتضاها
بالقاعدة المذكورة ايضا في مسئلة وجوب شكر المنعم وقطع الفقهاء باستنباط المقتضى في الاحتياط بحج الخوف المذكور في غير الامور على موارد وهو
الوضوح بكان ثم ان تفرع المسئلة على الاصل المذكور ليس على ما ينبغي لظنا لا دلالة له في دفعه على ما استدلوا به العقل في ذلك فلا مجال لانكار
سائر الدلائل عليه في قوله عز من فائل فان من الذين مكروا الشبهة الشهادة على قيام الاقدام على ما يؤمن به الضرر في الجملة وكونه من ضروريات العمل
وورد الضرر في التمسك عن لفظة النفس في التهلكة والامر بقاء موارد في مواضع كثيرة من الكتاب والسنة وظاهره وجوب الاحتياط عن الضرر
الخوف فلا ينفذ عليه جماع المسلمين بل اجماع العقلاء وكافة المناقشة المذكورة وغيره معقولة الثاني ان الحكم المذكور يخص الامور التي لا يتوقع فلا يجري

في غيرهما كان الشيخ وابن زمهره وهما العجيب شي وكان عرضهما من ذلك نحو طريق الامر لا مورد الا وهو نظر الى ما دل على البراه من العقل والمنطق
الامور الدينية التي لا يفتقر الى الاستدلال بها والعلم والجهل فيها وهما من مناقشة في موضوع الحكم المذكور ولا في اصله وان عرضهما من
الضرر اعرف من المفسد الواقعة التي يستتبعها التكليف الاوامية على من هب لعدله وهي ملكا كانت حاصلة في الدنيا في الغاية الا ان الحكماء
عنها حكم الشارع بها وانارها واما تفهيم الامور والاعراض ان تلك المفسدات مع قطع النظر عن التكليف بالاعتناء عنها وترب العقاب على الاقدام بها
ليست بامور يقطع العقل وجوب الاحتراز عنها من حيث نفسها مع قطع النظر عن العلم والجهل بها على نحو المضامين الدينية واما استنباط الحكم
بالاحتراز عنها وجوب اصل البراهن والا بآخرة في موارد الظن القوي بحصولها اقوى شهادة على ذلك لما تقوى ان يجارها بالمصلحة الحاصلة في العمل
بالطريق من التكليف والفساد والمنع ما لا يخفى في حاصل ان تلك المفسدات الباعثة على هي الشارع لا يستقل بنفسها في حكم العقل على فرض علمه
عليها بوجوب التحريم اولا فهي عنها انما يحكم العقل به بعد تعلق الخطاب الشرعي بالبرهان لا يثبت قبل ثبوت الخطاب الا لا يعقل بوجه كون
الاعراض في حكم العقل من الضرر الذي يفتقر اليه كل واحد من الكثرة والكيفية كنسبة الواحد في غير المتناهي وهو كلام ان لو حصل له كمال
فلاجل الالتفات الى هذا المعنى واما ان يثبت له كمال الناس لقصور فهم الفاتر وضعف يقينهم بالله سبحانه واليوم الآخر لثبات الدلائل متفقون
على وجوب نصب الدليل على التكليف الشرعية فلا معنى لترتب الضرر مع انتفاء المطابق الدلالة لاربعه على ان ترتب العقاب موقوف على قاطبة وهي وان
العلل وانقطاع العذر بالكثرة ومجرد المنع من لزوم الدلالة القطعية كالظن الحاصل في ظهور الامام الاجرة والامام لا يفتقر اليها ثبات التكليف في
كيفية اصل البراهن من العقل والظن متطابقة نعم يكفي فيه عندنا مجرد العلم الاجمالي في المصالح كذا يكفي عند المحقق ان يستند في خصوص
المقام الى قيام الاجماع بالخصوص على ثبوت التكليف فينوقف على انضمام مقدما لا دليل له الا به وهو مع رجوعه الى الاول كما افاده المصنف وفي المقام
قد تقدم فيه الكلام وقد عرفنا ان محصله ان تم فهو قصر الخطاب الواجب على المظنون من جهة الظن بالضرر كما اعتبر المستدل في المقام ان شأنها
لا يمنع من جريانها في مطلق الجهول على ما هو الاصل في محل الفرض فالمدار على وجوب المانع من الحكم بوجوب مطلق الاحتياط فيقتصر في مقامه على التيقن
خرج عن موارد الظن المطلق ان قلنا به وبهم الحكم كجميع المظنون على الاصل المذكور وهذا ان لم يوقف على ما ذكره المصنف طاب ثراه من نقلي المخرجين
الا ان العمل بالظن من باب الاحتياط كما عرفنا فيما سبق لا يثبت له بالقول بكونه حجة شرعية فلا بد للمستدل من ثبات ذلك بدليل اخر وليس في الضرر عن
الضرر المظنون دالة على ما يترتب على حكم الاحتياط الثابت بالاصل في محل الفرض فلا يوجب خلافا لا دليل له الاصل المذكور انما يوجب سبق على التحريم عن
ضرر الاحتياط نعم يتحقق ذلك باختلاف التقدير والامر فيه سهل من الشان في ثبات المدعى ان ما كان الاحتياط الاسند لا عليه بما ذكره المصنف من قرب
الظن الى الحجة الاصلية اعني العلم بمتحد مع الدليل الاول وهو مع عدم نفوذ حجة على ذلك كما عرفنا في جميع ما مضى من مقتضى ما سبقا كما اظهر
في هذا المقام الى ابع نقص المظنون المنوعة وما اجاب به المستدل عن بعضها من انكار المنع او حصول الظن منه مع ما يفتقر الى اجدي شيئا ثبات
النقص بغيره كالظن المتعلق بالموضوعات الواقعية للقطع بعدم اعتناء في الشرعية مع جريان ما ذكره في بعضه كذا الظن المتعلق بالحكم في مسئلة ولعل
مع انتفاء باب العلم بغيرها والظن المحاصل للعامة في جنوى مجتهد او المجتهد قبل استغراق وسعة ذمه به لانه ذلك هكذا والاحتياط بان الشارع
اذ لم يثبت ان في العمل به ضرر اعظم من ضرر تركه وود بان موافقة المظنون حذر من ترتب الضرر على مخالفة عما لا يتصور بغير ضرر اصله
هو من الاحتياط الذي يستقل بحسنه العقل نعم متابعته من حيث لا تدبر ولا التزام شرعي محرم ومما كان ضرره اعظم من الضرر المظنون لكنه
لا يختص بما علم المنع منه من المظنون بل يجري في كل ما لم يثبت بحجبه فالاولى تبدل الجواب بامكان ان يكون في العمل بالامارات التي قد لا تصاد
الواقع مصلحة يتدارك بها تلك المفسدة وترتب عليها حتى يتحتم الامر بسلوها وانما جبر بان تسليم استنباع الاحكام الشرعية للمصالح والمفاسد
الواقعية على ما ذكره في لزوم القول باختلاف الاحكام الواقعية باختلاف الامارات الشرعية في مصادفة الواقع وهو يرجع الى القول بالتصويب
الباطل باجماع الفقيه فبني قلنا بعدم اختلاف القول بالواقع باختلاف الطريق الى البطلان لغيره من القول بعدم المصالح والمفاسد الواقعية بحسب
ذلك فهي باقية على حالها لا تتغير ولا تبدل بالمصالح الحاصلة في الطريق الشرعية فان المصالح الحاصلة فيها من حيث كونها طرقا لا دخل لها بالمصالح
الحاصلة في الافعال الواقعية من حيث نفسها والحكم الواقعيان تفرع في الغالب على تلك المصالح الا ان الحكم الظاهري الذي هو من مصادف الثواب والعقاب
انما يرد على ذلك الطريق وقد تقدم انما هو من الضرر المظنون لعقاب فلم يثبت ترتبه على مخالفة الواقع حتى يلزم من الظن بها الظن
به على حد المعصية فينتفي في صورة الجهل بسببه والمركب ان اردنا مفسدة منع احتمال تداركها بمصلحة فعلا لا يبقوا الظن بالضرر حتى يحكم العقل
بالاحتراز عنه واجتهاد باختيار الاول فانما يتقيد في التصور بانما هو حكم العقل بفتح التكليف مع شك والظن بالعدم امام مع الظن به كما هو
المفروض فلا يحكم العقل فيه بنفي العقاب ولا اجماع في موضع نزاع وتارة بان ما ذكره من نقصان الضرر لوجوب الاحتياط في استنباح المستحبات
استحقاق العقاب واخرى باختيار الثاني فان دفع الهد عن مقتضى مجر احتمال معارض المانع خارج عن طريقة العقلاء والظن بوجوه مقتضى
مع الشك في حصول المانع كاف في وجوب التدفع كما في صورة القطع بوجوه مقتضى بل المدار في جميع غابات حركات العقلاء من المانع المقصود والمصالح
المدفوعة على مقتضاها لا متناع الاعاطة بالموانع الزامات في جميع المقامات ويرد على الاول ان الامر على المستدل ببيان ترتب العقاب على مخالفة
الواقع واستلزامها حتى يستلزم الظن به لا يكفي في تحقق موضوع الضرر المظنون مجر المنع والاحتمال فاذا لم يثبت ذلك بشرع ولا عقل لا يفتقر الى
بالضرر على ان ما دل من الكتاب لتسبيل الاجماع والعقل ايضا على نفي العقاب قبل تمام حجة وقيام الدليل الموصل الى العلم بالحكم شامل
الظن به ايضا اذ يصدق بعدم العلم بكونه مرفوعا عن هذه الامة فكيف يحصل الظن بالضرر في المقام ومع النقص عن قيام الدليل القطعي على

بالحج في الاختصاص بين احداهما ومنها ان الاول افضل من المحصور ويتعد العلم به والاختصاص في المسئلة الفرعية معا فيلزم الاخذ بالظن بالطريق
حيث يتعين العمل على ما ذكره كذا لو تردد بين الاول افضل والاخر حيث يتخلل ان ومنها انه لو قلنا المجتهد فان ترد بين بقائه عليه وعدل عن
التي لم يزم تقليده في تلك المسئلة فان كانت من المسائل التي قلنا الاول فيها تعين عليه طرح تقليده السابق لاستلزام عمله به للرد ولو لم يرد
التقليد هذه المسئلة فان وافق الاول فقد استأثر بطريق اليقين وان خالفه كان في العدل عن الاول بالثاني ايضا من اللزوم وما لا يخفى فيلزم مع تعدد
طريق اليقين وتعين العمل العدل بارج الامرين في نظره ومع الثاني في الخبر والوجه ان يبقا واجب في الاول بقا والثاني العدل قد اقام الثاني في الثاني
على الاول بوجوب لحاقه بالعدم فلا يحصل له عن الثاني فينبغي اللزوم وان وجب في الاول العدل في الثاني بقا عليها يجب العدل عنها كما
نعم البقاء عليها على الوجه الثاني بطريق اليقين نعم قد يتجه العا في تلك المسئلة فلا يمكن مع التجرد من العدل والبقاء الا بالترجيح المذكور وقد
الحكم حيث يكون الاول افضل فلا يمكن العدل في المفضو بتقليده ولا البقاء على الفضل بتقليده فيلزم مع تعدد الاختصاص وتعين العمل الاخذ بارج
الامرين على ما ذكرناه ومنها انه لو قلنا مجتهدا في خبر العدل في الفضل ثم اتفق وجو الفضل دها له في وجو العدل له فلا يمكن
البقاء على التقليد الاول بنفسه لا الاخذ بالثاني بنفسه فيلزم الاخذ بارج الامرين في خبره وكذا لو قلنا الاول في وجو العدل في الفضل ذهب
الثاني في خبره اما لو ذهب الى الخبر كان العمل بالآخر طريق الجمع وقد ظهر مما مر ان المرجح في المسائل المذكورة وما ضاهاها هو الظن بالطريق
وان كان ناشئا من النظر العا في نظر الى كون عقليا فلا يمكن تخصيصه ببعض موارد ولو كان ذلك لم يعقل ان يكون الحق العام بالاحكام معتبرا في الشرع
ومعرفتنا نقول بعبوة الحكم عند استجتماع شرايطه ولا نقول بخروج شيء من موارد ح عنه كما يلزم من القائل بالظن المطلق ان من جملة الظنون المتنوعة
عنده هو ظن العا في تخصيص الحكم بطريق المجتهد فكيف يصنع بالمسائل المذكورة بل ليس المرجح فيها هو مطلق الظن بالواقع بل بهما الا اذا ترجح لديه
العمل به وكونه طريقا في تلك الحال على ما عرفت في الفرقة الثانية اهل الخبر في الاجتهاد ان قلنا با ما كان كما هو الحق فان لم يمكن الاجتهاد في نفس مسئلة
الخبر في الاجتهاد تعين عليه التقليد فيها ولا اشكال فيه وان لم يمكن اعتباره فيه على اجتهاده ولا وجوه فيلزم في التقليد بوجوه كل منها الى
في الحكم بوجه الشئ وجواز العمل عليه في بعض افراده فيستلزم توقف الشئ على نفسه نعم ان حصل القطع باحد الطريقين فليس راء شئ اما لو كان مترد
في تلك المسئلة وطنا باحد الجانبين ففضيلة الاصل في حقه لا وجوه في الاختصاص مع مكانه باحد وجوه وعدم استلزامه للحج في حقه وبالشبهة في
غير ما فيه حج لعدم لزوم الحج في نوعه لا خصا يمكن محصور في حال محصور لتعدد طرق اليقين في حقه لتحقيق تارة بمرعات ما يحصل من القطع
بالواقع وتارة بمرعاة التوافق بين ما ظن وما ينظر المجتهد المطلق في مسئلة الخبر في ان تطابقا على جواز حصول القطع براءة التكليف في الظاهر
بعده باجتهاد فان وافق الواقع في تلك المسئلة فذاك والا كان مامورا بالعمل بقول المجتهد المطلق والمفروض تحقيق التقليد في مسئلة الخبر فيكون
في وجوه مقتله ايضا على الوجه الكلي وكذا الحال لو تطابقا على وجوب التقليد عليه لتحقيق براءة التكليف في الظاهر بتقليده على كل التقديرين فان تقليد
ذلك كله اشكل الامر في حقه ويمكن الفرق بين صورتين في الخبر بان راء في نظر الى وجو التقليد في مرجح الى المجتهد لقائل بوجوب عمله به كان عمله به
ح جمعا بين الوجهين ايضا لان كان جازيا في الواقع فقد استأثر بتكليفه والامان عمله به ذلك مستند الى ما كلف من العمل بقول الغير ولو على الوجه
وان كان ذلك ضده وتفضله لا بد فاع المناقضة باعتبار المجتهد فانه ما اخذ بوجه في الفرع من حيث المجتهد بامره به لا من حيث راءه اما اذا
ادى شئ الى وجوب عمله به ولم يوافق عليه احد من علماء عصره كان كل من الامرين محلا للشبهة في حقه الا انه لما دام بين الظن في تقليد عليه
العلم باحد هما والرجوع الى الطريق العا فيها تعين عليه الاخذ بالظن منها فاذا اتى اجتهاد في ذلك في وجوه عليه ثم الرجوع اليك من بالا ستأثر في
تقليد الامرين جهة حجة الظن المطلق بالواقع عند استئثار العلم بالحكم العقل باعتبار الظن بالطريق في حقه كما في نظائره ولذا لو ادعى ظنه في المنع من
العمل وتعين التقليد لزم التقليد امتنع حجة ظنه بالواقع في حقه فليس وجوه في التقليد مستند الى شئ من الاجتهاد والتقليد لكونه ضلالا
الاول وعين الثاني في ترجيح احدى الطريقين المختص على ما يحكم به العقل اما اذا تردد بين الطريقين وتعد وعليه ترجيح احد الجانبين رجع في ذلك عند
تعد الاختصاص على الوجوه المذكورة الى الخبر فان كون احدى الطريقين المختص من بعض الظن لا يفيضي حان بناء عليه عمله بمقتضا وهو مقتضى ما قبل
من تعين اخذه بظنه بعد استئثار سبيل العلم بالواقع واضمحلت على ما مر في الاول من مراعات ما هو المرجح عند في البراءة والتكليف ون ما بين
الواقع فلا وجه للترجيح مع تساوي الطريقين بالنسبة الى اداء التكليف يظهر من المصنف كتاب راءه في بعض المباحث السابقة تعين العمل بالظن بالواقع
مع تعدد الظن بالطريق ومقتضا فيها تخفيف تقديم عمله به على التقليد مع تساويها في الطريقية لكنه قد صرح في هذه المسئلة بالخبر فكان رده
على عما مره هناك ويكون الاول جازيا على وجه المباشرة مع محضه لا واقعا على سنن شريفة في هذا المقام الفرقة الثالثة اهل الاجتهاد المطلق
فلو دارسهم بين العمل بالظن بالواقع وبالطريق نظر الى الخلاف الواقع بينهما وبين تقوم او سائر الوجوه المحتملة في المسئلة فلا شك في لزوم ترجيح
احد الطريقين المفروضه لتعين البناء على احد هما بدونه فان ترجح الاول في نظرهم كان هو الطريق المظنون مرجح الى الثاني فان رجحوا غيره عوى في العمل
بالاول جميع ما ذكره من الحد ورفي ترك العمل بالظن من قبح ترجيح المرجوح والوقوف في الصراخ خوف استلزام الاستئثار بالعمل بالظن فيتعين الثاني
على التقليد بين وذلك ما اردناه وبه هوون محض في هذه المسئلة وهناك موارد كثيرة يظهر فيها تعين العمل بالظن بالطريق دون الواقع وقد مر
الاشارة الى جملة منها في تضاعيف المباحث السابقة وقس عليها سائر ما يحوان الكلام المذكور بعبارة جميع نظائرها كما انه لو قلنا عليه العلم ببعض
الموضوعات الخارجية كتميز بعض الاشخاص او غيرها او احوال اولاد باحد الواضحين او بتخصيص الحق من المتساويين في غير ذلك لم يجز المنعوب على
الظن بما هو الواقع منها بل المعتبر بعد تعدد العلم هو الظن بما هو الطريق في ذلك لتكليف في مقام العمل من اصل واقعه او قرعة كذا لو تعدد علم

في المسئلة
في المسئلة
في المسئلة

في المسئلة
في المسئلة
في المسئلة

المجتهد استنبط الحكم ليقين وثبت العمل عنه ولقد استنبطنا بعض المواضع عنده لم يجز عليه العمل بطلون الظن بالواقع بل اعتبر بعد الاحتياط
بالظن في مرضى المتأخر في تلك المواضع كان أصلا من الأصول وقد بين بوجوه التكوّن ترك التعرض ووجوه الإقدام عليه ترك التكوّن لها
أي من الظن بالظن وقد ظهر من التاقل فيما ذكرناه ما في كلام صاحب الفصول في قوله إن تحت من الظن بالظن هو الظن الذي لا دليل على المنع منه
لا يخرج الظن بالمنع عليه فلا تغفل لأن الظن بالموضوعات المستنبطة راجع إلى الظن بالحكم الشرعي فحكمه حكمه وكان الحال في الظنون الرجالية
تعيين الطبقة وتبين المشرك وتحقيق حوال الروايات وتخصيص مدلول العبادات وسائر الظنون المتعلقة بمباحث الألفاظ وتكون ذلك فإن الغرض
منها تحصيل الظن بالحكم الكلي أو الطريق الشرعي فخرج إليها ويجري فيها ما يجري فيها وأما الموضوعات الصرفة التي لا ريب لها بتخصيص الحكم الكلي
والمجمل الشرعي وأما يتعلق بتعيين العمل الخارجي على المفعول في الشخص المانع للموضوع الخارجي فلا يجري فيها الكلام المذكور
وان ذكرنا أن الحكم بوجوب مراعات المصالح والمفاسد لو اقتضى بيقين العمل بالظن فيها البصر وذلك أن الغرض من التقصص على القوم والأجر على العاجل
بتلك لأنهم لا يلزمون بحجة الظن فيها على الإطلاق بل هو خلاف الاتفاق بل ضرورة الدين فائمه على خلافه ومن ثم حررنا القول في ذلك فحين
خبرنا عن مخالف كان العلماء والقول بأننا ينبغي على الامتنان للظن في الأحكام الواقعية فلا يجزى حررنا العلم بالظن الخارج على المفهوم المظن لأن
يرجع بالافتراء إلى الامتنان للظن فاسد فان حجة الظن في تعيين الحكم لا يستلزم حجة غيره كان الاذن في العمل بالظن في بعض شروط الصلوة وأجرائها
لا يقتضي مجازة في سائر ما عدا ذلك لئلا يستلزم لا يجري في الأمور الخارجية لأنها غير منوط بها وله مضبوطة حتى يندى عن الاستدلال عليها نعم
يمكن جريان الكلام في عدة من الموضوعات التي يتعد العلم واقعها في أكثر المقامات مع ثبوت التكليف في تلك الحالات منها الضرر الموجب بالية
كثير من المحظورات وسقوط كثير من الواجبات وتجر كثير من المباحات وحيثان باب العلم به مسددا غالبا الأبعد الوقوع منه فإزاء أصل العلم فيما
على القدر المتيقن منه بوجوب كثر الوقوع منه وقد ثبت بالنظر والاجماع أن الشارع لا يرضى بذلك ضرورة ترتيبه لأمر عليه لو في حال الجهل بالشيء
أو المركب بمصولة فعل على اعتبار الظن فيه بل يجوز منه بخلاف مثل ركاب الخيل أن تكثر وقوعه في موارد أصل الطهارة ولذا علق المنع من قصر
في كثير من المقامات على نحو منه المتحقق بالظن بل لا يخفى أن القوى أيضا بخلاف الخس وغيره من الحركات التقديرية ومنها فوات الغرضية لوقته وغيره
الموقته وسقوط كثير من شرائط الصلوة وأجزائها عند فواتها ووجوب المبادرة إليها في آخر وقتها كوجوب المبادرة بالبادء أو الجان في آخر زمان الامكان
ومنها الفصل الواجب للصلاة الواجب الزمان المتصل بالغير فان العلم بأخر زمان العمل على الوجه الذي ينطبق عليه من غير زيادة ونقصه مما لا يمكن
حصوله إلا نادرا فلو قلنا ببدور تلك الأحكام مدار العلم بلزم سقوطها وسقوط تلك الغرضية في موارد ما فبوتها ووجوب الحافطة عليها دليل على
اناطة الحكم في موارد ما بالظن لثبوتها مقام العلم عند تقديره بل يجوز كانه في ذلك لا ضرر لا خلاف بالواجب عظم من الضرر الذي ينشأ عنه في ذلك
حكم ومنها العدالة الواقعة التي علق عليها الأحكام كيقوم بعد حصول القطع بها إلا نادرا فلو كانت منوطة بالقطع بحصولها لزم الحكم بانفسائها من
داس فحق القطع بثبوت تلك الأحكام وشيوعها وعمومها لا يوجبها أوضاع ولا تعلق على الكفاية في الحكم بحصولها بالظن إلا أن الشارع قد نص على الكفاية فيها
بحسن الظاهر فهو طريق مخصوص حصل الظن منه ولم يحصل ومنها النسب الواقعة تارة تعلق عليها أحكام كثيرة مع تعدد القطع بواقعها غالبا فيكون
يستلزم الأكثرا في غير العلم فان كان هناك طريق شرعي كالفرش فلا كلام ولا مانع ثبت سماع قول المدعي في عدم المعارض فلا كلام أيضا ولا تغيب
العمل بالظن في عدم وجود الأمر منه لكن الوجوه أيضا ما ذكرناه من الظن بطريق التثني والعلف ومنها الوقف الواقع لا منافع قيام البينة في
على صدور الوقف في الأعصا المنقذة من سماع عدم سماع شاهد الفزع فلا يحصى من العمل بغير العلم لا يستلزم العمل بأصالة مدته تلك الموارد
كثرة الوقوع في مخالفة الواقع لكن لا تظهر الأكثرا في ذلك طريق الشرع من الأكثرا بقول ذي اليد بخلاف العمل بغير العلم لا يستلزم العمل بأصالة مدته تلك الموارد
يكن هناك طريق شرعي لو يكن هناك أو من الظن في البينة ومنها الحيل الواقع بعد تيمنه عن استحضار غالبا فلا بد من اعتبار طريق علمي فيه
الآثار ثبت من طريق مخصوصه بقدر الكفاية من الشارع فلا يحتاج إلى كفايتها ولولاها لقلنا بالوجوه فيه إلى الظن نظر إلى القطع بعدم سقوط الأحكام
في جميع الموارد المشبهة بكون الظن أقرب لطريق الواقع ومنها تعين قيم المنافع وأدواتها بان تعدد تعيينها على وجه لا يختلف من جهة فائمه بعد
أصل الخبر في ذلك على التحين ويرجع سائر التماس لهما كرجوع الجاهل إلى المعارض في كل مقام إلى غير ذلك من المقامات التي يحصل العلم فيها بثبوت الأحكام
فلا زيادة على القدر المعلوم فلا بد من النظر في كل مقام بخصوصه على أن هناك موارد كثيرة يقع فيها أيضا فلا بد من النظر في كل مورد بخصوصه وله
صل يقطع فيه بالمنافاة المذكورة ولا وهل ورد في الشرع تعيين طريق يكفى به في القدر الثابت من أحكامه ولا الثالث أنه يظهر من المحقق المصنف في
جلد من فائمه لتأقده تقديم العمل بالظن المطلق عند فقد الطريق المضمون على العمل بغيره فقد تكرر في كل مقام قدس ستر الحكم بتبليط المرتبة العلم
بالواقع والطريق ثم الظن بالظن ثم الظن بالواقع فحصل البراءة على الخضم أن الانتقال إلى المرتبة الأخيرة بمثابة تعدد الطريق بالظن فإذا زاد الأمر من العمل
بمقتضى الظن بالواقع أو سائر الطرق المشكوكه بتعين العمل الأول فلا يجوز العدول عنه إلى سائر الطرق الأبعد تدرجه وفيه نظر فان الظن بالواقع متى
كان مشكوكا لا يغني سائر الطرق المشكوكه فإذ تدرج التكليف بين الأمرين ولم يكن هناك ترجيح في البين كان ترجيح الأول على غيره ترجيحا من غير
مرجح من المرفوض فإذ ثبت الطريقية لهما فلا وجه لرجح أحدهما على الآخر فمجرد كونه من مسعى الظن بالواقع ودعوى كونه أقرب للعلم الذي هو الطريق
الأصلي مدفوعة بما مر من عدم اناطة حجة الإقرار بغير العلم بالحكم شرعي منوط بقيام الدليل الشرعي والأمانة شرعية عليه فإذ أتى في ذلك مع
سائر الطرق الممكنة كاستصحابها أو غير ذلك يمكن ترجيح عليه فإذ انبجج بوجوب السوية للصلاة وشك في وجوب بئانه في ذلك على فئنه وأعلى أصلا البراءة عنه
أو ظن بعدة مثلك في كونه الطريق شرعي في حقه وأصل الاحتياط فلا مجال لحكم العقلية حجة الأولى في أن أمكن الاحتياط ووجب له طريق البين بالاختيار

بين الطريقين

الظرفين المنشأين بالمرج خارجي في البين على ما مضى فيقولون من المصنف قدس سره انما اورد الكلام المذكور من باب التبريد ويقول
انه اذا قلنا انما نحن في الواقع فاما نقول بغير تعدد الظن بالظرفين حكم العقل بقدره عليه على ما فصله والا فندرج طاب تراه في نظائر المسئلة
من ترجيح احد الطرفين على الاخر وان كان احدهما اقناعا مع فرض تساويهما في المحجة والاعتناء ومن جعلها ما عرج دبر في مسئلة الحق في التخيير
بين عمل باجتهاده ورجوعه الى التقليد عندئذ وان امر بينهما واثارهما في نظر وتعد لا اعتبارا عليه قد نص هناك على بطلان القول بترجيح العمل
فخرج الى كلامه في اربع اوجانك قد عرفت ان اولها الظنون المصنوعة في الظن المتعلق بسبل الامور المعبرة اذا افاد او وثق وسكون النفس الظن المتعلق بدلا
الا لفاظ من حيث للغة والعرف والقرينة والاضراف مع حصول الظن بالظن المتعلق بترجيح احد المتقاضين على الاخر فهذا اقسام ثلاثة من الظنون المتعلقة
بالواقع قد ثبتت ادراكها في الشريعة فكذلك ما يوجب حصولها من الظنون لوجوبها في العقوبة والعرفية والامارات الخارجية من حيث يصالها اليها و
تطرقا لو هن اليها ومنع من تحقق لقدرا اعتبر فيها حرج عن الاعتناء وان كان ناشئا من الظنون المطلقة وسنشير ان شاء الله تعالى ومن الظنون التي يجوز حمل
عليها في الجملة ما يتعلق منها بمسائل الاربعة عشر وما يرجح اليها بناء على ما نظرت في محله من جواز التسامح في دلالتها انما لم نجد في القواعد الشرعية
بنائها سواء ثبتت بحجج او غيرها وبقول الظن بخصوصياتها كالصلوة والصبا والبر ببيت بعد اعلان مطلق الجواز في جنبها خصوصا اذا حصل الظن بالمد
من فتوى فقيه او جرح ضعيف بل وان لم يحصل الظن بل لشك ايضا العموم من بلغة ثواب على عمل ولان الاثبات بما يحتمل مطلوبه الاجتهاد عما يحتمل المنع
المنع منه ادخل في الطاعة من المعلوم منها انما لم يعارضه احوال العكس او ترجح عليه لقطع العقل والعقل بحسن الاثبات بكل فعل موصول للنع ماثق
الضرر والاجتناب عن عكس ما يظهر لفرق بين حكم النص والعقل في المقام فيما لم يثبت شرعية بالاصل ولا معارض له كوضوء المحدث والمحدث بالاكبر
غير حمل الدليل والفتوى في السفر والصلوة بغير الكيفية المعهودة حيث لا دليل على الجواز والمنع ولو عموما ونحو ذلك فان حجة الاحتمال لا يكفي في
تفريع تلك الاعمال ويكون الحمل للضعيف اذا كان واردا من فرق اصحابنا او من يتصل بهم من سائر الفرق دون المرمى في كتب العامة ومن يرى
مجرهم من سائر الفرق الضالة واما مجرد الاحتمال ولو ضعيفا فاما يمنع في مقامين احدهما الترتك والافعال التي لا تدخل في العبادات الخاصة
كاداء لكل واثرها للبين انهم وسائر الافعال العادية والمكانات المكتسبة وغيرها ولا يثبت في الشرع شرعية نوعا كالصلوة والصلوة و
الصبا والقراءة والتكبير والتعاويذ وغيرها اذا احتل الرجحان في بعض خصوصياتها كان مقتضى القيام بحج العبودية واداء العبادات بالاموال الدينية
مراعاهها سوى الاحتمال لتساويها في الضعيف الذي يقع اعتناءها عند العقلاء في جلب منفعة او دفع مضرة وقد عرفت على ما ذكرناه في طريقتي
اهل الفتوى الاربعة اهل الطاعة من الصبي مع مواليهم وليس لاختلافه لو بلغ حد الظن لقوى حجة شرعية في المقام كالفنية في ثبات متعلقه بغير اعتبار
جميع اثاره واما بتبذير المسئلة في باب الاثبات وكذا الحال في الحجة الضعيفة فان حجة ما قامت على صول الثواب لنقول الى عامل وان خالف
الواقع فضلا من التسجل ذكره هذا كله مع المعارض فان عارضه مثل اخذ بالارجح منها فان تساوى ما تحجر بينهما في الحجة انما لا ذراج كل منهما تحت
النقض وان اختلفا بين الحكم العقل والعارض دليل معتبر فان كان من الاصول العلمية لم يقدر فيما ذكرناه وان كان من الادلة الاجتهادية ولو
من القواعد الشرعية لزم الحكم بمقتضاها فان الحمل للضعيف لا يهض حجة في تخصيص القاعدة المستفادة من الاول فلا يمكن الخروج عن مقتضاها وبما
في التقصير بين المعارض دليل الشرع وعدم الشرع وتعارض دليل الجواز والنع فقال في المسئلة ان غاية الامر كالا الدليل المرفوض على كون كعمل
الغير شرعيها فاذا قصد المكلف حجة الاجتهاد اعان الاحتمال والالتزام على ان لا يترجح على ان لا يترجح لبيت بين الحجة الضعيفة المعبر بل بين النص
الذي يعومر على شرعية العمل بالضعيف ترتب ثواب عليه لشمول الحل المسئلة فاذا دل الدليل الظن على عدم شرعية الصبا في السفر والاعمال
المبقات والزيادة على التوكتين في النافلة والحج للضعيف على ترتيب ثواب على بعض افرادها لم يصلح تخصيصها لكن يقع المعارضة بين عمومها
من بلغة عموم الدليل المرفوض في جميع الاربعة وعلى وجهين فلا تشييع في مراعات الاثبات وفيه سكون وتمام الكلام في محل اخر لما اصل تلك قد عرفت
في ضاعيف لمباحاتنا بفرق حكم الظن في مسائل اصول الفقه ومحصل ان قلنا بالظن المطلق ينبغي عدم التنفزة بين المتعلق منه بالفرع بلا واسطة
وما يؤدى الى الظن بها بواسطة من مسائل الاصول والرجال والعلوم الادبية وغيرها لوضوح ان الظن بالحكم الظاهري ظن بالحكم الشرعي بل بالمشا
الاصولية بنفسها مسائل شرعية تتعلق بها احكام شرعية من جهة الادلة واعتناء اصولها بغير اعتبارها في التقليد والبحث في المبادئ والقواعد
راجع الى حصول الظن في مباحث الاثبات كحصول من العلوم الادبية وفي المبادئ الاحكامية الى البحث عن الاحكام الشرعية فوهم التنفزة بين مسائل
الاصول والفرع لوجه تقدم ذكرها سابقا كما مر بانها وما على ما ذكرناه فلا يعتبر الظن بشي من مباحث الاصول كالفرع الامع مع الظن بتجوالها
على ذلك الظن والعمل بمقتضاها فان حصل الظن كان حجة بالشرط السابق لما عرفت من انها قاعدة عقلية عامة في جميع موارد الاثبات عنها
شي من افرادها عند استجراح شرطها واما صاحب الفصول في كونه حجة في مسائل اصول الدين فاولا اعتناء اليقين بها من الدليل كما
الشرع والفتوى في حجة الظن بعدم حجة العمل وقد سلف لنا في اعتبار الظن في مسائل اصول الدين فاولا اعتناء اليقين بها من الدليل كما
هو المعروف بينهم المتقول عليه اجماعهم ثم تعميم دعواهم في حصول من التقليد لضعف الاكثر عن استعمال النظر عن بعضهم ثم لاكتفاء ما يظن
الظن كماعن المحقق الطوسي والارقة وتلميذه صاحب المدارك ودعا بعضهم من شيخنا النجاشي والعلامة المجلسي والمحدث الكاشغري اجابوا ان الظن
من النظر والاستدلال دون التقليد ثم الظن الحاصل من اخبار الاما خاصة كاحكاما لعامة عن الاخبار بين وعلم الشيخ في بعض غفلة اصحاب
المحدث وكانه مخصوص عند الفائل ببعض مسائل الاصول لوضوح امتناع بعضها ثم لاكتفاء بالظن التقليدي الا ان النظر واجب من قبل
لكنه معفو عنه في الاما تارة اجمع العلماء على وجوب معرفة الله وصفاته النبوت وما يقع عليه وما يمتنع عنه والنبوة والامة والمعا بالليل
في كتابنا انما لا يمكن ان يقال

لا بالتقليد مقتضا الاجماع على بطلان التقليد المعبد المحرم ايضا كما يظهر من اطلاق الاكثر من الحق والشهد جماعة معللين بانهم جرم
غير محلة وعلمه اذن كالشيخ في لغة والعصا وغيرهما بان المعرفة لا يحصل برويق شخصها البهارة وجماعة على ان الخلق في جوارده راجع الى
الخلق في اشتراط القطع وعدمه في الواو اباية مشكل في ظاهره ما ذكره في الاكفاء بالتقليد المعبد المحرم بالحق على ما هو الحال في اكثر العواصم
الجرم لهم بذلك لقصور انظارهم عن تصوراتها وعدم التفاتهم الى مقتضى الاختلافات بل ربما كان جرمهم اقوى من جرم المستند بل ان شئ فيكون
الكلام في التقليد المحض قد حصل في حق بعد الحكم ببطلانه بالادلة العقلية والشعرية من الكتاب السنن بان المقلد الحق وان كان مخطئا في تقليد
لكثير من مؤيديه معفو عنه وعلمه بان لا يجد احد من الطائفة ولا من الامة عليهم السلام قطع مادة من سمع قوله واعنفه مثل عقادهم وان
لو يستند ذلك الحق من عقل او شرع فمثل بانه لا يجوز التقليد الاصول اذ كان للمقلد طريق الى العلم بما على حله وتقصي له ومن ليس
قد رده على ذلك صلا فليس بكلف هو بمنزلة البهائم التي ليس بها سبب مكلف بها قال في موضع اخر ان التقليد الذي عندنا ان المقلد الحق وان
كان مخطئا معفو عنه ولا احكم منه بحكم النفس ومقتضا القول بالمعفو في الصلوة الاولى بشرط الاصابة بغير انقضاء القدرة لا يكلف به من حله
اصاب واخطا وحكي في المسئلة قول اخر في حق من نظر في تقليد نظر الى استقرار سيرة كسبي مع الناس على الاكفاء منهم بذلك عند
فعل الاستدلال عن الصحابة فيكون بدعة وورد في الكلام في مسئلة القدرة وشبهة الامر بالاخذ بدع العباد وان النظر في الاولية لنظر في
منظرة الوقوع في الضلالة وان قول من يوثق بواقع منها في النظر فيها وان كان ذلك عند القائل به خصوصا بالعوام الذين لا قدرة لهم على الاستدلال
ويحتاج في حقهم من النظر لوقوع في الضلالة واما سائر الناس فيجوز الامر بتقليد خفيهم وعلمه القائل به بان ايجاب النظر يستلزم التدبر وفان
وجوبه ان يستدل في الشرع فوقف على المعرفة بالاصل المتوقف على النظر فوقف على نفسه ان يستدل في النظر فوقف على نظر اخر فوقف على حق
ولا يخفى جريان الكلام المذكور في ايجاب التقليد به بذلك لو ثبت امر النبي صلى الله عليه واله به ولم يجز اكفاءه منهم بكلفة الشهادة بل انكف
في العلوم خلافا بان الاصول غرض دلة من الفرع فيجوز في الاكفاء فيها بالتقليد بان دلة التقليد من الكتاب السنن شاملة للمقامين و
الجواب بان وجوب النظر انما يستلزم في الزوم دفع كثر وهو امر فطري لا يوقف على النظر في كونه عقل لا بشر بل في نفوس الحيوانات ايضا فلا يرد
وان لا كفاء به الشهادة بين مبني على الاكفاء بالظن في الكشف عن الباطن كما في سائر المقامات وعلى الاعتناء على شهادة العقول بهما بجرم الاكفاء
والنظر في الابان لبيتا ومشايدة المعجزات القاهرة والاكفاء بفطر الله تعالى التي فطر الناس عليها وكيف تبوءهم عدم ورود الاستدلال
في الشرع وكونه بدعة مع ان الكتاب ذكرهم مشحون من الاستدلال عليها بما لا يحصى من الابان لباهرات والادلة الظاهرة فضلها على
عليه متواتر وابان مما المنوع اثاره تشبهها على والى البصا الضعيفة التي تجر عن ملها لا تنبيه كجامل على الابان لا فائدة ولا فائدة ولا فائدة
الواضحة والمعجزات القاهرة ومن العجب لقول بان الاصول غرض دلة من الفرع مع ان الفرع لا يحال فيها لادراك العقول واكثر الاصول من فطرها
التي تدرك بالضرورة باو لا انكشاف في ابانها واما دلة التقليد فان سلمنا الخلافات وجب تفهيد هاهنا وتزمن وجوب تحصيل العلم والمعرفة
والايمان واليقين والتفقه في الدين والاخذ بدع العباد مبني على الاكفاء بالفطريات وترك الخوض في الشبهات وظن الوقوع في الضلال
يخص بانارة الشبهة المحققة وتوضيح المسئلة على الاحمال ان المكلف في باب العقاب لا يسلمه ما ان يكون غافلا فاصرا لمحضه فيحقق ذلك في
البيها والشبهة ولم يخطئ به ذلك صلا او يكون شاعرا بها ملتفتا اليها وان قصر في الاعتناء بها حتى حصل الغفلة عنها وعلى الوجهين فاما
ان يكون من العقاب الذي يجب تحصيلها لادانها والتدبر بها من حيث نفسها كالاصول الخمسة وانها لا يكون كذا وانما يجلي دعان بها
بعد حصولها كفاصيل لعارف لمعرفه ووجوب ثبات ما جازت به الشريعة والامر في الثاني ظاهره على الاول فاما ان يكون فيها معنفه او شاككا
مترد او على الاول فاما ان يكون جازما لا يحمل خلافها او ظاهرا وعلى الوجهين فاما ان يكون عنفا مستندا الى الاستدلال والى التقليد
على التقديرين فاما ان يكون مصيبا في اعتقا او مخطئا وعلى الثاني من كل واحد من الوجوه اربعة فاما ان يكون قادرا على تحصيل الواقع بالبر
ولو تحصيل سبابه ومقدما تداعرا لم يحصل له القدرة على اكثر مما يحصله فهد وجوه عددية يختلف حال فيها بحسب الحكم التكليفي والواقع
فاستحقاق الثواب لتمامه على الاول والاخير فلا اشكال في عدم جواز التكليف لغيره على تحصيلها في حق المكلف المفروض بالمره لكونه من التكليف
بالحاج في جميع الاحوال المستند الى رفع منه لتفصيل المقدما الواجبة فلا يرتب على ذلك استحقا العقوبة في الاخرة لكن المكلف في القسم الاول وكذا
والخامس منها خارج عن الاسلام والايان بالتبني في العقاب المعبر في احدهما فيرتب عليه جميع ما يستلزم لخروج عن احدهما من الاحكام الشرعية
وما يفرغ عليها من التكليف كالحكم بخباسته جواز استرقاقه واستعباده ماله بل عرضة دمه في بعض المقامات ونحوه كحكمة دينية ونحوه
من المسلمين الى غير ذلك بطلان عباراته والمنع من انكساره دد شهادة فضله عن قضائه وفائده او بخود ذلك نعم قد بقي في المقام بالمنع من تحقيق
موضوع تلك الاقسا لتمام الابان والاختصاص المشتملة على حصول الناس في المؤمنين والكفار والفقير والجاهل والمجنون والارواح ثبت جرحها
على قسم الاول تعين اندراجها في الثاني فلا يجمع مع حكم بالا عذر فانما انما تعلم من نفسها احوالها ولا يمكن ان يقين مجال غيرنا وهذا يخرج عن
الانصاف وقد ورد التنبيه على حاله في بعض الابان لشرعية والاختصاص الكثرة فلا مجال للمنع المذكور بل يمكن دعوى لقطع بانه راجع اكثر من ذلك
في المستضعفين الذين لا يستنبهون حيلة ولا شبيها لبعض الناس والبلد والموضع اهل الجوارح في القرى البلاد النائية عن الاسلام من عصر
الاول الى زمان ظهور دولة الحق على صلاحها الضل الصلوة والسلام واما القسم الثالث الذي راجع منها فيمكن القول بتحقيق الاسلام والامك
فيها اذ ان المكلف مع ذلك بلوازمها لان ذلك غاية الممكن في حقه وقد اصاب الحق وتدين بمقتضا والنزيم به فلا يكلف بما يهد عليه فيشر

وبان التكليف

عليه سائر الاحكام واما الجواز بالحق الذي لا يخل في نفسه سوى ذلك فلا ينبغي ان يحكم بما يمانه وترتب جميع احكامه في الدنيا والافرة وان كان على القليل
فان منع الاكثر عنه مما هو معد حصول الجرم به بعد الاطلاق على خلافه على المعاصاة والالتفات الى المعارضة بالمثل من علة بانه جرم في
علة غير ظاهرية لا يبرهن المنع الا كفاية في الحكم بترتيب احكام الجبان ولو ان من عليه كفه اكثر العوام سيما النساء واهل القرى البواري مما يعتد
على ما عهدوه وتعلموه من اهل القرى الاسلام وديما يجرمون بذلك فوى من قطع اهل الاستدلال فكانت مبريد لزوم تعلم الدليل عليه ليكون
قادرا بغيره ويبرهن المقتل من اهل الباطل ولما من ذلك من رواله ينطبق انبساطا الى الاحتمالات والظاهر نقص الجماع على لزوم الثقة
في الدين ومقتضيه بالانسان مع ذلك فيمكن في الفرق بين الفقيهين صاحب الحق ولو من باب الاتفاق ودعوى فيج الفرقة بينهما في الثواب العقاب
مع اشتراكهما في الاستبانة لا يستبينه ولا يبينه كيف قد استمر في الطريقة من النبوة لا يميز عليه كسلاهم واتباعهم على اجراء احكام الاسلام وكفى
على كل من سلك سبيلهما مع وضوح اشكال كل من الفقيهين على المقتل واما من لم يقطع بالحق واحتل في نفسه خلافا وامكنه تحصيل اليقين
فلا ينبغي التسامح في وجه التعليم عليه فان طلب العلم من فضله على كل مسلم ومسلمة والاوامر الواردة بلزوم الثقة والتعلم والتعليم والبصيرة والافتقار
وطلب اليقين ونحوها مجازة عن هذا التواتر في حكم العقل بتحصيل الامن والتحرر عن الامور العظيمة لا بد من الترتيب على الدين بالباطل كفاية
للمنازل فان لم يفعل كان امنا ونقول بالعفو لم يثبت بعدم قطع المادة امتثالهم مع جرم وعدم الخوف احتمال ولم يثبت خلافه في حق الاكثر
امور الناس محولة على الصفة وقد ورد ان من شك وظن قائم على احدها فقد جطع له ان حجة الله هي حجة الواضحة وامثال هذا المضمون كثير
ومتبع من الظن في الفروع ادل دليل على المنع منه في الاصول سيما مع ملاحظة اتفاق سبيل العلم فيها لكل من نظر بعين البصيرة فان اصول المعاد
مستند الى وجوه واضحة وادلة ظاهرة لا يخفى على من لادنى مسكة وهل يعامل مع الظان بالحق على وجه التقدير والاستدلال معاملة اهل
الاسلام ولا يثبت الاوجه هو التفتيش بينهما بان يقر بالمعارف على وجه التسليم والافتقار وتدين على الزم بلوان مهابا كان مسلما فيجى عليه
احكامه لكن لا يتحقق حقيقة الايمان الا بصدق الجرم والادعان واما ما يتعلق باصول المعارف مما يجب تسليمها وقبولها والادعان بمقتضاها بعد العلم
بها لا بد منه فالامر فيها سهل والمفروض عدم تعلق التكليف بتحصيلها من الامر وهل يكفي في الحكم بها الخبايا الاحاد قبل الاعداد هو التكليف قبل
الاعتقاد فلا يثبت بحال الواحد الصواب خلافا لشمول ما دل على حجة الخبايا المثل ذلك وكما تراه العلامة في قوله ان الاخبار بين من صحا تباها
يعقولي اصول الدين في معرفة الاعمال على الاضطرار الاحاد مثل ذلك وكما تراه العلامة في قوله ان الاخبار بين من صحا تباها يقولوا في اصول الدين
من وعده الا الاخبار الاحاد ضرورة امتناع الكفاءة بها في اكثر الاصول وتفضيل هذه المسائل موكولة الى مقامها التساوي لا اشكال في ان
المعتبر من الدين بالاطلاق على الوجود الذي حققه انصاف طاب ثراه هو الظن الفعلي الحاصل بعد استغراق الوسع في استنباط ما يجلي اليها عليه من ذلك
فلا عبرة بحجرات الحارات التي لها شائبة افاة الظن وهو المقتضية لمحو الا مانع لوضوح ان صالة عدم المانع لا تبعث على حصول الظن بالفعل
الشد في وجود المانع عن المانع من حصوله فلا يجوز في حكم العقل البناء على ترجيح امر لا يبرح عنده على تركه وانما يقتضي العمل على احد الطرفين لئلا
يحكم العقل بترجيح مادلت عليه الامارة المقتضية لمحو الا مانع لوضوح ان صالة عدم المانع لا تبعث على حصول الظن بالفعل
المكلف جهده في تحصيل الطريق المعتبر على حسب سعة مبلغ طامنة كاشا من كان لا غنى امانا من انفسنا الضروية فيرد مدادها وبكفي في هذا
الحجج المنفي في شريعة وكذا لا عبرة بالظن الحاصل فيما لا يتجلى على المكلف قدامه عليه جعله لثقتنا الضروية فيه وقد يتحقق الضرورة في
حال دون حال فيرد مدادها كما اذا اتفق المصلي امره في تكليفه معرفة ان امكانه اذالة الشك عن نفسه لئلا يورث عايات الاخطا وجبا لا كان
حال الصلوة في مقام الضرورة لدوران امر بين اتمام الصلوة وابطالها وعدم قدرته على الفحص في خالها فان ترجح في نظره تخلف احد الامر عليه في تلك
الحال لزوم البناء عليه حرم ترجيح المرجوح الذي لا يمان من ترتب لفتقاعه لوقوعه في مظنة الاثم والعصيان في حقه وان شأوا في نظره تحريمه فان
منع من الصلوة لزمه الفحص عن حكمها وان ثبت له موافقها للواقع بقى على حجتها وان قلنا بفناء اعبادة الجاهل لا خصا بما اذا لم يعمل على حسب تكليفه
الظاهر فلا يجري مع توافق الواقع والظاهر في النسبة اليه وان ظهر مخالفتها للواقع ولو في بعض اجزائها وشروطها الواقعية اعدادها وفي العلمية بدو
على موارد بيوته وسقوتها فان قلت اذا كان الحكم دائريا بين مع الضرورة وجب المنع من الافتقار عن مواردها وقد جرت طريقة الفقهاء على الافتقار
في عمارة المسائل التي لا اضطراب لهم الى اكثرها بل لا ينفق وقوعها الا نادر الاحكام المختلف في ذلك لاسباب ونحوها ادلا مانع من الشك في الافتقار
في تلك المسائل حتى يتحقق الحاجة اليها قلت معنى الافتقار في تلك المسائل بانها طريق العمل عند الحاجة اليها ووقوع الاستدلال في الغرض لا في وقت
واقعة كذا لزم البناء على كذا ولا شك ان مع وقوعها يضطر المكلف في مقام العمل الى البناء على جهة معينة فلا بد من تعينه بالعلم والظن والافتقار
على الترتيب بحسب قسمة المكلف محجزة فان قلت سلمنا حصول الاضطراب في الاحكام الا لمرامته فكيف غلبها من احكام الاباحة والاستحباب والكره
وما يورثي لهما من احكام الوضعية قلت اذا كان البناء على طريق المظنون في الحكم بالوجوب والتحريم وما يرجع اليهما من الاحكام الوضعية جاز ذلك في
احكام الادب السنن بالاولوية القطعية فضلا عن ادلة المساعدة وقد ظهر ما اسلفناه ان الظن بالطريق على الوجه المذكور لا ينفك عن التحجيز من
اي سبب حصل لاي مكلف تقى باي حكم يتعلق في احوال وقوع واما الظن بالحكم الواقعي فلا يعبر عنه في شيء من الاحوال وان فرضنا والبناء
بالله سبحانه لا يجمع طرق الشرعية في رما مخصوصا وبالنسبة الى مكلف مخصوص سواء يتعلق بالحكم الفرعي كارتعاب القائل بالطريق الخلق
او بشيء من مسائل الاصول كما نعلم صاحب الفصول لا مع اندراجها فيما ذكرناه نعم قد ذكرنا جهة الظن بالواقع في جملة في المسائل المتعلقة بالا
ولا تها وفي صدورنا وابات وصحتها وفي المسائل لوجالبية ومجسمة وفي مقام الترجيح بين الادلة المتعارضة وفي احكام الادب السنن في

في احوال تحصيل اليقين على خلاف ما ذكرناه

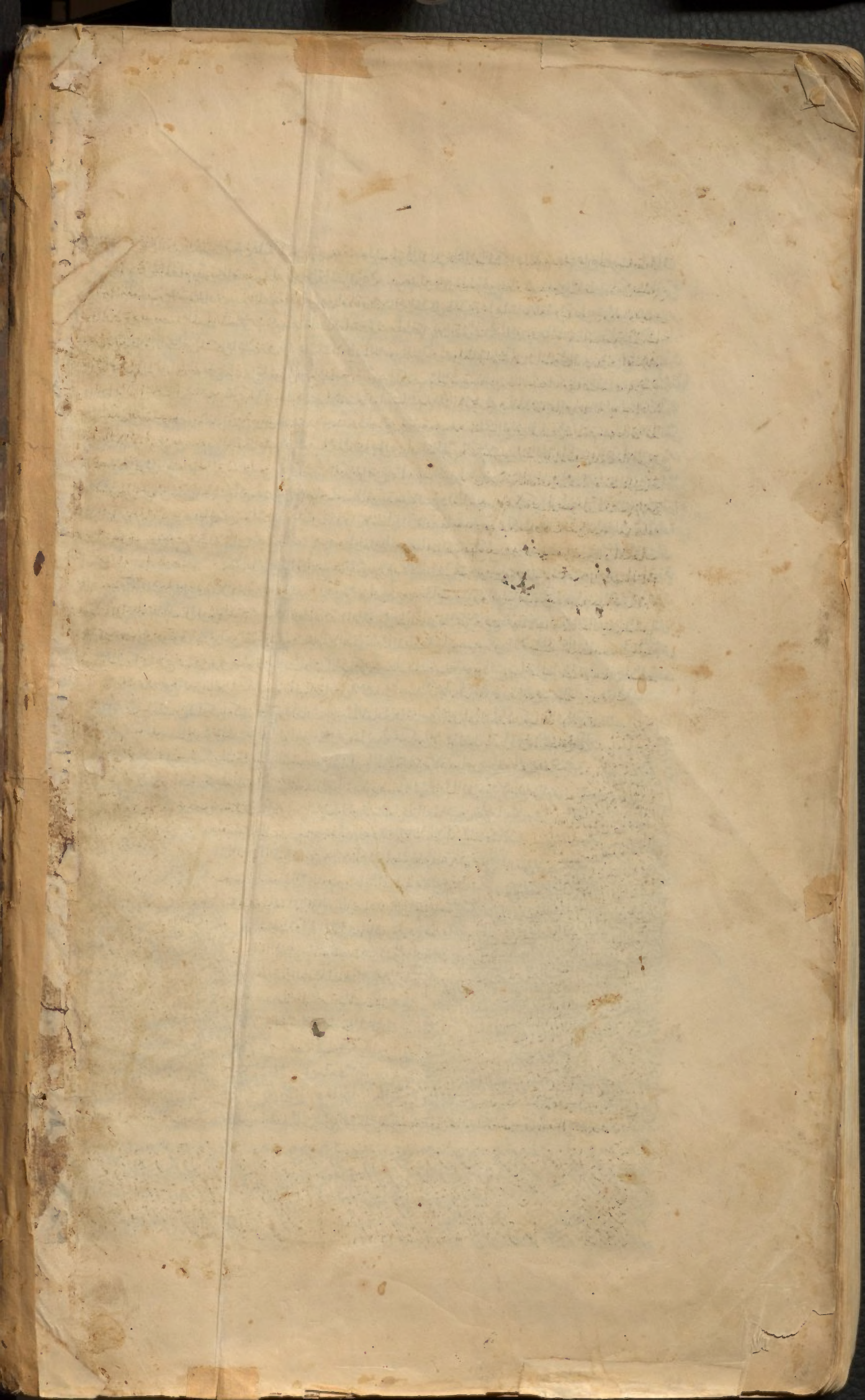
العلوم العربية

الجملة وفي جملة من الموضوعات المشبهة و شيء من ذلك لا يدخل في حجة الظن بالحكم الشرعي لواقع ان صادفه في اغلب الشبهة به من حيث هو واما
على القول بالظن المطلق فينبغي ان اشارة الحجة بنقل المظنة فيكون الحجة في كل مسألة شيئا واحدا هو العلم مع امكانه والظن مع تعدده فلا يفتقر
التعارض بين الدليلين حلا لا يفتقر فيها او في حد ما حصول الظن الفعلي كما اذا كانا من الظنون المخصوصة واختلفت في مقتضى الظن بالواقع
مع الظن بالواقع مع الظن بالطريق على القول بحجة الظن فيها معا واما الاثار التي لها شأن في افادة للظن فليس في شيء من ادلة القوم ما يفيد
اعتبارها انما منع مانع من حصول الظن منها نعم يمكن الاستدلال في حجة الظن الى طريقته العقلية وهي التي من الاجتهاد بها في اثبات الظن المخصوص اما مع
ملاحظة دليل الاستدلال والمقدما المأخوذة فيه فليس في طريقته ما يفيد التجاوز عن الظن الفعلي اما مجرد الاستدلال في حكم العقل
والعقل لا ينافي من بعض كلمات الجماعة من الاكثابا لثابت في الحكم بالحجة مما لا وجه له وكل امارات منعت من حصول الظن الفعلي من سائر
الامارات فانها تفتقر ليقولها عن الحجة بالمرّة وان كانت من الامارات المتنوعة التي ثبتت لغير العمل عليها في الشريعة لا تنفاه موضوع الحجة
وتوفر الحجة لغير العمل بها وعدم جواز التصرف بها في دين الله تعالى بغير اذن على عدم ما يفتقر الى امارات المفروضة على مقتضاها وهم فاحش المنع
الشرعي لا يوجب تحقق الظن الذي هو من الموضوع الخارجي بل يمكن ان يبق على القول المذكور ان امارات المسلم من حجة ما اتمها ولا استدلال بها على الاستدلال
اما لو اضممت الى سائر الامارات بحيث حصل الظن المعبر من مجموعها فلا دليل على المنع عنها فاصح ما جاز لضعف بعض الامارات المعبرة مؤينة
لغير اخرى منها مخرجة لبعض ادلة المعارضة على بعض هذا الكلام يجري على بقية القول بالظنون المخصوصة عند لقائل بدورانها مدار الظن الفعلي
بالحكم الواقعي بل وكذا عند لقائل بدورانها مدار عدم الظن بالتحالف ولا يخفى بعد الكلام المذكور عن طريقته الا ما يمتد فاصح موهنا لكل من
الاخوال المذكورة مؤينة للتحقق من عدم اشارة الظنون المخصوصة بما ذكر على ما تقدم بيانه في اوائل الرسالة ورح فلا يفتح الامارات المتنوعة في حجة
وان منعت من افادة الظن بها ولا يصح لتقويتها وان افادت حصول الظن بمقتضاها نعم كثيرا ما يتوقف العمل بالظنون المخصوصة على ما يجرى
قصورها من حيث الاستدلال والدلالة وكثيرا ما يفتقر اليها بعض الموهنا فمنع من بقائها على الحجة لكتنا نقول بعدم شيء من الامتناع بالظنون التي
ثبت المنع عنها بخصوصها في شرع كالقياس والاستحسان ونحوهما مع الظواهر المظنفة لثبوت المنع من الاعتناء بها من استعمالها في الشريعة واستعمال
سيرة الاصحاب على الاعراض عنها في المسائل الفقهية وعدم الاعتناء بها في الكتب اصولية ولو كان لها اثر في شيء من ذلك لكان عليها لتبعية على
احكامها في اصول ومجاورها في الفروع والخصص عن مجاز الوهم بمنزلة البحث عن الدليل والمعارض من المعلوم استقامة الطريقة على خلاف
ذلك لغير بيان طريقة العقل على عدم تعطل الظواهر المعبرة بخلافها لما ثبت منع المولى عنه وعدم الاعتناء بمثلها استقفا احكامه من خطابات لاقت
وجوده وعدم مرجح في نظم سببا والظن المنع من الترجيح بين المتعارضين بمثل ذلك بقية الفصل الاطلاق وسيرة العلماء وان حكى في المعارج جواز
بعض الاصحاب مع دلالات فائدة كونه مرجحا كونه دافعا للعمل بالخبر المجمع فيكون المرجح كالعلة الخيرة المستدرك المعارض فيكون العمل بالقياس وفيه
ان ترك الخبر المجمع يجرى القياس اجمع الى العمل به اذ لو كان الخبر معمول عليه فيكون الحكم بتبعين الخبر اخر مستندا الى القياس مبنيا عليه فيكون
بمؤداه مستندا الى المجمع ويكون كل منهما جازا ولم يفتقر قد ثبت كونه محظورا في الشرع لا يعنى به في الشرعيات فوجوده كعدمه ولذا جرت طريقة
على مجرم وعدم الاعتناء بما يحصل لهم من الظن القياس في شبهة لولا ذلك لكان عليهم ان يتوقفوا في الترجيح والتخير حتى يقع الفحص عن التماس
البحث عن مودعه فلا تفضل لثامنا الظنون المظنفة بعد القول بعدم حجةها والمنع من العمل عليها لغير مجرى الظنون المحرمة بخصوصها
في عدم ترتيب حكم مجرى الوهم والرجح عليها على ما ذكرناه اولهت بذلك لثابت بل لها اثر في الاحكام الثلثة لوجه هو لثان لكن على تفصيل
في ذلك يظهر من لثامنا في شرط الادلة الشرعية وعلاج المتعارضين منها كل من اثر في شيء من شرطها اثباتا او نفيا او في دحان احد المتعاضدين
على الامر كان معتبرا كما مر في الاشارة الى توضع المقام انك قد عرفت ان ظواهر الكتاب الستة من جملة الظنون المخصوصة وان المدار فيها على حصول
الوثوق بدلائلها وبصد دلالتها عن اهلها وان لا يشترط فيها حصول الظن بالحكم الواقعي منها بل ولا عدم حصول الظن بخلافها للواقع بل يجب
العمل عليها وان حصل الظن بخلافها على تفصيل في ذلك المذكور في محله ثم ان الوثوق المعبر في هذا الباب قد يحصل من فضل السند والمنع
قد يحصل من موثوقته عن اهلها والظن المطلق بالحكم قد يوجب حصول الوثوق باحد هما وقد لا يوجب ذلك اتما يفتقر الى وثوق بمطابقة المضمون
لواقع وقد يوجب ضعف الظن لحاصل باحد هما وقد لا يوجب ذلك اتما يفتقر الى وثوق بخلاف المضمون للواقع مع بقاء الوثوق لحاصل بالصدق
الدلالة اما الاول فلا كلام فيه واما الكلام في لثان فان امارات المذكورة لو توفقت بصدق وخبر دلالة كالثبات المستند اليه عند عدم
حصول الوثوق باحد هما من حيث نفسه فهو القدر المتيقن من الاخبار وان امارات الوهم فيه مع صحة سند ووضوح دلالة كاعراض الاكثر عنه
خرج عن الاعتبار وان افاد الوثوق بصحة المضمون كما في الشهرة المطلقة التي لم يفتقر مستندا او ضعفا كما في الاخبار النادرة التي لم يعلم اصل
القوم عنها او عدم غورهم عليها فالمعروف من طريقة الاصحاب ايضا الكفاءة به في كل من الامر المذكورين وبديل عليه من الخبايا خلاف التبيين
في الاول للقطع بعدم التفرقة في صدق بين تبين شخصه ومضمونه فاذا حصل الوثوق بصحة اطلاق عليه العبادات التبيين وزال عنه خوف الوثوق
في لثامنا من مثل صابة القوم بالجهالة والعلة المخصوصة في لثان ادمع والوثوق بصحة المضمون يتحقق لجهالة وخوف لثامنا فلا يجوز الاستدلال
عليه من السنة المقبولة المشهورة بشخصها ومضمونها لثان على الاضطرار بالمشهور وترك غير كالمفوعة وهي وان وجدت في المتعارضين لكنها لا
على مقام ايضا لاثبات اعتبار المشقة في مقام المعارض بوجوب اعتباره بدونه بالاولوية القطعية لان المفروض فيها اتما هو حصول المعارضة بين
الاخبار المعبرة في نفسها مع قطع النظر عن شهرتها وغيرها من المرجحات على انها ظاهرة في شهرتها لروايتها دون الفتوى بل لان العلة المذكورة فيها

من نفي الرب عن الاول والاطلاق لبيان عليه اثبات الرب بمقتضى المفهوم في الثاني والاطلاق المشكل والاشبه عليه على ما عرفت سابقا في
تفسيرها تجري في المقام بقية بكل اقتضاها ما عرفت من ان الشئ الذي لا ريب فيه ليس بمقتضى المقطوع به او لا وجه لغيره من المعارض ولا يبين لقطعي و
غيره ولا يبين لقطعيين في قول لا وى بعد ذلك انهما معا مشهودان او لا لاطلاق المشكل والاشبهه على ما يقابل لقطعي الاعلى بعض الوجوه الخارجية عن
مساق الزاوية وبعبارة العلة المنصوطة في الاخذ بما خالف العامة وترك ما وافقهم من ان الشئ في خلافهم وما اشبهه تلك مما تقدمت تلك شارة
اليه على ان اطلاق الاشياء عن المشكل والاشبهه في قوله عليه السلام واما الامور الثلاثة وشموله للقسم الثاني مما لا اشكال فيه وانما ارج القسم الاول
في عموم ما قبل الزاوية بان يصر على بخلافه ارج الموثوق وخبر الفاسق المتخوف عن الكذب بما لا يشبهه تغريه فاذا انابت ما ذكرناه بما شاهد من طريقة تفهمها
في المقام من ان الاشكال في البين نعم يمكن المناقضة في اخبار العامة بالاشبهه نظر الى الامر في خبرها والاخذ بخلافها وذلك من امر هذا كله في
الظن المتعلق بصحة مضمون الخبر الذي لا يوثق بصدوره او بعدد ورود الخبر لوثوق بصدوره لبيان الواقع بل لدعى لتقية وشبهها اما الظن
المتعلق بالحكم الشرعي مع عدم دلالة النص عليه لا مجاله مثلا فلا بد ليدل على اعتباره اذ الظن بالحكم لا يستلزم الظن باوراده من اللغز فلا يخرج عن
الظن المطلق ولو فرضنا قيام القرينة الخارجية على اداة بيا الحكم الواقع في ما يتما بعد الظن بالمراد من باب كلفاني بخلاف الامارة الظنية القائمة
على شخص المراد من اللغز كاشتهها فانه بين الاحتمال حصولا لوثوق بدلالة الخبر ولذا اشبههم بغيرهم بحكم باخبار فصول الدلالة بغيرهم لا يتحقق
لظهور كلامهم وعلمهم في هذه الصورة خاصة دون الصورة الاولى لانفاء الدلالة فيها مظهر فوجودها كذا وكذا لظن المطلق بعد اداة
مدلول النص منه لا يمنع من التمسك به فيما يدل عليه من عموم اطلاق واعنيها من الظواهر للقطع بعدم جواز تخصيصه بعامة والمطلقان
بالظن الغير المعبر بل هو من تنصيصه عليه مما يمنع من كونه بعد دلالة او اشك فيه ولو من جهة فهم الشئ من غير ذلك فهناك فرق
ظاهر بين قيام الشهرة على عدم دلالة اللغز على المعنى المقروض فيها على عدم مطابقة مدلوله للواقع على تفصيل خبر ايضا الظاهر كون الاول
موهنا للدلالة فلا يحصل لوثوق المعبر بحصولها وبقاء الدلالة المعبرة على الثاني فلا يجوز الخروج عنها الا بدليل اتمنا اعتبرنا في المسائل
المدكورة حصول الوثوق احراز اذن الظن الضعيف فانه لا اعتبار به اتمنا المدار على ما يوجب سكوت النفس المبهمة الغلب فاذا زال بعض
الموهنة المذكورة خرج عن المحجة وفي منطوق اية التثبات والعلية المذكورة فيها دلالة عليه فان مورد المنع فيها خبر الفاسق المعبر للرجحان الضعيف
غالبا لعدم وقوع العمل بالخبر المشكوك فيه غالبا اتمنا يعمل في الاغلب بما بعد الرجحان في الجملة فورد لنفي عنه قبل التبين وقد عرفت

شمول التبين لما ذكرناه كيف وليس لفادق بين بيا العادل والفاسق في خبر بان لعل المدكورة غالبة الا ان ذلك
فلو حصل لوثوق المعبر بخبر الفاسق وذلك من خبر العدل انعكس الامر القول بان يورد الى حجة مطلقة
الموجب لسكون النقص على ما يقوله بعض القائلين بالظن المطلق ثم لاخصاص مووده بالحي وعدم كونه
فيه ان كرهت القول في بيا العدل اتمنا المذكور في خبره لورق في بيا الفاسق لا مانع من اخذ
بعومها فالعدل في الاول قياس لا نقول برغبة الامر اشغال لفظ التبين يقول ما يوثق به
عدم تعلق التكليف بما يهتدى على ظهوره وهذا الاشغال لا يكفي في الاستدلال و
اما الرجحان بالظن المطلق بين الدلالة المتعارضة فقد تقدم في بحث الظن والتحقيق في حذيفة الفاسق
المخصوصة تفصيل الكلام فيه فلا حاجة الى اعادة ولا يجري شئ مما ذكرنا في التحقيق في حذيفة الفاسق
في الظنون المطلقة التي اخرجنا العمل عليها في الظن المستحسن
وان اشرك لكل في التثبات العام للزوم خرج عنه بما ذكرنا
واما المخصوصة بالمنع فاجبت عن الشرع خارجة عن
طريقة الامامية المطلقة عن الائمة عليهم السلام
وهذه جملة كافية فيما قصدنا في هذه الرسالة وتفصيل الكلام في
هذا المباحث موكول
الى مباحث اخرى وما فيها
من تفصيل شرطي الاعيان وجهت منه ما قصدنا في شرح الرسالة الشريفة فلنقطع الكلام حاشا لله سبحانه وتعالى على محمد وآله

والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم افاضنا فيهم العلم واثروا فيهم النور
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين



[The page contains dense handwritten Arabic script, likely from a manuscript. The text is written in a cursive style and covers most of the page area.]

مجلسه اول

